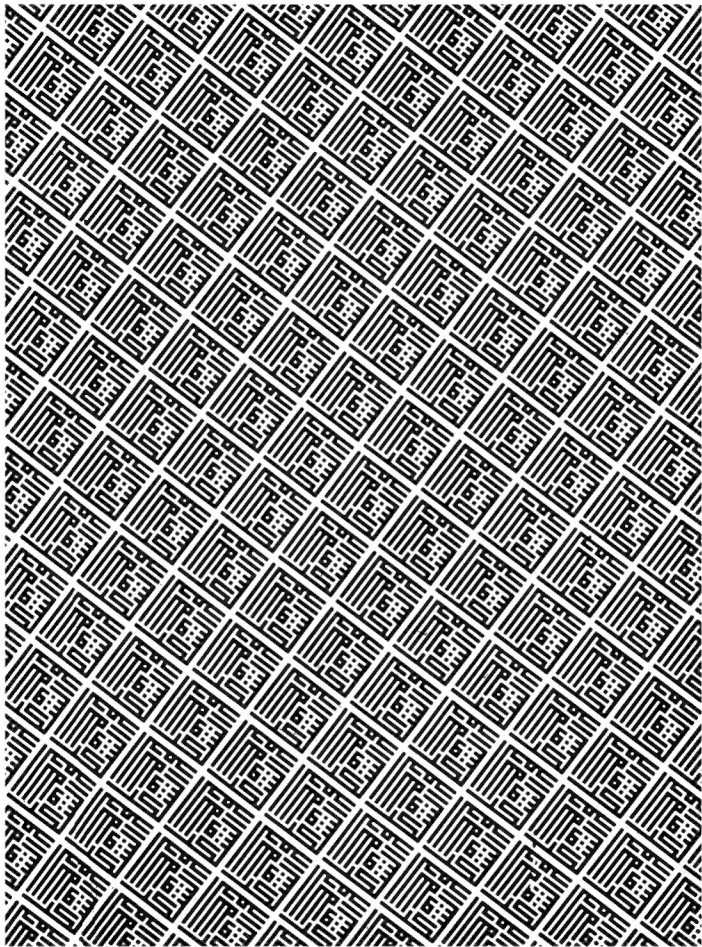
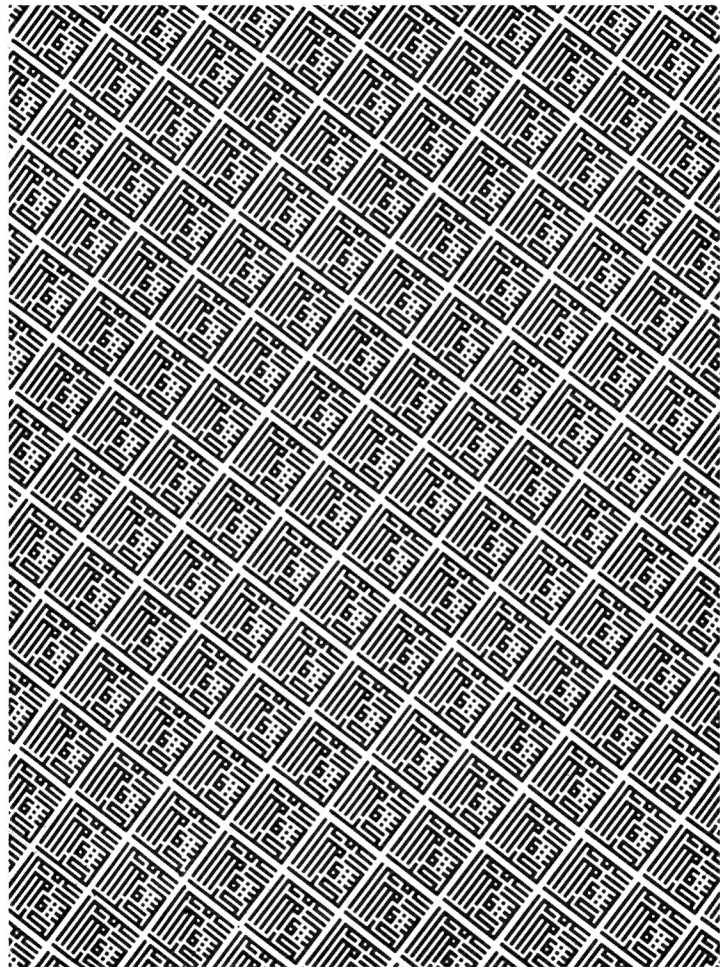


محاضر  
اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

(١٩٢٢)









الدستور

### البحر الثالث

من مادة ١٢٤ إلى مادة ١٧٠



# مجلس الشيوخ

## الامستور

تعليقات على مواد  
بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

### محتويات الجزء الثالث

الصفحات	الموضوعات
	(تابع)
	الباب الثالث
	السلطات
	السواد
٢٦٧٤ - ٢٦٠٧	الفصل الرابع : السلطة القضائية ... ١٢٤ - ١٣١
٢٦٨٩ - ٢٦٧٥	الفصل الخامس : مجالس المديرية والمجالس البلدية ... ١٣٣ و ١٣٢
	الباب الرابع
	في النيابة
٣٣٧٢ - ٢٦٩٠	١٤٥ - ١٣٤
	الباب الخامس
	القوة للسلطة
٣٣٨٠ - ٣٣٧٣	١٤٨ - ١٤٦
	الباب السادس
	أحكام عامة
٣٥٣٨ - ٣٣٨١	١٥٩ - ١٤٩
	الباب السابع
	أحكام ختامية وأحكام وقية
٣٦٢١ - ٣٥٣٩	١٧٠ - ١٦٠

الصفحات	الموضوعات
	* * *
٣٦٤٣ — ٣٦٢٥	تقرير لجنة وضع البادئ العامة للدستور ... ..
٣٦٥٢ — ٣٦٤٧	البادئ التي قررتها لجنة وضع البادئ العامة للدستور لثاية جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ ... ..
٣٦٦٣ — ٣٦٥٥	مشروع الدستور كما وضته لجنة وضع البادئ العامة ... ..
٣٦٧٥ — ٣٦٦٧	مشروع قانون الانتخاب ... ..
٣٦٧٧ و ٣٦٧٦	تقرير مرفوع من لجنة الثلاثين ... ..
٣٦٨٩ — ٣٦٧٨	مشروع الدستور كما وضته لجنة الثلاثين ... ..
٣٦٩٩ — ٣٦٩٠	مشروع الدستور للجنة الثلاثين مصوغاً في مواد ... ..
	* * *
في آخر هذا المجلد	فهرس الجزء الثالث ... ..

## الفصل الرابع - السلطة القضائية

مادة ١٢٤ - « القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ؛ وليس لأية سلطة في الحكومة »  
« التداخل في القضاء » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أول هذه الكليات النص الذي سبق أن عرضته على حضراتكم وهو : « المحاكم مستقلة لاسطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم » .  
معالي الرئيس ( أحمد حشمت باشا ) - يؤخذ الرأي على هذا النص .  
( موافقة عامة ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .  
على القرار ١٠٧ وهذا نصه :  
المحكمة مستقلة لاسطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم .  
فتقرر الموافقة عليه مع تغيير عبارة « في شؤونهم » الواردة في آخر القرار بعبارة « في شؤون هذا القضاء » .  
( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .  
تليت المادة الأولى من الفصل الثالث الخاص بالسلطة القضائية ، وهذا نصها :  
المحكمة مستقلة لاسطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .  
حضرة عبد العلي الكيات بك - هل التصود بكلمة « المحاكم » في هذه المادة كل المحاكم على اختلاف أنواعها ، قضائية أو إدارية ؟

حضرة توفيق دوس بك - نعم ، كل المحاكم القضائية على اختلاف أنواعها ، والجان الإدارية التي تصدر أحكاما .  
( موافقة عامة على ذلك ، وعلى المادة ) .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

ترى اللجنة الاستشارية أن الأصح أن يذكر استقلال القضاء بدلا من استقلال المحاكم .

إذا كان لوظيفة القاضي مرتب ثابت محدد ، فزادته الحكومة بصفة شخصية لأحد القضاء ، فإن ذلك يعتبر إغتياباً على استقلال القضاء . وصوباً لهذا الاستقلال تخذف هذه الزيادة .

نقري عبد النوريك - راضى جداً وأدهشني أن أرى في الصفحة ٢٥٠ من الميزانية ، وفي القسم الخاص بوزارة الحفانية ، ووزارة العدالة والساواة ، مرتبات شخصية . نعم ، يا حضرات الأعضاء ، أقول إن في ميزانية وزارة العدالة ، وفي صفحة واحدة ثلاثة مرتبات شخصية لا مرتب واحد .

فالأول خلس رئيس المحكمة فهو يتناول ٢٤٠٠ جنيه مرتباً شخصياً ومرتب هذه الوظيفة ٢٢٠٠ جنيه . وإني مع احتراي العظيم لشخص رئيس محكمة الاستئناف - التي لا أعرفه - لا أدري ما هي اللفة للتصف بها التي تستدعي إيجاد مرتب شخصي له .  
والرئب الثاني الشخصي هو لحضرة وكيل هذه المحكمة لأنه مقرر له ٢٣٠٠ جنيه في حين أن مرتب الوظيفة ثابت بالميزانية أنه ١٩٠٠ جنيه فقط .

والرئب الثالث الشخصي خلس بأحد المستشارين فهو يتقاضى ١٨٠٠ جنيه في حين أن مرتب المستشار هو من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٦٠٠ جنيه كما هو ظاهر لحضراتكم في الميزانية .

لجنة وضع  
المادة العامة  
للمرسوم

لجنة المرسوم

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

مجلس النواب

فعل لما لي وزير الحفانية أو لسماعة وكلها أن يبين لنا الزايل والأسباب التي أدت إلى وضع هذه المرتبات الشخصية لرجال الحفانية بل لرجال عمكة الاستئناف — مع العلم بأن حين بحث في الميزانية أجبنا دائماً بنصب عيني مقارنتها بميزانية سنة ١٩٣٤ التي لا أجد فيها شيئاً يدي مرتباً شخصياً ؟

وكيل الحفانية — كان مرتب معالي رئيس عمكة الاستئناف ٣٤٠٠ جنيه ، فبقا هو بصفة شخصية . أما مرتب من سيتولى هذا المنصب بعده فيكون ٢٢٠٠ جنيه فقط ، وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء القاضي بتخفيض مرتبات بعض الوظائف الكبرى .

غري عبد الثور بك — تمنى أن مرتبه كان ٢٤٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٥ ، ولكن هذه السنة لم يكن مجلس النواب منتقداً فيها وإنما يصح أن أوجه السؤال الآن وأخمنه السؤال الخامس بمرتب وكيل المحكمة .

وكيل الحفانية — تعين معالي حسين درويش باشا في يولييه سنة ١٩٢٥ وكيلاً لمحكمة الاستئناف براتب قدره ٣٢٠٠ جنيه .

غري عبد الثور بك — عفواً ياساحب السعادة ، إنه تعين براتب قدره ٣١٠٠ جنيه فقط وإلا فتكون الميزانية ليست صحيحة .

وكيل الحفانية — صحيح فقد تعين براتب قدره ٣١٠٠ جنيه ولكنه قدم شكوى مؤداها أن وكيل المحكمة السابق له كان يتناول مرتباً قدره ٣١٠٠ جنيه و٣٠٠ بصفة بدل اغتراب ، فيكون مجموع ما كان يتناوله ٣٤٠٠ جنيه وطلب مساواته به فقررت الوزارة جعل مرتبه ٣٣٠٠ جنيه أي أقل من سلفه بمبلغ ١٠٠ جنيه ، وأظن أن هذه المرتبات صارت حقوقاً مكتسبة لا يمكن إعادة النظر فيها .

غري عبد الثور بك — لست مقتنعاً بإجابة سعادة وكيل الحفانية لأنه ليس من الضروري مساواة الوكيل الجديد بالقديم خصوصاً إذا كان هذا الأخير يتناول ٣١٠٠ جنيه . أما مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه فهو بدل اغتراب فعل معالي حسين درويش باشا يتناول بدل اغتراب أيضاً ؟ وأنا لا أتأثر من رأيي بأنني لم أتحقق بكلام سعادة وكيل الحفانية الذي لم يخبرنا للآن عن المستشار الذي يتناول مرتباً شخصياً .

وكيل الحفانية — هذا المستشار هو سعادة محمد علام باشا ، وقد عين مستشاراً بمرتب قدره ١٧٠٠ جنيه ، وبعد ذلك أرسل شكوى للوزارة يقول فيها إنه كان يتناول مرتباً قدره ١٨٠٠ جنيه وهو مدير ، ولا يصح للحكومة أن تقطع من مرتبه ١٠٠ جنيه إلا بحكم من مجلس التأديب ، فوافقت الوزارة على إعطائه مرتباً قدره ١٨٠٠ جنيه .

غري عبد الثور بك — مع احترامي لسعادة علام باشا الذي تربطني وإياه علاقات الجوار ، حيث يوجد منزلي بجوار قصره القصر بالبلاسية ، فإنني أود أن أقرر أن سعادته رفع هذه الشكوى من زمن بعيد أثناء وزارة ثروت باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تأبه لما في ذلك الوقت . أما وزارة زيور باشا فلم تردد في إعطائه الزيادة التي طلبها مع أنه كان يتناول مبلغ ١٧٠٠ جنيه مقتطعاً به ، وهذه مسألة هامة ، لأن الواجب هو مساواة المستشارين بغيرهم بعض بدون تمييز .

وكيل الحفانية — لم تقط العلالة الشخصية لسعادة محمد علام باشا إلا بعد أن وافق حضرات زملائه المستشارين على ذلك .

غري عبد الثور بك — كان حضرة هي الدين بركات بك يتناول ٣٠٠٠ جنيه لما كان وكيلاً لوزارة الحفانية . فلماذا يتناول الآن وهو مستشار أيضاً ١٦٠٠ جنيه فقط ؟

الرئيس — ما الذي ترى إليه ؟

غري عبد الثور بك — المساواة بين القضاة في المرتبات ، أي ألا يعطى لأحدهم مرتب شخصي .

الرئيس — أريد أن يكون مرتب المستشار ١٨٠٠ جنيه ؟

غري عبد الثور بك — لا أقصد ذلك ، إنما أقصد تنقيص الزائد عن المرتب الأصلي .

القريب من هذا الموضوع أن سعادة محمد علام باشا لما عين في أغسطس سنة ١٩٣٠ كان مرتبه ١٧٠٠ جنيه ، ولم تمنح الزيادة الشخصية إلا في سنة ١٩٢٥ في عهد زيور باشا الذي قرر إعطائه الزيادة من تاريخ تعيينه .

هذا القرار لا يمكن أن يكون ملائماً لنا ، ويجب أن تكون الزيادة من تاريخ منحها لا من تاريخ التعيين .

الرئيس — هل هذه الوقائع صحيحة ؟

وكيل الحفانية — نعم .

الرئيس — يجب أن تكون مرتبات القضاة متساوية . فلما أن تزايد جميع المرتبات أو تنقص الزائدة .

أحمد عبد التفار بك — لا أرى عملاً للساعة التي أثارها حضرة غري عبد التور بك بعد أن قرر المجلس أن كل الصلاوات والمرتبات وحقوق الموظفين المكتسبة يجب أن تبقى كما هي حتى تنتهي اللجنة العامة من وضع الكادر الجديد . لهذا أرى أنه لا يليق بنا أن نعرض للزيادات موضوع للنقاش . أرجو أن نلاحظوا أن رئيس محكمة الاستئناف ووكيلها هما أكبر القضاة ، وكنا وزيرين ونحن لما أن يتناولوا معاشاً مستويًا قدره ١٥٠٠ جنيه ، فهما والحالة هذه لا يكفان الحزاة إلا الفرق بين معاشهما والمرتبة التي يقبضها الآن .

أما سعادة محمد علام باشا فكان — كما قال سعادة وكيل وزارة الحفانية — مديراً مجرب معلوم ولم يكن يحق للحكومة أن تنقله وتنقص مرتبه إلا بحكم مجلس تأديب .

لهذا أرى تأجيل النظر في هذه الزيادات إلى أن تنتهي اللجنة العامة من عملها ، ولا يضربنا أن نتجاوز عن مبلغ ١٠٠ جنيه أو ٢٠٠ جنيه لرئيس محكمة الاستئناف ووكيلها وأحد مستشاريها . إن حذف هذه الزيادات لا يعتبر وفراً حقيقياً يهتز له مجلس النواب .

أشعر أن كل ذي الهيئة يتناقض مع ما قلته سابقاً أثناء مناقشة المجلس في علاوات الموظفين ، إلا أنني أرى أنه لا يليق بمجلس النواب أن يتناقض في مرتبات ثلاثة من كبار القضاة ، وأرى ألا تنال هذه المسألة محافظة على كرامة القضاء وكرامة المجلس .

حامد جوده افندي — لست أقصد التسكيم في حذف هذه الزيادات أو إبقائها ، إنما أود ألا يكون القرار الذي يصدره المجلس بهذا الخصوص منبئاً على ما يسموه الحقوق المكتسبة . لقد قيل هذا التعبير عند بحث علاوات الموظفين التي تقررت من زمن بعيد قبل الدستور وقبل اعتماد البرلمان ، ومع ذلك احتاط المجلس عند ما أصدر قراره الخاص بالصلاوات فلم يبينه على أي حق مكتسب حق لا يؤخذ منه اعتراف بها .

إن كان هناك شك في وجود هذه الحقوق المكتسبة في الدعة السابقة على إعلان الدستور فلا يمكن مطلقاً أن يكون هناك أقل شك بالنسبة لما في مدة تعطيل البرلمان وإلا أمكن لأية حكومة أن تخلص النواب وتعطي من أموال الأمة ما تشاء . فإذا ما عاد المجلس ورأى عدم اللواظ على اعتماد هذه المبالغ قيل له إن هناك حقوقاً مكتسبة ، مع أن في وسعهم — كما حصل فعلاً — أن يقرر بطلان القوانين التي صدرت أثناء تعطيل . إذا بنيت قراراتكم على نظرية الحقوق المكتسبة كان ذلك مناقضاً لما قرره المجلس من بطلان التشريع الذي أصدرته الوزارة السابقة في مدة تعطيل .

وإذا راي المجلس أن يأخذ برأي حضرة أحمد عبد التفار بك فكل رجاؤي أن يبي قراره على أي سبب إلا نظرية الحقوق المكتسبة . على السيد أيوب افندي — يجب أن نتناول بحث هذه المسألة في هدوء تام فلا تنظر إليها كأنظر إليها حضرة أحمد عبد التفار بك . المسألة بعيدة كل البعد عن شخصية رئيس محكمة الاستئناف ووكيلها وأحد مستشاريها .

إن هي إلا مسألة حقوق وأموال ، وأود أن ألفت نظر حضراتكم إلى مسائل مشابهة لموضوع مناقشنا — وأقرها المجلس — قبل أن تصدروا قراراً في اقتراح حضرة غري عبد التور بك .

في صفحة ١٣٨ من مشروع اللزاية الخاص بوزارة المعارف المصومية تجدون حضراتكم :

(١) وظيفة درجة ١ (ب) بمرتب شخصي ١٥٠٠ جنيه مع أن أصل مربوطها من ٩٠٠ جنيه إلى ١١٤٠ جنيه .

(٢) موظف درجة ثانية بمرتب شخصي .

(٣) موظف درجة (١) بصفة شخصية .

كل هذا يدلنا على أن بعض موظفي وزارة المعارف المصومية منحوا مرتبات أكثر من مربوط درجاتهم بصفة شخصية . فذلك يقضي علينا للنطق بأن نرفض اقتراح حضرة غري عبد التور بك .

(وفي الساعة التاسعة والواقعة الخامسة عشرة ترك حضرة صاحب البقالة سمد زغالو باشا رئاسة الجلسة وجلس مكانه حضرة الأستاذ وصفا واصف وكيل المجلس) .

سعد زغلول باشا — إن موضوع المناقشة وإن كان بالنسبة للباب للراد حذفها غير مهم إلا أنه مهم إلى الدرجة التصوي فيها يتعلق باستقلال القضاء .

يجب أن يكون القضاء مستقلاً . ولا يمكن أن يكون مستقلاً إلا إذا لم تتدخل فيه السلطة التنفيذية أو كان تدخلها قليلاً جداً .  
إن نظام القضاء في مصر يساعد السلطة التنفيذية على أن تتدخل فيه بطرق شتى مشروعة — وهذا أمر يؤسف عليه ، ولكنها تتدخل أيضاً بصفة غير مشروعة بل بصفة تكاد تكون رشوة للقضاء . هنا ما لا يجوز أبداً ؛ ويجب على حضراتكم بصفتكم نواب الأمة أن تقرروا على كل يد تمتد إلى هذا الاستقلال ( تصفيق جاد ) . رئيس محكمة الاستئناف مرتب محدود ، فلا يجوز مطلقاً لأي سبب ولا في أي زمان ولا تحت أي حكم أن يزداد مرتبه . بل يجب أن يكون مرتبه ثابتاً . وإن أرى أنه ليس من الكرامة في شيء أن يزداد مرتب رئيس محكمة الاستئناف ١٠٠ جنيه في السنة بدون حق . فم هذا لا يتفق وكرامة القضاء ، بل فيه ما فيه من سوء النظرة برئيس محكمة الاستئناف . إن هذه الزيادة التي يقولون عنها « شخصية » والتي هي الآن ١٠٠ جنيه إذا تركها المجلس تمر قد تصبح في يوم من الأيام ٢٠٠ جنيه أو ٣٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه .

إذا كانت في دست الحكم وزارة لا رابع لها من غضا ولا عظم — كما رأينا — فأى مانع يمنعها من أن تصد رئيس محكمة الاستئناف بزيادة مرتبه إذا قام بتنفيذ ما تطلبه منه ؟  
كذلك لا يجوز مطلقاً أن يمتاز قاض عن زميل له يجلس بجانبه إلا إذا كان ذلك بحكم الزمن والقدم . أما أن يأتي وزير ويميز قاضياً عن آخر لئير هذا السبب فهذه هي الرشوة بينها .  
( تصفيق ) .

لذلك لا أشاطر حضرة أحمد عبد التفار بك رأيه في عدم حذف هذه الزيادة ، بل أقول يجب حذفها لأنها أثر لجباية ارتكبت ضد العدالة وضد قدس القضاء .

يقولون إن هناك حقوقاً اكتسبت — ليست هناك حقوق مكتسبة ، ولكن هناك مبالغ تدفع بطرق غير محالة للنظام العام — ذلك النظام الذي يقضى بالمساواة والابتلاع عن كل تدخل يفسد ضمير القاضى أو يؤثر عليه في عدالته .  
لا شك — وأنكم عن نفسى — في أنى لو كنت مستشاراً وزيد مرتب أحد زملائي لأى سبب كاتب لما قبلت ذلك مطلقاً ولقد كنت استأفنى في الحال لأن هذا مشين بكرامتى .

أقول هذا لأنى سمعت سعادة وكيل وزارة الحفانية يدافع عن زيادة مرتب أحد المستشارين بقوله إن زملاؤه قبلوا ذلك .  
ألا يعلم سعادة وكيل وزارة الحفانية أن القبول والاضافات المضافة للنظام العام باطلة ؟ لا شك أن زملاؤه إنما رضوا بمجالة أو مجاملة أو تورطاً . فأتأت إليها الحكومة القائمة على حفظ النظام العام يجب ألا تسمح بهذا ، بل يجب أن ترفض هذا الاضاق لأنه مخالف للنظام العام .

لهذا لا أوافق على نظرية الحق المكتسب لأنه ليس هناك حق مكتسب بل جرم مرتكب .

( تصفيق جاد ) .

أنا لا أذهب إلى حد أنكم تهررون استرداد كل مبلغ أخذ في هذه الصورة ( أى بالصفة الشخصية ) ، بل أطلب من حضراتكم أن تهرروا حذف هذه الزيادات في المستقبل . وإذا كان من يجمع بها يقبل التنازل عنها فيها ونصمت ، وإلا فليقدم استقاه . ليس له حق في أن يطعم في مرتب ليس هو مرتب وظيفته وإنما أنه من فضل وزير .

لا أقبل — لو كنت قاضياً — أن أتال فضلاً من عطف وزير ، ولكنى أقبله من عطف الزمان واستغفاني .

( تصفيق ) .

.. إذا قررتم حذف هذه المبالغ فلا يكون ذلك اختياراً على حق مكتسب ، بل يكون هوأ لجرعة ارتكبت ضد استقلال القضاء .

( تصفيق متواصل ) .



أحمد عبد التفار بك — ربما كان من الصفاقة أو الادعاء أن أترضى الرد على حضرة صاحب الدولة الرئيس ، ولكنى — بسقى أحد أبناءه وقد اختلفت مع دولته فى الرأى — أستحيه عنراً فى أن أؤيد رأى .

ليست للسألة فى نظرى مسألة علاوة طيفية يتناولها رئيس محكمة الاستئناف ويراد حذفها أو إلغاؤها . ولم أكن عندما تكلمت على علاوات الموظفين من أنصار الحق للكتسب ، لأننى لا أسلم بوجود حق مكتبس لموظف من الموظفين ضد إرادة مجلس النواب . إن للسألة مسألة لياقة (مقاطعة) . اسبحوا لى أن أقول ما أعتقد . أرى — وقد أقررتا مرتبات شخصية فى ميزانيات أخرى — ألا تقرر الآن حذف علاوات رئيسى محكمة الاستئناف ووكيلها وأحد مستشاريها .

لست أغن مطلقاً أن هؤلاء القضاء — وقد وكل إليهم الفصل فى حقوق الناس — يمكن أن تأثر ذمهم بحال من الأحوال ، كما أنه ليس فى وسع أية حكومة أن تشتري ضائرم بملادة أو غيرها . لهذا أصر على رأى وأرجو ألا تحس هذه الملالات .

عبد السلام عبد التفار بك — أوافق حضرة صاحب الدولة الرئيس ، وأخالف حضرة أحمد عبد التفار بك . لا يجوز فى أمر القضاء أن تكون للسألة مسألة لياقة بل يجب — كما قال دولة الرئيس — أن يكون القاضى محترماً فى مركزه ، وألا يميز عليه زميل له بأى حال من الأحوال . وأقول لأخى (تصفيق) ، بل أقول لحضرة الضو المحترم ، إنه لم يطق أحد فى ذمة سعادة أحمد طلعت باشا وسعادة حسين درويش باشا . إنما للسألة — كما قال حضرة صاحب الدولة الرئيس — إنه لو عرض على دولته مرتب أكثر من زميل له أو زيد مرتب هذا الزميل عنه لما قبل دولته ذلك . للسألة مسألة حق إنما يجب أن يؤخذ بحق .

أما الحقوق المكتسبة هل نوعين : حق اكتسب بحق لم يكتب بل اعتصب . إن الحق الذى يصل إلى صاحبه طبقاً للقانون وبغير استثناء وعن غير طريق مجلس الوزراء هو الحق المكتسب حقيقة والواجب احترامه . أما الحق الذى يجرى من طريق الاستثناء بسبب المحسوسة أو الصفة الشخصية حق منتصب . إن ترقية موظف بصفة استثنائية منعها حرمان موظف كفه من استحقاقه .

أؤكد لحضراتكم أنى من أنصار الحق للكتسب بحق . وأطلب ليس فقط حذف الملالات الاستثنائية فى وزارة الحفانية بل حذف جميع الملالات الاستثنائية فى كافة مصالح الحكومة .

( تصفيق ) .

سعد زغول باشا — إن الذى حملنى على الكلام ليست الزيادة الاستثنائية بل مبدأ استقلال القضاء .

لهذا لم أهتم ولا أهتم بزيادة الشخصية فى الصالح الأخرى ، إذ ليس لما ذلك التأثير السيء .

أما القضاء فلا يمكن أن أصر على أن أراه يحل باستقلاله بهذه الطريقة : طريقة معينة لا يصح لحكومة تشمر باحترامها لنفسها أن تطلب إليها .

وكفت أعلم — عندما تكلمت — أن كلامى يس حقاً مكتبساً حقيقة لما تكلمت ، لأننى أحترم الحقوق للكتسبة ؛ ولكن ما قلته لا يس أى حق مكتسب سواء بالنسبة ليه أو لبدته .

لو كان للعروض على حضراتكم الآن أن تقررروا استرداد ما دفع من الملالات الشخصية لكن من الجائز أن يقال إن هذا لا يصح . ولكن المطلوب حذف هذه الملالات فى المستقبل ويجب أن تنف الجريعة عند هذا الحد .

سمعت الآن من كثيرين دفاغان القضاء ، كما سمعت بناية السرور دفاغانه من معالى وزير الحفانية . وإنى أخشى أيضاً بالهطاع عن القضاء ، وأراى حائراً لهذا الشرف بمنع دخول الحكومة فى استقلال القضاء بهذه الطريقة السيئة .

( تصفيق حد ) .

وكفت رئيساً لهلكة الاستئناف وعرض وزير أن يزيد مرتبى ١٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه لرفضت ذلك رفضاً باتاً . ولكن رئيسنا — لا أريد أن أبوح بكل ما فى خيلى لاقى أشرف بأن فى خوسم مثله .

لو قلت ما في نفسى - ولدى البراهين الكافية عليه - لما جدانى أحد فبا أطلب ولا تقم على أن تدافوا عن قدس القضاء بحنف ما لو سمع القضاء .

( تصنيف جلد ) .

( أصوات : يؤخذ رأى ) .

الرئيس - تمت المناقشة : يؤخذ رأى .

المعارض فى أن يحذف من وقت تقرير للزيانة الملاوات الثلاث للمنوحة بصفة شخصية لحضرات رئيس ووكيل وأحد مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية يقف .

( وقت ثلاثة أعضاء ) .

( قرر المجلس حذف تلك الملاوات الشخصية الثلاث من وقت تقرير الزيانة ) .

( فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

تقدير الموضوع والفصل فى : هل وقت الحادثة من التهم ذاته ؟ والحكم فى : هل ارتكب التهم المخالفة للنسوبة إليه ؟

هل هذه أمور كلها خارجة عن اختصاص مجلس النواب لأنها من اختصاص السلطة القضائية ؟

راجع التصديق على المادة ١١٠ .

( فى ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

للأعضاء أن يقدّموا بالتراحات للإصلاح أو بملاحظات من الوجهة الإدارية بشأن طريقة العمل فى المحاكم . أما الترض

بصفة عامة للقضاء فلا يجوز .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي - لقد سمعت - باحضرات الشيوخ المحترمين - أقوالاً عن ميزانية وزارة الحفانية . وكلها تنحصر فى العناية برجال القضاء ، وتحسين حكم ، كما سمعت أيضاً بعض رغبات .

ولكن ما هى الطريقة لإصلاح القضاء ؟

أما مدنا ديوان الموم . يمكن الآن الاستثناء عن عدد كبير من موظفي هذا الديوان بتوحيد الإدارات فى وزارة الحفانية بأن تكون إدارة واحدة ؛ لأنه لا معنى مطلقاً لإيجاد فرع خاص بالمحاكم المختلطة ، وثان للمحاكم الأهلية ، وثالث للمحاكم الشرعية ، ورابع للمجالس الحسبية ، ثم يكون لكل منها رئيس ووكيل - فهذا التوزيع لا معنى له . وكذلك لا معنى لوجود رئيس محكمة ووكيل فى كل دائرة . ويمكن أن تنتخب الجمعية العمومية للقضاء رئيساً من بينهم لمدة سنة واحدة طبقاً لما سنبينه فيما بعد . وبذلك يمكن الاستثناء من وظائف رؤساء المحاكم ووكلائها إعطاء الحق للجمعيات العمومية فى أن تنتخب من بين القضاة رئيساً لمدة سنة ، كما تفعل المحاكم المختلطة ؛ وفى هذا تحقيق لمعنى استقلال القضاء .

بهذه الطريقة أرى أنه من الممكن اقتصاد مبلغ كبير بالاستثناء عن وظائف كبيرة فى الديوان وفى المحاكم . ويمكن فى هذه الحالة نقل هؤلاء الموظفين إلى العمل فى القضاء بدلاً من البحث عن أمثالهم أثناء التبين خروج الوزارة أو من التنبهات .

سنأمر بالإصلاح أوت القضاء للستة والتضاد الكلية يجب على الدائرة التى تنظر فيها أن تحضرها وتدور قبل الجلسة ، وألا تكون بالتمهيس الذى يقوم به أحد حضرات قضائها ، لأن هذا التمهيس لا يعطى القضاء الذين لم يقرأوا القضية كلها فكرة عامة عنها .

حضرة صاحب المالى محمود غالب باشا ( وزير الحفانية ) — كيف يقول حضرة الشيخ المحترم إن القضاء لا يقرأون القضايا ؟ أنا لا أسمع بهذا القول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — أنا لم أقل هذا .

إن الذى قلته : إن القضاء يكتفون بقراءة للنص الذى يقوم به أحدهم ، وأنه يصعب عليهم أن يقرأوا جميعا القضية كلها ، لأن ملفها من نسخة واحدة . وأعتقد أن معالى الوزير يعلم هذه الصعوبة .

حضرة صاحب المالى محمود غالب باشا ( وزير الحفانية ) — إن هذه الصعوبة لا تمنع من قراءة القضاء كلهم للقضايا . وقد كنا قضاة وكنا نقرأها جميعا مع وجود هذه الصعوبة .

فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن يقول إن الصعوبة تمنعهم من القراءة ، أو إنهم مع وجود هذه الصعوبة يقرأون جميعا الملفات كاملة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن طريقة الإصلاح التى أريدها هى أن تطبع كل القضايا للسنافة ، من مدنية وجنائية ، والقضايا الكليكية ، كما تطبع قضايا الجنايات ، وتوزع على القضاء الثلاثة لدراستها قبل الجلسة حتى يمكن تكون الرأى الصحيح عند دراسة القضية من الهيئة كلها .

وإنى أتكمم بقيدى — وأرجو من معالى الوزير أن يسمح لى ليتمكن أن يوافق على فكرة الإصلاح — فإن القضية إذا درست من قاض واحد ولخصها وشرحها لزملاءه يكون الحكم الذى يصدر فيها عبارة عن رأى القاضى الذى قرأ القضية . وإنى أضرب لحضراتكم مثلا يدل دالة صريحة على أنه إذا استمر الحال فى القضايا للسنافة ، من جنح وقضايا مدنية ، بالطريقة النبذة الآن ، فإنه يكون لامعنى لتشكيل الدوائر من ثلاثة قضاة .

صدر حكم منذ شهرين من دائرة — هذا الحكم يمكن لمعالى الوزير أن يطلع عليه . هذه القضية التى أصرها مثلا ، والتى كوت منها فكرتى واعتقائى ، خاصة بحكم مرسى مزاد عن حصة أفندة . رفع عند التنفيذ فيها إشكال للمحكمة المختلطة فقصت رفضه ، رفعت إشكال آخر أمام المحكمة الأهلية حكم أيضا برفضه . بعد ذلك تعرض المحكوم عليه لمن رسا عليه الزاد قدمت شكوى للنيابة العمومية ، وحقت الشكوى ، وقدمت اللهم للقضاء ، فحكم القاضى الجزئى بالقوة لأن اللهم اعتدى على ملك السير . وأنا لانهى بالقوة من حيث هى عبوة ، وإنما الذى أهدى الخطأ القضاء — ولكن الحكم استؤف فظهر أمام محكمة الجنب للسنافة فقصت هذه فى القضية بالبرادة . والحكم بالبرادة أيضا لا يجرى إذا بنى على أسباب صحيحة — ولكن القاضى للنص ... ..

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ليس لنا أن نذكر فى الجلسة مثل هذا القول . ولا نسمع مطلقا بمثل هذا التدخل .

حضرة صاحب المالى محمود غالب باشا ( وزير الحفانية ) — إذا كان لحضرة الشيخ المحترم شكوى خاصة فليقدم بها للوزارة لتقوم بالتحقيق فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — ليس من غرضى أن أشكو قاضيا ، وإنما أشتد الإصلاح . وأنا ضربت هذا للثل لأدلل على طريقة للإصلاح . وطريقة الإصلاح ، هى ، كما قلت ، أن يكون لكل قضية عدة نسخ من ملفها ، يسلم لكل قاض نسخة ، وتباع للنسخ لمن يطلبها ، وهذا حادث فى قضايا الجنايات . كما أن فى طبع عدة نسخ من ملفات القضايا تمكننا للقضاء من أن يدرسوا القضية ويستمدوا لها قبل صاع الدفاع ، لأن صاع الدفاع يترى درس سابق فيه صياغ لوقت .

كذلك يجب على وزارة الحفانية أن تتدبر فى فتح الجلسات فى مواعيدها ، لأن بعض القضاء يفتح الجلسة بحسب رغبته ، ويستمر فى نظر القضايا كما يشاء ، حتى إن بعضهم يستمر إلى الساعة التاسعة مساء . وفى فتح الجلسة فى مواعيدها وانتهائها فى المواعيد المحددة فائدة للمناقشين ولحضرات الملمين .

وأرى من الإصلاح العام أن تؤلف لجنة يكون اختصاصها بالتنشيط على الحاكم وحضور الجلسات وكتابة تقرير عما يراه أعضاؤها . وهذه اللجنة تؤلف من قضاة يكونون فى مراكز رؤساء المحاكم ، ويتخبون من الأكفاء المتأخرين . وأظن أن تأليف هذه اللجنة لا يتعارض مع استقلال القضاء . ويجب أن يؤخذ بتقرير أعضائها عند الترقية .

ولى كلمة على اختصاص محكمة النقض والإبرام . فهذه المحكمة — بإحضرات الشيوخ المحترمين — أُنشئت في سنة ١٩٣١ وصر اختصاصها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من قانونها .

واختصاصها بمسور في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية : أولا — إذا كان في الحكم مخالفة للقانون أو خطأ جوهري في تطبيقه أو تأويله ، وثانياً — إذا وقع في الحكم بطلان . كما تنظر في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف المحاكم الجزئية ، وغير ذلك بما نص عليه في المادة الحادية عشرة .

ويظهر أن السبب في حصر النقض في هذه الأنواع المذكورة في المواد ٩ و ١٠ و ١١ هو أنه ليس عندنا عدد كاف من المستشارين وليس في الليزانية مال يكفي لزيادة عدد دوائر محكمة النقض .

ولا يجوز في الوقت الذي يباح فيه عمل نقض عن أحكام محكمة الاستئناف — التي يجلس فيها مستشارون مجربون ومدققون ومعروفون على طول الزمن بالكفاءة الممتازة — أن يحرم على المتقاضين في المحاكم الجزئية أن يرفضوا عن قضائهم نقضا وهم متأكدون نوع الخطأ فيها ، وسبب حرمانهم الصواب المالي للقضية . لقد أتيح في القضية التي تبلغ مائتي جنيه أن يرفع عنها نقض ، بينها حرم في القضية التي نصابها المالي مائة وخمسون جنيها فقط رفع النقض عنها ، لأنها لا تستألف إلا أمام محكمة ابتدائية .

وفي محكمة النقض فقد جلسة واحدة في الأسبوع ، ويمكن زيادة جلسة أخرى عليها . وأنا أعتقد أن حضرات المستشارين فيها يرجون زيادة هذه الجلسة إذا ترتب عليها رفع النقض عن القضايا الجزئية للنظر استئنافها أمام المحاكم الابتدائية — وبهذا يزيد انتشار العدالة وتقل الأخطاء القضائية ، وهو ما نشده من حكومتنا الدستورية .

ولى كلمة عن ترقية القضاة . قد جرت وزارة الحفائية في ترقية القضاة على قاعدة الأقدمية والكفاءة . وأنا أعتقد أنه يجب أن يراعى تمييز الكفاءة على الأقدمية بنحو سبعين في المائة . والكفاءة بطبيعة الحال متروكة أمر تقديرها لمعالي الوزير ورجاله الذين يستطيعون تقديرها . ولكن الذي يحصل ، والذي يجري عليه العمل ، أن مسألة الأقدمية لها الأرجحية . وهذه الأقدمية مرتبة في جدول أو كشف موضوع ترتيبه حسب زمن تعيين القضاة في وظائفهم ولازم تخرجهم في مدارسهم ، قد يحصل — بإحضرات الشيوخ المحترمين — أن يمين شخص قاضيا ويكون متخرجا في سنة ١٩٢٠ أو قبلها بكثير ، ومع ذلك لا يوضع في الجدول أو الكشف إلا آخر وكلاء النيابة .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا ( وزير الحفائية ) — هذا غير صحيح . من أين جاء حضرة الشيخ المحترم بذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی — إذا كان هذا غير صحيح فليقتض ملعالي بذكر الصحيح .

والذي فهمته أن بعض قضاء من الذين عينوا من رجال المهامة وضع ضللا في آخر كشف وكلاء النيابة . وحضراتكم تطعون أن قضاء كثيرين كانوا في الأصل محامين .

فترضى ألا يوضع مثل هذا القضاة في آخر الكشف ، بل يجب أن يدرج اسمه مع كشف القضاة الذين تخرجوا معه في سنة واحدة .

ونظام الأقدمية المعمول به في وزارة الحفائية ، حسب الجدول أو الكشف الذي ذكرته ، نظام خاطئ . يجب المدول عنه . لأن القاضي الذي تمين قاضيا يجب أن يرق قبل وكيل النيابة الذي لم يتول القضاء معه أو قبله . وترتب على ذلك ظلم صارخ مستمر كانت تبجسه الطبيعة للدهشة أن هؤلاء القضاة انتظروا سنين أكثر من اللؤلؤ حتى ترقى كثيرون من قضاء الدرجة الثانية وكلاء النيابة الذين وضوا قبهم . وجنا رقي هؤلاء الضحايا إلى قضاء من الدرجة الأولى وجدوا أيضا الظلم الأول لا يزال مترصدا منتظرا في جدول قضاء الدرجة الأولى ؛ لأنهم وضوا فيه في آخره ، أي بعد حضرات القضاء الذين كانوا وكلاء نيابة من الدرجة الثانية ، في الوقت الذي كانوا هم فيه قضاء . فكيف أهملت وزارة الحفائية أن تطلب مع قضائهم دستور ترقيتهم ، وهو لأئحة إجراءات المحكمة الأهلية التي تضمن المادة الأولى منها على ما يأتي : « تقرر أئمية قضاء المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف على حسب تاريخ تعيين كل منهم في وظيفته الخ . » أو أن وزارة الحفائية رأت في الأساء التي وضعت خطأ قبل غيرها ، أن لأصحابها حقا مكتسبا . ولكن وزارة

الحفانية تعلم بالطبع أن الذي يتسبك بالحق المكتسب يجب عليه أن يكون قد وصل إليه على أساس من العدل ، « فإن فانه هذا الأساس فخطية هذا الحق المكتسب إذن تكون التماس الحق بالباطل » .

ولي ملاحظة أخيرة خاصة بالمجالس الحسبية ، وقد سبق لي أن قدمت بشأنها سؤالاً للملأى وزير الحفانية وتكرم معاليه بالرد على . وقد ألفت لإصلاحها لجنة . ولكن لي رغبة أبديها للملأى الوزير خاصة بإصلاح الحال في تلك المجالس .

أرى معها كان الإصلاح الذي تقترحه هذه اللجنة أنه يجب أن ينص في النظام الذي تقترحه على تصفية التركات إذا كانت مدينة بمبالغ تزيد على أربعين في المائة . لأننا رأينا تركات كبيرة كان نصيبها الزوال بسبب الديون التي كانت عليها . وأظن أنه لا معنى مطلقاً لأن يكلف الوصي بإدارة تركة إذا كانت مستغرقة بالديون ، أو إذا كانت مدينة بما يبلغ نحو أربعين في المائة .

ولذلك فإني أقترح على وزارة الحفانية أن تنص على تصفية التركات للسخرقة بالديون .

وأضرب لحضراتكم مثلاً تعرفون بمقتضا الحسارة التي لحقت عائلة من أكبر المائلات بعد أن توفى ربهـا وترك تركة كبيرة لا تقل عن الخمسين ألف جنيه ، وكان مديناً في مبلغ لا يزيد على العشرين ألف جنيه ، وحصل أن تدهور سعر الأطباء والمقارنات . ولأن الوصي مفيد لإجراءات المجلس الحسبي ، زعت أخيراً ملكية هذه التركة وأصبح القصر لا يملك شيئاً مطلقاً ، بعد أن كانت الوصية عليهم تتناول شهرين ثمانين جنيهاً .

من هذا ترون ضررتكم أنه يجب تصفية التركات المدينة حتى يمكن أن يبقى بعضها للورثة . أما بقاؤها مهددة بالدين فإنه يخشى عليها كثيراً من النسيان .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسبوي ) — هل يحتم حضرة الشيخ المحترم تصفية مثل هذه التركات دائماً ، مع أن الظروف والأحوال قد تختلف ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — الأولى أت نبيع البعض ، ليقب البعض الآخر خالياً من الدين ملكاً خالصاً للقصر .

وعلى كل حال قبل مباحثي هذا التبر أرجو من معالي الوزير ألا يتأثر من كلامي . فإني ما أردت إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيق إلا بالله . ولم يكن غرضي أن أعرض بأحد بأية حال .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — تفتيحاً لي ما قيل الآن نرى واجباً أن نناق كلة وضماً للأموال في نصاها .

أخذ الدستور المصري عييداً افضال السلطات . فالسلطة القضائية سلطة مستقلة ، وليس لأحد سلطان على القضاء في أحكامه . واعتقادي أنه إذا كان من حق المجلس للورق أو من حق حضرات أعضائه أن يقدموا باقتراحات للإصلاح ، أو ملاحظات من الوجهة الإدارية بشأن طريقة العمل ، فإن هذا أمر سائع ومعتبر داخلاً في نطاق الأعمال التي يصح أن يتناقض فيها . أما التعرض بصفة عامة إلى القضاء فلا أعتقد أن المبارات التي بددت على لسان حضرة الشيخ المحترم تبر تبريراً صحيحاً عما كان يقصده . فنحن جميعاً متفقون على أن القضاء المصري قد أدى رسالته وواجهه حتى الأداء .

( تصفيق ) .

وإنه قد عمل دائماً في ظل امتحانات شديدة بما تقتضيه النزاهة والاستقلال . وإذا كانت مصر قد وفقت في كثير من المسائل القومية الكبرى فإن عمل قضائنا كان من أكبر الأسباب والدواعي .

( تصفيق ) .

وفي اعتقادي أن وزارة الحفانية قد راعت دائماً في التعيين أن تختار الأكفاء ، سواء كان اختيارهم من بين رجال الهامة أو من بين رجال النيابة . ولئن شاء أن يتأكد من ذلك أن يصل بالوزارة وأن يطلع على البيانات التي تقدمها له .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الحلباوى بك — كلنا تصيد بذلك .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — أما ما قيل عن العمل القضائى فاعتقائى أنه إنما أتى على عواهنه . هناك طريق بين إرهاب القضاة بالعمل وبين أن يصدر حكم من غير أن يشترك كل قضاة الدائرة فى دراسة ملفات القضايا . وأعتقد أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى إنما قصد أن يتوهم إرهاب القضاة بالعمل ، ولم يقصد غير ذلك .

الرئيس — لم يقصد حضرة غير ذلك .

( فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

(١) تحديد الحدود الدستورية فى مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدى النيابة حتى تتبين الموضوعات التى يجوز الكلام فيها والتي لا يجوز قبل البدء فى المناقشة .

(٢) كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية — والنيابة العمومية من السلطات القضائية — فتنى رفع أمر للقضاء امتنع أن يدور فى موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان حرصاً على استقلال القضاء وحرىات الأفراد .

(٣) ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى العمومية مسئولة لدى البرلمان . وإنما المسئول وزير العدل حين يحول بصله دون رضاها بنير حق ، أو حين يحمل النيابة بدون حق على رضاها .

مجلس النواب

راجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٧ .

( فى ١٢ يوليو سنة ١٩٣٧ ) .

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تتولى مؤلفه ، أو يجب ألا تسأله .

راجع التعليقات على هذا فى المادة ١٠٧ .

( فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ) .

(١) هل مبدأ الفصل بين السلطات يبيح لوزير العدل أن يقدّر تصرفات القاضى فيحكم عليه ، ويحرم ذلك على أعضاء المجلس ؟

(٢) وهل القول بأنه لا يجوز التعرض لما نسب للوزير فى ظل القضاة وندبهم يجعل مبدأ المسئولية الوزارية لتوفاً ، وأن محاسبة الوزير على ذلك فيها تحقيق لاستقلال القضاة ؟

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى

من هل أحد حضرات القضاة وندبه لحكمة الرئيس — الإجابة عنه —

تحويله إلى استجواب

مجلس الشيوخ

نص السؤال :

« تملون معايلكم أن الحكومة ذكرت فى خطبة العرش أنه فى صدر التدابير التى يجب لاستقامة نظام الحكم والى سترضاها على البرلمان توفير حسن اختيار رجال القضاء واستقلالهم وإصافهم فى ظلمهم وتزقيهم ، فهل هذا يتفق مع ما اتخذته حضرة صاحب المالى وزير الحفانية من الإجراءات مع أحد حضرات القضاة الذى أمر بنقله من دائرة محكمة للنسوة الابتدائية الأهلية إلى دائرة محكمة الزقاقين الابتدائية ، وفى الوقت نفسه اتدبه ليكون قاضياً لحكمة الرئيس الجزئية ؟

وهل انتداب وزير الحفانية يتفق والحق الذي أعطى للجمعيات العمومية للمحاکم في عهد حضرة صاحب المالی محمود غالب باشا  
الوزير الأسبق ؟

وهل انتداب حضرة القاضي من دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية لدائرة محكمة الزقازيق الابتدائية وانتدابه في الوقت نفسه  
من معالیک لمحكمة العریض يرجع إلى أنه حکم في قضية بالبراءة ، وهذا الحكم لا يتفق ورغبة أحد حضرات أصحاب المالی الوزراء لأن  
المتهمین من بدته ؟ وهلا يرى مالی الوزير أن هذا الانتداب بالطريقة التي اتخذت بتبر تدخل في أعمال القضاء ويؤثر فيهم تأثيراً سيئاً ،  
وقد غشى البعض من أن يصدر أحكاماً طبقاً لما قضى به العدالة أو يرجع الضمیر إذا كان مهتماً بالنقل بالطريقة التي اتخذت ؟  
وهل كان الترض من الانتداب في هذا الوقت التأثير في الموظفين لتوجيههم وجهة معينة في الانتخابات ؟

حسین الجندي المهای

وعضو الشيوخ عن دائرة بلبيس

حضرة صاحب المالی أحمد محمد حشبه باشا (وزير الحفانية) — ليس لحکم الذي أصدره حضرة القاضي المشار إليه في سؤال  
حضرة العضو المحترم أي دخل في تدبه لمحكمة العریض الجزية الأهلية ، إنما اقتضت ذلك حالة العمل بمحكمة الزقازيق الكلية لنياب بعض  
قضاتها . وقد حصل هذا التندب بمنقضى للاده الأولى من الأمر مالی الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ التي رخصت لوزير الحفانية أن يندب  
موقتاً واحداً أو أكثر من قضاة المحاکم الابتدائية إلى غير المحكمة المعین فيها إذا اقتضى ذلك تقيب قاض أو أكثر ، واستأنفت حالة  
العمل ندب بدله ؟ ولم يبلغ هذا التمس بأي حمل تفسري .

والوزارة حرصت على الحرس على صيانة استقلال القضاء وتوفير أسباب الثقة في عدلهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — أرجو أن يسمح لي باستيفاح مطول وإلا حولت سؤالي إلى استجواب .

الرئيس — إن كان الاستيفاح عن قطعة غامضة فلا مانع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — الإجابة لا تطابق الواقع ، لأن حالة العمل لا تقتضي أن ينقل القاضي من دائرة  
محكمة المنصورة إلى دائرة محكمة الزقازيق ، ثم يندب في الوقت ذاته إلى محكمة العریض . فإذا سمح لي مالی الوزير أن أنسلك في ...  
(خبرة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — هذا ليس من حق الوزير .

(خبرة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — أرجو تحويل سؤالي إلى استجواب .

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم تحويل سؤاله إلى استجواب ، فهل توافقون حضراتكم على أن يدرج بجدول أعمال

الجلسة القادمة لتحديد يوم للمناقشة فيه ؟

(موافقة) .

(في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

للمناقشة في الاستجواب وملحقاته للتقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي

لمحضره صاحب المالی وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة وتدبه لمحكمة العریض —

تأجيله أسبوعاً وإيداع مالی الوزير الأوراق الخاصة بموضوع الاستجواب بـسكرتيرة المجلس

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — لم أتوخ في توجيه هذا الاستجواب إلا للصلة العامة ؛ ولم يكن للجزية فيه  
أي دخل ؛ ولم أقصد به نقل قاض من جهة إلى أخرى أو الترض لحكم أصدره — ولكن كل ما أقصده باختصار وبحسن نية وإخلاص  
هو استقلال القضاء وعدم التدخل فيه .

شرحت في استجوابي للسائل العامة التي تعتبر تدخلا في القضاء واستقلاله وقلت :

« تكون معاليك أن الحكومة ذكرت في خطاب العرش أنه في صدر التدابير التي يجب لاستقامة نظام الحكم والتي ستعرضها على البرلمان توفير حسن اختيار رجال القضاء واستقلالهم وإضافتهم في قلمهم وترقيتهم ، فهل هذا يتفق مع ما اتخذته حضرة صاحب للمالي وزير الحفانية من الإجراءات مع أحد حضرات القضاة الذي أمر بنقله من دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية إلى دائرة محكمة الزقازيق الابتدائية ، وفي الوقت نفسه انتدبه ليكون قاضياً لمحكمة العريض الجزئية ؟

وهل انتداب وزير الحفانية يتفق والمقن الذي أعطى للجمعية العمومية للمحاكم في عهد حضرة صاحب للمالي محمود غالب باشا الوزير الأسبق ؟

وهل انتداب حضرة القاضي من دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية لدائرة محكمة الزقازيق الابتدائية وانتدابه في الوقت نفسه من معاليك لمحكمة العريض يرجع إلى أنه حكم في قضية بالبراءة ، وهذا الحكم لا يتفق ورغبة أحد حضرات أصحاب للمالي الوزراء لأن التهمين من بلده ؟ وهلا يرى معالي الوزير أن هذا الانتداب بالطريقة التي اتخذت يعتبر تدخلا في أعمال القضاء ويؤثر فيهم تأثيماً سيئاً وقد يغني البعض من أن يصدر أحكاماً طبقاً لما تقتضيه به العدالة أو يرجع الضمير إذا كان سهواً بالنقل بالطريقة التي اتخذت ؟

وهل كان الفرض من الانتداب في هذا الوقت التأثير في للوطنين لتوجيههم وجهة معينة في الانتخابات ؟ .

من ذلك ترون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنني لم أقصد غير الصلحة العامة والحفاظة على استقلال القضاء وعدم التدخل فيه لأنه للبلد الأخير الذي تلجأ إليه الأمة . وكل رجل غلبت لبلاده يجب أن يرى القضاء بعيداً عن السياسة كل البلد وبهجه ألا تتدخل السلطة التنفيذية في القضاء لتأثير فيه .

نص الدستور في المادة ١٢٤ « على أن القضاء مستقلون لسلطان عليهم في قضائهم بغير القانون ؛ وليس لأي سلطة في الحكومة التدخل في القضاء » ، فهل يمكن أن يفهم من هذه التصرفات التي حصلت من وزارة الحفانية في عهد حضرة صاحب للمالي أحمد خشيبة باشا أن السلطة التنفيذية لم تتدخل في تصرف القضاء ؟

تلخص المسألة التي نحن بصدها في أن النيابة قدمت بعض التهمين من بلدة أحد أصحاب للمالي الوزراء لمحكمة السنبلاوين بتهمة أنهم أهانوا علناً هيئة نظامية — وهي الوزارة القائمة — بأن هتفوا بسقوطها ، وقد حكم في القضية في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨ ببراءة التهمين ؛ وعقب صدور هذا الحكم بيومين انتدب أحد مفتي الوزارة للانتقال إلى محكمة السنبلاوين لفتيش عليها ، وفي اليوم التالي أبلغ قاضي المحكمة نبأاً منه إلى محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية وانتدابه لمحكمة العريض ، وقد تم كل هذا بأمر من الوزارة وبهذه السرعة .

ومن المفهوم لدى جميع رجال القضاء أن الانتداب إلى محكمة العريض نوع من القوة ، لأنها محكمة بعيدة لا تتوافر فيها أسباب العيشة . ومعلوم أن قاضي محكمة العريض السابق إنما ندب إليها لأنه من جهة كان رجلاً عريضاً يفهم عادات أهل هذه البلاد ؛ وقد ندبته الجمعية العمومية لمحكمة الزقازيق لهذا المقن ، وهو لم يطلب النقل ، ومن جهة أخرى فإنه كان رافياً في هذا الانتداب .

بماذا يفسر الجمهور تابع الحوادث على هذا النحو ؟ قاض يفصل في قضية للحكومة فيها شأن وجاء قضاء على غير هواها ينقل من محكمة المنصورة إلى محكمة الزقازيق ثم ينذب من محكمة الزقازيق إلى محكمة العريض عقب صدور الحكم بأمره أليم ، ويستدعي قاضي محكمة العريض إلى محكمة الزقازيق وهو لم يطلب ذلك .

ولم يقل أحد إن عمله في العريض استدعى ذلك : فلا رئيس محكمة الزقازيق طلب استعفاءه ، ولا رئيس محكمة المنصورة شكاً من قاضي السنبلاوين — ولكن الذي اتبع هو إبعاد القاضي عن المحكمة التي قضى فيها بالبراءة حتى لا ينظر في قضايا أخرى فيحكم بما حكم . إنني لم أقدم هذا الاستجواب إلا بعد اجتاعي بمد كبير من القضاء والملمين في عملي المنصورة والزقازيق ، وقد قالوا لي إن حكومة الوفد لم تامل شيئاً في سبيل استقلال القضاء ، وكذلك البرلمان الحالي والحكومة القائمة ، وإن انتداب قاضي إلى محكمة العريض أشبه بإجراء تأديبي ويعتبر تدخلا في شؤون القضاء ، وليس لوزير الحفانية أن يتدخل في مثل القضاء أو يذهب به من أصبح هذا المقن من اختصاص الجمعيات العمومية للمحاكم .



لقد حدث في عهد حضرة صاحب المالى محمود غالب باشا أن صدرت أحكام لم ترق لدى بعض الجهات ، فلم يتخذوا إجراء يشعر الجمهور بتدخل وزارة الحفانية في شؤون القضاء ، وهذا ما نذكره لمآليه بالشكر .

من الواجب أن نضع قانوناً يكفل استقلال القضاء ، كإيجاب ألا تنسبنا الخلافات الحزبية الحرس على سمته والمحافظة عليه ، وألا يكون للسلطة التنفيذية أى تأثير فيه ؛ لأننا نريد أن نحمى القاضى ليكون مستقلاً في عمله ، وألا يشعر الجمهور بأنه إنما يتدخل بسبب حكم أصدره . قد تكون هناك أسباب لا علم لى بها استوجبت هذا الانتداب ، ولكن الذى يفهمه الجمهور أن الفرض كان للتأثير في القضاء خصوصاً في وقت الانتداب .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — لقد توخمت الوقائع بما فيه الكفاية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — كتبت خطاباً لحضرة صاحب المرة رئيس مجلس الشيوخ أذكر فيه أن الفرض من الاستجواب إنما هو المحافظة على استقلال القضاء ، وطلبت منه في كتابي أن يتصل بإبلاغ حضرة صاحب المالى وزير الحفانية التصرفات التى صدرت من الوزارة وأعتبرها علة باستقلال القضاء ، وهذا الكتاب أدرج بمعدل الأعمال كدفع للاستجواب الأصل .

إن انتداب القاضى الذى أثرت إليه إلى محكمة العريض بهذه الطريقة ليس هو العمل الوحيد الذى تم إن الانتخابات ، بل هناك مسائل أخرى وتصرفات تأمل هذا التصرف ، فمن ذلك أنه في أول عهد حضرة صاحب القام الرفيع محمد محمود باشا في شهر يناير الماضى صرح أحد حضرات أصحاب المالى الوزراء بأنه لا ينال الليل ما دام أحد للتهمين — وكان يتولى الدفاع عنه قبل تعيينه وزيراً — مقبوضاً عليه .

صدقوني ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنى لو كنت وزيراً للحفانية أو وزيراً للدولة وصمت مثل هذا التصريح من زميل لى لما أمكننى أن أستمتر في الوزارة يوماً واحداً ، لأنه لا يمكن تفسير مثل هذا التصريح بينا القضية لم تزل مطروحة أمام القضاء إلا بأنه صدر لأغراض حزبية ؛ ولا يمكن أن نحل تدخل الحزبية في صميم استقلال القضاء بأية صورة كانت .

أنتقل إلى مسألة أخرى . نشرت بعض الجرائد بآية تضمن أن قضية محاولة اغتيال حياة حضرة صاحب القام الرفيع مصطلح التعاس باشا التى يخفقها النائب العموى وقتض سحبته منه وأنه سيجب نائب عموى جديد يتولى تحقيقاتها . ومع احتراي لكل من النائب العموى السابق والحالى ، وتقديرى لشخصيتهما ، ونفى بأن أعمالها لا تنطرق إليها الحرية بأى شكل من الأشكال ، فإن لأحق ما ساور نفوس الناس من قلق إثر ذبوع هذا التبا عما دعا معالى وزير الحفانية منعاً لكل شبهة أن يصرح تصرعاً سررنا به وهو أن النائب العموى السابق سيمتد في عمله .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — لقد سبق أن تكلمنا في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لا أذكر ذلك .

سحب القضية بعد ذلك من النائب العموى السابق وأحيلت إلى النائب العموى الجديد ؛ وقيل في تبرير ذلك إن النائب العموى السابق قد مرض . أنا أفهم ذلك وأفهم أن معالى وزير الحفانية له هذا الحق . ولكن بماذا يشعر الجمهور هذا التصرف ؟ إن هذا التصرف لا شك يؤثر في شعور الناس نحو استقلال القضاء . وصدقوني ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الجمهور العادى يعتقد أن سحب القضية إنما كان لأسباب أخرى غير مرض المحقق .

هناك مسألة أخرى ، وهى مسألة نقل قاضى محكمة عايدى الجزية عقب إصداره حكماً في إحدى القضايا السياسية ، مع أنه لم يكن قد مكث بالمحكمة المذكورة أكثر من شهرين نال قبلهما قاضياً في عمارك الوجه القبلى حوالى الثمان عشرة سنة ثم جاء دوره للتعيين في مصر فقله معالى الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحفانية وقتض إلى محكمة مصر . فإذا بفهم الجمهور من نقل هذا القاضى ولما يمكن أكثر من شهرين ، وبعد إصداره حكماً في قضية سياسية ؟

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — هذا كلام مهم ، فأرجو أن يصرح حضرة الشيخ المحترم أية

قضية سياسية يقصد ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — أقصد القضية التي رفضها الأستاذ عوض الجندى ضد مجلة روزاليوسف وحكم فيها بالتعويض للبدعي بالحق اللدى ، وأترك لمعالى الوزير أن يقرر ما خسر النفوس من شك بسبب هذا النقل .

وللسألة الأخيرة التي سأناها — وأرجو أن يكون معالي الوزير رجا فيها — هي مسألة إعطاء أحمد فهمي إبراهيم بك رئيس محكمة مصر السابق إلى اللامش .

تولت وزارة حضرة صاحب القام الرفيع عد محمود باشا الحكم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

وفي اليوم التالي لتوليها الحكم أصدر حضرة صاحب اللامش وزير الحفانية أمراً بنذب أحمد فهمي إبراهيم بك لرئاسة محكمة اللنيا الابتدائية ، وهذا الإجراء يتر إجراء تأديبياً . إن نذب هذا القاضى فى اليوم التالى لتولى الوزارة الحكم لما يشعر بأن للسألة كانت مبيتة ، لأن وزارة الحفانية لم تجر معه أى تحقيق . فهل كان معالى وزير الحفانية يدرس شؤون الوزارة قبل أن يتولاها ؟ أترك هدير أثر هذا التصرف فى نفوس الجمهور إلى معالى وزير الحفانية .

كان أحمد فهمي إبراهيم بك رئيساً لمحكمة مصر وينظر للممارسة فى أمر حبس المتهمين فى قضية الاعتداء على حضرة صاحب القام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، وكان يتولى الدفاع عن أحد هؤلاء المتهمين حضرة السعادة عد كامل البندارى باشا الذى عين وزيراً للصحة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وصرح فى ثالث يوم من توليه هذا المنصب بأنه لا يتم الليل ما دام موكله مقبوضاً عليه . صرح هذا الصريح ، وكان قبل ذلك بيومين يترافع أمام أحمد فهمي إبراهيم بك . أعلن أنه إزاء هذه الظروف مجتعة لا يمكن لأحد ، مهما كانت عقلية ، ومهما كانت آراءه السياسية ، إلا أن يعتقد بأن نذب رئيس المحكمة كان مرجحه إلى أسباب حزبية . ونحن لا ننظر فى هذا الجاس إلى مسائل القضاء ، وإلى المسائل العامة ، إلا بالعين المجردة عن الحزبية . إتنا لا نعرف إلا أحمد فهمي إبراهيم بك القاضى ، ولا نعرف له لونا حزبياً . هو قضا فى مناقشة أسباب نذبه لا يتأثر بالحزبية مطلقاً — سواء اكان هذا القاضى دستورياً أم سمدياً .

نذب رئيس محكمة مصر لرئاسة محكمة اللنيا ، وأخيراً أحيل إلى اللامش . إلى أى سبب يستند أمر هذا النذب ؟

هل حصل تحقيق فى تصرفات هذا القاضى ؟

حضرة صاحب اللامش أحمد محمد خشبة باشا ( وزير الحفانية ) — قلت إنه سبق أن تكلمنا فى هذا الموضوع . وأوصحت وقتئذ أنه حصل تحقيق مع هذا القاضى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن التحقيق حصل بعد شهر وستة أيام من تاريخ نذبه لرئاسة محكمة اللنيا . مرض حضرته فى اللنيا فغفر إلى مصر ، وطلب مقابلة معالى الوزير . غير أنه لم يتمكن من ذلك فقابل حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة ، وسأله عن اللبب فى نذبه لرئاسة محكمة اللنيا ، ذلك النذب الذى يبدى الواقع إجراء تأديبياً . وأخبره أنه مرض ويريد تسوية حالته بأية طريقة ، فأجابته وكيل الوزارة « لقد نذبتنا إلى ضرورة إطلاءك على الأسباب التى من أجلها صدر القرار بنذبك إلى محكمة اللنيا » .

غريب ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن ينبه رئيس المحكمة الوزارة إلى واجبها فى إطلاءه على أسباب إجراء اتخذته قبله . أطمحه وكيل الوزارة بعد ذلك على ثلاثة تقارير آسف أن أقول لحضراتكم إنه لو عرضت على أى فرد لضرب بها عرض المالحظ . هذه التقارير التى كتبت ، أو بعبارة أصح استكتبت بعد نذبه بستة أشهر ، أصرها على حضراتكم لتحكموا بعد ذلك إلى أى مدى يجب أن نضون استئلال القضاء ونحافظ عليه ، خصوصاً فى أوقات الشدة ولللت .

هاكم ما جاء فى التقرير الأول — وهو مقدم من أحد القضاة — يقول هذا القاضى : « إنى كنت قاضياً فى إحدى دوائر محكمة مصر الكلية ، ثم انتدبت للعمل بمجلس حسي مصر ، وأعتقد أن أساس هذا النذب هو حكمى فى قضية سياسية ضد الوفد » .

يلمعلى وزير الحفانية ، وإحضرات وزراء الحفانية السابقين من أعضاء هذا المجلس : هل يثيل هذا الكلام من قاض فى حق رئيسه ؟ إن اللبب الحقيقى فى نقل هذا القاضى إلى مجلس حسي مصر إنما هو تخصيصه فى قضاء المجالس الحسبية وتأليفه كتاباً فى هذا

الوضع جبل منه جنباً مصرياً ، وكان يوزعه على الحامين . فضلا عن هذا فإن رئيس مجلس حسي مصر هو القى طلب هذا القاضي بالثبات للملزمه ، فوافقت الجمعية العمومية لمحكمة مصر على تدب للمجلس الحسي . فهل يصح لمالى الوزير — وهو الذى أصطلح كثيراً من شؤون القضاء وأدخل فيه عصر الحامين ، الأمر الذى نشكره عليه — أقول هل يصح لماليه بعد ما ذكره لحضراتكم أن يأخذ بقرار هذا القاضي ويدفعه إلى أحد فهمى إبراهيم بك ليرد عليه ؟ هل يسوغ أن يطلب من أحد فهمى إبراهيم بك أن يرد على تقرير مقدم من قاض يشكو لأنه ذنب إلى المجالس الحسية : مع أنه من المعروف أن ذنب القضاء حق من حقوق الجمعية العمومية للمحكمة ، ولا شأن لأحد فهمى إبراهيم بك ؟

نشكر لمحضره صاحب للمالى محمود غالب باشا وزير الحفائية الأسبق تخويله هذا الحق للجمعية العمومية . ولقد كنت من المنتقدين لتحويل الجمعية العمومية هذا الحق ، وقد تمت صلاساؤالا في هذا الصدد ، غير أن معالى محمود غالب باشا ألقى بصواب هذا الرأى لأننا كنا في فترة انقضاء مؤتمر موترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية — فصبحت سؤالى . ومع ذلك فإنه لم يلحق بالقاضى ضرر ما فإنه كان يصبر وانتقل إلى العمل في مجلس حسي مصر .

أما التقرير الثانى فقد قدمه القاضي القى حكم في قضية « شم النسيم في بلاد بره » بخرم المتهم عشرين جنباً مصرياً ، وقد عدل هذا الحكم استثنائياً بحسب المتهم سنة وتبرعه مائة جنيه . ثم قضت محكمة النقض بحسب المتهم ستة أشهر فقط . وبعد أن أصدر القاضي حكمه نقل إلى محكمة اللور .

الرئيس — تكلم ما شئت عن تصرفات الوزير ، أما تصرفات القاضي فليس لك أن تتكلم فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إني أتكلم عن تصرفات معالى الوزير بشأن ذنب رئيس محكمة مصر ، وأرد على الأسباب التى ارتكن إليها في إصداره قرار التدب .

يقول القاضي الذى قدم التقرير إنه عندما اعترض على هله إلى محكمة اللور اتنى به رئيس المحكمة أحد فهمى إبراهيم بك ناحية أثناء انعقاد الجمعية العمومية وأقنعه بأنه من العدل أن يعطى فرصة لإخوانه القضاء لاجلوس في دوائر محكمة مصر . فأجاب القاضي إنه يخشى أن يكون لهذا النقل إلى محكمة اللور صلة بالحكم الذى أصدره في قضية « شم النسيم في بلاد بره » .

وهذا هو سبب آخر من الأسباب التى يرتكن إليها معالى وزير الحفائية في تدب رئيس محكمة مصر السابق لرئاسة محكمة اللور . أتم يكن الأجدر به أن يبرئ ذمته فيجعله إلى مجلس التأديب — وهو السلطة العليا للفصل في شؤون القضاء — ليحكم بما إذا كان ما نسب إليه يحط من شرفه أو كرامته ؟

لم يصدر إلى الآن تشريع يكفل استقلال القضاء ، فلم لا مجال للقاضى إلى مجلس التأديب بدلا من ضله بقرار من مجلس الوزراء وهو هيئة سياسية تتأثر في تصرفاتها بالعوامل الحزبية ؟

أما التقرير الثالث فقد قدمه أحد الحامين الذين كانوا يحضرون في الممارسة في أمر حبس المتهمين في قضية الاعتداء على حضرة صاحب القام الرفيع مصطفى النحاس باشا . وكل ما يستند المالحى إلى رئيس المحكمة هو أنه كان يفصل في الممارسات بغير اطلاع على الأوراق . والواقع أن رئيس المحكمة كان يقضى في نظر هذه الممارسات جلسات تمتد من الساعة الثانية ظهراً إلى الساعة السادسة مساء . وقد كان في نظره هذه الممارسات مجرداً عن كل حزبية ، وكان يولى كل دعوى ما تستحقه من العناية . وليس غريباً أن ترفض الممارسات في مثل هذه القضية الهامة والتهمة فيها هي عمالة الاعتداء على رئيس ودارة . وقد سمع أن نجل أحد حضرات الشيوخ المحترمين ، وكان منها في قضية تخريض على قتل ، قد رفضت للممارسة في أمر حبسه ست مرات ، وأخيراً أفرج عنه بكفالة مائة جنيه . فهل السائل للنسوبة إلى أحد فهمى إبراهيم بك ما يلزم سمته أو يحط من كرامته ؟ إن الجمهور ليجتد أن هذا التصرف في حق أحد فهمى إبراهيم بك إنما يرجع إلى أسباب أخرى غير هذه الأسباب الظاهرة . وأنا شخصياً أعتقد أن هذا التصرف مبنى على أسباب حزبية لا تتفق مع استقلال القضاء .

والآن أقول كلمتى الأخيرة : قد بينت حضرات الشيوخ المحترمين الظروف وللإبسات التى أحاطت بنقل قاضى محكمة السينلاوين ، والظروف وللإبسات التى أحاطت بإحالة رئيس محكمة مصر إلى اللاش ، والظروف وللإبسات التى أحاطت بالثبات العام السابق ، وتلك

التي أحاطت بنقل قاضي محكمة عابدين إلى محكمة للزور مما يعتبر تدخلاً في استقلال القضاء . وأترك لكم ، يا حضرات الشيوخ ، أن تقولوا  
لكمكم — بعد سماع كلمة وزير الحفانية — في هذه التصرفات إن كانت تتميز من الناحية المادية التي تحصل بحسن نية أو تعدّ تدخلاً  
يحط من استقلال القضاء .  
( تصفيق من اليسار ) .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :  
محكمة الإقراض التي تدب إليها حضرة القاضي التي أشير إليه في هذا الاستجواب كان بقصتها قضية ، قد بنا لها من قضاء بعض  
المحاكم ما أكل هذا النقص . وكان حضرة القاضي المشار إليه ضمن هؤلاء الذين ندبوا . عملنا ذلك تنفيذاً للقانون الذي ينص في إحدى  
مواده على أن لوزير الحفانية أن ينتدب من محكمة الاستئناف أو من أية محكمة أخرى قاضياً أو أكثر إلى أية محكمة أخرى — حتى إلى  
محكمة ابتدائية — إذا استلزم مصلحة العمل هذا الانتداب .

ندبا حضرة القاضي المشار إليه إلى محكمة العرش تنفيذاً للمادة التي أشرت إليها وتنفيذاً للأمانة ترتيب المحاكم الأعلى التي  
خولت وزير الحفانية الحق في أن ينتدب من يشاء من قضاء المحكمة الكلية إلى المحكمة الجزئية .  
هذا هو القانون . وإذن لي بتعفيق هذا القانون الحق في التندب إذا وجدت ظروفاً تقتضيه . وقد وجد الظرف يقتض عدداً من القضاة  
في محكمة أخرى ، فكان عليّ أن أكل النقص ، وقد أكلت ففعلت بذلك القانون .  
عمّ يستجوب حضرة الضو المحترم ؟

قالوا إن هناك منشوراً أصدره حضرة صاحب المالى محمود غالب باشا وزير الحفانية الأسبق إلى الجلبات العمومية أعطاهم فيه الحق  
في تدب القضاء . إنني من أولئك الذين يهتدون زميلي على النشور الذي أصدره ، فإنه عمل صالح ، ولقد أخذت به بعد أن وليت وزارة  
الحفانية وحملت معه فيها . ولكن هل كان يقصد معاليه أن تجمع الجمعية العمومية في كل وقت يغلو فيه مكان لقاضٍ ؟ هل كان يرى  
إلى أن تجمع الجمعية العمومية كلها لائق قضاء المحكمة لأخذ رأيهم في تدب فلان إلى محكمة كذا أو كذا ؟ وهل يمكن تطبيق هذا  
للنشور إذا أراد وزير الحفانية أن يخرج قاضياً من دائرة إلى أخرى ؟

أعلن الجواب بالنفي ، لأن الجمعية العمومية إذا استطاعت التدب فليس لها إلا تدب قاضٍ من دوائرها ، ولا تملك تدب قاضٍ من  
دوائرها إلى دائرة أخرى . فلا يمكن أن أدعو الجمعية العمومية إلى الاجتماع لتدب قاضٍ إلى محكمة خارجة عن دوائرها ناقص عدد قضاتها .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كان كلام حضرة المستجوب عن موضوع التدب العرش .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — إنما كان كلامه عن التدب الحاصل . إذن لم يكن قصد واضح  
للنشور تكليف المحاكم أن تجمع الجمعية العمومية في كل لحظة يغلو مكان للتدب .

وعلى أية حال — مع تأييد القائل بأن هذا لا يمكن أن يكون رأى وزير الحفانية الأسبق — القانون سريع في أن يفي هذا الحق .  
أظنكم تكتفون من هذا البيان ، ولا يمكن أن تطالبوني بأن أثبت لكم من فوق هذا التبر أن مصلحة العمل الحقيقية هي التي  
استوجبت ذلك التدب . لا يمكن أن تطالبوني بهذا ؛ وإذا طلبتموني فلا يمكن أن أجيبكم إلى طلبكم .  
يا حضرات الأعضاء :

ما الذي أعمله إذا طلبتموني بهذا الطلب ؟

يجب عليّ أن أقفكم بأن تصرفي كان صحيحاً وأني إذا انتدبت هذا القاضي من محلة إلى أخرى قصد فلانته بين كفايته وملازمته  
للحالة الجديدة . ثم إن كل انتداب يقتضي حكماً على القاضي ، حكماً على كفايته في المحلة التي هو فيها والمحلة التي ينتدب لها ، وحكماً على  
ملازمة التدب والمحل الذي ينتدب إليه هذا القاضي .

القضاء بحكم الدستور مستقل عن الهيئات التشريعية . يجب أن نعلم هنا بالقدر البسيط الصحيح معنى هذا الاستقلال . يجب علينا  
هذا لأن أبعد في كل يوم وساعة نكراراً في هذا الموضوع لأمور كنت أظن أنها انتهت وانتهت بنا بقرار من هذا المجلس للورق .  
ولكن من الأنف نعد هذه السألة وتكرر .

استقلال القضاء ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، ليس مقصوداً على ألا يتدخل مع القاضي في حكمه .  
هذا أدنى مراتب الاستقلال . ولكن هناك ما هو أكثر أهمية من هذا ، فاستقلال القضاء يدعو ألا يكون القاضي محل تده أو احترام  
أو مدح من هذا المجلس للور ولا من فوق هذا التبر فإنه لا يتحكم ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل مدح حضرة السجوب أحد ؟  
حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — إن الله مع الصابرين . يقتضى الأمر أن أوضح لماذا نذبت هذا  
القاضى ، إذ لا بد من أسباب ومن حكم عليه . ولا بد لى من أن أقول إن هذا كفء أو غير كفء ، ملائم أو غير ملائم ، عمله طيب أو  
غير طيب ، ازدرى هيئة القضاء أو لم يزددها .

كان في مقدورى أن أذكر كل هذا للحكم على القاضي ، إذ يجب في سبيل إقناعكم أن أذكر كل ذلك ، ولكنى لا أستطيع لأنى إذا  
أبدت لكم الأسباب واقتضت معى ، قراركم الذى يؤيد أقوالى سيكون حكماً على هذا القاضي وأتم لا تملكون هذا الحكم . فالتضاء مستقل  
عنكم ولا يتحكم .

أمر خريب ! أريدون أن يكون وزير الحفانية وحده الذى يحترم استقلال القضاء ، أما في مجلسكم للور فلا ترون ضرورة  
لاحترام هذا البدأ وتريدون أن تحكموا على أحد القضاء ؟

أنا وأتم يجب علينا أن نرى استقلال القضاء . ومن هذا الاستقلال ألا يرضى قاض للحكم عليه هنا بخير أو شر ، لأنه مستقل عن  
حظيركم وفي دائرة لا يتحكم .

لا يجوز أن تحكم هنا على قاض أو ندبه من ناحية لأخرى .

أنا لا أقول ذلك جزماء ، فقد حدث أن وزير حجة نية فرنسا قال الكلمات التالية في مجلس نواب فرنسا في جلسة ٣٠ مارس سنة ١٨٩٨  
بنسبة تعرض المجلس لقاض بالوم : « لى لى ، بل لى من واجبي ، أن أبنيكم إلى أن المجلس لا يملك أن يجرى على القاضي حكماً ...  
( شعبة ) .

ليس معنى الحكم على القاضي اتهامه ، بل مدحه أو قدحه أيضاً حكم عليه ، كذلك الترض لكفانيته أو ملامته أو عدم ملامته .  
كيف أستطيع أن أقول لحضراتكم عن الاتداب الذى أجريته إنه كان لكذا وكذا . إذا قلت هذا فقد تجارونى أو لا تجارونى  
في الحكم على القاضي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — لقد حكم عليه فعلاً .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — لى هذا الحكم صفة كونى وزيراً للحفانية ، ولكن ليس لك ذلك ؟  
وأنا أملك هذا الحكم ، ولكنك أنت لا تملكه . ليس في هذا عيب عليك لأن مبدءاً فصل السلطات هو الذى يوقف ويوقفك  
عند هذا الحد .

أنت لا تحكم على القاضي ولكن لك أن تحكم على من قضى على القاضي وهو الوزير .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — إذن فسر لنا للسولية الوزارية .

الرئيس — أرجو حضرة الزميل المحترم عدم اللقطة .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — بإحضرات الشيوخ المحترمين :

أكل لحضراتكم ما وقتت عنده من كلمات وزير حفانية فرنسا . « فالتضاء يتبعون في ذلك وزير الحفانية ومجلس القضاء على أن  
نصيكم من بعده هو أخط الأضبة . فأنتم تملكون الحكم على الوزراء » .

أما الحكم على الوزير الذى يرتب على ما أجراه مع أحد القضاء بسبب أنه عمل كيت وكيت فأنتم لا تملكونه .

هناك قوانين لو أنى خالفنا في موادها لكم أن نأقوى . فإذا اتدبت هذا القاضي ولم تكن المسكة ناضة كان لكم أن تقولوا لى

لماذا خالفت القانون ؟

تقول لي إن المحرك لك في هذا التدب ليس وجه المصلحة ، فأجيبك بأن مستند لتناول أعمال هذا القاضي في سبيل الحكم عليه ؛ ولكننا بهذا العمل نصدى حدودنا التي نص عليها القانون والدستور .

ليس شأن القضاء كشأن باقي الموظفين . فسلطة القضاء مقدسة يجب أن تصان عن كل مناقشة في هذه المجالس التشريعية . ذكر حضرة المستجوب بعد ذلك مسألة الأستاذ أحمد فهمي إبراهيم بك ، وأشار إلى تقارير خاصة به .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لقد خرج حضرة من القضاء ، فلما ليك أن تتكلم عنه لنحك عليه .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشبه باشا ( وزير الحفانية ) — حاولت في جلسة مفت أن أذكر الأسباب القوية والمثل التي تحت يدي ، ولا تزال ممي ، التي أخرجت من أجلها هذا الرجل ؛ وقلت إنني بعد أن خرج من وظيفته تحملت من مبدأ استقلال القضاء إذ لم يمد حضرة قاضياً ، ولكن هذا المجلس الورق — وأنا أشكر له ما رآه — أي على أن أتكمم باعتبار أن هناك رجلاً غائباً لا يصح تناوله بالعلن إذ لا يستطيع دفاعاً عن نفسه . وقد قرعتم هذا وأترلقون من هذا المنبر . وقد سرفني ذلك ، فلماذا تنسون ما قرعتموه بالأسس ؟ ألم يثبت هذا في مضبطة الجلسة ؟

إنني أسترب بعد صدور هذا القرار وبعد أن أترلقون من هذا المنبر ، لأنني لا أستطيع الكلام عن شخص لا يملك دفاعاً عن نفسه أن يتكرر الكلام في هذا اللوضوع بعد أن قصر الاستجواب على نذب القاضى الأول .

لقد تناول كلام المستجوب الحركة كلها بأسلوب شديد التموض والإيهام ؛ ولقد خطر على بالي أن يتناول حضرة أى موضوع إلا موضوع أحمد فهمي إبراهيم بك .

كيف نعاد للناقشة في هذا اللوضوع مرة أخرى بعد أن حاولت أن أتكمم في المرة الأولى وكنت على استعداد للكلام فأبى على جملكم الورق أن أتكمم ؟ إنني متأسف في الواقع مما حدث .

أشار حضرة للمستجوب إلى مسألة النائب العمومي ؛ وقد سبق أن تكلمت فيها طويلاً جداً . إنني أشكت عمداً وطامعاً للدستور عن كل ما أبرر به عمي . أما القى أو كنهه لحضراتكم والذي أرجو أن يجاليج حضراتكم فهو أني لم أصدر في تصرف من هذه التصرفات عن شهوة حزبية أو انصياح إلى رأى إنسان ، وزيراً كان أو غير وزير ، إنما الضمير والمصلحة هما اللذان قضيا على بأن أنصرف بما تصرف . ( تصفيق من الجيين ) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — لقد سمعت بيانات حضرة للمستجوب كما سمعت البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب المالى وزير الحفانية رداً عليها ، وقد تبين لي بعد سماعي ذلك بأن الاستجواب لم يكن له محل .

وقد ذكر محلى الوزير شيئاً مما حصل في مجلس نواب فرنسا في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٨ ، وكان لهذا نجة كبيرة وقتئذ في المجلس للدكور ، لأن اللوضوع كان يتلقى بضائع شركة أسهم يتنا على ما أذكر ، إذ كان الاتهام يتناول بعض رجال الدولة وبعض رجال القضاء ، فوقف وزير الحفانية ومنع التعرض لرجال القضاء ، وقال البارة التي محتموها حضراتكم الآن من محلى خشبه باشا وزير الحفانية وهي : « ألا تعرضوا للقضاء ، بل يجب أن أكون أنا الشول أمامكم ، لأن القضاء غير مسئولين أمام المجلس » . فنسى هذه البارة أن من وجبت عليه الشولية حتى له الحرية .

إنكم إذ تأسون محلى وزير الحفانية عن حسن سير العدالة في البلاد ومدى تطبيقها يجب أن يكون مسئولاً حقاً ومتروكة له الحرية التامة في سبيل تسيير العمل . إذ كيف تعملونه هذه الشولية وتسلبون في الوقت نفسه حق التصرف فيما يراه تحقيقاً للعدالة ؟

لقد سمعت من حضرة المستجوب حديثاً قال إنه دار بينه وبين بعض المحامين فيما يخص مجادة السنالوين — وحضرة الزميل يعرف ما يدور عادة بين بعض المحامين بمضوض القضاء ؛ وفي هذا المجلس عدد من زملائى المحامين يعرفون هذا تماماً . فلذا منع محلى وزير الحفانية من مراجعة أعمالهم ومراقبة سلوكهم فكأننا سلنا للمصلحة العامة إلى يد لا تعرف كيف تصرف في الأمور .

الرئيس — إن هذا ليس محل مناقشة من أحد .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — تريدون أن توجدوا كل وزير في الدولة — ولا أقول وزير الحفانية غضب — بين

أمرين : إما أن يظهر جميع ما عنده من مساوي\* فقسوه صمة القضاء ، وإما أن يكت ضقولوا إن في سكوتة دليلا على السحر . فإذن لا بد لنا من ان تترك السلطة التنفيذية تؤدي ما عليها من الواجبات بدون أن تذكر في المجلس ما لا ترى موبجا لذكره .

لقد أشار معالي الوزير من طرف خلى إلى أن هذا القاضى يستحق النقل أو التذب ؛ ولديه من الأسباب ما يستوجب ذلك ؛ وهو حر فى تصرفه وينقل ذلك مرابطة للمصلحة العامة .

افرضوا أن قاصيا عرمت عليه قضية جماعة اتهموا بالهتاف ضد الحكومة ؛ ولما تراضعضو النيابة وقال إن هؤلاء هتفوا بسقوط الحكومة قال القاضى : وماذا يكون هناك لو سقطت الحكومة ؟ فهتف الحاضرون على أثر ذلك بكلمة ولتنسقط الحكومة . افرضوا أن هذا حصل وأنه على أثر ذلك قامت مظاهرة تردد هذا الهتاف . أليس هذا مأخذاً ينقل من أحله القاضى على الأقل إلى حجة أخرى ؛ حسرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذا كان هناك مأخذ عليه فليس هناك مانع من رده أو تأديبه ، لا نقله .

حسرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — إن الوزير حسر فى تصرفاته : له أن ينقله أو يندبه . وهل يصح أن يبقى مثل هذا القاضى فى محله ولا ينقل إلى حجة أخرى بعد ما حدث ؟

لقد تكلم حسرة للسجوب عن السبلاون ؛ وأنا من سكايتها وأدري بها . إن القاضى ...

( ضبة ) .

الرئيس — أنا أتمك من الترض للكلام فى حق القاضى .

حسرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — أنا لا أتكلم فى حق القاضى وإنما أذكر حادثة معينة ، أقول إنه حكم فى قضية بالبراءة وحسكت محكمة ثانية درجة بالقوبة ...

( ضبة ) .

إن هذا من نوع كلام للسجوب . وعلى كل حال فإن محكمة للنصورة أو الرزازيق أو العريش كلها عاكم مصرية ؛ ولا يجوز أن تفضل واحدة على الأخرى . كان أن نقل أحد حضرات القضاة إلى إحدى هذه المحاكم يجب ألا يتدبر القاضى منه وسده عقوبة وقتت عليه . يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن النقول إلى محكمة العريش كمن ينقل إلى محكمة أسيوط أو إلى محكمة قنا لأنها كلها بلاد واحدة . وبناء على ذلك ليس للمجلس أن يتعرض لتصرف وزير الحفانية فى أعماله التنفيذية إلا إذا كانت هذه الأعمال تخالف القوانين ، ومعايله لم يخالف قانوناً ما ، بل عمل فى دائرة اختصاصه وما رآه محققاً للمصلحة العامة .

حسرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين : لقد حررت الناقشة عن مطلقا الذى يجب أن نحصر فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بما أثاره وزير الحفانية من القول بأن هذا المجلس لا يملك أن يتعرض للقضاة فى سبيل محاسبة الوزير .

وقد يبدو محبياً أن السجوب يقول إنه قدم استجواباً حرصاً منه على استقلال القضاء وصيانة لكرامته ، ويأتى معالى وزير الحفانية ويدفع هذا الاستجواب أيضاً بنفس هذه الحجة ، ويقول إنه ليس من الواجب أن تعرض للقضاة فى هذا المجلس حرصاً على كرامتهم واستقلالهم .

أقول يبدو ذلك غريباً جداً لأن القضاء بين هذا وذاك تهدر كرامتهم بمناسبة وبغير مناسبة ، حتى بمن تصدى للدفاع عنهم هذا الدفاع بحجة أن كرامة القضاء فى غير حاجة إلى من يدافع عنها .

( تنقيح ) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إنا أو سنا بما قاله معالى وزير الحفانية لكان معناه أننا مننا منماً بآنا وحرمانا من حق يتمتع به أمر المصريين شأناً لأن له حق ضد القضاة والاستئناف عن حكم ابتدائى أو بشكوى يقدمها إلى الوزير . فإذا جاء دور أعضاء المجالس النيابية وأرادوا أن ينفذوا تصرفات الوزير بشأن أحد القضاة قيل لهم ليس من حقكم أن تنتفضوا تصرف مع القضاة لأن هذا من شؤون السلطة التنفيذية . وإذا انتدناه قال إما أن تقرروا تصرف مع القاضى ويكون فى إقراركم حكم عليه وإلا أقرروا ويكون فى ذلك تمحل منكم فى استقلال القضاء .

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشيہ باشا ( وزير الحفانية ) - ويكون ذلك حكما منكم أيضا ؛ وهو ما ليس لكم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - يا سيدى ، لقد تابست هذا الكلام بكل قوى عقلى ؛ ويجب أن أعترف بأننى لم أفهمه ولم أستسمه ، لأن معنى ما فهمناه الآن هو أن معالى وزير الحفانية يرى أنه استعمل حقه ، فقال لكم إنى قد نذبت هذا القاضى من محكمة السبلاوين إلى محكمة النصورة وعلته إلى محكمة الرزازين ثم إلى العريض . قال ضلت هذا تطبيقا لنص القانون .

فهل يريد معالى الوزير أن أفهم أن القاضى لا يسأل عت إساءته لتطبيق القانون ؛ وهل إذا تقدم للتم إلى القاضى بتهمة القتل وكان القاضى ينص بالإعدام ، وحكم القاضى على برىء بالإعدام ، فهل معنى هذا ألا يكون القاضى بد حكمه مشولا لأن فى وجود النص إياحة ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إنى مسئولية الوزير هى التى تحدّد حسن استعمال هذه الحقوق . فإذا شمرنا بأن فى استعمال هذه الحقوق إساءة كان واجبك ، يا معالى الوزير ، أن تقدم حسابك عن ذلك أمام هذا المجلس للوقوف .  
( تصفيق من اليسار ) .

هل يمكن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن أنسى عقلى وأن أقترض أن محكمة النصورة قد استنفت عن قاضيا خذب هذا القاضى إلى محكمة الرزازين ، وأن محكمة العريض قد قلن سكاتها ورجعوا فى أن ينقل إليهم هذا القاضى بالذات ليقم العدل بينهم ، وأنه كان لا يوجد من بين المدد المديد من القضاة إلا هذا القاضى ليقع الاختيار عليه وبين الوزير به على محكمة العريض ؟

وهل يمكن أن أستسيخ هذا وأجعله مستاسفا مع ما أخذ من إجراءات لنقله فى الليلة من ٢٤ مارس إلى ٢٨ مارس ؟ هل بد أن أسمع من معالى الوزير وهو يصحح للمستجوب كلامه أنه أرسل للقاضى مفتشا للتحقيق على أثر إصداره حكما فى قضية معينة بالذات ؟ أفيد هذا كله هل يمكن أن أفهم أنه استعمل حقا له بقتضى القانون استعمالا صحيحا لا يستوجب سؤالا أو جوابا ؟

إذا فهم معالى الوزير أنه له أن يستعمل حقه بهذه الكيفية فيجب أن يصحح المجلس هذا الفهم الخاطى . وهذا الخطأ القاضح الذى وقع فيه معالى الوزير .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إنى للمسئولية الوزارية من أهم أعمال البرلمان ، فيجب أن تكون مطلقة من كل قيد أو شرط فى حدود الدستور ؛ وتقتضى هذه المسئولية أن يأتى أمانتنا الوزير ويقدم لنا حسابا عن عمله ؛ فإذا عجز كان شأننا معه لا مع القاضى .

وليس لدى سبيل لتصحيح أخطاء الوزير إلا بأن أسقطه ليأتى وزير آخر أطلبه بتصحيح ما أسخط فى الوزير السابق .

لماذا نبيح لأعضائنا أن نحاسب وزير الواصلات عن تصرفه إزاء موظف له كرامة مثل كرامة القاضى ومركز كركز القاضى بينما نحرم من هذا الحق إزاء وزير الحفانية ، هل يمتاز القاضى عن هذا الموظف ؟

حضرة صاحب المالى أحمد محمد خشيہ باشا ( وزير الحفانية ) - نعم ، لأن القضاة مستقلون .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لهذا السبب كان واجبا أن يكون حساب وزير العدل أعز من حساب وزير الواصلات .  
( تصفيق ) .

ولهذا السبب أقول تريد أن تحقق للقضاة استقلالهم ، فلا يجزئ إذن للوزير أن يثبت بحرمانهم ، فيندب منهم من يشاء وينقل من يشاء ، وإذا سئل عن ذلك قال إن فى السؤال تمييزا بالقضاة .

الواقع أنه خير لم ولنا أن نعرض صفحة أعمالهم أمانتنا ونكشف عن عيوبهم وأن تقدم الاستجوابات عن أعمالهم لأن فى ذلك إبقاء على استقلالهم وكرامتهم . وإذا تبين لنا عدم صلاحية بعض القضاة كان للوزير الحق فى أن يمد هؤلاء الذين يثبت عدم صلاحيتهم لأن يندبهم أو ينقلهم إلى جهات غير المجالس التى هم فيها .

أما القول إن مصلحة العمل تقتضى هذا النقل وذلك الدب ، وأنا يجب ألا تعرض إلى شيء من ذلك تحت مثار استقلال القضاة - القول بذلك مسقط لكل معنى للمسئولية الوزارية التى تصبح لتوا فى لئو لا يتد به .

سبق لى أن ذكرت أن معالى وزير الحفانية قد صحح لحضرة المستجوب كلامه وقال إنه أرسل فى ٢٥ مارس مفتشا ليحقق مع



القاضي ؟ ويتضح من ذلك أن هناك مأخذاً على القاضي استوجب إرسال المحقق . إذن هذا التحقيق هو الذى أتيح النقل إلى الزقازيق بيد مضي حصة أيام على صدور حكم القاضي للنقل .

وإن اهتمام الوزير بهذا النقل لم يكن لمصلحة العمل فى شيء بل كان عقوبة للقاضي بسبب الحكم الذى أصدره ؟ وقد استعمل فى تدبئه احتمال التمس الذى يبيح له ذلك .

إن الندب البرىء لا يكون إلا فى مناسباته التى تقتضيها . ولا أنهم مطلقاً بمد ما قاله معالى الوزير إن كان هذا القاضي صالحاً للقضاء أو غير صالح . فإذا كان غير صالح فكيف تدبئه للزقازيق لتفتق به إلى سكان العريش وهم مصريون لهم الحق الكامل فى أن يتمتعوا بالعدالة كغيرهم من سكان القطر ، ويجب أن يحكموا بموظفين أكفاء حسي السمعة والسيرة ؟

إن الذى أراه وأحضر به أنه إذا كان مسلك الموظف شائناً فيجب ألا نرى به إلى جهة بيده ، سكانها على أية حال من أهل هذه البلاد ، ليتحملوا سوءاته إن كانت له سوءات .

أنا لا أنسكم من واقعة السنبلانين إنما الذى أعلن عنه وأنه إليه هو تلك المبادئ الخطيرة التى أدلى بها معالى الوزير وأراد أن يبنى عليها حقوقه فى تصرفاته مع القضاء . كيف يجوز له ذلك — وهما الحرم الذى فيه يحاسب الوزير عن تصرفاته ، ولا يجوز له أن يصحح علينا إذا تناولنا صفحة القاضي بأن فى ذلك مساها بكرامته وتعرضاً بسمته ، بل يجب أن يعلم معالى الوزير أننا لا نقبل حفظاً لكرامة القضاء أن نبقى قاضياً يجلس للقضاء وعليه مأخذ سهما منؤل شأنه .

ياحضرات الشيوخ : لقد مرت بك فى السنوات الأخيرة العواصف السياسية المتكررة التى عصفت بالبلاد ، ومن لم يكن منكم فى هذا المجلس فلا شك أنه كان فى غمر الحياة العامة .

فإذا أنكرنا من فوق هذا المنبر أن مواد لأمانة ترتيب المحاكم قد استعملت استعمالاً سيئاً فى جميع الأزمات والناسبات ، فمن العار أن تنكر ذلك خشية معرفة الناس وهم أدركوا من إساءة استعمال هذه القواعد .

لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك عن السنبلانين . وبعبارة السنبلانين أقول إنه لاشك فى أن بعض الأهالي قد فرح لنقل هذا القاضي وحث به لأن حكمه لم يكن معطافاً لأهوائهم ولم يشيع شهواتهم .

ياسيدى الوزير : أعلم ، وأنا هنا أقسم عبر حانت فى هذا القسم ، أن السباج الوحيد الذى ذمنا إليه ولا زلنا نزع إليه عندما ندلم الأمور كان هو القضاء ، وأن السباج الذى حفظ حرياتنا كان هو القضاء . خير لنا ولكن أن نقاض عن قاض أو اثنين أو عشرة لا تتفق تديراتهم مع تقديرات الوزير الذى يتولى أمرهم . أقول ذلك حتى لا يثبت فى أذهان العامة أن القاضي عرصة فى ظروف معينة أن يثبت بحريته واستغلاؤه إذا حكم بما لا يرضى السلطات العليا .

( تصفيق عام ) .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : خير لنا جميعاً أن يبقى قاض دخل القضاء تحت هذه الشهوة الخزية . وأنا لا أنكر أن بعضهم دخل فى القضاء بامل الخزية يجب أن تركه يتحمل مسئولة عمله ، لأننا لو تركناه قد يرجع إلى ضميره ولا بد أن يتحمل من هذه الثمرة الخزية يوماً ما .

كيف يكون حال القاضي وهو يحكم بمد أن رأى أحد اللقنتين ذهب للتحقيق معه فى حكم أصدره ، لأن هذا الحكم لا يفتق مع رغبات الحكومة ؟

هذا هو الذى أنهى على السلطات بأنها يجب ألا تشرم القاضي أنه لا يملك من أمره أن يحكم بما عليه عقله وضميره . فإذا كان معالى الوزير يريد الإصلاح فلينظر من القضاء من يرى فهم علم الصلاحية ، وأن يبقى منهم من لا تنصف بهم الشهوات بل يحملهم المسؤولية ولا يتدخل فى عملهم ولا يهدم بإرسال اللقنتين للتحقيق معهم .

إن سلطة التدب والنقل لا تكون إلا فى للناسبات التى تقتضيها ، بأن يكمل عدد القضاء مثلاً . أما أن يدب القاضي أو ينقل عقب حكم أصدره ، ثم يأتى الوزير ويقول إنى استعملت حتى فى تدبئه أو فله — إن فى ذلك ما فيه من الضرر لاستغلال القضاء .

أنهم هذا لو أن النذب كان لصالح العدل . لو كان لهذا فقط لا كفى بنديه إلى الزقازيق . أما الذي لا أفهمه فهو أنه نقل بعد التحقيق مباشرة إلى الزقازيق ثم طوَّح به إلى العريش .

هذا ما لا أفرُّ الوزير عليه ، كما لا عرَّه أن يستعمل هذا الحق مطلقاً بدون رقابة .

إن وقائع الحال التي كنت أريد أن أُلهمها وكنت أرجو أن يتنصَّ فيها الصبح بعد الليل الدامس أن يوفق الله الحكومات المختلفة إلى أن تعطي القضاء حقوقهم كاملة . لقد كنت في صميم اللعنة والفضال الحزبي ، ومن بين حضرات الحاضرين من كان لي شرف عاصمتهم أو مؤازرتهم ، وكنت أشعر من أعماق قلبي أنه ما دام القضاء سلباً فكل هذا الذي يبث بجائحاتهم ودمجهم إلى القضاء . وكنت دائماً أعتقد أن يأتي اليوم الذي يرى فيه وزير الحفانية — ولا أقصد الوزير الحالي ، بل أقصد وزراء جميع اليهود من سنة ١٩٢٦ إلى الآن — كنت أعتقد أن يأتي يوم يرى فيه وزير الحفانية في أية وزارة أن يعدّ عاملاً رجال القضاء عن هذه المواصف السياسية الموهجة . وما كنت أخطر من معالي أحمد محمد حشبه باشا وزير الحفانية الذي عانى هذه الأزمات قاصياً ومحامياً ووزيراً للحفانية ، ما كنت أنتظر منه الآن ، وهذا شأنه ، وقد كشفت هذه السبوبة ، أن يأتي إلينا ويقول إنه نذب أحد القضاء إلى الزقازيق لأن في المحكمة سبعة قضاة ويريد أن يكلمهم إلى غايته ، وينذب هذا القاضي ويقرر أن هذا من حقّه : في حين أنه كان من الواجب أن يتعاضد ذلك حتى ولو كانت الحركة القضائية في هذه الظروف تستوجب ذلك ، لأن هذا من حسن السياسة ، وحتى لا ينهم الجهور بأن هذا النقل تم عقب صدور حكم لا يرضى السلطة العليا .

( تصفيق عام ) .

ويجب ألا نخرج النسابات لبرر هذا النذب . فلو أن هناك رعاية حقّة لواجب القاضي علينا لكأن قاضي السبلاون بقى في السبلاون نفسها بعد انتهاء الحركة القضائية الأولى والثانية حتى ينسى الناس أن نقله كان نتيجة لحكم أصدره .

إذا كان يناجلك الشك ، يا معالي الوزير ، في أن القاضي صدر في حكمه عن هوى وعاملته هذه الماملة العلية فإنه يكون في السبلاون أحرص على الحق والعدالة من أي وقت آخر .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لقد قطعنا في الحياة النيابية أربعة عشر عاماً ولا زلنا كما بدأنا في سنة ١٩٢٤ ، يصلح أن يقال في حقنا ما قاله البرحوم شوقي بك :

جئنا الحكم تولية وعزلاً فلم نعد الجزاء والانتقاماً

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم المليباري بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

موضوع الاستجواب الذي نحن بصدده هو من أهم المواضيع التي يجب استيفؤها ولو طال البحث فيه .

بصفة كوني أحد المحامين الذين يحكم عملهم يتصرفون بخدمة العدالة كنت متأثراً كل التأثر عندما سمعت كلام المستجوب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، وكنت متأثراً أقل تأثراً بدفاع معالي وزير الحفانية ، مع أني من المؤيدين للوزارة ورجالها . ولولا حيائي لكنت أول الصفيين لحضرت الأستاذين حسين الجندى وهيب دوس بك .

لماذا ؟ لأنني كنت أنتظر من معالي وزير الحفانية أن يدل في بيانه بأسباب تصرفه نحو حضرة القاضي .

ارتفعت هذا التبريد بعد استئذان معالي وزير الحفانية .

الرئيس — حضرة الشيخ المحترم له كامل الحرية في الإدلاء برأيه ؛ ولا يجوز له أن يستأذن الوزير فيما يريد أن يقول .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد حشبه باشا ( وزير الحفانية ) — أرجو ألا يذكر حضرة الشيخ المحترم شيئاً يمس حضرة القاضي .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم المليباري بك — هذا القاضي الذي يدافع عنه لم يؤاخذ في الحقيقة على حكم أصدره بل على زلة وقع فيها . فإنه بعد أن أمضى حكمه بالبراءة حصلت مظاهرة في الجلسة من أحد الفريقين السياسيين ( المؤيد للوزارة وللأرض لها ) ، فأراد

القريب الآخر أن ينمها ، فما كان من حضرة القاضي الجالس على كرسى القضاء إلا أن اشترك في الظاهرة ، وناصر من كان يتنادى بسقوط الوزارة في قاعة الجلسة .

فالتفت الذي أرسله مالى وزير الحفانية لم يذهب للتفتيش على ملف القضية بل ترك للقاضى كل سلطته القضائية لأن طريقة التعامل من الأحكام هي أن ترفع لسلطة العليا أى المحكمة الاستئنافية .

والقى دعا الوزير أن يرسل مفتشاً هو سبب خارج عن الحكم ، وهو اشترك القاضي مع المتظاهرين .

تعرض وزير الحفانية للمسئولية الوزارية ؛ وكان في إمكانه بعد القى ثمت على القاضي أن يشكل مجلس التأديب لحاكة هذا القاضي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — من أين جئت بهذه المعلومات ؟

الرئيس — أرجو ألا يقطع حضرة الشيخ المحترم الخطاب .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — ما دمت أنا لا مانع عندى من الرد على حضرة الشيخ المحترم ...

الرئيس — لا يمكن رضاء حضرة الشيخ المحترم بل لا بد من موافقة رئيس المجلس للتوسط ب تنفيذ اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — ما الذى أخذه الوزير ؟ اتخذ طريقة في غاية البر والتقوى ، فنفه إلى محكمة الزقزيق ليندب منها إلى محكمة الرئيس ، فهو نقل واحد لا هلال متالين .

إذن الأمر بين ، والواقع الذى أثرت إليها والى ثبتت من تحقيق الفتش هي الى حدث بوزير الحفانية إلى هذا التصرف .

وفى ظنى أن حضرة القاضي لا ينكر ذلك . فإذا رأيتم حضراتكم ذلك — وأتم تقولون إن القاضي يجب أن يرفع عن الحرية ويكون عوناً للظلام من أى حزب كان — أنظركم لا ترضون بتل ذلك .

هذا ما حصل من وزير الحفانية ؛ وفى هذا بر ورحمة بالقاضى .

( تصفيق من الميمن ) .

الرئيس — الكلمة لحضرة الأستاذ يوسف الجدى . وأوجه نظر حضراتكم إلى أنه رابع التكلمين . وتطبيقاً لللائحة الداخلية يجب أن يكون آخر من يتكلم فى الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحندى — ذكر حضرة المحبوب وقائع معينة فيما يتعلق بالتصرفات التى انتقد بها مالى وزير الحفانية . وماليه بدلاً من أن يرد على هذه الوقائع لجأ إلى ذكر مبادئ قال عنها إنها مبادئ دستورية احتجى وراءها لهدم إياة الوقائع التى أشار إليها حضرة المستجوب .

فالمجلس ، إزاء هذه الصراحة فى بيان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى ، وإزاء الموض الذى تعمد مالى وزير الحفانية ، ذلك الموض الذى جعل المجلس — فيما أعتقد — لا يستطيع أن يرجع بين أقوال المستجوب وأقوال وزير الحفانية ، حتى إنه عندما أراد أحد حضرات الشيوخ المحترمين المؤيدين للحكومة أن يذكر شيئاً تبريراً لتصرف مالى الوزير اعترض عليه معاليه .

إزاء ذلك أظن أن الصلحة العامة فى هذا الاستجواب تكفى بأن يفضل مالى وزير الحفانية بإدراج أوراق التحقيقات الخاصة بجميع الوقائع التى ذكرها حضرة المستجوب .

إنما إذا تركنا مالى الوزير فى هذا الموض قد يقال إن المستجوب تقدم بوقائع معينة فلم يرد مالى الوزير عليها .

أنتقل بعد ذلك إلى مبادئ قال عنها الوزير إنها دستورية ، ونحن لا نقره عليها . وقد أبان ذلك بحق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك بما لا حاجة إلى تكرراره ، لأنه فى الواقع لو أخذ بما قاله مالى الوزير لاضمت المسئولية الوزارية ، ولوجد باقي الوزراء طريقاً للتخلص منها ، ولا يكون للأستة والاستجوابات قيمة بعد ذلك .

بناء على هذا ، ولأن لا أريد أن أطيل الكلام ، أقرر أن الصلحة العامة وصالحة المجلس وصالحة الوزير وصالحة القضاء توجب قبل أن يبين المجلس رأياً فى هذا الاستجواب أن يودع مالى الوزير أوراق التحقيقات بسكرتيرية المجلس للإطلاع عليها ، وتكون بعد ذلك محل مناقشة المجلس . فلما أن ينضم إلى حضرة المستجوب ولما إن يتنازل إلى جانب مالى الوزير .

هذا ما أدعوا معالي الوزير للواقعة عليه .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية) — لا مانع عندي من أن يحضر من يشاء من حضراتكم إلى وزارة الحفانية للاطلاع على أوراق التحقيق .

الرئيس — لا يصح أن يدعى أحد الأعضاء للانتقال للوزارة ، لأنه على كل حال يمثل المجلس .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية) — لا مانع عندي من إيداع الأوراق سكرتيرية المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — الأستاذ حسين الجندی تكلم في استجوابه عن عدة مسائل ، وهي : قاضي السبلاوي ، ورئيس محكمة مصر ، وقاضي محكمة عابدين ، وتصريح البنداري باشا .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كيف يتولى الوزير إيداع أوراق عن حديث ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — الحديث الذي نسب إلى سعادة البنداري باشا هو أنه صرح وقت أن كان وزيراً للصحة أنه لا يتم القيل وسجون مصر الفتاة في السجن . فوزير الحفانية الذي يذمه حرصه على استقلال القضاء يجب أن يبين أمامنا هل حصل هذا الحديث أو لم يحصل ؟ وهل اتصل بسعادة البنداري باشا ، وقد كان عضواً معه في الوزارة ، أم لا ؟

الرئيس — سعادة البنداري باشا ليس عضواً في المجلس ؟ ولا يسأل وزير الحفانية عن تصريح نسب إلى غيره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — أنا أقول إن أحد الوزراء ، وقد كان زميلاً لمعالي وزير الحفانية ، صرح تصريحاً بمنى استقلال القضاء ، لما ألقى فيه الوزير إلقاء ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قدّم استجواباً آخر .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — ليس لهذا الحديث أوراق تحقيق .

الرئيس — هذا التصريح الذي نسب لسعادة البنداري باشا لا يسأل عنه وزير الحفانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — للسألة واضحة ولا أرى معنى لاعتراض حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك . فالأستاذ حسين الجندی قدّم استجواباً عن وقائع معينة خاصة بقاضي السبلاوي ، وأبدى أنه يريد أن يستجوب الوزير عن وقائع أخرى تتعلق باستقلال القضاء ، وهي خاصة بمحضرة رئيس محكمة مصر وقاضي عابدين وتصريح سعادة البنداري باشا .

نحن في هذا المجلس مفروض علينا أن نسمع بيان للاستجواب وردّ وزير الحفانية ، لأن نسمع وقائع دون أخرى .

أما القول بأن هذه مسائل أخرى فهو قول يكون صحيحاً لو أن الأستاذ حسين الجندی لم يتناولها في استجوابه ، ولكنه قالها في استجوابه وعلق عليها .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية) — السائل الحاسه بمحضرة رئيس محكمة مصر لها أوراق تحقيق لا مانع عندي من إيداعها بالمجلس . أما مسألة قاضي محكمة عابدين فليس لها أوراق تحقيق .

الرئيس — أرجو أن يودع معالي الوزير الأوراق للوجوده عنده .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية) — وهو كذلك .

الرئيس — أرجو أن يكون الإيداع قبل جلسة الاثنين المقبل المخصصة للأعمال العادية .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحفانية) — لا مانع .

( في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

الاستجواب ولمناقشته لتقديم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى  
لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة وتذبه لمحكمة الريش  
اقترح تشكيل لجنة خاصة لتنظر في المسائل الواردة في الاستجواب وفي التحقيقات والأوراق الودعة  
بسكرتيرية المجلس من وزارة الحفانية وتسمع بيانات الوزير والمستحوب في ذلك وتقدم تقريرها إلى المجلس — الوافعة عليه

الرئيس — أودع حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية الأوراق التي وعد بإدائها في الجلسة الماضية ، سواء منها ما كان خاماً  
بمحضره رئيس محكمة مصر السابق أم بمحضرة قاضي محكمة الريش . وبناء على طلب أحد حضرات الزملاء أودع أيضاً بمحضر الجمعية  
المعمومة لمحكمة مصر الخامس بتدب حضرات القضاة الذين أشير إليهم أثناء مناقشة الاستجواب . وقد أخطرن معالي وزير الحفانية  
بكتاب بحث به إلى أن هذه الأوراق لها عفة السرية ، ورجاني أن أأخذ ما يكفل المحافظة على هذه السرية ، وذلك لأن هذه الأوراق  
تتناول تصرفات بعض حضرات القضاة ولا يجوز مناقشتها في جلسة علنية . بناء على ذلك أعلن أنه من المستحسن إحالتها — إذا واقتم  
حضراتكم — إلى لجنة لدرستها وإبداء الرأي فيها إذا كانت تجوز مناقشتها في جلسة علنية أم لا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لقد اطلمت على هذه الأوراق ...

الرئيس — اطلمت حضرتك عليها بصفة سرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لم أجد فيها بالنسبة للمسائل التي هي موضع الاستجواب شيئاً يعتبر سرياً لأنها  
عبارة عن وقائع نسبت إلى حضرة رئيس محكمة مصر السابق ، وإلى حضرة قاضي محكمة الشبلاون السابق .  
وإذا كان أحد حضرات القضاة وجد أنه في حل من أن يقدم تقريراً ضد زميل له ...

الرئيس — أعلن أن كرامة القضاء نجعلنا نحرص على ألا نحوض في مثل هذه المسائل في الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — رأي المجلس في الجلسة الماضية — كما قال حضرة الأستاذ وهيب دوس بك —  
أن من حقه أن يلاحظ على تصرفات معالي وزير الحفانية بشأن القضاء ، ومن حقه أيضاً أن يلاحظ على تصرفات القضاة . لذلك لا أرى  
أن هناك حرجاً من أن يتناول المجلس بالمناقشة العلنية الأوراق التي أودعها معالي وزير الحفانية ، وبخاصة كما قال زميلي الأستاذ حسين  
محمد الجندى أنه ليس فيها من الأمور السرية ما يدعو إلى عدم مناقشة المجلس فيها في جلسة علنية .

لقد اطلمت على هذه الأوراق مرتين وأخذت ملخصاً لها ، وأؤكد لحضراتكم أنه لا يوجد فيها ما يمنع المجلس من المناقشة فيها  
بصفة علنية .

والأمر الجدير بالاعتبار هو أننا نريد أن نخرج بعد الاطلاع على هذه الأوراق بنتيجة إما أن تكون مؤيدة لتصرفات معالي  
وزير الحفانية ، وإما أن تكون معترضة على هذه التصرفات .

الأوراق التي أودعت كثيرة ، وقد اطلع عليها بعض حضرات الشيوخ ، وأرى أن الطريق للأمر لكي يكون المجلس رأياً صحيحاً  
في تصرفات معالي وزير الحفانية أن يقع ما جاء في المادة ١٠٨ من الدستور التي تنص على أن « لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستبر  
في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه » .

أما إحالة هذه الأوراق إلى لجنة من لجان المجلس ، سواء أكانت لجنة الاقتراحات أم لجنة الحفانية ، فليس هو الطريق الطبيعي الذي  
نص عليه الدستور ونصت عليه اللائحة الداخلية ، لأن لجنة الاقتراحات إنما تبحث فيما يقدمه حضرات الشيوخ من اقتراحات ومشروعات  
قوانين ، وكذلك الحال فيما يتعلق بلجنة الحفانية ، وهذا يختلف مع ما نحن فيه الآن لأننا في مقام استجواب يجب أن يتخذ المجلس فيه  
قراراً إما بיום الغد أو الانتقال إلى جدول الأعمال ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أو شكر الوزير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليس هناك شكر . الطريق الطبيعي ، كما قلت ، هو أن ينتقل المجلس بعد

للتناقشة في الاستجواب إلى جدول الأعمال أو بعد تصرفات الوزير موجبة للوم . فإذا لم يستطع المجلس تكوين رأى في الاستجواب فالطريق الوحيد هو أن يتقدم ما جاء في المادة ١٠٨ من الدستور بتشكيل لجنة للتحقيق .

الواقع ، يا حضرات الشيوخ ، أن هذه المسألة تستأهل من حضراتكم إجراء تحقيق فيها ، لأن فريقاً من حضرات الشيوخ يرى أن تصرفات معالي وزير الحفانية في ندب حضرة أحمد بك فهمي إبراهيم رئيس محكمة مصر إلى الليا وإخلائه إلى اللماش بعد ذلك ، ثم نقل حضرة قاضي محكمة السبلاويين إلى أثر حكم أصدره في قضية ضد الحكومة ، يرى بعض حضرات الشيوخ أن في هذه التصرفات مساساً باستقلال القضاء .

لذلك ، ولكي يكون قرارنا قرين الصواب والصحة ، يبدأ عن الزلل ، أرى أنه تقررنا تشكيل لجنة لتحقيق للوسائل الواردة في الاستجواب . وقد يستدعي هذا التحقيق سؤال أشخاص غير الدين ستلوا في الأوراق التي أودعها معالي وزير الحفانية . فإذا وافق معالي الوزير كان بها ، وإلا فنستطرد إلى طرح ما ورد في هذه الأوراق على المجلس .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — قلت فيما مضى إن كل إجراء يتناول البحث في أمر القضاء هو إجراء خطير جداً ، وليس من حق المجالس التشريعية أن تتناول هذا الإجراء . قلت ذلك لسببين :

الأول — اعتقادي الجازم أنه إذا قلت ذلك إنما أقوله بحافظة على الدستور . أقوله بحافظة على استغلال القضاء الذي جعل الدستور منه جيباً مستقلاً غير خاضع لأحد إلا لضميره وللقوانين التي يسير عليها .

قلت ذلك لحماية الدستور ، وحماية لاعتبارات أخرى يجب علينا ألا ننسئنا — سواء كنا من المعارضين أو من أصار الحكومة — أن جسم القضاء لا يصح بحال من الأحوال أن يكون عرضة للنقطة في هذا المجلس أو غيره ، لأن كرامة القضاء من كرامة الأمة ، ولا يصح أن نتناول عمل قاض أو اثنين أو آخرين ، وأن نفتح الباب لنشر ما إذا كانوا أحسنوا أو أساموا — ولا أعتقد أن مثل هذه الأمور قد جرت في مجلس من المجالس الأخرى .

كنت أؤمن بأن بمجرد أن أودع ما كان سبباً للندب ، وما كان سبباً للإحالة إلى اللماش — بمجرد إيداع ذلك في مكتب الرئاسة ويطلع عليه بعض التشوطين لمعرفة السبب ، كنت أعتقد أن هذا يكفي لمعرفة أنني لم أصدر عن شهوة حزبية ، ولا عن ظلم مني ، ولكن صدرت فيما صدرت بحافظة على سمة القضاء ، وتزاحة القضاء ، وتكريم القضاء .

يطلب البعض من حضراتكم إجراء تحقيق ، وهو ما أعتقد أن الدستور ذاته يحول دونه . ماذا يراد من التحقيق ؟ لقد سألتنا مساعد النيابة ووكيل النيابة ، وسألتنا قاضي من القضاء — فأجابوا بما هو مدون في أوراق التحقيق . ألم يكن هذا كافياً لأن أُنْدَب قاضياً من جهة إلى أخرى ؟ لذلك أمر على أقراني الأولى ، وأعارض في إجراء تحقيق في هذا الشأن . ( تصفيق من الميئين ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — الاقتراح الذي طرحه سعادة الرئيس على المجلس هو أن ينظر المجلس في إحالة أوراق التحقيق التي أودعها معالي وزير الحفانية إلى لجنة الحفانية لبحث في هل يجوز أن تكون هذه الأوراق محل مناقشة علنية أو تعتبر سرية .

هذا الاقتراح لم يواجه ولم يناقش ، فقد تكلم حضرة المستجوب في موضوع غير موضوع الاقتراح ، وكذلك هذا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى .

لا شك في أن سرية هذه الأوراق ليست محل جدل ، لأنها تتعلق بأعمال قضاة لا يزالون في مناصبهم ، والتحقيق الذي أجرى معهم كان سرياً . فوزارة الحفانية لما كل الحق في أن تنبه سعادة الرئيس إلى ذلك ليتخذ من الإجراء ما يتناسب مع هذه السرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذا كانت هذه الأوراق سرية فلم أودعت مكتب المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أودعت لأن حضرتك بصفة كونك عضواً في مجلس الشيوخ طلبت من معالي وزير الحفانية إيداعها فأجابني إلى طلبك . وليس معنى هذا أن يطلع عليها كل فرد من الشعب . ولجنة الحفانية التي اقترح سعاد الرئيس إحالة الأوراق إليها ستبدي رأياً فيها إذا كانت هذه الأوراق تعتبر سرية أم لا .

ولست هذه اللجنة ، كما يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى ، مختصة بنظر مشروعات القوانين التى تحال إليها فقط بل هى تنظر فى غيرها من المسائل ، كطلب رفع الحصانة البرلمانية . فاللجنة تبحث فى كل مسألة تحال إليها—لذلك أرى أن اقتراح سعادة الرئيس له وجهته وفى محله وأرجو أن يقدّره المجلس ويوافق عليه .

أما قول حضرة الأستاذ يوسف الجندى من أنه اطلع على الأوراق فأقول إنه قد شارك فى هذا الاطلاع بعض حضرات الشيوخ — وأنا من بينهم — وأؤكد لحضراتكم أنى أعجبت إعجاباً شديداً بالقضاء الذى عرض نفسه له معالى وزير المحفانية .

عرض نفسه لهجمة عنيفة قام بها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك فى الجلسة الماضية ، واحتمل ذلك إيلحى القاضى من عمل قد يحمله مضمة فى الأقواء .

قدّم معالى الوزير لحضراتكم الأوراق التى طلبتموها ؛ منه ومنها علمت الأسباب التى دعت إلى نقل حضرة القاضى . فالتقل أو التدب ليس بقوة مدام يحصل من بلد مصرى إلى بلد مصرى .

هذا إجراء تمهيدى اتخذته معالى الوزير .

أما من الوجهة القانونية فهو من سلطاته وملكوته . وأما من وجهة حماية القضاء أو إيماده عن اللطط والضوضاء فهو محل حكم ليس فيه عقوبة .

لو أن معالى الوزير لم يرد أن يحى القاضى ، وأن يطرح أمره على حضراتكم ، لضممت أن قرار المجلس لا يكتفى بالنقل ، بل يطلب إحالته إلى التأديب لينال حظه .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — هل معنى هذا الرفض ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نحن أمام مسائل لها سريتها . وأعود فأقول : إن أمام المجلس رأياً قدمه حضرة الرئيس بأن هذه الأوراق سرية . وهذا الرأى لا يمنع منه دستور ، ولا لأئمة ؛ وهو العمل للنائب والتصرف الحكيم فى هذه المسألة . هذا الرأى هو أن تنظر لجنة المحفانية هذه الأوراق وتطلع عليها ، وتقدم بعد ذلك رأياً : هل فى الإعلان أن يتناقض المجلس فيها علانية أو لا ؟

هذا تصرف تمهيدى وإجراء مؤقت لا يمنع منه دستور ولا قانون ، ولا يمنع هذا الإجراء إلا أن يتنازل حضرة المستجوب عن استجوابه .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابى باشا — يا حضرات الأعضاء المحترمين :

أظنكم جميعاً متفقين على مسألة أساسية ، وهى المحافظة على كرامة القضاء واستقلاله . ليس بيننا مخالف فى ذلك على الإطلاق . وقد تناقشتم فيما أملى به حضرة الشيخ المحترم المستجوب فى جلسة سابقة . ورأيتم أن يودع معالى وزير المحفانية الأوراق المتعلقة بذلك فى مكتب المجلس لتطلعوا عليها ، وحتى تطلعتموا إلى تصرف معالى الوزير ، وتعرفوا هل تصرفه تصرف مسمى بمس استقلال القضاء أو أنه صادر عن مبرر تتفقون به . فإذا ما اطلعتم على الأوراق ووجدتم أن التصرف لم يكن تصرفاً صفيحياً ، ولم يلم أعراض حرية ولا شهوة التصدى على استقلال القضاء — رأيتم حينئذ أن عمل الوزير مبرر ، واشتلتنا بعد ذلك إلى جدول الأعمال وإنهى الأمر .

وإذا رأيتم حضراتكم من الأوراق ما يشتم منه رائحة التصف على القضاء ومحاوله الاعتداء على استقلاله أو اللبس بكرامته ، فلكم شأنكم مع الوزير .

والآن وقد اطلع حضرة الرئيس على هذه الأوراق ، كما اطلع عليها حضرة الشيخ المحترم المستجوب والأستاذ يوسف الجندى وغيرهما من الأعضاء ، أحس الرئيس بأنه قد يكون من المخرج عرض هذه الأوراق فى جلسة علنية . وقد تروون أتم أنسكم إذا ما عرضت هذه الأوراق فى جلسة علنية أن هذا العرض ما كان جائزاً ، ولا سائماً ، ولا تخضبة كرامة القضاء ، والرغبة فى المحافظة على استقلاله .

فذلك يرى حضرة الرئيس ، قبل أن تقرروا عرض هذه الأوراق ومناقشتها في جلسة علنية ، محافظة على سمة القضاء واستقلاله الذي يجتمع جميعاً على فكرة المحافظة على استقلاله . رأى حضرته أن يحال الأمر على لجنة لتطلع على هذه الأوراق — وترى هل هناك من بأس في عرض المسألة علناً ، ويتناول أمرها الصنف وغيرها ، وتلكها الألسن — ولا يكون بعد هذا العرض مساساً بسمة القضاء ؟ أو ترى اللجنة أن طرح هذه المسألة بشكل علني فيه ما يمس بسمة القضاء — وهو أمر نضن به جميعاً ، ونحافظ عليه بكل شعورنا ؟

ما هو الصيب في هذا الاقتراح ؟ حقيقة قال حضرة الأستاذ يوسف الجندى إنه لم ير في الأوراق ما يستوجب السرية ؟ وله أن يقتنع بما رأى ، وقهريه من الأعضاء أن يرى أنها تستوجب السرية ، ولكل حريته في رأيه .

ولكن المجلس لا تضيع عليه أى فرصة في أن يحيل الأمر على لجنة لبحث هذه الأوراق ودرسا دراسة هادئة ، وتبدي رأيها بعد ذلك للمجلس وهو صاحب الشأن .

إنما الذي يخشى أن يموت علينا ولا يمكننا أن نعالجه هو أن نضع هذه الأوراق موضع الملاية في الكلام والناقشة . وقد نسر بعد فوات الوقت أنه ما كان يجوز ذلك ، وأتأنا في تصرفنا أسأتنا إلى القضاء من حيث نريد المحافظة على كرامته .

فأنا أؤيد لهذا فكرة الرئيس كل التأييد ، من أنه لن يضيع علينا حق ، ولن يكون فيها أى مساس بالقضاء — بل بالعكس إنما هو إجراء ، تثبت به أننا لا نخطو خطوة تمس سمة القضاء التي تقده جميعاً .

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم للمستجوب الأستاذ حسين الجندى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — يا حضرات الشيوخ المحترمين :

انفتحا جميعاً على المحافظة على سمة القضاء ، فهل الأوراق التي أودعت في سكرتيرة المجلس تحط من سمة القضاء أو تمس القضاء من أى ناحية من النواحي ؟

للسائل التي تناولها البحث ، وهي التقرير التي قدمت ، تكلمت عنها أمام حضراتكم عند المناقشة في استجوابي . وتكلمت عن القضاء الذين قدموها ، وقد نشرت هذه التقارير بتفصيلها قبل تقديم استجوابي . فلما معنى السرية إذن ...

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا ( وزير الحفانية ) — هل تكلم حضرة الشيخ المحترم عن تقرير مساعد ناية محكمة السبلاوين ووكيل نايبتها ؟

الرئيس — أوجو من معالي الوزير ألا يقطع الخطيب ، وأن ينتظر حتى يتم كلمته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — التي تكلمت عليه ، يا معالي الوزير ، أتى ذكرت السائل جميعاً التي أحيل بسببها رئيس محكمة مصر إلى اللشاش وذكرتها الجرائد بالتفصيل والتطبيق ، فلا معنى إذن للسرية فيها . هذه السائل حصل الكلام عنها في الجرائد ، وتكلمت عليها في الجلسة الماضية ، فلما معنى السرية في هذا الشئ ؟

تكلمت في الجلسة الماضية عن السائل التي من أجلها رأى معالي الوزير انتداب رئيس محكمة مصر إلى رئاسة محكمة الدنيا ، والسائل التي برز بها إحالته بعد ذلك إلى اللشاش . وقلت إن هناك تقارير قدمت من قضاة وذكرتهم بأعمالهم — فلا معنى بعد ذلك أن يقال إن هناك سرية في الأوراق .

نحن نريد أن نحافظ على استقلال القضاء . لقد ذكر في تقرير من هذه التقارير مسألة ، وهذا التقرير قدم من صاحبه ، وطلب منه أن يقدمه ، وهو مع ذلك لم يقدم إلا بعد شهر وستة أيام من تدهبه .

فهل مثل هذه التقارير تعطى لمعالي الوزير الحق في أن يسع مناصح في هذه المسألة ؟

هل القضاء اتفروا شيئاً حتى نعمل على المحافظة على مصتهم ؟ السائل للطروحة أمام حضراتكم مسائل سياسية بحتة ؟ وهي التي من أجلها خل القاضي من السبلاوين إلى العريش ، والتي من أجلها أحيل أحمد فهمي لإبراهيم بك إلى اللشاش .

القاضي الذي يتعلم شأنه بالأوراق الودعة لم يرتكب جريمة حتى نعتبر أوراقه سرية . والقاضي الذي انتدب للمجلس الحسني قال إنه يظن أن سبب تدهبه أساسه أنه حكم في قضية معينة — فلما هي السرية في هذا إذا ؟



القضاة يريدون أن تحميم من وزير الحفانية ، ويريدون أن تدافع عن استقلالهم أمام الوزير .

لقد ذكر أحد القضاة في تقرير له أنه نقل إلى المجالس الحسبية بسبب أنه حكم في قضية معينة ضد الوفد .

هذا ما حدث من أحد القضاة . فما هي السرية في هذا ؟

قرأت هذه السائل ، وخلصتها ، وسأذكرها لحضراتكم واحدة واحدة لعلنا رأيكم : هل هي مسائل سرية أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابي باشا — هل يجوز لحضرة الشيخ المحترم أن يمرض ما في الأوراق ، ونحن لم نفعل بعد في مسألة سريتها وجواز مرضها على المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی — السرية أساسا المحافظة على سمعة القضاء . وإن هناك مسائل تحط من شأن القضاء . قالوا إن هناك قاضيا عمل كذا ، وارتابك كذا .

وأنا في اعتقادي أن هذه المسائل التي يشيرون إليها تشرف القاضي التي فعلها . هذه المسائل قدّمت عنها تقارير كتبت بعد شهر وستة أيام . هي سمعة تقارير أو ثمانية ، فيها مصلحة للقاضي الذي أحيل إلى الماش . بمس هذه التقارير قدّم من قاض بمحكمة مصر . فما هي السرية في ذلك ؟

إن القاضي رئيس محكمة مصر الذي أحيل إلى الماش قال إن هذا الكلام الذي ورد بالتقارير لم يحصل ، وإنه لم يوعز إلى الجمعية العمومية لمحاكمة مصر لنقل قاض أو ابتداء من جهة إلى جهة أخرى ، وإنه لم يتصرف شيئا يترتب عليه إحالته إلى الماش . وقال وكيل رئيس هذه المحكمة محمود بك عنيق إنه لم يحصل أن رئيس المحكمة فعل ما نسب إليه . فما هي السرية إذن ؟

هل يريد معالي الوزير أن يقول إن في الأوراق مسائل خطيرة تمس سمعة القضاء وتؤثر في نزاهته ؟

وإذا كان رئيس محكمة مصر نقل قاضيا من جهة أقام فيها سنتين إلى جهة أخرى ، وجاء معالي الوزير ولعل له تطبيقا بسيطاً بأنه لا يرغب في هذا النقل ، فإن رئيس المحكمة ما كان يتأخر في تلبية إشارة الوزير ، مع ثبوت زعّة حزبية لحالها تخالف زعّة رئيس المحكمة . فموضوع مثل هذه للسالة لا يمكن أن يعتبر سرياً .

أنا أذكر كثيراً إذا ما أطلع حضرات الأعضاء على التقارير ، كما أسر أن يطلع حضرات الورراء الذين لم يشتركوا في إحالة هذا القاضي إلى الماش ليتبينوا أنه أحيل ظاهراً ، فإنه أحيل إلى الماش للسياسة وللحزبية فقط .

ولا يمكن أن أطلع عليها أنا وحدي وحضرة الأستاذ يوسف الجندی والأستاذ عباس الجمل وبعض الأعضاء .

وإذا كانت هذه المسائل تكن للإحالة إلى الماش فليتنا السلام . فإن التحقيق الوارد فيها إنما هو تحقيق إداري لا يحقق أمر النقل ، فضلا عن الإحالة إلى الماش .

أنت ، يسماني الوزير ، الذي أردت أن تؤثر في سمعة القضاء . ولا شك في أنك أول ما سمعت تصريح معالي وزير الصحة وقتلذ نددت هذا القاضي رئيس محكمة مصر إلى محكمة التيا . وهذا الإجراء لا شك إجراء تأديبي .

الرئيس — هذا كلام في موضوع الاستجواب ، وسبق أن قلته ، وأنت الآن تكرره . ونحن اليوم نقرر كلامنا على موضوع سرية الأوراق المودعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی — إنني أتكلم عن السرية .

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خنبة باشا ( وزير الحفانية ) — يجب حصر الكلام في موضوع السرية ، فلا يجوز الكلام عن الاتعاب أو النقل أو الإحالة إلى الماش .

الرئيس — ثم يجب حصر الكلام في موضوع السرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی — الأسباب التي ذكرت في التقارير التي قدّمت تشرف القاضي ولا تحط من قدره . ويجب أن نبشها على مسمع ومهاي من الجميع حتى تعرف الأمة إذا كانت هذه التصرفات صدرت عن شهوة حزبية أو عن مصلحة طيبة .

وأظن أن التلكؤ في عرض هذه الأوراق على المجلس بحجة أنها تحوى مسائل سرية ، إنما الفرض منه الهروب ، لأننا نريد أن نعرف إذا كانت هذه التصرفات حزبية أم لا . وإذا ثبت أنها غير حزبية فلنأخذل عن استجوابي وأقدم الترضية الواجبة .

وإن أردت أن أبين لحضراتكم أن التقارير مكتوبة في تواريخ متقاربة : فبعضها في ٣ فبراير ، وبعضها في ٥ أو ٦ فبراير ، أى أن كل قاض يدخل الوزارة يكلف بأن يكتب كالتين عن أحمد فهمى بك إبراهيم ؛ وهذه الكتابات هى التى قدمت لحضراتكم وبهم منها ...

(خبرة) .

الرئيس — وماذا يريد حضرة الشيخ المحترم من هذا ؟

حضرة صاحب البقرة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) — أريد أن أستفسر عن كلمة جاءت على لسان حضرة الشيخ المحترم المستجوب ، هل هو يريد أن يقول إن معالى وزير الحفانية يطلب من القاضى أن يكتب تقارير بما يريد منه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى — لا أقصد هذا ، ولم أقصد . وكل ما أقصد أن هذه التقارير كتبت في تواريخ متقاربة .

الرئيس — هذا الكلام قليل قبل اليوم . ونحن الآن بسدد مسألة السرية فقط ، ولا يجوز التكلم فيها عما هذا .

وقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى ؛ وإذا أراد أن يجرحه حضرة فليفضل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

تسمعت للسائل علينا ، فأصبح لزاماً علينا أن نحصرها في الهائرة التى يجب أن نحصر فيها المناقشة .

حضرة المستجوب نسب إلى معالى وزير الحفانية في الجلسة الماضية تصرفات بشأن نقل قاضى محكمة السبلاوين ، وبشأن إحالة رئيس محكمة مصر السابق إلى اللش ، وبشأن قاضى محكمة عابدين . وقال إن هذه التصرفات فيها عدم لاستقلال القضاء ، لأنها لم تصدر عن مصلحة عامة ، وإنما صدرت عن غير ذلك .

فرد معالى وزير الحفانية في تلك الجلسة بأن قال : إنى لا أستطيع أن أعرض عليكم هذه التصرفات ، لأن في عرضها عليكم قضاء ، للقاضى أو عليه . ويرى — في نظره — بأن هذا القضاء ، للقاضى أو عليه ، ليس من اختصاص المجالس النيابية .

فرد على معاليه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بأن قال : إننا نريد أن نحكم على تصرفات وزير الحفانية لا على تصرفات القاضى ، وقال إن وزير الحفانية تصرف في شأن هذا القاضى تصرفاً هو كذا وكذا . وقال عقب هذا إن هنا التصرف مناف لاستقلال القضاء . وقال إن وزير الحفانية في دفاعه يريد أن يثبتكم من أن تنظروا فيها إذا كان تصرفه هذا منافاً حقيقة لاستقلال القضاء أو غير مناف . وقال إن معنى كلام وزير الحفانية أن المسؤولية الوزارية تكون منعدمة عن وزير الحفانية بشأن القضاء ؛ وهذا ما لا يجزئه الدستور . أليس كذلك يوهيب بك ؟ ألم أخص رأيكم تلخيصاً دقيقاً ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نعم .

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — ظهر من المجلس في الجلسة الماضية بأنه لا يسلط مطلقاً للمبادئ التى قال عنها معالى الوزير إنها دستورية ، والحال أنها غير دستورية .

ظهر أن المجلس لا يريد أن يسلط بأن تصرفات الوزير بشأن القضاء هى بمنجاة من مراقبة المجلس ، ولا يريد أن يقف مكتوف الأيدي أمام تصرفات معاليه إذا كان بعض الأعضاء يرى أن هذه التصرفات ما هى استغلال القضاء .

ظهر من المجلس أنه يرى أن استقلال القضاء في أمره مقدس ، ويجب أن يكون مصوناً ، وأن سياسته لا تهم ولا تتحقق إلا إذا كان لهذا المجلس اللور ومجلس النواب الحق في أن يسأل ويستجوب وزير الحفانية في كل تصرف يرى فيه سلباً بشأن القضاء .

ولذلك لما طلبت من الرئيس أن يأذن لي بالكلمة قلت إن حضرة المستجوب ذكر وقائع معينة في تصرفات الوزير ، وإن معاليه

لم يرد على هذه التصرفات ، بل استتر وراء مبادئ قال عنها إنها دستورية — وهي ليست بدستورية كما بين ذلك عن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك . وقلت بإزاء ذلك إن معالي الوزير تركا في حلة غموض بينما ترى المستجوب بين الوقائع واقعة واقعة بياناً واضحاً .

نرى معالي الوزير لا يرد على الوقائع بقليل أو كثير ، وإنما قال إنى أنتم من أن تناقشوا الوقائع ، قلت إن المجلس يستطيع أن يقول إنه بأشرف على سكوت الوزير . وموقفه الصامس يحول له الحق في أن يقرر بأن ما نسب إليه على لسان المستجوب هو حق لا شائبة فيه .

ولكن المجلس لم يرد أن يخطو هذه الخطوة ، وأراد أن يتخذ قراراً مدعماً قائماً على أسس صحيحة . وهذا القرار لا يمكن اتخاذه إلا إذا كنا نعلم الحقائق فيما يتعلق بالأساس التي دعت الوزير أن يندب رئيس محكمة مصر إلى رئاسة محكمة التمييز بمجمله بعد ذلك إلى اللامع ، وكذلك الأسباب التي دعت به إلى أن ينقل قاضي محكمة السلاويين بعد أن حكم في قضية سياسية إلى محكمة الزقازيق ، ثم يندبه إلى محكمة العريش .

لذلك طلبت ورجوت أن يتفضل معالي الوزير بإبداع الأوراق الخاصة بهذه المسائل التي أثارها المستجوب ليطلع عليها حضرات الأعضاء ، وتكون محل مناقشة المجلس ؛ ولما أن يكون في صف المستجوب ، ولما أن يضم إلى معالي الوزير .

لم يترض معالي الوزير على إبداع الأوراق مطلقاً ، بل قال إنه مستعد لإبداعها . أفهم لأول وهلة أنه مادم قد قبل معالي الوزير أن يودع هذه الأوراق في سكرتيرة المجلس ، فقد قدر كل التقدير أنه ليس فيها من السرية ما يمنع الأعضاء من الاطلاع عليها .

أفهم كل النعم — بعد أن قلت بصريح العبارة إن هذه الأوراق تودع ليطلع عليها حضرات الأعضاء — أفهم من ذلك أن تكون هذه الأوراق محل مناقشة المجلس ؛ وقد كانت هذه الأوراق تحت يد الوزير .

قبل معالي الوزير بإبداعها لتكون أساساً للمناقشة ؛ وماليه لم يرد خيراً في أن تكون محل مناقشة بالمجلس .

وأنا لا أفهم ، يا حضرات الأعضاء — حتى بدون كل هذا الشرح — أن إبداع الأوراق في المجلس إنما هو لتق سرية فيه ، أو ليطلع عليها عضو أو عضوان أو أكثر ثم يكتمون أمرها في نفوسهم سرّاً عن سائر الأعضاء .

إذن فأت معالي وزير الحفانية أن إبداعها مفهوم منه أنها تكون محل مناقشة ، ولها أن تمتنع هذا أن يطعن عليها جميع الأعضاء ليعرفوا الأسباب التي ارتكبن عليها معالي الوزير في تصرفه الذي تصرفه ، والتي بناء عليها قرر نذب قاضي السلاويين إلى العريش والتي بناء عليها طلب من مجلس الوزراء إحالة أحمد فهمي إبراهيم بك إلى اللش .

فإذا مننا من الاطلاع ، وحشا بعد هذا المجلس وقفا إن هذه الإحالة ودالك الدب إنما وقفا بناء على هوى سياسى ، ألا يكون لنا حق في هذا القول ، وإن هذا النقل وهذه الإحالة لم يراع فيما للصحة العامة ، وإها صمدا عن هوى سياسى ؟

شول هذا ، ونقول الأسباب التي تدعونا لهذا القول .

وقد توقت أن يترض بهم على هذا القول فأعدت مذكرة في بحث دستوري .

وأحدث ما وصلت إليه أن مجلس النواب الفرنسي أصدر في ٣ أبريل سنة ١٩١٤ قراراً « يستنكر فيه تدخل السياسة في شؤون ولاية القضاء ، ويعلن عزيمته على السهر بالوسائل الأكثر حرماً على ما فيه ضمان استقلال السلطات عن بعضها » . وهذا دليل آخر على أن البرلمانات ترى أنه من اختصاصها السهر على استقامة نظام القضاء .

الحقيقة ، بإصاحب الدولة ، هي أن هذه المسألة يجب أن يكون مفروغاً منها في نظرك ونظر الوزراء ونظر الجميع ، لأنه من السلم — به أن لأعضاء البرلمان — إذا ما لاحظوا في تصرفات وزير الحفانية ما يمس استقلال القضاء — أن يسألوه عن هذه التصرفات ، ويحتوا فيما إذا كان تصرفه على حق أو على غير حق .

عندما تتكلم عن القضاء يقول لنا معالي وزير الحفانية لا تتدخلوا في استقلال القضاء . فهل يتناقض مع استقلال القضاء إذا تصرف

معالي وزير الحفانية مع قاض تصرفاً معيناً أن يقول إن وزير الحفانية لم يصد في تصرفه هذا عن مصلحة عامة ، وإنما صدر عن سبب سياسي ؟ أليس لنا حق في أن نقول لمعالي الوزير إنك أخطأت في تدب لبيب سياسي ؟ لأشك أن هذا من حقنا ، وأنه يحسن أن ننتهي من هذه المسألة ودولة رئيس الوزراء بالتبعية يؤيدني في ذلك .

حضره صاحب المعالي أحمد عبد خبشة باشا (وزير الحفانية) — إن حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بالتبعية لا يوافق على ذلك . حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مهما يكن الأمر فلأن أستاذ في هذا إلى الدستور والتقاليد ؟ ولا يصح مطلقاً أن يقول أحد منكم إنه ليس لمجلس البرلمان أن يعاجب وزير الحفانية على تصرفاته بشأن القضاء ، لأن في هذا القول قراراً من المسؤولية الوزارية ؛ وفيه هدم لحق البرلمان في الرقابة على شيء هو أعز ما يملكه . حضره صاحب المعالي أحمد عبد خبشة باشا (وزير الحفانية) — لم أقل ذلك .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن أكبر موئل تنتجه إليه أنظار الناس جيداً هو القضاء ، وهم يحرمون على أن يكون حراً مستقلاً . فلذا ما لاحظنا أن أستاذ أو شيخ أن في تصرفات وزير الحفانية — بضاً أو كلها — ما يمس استقلال القضاء فمن حقه أن يسأله ويستجوبه ويعاجبه على هذه التصرفات . من حق النائب أو الشيخ أن يقول إن كان وزير الحفانية في تصرفه على حق أو على غير حق .

( تصفيق من اليسار ) .

وإذا قلتم غير ذلك ، فإنكم تهدرون حقاً مقدساً لكم .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — هذا الكلام ليس في الموضوع .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم يعمل على هذا القول إلا تصميم معالي وزير الحفانية على أقواله التي صرح بها في الجلسة الماضية ، ودعينا حضرة زميلي الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك . بقيت بعد ذلك مسألة أخرى وهي قولهم إن هذه الأوراق سرية وإنه يحسن أن تكون للناقشة فيها في جلسة سرية .

لم أنهم من معالي وزير الحفانية أنه يريد أن يقول ذلك . ومع كل فكان واجب معاليه أن يصارح المجلس بذلك قبل إيداعه هذه التحقيقات سكرتيرية المجلس . فإذا كان الغرض من إحالة الأوراق إلى لجنة الحفانية أن تبحث فيها إذا كانت الأوراق سرية أو تجوز مناقشتها في جلسة علنية فلأن أوفر عليكم ذلك وأقول إنه لا مانع من أن يقرر المجلس أو وزير الحفانية نظرها في جلسة سرية .

وإن أصرح لحضراتكم كما صرح زميلي حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندى بأنه ليس في هذه الأوراق سرية ولكن سعادة عبد الحبيب الترابي باشا والأستاذ عباس الجبل يقولان إنها سرية . ولا أريد أن نضيع الوقت في ذلك . فلذا رأى بعض حضرات الشيوخ أنها سرية فلا مانع من أن تنتظر في جلسة سرية ، وأن تكون للناقشة فيها بكامل حرية . والجلسة السرية تكون بناء على طلب الحكومة أو عشرة من حضرات الأعضاء .

حضره صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالتبعية) — حضرات الشيوخ المحترمين : لا أريد أن أطرح مسألة فصل السلطات ، وإنما أريد أن أدخل في الموضوع مباشرة لأنني أرى مناقشتنا مع الأستاذ تناولوا المسألة من غير ما موجب .

ذكر حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كما سمعت الآن ، ولم أحضر هذه المناقشة في الجلسة الماضية — أنكم تريدون أن تحكموا على تصرف معالي وزير الحفانية دون تصرف القاضي ؟ وهنا تناقض لا أفهمه ولا أقبله .

كيف يمكن الحكم على تصرف الوزير إذا لم تنتظروا فيما نسب إلى القاضي وكانت نتيجة هذا الحكم دون النظر في تصرف القاضي ؟ هذا أمر لا يتفق مع البساطة ، ولا مع العقل ، ولا مع أي شيء .

نحن لا نمارش ولا يمكن أن نمارش في أن نطلبوا على الأوراق التي أودعناها سكرتيرية المجلس ، وهي التحقيقات التي حصلت فيها نسب إلى رئيس محكمة مصر وبعض القضاة ، وترتب عليها تصرف معالي وزير الحفانية ؟ وإنما نرى في المناقشة فيها علناً أمناً حرمة القضاء لأن فيها ما يمس القضاء ، ولولا ذلك لما اتخذ معالي وزير الحفانية ما اتخذ من تصرف حازم .

أتم يريدون أن نتظروا فيها إذا كان هذا التصرف في محله . لقد قلنا ليس لدينا مانع من أن نضع تحت تصرفكم هذه التحقيقات وقد أودعناها سكرتيرية المجلس فضلاً لتكون تحت تصرف اللجنة ...

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - لم تشكل لجنة بعد .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) - قلت إنى لم أحضر تلك الجلسة ، وإنما أريد أن أقول إنكم إذا أحلتم المسألة إلى لجنة الحفائية - وهى حائرة لتفتكم ، لأنكم أتم الذين انتخبتموها ، فهى مستعدة سلطتها منكم - أنكمها بعد الاطلاع أن تكون لها رأياً فى الموضوع تعرضه عليكم . فإذا اقتنعتم فيها ، وإلا كان لكم أن تطلبوا على التحقيقات فى سكرتيرية المجلس أو فى المكتب ، حتى إذا اكتفيت بما جاء فيها واقتنعتم بصواب ما أعده الوزير من قرار حمدنا الله على ذلك . أما إذا رأيتم ضرورة المناقشة فى الجلسة فيجئكم فترى أن تكون المناقشة فى جلسة سرية حرصاً على كرامة القضاء من أن تحس ، ويكون لكل منا إذ ذاك أن يبدى رأيه فى الموضوع .

( تصفيق من اليسار ) .

فيلم التضب وهذه الحادثة ، وليس فى الأمر ما يتوجعها ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ليس التضب من جانبنا .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) - وأظن أن هذا ما كان يرده حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إن كل الآراء التى أبداهها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة هى التى كنا ندافع عنها ونطلبها .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) - إذن اتفقنا والحمد لله .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سيان عندنا أحييت هذه التحقيقات إلى لجنة الحفائية أو إلى لجنة خاصة .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) - الأمر متروك لمصراكم .

الرئيس - تقدم اقتراح<sup>(١)</sup> من بعض حضرات الشيوخ المحترمين بإحالة المسائل التى أثيرت فى استجواب حضرة الأستاذ حسين محمد الجندى إلى لجنة تحقيق طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور .

(١) نص الاقتراح :

« أقتراح أن تعال المسائل التى أثيرت فى استجواب حضرة الأستاذ حسين محمد الجندى إلى لجنة تحقيق طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ، وأنت تكون مشكلة من حضرات أصحاب المال والسطة والوزرة :

( ١ ) محمد توفيق رضى باشا .

( ٢ ) على كمال حيثه بك .

( ٣ ) الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

( ٤ ) كامل إبراهيم بك .

( ٥ ) إبراهيم الملباوى بك .

( ٦ ) عبد الرزاق الفاضل بك .

( ٧ ) أطون الجليل بك .

محمود فهمى ، حسين الجندى ، محمد على سليمان ،

صلاح الدين الشوربى ، سعد مكرم »

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح محي باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) — الحكومة لا توافق على لجنة تحقيق ، بل نخال على لجنة تنظر فيها .

الرئيس — نعم تعديل <sup>(١)</sup> لهذا الاقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بتشكيل لجنة خاصة لتنظر في المسائل التي جاءت في استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى ، وفي التحقيقات والأوراق الودعة بسكرتيرية المجلس من وزارة الحفانية ، ولما أن تسمح بيانات معالي وزير الحفانية والمستجوب في ذلك ونهزم تقريرها للمجلس .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح محي باشا ( وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) — الحكومة توافق على هذا الاقتراح .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على التعديل الذي يقترحه حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — بإسعادة الرئيس : إن الاقتراح الذي طرحته سعادتكم على المجلس في أول الجلسة — وهو إحالة أوراق التحقيقات إلى لجنة الحفانية ...

الرئيس — رئيس المجلس لا يطرح اقتراحاً ، وإنما عرضت فكرة كانت محل تعديل باقتراح قدمه حضرة الزميل الأستاذ حسين محمد الجندى وآخرين ؟ وقد وافق عليه المجلس معدلاً واثبت السألة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — أخشى أن يكون هذا مبدأ تحقيق .

الرئيس — لقد وافقت الحكومة على الاقتراح ولست نالماً عنها .

والآن ننقل إلى الشق الثاني من الاقتراح الحاس بتشكيل اللجنة ، فقد اقترح حضرات مقدمي الاقتراح أن تشكل من حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد توفيق رفعت باشا ، على كمال حبشه بك ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، كامل إبراهيم بك ، إبراهيم الملباوى بك ، عبد الرزاق القاضي بك ، أنطون الجبيل بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — أرى ألا يكون المستجوب من بين أعضاء اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا لست للمستجوب .

الرئيس — لقد وافق المجلس على تشكيل اللجنة وانتهى الكلام في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — أرجو أن يفسح سعادة الرئيس صدره لمؤيدي الحكومة ، كما يفسح صدره للفريق الآخر ؟ وأطلب إثبات هذه الكلمة في النبطة .

الرئيس — لم تعط لحضرتك الكلمة . وعندما تعرض مسألة جديدة فلحضرتك أن تطلب الكلام فيها .

( في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

(١) لم التعديل :

« إلى لجنة خاصة لتنظر في المسائل التي جاءت في استجواب الأستاذ حسين محمد الجندى ، وفي التحقيقات والأوراق الودعة بسكرتيرية المجلس من وزارة الحفانية . ولما أن تسمح بيانات معالي وزير الحفانية والمستجوب في ذلك ونهزم تقريرها للمجلس »

يوسف أحمد الجندى

( وهذه اللجنة لم تهزم تقريرها بعد ) .

ليس للنائب أن يتكلم في حكم البالتات . أما إذا كان كلامه انتقاداً لنظام يرى أنه غير عادل ، أو لإجراءات تتكرر في بعض الجهات ، فله هذا الحق ؛ لأنه لا ينتقد حكماً ، وإنما ينتقد نظام القضاء ؛ إذ قد نظام القضاء من حق البرلمان .

حضره النائب المحترم محمود محمد الأتلي بك — تكلم حضرة الزميل المحترم عن القضاء باعتباره محامياً ؛ وأنا أنكم عنه كشاهد عيان . وإن كان خبرته ضد إلى القضاء رأساً فإن أقصد إلى من هم قبلهم من موظفي المحاكم وهم طائفة المحضرين . يقولون إننا مستقلون ، فلماذا لا يتولى موظفو المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ؟ فها نحن نرى مع الأسف أن المحضر الأهل ينهب إلى تأدية عمله على حمار ، بينما زميله المحضر المختلط يذهب راكباً سيارة ؛ ويتقاضى الأول حصة جنيت شهرية ، بينما يتقاضى الثاني ثلاثين جنياً . فلماذا هذه الزيادة ، مع أن كلا الاثنين يلم ورقة ؟ وهل المحضر المختلط فيفضل في القضاء حتى نقول بوجود زيادة مرتبه ؟

وأكثر مما سبق أن محضري المحاكم المختلطة أجاب لا يعرفون اللغة العربية ، مع أننا في زمن نطالب فيه بأن تكون اللغة العربية لغة الأحكام ولغة الرضا . فلماذا لا يستبدل هؤلاء الأحناب مصريون من حملة اللسان الذين يمنعون ١٥ جنياً مرتباً شهرياً مع أن أولئك المحضرين الأجانب يتقاضون ٣٠ أو ٣٠٠ جنياً ؟

أنتقل إلى قاضي المحلفات ، فأقول إنه كانت هناك محاميات — قبل صدور قانون المحدرات الحالي — تقيد عند شاري الحبش ، فكانوا يجمعونهم ويربطونهم بالجلال ، ويدخلونهم صفاً واحداً أمام القاضي ، فيحكم عليهم جملة بترامة ١٠٠ قرش وللصايف على كل واحد منهم . فن السب أن ترى هذه الحالة لا تزال تمثل في محلفات السيارات ، بحيث يساق إلى القاضي ١٠ أو ١٥ سائق سيارة ، فيدخلون جميعاً لا يسألون عن أفعالهم أو منافعهم أو شهودهم أو جرائمهم التي هم متهمون فيها ... ( ضجة ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غام — لا يحدث هذا . ونحن المحامين نقرر أننا لم نر مثل هذا النظر . حضره النائب المحترم محمود محمد الأتلي بك — أؤكد هذا . وحدث أن حضرة الفتش البيطري بمديرية الشرقية دخل ضمن صف من المحلفين ليقول إن السيارة ليست ملكه ، ولكن القاضي فاجأه بالحكم عليه مع الآخرين . ولما نظم لديه قال القاضي : حكمت وقضى الأمر .

حضره صاحب العالي وزير الحفانية — ليس لا الحق أن تتكلم عن مثل هذه الحوادث لأن في هذا احتيا على سلطة لا تملكون التعرض لها بخير أو بشر .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غام — لا بأس في أن تفرض لها بخير ! حضره النائب المحترم محمود محمد الأتلي بك — ينظر القاضي الجزئي في اليوم الواحد ١٢٠ قضية ... ( ضجة ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — إذا أراد النائب أن يدل على أن القاضي مرهق في أعماله ، فله هذا الحق ، وأنا سأنتكم في هذا الموضوع .

حضره النائب المحترم محمود محمد الأتلي بك — حشا هنا لتقول ما تشكون منه . فلما أن تسموه ، وإما سكتنا لا تتكلم . الرئيس — ليس لحضرة النائب أن يتكلم في حكم البالتات ، أما إذا كان كلامه انتقاداً لنظام يرى أنه غير عادل ، أو لإجراءات تتكرر في بعض الجهات ، فله هذا الحق ؛ لأنه لا ينتقد حكماً ، وإنما ينتقد نظام القضاء ؛ وقد نظام القضاء من حق البرلمان .

( تصفيق )

حضره صاحب العالي وزير الحفانية — إن حضرة النائب يتكلم عن طريقة تأدية القاضي لوظيفته ، فهو يقول إنه يجمع ١٥ أو ١٥ شخصاً ، ويصفهم أمامه ، ثم يحكم فيهم مرة واحدة ، دون تفرقة بين جرائمهم . والكلام على هذا الوجه ليس ضداً لنظام ... ١٦٦ -

القضاء ، ولكنه هء لطرفة الحكم . وىءل على أن هءه هى وءة نظر ءضرته قوله إنهم يأءونهم ءمة بئر ءءقن ، وىءلونهم على القاضى صفًا واءدًا ؛ وهءا هو القى لته عليه . أما الأنظمة فه أن يكلم فيها ما يشاء ، وإن أبسل بكل سرور كل انتقاد يوجه إلى ، ولكنى أرجو ألا يءاوزى الانتقاد إلى القاضى وهو يقوم بوظيفته .

( تصفيق ) .

ءضرة النائب المحترم محمود عء الأئى بك — صدر القاضى الجزئى فى للراكرز أحكاما فى سئين أو ثمانين قضية فى اليوم الواحد ، وكثير من القضاة الجزئيين يسكنون مصر ، فلا يصلون إلى عاكهم إلا ءوالى الساعة التاسعة أو التاسعة والنصف صباحًا ، فكيف يتسنى لهم أن ينظروا قضايهم وىءدروا فيها أحكامًا تطمئن لها القلوب إذا كان القطار الذى سىءون فيه يقوم الساعة ١١ أو الساعة ١٢ ظهرًا ؟ فلماذا لا يسكنون عواصم البلاد ، وفيها للأمور ووكيل النيابة والمهندس وسواهم ؟ ولماذا لا يكون القاضى مثلهم ؟

أرجو من معالى الوزى أن يقرر هءا النظام ، كما فعل ءضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا عندما كان وزيرًا للقضاة . أنتقل إلى قاضى ءءضير الذى يجب أن يطلق عليه اسم قاضى « التءطيل » ، لأنه لا ميزة له إلا إطالة إجراءات القضية لمصلحة اللدعى عليه . وكثيرًا ما يءخل عليه ذو الشأن ويءء مستند يريد إءءاعه ، فىقول له : آءلت شهرين لضم للسندات . وهكذا تأءء كل قضية علمًا على الأقل من كثرة التءضيرات .

ءضرة صاحب المعالى وزير المالية — قانون التءضير ليس فى اللزائية .

ءضرة النائب المحترم محمود عء الأئى بك — هى ملاحظات أبديتها فى هءه الفرصة ؛ ويجب أن يءلى كل نائب بما يلاحظه .

كءلك قاضى الإءالة ليس له من عمل إلا التءطيل .

الرئيس — هءه مسائل فنية ءءتاج لمراسة .

ءضرة النائب المحترم محمود عء الأئى بك — وهو كءلك .

( فى ١٩ يوليى سنة ١٩٣٨ ) .



## مادة ١٢٥ - « ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون ».

حضرة عبد العزيز فهمى بك - وأقترح أيضاً أن « لا يجوز إحداث شيء في أمر الترتيب والاختصاص إلا بقانون يصدر بهذا القرض » .

حضرة محمد على بك - هل يدخل في هذا اللغ إنشاء محكمة جديدة من أى درجة كانت ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - نعم .

( موافقة عامة على النص ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

### يقتصر في النص في الدستور على السكليات المتعلقة بالسلطة القضائية .

معالى الرئيس (أحمد حشمت باشا) - تقرر في الجلسة للامانة أن نبحث اليوم في حدود السلطة القضائية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - كل ما هو متعلق بالسلطة القضائية واقع بالفعل في بلادنا بحكم قوانيننا الحالية ، ولكن سأعرض على حضراتكم بعض نصوص توضع علاوة في المسابير لتقرروا إيجابها أو عدم إيجابها في دستورنا . فالنص الأول هو « ماعدا ما هو مستثنى بنصوص القانون يكون القضاء في مواد الأحوال الشخصية والأوقاف من اختصاص المحاكم الشرعية التي هي السلطة القضائية العادية بهذه المواد » .

معالى الرئيس - أقترح أن تكون الفقرة الأخيرة نصاً منفرداً دلالة على أن المحاكم الشرعية هي الأصل في قضاء الأحوال الشخصية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا مسلم به ؟ وتعديل النص بما يريد معالى الرئيس يلاحظ عند التحرير .

حضرة محمد على بك - هل يقصد بكلمة « والأوقاف » في النص الذى عرضه حضرة عبد العزيز بك « أصل الوقت » ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - القانون هو الفاصل في السائل الخاصة بالأوقاف التي يرجع اختصاصها للمحاكم الشرعية أو الأهلية ، لأن عبارة ما هو « مستثنى بنصوص القانون » تسمح ما يريد حضرة محمد على بك .

وأقترح أيضاً أن ينص على « أن ترتيب المحاكم الشرعية واختصاصاتها مبينة في القانون » . ولى اقتراح ثالث وهو « أن مسائل الأحوال الشخصية للسلطة بالوصاية على القصر والحجر على عديم الأهلية وإدارة أموالهم وأموال القاتنين يجب أن تنظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة إلى جميع أهالي القطر على اختلاف دياناتهم ؛ والقانون ينظم هذه المادة » .

حضرة على ماهر بك - أنا من أصر هذه النظرية ، فأؤيد رأى حضرة عبد العزيز فهمى بك إلا في كلمة « يجب » فأقترح إبدالها بكلمة « يجوز » حتى لا يكون الوجوب أملاً في الدستور لا يصح الدول عنه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أردت بكلمة « يجب » الإلزام في المستقبل ، وللتصود هو إصلاح محاكم الأحوال الشخصية على أساس جديد مع توحيد الاختصاص . وقد يكون ماهر بك بلاحتته متخوفاً من ممارسة بعض الطوائف ، ولكنى أعتقد أن هذا النص في مصلحة الجميع .

( حضر حضرة عبد الحيد بدوى بك في الساعة الحادية عشرة والحققة الخامسة ) .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك - كل الطوائف تنب من النظام الحالى . ويمكن مراعاة الاعتبارات الدينية التي ربما كانت هي منشأ

الاعتراض على هذا النظام للقرض .

حضرة عبد الحيد بدوى بك - لا أرى عللاً للنص في الدستور على هذه الأمور لأنها تفصيلية ، وقد يجري الإصلاح على أساس غير الذى يقترحه حضرة عبد العزيز فهمى بك . وإنى لأعترض على أن يدخل في صلب الدستور أحكام تتعلق بأنواع جهات القضاء قد تكون بعض المسابير الأوربية تضمن بعض الأحكام عن السلطة القضائية ، ولكن هذه الأحكام تتعلق بوجه خاص بتقسيم أعمال القضاء بين جهات القضاء العادى ، وجهات القضاء الإدارى . ولهذا التقسيم ارتباط بالقوق الشخصية وطرق حمايتها . فإه إذا أريد أن

تخرج للنزاعات بين الحكومة والأفراد من اختصاص المحاكم الاعتيادية ، وأن تجعل من اختصاص سلطة الإدارة فيها شأن خاص وجب أن يكون ذلك بحكم من أحكام الدستور ، لأن تعيين جهة القضاء في هذه النزاعات لا أثر في الحريات العامة ، ولكن التي لا محل له في الدستور هو تفصيل جهات القضاء العادي خصوصاً في بلادنا حيث هذه الجهات متعددة لأن الإشارة إليها به تقتضي جوداً في هذا التقسيم نابعاً من صعوبة تعديل أحكام الدستور ، إذ المفهوم دائماً أن يكون تعديل أحكام الدستور أصعب من إضفاء أي قانون . هذا فضلاً عن أن هذا التقسيم ليس فيه شيء من طبائع الدستور لأن اختصاص جهات القضاء لا علاقة له بالسلطة القضائية من حيث هي ركن من أركان الدستور ، بل هي أمر من أمور التشريع العادية ، وقد تعرض البحث للمحاكم الشرعية ، وهناك أيضاً البيروكراطيات . ولكن ما يدرنا ، ألا يكون هناك نظام قضائي مستقل عن الدين مهما بدد زمنه . أليكون إدخال مثل هذا النظام في صعوبة تعديل أحكام الدستور؟ ولقد نذكر أنه عرض منذ سنين تعديل في تشكيل المحاكم الشرعية ، وقد احتاج الأمر إلى عرض مثله في المستقبل . أليكون حكم هذا التعديل الذي من شأنه أن يخرج المحاكم الشرعية عن أن يجوز انطباق هذه التسمية عليها حكم تعديل الدستور . والأخط أن هذا البحث جرّ إلى وضع قاعدة تتعلق بجهات القضاء في مسائل الوصاية والولاية وإيجاب توحيدها . مع أن هذا حاولته الحكومة في الماضي ، ولم تنجح فيه أمام احتفاظ السلطات الدينية بامتيازاتها وحقوقها . فإذا وضع هذا الجواب ، ولم يتيسر تنفيذه ، فكيف يكون الحال في حكم من أحكام الدستور يسلط منذ وضعه؟

أليس الأولى مع كل هذا ألا تعرض في الدستور لتفصيل أحكام جهات القضاء ، وأن نتبرها من الأمور العادية التي يجري فيها الإصلاح بلا يجري به ، وأن تكون عرضة للتعديل بحسب ما تهيئ إليه التجارب والتطورات الاجتماعية؟

حاضرة عدلي بك — تعيين الوحدات القضائية وتوزيع اختصاصها لا يكون موضع نص دستوري لارتباطه بالتجارب العملية والمستقبل لا يزال مجهولاً ، فالأولى أن يترك هذا الأمر للتطور التدريجي لنظامنا القضائي ، ومن الخطر تقييد ذلك بنصوص دستورية .

حاضرة عبد العزيز فهمي بك — النصوص التي عرضتها على حضراتكم تقرر أموراً واضحة . وما أظن أن في الإمكان إنشاء المحاكم الشرعية في المستقبل ، ولا إبطال اختصاص مجالس الطوائف المالية أو البيروكراطيات في مسائل الزواج لأن هذه المسائل مرجعها إلى الدين .

حاضرة بدوي بك — قد كانت المحاكم الشرعية في وقت ما مختصة بنظر جميع الأمور ، وقد خرج من اختصاصها أشياء كثيرة ولم تكن صهيبتها الدينية مامة من ذلك ، فالتغيير في الأنظمة القضائية يمكن على مدى الأيام ، وليس في مقدورنا التنبؤ بما يمكن إدخاله من التعديل في المستقبل . فيحسن ألا تعرض لشيء من ذلك في الدستور لأنه يسلط التطورات الإصلاحية التي يمكن أن يكون من المفيد إدخالها في المستقبل .

حاضرة عبد العزيز فهمي بك — نحن أمة الدين فيها شأن خاص سواء في ذلك الدين الإسلامي أو المسيحي ، فالسلام في الدستور على السلطات التي هي أسس الهيئات بالدين لا ضرر فيه ، فالمحاكم الشرعية ومجالس الطوائف الأخرى مظهر من المظاهر الدينية الدائمة فيمكننا أن نطمئن المسلمين والمسيحيين على انتظامهم القضائية بالنسب عليها في الدستور .

ولكن إذا كانت اللجنة لا ترى الحاجة إلى النص على شيء من ذلك فلا مانع عندي ، ويترك الأمر للنظر في القواعد العادية .

معالى الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن يكون في الدستور النصوص التي ذكرت في أول الجلسة أم لا؟

( رأيت اللجنة عدم تدوينها ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

على القرار ١١٠ ، وهذا نصه :

لا يجوز إحداث شيء في أمر الترتيب والاختصاص إلا بقانون يصدر لهذا الغرض .

( تقررت اللجنة الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى للبأ الرابع عشر ، وهذا نصه :

كل حكم يجب أن يكون مشتملا على أسبابه وأن ينطق به في جلسة علنية ( السلطة القضائية ) .

( فضرر قبوله بالإجماع ) .

( في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تلى للبدآن السادس والعشرون والسابع والعشرون ، وهذا نصهما :

٢٦ — مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية على القصر والحجر على عديمي الأهلية وإدارة أموال التائبين يجب أن تنظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة لجميع أهالي القطر على اختلاف ديالاتهم ومذاهبهم بدون تمييز . والتعاون بنظم هذه المادة .

٢٧ — السلطات الروحية المترتبة لها بحق النظر والحكم في مسائل الأتكية تستمر متمثلة بهذا الحق . ولوائحها اللجنة لترتيبها واختصاصاتها في هذه المادة يجب عليها بمعرفة الحكومة ثم التصديق عليها وإعلانها بأمر الملك .

معالي يوسف سانا باشا — استحوأ الى حضراتكم أرف أقول إن هذين الصين إعلان اختصاصات مجالس الطوائف المسيحية والإسرائيلية ، تلك الاختصاصات التي قررتها القروانات والقوانين المصرية . ومسألة توحيد الاختصاصات في الأحوال الشخصية لكافة الطوائف وجعله تاماً لمحة واحدة أمر خطير يجب أن يستوفى حقه من البحث والتحصيص قبل تقريره . ويجب أن يغابر أولو الشأن في هذا الأمر ولو من باب الجمالة . لذلك أرى أن يترك للبرلمان التوفيق بين مصالح الجميع . أما إذا قررنا شيئاً الآن في هذا الموضوع أخشى أن يظن أن فاتحة الحياة المستورة في البلاد المصرية هي الاحتياج على الحقوق للقررة للطوائف من عهد بيد .

لهذا أرجو مع الشكر لحضرة الأستاذ عبد العزيز فهمي بك على اقتراحه أن يتجاوز عن هذين الصين الآن .

حضرات حسن عبد الرزاق باشا وعلى ماهر بك وزكريا مامك بك ومحمود أبو النصر بك — نوافق على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — مع موافقي لمعالي سانا باشا على حذف هاتين اللادتين أرى أن أئين فيما بيانا :

ما أردت أن أتمرض مطلقاً لامتيازات أو حقوق مقررة للطوائف ، وإنما أردت توحيد جهة الاختصاص التي تنظر المسائل المتعلقة بالوصاية على القصر والحجر على عديمي الأهلية وإدارة أموال التائبين لجميع أهالي القطر على اختلافهم بدون تمييز بينهم . وليس في هذا تعرض مطلقاً للمحقوق المترتب بها للطوائف .

إذا رجسنا للامتيازات للقررة لا نجد للبركرمانة حقاً أن تعجر على إنسان أو تعين قبا عليه لأن التقرير بأن فلاناً مجنون أو معتوه أو مسرف وإقامة قيم عليه ، هذا ليس من الأمور الدينية في شيء . وليس داخلاً في امتياز لأي طائفة من الطوائف .

كذلك فيما يتعلق بأموال التائبين يستحيل أن يكون من امتيازات الطوائف أن الوطى إذا غاب غيبة منقطعة تكون الولاية على أمواله للقسيس وإنما هو الحاكم العام الذي يتولى أمر تلك الأموال ويحافظ عليها . أما الوصاية على القصر فقد يشبه الأمر فيها قليلاً ولكن لو رجسنا لامتيازات الطوائف ما وجدنا أن لهم حق تعيين أوصياء بل كل ما لهم لا يتعدى مسائل الزواج والطلاق لتكون صحيحة من الوجهة الدينية .

هناك ثلاث طوائف لها قوانين من الحكومة المصرية ، لامتيازات بغرامانات سلطانية ، وهي : الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت والأرمن . والحكومة المصرية التي سدت هذه القوانين لها أن تلتفها أو تعدلها ، على أننا لا نريد أن نطبل شيئاً من هذه الامتيازات . وإنما نريد توحيد النظام وجهة الاختصاص لأن في ذلك مصلحة كبرى لنفس الطوائف غير الإسلامية ويمكن أن أولى الشأن من معرفة القرارات والأحكام التي تصدر بالجبر وغيره من الجهة المختصة التي عليها أن تراقى حاجبة كل طائفة فلا يقضى في أحوالها الشخصية إلا أغلبية من ديانتها ولكن بنظم واحد ومن سلطة واحدة .

حضرة توفيق دوس بك — حقاً إن توحيد السلطة المختصة بالفصل في أمور الأحوال الشخصية مفيد جداً .

سعادة قلتي فهمي باشا — كل ما قاله حضرة عبد العزيز بك في عمله لأن النظام الحالي ضار ، وقد كثرت الشكوى منه والصع

المروض فيه أكبر ضيان . ويكفي للطوائف أن تخصص بنظر المسائل الدينية الحصة كالأزواج والطلاق . وقد سبق لي أن قدمت تقريراً للحكومة أبين فيه فساد هذا النظام ، وأتمنى فيه تحويل اختصاصات المجالس للسلطة الشرعية للأهلية .

نيافة الأنبا يؤنس — هل شكت الطوائف للجنة من النظام الحالي وطلبت تغييره ؟  
( تقرر بالأغلبية ألا يذكر في الدستور نص هذين البابين ) .

( في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

« ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصاتها يكون بقانون » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أصل هذا النص في الساتير الأوربية « لا يجوز إحداث شيء في أمر الترتيب أو الاختصاص القضائي إلا بقانون » .

حضرة محمد علي بك — النص الحالي كاف لأداء هذا الغرض .

( موافقة عامة على المادة كما هي ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ؛ ولا يدل على هذا المبدأ إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضي ذلك .

راجع للنقطة على هذا في المادة ٣٠ .

مجلس الشيوخ

( في ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

وزير الحفانية بمحكم الدستور مسئول عن سير العدالة . وهذه المسئولية يترتب عليها حرية اختيار القضاة والإشراف على أعماله

المختارين — إلغاء محاكم الأخطاء تطبيقاً لذلك ، لأن حرية الوزير في اختيار قضاها غير محققة ، لأن ترشيحهم من طريق رجال

الإدارة ، وإشرافه عليهم منعدم لأنهم يعملون متبرعين .

### تقرير لجنة الحفانية

عن الاعتراضات والمراض الخاصة بمحاكم الأخطاء

أشير إلى اللسان الآتية :

مجلس النواب

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحفانية عن الاعتراضات الخاصة بمحاكم الأخطاء والمراض المتعلقة بها .

وقد نذبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد صبري أبو علم القندى مقررأ لها في ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة الحفانية

١٢ يونيو سنة ١٩٢٨

حسين هلال

القرر - أملى على حضراتكم تحرير اللجنة :

أحال المجلس على لجنة الحفانية :

(١) اقتراح حضرة النائب المحترم محمد مرام بك يطلب إنشاء محاكم أخطاط يعض بلاد دائرة للصرة بجملة ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

(٢) اقتراحات حضرات النواب المحترمين :

(أ) غري عبد التور بك بمشروع قانون بإنشاء محاكم الأخطاط .

(ب) حافظ إبراهيم سليمان أئدى بشأن تعديل بعض مواد قانون محاكم الأخطاط .

(ج) أحمد عصمت أئدى بشأن إنشاء محاكم الأخطاط .

(د) بلس حكيم أئدى بشأن إحالة الأحكام الصادرة من محاكم الأخطاط على أعلام المحضرين بالمحاكم الأهلية أو إنشاء هذه المحاكم بتاتا .

وذلك بجملة المجلس المنعقدة في ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ .

(٣) اقتراح حضرة النائبين المحترمين محمد يوسف بك بإنشاء القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الأخطاط ،

والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ الخاص بالإجراءات أمام هذه المحاكم . وعمر عمر أئدى بإنشاء القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص

بتشكيل محاكم الأخطاط ، والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ الخاص بلائحة الإحراءات في اللوات الدينية والمخالفات بجلسته المنعقدة

في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

(٤) عرضة عبد السلام محمود بدر يطلب إلغاء محاكم الأخطاط أو تعديل بعض مواد القانون الخاص بها بجملة أول فبراير سنة ١٩٢٧ .

(٥) عرائض :

(أ) أهالي دمهور يطلب رفض اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك الخاص بإنشاء محاكم الأخطاط .

(ب) أهالي سلاوط يطلب إلغاء محاكم الأخطاط .

(ج) أهالي دائرة عمكة خط بنى صريد ، بنافوس يطلب رفض اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك الخاص بإنشاء

محاكم الأخطاط .

وذلك بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ .

(٦) عرضة من أهالي ميت كنانة يطلب رفض اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك الخاص بإنشاء محاكم الأخطاط بجملة

١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ .

\*\*\*

وقد بحثت اللجنة هذه الاقتراحات والعرائض في سبع جلسات بتاريخ ١٤ و ٢٢ و ٢٧ فبراير و ١٧ و ٢٠ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ١ مايو و ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ ، تبين لما أنه صدر قانون تشكيل محاكم الأخطاط في سنة ١٩١٢ . وإذا كان الشارع قد عني فيه بتقرير القضاء

إلى المختلفين إليه من صغار الزارعين مع التقليل في نفقاته والتخفيف من أعبائه ، إلا أنه يلاحظ من جانب آخر أن هذا القانون

كان فيه تهجم إلى حد كبير على حالتيه القضائية ، وإحياء نوع قديم عرف بمجالس السراوى ، وهي هيئات كانت ولاية القضاء فيها

لأشخاص ليس مشروطاً فيهم أية مؤهلات علمية ، وقد أثبتت مع ما أئنى من المحاكم منذ سنة ١٨٨٣ .

كان للشرع على بينة من نقطة الضعف في هذا التشريع ، ولما لم يشأ أن يكون في خطوته جريئاً إلى النهاية ، بأن جعل حظ ذلك

القانون موكولاً لا يستفاد منه التجربة بحيث إذا تبين لوزير الحفانية من ظروف الأحوال أنه لم يعد من اللازم بقاءه أبطل مفعول

سريانه بالاتفاق عن تجديد الطلبات السنوية بانتداب الأعضاء . وحسنا كان هذا الاحتياط ، فإنه من عهد إنشاء محاكم الأخطاط إلى

الآن وصيحات الشكوى منها ما زالت تفتب من آن إلى آخر في صور وألوان مختلفة ، مما دفع بعض حضرات النواب إلى طلب إلغائها

بمشروعات قدموها ؛ وقليل من حضراتهم من اتصر على المطالبة بإصلاح القانون في بعض نواحيه بجعل التنفيذ في أيدي المحضرين .

وإنه بالنظر للارتباط الوثيق بين هذه الشروعات التي تدور جميعا حول قانون واحد رأت اللجنة أن تدرسها جملة لم بكل وجهات النظر وتلقف على مختلف الآراء ، وبذلك تتوافر لديها العناصر الكافية لإصدار حكم واحد بشأن هذا القانون الذي طال حوله الأخذ والرد . وقد انتهت من أبحاثها إلى وجوب إقامته مستندة في ذلك إلى ما يأتي :

١ - إن القضاء في العالم للتدبير يعتبر بحق أنه عنوان القوة ، ولهذا الاعتبار من الواقع ما يؤيده فإنه إذا صلح حال القضاء صلح معه كل شيء . ولهذا كان اهتمام الحكومات الغربية بحسن اختيار القضاة أمراً في الدرجة الأولى من الأهمية ، لأن القاضي العالم بأصول القوانين والواقف على أحوال الاجتماع والملم بتطورات التشريع والاقتصاد ، والتي له من تربيته ما يصونه عن الليل إلى الهوى ، هو الذي تكون أحكامه أدنى إلى الصواب وأقرب إلى حسن التقدير . وفي وجود مثل هذه الصفات كل الصفات التي تكفل استتباب الأمن وضمان الحقوق بأنواعها إلى غير ذلك من الأمور ذات الأثر البالغ في حياة الشعوب . وإن لجنة الحماية التي تود أن ترى الرق مطروداً في أنظمتنا القضائية صابراً باستمرار نهضنا الحسنة يتق عليها تلك الاعتبارات إقرار قانون محاكم الأخطأ لأنه ليس إلا رجوعاً إلى القهقري وتأخراً إلى الوراء .

وإنه لمن الخطأ البين ما يتوهمه البعض من أن الحقوق التي لقاضى الخطأ ولاية القضاء عليها ليست من الأهمية للدرجة التي تستدعي توافر الفرائد وللؤملات الشروطة في قضاء الحاكم الأخرى — ذلك لأن النية بأمر العدالة يجب أن تكون واحدة لا تتجزأ ، فإن أثرها على التقاضين في الأمر الكبير كأثرها في الأمر الصغير . فضلا عن هذا فإن من يدقق النظر وعصفه في اختصاص قضاء الخطأ يجدّه عموماً محدود ثروة التالية من أهالي البلاد . وهؤلاء هم في رقة حلم وسناجهم أشد احتياجاً لكل عناية وكل رعاية . فإن قيل إن إلقاء هذا النظام سيترتب عليه حاز زيادة الخلل وإتقال كاهل القاضي الجزئي ، فإنه يرد على ذلك بأن توزيع العدالة بين الأفراد يجب أن تكون الناية به فوق كل عناية ، وألا يجب لمدال البذول في موضه أى حساب إلا ما عليه صلح العمل .

٢ - إن وزير الحماية هو بحكم الدستور مسئول عن سير العدالة في البلاد ، وإن من أقدم واجباته العمل دائماً على ترقية مستوى القضاء ليكون أهلاً لقيام بالمأمورة السامية وإحتال أعبائها الخطيرة الشأن . وهذه المسؤولية تولد له بجانبه حقان : أولهما حرية اختيار القضاء ، والقصد هنا هو إمكان حسن الاختيار . وثانيهما الإشراف على أعوانه المختارين . وكلا الطرفين ضائع في هذا القانون ، لأن اختيار أعضاء محاكم الأخطأ هو بحكم هذا النظام موكول إلى رجال الإدارة ، ولا يتأتى مجال من الأحوال نقله من يدهم ووضع في يد وزير الحماية طالما كانت الكفاية العلمية غير ملحوظة في هؤلاء الأعضاء . وأمام هذه الحال لا يوجد لدى وزارة الحماية مقياس صحيح تعتمد عليه في انتخاب الصالح ، ولا بد للوزير من الاتجاه في هذا الشأن لجهاز الإدارة الفروض أنها أكثر اختلاطاً بالجمهور واحتكاكاً ومعرفة من سواها . وإن لا بد من ترك الاختيار للإدارة . وقد دلت التجربة وأثبتت الأخبار أنها أسامت استعمال هذا الحق في كثير من الأحوال بصورة مخزية ، وفي هذا منتهى الخط من هبة القضاء وكرامته . يضاف إلى ما ذكر أن التجربة دلت على أن الإدارة قد تأثر أحياناً بالعوامل السياسية . ولا تنفي لجنة الحماية من كل هذه التصريحات إلا بإظهار الأمور في ثوبها الحقيقي ، دون أن يجول بخاطرهما مطلقاً للسلب بكرامة بعض من تولوا القضاء في هذه المحاكم ، فإن منهم من قام ويقوم بزيارة عمله عن قصد سليم ، متوخياً العدل بقدر ما سمحت وتسمح به معرفته بما يذكره بالشكر من مواطنيه .

أما الإشراف فهو منعدم أيضاً لأن قضاء محاكم الأخطأ إنما يساقون متربعين فلا سلطان لأحد عليهم ، خصوصاً أنهم ليسوا موظفين خاضعين للنظم التأديبية ، وليس هناك شك في أن الوازع ضروري ، وكثيراً ما تكون الرقابة الفعالة أداة صالحة لتقوم للموج وتطهر النوس من الإهمال أو التحيز والرض ، مما يجب أن ينتزه عنه القضاء . ومن المؤكد أن فقدان الرقابة كان سيئاً مباشراً في كثير من الأحوال للشكوى والتذمر من تعطيل الجلسات وتأخير الفصل في القضايا بسبب عدم انفصاله وقيام الأعضاء .

٣ - وهناك عيوب أخرى بعضها يتعلق باختصاص هذه المحاكم فإنه موكول لها حق الفصل نهائياً في أمور مما كان لا يملك القاضي الجزئي مثله والبعض الآخر يتعلق بالإجراءات كتحصيل القضايا الجزئية عليها للسعي إلى الصلح فيها — وتقليلاً جداً ما يحصل — مما لا ينتج عنه إلا تأخير الفصل في القضايا . ومن تلك العيوب أيضاً تلك الشكوى السارحة من وضع التنفيذ في أيدي رجال الإدارة المحليين في القرى . وهكذا يرى كيف أن هذا القانون غير صالح وينبغي إلغاؤه .

إن إلغاء محاكم الأخطاط يثير للسائل الآتية :

أولاً — هل من الضروري وضع قانون لإلغاء محاكم الأخطاط ؟

ثانياً — إذا كان من الضروري وضع قانون لذلك ، فهل يجب أيضاً أن ينص هذا القانون على إلغاء الأمر العالى الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ الخاص بما لعمد ومشاغ البلاد من الاختصاص القضائي للوحدات المدنية ، وللدائيتين ٩ و ١٠ من الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ اللتين تحولان الممدد حق المحكم بفرامة لا تتجاوز ٢٥ قرشاً أو بالجلس ٣٤ ساعة في بعض أنواع المخالفات ؟ ثالثاً — هل يجب أيضاً إلغاء القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتشكيل محكم للراكرز ، أو استبقاؤه مع قصر العمل به على المحافظات ؟

رابحاً — ما هي الأحكام الوقتية التي ينبغي وضعها لإحالة القضايا للظورة الآن أمام محاكم الأخطاط على المحاكم الجزئية ؟

### (١)

نص في المادة ٦ من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٣ الصادر بتشكيل محاكم الأخطاط على أن وزير الحفانية يصدر في كل سنة قراراً بتعيين الأعيان الذين تتألف منهم محكمة الخط .

وجاء في المادة ٧ أنه إذا لم يجدد هذا القرار يعطل سريان قانون محاكم الأخطاط ويقوم القاضي الحرئي بجميع الأعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص الممدد في السائل القضائية إليهم .

فيكون إذن ألا يجدد وزير الحفانية قرارات التعيين في نهاية مدة التعيين الحالية حتى يعود إلى القاضي الجزئي اختصاصه في جميع قضايا مركزه .

ولكن بالرغم من بساطة هذه الطريقة لا نرى الحاجة استبدالها بإلغاء محاكم الأخطاط . وذلك لأنها وإن كانت تعطل سريان القانون إلا أنها سبق على أصله فيجوز في أي وقت إعادة العمل به وليس هذا هو المراد .

### (٢)

هل يترتب على إلغاء محاكم الأخطاط إعادة العمل بالأمر العالى الصادر في سنة ١٨٩٨ ويمنح أحكام الأمر العالى الصادر في سنة ١٨٩٥ بشأن ما لعمد من الاختصاصات القضائية في للوحدات المدنية والوحدات الحفانية ، أو أن الرغبة هي ألا ترجع إلى الممدد الوظائف القضائية التي كانت لهم وجاءت محاكم الأخطاط فقامت بها ؟ واللجنة ترى أن إعادة الاختصاص القضائي إلى الممدد ليست من روح البصر في شيء ، بل هي نظام عتيق وعمل ببسبأ فصل السلطات ، وعلى ذلك يجب إلغاء الأمر العالى الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٨٩٨ الذي خولهم حق المحكم في بعض المنازعات المدنية ، وبسبب أحكام الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ التي خولتهم حق المحكم في بعض للوحدات الحفانية .

### (٣)

أما مخرفة ما إذا كان يجب إلغاء القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بإنشاء محاكم للراكرز فمن الواجب ملاحظة أن المادة ٢٦ من قانون محاكم الأخطاط الصادر في سنة ١٩١٢ تنص على أن القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ المذكور يلغى في كل مركز أنشئت فيه محاكم الأخطاط ، وأن المادة ٢٨ منه تنص أيضاً على أنه لا يعمل به في عواصم الدريبات ولا في المحافظات .

قد يتبادر إلى الفهن والحالة هذه أن إلغاء محاكم للراكرز ترتب على إنشاء محاكم الأخطاط . فإلغاء محاكم الأخطاط ينتج عنه إعادة محاكم للراكرز .

وفي الواقع أنه لا توجد الآن محاكم للراكرز إلا في المحافظات .

واللجنة ترى أنه من اللئيم لتعديل القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم للراكرز وقصر تطبيقه على المحافظات فقط إذ أن العمل دل على فائدة هذه المحاكم فيما .

## ( ٤ )

أما فيما يتعلق بالأحكام الوتية التي ينبغي تحريرها على أثر إلقاء محاكم الأخطا فأرى أنه طالما كان متفقاً مبدئياً على زيادة عدد القضاة الجزئيين وعلى إلحاق كتبة محاكم الأخطا بأقسام كتبة المحاكم الجزئية ، فأسهل الطرق هي إحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم الأخطا على القضاة الجزئيين دفعة واحدة ، ثم يحدد القاضي الجزئي بالطريقة الإدارية الجلسة التي يجب على المحكوم الحضور فيها أمامه . ويكون الأمر كذلك أيضاً بالنسبة إلى القضايا المحجوزة للمحك ، فيقرر فيها بإعادة فتح باب الراضة أمام القاضي الجزئي ، إذ لا يمكن ترك محاكم الأخطا تصدر أحكاماً في القضايا التي تمت الراضة فيها مع أن القانون التوقع صدوره سيلقي هذه المحاكم ، ومن جهة أخرى لا يمكن للقاضي الجزئي أن يصدر أحكاماً بدون سماع المحكوم من جديد .

ويخطر ببال كاتب المحكمة الجزئية المحكوم بتاريخ الجلسة بورقة من أوراق المحضرين ، وذلك بالصيغة الاعتيادية .

وتم بعد ذلك الإجراءات أمام القاضي الجزئي طبقاً للقانون العام .

أما الأحكام الصادرة من محاكم الأخطا قبل نشر القانون فإن الإنصاف أن يؤخذ باستثنائها في الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ وفي اللوائح ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣ الصادرة بالتصديق على لائحة الإجراءات أمام محاكم الأخطا ( وهي خاصة بالاستئناف في اللوائح المدنية ) وفي السنتين ١٠٦ و ١٠٥ من هذا القانون ( وهما خاصتان بالاستئناف في اللوائح الجنائية ) ويرفع الاستئناف في اللوائح المدنية بورقة من أوراق المحضرين بالصيغة الاعتيادية .

يبي بعد ذلك بحث مسألة تعريف الرسوم القضائية التي يجب تطبيقها على القضايا التي تستحل على القضاة الجزئيين . والرأي أنه من المناسب ومن باب الإنصاف أن تطبق على هذه القضايا تعريف محاكم الأخطا . غير أن التصدير وطريقة الدفع والتحويل تكون خاصة لأحكام تعريف المحاكم الأهلية .

كما يكون من الإنصاف أيضاً أن الأشخاص الذين قررت محاكم الأخطا معاقبتهم من دفع الرسوم القضائية ثم نال قضائهم على المحاكم الجزئية يستمرون على الانتفاع بهذه المزايا بالنسبة إلى الأوراق القضائية أو الإدارية التي تازم لفصل في قضاياهم .

وبناء على ما تقدم تقترح اللجنة النصوص التشريعية الآتية :

هذا وقد فلتنا أن نذكر في التقرر أن وزارة الحفانية موافقة على كل ما تقدم .

والآن أتو على حصرانكم مشروع قانون بإلقاء محاكم الأخطا ووضع أحكام وقية :

» نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنق محاكم الأخطا للشككة بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ للمل بالانانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٣ .

مادة ٢ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محاكم الأخطا - بما فيها القضايا المحجوزة للمحك - تحال على القاضي الجزئي التابعة له دائرة محكمة الخط ؛ وهو يفصل في حدود اختصاصه . ويحدد القاضي الجزئي ، بأمر صدره من تلقاء نفسه في قم الكتاب ، تاريخ الجلسة التي تنظر فيها القضية أمامه . ويعلن تاريخ الجلسة التي تعد على هذا الوجه إلى جميع المحكوم بلا مصارف بناء على طلب قم الكتاب بورقة من أوراق المحضرين .

مادة ٣ - الأحكام الصادرة من محكمة الخط قبل العمل بهذا القانون يجوز استثنائها أمام القاضي الجزئي التابع له الخط في الأحوال المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٣ .

والاستئناف الذي يرفع على هذا الوجه يبقى خاصاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ وتسمى عليه أيضاً الشروط واللوائح المنصوص عليها في اللوائح ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ الصادر بلائحة الإجراءات في اللوائح المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطا .

وتحصل الرسوم والمصاريف القضائية طبقاً لتعريف المحاكم الأهلية .



مادة ٤ — عند إحالة القضايا للشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون على القاضى الجزئى لا تؤخذ عليها رسوم قضائية لتسككة ما يكون دفع منها وقت رفع الدعوى أمام محكمة الحط .

ولكن ما تأمر به المحكمة من تحقيقات وما يحصل من إشكال فى الإجراءات فى أثناء سير تلك الدعاوى أمام القاضى الجزئى تقدر الرسوم للمستحق عليه طبقاً لتعريف الرسوم القضائية للعمول بها فى المحاكم الأهلية .

مادة ٥ — المحصوم الذين نالوا المساعدة القضائية أمام محكمة الحط يقيمون متمتعين بها فى القضايا التى يحال على القاضى الجزئى بموجب هذا القانون .

مادة ٦ — فيما عدا الأحكام الوقتية للنصوص على تطبيقها فى المادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون يلقى القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ بتشكيل محاكم الأخطاء المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٣ وكذلك القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ الصادر بالأمر فى الإجراءات فى الواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطاء ، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٣ بلوافة على لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الأخطاء المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٥ .

٧ — على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

.....  
.....  
.....  
.....

وبأخذ الرأى تقرر للوافة على مشروع القانون الخامس بإنشاء محاكم الأخطاء بأعليه ١٢٩ صوتاً ضد صوتين.

( فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

## مادة ١٢٦ - « تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون » .

### تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

حضره على ماهر بك — أقترح أن محكمة الاستئناف تنتخب مستشاريها من طبقات معينة .

حضره بدوى بك — محكمة الاستئناف هيئة عمرة ولكن ليس من عملها البحث في أخلاق الناس وكفائاتهم وتحقيق سمعهم ، وليس رجالها أقدر من غيرهم على تقدير الكفاءات والأخلاق . قد يجوز أن يقترح على الهيئة أن ترشح محكمة الاستئناف أشخاصاً مختار الحفانية أحدهم ولكن لا يمكن الانتقال طرفة إلى إعطائها حق انتخاب قضاتها فإن ذلك يترتب عليه اضطراب في العمل ولا يرجى منه تحسين في الاختيار .

حضره على ماهر بك — لا غرابة في ذلك ، فالقانون البلجيكي — وهو من النماذج القديمة — فيه مثل هذا النص ، ومع ذلك أعدل اقتراحى بأن ترشح محكمة الاستئناف ثلاثة بخلاف واحد منهم .

حضره محمد على بك — في الدستور البلجيكي ما يفيد تعيين القضاة بطريق الترشيح بواسطة هيئات معينة ، فهل ترون حضراتكم اتباع هذه الطريقة في اختيار القضاة عموماً ؟

( تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على ذلك ) .

حضره عبد العزيز فهمى بك — لأجل النص على هذه الأمور التفصيلية في الدستور ، بل يجب الاكتفاء بوضع القواعد الأساسية .

حضره بدوى بك — أرى أن الدخول في التفصيل يخرجنا عن مهمتنا وهي وضع البادئ الكلية ، والأفضل أن يشار في التقرير لمثل هذا التفصيل فيقال إن اللجنة تفضل فكرة ما أو طريقة ما وتدعو الحكومة للأخذ بها ولا يذكر في الدستور إلا الكليات .

حضره محمد على بك — العرض من أجل تعيين القضاة بالانتخاب ألا يبين في هيئة ما قاض غير مرغوب فيه من زملائه .

حضره عبد العزيز فهمى بك — ولكن من الذى يصدر أمر التعيين ؟

حضره محمد على بك — للملك طبعاً .

حضره عبد العزيز فهمى بك — إذن أقترح النص الآتى وأراه كافياً ، وهو « تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقرها القانون » .

( موافقة الأغلبية ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار ١٠٩ وهذا نصه :

تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

( قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادتان الثالثة والرابعة فوافقت الهيئة عليهما ، وهذا نصهما :

مادة ٣ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

مادة ٤ — ... ..

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة وضع  
البادئ العامة  
للدستور

لجنة المرسوم

## مادة ١٢٧ - « عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم تخمين حدوده وكيفيةه بالقانون » .

« عدم قابلية القضاة للزل أو النقل يكون بالحدود وعلى الكيفية التي يقرها القانون » .

فئة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

حضره عبد العزيز فهمي بك - لم يبق سوى النص على أن « المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لتبر القانون ، ولا رقيب عليهم فيه لتبر ضائهم ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤون القضاة » .

معالى طلعت باشا - يجب أن ينص أيضاً على عدم قابلية القضاة للزل .

حضره عبد العزيز فهمي بك - فصل السلطة القضائية والنص على استقلال القضاء يترتب عليه عدم قابلية القضاة للزل .

حضره عد علي بك - الأصل في القضاء عدم الزل ؛ لكن لا مانع من أن يترك للقوانين العادية تنظيم ذلك . وأرى أن العبارة الأولى من نص حضره عبد العزيز بك كافية ولا حاجة لذكر باقي النص .

معالى يحي باشا - إذا لم يذكر صراحة مبدأ عدم الزل فلا فائدة من هذا النص .

حضره للترلاوي بك - أوافق على رأي حضره عد علي بك .

حضره علي ماهر بك - يجب أن ينص صراحة على مبدأ عدم الزل .

حضره بدوي بك - صبح أن ينص على مبدأ عدم الزل ولكن عدم الزل لا يجوز أن يستتبع عدم النقل وإن كان الأمران داخلين فيما يسمونه « Immobilité » . وبالرغم من أن مستشاري محكمة الاستئناف غير قابلين للزل لأنهم ينتقلون في محاكم المحاكمات . فصرنا الحاضر هو الفصل بين الأمرين وهو قبول حكم عدم الزل بقدر مخصوص وإنكار عدم النقل إطلاقاً .

معالى طلعت باشا - مستشارو محكمة الاستئناف أخذ رأيهم في احتمال قتلهم إذا أنشئت محاكم استئنافية أخرى .

حضره بدوي بك - ولكن ذلك شرط التحيين ، فمن لا يقبله لا يصح . على أن ثاليدنا المالية تقتضي عدم الاستثناء عن مبدأ جواز النقل لأن النقل المسمى يمتاز بضعه عن بضعه بحسب وضعه الجغرافي وسهولة اللبسة ، فلا يمكن أن يتصور أن الذي يمين في قضا أو أسبوط يسافر فيها على الدوام بغير نقل لأن مصلحة العمل تقتضي أن يتبادل القضاة المراكز حتى لا يقع على بعضهم واجب القيام بأعباء القضاء على الدوام في جهة غير مرغوب فيها .

معالى رفعت باشا - مبدأ عدم النقل متبع في فرنسا لأن محاكمها مقسمة إلى ست درجات . فالقاضي يمين أولاً في الدرجة الأخيرة ثم يرق منها إلى غيرها حتى يصل إلى محكمة باريس التي هي من الدرجة الأولى ، وليس لهذا النظام شبه في مصر .

حضره عبد العزيز فهمي بك - مبدأ عدم الزل مطبق الآن على فريق معين من القضاة ، وهم مستشارو الاستئناف ، فيصح أن نبعث في جواز التوسع في تطبيق هذا المبدأ . والذي أراه أن ينضم لمستشاري الاستئناف رؤساء المحاكم الابتدائية وكلاؤهم .

حضره الملباوي بك - لا أرى التوسع في تطبيق هذا المبدأ .

معالى رفعت باشا - أرى تطبيق مبدأ عدم الزل على مستشاري الاستئناف مع النص على جواز تطبيقه على غيرهم بقوانين خاصة .

حضره زكريا تانق بك - مبدأ عدم الزل مقرر في جميع اللسانير ؛ ولا يصح أن يكون دستورنا خلواً منه . فليتنا أن نقرر المبدأ ونترك المستقبل إمكان تطبيقه على من يرى جواز تطبيقه عليهم .

حضره علي ماهر بك - لا قضاء شير هذا المبدأ فيجب أن ينص على في الدستور وأن يسم تطبيقه . ويجب على الحكومة أن تتخير قضائها الذين يليق أن يتمتعوا بهذا المبدأ ؛ ولها أن تضع قيوداً لاحتياز القضاة كما تشاء . ولكن لا يصح أن تعين قضائاً ونعمره من مبدأ عدم الزل .

حضره علي الترلاوي بك - هذا المبدأ ليس مدوناً في جميع اللسانير الأوربية ، فيحسن ترك هذه المسألة للبرلمان يقرر فيها ما يشاء .

حضره بدوي بك - أوافق حضره للترلاوي بك على رأيه ،

حضره علي ماهر بك - هذا نص أساسي يجب أن يقرر في الدستور .

حاضرة بدوى بك — لنا في هذا الموضوع قتاليد ؛ وليس هنا وقت بحث هذه القتاليد . وقديلهما ويمكننا مع ما في قوانيننا الحالية من النص واليوب أن نول إن قضاءنا حازر على استقلاله . والحكومة التي لها الحق في النقل والزل لم تستمه إلا بكل خسر واحتياط . نحن داخلون على عصر فيه مفاجآت كثيرة ، ولا ندرى ما يجتبه لنا المستقبل ، فيحسن أن تترك هذا الأمر لبرلمان يقرر فيه ما يراه .

معالي يحي باشا — إذن لافنى لأن تقسم السلطة إلى ثلاثة أقسام ، بل يجب أن نلن أن السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية .

حاضرة على معالي بك — المساتير التي نصت على السلطة القضائية جعلتها مستقلة .

حاضرة بدوى بك — إذن أقترح ألا ينص في الدستور على السلطة القضائية .

حاضرة عد على بك — أقترح أن ينص في الدستور على السلطة القضائية ، ويقرر مبدأ عدم العزل على أن يترك تنظيمه للقوانين العادية .

حاضرة الهلباوى بك — تقرير للبدأ في الدستور يقتضى تعميم تطبيقه . ولا يصح أن يذكر في دستورنا ما يشعر بأن بعض قضائنا غير قابلين للعزل والبعض الآخر قابل للعزل .

حاضرة بدوى بك — جرت بعض المساتير على عدم النص على السلطة القضائية ، فيحسن بنا اتباع هذا الرأي تنادياً من الدخول في تفاصيل لا يحسن الإغضاء عنها ، ولنا على استعداد للخوض فيها .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى وجوب النص على السلطة القضائية في الدستور ، وتقرر مبدأ عدم العزل ، مع جعله مطابقاً لمقتضيات أحوالنا بأن نقرر أن مستشارى الاستئناف غير قابلين للعزل والنقل من الآن ؛ وصح أن يملأ هذا الحق ليرحم بمقتضى قانون .

حاضرة بدوى بك — إغفال هذا النص أولى من النص على قاعدة عدم قابلية العزل وتقرير الحق لبعض القضاء وإنكاره على آخرين ، فإنه فضلاً عن أن هذا حكم موقت لا محل له في الدستور فإنه يشعر بسوء الظن وعدم الثقة ؛ والكسوت عن ذلك أحكم .

حاضرة زكريا نامق بك — هذا أساس لا بد من النص عليه ، لأن استقلال القضاء هو استقلال البلد . وإذا كان في القضاء الحالي صيوب فلاجها نقرر مبدأ عدم العزل والنص على ذلك محله الدستور . وأقترح أن يكون النص هكذا : « الأمل أن القضاء غير قابلين للعزل » ، وبعد ذلك يمكن تنظيم هذا البلد بحسب مقتضيات الأحوال .

معالي رفعت باشا — عثرت الآن في مؤلف إسمان على رأيه في هذا الموضوع ، وهو إذا تناول الدستور ذكر السلطة القضائية ، فينس على الجهة التي تتولى تعيين القضاء ، وعلى مبدأ قابليتهم للعزل .

معالي الرئيس (أحمد حشمت باشا) — أرى أنه ليس من اللائق ألا يقرر دستورنا مبدأ عدم العزل . ولا أقول إن نظامنا القضائي لا عيب فيه ، ولكنه خير نظام وجد في مصر إلى الآن . وأرى أن تؤخذ الآراء في هل ينص في الدستور على السلطة القضائية وحقوقها أم لا ؟

( تقرر بالأغلبية وجوب النص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية ) .

معالي الرئيس — لتسليم الآن في للبدأ الخاص بعدم العزل .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — يحسن البحث الآن فيما إذا كان يصح التوسع في تطبيق مبدأ عدم العزل ( الذى هو من حق مستشارى الاستئناف الآن ) حتى يتناول رؤساء وكلاء المحاكم الأهلية وأعضاء المحكمة الشرعية العليا إذا واثقت الهيئة على ذلك .

أما باقى القضاء فلا أرى تصميم مبدأ عدم العزل بالنسبة لهم الآن . ولا مانع من تقرير هذا الحق لهم في المستقبل بمقتضى .

معالي عبد الفتاح يحي باشا — القضاء في مجموعه أرقى من الأمة في مجموعه . وقد قررنا مبدأ سيادة الأمة ، فيجب الاعتراف أيضاً بمبدأ استقلال القضاء ، بأن نقرر عدم قابلية جميع القضاء للعزل .

حاضرة الهلباوى بك — القضاء أرقى حقيقة ، ولكن مهمة القضاء دقيقة وتستدعى مزيد الاحتياط .

حاضرة بدوى بك — إذا كان لا بد من النص على مبدأ عدم العزل فلاولى أن يذكر النص مطلقاً بلا استثناء أو تحديد ، وأن يشير النص إلى أن تحديد من لهم الحق في عدم العزل يكون بمقتضى قانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أترشح أن يكون النص هكذا :

« عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل تكون بالحدود وعلى الكيفية التي يقررها القانون » .

والترشح من هذا النص أن يبق الحال على ما هو عليه الآن إلى أن يصدر البرلمان قانوناً يطبق به هذا النص بحسب ما يراه .  
ومن الجائز أن يصمم الحكم بالنسبة لجميع القضاة ، أو أن يضيف إلى الطبقة التي تتمتع بهذا الحق الآن طبقات أخرى معينة .  
معالي محي باشا — لا أوافق على هذا النص لأنه لا يقيد الحكومة بشيء .

حضرة محمد علي بك — لا أوافق على هذا النص .

حضرة بدوي بك — أما أنا فأوافق عليه .

حضرة إلياس عوض بك — إذا سمحت لي الهيئة أترشح أن يكون الأصل عدم قابلية القضاة للعزل ، على ألا يسرى هذا الحكم على قضاة المحاكم الابتدائية إلا بعد ثلاث سنين من صدور الدستور .

حضرة بدوي بك — هذا النص يمتد على سوء الظن بقضاة المحاكم الابتدائية ، ويشعر بأن الحكومة تريد تصفيتهم في هذه الدعة فلا يبق منهم إلا من ترضاه . وهذا مدعاة للأقويل — فيجب تجنبه .

حضرة زكريا نامق بك — أوافق على ما اقترحه إلياس عوض بك .

حضرة محمد علي بك — أترشح نصاً ثالثاً ، وهو : « الأصل عدم قابلية القضاة للعزل والنقل ، وتحقق هذه القاعدة بالحدود وعلى الكيفية التي يقررها القانون » ، أي أن القاعدة الأساسية هي عدم العزل ، وهي من حق مستشاري الاستئناف الآن ، ولكنها تصمم بقانون يصدر في المستقبل .

حضرة الملباوي بك — هذا النص يمنع نقل أو عزل أي قاض في الفترة الواقعة بين صدور الدستور ووضع القانون .

حضرة بدوي بك — فكرة التعميم في صدر النص الذي اقترحه حضرة محمد علي بك تمنع من عزل أو نقل القضاة قبل أن يصدر القانون الذي يبين الحدود والكيفية .

معالي الرئيس — لناخذ الرأي على كل من هذه النصوص الثلاثة ، مبتدئين بالنص الذي عرض أولاً ، وهو ما اقترحه حضرة عبد العزيز فهمي بك .

( أخذ الرأي فقرر بالأغلبية للواقعة على النص الذي اقترحه حضرة عبد العزيز فهمي بك ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

على القرار ١٠٨ — وهذا نصه :

عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل تكون بالحدود وعلى الكيفية التي يقررها القانون .

( قررت الهيئة للواقعة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٤ — عدم جواز عزل القضاة أو هلمهم تعيين حدوده وكيفية القانون .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

المطالبة بمن تشريع يصون استقلال القضاء .

بمس التراب

## تقرير لجنة المالية

عن مشروع البرزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

قسم ١٠ « وزارة الخزانة »

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي محمد الحشاشي - سمعتم حضراتكم في هذه الأيام حديثاً يدور حول التفكير في استصدار تشريع يصون استقلال القضاء المصري . وكالة استقلال القضاء تشير إلى أن القضاء المصري محتاج إلى تشريع يصون استقلاله . وحسباً هو في احتياج لهذا التشريع ، لأنه بعد أن صدرت لأمانة ترتيب المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ مقررته لم هذا الاستقلال ، عطل هذا النص منها منذ سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٠٤ .

ثم قرر بالنسبة لمستشاري محكمة الاستئناف وخدم وأصبح هؤلاء غير قابلين للعزل .

فإذا فكر في وضع تشريع يصون للقضاء المصري استقلاله فلنأمر براد بهذا التشريع حماية قضاء المحاكم الابتدائية وخدم لأن استقلال القضاء مكفول للمستشارين .

أما قضاء المحاكم الابتدائية فلا يزالون بعد هذه الحجة الطوية ، التي ترى على الحسب عاماً ، محتاجين لتشريع يصون استقلالهم . ويؤسفني جداً أن يكون هذا حال قضائنا ، خصوصاً بعد أن صدر الدستور المصري مشتملاً على نص صريح بأن السلطة القضائية هي إحدى دعائم الحكم في البلاد . ولا يخفى على حضراتكم أن كلاماً من السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية تمنع باستقلالها ، أما السلطة القضائية فلم يكل لها التمتع بهذا الاستقلال بعد .

ولكنكم يعرف مبلغ ما تتوطد به أحوال البلاد من استقرار نظرية فصل السلطات التي نص عليها الدستور . إذن فالتفكير في وضع تشريع يصون للقضاء المصري استقلاله ، أو عبارة أخرى التفكير في إزالة التشريع الذي يقول بأن القضاء المصري لم يستكمل استقلاله بعد ، هو في الواقع تفكير في إقرار أحكام الدستور .

نص الدستور في المادة ٣٠ منه على أن « السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها » . ونص في المادة ١٢٦ منه على أن « تعيين القضاء يكون بالكيفية والشروط التي يقررها القانون » ، ونص في المادة ١٢٧ منه على أن « عدم جواز عزل القضاء أو قلعهم تبين حدوده وكيفية القانون » .

فأرجو أن تلاحظوا من نصوص الدستور أن الأصل هو عدم جواز عزل القضاء أو قلعه ، غير أن هذا الحق متروك لتنظيمه ووضع فواعده إلى قانون وهذا القانون لم يوضع بعد ، كما أرجو أن تلاحظوا أن هذا الحق كان موجوداً في لأمانة ترتيب المحاكم منذ سنة ١٨٨٣ ولكنه أوقف أولاً على عدل المستشارين .

ولاشك ، باحضرات النواب ، أن القاضي - وهو دعمة من دعائم إحدى السلطات التي يرتكز عليها الحكم الدستوري في البلاد - لا يصح مجال أن يكون في رقبته أو عزله أو نفيه أو حله عرضة لتحكم السلطة التنفيذية ، لأننا لو أبغنا ذلك لما استطاع القاضي أن يكون مستقلاً في قضاء ما دام يعرف أن حله من بد إلى أخرى أو بقاءه أو عزله موكلون إلى هذه السلطة . أنا لا أقول إن القضاء في استحکامهم متأثرين بالسلطة التنفيذية ولكن قد يتأثرون بها ما دام خيبرم وشريم مهتبطين برضاء هذه السلطة عليهم ؛ وهذا ما لا نريده ، وما لا يريده

الدستور . إذ يجب أن تستقر في البلاد المصرية نظرية فصل السلطات بوضع كترية يصون استقلالهم وهو لا يحتاج إلى وقت ودراسة ، وإنما يكفي أن ترجع الحالة إلى ما كانت عليه في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية عند مدورها فلا يحتاج إلى مجلس قضاء أعلى أو إلى تفكير طويل ، بل نبيد الحق إلى ضاهيه وكلنا يذكر الكلمة الحكيمية التي قالها حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا في اليومين التاليين للمحاكم الأهلية إذ قال « إن سدة عراب العدالة قد أصبحوا الآن جديرين بأن يرد لهم وقارهم واستقلالهم بعد أن سلخوا خسين عاماً يطبقون القانون ، وقد وصلوا في ممارستهم كفاءة إلى درجة يحسدون عليها من جميع الدول المتحضرة » .

تلك هي أمتي ، أما طريق الوصول إلى وضع ذلك التشريع فأفكره لعمالي وزير الحفانية ، ولا أرى عملاً لأن أرسم لماليه الخطه التي توصل إلى الإسراع في استصدار هذا التشريع الذي أقصده وهو النصوص عليه في اللائحة القديمة لترتيب المحاكم الأهلية كما ذكرت .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — حضرات النواب المحترمين : لعل هذه الميالة هي أنسب القرض لاستتجاز وعد الحكومة في شخص وزارة الحفانية الإسراع في وضع التشريع باستقلال القضاء ، وليس هذا التشريع — كما قال حضرات النواب المحترمين الذين سبقوني بالكلام عنه — موضع معرقة ، بل إنه كان موضع مناقشات في أكثر من مرة في مناسبة العرض لحجالات العرش السابقة . ولقد انتهى الأمر بأن وضع خطاب العرش في الدورة الحالية في صدر التدابير التي يستقيم بها الحكم . أنا لا أريد أن أشير إلى أكثر من هذا ، لأنني أعتقد أن معالي الوزير لا بد مسرع في تنفيذه . وقد كانت هذه إجابته على ما أذكر عن سؤال لأحد حضرات الإزملاء المحترمين ، من مدة قريبة .

ولكني أريد أن أوجه النظر إلى أن هذا التشريع متى أريد له ما هو أهل له من الاحترام وإيتاء الثمرة ، يجب ألا يصطدم بأوصاع تتناقى مع روحه . فمثلاً نجد تعرقه ظاهرة بين مستشاري محكمة الاستئناف من جهة وبين محكمة النقض من جهة أخرى ، ولا أرى في الواقع معنى لهذه التفرقة ، متى سلمنا أن الأمانة التي في عنق مستشاري محكمة الاستئناف لا تختلف عن الأمانة التي في عنق مستشاري محكمة النقض . والوضع الصحيح هو ألا توجد فوارق في شكل مزاياء تجعل أحدهم فطنة تنكس التصد من استقلال القضاء .

فإذا كانت وزارة الحفانية يشملها ، في طيبة ودقة مهيمنها ، شيء كثير من الهدوء ، فإننا نشير فقط إلى الضرورة التي توجب الإقلال من الوظائف في الإدارة . فإن كثيراً منها له مدير ووكيل ووكيل مساعد أيضاً .

وإذا أريد حقيقة أن ينتفع بإكثار عنصر ما ، فهذا يكون من زيادة عدد الأعضاء في الرقابة القضائية ، وفي هذه الزيادة غمرة محققة وتخفيف للعبء عن القائمين بالعمل في هذه الرقابة ، كما أن في تقسيم العمل ذاته بينهم ما يعجزهم إلى بحث الحالة التي تيسر عليها الحاكم .

ولأن أرجو ألا تنتهي الدورة الحالية إلا وبين أيدينا التشريع الحساس باستقلال القضاء — ذلك التشريع الذي حال وروده في خطاب العرش دون أن يتقدم به أحد من حضرات النواب ، فلا أقل من أن نتقدم به الوزارة على أن يستكمل إذا تكشفت عن نقص أو عيوب ، فإنه ما من تشريع يولد كاملاً .

( تصفيق ) .

### حسرة صاب للعالى وزىر الحفانىة

أما استغلال القضاء ، فإن موضوعه كان من أوائل ما عني به خطاب العرش ، بل لله من أوائل ما عني به وزارة الحفانية . ولقد اشتغلنا به وأعمناه ، ثم عرضناه على الناس ليدوا رأيهم فيه جريا على القاعدة التى اتبناها فى كل ما أضمه من القوانين ، فأيدت عليه ملاحظات من هنا ، واعتراضات من هناك . وكانت هذه الملاحظات والاعتراضات موضع البحث الدقيق . وبعد أن أخذت بما رأيته يتفق مع الصالح من هذه الملاحظات ، قدمت مشروع الوزارة إلى مجلس الوزراء . صحيح إنه قدم إليه منذ عهد غير قريب ، ولكنى لا أستطيع لوم مجلس الوزراء ، فإنه مرهق بالأعمال ، فوق أن لديه كثيرا من القوانين التى قد يراها — وإنى أشاطره هذا الرأى — أجدر من هذا القانون بالتقديم والإسراع .

حسرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — سمعنا أن مجلس الوزراء أعاده إلى وزارة الحفانية . حسرة صاب للعالى وزىر الحفانية — هذا لا يتفق مع الواقع . فهو لا يزال فى مجلس الوزراء ؛ وأرجو أن يتم نظره قريبا ، وأن يرضى على حضراتكم فى هذه الدورة إن شاء الله .

( فى ١٩ يولى سنة ١٩٣٨ ) .



مادة ١٢٨ - « يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقرها القانون » .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

إن أحكام المواد السابقة ( من ١٢٤ إلى ١٢٧ ) لا تنطبق في الواقع إلا على القضاء الجالس . ونظراً لأن النيابة العمومية في المحاكم تمثل السلطة التنفيذية أمام السلطة القضائية وتعتبر الصلة بين هاتين السلطتين ، فيظهر أنه من الضروري أن تثبت في الدستور نفسه وجود هذا الفرع من السلطة التنفيذية الذي يخضع لقواعد خاصة مستقلة عن تلك التي يخضع لها القضاء الجالس . لهذه الأسباب نقتح أن يوضع بعد المادة ١٢٧ حكم جديد مقتبس من الدستور البلجيكي ( للمادة ١٠٩ ) يكون نصه :  
« يمين الملك وعزل رجال النيابة العمومية في المحاكم وفقاً للشروط التي يقرها القانون » .

## مادة ١٢٩ - «جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بمجلسها سرية مراعاة لتنظيم العام أو المحافظة على الآداب».

لجنة الدستور

وليت للادة الخامسة ، وهذا نصها :

جلسات المحاكم علنية إلا إذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام مجلسها سرية .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - هذا الحكم من مفصلات النظام القضائي ، فيصح الاكتفاء بذكره في لأحة المحاكم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هنا حكم دستوري علم .

( موافقة عامة على بقاء للادة على أصلها ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اقتبست الصيغة المقترحة من للادة ٢٢ من لأحة ترتيب المحاكم الأهلية .

ويكرر هنا ما سبق أن ذكر في شأن للادة ١٣ من أن التعبير ( في النص الفرنسي ) بألفاظ « aux bonnes mœurs » يجب أن يستبدل بالتعبير « la morale » الذي يدل على معنى يختلف عن المعنى للتعود .

اللجنة

الدستورية

التشريعية

للمشرع أن يصدر قانوناً يمنع نشر ما يدور في جلسات قضايا القذف والسب دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بملنية جلسات المحاكم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك - إخواني المحترمين :

نصت الفقرة الأولى من للادة ١٨٩ من مشروع قانون العقوبات العروض على حضراتكم على ما يأتي :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن عشرين جننيا ، ولا تزيد على مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المنصوص ذكرها ما جرى في العلوي للدينية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في العلوي المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

وقد ورد في تعليقات الوزارة واللجنة على اللادتين ١٩١ و ١٩٢ في الصفحة ٤٢ من تقرير اللجنة ما يأتي :

« ردوى الرجوع إلى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة العلوي المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب وإنشاء الأسرار ، فأخذ نص هاتين اللادتين ١٦٣ و ١٦٤ من الرسوم بقانون الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣٩ ، وذلك لأن نشر المرافعات في هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر .

وقد أخيفت في للادة ١٩٢ العلوي التي ترى المحاكم نظراً لنوع وقائها أن تحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب » .

فأنا أطلب حذف الجزء الأخير من الفقرة الأولى من للادة ١٨٩ ونصها : « أو في العلوي المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » .

أطلب هذا الحذف لثلاثة أسباب : الأول أن النص مخالف صراحة للدستور ، والثاني أنه مخالف للبادئ العامة للعمول بها في التشريع الحديث في الأمم للتبدينية جميعا ، والثالث أن العمل أثبت في مصر أن للصحة العامة لا يمكن أن تتحقق إلا بحذف هذا النص . أما عن مخالفتها للدستور فتجسدون حضراتكم في الفصل الرابع من الدستور ، تحت عنوان السلطة القضائية ، المادة ١٢٩ تنص على ما يأتي :

« جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بمجلسها سرية مراعاة لتنظيم العام أو لمحافظة على الآداب » .

فسرية الجلسة لا يمكن أن تدخل في حق التشريع إذ لا يستطيع التشريع أن يصدر قانوناً يقول فيه إن نوعاً من أنواع القضايا يجب أن تكون الجلسة فيه سرية ، إنما الأمر في ذلك للمحكمة وحدها . وهذا التشريع العروض على حضراتكم فيه نوع من الإلزام بعمل الجلسة سرية . لماذا ؟ لأن قاعة المحكمة ، باحضرات الرملاء المحترمين ، كقاعة هذه الجلسة لا تنبع مادياً إلا لعدد معين من الناس . فإذا عرضت قضية هامة ، كان للرأى العام شوق للإشراف على ما يجري فيها اضطرت المحاكم في أحوال كثيرة إلى أن تصرف تذاكر

لحضور هذه الجلسات ، ومعنى صرف التذاكر أنها يحكم عدم اتساع القاعة للادى لا تستطيع أن تسمح مجال العلنية لكل من يريد حضور الجلسة ، فهي تقصر العلنية على عدد معين تسمح له قاعة الجلسة . فإذا فرض أن القاعة تتسع لألف من الناس — ولا أتأين هذا تمكناً في قاعة محكمة الاستئناف التي تعد أكبر قاعات الجلسات في مصر — كلن معنى هذا أنه إذا طلب عشرة آلاف شخص حضور جلسة حرم تسعة آلاف منهم حق الحضور لوجود هذا المانع للادى كان موجوداً من يوم ظهور القانون في مصر .

للتبعية في مصر ، وفي كل بلاد الدنيا ، وجميع قوانينها أن تكون العلنية في أوسع حدودها عند نظر القضايا التي يجوز الإتيان فيها وصحاح المحكمة الشهود .

لماذا أصبح للصفحة نشر ما يجري في المجالس النيابية ومجالس الدريبات ١ أصبح هذا لأن لرأى العام حقاً في الإشراف على الماهر حتى يطمئن من نابعته إلى أننا نقوم من ناحيتنا بما يرضى الأمة التي تعتبر مصدر السلطات جميعا .

القاضي ، بإحضرات الإخوان ، مستقل بحكم الدستور ، ليس لوزير الحفانية ولا لكل من مجلس البرلمان أن يوجه له ملاحظات ، أو يقول له أخطأت ، إنما الذي يصر على القاضي هو الرأى العام .

اعتبار القاضي أن الرأى العام يوافق على أحكامه ، ويترها مظهراً للعدالة ، هو الكليل بأن يؤدي القاضي واجبه لأنه يغنى هذا الإشراف . هذا هو سر العلنية التي أتيحت في جميع البلاد ما لم تر هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظم العام أو للمحافظة على الآداب . أنا إذا ذكرت العلنية في كل البلاد فإنما أعمد على التقرير القدم لحضراتكم من الحكومة ولجنة الحفانية في مجلسك الوقر . إذا نظرم حضراتكم إلى التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات لوجدتموها جميعها مستمدة إما من القساوان الإيطالي للوضع في سنة ١٩٣٠ ، باعتبارها من أحدث التشريعات وإما من القانون الألماني وهو كالإيطالي في ذلك ، وإما من القانون السويسرى . فمن أين استمدت هذه الفقرة التي أطلب حفظها من المادة ١٨٩ ؟

هى مستمدة مما سميتموه ومحميتاه العهد البنيش البائد ، وهو عهد وزارة صدق باشا ، وعلى هذا النحو مخالفة صارخة صريحة لكل مبادئ التشريع في العالم .

إخواني المحترمين : هذه العبارة لا تخالف الصلحة العامة بحسب ، بل تقصر بها إضراراً بالناك جداً .

على أى ضوء وضمت وزارة صدق باشا هذه المادة ؟ وما الذى استلهمته لوضعها ؟

أقول لحضراتكم ما نذكرونه جميعاً ، وهو أن محكمة جنابات مصر كانت تنظر في قضية الخطابات للزورة برئاسة حضرة صاحب المعالى محمود غالب باشا وزير الحفانية اليوم ، وقد كانت القضية مقدمة للمحكمة على أن التهمين فيها الأستاذ محمد توفيق دياب صاحب جريدة المجاهد والأستاذ عزيز مريم بصفته شريكاً له بالمساعدة . وقد تم التحقيق فيها بسغة سرية وجرى فيها كل شيء على الكتمان . بدأت المحكمة تحقق والصفحة تنشر التحقيق والناس يقرأون فتبه الرأى العام إلى أن هالك قضاء عادلاً يعنى الحق وينصف المظالم . تقدم الناس إلى المحكمة على رأسها وزير الحفانية اليوم من كل فج صوب ، كل بدليل ، فاهلقت القضية كلها مرة واحدة رأساً على عقب ، الجاني جميعاً عليه والشهود جناة . وثبت أن الشهود تواطأوا ليسدوا سير العدالة وليسوا على القضاء .

تصوروا حضراتكم ماذا كان يحدث لو أن الصحف لم تنشر شيئاً عن التحقيق وحصرت الجلسة العامة في مائة وخمسين شخصاً أو ثلثائة شخص . ما الذى كان يظهر العدالة لو أن إجراءات العلنية لم تكن واقية ؟ كان حتماً وقوع الظلم الأبرياء .

حدث في قضية القنابل الأولى أن تقدمت شهود على أثر النشر والإذاعة فيما يخص الدكتور نجيب إسكندر ، فلما نظرت القضية في المحكمة وتقدم الشهود برى الدكتور نجيب بعد أن كان على مقربة من باب السجن . إذن كان النشر في هذه القضايا وفى كل القضايا التي يجوز فيها الإتيان خير معوان للعدالة .

كانت حكومة ذلك العهد تحق الأمة كلها في وجهها كما كانت الصحف جميعاً تتأهضا فتشر ما يجري لتسحق الحق .

وأنت الحكومة إذ ذاك أنه لا بقاء لها في مناصبها إلا إذا عاشت في الظلام ، فسنت هذا القانون ووضعت هذا النص . فلما ولّى العهد البائد — كما سميتموه ومحميتاه — وجادت وزارة نسيم باشا بظلمها عطف الشعب والوفد وعطفكم جميعاً ، كان أول ما طلب إليها إلشالؤه هذا النص البنيش عدو العدالة وتاصر الظلم .

فإذا ما طلبت إلى حضراتكم أن توافقوني على إنشاء هذه العبرة فلا سياب وجبة . لو أن هذا النص كان قاصراً على قضايا السب أو القذف في حياة الأشخاص الخاصة لكان مقبولا . إلا أنه لا يتناول الصحف وحدها وجرائم التشهير غيب ، بل يتناول كل الجرائم العامة التي تقع عن طريق الإذاعة . لو أن خطيئة من الخطباء أو سياسياً من الساسة أو وزيراً من الوزراء لم يستطع أن يدلي برأيه في الصحف والبرلمان ، وقام وأدلى بمعلومات خطيرة ، وقدم المحكمة معلومات تتعلق بسلامة الدولة أو باختلاسات أو بمقاومات قدمت فيها الرشى — لو أن هذا كله وقع وقدم التهمون إلى الحاكم لكنا جميعاً ، وكان الشعب معنا ، في غفلة تامة وشقاء وبؤس .

يذهب الناس ليروا من نوافذ القاعة ما يجري في المحكمة ، فيجدهم البوليس لأنهم يريدون الإشراف على العدالة .

لقد أقسمتم على الدستور أن تنقل الجلسات علنية ، فأستحلفكم بالله ، وأستحلف بجماعة القاضى محمود غالب الذى أظهر النزاهة المعروفة في قضية الخطابات ، أن يوافق وتوافقوا على حذف هذا النص لأنه مزيج لا بالنسبة للصحافة ولكن بالنسبة إلى مجموع الأمة . ماذا حدث بسبب تواثر العلنية في القضايا العامة الماضية : في قضية التفرقات المتعلقة بالسودان التي أنهم فيها للرحوم الشيخ على يوسف ؟ وماذا حدث في قضية كتاب وطني التي أنهم فيها للرحوم محمد فريد بك ؟ تلهف الناس جميعاً ، من أسوان وقا إلى الإسكندرية ، إلى معرفة كيف تجري العدالة . فكروا حضراتكم في هذا وفكروا طويلا في رفع الظلمة ونشر التور . وأرجوكم أن تحاسبوا أنفسكم وأن يحاسب الوزراء معكم أنفسهم قبل إقرار هذا النص .

( تصفيق ) .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — أراد حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكى بك أن يستثير إحساسات حضراتكم ببعض أمثلة ضربها . والواقع أن الأمثلة التي ضربها تؤيدنا في التعديل الذى قدمناه .

تكلم حضرته عن بعض القضايا التي نظرت أمام المحاكم كقضية الخطابات للزورة . فهذه القضية لو أنها حدثت الآن لجاز مع النص للمرض على حضراتكم أن تنشر ، فهي ليست من الجرائم الماخلة في باب جرائم الصحف الذى تتكلم فيه ، فإما معنى أنه يضرب للثب بها ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك — نريد أن نهم هذا .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — لننح قاصر على قضايا السب والإهانة والغب والقذف وما مائلها التي تنشر في الصحف .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك — قضية الخطابات هي من قضايا القذف .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — أرجو عدم مقاطعة . قضية الخطابات كان متبهاً فيها الأستاذ عزيز مريم والتزور . وحقيقة كان معه صحفى منهم للنشر ، وهي لم تكن من القضايا التي يحرم النشر فيها . كذلك قضايا التنازل والاعتقالات السياسية وغيرها من القضايا العامة التي يقول إن الرأي العام تنبها .

نود إلى مسaire حجج حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكى بك .

يقول إن في النص للمرض على حضراتكم مخالفة لمادة ١٢٩ من الدستور التي تقرر مبدأ العلانية . ولكن قلت حضرته أنها تخررها في جلسات المحاكم وليس فيها ينشر في الصحف ، أى أن العلانية قاصرة على الجلسات ، والحكم الذى يصدر في القضية ينشر في الصحف . وأظن أن حضرة الشيخ المحترم هيكى بك يذكر أن الحكم في قضية نزاهة الحكم كان مكتوباً من ثلاثة أو أربعة صفحة .

من الصلحة إذا عرضت قضية من قضايا السب أو القذف أن تعرض على الجمهور الحقيقة كاملة بنشر الحكم . أما أن تعرض عليه أخبار مزيفة أو كتب ملفقة أو إجابات شهود عثرة أو جزء من المرافعات فليس هذا عرضاً صادقاً صحيحاً ، إنما المرض الصادق الصحيح هو الذى يتضمنه الحكم الذى ينطق بالحقيقة كاملة ، وهذا لم يمتع النص للمرض .

أما المقارنة بين جلسات البرلمان ولسات المحاكم فهي مقارنة مع الفارق ، لأن جلسات البرلمان تنظر فيها للسائل العامة التي تهم الناس جميعاً ولا تنظر في السائل الشخصية أو للطعان أو السباب بل لوائحها الداخلية تحرم ذلك . أما جلسات المحاكم فإنها تعرض فيها قضايا الأفراد والقضايا الخاصة ، ولو أنها في بعض الأحيان تنظر فيها قضايا تهم للصحة العامة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — هل نل هذا التشريع مثل ؟

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — نعم له مثل . ويعلم حضرة الدكتور هيكل بك ما أجهت إليه إنجلترا فى التشريع من خطر نشر الإجراءات فى بطن القضايا التى تحس سمة المائلات .

وفى قانون رومانيا — وهو من أحدث القوانين — حرم نشر بضع قضايا القذف . فليس بدنا أن يتضمن التشريع للقدم مثل هذا النص إذ ليس فيه مخالفة للستور ولا للمصلحة العامة وهى مصونة بالاطلاع على الحقيقة بنشر الحكم .

ألا يرى حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك أنه من للصحة ، بدلا من أن يقذف شخص ببارات او سمها الجمهور من غير أن يسمع ما عدها ، أليس أولى له أن يسمع الدليل والدليل العكسى ؟

فإذا كان الحكم متضمنا ذلك ففيه غنى وكفاية . ولا شك يسيى أن لإجاعة نشر الرافعات فى مثل هذه القضايا منعت كثيرين ممن هوجوا فى أعراضهم وشرفهم من أن يلبأوا إلى الحاكم ، لأن الشكوى قد تكون بشأن نشر عبارة سخرية فى مجلة قد لا تقرأ ، وإذا رغب الأمر إلى الحاكم وأبيح النشر لجرعة قد ثبت أنها ملفقة فإن هذا قد يمنع الكثيرين من التقدم للنبأ والتضاء .

فإذا منعنا هذا لتقدموا بالشكوى للنبأ ثم للحكمة ، وهناك الحكم فى بد لمن شاء أن ينشره يقطع الناس عليه . وليس فى قدمناه مخالفة للستور أو مساس بالمصلحة العامة أو تخويت لحق أو مضارة للصحف .

(تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — سمعتم رد الحكومة على ما قلته ؟ وردّها يؤيدى كلمة بكلمة فى قلت .

تقول الحكومة فى بطن بالمحافظة على شرف المائلات وكيانها إن القانون يمنع النشر ، وأنا معها فى أن القانون فى غير هذه الفقرة يمنع النشر .

ولكن الذى قلته وأقوله إنه فى بطن بالمصلحة العامة — كاتهام موظف عام بالتلاعب بمصلحة من مصالح الدولة ، بأن ارتضى أو زور أو سرق ، ونشر هذا ، فالتاس يريدون أن يسموا ما يقوله الشهود .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — وما يقوله القضاء أيضا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — وهنا نص على أن أية صحيفة تنشر بقصد التأثير على القضاء تناقب ، أى أنى ، كصحف ، إذا خارت ما يقصد به التأثير على القضاء أعاقب . أما إذا نشرت ما يقال فى الجلسة — كما تنشر مضابط جلسات المجلس — فإنه أخضع الحقيقة .

يقولون القضاء جالس يسمع ولكن هناك عين ترقب القضاء . هناك عين الله ترقبه ؟ وهناك ما تخونونه أتم وغيركم . هناك صوت الشعب — وهو من صوت الله — يجب أن يرقب القضاء ، خصوصا فى مثل هذه القضايا .

القاضى بشر يريد أن يستلهم الجو الذى حوله ، خصوصا فى مثل هذه القضايا .

لم أرد أن أشكم عن قضية نزاهة الحكم لأنى كنت شبه طرف فيها .

هذه القضية سمعت فيها المحكمة شهادة الشهود ومرافعة الدفاع نحو شهرين كاملين .

هذه القضية كانت تملن بأن مقاولات فى الدولة تقدر بمئات الألوف من الجنيات حصل فيها تلاعب ، فكيف يعرف الجمهور ما كان يجرى فيها إذا لم تنشرها الصحف ؟

يقول حضرة الوكيل البرلمانى إن الحكم فى هذه القضية بلغ ثلاثمائة صفحة ؛ وأنا أؤكد لخصرائكم آى شخصيا — وأنا حق وبمنى الأمر — لم أنقرأ ، لأنى إذا ما سمعت أن الحكم صدر بالبراءة فلا يبنى قراءه . ولكن ما بهم الرأى العلم أن يعرفه هو ما أدلى به للشهود مثل حضرة محمود بك فهمى وكيل وزارة الأشغال وقتئذ . فكما كونه القضاء عند المحكمة فإنه يكون اقتناعا عند الجمهور .

يقول حضرة الوكيل البرلمانى إن الحكم إنما يبر عن الحقيقة القضائية ، ولكن الحقيقة إنما يبر عنها يوم يبر عما يشر به الجمهور .

إذا عرضت على القضاء قضية سرقة عزة وفلاة شهدت فيها بكيت وكيت فلا مانع من نشر ذلك . أما سرقة خزانة الدولة بيد لص أعظم من ستافسكي الفرنسي الذي تبته الجهور وقته ، في مثل هذه الحالة يراد أن يوضع على عيون الجهور غشاوة وعلى أفواههم أقال .

إجابة لطلب حضرة الأستاذ البيل أقول لحضراتكم إنكم إذا أقرتم هذه اللادة يجب علينا وعلى صاحب القام الرفيع رئيس الحكومة وعلى كل من طعن على سياسة صدق باشا أن يتنذر له ، وأنا أول من يتنذر لأنه يحق له قوله أن يقول لقد اتهمتوني بأنني عدو الشعب وأنني أصدرت تضييقاتاً إنما ضد الشعب بخاء الشعب ، يتوهمه وشيوخه فأقرني عليه .

أؤكد لحضراتكم أني لا أكتم كصحتي ولا كرجلي حزبي . أقول لكم قدروا . قدروا ، اليوم الذي تقفون فيه بين يدي الله يوم تموت . قدروا يوماً تكونون فيه في المارضة ولستم في الحكم وتعامل صحفيكم كما عوملت أيام حكم صدق باشا .

الشيء الوحيد الذي أعيبه أشأ دائماً تتأثر بوجهنا من الحكم والمارضة . فهذا التشريع حسن ونحن في الحكم ، وهو يفيض ونحن خارجه .

أيحكم ، أيحكم ، أيحكم من أن يكون هذا التفكير متسلطاً عليكم .

قدروا هذا اليوم ، يوم الأساء والضراء ، يوماً تفكر فيه أكثر من يوم التمة . «الإنسان يعيش عشر سنين في نعمة ولكن يزول أثرها بليلة واحدة قضياها في السجن يندب فيها ويهان ، ولا يجد رجلاً يدافع عنه ، فلا صاحب القام الرفيع النحاس باشا ولا معالي مكرم باشا ولا معالي غالب باشا يمكنه أن يدافع عنه لأنه إذا قنع فله يقدم للسحاكة ، وإذا قدم أصبح في غيابة الجب بالنسبة للجهور ، فأرجو حضراتكم أن تهدروا هذا .

أنا لست مشتتاً بالصعابة السياسية وبسبب عن أن أكون مناضلاً سياسياً ، ومن يدري ؟ فضميري — لا كرجل حر دستوري بل كإنسان — أقول قدروا هذا اليوم وراقبوا الله وراقبوا أبناءكم لأنه سيأتي يوم يقدّر فيه أن هذا التشريع سيقبهم للرد والاحتفظ .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أوافق حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك فيما اقترحه من حذف عبارة « أو في النوايا المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب » من الفقرة الأولى من المادة ١٨٩ ، لأنني لا أرى مغلها ؛ وقد شكونا من أثرها في العهد للامضى .

وأوافق على بقاء عبارة « أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » إذا كانت تطبق على جرائم القذف وانتهاك الأعراض التي أشار إليها حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحاقية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — مثل هذه الجرائم لها نصوص أخرى في القانون ، أما النص الذي اقترحت لإشاده فهو غلط بالنشر عن الأعمال العامة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن لا أفهم معنى للحد من حرية النشر في السائل العامة . نحن لا يمكننا أن نشر مثل هذا التشريع الظالم .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود يسوي ) — ماذا يقترح حضرة الشيخ المحترم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أقترح حذف عبارة « أو في النوايا المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب » أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

الرئيس — إذن حضرتكم متفق في الرأي مع حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نعم ، خصوصاً أن هذا التشريع وضع في عهد حكومة سابقة وجربناه واعترضنا عليه لأنا وجدناه ظالماً ؛ ولا يصح أن نوافق عليه بحجة أن له مثيلاً في التشريعات الأجنبية .

ربما يقال إن الوقت لا يتسع لإجراء تعديل في القانون ، فهل يراد بذلك أن نشر تضييقات اليوم ثم تأتي بسد شهر أو شهرين ونطلب تعديله ؟

أظن أن هذا لا يليق، وخاصة أن هذا أول تشريع يطبق على الأجانب والمصريين على سواء، فيجب أن نر فترة يستقر فيها التشريع بدون تعديل حتى يشعر الأجانب أننا نسير على أسس ثابتة.

يجب أن يتم التعديل الآن ويجلس النواب موجود، وأظنه لا يعارض فيه.

حضره الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - في الواقع أن الحلف بين في هذه المسألة بين من يؤيدها ومن يريد حذفها، فالدكتور هيكل بك أوضح الخطر واليوب من عدم إحاطة نشر الجرائم المتعلقة بالمسائل العامة.

ولكن حضره الوكيل البرلماني تكلم في مسألة أخرى.

حضره الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك لم يطلب إحاطة النشر في جرائم القذف ونهش الأعراس؛ فما للمنى في أن يحيد حضره الوكيل البرلماني عن الموضوع ويطلب الكلام في موضوع آخر؟

ما للمنى في أن يترك سبيل البحث ويسك سبيلاً آخر مع علنا بقدرته في الخطابة وقوته في الإقناع؟

كل ما رد به حضره الوكيل البرلماني أنه قضية نزاهة الحكم التي يحرم نشر أمثالها في المستقبل بلنت صحائف الحكم فيها نحو ثلثائة صفحة وأن الناس اكتفوا بها.

إن الرقابة وحكم العلانية خير لنا. إذا أردنا أن نتخذ هذا الطريق يجب أن نعدل قانوننا القضائي، والبستور، ونصرح بأن القضايا تنظر في جلسات سرية كما كان الحال قديماً.

لا يصح اللب بالمقول ولا المخاطرة في التشريع.

القضايا التي لا تهم الشعب يعملونها علنية بينما التي تهمه لأنها تتعلق بمقوقته وكرامته وبصمة النزاهة في الموظفين تجعلونها سرية؛

يقول هيكل بك إنه إذا سري هذا التشريع فإنه يتوب ويستغفر لمن سنوه في سنة ١٩٣٩.

إن هؤلاء مذنبون لأنهم تولوا حكم الشعب رغم إرادته، فكانوا كلما ساروا تلقى عليهم القنابل ويطلق عليهم الرصاص وتشعر في وجوههم الأسلحة إذا ما فكروا في سن تشريع مثل هذا - مهما كان ظالماً - فطعم المذرة، لأنهم في حاجة للدفاع عن أنفسهم لأنهم جاءوا على غير إرادة الشعب.

ولكن ما رأيكم في حكومة قامت على أكثاف الشعب، ولم تر مصر من زمن بسيد وزارة مثلاً جاءت بإتفاق جميع الأحزاب على قيامها؟

وزارة قامت برضى الأمة واتفاق من جميع الأحزاب، فهي الأولى من غيرها بأن تعرف على مصالح الشعب، وتتولى حفظ حقوقه، هذه الوزارة لا عندها يوم تضع قيوداً تضيق من حقوق الشعب التي أولاهها ننته.

أول عمل لوزارة رفعة نسيم باشا - بناء على ضائع وإعلاء من جانب رجال هذه الوزارة الحاضرة قبل توليهم الحكم - هو إلغاء ما فعله السبديون السابقون في سنة ١٩٣٩. ونحن نعرف أن وزارة رفعة نسيم باشا من يوم توليها الحكم إنما جاءت تعميماً لوزارة الوفد. فمن اليب أن ترجع هذه الوزارة الحاضرة - بعد أن تولت الحكم - وبعد أن ألغى رفعة نسيم باشا - بناء على إعجابها - ما أقامه، وتعيد ما سبق لها أن جات به بسبب قضية جريدة الكشكول أو غيره. فهل يجوز بسبب قضية نافذة أن نترفع ما نترفع الآن؟

حضره الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية) - وهل قضية الكشكول يحسب هذا التعديل وحى تنظر في جلسة سرية؟ ومع ذلك فلا عمل مطلقاً للتعرض لقضية منظورة أمام القضاء، لأن هذا يخالف كل التقاليد في مجالس العلم.

حضره الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - قل لى إذن ما الباعث على إحياء هذا النص؟

هل هو قضية جريمة البلاغ؟

حضره صاحب المالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) - سأرد على حضرتك وأقول لك الباعث.

حضره الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك - ليرد على الآن معالى الوزير، قد يكون في ردّه برهان «مقتع» لى. فأكتفى

به عن كلامى.

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — بعد أن تنتهى حضرتكم من الكلام أردت عليكم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك — وأنا كذلك أحتفظ لنفسى بالكلام أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — إني لا أرى عملاً ، ولا أعرف حاجة الحكومة لإحياء نص قبر من ثلاث سنوات .  
والوزارة حائرة لكل تقصير ، والطمأنينة شاملة كل الشعب ؛ والشعب يزداد كل يوم في ثقافته ، وفي إدراكه ، وفي رشده . فلماذا —  
وقفة هذا الشعب رأس مالنا — نحرم هذا الشعب من الاطلاع على ما يجرى في القضايا التي تعلق بالسلطة العامة ؟

يقول حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية : إن القاضي يحبس القضايا . ولكن القاضي وهو يحبس يجب أن تكون له أجنحة حوله تسد على تمحيصه . كما أتت ، ونحن في هذا المجلس ولنا استقلالنا ، نشرف علينا هذه الجماهير .  
فليس لا نشرف أيضاً على القاضي ؟ والإشراف يكون لمن يقرأ أحوالنا في القضايا . فلم نحرم الجماهير من أن تسمع ما يجرى أمام القضاء ؟ حرمان  
الجماهير من هذا أمر صعب جداً . وأصب علينا فوق هذا وهذا أننا — وقد وقفنا إلى أن نتال في العهد الحاضر قمة الأمم الأجنبية  
النازلة جالياتها في بلادنا — أصعب علينا أن تكون نائمة أعماقنا في هذا العهد ، هذا التعديل بعد تلك الثقة ، وأن نرى منا فريقاً من  
المتقنين يضرع إلى الحكومة بأن تملن من هذا التشريع .

كما يجب أن يكون هذا التشريع مرصداً للجميع ، وأن يمرّ عندنا بالإجماع . كل قانون يجوز فيه أن يمرّ بالأغلبية . ولكن كان  
خيراً لهذا القانون أن يمرّ بإجماع ؛ ولني يشرف الحكومة الحاضرة أن يخرج اثنان أو ثلاثة من حضرات الشيوخ على هذا الإجماع .  
ولذلك أتمنى أن تعيد الحكومة نظرها في هذه المادة .

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين : تدهشني هذه الهاجة الشديدة لئس  
يرى ؛ وتدهشني أيضاً الثقة التي استعملت في تقديم هذا النص . حتى إن حضرة زميلنا الفاضل الملباوى بك رأى أنه لا يصح أن يشد  
عن الموافقة على هذا القانون اثنان أو ثلاثة من حضرات الشيوخ . وأقول لحضراتكم إن مجلس النواب وافق على هذا القانون بالإجماع  
وفيه المعارضة ؛ ولم يترسّ واحد منها في نص من هذا القانون . وأعضاء المعارضة به كانوا جميعاً موجودين ، وأخذت الآراء ولم يترسّ  
واحد منهم .

وليس معنى هذا أن مجلس الشيوخ ليست له الحرية المطلقة .

كثير في نظر حضرة الشيخ المحترم الملباوى بك أن يشد واحد أو اثنان من حضراتكم عن الموافقة على هذا القانون ، بينما أحزاب  
المعارضة بالإجماع في مجلس النواب وافقت عليه .  
هذا ما أقوله من جهة الشكل .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — الذى قلته هو أنه — ومركزكم من الشعب ما نفر — لا يليق بكم أن تقدموا  
بمشروع يشد عن الموافقة عليه اثنان أو ثلاثة من الشيوخ .

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — لا يجوز الاعتراض بهذا ، بدليل أن مجلس النواب وافق على هذا  
للمشروع بالإجماع . لندخل في الموضوع ذاته .

ما الذى يثير حضرات المعارضين من وجود هذا النص ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك — لا يثيرنا شخصياً شيء ، إنما يثير البلد والمادة .

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — إذا كان لا يثيركم فهو لا يثير البلد من باب أولى .

قيل إن المهود المطلقة — وأتم أدري بها وبوسائلها — لم تكن بحاجة لثل هذا النص .

نعم لم تكن بحاجة إلى قوانين تنسها ، لأنها كانت تغفل الجرائد إقبالاً ، وتصدر وتعلن الصحف بأمر إدارى من غير أن يحاكم  
أصحابها أمام القضاء .



أما نحن فنقول إننا دفنا بكرامتنا وأعراضنا ، بكرامة الحكومة ، بكرامة المصري المتذوق في عمره ، الذى سب سباعياً — إلى القضاء وله الكلمة النهائية .

قالوا : ولم لا تسمحون لنا بنشر المرافعات ؟ إنهم يبتزون من إباحة النشر أن يبدوا نشر القذف في مرافعة فلان ، وفي شهادة هذا وذلك . يريدون تكرار نشر القذف ، الطعن ، السب .

وكل ما أرادته الحكومة إرادة هذه الحال أن تحصر أمرها وتبقى في دائرة القضاء البالد . وإذا ما صدر حكم ، ضر هذا الحكم . ولكم يريدون أن ينشروا ابتداء من إرسال الشكوى ، والبلاغ للنيابة ، حتى المرافعات والشهادات — ليعيدوا في كل ما ينشرونه السب والقذف والطعن في كل مرة .

ما الذى يريدونه ؟ يريدون أن يسمح بنشر المرافعات ، بما فيها من تعريض وهجوم ، بما فيها من طعن على الأعراض بغير حق . ثم إذا صدر الحكم بعد ذلك بمرافعة فإنها تدفع . هذا ما حصل ؟ وهذا ما يراد أن يحصل . وأنا أرى بهذا المجلس اللوقر أن يسير في هذا السبيل . ماذا يريدون من النشر في أرض حرية الصحافة فيها مضمونه مكفولة بمقتضى الدستور ؟ ماذا يريدون ؟ إنهم يريدون حرية القذف ، حرية الطعن — لئلا يرد على لسانهم أن مكرما والتجاس والمهاوى مثلاً لمصوص غير أشرف . يريدون الطعن في الأعراض ولو حكم عليهم بمرافعة عشرين جنياً ، يدفعها من يرددها ؟ ومن له مصلحة في هذا الطعن يتقدم بدفعها . أية حرية تضارها الحكومة ؟ أية كرامة تتحدى عليها ، كل ما تريد هو صون الكرامات : للحكومة أو لغيرها .

ما هذه التيرة الثرية التى تبدو الآن ؟ يقولون : إنكم أحييت صوماً قديمة . ثم يسيدي . نحي بص هذه النصوص لأنها لا تتعارض مع الدستور ، ولا مع الحرية ، ولأننا لا نريد يوماً ما دامت الحياة النابية موجودة وما دام الدستور قائماً . لا نريد أن نلجأ إلى إغلاق الصحف وتصليلها بوسائل الاستبداد . لا نريد أن نعمل على تعطيل الحياة النابية ولا إنشاء الدستور . وإنما نريد أن نعمل في جو هادئ كرم : قبل أن نتقد حيث يجب الانتقاد . وإنما لا نريد أن يشهر منا ، نحن الحكومة نفسها ، ونحن الشيوخ والنواب ، والبرلمان نفسه . وحتى لا يجد رجل البرلمان نفسه ، أو الموظف ، أو حتى رجل الشارع نفسه ، مهيناً مطعوناً فيه مقدوقاً في حقه ، ثم يرد هذا القذف وينشر كل يوم في الجرائد .

وحضرائكم أدرى بأن عليهم الفرض منه نشر القذف بحجة نشر خبر في الجرائد .

كل يوم يحدث آف قضية قذف ولا ينشر منها شيء في الجرائد ، لأنه ليس من داع لهذا النشر . فما هذه التيرة التى تبدو الآن على الحرية من جراء هذا النشر ؟ وعلى من من الناس هذه التيرة ؟ أيجوز أن تكون على منكم ، على جرم إذا ثبت للقضاء إجرامه فالحكم صادر عليه ؟ وهو في حالة الحكم عليه لا يستحق شفقة ؟

ما هو المرئ ؟ كل الذى يراد — بإحضرات الشيوخ المحترمين — أن تحفظ للناس كراماتهم أمام بعض الصحف . وقد رأيتم حضرائكم أن هذه الصحف لم تنزع أصلاً عن النقادى في نشر القذف ، والأكاذيب ، والافتراء مرات . وقد أرسلت لها بلاغات رسمية من الحكومة توجب فيها هذه الصحف متوسلة إليها لتعدل عن خطتها ، حتى لا تلجئ الحكومة لسن قانون يجرها . فأبقت واستمرت هذا المرئ ؛ لأنها تريد الحرية ونفهمها على أنه ينبغي أن يسار فيها إلى حد القوض . وقد استمرت تنشر الأكاذيب ، والمظانن في الأعراض ، واتهامات بالسرقة ؛ اتهامات لرئيس الحكومة الذى ضحى بما ضحى في سبيل خدمة هذا البلد — في كرامته ، وفي ذمته .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك — لم يقل أحد بذلك .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — لا نطالب أن نتمكنوا التناذر من نشر قذفه كل يوم : مرة على لسان شاهد ، ومرة على لسان قبل أن تصونوا السقاء .

نحن لا نقول : اتقاوا الجرائد ، ولكننا نطلب ألا نتمكنوا التناذر من نشر قذفه كل يوم : مرة على لسان شاهد ، ومرة على لسان عالم ، ومرة في صورة خبر .

وسيلتنا وسيلة الضميف ؛ ولكنها وسيلة كريمة . نحن ضلاف أمام الظلم ؛ ولا يمكننا أن نطلب أحداً في صورة إصاف لأنفسنا .

ولكن إذا شئت أن تكون أقوياء كالذين أظهروا قوتهم وقتاً ما في إلقاء البستور ، وإغلاق الجرائد من غير حاجة إلى نص في القانون ، لكان ذلك في مقدورنا . ولكننا لم نشأه ، ولن نشأه . ولن يأتي ذلك اليوم الذي يرضى فيه بأن نلجأ إلى مثل هذا . لن يكون هذا اليوم الذي يرضى فيه رجل منك على مكرم أو وزير غيره ، يرضى عليه بأن يلجأ إلى طريق غير دستوري لحماية شخصه ، حتى عرشه .

في أي سبيل هذه الفرية ؟ أي على الحق ؟ أي على الكرامة ؟ أي على الحرية ؟ أي على البستور ؟ إن هذا الأمر غير مفهوم . الرئيس — مهلاً يا معالي الوزراء . أرجو أن تهون من الأمر .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — ربما يكون التناذر برياً . ولكنه على كل حال متهم بالقتل . فهل يصح أن يتكرر نشر ألفاظ بذية ، وتكرار النشر أسوأ من القذف ؟ إنهم يقولون : إذا كان القذف عار يجوز إثباته أمام القضاء علناً فلماذا لا ينشر ؟

ولكن هل يكون الإثبات على صفحات الجرائد . والنشر إذا كان يساعد ، فإنه قد يضر . والشبهات السياسية لها فعلها . وكل له لونه السياسي . فما هي مصلحة المدالة ؟ أن يكون الإثبات بالنشر ؟ فإذا كان الإثبات وحده هو القرض ، فهو متوفر بالمالانية في القضاء . والقاضي يأمر بالإثبات ؟ وكل من يستطيع أن يثبت شيء ؟ فما الداعي بعد ذلك للنشر ؟

الجلسة في الأصل علنية ، وسريّة إذا رأى القاضي أن تكون سرية . وأظن أن حضراتكم تعلمون أنه أمام المحاكم مئات من قضايا القذف ولا تنشرها الصحف .

فهل يجب نشر القذف لأنه في عضو الحكومة أو في وزيرها ؟ إن رجل الشارع أيضاً يستحق النجاسة ؟ ونحن نرى مئات من قضايا القذف لا تنشر ولا يشكو أحد من ذلك ، وكل شيء يسير سيرة الطبيعي .

حرية الشاهد مكفولة . فما الذي يراد من النشر ؟ يراد منه أن يشهر الخصم السياسي بخصمه . موثق كوقوف خصمي : إنه يريد أن يشهر ولو دفع مائة جنيه غرامة في هذا السبيل .

فهؤلاء أو أنهم يعلمون أنهم لا يستطيعون النشر والتشهير ، فعندئذ تصان كرامات الناس ، وتصان حقوقهم ، وتصان المدالة في أظهور وأجلى مظاهرها .

هذا مارأته الحكومة . ولعل أكبر دليل على أن هذا القانون لم يكن وزراً ، ولم يكن عيباً ، ولم يكن ذنباً غير منتشر — أنه مر بإجماع الرأي في مجلس النواب ولم يترض عليه واحد من الممارسين .

( تصفيق حاد ) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — بديع جداً أن يترفع معالي وزير المالية هذه الرافعة العظيمة في هذا الموضوع . وأود أولاً أن آخذ أولى حججه وآرائه التي استفتح بها واختتم بها كلامه .

قال لحضراتكم : إن الدليل على أن هذا النص مقبول ولا عيب فيه ، أنه تفررت الواقعة عليه بالإجماع في مجلس النواب .

سيدى الوزير : لا تنتظروا من الناس — وأتم تدمون لهم في ثلاثة أيام ميزانية عشر وزارات ، وعشرين قانوناً ، منها قانون تحقيق الجنائيات ، وقانون الوصايا ، وغير ذلك من أمثال الأعمال — أن يقوموا بدراسة كل هذه الأشياء دراسة وافية كاملة شاملة . فإذا لم يكونوا قد أدوا كل شيء ، فليس القذف ذنبهم ، ونحن نرى القاضي يستمر إذا ما أخطأ الحكم بأن سبب ذلك أن لديه مائة قضية . فالذين لم يمارسوا في القانون من إخواننا بمجلس النواب قد يكونون لم يقرأوه ، لأنهم قد رأوا مثلاً أنت الأولى منه بدراستهم مشروع اتفاق قناة السويس أو معاهدة تركيا مع مصر مثلاً .

فما انتخب به معالي الوزير إذن كلامه ، وما اختص به ، لا أراه حجة تقوم على أن هذا القانون صالح .

هذه هي حججه الشككية . أما حجة الموضوع ، فيقول معاليه عنها : ماذا يمتنع من منع النشر ؟ ولماذا لا تنصون بالتضاد ؟

ليس الأمر أمرتة ، ولكن المهم في الأمر أن تظل نفس القاضى قوية لا يلعب بها الحاكم .

يا حضرات الإخوان : لماذا فرضت عليّته الجلسة ؟ لأن القاضى المرتضى — إذا لم تكن الجلسة عليه — لا يمل عنه أحد أنه مرتضى . وكذلك القاضى الخائف من الحكومة — لأنه يريد ترقية ، أو تعيين قريب له — لا يمل أحد أنه يخاف الحكومة . فها نحن نريد كفاءة القاضى من نفسه . لا أقول إن القضاء سيئون ، ولكن هم ككل الناس فيهم ضب ؛ وهذا الضب يجب أن يزال من نفس كل واحد منهم .

يقول معالى الوزير : أنا أريد أن أحمى ضى وأحمى كرامتى أولاً وبالقبات .

وأنا أقول : إننا هنا جميعاً نريد أن نحى كرامة كل رجل . لا يجوز النشر في كل ما له علاقة بجماعة المرء الخاصة ، كل ما يتعلق بأسرته ، بيته ، بكرامته الشخصية — هذا ما لا يتعرض له أحد مطلقاً .

قضية ليس فيها شيء من مصلحة عامة ، لم يطلب أحد النشر عنها . إنما القضايا الأخرى ذات الصلة العامة ، ما الذى يضنب الوزير أن يثم فيها ؟ أن ينشر اتهامه عنها ؟ يجب أن نهم جميعاً أن لكل منصب جاهه من ناحية ، وأخطاره من ناحية أخرى .

كان ألفونس الثالث عشر ملك أسبانيا مهدداً بالقتل يوماً قبل أن يزل من منصبه . جاء البوليس السرى يوماً ، وقال له إن مؤامرة حيكت له ، وإنت قبلة ستلقى عليه في كيسة قرر أن يذهب للصلاة فيها . وقال له : مولاي حلاله الملك ، إبقاء على حياتك الغالية لمصلحة الشعب للتشوق لطلعتك ، الفاضى ثورك ، نرجو أن تبقى في بيتك ، ولا يذهب للكيسة ، حتى لا يدمر القنبلة هذه الحياة الغالية .

أندرون حضراتكم بماذا أحبب القونس الثالث عشر ؟ قال : كلا . سأذهب للكيسة ؛ ويجب كما أتمتع بجماعة منصى — أن أحمل خطر الحرفة . أنا ملك يجب أن أحمل نتائج مركزى ، كما أتمتع بجماعة الملك .

الرجل الذى يتولى عملاً عاماً ، وزيراً كان أو غير وزير ، يجب أن يحتمل خطر الحرفة . يجب أن يقول : إنى سأثم في يوم ما ، سأثم بأنى قاتل للحرية ، خائن لإها . سأثم ، فإذا ما أقيمت بأنى برىء فيها سأعمل أقمت ؟ وإذا ما أهتمت بأنى أعليت مقاداة وأخذت منها رشوة فلا أقسم للقضاء ، ولا أقسم على براءى حمة عشر مليوناً إذا ما خرجت بريئاً طاهر اليد . إذا برئت لا ينهس بى الحكم فى هذه القضية وحدها ، ولكن ينهس بى مدى حياتى .

كذلك إذا أراد شخص أن يقفل الأبواب من أسوان إلى الإسكندرية ، حتى لا يسمع أحد عنه شيئاً ، سواء أكان له أم عليه ، فاصحوا لى أن أقول صراحة : إن هذا الرجل يثم نفسه ، أشد من اتهام غيره له .

بمعالى الوزير : كن وانما كل الثقة أن أعراضكم وكرامتكم الذاتية — كمرض كل مصرى — فوق رؤوسا ، لا تقبل مطلقاً أن يندى عليها . ولكن أعمالكم العامة يجب أن تتسع صدوركم فيها للقد ، بل للإلام . يوم تتسع صدوركم فى هذا — كما حصل فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد الديمقراطية — أو كذا لكم يومئذ أن الطهر ، وأن النزاهة كلها تتجلى أمام الناس فى روعة وفى ربه . ولكن يوم نحس كل هذا عن الناس باسم أننا -نقدم لهم روفة فيها حكم القضاء - أصبحوا لى أن أقول صراحة إن أكثر الناس سيقولون إننا لم نهرأ شيئاً .

ما الذى يهمنى من هذا الأمر ، وأنا شخصياً لا أشتغل الآن بصحافة سياسية ؟ لكن الذى يضنب فى الأمر هو الحكومة لا المعارضة . لأننا إذا كنا نريد أن نكون ديمقراطيين حقاً ، لا نترع زعرة جديدة بهذا التشريع . وإن كنا لا نريد أن نعود إلى إنشاء الدستور ، وإلى اليد الحديدية ، وإلى العهد البائد — فلا نقرر هذا ؛ فإن قررنا وأصدرنا فنحن بد جديدة ونحن عهد دائر .

أقول ذلك صراحة يا حضرات الزملاء ، فإن الرجل الذى يدافع عن نفسه فى الظلام ليس هو الذى يتصدر قيادة الجماهير ؛ وعهدى به أنه كان يقدمهم ، ولم يكن يمينه أن يقف الجندى فى وجهه فلا يبالى به ويدهش .

كنت أريد من معالى مكرم عبيد باشا ، وهو الحامى الباب ، أن يقف ضد هذا القانون ، ولا يؤيده . ولو أن هذا القانون صدر فى عهد صدق البائد لكان معاليه أوّل الثائرين عليه .

وإن أوله شخصياً أن تراجع ضميره ، ويؤدى واجبه ، ويمل أن مثله سيقضى حياته في السياسة ، وأن الأيام دول ، وأنه سيكون خارج الحكم يوماً ما — فيجب على معالي مكرم باشا أن يعمل حساباً لحظر اللعنة ؛ ومهنته السياسة .

ترجو ألا يضيق صدره بشيء ، ولا يخشى منا قدا . إننا نخرس الحرس كله على حياته الشخصية ، وعلى عمره سواء كان في الحكم أو خارجه ، وسواء كنا معه في الرأي أو عاكفين . ولكن فيما يتعلق بالعمل الذى يس الصالح العام فإنه مفروض علينا أن نصل في التور لا في الظلام حتى لا نسيء إلى أنفسنا وأوطاننا .

حضرة المحترم الأستاذ محمد صبرى أوبوعلم (الركيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — بمناسبة ما جاء أثناء كلام الدكتور هيكل بك عن القضاء أعتقد أنه لم يكن هناك على هذه المناقشة ، لأن القضاء قد أثبت في كل الظروف والناسبات نزاهته واستقلاله ، سواء أكان القضاء قاطنين للمزول أم غير قاطنين ، كالمستشارين الذين من اختصاصهم الفصل في جرائم الصحف . أما الكلام عن الصلحة العامة في قضايا القذف فنرى أن هذا التشريع يعززها ولا يضرها . فلممارسة أن تثير في هذا المجلس ما تشاء من الأمور المتعلقة بالصلحة العامة ؛ ولما أن تهم ، وأن تهجم في حدود القانون ؛ والألحاح والصحف حرة في نشر ما يدور من مناقشات تثيرها المعارضة ضد الحكومة في مجلس البرلمان لأن هذا القانون لا يقيدنا ، ولا يحرم مثل هذا النشر ما دام مقصوداً به الصالح العام . أما المناقشات التى تدور في المحاكم في أمثال قضايا القذف والسب ونهش الأعراض فإن في نشرها تزدية للثمة ، وهذا للكرامات ، فيجب أن تكون في دائرة محصورة لا يعلم الجمهور عنها شيئاً ما دامت أمام القضاء ، ويجب ألا يشغل الرأي العام بما لا يهيم ولا يبينه ، فزجعه ونحافظ على كرامات الناس وأعراضهم .

وحسب الرأي العام أن يطلع على الحكم بعد أن يقول القضاء كلمته ؛ وكلمة القضاء هي أصدق الكلمات وكفى بها شبيهاً .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك طويلاً عن مسألة العلنية في أثناء المحاكمة على جرائم النشر ، ولا أدري ما الذى يقصده من كلمة العلنية . ويدولى أنه يخلط بين العلنية والنشر في الصحف .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إننى أقصد بالعلنية أن ينشر في الصحف كل ما يدور أثناء المحاكمة حتى يطلع الرأي العام على تفاصيل هذه المحاكمة ؛ ولا يستطيع الاطلاع عليها إلا عن طريق النشر . ولو كانت المحاكمة علنية ، فهذه الجلسة مثلاً تعتبر علنية في حين أنها لا تنسج إلا لمدد محمود . فإذا قلنا العلنية قصدنا أن ينشر ما يدور فيها على الرأي العام . ولو أمكننا أن نجعل في كل قرية منبعاً لتتلقى الغرض من العلنية على وجه أكل .

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — إذن سأناقش حضرة الشيخ المحترم على هذا الأساس الذى بنى عليه قده . قد يكون هذا الأساس حقاً وعدلاً عندما لا يوجد قذف ، أو سب ، أو نهش لأعراض .

تلاحظون حضراتكم أن هذه القضايا ليست من القضايا التى ترفع عادة بطريق اللجنة للبصرة ، بل النيابة — وهى هيئة قضائية محترمة وهى التى تتولى رفع هذه القضايا بعد أن تتوقف من أدلة الاتهام ، ومن أن هناك تهمة وجريمة جدية تتعلق بأعراض الناس وكراماتهم .

فهل بعد أن ترفع أمثال هذه القضايا ليقول القضاء فيها كلمته الفاصلة ، هل يصح بإحضرات الأعضاء أن يبيع النشر لترديد هذه التهم في الصباح وفى مساء ، فيسبغ المني عليهم مضغة في الأفواه ، تلوك الألسنة أعراضهم ، وقد يتأخر الفصل في هذه القضايا عدة شهور ؟ نقول هل إذا منعا نشر وترديد هذه القضايا في الصحف حماية لأعراض المني عليهم بمقابل ذلك بالاعتراض ، ويقال إن في هذا انتهاكاً للعلنية وجحراً على حرية النشر ؟

إن الناس لم يوضع لحماية أشخاص معينين ، ولا لحماية مكرم أو غيره ، بل وضع لحماية ، لئى إنسان يتعرض لانتهاك حرمة والاعتداء على كرامته .

والجريمة التى من هذا القبيل لا يرفع أمرها إلى القضاء من مبلغ أو موتور ، ولكنها النيابة — تلك الهيئة القضائية التى وكل إليها

الانهايم - على التي تقوم برضاها، وهي أشبه ما تكون بقاض، بل هي قاضى تحقيق. فهي تقرر أن هناك جريمة وترفع الأمر للقضاء ليقول كلمته، لذلك لا يسوغ مطلقاً أن يترك المبنى عليه فرصة يشهر برضه حتى يصدر القاضى حكمه.

انظروا حضراتكم كيف يكون حال المبنى عليه، وكيف يكون مركزه في الهيئة الاجتماعية بسبب أن تلوث سمته، وقد تركنا الصصف تشهر به وتردد هذه الألفاظ، فإذا ما أصدر القاضى حكمه وكان هذا الحكم يقضى بالبراءة فأية قيمة تكون لهذه البراءة بعد أن أصبحت كرامته مضفة في الأفواء؟

إن هذا النوع من الجرائم يجب أن يحاط بسياج من التشريع لظروحه الخاصة. فليس من اللائق أن توجه التهمة إلى وزير من الوزراء مثلاً له كرامته في وزارته وبين موظفيه ثم يباح للصصف نشر هذه الألفاظ وتريدها وإذاعتها بين الناس في كل صياح ومساء فيطلع عليها مرءوسوه.

ما الذى يبقى له، أيها السادة، من الحمية والكرامة؟

إذا ما وافقنا على هذا القانون فلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك وقال لكم: انظروا ماذا يقول مكرم. إنه يدافع عن قانون لو كان يخرج الحكم لكان أول التأثيرين عليه.

إننى أؤكد لحضراتكم، بدمى وشرى وضيمى، أنى حين اطلعت على هذا القانون لم أتردد دقيقة واحدة في الموافقة عليه لما فيه من مزايا.

أؤكد ذلك لحضراتكم وأنا رجل مهنى المهامة، أحب الصراحة والملاينة، وأحب إذا تكلمت أن أسمى أكره عدم يمكن. ولكن الهاجى لا ينبغي له أن يستغل مهارته حيث توجد حرية الطعن في الأعراس والاعتداء على الكرامات. إننا حين نسن مثل هذا القانون إنما نحرم على الصصف أن يتأذى في نشر التي ينظرها القضاء. ولنا في ذلك تمتين ولا مستبدين، إن المبنى عليه في مثل هذه الجرائم لا يريد أكثر من أن يمنع توريد التشهير به حتى يفصل القضاء في أمره. إن استمرار نشر التهم في الصصف يشجع السبايين. وفي الوقت الذي تهاير فيه كرامة المبنى عليه تزوج هذه الصصف على حساب أشخاص قد يكونون أبرياء.

إن أمثال هذه الصصف التي تمسح على كرامات الناس وأعراضهم يجب أن تصدر وتعلن وأن تقطع دأربها. ولكننا لم نطالب بذلك ولم نصله بل أردنا بهذا القانون أن نضع حداً لاسترسالها في هذا العدوان.

ما هذا الضرب الذى استولى على إخواننا للمارضى؟ وما هو السبب في إثارة هذا الضرب؟ لقد سألت زميلى حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم عندما دخلت القاعة وأنا أجهل موضوع المناقشة عن السر في هذا الضرب، فقال: إن سبب ذلك هو النص على حرمان الجرائد من نشر المراءات في قضايا التقذف. أفلا ترون حضراتكم أن المراءة في هذا لم تثر ولم تضرب إلا حباً في المراءة لئلا تها، ولتجد لنفسها في التقذف سبيلاً إلى الكلام؟

أظن أن الحكومة عندما تطلب إليكم حماية أعراض الناس حتى يصدر القاضى حكمه لا يصح أن يضرب ذلك أحداً.

ما الذى يضرب الجرائد أن تضرب وهي حرة في نشر الأحكام بعد أن يقول القضاء فيها كلمته؟

لقد أثار دولة محمد محمود باشا في مجلس النواب موضوعاً ذكر فيه أنه طلب إلى النيابة العمومية القبض على أحد الصحفيين فلم تجب هذا الطلب. وقد بين أن هذه الرواية لا تصيب لها من الصحة؛ ولكن هذا يدل على الثقة بالنياية، وأن النيابة ضحان عظيم وهي لا تردد في القيام بواجبها إذا دعيت بحق إليه.

ضموأ أنسكم، يا حضرات الشيوخ، موضع المبنى عليه؛ وافرؤوا أن شيخاً من حضراتكم طعن في كرامته وفي نزاهته وقيل إنه رجل مرتضى ورفضت النيابة الدعوى العمومية على من قذفه — فهل يصح أن تترك الصصف تردد هذه اللطاعن وتنشرها فتلوكها الألسنة في المجالس قبل أن يخلص فيها القضاء؟

ألا ترون أن في ذلك ما يجرح كرامته ويسى إلى سمته - ولا علاج بعد ذلك ولا دواء، فإن المرح أصبح بالئلا لا يتبدل؟ فإن الجمهور - بعد الملاحه على ما تشره الجرائد من اللطاعن والتالب - يكف عن تعجيد انتخابه حتى ولو أصدر القاضى حكمه ببراءة.

وفي إنجلترا صدر قانون يحرم على الصحف نشر كل ما يتعلق بقضايا الطلاق لما في نشرها من فضح أسرار العائلات وانتهاك لحرمانها، مع أن قضايا الطلاق قضايا شخصية برفها الزوج أو ترصها الزوجة . أما هنا فإن النيابة هي التي تقوم برفع الدعوى العمومية لأن التهمة ثابتة في نظرها . فهل هناك ضرر من أن تكف الجرائد عن نشر هذه اللطاعن حتى يصدر القضاء كله ؟  
أو كد لخصرائك أني لولا تقي بتقدير الممارسة لتركهم يمارضون من غير أن أناقشهم أو أرد اعترضهم ، وما كان لي ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن أهمم معى لهذه الممارسة في قانون قصد به حماية الأعراض . وماذا يضيرنا لو تركنا الأمر للقضاء حتى يفصل فيه ؟  
وكلمة القضاء هي الكلمة العليا وهو للرجع الأخير ؟

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — أطلب الكلمة .

( ضجة ) .

الرئيس — لقد تقدم اقتراح بإقتال باب للناقشة ، هذا نصه :

« نفتح إقتال باب للناقشة لأن المجلس تور .

حسين محمد الجندى ، عبد الرحمن فتوح ، إبراهيم يوسف عطا الله ، حسن عبد القادر ، محمد فهمى صادق شتا ، على رمضان الطوبجي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — أنا طلبت الكلمة قبل تقديم هذا الاقتراح ؟ وأنا أعارض في طلب إقتال باب للناقشة .

( ضجة ) .

( أصوات : لقد استوفى الموضوع بحثاً ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقتال باب للناقشة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يؤخذ رأى إذن على الاقتراح القدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك ، الحاضرم بحذف عبارة

« وفي الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » من المادة ١٨٩ ، فمن يوافق على هذا الاقتراح من حضراتكم فيفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

مادة ١٣٠ - « كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه » .

لجنة الممتنع

تل للبدأ الخامس عشر ، وهذا نصه :

« كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه بمجرد وضعه تحت الاتهام » .

فقرر قبوله بالإجماع مع تعديل كلمة « بمجرد وضعه تحت الاتهام » بكلمة « بمجرد توجيه التهمة إليه » .

حضرة محمد علي بك - هل يتناول حكم هذه المادة حالة اتهام الوزير من مجلس النواب ؟

حضرة عبد الميز فهمي بك - نعم .

( في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة السادسة ، وهذا نصها :

كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

( موافقة عامة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٣١ - « يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها »  
« فيمن يتولون القضاء فيها » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أعلن أن لا حاجة لنا بمحاكم إدارية .

( موافقة عامة ) .

ولكن يقرنا بمحاكم عسكرية ، فأقترح النص الآتي :

« يصدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون بالقضاء فيها » .

( موافقة عامة ) .

( في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار ١١١ ، وهذا نصه :

يصدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون بالقضاء فيها .

( تقررت الهيئة للواقعة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت للادة السابعة ، وهذا نصها :

يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

( موافقة عامة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .



## الفصل الخامس - مجالس المديريات والمجالس البلدية

- مادة ١٣٢ - « تعتبر المديريات والمدن والقرى، فيما يختص بمباشرة حقوقها، أشخاصاً منوية وفقاً للقانون العام »  
 « بالشرط الذي يقرره القانون » .  
 « وتمتلكها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختصة » .  
 « ويعين القانون حدود اختصاصها » .

لجنة الدستور

تلى للبدا التاسع عشر، وهذا نصه :

« في المديريات والمافظات تشغل مجالس للمديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الإدارية المختصة بالحكومة، وهذه المجالس هي أشخاص منوية قائمة بذاتها؛ ومهمتها النظر في مصالح المديريات والمدن والقرى المثلة هي لها والعمل على ما يرقى مافرق شؤونها » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - جلنا في هذا النص المجالس هي الأشخاص المنوية، ولكن الحقيقة أن الجهات التي بها هذه المجالس هي الأشخاص المنوية كالمقرية أو البلدية أو المديرية والمجالس نائية عنها، وأقترح تعديل النص هكذا :  
 في المديريات والمافظات تشغل مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الإدارية المختصة بالحكومة ومهمة هذه المجالس النظر في مصالح المديريات والمدن والقرى المثلة هي لها والمتمبر كل منها شخصاً منوياً قائماً بذاته والعمل على ما يرقى شؤونها .

( موافقة بالإجماع على البدا مع التعديل الذي وضعه حضرة عبد العزيز فهمي بك ) .

( في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الأولى من الفصل الرابع الخاص بمجالس المديريات والمجالس البلدية، وهذا نصها :

تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات العامة . وتنظر هذه المجالس في الشؤون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى للمتمبر كل منها شخصاً منوياً يمثل مجلسه .

( تقرر بالإجماع الموافقة عليها مع إضافة عبارة « قائماً بذاته » بدعارة « شخصاً منوياً » ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

المقر  
المؤقت  
التشريعية

يؤخذ على الصيغة الأصلية أن مرماها أوسع مما يجب لأنها تعترف منذ الآن بالشخصية المنوية لكل من القرى في النطر المصري غير تميز ولا شرط . وإن أمكن أن يقال إن القرى التي ليس لها مجالس بلدية أو محلية لن يمكنها أن الواقع أن تتمتع بمزايا الشخصية المنوية لافتقارها إلى المحلية اللازمة لذلك إلا أنه يكون هناك خطر محقق في أن ينسب الدستور على حمل الشخصية المنوية حقاً مطلقاً .  
 وعلى العكس من ذلك يجب أن ينسب على أن القانون هو الذي يقرر الشروط التي تعتبر بتقاضيها المدن والقرى أشخاصاً منوية وأن يوضح أن هذه الشخصية المنوية هي من القانون العام . ومن فوائد هذه الصيغة أنها توجد مجالاً واسماً لجلب الطوائف المحلية المختلفة تجاري ضرورات التطور التي تتباين باختلاف مناطق البلاد .

وهناك محل لأن ينسب أيضاً على أن حدود اختصاص المديريات والمدن والقرى يبينها القانون .

الريغيات التي يوافق عليها أي مجلس من المجالس، هل تكون ملزمة للحكومة، أم هي غير ملزمة ؟

( تراجع التعليقات على هذا في المادة ١٠٣ ) في بحث سنة ١٩٢٤ و سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٣٣ بمجلس النواب والشيوخ عن  
 الريغيات التي يقدمها حضرات الأعضاء .

- مادة ١٣٣ - « ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات »  
 « الحكومة تيسر القوانين ؛ ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية » :  
 « (أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها »  
 « القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين » .  
 « (ثانياً) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو للبلدية أو الجهة ؛ وهذا مع عدم »  
 « الإخلال بما يجب من اعتد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها » .  
 « (ثالثاً) نشر ميزانياتها وحساباتها » .  
 « (رابعاً) عطية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون » .  
 « (خامساً) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو »  
 « إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك » .

تلى للدأ العشرون ، وهذا نصه :

لجنة المرسوم

ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين .  
 ويجب أن تقوم هذه القوانين على المبادئ الآتية :

أولاً — أن يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين ، وذلك فيما عدا الاستثناءات الضرورية التي يقرها القانون بخصوص أعضاء غير

منتخبين .

ثانياً — أن تخص هذه المجالس بكل ما يهم أهل جهتها ، وخصوصاً في مسائل التعليم العام والأمن العام والري والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية .

وكل هذا مع عدم الإخلال بما يلزم من اعتد أعمالها في الأحوال المبينة بالقوانين وبالكيفية المقررة لها .

ثالثاً — موافقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف من أى نوع كان خالص بمصالح أهل جهتها .

رابعاً — إعلان ميزانياتها وحساباتها .

خامساً — عطية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادساً — تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة .

سادس حافظ حسن باشا — لى ملاحظة على الفقرة الثالثة المتعلقة بالضرائب ، وهى أن صرايب الأتبان تسرى على الوطنيين والأجانب .  
 أما صرايب السفارات فلا تسرى على الأجانب إلا بموافقة دولهم . والنص يشمل الضرائب بكافة أنواعها ، فهل تريد اللجنة أن ينص في  
 المستور على نفاذ قوانين الضرائب في المدن على الأجانب ؟

حضره عبد العزيز فهمى بك — القصد هنا أنه لا تفرض ضريبة على جهة إلا بموافقة مجلسها ؛ وليس الفرض الخروج عن الأنظمة  
 والقوانين للتمية .

( تقرر التصديق على ليدأ بأغلبية الآراء ) .

( فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٢ ) .

تليت للادة الثانية ، وهذا نصها :

ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :  
 أولاً — اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير منتخبين .

ثانياً — اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهم أهل جهتها ، وخصوصاً في مسائل التعليم والأمن والري والزراعة والتجارة

والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية ، وكل هذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتد أعمالها في الأحوال المبينة بالقوانين وعلى الوجه المقرر بها .

ثالثاً — موافقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف يقرر على أهل جهتها خاصة .

رابعاً — نشر ميزانياتها وحساباتها .

خامساً — عناية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادساً — تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإصرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

حضره على التزلاوى بك — من مم الأعضاء المعينون ، أى غير المنتخبين الذين أشير إليهم في العبارة « أولاً » من هذه المادة ؟  
حضره عبد العزيز فهمى بك — القاعدة العامة أن يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين ؛ ولكن النص أجبر للبرلمان أن يضع قوانين ينص فيها على أعضاء معينين .

حضره توفيق دوس بك — وطبعاً هذا لا يكون إلا في حدود القانون الذى يصنع البرلمان .

سعادة حافظ حسن باشا — المعروف أن مجالس اللديريت هى التى تعرض الضرائب على المديرية ، ولا يفرض عليها ضرائب من قبل الحكومة — لذلك أرى أن يقال في العبارة ثالثاً « إقرار الضرائب » .

حضره عبد العزيز فهمى بك — تقرير الضرائب عامة لا يكون إلا بقانون . فإذا أرادت الحكومة أن تنظر في مصالح جهة من الجهات ، بحق إقرارها العام ، ورأت لزوم فرض ضريبة على تلك الجهات ، فلا يمكنها اقتراح ذلك لاستصدار القانون اللازم إلا بعد موافقة المجلس التابع له الجهة .

حضره على التزلاوى بك — نقالت مجالس اللديريت في السنوات الأخيرة في تقرير الضرائب حتى بلغت أخيراً ضرائب مجلس مديرية المنوفية ٢٠ في المائة من الضرائب المقررة ، لذلك أقترح تحديد سلطة المجالس في ذلك فلا يكون لها رأى قطعى فيما يزيد عن ٥ في المائة من أموال الأثنيان .

حضره عبد العزيز فهمى بك — أحكام الدستور تقضى بالافرض ضريبة إلا بقانون . ونحن اقتراح الضرائب خاصة أو عامة للحكومة دون غيرها والحكومة لا تتفرح إلا بعد موافقة مجلس الجهة . فأرى أن هذه الضمانات كافية ولا حاجة للنص على شيء بعدها .

حضره عبد الطيف للكبان بك — مجالس اللديريت يحكم قانونها الحالى ليس لها رأى قطعى في تقرير ما يزيد عن ٥ في المائة من الضرائب ، لأجل هذا لا أرى حاجة للنص على شيء في الدستور بشأن ذلك .

ويجب ألا ننسى أن مجالس اللديريت تقوم بمشروعات كثيرة لا يمكنها أن تقوم بها إلا بالمال وعلى لا تقرر صرائب ولا تفرحها إلا طبقاً للحاجة .

( تقرر تأجيل إتمام البحث في ذلك جلسة تمعد غداً الساعة ٩ صباحاً ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضره عبد العزيز فهمى بك — ملاحظة سعادة حافظ حسن باشا التى أبدتها في جلسة الأمس في محلها لأن مجالس اللديريت لها بحكم القانون الحالى سلطة قطعية في فرض ضرائب لا تزيد عن خمسة في المائة من الأموال الأميرية فلا يصح إذن أن نخرج المجالس من هذا الحق ولذا أوافق على تبديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية من باب « مجالس اللديريت والمجالس البلدية » بما يأتي : « اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على أهل جهتها خاصة في حدود القانون وموافقتها على كل ضريبة أو تكليف يفرض عليهم خاصة » .

حضره على التزلاوى بك — أطلب أن يعدد القدر الذى يجوز للمجالس اللديريت فرضه من الضرائب بنص دستورى حتى لا تفرح في فرض الضرائب على الأهالي .

حضره محمد على بك - هذا دخول في تفاصيل لا محل لها هنا فضلا عن أن التحديد يكون تمديدا لقانون مجالس للدريات والأولى أن يترك تعديل هذا القانون إلى قانون آخر .

حضره على التزلاوى بك - كلا ليست هذه التفاصيل الجزئية بل هي كلية يصح النص عليها في الدستور .

حضره زكريا نامق بك - النص هنا عام ويشمل أحكام مجالس للدريات والمجالس البلدية والقروية . واقتراح حضره التزلاوى بك خاص بمجالس للدريات فلا يمكن النص عليه هنا بل يجب أن يترك للقانون الخاص بمجالس للدريات .

حضره في ماهر بك - أقترح أن يكون تعديل النص على الوجه الآتي :

« اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على جهاتها خاصة أو باقتراح ذلك أو للواقعة عليه في حدود القانون » ، بغير ذكر كلمة « أهالي » حتى يشمل النص الأجانب والوطنيين معاً ، وهذا مطابق لما حكمت به المحاكم المختلطة من قبل من أن ضرائب مجالس للدريات مفروضة على الأجانب أسوة بالوطنيين .

حضره عبد العزيز فهمي بك - أوافق على هذا الاقتراح .

معالى الرئيس - يؤخذ الرأي .

( خُقر بالأغلبية تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية على الصورة التي اقترحتها حضره على ماهر بك ) .

ثم واقتت الهيئة على باقي أحكام المادة الثانية من هذا الباب .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

الهيئة  
الوطنية  
التشريعية

إن حكم الفقرة « ثانياً » من المادة ١٣٣ أوسع مما يجب ويترتب عليه أن يمتد اختصاص المجالس البلدية أو مجالس للدريات إلى مصالح عامة يجعلها الدستور نفسه من اختصاص السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية . والأفضل أن تنسحب في هذا المجال صيغة المادة ١٠٨ من الدستور البلجيكي لأنها أدق وأبسط . وأن يقرر بصفة عامة أن اختصاص المجالس المذكورة يشمل كل المسائل الخاصة بالبلدية أو البلدية على أن يترك للقانون بيان هذه المصالح ويقترح حذف الفقرة « ثالثاً » من المادة ١٢٠ ( قديمة ) الخاصة بفرض الضرائب والتكاليف فالمادة ١٣٤ من الدستور تنص على أنه لا يجوز إنشاء ضرائب إلا بقانون . فالقانون هو الذي يسجد الضرائب ذات الصيغة المحلية التي يجوز للمجالس البلدية أو مجالس للدريات إنشاؤها . ولما كانت المادة ١٣٣ تنص على أن اختصاص المجالس المحلية يقرر قانون فيشكل أن يبين الدستور بعض القواعد المهمة التي يجب أن يقررها القانون في تنظيم المجالس المذكورة .

وإذا اعترف منذ الآن في الدستور بحق مجالس للدريات والمجالس البلدية في تقرير الضرائب فإن نظام الضرائب الاختيارية الذي هو أساس النظام الحالي في الوقت الحاضر يجوز أن يمتنع مقررراً بالدستور ، وبذلك تصبح الضرائب الاختيارية ضرائب إجبارية على حين أن هذا التحول إنما ينبغي أن يتم في الوقت الذي يجد فيه نظام هذه المجالس تعديلاً تاماً .

ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية . والفقرة الخامسة من هذه المادة إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس للدريات والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ، أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك .

مجلس النواب

الرئيس - إن هذه الضريبة لا تمتد إلا بعد وقوف المجلس على رد دولة وزير الداخلية .

هذا وقد قدم حضره محمد كامل حسن الأسويطي اقترح الآتي نصه :

« تنفيذاً للمادة الثالثة من الدستور أقترح أن يقرر المجلس للورق مطالعة وزارة الداخلية بوقف تحصيل ضرائب السيارات من سكان الأقاليم حتى يوضع قانون يفرض هذه الضريبة وإلزام أهالي القطر عمومها بها » (١) .

فهل تواضون حضراتكم على إحالته على لجنة المالية ؟  
( أصوات : لا ، لا . )

الرئيس — إذن الكلمة لحضرة صاحب الاقتراح .

محمد كامل حسن افندى — إن الكلام في هذه المسألة فرع من أصل ، لأن الموضوع الأساسى الذى يصح الكلام فيه هو حق المجالس المحلية والقرى على فرض ضريبة على السيارات . ولكن بمناسبة البحث في إيرادات الدولة رأيت واجباً على أن أبين لحضراتكم أنه ليس من قواعد الدستور ولا العدالة أن يجي هذه الضريبة من فريق من المصريين دون الفريق الآخر .

بقضى الدستور بأن الضريبة لا تقرر إلا بقانون ينفذ على جميع المصريين . وحيث إنه لا يوجد قانون يفرض ضريبة السيارات فلا يكون أى مصرى مكلفاً بدها . وإلى أن يصدر هذا القانون يجب على السلطة المختصة ألا تحصل هذه الضريبة بأية وسيلة ، ولا تحت أى ستار .

قد يقال إن هذه الضريبة تجب في الأقاليم بواسطة المجالس البلدية والمحلية وأن ميزانيات هذه المجالس غير واردة في الميزانية العامة ، ولكن الواقع أن هذه الضريبة تجب إما بواسطة وزارة الداخلية عن طريق المجالس البلدية أو المحلية ، أو بواسطة وزارة المالية عن طريق المصارف ، وفي كلتا الحالتين فلن يجابها عقاله للدستور ، ولا يجوز أن يكلف مصرى بدها .

إن الذى يملك سيارة مضطر إلى أن يدفع عنها رسماً في مدينة القاهرة ، ورسماً آخر في الجهة التى يقيم فيها . وإذا توقف عن دفعه أخذت منه إجراءات تصفية للحصول على هذا الرسم ، كما وقع لكثير من الأطباء والمحامين والأعيان للتقيين في جهاتنا ، الذين امتنعوا عن دفع هذه الضريبة ، إذ حجزت الإدارة على سياراتهم وباعتها بالمزاد العلنى ، وهذه حالة شاذة لا يصح السكوت عليها . لأن للقيم في الأقاليم يدفع على سيارته رسماً قدره ٨ جنيهات ، بينما لا يدفع للقيم في القاهرة ملياً واحداً ، وكلنا يعلم أن مدينة القاهرة تصرف على تحسينها وإصلاحها جزء كبير من ميزانية الدولة .

أما مسألة الاختصاص فأتركها لجهة صاحبة الشأن . ولكنى ألفت نظر حضراتكم إلى الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور ، التى تنص على « تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك » . ولا شك أن المجالس البلدية والمحلية غير مختصة بفرض ضريبة على السيارات ، وكل قرار تصدره بهذا الخصوص يكون باطلاً ، لأن الدستور يقضى بأن الضرائب لا ترض إلا بقانون .

لهذا أطلب من المجلس أن يقرر مطالبة وزارة الداخلية بوقف تحصيل هذه الضريبة حتى يصدر قانون يفرضها . وقد اختصت وزارة الداخلية بهذا ، لأنها هي المهيمنة على أعمال مجالس الدريبات والمجالس البلدية بأنواعها ، ولأنها هي التى تعطى قراراتها قوة التنفيذ ، ولأنها هي صاحبة الحق في تعديل أو إبطال هذه القرارات .

على أن ليحيطه افندى — إن المجالس البلدية لا ترض هذه الضريبة فرضاً ، ولكن الأهالى يدفعونها باختيارهم بانفاقهم مع المجالس . وإذا لم تهم المجالس البلدية بحماية الضرائب تدفع عليها لإيجاد إيرادات تصرف منها على مرافق البلاد . إن هذه الضريبة وأمثلها تكون ميزانية المجالس البلدية للشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٣٣ من الدستور .

تنص للمادة ١٣٢ من الدستور على ما يأتى :

« تعتبر الدريبات والمدن والقرى فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً منوية وفقاً للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون » . يستفاد من هذا النص أن هذه المجالس أشخاص منوية قائمة بذاتها ، وأن لها قانوناً مستقلاً . ولهذا أرى أنه لا يجوز لنا أن نطالب بوقف تحصيل هذه الضريبة .

إبراهيم الحياوى بك — إنى متفق مع حضرة الضو المحترم على أن ليحيطه افندى في رأيه . يراد منا أن نطالب وزارة الداخلية بوقف تحصيل ضريبة السيارات ، مع إنها إتاحة تحصل بمقتضى أنظمة مقرر ومعمول بها . وهذه الأنظمة تميز مقدار الإتاوة وكيفية تحصيلها .

إن كان المجلس يرى أن في طريقة التنفيذ عيباً فني وسمه أن يضع تشريعاً لتلافي هذا العيب ، وفي ذلك الوقت يكون واجباً على المجالس البلدية احترام التشريع الذي يسنه المجلس . أما وهذا التشريع غير موجود والأنظمة التي تسير عليها هذه المجالس هي ما هي عليه فبجلس النواب غير غرض بإلغاء ما تقرر . وأرجو أن تلاحظوا أن الأنظمة التي تسير عليها هذه المجالس منذ ثلاثين سنة إنما وضعت بسبب الامتيازات الأجنبية التي تفضي بضرورة موازنة المول قبل فرض أية ضريبة على الأجانب . ولا يخالفكم فعملون أن الأجانب في مدينة الإسكندرية لم يقبلوا مساواتهم بالوطنيين فيما يخص الضرائب التي تفرضها البلدية ، إلا بعد إعطائهم ثلاثة أرباع الكراسي للنتيجة في مجلس بلدي الإسكندرية . فلكي تخرج للبلد الأخرى والقرى من هذا المأزق ، ولكي تنجو من تحمل هذا العبء الثقيل ، اخفت على تسمية ضريبة السيارات وغيرها إتاحة اختيارية .

أما إذا كان حضرة مقدم الاقتراح يرى أن في طريقة التنفيذ عيباً فله أن يقدم إلى لجنة الحفانية مشروعاً لتلافي هذا العيب . ولذلك أعارض في إحالة اقتراحه على لجنة المالية لأنها مختصة ببحث ميزانية الدولة العامة . أما ميزانيات المجالس البلدية بأنواعها فمن اختصاص وزارة الداخلية .

( تصفيق ) .

محمد حبيب بك — أعارض في إحالة الاقتراح على لجنة المالية لأن رأيها في ضريبة السيارات مذكور في صفحة ٣٠ من تقريرها . أحمد رمزي بك — أطلب رفض الاقتراح دون إحالته على لجنة المالية لأن أرى أن المجلس غير مختص بالنظر في هذه المسألة . يقول حضرة المتحدث إن الرسم الذي تفرضه المجالس البلدية على السيارات إنما هو في الواقع ضريبة ، ويقول أيضاً إن هذه المجالس غير مختصة برفض هذه الضريبة .

إن اعتبار هذا الرسم ضريبة أو لا مسألة تحتاج إلى مناقشة ليس محلها الآن ، ولكني أقرر أن مجلس النواب وحده صاحب الحق في فرض الضرائب بل إن المجالس للدرجات والمجالس البلدية بأنواعها طبقاً للقانون النظامي الحق في فرض الضرائب أيضاً . وهذه المجالس تسير في أعمالها بمقتضى قوانين نافذة وصادرة من السلطة المختصة قبل نشر الدستور . وإلى أن تعدل هذه القوانين يجب احترام أحكامها . إن هذه المجالس تفرض بين حين وآخر ضرائب بنسبة معينة على الأطنان لتغطية ميزانيتها ، ولم يقل أحد إن هذه الضرائب باطلة ، لأن السلطة التشريعية لم تفرضها . ولست أدري كيف تستطيع هذه المجالس أن تقوم بما أنشئت لأجله إن لم تفرض الضرائب التي تراها ضرورة لحاجة الأقاليم المتحدة ؟

لهذا أرى أن مجلس النواب غير مختص بالنظر في الضرائب التي تفرضها المجالس البلدية وأن الاقتراح في غير محله ويجب رفضه .

الرئيس — ما قول حضرة العمو المحترم في الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ التي استشهد بها حضرة المقترح .

أحمد رمزي بك — تطبق هذه المادة إذا خرجت المجالس البلدية عن اختصاصها ، ولكنها في فرض ضريبة السيارات تقوم بعمل داخل في اختصاصها المادى .

رئيس مجلس الوزراء — أود أن أرد على ملاحظة لجنة المالية عن رسوم السيارات وعن الرغبة التي أبدتها المجلس للوفرى العام الخاص بزيادة هذه الرسوم .

لقد عنت الحكومة بهذه المسألة ودرستها وأعدت مشروعاً هو الآن بين يدي اللجنة التشريعية . ولقد لاحظت الحكومة في وضع المشروع المشار إليه ما عده السيارات من الإضرار بالطرق وما يستلزمه ذلك من مخات لإصلاحها فقرضت رسوماً تتفاوت بنسبة حالة السيارات وحجمها . ويسرنى أن أذكر لحضراتكم أن الرسوم التي ينتظر تحصيلها بعد تنفيذ هذا المشروع قد تبلغ ربع مليون جنيه ، وسيكون المشروع الشار إليه نافذاً في الصربين والأجانب أيضاً بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك .

( تصفيق ) .

محمد يوسف بك — أرى أن الاقتراح للتقدم من حضرة الأستاذ محمد كامل حسن غير مقبول ، لأننا الآن في صد الكلام عن الرسم المقرر على السيارات وقد بلغ كما جاء في تقرير لجنة المالية ٢٦.٠٠٠ جنيه . ولا يجوز أن نتكلم في نقطة لا علاقة لها بهذا الموضوع

مادة ١٣٣ « ... »

كما يريد حضرة المقتراح . وإلى لا أرى ارتباطاً بين الموضوع العروض علينا وبين النقطة التي أثارها حضرته من أن في فرض الضرائب في الأرياف ظلاً .

لا أنكر أن المجالس البلدية على أنواعها معظماً كثيرة إذ أن الشكاوى من هذه المجالس عديدة . فدرجة أن بعض الأهالي يتمنون إضائها لأنها تفرض عليهم ضرائب باهظة . ولكن ليس الوقت وقت بحث هذه الشكاوى .

يقول حضرة المقتراح إن ضريبة السيارات التي تعرضها المجالس البلدية غير قانونية لأنه لا ضريبة بلا قانون . ولكن هذه الضريبة قانونية لأن قوانين المجالس البلدية تخولها حق فرض الضرائب .

يقول حضرته أيضاً إن مجلس النواب الحق في التدخل لوقف هذه الضريبة ارتكاً على الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور ، ولكي أرى أنه لا يسع الاستشهاد بالفقرة المذكورة لأن حضرة المقتراح يعلم اليقين أن المادة ١٣٣ من الدستور التي يشير إليها لا يقصد منها أن تدخل من الآن وإنما يقصد منها أن ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة تبيين القوانين وأنه عند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية منع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلصة العامة وإبطال ما يقع من ذلك . وبناء على هذا يتضح لحضراتكم أن الاقتراح غير صحيح وأرجو أن تقررُوا رضه .

( أصوات : نطلب إضال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقتال باب المناقشة ؟

( وافق المجلس على ذلك ، كما وافق على رفض الاقتراح بالإجماع ما عدا حضرة المقتراح ) .

( في ٥ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

عدم الموازنة على اقتراح أريد به سد الباب في وجه كل تشريع يرمي إلى إيجاد أعضاء معينين في مجالس المديرية وعدول

صاحبه عنه .

### مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية

الرئيس — سنأخذ الآن البحث في مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية .

المقرر — لقد قرر المجلس في الجلسة الماضية بصد المادة الأولى من القانون أن ينتخب عنوان مجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب . وبناء على ذلك وضعت اللجنة صيغة المادة الأولى طبقاً لقرار المجلس على الوجه الآتي :

« ينتخب عنوان مجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب ، ويكون انتخابها لمدة أربع سنوات » .

حسين هلال بك — أرى أن الأولى في تحرر المادة أن يقال « ينتخب مجلس المديرية عنوان ... الخ » .

للمقرر — اللجنة لا ترى مانعاً من ذلك .

عبد السلام فهمي — رحمه الله بك — إن عبارة المادة على الصورة التي يراها حضرة النائب المحترم حسين هلال بك غير مرغوب فيه لنوباً .

عبد يوسف بك — إنني أعتز على النص الذي وضعت اللجنة .

لقد سألت حضرة النائب المحترم على بك حسين في جلسة الأمس — عندما نعى نص المادة الأولى من أصل المشروع — عما إذا كانت هناك أية من جانب الحكومة ترمي إلى أن يكون في مجالس المديرية أعضاء معينون ، فأجاب سعادة وكيل الداخلية بأن هذه الفكرة قد وجدت في اللجنة التي تحضر مشروع تشكيل واختصاص مجالس المديرية ولكن لم يبت فيها .

وقد فُهمت من جواب سعادة وكيل الداخلية السبب في وضع صيغة هذه المادة على الصورة التي عرضت علينا ، فإنها لا تقول ينشأ مجلس مديرية مكون من كيت وكيت بل قالت « يكون في كل مجلس مديرية أعضاء ... الخ » .

ويُفهم من هذا القول أن الأعضاء المنتخبين يكونون ضمن أعضاء مجلس المديرية وأن الصيغة ليست قاصرة عليهم ، بل يفهم منه أن وزارة الداخلية التي قدمت إلينا المشروع قد صاغت المادة الأولى منه على فكرة أن يضم إلى مجلس المديرية أعضاء معينون . وقد سئل سعادة وكيل الداخلية عن ذلك فأجاب بأن الوزارة لا تريد بمقتضى المشروع المعروض علينا الآن أن يكون هناك أعضاء معينون ولكن لا مانع من أن تعين الوزارة مندوباً يدلي برأيه أمام المجلس . ومن هذه الإجابة يمكننا أن نعلم أن أعضاء مجالس المديرية إلى الآن قطعاً هم منتخبون . أي أنه — إلى أن يقدم مشروع الاختصاص الذي لا يزال تحت البحث وتحصل مناقشة في الفكرة التي ترمي إلى وجود أعضاء معينين — وقد يعدل قانون مجالس المديرية إذا قبل المجلس هذه الفكرة ، وذلك لأن المادة قد تركت الباب مفتوحاً .

أما الذي أراه فهو ألا نفتح من الآن في هذا القانون باباً لنضم أعضاء معينين في المستقبل بعقضى وظاقتهم . ولا شك في أن المادة أصلاً وتعدلياً تترك الباب مفتوحاً . فإذا قلها المجلس كما وضعتها اللجنة فمضى ذلك أنه سيقبل حين وجود أعضاء معينين . ( خبصة ) .

لهذا أرى سد الباب من الآن يقول صريح وأن تصاغ المادة على الوجه الآتي :

« يشكل في كل مديرية مجلس مديرية مؤلف من أعضاء منتخبين ويكون لكل دائرة من دوائر الانتخاب مجلس النواب عضواً ومدة الصيغة أربع سنوات » .

هذا هو التعديل الذي أقترحه سداً للباب الذي تريد الحكومة أن تلجأ في المستقبل .

القرار — محل الكلام الذي أبداه حضرة الصو المحترم إنما يكون عند عرض قانون تشكيل واختصاص مجالس المديرية . أما الآن — ونحن لا نسمع أن نجرم بأن المجلس سيقبل فكرة وجود أعضاء غير منتخبين — فلا يمكن أن نناقش أي اقتراح بهذا الشأن . إنما الآن نبش في قانون الانتخاب ، وليس فيه إشارة إلى وجود أعضاء معينين ، فلا أرى وجهاً للعرض لهذه المسألة .

محمد يوسف بك — إن هذا القول من جانب اللجنة دليل على حجة علينا ، لأننا إذا قلنا إن التعيين ليس محل نظر الآن وحسب أن نضع الصيغة التي توافق الحالة الحاضرة .

لهذا اقترحت على حضراتكم النص الذي تلوه بعد أن أوضحت قصد الحكومة من صوغ المادة الأولى بالصورة التي هي عليها . وأرى أن في اقتراحى هذا سداً للباب .

وكيل الداخلية — لقد قررت هنا في الجلسة الماضية أن مشروع قانون الانتخاب المعروض على حضراتكم موضوع لتسيذ أحكام القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ المعمول به إلى الآن ، وقررت أن هذا القانون لا يعرف أعضاء معينين بحكم وظاقتهم ولا أعضاء استشاريين .

ولهذا لا أفهم معنى لهذا الاحتياط .

إن اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يرمي إلى قطع خط الرجعة على المجلس ، لحضرته يريد أن يقيده المجلس من الآن ويأخذ عليه عهداً ألا ينظر في المستقبل أي تعديل للمادة .

وإنى أرى أن النص الذي عرضه حضرة الأستاذ محمد يوسف بك غير مقبول لأنه يقول في اقتراحه :

« يشكل في كل مديرية مجلس مديرية » وهذا المجلس لا يستمد وجوده من هذا القانون بل من الدستور نفسه . وزيادة على ذلك فقد قلت لحضرتكم إن القانون النظامي الذي سيجعل طبقاً لأحكامه الأعضاء المنتخبين بهذا المشروع لا ينص على أعضاء معينين ولا قانونيين . أما صيغة المادة فلم يقصد منها مطلقاً أن الوزارة تريد أن يكون للمجلس أعضاء معينون ، ولكن التعديل الذي اقترحه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك قد يقيده المجلس في ألا ينظر في المستقبل في وجود أعضاء معينين .



وعلى كل سير عرض على حضراتكم قريباً قانون الاختصاص ، فإذا اشتمل على نص بوجود أعضاء معينين ولم توافقوا حضراتكم عليه فالرأى الأعلى للمجلس على كل حال .

( تصنيق )

حسن صبرى بك — أعارض اقتراح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك وأعارضه من الوجهة الدستورية فإن المادة ١٣٣ من الدستور تقول « ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها وإحصائها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة تبينها القوانين وراعى في هذه القوانين البادئ الآتية :

أولاً — اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين أعضاء غير منتخبين إلخ » .

فالدستور من على أن هناك حالات قد تصطر للشرع إلى الص على وجود أعضاء معينين لمصلحة العمل فى مجالس المديرية . وهذه الضرورة قد تتحقق فضلاً إذا ما علمنا أن من أهم اختصاصات تلك المجالس النظر فى مسائل التعليم بالمديرية فيجب لكي ينتج التعليم النتيجة المطلوبة أن يكون من بين أعضاء تلك المجالس من يستطيع أن يشرف على أمور التعليم ، والمصلحة العامة تقتضى أن يكون الشرف على التعليم عضواً لا موظفاً ، لذلك أرى أن المحصر والتحديد من الآن بالاً يكون هناك أعضاء معينون يتفقان مع نص الدستور . لهذا أطلب رفض هذا الاقتراح .

الدكتور حسين يوسف عامر — إن الاعتراض الذى استند إليه حضرة الأستاذ حسن صبرى بك بنص الدستور غير موجود فى رأى ، إذ أن الدستور حمل اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب وجعل ذلك قاعدة ، فإذا بدا لنا إيجاد أعضاء معينين قلنا ذلك . وعليه فإننا إذا قررنا فى هذا القانون للعروض أساساً ألا يكون هناك أعضاء معينون نكون متفقين مع الدستور تماماً ، لأن الدستور لم يشترط علينا وجود أعضاء معينين بل ترك لنا هذا الحق . فاقترح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك لا يتناقض مطلقاً مع الدستور وإنما يمكن أن يكون محل تقدير وبحث فى المجلس .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — أود الرد على حضرة الأستاذ حسن صبرى بك من الوجهة الدستورية فى هذه النقطة كما ردت عليه حضرة الأستاذ حسين يوسف عامر .

إن الدستور لم يقيدنا فى اختيار أعضاء معينين لأن النص الفرنسى ... ( محبة ) يقول الأستاذ حسن صبرى بك إن الدستور يحتم علينا فى التشريع أن نجل أعضاء معينين .

حسن صبرى بك — لا ، أنا لم أقول يحتم علينا .

الرئيس — لم يقل حضرة الأستاذ حسن صبرى بك إن الدستور يحتم بل قال إنه أباح لوائح القانون إذا وجد حالات استثنائية تستدعى أن يكون فى مجالس المديرية أعضاء معينون ذوو خبرة خاصة أن يفعل ذلك . فإدام الدستور قد أباح لنا هذا فلم نقيد أنفسنا من الآن ونحرم من حق أباحه الدستور ؟ لترك الباب مفتوحاً حتى إذا عرض علينا قانون على نص وجود أعضاء معينين نبهته على حدة ونقرر بشأنه ما نراه .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — الفكرة التى عرضها الأستاذ محمد يوسف بك لا تتعارض مع الدستور ولو أنه يريد وضع نص من الآن .

الرئيس — ولكن الفكرة التى اعترض عليها حضرة الأستاذ حسن صبرى بك هى أن حضرة الأستاذ محمد يوسف بك أراد أن يسد الباب فى وجه كل تشريع يرمى إلى إيجاد أعضاء معينين .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — ثم ، مع اعتضادى بأمر اقتراح حضرة محمد يوسف بك لا يتناقض مع الدستور إلا أتى أرى أنه اقتراح سابق لأوانه ويمكن ما مضاه من مساعدة وكيل الداخلية أمسى واليوم من أنه يجوز للوزارات المختلفة أن ترسل مندوبين عنها

في مجالس المديرية . التي هي في الواقع برلمانات صغيرة — لإبداء آرائهم في المسائل المروسة أمام تلك المجالس على أن يكون رأيهم استشارياً فقط .

أما في بعض المجالس البلدية والمحلية فيوجد أعضاء معينون ولهم رأي في المداولات بخلاف مندوبي الوزارات في مجالس المديرية الذين يحضرون جلساتها للاستئناس بأرائهم ، فلن رأيهم استشاري كما قال سعادة وكيل الداخلية ؛ فيكتفي بهذا التصريح .  
وكيل الداخلية — لا ، لا . أنا لم أقل ذلك .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — قلت ذلك بالأمس كما هو ثابت بالضغط .

وكيل الداخلية — لم أقل إلا أن القانون الحالي لا يشير إلى أعضاء معينين بحكم وظائفهم أو بحكم القانون . على أني بهذا التصريح لم أقيد الحكومة إذ يجوز أن تتقدم إليكم بتشريع جديد ينص على وجود أعضاء معينين . والحكومة لا تزال لها السلطة في عرض مسألة التعيين على حضراتكم ولكم الرأي الأعلى .

الرئيس — هل يكتفي حضرة الأستاذ محمد يوسف بك بهذه الأقوال ؟ أو يريد أخذ الرأي على اقتراحه ؟  
محمد يوسف بك — أكتفي بما سمعته .

الرئيس — إبدن ترجع إلى النظر في الصيغة التي وضعتها لجنة الداخلية للشق الأول من المادة الأولى ، وهي : « ينتخب عضوان لمجلس المديرية عن كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس النواب » ، فهل توافقون حضراتكم على هذا النص ؟  
( موافقة عامة ) .  
( في ٤ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

موافقة المجلس على إحالة عريضة بطلب إنشاء سكة زراعية في مديرية واحدة إلى وزارة المواصلات . ولا ننظر هذه الإحالة  
معارضة مع اختصاص مجالس المديرية .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما قرره اللجنة بشأن العريضة رقم ٢٩٠ ؟  
معالى محمد شفيق باشا — توجد في تشارر لجنة الاقتراحات والمراض التي ننظرها اليوم خمس مسائل خاصة بإنشاء سكك زراعية . وهذه المسائل — يمتنع القانون — تدخل في اختصاص مجالس المديرية التي يرأسها المديرون وحضرها مفتشو الري والتي تتصدر للرأسم يحصل نقلات الإنشاء من ملاك الأفيان .

ولقد اعتبرت المادتان ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور مجالس المديرية هيئاتاً كسلطات مستقلة تنظم تجارون ، ولم يجعل للسلطات التشريعية أي سلطان عليها إلا لمنع تجاوز حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة .

لو أن المجلس قرر إحالة تلك المسائل إلى وزارة المواصلات لكان معنى ذلك تدخله في أعمال سلطة يحكمها القانون . ولقد سبق لمجلس النواب في جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ أن وافق على تقرير دقيق هام جداً وضته لجنة الحفائية برئاسة حضرة صاحب المودة مصطفى النحاس لما جاء فيه : « إنه ليس لمجلس النواب أن يبدى رغبات في أمور تدخل في اختصاص سلطات يترافق بها القانون لكيلا يتصادم مع هذه الهيئات المختصة » .

فليس لنا بعد هذا أن نحيل العريضة رقم ٢٩٠ إلى وزارة المواصلات لأن موضوعها من اختصاص مجلس المديرية وحده ، ولهذا أطلب إلى حضراتكم تقرير حفظها لكيلا تتعارض مع مجلس المديرية ، ولقدسيا بعد ذلك أن يلبأوا إلى السلطات المختصة بالطرق القانونية .  
حضرة محمود أبو النصر بك — يظهر لي أن معالي محمد شفيق باشا يبتعد بنا كثيراً عن وظيفة الحياة النيابية .

تقوم الحياة النيابية على أسس أهمها رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية : وأول أساس لتلك المجالس التشريعية في سائر

مجلس الشيوخ

بلاد العلم هو رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية رقابة يمكن معها أن تتوازى السلطة . تتوازن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بحيث تعمل كل سلطة في الضريبة التي حددها لها القانون . فإذا ما رأت الهيئة التشريعية أن الهيئة التنفيذية قصرت في عمل أو تجاوزت الحد فيه عليها - وهذا من أول حقوقها - أن تسألها عن هذا العمل وتنتظر إن كان هنالك وجه لتوجيه مسؤولية ما إليها فتجربى توجيهها وتأتي بمن ألقى إليهم زمام السلطة التنفيذية فتسألهم وتحاسبهم عنها .

بأن على هذا البعد الذي لا يخالف في معالي عهد شقيق باشا لأهمهم معنى لاعتراض معاليه على شخص يلجأ إليكم لتظفروا في تخصيص وقع من رجال السلطة التنفيذية أو أحد فروعها .

حقاً لا يمكن مطلقاً أن تلعب منكم هذه السلطة أو يؤخذ منكم هذا الحق بحجة أنه تدخل منكم فيما ليس من شؤونكم .

إن حق الرقابة من أخص شؤونكم . فليكن أن ترفعوا عمل السلطة التنفيذية ولهذا يبعد بنا أن نحيل المرائض إلى وزارة اللواصلات كما قررت بحق لجنة المرائض حق تحريك الوزارة بما عندها من اللوائح أو تحجب الطلب ، وعندئذ تبينون وجهة نظر السلطة التنفيذية أو تستعملون ما لكم من حق الرقابة كاملاً غير منقوص ، ولذا فاني لأوافق معالي عهد شقيق باشا وأوافق على رأى اللجنة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وأنا أيضاً أرجو زميلي معالي عهد شقيق باشا أن يسمح لي في أن أخاطبه فيما ذهب إليه .

قد يكون مجلس المديرية الحق في نظر موضوع هذه العريضة ، ولكن أرى - وأنا من سكان الأرياف - أنه قد ثبت لنا بالبرهان ولدتنا حوادث الأيام على أن النظام المتبع في مجالس المديرية ليس هو النظام الحمدي الذي تلمحن إليه القفوس . فإني أن تنظم تلك المجالس ويوضع لها تشريع واف ونظام ثابت أرجو ألا تصرف أقطار الجمهور وألا نخول عن الالتجاء لهذه الدار ، وفي نظمتم تلك المجالس تنظيماً يحق العمل صح توجيه الجمهور نحوها .

للقدر - تاريخ هذه العريضة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ والواقع أن اللجنة عندما نظرت فيما لم تتأكد إن كانت السكا الزراعية للطلوب إنشاؤها من اختصاص وزارة اللواصلات أو مجالس المديرية .

ولذا أطلب من المجلس إعادة العريضة إلى اللجنة للنظر في ذلك .

سعادة عهد صدق باشا - يقول معالي عهد شقيق باشا إنه يوجد قانون أعطى مجالس المديرية حق إنشاء السكا الزراعية ولهذا المجلس الحق عوجب ذلك القانون أن تقرر الموافقة على ما يطلب إنشاؤه من السكا الزراعية أو أن ترفض الطلب . هي التي تقوم بنفقات إنشاء دون الحكومة . وما دام أن هناك جهة أخرى غير الحكومة تختص بمسألة السكا الزراعية فلا معنى لأن تدخل وزارة اللواصلات في أمر ليس من اختصاصها . فإدام أن هناك قانوناً خاصاً بهذا الشأن وهو قائم ومعمول به ولم يبلغ بمعاون آخر فأرى أن رأى معالي عهد شقيق باشا في عمله ويجب العمل به .

الرئيس - إذا رجعنا للقانون فإنه ينص على أنه يؤخذ رأى مجالس المديرية أولاً ولكن العمل من اختصاص الحكومة .

سعادة عهد صدق باشا - ليس القانون أماني الآن .

الرئيس - لكن ننتمي من هذه المسألة طلب حضرة المقرر إحالة العريضة إلى لجنة المرائض .

( أسوات : لا داعي لذلك ) .

الرئيس - أرجو أن تستمعوا حتى أتم كلامي . المسألة التي أثارها معالي عهد شقيق باشا ورد عليها حضرة محمود أبو النصر بك مسألة قانونية ، فأرى أن نحال إلى لجنة الحفانية لتصل فيها .

القرار - أرى إعادة العريضة إلى لجنة المرائض حتى إذا ما رأت حاجة لإحالة المسألة إلى لجنة الحفانية أحالتها .

الرئيس - ما هو رأى المجلس إذن ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - ليسمع لي حضرة المقرر أن أقول إنه كان حقاً عليه - كما أعتقد - ألا يخرج على رأى اللجنة وإذا أراد أن يخرج على رأيا فليترك موقفه . ولكنه وهو مقرر اللجنة لا يملك الخروج على رأياها .

الرئيس - هو لم يخرج على رأى اللجنة .

حضرة محمود أبو النصر بك — هو يطلب إرجاعها إلى اللجنة .

القرار — لاستيفاء البحث فيها .

حضرة محمود أبو النصر بك — الموضوع أن السكة الزراعية إذا لم تشارك فيها ثلاث مديريات تكون من اختصاص مجلس الديرية .  
( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — يحتمل أن تكون من اختصاص وزارة للواصلات .

معالي محمد شفيق باشا — هذا هو القانون في يدى .

حضرة عبد الستار الباسل بك — لا أرى تعارضاً بين قرار لجنة الاقتراحات والمراض وما يطلبه معالي محمد شفيق باشا لأننا لسنا الآن في صدد تشريع إنشاء سكة زراعية حتى يمترض علينا ، وإنما نحن في مقام رغبة تقدمت من جماعة يريدون إنشاء طرق زراعية . فمن بلغ رغبتهم للحكومة وهي تخدمها للجنة المختصة بها .

بين أيدينا عريضة يطلب فيها كيت وكيت ، فنحولها إلى السلطة التنفيذية لتنظر فيها يرضه هؤلاء الناس . فلا حاجة بنا إلى إعادةنا للجنة الاقتراحات أو إلى لجنة الحفانية ، لأن لنا الحق في نظر كل شكوى وكل رغبة وكل طلب يقدم إلينا .

معالي محمد شفيق باشا — يقولون — كما سمعتم — إنه يجب علينا أن نقبل كل شكوى تقدم إلينا .

فلو تقدمت لنا شكوى ضد رئيس محكمة مصر يدعى أنه أخطأ في حكم أصدره ، فهل في هذه الحال ننظر في التكموى ؟ لا ، لا .  
( أصوات : لا ، لا ) .

معالي محمد شفيق باشا — فكمرة قبول أى شكوى تقدم إلينا على إطلاقها لا تليق . فالجهات التي لها الاختصاص التباث يجب ألا تحس سلطتها بشيء .

سمعتم أن النظام الحالي لاختصاص مجالس الديريات في السكك الزراعية غير جيد ، ويجب علينا أن ننظر وضع تشريع جديد مفيد ، ولكن النظام الحالي يسير طبقاً لقانون ولا يمكن تغييره إلا بقانون آخر ترضونه .

سمعتم أن لهذا المجلس السلطة التامة في مراقبة أعمال الحكومة ومجالس الديريات . وهذا صحيح وينطبق على الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور .

« نداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلصة العامة وإبطال ما يقع من ذلك » .

فهذا الدستور حدد لكم محل تدخلكم في أعمال مجالس الديريات ، وهو تجاوزها حدود اختصاصها ، وإبطال ما يقع من ذلك .

ولكن الموضوع للمعرض على حضراتكم هو إنشاء سكة زراعية أعطى بحق المجالس الديريات بمقتضى الأمر المالى الرقم ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ التى جاء فيه :

« فإذا اعتد المجلس ذلك للمشروع وقرر فرض ما يلزم من القود لإجرائه فيبث للدير حينئذ إلى طارن الداحية والأشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن . وبإتفاق النظارتين يرض ذلك على مجلس النظار » .

فهذا هو حق نهائى عول للمجالس الديريات ولا يجوز التدخل فيه إلا إذا أسىء استعماله .

وعلى ذلك فلا نخضع بهذه المسألة . وكل هيئة لها اختصاصها بقانون .

ومن حيث إن هذا الموضوع مهم فأوافق كل اللوافة على اقتراح دولة الرئيس بإحالة إلى لجنة الحفانية لتنظر فيه .

وقد قرر مجلس النواب في جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

« في الأحوال التي يكون رأى مجلس الديرية قطعياً فليس لمجلس النواب الحق في أن يمدى فيها رغبات » .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لجنة الاقتراحات والرائض مختصة بأن تحول لها الاقتراحات المقدمة من حضرات الأعضاء . وهي أيضاً مختصة بأن تحول لها الرائض المقدمة من الأهالي وهو الحق المحول لهم بنص الدستور .

فصلاً يخص الاقتراح سواء أكان اقتراحاً برغبة أم بمشروع قانون متى استوفى البحث الشكلي فيه ، قدم للجلس ليرى فيه رأيه . وأما فيما يخص بالرائض ، وهي تقدم من الأهالي دون الأعضاء ، فنظر فيها لا باعتبار كونها منفذين ما يطلب بها بل لتحيلها إلى الجهة المختصة بعد استيفاء البحث الشكلي لها ، لأن كل عريضة تقدم بنظم من عمل أو يطلب تكون حتماً داخلة في اختصاص إحدى الهيئات التنفيذية . فطلب إنشاء كوبري مثلاً أو سكة زراعية من اختصاص الهيئات التنفيذية .

فإذا قال شخص في شكواه لنا إلى ظلمت ، فليتنا أن ننظر في شكواه لتحيلها إلى الهيئة المختصة ، لا ننظر في الشكوى باعتبار أننا محضون برفع الظلم عنه ، ولكن باعتبار أننا هيئة أعطيت لها الدستور حق مراقبة السلطة التنفيذية . والدستور أعطى لكل شخص الحق في أن يتظلم لنا ، فننظر من أي وزارة يتظلم ، والدستور أعطانا حق النظر في شكواه ، ونحن بعد النظر نحيل الطلب إلى الوزارة المختصة .

يقولون إن السلطة التي نحن بصددها الآن من اختصاص مجالس المديرية . فإذا أخذنا بهذا الرأي نكون من غير شك قد علمنا أحكام الدستور . فليتنا أن ننظر في العريضة المقدمة إلينا في هذا الموضوع هل هي مستوفاة من جهة الشكل أم لا ، فإذا كانت مستوفاة فلجنة من غير شك أن تطلب من المجلس إحالتها إلى الجهة المختصة أو تحيلها إلى لجنة ، وهذه لها الحق في أن تطلب مندوباً من الوزارة ليحبها مما تطلبه . فاقول بأن هذا ليس من اختصاصنا قول في غير عمله ، والذي أقول به هو ما جربا عليه من سنة ١٩٣٤ إلى الآن . الرئيس — الكلمة لحضرة سمد مكرم بك .

حضرة سمد مكرم بك — أرى الاكتفاء بما قاله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة كامل صدق بك — الكلام في هذا الموضوع هام جداً من جهة المبدأ ولا دخل لي بالتصريحات إذا كانت لجنة الرائض تنظر في الشكل أو في الموضوع .

إن هذا المجلس له اختصاص مقرر لا يمكن تجاوز من الأحوال أن يتجاوز أو يتنازل عنه . فإذا كانت هناك اختصاص مجالس المديرية أو لوزارة من الوزارات بمقتضى قانون ومجاورت سلطتها فيه وشكا شك المجلس الشيوخ من هذه التصرفات فهذا المجلس أن يتبع هذه الشكوى ليرى مدى تجاوز هذه السلطة .

وعلى ذلك يكون اختصاص الهيئات الأخرى غير متعارض مع رقابة المجلس . ومعنى هذه الرقابة أن الهيئة التنفيذية لا يصح لها أن تتجاوز في تصرفاتها حدود سلطتها ، فإذا مجازته فلنك أن تستصروا منها عن السبب من طريق السؤال أو الاستجواب .

السؤال العروسة على حضراتكم مسألة هامة جداً وأرى الاحتفاظ بحق رقابة المجلس انتهى أشير إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٣ من الدستور ، ولذلك لا أوافق على ما ذهب إليه معالي شفيق باشا من أن المجلس غير مختص بالنظر في الطلب المروض عليه .

سعادة محمد صدقي باشا — هل هناك ضرر من إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية ؟

( أصوات : لا ، لا . )

الرئيس — طلب حضرة للقرر إعادة العريضة إلى لجنة الاقتراحات والرائض ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك أو ترون إحالتها إلى وزارة اللواصلا ؟

سعادة محمد عبد باشا — مجلس الشيوخ أن ينظر في الرائض باعتبار أنها شكوى أو معلقة ، فإذا قرر إحالتها إلى الوزارة المختصة وأجابت هذه الوزارة بما فيها من المعلومات أبلغ ذلك إلى صاحب الشكوى .

أما الموضوع المطروح على حضراتكم فإنه يتعلق بطلب إنشاء سكة زراعية . ومثل هذا الطلب ليس من اختصاص المجلس النظر فيه وإنما لأصحاب الشأن أن يقدموا به إلى الجهة المختصة ، فإذا لم تحقق لهم طلباتهم فلهم أن يرضوا منطلهم إلى المجلس ، وحيث يمكن للمجلس أن يسأل عن الأسباب التي دعت إلى هذه الشكوى .

حضرة حافظ عابدين بك — لم يقل واحد منا بأن مجلس الشيوخ مختص بقرير سكة زراعية ولكن كلنا متفقون تقريباً على أن المجلس مختص بنظر مثل هذا الطلب وله أن يحفظه أو يحيله إلى الجهة المختصة كما قال حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ولا محل لإحالة الموضوع إلى لجنة الحماية إذ ليس هناك تنازع في الاختصاص .

الرئيس — ما رأى معالي محمد شفيق باشا ؟ هل يرى حفظ العريضة ؟

معالي محمد شفيق باشا — أرى أحد أمرين : إما حفظ العريضة لوجود جهة أخرى مختصة بنظرها ، وإما إحالة الموضوع إلى لجنة الحماية لأهميته من حيث البدء لا بالنسبة لهذه المسألة في ذاتها بل لجميع المسائل الشابهة لها .

الرئيس — ترى اللجنة إحالة العريضة إلى وزارة اللواصلات ، فالوافق من حضراتكم على رأى اللجنة بتفضل بالوقوف . ( وقت أغلبي ) .

( في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

رفض اقتراح رغبة البناء وتحفيظ بعض الضرائب القروض على أهالي مدينة الاسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا قانون

ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية .

راجع للنقاشه على هذا البدء في الملادة ١٣٤ .

مجلس النواب

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

هل لمجالس المديرات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ؟

راجع التطبيق على هذا في الملادة ١٣٤

مجلس الشيوخ

( في ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

ترك عوائد أملاك كل بلدية تحت تصرفها لتقرر ما تراه مناسباً من الضرائب وزك الحرية لكل بلدية في دائرة أعمالها .

وتلاحظ اللجنة بالنسبة لهذه الوزارة :

مجلس النواب

(١) أنه يطلب في قسم البلديات اعاد مبلغ ١٥٩١٧١ جنها ( بند ٥٠ صفحة ١٦٧ ) وهو مادفعه الحكومة إعانة للبلديات في مقابل استيلائها على عوائد الأملاك . واللجنة ترى أن بحث مسألة حذف هذه الإعانة على أن تتنازل الحكومة لهذه المجالس عن كل أو بعض ما تحصله بصفة عوائد أملاك أمر يستحق الاهتمام لأنه يتفق مع الفكرة التي أشار إليها الدستور بحمل المجالس البلدية مستقلة في إدارتها الداخلية حرة في فرض الضرائب التي تراها على سكانها كما هو الحال بالنسبة لبلدية الإسكندرية .

وإذا رجعت حضراتكم إلى البند ٥٠ بالصفحة ١٦٧ من البرزانية لوجدتم أن الحكومة تدفع مبلغ ١٥٩١٧١ جنياً إعانات للبلديات كما أنكم يجدون ضاداً كبيراً بين بعض البلاد الأخرى في كيفية توزيع الإعانة وهذا تفاوت لا مبرر له لأن الوائدين تجي على قاعدة واحدة فكل بلدة بما مجلس على أو على مختلط يكون لها مثل نظيرتها من البلاد الأخرى . فمثلا بلدية بورسعيد تأخذ ١٧٣٣٦ جنياً وطنطا ٨٩٩١ جنياً بينما البلديات القريبة منها تأخذ أقل من ذلك بكثير . وبهذه النسبة بحثت اللجنة الوائدين التي تحصلها الحكومة في كل بلدما مجلس من هذه المجالس فوجدت أن الحكومة مضبوطة لأنها تدفع إعانات ١٥٩١٧١ جنياً مع أن الوائدين التي تحصلها الحكومة تبلغ ١٥١٠٠٠ جنيه فيكون الفرق ٨١٧١ جنياً .

وبما أن الدستور أشار بحمل المجلس البلدية مستقلة في إدارتها الداخلية حرة في فرض الضرائب على سكانها وقد شرعت الحكومة فعلا في إعطاء البلديات هذا النوع من الاستقلال كما هو حاصل في بلدية الإسكندرية فمشيا مع هذه الفكرة يكون من الواجب ترك عوائد أملاك كل بلدية تحت تصرفها لقرار ما تراه مناسباً من الضرائب وهذه في الحقيقة تعتبر رغبة يمكن تنفيذها في السنة القادمة . لهذا تطلب اللجنة من المجلس أن يوافق على اعتاد للبلغ وأن يطلب من الحكومة تنفيذ حكم الدستور وترك الحرية لكل بلدية في دائرة أعمالها .

( فوافق المجلس على ذلك ) .

( في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

## الباب الرابع - في المالية

مادة ١٣٤ - « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تمديدها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء ، « من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

### لا يجوز إنشاء ضريبة أو تمديدها أو إلغاؤها إلا بقانون .

نقطة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - هل اقتراح القوانين المالية من حق الحكومة وحدها أم من حق المجلسين أيضاً ؟  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - أما إنشاء ضريبة فلا مانع عندي من استشارة الحكومة بحق اقتراحه . وأما اقتراح حذف ضريبة أو قصها فلا أرى مانعاً من اشتراك المجلسين فيه .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - اقتراح إغراض الضرائب دائماً للمجلس حتى فيه .

دولة الرئيس - هل يجوز للمجلس النائية حق إنشاء ضريبة أو زيادة ضريبة ؟

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك - أنا لا أرى أن نحرّم الأمة حقّاً . الأمة بطبيعتها تنفر من زيادة الضرائب المفروضة ووضع ضرائب جديدة ، فهي لا تلجأ إلى استعمال هذا الحق إلا عند ظهور الحاجة إليه .  
( فقرر تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى ) .

( في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - في الجلسة الماضية أرجأنا البحث في حق الاقتراح في مسائل الضرائب ، واليوم أقترح أن ينص على أنه لا يجوز للمجلسين إنشاء ضريبة أو زيادة ضريبة أو تخفيض ضريبة أو حذف ضريبة إلا بمصادقة الحكومة .

حضرة علي التزلاوي بك - أرى أن يحفظ للحكومة وحدها حق اقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها ، أما النقص أو الحذف فيكون للمجلسين حق اقتراحه .

دولة الرئيس - إذن يكون النص هكذا : « لا يجوز للبرلمان إنشاء ضريبة أو زيادتها إلا بناء على اقتراح الحكومة وحدها » .  
( موافقة من بعض الأعضاء ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أرى أن تبقى هذه المسألة خاضعة للقواعد العامة للتسريع ، فلا يوضع لها نص خاص ، وللحكومة إذا لم توافق على الضريبة أن تحمل مجلس النواب .

حضرة توفيق دوس بك - النص هنا فائدة خاصة ، إذ به تستطيع الحكومة إسقاط الضريبة الجديدة بمجرد امتناعها عن الموافقة عليها وبغير أن تلجأ إلى حل المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لا أرى على كل حال مانعاً من النص . فالحكومة هي التي تقترح إنشاء الضرائب عادة وقلما يطلب المجلس ذلك ، ولكن هل يستفاد من النص أن يكون للمجلسين حق اقتراح إغراض الضرائب وحذفها ؟

دولة الرئيس - نعم .

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك - أنا أعارض في فكرة منع المجلسين من اقتراح أي شيء يتعلق بالضرائب ، سواء كان بالإلغاء أو بالزيادة أو بالنقص أو بالحذف ، لأن الأمة هي التي تحمل أعباء الضرائب فلماذا يمنع نوابها من زيادة هذه الضرائب إذا رأوا ضرورة لذلك ؟ وليس من المنطق أن يمنع أعضاء البرلمان من اقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها ثم يحول لهم حق الاقتراح تخفيضها أو حذفها .

دولة الرئيس - كان لي اقتراح وسط ، وهو ألا يكون للبرلمان حق إنشاء الضرائب أو زيادتها أو إغراضها أو حذفها إلا بمصادقة الحكومة .



حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — أختي أن يمر ذلك إلى تعطيل كثير من المشروعات النافعة . إتنا في حاجة إلى كثير من أعمال الإصلاح وستنظر إلى فرض ضرائب جديدة على التجار وغيرهم ممن يرجعون أموالا طائلة ولا يدفعون عنها شيئا للحكومة . وقد تمتع الحكومة تحت تأثير عوامل خارجية عن موافقة المجلس على ما يقترحه من الضرائب الجديدة ، فهل يصح أن تنف من أجل ذلك أعمال الإصلاح التي تطلبها البلاد ؟

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( خضر بالأغلبية عدم الموافقة على الاقتراح السابق وهو أنه لا يجوز إنشاء ضريبة أو زيادة على إنباء على اقتراح الحكومة وحدها ) .

دولة الرئيس — أقتراح النص على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .

( موافقة عامة ) .

( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار بقانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقتراح النص على أن تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار بقانون .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذه مسائل أمس بالنظام الإداري . ولست أرى علا تخصيصها بالقرار ، لأن كثيراً من الأمور الإدارية يجب تنظيمها أيضاً بقوانين ، فلو أننا تخربنا في وضع الدستور كل ما يجب تنظيمه بقانون لشق علينا الأمر ، وقد يشتر علينا الإحصاء ؟ وإفراد بعض الأمور بالذكر في القانون الأساسي قد يفيد معنى الحصر .

معالي طلعت باشا — وضعية الحفر التي وضعت بإرادة فردية ونفذت على الأهالي في حين أنها لم تصدر بحكم قانون ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى أن تنظيم قوى البوليس حقيق بأن ينس عليه في الدستور لأنه أهم مظهر من مظاهر الحكومة ، إذ كان البوليس هو الأداة اللازمة لإمكان الحكومة القيام بأهم واجباتها ، وهو حفظ الأمن العام . وأما النص على مسألة الحفر التي أشار إليها معالي طلعت باشا فإن معاليه يرمى إلى ما تستدعيه قوة الحفر من الضرائب التي فرضت على الأهالي بطريقة غير نظامية . فلدفع هذا المظهور يمكن أن يوضع نص في الأبواب التالية هكذا : « فبما عدا الأحوال المنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة كفاية الحكومة أو مجالس الأقاليم » .

( موافقة عامة ) .

( في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

على القرار السابع والتسعون ، وهذا نصه :

لجنة المشروع

فبما عدا الأحوال المنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة كفاية

الحكومة أو مجالس الأقاليم .

( غوافقت عليه الهيئة ) .

حضرة علي ماهر بك — أقتراح أنه إذا اختلف المجلس بشأن صرية فيحل الخلاف باجتماع المجلسين كما هو الحال بالنسبة للبرازية لأنه قد يترتب على ذلك الخلاف إيقاف إصلاحات هامة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — مسألة الضرائب لها أهمية خاصة ، وقد توجد أغلبية من اللامع مثلاً في أحد المجلسين فتقف حجرة عثرة في سبيل الإصلاحات ، لهذا أقدم رأي حضرة علي ماهر بك .

سحابة عبد الحميد مصطفى باشا — أضيف على هذا الاقتراح ألا يجتمع المجلسان إلا إذا طلبت الحكومة ذلك . لأن الحكومة التي لها حق اقتراح القوانين لها أن تتنازل عن طلبها إذا انتهت بأداة الرضا . فلذا لم تمتنع بكون لها أن تعرض الأمر على المجلسين .

حضره على التلاوى بك — في هذا خطير كبير ، لأن الوزارة لو كانت مستندة إلى غالبية في مجلس النواب تؤيدها ، فجميع المجلسين يضيع قوة مجلس الشيوخ لأنه أقلية بالنسبة لمجلس النواب في العدد .

محلى الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر رفض الاقتراح للقدم من حضرة على ملهرك بك ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها ، أو إلغاؤها إلا بقانون . وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون إلا بناء على اقتراح

من الحكومة .

على اقرار الثالث والتسعون ، وهذا نصه :

ولا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون .

سعادة منصور يوسف باشا — أقترح ألا تقرر ضريبة إلا بأمر ملكي .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الضريبة تقرر بقانون .

حضرة زكريا نامق بك — غرض سعادة منصور باشا ألا يكون للمجلس حق اقتراح الضرائب ، وهذا بحث سبق لنا أن تكلمنا فيه في اللجنة الفرعية .

حضرة على التلاوى بك — كنت اقترحت ألا يكون للمجلس حق اقتراح الضرائب ويكون للحكومة وحدها هذا الحق .

حضرة عبد اللطيف الكلباني بك — أنا أعارض في ذلك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أجمع التراح على أن المجلس الذي خول لها حق اقتراح الضرائب أسرفت في هذا الحق وأكثر من الضرائب وأن الأغلبية إن كانت من الزراع ترحم التجار بالضرائب وإن كانت من التجار ترحم الصناع بالضرائب ، ولدينا في مصر دليل على ذلك فإن مجالس اللديرات زادت الضرائب زيادة كبرى . لهذا أفضل أنت يكون هذا الحق للحكومة لأنها سلطة خارجة عن المجلس لا تأثر بدافع خاص بل تراعى في وضع الضرائب التوزيع العادل . وأذكر أن يوسف بك النحاس نشر في الجرائد انتقاداً لأعمال اللجنة في هذا الموضوع .

حضرة عبد اللطيف الكلباني بك — الضرائب هنا كلها عقارية ولا ضرائب على الإيراد ولا على التجارة . فإصلاح هذه الحال يقتضى تحويل المجلس حق اقتراح الضرائب . ونعني أن تقع الحكومة تحت تأثير أصحاب رموس الأموال فلا تقترح الضرائب للتسويات العامة التي يقتضيها الإصلاح .

حضرة زكريا نامق بك — تحويل حق اقتراح الضرائب للمجلس فيه خطر ، خصوصاً بعد أن تقرر مبدأ الانتخاب من غير اشتراط النصاب . فقد يوجد مجلس فيه أغلبية اشتراكية أو أغلبية من اللاد فيرهبون التجار أو العكس . ويلاحظ أن الحكومة مسئولة وهذا يدعوها إلى الاحتراس . أما المجلس فغير مسئول ونعني أن يسرف في هذا الحق .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لو رجنا إلى تجارب الأمم الأخرى لوجدنا أن إعطاء هذا الحق للمجالس فيه خطر على الشعب . أما الحكومة فمسئولة عن عملها وقد لا تلجأ إلى الزيادة في الضرائب بل تتأجل الحالة بل طريق الاقتصاد في الصروفات . ونعني إن خول للمجلس هذا الحق أن تحذف الحكومة في وجه كل مشروع يقترحه المجلس بدعوى أن ليس لديها المال وتطلب من المجلس فرض ضريبة جديدة . ولكن لو كان هذا الحق للحكومة فتكون مأمورية المجلس مطالباً بالتسويات اللازمة والحكومة يكون عليها إيجاد المال اللازم لذلك من أي طريق تراه .

— حضرة زكريا نامق بك — أزيد على ماقلت إن وضع هيئة الحق في يد الحكومة وحدها يطمئن الأجانب في الوقت الحاضر

ويوجب الثقة للمالية .

حضره على علمه بك — أرى أن تحويل الحكومة هذا الحق دون المجلسين فيه ثأندان : الأولى أن الحكومة هي التي تكون مسئولة عن إيجاد المال اللازم لتنفيذ للشروعات التي يطلبها المجلس سواء من طريق الاقتصاد أو من طريق وضع الضرائب . والثانية أن الحكومة لن تجعل الضرائب غرضاً لذاته لأن الحكومة التي تقترح الضريبة ستعمل حساباً لتأثيراتها في ذلك ، على أن حسن السياسة المالية يقضى بأن تكون الضرائب أقل ما يمكن ، والضرائب من الوسائل الفنية التي تكون الحكومة أقدر على إيجادها وإدراجها .

حضره محمد على بك — أنا من رأى حضره للكتاب بك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر الموازنة على القرار مع إضافة العبارة الآتية في آخرها : « وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون إلا بناء على اقتراح من الحكومة » ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون . والقصد بالضريبة هنا الضريبة العامة التي تشمل كافة أهل

القطر ، والضرائب الخاصة بإحدى الجهات التي قد تستلزم تصديق البرلمان إذا اقتضى القانون ذلك .

ثم تليت أحكام الباب الرابع .

للادة الأولى — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون .

حضره على التزلاوى بك — هل يراد بالضرائب هنا الضرائب العامة فقط أو كافة الضرائب ؟

حضره عبد العزيز فهمي بك — المراد هنا هو الضرائب العامة فقط لأن الضرائب الخاصة قد جعلت من اختصاص مجالس المديرية والمجالس البلدية كما ذكر في الباب السابق .

ساحة السيد عبد الجيد البكري — لا بد إذن من النص على أن الضرائب المشار إليها هنا هي الضرائب العامة . وأقترح أن يكون نص المادة كالآتي : « لا يجوز إنشاء الضريبة العامة الخ » .

سعادة حسن عبد الرازق ماشا — لا أوافق على هذا الاقتراح لأن القانون قد يقتضى أن يمس الضرائب الخاصة بالمديريات أو البلديات لا يفرض إلا بقانون .

حضره توفيق دوس بك — للقصد بالضريبة هنا الضريبة العامة التي تشمل كافة أهل القطر والضرائب الخاصة بإحدى الجهات التي قد تستلزم تصديق البرلمان إذا اقتضى القانون ذلك .

( فوافقت الهيئة بالأغلبية على نص المادة الأولى وعلى هذا التفسير ) .

( في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون .

ثم تليت للادة الثانية ، ونصها :

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في القانون لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا ما كان ضريبة لجهة الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية .

حضره عبد العزيز فهمي بك — تحرر هذه للادة عليه اعتراض ، وقد كان الترض منها التوسعة على الحكومة في أن تحضى من الأهالي رسوماً مقابل خدمات تؤديها لهم ، كرسوم المستشفيات وأجور السكك الحديدية وعوايد السلطات وعوايد الأرصعة ونحو ذلك ، ولكن وضع للادة الحالية لا يوضح الترض المنصوص منها .

حضره على ماعر بك — إذن تخفف العبارة الأخيرة من المادة ، وهي : « إلا ما كان ضريبة لجهة الحكومة أو مجالس الدريبات أو المجالس البلدية » .

سماة عبد الحميد مصطفى باشا — حذف هذا الاستثناء الأخير لا يؤدي إلى الترض الذي يقصده حضرة عبد العزيز بك لأن بعض الرسوم يقرر بنبر قانون كرسوم المستشفيات .

حضره توفيق دوس بك — هذه الرسوم تكون بلائحة ؛ والوائح يضمها الوزير مستنداً سلطته في ذلك من القانون .

عبد الحميد مصطفى باشا — اتفق الحالى فيد أنه لا يجوز دفع شيء من الأموال إلا إذا صدر به قانون ، ولكي يدخل فيه الرسوم التي يجوز فرضها بمقتضى لوائح بحسن تمديده على الوجه الآتي : « لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون » . ( فوافقت الهيئة بالإجماع على هذا التصديق ) .

عبد العزيز فهمي بك — إذن تجعل هذه المادة هي المادة الأولى في الباب ، وتعمل المادة الأولى مادة ثانية .

( موافقة عامة ) .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

يقترح — زيادة الإيضاح — قلب ترتيب للمادتين ١٢١ و ١٢٢ القديمتين ، فإن المادة ١٢٢ تضع مبدأ عاماً بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تصديلاً أو إنشاؤها إلا بقانون . أما المادة ١٢١ فهي لا تتعلق بالضرائب بل تتعلق بالتكاليف أو الرسوم التي تجب مقابل أداء خدمات عامة معينة . ويجب أن يضع القانون حدود هذه التكاليف والرسوم على أن يسهل على السلطة التنفيذية أن تقرر — في داخل هذه الحدود — مقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح أو قرارات تنفيذية تصدرها .

الهيئة  
المستشارية  
التشريعية

(١) إذا أريد إنشاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .

(٢) لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .

(٣) مجلس الشيوخ الحق عند نظر ميزانية إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة .

حضره عبد العزيز رضوان بك — لوحظ أن في هذا الباب وفراً كبيراً . ولكن مما لا شك فيه أن تسهيل سبيل العدالة هو من أهم واجبات الحكومات . ولا يخفى أن الجمهور يشكو من زيادة نفقات المصاريف القضائية ورسوم تسجيل العقود خصوصاً إذا علنا أن الذي يدفعها هو الفريق اللذين لا البائن .

مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — يذهب حضرة عضو الآت إلى مثل ما ذهب إليه حضرة الشيخ حسن عبد القادر بجلسة الأسس . وأريد أن أكرر أن مهمة المجلس هي النظر فيما إذا كانت التقديرات للجنة في الميزانية مبالغاً فيها أو لا . أما طلب حضرة عضو المجلس بتخفيض الرسوم القضائية والتبعية فلا يكون إلا بتقديم اقتراح بمشروع قانون .

حضره عبد العزيز رضوان بك — يادولة الرئيس ، ليست المسألة مجرد تلاوة أرقام .

دولة الرئيس — لا ، بل المسألة مراقبة هذه الأرقام .

حضره عبد العزيز رضوان بك — هذا لا يمنع من أن يندى المجلس رغبة في هذا الشأن .

دولة الرئيس — إذا أردت تقديم اقتراحاً بمشروع قانون .

حضره عبد العزيز رضوان بك — كلا ، فإن إبداء الرغبة لا يلزم بتقديم اقتراح بمشروع قانون .

سماة محمود شكري باشا ( مقرر اللجنة ) — إذن ماذا تكون النتيجة السلبية من مجرد إبداء هذه الرغبة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إذا كان الأمر كذلك فلنأخذ كد المجلس من أنه سيقدم إليه في مدى أسبوع كثير من مشروعات القوانين . على أني غير مالم بتقديم مشروع قانون وإنما لي الحق في إبداء رغبة وللجلس أن يوافق عليها أو لا يوافق .  
دولة الرئيس — ولكن رغبة كهذه تحتاج إلى درس طويل .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إن أقل بحث يجب إجراؤه في مثل هذه الرغبة قبل تقديمها هو عمل إحصاء دقيق لمعرفة ما إذا كانت هذه الرسوم مصدر إيراد للحكومة . على أن الواقع أن هذه الرسوم ليست مصدر إيراد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — الأمر للجلس في إقرار رغبتي أو رفضها . ولكن لا يصح أن يعترض علينا هكذا عند كل مسألة نعترض لها . وأنا أرجو أن تقولوا لنا ما هي مهمتنا إذن . إننا لم نطلب تحرير أمر من الأمور بل طلبنا تحقيق رغبة ، وهذا أقل ما يسمح به لنحو المجلس . إننا لم نجلس هنا لنسمع ما يتلى علينا بالمجلس ثم تصرف .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — للسؤال أكبر من أن تكون مجرد كلام ، بل كل رغبة يجب أن تكون مشفوعة على الأقل بالبيانات والإحصاءات اللازمة لتبين المجلس وجاها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — هذه رغبة أيديها للجلس ، وله الحق في قبولها أو رفضها .

إن الجمهور يشكو من الشكوى<sup>(١)</sup> من زيادة النفقات القضائية ورسوم التسجيل بدليل أن كثيرين يهربون من تسجيل عقودهم في الأوقات الناسبة لذلك . ولهذا أرجو مع الإلحاح أن يبدى المجلس رغبته لا أن يقرر قراراً يستوجب تقديم مشروع . فإن استطاعت الحكومة تحقيق هذه الرغبة في هذا العام كان بها وإلا ففي المستقبل . إن لبيى براهين كثيرة على أن تخفيض الرسوم يود بالنفع على الناس ولا يضر خزانة الحكومة . وحسب أن نرجع في ذلك إلى قرار اللجنة نفسها وإلى ما ذكرته وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية من « أن تخفيض معدل تلك الرسوم لن يكون ذا أثر يذكر في متحصلاتها إذ سيزداد عدد العقود للجهة » . وفي الواقع فإن المتصل قد زاد على ما كان مقدراً له ببلغ ٩٩٣،١٤٠ ج . م بالرغم من تخفيض الرسوم مدة خمسة شهور من السنة المذكورة ، على أن التجربة التي قامت بها وزارة للاملاات من حيث التخفيض في بنس الأجور لمناسبة العرض الزايم الأعياد كانت سيياً في زيادة إيراد الدولة كما صرحت بذلك هذه الوزارة .

لقد اطلمت اليوم في جريدة السياسة على تلافيف من لندن يقول فيه حماد بك ووتشه بمناسبة قضية الجزية التي مرست على الحاكم المصرية أن هذا البنك يحمل نفقات كبيرة نظراً لصعوبة الإجراءات القضائية للتبنة فيها ، وهذا دليل على فداحة الرسوم القضائية والقيدية عندنا .

دولة الرئيس — إن هذا الحماد يشكلم عن الإجراءات لا عن المصاريف .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — هذه الإجراءات تتعلق بالمصاريف ، بدليل أن هذا التلافيف ذكر أيضاً أن الحاكم المصرية لا تحكم إلا بمصاريف يسيرة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — للتقصود من هذه العبارة آتأب المحاماة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إن بنك ووتشه التبرير يتن من زيادة الرسوم القضائية . فأرجو أن يبدى المجلس رغبته بتخفيض هذه الرسوم .

دولة الرئيس — بحسن أن نحدد طلبك ، فهل تريد أن يبدى المجلس رغبته بالتخفيض أو بالنظر في هذا التخفيض ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — غرضي أن المجلس يبدى رغبته بالنظر في التخفيض .

حضرة عبد الله سلمان أباطة بك — أنا لا أبدى رغبة ولا أقدم مشروع قانون ، بل أترك أمر النظر في تخفيض الرسوم إلى الوزارة الحالية لأنها وزارة برلمانية حرصت على مصلحة الأمة ، ولقد رأيت أن طوابع البريد لما أنقصت قيمتها إلى خمسة ملبات ، وأن

أجور السلك الجديدة لما خفضت عما كانت عليه زاد الإيراد ، فأرجو أن تراعى الوزارة إعادة رسوم التسجيل إلى ٢ في المائة كما كانت من قبل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تريد أن تضع قاعدة تنشى عليها في نظر هذه اللزائية . لا ينكر أحد منا أن من بين هذه الرسوم ما هو غير عادل فيرفع ، وما هو فادح فيجب تخفيضه .

ومدار السألة ، هل يعنى لنا أن نبدي رغباتنا وملاحظاتنا على كل باب من أبواب هذه اللزائية أثناء نظرها ، أم نكرم بتقديم مشروعات قوانين ؟

إن إبداء رغباتي هو حق من حقوقى ، ولست ملاماً حتى أثناء نظر اللزائية بتقديم مشروعات قوانين بخصوصها .

أنا لست صانعاً أو حرجاً فتلى أبواب اللزائية وأصح أن هناك رسوماً فادحة ثم يقال لى يجب أن تصدق عليها بشير أن تأثم من فدايتها ، أو أن تبدي ملاحظتك بشأنها .

تقولون إن الدستور ينص على أن الرسوم لا يمكن تعديلها إلا بقانون . هنا صحيح إذا لم يكن هناك ميزانية معروضة علينا . أما واللزائية تحت نظرنا فلنا كل الحق في إبداء رغباتنا بشأنها .

ولذلك فإلى أؤيد زميلى حضرة عبدالعزيز رضوان بك . هذه رغبة أبديتها فلذا وافق المجلس عليها ألغيتها للوزارة لتضع بها مشروع قانون يمرض على المجلس للتصديق عليه . أما إذا كان المرض من نظر اللزائية هو مجرد مراقبة الأرقام ، فلا عمل إذن لإضاعة الوقت بتلاوة أبوابها . مادام أنه ليس في استطلاعنا مناقشتها ولا إبداء رغباتنا فيها . فلذا كان هذا هو الراد فأنا وجميع حضرات زملائى نقرر الآن قراراً نهائياً نأخذ فيه بما جاء باللزائية قضية مسلمة بشير بحث .

إننى أرى أن المجلس وقت مناقشة الإيرادات حتى إبداء اقتراحاتى ترسل إلى الجهات المختصة أو تحال على اللجان لعمل مشروعات قوانين بها . أما إذا كان المجلس يرى غير ذلك فلا معنى لتلاوة مطلقاً لأننا نضقد جميعاً أن الحكومة لا تحصل من باب الإيرادات على أكثر مما هو مبصق لها .

دولة الرئيس — أرجو أن تبين اقتراحك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اقتراحى هو إحاطة المناقشة للمجلس في الإيرادات ، لا من حيث التقدير قط ، بل ومن وجهة عدالة الضرائب أو فدايتها ، وتبليغ قراراته ورغباته للجهات المختصة . يعنى أن تكون المناقشة جديّة تغطى للنضج حتى اقتراح الزيادة أو الإقتصاص . أما إذا كان الأمر بخلاف ذلك ، وكان حملنا قاصراً على النظر في كثرة أو قلة ما يدر في اللزائية فلا يكون هناك معنى لتلاوة لأننا نتعرف جميعاً أن اللزائيات تقدير بالقياس على السنين الماضية وأن كل ما يتحصل يرد للخزانة خلا .

ولو فرضنا مثلاً أن نتصل في باب من أبواب السنة الماضية كان مليونين من الجنيئات وقدر مشله في اللزائية للمروضة علينا فما معنى التلاوة في هذه الجلسة ما دامت النظرة أنه لا يعنى المجلس تقرير الزيادة أو الإقتصاص .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — رجنا اليوم إلى بحث الأمس . لقد قررنا بالجلسة الماضية أن مأمورية لجنة لالية والمجلس في نظر الإيرادات تحصر أولاً في التحقق من أن الإيرادات الواردة في التصريح تفي بمتنص قانون ، وأن جبايتها منطقة على أحكام ذلك القانون . وثانياً في معرفة ما إذا كان التقدير مبالغاً فيه أو متسابق مع ما تحصل فعلاً في السنة السابقة ، وهل روعيت فيه الظروف وحالة البلاد الاقتصادية ؟ هذه هي مأمورية اللجنة والمجلس .

أما إذا رأى أحد أعضاء المجلس أثناء البحث انتهاء ضرورة ما فيجب حينئذ أن يقدم اقتراحاً خاصاً مبدئاً بالطريقة للجنة بالألمة الداخلية ثم يأخذ سيره الطبيعى إن كان غير مستجبل وينظر فيه بطريق الاستجبال إن رأى المجلس ذلك . هذا هو الطريق القانونى .

أما الاقتراح للامال لاقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر فهو « اقتراح عام » ، وليس له لى حضرة الأستاذ أن أصف اقتراحه بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن اقتراحى هو رغبة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — وما تأثير هذه الرغبة ؟ هل تريد أن تخفض مصاريف التسجيل ؟ إن كنت تريد ذلك فلتقدم اقتراحا يستند على الأوجه التي تراها ، وتبنى عليها التعديل ، وتقدم معه مشروع قانون تطلب نظره بطريق الاستجبال إذا رأيت ما يستوجب ذلك ، حتى إذا ما وافقك المجلس وقرر الاستجبال في نظر الاقتراح أقوم النظر في الباب الذى تدخل فيه رسوم التسجيل إلى أن يفصل في الاقتراح . ولكن ما هي الفائدة من إبداء الرغبات إذا لم تقدم على هذا الوجه ؟ هل هي مازمة ؟ أم لا .

سعادة محمد مغازى باشا — لقد قدمت اقتراحا في ٣ يولي سنة ١٩٢٦ طلبت فيه من المجلس استصدار مرسوم بتخفيض رسوم تسجيل عقود البيع من ثلاثة ونصف في المائة إلى اثنين في المائة قلت فيه إن تخفيض الرسم يسهل المعاملات وروج الإيرادات التي كانت تزيد كلما شرتت الحكومة في تخفيض تلك الرسوم ، وقلت إن الحكومة يهملها تسهيل المعاملات بين الأفراد لأن في ذلك مصلحة لقضاء أعمالهم ، وهي في الوقت ذاته لا تنسى أن كثرة التعاقد تنمى عليها الفرق الناتج من التخفيض . والدليل على ذلك أنها لو رجعت إلى ما مضى من السنين التي خفضت فيها الرسوم لتحققت من صدق أقوالى ، ومناسبة النظر الآن في باب الرسوم القضائية والقيدية أرجو نظرك هذا الاقتراح .

معالي محمد شفيق باشا — بالأسس حين نظر المجلس في باب إيرادات مصاد الأديك التي قدرت فيه الإيرادات بمبلغ ٨٤ ألف جنيه بينما كان تقديرها في السنة الماضية ٨٣ ألف جنيه اقترح حضرة الشيخ حسن عد القادر تخفيض هذه الصرية قلنا إن المجلس لا يملك ذلك لأن الضرائب والرسوم للقررة بقانون لا تخضع قيمتها إلا بقانون وأخذ المجلس بهذا الباء وانتهى . واليوم عاد حضرة الشيخ حسن عبد القادر إلى نفس الموضوع وأبدى رأيا مخالفا لما قرره المجلس بالأسس ، وقال إننا إذا أخذنا بقرار المجلس كانت قراءة تقرير اللجنة عن البرازية وعدمها وتصديقتها وعدمه سواء ، لأننا لا نملك حق التفسير في أرقام البرازية . هذا هو عمل الخلاف ، وأرى أن إقراض قرش واحد من الإيرادات بمجرد أن يطلب ذلك أحد الأعضاء خطأ محض لأن الإيرادات قدرت بمقتضى قوانين معمول بها ومن الواجب احترامها وقدرت الصروفات على أساسها . ومأموريتنا الآن أن تبين مواضع الظلم في الإيرادات أثناء فحصها من نبيها للحكومة ونطلب إليها فحصها والمصل على تلانيها مستقبلا .

لقد قدرت الإيرادات بمبلغ ٩ مليون جنيه وقدرت الصروفات بمثلها فإذا اقتضنا ثلاثة أو أربعة ملايين من هذا الإيراد بناء على رغبات غير معينة على أسباب صحيحة وأصبحت الإيرادات ٣٨ مليوناً مثلا وغيت الصروفات كما هي ٤٩ مليون جنيه فمن أين تأتي بالفرق ؟ لكن أن تطلبوا إقراض رسوم التسجيل إلى اثنين ونصف في المائة ، بل إلى أقل من ذلك ، ولكن يجب عليكم قبل ذلك أن تقيموا الدليل على صحة رأيكم ببيانات مقننة والحكومة حينئذ تقيم الدليل على صحة رأيها .

الوزراء منا ونحن منهم محضرون منا وتناقض معهم وليس لنا أن نتقص قرشا واحداً من البرازية بغير القاعدة التي يتيها ، وهي إبداء الرغبة وإجراء التفتيش إلى أن يثبت وجوب ذلك قانوناً . هذه هي القاعدة التي يجب الأخذ بها .

حضرة حافظ عابدين بك — طلبت الكلام في هذا الموضوع ولكنني أكتفي الآن بما أبداه معالي محمد شفيق باشا من أن لكل عضو حق إبداء رغبته على البرازية وليس له أن يطلب إقراض شيء منها إلا بقانون . والآن وقد مضى من السنة وقت طويل فلا محل لطلب الإقراض وضح أن يكون هذا في العام المقبل حين يتسع الوقت لتقديم مشروعات قوانين التعديل وحسب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — يظهر أن هناك خلافا بيننا وبين سعادة المقرر في حكمة تقديم البرازية للمجلس وفي سلطة المجلس عليها .

لقد جرت العادة في البلاد المستورية أن تعدل الضرائب ويفرض الجديد منها أثناء نظر البرازية .

يقولون إن الضرائب لا يجوز إقراضها إلا بقانون . ونحن نعلم بذلك ونقول إن هذا القانون الذي نحتاج إليه تحقيقاً لرغبة التخفيض هو نفس القانون الذي تصدر به البرازية ، ولهذا فإني أقيد من طلب تخفيض رسوم التسجيل إذ لا يصح أن يكون التسجيل أو للمعاملات القضائية باب إيراد للدولة لأن للسائل القضائية ما وجدت إلا لتنظيم للمعاملات وليس من حسن السياسة المالية أن تكون هذه للمعاملات مصدر إيراد للدولة ، وعلى وزارة المالية أن تعمل على إيجاد موارد أخرى تد ما ينقص من هذه الرسوم .

دولة الرئيس — لم يطلب أحد تخفيض الرسوم ؟ وكل ما في الأمر أنت حضرة عبد العزيز رضوان بك طلب إلى الحكومة النظر في تخفيضها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — لقد فهمت أنه طلب التخفيض . نحن ندرس للزيادة الآن ، وإنى أخالف سعادة المقرر بما ذهب إليه من أن عملنا يقتصر على تقدير الأرقام للزيادة لأن هذه النظرية تهدم سلطة المجلس ، وهو السلطة العليا ، وليس لأية هيئة أن تعدد سلطته . نحن ننظر في صحة الأرقام وفي المبادئ التي بنى عليها تقديرها ونقرر ما نتخذ أنه في مصلحة البلاد .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليسمح لي حضرة الزميل أن أقر الحقيقة عما قاله خاسا بالتقاليد التي يجري العمل بها في فرض الضرائب وتعديلها بالبلاد الدستورية .

تضي التقاليد البرلمانية الإنجليزية بأنه ليس لأي عضو أن يتقدم بأي مشروع مالي إلى المجلس لأن هذا من اختصاص لجان تشكل لهذا الغرض فتقوم باقتراح مشروعات تلك القوانين . ذلك لأنهم يعلمون أن السائل المالية ليست ككل للسائل إذ هي مرتبطة بحياة الدولة في مستقبل أيامها . وليس في مقدور كل عضو أن يحيط علماً بجميع الجزئيات الدقيقة التي تستلزمها الاقتراحات المالية . ولهذا فلأن أصبح عبارة حضرة زميلي وأؤيد سعادة المقرر في نظريته لأنها هي النظرية الدستورية .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — تصحيحاً لعبارة حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — وهي قوله بأن المجلس له الحق عند نظر الزيادة أن يرفض ما يراه من الضرائب أو يزيد بها — أقول بأن هذه النظرية غير صحيحة وتختلف ما نص عليه الدستور في المادة ٢٨ حيث قالت : « إن للملك والمجلس الشيوخ والتواب حق اقتراح القوانين عندما ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك والمجلس النواب » . فالمجلس الشيوخ ممنوع من اقتراح أية ضريبة أو زيادتها . لما قاله حضرة الضمون أن إنشاء الضرائب أو زيادتها مباح عند نظر للزيادة خطأ محض .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — قلت ، بإسادة للمقرر ، بجملة أسس عند المناقشة في تعديل الضرائب بأن للمجلس سلطة التعديل بقانون يصدره ولم تبد الملاحظة التي أبديتها اليوم ولم تملك المادة ٢٨ من الدستور ، فلا يصح لك بعد ذلك أن تقول بحرمان المجلس من حق التعديل في الضرائب مع أنك كنت تقول بالأمس بأن له هذا الحق .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — يظهر أن حضرة الضمون لم يحط في عبارته حيث يقول إن للمجلس زيادة الضرائب .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — الثابت في مضبطة الأسس أن سعادتك قلت بأن طلب التخفيض أو الإلغاء لا يكون إلا باقتراح بمشروع قانون جديد لمعدل للقانون المعمول به ، وهذا متفق مع رأينا .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — عبارتك التي تذكرها الآن خلاف ما صدر منك أولاً وصحت ، إذ قلت إن لهذا المجلس أن يزيد الضرائب ؛ والمضبطة شاهد بين يديك . ولو رجعنا إليها لوجدنا أن ما قلته أولاً يخالف ما قلته الآن .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — تعديل الضرائب بالتخفيض مباح ويصح إجراءاته قانون .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — إذن نحن متفقون في الرأي .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي — ما دام أنه من الضروري عندما يراد تعديل الضرائب أن يقدم مشروع قانون به ، فإنا أعتبر أن مشروع الزيادة هو مشروع القانون ، وللمجلس الحق في أن يجري التعديل الذي يراه . ورداً على حضرة محمود أبو النصر بك أقول إن للنسب في إنجلترا في مسألة الضرائب أنها تملك عند نظر للزيادة ويثبت التعديل فيها . والذي يحصل هناك أن المجلس بأجمعه يتحول إلى لجنة مالية تنظر في التعديلات ، خلافاً للحال عندما إذ أن لجنتنا المالية تتكون من تسعة أعضاء .

حضرة محمود يسويو افندي — لنا الآن في مقام تشريع ، لأننا لا ننظر في القانون أو القوانين الفرعية حتى يتسنى لنا التعرض لها بالنقص أو الزيادة . ولكنا ننظر في مشروع ميزانية إيرادات الحكومة ، وهي شيء آخر غير القوانين التي تحصل بموجبها هذه الإيرادات ، فلا محل للخلط بين الأمرين ولا لأن تتوَل الأنفاذ بشيء ما تحمله . والأمر واضح لا يحتاج إلى تفسير ، وهو طبيعي أيضاً إذ تقدر ميزانية إيرادات الدولة تشابه تقدير ميزانية الفرد . فلذا أردت أن أعرف ميزانيته فلأن أنظر في أبواب إيرادي وأقدر ما يحصل



حصولي عليه وأبني عليه نظام أعمال ومشروعاتي . كذلك الحال في ميزانية الدولة ، فإنها تتضمن إراداتها التي تحصل عليها بموجب القوانين المقررة لها . فخطرتنا في هذه الإيرادات يختلف عن نظرها في تلك القوانين ، لأنها إذا أردنا الترخس لهذه القوانين بالتعديل أو الإلغاء ، يجب أن يقدم مشروع بذلك ، وهذا المشروع يحال إلى اللجنة المختصة فتبحثه ثم تبنيه إلى المجلس فيؤخذ الرأى عليه إجمالاً ثم يقرأ مادة واحدة ثم يقرأ مرة ثالثة ويؤخذ الرأى بالبداء ، بالاسم . وهذه الإجراءات وسعت زيادة في الحيلة . وأما نظر المجلس في إيرادات الدولة فلا يكون الاتجاه فيه إلا إلى التحقق من أن هذه الإيرادات تحصل بموجب قوانين قائمة وأنها لأن تستدعي المحدث بها وأن ما قدر لذلك الإيرادات ترجحه إيرادات السنوات الماضية والظروف المالية القائمة .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — كانت الرسوم مخفضة قبل ارتفاع أسعار القطن . فلما ارتفعت أسعاره إلى مائتي ريال سفت الحكومة قانوناً بزيادة تعريفة رسوم تسجيل العقود بالمحاكم المختلطة ، إذ جعل الرسم النسي الخاص بتسجيل بعض العقود خمسة في المائة بدلا من اثنين في المائة . وغرض الحكومة أن تزيد إيراداتها ، فأرى إذا واقفتم أن مؤجل النظر في هذا الموضوع الآن حتى يقدم معالي وزير المالية بياناً بإيراد الرسوم عن مدة المجلس السنين السابقة على التعديل وبياناً بإيراد الرسوم للعدة التالية إلى الوقت الحاضر ليتمكن أن هارن النتيجة في المدين لآنى اعتقد أن الإيراد لم يزد بالتعديل زيادة تذكر وذلك لأن للمتقدين كثيراً ما يخشون حقيقة قيم العقود تخفضاً من زيادة الرسوم ، ولهذا أعسك يطلب هذه البيانات من معالي وزير المالية حتى يمكن للمجلس أن يقرر ما إذا كان هناك وجه إلى إبقاء الرسوم على حالها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يظهر أن النظر في الميزانية أوجب اختلافاً بيننا في الرأى ، فيرى سعادة محمود شكرى باشا وحضرة محمود بسبوي بك أن ليس لنا أن نعرض على أبواب الميزانية وليس لنا أن نتكلم فيها .

دولة الرئيس — لم يمكن أحد من إبداء أى اعتراض ؟ ولا أن تبدي اقتراحاً برغبة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن يظهر أن حضرتيما يقولان بغير ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أقرر لك بأن هذه الرغبة غير مائة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أليس لى أن أبدي أية رغبة ؟

دولة الرئيس — لك أن تقدم اقتراحاً يأخذ مجراه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لنا الحق في إبداء اقتراحات شفهية أثناء نظر الميزانية . ويجب أن يؤخذ الرأى على تلك الاقتراحات دون احتياج إلى الإجراءات المطولة . وغير المصلحة العامة أن يفصل في اقتراح منتج في بضع دقائق بدل طول الانتظار . فإذا قلت إن أجور السكة الحديدية عالية ويجب تخفيضها ، فهل من الضروري أن أقدم اقتراحاً كتابياً وأتطرأ إليها لفصل فيه من المجلس أم أن الأفضل هو نظر المجلس فيها مباشرة بمجرد إبدائه ؟ وهل يحظر علينا القول إذا أردنا أن بين مغللة أو أن نتقدم أمراً من الأمور ؟ وهل يحظر علينا أن نتأش باباً من أبواب الإيرادات ؟ فتلا لو قيل لنا إن إيرادات السكة الحديدية سبعة ملايين جنيه فهل نأخذها قضية مسلمة ولا نتناقش فيها ؟ إنى أخالف نظرية سعادة المقرر وحضرة محمود بسبوي بك وأقول إن المجلس له أن يتنظر إلى ما يقدم إليه من الاقتراحات والطلبات عند نظر الميزانية ويقرها تنديراً جدياً ، فيأخذ بما يراه صواباً ويرفض ما عداه . فالمجلس صاحب الحق في أن يجبل اقتراحى أو يرفضه .

فإذا كان الاقتراح مقبولاً في نظر المجلس يعمل به مشروع قانون ويحول على لجنة الحفائية وبعد ذلك يعرض على المجلس ويأخذ سيره القانونى . وعلى السوم فإن حالة الميزانية حالة استثنائية وليس من الضروري إحالة الاقتراح الذى يبدى أثناء نظرها على اللجنة المختصة بل ينظر أمام المجلس مباشرة ، فإذا اقترحت تخفيض الرسوم كان المرح رأى المجلس فإذا وافق على التخفيض قبل اقتراحى وإلا رفضه . أما إذا كان القرض أن تسرد علينا أرقم لتصادق عليها بغير اعتراض فأولى بنا ألا نبيع استمرار تلاوتها وضاد علينا من غير بحث دفعة واحدة . أما قول حضرة محمود بسبوي بك بأنه لا عمل للناقشة ، وتشبيه ميزانية الدولة بميزانية الأفراد ، فهو في غير محله لأن حضرة ، باعتباره مالكا ، حر في اختيار طريقة السير في إدارة أملاكه وليس ممة مراقبة عليه في ذلك ، بخلاف الحال بالنسبة لميزانية الدولة

إذ لنا الحق في أن نفترض على ما يستحق الاعتراض عليه من الأرقام والبيانات الواردة في الميزانية . فثلا لو اعترضت على أجور السكة الحديدية والرسوم القضائية في الحق في ذلك ولا يمكن أن أمنع من إيداء رأيي في هذا التخفيض .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — حضرة الضو يقول إنه إذا وافق المجلس على التخفيض يحيل الاقتراح على الحكومة للنظر فيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا طلبت التخفيض ، فإذا رأى المجلس أن الميزانية لا تسمح بذلك فإنه يرفض الطلب .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — وإذا وافق المجلس على التخفيض ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يحيل على اللجنة المختصة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — هذا ما سبق لي أن قرره ، وهو أنه إذا رأى المجلس أن هناك ضريبة يجب إلغاؤها أو تخفيضها وأن في بقاياها ظمناً فليدفع ، فإنه يوقف النظر فيها حتى يقدم عنها اقتراح ويخص بالطريقة المعتادة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هنا ما أقوله أنا ، أما سادتكم فقد قلتم إننا لا نملك التخفيض .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أنا لم أقل ذلك وإنما قلت إنه يجب تقديم اقتراح يأخذ سيره الطبيعي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذن فلم يؤخذ رأى المجلس أمس عن اقتراحى الخاص بتخفيض ضريبة الأسلاك ؟

دولة الرئيس — كيف يمكن للمجلس أن يبدى رأيه في مسألة غير محددة تنقصها للمعلومات الدقيقة اللازمة للنظر فيها ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا كلام في الموضوع مع أنكم تريدون رفض اقتراحى شكلاً ، بحجة أن ليس لنا أن نتناقش في تخفيض الضرائب . وكل ما أريده هو أن ينظر المجلس في اقتراحى ، فلما أن يرضه ، وإما أن يقبله فيأخذ بحجاء الطبيعى .

دولة الرئيس — دعنا من النظريات ولكن عملين . الكلمة الآن لمعالى وزير المالية .

معالى وزير المالية — تضع وزارة المالية ميزانية الإيرادات على قاعدة الضرائب المفروضة بموجب قوانين قائمة ، لا على كلاً من المالية تبعها . بالضريبة لا تقل النقاشة عند نظر الميزانية من حيث الأساس الذى بنيت عليه ، وهو تلك القوانين التى فرضتها ، وإنما تجوز للنقشة إذا وجدت في الإيرادات أقسام ليست مبنية على قانون . وكذلك تجوز للنقشة في التصديرات التى ترمى وزارة المالية في وضعها ما تحصل فعلاً في السنوات للامسية من جهة ، والحالة المالية من جهة أخرى ، وما ينتظر تحصيله من جهة ثالثة . فغير لسان الحق عند نظر الميزانية في مناقشة هذا التقدير والتعرض له بالإقتصاص إذا رأى ذلك . أما الضريبة التى بنى عليها فلا تجوز له النقشة فيها ، لأن ذلك معناه الإخلال بالميزانية ، إذ أن إنشاء أى مبلغ من الإيرادات يستلزم حتماً إنشاء مبلغ يقابله من المصروفات . فما هي المصروفات التى يريد حضرة الضو إلغاؤها ؟ أريد أن تلقى الحكومة وزارة المعارف مثلاً ؟ أريد إنشاء المحاكم ؟ إذا كان حضرة الضو لا يريد إنشاء شيء من ذلك وجب عليه ألا يتعرض للإيرادات . إن كلمة «ميزانية» معناها الموازنة التامة بين الإيرادات والمصروفات . فإذا اختلت هذه الموازنة كان العمل على غير أساس ، لأنه إذا قصت الإيرادات عن المصروفات وجب أن نبعث عن مبالغ لسد القمى بفرض ضرائب أخرى أو بالرجوع إلى الاحتياطى ، وإذا قصت المصروفات عن الإيرادات نشأ عيب ذلك وفر . أما في حالة التوازن بين الإيرادات والمصروفات فلا يجوز مطلقاً التعرض للأولى ، وإذا أردتم إلغاء أو تخفيض ضريبة وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .

ليس أعسر على الإنسان من حصى للسائل المالية ، إذ يجب أن تمر بأيدى خبيرين فحين يفحصونها بمناء ودقة ، لأن تمر بمناقشة قصيرة ، أو إنشاء خطاب في جلسة من جلسات المجلس . وأؤكد لحضراتكم أن تلك الأرقام المطلوبة لكم هي مرة أعمال موظفين عديدين ذوى خبرة طويلة وزونها بيزان دقيق وتناقشوا في كل رقم منها .

بناء على ما قدمته أرى أن الكلام في إنشاء أية ضريبة لا محل له الآن ، فإذا أردتم تخفيض ضريبة في السنة التالية أمكن للحكومة النظر في ذلك والاحتياط له عند وضع ميزانية السنة القادمة . أما عن هذه السنة فليأتكم بالتخفيض مطالبة بالاستئصال ، خصوصاً بعد أن مضى من السنة أربعة شهور وحصلت الضريبة فيها فعلاً واستعملت .

احموا إلى إيداء ملاحظة أخيرة ، وهى أن الكلام في تخفيض رسوم تسجيل العقود يوم الجمهور على الدولام بأنه سيأتى يوم

تخضع فيه الحكومة هذه الرسوم فيمتنع الجمهور من حراء ذلك عن التسجيل انتظاراً لهذا التخفيض . وفي ذلك ضرر على الخزنة وضرر على الجمهور ، لأن القانون الحالي يحتم تسجيل العقود ، فالأولى أن نكف عن الكلام في هذه المسألة .

وفضلاً عن ذلك فإن الرسوم بقانون الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٥ الخاص برسوم تسجيل العقود معروض على حضراتكم ، وستعده اللجنة المختصة وتناقشونه فيه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لقد سمعت فيما سمعته من معالي وزير المالية شيئاً كثيراً أغنانى عن كثير مما كنت أرعت الكلام فيه ، ولكننى أرى أنه لا يزال هناك أمر لم يتضح .

ذلك أنى سمعت من سعادة للقرر أنه لا يمكن أن نفقس شيئاً من الأرقام الواردة في أبواب الإيرادات . وهذا ما أريد الكلام فيه . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لم أقل هذا بل قلت إن عمل اللجنة ينحصر في حصص الأرقام ومعرفة ما إذا كانت الضرائب منطبقاً على القوانين والنسب للوجود بها ، وما إذا كان التقدير الوارد بالثبوت يتفق مع ما سبق تحصيله في السنين الماضية ومع الأحوال الاقتصادية في البلاد ، والحالات التى يحتل أن تطرأ . فإذا تبين للجنة أن هذا التقدير مبالغ فيه بالنسبة لما سبق تحصيله في السنوات الماضية ، أو أن هناك أمانة قد تآتى بنفس أغصناه ، وإذا رجع لنا ما ينتظر معه بمر الحاله ردنا التقدير .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إذن نحن متفقون في ذلك ، ولكنى أريد أن أستوضح شيئاً آخر . في سنة ١٩٢١ كانت إيرادات الرسوم القضائية ١٩٥٢٠١٤٠ جنهما ، وبلغت في سنة ١٩٢٢ ، ٣٠١٠٩٣٠٠ جنهما ، والذي تحصل منها فعلاً في سنة ١٩٢٤ ١٨٧٧٥٦٦ جنهما ، وفي السنة الحالية قدرت هذه الرسوم بمبلغ ٣ مليون جنيه وكسور ، فعلى أية قاعدة بنى هذا التقدير الأخير ، بينما أرى أنها كانت قبل هذه السنة أخذت في النقص .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لأن هناك رسوماً يردت في المجالس الحسية ، والحصل صلا في سنة ١٩٣٥ هو ٢١٨٤٥١٩ جنهما ، وهذا وارد في تقرير اللجنة الذى تلى على حضراتكم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إذن أنا مكثف .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب أن يؤذن لى بالكلام .

دولة الرئيس — لقد تكلمت كثيراً .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لى الحق فى الكلام .

دولة الرئيس — ولكن ليس لك الحق إلى الأبد .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا أريد أن أتكلم فى مصلحة البلاد .

دولة الرئيس — تفضل .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — نحن نقر معالي وزير المالية فى الملاحظات التى أبداها من الوجهة العملية ، ولكن نختلف معه فى أن الحالة التى نحن فيها حالة غير طبيعية لأننا نبدأ بنظر الإيرادات قبل المصروفات .

دولة الرئيس — هذا ضرورى بالنسبة لحالة البلاد .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — يجب أن يرجع الحالة الطبيعية للوجود فى البلاد الأخرى .

دولة الرئيس — ولكن لا تنس أن إيرادات مصر معددة وأن بها امتيازات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — نريد إلغاء هذه الامتيازات .

دولة الرئيس — قدّم حضرة عبد العزيز رضوان بك اقتراحاً يبطل على حضراتكم .

تلى الاقتراح ، وهذا فيه :

## مادة ١٣٤ » .....

« أقترح أن للمجلس الحق عند نظر إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم للبرلمان عن السنة المقبلة . »

دولة الرئيس — مارأي حضراتكم في هذا الاقتراح ؟

( أصوات : نوافق ) .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ للقدر لإيرادات الرسوم القضائية والقيدية ؟

( أصوات : نوافق ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر اعتماد المبلغ للقدر لهذا الباب في المشروع .

( في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية . والفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ١٣٣ ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ، أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك .

راجع للنقاشه على هذا في للادة ١٣٣ .

مجلس النواب

( في ٥ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

إذا كان من اختصاص البرلمان الموافقة على قانون بضريبة على وجه العموم ، فله أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم بقانون بها ، خصوصاً إذا كان التأخر في إصداره يضرّ البلاد لكارثة ما دامت الأنظمة الدستورية تبنيح للحكومة أن تطلب تفويضاً معيناً في أمر معين ولدة معينة على أن ترجع للبرلمان لتكوين له الكلمة العليا النهائية .

### لجنة المالية والتجارة والصناعة

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن مشروع القانونين الخاصين بتعديل التعريف الجمركية ورسوم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية ، راجياً عرضها على هيئة المجلس .

وقد انتخبت اللجنة مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

أحمد علي

سكرتير اللجنة

رأف إسكندر

١١ فبراير سنة ١٩٣٠

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانونين الخاصين بتعديل التعريفات الجمركية ورسم الإنتاج

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بحث الرسامين بمشروع القانونين الخاصين بتعديل التعريفات الجمركية ورسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية .

وقد علمت اللجنة أن الحكومة لما لاحظت أن الوقت الباقى إلى الوعد الذى يجب أن تصدر فيه التعريفات الجديدة ، وهو ١٧ فبراير ، لا يمكن أن يسمح للبرلمان بالبحث في تفاصيل ثنائيا بحثا جدياً يحقق مراقبته مراقبة صحيحة ، قدمت إلى المجلس مشروع القانون الخاص بالتعريفات الجمركية وفيه نص بخول لها إصدار ثلث الرسوم برسوم له قوة القانون ، على أن تعرضه عليه في دورته الحالية . وبذلك تتفادى من تأخير التنفيذ الذى ينجم عنه حتماً تقلقل الحالة الاقتصادية وتعرض البلاد لخطر استمرار المضاربة ، كما أنه يتيح للبرلمان الفرصة الواسعة لبحث تلك الرسوم .

وهذه المناسبة رأيت الحكومة أن يصحب هذا المشروع قانون آخر يجهز لها تعديل رسم الإنتاج بنفس الطريقة حتى يمكن تنفيذ المشروعين في وقت واحد .

وقبل أن تبحث اللجنة في موضوع هذين المشروعين ، أثار أحد حضرات الأعضاء مسألة عدم دستورية تحويل الحكومة إصدار التعريفات الجمركية برسوم له قوة القانون مستنداً إلى اللادتين ٤١ و ١٣٤ من الدستور ، ولكن أغلبية اللجنة رأيت أن لا مانع من الموافقة على الطريقة التى اتبعتها الحكومة ما دامت تعرض هذه المراسم فوراً على البرلمان .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

### تقرير لجنة المالية

#### عن مشروع القانونين الخاصين بتعديل التعريفات الجمركية ورسم الإنتاج

الذكور أحمد ماهر (القرر) — تنتهي مدة الاعاق الجمركي للحدود مع الحكومة الإيطالية في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠. وقد أرادت الحكومات السابقة أن تستفيد من ذلك بتعديل النظام الجمركي بطريقة تمكن من زيادة موارد الدولة من جهة ، ومن جهة أخرى تستلزم من حماية الصناعات والحاصلات الوطنية ، مع عدم الإضرار بالحالة التجارية والحالة الاقتصادية لبلاد على العموم .

هذا أهم ما ورد في مشروع القانون الأول ، غير أنه لوحظ أن الحكومة تطلب من البرلمان أن يجيز لها إصدار التعريفات بمرسوم له قوة القانون ، على أن يمرض هذا الرسوم على البرلمان . وقد لجأت الحكومة إلى هذه الطريقة لأنه لم يكن لديها الوقت الكافي لتقديم التعريفات إلى البرلمان ليتمكن من فحصها ومناقشتها البحت الجدي للنتج التليد التي ينشئ عليه تحمل المجلسين مسؤولية ما ينتج عن ذلك . لهذا رأت الحكومة أن تقوم بتنفيذ التعريفات بعد موافقة البرلمان على مشروع القانون المروض الآن على حضراتكم ، وللبرلمان دائماً الرأي الأخير في التعديل أو التغيير عند عرض التعريفات عليه وستعرض عليه قريباً .

تصلون حضراتكم أن الحكومة لم تقدم للبرلمان مشروع القانون الخاص بتعديل التعريفات الجمركية إلا من يومين فقط ، وسيبدأ العمل بهذه التعريفات ابتداء من يوم ١٧ فبراير الجاري ، فمن الصعب أن تطلب من الحكومة تقديم التعريفات للبرلمان وإعطائه الوقت الكافي لمناقشتها ودورها ، لأن خمسة أو الستة الأيام الباقية على تاريخ العمل بهذه التعريفات لا تمكن لجنة البحث الوافي . فإذا قيل إنه لا ضرر من تأخير تنفيذ التعريفات حتى يقرها البرلمان ، فإنني أخالف هذا القول ، وأؤكد لحضراتكم أن هناك ضرراً عظيماً ، ولا أدل على ذلك من تلك المضاربات الشديدة التي حصلت على أثر نشر التعريفات في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . فلو أعطيت للبرلمان الوقت الكافي لدرس التعريفات لترتب على ذلك تجديد هذه المضاربات بل اشتدادها واستمرار الاضطراب الاقتصادي والتجاري في السوق لمدة طويلة لا يعرف مداها .

إن مجرد العلم بأن التعريفات قيد البحث في البرلمان ، وأن هناك فئات يمكن تغييرها يؤثر في السوق تأثيراً شديداً ويجعله أكثر اضطراباً عن ذي قبل .

هذا هو السبب الذي حدا بالحكومة إلى الالتجاء إلى هذه الطريقة الاستثنائية التي لا تلجأ إليها الحكومات إلا في ظروف وأحوال خاصة .

وأظن أن هذا سبب كاف لإقرار الحكومة على الطريقة التي لجأت إليها في تقديم الشروعين للعروضين على حضراتكم .

وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

تعرض الحكومة اليوم على حضراتكم مشروع قانون بتعديل التعريفات الجمركية ، وهي ترجو أن يغولها البرلمان بمقتضى هذا القانون إذا بإصدار التعريفات الجديدة في شكل مرسوم يكون له قوة القانون ، ويتفق نافعاً حتى يقضى للبرلمان أن يقر التعريفات في صيغتها النهائية بقانون يصدره بعد استيفاء البحث في ضوء النتائج العملية التي يؤدي إليها تنفيذ الرسوم المذكور .

وترى الحكومة أن أقل ما يفرض عليها رأي بما ترجوه من ثقة البرلمان التالية أن تقدم إليه بيان وحيز عن هذا النظام الجديد وما يبي عليه من أسس وما يرى إليه من أغراض ، حتى إذا ما منحت الحكومة الثقة للرجوة كتمت على هيئة من القواعد الاقتصادية والقانونية السامية التي يرتكز عليها هذا النظام . وما يزيد هذا البيان وجوباً أن الحكومة مطالبة أيضاً بهتة ثائرة المخاوف التي قد تبلغ حد الوهم والتي تصحب عادة كل نظام مالي جديد ، ولئن كانت شئيل الإثر على ما يملكه الأفراد من ثروة أو ما يألفونه من عيش ،

فما بالك مشروع هام واسع المدى كمشروع الترخية الجركية الذى عدلت بمقتضاه اللات من الرسوم تعديلا يس من قريب أو من بيد  
مراخى الحاية التباينة ، ويعد أثره من البيت إلى الحقل إلى التجر إلى اللسنع .

بيد أنه إذا تمين على الحكومة أن تعمل على إزالة ما ياور النفوس من عاوف طبيعة مشروعة ، وذلك منأ منها بالصفة العامة  
الى لايد منها لحفظ التوازن الاقصادى ، فليها من باب أولى أن تقضى القضاء البرم على الماوف اللفعة الى يروها اصحاب الأغراس من  
للضارين جرأ لقتصر خاص ، ولو أدى ذلك إلى نكية عامة تلحق بالكافة . وإنه لمن بوعات الأسف أن الترخية الجركية الجديدة كانت  
مثارا لتلك الزغات الخفية لدى بعض التجار ، فاستفلا جهل الجمهور للرسوم الجديدة وضاربوا بها صودا وهبوطا كل عما شات له  
مصلحته أو شهوة ، دون أن يحسب للمصلحة العامة حسابا .

ومن ثم فإنى أرى وياكأ كراما على أن أسارع إلى تبديع ما يذاع حول هذه الترخية من أراجيف حتى يتسنى للرأى العام المصرى  
ولمصلاتنا من أمسلاتنا الأجانب أن يتبينوا حقيقة هذا المشروع وحقيقة الأساب التى دعت إليه . وسترون حضراتك أن هذا المشروع —  
مهما اختلف الرأى فى بعض تفصيلاته بل وإذا أسفر العمل عن وجوب إدخال بعض تعديل عليه — فهو فى مجموعه ، وقياسا على غيره  
من النظم الأجنبية ، مشروع بلع التاية فى الاعتدال والتصد .

ومعنى أن أين فى كثير من الإيجاز : ( أولا ) الأسباب التى دعت الحكومة إلى طلب تفويض من البرلمان بإصدار الترخية  
برسوم له قوة القانون ، ( تانيا ) أسبب اهتمام الحكومة المصرية بتعديل سياستها الجركية ، ( ثالثا ) مبادئ النظم الجديد وأغراضه  
وكيفية تنفيذ .

#### ١ — أسباب إصدار الترخية برسوم فى ١٧ فبراير الحالى :

تصلون حضراتكم أن الاماقات التجارية مع الدول سينهى العمل بها فى ١٦ فبراير الحالى ، وبذلك تسترد الحكومة المصرية  
حريتها الكاملة فى تقدير الرسوم الجركية وتنفيذها اشداء من ١٧ فبراير . بيد أن وزارة عهد باشا محمود أرسلت خطابا إلى غامة  
المورد لوبد قطعت فيه على نفسها عهدا كاتبا بأن تشر الترخية قبل الميلاد المحدد لسيانها ، بحيث تلح لتلرف التجارية الأصبية  
وغيرها من الهيئات فرصة إيداء أرائها قبل ١٧ فبراير ، فلم يكن للوزارة العلية مناص من أن يذبع مشروع الترخية قبل تنفيذ بصفة  
شهور حتى يتسنى للهيئات التجارية المختلفة أن تبدى ملاحظاتها عليه فى منس من الوقت ، وحدد آخر مياد لتقديم هذه الملاحظات  
يوم ١٧ يناير سنة ١٩٣٠ .

ولا حاجة إلى القول إنه وإن سر الحكومة المصرية أن تسترد بما تملى به الهيئات التجارية والصناعية ، أجنبية كانت أو مصرية ،  
من الرغبات والآراء بشأن سياستها العامة فى رفع أو تخفيض الرسوم إلا أن شر تلك الرسوم مفضلة فى الترخية قبل تنفيذها بزم ، إنما  
هو غلطة فاحشة اعترف بها الجميع من الأجانب قبل المصريين ، بل ولا يتفق هذا الشر مع القواعد الاقتصادية الأولية التى تجرى عليها  
سائر الحكومات . فنى فرنسا مثلا لا تشر الترخية إلا فى ليلة صدورها ، فلا تعرضها الحكومة أولا على البرلمان بل تصدرها بمقتضى  
تفويض من البرلمان على أن يسيها بصدق فى الوقت اللازم ، تلكم هى السيلة الرشيدة التى يمكن لحكومة غيرة على مصلحة  
البلاد أن تسلكها . وللمسك من ذلك فهمون لماذا لم تسلكها وزارة عهد باشا محمود ....

وقد انتهز نفر من غواة الوزارة فرصة هذا النشر فأخذوا يجمعون ويستوردون كيات كبيرة من الأصناف التى اقترح للشروع  
زيادة الرسوم عليها مما أدى مع الفاسدة إلى غمر السوق بكيات تزو على حاتحه . حتى لقد بلغ الخزون من بعض الأصناف ، كالسكر  
والسكربت مثلا ، مقدارا يسدو حاجة القطر مدة سنة كاملة . وحتى دحمت للرا كبيتى لليانا ، وتكدست البضائع على الرصيف وفى مخازن  
الجرمك ، مما اضطر الحكومة إلى الصرغ بخرن البضائع فى مخازن أخرى غير مخازن الإيداع العامة ، وإلى إصدار التعليمات لموظفى  
الجمارك ليملوا يلا ونهارا لتسهيل تخليص البضائع . ويسرى أن أصرح بهذه الناسبة أن موظفى الجمارك قد برعوا فى نشاط وجد فى  
تأدية واجباتهم بما هو جدير بالإعجاب حقا . ولقد طلبت إلى مجلس الوزراء أن يصرح لوزارة المالية بصرف مكافأة ثوارى ربع الرتب  
الشبرى لكل موظف من موظفى الجمارك من الدرجة الخامسة فنانلا ، فصرح المجلس بذلك تعديرا لما أظهره من حد وعيرة على  
تأدية الواجب .

( تصديق ) .

ومما لا ريب فيه أن نشر التعريفات الجمركية قبل أوانها ، وما اتفق عليه من استيراد البضائع وتكديسها سيؤدى إلى حرمان الحكومة في خلال السنة الأولى على الأقل من شطركير من الرسوم ، وقد يؤدى إلى أزمة اقتصادية خطيرة لا يخفى وطأتها إلا البادرة بتنفيذ التعريفات الجمركية في ميعادها . ولهذا أعلنت الحكومة المستورة الحاضرة في خطاب العرش نيتها في وضع النظام الجديد موضع التنفيذ من ١٧ فبراير ، متفقة في ذلك مع آراء الفرق التجارية وقرار المجلس الاقتصادى الذى قرر بالإجماع « أن من المهم أن يدخل النظام الجمركى الجديد في دور التنفيذ ابتداء من ١٧ فبراير ١٩٣٠ » . ولهذا طلبنا إلى حضراتكم أن نخوفنا من طريق الاستثناء حق إصدار التعريفات بمرسوم ، لأن كل تأخير عن الجهاد المحدد من شأنه أن يقوى دعائم المضاربة ، ويهدد السبيل إلى أزمة اقتصادية قد تبلغ حد الكارثة .

ولما لم يكن في مقدور البرلمان ولا من مقتضيات الكرامة والصلة أن يبحث في هذا الذى التصير تلك الرسوم العديدة التى فرضت على ما يقرب من ألف نوع من البضائع الرئيسية ، فقد رأت الحكومة أن لا تمنوحة لها من طلب الترخيص لها بتنفيذ التعريفات في الجهاد المحدد لها ، على أن يعرض عليكم مرسوم التعريفات في أقرب وقت ، وعلى أن تكون التعريفات نفسها محلا لنظر البرلمان وبمجة الدقيق في الوقت الذى يراه ملائماً ، وفوق ذلك فإن لهذا البحث للوجل فائدة عملية لا يسهان بها ، فإن القياس الصحيح لكل إصلاح نظارى هو العمل والتجربة . ففي كثير من الظروف مثلاً قد لا تؤدى عملية السر إلا إلى قصان الحيلة بىس التفضيى قد يؤدى إلى زيادتها . وبما أنه من المحال الجزم مقدماً بما قد يكون فلا بد من الاستسلام إلى التجارب والاسترشاد بما يكشف عنه العمل . وسيكون للبرلمان ميزة الاختيار في بجهة فيحكم على التفضيى أو الزيادة بما أدبا إليه من نتائج عملية ثم يقرر التعديلات النهائية — إذا ما رأى محلا للتدليل — في ضوء الإحصائيات للبنية على الخبرة العملية .

الرئيس — هل توافقون على نظر مشروع القانون بصفة الاستجبال ؟

( موافقة عامة ) .

حسن صبرى بك — أطاب الكلمة .

الرئيس — هل تريد إثارة المسألة الدستورية المنوّه عنها بقرار اللجنة ؟

حسن صبرى بك — نعم .

الرئيس — بحسن إغناء ذلك حق يؤخذ الرأى على المشروع بمجمله ، لأنه يجوز أن يرضى فلا يبق موجب لهذا البحث .

حسن صبرى بك — لا مانع من ذلك .

عمود سلان غنام أئدى — المسألة الدستورية التى يريد الكلام فيها حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك هى الأساس ، وبإزيم إثارتها أولاً .

غفرى عبد النور بك — قال حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية إن القمع باق على ما هو عليه بدون زيادة جمركية مع أنه محمول حيوى للبلاد .

الرئيس — المطلوب الآن هو مناقشة المشروع المطروح علينا ، وليست التعريفات الجمركية محل بحث الآن . والموضوع الذى يشير إليه حضرة غفرى عبد النور بك بحسن مناقشته عند عرض التعريفات الجمركية .

المقرر — أتألو على حضراتكم مشروع قانون بتعديل التعريفات الجمركية ، وهما هو :



نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تحدد بمرسوم تعريفه الرسوم الجركية المكتضى تحصيلها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، وكذا شروط تطبيق هذه التعريفه .

كذلك يحدد بمرسوم رسم الإنتاج المقرر على بعض الحاصلات المستوردة المكتضى تحصيله ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، ويحصل هذا الرسم مع رسوم الجرك على أن يكون خاصاً للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم والجراءات الخاصة بها .

كل مرسوم يصدر بناء على الفقرتين السابقتين يجب عرضه على البرلمان في دورته الحالية وتبقى له قوة القانون إلى أن يصبح قانون التعريفه الجركية ساري المفعول .

مادة ٢ - علاوة على رسوم الوارد المقررة بالتعريفه المود عنها في المادة السابعة تعرض ضريبة إضافية معادلة لقدار تلك الرسوم على البضائع التي أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات جركية ؛ وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة في تحصيل رسوم الجرك .

وتستحق هذه الضريبة ، مهما كان المصدر الأصلي للبضاعة ، على كافة البضائع الواردة عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقاً جركياً .

ومع ذلك في أثناء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريفه الجديدة يرخس لوزير المالية في أن يمنع بقرار وزاري إعفاءات مؤقتة من الضريبة للنوّه عنها قبل ، سواء بوجه علم أو بوجه خاص لبلاد معينة .

مادة ٣ - يجوز بمرسوم له قوة القانون أن يفرس على البضائع الواردة التي تستحق في ملاها الأصلية عند التصدير بإعانة - سواء أكانت بطريقة مباشرة أم غير مباشرة - رسم تعويضي مواز لقيمة تلك الإعانة .

مادة ٤ - في أحوال الضرورة للتجيلة يجوز بصفة مؤقتة بتقضى مراسيم لها قوة القانون :

( أ ) تخفيض الرسوم أو إلغاؤها بصفة عامة على المواد الغذائية الضرورية والحاجيات العادية من أصناف الملابس ، وكذا على اللواد الأولية الضرورية للصناعات المحلية .

( ب ) منع أو تضييق نطاق تصدير حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية أو الترخيص بتصديرها مع تقرير الرسوم التي يجب تحصيلها عليها .

( ج ) منع دخول البضائع محاطة على الصحة العامة أو ميانة للأدب أو الأمن العام ، أو منمّا لا تنتشر أوبئة اللوائى أو إتلاف المحاصيل ، أو لحماية البثبات النافعة .

مادة ٥ - تعرض الراسم للنصوص عنها في المادتين ٣ و ٤ السالتي الذكر على مجلس البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية ، أو في الدورة التالية إذا لم يكن البرلمان مجتمعا .

فلذا لم تعرض هذه الراسم على البرلمان ، أو لم يقرها أحد المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون في المستقبل وبقيت التحصيلات والإعفاءات والتخفيضات والرسوم التي تحت مئة تطبيقها نافذة بصفة قطعية .

مادة ٦ - للحكومة أن تيرم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتساع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية لمدة لا تتجاوز سنة مع تبادل تثبيت الرسوم أو بدون ذلك .

مادة ٧ - ابتداء من ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ يدفع المسافرون القادمون أو القادمون للدوائى المصرية عوائد رصيف طبقاً للتعريفه الآتية :



يؤخذ من المادة الأولى التي تلوتها على حضراتكم ومن المادة الثانية أيضاً أن صرب الضرائب وفرض الرسوم الجمرية بمراسم لها قوة القانون ، والبرلمان منقذ ، تشريع يتناقض ونصوص الدستور الصريحة . ولا يمكن مطلقاً بأي حال من الأحوال أن يلتزم أى عضو بها كإن جدياً مخالفة صريحة صارخة لتصوص لا ليس فيها من أحكام الدستور .

أنا لا أناقض مطلقاً في صحة الأسباب التي تفضل بآدابها كل من حضرة الأستاذ المحترم وزير المالية وحضرة النائب المحترم مقرر اللجنة وأسلم بها جميعاً من غير ما مناقشة . ولكني أقول في الوقت عينه إنه ليس هناك سبب يدعو هيئة تشريعية لأن تخالف نصوصاً صريحة دستورية في عمل من أمم اختصاصها وهو التشريع . والتشريع التالي معروف أنه من أخس لوازم المجالس النيابية ، ولا يمكن مطلقاً في تشريع مالي أن يخالف نصاً صريحاً جاء في الدستور .

على أن الأسباب التي ذكرت في الواقع تدور كلها حول شيء واحد ، وهو الخوف من استمرار الضرائب . والقرض الأصلي من التعريف الجمرية الجديدة هو الحصول على مال يزيد في موارد الدولة . وقد استطاعنا أن نهم أن هناك بضائع كثيرة مكسدة على الأرصفة ، وأن موارد الحكومة لن تزيد حسب التطورات لتعريف الجديدة في هذه السنة . فلماذا يسيرا إذن — ونحن نملك أن نفتعل — أن نتظر في مشروع القانون للتعريف الجمرية ؟ ويكني لذلك شهران أو ثلاثة أشهر على الأكثر يستطيع المجلس في أنشائها أن يقوم بواجبه وأن يؤدي الأمانة للدستور ويصدر هذا القانون التالي الحدي على الأصول الدستورية وتكون التعريف الجمرية عندئذ موفدة لكل شرائط الصحة ولا يمكن أن يرد عليها أى دفع أو اعتراض .

قالوا إن فرنسا قد أجبرت مثل هذه الطريقة . نعم ، ولكن ما حاجتنا إلى أن نرجع إلى فرنسا وأماننا دستور مكتوب صريح لا ليس فيه ولا غموض ؟ إنما نرجع إلى التفسير إذا كان في دستور فرنسا من مقابل للنس الوجود لدينا وكان هذا النص عندنا عملاً ليس أو غموض ، ولكن إذا كان نصاً واضحاً صريحاً فلا معنى مطلقاً لأن نرجع إلى فرنسا أو غير فرنسا مادامنا لا نستطيع أن نفهم من نصوصنا غير ما نتظن به هذه النصوص .

على أنني لم أستطع مطلقاً أن أعتدي في الدستور الفرنسي الذي صدر سنة ١٨٧٥ على نص يقابل النص الوجودي في دستورنا ، غير أنه عرضت علينا في أثناء مناقشتنا في لجنة المالية ترجمة لنبذة وردت في « أوجين بير » أنلها على حضراتكم وهي النبذة ٥٣٣ « إن السلطة العليا للمجلسين في الموضوعات المالية العامة لا تسمح بأن يبدل حق محرري بدون أن يسبق ذلك صدور قانون . ومع ذلك فإن المادة ٣٤ من قانون ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ تجيز للحكومة ، في حالة الاستعجال ، أن تزيد مؤقتاً رسوم الجمر على البضائع الأجنبية على شرط أن تعرض في شكل مشروع قانون على المجلسين قبل انتهاء الدورة ، إن كانا منعقدين ، أو على أقرب انعقاد إن لم يكونا منعقدين » .

تبينون حضراتكم من ذلك أن فرنسا أخذت هذه الطريقة فإنها تكون عملت بتنفيذ قانون عاды صدر سنة ١٨١٤ ، وهو قانون عاды صدر قبل الدستور الفرنسي الحالي . فالمجلسان يمكنان بأي قرار يصدرانه تغييره صلاً ، والفارق بيننا وبينهم أن نصنا نص دستورى لا يمكننا أن نخالقه إلا بتشيير له إجراءات خاصة ، وهذا فارق معروف وسلم به بين نص دستورى وبين نص قانون عاды . وإذا ما كان لدينا نص لقانون عاды يكون من أسهل الأمور تعديله بقرار عاды بقرره ومجلس الشيوخ ويصدره بجلالة الملك فيصبح قانوناً . أما وسندنا في هذا التشريع نص دستورى لا نستطيع مطلقاً مخالفته بتشريع عاды ، فالعارق كبير جداً .

وقد صدر قانون في سنة ١٨٤٠ قبل الدستور الفرنسي الحالي بموجبه تستطيع الحكومة أن تزيد الرسوم الجمرية على السكر بالمادة الراجعة منه في شرط أن يعرض ذلك على المجلسين في أقرب انعقاد لهما .

بناء على ما تقدم يكون ما يمكن أن يستند عليه من أقوال الشراح الفرنسيين لا يستقيم ولا ينهض حجة على مخالفة نصين صريحين في دستورنا المصري . وكل هذه المخالفة يزلبها شيء واحد ، هو أن نعطى الوقت الكافي لنسح هذه التعريف ونصدر بها قانوناً يتفق ودستورنا .

( تصفيق ) .

القرر — آثار حضرة النائب المحترم حسن صبري بك أمام لجنة المالية مسأله عدم دستورية إصدار التعريف الجمرية بمرسوم له قوة القانون فبحثت اللجنة هذا الأمر وتناقشت فيه طويلاً .

قيل إن نص المادة ١٣٤ من الدستور يمنع من إنشاء أو فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ، وإن هذا النص يمنع إذن من فرض الضريبة الجزائية بموجب له قوة القانون .

ولما كانت البلاد الأخرى تجرى على نفس الطريقة التي يطلب منا الأخذ بها الآن أردنا الرجوع إلى النصوص التي قد تقابل أو تخالف النصوص الموجودة في مصر ، فوجدنا أن نص المادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ من الدستور الفرنسي الذي وضع في السنة الثالثة للثورة الفرنسية يقضى بأن كل الضرائب العمومية تحصل للمناقشة فيها وتعين في كل سنة بواسطة المجلس التشريعي ؛ وله وحده أن يقرها ولا يجوز أن تستمر لمدة أكثر من سنة إلا إذا تقرر تجديدها .

إن هذا النص ، بإحضرات الزملاء ، ينفق ونص المادة ١٣٤ من دستورنا . ثم قررت للمدائن ٤٨ و ٤٩ من دستور سنة ١٨١٤ أنه لا يجوز فرض أية ضريبة أو تحصيلها ما لم يقرها المجلسان ويوافق ذلك على هذا القرار ، ثم يتكلم هذا الدستور بعد ذلك على الضريبة المقابلة فيقول إنها لا تقرر إلا لمدة سنة واحدة ثم تجدد .

وجاءت للمدائن ١٦ و ١٧ من دستور ٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ فقررت أنه لا يجوز فرض أو تحصيل أية ضريبة إلا بمقتضى قانون ، ثم قررتا بعد ذلك أن الضريبة المقابلة تكون أيضاً لمدة سنة .

جاء بعد ذلك الدستور الفرنسي الأخير الصادر في سنة ١٨٧٥ فلم يتعرض لهذه المسألة مطلقاً ، ولكن هل معنى هذا أن القاعدة يمكن أن تختلف فيقال إنه يجوز تحصيل ضرائب بشر قانون ؟ أظن لا . فالكل متفق على أن النصوص القديمة سارية ، وأن الضرائب لا يمكن فرضها إلا بقانون يوافق عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالصيغة القانونية المعتادة .

إن الأصل في وجود الساتير هو — كما قال حضرة الزميل المحترم حسن صبري بك — الرقابة على ميزانية الدولة وتنظيمها . ولهذا فإن القاعدة الأصلية في بلاد العالم أنه لا يجوز فرض ضريبة إلا بمقتضى قانون . ونخرج من هذا إلى أن القاعدة التي أشار إليها دستورنا في المادة ١٣٤ هي القاعدة العامة المعمول بها في فرنسا وغيرها من البلاد . وما دام الأصل واحداً والقواعد الأساسية واحدة فليتنا أن ننظر إلى ما ضلوا في فرنسا إزاء هذا النص لنتلمع في بلادنا . ففي سنة ١٨١٤ — أي في الوقت الذي كانت فيه النصوص صريحة في أن الضرائب لا يمكن فرضها أو تحصيلها إلا بقانون — أقول في هذا الوقت صدر قانون بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ شيه بمشروع القانون الذي يطلب من حضراتكم إقراره الآن يسطر في المادة ٣٤ منه الحق للحكومة في أحوال الاستعجال في أن تزيد مؤقتاً ضرائب الجمارك على البضائع الأجنبية بشرط أن تقدم النصوص التي تقرر بها هذه الزيادة بمشروع قانون إلى المجلسين قبل انتهاء الدورة إذا كان البرلمان منعقداً ، أو في الدورة التالية إذا كان ذلك في فترة السلطة البرلمانية . وهذه ، بإحضرات الزملاء المحترمين ، هي الحالة المعروضة علينا تماماً ، فلحكومة تزيد أن تدل الضرائب الجزائية ، وتطلب من المجلس تفويضاً يجيز لها إصدار التشريعات الجزائية بموجب له قوة القانون . والواقع أنه إذا كانت المبادئ الدستورية تقضى بعدم جواز إعطاء توكيلات أو تفويضات للحكومة بصفة عامة ، وبغير قيد ولا شرط ، لأن في إعطائها ما يعطل الرقابة البرلمانية ، فإن التعويض المهدود في نوعه وفي مدته والذي يجيز للحكومة أن تصدر مراسيم لها قوة القوانين ومنع عليها أن تعرض هذه المراسيم فوراً على البرلمان ، أقول إن هذا التمييز لا يفتقر للنقض المقصود من رقابة البرلمان على أعمال الحكومة ، ذلك لأن هذا الرسوم لا مندوحة من عرضها على البرلمان في الدورة التي صدر فيها إذا كان منعقداً ، أو في الدورة التالية إذا كان البرلمان غير منعقد .

بيننا حضراتكم ما كان عليه العمل في فرنسا سنة ١٨١٤ ، وقد حدث أن تغير الدستور الفرنسي في سنة ١٨٤٨ ، ومع ذلك استمر العمل بقانون سنة ١٨١٤ ، ولو أراد واضع الدستور أو الجمعيات النيابية التي أقرته أن تغير هذه الحالة لنص على ذلك صراحة .

وفي دستور سنة ١٨٧٥ لم يرد نص يقابل نص المادة ١٣٤ من دستورنا ، ولكن هل معنى هذا — كما بينا — أن القاعدة الأصلية التي قررتها المادة ٣٤ من قانون سنة ١٨١٤ قد تغيرت؟ وهل معنى هذا أيضاً أنه أجيز في فرنسا فرض ضرائب أو تحصيلها بدون قانون ؟ لا أظن أنه يوجد من يقول بذلك ، ولا أعتقد أن حضرة الزميل حسن صبري بك الذي يخالفنا في الرأي يقول به .

إذ أن القاعدة واحدة يحضرات الزلاء ، ومع هذا نجد أنه في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ قد صدر قانون يجيز للحكومة الفرنسية في غياب المجلس أن تقرر وقف كل الضرائب المروضة على التلال أو يعضها بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء ، وصدر أيضاً في ديسمبر سنة ١٨٨٧ قانون يجيز للحكومة أن تقرر مؤقتاً رفع الضرائب الجمركية على التلال والنبذ والحيوانات والعلوم المختلفة بمراسيم لها قوة القانون . وقد لجأت فرنسا إلى هذا الإجراء لأنها وحت أن هذه الأسناف قد تعرض حالة السوق إلى أزمات سيئة النتائج تؤدي بالبلاد إلى أخطار داهية لا يمكن تحميد مداها .

يتساءل حصرة النائب المحترم عن الفائدة العملية من إعطاء الحكومة حق إصدار مراسيم لها قوة القانون مادامت المضاربات قد وقتت فعلاً ؟ ويرى إمكان الانتظار مدة شهرين أو ثلاثة أشهر ، ينظر المجلس في حلها هذا القانون بالطريقة العادية لكي يتعدي هذه المخالفة الدستورية .

إننا لا نقول الآن بأننا قصد منع المضاربات لأن هذه المضاربات قد وقتت فعلاً ولكن السبب الأعلى التي يدعوها إلى سرعة إصدار القانون هو ضيق الوقت . وإذا كان ممكناً في هذه المرة أن يجيز للحكومة إصدار التعريف بمرسوم له قوة القانون بسبب ضيق الوقت ، فسوف تكون الأسباب التي استدعو إلى هذه الإحازة هي الرات القليلة هي ذات الأسباب التي أجازت للتدافع في فرنسا وغيرها إصدار التعريفات بمراسيم لها قوة القانون ، وهي الرعة في منع المضاربات ووقاية التلأم الاقتصادي من الاضطراب .

لكل هذه الأسباب رأيت غالبية اللجنة المالية الانتباه إلى الطريقة المروضة على حصراتها لأنها لا تخالف الدستور وتحمدها الضرورة وتدعو إليها الرغبة في حماية المستهلكين ومنع المضاربات وتخفيف أضرارها على قدر استطاع ، ولهذا أطلب الموافقة على رأي اللجنة وتقرير الاستمرار في نظر المشروع المروض على حصراتها .

( تصنيق )

محمد سلجان غنام اهتدى — لكي يزول كل لبس من حيث دستورية هذا المرسوم أرجو التوفيق بين إصدار التعريف بمرسوم له قوة القانون وبين السوابق الدستورية التي قررها المجلس بشأن المراسيم قوانين التي صدرت في غية البرلمان .

وزير المالية — لقد وفي حصرة المقرر هذا الموضوع من الوجهة الشكلية أو القانونية بما ليس به زيادة لمستزيد . ولكنني أضيف إلى ما قلته ملاحظة واحدة وأخذ من الدليل الذي اعتمد عليه حصرة التميل المحترم حسن صرى بك برهاناً على صحة نظريتي ، فإنه ارتكن على المادة ٤١ من الدستور وأخضعها دليلاً على صحة نظريته ، مع أن هذه المادة هي الدليل على الدليل على جوار تفويض الحكومة أثناء انعقاد البرلمان في إصدار مراسيم بقوانين . فلماذا المذكورة تنص على أنه في غية البرلمان يجوز للحكومة أن تصدر من غير إذن مرسومها بقانون في كل المواد على الإطلاق حتى في المواد الخاصة بفرض الضرائب . فإذا صبح ذلك كان من الجائر للحكومة — من باب أولى — أن تصدر مثل هذا المرسوم في أثناء انعقاد البرلمان بعد أن يأذن لها في ذلك . وضلا عن هذا نحن لا نطلب مجرد الإذن من البرلمان كما خيل لحصرة النائب المحترم ، وإنما نطلب إصدار إذن قانون ، وهذا هو المهم لأن من بلك إصدار القانون بملك ولا ريب الإذن به . وإذا كان من اختصاص البرلمان أن يوافق على قانون بصيرية على وجه العموم فله — وهو صاحب الحق الكامل — الاختصاص الجزئي في أن يأذن للحكومة بإصدار مثل هذا الرسوم بقانون . وما دامت الأنظمة الدستورية تتيح للحكومة أن تطلب تفويضاً معيناً في أمر معين ولدة معينة على أن ترجع البرلمان لتسكن له الكلمة العليا النهائية فإن لا أرى كيف يمكن أن يقال إن الإحازة في حالتها هذه غير جائزة .

فضلا عما تقدم فإن الأستاذ حسن صبرى بك قد استهل كلامه بقوله إنه متفق تمام الاتفاق مع الحكومة والمقرر في الأسباب التي تمسك بها فيما يخص الاعتبارات الواقعية والتجارية من ضرورة تنفيذ المشروع في ١٧ فبراير . ثم قال بعد ذلك إنه لا يرى ضرراً من تأخير للمشروع ....

حسن صبرى بك — كله إلا ١٧ فبراير .

وزير المالية — قد عنيت أن أذكر لحضراتكم في البيان الذي ألقته الآن أنه إذا تأخر صدور هذا القانون يوماً واحداً تعرضت

البلاد لكثرة ضلّة ، وقد حاول كثير من الأجانب والتجار تأخير إصدار هذا القانون ولو يوماً واحداً ، وضغطوا على الحكومة ضغطاً شديداً ، ولكننا رفضنا ذلك رفضاً مشروطاً ، ووافقنا على هذا الرضض بضئ الترف التجاري واستحسنه لأنها رأّت أن التعرّضة إذا تأخر تنفيذها غرّمت السوق بالبضائع وتعرّضت البلاد لإملاسات عديدة ، وأميتت بكبات اقتصادية شديدة . لهذا أرجو حضراتكم أن نأولوا الحكومة الإذن بإصدار هذا للرسوم .

( تصنيق ) .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — للمارض في الانتقال إلى مناقشة للشروع مادة مادة يقفل .

( وقف حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك ) .

الرئيس — بناء على هذا قرر المجلس الانتقال إلى مناقشة للشروع مادة مادة .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

رفض اقتراح رغبة بإلغاء وتخفيض بضئ الضرائب المفروضة على أهالى مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا بقانون ،

ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية .

#### قرر لجنة الاقتراحات والمراض

عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد سالم جبر

بإلغاء وتخفيض بضئ الضرائب المفروضة على أهالى مدينة الإسكندرية

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم ورئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضراتكم تقرير لجنة الاقتراحات والمراض عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد سالم جبر ، بإلغاء وتخفيض بضئ الضرائب المفروضة على أهالى مدينة الإسكندرية .

وقد انتصفتى اللجنة مقررأ لها .

رئيس اللجنة

على أيوب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب ( للقرر ) — أتألو على حضراتكم تقرير اللجنة :

نظرت لجنة الاقتراحات والمراض بجملة ٢٧ يولية سنة ١٩٣٦ في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد سالم جبر بإلغاء وتخفيض بضئ الضرائب المفروضة على أهالى مدينة الإسكندرية ، والمألى على اللجنة من المجلس بجملة ٣٠ يولية سنة ١٩٣٦ ، فرأّت اللجنة أنه اقتراح رغبة .

وبناء على نس قرار المجلس بشأن الرغبات بجملة ٢١ فبراير سنة ١٩٣٧ ترى اللجنة رفض الاقتراح لأنه يتألق بأخصاص مجلس بلدى الإسكندرية .

وقد رأّت اللجنة أن ما يطلبه حضرة النائب المحترم يدخل في اختصاص مجلس بلدى الإسكندرية وفقاً لنس المادة ١٥ من لائحة التومسيون البلدى ونصها :

من اختصاص القومسيون أن يصدر وينفذ كافة القرارات المتعلقة بالسائل والمبالغ الآتي يأتها :  
أولاً — ما يتعلق بميزانية المدينة .

ثانياً — ما يتعلق بقرّر وتحصيل الموائد البلدية وإدارة الإيرادات البلدية من أي نوع كانت ... الخ » .  
وتطبيقاً لنص هذه المادة رأّت اللجنة عدم جواز عرض هذا الاقتراح على المجلس .

حضره النائب المحترم محمد قرني بك — لو سارت لجنة الاقتراحات والرائض على هذا المبدأ ، وهو رفض الاقتراحات التي تكون من اختصاص جهات حكومية ، لما قبلت اقتراحاً واحداً ، فإذا أحيل عليها مثلاً اقتراح إنشاء مستشفى أو مدرسة لأمكنها القول بأن موضوع الاقتراح من اختصاص وزارة الصحة أو وزارة المعارف ، ولرفضت الاقتراحات التي يقدمها حضرات النواب الذين طُلّا وعُدوا تأخيرهم بها رعاية لحقوقهم .

لهذا أرى أن قرار اللجنة برفض هذا الاقتراح قرار تصفي ، وأطلب من المجلس ألا يوافقها على هذا المبدأ الخطير إذ أن موضوع كل اقتراح يدخل في اختصاص مصلحة حكومية .

القرر — لا يمكن أن يستمر نظام في دة ما إلا إذا تحدد لكل جهة اختصاصها واحترمت حقوقها . وإن قيام المجالس النيابية ليس معناه الانتخاب على اختصاص الهيئات الأخرى ، وبخاصة المجالس المحلية . فإذا تشبنا مع الروح النيابية الصحيحة ، وجب علينا ألا تدخل فيما هو من اختصاص تلك المجالس ، بل نعمل على تمتينها واحترام حقوقها وصيانتها ؛ لأن هذه المجالس ما هي إلا مجالس نيابية صغيرة يقوم عليها البناء الثباتي العام .

أما ما ينشأه حضرة النائب المحترم من أن كل اقتراح ربعة سيكون مصيره الرص ، لأنه يدخل في اختصاص مصلحة من المصالح ، فهو تخوف لا محل له لأن مجلس النواب حق الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية . ورجاها ، وإن لم تكن مازمة فهي محترمة لديها . ولكن ليس معنى هذا أن يسلب مجلس النواب سلطة غيره من الهيئات الأخرى .

أما قانون قائم محترم ينص على أن السائل موضوع الاقتراح من اختصاص مجلس نيابي آخر مشكل من أعضاء منتخبين ومعينين فإذا أراد أحد حضرات النواب المحترمين تخطف هذا القانون ، فلا يكون ذلك عن طريق تقديم اقتراح برغبة ، بل يكون عن طريق اقتراح بقانون بتعديل سلطة ذلك المجلس .  
لهذه الأسباب رأّت اللجنة عدم جواز نظر هذا الاقتراح .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعفد أنه كان أولى بلجة الاقتراحات والرائض أن تشير برفض الاقتراح شكلاً لخالفته لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ من الدستور التي تنص على أنه « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تسديدها أو إلغاؤها إلا بقانون » .

ثم أعفد أنه كان يجدر باللجنة أن تحمل سبب رفض الاقتراح ما ذكرت لا ما ذكرته هي في تقريرها من أن الرضا ين على أن موضوع الاقتراح من اختصاص مجلس بلدي الإسكندرية .

القرر — قد يكون ما يقوله حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام سبباً جديداً لرفض الاقتراح ، يضاف إلى السبب الذي جاء في تقرير اللجنة . ولكن ليس معنى هذا أن السبب الذي بنت عليه اللجنة تقريرها لم يكن صحيحاً ، إذ الواقع أن من أهم الأسباب التي يجب أن نلجها محل الاعتبار هي التي ترجع إلى أن المجلس يجب عليه أن يحترم اختصاص الهيئات الأخرى .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام اقتراحاً صه :

« أقرّ عدم قبول هذا الاقتراح شكلاً لخالفته لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ من الدستور » .

حضره النائب المحترم زهير صبرى — نوافق على هذا الاقتراح وعلى رأى اللجنة .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ) .

المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية .

الضرائب لا تكون إلا بقانون ، ولا تصدر غير إذن المجلس النيابية الموجودة .

الضرائب كيفما كانت لا تفرض إلا بقانون يرض على المجلسين .

مجلس الشيوخ

المقرر ( حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة ) — ترى اللجنة<sup>(١)</sup> من جهة المبدأ أن يبق هذا الباب .

أما عن مبلغ المليون جنيه المقدّر في باب الضرائب الجديدة فقد قبلت اللجنة هذا الاعتماد تحت شرط ، وهو أنه لا يجوز إقرار هذا المبلغ قبل صدور قانون يفرض هذه الضرائب . وهذا القانون لم يتقدّم به الحكومة للبرلمان . والمادة ١٣٤ من الدستور صريحة في عدم فرض ضريبة إلا بقانون . واللجنة ترحو أن تسمع من الحكومة وعداً بأن هذه الضرائب لن نجى ولن تنفذ قبل صدور القانون . كما أنها ترحو — إذا كان لا بد من تحصيلها — أن تقدّم الحكومة القانون في هذه البورة ؛ وإذا لم يتيسر فلا تصدره في غيبة البرلمان .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — بالنسبة لمبلغ المليون جنيه تقرر الحكومة أنها سوف لا تخرج على القواعد الدستورية في تقريره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بالنسبة لمبلغ المليون جنيه فقد ورد في الميزانية تحت عنوان ضرائب جديدة من غير بيان نوعها . وقد لاحظت اللجنة أن المادة ١٣٤ من الدستور تنص على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ...

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إنشاء ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنشاء ضريبة أو تعديلها إلا قانون . فإدراج هذا المبلغ في الميزانية يمكن أن يقال إن الفرض منه أخذ للواقعة مبدئياً على فرض ضرائب جديدة .

والبقى أفهمه أنه لا يمكن تحصيل هذه الضرائب إلا إذا صدر بشأنها قانون لأن الدستور صريح في ذلك .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — متفقون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يطلب منا الموافقة على مبلغ المليون جنيه بدون أن نعرف نوع هذه الضرائب . والواجب على البرلمان ألا يوافق على ضريبة مجهولها ، لأن كل ضريبة جديدة لا يمكن ولا يجوز إدراجها في الميزانية إلا إذا تحققت نوع هذه الضريبة حتى نعرف ما إذا كانت البلاد تتحملها أم لا .

وقد كانت لجنة المالية تبيل إلى عدم إدراجها وكل أنجاهها إلى هذه الناحية ولكن قبل من جهة أخرى إن الامتيازات قد أقيمت وإن هذه الضرائب هي أول ثمرة من ثمرات إنشائها يمكن الحكومة من فرضها على الأموال المقتاة منها .

لاحظت اللجنة أن هذا هو الشعور العام فرأت من المصلحة ألا تحالفا وأنها لا تريد أن تقدم برأى يخالف رأى البلاد في الترحيب بفرضها على الجهات المقتاة منها . لهذا مالت اللجنة إلى إدراجها ، ولكنها اشترطت لذلك شروطاً أساسية وكان في نية أحد أعضائها أن يطلب إلى معالي وزير المالية أن يعلن رأيه في الشروط التي وردت بتقرير اللجنة . وأول هذه الشروط أن موافقة اللجنة على إنشاء هذا المبلغ في الإيرادات لا يبد موافقة منها على أن هذه الضرائب أنشئت فعلاً لأن إنشاء الضرائب لا يكون إلا بقانون ومعالي وزير المالية متفق معي على ذلك .

الأمر الثاني ، متى يصدر هذا القانون ؟ قد يصدر في البورة الحالية وقد يصدر في البورة القادمة — وإلى استبعاد ذلك لأنه تكون قد تمت مدة طويلة من السنة المالية . فالقول أن يصدر إما في البورة الحالية أو إنشاء العطلة البرلمانية استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور ، ونصها :



« إذا حدث فيها بين أدوار اعتماد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

إن هذه المادة مرتة مطاطة ، وقد اختلفت في تفسيرها الحكومات المتعاقبة ، فاستعملها بعضها استعمالاً يختلف عن غيرها ، وكذلك تضاربت آراء الشراح في تفسيرها ، وأخشى أن يضطر فرض ضرائب جديدة من التدابير التي لا تحتمل التأخير .

إن البرلمان لا يميز فرض ضرائب جديدة إلا إذا وافق عليها . لهذا اشترطت اللجنة في تقريرها — مع موافقتها على هذه الضرائب — أن تصدرها الحكومة بالأمر تصدر بشأنها مراسيم بقوانين أثناء عطلة البرلمان .

فهل ستقدم الحكومة بهذه القوانين الآن في هذه الدورة ؟

إن فرض ضرائب جديدة على الإيرادات والتركات وغيرها مسألة خطيرة تهم الأمة بصمة خاصة كما تهم البرلمان ، فلا يصح أن تصدر الحكومة بشأنها مراسيم في عطلة البرلمان . بل إن المصلحة العامة توجب عرضها الآن في هذه الدورة وبغير ذلك سمحوا لي أن أطلب إليكم عدم المواظبة على إدراج مبلغ المليون جنيه .

الأمر الثالث الذي رآه اللجنة هو أنه يقتضى فرض الضرائب الجديدة بتحسين توزيع الضرائب القائمة وبصفة خاصة بتخفيف الضرائب على الأعيان ، ذلك لأننا نشربنا جميعاً أثناء بحث البرزانية في اللجنة المالية أن هناك فئة مرهقة بالضرائب وهم أصحاب الأعيان والإجماع متفق على هبوط أسعار الحاصلات هبوطاً واضحاً وتراكم الديون وريادة التكاليف على المولين حتى أصبحت الديون كثيرة والأعيان متقلبة بها . لسلك هذا واقفت اللجنة على مبدأ المليون جنيه بشرط أن يقتضى فرض هذه الضرائب الجديدة بتحسين توزيع الضرائب القائمة بتخفيف الضرائب على الأعيان . وأعتقد أن معالي وزير المالية لا يختلف معنا في كل هذه الأماني ؛ وأتأمل من معاليه تصريحاً واضحاً يطمئن البلاد إلى أن الوزارة ستأخذ بهذه القواعد والتخفيلات ؛ وفي هذه الحالة نوافي على إقرار المليون جنيه .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) -

أما عن الضرائب فكل ما يمكن أن أصرح به هو أن الحكومة لن تخرج عن معنى الدستور وسلك الدستور حتى في التفسير الذي يراه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .  
( تصديق ) .

الرئيس ( حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك ) - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الرزق على حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس انقضى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر —

أعود إلى الكلام عن مبلغ المليون جنيه المقرر في الإيرادات للضرائب الجديدة . إن القول إننا نلزمون على فرض ضرائب جديدة لا يبيح لنا أن ندرج مبلغاً معيناً لهذه الضرائب قبل أن يصدر القانون بها ونعرف مداها . وبما يؤيد وجهة النظر هذه أن الحكومة مزمنة على جعل التجنيد إجبارياً وإنشاء البديل العسكري . ومع ذلك فإنكم تجيدون في أبواب الإيرادات مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ر.ح . م. للبديل العسكري ، فلماذا لا تخفف الحكومة هذا المبلغ اعتماداً على أن قانوناً سيصدر بإنشاء البديل العسكري ؟ لماذا لم تخفف هذا المبلغ إذا كان الكلام مبنياً على التخمين ؟

وبناء على ذلك لما دام القانون لم يصدر بفرض الضرائب فلا يصح أن يدرج مبلغ المليون جنيه .  
أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عما تذهب إليه الجرائد عن ضرائب الأطنان ، فلقد دعى الملاحون عندما أذيع أن الضرائب ستقدر بنسبة ١٧٪ من القيمة الإجماعية للبضائع .  
كذلك أذيع أن في التية فرض ضرائب على الدخل وعلى رهوس الأموال والتركات ، ولم يصدر للآن قانون بفرضها ، وما دام القانون لم يصدر للآن فإني أرى أنه يجب حذف المليون جنيه المقرر للضرائب الجديدة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أظن أن تصريحات معالى وزير المالية التي أدلى بها الآن لا تنكح لأن يطعن إليها المجلس .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لا أستطيع التصريح بأكثر من هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأقول رداً على ما ذكره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إن تصريحات الحكومة أمام المجلس قيمتها . ويجب أن تنقيد بها . ولكن مع الأسف لم يكن معالى وزير المالية صريحاً فيما أدلى به ، والسلطة تقضى علينا إذن أن نضم إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بعدم اللواقعة على إدراج مبلغ مليون جنيه في مشروع ميزانية الإيرادات لأنه مجهول ، وليس لدينا ما يطعننا ، إذ قد تصدر الحكومة أثناء عطلة البرلمان مراسيم بقوانين ، وبذلك تضع المجلس أمام الأمر الواقع .

أما فيما يتعلق بمبلغ اللبون جنبه فأُضْم إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ؛ وسأقدم اقتراحاً بذلك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أردّ على ما جاء في بيان معالى وزير المالية ، ولى الحق فى ذلك ، فضلاً عن آتى صاحب الاقتراح .

الرئيس — أرى أن العدد غير قانونى لعقد الجلسة ، فترجى الجلسة للاستراحة .

( رفعت الجلسة للاستراحة ) .

( فى ٥ يولية سنة ١٩٣٨ ) .

القرار ( حضرة الشيخ المحترم أطولون الجبّيل بك ) — أعادت اللجنة النظر فى مسألة اللبون جنبه المدرج فى الباب ٢٣ فى مبرانية الإيرادات تحت عنوان « الضرائب الجديدة » وذلك على ضوء المناقشات التى دارت بجلّسة أمس والتصرّعات التى أدلى بها معالى وزير المالية فى الجلسة نفسها وقررت بإجماع الآراء أن أدلى بالبيان الآتى :

« إن اللجنة لا تعارض فى مبدأ فرض ضرائب جديدة ، ولكنها تميل إلى أن يكون منها تخمين توزيع الضرائب الحالية وتخفيف العبء عن ملاك الأطين . ولما كانت اللجنة لا تعلم شيئاً عن تفاصيل الضرائب للتوى فرضها ، ولما كانت المادة ١٣٤ من الدستور صريحة فى أنه لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون ، وحيث إن المناقشات والتصرّعات التى أقيمت بمجلس الشيوخ — لا تطلعن اللجنة إلى أن الحكومة لن تصدر مراسيم بقوانين بالضرائب للتوى فرضها فيما بين دورى الانقضاء . وهذا ما تعارض فيه اللجنة كل المعارضة ، لأنه يتناقض مع السلطة العامة .

إزاء هذا لا يسع اللجنة إلا أن تشير على المجلس بعدم الوافقة على إدراج مبلغ اللبون جنبه السالف الذكر ، ما لم تعلن الحكومة صراحة أنها لن تتفق هذه الضرائب بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان » .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..  
... ..

بعد ذلك أرجع إلى قرار لجنة المالية .

يظهر أن الباعف لهذا القرار هو أن أقوالى لم تفهم على حقيقتها ، فرسحت إلى محضر الجلسة الماضية ، فوجدت أن أقوالى ذكرت واضحة صريحة .

قلت إن الحكومة فى أمر هذه الضرائب لن تخالف الدستور حق فى التفسير الذى يرثيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى للمادة الحادية والأربعين من الدستور .

هذا هو وكلاى صريح لا لبس فيه ولا إبهام ، وقلناك لا أفهم أن تأتى لجنة المالية بعد ذلك وتطلب بياناً جديداً ، فقد يكون لدى الحكومة وسائل أخرى ليس فيها ما تشبهون إليه .

ومع ذلك فهل حذف اللليون جنيه يمنع الحكومة من الالتجاء إلى اللادة الحادية والأربعين من الدستور؟ لا، فإنكم لو حذفتم مبلغ اللليون جنيه تكون النتيجة أنه لا يوجد ارتباط بين الحكومة والمجلس، حتى ولا الارتباط الأدبي.

هذه أقوال في عصر الجلسة الماضية أوافق فيها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فيما ارتآه في اللادة الحادية والأربعين من الدستور. وافتتحت فيما قال، لا في التفسير الدستوري لما فقط، بل وافتتحت أيضاً في تطبيق هذه المادة.

على أنه إذا استبعدتم حضراتكم من الميزانية مبلغ اللليون جنيه، ماذا يكون الموقف العملي؟ تكون الحكومة حينئذ مطلقة اليد. وإذا شاء مجلس الوزراء أن يرتكن على المادة الحادية والأربعين من الدستور، فله الحق والحرية فيما يرى، لأنه لا ارتباط بين مجلس الشيوخ والحكومة، حتى الارتباط الأدبي يكون في هذه الحالة مضمواً.

هذا ما أريد أن ألفت نظر حضراتكم إليه. ولذلك أطلب أولاً أن يكتفى بإدراج مائة ألف جنيه في باب الإيرادات للدفاع الوطني. وثانياً الاستمرار على إدراج مبلغ اللليون جنيه في باب الضرائب الجديدة.

سأني بعض حضرات الشيوخ المحترمين: هل يحتمل أن يكون هذا اللليون سيؤخذ به من ضرائب جديدة عقارية تفرض على الأطنان؟

فهنأ أجيب بأن ضرائب الأطنان لها باب خاص في الميزانية، وأما اللليون جنيه فمخصص لضرائب جديدة على الإيرادات، وستؤخذ من ربح الأعمال المارة والتركات والدمغة وغيرها مما تشر وأعلن، وهي ضرائب يجيها الآن المجلس الاقتصادي الأعلى.

ولذلك أطلب من حضراتكم ما سبق أن طلبته والرأي لحضراتكم على كل حال، فإن شئتم حذف اللليون جنيه من باب الإيراد فليكن أن تضيقوا مثله إلى هذا الباب وتأخذوه من الاحتياطي؟ والأمر واضح صريح.

(تصفيق من الميدين)

القرر — هل تفهم اللجنة من إجابة معالي الوزير أنه أقرّ نظريتها وأن الحكومة لن تصدر مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان بهذه الضرائب؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كلامي صريح وواضح، لا لبس فيه ولا إيهام، ولا أريد أن أزيد عليه شيئاً.

الرئيس (حضرة صاحب المزة عبد محمود خليل بك) — صرح معالي الوزير بأن مجلس الشيوخ إذا شاء حذف مبلغ اللليون جنيه من باب الإيرادات، فليكن أن يدرج مثله في هذا الباب وبأخذه من المال الاحتياطي.

فهل يملك مجلس الشيوخ أن يضلل هذا؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — طلبت هذا لتصبح الميزانية متعادلة.

الرئيس — وهل يجوز لمجلس الشيوخ أن يضلل هذا؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن للميزانية عرضت أولاً على مجلس النواب فأقرها قبل أن ترد لهنأ المجلس، فإن أقرها فيها، وإلا اتبع الطريق الدستوري الخاص بذلك حين الخلاف.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — إن لجنة المالية قدّمت تحريرها ووزع علينا بالأمر، وفي أنها توافق على إدراج مبلغ اللليون جنيه في باب الإيرادات، على ألا تنفذ اللوافة على إدراج هذا المبلغ لإقراراً للضرائب الجديدة.

وعرض التقرير على المجلس، فنرح بذلك من اختصاص اللجنة، وليس لها بعد ذلك الحق في أن تميد النظر في التقرير من تلقاء نفسها أو تخالفه في أي شيء ورد فيه إلا إذا قرر المجلس بإعادة إليها.

فما دام قد قدّمت التقرير إلى المجلس فالأمر له فيه وحده.

وأما أنها تجتمع من تلقاء نفسها، وتقرر قراراً يخالف قرارها الأول، فهذه مخالفة دستورية.

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لكن السألة مطروحة الآن على المجلس .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لا أوافق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل فيما ارتآه ، لأن اللجنة الحق كاملا في كل وقت أن تجتمع ، وأن تدلى برأيها في الموضوعات المطروحة على المجلس . والفقير ، بالتضام مع أعضاء اللجنة ، أن يدخل ما شاء على التقرير من تعديلات يتفقون عليها ولو بطريق الإشارة . هذا هو حق اللجنة ، وهذه مسائل شكلية أرجو ألا تقف عندها طويلا . ( تصفيق عام ) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كنت أعتقد أن مسائل اللال هي من أدق المسائل التي يرجع فيها إلى الأرقام والحقائق . ولذلك كنت أتوقع من معالي وزير المالية بحثاً يكون مرجعه إلى هذه الأرقام والحقائق .

أما استعمال البلاغة في الكلام ، بما يرضع السامع رغم أنه ، فمثل هذا يترك لغير هذا المقام .

السألة المطروحة علينا مسألة غاية في البقعة والخطورة ، لأننا نقول بوجوب أخذ عهد صريح من الحكومة بألا تستعمل حقها الموصوس عليه في المادة الحادية والأربعين من الدستور ، من التتريخ في غيبة البرلمان في أهم ما وضع من حقوق نواب الأمة ، وهو مراقبة فرض الضرائب .

ونقول إن إدراج مبلغ المليون جنيه ، بدون تحديد نوع الضرائب ، فيه تعميم وتجهيل .

ويجب أن نعرف ، على صورة واضحة ، هل تنوى الحكومة أن تعرض مشروعات قوانين هذه الضرائب علينا أم لا ؟ لماذا يقول الوزير في هذا ؟ يقولون ، كلاهما حتى ظاهر .

قل إنكم إن حذقتم مبلغ المليون جنيه قضيت على الارتباط الأدنى بين الحكومة والمجلس . وأما إذا أبغثتموه فإسك تحافظون على هذا الرباط الأدنى . أي إنكم إذا رفضتم إقرار هذا المبلغ أحاطتم الحكومة من هذا الارتباط الأدنى . هذا كلام ظاهر حق ، ولكن الذي فات معالي الوزير هو أن وجود مبلغ المليون جنيه في الميزانية هو السويع الوحيد لاستعمال الحكومة حقها في تطبيق المادة الحادية والأربعين من الدستور .

( تصفيق من اليسار ) .

فإذا رفضتم إقرار هذا المبلغ أصبحت الحكومة وليس لديها مسويع مطلقا بأن تعرض ضريبة في عيبة البرلمان . لأن شرط البجلة الذي اشتراطته المادة الحادية والأربعون يصبح وهو مستحيل التحقيق .

أما الوجه الثاني ، وهو في ظاهره أقوى من الوجه الأول ، فزال معاليه فيه : إذا حذقتم هذا المبلغ وجب عليكم أن تواربوا الميزانية أي أن تدبروا في إيجاد منه لوضعه في الميزانية .

هذا قول ظاهر وجيه ، ولكن الذي فات معالي الوزير . لا — أستخر الله — ولكن الذي عرفه معاليه ، وإعما لم يرد أن يطرحه على المجلس هو أن المصروفات آتية ، وتسترح على المجلس ، ومن حق أن يسدل فيها أيضاً . ويومئذ تنقصون من باب المصروفات بمقدار مليون جنيه ، فتطلبون إتمام ما هو خلس مثلا بالنقل اليكيني ، وإلغاء عتبات الوزراء ، وكلاهم وكبار الموظفين ، فتأتي الموازنة عن طريق تخفيض المصروفات ، وهذا ما لا يريد معالي الوزير .

( تصفيق من اليسار ) .

الأمر المطروح في غاية البقعة والخطورة ، وسرفه معالي الوزير .

يقول معاليه إن الأمر اشتبه عليه ، فلما عاد إلى مضبطة الجلسة وجد كلامه في غاية الوضوح ، وكان معاليه اللييلة أوضع منه بالأمس .

وعندما سأله المقرر ، قال كلامي واضح لا لبس فيه .

هو واضح حقاً في أن التية مفقودة على أن تعرض ضرائب في غيبة البرلمان .

إذاً لو كانت التية على غير هذا ، وأن الأمر سيرض عليكم ، لكن من السهل على معالي الوزير أن يسطي العهد صريحاً بما يرضى أعضاء لجنة المالية ، وما يرضى أعضاء المجلس .

أما أن يوضع مبلغ المليون جنيه ، ويقال لنا إذا أقيموا قد حلتهمونا ، حق من العهد الأدبي ، فهذا ما أعارض فيه .

على أي أساس تستعمل الحكومة حقها في تطبيق المادة الحادية والأربعين من الدستور في غيبة البرلمان ؟

إن مبلغ المليون جنيه أدرج على أنه ضرائب ستفرض . والضرائب لا تفرض إلا بإذن من البرلمان .

فإذا ما قررت حذف هذا المبلغ فإنه يصبح من واجب الحكومة ، ولجنتكم المالية ومجلس النواب ، أن تخصصوا من المصروفات ما يوازي هذا المليون ، ويكون الكلام في هذا عند نظر المصروفات ، إذ يتجتم عليكم تخفيض هذا المبلغ منها .

وإذا لم تستطيعوا أن تمضوا من المصروفات أكثر من سبعة آلاف جنيه مثلاً ، فليكم حينئذ أن تأخذوا باقي المبلغ وهو ثلثائة ألف جنيه من الاحتياطي العام .

فإذا كان كلام معالي الوزير واضحاً ، فهو واضح على عكس المراد من ظاهره .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير مالية ) — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — فليد معالي الوزير ، ووعده يكفينا بأنه سيتقدم لنا بمشروعات القوانين الخاصة بالضرائب قبل انتهاء الدورة .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير مالية ) — لا يمكن أن أعد بشيء .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لهذا السبب أطلب من المجلس ألا يقر الحكومة على إدراج مبلغ المليون جنيه الخاص بالضرائب الجديدة .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير مالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من المهم على الحكومة أن تبدي سياسة لها في غير الوقت الذي تراه مناسباً . وكل الذي يمكن للمجلس أن يطلبه ، هو ألا تخالف الحكومة في عملها أحكام الدستور .

ليس للمجلس أن يطلب مني تصريحاً أكثر وضوحاً من هذا ، فإذا ما خالفت بعد ذلك الدستور ، فللمجالس التالية أن تحاسبني عما فعلت ، وأن تطالبني بالرجوع إلى أقوالى ، وإلى ما قررت في المجلس .

هذا هو الطريق السليم الواضح للدستور .

أما أن أطالب بما سأعده ، وبما يمكن أن عمله ، فكل هذا موكول لظروف يمكن أن تتغير وتختلف تبعاً لما يحدث من السائل ، وتبعاً لما يصل إليه عمل التجهيز والتحصين في وزارة المالية . فإذا تم التحضير قبل انتهاء الدورة كان للأمر شأنه ، وكان من الجائز أن أقدم بكل السائل إليكم .

ومن الجائز إذا لم يتم التحضير أن أرجئ أمر العرض إلى شهر نوفمبر مثلاً . وإلا فأما طريق ثالث ليس لي أن أصرح به الآن ، ولا أريد أن أذكره لحضراتكم ، حتى لا يشغل مثل حضرة الشيخ المحترم وهيب بك دوس ذهنه بالتفكير فيه قليلاً .

مادم الأمر كذلك ، له وجهات نظر مختلفة ، فكل الذي أريد أن تطمحوا إليه هو أن الحكومة لن تخالف في تصرفاتها أحكام الدستور . وهذا وحده كاف لأن تطمحوا ؛ وليس لكم بعد ذلك أن تطالبوا مني شيئاً .

أما ما قلته من أنكم إذا ما أحذتم مبلغ المليون جنيه أحذتم نظيره من الاحتياطي العام ، أو كان عليكم أن تخضوا باب المصروفات

بهذا القدر . فاعلموا حضراتكم أن مبلغ اللبون جنيه — سواء أبقى في اللزائية ثم حذف منها ، أم أخذ من الاحتياطي العام — فواجب مجلس الشيوخ أن يعمل على تخفيض الصروفات بقدر الإمكان بشرط ألا يضر بمصلحة عامة ، أو أن يضعف من حركة التطور والتقدم والتحصين في كل نواحي الحياة من اجتماعية وصحية ومالية واقتصادية ورى الخ . فإذا أمكن تحقيق كل هذه الأغراض مع الاقتصاد كان ذلك من واجبات جميعا .

أما أن تقول يجب حذف مبلغ اللبون جنيه ، أو يجب ضم مبلغ آخر ، فأنا بصفة كوني ممثلا للحكومة هنا ، أقدر بطبيعة الحال أنني إذا تهمت بمجازية يجب أن توازن ، كأنا جميع الصروفات التي تقدمتها الحكومة ترى أنها لازمة ، وإذا رأى المجلس أن بضعا غير لازم ضليه أن يحذفه على أن يعمل في الوقت نفسه على موازنة اللزائية ؟ وما كنت أحب أن مثل هذا يضيق عن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك .

طلبت من حضرات الشيوخ المحترمين إدراج مبلغ اللبون حيه . وإذا ما طلبت إدراجه — كما قلت لحضراتكم — فليس الفرض مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة شيطانية ، وإنما العرض منه مساعدتها على تحقيق ما تطالبه البلاد .

أما مجلس اقتصادى ، وأما أنا أجب مطالبيهم بأن يشاطروا في تحمل عبء الضرائب ، فكانت زبد لذلك من حضراتكم — إذا ما أقررت هذا المبلغ — أن نظهر بإقراركم له أن إرادة البلاد واضحة في العمل على فرض هذه الضرائب ، وفي مطالبة إخواننا الأجانب اللقيين بيننا بأن يشتركوا معنا في تحمل أعباء الضرائب التي تترام لاستمرار هذه البلاد في تقدمها .  
( تحقيق من العين ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مطلوب من حضراتكم للمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية بهذه البلاد أن تقرّوا إدراج مبلغ مليون جنيه ورد بالميزانية تحت عنوان الضرائب الجديدة دون أن تتبدوا ...

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لقد كنت مواظاً بالأمس على هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرحو ألا تخافوا . دور أن تبين الحكومة لحضراتكم نوع هذه الضرائب . وقد تخطت الحكومة القاعدة الدستورية المقررة ، وهى أنه لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون ...

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لم تنته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فإذا أريد منكم ذلك فمن حق حضراتكم أن تسألوا الحكومة كل الأسئلة ، وأن تلحقوا في هذه الأسئلة التي تطرحكم على أسكم إذا أعطيتكم رأياً في الموضوع فإن هذا الرأى يجب أن يرضى ضمائركم ويرعى المصلحة العامة . من حقكم أن تسألوا وتسألوا الحكومة عن كل شيء ، وكذلك أعترض على ما قاله حضرة صاحب المال وزير المالية من أن الحكومة ليست مضطرة أن تبدي سياستها أو اتجاهها .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إلا في الوقت الذى تراه مناسباً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأى وقت أنسب من الوقت الذى يراه فيه منكم أن تقرّوا إدراج مبلغ اللبون جنيه في اللزائية ؟ معنى يكون الوقت المناسب الذى يتاح لكم بعد إقراركم لهذا المبلغ ؟ أظن أن الوقت المناسب هو الوقت الحالى . إنما لا نستطيع مطلقاً إقرار المبلغ إلا إذا ارتاحت ضمائرنا . وهى لا ترتاح إلا إذا سألنا وألحنا في السؤال وجدنا حواصراً صريحاً على ما سألنا . أما إذا كان الجواب مبهماً أو غامضاً وقيل لنا إن الحكومة لا تبدي رأياً إلا في الوقت المناسب فاصمحو لي أن أقول إن هذا يوجد المجلس والبلاد والحكومة في جو غامض بهم لا يستطيع مجلس الشيوخ أن يؤدى واجبه فيه .

( تصفيق من اليسار ) .

أرادت لجنة المالية أن تسهل على الحكومة مهمتها ؛ ولم ترد أن تطل أو تعرقل أعمالها . وكما قلت في الجلسة الماضية إن موافقة اللجنة على إدراج هذا المبلغ إنما كان في سبيل تسهيل مهمة الحكومة وفي سبيل الإعلان بأن هذا المجلس يشاطر الرأى العام في وجوب

مادة ١٣٤ » ... .. «

فرض الضرائب على الملقين منها الآن ، لقد تخدمت اللجنة برأى مفاده للواقعة على إدراج المبلغ بحفظات أهمها أن المجلس يريد أن يطمئن إلى أن الحكومة لا تصدر بها في غيبة البرلمان مراسيم بقوانين اعتاداً على أن المجلس وافق على إدراجها بالميزانية .

هذا كل ما طلبناه ، وقد طلبناه لأن الدستور لا يسمح للحكومة بذلك . ولكن بينا قول بهذا نرى أن المادة ٤١ من الدستور مزنة ومطاعة ، تفسر اليوم بتفسير وغداً بتفسير آخر ، فندما يقول معالي وزير المالية إنه يتهدد بعدم مخالفة الدستور ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — بضيرك أنت .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم كل هذه الناقصة ؟ قل لنا مراححة إن الحكومة لن تصدر بشأن هذه الضرائب مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان .

نحن لا نميل إلى الناقصة لجهد الناقصة ، إنما نتوخى للمصلحة العامة . فلم لا تصارحننا الحكومة بأنها لا تتوى فرض هذه الضرائب بمراسيم بقوانين في غيبة البرلمان ؟

إن اللجنة لا توافق على إدراج هذا المبلغ إلا إذا أعلن معالي وزير المالية أن الحكومة لا تتوى فرضها بمراسيم بقوانين .

إننا نتمسك بهذا حرصاً على الدستور وعلى المصلحة العامة ؛ وليس من المصلحة العامة أن نضمم الحكومة أمام أمر واقع بغرضها مراسيم بقوانين .

إن لدى الحكومة طريقة أخرى إذا أرادت أن تتنقى ضرائب جديدة . فالمادة ٤٠ من الدستور تنص على أن للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — وفر على المجلس كل هذا الوقت ، لأنى لست مختلفاً معك في هذا كله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — صرح معاليك ننته .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لقد أبديت رأى صريحاً . ومن جهة التفسير الدستورى فإنى مستمد لأن آخذ بالتفسير الذى يقول به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أى أن الضرائب الجديدة لا تصدر بها مراسيم بقوانين .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لا يمكنى أن أصرح لك بأكثر مما قلت .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما المانع ؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — قد يكون لى مانع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نحن من جهتنا نريد أن نطمئن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إن مقتضى كلام معالي وزير المالية أنه موافق على رأى لجنة المالية كما ورد في تقريرها .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إن كلامى واضح .

الرئيس — هل معالي وزير المالية موافق على ما جاء بتقرير اللجنة ؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — قد أثبت رأى واضحاً في كل المسائل ، وأكتفى بهذا وليس لى كلام آخر وللمجلس الرأى الأخير .

الرئيس — يسمح لى معالي الوزير أن أنقلم مع ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أنا متفق مع الأستاذ يوسف أحمد الجندى في التفسير الدستورى عملياً .



الرئيس — أي أن الضرائب الجديدة لا تكون إلا بقانون .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — طبعاً لا تكون إلا بقانون ولا تصدر بغير إذن المجالس النيابية الموجودة .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أقصد أن أقول إن القوانين لا تصدر بغير إذن المجالس النيابية .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أخشى إذا ما وافقنا على إدراج هذا المبلغ ...

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أنا لا أحوّل أول أخدعك ؛ وقلت إنى متفق مع الأستاذ يوسف أحمد الجندى علياً وأقبل التفسير الذى يقول به ، وألا تصدر هذه القوانين إلا بإذن المجالس النيابية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس احدى — هل يعتبر إدراج المبلغ بالميزانية موافقة ؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لا يعتبر .

الرئيس — نخدم اقتراح<sup>(١)</sup> بإقتال باب للناقطة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أعارض فى إقتال باب الناقطة لأنى طلبت الكلمة قبل ذلك .

الرئيس — نخدم اقتراح بإقتال باب الناقطة . وقد تكلم معالي الوزير وتكلم المعارضون والمقرر وانتهى معالي الوزير إلى بيان أنهاء ؛ فهل توافقون حضراتكم على إقتال باب الناقطة ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا معارض .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس احدى — وأنا كذلك .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على إقتال باب الناقطة فليفضل بالوقوف .

( ووقت أقلية ) .

الرئيس — قرر المجلس رفض الاقتراح والاستمرار فى الناقطة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كان معالي وزير المالية فى كلامه الأخير أكثر لباقة منه فى كلامه الأول . وإنى ما زلت أقول إن قوة الكلام فى المسائل المالية الدقيقة لا تغير من الواقع . أشار معاليه من طرف خفى إلى أن إقرار هذا المبلغ يشد أزر الحكومة فى فرض الضرائب التى تريد أن تفرضها على الأجانب ، وإنها رغبة تمنهاها المصريون وطالت شكواهم من عدم تحقيقها فى الماضى .

وقد يفهم من طلب استبعاد المبلغ أننا لا نساعد الحكومة فيها تنويع من فرض الضرائب . ومعاليه بهذا يضرب على وتر حساس ، فإن أصحاب رهوس الأموال الضخمة لا يتحملون من عبء الضرائب شيئاً فى حين أن صاحب القراير يبتذل نصيبه منها . إنه لو تر حساس حقاً ولكن هل فى هذه المناقشة ما يؤدى إلى المصلحة التى يفتشها معالي الوزير من أننا لا نزيد فرض الضرائب ؛ لا بل بالعكس إن فى مناقشتنا ما يدل على أننا حرصون على أن تكون الضرائب التى تفرض معروضاً فيها المساواة وتمكن أهل البلاد ممن حملوا عبء الضرائب أن يفتقروا بعض الشيء . إن المناقشة هى التى توصل إلى نتيجة . فلماذا يفهم معالي الوزير من كلامى أننا نريد أن نتخلى عن الحكومة فى فرض الضرائب ؟

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لم أقل هذا .

(١) نص الاقتراح :

« نرجو إقتال باب الناقطة »

صلاح الدين الشوربى ، محمد توفيق رامى ، محمد مرزوق ، أنطون الجليل ، الدكتور حافظ مؤمن ، محمد توفيق رقت .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قد يفهم هذا إذا حذفنا المبلغ .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لم أقل ذلك ؛ وليثبت هذا .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذن أنا أسأت الفهم .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لا بل إنك تستخدم ناهتك زيادة على الحد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن إدراج المبلغ يؤدى إلى مساعدة الحكومة ، وحذفه قد يفهم منه العكس . أما القول الذى وقف عنده معالى الوزير وارتضاه سعادة رئيس المجلس فأنى أرجو أن يقيده ، وهو أنه ارتضى التفسير الدستورى الذى قال به الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — قلت إنى ارتضى العمل به فى هذه الحالة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم أفهم بالضبط .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلباوى بك — يقول معاليه إن القانون لا يصدر إلا بعد إقراره من المجلسين .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لذلك طلبت فى نهاية كلامى من معالى الوزير أن يقرر أن الضرائب ، كيفما كانت ، لا تخضع إلا بقانون يعرض على المجلسين .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلباوى بك — هذا ما قاله معاليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يقول معاليه إنه لم يقل ذلك بل قال « إلا إذن المجلسين » . وأنا أريد أن يكون الكلام صريحاً ، فهل يقصد معاليه أن هذه الضرائب لا تأخذ صفة التشريع إلا بمرضاها على المجلسين والناقشة فيها ؟ ...

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — كلامى صريح .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — تكلم الأخرى ، صحيح أن الحكومة إذا قدمت ميزانية للصروفات فإنها تكون مقتنعة بضرورتها . وصحيح أنه من واجب مجلس الشيوخ — سواء توفر مليون الجنيه أو لم يتوفر — أن يمسى إلى ضبط الصروفات بما يتفق مع الصلحة وعدم تعطيل المرافق العامة .

فرق كبير بين من يعلم أن فى خزائنه مليون جنيه للصرف على شؤونه وبين من يعلم أن ماله لا يتعدى نصف مليون . فهناك كثير من الكياليات لا نستغنى عنها إذا اعتقدنا أن لئال توفر ؛ كما أن هناك من الكياليات ما لا نرضاه إذا لجأنا إلى مسـ الاحتياطى .

فيجب أن نتطر إلى الموضوع من هذه الناحية ، فلا نهرّ الضرائب إلا إذا ورضا أنها ستعرض على المجلس .

ونعم ما نحصل عليه منها قبل أن نمدّ يداً إلى الاحتياطى .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — يظهر لى أن هناك شبه لبس ؛ على أنه لا أرى لذلك حلاً . يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجمدى أن يفسر المادة ٤١ من الدستور تفسيراً يتفق مع ما جاء به تقرير لجنة المالية والجارك من ألا يكون فرض الضرائب الجديدة بمراسيم قوانين أثناء المطة البرلانية . وحضرة صاحب المالى وزير المالية يقول بصراحة كما فهمت — ولعل كنت غطلاً فيما فهمت — إن الضرائب الجديدة لن تخضع إلا بإذن من البرلمان . فلماذا كما اعتقد فى غاية الباطلة . إذا كان حضرة صاحب المالى وزير المالية يريد أن يفرض هذه الضرائب الجديدة للدرجة فى الباب ٣٣ بمراسيم قوانين فى أثناء المطة البرلانية من غير حاجة إلى تفسير المادة ٤١ من الدستور ، فأرجو من معاليه أن يكون صريحاً فى هذه النقطة بالذات وألا يفرض الضرائب إلا بقوانين يقرها البرلمان ، إما فى هذه الصورة أو فى الصورة العادية للقبلة ، أو فى دورة غير عادية .

وإذا صرح معالى الوزير بذلك فإنه لا يكون عمل للتهديدات التى تطلبها اللجنة ، لأن التهديدات — كما قلت فى الجلسة السابقة — لا لزوم لها لأن الوزير لا يملك أن يرتبط بأى ارتباط إلا بعد أخذ رأى زملائه الوزراء ...

( ضجة ) .

حضرة صاحب السالى الدكتور أحمد ملاح ( وزير المالية ) - أنا إذا أصرح هنا بصريح فإنما أصرح باسم الوزارة . والوزير يعرف واجبه ويقوم به ، فإذا لم يتفق مع زملائه الوزراء فىكون له شأن آخر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إذن فأرى أن نظريق الأولى في عملها ، وهي أننا لا نقبل تعهدات إلا إذا كانت سريعة . واللجنة تطلب بصراحة ألا تصدر مراسيم بقوانين يفرض ضرائب أثناء العطلة البرلمانية . فإن كان معالي وزير المالية يصرح ... ..

الرئيس — لقد صرح معالي وزير المالية برأيه.

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - نحن مختلفون في تفسير نصريح معالي الوزير .

حضرة صاحب العالی الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) - أقرر أني إذا تكلمت ها وإلى أنكم بسم الحكومة . ولا يكتفى تحقيقاً لشهوة تحكم حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فائوس افندي أو بعض حضرات الأعضاء أن أتخذ بالباطل خصوصاً ! ولكني أتخذ بعين وأمر معينة صريحة واضحة . وقد قلت إن الضرائب الجديدة لا تفرض إلا بطريقة يأذن بها المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس افندى — إن وزارة الأشغال العمومية شرعت في إنشاء قاطار محمد على بغير إذن البرلمان استناداً إلى إدراج مبلغ لهذا الغرض في اللزامة .

حضرة صاحب العالی الدكتور أحمد ماهر ( وزیر المال ) — إن هذا الإجراء لا یتر في نظري إذناً من المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أريد أولاً أن يسمح حضرة صاحب المالى وزير المالية بأن أعترض على العبارة التى بدت منه الآن ، إذ لبى إلى حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتحدى وإلى معنى حضرات الأعضاء أنهم يصدرون فى كلامهم عن شهوات . هذه الصارة ... ..

حضرة صاحب العالی الدكتور أحمد ماهر ( وزیر المالیة ) - أقصد بما قلت إن الكلام صادر عن شهوة التحکم فی أن أقدر  
الفاظاً بعبئها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نحن هنا لنصدر في أوقالاتنا عن شهوات ، بل حول ما نقول عن اعتقاد  
خالص لوجه الله والوطن .  
( تصنيف من اليسار ) .

أما فيما يتعلق بالموضوع الذي هو مثار المناقشة الآن فأنا أعرض حلاً أعتقد أنه ، إذا وافق عليه معالي الوزير ، سيكون حلاً مناسباً للموضوع . فعلى وزير المالية يقول إنه موافق على تفسيري للمادة ٤١ من الدستور ... ..

حضرة صاحب للمالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالى ) - قلت إننى موافق على العمل بتغييرك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - ولكيلا يكون في الأمر إلهام أو غرض أُعيد تفسير المادة ٤١ ، وهو أني أرى أن هذه المادة لا ينبغي للحكومة أن تعرض برامج هوائية ضرائب جديدة أثناء العطلة البرلمانية . فإن وافق معالي الوزير على هذا التفسير فقد انتهى الأمر .

حضرة صاحب العالی الدكتور أحمد ماهر ( وزیر المالیة ) - أقول لى أعمل بتفسیرك للمادة ٤١ فما یختص بالضرائب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن فأؤكد أن المجلس إذا وافق على إدراج مبلغ اللبون جنبه فيكون ذلك على أساس هذا التفسير ، وهو أنه لن تفرض الضرائب الجديدة براسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية . وفي النهاية لن رجا ، وهو أن يتنازل صاحب المالى وزر المالية عن كلفة شهوة الرعا تكون قد بدت أثناء احتدام المناقشة .

حضرة صاحب العالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أقصد رغبة تحكيم.

(تصفیق من اليسار) .

(في ٦ يولييه سنة ١٩٣٨).

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بتعديل التعريف الجركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض ، لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة .

مجلس النواب

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بيماء عرض مشروع قانون التعريف الجركية ومشروع قانون خاص برسوم الإنتاج على البرلمان

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أخبر بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بيماء عرض مشروع قانون التعريف الجركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان .

وقد انتخبت اللجنة حضره النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحادي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد توفيق خليل

نحريراً في ١٣ يونيه سنة ١٩٣٨

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرور .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بمجلسه ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨ على لجنة المالية مشروع قانون بيماء عرض مشروع قانون التعريف الجركية ومشروع قانون خاص برسوم الإنتاج ، على البرلمان .

وقد اجتمعت اللجنة بمجلسي ١٣ يونيه سنة ١٩٣٨ لبحث المشروع ، واطلعت على مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء . وقد تضمنت أن الحكومة طلبت إلى البرلمان خلال الدورات التالية الماضية إطالة مدة الترخيص الممنوح لها بمقتضى القانونين رقمي ٢ و ٣ لسنة ١٩٣٠ لينسئ لها أن تحدد الرسوم الجركية ورسوم الإنتاج على بعض المحاصلات المصرية والأصناف المستوردة بمراسم تكون لها قوة القانون ، وكان الترض من ذلك إتاحة الفرصة للحكومة لتشكل أبحاثها على هدى التطبيقات العملية فتتقدم ببدئ بالمراسم لإقرارها من البرلمان .

وكان آخر قانون حولت الحكومة بموجبه تحديد ثبات التعريف الجركية ورسوم الإنتاج بمراسم تكون لها قوة القانون ، وكذلك عقد اتفاقات تجارية مؤقتة ومنح الإعفاء للوقت من الرسم الإضافي ، قد صدر خلال الدورة البرلمانية الماضية وبتى العمل به بإنهاء الدورة البرلمانية الحالية .

ونظراً لأن الحالة الاقتصادية الحالية لم تستقر بعد ، وأتمن المحاصلات الزراعية والتجارات الصناعية عرضة لتقلبات ، بسبب عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك العالمى . والصلة في بعض البلاد متقلبة ووسائل المنافسة التجارية بين الدول متعددة ، فكل هذه العوامل تدعو الحكومة المصرية في بعض الأوقات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لصيانة الثروة الأهلية .

ولهذا تطلب وزارة المالية مد موعده عرض مشروع قانون التعريف الجركية وقانون رسوم الإنتاج إلى نهاية الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ وأن تحول الحكومة أثناء هذه السنة لإصدار مراسيم لها قوة القانون لتحديد ثبات التعريف الجركية ، وتعديل رسوم الإنتاج الحالية أو فرض رسوم إنتاج جديدة ، وأن تحول كذلك حق منح الإعفاء للوقت من الرسم الإضافي النصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحتى عقد اتفاقات تجارية مؤقتة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتفاقات بحملة العملة الأكثر ربحية . لهذه الأسباب توافق اللجنة على مد ميعاد عرض مشروع قانون التعريف الجركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج لمدة سنة تنتهى بإنهاء الدورة ، وترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

## مشروع قانون

خلص بمبدأ عرض مشروع قانون التعريفية الجبركية ومشروع القانون الخالص برسوم الإنتاج على البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمد لليباد المحدث بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٧ لعرض مشروع قانون التعريفية الجبركية ومشروع القانون الخالص برسوم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تقبى بانتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ .

مادة ٣ - على الوزراء - كل فبا يخصه - تنفيذ هذا القانون الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الملك وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مشروع هذا القانون ؟

حضره النائب المحترم على التلازولى بك - حضرات النواب المحترمين : إن المسألة المطروحة اللبلة على حضراتكم مسأله خطيرة للغاية . ووجه الخطورة فيها أنها تتلصق بنزول حضرات نواب الأمة عن حقهم الدستورى للحكومة لكى تصدر به مراسيم فى غيبتهم أو حضورهم .

إن الحكومة ، حين تقدمت سنة ١٩٣١ لمجلس النواب الأسبق ، قالت إن الحالة الاقتصادية العامة ، وتطور أحوال النقد ، والمفاجات الكبيرة التى تحدث بين عام وآخر ، تضطر الحكومة إلى أن تطلب من البرلمان أن يمنحها حق إصدار المراسيم الخاصة بالتعريفية الجبركية ورسم الإنتاج وما إليها . فلما عرض الأمر للنقطة منحتها أجلا لمدة سنة ، نظراً لأن الحالة المالية كانت مضطربة وتقتض أشد الاضطراب . ثم عدنا فنحنها سنة ، فنة ، فنة ، ثم حل مجلس النواب ، وظلت الحكومة تعمل بغير دستور فى الفترة التى ولى الحكم فيها للمغور له توفيق نعيم لما ، ثم عاد مجلس النواب السابق ففتح الحكومة هذا الحق .

وها هى الحكومة قد جاءت اليوم تقول فى لباقة إن الحالة لم تستقر ، فانزلوا عن حكمكم لى ! إنى لا أفهم ، ولا يمكن أن أذنوق أن تأتى الحكومة بصد حماية أعوام وتقول إن الحالة المالية لم تستقر . ولا أفهم كيف يستمر حضرات النواب فى النزول عن حقهم للحكومة ؟ فلو أن الأمر كان أصراً ١٪ زيادة فى الضريبة أو ١٪ مجيراً فيها لخاف الأمر ، ولكن الأمر وصل إلى أقصى حدود الخطر ، فلن نمن السكر الذى يستهلكه الفقير والبائل قد ارتفع بمقتضى هذه المراسيم من ٥ جنيات ، وهو منه فى خارج مصر ، إلى ٢٤ جنياً فى مصر ، كما ارتفع ثمن المنسوجات والخيوط والابن والشاى وكل ما يستهلكه الفقير . لست أفهم كيف تنزلون عن حكم المقدس فى الرقابة الكاملة على الحكومة بيد أن أقسمت البين على وفائكم للدستور ؟

لقد قامت قيادة فرنسا حينما طلبت وزارة مسيو بلوم من مجلس النواب أن يمنحها حق إصدار المراسيم لمدة ستة شهور ، فما بالنا نزل عن حقنا هنا ونمنح الحكومة الحق فى إصدار المراسيم فى غيبتنا وحضورنا دون رقابة ؟ إنى أهيب بكم بالخوانى ، وأما أعلم الكثير عن التعريفية الجبركية ، وما يسبب الناس من رائها ، ألا ندعوا هذا الحق للحكومة على الدوام ولا استمرار دون رقابتكم .

إن رسم الإنتاج على طولونات السكر ٧٥٠ جنيات وتباع بـ ٢٤ جنياً مع أن ثمنها فى الخارج ٥ جنيات ، كما أن الضريبة الجبركية على الطمن من الشاى تبلغ ٨٠ جنياً . وما يقال فى السكر والشاى يقال عن البن والتملح وكل الضروريات التى يستهلكها الفقير .

أفلا ترون أنه من الألىق والأجدر بنا أن نحفظ بخنا الدستورى ، وأن نتناقش هذه الضرائب ، كلما أراحت الحكومة تعديلها ؟ فإذا رأيت أن فى الأمر ما يقتضى البررة دعى مجلس النواب إلى الانفضاد إلى جلسة سرية ؟ وإذ رأيت فى الأمر ما يقتضى الاستعجال استطاعت أن تطلب من البرلمان يجلسه أن ينظر الأمر على وجه الاستعجال . أما أن تنزلوا عن حكم المقدس ، العلم بيد العلم ، فهنا ما لا يمكن أن ينساق ، إذ كيف تستطيعون أن تقابلوا نأخبكم ، أو أن تحولوا لم : لقد تركنا الحق الذى قرره لنا الدستور للحكومة دائماً أبناً ودائماً أبناً . انظروكم لا ترضون هذا لأشكم !

لقد ضربت الأمانة بضربة السكر ، وقلت لو أن الأمر في هذه الضربة عرض على المجلس لما أجزعوه قطعاً لأن رسم الإنتاج وهو ٧٥٥ جنيهات إذا أنشئ إلى ثمن البكر في الخارج وهو ٥ جنيهات كان المجموع ١٢٥٥ جنياً .

ولكنه ياب ٢٤٤ جنياً ، وكل هذا نتيجة تزولكم عن حكم السلطة التنفيذية ، ولو لم يكن بيدها هذا الحق ما اجترأ الوزير أن يضع هذه الضريبة الجبرية القاسية على ما يستهلكه الفقير للعلم ، وما اجترأ أن يتقدم بها إلى مجلس النواب ، وإنما المسائل تبهم وتقرر بعيداً عن رقابكم ودون علمكم .

لهذا أقرر صراحة أنه لا يجوز لكم أن تنزلوا عن حكمكم ، والأمر من قبل ومن بعد مرجعه إليكم .

( تصفيق ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — الواقع ، باحضرات النواب ، أن الأمر ليس من المخطر إلى الصورة التي صورها حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك . فإن لجنة المالية قد درست مشروع هذا القانون في إيمان ، وتبينت أن حجة الحكومة التوبة في طلب إذن المجلس أن يبيحها إصدار مثل هذا التشريع هي أن الاستقرار المالي والاقتصادي في جميع بلاد العالم لم يتحقق بعد ، فالتفعل وعدم الاستقرار هو الذي اضطر الحكومة إلى أن تتقدم لمجلس النواب بطلب هذا الإذن في هذه الحدود وحدها . ولا يمكن الحكومة — وهي موضع فتكم جيداً وثقة البلاد — أن تلجأ إلى فرض ضرائب غير عادلة ، أو أن تتدنى على حقوق مجلسكم اللوقر . وليس في الأمر ما يدعو إلى الحوف والحشية ، ولا ما يعيننا تكف عن منح الحكومة هذا الإذن ، لأن المسألة موقوفة بانتهاا الثورة البرلمانية للنار إليها ؛ ولنا كير الأمل أن تستقر الأمور المالية المالية خلال هذه الفترة وتستطيع الحكومة — حتى من تلقاء نفسها — أن تنزل عن حقها لصالح الحق وهو المجلس اللوقر .

ولقد أراد حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك أن يكسب عطف المجلس بما ذكره من ارتفاع أثمان السكر والبين والشاي وما إليها في الوقت الحاضر ، ولا شك أن هذه المواد السكالية ....

( ضجة ) .

حضره النائب المحترم على التزلاوي بك — أيعتبر السكر من المواد السكالية في نظر حضرة المقرر ١٢

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — ليكن ما يتضده الكثير من حضرات النواب من أن السكر من المواد الضرورية ، لكنني لا أظن أن أحداً من حضراتكم أو من الجمهور المصري يشتر بزيادة الضريبة المفروضة عليه في الوقت الحاضر ، إذ أنها في الواقع لا تتجاوز اللاليم أو أضاف اللاليم بما يستهلكه عادة كل فرد في اليوم . أما الطلب الذي أخذه حضرة التزلاوي بك وحدة ومقياساً وضرب به مثلاً لزيادة الضرائب التي صدرت في غيبة البرلمان ، فقد يمكن أن يكون صحيحاً ، لكننا عندما ننظر إلى توزيع مثل هذه الضرائب على الخمسة عشر أو الستة عشر مليوناً ، وهو عدد سكان القطر ، لا تراها فادحة ثقيلة . وأعتقد ، باحضرات النواب المحترمين ، أنني ، إذ أقرر ذلك ، إنما أثير عن نفسي وعن رأى لجنة المالية التي أشعلها ، فينبني أن تمنح الحكومة الحالية حق فرض الضرائب في غيبة البرلمان ، على السكر والشاي والبين وما إليها في الحدود التي تراها . وأنكم لن تضنوا عليها بالمواضعة إذا ما طلبت من حضراتكم منحها هذا الحق .

فالأمر كما ترون موقوف من هذه الناحية نظراً للحالة المالية المالية التي لم تستقر بعد . والمسألة بعد في غاية البساطة لا تستدعي كل هذا . ولنا أطمح في موافقتكم على تقرير اللجنة بجملة .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — حضرات النواب المحترمين : سأتناول بالكلام الآن حجة الحكومة التي تريد أن تضع بها حضراتكم لتبقى في يدها وفي حوزتها ذلك الحق الذي من أجله وضعت الفساتير وأوجدت البرلمانات .

لم توجد البرلمانات في الأصل إلا لفرض واحد هو مراقبة فرض الضرائب الجبرية ( ضجة ) والضرائب ماعلة .

لقد كانت الضريبة الجبرية هي السبب للبشر لقيام الثورة الأمريكية ، تلك الثورة التي كانت أولى الثورات التي حدثت في العالم لقائمة طغيان السلطة التنفيذية .

فقد أرادت الحكومة الإنجليزية عندما كانت لها السيادة على الولايات الأمريكية أن ترفع الرسوم على الشاي وبعض اللواذ الأخرى ، فاستفز هذا العمل تلك الولايات ودعاها إلى الثورة . وإني إذ أقول ذلك لحضراتكم لست أبغى سوى بيان خطر المسألة التي تريد الحكومة أن تستأثر بها إلى ما شاء الله ، وإني بطريقة موقفة ، لأن مشروع القانون المروض على حضراتكم ، إنما هو قانون مستمر في الواقع ، يراد منكم إقراره بحجة واحدة ، هي أن الأحوال المالية غير مستقرة في بلاد العالم ، وإني لأتساءل بهذه المناسبة : هل هذه الأحوال المالية التي يقولون عنها غير مستقرة تشمل بلاد العالم أجمع أم قاصرة على مصر وحدها ؟

إن لجنة المالية لم تبين لنا في أي بلد من بلاد العالم قيت السلطة التنفيذية متأثرة بهذا الحق في الدوام ، ذلك الحق الذي نجعد عندنا سنة بسد أخرى منذ سنة ١٩٣١ حتى الآن ، تحت ستار حجة واحدة هي عدم استقرار الأمور المالية . وكنت أود كذلك أن تحصل لجنة المالية من الحكومة على تصريح سليم قاطع تلقى على حضراتكم شغ معه بأن الحكومة لا تريد من وراء هذا القانون أن تستأثر بهذا الحق بصفة مستمرة .

حضرات النواب المحترمين : إن القول بأن الضرائب الجبركية يجب دواماً أن تكون بطريق السرية ، بمعنى أنه يخفى عن إعلان أمرها ، قول محدود ، لأنه لو سلمنا هذه الفكرة لظلت قائمة إلى ما شاء الله ، كأن السلطة التنفيذية تريد أن تلقى في روعكم بهذا التعليل أنه سيخفى دواماً من اشتراك السلطة التشريعية في المسائل المالية ، وإن أسرار الحكومة يخفى عليها أن ترضى في مجلس النواب . حاشا ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن تتذرع الحكومة بحجة كهذه .

قد لا تكون لهذه الحجة قيمة إذا رأيتم أن من حَكَمَ فرض الضرائب ، وفي مقدمتها الضرائب الجبركية . وإني لأهيب بحضراتكم أن تراجعوا صالح الشعب في هذه المسألة الحيوية . وإني إذ أقول هذا لأؤكد مطلقاً أننا لا نتق بالحكومة . كلا فإنا جميعاً نتق بها ، ولكن لا ينبغي أن نوكل إليها جميع أمورنا ، ولو أن حجة السرية هذه قامت لما كان هناك معنى لوجود المجالس النيابية ، بل لما كان هناك معنى لبقاء مجلس النواب ، إذ أن مهمته الأولى هي فرض الضرائب ، وفي مقدمتها الرسوم الجبركية ، فلا تركوا هذا الحق في يد السلطة التنفيذية ، بحجة أنه موقت من سنة إلى سنة ، إذ يخفى أن يظل مستمراً إلى ما شاء الله .  
( تصفيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إن الجميع اتى أبديت في هذا الشأن ، سواء من حضرة المقرر أو من حضرات الزملاء ، لها وجهاتها ، وقد يكون من المرعوب فيه أن تصدر الحكومة هذه القوانين في غيبة البرلمان . وإني أرى تحقيقاً لذلك أن يكون طلب المدقاصر على السلطة البرلمانية ، لتحقيق بهذا الوضع نظرية الاستعجال التي تريدتها الحكومة ، ونحفظ في الوقت نفسه نظرية الرقابة للمجلس ، ولذلك أقترح أن يكون أعمل المدقاول الدورة البرلمانية القادمة فقط .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — كيف يكون ذلك ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — ما قلته هو أن يقتصر حق الحكومة في استصدار هذه القوانين وحدها خلال السلطة البرلمانية فقط ، لأنه بهذا الوضع وحده تتحقق نظرية الاستعجال لدى الحكومة في غيبة البرلمان ، كما تتحقق نظرية الرقابة الواجبة في حال انعقاد ، فيأتى المجلس في دور الانعقاد ويؤدى الرقابة الشاملة على الحكومة .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — تزحوا الحكومة من حضراتكم الموافقة على مشروع هذا القانون لأمرين :

الأمر الأول — ما تناوله بعض حضرات النواب الذين تكلموا عن ضرورة إنشاء فكرة إجراءات تعديل في التعريفة الجبركية في دائرة ضيقة بقدر الإمكان .

الأمر الثانى — عدم استقرار التعريفة الجبركية منذ سنة ١٩٣٠ ، فقد كانت الصلصة العامة والتجارب بجليان تغييرات وتعديلات فيها حيناً بعد حين ، بل يوماً بعد يوم ، وما زال الأمر يستوجب تعديلات وتغييرات أخرى .

وتحدث في كل بلاد العالم تعديلات في التعريفة الجبركية ، دون أن تعرف قبل إعلانها رسمياً ، إذ إن اذاعة أى تعديل قبل ذلك يمد بالضرر الجسم في خزنة الدولة . وأضرب مثلاً ذلك ، أنه حدث عندنا أن قرر مجلس الوزراء رفع الضريبة الجبركية على الكيروزين

(الغاز) إلى ٨٠ مليا ، فإذا بلحى الشركات تنظم من أن قرار مجلس الوزراء قد صدر في يوم ١٠ و ١٢ وأن بعض الشركات قد سحبت ما يخص كل منها من الكيوسجين المخزون قبل ذلك بيومين أو ثلاثة .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — هل أفهم من ذلك أن سر التعديل علم قبل إعلانه رسمياً ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — نعم ولقد كان من نتيجة ذلك أن خسرت خزانة الدولة ٣٠٠٠ جنيه . وفي اعتادى أنت السبب في معرفة التعديل قبل إعلان قرار مجلس الوزراء أن وزارة المالية عندما تقدمت بطلب التعديل أرسلته إلى مجلس الوزراء ، حيث ظل عدة أيام بين أيدي موظفين لا يقدمون تأثير إذاعة ذلك التعديل ومبلغ الضرر الذى يلحق الخزانة من إذاعته . وقد يجوز أن التعديل قد عرف من أحد موظفي وزارة المالية ، ولكنى أرجح — دون إثبات أو دليل — إذاعته من بين موظفي مجلس الوزراء ، إذ أنه في مسألة مشابهة ، وهى تعديل ضريبة الكحول ، وقد كانت الأوراق الخاصة بها في وزارة المالية قبل أن ترسل إلى مجلس الوزراء ومع ذلك لم يبلغ أمرها إلى أن أعلنت رسمياً .

ولهذا رأيت أن أضغ نظاماً يقضى بالترسل الأوراق إلى مجلس الوزراء إلا في صبيحة يوم انقاده . فإذا ما روى إجراء أى تعديل في التعريفات الجمركية وجب حصر ذلك في أضيق دائرة ممكنة . والسألة ليست شكاً في حضرات النواب أو في موظفي مجلسهم ، وإنما اتساع الدائرة لا يمكن من معرفة الشئ أو إجراء أى تحقيق منتج ، بل يؤدي حتى إلى إذاعة الأمر قبل إعلانه رسمياً .

ولقد ضربت لحضراتكم ذلك الشئ لأبين مبلغ الضرر الذى يصيب خزانة الدولة من جراء إذاعة التعديل قبل إعلانه رسمياً ، واستفادة بعض الأفراد والشركات دون البعض الآخر فائدة غير مشروعة بسبب هذه الإذاعة .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — هل علم الاستقرار الذى دعا إلى صدور هذا القانون موجود في البلاد الأجنبية أو في مصر فقط ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إن التعريفات الجمركية في تلك البلاد موضوعة منذ زمن طويل ، وعدت جملة مرات . أما التعريفات الجمركية في مصر فأمرها جديد ، وقد وضعت في زمن كانت تسوده اضطرابات دولية كثيرة وتقلبات في الأسعار ، ولذلك لم يكن من السطوع تعديل الأسعار تعديلاً معيناً زمن طويل . وتبعاً لذلك فالتعديلات والتدريبات متوالية ، وكل يوم يتضح تعديل أو يبدل عنه بما تقتضيه المصلحة وصيانة خزانة الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — وهل يحدث هذا في الدول الأجنبية ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — لقد بينت لحضراتكم أن حالة تلك الدول مستقرة من هذه الناحية منذ زمن بعيد .

حضرة النائب المحترم عبد الله فكرى أباطه بك — عندما كنت مقررًا للجنة المالية في مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة أذكر أن هذه الوزارة قد شككت من عدم اجتماع لجنة التعريفات الجمركية واجتماعات دورية متتالية للنظر في الأمور الضرورية لحماية الصناعات المصرية .

ومصلحة الجمارك تابعة لوزارة المالية ، في حين أن وزارة التجارة والصناعة هي المختصة بالإشراف على الصناعات وحمايتها ، فكان من أول طلباتها وجوب التصجيل والبروتوكاف في إجراء التعديل في التعريفات الجمركية بين حين وحين حماية للصناعات . وكمن اقترحات بتعديلات فيها ظلت شهوراً ، بل سنة ، بين وزارة المالية ووزارة التجارة . وكان من نتيجة ذلك أن أصاب بعض الصناعات التى كانت في حاجة إلى حماية عاجلة ضرراً عظيماً .

كل هذا تبينه عند بحث مشروع ميزانية وزارة التجارة والصناعة . لذلك أرى أن يولى إلى الحكومة — التى تشق بها كل التقة — إصدار تعديلات في التعريفات الجمركية تكفل صيانة الصناعة المصرية وحمايتها ، ولحضراتكم الحق دائماً في أن تحاسبوا الحكومة إذا ما فرضت ضريبة غير عادلة أو رأيت فيها ضرراً على الجمهور .



حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد السوقي الفار — حضرات النواب المحترمين : إن الفرض من وجود مجلس النواب إنما هو الحد من السلطة التنفيذية ...  
(ضجة) .

أرجو ألا تقاطعوني ، فلي أن أقول ما أريد ولكم أن تردوا كما تشامون .

ترى الحكومة من رفع الضرائب الجبركية إلى زيادة موارد الدولة ، أي أنها ترى مصلحة الخزانة العامة . والواجب عليها أن تراعى في ذلك أيضاً مصلحة الشعب .

وإنني أنسال — وقد طلبت منا الحكومة أن تمنحها هذا الحق الطلق فيما يخص بخرض الضرائب الجبركية — هل عملت إحصاء بما يستهلكه الفلاح من اللواتي تزداد عليها تلك الضرائب ؟ وهل فكرت في أن أسعار الحاجات الضرورية قد ارتفعت ارتفاعاً أرهق الفلاح فراد متر « الشيت » من قرشين إلى أربعة قروش ، وزاد ثمن أمة السكر من ثلاثة قروش إلى أربعة قروش ؟

حضرات النواب المحترمين : إنني لا أعارض في أن تفرض الحكومة ما تشاء من الضرائب ، إذا كان في فرضها حماية للإنتاج المحلي . ولكن الذي أعارض فيه هو أن تزداد الرسوم الجبركية على اللواتي يحتاج إليها الفلاح والتي تستورد من الخارج ، خصوصاً وقد نزل سعر القطن إلى اثنين عشر بل أحد عشر ريالاً للقنطار .

وإنني أذكر أنه أشيع مرة أن الضريبة سترتفع فزادت الأسعار تبعاً لهذه الإشاعة من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ ، ولم تعمل ، الحكومة شيئاً من أجل هذا الارتفاع المصطنع . فهل فكرت الحكومة في حماية الفلاح الذي هو في أشد الحاجة إلى معونتها بأن تسنّ تيسيراً لنفع مثل هذا التلاعب في الأسعار بحجة الترخيف الجبركية .

والذي أريده أن تنظر الحكومة إلى الحاجات الضرورية للاستهلاك المستوردة من الخارج والتي ليس لها مثيل في البلاد فلا تزيد عليها الضريبة ، بل تكون الضريبة معتدلة متناسبة مع الحالة المعيشية . أما فيما عدا ذلك فللحكومة أن تفرض ما تشاء من الضرائب . وكل ما أرى إليه أن ننطلي للحكومة حقاً محدداً ومحسب الحاجة .

حضرة النائب المحترم منصور مشالي — حضرات النواب المحترمين :

لاشك أن رقابة مجلس النواب على الترخيف الجبركية وما يمثّلها هي من أهم الرقابات البرلمانية . فإذا تقدمت الحكومة إلى مجلس الموقر طالبة أن يسمح لها بما أجل معاد عرض هذا القانون بحجة أن الحالة الاقتصادية مضطربة فهذا ما لا يمكن أن نستفيه أو نوافق عليه .

قد يكون القول بأن الحالة الاقتصادية مضطربة صحيحاً عند وضع قانون الترخيف الجبركية منذ ثمان سنوات . أما الآن — وأملنا تقارير اقتصادية كثيرة تبث أن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد مستتبّة — فلا أرى حتى أن نوافق الحكومة على ما تطلبه وإلا فقد البرلمان الرقابة الأولية على السلطة التنفيذية .

على أنني لا أوافق حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك فيما ذهب إليه من أن هناك رسوماً عالية فرضت على بعض المواد ، وأنها لو عرضت على المجلس لما وافق عليها . والمبيل على ذلك أن ثمن الكيلو من البصل زهيد جداً ، ومع ذلك فالضريبة عليه عالية ، وأظن أنه لو عرضت عليكم هذه الضريبة لوافقتم عليها لأن زراعة البصل ليست من صالح البلاد للظروف التي تعانونها . أما الاعتراض الذي يوجه إلينا قلنا بأن للبرلمان حق الرقابة الصحيحة على أعمال الحكومة ، بأنه يجب الثقة بالوزارة فهو غير مستلغ ما دامت هذه الثقة تحول بيننا وبين الرقابة الفعلية .

ياحضرات النواب المحترمين : إن للبرلمان السلطة الكلمة ، والدعوى التي تدعيها الحكومة لا مبرر لها ، ولا أرى أن يستمر تجريد هذا الحق عاماً بيد علم .

لهذا لا أوافق على رأي لجنة المالية ؛ وأنضم لحضرات الزملاء الذين يرون معنى أن للبرلمان السلطة الفعلية والإشراف على أعمال الحكومة .

المقرر — يوحى لى أن بعض حضرات النواب المحترمين قدروا أن لجنة المالية ترى أنه ليس من حق المجلس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من هذه الناحية ، وهذا ما سمعته بالنسب من حضرة النائب المحترم الذى تكلم أخيراً ، ولكن الواقع هو أنه لم يدر بحد أحد من أعضاء اللجنة ، ولا يمكن أن يدور بحد أحد من حضراتكم ، مثل هذا الأمر .

والسألة التى أثارت جزع بعض حضراتكم إنما هى طلب الحكومة من المجلس أن يمنحها سلطة إصدار تشريع فيما يخص بناحيين : الأول رسوم الجمارك ، والثانية ضرائب الإنتاج . وطلب الحكومة منك أن تمنحها السلطة الكافية لإصدار هذا التشريع فيما يتعلق بهذين الأمرين بصفة مؤقتة تنتهى بانتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ . وإنى أرى أنه لا داعى لهذا الجزع إذا ما قلت إن الحكومة محل ثقة المجلس ، لأنه ليس معنى هذا أننا نطلبه على طول الخط ، ولكن الذى يطلب من حضراتكم هو التسليم فى هذه الناحية بالذات ، لأن الحكومة وإن كانت محل تحقك ، إلا أن لكم فى الوقت نفسه الرقابة عليها ، فإن رأيتم منها شذوفاً فى ضريبة فرضها أو رسم وصته ، بناء على هذا القانون الذى نطلب منك إقراره ، فحضراتكم أن تستجوبوها وأن يؤاخذوها .

فالأمر إذن فى غاية الوضوح كما بينت لحضراتكم ، ولا يدعو إلى هذا الجزع ، ولا إلى القول بأن اللجنة أو أحد أعضائها يرى أن يضيع على البرلمان حقه الأساسى فى مراقبة الحكومة . فجلس النواب حقه واضح فى جميع النواحي ، وهو السلطة التشريعية وله حق الرقابة ، ليس فقط على رسوم الإنتاج والجمارك بل على كل شئ . لهذا أرى بحق أن أقدم إلى حضراتكم بطلب الواقعة على وجهه نظر اللجنة .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — الواقع ، يحضرات النواب المحترمين ، أن التقليل الذى أشار إليه معالى وزير المالية إنما هو أت من إعطائكم السلطة للحكومة . ولو أن وزير المالية كان باقياً على الدوام لفعلنا إنه درس الأمر واستوعبه وقدره ومخنه من كل نواحيه ، ولكن الوزارة دستورية فعلى تنحيز بين وقت وآخر ، ويحل وزير محل آخر ، فبعد سنة ١٩٣٦ فقد وزارة أكثر من عشرة وزراء ، فالتقليل إنما جاء من تركبكم السلطة إلى السلطة التنفيذية ، وليسمح لى معالى وزير المالية أن أتكلم بصراحة .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — هذا هو المطلوب .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن بلادنا كما تمدون إفريقيا والحرارة فيها شديدة تولد تفاعلاً سريعاً ، وأعنى بذلك أن يأتى وزير فى رأى ، ثم يخلفه آخر فىرى عكس ما رأى الأول ، وينتهى الأمر بتعديل مستمر فى التعريفات الجمركية .

( خبسة ) .

وإنى مستعد ، يحضرات الزملاء المحترمين ، أن أتم أمهلتونى فترة قصيرة ، أن أبين لكم بالدليل اللغوس أن هناك تعديلات جرت فى التعريفات الجمركية لا محل لها إطلاقاً .

وقد شكوت مراراً عديدة إلى هيئتك الموقرة من أن الحكومة المصرية قد سارت على سياسة مالية أعقد أنها خاطئة ، إذ أنها اعتمدت على الضرائب والرسوم الجمركية فى الحصول على ٦٥ ٪ من إيرادات الدولة ، وهذا الأمر لا نظير له فى أى بلد من بلاد العالم ، وقد بحثت كارة مالية ، فأولى بكم أن تراقبوا تلك الرسوم التى تضخت حتى أصبحت تشغل الجانب الأكبر من إيرادات الدولة .

إنى أرى الترتيب أربعة أو خمسة شهور فيما يخص بتعديل التعريفات الجمركية كى نرى مقبول ما نهر من تعديلات عديدة قد بلغت للثلاث ، وأرجو أن تترك فترة الصيف تستقر فيها الأمور حتى تبين الأمر بعد ذلك ، فإن التفاعل السريع تكون نتاجه دائماً خطيرة .

وإنى أسألك معالى وزير المالية ، ونظامنا مأخوذ عن النظم المستوردة فى مختلف دول العالم ، هل هذا الحق منوح للسلطة التنفيذية فى الممالك الأوربية التى تدبى بالنظام الدستورى ؟ وإذا لم يكن كذلك فلماذا تريد الحكومة أن ينزل حضرات النواب المحترمين على الدوام والاستمرار عن ذلك الحق ؟ أقول ذلك لأن الفترة لم تعد موقوفة ، فهى تتكرر فى كل سنة بنعمة واحدة هى تنمية «التقليل المستمر» .

فهل خسر الله مصر وحدها بهذا التقليل ياترى ؟ أم هو فى سائر بلاد العالم ؟ أرجو معالى الوزير أن يترك التعريفات الجمركية فترة فى راحة لعلها تثبت ولا تبقى متقلقة .

( تصفيق ) .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى الاقتراح الآتي نصه :

« أقتراح أن يكون مد مشروع قانون التعريفية الجبركية ورسم الإنتاج لأول الدورة القادمة فقط » .

حضرة صاحب المحلى وزير المالية — الحكومة تمارض في هذا الاقتراح .

الرئيس — نأخذ الرأى على الاقتراح ، فالوافق عليه يفضل بالوقوف ؟

( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن نقرر رفض الاقتراح . والآن هل توافقون على تأجيل أخذ الرأى للمنشادة بالاسم على مشروع القانون إلى

جلسة غد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

### مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بمبدأ عرض مشروع قانون التعريفية الجبركية ومشروع قانون خلس رسوم الإنتاج

مجلس الشيوخ

على البرلمان — تقرير لجنة المالية والجاراك — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ —

مناقشة مواده مادة فسادة — تأجيل القراءة الثانية إلى الجلسة المقبلة

المخصصة للسائل العادية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أطلون الجليل بك ) .

الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم والمعلم عليه طمأ ، فهل توافقون حضراتكم عليه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

على مشروع القانون ، وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — عهد للبلاد المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٧ لارض مشروع قانون التعريفية الجبركية ومشروع القانون الخاص برسوم

الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تنتهى بإنتهاء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يصرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ينتشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ائدى — أنا لا أوافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وأدلب الكلمة .

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ائدى — موضوع هذا القانون غاية في الخطورة لأنه يتناول الضرائب غير المباشرة .

ولقد سبق أن ذكرت عند بحث الإيرادات أن مجموع الرسوم الجبركية بما فيها الرسوم على الدخل والشاى تبلغ أو ١٨ أو ١٩ بليوناً من

الجنيهات . كما ذكرت أن الحكومة قد سارت في السنوات الأخيرة ، خصوصاً منذ بدأت الأزمة للمالية ، على خطة زيادة الرسوم الجبركية

والضرائب غير المباشرة الأخرى ، مثل ضريبة الإنتاج التى ألقت عبئاً ثقيلاً على المستهلكين الفقراء .

وقد ذكر حضراتكم عند نظر مشروع ميزانية وزارة للمعارف العمومية أن ٤٠ ٪ من تلاميذ المدارس الأولية مصابون بأمراض شتى ومنها السل ، وأن السبب في ذلك يرجع إلى عدم تغطية هؤلاء التلاميذ القضاء الكافي . ولا شك أنه لا توجد أم في البلاد تضمن في أنها بالتدأ إذا وجدته ، ولكن عدم وجود القضاء الكافي عند هؤلاء الفقراء كان سبباً في إصابتهم بمرض السل كما جاء على لسان حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية في البيان الذى ألقاه بمجلسنا في جلسة ١٣ يوليئ الماضى . وفى هذا الدليل على أن الضرائب غير الباشرة ، كالرسوم للفروضة على السكر والشاى ، بلغت حداً يستنفد جزءاً كبيراً من موارد الطبقات الفقيرة ، لأنه يقع على هؤلاء المستهلكين الفقراء المبدء الأكبر من الضرائب غير الباشرة .

ونظراً لما لهذا القانون من الخطورة من الوجهة المستورية والوجهة الاجتماعية ، فإنى أعارض في مبدأ الاستمرار سبع أو ثمانى سنوات في إعطاء الحكومة تفويصاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط في زيادة الرسوم الجبركية المختلفة وضريبة الإنتاج دون أن تعرض هذه الرسوم على البرلمان . وقد تذرعت الحكومة في طلبها هذا التضييق بالحالة الدولية وعدم ارتكاز الأسعار . والواقع أن هذا المذرع غير جدى على الإطلاق ، فليس فرض الرسوم وتخفيض الضرائب متعلقاً بثبات أسعار الحاجيات أو عدم ثباتها . ولم يحصل في التاريخ أن الأسعار بقيت ثابتة ، فهي تتغير بين يوم وبيلة ، ونقرأ كل يوم في الجرائد أن سعر القطن في نزول وسعر الحديد في صعود .

وكل محصول يرتفع سعره وينخفض تبعاً لحالة السوق والحالة السياسية الدولية . فإذا سلمنا مبدأ التنازل عن حقنا في محاسبة الحكومة في فرض هذه الضرائب الرفعة لتوى الشعب والذى تستنفد جزءاً كبيراً من مولوده بما تلقى عليه من الأعباء الثقيلة ، أقول إذا سلمنا بذلك فإننا قد تخلىنا عن واجب مقدس ، بل واجب من أهم الواجبات ، ولا يصح أن نستمر في هذا التسليم . لهذا يجب أن نتم على الحكومة أن تتقدم في بدء الدورة البرلمانية للقبلة بمرض مشروع قانون الترفئة الجبركية لتتمكن في الوقت المناسب وقبل النظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة من بحث الترفئة بحثاً دقيقاً بما يتسع من الوقت ، وبذلك نستطيع أن نقرر السياسة التى يجب أن تسير عليها الحكومة .

القرار — إن ملاحظة حضرة الشيخ المحترم في محلها . وقد أشارت اللجنة إليها في تقريرها إذ قالت : « كما ترى ضرورة تقديم مشروع قانون الترفئة الجبركية ومشروع قانون رسم الإنتاج في أقرب فرصة حتى لا يتجدد طلب الترخيص في مد موعده تقديمها مرة أخرى » .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم بعد ذلك على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

( ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

#### تقرير لجنة المالية

مجلس النواب

عن مشروع قانون إيجاد معرض مشروع قانون الترفئة الجبركية ومشروع  
القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون إيجاد معرض مشروع قانون الترفئة الجبركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان .

وقد انتخبت اللجنة مقررًا لها أمم المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

٩ مايو سنة ١٩٣٩

محمد توفيق خليل

حدث في سنة ١٩٣٠ أن طلبت الحكومة منحها ترخيصاً في تحديد الرسوم الجمركية بنسبة تغطي البلاد من القنود الجمركية. وفي

سنة ١٩٣١ طلبت من البرلمان أن يمنحها مدة ثلاث سنوات لتنظيم فيها التعريفة الجمركية ، ثم طلبت امتداد ذلك سنة أخرى ، وسارت الوزارات المتعاقبة على هذه السبيل تدعى تنظيم هذه التعريفة الجمركية .

لقد بلغ دخل الحكومة المصرية من إيرادات الجمارك أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع إيرادات الدولة وذلك نتيجة فرض الضرائب في كل سنة ثم زيادتها ، وبالأخص على الأصناف التي يستهلكها الفقراء من أبناء البلاد . انظروا مثلاً إلى السكر ، فقد ارتفع سعره عن طريق التعريفة الجمركية ، فالطن منه يساوي سبعة جنيهات تسليم بور سعيد ، يضاف إلى ذلك سبعة جنيهات أخرى قيمة رسوم الإنتاج — فيصل المجموع أربعة عشر جنيهاً ، وتكون النتيجة أن يباع في النهاية بأربعة وعشرين جنيهاً . وكذلك يؤخذ على طن الشاي رسوم جمركية قدرها خمسون جنيهاً . وما يقال عن السكر والشاي يقال عن البين وغيره — كل هذا يحدث لأنكم منتم الحكومة هذا التفويض . فإذا استمر الحال على ذلك كنتم قد زلتم عن سلطة المجلس التشريعية التي أقمتم البين على المحافظة عليها ، لتلك أكرر ما سبق أن قلته في العام الماضي من أن الاستمرار على وضع هذا التفويض فيه زول عن حقوقكم التي هي حقوق الأمة . ولست أرى من السلطة في شيء أن تأتى الحكومة بعد تسع سنوات متوالية فخطب منا فوضوا لتنظيم التعريفة الجمركية ؛ وأظن أنه قد آن الأوان لأن تعدل الحكومة عن هذا ، وعلينا ألا نمنحها هذا التفويض ليمود الأمر إلى نصابه ويمود حتى الأمة إليها بمثلة في مجلس نوابها .

هذه كلمتي باختصار ، والرأى الأفضل لحضراتكم .

( تصفيق ) .

أمع حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك يسأل كيف تحصل هذه الضريبة إذا لم تمنح الحكومة هذا التفويض . وردى على ذلك أن الضريبة يستمر تحصيلها على أساس التعريفة الحاضرة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — ولكن ماذا تكون الحال في فترة إجازة المجلس ؟

حضرة النائب المحترم على للزلاوى بك — هذا شيء آخر ، وإنما الذى قلته هو رد على سؤال حضرة النائب المحترم الذى يسألنى ماذا تكون الحال لو لم تمنح الحكومة هذا التفويض ، وإنى أقول لحضرتة إنه يلزم أن تبقى الحال كما هي عليه الآن دون تعديل . ويجب الرجوع إلى البرلمان كما أريد إجراء أى تعديل ، وإنى أرى أن مدة التسع السنوات اللازمة التي منحت الحكومة فيها هذا التفويض كانت كافية لعمل هذا التنظيم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — تحللت مصر من الماهدات التجارية سنة ١٩٣٠ وبدأت تضع تعريفات جمركية خاصة بها ، وبعد ذلك رأيت استدعاء خبراء لتنظيم هذه التعريفة .

والرسوم الجمركية على بوعين : نوعية وقيمة ، ويمرر التقليد على كل بلد — وخصوصاً في فرنسا — على أن يسطى البرلمان للحكومة مثل هذا التفويض محافظة على الحزاة وعلى أموال الدولة . ويستحيل أن تستقر التعريفة الجمركية — سواء أكانت نوعية أم قيمة — على أسس صحيحة إلا بعد مضي زمن طويل . ويمكن القول بأن هذا الترخيص يسطى للحكومة وقتاً بعد آخر ولا يمكن للحكومة أن تتولى تنظيم التعريفة الجمركية وتضعها على أسس سليمة وتفتح إياها الأسرار وتحافظ على ميزانيتها إلا إذا أعطيت هذا الترخيص . هذا أمر مسلم به ومعمول به في كل البلاد . إن الترخيص الذى يسطى منكم إنما يسطى في حدود ولادة معينة ، ولا يمكن أن يقال إنكم بمنحه للحكومة نزلون عن حقكم الترخيص . ولكن المحافظة على الأسرار وتنظيم تلك التعريفة يستدعيان منح الحكومة هذا الترخيص . ولا يمكن أن يقال إنه سيء استعمله فإن الرقابة قائمة وحكم قائم . فإذا ظهر أن بعض الرسوم الجمركية لا تناسب حالة المستهلك أو أنها تهد من كيان الليزانية فللمجلس أن يتدخل في الأمر . أما أن تباح المناقشة في المجلس في شأن التعريفة ، فبذاع السر وتبور السلم ثم تتأثر التعريفة الجمركية التي هي ركن من أركان الليزانية ، فهذا أمر لا يمكن التسليم به .

هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، هو ما يجري عليه العمل في كل الدول ، سواء الديمقراطية منها وغير الديمقراطية . فلا معنى لأن يطلب بعض حضرات النواب المحترمين عدم اللواقعة على منح هذا التفويض .

( تصفيق ) .

القرار — أضيف إلى ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى أن لقاء حالة التفتن المالى في الوقت الحاضر شائعاً في

طلب الحكومة هذا التفويض ، لأن أولى النتائج للترتبة على هذه الحالة وجود عدم استقرار ، وهذا يدعو إلى عدم وضع الرسوم الجمركية على قواعد ثابتة في هذه الظروف . ولكن بما أن التفويض يعطى للحكومة لسنة واحدة فقط ، فلا ضرر إذن من إعطائه ، بل الحكمة تقتض بذلك .

حضره النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — إنى أرى أن للسألة التى نحن بمسدها الآن نظراً إلى الدستور ، فقد أتيح للحكومة في غاية البرلمان أن تستصدر تشريعات دون انتظار انعقاده . وقد قيدت هذه الإباحة بشروط ، منها الضرورة الملحة ، ومنها وجوب العرض على البرلمان في أول اجتماع له . فلو أعطى التفويض للحكومة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية مقيداً بمثل هذه الشروط — كلها أو بعضها — لكان هذا الاحتياط أدعى إلى الكمال التشريعى منه إلى غيره ، ويكون هذا الرأي توفيقاً بين النظرية التى أدلى بها حضرة أستاذى على التزلاوى بك والنظرية التى ذكرها حضرة أستاذى محمد توفيق حليل بك وعبد الرحمن البلى . فإذا أراد المجلس أن يعطى الحكومة التفويض الذى طلبته ، فلا أقل من أن يقيد هذا التفويض بالاحتياط الذى نص عليه الدستور في مثل الموقف . ولكن يجب أن يقتصر التفويض على الأصناف التى تكون الحاجة ماسة إليها . فالسكر مثلاً لا معنى لإدراجه ضمن التعريفات الجمركية حتى يسرى عليه التفويض ، وكذا غيره من الأصناف التى لا تدعو السرعة ولا السرية أن يتناوله التفويض . لهذا أطلب ألا يكون الترخيص مطلقاً ، بل يقتصر على الأصناف التى تدعو الضرورة الملحة إلى إعطاء التفويض بشأنها .

أما القلة البولية فأظن أنها لا تنهض دليلاً لإعطاء التفويض ، لأننا لا نعرف متى تستقر هذه القليلة ، ولا علاقة لهذه القليلة بالتعريفات الجمركية .

لهذه الأسباب أرى أننا إذا وافقنا على إعطاء التفويض للحكومة ، فليكن ذلك في الأصناف التى تكون الحاجة ماسة إليها .

حضره النائب المحترم على إسلام باشا — من الذى يقول أن الحاجة ماسة أو غير ماسة ؟

حضره النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — الذى يقدر هذا هي الجهة التى تقدر في غاية البرلمان أن الحاجة ماسة إلى استصدار تشريع ما . إنى لا أقصد بكلامى هذا التشكك في الحكومة — فهي حائرة تقناً — ولكنى أقصد أن أمانهم مع الحكومة وأنت تتعاون الحكومة معى .

( ضحك وتصفيق ) .

حضره صاحب المالى وزير المالية — إن مسألة التعريفات الجمركية أصبحت مسألة دورية . والواقع أن كل ما يقال فيها كلام معاد . وهذا ، على الأقل ، فيما يخص بما يقال من جانب الحكومة . فالأسباب التى تدعو الحكومة إلى التقدم إلى حضراتكم بطلب هذا التفويض هي ذات الأسباب التى ذكرت في أول مرة .

وأعتقد وضعت التعريفات من زمن مضى ، وكان المفروض أن ننظر ما تسفر عنه التجربة من نتائج ، لتعرف منها ما يمكن إدخاله عليها من التعديلات . ولكن مع الأسف مضى الأربع أو الخمس السنين الأولى على تلك التجربة دون أن يتحقق ما كان مرجواً من إمكان الوصول إلى مثل هذه النتائج ، ذلك لأننا دخلنا في دور قلقة — على حد تعبير النائب المحترم وإلى الجندى — وقد ترتب على تلك القلقة التى جفت في العالم السياسى وما جرته من الاضطراب أن اضطرت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات خاصة من الناحية الجمركية .

فالحالة الحاضرة لا يمكن أن تعتبر عادية أو مستقرة ، بحيث يمكن أن نوسع فيها سياسة ذات نظم ثابتة ؛ وإنما الحالة البولية العالية التى أشرت إليها هي التى تضطرنا إلى وضع تلك التعديلات أو الإضافات في التعريفات الجمركية .

هذا هو الواقع الذى يميل من الصعب تحديد التعريفات الجمركية وعرضها على المجلس بشرود قانون لتصبح ثابتة ، لا كما يقول حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك من أن التعديلات هي التى يجب عرضها على المجلس ، ذلك لأن أصل التعريفات الجمركية كله لم يقره المجلس حتى الآن . وطبعاً أنه ليس يقر المجلس التعديلات يجب أن يقر الأصل أولاً ، وهذا ما لا يمكن أن نعرضه على المجلس دفعة واحدة .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — وهل نظل هكذا على الدوام !

حضره صاحب المالى وزير المالية — عندما تستقر الحالة ترمض التعريفات الجمركية على البرلمان لإقرارها . والواقع أن الضرورة هي التى تقض بأن نصل إلى هذه النتيجة للأسباب التى ذكرها حضرة رئيس اللجنة المالية وحضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن

ملادة ١٣٤ » ..... ١٣٤

البلي ، ولا شك أنه يجب بالنسبة للتعريفية الجبركية اتخاذ إجراءات سرية . ففي فرنسا تقدم التعريفية الجبركية إلى البرلمان ويقترح عليها فوراً .

ونحن نضل هنا ما يقرب من هذا في الضرائب الجبركية الصغيرة . وقد حدث في إحدى المرات أن قدم إلى مجلس الوزراء تعديل للتعريفية الجبركية فلم ينظره المجلس في أول جلسة عرض فيها ، وتأجل نظره أسبوعاً . وكان أن أذيع التعديل وأقاده منه بعض الناس ولحق الضرر بآخرين . ولذلك طلبت من حضرات زملائي الوزراء أن تظل التعديلات الجبركية سرّاً مكتوماً وألا تداع إلا أثناء انعقاد مجلس الوزراء لنظرها ، حتى لا تصل إلى علم موطني هذا المجلس ، وبذلك يمكن تحديد التسوية . فلذا أذيع شيء من هذه التعديلات قبل أن تصل إلى مجلس الوزراء كان موطنهم وزارة المالية المختصون بهذا العمل للتولين عن ذلك . أما إذا أهملت ورقة أو ما ماثلها في مجلس الوزراء ، وترتب على ذلك إذاعة شيء من السر ، كانت للتسوية واقعة على موطني سكرتيرية مجلس الوزراء مثلاً .

ونحن إلى هذا الحد نخطأ ونضع قيوداً خفى بالأا خدمت التعديلات الجبركية إلى مجلس الوزراء إلا في الجلسة التي يصدر فيها قراره بشأنها .

وإن أؤكد لحضراتكم أنني شخصياً أحرص على هذا البذاكل الحرس فيما يخص بالتعريفية الجبركية ، ولا أسأل عما قرره اللجنة المختصة بها ، بل أطلق ما يصدر من تلك القرارات وأنا في مجلس الوزراء ، شأني في نظرها شأن جميع زملائي الوزراء تملأاً . والقصد من هذا الاحتياط ألا يكون هناك سبيل إلى أن يفيد فريق من الناس على حساب فريق آخر .

هذا هو أول مبدأ يجب اتباعه فيما يخص بالتعريفية الجبركية إلى أن يحين الوقت الذي نصل فيه إلى حالة الاستقرار التي ننتظرها . وأظن أنه لم يقع حتى الآن ما استدعى الشكوى ، لأنه لو حدثت شكوى من هذه الناحية لكننا صمنا صداها في هذا المجلس ، ولصدرت في شأنها قرارات . ولو أن هناك ما يستدعي الشكوى لكن حضراتنا التائبين المحترمين على التزلاوي بك والوالى الجندى وغيرها أول من يرجعون بهذا إلى المجلس .

حضرة النائب المحترم على التزلاوي بك — فقد رجنا إلى المجلس في العام الماضي ، وقد جع صوتي من الشكوى من زيادة التعريفية الجبركية .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — على كل حال قد سمع المجلس ما قاله حضرة النائب المحترم ، ولقد جلس أن يأخذ بالرأى الذي أبداه أولاً يأخذ به .

فلكل هذه الأسباب أرحو أن يوافق المجلس على التفويض الذي تطلبه الحكومة حتى يمكنها أن تستمر في عملها . وإن أؤكد لحضراتكم أن الحكومة لن تدخل من التعديلات على التعريفية الجبركية إلا القدر الواجب ، وما تعتبر أنه من المصلحة العامة .  
(تصفيق) .

الرئيس — هل تهاونون على الانتقال إلى مناقشة اللواد ؟

(موافقة عامة) .

(في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٩) .



هل يجوز استصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة ما بين دورتي انعقاد البرلمان بنير التجا، إلى المادة ٤١ من الدستور ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار الراسم المذكورة على أن تعرض عند امتناع الدورة القادمة التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟ أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ قد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الإجازة.

### مذكرة تفسيرية مقدمة من الحكومة مع الرسوم

أدرج في باب الإيرادات بمشروع للبرانية مبلغ مليون جنيه ، قدر تقديرًا إحصائيًا على أساس ما سوف تحصله الحكومة من الضرائب والرسوم المحددة التي كانت الحكومة تفرم تقديم مشروعات القوانين الخاصة بها إلى البرلمان في دورته الحالية لوصفها موضع التنفيذ في خلال السنة المالية الحالية .

وقد عنت الحكومة عناية خاصة بدراسة هذه الضرائب ، واهتت أخيرًا بوضع مشروعات القوانين الخاصة بها مراعية في ذلك الظروف الاقتصادية التي اجتازها البلاد وحاجة الخزنة العامة .

وبديهي — والدستور يقضى بأن الضرائب لا تعرض إلا بقانون — أن الحكومة لن تتمكن من تحصيل هذا المبلغ ، وبالتالي من موازنة ميزانية السنة المالية المقبلة إلا إذا صدرت القوانين التي تعرض هذه الضرائب فأمكن تنفيذها قبل أن تنقضى فترة طويلة من السنة المالية ، وأن كل تأخير في إصدارها يترتب عليه نقص في الإيرادات التي قدرت الحكومة تحصيلها ، ويحجز في ميزانية السنة المالية المقبلة .

على أنه لما كانت هذه القوانين كثيرة الشعب ، عديدة التفاصيل ، وتستدعى دراستها بالعناية التي هي جديرة بها وقتًا طويلا ، وقد لا يتيسر للبرلمان أن يبحث في الفترة الباقية من هذه الدورة تلك الرسوم المختلفة — فلم يكن يسع الحكومة ، توفيرًا للوقت ، وحرصًا على مصلحة الخزنة ، إلا أن تطالب إلى البرلمان الترخيص لها بإصدار هذه القوانين بمراسم ، على أن تعرض هذه الراسم على البرلمان في دورته المقبلة للتصديق عليها ، وله عندئذ أن يناقشها في متسع من الوقت يسمح له بأن يكون أصح حكمًا وأسلم تقديرًا لأنه سوف يدرسها على ضوء النتائج العملية التي يؤدي إليها تنفيذها .

وترجو الحكومة من البرلمان الموافقة على هذا الترخيص .

### مرسوم بمشروع قانون

تعلن بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأي المجلس المذكور ؛

رحمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم بيميننا إلى البرلمان :

(للمادة الأولى)

يؤذن للحكومة ، إلى مياد دورة البرلمان العادية التالية ، في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات المبينة بالقائمة المرفقة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاعتمادات الإضافية التي تقتضيها المراسم المشار إليها في الفقرة السابقة .

#### ( للمادة الثانية )

تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها .

#### ( للمادة الثالثة )

على وزرائنا ، كل فبا يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟  
صدر برأى للنزء في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ ( ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

عبد الفتاح يحيى

#### تأعسة

- ١ - قانون الضرائب العقارية .
- ٢ - قانون تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .
- ٣ - قانون يفرض ضريبة على إيرادات ردوس الأموال الثقلة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل .
- ٤ - قانون يفرض رسم دفعة .
- ٥ - قانون يفرض رسم أيلولة على التركات .
- ٦ - مرسوم بقانون خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين (١) .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسم لها قوة القانون

الرئيس - ورد على المجلس الكتاب الآلى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنصرف بأن أرجو ساداتكم الترخيس لحضرة صاحب المزة حبيب بك حنين المصرى ، المستشار الملكى لوزارة اللواصلات ، والذي كان . رئيساً للجنة التي تولت تحضير مشروعات الضرائب الجديدة ، بحضور جلسات مجلس النواب أثناء نظر مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسم لها قوة القانون .

وتفضلوا ساداتكم بقبول طائق الاحترام ؟

محرراً في أول أغسطس سنة ١٩٣٨

وزير المالية

أحمد ماهر

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحى الدين بركات باشا ) - هل يأذن المجلس في ذلك ؟

( أذن المجلس ) .

( هنا حضر حضرة صاحب المزة حبيب حنين المصرى بك ) .

(١) طلبت وزارة المالية أيضاً تفويض الحكومة في إصدار هذا الرسوم علاوة على المشروعات الحمة السابقة ، ووافتها مجلس النواب .

ونظراً لأن مشروع القانون الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين قد استغرق بمجته حوالي خمس سنوات - وهو من

أهم القوانين وأزعمها لحاجة المؤمنين — قد طلبت وزارة المالية أيضاً تفويض الحكومة في إصداره علاوة على التشريعات الجسمة السابقة .

ولجنة المالية لا ترى مانعاً من ذلك ، وتلتحق بالقرار مشروع هذه المراسم التي تلتزم بها .

والسألة التي تثار هي مسألة دستورية في صميمها ، تتعلق بمن السلطة التنفيذية في استصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة ما بين دورتي انعقاد البرلمان بغير الاتجاه إلى المادة ٤٩ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسم المذكورة ، على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة .

وطلب التفويض أمر عادي ، فإذا منحت السلطة التشريعية ، على شرط أن يرجع إليها في نهاية الأمر لمناقشة ومبحث المرسوم وتقرير الصير ، فليس في هذا مخالفة للدستور في شيء .

وليس طلب التفويض بدعة من جانب الحكومة فإن ، الحكومة الفرنسية جرت على استئذان البرلمان في تفويضها حتى إصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة ما بين أدوار انعقاد البرلمان .

ومن السليم به أن الدورة الحالية لا تتسع لمناقشة هذه المراسم وإقرارها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه من غير المرغوب فيه أن يضيع على حرية الدولة مبلغ لا يستهان به من الضرائب الجديدة ، وألا تخضع — بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية — جميع أبواب الثروة على اختلاف أنواعها لتخصيصها للعدل بقول من الأعيان السامة .

هذا فضلاً عن أن تطبيق المراسم الجديدة عملياً سيظهر قيمتها ، ويبين عن عيوبها ومزاياها ، ويمكن للسلطة التشريعية عند نظرها ، على ضوء التطبيق العملي ، من الوصول إلى تشريع سليم عادل شامل يعيد ، بقدر الإمكان ، عن الخطأ والزلل ، مع احتفاظ هذه السلطة بكامل حقها المطلق في التشريع .

وهناك سابقة تشابه هذه الحالة ، وهي ما حدث من طلب الحكومة الترخيص لها في إصدار مرسوم بالترصصة الجبركية التي كان مقرراً تحصيلها ابتداء ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، وكذا شروط تطبيق هذه الترخفة .

وقد برر معالي وزير المالية إذ ذاك هذا الإجراء ببيان ألقاه في مجلس النواب بجملة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ جاء فيه ما يأتي :

« ولما لم يكن في مقدور البرلمان ، ولا من مقتضيات الكرامة والمصلحة ، أن يبحث ، في هذا المدى القصير ، تلك الرسوم العديدة التي فرضت على ما يقرب من ألف نوع من البضائع الرئيسية — فقد رأت الحكومة أن لا مندوحة لها من طلب الترخيص لها بتنفيذ الترخفة في المياد المحدد لها ، على أن تعرض عليكم مرسوم الترخفة في أقرب وقت وعلى أن تكون الترخفة نفسها علان لنظر البرلمان ومبحثه الدقيق في الوقت الذي يراه ملائماً . وموقع ذلك فإن لهذا البحث الموجه فائدة عملية لا يستهان بها ، فإن المقياس الصحيح لكل إصلاح نظري هو العمل والتجربة . فني كثير من الظروف مثلاً قد لا تؤدي تلبية السر إلا إلى نقصان المحصلة ، بسكن التخفيض قد يؤدي إلى زيادتها .

وبما أنه من المال الحزم مقدماً بما قد يكون فلا بد من الاستسلام إلى التجارب والاسترشاد بما يكشف عنه العمل ، وسيكون للبرلمان ميزة الاختيار في بحثه ، فيحكم على التخفيض أو الزيادة بما أدباً إليه من نتائج فعلية ، ثم يقرر التعديلات النهائية — إذا ما رأى محلاً للتعديل — في ضوء الإحصاءات المبينة على التجربة العملية » .

وقد أبدى بعض حضرات الأعضاء وجهته في أن يستثنى من الترخيص مشروع قانون ضريبة الأطنان لأن قانون ضريبة الأطنان قائم فعلاً ، والمشروع الجديد معدل لنص أحكامه ، ولا ضرورة ملجئة الآن إلى سريان التعديل بغير أن يبحث المجلس ويقرر رأيه فيه في موعد الدورة العادية .

لكل ما ذكر ترى أعلى لجنة المالية الموافقة على أن يؤذن للحكومة ، إلى ميحد دورة البرلمانات العادية التالية ، في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات السابقة .

وليس لدى اللجنة مانع من أن يؤذن للحكومة في أن تصدر أيضاً مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاعتبارات الإضافية التي يقتضيها تنفيذ المراسم المشار إليها .

## مشروع قانون

خاص بقبوض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## ( المادة الأولى )

يؤذن للحكومة ، إلى ميعاد دورة البرلمان العادية التالية ، في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في اللصوصيات اللجنة القائمة للرخصة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون ، بفتح الاعتادات الإضافية التي تحتضها المراسم المشار إليها في الفقرة السابقة .

## ( المادة الثانية )

تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها .

## ( المادة الثالثة )

على وزارتنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بحام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## فأتمم

- ١ — مرسوم بقانون خاص بضريبة الأفيان .
  - ٢ — مرسوم بقانون خاص بتخفيض ضريبة الأفيان بالنسبة لبعض الممولين .
  - ٣ — مرسوم بقانون بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال للنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل .
  - ٤ — مرسوم بقانون بفرض رسم دفعة .
  - ٥ — مرسوم بقانون بفرض رسم أيولة على التركات .
  - ٦ — مرسوم بقانون خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .
- حضرة صاحب المالى وزير المالية — أرجو نظر مشروع هذا القانون بطريق الاستقبال .  
الرئيس — هل توافقون على طلب حضرة صاحب المالى وزير المالية ؟  
( موافقة عامة ) .  
الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — حضرات النواب المحترمين :  
إنى أعارض في التفويض الذى تطالبه الحكومة لإصدار مراسيم لها قوة القانون خاصة بالضرائب . وإننى في هذه المعارضة لا أتى برأى حديدى ، ولكنه رأى الذى أبدته في دورتين سابقتين في سنين ١٩٣٠ و ١٩٣٧ كما سأتين بعد .  
إذا اطلعتنا على الدساتير القديمة علمنا أن منشأ البرلمانات يرجع إلى ضرورة قيام مجلس يشكلم باسم الأمة ، وعلى الأخص في السائل المالية ، وفي مقدمتها الضرائب ، كما يقرر ذلك اليدا الإنجليزية للشهور : " No taxation without representation " .  
وترجمته أن « لا ضرائب بغير نيابة أو تمثيل » .

وقد كان هذا الموضوع أيضاً مثار الثورات الدستورية التاريخية المعروفة .

وأرى قبل أن أوضّح لمفرداتكم موضوع التفويض ، أن أحدث إليكم عن التشريع الخاص بالضرائب .

كان لنا دستور في سنة ١٨٨٢ نصت للمادة ٣٠ منه على ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو وركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب . وعلى ذلك لا يجوز بأي وجه كان وبأي صفة كانت تحميل عوائد جديدة . وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحميل شيء من ذلك ، وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها ، وكل شخص باشر تحميلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب ، يحاكم كمتخلس وترد الحقوق لأربابها » .

فما ألقى هذا الدستور بحكم الاحتلال سارت القوانين النظامية التالية على هذا النمط ، ولكن رأى المجالس النيابية كان في ذلك العهد استشارياً كما تطوّر .

لجاء نص المادة ٣٤ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ كما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه » .

ثم تقل هذا النص بذاته إلى المادة ١٧ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ بتأليف الجمعية التشريعية .

أثبت بعد ذلك لجنة الدستور لوضع مشروع الدستور المصري . فها عرض الأعضاء لموضوع فرض الضرائب ، اهتمت الآراء إلى قسمين : قسم رأى الاكتفاء بفرض الضرائب بمرسوم ملكي ، وقسم رأى ضرورة إصدارها بقانون .

وكانت حجة أصحاب الرأي الأول ، أنه إذا عرض مشروع القانون الخاص بفرض الضرائب على البرلمان ، فقد تكون الأغلبية فيه من الملاك الذين تم لهم شبه الميل إلى رأي خاص فيما هو معروف عليهم . وقد تكون هذه الأغلبية من التجار ، فيبدون رأياً خاصاً في الضرائب التجارية . وهذه مسألة تاريخية أذكرها لتاريخ فقط .

ثم استقر رأى لجنة الدستور على أن يكون فرض الضرائب بقانون ، وجاء في تقريرها :

« إن ما يتعلق بمالية الدولة بمس حقوق جميع أهل البلاد وواجباتهم مباشرة وبالعائدات . وقد كانت في مختلف الدول والصور المحرك الأول لامتناس الشعوب أو لرضاها . لذلك حص هذا الموضوع بالذكر بأن اشترط ألا يكون إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون » .

وعلى هذا الأساس وضمت المادة ١٣٤ من الدستور ونصها :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

ومع أن تعريف « القانون » من اللسان البدئية ، إلا أن موضوع البحث يدعونا إلى تحري ماهيته في الدستور المصري . فمادة ٢٤ من الدستور تنص على أن « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » . وللتصديق بالملك حكومة .

ثم نصت المادة ٢٥ على أن « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » . فالأصل في التشريع المصري أن يصدر القانون بشتراك الحكومة مع البرلمان . ولكن هناك استثناء من هذا الأصل ، أحدهما وارد في المادة ٤١ من الدستور ونصها :

« إذا حدث فبا بين أدوار اتحاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ففلملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

والاستثناء الثاني وارد في المادة ٣٧ من الدستور ونصها :

« الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها » .

يستخلص من هذا أن ليس للحكومة حق الانفراد بالتدريج إلا على أساس اللادتين ٤١ و ٣٧ المذكورتين . أما طلب التفويض أو استفتاء البرلمان ، فلا نس على في الدستور إلا في المادة ١٤٣ التي تنص على أنه « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة يجب أن يأذن به البرلمان ؛ ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » . فهذه هي الحالة الوحيدة التي جاء بها الدستور وحث فيها الاستئذان . فمن أين إذن أتت مسألة التفويض ؟

أما الساجدة التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها فقد كانت في سنة ١٩٣٠ . وملخص القول فيها أن الحكومة في عهد حضرة صاحب اللقب الرفيع محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ كانت قد أخذت على نفسها عهداً بأن تصدر التفرقة الجبركية في موعد معين هو ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، على أن تأخذ رأي الغرف التجارية فيما يخص تبديل هذه التفرقة .

وقد كانت هناك اضافات دولية خاصة بالتفرقة الجبركية ينتهي أجلها في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ، فلما أدركت الحكومة أن الوقت ضيق قدمت في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ ، على ما أذكر ، مشروعاً تفويضاً في إصدار التفرقة الجبركية بمقتضى مرسوم ؛ وكان مقرر لجنة المالية ورئيسها في ذلك الوقت هو حضرة صاحب المالى وزير المالية الحالي . فلما أثبتت هذه المسألة ، عارض في الباحية الدستورية . بلخص الذى شرحناه ، حضرة صاحب المالى حسن صبرى باشا ، وكان وقتئذ عضواً المجلس . ثم دارت مناقشة بين الطرفين ، أى بين حضرة المقرر وحضرة حسن صبرى باشا ، فكان رأى صبرى باشا أن الحكومة لا تحتك بإصدار مراسيم لها قوة القانون . أما المقرر فكان يرى أنها تحتك هذا الحق .

وسألخص لحضراتكم المجمع القانونية التي استند إليها الطرفان .

يتلخص رأى المعارض في التفويض في أنه لا نس في الدستور العصى على شىء يسمى مرسوماً له قوة القانون إلا في المادة ٤١ منه ؛ وقد جاءت بأحكام وشروط معينة ، نازم رعايتها عند إصدار المراسم التي لها قوة القانون .

أما الرأى القائل فيستند إلى أن هذا التقليد مأخوذ به في فرنسا . و قد يوجد في نصوص دستورنا ما يقابل النص الفرنسى في هذا الشأن . وقال حضرة المقرر في ذلك العهد إن هناك قانوناً صدر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ ، قبل صدور الدستور الفرنسى الحالي الصادر في سنة ١٨٧٥ ، وقد أباح القانون للشار إليه للحكومة أن تعدل التعريفات الجبركية والقراب بمراسم . وهذا صه :

« نجزر للحكومة ، في حالة الاستعمال ، أن تزيد مؤقتاً رسوم الجرك على البصائع الأجنبية على شرط أن تعرض في شكل مشروع قانون على المجلسين قبل انتهاء الدورة ، إن كانا منتقدين ، أو على أقرب انعقاد إن لم يكونا منتقدين » .

فهناك إذن فرق بين الحاليين ، لأن الدستور الفرنسى إما يستند في إصدار المراسم إلى قانون ، لا يزال موجوداً ، ولم يلمسه الدستور الذى صدر بعده .

ولزيد الإيضاح أتولى على حضراتكم كلمة ختامية لحضرة المقرر ، ونصها :

« الواقع أنه إذا كانت للبداى الدستورية تبقى سديم حواز إعطاء توصيكات أو تفويضات للحكومة بصفة عامة ، وبغير قيد ولا شرط ، لأن في إعطائها ما يسلط الرقابة البرلمانية ، فإن التفويض المحدود في نوعه وفى مدته والذى يجزى للحكومة أن تصدر مراسيم لها قوة القوانين ويحتم عليها أن تعرض هذه المراسم فوراً على البرلمان ، أقول إن هذا التفويض لا يفوت الغرض المقصود من رقابة البرلمان على أعمال الحكومة . ذلك لأن هذا الرسوم لا منوحة من عرشه على البرلمان في الصورة التي صدر بها إذا كان منتقداً ، أو في الصورة التالية إذا كان البرلمان غير منتقد » .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — أى أن حضرة المحط لا يجد فرقاً بين رأى مقرر لجنة المالية في سنة ١٩٣٠ ، ورأى وزير المالية الآن ؛

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نعم ، فأراين منتقداً .

بحث مسألة هذا التفويض من الوجهة الدستورية . وسأبين لحضراتكم الرأى المعارض والرأى الموافق . أما الرأى المعارض للتفويض فقد ذكر بالصفحة ٨٢ من الجزء الثانى من كتاب « إسكان » سكرتير العهد القولى القانون العام بعنوان "Délégation du Pouvoir"

حيث قال « إن تفويض السلطة التشريعية ، كسائر الامتيازات الأخرى التي منحها الدستور للمجلس ، مستحيلة من الناحية القانونية . والسلطة ليست حقاً من حقوق المجالس الخاصة ، وإنما هي وظيفة (Fonction) خصها بها الدستور لا التصرف فيها بحسب ما يترأى لها ، بل تنفيذها بنفسها على مقتضى القواعد الدستورية . وصاحب السلطان هو وحده الذي يملك مثل ذلك التفويض ؛ والسلطة التشريعية ليست بصاحبة السلطان ، وإنما هي مفوضة من قبله ليس إلا » . ومعنى ذلك أن هذا الرأي يتلخص في أن الدستور أوجد سلطات معينة ، وحل لكل منها اختصاصاً معيناً ، فلا تملك سلطة منها أن تنزل عن اختصاص خصها به الدستور إلى أية سلطة أخرى .

أما الرأي الموافق فقد بجمه البروفسور ميركين جيتزيتش (Mirkin Guezéitch) ونشر في مجلة الأعداد البرلماني البول في عدد يناير سنة ١٩٣٧ ، وانتهى منه إلى أنه يستفاد حقاً من النصوص الدستورية أن التفويض ليس مجازاً ، وإنما التقاليد البرلمانية تقضي بوجود تعاون المجالس النيابية مع الحكومة لسهولة إصدار التشريع ، لأن التشريع في المجالس النيابية يسير عادة بحسب بطلية . ثم أشار بعد ذلك إلى بعض التشريعات التي صدرت في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وقرر أن الرأي في تلك البلاد سائر على جواز إعطاء تفويض للحكومة لاستصدار للراسم .

هذا هو رأي البروفسور ميركين جيتزيتش ، ولكن الحال ، بإحضار الزملاء ، يختلف في تلك البلاد عنها في مصر . فإن العرف أن ألمانيا وإيطاليا بلاد ديكتاتورية ، ونظام حكومتها يختلف عن النظام القائم عندنا ، أو على الأقل ليس فيها من القوانين ما يقابل أحكام الدستور المصري الخاصة بالتشريع ، فالأخذ بالنظرية ...

حضرة صاحب المال وزير المالية — هل يوجد النظام الدكتاتوري في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — قلت النظام الدكتاتوري موجود في ألمانيا وإيطاليا ، أما في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا فلا يوجد هذا النظام .

أعود فأقول إن هناك قانوناً صدر في فرنسا سنة ١٩١٤ ، وهذا القانون يبيح للحكومة إصدار تعديل للأحكام الجزئية .

يفهم من كل ما ذكرته أن النصوص الصريحة للدستور المصري تقضي حتى بوجود عرض مشروعات القوانين الخاصة بإضرائها على المجلس لإصدار رأي فيها ، لا إصدار هذه اللامس في غيبة البرلمان . وإن كان هناك حكم دستوري يميز للحكومة أن تصدر تشريعات في غيبة البرلمان فإن ذلك لا يكون إلا في حدود نص المادة ٤١ من الدستور .

لذلك أرى أن لا وسيلة للخروج من هذا المأزق إلا أن يستمر البرلمان في دوره الحالية ، وأن تعرض عليه مشروعات الغرائب ذاتها ، حتى ينتهي من نظرها . وأستند في ذلك إلى أننا لم نقطع في هذه البادرة إلا أربعة أشهر في حين أن المادة ٩٩ من الدستور تقضي بأنه يجب أن تستمر البادرة ستة أشهر ...

(ضحك)

فيجب لذلك ، إما أن يستمر المجلس منتقداً حتى ينتهي من نظر هذه التشريعات ، أو ، إذا كان قد أجهدها الشعب ، أن تؤجل جلساته إلى ما بعد شهر أو شهر ونصف — وهذا كله في حدود دور الانقضاء المأدب . وليس في هذا ما يتعارض وأحكام الدستور ، بل فيه تطبيق صحيح لنص المادة ٩٩ سابقة الذكر .

حضرة صاحب المال وزير المالية — لم هذا التأجيل ، ولم لا نستمر في العمل ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نحن نعرض لمسألتين : إما تأجيل جلسات المجلس شهراً كما قلت ، أو أن يستمر في الانقضاء حتى ينتهي من نظر هذه المشروعات ، لأننا نخشى أن نصبح أمام الأمر الواقع بعد تنفيذ هذه الراسم .

هذا وقد استدعت لجنة المالية في تقريرها ، في تبرير إعطاء التفويض للحكومة ، على رأي عجيب مؤده أن تطبيق الراسم الجديدة عملياً سيظهر قيمتها وبين عيوبها ومزاياها ، وأنه يمكن للسلطة التشريعية ، عند نظرها هذه القوانين على ضوء التطبيق العملي ، الوصول إلى تشريع سليم عادل بعيد بقدر الإمكان عن الخطأ والزلل . وبهذه الطريقة يكون تشريعنا على سبيل التجربة .

أظن أنه يجب أن نكون ميدين عن القول بأن تشريعنا يكون معلقاً على التجارب . وإن جاز مثل هذا القول فالرد عليه أنه إذا تبين وجه الخطأ عند تطبيق أي قانون ، خدمت الحكومة أو أي نائب بتعديل لهذا القانون يصحح ما قد يكون فيه من إخلال .



وهناك مسألة أخرى تشبه اللشوع المروض علينا الآن، فقد حدث في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧ أن خدمت الحكومة بمشروع قانون خاص بتحقيق الجلبات المتقطعة، وكانت أحكام معاهدة موشو تقضى بوجوب سريان هذا القانون ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧؛ فلما عرض على لجنة الحفانية، وكنت إذ ذاك عضواً فيها، أبدى بعض حضرات الأعضاء آراء مؤداها أن الوقت ضيق واللحوة البرلمانية على وشك الانتهاء، وأنه في هذه الحالة يجب على الحكومة أن تصدر هذا القانون في فترة العطلة البرلمانية ويكون هذا في حدود المادة ٤١ من الدستور، وقد عارضت في هذا الرأي، ووافقتا الحكومة على ذلك، ورؤى أن يتولى البرلمان - وهو صاحب السلطة في التشريع - إقرار مشروع ذلك القانون. وعلى الرغم من ضيق الوقت نظر للمشروع وأقره المجلس.

هذا هو رأيي الذي كنت عليه في سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٧ وما زلت عليه في سنة ١٩٣٨.

ولكى تكون الوقائع دقيقة، أفر أنه عندما طر موضوع الترفية الجزئية في سنة ١٩٣٠، تبين أن من غير الممكن التوفيق بين إصدار الترفية الجزئية في ذلك الوقت، والتعهد الذي قطعت وزارة دولة محمد محمود باشا على نفسها في أن تصدر هذه الترفية في ١٧ فبراير بعد اقتضاء الاتفاقات المالية الجزئية، وبين النصوص والسوابق الدستورية، فامتنعت عن إبداء رأيي في الموضوع.

هذا هو رأيي في تفويض الحكومة في إصدار القوانين، أبديته مقتصراً فيه على حكم الدستور.

( تصديق من بعض مقاعد اليسار ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - إذن كان حضرة النائب المحترم متجماً عن إبداء رأيي في اللشوع ولكنه لم يكن معارضاً !  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان عزام - إني إذ أوافق على إعطاء التعويض الذي كان مطلوباً، ومع ذلك فهناك فرق كبير بين الترفية الجزئية بطبيعتها وبين الضرائب العادية.

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك - حضرات النواب المحترمين :

إن الأمر الذي يمرض عليكم الآلية لى غاية الخطورة، ذلك لأنه يطلب من حضراتكم أن تفوضوا الحكومة في إصدار مراسيم لها قوة القانون، تنطبق أساس التروة المصرية.

فمطلوب منكم تفويض الحكومة في إقرار الضريبة الجديدة على الأراضي الزراعية، ومطلوب منكم أيضاً أن تفوضوا الحكومة في الزول عن مليون جنيه لصغار الفلاحين، وأن تأذنوا لها في فرض رسم أولوية على التركات وضريبة الإرادة. وستكون نتيجة ذلك أننا ننهي من نظر ستة قوانين، كل قانون منها إذا نحن مجتاه لا يقل خطورة عن الآخر.

حضرات النواب المحترمين :

إن السبب الذي من أجله تطلب منكم الحكومة إعطاءها هذا التعويض، هو أن البورة البرلمانية على وشك الانقضاء، وأن النواب يرغبون في الراحة، وأن المجلس لا يستطيع أن يظل يعمل الأشهر تلو الأشهر ليخدم المالية وليخدم الصلحة العامة للبلاد.

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - لم يقل أحد مثل هذا الكلام.

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك - هذا هو التهموم.

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - بل للتهموم هو عكس هذا.

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك - ولتبرير ما يطلب منكم إقراره، ياحضرات النواب المحترمين، فيل لكم إن مثل هذا الأمر يقع في فرنسا. لهذا كان واجباً على أن أبحث ما حدث في فرنسا من تفويض الحكومة في إصدار مراسيم لها قوة القانون، فرجعت إلى ما كتبه العلامة « ديجي » في كتابه « Traité de droit de constitution ».

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - في أى سنة طبع هذا الكتاب ؟

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك - طبع في عام ١٩٣٤؛ وسأحدث معالي الوزير عما يقصده من التفويضات التي أعطائها البرلمان الفرنسي للحكومة في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧؛ ولن أهرّب من ذكر الواقع، لأنني أبحث عن الحقيقة، ولا غاية لي إلا الصلحة العامة.

حضرة صاحب المالى وزير المالية — لم يذكر حضرة النائب المحترم شهر أبريل سنة ١٩٣٨ .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — وأبريل سنة ١٩٣٨ ، وإذا كانت قد استجبت تفويضات في شهر يولييه حدثت معاليك عنها .

(ضحك ) .

في سنة ١٨٧٥ صدر في فرنسا قانون بهذا الشأن ، لا أرى عللا للتحدث عنه ، لأنه خاص بالاعتادات التي تكون قد وردت في البرانية ، وما استقره العمل من زيادة الاعتادات في غيبة البرلمان . وكذلك صدر قانون آخر سنة ١٨٧٩ ، وإنما القانون الذي صدر في فرنسا وكانت له أهمية ، هو القانون الذي صدر في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٤ عندما أعلنت الحرب العالمية . فقد قرّر البرلمان الفرنسي في ذلك الوقت أن يضع تحت تصرف الحكومة وتحت تصرف القيادة العامة كل موارد اللوّة ؛ فأجيز للحكومة أن تصدر مراسيم لها قوة القانون ، وأن تسخر مالية اللوّة بأكلها لإحراز النصر ودفع الضرر عن البلاد . ولكن هذا القانون أنفي في شهر مارس سنة ١٩١٥ ، بعد أن عاد البرلمان إلى الاجتماع ، وتغيرت الأحوال ، وظهر أن الخطر الذي كان يدام باريس قد زال ، وأن الخطر الذي من أجله قلّت خزنة اللوّة من باريس إلى بورودو قد زال أيضاً .

حضرات النواب المحترمين : حدث بعد ذلك أن تدهور الفرنك الفرنسي تدهوراً شديداً ، وهربت رهوس الأموال من فرنسا ، ووصل سعر الفرنك إلى ٢١٥ فرنكا للجنة الإنجليزية ، وقد كان من قبل في ٢٥ فرنكا .

حدث ذلك أيام كان السيوي بوانسكاريه رئيساً للحكومة ، فأجاز البرلمان لها إصدار مراسيم لها قوة القانون ، لتعالج ذلك الأمر ، الذي لو بقي بغير علاج لأفلست فرنسا من جرأه إفلاساً تاماً . وقد حدث في سنة ١٩٣٩ ، عقب الانتخابات التي أجريت في فرنسا في عهد وزارة السيوي ليوبت بلوم ، أن عاد الفرنك إلى التدهور ، وتسرّبت رهوس الأموال إلى البلاد الأخرى ، فاضطربت الأمور ، وخيف من حدوث ثورة كبرى ، قد يكون من شأنها تحويل فرنسا إلى دولة شيوعية . فلهذا السبب وحده فوض البرلمان للحكومة في أن تصدر مراسيم لمعالجة تلك الحال النسة ، ولإشاد ثروة البلاد ، وتخليص فرنسا من ثورة هائلة ، كان من الممكن أن تودي بهذا المجد وتلك الديمقراطية .

وعلى ذلك ، بإصاحب المالى الوزير ، وباحضرات النواب المحترمين ، إذا ما قالوا لنا إن هذا التصريح إنما يشابه ما فعلته فرنسا في هذا الشأن ، فإنّي أقول إن الحالة عندما تختلف عما كانت عليه في فرنسا ؛ إذ النقد مستقر عندنا . ولقد صرحت معاليك في هذه الليلة بأن الحكومة لم تصكّر قط في الخروج عن القاعدة للقررة بالنقد الصرى . وأنا أزيد على ذلك أن ميزانية اللوّة لا بأس بها ، وأن الاحتمال باق ، ولم يأت عليه ، وأن المجلس مستعد لأن يصل ، وللاونهار ، صيفاً وشتاء ، لحزمة بده . قدمه له القوانين إن شئت ونحن من أجل خدمة البلد يجب أن نصل .

( تصفيق حاد ) .

ولا شك أن حضرات النواب المحترمين ، حين قبوا الياية ، قبواها ليعملوا وليعملوا ، خصوصاً إذا كان في العمل ما يعود على البلاد بالنفع .

إن من القوانين المهمة التي يمكن أن تنتفع الحكومة فيها بعمليات المجلس قانون القبرية المقارة . فهذا القانون يراد لإحلاله محل القانون القائم ؛ وللملغ المطلوب ربطه هو ذات الملغ المطلوب حياته — فلا معنى للتجديد أو التبديل . فلو بقي القانون ولم يصدر إلا بعد أن يمضي شهر أو شهران فلا ضرر في ذلك ، لأن السنة المالية لا تنتهي إلا في ٣٠ أبريل . فإذا صدر القانون في سبتمبر أو أكتوبر ، أمكن السلطة التنفيذية أن تنفذ القانون في السنة الباقية من السنة .

وأما قانون تخفيض مليون الجنيه ، فإن من العدل والحكمة ، ومن واجب حضرات النواب ، أن يحثوه جيداً ، لأن الحكومة قد زلت فيه لفتة من الملاك عن جانب من الأموال . وماذا يدريك ، يا مالى الوزير ، أن حضرات النواب قد لا يرون تبديل هذا القانون ؟ لأن الرحمة ، إذا أريد بها معنى الرحمة ، وجب أن تم البلاد بأسرها والفقراء من أبنائها . فالقانون المشار إليه يخفف عن جانب من الزراع ، ولم يشكر في مصلحة الفقير الذي يدفع مع غيره من الأغنياء عوائد الأملاك والخرف للدين . مع أن مثل هذا التقدير قد يكون

أحق بالشفقة من الفريق الذى يطلب إعاؤه من ٣٠ ٪ من قيمة الضرائب ( وهو الفريق الذى يدفع ضريبة إلى عشرين جنبا ) . وهذا رأى أبدي ، ولست أزمع أى أبدي نتيجة بحث أو تمحيص ، ولكنى أطلب بعه الآن . الحقيقة دائماً تظهر من البحث ، كما أن التفتيح والتدليل يتيان بالإنسان إلى خير الأمور لصلحة الشعب . فليس من اللصلحة ولا من الحق أن نميز هذا التفويض ، بدعى أن الوقت غير متمسك للبحث وأن الشعب قد تمكن من حضرات النواب ؟ فنحن لسنا في حلة إلى الراحة ، ما دام في الشعب نفع للبلاد .

وبما استوفت نظرى في تقرير لجنة المالية أنها ، وإن كادت تكون أميل ، فها يخص بقانون الضرائب الغفارة ، إلى عدم إصدار مرسوم خلس بها ، ذكرت أن المجلس ستن أن أذن في فبراير سنة ١٩٣٠ للحكومة بإصدار مراسيم خاصة بالضريبة الجركية .

وهذا باحضرة المقرر ، ما بدعى إلى أن أطلب المجلس في تشدد بأن يزل عن راحته ، وألا يطلى هذا التصريح السابق الذى عدما طلبته الحكومة قالت المجلس إنها تريده وقتياً لأن التعريف الجركية مطلوب تعديلها على ألف صنف .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — هذا غير صحيح .

حضرة النائب المحترم على المزلوى بك — أنا أقول ما قلته حضرة المقرر وما قلته لجنة المالية في ذلك الوقت .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إن ما قلته في المجلس سنة ١٩٣٠ ، وقد كنت للمقرر في ذلك الوقت ، هو ما يانى :

« إنا لا نقول الآن بأننا نقتصد مع المضاربات لأن هذه المضاربات قد وقفت فعلا ، ولكن السبب الأصلى الذى بدعى إلى سرعة إصدار القانون هو ضيق الوقت . وإذا كان ممكنا في هذه المرة أن نميز للحكومة إصدار التعريف بمرسوم له قوة القانون بسبب ضيق الوقت ، فسوف تكون الأسباب التى تستدعى إلى هذه الإجازة في المرات المقبلة هى ذات الأسباب التى أجازت للشارع في فرنسا وغيرها إصدار التعريفات بمراسم لها قوة القانون ، وهى الرغبة في مع المضاربات ووقاية النظام الاقتصادى من الاضطراب » .

فيتضح من هذا أن المقرر منذ سنة ١٩٣٠ ، وهو يبين للمجلس في صراحة ووضوح أن هذا الطلب سيجدد للأسباب التى يتيها في ذلك الوقت .

حضرة النائب المحترم على المزلوى بك — إن التعريف الجركية التى كان قد أذن المجلس للسلطة التنفيذية في أن تصدر بشأنها مراسيم لها قوة القانون ، مضى عليها الآن ، بإحضرات النواب ، تسع سنين ، ولم تعرض على المجلس .

ومازلت أقول — كما قلت في مبدأ كلامى — إن المسألة على أعظم حاب من الخطورة ، وإن معاودة حصر النواب للحكومة واجبة لصلحة الوطن ولصلحة الحالة الاقتصادية العامة . فإذا كانت السلطة التنفيذية تستعمل في الصيف لخدمة البلد ، فمن واجب حضرات النواب أن يسلوا صيفا وشتاء ، ليلا ونهاراً ، ليعملوا البلد أيضاً .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — هذا ما لا شك فيه .

حضرة النائب المحترم على المزلوى بك — ناه على هذا لا أرى مطلقا محلا لإحالة الحكومة على طلبها . على أننا نقر بصنود رجة مفتوحة أننا مستعدون لنظر هذه الشروعات في أى وقت شئت الحكومة أن تنظرها ، وتكون قد فتنا بعض الواجب الذى قبلنا القيام به وقت أن طلبنا وكالة الأمة — هذا هو رأيى ، والرأى الأخرى للمجلس الموقر .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التبار بك — أنا من أصرار الحكومة ، بل من أشد أصرارها . ولا أريد أن أنكم في هذه القوانين من الوجهة الدستورية ، وأقبل بجلتنا حالة فرنسا أو غيرها ؟ لأنى لا أدعى بأنى حجة في الفقه الدستورى .

أعلم تماماً أن البرلمان هو صاحب السلطة التشريعية ، فهو بطبيعة الحال يملك أن يمتن الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون في فترة ما بين دورى استقاده . وإلى أصرح بأنه لا مانع عندى من إعطاء الحكومة هذا الحق فيما يخص جميع القوانين ، إلا قانونين بالذات أعارض فيما أشد معارسة ، وهما القانون الخاص بشرية الأطباء ، والقانون الخاص بقرض رسم أبولة على التراكات . فبالنسبة لشروع القانون الأول . أقول لئنى لا أنهم مطلقاً لماذا لا تنتظر الحكومة حتى حلول موعد الدورة المقبلة ، أى نوفمبر القادم ، لتعرض علينا هذا الشروع ، ويحال على لجنة المالية لبعثه ، ثم يعرض على المجلس ؟ فإذا وافق عليه كان بها ، وإلا أدخل عليه ما يراه من

التعديلات . لا أنهم هذا ، خصوصاً أن الحكومة قد صرحت بأنها لا تبنى أن تحصل بحسب القانون الجديد على أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ ر.هـ جنيه ، وهو ذات المبلغ الذي كان يحصل بحسب القانون القديم .

ولقد كنت أنهم أن تطلب الحكومة مثل هذا الطلب لو أنها لم تعد هذه اللشروعات : أو أنها تحتج بأن ضل الصيف يجعل العمل مرهقاً للحكومة وللنواب . أما أن تكون هذه اللشروعات قد أعدتها بالفصل ، ثم أحلها المجلس على لجنة المالية ، وقد أصبحت بعد الاطلاع عليها مقتنعين تمام الاقتناع بأنه لا ينبغي تخويض الحكومة سلطة إصدار اللشروعات السابق ذكرها ، فكيف تأتي الحكومة بعد هذا وتطلب إلينا أن نغولها هذا الحق ؟

( تصفيق حاد ) .

إني أعارض بكل فوائ قانون ضرائب الأطنان ، إذ أنه غير عادل مطلقاً بالنسبة للفلاحين ، فهؤلاء منذ عهد إسماعيل إلى الآن ، وهم وحدهم ينوبون تحت أعباء كل ما تتطلبه البلاد . فتلا كما احتاحت الحكومة إلى « عونة » ولت وجهها شطر الفلاحين ، وكلما أرادت شق ترع أو القيام بتنفيذ أحد اللشروعات العامة لم تلبأ في ذلك لفير الفلاحين ، أي أن الروح التي تسود هذا العهد بالنسبة للفلاحين هي بذاتها الروح التي كانت سائدة في عهد إسماعيل .

حسرة صاحب العالي وزير المالية — لا ، لا ، إلى أحتج على ما يقوله حضرة النائب المحترم .

حسرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إني لا أقول غير الواقع وغير ما أعتقد . وسأتم كلامي حتى نهايته ، ولكن أن تفرضوا بعد ذلك ما شئتم . وليس أدل على صحة ما أقول من أن تقابلوا بين حالة الفلاح في عهد نفوذ الإنجليز في الحكومة — وقت أن نطقت هذه الضرائب ، مقابلها الفلاحون بالحد ، لما فيها على الأقل من روح النظام — وبين حالته في عهد الاستقلال ، وقد كان يجاب ، كما طلب تخفيف العبء عن الفلاحين ، بأن هذا حال ما دامت الامتيازات قائمة ، تمنع من فرض ضرائب على كل الناس من مصريين وأجانب ، وما دام أنه لا بد من المحافظة على الموارد المالية لتصرف شؤون الدولة ، فكما قبل هذا القول بل مصح .

فالآن ، وقد أُلغيت الامتيازات ، كيف يطلب منا أن نثقل عبء الفلاح بدل أن نخففه ، في حجب أن حالة الطبقات الممتازة لا تزال محل عناية الحكومة ورعايتها ؟

فرضت الحكومة ضريبة الأطنان على أساس ١٨٪ من قيمة الإيجار ، لا تحسب من صافي الإيراد بل من أصل الإيجار . فتلا العدنان القدر لإيجاره عشرة حبات في السنة يدفع عنه ١٨٠ قرشاً ، فيكون الباقي ٨٢٠ قرشاً ، وهو المبلغ الذي يدفع عنه في الواقع مبلغ المائة والخمسين قرشاً ، أي تكون النسبة الحقيقية ٢٢٪ . فإذا ما أضيفت إلى هذه الضريبة ضريبة مجلس المدينة ، وتبلغ ١٣٪ من ضريبة الأطنان ، أي أنها ٢٢٪ من القيمة القدر لإيجار العدنان ، ثم ضريبة السكك الزراعية وتبلغ ٤٪ — سارت نسبة مجموع ما يدفعه لذلك ٢٥٪ من إيراده ، وهذا ظلم فادح لا يمكن أن نجهل .

( تصفيق حاد ) .

جاء في مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على كسب العمل أنه يبي من الضريبة من كان إيراده لا يتجاوز ٦٠ جنياً . وما زاد على ذلك لغاية ١٢٠ جنياً مصرحاً في العام تحصل عليه الضريبة بنسبة ١٪ ، وما زاد على ١٢٠ جنياً مصرحاً لغاية ٣٠٠ جنيه مصرى في العام تحصل عليه الضريبة بنسبة ٢٪ ، وما زاد على ٣٠٠ جنيه مصرى في العام تحصل عليه بنسبة ٣٪ ، ونتيجة ذلك أنه بينا الفلاح الذى يبلغ إيراده أثنى جنيه يدفع ضريبة قدرها ٥٠٠ جنيه ؛ في حين أن الحامى أو الطبيب الذى يبلغ إيراده السنوى ٢٠٠٠ جنيه لا يدفع عنها سوى ٦٠ جنياً . هل تقتصر الوطنية على الفلاحين دون التجار والحامين والأطباء ؟

تريد الحكومة تحصيل مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر.هـ جنيه من الضرائب على الأطنان أى ما يوازى ١٦٪ من قيمة الإيجارات القدره لهذه الأطنان ، فإذا ما طالبنا الحكومة بتخفيض الضريبة التى تبلغ قيمتها ١٨٪ إلى ١٦٪ ، أجابت بأنها قد وضعت قانوناً بتخفيف الضريبة عن صفار الزارعين بما جعلها تنقص الناج من هذا التخفيف عن طريق زيادة الضريبة على كبار الزارعين ، وكان البلاد لا يوجد بها غير الزارعين — سواء كبارهم وصغارهم — لتحمل هذه الأعباء ، فلم لا يشاركهم في تحملها الحامون والتجار وللوظفون وغيرهم ممن لم أعمال تدر عليهم كسباً وفيراً ؟

منذ سنة ١٩٣٤ ونحن نشكو من قصور مرتبات الموظفين ، ومن عدم قيام أصحاب الأعمال التجارية والأطباء وغيرهم بشيء من الأعباء المالية ، فلا نلجئهم يتحملون جانباً من هذا العبء الذي يتحمل كاهل الزارعين ، سواء كبارهم وصغارهم ؟ الواقع ، خلافاً لما ينظره الكثيرون ، أن كبار الزارعين في حالة شدة تفوق حالة صغارهم . إنى لا أعارض في التخفيف عن كاهل صغار الزارعين ، لكني أقرو أن كبار الزارعين أدمى إلى الرحمة من كل الطبقات .

( تصديق ) .

حضرات النواب المحترمين : الواقع أن كبار الزارعين هم الطبقة الوسطى في هذه البلاد ، وقد تولوا قيادة الحركة الوطنية ، وصحوا في هذا السبيل الناس الكثير ، وهم الذين ساهموا بأمر نصيب في إنشاء الكتائب والحامسة المصرية ، كما كان لهم المصل في معاونة جميع الملاح الأحرار والصليب الأحمر — فقد تحملهم كل هذه الأعباء ، لم يعد لهم طاقة في هذا السبيل . وهم في الوقت الذي يطلبون فيه تخفيف أعبائهم المالية وتضييق متأخر الأموال ، تأتي الحكومة وتنقل كاهلهم ، لأن القانون للعروض على حضراتكم يقضي بأن فقدان الذي قدر لإيجاره اثني عشر جنيها يدفع ضريبة ورسومها قد يصل مجموعها إلى ٢٥٠ قرشاً ، فمن أين للملاح دفع هذا المبلغ وهو الذي يسجد الآن عن دفع ١٦٠ قرشاً ؟

هذه هي الأسباب التي تخملي ، كصديق عاقل ، على أن أرحو الحكومة ملحقاً في أن تستمر في جباية ضريبة الألبان طبقاً للقانون القديم ، وفي شهر نوفمبر القادم — تكون نحن المخلصين للحكومة — قد اتفقا على حل هذه المسألة .

ولا أعتقد أن الحكومة ترضى على صديق ، وأصدقاء آخرين ، بمنح هذه الهبة . أما إن لم يجب هذا الرجاء ، فإني أهاب حضرات النواب المحترمين ألا يبرروا ما يقال من أننا نهرب من العمل إبان هذا الحر ؟ وفي هذه الحالة تستمر في بحث هذه القوانين ولو إلى شهر أكتوبر القادم .

( تصديق جلد ) .

أما فيما يتعلق برسم أيلولة على التركات ، فلفظ « أيلولة » يذكرنا « بالأيلولة » التي كانت معروفة في عهد النصفور له الخديو إسماعيل . وقد سمنا عن رسم الأيلولة قبل الآن ، وسمنا أنها تسترس على الأغنياء ، لا على مالك فدان أو خمسة أمدية أو منزل . ولكن لما انحصار على القانون الطلاب من حضراتكم نفويض الحكومة في إصداره ، وحدنا أن من يرث فداناً — والفدان في النوبة لا يمكن أن يقل ثمنه عن مائة جنيه — يدفع رسماً قدره ٣٠٥٪ من ثمن هذا الفدان . أما إذا كان صاقي صبيب الوارث لا يتجاوز مائة جنيه فيعفى . إذن فالذي يرث فداناً مثلاً بالدين يلتزم بدفع رسم قدره ٣٠٥٪ من قيمة هذا الفدان .

حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية — يلتزم بدفع الرسم إذا كان الفدان غير متقل بالدين .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد القادر بك — هو كذلك .

حضرة صاحب العزة جبيب حنين المصري بك (مدوب وزارة المالية) — وارث الفدان الذي لا تتجاوز قيمته مائة جنيه يعفى من دفع رسم أيلولة .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد القادر بك — وإذا كانت قيمة الفدان ١٠١ من الجنيهات ؟

حضرة صاحب العزة جبيب حنين المصري بك (مدوب وزارة المالية) — يدفع رسم أيلولة بالسبة لمبلغ حنيه واحد .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد القادر بك — وإذا كانت التركة عشرة أو واحد وعشرين فداناً ، أي تزيد قيمتها على ١٠٠٠ جنيه فإن الوارث يلتزم بدفع رسم قدره ٥ ٪ من هذه القيمة . والأدعى من ذلك أن الحكومة ترضى أيضاً في الدار المخصصة لسكنى أسرة للتوفى إذا كان يدفع عنها عوائد أملاك ، حتى لو كان لا يقدر لإيجارها السنوي أكثر من خمسة جنيهات ، لماذا هذا ؟ إنى أهمهم التضحية ، ولكن في حالة ما إذا تسببت كل الطبقات في تحمل التضحية ، وفي حالة ما إذا كان دخل الحكومة يقل عن أن يفي بالتكاليف والأعباء المطلوبة منها — في هذه الحالة أنهم إن يطالب الجميع بالمساهمة في القيام بالواجب الوطني .

( تصديق )

أما في الوقت الذي توجد فيه طبقات تحايي الأجناب : فلا فرض عليهم ضرائب كبيرة ثلاثين بخصبوا !! وكالوظفين لا ينقل عليهم ثلاثين استاموا - نجد أن الحكومة تتحل كاهل الفلاحين بالضرائب ، مع أنهم أولى من غيرهم برعايتها .

إني لا أرى مانعاً ، كحديثي للحكومة ، من تفويضها في إصدار المراسم بقوانين ، فإنا عدا الروسين بقانونين الخاص وأولها بصرية الأطنان وثانيهما بفرض رسم أبولة على التراكات ، وذلك لسبب مقبول ، هو أن الحكومة ستضطر في سبيل فرض هذه القوانين إلى أن تنشئ مكاتب وتعين موظفين وتطبع استمارات وسجلات ؛ وبالجملة تتأهب لتصيل هذه الضرائب . أما بالنسبة للروسين بالقانونين اللذين أثرت إليهما فإن أرجو الحكومة أن تسحبهما ، وإلا فنحن على استعداد للعمل إلى شهر أكتوبر .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : تناول القوانين المطلوب تفويض الحكومة في إصدارها جميع ، بواحي الحياة الاقتصادية في مصر تناولاً تاماً . ولا يقتصر الأمر — كما حدث من قبل — على أن يطلب من المجلس تفويض الحكومة في إصدار قانون التعريف الجبرية ، بل يطلب من حضراتكم تفويض الحكومة في إصدار عدة قوانين ، الأمر الذي لو واقعتم عليه لكانت نتيجة أن تلاحق هذه القوانين الناس بالضرائب في كل شيء ، هان أو كبر : فإذا بت دفعت ضريبة ، وإذا اشترت دفعت ، وإذا زرعت دفعت ، وإذا أجرت دفعت ، وإذا مت دفعت .

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر — هنا ما يحدث في كل العالم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ولكن التفويض للطرح على المجلس الآن لا يتناول ضريبة واحدة ، إنما يتناول كل الضرائب ، حق ما كان موجوداً منها من قبل ، مثل ضريبة الأطنان ؛ كما يتناول ضرائب جديدة ، كانت كلها موجودة في عهد النصور له عهد على باشا ، ثم ألغيت ، وأعيدت في عهد النصور له إسماعيل باشا ، ثم ألغيت وباد الآن إعادة فرضها .

سحتم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام بحثاً دستورياً في هذا الشأن . ولا أود أن أكرر الكلام فيه ، لكني أوجه النظر إلى أن تشرعاتنا السابقة تحول دون إعطاء هذا التفويض ، كالعادة ٣٤ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ ، وللمادة ١٣ من القانون النظامي الصادر للجمعية التشريعية في سنة ١٩١٣ ، التي تنص على ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في التطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه » .

فانظروا حضراتكم كيف كان احترام القانون لحقوق الشعب في سنة ١٨٨٣ ، فقد نص على ألا تصدر القوانين الخاصة بالضرائب إلا بعد موافقة الجمعية التشريعية بل وبعد بحثها ، بينما يطلب اليوم من حضراتكم تفويض الحكومة في فرض ضرائب ١١ فهل نحن اليوم أقل حرصاً في فرض الضرائب منا في سنة ١٩١٣ بل في سنة ١٨٨٣ ؟ ! أتلى لا .

حضرات النواب المحترمين : يقولون إنه قد صدرت في فرنسا قوانين تماثل هذا القانون ، وإن هذا لا يعتبر اعتداء على الدستور . ولأنهم لحضراتكم مخلص آراء الفقهاء في شأن تفويض الحكومة في فرض الضرائب ، ومنه تبينون أنهم مجمعون على أن هذا يعتبر اعتداء صريحاً على الدستور .

يقول الأستاذ برتملي في الفقرة ٥٩ من نصه :

« إن صواب الأزمة الاقتصادية الضمنية ، وتشكيل المجلس اللب ، واعطاط الآداب البرلمانية ، وتحتي الجدل السياسي — أدت في السنوات الأخيرة إلى إهراء يوسف له أشد الأسف ، إجراء إصدار مراسيم لها قوة القوانين » .

وأرجو ألا يخال إننا أصدرنا هذا التشريع لانهطاد أدابنا البرلمانية ، ونحن في أول عهدنا بالحياة النيابية . وقد استمر الأستاذ برتملي قائل :

« إن هذا الإجراء ينحصر في منح البرلمان الحكومة وكالة لتعمل ما لم تكن تجري أو تستطيع عمله . وهذه الوكالة تمنح لمدة محدودة ،

و يجب على الحكومة أن تطلب من المجلسين التصديق على اللامب قواين في ميعاد معين . غير أن هذه اللامب يظل معمولاً بها ما دام أن البرلمان لم يصدر قراره فيها .

ودستورية هذا الإجراء التي هو عبارة عن توكيل من الهيئة التشريعية إلى الهيئة التنفيذية أمر أكثر من أن يكون مشكوكاً فيه . إذ أن الانحصاص ، طبقاً لقاعدة دستورية ثابتة ، ليس حقاً يجوز التصرف فيه ، بل هو حق يجب أن يشاره صاحبه بنفسه في الحدود التي رسمها الدستور . وقد اعترض عن هذا الإجراء لضرورة الصالح العام ، وهذا الإجراء لا يبرره إلا بنجاحه » .

وإذا جاز لنا أن نفوض الحكومة في إصدار قوانين خاصة غرض صرايب على الناس — ومراقبة الحكومة في فرض الضرائب هي المهمة الأصلية التي يقوم من أجلها البرلمان — فيمكن أن يقال إننا في كل دورة نكتفي بأن نفوض الحكومة في تنفيذ ما ورد بخطبة العرش بمراسم لها قوة القانون ثم نفرض ، على أن تعرض عليها القوانين للتصديق عليها !!

يقولون إن البرلمان سبق أن فوض الحكومة في إصدار مرسوم بالترقية العسكرية . وهذا صحيح ، إلا أنه يجب ألا يفرق عن الببال أن للترقية العسكرية طبيعة خاصة غير طبيعة القوانين التي يراد بها فرض ضرائب جديدة .

قالوا حضراتكم بين ما يطلب منا الليلة الموافقة عليه وبين ما فاضله مجلس نواب تشيكوسلوفاكيا ، لمناسبة النزاعات السياسية وتوقع نشوب حرب ، فإنه أعطى للحكومة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ تفويضاً كاملاً (Complet Pouvoir) بشرط ألا تفرض ضرائب جديدة ، أو تعدل ضرائب قائمة . أي أن كل شيء جائز ، إلا فرض الضرائب ، لأنها من أخص مهام المجالس النيابية .

إنني لا أفهم أن مجلس نواب يشل أن يفوض الحكومة في فرض ضرائب جديدة بمراسم لها قوة القانون ، إلا إذا تصور أن الهامى — وكلهم حاملون انتخابكم الأمة لنداءوا عن مصالحها — يستطيع أن يقول للقاضي : إنني لنداء حتى فيك قد فوستك في أن نحكم في قضية موكلتي ثم نطلبني على الحكم !!

(ضبة) .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — لم نفهم هذه اللقابة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنني أقول إن النواب هم حاملو الأمة ؟ ومن حقهم ، بل من أول واجباتهم ، مراقبة فرض الضرائب . ويجب عليهم أن يحثوا القوانين التي تصدرها ، فإذا فوضوا الحكومة في هذا الشأن كان مثلهم مثل الهامى الذي يطلب إلى القاضي ، بناء على نفته فيه ، أن يحكم في قضية موكلته ثم يكتفي بعد ذلك بالإعلاء على الحكم .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن فرنسا وإنجلترا أخذتا بعيداً منع الحكومة من فرض الضرائب بغير موافقة المجلسين منذ بدء الحياة النيابية في سنة ١٩١٥ تقريباً ، أي منذ ثلاثمائة وثلاثين سنة . فهناك حددت حقوق السلطة التشريعية وحقوق السلطة التنفيذية .

أما هنا ، ونحن في بدء عهدنا بالحياة النيابية ، فيطلب منا أن نزل عن حقوقنا للسلطة التنفيذية ، رغم أنه لم يجمع لنا من التفاليد الدستورية ما يسمح بإعطاء الحكومة مثل هذا التعويض ، دون أن نخشى الخطر على حقوقنا الدستورية !

إننا باحضرات النواب ، بإعطاء هذا التعويض نكون قد فرطنا في الأمانة التي وكلت إلينا نزيهاً بديداً .

على أن الحكومة أو لجنة المالية ، تقول تبريراً لهذا التصرف ، إن هذه القوانين ستضع لأحكام التجربة ، وإن التجربة وحدها ستظهر ما فيها من نقص . ثم تقول الحكومة في ذات الوقت إنها تطلب منكم التعويض اليوم على أن تعرض هذه القوانين على المجلس في أول اجتماع له في البورة للقبلة . فهل رأيتم تناقضاً كهذا التناقض ؟

سيجتمع المجلس في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر ، فهل تكتفي هذه الفترة — والحكومة لم تفتح بعد الاعتادات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين ، ولم تصدر اللوائح ، ولم تعين الموظفين الذين سيقومون بتنفيذها — أقول هل تكتفي هذه الفترة لإعداد كل ما يلزم لتنفيذ هذه القوانين ، حتى تأتي لجنة المالية وتقول امتحنا الحكومة التعويض ، لأنها في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر ستتمكن من تطبيق هذه القوانين ، وسيظهر العمل إن كانت خيراً أو شراً . أظن أن هذا كلام يناقض بضه بضاً وأن لجنة المالية حجة واهية .

على أن علماء الاقتصاد — ولست منهم — يقولون إن الضخيرات المتتالية في نظام الضرائب ينشأ عنها اضطراب في البنيان

الاقتصادى ، لأن النظام الذى يسن فى المستقبل تطبيقاً لحالة الضرائب القائمة يهدمه التغير ويقلبه رأساً على عقب ؛ ولهذا يقاوم رجال الأعمال التغير حتى فى التبرفة الجمركية . على أن فائضة الثبات أقل شأناً فى السلع منها فى القمار ، حيث ترم العقود لأجل طويلى المدى يمتد أثرها إلى سنين طويلة . هذا ما يقول به علماء الاقتصاد ، كما يقولون بأنه يجب لفرض أى ضريبة أن تكون عميقة بالثبات ؛ فما بالكم والحكومة تقدم ضريبة تقول إنها موقفة ليست مستمرة ، وأن الأمر سيعرض عليكم لتقولوا ما شئتم فيه ؛ وإنى لأتساءل ما هى هذه الضرائب ؛ ليها ضريبة أو اثنتان أو ثلاث ، ولكنها ضرائب تتناول جميع نواحي الحياة الاقتصادية ، إذن كيف يكفل الثبات للحالة الاقتصادية إذا كانت الحكومة تقول إن هذه الضرائب موقفة .

تصوروا ، بإحضرات النواب ، مبلغ ما تصل إليه الحال فى المعاملات والأسواق وفى كل شئ ، له علاقة بهذه الضرائب من الاضطراب . إن هذه الضرائب تتميز بقيامها على أسس مضطربة أشد الاضطراب . فللحكومة حين تهرض الضريبة التصاعدية على الأطنان تعود فتقول إن هذه التصاعدية قد فرضت لمدة خمس سنوات . وبإليها تطبقها تطبيقاً عاماً يشمل جميع الملاك ، بل هى تطبقها إلى ٢٠ حينها . ثم تنقف ولا تسير إلى النهاية ، مع أن النظام المعمول به فى البلاد المتعدنية يقضى بتطبيق التصاعد إلى النهاية . ومالى أذهب بعيداً ، والإحصاء الذى بين يدى الحكومة يؤكد أن أكثر الملاك للثروة القارية هم الذين يملكون فوق المائتين أو الخمسمائة فدان . فقلنا ينظم صاحب المائة الفدان ويطلب بما يطالب به صاحب المائتين والثلاثمائة والخمسمائة ؟ ولماذا يطلب صاحب الأطنان القليلة بأن ينسى بنسبة ما يخفف عن الشركات — وقد قلت قبل اليوم إن فى مصر ٥٢ شركة عقارية ؟ وكيف يطلب المالك لشخص أو شخصين فداناً بأن يدفع نسبة من إيراده كالثى يدفعها ذو الشترين ألفاً أو الثلاثين ألفاً من الأقدنة ؟ وفى مصر — وفقه الحمد — عدد وفير من هؤلاء الثراء الموسرين .

إن ضريبة الأطنان لا تبدو أن تكون ضريبة على الدخل ، ولكن الحكومة لم تدخل أصحاب الأطنان فى زمرة من تطبق عليهم ضريبة الدخل فوضت ضريبة الأطنان على اعتبار أن الإيجار لا يتغير إلا كل عشر سنوات وهو أساس لا سنده من الواقع ، ولا يصح أن يؤخذ به فى الوقت الحاضر . ولننظر كم من قوانين أصدرتها الحكومة لتخفيض الإيجار منذ سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٥ ، فهذا يؤيد أن إيجار الأطنان فى مصر يتغير تبعاً لأسعار القطن المتذبذبة التى لا تستقر على حال .

تقول الحكومة لأصحاب الأطنان ، يجب أن تدفوا على اعتبار أن الضريبة تنغير كل عشر سنوات ، ولكنها لو أرادت إنصافهم لطبقت عليهم مبدأ ضريبة الدخل ، فلا تفرض أن الفدان الذى يقل اليوم عشرة جنيهات سيظل على حاله لمدة عشر سنوات ، ثم تقول سأحاسب على هذا الأساس ، مهما انخفضت أسعار القطن ، وأصبح إيجار الفدان أربعة جنيهات كما حدث سنة ١٩٣٠ ، إن هذا هو الظلم الفادح !

إن ضريبة الأطنان هى ضريبة دخل ، فيجب ألا تؤخذ إلا من صافى الربح ، ولكن الحكومة تأتى الآن تفرض الضريبة على الإيجار كاملاً ، وكأنها قد تأسست أن الفلاح يتكلف مصاريف إدارة وإصلاح وخضر وغير ذلك مما نعرفه جميعاً . ولو أنها طبقت هذا المبدأ لما بقى من إيجار الفدان الذى يؤثر بمشورة جنيهات بمدة مصاريف الإدارة والإصلاح وما إليها إلا ستة جنيهات .

إن الحكومة ، وهذا صنعها مع الفلاح ، تفرض على الشركات ٥ ٪ فقط من صافى أرباحها ، وقد كانت الفرصة مواتية للحكومة لوضع الأمور فى نصابها ، وإنصاف قوم ظلوا مائتى سنة يقومون وهدم دون الشركات بأعباء الدولة وتكاليفها . وفى ظل أن من ظلوا مائتى سنة لا يدفعون شيئاً لا يمكن أن يضجروا أو يتملأوا إذا فرضت عليهم الحكومة ضريبة عادلة .

كيف يتصور ، بإحضرات النواب ، أن تطلب من الفلاح أن يشق هو وأولاده — وهو عماد الثروة فى هذا البلد — لى يدفع ١٨ ٪ من كامل دخله ، لا من صافيه ، بينما لا تطلب شركات الاحتكار — كشركة المياه التى بلغت أرباحها ١٨٠ ٪ — بأكثر من ٥ ٪ من صافى أرباحها ١١١١

وإنى لأعجب كيف نسبت الحكومة الديون القارية ، وما عاتته وتمانيه إلى اليوم من متاعب لتخليص الفلاح من رتبة الدائعين الأجانب ، ثم تفرض فى ذات الوقت ٥ ٪ ضريبة على صافى أرباح الشركات وتفرض على الفلاح المسكين ١٨ ٪ تصل إلى ٣٠ ٪ إذا أخذت على صافى ربحه ١٩



خبروني بربكم ، هل يوجد فدان في مصر خلا من الدين ؟ لا ، اللهم إلا التور اليسير . إن الحكومة -- طبقاً للقانون المروض عليكم -- ستقتاضي ضريبة على الدين الذى يدفع للبنك ، وضريبة على الأرض يدفعها الفلاح للدين ، أى أنها ستأخذ ضريبة من الفائق والمدنى ؛ وكانت العدالة تضى باستئزال فوائد الدين من دخل الأطين ، ثم تحصل الضريبة على الباقي . على أنى لا أدرى ما هو السرى تقاعد الحكومة عن تقديم هذه القوانين في متسع من الوقت ، حتى تأتى في نهاية البورة وتقول اعطوني تفويضاً . أين كانت الحكومة وقد كانت هذه القوانين عمل تفكيرها منذ عهد بيد ، بل لقد أعدت في عهد الوزارة السابقة ١١ أكان قانون الصابون الذى قدمته ، وقالت انظروا كية الجلسرى فيه : أى ٥٠٪ أو أكثر ، والذى أخذ من وقت اللجان وعجلى البرلمان ما أخذ ، أولى من هذه القوانين بالتقديم ، حتى تؤخذ البورة بالانتهاء ، فتقدم هذه القوانين التى تقسم ظهر الفلاح ؟

إن الحكومة قد أقامت الدليل بطلب هذا التفويض على أنها كانت أقل اخطأ من الجمية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٨٨٣ .

وفيا يخص بالضريبة على الموظفين جاء في المادة ٩٤ ما يأتى :

« يعنى من الضريبة جزء من إيرادات العمل اللبينة فىا تصدّم مقدار ٦٠ جنباً مصرى فى العام . وما زاد على ذلك لثابة ١٢٠ جنباً مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بصر ١٪ ، وما زاد على ١٢٠ جنباً مصرى لثابة ٣٠٠ جنبه مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بصر ٢٪ ، وما زاد على ٣٠٠ جنبه مصرى فى العام تحصل عليه الضريبة بصر ٣٪ » .

أما وقد شاءت الحكومة أن تطبق مبدأ الضريبة التصاعدية ، فإن الفرصة قد سحت لها لتخفيض مهابا لكبار الموظفين ، دون أن تلجأ إلى إجراء عنيف . ولا أدرى لماذا لم تطبق الحكومة هذا للبدأ على الذين يتقاضون ١٠٠٠ جنبه و ٢٠٠٠ جنبه و ٢٥٠٠ جنبه فى السنة ؟ ؟

أقول إن الفرصة قد سحت للحكومة ، باستخدامها للبدأ الضريبة التصاعدية لتحقق العدالة بين طبقة الموظفين . ولكنها ، بالأسف ، وفقت في تطبيق هذه الضريبة عند حد الموظف الذى لا يزيد مرتبه السنوى على ٣٠٠ جنبه أى الذى يتقاضى ٢٥ جنباً فى الشهر ، فلماذا لا يشمل مبدأ التصاعد فى الضريبة من يستولى على مرتب ٤٠٠ جنبه و ٥٠٠ جنبه وهكذا ؟ أعلم السرى فى ذلك ، وكل ما أعلمه ، هو أن الحكومة قالت بأن من أخذ مرتباً شهرياً يزيد على ٢٥ جنباً يدفع ضريبة نسبياً ٣٪ وإذن فىللى يتقاضى مرتباً قدره مائة جنبه فى الشهر يدفع ضريبة قدرها ٣٪ ، لا فرق فى ذلك بينه وبين الذى يتناول ١٥٠ جنباً أو ٢٥٠ جنباً شهرياً ، وهذا فى الوقت الذى رأيت فيه أن الضرائب على الأطين بدأت دون أى إعفاء أو تصاعد ، كما يصح من مشروع القانون الذى تقدم به الحكومة .

وكذلك تفرض الضريبة على أرباب المهن غير التجارية ، كالطبيب والمحامى والهندس والمهارى والمحاسب ، دون أن يعمل لها حد أدنى . والواقع أنه ليس فى الدنيا بلد متدين تفرض فيه الضرائب بنير وضع حد أدنى يعتبر حد الضروريات .

إن الضرائب أصبحت شاملة للمسلمين والمجرا ، وغيرهم ، مع أن دخل التالية العظمى من هذه الفئات لا يضارع ما يستولى عليه الموظفون الذين هم فى سعة ورغد من العيش .

لقد فرضت الحكومة على كل عام ، وإن كان دخله خمة جنبات ، أن يدفع الضريبة حسب الأخل الذى وضحه للمسلمين وغيرهم من أرباب المهن الحرة . وهو أساس منتقد جداً من الاقتصاديين ، لأنه قد وضع باعتبار إيجار المسكب أو البيت مقياساً للمدخل . وحضراتكم تعلمون أن إيجار مكتب المحامى قد يصل إلى عشرة جنبات فى القاهرة في حين أنه قد لا يعدو جنباً أو جنباً ونصف جنبه ، إذا كان بالأيارف ، مع أن المحامى قد يصل دخله فى الأرياف إلى مائة جنبه أو مائة وخمسين جنباً ، بينما قد لا يحصل زميله فى القاهرة على أكثر من إيجار مكتبه .

( ضبة ) .

أعتقد ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن المظاهر التى يدل عليها إيجار المسكب أو السكن كاذبة ، لا يصح أن تتخذ أساساً أو مقياساً صالحاً للمسكب المحامى أو الطبيب أو المجير . وإنما يجب التعرف على الممثل الحقيقى لكل منهم ، إذ قد يكون له إيراد خاص من أطياه ،

خلاف إيراد مهنته ، وهو يلبية الحال يدفع ضريبة عقارية عن هذه الأطنان . فلذا عومل بمظاهر بيته ومكبه ، ودفع مرة ثانية على هذا الأساس ، فإنه يدفع الضريبة مرتين ، فمنها لذلك يجب أن يحاسب كل منهم عن الدخل الحقيقي الذى يستولى عليه فعلا .

فذلك ترون ، يا حضرات النواب ، أن هذا الترخيص مخالف للستور على خط مستقيم ، وأنه لا يمكن القياس على ما حدث فى فرنسا . وأذكر كنهه فى العالم الماضى ، حينما كنا فى ظرف استحصال ، بمناسبة معاهدة موشرو ، وإقرار قانونى القنابات وتحقيق الجنابات ، أبدى رأى يقضى بأن تمنح الحكومة تفويضا من المجلس بإصدارها قبل ١٥ أكتوبر ، وهو موعد بدء تنفيذ المعاهدة . ولكن هذا الرأى عورض بشدة للأسباب التى سمعناها الليلة ؛ وأعلن أنه فى ذلك الوقت كان من رأى معالى وزير المالية الحالى ألا تمنح الحكومة تفويضا كالذى نطلبه اليوم ، محافظة على سلطة النواب ، وصيانة للستور .

( تصفيق من بعض مقاعد اليسار ) .

حضره صاحب المعالى وزير المالية — هذا غير صحيح .

حضره النائب المحترم أحمد مرسي بدر بك — حضرات النواب المحترمين : تتقدم الحكومة اليوم إلى حضراتكم بطلب تفويضها فى استصدار مراسيم بقوانين تقضى بعض الضرائب ، على أن تفرض على البرلمان فى بداية الدورة العادية القادمة . وقد تناول حضرات الزملاء الذين سبقون فى الكلام هذا الموضوع من ناحيتين : الناحية الأولى ، دستورية هذا الطلب أى مطابقتها أو عدم مطابقتها لما يقضى به الستور . والناحية الثانية هى مناقشة هذه المراسيم بقوانين من حيث موضوعها ، والقائده التى تعود علينا منها . وسأناول بالرد هاتين الناحيتين :

أما عن دستورية طلب هذا التفويض — وقد سمعت من حضرات الزملاء المعارضين أن الستور لا يبيحه — فأقول إن هذا الرأى على علاقه غير صحيح ، إذ أن الستور لم يرد فيه نص يستفاد منه حرمان المجلس من هذا الحق . وما دام الستور لم يحرم على المجلس هذا الحق ، فهو مباح له بقوده ، وفقاً للقاعدة المعروفة وهى أن ما ليس محرماً مباح . وإذن يكون طلب الحكومة من المجلس مباحاً لا شائبة فيه من الوجهة الدستورية .

وقد سبق للحكومة أن تقدمت بمثل هذا الطلب فى سنة ١٩٣٠ ، وورر معالى وزير المالية فى ذلك الوقت هذا الإجراء بما تزونه مسطراً فى تقرير اللجنة . على أن ما نطلبه الحكومة من حضراتكم الآن يقل عما خول إليها فى سنة ١٩٣٠ ، عندما أباح لها المجلس إصدار مرسوم بالتصريف الجزئية ، التى رأت فرضها فى ذلك الوقت ، وأصبحت نافذة من غير أن يرجع إلى المجلس لمناقشتها وإبداء رأيه فيها ، بينما نطلب الحكومة الآن تفويضها فى استصدار مراسيم بقوانين فى فترة محددة ، على أن تعرض عليكم فى أول الدورة المقبلة أى فى شهر نوفمبر . فشتان بين ما نطلبه الحكومة القائمة فى سنة ١٩٣٠ وما نطلبه الحكومة الحالية الآن .

إن ما يجرمه الستور يا حضرات الزملاء ، هو أن تنزل سلطة عن حقها المقرر فى الستور إلى سلطة أخرى ، وهو ما لم يطلب من المجلس ، ولو طلب أن أجمعنا على رفضه . أما ما تزيده الحكومة الآن فهو أن يباح لها استصدار مراسيم بقوانين خلال فترة محددة ، وأن تقوم بتنفيذها على أن تعرضها على المجلس فى بداية الدورة المقبلة لإبداء رأيه فيها على ضوء ذلك التنفيذ — كما قالت لجنة المالية بحق فى تقريرها — ثم يكون له مطلق الحرية فى أن يتناولها عند ذلك بالإلغاء أو التعديل وفق ما يترامى له .

سمعت من بعض حضرات النواب مغالاة فى شد هذا الطلب ، كما سمعت من يقول بأن هذا يعتبر اعطاشاً فى الآداب البرلمانية ، ولست أرى لهذا الوصف معنى .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ليس هذا رأى ، إنما هو رأى الأستاذ برتلى ، وهو من أكبر علماء الفقه فى فرنسا .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — أظن أن الكلمة التى استعملت على "Littérature" لا "Politique" .  
( ضحكة ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسي بدر بك — لا ، بل أظن أن المقصود منها هو أن مسلك النواب الذين يمنحون هذا الحق للحكومة مسلك منطوق . وأظن أن هذا هو ما قصد إليه صاحب التصير أو الناقل ، وهو على أى حال تبير غير لائق .

لم تطلب الحكومة ، ولا يمكن أن تطلب من المجلس ، أن يتحدد من حقوقه الدستورية ، لتختص هي بها ، بل ولا يمكن أن يخطر ببال وزير أن يسلب المجلس هذه الحقوق . ولو حدث هذا لسكانا مغرطين في حقوقنا ولصح تعبير « الاعتطال البرلماني » التي أشار إليه حضرة النائب المحترم .

على أنني أقول لحضراتكم إنكم أنتم الذين وضعتم الحكومة في هذا المأزق ، قد أجزتم إيرادات الرياسة ، ومن بينها مليون جنيه ، وهو للتطور تحصيله من الضرائب الجديدة . واليوم تحولون إن طلب الحكومة تفويضها في استصدار اللوائح بقوانين مخالف للدستور .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق . — لم تدع الحكومة أن في موافقتنا على الإيرادات قيماً لنا من هذه الناحية . حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك . — لقد قالت الحكومة إن اللبون الجنيه هو ما ينتظر تحصيله من الضرائب الجديدة ، وقد أجاز المجلس ذلك ، لهذا لا أرى فيما تطلبه الحكومة اليوم اختيافاً على الدستور ، أو تندياً منها على حقوق المجلس . فطلب هذا التفويض الذي تقدم به الحكومة اليوم إنما هو في حدود الدستور . فإذا ما أجزتموها كما لم أن تستمعه ، وإلا فالرأي لحضراتكم .

بقي أن أتكمم عن الوجهة الموضوعية لطلب التفويض ، وهي وجهة بحث الطروحات التي تبني للحكومة أن تلجأ إلى مجلس النواب ، تطلب منه تفويضاً في إصدار مراسيم لها قوة القانون . وسأبين لحضراتكم ما إذا كان إزاء حالة تجيز للحكومة أن تتقدم بهذا أم لا .

إن الحكومة تعرض على حضراتكم أن ضوضوها في إصدار ستة مراسيم بقوانين ، منها ثلاثة خاصة بفرض ضرائب جديدة ، وهي ضريبة إيرادات دھوس الأموال للثقل والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، وضريبة رسم السفرة ، وضريبة أيلولة على التراكات ، وهي التي على أساسها قدر مليون جنيه في إيرادات الدولة .

ولما كانت هذه المشاريع الثلاثة تستند من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وجب إصدارها سريعاً ، لأنه إذا تأخر تنفيذها عن هذا اليوم ، لا يمكن للحكومة أن تحصل من الإيرادات ما كان ينتظر تحصيله عن السنة المالية ، بمعنى أنه لو أجل نظر هذه المشاريع إلى نوفمبر أو ديسمبر لما بقي إلا شهران أو ثلاثة أشهر نجي عنها الضريبة ، وهي مدة لا تكفي للحصول على كل المبلغ المقدّر ، ولا يجوز أن يكون ربط الضرائب أثر رجعي . فالتأخير قد يترتب عليه ضياع مبلغ اللبون الجنيه المقدّر في الرياسة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام . — يمكن تعديل القياد ، وجعل تنفيذ الضرائب بعد أول سبتمبر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك . — هذا هو القياد المتفق عليه . وأظن أنه بسد أن واقتم على إدراج مليون جنيه في إيرادات الدولة تحصل من هذه الضرائب الثلاث من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ لثابتة أبريل سنة ١٩٣٩ ، فإن الحكومة أمام هذه الحالة الطارئة في حل من أن ترى أن هذه المشاريع مستعجلة وضرورية ، ولها أن تحصل على تفويض منك بإصدارها .

وهناك فائدة أخرى أشارت إليها لجنة المالية في تقريرها : وهي أننا حديث عهد بهذه الضرائب ، ولا نعلم الآن تأثيرها العملي ، ولا فائدة من مناقشتها نظرياً ، إذ لا يمكن لأى نائب أن يناقش هذه المشاريع إلا مناقشة نظرية لا تعمى ضمناً . ولأجل أن يكون البحث منتجاً يجب أن نعرف أثرها العملي وناتجها على هذا الأساس ، وأرى أن الصلحة السالمة تقتضي تفويض الحكومة في إصدار هذه اللوائح بقوانين ، حتى إذا حل شهر نوفمبر ، وعرضت عليكم هذه المشاريع ، يكون قد اجتمع لدينا من البيانات والملاحظات ما يسمح لنا بتكوين رأى صحيح فيها ، على ضوء التنفيذ والتطبيق العملي .

أما للمناقشة النظرية وعلى مجرد الخيال فلا نتيجة لها .

وأرجو ألا تنصوا أن هذه الضرائب التي تزونها فادحة إن هي إلا ثمن الاستقلال الذي نحينا من أجله بدمائنا منذ سنة ١٩١٩ ، وإننا وإن كنا نمتنا بالضرائب الحقيقية في عهد الاحتلال ؛ فقد كان يقابل هذا أننا كنا فادحين الحرية والاستقلال . فالاستقلال له ثمن ، هو هذه الضرائب التي تبدأ بنسب ضئيلة ، وإن شاء الله في أجلكم فسترونها إن شاء الله تصل إلى ٣٠٪ من الإيراد كما هو الحال في إنجلترا .

بقيت لي كلمة عن مشروع ضريبة الألبان ، ورأى فيها يتفق ورأى حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك . وإن أرجو معالي

وزير المالية أن يعمل بالقانون القائم وأن يرجي عرض القانون الجديد ، مادام لا يوجد ما يدعو إلى الاستجبال ؛ والحقيقة أن الضرورة التي تدعو إلى التسهيل لإصدار هذا القانون غير متوافرة من الوجهة الدستورية .

إننا ، يا حضرات النواب ، في هذه الحالة ، إنما نضع أساساً للتقاليد الدستورية ، وقد تأتى بعدنا حكومات تطلب تفويضاً كهذا ، فيجب أن تكون تعاليدنا على أساس ثابت .

وما دام أن هناك قانوناً قائماً فإنه لا مبرر لأن يفوض المجلس الحكومة في إصدار تشريع جديد قد تظهر فيه مساوئ كثيرة ، لهذا ولاعتبارات أخرى لا محل لذكرها الآن ، أرى من مصلحة العدالة ومن مصلحة الحكومة أن يستبعد هذا الشرع اكتفاء بالقانون القديم . وأعتقد أن معالي وزير المالية سيوفر علينا كثيراً ، وتكون له من الشاكرين ، إذا وافق على الرأي الذي أدلى به حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، وهو سحب قانون ضريبة الأطنان وإرجاؤه حتى يمرض على البرلمان في أول الدورة القادمة ، خصوصاً أن الوزارة لا تدرى أنها ستفرض في المشروع الجديد ضرائب أكثر مما هو مفروض في القانون القديم .

وأما القوانين الأخرى ، فهي مازالت جديدة ، ولا فائدة في مناقشتها نظرياً ، والاكتفاء بتطبيق ما يجرى عليه العمل في البسلاط الأخرى ، والواجب أن تترك الحكومة تنفذ هذه المراسم بقوانين حتى إذا اجتمعنا في شهر نوفمبر أمكننا أن نتناقش على ضوء ما يظهره التنفيذ .

هذه هي ملاحظاتي أقدم بها راجياً من حضراتكم تأييد رأيي في إعطاء الحكومة التفويض في استصدار المراسم بقوانين . عدا الرسوم بقانون الحاصل بضرية الأطنان :

( تصفيق من بعض مقاعد الخمين ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة إلى جلسة غد ؟

( موافقة عامة ) .

( في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

### الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون خلس بفوض الحكومة في إصدار بعض مراسم لها قوة القانون

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — حضرات النواب المحترمين : في ظل الأبحاث القيمة التي تفضل بها حضرات الزملاء أسس من وجهات النظر المستوية فيما يتعلق بالفوض المطلوب منا بشأن بعض التسهيلات ، نستأنف المناقشة هذه الليلة . وإذا كان حضراتكم قد وفوا الموضوع حقه ، فإن أرى من واجبي أن أبين أن ليس هناك في الواقع احتياج ، أو على الأقل ليس من السلطة التوسع والترجيح بالرجوع إلى تسهيلات البلول الأجنبية ، إلا حين يوزننا هذا ، إما في النصوص أو في تعاليدنا وسوابقنا ، وإذا لم يوجد هذا ، فإن علينا أن نصل جهد الطاقة على أن نخضع قراراتنا لقوانين السلطة للتمتددة أولاً من أوضاعنا وتقاليدنا ومصلحتنا .

وقد كان آخر من تكلم أسس ، وطرح هذا الموضوع ، زميلي الأستاذ أحمد مرسى بك . وأذكر أنه ساق هذه القاعدة المعروفة وهي « أن ما ليس محرماً مباح » . والواقع أن هذه القاعدة كان يمكن أن يستغنى عنها لتكون حجة ، لو أننا لم تكن حيال نصوص في الدستور لا تجعل لنا متغنياً لقوانين جديدة ، بل من صالحنه وصالح المستقبل أن تتأيد منا بالأخذ بها وحياطينا بالتدعيم والتطبيق وبالوقوف عندها بما يجب لها من الاحترام .

تتم المادة ١٥٥ من الدستور المصري على أنه « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون ... الخ » ، فلا يستطيع تعطيل المادة ٢٤ منه ، وهي التي تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها ذلك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، ولا تعطيل المادة ٢٥ التي تنص على ألا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ، وهناك المادة ١٣٤ الخاصة بفرض الضرائب وهي التي تنص على أنه « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا

تعديلهأ أو إلغائهأ إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهأى بأأية شأء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . « ولذا رجعنا إلى جميع الأحكام بعد ذلك لا نجد إشارة إلى ما يسمى استثناءأ أو تضويصأ إلا في حالة واحدة وردت بملءة ١٤٣ - وأظن أنها هي التي أشار إليها زميلي الأستاذ محمود غنام فهي تص على أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

من أجل كل هذا نعارض في التضويص ، ولا نرى في هذه المعارضة منافاة للواقع ولا للصالح العام . ومعروف أن هذه الضرائب ، مع استثناء ضريبة الأطين ، طلالا شغلت أذهان الكثيرين ، ليس فقط من الوزراء الذين تولوا وزارة المالية ، بل الكثيرين من موظفي هذه الوزارة ، بل الجمهور المصري ذاته ؛ وكانت تكون أمنية الجميع . وأظن أن الكثيرين قد بدؤوا أنفسهم ، بغير تكليف ، لقراءتها ودراستها . وقد أوفدت الحكومة بالفصل موظفأ خاصأ للدراسات في أوروبا ؛ وقد عاد من مدة وتقدم بقراريه ، ولم تكن هذه التقارير من الصبر بحيث تتطلب في مجها وقتأ من حضرات الوزراء أو عن يتولون أمر هذه الضرائب ، ولم يكن نمة ما ينع - لو أن السألة كانت مسألة وقت - أن نتقدم لنا الحكومة بهذه الضرائب منذ شهر أو أكثر .

أما فيما يتعلق بفرض الضرائب من حيث هي ، فإنه بما لا شك فيه أن قواعد الاقتصاد السليم ستناهم ألا يبدأ عرض ضريبة - في بلد ننشأ فيها الأعباء بوفرة وبشكل مفاجئ - إلا بعد أن تستفد كل أبواب الاقتصاد الممكن في ميزانياتها . صحيح أنه لم يكن لعمال وزير المالية الخألى يد في وضع هذه للزيادة ، غير أني أشرت في مناقشتي لمشروع الرد على خطاب الرش ، وحين عرضت لما جاء فيه من الوعد بفرض هذه الضرائب ، إلى أن هذه الضرائب على ما كنا نرجوه منها ونرى في بعضها من ضرورة وضع المساواة التي ننشدها من قديم ، أن هناك خطوة كان يجب أن تسبقها ، وإن لم يبعد بها في خطاب الرش ، أن تشمل أرقأأ في ميزانية هذا العام ، وهي الوصول إلى كل اقتصاد ممكن في الأبواب .

بل كنت في هذا أكثر صراحة ، فأشرت إلى أن بعض أبواب ، كان دوة وزير المالية الأسبق هو مقترحها والتضيض في مجها في دودة سابقة ، ولم يكن حنا أن نضغط ، مثلا ، الباب الأول وهو الخاص بالمأهيات والأجر والرتبات ، بل هناك أيضا الباب الثاني وهو باب المصروفات العمومية ، وذكر أنه في سنة ١٩٣٤ خفضت الحكومة مليونأ من الجنيهات دون أن يكون هناك مأل للشكوى . وإلى أن ذكر كفاح أن هذا المبلغ استمر في رفع قسط نوفمبر سنة ١٩٣٤ كضريبة عقارية . ونحن الآن لا نكره ، بل نرى من واجبا ، وطالما طالبا بأن يبدأ في ميزانية المصروفات بالضرورة من الاقتصاد ثم تكون للحكومة بعد ذلك الحرية في فرض الضرائب .

لكن كان يجب أن تسبق هذا الخطوة الأولية ، لأنه إذا كان يمكن خفض باب ما نحو مليون جنيه ، فإتسا نكون في الواقع قد وصلنا إلى مبلغ يبادل هذا الذي تنتظره الحكومة من فرض الضرائب الجديدة . ثم لا مانع بعد ذلك من أن يكون المبلغ مليونين من الجنيهات ، وكان من الممكن دون شك أن يستمر جزء منه في تخفيض بعض أعباء في نواح أخرى ، فيحس الإنسان أنه في الواقع لا يدفع ، بل يحس أنه قد وصل على الأقل إلى جيه شيء .

أما عن الضريبة العقارية - ونحن الآن في منتصف العام - فكل ما يمكن أن يترض به على نظرها هو التسويات الحسابية واضطرابها ، باعتبار أن هناك تحصيلأ يجري على أساس ثابت ، يجب أن يعدل على اعتبار أن القانون الجديد المروض على حضراتكم كان مفروضا أنه يسرى من أول يناير سنة ١٩٣٨ . والرد على ذلك بسيط ، إذا كان هناك شيء من الاضطراب في مسألة التسوية الحسابية في آخر ديسمبر من سنة مثلا ، سيبه تقرير الضريبة على النظام الجديد ، فنحن الآن في شهر أغسطس ، وقد انقضى من السنة ثمانية شهور ، فلا بد من حدوث هذا الاضطراب ، وليس الفرق كبيرأ بين تسوية تشمل ثمانية شهور وأخرى تشمل اثني عشر شهرا .

من أجل هذا نرى أن هذه الضرائب - ثانيا وأحياليا - يجب أن تبتع هنا دون تضويص ، هنا يتخذ المجلس الاقتصادي من قرارات في مجها وتحيصها واختلاف نسبها يكون على الأقل متاحأ فيه الفرصة لا تشعرون به وترونه من التحصيل التي قد يلجأ إليها به أيضا ، حتى يفرض إقرارها الآن ضريبة ضريبة قانونأ وقانونأ . ولكل واحد من حضراتكم دون شك ، وعلاني وزير المالية أيضا ، الحق في أن يتقدم بأي تعديل بما تكشف عنه التجربة من نقص أو ضعف أو تغيير .

وفي الواقع أننا في هذا الوقت نكاد نتفق تماما مع الحكومة في توشي ما تقتضيه أميأ البلاد ، ولكننا نريد أولا أن نركز ونؤيد

تقليداً دستورياً ، لأننا لم نوفق إلى الآن إلى تركيز التقاليد الكافية ، وأيضاً لكي يتاح الوقت الكافي لدرس شأن من شؤون موارد المال ، حتى يكون حكاماً بهذا أقرب إلى الصحة . ولا علاقة بين هذا وبين تشكيك بالحكومة أو بالوزير ، ففي الواقع أن منا من اشتغل مع معالي الوزير الحالي في لجان مختلفة ، وكلنا نعمل على الاعتبار والتقدير ، ونعرف من قديم أنه من الروس للفكر في الشؤون المالية ، وأنه من الرجال الذين كنا نتجه إليهم كلما ذكرنا أسماء قليلة ذكرت إلى الاشتغال بالشؤون المالية من عهد قديم .

لذلك أرجو ألا نوافقوا على هذا التضييق ، وأن تلقى الحكومة معاني أن تبحث بالنقل هذه القوانين ، أو إذا لم يكن بد فمن الممكن أخذ فترة معينة ، ولتكن أسبوعاً أو أسبوعين ، يستعيد المجلس بعدها نشاطه ويشغل في إنجاز هذه المشروعات ، وبذلك نكون قد وفقنا بين وجهات النظر المختلفة . من أجل هذه الاعتبارات أرجو رفض التضييق للعروض على حضراتكم .

( تصفيق ) .

خضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

تلمون حضراتكم ما يواجه البلاد من مسؤوليات جسام ، بعد أن حصلنا على الاعتراف باستقلالنا ، وبعد أن أصبح من واجبتنا — بل من حقنا — أن يكون لنا شرف الدفاع عن بلادنا .

إن هذا الشرف العظيم يتطلب منا ، من الوجهة المالية ، تضحيات كثيرة . تلك التضحيات التي قبلتها الأمة من أول الأمر بكل رضا وسرور ، لأنها بهذا القول إنما تدفع ثمن ، بل تكاليف صيانة الكرامة الوطنية والعزة والشرف ، والعمل لجهد البلاد . ونحن كلما أسرعنا للقيام بواجبتنا في هذه الناحية — ناحية الاستعداد وإعلاء ما يتقصد لاستكمال معدات الدفاع عن بلادنا — كنا نحسب القيام بواجبتنا وحرصنا على الوصول في أسرع وقت إلى تحقيق تلك الأغراض الوطنية المالية ، بل تلك التل العليا التي نسمي إليها . وإننا نرجو أن يوفقنا الله إلى أن يحقق كل هذا لخير هذا الوطن العزيز .

حضرات النواب المحترمين : إن إعداد المال اللازم للجيش محضلة من المضلات الكبرى . ونحن في الواقع لم نتسكن إلى الآن من الوصول إلى حصر مجموع المبالغ التي يستلزمها هذا الإعداد ، ولا معرفة ما يجب أن نمده سنوياً لتحقيق هذا الغرض وإعلاء للرحلة التي يجب أن نصل إليها في كل سنة . وفي هذا دون شك ما يزيد في صعوبة المهمة الملقاة على من يجب عليهم تدبير المال اللازم لتحقيق ما نرجوه من إنشاء الجيش وتقويته في أقرب وقت ممكن .

قلنا قلنا قليلاً إلى الاحتمال لسد نفقات الدفاع ، صحيح إن عندنا شيئاً من المال الاحتياطي ، ولكني أؤكد لحضراتكم أن ما تتطلبه نفقات الدفاع مجرد تقدير ، إذ لم يتم بعد وضعه على قواعد ثابتة . وتستعمل الحكومة إن شاء الله على وضعها ، ولكن في انتظار هذا يجب على وزارة المالية أن تفكر وأن تستمد ما يطلب منا من وقت لآخر ، وأحياناً طائفة ، من مبالغ طائلة لشؤون الدفاع ، وإنني أؤكد لحضراتكم أن المال الاحتياطي كله سيذهب في هذه الناحية .

وما دام الأمر كذلك فمن أين تأتي بالمال اللازم للمشروعات الإنشائية الهامة ومشروعات الإصلاحات الأخرى ، ليتمكن هذا البلد من الوصول إلى رتبة سكاك والترفه عنهم ، بتحسين أحوالهم المعيشية سواء أكان هذا يتعلق بالرى أم بالصحة العامة والتعليم والمسائل الاجتماعية الأخرى ؟ يجب علينا أن ندبر للمال اللازم لكل هذه المشروعات ، ولا يقتضيه الإنفاق على الجيش إذا ما تم إنشاؤه . وأؤكد لحضراتكم أنني إذا ما فكرت في كل هذا صعب على كثير من الأحيان تصور ما سنصل إليه ، ولا اعتدلي الجازم أن الأمة ونوابها المحترمين سيتقبلون بشجاعة وسرور تقديم كل التضحيات اللازمة للوصول إلى هذه الأغراض الوطنية الكبرى .

( تصفيق حاد ) .

إذن كان من اللازم التفكير في تدبير المال الكافي لهذه الأغراض ، ولقد أشار أحد حضرات من تكلموا إليه أمس إلى أننا قلنا إن الترض من فرض ضرائب جديدة هو التخفيف عن عبء الضريبة العقارية . نعم قلنا هذا ، وكان هذا ممكناً في وقت من الأوقات ، ولكن الأوقات قد تغيرت كما تغيرت الأغراض .

خضرة النائب المهتم أحمد عبد الغفار بك — ومبدأ المساواة يسلم إلى الوزير ؟

حضره صاحب المالى وزير المالية - إن المساواة واجبة . وسأبين لحضراتكم الحالة كاملة وعلى وجهها الصحيح ، وأرجو أن أوفق إلى إقناع حضرة صديق النائب المحترم أحمد عبد الصفار بك بالموافقة على ما نطلبه من المجلس خاساً بالضرائب المختلفة . بمجرد أن أبرمت للماهدة اهتمت الحكومة بالبحث فى تدبير المال اللازم لتنفيذ شروطها ، وقد اهتم بهذا الأمر على الخصوص دولة إسماعيل صدق باشا ؛ فأرسل بعض كبار موظفى وزارة المالية إلى أوروبا ، لالدرس الضرائب فى ذاتها ، لى لدرس اللوائح وما يقتضيه تنفيذ هذه الضرائب وتطبيقها على أحسن الوجوه وأوفقها لتحقيق الترض الذى من أمه وضمت دون أن يلقى الجمهور منها عتاً أو إرهافاً .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - هذا ما قصدته من كلامى .

حضره صاحب المالى وزير المالية - وأنا لا أشك فىا يقصد حضرة النائب المحترم .

حضره النائب المحترم منصور مثالى - كذلك يوجد فى مصر رجال أرسلوا فى بعثات ودرسوا نظام الضرائب واللوائح الخاصة بها .

الرئيس - أرجو من حضرات النواب المحترمين ألا يقاطعوا معالى الوزير ، وأن يتركوه يتم بيانه . ومن شاء من حضراتهم الكلام بعد ذلك ، فله أن يشكم .

حضره صاحب المالى وزير المالية - يا حضرات النواب المحترمين :

إلى أشهر هذه الفرصة لأسدى من فوق هذا المنبر جليل الشكر إلى من كان على رأس هؤلاء الموظفين الذين أوفدوا إلى أوروبا ، وهو حضرة صاحب المزة جبيب المصرى بك ، على العمل القيم والجد العظيم الذى بذله فى الاستعداد لتنظيم وتنفيذ هذه الضرائب ، وفى وضع وصياغة النصوص التى ستعرض عليكم الآن . فلقد بذل عزته جهداً جباراً أعجب به كل من درسوا هذه الشروعات ، وهم جماعة من كبار المالىين الذين يشكون منهم المجلس الاقتصادى . وتعلمون حضراتكم أن حكمهم من هذه الناحية حكم قيم له قدره وله مكانته . ولقد حدث فى بين يناير ويونيه سنة ١٩٣٨ أن عرضت هذه الشروعات على المجلس الاقتصادى ، فبحثها وأحلها على لجنة فرعية بذلت جهداً شاقاً وعظيماً إلى أن وصلت إلى وضع النصوص النهائية لهذه القوانين ، وأعادتها إلى المجلس الاقتصادى ، وقد كان فى شرف الحصول على موافقة المجلس عليها .

وبمجرد أن حصلنا على هذا ، فكرت فى كيفية تنفيذ هذه القوانين ، وكلها هامة وضرورية . فرأيت - وقد مضى من العام أعليه - وجوب اللادة بإصدار هذه القوانين ، فوجدت أمامى طريقين : الأول هو الطريق المادى ، أن تقدم بمشروعات هذه القوانين إلى حضراتكم - وقد تم إعدادها وأودعت مكتب المجلس على سبيل العلم بها فقط ، لأن مجلس الوزراء لم يدرسها بعد ، ومن الجائز عند درسها أن يدخل عليها تعديلات - وأطلب نظرها مشروعة مشروعة . ولكنى وجدت صعوبات عملية تحول دون ذلك ، لأن فى هذا الوقت يسافر الكثيرون للخارج طلباً للاستشفاء من الأمراض التى يشكون منها ، كما يستند آخرون للعودة إلى بلادهم لمراقبة حالة زراعاتهم ، وهذا وجه يجب أن أهتم به أيضاً ، لأن لكل من حضراتكم مصالح لا يمكن أن يسلط قضائها مثل جنى القطن وغيره ، ثم فوق هذا يجب أن يستريح كل نائب من حضراتكم فترة من الزمن ، حتى يمكنه أن يستأنف عمله فى بدء الدورة القادمة بالهمة والانشاط اللذين نهدهما فى حضراتكم ، والذين نرجو الاستمرار عليهما .

هذه هى التواشى التى دعتى إلى التذكير فىا إذا كان من الممكن البحث عن طريق آخر ، يرضى وأحكام الدستور وتقاليد المجالس النيابية فى البلاد الأكثر ديمقراطية الآن ، ويتم وسابقة سبق لهذا المجلس للقرآن أخذ بها ، فلم أجد إلا طريق طلب تخفيض حضراتكم الحكومة فى إصدار مراسيم بهذه القوانين لها قوة القانون بأسرع ما يمكن ، وأن تبدأ فى تنفيذها ، حتى إذا جاءت الدورة المقبلة أمكن المجلس أن يدرس هذه الشروعات قوانين بالبنية التى يجب أن تدرس بها مثل هذه الشروعات .

حضرات النواب المحترمين :

كانت الحكومة السابقة فى مثل هذا الوقت من العام للامضى أمام صوة تشبه الصوة التى نحن أمامها الآن ، إذ كانت مضطرة إلى استصدار القوانين التى تمت عليها معاهدة مترو . وبهذه المناسبة أحصح ما جاء على لسان زميلى حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم

عبد الحق خاضاً بشخصي . قال حضرته إنى سلت وتنتد عما إذا كان يمكن تفويض الحكومة في إصدار هذه القوانين ، فأجبت بأن هذا ليس جائزاً . والواقع أن هذا لم يحدث ، حقيقة الأمر تختلف قليلاً عما قاله حضرة النائب المحترم . سلت عما إذا كان من الممكن إنهاء البورة ، ثم تستعمل الحكومة الحق المنصوص عليه في المادة ٤١ من الدستور وتستصدر هذه القوانين براسم ، فقلت إن هذا غير جائز ، لأن القوانين من جهة تامة الإعداد ، ومن جهة أخرى فاللادة ٤١ من الدستور تشير إلى حالة تطراً . فما دامت هذه القوانين معتدة فلا يمكن أن يقال إن المادة ٤١ منطقية ، بل إن الأمر في هذه الحالة يكون في الواقع تعاملاً على النص الدستوري . وأنا أرجو ألا نلجأ إلى هذا ما دامت لا توجد ضرورة ملجئة . هذا هو في الحقيقة الرأي الذي أبديته وقتئذ ؛ ولو كنت قد سلت في أمر تفويض الحكومة لكانت قد أجبت جواباً آخر .

لست أقول هذا الكلام ببرر لا لوقت الذي أقفه الآن ، لأنى أبديت في سنة ١٩٣٠ رأيي في التفويض ، وهو معروف كما أشار بمجلسة البارحة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام .

لقد طلب منا في سنة ١٩٣٠ تفويض الحكومة في إصدار قانون التصفية الجزئية ، وكان من ضمن مبررات هذا الطلب ما قيل من ضيق الوقت وصعوبة البحث وما إلى ذلك من المبررات ، فكان رأيي — كما هو ثابت في الصفحة ١٤٠ من مجموعة مضابط سنة ١٩٣٠ — ما يأتي :

« ... والواقع أنه إذا كانت البداية الدستورية تقضى بعدم جواز إعطاء توكيلات أو تفويضات للحكومة بصفة عامة ، وبغير قيد ولا شرط لأن في إعطائها ما يطل الرقابة البرلمانية ، فإن التفويض المحدود في نوعه وفي مدته والذي يميز للحكومة أن تصدر مراسيم لها قوة القوانين ويحتم عليها أن تعرض هذه المراسم فوراً على البرلمان ، أقول إن هذا التفويض لا يفيوت الغرض المقصود من رقابة البرلمان على أعمال الحكومة . ذلك لأن هذا المرسوم لا منسوخ من عرضه على البرلمان في البورة التي صدر فيها إذا كان منقذاً أو في البورة التالية إذا كان البرلمان غير منقذ . »

وقد أشرت في هذا الصدد إلى حالة يظهر أن عبارتي في بيانها كانت مضطربة نوعاً ، مما أدى بحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام إلى أن يفهمها على غير مدلولها . أشرت إلى قانون صدر في فرنسا سنة ١٨١٤ لجاء حضرته وبني على هذا أنه إذا أصدرت حكومة فرنسا الآن مراسيم بخوانين فإنما تفضل ذلك استناداً إلى القانون الصادر في سنة ١٨١٤ ، ولكن كلامي على قانون ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ لم يكن مقصوداً منه التي الذي ذهب إليه حضرة النائب المحترم .

نفرض أننا الآن في سنة ١٨١٤ ، فاللستور الفرنسي والقوانين النظامية هناك كانت لا تعجز إصدار هذه المراسم بخوانين ، تطبيقاً لنص يقابل النص الموجود في اللستور المصري ، ومع ذلك أجازوا في سنة ١٨١٤ مثل هذا التفويض . وقرر بين هذا وما يذهب إليه حضرة النائب المحترم .

إنى أقول إن حالتنا الآن شبيهة تماماً بحالة فرنسا في سنة ١٨١٤ ، وما أجيء هناك في ظروف تماثل الظروف التي نحن فيها الآن يجب إيجازته الآن عننا . ولم أورد هذه العبارة على سبيل التعليل ، إنما أوردتها بياناً لما حدث فضلاً في فرنسا في سنة ١٨١٤ ، هذه هي العبارة وهذا هو مدلولها وفهمها .

أكثر من هذا أنهم يقولون إن لا تصرفة الجزئية صفات المصلحة والخوف من المضاربات وما إلى ذلك . وإن هذا هو مادنا المجلس في سنة ١٩٣٠ إلى أن يوافق على ما طلبته الحكومة بشأنها .

ليس الأمر على هذا الوضع ، لقد ذكرت للمجلس صراحة — كما هو ثابت في الصفحة ١٤٠ من مجموعة مضابط سنة ١٩٣٠ — ما يأتي :

« إننا لاهول الآن بأننا نقصد منع المضاربات ، لأن هذه المضاربات قد وقعت فضلاً ، ولكن السبب الأصلي الذي يدعوننا إلى سرعة إصدار القانون هو ضيق الوقت . وإذا كان ممكناً في هذه المرة أن نعجز للحكومة إصدار التصفية بمرسوم له قوة القانون بسبب ضيق الوقت ، فسوف تكون الأسباب التي استدعو إلى هذه الإجازة في المرات المقبلة ذات الأسباب التي أجازت للشارع في فرنسا وغيرها إصدار التعريجات بمراسم لها قوة القانون ، وهي الرغبة في منع المضاربات ووقاية النظام الاقتصادي من الاضطراب . »



إذن قد أثبت المجلس سنة ١٩٣٠ أن الحكومات -تطلب إليه مدّ التفويض من سنة إلى أخرى . وصرحت بأن الأسباب التي استدعو في كل مرة إلى ذلك هي الرغبة في منع المضاربات ووقاية النظام الاقتصادي من الاضطراب .

إذن قد كان أمر تفويض الحكومة ظاهر الوجهة في نظري على الأقل ، وقد بيت هذا المجلس في صراحة وجلالة ، وقلت إننا ( أولاً ) نعطي الحكومة تفويضاً في إصدار التعريفات الجمركية بمرسوم ( ثانياً ) إن مشروع القانون لا يمرض على المجلس في الدورة التالية بل ويستطلب الحكومة دائماً في البورات القادمة مدّ هذا التفويض تحقيقاً للأغراض التي أُنشئت لحضراتكم .

وهذا الذي أوردته لحضراتكم الآن هو ردي على ما أراء حضرة النائب المحترم على اللزاولي بك أن يستبد به أسس عندما قال انظروا ، إن الحكومة قد عملت في سنة ١٩٣٠ بكل الطرق للحصول على تفويض المجلس في إصدار قانون التعريفات الجمركية ، فلما حصلت عليه لم تمرض هذا القانون إلى الآن ، وكانت تكفي بطلب تجديد هذا التفويض سنة بعد سنة .

انظروا إلى أي مدى ذهبتا في أمر التفويض ، لقد ذهبتا في ذلك إلى مدى بعيد .

إننا نعطي الحكومة تفويضاً وفي الوقت ذاته نهر أن عرض هذا القانون على المجلس لن يكون في وقت قريب .

ولقد أشرت إلى هذا في كلامي في هذه الدورة منذ أسبوعين أو ثلاثة أسابيع عندما طلبنا التجديد لمدة سنة أخرى .

إذن فوقف أحد مظهر من الوجهة الدستورية الآن لم يتغير عنه في سنة ١٩٣٠ .

وهذه الأسباب الدستورية السريعة الواضحة التي تحدثت بها إلى حضراتكم يؤيدها ويزيدها قوة ما حدث في بلاد أخرى كفرنسا - هذا البلد الديمقراطي العظيم - حيث أجاز مجلس النواب في هذا العام للحكومة إصدار مراسم لها قوة القانون بشأن كل ما يتعلق بسر التند . وهذا بناء على طلب الحكومة إعطائها تفويضاً مطلقاً ، لا تفويضاً في أشياء معينة ، ذات أسس محدودة ، تعرض على النواب ليأخذوا عليها ، وتتبدل بها - في مجموعها - الحكومة . فضلاً عن هذا فإن مجلس النواب الفرنسي أجاز للحكومة هذا الحق ، لا على أن يعمل به أثناء المدة البرلمانية فقط بل أيضاً أثناء انقضاء المجلس . ومع هذا لم يقل أحد بأن ذلك مخالفة للدستور أو افتئاتاً عليه ، إنما هي الضرورات العملية ، وتطور معنى التمثيل النيابي ومعنى فصل السلطات بعضها عن بعض ، هي التي أدت إلى قبول هذا الوضع الجديد وإعطاء مثل هذه التفويضات .

إذ الواقع - في الوقت الحالي - أن الحكومة في البلد الديمقراطي العريق في ديمقراطيته ، إنما تتمتع في نظر مجلس النواب بأنها جزء منه ، كاحدى أجزائه ، تعمل باسمه وتحت رعايته . هذا هو المبدأ الجديد الذي تطورت إليه الحكومات الديمقراطية في العصر الحالي ، وهو الأساس الذي بني عليه قبول إعطاء التفويضات لكل هذه الحكومات التي استخدمته لصالح العام .

ما الذي نطلبه من حضراتكم الآن ؟ هل نطلب تفويضاً مطلقاً غامضاً ؟ هل أردنا التوسع والوصول إلى ما طلبته وحصلت عليه الحكومة الفرنسية في السنة الحالية ؟ لا ، ونحن ملازمنا متواضعين جداً ، وعاملين قدر جهتنا على المحافظة على الأوثوكسية للدستورية في تفسير أحكام الدستور وتفسير معنى الرقابة البرلمانية والفرض منها .

وإن ما زلت عند ما قلته لأعضاء مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ من أن ما نطلبه ليس تفويضاً مطلقاً لا قيده ولا شرط ، بل هو تفويض محدود في نوعه ، وحدهه جلية واضحة . هذه القوانين مودعة بالمجلس كي تطلعوا عليها على سبيل العلم بها ، فهي معروضة في مجموعها على حضراتكم ، إذن فليس هناك أية الاختيارات على حق المجلس أو رغبة في التهرب من رقابة المجلس وحسابته الحكومة على تصرفاتها ، هذه التية لا وجود لها قطعا ، ولا يمكن مطلقاً أن توجد أو أن نعمل بها ؛ لكن التطورات التي أشرت إليها هي التي أملت علينا هذا ، فضلاً عن ذلك فإن هناك ، بالنسبة لبعض هذه القوانين ، ضرورات عملية ، لا أقول إنها تلزم باتباع هذه الطريقة ، لكنها تبس على تخيلها .

الواقع ، بإحضرات النواب ، أن هذه القوانين ، وخاصة قانون ضريبة القيمة وقانون ضريبة الإرادة ، تخوي على أرقام ونسب إنما وضعت اجتهاداً ، ولا يعرف مدى أثرها الحقيقي إلا عن طريق تطبيق هذه القوانين . ولأشرب لحضراتكم مثلاً بسيطاً ، توضيحاً لما قلته ، فقد كنا منذ سنتين أو ثلاث سنوات في لجنة من لجان المجلس الاقتصادي تبحث في ضريبة القيمة ، فأردنا أن نبعث أثر هذه الضريبة وما يؤدي إليه فرض ٠.١٪ أو ٠.٢٥٪ أو ١٪ أو ... الخ فاختارنا تلك مسألة ذات أساس واضح ، هي مسألة الشيكات على

البنوك ، وأردنا معرفة ما يمكن تحصيله من ضريبة اللمعة عليها . فمع أن المجلس الاضادى به كثير من مديرى البنوك ، ومن أكبر مديرى البنوك ، الذين فى أيديهم أغلب هذه الأعمال ، ومع ما تطفونه من أن عمليات الشيكات هى عمليات سهلة تجري بطريق القاصة وبذا يكون حصرها متيسراً ، مع كل هذا فإننا حيناً سألنا مديرى البنوك رأيهم ، وجدنا تفاوتاً كبيراً بين آرائهم ، إذ أن كلا منهم كان يضع تقديره لاجل أساس محدد بل لأنه يعتقد أن هذا هو ما قد يكون .

لهذا ولأن العائلات الأخرى أسبقت فى تحديدها من مسألة الشيكات ، تأكدنا من أنه لا يمكن مطلقاً تحديد نتيجة فرض هذه الضريبة أو تلك تحديداً واضحاً يمكن التحول عليه إلا بالتنفيذ ، والذى به وحده يمكن أن تبين النتيجة الصحيحة لفرض هذه الضريبة . قال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال : وماذا لو أسدنا القوانين الآن ، ثم نبشها بحثاً كافياً ونصد لها تباعاً لما يؤدى إليه البحث والتنفيذ والتطبيق . هذا فى الواقع ما سيكون ، وروايتنا فى الانتظار إنما يقوم على أن نتاح للمجلس فرصة الاطلاع على نتيجة هذه التجربة ، قبل أن يضع الأساس الذى يقوم عليه العمل . ونحن لا نطلب هذه التجربة قبلتها ، بل لأننا منها فائدة بجوار فوائد أخرى نحدو بنا إلى الاتجاه إلى هذه الطريقة .

وأكثر من هذا ، أن ضريقتى اللمعة والإيراد يحصل إيرادها يومياً ، فكل يوم نسرع ونبدأ بالتنفيذ فيه نحصل على إيراد دائم للحكومة ؛ وكل يوم تأخر فيه نخرج الحكومة من تحصيل الإيراد ؛ ومهما كان هذا الإيراد قليلاً فنحن فى أشد الحاجة إليه . لذلك نرون أن هذه طريقة ممكنة من أن نبدأ فى تطبيق وتنفيذ هذه القوانين ، وفى الوقت الذى أهدم فيه هذا ، تشتغل الوزارة بالتجهيز والإعداد ، حتى إذا ما صدرت هذه القوانين شرع فى تطبيقها بأسرع ما يمكن . فلو صدرت فى شهر أغسطس أى فى الشهر الحالى فإن تنفيذها يبدأ فى شهر سبتمبر ، ونحن نصد للعدة وقتاً ، إذ لا يزيد أن نخرج خزنة الدولة من الإيراد اليومى للسنه ثلاثة أو أربعة أشهر إلى أن يعود المجلس إلى الانقاد فى شهر نوفمبر ويتم بحثها ، ثم نحال على مجلس الشيوخ ، وقد بحثت خلاف بين المجلسين فى رقم أو رقمين ونطلب إلى الوسائل التى نراها ، فتصطل بسببها هذه القوانين .

من أكبر فوائد النظام البرلمانى أن كل موضوع يفحص فحصاً دقيقاً ، حتى نصل إلى ما هو أقرب وأدعى إلى تحقيق الغرض الذى نرجوه من إصدار أى تشريع أو أى قانون . ولكن من الناحية المالية ، إذا كان قانون يدر إيراداً على خزنة الدولة ، وكان به غش أو عيب ، فمن الصلحة أن نبدأ بتنفيذه بسرعة لتحصل على هذا الإيراد ، ثم نمله فيما بعد . فالفائدة التى أشرت إليها يجب أن نحسب حسابها ، ونحلها محل الاعتبار ، وبعد ذلك يكون لكل من المجلسين أن يبحث ويدرس ويدقق ويضع الأسس التى توصلنا إلى تحقيق الصلحة العامة .

هذه هى الأسباب التى دعتنى إلى طلب هذا التفويض من حضراتكم ، فليس هناك تهرب من مواجهة المجلس ، كما أنه لا يوجد أى شئ يراد إخفاؤه عن حضراتكم ، ولا توجد تلك الية السيئة التى يراد إلصاقها بالحكومة .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — لم يقل أحد بأن لدى الحكومة نية سيئة .

حضرة صاحب اللالى وزير المالية — إنى أقدر أنه لو سمحت هذه النية ، وهى الرغبة فى التهرب من مراقبة البرلمان ، فإنها تكون نية سيئة دون شك .

( تصفيق ) .

إذا واقفتم على مبدأ تفويض الحكومة فى إصدار هذه القوانين ، فلما تنتقل إلى الخطوة الأخرى ، وهى بيان القوانين التى تخوضون الحكومة فى إصدار مراسيم بها . هى ستة مشروعات بقوانين ، تضمنت بها الحكومة ، وأودعتها على سبيل العلم — كما ذكرت — مكتبى مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

حضرات النواب المحترمين : سمعت هنا بعض اعتراضات بخصوص الضريبة المقابلة ، وهذه الاعتراضات تتلخص فيما يأتى :

لماذا ترفع النسبة من ١٦٪ إلى ١٨٪ ؟ وكيف يحمل الضمان فى مديرية كديرية للنفوية مبلغاً يصل إلى ٢١٦ قرشاً ؟

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — لم تقل هذا ، وإنما قلنا ٢٥٪ من الإيراد .

خبرة صاحب المال وزير المالية — ما بين ذلك : إن من يملكون فداناً واحداً فأقل يبلغ عددهم ١٦٧٧٠٥٦٦ فتمتبه إلى مجموع للملاك ٧٠٪ ، وهؤلاء يملكون من الأطنان ٦٨٨٦٠٠ فدان ، ونسبته إلى مجموع الأطنان ١١٨٨ ٪ أي أن متوسط ما يملكه الواحد منهم ١٠ قراريط ، ويدفون من الأموال ١٥٩٠٠٠٧٤ ضحياً ، فتمتبه في الأطنان هي ١١٨٨ ٪ ونسبته فيما يحصل من الأموال ١٤ ٪ .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أعتمد أن أطيانتهم من أجود الأطيان ، وهذا هو السبب في أنهم يدفعون نسباً أكثر مما يدفع كبار اللادك .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — سأوضح ذلك ، ولأن أذكر وقائع وأرقاماً لا يمكن أحداً أن يناقش فيها ، وإن كان له أن يناقش في أسبابها .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — هنا يحدث قط في للتيا وللنوفية والقليوبية ، أى في البلاد التى يدفع اللادك فيها ضريبة عن الفدان الواحد قدرها ١٩٤ قرشاً .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — سأبين ذلك . إن نسبة الأطيان التى يملكها صغار اللادك هي كما قلت ١١.٨٨ ٪ من مجموع الأطيان ، فبناء على ذلك كان يجب أن تكون نسبة الضرائب التى يدفعونها ١١.٨٨ ٪ أيضاً .  
( خبطة )

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — لا ، لا .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إنى أذكر أرقاماً تطبق وحدها ، وعليك أن ترد على هذا . وكل ما أريده هو الحصول على مواضعكم ، ولا يكون ذلك إلا باتتاعكم بأن ما أقول هو الحق ، وأن المصلحة العامة تقتضيه . فاللاكون لما يزيد على فدان لقاية خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٥٦٤٧٠٠ ، ونسبتهم إلى مجموع التكاليف هي ٢٣.٥ ٪ ، ويملكون من الأطيان ١٩٤٨٠.١٩ فداناً ، نسبها إلى مجموع الأطيان ١٩.٥ ٪ ، فتوسط ما يملكه الواحد منهم لا يتعدى فدانين . والأموال التى يقوم بدفعها هؤلاء تبلغ ١٢٠.٣٧٣ فداناً ، نسبها ، ونسبتها إلى مجموع ربط المال هي ٢٢.٧ ٪ ، ومنه يتضح أن هناك زيادة في نسبة الربط عليها في نسبة الأطيان .

واللاكون لما يزيد على خمسة أفدنة لقاية ٢٠ فداناً يبلغ عددهم ١٣٤٨٢٦٠ ، ونسبتهم إلى مجموع التكاليف هي ٥.١ ٪ ، ويملكون من الأفدنة ١٥٠.٨٩٧١٠ ، ونسبتها إلى مجموع ربط المال ١٩.٩ ٪ ، ويبلغ عدد اللالكين لما يزيد على ٢٠ فداناً ٣٤٨٢١٩ ، ونسبتهم إلى مجموع التكاليف تبلغ ١.٤ ٪ ، ويملكون ٣٩٢٠.٥٨٤ فداناً ، ونسبتها إلى مجموع الأطيان ٥.٠١ ٪ ، ومتوسط ما يملكه الفرد منهم ٨٥ فداناً ، ومجموع الأموال التى تجب منهم يبلغ ٢٢٩٩.٢٥١ جنياً ، ونسبتها إلى مجموع الربط ٤.٣ ٪ ، في حين أن نسبة ما يملكونه من أطيان تصل كما قلت إلى ٥.٠ ٪ ، ولو شئنا أن نوضح هذه النسب بالقروش لوجدنا أن من يملك فداناً فأقل يدفع في المتوسط ١٠.٧ قروش عن الفدان الواحد ، وأن من يملك أكثر من فدان لقاية خمسة أفدنة يدفع في المتوسط ١٠.٥ قروش عن الفدان الواحد .

ويؤخذ في المتوسط من اللالكين لأكثر من خمسة أفدنة لقاية ٢٠ فداناً مبلغ ٩٩ قرشاً عن الفدان الواحد . ويدفع من يملكون أكثر من ٢٠ فداناً في المتوسط مبلغ ٧٩ قرشاً عن الفدان الواحد . تخفيض الضريبة بهذه النسب التى بينها يوجد تعادلاً في النهاية في المجموع .

على أن هناك أسباباً دعت إلى هذا الاختلاف في فرض الضرائب ، وهي ترجع إلى أنه كلما كانت الملكية صغيرة حسن استغلالها وبذلك العناية الطبيعية والمجهود الكبير في تحصيلها ، وأمكن أن يفل منها المالك أكثر من غيره . ولهذا ترون حضراتكم أن التفاضل الكبير والدوائر الواسعة لا تنتج في المتوسط ما ينتجه أى مالك من اللادك .

هذا هو سبب الاختلاف في جباية الضرائب كما قلت ، وهو لا يمنع النتيجة التى يبتها ، إذ أن من حق الفلاح الصغير أن يتلب على نشاطه ، ولو بقدر يسير ، يظهر أثره جلياً بالنسبة لمجموع صغار اللادك الذين يصلون كما قلت إلى ١٦٧٧.٥٣٦ فداناً ، ويكون ذلك مثلاً بتخفيض الضريبة التى تقع على الفلاح بمبلغ زهيد ككشف جنيه .

ولا شك أن لهذا الفدر قيمة كبيرة في ميزانية الفلاح الذى يملك في المتوسط عشرة قاراط أو نصف فدان .

حضرة النائب المحترم على اللزلاوى بك — أظن أنه لا يارض أحد في هذا ، ولكن الذى نريده هو ألا يقع العبء على اللادك الآخرين .

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — سميت هنا أس من يقول بأن الأولى بالشفقة هم كبار الملاك ، وأنا أقول إن كبار الملاك وصغارهم يجب أن يكونوا محل شفقة وعناية ، ويجب أن تكون شفقة كبار الملاك والتوسطين منهم على صغار الملاك مقررة واضحة ، بل مقبولة لديهم مع السرور والتبطة ، وذلك تشجيعاً لهم على القيام بواجبهم .  
( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — وهل تكون الشفقة مجرّوساً ؟

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — نعم ، فإن جميع الدول في العالم تنظم هذه الناحية الاجتماعية بقانون ، ففرض الضرائب على قاعدة تصاعدية أساسها الشفقة . وفي رأي أن من يبدى شيء يجب عليه بذله . وأولى به أن يفتح يده للحسنة من أن يفتحها بقوة القانون .

إن التخفيض في ضريبة الأرباح على صغار الملاك سيحمل خزانة الدولة ما يربى على ١٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، فكيف يمكن تدير هذا المبلغ لسد العجز الذى ينتج عنه ؟ لاشك أن الرض هو ألا ينقص مجموع الضريبة ولا يزيد على ما هو عليه الآن . فإذا كانت هذه الضريبة تبلغ ٥٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، فغض منها ١٣٠٠.٠٠٠ جنيه لصغار الملاك ، كان الباقي ٤ ملايين من الجنيهات . فزيادة ٢٪ أى رفع نسبة الضريبة من ١٦ ٪ إلى ١٨ ٪ ، سيموض جانباً من هذا الفرق ، أو عبارة أخرى سينقص هذا الفرق إلى النصف ، فيرفع الضريبة المقابلة إلى حوالى ٤ ملايين وستائة ألف أو سبعمائة ألف جنيه . أما المبلغ الباقي فيجب أن تدبر وزارة المالية في أمر الحصول عليه لسد العجز الناتج عن ذلك التخفيض .

وإذا كانت حالة صغار الملاك واجبة الرعاية ، كما أشار بذلك حضرات النواب أس ، فإن من الواجب أيضاً ألا يتجاوز مجموع التخفيض في الضريبة المقابلة ما لا يمكن أن تتحمله ميزانية الدولة ، كما أن من الواجب ألا يتحمل الملاك لأكثر من عشرين فداناً ما يرهقهم خصوصاً في أوقات الشدة التى أشار إليها الكثير من حضرات النواب المحترمين .

لهذا فكرت في الطريقة التى يمكن معها على الأقل وضع حد أقصى للضريبة ، فوجدت أنه إذا كان قد رؤى في سنة ١٨٩٨ أن يكون الحد الأقصى للضريبة ١٦٤ قرشاً ، فإنه يمكن في سنة ١٩٣٨ رفع هذا الحد قليلاً ، لأنه مما لا شك فيه أن الإيجارات — مهما قيل بخفضها — تزيد كثيراً على ما كانت عليه في سنة ١٨٩٨ .

( ضجة ) .

لهذا رأيت أن أعرض الليلة على حضراتكم ما استقرت عليه نيتي من وضع نص جديد في هذه الأسس الموجودة ، ومجدد بمقتضاه الحد الأقصى للضريبة على الفدان الواحد بمبلغ ١٨٠ قرشاً .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم عبد الحليم أبو سيف راضى — هل تدخل في ذلك الضريبة التى تحصلها مجالس الدريات ؟  
حضرة صاحب للمالى وزير المالية — أرجو أن تتأكدوا أن وزارة المالية تبذل مجهوداً عظيماً في سبيل تخفيف عبء هذه الضريبة قدر استطاع ، وما يبلّغه حضرة النائب المحترم سيكون موضع بحث وعناية من وزارة المالية .  
( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك — فلتكن الضريبة الإجمالية على الفدان الواحد ١٨٠ قرشاً بما في ذلك ضريبة مجالس الدريات .

حضرة النائب المحترم مرسى بليغ بك — في هذا خروج عن القاعدة لا تستفيد منه شيئاً .

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — كيف يقال هذا ؟! إن ما تأخذونه يزيد كثيراً على ما تعطيه ، وسأبين ذلك حالا ما دمت تريد ذلك ، فجميع اللجان تحت يدي ، على أنى أعود فأكرر ما صرحتم به لحضراتكم وهو أن هذا الموضوع سيكون محل عناية الوزارة وتقديرها ، وإنى سأجرى من التخفيض ما يمكن لإجراؤه متفقاً والمصلحة العام .

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت بذلك إلى وضع حد أعلى للضريبة مثال رضاءكم جميعاً .

إن ما يحصل من ضريبة الألبان يبلغ أربعة ملايين ونصف من الجنيهات ، ينفق لتحصيلها نحو نصف مليون جنيه تقريباً ، فيبقى من هذا المبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضى — ولماذا تحمل نحن هذا ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — من الذى يتحمل ذلك إذن ؟ ومن أين تحصل على المال ؟ هل يحضر لللاك إلى خزائن الوزارات ويدفعون ما عليهم بأنفسهم ؟

إن مشروعات وزارة الأشغال — وأغلبها لمصلحة الأراضي الزراعية — تستفيد من ميزانية الدولة ما يرى على مجموع التحصيل من ضرائب الألبان . وهذا فضلاً عما يصرف في غية مرافق الدولة الأخرى ، كالشؤون الصحية ، والشؤون القروية ، والطرق ، وأمور التعليم وغير ذلك .

( مقاطعة ) .

الرئيس — ليس هذا ، بإحضرات النواب ، موضع بحث . وأرجو من حضراتكم ألا تهاطوا معالي الوزير وأن تدعوه يتم بيانه .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أعتقد الآن ، وقد سمعتم شرح التسهيلات التى تعرضها الحكومة على حضراتكم ، وما وعدت به من النظر في تخفيف عبء هذه الضريبة عن عائق صفار اللآك ، مع مراعاة ما تحتاج إليه البلاد من مبالغ طائلة لتقيام بالأعباء المالية اللازمة التى تطلبها للسائل العسكرية والجيش — أقول إنى أعتقد بذلك هنا أنكم لا ريب ستقررون الحكومة على طلبها ، وأن مشروعاتها تلقى من جانبكم كل تقدير وقبول .

( تصفيق حاد متصل ) .

حضرة النائب المحترم أحمد الليلى بك — لقد سمعتم ، بإحضرات النواب المحترمين ، البيان الذى ألقاه حضرة صاحب المعالي وزير المالية للدفاع عن مشروع القسانون للعروض على حضراتكم . وفى الواقع أننا لا نختلف مع معالي الوزير فى فرض الضرائب ، ما عدا الضريبة العقارية . ولا تخالفه كذلك فى أن يفرض الضرائب على غير من يدفعونها الآن ، فتوزيع الضرائب فى مصر توزيع ظلم ، إذ نرى أن الذى يملك عشرة أفدنة مثلاً ، يدفع خمسة عشر أو عشرين جنهاً ضريبة للحكومة ، بينما نرى أن الذى يملك عشرة آلاف جنه لا يدفع منها واحداً . إذن نحن لا نختلف مع الحكومة فى مسألة فرض الضرائب الجديدة ، إنما الخلاف بيننا وبينها هو أن الحكومة تريد أن تفرض هذه الضرائب دون أن تناقشها .

( نحيبة ) .

إنى لا أريد أن أعرض للمواضيع التى طرقها حضرات الزملاء المحترمين أمس واليوم ، ولكن هناك مسألة لم يطرقها أحد ، وهى أن الحكومة تقول فى مذكرتها إن هناك مليوناً من الجنيهات أضيف إلى الإيرادات فى البرزانية ، وأن هذا المليون مرتبط بهذه المشاريع ، وعلى ذلك فهى مرتبطة بالبرزانية ولا يمكن أن تكفل للبرزانية إلا بعد نظر مشروعات هذه القوانين .

وإنى أرى ، بإحضرات النواب ، أن هذه المسألة ثانوية يجب أن نبشها ونناقشها ونتنتهى إلى رأى فيما . فنحن لا نزال نتنظر للبرزانية ؛ والستور يحتم علينا ألا ننصرف إلى راحتنا إلا بعد أن تنتهى من نظرها . ولا أريد أن أعرض بالتفصيل لما أشار إليه معالي وزير المالية ، بما يخص بالضرائب ، ولكنى أود أن أتكمم عن مسألة بسيطة ، تدل على فداحة هذه الضرائب .

أظن حضراتكم تذكرون أن وزارة صاحب البولة إسماعيل صدق باشا تجاوزت فى سنة ١٩٣٣ عن مليون ونصف اللين من الجنيهات تقريباً ، ووزارة حضرة صاحب البولة عبد الفتاح يحيى باشا تجاوزت أيضاً فى سنة ١٩٣٤ عن مليون جنيه ، وما اضطرت الحكومة إلى أن تتلجأ إلى هذا الإجراء إلا لتصورها بسوء حالة الجمهور وساجته إلى المساعدة ، ولا شك مطلقاً فى أن الحكومات التى تقوم على إرادة الشعب يجب أن تكون أبعد نظراً من تلك التى تقوم فى ظروف استثنائية . وأطمئن معالي وزير المالية أن كل نائب منا وكل فرد من أفراد الأمة مستعد لأن يضحى بكل ما يستطيع فى سبيل للسائل الرئيسية التى أشار إليها معاليه ، وأخص منها مسألة الدفاع الوطنى .

ولكن يجب على الحكومة التي تقول إنها في حاجة إلى أقل مبلغ من المال ، أن تدقق في صرف هذه الأموال التي يجلبها . ثم إننا لا نأفهم أن يكون تقدير ضريبة الأرباح — وهي في الواقع صرية دخل — على نسبة مئوية تتراوح بين ١٦ ٪ و ١٨ ٪ ، بينما أن الضرائب الأخرى الخاصة بالمثل تفرض بنسبة ٥ ٪ ، وهذه النسبة لا ينظر إليها الدول بين الارتيل ، لأنه لا يرى فرقاً بين أساس الضريبتين .

أشار معالي وزير المالية إلى أن ضريبة الأرباح الساجدة ربطت بنسبة ٢٨ ٪ من الإيجار ، بخلاف الضريبة التي تنوى الحكومة فرضها ، فإنها ستربط بنسبة بسيطة . وكنا نود من معالي الوزير ، وقد أشار إلى هذه المقابلة أن يقابل بين أثمان القطن في السنين السابقة وأثمانه في الوقت الحاضر ، وبين مستوى المعيشة في الأعمار الماضية ومستواها الآن . ولو قل ذلك لوصلنا إلى نتيجة نرتاح إليها ، لأن تكاليف المعيشة فيما مضى أقل من نصف تكاليفها الآن ؛ ويضغ من هذه المقارنة أن نسبة ١٦ ٪ أو ١٨ ٪ في الوقت الحاضر تعتبر أعلى من نسبة ٢٨ ٪ في السنوات الماضية .

لهذا أرى أن الأرقام التي ذكرها معالي الوزير لا تقوم على أساس سليم . ولا أزال أعسك بما قلته من أن مبلغ مليون الجنيه المرتبط بتفصيل هذه القوانين أدرج في ميزانية الدولة ؛ والستور يقضى بألا تنقض المودة البرلمانية قبل الانتهاء من نظر للزيادة . ( تصفيق ) .

الرئيس — قدم إلى مكتب المجلس اقتراح موقع عليه من أكثر من عشرين من حضرات النواب المحترمين نصه :

« بعد المناقشات التي معناها وبعد بيان معالي الوزير نطلب إقبال باب المناقشة » .

فهل يمرض أحد من حضراتكم في هذا الاقتراح ؟

خسرة النائب المحترم أحمد والي الحمدي — أعارض في إقبال باب المناقشة .

لقد كاد طلب إقبال باب المناقشة — يحضر النواب المحترمين — يكون تقليداً بعد أن تحول الحكومة كلها ، ولهذا كنت متوقفاً أن تكون الخطوة التالية لصمود معالي وزير المالية هذا اللبر ، هي المطالبة بإقبال باب المناقشة . وكان ينبغي ألا تحول الحكومة كلها إلا بعد أن يستوفى حضرات النواب حقهم في الإدلاء بجميع ما لديهم من الآراء في شأن هذا الموضوع الخطير للمرض الآن .

إننا كما ، يحضر النواب المحترمين ، لا نستطيع أن نرضى طلب الحكومة إعطائها موعوضاً في إصدار هذه الراسم ، فلا أقل من أن نتلح للمعارضة القوية الكافية لتدلى برأيها في هذا الطلب .

( ضجة ) .

يجب أن تؤدي المعارضة واجبها كاملاً . وإننا نعتبر أن طلب إقبال باب المناقشة إما هو قيام في وجه المعارضة لثمنها من أداء واجبها ، وأنه اتبع جرأاً في سجية الأغلبية في كل ظروفها وأوقاتها . نحن الآن نطالب الأغلبية بأن ترضع لنا في صدها ، وأن تسمح لنا بأن تؤدي واجب المعارضة على تمامه وكامله .

حضرات النواب المحترمين : إننا إذا زلنا عن المطالبة بالاستمرار في مناقشة هذا الموضوع بقبولنا إقبال باب المناقشة ، فقد أضنا على هذا المجلس أكبر شمية من شماته ، وهي المحافظة على رقابته على القوانين وعلى أعمال الحكومة .

إن الموضوع مارال يتطلب بحثاً ، ولا زلنا فيه نواجه يجب أن تكشف لحضراتكم وللأمة التي تنظر إليه بين حذرة ، وهي تطالبكم بأن تمحصوه وأن تدلو آرائكم فيه بأناة وروية ، وأن تطولوا له من الوقت ما يتناسب مع أهميته وحاولته وما يترتب عليه من النتائج .

إذا قيل إن الحكومة في مطالبها بهذا التعويض إنما تمر من هذا المجلس فلا أقل من أن يقال إن المطالبة بإقبال باب المناقشة مسيرة لهذا الرأي .

( ضجة ) .

إنني أتكم باعتباري معارضاً ، وأقول كل ما يجب أن نقوله للمعارضة ؛ فإذا أردتم أن تؤيدوا الحكومة في طلبها فلكم ذلك ،

## مادة ١٣٤ » ..... «

ولكن يجب أن تحول الممارسة كلها ، وأن ترسم حدوداً لاستعمال هذا الإجراء الذى يراد به دائماً الوقوف في وجه الممارسة لتعها من أداء أقدس واجب من واجباتها .

أما هذه الخطوة التى أثبتت جبراً على سجية الأغلبية في كل دورة من الدورات فيجب ألا نقرها ، بل يجب أن تحف في وجهها وهول لمن كان يمارسها في الماضي تحف واحترما اليوم .

( خبة شديدة ومقاطعة ) .

لذلك أعرض في طلب إقتال باب المناقشة ، وأسجل كلمة الممارسة في ذلك .

( خبة شديدة ) .

( هنا طلب بعض حضرات الأعضاء من حضرة المتكلم أن يتكلم في الموضوع صاد إلى المنبر وحاول الكلام ) .

الرئيس — المجلس نظام ، أساسه النزول على ما تقرره الأغلبية ، وهذا النظام يقضى بأنه إذا قدم إقتراح لإقتال باب المناقشة من أكثر من عشرين نائباً عرض هذا الإقتراح على المجلس . وتقضى اللائحة بأن يسمع واحد من المعارضين في إقتال باب المناقشة وواحد من المؤيدين ، وبعد ذلك يؤخذ الرأى لقصر الأغلبية ما تراه .

أما أن يتصدى اثنان أو ثلاثة من حضرات الأعضاء ليدفعوا نائباً للكلام ، أو أن يحاول أحد النواب التكلم في الموضوع المطروح للمناقشة ، بينما يكون البحث قاصراً على قبول أو عدم قبول إقتال باب المناقشة ، فهذا ما لا يتفق مع نواحي المجلس ولا مع الاحترام الواجب لنظمه .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — أؤيد الإقتراح الخاص بإقتال باب المناقشة .

قال حضرة النائب المحترم الذى يمارس هذا الإقتراح إنه يجب أن تترك أغلبية المجلس للمعارضة حتى إيداء رأيها بتوسع ، وعلى صورة كاملة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — ليست المعارضة قاصرة على معارضى الحكومة فقط ، بل يوجد معارضون لهذا المشروع من كل الأحزاب .

حضرة صاحب المحلى وزير المالية — إن حضرة النائب المحترم يقصد المعارضين للمشروع وليس المعارضين للحكومة .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — طلب حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي من حضراتكم أن تضعوا المجال للبحث ، وألا تتفادوا باب المناقشة ، لأن الوقت لم يتسع لحضرات الأعضاء لأن يدعوا كل ما لديهم من الاعتراضات . وقد كان يمكن أن يكون لهذا القول عمل ، لو لم يشتغل المجلس يومين كاملين بهذا الموضوع ، وخصوصاً أن الذين تكلموا في هاتين الجلستين أسى واليوم كلهم من البطارين فيه غير استثناء . فاقول إذن بأن الموضوع لم يستوف المناقشة والبحث قول لا يتفق مع الواقع .

وأظن أن أمراً تناوله الأعضاء بكل هذا التفحص ، وفي هذا الزمن الطويل ، لا يمكن أن يقال بشأنه بد كل هذا إنه يحتاج إلى سماع رأى جديد . إذ أن كل وجوه الرأى قد عرضت وقليت ، ولم يبق إلا أن تخلوا الإقتراح للمعرض عليكم بإقتال باب المناقشة .

( تصفيق ) .

الرئيس — والآن سأخذ الرأى على إقتراح إقتال باب المناقشة . فالوافق عليه يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن تقرر إقتال باب المناقشة .

حضرة النائب المحترم محمود رياض القتيبي — قمنا اقتراما لم يرض على المجلس .

الرئيس — سيأتى دوره عند مناقشة اللواد . والآن فالوافق على مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون في جملة والانتقال إلى مناقشة اللواد يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .



الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بجلالة اللواد لأخذ الرأى عليها .  
للمقرر :

« للادة الأولى — يؤذن للحكومة إلى ميعاد دورة البرلمان العادية التالية فى أن تصدر مراسيم لها قوة القانون فى الموضوعات  
البيئة بالقائمة للرقعة بهذا القانون .  
كذلك يؤذن لها فى أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاعتادات الإضافية التى تقتضها المراسيم للشار إليها فى  
الفترة السابقة » .

أما القائمة التى أشارت إليها هذه المادة فنصها :

- ١ — مرسوم بقانون الضرائب المقاربة .
- ٢ — مرسوم بقانون تخفيض الضرائب المقاربة بالنسبة لبعض الممولين .
- ٣ — مرسوم بقانون فرض ضريبة على إيرادات رهوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
- ٤ — مرسوم بقانون فرض رسم دعة .
- ٥ — مرسوم بقانون فرض رسم أيلولة على التركات .
- ٦ — مرسوم بقانون خلس بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

الرئيس — قدّم اقتراح من بعض حضرات النواب المحترمين بأن يؤخذ الرأى — على حدة — على كل مشروع من المشروعات  
البيئة فى القائمة المرافقة لمشروع القانون ، وقد رأيت عدم عرضة على المجلس لمناقشته للقاعدة المتبعة وللنظام الذى جرى العمل عليه ، إذ  
أن الرأى يؤخذ على المادة كلها ، لا على المشروعات الواردة بالقائمة .

أما إذا رأى أحد حضرات النواب عدم اللواقعة على أحد هذه المشروعات كان له أن يقترح حذفه .

حضرة النائب المحترم عبد الله فكرى أباطه بك — أريد أن أسجل أن قولنا نفويس الحكومة فى إصدار قانون ضريبة الأطنان  
محدد بالتصريح الذى أدلى به معالى وزير المالية الآن ، وهو حمل أقصى الضريبة ١٨٠ قرشاً على القدان ، لأن مشروع القانون  
جاء من ذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — أقرر أن التصريح الذى أدليت به ، وهو حمل أقصى الضريبة على القدان ١٨٠ قرشاً يتضمن  
نص القانون .

( تصفيق ) .

بل أذهب إلى أكثر من هذا فأقول إنى أدرس الآن أمر تخفيض هذا المبلغ تخفيضاً سيرا .

( تصفيق حاد ) .

وقد سألنى حضرة النائب المحترم أحمد عبد الصفار بك عن رسم الأيلولة على التركات . ورداً على ذلك أقول إن الحكومة ستراعى  
عند تطبيق كل القوانين الجديدة حدود الاعتدال التام وعدم الإرهاق أو التشدد فى التقديرات .

ويجب أن يلاحظ أن العمل وحده هو الذى يتيح لنا هذه القوانين ، ومدى تطبيقها . وعلى ضوء هذا نحدد الأرقام  
للوضوعة فيها .

حضرة النائب المحترم محمود رياض التنبى — وهل سيترك الموظفون فى هذه التضحية ؟

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — للموظفون مشتركون فى هذه التضحية فضلاً .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الوهاب سليم — لى كلمة قصيرة عن القانون الخلس بفرض رسم أيلولة ...  
(ضجة شديدة) .

كل ما اريد أن أقوله هو أن مشروع القانون الخلس بفرض رسم أيلولة على التركبات ، قد آتى بفكرة تشريعية جديدة فى هذا القطر .  
(ضجة شديدة ومقاطعة) .

فالتفويض فى إصداره تفويض فى إصدار مشروع ذى فكرة جديدة ، وللشروعات ذات الأفكار الجديدة هى أجدر الشروعات بالبحث . وفى رأى أنه كان واجباً على الحكومة أن تستأنى فى وضع هذا التشريع بالجهات المختصة التى تقوم على تنفيذ القوانين . أما أن تطلب الحكومة منا تفويضاً ...  
(ضجة شديدة) .

قد يتضح لتلك الجهات المختصة أن هذا الشروع يمارس القوانين المعمول بها فى الدولة ، فبا يتعلق بأصبة الوارثين . فلن أول نظرة ببقايا الباحث على مشروع القانون السالف الذكر تدله على أنه قد قرر للحكومة نصيباً مفروضاً فى المال الورث ، وهذا أمر يرف كل باحث فى التبرية الإسلامية أنه مخالفها ، مع أن التبرية الإسلامية لا تزال معمولاً بها فى هذا الاختصاص ، وهو اختصاص التورث ...  
(ضجة شديدة) .

فإذا كانت الحكومة فى وضع هذا التشريع تتزعم مخالفة التبرية الإسلامية أو مجاوزة حدودها فى التطبيق فلنقل لنا ذلك .  
(ضجة) .  
والألفن الحكمة إرجاء نظر هذا الشروع حتى تحول الجهات المختصة رأياً فيه ...  
(ضجة وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — هل قدرت الحكومة عند وضع هذه الضرائب ما يمكن أن يجي من كل ضريبة ؟ وإذا كان ذلك فما هو البلى الذى وصل إليه تقديرها ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — ليس هناك إلا تقدير إجمالى هو مبلغ اللبون الجنيه الوارد فى التبرانية ، وهو للتقدير أن يجي من مجموع هذه الضرائب فى العام الحاضر . غير أنه ينتظر ، حين تستقر الأمور ويعمن تنفيذ القوانين ، أن يزيد ما يجي على هذا القدر .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — أتم تقديروا للليون على أساس خاص لكل نوع من هذه الضرائب ؟  
حضرة صاحب المالى وزير المالية — التقدير تخريبي صرف ، ولا يمكن عرضه على المجلس .

حضرة النائب المحترم خطاب الشواربى — خففت الضرائب على صفار اللالك بنحو مليون جنيه ، وكان هذا التقدير طبعاً طبقاً لبيات مصلحة الأموال المقررة كما هى واردة فى كشوف المكلف من أن دافى الضرائب إلى جنيه واحد وعدم كذا ، ومن جنيه إلى عشرة عددهم كذا ، ومن عشرة إلى عشرين عددهم كذا الخ .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — ليس الأمر كما يذكر حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم خطاب الشواربى — إذن كيف وصلت إلى مبلغ اللبون الجنيه الذى سيجي من الضرائب الجديدة ؟  
حضرة صاحب المالى وزير المالية — وصلنا إليه بتقدير تخريبي صرف كما قلت .

حضرة النائب المحترم خطاب الشواربى — هل اعتمدتم فى التقدير على المكلفات القديمة الباقية على أصلها ، أى باسم صاحبها الأصل من خسين عاماً أو أكثر ، ولم يطلب للستحقون فيها قسمتها بعد وفاة المورث ؟

حضره صاحب المعالي وزير المالية — أكرر أن تخدرينا تقريبي ، وما قدمت رفقا نهائيا ، ولكني قلت إن المبلغ المنتظر تحصيله هو كذا ، وإن قد يزيد خمسين أو ستين ألف جنيه ، وقد ينقص بنحو هذا القدر .

حضره النائب المحترم خطاب الشلبي — وإذا زاد مليوناً ؟

حضره صاحب المعالي وزير المالية — هذا غير ممكن .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى — لا يجوز أن تدور المناقشة على هذا المنوال بين معالي الوزير وحضرات الأعضاء  
بد إقبال باب المناقشة .

حضره صاحب المعالي وزير المالية — إن سعادة الرئيس يطبق اللائحة التي تنص بأنه كلما تكلمت الحكومة كان للأعضاء حق التصديق على كلامها ، فليتم الاستمرار في هذه الأسطة قررت ألا أجيب أكثر مما أجب .

الرئيس — للموافق على نص المادة الأولى كما هي بمجلسها ، ينف .

( وقفت أغلبية ) .

المقرر :

« المادة الثانية — تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها » .

حضره النائب المحترم الأستاذ على عبد الرازق — أقترح أن يضاف إلى آخر المادة الثانية العبارة الآتية :

« فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

والذي يدعونى إلى اقتراح هذه الزيادة هو أنى لاحظت من أقوال كثيرين من معارضى التفويض أنهم يعتقدون أن بعض هذه القوانين أو أكثرها لا يتفق مع المصلحة العامة ولا تتحقق فيه المساواة التي يجب أن تتحقق في الضرائب والقوانين التي يصدرها البرلمان ....

حضره صاحب المعالي وزير المالية — احتصاراً للأمر أصرح بأننى موافق على التعديل الذى يقترحه حضره الضو المحترم .

( تصفيق ) .

الرئيس — قدم حضره النائب المحترم الأستاذ على عبد الرازق اقتراحه الذى يطلب فيه إضافة العبارة الآتية إلى آخر المادة الثانية :

« فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

حضره صاحب المعالي وزير المالية — بد مراجعة النص رأيت أن أرحو حضره مقدم التعديل أن يكتب بإضافة العبارة الآتية :

« فإذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون » .

وقد أردت بهذا منع البس ، كيلا يظن أننا ترجع في هذا الشأن إلى تطبيق المادة ٤١ من الدستور ، ولا أريد الرجوع إلى تطبيقها ، فيحسن الاكتفاء بالعبارة التي ذكرتها فيها تأييد أقوى للفكرة التي يرى إليها حضره المقترح .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن الحكم على التصديق واحد .

للمقرر — الواقع أن عبارة « أو لم يقرها أحد المجلسين » فيها زبد ، لأن مفهومها واضح في المادة وفي التقرير وفي المناقشات .

حضره النائب المحترم الأستاذ على عبد الرازق — أوافق حضره صاحب المعالي وزير المالية .

القرار — أتلو على حضراتكم نص المادة الثانية مع الإضافة للمقترحة :

« المادة الثانية — تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها .

فإذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون » .

فهل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر — أتلو على حضراتكم نص الملادة الثالثة :

« على وزرائنا ، كل فبا يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — هل توافقون على هذه الملادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — والآن ليل نص مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالبدء بالاسم .

المقرر — أتلو على حضراتكم نص مشروع القانون .

### مشروع قانون

خلى بضويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

### ( الملادة الأولى )

يؤذن للحكومة إلى ميجاد دورة البرلمان العادية التالية في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في اللوضوعات المبينة بالقائمة المرفقة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون ختى الاعتمادات الإضافية التى تحتصها المراسيم المشار إليها في الفقرة السابقة .

### ( الملادة الثانية )

تعرض المراسيم الصادرة تنفيذاً للقادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الدورة العادية للتصديق عليها ، فإذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون .

### ( الملادة الثالثة )

على وزرائنا ، كل فبا يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### قائمة

- ١ — مرسوم بقانون الضرائب العقارية .
  - ٢ — مرسوم بقانون تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .
  - ٣ — مرسوم بقانون بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال للنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
  - ٤ — مرسوم بقانون بفرض رسم دفعة .
  - ٥ — مرسوم بقانون بفرض رسم أيلولة على التركات .
  - ٦ — مرسوم بقانون خلى بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .
- الرئيس — أسفر أخذ الرأي بالبدء بالاسم عن قبول هذا المشروع بأغلبية ١١٦ صوتاً ضد ١٨ صوتاً ، فيحال على مجلس الشيوخ .
- ( في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

## جلس الشيوخ

## (جلسة يوم الأربعاء ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

## تقرير لجنة المالية والملاحة

عن مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

(للقدر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ على لجنة المالية مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات الآتية تنتظره بطريق الاستئصال .

١ - قانون الضرائب العقارية .

٢ - « بتخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .

٣ - « بفرض ضريبة على إيرادات رهوس الأموال النقلة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب المعدل .

٤ - « بفرض رسم التلمذة .

٥ - « بفرض رسم أبولة على التراكبات .

٦ - « حلس بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

وفي أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون يفتح الاعتادات الإخافية التي تخضعها للراسم السابقة الذكر .

وقد بحثت اللجنة للموضوع بجلست متوالية في صباح ومساء يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ وصباح ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقررت رفض للمشروع للأسباب الآتية :

أولاً - لأن الدستور لا يجوز إصدار هذا التفويض وذلك لأن المادة ٢٤ منه تنص على أن « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والتواب » وللمادة ٢٥ تنص على أنه « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » وللمادة ١٣٤ نتمم بأنه « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » وللمادة ١٣٥ تشير إلى أنه « لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال النبعة في القانون » . وكل هذه النصوص واضحة في أن سلطة التشريع يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، وأن الضرائب لا يجوز إلغاؤها ولا تعديلها ولا إعفاء أحد منها إلا بقانون يقرره البرلمان وصدق عليه الملك .

والحالة الوحيدة التي أحاز فيها الدستور إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون هي للشار إليها في المادة ٤١ ونصها :

« إذا حدث ما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تدرس أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

وللتفتي عليه أن هذه المادة لا تطبق على الأحوال التي نحن بسبدها . وعلى أي الأحوال فقد صرح معالي وزير المالية بمجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ يولية سنة ١٩٣٨ بما يفهم منه أن الحكومة لن تفرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين تصدر أثناء السلطة البرلمانية .

وعلى ذلك فالتفويض المطلوب منحه للحكومة لإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون في الموضوعات السابق بيانها معناه أن يتنازل البرلمان إلى الحكومة عن سلطة التشريع المحولة له بمقتضى الدستور ، وهذا ما لا يملكه المجلس . ذلك لأنه « ليس للمشروع أن ينقل سلطة التشريع إلى هيئة أخرى ، فالتشريع عبارة عن تفويض أعطي من الأمة فلا يملك من أسند إليه أن يوكله إلى غيره » (١) .

ثالثاً — إن القوانين المطلوب من البرلمان أن يمنح الحكومة تفويضاً بإصدارها بمراسم هي أهم وأخطر القوانين المالية التي عرضت على البرلمان منذ صدور الدستور المصري ، بل وقد تكون أهم وأخطر ما عرض على الهيئات النيابية منذ سنة ١٨٨٢ إلى الآن . فليس من السائق مع هذا أن نعرض هذه القوانين وتنفيذها ونجبي الضرائب من الناس بغير أن تطرح هذه القوانين على البرلمان للبحث والنقض ، ذلك البحث الذي سيؤدي حتى إلى فائدة محققة لما لحمل الأمة من الحيرة والغربة في مثل هذه المسائل للصلة اتصالاً وثيقاً بمصالح الجمهور . والقول بأن لدى البرلمان في البورة القادمة فرصة تعديل ما يرى تنديله من النصوص والأحكام قد يكون أقرب إلى النظريات منه إلى الحقائق العملية ، نظراً لأن البرلمان سيجد نفسه أمام أمر واقع وأهمل ضرائب تفررت ونفذت ضللاً ، وأن القول بأن الفترة ما بين إصدار المراسم والبورة القادمة وهي لن تزيد على ثلاثة شهور كافية بأن تضع أمام البرلمان نتيجة صحيحة لتجربة القانون فتعدل ما ترى تنديله على ضوء التجارب فردود عليه بأنه لم يزل أحد مطلقاً بأن فترة قصيرة كهذه كافية للتجربة ولإظهار فضائل أو عيوب قانون الأياكلن ، فما بالك بجوانين الضرائب ؟

هذا ولما كانت حجة الحكومة في الإسراع بإصدار هذه القوانين هي أن في التأخير ضياعاً لبعض الأموال للظهور جبايتها تنفيذاً لهذه الضرائب ، فإن اللجنة بصرف النظر عن مناقشة هذه الحجة ترى استمرار الدورة البرلمانية مع حواجز تأجيل جلسات البرلمان لمدة قصيرة تستطيع اللجنتان اللبتيان بمجلسي الشيوخ والنواب في خلالها بحث ودرس مشروعات القوانين التقدم ذكرها وتقدم برأيها إلى البرلمان في أقرب فرصة ممكنة ، وبذلك تصان أحكام الدستور وتستفيد الأمة ودافعو الضرائب من خبرة شيوخ الأمة ونوابها عند بحث هذه المشروعات وتحقق للسلطة من جميع الوجوه .

هذا ما رأيته لجنة المالية بالإجماع ، وهي تتشرف بعرضه على المجلس راجية الموافقة عليه ؟

رئيس اللجنة  
عبد الغازي عبد ربه

السكرتير البرلماني  
أطون الجليل

٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

ملحق لقرار لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار مراسم لها قوة القانون

نص مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

خلص بتفويض الحكومة في إصدار بئس مراسم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآق نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( المادة الأولى )

يؤذن للحكومة إلى ميعاد دورة البرلمان العادية التالية في أن تصدر مراسم لها قوة القانون في الموضوعات المبينة بالقائمة المرفقة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسم يكون لها قوة القانون بفتح الاعتمادات الإضافية التي تفتضها المراسم المشار إليها في النقرة السابقة .

( المادة الثانية )

تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في البورة العادية للتصديق عليها .

فلذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون .

## (المادة الثالثة)

على وزرائنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، وصلى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## تأمة

- ١ - مرسوم بقانون الضرائب العقارية .
- ٢ - » » تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض المولين .
- ٣ - » » فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
- ٤ - » » » رسم دفعة .
- ٥ - » » » أبولة على التركات .
- ٦ - » » خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

ولأن كل تفويض يفيد في الواقع أن من يعطيه هو صاحب حق يمنحه القفوض ليشأه باسمه على أن اختصاص أية هيئة ليس حقاً شخصياً لهذه الهيئة . فالسلطة التشريعية التي للبرلمان ليست حقاً شخصياً له وإنما هي حق للدولة . وبناء على ذلك لا يستطيع البرلمان أن يفوض إلى غيره استعمال حق ليس من حقوقه الشخصية (١) :

ومما يزيد الأمر خطورة أن التفويض المطلوب هو لإصدار مراسيم بقوانين في مسائل أهمها الضرائب التي خصها الدستور بالذات لأهيئتها والتي حرص كل الحرص على عدم حوار إنشائها أو تعديلها أو إلغائها أو إعفاء أحد منها إلا قانون طفقاً للقرار بالمواد ٢٤ و ٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ من الدستور .

ثانياً - لم يكن ما قرره الدستور بشأن ما يجب اتباعه في عرض الضرائب أو تعديلها أمراً جديداً ، فقد جرى الشارح المصري منذ سنة ١٨٨٢ على ألا تقر ضريبة جديدة إلا بعد إقرار الهيئة النائية التي تكون قائمة وقتئذ . فصت المادة ٣٠ من دستور سنة ١٨٨٢ على أنه « لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو وركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأى صفة كانت تحصيل عوائد جديدة ، وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك ، وكل مستخدم حرّ كشافات أو تعريفات عنها ، وكل شخص بأمر تحصيلها بدون قانون يصدق عليه من مجلس النواب بما حكم كختمه ، وترد الحقوق لأربابها » .

ولما أتى مجلس النواب وحل محله الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ورد في المادة ٣٤ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه » .

ولما صدر القانون النظامي بتأليف الجمعية التشريعية نصت المادة ١٧ منه على ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه » .

\*\*\*

ومما تقدم يتبين أنه لا الدستور الحالي ولا القوانين النظامية التي صدرت منذ سنة ١٨٨٢ تسمح بأن تقرر ضريبة وتجي من الناس بشير أن تطرح على البحث على الهيئات النيابية التي تكون قائمة وتضجها وتقرها . والتفويض المطلوب منه يؤدي إلى تقرير وتعديل ضرائب والإعفاء من ضرائب ، وتنفيذ ذلك كله بشر أن يكون للبرلمان قبل ذلك فرصة بحثها وإقرارها .

يعترض على ما تقدم بأن البرلمان المصري سبق أن أجاز للحكومة أن تصدر مرسوماً بقانون التبرعة الجبرية ، وأن بعض البرلمانات الأجنبية أحازت للحكومات إصدار مراسيم بقوانين في مسائل هي من اختصاص السلطة التشريعية .

فن الأمر الأول نقول بأنه من الوجهة الدستورية الصحيحة لم يكن جائزاً إصدار هذه التبرعة بمرسوم ، إلا أن ما حدا بالحكومة المصرية والبرلمان المصري وقتئذ من إجازة إصدار التبرعة بمرسوم هي الأسباب الآتية :

١ — جرت التقاليد الدستورية في فرنسا وإيطاليا وفي أغلب البلاد الأوروبية الدستورية أن تحمل التبرعة الجبرية صفة خاصة نظراً لأن المناقشات التي تطرح بشأنها تنؤدي حتماً إلى مصاربات تعود بالضرر على مصلحة الخزانة وغيرها ، ولذلك قد جرى في جميع البلاد أن يصدر كل ما هو خاص بالتبرعة الجبرية بمرسوم قانون ، وقد قدرت الحكومة المصرية والبرلمان المصري أن يجرؤا ، للسبب الخطير السابق بيانه ، على ما جرت عليه أغلب البلاد التمدنية .

٢ — كان لازماً على الحكومة المصرية أن تصدر التبرعة الجبرية في معاد أنصاه ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ لأن أغلب الانقابات الجبرية التي كانت مقبولة مع الدول كانت تنتهي في ذلك التاريخ ، وقد عرضت مسألة التبرعة الجبرية على البرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ فلم يكن هناك بد من سرعة إصدار التبرعة .

٣ — لأن الأحوال الاقتصادية السيئة ، لا تزال بيده عن الاستقرار كما أن أمان المحاصيل الزراعية وللمنتجات الصناعية لا تزال عرضة للتقلبات الشديدة بسبب عدم التوازن بين الإنتاج العالمي والاستهلاك الخ مما يضطر الحكومات في بعض الأوقات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة صيانة لمصلحة الاقتصاد الأهلي .

أما عن الأمر الثاني ، فإن اللجنة لم تكن في حاجة إلى الرجوع إلى المساتير والتقاليد البرلمانية الأجنبية إزاء صراحة الدستور المصري والقوانين النظامية الساقة له صراحة لا تختمل أي لبس أو غموض ، ومع ذلك فقد استعرضت اللجنة الآراء والتقاليد الأجنبية ، فتبينت أن الإجماع قائم على أن تفويض السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إصدار تشريع لم يحصل إلا في حالة وقوع حرب أو أزمة شائعة أو قيام دكتاتورية ترمي إلى حصر السلطات في يدها ، ولنا في مصر في موقف من مثل ذلك .

مرسوم بمشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون — إحالته بطريق الاستجبال إلى لجنة المالية والمجاريك لتقديم تقريرها عنه في جلسة يوم الأربعاء للقبل

الرئيس ( حضرة صاحب المزة محمد خليل بك ) — ورد إلينا كتاب<sup>(١)</sup> من مجلس النواب مذكور فيه أنه نظر بطريق الاستجبال مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون .

فهل توافقون حضراتكم على إحالته بطريق الاستجبال إلى لجنة المالية والمجاريك لتقديم تقريرها عنه بجملة يوم الاثنين للقبل ؟

(١) نص الكتاب :

« حضرة صاحب المطة رئيس مجلس الميوخ

نظر مجلس النواب ، بصفة مستعجلة ، بتعليه المقتدين في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون غلص غلوص الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون ، ووافق عليه بالصيغة الراقفة لهذا .

فأعترف بأن أرسل مع هذا لستادكم مشروع القانون ، ومضيقا المجلتين المذكورتين ، راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سادتك ببول فائق الاحترام ٩

رئيس مجلس النواب

يحيى الدين بركات

٩ أغسطس سنة ١٩٣٨



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سيكون جدول يوم الاثنين حافلاً بالأعمال ، فلا يمكن نظرها المقرر فيه .  
 حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذن متى يكون نظر هذا المقرر ؟  
 حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يكون في جلسة يوم الأربعاء مثلاً .  
 الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظره في جلسة يوم الأربعاء بطريق الاستجبال ؟  
 ( موافقة ) .  
 ( في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

### مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون  
 تقرير لجنة المالية والبلدك — رفض مشروع القانون

( للمقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ) .  
 الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — نظراً لانقضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية الآن لإدخال بعض تعديلات  
 رأيها على تقريرها بشأن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف ، هل توافقون حضراتكم على أن ننظر الآن مشروع القانون الوارد من مجلس  
 النواب بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون ؟  
 ( موافقة ) .  
 الرئيس — ورد كتاب<sup>(١)</sup> من حضرة صاحب المعالي وزير المالية بنوب حضرة صاحب العزة حبيب حين للصري بك المستشار  
 للسلك لوزارة المواصلات ، والذي كان رئيساً للجنة التي تولت تحضير مشروعات الضرائب الجديدة بحضور جلسات مجلس الشيوخ أثناء  
 نظر مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون .  
 فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
 ( موافقة ) .  
 حضر حضرة صاحب العزة حبيب حين للصري بك المستشار للسلك لوزارة المواصلات ) .  
 الرئيس — لنيل مشروع القانون لمناقشته إجمالاً من حيث البدء ، إذ أن اللجنة رأيت بإجماع الآراء رفضه .  
 على مشروع القانون ، وهذا نصه :

( ١ ) في الكتاب :

» حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
 أعزف بأن أرجو سادتكم الترخيص لصحة صاحب العزة حبيب حين للصري بك المستشار للسلك لوزارة المواصلات والذي كان رئيساً للجنة  
 التي تولت تحضير مشروعات الضرائب الجديدة بحضور جلسات مجلس الشيوخ أثناء نظر مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة في إصدار بعض  
 مراسيم لها قوة القانون .

وتفضلوا سادتكم جدول ثاني الاحكام ٩

وزير المالية  
 أحمد ماهر

تحريراً في أول أغسطس سنة ١٩٣٨

## مشروع قانون

خلص بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## ( المادة الأولى )

يؤذن للحكومة إلى ميعاد دورة البرلمان العادية التالية في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات المبينة بالقائمة المرفقة بهذا القانون .

كذلك يؤذن لها في أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون بفتح الاعتادات الإضافية التي تحتضها المراسم المشار إليها في الفقرة السابقة .

## ( المادة الثانية )

تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً لمادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في الصورة العادية للتصديق عليها .  
فلذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون .

## ( المادة الثالثة )

على وزارتنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يسم هذا القانون بفتح البوابة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## قائمة

- ١ - مرسوم بقانون الضرائب العقارية .
  - ٢ - » » تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .
  - ٣ - » » بفرض ضريبة على إيرادات رهوس الأموال للقوة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
  - ٤ - » » » رسم دفعة .
  - ٥ - » » » أيلولة على التركات .
  - ٦ - » » » خلى بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .
- الرئيس - ليتفضل حضرة الزميل المحترم مقرر اللجنة لشرح الأسباب التي اعتمدت عليها اللجنة في رفض مشروع القانون .

القرار - حضرات الشيوخ المحترمين :

تطلب الحكومة إلى حضراتكم بمقتضى مشروع القانون الذي نرى الآن عليكم أن تأذنوا لها بأن تصدر مراسيم بقوانين تكون لها قوة القانون في الموضوعات الآتية :

- ١ - مرسوم بقانون الضرائب العقارية .
- ٢ - » » تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .
- ٣ - » » بفرض ضريبة على إيرادات رهوس الأموال للقوة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
- ٤ - » » » رسم دفعة .
- ٥ - » » » أيلولة على التركات .
- ٦ - » » » خلى بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

وفوق ذلك نطلب الى حضراتكم أن تأذنوا لما بأن تفتح الاعتادات الإضافية التي يقتضيها تنفيذ هذه المراسم الستة .  
يا حضرات الشيوخ المحترمين :

عزى هذا المشروع على مجلس النواب ، فدارت حوله مناقشات حادة ، وتردأت في جوابه معارشات شديدة في إذن البرلمان للحكومة في أن تصدر هذه المراسم ، على أن تكون نافذة ونجى الضرائب بمقتضاها قبل أن يناقش المجلسان فيها ويبحثها ، وقبل أن يصدرها ويصدق عليها جلالة الملك فصيح نافذة .

تتجنا هذه المناقشات في مجلس النواب ، فوجدنا معارضة قيمة لا من حزب بذاته ، بل من مؤيدي الحكومة ومعارضها معاً وفريق كبير من النواب للسفليين .

هذا ما حدث في إحدى جلسات مجلس النواب ، وفي الجلسة التالية التي معالي وزير المالية ياناً أراد أن يور فيه وجهة نظر الحكومة ، ثم أخذ الرأي على مشروع القانون فأجاز المجلس هذا التفويض بأغلبية مائة وستة عشر عضواً ضد واحد وعشرين عضواً .

أحيل مشروع هذا القانون إلى مجلس الشيوخ ، فأحال المجلس إلى لجنة المالية والميزانية ، فبحثته اللجنة في أربع جلسات ، وجمع أعضاؤها ياناً مستضيئاً من معالي وزير المالية يور فيه وجهة نظر الحكومة كما سموا بيانات في هذا الشأن من بعض حضرات أعضاء اللجنة . وانتهت اللجنة أخيراً من بحثها بعد أن قلت المسألة على جميع الوجوه المستورة وغيرها إلى رأى إجماع يرفض هذا التفويض للأسباب التي دوت في إيجاز في التقرير الذي وزع على حضراتكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أرحو حضرة المقرر أن يذكر لنا عدد الأعضاء الذين أصدروا هذا القرار .

الرئيس — أرجو عدم للمقاطعة .

المقرر — أظن أنهم كانوا اثني عشر عضواً وسأذكر هذا البيان بعد بضع دقائق بعد اطلاعي على محضر اللجنة . والذي يميني قوله أن قرار اللجنة كان بإجماع الحاضرين .

يجدر بي بل يجب عليّ قبل أن أعرض للأسباب التي دعت اللجنة إلى هذا الرض أن أشير إلى أن هذه القوانين تكون مجموعة ضمنه من التشريع تدل على أن الذين اشتركوا في وضعه بذلوا جهداً وافرأ وشاقاً حتى أخرجوه ، وصار تشريعاً قائماً . لذلك يجب على ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، يا سيدي واسم لجنة المالية للوقت ، أن أشكر لمالي وزير المالية الحاضر ، وحضرات وزراء المالية السابقين ، وحضرات معاونهم جميعاً . وأعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى الذين اشتركوا في هذا المجهود العظيم — أشكر لهم ما بذلوه من جهودات شاقة .

إن معارضتنا للحكومة لا نغضا من أن نقرر أن هذا التشريع استند في الحقيقة حجة شاقاً عن دكرتهم جميعاً دون استثناء .

لقد قدمت الحكومة مذكرة إضاحية تبرر فيها طلب الإذن بإصدار هذه المراسم في فترة غياب البرلمان كما بين معالي وزير المالية الأسباب التي حدثت بالحكومة إلى أن نطلب إلى حضراتكم أن تأذنوا لها بإصدار هذه المراسم . قيل إن السبب في ذلك هو أن الليرة قاربت الانتهاء ، وإن كثيراً من حضرات الشيوخ والنواب سافروا إلى الخارج للاستشفاء ، وإن كثيراً منهم مضطرون لأن ياربوا مصر إلى بلادهم لرعاية مصالحهم الزراعية — هذه هي الحجج التي قبلت في الذكر الإضاحية التي قدمت وزارة المالية ، كما قيلت على لسان معالي وزير المالية في مجلس النواب .

ويعني أن أضيف إلى ما تقدمت حجة أخرى سمعتها من معالي وزير المالية في لجنة المالية وهي أنه إذا توقفت هذه القوانين في مجلس الشيوخ والنواب فإن هذه المناقشة قد تستغرق عشرة أشهر ، وأن هذه للدة ستضيق على الخزنة مبالغ يمكن الحصول عليها لو أن هذه القوانين نفذت بإصدار مراسيم بها حتى خيل لبعض حضرات الأعضاء الذين سموا اللجنة الأخيرة أن معالي وزير المالية كان يطلب الإذن من البرلمان بإصدار القوانين حتى لو كنا في أول الليرة البرلمانية ، لأن المناقشة فيها قد تستغرق عشرة أشهر أو أكثر .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير للمالية ) — لم أقل هنا ، وقد خيل لك هذا فأجبك بالنفي .

القرار — لقد قلت إنه خيل ذلك لبعض الأعضاء . هذه هى الأسباب الوحيدة التى خدمت بها الحكومة لتبرير هذا الإذن ، وقبل أن أعلّق على هذه الأسباب سأبين لحضراتكم ما رأيته لجنة المالية والجارك من الأسباب التى حملتها على رفض الإذن بإصدار هذه المراسم بقوانين .

بدأت اللجنة يبحث هذا الإذن من الوجهة الدستورية ، فوجدت أن الدستور لا يجيزه .

رداً على سؤال حضرة زميل الأستاذ الشيخ عباس الجبل ، أقول إنى اطلمت الآن على محضر اللجنة ، حيث أتت عدد الذين حضروا جلسة اللجنة وأقروا رفض مشروع القانون ثم عشرة ، وقد اعتذر بقية أعضاء اللجنة وهم خمسة عن عدم حضور جلساتها الأخيرة . والآن أعود فأقول إن الأسباب التى تدعو إلى عدم الإجازة هى ما يأتى :

تنص المادة ٢٤ من الدستور على ما يأتى :

« السلطة التشريعية يتولاها الملك مع مجلس الشيوخ والنواب ، وتنص المادة ٢٥ من الدستور على أنه : « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » .

حكم هاتين المادتين أنه لا يمكن ، بإحضرات الأعضاء المحترمين ، أن يصدر قانون تخضع له الأمة إلا إذا عرض أولاً على البرلمان بمجلسيه فوافق عليه ثم عرض بعد ذلك على جلالة الملك وصدق عليه وأصدره . سيكون القانون بعد هذا نافذاً ومطبّقاً .

لم يستثن الدستور للمصرى من هذه القاعدة العامة الشاملة إلا ما جاء فى المادة ٤٩ منه ، فقد أجاز الدستور بمقتضاها أن تصدر السلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانقضاء — أى فى الفترة التى لا يتخذ البرلمان فيها — مراسيم يكون لها قوة القانون ، ولكن للشرع نظراً لحطوطة هذه السلطة التى أجازها للسلطة التنفيذية احتياط كل الاحتياط واشترط أولاً ألا تصدر هذه المراسم إلا إذا كان البرلمان غير منعقد ، واشترط ثانياً ألا تصدر إلا إذا وجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير كضرورة أو وباء أو حرب إلى غير ذلك من الشؤون الخطيرة ، واشترط ثالثاً ألا تكون هذه المراسم مخالفة للدستور ، واشترط أخيراً — وهو شرط هام — أن يمدى البرلمان بمجلسيه فوراً إلى اجتماع غير عادى لمرس المراسم عليه ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

تزون حضراتكم فى الشرط الأخير دليلاً على أن الشرع المصرى واضح هذا الدستور يحرم كل المحرس على أن المراسم بقوانين المشار إليها فى المادة ٤٩ ، والتي تكون نافذة على الجميع لا تستمر نافذة إلا فترة قصيرة جداً وأنه يجب دعوة البرلمان فوراً لمناقشتها فى دور غير عادى ، فإذا لم يقرها أحد المجلسين كانت كأن لم تكن .

يدل ذلك على مبلغ حرص الشرع المصرى على أن يكون مجلس الشيوخ والنواب الرأى الأعلى فى وضع القوانين ومبناها وصيغتها .

إن حكم المادة ٤٩ هو الاستثناء الوحيد الذى جاء به الدستور المصرى ، وبناء على هذا لا يصح مطلقاً أن توسع فى الاستثناء ، إذ من المبادئ المقررة عدم التوسع فى الاستثناء .

أشار الدستور إلى أن الحالة الوحيدة التى تصدر فيها الحكومة المراسم بقوانين هى الواردة فى المادة ٤٩ ولكن الحكومة بطلبها الإذن بإصدار قوانين الصراب بمراسم تريد أن تضع استثناء آخر فى الدستور لا يمكن أن تتحملة نصومه ولا يمكن بصفة خاصة أن تجيزه المادة ٤٩ من الدستور .

تريد الحكومة منكم ، وأنتم أصحاب السلطة فى التشريع ، أن تخوضوها فى اتخاذ سلطتكم مع أن الأمة فوّضت إليكم وحكمكم حق التشريع .

تريد الحكومة أن تشرع بدلاً منكم ، فلو أنكم قبلتم هذا الأمر وأردتوه فإنكم لا تملكوه ، ذلك لأن حق التشريع المحول لكم ليس حقاً شخصياً لكم بل هو حق أقمتم عليه من الأمة ، والأمة رأّت أنكم أصحاب الحق فى التشريع ولم تخولكم بهذا الحق — كما لم تخولكم الدستور — أن تتنازلوا عن حكم لأية جهة أخرى ، سواء أكانت الحكومة أم لجنة منكم . فإذا سمعتم بذلك كان حكمكم خرقاً واضحاً وخالفه صريحة الدستور .

هذا مبدأ دستوري متروك في جميع بلاد العالم ، واستندت إليه آراء فقهاء الدستور . وقد عنيت لجنة المالية بالقياس بسن آراء  
شرح القانون الدستوري في هذا الصدد جاء في كتاب العلامة لوك : « ليس للشرع أن يقل سلطة التشريع إلى هيئة أخرى . فالتشريع  
عبارة عن تفويض أعطى من الأمة لملك من أسند إليه أن يوكله إلى غيره » . وقال العلامة دييجي في المجلدين ٦٨١ و ٦٨٢ من  
الجزء الرابع من مؤلفه عن القانون الدستوري « إن كل تفويض يحد في الواقع أن من يعطيه هو صاحب حق يمنحه للتفويض ليأشبهه  
باسمه ، على أن اختصاص أية هيئة ليس حقاً شخصياً لهذه الهيئة . فالسلطة التشريعية التي للبرلمان ليست حقاً شخصياً له وإنما هي حق للدولة ،  
وبناء على ذلك لا يستطيع البرلمان أن يفوض إلى غيره استعمال حق ليس من حقوقه الشخصية » .

هذه هي القاعدة الدستورية المقررة بصحة أصلية فيما يتعلق بالتفويض ؛ وتزداد هذه القاعدة خطورة ، باحضرات الشيوخ المحترمين ،  
إذا طلب إليكم التفويض في أمور قرر الدستور صراحة أنها لا تصدر إلا بقانون .

نص الدستور في المادتين ٢٤ و ٢٥ على أن التشريع من اختصاص جلالة الملك بالاشتراك مع المجلسين ، ولكنه لأهمية بعض المواضيع  
التي تهم الأمة بما لمسها بمجالها نص بصحة خاصة على أن هذه المسائل لا يمكن أن تصدر إلا بقانون . فنص على أن القوة لا تكون  
إلا بقانون ، وأنه لا يصح الحد من حرية الملك إلا بقانون ، وأن الحرية الشخصية لا تحس إلا بقانون كما نص في المواد ١٣٤ و ١٣٥  
و ١٣٦ و ١٣٧ من الدستور على أنه لا يجوز إنشاء الضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بقانون .

تفهمن من ذلك ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، أن الشرع الذي وضع هذا الدستور فهم ما لهذه المسائل التي أذكرها  
لحضراتكم من الأهمية والمطورة ، فاشترط أنه ما من أمر يبرم أو ينقض أو يعدل في صدد هذه المسائل ، وبخاصة موضوع الضرائب ،  
إلا بقانون . ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يصدر شيء مما تقدم إلا بعد أن يرضى على محلى الأمة ليخلصوا ويقدروا هذه المواضيع ،  
مباشرة أو لا يوافقوا عليها ، وفي حالة الموافقة يرضى الأمر على جلالة الملك ، فإذا وافق حالته ضد القانون ، وإذا لم يوافق اتبع  
الإجراء الوارد في الدستور .

إن تقرير الضرائب أو تخفيضها أو إعفاء هيئة منها لا يكون إلا بموافقة محلى الأمة ولذلك أهمية عظمى ، فالتفويض أمر غير جائز  
وعلى الأخص في تلك المسائل التي تحس صميم مصالح الأمة . وقد تكلم الشراح عن قيمته من الوجهة الدستورية .

ما الذي نهمه من هذا باحضرات الشيوخ المحترمين ؟ الذي نهمه صراحة هو أن الدستور الذي حصلنا عليه لنقوم على تنفيذ  
ما جاء فيه يجب أن نكون حريصين كل الحرص عند تطبيق نصوصه .

لقد نص الدستور على أن إنشاء الضرائب أو تعديلها أو الإعفاء منها ، وكذلك القوة القيدة للحرية وحرمة الملكية ، لا يكون  
إلا بقانون .

كل هذه المسائل حدتها الدستور وأوجب أن تكون قانون يوافق عليه مجلس البرلمان وصديق عليه جلالة الملك .

إنما أمانة في أعناقنا ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، وأنتم تمثلون الأمة فلا يجوز لكم ولا يصح أن تفرغوا أية سلطة أخرى غيركم  
في أن تصدر أمثال هذه القوانين ، بل من أخص واجباتكم أن تحضروا هذه القوانين بحثاً دقيقاً حتى تصدر بالوضع الذي نص عليه  
الدستور وأوجب مراعاة أحكامه .

إن الحكومة بالإذن الذي تطليه من حضراتكم اللية تطلب منكم أن تصرحوا لها بإصدار خمسة مراسيم قوانين هي من أصغر  
القوانين التي عرفها التشريع المصري بل من أخطرها .

خبرة صاحب الملل الدكتور أحمد ماس ( وزير المالية ) — هي ستة قوانين لا خمسة .

لنقرر — هي خمسة ، وأصدق القوانين المتعلقة بفرض الضرائب ، أما القانون السادس فهو خاص بالإشراف والرقابة على هيئات  
التأمين ، أقول هذه القوانين الخمسة هي :

١ — قانون الضرائب العقارية .

٢ — تخفيض الضرائب العقارية بالنسبة لبعض الممولين .

٣ — بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال للتقوية وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

٤ - قانون فرض رسم دمتة .

» » » - « أولوة على التركات .

إذا غُذت فيها ستلاحي المصربين والأجانب في غدواتهم وروحاتهم وفي معيشتهم بل وبعد عائلاتهم .

هذه القوانين - بإحضرات الشيوخ المحترمين - مع خطورتها وأهميتها في جديدة في نوعها لأنها تتعلق بمأمور لم تألفها هذه البلاد . فهل بعد ذلك يطلب من حضراتكم من غير غش أو بحث أن تأذنوا الحكومة بإصدار مراسيم قوانين بها تنفذ على هذه الأمة التي تفتلونها ؟ في الواقع أن هذا أمر غريب بأباه المستور والمغل ؛ وبمهي أن أذكر لحضراتكم هذه للنسبة أنه لم يكن ما قرره الدستور بشأن ما يجب اتباعه في فرض الضرائب أو تعديلها أمراً جديداً . فقد حدث في سنة ١٨٨٢ - على أثر إساءة استعمال القوانين التي صدرت بالنسبة لتحصيل الضرائب في عهود خاصة - حدث أن للشرع المصري نص على ألا تهرض ضريبة جديدة إلا بعد إقرار الهيئة التباينة التي تكون قائمة وقتئذ ، فنصت المادة ٣٠ من دستور سنة ١٨٨٢ على ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو وركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدر عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأي وجه كان ، وبأي صفة كانت ، تحصيل عوائد جديدة . وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك ، وكل مستخدم حرر كسوط أو تعريفات عنها ، وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب - يحاكم كخلفن وترد الحقوق لأربابها . »

ولما ألقى مجلس النواب وحل محله الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ورد في المادة ٣٤ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه . »

ولما صدر القانون النظامي بتأليف الجمعية التشريعية نصت المادة ٩٧ منه على ما يأتي :

« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه . »

لقد ذكرت هذه المواد وأردت من ذكرها أن تسمعوها حضراتكم لأن لها أهمية خاصة . لقد كان الرأي العام وقتئذ غير ناضج ، ومع ذلك فقد كانت الفتاة بأمر الضرائب وتحصيلها لها أهميتها الخاصة فإن القوانين التي صدرت منذ سنة ١٨٨٢ لا تسمح بأن تقرر ضريبة ونجني من الناس شيء أن تطرح على الهيئات التباينة لبشائهم إقرارها .

إن التفويض المطلوب منحه من الآن يؤدي إلى تقرر وتعديل ضرائب والإعفاء منها بشيء أن يكون لفرلمان فرصة ونجها وإقرارها !

ومع أن رأي الجمعية التشريعية كان استشارياً ، إلا أنه في مسألة فرض الضرائب لم يكن استشارياً ، وذلك لما لها من أهمية وخطورة ، ولقد كانت حكومة ذلك العهد تميل حساباً لكل ما يتعلق بالمال ، إذ أرادت أن تأخذ رأي الجمعية التشريعية في مد امتياز قتال الموس مع أن هذا من حق الحكومة وحدها من غير ما حاجة إلى موازنة الجمعية التشريعية ، ولكن لخطورة الأمر رأيت الحكومة أن تعطى الجمعية الحق في أن يكون رأياً قاطعاً في مسألة تتعلق بمال وفي يرتب على هذا الامتياز .

لقد سمعت - بإحضرات الشيوخ المحترمين - من أحد حضرات النواب أنه بعد أن قرر الحديو إسماعيل تلك الضريبة السهلة ضريبة « المقابلة » أشيع أن في التبة المدول عن الامتيازات التي كانت مبنوة للمولين الذين قبلوا هذا النظام ، وكان من جراء هذه الإشاعة أن جمع الحديو الهيئة التباينة في ططا وهو البلد الذي كان قبة أنظار للمولين وغيرهم في وقت مولد السيد أحمد البدوي ، جميعهم ليعلمن المخاطر ويقض على تلك الإشاعة التي سادت في ذلك الوقت ، وقرر أن الحكومة لن تمتد عن منح هذه الامتيازات للمولين فسكت المخاطر . قد بلغوا الحديو إلى هذا لأنها مسألة متعلقة بالمال ومسائل المال في كل زمان مسائل خطيرة يجب أن يعمل لها حساب . لأجل هذا يجب ألا تقرر ضرائب إلا بعد موافقتكم ، بل يجب ألا يقرر شيء يتعلق بالمال كبيراً كان أو صغيراً إلا بعد أن تبتشروه وتبدوا فيه رأياً قاطعاً .

عندما عرض علينا في لجنة المالية طلب اللواقة على إدراج مليون جنيه في باب الإيرادات تهدم حضرة الشيخ المحترم الشيخ طي رمضان الطوبجي بملاحظة كانت لها قيمتها وأهميتها ، قد قال إننا لو أجزنا للحكومة ذلك فإنها ستخذ منه ذرمة وسبباً لإصدار مراسيم بقوانين اعتماداً على نص المادة ٤١ ؛ وكان من نتيجة ذلك أن لجنة المالية قالت في تقريرها يجب أن يحدد موافقة المجلس بشرط هو أن الحكومة تصرح في مجلس الشيوخ أنها لن تصدر في أثناء عطلة البرلمان طبقاً للمادة ٤١ مراسيم بقوانين خاصة بفرض ضرائب جديدة . لقد كان ذلك عمل اهتمام من حضراتكم ، وأنكم لا تتباون مطلقاً تفويض الحكومة في فرض ضرائب جديدة في غيبة البرلمان مهما اتسع نصيب المادة ٤١ أو ضائق .

لقد كانت هذه المسألة محل مناقشة طويلة فيما بيننا وبين معالي وزير المالية . وتعلمون حضراتكم أن معالي الوزير صرح في هذا الصدد بأن الحكومة لن تصدر مراسيم بقوانين خاصة بفرض ضرائب في العطلة البرلمانية إلا بإذن منكم . الحقيقة أني لحت في كلام معالي وزير المالية إليهما ونحوهما أكثر من مرة ؛ وكان واجباً عليهن أن يكون صريحاً فيما قاله ، لأن الصراحة مفيدة . وقد ذكر معاليه في تنبا الإجماع والتموض والاحتياط كلمة « إذن منكم » ، وما كنا ندرى أنه سيفاحتنا بما يطلبه الآن . الرئيس — لقد فهمت عندئذ ما كان يرى إليه معالي الوزير .

القرار — إذا كان سعادة الرئيس يقرر الآن أنه فهم ما يرى إليه معالي الوزير فلماذا لم يبين لنا الأمر حتى ترتب أخسنا لما سيواجهنا به معالي وزير المالية ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لقد وضنا معالي وزير المالية بطلبه الإذن بالتفويض للطلب في مركز أسوأ مما إذا كانت هذه القوانين قد صدرت بمراسيم طبقاً للمادة ٤١ من الدستور ، لأن هذه المادة تقتضي لإصدار القوانين في عطلة البرلمان جملة شروط يجب توافرها ، ومن هذه الشروط أن تكون هناك ضرورة تقضى توجب البادرة لإصدار القوانين للمستجبة ، وأن ندعو الحكومة البرلمان للانضاد حالاً لعرض هذه القوانين عليه .

فلذا فرضنا مثلاً أن الحكومة وضعت ما تريد إصداره من القوانين في أول سبتمبر ، فإنها يجب أن تدعو البرلمان للانضاد في ٢٠ من منه لعرضها عليه ، ومنها بحثاً وإيضاحاً بحيث إذا لم يقرها سقطت من تلقاء نفسها . أما الحالة التي يراد منا الآن إقرارها ، تعطى الحق للحكومة في إصدار القوانين وتطبيقها وتنفيذها بمجرد صدورهما حتى تأتى الدورة البرلمانية التالية ، فكانت هذه القوانين تظل نافذة مدة ثلاثة أشهر تقريباً بدون أن يكون لمثل الأمة رأى في إصدارها ، ثم تعرض عليها بعد ذلك لبحثها ومنافستها ، فهل هذا يجوز إقراره يا حضرات الشيوخ المحترمين ؟ وهل بعد أن نأمل طويلاً ونناقش كثيراً في لجنة المالية وفي هذا المجلس تكون نتيجة هذه المناقشة وذلك النضال أن نطلب منا الحكومة أن تقرها على التفويض الذي نريده منا الآن ؟

إنني بالرغم مما أعلمه من الفيرة الشديدة التي دفت معالي وزير المالية إلى أن يد بأن الحكومة لن تصدر قوانين خاصة بالضرائب في غيبة البرلمان بمقتضى المادة ٤١ من الدستور فإنني أقول إنها لو صدرت بهذا الوضع لكانت أقل خطراً من التي يراد إصدارها بمقتضى التفويض المطلوب منا إقراره ، ولذلك أرى أن الوزير يخالف ما وعدنا به ...

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إن هذا غير صحيح ؛ ولم أعد بشئ . كما تحول .

القرار — أرجو عدم المناقشة ؛ وما أقوله صحيح مبنى على أساس متين .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إن أساس هذا الكلام خطأ ؛ ولا يجب أن تؤثر به على المجلس .

القرار — أنا لا أنطق إلا حقاً ؛ ولك أن ترد على المجلس يحكم على أني أفهم لك أنني لا أتكم لأؤثر في المجلس ، لأن كلامي واضح ووضوح الشمس . يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى مسألة لها خطورتها وأهميتها ، وهي أن الحالة الوحيدة التي أجل الدستور فيها إصدار مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان هي أن توجد حالة طارئة مستعجبة تستوجب اتخاذ تدابير سريعة لإصدارها . فهل يحظر ببال أحد من حضراتكم أن قوانين الضرائب المطلوب إصدارها الآن في غيبة البرلمان ينطبق عليها هذا الوصف وأنها من المسائل للمستجبة التي لا تحتمل التأخير ؟

هل الضرائب الخاصة بالإيرادات والتركات والبنفحة وغير ذلك من الضرائب لا يستطيع إرجاؤها حتى تعرض على البرلمان وتعرض التقييس الكافي؟

إننا لو سلمنا جدلاً بأنها من القوانين التي لا تحتل التأخير فإن ذلك لا يجوز بصفة قاطعة إلا إذا كان البرلمان في عطلة كما قلت . إنهم يوجهون إلينا اعتراضهم على نظريتنا بأمرين : الأمر الأول — إن هناك تقليداً في مصر ، وهو أن البرلمان قد سبق أن أجاز للحكومة أن تصدر مراسيم بقوانين في عية البرلمان بالترعية الجركية ؛ وبعد أن أجاز البرلمان ذلك جرى التقليد فيها بعد أن الحكومة تستصدر تفويضاً لمدة سنة لإدخال بعض التعديلات التي تستوجبها الضرورات المالية في خلال هذه السنة . وكذلك يقولون بأن التقليد في بلاد أوروبا قد جرت على إعطاء الحكومة مثل هذا التفويض . بناء على ذلك يجب أن نعطى الحكومة الصرية التفويض المطلوب .

وإن أراى مضطراً لتوضيح هذه الأمور التي يستندون إليها فأقول إن كل ما يرد للبلاد يحصل عليه رسوم جركية مقدارها ٨٪ بمقتضى اتفاقات بين مصر والبلو الأجنبة انتهى في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ؛ وقبل انتهاء أجل هذه الاتفاقات يجب أن توضع تعريعات جديدة لجميع البضائع الصادرة والواردة ، فوضت الحكومة تعريفة جديدة قد منّا إلى البرلمان وطلبت إصدار قانون بإجازة ذلك لها .

الواقع أنه لا يصح لنا أن نوافق على ذلك لأن القاعدة الدستورية الصحيحة لم تكن تحجز مثل هذا التفويض ، وأذكر أن زميلنا حضرة الشيخ المحترم حسن مسرى باشا كان نائباً وقتذاك واعترض على هذا التصرف ، وقال إن الدستور لا يجيز ذلك لأن نصوص الدستور صريحة واضحة في هذا الشأن .

وإذا هذه الصراحة والوضوح في نصوص الدستور المصري لا حاجة بنا إلى الاستشهاد بما يجري عليه العمل في فرنسا وغيرها من البلاد الأجنبية لأنهم أجازوا ذلك تحت مؤثرات متعددة .

ومع ذلك فقد أجاز البرلمان ما حدث من تعويض بعمل التعريفة الجركية لأن عدد البضائع في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ كان يزيد على ألفى صنف . وقد قيل وقتذاك في مجلس النواب إننا لو أردنا أن نتناقش في فرض تلك الرسوم الجركية لأخذنا من الوقت أكثر من سنة .

والأمر الثاني ، وهو الأهم ، أن المناقشة التي تدور علناً في البرلمانات بشأن التعريفة الجركية تؤدي إلى حدوث مضاربات من شأنها أن تقضي إلى خسارة عظيمة للخزينة وللمتجعين والمستهلكين ، وبما يجب هذا فإن التقليد التي اتبعت في جميع بلاد العالم : في فرنسا منذ سنة ١٨١٤ ، وفي إنجلترا من قديم الزمان — هي أن كل ما يتعلق بالترعية الجركية لا يمرض على البرلمان المناقشة منمّا لخطر المضاربات حتى إنه لكثرة حدوث ذلك وتعمده أصبح جزءاً من دستائهم . وبهذه المناسبة أعرض على حضراتكم رأى العلامة ديمبي في هذا الشأن بالذات إذ قال ما يأتي :

« وللأسباب عنها يمكننا أن نستنتج أن البرلمان لا يمكن دستورياً أن يمنح الحكومة سلطة إنشاء رسوم أو ضرائب بواسطة مرسوم ، ولكن يظهر أنه قد نشأ عرف دستوري مخالف بشأن هذه النقطة . فهناك قوانين عديدة من الصعب الإداء ، أنها غير دستورية منحت هذه السلطة للحكومة . وإننى لا أنكم هنا عن الإجراءات التشريعية العديدة التي تمنح الحكومة في كل سنة حق إنشاء الضرائب الخاصة أو الحماية بواسطة مرسوم . لقد نشأ بخصوص هذه النقطة عرف بحيث إنه لا يجب لنا أن ننازع في دستورية مثل هذه القوانين ولكنى أنكم عن القوانين التي تمنح الحكومة أحياناً الحق في إنشاء أو زيادة ضرائب عامة للدولة ، خصوصاً المادة ٣٤ من القانون الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ وللادة ٣ من القانون الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ اللتين تمنحان الحكومة سلطة منع دخول البضائع المصنوعة في الخارج وزيادة الرسوم الجركية عند استيرادها ، وسلطة السماح بتصدير منتجات الأرض والصناعة الوطنية أو وقف تصديرها وتحديد الرسوم التي تفرض عليها . وهذه النصوص طبقها الحكومة باستمرار ، وبناء على ذلك صدر مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٤ طبقاً للسلطة الممنوحة للحكومة بقانون سنة ١٨١٤ ، وهذا الرسوم يفرض رسم خروج بنسبة ٢٥ ٪ من قيمة بعض البضائع » . وبعد ذلك انتهى إلى النتيجة القاسية الآتية :

« وهناك قوانين أكثر حداثة منحت الحكومة سلطات متشابهة ، قانون ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ يمنح الحكومة سلطة بأن تأمر بتنفيذ مباشرة كل مشروع يقدم للبرلمانيين ويكون الفرض منه رفع الرسوم الجركية على بعض اللواد التجارية . واللادة الثالثة من



قانون ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ الآخف الفكر يسمح للحكومة بأث تخفف في بعض الحالات العنة زيادة الضرائب المقررة في التعريفات الجمركية زيادة تصل إلى النصف . وقانون ٦ مايو سنة ١٩١٦ يرخص للحكومة أثناء القتال في منع دخول البضائع المصنوعة في الخارج ، وفي زيادة الرسوم الجمركية . وقانون ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ نص على سريان قانون ٦ مايو سنة ١٩١٦ إلى أول يناير سنة ١٩٢٣ .

وعلى ذلك فهناك منذ قرن عرف ثابت بشأن هذه النقطة الخاصة بالرسوم الجمركية ، وبمقتضاها اعتبرت الحكومات المختلفة المتعاقبة مسموحة دستورياً بواسطة قوانين عادة الحق في زيادة الرسوم الحالية ، أو خلق ضرائب على الصادرات . وقد اعترف منذ سنة ١٨٤٢ بقانونية الواجب التي أصدرتها الحكومة في هذه الأحوال في خمسة أحكام من أحكام القضاء . ويظهر لي أنه من الصعب أن تنازع في نشوء عرف دستوري يقضي بأنه إذا كانت السلطة التشريعية من حيث البدء لا تستطيع دستورياً أن تمنح السلطة التنفيذية الحق في إنشاء ضرائب أو رسوم ، فإنها بصفة استثنائية تستطيع أن تمنح هذا الاختصاص في رفع الرسوم على الواردات ، وإنشاء ضرائب على الصادرات ؛ ويجب أن يكون هذا الحل بالنسبة للقوانين التي تمنح الحكومة اختصاصاً بإنشاء ضرائب خصوصية ، أو ضرائب محلية .

وفينا خلا هذه الحالات ، فإنني أقدر أن البدء الدستوري الذي يقضي بأن السلطة التشريعية لها وحدها الحق في إنشاء الضرائب أو زيادتها ، يبقى بلا ماس ، وأن للشرع يفرق الدستور إذا ما منح الحكومة اختصاصاً بعمل الواجب في هذا الشأن .

بناء على ذلك فالتعريفات الجمركية التي صدرت في سنة ١٩٣٠ وما تلاها كانت بناء على الأسباب التي مضمونها والعرف التقليدي في بلاد العلم . وفرق عظيم بين التعريفات الجمركية والضرائب المروضة على حضراتكم الآن .

يقولون إن التقاليد في الخارج دلت على أن البرلمانات تمولس الحكومات في أن تصدر مراسيم بقوانين . بحثت هذه المسألة باحضرات الشيوخ المحترمين — ومع العوارق الكبيرة بيننا وبين أوروبا كالت ، وجدت من المتفق عليه أن التفاوض لا يبطئ من البرلمان إلى الحكومة إلا إذا تحق أحد أمور ثلاثة : الأول حدوث أزمة سياسية أو مالية ، وهي التي يصعبون عنها بكافة "Crise" . والثاني قيام حرب ، والثالث قيام دكتاتورية تريد أن تستولي على جميع السلطات .

لا يوجد أي تمويض تخففت بطلبه الحكومات إلى البرلمانات إلا إذا حصل في أحد هذه الظروف .

الرئيس — يطلب حضرة الخطيب استراحة قليلة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( مواقة ) .

( رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة العشرين مساءً ، وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساءً ) .

القرار — حضرات الشيوخ المحترمين :

وقت باحضراتكم إلى أنه في البلاد الأوروبية التي فوّست فيها بعض البرلمانات للحكومات إصدار بعض مراسيم بقوانين هو أن يكون هناك شرط أساسي — أن يكون هناك أزمة خاصة بالتقنين أو بالتقيد أو بتضييق المصروفات . ومن الأمثلة على الحالة الأخيرة أنه في سنة ١٩٢٤ وقت أن تزعم سرق القربك وتعرضت الخزانة الفرنسية لأخطار شديدة خدمت حكومة مسيو بوانكاريه إلى البرلمان الفرنسي بمشروع قانون ورد فيه أنه في ظرف شهرين من تاريخ صدوره يجب على الحكومة أن توفر ملياراً من الفرنكات ؛ ولها في سبيل هذا التوفير أن تصدر مراسيم خوائية حتى ولو كانت معدلة لقوانين قائمة .

كانت مالية الحكومة الفرنسية متضخمة ، وكان يقدها مزمعاً ، فهل تعرفون حضراتكم ماذا حصل ؟ حصل أن لجنة المالية بمجلس النواب برئاسة مسيو بيريميه — وهو من رجال المال السابقين — قدمت تقريرها عن هذا قالت فيه إنها وإن شاركت الحكومة في مبدأ التوفير إلا أنها تخالفها وترفض الطريقة غير الدستورية التي يرد بها تفويضها في إصدار مراسيم ، وهي تعتبر أن الراسم المطلوب إصدارها ، مهما كان اسمها ، بتعديل قوانين قائمة إنما هو عبارة عن تنازل من البرلمان عن سلطته التشريعية ، وهو ما لا يمكن أن توافق اللجنة عليه .

حضرة صاحب المجلس الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — وماذا كان رأي المجلس في هذا ؟

القرر - سأذكره ، لم يرد مسيو بوانكاريه على ما جاء في تقرير اللجنة من الوجهة المستورة إنما كانت جته تفضي إلى الزيادة والأزمة وحالة الخزانة والإنلاس وغير ذلك . والمجلس - وأكثريته تؤيد الحكومة - وافق على طلبها ، وهذا طبيعي في البرلمانات التي للحكومة أكثرية فيها .

إذن كانت هناك أزمة ، ومع هذا فقد رفضت لجنة المالية التفويض المطلوب ، فهل نحن الآن في حالة أزمة ؟ نعم نحن في أزمة من تضييق مصروفات الحكومة ، في أزمة لأن الدينين مهتلة أملاكهم بالديون ، في أزمة لكثرة للتصلبين في البلاد ، في أزمة لأن تلك البقرة التي حبلت وحبلت كثيراً لم يسد في الاستطاعة أن تحلب أكثر من ذلك .

نحن في أزمة كان الأخرى بالحكومة - بدلا من أن تطلب الإذن لإتقال للمولين بأعباء جديدة ، لإتقال المقاربات بأعباء جديدة ، لإتقال كل من وطأت قدماء أرض مصر بمختلف الضرائب - كان حريا بالحكومة أن تتخذ التدابير لإتقال الزيادة التي تضخمت والتي ضج منها البرلمان من سنة ١٩٢٤ إلى اليوم ولا حياة لمن تتادى .

أقول ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، والأسف بملأ فمي ، أن الحكومات من سنة ١٩٢٤ إلى الآن لم تعمل شيئا يذكر في سبيل التضييق الحاصل في ميزانية الدولة بسبب تضييق الساعات والمساكنات والمصروفات وغير ذلك مما ينوء بأعبائه الفلاح .

نحن في حالة أزمة اعترفت بها الحكومات المتعاقبة . اعترفت بأن الدينين قد ثقلت كواهلهم بالأعباء ، صملت كل حكومة على التضييق منها : حكومة صدق باشا وحكومة عبد الفتاح عي باشا وغيرها قامت بتخفيف تلك الأعباء ، وكذلك صملت حكومة الحاس باشا فتقدمت بمشروع قانون التسوية المقارية الذي بعد أن وافق عليه مجلس النواب وبعد أن نظره مجلس الشيوخ وكاد أن يقره سجنته الحكومة وغنمت مشروعا آخر لا يزال في زوايا لجنة المالية بمجلس النواب .

انظروا حضراتكم إلى تلك اللغزات المعيبة التي وجدت فيها مصر وللصربون والتي لا أظن أن بلداً من بلاد العالم وجد في مثل هذه الحالة الشاذة . في هذا الوقت الذي يشكو فيه الجميع من نواب وشيوخ وأهلين من أن ميزانية الحكومة متضخمة بالمصروفات لا يعمل شيء ، في الوقت الذي ينوء فيه الشعب بالديون المقارية لا يعمل شيء ؟ بل الذي يعمل في هذا الوقت أن تتقدم الحكومة إلى حضراتكم تطلب التفويض لفرض ضرائب جديدة .

نحن لا نرفض مطلقاً هذه الضرائب لأننا نعلم أن هناك مسؤوليات تتقبلها البلاد بطبع خاطر . نعلم أن هناك تضحيات ، وهي الدفاع عن كيان البلاد ، وإنشاء ، والتكتات وغيرها مما يتطلب فرض ضرائب جديدة - ولكن هلا يصح أن نطمئن الحكومة القرمصة لبحث معها هذه الضرائب كي نساطرها للشعوب في تحميل الأجانب وللصربين إياها كتكتيب خبرة الأعيان قبل التملين ، خبرة أصحاب التجارب ، خبرة من احتكوا بالحمية وعرفوا تصاريضها وما يكون هناك من آثار فرض هذه الضرائب ؟

نطالب الحكومة بهذا فقول لا ، لا . اعطونا الإذن وسنعرض للشروعات عليكم في الدورة القادمة ولكم تعديلها أو إلغائها أو إقرارها .

الواقع أننا في مركز شاذ ، فلو أردت أن تبني النتائج على الحقائق ، وطبقاً لما است ، لكان من حقنا أن نرفض الضرائب قبل أن الحكومة بتدابير جديدة لتضييق أعباء الزيادة .

من حقنا أن نحول لها لا يصح أن تطالب منا إقرار فرض ضرائب جديدة ونحن نشكو من زمن بعيد من كثرة المصروفات ومن كثرة الديون المقارية .

لأننا نقول لها إنه لا يصح لك أن تحيي لنا بقواعد غير عادلة في فرض الضرائب إذ تقررين على الملاح ضريبة بنسبة ١٨ ٪ من الدخل في حين أنك تعفين منها بعض الموظفين وتقررين على الباقي ضريبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ٣٠ ٪ .

هذه حالة تأهبها المدالة والإصاف والصالحية الوطنية .

في أعناقكم ، يا حضرات الشيوخ ، إذا ما رأيت هذه الفوارق ، أن توفقوا هنا التيلر الجارف .

( تصفيق من اليسار ) .

لماذا تقدم الحكومات الأوربية بطلب التفويض في إمداد مراسيم بقوانين ؟

قلت إنها تكون في حالة أزمة أو حرب ، ولما راجعت أقوال الشراح في هذا وحدهم يستندون إلى أن النظام الثاني يقوم على المحاولات وللانقذات الطويلة ويطول فيه الأخذ والرد ، وأن هذا التطويل من شأنه أن يؤخر إصدار قرارات حاسمة في مثل هذا الموضوع . وقد صرح لنا معالي الدكتور أحمد ماهر في لجنة المالية — ولعل أعبر بدقة عن رأيه — أن الاتجاه في البلاد الأوربية أن السلطة التنفيذية تقع عليها مهمة التشريع أكثر من السلطة التشريعية .

حضره صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — هذا صحيح .

للمقرر — نقارن بين هذه الحجج ومقدار اسباطها على حالتنا . هناك الجدل كثير خصوصاً في البلاد اللاتينية — وأترك الإنجليزية جانباً — لأن فيها عصبية أحزاب قد يبلغ عددها عشرة أو اثني عشر حزباً . هذا يتكلم وذاك يرد ، فتوجد التسوية في الوصول إلى قرارات سريعة .

فهل هذا ينطبق علينا ؟ هل رأيتم ، باحصرات الوزراء ، أن مشروعاً تقدم إلى أحد المجلسين فعمل على تعطيله بإطالة الجدل والمناقشة ؟

أوما رأيتم أنه عند تقديم مشروع وإحاطته إلى اللجنة المختصة أنها تجتمع بسرعة وتقدم تقريرها ويفصل فيه بعد يوم أو اثنين ؟

خبروني عن حالة واحدة عمل أحد المجلسين فيها على تعطيل مشروع ؟

في مجلس الشيوخ اثنان يتكلمان ، أحدهما للمائل أمامكم وقد ملكت الكلام . أما من جهة الأحزاب فهي والحمد لله منتظمة .

حضره صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أنا لم أقل ذلك .

للمقرر — أنا أتكلم عن أوروبا . أما ما قاله معالي الدكتور أحمد ماهر من أن السلطة التنفيذية تقع عليها عبء التشريع أكثر من السلطة التشريعية ، إن صح أن يكون هذا الاتجاه واقعاً في الخارج فلا يجوز إطلاقاً لسلطة الدستور والحرية أن يكون مثل هذا الاتجاه في مصر .

( تصفيق من اليسار ) .

لو أن اللجنة التي تقدم بها معالي الدكتور ماهر كانت قائمة على هذا فقط ، وأن حتى في أن ترفضوا الإذن بناء على ما سمعته من معاليه من أنه يريد أن تكون في مصر مهمة التشريع واقعة على السلطة التنفيذية لكان هذا كافياً في طهي رفض الإذن .

( تصفيق من اليسار ) .

حضره صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أنا لم أقل ذلك .

للمقرر — بعد ذلك انظروا حضراتكم إلى النتائج الخطيرة من الوجهة الدستورية التي ترتب على إقرار مثل هذا الإذن بإصدار مراسيم بقوانين في الضرائب .

أؤكد لحضراتكم أنها ستكون ساجدة تستسلمها الحكومات في المستقبل ، وستستسلمها الحكومات التي تنفذ أنها مشبعة بالروح الدستورية أكثر من غيرها .

إن الحكومات ، مهما كانت مشبعة بالروح الدستورية ، تيل كثيراً إلى الاستئثار بالسلطة وإلى أن أعمالها وتصرفاتها لا تكون محل مناقشة في المجالس .

ستجدون غداً — إذا ما واقفتم على هذا الإذن — أنكم أمام حالات ستعاقب من حكومات متعددة الألوان والمشارب تطلب الإذن منكم ، فإذا اعترضتم تقول لكم كيف تمنون على ما أعطيتوه لغيري من الحكومات الأخرى في أعز شيء لدى الأمة وهي الضرائب ، تكون حجتكم ضعيفة ، وأقوى دليل على صحة ما أقول ما يحتاجون به اليوم من سبب التفويض في التصرفات الجبرية ، وهذا ما اضطرت أن أورد عليه طويلاً لتوضيح الحقيقة .

شيء آخر . يقولون ، اعتاداً على آراء بعض الكتاب ، ما الضرر من إعطاء هذا التفويض ؟ ويستندون إلى ذلك إلى أن الرأي العام في الماضي لم يكن يقوى على مقاومة الحكومات ، ولكن الآن في فرنسا وفي غيرها أصبح الرأي العام قوياً بحيث لا يخشى عليه من جور الحكومات .

هذا كلام لا يصح تطبيقه على الإنجليز والفرنسيين فإنه لا يصح تطبيقه علينا ، لأن دستورنا ما يزال بحاجة إلى الشد من أزره ، بل وما يزال في خطر من طغيان السلطات على بعضها . وأنتم تعرفون الدستور والزعزعة التي تثار حوله ؛ وكل مسار تدقونه فيه يقربه إلى القبر .  
لنذار ، لنذار .

هذا من الوجهة الدستورية . وبقيت لي كلمة من الوجهة العملية ، أو بعبارة أخرى من الوجهة الصلحية الحكومية .  
التفويض الذي تطلبه الحكومة هو لإصدار قوانين هي أخطر قوانين عرضت على البرلمان ، بل أخطر قوانين عرضت على الهيئات  
النابية من سنة ١٨٨٣ إلى الآن .

خطير جداً أن تسلموا بهذا التفويض لمن يريد أن يستصدر هذه القوانين .  
يقولون إنها ستعرض عليكم في نوشر القادم ولكم أن تعدلونها أو ترفضوها أو تقروها .  
هل هذا ممكن عملياً ؟ هل من المألوف أن تصدر القوانين وتنفذ وتحصل الضرائب وينشأ بجانب هذا إدارات وموظفون تكلف  
الحزاة مبالغ طائلة ؟

هل بعد هذا وبعد أن تجدوا أنفسكم أمام أمر واقع تكونون أحراراً في تعديل تلك القوانين ؟  
أظن لا .

من الذي سيعيدّل هذه القوانين ؟ هل هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ؟ وهل إذا قدم باقتراح التعديل  
يحد من يوافقه عليه ؟

حضرة صاحب للمالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — ولم لا يؤخذ رأيي ؟

المقرر — الواقع لا ، لأن التعديل يجب أن يأتي من جانب الحكومة .

حضرة صاحب للمالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — وهذا ما كنت أقول .

المقرر — وتكون النتيجة العملية أن تبقى هذه الضرائب على ما هي عليه .

تقول الحكومة إن الصلحة كل الصلحة أن تسمحوا لها بإصدار هذه القوانين ؛ وبعد ثلاثة أشهر نعدّلونها لما أو عليها .

هذا كلام ، إذمن المستحيل أن يقف الإنسان على فضائل أو عاقل قانون ، وبخاصة إذا كان يتعلق بضرية ما ، بعد ثلاثة أشهر .  
فرضية الأتليان بقيت أربعين عاماً بدون تعديل ، ورجال الاقتصاد يقولون إنه من الصعب الحكم على فضائل أو عاقل قانون إلا بعد  
مدة معقولة .

كيف تحاول الحكومة فرض ضريبة ثم تعديلها بعد ثلاثة أشهر ؟

افرضوا ذلك ، أفلا يترتب عليه تزعزع النظام الاقتصادي ؟

بناء على ما تقدمت ترون خضرائكم أن الأسباب كلها مجتمعة نتم علينا أن نستعمل حفا فقتصر لجنة المالية في بحث هذه الضرائب .  
يقولون إنكم إذا أراجتم النظر في هذه الضرائب إلى البورة المقبلة ، ففي ذلك خسارة على خزنة الدولة .

ولما سأنهم عن مقدار هذه الخسارة لم يستطيعوا تعديدها .

أؤكد لخضرائكم أن الحكومة — وهي لم تعد ممسكاتاً بيد — لا تستطيع تنفيذ القوانين في أول اجتماع كما تقول .

لذلك ترى اللجنة استمرار البورة البرلمانية وتأجيل جلسات المجلس أربعة أو خمسة أسابيع تستطيع في خلالها أن تجتمع اللجان  
للإتيان بمجلسي الشيوخ والنواب لمدر ومث مشروعات القوانين التي تضمها الحكومة .

وإذا طلبت من حضراتكم رفض التفويض المطلوب فليس مناه عدم الثقة بالحكومة وإنما هو قائم على الصلحة العامة التي يجب علينا أن نرعاها قبل كل شيء .

( تصفيق من اليسار ) .

إن لجنة المالية تظهر متعبي الاستعداد لأن تعقد جلسات متوالية لتتفرغ لمشروعات القوانين بالضرائب .

وهن ترى رأياً — إن لم يمكن تنفيذه رسمياً فيمكن تنفيذه عملاً — وهو أن يجتمع لجنة المالية بجلستنا مع لجنة المالية بمجلس النواب لتتفرغ مجتمعين في هذه المشروعات ، ولها أن يتبعنا من بينهما لجنة فرعية للنظر فيها ، وبعد ذلك تتقدم كل لجنة منهما على حدة بقرارها لجلسها ، وبذلك يمكن الانتهاء من نظر تلك المشروعات على وجه سريع .

الرئيس — هل فكرت لجنة المالية في أنه هل يمكن عقد المجلس بعد ذلك مستوفياً العدد القانوني ؟

المقرر — يمكن الانتهاء من نظر تلك المشروعات أمام اللجنة بعد عشر جلسات ، أما انعقاد المجلس بصفة قانونية فليس مسئولا عنه . وعلى المجلس ، بل على البرلمان ، بل على كل عضو فيه أن يؤدي واجبه .

وأنا بالنيابة عن الحزب الذي أنتمى إليه أعلن أننا على استعداد لواصل البحث والعمل ليلا ونهاراً حتى نصل إلى نتيجة نقرها الصلحة العامة .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — حضرات الشيوخ المحترمين :

لا نزاع في أنه من أحسن خصائصكم الطرق في جميع الضرائب التي يزداد تقريرها ، طبقاً للدستور — هذا شيء لا جدال فيه . وأظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الأمر الذي تخصصتم فيه أكثر من كل شيء هو أمر الضرائب .

تقر على حضراتكم مزايايات الحكومة ، ومشروعات القوانين ، وأنتم تدرسونها بعد أن يكون قد درسها الرجال الفتيون في كل وزارة وتقدموا إليكم بأرائهم فيها ، تصادقوا بملوماتكم على إصلاح ما ترون لصلاحه ، وبين أيديكم رأيي الفتيين .

أما في الضرائب فإنني أعتقد أنكم أنتم التبيين ، وأن الرأي لكم قبل كل إنسان ؛ لأنكم ، وأنتم المولون ، وأنتم أصحاب المصالح في هذه البلاد ، وأنتم المحكون بصغار الزارعين وكبارهم — أدري بما يؤلم منها وما لا يؤلم .

فذلك كانت ملاحظاتي في الضرائب لما قيمتها . وأعترف لكم بقيمة آرائكم في هذا الباب من قديم ، من أول أن وجدت الهيئات التالية ، سواء أكان رأيها استشارياً أم قطعياً .

كان من الملم به فيما يخص بالضرائب أن رأيكم لا معنى عنه للحكومة ؟ ولا يمكن أن تصرف النظر عنه ؛ ولا أن تصدر تشريعاً بالضرائب يغير الرجوع إليه .

هذا ليس محل جدال ؛ هذا ما لا أظن أن الحكومة تعارض فيه على الإطلاق ، وأنها تشتر في قرارة نفسها أن تجاوزكم في وضع الضرائب ، سواء أكان بتعديلها ، أم بإلغائها ، أم بتخفيفها بالنسبة لعملة من اللالك — أعلن أنها لا تتراجع إلى غنى نظرها عن رأيكم ، وأنتم — كما قلت — الخبراء الفتيون في مسألة الضرائب .

الضرائب ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يكن فيها أن تدرس الأسس التي توضع عليها ، والأصاليب التي تهجي بها دراسة نظرية ، بل يجب أن نفهم كيف تطبق هذه الضرائب ، وكيف تحس مصالح الفلاح ، والصغير والكبير على السواء ، فهي مسائل عملية لا يعرفها إلا من تفرس عليه ويدعها ولا يحس بها الجالسون على الكسكس ، وإنما تحس بها الشخصيات التي تتنقل في البلاد ، بين أعيانها وصغارها ، وتعرف مبلغ وقصها على هؤلاء الموليين ، وأثرها إن كان حسناً أو غير حسن .

( تصفيق من اليسار ) .

ولذلك فإنني أعارض كل المارضة في أنتم يؤذن للحكومة بتعديل الضرائب ؛ وأعارض كل المارضة في أن يؤذن لها بتخفيض الضرائب المقاربة بالنسبة لبعض الموليين

أعترض كل للمارضة . وأماي بسد ذلك قوانين أخرى تعرضها الحكومة لتعطوها الإذن باستسارها . أريد أن نكون عمليين مع احترام أنفسنا ، واحترام دستورنا ، بحيث لا تعطى الحكومة ما هو من حقنا .  
( تصفيق من اليسار ) .

وبحيت لا تعطى الحكومة إذناً بأمر الحكم عليه هو من أخص خصائصنا ، كالضرائب على الأطنان .  
أما فيما عدا ذلك فيجب أن أصارحك الرأى أننى فى بدى الأمر كنت أرى أنه فى يخص الضرائب التى ستجى لتزيد فى دخل الدولة ، لتزيد فى الأموال اللازمة لنا لمواجهة التجات التى فرضتها علينا للماهدة ، هذه القوانين التى تطلب منا الحكومة الإذن لها بإسداها ، أرى أنه لا بأس من أن تعطى الإذن بذلك .  
( ضجة ) .

اسمحوا لرجل مستقل عن الأحزاب ، لايحه أن يرضى حزباً أو يفضب آخر ، وإنما يهه أن يبدى رأيه لصالح البلاد بقطع النظر عن الحزبية ...  
للقدر — لا يمكن النظر فى هذه المسألة بنظرة حزبية .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — إني أريد أن أقول إني حين أبدي رأى أبديه بغير تحزب ، لاني مستقل عن الأحزاب .  
( ضجة ) .

فلذا تقترحون على رأى رجل مستقل ؟ ...  
حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس افندى — نحن نقدر رأيك كل التقدير .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — ليست المسانير ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، حراً على ورق . ليست المسانير عبارة عن قصور فى أوراق . ولا هى مجرد نظريات يطول الجدل فيها أو يقصر . وإنما هى قواعد وضوابط وضمت لمصلحة البلاد . ولا يمكن أن أفهم مطلقاً تطبيق المسانير إلا على الوجه الذى يتفق مع مصلحة البلاد . ولا يمكن أن أفهم أن أمة تواجه مصروفات ضرورية ، وتواجهها لتسرع الخلق إلى تنفيذ الماهدة ، وإلى إجلاء الأجنبي عن البلاد . لا يمكن أن أفهم أنها ترضى لنفسها ، أو أن تفهم من دستورها ، أنه يميز لها أن تؤخر ذلك إلى مدى قصير أو بعيد ، وترفض أن يدخل فى خزائنها مليون من الجنيهات عاجلاً فى خلال هذا العام .

للقدر — وهل نحن نرفض ذلك ؟ إنا لا نرفضه .  
حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — أظن أن حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي تكلم ولم أقاطعه ، واستمعت إليه بكل جوارحي ، واحترمت حجيته .

أعود فأقول : إنه لا توجد أمة حلماً كالنكا ، وتواجه مصروفات ضرورية فى أعز شئ لبها ، وهو تعجيل الجلاء عن البلاد ، لا يمكن أن تفهم دستورها بالكيفية أو بالمضى الذى يؤدى إلى تأخير تنفيذ الماهدة التى فرحنا بها جميعاً واستبشرنا بها خيراً ، وأنتظر أن نجى شعارها اليوم قبل اللد .

أمام حضراتكم مصروفات يتعينها تنفيذ الماهدة . والحكومة تتوكل على جباية مليون من الجنيهات يدخل فى ميزانيتها هذا العام ، أى يدخل فى خزنة الدولة فى السنة المالية الحالية . فمن أين للحكومة تدبير ذلك المال إن لم يكن أمامها المجال فسيحاً فيما لا يقصر ، لأنها ستجى هذه الأموال ، أى أنها لن تعدل الحالة للوجود ؟

وإذا وعدت الحكومة بأنها لا تتعرض لضرائب الأطنان زيادة أو تخفيض ، واقصر الأمر على ضرائب جديدة تزيد بها خزائنها ، وقدرتها على مواجهة الالتزامات التى التزمنا بها — أظن أنه لا يمكن لمن يقدر مصلحة بلاده أن يطرش فى ذلك ، لأن معنى ذلك تمريض مالية الدولة ليجز مليون جنيه .

يقول حضرة زميلي الأستاذ يوسف الجندى : هل تصدقون أنه بعد أن تخرس الحكومة هذه الضرائب ، يجوز أن يتقدم واحد منكم بمشروع لإنهاء هذه الضرائب ؟ يقول إن ذلك — عملياً — أمر غير منتظر ، ولا متوقع ، ولا حائز .

ولكنى أرى أن في المشروع اللقيم إلينا في مادته الأولى أنه « يؤذن للحكومة إلى معاد دورة البرلمان العادية التالية في أن تصدر مراسيم لها قوة القانون في الموضوعات البينة بالتأمة المرافقة لهذا القانون » . وفي المادة الثانية منه يقول « تعرض المراسم الصادرة تنفيذاً للقادة السابقة على البرلمان في أول اجتماع له في البورة العادية للتصديق عليه » .

فلذن الأمر ليس محتاجاً إلى مشروع قانون يتقدم به أحد حضرات الأعضاء ليرفض الضرائب التي فرضتها الحكومة . هذه الضرائب إذن ستعرضها الحكومة عليكم فيما بعد . فإن واقتضوها عليها ، وإن رفضتموها فلأمر لا يحتاج في ذلك إلى مشروع قانون يتقدم به أحد حضرات الأعضاء مطلقاً . فتوانين الضرائب تعرض عليكم : إن أقرعوها استمرت نافذة ، وإن لم تقرعها تمطلت وبطلت ، لأن مدى التصريح للحكومة قاصر على تلك الفترة فقط .

ولذلك فلن رأي الشخصى هو أن أرفض الإذن للحكومة بإصدار القوانين الأولين ، ولها الحصان بالضرائب المقارية وتخفيض الضرائب المقارية بالنسبة لبعض الممولين ، مع الإذن لها بإصدار بقى القوانين .  
( تصفيق من المين ) .

الرئيس — يكون الكلام على هذا بعد موافقة المجلس على البدء . والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن موضوع بحثنا في هذه الليلة ظاهر جداً . ومن الجائز — بل أرجو من الله — أن نوافضا الحكومة على وجهة نظرنا لترينها وتمم الحكومة أن مت وراثنا الأمة ومتتبعين يرقون هذه النتيجة بفروغ صبر . وأرجو أن أوفق في أن أئين رجات الفلاحين وأصحاب الأتليان الذين تنصب عليهم هذه الضرائب .

المسائل المطروحة أمامكم فيها مسألة دستورية ، ومسألة موضوعية . صيا بحثنا المسألة للدستورية ، أرجو من معالى الورر ألا يجعلها سابقة لنا مطلقاً ، وألا يجعلها من خالدينا ، مهما كان العلامة « لوك » أو غيره من فقهاء البساتين قل في ذلك ما قال ، وبمهما كانت برلمات العالم عندهما نظام يقضى بتخفيض الحكومة بإصدار مراسيم في غير مدة انعقادها ؟ فإن هذا شيء لا يرضينا ، ولا يصح أن نقبله ، لأننا في حياتنا الدستورية بمتدنون ، فضلاً عن العواصف التي يعطها معالى الوزر وتعلمونها حضراتكم .

إن المطلوب تفويض من مجلس البرلمان للحكومة في إصدار مراسيم بقوانين بين أدوار الاستقار . ونحن لا نخير ذلك ، وعاصمة أن تلك القوانين مبنية خصوصاً بأملنا بذكراتها النصيرية .

إن هذه القوانين موجودة أحاسكم مادة قادة بصوصها . وتطلب الحكومة مع ذلك أن تأذن لها بإصدارها في فترة عطلة البرلمان بين الدورتين .

ما هي هذه الضرورة لذلك ؟ هل معنى ذلك أن المجلس غير مستعد لئظرها من الآن ؟ هل منتظر حرب أو متوقع جماعة ؟ أو هناك أمر شائى منتظر حدوثه ؟ أو هي خاصة بعرفية جبركية نجهلها ؟ وهل المصلحة العامة تنفى بإعطائها الإدوت في إصدارها لأحد تلك الأحوال ؟

إن الحكومة ذكرت القوانين بصوصها وتفاصيلها ، فسادا تطلب الإذن بإصدارها ؟ هل تشمل بها من شهر سبتمبر إلى — وأنا صاحب الشأن — مستعد لأن أنظر من الآن في تلك القوانين وأعنيها ليتمكن العمل بها في شهر سبتمبر ؟ فما هو الصبر من نظري فيها وبمعى لها ؟ هل لأن ذلك يستغرق أربعة أسابيع أو خمسة ؟ إنا عاجلون أن نعمل في « نظر تلك القوانين ، فلا أوافق على المطلوب ، وهو تقليد جديد ، معناه الصريح أننا ملنا العمل ، وأن الوقت أصبح لا ينسج للظر في تلك القوانين ، وهي معلومة لكم .

هل يجوز أن نطلب من حضراتكم تفويض في قوانين معلومة لكم ؟ ماذا عملنا في هذه البورة حتى لا ندرس تلك القوانين ؟ هل لأننا قمنا أسئلة واستجوابات ؟ إن ذلك لا يبنى شيئاً أمام اللتتخين .

هل غلنا لم قانون التتوية المقارية ؟ حتى هذا لم ندره ، ولم نصدره .

كنت أفهم أن يكون من القوانين المطلوب التفويض في إصدارها قانون لتسوية القارة ، لأنه عمل لها مشروع قانون ، ومنه  
علام بك ، ومشروع قانون ومنه مدق باشا ، ومشروع قانون ومنه مكرم باشا . والحكومة تطلب التفويض في إصدار قانون بشأنها  
تقتبس من تلك القوانين الثلاثة ، كنت أفهم هذا لو أن الحكومة طلبته ، وقالت إن ذلك لمصلحةكم .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد معلم ( وزير المالية ) — ليقتراح حضرة الشيخ المحترم ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ما وجه السرعة في إصدار هذه القوانين ؟

هل نحن الذين أدرجنا في البرازية مليوناً من الجنيهات قدر تحصيله من تلك الضرائب الجديدة ؟ ما كان أغناكم عن إدراجها فيها ؟  
وكان يمكنكم أن تأخذوه هذا العام من الاحتياطي لو احتجتم إليه .

إن الأمر القطيع في تلك الضرائب الجديدة أن يفرض على التصالح ثمان عشرة في المائة من إرواده . وباليات الأمر يقف عند  
هذا الحد ، بل يصدده إلى ضرائب أخرى لمجلس المديرية وغيره .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا يجوز الكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لا أتكم في الموضوع ، إنما أنكم في التفويض .

لو أن الحكومة طلبت التفويض بإصدار قوانين أجعلها كنت أعطيها هذا الذى تطلبه على أمل أنها ربما خفضت ضريبة الأتليان  
إلى ستة في المائة أو سبعة ؟ تحت هذا الأمل كنت أنسق إلى إعطائها التفويض .

أما الآن ، والقانون بنصه الصريح معروض علينا ، ويطلب جباية ثمان عشرة في المائة — فلا أمل مطلقاً في رحمة الفلاح .

كيف نعطى تفويضاً بإصدار هذه القوانين ، ونحن أعلم الناس بروح الفلاح ودرجة احتاله ، وما فيه من يؤس وضك . فهل  
يجوز أن أفوض في إصدار مثل قانون الضرائب بعدما تأسى الفلاح ما قاسى في ستين الضك من سنة ١٩٣١ وما تلاها ؟ وما نحن نرى  
الآن حالة القطن وتدهور أسعاره ، فبدلاً من تخفيض الضرائب على الفلاحين يطلب منا الموافقة على إصدار ضرائب جديدة تستمر عشر  
سنوات لا يستطيع الفلاحون احتمالها .

كنت أفهم زيادة الضرائب على الفلاحين يوم توفى وزارة الزراعة لإبادة الحشرات التى تغتاك بزراعتهم ، فيمكن في هذه الأحوال  
أن أطالب الفلاح بدفع زيادة في الضرائب .

هل يطلب منا التصديق لتستطيع الحكومة أن تحصل الضرائب من مايو سنة ١٩٣٨ ؟

القرار — تحصل إجدها من شهر يناير سنة ١٩٣٨ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إن أهالي الصعيد سدداوا ضرائبهم من محصول الشتوى وانتهى الأمر ،  
وكذلك أهالي الوجه البحرى ، فهل يطلب التفويض لتمود الحكومة وتحصل ثمان عشرة في المائة من هؤلاء الذين سدداوا ما طلب  
منهم من أول العام إلى الآن ؟

أنا من حيث البدء في ذاته لا أعطى تفويضاً مطلقاً ، وفي الموضوع مستند لتناقضة الشروعات المروضة ، ويجب أن نقرر من الآن  
أن الثمان عشرة في المائة للقدرة في القانون ، ليست هى وحدها كل ما يحصل ، بل هناك ضرائب أخرى يبرفها أصحاب الأتليان تصل  
مع الضريبة إلى خمس وعشرين في المائة . يرف ذلك أمثال حضرات اللوزى بك ، والشيخ على مروان ، وشكرى باشا — وهنا في  
حين أن المطلوب من أصحاب السندات ضريبة خفيفة لا تزيد على عشرة في المائة .

القرار — بل خمسة فقط في المائة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — على أن هذه الضريبة لانهجي في سنة ١٩٣٨ ولا سنة ١٩٣٩ ؟ بل يبي نقط  
نصفها ، ثم يؤخذ الباقي تدريجاً . فكيف نعطى تفويضاً وهذه هى التوارق والتمييز بين دافى الضرائب ، وهى أمور حساسة ؟

صاحب السند الذى اشتراه خمسة وستين جنيهاً أو ثمانين جنيهاً ، ويأخذ أرباحه على دفعتين في الشتوى والصيف بدون أى مجهود



يبنه في سبيل ذلك ، هذا لا يفرض عليه إلا عشرة في المائة ثم تتطلب الحكومة مع ذلك معه ، فلا تأخذ منه في السنتين الأوليين إلا خمسة في المائة ، ثم تتدرج معه في الزيادة بعد ذلك .

إني فيا أنكم أحدثت معالي الوزير عن إحساس أهالي البلاد . فهم غير قائلين أن يذهبوا ثمانى عشرة في المائة من إيرادهم بأى حال . على حين أن الموظفين يذهبون ثلاثة في المائة على أكثر تقدير . أى أن الموظف الذى يتقاضى مائتين وخمسين جنبا في الشهر أو اثنين في السنة أو ثلاثة آلاف يدفع نحو تسعين جنبا فقط بينما يدفع الفلاح ضرائب تصل إلى عشرين أو خمس وعشرين في المائة من دخله : هذا غير جائز ؟ هذا كلام يحتاج إلى مناقشة هادئة في لجنة كلجنة المالية .

كذلك أصحاب التركات يؤلمهم أن تجرب الحكومة فيهم قانون التركات والتركات مثقلة بالديون . فضرية التركات لا يمكن أن تقبل إلا بعد البحث والتحقيق ، فذلك ...

( ضجة ) .

الرئيس — أرجو أن تصفوا لحضرة الخطيب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ولذلك يكون من توفيق الله — إذا لم يقبل معالي الوزير ما عرضته لجنة المالية — أن يقبل الطلب الاحتياطي الذى أقدم به ، وهو أن يؤجل اجتماع المجلس أرمسة أسابيع أو خمسة ويحتشد نكون قد استرحنا وعاد أكثر الأعضاء المسافرين فنجتمع في شهر أكتوبر ونظر هذه القوانين ، وننتهى من هذا الإشكال — هذا ما أطلبه ، ولا أوافق على مشروع القانون .

الرئيس — ومعنى هذا أن حضرة الشيخ المحترم من حيث المبدأ لا يوافق على المشروع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نعم ، هذا ما أقوله .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد تمت كل المناقشات التى دارت بمجلس النواب بشأن هذا التشريع وشهدت جلسانه جيبا . ولا أكنكم أن دعام معالي وزير المالية كان على كثير من القوة بما عرّض عقيدتى أولا وحلقى في مقام المتردد في جواز إعطاء الإذن للحكومة ، ولكن بعد أن استنفدت أثر الكلام القوي من العقل الحبار وخلوت إلى فنى رحمت إلى ما كنت أعتقده صهيحيا في أول الأمر ، لا من جهة الموضوع ولكن من جهة الشكل أولا ، وهو أنه لا يجوز بشأننا لهيئات نائية تحت نظام البستور التسام أن تسمح بإصدار قانون لا يلائم ولا يغير إذن .

أخطأت مجالس النواب والشيوخ والحكومات المتعاقبة منذ صدر البستور في مصر في الاعتقاد بأن المادة ٤١ من البستور يقودها تبيح للحكومة أن تصدر القوانين في غيبة البرلمان . ودستورنا لا يمكن تشبيهه بدستور بلغاته من السانير الأجنبية ، لأن واضعيه أرادوا أن يقتبسوا أحسن البادئ الدستورية تحت كل نظام ، فقالوا إنه القيس من أحسن دساتير البلاد التى صمموها في أعمال لجنة وضع البستور ، فيكون من البت أن يستدل بمصل وقع تحت نظام آخر قد لا يكون الشارع للصرى لحظه عند وضع البستور .

لأول مرة بعد أربعة آلاف عام أصبح من حق الصرى أن يشترك في وضع الضريبة التى تصيبه في ماله ، فعل الأحقاب وعلى أنواع الحكم التابعة إلى سنة ١٩٣٦ كان شائنا كصيرين فيا : مراتب التى تفرض علينا كأننا أغراب عنها ، هذا في الصور السابقة للبستور حيث كانت تفرض الضرائب بصرف النظر عن : الأمة استشارة كاملة . وبعد البستور وقت الامتيازات عقبة في سبيل فرض الضرائب على من ينضمون من الحكومة ويبدون من مصروفات الأمة .

فلأول مرة أصبح من حق الصريين ممثلين في مجالس التباية أن تكون لهم كلمة مسموعة في شأن الضرائب التى تفرض عليهم . فليرضاء لهذا الضرر فقط ، غرور الصورى بوجودنا السياسى ، أضفى ألف فضيحة في سبيل أن يشر النائب للصرى ، ومن ورائه الفلاح الناخب للصرى ، أن هذه الضرائب — إن حقاً وإن باطلا — ضريبة هو على نفسه عن طريقكم .

( تصفيق من اليسار ) .

اجلوا الفلاح يستمتع بهذا الإحساس مرة بعد الزمن الطويل الذي كان يسام فيه الحسف من أجل الضرائب . اجلوها تضحية ، وإن كنت سأبين لخضراتكم أنها وهمية . قطع على "سبيل الشك الاطلاق على تقرير لجنة المالية التي قال عنها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر في تبير ظرفي إنها مستعدة للعمل ، وهذا أصبحنا أمام أمر واقع لا مخرج لنا منه .

مجلس الشيوخ يقرر استعداده لتضحية راحته في سبيل القيام بهذا الواجب ، وأؤكد لخضراتكم أن حضرات أعضاء لجنة المالية سيتحملون كثيراً في سبيل القيام بالواجب في الوقت الذي سيكون فيه مثلي في راحته ، لأنه قد صرح لي فلا بالإجازة ومسافر .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إذن فمن الواجب ألا تسافر ، ويجب أن تبقى لتعمل .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن حضرات أعضاء لجنة المالية الذين سيملكون .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — من الجائز أن تفرغ لجنة المالية من بحث بعض هذه القوانين في يومين وترفع تقريرها عنه للمجلس وعندنا مشروع الضريبة العقارية لا يستغرق معه أكثر من جلستين يمكن أن ينظره المجلس بعد ذلك وإلا كان النقص من التأجيل واضحاً ولا معنى لأني نتحدث عن واجب الأعضاء وأنت متأهب للسفر إلى الخارج .

إني أفهم أن من يقول بالعمل يجب عليه أن يتنازل عن السفر .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إني أشيد بتضحية أعضاء لجنة المالية الذين قرروا أنهم على استعداد للعمل ، ولأن العمل الذي ستقوم به اللجنة يستغرق من الزمن أكثر مما يقدره معالى الوزير .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إذا أخذت نظريتك فستقدم أولاً بقانون الضرائب العقارية ؟ ونظرة في اللجنة لا يحتاج إلى أكثر من جلستين .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أؤكد لمالى الوزير أن هذا التقدير غدير خاطئ ؟ وأستطيع أن أثبت لمالية أن قانون الضرائب العقارية وحده يحتاج لبحثه أمام اللجنة إلى شهر كامل وأضرب مثلاً لذلك بصاحب القدان الثقيل بدين بمئة عقارى ، فإيه يراد منه أن يدفع ١٨ ٪ من ريع هذا القدان ، بينما يحاسب آخر على صافي الريع بنسبة معينة تتراوح بين ١ ٪ و ٢ ٪ ، فكيف يمكن تصفية هذا كله أمام اللجنة ثم أمام المجلس في جلستين أو ثلاث ؟

رجعت إلى نفسى فوجدت أن الدستور يحرم هذا التفويض ، فاللستور نصوصه لا يعرف إلا صنفين من القوانين : أوامر الحاجة للجنة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور بمقودها ، والقوانين المادية التي يجب أن تمرّ على المجلس ، وحتى في حالة الحاجة الملحة فإن هناك قياداً على الأستاذ يوسف أحمد الحندى دون أن يذكره ، وهو أن المراسم قوانين التي تصدرها الهيئة التنفيذية في غيبة المجلس يجب ألا تقع فيها مخالفة للدستور ؛ وهذا له مناه لأن المادة ١٣٤ تقول إنه « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلهما أو إلغاؤهما إلا بقانون » . والمعروف أن كل تشريع يصدر في غيبة البرلمان لا يعتبر قانوناً ، لأن وصف اللستور للقانون هو ما يقره المجلسان بعد المناقشة والتصديق عليه من جلالة الملك .

إني أسألك نعى : كيف استعدت الحكومة لتنفيذ هذه القوانين ؟ الذى أعلمه أنه لم يمر علينا ولم نسمع بأن الإدارات اللازمة لجباية هذه الضرائب المعقدة شرع في وضع أسسها . ومعلوم بالإطلاع عليها أن كثيراً من التصديق سيتأخر تعجيلها ، وأن كثيراً من الدكاك والجهد سيحتاج إلى تنظيم هذه الإدارات .

ألم يكن الطبيعي في سياق الحوادث أن تستعد الحكومة أولاً ثم تتقدم بعد ذلك إلى المجلس ؟ يقولون إنكم إذا صمتم وأصدرتم القانون غداً دخل في خزنة الحكومة مبلغ كذا ، فهل من الممكن ذلك ؟ وهلا يستغرق تنظيم جباية هذه الضرائب شهراً أو شهرين ، وهي المدة التي تحصل بين هذه الدورة والفترة للقبه ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هو إذن وجه الاستعجال أمام هذه الوقائع الملحوسة التي ذكرتها ؟

يقولون إنه سيضيق علينا من ٦٠٠ ألف جنيه إلى ٧٠٠ ألف جنيه ، وإن علينا تلمات . وقد سمعت من معالى وزير المالية في مجلس النواب أنهم عندما نجوا من الضريبة العقارية كان رده : من أين آتى بسبعة ملايين من الجنيهاً لوزارة الأشغال لأعمال الري والصرف والطرق ؟ هذا صحيح .

كانت ميزانية الدولة من عشر سنوات تراوح بين ٣٤ مليون جنيه إلى ٣٨ مليون جنيه ، فهل يقدر معاليه ما يفيد رجال المال في المدن من هذا المبلغ ، وماذا يخص رجل الفلاحة منه ، وما هو نصيب ساكن شارع الخالق والغربي من هذه الصاري ؟ لا أريد أن أنزل في التفاصيل ، وإنما أرى أن تكون الضريبة في حدود العدل وللنطق .

وليس من العدل ولا من اللطف أن تفرض على الفلاح ضريبة عقارية مقدارها من ١٨ ٪ تزيد إلى ٢٠ ٪ بينما يؤخذ من صاحب الرخ ضريبة بنسبة واحد أو اثنين في المائة .

كثيراً ما سمعت من الحكومات المتعاقبة ، لثبر تضخم الزبانية ، أن هناك حقوقاً مكتسبة وأن الموظف الذي يتقاضى ألف جنيه في العام لا يمكن أن يمس مرتبه بالتخفيض . ومن الغريب أن هذه الحجية كانت أمام نظر من وضع النسب للقررة في هذه القوانين عندما كان رقيقاً في فرض الضريبة على كسب العمل الشخصي بما فيه الموظف ، ولكن لم يفكر إنسان في أن صاحب الـ ٢٠٠ فدان أصبح يفضل بعد إعطاط أسرار الحاصلات وبعد ما يتكبد من تكاليف الزراعة من سماد وتبغ البودرة ونحن البذور أن يجر من ملكيته . لم يفكر أحد في هذا البائس الذي كان يأخذ من غلة أرضه أكثر من ألف جنيه .

إن الضريبة ، لكي تكون عادلة ، يجب أن تسوى في الظروف الاجتماعية ، فكيف يطلب منا أن نقر قوانين تؤكده عن عقيدتي الشخصية أن وزراء المالية المتعاقبين لم يكن أمام واحد منهم الوقت الكافي لتجسسها ، وقد تعاقب على وزارة المالية منذ شهر يناير ثلاثة وزراء ، فهل يمكن لمالي الدكتور أحمد ماهر أن يقول لنا إنه كان لديه الوقت الكافي للبحث في هذه الضرائب بحثاً نطمئن إليه حتى في تنفيذها الوقت ؟

وما الرأي في أصحاب التركات التي قد تصل الضريبة عليها في بعض الأحيان إلى ٥٠ ٪ في المائة أي ١٣٥ ٪ في المائة مضروباً في ٤ ؟ ماذا يقولون في هذا ؟ إذا حصلت ضريبة الأبلولة بعد موافقتكم على تخفيض الحكومة ، ثم جشاً في شهر نوفمبر وتبيننا فداحتها ، فهل نعيد ما حصلناه إلى أصحابها وقد يكون بينهم قد مات أديباً أو مادياً ؟ قد يكون من أثر هذه الضرائب المادحة التي أقررتوها أن يحرم بعض آباء أبنائهم من الاستمرار في الدراسة لسبب بيع عقارهم .

لقد طلبت من معالي وزير المالية أن يقدم هذه المواهب لتكون تحت أنظارنا ، فلما قدمها وانطلعت عليها كنت مصمماً على أن أنتكلم عنها من جهة الشكل فقط ، ولكن خرج للركر الجأني إلى التعرض لموضوعها فداحتها . فضريبة الأبلولة قد تصل أحياناً إلى ٥٠ ٪ من التركة ، وفي سبيل جباية هذه الضريبة قد تتحدر الأسرة من أملاكها ، فكيف يكون موقفنا مع من حصلت منهم هذه الضريبة إذا تراءى لنا بعد ذلك أن نالها ؟ إن موقفنا سيكون محجلاً .

ولعل معالي وزير المالية يذكر أنه عندما تافتنا في مبلغ اللبون الجبه القدر للضرائب الجديدة أنني غفطت وقلت إن موافقتنا على المبلغ لا تكون حجة لإصدار قوانين الضرائب من غير طريق المجلس فصرح معالي وزير المالية بأن هذه القوانين لا تكون إلا بقانون ولا تصدر بغير إذن المجلس . وقد وفي بوعده وتقدم للمجلس . وإنما عن طريق طلب الإذن ، وهذا وقع ما كنت أشتاه ولا أدري فم هذا الاستعمال . إن الزبانية لم يقرأه البرلمان لأن فهل الوزارات يتكلم أن تصرف ما اعتمد لها في السنة الباقية من السنة المالية ؟ لا أعلن ذلك وسيكون بها وفر محقق .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — يوحد بالميرانية ٣٥٥ مليون جنيه مجبراً من الآن .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس — قال معالي وزير المالية إننا إذا شئنا حذف مبلغ اللبون الجنيه من باب الإيرادات فليس أن يدرج مثله في هذا الباب ويأخذ من المال الاحتياطي .

أماناً قدر من المال مفروض أنه ينبغي إذا تأخرنا في إصدار هذه القوانين ؛ وهذا الضياغ يتأمله استمتاع هذه الأمة بحق التشريع ، وأذكر أصحاب الدولة وللغالب الوزراء وحضرات الشيوخ المحترمين أننا جميعاً كنا نقول إرضاء للكرامة أصفوا في سبيل التصديق على المعاهدة خمسين مليوناً من الجنيهات ومعالي وزير المالية قال هذا .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — هذا غير صحيح ولم أنه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — فإذا كان يقابل خطر ضياع مبلغ وهى غير محدود استمتاع الأمة للمرة الأولى في تاريخها بأنها تلك من أمر ضياع فرض الضرائب على ضحايا وعلى الأجانب الذين تخموا هذه الأجيال الطويلة المتعاقبة بإصدار التشريع عن طريق المجلسين ، أليس هذا كافياً ؟

الأمر الثانى أننا فى سبيل إعطاء هذا التفويض سنخرق الدستور بغير مسوغ وبغير حاجة ملحة .  
والأمر الآخر هو أن هذه القوانين المروعة علينا أن عليها ملاحظات عديدة لا يمكن أن أشعر بالراحة والحرية فى نقدها إذا طبقت بأية صورة من الصور .

وعلى ذلك فإني أرى أن إعطاء مثل هذا التفويض لا يتفق ونس الدستور ، فالطريق للتعج هو أن تعرض مشروعات القوانين البرلمان ، خصوصاً وقد أبدت لجنة المالية استعدادها لمواصلة عملها وبحث هذه القوانين .  
( تصديق من اليسار ) .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

أعلم ، كما تعلمون ، أن فرض ضريبة أمر قهيل على النفس ؟ وقد يصيب على الإنسان أن يقبله فى غيره فمن باب أولى أن تكون الصعوبة أشد إذا كان جزء من هذه الضريبة يسبق عبء على من يقررها ، خصوصاً إذا ما ظهر أن حسنة فى الضريبة أكثر من الحصة التى يتحملها غيره . ولكنى واثق تماماً أنه من أنجحت للسائل على حقيقتها أمام حضراتكم ، ومتأكد كل التأكد أنه من أمكننا أن نرى بين الأسس التى يقوم عليها طلب التفويض المقدم إلى حضراتكم وبين الأسس التى افترضنا من سبقي من حضراتكم ، فى الكلام لوجدتم أن كل المقارنات التى أبدت لا محل لها .

إننى متفق وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مع خلاف سأيته — فى الرأى على مداول المادة ٤١ من الدستور . وإننى أتهز هذه الفرصة لأشكره على البحث الذى قام به عندما أراد الكلام فى هذا الموضوع ، وعلى الجهود العظيمة التى بذلها فى كتابة التقرير العريض على حضراتكم — وإن كنت أختلف معه فى معظم البادى التى تكلم عنها .

لنرجع إلى الوراء قليلاً يا حضرات الشيوخ المحترمين . عندما عرضت على حضراتكم ميزانية الإيرادات التى تضمنت مبلغ المليون الجنيه المقدّر تحصيله من الضرائب الجديدة حصلت مناقشة بينى وبين بعض حضرات الشيوخ المحترمين ، ومن بينهم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . وكان محور هذه المناقشة يدور حول هذه النقطة : هل توى الحكومة أن ترتكن إلى المادة ٤١ من الدستور فى إصدار قوانين الضرائب التى يقدر أن يحصل منها مبلغ المليون الجنيه ؟ قلت إنه بالنسبة لتقرير هذه الضرائب إنى أقبل أن أعمل بالتفسير الذى يقول به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لمادة ٤١ من الدستور فى هذا الموضوع . ولما أن ألقى حضرة فى الأمر وطلب منى رأياً صريحاً فى هذا الموضوع قلت فى صراحة إننى لن أعود إلى إصدار هذه القوانين إلا بالطريقة التى يأذن بها المجلس . فلم يكن فى الكلام إذن ليس ولا غموض ، بل قلت فى صراحة بطريقة يأذن بها المجلس . والطريقة التى يأذن بها المجلس هى التى أخدم بها إلى حضراتكم .

يرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أنه سيان عنده أن أقدم بهذا الطلب أو أن أستصدر مراسيم بقوانين طبقاً لمادة ٤١ من الدستور ، بل إنه ليذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن استصدار مراسيم بقوانين طبقاً لمادة ٤١ خير من الطريقة التى تتقدم بها الآن . لا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الأمر ليس كذلك . وهذا أول خلاف بينى وبين حضرة . فلو اتبعت الطريق الذى رسمته لمادة ٤١ من الدستور لكان فى إمكان الحكومة بعد فسخ البورصة البرلمانية أن تلجأ إلى استصدار مراسيم لها قوة القوانين بفرض الضرائب : يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى : إنه يمتنع على الحكومة بعد إصدار هذه اللامس ، طبقاً لمادة ٤١ من الدستور ، أن تدعو البرلمان إلى دور غير عادى . وإلى هنا نحن وإياه متفقون . على أن الأستاذ يوسف أحمد الجندى يرى فوق ذلك أن تكون الدعوة فوراً إلى دور غير عادى ؟ وهذا اقتراح مبنى على أساس خاطئ لأنه لو رجع إلى المادة ٤١ من الدستور لوجد أنها لا تشترط دعوة البرلمان فوراً بل تقول : يجب على الحكومة أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادى .

للمقرر — لقد جرت التقاليد عندنا بوجود دعوة البرلمان فوراً إلى اجتماع غير عادي ، بل إن بنسب للرئيس القوانين التي صدرت طبقاً لهذه المادة كانت تتضمن دعوة البرلمان فوراً إلى الاجتماع .

حضرة صاحب المآلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لم تنص المادة ٤١ من الدستور على ذلك ؛ وكل ما نطلبه إنما هو دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي . وما كم نص هذه المادة : « إذا حدث فيما بين أدوار استناد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه الراسم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

للمقرر — وهل معنى ذلك أن الحكومة يمكنها أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي في أي وقت ، أي بعد شهر أو شهرين ؟

حضرة صاحب المآلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إن المادة لا تنص بمبدأ .

للمقرر — ولكن روح الدستور صريحة في أن المادة ٤١ توجب دعوة البرلمان فوراً إلى الاجتماع ، وحررت التقاليد على أن تكون الدعوة حالاً .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — إن اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير يحمل معنى وجوب دعوة البرلمان فوراً . حضرة صاحب المآلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — التقاليد لا تثبت برة واحدة بل بمرات عدة ؛ وما يعتبره حضرة الشيخ المحترم تقليداً لم يحصل إلا مرة واحدة . وقد تنبع هذه الحكومة طريقاً غير التي اتبع .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي إنه إذا صدرت القوانين طبقاً للمادة ٤١ فإنه يجب دعوة البرلمان فوراً وعرضها عليه . ولكن فانه أنه في هذه الحالة تكون القوانين نافذة ومطبقة إلى أن ينتهي البرلمان من تقرير ما يراه بشأنها . وخطر الالتجاء إلى هذه الطريقة ....

للمقرر — لم أقل قط إن المادة ٤١ من الدستور تطبق في القوانين الخاصة بالضرائب .

حضرة صاحب المآلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إنما ذكرت المادة ٤١ على سبيل المقارنة فقط مع التفويض الذي تطلبه الحكومة لأوضح أن هذه الطريقة أفضل من الالتجاء إلى المادة ٤١ .

للمقرر — قلت إنه لا يمكن استصدار مراسيم لها قوة القانون بالضرائب لأن المادة ٤١ لا تطبق إلا إذا أريد اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير .

حضرة صاحب المآلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — وأنا لا أُلجأ إلى تطبيق المادة ٤١ في هذا الموضوع ولكني ذكرتها على سبيل المقارنة .

لم أنسب إلى حضرة الشيخ المحترم أنه قال يجوز تقرير الضرائب بمراسيم لها قوة القوانين طبقاً للمادة ٤١ ، وكل ما قرره هو أن الأستاذ يوسف أحمد الجدي قال إنه كان يفضل أن تلجأ الحكومة إلى تطبيق المادة ٤١ لأنه يرى أن طريقة التفويض أسوأ من تطبيق هذه المادة . وأريد أن أبين لحضراتكم أن طريقة التفويض هي أكثر نفعاً وأكثر فائدة وأكثر ضماناً من أية طريقة أخرى لغرض هذه الضرائب .

إن طريقة الإذن بإصدار القوانين فيها تحديد للوائح التي يراد أن تصدر بشأنها هذه القوانين وفيها تحديد لمدتها . والأسر على العكس من ذلك في حالة الالتجاء إلى المادة ٤١ ، فإن الحكومة في هذه الحالة تستصدر ما تشاء من القوانين بغير تحديد لموضوعها أو عددها . على أي لم أكتف عند طلب التفويض بذكر عدد القوانين وموضوعاتها بل تقدمت على سبيل العلم بمشروعات هذه القوانين حتى يمكن لكل من حضراتكم أن يقرر أهمية الموضوعات التي تريد الحكومة أن تستصدر بشأنها هذا الإذن وحتى يمكن لحضراتكم بعد أن تفقدوا هذه الأهمية أن تأذنوا للحكومة بإصدار القوانين أو لا تأذنوا بها . وحينئذ تتحملون مسؤولية العمل التي تقدمون عليه بعد أن تكون الأمور قد أصبحت جلية واضحة معينة ومحددة تحديداً تاماً .

( تنص حضرة صاحب العزة حسن نبيه الصري بك وكيل المجلس عن الرئاسة ، وتولاهها حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس ) .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — إن النص الفرنسي للمادة ٤١ من الدستور صريح في وجوب دعوة البرلمان للانقضاء فوراً ، إذ ذكر فيه عبارة "Le Parlement devra être immédiatement convoqué"

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن النص الفرنسي كان يؤخذ به عندما كانت القوانين توضع أولاً باللغة الفرنسية ثم تترجم إلى اللغة العربية . أما وقد وضع الدستور باللغة العربية أولاً ثم ترجم إلى الفرنسية فلا معنى إذن للرجوع إلى النص الفرنسي .

للقرار — إن النص الفرنسي يميز رأينا .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن السبب الذى دعا الحكومة إلى الالتجاء إلى طريقة طلب التفويض هو أن تكون على الأقل الموضوعات التى تصدر بشأنها القوانين معروفة لدى حضراتكم ، فتعرفون أنواع الضرائب التى ستفرض : ضرائب على التركات ، وضرائب على الدخل ، وضريبة السمكة ... الخ فتستطيعون حضراتكم أن تكونوا فكرة عنها ، فإذا ما وافقت عليها من حيث للمدا فوضعت إلى الحكومة حتى إصدار مراسيم بقوانين يفرضها ، وإلا فلا تأذناؤا . وإذا وافقت على التفويض فإن الحكومة ستكون ماثمة بأن تعرض على البرلمان في شهر نوفمبر للقبل القوانين التى أصدرتها بمقتضى هذا التفويض لبجها . يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي بعد صدور هذه القوانين لا يستطيع البرلمان أن يبدلها أو يلغها . على أنه قد فاته أن التفويض يحتم عرض القوانين على البرلمان لبجها ، وأن بحث القوانين له شروط بينها الدستور وتنفذها . فأولا يجب أن تحال القوانين إلى اللجان المختصة لبجها ثم تعرض تقارير اللجان على المجلس فيؤخذ الرأى على القانون من حيث البدأ ثم على مواد مادة فادة ، وأخيراً يؤخذ الرأى على القانون في مجموعه . نحن نريد أن يبحث البرلمان القوانين التى تصدرها الحكومة فإ لو أعطيت التفويض بحثاً كاملاً يؤدي إلى الفرض الذى يقصده الدستور بطريقة وافية ؛ وسيكون المجال في شهر نوفمبر للقبل واسعاً ويمكننا جميعاً أن نبحث القوانين وأن نراجعها وأن تأخذ ونطلى وأن نستدرج بآراء حضراتكم ونجاريكم كما يمكنكم أن تستدرجوا بآراء غيركم من الأصدقاء وتجاريهم أو نجارب من لهم دراية أو علم بهذه الشؤون . هذه الدراسة التى يتوافر فيها الوقت هى التى تؤدي إلى الفرض المطلوب . أما بحث هذه القوانين الآن فلا يبدو أن يكون بحثاً سريعاً ، بحثاً سطحياً ، بحثاً لا يمكن معه قراءة المواد بل يكتفى بالإشارة إليها . فهل هذه هى الطريقة المثلى للاستفادة من تجاربكم ومعلومات من تصلون بهم . ليس هذا هو الوقت ولا هذه هى الطريقة التى زوجها من دراسة هذه التشريعات دراسة كاملة وافية حتى نصل إلى تقرير ما فيه الصلحة من كل الوجوه . وجوه التحصيل وجوه الإيراد ووجه الضريبة على من يتحملونها . أما عندما تعرض هذه القوانين في شهر نوفمبر للقبل فيمكن للحصل أن يبدى فيها رأياً مبعوثاً ، رأياً قوياً قاطعاً . هذا هو ما أردته عندما رأيت أن يوافق البرلمان على قانون تفويض الحكومة في إصدار هذه القوانين ؛ وقد نص فيه على وجوب عرضها على البرلمان في أول الدورة المقبلة ، وأرجو أن يفهم أن العرض ليس معناه ها الإيذاء بل معناه العرض للبحث الكامل .

انظروا حضراتكم ، عندما تعرض القوانين التى تصدرها الحكومة طلباً للتفويض إذا ما أعطى لها ، أنا متأكد أن بحثها في اللجان يستغرق عدة شهور ، ولا بد من أن يستغرق بحثها أيضاً في المجلس عدة شهور أخرى ، وتكون نتيجة ذلك أن نصل إلى نهاية الدورة قبل أن يتمكن البرلمان من إقرارها جميعاً . وينبى على ذلك أنه إذا لم تكن قد أصدرنا هذه القوانين بفرض الضرائب يضيع علينا ما ينتظر أن يحصل من هذه الضرائب ، لا لمدة شهر أو شهرين ، كما قال بعض من حضراتكم ، ولكن لمدة سنة كاملة . وبمضى آخر سن فقد الإيراد الذى ينتظر أن يعود إلى الخزانة من هذه الضرائب مدة سنة كاملة ، لأن السنة المالية تبدأ من أول شهر مايو ، وخلاصة ما تقدم أنه عندما يجتمع البرلمان في الدورة المقبلة وتعرض عليه هذه القوانين التى تصدرها الحكومة ، فإن البحث فيها باللجان أولاً ، ثم بالمجلسين ، يستغرق وقتاً طويلاً . ولا شك من أنه ستنتهى الدورة قبل أن ينتهى المجلسان من من تقريرها بمسبحثها ، فإذا كانت الحكومة قد طلعت التفويض بإصدار القوانين بفرض الضرائب ، فذلك لى تكون عمل بحث وعناية ، وتلافى التأخير الذى أشرت إليه في تحصيل الضرائب .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — يمكن توجيهاً الوقت أن توزع القوانين بين المجلسين .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — حق ولو وزعت فإن وقت البحث سيطول .

أؤكده لحضراتكم أن حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا عندما كان وزيراً للمالية اهتم بدراسة قانون ضريبة البعثة ، فقد لهذا

المرض حوالي عشر جلسات بمر أن ينتهي إلى نتيجة واضحة ، فقد رأى بعض الأعضاء أن تكون الغريبة بنسبة ١ ٪ ، بينما كان يرى البعض الآخر أن تكون بنسبة ١ ٪ فقط ، وهكذا كان الخلاف على كل نقطة من هط القانون .

وقد يبدو لحضراتكم أنه من السهل الاتفاق ، من عث قوانين تلك الضرائب ، ولكني أؤكد لحضراتكم أن بحثنا سيستغرق منا جلسات وجلسات ، مما يجعلني أعتقد أنه سير وقت طويل قبل أن تقرر الضرائب ، وقبل أن نقرر ، وقبل أن نحصل ، وقبل أن نستفيد الخزانة العامة من هذه الضرائب شيئاً ، في وقت نحن في أشد الحاجة إلى المال .

أذكر لحضراتكم أن للزيادة في حجة إلى المال بالنظر إلى ما زاد علينا من واجبات ومسؤوليات ، بسبب المعاهدة التي تمحلناها راضين مسرورين ، وقبلنا أن نقوم بأعبائنا عن طيب خاطر . أقول هذه للمسؤوليات يجب أن نعمل على تحملها ؛ وهذا الواجب ، حتى يمكن أن نؤديه ، يجب أن نعمل على توفير المال لتمكين من أدائه .

إن مسؤولياتنا ، بإصرار الشيخ ، ليست راحة فقط إلى المعاهدة وما تقتضيه من صرف مبالغ طائلة لتكون حيشنا وإعدادنا الإعداد اللازم ، بل إنها ترجع إلى ما تتطلبه حركة الإصلاح الشاملة التي يجب أن تم فروع الحياة في مصر ، يجب أن نهم بالأمن ، يجب أن نهم بالصحة ، يجب أن نهم بالزراعة ، ويجب أن نهم بالماء وتدير ما يلزمه من المال ، لتمكين من الانتفاع من الخزانة التي أنشئت .

تقد طلبتم البارة فقط ، أن تبدل الحكومة جهدها لتقوية قناطر إسنا ، وفي الوقت نفسه تضييق على الحكومة في تدبير مواردها . ولا أقصد أن أقول إن غرضكم هو التصيين بالقات ، ولكني أقول إن الطريقة التي تصحون بها تؤدي إلى هذا التضييق . وأقول ذلك حتى يكون كلامي واضحاً جلياً .

وتعرفون حضراتكم أن من أول واجبات وزارة المالية ، في الوقت الحاضر ، الاهتمام بإعداد ميزانية العام المقبل ، في حين أننا لم تنته بعد من إقرار ميزانية العام الماضي .

نحن نبحث الآن في الأسس التي نبنى عليها ميزانية العام المقبل ، وأؤكد لحضراتكم أننا نأخذ على التقديرات الأولية توقع مجزاً قدره خمسة ملايين من الجنيئات . فمن أين يمكن لنا أن نوازن الميزانية إذا لم يتيسر لوزير المالية الوسائل التي تساعد على تحقيق هذه الموازنة ؟

يقولون لدينا الاحتياطي . ورداً على هؤلاء أقول إن حراً من هذا الاحتياطي قدره ١١ مليوناً من الجنيئات تقريباً محبوس لا يمكن أن نغسه ، وجزءاً آخر ممدد لمصاريف المعاهدة ، والتفليل الذي سبق منه يصرف على الجيش . ولذلك فإني أصرح تصريحاً رسمياً أنه لا يمكن الاعتماد على الاحتياطي للقيام بأي عمل جديد في أية مصلحة من المصالح . هذه هي حالة الزيادة التي يجب أن تكون تحت أنظاركم وفي حسابكم . وقد بين حصة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي أن البلاد الأخرى عندما توجد في حالة مالية سيئة تبيع للحكومة أن تصدر مراسيم بقوانين بفرض ضرائب .

القرار — هذه البلاد لا تبيع إصدار مراسيم بقوانين بفرض هذه الضرائب .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — سأبين أن هذه البلاد تبيع فرض مثل هذه الضرائب بمراسم بقوانين .

لا يقبل ، بالحضرات الشيوخ المحترمين ، أن يقال إن على الحكومة أن توازن ميزانيتها ، بل إن واجبكم يقضي بأن تتعاونوا معها في ذلك . إننا إذا لم نحصل اللبون جيبه من هذه الضرائب فيكون هناك عجز في الإيرادات فقدر هذا البلغ .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فالوس اهتدى — أرى لشد هذا العجز أن تحفض المصروفات وتلقى الشروعات الجديدة غير الضرورية .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — عندما تقدمت الميزانية إلى البرلمان أبدتهم طلباً عاماً بضغط المصروفات ثم لم تلبوا أن طلبتم من الناحية الأخرى طلبات خاصة تؤدي إلى زيادة المصروفات ، حتى لقد بلغ بك الأمر أن طلبتم رفع درجات بعض الموظفين ، وهو أمر شكوا وتكون منه كثيراً .

للقرر — لم يطلب مثل هذا الطلب في مجلس الشيوخ .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لقد طلب مثل هذا الطلب هنا وفي مجلس النواب . يجب علينا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن نعمل على الاقتصاد ، وأن نضبط مصروفاتنا ، وأن نعمل كل ما يمكننا في هذه الناحية . وأذكر لحضراتكم أنه من جهتي على علمي ذلك ، فقد طلبت أن يعمل كل وزير على تخفيض مصروفات وزارته بنسبة معينة ، وأقول لكم إننا من الآن نشغل في وضع كادر جديد للوظائف أرجو أن تتمكن من تقديمه للبرلمان في أول البورصة المقبلة . كما أننا نعمل من الآن على تخفيف عبء الماشات ونبعث في الوسائل المادية لهذا الغرض . ولكن رغم ذلك كله لا يحتمل أن يزيد الوفر على نصف مليون جنيه أو على مليون جنيه على الأكثر مهما بذلنا من جهد . حتى الكادر فإن الوفر الذي سيتيح من تطبيقه لن يكون عاجلاً بل سنحصل عليه تدريجياً بمرور الزمن . وعلى كل فليس هذا مجال الكلام فيما ذكرت من العمل على إيجاد الوفر للنشود وإنما كل ما أردته من ذكر هذه اللوائح هو أن أرد على حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الجندى ، وأخص حضرة بالرد لأن معظم الاعتراضات على إعطاء الحكومة التفويض جاءت في أمثاله مما يجعل حضرة دائماً حاضراً في ذهني ويجعلني أتجه إليه بكلامي ، خصوصاً وهو مقرر اللجنة وواضع تقريرها .

تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أولاً في مبدأ إعطاء التفويض . هل يجوز للبرلمان أن يعطى الحكومة تفويضاً لإجراء عمل معين أو حق تفويضاً مطلقاً كما هو الحال في البلاد الأخرى ، أو لا يجوز للبرلمان ذلك ؟ هذا هو أساس الموضوع . لا أريد أن أرجع إلى النصوص التي تلاها الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؛ وليس لي عليها غير ملاحظة واحدة وهي أن هذه النصوص التي تلاها موجودة في كل الدساتير وعلى الأخص في الدستور الفرنسي .

ولست أريد أن أذكر بولندا أو ألمانيا لأن لها نظاماً اجتماعياً خاصاً لا تريد أن تشبه به في شيء ، ولكني أخص فرنسا بالذكر لأنها تريد أن تشبه بها حيث بلغت الديمقراطية فيها غايتها ؛ وترجو أن يبلغ نظامنا الدستوري ما بلغه في فرنسا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — ولم لا يذكر معالي الوزير إنجلترا أيضاً ؟

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — وأذكر إنجلترا كذلك .

تنتاز فرنسا عن إنجلترا من الناحية الدستورية الفقهية لأنها بد النظرية . أما الإنجليز فرجال عمليون يرون أن الدستور تقاليد وإجراءات ومصلحة . ويمكن لهم أن يقرر تخليد حتى يصبح قاعدة يسيرون عليها ، فلا يقولون في بلادهم إن النطق يقضى بكذا أو إن إحدى اللوائح تقضى بكذا ؛ وإذا عدل مبدأ كان تعديله من الناحية العملية .

أقول إن فرنسا بد النطق والناقشات الفقهية الدستورية ، فقد نبغ الفرنسيون في ذلك نوعاً لا ينكره أحد حتى الأستاذ لويس فانوس .

إن النصوص الدستورية في فرنسا شبيهة بنصوص دستورنا إن لم تكن أشد منها من جهة تهديد حق الحكومة في إصدار مراسيم بقوانين ، ومع ذلك يقول لنا الأستاذ يوسف أحمد الجندى إن البرلمان في فرنسا أعطى تفويضات للحكومة وقال إن سبب إعطاء هذه التفويضات وجود حالة حرب أو ضرورة استصدار ضرائب جمركية أو حدوث أزمات خلعة بصر الفرنك . وأنا أطلب إليه أن يترك تلك الأسباب جانباً وأسأله إن كانت التفويضات قد صدرت إلى الحكومة أم لم تصدر . هل يبيع قانونهم ودستورهم إعطاء هذه التفويضات وأكثر منها ؟

القرر — ليس في دستورهم ما يشبه المادة ٤٩ من الدستور المصري .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إن المادة ٤٩ من الدستور المصري تضع مبدأً بجواز إصدار مراسيم بقوانين في حالات معينة بشروط خاصة ، وقد يجوز أن تتوسع في تفسيرها . أما في فرنسا فليس لديهم الأساس الذي يستندون إليه في استصدار مثل هذه المراسيم . ومعنى هذا أحد أمرين : فلما أن النصوص الموجودة تجبر ذلك في تفسيرها الصحيح وسأبين كيف يمكن أن نتد بالأمر من هذه الناحية — ولما أن يكونوا قد خرجوا عن هذه النصوص الموجودة تجبر ذلك في تفسيرها الصحيحة القانونية المتحررة من الحرب مرة أخرى والأزمة مرة ثالثة والفرق بين مرة رابعة في ظروف كالتى نحن فيها الآن لأن دستورهم لم يقصر حالة الضرورة



على هذه الأحوال الثلاث . فإذا جدت لديهم ضرورة في ظروف كالتى نحن فيها نلزمهم بإصدار هذه التفويضات للحكومة في الحالة الرابعة لما تأخروا عن إعطائها . وسأبين حضراتكم أنهم أعطوا فضلا تفويضات في ظروف وأشكال لا يمكن المقارنة بينها وبين ما تطلبه الحكومة الآن إلى حضراتكم .

تلا الأستاذ يوسف الجندى ما يجرى في فرنسا ، وأنى لنا بآراء شراح في هذا الصدد ، وأعاد على المحصول ذكر العلامة ديجي ، وهو أستاذ معروف في مصر كان عميداً لكلية الحقوق ، فترة من الزمن ومعروف في فرنسا بمقدرته وعلمه أكثر مما هو معروف بهما في مصر .

تكلم الأستاذ يوسف الجندى عن رأى الأستاذ ديجي في الموضوع من الناحية النظرية في البادئ الدستورية ، فقد كان يتصور الأنظمة الموجودة في فرنسا والحالات القائمة عند ما تكلم عن التفويضات وحكم عليها من الوجهة النظرية بما حكم .

تألموا بنا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إلى رأى العلامة ديجي في مثل هذه الحالات في مصر عندما اطلع على الدستور المصري وأبدى رأيه في التفويض في محاضراته التي ألقاها عندما كان عميداً لكلية الحقوق في مصر . فقد قال : « إن للسألة ما زالت في فرنسا محل مناقشات كثيرة ؟ ولكن يمكن القول بأنه بالنسبة للتكييف الحالي للقانون الفرنسى يستطيع رئيس الحكومة أن يصدر مراسيم بقوانين في أحوال ثلاث : أولها إذا أعطى له الحق في ذلك صراحة من البرلمان ، أى إذا فوض إليه ذلك من البرلمان . فلم يقل إن التفويض خاص بالضرائب أو غيرها . وثانيها حالة سن لوائح لأداء الخدمات العامة . وثالثها السائل المتعلقة بالبوليس وغيره .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس انندى — لم يرد شئ من إجابة التفويض في فرض الضرائب .

للقرر — من رأى العلامة ديجي أنه غير جائز إصدار تفويض في الضرائب المحلية .

حضرة صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لقد قال ديجي إن الحكومة صاحبة الحق في إصدار المراسم إذا فوض إليها البرلمان ذلك ، ولم يجر إلى الضرائب المحلية أو غيرها .

قال العلامة ديجي بالنسبة للحالة في مصر « أعتقد أنه في القانون المصرى يجوز للحكومة كما يجوز للحكومة الفرنسية أن تصدر مثل هذه القوانين بناء على تفويض من السلطة التشريعية » . وإذن يرى ديجي جواز إصدار مراسيم بقوانين بناء على تفويض من السلطة التشريعية في مصر كما هو الحال في فرنسا . ولقد أثار ذلك ديجي — ليس في ظرف مشتبه فيه كالتلفر الذى يستعان فيه برأى أحد العلماء — ولكنه ذكره في محاضرة عليه بحة وفي وقت لم يتطلب الحال فيه تفويضاً أو بحكم . فأرأه سلم إعطاء العلم والحق والضمير ؛ ولا شبهة إذن في رأيه من هذه الناحية .

يقولون إن التفويض في فرنسا لا يمكن أن ينصرف إلى فرض الضرائب — ولأسلم بهذا .

للقرر — ولا للمقوبات ؟

حضرة صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — نعم ولا للمقوبات .

هذا ما قاله ديجي .

فلننظر ماذا عمل البرلمان الفرنسى في هذا الصدد .

للقرر — عمل كالتى عمله الدكتور أحمد ماهر في مجلس النواب ، فقد استعان بمجزة في سبيل الحصول على هذا التفويض .

حضرة صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — ليس في فرنسا حزب له غالبية تمكنه من أن يحكم بمفرده . وقد رأينا رؤساء حكومات يرضون الوزارة في الأزمات إذا لم يعطهم البرلمان تفويضاً . فالسألة ليست مسألة حزبية ولكنها تطور في التفكير وفي أداء الواجبات .

وصل الأمر في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى أن صدر في فرنسا قانون مؤلف من مادة واحدة هذا نصها :

« يؤذن للحكومة ، إلى حين انتهاء الدورة العادية للبرلمانيين ، وعلى الأكثر إلى ٣١ يولييه سنة ١٩٣٨ ، أن تتخذ بمراسيم يقرها مجلس الوزراء ما تراه ضرورياً من التدابير لمواجهة الأعباء التي يقتضيها المبلغ الوطنى وتصحيح الحالة المالية وحالة الاقتصاد القومى » .

أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن البرلمان في فرنسا يكون مجتمعاً في شهر أبريل وتكون الدورة مستمرة ذلك أجاز البرلمان إعطاء الحكومة مثل هذا التفويض ، كما أرجو ملاحظة أن الحكومة حصلت على هذا التفويض أثناء انعقاد البرلمان في دورته العادية ولم تكن هناك أزمة ولا حرب .

القرار — بل كانت هناك ضرورة موازنة الميزانية .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — كان التفويض لما يقتضيه الدفاع الوطني ، وهو شبه بما نطلبه هنا يحضرات الشيوخ المحترمين .

أنا أتكلم عن نص المادة التي وافق عليها البرلمان الفرنسي بمجلسيه . وعن تصحيح الحالة المالية ، وأسمع من بعض حضراتكم أن هذا التفويض أعطى لمناسبة تدهور الفرنك ، ولكني أرد على ذلك بأنه قد ورد في المادة أن حالة الاقتصاد القوي من ضمن مبررات إصدار مراسيم بقوانين من السلطة التنفيذية . وكلة الاقتصاد القوي واسعة النطاق ، ويجوز التوسع في تطبيقها ، فمثلاً يجوز إصدار مرسوم بقانون بعد امتياز شركة الأسواق وإصدار مرسوم آخر لتشجيع صناعة الجبن وجلب آلات لصناعتها واستيراد القمح من الخارج ، كل هذا عيس الاقتصاد القوي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — ليس هذا هو المقصود بالاقتصاد القوي .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — من الأسف ، يا حضرة الشيخ المحترم ، أن هذا القانون طبق في فرنسا ؛ والتطبيق هو الفاصل بين وبينك . حصلت الحكومة الفرنسية على هذا التفويض فإضطروا حضراتكم ما الذي اتبع في هذا السند : جاء في ختام المادة الواحدة التي تؤلف القانون المذكور : « وتمرس هذه المراسم على المجلسين للتصديق عليها في بحر الصورة غير العادية وعلى الأكثر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ » . وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن برلمان فرنسا دورتين في السنة ، بتبديء الأولى منهما في شهر يناير وتنتهي في شهر مايو ، والثانية تسمى غير عادية تفقد لإتمام نظر القوانين وتنتهي بنهاية السنة . وقد أصبحت هذه الدورة الثانية في حكم دورة عادية في فرنسا .

ترون حضراتكم من ذلك أن الحكومة مفوضة في إصدار التشريعات التي تراها أثناء انعقاد البرلمان .

وواضح من هذا النص أن التفويض عام شامل يتناول كل التدابير التي يقتضها الدفاع الوطني — وهي حالة تشبه حالتنا من كل الوجوه ، لأنها في أشد الحاجة لمواجهة الأعباء التي يقتضها الدفاع الوطني والتي لا يحصى لنا عن القيام بها حرصاً على أكرامتنا وكيانتنا ، وكذلك لتصحيح الحالة المالية وحالة الاقتصاد القوي .

ولم يرد في هذا التفويض أي قيد أو شرط يعد من سلطة الحكومة فيما سوى التزامها بمرس المراسم على البرلمان للتصديق عليها ؛ ولم تستثن الضرائب من التفويض .

ترون حضراتكم كما تقدم أن الحكومة تستطيع التمتع بهذا التفويض فلا تعرض تشريعاتها على البرلمان إلا في نهاية السنة .

لقد بادرت الحكومة إلى الاستفادة من هذا التفويض فأصدرت مراسيم عديدة أهمها الرسوم بخانون الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ وهو يقضي في المادة السابعة منه زيادة جميع الضرائب المباشرة المربوطة على الممولين من ضرائب عقارية وضرائب على الثروة المنقولة إلى غير ذلك بمقدار ٨ ٪ ؛ ويقضي في المادة الثامنة زيادة ٨ ٪ كذلك على جميع الضرائب غير المباشرة ورسوم الإنتاج ؛ وتقضي المادة التاسعة بتقرير الزيادة عليها على جميع الضرائب والرسوم التي تحصلها مصلحة التسجيل ؛ ونص في المادة العاشرة على إعادة النظر في الطريقة الإدارية بصفة عامة .

ولم تكف الحكومة بذلك بل نصت في المادة الحادية عشرة على أنه يجوز أن يصدر مرسوم عادي — لا مرسوم بخانون — بفرض ضريبة إضافية على أرباح المنشآت التي تشتغل للدفاع الوطني وأرباح بعض المنشآت الأخرى .

أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن المنشآت التي تشتغل للدفاع الوطني كثير عملها وعظيم مكسبها ، لذلك رأت الحكومة أن تفرض عليها ضريبة استثنائية لا تكون كضريبة الممولين .

لقد طبقت الحكومة الفرنسية في معاملة الشركات أنظام الضاوت في الضرائب ؛ وطبقته في ضريبة مصانع النطاع الوطنى .  
من تحصيل الحاصل يان أهمية ذلك الرسوم بقانون ، قد قرر زيادة الضرائب عامة : من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو رسوم قيدية وغيرها . وأذن بإنشاء ضريبة إنشافية على أرباح بض اللشآت .  
ومما يزيد في خطورة هذا الإجراء أنه صدر والبرلمان قائم . وقد كان في الإمكان أن تمرض عليه الوادات المطلوبة فيقرها على وجه الاستعجال .

من ذلك ترون حضراتكم أن الحكومة الفرنسية حصلت على هذه الإجازة لأن أهم ما في القوانين تطبيقها ، فيجوز للحكومة ، عندما تصدر هذه القوانين ، أن تحتاج إلى مرفة أثرها وتأثيرها لقرار موقف نهائى فيها ، فتستفيد الحكومة من هذه الإجازة إجراء تعديل بسيط قد تراه لازماً فيها تصدره عن تشريعات .

هذا ما حدث في فرنسا وهى من أرسخ البلاد فدياً في الليبيرقراطية وأشدها تمسكاً بالنظام الدستورى ولم يرد في دستورها أى نص يبيح للبرلمان التنازل عن سلطته بصفة دائمة أو مؤقتة إلى الحكومة . ومع ذلك لم يجد في إعطاء التفويض للحكومة أى اعداد على الدستور أو مخالفة لأحكامه . فمن المألوف القول أن نزع — ونحن نحن يترشدون دائماً في الشؤون القانونية والدستورية بنظمهم وأبحاث علمائهم وشراحهم — أن مثل هذا التصرف يعد اعتداء على الدستور .

ليس لنا أن نفهم من هذه النصوص أكثر مما نفهمه فرنسا ، ولا أن نتشدد في تطبيقها أكثر من تشدها .

يقول الأستاذ يوسف الحدى — وقد اعترضت عليه — إن التلم الدستورية والروح الدستورية متأصلة في فرنسا ، فلا خطر من موقف البرلمان الفرنسى إزاء الحكومة الفرنسية في مسائل التفويض .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : إن رأى العام في مصر واضح كل الضوح ، وفي مكتته أن يراقب أعمال الحكومة وأن يقوم بهذا الواجب تمام القيام . لكن المصرى بطمه يميل إلى الانقياد والبحث عن نقط الضعف ويبالغ في ذلك حتى يحول الموضوع في النهاية إلى فكاهة ، ونحن لا نغنى مراقبة رأى العام لأننا نعمل لصالحه .

للقور — ما نفيه هو مقاومة التزمت الاستبدادية .

حضرة الشيخ المحترم ويسى أخنوخ فانوس افندى — نحن ضفاء في هذا ! ...

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أنا رأى أننا لسنا ضفاء .

حضرة الشيخ المحترم ويسى أخنوخ فانوس افندى — أنا آسف ...

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) : فالسألة ، ياحضرات الشيوخ المحترمين ، هى مسألة مبدأ ، فهل إزاء النصوص الوحودة في قوانيننا وفي دستورنا يمكن أن تعطى الحكومة هذه التفويضات المطلوبة أم لا ؟

الواقع أن السألة تحتاج إلى تقدير وتدبير ، بلهى مسألة ضرورة وتقدر لمن يعطى هذا التفويض . إذا راعينا هذه الاعتبارات فإننى أخرج من هذا بأن إعطاء التفويض أمر جائز .

أقول بعد ذلك ، هل وضنا الحالى يسمح أو يساعد أو يقتضى أن تعطى الحكومة تفويضاً بإصدار هذه الراسم بقوانين ؟ إلى أجيب عن ذلك بأن الدستور يسمح به ، وهنا ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي إلى أنه لم يفرق بين هذه القوانين وبضها ، ولكنى أعزده في ذلك لأنه يرضى الفكرة من أساسها .

انتهينا من بحث النقطة الأولى وبعد ذلك أقول ، هل أحوالنا الحاضرة وظروفنا الراهنة التى نمر بها البلاد تجيز أن يعطى لنا هذا التفويض ؟ هذا هو المحور الذى أريد أن أتكم عنه في النقطة الثانية .

إن القوانين المروضة على حضراتكم عدها ستة : اثنان منها يتصلان بالصربية القفارية ، وهذان الرسومان لن يترتب على صدورهما زيادة في إيرادات الحكومة ولكن إصدارهما أى من باب الصدقة لأنهما كانا قد أعدا للعمل بهما ولا يترتب على إصدارهما ترتيب أعباء جديدة بل فيه تخفيف عن كواهل بض الملولين — لذلك رأى أنى تقدمهما للبطس مع هذه الراسم بقوانين الأخرى . وبعبارة القوانين

الحامسة بالضريبة العقارية أقول إنه إذا حصل ما يجمع الآن ضلّا على أساس التقديرات السابقة التي حصلت في ثلاث السنوات الماضية فإنه يكفى أن يكون مجموع الضريبة العقارية ٦ ملايين من الجنيهات .

لقد أعلن دولة صدق بشا أنه سيعمل على تخفيف عبء الضرائب عن عائق صغار الملاك بما قيمته مليون من الجنيهات ، وهي فكرة طيبة في ذاتها ولكن يجب أن نبحث في طريقة لتنفيذ هذه الفكرة بتوفير المال المطلوب .

القرار — يمكن الحصول عليه من ضريبة الإيراد للطبقة .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — إذا وافقتم على الإذن بإصدار هذه الراسم بقوانين الطبقة فإنه يكون ميسوراً .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — بدلاً من تخفيف الضرائب عن كواهل صغار الملاك الأوفى أن تشتري الحكومة الأملاك المزروعة من الأهالي وتردها إليهم .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — أتم تطالبون الحكومة بذلك ، فهل هذا معقول ولديها كثير من الأراضي التابعة لمصلحة الأملاك وتريد أن تبيعها للأهالي ؟

أعود بعد ذلك فأقول إنه كان من أحب الأشياء لدى الحكومة أن تزيد نسبة الضريبة العقارية ٢٪ أو أكثر ولكنها نظرت إلى الحالة المالية وإلى الأعباء الثقيلة التي يتن منها للزارعون فرأت أن تحتل جزءاً ويحتل للزارعون الجزء الآخر فدرت مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه وأخذت تبحث عن تدير ٦٠٠ ألف جنيه من موارد أخرى . ولقد كان عملها من هذه الناحية متعباً ومفيداً للفلاح .

وإذا كنتم حضراتكم تريدون أن تبخسوا أساس هذه الضريبة فلا مانع من أن تخلص هذين للرسمين بقانونين وتأخذ التفاوض من الباقي .

( تصفيق من المدين ) .

لا مانع عندي من ذلك لأن السألة مسألة عرض وتطلب ؛ ولن تأخذ هذه الراسم بقوانين إيراد جديد .

أما فيما يخص بالراسم بقوانين الأخرى فأظن أنه من الخطر الشديد ألا يقر المجلس إعطاء الحكومة هذا التفاوض بفرض الضرائب الواردة فيها لأنها بحثت من سنوات طويلة . قانون الضعفة مثلاً بمحبة وزراء المالية السابقون ومنهم مساعدة مكرم بشا فقد أدخل عليه تعديلات ثم أدخل عليه غيره تعديلات أخرى . وهذا القانون لا يقتضى تنفيذ تحصيل ضرائب بلهظة بل سيكون التحصيل بمقتضاه يكاد يكون غير محسوس لأنه سيتناول الأوراق المالية من شيكات وسندات وأوراق أخرى . وطالما شكوا من أن أصحاب هذا النوع من الأعمال لا يتحملون شيئاً من هذه الضرائب ، فلا أقل من أن نبدأ بتحصيل شيء منهم بمقتضى هذا التشريع لتسفيد منه للريانة ويمكن أن نسوى به بعض أبواب النقش للصدقة في الليزانية .

باحضرات الشيوخ المحترمين : ما هي الصلحة التي تعود علينا من تأخير إصدار هذا الرسوم بقانون إذا كان تنفيذ يعود بأكبر فائدة على البلاد ، والبحث اللازم لا يقتضى شهوراً طويلة ؟

فهل تبقى هذه الضريبة مطعنة سنة مالية أخرى ومظم ما يبغي بمقتضاها لن يتحمل للزارعون ؟ والمادة تقتضى توزيع الضرائب على جميع الطبقات وأن يقوم كل بضميه . وبذلك تقدم البلاد وتصل إلى ما نبهه جيمس من عن وسؤدد وأماناً طيبة وورقاً لهما الوطن العزيز .

كيف نتمنوا هذه الأموال عن خزانة الحكومة باسم موافقتكم بإعطاء الإذن للحكومة بإصدار هذه القوانين والمخازنة في حلجة اليوم قبل الغد إلى هذا المال ؟ إن ضريبة الإرشاد شأنها شأن ضريبة الضعفة ، ومن المناسب هنا أن أذكر أن مالى مكرم بشا في حديثه في إحدى صحف الصباح ذكر أنه من الواجب أن نبدأ بتنفيذ ضريبة الإيراد .

القرار — هل إذا قال مكرم بشا هذا أضاء أتنا توافق ؟

حضره صاحب المحلى الدكتور احمد ماهر ( وزير المالية ) - إني أستشهد بكلام مكرم بإنشاء قنصلية في القاهرة وسبق أن بحث هذه القوانين وكون رأياً فيها ، ولما الحق أن أستشهد برأيه كما استشهدت أنت برأى دجى وبرتلى وغيرهما .

يقولون لماذا لا تنتظر وتترتب في إصدار هذه القوانين حتى نبحث تمام البحث . ولا مانع من أن نضحي بعض الشيء في سبيل استمتاع الأمة بحقوقها من أن الضرائب لا تفرض إلا بواسطة مجلس في البرلمان .

فالأمة تستمتع إذا بحث مجلس الضرائب التي تفرض عليها وتستمتع أيضاً إذا أذن مجلسها للحكومة أن تصدر هذه المراسم بقوانين بفرض الضرائب ، لأن ذلك يؤدي إلى تحصيل مبالغ وفيرة تدخل خزانة الدولة ، وفي هذا ما فيه من رفع شأن الأمة وتحسين مراقبتها والقيام بأعبائها التي تواجهها في وضعها الجديد ، هذا هو الاستمتاع بحق .

المقرر - إننا نشجع الاستماع الذي يكون نتيجة بحث وتدقيق ونطالب به ونسأل في سبيله .

حضره صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) - أنا أوافق الأستاذ الجندى على ما يقوله . ولكن ذلك يقتضى أن يتوفر الوقت الكافي لبحثه ؛ ويجب أن يفرغ كل منا للتفرغ التام لهذا البحث .

يقولون ماذا عساه يحدث لو أخرج إصدار هذه المراسم إلى الدورة القادمة ، وهذه للدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يستطاع أن يحصل في هذه للدة الوجيزة شيء يذكر ، وإننا لم نعلم بعد إدارات جديدة لجباية هذه الأموال ؟

وردت في ذلك أقول إن كل شيء سبأ ؛ وعندنا الأداة والأساس ولكننا نبرزه إذا حصلنا على إذن حضراتكم .

أقول أيضاً إننا لم نكن في حاجة إلى زيادة عدد الموظفين إلا بعد تدقيق شديد أجريناه عند تكوين هذه الإدارات . ولن نلجأ إلى تعيين أحد من الموظفين الجدد إلا إذا اقتضت الضرورة القصوى بحيث لا نجد من يقوم بعملهم في مصالح الحكومة المختلفة .

الواقع أن مباشرة هذا النوع الجديد من الجباية يحتاج إلى خبرة وكفاءة وتجارب كثيرة . وفي أول الأمر يحتاج أن يسير العمل بتؤدة وتريث ، وهذا هو السبب في أن نسبة الضريبة منخفضة نوعاً ما لأننا لا ندرى ماذا ينتج من هذا التشريع ، ولذلك كانت هذه الضريبة منخفضة نوعاً حتى يسهل على الموظفين جبايتها وهم في بادئ عهدهم بهذا العمل ليس لديهم الدراية الكافية والخبرة الكافية لعلوة على أن تطبيق هذه القوانين يتبع لها الفرصة لاجتماع الأخطاء والقصص الموجودة في القواعد التي وردت في هذه المراسم بقوانين ومجلسنا على تلافيا ، وكل يوم يمر من غير تطبيق هذه القوانين محسوب علينا ولو طبقت هذه القوانين من الآن فإن تطبيقها يحملني استغيد فائدة كاملة ويساعدني على السير في هذه التجربة بتجارب .

يقولون ماذا لا انتظروا إلى يولييه عام ١٩٣٩ ؛ ومعنى هذا أنني أحتاج لموظفين أدرهم وأعلمهم وبذلك أنسج سنة أخرى ، فلو طبقنا هذه المراسم في الفترة الوجيزة أي في عطلة البرلمان فإنني أدرب الموظفين وأهيئهم لهذا العمل وأكون قد حققت للنش القائل « إذا أردت أن تقوم فائزاً في الماء » .

فالواجب أن نسرع في تطبيق هذه القوانين على أصحاب رموس الأموال حتى يساهموا في الضرائب التي تقتضيها حالة البلاد وحتى لا تهرب رموس الأموال إلى خارج البلاد وكل هذا يحتاج إلى خبرة وكفاءة واحتياطات ، ونحن ألا نقوتنا الفرصة توجهاً لصلحة البلاد .

إن الحد الأقصى للضريبة المقابلة للأراضي الزروعة هو ١٦ أو ١٨ ٪ ولكن الضرائب الأخرى هي ١٠ ٪ وقد حدثت بهذا القدر على سبيل التجربة وليس هذا هو الحد الأقصى لها .

وإذا ظهر مستقبلاً أن هناك ما يدعو لزيادتها إذا اقتضت الضرورة فلن الحكومة تعمل على زيادتها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن ضريبة الأراضي الزراعية ضريبة منظمة لا يستطيع أن أسها أو أسهل أو تخفيها . وإذا أردت أن أخفيها فلا بد أن أسهل هنا عن طريق غير محسوس بأن أبحث عن أبواب أخرى أدرك منها المال فإذا توفر لدى الحكومة شيء منه فإنه يمكنها أن تستخدم هذه الزيادة في تخفيف عبء هذه الضرائب عن كاهل صغار الملاك لأن الأمور تتعلق بعضها ببعض .

وكما زادت موارد الدولة زادت مقدرة الدولة على تخفيض الضرائب المفروضة على الأبطال الزراعية . الواقع أن الفلاح هو الذي يحصل أكبر نصيب من الضرائب في حين أن أصحاب رموس الأموال معفون منها . فنقرر هذه الضريبة على رموس الأموال في تخفيف

لا يستأن به عن كاهل القلاح ، لأننا لم نقرر هذه الضرائب على رموس الأموال وأصبحت في هذا الوضع الجديد نريد أن يكون لنا جيش كبير يتطلب نفقات باهظة ، لما كان لدينا من سبيل إلا أن نفرض ذلك على القلاح للسكين ، فلا أقل بعد صدور هذا التشريع الجديد من أن تخفف عنه هذه التكاليف الجديدة .

وإني أحمد الله أن هذه الضرائب الجديدة ستقابل هذه الزيادة في الصروفات . وإذا أمكننا أن نصل إلى هذه النتيجة فإننا كما قلت نكون قد حققنا ما نبنيه من تخفيف العبء عن كواهل القلاحيين .

يقولون لماذا يدفع الزارعون حصرية عن أطيابهم بنسبة ١٨٪ بينما يدفع آخرون ٥٪ أو ١٠٪ ، هذا كما قلت هو الحد الأقصى بالنسبة لضريبة الأطياب أما الضرائب الأخرى فيجب أن تزيد . علاوة على ذلك يجب أن يفهم أن بلادنا زراعية ومعظم ميزانيتها تصرف في مصلحة للزارعين ، سواء كان على التعليم أو الري أو الصحة .

حسرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فالوس افدى — ما الذى تنفقه الحكومة على صحة القلاح ؟

حسرة صاحب المالى الدكتور أحمد ملهى ( وزير المالية ) — أرجو أن يفارن حسرة الشيخ المحترم بين ميزانية وزارة الصحة هذا العام وبينها في الماضي عندما كانت مصلحة ، ومنها يرى أن التحسن مستمر ، وأنتا قدّمنا خطوات . ولا يمكن أن نستمر في التحسن والترفيه عن القلاح من غير زيادة الموارد التي تدخل خزانة الدولة من مختلف الأبواب .

يقولون إن جزءاً كبيراً من الاحتياطي ، يبلغ نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، محبوس .

نعم هذه المبالغ محبوسة للصرف على مصلحة القلاح ؛ ومعظم موارد الدولة تصرف على القلاحيين فيجب أن يتحسوا ، لا حول كل الضرائب بل جزءاً منها .

الضريبة القارية الممول بها الآن وضعت من سنوات ؛ وقد عدلت قليلا ، ولكن الأساس ثابت ؛ بينما للنافع تزايدت أكثر من ١٠٠٪ في جميع نواحي الإصلاح والتقدم .

بناء على ذلك أرجو من حضراتكم أن تتدروا كل هذا ولا تبخلوا على الحكومة بالتفويض . فالمصلحة العامة والواجب الوطني يحثان عليكم ذلك . وكما قال حسرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي إن الترويعات المروضة يجب أن تحت بعيدة عن الحزبية ، وكلنا يطلب الخير للبلاد عاجلا بدون انتظار وقت يفوت على الحزاة دخلا كبيرا .

( تصفيق من الميدين ) .

لنقرر — أليس لدى الحكومة طلب احتياطي يتعلق باستمرار البورة ؟

حسرة صاحب المالى الدكتور أحمد ملهى ( وزير المالية ) — رأي في استمرار البورة ...

الرئيس — تقدم طلبان<sup>(١)</sup> بإقتال باب النافذة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( ١ ) نس الاقتراح الأول :

« تفتح إقتال باب النافذة بعد أن تتور المجلس من أقوال الحكومة وأقوال حضرات الأعضاء »

على رمضان الطويحي ، الشامي أبو وانيه ، زك ويصا ، حسين الجسدى ، محمد هضى شتا ، حسن أبو الفتح ، محمد مزروق ، محمد كمال علسا ، محمد سليمان الوكيل ، حسن الوكيل ، عبد الستار عمران ، على عيسى توار ، حسين الهارى ، عبد الرحيم مهنا .

نس الاقتراح الثانى :

« تفتح إقتال باب النافذة »

حرسى وزير ، محمد عبد الحليط ، محمد التازى عدويه ، زك ميتايل بشاره ، على كمال حيشه ، صلاح الدين التوارى ، أحمد حنى أبو الفضل ، محمد تويق راضى سليمان ، السيد سليمان .



٨٢	عدد الأصوات التي أعطيت
٤٢	الأغلبية المطلقة
٢١ صوتاً <sup>(١)</sup>	للموافقت
٦١ صوتاً <sup>(٢)</sup>	غير للموافقت

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض المشروع بأغلبية ٦١ صوتاً من ٨٢ .

( في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

#### (١) الموافقت :

الشيخ إبراهيم محمد فراج ، أحمد رمزي بك ، اللواء أحمد حريف باشا ، أحمد محمد ختية باشا .  
 بارس خليل بطرس بك .

الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن نبيه المصري بك ، اللواء حسين رفقي باشا .

سليمان مصطفى خليل ائدي ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك .

الأستاذ عباس الجبل ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الله اللوم بك ، اللواء علي صدق باشا ، الفريق علي فهمي باشا ، عوض برهي بك .  
 كامل إبراهيم بك .

محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد نجيب الغرابي باشا ، محمود غالب باشا ، الشيخ منصور حسين السواوي .

#### (٢) غير الموافقت :

إبراهيم الملباري بك ، الدكتور إبراهيم بيوي مذكور ، الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، الأستاذ أحمد حنق أبو الفضل المينزاوي ، أحمد عبده بك ، أحمد علي باشا ، الشيخ إسمايل محمد أحمد عبده الله فواز ، السيد محمود التندويل بك ، الشيخ التامهي أبو وافية ، أمين عام حادي ائدي ،  
 أعلون الجبل بك .

حسن أبو الفتوح بك ، حسن حسن بزم بك ، حسن رشوان حمادي بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل ائدي ، حسين مصطفى حمزة بك ، الشيخ حسين صالح خليله ، حسين عبد الكريم الهادي ائدي ، الأستاذ حسين محمد الجندى .  
 خليل ثابت بك .

الدكتور زكي ميخائيل بعلوه ، زكي وهبا بك .

سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرعي بك .

صلاح الدين الشواربي بك .

الأستاذ عبد الرسم محمد مهنا ، الشيخ عبد الرزاق القاضي بك ، عبد السار الباسل بك ، عبد السار حسن همران ائدي ، عبد العزيز محمد عبده الله الجبال بك ، عبد الفتاح الكوزي بك ، عتيق حسين البربري ائدي ، الشيخ علي وضعات الطوبجي ، علي عيسى نوار ائدي ، علي كمال حبيته بك ،  
 الشيخ علي محمد مروان .

شيخ العرب كيلاني الأدهس .

لؤي أخنوخ فانوس ائدي .

محمد أبو النصر الفار ائدي ، محمد أحمد الصرف بك ، محمد المنازي عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضي بك ، محمد زايد جلال ائدي ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد اللطيف ائدي ، محمد علوي الجزار بك ، محمد علي سليمان بك ، محمد فهمي صادق شتا ائدي ، محمد كمال علما باشا ، محمد ليوب فراج أبو الجبال ائدي ، الأستاذ محمد مهزوق ، محمود شكرى باشا ، محمود فهمي باشا ، مرسى وزير حيد الله بك ، مصطفى راضي بك .

وهيب دوس بك .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الشيخ يوسف يوسف العروتي .



## هل المجالس للدريبات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ؟

مناقشة حول بعض الضرائب التي تحصلها مجالس للدريبات والمجالس المحلية والقروية — إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية لمناقشته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن موضوع حديث حضراتكم هذا المساء ليس من الموضوعات الطليقة التي تقع للسياح لأنه موضوع يرجع إلى نصوص قانونية وفي رأيي أن من الظلم أن يناقش هذا الموضوع في مواجهة وزير الصحة . أما وقد وضع النظام على أن تكون مسائل الشؤون القروية تابعة لوزارة الصحة ولها وكيل خاص بها أصبح إلزاماً علينا أننا إذا أردنا أن نعرض لموضوع خاص بهذه الشؤون ، أن نعرض إليه بمناسبة النظر في مشروع ميزانية وزارة الصحة وفي مواجهة وزيرها .

وقد كنت عرجاً أشتد الحرج في الحديث الذي أريد أن أدلي به إلى حضراتكم في هذا المساء ، وقد اخطأت على الأمر بديء ذي بدء لأنني وأنا أؤدي على كسوف في هذا المجلس أرى أنه لا يصح أن يكون هناك اتصال بينه وبين عملي الخاص الخارجي ثم استدركت أن فيا أطلبه اللية من هذا المجلس يؤدي إلى أني أخسر حوالي ثلاثة آلاف جنيه في العام فأصبح عملي العام لا يتعارض مع عملي الخاص وسترون حضراتكم الآن أنني أريد أن أخسر بسبب كلاي هذا حوالي ثلاثة آلاف جنيه في العام ، وإنني مستند أن أعطيها خدمة الصالح العام .

يدور حديثي إلى حضراتكم على أن في هذا البلد طالما يسمح لمعية حكومية أن تحجب ضرائب مباشرة في بعض الأحيان أو بطريق المحلية أحياناً أخرى ، ومحدث هذا على مسمع من الحكومة ونحت صهرها . ليس هذا فقط ، ولكننا نستمع في جبايتها بعد أن اتصلت بالجهات المختصة وبيئت وجهة النظر الصحيحة في القانون ، فلم نجد من اتصلت بهم كلمة لارد على في هذا الموضوع وكان أساس كلاي مبنيًا على نص المادة ١٣٣ من الدستور وهذا نصها :

« ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . وبراى في هذه القوانين للبادئ الآتية : أولاً ، ثانياً ، ثالثاً ، رابعاً . »

وتهمي الفقرة الخامسة من هذه المادة وهي : « تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك . »

فأصبحنا — وهذا ما أردت أن أثبت أنه نظر السلطة التنفيذية — بهذا النص أمام واجب حتمي بنص صريح هو أننا إذا علم أحدنا أن هذه المجالس تخالف القوانين القائمة يجب علينا أن نصحح المخالفة من هذا الطريق ، وقد نصت المادة ١٣٤ من الدستور على ما يأتي : « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ؛ ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . »

هذه هي نصوص الدستور الصادر في سنة ١٩٢٣ . وتنميداً للمادة ١٣٣ منه صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بتشكيل مجالس للدريبات ، وبه وضمت القاعدة التي بنى عليها نظام المجالس البلدية ومجالس للدريبات ، وفي المادة التاسعة عشرة منه حددت سلطة هذه المجالس بما يأتي :

« لمجلس الدريبة أن يقرر رسوماً احتياطية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في الدريبة ويكون قراره قاطعاً ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في الدريبة .

ومحور للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة لزيادة نافذة إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك . »

وللادة الضرون تص على ما يأتي :

« للجلس أن يقر كذلك رسوماً إضافية لمدة معينة على ضريبة علمة أخرى مقررة في المديرية ؛ وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك » .

ومعنى هذا أن مجالس المديرات والمجالس البلدية أن تقرر رسوماً إضافية على كل ضريبة علمة ، أي أن تكون هذه الرسوم نسبية على الضريبة العامة .

هذا هو القانون الذي صدر وتشكلت على أسسه مجالس المديرات ، وكان مشغوعاً بمذكرة تضرعية جاء فيها في الصفحة ٣٠٣ من مجموعة الدستور والقوانين المتعلقة به ما يأتي :

« وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التكاليف التي تدفعها الأهالي للحكومة أنواع ثلاثة : الضرائب والرسوم والعوائد ، وأن القانون لم يبين كل نوع فيها على وجه التحديد . ويقول محرر هذه المذكرة إن القانون لم يبين أي نوع منها على وجه التحديد حتى اختلطت أنواعها وتداخلت بعضها في بعض ، فهناك كثير من التكاليف اصطلاح على تسميتها رسوماً وهي في الواقع ضرائب ، كما أن هناك رسوماً دعت ضرائب مجوزاً » .

هذه المواد التي تلونها على حضراتكم تعدد الوقت عجباً لا شك فيه ؛ ولا يجوز لهذه المجالس بأموالها أن تفرض ضريبة إلا بالنسبة لضريبة عامة هي ضريبة الأموال والتي قد تصل إلى ١٠٪ أو ١١٪ أما أن تحصل ضريبة أخرى مباشرة فهذا مالا يسمح به نص الدستور ، ولكن ما الذي وقع ؟ الذي وقع أنه تقدمت للزيادة في أسواق الحكومة فرساً على مزادها وهنا وجه المخرج الذي شرعت به عندما طلبت الكلام في هذا الموضوع . أثناء دراساتي لأصل إلى الرقم الذي دخلت على أساسه في الزيادة وجدت أنني سأحصل على مبلغ يتراوح بين ٣.٠٠٠ ج.م و ٣.٥٠٠ ج.م سنوياً يسمى "Commission" ، وهو مقابل تحصيل ضريبة البلدية .

في الوقت الذي أعلنت فيه برسو المزداد على واصلني كتاب من قسم البلديات يطلب مني فيه أن أقوم بما كانت تقوم به شركة الأسواق الساجدة عدا ضريبة المصارف ، فقد طلب مني أن أحصل عن كل واحدة منها خمسة مليات بدلاً من ثلاثة ، قبلت هذا دون مناقشة لأنني كنت حديث عهد بهذه الأسواق وما يتبع فيها من إجراءات .

بدأت أفند هذا الطلب . وأؤكد أن أول ما دفعني إلى التفكير الجدي في هذا الموضوع هو ما رأيته بسني أثناء تجوالي في القرى من أن موظفي البلديات — وهم من النصف الخسيس — لأن الذي يحصل خمسة مليات لا يمكن أن يكون شخصاً مثقفاً أو له من متانة الأخلاق ما يؤهل للثقة فيه .

هؤلاء الموظفون يمتنعون الباعة من التجول في الشوارع إلا إذا دفعوا رسوماً قدرها خمسة مليات وتغطي لهم قسائم بها ، وهذا نص ما جاء فيها :

( استارة رقم ١٣ تحصيل )

مجموعة نمرة ٨

المجالس البلدية

والمحلية والقروية

مجلس على

منفلوط

نمرة ٥٥٨٠٥١

اسم دافع التقديرة بالكامل

السيد الحنادة

بيانات

حديث

مليم

خمس مليات

التاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٩

هذه الأوراق يسير بها رجال البلديات في الشوارع من غير رقابة . فلو أن واحداً منهم حصل عشرة قروش من غير قسائم ، هل هناك من يراقبه إذا اخلس هذا المبلغ ولم يسط به قسائم ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

إن ما رأيته بينى هو أن الفلاح الذى يترك قريته يعمل ظلاً لا تبلغ قيمته أكثر من قرشين تأخذ البلدية ربع ما يبيع به ويكون عمل مطاردة ومضايقة من رجال البلدية إذا لم يدفع هذه الضريبة .

لقد اقتضت بسعادة وكيل الوزارة وقتل له إن ما يحصله موثلمو المجالس البلدية بهذه الطريقة غير قانونى ، فلم يسلم بوجهة نظرى ، فطالب البحث وانتهى الأمر بالتوى الآتية :

« إن ما يحصل هو مقابل إشغال طريق » . الطريق الذى ينشأ بآلى ومال كل مصرى تدفع عنه ضريبة أخرى ، أى أن الضرائب تجبى على وجهين : الأول بصفة رسمية والآخر بطريق الحيلة .

كيف يكون هذا الطريق المحصن للزور سوقاً ؟ هل أنشئ لهذا الغرض فتحصل ضريبة مقابل إشغاله ؟ الواقع أن هناك قانوناً يحاكم على إشغال الطريق ، ويجب أن يقدم شاغل للقاضى ليمافيه ؟ ولكن إذا سمع له أن يشغل فليس معنى هذا أن تنظم الجناية باستمرار إشغال الطريق — هذه حيلة . وليس معنى أن اقترحها أن أقول إنها حيلة سخيفة ، لأنه ما دام القانون قائماً ويستمر إشغال الطريق بتقتضاه جرعة ، فلا يمكن تنظيم هذه الجريمة قسماً رسمية تعطى الآلاف منها لمن يرتكبون هذه الجرائم ، وأطلب أن يثبت فى الضبطة واحدة منها وهى عمرة ١٠ ٥٥٨٠١٠ .

( استشارة رقم ١٣ تحصيل )  
مجموعة عمرة ٨

المجالس البلدية  
والحلية والقروية

عمرة ١٠ ٥٥٨٠١٠

مفتاوط	مجلس على
محمد فتوح محمود	اسم دافع التقديرة بالكامل
خردوات	بيانات
خمس مليات	مليم

التاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٩

عندما اتصلت بالرجال المختصين لأفنى إليهم بهذا ، قالوا لى : وما تأمك ذلك ؟ قلت : كيف هذا وقد وصل إلى على أن رجال الحكومة يجبون ضريبة لا يقرها القانون وقد أوقعتونى فى الجريمة بالاشتراك معكم فى تحصيل ما أحصله داخل أسواق بناء على طلبكم ؟ إذا كان مسالى الوزير يريد أن يرد على فإنى أضع تحت نظره أنه بدلا من أن يساقب من يشغل الطريق يمزره بتنظيم الجريمة بإعطاء هذه التقسام ، هذا فى شخص يشغل الطريق العام ، ولكن ما ذب من يدخل السوق ؟ لماذا يحصل منه ضريبة غير الضريبة التى تحصلها إدارة السوق مقابل استئجاره مكانا ليرض فيه بضاعته ؟

لماذا نضطره لأن يدفع للملج الذى اضطررى قسم البلديات أن أحصله منه ؟

هذه هى نقطة المرحج التى توهمنا عندما أردت أن ألبأ إلى هذا المجلس للورق لأحكم إليه حتى تبنى أمثال هذه الضرائب ، لأن السلطة التنفيذية حتى الرقابة على السلطة التنفيذية فى شخص حماية الضرائب .

إنه من أحب الأشياء إلى أن أخسر ٣٠٠ جنيه تدخل إلى مقابل ما أنجيه لقسم البلديات حتى أفنى على هذه الضريبة . وما دافنى إلى ذلك إلا الرحمة بذلك الفلاح الذى ظل طوال هذه السنين وهو اللطية القلول ولا يبنى بأمر حياته يصفته مجموعة فى أية حجة من جهات الحلية . لأنه رجل يطيع لا يعرف القوانين أو اللوائح لا تريدون أن تدافع عن حقوقه الضائعة أو أن تنبهه إليها ؟

بأى حق ، يلجأ إلى الحكم ، تجبون هذه الضرائب التى نوهت عنها وعلى أى أساس ؟

في أثناء هذه المصادقات التي جرت بيني وبين من اتصلت بهم من أولى الشأن قيل لي إنك غطيت في وجهة نظرك لأن ما تحصله المجالس المذكورة هو مقاتل رسم المدخولة .

يجيب أن يقال هذا ١١ وأجيب منه أن نسمع في كل يوم فتوى جديدة !

لقد رجعت إلى تاريخ هذه الضريبة التي أشكروا إليها فوجدت أنها ألفت من زمن مضى . وأعرب من هذا أن تقول المجالس المحلية إن معظم إيراداتها التي تعتمد عليها إنما تحصل عليها بواسطة أولئك الموظفين للتجولين في الشوارع .

تذكرون حضراتكم أنه صدر قرار من مجلس الوزراء في سنة ١٩٣٠ برفع ضريبة الدخان بمعدل ١٠ قروش على الكيلو ، على أن يؤخذ من هذه الضريبة مبلغ ٨٠ ألف جنيه لمساعدة المجالس البلدية و ٢٠٠ ألف جنيه لتوضيئ الحفارة مما يحدث من السجور بسبب زيادة الضريبة والباقي تصرف فيه الحكومة .

وقع التسهلك الصغير الذي يتكون منه سواد الأمة وممثلة من الفلاحين تحت عبء ضريبة تحصل منه مرتين ، مرة على الدخان ومرة لإشغال الطريق إذا ما عرض منتجاته للبيع . فكأن هؤلاء الفلاحين للسكين يذبحون ما لا طاقة لهم به ، إذ رأيت بيني هؤلاء الموظفين للتجولين — وهم من الصنف الحسيس كما قلت — يجبون منهم الضريبة بلا رقيب كما ذكرت ، فيحصلون منهم ٨٠ ألف جنيه للحكومة و ٨٠ ألفاً أخرى يحصلونها لأنفسهم ، فإلى متى هذا الاستهتار بشأن ذلك القلاح للسكين ؟

لقد اتصلت اتصالاً طويلاً بمحضرتي وكيل الوزارة ومدير البلديات ، وذكرت لهما أن ضريبة المدخولة ألفت وتام بدلاها مبلغ الثمانين ألف جنيه التي تؤخذ من ضريبة الدخان فقالوا إن هذا مستحيل ، وإن أردت ذلك فأطلب لدا من وزارة المالية البالغ اللازمة . بناء على ذلك لم أجد مناصاً من الجئي إلى هنا لأسمع رأي وزير الصحة أو من يتلوه حتى إذا كان ما تقدمت به صحيحاً — وليس لدى شك في أنه صحيح — أرى أن يصدر المجلس قراراً تطبيقاً لمادة الدستور التي تولتها على سماع حضراتكم من أن مجالس البلديات خاضعة لرقابتكم وأن هذه الضريبة لا يجوز الاستمرار في جبايتها وأن جبايتها في الماضي جريمة والاستمرار في جبايتها مستقبلاً جريمة ، وإن في انتظار كلمة معالي الوزير .

( تصفيق طام ) .

نهى سعادة الرئيس إلى أنه لا يجوز أن يصدر مجلس الشيوخ قراراً في هذا الموضوع ، فردى على هذا أنني ألفت نظر سعادته إلى ما جاء في الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور والتي نصها :

« تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك » .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — السلطة التشريعية مكونة من مجلس النواب والشيوخ ؟ وهما لا يمكنهما أن يصدرا قراراً إلا بطريق التفتين — والملك يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يتقدم بمشروع قانون .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وكيف يمكن أن أتقدم بمشروع قانون لإنشاء قانون غير موجود ؟ فهل يريد سعادة الرئيس أن أتقدم بمشروع قانون سلمي ؟

حضرة الشيخ حسن صبري باشا — الذي نجته الآن هو فرع من فروع للصرفات وهو ميزانية وزارة الصحة ، ولا أنهم ونحن نبحت مصروفاً أن تصدر قراراً يتعلق بإيراد .

كنت أنهم أت هذا البحث القيم الذي أناره حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يكون محله عند نظر الإيرادات لا المصروفات .

نحن الآن نبحت كما قلت جزءاً من مصروفات الدولة ؟ فإذا كانت الإيرادات لم تبحت بعد ، فلعل هذا البحث الثاني يكون عند نظر الإيرادات .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — للوضع الذي تكلمت فيه لم يرد في الإيرادات ولا في التصرفات ، وإنما هو موضوع « خطف » لا أساس له من القانون .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — إذن ونحن نبث للتصريفات فلا يمكن بحال من الأحوال أن تبرض للإيرادات . وأرى أن محل هذا البحث يكون كما ذكرت حضراتكم عند النظر في الإيرادات ، سواء ورد هذا الموضوع فيها أو لم يرد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أشكر سعادة زميلي صبري باشا ، وأنه سعاده أنني لا أتعرض للإيرادات ولا للتصريفات وإنما أملي الوزارة المختصة التي هي في نظري السوالة عن ارتكاب هذه المخالفة الدستورية ، ونحن الآن في مقام تقرير سياستها ، يمكن لكل عضو أن يمترض على المخالفة التي ترتكبها ، ويجب على المجلس أن يتخذ فيها قراراً ، وهو ما لجأت إليه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — يطلب حضرة الزميل أن يصدر المجلس قراراً ، فلي أي نص يمتد ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أعتد على الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور . ولا مانع عندي من أن أكرر ثلاثتها على حضراتكم . هذه الفقرة تصح على ما يأتي :

« تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتتجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك » .

إذن هذا إلزام لا يتقيد بزمان ولا يتقيد بمسألة ولا يتقيد حتى بما أشارت إليه الرئاسة ؛ لأننا ، ونحن جزء من السلطة التشريعية ، يمكننا أن تصدر قراراً للمجلس الآخر أن يمتد .

حضرة صاحب المعالي محمد رياح بك ( وزير الأشغال العمومية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

السألة التي أثارها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك تنحصر في نقطة واحدة وهي أن بعض المجالس القروية أو المحلية تحصل ضريبة سابها ضريبة إشتغال طريق ، وأنها مخالفة للقوانين ، ويطلب من حضراتكم التدخل في هذا مرتكناً على ما ورد في الفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ من الدستور .

إذا رجعنا إلى هذه المادة نجد أنها وضعت في الواقع لتنظيم مجالس الدريات والمجالس البلدية وما شابهها ، وهذه المادة أبانت ما هي القواعد التي ترضى في القوانين التي تنظم هذه المجالس ، ومن بين ما اشترطته تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لضمان رقابتها .

فما الذي كان حاصله قبل صدور الدستور ؟

كانت هذه المجالس منظمة بقوانين قديمة معمول بها ، وهي التي أشارت إليها المادة ١٣٣ من الدستور . تلك القوانين لا شك أنها تستمر نافذة إلى أن يوضع غيرها .

نبعث إذن هل تلك القوانين التي تنظم المجالس المحلية والقروية تتوافر فيها شروط المادة ١٣٣ من الدستور أم لا ؟

لا شك أن الفقرة الخامسة من هذه المادة تنطبق عليها تماماً لأن جميع قرارات هذه المجالس لكي تصبح نافذة يجب أن يصدق عليها وزير الداخلية الذي انتقل اختصاصه الآن إلى وزير الصحة .

أما القول بتدخل السلطة التشريعية لإصدار قرار في الموضوع الذي أثاره حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك فلا محل له لأن القوانين القائمة تتوفر فيها شروط الدستور تماماً .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — وإذا تجاوزت السلطة التنفيذية اختصاصها ؟

حضرة صاحب المعالي محمد رياح بك ( وزير الأشغال العمومية ) — ما أريد أن ألفت نظر حضراتكم إليه أنه القوانين القائمة تخيّر للمجالس فرض الرسوم وجبايتها بعد موافقة الوزير المختص ، ففي توافر هذا فليس هناك تجاوز في الاختصاص .

والتي علته الآن من حضرة مدير مصلحة البلديات أن الرسم الذي يشكو منه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك مقرر من المجالس المحلية ومصدق عليه من الوزير .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — المستور يتم على ألا تفرض ضريبة إلا بقانون .

حضرة صاحب العالي محمد رياض بك ( وزير الأشغال العمومية ) — جاء بالمادة ١٣٤ من الدستور أنه لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . وكما ذكرت لحضراتكم أن المجالس المحلية والقروية تحصل ضرائبها بمقتضى القوانين القائمة قبل صدور الدستور ولا تتدخل فيها السلطة التشريعية إلا عن طريق تعديلها .

هذا ما أردت أن أذكره لحضراتكم لإزالة الشكوك في هذا الموضوع ، وإذا لم يفتح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بما قلته الآن فليعلم أن يقدم سؤالاً أو استجواباً .

الرئيس — للسؤال التي أثبت الآن لا يترتب عليها تعديل في ميزانية وزارة الصحة وهي تتعلق بحث دستوري يمكن لحضراتكم أن تهرروا لإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا موافق على ذلك .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على إحالة مسألة بعض الضرائب التي تحصلها المجالس المحلية والقروية ، والتي أثارها حضرة الزميل وهيب دوس بك إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أرسلت للرياسة اقتراحاً خاصاً بهذا الموضوع ، فيجب تلاوته على المجلس وأخذ الرأي عليه .

الرئيس — لقد قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أرجو أخذ الرأي على الاقتراح الذي قدمته .

الرئيس — لم يصلى اقتراح حضرة الزميل المحترم محمد علوي الجزار بك إلا بعد أن عرضت الأمر على المجلس وأصدر قراره بإحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية (١) . ومع ذلك فيثبت اقتراح حضرة (٢) . في الضبطة .

( في ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بشريع يقضى بفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط البراينية لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمركون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، فهدر بذلك سلطة مجلس الشيوخ .

( تراجع النقطة على هذا في المادة ١٣٨ ) .

( في ١٩ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

(١) لم تقدم اللجنة تقريرها عن هذا الموضوع إلى الآن .

(٢) ليس الاقتراح :

« الاستمرار على تحصيل « ضريبة إشغال الطريق » بواسطة المجالس المحلية أو القروية أو البلدية مرهق للأهالي فلا يصح جبايتها بعد الآن إلا بقانون » ،  
محمد علوي الجزار

عدم مشروعية تحصيل أجور لخبراء العزب من غير قانون .

الاستجواب للوجه إلى حضرة صاحب القلم الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المالية  
من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك عن ضريبة الحفر التي تجبي الآن من ملاك العزب  
دون أن يصدر بها قانون طبقاً لأحكام الدستور — الاكتفاء ببيان معالي وزير المالية  
والانتقال إلى جدول الأعمال

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — رأيت وزارة المالية ، بالاضاف مع وزارة الداخلية ، ونظراً لحالة اللزامة ،  
أن يجعل أصحاب العزب نصف أجور خفرائها باعتباره في الواقع داخل ضمن المصروفات الزراعية ، وتحمل ميزانية الدولة النصف الآخر .  
واستندت في ذلك إلى رأى مفصل قسم قضايا المالية ، وأدرجت صلا في ميزانية العام الحالى مبلغ مائة ألف جنيه . ولما طلبت لجنة المالية  
في مجلس الشيوخ أن يقدم للبرلمان مشروع قانون بمس ما أتى به قسم القضايا استجابات الوزارة إلى هذه الرغبة ، قدمت مشروع  
القانون إلى مجلس النواب .

وقد أصدرت الوزارة أمرها بوقف تحصيل نصف أجور الخفراء من ملاك العزب حتى يبت البرلمان برأيه في مشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أريد أن أستفسر عن مصدر المبالغ التي حصلت ضلأوا التي عجز أصحابها عن دفعها  
طعير عليهم .

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — ستكون هذه المسألة محل بحث الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — كنت أنتظر من معالي وزير المالية أن يقول إن هذه المبالغ ستردّ إلى الذين  
دفعوها .

الرئيس — لقد قال معالي وزير المالية إن هذه المسألة ستكون محل بحث الحكومة ، فإذا لم تردّ الأموال التي دفعت لها على حضرة  
الزميل المحترم إلا أن يرفع دعوى .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — إنى مكثف بهذه الإجابة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاكتفاء ببيان معالي الوزير ، والانتقال إلى جدول الأعمال ؟

( موافقة ) .

( في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

إصدار الوزارة أمرها بوقف تحصيل نصف أجور خفراء العزب إلى أن يصدر التشريع اللازم بتحتل أصحاب العزب وسكاتها

نصيبهم في هذه الأجور .

**مجلس النواب**

أشير إلى السؤال الوجه إلى حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم محمود عبد الأتني بك ، ونصه :

« منذ سنتين رفضت الحكومة أجر الحفر بالقرى والعزب وزادت ما يملأها في خزانة الجمارك الخاصة بالذخائن والبين والشاى  
وغیره ، ولكن مزارع البلاد حصلوا في هذا العام ضريبة الحفر من بعض العزب دون بعض الآخر .

فما السبب في هذه التفرقة ؟ وهل هذا يتفق مع القانون ؟ وهل يجوز إعادة تحصيل هذه الضريبة قبل عرض الأمر  
على البرلمان ؟ »

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية بالنيابة عن حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس  
مجلس الوزراء ) — « على أثر صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٦ بإنشاء ضريبة الحفر ، تحملت الحكومة أجور الخفراء الذين رؤى

أنهم لازمون لصيانة الأمن بالعرب . وأما الخرافاء العيونون بالعرب بناء على طلب أصحابها برغبتهم وبحسب إرادتهم ، فهؤلاء يحملون اللاتك تكاليفهم .

وقد رأت وزارة المالية ، بالاتفاق مع وزارة الداخلية ، نظراً لحالة الليزانية ، أن يتحمل أصحاب العرب نصف أجور خرافاتها ، وتحمل الحكومة النصف الآخر ، عملاً برأي قسم قضايا المالية في تفسير قانون العرب ، وأدرجت فعلاً بالميزانية مبلغ مائة ألف جنيه . ولما طالبت اللجنة المالية لمجلس الشيوخ أن يقدم للبرلمان مشروع قانون بمعنى ما أتى به قسم قضايا المالية ، عملت الوزارة على إجابة هذه الرغبة ، وقدمت مشروع القانون إلى مجلس النواب .

وقد أصدرت الوزارة أمرها للجهات بوقف تحصيل نصف الأجور إلى أن يصدر التشريع اللازم بتحمل أصحاب وسكان العرب نصيبهم في هذه الأجور .

هذا ونرجو أن يكون صدور التشريع في أقرب وقت ممكن تلافياً لما قد يحدثه التأخير من ضرر مادي للخزينة .  
( في ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

لا يعتبر صدور مرسوم يفرض رسوم جبركية تقويماً لرقابة البرلمان ما دام صدوره بإذن المجلس ونحت رقابته .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠  
الحاص بتعديل التصفية الجبركية

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

انشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الحاص بتعديل التصفية الجبركية .

وقد انتخبني اللجنة مقررأ لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ورئيس اللجنة

عبد الرحمن البلي

٣١ مارس سنة ١٩٤٠

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم أحمد للليحي بك ( بالنيابة عن حضرة للقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

و أحال المجلس بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ على لجنة المالية مشروع قانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الحاص بتعديل التصفية الجبركية .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها للتحقة في ٣٤ مارس سنة ١٩٤٠ واطلعت على مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية للرفوعة إلى مجلس الوزراء ، والرافضة لهذا التقرير ، فحين لما أن المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ تنص على أنه « يجوز بمرسوم له قوة القانون أن يفرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة ، سواء أ كانت بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ، رسم تعويضي موازن لقيمة تلك الإعانة » وأن الفرض الأساسي من هذه المادة ، هو حماية المنتجات المصرية من المنافسة غير المشروعة ، التي تحدث نتيجة إغراق الأسواق المصرية بمنتجات أجنبية ، تتمتع بالإعانة عند التصدير .



## مادة ١٣٤ » .....

وقد لاحظت الحكومة أن بعض الممول تعمل بواسطة حكوماتها ، أو بواسطة هيئات شبيهة بالبرمسية ، على إغراق الأسواق بمنتجات بلادها بطرق أخرى غير طريق الإعانة ، كأن تكون اعتمادات على شكل « كارتل » لاحتكار تصريف بعض المنتجات ، وذلك بإيجاد صناعة عمالة في الأسواق التي تقع تحت نفوذها الاقتصادي ، ثم العمل على خفض الأسعار إلى درجة يتضرر معها على الصناعة المحلية منافستها إلى أن يقضى عليها فتعود إلى التحكم في الأسعار من جديد .

ورأت أنه أصبح من الضروري ، حماية للصناعة المحلية التي تحتاج إلى الرعاية والتشجيع ، أن تعدل المادة الثالثة من القانون المشار إليه ، حتى يتسع نصها بحيث يشمل جميع أنواع الإغراق ، وحتى يتيسر للحكومة حماية المنتجات المصرية ، إما كان الشكل الذي تتخذه المنافسة غير الشرعية .

وفبا على نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل التعريف الجمركية ، على الصورة التي كانت عليها ، وعلى الوجه الذي يقرره مشروع القانون للعروض :

التعديل	الأصل
يجوز ، بمرسوم له قوة القانون ، أن يفرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة ، سواء أكانت بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ، رسم تمويضي مواز لقيمة تلك الإعانة .	يجوز ، بمرسوم له قوة القانون ، أن يفرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة ، سواء أكانت بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ، رسم تمويضي مواز لقيمة تلك الإعانة .
وإذا خفضت أسعار البضائع ، أو عمل بأي وسيلة أخرى على كساد تجارة للنتجات المصرية ، جاز أن يفرض على الوجه للتقدم رسم إضافي أو أن يتخذ أي تدبير آخر ملائم .	

وقد لاحظت اللجنة أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة تناولها بتغيير لفظي ، وأضاف إليها فقرة جديدة تتضمن التعديل المقصود .

وترى اللجنة أن تحرس الحكومة على أن يكون فرض الرسوم التمويضية متناسباً مع الحماية المطلوبة ، وفي الحدود التي لا تعود على المستهلك بالإرهاق ، والتي تؤدي إلى أن تعتمد الصناعة المصرية والمنتجات المحلية بقدر المستطاع على غشها من ناحية حسن الإدارة والاستعداد ومجاراة التطور .

وهي توافق على مشروع هذا القانون ، وترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي سد :

### مشروع قانون

بتعديل للمادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

الخاص بتعديل التعريف الجمركية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تعدل المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ سالف الذكر على الوجه الآتي :

« يجوز ، بمرسوم له قوة القانون ، أن يفرض على البضائع الواردة التي تتمتع ، بالبلد أو بالواسطة ، في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة رسم تمويضي مواز لقيمة تلك الإعانة .

وإذا خضعت أسرار البائع أو عمل بائى وسيلة أخرى على كساد تجارة للصرة جزأ أن يفرض ، على الوجه للشهم ، رسم إضافى أو أن يتخذ أى تدبير آخر ملائم .

مادة ٣ — على وزاراتنا ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويوصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بمقام الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — حضرات النواب المحترمين :

إن القانون المروض على حضراتكم اليوم هو القانون الذى صدر عام ١٩٣٠ الخاص بالترعفة الجركية التى هى من أخص حقوق مجلس النواب . وقد طلبت الحكومة فيما مضى من المجلس توقيضاً لمدة ثلاثة أعوام تنظم فى خلالها الترعة الجركية ، ذلك لأنها قد تحتاج فى أول الأمر إلى إجراءات وتغييرات سريعة لا تحتمل الرجوع إلى المجلس .

عادت الحكومة بعد انقضاء الثلاث السنوات فطلبت مهلة سنة أخرى ، ثم استمرت ، كلما انتهت سنة ، تطلب أخرى إلى اليوم . وما كنت فى أى سنة من السنين التى طلبت فيها الحكومة مثل هذا التفويض إلا مذكراً لحضرات النواب المحترمين بأن إجابة الحكومة إلى ما تطلب ينضج حقاً من حقوقنا التى من أجلها انتخبنا وجئنا إلى هذا المجلس ، ذلك لأن الترعة الجركية هى الضريبة التى تجبى من مجموع الأمة بغير تقنين ولا تنريع . ولقد وصلت الرسوم الجركية حداً بلغ ٤٥ ٪ من مجموع الإيراد العام ، فإلى متى نبقى نأزليين للحكومة عن هذا الحق !!!

أظن أنه كان أمام الوزارة الوقت الكافى فى مدة عشرة أعوام كاملة لتعديل الترعة الجركية التعديل اللازم ، ثم ترد بعد ذلك الحق إلى صاحبه الشرعى وهو مجلس النواب .

إن هذه الضريبة ، باحضرات النواب المحترمين ، تجبى الآن من الأمة بأسرها بغير رقابة البرلمان ، وفى ذلك تفوت لحفنا .

حضره صاحب المالى وزير المالية — أظن أن حضرة النائب المحترم يتكلم عن قانون غير الذى الذى نحن بصدد .

إن الحكومة لا تطلب التفويض الذى يشير إليه حضرة النائب المحترم ، ولكنها تطلب تعديل مادة قديمة ونافذة .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — ورد بنسب للسادة أنه « يجوز بمرسوم له قوة القانون أن يفرض على البائعين الواردة ... الخ » .

وفى هذا توقيت جديد لرقابة البرلمان ! فكأن معالى الوزير يريد بمرسوم له قوة القانون أن يستأجر بالحق الذى يجب أن يكون بتقنين البرلمان ، وهذا شيء مدهش فيه تقويت كبير لحق البرلمان ، فإذا كان المجلس يريد أن يزل عن حقه فهو صاحب رأى فى ذلك وما أنا إلا مذكر لا أكثر ولا أقل .

( تصفيق ) .

حضره صاحب المالى وزير المالية — ترى الحكومة أن هذا العمل من الأعمال الضرورية للستجة ، ولا يمكن أن تتحقق قائده إلا إذا ترك لها اتخاذ قرار سريع بشأنه ، وقبل أن يعلم به أى فرد ؟ لأن مثل هذه اللوائح فيها من السرعة ما لو أذيعت تقوت على الحكومة أغراضها ، ولسمع للمضاربين بالمضاربة إذا ترك لهم الوقت الكافى للعمل بها قبل البت فيها .

للقدر — واللجنة ترجو من المجلس الموافقة على هذا المشروع .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — إذا كانت جل ما نخافه الحكومة هو تقويت الفرمة ، فقد برهن المجلس فى هذه الدورة اليابسة على أنه مستعد لشطر كل السائل الهامة التى تعرض عليه بمتننى السرعة . ونحن على أتم استعداد كذلك لنظر هذا الموضوع فى جلسة سرية على أن تصدر قراراً بشأنه فى الجلسة ذاتها ، وبذلك لن يكون هناك أى تأخير — وإنما التزول عن حق المجلس فى الرقابة أمر لا أظن حضراتكم تعرضونه .

حضره النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — فهمت مما قاله معالى وزير المالية أن هذا الموضوع يتصل بقانون الترعة الجركية الذى لم يمرض على المجلس بالطريقة الطبيعية التى جربنا عليها : فأرجو أن يكون عرض هذا المشروع بالطريقة النجعة التى جرى

عليها العمل بالمجلس ، ولهذا فإن أرضى الشروع الحالي وأؤيد حضرة الزميل المحترم على التزلاوى بك كل التأييد فيما ذهب إليه ، لأن هذا الشروع قد يجر إلى سوابق خطيرة أختى أن يسير عليها المجلس في المستقبل ، مع ما فيه من خيوت لحق المجلس في الرقابة على أعمال الحكومة . أما ما يقال عما لهذه الموضوعات من السرية وغير السرية ، فإن أقول كما قال حضرة الزميل المحترم إن المجلس أمكه أن يجد لها حلا وعلاجاً يحول دون تعطيل العمل . وفي اعتقادي أن ما يطل العمل إنما هو الالتجاء إلى سلوك طريق غير طبيعي مما لا يتفق مع ما جرينا عليه منذ بدء الحياة النيابية .

لهذا أصر على تأييد وجهة نظر حضرة زميلي على التزلاوى بك .

حضرة صاحب العالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي (وزير دولة للشؤون البرلمانية) — إذا سمحت حضراتكم أقول إن الدعوى بأن في موافقتكم على هذا الشروع خيوتاً لحق المجلس دعوى مبالغ فيها ، لأن الحكومة في هذا لا تصل إلا بإذن المجلس ونعت رقبته ، وليس في هذا أي أليات على حقه .

إذا وجد من الوسائل ما هو أسرع وأمنى ، وما هو في مصلحة الحزاة ، أعتقد أن المجلس لا يرضن بالمساعدة في كل سبيل يؤدي إلى هذه المصلحة . وما تلت الحكومة أصلاً من رقابة المجلس ولا يضيع حقه ، فله أن يستعمله متى شاء . وإذا توانت الحكومة في تنفيذ مقتضى هذا الشروع ، أو أسرفت من ناحية أخرى وخرجت عن دائرة معناه ، فلكل من حضراتكم أن يحاسبها على تفويت هذا الحق ولكم الرأي الأول والأخير فيه . أما القول بأن المجلس يرضن على أنه مستمد لشكل مشروع على وجه السرعة ، فالحكومة أول من يعترف بأن المجلس مستمد دائماً لتأدية واجبه . ولكن أياً كان الفرق في السرعة ، فهلا ترون عدلاً أن السلطة التنفيذية في سرعة التنفيذ أقرب وأدنى التناول ، وأن الأمور المالية والمسائل المتعلقة بالضرائب أو زيادة الترفية الجمركية مسائل دقيقة ، لها رجال مختصون بالأعمال التجارية ، ولهم من الحدق والمهارة والمقدرة ما يساعدهم على اشتهام الروائح بمختلف الوسائل ؟ فهلا ترون في كل هذا ما يسمع للحكومة أن تتقدم إلى المجلس بطلب يكون من مقتضى إجابته تنادي هذه الحاطرة والاحتالات ؟ على أن مسؤولية الحكومة أمامكم دائماً وفي كل وقت — كما قلت — فإن هي خرجت عن مقتضى هذا القانون فلكم أن تحاسبوها .

لذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على مشروع هذا القانون .

المقرر — لجنة المالية ترحو من المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون .

الرئيس — انتهى المجلس من مناقشة المبدأ ، فبدر المواقف على الانتقال إلى مناقشة المواد يفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

إذن لينضل حضرة للقرر. بتلاوة مواد الشروع .

(في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠) .

مادة ١٣٥ - « لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون » .

لجنة الدستور

تلى للبدا الحادى والشرون وهذا نصه :

« لا يجوز إعفاء أحد من دفع الضرائب في غير الأحوال المبينة صراحة في القانون » .

( فقرر الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المادتان الثالثة والرابعة ونصهما :

مادة ٣ - لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٣٦ - « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة ، أو تعويض أو إغاة أو مكافأة إلا في حدود القانون » .

على المبدأ الثاني والشرون ، وهذا نصه :

« لا يجوز دفع شيء من خزينة الحكومة بصفة معاش أو مكافأة أو إغاة أو مرتب من أى نوع كان إلا بمقتضى القانون » .

( فقرر الموافقة عليه بالإجماع ) .

( فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٤ - « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة ولا مكافأة ولا إغاة ولا مرتب أيا كان نوعه إلا في حدود القانون .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

صَدَرَ قانون التوضيات باطلا من الوجهة القانونية وغائفاً للدستور ، ولكنه نفذ حتى يتم الاتفاق على إنشائه مع الدولة

الأخرى التى تم الاتفاق معها عليه .

القرار - قسم ١٥ - معاشات ومكافآت صفحة ٢٨ ( ميزانية ) صفحة ٣٢ ( تقرير لجنة المالية ) وهذا نصه :

يبلغ الاعتماد المطلوب لهذا القسم ٢٠٢٨٢٧٠٠٠ ج . م . وتلاحظ اللجنة أنه يدخل فى هذا الاعتماد مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه مكافآت استثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ( بند ٧ ) وبلغ ١٣٠٠٠٠٠ ج . م مكافآت المستخدمين المرفوتين بموجب نفس القانون ( بند ٦ ) ، وهى ترقى ضرورة الكلام بشئ من التفصيل على هذين الاعتمادين ، وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، المعروف بقانون التوضيات .

طلبت الحكومة الإنجليزية تعويض الموظفين الأجانب الذين يتناولون خدمة الحكومة المصرية ، وكان المفروض أن يدمج هذا للبدا فى المعاهدة التى يصير الاتفاق عليها بين الحكومة المذكورة وبين هيئة نيابية تمثل الأمة المصرية ،

فكان من المفهوم أن عدم نجاح المفاوضات يستدعى صرف النظر عن البحث فى هذا الأمر ولو مؤقتاً .

بعد ذلك نشرت أحكام الدستور فى مصر ، وتنص المادة ١٦٤ منه بأنه إلى حين انقضاء البرلمان يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام لمبادئ الأساسية المقررة بالدستور ، ومنها المبدأ المقرر فى المادة ٢٦ من الدستور ، وهو أن جميع المصاحبات التى يترتب عليها تحميل الحزاة العامة شيئاً من التكاليف لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

ولكن بالرغم من كل ذلك عسدت الحكومة الإنجليزية مع الحكومة المصرية السابقة اتفاقاً نشأ عنه صدور قانون التوضيات المذكور . واللجنة تستنكر هذا القانون لأنه صدر بعد نذر الدستور من جهة ، ولأن محله فى نظر الإنجليز أنهم كان يجب أن يكون فى المعاهدة التى تقدر بين مصر وإنجلترا .

واللجنة كذلك ترى أن الأمة المصرية لا يمكن أن تعتبر نفسها بإحكام هذا القانون .

إلا أن هناك عملاً آخر حصل بعد ذلك ، وهو أن الحكومة المصرية تماقت بقصد خاصة مع كل واحد من موظفيها الأجانب على الوقت الذى يترك فيه خدمتها ، والمكافأة التى تعطى له .

واللجنة ترى أن هذه المقود مازمة بالحكومة المصرية ، وأن رفض الاعتادات المطالبة بتنفيذها يعرض الحكومة المصرية للمساءلة أمام المحاكم ، ولتلفق توضيات لحؤلاء الموظفين .

وقد بنى على إخلاله باحترام هذه المقود أيضاً خروج هؤلاء الموظفين من خدمتها ، فى وقت قد لا تكون أعدت فيه من يمكن أن يخلطهم التقييم بأعمالهم من الوطنيين ، مما يؤدى إلى الإضرار بمصلحة البلاد .

وقد رأى فريق من أعضاء اللجنة ، بالرغم من كل ذلك ، رفض الاعتادات المطالبة .

لجنة الدستور

مجلس النواب

واللجنة ترى الموافقة على اعتماد المبلغين السابق بيانها مع كل المبالغ المطلوبة لهذا القسم .  
ولكنها تعتقد أيضاً أن من واجب الحكومة في مفاوضاتها مع الحكومة الإنجليزية التسك بطلان هذا الاتفاق ومطالبتها بكل ما يكون قد تحملته الخزنة المصرية بغير حق بسبب هذا الاتفاق .

### قسم ١٦ — الدين السوى

ترى اللجنة اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا القسم ومقدارها ٤٦٩٩٤٠٠٠ ج م .  
واللجنة تزيد على ذلك بياناً آخر ترغب في أن حضراتكم تلتفتون إليه كل الانفات ، وهو أنه من المصلحة الكبرى إخراج الموظفين الأجانب ، لأنهم إذا بقوا في مراكزهم كان يسرى عليهم القانون العام من حيث خروجهم من الخدمة أو إحاطتهم على الماش ، أو طلبهم ذلك ، وهذه حالة تستوجب سنين طويلة . ولكن الاتفاق على إخراجهم من الآن لثاية سنة ١٩٢٧ فيه فائدة كبرى ، ألا وهي إحلال المصريين محلهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن إخراج موظف من مركزه يترتب عليه تمويه عن ذلك ، لأنه إذا خرج قبل للدة فله التويض حتماً . أما كون التويض مبالغاً فيه ، أو غير مبالغ فيه ، فإن ذلك سيكون محل المناقشة في المفاوضات عند حصولها .

ولكن اللجنة لهذه الاعتبارات تطلب من حضراتكم اعتماد هذين البندين .

عمود علام ائدى — أبها السادة : لا أستطيع أمام ظلم هذه المبالغ المخصصة في الليزانية تحت اسم مكافآت ومعاشات الموظفين الأجانب أن تجعلها تمر من الحساب دون أن نتج على الأقل على تلك المبالغ الفادحة التي اقترعها بعض أبناء البلاد ، ولأن من صادق على ذلك الاتفاق وأوقع البلاد في شره لا يستحق في نظر الجيل الحاضر والجيل المقبلة إلا كل احتقار وازدراء .

يفرج من الخزانة مبلغ ٢٠٨٢٧٠٠ جنيه تحت اسم مكافآت ...

القرر — لا ، يدخل ضمن مبلغ المليونين وكسور مبلغ المعاشات القانونية ، والمبلغ الذي تنصده وتتكم عنه هو مليون جنيه وكسور .

عمود علام ائدى — مبلغ المليون وكسور منه ٩٠٠ ألف جنيه خصصت هذا العام وخرج من الخزانة للموظفين الأجانب . إن هذا الأمر لمحب ، إذ نحن في حاجة شديدة إلى كل قرش منه لإصلاح أحوالنا الداخلية : نحن في حاجة لشراء التلم ومعالجة الجبال ، وقد تلسنا مختلف الطرق حتى توفر لدينا ٩٠٠ ألف جنيه لشراء التلم . وكل لنا من حاجة لهذا المبلغ الضخم الذي كان يساعد على تعمير التلم نوعاً ما ، ولكن السادة الذين رأوا أن المبلغ ليس بمرز لديهم ، في سبيل الاحتفاظ بمرزهم ، واقضوا على أن ينفقوا من أموال الأمة ، وأن يعملوا لهؤلاء الأجانب حقناً اكتسبوا بموجب هذا الاتفاق . كل إجراء ظالم يستدعي الاحتجاج ، وأشد الإجراءات ظلماً ما كان واقعاً على أمة بأسرها ، ثم الأمة المصرية وخزانة الدولة تحتل هذه المبالغ ، وهؤلاء الأجانب قد وصلت بهم درجة الشره إلى حد غريب ، فقد قرأت في إحدى الجرائد أن أحدهم كان يعمل حساباً عن مبلغ المكافأة الذي يستحقه ، ويظهر أن حساباً قد أخطأ فأتصر .

ومن أغرب أمور هذا الاتفاق وضع جدول في آخره يشبه جداول شركات التأمين على الحياة لاحظوا فيه سن الموظف ومدة خدمته وتركوا له خيار ترك الوظيفة ليكون تأميناً تحت خيار الموظف لا مقيداً بقبول شركات التأمين ، ولا يتبر هذا الأمر إلا طريقاً من الطرق الغريبة للوصول إلى تجديد أموال الدولة . رب مترض يترض فأبلا ، ألا فكيفكم ما قد حصلتم عليه من الاستغلال ؟ ولكن أين هذا الاستغلال أبها السادة ؟ ألا ترون القليات تتلو القليات ؟ إذا كنا حقيقة مستغلين فلماذا نمرقل بتلك القليات ، ولماذا ترى جنود الاحتلال لا يزالون معسكرين في دورنا ويسرون في وسط شوارعنا ؟ ألا إلت تلك المبالغ قد صرفت بغير مبرر ، وكل من اشترك في إخراجها ووافق على تبييد الأمة بها يجب أن ينظر إليه نظرة ازدراء . لو لم يعضوا قانون الضمينات لكننا أحراراً ولرأيتم حضراتكم كيف يكشف الستار عن جرائم كثيرة .

( صوت : ولكن المجلس ح ) .

محمود علام افدى — ولكن لا يجب أن نسل سترأ كئيفاً على ما جرى فى اللأى ، وأن تضامن للفصلمة العامة وتواجه المستقبل متكاتفين حتى نرى آخر مدى هؤلاء القوم : إما اخناق شرف أو ألوت خير لنا .  
( صوت يقاطع ) .

الرئيس — لم تقاطعه ؟

محمود علام افدى — أما ونحن ، كاترون ، فى حاجة لأن نرى آخر مدى لهم ، وفى حاجة لأن ننظر أمرنا معهم ، ونحن ومعنا أقوى وزارة وهم ومعهم ما يسمونها بألئين وزارة القضية للصرة .

ليس أماننا الآن إلا أن سهل الأمر ما استطنا ، فإن وصلنا للاتفاق على طلباتنا كاملة فيها وسمت وإلا اشتغلنا فى قضيتنا بالطرق المشروعة حتى نصل إلى أمانتنا القومية . هذه البالع دفعت بالعمل ليمض الموظفين وسافروا والباقي يجرم عشه . فما الذى والحالة هذه أن تأتى فى هذه اللحظة ونقف قائلين بسم اللع : ليس للضعيف أمام القوى إلا أنه لا يدع أمراً عاتفاً للفرع والقانون يمر دون أن يمتج عليه ويمتج بشدة . ولقلك مع موافق على قرار اللجنة وترك أمر التسوية للعامة وعدم إقرار القانون أحتج على هذا العمل الظالم .

عبد الحالى عطيه افدى — أهما الزلاء المحترمون : تفلون أنه منذ اليوم الذى انتهكت فيه حرمت هذا الوطن بنزول الأجنبي فيه عول الاحتلال بل أن يقضى بجمع يديه وأن يملأ بأضى جناحيه على كل شىء فى هذه البلاد . ولقد وجد الفرصة ساعمة والطريق مهياة معدة ، فإن مقابل هذا الشعب كانت فى معنى يد حكومات تصرف فى حظه وأقداره طليقة من كل قيد ورقابة بل فى كثير من الأحيان من كل وازع . وجد الفرصة ساعمة فرأى أن يكون قواماً على الشعب من طريق قوامته على الحكومة ، فبدأ ينسلط على المناصب الكبرى ثم أخذ هذا التسلط يزداد ويتسع نطاقه حتى رأينا أخيراً كل المناصب الرئيسية كبراه وصرفها مشغولة على طول الخط رجال الاحتلال وعندئذ أمكنه أن يسير سياسة البلاد اجناعية أو اقتصادية أو سياسية على النحو الذى ينطبق على أغراضه ويتفق مع ميوله وغايته ، إنه يجب الاعتراف بأن نغرق قليلاً من هؤلاء الموظفين قد قلوا بواجباتهم إلى حد ما بتراهة وعلى مقضى قواعد الشرف وأدبوا إلى حد ما واستغادوا ، ولكن هل كانوا إلا بريطانيين قبل شىء ؟ نعم ما كانوا إلا كئلك ، هذه الحال فى مجموعها كان من شأنها أن تكون قدى فى عين كل مصرى كرم يمز عليه أن يرى رأساً أجنبية تلو رأسه ، كان من شأنها أن تولد بذور التفاق واللذان وقصدان التبره من عدد من الموظفين بل ومن الأعيان ، أولئك الذين كانوا يجرؤون وراء مطامعهم فى الرق أو قضاء الصالح . ولقد برهن هؤلاء وإلى وقت قريب أنهم كانوا على ظهر البلاد أقل من الاحتلال نفسه ، إن الاتيات كان ظاهراً والظلم الذى يقع على حقوقاً يودياً كان فاشياً بادياً ، والنوايا والأغراض الستورة تحت سياسة التوظيف كانت ليئة الأثر حلية الخطر ، لكن كما قال الرئيس الجليل : « إذا كانت دولة الظلم ساعمة فدولة العمل إلى قيام الساعة » . فإنه لما أذن الله لهذه البلاد أن ترض صوتها نالاً بالجماعة بمقوقها وأن تخرج من فيها هرباً من الظلم وطلباً للحرية كان أول من انتقد سياسة التوظيف هم الإنجليز أنفسهم كتابهم وهادم وزعمائهم اعترفوا بأن هذه السياسة كان الخطأ فيها بارزاً جداً ، وحاولوا أن يغالطوا ويغالطوا أنفسهم وردوا أسباب التورة ، نورنا السلية التبره ، إلى مسالة التوظيف ، ولو أنهم مقتنعون بأنها ترى إلى أوسع من ذلك إلى استرداد حقوق الأمة كاملة . اللهم أنهم اعترفوا بأن سياستهم فى التوظيف من أولها إلى آخرها كانت اختيافاً ظاهراً على حقوقها ، وما كان التوظيف فى الواقع إلا جزءاً من قضيتنا الكبرى لأن الأصل فى الوظائف أن تكون وقفاً وحجاً على أهل الدولة ، لأنه بواسطة الوظائف تفسد سياسة الدولة فى الداخل والخارج . لهذا السبب والاعتبارات التى أوضعتها كانت هذه المسألة من المسائل التى تناولتها المفاوضات أولاً بواسطة الوفد المصرى وثانياً بواسطة الوفد الرسمى ، لأنها كما أسلفت جزءاً من طلباتنا العامة . وبالرغم من أن الإنجليز اعترفوا بخطئهم وبأن سياستهم فى التوظيف كانت اختيافاً عتفاً ، وبالرغم من أن الحكومة الحرة تلك من إخراج كل موظف على شرط أن يبال حقه من اللأى أو للكفاءة طبقاً للقوانين ، بالرغم من ذلك كله أراد اللافوض المصرى أن يكون سهلاً لاعتبارات سياسية لا تخفى عليكم ، فرأى الوفد المصرى أن يعطى للوظف الإنجليزى علاوة على حقه فى الكفاءة أو اللأى مرتب شهر من كل سنة خدمة على ألا تكون الحكومة مفرمة بإخراج أى موظف من الخدمة إلا إذا شات ذلك ، ونعرفون حضراتكم أن هذه اللافوضات لم تسفر عن نتيجة .

جاء الوفد الرسمى فقدم الإنجليز مشروع قويض يفدر بنحو ٧ أو ٨ ملايين من الجنيهات ، فرد عليه الوفد الرسمى بمشروع قفدت

فيه التوضيحات يبلغ ٢ إلى ٣ ملايين من الجنيهات ، وقد أخفقت هذه المفاوضات أيضاً . إلى تلك اللحظة كان قد سلم ببدء التصويت ، ولكن لم يحصل أى اتفاق أو ارتباط قانونى بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية . ثم تولت وزارة ثروت الحكم وهنا بدى بوضع نواة قانون التوضيحات إذ أرسل اللورد ألتني إلى الحكومة المصرية كشفاً يحدد من الموظفين يطلب لم توضيحاً على النسبة التي قدرت في الشروع المقدم للوفد الرسمى بناتس ٢٠ ٪ وحجته في ذلك أن النظام الجديد أصبح لا يصلح لبقاء أولئك الموظفين في الخدمة لأنهم جاءوا ليكونوا سادة لا لـ « سودين » ، وحكاماً لا محكومين . وبالرغم من عدم وجود أى اتفاق أو ارتباط وبالرغم من أن نظرية الوفد المصرى كانت تقتصر على شهر واحد عن كل سنة للتوضيحات ، وبالرغم من أن نظرية الوفد الرسمى كانت ثلاثة أمثال هذا القرار الأخير فإن ثروت قبل ماطلبه اللورد ألتني . وبناء على ذلك دفت وزارته لنحو ١٥٠ موظفاً توضيحات باهظة جداً على نسبة القانون الحالي ثم جاءت وزارة نسيم باشا وتلتها وزارة يحيى باشا كرم الله وجهه ، فقالوا له يوجد ١٥٠ موظفاً كانوا قد قدموا إنشاء حكم وزارة ثروت طلبات لاغتيال الخدمة بعد أخذ حقوقهم من التوضيحات ، فيجب أن يكون حظهم كحظ سابقهم وأن يأخذوا التوضيحات اللازم على أساس التقدير الموقت ، فكان جوابه : على البين والرأس . كذلك كان يوجد أشخاص لا يدخلون تحت حكم قانون التوضيحات ومع ذلك صرف لهم توضيحات منهم على ما أذكر جناب المستر جرانفل مدير الصحة البحرية والكريستينات . وفي ١٩ أبريل أعلن الدستور . وكانت المفهوم والمقول أن وزارة يحيى باشا تنتظر ريثا يتقدم البرلمان ولا تقرر أى رأى في مسألة التوضيحات لأنها جزء من طلباتنا العامة وموضع بحثها يجب أن يكون في المفاوضات . فكان الواجب على أقل تقدير أن تنتظر الوزارة إلى أن يتقدم البرلمان ويبدى رأيه بشأن التوضيحات وبذلك تخلى نفسها من التبعة . ولكن يحيى والإعجاز تلاقوا في نقطة واحدة ، عرف الإعجاز أن يحيى أول من يفهم قيمة النفع الإنجليزي على الموظف . والرجل كان يجانب النفوذ الإنجليزي صغراً ، والظاهر أنه كان مفرماً بالمحافظة على منصبه ، فأطاع لوتوفه بأن لا يقاء له في مركزه بغير رضائهم ، فقد تلك الاحتمالية — وهي ممية في عدة مسائل :

السألة الأولى — إن الحكومة غير حرة في إنشاء أى موظف يريد الخروج . وهذا القانون أوجب على الحكومة أن تكون صاغرة أمام إرادة الموظف ، أى أن حقوق الموظفين والحكومة ليست متعادلة ولا متبادلة .

وبناء على ذلك استطاع الموظفون الإعجاز تقديم طلبات وأخذ وثائق تحول لهم حق الخروج والتوضيحات .

السألة الثانية — اقترح الوفد المصرى في المفاوضات التي حصلت بينه وبين الحكومة الإنجليزية أن يعطى الموظف عند تركه الخدمة مكافأة شهر عن كل سنة . ولكن هذا القانون يكاد يسطى سنة عن كل شهر .

السألة الثالثة — المفروض أن من يعطى توضيحاً هم أصحاب الحق في الماش أو المكافأة ولكن هذا القانون ضم لهم فئة أخرى هم عمال اليبومية ، بل ضم إليهم أيضاً العمال الذين يشتغلون في الورش « بالقطعة » . فبعد حفظ الحق لكل هؤلاء في التوضيحات سارى بينهم وبين أصحاب الحق في الماش والمكافأة .

وقد جعل هذا القانون شاملاً لجميع الأجانب ولم يقتصر على الإعجاز وحدهم . وقد اشترط فيه وضع سندات في البنك الأهلي رهينة وكفالة لتسديد التوضيحات بحيث يكون في استطاعة البنك ، إن امتنعت الحكومة عن دفع هذه التوضيحات ، أن يبيع السندات ويسدد التوضيحات لديها ، ثم أعقب هذا القانون الاضافات الفردية التي حصلت بين الحكومة وبعض الموظفين .

هذه نظرية عامة في مسألة التوضيحات . إن يحيى باشا قد أجزم لأنه لم ينتظر وجود الهيئة صاحبة الرقابة ، بل تصرف في الأمر من تلقاء نفسه . ولا أقول يحيى باشا وحده بل أقول الإعجاز . وأجزم أيضاً في طعن الخزانة بهذه الطعنة . نحن لا ننتج عن دفع توضيحات ولكن بشرط أن يكون مناسباً . أما على هذه الصورة فهو سلب ونهب ، كان الواجب أن نرجى مسألة التوضيحات إلى وقت المفاوضات حتى — ولو كان البرلمان منفصلاً — لتكون سلاً في يد المفاوضات المصرى يمكن استخدامه فائدة البلاد .

على أننا الآن في موقف معين نريد أن نرى رأيًا فيه .

إن هذه المعاهدة جائرة ومستنكرة وربما كانت باطلة ، بل أقول إنها باطلة . ولكن هل يليق بنا ، أو هل يمثل أن نسير في إثر البطلان للتهابة ؟ إما في حاجة لأن نضرب على أوتار الشعور ولكننا في حاجة أيضاً إلى استماع أوتار القول .

ومن يقرر البطلان ويريد السير فيه يجب أن يترك كلمة الموضوع أمامه . إن للسألة خمس حقوق أفراد نحن طرف فيها ولكن



هناك طرفاً آخر هو القضاء . إنى أقول بكل شجاعة إن القضاء ليس من اختصاصه الحكم فى المعاهدات أو الاتفاقات . إنما الحكم فيها إلى المتعاضدين أو إلى حكمة دولية يحترانها . لذا التبتأنا إلى مثل هذه الحكم قريباً أضفتا ولكن الجو هناك يعملى على الارتباب . إنى أعرف أن بيتنا من يريد تقرير بطلان المعاهدة وعدم اعتداد بالبلع المطلوب للتوصيات . ومن الجائز أن يكونوا مصيبين ، ومن الجائز أيضاً أن تكون نحن مصيبين .

قال تعالى : « فهنأنا ساهلأنا وكلا أتينا حكماً وعلماً » وقد يكونون مصيبين لأنهم يرون مبدأ للمفاوضة ، وربما كانوا مختلفين من الوجهة القانونية . ولكن يبدأن درست الموضوع درساً وافياً أرى أنه من الواجب اتباع السبيل المقبول . إنى لتسهيل المفاوضات أو إنأناها طريقين : الأول طريق المفاوضات السياسية والثانى أن يعمد التظلم منها إلى التوقف عن تنفيذها بالقوة . وهذا الرأى الأخير لا أميل إليه لا خوفاً من الإنجليز ولكن حرصاً على الخزاة المصرية . إنى يد الموفيقين الأجانب انماقات ، فإذا كانت الحكم تعتبرها صحيحة فإن النتيجة تكون أنها تحكم بمقتضاها وتحكم فوقها بالمصاريف القضائية ، فيكون ذلك مشأنا على إقالة والرأى عندى أننا مع استنكارنا للمساعدة وقررنا بطلانها نعمل المفاوض المصرى واجب تعديلها أو إنأناها . فإن نعم فى ذلك فكل الصيد فى حوف الفرا ، وإلا فالأمر فى أيديكم والمستقبل أمامكم .

ورب سائل يقول : هل نقرر البلع أم نرضه ؟ فبأه على ما قسمته أقول يجب اعتناؤه ولكن بغير شرط ، لا مرسلاً . نعمتة هذا العام نظراً لظروف خاصة ومع التصريح بأن هذه المعاهدة جائرة على أن يكون للمفاوض المصرى مكلفاً برغ ما فيها من جور وظلم ، فإن نعم فى مهمته كان على الحكومة الإنجليزى أن تتحمل عن أفرادها ما كانت تتحملة الخزاة المصرية ؛ وإذا لم تتصح فحين نأفون والإنجليز نأفون .

وإنى أوافق على قرار اللجنة من جهة استنكار هذه المعاهدة واعتبارها باطلة وأن نعمل للمفاوض المصرى مهمة السعى فى تعديلها بما يتفق مع الصلحة والعدل كما ذكرت . والواقع أنه قد صرف حسب قانون التوضيات ٩٩ فى المائة من المبالغ المطالبة فى أبريل الماضى ونحن لم نبشئ للبرازية إلا بعد فوات الوقت على استحقاق تلك المبالغ . فالمبلغ قد استحق وصرف معظمه كما جاء فى ميزانية السنة الماضية ، ولذلك أرى أن يمتد هذا البلع بالقييد والشرط اللذين ذكرتهما .

( تصديق ) .

عبد الرحمن الرافى بك — سادى : السألة التى طرحت على هيئة المجلس كانت قائمة فى الواقع على أن ميزانية هذا العام تتضمن اعتناؤ مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه توضيات للموفيقين الأجانب تصرف لهم بمقتضى قانون التوضيات . والمطلوب من هيئة المجلس اعتناؤ هذا البلع أو عدم اعتناؤه . ولقد كنت أرجو أن تكون هذه المناقشة محصورة فى هذه النقطة بالذات ، أى فى معرفة ما إذا كان المجلس يمتد هذا البلع أو لا يمتد ، وألا يبرس قانون التوضيات فى ذاته الآن ، لأننا إذا تعرضنا له بالطريقة التى سمعناها من حضرات الزملاء المحترمين الذين تقدمونى فى الكلام فاصحوا لى أن أقول لكم بكل إخلاص إنى هذا الأسلوب قد يكون فيه ضرر كبير علينا ، ضرر على حنا وعلى القضية المصرية . ذلك لأن هذا البلع قد طلب منا اعتناؤه بأه على قانون صدر من الحكومة المصرية ، وهذا القانون ضمن مجموعة القوانين التى عرضتها علينا الوزارة لتنظر فيها طبقاً لمادة ١٦٩ من الدستور التى تنص صراحة على أن كل القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ، أى القوانين الصادرة فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول وإذا لم تعرض فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل . وهذا القانون لا يخرج من كونه قانوناً صدر فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية فهو يعرض علينا كيفية القوانين وإذا أقرناه نفذ وإذا لم نقره بطل .

وهذا الوصف يعرض على البرلمان لا فرق بينه وبين القوانين الأخرى . لذلك أدهشنى كثيراً ما سمعنا من بعض الزملاء إذ وصفوا هذا القانون بأنه معاهدة . واصحوا لى أن أقول إنى هذه مجازفة لأننا إذا قبلنا وصف هذا القانون بأنه معاهدة يكون معناه أننا مبرطلون به وفى هذا القول أيضاً إنى منح تحميل الوزارة مسؤولية كبرى لأنه إذا لم تكن الوزارة عرضته على البرلمان بمقتضى المادة ١٦٩ من الدستور يكون هذا القانون باطلاً . فكأننا إذا قلنا أننا أمسينا مبرطلين بهذا القانون فمضى ذلك أنى الوزارة كان فى وسعها ألا تعرضه علينا ، فيستقط من نفسه . والواقع أن هذا القانون لا يختلف عن سائر القوانين التى صدرت فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية . أما القول بأنه معاهدة قبول غير صحيح . اصحوا لى أن أيقن رأى فى هذا بكل صراحة . المعاهدة هى اتفاق بين طرفين ، ولكن القانون هو قانون

صادر من السلطة التشريعية على أنه قد جد شيء، بعد صدور هذا القانون. وأرجو أن أقت أنظار حضراتكم إليه هو شيء باطل وذلك أن وزير الخارجية في وزارة يحي باشا أرسل خطاباً إلى اللورد الذي يوم صدور هذا القانون يقول له فيه « إنني قد خولت من قبل جلالة الملك ومجلس الوزراء أن أوكد لفتاحتكم أن الحكومة المصرية تعد هذا القانون مع الشروط التي اشتملت عليها المذكرة بمثابة اتفاق بين الحكومتين » .

(أصوات : اثنين) .

عبد الرحمن الرافعي بك — لم يكن هذا الخطاب صادراً من السلطة التشريعية ولم يكن داخل ضمن القانون بل هو عمل باطل وأقول عمل غش (Fraude) صدر من موظف من موظفي الحكومة . ولا يصح مطلقاً أن يتبرع عمل النسخ عملاً تشريعياً ولو كان هذا اتفاقاً كما قيل لما التجأوا إلى هذه الطريقة الموحدة ولوضوه في شكل اتفاق يوقع عليه من الطرفين والذي يثبت ذلك أن لورد الذي لما وصله هذا الخطاب أجاب وزير الخارجية بخطاب يقول فيه :

« أتعرف بأن أحيط بمعالكم علماً بوصول كتابكم » (أي أن المسألة مسألة إحاطة علم بوصول الجواب) ، ويقول أيضاً « إن أؤيد ما صرحتم به معاليكم بأن هذا القانون يعد مع الشروط التي جاءت في المذكرة بمثابة اتفاق بين الحكومتين » .

فلا وزير الخارجية المصرية ولا اللورد السامي يملك بعد صدور القانون من السلطة التشريعية أن يصنعه بصيغة المعاهدة .

كان في الإمكان أن يصيغ هذا القانون بصيغة المعاهدة لو أن هذه المخابرات سبقت صدور القانون ، وذلك لاحظت أنه ورد في تقرير اللجنة المالية قولها « ولكن بالرغم من كل ذلك عقدت الحكومة الإنجليزية مع الحكومة المصرية السانعة اتفاقاً نأ عن صدور قانون التصويبات » .

فهذا القول يدل على أن القانون لا يأخذ صيغة المعاهدة إلا إذا سبق صدوره اتفاق بين الحكومتين .

أما الحالة كما وصفت ، وأن المخابرة التي جرت بين وزير الخارجية والندوب السامي إنما حصلت بعد صدور القانون ، فلا قيمة لها ولا تغير من صيغة القانون .

إن هذه مسألة ، يحضر الزملاء ، لا يصح أن تسرع في الحكم ، عليها فنصف قانوناً صريحاً أنه اتفاق ليقول غيرنا هذا ، أما نحن فلا يصح أن نسلم بهذا القول ولا يصح أن نسلم في الحق ، بل يجب أن نفترض على كل اعتداء على هذا الحق ونالاً إلى كل الطرق التشريعية لإظهار حقنا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا القانون ما دام مزموراً علينا أمر النظر فيه ( لأنه لم يعرض علينا لنسجه أو تنقيح به ) فالواجب أن نعتبر أنفسنا أحراراً في إقراره أو عدم إقراره .

وإذا طرحت علينا مسألة تتعلق بهذا القانون وجب أن نطبق أحكام الدستور عليها . ولأنني أجري جدلاً من يقول إن هذا القانون أخذ صيغة اتفاق وأقول من ذلك إن هذه المعاهدة لا تربطنا ولنا في احتياج إلى مفاوضة لبت ذلك بل لنا الحق أن نكون في حل من أحكام هذا الاتفاق . ذلك أن المادة ١٦٤ من الدستور تمن صراحة على أن تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المنبئة الآن ، ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور . وللمادة ١٦٧ تقول :

« إن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات بغير الأصول والأوضاع المنبئة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق النافذ وتمثيلها من حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك مبادئ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » .

فهذا القانون أو كما يقولون هذا الاتفاق صدر بعد صدور الدستور ، والمادة ٢٦ جاء فيها ما يأتي :

« إن معاهدات السلم والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو تخص من حقوق سيادتها أو تحمل خزانها شيئاً أو من التفقات أو مساوياً بحقوق المصريين المسلمة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان » .

فسواء أكان قانون التعميمات قانوناً كما هو الواقع ، أم كان اتفاقاً كما يذهب إليه بعض حضرات الزملاء ، فلا يمكن أن يكون مانعاً لنا إلا إذا أقررتنا صفة كوننا برلماناً .

ومن حيث إنه ملحق على إرادتنا فلا يصح القول بأننا مرتبطون به .

هذا القانون سيمرض علينا ، فإذا كنا منذ الآن ستبج نظرية حضرات الزملاء الذين يتبرونه اتفاقاً مفيداً فكأننا ستفعل باب النظر فيه في المستقبل . ولا أظنكم توافقون على هذا ، ومن جهة ثانية فإتينا إذا اعتمدنا المبالغ المطلوبة في الميزانية تنفيذاً لهذا القانون فكأننا قد أقررناه .

رابع إسكندر افندي - لا ، لا يكون هذا إقراراً .

عبد الرحمن الرافعي بك - لا أحب أن تنيد بهذا القانون لا بوصف كونه قانوناً ولا اتفاقاً ولا يفيدنا أن تلقى المشولية على طائفي الوزارات السابقة ولو أنها مشولة عن ذلك ، لأننا جئنا هنا لمواجهة المسؤوليات الكبرى المتقاء على عاتقنا ، فلا يصح أن نتخلص منها بإلقائنا على كاهل غيرنا .

إن الوزراء السابقين مسئولون ولكن مسئوليتهم لا تدراً عنا المشولية . فإذا قال قائل إن عدم اعتماد هذه المبالغ يعرضكم لمشاكل قضائية بينكم وبين الموظفين الأجانب زرد عليه بأن كل عمل باطل يبقده أحد رجال الحكومة ولا يكون مطابقاً للحق لا يصح أن ترتبط به . وأؤيد لكم أن هذه المسألة إذا عرضت على أية محكمة وبينت لها حقوقنا فأطمن أنها بمجرد الاطلاع على ما بيد الموظفين من العقود تحكم لصالحهم . افرضوا أن وزارة سابقة أعطت مهنداً لموظف أجني دفع مبلغ فهل يكون مازمين باحترام التمهيد ؟ هبوا أن موظفاً أبرم عقداً عن الحكومة بشئ فهل يحترمه المحاكم ؟ إن كل عمل وكل عقد يصدر مخالفاً للقوانين وللحقوق لا يكون مانعاً للحكومة المصرية بأي حال من الأحوال ، فلتترك المحاكم تزن نظريتنا ونظرية الموظفين الأجانب ، أما التسليم بهذا الحق لاحتلال أنها تحكم ضدنا فأمر لا يصح ولا يصح بصفة كوننا مجلس بواب أن سلم في حقوقنا لغيرنا قبل أن تحكم المحاكم في هذا الشأن .

ومع ذلك فمسألة التعميمات كانت مرتبطة بكل الارتباط في نظر المصريين والحكومة الإنجليزية بالمعاهدة المنتظرة التي تفسر الاستقلال .

أعني أن هذه التعميمات كانت في مقابل الاستقلال ، أو في مقابل الجلاء . هذه الفكرة واردة في كل الوثائق التي تبودلت بين الحكومة الإنجليزية وبين الوفد المصري ثم الوفد الرسمي . وفي تقرير ملتر ذكر صراحة أنه يجب أن ينص في كل معاهدة تصفد بين بريطانيا العظمى ومصر على مركز الموظفين الإنجليز ، وكذلك مشروع اللورد كرزون نص على ذلك أيضاً ، وكذلك نص على المدة التي يمكن فيها الاستثناء عن الموظفين الأجانب بعد توقيع المعاهدة . وباء على ذلك يكون التوضيح في مقابل الاستقلال ولا يصح ، والاستقلال ممتدى عليه ، أن نسل المقابل قبل أن نال نظيره .

أذكركم أنها السادة أن الحكومة الألمانية مع أنها وقعت معاهدة فرساي وأقرها مجلس الرغستاج بطريقة رسمية فإنها امتنعت عن دفع التعميمات التي التزمت بها وناقشت فيها حتى اضطر الحلفاء إلى إعادة النظر فيها .

فلماذا أرجو من حضراتكم ألا تقررروا أن هذا القانون اتفق ، وأن تقررروا أنه مازال معروفاً على المجلس فهو وحده صاحب الحق في إقراره ، كما أرجو ألا تخروا الاعتبارات الموجودة في الميزانية للتعميمات أو على الأقل لتؤجلون البت فيها حتى تنظر ماذا يتم في هذا الصيف .

وصيا واصف افندي - أيها السادة :

إنني متأكد أنه إذا عرضت قضية من القضايا الشخصية التي اتفقت عليها الحكومة مع الأفراد الأجانب على حضرة زميلي عبد الرحمن الرافعي بك بصفته قاضياً لا يحكم بما قاله إلا لحضراتكم . على أن المسألة ذات وجهين : وجه سياسي ، وآخر قانوني . أما في شخص بالوجهة السياسية فكأننا متفقون على أن القانون صار بالبلاد وأتينا محقون في احتجاجنا عليه . ومن السهل جداً أن نلظن على هذا القانون ولكن الأمر المهم هو أن نحكم العقل لا العواطف . يقول الأستاذ الرافعي إن الحكومة المصرية بعد أن سنت هذا القانون

كثبت إلى مندوب الحكومة الإنجليزية تخبره به وتتعهد بتنفيذه . ويتول حضره إن هذا لا يربط الحكومة المصرية ولا يكون مساهمة لأن الخطاب لا يمكن لتحقيق رابطة قانونية بين الحكومتين . فليسمع لي حضرته أن أذكره أننا ونحن نبعث قضايا نرى كثيرا أن الدول تربط بمجرد معاهدات شفهية بين السفيرين . نقرأ ذلك في كتب القانون الدولي العام .

نعم نقرأ أن اتفاقا شفويا يشته أحد السفراء في مذكرة يقرأها السفير الآخر في مذكرة من عنده يمكن لتحقيق الارتباط الدولي ولو لم يحصل تبادل مخاطبات بين السفيرين .

كنت أود أن حضره زميلي يبين لنا الأشكال الخاصة التي يجب أن تحوزها المعاهدات حتى تربط دولة من الدول . على أن الأمر أيها السادة أظن من ذلك إذ فيه شرف دولتنا . فكلمكم تطون أن الحكومة الروسية التي كان يضرب بها للثل في الاستبداد والتي يقول الشعب الروسي يد ثورته إنها لم تكن في وقت من الأوقات مثقلة للشعب الروسي ، وكلمكم تعرفون ما جرى لهؤلاء الحكام الذين لم يبق منهم على قيد الحياة إلا القليل ، أظن أنه لا يوجد أكثر من هذا دليل احتجاجا على القاضي ، أقول إن الحكومة الروسية الجديدة أرادت ألا تربط بالمعاهدات الشكائية أو الشفهية التي أربطت بها حكوماتها الماضية ، فلماذا ترتب على ذلك ؟ كانت النتيجة أن جميع الحكومات المتتالية قررت أنه بما أن الحكومة الروسية الحالية لا تريد أن تربط بما أربطت به الحكومات الاستبدادية الماضية فهي ، أي الحكومات المتتالية ، لا تعترف بهذه الحكومة كحكومة متتالية . فهما كانت الحكومات الماضية ، وهما قلنا فيها ، وهما ارتكبت من الأخطاء ، فلا يمكن أن تأتي الآن وتقول إنها لا تنفذ ما تعهدت به لأن هذا يعتبر في نظر الدول ، وفي نظر القانون الدولي العام مخالفاً للعندية . نحن نسلم بضرر هذا القانون ، ولكن ما العمل ؟ هل يمكننا أن نأتي الآن بعد أن أربطت الحكومة السابقة ؟ مهما قيل إنها لا تغتال الأمة المصرية وتقول يعلنان القانون . هذا لا يمكن مطلقاً لأن هذه مسألة ماسة جبرفا ونحشى أن تحول الدول فينا ما قاله عن الحكومة البلشفية .

يقول الأستاذ الرافعي إن معاهدة فرساي لم تنفذ لأنها عملت بالإكراه . وإن آسف أن أقول لحضراتكم إن قواعد القانون الدولي العام من أوله إلى آخره قائمة على الإكراه ، لأن العندية لم تصل بعد إلى جبل الحق محترماً بغير القوة . وقد درسنا كلنا هذا البعد في القانون الدولي ، وتعلمنا أن المعاهدات التي تنفذ بالإكراه يجب أن تنفذ . وإذا كانت معاهدة فرساي لم تنفذ فذلك لأن ألمانيا لم يكن في استطاعتها أن تقوم فعلا بما فرض عليها ، ولكنها لم تعمل ذلك من تلقاء نفسها ، وكلمكم تعرفون أنه من وقت لآخر تحصل غمرايات وبيمين خبراء لإرشاد الخلفاء إلى ما يمكن أن تدفعه ألمانيا ، وهذا ما حصل أخيراً . فإن لم تكن معاهدة فرساي قد تنفذت عليس هذا لأن ألمانيا لا تريد أن تنفذها ، بل لأنها لا تستطيع تنفيذها . فبنا عليه أرجو من المجلس ألا يطيل النقاش في هذه المسألة ، وأن قبل — صيانة لحرماننا — وحفظا لكرامتنا — أعضاء هذا اللخب بلا مناقشة أخرى .

رئيس الوزراء — أيها السادة :

قبل أن أبدا كلامي فيما يخص موضوع النقاشة الحالي أردت أن أقول كلمة فيما جرى مع صوفاني بك في هذه الجلسة بخصوص مسألة السودان . عندما عرضت هذه المسألة واستلفت نظر الحكومة إليها قلت إن الحكومة تستعمل الواجب وفوق الواجب فيها ، ففكر الصوفاني بك الرجاء وقال يجب أن تعمل الحكومة في هذه المسألة . أنا ، أيها السادة ، لست محتاجاً في سبيل القيام بواجبي أن يأمرني أمر أو أن يكلفني مكلف (تصفيق) لأنه أكثر من نفسي باحتضار نفسي إذا كنت أقصر في واجب مفروض على أدائي . ولهذا أغفر كل الغفور من شخص يقول لي بكلمة محبة « قم بالواجب عليك » ، وإذا أرحب بكل شخص يقول لي أطلب منك أن تعمل كيت وكيت ولكن قوله « قم بواجبك » لا أقبلها مطلقاً . أنا أعرف واجبي وإذا كنت لا أعرفه فلا أستحق أن أكون في هذا المركز . ولو جاء لي صوفاني بك أو أي شخص آخر ولو من غير النواب وقال أطلب منك أن تعمل كذا فإني أشكره وأرى من الواجب علي أن أقوم بهذا العمل شاكرًا إن كان ممكناً وصالحاً معه .

عبد اللطيف الصوفاني بك — ولماذا لا تقبل من الصوفاني ؟

رئيس الوزراء — لا أقبل ذلك من الصوفاني ولا من غيره . ولكن إذا حضر وقال لي حدثت مسألة في السودان فأرجوك أن نختج عليها أو نكتب كذا أو نرسل كذا — فهنا أجبه ؛ ولكن لا أقبل منه ولا من أكبر منه أن يقول لي « قم بالواجب » . فكونه يحضني على

واجب لا أقبله لأنى محرض ومندفع للقيام بواجب بدافع من نفسى . فهل حصل هذا من الصوفانى بك ؟ هل يريد أن يخبرنى بما يجب على وأنا أقوم به ؟

عبد الطيف الصوفانى بك — جواب دولة الرئيس عن كلامى فى أول الأمر لم أسمعها تماماً .

رئيس الوزراء — صمم إخوانك . وقد قلت سأعمل الواجب وفوق الواجب .

الصوفانى بك — صدقى لأنى لا أكذب .

رئيس الوزراء — أصدقك .

الصوفانى بك — والباشا يقبل من الصوفانى لأنه يعلم أنه لا يريد الإحراج بما يقول .

رئيس الوزراء — لم أعتبره إحراجاً بل حسبته أمراً للمجلس أن يأمرنى بأمر خاص ؛ وعلى أن أفعله أو أمتنعى . ولكن الصوفانى بك يقول يجب أن تفعل كذا فلا أقبل ذلك بل له أن يطلب من المجلس أن يقرر إلزام الحكومة بأمر خاص .

الصوفانى بك — إنى أقصر الطريق وأوجه كلامى لدولة الرئيس بأمانة الزمالة .

رئيس الوزراء — لا أقبل من زميل أو رئيس أن يأمرنى ، بل أعتبر هذا احتقاراً لا أقبله . فلمجلس أن يقر أمراً خاصاً فأخضع لأمره إن كان موافقاً لضميرى . بناء على ذلك أكرر أنى سأعمل واجبى بدون احتياج لتبنيه من الصوفانى بك .

الصوفانى بك — إنى أسأل الله أن يوفقك دائماً إلى عمل ما فيه الخير ؛ وأتمنى من صميم قلبى أن تكون عملاً لتوفيق والإمام والنجاح فى مصلحة البلاد .

رئيس الوزراء — متشكر للصوفانى بك الآن .

وأما فيما يخص قانون التوضيحات فلا أقول إنى أول شخص أستخدمه ولكنى من الذين أستخدمه بكل شدة واستنكره . وقد كنت عيوبه ولا أزال أستنكره وأمده خيرة على الخزانة ونسبة على أموال الأمة وأنه سابق لأوانه ، بل أقول أيضاً إنه مخالف للدستور . ولم أقل هذا الآن فقط بل قلت هذا قبل الآن برمن طويل وقبل حطبة العرش قلته رسياً وكنت به للحكومة الإنجليزية . فأنما يصفى منكم وبصفة كوفى رئيس الحكومة أعتبر هذا القانون باطلاً ومخالفًا للدستور ومحققاً لحقوق الخزانة سابقاً لأوانه .

أعتبر كل هذا واستنكره من كل قلبى وحوارى . ولكن فرقاً بين أن يستنكر الإنسان شيئاً ويحجج عليه ويستره باطلاً وبين أن يتوقف عن تنفيذه . مثل ذلك مثل حكم صدر على نافع المنول : قد استنكره وأحتج عليه ولكن أنعده رغمًا منى ، مكره أخاك لا بطل . فهذا القانون الذى هذه صفاته أعتبره معاهدة واتفاقاً مادوناً به من السلطة الشرعية فى البلاد . وهذا امتد الاتفاق بين الطرفين . وإنى أوافق حضرة الرئيس بك فى أن هذا ما كان ينبى أن يعمل . ولكنه عمل ولاربطنا به ، فهما كان فى هذا الارتباط من البطال القانونى قد انقضى سياسياً ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحامل منه إلا اتفاق مع الطرف الآخر . ولا يمكننا أن نرى الأمر بيننا وبين الطرف الآخر بمجرد القول بطلان هذا بل ينبى أن نتحدث مع الطرف الآخر ونتنام معه حتى نصل إلى الاتفاق على بطلانه والامتناع من تنفيذه . هناك دولة ارتبطت معنا ، فإذا نشبنا بالبطالان وامتناعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة ليسكن ذلك ولترجع إلى الحالة التى كنا عليها قبل هذا الارتباط ، فهل يمكن أن نحصل عودة للموظفين الأجانب إلى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

( أصوات : حلتا ) .

رئيس الوزراء — ما كنت أريد أن أقول ذلك ولكن الضرورة ألحأتى إليه ؛ نعم إن اللبغ باهظ ولكن المودة إلى الحالة الأولى أصعب . لقد اشترينا بهذا اللبغ الباهظ سماداً للأخالية لأن الموظفين الإنجليز كانوا سادة وحكماً ؛ لذلك لما جاءت طريقة أخرى للحكم قالوا لا يمكننا أن نعيش كحكوميين أو مسودين ويجب أن نخرج ونأخذ تمويصاً . فهذا منشأ قانون التوضيحات .

حقاً إن اللبغ يهبط الخزانة ، ولكن ما دنا قد حصلنا على منفعة فلا يضرننا أننا ندفعنا فى مقابلها ثمناً كبيراً . قانون التوضيحات أثرتنا بباله باهظة لا باعتباره قانوناً بل باعتباره اتفاقاً بيننا وبين الحكومة الإنجليزية ، ليس عمل البحث بطلان القانون أو صحتة بل عمل

البحث هو مناسبة الامتناع عن تنفيذه والنتائج التي تترتب على هذا الامتناع ، فهل إذا اعتبرنا الاتفاق باطلا يمكننا أن نقف مفعوله من أنفسنا أو يجب أن تناقش الطرف الآخر في بطلان هذا الاتفاق ؟ وماذا يقول الصوفاني بك في ذلك ؟

إذا قلت بطلان المساعدة وأردت إلزامها أفلا يجب أن أدين للطرف الثاني الأوجه التي قلها الرافعي بك وبإني الخطباء وما يريد أن يقوله الصوفاني بك ؟

تقولون إنها معاهدة باطلة وربما كنت موافقا على ذلك ؛ ولكن لا يمكن لي وأنا طرف واحد أو أوقف تنفيذ معاهدة سياسية يبقى وبين دولة أخرى ، بل يجب للوصوص لبطلاننا أن أتفق مع الطرف الآخر ، فهل نسلط هذا الطريق أو نكلم هنا بما بيننا ثم ننتج عن الدفع ونقول لهم اذهبوا للمحاکم ؟ أظن أن المقول أننا نكلم مع الطرف الآخر — وعلى فرض أن المحاکم لا تحكم للموظفين الأجانب فلا يجوز أن تترك المسألة تصل إلى المحاکم في هذا الوقت .

يجب علينا ، وإن كنا متألمين من هذه المعاهدة ، وإن ألحقت بنا ضررا كبيرا ، وإن تعددت لدينا وجوه بطلانها — ألا نطلبها من أنفسنا إلا بعد التكلم مع الطرف الآخر والاتفاق معه عليها وعلى غيرها . بهذا نكون قد حفظنا حقوقنا وشرطنا وأظهرنا أن لنا حقوقا نطالب بها . أما التوقف عن الدفع فإنه يضرنا لنتائج لا نحمدها . وما كنت أحب أن أمترس لشرح هذه النتائج ، ولكن أفتت نظركم إلى أن هذا القانون يشترك فيه الإنجليز وبإني الأجانب ، فالتوقف عن الدفع يجعل الدول ضدنا ونحن في حاجة إلى عطفهم .

لسنا في هذا الموقف قضاء أو محامين فقط بل سياسيين أيضا ، فيجب أن نلاحظ اعتبارات كثيرة ، فهل من حسن السياسة أن نكسر كل هذه الصفوف من أجل مبلغ من المال ؟ كلا ، فإنني بصفتي وطنيا محبا لبلادي لا أريد أن أمترس للرضخ السخيف العام ، لأن في حاجة للسلف العام في هذه الظروف الحرجة التي يجتازها البلاد ، فلا نضيع حقوقنا احتفاظا بالمال ؟ فلننصر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال .

( تصفيق ) .

( رفعت الجلسة للاستراحة ، وأعيدت الجلسة حيث كانت الساعة ٨ مساء والمقيقة ٤٥ ) .

الرئيس — عشرة أعضاء يطلبون الكلام .

( أصوات : نطلب إقبال باب المناقشة ) .

الرئيس — من يعارض في إقبال باب المناقشة فليقف .

أحمد المليحي بك — جميع طالبي الكلام معارضون .

الرئيس — فليقف المعارضون .

( لم يقف أحد ) .

المسكوتية التنبؤية — تقدم المجلس أربعة اقتراحات ، الأول تقدم من حضرات : أحمد المليحي بك ، وعبد المجيد سعيد افندي ، وعبد الرحمن الرافعي بك ، وهارون سليم افندي ، ومحمد شوقي الخطيب افندي ، وعبد الله أبو حسين بك ، والدكتور محمود عبد الرزاق بك ، والسيد عبد العزيز خضر افندي ، وعبد اللطيف الصوفاني بك ، وسلطان الحمدي بك ، ومحمد شريش باشا ، والسيد طي الطحاوي المازني ، ونصه كالآتي :

« الموقعون على هذا يقرحون رفض التصديق على الاعترافين بالقسم نمرة ١٥ تحت البندين ٦ و ٧ البالغ قدرهما مبلغ ١٠٣.٠٠٠ جنيه الذين سيدفعان للموظفين الإنجليز بناء على القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ ويطلبون الاقتراع عليه بالنادة بالاسم » .

الرئيس — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

( أصوات : نوافق على المتابعة بالاسم ) .

المسكوتية التنبؤية — وتقدم الاقتراح الثاني من حضرة على نجيب افندي ، ونصه كالآتي :

« أقترح أن يستمر المجلس المبلغ للمعين بالميزانية للموظفين الأجانب الذين يتركون خدمة الحكومة سنة ١٩٣٤ و سنة ١٩٣٥ هبة من مصر لأولئك الموظفين » .

وتقدم الاقتراح الثالث من حضرات : أحمد عبد خشبه بك ، وعبد الرحمن الصباحي افندي ، وعبد اللطيف الحناوي بك ، وويصا واصف افندي ، وإبراهيم محمد نصير افندي ، وغري عبد النور بك ، ومحمد توفيق حسن افندي ، ونصه كالآتي :

« بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، صادق المجلس على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، ووافق على تقرير اللجنة مع جميع التعديلات الواردة به وبينان دولة رئيس الوزراء ، ويعلم في الوقت نفسه استنكاره لقانون التعميمات » .

وتقدم الاقتراح الرابع من حضرة عزيز أطلون افندي ، ونصه ما يأتي :

أقترح على المجلس تأجيل اعتماد مبلغ الـ ٩٠٠.٠٠٠ جنيه الوارد في القسم نمرة ١٥ بند ٧ ، وكذلك تأجيل اعتماد مبلغ الـ ١٣٠.٠٠٠ جنيه الوارد في ذات القسم ضمن البند نمرة ٦ ، وهذا لغاية الفصل في قانون التعميمات أثناء المناقشات المقبلة .

الرئيس — لا يمكن أخذ الرأي على اقتراح حضرة عزيز أطلون افندي لأنه لم يشترك في المناقشة ، وأخذ الرأي عليه مخالف للائحة الداخلية .

مصطفى الحامد بك — يؤخذ الرأي أولاً على اقتراح أحمد عبد خشبه بك وزملائه ، فإنه إذا قبل بحسب ما عدها من الاقتراحات

المقرر — اللجنة توافق على اقتراح حضرة خشبه بك .

أحمد المليحي بك — الواجب هو أخذ الرأي على اقتراحاته لأنه مخالف لرأي اللجنة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — كلا الاقتراحين معطل لرأي اللجنة ، فبيان البدء بهذا أو بذاك .

( أصوات : يؤخذ الرأي على اقتراح خشبه بك بالناداء بالإسم ) .

الرئيس — فلتؤخذ الآراء بالناداء بالإسم على اقتراح خشبه بك .

أغلقت الآراء فوافق على الاقتراح حضرات :

١	سعد زغلول باشا	١٧	مصطفى بكير بك	٣٣	إبراهيم محمد علي نصير افندي
٢	الدكتور نجيب إسكندر	١٨	بجيري حلاوة بك	٣٤	الدكتور عبد الحافظ محمد سليم
٣	حسن حبيب باشا	١٩	عبد العظيم الهادي رسلان افندي	٣٥	محمد نجيب الغرابي باشا
٤	مرقس حنا باشا	٢٠	حنفي ناجي بك	٣٦	عبد الحافظ عطية افندي
٥	حامد الماوردى بك	٢١	حسن مرعي بك	٣٧	الشيخ أبو الفتح سالم الفقي
٦	شفيع منصور افندي	٢٢	أحمد مرعي افندي	٣٨	أحمد عصمت افندي
٧	عبد القوي سليم عبده بك	٢٣	جواد الحوت افندي	٣٩	محمد حسن جازي افندي
٨	أحمد مظلوم باشا	٢٤	محمد محمد الشناوي بك	٤٠	محمد منازي عبد الرحمن البرقوقي افندي
٩	جعفر غري بك	٢٥	عبد الحليم الجليل افندي	٤١	الشيخ عبد الحميد إبراهيم البلبان
١٠	مصطفى الحامد بك	٢٦	حسين هلال بك	٤٢	محمد سعيد بك
١١	محمد سعيد باشا	٢٧	محمد عبد النبي بك	٤٣	الدكتور عبد العزيز المجيزي
١٢	السيد مرسي بك	٢٨	محمد طاهر عبد اللطيف افندي	٤٤	مصطفى النحاس باشا
١٣	مصطفى هاشم بك	٢٩	ويصا واصف افندي	٤٥	الدكتور حيدر الشيشيني
١٤	محمد كمال عليا بك	٣٠	حماد إسماعيل بك	٤٦	رائع إسكندر افندي
١٥	أحمد سابق افندي	٣١	سليمان زكي السيد بك	٤٧	بهجت السيد أبو طي بك
١٦	محمد يوسف بك	٣٢	محمد توفيق محمود بك	٤٨	محمد الحسين عبد السلام افندي

٩١ محمد كامل حسن الأسويطي افندي	٧٠ أبو زيد طنطاوى بك	٤٩ محمد صبرى أبو علم افندي
٩٢ محمود هاشم حمادى بك	٧١ أحمد حمدى سيف النصر بك	٥٠ محمد توفيق حسن افندي
٩٣ غفرى عبد النور بك	٧٢ حمد الباسل باشا	٥١ محمود فرج ذكري بك
٩٤ محمد كامل أبو ستيت افندي	٧٣ محمد نجيب برعى بك	٥٢ عبد السلام فهمى محمد جمه بك
٩٥ أحمد محمد عمر حمدان افندي	٧٤ الدكتور محمد توفيق الجارحى	٥٣ محمد عبد الرحمن الصبايحى افندي
٩٦ الشيخ على محمد إسماعيل	٧٥ أحمد حسن القيسى بك	٥٤ إسماعيل حمزه افندي
٩٧ الدكتور زكى ميخائيل	٧٦ الشيخ مصطفى القنايان	٥٥ الشيخ خالد محبوب الحناوى
٩٨ إبراهيم على بك	٧٧ بشرى حنا بك	٥٦ عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك
٩٩ سيد على الزناتى بك	٧٨ محمد عزام بك	٥٧ عبد الرزاق القاضى بك
١٠٠ الشيخ إبراهيم محمد فراج	٧٩ محمد توفيق البروى بك	٥٨ عبد الواحد الوكيل بك
١٠١ يوسف طنطاوى باشا	٨٠ أحمد محمد خنبه بك	٥٩ محمد سليمان الوكيل باشا
١٠٢ عبد الصادق عبد الحميد افندي	٨١ سينوت حنا بك	٦٠ حسين شراب بك
١٠٣ حلمد جوده افندي	٨٢ جورجى خياط بك	٦١ عبد الحميد رضوان بك
١٠٤ محمد ثابت ثروت افندي	٨٣ شاكر غزالى بك	٦٢ محمد عبد الله بك افندي
١٠٥ محمد جميد الشافى بك	٨٤ إبراهيم غزالى بك	٦٣ عبد الرحمن عزام افندي
١٠٦ محمد حافظ حتموت افندي	٨٥ محمود علام افندي	٦٤ واصف بطرس غالى باشا
١٠٧ محمد الشاملى القار »	٨٦ الشيخ مصطفى محمد السيد	٦٥ محمد على سرور بك
١٠٨ حسن سيد احمد نافع »	٨٧ محمد أحمد خليل أبو سدره	٦٦ متولى قطب بك
١٠٩ أحمد الإترى بك	٨٨ الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر	٦٧ محمد على سليمان بك
١١٠ الدكتور محمد أمين نور افندي	٨٩ حسن عبد الرحمن افندي	٦٨ عبد الله عبد الفتاح بك
	٩٠ إبراهيم ممتاز افندي	٦٩ الشيخ خليفه يونس

## ورفض الاقتراح حضرات :

٩ أحمد الميحيى بك	١ السيد عبد للطلب افندي
١٠ على نجيب افندي	٢ عبد الرحمن الرفاهى بك
١١ الدكتور محمود عبد الرازق بك	٣ محمد شوق الحطيط افندي
١٢ محمد شريسي باشا	٤ عبد الحميد سعيد »
١٣ أبو القاسم المصرى بك	٥ السيد عبد العزيز خضر افندي
١٤ سلطان السكى بك	٦ عبد الله أبو حسين بك
١٥ أحمد على أبو ستيت افندي	٧ عبد اللطيف الصوفانى بك
١٦ هارون سليم افندي	٨ السيد على الطحاوى المنزلى

ولمتمنع عن إعطاء الرأى حضرات :

عزير أنطون افندي ، أحمد رمزي بك ، يوسف أحمد الجندى افندي ، على سليمان بك ، الدكتور حافظ مؤمن .

الرئيس — تطبيقاً لمادة ٩٢ من اللائحة الداخلية يجب على حضرات الممتنعين أن يدوا الأسباب الخاصة التى دعيتهم لذلك

عزير أنطون افندي — إن سبب امتناعى هو لآئى أطلب التأجيل حتى تنتهى المفاوضات المقبلة .



أحمد رمزي بك - وأنا أيضاً أرى التأجيل .

يوسف أحمد الجندي الخدي - امتنعت نفس الأسباب التي أبداها حضرة عزيز ألتون الخدي .

على سليمان بك - من رأيي التأجيل .

الدكتور حافظ مؤمن - أرى التأجيل .

الرئيس - وافق المجلس على الاقتراح بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ١٦ صوتاً وأوا رضه . وامتنع عن إبداء الرأي « أعضاء ، فهل

توافقون حضراتكم على اعتماد البالغ المخصص للقسم ١٥ « معاشات ومكافآت » وقدره ٢٢٨٤٧٠٠ جنيه ؟

( أصوات : موافقون ، موافقون ) .

الرئيس - قرر المجلس اعتماد مبلغ ٢٢٨٤٧٠٠ جنيه .

( في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )

صرف نصف مليون جنيه من خزانة الدولة بإنذار من الحكومة البريطانية .

تراجع المناقشة على للمادة ١٤٣ .

( في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) .

جلس الشيوخ

مادة ١٣٧ - « لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد قد يترتب عليه إغراق مبالغ من الخزائنة في سنة أو سنوات »  
« مقبلة إلا بموافقة البرلمان » .

« وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من »  
« مصالح الجمهور العامة ، وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود » .  
« يشترط اعتناء البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع »  
« والمصارف وسائر أعمال الري التي تم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجاني »  
« في أملاك الدولة » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حين رشدي باشا ) — أقرح النص على أنه لا يجوز عقد أي سلفة عمومية ولا أي تمهد مستوجب لصرف  
مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .  
( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — أقرح أنه ينص على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو عمل تجاري  
أو صناعي له صفة للمصلحة العامة ، وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتناء البرلمان .  
( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — أقرح أنه ينص أيضاً على أنه يشترط اعتناء البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي  
أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية أو أي أعمال عامة للري كالخزانات وغيرها ، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مجانياً  
في الأملاك الأميرية .  
( موافقة عامة ) .  
( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المرسوم

وتلى القرار الرابع والتسعون والخمسون ، وهذا نصها :  
( ٩٤ ) لا يجوز عقد أي سلفة عمومية ولا أي تمهد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .  
( ٩٥ ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد ، أو عمل تجاري أو صناعي له صفة للمصلحة العامة ،  
وكذلك كل احتكار — لا يجوز منحه إلا بعد اعتناء البرلمان .  
( فوافقت الهيئة عليهما ) .  
( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار السادس والتسعون ، وهذا نصه :  
يشترط اعتناء البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية ، أو أي  
أعمال عامة للري كالخزانات وغيرها ، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مجانياً في الأملاك الأميرية .  
( فوافقت الهيئة عليه بعد استبدال كلمة « أعمال » ب « أشغال » ) .  
( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت لقادة الخامسة ، ونصها :

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد موجب لإغراق مبالغ من الخزائنة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .

## مادة ١٣٧ » .....

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، أو عمل تجارى أو صناعى في مصلحة الجمهور ، وكل احتكار — لا يجوز منه إلا بعد اعتماد البرلمان وإلى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والترع والصارف وسائر أعمال الرى التى لهم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف جبانى في أملاك الدولة .

حضرة عبد اللطيف الشكبانى بك — أقرح إضافة « والطرق العامة » في الفقرة الثالثة من هذه المادة بعد عبارة « وإبطال الخطوط الحديدية » .

( فوافقت الهيئة بالإجماع على المادة ، وعلى إضافة عبارة « والطرق العامة » ) .

( في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

كانت الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ ( ٢٥٠ قديمة ) تنص على أنه « لا يجوز عقد تعهد موجب لإعناق مبالغ من الخزانة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان » .

إلا أن هذا الحكم في هذه الصيغة يعد تكراراً لحكم المادة ١٤٣ ( ١٣٢ قديمة ) التى تنص على أن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

ويوح لنا أن ما قصدت المادة ١٣٧ إلى منه هو ألا تثقل تعهدات الحكومة للميزانية لسنوات مقبلة من غير سبق موافقة البرلمان . فإذا رغبت الحكومة في عقد صفقات أو عقود يكون تاريخ نفاذها بعد انتهاء السنة المالية الجارية فيجب أن يسبق ذلك موافقة البرلمان . وفي الواقع نحن في صدد تعهد طبيعته تشبه طبيعة القروض . وهالك قاعدة محققة في توكيد رقابة البرلمان في هذه الحالة . وقد عدلت صيغة الفقرة بتدبيل طليفاً لأداء هذا النص في صير أوضح .

أثار بحث الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ في اللجنة مناقشة حول موضوع للصروفات غير المنظورة .

فقد تنظر الحكومة أثناء السنة المالية إلى أن تصرف في سبيل النفعة العامة مصروفات لم تكن منظورة وقت تحضير الميزانية وإقرارها ، فإن قطع جسر أو قناطر يتطلب مصروفات مهمة غير منظورة ؛ وقد تكون في الغالب ذات منفعة مستتجة .

إن مبدأ تقديم الرقابة البرلمانية على الصروفات لا يحول دون اشتغال الميزانية على اعتمادات خاصة ترصد لمواجهة هذا النوع من الصروفات ، ويتضح طبعاً أن تخفض الميزانية المصرية في المستقبل بالمرونة الكافية حتى لا تشل الحكومة في الظروف غير العادية وغير المنظورة التى تتطلب منها تدخلا في الحال .

أما الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ الخاصة بالالتزامات فقد عدلت بتدبيل طليفاً . فإن النص الأصلي يتطلب موافقة البرلمان مقدماً على كل التزام . ولكن جرى العمل على أن بعض الالتزامات التقلية الأهمية — وعلى الأخص في الصالح العامة — يقضى للنطق بتحويل السلطات المحلية نفسها حق منحها بشرط أن تنظم بالطريقة التى نص عليها القانون . وحق فيما يخص التزام المبالغ أو بالتزام الرى يمكن إيجاد طريقة تعطي البرلمان جميع الضمانات المطلوبة وتسمح مع ذلك بأن يكون للحكومة منح التزامها . ويحدد القانون في هذه الحالة الشروط التى يمتنع الالتزام بمقتضاها . والنص المقترح يؤكد الرقابة البرلمانية في جميع الأحوال .

السكة الحديدية التى تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس . وليكون الاقتراح ملزماً للحكومة

يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون .

تم تليت الاقترحات للؤجة إلى جلسة اليوم ، وأولها اقتراح أحمد المليشى بك الخاس بقرار مدسكة حديد حلوان إلى بفة الخريعت  
أحمد المليشى بك — لم يتناقش المجلس قبل الآن في اقتراسى هنا ، ولكنه تناقش في أمر الرغبات وهل تكون ملازمة للحكومة أو غير ملازمة . وإنى أرجو من حضراتكم مهاجة الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٧ من الدستور ، وهذا نصها :

مجلس النواب

« يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق السامة والترح والصارف وسائر أعمال الري التي هم أكثر من مديرية، وكذلك في كل تصرف مجاني من أملاك الدولة » .

تحتاج هذه البارة إلى تفسير، فإن هذا المشروع بهم أكثر من مديرية لأنه سيربط مركز الصف التابع لمديرية الجيزة بحلوان التابعة لمحافظة مصر، ولذلك فإن هذه المادة تنطبق على هذا المشروع فلم الانطلاق .

ولقد سمعت أن بصهم يرى أن يقدم هذا الاقتراح في شكل مشروع قانون، ولكن لا أرى حاجة إلى ذلك لأن المجلس ليس مختصاً فقط بأن يشرع وإنما له أن ينظر في أمور تتعلق بمصالح الدولة ويضع فيها قرارات لما قوة القانون .

وأرجو أن تراجعوا المواد ٤٥ و ٤٦ و ٥٤ و ٦٥ و ٦٦ من الدستور . فإنها كلها تتضمن أحكاماً لا تتطلب أن تقدم للمجلس في شكل مشروع قانون لأجل تقريره .

إني أطلب من حضراتكم للمواظفة على هذا الاقتراح لأنه يتعلق بمصلحة مائة ألف من النفوس، ولم يكن طلباً جديداً، وإنما يرجع أمره والطلبية بإخاذه إلى ثلاثين عاماً مضت .

وقد سبق أن تقدم إلى مجلس المديرية، وخطاياه خطوات واسعة، ولا أظن أنكم تهرّون قراراً مساوياً لقرار مجلس المديرية، لأن المجلس سلطة واسعة يجب تقديرها .

الرئيس — لم تكلم في هذا الموضوع في الجلسة الماضية، حينما بحث المجلس في الرغبات ؟

أحمد المليحي بك — قلت إننا تكلم أولاً في المبدأ ثم تناقش بعد ذلك كل اقتراح على حدة .

أحمد رمزي بك — تكلمنا في الجلسة الماضية عن رغبات المجلس، وهل هي مازمة للحكومة أم لا . وعندما عرض اقتراح بدرأى باشا قلت إن هنا يحتاج إلى صوغه في مشروع قانون، وإنه من اختصاص المجلس . فطلب مني أن أقف، بحجة أن الوقت لم يحن بهذا لهذا البحث .

وقد سبق أن قررنا أن الرغبات المتعلقة بأشياء من اختصاص السلطة التنفيذية البحتة، ليست مازمة للحكومة . والآن يجب أن ندوس ما إذا كان هذا الاقتراح من اختصاص السلطة التنفيذية أم هو من اختصاص المجلس، فيطلب من مقدمه أن يضع في شكل قانون . إذا لم نسمع رأي لجنة الاقتراحات في هذا الاقتراح الذي قدمه المليحي بك حتى نقرر أو لا نقره . فإذا سمح الرئيس بدأ باقتراح البدرأى باشا لأنه أول اقتراح في جدول الأعمال، وهو الذي أثار البحث في البدء العام .

إساعيل حمزة اخنسي — القرار الذي اتخذ المجلس كان قاصراً على قطعة معينة أثارها الاقتراح للتقدم من بدرأى باشا، وانتهت المناقشة في المجلس على تقديم اقتراح بالاقتراح على : هل الاقتراحات ( وهي في نظر الدستور ونظراً لرغبات ) مازمة للحكومة أم غير مازمة، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الوزارية ؟ فقرر المجلس أنها ليست مازمة، ولم يبحث فيها إذا كان للأعضاء أن يقدموا رغبات واقتراحات أم لا . على أنه قد لوحظ أن تقديم الاقتراحات أمر قائم بذاته .

عبد السلام فهمي سمع بك — يؤخذ من عبارة المليحي بك أن قرار المجلس في الجلسة الماضية يندى اقتراحه، وهو يرتكز في ذلك على المادة ١٣٧ من الدستور . ويقول إنه قدّم اقتراحه لأن الدستور يبيح له هذا الحق ؟ ولكن هناك فرقاً كبيراً بين هذا الاقتراح وبين حكم المادة ١٣٧ لأنها أتت في باب المالية وكيفية التصرف في مال الدولة . وقد نصت المادة في الفترة الأخيرة منها على أنه يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق السامة والترح والصارف وسائر أعمال الري التي هم أكثر من مديرية .

وجاء في النص الفرنسي :

« L'approbation préalable du parlement est nécessaire pour toute création ou suppression de lignes, de chemins de fer etc. »

ومعنى ذلك أن الحكومة إذا أرادت أن تأتى أمراً من الأمور التي نص عليها في هذه الفترة الأخيرة تستصدر من البرلمان اعتماداً سابقاً على تنفيذه . وشأن بين هذه الحالة وبين هذا الاقتراح . أظن أن للنسب التي أقصد واضح علم الوضع، وأنتم ترون أن الاقتراح

الليحي بك لا يطبق على هذه الفترة ، ولذلك أرى أن يقدم الليحي بك اقتراحه إلى السلطة التنفيذية ، فلن رأته مقبول وأنه مما يدخل في المادة ١٣٧ وجب على هذه السلطة أن تطلب اعتماد البرلمان .

عبد الرحمن عزام افندي — لا شك أن المجلس الحق في أن يقدم للحكومة رغبات . وقد قرنا أول أمس أن هذه الرعيات لا تكون مغفرة للحكومة . فاقترح الليحي بك تنظر فيه على أنه رغبة . وأرجو من المجلس أن يسطر عانيته وإهتامه ، لأن مائة وعشرين ألفاً من أهل الصف لا يزالون محرومين من المواصلات الجديدة مع العاصمة ، ولقد طالوا ثلاثين سنة يشكون إلى كل حكومة ، وكانت شكواهم تقابل بالمطف دائماً ، وقد وعدم حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد في الصيف الماضي بتحقيق آلامهم وإزالة شكواهم ، وأهل الصف لا يزالون يلحون حتى انتخبتم حضراتكم وجاءت هذه الوزارة وأصبحت أهلاً لأن تحققوا آلامهم ، وإن هذه الوزارة أهل لأن تمد وتبر . فإذا رجوت هذا المجلس أن يبر هذا الاقتراح عانيته فذلك لأن لي أملاً وطيلاً في أنه متى خرج من هذا المجلس ووصل إلى دور الحكومة فإنه يخرج إلى حيز العمل ، وإن كان مجرد رغبة غير مغفرة للحكومة . إن هذا الطلب ليس استجداء من المجلس بل هو حق لأهالي تلك الجهة وفيه مصلحة كبرى لهم ولنا جميعاً ، لأن محصلات تلك المنطقة وفيرة ، وستندفي إلى القاهرة فتخض الأسمار وغلاً خزائن السكك الحديدية بالأموال .

عبد كامل مرعي افندي (مقرر لجنة الاقتراحات) — حضرات النواب المحترمين : ليس الغرض في مثل هذا الوقف أن نستلطف قبل أن نبث الموضوع قانوناً . لقد رأيت لجنة الاقتراحات أن اقتراح الليحي بك اقتراح رغبة وأنه يتعلق بمسألة حديدية بين حلوان والكركميت ، ورأيت أنه عمل إداري يحث لا سلطان للمجلس فيه على السلطة التنفيذية إلا المينة العامة . وهذه المينة مظلم ، منها سؤال الوزير أو استجوابه ثم الاقتراح على الثقة بالوزارة . هذا ما رأيته بصفة كوني عضواً في لجنة الاقتراحات وطلب إلى حضراتكم أن ترفضوا الاقتراح موضوعاً لأنه غير داخل في اختصاصكم . ثم تطورت المسألة ويحتم في : هل الرغبات مغفرة للحكومة ؟ وقررتم في ذلك قراراً وليس هذا هو موضوع بحكم اليوم . إن المسألة التي أمامنا الآن هي : هل المجلس غنص نظر الرغبات المتعلقة بالمسائل الإدارية وتكليف وزارة المواصلات بعد خطوط ؟ . كان رأي لجنة الاقتراحات أولاً أن ليس للمجلس هذا الاختصاص . ولكن من حيث إنكم رأيتم أن الرغبة غير مغفرة للحكومة فقد رأيت اللجنة أن تبث الموضوع وأن تقترح على حضراتكم أن تعتبره اقتراحاً رغبة ، وأن تقبلوه شكلاً وموضوعاً وتحيله إلى الجهة المختصة لتنفيذه .

عبد الرحمن الرافعي بك — أسدر المجلس للوفر أول أمس قراراً لا أنعرض له الآن ، ولكني أقول إن هذا القرار لا يتناول مطلقاً الاقتراح القدم لحضراتكم ، أو بعبارة أخرى إذا كما فهم منه أن قرارات المجلس فيما يتعلق بالرغبات لانام الحكومة ( ولو أن هذا القرار في ذاته يحمل تأويلات متعددة ) فإني أرجو من حضراتكم أن نضمو له قيداً محموداً ولا نبجلوه قيداً عاماً . فإذا كان القرار مرتبطاً بالمسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية فبالتك فلكم الرأي في أن تقولوا إن هذا القرار غير ملزم للحكومة ، أما إذا كان متعلقاً بحق نص الدستور على أنه للمجلس فلما أن نقرر فيه قراراً إيجابياً . وقد نصت المادة ١٣٧ على أنه يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء الخطوط الحديدية أي أن الاعتماد من هنا فإذا كان من هنا الاعتماد فن هنا القرار فيه وكذلك علك الاقتراح والقرار في التعين تبعاً للقاعدة المشهورة إن من يملك الحق يملك الاقتراح والقرار فيه . فإذا كان الدستور قد نص على أن من حق المجلس أن يعتمد إنشاء الخطوط الحديدية إذا مرت في أكثر من مديرية فأرى ، بناء على ذلك ، أن المجلس غنص بنظر هذا الاقتراح ، وأن قراره في هذا ملزم للحكومة .

أحمد رمزي بك — لما تكلمنا عن الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية رأينا ألا تظني الأولى على الثانية . ولكن ليس معنى ذلك أن ما هو من اختصاصاتنا بعض الدستور نعامل فيه أو نتجده عنه . فللمادة ١٣٧ أعطت البرلمان الحق في أن يعتمد مقدماً إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والقرع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية .

ولذلك أرى أن من هنا لا من حق السلطة التنفيذية أن تبث هذا الأمر وأن نضع فيه مشروع قانون يصادق عليه البرلمان ، أي مجلس النواب ومجلس الشيوخ ثم جلالة الملك .

يخيل إلى أن حضرات نواب مركز الصف يريدون الإسراع في الموضوع والبث فيه حتى ولو أدى ذلك إلى اعتباره رغبة وإلى

إخراجه من اختصاص المجلس . لذلك أرجو من النواب أن يحاضروا على اختصاص مجلسهم . إننا إذا جئنا هذا الاقتراح رغبة فلئنا نجعل للحكومة الحق في قبوله أو رفضه . وكذلك أقترح أن يوضع في شكل مشروع قانون .

الرئيس — أكتب اقتراحك وقدمه لنا .

عبد شوقي الخطيب اتحدى — قرر المجلس أسس أن الرغبات غير ملزمة للحكومة . وإن ، مع احترامى لقرار المجلس ، أرجو أن لا تتوسع في تفسير كلمة الرغبة . فالرغبة هي التي لا تقتضى مشروع قانون ولا تتطلب مالا ، مثل اقتراح بدراوى باشا عاشور الذي يرمى إلى نقل مركز من جهة إلى جهة ، فإن هذه الرغبة لا تتطلب مالا ولا مشروع قانون ، ولذلك ينطبق عليها قرار المجلس الصادر أول أسس . أما الرغبة التي تحتاج إلى مال أو مشروع قانون فهي من اختصاص المجلس . لذلك أقترح أن يحال اقتراح المليى بك على اللجنة المالية لتقصه وتقرر المال اللازم له ؟ وعند بحث الميزانية يقرر المجلس إدراج ذلك في صلبها ؟ وبناء عليه تصبح هذه الرغبة نافذة . وأرى أن المادة ١٣٧ تنطبق تمام الانطباق على اقتراح المليى بك .

على نجيب افندى — لا شك أن للمجلس أن يبدى رغبات بناء على قرار أول أسس . وهذه الرغبات يصح تقديمها في شكل مشروع قانون . لسلك منا أن يقدم اقتراحاً ، فإن وافق المجلس عليه يرسله للجهة المختصة وهي حرة في قبوله أو رفضه . ومن هذه الاقتراحات ما يصح أن يقدم في شكل مشروع قانون فيأخذ الحطة المعلومة ، وذلك بأن يمر على مجلس النواب ومجلس الشيوخ ثم يصدق عليه جلالة الملك . وكانا للحكومة أن تقدم مشروعات قوانين فللمجلس أيضاً ، طبقاً للمادة ٢٨ من الدستور ، حق اقتراح القوانين . فعلى حضرات الزملاء أن يسطوا اقتراحاتهم السير الطبيعي للاقتراحات . أما إذا أرادوا أن يلزموا الحكومة بتنفيذها فليقدموها في شكل مشروعات قوانين .

نجيب إسكندر افندى — أوافق الأستاذ على نجيب في الجزء الأخير من كلامه . فالأقترحات قسبان : قسم له صفة عملية ، وهذا يستلزم تحويله إلى الوزارة المختصة ؛ وقسم له صفة عامة ، وهذا ينظر فيه المجلس ويمكن أن يكون مازماً للحكومة من طريق جعله مشروع قانون أو من طريق الاستجواب . وإن أوافق عبد السلام بك فهي في رأيه ؛ وأرى أن المجلس غير مختص بنظر اقتراح المليى بك على الإطلاق ، لأنه رغبة يجب أن يحال على الجهة المختصة .

عبد يوسف بك — الاقتراح في الواقع رغبة . ويظهر لي أن أولئك الذين كان من رأيهم في جلسة أول أسس أن تكون الرغبة ملزمة للحكومة يريدون أن يبدوا الكرة مرة أخرى . فإن حضرة الرافى بك والمليى بك صاحب الرغبة يقولان إن هذه مسألة غير التي فصل المجلس فيها مع أن قرار المجلس كان علماً لا استثناء فيه .

يرتكب حضرة الصنوعى المادة ١٣٧ من الدستور التي جاء في آخرها « يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة ... الخ » . معى هذه المادة ظاهر ؛ ولا يمكن مطلقاً أن يجبر السلطة التنفيذية إنشاء الخطوط الحديدية أو نحو ذلك إلا بعد اعتماد من البرلمان — أى مجلس النواب والشيوخ . ولكن حضرة المليى بك يريد أن يقرر مجلس النواب هذه الرغبة وأن يكون قراره ملزماً للحكومة .

وإننا إذا فرضنا أن لواحد منا أن يطلب حديدية أو طريق عام عليه أن يذكر أن مثل هذه الأعمال تقتضى زرع ملكية وغير ذلك مما يستدعى إصدار قوانين خاصة يجب نظرها هنا أولاً ثم في مجلس الشيوخ ، حتى إذا توجت بعد ذلك بتصديق جلالة الملك غنيتها السلطة التنفيذية بصد أن تدرج المال اللازم لها في الميزانية أو تمنح لها اعتماداً خاصاً إذا كانت من المسائل المستعجلة .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

عبد السلام بك فهي — أعارض في إقفال باب المناقشة ، لأن المجلس لم يتصور بعد ، وذلك للخلط الذي نشأ بين الرغبة والاقتراح بقانون . فبعض حضرات الزملاء يقولون إن الاقتراح رغبة ؛ وببعض ينصح بوضعه في شكل مشروع قانون لأجل أن يكون نافذاً .

وهناك فرق كبير بين الرغبة ومشروع القانون .

محمد صبرى أبو علم افندى — أطلب إقتال باب المناقشة لأننا نبث الآن فى نقط متشعبة ، وهذا منشؤه أننا نبث فيها من وجهة نظر غير وجهة نظر لجنة الاقتراحات . ولذلك أرى أن يرد هذا الاقتراح للجنة الاقتراحات لتبث فيه بحثاً موافقاً لوجهة نظر المجلس ولما تقرره فى الجلسة السابقة . أما استمرار المناقشة فإنه لا يؤدى إلى الوصول إلى قرار حاسم . ( أخذت الأصوات على إقتال باب المناقشة ، فوَقَّتْ أَغْلِيَّةُ ) .

( رفضت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة ٦ والدقيقة ٣٠ ، ثم أعيدت الجلسة والساعة السابعة مساءً ) .

محمد كامل مرتضى افندى ( المقرر ) — حضرات النواب المحترمين : أرحو أن تسمعوا لى بأن أعرض على حضراتكم كلمة موجزة تنحصر فيها بآتى :

ألاحظ أننا كلنا تناقشنا فى موضوع من الموضوعات المطروحة علينا نخرج فى كثير من الأحيان عن هذا الموضوع ، حيث ينطرق البحث إلى موضوعات أخرى . فأرجوكم أن تجمعوا كلمتكم وتحصروا بحثكم فى الموضوع المطروح .

موضوع اليوم خاص بسنة اقتراحات مؤجلة من جلسات مضى أبدت لجنة الاقتراحات رأيها فيها باعتبار أنها تتعلق بمسائل إدارية لا يخص المجلس بالنظر فيها ، وبما أن كل اقتراح له منزلة خاصة ، ويرجع إلى رأى خاص ، فاسمحوا لى ببرض كل اقتراح على حدة ، وبعد ذلك تصدرون رأيكم فى كل اقتراح منها ، فما كان مقبولا فاقبلوه أو مرفوضاً فارفضوه .

الاقتراح الذى أثار كل هذه المناقشة هو الاقتراح المقدم من حضرة أحمد المليحي بك يطلب مدّة سكة حديد حلوان إلى بلدة الكريعات .

قدّم المقترح هذا الاقتراح ، وبين الأسباب الداعية إليه ؛ ولكنه لم يقدّم فى صورة مشروع قانون ، ولم يرافق بذكره إيضاحية . واللأمانة الداخلية صريحة فى أن مثل هذا الاقتراح ، بشكله الذى قدم به ، يعتبر رغبة من الرغبات — فهل توافقون اللجنة على اعتبارها لهذا الاقتراح رغبة أم لا ؟

أرجو أن يؤخذ رأى على ذلك أولا قبل أن ينتقل إلى نقطة أخرى .

أحمد المليحي بك — أرجو أن يبادر الاقتراح إلى اللجنة حتى أقدم عنه مشروع قانون .

( فوافق المجلس على ذلك ) .

( فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

إنفاق نصف مليون جنيه من خزانة الدولة بإذازار من الحكومة البريطانية بدون موافقة البرلمان .

تراجع المناقشة على المادة ١٤٣ هـ .

( فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس الشيوخ

إن كل ما يوافق عليه المجلسان خاصا بالمسائل المالية والأعمال التشريعية يجب أن يفرغ فى صيغة قانون .

تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٢٤ هـ .

( فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

للجامعة الشخصية المنوية . وشأنها في التصرف في أموالها كشأن البلديات في مثل هذه الحالة .

### تقرير لجنة المارف

اب

عن مشروع قانون معدل للمرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥

الحائس بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها

.....  
.....  
.....  
.....

محمد يوسف بك — لقد فاتنا أمر مخالف لثم من نصوص الدستور وورد في مشروع هذا القانون في المادة الثانية عشرة منه (١). ذلك أن المادة ١٣٧ من الدستور تمس على « كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون » .

وبما أن أموال الجامعة تعتبر من الأموال العمومية فلا بد من اعتماد البرلمان لها .

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) — لقد اعترف القانون للجامعة بالشخصية المنوية فأصبح شأنها شأن البلديات في مثل هذه الحالة ، ولذا لا محل لهذا الاعتراض .

( في ٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

إذا كان اتفاق بين الحكومة وشركة يقرب عليه تعديل جوهرى في الامتياز الممنوح للشركة ، فمن الضروري والحالة هذه

أن يتم هذا التعديل بقانون .

ج

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — إنى حين تعاليت مع حضرة صاحب القولة ورئيس مجلس الوزراء قلت له : إن رأى القانونى يقضى بأن الاختاق الذى أبرم بين الحكومة وبين شركة القناة اتفاق نهائى لا حاجة له بتعديل البرلمان . وسبب ذلك أن الاتفاق لم يتناول أى تعديل في نصوص عقد الامتياز إنما هو قاصر على تفسير تطبيق لبس قط فيه . وأضفت إلى ذلك قولى : إنى

(١) مادة ١٢ — مجلس الجامعة هو الهيئة للتمهة بها شئون الجامعة ، سواء فيما يتعلق بالتعليم والاشتراكات ومنع الدراجات والدبلومات والمسابقات الأخرى ، وفيما يتعلق باستئثار أموالها ولزادتها وإدارتها والتصريف فيها .

أما فيما يتعلق بالامتلاك والتزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والاعانات ومدة الوقف فان قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .



أرجو أن يذكر في إجابة الحكومة أن رئيس الحكومة التي أبرمت هذا الاتفاق يطلب عرضه على البرلمان بمجلسيه ليقول كلمته فيه ، ومن يطلب هذا لا يخفى شيئا .

( في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب للمالى وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف  
عن اتفاق شركة قناة السويس — الإجابة عنه

نص السؤال :

« حضرة صاحب للمالى وزير المالية

عقدت الوزارة السابقة اتفاقية مع شركة قناة السويس واستصدرت مرسوماً بتنفيذ شروطها . وبما أن هذه الاتفاقية تحمى الامتياز الممنوح للشركة ، وتؤثر على مال للحكومة من حقوق مالية ، ألا ترى الوزارة الحالية وجوب عرض الاتفاقية على البرلمان طبقاً للدستور وإحاطة المجلس بجميع الظروف التي تمت فيها ؟ وهل تنص الاتفاقية على استخدام المصريين وعلى تمثيل مصر في مجلس إدارة الشركة ؟ وما هي شروط هذا التمثيل وماذا تم فيه ؟

يوسف عبد اللطيف

١٤ يونيه سنة ١٩٣٦

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب للمالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — حددت العلاقات بين الحكومة وبين شركة قناة السويس بمرامات الامتياز ودقر الشروط الصادرين في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء واستغلال قناة السويس لللاى .

وتقضى المادة ١٧ من فرمان الامتياز المذكور بأن رسم المرور في القناة يجب ألا يزيد على عشرة فرنكات عن كل طن من حمولة الراكب وعن كل فرد من الركاب مع الاحتفاظ للشركة بحق تحديد تلك الرسوم بشرط ألا تتعدى ذلك الحد الأقصى .

وقد سارت الشركة على تخاضى الرسوم دهباً ودفع التزاماتها المالية ، من فائدة ورأس مال السندات ، على أساس الذهب أيضاً حتى إنها عندما خرجت بريطانيا المظنى عن معيار الذهب اعتباراً من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ وأصبح الجنيه المصرى غير مرتبط بقاعدة الذهب استمرت على دفع سنداتها ذهباً — وكان قد صدر قبل ذلك في ٤ يونيه سنة ١٩٢٥ حكم من محكمة الاستئناف المختلطة جاء فيه أن شركة قناة السويس المالية شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد ، وأنه يجب الوفاء بسنداتها على أساس احتساب الفرنك للتقومة به ببلغ ٣٨٥٧٥ قروش ، وكانت العملة المصرية إذ ذاك على أساس الذهب .

غير أن الحكومة رأت في سنة ١٩٣٥ أن السلامة المالية والنظام العام يقضيان بوضع حد للسلطة بالدفع بالذهب . وصدر ضللا للرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ببطلا شروط الدفع بالذهب في العقود التي يكون الالتزام بالوفاة فيها ذا صفة دولية والتي تكون قد قومت بالجنهات الاسترالية أو المصرية أو بعد اجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر ( الفرنك والجنيه التركي ) .

ونظراً لأن هذا الرسوم بقانون قد جاء عاماً في تطبيقه ولم يستثن منه إلا الماهدات أو الاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون فقد كان على شركة قناة السويس باعتبارها شركة مصرية أن ترتبط بأحكام هذا الرسوم في جميع معاملاتها . ولكنها في الوقت الذى رأت فيه أن تمتع عن دفع فوائد سنداتها على أساس الذهب معلنة أنها تجبل ما يقرره القضاء بشأن هذه السندات استمرت تحصل رسم المرور على الركاب وعلى البائع على أساس الذهب ورغم صدور الرسوم السابق الذكر ورغم ما قضت به أحكام المحاكم المختلطة من إبطال شروط الدفع ذهباً والمهبة على أساس الورق .

وعندما اطلعت الحكومة المصرية على قرار الشركة في هذا السدد أرسلت إلى الشركة في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٥ كتاباً تشير فيه إلى أن الفرنك المنصوص عليه في امتيازها هو الفرنك بحسب الترخفة المصرية ، أى ٣٨٥٧٥ قروش كما يدل عليه ذكر القروش في

إعلان الشركة — ولما كان تعديد رسوم الأشخاص بواقع ١٠ فرنكات ذهباً من شأنه أن يرفع الرسوم عن الحد الأقصى المسموح به، وهو عشرة فرنكات حسب التعرفة المصرية، وهو ما لا يجوز للشركة أن تضله بغير إذن الحكومة، فقد طلبت الوزارة من الشركة إبداء الأسباب التي حملتها على ألا تتأذن الحكومة في اتخاذ هذا الإجراء.

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ أجابت الشركة على كتاب الوزارة مبينة أن الفرنك المنصوص عليه في عقد الامتياز لم يكن قط مقصوداً منه الفرنك بحسب التعرفة المصرية، وأنهم يتجاوز حسناً (راجع مذكرة وزير المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦). وتلا ذلك مفاوضات بين ممثلي الحكومة المصرية وشركة قناة السويس انتهت إلى موافقة الحكومة المصرية على وجهة نظر الشركة في تحصيل رسوم المرور للبضائع والأشخاص على أساس الذهب، بينما تدفع الشركة ما عليها من التزامات لحلة السندات على أساس الورق؛ وفي مقابل ذلك وما حصلت عليه الشركة من امتيازات أخرى قبلت الشركة أن تدفع إلى ثلاثة سنوية مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه، وأن تدخل مصريين في عداد موظفيها بحيث تصل نسبتهم إلى ٢٥ ٪ من مجموع الموظفين في سنة ١٩٥٨؛ كما تم الاتفاق على أن يخص محلان في مجلس إدارة الشركة لمصريين.

ومع أن المقصود من تخصيص هذين المجلين لمصريين هو « إشراك الحكومة في إدارة الشركة » كما جاء في مذكرة وزير المالية إلى مجلس الوزراء، فإن الاتفاق قد تم على أن يكون للشركة حق تعيين الضوئين المصريين وليس عليها إلا أن تعرض — مجرد العرض — أسماء مرشحيها على الحكومة مبدئياً.

واشترط في هذا الصدد أن يمين أحد الضوئين المصريين في المكان الحالي إذا ما تيسر عقد الاتفاق قبل أول مايو سنة ١٩٣٦، وأن يمين الثاني في أول محل يجاوز بعد ذلك. وإذا زيد عدد أعضاء مجلس الإدارة في المستقبل فيحتفظ للمصريين بمحل آخر.

وعلى أساس ما تقدم صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بالص الآتي :

المادة الأولى — الحد الأعلى للرسوم المحسوبة عن الملاحة المنصوص عليها في المادة ١٧ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ هو ٣٨.٥٧٥ قرشاً.

المادة الثانية — الحد المشار إليه في المادة السابقة يمدل بقرار من وزير المالية بناء على طلب الشركة. على أنه لا يجوز أن يزيد على مبلغ من القروش يعادل ٣٨.٢٧٨.٨٨٥ جرامات من عيار ٨٧٥/١٠٠٠ من الذهب الخالص.

وفي نفس التاريخ صدر قرار وزاري بتحديد الرسم الأعلى للرسوم المنصوص عليه في المادة السابعة عشرة من فرمان امتياز قناة السويس الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بمبلغ ٦٣ قرشاً من تاريخ صدور القرار.

وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٦ عقد اتفاق آخر بين ممثلي الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، جاء في ديباجة العبارة الآتي نصها :

« بعد بحث الاقتراحات المختلفة التي قدمها الطرفان بشأن إدخال التعديلات والإيضاحات اللازمة على الانضغيات السابقة ».

وقد اتفق في هذا إلغاء الشركة من جميع رسوم اوارود والضيف والإنتاج وغيرها المقررة الآن أو التي تقر في المستقبل على كل ما تستورده الشركة من الأدوات المدة للاستعمال أو الاستهلاك. كما أعفيت السيارات المدة للاستعمال في المرافق العامة التي تقوم بها الشركة في الإسماعيلية وبورتوفيق من دفع الرسوم المقررة أو التي تقررها الحكومة في المستقبل؛ كما نص فيه أيضاً على استبدال بعض الأراضي وعلى أعمال الصيانة التي تقوم بها الحكومة والشركة في الإسماعيلية وبورتوفيق الخ.

وقد جاء في التقرير السنوي الذي قدمه مجلس إدارة شركة قناة السويس إلى الجمعية العمومية تعليقاً على ما كسبته الشركة من اضافتها مع الحكومة المصرية ما يأتي :

« يلوح لنا أن لا حاجة إلى ذكر أهمية هذا الضمان الذي حصلنا عليه، فهو يحصل استيفاء الرسوم بمأمن من كل تقلب في أسعار النقد — وهو تقلب لو أنه وقع لكنت نتاجه وخيمة على شركتكم » — إلى أن قال : « إن الاتفاق الذي تم بحسب نظرنا، فضلاً عن تلك الفرية المالية، على منفعة كبيرة جداً هي توثيق العلاقة بين الشركة والحكومة المصرية » — إلى أن قال : « وقد تم عقد اتفاق خاص هو جزء لا يتصل من الاتفاق المشار إليه سابقاً، وتمكنا به من تسوية مرهية لعدد من السائل المتعلقة بالنظام الجمركي والأراضي

السبيلة ويشروط الصيانة في مدينتي الإسماعيلية وبور توفيق « — إلى أن قال : « وقد تم التناغم مقابل للزاي المختلفة التي تضيقها الشركة من وراء ذلك الاتفاق على دفع ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة للحكومة المصرية بعد الآن ... إلخ » .

ذلك بيان مجمل لما تضمنته الاتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس التي أشار إليه حضرة الشيخ المحترم في سؤاله . وهذا الاتفاق يترتب عليه تعديل جوهري في الامتياز . ومن الضروري والحالة هذه طبقاً للمادة ١٣٧ من الدستور أن يتم هذا التعديل بقانون ولا تستأثر السلطة التنفيذية بآلت فيه ؛ إذ مواقة السلطة التشريعية على منح الامتياز لا تعتبر ناعمة إلا إذا كانت قواعد الامتياز الأساسية — ومن بينها تحديد الحدة الأعلى لرسم المرور — باقية دون مساس .

وعما هو جدير بالذكر أن هذا التعديل قد ترتب عليه استثناء لأحكام الرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٥ ، وهو قانون قضت به السلامة المالية والنظام العام .

ونظراً لأن هذا الرسوم بقانون قد جاء عاماً في تطبيقاته ولم يستثن من أحكامه غير الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات أو الاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون ، فكل تعديل في أحكامه يجب أن يعتمد البرلمان قانون .

ولا شك في نظرنا أن هناك تعديلاً في الامتياز لا مجرد تفسير له . ويقطع في ذلك ما جاء في مذكرة وزارة المالية للرفوعة إلى مجلس الوزراء السابق بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٦ حيث جاء بها ما يأتي :

« ويلاحظ من مواد هذا الاتفاق المختلفة أنها لا تعدو تحديد وإيصاح نصوص بعض مواد الاتفاقات السابقة وتعديل البعض الآخر تعديلاً روعى فيه مصلحة كل من الحكومة والشركة » .

يضاف إلى ذلك ما جاء في اتفاق ٢ مايو المشار إليه بشأن « إدخال التعديلات والإيصاحات اللازمة على الاتفاقات السابقة » .

كما تقدم جميعه ، ترى الحكومة عرض الاتفاقية على البرلمان .

أولاً — لأن فيها تعديلاً لامتياز شركة قناة السويس ؛ وهذا التعديل يجب أن يكون بقانون طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور .

ثانياً — لأن فيها تعديلاً لرسوم بقانون ؛ ولا يعدل القانون إلا بقانون .

هذا رأينا من الوجهة القانونية الهضبة ؛ وهي التي وعدت الحكومة في الجلسة الماضية بإتمام بحثها .

أما فيما يخص بالتعديلات التي يطلب حضرة الشيخ المحترم في سؤاله الإجابة عنها فلا محل لمناقشتها ما دامت الحكومة ترى تقديم الاتفاقية بأكثرها للبرلمان لبحثها من جميع نواحيها . ولعل من الإنصاف أن نشير هنا إلى أن حضرة صاحب البولة على ما هو باشا ، الذي وضعت الاتفاقية في عهد وزارته ، يرى للأسباب التي أيدها أمام حضرتكم أنه يحسن بحث الاتفاقية بواسطة البرلانات — وهو ما قرره الحكومة عليه .

وما من شك أن البرلمان سيتوخى في بحثه مصلحة الأمة والعدالة مجردة من كل اعتبار آخر .

( تصفيق حاد ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين :

تصرف بتقديم السؤال الذي كان اليوم موضع إجابة حضرة صاحب المال وزير المالية ولم أقصده انجهاً خاصاً بل أردت أن أتيين الحقيقة لرفع ما عسى أن يلق بالآذهان من الإشاعات التي أذيت عن هذه الاتفاقية .

من أجل ذلك كان واجباً علينا أن نسي وراء الحقيقة . فأمام تصريح معالي وزير المالية التي صمنا الآن قد وصلت إلى ما كنت أبني من أن هذه المعاهدة يجب أن تعرض على البرلانات ويجب على حضراتكم أن تقولوا كلحكم فيها ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعين من الدستور التي تنص على أن للمعاهدات التي يترتب عليها مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان ، كما أن المادة ١٣٧ من الدستور التي أشار إليها معالي وزير المالية ناطقة بوجوب عرض تعديل الاتفاق على البرلمان .

الرئيسي ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسبوني ) — ألا يرى حضرة الشيخ المحترم أن هذا ليس يستضاح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الحفيظ - وإن أقرح على المجلس عملاً بالمادة ١٠٨ من الدستور أن يشكل لجنة خاصة لبحث هذه الاغراض من جميع نواحيها ليستقر المجلس برأيها ويبدى كله فيها .  
وفي الختام أقدم عظيم شكرى لحضرة صاحب المحلى وزير المالية على إجابته .  
( فى أول يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

لا يمكن أن يكون إقرار مبالغ المباحث الأولية لمشروع إقراراً لمشروع نفسه ، إذ لا بد لتنفيذه من موافقة البرلمان ابتداء على المبالغ اللازمة له لأن إقرار البرلمان للاعبادات الابتدائية يجب ألا يؤدي إلى أن يرتبط بإقرار المشروع بأ كله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - عندى اقتراح كتابى أريد تلاوته .  
الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم عمود بسبوني ) - لقد انتهت المناقشة أمس .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - لا أريد المناقشة وإنما أطلب تلاوة اقتراحى :  
على الاقتراح ، وهذا نصه :

« مناسبة اعتماد ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ يقرر مجلس الشيوخ بأن إقرار الميزانية ، بما فيها الاعتمادات الواردة برسم مشروعات يقتضى تنفيذها صرف مبالغ فى أكثر من السنة التالية الحالية ، لا يبنى الإقرار لتلك المشروعات للطلوب بحكم الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من الدستور ولا أن يبنى الوزارة من واجب التقدم للبرلمان بهذه المشروعات مستقلة ومع كافة البيانات الخاصة بها وبالتالى فيها بما يراه طبقاً لأحكام الدستور ( المادة ١٣٧ ) وتنفيذاً لقرار البرلمان بمجلسه سنة ١٩٢٧ ( ١٨ ) يولييه النواب و ٢٠ يولييه الشيوخ ) بأن ملاحظات اللجان مازمة للحكومة إذا لم يترض عليها ، وعملاً بملاحظة لجنة المالية لمجلس الشيوخ فى تقريرها لميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بألا يكتفى لإقرار المشروعات الكبرى لرى بإدراجها ضمن الميزانية بل يجب عرضها مستقلة الخ ، وأن تقدم الوزارة بهذه المشروعات مستقلة ؟

٩ يولييه سنة ١٩٣٨ . لويس أخنوخ فانوس »

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - أريد أن أقول كلمة تليق على هذا الاقتراح .  
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - وأنا أيضاً أريد الكلام عن هذا الاقتراح .  
حضرة صاحب المحلى عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - هذا الاقتراح يعتبر اقتراحاً جديداً ، فيجب إحالته إلى لجنة الاقتراحات .  
( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أرجو أن يسمح لى بالكلام عن هذا الاقتراح قبل أن يتكلم فيه حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - لا مانع عندى .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أوافق أن الأمر الذى اضطر حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس إلى تقديم هذا الاقتراح أمر ذو دل ، لأننا لاحظنا فى كثير من الجلسات أثناء هذه البورة أنه شديد القلق بسبب مشروع قاطر عد على وما أدرج له من مبالغ فى الميزانية ، والمضى بدأت وزارة الأشغال فى تنفيذه . وكان الاعتراض فى رأى فى غاية من الوجاهة لأن وزارة الأشغال سارت على طريقة هى أنها تقدمت بطلب لإقرار مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه للمباحث الابتدائية لمشروع قاطر عد على ، فلذا ما أقر البرلمان هذا الاعتماد اعتبرت وزارة الأشغال أن فى ذلك إقراراً لقوات المشروع كله الذى يكلف الوزارة نحو اللبنيين من الجنهيات . وهذه السياسة لو

استمرت ولم يوضع لها حد - لكن ضررها كبيراً ، وأرى أنه يجب في كل مرة يمرض على البرلمان اعتناء لعمل مباحث ابتدائية لمشروع يجب أن يرفق به تفصيلات للمشروع كاملة ، يعني أنه عند طرح الميزانية الحاضرة يجب أن تتضمن كل وزارة في دورها بتفصيل كامل بكل ما يستدعيه تنفيذ أي مشروع من التفقات والتكاليف . فوزارة الأشغال مثلاً لو تضمنت بمشروع عن عمل معارف يجب أن تذكر تفاصيل المشروع ونفقات تنفيذه .

والسبب في ذلك بسيط ، هو تمكين البرلمان من بسط رقابته التامة على المشروعات الكبرى ، أي أن رقابة البرلمان طبقاً لل دستور يجب أن تصب على المشروع في ذاته لا على الاعتادات الابتدائية ، وهذه إنما تأتي تبعاً للمشروع . وقلب الأوضاع يسلب كل سلطان للبرلمان في رقابته على المشروعات الكبرى التي تنوي الوزارة القيام بها .

وقد يكون فيها عرضة حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس البارحة ما شئت هذا الوضع الذي شرحته حضراتكم لأنه اخطأ بنظر الميزانية . إنما بعد خروجي من الجلسة ، وبعد أن راجعت المضبطة . تبين لي أن الفكرة التي حاول حضرة الشيخ المحترم طوال هذه الدورة أن يطرحها على حضراتكم لإقرارها هي التي كانت تسلك أفكاره في فكرة واحدة ، هذه المشروعات على ضخامتها تمر على البرلمان بصفة عامة بمناسبة الاعتادات الابتدائية .

وقد لاحظت أن جداول أعمال جلسائنا الماضية كانت تشتمل على عشرات الأسئلة الموجهة من حضرة الشيخ المحترم لمعالى وزير الأشغال ولم يتيسر لأحد منا وقتئذ أن يفهم الفرض متاعاً مع أن معالى الوزير كان يفهم جيداً الفرض منها ولديه من الوسائل الفنية ما يسمح له بفهم هذا الفرض ، وكذلك حضرة الشيخ المحترم مقدم هذه الأسئلة لديه من المعلومات ما يمكنه من فهم الباعث على توجيهها .

وكنتم من أكثر الأعضاء محاولة لفهم ولكن عجزت عنه . وسبب ذلك أنه لم يمرض علينا المشروع الأصل وتسمياته والأغراض التي يرى إليها والمصاريف التي تتحملها الميزانية ، فلم تتح لنا الفرصة لأن نفهم الموضوع وبحث التفاصيل التي يجب أن تأتي بياناتها مع المشروع .

قرأت في مضبطة الجلسة السابقة ، لآتي لسوء الحظ لم أكن موجوداً في جلسة أمس ، أن حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس طلب بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية بيانات من الوزارة . وليس من شك أن وزير الأشغال العمومية غير مسئول إلا عن وزارته . أما طلبات حضرة الشيخ المحترم المتعلقة بالورارات الأخرى كوزارتى الصحة والداخلية فليس من شأن وزير الأشغال العمومية أن يمرض لها إنما وجهة النظر ووجه التفضيل يأتي من أنه إذا طرحت المشروعات معصية من الوزارات المختلفة ، كما إذا طالب وزير الصحة العمومية بمشروع وكذلك وزير الداخلية بمشروع ووزير الأشغال العمومية بمشروع آخر ، هنا تتاح لنا فرصة الموازنة بين هذه المشروعات فنفضل الأهم منها على المهم ونقوم مثلاً بمسئول المنشآت الصحية قبل عمل المصارف التي يمكن إرجاؤها لقصة أخرى .

لذلك أرى أن الاقتراح القديم الآن اقتراح متواضع ، ولو كنت صاحبه لست فيه إلى أحد من ذلك . هو يريد أن يقول إنه إذا طلب الوزير الاعتناء بالمعدي لمشروع ما ، وهنا دائماً من سلطة الوزير ، فإن لديه من الوسائل والوسائل ما يمكنه من بحث هذه المشروعات بحثاً تاماً قبل أن يتقدم للبرلمان بطلب الاعتناء بالبدئي ، وعلى ذلك إذا طلب الوزير منا إقرار اعتناء بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه لعمل مباحث ابتدائية لقطاع وأقر البرلمان هذا المبلغ ، فلا يجوز له أن يسعى في تنفيذ المشروع بمجرد هذا الإقرار بحجة أننا أقررنا المشروع كله .

حضرة صاحب لمعالى عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — هذا لم يحصل .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا حصل ضل في قاطر مجد على عندما تقررت الحاجة إلى إنشائها .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافظ سليم — في أي سنة حصل هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — في سنة ١٩٣٤ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافظ سليم — كفى ، ولقد أردت من سؤالى هذا أن يتنور المجلس وأن يعرف أن هذا المشروع ليس وليد هذا العهد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو ألا يفهم من كلامي هذا أنني أردت لوماً أو عتاباً على أحد . الحقيقة أنه لم يطلب من البرلمان في سنة ١٩٣٤ أو ١٩٣٦ إلا إقرار الاعتاد للبدن لإجراء مباحث لهذا المشروع . أما التفاصيل والبيانات فلم تعرض حتى يمكن أن تتبين منها مزيداً أو عيوبه .

حضرة صاحب المالى عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — لقد عرض للمشروع وقتئذ بتفاصيله .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لقد عرض للمشروع أمامي الباشا على البرلمان في سنة ١٩٣٤ ، وكنت عضواً فيه ، وأذكر أن تفاصيل هذا المشروع لم تعرض علينا وقتئذ .

حضرة صاحب المالى عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — إذن كيف صرفت مبالغ كبيرة على لففي في هذا المشروع ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لقد صرفت هذه المبالغ على المشروع بالطريقة التي شرحتها لحضراتكم ، وذلك بطلب اعتاد للباحث الابتدائية ، وكان واجباً أن تعرض تفاصيل المشروع على البرلمان قبل السير فيه ليبحثها ويكون له رأياً في إقرار البائع الضخمة اللازمة للسير فيه أو في وقفه لمدة سنة أو اثنتين .

الفكرة واضحة ناجحة جداً ، إذن إقرار البرلمان للاعتادات الابتدائية يجب ألا يؤدي إلى أن يرتبط المجلس بإقرار المشروع بأكمله . وأنا أعتقد أن الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم لويس أخونخ فانوس هو طلب متواضع جداً ، وكان من الواجب على الوزير إذا تقدم إلى بطلب إقرار مشروع في دائرة اختصاصه أن يقدم إلينا كل ما يتعلق بالمشروع حتى نهاية تنفيذه .

حضرة صاحب المالى عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — وهذا ما يحدث فعلاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الواقع أن هذا لم يحصل . فإذا كان معالي الوزير سيدلى ببيانات تصحح الموقف فأنا متفق معه وكذلك يتفق معنا صاحب الاقتراح . وما منّا متفقين فلا يبقى إلا أن نقر هذا الاقتراح ونكون متفقين مع معالي الوزير على أنه لا يجوز اعتبار إقرار الاعتاد الابتدائي إقراراً للمشروع بأكمله إلا إذا قدم المشروع مستقلاً بتفاصيله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — باحضرنا الشيوخ المحترمين : المسألة أهون من ذلك بكثير . لا تتصدوا حضراتكم أن وزارة الأشغال العمومية أو غيرها من الوزارات يمكن أن تقدم باعتادات ضخمة ذات قيمة كبرى دون أن يكون هذا المشروع قد عرض وأيدت الملاحظات عليه من الرأي العام خارج البرلمان وداخله .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — دع الرأي العام ، ولكن الكلام قاصراً على رأي البرلمان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — ينبغي لي أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ظن أن مشروع قناطر محمد على مثلاً لم يطرح فعلاً على البرلمان ، ولم يبحث مجلسه المشروع في تفاصيله ، ولكن هذا مخالف للواقع . فمشروع قناطر محمد على طرح فعلاً على البرلمان السابق ، وصدر بشأنه قانون ، قد يكون كاملاً وقد يكون ناقصاً — فهذا أمر آخر . كان للمشروع مجبزون ومعارضون ، وحصلت مناقشات كثيرة في شأن إقراره أو عدم إقراره .

فالقول إن هناك مشروعات كبرى قد نفذت دون بحث قول غير صحيح ، لأن وزارة الأشغال العمومية لا تستطيع أن تفند مشروعاً دون أن يشترك البرلمان في إقراره .

إذن فمشروع قناطر محمد على بحث ودرس وصدر بشأنه قانون آخر الفكرة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أقر الفكرة لا التنفيذ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — هناك خلاف بين وجهي نظر حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ لويس فانوس وهيب دوس بك . فبينما يارض الأول في الفكرة في ذاتها ويرى عدم صلاحيتها يتكلم حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عن ضرورة سير التنفيذ بهتم وتؤدة .

— حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الفكرة في إنشاء قناطر محمد على قيمة . ولكن اعتراضى ينصب على التنفيذ ، فأرى ضرورة عرض المشروع على البرلمان وإقراره له .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حيصة بك — هذا البحث خرج عن موضوع الاقتراح الأصل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — يقول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إن مشروع قناتل عد على لم يقر في تفاصيله . وواقع الأمر أنه ووفق على المشروع كفكرة تم بحث تفاصيله من جميع الوجوه واعتمدت المبالغ اللازمة له .

حضرة الشيخ المحترم عبد الغزالي عبد ربہ باشا — لقد تمت المناقشة في هذا الموضوع في جلسة أمس ، فلما منى لفتح باب المناقشة فيه من جديد . ومن الواجب علينا أن ننفذ ما اتفقنا عليه في جلسة أمس ، فيقول باب المناقشة بعد انتهاء حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي من إلقاء كلمته .

ليس تقديم اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس سوى حيلة لجأ إليها لفتح باب المناقشة من جديد بقصد تعطيل العمل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أمدى — يسئل حضرة الشيخ المحترم عبد الغزالي باشا سير الجلسة بهذه الفاطمة ، وأرى أن تطبق عليه المادة ٣١ من اللائحة الداخلية . وكيف يجوز مني من الكلام وأنا صاحب الاقتراح ولي الحق في الكلمة طبقاً لنص المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الغزالي عبد ربہ باشا — فليحل الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — يتلخص الموقف فيما يأتي : إن كل مشروع — سواء أكان كبيراً أم صغيراً — إذا قدم للجلسة يقدم ومعه البيانات والتقديرات . فإذا أقر المجلس مشروعاً من المشروعات فأبما يقر الفكرة ثم يقر التنفيذ ، ويقر الاعتقاد . فالأمر غير المفهوم هو أن يتصور أن المشروع يقر في البرلمان باعتباره فكرة ، وأن الاعتقاد الذي يطلب تنفيذه لا وجود له . هذا تصور خطأ لأن المشروع الذي يقر في البرلمان يقر على أنه واجب التنفيذ ، وكل ما يطلب هو التفاصيل . فإذا كان حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يريد تفاصيل وبيانات وتقديرات فله أن يطلبها إلى الوزارة المختصة بتقديمها له .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — كلمة نحل الإشكال . الواقع أنه كان أولى بحضرة المقترح ، وهو يرضى إلى مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية ، أن يأتي بمثل ينطبق على ما يريده باقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أمدى — من قال لي أن أذكر أمثلة تدلل على اقتراحى ؟ سأنتكم الآن وأدلى بأمانة عديدة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أما وهو لم يسئل فإني ضارب مثلاً ، وسأخذ في ذلك رأى معالي وزير الأشغال العمومية ؟ فإذا اتفق معى انتهى الإشكال :

خصص مبلغ خمسة ملايين من الجنيئات لمشروع وادى الريان ، ومدرج منها في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ خمسة آلاف جنيه لعمل مباحث .

فهل يعتبر إقرار مبلغ خمسة الآلاف الجنيه الواردة في مشروع الميزانية إقراراً بالفصل لمبلغ خمسة الملايين التي قدرت للمشروع أم لا ؟ الذى أراه وأعتقد أن معالي الوزير يراه هو أن إقرار خمسة الآلاف الجنيه لا أثر له مطلقاً بالنسبة لخمسة الملايين من الجنيئات ، فإن مبلغ خمسة الآلاف الجنيه وضع لبحث المشروع فحسب ، وإذا رأت وزارة الأشغال العمومية بعد البحث أن المشروع نافع وناجع تقدمت بطلب فتح اعتماد قيمته خمسة ملايين أو أكثر أو أقل ، فيكون للجلسة كامل الحرية في إقرار الاعتقاد أو عدم إقراره .

حضرة صاحب المالى عثمان عرم باشا (وزير الأشغال العمومية) — هذه هى سياسة وزارة الأشغال العمومية ، وهذا رأياً بطلا .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — إذن انتهينا ، ولا معنى لاقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس .

(تصفيق)

حضرة صاحب المالى عثمان عرم باشا (وزير الأشغال العمومية) — عندما تقدم الوزارة بطلب اعتماد لمباحث خاصة بمشروع ما ،

لا يمكن أن نذكر في أن إقرار المباحث الأولية معناه إقرار المشروع . إذ عندما يستقر رأي الوزارة على تنفيذ المشروع تقدم إلى البرلمان بطلب الاعتاد اللازم لذلك .

( تصديق ) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لي تصحيح صغير ، فقد علمت من معالي الوزير الآن أن البرلمان السابق أقر المال اللازم للمباحث الخاصة بمشروع قنابل عجد على الذي ضربت به المثل ، ثم وافقت وزارة صاحب المقام الرفع نسب باشا على المعنى في تنفيذ المشروع في غياب البرلمان ؛ وبذلك أصبح العمل كله سليماً من الوجهة الدستورية . وإذن فحين متفقون . ( في ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

(١) هل تمديد امتياز الشركات يجب قبل الموافقة عليه أن يمرض على البرلمان في صورة قانون ؟

(٢) وهل تأجير « أسواق » الحكومة بطريق الزائدة يعتبر احتكاراً يجب عرضه على البرلمان في صورة قانون .

### الاستمرار في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش

رأب

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق —

والآن أتكمم عن السبب الرابع في هذا الموضوع ، وهو محاولة الحكومة أن تحول بينكم وبين رقابكم البرلمانية . ولا أقول ذلك اعتباطاً ، وإنما أذكره ، والدليل يدي ، وأول مسألة استدلت بها على ما أقول هي مسألة شركة المياه ؛ فإن الاتفاق الجديد الذي أجرته الحكومة مع هذه الشركة قصد به توسيع امتيازها ، لأنه يشمل مناطق غير للمناطق الأصلية التي كان يشملها العقد الأصلي . هذا خلا عن أن الشروط التي كانت واردة بهذا العقد قد غيرت تغييراً تاماً . ويعرف كل من يشتغل بالقانون — ولو كان رجلاً بسيطاً مثل — أن توسيع أي امتياز أو إجراء أي تغيير في شروطه الجوهرية ، إنما هو بمثابة امتياز جديد ويجب عرضه — طبقاً لنص الدستور — على مجلس النواب فليجلس الشيوخ ، ثم يصدق عليه من جلالة الملك . فهذه ثلاث مراحل بل ثلاث ضمانات تختلها الحكومة ، لا لحكمة رأيها ، وإنما لتضادي الرقابة السليكة التي أوجبها الدستور على مالية البلاد محافظة على أموال هذا الشعب البائس للسكين .

حضرات النواب المحترمين : هنا ما حدث بسبب امتياز شركة المياه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزته إلى شركة الأسواق . وقد نصت المادة ١٣٧ فقرة ٢ من الدستور على أن « كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة ، وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون ، وإلى زمت محدود » . هكذا ينص الدستور صراحة . فأما أن لشركة المياه امتيازاً فهذا ما لا شك فيه مطلقاً ، وأما أن لشركة الأسواق احتكاراً فهذا أيضاً لا ريب فيه أبداً . ويجب أن يكون ملاحظاً أن هناك فرقاً بين الاحتكار والامتياز ، فإن الذي يستأجر الأسواق لا يمكن أن ينافسه آخر في بلد أو مركز فيه سوق من تلك الأسواق التي أعطاها الحكومة لن أعطها إليه ، سواء في صورة عقد إيجار أو غيره ، وهذا هو الاحتكار الذي قصدته الدستور . وربما ظن البعض أن الاحتكار يستلزم أن يكون لمدة طويلة ؛ وأنا أقول — ولا يمكن أن يخلو في هذا أحد مطلقاً — إن الاحتكار يتحقق بمجرد أن يجرى لشخص مباشرة عمل من الأعمال يمنع غيره من أن ينافسه فيه . وقد أصبحت الأسواق في يد فرد واحد لا ينافسه فيها أحد ، وإذن فهو احتكار لا شك فيه ، وهو قتل للنافسة . والاحتكار هو الاحتكار كاتمة ما كانت مدته ولو لسنة واحدة . وكان واجباً بمقتضى



حضرة صاحب العالی وزیر لالیة (الدكتور أحمد ماهر) -

فإذا عملنا صد ذلك ؟

يبد أن انتينا إلى فكرة المزايدة رأينا أن المصلحة العامة تكون أكثر تحقيقاً في توزيع هذه الأسواق بالتجزئة على الراغبين ، حتى تزيد فائدة الخزانة من جهة ، وحتى تساعد المصريين على تولى إدارة هذه الأسواق من جهة أخرى . فوضنا المزايدة على نوعين :

النوع الأول — المزايدة لمن يريد أن يستأجر سوقاً سوقاً على حدة .

والنوع الثاني — لمن يريد أن يستأجر الأسواق جملة .

ووضنا شروط هذه المزايدة ونشرناها .

ودخلت شركات وأفراد فيها ثم فتحت للمظاريف أمام لجنة خاصة ، فرسا البطاء بما قيمته ٦٠٠ر٥٠٠ جنيه مصرى ، أى بزيادة ١٨٠٠٠ جنيه مصرى على مشروع العقد الذى كان معروفاً في السنة الماضية . ومن حسن الحظ أن رسا البطاء على فريق مصرى ، وقد سألنى بعضهم في الصباح بزيارة لطيفة قائلين ، قل لنا أسماء أشخاص الفريق الذى رسا عليه البطاء ، وإلا ذكرنا أسماءهم . أنا لا أعرف إلا أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك تقدم بطاء باسمه وحده قيمته ٦٠٠ر٥٠٠ جنيه مصرى بينما البطاء الذى يليه قيمته ٥٥٠ر٥٠٠ جنيه مصرى ، والبطاء الذى يلى ذلك ٤٠٠ر٥٠٠ جنيه مصرى ، وكان عطاء شركة الأسواق ٤٨٠٠٠ جنيه مصرى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد أمين والى — وكانت الأسواق مجزأة ؟

حضرة صاحب المحالى وزير المالية — نعم كانت الأسواق مجزأة ، ولكن الأساس المحدد لهذه الأسواق مفردة يقل في مجموعه عن المبلغ الذى رسا به البطاء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن اعتراضى لا ينصب على البطاء في ذاته ، وإنما على الوضع الدستورى للسألة .

حضرة صاحب المحالى وزير المالية — سنتكلم عن ذلك : يقول حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن قبول هذا البطاء معناه الاحتكار . ونحن نقول لا ؛ هذا تأخير . ويسوق حضرة دليلاً على أقواله أنه لا يمكن أى شخص أن يقيم سوقاً في البلد الذى للحكومة فيها سوق . وأما أردت عليه بدورى سائلاً : إذا أجرت قطعة أرض لشخص هل يمكن أن أوجرها لشخص آخر ؟ ما هذا إلا عقد إيجار في ظروف مخصوصة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا يجوز للحكومة أن تقيم نفسها سوقاً من غير موافقة البرلمان . إن الحكومة تقيم سوقاً ثم تمنع أى شخص أن يقيم في أرضه سوقاً أخرى في نفس البلد . وهذا هو معنى الاحتكار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — كم مدة عقد الأسواق ؟

حضرة صاحب المحالى وزير المالية — الإيجار لمدة عشر سنوات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هو احتكار ولو كان لمدة سنة واحدة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هل يستطيع أحد الأفراد أن يفتح سوقاً في بلد ما بجوار سوق الحكومة ؟

حضرة صاحب المحالى وزير المالية — لا يجوز إقامة سوق لأحد أفراد الناس في البلد ذاتها . وقد كان لحضرة الأستاذ محمود سليمان غنام أى شخص آخر أن يقدم لهذه المزايدة ، ولذلك لا يمكن أن أسمى هذا احتكاراً لمنح لشخص معين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أ يوجد في نصوص المزايدة شرط يحرم على الأفراد أن يقيموا سوقاً أخرى ؟

حضرة صاحب المحالى وزير المالية — نعم ، وفي حدود دائرة معينة . وإذا قلنا غير ذلك لا يمكن هناك عمل لعمل المزايدة ، ثم أخذنا من الشخص الذى رسو عليه لإيجار هذه الأسواق لاستغلالها ، ويتيق عندئذ لكل فرد أن يقيم سوقاً كما يشاء .

( في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ) .

مدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري .

أشير إلى الكتاب الآتي :

» حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنتشف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بمدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك

الأهلي للمصري .

وقد استخفي اللجنة مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠

عبد الرحمن البيل

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرّر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل ( المقرر ) — أتولى حضراتكم تقرير اللجنة :

» أمال المجلس على لجنة المالية مشروع هذا القانون في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٩ ، فبحثته اللجنة في جلسات ١٩ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ و ٨ و ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ و ١٤ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ .

وحضر بعض اجتماعاتها مندوب من وزارة المالية وفي اجتماعها يوم ١٤ فبراير الحالي حضر حضرة صاحب القسم الرفيع ورئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المالي وزير المالية .

وقد بحثت اللجنة هذا القانون واطلعت على مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء والمراقبة لهذا التقرير (١) وعلى البيانات التي رأت حاجة للاطلاع عليها فحين لها ما يأتي :

عينت وزارة المالية في سنة ١٩٣٨ بحث المشروعات المالية والاقتصادية التي توطد الاستغلال الاقتصادي وتدم أسسه ، فانتهى بحثها إلى ما خدمت به للبرلمان في دورته الماضية من مشروعات الضرائب الجديدة ، ومشروع تعديل ضريبة الأرباح ومشروع شركات التأمين ، ومشروع نظام الحصص ، وغيرها .

وكان مما أولته الوزارة عناية خاصة ، دراسة الوسائل المؤدية إلى تنظيم السوق المالية ، وتوفير أسباب الثقة بمرکز البلاد المالي ، ووضع نظام التأمين على أساس صالح يتكفل للبلاد النمو المطرد والتقدم العاجل في حياتها الاقتصادية ، سواء من الناحية المالية أو التجارية أو الصناعية .

ولما كانت عملية إصدار ورق النقد وثيقة الاتصال بالسوق المالية وتنظيمها ، وكان إصدار ورق النقد وإدارته من أهم وظائف البنك المركزي ، فقد تناولت الوزارة في دراساتها لتثوّن النقد البحث عن المنشأة الصالحة للقيام بعملية الإصدار ، فهداها بحثها إلى أن مؤسسة البنك الأهلي صالحة للاستمرار في عملية الإصدار .

رأت اللجنة لزماً عليها — وقد قدمت الحكومة طلبة الموافقة على مدّ أجل الامتياز الممنوح المؤسسة المذكورة — أن تبحث حالتها ومدى مقدرتها لتولي هذه المهمة ، وما أعد لتحويلها إلى بنك مركزي للدولة ، فظهر لها ما يأتي :

في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٨ صدر أمر عال بإنشاء البنك الأهلي المصري ، وتضمن هذا الأمر منح البنك امتياز إصدار ورق النقد لمدة بقاء شركته وهي خسون عاماً تنتهي في سنة ١٩٤٨ .

وقسم القانون الأساسي — الذي اعتبر جزءاً من الأمر العالي المشار إليه — هذا البنك إلى فرعين كل منهما منفرد ومستقل عن الآخر تمام الاستقلال :

أحدهما مهمته إصدار ورق النقد ، وثانيهما يقوم بالأعمال المصرفية العادية .

## أولاً - فرع الإصدار

يقوم هذا الفرع بإصدار ورق النقد « البنك نوت » بشروط عتيقها المادة الخامسة من قانونه الأساسي ، وهي أن يودع غطاء ذهبياً يساوي نصف ما يصدره من هذا الورق ، وأن يستعمل لغطاء النصف الباقي أوراقاً مالية تعينها الحكومة ، إذ نصت على ما يأتي :

« يجب أن يقابل بصفة دائمة قيمة الأوراق المتداولة لحاملها أو التي تدفع لدى تقديمها :

أولاً - لنصف النصف على الأقل ذهبياً .

ثانياً - والنصف الآخر سندات تقوم بسر لا يتجاوز السر اليومي ، وعلى الأكثر بحسب قيمتها الاسمية بشرط أن تكون مملوكة للبنك وأن يحفظ للحكومة وحدها بأمر اختيارها وتعيينها دون أن يترتب على استعمال هذا الحق في أية حالة من الأحوال أو في أي وقت مشولية ما على الحكومة ... الخ » .

ولما كان إقبال الشعب المصري على استعمال ورق النقد في المدة التي جاءت قبل الحرب المالية السابقة محدوداً ، لم يتجاوز مقدار المصدر منه خلال تلك المدة ثلاثة ملايين من الجنيهات كما هو مبين في الإحصاء الآتي :

السنة ( آخر ديسمبر )	مقدار المصدر من ورق النقد بليون جنيه	السنة ( آخر ديسمبر )	مقدار المصدر من ورق النقد بليون جنيه
١٩٠٠	١	١٩٠٧	٢٦
١٩٠١	١	١٩٠٨	٢٣
١٩٠٢	٢	١٩٠٩	٢٦
١٩٠٣	٤	١٩١٠	٢٧
١٩٠٤	٨	١٩١١	٢٧
١٩٠٥	١٧	١٩١٢	٢٩
١٩٠٦	٢٧	١٩١٣	٢٧

ونظراً لأن مصاريف العملية كانت تستنفد معظم أرباحها ، فإن الحكومة لم تر الاشتراك بنصيب فيها بل تركتها جميعها للبنك .

ولما كان معظم العملة المتداولة إذ ذاك من الذهب فإن المصارف المحلية كانت تستورد من الخارج النقود الذهبية لحاجة التداول أثناء موسم القطن على أن تصدها بعد انتهائه .

وحدث أنه في الوقت الذي كانت فيه المصارف تستمد لاستيراد الذهب اللازم للتداول المحلى أثناء موسم القطن ( ١٩١٤ - ١٩١٥ ) أن توترت العلاقات الدولية وأصبح من المتعذر ضمان الاستمرار في استيراد الذهب ، فنشأت عن ذلك أزمة نقدية عاجلتها الحكومة بأن أصدرت في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ مرسوم<sup>(١)</sup> بمنع ورق النقد ( البنك نوت ) سراً لإثراءها ، وفي الشرط الخاص بالاحتفاظ بنسبة الحسين في المائة من الغطاء الذهبي قائماً مع الترخيص للبنك في أن يحفظ برصيده الذهبي في خزائن بنك إنجلترا بدلاً من خزائنه في مصر .

وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أعلنت وزارة المالية<sup>(٢)</sup> أنها تتسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من إلقاء كمية من الذهب في الخزنة تتبادل على الأقل نصف قيمة ورق « البنك نوت » للمصدر .

كان لهذين الإجراءين أثرهما في اتساع التعامل بورق النقد ، خصوصاً بعد أن ارضنت أسعار المحاصلات الزراعية ، وعلى رأسها القطن ، فزاد مقدار المصدر منه زيادة كبيرة بعد سنة ١٩١٦ ، كما يستدل على ذلك من البيان التالي :

السنة (آخر ديسمبر)	مليون جنيه	السنة (آخر ديسمبر)	مليون جنيه
١٩١٤	٧٠	١٩٢٠	٣٧٩
١٩١٥	١٠١	١٩٢١	٣٤٣
١٩١٦	١٩٩	١٩٢٢	٣١٧
١٩١٧	٢٨٨	١٩٢٣	٣٥١
١٩١٨	٤٣٦	١٩٢٤	٣٩٩
١٩١٩	٦٤٠	١٩٢٥	٣٣٦

وزادت تيمًا لذلك الأرباح الناتجة من عمليات الإصدار، فرأت الحكومة أن الأوان قد آن لأن تسام في الأرباح، وفارت بينها وبين البنك مفاوضات انتهت إلى اتفاق مؤقت عقد في آخر سنة ١٩١٦ قسم أرباح عملية الإصدار بنسب معينة بين الحكومة والبنك. وفي سنة ١٩٢٥ عادت إنجلترا إلى ربط قدها بقاعدة الذهب، مما دعا الحكومة المصرية إلى درس نظام قدها، فهدت بذلك إلى المجلس الاقتصادي الذي وضع تقريراً عرض على البرلمان بمجلسيه فأقره مجلس النواب في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٦ ومجلس الشيوخ في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦.

وكان أم ما انتهى إليه المجلس الاقتصادي :

(١) إبقاء السعر الإترابي.

(٢) زيادة القطع الذهبي لتغطية ورق النقد من ٣٣٣ ملايين إلى ٨ ملايين في حدود ما تجيزه حالة الميزانية وبواقع مليون جنيه سنوياً، ولكن الظروف المالية لم تسمح حتى سنة ١٩٣٢ إلا بزيادته إلى ٦٠٠.٠٠٠ ج. م قيمة اسمية.

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أُنشئ الاتفاق القائم بين الحكومة والبنك الخاص بتوزيع الأرباح الناتجة من عملية إصدار ورق النقد، وأبرم اتفاق جديد انتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ثم جدد واستمر العمل به قائماً حتى الآن، ويفضى هذا الاتفاق بما يأتي : أولاً — يتولى البنك وحده على أرباح السندات البالغ قيمتها ١٥٠.٠٠٠ جنيه المخصصة لقطاع نصف ثلاثة ملايين الجنيه الأولى من الإصدار.

ثانياً — أرباح السندات الودعة كقطاع لما يزيد على ثلاثة ملايين الجنيه الأولى السابق ذكرها توزع كما يأتي :

( أ ) إذا لم تتجاوز الأرباح مليوناً من الجنيهات يكون نصيب الحكومة بنسبة ٨٩.٥ ٪ ونصيب البنك ١٠.٥ ٪.

( ب ) إذا زادت الأرباح عن مليون جنيه تكون نسبة التوزيع كما تقسم ( فقرة ١ ) فيما يختص بمليون الجنيه الأولى. والباقي يوزع بنسبة ٩١.٥ ٪ للحكومة و ٨.٥ ٪ للبنك.

ثالثاً — تحفظ الحكومة بحقها في تقرير استيراد الذهب لإيماخ خزائن البنك كقطاع ورق النقد، ولها أن تهررك ما يستورد من الذهب والوقت التي يتحور فيه.

رابعاً — إذا تجت أية خسارة من عملية استبدال بعض السندات المودعة في قطاع البنكوت بذهب، فإن هذه الخسارة تتحملها الحكومة والبنك بنسبة ما يستحقه كل منهما في الأرباح.

خامساً — إذا تجت أية خسارة بسبب ارتفاع سعر الذهب الذي يشتريه البنك في الخارج، فإن هذه الخسارة يكون حكمها حكم الخسارة المشار إليها في البند الرابع.

سادساً — ينتهي العمل بهذه الاتفاقية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ولكن يتجدد العمل بها لمدد أخرى كل منها سنة واحدة إلا إذا أبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر رغبته في وقف العمل بها قبل موعد التجديد بنسبة أشهر على الأقل.

وفى على بيان نصيب الحكومة من أرباح عملية الإصدار طبقاً لهذا الاتفاق ومن ذلك التاريخ حتى الآن :

السنة	الأرباح بالجنيه	إجمالي نصيب الحكومة بالجنيه	النسبة في المائة
١٩٢٧	١٩١١٩٢١	٩٢٨٨٢٥	٨٣ر٥
١٩٢٨	١٩٠٨٦٤٨	٩٣١٤٣٨	٨٤ر٠
١٩٢٩	١٩٢١٢٠٠٦	١٠٢٥٨٨٢	٨٤ر٦
١٩٣٠	١٩٠٥٧٨	٦١٥٣٨٦	٨٠ر٦
١٩٣١	٦٣٦٩٧٧	٥٠١٦٤١	٧٨ر٨
١٩٣٢	٥٥٢٩٢٧	٤٢٧٩٢٥	٧٧ر٤
١٩٣٣	٣٧٣٧٩٦	٢٧٥١٨١	٧٣ر٦
١٩٣٤	٣٨٣٩٥٧	٢٩١٣٨٨	٧٥ر٩
١٩٣٥	٣٦٢٣٣٤	٢٧٢٠٣٦	٧٥ر١
١٩٣٦	٣٧٢٦٠٢	٢٨٢٢٩٠	٧٥ر٨
١٩٣٧	٣٧٥٥٠٠	٢٨٥١٦١	٧٦ر١
١٩٣٨	٣٧٧٢٠٠	٢٨٧٦٨٥	٧٦ر٣

#### ثانياً - فرع الأعمال المصرفية السادسة

كان البنك منذ إنشائه ذا علاقة وثيقة بالحكومة ، فقد أُنشئ بتشجيعها كما أنها أودعته أموالها ، وعهدت إليه بالخدمات المصرفية الخاصة بها . وكان من أغراضه للصرفية العامة في ذلك الحين تصدیم سلف للزراع برهن حيازى أو بدونه لحمة المحصولات السنوية وقبول الكفالات والرهون العقارية أو الحيازية لضمان تنفيذ التعهدات .

وفى سنة ١٩٠٤ ، عندما عقد الاتفاق الإنجليزى الفرنسى ، الذى كان من نتائجه إنشاء الإشراف الثنائى الذى كان قائماً فى مصر ، تقدم محافظ البنك باقتراح يرمى إلى أن يتولى البنك القيام بأعمال الخزائن الحكومية في المديرية .

فانهزت الحكومة هذه الفرصة وتحت باب المفاوضة مع البنك في شأن الملاكات بينهما والنظر في إدخال ما يانم من التعديل في نظامه وفي أعماله لتحويله إلى بنك للدولة وإزالة أسباب الاعتراض التى أبدتها الحكومة على بعض عملياته حينذاك .

واستمرت المفاوضات بين الحكومة والبنك من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٧ ، ولكن برغم تهارب وجهات النظر ، رؤى تأجيل البت في الموضوع إلى وقت أكثر مناسبة .

على أن البنك من جانبه ، ودون أن يتم الاتفاق بصفة نهائية ، قد نفذ كثيراً من اقتراحات الحكومة ، وانصرف عن العمليات التى حل محل فيها البنك الزراعى أولاً ثم بنك التليف الزراعى المصرى فيما بعد .

أما فيما يتعلق بالخدمات التى كان يؤدها للحكومة ، والتى نص عليها قانونه الأساسى ، فإنه استمر يزاولها ، مما زاد في مسئولية قبل الحكومة ، وهياً له في البلاد مركزاً ممتازاً .

وفى سنة ١٩٣٣ عاد التفكير في تحويل البنك الأهلى للمصرى إلى بنك مركزى . وذلك أن المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد في شهر يونيو من تلك السنة ، والذى اشتركت مصر فيه ، قد جعل في مقدمة المسائل التى تناولها بالبحث مسألة تثبيت النقد ، والمهية التى يسمح أن تتولى الإصدار . وقد تمت لجنته النقدية باقتراحات قيمة - فيما يتعلق بالقواعد التى يجب اتباعها عند رجوع القبول إلى قاعدة

الذهب — وافقت عليها الحكومات الثلاثة في اللجنة . ومن أهم هذه الاقتراحات ضرورة إنشاء بنك مركزية يكون لها من السلطة والحرية ما يمكنها من اتباع سياسة مديدة في شؤون النقد والائتمان ، كى تتيح السبل لإيجاد نظام نقدي على قاعدة الذهب .

فاهتت وزارة المالية حينذاك يبحث السبل المؤدية إلى تثبيت النقد للصري ؛ ووضع سياسة سليمة للائتمان ؛ واستقر رأيها على أن خير ما يكفل ذلك هو تحويل البنك الأهل للصري إلى بنك مركزى ، لأنه هو المؤسسة التى تتولى عملية الإصدار ، ولأنه تصلح من نواحيها الأخرى لهذا التحويل . وحدث تبادل الرأى فى هذا الصدد ، وانتهى بالمواقفة على اللبدأ فى ذاته ووقف الأمر عند هذا الحد .

وما كاد وزير المالية السابق ، سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، ينتهى من مشروعاته المالية السابق الإشارة إليها حتى وحه عنايته إلى السوق المالية والتشؤون للصريفية . وتناول الأمر بيديه فى كياسة وسلامة تقدير ، وسار به إلى السبل المؤدية إلى تحقيق تحصيل هذه للنشأة وأن يحصل منها مؤسسة تديرها أيد مصرية ، وتمتلك أغلبية أسهمها مصريون ، فتتحقق بذلك القاية المرجوة ، فانهز فرصة القافضة فى مد أجل امتياز الإصدار ليحصل على شروط تحقق هذا التحصيل وتنتهى إلى تحويل هذه المؤسسة إلى مؤسسة مركزية مصرية .

وترى اللجنة بهذه المناسبة أن تلخص القاية من إيجاد البنك المركزى فى عبارتين ها :

( أولا ) الإشراف على السوق المالية وتنظيمها .

( ثانيا ) إدارة العملة فى الحدود التى ترجعها الحكومة وتثبيت سعرها .

وينطوى تحت هاتين العبارتين أن يكون البنك المركزى هو البنك الرسمى الذى تودع الحكومة لديه أموالها وتعهد إليه بخدماتها المصرفية ، وأن يكون بنك البنوك الذى يحافظ على الاحتياطي النقدي لها ، كما يراقب سعر المحصر ويوازن عن طريق ذلك بين حاجة البلاد وما يجب توفيره لها من الأموال ، ويصرف على النظام المصرفى ، وفى الحق بوجه سياسة الائتمان العامة .

ولما كان من أول مشروعات البنك المركزى أن يكون ذا صفة وطنية ، يسى لتحقيق الصالح العام أولا وقبل أى اعتبار آخر ، كان لزاما على الحكومة أن تسمى فى مفاوضاتها إلى إعداد وسائل تحصيل البنك الذى وقع اختيارها عليه . فحصل منه ، فى مقابل مد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد ، على النتائج الآتية :

أولا — من ناحية رأس المال :

أسفرت القافضة مع البنك عن الاتفاق على تعديل عدة مواد من قانونه الأساسى من بينها البنادتان ١٤ و ١٥ على صورة تكفل تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم اسمية اعتبارا من ٣٥ يونيه سنة ١٩٤٨ .

ثانيا — من ناحية الإدارة والتوجيه :

أسفرت مفاوضات الحكومة مع البنك على الواقعة على تعديل الواد ١٣ و ٢٠ و ٣٦ و ٣٣ مكررة ٤٣ و ٤٦ من النظام الأساسى <sup>(١)</sup> عددا للادتين ١٤ و ١٥ السابق ذكرهما ، وعن كتب متبادلة بين الحكومة والبنك ، وهذا التعديل وهذه الخطابات تكفل ما يأتى :

( أ ) أن تصبح أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك من المصريين ، وذلك بأن يحصل المصريون على الأصحاب كلها خلا مقعد فى الضوة ، على أنه إذا حلت سنة ١٩٤٥ وجب أن تتحقق هذه الأغلبية مهما تكن الظروف .

( ب ) أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرية بسد أن تنتهى مدة المحافظ الحالى ( السير أدوارد كوك ) ؛ وهو يجمع إلى صوته صفة الريسة ، على أن يكون وكيل مجلس الإدارة مصرية طالما كان رئيس المجلس أجنبيا .

( ج ) أن يقصر التوظيف على المصريين منذ صدور التشريع إلا فى أحوال استثنائية وبمواقفة وزير المالية ( من كتابين متبادليين بين وزير المالية وحافظ البنك ) .

(د) أن تلقى لجنة لندن للتصوص عليها في البند العشرين من نظام البنك القديم ، على أنه يجوز لاثنتين على الأكثر من أعضاء مجلس الإدارة الإقامة خارج مصر لأخذ رأيهما في المسائل التي يباشرها البنك مع الخارج أو التي لها صفة دولية .

هذه هي المزايا التي تحققت نظير الموافقة على مدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك ، وهو ما يضمنه مشروع القانون المروض على المجلس والذي سيصدر معه مباشرة — إذا وافق عليه البرلمان — مرسوم بتعديل القانون الأساسي للبنك على الوجه السابق شرحه .

وفضلاً عن هذه المزايا ، فإن الاتفاق الأخير جعل نصيب الحكومة من الأرباح الناتجة من عملية الإصدار ٨٥ ٪ ، وهي نسبة لم يسبق للحكومة أن حصلت عليها في الاتفاقات السابقة (١) .

على أن الحكومة قدّرت ، زيادة على المزايا التي حصلت عليها نظير موافقتها على مدّ أجل الامتياز ، أن هذا البنك هو المؤسسة الصالحة للاستمرار في القيام بعملية الإصدار ، لشأنه مركزه وسلامة عقاليده وطول مرأته ، ولأنه هو البنك الذي ظلّ ضلماً منذ إنشائه بنكا للحكومة ، وهو الذي ظلّ مستولاً عن عملة البلاد ، فأحسن إدارتها وحافظ على كيانها ونال بحق ثقة وشهرة عالميين يمتد بهما ولها أثرهما في المعاملات التجارية والمالية وغيرها . أضف إلى ذلك كله ، أن رأس مال هذا البنك الفعلي أصبح ضعف رأس ماله القانوني . فلو أن الحكومة اختارت بنكا آخر لتمنحه امتياز إصدار ورق النقد لحزمت من هذه المزايا ، ولواجهت فوق ذلك صعوبات لا يستهان بها .

يضاف إلى كل هذا ، أنه لو لم يمد أجل الامتياز القائم لما استطاعنا في مدى الأعوام التالية الباقية أن نهني لأغسنا منشأة جديدة بحمل أعباء العملة . كما أنه — فيا يتعلق بالبنك الأهلي بالذات — كلما قربت نهاية الامتياز ، أصبح موقف المفاوض المصري أكثر دقة .

هنا ولم يفت اللجنة أن تلاحظ أن الخطوة الثانية التي تحقق رغبة البلاد في قيام بنك مركزي يجب أن تتبع الخطوة الأولى مباشرة ، أو تنجز معها في وقت واحد ، وأن هذه الخطوة الثانية يجب أن تكون حصرياً يمكن البنك الأهلي — بد هذا التخصيص — من القيام بوظائف البنك المركزي ، ومن تأييد السمر القانوني لأوراق النقد التي يصدرها .

كذلك لم يفت للمفاوض المصري ، وهو يمد لإنشاء هذه المؤسسة ، أن يهتم بأمور أخرى من خصائص البنك المركزي ، فانفق عليها مع البنك عن طريق كتب متبادلة ، وهي :

- ١ — أن يصر نشاطه التجاري في العمليات الكبيرة ، ويكتف تدريجاً عن القيام بعمليات صغيرة .
- ٢ — أن يقوم بتقديم سلف قصيرة المدى للحكومة .
- ٣ — أن يستمر في القيام بوظيفته كبنك للحكومة ، على أن يكون ذلك بدون مقابل ، فبا يخص بالخدمات العادية ، وهي — طبقاً لبيان وزارة المالية — كما يلي :

فرع الأعمال المصرفية :

(١) مكتب القاهرة :

يتطلب مسك حسابات الحكومة الاحتفاظ بمكتب خاص بها في مركز البنك الرئيسي في القاهرة . فهناك ثلاثة حسابات رئيسية تنضم إلى نحو تسعين قسماً ، وهذه الحسابات تستدعي عملاً دائماً وتبلغ عملياتها في المتوسط ١١٠٠ عملية يومياً ، وتعاط وزارة المالية علماً بتفاصيل كل عملية داخلة في الحساب مما يستدعي تحضير نحو مائة « بردو » يومياً ، زيادة على العمل المادي اليومي في تحضير كشوف الحسابات الثلاثة والمدينة .

وكل سحب على حساب الحكومة يحصل بمقتضى شيكات خاصة يصدرها البنك ، ويستعمل من هذه الشيكات سنوياً نحو ١٦٨٠٠٠ شيك .



ويقوم البنك بفتح حسابات جارية لدى مثليه في الخارج ، ولدى فروعه في الداخل ، حتى ينفذ أوامر الحكومة بالدفع ، سواء في الخارج أو في مصر والسودان ، وتبلغ هذه الحسابات نحو ٢٠٠.٠٠٠ ج. م في العمليات الأولى ، و ١٠٠.٠٠٠ ج. م في العمليات الثانية سنوياً . وهذه الحسابات تتضمن عمليات حكومية متعددة ، مما يستلزم مراجعة هذه الحسابات في نهاية كل شهر على الأقل بالنسبة للحسابات التي تفتح في الخارج .

أما الأوراق المالية التي تملكها الحكومة ، فتحفظ في قسم الأوراق المالية في البنك ، وتودع إما في القاهرة أو الإسكندرية ، وإما في مكتب البنك في لندن . ولا يتقاضى أى أجر نظير هذا الإيجاع .

ويتولى البنك تحصيل كوبونات السندات والأوراق في مصر وفي الخارج ، وفي حالة تحصيله لكونونات الأوراق الأجنبية يضيف البنك ما يحصله إلى حساب الحكومة بسعر التبادل . ولا يتقاضى البنك من الحكومة إلا نصف مصاريف المسمرة على ما يبيعه أو يشتريه من الأوراق .

( ب ) مكتب لندن :

يقوم فرع البنك في لندن بدفع ما هو مطلوب من الحكومة نظير مشتريات معالجها المختلفة في إنجلترا . وذلك يستمدى حسب جزء لا يستهان به من أموال البنك ، حتى يكون على استمداد لتلبية هذه الطلبات في أى لحظة . ويودع قسم كبير من أوراق الحكومة في مكتب لندن ، ويتولى هذا المكتب تحصيل أرباح الأوراق والسندات .

( ج ) فروع البنك :

إيرادات المصالح الحكومية المختلفة التي تضاف إلى حسابها الأصلي في القاهرة تحصل في مختلف جهات التطر . ويستلزم ذلك إنشاء فروع للبنك في جميع عواصم المديرات . ومن هذه الفروع لا يكاب البنك إلا الخسارة منذ سبب كثيرة ، وإلى جانب تحصيل الإيرادات تقوم هذه الفروع بدفع ديون الحكومة المسحوب بها شيكات على مركز البنك الرئيسي في القاهرة . ونظراً للعمليات الإدارية المختلفة وللإشراف الحقيقي الذي تتطلبه الحكومة يضطر البنك إلى إعداد حسابات خاصة بتنظيمه مراقبة في غاية الدقة .

وتستلزم هذه العمليات أن يبق البنك تحت يده جزءاً من أموال الدولة تحت الطلب أعظم مما يحتاج إليه في شؤونه العادية ، نظراً لما تستدعيه عمليات التحصيل والصرف من تحويل النقود بكميات كبيرة ، وفي أوقات متعددة ، من داخل البلاد إلى مصر أو الإسكندرية وبالعكس .

ولما كانت الحكومة المصرية وحده قائمة بداتها فهي لا تخرج في نظر البنك عن كونها عميلاً من معاملته ، ولكن يصح مما سبق أن ما يذله البنك من الجهود في مك حسابات الحكومة أعظم بكثير مما يذله لأي عميل آخر ، والبنك يؤدي هذه الخدمات للحكومة بغير أجر ، مع أن ما تقتضيه من جهود البنك بالنسبة لحسابها يفوق بكثير ما يؤديه لأي عميل آخر ، حتى صار القسم الخاص بحسابات الحكومة في البنك في الواقع إدارة خاصة بأعمال حكومية ، وهو في ذلك يوفر على وزارة المالية على الأخص ، وعلى الإدارات الحاسبية الحكومية ، مجهودات كثيرة .

ولا يخفى البنك من وراء كل ذلك شيئاً على الإطلاق .

فرع الإصدار :

أما عن هذا الفرع فيتكلف البنك مصاريفه ، من مهالبا موظفين وتكاليف طبع البنكوت وإرساله من إنجلترا إلى مصر ، وهم جراً ، فضلاً عما يتطلبه من إصافة ما يخصصه في الصروفات المأمة للبنك ، وتبلغ هذه الصروفات نحو ١٠٠.٠٠٠ ج. م ويدخل فيها نصيب لإعمار المركز الرئيسي للبنك والقصرية التي تدفع عنه في مهالبا بعض كبار موظفي البنك الذين وإن لم يكن لهم اتصال مباشر بأعمال قسم الإصدار ، إلا أنهم يحكم مراكرم في البنك مكلفون بتخصيص جانب لا يستهان به من أوقاتهم ، إما للإشراف على إدارة هذا الفرع أو لتحقيق التناقص بينه وبين أعمال البنك للصرفية .

\*\*\*

ونظراً إلى أن الرأي المألب هو أن إنشاء البنك المركزي يحتاج إلى تصريح بنظم العلاقات بينه وبين البنوك الأخرى ، وإلى

بعض حضرات أعضاء اللجنة وجوب استصدار هذا التشريع مصاحباً لمشروع القانون العروض على المجلس ، على أن يكون هذا التشريع على الأسس السليمة في المؤثرات الدولية ، والفائدة فضلاً في الدول الراقية ، مع مراعاة ضرورات مصر الخاصة . فصرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة تعد بأن تتقدم إلى البرلمان بتشريع يحقن تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي في أقرب فرصة ، فاكثفت أغلبية اللجنة بهذا التصريح ، ولم يكف اثنين من حضرات الأعضاء بذلك ، وعلقا موافقتهما على أن يكون هذا التشريع مصاحباً للعروض .

ورفض واحد من حضرات الأعضاء الموافقة على مشروع هذا القانون .

ورأى بعض حضرات أعضاء اللجنة أيضاً أن تشتري الحكومة بعض الأسهم التي تعرض للبيع ولا يتقدم المصريون لشراؤها ، وأن تتيح لهم كلا تهيأت أمامهم ظروف الشراء .

فصرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة ستعمل على تنفيذ هذه الرغبة .

ولجنة المالية ، إزاء ما لمسته من أن مشروع القانون العروض على المجلس هو الخطوة الأولى لتحقيق قيام بنك مركزي يخدم الصالح القومي وينظم السوق المالية ، وإزاء ما تبنته من اتجاه الحكومة لتأدية السير في هذه السبيل ، وبناء على ما كسبته البلاد من مزايها في مقابل مد أجل الامتياز القائم لل مؤسسة المذكورة ، توافق بأغلبية أعضائها على مشروع هذا القانون ، مع تعديل لفظي ، وذلك باستبدال كلمتي « ورق نقد » بكلمتي « أوراق مالية » .

وترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي بعد .

### مشروع قانون

بمد أجل الامتياز المجلس بإصدار ورق النقد الممنوح لبنك الأهلي المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — بمد لمدة أربعين سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون الامتياز الممنوح لبنك الأهلي المصري بموجب المادة ٢ من الدكرتو الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ الحاس باعتبار نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تقديمه ، وذلك بالشروط المدونة بنظام البنك .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم راضي — حضرات النواب المحترمين :

تعلمون حضراتكم أن البنك الأهلي ، بموجب الامتياز الذي منح له في سنة ١٨٩٨ ، ظل يباشر عملية إصدار أوراق البنكنوت من ذلك التاريخ حتى الآن ، وهو قائم بها خير قيام ، دون أن يشكو من عمله شك ، أو يتسرب إليه ما يمكن أن يوجب الشك أو الريبة في أنه سيقوم بأعماله في المستقبل أيضاً خير قيام .

ولما كانت الأموال الأجنبية لازمة لنا في مصر لزوماً أكيداً ، ولابد لأربابها من أن يكون لهم على السوق المالية في البلاد نوع من الرقابة أو الباصرة ، وهذا ما لا يتأتى إلا إذا كانت عملية إصدار أوراق النقد ، وعملية حاسبة البنوك — التي ستخول لبنك الأهلي باعتباره بنكاً للدولة وكان يقوم بها في الماضي عملياً — في يد هذا البنك .

لكل هذه الأسباب ، أقترح على حضراتكم الموافقة على هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — حضرات النواب المحترمين :

تطلب الحكومة بالقانون المروض على حضراتكم مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق البنكوت الممنوح للبنك الأهلي ، وهذا بمثابة تجديد للذكرى القى صدر بمنح هذا الامتياز للبنك في سنة ١٨٩٨ .

وقد تناوشت الحكومة مع البنك — حيناً طلب منها مد أجل هذا الامتياز — للحصول على ميزات تقتضى تصديق القانون الأساسى الخاص بالبنك ، وهذه الميزات مسطورة في تقرير اللجنة وهى تلخص في :

( أولاً ) تمخير مجلس الإدارة بالتدريج بحيث لا تمل سنة ١٩٤٥ إلا وتكون أغلبية الأعضاء فيه مصريين .

( ثانياً ) قصر التوظيف على المصريين منذ صدور التشريع إلا في أحوال استثنائية وبموافقة وزير المالية .

( ثالثاً ) ميزة خاصة بحصة الحكومة في الأرباح الناشئة عن عملية إصدار أوراق البنكوت .

هذه هى الميزات التى حصلت عليها الحكومة عند المناقشة بمد أجل امتياز البنك .

اجتمعت اللجنة على أن البنك الأهلى مؤسسة سالحة لتكون بنكا مركزيا . وإن قلت أجمعت فأقولها تجوزاً ، لأن أحد حضرات أعضائها فقط خالف هذا الرأى . كما اقتضت اللجنة بأن الحكومة لم تأذن للبنك — بعد المناقشة — فى مد أجل الامتياز إلا بعد أن يثبت صلاحية البنك لأن يكون بنكا مركزيا ، وهذا البحث إلى أن ما للبنك من الخبرة الطويلة ، والمرأى على عملية إصدار أوراق البنكوت ، وعلى القيام بأعمال الحكومة المالية الكبرى على الخصوص ، يحمله حالاً لأن يكون البنك المركزى للدولة .

وأجمعت اللجنة أيضاً على وجوب أن يكون إنشاء هذا البنك المركزى بقانون ، ولكها اخلفت فى الوقت الذى يجب أن يصدر فيه هذا القانون واشتمت إلى أقلية — هى التى أنكم باسمها الآن — رأت وجوب إصدار هذا القانون فى ذات الوقت الذى يصدر فيه الإذن فى مد أجل امتياز البنك ، وإلى أغلبية اكتفت بوعده الحكومة بتقديم هذا التشريع إلى البرلمان . وأذكر أنها قرنت موافقتها على وعد الحكومة بوجود أن يكون تقديم هذا التشريع فى الدورة الحالية .

ولكى أبين لحضراتكم مواب وجهة نظر الأقلية تبين على أن أرحم بكم قليلاً إلى الحديث عن معنى البنك المركزى ، والغاية التى ينشأ من أجلها ، والأغراض التى يجب أن يمل لها ، والطريقة التى يجب أن يؤسس على صورتها .

أما معنى البنك المركزى فيعرف من الغاية التى ينشأ من أجلها ، وهذه الغاية تضمنها تقرير اللجنة فى وسط النهر الأول من الصفحة الرابعة منه حيث جاء به :

« وتزى اللجنة — بهذه المناسبة — أن تلخص الغاية من إيجاد البنك المركزى فى عبارتين هما :

( أولاً ) الإشراف على السوق المالية وتنظيمها .

( ثانياً ) إدارة العملة — فى الحدود التى ترسمها الحكومة — وثبيت سعرها » .

هذا الإشراف يقتضى أن يكون البنك المركزى على رأس المؤسسات المالية بأجمعها فى البلاد ، أعنى أن يكون له الإشراف التام عليها ، وذلك بتوجيه مجهوداتها ووجهة قومية بحتة . وله أيضاً كبنك مركزى أن يشرف على تنظيم السوق المالية بقصد تحويل الجهات التى تتطلب المال وبقصد منع الاضطراب للمالى إذا ما وقع .

هذه الحال ، يا حضرات النواب المحترمين ، تستوجب أن تكون للبنك صلة وثيقة بالحكومة ، لأنها بطبيعة الحال ستجلب مستودع أموالها فيفتح حساباتها ويدير سياساتها المالية . ويترتب على هذه الصلة أن يكون البنك على علم تام بسياسة الحكومة المالية والاقتصادية ليصل من ذلك إلى توجيه المؤسسات المالية والتجارية ووجهة تتفق مع سياسة الحكومة فى هذه النواحي الهامة . ولكن يجب ألا تتعدى هذه الصلة الأخير للملام ، بمعنى أنه لا يجوز أن يترتب عليها فقدان استقلال البنك ، كما لا يجوز أن يكون معنى هذا الاستقلال اعتبار البنك مؤسسة خاصة تدار بقصد الرغ الحاس ، وإنما المقصود من قيام هذه الصلة بالتدريج للملام إيجاد التنازعات الحزبية والأهواء السليسية عن البنك ، لأن المسائل المالية يجب أن تكون يميز عن مثل هذه الأمور وإلا ساءت العاقبة .

ولكى يشكك البنك من أن يؤدى رسالته على الوجه الصحيح ، تبين أن يمنع حقوقاً ، وأن تعرض عليه واجبات ، وأن نحدد

هذه الحقوق وتلك الواجبات بقانون — وهذه مسائل مسلم بها ، ولكن أبسطها لحضراتكم توطئة لبيان وجهة نظر أقلية اللجنة كما قلت . وفي مقدمة الحقوق التي تمنح للبنك المركزي حق إصدار أوراق النقد ، وحق التكميم في سعر القطع ، وحق إجبار الميثاق أو المؤسسات المالية على إيداع جزء من أموالها فيه . أما الواجبات التي يجب أن تفرض عليه ، وكل حق يقابله واجب ، فخلص في عبارة وجيزة ، هي أن البنك يضمن عليه أن يوجه كل جهوده لحماية المصلحة العامة وحدها . وليس هذا مجال التفصيل ، وإنما أتمنى لنفسى أن أقول لحضراتكم إن من بين هذه الواجبات أن يعد البنوك والمؤسسات الأخرى بالمال وقت الحاجة .

هذا هو معنى البنك المركزي ، وهذه هي الناية التي ينشأ من أجلها ، وتلك هي الحقوق التي يجب أن نحول له والواجبات التي يجب أن تفرض عليه .

أما إنشاء هذا البنك فله طريقتان : الطريقة الأولى ، أن ينشأ عن طريق تحويل بنك عادي يتناول الأمور العادية إلى بنك مركزي تدريجياً ، وهذه الطريقة هي للجنة في إنجلترا . والطريقة الثانية ، وهي التبعة في أوروبا بأسرها ، أن ينشأ البنك المركزي عن طريق التشريع .

أما الطريقة الأولى فلها ميزة الرونة ، أعني أن البنك الذي يحول إلى بنك مركزي بطريق التدرج يستطيع بالمراتب التي اكتسبها أن يواجه الطوارئ ، ويغير من معاملاته أو نظامه تبعاً لما قد يحدث من هذه الطوارئ . وهذه الطريقة ، على ما فيها من ميزة وفائدة ظاهرة ، لا تقتضي ، وأرجو ألا تفتن حضراتكم ، لأنه لا يجوز اتباعها في مصر .

أما الطريقة الثانية ، وهي التبعة في أوروبا كما قلت ، فلها مزايا كثيرة تنفق وظروفنا بصفة خاصة ، لاعتبارات عدة . وأول هذه الاعتبارات أن السوق المالية في مصر — إننا سنبينها كذلك تجوزاً — إنما هي في الواقع سوق ناشئة ، تعتمد على الاعتدال في الأسواق الأجنبية ، فلا يصح أن نحول بنكاً عادياً إلى بنك مركزي بطريق التدرج ، ونحن أحوج ما نكون إلى وجود هذا البنك . والاعتبار الثاني أن السوق المالية في إنجلترا قديمة العهد ولها خبرة طويلة ، فلا يمكن أن تقاس بها سوق مصر المالية . والاعتبار الثالث ، أن أوروبا ، كما قلت لحضراتكم ، لا تزال تحرص إلى وقتنا هذا على إنشاء البنوك المركزية بقانون ، فمن الخير كل الخير أن ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحق — وهل يوجد في إحدى الدول الأوروبية بنك مركزي أجنبي ؟

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — إنني أنكمم عن البنك المركزي كقوة ، البلاد في أشد الحاجة إليها ، أما مسألة الجنسية فمسألة أثرك حضرة النائب المحترم الكلام فيها .

قلت إن الدول الأوروبية بأسرها تحرص إلى وقتنا هذا على إنشاء البنوك المركزية بطريق التشريع ، فمن الخير كل الخير أن نتخذها قدوة في هذا السبيل .

لعل هذه الاعتبارات التي ذكرتها لحضراتكم وغيرها هي التي حدث بمعاي وزير المالية السابق إلى أن يذكر في المذكرة التي رفعها إلى مجلس الوزراء بطلب التصديق على مشروع القانون هذه العبارة التي أستاذكم في أن أتألفها هي حضراتكم وهي : « أصبحت نستطيع عن طريق التشريع تمكين البنك من الاصطلاح بعض ما جرى العرف بتكليف البنوك المركزية به من الإشراف على البنوك المالية الأخرى ، الأمر الذي لم تكن نستطيعه قبل إنشاء الامتيازات إلا بطرق ملتوية وبناء » . كذلك وردت عبارة أخرى في هذه المذكرة نصها : « إن وزارة المالية ستسرع في إعداد تشريع مزيج يرمي إلى غرضين : أولها جعل العملة المصرية من حيث ربطها بالإستراتيجية على أساس من القانون ؟ ثانياً تمكين البنك المركزي من الإشراف على المؤسسات المالية في البلاد » .

يتضح ، يا حضرات النواب المحترمين ، من المذكرة التي قدمت إلى مجلس الوزراء ، وكذلك من المعلومات التي أدلى بها رفعة رئيس مجلس الوزراء ، أن الحكومة ذاتها تملك بصحة الرأي الذي ذهب إليه .

وبناء على ما تقدمت نخرج نتيجة واحدة هي أن الإجماع متقد على أن إنشاء البنك المركزي في مصر يجب أن يكون قانون .

بقى على أن أبين لحضراتكم الأسباب المتعددة التي من أجلها أصرت أقلية لجنة المالية على وجوب إصدار التشريع الخاص بإنشاء البنك المركزي قبل المواقعة على مشروع القانون الخاص بجد أجل الامتياز ، أو على الأقل أن يصاحب ذلك التشريع مشروع القانون المعروض علينا . وأهم هذه الأسباب — في تحديد الأقلية — أمران :

الأول : أن امتياز إصدار أوراق البنكوت ضرورة لازمة لإنشاء البنك المركزي ، بمعنى أنه يتعين بمجرد إنشاء هذا البنك أن يغول حق إصدار ورق البنكوت ، وإلا فلا يكون بنكاً مركزياً . أما أن يبدأ بتحويل بنك من البنوك هذا الامتياز ، دون أن يصدر قانون بتحويله إلى بنك مركزي ، فيه قلب للأوضاع ، أو ، كما يقول المثل الإنجليزي ، يكون من قبيل وضع العرة أمام الحصان .

والأمر الثاني : هو أن إصدار ورق البنكوت له شروط كثيرة هامة ، وليست هذه الشروط قاصرة على تحويل البنك هذا الامتياز ، ولكن هناك مشثليات كبرى ترتب على هذه العملية ؛ وشروط الإصدار الواردة في مشروع القانون العروض علينا الآن فيها شيء من القموض ، وسأستطع إلى رأي مالي وزير المالية في هذا الشأن ثم أعلق على إيجابته بما يكون مطابقاً للحق والواقع .

ومنشأ هذا القموض هو أنه في سنة ١٨٩٨ صدر دكرتو يغول البنك الأهلي حق إصدار ورق البنكوت بالقيد للبنية بالمادة الخامسة من نظامه الأساسي ، وهذا النظام — للحق بقرار اللجنة — يفرض عدة قيود على عملية إصدار البنكوت .

وفي سنة ١٩١٤ صدر أمر عال غير من شروط الإصدار التي كانت متبعة في نظام البنك الأساسي . وفي سنة ١٩١٦ أصدرت وزارة المالية منشوراً ، نشر بالجريدة الرسمية ، عدل الأمر العالي السالف الذكر ، فلما دمره الآن هو ما يأتي : هل للقصد بمدة أجل الامتياز الممنوح للبنك بإصدار أوراق البنكوت أن تبقى الأحكام الواردة في النظام الأساسي للبنك كما كانت في سنة ١٨٩٨ ، أو أن يعمل بالتبديلات التي صدر بها الأمر العالي في سنة ١٩١٤ ومنشور وزارة المالية في سنة ١٩١٦ ؟

هذا هو منشأ القموض ، لأن نظام مشروع القانون يفيد الرجوع إلى العمل بالأحكام الواردة في النظام الأساسي الصادر به دكرتو سنة ١٨٩٨ ، أعني أنه يتعين أن يكون هناك عطاء ذهبي لأوراق البنكوت بمعدل ٥٠ ٪ من قيمته . فقد جاء في المادة الخامسة من القانون النظامي للبنك للمحمد بهذا الدكرتو ما يأتي : « ويجب أن يقابل بصفة دائمة قيمة الأوراق المتداولة حامليها أو التي تدفع لدى تقديمها : أولاً — لناية النصف على الأقل ذهباً ... الخ » .

فهل يرى مالي وزير المالية ، بناء على هذا النص ، أن تحويل البنك الأهلي هذا الامتياز يحتم عليه أن يحمل الفداء الذهبي بنسبة ٥٠ ٪ أم لا ؟

هذا أمر له خطورة ويتأج هامة لا يمكن لأحد أن يتكهن بها . لذلك يجب أن توضح هذه النقطة من الآن ، على أنه إذا كان الهدف الذي ترمي إليه الحكومة من مد أجل امتياز البنك الأهلي ، هو الوصول إلى إنشاء بنك مركزي ، فلماذا لم تقدم مع هذا المشروع التشريعي الذي يقضى بإنشاء هذا البنك ؟

قد يقال إن الحكومة وعدت بتقديم هذا التشريع . غير أن أدفع هذا القول بأن أي لحصراكم مرحلة قصيرة من تاريخ إنشاء البنك المركزي . فقد بدأت المناقشة في إنشاء هذا البنك من سنة ١٩٠٤ — وهذا مذكور في تقرير اللجنة — وإلى الآن لم يوضع هذا التشريع . فضلاً عن ذلك فإنه نص صراحة في المذكرة للرفوعة في ١٨ يولية سنة ١٩٣٩ من معالي وزير المالية السابق إلى مجلس الوزراء بطلب للواقعة على مد أجل الامتياز . إن العرض الرئيسي هو إنشاء بنك مركزي ، وإلى الآن لم يتم شيء في هذا الموضوع ، ولا أظن أن معالي وزير المالية يستطيع أن يقول بأن مشروع القانون الخاص بذلك قد وضع .

حاضرة صاحب المعالي وزير المالية — أستطيع أن أقول إن مشروع هذا القانون سيرض ، إن شاء الله ، على البرلمان في دورته الحالية .

حاضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — الذي أصدده هو : هل وضع هذا التشريع أم لا ؟ وأريد أن أقول لحضرات النواب المحترمين إن تحويل البنك الأهلي هذا الامتياز قبل وضع هذا التشريع ارتكبا على وعد بوضعه لا يمكن أن نطمئن إليه ، قياساً على الساضي .

ولا تغفروا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن السألة هينة ، بل الواقع أنها خطيرة كل الخطورة ، لأنها تعلق بالمال ، والبال هو عصب الدولة ، وأساس بلاد مصر إلى وقتنا هذا — فليكن أن تحولوا كلمة الحق .

( تصنيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : حينما حصلت البلاد على استقلالها كانت كل أمانها أن تتمتع بشرة هذا الاستقلال ، ليس فقط في الميدان السياسي بل في الميادين الاقتصادية أيضاً . وقد وضعت الحكومة السابقة سياسة تعزها عليها جميعاً ، لأنها تتفق مع الأمان القومي ، وتتلخص في أن كل شركة ينتهي امتيازها لا يكون من المصلحة مطلقاً مد أجل هذا الامتياز . فإلا لما اتعنى امتياز شركة الأسواق قررت الحكومة القائمة وقتئذ ألا يعد أجل امتيازها ؛ وكذلك الحال في امتياز شركة النور يور سيد ، وشركة المياه في البليزا . كما قررت أنه يجب أن تحمل الأذى للسرعة على الأذى الأجنبية في هذه الميادين الاقتصادية لقرعها وتنفع بشراتها . وهذه سياسة حكيمة كما قلت ، لأنه لا معنى للاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي ، لأن عمرة الاستقلال السياسي إنما تظهر في استقلال الأمة الاقتصادي وعاء ثروتها وتوليها أموراً يدها دون الأجنبي .

ينتهي امتياز البنك الأهلي في سنة ١٩٤٨ ، أي أنه حينما فكر هذا البنك في السنة الماضية في مد أجل امتيازها ، وواقعة الحكومة على ذلك ، كان قابلاً على نهاية هذا الأجل تسع سنوات . ولكن على الرغم من ذلك تقدمت لكم الحكومة بهذا المشروع طالبة مد امتياز البنك الأهلي أربعين سنة أخرى ، فإن واقعت على ذلك فإنكم تحكون على وضع جميع مرافق البلاد الاقتصادية وجميع أسواقها تحت سيطرة هذه المؤسسة الإنجليزية . وهذا الذي يمرض علينا اليوم يذكرنا بما حدث في سنة ١٩١٠ ، حينما حاولت الدولة المحتلة أن تمد أجل امتياز شركة قناة السويس الذي ينتهي في سنة ١٩٦٨ ، أي قبل نهايته بأكثر من نصف قرن ، إلا أن الجمعية العمومية قامت بواجبها ، وفرضت ذلك رفضاً باتاً ، وإني أرجو مجلس النواب أن يقوم بواجبه في سنة ١٩٤٠ فلا يوافق على مد أجل هذا الامتياز الذي يعتبر نكبة على الاقتصاد الأهلي والاستقلال الاقتصادي في البلاد .

يكنى ، بإحضرات الأعضاء ، لكي تتبينوا وجهة النظر الإنجليزية ومصلحة السياسة الإنجليزية في التصجيل بأخذ إقرار منكم على مد امتياز أجل هذا البنك أن أتو عليكم بشي ما كتبته جريدتنا التيمس والتينانشيال تيمس في هذا الصدد ، فقد كتبت التيمس أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة وبين البنك الأهلي في هذا الشأن ما يأتي : « إنه يعد أئ تعرض شروط في المستقبل أحسن مما تعرضه الوزارة . وإذا ما تركزت للساعة حتى ينتهي امتياز البنك الأهلي في سنة ١٩٤٨ فإنه يعد أن تسنح فرصة تعطى فيها الحكومة شروطاً لمد الامتياز خيراً من هذه الفرصة الحاضرة » .

انظروا بإحضرات الأعضاء كيف أن التيمس — وأنتم تعلمون ما لهذه الجريدة من الأهمية وللقيام الأول في السياسة الإنجليزية — تشيد بذكر هذه الشروط على أنها فرصة لن يتيسر للبنك مثلها ، وأنه يعد أن تتولى الحكم في المستقبل وزارة تعطى أكثر مما أعطت هذه الوزارة ، وأن تتسامح في تقرير الشروط الخاصة بمد الامتياز مثل هذا التسامح .

وقول التينانشيال تيمس إنها « جملة حسنة من مصر للإنجليز » .

نم إنها جملة حسنة ، لأنكم إذا رجتم إلى المذكرة التفسيرية المقدمة من الحكومة ، وإلى تقرير اللجنة ، وجدتم أن التقرير ذكر صراحة أن هذه المؤسسة ستسيطر سيطرة تامة على حياتنا الاقتصادية ، وسيكون لها الأثر الفعال فيها ، والإشراف على السوق المالية وتنظيمها ، وعلى إدارة العملة وتبئيت سرها . وينطوي تحت هذه العبارة أن البنك المركزي سيسمح هو بنك الحكومة الرسمى الذي توجد فيه أموالها ، والذي يوفر لها ما يجب توفيره من الأموال ، ويشرف على النظام المصرفي ، وفي الجملة يوجه سياسة الائتمان العامة .

وقول الحكومة في صدر مذكرتها التفسيرية إن البنوك المركزية شأنها هاماً في الاقتصاد القومي للأمم ؛ لأن البنك المركزي ، فضلاً عن كونه يقوم بالأعمال المصرفية للحكومة ، أنه في السوق المالية وتلقى إليه مقاييد العملة في الحدود التي ترسمها له الحكومة . وله فوق ذلك كله إشراف على المؤسسات المالية الأخرى .

يتبين لكم من ذلك ومن أقوال السراح في الأمور المالية أن وظيفة البنك المركزي الأصلية هي أن يقرض الدولة ، وأن يضع أموالها كلها تحت تصرفها في أوقات الأزمات والحروب ، فيمونها بما تحتاج إليه من ذخيرة وغيرها . وفي وقت السلم يشرف على جميع المؤسسات المالية ، ويحدد سعر القطع ، وبالتالي سعر الفائدة . وأنتم تعلمون مقدار هذه السلطة في السوق المالية حتى إنهم يسمونها بالإنجليزية «Regulator» أي للظلمة . فإذا رغب البنك سعر الفائدة — وله هذه السلطة — استطاع أن يحول النشاط الاقتصادي

والصناعي والتجاري إلى ركود ، وإذا خفضها استطاع أن يحمي رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد ، وأن يؤثر في السوق المالي التأثير الذي لا يخفى له ضرركم ، وكلكم ماليون تحسون بهذا إحساساً تاماً .

ففضلاً عن مهمة هذا البنك الخطيرة في تأمين الدولة وقت الحرب بلبلد والذخيرة كما قلت ، فإن له سلطة التحكم في سعر القطع ، وبالتالي في سعر الفائدة . ومن يتحكم في سعر الفائدة فلنأمن يتحكم في جميع الأسواق المالية ، وفي مصرف الأوراق المالية ، وفي قيمة رأس المال الموجود في البلاد . فالسلطة المالية للبنك المركزي كما ترون لا يحدها حد .

لذا كما قد جاهدنا للتخلص من سيطرة المستشار المالي الإنجليزي ، واعتدنا ذلك كسباً ورجحاً ، فكيف تأتي بعد ذلك ونستعصم عن هذه السيطرة بسيطرة البنك المركزي التي تزيد ألف ضعف على سيطرة المستشار المالي ؟ ! أرجو أن تنتبهوا إلى هذا ، وأن تذكروا أنه ليس هناك داع مطلقاً لأن تعجل الأمور ، وامتناز البنك الأهلي لن ينشئ إلا بعد ثمان سنوات . ومن الغريب أن الحكومة تقدم لنا مشروع مد أحل الامتياز ، دون أن تقدم مشروع القانون الخاص بإنشاء البنك المركزي .

يقولون إن هذا المشروع هو تمهيد لتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي ، وإن الحكومة انفتحت مع هذا البنك على الأسس والشروط التي سيقوم عليها هذا التحويل ، وقد سردت هذه الأسس في المذكرة التفسيرية . يطلبون منكم الموافقة على مد هذا الامتياز للبنك ، الذي هو في الواقع مؤسسة إنجليزية ، رعتها السياسة الإنجليزية في جميع المهود . وأصرّب لكم مثلاً ذلك ما حدث في سنة ١٩٣٤ ، إذ تقدم اقتراح إلى مجلس النواب يقضي بزيادة حصة الحكومة في أرباح البنك الناجمة من إصدار أوراق البنكنوت ، وأقرّ المجلس هذا الاقتراح ؛ فما كان من المستشار المالي في ذلك الوقت إلا أن احتج احتجاجاً شديداً على هذا القرار ، وطلب من الحكومة سحب هذا الاقتراح فوراً . فالحكومة الإنجليزية تعتبر أن البنك الأهلي ركن أساسي لسياساتها المالية حتى إنه حيناً فكر النواب في زيادة حصة مصرف في ربع إصدار البنكنوت احتجت تلك الحكومة بلسان المستشار المالي على ذلك .

تذكرون أيضاً أنه لما نشبت الحرب العالمية الماسية اشترط على البنك الأهلي أن يخضع بنسبة الـ ٥٠ ٪ من المطاء الذهبي ، ورخص له في ذات الوقت أن يخضع برصيده الذهبي في خزائن بنك إنجلترا بدلاً من خزائنه في مصر . ولكن السياسة الإنجليزية ، حينها احتاجت لهذا الذهب ، لم تتورع عن أخذه ، ثم طلت من الحكومة المصرية أن تعدل قرارها طبقاً لذلك ، مع أن عدم الاحتفاظ بالرصيد الذهب إنما يقع ضرره على المصريين الذين يتعاملون دون غيرهم بأوراق البنكنوت التي يصدرها هذا البنك ، ولا يخفى عليكم أن قيمة هذه الأوراق مرتبطة كلياً بالارتباط بما يخفّضه البنك في خزائنه من الرصيد الذهب .

أقول ذلك لأبين لحضراتكم أن البنك الأهلي إنما هو قبل كل شيء مؤسسة إنجليزية ، أنشئت في عهد الاحتلال الإنجليزي ، وأطلبتها السياسة الإنجليزية برعايتها في جميع الأوقات ، وأغضد أنكم — بعدما جئتم ما تلوه على حضراتكم من أقوال جريئة التيس والفتنابشال تيمس عن هذا المشروع — ترون على أن في الموافقة عليه خدمة كبرى للسياسة الإنجليزية ، وعملياً للرقابة الإنجليزية — عن طريق البنك الأهلي — من جميع أمورنا المالية والاقتصادية . فمن الطبيعي والحالمة هذه أن يكون البنك المركزي الذي تريده الحكومة بنكاً وطنياً خالصاً .

أضف إلى ما تقدم أن الحكومة سلمت في مذكرتها ، كما اعترفت اللجدة في تقريرها ، بأن البنك المركزي يجب أن يكون بنكاً وطنياً ، وسأتلوه على حضراتكم ما ورد بتقرير اللجنة عن هذه المسألة : « ولما كان من أول مستلزمات البنك المركزي أن يكون ذا صفة وطنية ، يسعى لتحقيق الصالح العام أولاً وقبل أي اعتبار آخر ، كان لزاماً على الحكومة أن تسعى في مفاوضاته إلى إعداد وسائل تمصير البنك الذي وقع اختيارها عليه ، حصلت منه ، في مقابل مد أحل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد ، على النتائج الآتية الخ » .

وقد ورد بالمذكرة التفسيرية ما يؤيد هذا الرأي .

والحكمة في وجوب أن يكون البنك المركزي وطنياً ظاهرة لا تحتاج إلى تدليل : لأنه عندما تتعارض المصالح الوطنية مع الصالح الأجنبية التي ينشئ إليها البنك الأجنبي ، فإن البنك يفضل طبعاً المصلحة الأجنبية . ولو أدت إلى إلحاق الضرر بالصالح الوطنية . وأؤكد لكم أنه لا يوجد بلد واحد من بلاد العالم ، البنك المركزي فيه بنك أجنبي . وإنني أعمدني حضرة المقرر أن يذكر لحضراتكم بنكاً مركزياً واسعاً غير وطني في أي بلد من البلاد .

ومجرد في هنا أن أذكركم بأن النزاع الذي قام بين الحكومة السورية الساجدة وبين الحكومة الفرنسية كان سببه أن الحكومة السورية أثبت على الحكومة الفرنسية أن يكون البنك المركزي في سوريا فرنسياً ، وقالت إن ذلك معناه وضع سيطرة لا حد لها على الاقتصاد الوطني ، وأن الاستقلال السياسي يهدم تماماً إذا وافقت على قلب البنك الفرنسي إلى بنك مركزي . وتطوون أيضاً أنه في بلد شقيق هي إيران كان البنك المركزي فيها أجنبياً وكانت باقية على انتهاء مدة امتياز عشر سنوات ، فهاذا فعل الشاه ؟ دفع تمويلاً قدره مليون من الجنيهات ليتخلص من سيطرة هذا البنك قبل انتهاء امتياز عشر سنوات . فهل تسعى الحكومة في إيران للتخلص من سيطرة البنك المركزي الأجنبي ، وثأى نحن في مصر ، قبل حلول موعد انتهاء امتياز البنك الأهلي بنحو عشر سنوات ، وتمتد امتيازهم أربعين سنة ، فحكم بهذا على عدم كفاءة البلاد نصف قرن ؟ إلى أربابكم ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن تنقلوا عن أن الأسباب والبررات التي تقدمت بها الحكومة لم تغير من وضع البنك الأهلي من حيث كونه مؤسسة إنجليزية سوف تعمل للمصالح الإنجليزية دون المصرية إذا تعارضت الصالح .

تقول الحكومة إنها سمت لتخصيص البنك الأهلي بأن اشترطت أن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من المصريين ، ولكني أسألكم : هل هذه الأغلبية التي لن تتحقق إلا في سنة ١٩٤٥ ستعطى هذا البنك الطابع المصري الوطني ؟ كلا ، لأن أعضاء مجلس الإدارة خاضعون في تصرفاتهم للجمعية العمومية من حملة الأسهم ، وهي التي توجه سياسة البنك . وأنا أقول ، وأعهدى من شاء أن يثبت التمسك ، إن حملة الأسهم ، وكاهم من الأجانب إذا شروا أن عضواً من أعضاء مجلس الإدارة ، مصرياً كان أو أجنبياً ، يحاول أن يخط نفسه خطة تخالف سياستهم ، فلا شك أنهم لن يجدوا انتباهه . وأرجو ألا تنسوا أن عضوين أو ثلاثة أو خمسة أعضاء من المصريين يتقاضون مرتبات من مؤسسة أجنبية لن يراعوا لإمصلحة هذه المؤسسة ( خفية ) . أنا أتكلم عن الحالة المالية في البلاد ( خفية ) . لا شك أن هناك كثيرين من المصريين الأفذاذ المروفين بوطنيتهم يستطيعون تحليب المصلحة الوطنية ، ولكني أؤكد أن هناك آخرين ، إذا ما عينوا أعضاء في مجلس إدارة شركة من الشركات وتهاضوا أجراً على ذلك ، يتأثرون إلى حد كبير بسياسة هذه الشركة وجميعها العمومية .

هوا أن أعضاء مجلس الإدارة المصريين كانوا منطرين في قوميتهم ، ورأوا أن يخطوا لأعضائهم خطة وطنية تخالف سياسة حملة الأسهم ، فهاذا تكون النتيجة ؟ ألا يكون من الطبيعي أن الجمعية العمومية في هذه الحالة تتخلص من هؤلاء الأعضاء وتتجنب غيرهم — وهذا من حقها ؟ فإذا سار الأعضاء الجدد على ذات السياسة فلن نتيجة ذلك أن يفت في عضد المصريين الذين ينتخبون لعضوية مجلس الإدارة . قالت لجنة المالية في تقريرها ما يأتي :

« وفي سنة ١٩٣٣ عاد التفكير في تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي . وذلك أن المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في شهر يونيو من تلك السنة ، والذي اشترك مصر فيه ، قد جعل في مقدمة المسائل التي تناولها بالبحث مسألة تثبيت النقد ، والمهمة التي يسهل أن تتولى الإصدار ، وتقدمت لجنة النقدية باقتراحات قيمة — فيما يتعلق بالقواعد التي يجب اتباعها عند رجوع الدول إلى قاعدة الذهب — وافقت عليها الحكومات المنتمية للجنة . ومن أهم هذه الاقتراحات ضرورة إنشاء بنوك مركزية يكون لها من السلطة والحرية ما يمكنها من اتباع سياسة سديدة في شؤون النقد والائتمان ، كي تتهيأ السبل لإيجاد نظام هدى على قاعدة الذهب » .

ولنأخذ هذا رجعت إلى كتاب وضعه أستاذ الاقتصاد السياسي بالجامعة المصرية ، له رأى خاص في إنشاء البنك المركزي . ولو كانت لجنة المالية بمقتضى وأخذت به الحكومة ، لترتب عليه أن تصبح الحكومة مالكة نصف أسهم البنك الأهلي ، دون أن تدفع ملياً واحداً . وما هو رأي حضرة الأستاذ آنالوه عليكم :

« لما كان الجنيه المصري سيئاً عند سعر منخفض عن قيمته السابقة ، فإنه يجب إعادة تقويم الرصيد الذهبي ، بحسب الوزن الجديد للجنيه ؛ وتؤثر زيادة القيمة إلى القوة ، كما كان الحال في جميع الإصلاحات النقدية التي تمت في جميع الدول . إنها تعرض لنا هنا مسألة ، وهي : لأي غرض تستعمل زيادة قيمة الرصيد الذهبي ؟ إن معظم الدول استعملت زيادة القيمة في إنقاص الديون التي اقترضتها من البنك ، كما فعلت بلجيكا سنة ١٩٢٦ وإيطاليا سنة ١٩٢٧ وفرنسا سنة ١٩٢٨ ، واستعمل البعض هذه الزيادة لأغراض أخرى كأنشاء مال لموازاة الصرف ، وهو الإجراء الذي التجأت إليه الولايات المتحدة في سنة ١٩٣٤ وبلجيكا في سنة ١٩٣٥ ، كما أن الدولة



الأخيرة خصصت جزءاً من زيادة قيمة الرصيد للقيام بعمليات الإنشاء الاقتصادي . غير أنه لما كانت الحكومة المصرية لم تلجأ إلى الاقتراض من البنك الأهلي ، ولم تحذف الحكومات الأخرى في هذا الصدد ، فإنني أقترح أن تستعمل زيادة القيمة في زيادة رأس مال البنك الأهلي ، بإصدار أسهم جديدة تعطي للدولة نظير زيادة مقدار التهرب الناتج عن السياسة النقدية ، وتعتبر الدولة بذلك شريكاً في البنك ، ومن ثم يصبح البنك الأهلي المصري شركة من شركات الاقتصاد المختلط (Société d'économie mixte) ، وبذا نستطيع السيطرة على إدارة البنك ، ويكون لها من الأسهم في الجمعية العمومية بقدر حصتها في رأس المال ، ويمكن من توجيه البنك طبقاً للصالح الاقتصادي المصري البحت » .

فطبقاً لهذا الرأي الذي أخذ به كثير من الدول إذا أرادت مصر أن تفتش بنكا مركزياً يجب أن تنتهج الحكومة فرصة تثبيت الجنيه على أساس صحيح ليرتبط في ذلك زيادة الرصيد . فإذا ثبت الجنيه على اعتبار ١٠٠ قرش ذهباً فزيادة تصبح مملوكة للدولة .

حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا — ما معنى على أساس صحيح ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — معناها تثبيت الجنيه بقيمته الحقيقية الذهبية (مقاطعة) . إن النظرية التي يقول بها حضرة أستاذ الاقتصاد السياسي هي فكرة جديدة ، لم تعرض لها لجنة المالية .

إن النظرية التي سمعناها ، بإحصاءات النواب المحترمين ، تلخص في أن الجنيه المصري لا يساوي الآن قيمته الحقيقية بل يساوي نصف هذه القيمة إذا ثبت على الأساس الحقيقي .

فإذا كان البنك الأهلي يجب أن يحتفظ في الوقت الحاضر برصيد من الذهب تبلغ قيمته ستة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، أنتج تثبيت الجنيه على أساسه الحقيقي ، أي على نصف قيمته ذهباً ، زيادة ثلاثة ملايين من الجنيهات تقريباً في الرصيد الذهبي تصبح ملكاً للدولة دون عوض . وقد لجأت أمريكا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وغيرها إلى تثبيت نقدها ، وانتفعت بهذا التثبيت على الخصوص في تسديد الديون التي كانت قد اقترضتها من بنوكها ، ولكن الأستاذ الذي أحدثكم عن رأيه يقول : ما دامت مصر لم تقترض من البنك الأهلي كما اقترضت تلك الدول من بنوكها ، فإنني أقترح أن تأخذ الحكومة بنصيباً من الرصيد الذهبي الناتج عن خطة التثبيت أسهماً من أسهم البنك تصبح بها صاحبة الرأي في الجمعية العمومية .

فلعل هذا الرأي حدير بالهتام والدرس ، لأنه رأى أستاذ يدرس في الجامعة ، أبدأه بعد تدقيق وتعميق ولم يرسله كالآراء للترجمة . وفي هذا المجلس اللوفر من كبار الماليين من لم تقنع الملئ في المسائل المالية ، فما أحرارهم بأن يسمعون آراءهم في هذا الاقتراح الذي لم تعرض له لجنة المالية ولا سواها .

لست أدري لماذا غداً أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد من الآن مع أن هذا الامتياز منوح للبنك إلى سنة ١٩٤٨ ، فهل يستطيع أحد أن يتكهن بما سيحدث في السنوات الثماني الباقية ؟ ومن يدري ، وخلق الله ما لا نعلمون ، إن الأوقات الصعبة التي يجتازها العالم الآن قد تستكشف عن انقلاب الاقتصاد العالمي رأساً على عقب ؟ وهل يبعد أن يجرع البوغم المصري في هذه الترة الباقية مصريين جديرين بإدارة مؤسسة عظيمة تعتمد على المال اللازم ، وتبين لها كل الشروط التي ينشأها أنصار هذا المشروع ؟

إنها عملة لا يمر لها ، فاليك قائم بالثقة التي يحوزها كما تقول لجنة المالية ، فدعوه يؤدي وظيفته إلى سنة ١٩٤٨ ، ولنترتث نحن فقد باتي غيرنا ولم رأي آخر ، فلا تصبجوا الأمور ، ولا تحكوا على البلاد بأسر مائة مدة نصف قرن ، حينئذ علماً دون داع ولا موجب .

(تصفيق)

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدقي باشا — حضرات النواب المحترمين :

رجوت في جلسة ماضية تأجيل نظر هذا المشروع إلى هذه الجلسة ، لأنني لم أكن قد أتممت بحثه ، ولو أتى لم بأطرافه من

زمن بعيد .

واليوم أستطيع أن أقول إن مشروع الحكومة يحقق كل الفئات التي تقتضيها الصلحة للصيرة . وإذا وجب الشكر فأول من تنبه إليه به هو وزير المالية السابق سعادة رئيسنا الفاضل الحالي .  
( تصفيق ) .

فإنه وفي هذا الموضوع حق من الناية والحث ، وأساطله بكل ما يستطيع من الفئات التي تحقق كما قلت الصالح للصيرة ، والتي يمكن الوصول بها رويداً رويداً إلى التل العلى ، وكلها مثل مصرية طبقاً للبرنامج الذى يهاته الحكومة .

إن البنك المركزى لا بد منه ، وكلنا نشكو من التراخى فى إنشائه ، فقد تحدثت أزمت — وحدت فى الماضى فلما — نحتاج فيها إلى أن يكون هناك بنك يصرف على السوق المالى ويراقب عن كتب تصرفات البنوك والصارف . وها هو البنك الأهلى يحقق هذا الغرض ، ولكن ليست له الصفة الرسمية التى تخوله هذا الإشراف .

تقول أقلية اللجنة إنه كان يجب أن يشفع المشروع المقدم بالمشروع الآخر الذى ينشئ البنك المركزى . ولكنى لا أذهب إلى ما ذهبت إليه هذه الأقلية ، وأكتفى بما صرح به معالى وزير المالية فى هذه الجلسة من أن الحكومة وضعت ضللاً مشروع البنك المركزى ، وأنها ستقدمه إلى البرلمان فى القريب العاجل .

كان أمام الحكومة طريقتان لإنشاء البنك المركزى : أحدهما إنشاء بنك مركزى ابتداء ، والثانى تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى . فبهذه الدراسة إلى اختيار الطريق الثانى ، وخيراً فلت .

ولا يسنى فى هذا الصدد إلا أن أشكر مرة أخرى لسعادة رئيس هذا المجلس ما نوه به فى مذكرته القيمة التى قدمها إلى مجلس الوزراء ، حين كان وزيراً للمالية ، عن الجهود التى بذلت فى سنة ١٩٧٣ ، تلك الجهود التى تثير فى نفسى ذكرى عزيزة ومؤلمة ، هى ذكرى قتيدينا الفقور له أحمد عبد الوهاب باشا ؛ فقد أبى فى هذا الموضوع أحسن البلا ، وإليه يرجع أكبر الفضل فى التخطى بالمشروع إلى مرحلته الحاضرة . ويمكن أن أؤكد لحضراتكم أن للمشروع الذى استقر رأى وزارة المالية عليه متفق كل الاتفاق مع ما كانت ترى إليه الوزارة فى عهد أحمد عبد الوهاب باشا .

قلت إنه كان أمام وزارة المالية طريقتان : إنشاء بنك مركزى من جديد ، أو تحويل البنك الأهلى مهمة البنك المركزى . وقد رأت الحكومة بحق أن إنشاء بنك مركزى جديد مصرى بإدارته وأمواله ، أمر لا يمكن تحقيقه على هذا الوجه من السهولة ، لأن البنك المركزى بنك حركسأو البنوك ، ويجب أن يكون متيناً فى مركزه إلى أقصى درجات المتانة ، فكل متانة المركز يعتمد كل الاعتقاد فى الإشراف المالى وفى المونة التى تنظر من البنك المركزى فى أوقات الأزمات . وها نحن لدينا البنك الأهلى — والحمد لله — بالغ من الشاة الدرجة التى لم يلقها سواه من بنوكنا ، وهو يحفظ ، من المال الاحتياطى ومن الأموال الموظفة فى الخزانة وفيما يسمونه «Portefeuille» ، بما يضمن كل الضمان الإشراف على السوق المالية ومعونتها . أما أن ننشئ الآن بنكاً جديداً فيجب أن ننظر زمناً طويلاً جيداً حتى يجوز الثقة التى يجب أن تكون لبنك مركزى مهمته ذلك الإشراف ومطابقة منه تلك المونة . فإدام مثل هذا البنك قائماً يؤدي أعماله بيتنا ، وهو من جهة أخرى قد منح امتياز إصدار أوراق النقد ، فلا أنهم أن تركه ونشئ ، أو نحاول أن ننشئ ، بنكاً جديداً لا يمكن على أى حال — حتى مع بذل أموال الحكومة فى هذا السبيل — أن يحصل على الثقة الاجتماعية فى البلاد كما حصل عليها البنك الأهلى .

فإدام مشروع وزارة المالية سيجعل من البنك الأهلى رويداً رويداً بنكاً مصرياً خالصاً ، وما دامت شتى الآراء متنية إلى غرض واحد هو أن يكون هناك بنك مركزى مصرى بحث ، فلا أنهم أن ترك البنك الأهلى ونفكر فى إنشاء بنك آخر لن تتجمع به الأموال الكافية ، ولن تهبأ له الثقة الاجتماعية ، ولن تكون له من القدرة ما يمكنه من إقراض الحكومة القروض التى تست عليها فى المشروع الجسدي .

إن السألة أساساً الثقة . ولقد كان البنك الأهلى محل ثقة الحكومة للصيرة فى عهد جميع الوزارات التى تداولت الحكم ، ومن يهبأ الوزارات الوفدية إلى أن أن حضرة رئيس للامرضة كان يبر عن رأيها . فلست أنهم أن يكون للمشروع للعروض على حضراتكم إلا تحدير واحد من جانبكم ، وهو اللواقعة والتأييد ، بل هو التحديد .

ليست الثقة التي يجوزها البنك الأهلي هي ثقة عملية فقط ، بل هي ثقة العالم كله ، ويمثلها ماضٍ عديد لهذا البنك ، لم نسمع بأن إحدى قترانه كانت مشاراً استفاد على تصرفاته . فنحن في غرضنا الذي نرى إليه أحوج ما نكون إلى مران وخبرة وإلى هذه الثقة العامة ، سواء أكانت في داخل البلاد أم خارجها .

ولست أعرض في هذا الصدد إلى وزن أقدار إخواننا من المصريين وما نبهوا فيه من علم مالي واقتصادي ، كعلم حضرة الأستاذ الذي فضل الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق بأن تلا عليكم فقرات من كتابه ، ولم يذكر تعريفاً عنه إلا أنه أستاذ في الجامعة .

يجب علينا أن تثبت للجميع أن المصري يقدر الأمور قدرها ، وأنه يفهم أن أموال البنك الأهلي — سواء أكانت كلها أو بعضها أجنبية محفوفة في مصر ، واثمن عليها بنك سيصبح مصرياً .

وأتمم كلامي ببشارة لا بد منها ، هي أن الشروع للقدم إلى حضراتكم قد أشار إلى استثناء خاص ، هو ذلك الذي يتعلق بالمحافظ الحالي للبنك . وإن وقد كنت وزيراً سابقاً المالية أود أن أضيف إلى هذه الثقة التي أولته الحكومة إليها باقتراح هذا الاستثناء ، كلمة متواضعة عن هذا الرجل الذي يجمع إلى الرزان والخبرة واللم روحاً طيبة جداً تعبرونها جميعاً ، هي روح الرجل الساهر على مصالح هذه البلاد ، والذي لا يرى — وإن كان أجنبياً — أن فوق مصلحة مصر مصلحة أخرى .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور حنفي أبو العلا — عندما طرح هذا الموضوع على لجنة المالية ، كنا نتبين خطره ونندرك أنه لا يمثّل شئاً للمشروعات التي تعرض على اللجنة من حيث زمنها ، فإنه سيربط أجيالاً مستقبلية لمدة أربعين عاماً ، ولهذا قضينا سبع جلسات ندرس ونخص كل الاعتراضات التي وجهت إليه .

الواقع أن الشروع للمعرض قاصر على مدة الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد . وإن أخالف حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحلق فيما يتعلق بالتكبير بدراسة هذا الامتياز في سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٤٠ دون الانتظار إلى سنة ١٩٤٨ التي ينتهي عندها أجل هذا الامتياز ، لأن من مصلحة مصر أن تعرف منذ الآن حالة السوق المالية في مصر ووصفها الصحيح قبل أن تحمل سنة ١٩٤٨ فتجد نفسها يومئذ أمام خطورة حرة فيما يخص بوظيفة البنك في الامتياز المعطى إليه .

وقد كان ما قاله دولة إسماعيل صدق ماشاً عن مركز البنك الأهلي وصلته بالاقصاء التوفي في مصر قولاً لا عبار عليه ، وهو فيه يفتن مع وجهة نظر الأقلية عند الوصول إلى النتيجة ، فهي لم تقترض على هذا الشروع في أساسه ، ولكنها رأت أنه الحاجة تدعو إلى إنشاء بنك مركزي . وقد تكلم حضرات الخطباء الذين سبقوني فوق هذا للتبر فأشادوا بضرورة إنشاء هذا البنك . ومن قبل هذا كانت جميع الحكومات المتعاقبة تسمى سبياً حينئذ إنشاء هذه المؤسسة المالية ، ولكن الإشكال الذي يمرض للسطر هو أن يكون هناك بنك مركزي لا يملك امتياز إصدار أوراق النقد . فإذا عمل إذا نحن قررنا منح هذا الامتياز للبنك الأهلي أو مددنا أجله قبل أن نكون له صفة البنك المركزي ، ثم لم تسكن الحكومة لأي سبب من الأسباب من أن نجعل منه بنكاً مركزياً يشرف على جميع المؤسسات المصرية المنشأة في مصر ؟ إن تكون هناك إلا نتيجة واحدة هي أن نقف يومئذ أمام استحالة مادية تمنع من إنشاء بنك مركزي لأن امتياز إصدار أوراق النقد منوح للبنك الأهلي ، وهو لم يصير بعد بنكاً مركزياً ، فظل البلاد دون بنك مركزي مدة طويلة لا نعلم مداها .

ولهذا كان الرأي الصحيح أنه مع الموافقة على مشروع القانون للمعرض ، والتسليم بوجهة نظر الحكومة فيه ، يحسن ، بل يجب ، أن تتسلك بإصدار التشريع الخاص بمنح البنك الأهلي صفة البنك المركزي ، حتى لا تخوم اعتراضات من الحكومة أو البنوك الأجنبية كما حدث عند صدور التشريع الخاص بتسوية الديون العقارية وتيسير الدفع ، فقد وقفت البنوك الأجنبية أمام الحكومة المصرية وقفة عنيفة لم تمكن الحكومة أو هذا المجلس للورق من أن يمل إرادته أو يفرض الإجراءات التي يراها في صالح الدينين . فإذا نحن وافقنا على مد ذلك الامتياز ثم قامت اعتراضات شكلية من جانب البنوك على التشريع الخاص بالبنك المركزي عطلت سيره ، فإعنا نكون قد أعطينا امتياز إصدار أوراق النقد دون أن يكون لنا بنك مركزي مدة أربعين عاماً .

لهذا طلبنا إثبات الرأي فيما يتعلق بضرورة إصدار هذا التشريع مصاحباً للشروع بالتأنيث للمعرض مع موافقتنا عليه .

ومادام معالي وزير المالية قد صرح بأن مشروع البنك المركزي سيقدم في هذه الدورة فليس هناك ضرر من إرجاء نظر المشروع للعروض إلى أن يأتي مشروع البنك فتناقش للمشروعين معاً . وهذا هو ما أرجو حضراتكم اللوافة عليه .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — حضرات النواب المحترمين :  
إن للمشروع العروض على حضراتكم مشروع جليل القادة جداً لمصر ، وأجده كل التحجيد . وقد استمعت لحضرات العترضين عليه ، فأريد في اللمعة قصيرة أن أرد على كل الاعتراضات التي وجهت إليه .

سمعت فيما سمعت ، هذا الاعتراض : إن العجلة وانتثار البنك الأهلي بإصدار أوراق النقد سينتهي بعد ثمانى سنوات ؟ وفات للعترضين أن مثل هذا الأمر يجب الاحتياط له من قبل عدة سنوات ، فإن الترخيص لبنك في إصدار أوراق النقد ، وتبنيته لأن يكون بنك البنوك الذى يقرض الحكومة ما يحتاج إليه من مال ليس أمراً يرم في يوم وليلة ، وما قال أحد بهذا خصوصاً في بلد كصر موردنا التقدي محدود . فلماذا كلن من بعد النظر وحسن السياسة التكيير بهذا التشريع .

وسمعت فيما سمعت من الاعتراضات أن التشريع الذى يصدر بإنشاء البنك المركزي يجب أن يقدم مع هذا التشريع للعروض في وقت واحد . وفات أصحاب هذا رأى أن الحكومة قدمت للمشروع العروض لأنها كانت تريد أن تتبين أصحاب رموس الأموال في البنك الأهلي خشية أن يمتروا على تنفيذ ما توبه الحكومة فيطلبوا نصفية البنك في نهاية مدة الامتياز ، فلهذا لم يكن بد من الاحتياط .

وإن لأعلم أن وزير المالية السابق ، وهو سعادة رئيس المجلس الآن ، قد جاهد في هذا الأمر أحسن الجهاد ، وففى في تذييل الوقت أوقافاً عمية ، كاد للوضع يفشل في أناتها . فلقد أثبتت ضده اعتراضات قوية من كثير من أصحاب رموس الأموال ، حتى أن اثنين من كبار أعضاء مجلس إدارة البنك قد استقلا عند عرض المشروع لعدم موافقتها عليه ، وهما السيد برترام هورنسي والسرد باركر على ماأظن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لله استقلال لأسباب محمية ؟  
( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — كلا ، بل استقلال فتيماً للسبب الذى ذكره .  
فإن هذا تدركون مقدار الشعب الذى تاه وزير المالية السابق حتى نجح في جهوده .  
وكا قال دولة صدق بإشأ يجب أن يوجه الشكر أيضاً إلى جناب محافظ البنك الأهلى الحالى ، فقد عاون في الأمر معاودة قوية كانت سبب خلاف بينه وبين المحافظ السابق .

يقول رجال المال إن المال لا وطن له . فالتى يهمننا من الأمن أن تكون حكومة مصر سيدة الموقف ، ويدها سلطة التشريع فترن الأمور بقدرها ، وتحول دون سيطرة أصحاب رموس الأموال سيطرة غير مشروعة كانوا يمتصون في استعمالها بنظام الامتيازات الأجنبية .

نحن نرجب الآن بكل رأس مال أجنبي يدخل بلادنا في حدود القوانين المصرية ؛ وسيكون لأصحاب رموس الأموال من تشريتنا حق الجلمة التى لا ترقق للصربين الذين يفترون من هذه الأموال .  
وليس من الحكمة ولا من مصلحة البلاد أن نقول في كل يوم : أموال أجنبية ، وأموال مصرية ! بل يجب أن نقول في جراءة ، نريد أموالاً مصرية ونريد أموالاً أجنبية ، تستغل تحت حماية القانون المصرى ورفاقته في حدود المدل بين صالح أصحاب المال وصالح للعترضين .

أما القول بأن هذا مال أجنبي ، وذلك مال مصرية ، فأمر يسىء إلى مصر .

انظروا ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى الإمبراطورية البريطانية الشاسعة الأطراف التىة بمواردنا . أفتظنون أن الأموال التى تستثمر فيها أموال بريطانية بحتة ؟ كلا ، بل هى من كافة أموال العالم . ويجب أن يفهم هنا أننا نريد أن نكون كمثل بلاد يستثمر بها المال الأمريكى والفرنسى والإنكليزى في حدود المدل ومعاودة التشريع المصرى كما قدمت .

سمعت من حضرة النائب المحترم بعد توفيق خليل بك اعتراضات شتى لأن هذا المشروع قدم للجلس قبل أن يقدم مشروع قانون البنك المركزي ، ولكن هذا — كما يقولون — قياس مع الفارق ، لأن الذي كان يهنا أولاً وبالذات هو موافقة الجمعية العمومية من مساهمي البنك الأهلي على أن تكون هذه الموافقة في حدود الشروط والرسائل المتبادلة بينها وبين وزارة المالية ، حتى إذا تم هذا كان لنا أن نوافق على التشريع ، إن لم يكن اليوم فداً ، ولا يكون غداً اعتراض عليه . لقد كان الحذر والخوف من معارضة الجمعية العمومية لمساهمي البنك الأهلي في أصل الفكرة ، ولذا كان يجب أن نمجّل بأحد موافقة تلك الجمعية ، فإذا لم تتجّع في قبول المساهمين للفكرة ، أمكن أن ننتجى في خلال السنين المقبلة إلى تدبير المال اللازم لإنشاء هذا البنك المركزي .

ثم أخرج ، بإحضرات النواب المحترمين ، ألا ينبغي عن يدا أن للبنك الأهلي سمعة مالية عالية ، ليس فقط في مصر ، بل في جميع أقطار العالم . فهو بنك عالمي معروف بأنه من أقوى البنوك مركزاً ، وهذا مما يساعد الحكومة كثيراً في التقليل إذا ما احتاجت إلى الأموال لأن الثقة به وبسمته المالية تساعد على الحصول على الأموال اللازمة للشروعات الكبرى ولهيئة الجيش ، وهذه الأموال قد لا يمكن الحصول عليها من طريق موازنة الزبانية ، تلك الطريقة القديمة النالية التي لا يمكن أن تتحقق الآن في كل البلاد . لذلك كان لا بد لنا من وجود مؤسسة مالية قوية متينة وحاضرة تهم العالم أجمع ، فانفق على أن تكون هذه المؤسسة هي البنك الأهلي المصري ، وبعد ذلك تمهل على تغيير رأس مال البنك . وأتمنى على الله أن يكون ذلك في القريب المجل ، وأن يكون هذا بجهود المصريين .

لقد كان من أثر الجهد الطيب الذي أبلاه معالي وزير المالية أن جعل لهذا البنك صفة التخصيص منذ الآن ، وقبل أن تكون دوس الأموال المصرية .

فأنا إذا تكلمت المالية في إيجاز ، فذلك لأني أطلب من حضراتكم أن تتروا هذا المشروع لأنه في صالح مصر . والذين قاموا بإعداده قد قاموا بخدمة جليلة لمصر ، وإنهم يجب أن نرحب به ونعتبر أنه فائحة خير ، وأنه من الوجهة المالية نافع لمصر إن شاء الله . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — حضرات النواب المحترمين : إنني في الحقيقة أشعر بمرجح مركري إذا أنا تكلمت في مسألة تمت إلى الاقتصاديات الكبرى بصفة متينة ، عندما يأتي ترتيب في الكلام بعد أقطاب رجال المال المرموقين . لقد سمعت الآن من حضراتهم تحيئاً مطلقاً وبغير تحفظ للمشروع المطروح على حضراتكم .

إن المشروع الذي تقدمت به الحكومة في الحقيقة دقيق جداً ، فكيف يمتنع عليه معترض بعد أن يدع أن دولة صدق باشا يؤيده ، وبعد أن يرى وزير المالية السابق ، وهو سعادة رئيس المجلس الآن ، مؤيداً للمشروع ، وبعد أن يعلم أن الاقتصادي الكبير المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا كان مؤيداً له ، وعندما نسمع سعادة علي التزلاوي بك ، وهو رجل له اتصال وثيق بالمسائل المالية ، ونعلم أن سعادة توفيق دوس باشا من المؤيدين له ؟ أقول كيف يمكن أن نمتنع على المشروع بعد هؤلاء ؟ إلا إذا قلنا كلاماً آمين من كلامهم جميعاً لكي نختصنا حضراتكم بوجهة رأينا ، وحتى يمكن أن نحصل الموازنة بين منطق المتواضعين ومنطق الأقطاب ، وإلا فلن موقفنا يكون في غاية الحرج — لذلك لا أريد أن أتمنى في الفلسفة العليا المتعلقة بالبنك المركزي وبأبعثه ، ويتبع قرار المؤتمر الاقتصادي العالي ، وإنما أعلني تعليقاً بسيطاً . ذلك لأن المؤتمر الاقتصادي العالي الذي عقد في شهر يونيو سنة ١٩٣٣ كان يرى إلى هدف خيالي ، أو على حد تعبير لغة المالية في الصفحة الثالثة من تقريرها « كى تهيئة السبل لإيجاد نظام قديم على قاعدة الذهب » . لقد كانت هذه الفكرة أو هذا الهدف الذي كان يرى إليه هذا المؤتمر هو رجوع الدول إلى قاعدة الذهب ، ونسج بخلاف بنوك مركزية . غير أن العالم بينه وبين الوصول إلى هذه التابة العليا مراحل طويلة ، ولا تزال بلاد كثيرة في العالم لا تسير على قاعدة الذهب . ولذا نعرف أن هناك دولة أو دولتين تسيران على قاعدة الذهب ، وأما باقي الدول فلا تسير على هذه القاعدة — فلذا كان المؤتمر الاقتصادي العالي يرى إلى هذا الهدف ، وهذا يعتبر مثلاً أعلى ، فلا منى لتحسس مصر كل هذا التحسس ونفقد وجدما قرار المؤتمر في هذا الشأن .

إن البنك المركزي المقترح إنشاؤه لمسير على قاعدة الذهب لم يمهله أمه من الأمم ، في هذا التوبيخ ؟ إذا رأى المؤتمر الاقتصادي العالي وجوب العودة إلى قاعدة الذهب ، ووجد أن وسيلة من الوسائل تدعو إلى إنشاء بنك مركزي ، فهل معنى هذا أنه يتجنّب علينا

أن ننتهى بسرعة البرق بنسكاً مركزياً في مصر؟ إن هذا لا يستقيم مطلقاً مع ما اتخذته البلاد الأخرى بالنسبة لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر. فيجب علينا أن نستجد كمية من عناصر المناقشة هذا النصر المؤثر من اقتراحت المؤتمر السلى، فبا يتلقى هذا المشروع.

إلى مع اعترافى بجزى عن فهم المسائل المالية أنصت لشيخين يدرهين جداً. وساءت نفسى في دهشة. وأنا أهماهما، لماذا أتم مقصرون، ولماذا تهمون جداً بأن يمر المشروع الخاص عد أجل الامتياز بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى، مع أن معالى وزير المالية يقول إنه — بعد أسبوع أو أسبوعين، أو بعد شهر أو شهرين. والهمورة البرلانية، كما تقول لجنة المالية وتطمئنا، وكما نعرف نحن، ستنتهى في شهر مايو — سيقدم لنا للمشروع الأهم والأساسى، وهو إنشاء البنك المركزى؟ وكلنا نعرف أن فى كل شىء يوجد الأهم والأهم. ولا شك أنه عندما يقال لك، واقصوا على هذا المشروع ليكون توطئة لإنشاء بنك مركزى، فالشروع المروص علينا اللبلة لا يكون إلا ملحقاً أو ذبلاً للأهم. والأهم هو إنشاء هذا البنك المركزى. وإذا كانت الحكومة تخول إن هناك ظروفًا لا تيسر تقديم هذا المشروع فى هذا العام أو فى العام المقبل، فى هذه الحالة يمكنكم، بإحضرات النواب المحترمين، أن تقدروا هذه الأهمية وأن تقرروا أن يمر المشروع بسرعة فائقة.

إن الزميل المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى — حين قال إنه لا تزال ثمانى سنوات باقية على أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى — لم يقصد أن يقول لحضراتكم أجلاوا مشروع هذا القانون إلى سنة ١٩٤٧، وإنما أراد أن يقول إنه لا دأى للعبة ما دام مشروع القانون الخاص بإنشاء بنك مركزى — وهو الأصل الذى نثبت منه وترتب عليه هذه الآثار — سيقدم إليكم فى هذه الدورة. والحق أقول، بإحضرات الزملاء، إنى لم أفهم وجه العجبة فى إصدار التشريع العروض علينا هذه اللبلة. وكان ما أراد دهشنى أن لجنة المالية لم تتر فى تقريرها الإضافى إلى حكمة الإسراع فى تقديم هذا المشروع. وكذلك لم أسمع لا من معالى وزير المالية، ولا من دولة مدق باشا، ولا من سعادة على الزلزلاوى بك، ما يكشف عن السر الذى يجعل حتا علينا أن نبت فيه فى هذا الأسبوع، على حين أن المشروع الأهم الخاص بإنشاء البنك المركزى سيعرض علينا فى مدة أقصاها شهرين. هذا مدعش حقاً، وأظن أنه يحملك على ألا تتأوا بالأقوال التى تصدر على لسان أنطاب اللال فى هذا المجلس. وإنى أسألكم فى هذه السرعة وقد وضعتونا فى هذه للآزق؟ ولا شك أنكم ستبينون وجه الدهشة فى هذا التناؤل عندما تملون أن قانون إنشاء البنك المركزى قانون هام جداً من نقط عدة لا أكررها، وإنما سأختار للتدليل على ما أقول أسباباً جديدة لم ترد فى كلام حضرات الزملاء الماضين لنظر هذا المشروع بهذه السرعة.

حضرات النواب المحترمين:

لقد سمعنا كلاماً كثيراً، ورويت أحد زملائى متحمساً، وهو يسائل الماضين فى دهشة: لماذا أتم غير راضين ما دام البنك سيصبح مصرياً؟ وأنا بدورى أقول له: من قال إن البنك سيصبح مصرياً؟ وما معنى أنت تخطط للأمر فتجعل أعضاء مجلس إدارة البنك مصريين على توالى الزمن حتى سنة ١٩٤٥؟ أسفى هذا أن البنك أصبح مصرياً؟ كيف يكون هذا؟ أمن شأن مشروع قانون بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى أن يغير قانونه الأساسى؟ الجواب لا. وهل من شأنه أيضاً أن يجعل البنك مصرياً؟ الجواب لا أيضاً.

انظروا إلى المذكرة الخاصة بإنشاء البنك المركزى الملصقة بقرار لجنة المالية تجعوا أنه جاء فيها « ولم يكن بد بعد هذا الاختيار من التفكير فى وسائل تغيير البنك. أما تغيير رأس المال فمرهون بإقبال المصريين على شراء أسهمه ».

حضرات النواب المحترمين:

أرجو ألا انتهوا بشخصى، ففا كنت يوماً موظفاً مالياً وإنما اهتدوا بمنطقى.

ليس يكتفى للتدليل على أن البنك أصبح مصرياً، أو أصبحت روحه مصرية أن يقال إن مجلس إدارته سيصبح مصرياً. وبدلاً من أن يكون أسم العضو فيه مستر فلان سيصبح فلان بك وفلان باشا. لا بإحضرات الزملاء، ليس هذا هو المهم. بل رأس ماله هو الصب، وهو أهم شىء. لأنه الأساس. والآن قلنا ما هو الردى على هذه النقطة؟ الردى عليها هو ما ورد فى مذكرة وزير المالية السابق من أن تغيير رأس المال مرهون بإقبال المصريين على شراء أسهم البنك إن شاء الله.

المقرر — لقد ردّ حضرة النائب المحترم على المترلاوى بك على هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لا لم يردّ . ولقد سجلت كلام سعادته بالحرف الواحد . إذن لم يبق لنا إلا أن ننتظر ، ونأمل من الله أن يقبل المصريون على شراء أسهم البنك ليصبح رأس المال مصريا . وهذا مجرد أمل ، وأتمنّى لا تضمنون في يد من ستكون أسهم البنك . أترى مجلس الإدارة هو كل شيء ، أم أن هناك هيئة أخرى أهم منه ، وهى المسيطرة على كل شيء فى البنك أعى الجمعية العمومية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحلق — إن محافظ البنك إنجليزى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لقد أشار حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحليم عبد الحلق إلى الجمعية العمومية للبنك ، ولكنه لم يشر إلى المواد الخاصة بها . وهى المواد أمام حضراتكم . أسمع حضرة المقرر إلى جانبى يقول ، لا تخف ، ويوجه نظرى إلى المادة ٤٢ من المرسوم الذى يقول « ولا يجوز للجمعيات العمومية أن تنظر غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذى أقره المجلس ، والذى يتلوه الرئيس قبل بدء الجلسة » .

أظن حضرة المقرر أرى ساذج إلى هذا الحد ، وأنى لم أحضر جمعيات عمومية ، وأنى لا أهتم حقيقة بمجالس الإدارة ؟ المضمونا بإحضرات الزملاء إلى ما أقوله ، وقولوا أنه ليس لأحد أن يقول إن مجلس إدارة فى أى بلد من بلاد العالم حقوقاً أقوى من حقوق الجمعية العمومية . وإذا وحد فى أى مكان بنك يعطى لمجلس إدارته سلطة أقوى من سلطة جمعية عمومية ، فإن مثل هذا البنك يجب أن يحل فى الحال .

ارجوا ، بإحضرات الزملاء ، إلى تقرير لجنة البالية ، وقد كانت كريمة جداً ، قدمت لنا فيه كل الوثائق ، نجدوا فى الصفحات من ١٥ إلى ١٧ اختصاصات كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة . وقبل أن أنكمش عن العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية أقرر أنه من المستحيل عملياً — إلا إذا أثبتنا بالعجزة — أن يتطور رأس مال البنك إلى رأس مال مصرى ، لأن هذا مرتبط بإقبال المصريين ومقدرةهم على شراء أسهمه .

ومن الجار أن نغنى موس المصريين بالأعمال ونفيض بالحفا ، ولكن ماذا عامهم مانون ، وليس عندهم من المال ما يشترتون به هذه الأسهم ؟ وعلى ذلك يظل رأس المال — الذى هو سبب وجود البنك — غير مصرى . والجمعية العمومية إذن ماذا تكون ؟ تكون بطبيعة الحال غير مصرية .

للمقرر — يتبين من النص الذى تلغوه الآن أن تعديل القانون الأساسى يكون بعد موافقة الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لا يمكن أن أكون مساعداً فى البنك دون أن يكون لي حق طلب التعديل فى قانونه الأساسى أثناء انعقاد الجمعية العمومية . وهذا الحق مقرر لكل جمعية عمومية . افرضوا ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن أعضاء مجلس إدارة البنك كانوا مصريين من الصنف السكلارىدى المالى للتمس ، وافرضوا أن بعض الساعدين اقترحوا فى الجمعية العمومية تعديل القانون الأساسى ، فإذا يكون المصل ؟ وأنى ضمان يكون لنا ؟ إنه لكى أعرف مدى سلطة الجمعية العمومية ، يجب أن يكون قانون البنك المركزى فى متناول يدى لأبين ما إذا كان قد اشتمل على الاحتياط الكاف أم لا . انظروا حضراتكم إلى صفحة ١٧ من التقرير نجدوا أن المادة ٥٤ من نظام الشركة تص على ما يأتى : « فى حالة خسارة نصف رأس مال الشركة المكتتب به ، على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية غير الاعتيادية إلى الاجتماع لتقرر حل الشركة قبل انتهاء مدتها ... إلخ » ، فيجب قبل كل شيء أن يمرض علينا مشروع قانون البنك المركزى لترى هل احتاط للشرع فى ضوءه هذه الحالة أم لا . قد تقول لنا الحكومة إنها احتاطت للأمر ، ولكنى ، ككاتب ، لى بتقدير آخر . ويجب أن أطلع بنفسى على مشروع القانون المركزى لأقابل بين النصوص الموضوعة علينا الآن وبين القيود التى سيقيد بها هذا البنك عند إنشائه .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إن قانون البنك المركزى سيكون من شأنه تنظيم علاقة بنك قائم ، له نظام قائم ، بالبنوك الأخرى والحكومة — فأرجو ملاحظة هذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانظه — إني ملاحظ هذا علماً . إنه يهكم بطبيعة الحال أن تسمحوا عند إنشاء البنك المركزي المصالح والآراء المختلفة ، وسأتكلم عن هذه النقطة فيما بعد ، لندخلوا على مشروع القانون ما تزوه من التعديلات ، كما فعلتم عند وضع المشروع للعروض علينا الآن . ويجوز أن يقترح مجلس النواب إدخال تعديلات ، فإذا يكون الحال ؟ وكيف يقال إن الحكومة قد عصرت البنك لجرد اختيار أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ، في الوقت الذي يكون فيه رأس المال غير مصري والجمعية العمومية مكونة من حملة أسهم غير مصريين ؟

أنتقل إلى نقطة أخرى . لقد تبين مقدار ما عانت الحكومة من الصعوبات عندما استجابت صحة حضرات أعضاء البرلمان والرأي العام فيما يتعلق بنسوة الديون المقارة . كم سنة قضتها الحكومة في منازعة ومكافحة ومفاوضة البنوك للوصول إلى نقط الاتفاق ؟ لقد كان في مقدور مصر أن تصدر القانون وتزامن البنوك بما تشاء ، خصوصاً بعد التوقيع على معاهدة مونترو . ولكنها لم تفعل هذا لأن السياسة العملية للتجبة تراسى كل الظروف والاعتبارات في كيسة ولياقة .

لذلك كانت المفاوضات مضنية متعبة ، فتأى الحكومة الآن وتقدم لنا المشروع الحال على أمل أن تضع فيما بعد مشروع قانون البنك المركزي ، مع أن هذا للمشروع الأخير قد تضرره الغياب ، وقد لا يال موافقتا ، أو قد تور في وجهه البنوك العديدة التي لها مصالح عقارية وأخرى مادية عظيمة الأثر ، وقد تكون الاعتراضات قيمة فتصطل تنفيذ القانون المنتظر ، وربما حملت الحكومة — نظراً لوجهة هذه الاعتراضات — على عدم تقديمه ، يكون معنى هذا أنك نترعهم وأقرعهم تشرياً يقضى بمد أجل امتياز البنك الأهلي المصري مدة طويلة ، وفي الوقت ذاته لم تستطعوا أن تصدروا قانون البنك المركزي . وما دام المشروع المنتظر سيكشف كثيراً من المسائل المهمة ؟ وما دما نتوقع الأوناف عليه ؟ وما دما نتفقد أن رأس المال لا يمكن أن يكون مصرياً ، وأن الجمعية العمومية ستكون أغليتها من غير المصريين ؟ وما دما نعلم أن البنوك سواء أ كانت أجنبية أم مصرية قد تضرر على تحويل بنك آخر سلطة الإشراف عليها وحسن مراقبة شؤونها وتقيدها — ما دام الأمر كذلك يكون مقولاً جداً ومنطقياً أن يؤجل نظر مشروع القانون المروض علينا ؟ ولم يقل أصحاب هذا الرأي يرفض هذا المشروع ؟ بل طلبوا تأجيله مدة شهرين ؟ حتى يمرض علينا مشروع القانون الأساسي فينظر المشروعان معاً . تقول الحكومة لقد استرشدت بنسحتكم وبآراء ذوى المصالح الحقيقية فلم أجد اعتراضاً على مشروع القانون المروض عليكم ؟ أما أن تقول إني أقدم لكم هذا المشروع قبل أن أقدم مشروع البنك المركزي ...

الرئيس — لقد تكلم كثير من حضرات النواب في هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانظه — لقد تكلم دوة وزير المالية الأسبق الذي قدر أقواله كل التقدير ؟ كما تكلم حضرة النائب المحترم على المتزاول بك — فلم يرأ على من تسال عن وجه السرعة في استصدار التشريع المروض علينا ؟ ثم تكلم حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك ، فلم يقل إنه معارض في صدوره ، بل ذكر أنه من الصلحة تأجيله مادامنا قد وعدنا بأن يقدم إلينا التشريع الأساسي الأصلي في مدى شهرين وقبل انتهاء النورة الحالية ، وما دام أن الشرعيتين مرتبطان بعضهما بعضاً تمام الارتباط باعتراف لجنة المالية ، وما دما لا نأخر مشروع قانون مد امتياز البنك الأهلي المصري إلا على أساس إنشاء البنك المركزي . لذلك كنت أحب أن أسمع آراء أقطاب المال في هذا المجلس عن هذه النقطة وعن الحكمة في سرعة إصدار مشروع القانون المروض علينا مستغلاً عن الأساس والأصل . وعليه ترون حضراتكم أن ما طلبه حضرات المعارضين في محله . ولذلك أطلب الموافقة على رأيهم وعلى رأي أقلية لجنة المالية وتأجيل النظر في مشروع القانون .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — حضرات النواب المحترمين : لقد وقى حضرة النائب المحترم صدقاً بشا هذا الموضوع حقّه . ولكنني سأتكلم بإيجاز رداً على ما سمعته من بعض حضرات النواب للمعارضين لهذا المشروع بأن البنك الأهلي مؤسسة إنجليزية . يعلم أصحاب هذا القول منا بأن أغلبية مجلس الإدارة تصبح من المصريين ، فلا أرى مع هذا التسليم محلاً لتعريف . هذا وقد رأينا أن مصريين ، ليسوا أعضاء في مجالس إدارة بنى الشركات ، عندما يجشوا بنى ميزانيات هذه الشركات ، ووجدوا أن أعمالها رابعة ، وأن هذه الشركات ينضمها إصلاح في إدارتها ، فخدموا بشراء بعض أسهمها ، حتى حصلوا على أغلب هذه



الأسهم ، وذلك لتولوا إدارتها وأخذوا من الأرباح الثمن الكثير . فثلا حضرة النائب المحترم عبود بشا تمكن من الحصول على جميع أسهم شركة ، كما أتى سمحت في عدة شركات .

حضرات النواب المحترمين :

إن رأس مال البنك الأهلي ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وأسهمه تباع في السوق ، وكان السهم يساوى أكثر من ٤٠ جنيهاً والآن يساوى ٢٥ جنيهاً ، فما الذى يمنعنا من أن نشتري منها بمبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات حتى نصبح لنا السيطرة الفعلية ، وننتولى إدارة هذا البنك ، ونفيد من الخبرة التى اكتسبها البنك من زمن طويل ؟

لا يصح لنا أن نتجاهل الحقائق ، فحين نعلم أن الإنجليز دراية مالية دقيقة ، اكتسبوها بحكم المران وبحكم الزمن . وأعلم أيضاً أن أول من تولى إدارة البنك الأهلى هو السير « بلر » وقد كان من الرجال المددوين . وكان يختار للإشراف على الأعمال المالية في بلاده ، والأعمال المالية أعمال دقيقة لا يحسن القيام بها إلا أكفأ الرجال في هذا الفن . وأعلم أيضاً أن القائم على رأس البنك الآن رجل لا يقل عنه كفاءة .

حضرات النواب المحترمين :

يسأل بعض حضرات اللترئين عن سبب الرغبة في تقديم المشروع الحالى ، فأقول لهم إن السرعة حكمة ، فكلنا يعلم أن هذه الأسهم يستغلها أصحابها لأنفسهم ولأولادهم ويتشبسون منها ، فمن الواجب ومن الصلحة أن نتسجل التفر في هذا المشروع ، حتى يكونوا على بينة من أمرهم : فلما أن يستقوا أموالهم في البنك وإما أن يسحبوها منه . وأنا على يقين إذا لم نقر هذا المشروع ، فستزعزع الثقة المالية في البلاد ، أو على الأقل إذا أعلن أن هذا المشروع مثل - لا قدر الله - فإن أصحاب الأسهم سيحبون من البنك مالا كثيراً ، لا يمكن تقديره ، وفي وقت نحن فيه في شدة الحاجة إلى استقرار الثقة المالية من جميع التواحي .

لذلك أرجو بإلحاح الموافقة على هذا المشروع .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجنيدى - ليس أحد ينكر أننا في حاجة ملحة إلى البنك المركزى . وكنا بود جميعاً أن يدور النقاش في هذه الليلة وأسسه البنك المركزى ، ولو أن النقاش أجبه بطبيته إلى البنك المركزى . ولكننا فوجئنا بعد امتياز إصدار البنكنوت ، ولم نر موجباً لهذا الإسراع ، من ناحية مد الامتياز ، وهذا الوقوف ، عند هذه النقطة ، من ناحية تشريع البنك المركزى . يقول وزير المالية السابق - ويقول بحق - إنه انتهى فرصة المفاوضة في مد هذا الامتياز وتكلم في أن يكون البنك الأهلى بنكاً مركزياً . حقا هي فرصة ، فرصة مفاوضة ، أخذ وعطاء ، ولكن موقفنا اليوم هو موقف عطاء قبل الأخذ . ولم يذكر أحد موجباً لهذا التصريح بمد الامتياز قبل انتهاء أجله بثانى سنين - فلم تقل الحكومة ولا اللجنة ولا أحد من التشككين ، ما يجب هذا التصريح .

صحيح أن مد هذا الامتياز يدرّ مالا وفيراً ، ولو أنه حدث بالنسبة لمؤسسة من المؤسسات لكن لها المركز الأعلى في الأسواق المالية .

هذا الامتياز - ونه ، كما يقول وزير المالية السابق ، هو التشريع الخاص بالبنك المركزى - كان يجب أن يكون سائراً جنباً إلى جنب معه في هذا المجلس ، ماذا يضربنا أو انتظرنا قليلاً أو كثيراً ، حتى يتاح للحكومة أن تتقدم بمشروع البنك المركزى حتى إذا شجر خلاف على أساس من الأسس التى يقوم عليها ، لا نكون قد أعطينا ولم نأخذ ، وإلا فسادا يكون العمل ساعثاً ؟

حضرات النواب المحترمين :

إن تقديم مشروع القانون الخاص بمد أجل الامتياز دون التشريع الخاص بالبنك المركزى ليدعوني إلى أن أرتاب ، كما يدعوني إلى أن أطلب من حضراتكم أن تتحزروا . لا شك مطلقاً أن البنك الأهلى مؤسسة محترمة ، وستخدمنا كما نخدهم . كذلك لا أشك مطلقاً - كما قال أحد الزملاء - أن صحة البنك المالية المالية مستفيضة ، ولكن إلى جانب هذا يجب أن يكون هناك وزن لسمعة

الحكومة التي قامت وتقوم له بجليل الخدمات ، كما يجب أن تكون ممثلة المالية وصحة رجالنا الأكفاء إلى جانب تلك السبعة مائة ، وإلا كأننا نقول إن الأجانب لا يقولون أن يساهموا معنا فيه ، أو أن يأمنوا إذا ما مصر البنك بسد قليل . كلا ، إننا لا نقول بهذا ، لأنها نظرية خاطئة ؛ والواجب أن نشيد نحن بسمة هذا البنك . وإلى جانب هذه الإشادة نشيد بسمة تصدع يوم أن مصر ، وبسمة رجالنا يوم يديرون شؤونهم ، وهم مصريون فلما ودما . لذلك أناشدكم أن تتهملوا وترثبوا قليلا ، لأن أرتاب ، وأقمم أنى أرتاب في هذا الأمر . وماذا يضيع على البنك لو انتظرنا شهرا حتى تقدم الحكومة بتسريع البنك المركزي ؛ إذن فواجب ، والأمانة التي في عنقنا تسالكم نحن أن تنتظروا حتى يقدم الشروعان معا ، وليؤجل نظر هذا للشروع الآتية ، وعلى المومم فأرأى الأخير لحضراتكم .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لا أشك لحظة في أن للشروع العروض الآن ، والذي يطلب منا إقراره ، إنما يستحق شكر كل من اشترك فيه ، لأن فيه فائدة كبرى لنا ، أو على عكس ما قال بعض حضرات المعارضين قد أخذنا كل شيء دون أن نعلم شيئا ، تقدم جميعا أهمية البنك المركزي وآثره في أعمال الدولة المالية ، وتنمى جميعا أن يكون — كما أشار بعض حضرات المعارضين — بنكا مصرية ، أصا ، ولما ، ودما ، لكننا يجب أن نكون عمليين ، وأما لا أدعى أن البنك الأهلي مصرى بالفعل ، حتى ولو أصبح كل أعضاء مجلس إدارته مصريين ، بل كما قال نحن الأستاذ فكرى أبظه إن البنك الأهلي هو الجمعية العمومية للمساكين وليس مجلس الإدارة ، وما لا شك فيه أن الجمعية العمومية للمساكين هذه — كما ذكر الأستاذ فكرى أبظه أيضا — لها الحق في أن تعدل القانون بما تراه ، وبمكتها — وهنا أذهب إلى أبعد مما ذكره حضرته — رغم أن أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين أن تجعل جميع أعضاء مجلس الإدارة أجانب .

( ضحكة ) .

أقول إن للجمعيات العمومية في الشركات ، ومنها البنك الأهلي ، هذا الحق ، لكن هذا نظري فقط . وقبل أن أذهب بعيدا في تدليلي أقول إن مد أجل الامتياز مبنى على اتفاق خاص بين الحكومة والبنك مثلا في الجمعية العمومية للمساكين . ومعنى هذا أنه إذا قامت الجمعية العمومية بتعديل نص من نصوص الاتفاق فالنتيجة الطبيعية لهذا هي أن الحكومة تملك سحب الامتياز ، وإذا لم تفعل هذا فعلى المجلس أن يسن قانونا يسجبه .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — إن الجمعية العمومية للمساكين لا تستطيع تعديل الاتفاق .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — من الوجهة النظرية تملك الجمعيات العمومية للمساكين تعديل القانون . أما في الحالة التي نحن بصدها فلا تملك ذلك ، لأنها مرتبطة باتفاق بينها وبين الحكومة ، بمقتضا بعد أجل الامتياز بضرورة معينة ، بحيث إذا خالف أحدنا أو كلها انقضخ الاتفاق ، وهذه نظرية بدئية لا تحتاج إلى تعمق في التفكير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هل الجمعية العمومية للمساكين حرة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ؟

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — نعم هي حرة في انتخابهم ، على أن تكون أغليتهم من المصريين طبقا لهذا الاتفاق ، ولا تملك الحكومة أن تطلب إليها انتخاب زيد دون بكر . فالنتيجة العملية لهذا هي أن القول بأن مجلس الإدارة ليس هو الجمعية العمومية قول لا نتيجة له ، لأن الأخيرة أصبحت مقيدة في كل لحظة بالاتفاق البرم بين البنك وبين الحكومة ، ولولاها لما سن هذا التشريع بعد أجل الامتياز .

يقولون إن الامتياز ينتهي في سنة ١٩٤٨ فلما وجه البجلة في مد أجل هذا الامتياز الآن ؟ ولم لا يؤجل ذلك إلى سنة ١٩٤٧ ؟

هذا كلام قد يكون له شيء من الوجهة نظريا ، ولأكن عمليا ، فترك جانباً ما نضيد من هذا الاتفاق في الفترة من الآن إلى سنة ١٩٤٨ ، وأنرك ما نضيد من زيادة حصة الحكومة ، كذلك أنرك ما نضيد من وجوب توظيف المصريين وتقليب الناصر للمصري في مجلس إدارة البنك الأهلي . نعم أنرك هذا كله ، وأقول إن البنك الأهلي مدين لأصحاب الدوائع فيه ؛ وهذا لا يهين أمره الآن ، إنما الذي يهين أمره هو ما يدان للمصريين وللقيمين بمصر بمبالغ يتراوح مجموعها بين عشرين وخمسة وعشرين مليونا من الجنيهات ، فلذا لم يوافق من الآن على مد أجل امتيازهم ، وأراد أن يسن أعماله ، فهل تظنون حضراتكم أنه يترتب على سنة ١٩٤٧ ١٢ إن إجراءات التصفية

وتنفيذ الأحكام تستغرق وقتاً ، فإذا لم يملك البنك من الآن حق مد أجل امتيازته إلى سنتين مقبلة ، فالنتيجة الطبيعية لذلك أنه يحجم عن عقد قروض جديدة وينصرف إلى المطالبة بدونه .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هل يطالب البنك مدينيه قبل حلول أجل الوفاء ؟ !

حضره النائب المحترم توفيق دوس باشا — إن البنك الأهلى لا يقرض مدينيه إلى آجال طويلة كالبنوك العقارية ، وإنما يقرضهم إلى آجال تراوح بين ستة شهور وستة ، فإذا لم يمد أجل امتيازته من الآن فإنه يحجم اليوم كما سبق القول عن الإقراض ، حتى لا يتخذ بعد ستة إجراءات نزع ملكية قد تستمر إلى سنة ١٩٤٨ ، كما أنه لا يستطيع في حالة إجباره عن الإقراض ، وبالتالي حرمانه من بعض موارده أن يستمر في عمله وما يتطلبه ذلك من مصروفات .

تصوروا حضراتكم ماذا يحدث — ونحن في هذه الأزمة الحارقة — إذا استعمل البنك حقه بل وواجهه في أن يسن أعماله من الآن لأنه لن يمكنه أن يثبت في ذلك حتى سنة ١٩٤٧ ، إنما في هذه الحالة يكون قد أضاع ديون هذا البنك إلى ديون البنوك العقارية التي تعمل الحكومة مجاهدة في تسويتها ، ويكون ذلك في الوقت الذي نرى فيه أن الحكومة قد اعتدلت مبلغ أربعة عشر مليوناً من الجنيهات للتخفيف عن الدينين ، وسيضيع عليها من هذا المبلغ جزء كبير .

تصوروا حضراتكم ماذا يكون عليه الحال ، وغالبية المصريين مدينون . إنما إذا قلنا إن مد أجل الامتياز من الآن إنما هو مغفرة كبرى لمن قام به ، فلا قول إلا حقاً . ولا شك إنى أتمنى أن يكون البنك المركزى مصرى ، ولكن علينا أن نذكر مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات يؤسس بها بنكاً مصرى . وفي هذه الحالة أكون أول من يقول بوجوب إنهاء أجل امتياز البنك الأهلى ، وأول من يقول بترك شهرته الطويلة وعمله مدة أربعين سنة مضت ، وأنادى بأن الاحساس الوطنى مقدم على كل شئ . والواقع أننا لسنا في حاجة إلى مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات ، فأسهم البنك كما يقول حضره النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك مرموزة في السوق ، وعلى المصريين إذا أرادوا أن يمضوا هذا البنك ، أن يشتروها ، وليس ما يحول قانوناً دون ذلك ، وهذه الأسهم تتداولها أيدي كثيرة من المصريين ، ويشرفنى أن أكون واحداً منهم .

الواقع أن البنك الأهلى سيمصر فعلاً ، حينئذ تكون غالبية أعضاء مجلس إدارته من المصريين ، وكذلك موظفوه إلا ما يستثنى منهم لظروف خاصة ، ولا يبقى بعد ذلك إلا السامعون . فإذا نادر المصريون إلى شراء أسهمه صندد يكون البنك كله مصرى .

كان يحسن من غير شك أن يسير مشروع البنك المركزى مع هذا المشروع جنباً لجنب . ولكن هل يوجد تعارض بين الشروعين ؟ أو هل توجد فكرة ترى إلى أن هالك بدأ خفية تعمل من وراء الستار على تقديم هذا المشروع قبل ذلك ؟ لا . لا يوجد شئ من ذلك ، فكل ما يطنق بالبنك المركزى قد طرح على الجمعية العمومية للساهمين وأقرته . وصرح الاثنان بين الحكومة والبنك على مد أجل الامتياز إنما أساسه — كما سبق القول — تحويل هذا البنك فيما بعد ، إلى بنك مركزى . ولا شك أن البنك الأهلى وجميعه العمومية لا يمكن أن يكونا معاً يتفقون اليوم ما أبرموه بالأسى .

إن البنك الأهلى وجميعه العمومية ، متى تعيدا بأحكام الاتفاق للرم مع الحكومة ، فإن التشريع الخاص بالبنك المركزى يصبح بعد ذلك شكلياً ، أى مجرد التنفيذ فقط .

إنما إذا رفضنا هذا المشروع نكون قد جئنا على أنفسنا ، لأن من يرص إنشاء بنك مركزى للدولة يجرم في حق الله .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — هذا الحكم سابق لأوقاته .

الرئيس — أرجو عدم اللقطة .

حضره النائب المحترم توفيق دوس باشا — إن وجود بنك مركزى أمر ضرورى للبلد وفيه الخير كل الخير ، وما سمعت أحداً يعارض في إنشائه .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — قد عارضت في ذلك .

حضره النائب المحترم توفيق دوس باشا — إذا كان حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قد عارض في إنشاء

البنك المركزي فإن هذا يكون أثماً، وجودى فى لجنة الأحكام العرفية ، سمعت من مجلس الأقلية فى لجنة المالية ، ومن حضرى التالين المخرمين الأستاذ فكرى أباطه وأحد والى الجندى ، أن البنك المركزى ضرورى ، وأن إنشاءه يد من الحسنات ؛ إنما مثار اعتراضهم أنه إن لم يتسن أن يسبق مشروع إنشاء البنك المركزى مشروع مدّ أجل الامتياز ، فلا أقل من أنهما يسيران جنباً لجنب . وردى على ذلك أن هذا يد من قبيل تحميل الحاصل ، لأنه ما دام الاتفاق تاماً بين الحكومة والبنك الأهلى على أن مشروع القانون الحاصل بعدّ أجل الامتياز ، إنما أسسه تحويل هذا البنك إلى بنك مركزى ، فلا محل للخوف . أما ما يخشاه بعض حضرات المعارضين من أن الجلية العمومية قد تستعمل حقها فى تعديل هذه الانقلاط قد رددت عليه بأنه إذا حدث هذا فسيترتب عليه سحب الامتياز فوراً شأن كل امتياز آخر .

إنى أعتقد أن التشروع اللروض اللية كله من أوله لآخره خير لمصر ، وأنه - كما بدأت كلاًى - يستحق شكر كل من ساهم فيه ، لأنه بذلك قد أدّى خدمة كبرى لمصر وللمصريين .  
( تصفيق )

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لست خيراً بالشؤون المالية ؛ فلننى لم أمارس عن قرب ، ولا عن بعد ، الأعمال المالية أو للسامعة فى الشركات أو عضويتها ، حتى أستطيع التحدث بخبرة فى هذا الموضوع . ولما سأقصر كلاًى على نقطة محدودة ، هى أن هذا التشروع جاء سابقاً لأوانه ، إذ نذكرون جميعاً أنه بعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، قامت أزمة مالية عالية ، نعيم عنها أن أفلس عدد من البنوك فى بعض البلاد . فيجب التحرز من أن نوافق على هذا التشروع ولم ينته بعد أجل الامتياز الحالى للمطى للبنك الأهلى ، والذى ما زال باقياً على انتهاء ثمانى سنوات ، هذه السنوات الثمانى ، بإحضرات الزواب ، لا نستطيع أبداً أن نكهن بما قد يحدث خلالها من تقلبات وأحداث ، خصوصاً فى هذه الحالة الدولية المضطربة ، التى لا يمكن لأحد أن يتنبأ بالنتيجة التى سننتهى إليها ، ولا الصير الذى نحن سارون إليه .

لا أريد أن أعرض لما يحويه هذا التشروع من حسنات أو سيئات ، فهذا كفيلى به أهل الخبرة . وما أريد أن أقرره فقط ، هو أنه يجب التريث ، وعدم التسجل ، فالتوقيت فيسبح أماننا .

ولقد تسامد حضرات من عارضوا فى قبول هذا التشروع فى الحسكة فى هذه البجة ، وحاول كثير من المؤيدين أن يمجيبوا هؤلاء السائلين — ولكننى لم أرى فى ردودهم ما يدعو إلى الاعتناع بالأسباب التى أدلوا بها . وعندما تكلم سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا ، أرهفت أذنى إلى ما قال ، لعل أسمع منه أسباباً قريبة إلى العقول ، غير أنه تدرع بوجود إعطاء زمن كاف للبنك ، يطالب فيه بزماماته أو يسير فى إجراءات التنفيذ لتصيلها . لم أسمع أبداً الاعتناع بهذه النظرية ، لأن الأخذ بها مؤداه عدم إمكان انتهاء امتياز أى بنك أو أية شركة فى المدة المحدودة ، إذ يقال دائماً بوجود إعطاء الفرصة لأى منهما ليستطيع المطالبة بحقوقه والسير فى إجراءات التنفيذ .

والواقع أنه فى نهاية المدة المحدودة تصبح الشركات أو البنوك فى حالة تصفية ، وهى حالة حدد القانون أحكامها ، وأباح للتصفيين فيها اتخاذ إجراءات المطالبة والتنفيذ . ولقد نص الميكريثو الذى أعطى للبنك الأهلى امتياز إصدار أوراق النقد على هذا الحكم بالذات ، إذ جاء فى المادة ٥٦ منه ما يأتى :

« تحفظ الجلية العمومية بسلطتها خلال مدة التصفية بأكلها وبصفة خاصة تصدق على حساب التصفية ونقطة المخالصة اللازمة . يجوز للتصفيين بناء على قرار من الجلية غير الاعتيادية تحويل هذه الشركة إلى شركة أخرى أو إلى فرد من الأفراد ، وذلك مقابل دفع جميع ذمم وقيمة أسهم وستندات الشركة المنحلة — إما نقداً أو أسهماً — ولكن لا يجوز لهم بأى حال من الأحوال أن يخولوا حق إصدار البنكنوت » .

فظاهر من المادة إننى أرى ما يخشاه سعادة دوس باشا قد بينه هذا الأمر العالى بياناً واضحاً صريحاً لا يبقى معه محل لثل هذا التخوف . وإننى أكون متدلاً كل الاعتدال إذا ما قلت بوجود الانتظار لا إلى ثمانى سنوات ، بل إلى أن تنتهى الحالة الدولية ، وتتكشف الأمور عن نتائجها ، فإن مثل هذه الحالة قد تدمض عن تطورات خطيرة لا يمكن تبين مداها فى التواشى الاقتصادية والمالية

والسياسة والاجتماعية ، وقد تطرأ على الحال والاقتصاد اعتبارات تغير الأوضاع ، بمثل ما حصل في الحرب الماضية . وأريد أن أضرب مثلاً واحداً للأضرار التي تترتب على التجهيل في السائل المالية : فقد أبرم اتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في سنة ١٩٢٩ مخلص بقروض الجزية وتضيق مصر في تعويضات الحرب . وكان مؤداه التزام مصر بتسديد قروض الجزية للحكومة البريطانية ، لأنها كانت ضامنة في تسديد الدين لتركيا — مع أن سيطرة تركيا على مصر زالت منذ سنة ١٩١٤ واتفق على دفع قيمة هذه القروض على ستة عشر قسطاً سنوياً ، في مقابل ما تستولى عليه الحكومة المصرية من التعويضات المفروضة على ألمانيا .

وإلى ما قبل ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ كانت مصر قد دفعت ثلاثة من تلك الأقساط الستة عشر . غير أنه في ذلك التاريخ قدم دولة إسماعيل صدقي باشا وزير المالية وتقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء قرّر فيها أنه بناء على اتفاق سنة ١٩٢٩ حفظت مصر لنفسها الحق في أن تشتري نصيبها في القرض الثاني لسنة ١٨٥٥ بواقع ٩٠ جنيهاً عن كل ١٠٠ جنيه قيمة اسمية . واقترح أن تدفع الحكومة مبلغ ٨٤٨٥١١ جنيهاً و ٣٠٠ مليم من الباقي من القرض الثاني . وقد وافق مجلس الوزراء في ٧ يناير سنة ١٩٣٠ على ذلك ، وصدر مرسوم بثمانون بفتح اعتماد إضافي بذلك المبلغ .

وبعد ستة شهور فقط على دفع هذا المبلغ ، أعلنت ألمانيا امتناعها عن دفع ديونها بمقتضى إعلان التوقف عن الدفع المعروف باسم «Hoover Moratorium» ، فكانت نتيجة ذلك التجهيل أن خسرت الخزنة المصرية بلا شك كل هذا المبلغ ١١ أسواق هذا التخل لا لثامه ، بل لأوضاع الأضرار التي تترتب على تجهيل البت في المسائل المالية الخطيرة . هذا وإنّي أعترض على حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا لأنه وصف من يرفضون مشروع البنك المركزي بأنهم يجرمون في حق بلدهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أريد أن أوضح لحضراتكم نقطة واحدة في هذا الموضوع ، وهي وجوب أن يكون البنك المركزي في مصر مصرياً وطنياً — ليس فقط من حيث مجلس إدارته بل في رأس ماله أيضاً . الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم ألا يعود إلى تكرار ما قاله حرصاً على وقت المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنّي أريد أن أقصر الكلام على ما مالم يسبق لي أن تكلمت فيه . طالبت المعارضين للفكرة التي أبديتها أن يصيروا لحضراتكم مثلاً واحداً لأيّة دولة من دول العالم ، سواء في أمريكا أو أوروبا أو أية قارة من قارات العالم ، تحالف الفكرة التي أبديتها من حيث البنك المركزي فيها ، فلم يتقدم أحد بمثل واحد ... الرئيس — أعود فأوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى عدم التكرار طبعاً للألمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — سأنتكز الآن في موضوع جديد . قال سعادة دوس باشا إن عدم الموافقة على مد أجل الامتياز من الآن سيجعل البنك على انطالابة بوجاهة ديونه والسير في إجراءات التنفيذ . ولا أوافق سعادة دوس باشا فيما ذهب إليه ، وأقول إنه لا يترتب على هذه الموافقة أية نتيجة قانونية . ولو كان قد اشترط في المشروع المعروض على حضراتكم أن البنك يتعهد بتأجيل المطالبة بوجاهة ديونه التي تتقدر بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، لكنا نقول إن هذا المشروع قد أدى خدمة كبرى للبلاد . ولكن الأمر ليس كذلك ، فالامتياز سواء مدّه أجله الآن أو لم يمد فإن الدينين سوف يقومون بدفع ديونهم ؛ ولا يؤثر كلام دوس باشا في هذا الموضوع شيئاً .

إن من وظائف البنك المركزي ، كما هو موضح في المذكرة ، بإحضرات النواب ، أن يمد الحكومة في وقت الحرب بالمال والتمنّض . وأود أن أعرض على حضراتكم فرساً لحالة قد تحدث يوماً ما . لفرض أننا وافقنا على مدّه أجل الامتياز لمدة خمسين سنة مقبلة ، ولنفرض أيضاً أنه بعد ثلاثين سنة فقط قامت حرب لاى سبب من الأسباب بين مصر والدولة المالكة لهذا البنك ( ضجة ) إنّي أذكر فرساً فقط ، فهل إذا حدث وتحقق هذا الفرض سيؤدي هذا البنك وظيفته الأصلية كنك مركزى للدولة المصرية ، من تخون البلاد بالمال والذخيرة حتى خد الدولة التي تملكه ١٢

لا توجد ، بإحضرات النواب ، أية دولة ذات بنك مركزى يملكه لقوة أخرى .

حضره النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — حضرات النواب المحترمين :

قلت إن لجنة المالية ، أغلبية وأقلية ، مجمعة على أن البنك الأهلي مؤسسة مالية تصلح لأن تكون بنكاً مركزياً . ولكني أهديت على أثر ذلك رأياً للأقلية ، مغاده أنه يجب أن يسبق الترخيص بعد أجل امتياز البنك الأهلي لإصدار أوراق البنكوت ، إصدار القانون بإنشاء البنك المركزي ، وكنت أوقع أن أسمع من حضرات المشرعين رداً على هذا الرأي ، ولكن مع الأسف الشديد لم أسمع إلا تعجيداً لفكرة إنشاء البنك المركزي ، هذه الفكرة التي قلت إن الإجماع منقذ عليها ؛ وصمت أيضاً علاوة على هذا التعجيد أن هناك مزايًا في مد أجل الامتياز ، منها جعل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك الموظفين ، من المصريين تدريجياً . وهذه في الواقع لا تعد من مزايًا مد أجل الامتياز ، وإنما هي مزايًا تتبع كل مؤسسة مالية تنشأ كبنك مركزي ، فلا يمكن أن يكون هناك بنك مركزي إلا إذا كانت أغلبية أعضاء مجلس إدارته وموظفيه ، بل كافةهم ، من المصريين . فبمجرد إنشاء هذا البنك يجب أن تحصل على هذه الزايًا بغير نزاع ولا أخذ ولا رد ، إذن فالقول بأن هناك مزايًا من مد أجل امتياز إصدار البنكوت نحتلنا على قبول ذلك من الآن ، وقبل إنشاء البنك المركزي هو قول لا يسع أن ينال به وزن . فلكل أرى أن رأي أقلية اللجنة هو الرأي الصواب ، وأطمح أن ينال موافقة المجلس للوقر .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — هل يسمح لي سعادة الرئيس بأن أوجه إلى حضرة للقرر أربعة أسئلة ؟  
الرئيس — على أن توجه هذه الأسئلة دفعة واحدة .  
( ضحك ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه : السؤال الأول — جاءت في صفحة ١٨ من تقرير لجنة المالية تحت عنوان « ملحق رقم ٥ » العبارة الآتية : « التعديلات التي تقرر إدخالها على نظام البنك الأهلي للمصري توطئة لتحويله إلى بنك مركزي » فأريد أن أفهم إذا كانت هذه العبارة تدخل ضمن المكاتبات الرسمية أو هي من عنديات لجنة المالية ؟

السؤال الثاني : عندما أرسل سعادة وزير المالية السابق هذه التعديلات وضع مذكرات بشأنها ، فهل عرضت هذه المذكرات على الجمعية العمومية للبنك الأهلي ، باعتبار أنها تمت بصفة إلى تحويل هذا البنك إلى بنك مركزي ، أو كانت قاصرة فقط على مد أجل امتياز إصدار أوراق البنكوت ؟ وهل هذه المذكرات نوقشت في الجمعية العمومية للبنك ، أو أنها كانت قاصرة على عمل حكومي عرض على مجلس الوزراء ؟

السؤال الثالث : هل يرى حضرة للقرر أنه من المحتمل أن ترفض الجمعية العمومية للبنك الأهلي تحويله إلى بنك مركزي أو لا ؟ وإذا حدث هذا ، وهو أمر محتمل ، فماذا يكون موقفنا في إصدار هذا القانون ؟

السؤال الرابع والأخير : هل من المحتمل أن يرفض مجلس النواب أو مجلس الشيوخ مشروع القانون الخاص بإنشاء البنك المركزي أم لا ؟ وإذا كان هذا محتملاً ، فماذا يكون موقفنا في إجازة هذا المشروع للمعرض علينا بعد أجل الامتياز فعلاً ؟

حضره النائب المحترم علي التلاوي بك — سمعت الآن استفساراً من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق محامو قدر ودخلت مصر في حرب مع الدولة التي هي صاحبة رأس المال في البنك الأهلي . والجواب على ذلك بسيط ، هو أنه ساعدت تصادر مصر مال البنك ، كما يحدث في كل بلاد العالم ( ضحك وتصفيق ) . ولن تكون مصر في هذه الحالة مستعدة أو مبتكرة في اتخاذ هذا الإجراء .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وكيف يتيسر ذلك إذا كان رأس المال مودعاً في إنجلترا ؟

حضره النائب المحترم علي التلاوي بك — أقول بعد ذلك كلمة مختصرة إحقاقاً للحق ، إن يد يدو أنه قد خطئ رجال بعض حضرات النواب للمرضين أن البنك الأهلي هو الذي طلب أو سعى إلى مد أجل امتياز له لدى الحكومة ؛ ولكني أقرر لحضراتكم أنني أعلم علم اليقين أن البنك الأهلي لم يسع لتلك مطلقاً ، وإنما الذي سعى لهذا هو وزير المالية السابق . فقد وجد بالوزارة مشروعاً متروكاً ، فأدخل عليه ما رآه من التعديلات وسعى هو — لا البنك — إلى مد أجل الامتياز .

إذا كان سعادة رئيس المجلس ، وهو الذي كان وزير المالية إذ ذاك ، يرى أن في كلامي ما يخالف الحقيقة فما عليه إلا أن يتنصبي عن الرئاسة ليدلي بكلمة الحق في هذا الموضوع . لقد كوتن حضرات الزملاء الذين عارضوا هذا المشروع شكلاً ومحتواً وهيكلاً خريباً

للمشروع للعروض علينا ، ولكن اتفق بهم الحكومة المصرية من هذا التشريع هو أن للقرحات والمصادقات التي دارت بينها وبين البنك نالت موافقة الجمعية العمومية . أما مشروع إنشاء البنك المركزي فهذا عمل تطبيقي يصدر بقوة التشريع . وما دام المبدأ مسلماً به فلشروع المصري حق إصدار المشروع الخاص بذلك ، ولكن حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل قد كد قلب الأوتاع ، فوضع الأرض فوق الماء ، لأن الحكومة لم تتقدم بالمشروع الخاص بإنشاء البنك المركزي ، وقلت حضرة أن الحكومة في وسعها أن تضع هذا المشروع وتقدم به إلى البرلمان ، فإذا ما صدر القانون نفذ إلى البنك دون حاجة إلى موافقة .

لقد استمعت في إيمان وتفكير إلى ما قاله حضرات من عارضوا المشروع ، على أجد سبباً للخوف الذي يساورهم لم أجد تلك سبباً ، فامتياز البنك الأهلي في إصدار البنكنوت قائم من قديم الزمن ، وقد قلت لحضراتكم إن الثقة المالية في هذه المؤسسة هي في مصلحة البلد ، لأن مصر قادمة على أعمال كثيرة جداً تحتاج إلى مساعدات مالية . ولكن هذا شيء ، ومشروع إنشاء البنك المركزي شيء آخر ، لأن إنشاء البنك المركزي إنما هو عمل تطبيقي من حق الحكومة أن تصدر به تشريعاً ، فإذا ما وافق عليه البرلمان أصبح نافذاً . أما الصعوبات الحقيقية التي كان يمكن أن تعترض المشروع العروض فقد كانت في قبول الجمعية العمومية للقرحات التي تبودلت بشأنها رسائل بين وزير المالية وحافظ البنك . أما عن السألة التي تكلم عنها بعض حضرات المعارضين فيما يتعلق بما تكون عليه الحال ، لو عدلت الجمعية العمومية في قانون البنك الأساسي مما يعارض مع ما تم الاتفاق عليه في المشروع 'عروض علينا ، فالرد عليه أن هذا غير جائز ، لأن الجمعية العمومية من اتفقت على أمر من الأمور أصبح مكملاً ، لا يمكن أن تعدله جمعية عمومية أخرى .

لذلك أرجو المجلس - بعد أن أصبحت المسألة واضحة - أن يوافق على مشروع القانون العروض ، لأنه في مصلحة البلاد وخيرها ، كما أرجو أن يأتي الوقت الذي نرى فيه أغلبية أسهم البنك في أيدي مصرية .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك - أود أن أقول كلمة قصيرة فيما يتعلق بالتشريع الذي تكلم عنه حضرة النائب المحترم على اللزلاوى بك . لا شك أن للحكومة كل الحق في أن تصدر ما تراه من تشريعات تسري على جميع سكان البلاد ، وهذه بدعة مسلم بها ، إلا أنني أقول لى ذكرت في صدر كلامي لأول مرة أن التشريع الخاص بإنشاء البنوك المركزية يصل بمسائل شائكة ، لأنها تتناول أموراً مالية . ولا شك أن حضرة النائب المحترم على اللزلاوى بك من أكثر الناس خبرة بتلك المسائل التي قد تعترض كل من يتحرك في وضع مثل هذا التشريع . ونظريتي التي أقول بها هي أننا ما دنا في حل من وضع هذا القانون الآن ، وفي وسعنا أن نذلل جميع العقبات قبل منح البنك الأهلي هذا الامتياز ، فلماذا نترك هذه الفرصة الذهبية ونصرح بعد هذا الامتياز قبل وضع التشريع الذي قد تعترضه صعوبات لا تمكن من التغلب عليها ؟

القرر - يظهر أن هناك لبساً في تعيين مهمة البنك المركزي ، فللسألة التي أريد أن أوضحها تماماً هي أن البنك المركزي منحة وامتياز ، وهو مؤسسة لها قيمتها وتتولى إصدار ورق البنكنوت ، وتؤدي للحكومة خدمات جليلة من الباحة المصرفية . والبنك الأهلي لا يرضى بحال من الأحوال أن يكون بنكاً مركزياً . وترون في الصفحة الرابعة من التقرير أن الغرض من إنشاء البنك المركزي أمران : الأول ، الإشراف على السوق المالية وتنظيمها . والثاني ، إدارة العملة في الحدود التي ترسمها الحكومة ، وتثبيت سعرها . أما الإشراف على السوق المالية فإن البنك الأهلي يرجو أن يحقق له القيام به بكل الوسائل .

يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك إنه يرى أن يضع تشريعاً يؤسس بمقتضاه البنك المركزي ، ليكون على رأس المؤسسات المالية كلها . ويقول فوق ذلك إن مصر من حقها أن تضع هذا التشريع . صحيح أنه من حقنا أن نضع ، ولكن ما الذي يغناه حضرة من البنك الأهلي ؟ البنك الأهلي يرحب بأن يتحول إلى بنك مركزي لأن هذا يؤيد مركزه ويجعله مشرفاً على المؤسسات المالية في البلاد . والبنوك الأخرى خاضعة للقانون للمصري ، ونسرى عليها الآن قوانين الصرابة والحسن ، فهي إذن لا تستطيع المعارضة في التشريع للمصري . والآن وقد انتهت الامتيازات الأجنبية فلنأى تؤكد لحضراتكم أنه لا يوجد في مصر بنك يحترم إلا وهو على صلة بالبنك الأهلي وله معه معاملات ، ولا يوجد بنك يحترم يرضى تنظيم المعاملات المالية ويرفض أن يكون على صلة وثيقة بالبنك الذي يشتم بالثقة المالية في العالم أجمع ؟ فما الذي يغناه حضرة النائب المحترم ؟ يقول حضرة إن من الجائز أن ترفض الجمعية العمومية للبنك الأهلي تحويله

إلى بنك مركزي ! وكيف ترضى الجمعية العمومية تشريعاً مصرحاً ينظم علاقات البنك الأهلي بالبنوك الأخرى ؟ إن القول بأن البنك الأهلي قد يرضى التحويل إلى بنك مركزي هو قول لا يقام له وزن لأنه لا يتفق والنطق أو المتقول . ولا يمكن مطلقاً أن يكتفى بحترام يرضى أن تنظم علاقاته على أساس الأمانة والصدق ، أو يرضى أن يكون ذا صلة بالبنك المركزي الذي يتولى الإصدار . هذا ما أردت أن أقوله بإيجاز .

تقول الحكومة في مذكرتها بصراحة إن من حقنا أن نرفع وأن يكون لنا بنك مركزي وطني ، أي أوت الجهد التي تبذلها الحكومة لتصير البنك الأهلي قبل أن يكون بنكاً مركزياً هي جهود جلية لها قيمتها ، وكان يجب أن تعاقب بالشكر والامتنان .

يقولون إن هذا البنك المركزي سيكون يرأسه مال أجنبي . ونسوا — كما قال للتلاوى بك — أن مواردنا المالية محدودة . وماذا يضربنا أن ندير هذا المال الأجنبي ، وأن نكون الأغلبية في مجلس الإدارة ، كيف يتضم ذلك البنك ويسم لك أمواله لتديرها ، فترض ذلك بحجة أن هذه الأموال يجب أن تكون مصرية ؟ ! إن هذا اعتراض لا يقام له وزن . وإذ توفر لك الريان والكفاية والمال لإنشاء مؤسسة مصرية بأموال مصرية فلا بأس . أما أن تعجم عن إدارة البنك المركزي بحجة أن أمواله أجنبية فذلك بهذا تخف في منتصف الطريق وتسلم للشروط الوطنية الجارية — ولا يمكن أن يقر مجلسكم الورق هذا التصرف . لذلك أرجوكم الموافقة على المشروع .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — كلنى في غاية الإيجاز ، لأنى وجدت أن حضرات النواب المحترمين الذين جئنا للشروع قد ردوا على جميع النقاط التي أثارها المعارضون . كلنا متفقون على ضرورة إنشاء البنك المركزي . ولقد تبين من المناقشة أن البنك الأهلي هو أحسن مؤسسة تصلح للتنام بمهمته ؛ وهذا على ما اعتقد متفق عليه من أغلبية المجلس للورق .

بقيت النقطة التي أثارها الأغلبية في لجنة المالية والتي شرحها اليوم حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد توفيق خليل بك . واعتقد أن رد حضرة للقرر فيه الكفاية ، وأزيد عليه أن كل ما كنا نطلبه هو أن توافق الجمعية العمومية البنك الأهلي على الشروط الخاصة بتصميم ذلك البنك بالشكل اللين في قرار لجنة المالية . وقد وافقت هذه الجمعية ضلاً في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٩ وأبلغ محافظ البنك قرار الموافقة إلى الحكومة بخطاب رسمى ؛ فلم يبق إذن أمامنا إلا أن نضع التشريع اللازم ؛ والتشريع في بدنا ومن حقنا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى — أليس من الجائز أن يرضى البرلمان هذا التشريع ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — لا أظن أن عضواً واحداً في مجلسكم للورق يرضى إنشاء البنك المركزي سوى حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى الذى يرى ألا عسكر في إنشائه إلا في سنة ١٩٤٧ . كذلك رأى الأستاذ محمود سليمان غنام تأجيل إنشائه إلى أن تتجلى الحالة المالية ، مع أننا في أشد الحاجة في الوقت الحالى إلى بنك له مكانة البنك الأهلي الذى يتمتع بثقة عظيمة في العالم بأجمه ، لتحوه إلى بنك مركزي . ولا أستطيع أن أفضل لكم المساعدات القيمة التي قدمها البنك الأهلي للحكومة المصرية . ويسرن أن أشيد بذكر جناب محافظ البنك الحالى البير إدوارد كوك وبالمساعدات الكبيرة التي قدمها لي شخصياً كوزير للمالية في الوقت الصعب في أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ عند نشوب الحرب . وإنى لأكر ما قاله دولة صدق بشا عن المساعدة التي قدمها هذا الرجل لجميع وزراء المالية السابقين ؛ وأقر أن هذه المساعدات كانت تهم بأطيب روح .

وأخيراً أشكر واضح هذا المشروع ولا أنكر أن الفضل في وضعه لا يرجع لي بل يرجع إلى سعادة الدكتور أحمد ماهر بشا الذى تناولوه وأحياء من جديد على الأسس التي ابتدأها المرحوم أحمد عبد الوهاب بشا . وأرجوكم — للقوائد الجزئية التي تعود لي مصر من هذا المشروع — أن توافقوا عليه .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحى — ذكرت أن رئيس مجلس إدارة البنك سيكون مصرياً ، ولم يتبينوا في الذكرة ولا في القانون ما إذا كان المحافظ الذى على المحافظ الحالى سيكون إنجليزياً أو مصرياً .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — إن محافظ البنك موظف إدارى ؛ والأمم في تعيينه يرجع لمجلس الإدارة ؛ وستكون أغلبية



هذا المجلس من للصيرين في وقت قريب — فلما تمتع رئيس مجلس الإدارة الحالي عن وتليفه فبطبيعة الحال سيمين خلفه من أعضاء مجلس الإدارة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — سؤالي ينصب على محافظ البنك الأهلي لا على رئيس مجلس الإدارة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — محافظ البنك هو عضو مجلس الإدارة للتدب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — جاء في العمود الثاني من الصفحة الرابعة من التقرير أن معاوضات الحكومة مع البنك تكفل « أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرياً بعد أن تنتهي مدة المحافظ الحالي ( السير إدوارد كوك ) ، وهو يجمع إلى صفته صفة الرئاسة . على أن يكون وكيل مجلس الإدارة مصرياً طالما كان رئيس المجلس أجنبياً » .

أي أنه بعد تخطي السير إدوارد كوك سيكون الرئيس الجديد مصرياً ؛ وفي مدة ريلته سيكون الوكيل مصرياً .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوي بك — محافظ البنك الأهلي هو رئيس مجلس الإدارة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هذا غير صحيح ، لأن المحافظ الحالي يجمع بين صفتين .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوي بك — قلت إن محافظ البنك الأهلي هو رئيس مجلس الإدارة ؛ والأستاذ عبد الحميد عبد الحق ينكر ذلك ؛ وأنا أقرر أن المحافظ هو رئيس مجلس الإدارة من يوم إنشاء البنك الأهلي للآن .

الرئيس — لا خلاف بينكما ، لأنك تتكلم عما هو واقع الآن ، وهو يتكلم عما سيكون . وليس هناك شرط يوجب استمرار هذا إلى الأبد .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — اليوم يجمع السير إدوارد كوك بين الصفتين : صفة المحافظ و صفة رئيس مجلس الإدارة . أما في المستقبل فلا .

الرئيس — انتهت المناقشة في الموضوع وسأعرض على حضراتكم الاقتراحين الآتيين :

١ — اقتراح من حضرة النائب المحترم أمين سعيد ، ونصه :

« أقتراح أن يقدم للمجلس في هذه البورة — كما وعد بذلك معالي وزير المالية — مشروع إنشاء البنك المركزي ، على أن تشمل مواده مادة هذا المشروع الوحيدة بعد أجل امتياز إصدار أوراق النقد ( البنكنوت ) » .

٢ — اقتراح مقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور حنفي أبو العلا ، ونصه :

« أقتراح أن يربحاً نظر مشروع القانون بعد أجل امتياز إصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري لظرفه مع مشروع إنشاء البنك المركزي الذي وعدت الحكومة بتدعيمه قبل نهاية البورة الحالية » .

وسيوخذ الرأي عليها بجملة النقد .

( في ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

أخذ الرأي بالبداة بالاسم

على مشروع قانون بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد

للمنوح للبنك الأهلي المصري

الرئيس — أمضى اقتراحان في معنى واحد ، هو تأجيل نظر مشروع القانون بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري ، إلى أن تقدم الحكومة مشروع إنشاء البنك المركزي الذي وعدت به . والواقع أنه ليس أمناً الآن مشروع إنشاء هذا البنك ، بل المروض هو مشروع القانون الذي أشرت إليه ، وستكون هناك مشروعات أخرى مالية ستقدمها الحكومة طبقاً لتفضيلات التنظيم المالي الذي يدعو إليه حاجة البلاد .

فلاقتراح الأول مقدم من حضرة النائب المحترم أمين أحمد سعيد ، وضمه :

« أقتراح أن يقدم للجلس في هذه البورة - كما وعد بذلك محلى وزير المالية - مشروع إنشاء البنك المركزى . على أن تشمل مواده مادة هنا للشروع الوحيدة بمد أجل امتياز إصدار أوراق النقد ( البنكوت ) » .

والثانى مقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور حنى أبو العلا ، وضمه .

« أقتراح أن يربأ نظر مشروع القانون بمد أجل امتياز إصدار ورق النقد للمنوح للبنك الأهل المصرى نظره مع مشروع إنشاء البنك المركزى الذى وعدت الحكومة بتدعيه قبل نهاية البورة الحالية » .

وبما أن الاقتراحين فى معنى واحد فلنأخذ الرأى عليهما مرة واحدة ، فلوافق عليهما بفضله بالتوقف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - رفض المجلس التأجيل ، فهل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى ( للقر ) -

« نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - على مدلة أربعين سنة ، تبدى من تاريخ العمل بهذا القانون ، الامتياز للمنوح للبنك الأهل المصرى بموجب المادة ٢ من الفكرتو الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ الخاص باعتاد نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تدعيه ، وذلك بالشروط المدونة بنظام البنك » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك - تصه هذه المادة على أن مد أجل الامتياز بمنوح البنك طبقاً لأحكام الفكرتو الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ . وبما أن هذا الفكرتو مشقوع بشروط نظام الشركة ، وهى واردة فى تقرير اللجنة ( ملحق رقم ٢ ) على أرجو من محلى الوزير أن يوضح لنا علاقة هذه المادة بنظام ورق النقد الذى جاء حكمه فى الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من نظام الشركة المشار إليها ، وهذا هو نص الفقرة المذكورة :

« ويجب أن يقابل بصفة دائمة قيمة الأوراق المتداولة لحاملها أو التى تدفع لى تدعيها : أولاً - نهاية الصف على الأقل ذهباً » .

فهل المراد من المادة الأولى من الشروع أن يكون هذا الحكم باقياً على حاله أو هلك حكم آخر ؟

حضرة صاحب محلى وزير المالية - الفروض أن البنك الأهل المصرى قائم مستمر فى العمل وله نظام يسير عليه الآن ، فالمراد أن يبقى سائراً على نظامه الحال كما هو .

الرئيس - هل توافقون على المادة الأولى ؟

( موافقة عامة ) .

للقر :

« مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس - فليتل نص الشروع لأخذ الرأى عليه بالتداه بالاسم .

على مشروع القانون ، وضمه :

## مشروع قانون

بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدعناه :

مادة ١ — بمد لمدة أربعين سنة ، بتدنى من تاريخ العمل بهذا القانون ، الامتياز الممنوح للبنك الأهلي المصري بموجب المادة ٢ من المذكريتو الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ الخاص باعتاد نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تقديمه ، وذلك بالشروط المدونة بنظام البنك .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — ليتفضل حضرات الممتنعين عن إبداء الرأي بإبداء أسباب امتناعهم .

حضره النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — امتنعت عن إبداء الرأي ، لأنني لم أكون رأياً في المشروع قبلي  
عن الجلسة التي توفى فيها .

حضره النائب المحترم الدكتور حنفي أبو العلا — امتنعت لأنني لازلت مصمماً على ضرورة تقديم مشروع البنك المركزي قبل إقرار هذا المشروع الذي لا أنكر فائدته وخطورته .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — وأما أيضاً ، مع تحيضي للمشروع ، وموافقتي عليه ، أرى أن يسبقه مشروع البنك المركزي .

الرئيس — أسفر أخذ الرأي على مشروع القانون عن الموافقة عليه بأغلبية ١٥٤ صوتاً ضد ١٠ أصوات ؛ وامتنع ثلاثة أعضاء  
عن إبداء الرأي .

فيحال على مجلس الشيوخ .

( في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

## مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري —

تقرر لجنة المالية والجوارك — إعادة للمشروع إلى اللجنة بناء على طلب المقرر على أن تقدم تقريرها

لينظره المجلس بجملة يوم الاثنين المقبل

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره ) .

الرئيس — ورد كتاب من وزارة المالية بنوب حضرة صاحب العزة حسن مختار رضى بك وكيل وزارة المالية والدكتور محمد طي رضى الموظف بالوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع هذا القانون ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضره حضرة صاحب العزة حسن مختار رضى بك وكيل وزارة المالية ، والدكتور محمد طي رضى الموظف بوزارة المالية ) .

المقرر — حضرات الشيوخ المحترمين :

للمشروع العروض على حضراتكم اليوم في متنى المخطورة لاتصاله التام بجميع مرافق البله الاقتصادية .

بنك الإصدار في جميع الممالك هو المهيمن التطل على السياسة المالية للدولة . وقد أعطى البنك الأهل الامتياز في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ أى منذ اثنين وأربعين عاماً ، وصدر بذلك مرسوم وزعت صورة منه على حضراتكم مع التقرير .

تغيرت في هذه اللة بعض شروط هذا الامتياز ؛ والصورة المنشورة مع التقرير هي الصورة الحالية لمركز الحكومة من البنك .

لما فكر في مد امتياز هذا البنك قامت وزارة المالية في عام ١٩٣٨ بمفاوضات مع البنك الأهل ، وقدمت بالمشروع الحالي للعروض على حضراتكم بالتصديلات الواردة في الملحق رقم ٥ .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لخطورة هذا الإجراء ، إحرصاً من الامتياز لأربعين سنة مقبلة ، وألّت لجنة المالية والمبارك في مجلسكم الموقر بحث كل ما اتصل بهذا الامتياز واطلعت على النظم المتبعة في البنوك المركزية لسدة دول ، فظهرت لها نقط الضعف التي أعتقد أنها قوة لدرجة لا تسمح لنا بإقرارها في الامتياز الجديد ، ومن هذه النقط عدم وجود هيمنة فعلية للحكومة على إدارة هذا البنك ، وبالأخص على سياسة الإصدار ، لأن هذا كله موقوف على إرادة مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

التبع الآن في كل من بنكي الدولة في إنجلترا وفرنسا هو أن للحكومة الحق دائماً في إعلان البنك بإلغاء الامتياز على أن يعطى البنك قبل إلغاء الامتياز مهلة قصيرة هي سنة في إنجلترا . وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن بنك إنجلترا بنك مملوك للإنجليز ، كل رأس مال إنجليزي ، ومع ذلك تحاط الحكومة الإنجليزية بفرض رقابتها الفعلية على سياسة البنك بهذا السلاح التي في يدها وهو حقها للطنق في إخطار البنك بإلغاء امتياز هو أي وقت تريد مع إعطائه مهلة هي سنة واحدة كما ذكرت .

ما الحكمة في ذلك بإحضرات الشيوخ المحترمين ؟

الحكمة — كما ورد في المذكرة التفسيرية للملحة بمشروع هذا القانون — هي أن هذا البنك بما له من امتياز إصدار النقد هو الوجه الحقيقي لكل سياسة البلد الاقتصادية في محاسنها ، من تمويها إلى التسليف عليها ؛ وهو الذي يقرض الحكومة والمجيات التي تكون قائمة في البلد . فهو كما يسمونها في إنجلترا بنك البنوك إذ يقرض البنوك وتودع فيه البنوك الفائض من أموالها ، فهو الحلقة بين الحكومة وبين كل عمل اقتصادي في البلاد . لهذا نشترط أن تكون الحكومة صاحبة اليد القوية على توجيه سياسة هذا البنك .

أنا لا أقول فقط بتصميم هذا البنك ، ولو أن تصميده هو للثأ الأهل . فبنك الدولة يجب أن يكون مصرياً . هذا ما لا نزاع فيه . ولكن لو كان هذا البنك مصرياً لوجب فيا أعتقد أن تحاط الحكومة في إعطاء الامتياز الجديد بكل أنواع الحيلة التي اتخذتها الدول الأخرى بالنسبة لبنوكها . فالأهم ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إذا كان رأس مال هذا البنك ليس مصرياً ؟

أذكر حضراتكم أن لهذا البنك — كما هو وارد في البند الرابع من الاتفاق — إقرار الحكومة ، فهذا الإقرار في الامتياز القديم للعمول به الآن غير مملود إلى أي مدى يقرض البنك الحكومة وبأى سعر يقرضها ؟

إن في مادام هذا البنك حائزاً لسنة الامتياز فهو الذي يقرر هل يقرض الحكومة وكم من اللال يقرضها وبأية فائدة يكون القرض . هل عدل هكذا النص في للمشروع الجديد الذي يطلب إلى حضراتكم الآن إقرار الامتياز لأربعين عاماً قادمة ؟ بإحضرات الشيوخ المحترمين ، وهنا من أهم نقط الضعف في هذا الامتياز .

كما نريد في اللجنة أن شبادل الرأي مع الحكومة في التصديلات التي يمكن إدخالها على هذا الامتياز حتى يكون وافيّاً بالقرض ، وحتى نزاع ضمائرنا إلى أنه ليست في هذا العمل مجازفة بمستقبل البلاد المالي . فقبل لنا هنا التصديق لا يمكن لأن الشروع نتيجة اتفاق بين الحكومة والبنك ، وأن البنك عرضته على جميعه العمومية ولا يمكن بحال تغيير شيء فيه . إذن وضنا في مركز يحملنا نخار أحد أمرين : فلما أن قبل الشروع كما هو وإما أن نرفضه .

سبينا ، وقد أثرت لجنتكم للورقة بالإجماع هذا السعي ، لإيجاد ضمان للحكومة وللشركة نفسها وللسامعين — فلم نوفق .

للة الباقية لانتهاء الامتياز الممنوح للبنك الأهل هي ثمان سنوات . وقد قالت اللجنة إنه إذا كان للحكومة الحق بعد مضي ثمان سنوات في أن توقف العمل بهذا الامتياز بعد مضي سبع سنوات من تاريخ إعلان البنك بذلك فكانت الحكومة أعطت البنك خمس عشرة سنة يصدر فيها أوراق النقد ويتمتع بالامتياز . وأعلن أن هذه اللة كافية لتكون امتيازاً جديداً لشركة تكون بنكاً للإصدار .

أعطى الائتياز أولاً لبنك إنجلترا لمدة عشرين سنة ، فإذا كان لهذا البنك الذى يعمل منذ اثنتين وأربعين سنة حق البقاء خمس عشرة سنة أخرى من الآن رغم جميع السيوف الموجودة في هذا التصرع ورغم عدم توافر الضمانات التى يجب أن تكون لدى الحكومة قبل هذا البنك ، قبلنا هذا كل وكفى من الظروف الصعبة الحرجة التى يجتازها البلاد ويمتازها العالم الآن ، ولكن حتى بعد قبول جميع الأعضاء هذا الحل بالإجماع رفضته الحكومة باعتبار أن الارتباط مع البنك موقوف على قبول الجمعية العمومية ولا يمكن جمعها الآن فلا يمكن الآن تغيير الاتفاق .

إزاء هذا اجتمعت اللجنة فرأت أغلبيةا أن قبول للشروع على هذه الصورة للعروض بها الآن لا يمكن إقراره ، وهى ترجو المجلس للوقر ألا يقر للشروع لما فيه من مسئوليات ستقع على أعناقنا لمدة أربعين سنة قادمة .

هناك نقطة شفى أخرى في هذا التصريح بإحضرات الشيوخ المحترمين ، هى عدم إعطاء الحكومة حق الاستيلاء على البنك بطريق الشراء في أى وقت تشاء . هذا الحق موجود في أغلب امتيازات بنوك الإصدار في العالم ، إذ ليس فيه — كما تزو حضراتكم — أى غبن أو تمريض حملة الأسهم لحسارة .

لماذا ؟ لأن البنك — كما قال معالي وزير المالية السابق في مذكرته الإيضاحية — روى كحل من الحلول أن تشتريه الحكومة ولكن عدل عن هذا الشراء لأنه يكلف الدولة سبعة ملايين من الجنيهات . فهل أفل من أن ينس في هذا الائتياز على أن للحكومة حق شراء البنك إذا أرادت وإذا توافر لديها المال اللازم ؟ فهذا هو البنك الذى يتوقف عليه مصير ثروة البلاد وكيانها . فبلا تطفى الحكومة حق هذا الحق وهو حتى شراء البنك متى أرادت ؟

أعطى البنك بمقتضى هذا الائتياز ١٥ ٪ من مالى أربع إصدار الورق .

لقد ذهلت حقيقة عندما علمت بالبحث أن ينس فرنسا وإنجلترا لا يتضامنان أربابا على ما يصدره من أوراق البنكنوت ، لى أن الحكومة في كل منها تحصل على مائة في المائة من الأرباح .

هذا البنك يصير بموجب الثقة التى تمنحه الحكومة لإياها بنك بنوك الدولة ، فهو للهن على البنوك الأخرى وصاحب الكلمة العليا في مقدار ما يصدر من أوراق البنكنوت ومن قطع الكبيالات للبنوك الأخرى وفي إجراء العمليات المالية للحكومة . وهو يتقاضى على كل هذه العمليات ربحاً وأجرأً بينا لا يتقاضى بنك الدولة في إنجلترا وفرنسا أية فائدة عن إصدار أوراق البنكنوت بل كل الأرباح للحكومة . كثير أن يمنح هذا التصريح البنك الأمل ١٥ ٪ من أرباح إصدار أوراق البنكنوت مع ما يستفده من مركزه من الامتيازات التى ذكرتها .

لقد قبل إنا وصلنا بهذا الشروع إلى تمسير البنك . وكيف وصلنا لهذا التفسير ؟ لقد وصلنا إليه ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، بإشتراط أن تنتخب الجمعية العمومية للسامعين بصدام ١٩٤٥ أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين . فاصمحو لى ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن أقول وأنا مرتاح التفسير جيداً إن هذا ليس الضمان الحقيقى المطلوب لتفسير البنك ؛ ونحن نعلم الآن أن الأغلبية المطلقة لحملة الأسهم من غير المصريين ، فهل يمثل أن ترشح هذه الجمعية أغلبية من المصريين .

حضره صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — هذا شرط منصوص عليه في التصريح .

لنقرر — ألا يخفى أن نخطأ الجمعية في ترشيحها لأعضاء مجلس الإدارة بأن يكونوا من المصريين الذين يسطفون على البنك ، وأن يكونوا عن براعون حالة البلاد الاقتصادية — فأين الضمان ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إذا انتخب مثل هذا عضواً في مجلس إدارة البنك ؟ وأين رقابة الحكومة ؟ وهل اشترطت أن ترشح الذين تعرض أسماؤهم لى الجمعية العمومية لانتخاب منهم الأعضاء المملووين لمجلس الإدارة ؟

كنت أهم ذلك لو أن الحكومة خفلت لنفسها الحق في أن تقدم كشفاً يحسوى على عشرين أو ثلاثين اسماً من المصريين الذين تتق بهم وكمياتهم الاقتصادية وبأنهم سيدافعون عن حقوقها لانتخاب الجمعية العمومية من بين الأسماء الواردة في هذا الكشف الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس الإدارة ؟ فلم تم هذا لتهمت أن البنك مُصر ، ولكن لا يمكن تصيره عملياً إلا إذا كانت أغلبية حملة الأسهم من

للمصريين في هذه الحالة قسط حق بأن التاخيرين لأعضاء مجلس الإدارة يسعون وراء انتخاب من يتقون في أنهم سينفذون السياسة العامة المالية الاقتصاية التي تتفق ومصالح البلاد الحقيقية أولاً وقبل كل شيء .

لقد قيل إن الأسهم ستسعى اسمية بعد سنة ١٩٤٨ ، وفي هذا مجال لتضخم حمة الأسهم . وأنا لا أتصور أن هذه الطريقة مجدية لأن الشرط الذي يفرض بأن يمرض على مجلس الإدارة كل عقد بيع يتم حمل سهم ومشتريه ، أقول لا أعتقد أن يكون هذا كافيًا لتضخم حمة الأسهم . إذ أن أهم جيداً أن مجلس الإدارة يضل هذا إذا تضخم بائع مصري لمشتري أجبي . ولكن ما الذي يفعله هذا المجلس إذا كان البائع وللتشترى كلاهما أجبي ، فبأي وسيلة يمكن لمجلس الإدارة ألا يقر هذا البيع ، وما هو الطريق القانوني للخروج من هنا المأزق ؟

حصرة صاحب للمقام الرفيع على ناصر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — إن الحكومة حينئذ تشتري الأسهم المعروضة للبيع .

القرر — إذا ضلت ذلك تحمل للسألة ؟ ولماذا لا تشتري الحكومة البنك من الآن ؟

هذا ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، ما وصلت إليه اللجنة من الأسباب التي تعتقد غلظة بأنها ضارة بمستقبل البلاد ، وإنها لا يمكنها أن تفرح على حضراتكم إقرار هذا التشريع قبل أن يدخل عليه التعديلات وأقلها التعديل الذي قبلته اللجنة بالإجماع وهو حق الحكومة في إعلان البنك بفسخ عقد الامتياز بعد سبع سنوات من سنة ١٩٤٨ .

وكل رجائي ألا ينظر إلى هذا الموضوع من الناحية الحزبية ، بل يجب أن ينظر إليه من وجهة مراعاة الصالح العام لأن هذا ما أمثله علينا الرغبة الحقيقية في صيانة استقلال البلاد المالي الذي نعتقد أن هذا التشريع ضار به .

الرئيس — لقد اجتمعت لجنة المالية عند بحثها لهذا المشروع إلى قسمين : سبعة أعضاء ضد المشروع وستة أعضاء مع المشروع . وقد تكلم حصرة للقرر الدكتور زكي ميخائيل بشاره معبراً عن رأي الأغلبية ، وستكلم حصرة الزميل المحترم محمود شكرى باشا معبراً عن رأي الأقلية .

حصرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ هاوس — إن الأقلية لم توافق على هذا المشروع إلا بعد أن سمعت البيان الذي أدلى به معالي وزير المالية في الجلسة السرية من أن هناك أسباً هامة مستعجلة خطيرة تستدعي إصدار هذا التشريع ، ففتح تأثير ذلك ..

حصرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — يؤسفني أن يتناول الآن حصرة الشيخ المحترم ما دار في الجلسة السرية . ولذلك فإن الحكومة تقرر أنها متنازلة عما قيل في الجلسة السرية وتطلب أخذ الرأي على التشريع كما هو معروض الآن بالجلسة العلنية .

حصرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — إن الموضوع كما قال حصرة للقرر هام لأنه يرتبط بحياة البلاد الاقتصادية . وكنا نود أن تتمكن أو نتمكننا اللطوف من أن يكون البنك المركزي منشأة مصرية بحتة بأموال مصرية وأعضاء مصريين ومواطنين مصريين . ولكن يجب أن نجاه الحقائق ، إذ ليس في استطاعة مصر ، وإلى زمن ليس بالقريب ، أن تتمكن من تحقيق هذه الأمنية فيجب أن يكون للبنك بنك البنوك . وقد دلتنا الحوادث — وأقربها ما كان في شهر سبتمبر الماضي — من أنه إذا لم يكن في البلاد بنك قوى لكنت الأزمة التي حلت بالبلاد في الشهر المذكور شديدة الوطأة وأضررت بالبلاد ضرراً كبيراً .

أقول إنه من الواجب أن يكون لهذه البلاد بنك مركزي لأن هذا النوع من البنوك موجود في جميع بلاد العالم حتى الصغيرة منها . وهذه البنوك لم توجد اعتباطاً ولكنها وجدت لما ظهر من ضرورة اقتضت وجودها — إزاء هذه الحقائق المعروفة لحضراتكم لم يكن أمام الحكومة المصرية من سبيل إلا أن تنظر إلى ذلك البنك القديم الذي أنشئ سنة ١٩٩٨ والذي أمكنه بمتانة نظامه ووقته في العمل وبعد نظره أن يكتسب هذه المكانة القوية حتى إنه ما من بنك في الخارج يعمل عملاً إلا بواسطته أو باستشارته ، فأصبح بذلك بالنسبة للخارج هو البنك القوي الوحيد الذي تنظر إلى كل الدول وللأسف التي في خروج البلاد نظرة ثقة واحترام ، كما أنه في مصر أيضاً قد اكتسب هذا المركز .

وأؤكد لحضراتكم أنه ما من بنك من البنوك في مصر على اختلاف جنسياتها وإلجاً إلى البنك الأهلي لاستشارته في أمعاه ، وأزيد في ذلك أن كثيراً من هذه البنوك تعرض عليه ميزانيتها ، بل وبعض مديري تلك البنوك يمرضون بأعضهم عليه حافظاً أوراقتهم طارحين أمثله حلة بنوكهم — يضلون هذا لأنهم يضطرون إلى طلب مساعدته . ومن العاوم أن هذه البنوك تتدخل بوائدهم تأتي من الخارج وبرموس أموال من الخارج وتتدخل في أموال أحياناً من الداخل وكثيراً ما توجد هذه البنوك في ظروف تحتاج فيها إلى

لئال فتوجه إلى البنك الأهلي وتسله في بعض الأحيان حافظة أوراقها المالية لتعرضها عليه ، وأحياناً تسله الكياليات اللودعة عندها ضامناً ليقترضها بمقتضاها . ولا أرى داعياً لذكر أسماء هذه البنوك ولكن أقول إن أغلب البنوك حتى الكبير منها تلجأ إلى هذا البنك طالبة مساعدته ومعوته .

هذه الثقة الكبرى التي اكتسبها البنك ، سواء في الخارج أو الداخل ، هي التي حدث بالحكومات المتعاقبة إلى اليوم — لأن هذا الصروع قد فكر فيه من سنة ١٩٣٥ وستة ١٩٣٦ وأوشك أن يتم في سنة ١٩٣٨ — أقول إن كل هذا حدا بالحكومات المتعاقبة أن تتجه إلى هذا البنك لتتفق معه على أن يكون بنكاً مركزياً ؛ وأقول عن حقيقة وشيئ إنها أصابت في هذا الانحاء وأصابت بحق — أقول لحضراتكم إنني كنت أميل كل الميل كما سبق أن ذكرت أن يكون لنا بنك مركزي يردس أموال مصرية ، ولكن أمام هذه الحالة الوجودية — ولا أدري على من يقع الذنب في وجودها — أقول إن الوقت الذي يمكن أن نصل فيه إلى تحقيق هذه الأمنية بكل أسف ليس بالقرب .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : لقد قلت إن الحكومات المتعاقبة بدأت في الفاوضة مع البنك الأهلي منذ سنة ١٩٣٥ على ما أذكر ؛ وكانت آثار هذه الفاوضة تظهر آتاً ونحني أحياناً حتى وصلت الحكومة سنة ١٩٣٨ إلى هذا النظام للروض الآن .

أقرر لحضراتكم حسب ، اطلاعي على ثلاثة مشاريع للبنوك المركزية في تركيا و يوغوسيا وسويسرا ، أن رأس مال هذه البنوك حقيقة وطني وأعشاء مجالس إدارتها طليماً وطينون لأن ذلك متميز هناك ، أما في مصر فليس أمام الحكومة إلا هذه النشأة ، فلماذا تصنع وهي تريد أن تصل إلى كل الضمانات الملمكة لتخسر هذا البنك ؟ رأيت أنفس تتماوض في بعض شروط قد تؤدي إلى ذلك — إذا أردنا نحن المصريين أن نصل إلى تخميره — فرأيت أن هذا لا يتأتى إلا إذا اشترت الحكومة رأس ماله ، وهذا يكلفها سبعة ملايين من الجنيئات ومثل هذا اللبغ غير ميسور الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يكون للحكومة هذا الحق في أي وقت ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لقد قلت إنه كان هاك تفكير في ذلك ، ولكن أمام عدم الإمكان فكرت الحكومة في تحويل الأسهم إلى أسهم اسمية ليحكم تداولها من يد ليد ويتبرر بذلك مراقبتها وتكون السائة حيز في يد أعضاء مجلس الإدارة المصريين لأنهم هم الذين يملكهم بمهارتهم أن يحوّلوها من يد أجنبية إلى يد مصرية . إن المثل الذي ضربه حضرة المقرر عن أجنبي قد يتنازل إلى أجنبي مثله صحيح ، ولكن الحكومة قد أظهرت رغبتها في تخمير البنك وهي تسعى إلى ذلك . وقد قرر معالي وزير المالية السابق أمام مجلس النواب أنه إذا وجدت أسهم معروضة للبيع ولم يكن هناك من المصريين من يتقدم لشترائها فإن الطريقة العملية أن تقدم الحكومة لشترائها وتتنازل عنها لمن شاء أن يشتريها بعد ذلك من المصريين عندما تسمح لهم الظروف .

وإنني فالتخمين يمكن من الوجهة العملية . وأؤكد لحضراتكم أن الطريقة العملية في كثير من الأحيان تفوق في نتائجها النظريات . هنا ما يمكن أن نصل إليه من حيث تخمير الأسهم . أما من جهة تخمير رأس المال فيمكننا أيضاً أن نصل إليه عن هذا الطريق .

إن المصريين ، يا حضرات الزملاء ، هم المقصرون في هذا الصدد ، وكان يمكنهم أن يشتروا كثيراً من هذه الأسهم . وأذكر بهذه المناسبة أن المقصور له الملك فؤاد الأول — وتسلمون أني قضيت في خدمة جلالة ست سنوات — كان يصنع كل مصري كان يتشرف بمقابلة جلالة أن يشتري ما يستطيع من أسهم البنك الأهلي — لأن جلالة كان يتقصد أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتخمين هذا البنك .

فلماذا كنا قد قصروا في اللامشي لجدير ما أن نتجه إلى هذا الواجب وأن نصل على تخمير هذا البنك . وأماننا الفرصة لنسارع إلى مشتري أسهمه ، وأظن أن الحكومة توافق على هذه الطريقة .

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — الحكومة توافق على ما أبداه حضرة الشيخ المحترم في هذا الشأن ، وأعطف أن كل حكومة تتسنى أن يصر هذا البنك .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — انتهينا من بحث مسألة تخمير رأس المال ...

حضرة الشيخ المحترم الشيخ على رمضان الطوبجي — إذا كان حصة الأسهم من الأجانب لا يريدون فيها ، فما هي الوسيلة لإجبارهم على البيع ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أؤكد لحضراتكم أن الأسهم لا تمسك طويلا في أيدي حاملها لأن الناس قد جابوا على حب التقلب ، وقد يرى أحدهم أن فائدة السهم الذى يملكه ٥ ٪ و يرى أنه لو باعه يمكنه أن يشتري سهماً آخر يطيحه فائدة أكثر إذا وجد هذه الفائدة ، فإنه لا يتأخر عن بيع أسهمه ، لما كتبت الأبدية على حيازة الأجانب لأسهم البنك الأهلى ولم يكتب عليها البقاء فى أيديهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أريد أن ...

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أرجو عدم مقاطعة ، لأنى لا أقاطع أحداً .

بعد ذلك أنكم عن تخصيص البنك من جهة مجلس إدارته . ترون حضراتكم أن للشروع فى العروض قد اشترط أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ابتداء من سنة ١٩٤٥ حتى قبل بدء الامتياز . وتلاحظون حضراتكم أن الأعضاء المصريين الذين ينتخبون فى مجلس الإدارة يزدادون يوماً بعد يوم . لقد تساملت حضرة للقرر عما هو الضمان فى أن يكون أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتخبون من المصريين الذين يملكون لصالح البلاد ، وقال بأنهم طبعا ينتخبون بمعرفة الجدية المصنوعة التى تلاحظ فيمن تنتخبهم أن يكونوا ممن يملكون على ما تريد من غير مراعاة لمصالح البلاد .

وأرى أن فى هذا القول تجاوزاً كبيراً لسببين : الأول ، أنه قد جرى العمل حتى الآن — بالرغم من أن الحكومة ليس لها سيطرة على البنك الأهلى — على أن كل عضو معين فى مجلس الإدارة يجب أن يتفق عليه من الحكومة . وكان يجرى هذا الاتفاق شفويًا بين الحكومة والبنك من غير مكاتبات رسمية . وثقوا حضراتكم أن هذه الطريقة سيتوسع فى اتباعها فى المستقبل . وزيادة على ذلك فهل تعتقدون حضراتكم أن مصرياً ينتخب فى مجلس الإدارة لا يراعى مصالح بلاده تمام المراجعة ؟ إلى أسبق ذلك كل الاستعداد . انظروا حضراتكم إلى الأعضاء المصريين الحاليين تروا أنهم يحافظون على مصالح البلاد تمام المحافظة .

هذا من جهة أعضاء مجلس الإدارة . أما من جهة الإدارة نفسها فتصلون حضراتكم أن التعديل الجديد يقضى أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرياً ، وأن تعيين المحافظ والوكيل يجب أن يكون بمرسوم بموافقة الحكومة ولو كانا أجبيين . وأظن أن فى هذا ضماناً كافياً لسيطرة الحكومة على مجلس إدارة البنك .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشاملى الفار ائدى — هل يفهم من كلام حضرة الشيخ المحترم أنه لا يمين أحد فى مجلس الإدارة إلا بموافقة الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أقول إنه قد جرى العمل على استشارة الحكومة فى هذا الشأن .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشاملى الفار ائدى — أرى أن الحكومة رأيتها استشارى .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — فى الوقت الحاضر هو استشارى ، ولكنه فى الحقيقة يتضمن معنى الإلزام ، لأنه عندما يمرض اسم شخص معين وترى الحكومة أنه غير كفء فلا بد من عرض غيره .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشاملى الفار ائدى — هل سبق أن حل مثل ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — نعم حصل ، ويضغ معنى فى ذلك حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ؛ وعلى حال ظاهريه فى هذا الشأن هو البدء ، وللسأله مسأله ما إذا كانت الحكومة القائمة ترى مصالح البلاد أو لا رعاها حتى لو اشترط أن يكون رأى الحكومة فى التعيين قطعيًا وكانت لا ترى مصلحة البلاد فلن هذا الشرط لا يؤدى نتائج .

فإذا كان الأمر كما سمعتم حضراتكم فريئس مجلس إدارة البنك سيكون مصرياً والمحافظة ووكيله سيتون بمرسوم بعد أخذ رأى الحكومة ، وأن أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مع الزمن سيكونون من المصريين — أظن أن فى ذلك الكفافية .

أنتقل إلى النقطة الثالثة فى تخصيص البنك للصناعة بموظفيه وهى الأهم فى نظري .



اشترط كما هو مبين في الأوراق الوجود أمام حضراتكم ، أن يكون تعيين الموظفين قاصراً على المصريين ؛ ولا يعين موظف أجنبي إلا بعد موافقة وزير المالية .

وتعلمون حضراتكم أن الموظفين في البنك كل شيء لأن التجربة دللتنا على أن المران في أعمال البنوك هي كل شيء بالنسبة لها . والتي جعلنا نلتجأ لاختيار البنك الأهلي ليكون البنك المركزي للدولة هو مرادة موظفيه مدة ٢٤ عاماً . كذلك أثبتت التجربة أنه إذا كانت هناك عيوب في بعض البنوك فلنأخذها راجعة إلى طريقة اختيار موظفيها .

ما كان المصريون قبل الآن يتجهون بأنظارتهم إلى العمل في البنوك بل كانوا يفضلون العمل في الورارات والمصالح ، فنتأ عن ذلك أن الموظفين القاعين بالعمل في البنوك والذين لديهم المران الكافي لم يكونوا بكل أسف من المصريين . فخصمير البنك من هذه الوجهة هو في اشتراط تعيين الموظفين من المصريين . وإذا دعا الحال إلى تعيين موظف أجنبي فلا يتم هذا إلا بعد موافقة وزير المالية ، وفي هذا من الصلابة ما فيه .

مما تقدم نرون حضراتكم أن خصمير هذا البنك في بذكر ، وأن النظام الموضوع على قصوره نظرياً يمكننا مع الزمن من الوصول إلى الخصمير الحقيقي .

أرجو أن تذكروا حضراتكم الخدمات التي أداها هذا البنك للبلاد مدة ٢٤ عاماً ، وأهمها ما كان في زمن الحرب الماضية . فلو لم يكن هذا البنك موجوداً بين ظهرانيها لما كانت وصلت إلينا تلك الأموال التي مكنتنا من أن نبيع محاصيلنا بأثمان كانت حقيقة مفرية وإذا كان قد أصابنا بعض الثراء وسدنا الديون القديمة فإنما كان ذلك بفضل هذا البنك . لا شك أننا في مصر في حاجة إلى بنك قوي ؛ ونحن الآن على باب محصول حديد هو القمح ؛ ولا يعني على حضراتكم الكساد الوجود ، فليس هناك بنك يعطى ولا تاجر يشتري ، ومن أين للزراع أن يحصل على ثقات مقاومة دودة القطن وقد يتكلف للشخص الذي يشتغل في تقيتها ما بين خمسة أو ثمانية قروش يومياً للقدان ؟

ولا ننسوا حضراتكم أننا قادمون على محصول القطن . وأؤكد لكم أنه في سبتمبر سنة ١٩٣٩ رفضت جميع البنوك أن تعول الصددرين الذين يشترون منا القطن ما عدا البنك الأهلي ، فهو الذي قبل أن يعول هؤلاء ، ولولا لأصاب محصولنا الكساد ولما وصل نحن القطنار منه إلى ١٦ و ١٧ و ٢٠ ريالاً .

كنت أود بصفة كوني مصرياً أن يكون البنك المركزي من نشأته مصرياً . ولكي أمام ظروف تهيئ أقل هذا الحل العروض والذي أرى فيه الكفاية . ومن أخلفنا في علمنا أمكننا أن نصل إلى الخصمير الحقيقي خصميراً هادئاً لا يكلف البلاد كثيراً في وقت هي في حاجة إلى المال ، ويمكننا في الوقت نفسه من تكوين الموظفين المصريين والإداريين في البنك من أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من المصريين .

عرضت فكرة أن يعطى الحق للحكومة من سنة ١٩٤٨ في أن تخطر البنك بالثناء امتياز بهد مضى سبع سنوات من تاريخ الإخطار .

لما عرضت هذه الفكرة وحبنا بها جميعاً . ومن منا لا يرحب بأن تكون في يدنا طريقة — ولو أنه يحتمل ألا نستخدمها — طريقة توصلنا إلى سحب هذا الامتياز إذا وجدنا في ظروف أحسن مما نحن فيه الآن . ولكن أمام ما ذكر من أنه يتصور قبول هذا الشرط لأن النجبة الصومية للبنك قررت ما قرره باعتبار أنه أقصى ما يمكن قبوله ، وأمام الحالة الثانية للبلاد — لم يكن هناك بد من أن نوافق على الشرع للعروض على حضراتكم .

رأى حضرة زيمينا المحترم الأستاذ لويس فانوس أثناء دراسة المشروع في اللجنة أن ترهن الحكومة سندات الدين الموحد والتمتاز للوجود في الاحتياطي ، فكان رد معالي وزير المالية أو من ينقله أن الحكومة لا يمكنها الاستثناء عن الوجود من هذه السندات كاحتياطي نظراً للظروف الحاضرة .

وأؤكد حضراتكم أننا لو فكرنا في هذا فإن الثانية لللايين أو الأحد عشر مليوناً من الجنيهات — ولا أذكر الرقم بالضبط — وهي القيمة الإجمالية لهذه السندات ، لا تعطينا كثيراً ؛ لأنه بكل أسف إذا كان سعر اللوح في مصر ٧١ جنيهاً ، وهو سعر اسطاعى ، فإن ثمنه في

الخارج لا يساوى أكثر من ٦٠ جنبا، وهذا في الصفقات الصغيرة، لما بالك لو عرض جزء من الأسهم قيمته الاسمية مليون أو مليونان أو ثلاثة ملايين من الجنيهات؟ أؤكد لحضراتكم أنها تنزل إلى النصف لأن سوق اللود والمنازق سوق ضيقة لا تتحمل أبداً مثل هذا العرض. ولو عرض على بنك ما مثل البنك الأهلي أو أى بنك في الخارج رهن مثل هذه السنوات ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لم اقترح فكرة الرهن.

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لقد عرض حضرة الشيخ المحترم هذا الرأي في اللجنة؛ ومحاضرها شاهدة بذلك.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا قدمت مذكرة في هذا الموضوع؛ وهى ضد فكرة الرهن.

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — عرضت هنا. وأذكر أن معالى وزير المالية رضى هذا رأى. وهذه النظرة لو خطرت على بال أحد غير حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس فلا يمكن قبولها لأنها ليست في مصلحة البلاد المالية مطلقاً.

عرض حضرة نظرية أخرى تتلخص في تضخم النقد. وأظن أنه لا يوجد من بين حضراتكم من يقبل أن تدخل في هذه النظرية الآن لأنها قد تكون كارثة كبرى على مصر. وأظن حضراتكم رأيتم ما آل إليه الحال في البلاد الأخرى التى تضخم فيها النقد كاللاروك وغيره، ففكرة تضخم النقد نظرية خطيرة جداً على مصر وأرجو ألا تفرح فيها مطلقاً.

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الحميد العبد القندى — هذه النظرية تفيد مصر في الوقت الحاضر، لأنها أمة مدنية، وبالتضخم يمكننا أن نسدد ديوننا.

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — تضخم النقد إن فكر فيه بعض المدنيين فهو خطر على مصر ولا يمكن أن أنصح به من أجل تسديد ديون بعض المدنيين، لأن في اتباع هذه النظرية انهياراً للاقتصاد القومى كله.

يجب ألا يخطر لنا هذا على بال لأن معناه الدعوة إلى الإفلاس، وهو ما نرهب مصر أن تلجأ إليه.

في الشروع العروض على حضراتكم مزاياء عرضتها عليكم، وأرجو ألا أكون مقصراً في الوصول إليهم هذه الزاياء مغرونة بحالة البلاد التى تصونها تمام العلم.

كل ذلك يعنى، كاجل زملائى الحجة من حضرات أعضاء اللجنة، على اللواقعة على الشروع؛ وأرجو من حضراتكم إقراره، وقد سبقكم إلى ذلك مجلس النواب حيث أقره بأغلبية ساحقة.

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — كنت أعددت بياناً لألقيه على سامع حضراتكم عن هذا الشروع، ولكن سعادة محمود شكرى باشا أعاننى بشرحه المستفيض عن التائه. وإنى أوافق على كل ما جاء على لسانه.

يظهر من تقرير اللجنة أن الأغلبية والأقلية وافقت على مد امتياز البنك، وفقط اختلفت آراؤهم في نقطة واحدة، هى مدة الامتياز.

عرضت الحكومة بصد الاتفاق مع البنك الأهلي أن يمد امتيازها في إصدار أوراق النقد لمدة ١٠ عاماً. وعند بحث الشروع أمام اللجنة قبل حضرات أعضائها فكرة إعطاء ثمانى سنوات تنتهى في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨، ثم سبع سنوات بصد ذلك قابلة للتجديد، بمعنى أن تكون أقل مدة من الآن ١٥ عاماً ثم تزداد بصد ذلك إلى أن تصل إلى أربعين سنة.

هذا كان رأى اللجنة بالإجماع، ما عدا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس.

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لم يقل أحد بأن التجديد لمدة سبع سنوات، إنما قلنا إننا نجد الامتياز لمدة ١٠ سنة. وبما أن امتياز البنك القديم لا ينتهى إلا في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ فلا يمكن للحكومة سحب الامتياز إلا بعد حلول هذا التاريخ على أن تعطى للبنك مهلة لمدة سبع سنوات من تاريخ الإخطار.

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير المالية) — أشكر لسعادة محمود شكرى باشا هذا الإيضاح.

واقتت اللجنة بالإجماع ، ما عدا الأستاذ لويس فانوس ، على مدة الامتياز لمدة ٤٠ سنة . والفرق بين رأى الأغلبية والأقلية أن الأغلبية رأيت أن يعطى للحكومة الحق بعد سنة ١٩٤٨ في سحب الامتياز على أن يكون ذلك بعد إخطار البنك بسبع سنوات . الرئيس — ليسمح لى محالى وزير المالية أن أقرأ الفقرة التى رأيت اللجنة إضاحتها في مشروع القانون :

« وللحكومة الحق ، اعتباراً من ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ ، أن توقف العمل بهذا الامتياز بعد مضي سبع سنوات من تاريخ إعلان البنك بذلك .

حضره صاحب المحالى حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — ذكرت فى لجنة المالية السبب الذى يدعونى إلى التمسك بمد امتياز البنك لمدة ٤٠ سنة ، وهو أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية للبنك فلم تقبل أن تكون مدة الامتياز أقل من ذلك . والسبب فى ذلك يرجع إلى أن البنك يرغب فى أن يكون أمامه المجال واسعاً ليستمر فى نشاطه ، ذلك النشاط الذى تمكن به من أن يكون فضلاً البنك المركزى لمصر ، وهذا ما حدا بالحكومة وجميع البنوك الأخرى من أجنبية ومعربية أن تنظر إليه كأنه البنك المركزى للدولة . ذكرت أمام اللجنة أن هذا الامتياز أعطى للبنك مقابل امتيازات بينها حضراتكم سعادة محمود شكرى باشا الآن ، كما أن الجمعية العمومية للبنك قالت يجب ألا يكون التفكير فى مدة الامتياز لأقل من ٤٠ سنة ، وذلك لكى يعطى الحياة الكافية لاستمرار نشاطه ، ذلك النشاط الذى شرعنا به منذ سنة ١٨٩٨ ، عندما منحت الحكومة امتياز إصدار أوراق النقد ، كما شرعنا به من سبتمبر الماضى واستشعر به فى القريب العاجل عندما احتاج البلاد لتحويل محصول القطن الجديد .

فلو فرضنا أن الحكومة التى ستكون موجودة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ أخضرت البنك بسحب الامتياز بعد سبع سنوات ، فهل هذا يتسبب للسامعين الحاليين للبنك ويكون مشجعاً للمصريين فى شراء أسهم بنك حياتهم قصيرة قد تنتهى بعد ١٥ عاماً ؟ أظن لا .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — عندما يمر البنك بمد امتياز لأبد الأبد . الرئيس — أرجو ألا يقطع حضرة الزميل المحترم حضرة الخطيب . وعندما يأتى دوره فى الكلام بدلى بما يريد . حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — هل سترك للحكومة تحديد مدة الامتياز ؟ حضره صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — إن لم يمد أجل الامتياز تكون مدة الثمانى السنوات الباقية للبنك من الامتياز الحالية للتصفية ، وكذلك الحال إذا ما أعطيت الحكومة الحق فى سحب الامتياز بعد سنة ١٩٤٨ فتكون مدة السبع السنوات التى تمضى بعد الإخطار للتصفية أيضاً . إذن فائدة قصيرة ولا يمكن لأى بنك أن يشلها . حضره صاحب المحالى حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — السألة مسألة ضرورة وجود بنك مركزى فى مصر . وقد بين حضراتكم سعادة شكرى باشا الطريقة العملية التى يمكن بها لمصر أن تجعل هذا البنك مصرىاً فى رأس ماله . فإذا حصل وعرضت بعض أسهم البنك للبيع ولم تقدم لشراؤها أحد من المصريين ، فالحكومة لن تتردد فى شرائها إذا وجد عندها المال الكافى حتى يأتى الوقت القريب إن شاء الله تعالى فتكون فيه جميع الأسهم فى أيدي المصريين أو فى أيدي الحكومة . يقول حضرة المقرر إنه ليس هناك أى اتفاق على عمليات السلفة الوسيمة . ورداً على ذلك أذكر لحضراتكم أن هناك اتفاقاً بأن العمليات الأولى لتساية مائتى ألف جنيه تكون بفائدة ١ ٪ ، وما زاد على ذلك لتساية مليون جنيه يكون بفائدة ٢ ٪ فوق سعر قطع إيجاراً .

هنا فى يتعلق بالسلفة الوسيمة التى تحتاج إليها الحكومة ، أما ما راد على ذلك فإنه يعتبر قرضاً ، ويتفق على فائدته بين القرض والقترض .

أشار أيضاً حضرة المقرر إلى النسبة التى يتناولها البنك من أرباح إصدار الورق النقدى ، وهى ١٥ ٪ ، وقال حضرة إنه لا يوجد بنك مركزى فى العالم يشارك الحكومة فى الأرباح الناتجة عن إصدار الورق النقدى . فرداً على حضرة أقول إن ما يتقاضاه البنك عن هذه العملية لا يعتبر ربحاً لها ، وإنما هو نظير خدمات يؤديها البنك للحكومة ، وقد بينت هذه الخدمات لحضرات أعضاء لجنة المالية ، مثل مسك الحسابات للحكومة فى مركزه الرئيسى وجميع فروعها وغير ذلك .

فأرجو ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن تهدروا حلفتنا لوجود بنك مركزي في مصر ، فتمنوا للشروع العروض على حضراتكم . وقد قدم من أكثر من سنة فهو في الواقع لا علاقة له بالظروف الحاضرة ، وقد بدأت المفاوضات بشأنه بين الحكومة والبنك الأهلي في سنة ١٩٣١ إلى أن وصل الاتفاق إلى القطع للمرونة على حضراتكم الآن . ولهذا الأسباب ترجو الحكومة الموافقة على مد الامتياز لمدة ٤٠ سنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أثنوخ فانوس — ما هو سمر القائدة التي يطبقها البنك الأهلي للحكومة المصرية عن البالغ الجسيمة التي تودعها في خزائنه ضمن حسابها الجاري ، لأن هذا الإبداع من الفوائد التي يستفيد بها هذا البنك ؟  
حضرة صاحب العزة حسن مختار رسمي بك ( وكيل وزارة المالية ) — هو للتوسط الشهري لسر سندات الخزنة البريطانية في سوق لندن ، وهو سر أقل من ١ ٪ .  
المقرر — تصحيحاً لموقف أغلبية اللجنة أقول :

ذكر معالي الوزير أن اللجنة قبلت بالإجماع مشروع للتعديل وأراد أن يخرج من هذا إلى أن اللجنة لا ترفض مد الامتياز . ولكن الحقيقة — وهي التي تريد أغلبية اللجنة أن تسجلها — أنه في الأصل ، كان رأى الأكثرية عدم مد الامتياز لما ذكرناه من الصوب الأساسية في الامتياز للعروض ، والتي تصرفت بمرضاها على حضراتكم .

أما وقد ناشد معالي الوزير اللجنة الإسراع في إقرار هذا للدخول في الظروف للحة ، وللحالة الدولية التي تملونها ، ولأن هذا الوقت ليس هو الوقت الذي يتبع لإنشاء بنك جديد ، أو شراء هذا البنك ، وحتى لا يكون موقتنا من هذا المشروع موقف تفتت — تقدمنا بالاقتراع المذكور في التقرير ، وهو أننا نقبل هذا المشروع بعبء ، على أن يكون للحكومة الحق بفسخ انتهاء الامتياز الحالي أن تخطر البنك بإنهاء امتياز. بعد سبع سنوات من تاريخ الإخطار . وطبعاً لا نفضل الحكومة هذا إلا إذا رأت أن هذا البنك يسير في غير مصلحة البلاد ، أو إذا وجدت في مقدورها شراء هذا البنك ، أو أمكن إيجاد بنك وطني يقوم بأعمال هذا البنك .  
هذا هو الوقت ، وهذا هو الحل الوسط الذي قبلته الأكثرية لعدم رفض المشروع انقضاء .

أما كون المشروع عرض على جميع الوزارات من سنة ١٩٣١ للآن ، فاصحوا لي حضراتكم أن أقول إن هذا لم ينفذ فيه الوزارة الوفدية طوال مدة حكمها ؟ وقد تأكدت من هذا وأريد أن أقرره .

الرئيس — توجد مسألة دستورية هي أن القانون المطروح على حضراتكم مكون من مادة واحدة . فلناقشة فيه تدور حول هذه المادة فقط .

ومن الوجهة العملية أرى ألا أخذ الرأي عليها أولاً من حيث المبدأ وحده . لأن أخذ الرأي عليها في الواقع — كما يتناول أحد الرأى على مشروع القانون من حيث المبدأ — يتناول في الوقت نفسه الاقتراح على مشروع القانون تفصيلاً .  
فذلك أنه حضراتكم إلى أنه عند أخذ الرأي بطريق المادة بالاسم — تلك الطريقة التي يجب حتماً في القوانين طبقاً للمادة ١٠١ من الدستور — سيكون أخذ الرأي هذا على مشروع القانون من حيث المبدأ كما سيكون اقتراحاً على القانون في الوقت نفسه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أثنوخ فانوس — سادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

إني أشكر لفضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ما بينه لحضراتكم من أهمية الموضوع العروض وهو مد أجل امتياز احتكار إصدار البنسكنوت ، أو بعبارة أخرى احتكار إصدار النقد المصرى للبنك الأهلي . فيصبح هذا البنك بعد منحه هذا الامتياز المجد لأربعين سنة هو المسيطر على نظام النقد في البلاد . وعلى سياستنا النقدية . وبعبارة أخرى — كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — المسيطر على حياة البلاد الاقتصادية .

هذا هو الأمر الخطير الذي حدا لجنتنا المالية إلى أن توالى البحث في الموضوع جلسات عدة ، وأن تصل إلى طلب عرض مشروع البنك المركزي مع مشروع مد امتياز البنك الأهلي ، وأن تطلب بإيات طويطة من وزارة المالية ، وأن تطلب نظم البنوك المركزية في الدول المختلفة لتبين جميع نواحي هذا الموضوع ، وأن تستخرج من بحثها أخيراً رأياً يمرض على حضراتكم .

بينما كانت لجنكم المالية تجرى هذا البحث قيلمًا بواجبها للجلسى فوجشا فى الءلسة السرىة بطلب تمءيل نظر هذا المشروع ، أى التءيل فى مد اءمىاز اءءكار إءمار البءكنوء ؛ لأن معنى هذا اءمىاز هو منع البءك اءءكار إءمار النفء لهءه البلاء لءة أربعىن سنة ، وهو أمر غاية فى الءطوءة .

تءبرء الءءباراء التى تقدم بها معالى وزىر المالية فى الءلسة السرىة عءما ئاشءكم أن ءرءرو الءءءل ؛ وأوءع لهذا أسباباً مهمة فءىن مما قاله معالء الءلة أن ما سبىق أن ءله أسباباً للءءل فى الءلسة السرىة لا قءام له وزن الآن عءد نظر هذا المشروع .

إءن عءءا الآن إلى الءالة الأولى التى كءا فىها ، أى فى سنة من الوقت وفى ءالة طءبىة ئءمكننا من ءءاسة هذا الووءع ءءاسة مسءففة ، وفى مسءع من الوقت — وهو ءمل كائء لءنكم ءوءم به فى الواقع .

أمام هذا التءبر الجوءىرى فى عرض المشروع — بىن ما قبل فى الءلسة السرىة وما قبل الءلة — بىصء أن بءاء التءبر إلى الءءة لءكى ئءمكن من نظر الءءبلاء الفءصلىة فى صلب المشروع ، الءءبلاء التى تراها ئءققاً لءاصة البلاء .

كان بىصء ذلك . وبما أن الءءة وصلت إلى ئءبءة هى رفض المشروع ، ولا بوءء شىء — بءءما أبءاء معالى وزىر المالية الءلة من الأسباب التى ئوءب الإسراع فى ظوءه ، فلىس أمامكم إلا المشروع من ءىء هو بءون اضطرار إلى أسباب معبلة .

ءضراء الأءماء الءءرمىن :

ئوسل لكم ءضرة الشىء الءءرم ءموء شكرى باشا بأسباب ئبءءاروا بإقرار هذا المشروع مع ما زى فى الءءة من قص كىىر بضر بمصلحة البلاء ، كما ساءىنه لكم بما بءء . هذه الأسباب ئبءا أن هناك ءمصول قطن سىظهر قريبا وبءءء إلى ئوءىل ، وأن هناك ءمصول قءء بءءء إلى ئوءىل أىضاً ، وأن هناك اءءبءاء آءرى وءا ءة إلى الناءة والوءاء .

ولكى أربأ بءضراءكم ، وبهءه البلاء أن ئببء ءءءاً من سلاطءها وسلطءها كأمة ءاء سباءة ، ئببء ءءءاً من سلطان الءولة وهو ءق إءمار النفء إلى مؤسسة أءبىبة . ولىس هناك لءلك سبب إلا أننا ئوءم — والأمر لا بءرء عن ئوءم — أن هناك ءظراً إذا لم نهر هذا اللءء . لما أبءاء ءضرة الشىء الءءرم شكرى باشا من ءءاف لا بءرء عن ئوءم . فبءذا الوءم ئبازل عن هذا اءمىاز الءطىر ، ولءة أربعىن سنة ، وأن ئبازل من ءق لىس لنا قءط ، بل هو أمانة فى عءفا ؛ لأنه ءق من ءقوق الأءىال القبلة ؛ فئءءى بالئبازل عنه إلى ءقها ، وئربطها من الآن بئبوء . لءاءا ؛ أننا ئءشى ألا ئءءد المال هذا العالم ئوءىل الءمصول .

باضراء الأءماء :

أقرء لءضراءكم أن هذا التءوف من عءم ووءوء المال ئوءىل ءمصول القطن أو القمع أو ءمىع الءابءاء هذا العالم ، لا بءءء إلى شىء من هذا اللبل ، لأنكم ئءكروء أن مثل هذه الءرب وقء فى سنة ١٩١٤ وءاءء فى سنة ١٩١٨ ، ولم بءءء القوبل ، لءذا ؟ لأن مسألة القوبل ئوءوف على إءمار البءكنوء ، والبءكنوء بىءر بءبب الءضافاء التى بىن الءوكومة والبءك . بىءر بءطاء من سءءاء الءىن العام للصرى ، أو سءءاء اللىن البرىطانى ، أو سءءاء الءزاة البرىطابىة ، بل بسءءاء ءوكومة الءءءء . ووزارة المالية أقرء البءك الأهل فى بىض السواء على أن بىءءمل سءءاء ءوكومة الءءءء فى عطاء البءكنوء ، وأى سءءاءات آءرى ئقرها وزارة المالية ، كما أنه بءوز البءك أن بىءر البءكنوء ئءففة من سءءاء على الءزاة للصرىة ئءءءها الءوكومة .

ولىى تقرير البءك الأهل عىن سءواء ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ أى فى مءى أربع سءواء ، كان فىها عطاء البءكنوء أءوءاء على الءزاة للصرىة بءءءار ٢٨٠.٠٠٠ ءبىه للءوكومة للصرىة ئءففع أن بىءر أءوءاء هءءا العالم على ءزائءاً مثل تلك التى ائءءءءها للئءءار المالى البرىطانى فى سنة ١٩١٤ ووصءها بأمره وسلطائه عطاء لإءمار البءكنوء لئوءىل الءمصول . فئىن الآن — وءوكومتنا مسءففة — ئسطفىء أن ئسءمل هذا الءق لءاصلة البلاء كما اسءءله للئءءار المالى البرىطانى فى سنة ١٩١٤ . ولا بىمكن للبءك الأهل ، ولا ئبهر ، أن بىرض على اسءءال هذه الوسىة للءمصول على النفء لئوءىل الءمصولات ، وسء ءا ءة البلاء .

ئءء قءءء بأن بىمع البالىء أن بىلء سنة ملاءىن ، أو عئرة ملاءىن من البىبىاء التى قء بءءء إلى البلاء الآن لئوءىل الءمصولات ولسء للءالب الأءرى بىمكن إءمار قءءها بواسطة البءكنوء مع الئففة بسءءاء اللىن الصرى العام للوءوء لىى الءوكومة ، أو

بإصدار أذونات على الخزنة بالمقدار الذى يحتاج إليه الحالة لتمويل الحصول ، وذلك طبقاً لما جرى عليه العمل فى البنك فى سنوات الحرب الماضية .

أنا لا أطلب شيئاً جديداً ، بل أطلب أن يبادر العمل بالنظام الذى جرى فى أيام الحرب الماضية ، أى فى عهد الحماية ، وأن يكون لحكومة مصر السمتة من السلطان على البنك الأهلى ما كان لحكومة مصر المحمية .

لقد أشار حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ، ردّاً على ما تقدمت به من نظرية إمكان إصدار البنكنوت بتخليته من سندات الدين العام ، أشار إلى أن ذلك يقضى إلى تضخم النقد المصرى .

وليسمع لى حضرة بأن أعارضه فى هذه النظرية ، لأنكم إذا رجتم إلى تقرير البنك الأهلى عن هذا العام والعام الماضى ، بل عن الحقبة والشرى عاماً الماضية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٩ ، تجدون أنه فى كل سنة من تلك السنوات كان فى غطاء البنكنوت كمية ما يختلف مقدارها بين عام وآخر من سندات الدين العام المصرى أو أذونات الخزنة المصرية . فلا يمكن أن يحصل مطلقاً أى تضخم فى النقد إذا ما غطيت أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى لسندات الدين العام ، أو أذونات الخزنة التى تصدرها الحكومة .

ما هو التضخم ؟ يجب أن نفهم هذه الكلمة على حقيقتها ، لأنى ألاحظ أن كثيراً من الألسن تلوكها ؛ وذكرها قد يؤثر فى الأذهان . فقد ذكر لكم حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا عبارة التضخم والمضار التنظيمية الخطيرة التى تعود على البلاد — كما عادت على البلاد التى ضمنت قندها — إذا ما سلكتنا هذا السبيل .

أنا مع حضرة الشيخ المحترم شكرى باشا فى ذلك على طول الخط ، فى أن التضخم مضر ، وفيه أخطار .

ولكن — أيها السادة — من منا مطلب التضخم ؟ والتضخم معناه أن تصدر أوراق البنكنوت بدون أن يكون لها غطاء ذوقية . أى أن مطبعة ، مثل مطبعة جريدة الأهرام ، تطبع أوراق البنكنوت من ملفات الأوراق الكثيرة التى فى حورتها ، وتوزعها بملايين أو بلايين الجنيهات ، وهذا ما حصل فى المارك الألماني الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا .

ومثل هذا الإصدار الذى فيه معنى التضخم يختلف تمام الاختلاف فى جوهره عن الإصدار الذى يحصل بغطاء من سندات ذات قيمة ، سندات الدين العام التى كانت تاع وتشتري ، واشترتها الحكومة المصرية بنقد الذهب قبل الحرب ووضعتها فى مالها الاحتياطى .

فذلك السندات ليست أوراقاً مضطمة ، وليست هواء ، بل هى أوراق مالية ذات قيمة ثمينة ، وهى تباع اليوم فى أشد أيام الأزمة ببلغ وفير من المال . والسعر الذى أشار إليه معالى وزير المالية ، وهو الستون جنيهاً أو الخاتمة والمخمسون جنيهاً ، ليس بالسعر المنخفض ، لأنه فى سنوات الحرب الماضية يمت بأقل من ذلك . ففى سنة ١٩١٩ كان سعر الواحد ستة وخمسين جنيهاً لا ستين كما هو اليوم . فالسعر الآن أكبر منه فى سنة ١٩١٩ . وتعلمون حضراتكم أنه فى سنة ١٩١٩ كانت البلاد المصرية فى سعة كبيرة وبحبوحة من الرخاء ، وكانت إيرادات الحكومة المصرية تزيو على مصروفاتها بملايين الجنيهات ، أى أن الحكومة نفسها كانت فى سعة ، وفى غنى كبير .

فلم يكن فى ذلك الحين أى باعث لأن تكون قيمة سندات الدين المصرى منخفضة السعر لتتزل إلى ستة وخمسين جنيهاً ، فالآن لا يصح أن نخشى من أن تستعمل تلك السندات لغطاء للبنكنوت ، وأن نقول إنها منخفضة السعر فى البورصة وأن نلظ أن سبب ذلك الانخفاض راجع إلى عوامل جوهرية . كلا ، إن مالية الدولة المصرية متينة كأعظم ماليات الدول الأخرى عدا أمريكا ، وعلى كل حال لا تفل متانة عن مالية الدولة البريطانية التى تعلمون مقدار مصاريفها الباهظة بسبب الحرب ، وما يتناهب من الخسائر فى جميع النواحي مما يجعلنا نسيباً فى مركز أحسن مما هى فيه الآن .

وبعبارة أخرى أرى أن سندات الدين المصرى أحسن فى تغطية البنكنوت من سندات الخزنة البريطانية من جهة الضمان للشعب للمصرى ، لأنه هو الدين من حيث إنه الواقع على سند الدين العام المصرى للتصمل فى غطاء البنكنوت ، وهو الضامن من حيث إنه حامل للبنكنوت لتغطى تلك السندات . وبمضى آخر أنه أسم لهذه البلاد أن يكون غطاء الجزء الأكبر من البنكنوت اللازم للتداول الخارجى فى البلاد سندات الدين المصرى أو أذونات الخزنة المصرية ، لأنه باعتبار أن حملة البنكنوت من المصريين هم الضامنون وهم المدينون بحسب

إصدار سندات الدين العام ، فكأن النتيجة من هذا أن الحكومة والشعب المصري مدينون إلى حملة سندات البنوك بحكم غطاء سندات الدين العام لتلك البنوك . ومن جهة أخرى تكون نحن المائتين بصفة كوننا حملة البنوك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد قدم حضرة الشيخ المحترم مذكرة بما يقوله الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — ولكن لا أدري إن كان حضرة الشيخ المحترم قرأها أم لا . ومع ذلك فلي الحق في الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — هل مقروض علينا أن نستمع إلى كلام لا ندر على فهمه ، وإن كان قائله طاماً كبيراً وواسع الاطلاع ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا ، كعضو في هذا المجلس ، لى حق إبداء رأي وخدمة البلاد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كيف نخدم البلاد ونحن لا نفهمك ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — هل تريد أن تكرر ما في المذكرة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا لا أنكلم بما جاء في المذكرة ، وإنما أتسأل الرد على الخطباء الذين سبقوني .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — الواقع أن حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس طلب من لجنة لالية طبع هذه المذكرة فأقرته اللجنة على ذلك . وقد طبعت ، وهي مفهومة أكثر من كلامه المشوش والتي لا يفهم . فأرجو من حضرة الزميل المحترم عدم التكرار احتراماً لإرادة زملائه .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الصار بك — إنه لو ترك يستطيع أن يتكلم ثلاثة أيام ، فأرجو أن يحدد له عشر دقائق أو ربع ساعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لا يصح لصو درس موضوعاً هلاماً دراسة تامة أن يقيد بوقت في الكلام .

ياحضرأت الأعضاء : إنى لا أريد العودة إلى ما جاء في المذكرة ، بل أريد الرد على من سبقني بالكلام وعلى ما قاله بحالى وزير المالية .

ذهب سادة محمود شكرى بشا إلى المنادة بإقرار مشروع القانون لأن البلاد محتاجة إلى بنك كبير ، وأشاد بفضل البنك الأهلى في غويل البلاد . وإذا رجنا إلى تحرير البنك الأهلى ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أطلب تأجيل نظر هذا المشروع أربعة أسابيع لأنه مشروع متشعب يحتاج إلى دراسة تامة ، خصوصاً وقد أعفنا الأستاذ لويس فانوس بمذكرة قيمة .

الرئيس — أرجو ألا يقاطع الخطيب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — طلب التأجيل له الأولوية . وأرجو أخذ الرأي عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لا يجوز مقاطعة المتكلم أو أخذ الرأي على طلب التأجيل حتى ينتهى التكلم من كلامه .

حضرات الأعضاء : نشكركم سادة محمود شكرى بشا أن تسارعوا إلى مد أجل امتياز البنك الأهلى لأن هذا البنك قام في الماضي بخدمات عظيمة ما كان يمكن الحصول على مثلها من بنك أخرى . وكذلك هو يقوم الآن بخدمات جليلة كبرى لا يمكن الحصول على مثلها من بنك آخر . هذه البيرة إذا تركت على علاها ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - أوجو من سعادة الرئيس منع الخطيب من التكرار .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - ليس لحضرة الزميل المحترم أن يتألمنى وفى للقاطعة مخالفة للأمانة .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - إن حضرة الخطيب يكرر ما يقوله مرآت عديدة ، وفى هذا إضاعة لوقت المجلس ، فأرجو منه من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - حضرات الأعضاء : إذا رجعت إلى تقارير البنك الأهلى منذ حلت الأزمة الحالية الطاحنة بالبلاد سنة ١٩٣٠ ، ويحتد دقة فىا كان يقوم به البنك الأهلى ضلا من الماونة على التيسير للناس من حيث الماملات البنكية وإعطاء السلف للزراع والصناع والتجار لوجدتم أنه لا أساس مطلقا لما قاله سادة محمود شكرى باشا من أن البنك الأهلى قام بخدمات حلية فى أوقات الأزمات تتفق مع مقدرته المالية الكبرى لمساعدة البلاد . بل بالأسف نجد إذا رجعا إلى تمارير التى أحملها الآن معى واتى صرفت البالى فى دراستها لأتقدم لحضراتكم - وأتم بتون فى موضوع جوى للبلاد - بالواقع الصحية لتبنوا عليها رأيا صحيحا يلىق بمجلس الشيوخ أن يصدروه فى مسألة جوية كالتى تنظرها اللجنة .

إذا رجعا إلى سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٢ ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - ماذا يقصد حضرة الخطيب ؟ تريد أن نضم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - إذا انتظر حضرة الشيخ المحترم لفهم قصدى .

حضرات الشيوخ المحترمين : بين يدى تقرير البنك الأهلى قسه . تقرير البنك الرسمى عن سنة ١٩٣٢ . تعلمون حضراتكم أن سنة ١٩٣٢ كانت سنة أزمة طاحنة وكان لدى البنك الأهلى من الودائع أى من الأموال التى كان يستطيع استغلالها فى التيسير على ذوى الحاجات من الضموين ، كان فيه ثلاثة وثلاثون مليوناً من الجنيهات من الودائع المصرية والرأس مال للسمى Active. هذه الودائع حسب النظم البنكية للممول بها فى البنوك البريطانية الكبرى التى هى أهم من البنك الأهلى وأكرر دقة فى إدارتها منذ بنك باركليز فى إنجلترا الذى فيه من الودائع ما قيمته ٥٠ مليوناً من الجنيهات ، هذه الودائع إذا قارنا طريقة تصرف البنك الأهلى فيها وطريقة بنك باركليز البريطانى بإجلترا فى الودائع التى لديه من حيث التيسير على الناس فى أعمالهم المالية فى أوقات الأزمات لوجدنا بونا شامسا ليس فى مصلحة البنك الأهلى ، وبمبارة أخرى إن البنك الأهلى - كما هو ثابت فى التقرير الذى لا يقبل جدلا والذى لا يستطيع الإنفاط تغييره - لم يتم بالواجب من حيث استعمال الودائع فى تسهيل الماملات بل استعمل الودائع فى اقتناء السندات وتوظيفها فىها هو جماد وعما يود بالفايدة على السامعين ولا يود بأية فائدة على الجمهور للصرى أو الاقتصاد المصرى ، بل بالعكس يود عليهم بالضرر وكانت تلك السياسة التى اتبها البنك الأهلى ومدبروه الذين تشيدون بتسجيدهم هنا ...

( خبسة )

لم هذه الضجة وأنا أريد أن أخدم بلادى ، وقد سميت ليال كثيرة فى دراسة هذا الشروع ؟ لا يلىق أن نقفوا من زميل لكم هذا للوقف ، فأرجو أن تتركوا أتم كلامى .

حضرات الأعضاء : كان يجب أن يستعمل البنك الأهلى الجزء الأكبر من الودائع فى إقراض الزارعين والتجار والصناع بضمات وفى تيسير تمويل الماملات كان كالمترض من إنشاء البنك سنة ١٨٩٨ ، وكما هو منصوس عليه بالمادة الرابعة من لأمة البنك من أنه أسس لإمداد الزارعين والتجار والصناع بما يحتاجونه من مال فى كافة الأعمال الجدية للأمانة . هذا هو للنصوص عليه فى المادة الرابعة من لأمة البنك ولتحقيق ما جاء بها منع البنك امتياز احتكار إصدار البنكوت . هل تعلمون مقدار القيمة المالية لهذا الامتياز ؟ لقد حصرت أرباح البنك الأهلى فى أوراق البنكوت التى أصدرها فوجدت حصته فى الأرباح من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٣٢ ١٠٠.٠٠٠ جنيه أى بمتوسط ربوى فى السنة على ١٧٠.٠٠٠ جنيه أو ١٨٠.٠٠٠ جنيه . وهذه هى حصة البنك الأهلى من إصدار البنكوت وقد بلغت أربعة ملايين من الجنيهات وهى تزيد على رأس ماله ، لأن رأس ماله ثلاثة ملايين من الجنيهات .

حضرات الأعضاء المحترمين : يجمعون فى ميزانية البنك لسنة ١٩٣٢ أن موجودات البنك تقوم بمبلغ ٣٣ مليون جنيه ، منها ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه عدداً ؛ إذا استزلت من الأصل يكون الصافي ٣١ مليون جنيه . أتدرون كيف وظف البنك الأهلى هذا البلى ؟



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - لا شأن لنا بذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - بل لنا شأن فيه ، لأنه لو امتنع البنك عن التسليف حصل ضيق وتدهور في الأسرار يسبب خراب البلاد . فلذا ما وضنا حياة الأمة الاقتصادية في يد البنك وتصرف بهذا الشكل حل بنا الخراب .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أرى أن السألة تحتاج إلى بحث أدق ، ولهذا أطلب التأجيل أسبوعاً ورد التقرير إلى اللجنة لنسمع هذه البيانات وتقدم تقريرها للجلسة في موعد لا يتجاوز الأسبوع .

حضرة صاحب للمالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) - أرجو أن يكون التأجيل قد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - إني أعارض في طلب التأجيل لأسبوع خصوصاً ولجنة المالية قد بحثت هذه السألة في أسابيع متتالية وفي عدة جلسات متتابعة وكل ما أمكن قوله أو سيقله حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس قاله مرات متكررات ، وكل ما رأيته أغلبية اللجنة وما يمكن أن تقدم به من حجج ذكره في تقريرها . وإن الأقلية ترى - في شبه إيمان - أن القانون يجب أن يمر وبسرعة نظراً للظروف المالية القاسية . لهذا أرى عدم رد التقرير إلى اللجنة لأنها بحثت بما فيه الكفاية وأرجو أن يكون التأجيل لبعد غد .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البعل بك - ثم يحضر حوالي خمسة أو ستة أعضاء من لجنة المالية نقاش اللجنة في هذا الموضوع وهو عدد لا يستهان به ، ولذلك أرجو إعادة التقرير إلى اللجنة حتى يستوفى بحثاً .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي رمضان الطوبجي - أنا عضو في لجنة المالية والمبارك وقد طلبت من وزارة المالية بيانات تم اللجنة ولم تصل هذه البيانات بعد ، فأرجو التأجيل حتى تقدم الحكومة هذه البيانات ، وبدونها يكون بحثاً غير مستوف .

المقرر - أطلب إعادة التقرير إلى اللجنة لاستيفاء بحث هذا الموضوع على ضوء ما دار من مناقشات .

الرئيس - طبقاً للأهمية المبالغة يجب إعادة التقرير إلى اللجنة بعد أن طلب ذلك حضرة المقرر ، وليس أمام المجلس الآن إلا تحديد موعد يعين للجنة لتقديم تقريرها فيه إلى المجلس .

حضرة صاحب العالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) - أرجو أن تقدم لجنة المالية غداً لبحث هذا الموضوع على أن تقدم تقريرها إلى المجلس لتظهر بجملة الأرباء القليل ، إذ الموضوع في غاية الأهمية والاستعمال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الكريم - أرجو التأجيل لمدة أسبوع حتى يتسنى للحكومة أن تقدم البيانات المطلوبة منها للجنة . وأرجو أن تقوم الحكومة في هذه الأثناء بالاتصال بالبنك الأهل للتوفيق بين النص الذي أبدته أغلبية اللجنة في تعديلها لمشروع القانون وبين النص الأصلي .

واعتماداً أن التوفيق بين الرأيين مستطاع وبذلك يمكن أن توافق أغلبية كبيرة من المجلس على مشروع القانون ولنا أمل كبير في أن تصل الحكومة في هذا الشأن إلى حل مرضي . إذ أتى لألاحظ أن كثيرين من حضرات أعضاء المجلس غير راضين عن المشروع الأصلي المقدم من الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الأعضاء المحترمين : ما دام المشروع سيبدأ إلى اللجنة وقد سبق لها أن طلبت بيانات من الحكومة لم ترد إلى الآن ، وحتى يكون جميع حضرات الأعضاء مطمئنين إلى أن البحث في الموضوع قد تم من جميع مناهجه ، فإني أرجو الحكومة ألا تتمسك بموعد يوم الأربعاء ، وأن تعطى اللجنة فرصة أسبوع تستوفي أثناءه بحثها وتقدم تقريرها بعده إلى المجلس للوقر .

حضرة صاحب العالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) - الواقع أن البيانات التي سبق أن طلبتها اللجنة متعلقة بمشروع القانون الخاص بإنشاء بنك مركزي وبالنسبة لمبدأ تقديم تقرير اللجنة للجلسة فإني أفوض الأمر لحضراتكم .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على إرجاء استمرار نظر هذا الموضوع لمدة أسبوع فيفضل بالوقوف ؟

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — يقرر المجلس إرجاء استمرار المناقشة في مشروع هذا القانون إلى جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ ويصاد القرار إلى اللجنة على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في الجلسة المذكورة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو أن يثبت في مضبطة الجلسة أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس قد انتهى من كلفه في مشروع هذا القانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أرجو الاحتفاظ بحقي في تسكلة كلى .

( فى ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ) .

#### تقرير لجنة المالية والجارك

عن مشروع قانون بمدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشاره ) .

بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ أحال المجلس إلى اللجنة مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب ، وقد بحثته اللجنة ولكن انجبت الفكرة أثناء البحث إلى أنه يستحسن أن يصدر مع هذا القانون التشريع الخاص بجعل البنك الأهلى المصرى بنكاً مركزياً . وبناء على هذا قدمت الحكومة إلى المجلس مشروعاً يتضمن فى آن واحد مدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى وضبط مركز هذا البنك بتحويله اختصاص بنك مركزى للدولة . بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فى عدة جلسات ، وانتهى بها البحث إلى الموافقة بالإجماع ، ما عدا عضواً واحداً ، على المشروع معدلاً بالصورة الآتية :

#### مشروع قانون

بمدّ أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — بمدّ لمدة أربعين سنة ابتداءً من تاريخ العمل بهذا القانون الامتياز الممنوح للبنك الأهلى المصرى بموجب المادة ٢ من اللائحة الصادر فى ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٨ الخاص باعتقاد نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تقديمه وذلك بالشروط المنصوص عليها بنظم البنك . :

وللحكومة الحق ، اعتباراً من ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٨ ، أن توقف العمل بهذا الامتياز بعد مضي سبع سنوات من تاريخ إعلان

البنك بذلك .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

والذى حدا بالجنة إلى وضع هذا التعديل هو الاحتياط لصلحة الجيل للقبلى ، وأن يكون بين الحكومة والبنك من الروابط ما يسمح لها بأن تطمئن إلى أن سياسة البنك تحقق دائماً مصالح البلاد الاقتصادية . وليس فى هذا بدع لأن مثل هذا التعديل وأشد منه مقرر فى كثير من البلاد .

وبعد أن استقر رأى اللجنة بإضاق أعضائها ، ما عدا عضواً واحداً ، على هذا التعديل أبلغت اللجنة رسمياً أن مشروع الإنفاق قد وضع

بقرار من الجمعية العمومية لمساهمي البنك ولا سبيل إلى تعديله فأناذت اللجنة بحث الموضوع على ضوء تلك البيانات ، فرأت الأقلية أمام الظروف المالية القاسية التي بطلها يساهب معالي وزير المالية أنه لا يسهل إلا الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب .

أما الأغلبية فقد رأت أنها وإن كانت قبلت تعديل المشروع بالصورة التي سبق للجنة أن وافقت عليها بالإجماع ما عدا عضواً واحداً إلا أنها إزاء ما أبدته الحكومة من عدم استطاعتها قبول هذا التعديل وعدم إمكان إنفاذه بسبب هذا الرض رأت عدم الموافقة على المشروع بمجمله الحاضرة .

ورأى أحد حضرات أعضاء الأعلىية رفض المشروع للأسباب التي سلف ذكرها ، ولأسباب أخرى دونت في مذكرة أخرى وزعت على حضرات أعضاء المجلس .

وبناء على ذلك ترى اللجنة عدم الموافقة على المشروع ؟

رئيس اللجنة بالنابة  
عبد المجيد سليمان

السكرتير البرلاني  
أنطون الجليل

وفيا على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب :

### مشروع قانون

بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح لبنك الأهلي المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - بعد لمدة أربعين سنة ابتداءً من تاريخ العمل بهذا القانون الامتياز الممنوح لبنك الأهلي المصري بموجب المادة ٢ من الذكريتين الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ الخاص باعتقاد نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد بدفع حامله عند تقديمه وذلك بالشروط المدونة بنظام البنك .

مادة ٢ - - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصلح به من تاريخ نشره بالحريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بحام الدولة ، وأن يشر في الحريدة الرسمية ، وبعد كقانون من قوانين الدولة .

### ملاحق تقرير لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع قانون بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح لبنك الأهلي المصري

### ملحق رقم ١

مذكرة بشأن إنشاء بنك مركزي

لبنوك المركزية شأن هام في الاقتصاد القوي للأمم . فإن البنك المركزي ، صلا عن كونه يقوم بالأعمال المصرفية للحكومة ، له أثره في السوق المالية وتلقى إليه مقابله العملة في الحدود التي ترسمها له الحكومة . وله ، فوق ذلك كله ، إشراف على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها .

وقد كان خلو مصر من بنك مركزي إلى الآن من الأمور التي ما كان يمكن أن تحصل أو يصبر عليها لولا أن البنك الأهلي قد نبأ هذا للكان بحكم الظروف والضرورة . على أن الحكومة فكرت في تدارك هذا النقص من سنة ١٩٣٣م والتفاح الذي دار حول إنشاء بنك مركزي يرجع في الواقع إلى ذلك العهد ؟ وقد استماتت وزارة المالية في درس المسألة برأى بنى الخبراء المثلين .

ولئن كان إنشاء بنك مركزي فيما مضى أمراً مستحسناً فإلت العهد الحاضر أخلق به وأدى ، لأننا وقد تحررنا من الامتيازات الأجنبية أصبحنا نستطيع — عن طريق التصريح — تمكين البنك من الاضطلاع ببعض ما جرى العرف بتشكيل البنوك المركزية به من الإشراف على البيوتات المالية الأخرى ، الأمر الذي لم تكن نستطيعه قبل إنشاء تلك الامتيازات إلا بطرق ملتوية وبناء .

وعند التفكير في إنشاء بنك مركزي كانت الحكومة بحيرة بين خلق منشأة جديدة من أساسها وبين خلع اختصاص البنك المركزي على منشأة قائمة بالفعل . وقد آثرت الحكومة ثاني الأمرين لأنه أفضلها من كل وجه . أما اختيارها للبنك الأهل المصري بالذات فكان الباحث عليه أولاً ما أسلفناه من أن البنك المذكور هو البنك الذي كان يحكم الواقع بنكا مركزياً للبلاد وكان يقوم فيها بأعذب الخدمات التي تقوم بها البنوك للركية عادة . وثانياً لأن البنك الأهل مؤسسة متينة وطليعة العائهم ، وكذلك البنك تقاليد مما بها على مستوى المؤسسات التجارية المجردة . وقد لست فيه تلك المؤسسات هذه النزعة الخاصة واعترفت بأحقته في التوجيه العام ، وهو البنك الذي ظل منذ إنشائه بنكا للحكومة ، وهو الذي ظل مسئولاً عن عملة البلاد وقد أحسن إدارتها وحافظ على كيانها ، وبفضل مسؤولية البنك عن العملة واضطرار البنوك الأخرى إليه في سد حاجاتها منها كانت تودعه بعض أموالها الاحتياطية فهو لهذه الظروف مجتمعة كان أقرب ما يكون إلى بنك مركزي بالفعل كما سلف البيان وإن لم يترف له هذا القالب رسمياً . ثم إن البنك راض نفسه على أن يتمكن منه هذه الصفة فكانت سياسته في الأزمان مثلاً سياسة بنك رائده دره الأزمان ، وكثيراً ما تدخل ضلياً لهذا الغرض وهي سياسة لانتهجا البنوك التي ليس لها من رأد إلا رغبة الربح المجردة ، وكان كل تاريخه يشف عن رغبة صادقة في التعاون مع الحكومة لا في البادرة الحكومية الضيقة فقط ، بل كان يتعاون وإياها على ما فيه مصلحة البلاد ورخاؤها وبوجه عام ، وبالجملة فإن ظروف البنك كانت تدفعه دفاً إلى أن يؤدي مهمة البنك المركزي باطراد .

ثم إن البنك الأهل توغر ليه طوال مدة اشتغال مبراهن في هذه الناحية لايمكن أن نطفر بمثله مؤسسة لم تكن لها ظروفه ، وحلز البنك كذلك حمة وشهرة دولتين يند بها ، ولها أثرها في الماملات التجارية والمالية وغيرها . أخيف إلى كل ذلك أن رأس مال البنك بالفعل أصبح يزيد كثيراً عن رأس ماله القانوني .

فلو أن الحكومة اختارت بنكا آخر لتجمل منه بنكا مركزياً لحزمت من هذه الزايا أولاً — وكانت تواجه فوق ذلك صعوبة لا يستهان بها في الوقت الحاضر . ذلك أنها كانت تضطر أن تمهد لإدارة سحر العملة للصرة إلى ذلك البنك الآخر وكان هذا الإجراء منها يتطلب تحيى البنك الأهل عن إدارة العملة فحكون هناك فترة انتقال غاية في البقة في عهد ملي بالاضطرابات الدولية .

ولم يكن يد بيد هذا الاختيار من التفكير في وسائل تمخير البنك ، أما تمخير رأس المال فمروهن بإقبال للمصريين على شراء أسهمه . والحكومة تحب بإيوم الذي تتحقق فيه الفعالية للمصريين وتأمل أن يتم ذلك في وقت غير بعيد ؛ ولكن نظراً للأزمة الحالية وجهلنا بمداه وأجلها وبأثرها وتطوراتها وأحوال ألا تتحقق أمنيئتنا من تمخير رأس المال في القريب العاجل حرماناً ، رغم ذلك كله ، على أن يتم تمخير البنك في بواجبه الأخرى كاتمة ما كانت ظروف رأس المال موقتاً . وبمضى آخر صممنا على ألا تكون الأغلبية الأجنبية للوقت لرأس مال البنك مدعاة لعدم تمخير فوراً من التواحي الأخرى . وبناء هذا سيكون البنك — حتى يفرس قاء رأس ماله أجنبياً إلى حين — مصرياً في أغراضه ، مصرياً في إدارته مصرياً في موظفيه . وهو حل تنطيط على أن ظفرا به لأنه خير وسيلة توفيق بين ما نبضيه من ضم هذه المؤسسة إلى الصفوف القومية وبين ما يحتمه الواجب من إكسابها الصبغة المصرية .

ثم إننا اخفنا على أن تكون الأسهم كلها ابتداء من سنة ١٩٤٨ اسمية ، واشتوتنا فوق ذلك أن تكون حصة الحياة معلقة على قبول مجلس إدارة للبنك .

لـ شواذائع الأول لهذا الاتفاق هو الرغبة في أن يكون مساهمو البنك المركزي ممن لارتقي إليهم الشبهات . لكنه في الوقت حظه اخاف من شأنه أن يساعد على إحلال النمصر للمصري بين السامعين .

وكان من السطاع جدلاً أن يفكر في تمخير رأس المال بواسطة شراء الحكومة لأسهمه كلها أو بعضها . لكن من البديهي أن هذا فوق الطاقة المالية ، لأن ثمن الأسهم بسر السوق اليوم أكثر من سبعة ملايين من الجنيهات . على أنه حتى لو كانت الصنف في متناول الحكومة لا أقدمت عليها لأنها تتعارض مع اللبا الذي أخذت به وعلمت نفسها عليه منذ البداية وهو إبقاء البنك بعيداً مستقلاً

عن الأداة الحكومية ، وعن كل نفوذ حكوى سواء كان إدارياً أو سياسياً صاعاً بالبنك أن ينزل إلى دركٍ للنزاعات الجزئية على حساب سمته وقوته في الخارج . وقد ذهبنا في هذا إلى حد أننا نصنع على أن يكون الحصول على مرتب حكوى من موانع التشريع لصنوة مجلس إدارة البنك . وليس معنى هذا أن الإشراف الحكوى سيكون ممدوماً ، فإن هذا الإشراف ما زال مكفولاً كما كان ، ولم يطرأ عليه أى تعديل . مثلاً عن أن نحصر مجلس الإدارة — الذى سيأتى الكلام عنه — سيفعل استمرار توجيه البنك نحو مصلحة البلاد القومية بل زيادة ذلك التوجيه .

أما تحصيل البنك من التوائى الأخرى فسيكون مكفولاً :

أولاً — بما اشترطناه من قصر التوظيف على المصريين إلا في أحوال استثنائية ، وهذه معلقة على موافقة وزير المالية .

ثانياً — ما اشترطناه من حل أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك من المصريين ، وقد اتفقنا لهذا أن يحمل للمصريون على الأجانب في الصنوة كما حلا كرسى وفاة عضو أو يتنحية عن التشريع إلى أن تتم الأغلبية للمصرى .

على أننا اشترطنا فوق ذلك أنه إذا حلت سنة ١٩٤٥ ولم يكن هذا الإجراء التدريجى قد أسفر عن أغلبية مصرية أن يضرب عن التدرج صفحاً ، وأن يعمل على إيجاد الأغلبية الرجعية كاللثة ما كانت الظروف ، واشترطنا فوق ذلك أن يبين ثلاثة أعضاء مصريون فوراً وعين منهم بالمثل اثنان .

ثالثاً — ما اشترطناه من أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرياً . على أنه لما كان رئيس مجلس الإدارة في الوقت الحاضر وهو إنجليزى يجمع إلى صفة الرئاسة وظيفة المحافظ ، فإننا اتفقنا على ألا يتعد هذا الشرط إلا بعد أن تنتهى مدة المحافظ الحالي السير إدوارد كوك . ثم إننا اشترطنا في الوقت نفسه أن يكون وكيل مجلس الإدارة مصرياً طالما كان رئيس المجلس أجنبياً ، وسيُفصل بعد انتهاء مدة المحافظ الحالي بين وظيفتي الرئيس والمافظ ، بمعنى أنه لن يشترط أن يكون محافظ البنك رئيساً لمجلس إدارته وهو الشرط الذى كان معمولاً به في عهد البنك الأعلى قبل مشروع التحويل ، وسيُفصل تعيين المحافظ ووكيله كما هو من حيث توفقه على موافقة الحكومة المصرية .

أما لجنة لندن للصنوص عليها في البنك الشرين من نظام البنك القديم فقد ألفت ، وبدلتها اتفاقاً بموجز بمقتضاها أن يقيم عضوان من أعضاء مجلس الإدارة على الأكثر خارج القطر المصرى .

أما فيما يتعلق بأعمال البنك ، من حيث جواز اشتغاله بالأعمال التجارية أو عدم حواز ذلك ، فقد كان هذا الأمر مثار أخذ ورد . والأصل في البنك المركزى أن يكون بصدء الأعمال التجارية لأنه وهو بنك البنوك الذى تودعه بض مالها يبنغى ألا يزاحمها أو يتنافسها في السوق . لكن هذا التل الأعلى قلما يوجد . وكثيراً ما يكون من واجبات البنك المركزى أن يدخل السوق ليقوم ما اهو ج منه عن طريق المناصة المتعالة ، خصوصاً إذا كانت حالة السوق ليست في المستوى الذى يطمأن فيه إلى تركها إلى حالتها الطبيعية من غير تدخل ضال .

ومن السليم به أن البلد الذى لا يكون نظام البنوك فيه قد بلغ أوجاً مرتفعاً ، والبلد الذى لا تحتوى سوقه كميالات جديرة بالإسقاط ، لا بد من أن يمكن البنك للمركزى فيها من مزاوله الأعمال التجارية ، لأن هذا سيكون سبيله إلى حد ما إلى الإشراف على السوق . وهذه حالة بلادنا في الوقت الحاضر لأن السوق عندنا تكاد تكون خلواً من الكميالات ذات الأهمية واللثانة . فإذا لم يمكن بنكا للمركزى من مزاوله الأعمال التجارية سلباً إحدى وسائل الإشراف على السوق مع أن ذلك الإشراف هو بيت التصيد من إنشائه .

لذلك أجزنا للبنك في الشروط الجديدة مزاوله الأعمال التجارية ؛ لكننا اشترطنا أن يقتصر البنك في تموله تلك الأعمال على الصفات الكبيرة إلا في المناظن التى تكون محرومة من خدمات البنوك فإنه في هذه الحالة لا بد أن يمد القس بأن يقوم بالخدمة التى حرم منها أهل تلك المنطقة .

وسيقيم البنك بالصليات المصرفية للحكومة كما هو الحال الآن . وإذا لجأت الحكومة إليه في سلفية من سلفيات الخزانة فإن البنك قبل أن يقدم لها تلك السلفيات بسر ١ ٪ إلى ٤٠٠.٠٠٠ ج . م الأولى وبسر يزيد ٪ عن سر بنك إنجلترا على المبالغ

التي تزيد على ذلك القدر . وقد اشترط في هذا الصدد أن يكون للبلغ مطلوباً لسد حاجة موقفة تكون اللازمة الجارية كفيلاً بضبطها وألا يزيد المبلغ في أية حالة من الحالات على مليونين من الجنيئات .

ويستمر البنك على تأدية الخدمات المصرفية للحكومة بلا أجر فيها خلا الأجر المتفق عليه نظير إصدار أوراق البنكنوت . وكان هذا الأمر فيما مضى على أساس لا يخلو من التقيد بفسطاطه في الشروط الجديدة بأن جلتا نصيب الحكومة ٨٥٪ ونصيب البنك ١٥٪ من صافي دخل أوراق التضفية ، وقد ثبت بمقتضى النظام السابق أن نصيب الحكومة كان في المتوسط ٨٠٪ من ذلك الدخل فقط .

أما نصيب الطرفين ( الحكومة والبنك ) فيما يطرأ من زيادة أو نقص على القيمة الرأسمالية لأوراق تضفية البنكنوت ، فإن البنك احتفظ بحق تصفية المركز الحالي على الأساس الذي كان متباً قبل الانحياز ، فإذا مضى هذا المركز على هذا الوجه ، فستندم يكون توزيع الأصبه بين الفريقين في ارتفاع القيمة الرأسمالية لأوراق التضفية وهبوطها نفس النسبة التي توزع بها الأصبه في صافي ربح تلك الأوراق بموجب الاتفاق الجديد .

أما إذا ظم البنك خدمات خارجة عن نطاق الخدمات المصرفية العرفية التي يقوم بها في الوقت الحاضر ، كان كلف التجهيد لقرض عام أو كلف تأدية خدمة الدين العام بعد إنشاء صندوق الدين أو غير ذلك ، فإن تلك الخدمات يتفق في شأنها على أجر إضافي مناسب .

يجب على أن أقول إنه بمجرد موافقة البرلمان على مشروع القانون بعد أجل امتياز إصدار أوراق النقد مستشرق وزارة المالية في إعداد تصريح مزدوج يرضى إلى غرضين : أولهما جعل العملة للصيربة من حيث ربطها بالإستيرليني على أساس من القانون ؛ ثانيهما تمكين البنك المركزي من الإشراف على المؤسسات المالية في البلاد بالقدر الذي جرت العادة بتمكين البنوك المركزية منه .

وفي أرقف بهذا مشروع مرسوم باعتناء التعديلات التي أدخلها البنك على نظامه وأقرته جميعته العمومية غير العادية بتاريخ ٢٧ يونه سنة ١٩٣٩ وهي تعديلات لا بد أن يهد بها لتحويل البنك إلى النظام الجديد . وكذا مشروع مرسوم مشروع قانون بعد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد المنوح للبنك الأهلي أربعين سنة أخرى من تاريخ صدور هذا القانون مع مراعاة عدم الساس بما نصت عليه المادة ٢ من الذكريتو الصادر في ٢٥ يونه سنة ١٨٩٨ ، وهي تقضى بعدم جواز مسح هذا الامتياز لبنك آخر طول المدّة المنوح عنها الامتياز ، على أن يصدر الرسوم والقانون كلاهما في وقت واحد بعد موافقة البرلمان على مشروع القانون .

وإن أنصرف بأن أطلب من هيئة المجلس للوقر أن يقر للشروعين للذكورين ؟

وزير المالية

أحمد ماهر

نمرة ٣٠ - ١٥ / ٣

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته للنقطة في ١٦ يولية سنة ١٩٣٩ على ما جاء في هذه المذكرة .

ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بعد أجل الامتياز المشار إليه ؟

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مرسوم بمشروع قانون  
بمعدّل أجل الامتياز الخامس بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه ، يقدم بامتنا إلى البرلمان :

مادة ١ — بمدة لمدة أربعين سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون الامتياز الممنوح للبنك الأهلي المصري بموجب المادة ٢ من الذكريتين الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ، الخامس باعتدّ نظام البنك المذكور ، بإصدار أوراق مالية تدفع حاملها عند تقديمها ، وذلك بالشروط المدوّنة بنظام البنك .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟  
صدر بمرأى للتزّه في فترة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ ( ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

أحمد ماهر

نمرة ٣٠ - ١٥/٣

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ؟

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

ملصق رقم ٢

ذكرو في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ باعتدّ نظامنامه البنك الأهلي المصري  
ومنحه امتيازاً طويلاً مدة بقاء شركته

ترجمة أسرار عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ، وموافقة رأي مجلس النظار ؛

أسرنا بما هو آت :

للمادة الأولى

تعتمد نظامنامه البنك الأهلي المصري للرقعة بأمرنا هذا وتكون جزءاً مكملًا له .

## للادة الثانية

لبنك الأهل المصرى الامتياز بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها ، وذلك حسب القيود والشروط المدونة في النظامنامه المذكورة ؛ ولا يمنع هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة .

## للادة الثالثة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ٩

صدر بمرأى رأس البن في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨

عباس حلى  
بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
مصطفى فهمى

ناظر المالية  
أحمد مظلوم

## نظام الشركة

بعد تعديله بمقتضى الأوامر العالية الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٣ و ٥ يوليه سنة ١٩٠٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٧ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ .

## الباب الأول

اسم الشركة ، مركزها ، مدتها ، غرضها

مادة ١ - يطلق على الشركة السامعة للتشأة بمقتضى المذكرات الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ونصوص هذا النظام اسم « البنك الأهل المصرى » . وهى خاضعة للقوانين المعمول بها للتضاميا المتعلقة .

مادة ٢ - مركز الشركة الرئيسى بالقاهرة ولها فرع واحد بالإسكندرية وللمجلس الإدارة أن يفتح وكالات للشركة إذا رأى موافقتها لمصالح الشركة في أية جهة أخرى في مصر أو في الخارج .

مادة ٣ - للدة المحددة للشركة هي خمسون سنة ابتداء من يوم توقيع الرسوم النهائية .

مادة ٤ - أغراض البنك الأهل المصرى ما يأتى :

(١) إصدار أوراق تدفع لحاملها ولدى تقديمها .

(٢) تقديم سلفيات للزراعيين يرهن حياض أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية .

(٣) عمل قروض وسلفيات للحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات والمنشآت العامة بمصر والسودان بالقيود والشروط المبينة في العقود المعلقة لهذا الغرض .

(٤) خصم الكيالات والسندات الادينية وعلى العموم جميع الأوراق والسندات المالية التى تدفع بمصر والى لا يتجاوز ميعاد استحقاقها سنة .

(٥) حسم وتقديم سلفيات على التعهدات من أى نوع كانت المضمونة بوالص أو لإصالات عن البضائع من أى نوع المودعة بخازن البنك أو بالخازن العامة أو الخاصة أو المضمونة بأموال أو مصادن معينة مودعة أو بإيداع الأموال العامة أو السندات المالية للحكومة المصرية أو حكومة السودان أو ببلديات مصر أو السودان أو بالأشهر أو الأذونات أو الأوراق ذات القيمة من أى نوع التى يقبلها مجلس الإدارة .



(٦) فتح حسابات جارية تغطي عنها فوائد للأشخاص القيمين بمصر أو السودان الذين اشتروها بحسن السمعة المالية وذلك بقيود معينة شرط أن يبين مجلس الإدارة إجمالى المبلغ لكل حساب وأن يصق هذا الحساب في مبادسة .

(٧) قبول الودائع والسندات والأسهم والأذونات والتعهدات والتقود والمعادن والأشياء الثمينة . وعلى الموم قبول الودائع وفتح حسابات بمقتضى شيكات .

(٨) تحصيل وحفظ جميع الأشياء ذات القيمة ودفع التوكيلات وأذونات الصرف ومباشرة جميع أعمال الخزائن والمصارف وتنفيذ طلبات الأفراد والشركات والمؤسسات العامة .

(٩) التصدي بإصدار أسهم أو سندات مالية للمؤسسات المصرية أو السودانية سواء كان ذلك لحساب البنك أو لحساب الغير والقيام بتوظيف الاكتتابات العامة وتحويلها وقبول الكفالات والرهون العقارية والرهون الجارية وجميع الضمانات التي من شأنها توفير حسن تنفيذ التعهدات المبصرة قبل البنك .

(١٠) إصدار سندات وكفالات وشيكات وأذونات من أى نوع كانت تدفع في مصر أو في الخارج . شراء وبيع وتداول الكفالات والسندات والأذونات من أى نوع التي تدفع في مصر أو في الخارج .

(١١) الاتجار بالمعادن الثمينة .

(١٢) وعلى الموم مباشرة جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر أو السودان لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه ، عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ناجمة أو الصلة بشروعات أجنبية عن الدين للذكور .

مادة ٥ — تتضمن مهمة إصدار الأوراق المالية مرفقاً مفصلاً ومستقلأ عام الاستقلال عن الأعمال العامة التي يباشرها البنك .

وبعد مجلس الإدارة بالاتفاق مع الحكومة تفت أوراق البنك المختلفة ، ولا يجوز تعديلها إلا بأذن خاص جديد .

ويملك حساب منفرد وتمتد خزنة خاصة بجميع أعمال إصدار أوراق البنك وسحبها .

ويجب أن يقابل صفة دأمة قيمة الأوراق للتداوله لحملها أو التي تدفع لدى تقديمها :

أولاً — لتأية النصف على الأقل ذهباً .

ثانياً — والنصف الآخر سندات تقوم بسر لا يتجاوز السر البوى . وعلى الأكثر بحسب قيمتها الاسمية شرط أن تكون مملوكة للبنك وأن يحفظ للحكومة وحدها أمر اختيارها وتعيينها دون أن يترتب على استعمال هذا الحق في أية حالة من الأحوال أو في أى وقت مشولية ما على الحكومة .

وفي حالة عدم توفر مثل هذه السندات كلها أو بعضها يجب أن يراد سبيكاً رصيد الذهب في الخزنة الخاصة بمرق إصدار أوراق البنك بحيث تكون جملة الأوراق للتداوله لها مقابل بكامل قيمتها .

ويتضمن الرصيد ذهباً أو سندات الذي تتسلط هذه المادة رهاً خاصاً لصالح جملة أوراق البنك ، وفي حالة تصفية البنك يستخدم هذا الرصيد لتأمين سحب هذه الأوراق دون غيرها .

ويودع هذا الرصيد ، ذهباً كان أو سندات ، بمركز البنك في خزنة خاصة لها مفتاحان غير متشابهين يحفظ أحدهما لدى البنك والثاني لدى مراهقي الحكومة للشار إليهم بالمادة ٣٣ من هذا النظام .

ويجوز أيضاً إيداع السندات كلها أو بعضها بتخريص من وزير المالية في بنك إجمتراً أو أحد مصارف لندن بشرط موافقة الوزير على اسم هذا الصرف في خزنة خاصة لها مفتاحان غير متشابهين يملك أحدهما للبنك الأهلي المصري ويحفظ الثاني لدى البنك للودع لديه التي يقوم في هذه الحالة بوظيفة مراهقي الحكومة .

ويعتبر الذهب المرسل في الطريق إلى مصر والمصدر بمعرفة البنك أو لحسابه في حكم الذهب الموجود بالخزنة الخاصة بالتعايرة إذا كان مهسلاً بتخريص خاص من وزير المالية إلى مراهقي الحكومة ومؤمناً عليه بالجمها .

مادة ٦ — فيما عدا الحالة المنصوص عنها والخاصة بالحسابات الجارية المفتوحة لأشخاص اشتهروا بالثقة المالية لا يقبل البنك خصم الكيالات والسندات والوثائق والأوراق إلا إذا كانت موصفاً عليها بإمضاء شخصين مقيمين بمصر ومعتمدين من مجلس الإدارة . ويجوز أن يستثنى عن أحد التوقيعين برهن حيازي .

ويجوز للبنك أن يشتري ويضم الكيالات والأذونات المسحوبة من جهة على جهة أخرى مكتفياً بتوقيع صاحب . ولا يقبل البنك شراء أو خصم الكيالات أو الأذونات المسحوبة على الخارج لمدة تزيد على أربعة أشهر من تاريخ تقديمها أو ستة أشهر من تاريخ سحبها .

مادة ٧ — يحدد مجلس الإدارة النسبة الواجب توفرها بين قيمة البضائع والأوراق والسندات والأشياء ذات القيمة المسكونة للرهن أو الضمان وبين مقدار السلفيات للقدمة .

مادة ٨ — ينشر البنك في كل شهر بياناً عن حالته بالوقائع الرسمية .

.. ويتضمن الجزء الأول من هذا البيان :

رأس مال البنك .	جهة ودائع الحكومة .	جهة السندات المسحوبة على الخارج .
جهة البلغ الاحتياطي .	» السندات المطالب دفعها .	» السندات المسحوبة على مصر .
» مبلغ التوفير .	» قيمة السندات المملوكة للبنك .	» قيمة السلفيات لأجل قصيرة .
» الودائع .	» السلفيات المضمونة برهن حيازي .	» جهة الرصيد .
» الحسابات الجارية .	» السلفيات على بضائع .	

ويتضمن الجزء الثاني من هذا البيان جهة قيمة الأوراق المالية المتداولة ، وكذا قيمة الذهب والسندات الضامنة لها .

مادة ٩ — للبنك الحق في شراء مبان لمساكنه وملحقاته وعجازه ، ولا يجوز له امتلاك أى مبان أخرى إلا في حالة رسو البيع عليه بطريقة نزع الملكية للحصول على حقوقه أو عوضاً عن بدل عدى . وعلى كل حال فإن المبانى التى تؤول إليه بطريق رسو البيع أو كبذل عدى تباع في أقرب فرصة ممكنة .

### الباب الثانى

#### رأس المال ، الأسهم ، الدفع

مادة ١٠ — حدد رأس المال بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى دفع بأ كلفه .

وقد وزع على ثلاثمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد عشرة جنيهات إسترلينى دفعت بأ كلها .

وفى حالة زيادة رأس المال لا يمكن إصدار الأسهم الجديدة بسريكون أقل من السعر الأساسى . فإذا ما أصدرت الأسهم الجديدة بسمر أعلى فتحول الزيادة الإضافية إلى الاحتياطى القانونى المنصوص عليه فى المادة ٤٩ ( رقم ٢ ) حتى ولو بلغ هذا الاحتياطى المبلغ المحدد فى المادة المذكورة .

ويكون لحاملى الأسهم الأولى حق الأولوية بنسبة ما يملكونه من الأسهم فى اكتاب الأسهم الجديدة ، وتطرح الأسهم التى لا يكتب فيها حاملو الأسهم القديمة — بناء على قرار مجلس الإدارة — للاكتتاب السالم أو لا كتاب خاص للمساهمين الذين يكونون قد استعملوا حقوقهم فى الاكتتاب الأصلي ، أو تباع فى البورصة بسمر لا يقل عن السمر الأساسى .

وينظم مجلس الإدارة قيمة الأقساط وطريقة الدفع ومدة التسديد .

مادة ١١ — تدفع قيمة الأسهم فى القاهرة بالمركز الرئيسى وفى الإسكندرية بالفرع أو فى الجهات التى يحددها مجلس الإدارة

والشروط التى يقررها .

مادة ١٢ — كل مبلغ يتأخر تسديده يستحق عليه بحكم القانون وصالح البنك أعلى فأعلى مقررة بالمادة ١٨٥ من القانون المدني المختلط وذلك ابتداء من يوم الاستحقاق .

مادة ١٣ — في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق بحق البنك ، يمد مضي شهر من نشر غر الأسهم التأخرة بالجريدة الرسمية مباشرة ، بيع الأسهم في بورصات القاهرة والإسكندرية أو لندره بواسطة البورصة أو مباشرة البورصة لحساب وعلى مسئولية التأخرين بدون أى إنذار أو إجراء قضائي .

وتصبح أوراق الأسهم القيمة بهذه الكيفية لاجبة بحكم القانون ، وتسلم للمستثمرين أوراق حديدية تحمل نفس الأرقام .

وكل سهم غير معين به ما يدل على تسديد البالغ للطلوب سادها لا يمكن تداوله .

الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لا تنع البنك من اتباع الإجراءات القانونية العادية .

ويؤول محمول البيع ، يمد استزلال المصاريف لليك ، ويحتجب طبقاً للقانون على ما يكون مستحقاً للبنك على المسام الذى بيعت أسهمه ، ويكون هذا الأخير مدينًا للبنك بقيمة الفرق إن وحد ، كما له أن ينتفع من الريادة إن وجدت .

مادة ١٤ — يجوز للبنك أن ينشئ أسهمه إما اسمية أو لحاملها . ويشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يتم تسديد كامل قيمتها .

وتستخرج هذه الأسهم من دفتر ذى قيمة وتتم ويوقع عليها من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ١٥ — تتداول الأسهم الاسمية بالتنازل عنها في سجلات البنك .

ويسلم للبنك الفرض المتقدم إقرار بالتنازل وآخر بقبول التنازل موقعا عليهما ، الأول من التنازل والثاني من التنازل إليه .

ولا يتم التنازل بالنسبة للمتأخرين أو في مواجهة البنك إلا بقيد التنازل وفقاً للإجراءات المتضمنة في سجلات البنك وتوقيعه من عضوين بمجلس الإدارة أو من وكيلين من المجلس المذكور .

ويجوز للبنك أن يطلب التصديق على إمضاء المتأخرين وإثبات أهليتهما قانوناً .

وتنتقل ملكية الأسهم لحاملها بمجرد التسليم .

مادة ١٦ — لكل مساهم الحق في إيداع أسهمه في الخزنة وللطالبة بإيصال محرر باسمه .

يحدد مجلس الإدارة الشروط وطرق التسليم ومصاريف الإيصال ومصاريف استبدال الأسهم .

مادة ١٧ — كل سهم يعطى لحامله الحق في ممتلكات الشركة ؛ وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح فله الحق بحصة تكون نسبة ما يملكه من الأسهم الصادرة .

أرباح كل سهم ، اسمياً كان أو لحامله ، تدفع لحامل الكوبون .

مادة ١٨ — لا يكون للمساهمون مسئولون إلا بقدر رأس المال لكل سهم ، وفيما يكون أكثر من ذلك لا يجوز مطالبتهم بمبالغ أخرى .

مادة ١٩ — كل سهم غير قابل للتجزئة ؛ ولا يتصرف البنك إلا بالملك واحد عن سهم واحد .

تتبع الحقوق والالتزامات ، لكل سهم ، السهم ذاته في أى يد تتناوله .

بجرد وجود سهم في يد حامله يترتب عليه قانوناً قبول حمله لقانون البنك الأساسى وقرارات الجمعية العمومية .

ولا يجوز لورثة المساهم أو لداخليه لأى سبب كان أن يطلبوا وضع أختام على ممتلكات البنك أو أوراقه المالية ، ولا أن يطلبوا التوزيع أو البيع ، ولا أن يتدخلوا بأى كيفية كانت في إدارة البنك .

ويجب عليهم ، للحصول على حقوقهم ، أن يعضوا لجرد وقرارات الجمعية العمومية .

## الباب الثالث

إدارة البنك ، مجلس الإدارة ، اللجنة ، محافظ البنك ووكلاء ، القومساريين ، الرقابين ، الجمعيات العمومية

مادة ٢٠ - يدير البنك مجلس إدارة مؤلف من ٢٢ عضواً على الأكثر واثني عشر عضواً على الأقل بما في ذلك محافظ البنك ، ويؤلف أربعة من هؤلاء الأعضاء لجنة خاصة مقرها في لندن حيث يجب هناك محل إقامتهم ، وقد حددت المادة ٣٢ مكرراً اختصاصات هذه اللجنة .

ومن الأعضاء الباقين يؤلف مجلس الإدارة الذي يكون مركزه في القاهرة . ويختار مجلس الإدارة المحافظ وبين وكيلين بناء على اقتراح المحافظ .

مادة ٢١ - المحافظ مكلف بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة جميع شؤون البنك .

المحافظ والوكيلان مسؤولون عن أعمالهم أمام مجلس الإدارة .

في حالة غياب المحافظ أو امتناعه عن الحضور يقوم وكيل المحافظ الأول أو في حالة غياب هذا الأخير وكيل المحافظ الثاني بتأدية أعمال المحافظ .

مادة ٢٢ - يجب الحصول على تصديق الحكومة على تعيين المحافظ ووكلي المحافظ قبل استلامهم مهام أعمالهم .

يبين المحافظ لمدة خمس سنوات .

مادة ٢٣ - يبين وزير المالية بقرار صادر منه قوسيرين من قبل الحكومة لدى البنك ، ومدة انتدابهما خمس سنوات . ويدفع البنك لوزارة المالية عن خدمة القوسيرية مبلغاً سنوياً قدره ألف جنيه إسترليني .

مادة ٢٤ - تعين الجمعية العمومية الاعتيادية سنوياً مراقبين اثنين . ويجوز إعادة انتخابهما ويتناولان مكافأة تحددها الجمعية العمومية كل سنة .

وبين المحافظ بالاتفاق مع قوسيري الحكومة للمراقبين الأولين .

مادة ٢٥ - وفيما عدا على الإدارة الأول المعين من الأعضاء للوسيين بالاتفاق مع الحكومة يكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة بصفة الجمعية العمومية .

ومدة العضوية خمس سنوات .

على أن تجديد مجلس الإدارة الأول لا يبدأ إلا بعد العام الخامس للبنك . وعلى قدر الإمكان يجدد خمس الأعضاء سنوياً بحيث يتم التجديد في خلال المجلس سنوات التالية للعام الخامس . وتنفيذاً لذلك يكون الخروج بطريقة الاقتراع في جلسة مجلس الإدارة . فإذا ما تم ذلك يكون التجديد حسب أقضية التبين ويكون دائماً سنوياً وبالنسب للذكورة أنفاً .

يجوز دائماً إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين بطريق القرعة .

تختب سنوات العضوية من تاريخ اجتماع جمعية عمومية اعتيادية إلى الاجتماع التالي . ولا تزول العضوية إلا بدعوة اجتماع الجمعية .

وفي جميع الأحوال التي يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل من ٢٢ عضواً وهو الحد الأدنى للتصوير عليه في المادة ٢٠ فيجوز للمجلس تعيين عضو أو أكثر بصفة مؤقتة في حدود الحد الأقصى ، وتعرض التعيينات للوقتة للمجلس على الجمعية العمومية في أول انقضاء لها .

عضو مجلس الإدارة الذي يكون قد عين ليحل محل عضو آخر لم يتم مدته خمس سنوات لا تكون عضويته إلا للفترة للتبعية من هذه اللة ، ويجوز إعادة انتخابه .

يتناول كل من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة سنوية قدرها ألف جنيه إسترليني .

مادة ٢٦ — يجب أن يتوفر في أعضاء مجلس الإدارة ، عددا يحافظ البنك وأعضاء لجنة لونية ، شرط الإقامة بمصر مدة لا تقل عن خمس سنوات ، ويجب أن يكون كل عضو بمجلس الإدارة مالكا لمائة سهم من أسهم البنك على الأقل وأن تكون هذه الأسهم مودعة خزائن البنك ولا يجوز التصرف في هذه الأسهم طول مدة وجود العضو في وظيفته وحتى تصدق الجمعية العمومية على حسابات لمدة التي باشر فيها أعماله وكتابه ، ويتم إصدارات إيداع هذه الأسهم غاتم بين بصفتها الخاصة النصوص عنها في نظام البنك .

مادة ٢٧ — لا يحق لأعضاء مجلس الإدارة أن يتناقدوا باسم وظائفهم على مسائل شخصية ولا يتألون إلا عن تنفيذ وكتابه .

مادة ٢٨ — مهمة عضو مجلس الإدارة شخصية ولا يجوز له إحلال شخص عنه أو إجابة من يقوم بتنفيذ مهام أعماله .

مادة ٢٩ — للمجلس أن يجتمع كلما يترامى له ضرورة للاجتماع . على أنه يجب عقده مرة كل شهر على الأقل .

يدعو الرئيس المجلس للاجتماع أو من يثل محله .

مادة ٣٠ — لكي تكون قرارات المجلس نافذة يجب أن يوافق عليها أغلبية الأعضاء الحاضرين ، وأن يكون عدد الأصوات للرحمة أربعة على الأقل .

مادة ٣١ — يصدر مجلس الإدارة الأحكام المتعلقة بجميع اللوائح الداخلية للبنك .

تثبت مناقشات مجلس الإدارة بمقتضى محاضر تدون في سجلات خاصة ويوقع عليها الرئيس أو من يقوم مقامه . كذلك يوقع الرئيس أو من يقوم مقامه بإضفاء الصور والمستخرجات التي تطلب لسبب من الأسباب .

مادة ٣٢ — يملك مجلس الإدارة أوسع الحقوق مدى في إدارة أعمال البنك وبخاصة في السائل الآتية :

( ١ ) يصرح بإنشاء وإصدار وسحب أوراق البنكنوت في الحدود وطبقاً للشرط النصوص عليها في الذكريات والأوامر المتعلقة بالبنك .

( ٢ ) يحدد شروط السلفيات على المحاصيل .

( ٣ ) يحدد سعر الخصم والفائدة وقيمة الصاريب والعمولة ورسم الحفظ ويقرر الشروط والصفات الخاصة بالخصم والعمليات الأخرى .

ويضع قوائم السلف وينظر في الكياليات والحوالات المقدمة إليه .

( ٤ ) يضع نصوص العقود وجميع الشروط على اختلاف أنواعها مع يتعلق بأعمال البنك ويصرح بشراء البائى اللزامة لمكاتب البنك وملحقاته وتخازنه وكذلك لجميع مصاريف الإنشاء الأولية .

( ٥ ) يتخذ جميع الإحراوات التي يراها ضرورة للمحافظة على أموال البنك وأوراقه المالية .

( ٦ ) وله حق التقاضي أمام المحاكم ، سواء كان مدعياً أو مدعى عليه وله حق الاستئناف والتتبع وله حق التوكيل .

يتعامل ويضيق ويصدق التسويات ويتراضى ويتنازل عن كافة الحقوق ويأمر برص الحجز والتنازل عن كل امتياز ورهن والإلتاف والمعارضة ويوافق على شطب التسجيلات وذلك مقابل المنفع أو عدمه .

له أن يتنازل عن حق الأولوية وأن يقبل الإحلال عمل آخر والتأشير في سجلات المحسكة .

( ٧ ) يجوز له أن يكون حكماً .

( ٨ ) وينظم جميع أقسام البنك — ويصرح بإنشاء أو إلغاء الفروع ويضع لوائحها — ويدين في مصر وفي الخارج موكليه للصرح لهم بالتعامل ويحق الإنشاء باسم البنك — ويحدد اختصاصات المستخدمين وسلطاتهم ومربياتهم وصفتانهم ويقبل استقالة أعضائه — ويدين اللجان للتحقق من بين أعضائه ويتنهم السلطات والاختصاصات التي يراها .

( ٩ ) يدعو الساهمين بحضور الجمعيات العمومية الاعتيادية وغير الاعتيادية — يقدم في كل عام حسابات البنك للجمعية العمومية

للمصادقة عليها. ويقترح قيمة الأرباح التي توزع على المساهمين — ومحدد المسائل التي تطرح للمناقشة في الجمعيات العمومية، سواء ما كان يمتثل منها بالقانون الأساسي أو التي تطرح على الجمعيات العمومية التي يدعوها للاجتماع.

(١٠) يطلع على عمليات البنك وحركة أعماله — ويقوم بجميع الاختصاصات الموقوفة إليه بمقتضى المواد الأخرى من القانون الأساسي — ويملك جميع السلطات لتنفيذ كل الأغراض المنصوص عليها في المادة ٤ سابقة الذكر — وأخيراً وبصفة عامة يملك أوسع السلطات مدنى لئلا يلبث في جميع مصالح الشركة ما عدا التي تدخل في اختصاصات الجمعية العمومية.

مادة ٣٢ — مكرراً — يستطلع المجلس رأى لجنة لشدة ويراعى أصوات أعضائها في المسائل التي تناول :

- (١) اتخاذ قرار في أمر أو الاشتراك في عملية يترتب عليها ارتباط بمبلغ مائة ألف جنيه أو أكثر.
- (٢) اقتراح زيادة رأس مال الشركة — أخذ قرار بسدد المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠ الخاصة باسم الإصدار الجديد التي لا يكتب فيها المساهمون الأول — تقرير طلب سداد دفعة من قيمة الأسهم.
- (٣) وضع جدول الأعمال للجمعية العمومية — إقرار عقد الجمعيات العمومية غير العادية أو اقتراح تعديل نظام البنك.
- (٤) للمصادقة على الميزانية النهائية التي يجب أن تعرض سنوياً على الجمعية العمومية.
- (٥) إقرار توزيع دفعة على الحساب من الأرباح خلال السنة المالية.
- (٦) التقدم إلى الجمعية العمومية بطلب إقرار حل الشركة أو تصفيها.
- (٧) في جميع المسائل الأخرى التي يطلب فيها محافظ البنك تدخل اللجنة.

مادة ٣٣ — يتولى المحافظ — وفي حالة غيابه أحد وكلي المحافظ بصفته نائباً عن المحافظ — رئاسة مجلس الإدارة؛ وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات.

يكون صوت الرئيس مرجحاً ولا يصحرك ولا يحافظ اجتماعات المجلس إلا إذا دعيا لحضورها، وفي هذه الحالة يكون رأيها استشارياً.

مادة ٣٤ — تنحصر مهمة مندوبي الحكومة في مراعاة الذكريات بكل دقة ولوائح البنك وقانونه الأساسي فيما يتعلق بصالح الحكومة والثقة العامة. ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الأحكام المنطقية بإصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند النظر.

ولها أن يفصلا في كل وقت حالة الخزائن وحافطة الأوراق، غير أنها مازمان فيما يتعلق بعمليات البنك بالتسك بما يتطلبه سر المهمة.

ولها الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة؛ ويكون صوتها استشارياً.

وفي حالة وقوع مخالفة للذكريات ولوائح البنك وقانونه الأساسي يقدمان ملاحظتهما إلى المجلس كتابة. وفي حالة ما إذا أهملت تلك الملاحظات فطلبها المبادرة بتقديم تقريرها إلى وزير المالية.

مادة ٣٥ — تنحصر مهمة المراقبين في فحص حسابات السنة المالية الجارية وإدعاء ما ينحسرها من الملاحظات للجمعية العمومية الاعتيادية التالية. ولا يحضرن أي اجتماع يقدمه مجلس الإدارة إلا إذا دعيا إلى ذلك.

ويشترط في المراقب أن يكون مالكا لعشرين سهماً من أسهم البنك وأن يودعها إحدى خزائن البنك. ولا يجوز تداولها خلال المدة التي يباشر فيها المراقب أعماله؛ ويتم هذا الإيداع بنفس الشروط الموضوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

#### الجمعيات العمومية

مادة ٣٦ — تنتخب الجمعية العمومية المادة أعضاء مجلس الإدارة وللمراقبين بأغلبية الأصوات.

تطلع على تقارير مجلس الإدارة والمراقبين.

تنص الحسايات وتصادق عليها عند الاقتضاء أو تطلب تعديلها.

تحدد قيمة الأرباح التي توزع.

تداول في الاقتراح تقدم من مجلس الإدارة لتحديد قيمة الاحتياطي .

تبحث في جميع مصالح الشركة في حدود القانون الأساسي .

بناء على اقتراح مجلس الإدارة : يجوز للجمعية العمومية غير الاعتيادية أن تدخل في القانون الأساسي التعديلات أو الإضافات التي تراها ذات فائدة ، وذلك بشرط الحصول على موافقة الحكومة بتمتضى ديكريو . ولها أن تقرر بصفة خاصة :

زيادة رأس مال البنك أو تخفيضه .

الاستهلاك الكلي أو الجزئي مع الحق في الأرباح وذلك بطريق الاقتراع أو طريق آخر .

مدّة أو تقصير مدة الشركة .

حل الشركة قبل الأوان ولو لم تكن قد خضرت نصف رأس مال الشركة .

مادة ٣٧ - تتكون الجمعية العمومية من جميع مساهمي البنك الذين لم حق التصويت ، سواء بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل .

مادة ٣٨ - حق التصويت في الجمعية العمومية مقصور على المساهمين الذين يملكون عشرين سهماً على الأقل . ولكل مساهم أن يسلم صوتاً واحداً عن كل عشرين سهماً يملكها .

لكل مساهم له حق التصويت والذين يرغبون في حضور الجمعيات العمومية أن يودعوا أسمهم في المركز الرئيسي أو في الجهات التي يبينها مجلس الإدارة لهذا الغرض وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة أيام على الأقل وبلم لم مع إرسال الإيداع بطاقة دخول شخصية أو بالتوكيل ، ويذكر في هذه الطاقة عدد الأصوات الممنولة لحاصلها .

وترة الأهم المودعة في البنك لحضور الجمعيات العمومية إلى المساهمين بدفع اجتماع الجمعية مقابل ردّ الإصال .

مادة ٣٩ - تجتمع الجمعيات العمومية في كل سنة بمركز البنك الرئيسي في القاهرة في التاريخ الذي يحدده مجلس الإدارة بين ١٥ فبراير و ١٥ أبريل .

تجتمع الجمعيات العمومية غير الاعتيادية في مركز البنك الرئيسي كلما تراه مجلس الإدارة فائضة انعقادها .

تكون دعوة الجمعية العمومية غير الاعتيادية إجبارية في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة .

مادة ٤٠ - تكون دعوة الجمعية العمومية للانعقاد بموجب إعلان ينشر قبل شهر على الأقل أو خمسة وأربعين يوماً على الأكثر في الوقائع الرسمية للحكومة للضرورة .

لمجلس الإدارة الحق في عمل نشر إضافي في مصر أو في الخارج .

وعندما تكون الدعاوات لقد جمعية عمومية غير اعتيادية يجب أن يوضح بها ملخص الغرض الذي تقدم من أجله .

مادة ٤١ - يكون اجتماع الجمعية العمومية عند انعقادها بناء على دعوة أولى صحيحاً إذا كان عدد المساهمين الحاضرين بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل يملكون ربع الأسهم الصادرة .

وإذا كان اجتماع الجمعية العمومية غير اعتيادي فيجب أن يكون عدد المساهمين الحاضرين بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل يملكون نصف الأسهم الصادرة .

وفي كلتا الحالتين إذا لم يتوفر هذا الشرط ترسل دعوة أخرى بنفس الكيفية ولكن في فترة يمكن تخفيضها إلى خمسة عشر يوماً . وفي هذا الاجتماع الثاني تكون مداوات الجمعية صحيحة مهما كان عدد الأسهم التي يحملها الأعضاء الحاضرون .

مادة ٤٢ - يرأس الجمعيات العمومية المحافظ أو أحد وكليه الذي يشكل المكتب بأن يختار من بين أعضاء الجمعية مراقبين اثنين وسكرتيراً ويعرض أمر تعيينهم على الجمعية العمومية للتصديق .

يتولى الرئيس إدارة المناقشات ، وله في هذا الصدد أوسع حدود السلطة .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير للسائل الواردة بجدول الأعمال الذي أقره المجلس والذي يتلوه الرئيس قبل بدء الجلسة .

وتضمن جدول أعمال الجمعيات العمومية العادية ، بحكم القانون ، جميع السائل التي تدخل في اختصاصات هذه الجمعيات . ولا يدخل في جدول أعمال الجمعيات العمومية غير العادية غير المواضيع للتبعية في إعلان الدعوة .

على أن جدول الأعمال يتضمن حتماً الاقتراحات التي تقدم للمجلس قبل تاريخ الانقضاء بشرة أيام على الأقل موقفاً عليها من عشرين مساهماً على الأقل لهم الحق في حضور الجمعية العمومية ويتألفون جميعاً عشرين رأس المال على الأقل .

مادة ٤٣ — يطرح الرئيس الاقتراحات المقدمة من الكتب للتصويت وتكون الموافقة بالأغلبية المطلقة .

مادة ٤٤ — تكون انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين بطريق الاقتراع السري إذا ما طلب ذلك ثلاثة من أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٤٥ — تكون قرارات الجمعيات العمومية مأثمة لجميع الساهمين .

مادة ٤٦ — تدون محاضر جلسات الجمعية العمومية وتفيد هذه المحاضر في سجل خلس ويوقع عليها من الرئيس ومن المراقبين والسكترير .

ويصدق على صور المحاضر أو مستخرجاتها من المحافظ أو أحد وكيله .

ويرفق بالمحضر الخاص بكل جمعية عمومية الأوراق المتعلقة بدعوة الجمعية ؛ وقائمة الحضور يقيدها أسماء الساهمين الذين حضروا الجمعية شخصياً أو بوكلاء عنهم وكذلك عدد الأسهم التي يمثلونها .

## الباب الرابع

### الحسابات السنوية ، المرد ، الأرباح ، الاحتياطي

مادة ٤٧ — تبتدى السنة المالية في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر . على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة التي انقضت بين تاريخ صدور دكرته التأسيس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٠ .

مادة ٤٨ — في آخر كل سنة يعمل حرد عام لمطاولات البنك والتزاماته . والمرد والميزانية وحساب الأرباح والخاسر تكون تحت تصرف متدوني الحكومة والمراقبين .

وفي خلال الخمسة عشر يوماً السابقة لانقضاء الجمعية العمومية الاعتيادية يجوز لكل مساهم قام بالإيداع للنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ الأتفة أن يطلع في المركز الرئيسي على الميزانية وعلى حساب الأرباح والخاسر .

وتقدم هذه الميزانية وحساب الأرباح والخاسر بمعرفة مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للتصديق عليها .

مادة ٤٩ — تكون الأرباح من صافي الإيرادات بعد خصم جميع الالتزامات ويستوزل من الأرباح على الترتيب الآتي :

( ١ ) اللغ الا لازم لتوزيعه على الأسهم كرجح أول صفة قائمة غير مركبة بواقع ٤ ٪ سنوياً عن القيمة التي سددت فعلياً عن هذه الأسهم ، وفي حالة عدم كفاية الأرباح يكل صيب الأرباح بمبلغ يؤخذ من احتياطي الطوارئ ؛ وفي حالة عدم كفاية هذا الاحتياطي بمبلغ يؤخذ من الاحتياطي القانوني على شرط أن يكون هذا الاحتياطي الأخير يزيد على مليون جنيه إسترليني وفي حدود هذه الزيادة فقط .

( ٢ ) ١٠ ٪ من هذه الأرباح ، إذا كانت هناك زيادة ، تحوّل إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ رقفاً يوازي نصف رأس المال . ويعد هذا الحضم من جديد إذا ما هبط المال الاحتياطي عن النسبة للقررة آتياً . وفيما عدا الحالة النصوص عليها بالفقرة ١ السابقة لا يجوز توزيع أي مبلغ من الاحتياطي القانوني على الساهمين إلا في حالة حل الشركة .



وبعد استئصال البائع اللجنة أعلاه يجوز للجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة :

( أ ) أن تقرر دفع جزء من فائض الأرباح لاحتياطي الطوارئ . وللجمعية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر دائماً وفي أى وقت استعمال أو توزيع جزء أو كل من هذا الاحتياطي حسب يترأى لها وخصوصاً لتكوين أو تسكدة أو معادلة الأرباح ، كما يجوز لها على عكس ذلك أن تقرر تحويل كل أو جزء من هذا الاحتياطي إلى الاحتياطي القانوني حتى ولو بلغ هذا الاحتياطي الأخير نصف رأس المال .

الاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص لا يجوز رفضها أو تعديلها إلا بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل على الأقل .

( ب ) أن تقرر كل تحويل إلى حساب الأرباح والحسابات للسنة التالية . يوزع صافي الأرباح كرجح إضافي للمساهمين . إذا ما حصل هبوط استثنائي في قيمة الأسهم التي تكون جرءاً من المال المرصد لتغطية أوراق البنكنوت من جراء ظروف غير عادية ، يجوز لمجلس الإدارة في أى وقت أن يأخذ جزءاً من احتياطي الطوارئ لتغطية هذا المبوط . وفي حالة عدم كتابة هذا الاحتياطي أو عدم وجوده يؤخذ المبلغ اللازم من الاحتياطي القانوني ، على شرط أن يزيد هذا الاحتياطي على مبلغ مليون جنيه إسترليني وفي حدود هذه الزيادة .

في حالة ما إذا ارتفعت أسعار هذه الأسهم فيها بعد ونتج عن ذلك زيادة محسوسة في المال المرصد لتغطية البنكنوت تحول هذه الزيادة إلى المال الاحتياطي أولاً ثم بعد ذلك إلى احتياطي الطوارئ في حدود المبلغ المأخوذ منهما ، إلا إذا كان هذا المبلغ قد سد بطرق أخرى .  
مادة ٥٠ - تدفع الأرباح سنوياً في المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بعد أن تكون الجمعية العمومية للمساهمين قد حددت مقدارها .

كل نسيب في الأرباح لم يطالب به في خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقه يسقط الحق فيه ويؤول إلى الاحتياطي القانوني .  
مادة ٥١ - يجوز لمجلس الإدارة أن يوزع في خلال السنة المالية جزءاً من الأرباح .

مادة ٥٢ - لمجلس الإدارة أن يبين طريقة استعمال الاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ .

### الباب الخامس

#### تعديل القانون الأساسي ، الحل ، التصفية ، الطعون

مادة ٥٣ - يجوز للجمعية العمومية ، وفقاً لأحكام المادة ٣٦ وللشروط للنصوص عليها في المادة ٤٢ ، وبشأن على اقتراح مجلس الإدارة بعد موافقة الحكومة ، أن تدخل على هذا القانون كل ما تراه من تعديلات أو إضافات .

مادة ٥٤ - في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة المكتتب به ، على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية غير الاعتيادية إلى الاجتماع لتقرير حل الشركة قبل انتهاء مدتها . ويجب في هذه الحالة مراعاة طرق الدعوة والداوالات للسوس عليها في المادة ٤١ .

مادة ٥٥ - وعند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل هذه المدة تقرر الجمعية العمومية ، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة ، طريقة التصفية وتعين للمصفين وتحدد مهمتهم .

مادة ٥٦ - تحفظ الجمعية العمومية بسلطاتها خلال مدة التصفية بأكملها ، وبصفة خاصة تصديق على حساب التصفية وتعلى الخاتمة اللازمة .

يجوز للمصفين ، بناءً على قرار من الجمعية غير الاعتيادية ، تحويل هذه الشركة إلى شركة أخرى أو إلى فرد من الأفراد ، وذلك مقابل دفع جميع ذمم وقيمة أسهم وسندات الشركة النحلة — إما شحداً أو أسهماً — ولكن لا يجوز لهم بأي حال من الأحوال أن يحولوا حق إصدار البنكنوت .

مادة ٥٧ — تنتهى سلطة مجلس الإدارة بتعيين السفين .

مادة ٥٨ — الطعون التى تتعلق بالصلاح العام والمشارك للشركة لا يجوز تقديمها ضد مجلس الإدارة أو أحد أعضائه إلا باسم مجموع الساهمين وبناء على قرار يصدر من الجمعية العمومية .

وعلى كل مسام يرغب مثل هذا الطعن أن يقدمه لمجلس الإدارة شهراً على الأقل قبل اجتماع الجمعية العمومية . وعلى مجلس الإدارة أن يدرجه فى جدول أعمال الجمعية .

فإذا قررت الجمعية رفض الطعن فلا يجوز لأى مسام تقديمه من جديد باسمه الشخصى .

أما إذا قبل الطعن فتعين الجمعية العمومية مندوباً أو أكثر للنظر فى الطعن المذكور .

وكل إعلان لا يوجه إلى اللدوين يد ملغى .

### ملحق رقم ٣

أمر عال

بشأن السمر الإلواى لأوراق البتكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمرنا الدالى الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ بإنشاء البنك الأهلى المصرى ؛

وبما أن الأحداث الخطيرة التى أوجدت الانقلاب فى أوربا يتردد صدى مفعولها الاقتصادى فى القطر المصرى ؛

وبما أن تدبير الوسائل اللازمة فى هذه الظروف لمنع وتلافى الأزمة التقديفة الممكن حصولها هو من الأمور التى تقضى بضرورة التصجيل فى توطيد المركز الدالى للقطر المصرى وذلك بحماية الثقة الدالية العمومية من المضاربات غير الشرعية ومن الفزع الذى لاسوتج له ؛

وبما أنه لهذه الغاية يجب المحافظة بقدر الإمكان على تداول النقود تداولاً عادياً وذلك بمنع احتكار النقود ومنع سحبها وبالمحافظة على الرصيد النهي اللازم لاتنظام تداول النقود ؛

ونظراً لما قد يكون فى التأخير من الضرر ؛

فبناء على ما مرهه ناظر للمالية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هآت :

#### ( المادة الأولى )

أوراق البتكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة المعطاة التى لانتقود التهيئة المتداولة رسمياً فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق ( لأى سبب وبأى مقدار ) يكون دهماً صحيحاً وموجباً لبراءة التهمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة التهيبة بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاضافات الحاصلة التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد .

#### ( المادة الثانية )

يرخص للبنك الأهلى ( بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد ) فى تأجيل دفع قيمة أوراق البتكنوت التى تقدم إليه لهذا الغرض .

## ( المادة الثالثة )

على ناظرى المالية والحفائية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ، ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟  
صدر بالإسكندرية في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ ( ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ ) .

بالتأية عن الحضرة الحديوية

حسين رشدى

بأمر الحضرة الحديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

ناظر للمالية

يوسف وهبه

ناظر الحفائية

ثروت

## ملحق رقم ٤

الوقائع المصرية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦

## وزارة المالية

ليكن في علم الجمهور أنه من جهة بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التي لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن في الطلب على أوراق « البنكوت » ، ولما كان من جهة ثانية بحسن ألا يجمع من احتياطي الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة في الأحوال الحاضرة ، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتاً بعض التسامح فيما هو معروض على البنك الأهلى المصرى من إبقاء كمية من الذهب في الخزنة نادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكوت المصدرة .

وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل سنوات الخزنة الإنجليزية التى لأجل قصير المقدار الذى يلزم من احتياطي الذهب لمجلس الاحتياطي المذكور بمادلا نصف الأوراق المصدرة طبقاً لقانون البنك .

## ملحق رقم ٥

التعديلات التى تقرر إدخالها على نظام البنك الأهلى المصرى توطئة لتحويله إلى بنك مركزى

النص القديم	النص للمنى
مادة ٣٣ — تزد مدّة الشركة التى كانت محدودة بخمسين سنة تنتهى في ٣٥ يونيه سنة ١٩٤٨ إلى أمد ينتهى في ... .. ( وبعد مضي أربعين سنة من تاريخ الرسوم الصادر بإعتاد هذه التعديلات ) .	مادة ٣٣ — المدّة المحددة للشركة هى خمسون سنة ابتداء من يوم توقيع الرسوم التالى .
مادة ١٤ — يجوز للبنك أن يبتنى أسهمه ، إما اسمية أو لحاملها ، ويشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يتم تسديد كامل قيمتها .	مادة ١٤ — يجوز للبنك أن يبتنى أسهمه إما اسمية أو لحاملها ، ويشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يتم تسديد كامل قيمتها .
وتستخرج هذه الأسهم من دفتر ذى قيمة وتتم ويوقع عليها من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بخاتم البنك .	وتستخرج هذه الأسهم من دفتر ذى قيمة وتتم ويوقع عليها من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة .
تحول جميع أسهم البنك اعتباراً من ٣٥ يونيه سنة ١٩٤٨ إلى أسهم اسمية .	

النص الجديد	النص اللغوي
<p>مادة ١٥ — تتداول الأسهم بالتنازل عنها في سجلات البنك ، ويسلم للبنك للعرض التقدم إقرار بالتنازل ، وآخر بقبول التنازل موثقاً عليهما ، الأول من التنازل والثاني من التنازل إليه .</p> <p>ولا يتم التنازل بالنسبة للتقاعدين ، أو في مواجهة البنك إلا بقيد التنازل وفقاً للإقرارين للتقدمين في سجلات البنك ، وتوقيعه من عضوين بمجلس الإدارة ، أو من وكيلين عن المجلس المذكور .</p> <p>ويجوز للبنك أن يطلب التصديق على إمضاء التقاعدين وإثبات أهليتهما قانوناً .</p> <p>وتنتقل ملكية الأسهم لحاملها بمجرد التسليم .</p> <p>ويجب أخذ موافقة مجلس الإدارة على كل تنازل عن الأسهم ابتداء من ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٨ ( التاريخ الذي يتم فيه تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم اسمية ) .</p>	<p>مادة ١٥ — تتداول الأسهم الاسمية بالتنازل عنها في سجلات البنك .</p> <p>ويسلم للبنك للعرض التقدم إقرار بالتنازل وآخر بقبول التنازل موثقاً عليهما ، الأول من التنازل ، والثاني من التنازل إليه .</p> <p>ولا يتم التنازل بالنسبة للتقاعدين أو في مواجهة البنك ، إلا بقيد التنازل وفقاً للإقرارين للتقدمين في سجلات البنك وتوقيعه من عضوين بمجلس الإدارة ، أو من وكيلين عن المجلس المذكور .</p> <p>ويجوز للبنك أن يطلب التصديق على إمضاء التقاعدين وإثبات أهليتهما قانوناً .</p> <p>وتنتقل ملكية الأسهم لحاملها بمجرد التسليم .</p>
<p>مادة ٣٠ — يدير البنك مجلس إدارة مؤلف من ٢٢ عضواً على الأكثر واثني عشر عضواً على الأقل بما في ذلك محافظ البنك ؛ ويجوز أن يكون اثنان منهم مقيمين خارج القطر . وقد حددت المادة ٣٢ مكرراً الواردة بعد اختصاصات هذين الأخيرين .</p> <p>ويجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين .</p> <p>وعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً يتعين أن يكون مصرياً ووكيلاً للرئيس وتنتهي وظائفهما بأثناء مدة عضويتهما بمجلس الإدارة ويجوز إعادة انتخابهما وبغير المجلس المحافظ وعين مساعدين اثنين بناء على اقتراح المحافظ .</p>	<p>مادة ٣٠ — يدير البنك مجلس إدارة مؤلف من ٢٢ عضواً على الأكثر واثني عشر عضواً على الأقل ، بما في ذلك محافظ البنك ، ويؤلف أربعة من هؤلاء الأعضاء لجنة خاصة مقرها في فوندو حيث يجب أن يكون هناك عمل إقامتهم . وقد حددت المادة ٣٢ مكرراً اختصاصات هذه اللجنة .</p> <p>ومن الأعضاء السابقين يؤلف مجلس الإدارة الذي يكون مركزه في القاهرة .</p> <p>ويختار مجلس الإدارة المحافظ ومعين وكيلين بناء على اقتراح المحافظ .</p>
<p>مادة ٣٦ — يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة ، عدا محافظ البنك وعضوي المجلس المرخص لها بمقتضى المادة ٢٠ في الإقامة خارج القطر ، شرط الإقامة في مصر لمدة لا تقل عن ٥ سنوات ويجب أن يكون كل عضو بمجلس الإدارة مالكا لمائة سهم من أسهم البنك على الأقل وأن تكون هذه الأسهم مودعة خزائن البنك . ولا يجوز التصرف في هذه الأسهم طول مدة وجود الضوابط وظيفته وحتى تصديق الجمعية العمومية على حسابات المدة التي يشر فيها أعماله وكالته .</p> <p>وتبصر لإصالات إجماع هذه الأسهم بتمام مدين لصفحتها الخاصة بالنصوص عنها في نظام البنك .</p>	<p>مادة ٣٦ — يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة ، عدا محافظ البنك وأعضاء لجنة فوندو ، شرط الإقامة بمصر لمدة لا تقل عن خمس سنوات . ويجب أن يكون كل عضو بمجلس الإدارة مالكا لمائة سهم من أسهم البنك على الأقل وأن تكون هذه الأسهم مودعة خزائن البنك ولا يجوز التصرف في هذه الأسهم طول مدة وجود الضوابط وظيفته وحتى تصديق الجمعية العمومية على حسابات المدة التي يشر فيها أعماله وكالته وتبصر لإصالات إجماع هذه الأسهم بتمام مدين لصفحتها الخاصة بالنصوص عنها في نظام البنك .</p>

النص الجديد	النص المتي
<p>ولا يجوز لأى شخص يستولى بصورة من الصور على مرتب دائم أو مؤقت من الحكومة ، فيما عدا الماش أو المكافأة ، أن يـ ينتخب عضواً بمجلس إدارة البنك .</p> <p>مادة ٣٣ — مكرر — يؤخذ رأى عضوى مجلس الإدارة القيمين خارج مصر فى المسائل التى يباشرها البنك مع الخارج أو التى لها صفة دولية .</p>	<p>مادة ٣٣ — مكرر — يستطلع المجلس رأى لجنة لوتيرة وبراى أصوات أعضائها فى المسائل التى تتناول :</p> <p>(١) اتخاذ قرار فى أمر أو الاشتراك فى عملية ترتب عليها ارتباط يبلغ مائة ألف جنيه أو أكثر .</p> <p>(٢) اقتراح زيادة رأس مال الشركة — أخذ قرار بصد المسائل للتصووس عليها فى المادة ١٠ الخاصة بأسم الإصدار الجديد التى لا يكتب فيها المساهمون الأول — تقرير طلب سداد دفع قيمة الأسهم .</p> <p>(٣) وضع حدود الأعمال للجمعية العمومية — إقرار عقد الجمعيات العمومية غير العادية أو اقتراح تعديل نظام البنك .</p> <p>(٤) الصادقة على البرازية النهائية التى يجب أن تعرض سنوياً على الجمعية العمومية .</p> <p>(٥) إقرار توزيع دفعة على الحساب من الأرباح خلال السنة المالية .</p> <p>(٦) التقدم إلى الجمعية العمومية بطلب إقرار حل الشركة أو تصفيها .</p> <p>(٧) فى جميع المسائل الأخرى التى يطلب فيها محافظ البنك تدخل اللجنة .</p>
<p>مادة ٣٣ — يتولى الرئيس ، وفى حالة غيابه الوكيل ، رئاسة مجلس الإدارة ، وفى حالة غيابهما يمين المجلس أحد الأعضاء ، يقوم بوظيفة الرئيس ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس أو عضو مجلس الإدارة الذى يحل محله مرجحاً ولا يحضر وكلاء المحافظ اجتماعات المجلس إلا إذا دعيا لحضورها وفى هذه الحالة يكون رأيهما استشارياً .</p> <p>مادة ٤٣ — رأس الجمعية العمومية الرئيس أو محافظ البنك . ويشكل رئيس الجمعية العمومية للكتب بأن يختار من بين أعضاء الجمعية مراقبين اثنين وسكرتيراً ويمرض أمر تعيينهم على الجمعية العمومية للتصديق .</p> <p>يتولى الرئيس إدارة المناقشات ؟ وله فى هذا الصدد أوسع حدود السلطة .</p>	<p>مادة ٣٣ — يتولى المحافظ وفى حالة غيابه أحد وكلى المحافظ بصفته نائباً عن المحافظ رئاسة مجلس الإدارة وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات .</p> <p>صوت الرئيس مرجح ؛ ولا يحضر وكلاء المحافظ اجتماعات المجلس إلا إذا دعيا لحضورها وفى هذه الحالة يكون رأيهما استشارياً .</p> <p>مادة ٤٣ — رأس الجمعية العمومية المحافظ أو أحد وكيلى التى يشكل المكتب بأن يختار من بين أعضاء الجمعية مراقبين اثنين وسكرتيراً ويمرض أمر تعيينهم على الجمعية العمومية للتصديق .</p> <p>يتولى الرئيس إدارة المناقشات وله فى هذا الصدد أوسع حدود السلطة .</p>

النص الجديد	النص للتي
<p>ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذي أقره المجلس والذي يتلوّه الرئيس قبل بدء الجلسة .</p> <p>وتتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية بحكم القانون جميع المسائل التي تدخل في اختصاصات هذه الجمعية . ولا يدخل في جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية غير المواضيع المثبتة في إعلان الدعوة . على أن جدول الأعمال يتضمن حتى الاقتراحات التي تقدم للجلسة قبل تاريخ الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل موقفاً عليها من عشرين مساعداً على الأقل لم الحق في حضور الجمعية العمومية ويتناولون عشر رأس المال على الأقل .</p>	<p>ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذي أقره المجلس والذي يتلوّه الرئيس قبل بدء الجلسة . ويتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية بحكم القانون جميع المسائل التي تدخل في اختصاصات هذه الجمعية . ولا يدخل في جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية غير المواضيع المثبتة في إعلان الدعوة ، على أن جدول الأعمال يتضمن حتى الاقتراحات التي تقدم للجلسة قبل تاريخ الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل موقفاً عليها من عشرين مساعداً على الأقل لم الحق في حضور الجمعية العمومية ويتناولون جميعاً عشر رأس المال على الأقل .</p>
<p>مادة ٤٦ -- تدون محاضر جلسات الجمعية العمومية وتفيد هذه المحاضر في سجل ويوقع عليها من الرئيس ومن الراجعين والسكرتير .</p> <p>ويصدق على صور المحاضر ومستخرجاتها من الرئيس أو وكيله أو محافظ البنك .</p> <p>ويرفق بالمحضر الخاص بكل جمعية عمومية الأوراق المتعلقة بدعوة الجمعية وقائمة الحضور وتفيد بها أسماء المساهمين الذين حضروا الجمعية العمومية شخصياً أو بوكلاء عنهم وكذلك عدد الأسهم التي يمتلكونها .</p>	<p>مادة ٤٦ -- تدون محاضر جلسات الجمعية العمومية وتفيد هذه المحاضر في سجل خاص ويوقع عليها من الرئيس ومن الراجعين والسكرتير .</p> <p>ويصدق على صور المحاضر ومستخرجاتها من المحافظ أو أحد وكيله .</p> <p>ويرفق بالمحضر الخاص بكل جمعية عمومية الأوراق المتعلقة بدعوة الجمعية وقائمة الحضور وتفيد بها أسماء المساهمين الذين حضروا الجمعية شخصياً أو بوكلاء عنهم ، وكذلك عدد الأسهم التي يمتلكونها .</p>

## مذكرة

مرفوعة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء  
من الشيخ موسى أخونوس وألى هيئة مجلس الشيوخ المؤقت

\*\*\*

القاهرة في ١٤ يونيه سنة ١٩٤٠

حضرة صاحب المقام الرفيع على محله بشا رئيس مجلس الوزراء .

قبلاً بواجب الأمانة على مصالح البلاد التي أقسمنا الميئين عند مباشرتنا العمل كأعضاء في مجلس الشيوخ على المحافظة عليها بوجه خاص وبواجب الفروض على كل مصري بوجه عام ؛

ونظراً لما أبداه معالي وزير المالية أمام المجلس ، وأمام لجنة المالية لمجلس الشيوخ من شدة حاجة الحكومة للمساعدة المالية الكبيرة

من النقد لإسفاف ذلك مصر ، وتحويل ذلك التسليم الزراعى ولغير ذلك من الأغراض والحاجات ، وهى مبالغ تقدر بحوالى الستة الملايين من الجنيهات أو تزيد ، ولما ذكره من أنه للحصول على هذه المبالغ سيلجأ إلى البنك الأهلى للاقتراض منه أو من سوق المال بلندن بواسطته بالفوائد الجارية فى السوق ( وهى لا تقل الآن عن ٤ ٪ أو ٥ ٪ ) وأنه قد يضطر إلى إبداء سندات الدين الموحد والممتاز الموجودة الآن للاحتياطى الحر لدى البنك الأهلى تغطية لما يقدمه البنك للحكومة من سلف ، كما أنه طلب إلى المجلس وإلى اللجنة الإسراع فى الموافقة على مشروع منح البنك الأهلى امتياز احتكار إصدار البيكنوت للعمدة الجديدة وهى أربعون سنة من الآن أو ٣٣ سنة من سنة ١٩٤٨ بالشرط المعروفة — وهى الشروط التى راعت اللجنة عدم صلاحيتها بشكلها الحالى كما رأت عدم ملاءمة الوقت الحالى المصيب والحاط بكثير من الفعوض للقيام بمثل هذا العمل الخطير الذى فيه ضمنا تنازل لبنك أجنى فى جوهر تكوينه عن جزء هام من سلطة وحقوق السيادة القومية فى النقوة وهو حق إصدار النقد والسيطرة على نظامه . وقد أُلحَ معالى وزير المالية فى هذا الطلب بشدة لى يتمكن من الحصول على التسهيلات المالية أو عبارة أخرى الحصول على القرض المطلوب من البنك الأهلى الذى إذا لم يمنع هذا الامتياز الجديد فوراً قد يجمع عن إقراض الحكومة الآن تقع الحكومة فى أزمة مالية خطيرة ، وبالتالى تقع البلاد معها فى صافقة مالية ، وفى هذا ما فيه من معنى التصرف فى أمر على نأية من الخطورة « وهو التنازل عن سلطة إصدار النقد والسيطرة على نظامه » تحت أثر الضغط والحاجة وما ينطوى عليه هذا من معنى التنازل عن ضمانات تراها اللجنة لازمة فى مصلحة البلاد .

ولما كانت وطنيتك الصادقة ووطنية رملكن الوراء وأعزاء الوطن مثلك تأتى أن تسجل هذا التساهل فى حقوق رئيسية ومصالح جوهرية للحصول على تسهيلات لقضاء حاجة وطنية من ليس بالعصر المحصول عليه فوراً عن طرق أخرى سليمة وقليلة الكلفة مما سأوضحه فيما بعد .

لهذا كله أنشرف بحرص الحلول الآتى بانها للمشكلة الحالية راجية ، بل واثقاً من أن حكمتكم المالية ، وأمانتكم الكاملة على حقوق البلاد ومصالحها ستحل هذه الحلول المقترحة موضع بحث جدى . وإنى على استمداد تام بإنات : أولاً إكثار العمل بها فوراً ، وثانياً سلامة العمل بها من حيث الفن المالى الصحيح ، وأن أضع بهذا كله الخبراء الماليين الأكفاء الموجودين بالقاهرة الآن أمثال السيد إدوارد كوك محافظ البنك الأهلى نفسه . وأنيسو ميتوست مدير البنك القارى وأستاذ الاقتصاد فى الجامعة المصرية ، وكل من ترونه غير هؤلاء ، من الخبراء المضاء الأكفاء الذين تتقون بهمهم وكفائتهم — أقول هذا لأنى آمنت فى أثناء المناقشات مع رجال وزارة المالية وجود أخطاء جوهرية من حيث الأسس الفنية المالية ومن حيث أساليب العمل السليمة للحصول على المال اللازم . فى أذهان بعضهم وأنهم شديدو التحك بها راعى خطئنا . لهذا ، ولخطورة الموضوع من جميع نواحيه — حاجة الاقتراض بفوائد عالية من جهة وفيه تحميل الخرافة السامة بأعباء يمكنها عدم تحملها ، وناجية الاضطرار إلى منح امتياز خطير بشروط غير موافقة — أرحو عدم الاستيانة بما سأبدية لخص أنى لست من مبدري البنوك ، أو لست من الوزراء السابقين إلخ ، لأنى فى الواقع إخصائى عميقاً فى هذا الموضوع بدراسى فى جامعة أكسفورد حيث نلت امتياز شرف درجة ثوى فيه ، كما أنى مارست الأعمال المالية الكبرى من عقد قروض ووضع نظم للإصلاحات المالية أثناء وجودى فى الأستاذة ( تركيا ) مدة خمس سنوات قبل الحرب العظمى . وقد حرت أعظم تقدير وإعجاب بصحة وسلامة مشروعاتى من أكر رجال المال العالمين ، ومنهم لك مورجان الإفرنجى الشهير ، ولدى السندات الكتابية التى تثبت ذلك .

أمام كل هذا لا يجوز لأنى مصرى ، ولأنى لا أعلن عن حسى ، ألا يكون لأرانى الصابنة فى خدمة ملاذى وقوى التدبير الواجب من رجال الدولة التى فى شرف الاتباء إليها ، وشرف الضوية فى مجلسها الأعلى بالانتخاب من الأمة .

وعلى أى حال فلا شك أن رفعتكم أمام خطورة الموضوع لا تقبلون على فتحكم الحرى ألا تبحثوا حديقاً ما سأقدم به الآف من مقترحات تدبير المال اللازم على وجه فيه ، بكل تأكيد وكامل الوضوح ، تحقيقاً لسلطة البلاد على أكل وجه ، خصوصاً وأنى أعرض استعدادى لإفشاء الخبراء الماليين الأكفاء بصحتها وسلامتها .

### الوسائل الممكنة تدير المال اللازم

بواسطه بدون حاجة إلى التسرع في منح البنك الأهلي الامتداد للقرض لامتياز به باحتكار إصدار الشكوكوت

#### الوسيلة الأولى :

حي أن تقدم الحكومة للبنك الأهلي ما لديها في الاحتياطي الحر من سندات الدين العام المصري — موحد ويمتاز وعثمانى — وأن تكلفه بإيداعها في صندوق عطاء الشكوكوت وإصدار أوراق نقد — بشكوكوت — بقيمتها طبقاً للنظام المعمول به — وبذلك تستطيع الحكومة الحصول فوراً على حوالى الستة ملايين من الخيانت بدون أن تدفع فوائد للبنك — لأنها لا تقترض شيئاً منه أو من ماله أو من مال السوق المالي بواسطة .

ولما كانت نظاماته البنك الصادرة بديكرتو ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ في المادة الخاصة بحمل لوزير المالية دون سواء السلطة المطلقة بلا شرط ولا قيد في تعيين أنواع السندات التي يجوز استعمالها في غطاء الشكوكوت فإن لوزير المالية الآن الحق والسلطة المطلقة في أن يبين للبنك سندات الدين العام المصري لتكون جزءاً من غطاء الشكوكوت .

ومما أرى لفت النظر إليه أن البنك الأهلي قد استعمل فعلاً منذ سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٣٩ هذه السندات كما استعمل أذونات الخزينة المصرية بكميات مختلفة بين سنة وأخرى في غطاء الشكوكوت مما يدل على أنه لا يوجد مانع في من التوسع في استعمال لغطاء الشكوكوت وذلك إلى حد كبير سأتناول تحديده فيما بعد ، فالساقطة الثابتة باستمرار خمس وعشرون سنة موحدة فعلاً .

#### بحث في الحد الذي يمكن في حدوده استعمال سندات الدين العام المصري كغطاء للشكوكوت

والآن يتعين البحث في تحديد للحد الأقصى الذي يمكن ضمنه استعمال سندات الدين العام المصري لغطاء للشكوكوت بسلامة تامة . ولتعيين هذا الحد يجب شرح الموقف من حيث النظام القائم في شأن النقد المصري بعد أن أصبح ورقاً مرتبطاً بالإسترليني بعد أن كان في الأصل ورقاً مرتبطاً بالذهب .

عندما منح البنك الأهلي حق إصدار الشكوكوت في سنة ١٨٩٨ كان نظام النقد المصري محدوداً بأحكام ديكريو النقد الصادر في سنة ١٨٨٥ والذي جعل وحدة النقد المصري الجنيه المصري المقوم بنهاية جرائمات ونصف من الذهب — فكان إصدار الشكوكوت منياً على هذا الأساس — ولذلك ينص في كل بشكوكوت بالعبارة الآتية :

#### البنك الأهلي المصري

« أتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ حبه واحد مصري ( أو خمسة أو عشرة أو خمسين أو مائة ) لحامل هذا السد » .

« أصدر بمقتضى المرسوم العالي المؤرخ في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ » .

عن البنك الأهلي المصري

محافظ البنك الأهلي ( إمضاء )

وكان من مقتضيات هذا النظام أن يغطى الشكوكوت بتقدير نصف قيمة الصادر منه بالذهب عتيقاً

طراً بعد ذلك أنه بسبب ظروف حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ أدخل أولاً نظام الإيجار للشكوكوت (Cours Forcé) بديكرتو أغسطس سنة ١٩١٤ الذى أبقى البنك من مازومية إعطاء الذهب لحامل الشكوكوت ، مع بقاء نظام لغطاء النصف بالذهب .

ثم حصل بعد ذلك أن تمزح حصول البنك على الذهب عتيقاً في مصر للتغطية به طبقاً للقانون فأصدرت وزارة المالية للبنك في سبتمبر سنة ١٩١٦ تصريحاً له باستعمال أذونات الخزينة البريطانية في لغطاء ممكن الذهب — وكان ملحوظاً إذ ذاك أن هذه الأذونات يصح اعتبارها ذهباً لأن نظام النقد البريطاني كان في ذلك الوقت ذهبياً . كما أن هذه الأذونات يسهل تداولها في سوق لندن وتحولها فوراً إلى ذهب من بنك إنجلترا إذا طلب الذهب عتيقاً نظير بشكوكوت مصري للدفع في الخارج .



أقول للدفع في الخارج والذات في لندن لأنه بحكم ديكريتو أغسطس سنة ١٩١٤ لم يكن هناك داع للحصول على ذهب للدفع في مصر حيث أغنى البنك من ذلك بحكم هذا الديكريتو .

سار العمل بهذا النظام وهو التغطية بأدوات الحرية البريطانية بدلا من الذهب على اعتبار أنها قابلة للتحويل إلى ذهب فوراً للدفع به في الخارج إلى أن حصل في سبتمبر سنة ١٩٣١ أن إنجلترا انسحبت عن قاعدة الذهب ففتح تغير جوهرى بالتجبة على النقد المصرى — إذ أن أدوات الحرية البريطانية التي كانت قابلة للتحويل فوراً إلى ذهب (ولذلك صرحت الحكومة المصرية باستعمالها مكان الذهب في التطاء) أصبحت بحكم القانون البريطانى الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣١ بإلغاء قاعدة الذهب غير قابلة للتحويل إلى ذهب بل أصبحت ورقاً استرلينياً فقط فتبع عن هذا (أى خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب) أن تغير ضمناً وبالتجبة العملية أو العملية (غير القانونية) نظام النقد المصرى نفسه من نظام الذهب المقرر بديكريتو سنة ١٨٨٥ إلى نظام ورق استرلينى ، وذلك بحكم الأمر الواقع الناتج عن تصريح الحكومة المصرية في سنة ١٩١٦ لائتلاف الأهل باستعمال أدوات الحرية البريطانية بدلا من الذهب في الجزء من التطاء المشروط أصلا وجوده دعماً عينياً . وقد جاء بعد ذلك مرسوم سنة ١٩٣٥ بإلغاء محورية الدفع بالذهب في مصر .

نخرج من هذا كله إلى هذه النتيجة وهى أن نظام النقد المصرى الآن قد أصبح نظام النقد الإسترلينى (Sterling Exchange Standard) بدلا من نظام الذهب المقرر بديكريتو سنة ١٨٨٥ — أى نظام ورق محض كما يراه ارتباط بأن لحاصل ورق النقد المصرى أن يطلب تحويله إلى نقد إسترلينى بالسعر المحدد لتداول التفتين على أساس ٩٧٥ ملها نقد مصرى لكل جنيه إسترلينى مع عمولة للتحويل  $\frac{1}{2}\%$  .

ينتج عن هذا أن العبارة المدونة على الشيكوت بالتعهد بالدفع بالنقد المصرى الذهبى (طبق للنظام الأصيل بموجب سنة ١٨٩٨ تحت نظام النقد المقرر بديكريتو سنة ١٨٨٥) قد أصبحت «تعهداً بالدفع الإسترلينى بالسعر المحدد» .

إزاء هذا التغيير الجوهرى في أساس قاعدة النقد المصرى يتعين البحث في موضوع غطاء الشيكوت في ضوء جديد . وهذا ما سأتناوله فيما يلى :

### بحث في غطاء الشيكوت

وما يجب أن يكون عليه طبق للنظام الحالى للنقد المصرى

مسألة نوع السندات التى يصح استعمالها لغطاء الشيكوت المصرى تحت النظام الحالى للنقد المصرى تنضى البحث في أمرين : الأول يتم إلى الائتمان أو بعبارة أخرى أن يكون للشيكوت و ورق النقد لتداول مقابل دو قيمة فلا يصدر شيكوت مقابل هواء ، وهو شرط يتقدم به منع التضخم الحسى .

والثانى يتم إلى تيسير الحصول على نقد إسترلينى لتمكين البنك من القيام بتعهده بإعطاء حامل الشيكوت لتند إسترلينى عند الطلب بالسعر المحدد رسمياً . وهو الأساس للنقد المصرى الحالى الذى حل محل الأساس الذهبى الذى كان قائماً في الأصل .

١ — عن شروط الائتمان في سندات التطاء ومنع التضخم :

عما لا شك فيه بداية من حيث الائتمان أن تعتبر سندات الدين العام المصرى في نظر الحكومة المصرية والشعب المصرى الذى يستعمل الجزء الأكبر من الشيكوت المصرى أكثر سندات الملاءة ائتماناً ، ذلك أن لدين ها هو الحكومة المصرية ذاتها وبالتالي هو الشعب المصرى نفسه وهو ذاته الذى يعمل الشيكوت المصرى بأكثر كفاءة . فهو عمله هذا الشيكوت إذا كان غطاء الجزء الذى يحمله سكان مصر ويستعملونه في التداول المالى إنما يدين نفسه من حيث الائتمان . فهو الدين من حيث إنه الموقع على سند الدين العام المصرى المستعمل في غطاء الشيكوت وهو الدين من حيث إنه حامل الشيكوت المنطوق بذلك السند . وهذا يتحقق أعظم ضمان له من حيث الائتمان . هنا لا شك في مطلقاً من حيث الجزء من الشيكوت اللازم للتداول الداخلى في البلاد وهو الجزء الذى لا يمكن أن

يطلب عنه من البنك هدف إسترليني . ولذلك لا يحتاج البنك أبداً أن يكون لديه ما يقابل هذا المقدار من البنكنوت سندات في النطاء  
سهلة التحويل إلى نقد إسترليني لأن هذا التحويل لن يطلب منه محال .

يحق علينا بعد تقرير هذه الحقيقة التي لا مفر من التسليم بها أن نبحت في شأن غطاء الجزء من البنكنوت المتداول الذي يجوز  
أن يطلب تحويله إلى نقد إسترليني .

٢ - عن شرط سهولة التحويل إلى إسترليني في سندات النطاء :

نأتي الآن إلى نوع السندات التي يسهل تحويلها إلى نقد إسترليني لتفكيك البنك من القيام بتمهده بإعطاء حامل البنكنوت المصري  
نقدًا أو كيبو إسترليني مقابل قيمة البنكنوت المروض بالسعر المقرر — ثم بعد ذلك نبحث في تحديد المقادير من كل من  
النوعين : النوع الذي يتوفر فيه شرط الائتمان ولو مع عدم سهولة التحويل إلى إسترليني لاسم وجود حاجة مطلقاً إلى مثل هذا  
التحويل مما سنوضحه فيما بعد ، والنوع الذي يشترط فيه سهولة التحويل إلى نقد إسترليني فوراً .

لا شك أن النوع الوحيد من السندات للنطاء التي يسهل تحويلها فوراً وبدون خسارة تذكر من حيث عملية التحويل هو  
أذونات الخزنة البريطانية .

ولذلك لا مفر من استعمال كمية محددة منها في النطاء ، رغم أنها لا تدر إلا فوائد ضئيلة من حيث الربح .

بحث في تحديد الكمية من كل نوع من النوعين سألني الذكر من السندات لتغطية البنكنوت المصري :

١ - سندات الدين العام المصري .

٢ - أذونات الخزنة البريطانية .

أوضحنا في سلف صلاحية استعمال سندات الدين العام المصري كغطاء للبنكنوت من حيث إنه يتحقق فيها الائتمان ، أي أنها مضمونة  
مثل سندات أيمن حكومة أخرى ، وهذا ما لا يمكن لمصرى أن ينزع فيه . ولذلك يجب استعمالها بالكمية الممكنة في النطاء ؛ وليس  
علينا الآن إلا تبين الكمية التي يمكن أن تستعمل منها للنطاء بدون إخراج لتلك الأهل من حيث التزامه بإعطاء النقد الإسترليني  
الذي يطلب منه بدلاً عن البنكنوت المصري الذي يقدم له للتحويل .

لتحديد هذه الكمية يتعين البحث في مقدار النقد البنكنوت المصري اللازم للقيام بحاجات للمعاملات الداخلية في مصر — أي  
للتداول الداخلي (Internal Circulation) — لأنه من البديهي أن كل بلاد يلزمها كمية من النقد الرسمي (Legal Tender)  
للتداول الداخلي وإبراء الذمة في المعاملات سواء للحكومة في أعمالها وللأهل في أعمالهم بمختلف أنواعها . وبدهاءة بحكم القانون  
المصري لا يمكن إبراء الذمة داخل البلاد المصرية إلا بالنقد المصري الرسمي فلا يجوز قانوناً في مصر الآن إبراء الذمة بالنقد الإسترليني  
الورق إلا إذا أصدرت الحكومة أمراً بذلك — ولا أعلم بوجود ذلك الأمر الآن . وعلى كل حال فلو وجد فلا يكون ذلك ناسخاً  
لقانون الذي يوجب إبراء الذمة بالنقد المصري الرسمي .

إذا سلمنا بهذا ، ولا مفر من التسليم به بدهاءة ، نحث في تعيين المقدار من البنكنوت المصري ، وهو النقد الوحيد لإبراء الذمة  
الذي يلزم حثاً للتداول الداخلي .

وللوصول إلى تعيين هذا المقدار — وهو المقدار الذي نرى تقطيعه أو تقطيعه جزء كبير منه بسندات الدين العام المصري — قد  
رجعنا إلى المصادر التي تظهره بدقة تامة ، وهي تقارير البنك الأهلي عن كيات البنكنوت المتداول من سنة لأخرى في المحس  
والشهرين سنة الماضية ، فوجدنا أن أقل كمية من البنكنوت كانت متداولة في خلال المحس والشهرين سنة الماضية من سنة ١٩١٦  
إلى سنة ١٩٤٠ كان في سنة ١٩٣٣ في الصيف حين تركد الأعمال ؛ وقد كان إذ ذاك ١٧٨,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري أي حوالي ١٨ مليوناً  
من الجنيئات .

إذن يمكننا أن نخرج من هذا البيان ، مع توخي السلامة التامة أنه يلزم لمصر للتداول الداخلي الذي لا يحتاج إلى تحويل إلى  
إسترليني كمية من النقد البنكنوت لا تقل عن ٩٥ مليوناً من الجنيئات .

وهذه الحقبة عشر مليوناً من الجنيهات من البنكنوت لا يمكن بحال أن يطلب عنها نقد إسترليني بنائاً ، لأنها كلها على أقل تقدير لازمة للتداول الداخلي ولإبراء القمم في المعاملات داخل مصر .

إذا تقرر هذا — ولا يستطيع خير محترم في شؤون النقد أن ينزع فيه — أصبح من الملقول والسليم حياً أن يحدد مبلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات كحد للكلفة التي يصح بالسلمة التامة أن تغطى بتندات على الحكومة المصرية ، سواء كانت سندات دين عام أو أذونات على الخزينة .

ولا يخرج من أن نذكر هنا أن البنك الأهلي قد استعمل فضلاً أذونات الخزينة المصرية في غطاء البنكنوت أربع سنوات من سنة ١٩١٦ — ١٩١٩ بمقدار ٢٨٠.٠٠٠ جنيه . على أن المقدار في حد ذاته لا أهمية له ما دام ذلك في حدود الكلفة اللازمة للتداول الداخلي التي حددناها بماليه كما استعمل سندات الدين العام المصري لتلك تكيفات مختلفة خلال الحش والعشرين سنة الماضية مما ثبت من حيث الاتيان أن هذه السندات لا عبار عليها في ذلك — وهو يدهي للأساس السابق ذكرها في مكانها بعاليه .

نخرج من هذا كله أن الحكومة لها أن تحصل على المال اللازم لها فوراً الآن بدون التجاء إلى اقتراض من البنك الأهلي أو سواء وبدون حاجة إلى التسرع في إقرار مزايا احتكاره لإصدار البنكنوت بالشروط المعروفة والشروع الحالي غير الموافقة لمصلحة البلاد بأن تودع في قسم إصدار البنكنوت بالبنك الأهلي سندات الموحد والمتار والقروض الثابتة التي تمسكها وأنت تحصل منها على كمية البنكنوت المماثلة لقيمة السندات الحالية طبقاً لنظام الإصدار المعمول به الآن وشروطه كاملة .

وبذلك تحصل الحكومة على حوالي ستة ملايين من الجنيهات . وهو ما يكفيها الآن لسداد كل المطلات الملحة . وسد ذلك تدبير ما يستجد عليها من المطلات في حينه .

وهذا السبيل للحصول على المال اللازم فوراً لا يكلفها سوى ما يعود إلى البنك الأهلي من حصة في أرباح البنكنوت ، وهذا لا يزيد على ثلاثة أرباع في المائة أي أقل من واحد في المائة .  
ياساحب للقام الرفيع :

أقدم لكم بهذا البيان مرشداً إلى سبيل الحصول على المال اللازم فوراً للحكومة ولإسعاف بنك مصر وبنك التسليف الخ . بدون اضطراب إلى التنازل عن حق من أحص عناصر السيادة القومية ، وهو حق إصدار النقد إلى مؤسسة أجنبية في تكويها الحالي ، وبذلك يمكن للبرلمان والحكومة إعادة النظر في وضع الشروط اللازمة لضمان مصلحة البلاد واحتفاظ الحكومة بهذا الجهر المظلم من سلطتها العليا — السيطرة على شهادها — وذلك يمكن تحقيقه إذا ما اشترط على البنك فيما بعد ( عندما تكون في ظرف لا اضطراب ملحق فيه إلى مساعدته الماحلة ) أن يصدر أسهماً جديدة بمقدار يماثل أسهمه الحالية الذي يملك أكثرها أجانب ، وأن تكون تلك الأسهم اسمية ومخصصة للمصريين دون سواهم ، وتتاح الفرصة للمصريين ( أو للحكومة إذا اتفق الحال ) أن تكتسب بها ، فيصبح للأمة المصرية بحكم ملكية نصف الأسهم أو ما يزيد عن النصف المشتري من الأسهم التدعية الأصلية السيطرة الفعلية والتأويبة المضمونة على أعمال البنك الذي يصبح بحكم مركزه مسيطراً على اقتصاد البلاد برمتة .

ولمضى تفصيلات عن ذلك لا أستبعد قبولها من البنك فيما بعد . ولأن أذكرها هنا من باب العلم بالثاني : إن ما حصل عليه البنك الأهلي من حصته في أرباح البنكنوت من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٩ قد حاور الأربعة لللايين من الجنيهات وهو ما يزيد عن رأسهاله .

فامتياز إصدار البنكنوت وأرباحه امتياز ذو قيمة عظيمة جداً ، فلا يقلل أن البنك يتشدد في الشروط الأخرى المعقولة التي أرى وتري لجنة المالية بمجلس الشيوخ وجوب تحقيقها قبل تجديد امتيازهم ؛ ولا شك أن وطنيتكم الصادقة تؤيد ما قدمت به .

علاوة على ذلك فإن الشرط الذي ورد في التشريع للعروض على البرلمان بأن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين شرط لا يحقق السيطرة للمصرية على وجه مضمون عملياً على الإطلاق ، ويستمد لشرع ذلك .

فويس أخوخ فانوس  
عضو مجلس الشيوخ

وتفضلوا بقبول احراسي

### تقرير لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمدة أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد  
للمنوح للبنك الأهلي للمصرى — بتأؤه اللجنة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة

الرئيس — ورد كتاب من لجنة المالية والمجاريك بأنها اجتمعت صباح اليوم لإعادة النظر في هذا التقرير تنفيذاً لقرار المجلس ،  
ورأت بالإجماع تأجيل النظر في الموضوع حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة إذ يجوز أن يكون للوزير الجديد اتجاه آخر غير اتجاه الوزير  
السابق في هذا الموضوع .

فهل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة بكتابها ؟

( موافقة ) .

( في ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

### تقرير لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمدة أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد  
للمنوح للبنك الأهلي للمصرى — تأجيله إلى أول جلسة يعقدها المجلس بعد ورود التقرير من اللجنة

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لا يزال هذا المشروع قيد البحث أمام اللجنة ، وقد حددت اللجنة جلسة لنظره  
في يوم الثلاثاء المقبل بالاتفاق مع معالي وزير المالية .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على أن تأجيل نظر هذا التقرير إلى أول جلسة يعقدها المجلس بعد ورود التقرير  
من اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ٣ يوليه سنة ١٩٤٠ ) .

### مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بمدة أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد للمنوح للبنك الأهلي للمصرى  
كتاب لجنة المالية والمجاريك — تقرير لجنة المالية والمجاريك — ثلاثة مشروع القانون مرة واحدة لأنه مكون من مادة واحدة  
للوفاة عليه بالتداه بالاسم

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره ) .

( حضر حضرة صاحب العزة حسن مختار رضى بك وكيل وزارة المالية طبقاً لكتاب التثبيت في مضبطة جلسة ١٧ يونيه  
سنة ١٩٤٠ ) .

الرئيس — بجملة ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠ عرض التقرير الذى بين أيدي حضراتكم على المجلس ، فشرح حضرة مقرر اللجنة  
للموضوع بإسهاب وبيّن في تفصيل وجهة نظر الأغلبية ثم أعطيت الكلمة لحضرة الزميل محمود شكرى باشا فقام بتبيان وجهة نظر  
الأقلية ، ثم تكلم معالي حسين سرى باشا وزير المالية وتحدث فشرح الموضوع وتناول بالرد جميع الأغلبية ورد عليه حضرة للقرر ،  
ثم أعطيت الكلمة لحضرة الزميل الأستاذ لويس فانوس فطرق ، في تطويل واستفاضة ، جميع نواحي الموضوع .

بعد ذلك طلب حضرة المقرر إعادة التقرير إلى اللجنة لاستيفاء بحث الموضوع على ضوء ما دار من مناقشات ، وقد بحث إلى سعادة رئيس اللجنة بكتاب وزع على حضراتكم قال فيه « إنه بعد المناقشة في الشروع والتقرير الذي سبق تقديمه للمجلس قررت اللجنة أن تترك برأيها الأول الذي تقدمت به إلى المجلس في تقريرها المؤرخ ١٦ بويه سنة ١٩٤٠ ، ولهذا فهي ترجو عرض التقرير على المجلس لاتخاذ قرار في مشروع القانون المذكور » .

فلذا لم يكن لدى الزميلين ، مقرر اللجنة وسعادة شكري باشا ، حديد يمينناه إلى ما دون في مضيقه جلسة ١٧ بويه ، وكذلك إذا لم يكن لدى حضرة صاحب المعالي وزير المالية حديد يمينه إلى ما ذكره سلفه وأثبت في الجلسة المذكورة ، فننقل إلى سماع تمة كلمة حضرة الزميل الأستاذ لويس فانوس على شرط ألا يكون فيما يقوله اليوم تكرار لما سبق أن قاله في جلسة ١٧ بويه ، وذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ، ثم ننقل بعد ذلك إلى أخذ الرأي على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب بالقاء بالاسم ، مدعياً القراءات الثلاث في بصها البعض لأن مشروع القانون المعروض مكون من مادة واحدة ، فلنناقشه التي دارت وتدور فيه الآن تدور في الواقع ومن الناحية العملية حول هذه المادة فقط من حيث اسدأ ومن حيث المناقشة فيها تفصيلاً .

المقرر — ما زالت أغلبية لجنة المالية مصرة على رأيها السابق بعد أن وصل إلى علمها أن موقف الحكومة الحاصرة من هذا المشروع هو نفس موقف الحكومة السابقة .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكري باشا — ليس لدى ما أخبره إلى ما أدليت به في الجلسة السابقة ، ومع ذلك فإن أحنط لنسب بالسكلة بعد سماع كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس إذا وجدت ما يدعو للرد عليه .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

وصلنا في كلمتنا في الجلسة السابقة إلى بيان خطورة عمالية إصدار النقد المطلوب من حضراتكم اليوم مد أجل امتيازها لمدة أربعين عاماً بالشروط المراقبة لمشروع القانون ؛ فأرجو أن تسمحوا لي بلحظة وحيرة أذكر لحضراتكم فيها ما قاله عماد الاقتصاد المالي من حيث خطورة تلك سلطة إصدار أوراق النقد لأنه من القواعد الاقتصادية الثابتة التي لا يستطيع إنسان أن يناقش فيها . إن الراجح وارتفاع الأسعار والكساد وهبوط الأسعار والأزمات إما هي مرتبة على كية النقد التي تطرح التداول وعلى سياسة التمويل والإقراض . وقد اخترت لتدليل على صحة هذه النظرية أقوال ثلاثة من كبار عماد الاقتصاد المتعرف بهم دولياً ، وهم : الأستاذ أدون كنن أستاذ الاقتصاد في جامعة لندن في كتابه عن النقد الحديث وإدارة قيمته المنطوق في سنة ١٩٣١ صفحة ١١٠ إذ يقول : « إن القاعدة الثابتة ثبوتاً تاماً هي أن عدم زيادة كية النقد بدرجة كافية لتوفي احتياجات السكان المزايدين هي سبب الأزمات » .

أي أنه عندما توجد أزمة مالية وتحرى أساسها نجد أن السلطة التي في يدها إصدار أوراق النقد كالنك الأهل في مصر لم يصدر الكية الكافية من أوراق النقد بما يتناسب مع عدد سكان البلاد وحاجتهم وبالسمة المطلوبة لرواج حاصلاتها .

لذلك قال العلامة هوتري البريطاني في كتابه « قاعدة الذهب » في صفحة ١٥ ، وهذا الكتاب طبع في سنة ١٩٣١ ، « معناه » إذا كان النقد الزمعي ورقاً فإن الهيئة التي تهيم على إصداره — سواء أكانت الحكومة أم البنك المركزي — يكون في يدها السيطرة التامة على الحالة الاقتصادية ، أي أن في يدها أن تمدد البلاد أو تشقيها ويوحد الزواج أو الكساد ، سواء كان عن خطأ غير مقصود في سياستها أو عن غرض في نفس يقو .

كذلك قال العلامة السويسري الشهير حوستاف كاسل ، الذي دعى لبويعه في الاقتصاد لإلقاء محاضرات في إنجلترا وأمريكا ، ما معناه أنه وصل بعد البحث الطويل إلى أن السبب الرئيسي في غناء الناس من الأزمات الطاحنة التي بدأت منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن هو سوء التصرف في سياسة إصدار أوراق النقد من البنوك الرئيسية في العالم وسوء تصرفها في فتح الإعتمادات للتصون والتسليف وعدم تمهينها قواعد الذهب وما ترتب على ذلك من إجراءات أوقعت العالم في نكبة يمان شقاءها جميع سكان الأرض .

أنتقل بعد ذلك إلى الشروع المعروض على حضراتكم بمد أجل امتياز البنك الأهلي في إصدار أوراق النقد لئلا يبد أن أدركنا خطورة تملك أية هيئة لهذه السلطة الواسعة ، السلطة التي لا توارها سلطة في الدولة ، وهي سلطة إسماد الناس أو إشتاقهم ، سلطة إيجاد الزواج والكساد عن طريق إدارة النقد والتمويل .

بعد أن أدركنا هذا جميعاً يجب أن نتحرى ما إذا كان يوجد في مشروع القانون المروض على حضراتكم ، أو في نظامنا البنك المرافق له ، ما يمكن أن نطعن إليه من أن للأمة المصرية أو مخطئها — حكومة وريثاً — رأياً قاطعاً فضلاً لا يمكن أن يخالفها فيه رجال البنك أو مساهموه من حيث السياسة التي يجب اتباعها في التمويل أو في تحديد كمية النقد التي تحتاج إليها البلاد لإيجاد الرخاء واليسر ، ولو كان ذلك مخالفاً لرأي مديري البنك الثنين أو سابعيه .

ومن الأمور التي تحدث أن مصلحة البلاد مثلا تقتضي التوسع في الإقراض والتسليف بينما مصلحة المساهمين تقتضي عدم المجازفة في الإقراض ، ورون توظيف الأموال في جهات أخرى تتفق مع مصلحتهم الشخصية ، وتكون أكثر ضماناً وإنتاجاً ولو كان ذلك في غير مصلحة البلاد .

والتي حدا بي إلى توجيه نظر حضراتكم إلى ذلك ما وجدته بعد بحث طويل مضى من أن حالات الكساد والأزمات المالية الطاحنة التي تعانيها البلاد المصرية بصفة خاصة ترجع إلى سياسة البنك الأهلي في إصدار الورق النقدي بكميات أقل مما تحتاج إليه البلاد بينما نرى أن البنوك الإنجليزية في إنجلترا كانت تتبع في نفس الوقت الذي كان يتبع فيه البنك الأهلي في مصر التضييق في إصدار الورق النقدي والتسليف وعمليات حسم الكياليات ، كانت تلك البنوك تتوسع في الإقراض وحسم الكياليات مما كان له شأن في تخفيف الأزمة وارتفاع أسعار الجلفة في إنجلترا عنها في مصر ، وهذا نتيجة الاختلاف في السياسة المصرفية التي اتبعت في البلدين .

فالبنوك الخمسة الرئيسية في إنجلترا ، كنك باركليز وملتند ولويدز وغيرها ، وهي لا تقل مائة وحسن إدارة عن البنك الأهلي في مصر ، اتبعت سياسة أوسع في تفريغ الأزمة في إنجلترا ؛ وسأدلل حضراتكم على ذلك بالأرقام .

إذا رجعنا إلى سنة ١٩٣٥ — وقد احترت هذه السنة بالذات لأن لدى تقريراً كاملاً عن بنك باركليز — نجد أن هناك فرقاً عظيماً في سياسة البنك الأهلي وبنك باركليز من حيث الإقراض . فالبنك الأهلي ، ولديه من الودائع والأمانات ما تقدر قيمتها بمبلغ ٣٩,٨٥٥,٠٠٠ جنيه إسترليني ، في هذه السنة التي تملكون حضراتكم ما كانت تعانيه البلاد فيها من أزمة مالية طاحنة خائفة ، هذه الأموال التي كانت مودعة لدى هذا البنك والتي هي ملك للحكومة وسكان هذه البلاد كان يجب على البنك أن يعمل على توريدها بطريق الإقراض لتفريغ الأزمة ولتيسير حالة التجارة والزراعة .

ولكن مع شديد الأسف لم يقرض البنك من هذه المبالغ في تلك السنة إلا مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات على بضائع وأخرى خمس كياليات بمبلغ ١٧٩,٠٠٠ جنيه ثم ثلاثة ملايين ونصف مليون أقرضها على سندات وأسهم وأوراق مالية ، لا يعرف إن كان هذا الإقراض تم في مصر أو في سوق لندن ، لأن المثلث على تقرير البنك فوجده يوظف أموالاً طائلة في بورصة لندن ، فكان البنك الأهلي يسحب الأموال التي تحتاج إليها للاقتصاد القوي من مصر ويوظفها في إنجلترا توظيفاً لسهولة معاملاته ، وينتج عن ذلك ضرر كبير لمصلحة الاقتصاد في مصر .

من ذلك ترون حضراتكم أن البنك الأهلي إنما يوظف في التمويل العام مبلغ ٧٣,١٩,٠٠٠ جنيه مصري من المبالغ العظيمة المودعة لديه ، وقدرها نحو الأربعين مليوناً من الجنيهات ، أي أنه يوظف حوالي ٢٠٪ من الأموال المودعة لديه .

هذا يحدث في مصر بينما في إنجلترا حيث تراعى بنوكها مصلحة البلاد فتقرض نحو ٦٠٪ من المبالغ المودعة لديها . وإذا قارنتم حضراتكم بين أنواع السلفيات في إنجلترا وأنواعها في مصر لوجدتم السبب . الرئيس — هذه المسألة قيت في الجلسة السابقة فلا عمل لتكرارها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — كنت أريد أن أذكر التفاصيل ، ولكن اختصاراً في الوقت أنقل إلى ما قاله محامي محمود شكرى بلشا .

ردد معاليه في الجلسة الماضية خدمات البنك الأهلي للحكومة وللأمة ، وقدمت الحكومة للجنة المالية مذكرة طويلاً كل ما جاء فيها في الواقع لا يخرج عن أن البنك الأهلي يقوم بإزائها بعمليات حساية بسيطة لا تزيد في أهميتها على ما يقوم به البنك لحسابات « لويس فانوس » مثلاً .

الحكومة ترى نظير ذلك أن يمنح البنك الأهلي ١٥٪ من ربح البنكوت بنيا البنك لا يطالب « لويس فانوس » بأى أرباح ، وذلك لأن جميع البنوك تنتفع من الودائع والأمانات في نظير الخدمات الحساسة التي تقوم بها .

وإذا علمت حضراتكم أن الحكومة كان لها في البنك الأهلي في سنتين عديدة ما يزيد على مجموع ودائع البلاد فقد كان لها في بعض السنين مبلغ ٢٥ مليونا من الجنيهات وكان لها في متوسط معاملتها مع البنك من سنة ١٩٠٠ إلى الآن نحو سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات ، وهو ما يزيد على نصف رأس مال البنك ؟

فهل مثل هذا المعيل الذي يودع في البنك أكثر من ضعف رأس ماله ، عندما يحتاج إلى مليونين أو ثلاثة يطلب منه إيداع سندات ودفع فوائد ؟

هذه معاملة لا يصح أن يماثلها البنك للحكومة لأنه حتى من أرباح البنكوت تقطع حوالى أربعة ملايين من الجنيهات .

الرئيس — أرجو عدم التكرار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — حضرات الأعضاء : ماهو وجه الخطورة الخاصة التي تنبع عن إقرارنا للمشروع المروض ؟ لكيما نقدروا هذه الخطورة ، أذكر لحضراتكم أن حياة البنك الأهلي وسياسة من حيث الإقراض والقبول العام للبلاد المصرية تنقسم إلى ثلاث فترات :

الأولى تبدأ من إنشائه إلى سنة ١٩١٥ ، وهي الفترة التي كان البنك فيها يسير بأعماله ضمن حدود امتيازته للدون في الوثيقة للعروضة على حضراتكم ، ولم يكن في تلك الفترة إعفاء للبنك من دفع قيمة البنكوت ذهباً إذا طلب منه ذلك ، فكانت أعماله في تلك الفترة تسير مع السياسة « البنكية » المتبعة في إنجلترا ، فكان يوسع الإقراض في تلك السنوات بين خمسين في المائة وستين في المائة من قيمة الودائع الموجودة لديه ، وما كان موطئاً في السندات من أموال الحكومة ، ولم يكن يحتفظ إلا بجزء يسير لا يزيد على عشرة في المائة أو خمسة عشر في المائة ، فكان في سياسته هذه شكاً قائماً بواجهه وكان في البلاد حالة رواج تذكرونها حضراتكم لأنكم جميعاً من ذوى الأسنان الكبيرة ، فذكرون السنوات السابقة على الحرب الماضية ، وأنها كانت سنوات الرخاء .

الرئيس — هذه للساعة سبق لحضرة الزميل المحترم أن تكلم فيها فأجابه نظره لعدم التكرار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — قل حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى بلشا في الجلسة الماضية — كما هو ثابت في الصفحة الثامنة من مضطبة جلسة ١٧ بويه النسخ — ممدداً الخدمات التي أداعاها هذا البنك للبلاد مدة الاثنتين والأربعين سنة الماضية ، وأما ما كان في زمن الحرب الماضية ، قل :

« فالو لم يكن هذا البنك موجوداً بين ظهرانيها كانت وصلت إلينا تلك الأموال التي مكنتنا من أن نبيع محاصيلنا بأعنان » « كانت حقيقة مغرية ، وإذا كان قد أصابنا بعض التراء وسدنا الديون القديمة فإنما كان ذلك بفضل هذا البنك » .

وبى حسرة على هذا أن ما شدكم أن تعروا مشروع مد أحل امتياز هذا البنك في إصدار ورق النقد .

ولكن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، مع الأسف إذا رجعنا إلى مبرايات ذلك البنك في تلك السنوات ، وخصناها بدقة نجد أن هذا البنك من سنة ١٩١٥ التي كانت أولى سن الحرب الماضية التي ابتدأت من أغسطس سنة ١٩١٤ — والبنك يحمل حساباته من أغسطس إلى أغسطس — وحداً أن هذا البنك لم يتحضر قرشاً واحداً من الأموال من الخارج لخدمة هذه البلاد . بل الذى نجده ممدوناً في خطاب محافظ البنك ، وفي أرقام ميزانيته ، أن البنك أخرج ملايين الجنيهات المصرية للودعة في خزائنه ، وكذلك الأمانات ، ووظفها في سوق لندن .

الرئيس — هذا الكلام ذكر قبل الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — لم يسبق لى أن ذكرت شيئاً في الرد على حضرة الشيخ المحترم شكرى بلشا . في الصفحة الثانية عشرة من تقرير هذا البنك عن سنة ١٩١٥ مذكور أنه وظف في لندن مبلغ مليون ومائة وستين ألف جنيه خائفة بسيطة في سوق النقود القصيرة الأجل .

ثبت أن هذا البنك في كل مانيه كان سيء الإدارة ، قليل الناية بحالة البلاد المصرية . ونظراً لخطورة وضع رمل الإقراض في مصر لأربعين سنة ، دون أن توجد للحكومة أو للبرلمان للصرى سلطة فعالة على تسير سياسته في الإقراض وفي أموال البلاد ، لا يصح — بناء على سوابقه ، وكلها سيئة يראה هذه البلاد — أن نكل إليه زلم الإقراض في البلاد وحلها الاقتصادية والمالية .

لماذا تريدون حماية هذا البنك من أن تنهز حقيقته للأمة ، ونحن الأمناء على مصالح البلاد ، على مصالح الستة عشر مليوناً من الأُنس ؟ لماذا تريدون أن نكل زلم رءسهم أو شقائهم إلى بنك كان تاريخه هذا التاريخ الأسود في تمويل البلاد في سنوات الأزمات سنة بعد سنة ، دون رحمة ولا رافة بالبلاد التي أترى فيها ؟

( تصفيق من اليسار ) .

الرئيس — أرجو أن يتكلم حضرة الزميل المحترم في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إنى أنكم في صميم الموضوع ولا أخرج عنه . كانت قيمة « الموالاة الخارجية التي كانت قابلة للتداول في لندرة » ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه ، ووظف البنك في الخارج أربعة ملايين وخمسة آلاف جنيه . فلم يأت بأموال من الخارج ، بل أخرج من البلاد أموالها ؛ وفي سنة ١٩١٦ أخذ يزيد ويتأدى في هذه السياسة .

فقد ذكر في الصفحة العاشرة من تقرير البنك عن سنة ١٩١٦ أنه وظف ثلاثة ملايين وخمسة آلاف جنيه في مشتري سندات حرب بريطانية ، ووظف مليونين في التحاويل الخارجية زيادة على السنة السابقة ، ومليوناً ومائة ألف جنيه في الودائع بلندن في سوق النقود قصيرة الأجل ، وفي بنوكها ؛ فثبت من تقرير هذا البنك عن هذه السنة في صفحة العاشرة أنه أخرج من بلادنا في تلك السنة ما لا يقل عن سبعة ملايين وكسور ووظفها في لندن زيادة على ما وظفه في سنة ١٩١٥ .

وفي سنة ١٩١٧ زاد الطين بلة ، وقد وظف حوالي أربعة عشر مليوناً من الجنيهات من الأموال المصرية في سندات في سوق لندرة علاوة على مليونين وسبعة آلاف جنيه في سوقها المالية ، ومليون وأربعمائة ألف جنيه في خصم كتيلا في لندرة ، أي حوالي ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات من الأموال المصرية للودعة لديه من المصريين في مصر .

وفي سنة ١٩١٨ قل أكثر من هذا بكثير ، وهذا يتعارض مع ما ذكره حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا من أنه كان سبباً أساسياً في الرءاء في سنوات الحرب بما أحضره لنا من الأموال الأجنبية . نخرج من هذا بأن البنك المذكور أخرج من مصر أموالاً طائلة من أموال المصريين ، وغذى بها الاقتصاد القومى البريطانى ، ومعها عن تقبلة الاقتصاد القومى للصرى مع أنها في أصلها أموال مصرية خالصة ، فكان يجب عليه أن يحتفظ بها في مصر لتسهيل تمويل البلاد ، وإن كانت الحرب الماضية قد أوجدت شيئاً من الرءاء فكان توظيف هذه الملايين في مصر يزيد في هذا الرءاء رءاء ، وكان البنك الأهل عندما أراد الله أن يمن علينا بشئ من الرءاء كبر على إدارته أن تتمتع بالرءاء كاملاً ، فأخذ على نفسه عهداً أن يضع حداً لهذا الرءاء ، فيرسل بأموال المصريين للخارج ويحرمهم ويحرم أبناءهم من الانتفاع بها ، فيوظفها لتحسين الأحوال خارج البلاد .

هذا هو ماضى هذا البنك . وأذكر لكم شيئاً عن أحواله في السنوات من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٩ ؛ ويكنى أن أقول لكم إن الحالة كانت تزداد سوءاً فتوسط الوقائع لديه فيها لا يقل في سنة عن ١٥ مليوناً و ٢٧٠.٠٠٠ جنيه ، بل كانت تصل في بعضها إلى ٢٥ مليوناً .

من أخذت هذه الأموال ؟ أخذت من الأعلى عن طريق الضرائب . وسحبها من مصر يسى إلى الاقتصاد القومى . فأقل ما كان ينتظر من هذا البنك أن يمد هذه الأموال للاقتصاد القومى للصرى عن طريق التخليف . ولكنه لم يفعل ، بل أخذ يتأدى في توظيف الأموال للصرى في الخارج ، فبلغ ما وظف منها ثلاثون مليوناً من الجنيهات في سندات إنجليزية . إلى أن جاءت الأزمة الطاحنة في سنة ١٩٣٠ ، والتي لا تزال إلى الآن .

ومع هذا يقول حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا إن البنك الأهل له الفضل في حل الأزمات وتخريجها . وإنى لأعجب عن الفضل في التنازير فلا أجد له أثراً مطلقاً مع الأسف ، بل بالعكس أجد أن البنك في سنوات الأزمة — حين كان يجب عليه أن يبايون



الحكومة في تحسين حالة البلاد التي يرتع في خرابتها — نحمده كل من يعمل على عكس مصلحة البلاد . وأذكر لحضراتكم حادثاً خطيراً قد حدثت له ، فات علينا وعلى الأمة ، وهذا الحادث وحده يكفي ليقتنع ضمائركم حتى لا تسلموا رماضكم لهذا البنك . تطوبون حضراتكم أن من أهم المشاكل في هذه البلاد من عهد الاحتلال لأن مسألة تحويل صغار الفلاحين الذين كانوا يحيا للبرايين ، وكان اللورد كرومر شديد الاهتمام بهذه المسألة . فقدمنا منح هذا البنك امتياز إصدار البيكنوت الذي يتسبب به لأن ذكر اللورد كرومر في سنة ١٨٩٩ في تقريره — وهذه الترجمة عن جريدة القطم — ذكر في الصفحة العاشرة من هذا التقرير ما يأتي :

تحت عنوان « دين الفلاح » .

« بحثت هذه المسألة المهمة الموعمة بالإسباب في تقاريرى للأمينية ، وقد ذكرت حينئذ أن الحكومة سلطت للزراعيين في سنة ١٨٩٦ مبلغ عشرة آلاف جنيه بمبالغ صغيرة على سبيل التجربة . إلى أن قال : « ولما أشق البنك الأهل المصرى سنة ١٨٩٨ تيسرت إعادة التجربة على وجه أخص لنفجالح من الوجه الأول » .

والواقع أن رغبة الحكومة في تسهيل حل هذه المسألة ( أى مسألة إقراض صغار الفلاحين ) كانت من جملة الأسباب الرئيسية التي حبت إليها الموافقة على إنشاء ذلك البنك » .

فمن الأسباب الرئيسية التي حملت الحكومة على منحه هذا الامتياز أن يقوم البنك بعمليات التسليف لصغار الفلاحين .

والواقع أن رغبة الحكومة في تسهيل حل هذه المسألة كانت من الأسباب الرئيسية الكبرى التي حملت الحكومة على منحه حق إصدار البيكنوت .

الرئيس — هذا الكلام خارج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — ليس في هذا خروج عن الموضوع ، لأنه كأن ملموعنا أن البنك يقوم بالتسليف ، وفلا في سنة ١٩٠٢ قدم لصغار الفلاحين أربمائة ألف جنيه من ميزانيته في تلك السنة المبالغ قدرها ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات .

فهذا البنك كان يقدم أربمائة ألف جنيه قروصاً لصغار الفلاحين من هذه البريانية الصغيرة .

بعد ذلك اعتذر هذا البنك للحكومة عن القيام بأعمال التسليف لا تساع أعماله ، فأوحد البنك الزراعى المصرى فرعاً له للقيام بهذه الأعمال ، وحصل من الحكومة على صبان لأربعة ملايين من الجنيهات ونصف للمليون بمبادرة ثلاثة ونصف في المائة ، وسميت الحكومة للبنك جميع سندات له لكي يقرض صغار الفلاحين عوضاً عن البنك الأهل ، وهو فرع منه . وإذا رجعت إلى مجلس إدارته وجدتم أن نصف أعضائه في مجلس إدارة البنك الأهل ، والنصف الآخر من الزراعيين الفتيين . فلذلك كانت إدارة البنك الزراعى المصرى هي إدارة البنك الأهل ، وروح البنك الأهل هي روح البنك الزراعى المصرى .

وحدث حوالي سبعة ملايين من الجنيهات لدى البنك الزراعى المصرى مضمونة من الحكومة . فبعد أن أخذ في الإقراض مدة ثلاث سنوات عاد تدريجياً وتخلص بأسباب واهية من الترس الأساسى الذى من أجله سمحت الحكومة تلك اللابيين ، وأخذ يوظف الأموال المصرية التي حصل عليها من الحكومة لتقدم عين — وهو تحويل صغار الفلاحين — هذا البنك زميل البنك الأهل والذى يدار بإدارته ، والتشجيع بروح سياسته ، أخذ تلك الأموال المرصدة لتعرض معين لضمان من الحكومة لسنداته ، وهو إقراض صغار الفلاحين وإسماهم ، أخذ تلك اللابيين ووظفها بلا دخل في سوق لندن بستة في المائة أو خمسة في المائة في سندات بريطانية .

فهل كان في هذا شيء من الأمانة أو من النعمة ؟ وهل من الضمير أن تؤخذ أموال هي شبه وقف من يوم أن وجدت على غرض معين ، تؤخذ في السائر وفي الظلام وتوظف في الخارج ؟

أقول هذا بحباب ولا أنكم جزاء ، وأنا عضو مجلس الشيوخ ، وليس لنا إلا هذا البر لنعلن عن الحقائق عليه ونشرها لنوقظ من يديم الأرض ومصالح الشعب .

( تصفيق من اليسار ) .

تعلنون حضراتكم أن الأزمة الطاحنة التي نعانينا الآن والتي كانت على أشدها في سنة ١٩٣٢ حيث هبطت الأسعار للخصيف .  
فقص البالغ للتداول من القود إلى سبعة عشر مليوناً ومائة ألف جنيه ، وهو أقل رقم ترات إليه القود للتداول حتى سنة ١٩١٦ .  
وتعلنون حضراتكم أن الحكومة اضطرت أن تخرج عن عملها الصادي إلى مسائل الإضاق مع البنوك والإقراض على رهن ،  
أعني أنه قد ظهر بوضوح وجلاء في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ أن البلاد في أشد الحاجة للتمه إلى الاقتراض بالرهن العقاري ، وإلى  
تحويل الفلاحين ومشار الملك .  
الرئيس — أرجو أن ترجع للموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — في تلك السنة بذاتها وجد بنك التسليف الزراعي وبنك التسليف  
الزراعي العقاري للإقراض والحكومة كانت تقوم بعمليات الإقراض . فيأتي محافظ البنك الأهلي ، ويستعمل ما له من قود في وزارة  
النالية وعملها على أن تساعد على التحويل بصفية البنك الزراعي للمصرى قبل انقضاء أجل تصميته ، حتى توزع الأموال على مساهميه .

يطلب التحويل بهذا قبل أن يصحوا البرلمان والشعب إلى عرضه ، ومحابه عليه ، فعمل وزارة صفق باشا على أن تشتري رصيد  
ديون البنك الزراعي المصرى ، والتي كان أكثرها في حكم اللوات ، كما يمل ذلك سعادة وكيل وزارة النالية الحاضر بالجلسة الآن ، اشتراها  
بأموال حية يكامل قيمتها الاسمية ، بانقص خمسة في المائة ، كأنها سددت على الحكومة ، ولم يحصل منها مبلغ . والتي الذي يروى  
أن تأتي اليوم ويقال لنا سلوا بكم زمامك الاقتصادى وللى البنك الأهلى لمدة أربعين سنة ، بكم لا رجوع فيه . سلوا زمام هذه  
الأمة ، وزمام رعايتها وشفتها لهذا البنك ، ومديروه من سنة ١٩٣٢ هم مديروه الآن ، بمن فيهم من المصريين .

لم يفضل هذا البنك ذلك فقط ، بل وزع الملايين التي كانت مجمدة فيه لحزاة البنك الزراعي المصرى ، على المساهمين في الخارج .  
وما كانت أحوال البلاد لأن تنفع في هذه السنة السوداء تلك الملايين التي كانت تربو على الخمسة ، والتي كانت موحودة تنوداً ،  
ولا تكلف إلا ثلاثة ونصفاً في المائة في التسليف لصغار الفلاحين ، ولو بصان من الحكومة ، التسليف هؤلاء الفلاحين الذين يخدمون  
بمجهودهم غيرهم ويزيدون غيرهم ، هؤلاء الفلاحون نسهم البنك الأهلى سياسياً تاماً ، ولم يرع حاجتهم .

فهل — يا حضرات الأعضاء — يجوز أن نمل زماننا لهذا البنك ومديروه في ذلك الوقت هم مديروه الآن ، ومخافه هو مخافه  
الآن ، ومجلس إدارته هو هو ؟ هذا البنك الذي تكون للإقراض ، هذا البنك الذى أخذ خمسة ملايين أو ستة ملايين أصل وجودها  
يرجع الفضل فيه للحكومة المصرية ، وتكون حاضرة للإقراض فيخرج البلاد من أن تنفع بها بواسطة البنك الذى وجد خاصة لتقيام  
بهذه العملية ، وهو البنك الزراعي الذى كان موجوداً قانوناً في سنة ١٩٣٢ .

ولو أن الحكومة كانت فاعلة في هذا الوقت وساعده على مصلحة البلاد لأزمت البنك الزراعي المصرى أن ياتر هذه العملية ،  
ذلك البنك الذى ضمنت السندات له ، لا أن تساعد على خطف أموال المصريين والمغرب بها بسرعة خارج البلاد .  
حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال الموممية) — هذا الكلام خارج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — يا حضرات الأعضاء :  
لدى من هذه البيانات الشيء الكثير ، وكلها تؤيد كل كلمة مما قلت . وأؤكد لحضراتكم أنى أنطلق في الكلام عن البنك الأهلى  
لأن من عملائه وبنى وبين مديريه صلة صداقة .

( ضحك )

ولكن هذه العلاقة الشخصية لا تمنعني من تقديم أداء للواجب .

أفضل بيد ذلك إلى نقطة حساسة في الموضوع . قالت الأقلية في لجنة النالية إنها وإن كانت فيما سبق قد انفتحت مع الأغلبية على أنه  
لا يجوز منح الامتياز بشروطه العروضة على المجلس ، بل يجب إدخال تعديل يجعل للحكومة الحق في إنشاء الامتياز بيد كذا من السنين  
وذلك بعد أن سبق وقررت اللجنة بالإجماع أنه يجب أن ينظر مشروع البنك المركزى ومشروع قانون مد أجل الامتياز الخاص بإصدار  
ورق النقد المنوح للبنك الأهلى للمصرى — إلا أنها عادت وقالت : إنه أمام الظروف النالية القاسية التي يسطها بإسباب معالى وزير

المالية لا يسعها إلا اللوامة على الشروع ومعنى ذلك أن أقلية اللجنة رأت اللوامة وهي في حالة إرهاب نفسي ، فما سبب هذا الإرهاب ؟ سبب أن معالي وزير المالية أبان بإسهاب أن البلاد في عسر شديد وأن مالية البلاد في حالة ضيق وأنه لا مخرج للحل من هذه الحال إلا باب واحد وهو مدّ أحل الائتثار للبنك حتى يقوم بإقراض الحكومة ما تحتاج إليه من المال وأن بمولّ الزارعين والبنوك والتجار . باحضرات الأستناء : هل وحدهم في جميع الوثائق التي قدمت ما من شأنه أن يضمن مساعدة البلاد ضمانةً جيداً لا ضماناً وهمياً كاقول بأن للبنك أبدي يضاء في مساعدة البلاد وأنه سيستمر عليها . وقد رأيتم كيف كانت سياسته باستمرار من يوم أن تحكّم في النقد منذ سنة ١٩١٩ ، فالنصر له يغطيه بسدات على الخزانة البريطانية بدلاً من الذهب ومدّ أن تحكّم زمام النقد المصري غير البنك السياسة التي كان يتبعها بنجاح مدة خمسة عشر عاماً في تمويل البلاد وأخذ يرسل الأموال المصرية إلى الخارج البلاد . هذا العمل الذي كان يقوم به البنك الأهل من إصدار الأموال المصرية إلى الخارج ...

الرئيس — أرجو عدم التكرار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فابوس — ليس فيما أقوله تكرار . إذا كان القانون بوضعه الحالي لا يمكن الحكومة من أن تحمل البنك على تغيير سياسته أو أن يقدم لها ما تطلبه من خدمات إلا ما يمن به من تلقاء نفسه عليها — وقد كان ذلك صعباً — فكيف تطلب ما الآن الحكومة الحاضرة والحكومة السابقة جيداً أن نوافق على تصريح تسليم زمام البلاد المالي نهائياً لمدة أربعين سنة بدون ضمان جدى حقيقى مما يمكن أن نرغب به البنك على إصلاح سياسته ، ويمكننا من أن نوجهها للأجاء التي ينفق وللصلحة المصرية ؟ قالوا إن هذا الضمان أن تكون أعلى مجلس إدارة البنك من المصريين .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : كلمة « المصريين » لفظة تشمل جميع من يحمل الرعوية المصرية السياسية . ولكني أخشى مع تنفيذ هذا الص حرقاً ألا يبق هذا الضمان بالفرض المقصود منه . تقول الحكومة إن هذا النص يحقق السيطرة المصرية على البنك ، وهي تسل معنا بأنه يجب حتماً أن يكون للأمة المصرية - سيطرة على البنك وعلى إصدار أوراق البنكوت ، نظراً لخطورة وأهمية السلطة التي يتمتع بها من الهيمنة على الاقتصاد القومى ، فإذا كانت الحكومة تسل بمخطورة العمل الذي يقوم به البنك ، فلا أقل من أن تكون السيطرة للمصريين على البنك سيطرة سليمة حقيقية فعالة لا ينطرق إليها الشك من أية ناحية من نواحيها .

فإذا قيل إن وجود أغلبية من المصريين في مجلس الإدارة لا يحقق السيطرة الفعالة على سياسة البنك ، فلا أقل من أن توجد طريقة أخرى لعمل في أيدي المصريين أو الحكومة المصرية صف رأس مال البنك . وقد سلّت الحكومة بهذا وقالت إنها كانت ترعب في أن يكون نصف رأس المال في أيدي مصرية ليحقق توجيه سياسة البنك نحو مصالح البلاد ، ولكنها رأت أن ذلك عسير ، وبأمل سعادة محمود شكرى ناشأ أن يقضى المصريون هذه الأسم في المستقبل ، وهيأت أن يتحقق هذا الأمل .

وكل ما حاه في هذا المشروع لا يؤدي إلى تأمين مصلحة الأمة وتحقق سلطتها على سياسة هذا البنك ، وبمبارة أخرى تحقيق سيادة الأمة المصرية على سياستها الاقتصادية أو ببارة أوسع ما يتمتع الأمة المصرية بحق توجيه اقتصادها القومى ، ولا ننسوا أن هذا جزء من الاستقلال الذي نصيبه سبيله بالأرواح والأموال ، وأهم ركن فيه هو أن تمكن من الشؤون بأن لنا رأياً فضلاً في إدارة شؤوننا الاقتصادية ، وفي تنظيم أحوالنا المالية الداخلية ، ولا يصح مطلقاً أن ننقص عهدها مع شهادتنا الذين هموا بحياتهم في سبيل استقلال البلاد .

ولا يصح لنا ، وعن أعضاء البرلمان القى هو وليد الحركة الوطنية ، أن نوقع باختيارنا على حك مصلحة بنك أجنبي ويطبق السيطرة على استقلالنا الاقتصادى ، وقد رأيتم كيف كان ماضيه في هذه السلسلة نحو البلاد . وإذا قارنم سياسة البنك الحالية بسياسة الحكومة الإنجليزية في عهد الاحتلال لوحدتم أن سياسة الحكومة الإنجليزية كانت أفضل بكثير من سياسة البنك الأهل .

الرئيس — لا دخل لهذا بالموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فابوس — هذه مسألة خطيرة وتدخل في صميم الموضوع . حاه عفواً في سياق الكلام في مذكرة الحكومة التي تقدمت بها مع مشروع القانون لمجلس الوزراء في الفقرة الثالثة من الصفحة السادسة من ملحق الضبطة الثالثة والأربعين لجلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ ما يأتي :

« بقى على أن أقول إنه بمجرد موافقة البرلمان على مشروع القانون بعد أجل امتياز إصدار أوراق النقد ، ستشعر وزارة المالية في إعداد تصريح مزدوج يرى إلى غرضين : أولها جعل الصلة للصيرة من حيث ربطها بالإستراتيجية على أساس من القانون ، ثانيها تمكين البنك المركزي من الإشراف على المؤسسات المالية في البلاد بالقدر الذى جرت العادة بتعيين البنوك المركزية منه » .

هذه العبارة التى جاءت عرضاً ودون تفصيل غاية في الخطورة ؛ وما كنت أظن أن تحمل الحكومة عليها بمثل هذه السهولة . لماذا ؟ لأن الحكومة تعترف أن تقع تعريضاً عاماً بتغيير أساس القانون القائم للنقد للصيرة بحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ، بنظام آخر يجعل النقد الصيرى مرتبطاً قانوناً بالنقد الإستراتيجى ، أى أن النقد الصيرى يصبح هدفاً إستراتيجياً .

الرئيس — هذه المسألة ليست محل للبحث .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إلى أنكم عن المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون .

الرئيس — إنها تتناول مسائل عديدة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — في إحدى اللكابات التى تبودلت بين وزير المالية وبين محافظ البنك الأهلى

في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩ عبارة تقيد ارتباطاً وتقافداً بلكابات بين الحكومة المصرية وبين البنك لم تعرض على هذا المجلس .

الرئيس — هذا خروج عن للوضع ، وليس محل ذلك الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — كيف هذا ؟ متى يحين وقت الكلام ؟ هذا التقاعد للدون في اللكابات يجب أن يعرض على البرلمان لتبيين حقيقته ومداه . ولا يصح أن يطلب إلينا إقرار مشروع مد الاعتبار على أساس المادة الخامسة من نظام البنك ، وفيه النسي على وجوب عطاء أوراق النقد للصيرى بالذهب . وأقول لحضراتكم إنه مع وجود هذه اللكابات التى تدل على أن الحكومة مضاهمة ومتفقة مع البنك الأهلى على تغيير أساس النقد الصيرى بالشكل الوارد في المذكرة الإيضاحية ، لا يجوز أن يطلب منكم أن تبدوا رأيكم في مشروع مد الاعتبار قبل أن يعرض عليكم مشروع القانون الخاص بتغيير أساس النقد الصيرى ، لأن مد الاعتبار قائم على أساس النقد للصيرى ، وقد يتفق أن يعدل هذا المشروع ، ونحن أعضاء البرلمان مفروض أننا أصحاب السياسة العليا في مسألة النقد ، وقد لا نهر مشروع مد الاعتبار ، كما يجعل أننا — لا مصلح الله — لو أقررنا مد الاعتبار لا نهر المشروع الذى أشارت إليه المذكرة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — زدنا إيضاحاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — هناك نقطة دستورية ، وهى أنه لا يجوز أن ترتبط الآن على وضع معين في القانون بينما أن هناك فكرة ترى إلى تغيير أساس النقد ، لأننا قد لا نهر الحكومة على مشروع القانون ضير أساس النقد الوارد في قانون سنة ١٩١٦ ، وربما أضاع تعريضاً آخر لماذا يكون الموقف ؟ تكون هناك مشكلة لأن الحكومة مرتبطة باللكابات ...

حضرة صاحب السال على محلى عيسى باشا ( وزير العدل ) — ما هذه اللكابات ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — اللكابات تدل على أن الحكومة ستضع تعريضاً تقيد ارتباط النقد للصيرى بالإستراتيجى .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وضع لنا هذه الجملة وموضوع هذه اللكابات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — المذكرة الإيضاحية للقانون تحول في الصفحة السادسة من الملحق الذى أشرت إليه « بقى على أن أقول إنه بمجرد موافقة البرلمان على مشروع القانون بعد أجل امتياز إصدار أوراق النقد ستشعر وزارة المالية في إعداد تصريح مزدوج يرى إلى غرضين : أولها جعل الصلة للصيرة من حيث ربطها بالإستراتيجية على أساس من القانون ، ثانيها تمكين البنك المركزي من الإشراف على المؤسسات المالية في البلاد بالقدر الذى جرت العادة بتعيين البنوك المركزية منه » .

ومن اللكابات التى أشرت إليها كتاب من وزير المالية إلى مدير البنك مؤرخ في ٧ مارس سنة ١٩٣٩ ورد فيه : « نسوى

المسائل الآتية فيما بعد بطريق تبادل اللكائنات بين الحكومة والبنك يكون بمثابة عقد بين الطرفين». ومن بين حضراتكم محامون وكلهم تهمون هذا ، وكتاب آخر من ورير المالية إلى البنك عن تغيير أساس النقد ، وإيه سيصدر بشأنه تشريع في الوقت المناسب . والفهم أن الوقت المناسب هو مجرد صدور قانون مد الامتياز ، كما جاء في كتاب لمحافظة البنك مؤرخ في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٩ يقول فيه :

« ... وسيكون الاتفاق مائماً للطرفين طول مدة الامتياز الجديد » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أى اتفاق ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فابوس — الاتفاق المشار إليه في اللكائنات . فكيف تحرون مشروع الامتياز وهو بحسب هذه اللكائنات يصل ...

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لقد أخطأت الفهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فابوس — كتاب ٢٨ يونيه لوزير المالية رداً على كتاب ٧ مارس يقول : إلى أن يصدر التشريع الجديد الذى يصبح المركز الحالى للنقد المصرى ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحندى — ما هو الصرر من ارتباط النقد المصرى بالإستقلى ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فابوس — النقد المصرى الآن قائم على أساس قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ، وهو ينص على أن وحدة النقد هي الجنية المصرى القوم بثانية حرامت ونصف من الذهب وبعياره ٨٧٥ . فالبنك الأهلى بمقتضى عقد امتيازته الصادر في سنة ١٨٩٨ وفي المادة الخامسة منه له أن يسدر سندات إلى حمله ( البنكوت ) يتعهد فيها بأن يدفع عند الطلب جنهاً مصرياً ، أى ذهباً ، مقابل الجنيه الورق ( البنكوت الذى قيمته حيه مصرى ) ، وهذا البنكوت لم يكن شفاً مبرناً للشفة قانوناً ، أى أنه لا ينتفع به في سداد الديون وإن جرى العرف على التعامل به .

وهذا الامتياز على هذا الوضع لا غبار عليه ولا عساسة منه على كيان الاقتصاد القومى مطلقاً ، لأن التعامل بين الناس كان يجرى بالذهب الذى كان متوافراً في البلاد ويوزع بطريقة منظمة ( أوتوماتيكية ) . ولكن حدث في أغسطس سنة ١٩١٤ أن صدر مرسوم بإلغاء البنك الأهلى من شرط النطاء الذهبى للبنكوت ، وبحيث تميز المركز وأصبحت أوراق البنكوت بموجب هذا التشريع الوقت ذات قيمة في إبراء الدفمة .

وقد نص في هذا المرسوم وما تلاه من مراسيم خاصة بالقصد وعمليات النطاء أن كل الترتيبات إنما هي ترتيبات مؤقتة ، وأن هذا التوقيت متفق عليه بين الحكومة والبنك ، أى أن تكون تلك الإجراءات محدودة بزمن ومرهونة برعة الحكومة المصرية وما ترى إلضاه منها لمصلحة البلاد . وإذن تلك التسهيلات التى أقرتها الحكومة في سب ١٩١٤ و ١٩١٦ و ١٩٢٥ و ١٩٣٩ إنما كانت ترتيبات مؤقتة في ظروف خاصة ، واحتفظت الحكومة لنفسها بحق تغييرها عندما ترى .

وهذا من شأنه أن يجعل للحكومة مركزاً قوياً كل القوة لإزاء البنك الأهلى ، وفي معاملاتها معه ، وإزاء توجيه سياسته لصالح البلاد . ذلك لأن الحكومة تستطيع ، إذا ما أظهر البنك الأهلى تمسكاً في حمل ما ، أن تقول للبنك أنا أسحب منك ما قدمته لك من ترتيبات في أوقات مختلفة تسهيلات لقيامك بسطك على وجه مرض ، وحماية لك من أضرار كانت تهددك لو لمسكت بموجب قيامك بتنفيذ التزامك .

وإذن فالاحتياط بالمركز الحالى من حيث النقد المصرى ومن حيث التزام البنك يحل نصف غطاء البنكوت من الذهب هو ما تنص عليه المادة الخامسة من مرسوم سنة ١٨٩٨ ؟ هذا الاحتياط الذى أشرت إليه سلاح قوى لحلم يجب ألا تنازل عنه الحكومة ، ولا يصح مطلقاً أن تنازل عنه قبل أن تسوى جميع المسائل المعلقة بيننا وبين البنك الأهلى ، ولا سيما المسائل التى تهم البلاد كل الأهمية ، كتقدير الأموال اللازمة لتكوين القطن وغيره من المحاصيل ...

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وكيف يتيسر إرجاء اللال للالزم ؟

حضره الشيخ المحترم الأستاذ نوبس أخوخ فانوس — نتكلم أولاً في الموضوع الأساسي للطروح للبحث ، وهو مشروع القانون للعروض ، ثم بعد ذلك بحث في كيفية تمويل القطن وغيره من المحاصيل .

إن مشكلة تمويل القطن وغيره من المحاصيل لمشكلة ممكنة الحل في رأي إذا تماوتت البلاد على حلها . وإن مستعد لشرح هذه الوسائل إذا شاء ذلك حضرات الأعضاء المحترمين ولكني أعود إلى الموضوع الأصلي .

أقول إن بيننا وبين البنك مشاكل دقيقة يحسن بنا أن ننظر هذه الفرصة لتسويتها . ومن أهم هذه المشاكل وأخطرها مسألة القطاء الذي الوجود بالبنك الآن للبنكوت وقد ذلك القطاء ..... ٣٠٠٠٠ جنيه .

فهذه الملايين تصبح ولا محل لوجودها ويجب أن تؤول إلى جهة ما . والقانون والعدل والحق كلها تخم أن تؤول هذه الأموال إلى الحكومة للصرة بل أن تؤول كل بارة من هذا المبلغ إليها . هذا هو حق الحكومة للصرة المرصع وهي صاحبة الشأن في هذه الأموال وإن كان قد قيل إن للبنك الأهل الحق في مبلغ مليون ونصف من الذهب وهو مبلغ يساوي حوالى ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين من الجنيهات من العملة الورقية .

لذلك يجب أن نحل هذه المسألة فوراً وأن نحل بطريقة نهائية قل أن نتنازل عن السلاح الوحيد الذي في أيدينا لمنع البنك الأهل من التنازل في ماملتنا والتنت مع البلاد .

إن من الحكمة وسداد الرأي ، ومن الشعور بتحمل اللئولية ، وهي الصفات التي يجب أن يتحل بها رجال الحكم والبرلمان ، ألا نهبون في حقوقنا ، وألا نتق بحسن النية أو بالوعود للمسولة أو الكلام الطيب في حل المضلات الكبرى التي تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات .

وإن أقرر — مع احتراي الكلي لجناب محافظ البنك الأهل ، وتقديرى لحضرات أعضاء مجلس الإدارة — أنه يجوز أن تكون لحضراتهم نواباً طيبة نحو البلاد ، ولكن قد لا تفرها الجمعية العمومية للبنك ، تلك الجمعية التي تضم شتات القوم ومختلف العناصر ، وقد يكون من بينهم من لا يهيم مصلحة البلاد في شيء .

ولإزاء هذه المسائل الجسيمة الخطيرة أقول إنه لا يصح ، ونحن مسئولون عن سلامة هذه البلاد ، أن نتنازل عن السلاح الذي في أيدينا ارتكناً على ما يقال من حسن النية ومن الوعود المسولة .

على أنه يمكن لنا أن نعمل على تدبير المال اللازم لتمويل القطن وغيره من المحاصيل ، وأقول بصفة قاطعة إن وزارة المالية تستطيع بسهولة بوسائلها المتاحة أن تقوم بذلك التمويل .

أقول إنه توجد الوسائل المتاحة التي تمكن الوزارة من تلقاء نفسها من ذلك التمويل بتكاليف زهيدة ، وإن في يدها الآن ، إذا لم تتنازل عن سلاحها ، أن توجد تلك الأموال اللازمة .

والآن ، إذا لم نوافق على المشروع المروض الليلة ، فإن الحكومة تستطيع ، بمفاوضات جديّة تقف فيها موقف الحزم الصادق لإزاء البنك الأهل ، أن تترمه بتقديم المال اللازم لتمويل القطن وغيره من المحاصيل في أوسع الحدود ، وذلك من الأموال التي سبق له أن جمعها من المصربين أنفسهم .

وبناء عليه فأني أطلب من حضراتكم عدم الموافقة على مشروع القانون .

( تصفيق من اليسار ) .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة ؟

( موافقة ) .

( رقت الجلسة للاستراحة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة ، وأعيدت الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ) .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين : يظهر جلياً من مراجعة الأوراق الملحقة بقرار اللجنة

أن للغاوضات التي أنتجت هذا المشروع العروض علينا ...

الرئيس — قسم لي طلب بإقتضال باب المناقشة ، ولكن سبق هذا الطلب طلب الكلمة من زملائنا الثلاثة ، وهيب دوس بك والأستاذ يوسف الجندى ومحمود شكرى باشا ، فهل توافقون على إقتال باب المناقشة بعد أن يدلى حضرات الزملاء الثلاثة بأقوالهم ؟

حضره صاحب الموقلة حسن صبرى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — متى قدم طلب إقتال باب المناقشة ؟

الرئيس — قدم هذا الطلب بعد انتهاء حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس من كلمته .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يقرر المجلس إقتال باب المناقشة قبل سماع أقوالنا عن الثلاثة ؟

الرئيس — لا مانع من سماع حضرات الزملاء الثلاثة ، على أن يطرح طلب إقتال باب المناقشة بعد ذلك .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يظهر أن المفاوضات بين الحكومة المصرية وإدارة البنك الأهلي التى أثمرت مشروع الاتفاق للمعرض على هذا المجلس بدأت فى سنة ١٩٣٣ بحيث يمكن أن نقطع قطعاً لا شك فيه أنه من هذا التاريخ إلى تاريخ عقد الاتفاق الذى تعرضه الحكومة الآن علينا لم يقطع الحدث ودته المفاوضات وجميع هذه المراحل بين حكومات البلد المختلفة وبين إدارة البنك الأهلي . وبذلكنى الآن حضرة مقرر اللجنة — وهذا على عهده — بأن هذه المفاوضات لم تنجر أثناء حكومة رصة النحاس باشا الأخيرة .

معى هذا أن الذين تداولوا رأى بين البنك الأهلي والحكومة المصرية ، ممثلين لجاناب المصرى ، يشملون ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، إن لم أقول كل اقتصادى من الاقتصادى البلاد أصحاب الشأن فيها والذين نتمز بذكراهم أمواتاً وأحياء — إن لم يشملوا كل اقتصادى البلد فلا أقل من أن الأغلبية الكبرى من هؤلاء الاقتصاديين كان لأفرادهم ، ضلع وشأن فى هذه المفاوضات ، فقد تأقّب على وزارة المالية فى هذه الأثناء لا أقل من ستة وزراء ، وكان عمودها العفرى فى هذه الفترة الطويلة المصور له أحمد عبد الوهاب باشا الذى لم يكن ضالماً مع حزب سياسى ولم يعرف عنه هوى .

ليس هذا عجب ولكن الفترة الأخيرة من تاريخ مصر بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٤٠ تناوب فيها الحكيم رجال من جميع الأوسان الحزبية . وعلى الرغم من أن حضرة المقرر يقول لكم إن مدة ولاية الوفد الحكيمى ووزارة النحاس باشا الأخيرة لم تستمر فيها المفاوضات فلإنها لم تهلع . ولا ننسوا حضراتكم أنى إذا ذكرت المنفور له أحمد عبد الوهاب باشا فلا أنسى أن وزارة المالية فى فترتين متتاليتين من الزمن كان على رأسها حضرة صاحب الموقلة إسماعيل دقنى باشا . وهو لا نزاع فى أنه حجة فى الأمور الاقتصادية . كما أنه لا نزاع فى وجوب تقرير أنه حجة بين الاقتصادى العام أجمع .

لهذا كان من سوء الحظ قطعاً أن بأتى عرس مشروع الاتفاق فى وقت تجتمع فيه البلاد أزمة لا عمل لتفصيلها لأن معظمها قد عرض عليكم ، إما فى جلساتكم الليلية أو فى جلساتكم اللرية ، مما يهين لديهن السامع أن هذا المشروع وليد الأزمة . وأنا أطلب إلى حضراتكم أن يحملوا أثراً لهذه المصادمة البسيطة بين عرس المشروع واقترانه بالأزمة ؛ وأرجو أن تذكروا أنه مشروع رأته حكومات البلد المتعاقبة أنها فى حاجة إليه ، وأن الحاجة إليه كانت من الطريقى العادى لا من طريق حفظ الظروف .

اختلف النظر عندما قالوا إنه لا يجوز أن تتعاقب فى طرف طائرى قد يتغير والتعاقب لسنوات طويلة .

استبعدوا هذا التقدير وانظروا إلى هذه المسألة من وجهتها الاقتصادية ، مع تمحيص أهم وجوه الاعتراض .

سمعت من حضرات المعارضين أن بلاد الماذ أجمع لا يوجد فى أيها بنك سطى امتياز لإصدار أوراق البنكنوت من غير احتياط الحكومة بحيث سحب هذا الاحتياط بعد سنة واحدة ، وأن هذا الذى عمله مخالفين فيه ما جرى عليه العرف والعمل فى البلاد التى سئلتنا لا يجوز أن نقره لأنه استبعاد للبد . وهذه الحجة فى طاهرها تستفر الإحساس بالشعور القوى والكرامة القومية ، كما تستفر الماطلة — وهذا حتى أريد به باطل .

الوحدات المالية — بإحضرات الشيوخ المحترمين — لا تولد وإنما تنشأ نشأة تثبت فيها مع الزمن مناعتها وقوتها ، فلا يمكن أن يجتمع نفر من الناس يبلغ من المال فيكون اجتماعهم كائياً لإنشاء بنك وتأسيسه ، بل يجب أن يكون للبنك من الصفات والزيما ما للوحدات القائمة على أسس اقتصادية صحيحة . والأمثلة التى ذكرها حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس عن تصرفات البنك الأهلى فى الأزمان هى عكس الواقع .

لقد حضرنا جميعاً أو حضر أغلبنا أزمات سنة ١٩٠٧ و ١٩١٣ و ١٩١٤ و ١٩٢١ والأزمة الحالية الأخيرة ، فأقول لحضراتكم إنه ثبت أن المؤسسات التي من هذا النوع لا تستطيع البقاء أمام الأزمات الشديدة ؛ ولا بد أنكم تذكرون ما أذكره عن عام ١٩٠٧ فقد ثبت بعد التضخم الحاد إثر ارتفاع عن الأملاك ورد القفل الذي حصل بسببه أنه قد سقطت وأفلست جميع المؤسسات التي لم تكن على أساس يسمع لها بالثبات أمام المواقف ، وكان البنك الاهلي — خلافاً لما قال الأستاذ لويس فانوس — هو صخرة النجاة التي صمد أمام هذه الزلازل وخرج ثابتاً .

كثيرون من حضراتكم إن لم يكونوا قد تعاملوا مع البنك المصري فلا أقل من أنهم يذكرون أن ذلك البنك — وقد كان يركب لا يقل في الكفاءة عن الأيام العادية عن أكبر البنوك التي نغترها اليوم — تأثر من صدمة عام ١٩٠٧ فأعلن إفلاسه في سنة ١٩١١ على الرغم من وجود موجودات له تزيد ٣٠٪ عن المطلوب منه ، وقد كانت تناع موجوداته بالمال . ولعل كثيرين في هذا المجلس يعرفون أن بعض الدينين كان مديداً للبنك بسمين ألفاً فاشترى الدين ستة آلاف من الجنيهات . ولا تنسوا حضراتكم أنه كان هناك في هذه الأثناء بنك ضخم آخر هو القبطي إيجيشيان بنك ، فعندما حلت صدمة الحرب سنة ١٩١٤ كاد يفسد هذا البنك لو لم يتدارك بنك باركليز بالمال والسند الاقتصادي الواجب ، فولا هذا التدارك لكان حاله أسوأ من حال البنك المصري . والذي أشهد بنك الأنجلو من الإفلاس هو أن كل رأس مال كان إنجليزياً وكان يهم الدولة المحتجة ألا تنسوه سمعة الاقتصاد الإنجليزي ولا تزال إلى الآن لك باركليز مكانته في معاملات بنك الأنجلو . إذا ما تمسكنا مع الزمن ورجعنا إلى هذه الحقبة الأخيرة فإن أظن أنه لا يوجد من بيننا من ينكر ما مهد الاقتصاد القوي نتيجة الصدمة الكبرى التي واجهناها بعدم إمكان بنكتنا الوطنية مقاومة هذا الطرف الاستثنائي . ولعلكم جميعاً وقد سمعتم البيانات التي أمدت بها في الجلسة السرية توافقون على أننا في التجربة التي مررنا بها أن نكون على حذر شديد ، فإذا تناولنا أموراً تتعلق بالاقتصاد القوي فنن الواجب أن نرجع إلى كنه القانون الذي أثار الفضيحة حول امتياز البنك الأهلي .

يتبع البنك الاهلي في معاملاته العادية ثقافة مائة ، كما أن له من سمته المالية ما يمكنه من أن يراحم نفسه باقي البنوك ، كما أن له من رأس ماله ما يضمن له الثبات في هذه البائرة والمطابقة التي كونها بجماعته مدى أربعين عاماً . إنمالاتنا حضراتكم أن البنك الاهلي في هذا الذي طلب إليه في عام ١٩٣٣ لم يكن هو الهامى إليه ، فلنكن مساهمون ، ولعلواً للمساهمين الحق في المصيبة على مجلس الإدارة . وقد شهدت إحدى جلسات جمعية العمومية في شهر يولييه سنة ١٩٣٩ — باعتباري أحد حملة الأسهم — وهو الاجتماع الذي استصدر فيه مجلس الإدارة قبول الجمعية العمومية هذه الاتفاق وموافقتها عليه . وأؤكد لكم ، وأنا لا أفضل مجزأ لأؤيده سياسياً ، وأنا أعتبر نفسي لست أقل وطنية من أشدكم وطنية — أؤكد أن الاجتماع احتاج إلى مهارة منقطعة النظير من رجال الإدارة — ومن بينهم سبعة من خيرة أبناء مصر — وانجحت هذه المهارة إلى انتزاع هذا القرار من الجمعية العمومية .

لم يتنح المساهمون عن هذا الخير الذي تقدمه لهم الحكومة المصرية ويفضون الصعقة ؟ الجواب بسيط . هو أن رأس مال البنك ثلاثة ملايين من الجنيهات ، واحتياطيته الرئيسى ثلاثة ملايين أخرى ، وفروق ثمن الذهب كذا مليوناً من الجنيهات ، إلى جانب احتياطات أخرى تبلغ كذا مليوناً من الجنيهات .

القرار — فروع الذهب ليست للبنك الاهلي .

حصرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لدى البنك الاهلي في خزانته ذهب لحسابه باعتبار قيمة الجنيه الذهب ثلاثة أثمان الجنيه الورق ، وصيغة حياصة بسيطة نجد فرقاً يبلغ كذا من ملايين الجنيهات .

لو صفى البنك الاهلي الآن لانتجت تفتيته لحامل السند ما يقرب من خمسة وثلاثين أوسية وثلاثين حنياً ؛ وقد كان حملة الأسهم يقولون — ومعلمهم من غير المصريين — وما شأنا ونحن وظفنا أموالنا في مؤسسة تجارية ومن حقنا أن نختل الفائدة ؟

نحن السهم الآن في السوق واحد وعشرون حنياً ؛ وقد كلفني ثمن السهم من الأسهم التي اشتريتها واحداً وأربعين حنياً ، فإذا همنا من أننا نعمل عملاً مقصوداً به مساعدة البلد اقتصادياً ؟ نحن صفى البنك فنحصل على المال وندخل مساهمين في البنك الجديد وقد كانت الجماعة التي تتكلم بهذا الشأن لم تحضر بتخصصها ولكها وكلت الدفاع عنها عامياً معروفاً من معاني الاسكندرية حضر الجلسة ليرتافع بهذا المعنى . ولولا أن محافظ البنك الاهلي ومن عاونه من مجلس الإدارة وأخص المصريين ، كانوا على استعداد لمقاومة هذه الناوره بمهارة تستدعي الإعجاب ، لكان من المستحيل حصول مجلس الإدارة على التفويض بغير هذه المهارة .



لقد قدّر وزراء المالية في سني ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ هذه الظروف، فإذا أُضيفت إليها الظروف الطارئة التي اقتضت عرض المشروع عليكم كان الأمر أكبر وأجل من أن يستأن به.

لقد ذكر حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس ضرائب من أحوال علماء الاقتصاد؛ ويجب أن نتفهم أن الاقتصاد انهارت نظرياته القديمة من أساسها بعد الحرب الكبرى، ومن البتة أن تتلى على حضراتكم فقرات من آراء رجال الاقتصاد حتى في سني ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٤ و ١٩٣٦، فقد قلت لحضراتكم إن الاقتصاد العالمي تغير بعد الحرب الكبرى وكانت الفترة بين سني ١٩٢١ و ١٩٤٠ فترة الاختيار والتجربة، فلا يمكن أن يقال إن اقتصاد العالم البقي ظل رجال الاقتصاد يبنون أسسه طوال قرون يمكن إذا غير أن يكون على أسس ثابتة - هذا حتى أريد به باطل.

والذي أخشاه هو أنني لست من الكفاءة بحيث أتمكن من شرح الطرقات الاقتصادية الجديدة لأنني لم أخصص لها، ولو كان لدى من المعلومات الاقتصادية ما يجوز طرحه لتعذر طرحه لصعوبة فهمه. أما اعتمدت في هذا كله على أن القرن عاشر مثل من أبناء مصر أثر هذه الأزمات وكانوا متخصصين لهذا العمل هم الذين أداروا المفاوضات من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٠، وقد حثتهم جميعاً العاطفة الوطنية كما امتلأوا من العلم الاقتصادي الذي ينقص وينقص الأستاذ لويس فانوس، ماذا يصير البنك الأهلي أن تحتفظ الحكومة بحق استرداد إصدار أوراق البنكنوت بعد إختلاف لمدة سبع سنوات؟ قدروا حضراتكم، قيل في الجلسة الماضية من حضرة الزميل المحترم محمود شكري باشا ودلائله في الموضوع العروض عليكم.

فروض البنك الأهلي ابتداء من سنة ١٩٣٣، وإذا تكن هناك أزمة أو كانت الأزمة بسيطة غير حادة، ولم تكن في مازق كالمازق الذي طرح علينا في الجلسات السرية. لماذا كانت العاقبة؟ لأن تصفية البنك الأهلي تحتاج إلى زمن فقره الحبرون بالمدسة من سنة ١٩٣٣ إلى نهاية الامتياز، أي مدة خمس عشرة سنة. والسبب بسيط جداً، فلهذا البنك نحو الـ ١٢٠ مليوناً من الخيانت سواء أكانت أموال المودعين أم أموال المقرضين لأجل قصيرة، أي على الشائع والكليبات والحسابات.

هذه البالغ التي تناولها أبدي للصيريين - وكأها لآلاف قصيرة - كان تصرف البنك فيها في معاملة مدينيه في سني الأزمة التي يعتبر مبدؤها عام ١٩٢٨ في دائرة المكن وفي بعض الأحيان في دائرة غير المكن - كان تصرفه بمعاملة حلت عدد ضحايا يكاد يكون في حكم العمى، فإذا طلب إليه أن يسقي فمى هذا أن مجلس الإدارة وهو أمين على أموال تسامحين عليه أن يتخذ المدة لاسترجاع هذه الأموال للوفاء بتمهذاته، ومضى هذا أن يده ستغل قهراً فيمنع من التعامل مع الحكومة وحدها بل مع الأفراد، والطرف الحاضر ينقص بأن استرداد ما للبنك عند للصيريين من الأموال ينتهي حتى إلى الكرامة التي يود جميعاً أن تتلادها من جميع الوجوه الاقتصادية والمالية.

القرر - ما هو مقدار التعود التي أقرضها البنك الأهلي للأفراد الصيريين؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - بالنسبة لآخر تقرير: ما يملكه البنك لدى المقرضين من عملاء يتراوح بين ٣٠ و ٢٩ مليون جنيه.

القرر - إن ما أعلمه هو أنه لا يتجاوز نصف للليون جنيه.

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - يجب أن نتلاحظوا حضراتكم أمراً آخر له أهميته، وهو أن أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي قد أصدروا قراراً كانوا حريصين جداً على ألا يخرج عن دائرة علمهم إلى الجمهور ولكسبه وصل إلى علم الحكومة لأن لها تملتين في إدارة هذا المجلس.

أقول إن هذا القرار الذي أصدره المجلس منذ شهر قد نشر في الصحف ويتضمن أن مجلس إدارة البنك يرى أنه إذا لم يقر هذا القانون في بحر هذه الدورة القائمة الآن فإن البنك يبدل عنه. وتعلمون حضراتكم إن هذه الدورة كان ينتظر أن تنتهي كالعادة في آخر يوليو أو في منتصف شهر أغسطس. أقول هذا وزير المالية موجود ومعلم في مجلس إدارة البنك لا بد وأن يكون قد أبلغه هذا القرار. لقد اجتمع مجلس إدارة البنك الأهلي يوم السبت الماضي وقرر أنه معاً اشتدت رغبته في أن يباين للصيريين على عمل رأيت الحكومات للتصاقية أن فيه مصلحة البلاد فهذه المأونة يجب أن تكون في دائرة العقول بالنسبة لصالحه حلة الأسهم، ولا يمكن أن يبقى الأمر معلقاً

بأن يفضل فيه ، وقد طلب محافظ البنك من مجلس الإدارة تفويضاً بحل له أن يعلن الحكومة بالعدول عن هذا الاتفاق بعد مضي زمن معين حدد بـ عشرة أيام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل انتهت هذه الهلة ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم تنته بعد .

حضرات الشيوخ المحترمين : لقد كان الرجال الذين يمثلوننا في مجلس إدارة البنك شديدي الحرس على ألا يفهم هذا أنه من قبيل الاستعجال أو التهديد ، وقد علت هذا من الأعضاء المصريين في مجلس إدارة البنك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تريد أنت نسمع رأى الحكومة فيما يقوله حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يجب أن نفهم أن الأمر الذى نعالجه الآن أكبر من أن نشأ فيه بمطابقة عضو أو ثورة ؛ لأن تقدير الأمور الاقتصادية يجب أن يتجرد فيه العقل من تأثير الماطفة . ولكن هل يجوز غضبنا بمجرد أن نشر بأن البنك الأهلى يهدد البلد ؟ إذا غضبنا من ذلك لا يكون شأننا شأن الشرعيين الواعين على مصالح كبرى ، إنما يكون شأننا شأن الأفراد العاديين : إذا غضبوا سمحوا بالصلحة . فإذا كان الأمر مرتبطاً بما لا أجدر نفي كفتاً أن أنكلم فيه بنبر أن أحرص كرامتى فيجب ألا أنعرض له ، فما الذى تريدونه من هذا القيد الذى وضعته اللجنة ؟ وما الذى تكسبونه وقد علمت أن محافظ البنك قد أخذ تفويضاً من الجمعية العمومية بأنه إذا حدث تعديل في الاتفاق سيكون القرار بالصيغة ؟ فإذا كان البنك يعمل هذا انضماماً للقرعة فيجب على الذى يمرض عن حل أن يمرض حلاً آخر ، ويجب على الذى يتنكب طريق السلامة أن يرشد إلى طريق آخر .

لقد ورد في أقوال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس أن لديه اقتراحات لو نفذت لأدركت على البلاد ملايين المنهيات تنفق في حل للمشاكل الاقتصادية المختلفة .

هل تعتقدون حضراتكم أنه من السهل ، ونحن في شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ ، والمال كله محترق ، أن نجد السبيل لدعم الاقتصاد المصرى القوي ؟ إذا كان البنك الأهلى المصرى ينفذ ما نسمونه تهديداً وهو في الواقع ليس كذلك فإني أرحو من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى أن يقترح لنا حلاً عملياً وإنى مستعد أن أعدل عن رأيي — لا أن يتصرف كلامه على أن هذا الاتفاق الذى يربط الأجيال القادمة أربعين سنة يستجب أن تنفاد ، فإذا كان البنك قد شرط شرطاً رآه لازماً اعتناء للقرعة ، فرضنا القانون وترتب على ذلك تصفية البنك — إذا حدث هذا — يجب أن ن فكر للملافة ذلك فيما يفرحنا من هذا التأرق . أما إذا كانت شأنا النقد فقط فإني أربأ بكل عضو أن يرضى له وإلا كان عملاً للهدم لا للبناء ، ونحن جميعاً متضامنون في العمل على رفع مستوى الاقتصاد القوي .

لا شك أنه من الواجب أن يتم كل عضو في هذا المجلس بمصلحة البلاد ولا يصح أن نتذرع وراء عاطفة أو غضب لأننا لو ضلنا ذلك لعرضنا الاقتصاد القوي إلى خطر الزوال في وقت ترون العالم كله ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، إن لم يكن قد زال فعلاً فهو سائر في طريق الزوال .

عندما عرض الأستاذ لويس فانوس لمسألة ربط الجنيه الإسترليني بالجنيه المصرى سأفته عن مبلغ الضرر في ذلك فلم أفهم منه شيئاً ، وانتهى كلامه ولم يجب على سؤالى . وقد أردت أن أستفهم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما إذا كان قد فهم شيئاً يعتبر إجابة عن سؤالى فأجابني بأنه لم يفهم شيئاً . وأرى أنه لا حاجة إلى الدخول في تفصيلات أكثر من هذا ما دامت الحكومة قد اخفقت مع البنك على أنها تصدر تشريعات . ومنى هذا أن هذه المناويزات تعرض علينا في الوقت المناسب ، وسيكون أملاً متسع من الزمن لندرسها وترى ما ذهبنا من النفع والضرر ، ولكم الحق أن تقرروا ما تريدون وتقرحو ما يحقق الصلحة العامة .

حضرات الشيوخ المحترمين : الساعة خطيرة وكنتكم هي الفاصلة .

( تصفيق من الميمن ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين : ليس عندي من بيان أدل على ما للبنوك المركزية من الأهمية القصوى أبلغ من البيان الذى جاء فى مذكرة الحكومة التى تقدمت بها إلى مجلس الوزراء ثم للبرلمان ، فقد جاء فى مستهل هذه المذكرة ما يأتى :

« للبنوك المركزية شأن هام فى الاقتصاد القومى للأمة ، فإن السك للركرى . فضلا عن كونه يقوم بالأعمال المصرفية للحكومة ، له أثره فى السوق المالية وتلقى إليه مقابله العملة فى الحدود التى تردها له الحكومة . وله فوق ذلك كله إشراف على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها » .

لذلك كان من اللازم أن جميع الأنظمة التى توصل لتأسيس سك مركرى ، أو توصل لبنك يهدف إليه مهمة البنك المركزى — أقول إنه كان من المهم أن هذه الأنظمة يجب أن تعرض على البرلمان ليقول كلمته فيها ، وأن تعطى هذه الكلمة حرة ، وأن يعطى لنواب الأمة وشيوخها كل الحق فى نظرها ، وأن يدخلوا عليها ما يرون من التعديلات . وقد كان من اللازم أيضاً أن يسكا مركزياً له هذه الأهمية والسيطرة على الحياة الاقتصادية فى البلاد أن يكون سكا وطنياً — فانظروا حضراتكم إلى موقفنا الآن وتدبروا فى الحالة التى عرست بها علينا المشروعات التى يراد بها إنشاء بنك مركرى .

لقد كانت فكرة إنشاء بنك مركرى موحدة منذ زمن بعيد ، وأخيراً فى سنة ١٩٣٩ تناوشت الحكومة واتت فى مفاوضاتها إلى اتفاق بينها وبين الجمعية العمومية للبنك الأهل فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٩ ، وهذا الاتفاق قد تضمن عدة أمور رئيسية : الأول أن يعطى للبنك الأهل حق إصدار أوراق البنكوت لمدة ٢٠ سنة من الآن . والثانى إدخال تعديلات على الرسوم التى صدر بإنشاء البنك الأهل وقيل إنه يقصد بها تغيير البنك ، والثالث أن يصدر قانون يربط الجمعية للصرى بالإستراتيجية ، والرابع أن يصدر قانون يجعل البنك الأهل بنكاً مركزياً .

فما يتعلق بنظام البنك وما أدخل عليه من تعديلات باتفاق بين الحكومة وبين الجمعية العمومية لهذا البنك لم يعرض على حضراتكم ، وهذا النظام عارضة عن أنه لما أريد إنشاء البنك وإعطائه حق امتياز إصدار البنكوت صدر مرسوم بإنشاءه وليس قانوناً كما كان ينبغي ، وقد نص فى هذا الرسوم على نظام البنك وعلى كيفية تكوين مجلس الإدارة وتعيين المحافظ ومن الذى يعينه وما إلى ذلك من المسائل الواردة فى المذكرة المرفوعة على حضراتكم ، فالتعديلات المراد إدخالها على هذا النظام والتى ترى بها الحكومة كما تقول إلى تغيير البنك ، أقول إن هذه المسائل وهى لب الموضوع وجوهره كان يجب أن تعرض على البرلمان ليقول كلمته فيها ، ولكن مع الأسف لم تعرض لأنها ستكون مرسوم لا قانون ، والرأسم كما تضمنت حضراتكم لا تعرض على البرلمان .

لذلك نجدون حضراتكم أنه ورد فى المذكرة التى تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ما يأتى : « وإنى أرى هذا مشروع مرسوم باعتد التعديلات التى أدخلها البنك على نظامه وأقره جمعيته العمومية غير العادية بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٩ وهى تعديلات لا بد أن يمدد بها التحويل البنك إلى النظام الجديد » . إذن هذه التعديلات سيصدر بها مرسوم ، وهى عبارة عن نظام البنك وما يجب عليه وما يقترضه الحكومة وما ستودعه فيه وغير ذلك ، وكل هذا لم يعرض على حضراتكم كما قلت لأنه سيصدر به مرسوم .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : لقد بحثت عن كيفية إنشاء البنوك المركزية فى بعض البلاد الأجنبية ، فوجدت أنها تنشأ بقوانين ، ويبنى نسخة من قانون إنشاء البنك المركزى فى تركيا تبين ذلك . ولكن الوصف فى مصر شاذ إذ أنه يراد تحويل البنك الأهل إلى بنك مركرى بمرسوم لا بقانون من غير أن يكون للبرلمان رأى فيه ؛ وهذا أول قص ، وهو قص خطير أوجه الخطر لأنه إذا كان لا بد من إيجاد بنك مركرى يجب أن يكون للأمة رأى فى تكوينه . هناك قص آخر ، ذلك أن للعرض على حضراتكم الآن إنما هو الامتياز الذى يراد منه للبنك ، أما الواجبات والحقوق التى ستكون للأمة مع مثل هذا البنك فلم تعرض على حضراتكم لأنها ستكون مرسوم ، وكان يجب أن كل ما سيقتر من حقوق وواجبات لمية معينة كهذه بنك مركرى للأمة يجب أن تكون وحيدة لا تتجزأ ، فلا يجوز أن يؤخذ رأيكم بالنسبة للاعتماد دون أن يؤخذ رأيكم فى الحقوق والواجبات الأخرى .

هذا جور وظلم لا يتفق مع العدالة أو مصلحة البلاد فى شيء .

إذا كان يراد إعطاء البنك امتياز إصدار البنكوت لمدة ٢٠ سنة فيجب أن يكون للبرلمان حق بحث النظام الذى سيكون عليه

البنك وأن يصدر بقانون لا يرسم ، هذا الامتياز لمدة . ع سنة ، ويظهر أن هناك خطأ شاملاً متداولاً بين الجمهور إذ يعتقد أن هذا القانون اللروس هو الذى سيحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى ، وليس هذا صحيحاً لأن هذا القانون يعطى للبنك حق إصدار البنكنوت لمدة . ع سنة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : ما هو الوقت الذى كان يجب علينا أن نقفه ؟ الوقت هو أنه ما دام قد ورد في مذكرة وزارة المالية أن هذا المشروع إنما وضع تمهيداً لتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى فكان يجب ألا يعطى هذا الامتياز إلا إذا جئنا القوانين المتعلقة بهذا الموضوع ، ويجب أن نكون أحراراً في هذا البحث . أما إذا كان القصد أن يقال لنا هاكم مشروع اتفاق إنما أن توافوا عليه ما كلفه وإما أن ترفضوه بدون تعديل فلا معنى حينئذ لمرسه علينا بهذه الكيفية لأن عرضه في هذه الحالة يكون عبثاً في عبث . والذى حصل أن الحكومة ، بدلا من أن تدرس الموضوع مع النواب والشيوخ أو مع لجنة المالية بالمجلسين حتى تنتهي من بحثها إلى مشروع يكون وليد رعبات من يمثلونكم في الأمور المالية بدلا من ذلك اتصلت مباشرة بمحافظ البنك وتفاوضت معه وبعد هذا عرضت نتيجة مفاوضاتها على الجمعية العمومية للبنك أقرت ما تم التفاوض عليه وبعد ذلك جاءت الحكومة وقدمت لنا هذه الشروط فإذا عرضنا تعديل شيء فيها قيل لنا من الحكومتين السابقة والحالية إن التعديل غير ممكن لأن الجمعية العمومية قررت ألا يحصل تعديل في الاتفاق ، أقول يحدث هنا مع اقتناع أولى الأمر بوجهة ما كنا نعرضه .

الله أكبر ! هل يرضى أن تنزعاً هاهنا كهدا ، ترتبط به الأمة والأجيال القادمة لمدة . ع سنة ، لا يستطيع أحد من ممثلي الأمة أن يدخل عليه أى تعديل ، وإذا أراد ذلك قيل له لا يمكن لأن الجمعية العمومية للبنك الأهلى قررت عدم إدخال تعديلات ؟ إذن يفهم من هذا أن الجمعية العمومية للبنك الأهلى فوق البرلمان ، وكان أولى إذن ألا يرضع علينا هذا المشروع لأننا لا نستطيع أن نؤدى واجباتنا كما يجب نحو الأمة التى نحن وكلاء عنها .

( تصفيق من اليسار ) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

للثقل على ما أقوله بارز وظاهر بحيث لا احتاج إلى بيانه وإقناعكم إلى جهد كبير .

قلت إنه لما عرض المشروع علينا كنا في حل من أن نطلب إلى الحكومة عرض كل ما يتعلق بالبنك المركزى ، ولكننا اعتدنا في مطالبنا وقتنا إذا ما أعطى للبنك حق إصدار البنكنوت لمدة أربعين سنة أو لمدة غير محدودة ما هو الضمان الذى يبد الأمة ؟ أن هذا البنك سيتبع سياسة تنفق مع السياسة القومية والاقتصادية للبلاد مدة هذا الامتياز ، وأنه سينفذ ما تطلبه الأمة والحكومة من الطلبات التى تقتضيها مرافق البلاد ؟ وما هو الضمان للحكومة في أن البنك سيمد الأفراد والبنوك الأخرى بما يازم لها من الأموال وأنه سيقوم بأعماله وما يتفق مع مصلحة البلاد ؟

هذا الضمان موجود في البلاد الأخرى . ففى إنجلترا مثلا البنك المركزى له الحق في إصدار أوراق النقد ، ولكن للحكومة الحق في سحب هذا الامتياز بعد إنذار البنك بسنة واحدة ، وهكذا الحال في البلاد الأخرى . وبين يدي اللجنة مذكرة ضافية يقول عن إنشاء البنوك المركزية وعن حق الحكومات في سحب الامتيازات بعد مدة معينة .

ماذا نضع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إذا ما حاد البنك الأهلى عن مأموريته ؟ هل تنتظر انتهاء مدة الامتياز — وقدرها أربعون سنة — خصوصاً إذا لاحظتم حضراتكم أن البنك المركزى له حق الإشراف على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها ؟ وإذا كان للحكومات الأجنبية حق سحب امتياز إصدار أوراق النقد من بنوكها المركزية — وهى بنوك وطنية ، رأس مالها وطنى ، وأعضاء مجالس إدارتها وطنيون — فكيف لا يسمح بأقل من هذا الحق في مصر ؟

كنا في منتهى الاعتدال قلنا : بما أن امتياز إصدار أوراق النقد للمطلى للبنك الأهلى ينتهى في ٢٥ يوسيه سنة ١٩٤٨ فلا أقل من أن يعطى للحكومة الحق في أن تنذر البنك في نهاية هذه المدة بإلغاء الامتياز ، وأن تعطى له مهلة لمدة سبع سنوات تبتدى من تاريخ الإنذار ، أى أننا نضمن للبنك حق إصدار أوراق النقد لمدة ١٥ سنة على الأقل من الآن . وبهذه المناسبة أرجو أن أوضح لحضراتكم الخلط في بعض ما قيل .

قالوا إن حياة البنك الأهلي ستنتهي في سنة ١٩٤٨ إذا لم يجد له هذا الامتياز — في حين أن هذا البنك مؤسسة مالية كثيرة من البنوك له حق البقاء في مصر في كل وقت ، إنما الذي ينتهي هو امتياز إصدار البنكوت .

قيل على سبيل التهديد إنه إذا لم يجد أهل امتياز البنك اللدة المطلوبة فإنه سيضطر لتصفية مركزه ، وفي هذا أكبر الضرر على الحالة الاقتصادية في البلاد .

قيل هذا ولكن فاتهم أنه إذا لجأ البنك إلى هذا التهديد فإنه تعالى هذا من جانبنا بأن مطالبه بدفع قيمة أوراق البنكوت ذهباً . لقد عدد لحضراتكم زميلي الأستاذ وهيب دوس بك الخدمات التي قام بها البنك للبلاد ، كما أن حضرة الأستاذ لويس فانوس دلل على عكس ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — كلا بل كنت أود أن على محبة نظري .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي — وأنا من جاني أذكر للبنك الأهلي أنه قام بمساعدة كبرى في اقتصاديات البلد ، ولكن هذا لا يمنع من أن نخطو ونعطى للحكومة حق سحب الامتياز إذا ما أساء التصرف حتى لو كان البنك صاحب الامتياز وطنياً . وإذا كانت الظروف الاقتصادية الحالية — تمكن البلاد من إيجاد بنك مركزي وطني بكل مميزات الكلمة فهل يصح أن نحكم بالقلم على هذه البلاد لمدة ٤٠ سنة من الآن ونحن على الظروف المستقبلية ألا يكون هناك بنك مركزي وطني طوال هذه المدة ؟

أشأى مذكورة تتضمن الخطوات التي خطتها الحكومة التركية لإنشاء بنك مركزي قويا .

كان في تركيا البنك الثاني وأسس برأس مال إنجليزي ودعم بعد إنشائه بأموال فرنسية وكان هو البنك المركزي للدولة ومن حقه إصدار أوراق البنكوت . وفي سنة ١٩٢٥ مدت الحكومة امتيازها لمدة عشر سنوات تنتهي في سنة ١٩٣٥ ولكنه قد جزم أن ما كان له من الامتيازات التي منحت له منذ سنة ١٨٧٥ .

واشتطت الحكومة التركية وقتئذ أنه لا يصح لبسك أن غرض إذا ما وجدت الفرصة وأرادت الحكومة إصدار أوراق البنكوت بنفسها أو بواسطة بنك آخر .

كذلك فرضت الحكومة التركية على البنك المركزي ما تهددت كثيره ، منها تخصيص ٥ ملايين من الجنيهات للحكومة و ٢ مليون من الجنيهات للاقتصاد القوي وغير ذلك من التفاصيل التي تدل على مدى الارتباط بين الحكومة والبنك . وفي سنة ١٩٣٣ مدت الحكومة الامتياز المتوخ لهذا البنك لمدة تنتهي في سنة ١٩٥٢ . ولكن مع هذا فإنه في سنة ١٩٣٥ أنشأت الحكومة التركية بنكاً مركزياً برأس مال قدره ١٥ مليون جنيه تركي وأعطته امتياز إصدار أوراق النقد .

من ذلك تروى حضراتكم أن التعديلات التي تقدمت بها لختكم المالية تحمل من حق الأمة والحكومة السيطرة على البنك لتوجيهه إلى السياسة القومية الوطنية التي تتفق والمصالح العام .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لا يصح مطلقاً أن نطلب الحكومة منا أن نوافق على مد امتياز إصدار ورق النقد للبنك الأهلي لمدة أربعين سنة في حين أن الظروف قد تواتر في هذه البلاد بعد عشر أو خمس عشرة سنة فتسكنها من إنشاء بنك وطني مركزي بمشي الكلمة .

إننا إذا قلنا ما نطلبه الحكومة منا الآن نكون بذلك قد عبثاً بالمصلحة العامة واعتدينا اعتداء شديداً على حقوق الأجيال القادمة ، وهذا ما لا يصح من هيئة تشريعية تراعى ما لها وما للأجيال المقبلة من حقوق .

يقولون نحن في حاجة شديدة لهذا الاعتماد . لماذا ؟ ستل معالي وزير المالية في اللجنة ما هو الضمان الذي يبد الحكومة في أنه بعد أن يعطى البنك الأهلي حق إصدار البنكوت لمدة ٤٠ سنة أنه سيمول الحكومة والمؤسسات المالية الأخرى والمصولات ، فكان الجواب سلباً ، وأنه لا ضمان إلا بحسن الثقة للتبادلة بين الحكومة والبنك .

وإذا قيل إن البنك الأهلي منذ إنشائه إلى اليوم قد أحسن للبلاد في مرافقها الاقتصادية ، وإن إدارته الحالية حريصة على مصالح البلاد وراغبة في الاستمرار على ذلك ، فمن ضمن لنا استمرارها على هذه الحال في المستقبل ؛ أو تقع أن لا ضمان لينا .

لقد سمعت أن هناك تعديلاً جديداً يراد إدخاله على الشروع فاستشرت خبيراً به وعلت أيضاً أن كاردوى الشأن في الوزارة الحاضرة يميلون إلى قول هذا التعديل، والوطنية تدعوم إلى ذلك، ونحن في موقفنا لا تناهض البنك الأهلي إنما نحتاج مصلحة مواطنينا وإلى مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

فعلون حضراتكم أن مدة امتياز شركة قناة السويس عرس على الجمعية العمومية مقابل مبلغ عظيم فالت إنهما ليست في موقف يسمح لها بتقيد الأجيال المقبلة.

( تصفيق من اليسار ) .

عرض هذا الشروع بشروط فيها شيء من السخاء . وكان في الإسكان أن تصل الجمعية العمومية إلى شروط أكثر سخاء ، ومع ذلك رفضت الجمعية الشروع .

والآن يطلب ما مدة امتياز إصدار ورق النقد لمدة ٤ سنة بغير مقابل وكل ما هنالك أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ، ولكن هل ذلك ينفع — إذا ما تمارست مصلحة البلاد مع مصلحة السامعين في البنك أن ينق السامعون — وأغلبهم من الأجانب — ويطلبوا عقد الجمعية العمومية ويرفضوا ما قرره مجلس الإدارة ؟

أشار الأستاذ لويس فانوس في كلمته إلى موضوع ربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني ، وهو ليس مربوطاً قانوناً الآن .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — مربوط ضلأ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدى — مربوط من الوجهة الرسمية ولكنه غير مربوط من الوجهة القانونية . ولكن تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي يتطلب ربطه قانوناً . أنا لا أريد التوسع في هذا الموضوع الآن ، ولكن هل ترون حضراتكم أن يقرر مصر النقد المصري في مثل هذه الظروف للطمحة ؟

أعلن أن الوقت الآن غير مناسب .

والآن أعرض على الحكومة — وأظن أنها توافقى — ألا نبت في هذا الشروع الآن وأن تعاود الحكومة المفاوضة مع إدارة البنك ، وتطلب عقد الجمعية العمومية إذا لزم الحال ، وتعرض عليها ما رأته لجنة المالية بالإجماع — ما عدا الأستاذ لويس فانوس — فصارها أن توافق إلى إقناع محافظ البنك الذى قد يفتح الجمعية العمومية برأى اللجنة .

تقرير اللجنة المروض على حضراتكم ولو أنه ذكرت فيه عبارة أقلية وأغلبية ولكن الحقيقة أن التعديل الذى وافقت عليه اللجنة حينما عرض عليها قبله جميع أعضائها ما عدا عضواً واحداً هو الأستاذ لويس ، لأنه كان من رأيه رفض الشروع ، وما هو ما ذكر في تقرير اللجنة عن أسباب قبول هذا التعديل .

والذى حدا باللجنة إلى وضع هذا التعديل هو الاحتياط لمصلحة الجيل المقبل وأن يكون بين الحكومة والبنك من الروابط ما يسمح لها بأن تطمئن إلى أن سياسة البنك تحقق دائماً مصالح البلاد الاقتصادية . وليس في هذا بدع لأن مثل هذا التقييد ، وأشد منه ، مقرر في كثير من البلاد .

وبعد أن استقر رأى اللجنة وافق أعضائها ما عدا عضواً واحداً على هذا التعديل أبلغت اللجنة رسمياً أن مشروع الاتفاق قد وضع بقرار من الجمعية العمومية لمساهمي البنك ولا سبيل إلى تعديله ، فأعادت اللجنة بحث الموضوع على ضوء تلك البيانات فأرأت الأقلية أمام الظروف المالية القاسية التى يسبها بإسباب معالى وزير المالية أنه لا يسعها إلا الواضحة على الشروع كما ورد من مجلس النواب .

سأنا معالى وزير المالية هل لدى الحكومة ما يطمئن إذا ما وافقتنا على مشروع القانون أن يقوم البنك من جانبه بتفريغ الأزمة الحاضرة ؟ فلم نسمع ما يؤيد ذلك ، قد تضطر للواضحة إذا كان من ورائها كسب ولكن إذا لم يكن هنالك كسب فلام سؤل ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لقد بينت لحضراتكم الموضوع من جميع نواحيه . وأكرر رجائي في أن تبذل الحكومة مجهوداً آخر مع البنك ليقبل التعديل الذى عرضته اللجنة ، والله للوفيق إلى سواء السبيل .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — حضرات الشيوخ المحترمين :

أما ولم يجب الحكومة على الطلب الذى اختتم به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى كلامه ، فلي أن أفهم من ذلك أن اللوقت لم يتغير . وإذا كان اللوقت لم يتغير جاز لى أن أرد على بعض ما ذكر ، ولم يكن له نصيب كبير من الحقيقة .

نقشه باللؤل الأخرى فى أمر إنشاء بنكا للركزى . ولكن بكل أسف فانا أن ننظر إلى ظروفنا ، وتجاهل مركزنا ومقدرتنا المالية حتى يمكننا إنشاء بنك مركزى على النمط الذى أنشئت به بنوك البلاد الأخرى .

أنشئت البنوك للركزى فى البلاد الأخرى برؤوس أموال وطنية . ذكرت لكم فى الجلسة الماضية أنى لا أرى أن الوقت مناسب لأن نجتمع من البلاد ما يدم رأس مال نشئ به البنك للركزى . قلت وأقول بكل أسف إنى لا أنتظر ههنا فى القريب الساحل . فيجب علينا إزاء هذا أن نكيف ظروفنا ونسير حسب مقدرتنا . وأنا أول من يرحب بإنشاء بنك مركزى رأس ماله وطنى وإدارته كلها وطنية خالصة . فانا إن قبلت ماهو معروض ، فلأن الأمل فى إنشاء البنك الوطنى البحت عبر ممكن التحقيق الآن . وأقول ههنا عن اعتقاد .

أمام هذا وجب أن نأخذ بأحسن الحلول ، وأقرب الحلول التى تقربنا إلى نيل ما نتمناه .

أقرب الحلول هو استعمال بنك لا يمكن لأحد أن يطمح فى نظامه ، ولا فى ماضيه ؛ فنكتسب من هذه الإدارة الوجوده رأس المال الوجود الذى لولا مشروع الائتلاف الحالى لجاز لمساهبه — ولا غرضنا عليهم — أن ينهوا مأمورية هذا البنك بصفتيه ، ويأخذوا ما ييسون إليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهل أنشئ هذا البنك لفائدتنا خاصة دون غيرها ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أنشئ لعائدة مساهبه أولا كما هو الحال فى كل رأس مال . ولولا الأمل فى القاءة ما دخلت البلاد رؤوس أموال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أى لاصلحتها قبل كل شئ ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لا تهاجر رؤوس الأموال من بلد إلى آخر إلا إذا وجدت فائدتها فى البلد الذى تهاجر إليه . ولكن جرت العادة لى أنه إذا استمرت رؤوس أموال فى بلد كان عليها واجب المساعدة لهذا البلد الذى تستثمر فيه الأموال .

قلت لا غرضنا مطلقا من أن أسفد من هذه المؤسسة السليمة واللى لا يمكن الطعن عليها من أحد — مع تحويلها قد تمكنتى ، بل تستمكن من أن تكون لى السيطرة على إدارتها ، وههنا يفتضى التبدلات الوجودية فى الرسوم للرافق لشروع القانون ، وبمقتضاه ستكون أغلب الإدارة فى أيدي المصريين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكن لم يمرض علينا هذا الرسوم .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — عرض الرسوم أو لم يمرض ، فلا يمكن أن يصدر القانون إلا إذا صدر الرسوم بهذه التبدلات ، وههنا التبدلات لا يمكن التغيير فيها بعد أن أقرتها الجمعية العمومية .

بمقتضى هذه التبدلات ستكون إدارة البنك مصرية ، لأن أغلب أعضاء مجلس الإدارة سيكونون من المصريين .

والى أربأ بنفسى أن أوافق على ما وصف به أعضاء مجلس الإدارة للمصريين ، وقلت لحضراتكم قسطنطينا لكم — ووافق على ذلك رغبة رئيس الوزارة السابقة — إنه لا يدخل عضو من المصريين فى مجلس إدارة البنك إلا بموافقة الحكومة ، فكانت الحكومة فى الحقيقة على التى تعرف على إدارة البنك بموافقتها على اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، فهل يكون بعد هذا ضهان ؟

ضهان إدارة لبنك ليست أمواله أموالى ، أدبرها أنا ، أكون بعد هذا تنازل من أصحاب الأموال ؟

ههنا عن مجلس الإدارة ، ومجلس الإدارة ليس هو كل شئ ، فدير البنك ووكيله لا يسيان إلا بموافقة الحكومة ، واشترط فى الموظفين أن يكونوا مصريين ، وألا يكون منهم أحد من الأجانب إلا من تدعوا إليه الضرورة القصوى ، وذلك لا يكون أيضا إلا بموافقة الحكومة . فالأمر إذن كله ليس للبنك ، بل هو للحكومة ، فإذا قررت الحكومة فالتبعة تقع عليها .

مال يدار ، ولا أصف جنسيته ، يدار مجلس إدارته أغليته من المصريين ، وموظفين مصريين .

أظن لأضيان وراء هذا ، وهذه القضايا كقوية بأن تحول هذا البنك إلى البنك الوطنى الذى يظفر إليه ، ولا يبق إلا رأس المال ، وهو فى أيدينا أيضاً ، فيمكن لنا أن نشتري أسهم البنك الأهلى بدلا من شراء سندات الوحدة والمتار وغيرها ، ففى استطاعتنا فى مدة وجيزة أن يكون رأس المال كله فى أيدينا ، أيقال بعد هذا إن البنك سيق كما كان هو البنك الأهلى ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد عطيه الناطر بك — هل لأعضاء مجلس الإدارة مفة معينة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — منهم خمس سنوات .

يقولون إن الجمعية العمومية لها الحق فى أن تلتقى مجلس الإدارة ، ولكن الجمعية العمومية لجميع البنوك إما أن تكون جمعية عادية أو غير عادية ، فأما الجمعية العادية فلها اختصاص منصوب عليه فى قانون البنك وهذا الاختصاص هو الموافقة على الحساب آخر السنة والموافقة على من يمين من جديد فى عضوية مجلس الإدارة . وحضراتكم تعلمون أنه كلا خلا مكان فى مجلس الإدارة ، ومالاً للكان مجلس الإدارة نفسه يعضو يختاره . فإذا ما اجتمعت الجمعية العمومية قبل لما خلا مكان فلان واختارنا بدلا منه فلانا ، وعلى هذا نطلب مواظبا . ولم أرى إلى اليوم جمعية عمومية عارضة فى اختيار عضو لمجلس الإدارة ، بل إن الجمعيات دائماً توافق على هذا الاختيار أو التعيين . وإنى أحدى أى عضو يأتمن بئلى محل فيه أن جمعية عمومية عارضة فى اختيار عضو عينة مجلس الإدارة .

وأما الجمعية غير العادية فلها اختصاصات أيضاً مبنية فى القانون . فلم نسمع أن جمعية عمومية ، مهما كان نوعها ، قالت لا نريد مجلس الإدارة هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — لقد حصل هذا فى شركة للبح والصودا ، قد قالت جميعها العمومية : نحن لا نريد مجلس الإدارة هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — الجمعيات العمومية غير العادية لها اختصاص أيضاً . ولا ننسوا أنه فى اليوم الذى تأتى فيه الجمعية العمومية وتقول : إننى لا أريد مجلس الإدارة هذا ، وهم الذين اختارهم الحكومة ، لا يمكن للحكومة أن تنقل منها هذه القطعة . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — وماذا تستطيع أن تفعل الحكومة فى مثل هذه الحالة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — يمكنها فى هذه الحالة أن تسحب الامتياز .

حضرة صاحب القوية حسن صبرى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — بمن غير شك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — يكون ذلك بتعويض .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — وبغير تعويض . فإن لما هذا الحق لأن العمل حينئذ بمس سيادة الدولة .

وأظننى قلت أيضاً أريد على ملقيل لأنه كلف يؤثر عليكم .

ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس حكاية البنك الزراعى المصرى ، وصفيته ، ولكنه نسى أن سبب تصفية البنك الزراعى هو صدور قانون حصة الأذنية . ولما أريد إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى أبطل بقول هذا القانون .

فالظروف بعدنا تختلف إذنى عن الظروف فى البلاد الأخرى . ولا يمكن لنا أن نقل ما يفسد البنى محروفة . بل علينا أن نكيف الأمر حسبنا . والحل للمرضى علينا الآن ، والتدابير للوجود والرافعة للشروع تؤهل فى نظرى البنك الأهلى لأن يكون البنك المركزى ، وهو لا يقل فى شروطه عن البنوك المركزية للبلاد الأخرى ، وقد عرضت الأمر على حضراتكم ولكم الرأى الإلهى .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقتال باب المناقشة ، فمن كل من حضراتكم معترضاً على إقتاله فيفضل بالوقوف . وهذا هو الرأى لاقتراح :

رأى أن أقرح إقتال باب المناقشة وأغلق الرأى .

كما أن أقرع الرأى من عرض ، فلهذا يظهر من عند الظرف الجلال ، غير أن كل من عرض للرأى ، يعنى عليه القليل ، على وجهى على كل من عرض للرأى ، سليمان مصطفى خليل ، الدكتور يكانف مؤمن ،



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لى اقتراح أريد أن أعرف رأى الحكومة فيه .  
الرئيس — سأعرضه بعد إقبال باب المناقشة ، فالمرض فى إقبال باب المناقشة يفضل بالوقوف .  
(وقت اثنان) .

الرئيس — إذن نقرر إقبال باب المناقشة . هذا وقد طلب إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يعرف رأى الحكومة فى الاقتراح الذى عرضه بمطوعة المأوضة مع البنك .  
حضرة صاحب البوالة حسن صبرى باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — أنا أسف أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خذته قبل أن يقره حضرته . وقد أحابى محابط البنك الأهلى بأن هذا القى عرض عليه عرس من الحكومة ، وأن هذا المرض لاقى مشتة كبرى أثناء عرضه على الجمعية العمومية ، وأنه لا يستطيع مطلقاً أن يعود إلى عرضه عليها . وإذا عاد إلى عرضه فإنه سيقترع هو نفسه ضد هذا الاقتراح .  
وبناء على هذا تكون المناقشة فى الشروع قد انتهت ، فليؤخذ الرأى عليه .

الرئيس — ننقل بعد ذلك إلى أخذ الرأى على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب بالبدء بالاسم مدعجين القراءات الثلاث فى بعضها لبعض لأن مشروع القانون المعروض مكون من مادة واحدة . فلنناقشة التى دارت إما دارت فى الواقع ومن الناحية العملية حول هذه المادة فقط من حيث البدء ومن حيث المناقشة فيها تفصيلاً .  
وإذاً فليتل مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب .  
على مشروع القانون ، وهذا فسه :

### مشروع قانون

بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى فسه ، وقد مدقنا عليه وأصدرناه

مادة ١ — بمد لمدة أربعين سنة ابتداءً من تاريخ العمل بهذا القانون الامتياز الممنوح للبنك الأهلى المصرى بموجب المادة ٢ من المذكرة الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ الخاص باعتاد نظام البنك المذكور بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند تحديه ، وذلك بالشروط الملغاة بنظام البنك .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بفتح البوالة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
الرئيس — نأخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالبدء بالاسم .  
أخذ الرأى على مشروع القانون بالبدء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الحاضرين ..... ١٠٥

عدد الذين أعطوا أصواتهم ..... ١٠٤

عدد الراضين ..... ٦٤

غير الراضين ..... ٤٠

المتنع ..... واحد

الرئيس — لينتقل حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافى بك بإهداء أسباب امتناعه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك — أنا مجتمع عن إبداء رأيي، لأنني أرى أن للشروع معروض بطريقة لا تحتمل تعديلاً.  
الرئيس — يقرر المجلس اللواقعة على مشروع القانون بأغلبية أربعة وستين من مائة وأربعة .  
( تصفيق من الجمين )  
( في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٠ ) .

هل اتفاق الحكومة مع شركة مياه القاهرة على استبدال طريقة المدادات بطريقة الاشتراك بالربط ، وخفض سعر المتر  
للكعب من الماء ، وغير ذلك من الشروط الموضحة في الاتفاق الذي تم في سنة ١٩٣٨ ، هو في الواقع تعديلاً جوهرى لقودها  
السابقة ، وهو بهذه الصفة لا يقع صحيحاً إلا إذا عرض على البرلمان طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور؟<sup>(١)</sup>

( جلسة يوم الثلاثاء ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ )

قرار لجنة الشؤون الدستورية

عن دستورية الاتفاق الذي عقدته الحكومة مع شركة مياه مدينة القاهرة في ٤ يولييه سنة ١٩٣٨

( للقرر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

بجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ قرر المجلس إحالة الاقتراح التالي إلى اللجنة لبحثه من الناحية الدستورية ، وهو : « أن تقدم الحكومة  
في هذه الدورة بمشروع قانون يتضمن شروط الاتفاق الذي عقدته أخيراً مع شركة المياه » . ومفهوم أن هذه الإحالة مقصود بها بحث  
دستورية هذا الاتفاق — وبعبارة أوضح بحث حق الحكومة في عقد اتفاقات مع شركات الاحتكار أو تعديل اتفاقات قائمة مع  
هذه الشركات .

وقد عقدت اللجنة في هذه الدورة وحدها ست جلسات لبحث هذا الموضوع ، غير ما عقدته في البورتين للتصويتين من جلسات  
عديدة ، سمحت خلال بعضها أقوال مندوب الحكومة وبحث فيها الموضوع من جميع نواحيه واطلعت على العقود المختلفة التي عقدتها  
الحكومة مع شركة المياه منذ تأسيس هذه الشركة في سنة ١٨٦٥ إلى الآن ، كما اطلعت على تقرير الخبير الإنجليزي الذي ندبه  
الحكومة سنة ١٩٣٨ لبحث هذا الموضوع ، وغير ذلك من المستندات والبيانات والشكاوى والتضاي التي رافها الأهالي على الشركة  
والتي لا زال بعضها قائماً أمام القضاء إلى الآن ، وكان آخر البيانات التي وصلت اللجنة مذكرة من الحكومة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٠

#### الاتفاق

بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إنابة حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ، بصفته وزيراً للأشغال ، عن  
الحكومة في عقد اتفاق مع شركة مياه القاهرة . وقد عقد هذا الاتفاق بين معاليه بصفته سائلة الذكر وبين رئيس مجلس إدارة الشركة  
في نفس اليوم . وبالإطلاع على هذا الاتفاق ومقارنته بالاتفاقات السابقة ( اتفاق سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٩ ) نجد أن أهم  
التعديلات التي أدخلها هذا الاتفاق على الاتفاقات القديمة هي :

( ١ ) استبدال طريقة المدادات بطريقة الاشتراك بالربط — حيثما يكون معمولاً بها — في الوقت الحاضر في مدينة القاهرة  
وضواحيها وفي منطقة القبة والريثون والطرية ( المادة الثانية من الاتفاق ) .

(١) حتى نوفمبر سنة ١٩٤٠ لم يمت مجلس الشيوخ برأى في الموضوع ، ولكنه اكتفى بما تم فيه حتى هذا التاريخ .



السر المعادى أقل من ذلك بكثير إذ يقل تبعاً لقيمة الإيجار وأنه يتراوح في أغلب الأحوال بين ٦ قروش و ١٠ قروش، أدركنا الفرق الشاسع بين تكاليف الشخص من هذه الطبقة — وهي غالية الأمة — قبل الاتفاق الجديد وبعد هذا الاتفاق عندما تضاعفت أسعار اللبأ بالنسبة لها .

فلو فرضنا أن نصيب الفرد في الشهر كان يتراوح بين قرش ونصف وثلاثة قروش ، أى بتوسط قرشين ونصف قرش تقريباً ، لصار من الواجب عليه في ظل الاتفاق الجديد — إذا أراد أن يحافظ على هذه النسبة — ألا يتجاوز في استهلاكه مترين من الباء في الشهر في جميع حاجياته . أما إذا استهلك الفرد المعادى ( وهو نحو الأربعة أمتار ) بلغ ما يقصه نصف ما كان يقصه في ظل الاتفاق القديم .

وهذا هو ما دعا الحبر الإنجليزي الذى تدبته الحكومة لبحث موضوع توريد اللبأ لمدينة القاهرة إلى القول في الصفحة الثانية عشرة من تقريره : « وفي رأى أنه إذا كانت جميع التوريدات تضبط بمدايات وكان السر واحداً أمكن توريد اللبأ في الوقت الحاضر في القاهرة كما هو الحال في الجزيرة بواقع ١٢ ملية للتر للسكب بدون تخفيض الأرباح » .

هذا بالنسبة للأفراد أما بالنسبة للمدارس والمستشفيات فإن الحطب أعظم ، فقد كانت هذه المؤسسات تدفع قرشين في الشهر عن كل شخص داخل وقشراً من الخارجى ، فأصبحت حسب الاتفاق الجديد تدفع ١١٠٨ ملية للتر السكب .

والحمامات العمومية كان اشتراكها الشهري يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٢٠ قرشاً في الشهر فأصبحت تشتري المتر السكب بسعر ١٤٥٥ ملية لكافرد المعادى . وطوابع الغلال كانت لها أسعار خاصة تهيئاً لعملية غسل الغلال محافظة على الصحة العامة ، فأصبحت تدفع بالسعر الجديد وعلى حساب المتر السكب مما سيؤدى حتماً بأصحابها إلى التفتير في استعمال الباء فتتبرأ قد يضر بصحة الجمهور .

وكذلك السبيل الذى يستقى منه عاب الطريق والفقراء وينقلون منه كان مقرراً له اشتراك شهري قدره ٣٣ قرشاً مهما كان عدد الحنفيات المركبة عليه فأصبح في ظل الاتفاق الجديد يحاسب على أساس المتر السكب وبالسعر المعادى . فهذه الطبقات والميئات قد صار شأنها في الاتفاق الجديد ك شأن الأفراد العاديين ؛ ولنا في حاجة إلى بيان ما قد يؤدى إليه هذا النظام من نتائج صحية خطيرة .

ولمعرفة السر الذى كان يجب أن يتبع به الشركة للتر السكب من الباء ، نقول إن هذه الشركة نفسها تباع الباء لشركة هليوبوليس باعتبارها أحد عملائها بسعر أربعة مليات للتر السكب ، وأن شركة مياه الإسكندرية تباع المتر السكب للجمهور بسعر سبعة مليات ونصف ، وأن الحكومة تباع للتر السكب من الباء لمديرية الجزيرة بسعر اثني عشر ملية .

بهذه الأسعار المتعددة تباع الباء في هذه الجهات رغم أن عملياتها صغيرة قليلة التوزيع إذا قيست بعملية توزيع الباء في مدينة القاهرة ، وبالتالي فهى عمليات كثيرة التكاليف وكان يجب أن أجيز لشركة القاهرة أن تباع بسعر ١٤٥٥ ملية للتر أن يباع في الجزيرة بنفس هذا المبلغ ، وفي الإسكندرية بما يقرب من هذا السر .

### (٣) و (٤) الإتاوة التى تحصلها الحكومة من الأرباح ومن حساب التأمينات

لا شك أن ما تضمنه الاتفاق الجديد من تحصيل الحكومة لإتاوة معينة من أرباح الشركة هو خير ما ورد به . إلا أنه يلاحظ أن الحكومة لا تشترك في الأرباح إلا بما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ ج.م . وإذا علمنا أن رأس مال الشركة لا يتجاوز ٢٢٣ ألف جنيه أدركنا أن الحكومة لا تشترك الشركة إلا بما يزيد من الأرباح على ١٨٠ ٪ من رأس مالها ، مع أن التفتق عليه في جميع الدول أن شركات الاحتكار يجب ألا تتجاوز أرباحها ٨ ٪ من رأس المال — بل إن الحكومة التى عقدت الاتفاق مع شركة الباء قدمت لبرلمان في نفس السنة التى عقد فيها الاتفاق مشروع قانون يخلص بالتزامات المرافق العامة وحددت فيه أرباح المرافق بما لا يتجاوز ١٠ ٪ من رأس المال للوظف ( ولا تدعى اللجنة ما السبب في سحب هذا المشروع للبعد بعد تقديمه لمجلس النواب ) .

### ظروف الاتفاق

تم هذا الاتفاق بين الحكومة والشركة بعد مفاوضات دامت ما يقرب من ثمانى سنوات ، وبعد أن كوّنت الحكومة عدة لجان ليبحث الإشكاوى التى تمادت من تصرفات هذه الشركة .

وأخيراً وقفت الحكومة - كما جاء على لسان وزير المالية بمجلس النواب في سنة ١٩٣٨ - إلى « نظرية جديدة جديدة بالاعتبار والنظر، وهي أن شركات الاحتكار، يجب أن تخضع لنظام خاص، لأن عمل للنامرة فيها ليس خطيراً كما هو في الشركات الأخرى، ولأن أرباحها تكاد تكون مضمونة. وقد استندت الحكومة إلى هذه النظرية في مفاوضاتها مع الشركة إلى أن انتهت إلى اتفاق ».

وكان من المنتظر بعد أن وقفت الحكومة لهذه النظرية الجديدة، وبعد أن اتضح لها علم أرباح هذه الشركة أن تعرض على الجمهور ما تحمله من أعباء، طوال هذه السنين، لأن تزيد هذه الأعباء تحملاً.

### دفاع الحكومة

دافعت الحكومة عن هذا التصرف أمام مجلس النواب في سنة ١٩٣٨، كما دامت عنه أمام لجنة الشؤون الدستورية بالمجلس، ولا يفوتنا أن نلاحظ أن الحكومة في دفاعها أمام اللجنة قد عدلت عن كل أوجه الدفاع التي أبدتها أمام مجلس النواب، كما أنكرت على البرلمان بعض الحقوق التي سلبت بها له في سنة ١٩٣٨. وإزاء هذا التقصير نرى أولاً علينا أن نأخذ بأوجه الدفاع المختلفة وأن نقاسمها بإيجاز.

#### جاء في دفاع سنة ١٩٣٨ :

« إن الوزارة لم تنبر حرماً واحداً في عقد الالتزام، وإن هذا الاتفاق كان يمرض على البرلمان للواقعة عليه لو كان يتضمن تعديلاً للائتمان يعمل الجمهور أي عبء، وإن التعديلات التي تضر بمصالح الجمهور يجب عرضها على البرلمان » (صفحة ٢٧ من مضطبة ١٣ يولية سنة ١٩٣٨).

#### وجاء في دفاع سنة ١٩٤٠ أمام اللجنة :

« ولا تتردد الحكومة في التسليم بأنه إذا كان موضوع الاتفاق مما يمرض على البرلمان إنشاء، يجب أن يعرض عليه كل تعديل فيه سواء كان التعديل لأصل أم لأشياء » (مذكرة ٩ مايو سنة ١٩٤٠).

والفرق بين البلاغين ظاهر، فموس لأن التسليم الأخير بأن كل تعديل، سواء أكان له مصلحة الجمهور أم ضد هذه المصلحة، يعارض تماماً دفاع الوزارة في سنة ١٩٣٨ - هذا البلاغ الذي كان يقوم على فرض أن ما يجب عرضه على البرلمان هو تعديل الشروط بما يضر بمصلحة الجمهور، ولم يحصل هذا الدول من الحكومة إلا بعد أن ووجهت في اجتماعات اللجنة بأن مصلحة الجمهور - التي اعتبرتها العامل الوحيد في ضرورة العرض على البرلمان - مسألة تقديرية قد تكون موضع خلاف وأنه لا يجوز أن تتفرد بتقريرها سلطة مسلم بأنها لا تملك للتح أو للتع بالنسبة للالتزام ذاته.

وأخيراً وبعد مرور سنتين على البلاغ الأول طلعت الوزارة على اللجنة بدفاع جديد أسلمه :

(١) إن الالتزامات والاحتكارات التي عنها المادة ١٣٧ من الدستور هي الالتزامات والاحتكارات التي ترضى عموم جمهور المصريين لأشخاص جمهور بد بالقات (الصفحة الأولى من المذكرة).

(٢) إن الاتفاق الجديد ما هو إلا صلح على نزاع قضائي (الصفحة الثالثة من المذكرة).

#### عن الأساس الأول :

فقد استندت الحكومة الأساس الأول للدفاع من مقارنة نص المادة ١٣٧ في الدستور بنص المادة ١٣٣ منه، وهي التي رسمت الأساس التي يرجع أن تراجمها التماثل في ترتيب عبارات والمجالي البديلة على اختلاف أنواعها.

واللجنة بمجلس الحكومة في هذا الاستنتاج « وترى أن المادة ١٣٧ من الدستور قد نصت على قاعدة عامة لا تخضع بأي قيد، مما لا يترك مجالاً للشك في أن كل احتكار أيما كان نوعه أو موضوعه لا يجوز منحه إلا بقانون، أي لا يجوز منحه إلا بموافقة البرلمان ».

وأنه لا يمكن تفسير نص المادة ١٣٣ من الدستور بأنه استثناء لهذا البند العام ، وبالتالي بأن مجالس للدريبات أو المجالس البلدية تستطيع أن تمنح احتكارات دون حاجة إلى موافقة البرلمان . وبالرجوع إلى القوانين التي نص الدستور في المادة ١٣٣ على أنها تولى تنظيم مجالس الدريبات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ، نجد أن هذه القوانين إنما تعطى هذه المجالس سلطة استشارية فيما يتعلق بالأعمال ذات النفع العامة في الإقليم .

ومعنى ذلك أن السلطة التنفيذية يجب عليها قبل الشروع في منح أى امتياز يعمل من الأعمال ذات النفع العامة في الدريبة أن تستشير المجلس الذى يمثل مصالح الدريبة وأهلها .

ليس في هذه النصوص — ولا يمكن أن يكون بها — ما يمنح السلطة التنفيذية من الرجوع إلى البرلمان في النهاية قبل منح أى امتياز . والقول بعكس ذلك يكون مصاداً أن قانون مجالس الدريبات والقوانين والأوامر والقرارات الوزارية التي أنشأت المجالس البلدية قد عدلت نص المادة ١٣٣ من الدستور وهو ما لا يمكننا التسليم به .

أما استتكار مذكرة الحكومة لموافقة البرلمان بعد موافقة المجلس الإقليمي فمردود عليه بأن الشارع إنما أراد باستشارة هذه المجالس مجرد الاستئناس برأيها قبل عرض الأمر على البرلمان لاحتمال ألا يكون لدى أعضاء البرلمان من المعلومات التفصيلية عن الحالة المحلية ما يساعد على إصدار حكم صحيح في الأمر للعروض .

على أننا لو تجاوزنا في فهم مواد الدستور وأجبنا جدلاً ما تريد الحكومة أن تنسرها به ، فوجب أن يستشار في شؤون مدينة القاهرة العامة هيئة نيابية تمثل سكانها ومصالحها ، إذ لا يمكن أن يصور أن الشارع يحيط فيأمر الحكومة باستشارة من ينوبون عن الأهالى في شؤون قرية أو مركز ويسقط هذا الواجب عن الحكومة في شأن عاصمة البلاد وهي تضم بطن من سكان القطر المصرى .

ولما كانت الهيئة النيابية الوحيدة التي يجوز لها أن تمثل سكان مدينة القاهرة ومصالحها هي البرلمان بمجلسيه ، فإن من الواجب عرض أى امتياز أو أى تعديل لامتياز يتعلق بمصلحة عامة في مدينة القاهرة على البرلمان قبل خاضه .

يبرز هنا الرأى ويؤيده أن جميع المرافق العامة لمدينة القاهرة لازالت تتولاها الدولة بنفسها ، إذ ليس لقاهرة شخصية معنوية قائمة بذاتها ومنفصلة عن شخصية الدولة .

وما دامت الدولة هي التي تمثل مدينة القاهرة فيجب اعتبار جميع المرافق العامة في مدينة القاهرة مرافق قومية ، وبالتالي فيجب عرض التزامات استقلالها على البرلمان قبل منحها أو تعديلها إن كانت قائمة . ورأى البرلمان في هذا الشأن قطعى لأن النظام البرلمانى لا يترفع بالرأى الاستشارى .

وعلى هذا سار العمل منذ وجد بصير دستور ، ولم يحدث مطلقاً في أى عهد من العهود أن منحت إحدى الحكومات امتيازاً باستغلال مرافق عام في مدينة القاهرة أو عدلت امتيازاً قائماً بها دون عرض الأمر على البرلمان — والحكومات التي اتبعت هذه القاعدة المسيحية لم تنجها على سبيل التزبد والأخذ بالأحوط كما تقول مذكرة الحكومة وإنما ابتعتها لأن في اتباع غيرها خروجاً على الدستور .

### عن الأساس الثانى :

أما القول بأن الاتفاق الجديد ما هو إلا صلح على نزاع قضائى وأنه بهذه الثابتة ليس عملاً لموافقة تشريعية فمردود عليه بما يأتى :  
إن الحكومة — باعتراف مندوبها خضرة صاحب المزة محمد رياض بك — لم تكن خضماً لشركة اللباه في أية قضية من القضايا التي عرضت على الحاكم ، ولم يصدر في مواجهتها أى حكم من الأحكام التي صدرت في هذه القضايا بل ولم يقدم شديدا طلبات على الإطلاق .

وكل ما هناك أن الأهالى — تمزراً لدعوائهم — أخذوا الحكومة في بعض التعاولى لتقديم عقود الامتياز وليصدر الحكم في مواجهتها إلا أن الحكومة قد سارت على سنة الانسحاب من التعاولى قبل صدور الأحكام فيها محافظة منها على مركزها قبل الشركة في مفاوضاتها المستمرة معها .

وهي ذلك يمكننا أن نحل إن تصرف الحكومة كان على وصف أنها سلطة عامة تهيمن على مصالح الدولة لا يوصف أنها خصم في دعوى لها أن تصالح فيها .

وفوق ذلك فإن موضوع النزاع لم يطرش مطلقاً - في أية قضية - لأسرار المياه ، وإنما انحصر دائماً في حق الخيار المشتركين بين نظام الربط ونظام المصادات . فإن قبلنا جدلاً اعتبار الحكومة خصماً في هذه القضايا واعتبار الاتفاق صلحاً على نزاع قضائي ، فكيف قبل أن تتجاوز نصوص الاتفاق أوجه النزاع وموضوعه ؟

لا شك أن القول بأن هذا الاتفاق صلح على نزاع قضائي وأنه بهذه المثابة ليس عملاً لموافقة تشرية قول تنتقضه الوقائع الثابتة والتي أدلى بعضها حضرة صاحب العزة مندوب الحكومة . وفوق أنه قول متقوض بالواقع فإن الأخذ به يتناقض مع المستور والقواعد الدستورية الصحيحة التي تستلزم موافقة البرلمان على منح الامتيازات أو تعديلها مهما كانت ظروف هذا التعديل .

ولو أجزنا للسلطة التنفيذية أن تصالح مع اللزيمين ، لسار من السهل المهيّن أن تتسدد شروط الالتزامات كل حين وآخر تبعاً لما يثيره اللزيمون من نزاعات أمام القضاء ، ولصارت موافقة البرلمان على منح امتياز ما بشروط معينة لا قيمة لها ما دام تعديله قد أصبح رهين أي نزاع قضائي - ولو كان صورياً - يثيره اللزيم أمام المحاكم ليتخلص من رقابة البرلمان التي فرضها الدستور صراحة في المادة ١٣٧ .

#### نخرج من كل ما تقدم بالنتيجة التالية :

إن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار أيّا كان نوعه أو موضوعه لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدد ، أي لا يجوز منحه إلا بعد موافقة البرلمان بمجلسيه ، كذلك لا يجوز تعديل هذه العقود - مهما كان أثر هذا التعديل - إلا بعد موافقة البرلمان .

وبناء عليه تقرر للجنة الإجماع أن الاتفاق الذي عقده الحكومة مع شركة مياه القاهرة في سنة ١٩٣٨ هو في الواقع تعديل جوهرى للعقود السابقة ، وهو بهذه المثابة لا يقع جميعاً إلا إذا عرض على البرلمان طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور .

واللجنة تأمل أن تصحح الحكومة الحالية هذا التصرف بأن تتقدم به إلى البرلمان قبل نهاية هذه الدورة ، كما تأمل أن تتخذ الحكومة الإجراءات السريعة لإيقاف تنفيذ ما تضمنه هذا الاتفاق إلى أن تتم موافقة البرلمان عليه ؟

رئيس اللجنة

أحمد على

#### ملحق

#### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن دستورية الاتفاق الذي عقده الحكومة مع شركة مياه مدينة القاهرة في ٤ يولي سنة ١٩٣٨

اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية اليوم ( ١١ يولي سنة ١٩٤٠ ) وأعاد النظر في تقريرها عن الاتفاق المشار إليه بأعلى هذا ، وقررت رفع العبارة الآتية منه ونصها « وكانت الشركة تتقاضى دائماً عرض هذا النزاع على القضاء كلاً ورفع الأمر إليه وتسمى لتتصالح مع أصحاب القضايا على مبالغ كبيرة لسحب قضائهم » .

( هذه العبارة واردة بالسطر الأخير من الصفحة الأولى ، والسطرين الأول والثاني من الصفحة الثانية من تقرير اللجنة الذي سبق توزيعه ) .

وقررت وضع العبارة الآتية في نهاية الفقرة قبل الأخيرة من التقرير ونصها « حتى ولو كان التعديل في مصلحة الجمهور » .

كما قررت رفع الفقرة الأخيرة التي اختتم بها التقرير ونصها :

« واللجنة تأمل أن تصحح الحكومة الحالية هذا التصرف بأن تتقدم به إلى البرلمان قبل نهاية هذه الدورة - كما تأمل أن

تتخذ الحكومة الإجراءات السريعة لإيقاف تنفيذ ما تضمنه هذا الاتفاق إلى أن تم موازنة البرلمان عليه . ووضعت بدلا من هذه الفقرة المحذوفة الفقرة الآتية نصها :

« وترى أغلبية اللجنة أن تصحح الحكومة هذا التصرف بأن تقدم بالتشروع إلى البرلمان قبل نهاية هذه الدورة — وترى كذلك أن تتخذ الحكومة الإجراءات السريعة لإيقاف مفعول هذا الاتفاق إلى أن يبدى البرلمان رأيه في مشروع القانون الذى ستقدمه الحكومة »

رئيس اللجنة  
أحمد على

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن دستورية الاتفاق الذى عقده الحكومة مع شركة مياه مدينة القاهرة في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨  
كلمة حضرة للقرر — كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزاير بك — كلمة الحكومة  
استمرار المناقشة إلى جلسة غدا

( المقرر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

الرئيس — ورد كتاب من وزارة الأشغال العمومية يندب حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وحضرة صاحب العزة محمد رياض بك المستشار للسكى لوزارة العدل لحضور جلسة المجلس أثناء مناقشة هذا التقرير .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب العزة محمد رياض بك المستشار للسكى لوزارة العدل ) .

القرر — وزع التقرير على حضراتكم فى جلسة أمس . وبناء على الحديث الذى تقدمت به فى تلك الجلسة أعيد التقرير إلى اللجنة ، فاجتمعت اليوم وأعدت بحث المسألة من أولها وانتهى الأمر بأن أقرت أغلبية اللجنة بعض التعديلات وهى للدرجة فى الملحق الذى وزع على حضراتكم فى جلسة اليوم فأصبح التقرير مع ملحقه هو الذى توصى أغلبية اللجنة المجلس لائق بالأخذ به .

أهم ما هم المجلس ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، هو أن هذا التعاقد الذى تم بين الحكومة من جهة وبين شركة المياه من جهة أخرى تاول أمراً واقعياً هو أن عدداً كبيراً يكاد يزيد على ثلثى المستهلكين لمياه الشركة فى القاهرة وهم يزيدون على ثلاثة وسبعين ألف مشترك كانوا ينظفون بمياه من الشركة بالاشتراك على واقع الربط الجرافى ، وكان بجانب هؤلاء ثمة وعشرون ألفاً يتعاملون مع الشركة على نظام الحساب من واقع المداد . وقد قام خلاف بين الحكومة والشركة يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٢ كانت تطالب فيه الحكومة لمصلحة الجمهور بتخفيض ثمن المياه التى تعطى بحساب المداد وكانت الشركة تنازع فى التمر الذى تطالب الحكومة أن تجعل ثمناً للتمر للسكب ، فبينما كان السر القائم يتراوح بين اثنين وعشرين وسبعة وعشرين ملياً للتمر للسكب كانت الحكومة تطالب تخفيضه إلى أربعة عشر ملياً ، فنازعت الشركة فى هذا التقدير وطالبت بأن يكون السعر سبعة عشر أو ثمانية عشر ملياً .

تاولت الحكومة هذا الخلاف واشتركت فيه هيئات متعددة من جانبها ، وقد أسئرت هذا الموضوع مداولات كثيرة اضطرت اللجنة إلى أجل إليها اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وهى لجنة الشؤون الدستورية لمجلسكم القومى —

للمرجع إليها فى ...



ظهر للجنة أن الشركة ما كانت قبل المناقشة في موضوع التخفيض رغم تسليمها بأن التخفيض لازم وأن الأثمان التي تتقاضاها تزيد كثيراً على ثمن الإنتاج ويحصل أرباح الشركة في بعض السنوات تصل إلى ١٨٠ ٪ من رأس المال .

مع التسليم بهذا أكيداً وتسليم الشركة بفكرة تخفيض الثمن كانت تضع الشركة ذاتها من جانبها إلى جانب هذا الطلب من الحكومة طلباً هو أن تفرها الحكومة على إنشاء نظام الإعطاء بالربط الجزائي وأن يكون الإعطاء بالمداد إيجابياً لجميع المشتركين .

فكانت الحكومة تنظر إلى مصاريف الإنتاج وثمان للثمن وما يجوز أن يربحه الشركة ربحاً مقبولاً . كانت هذه عناصر المطالبة من جانب الحكومة ، فكانت الشركة تسلّم بأن الأمر يستدعي التخفيض ، ولكنها إلى جانب هذا كانت دائماً تطالب بتغيير النظام القائم بالنسبة للمستهلكين الذين يستهلكون الماء بالربط الجزائي .

استمرت المفاوضات سنين طويلة مع شركة المياه ، وللحكومة فيها مواقف بعضها مشرف وبعضها محل مأخذ . فالحكومة كانت دائماً في مقام المطاع عن مصلحة الجمهور تقول إن شركات الاحتكار ، وهي لا تنافس ببلية الحال ، يجب أن يلاحظ في الأثمان التي تتقاضاها من الجمهور ألا يكون فيها إرهاب لأن الجمهور إذا لم تصبه سبيل الشركة في المصلحة فليس أمهله سبيل أخرى .

رأت الحكومة في سبيل الأخذ برأيها في التحصيل ندب خير على لبحث حسابات شركة المياه ومقارعة ثمن تكاليف الإنتاج التي يقدرها الجبر بالنسبة لها فما تقوم بها جهات أخرى كعملية مياه الجيزة وعمليات الإذيات المتعلقة ، فانضم من الأرقام التي وردت في تقرير الخبير أن ثمن المياه إذا بيع للتر السكب باثني عشر ملياً ينتج للشركة ربحاً مقبولاً ووفق القول .

رفع بعض المستهلكين دعاوى على الشركة يطالبونها بجرى الثمن فاطلمت اللجنة فيها راجسته على رأى أئمتته الحكومة في تلك القضايا هو فتوى من لجنة القضايا أي من مجموعة المستشارين القانونيين للحكومة وم المستشارون للملكيون .

رأت هذه اللجنة — لجنة القضايا — أن المستهلك الحق في الجبار بين الربط الجزائي والعداء . وبناء على هذا ليس للشركة أن تلزم المستهلك أن يأخذ الماء بالعداء .

حضرة صاحب للمالي عبد الفتوى أحمد بك ( وزير الأشتال العمومية ) — هل يحال حضرة للقرار طرح الخلاف على موضوع الإخفاق أو على المسألة الدستورية ؟

القرار — لقد طلبت اللجنة في نهاية التقرير طرح للوضوع على المجلس في مشروع قانون لبعته وإقرار ما تراه في الصلعة .

حضرة صاحب العزة محمد رياض بك ( المستشار الملكي لورارة العدل ) — لقد حضرنا مراراً عديدة أمام اللجنة ولم يطرح الموضوع في أية مرة فيما لم يسمع رأينا فيه . وقد تختلف في كثير مما ذكره حضرة المقرر . فالوضوع لم يكن محل بحث أصلاً ، والوقائع يكون ترتيبها بين هذا ، والحكومة لم تناقش مطلقاً في الموضوع .

المقرر — يشبه لحسن الحظ ما أطرحه شيئاً كبيراً قضية أمام محكمة ، والذي يشكك الآن بحام يرد عليه عام ، فأسأل حضرة صاحب العزة مستشار ملكي وزارة العدل : هل يمكن أن يطرح أمر قانوني بغير بيان للوقائع التي أئتمتت القانوني ؟

حضرة صاحب العزة محمد رياض بك ( المستشار الملكي لوزارة العدل ) — الأمر المطروح على حضراتكم هو دستورية الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه .

للمقرر — حضرات الشيوخ المحترمين :

أنا أسلم مع حضرة ممثل الحكومة بأن الموضوع متراعى الأطراف ، لأنه كان يستدعي هذا ، ولكن لأن الحكومات المتعاقبة قبلت أن يستمر هذا النزاع وهو نزاع حيوي خلس بماء النيل الذي هو من أسس حاجات الناس اليومية . أقول قبلت الحكومة استمرار هذا النزاع سبع سنوات متوالية والناس مرهقون يدفع أرباح للشركة قد تبلغ ١٨٠ ٪ سنوياً على رأس المال ، وكان من الواجب علينا وقد بطلنا من الحكومة بيان الإجراءات التي تمت في هذا الشأن ، أقول إنه كان واجباً على أن أطرح على حضراتكم هذه اللقائات في أضيق الحدود الممكنة ، فلم أطرح الخلاف الذي تناول الموضوع ، ولكني طرحت الرأي الذي اشترك فيه مجموع مستشاري الحكومة للملكيين

وأثنى أن هذا الرأي ليس محل خلاف ، فقد اجتمع هؤلاء المستشارون للكيون وأصدروا فتوى تمسك بها الحكومة أمام المحكمة .  
وهذه الفتوى تقر أن حق اختيار طريق العمالة للمساهلة ليس للشركة . ومن حسن الحظ أن الهيئة التي أصدرت تلك الفتوى من كبار رجال القانون لا يزال رجالها يمتثلون القانون لدى وزارات الحكومة المختلفة ، ومن حسن الحظ أيضاً أن حضرة ممثل الحكومة الآن — محمد رياض بك — كان أحد أعضاء هذه الهيئة . فإذا نقلت إلى حضراتكم رأياً قانونياً أجمعت عليه هذه الهيئة المحترمة — وهذا الرأي لم يتعرض للموضوع — إذا نقلت إلى حضراتكم هذا الرأي فلا يصح أن يفترض حضرة ممثل الحكومة على ذلك لأن لم أ طرح الموضوع ولكنني أ طرح للتقدمة التي وصلنا بها إلى قرارنا ، ولذلك يكون اعتراضه صورياً .

#### حضرات الشيوخ المحترمين :

ظلت الحكومة تتناول وتصار ، وتطاول وتصار مدى هذه السنوات . وعندما يجين الوقت لطرح الموضوع على حضراتكم سترون أن بعض رجالنا ، بمن كان لهم شأن في هذا الموضوع ، كانت لهم آراء تراوحت بين التقيض والتقيض ، فكان الأمر في وقت من الأوقات في رأي هذا البعض أن للحكومة حقاً ثابتاً في أن تضع يدها على هذه العملية بالقوة القاهرة لصالح الجمهور إذا لم تدعن الشركة للطلبات التي ترى الحكومة فيها مصلحة الجمهور .

وقد دار الزمن دورته وإن هذا البعض بذاته يرى أن الشركة يجب أن تخاف ، وأن الأمر متعلق برضاها . وقد نتج عن هذا كله القرار الذي وصلت إليه الحكومة بالاتفاق الذي رأى الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندي أنه وقع باطلاً لأنه لم يعرض على البرلمان .

تولت لجنة الشؤون الدستورية بمجلسكم اللوفر بحث هذا الموضوع من وجهة الدستورية . ولم يكن من السهل أن تطرح مسألة قانونية من غير أن يطرح الموضوع حتى يتناول البحث أيضاً ، وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن تطلب بياناً تفصيلياً عن المفاوضات التي جرت في جميع أحوالها بين الشركة والحكومة حتى تطلع على المقدمات التي أتت بهذا الاتفاق . وقد لبثت هذه المسألة أمام اللجنة مدة من الزمن تبلغ نحو سنتين ونصف السنة ، وفي أثناء ذلك كان أعضاء هذه اللجنة يتغيرون ويتربى على ذلك إعادة البحث من جديد وكان يحضر بعض جلساتها حضرة محمد رياض بك وأذكر أنه كان بين حين وآخر يقدم مذكرات بوجهة نظر الحكومة .

وأسف أن أقرر لحضراتكم أننا وقد كنا نبحث مسألة قانونية ما كان يصح الاختلاف عليها إلا في حدود البحث القانوني — أسف أن أقرر لحضراتكم أنه كان للحكومة ثلاثة آراء متباعدة وكان شأن الحكومة في ذلك شأن الهامى الذي يدافع في قضية يشعر بأنها خسارة فيتردد بين دفاع ودفاع .

#### يا حضرات الزملاء :

لقد صرح معالي وزير المالية عند رده على استجواب موجه إليه في مجلس النواب بأن اتفاق شركة المياه هو كقصد الامتياز أصلاً من طبيعته أن يعرض على البرلمان لإمكان إقراره وهذا التصريح الذي صرح به معالي الوزير قد قدمت لحضراتكم مقتضات منه ، وترون حضراتكم في ملف اللجنة هذا التصريح في مدها الواسع ودلائل القاطعة . ولما كان هذا التصريح قد أدى به معالي الوزير وهو في معرض الدفاع عن موقف الحكومة قد ذكر معاليه أنه . وإن كان من طبيعة الاتفاق أن يعرض على البرلمان إلا أنه إذا كان في صالح الجمهور فلا يتهم عرضه على البرلمان . لقد ذكر معالي الوزير وهو يمثل الحكومة أن التعديل كمنع عقد الامتياز يجب حتماً عرضه على البرلمان مع استثناء حالة ما إذا كان هذا التعديل في صالح الجمهور فإنه لا يتهم عرضه على البرلمان . وقد يتولاكم الجواب إذ أذكر لحضراتكم أن مذكرة الحكومة التي قدمتها أخيراً وكان صاحب المزة محمد رياض بك يمثلها فيها تنقض تصريح معالي وزير المالية من أساسه فنقول إن الاتفاق ما كان واجباً أن تطلب الحكومة برضه على البرلمان — ما هذا ؟

هل يصح أن يخلف تقدير من يمين على لصالح العامة من التقيض إلى التقيض وهو يتصرف في مصالح الليون ونصف الليون من سكان القاهرة على هذا الوجه السجيب ؟ هل يصح أن يكون هذا رأي وهو يتناول بالبحث موضوعاً قانونياً لا يجوز فيه اختلاف الآراء إلى هذا الحد ؟ وكيف يقال إن هذه المسألة التي يجوز فيها الخلاف إلى هذه الدرجة تتم بهذه السهولة وفي هذا الخفاء عن ممثلي السبلكتين الذين يتحملون مسؤولية النظر في شؤونهم ؟

قد يكون من الطريف أن تعرفوا كيف خرجت الحكومة من هذا التبدل إلى هذا المعنى الأخير وقد كان خروجها طريفاً حقاً فقد استندت إلى المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي :

« وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منه إلا بقانون وإلى زمن محدود » .

فذكرت الحكومة في بعض ردودها أن للتصود بالجمهور هو مجموع الأمة لا سكان مدينة بيتنا كالقاهرة .  
( ضحك ) .

وهذا تفسير غاية في الغرابة .

لقد طلبت من حضرة ممثل الحكومة أن يضرب لي مثلاً يتناول أمراً يتصل بالجمهور كله كما تفهمه الحكومة ، فضرب لي مثلاً الراديو والطيران ؛ وقد تلاحظون حضراتكم أن أبرز الطائرات يصل إلى أذان الجمهور ولا حساب للأصم الذي لا يسمع !! وكذلك إذاعة الراديو فإنها لا تتناول كل الجمهور رغم أنف الكثيرين الذين لا يملكون جهازات استماع .  
( تصفيق ) .

كان محبباً أن تلبأ الحكومة إلى هذا التبدل الغريب عدولاً منها عن رأي في مسألة قانونية سبق أن أبدى فيها كل رجال القانون الذين يحملون مسؤولية الفتوى مجمعين رأياً يخالف ما أبداه حضرة ممثل الحكومة .

يا حضرات الشيوخ :

لقد رأيت اللجنة أن هذا الذي تتقدم به الحكومة هو مظهر من مظاهر البعث ، فطرحنا هذا الدفاع جانباً وتركنا جانباً كل ما قامت به الحكومات المختلفة من مباحث ورجعت إلى نص الدستور فوجدت أن الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ صريحة في أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منه إلا بقانون وإلى زمن محدود ، فهاهنا البيل أكبر موارد ثروة مصر الطبيعية وأن ما نصت عليه هذه الفقرة حصلاً بمصلحة الجمهور ينطبق على الليون ونصف الليون الذين يفتنون القاهرة ، وإذن فص هذه الفقرة تنطبق على الموضوع الذي نحن بصدده أبطاقاً تاماً ، فهو استغلال لأهم موارد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، وهو في نفس الوقت احتكار لأنه لا يوجد إلى جانب هذه الشركة هيئة أخرى يمكن أن تورد الماء لكانت القاهرة .

ولذلك رأيت اللجنة أن هذه الفقرة تحتم اعتبار هذا العقد كما كان يجب أن يصدق عليه البرلمان قبل أن تنفذه الحكومة .

أقول لحضراتكم إنه كان من غرائب ما نتجأت إليه الحكومة في دفاعها التبدل بمسألة الطيران والراديو بعد أن كان هذا الدفاع متجهاً في مجلس النواب إلى التسليم بضرورة عرض الاتفاق على البرلمان مع الادعاء بأنه لا يضرش إذا كان في مصلحة الجمهور .

بعد هذا جاءنا ممثل الحكومة بدافع جديد فقال إن السألة مسألة صلح قضائي لا يجوز عرضه على البرلمان . يا سبحان الله ! إذا كان الصلح التناضى من طبيعته أن يتعلق بحق من الحقوق التي فرض الدستور عرضها على حضراتكم فإنه يصبح شأنه شأن كل اتفاق من هذا القبيل ويجب عرضه على البرلمان قبل التماند عليه بوصف أنه صلح . ما معنى الصلح القضائي ؟ أليس هو اتفاق على أمر متخلف عليه ؟ وتعلمون حضراتكم أن وصول النزاع إلى التناضى لا يغير طبيعة العلاقة بين الخصمين . فكان هذا تخرجاً ، غريب أن يقال إن الصلح التناضى يسقط عن الحكومة وأجب عرض الأمر على البرلمان . والرء على ذلك بسيط جداً هو أن الحكومة إذا أرادت أن تخرج عن الرقابة البرلمانية ما عليها إلا أن تصدر دعوى في أمر من الأمور وتعرضها على القضاء وتقدم صلحاً مع خصمها وتدعى أنه صلح قضائي ، وبذلك تخرج من الرقابة البرلمانية .

على أننا تابنا الحكومة فيما ذهبت إليه ، فلذا لم تكن في يوم من الأيام خصماً بمعنى الخصومة في قضية من القضايا التي طرحت أمام القضاء ، وإنما تطلب الأمر ويطلب التزامها بطلب معين ، إنما أدخلت في بعض القضايا التي رفضها للمستهلكون على الشركة . أدخلها هؤلاء لنقدم عقود الامتياز ليستند عليها المستهلكون ولتسمع الشركة الحكم في مواجهتها ، فكان من الغريب أن تعتبر الحكومة

نفسا خصا وأن من خفا أن تتصلح مع الشركة لا على القضية للطروحة أمام القضاء ولكن على مصالح الجمهور عامة ، وتريد أن تخرج من هذا كله بالقول بأن ما تم وصله قضائي لا يجب عرضه على البرلمان — وهذا القول ببدى التساؤل .

وقد أعرضت عنه لجنتنا — وبعد أن وصلنا إلى هذا الحد لم نترك متغفلاً أن يقول بأننا مستنون فيبحثا بحث التزديد وراء حقيقة هذا الامتياز لئلا هل هو في صالح الجمهور كما قال مالى وزير المالية في مجلس النواب . وأرجو قبل أن نعرض لهذا أن نلاحظوا أن مسألة صالح الجمهور مسألة تقديرية ، قد أرى أنا عملا فيه مصلحة ويرى غيرى العكس لأن الأمر تقديرى . فانفراد الحكومة بالتقدير وقولها إن هذا الاتفاق في مصلحة الجمهور من غير أن تعرضه علينا أمر لا نسلم به لأنه حيلة كلامية لأن مصلحة الجمهور مسألة تقديرية كما قلت .

ولو سلمنا بأن هذا من اختصاص السلطة التنفيذية لا نعطع علينا طريق الرقابة البرلمانية !!

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

مع هذا سرنا مع الحكومة لئلا نرى إلى أى حد استفاد الجمهور من هذا الاتفاق فرأينا عجبا — رأينا أن الأسعار خضت إلى ١٤ مليا ونصفاً بدلا من ثلث مختلفة تتراوح بين ٢٢ و ٢٥ و ٣٧ فأصبح القارئ والطالع تحت هذا اليوم يعتقد أن في هذا كسبا صحيحا للمستهلكين . ولكن المفزع أنه قد فرض إلى جانب هذا على المستهلك الصغير الذى كان يستهلك بحسب الربط الشهري أو الربط على الأتس في المنزل — أقول فرض عليه واجب الاستهلاك بالعداد وعدد المستهلكين بالعداد ٢٩ ألف نفس بينما يتنفع ٧٣ ألف نفس بالربط الجزائى كانت تريد الشركة التخلص منه — وهؤلاء هم الذين سيتحملون الوفر الجديد .

هنا كان يصح أن يقول مثل الحكومة إن الموضوع غير مطروح على البرلمان .

يا حضرات الزملاء :

عندما يجين الوقت لعرض الموضوع على البرلمان سترون من المستندات التى قدمت للجنة ما يدل على أن العملية على النظام الجديد تكلف طبقة الفقراء ثمن ١٥ مليون متر مكعب من الماء كانت تستهلكها طائفة المستهلكين بالربط ولا تأخذ الشركة لها ثمنًا — وأساس هذا أن القصد أبرم في سنة ١٨٦٥ وفى سنة ١٨٨٧ — وفى هذا الوقت لم يكن في القاهرة نظام للجاري أو الحمامات ولم تكن الحافة الاجتماعية قد تطورت ووصلت إلى ما وصلت إليه الآن من رقى واتجاه إلى النظافة وزيادة استهلاك المياه ، فوضع أساس التقدير على أن الاستهلاك في المياه كان محدودا .

فما تقدمت البلاد وارتفع مستواها الاجتماعى وأصبح من الضروري وجود الحمامات « والسيفونات » وما إلى ذلك من دواعى النظافة والعناية بالصحة — زاد استهلاك المياه وظهر للشركة أنها ترفع ٤٠ مليون متر مكعب من مياه النيل كما جاء ذلك في تقرير الخبير ولا تتقاضى إلا ثمن ٣٥ مليون متر مكعب فقط .

لذلك كان موضع اهتمامنا أن نحصل ثمن هذا الفرق من مال الفقراء وهذه هي القرحة التى نرت سبيع سنوات فأرادت الشركة أن تعمل على علاجها فأطعمت طائفة الأغنياء بالفرق بين السرين الجديد والقديم للتر المكعب أى الفرق بين ٢٢ مليا و ١٤ مليا وعجبت ذلك صحت نظام المدادات فارتفع دخلها بمقدار ١٧٠ ألف جنيه وهى ثمن خمسة عشر مليونا السابق الإشارة إليها ، ولكن بمن تأخذ هذا المبلغ ؟ تأخذ من طبقات الشعب الفقيرة كسكان عشش الترجمان وباب البحر والسيدة زينب والباقاة ، هذه الطبقات التى كانت تنفع بهذا للتدبير من الماء حينما كان استهلاكهم على أساس الربط بغير العداد مع أن الشركة كانت ترفع ١٦٠ ٪ من إيراداتها . وهذا الموضوع يستتبع تفصيلا بمجلاء حضراتكم عندما تقوم الحكومة بواجبها وتعرض على البرلمان التصريح الخاص بهذا الشأن .

ولذلك كان قرار اللجنة إجماعيا بأن كل تعديل يطرأ على عقد امتياز إذا لم يعرض على البرلمان يكون باطلا بطلاناً دستوريا مع بعض الاستثناء .

( تصفيق ) .

أزيد على ذلك أنه كان من رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أن هذا الذى اشتمل عليه الاتفاق من إرادة الحكومة للشركة أن تفرش العداد كضريبة على كل مستهلك نافعة ولا ضرورة له لأن عقود الشركة تبيح لها هذا الحق .

هذا ما أوردت نيابة كهراتكم كقرو للجنة .

قيمت نقطة أخرى كانت محل جدل في اللجنة وانتهى الأمر إلى إجماع الرأى عليها ونص عليها في العبارة الآتية :

« وترى أغلبية اللجنة أن تصحح الحكومة هذا التصرف بأن تقدم للمشروع إلى البرلمان قبل نهاية هذه الدورة — وترى كذلك أن تتخذ الحكومة الإجراءات الرسمية لإيقاف مفعول هذا الاتفاق إلى أن يصدى البرلمان رأيه في مشروع القانون الذى ستقدمه الحكومة » .

كذلك كان من رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أننا في طلبنا هذا قد نكون مجازيين بمصلحة للسبكيين الضضاء الذين نصبح العمل لهم منعا لشرور هذا الاتفاق عنهم ، وكان يحنى أنا إذا أثرنا الحكومة بأن تتخذ الإجراء السريع لوقف هذا الاتفاق ، قد يكون معنى هذا العودة إلى الحالة السابقة على الاتفاق وقد يكون في ذلك ضرر ، فردنا عليه كأغلبية أن هذا متحيل الوقوع لأننا نتخاطب الحكومة ورجالها ما ، وهم أعضاء في مجلس النواب والشيوخ ، فلا يمكن أن يأثروا هذا العمل لأن الشركة عندما رضيت أن يكون ثمن للتر للمكب مبلغ أربعة عشر مليا وصدقا كان هذا على أساس تكاليف الإنتاج .

وكان هذا على أساس تقدير خبير على جمل أساس عمله من واقع الحالة الحاضرة ، فلا يمكن بهذا أن تحكمتم إذا أوقفت هذا الاتفاق أن تقبل أن يدفع مصرى واحد ثمننا للتر للمكب من المياه ٢٢ مليا أو ٢٧ مليا في حين أنها تعلم أن في تسليم الشركة بأن يكون ثمن للتر للمكب ١٤ مليا يصل بربحها إلى أربعة ألاف جنيه في السنة بينما رأس مالها لا يتجاوز مائة وعشرين ألفا من الجنيهات . كذلك ردونا على الزميل الذى كان يحنى أن أخذ الحكومة برأينا قد يؤدى إلى الإضرار ببعض السبكيين بالزامهم بدفع ٢٢ أو ٢٧ مليا للتر للمكب ، قلنا له إن ما نطلبه من الحكومة هو أن توقف سلطان الشركة على الأفراد في إدخال المدادات وهو السلطان الذى لم يكن لها قبل الاتفاق .

قال قائل قد لا يمكن أن يجزأ الاتفاق . قلنا ولو ، فليتحمل الأعباء ، وليدفعوا ٢٧ مليا للتر للمكب ليتمتع الفقراء بالثمن الجزاى أى بالربط الشهرى . ليحمل الأغنياء هذا الفرق إلى أن يتم مجلسكم الموقر بحث هذا الاتفاق .

على أننا يجب ألا ننسى أن للحكومة تصريحا وإصاحا على لسان معالى وزير المالية بمجلس النواب أن شركات الاحتكار التى تقوم بخدمات عامة يجب أن تخضع لنظام خاص لأن عامل المنافسة فيها ليس خطرا كما هو في الشركات الأخرى ، ولأن أرباحها تكاد تكون مضمونة وإدارتها مستمرة ومصاريف الإنشاء لا تدخل عليها زيادة تستحق الذكر .

فالشركة لا يجوز لها أن تنال من الربح غير المقول إذا امتد أجل الاحتكار إلى ما يصلى هذا الربح . فالحكومة بناء على هذا للبدأ لها أن توقف تنفيذ هذا الاتفاق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — ما معنى هذا وكل المنازل أدخلت فيها العدادات ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كل مشترك يشكو يرفع العداد من عده ، ولدى الحكومة بيان بالسبكيين بالربط الشهرى والعداد ؟ وبناء على هذه الأرقام يكون عمل الحكومة المراقبة وتنازع الشركة برفع العدادات .

أعود إلى ما كنت أنسك فيه قبل أن يقابلنى حضرة زبيل الأستاذ عباس الجبل ، فأقول إن أمام المجلس هذه القاعدة الصحيحة قانونا والتي قررها معالى وزير المالية . فإذا رأيت من الشركة عتقا كان لها من سلطتها للمبين على مصالح الجمهور أن تعمل بما قاله معالى وزير المالية بمجلس النواب وسمادة وكيل وزارة الأشغال أمام اللجنة بأنه إذا لم ندعن الشركة لرأى الحكومة تعرض نفسها لأن تضع الحكومة بدعها على مصيبتها وأدواتها .

( تصفيق ) .

وهذا أسائل الحكومة : لماذا سيجب مشروع القانون الذى تقيمت به إلى مجلس النواب بشأن تنظيم علاقة الحكومة بشركات الاحتكار ؟

كان هذا القانون يضمن التنازع الذى تسلم الحكومة بكل ما يستازمه للوقت من سلاح في أن تراقب مصالح الجمهور ، فبدلا

من هذا الجهد الضائع في القول بأن سكان القاهرة لا يستبرون جمهوراً وأن الراديو أولى في أخذ رأي البرلمان من مياه النيل التي يحتاج إليها كل سكان مصر .

كان أكرم من هذا الجهد أن تتقدم الحكومة إلى البرلمان بمشروع القانون الذي سجنه من مجلس النواب وكان يحثه لا يستغرق من الوقت عشر ما يستغرق الاقتراح المرفوض على حضراتكم .

كان الواجب على الحكومة أن تدافع عن مصالح الجمهور بدلاً من هذا الجدل الذي لا يقدم ولا يؤخر .

تقدم — يا حضرات الشيوخ المحترمين — محضر جلسة الجمعية العمومية لشركة المياه سنة ١٨٧٥ .

حضرة صاحب المعالي عبد القوي أحمد بك ( وزير الأشغال العمومية ) — هذا الكلام عله عند بحث الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — أريد أن أتوجه إلى عقول حضرات الشيوخ وقلوبهم . أتوجه إليهم وإن كنت لست مستهلكاً لمياه هذه الشركة ولكني أشعر أنني أرتكب حكمة كل يوم إذا ما بقي هذا النظام قائماً .

في محضر جلسة الجمعية العمومية للشركة المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٨٨٧ يقول مدير الشركة : « نحن نقبل هذه الشروط على أن يكون من جانب الحكومة عهد أن الشركة إذا لم تنتج أرباحاً تجارية مفعولة فعلى الحكومة أن تؤوضها عنها .

أما إذا زاد الربح عن المطلوب فيكون العكس ، أي يستفيد منه المستهلكون » .

تصوروا أن هذا موجود أمام رجال حكومتكم وصحت الحكومات المتعاقبة لهذه الشركة التي رأس مالها ١٢٠ ألفاً من الجنيهات أن يكون صافي أرباحها الذي يوزع على المساهمين بعد جميع المصاريف ما بين ١٦٠ ألفاً و ١٨٠ ألفاً من الجنيهات .

ما النيل تيممه الشركة لقرءاء مصر وتقاضى عنه أرباحاً تبلغ كما ذكرت لحضراتكم نحو المائة والسبعين ألفاً من الجنيهات على رأس مال قدره ١٢٠ ألفاً من الجنيهات

لذلك أرجو أن يكون قراركم بتأييد ما تقترحه عليكم اللجنة لا يظهر للصادقة بل يظهر للجاس الواجب على شيوخ الأمة عند النظر في مصالح القراء قبل الأغنياء ، وأن يكون في قراركم ما يدل على تصميم قطعي في أنه سيكون لنا رأي قاطع إذا لم تأخذ الحكومة بهذه الرغبة الأخيرة التي لا يملك المجلس في حدود سلطته إلا إبداء الرأي ومطالبة الحكومة بتنفيذه .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل تريد الحكومة أن ترد على ما قاله حضرة للقرر ؟

حضرة صاحب البرة محمد رياض بك ( مستشار ملكي وزارة العدل ) — رأينا هو ما أدلينا به أمام اللجنة وستشرحه للجلس .

الرئيس — إذن الكلمة لحضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أرى نفسي عاجزاً عن تقديم الشكر لحضرة مقرر اللجنة على هذه البيانات القيمة التي أدلى بها إلى المجلس في هذه الليلة ، وهذا البحث العظيم الذي شرحه لنا وكان خافياً علينا ، وإن كان ظلم الشركة ظاهراً أماننا ومعلوماً للجميع . كما أني أشهد مجالس الشكر للجنة على تقريرها القيم في هذا الموضوع

تقدمت في سنة ١٩٣٧ بسؤال لمعالي وزير الأشغال العمومية إذ دأب ، وكان محرم باشا ، طالباً منه أن يضع حداً لشركة المياه ، لأن الأثمان التي تتقاضاها حرمته ومرهقة للأهالي ، فتأجل الجواب من جلسة إلى أخرى ومن دورة إلى دورة ، فسألت معاليه خارج الجلسة عن أسباب هذا التأخير في الإجابة ، فقال إن شركة المياه شركة متعبة ، وإني صالغ الأمر معها بالعين بدلاً من الشدة ، فشكرته على ذلك .

وفي ٤ يونيو سنة ١٩٣٨ أجاب معالي الوزير عن سؤال وقال إنه اختفى مع الشركة على أن يكون ثمن للتر للكمب من المياه ١٤٥ مليم بدلاً من ٢٧ مليا .

هذا في ظاهره عظيم ، لأن الفارق بين السمين كبير ، وما كنت أعتقد أن الشركة ترضع لنا السم في اللحم .

حقيقة إنها التجأت إلى طريقة شيطانية ، وهى طريقة تغيير :رابط الثابت بطريقة العدادات .

قال حضرة المقرر إن عدد المستهلكين بالرابط الثابت يبلغ ٧٤٠٠٠ ، وعدد المستهلكين بالعداد يبلغ ٢٩٠٠٠ أى أن مجموع المشتركين ١٠٣٠٠٠ . فلو فرض أن كل مشترك يدفع أجراً شهرياً للعداد عشرة قروش ليبلغ ما يدفعه الأهالى فى الشهر ١٠٣٠٠ جنيه وفى السنة ١٢٣٦٠٠ جنيه ، أى أن ما تنفاه الشركة فى عشر سنوات من إيجار العدادات يبلغ ١٢٣٦٠٠٠ جنيه .

أليس من السبب أن تخافى شركة المياه فى عشر سنوات مثل هذا المبلغ الضخم من إيجار العدادات فقط فى الوقت الذى يبلغ ربحها ١٨٠ ٪ من رأس مالها وتكون مع ذلك متحمكة هذا التحكم فى الأهالى ؟

ماذا تدفع هذه الشركة مقابل أرباحها الضخمة للرافق العامة والدفاع عن البلاد ؟ لا شئ ، مطلقاً .

بأى حق تتفق الحكومة مع هذه الشركة على طريقة العدادات بدلاً من طريقة الرابط الثابت ؟ هل يصح للحكومة أن تعقد معها اختافاً دون أن يكون لنا رأى فيه ؟

هل يصح أن تلغى الحكومة هذه الآلاف اللؤفة من هذه العقود بجرّة قلم دون أن يبرى أصحابها عنها شيئاً ؟ هذا أمر غريب !

شركة المياه هى الخصم والمحكم ، بل لها أن تحكم بالإعدام على الأهالى ، ومع ذلك لا نجد محكمة تلجأ إليها . وهى نسى من قديم كما قال حضرة المقرر فى تغيير هذه الطريقة ، طريقة الرابط الثابت بطريقة العداد .

أذكر لحضراتكم على سبيل المثال :

اشترك رجل بالرابط الثابت فى سنة ١٩١٢ وأراد فى سنة ١٩٢٨ أن يجرى إصلاحاً فى منزله ، وهذا طبيعياً يستوجب أن يأخذ من المياه أكثر من المعتاد ، لحضر له مندوب الشركة وطلب منه تغيير الاشتراك من الرابط الثابت إلى طريقة العداد وأخذ يبيع عليه ، ولكن المشترك رفض هذه الطريقة وانتهى الأمر بأن دفع الثمن الذى قدره للمياه التى استغنىها إصلاح المنزل . مثال آخر وقع معى مع هذه الشركة :

منذ ثلاثين عاماً وأنا مشترك فيها بالرابط الثابت ، فى فبراير سنة ١٩٣٩ بعد أن اطمأنت ووثقت من الاتفاق الذى جرى بينها وبين الحكومة أرسلت لى خطاباً تخول فيه إن اشتراكى بالرابط الثابت ينتهى فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩ وظلّ أن أذهب قبل البعاد لتوقيع عقد جديد للاشتراك بطريقة العداد .

توجهت فى ٢٨ يونيه بعد الظهور إلى الشركة فوجدت أبوابها مغلقة صعدت إليها فى اليوم التالى . وفى طريقى إليها أبلغنى بواب المنزل أن الشركة قطعت المياه . فذهبت غاية البهشة . ولما وصلت إلى دار الشركة وجدت أناساً كثيرين رجالاً ونساء ، أغنياء وفقراء يضمجون من معاملة الشركة لهم يقطع المياه عنهم لإرغامهم على الاشتراك بطريقة العدادات ، فاضلت بأحد موظفى الشركة وسأته عن أسباب قطع المياه عن منزلى فبصر حق من مع الشركة فضاقت غمى إلى نهاية الشهر ، فسألتى عن اسمى ، ولما أخبرت به أخذ يتنذر وطلب إلى التوقيع على عقد الاشتراك بالعداد ووعده بفتح المياه فى اليوم نفسه .

ومن سوء الصدف أن ذلك اليوم كان شديد الحرارة إذ بلغت درجتها ٤٢ وفى المنزل أطفال فاضطرت إلى قبول التوقيع على عقد أوكد لحضراتكم أنى لم أعلم على حرف ما هو مدون فيه ، وأخذت أتوسل إليه ليحبل بفتح المياه ، وأخيراً قبل رجائى وأعيدت المياه فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهور . فهل هذا قبله فى القرن العشرين ؟ وبعد ذلك تآتى الحكومة وتقول إنها خفضت سعر المتر المكعب من المياه إلى ١ ½ ملجم ؟

هل يصح أن تتفق الحكومة على هذا التقدير بينما نحن المتر المكعب فى مصر الجديدة أربعة مليات ؟

لم هذا ؟ هل سكان مصر الجديدة أكثر من سكان القاهرة ؟ وهل البحر أقرب لشركة مياه مصر الجديدة منه إلى شركة مياه

القاهرة ؟ كلا .

كذلك الحال في الإسكندرية الى طلباتها مركبة على ترعة المحمودية ، فليتها تطلى للترالكب من المياه بسعة مليات وهو نصف ما تقتاضه شركة مياه القاهرة .

( أصوات : كفى ، كفى ) .

حسرة صاحب الزرة محمد رياض بك ( المستشار للملكى لوزارة العدل ) — وجدت هذه الواقعة في تقرير اللجنة وفيها خطأ صارخ فتركة مياه هليوبوليس تستورد المياه بمر للترالكب و مليات ككثرلك واحد على أن تقوم هى بمدة المواسير بما يجعل نغن للترالكب لا يقل عن ثمانية مليات .

حسرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — على كل حال قد انتهت كلتى ، ولا أريد التظويل اكثفاء بما قاله المقرر ، وأرجو أن يكون قرارنا مؤيداً لرأى اللجنة .

حسرة صاحب المالى عبد القوى أحمد بك ( وزير الأشغال العمومية ) — سبق لى أن قلت إن الموضوع غير مطروح اليلة مطلقاً ، وأقرر أن وقائع كثيرة عما ذكرت هذه اليلة لا نصيب لها من الصحة .

ومن كرامة المجلس أن يستمع بصد رجب الى أقوال الطرفين . حقيقة إن قصة شركة الاحتكار « ثقية الدم » . ونحن جميعاً مصريون ، إحساننا متجه انجهاً واحداً لحماية الجمهور ، تنفى في هذا الإحساس حكومة وشعباً . ولكن حماية هذا الجمهور يجب ألا تنسنا الحق والوقائع الصحيحة . والواجب يقضى بالانصراف على ذكر الوقائع الصحيحة مجردة عن نتائجها .

لن أمرض اليلة للموضوع مطلقاً . وستحكم حسرة صاحب الزرة محمد رياض بك المستشار للملكى مندوباً عن الحكومة من الوجهة الدستورية فقط ، وهى التى أرجو أن تستمعوا لها .

الرئيس — وهذه المسألة هى المطروحة على المجلس اليلة .

حسرة صاحب الزرة محمد رياض بك ( المستشار للملكى لوزارة العدل ) — حصرات الشيوخ المحترمين :

لقد تعرض حسرة المقرر الى ذكر وقائع كثيرة ، وأنا لا أقول إنه قد حصل عمداً الخطأ في سرد بعضها وقصوره ، ولكن هذه الوقائع جمعت من هنا وهناك ، ولم يؤخذ رأى الحكومة فيها . ولهذا قدّمت لحضراتكم مشوّعة ، وبضها خاطئ أو غير كامل . لذلك أرجو ألا يكون لهذه الوقائع أى تأثير في القرار الذى تصدرونه ، لأن الوقائع غير الكاملة بل غير الصحيحة تجعل للمسألة وجهاً آخر .

حسرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يمكن أن يقال إن هذه الوقائع لا نصيب لها من الصحة .

حسرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التمار بك — الطريق السليم هو أن يبين لنا حسرة مندوب الحكومة الصحيح منها وغير الصحيح ، لأننا متأثرون من أعمال شركة الاحتكار . وقد بين لنا حسرة المقرر كثيراً من الوجوه التى تثير اللم .

فإذا أراد حسرة مندوب الحكومة إقناعنا فليبين لنا الخطأ من هذه الوقائع والصحيح . ونحن هنا قضاء نسل فكرنا ثم نحكم .

الرئيس — الموضوع المطروح على المجلس هو المسألة الدستورية ، وهى أن الاتفاق مع شركة المياه لم يتخذ الطريق الدستورى ، وأنه كان يجب أن يصدر بقانون يرضى على البرلمان .

وإذا كان حسرة المقرر التجأ الى ذكر بعض الوقائع فلماذا ذكرها ليتخذ من ذلك وسيلة لشرح المسألة الدستورية وتسهيل فهمها فقط .

فالمسألة الدستورية هى محل البحث والدرس ، وهى التى سيصدر فيها قراراتكم وحكمكم .

المقرر — كما قال حسرة الرئيس ، لم أذكر الوقائع التى شرحها إلا لأبين المسألة الدستورية وأسهل لحضراتكم طريقة فهمها . فلم تكن هذه الوقائع مقصودة لقائنا ، وإنما قصدت منها أن أمل الى موضع الخلاف الدستورى بيننا وبين الحكومة .

حسرة صاحب المالى عبد القوى أحمد بك ( وزير الأشغال العمومية ) — ويصح أن تكون قد ذكرت أيضاً لكسب القلوب .



حضرة صاحب المزة محمد رياض بك ( المستشار الملكي لوزنة العدل ) — ذكر حضرة المقرر مثلاً رأى قسم القضاء ، ولم يذكر رأى المحكمة الابتدائية المختصة التي حكمت في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إنما أحسب الحكومة برأيها ، لا برأي المحكمة .

حضرة صاحب المزة محمد رياض بك ( المستشار الملكي لوزارة العدل ) — أعجب كل الإعجاب بالطريقة التي شرح بها حضرة المقرر الموضوع ، وأسف لأنه لما ذكر الطيران والراديو ذكرهما بشكل لا يهم به حقيقة أمراً .

المسألة أننا نقول : هناك مرافق عامة قومية ، وهناك أيضاً مرافق عامة تخص قرية أو إقليم أو مدينة ، فطلب حضرته منا مثلاً للمرافق العامة القومية ، فأعجبته بأنه من عهد دستور الدستور إلى الآن قلّ جداً منع الامتيازات الخاصة بالمرافق العامة القومية . والحكومة كانت تستمد ألا تعطيها إلا في أضيق الحدود ؛ ولذلك فالأمثلة عنها قليلة جداً في الستة عشر عاماً الماضية . وقد ضربت مثلاً بالطيران والإنذاعة ، لا لأن الطيارات تزنت أو لأن الإنذاعة تسمع ، إنما نحن رجال قانون نضرب الأمثلة ونهصد منها وجهتها الدستورية والقانونية . ففرق بين مرافق عام يخص جمهور الأمة كلها ومرافق عام يخص إقليم ، أو مدينة ، أو قرية ، كسكّة « الأوتوبيس » والكهرباء .

أنتقل إلى الكلام من المسألة التي يجب أن تكون موضع بحث المجلس :

أبديت الحكومة في المسألة المروضة رأياً في سنة ١٩٣٨ ، وآخر في سنة ١٩٤٠ ، ولكل من الرأيين ظروفه وملابساته .

والتي حصل في سنة ١٩٣٨ قبل أن يرمي الاتفاق أن الناس كانوا قلقين ، لأن للمسألة لم تكن قد انتهت مع الشركة ، وهي كانت تعبرهم على قبول المصادرات بـ ٢٧ ملياً للتر السكيب ، بدلاً من نظام الربط . وقد شغل بالأمر مجلس الشيوخ والنواب ، فوجهت لوزارة الأشغال لجنة أسئلة ، ووجه إليها في آخر الأمر استجواب بمجلس النواب .

وكان القصد منه الكلام عن أعمال هذه الشركة بصمة عامة وفي الفترة التي بين توحيد الاستجواب والناقشة فيه ، تم الاتفاق مع الشركة ، ودافع معالي وزير المالية وقتئذ عن المسألة من حيث الموضوع ، لأن الموضوع هو الذي كان مطروحاً على المجلس ، ولم تثر للمسألة الدستورية إلا عرصة في آخر الجلسة .

أما في سنة ١٩٤٠ لما عينت لجنة الشؤون الدستورية يبحثها تقدمنا لها بذكرتنا أنها فيها وجهة نظرنا من الناحية الدستورية دون غيرها ؛ ولقطة البحث الدستوري قدمناه كتاباً .

هذه المذكرات تتناول ثلاثة أمور :

الأول : أن الاتفاق الذي حصل مع الشركة في سنة ١٩٣٨ لا تفرم الحكومة بمرسه على البرلمان ، لأن هناك مرافق عامة قومية تعرض على البرلمان بلا نزاع . وهناك مرافق عامة تخص مدينة أو قرية أو مديرية . وهذه تعرض قبل إقرارها على المجلس البلدي أو مجلس المديرية الذي يمثل المدينة أو المديرية .

الثاني : إذا قيل إن مدينة القاهرة ليس لها مجلس بلدي يمثلها ، وقيل إن بعض الامتيازات الخاصة بها ، كسكّة « الأوتوبيس » ومسكّة شركة كهرباء هليوبوليس التي عرضت على حضراتكم منذ أشهر ، فإن الحكومة لم تعرض هاتين المسألتين على حضراتكم إلا من باب الاحتياط والتحريز ، ومع ذلك فقد عرضا في حدود لم يكن من بينها السر .

والأمر الثالث : أن مسألة الاتفاق مع شركة المياه كانت أدخل في باب الصلح منها في باب مسألة إنشائية .

وقد درجت اللجنة في تقريرها على المسائل الأولى والثالثة ولم ترد على المسألة الثانية .

فلذا سألنا بأن مدينة القاهرة ليس لها مجلس بلدي — وإلى أن ينشأ هذا المجلس — يجب أن الامتيازات الخاصة بها تعرض على البرلمان . فالتى عرض منها على البرلمان لم يكن من بينها مسألة السر ، واللجنة لم ترد على هذه المسألة مطلقاً .

القرر — يقول حضرة ممثل الحكومة إن مذكرتها اللجنة شملت ثلاث مسائل : الأولى — أن الاتفاق مع شركة المياه بحسب جمهوراً معيناً ، ليس هو جمهور الأمة ، وهذه المسألة قد رددنا عليها .

والمسألة الثانية — إذا قيل بأن المرافق التي تخص جزء من الجمهور ، كجمهور مدينة أو قرية ، فنشأها أن تعرض على المجالس المحلية ، وأن القاهرة ليس لها مجلس بلدى ، وأن عرض امتياز « الأوتوبس » وامتياز الكهرباء في هليوبوليس على البرلمان كان من باب التفضل أو التحيز من الحكومة . ومع ذلك العرض لم يعرض أمر السعر . أى لم يؤخذ رأى البرلمان في أن من يركب « الأوتوبس » من السيدة زينب إلى ميدان الملكة فريدة يدفع نصف القرض .

والواقع أن ترحت على المذكرة من الرد على هذا . أما والحكومة ترى أن في ترك هذا الرد مأخذاً ، فلتسمعوا الرد حضراتكم . حضرة صاحب العزة محمد رياض بك ( المستشار للملكى لوزارة العدل ) — إنما أرجو أن يكون الرد قانونياً ، وبلا ترفق .

القرر — تقول الحكومة إن « الجمهور » يجب أن يفهم على أنه هو « الجمهور القومى » ، وإن مصالح جمهور المدينة أو المديرية قد نص عليها في قانون مجالس المديريات أو البلديات ، فبما يتعلق بهذا الجمهور يؤخذ رأى تلك المجالس فيه .

هذه عجيبة . لأن القانون نفسه جعل رأى مجالس المديريات اختيارياً ، والمستور حتم أن يكون رأى البرلمان هو القطعى في هذا الموضوع . وإذا حتم المستور أخذ رأى تلك المجالس ابتداء ، فلماذا أراد الاحتياط والتزيد فيه ، حتى لا تقدم الحكومة للبرلمان بمسألة عن مديرية أو مدينة وهي غير مدروسة من أهلها . فقال إذا أرادت الحكومة أن تقدم بمسألة خاصة بمدينة أو مديرية لها مجلس كان عليها أن تأخذ رأى ذلك المجلس من باب الاستئناس . وهذا رأى إنما هو تحضير لعرض للمشروع على البرلمان .

والمستور حتم أن يعرض كل احتكار على البرلمان . وقانون مجالس المديريات قال : إن كل عمل يتعلق بالمديريات يؤخذ رأى مجلس المديرية فيه .

وعرض الأمر بعد ذلك على البرلمان لا يمكن أن يكون من باب التحيز أو التحيز ، لأن رأيه فيه حتمى وإلزامى . وإذا كان ما عرضته الحكومة علينا فيما يتعلق بشركة « الأوتوبس » وكهرباء مصر الجديدة لم يشمل السعر ، فيكون هذا تنصراً من الحكومة وساططاً بها .

حضرة صاحب العزة محمد رياض بك ( المستشار للملكى ) — أوجب أن تقرر بين المادة ١٣٣ من الدستور وبين المادة ١٣٤ منه وما بعدها . فإذا قرئت المادة ١٣٤ وما يليها تبين منها أنها كلها خاصة بشؤون متصلة بالبلدية عامة ولا تخص إقلياً ولا مدينة بخاصة . تقول المادة ١٣٤ « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بأدبة شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

فالقصد بالضرائب ، الضرائب العامة ، والرسوم ، الرسوم العامة ، لا رسوم البلدية أو للمديرية .

وتقول المادة ١٣٥ « لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون » .

وبعده الضرائب عامة أيضاً .

وتقول المادة ١٣٦ « لا يجوز تقرير معاش على خزنة الحكومة أو تمويل أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون » .

وهذا النص أيضاً خاص بالبلدية .

وتقول المادة ١٣٧ « لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تمهيد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان » .

« وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منه إلا بقانون وإلى زمن محدود » .

« يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والقرع والصارف وسائر أعمال الرى التي تهم أكثر من مديرية ، وكذلك في شكل تصرف جاني في أملاك الدولة » .

فلا يقع تحت مدلول هذه المادة مدينة أو مديرية بل المقصود الثروة الطبيعية ، أو مصالح الجمهور العامة ، وهذه الرافق عامة .  
والاحتكار لا يمنحه أحد غير الدولة ، ولا يكون إلا بقانون ويشترط اعتداد البرلمان مقدماً .  
إذا كان إنشاء خط حديدي أو طريقاً عاماً أو مصارف أو أي عمل من أعمال الري خاصاً بمديرية واحدة ، فليس هناك ما يوجب صرحه على البرلمان .

فهذا الباب من أوله إلى آخره قاصر على الرافق العامة القومية للتصلة بالدولة ، ومن بين ما ورد فيه مصالح الجمهور العامة .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وكذلك كل تصرف مجاني في أي ملك من أملاك الدولة .

حضرة صاحب العزة محمد رياض بك ( المستشار للسكى لوزارة العدل ) — فرق بين المسائل التي تخص الدولة ، والمسائل التي تخص المدينة أو القرية أو الإقليم . فإذا رجعنا إلى « الفصل الخامس — مجالس الدريات والمجالس البلدية » في الدستور نجد أنه قد نص فيه على ما يأتي في المادة ١٣٢ منه : « تعتبر الدريات والمدن والقرى فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشرط التي يقرها القانون وتعملها مجالس الدريات والمجالس البلدية المختصة .

« ويبين القانون حدود اختصاصها » .

كما نص في المادة ١٣٣ على ما يأتي :

« ترتيب مجالس الدريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بمجتمعات الحكومة تنبئها القوانين . ويراعى في هذه القوانين للبادئ الآتية :

« أولاً : اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيع فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين .

« ثانياً : اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل الدرية أو المدينة أو الحمة ، وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتداد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

« ثالثاً : نشر ميزانياتها وحساباتها .

« رابعاً : علينية الجلسات في الجمود المقررة بالقانون .

« خامساً : تدخل السلطة التنفيذية أو التنفيذية لمع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إصرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

فألقى يستفاد من هذه النصوص أن كل ما يهم المدينة أو الإقليم جعله الدستور من اختصاص المجلس الذي يمثل الإقليم أو المدينة . وكل ما يقام به أنه أجاز تدخل السلطة التنفيذية أو التنفيذية لمع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ويكون هذا التصديق على القرار . أو بأى قيد يراه المشرع عند إصدار القوانين الخاصة بمجالس الأقاليم والمدن .

ونحن نقول : إنه لا يمكن فهم المادة ١٣٣ إلا إذا فرقا بين الأعمال التي تخص الدولة ، والأعمال التي تخص الإقليم .

ومع كل ثغاري حضرة القرار ونعني منه لثباته فأقول :

إنه من حيث لا يوجد مجلس بلدى لمدينة القاهرة يجب أن يمرض أمر الالتزام الخاص بها على البرلمان .

وإنما يكون المرض في أي المقصود ؟ هل تعرض جميع التخصيلات ؟ نحن نقول : لا .

جري الصل على أن جميع المسائل التي عرضت فيها يخص بمدينة القاهرة عرضت في حدود معينة ليس من بينها السعر الذي يدفعه الجمهور للاقتضاع بالمرق .

ثمناً « الأوتوبيس » صدر بها قانون في سنة ١٩٣٢ ومرسوم بقانون في سنة ١٩٣٥ .

في قانون سنة ١٩٣٢ نص في المادة الأولى والثانية منه على ما يأتي : « يرخص لوزير الأشغال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح التزام استغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة للبيئة في الكشف الرافق لهذا القانون » .

« مادة ٣ — يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

- ١ — أن تكون مدة الالتزام عشر سنوات .
  - ٢ — أن يدفع للترن الحكومة إتاوة سنوية قدرها ستة في المائة من إجمالي الإيرادات .
  - ٣ — أن يكون للحكومة الحق في شراء الصلصة في أى وقت في خلال مدة الالتزام .
  - ٤ — إذا حصل اختلال الالتزام بمعرفة شركة وجب دائماً أن تكون شركة مصرية .
  - ٥ — أن يكون ثلث الأسهم على الأقل للمصريين أو يطرح للاكتتاب العام بينهم .
- هذا ما ورد في القانون ، فلم يذكر مطلقاً السعر الذى يدفعه الجمهور للاقتضاع « بالأوتويس » وكذلك الحال في الرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٣٥ .

وأيضاً فيما يخص شركة الكهرباء في ضاحية مصر الجديدة قد وضع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٠ وفيه :

« يؤذن للحكومة في أن تمنح التزام استغلال توزيع التيار الكهربائي لجميع الأغراض غير الإضاءة في داخل الأملاك التي تحتلها »

« شركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحد عين شمس بمقتضى العقد المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ والذي صار تعديله وتوضيحه »

« بموجب القانون المؤرخين في ٥ يولييه سنة ١٩٢٨ وأول مارس سنة ١٩٣١ وبمقتضى محضر التسليم المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . »

« ويؤذن لها أيضاً في أن تضع شروط استغلال توزيع التيار الكهربائي للإضاءة واستغلال توزيع المياه في داخل الأملاك »

« للذكورة للذين منح الحقن فيها بصفة مبدئية في سنة ١٩٢١ إلى شركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحد عين شمس . »

« مادة ٣ — يؤذن أيضاً للحكومة في أن تمنح التزام توزيع التيار الكهربائي لجميع الأغراض في داخل منطقة محدودة بالجسر »

« التقديم لحط سكة حديد السويس من القنطرة التي يلتقي فيها الجسر المذكور بسكة الديدانين إلى السنتش الحربي — وبطريق المباشرة إلى »

« خط سكة حديد المهاجر — وبالخط للذكور إلى موقع معمل السيرم — وبخط مستقيم يبدأ من الزاوية القبلية لمعمل السيرم وينتهي »

« عند البرج رقم ٢ . »

« مادة ٣ — يجب أن ينتهي أجل الالتزامين للذكورين في سنة ١٩٧٥ . »

« مادة ٤ — يعين بمرسوم اسم من يمنح الالتزام للنصوص عنه في المادة الأولى فقرة أولى ، وفي المادة الثانية من هذا القانون . »

« وتعتمد بمرسوم الرئاسي الذي يحدد الشروط الأساسية للالتزامات المختلفة والتي ترسم بوجه خاص الأوضاع والشروط التي ترتب »

« الحق الامتياز ولصرفه الأسهم ولصير ملكية شبكة التيار ومنشأته عند انتهاء أجل الالتزامات . »

ولم يرد أى ذكر فيه بالنسبة للسعر . وعدم ذكر السعر ليس عتباً لأن السعر لا يمكن تحديده إلا بالرجوع لمواصفات فنية ، وهو قابل للتغيير من آن لآخر .

الرئيس — هل تستصنون خضراتكم تأجيل الاستمرار في المناقشة إلى جلسة غد ؟

( موافقة ) .

( في ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١٣٨ - « الميزانية الشاملة لارادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية »  
 « بثلاثة شهور على الأقل لصحصها واعتمادها . والسنة المالية يصنها القانون . »  
 « وتقر الميزانية باباً باباً . »

تقدم للميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - متى تقدم الميزانية إلى مجلس النواب ؟  
 (تقرر بالإجماع أنه يجب تقديمها قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل) .  
 ( في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها .

على القرار السادس والتمانون وهذا نصه :

يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل .  
 حضرة عبد الطيف الكباني بك - في الدستور الولوي نص بأن المجلس يجب أن يستمر في العمل حتى ينتهي من الميزانية ؛  
 وأتقرر إضافة هذا إلى المادة .  
 حضرة عبد علي بك - ولكن قد تسحب الحكومة الميزانية في أثناء بحثها لإدخال تعديل عليها ، فهل يبقى المجلس بلا عمل .  
 حضرة عبد الطيف الكباني بك - لا أعلن أن الحكومة تسحب الميزانية بعد تقديمها ؛ وإذا أرادت أن تدخل تعديلاً عليها  
 تقدمه للمجلس .  
 حضرة عبد العزيز فهمي بك - الأولى أن تترك الحرية للمجلس .  
 وفي الواقع فإن مدة الانقضاء العادية كافية لدروس الميزانية .  
 سعادة عبد الحليم مصطفى باشا - لا أرى مانعاً من الإضافة التي يقترحها حضرة الكباني بك .  
 حضرة عبد الحليم هدي بك - وأنا من رأى حضرة الكباني بك .  
 معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .  
 ( تقرر إضافة العبارة الآتية في آخر القرار « ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها » ) .  
 ( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة التاسعة ، ونصها :

المصروفات المدرجة في الميزانية تنفذ لتأون لا يجوز حذفها ولا التمس منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد

إلغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي .

حضرة إلياس عوض بك - أطلب حذف هذه المادة لأنه لا نظير لها في الدساتير الأخرى . والتبع في الدساتير الأخرى أن  
 البرلمان أثناء بحث الميزانية أن يحذف من أبوابها ما يشاء وقد لا يكون فرضه من ذلك سوى إحراج الوزارة لعدم رضاه عن سياستها فيحذف  
 بما يعلم أنه لا يمكن الاستثناء عنه وبذلك تضطر الوزارة إلى الاستقالة . وهذا حق من أهم الحقوق للمنوعة للبرلمان لإرغام الحكومة  
 عند لزوم . والتسراج مفتوح على أنه من الوسائل الدستورية المتروعة التي يصح للبرلمان أن يلجأ إليها ، فإذا قبلنا النص المروض علينا  
 فقد حرمتنا برلماننا سلاحاً هو من أقوى الأسلحة البرلمانية .

لجنة وضع  
 الجداول العامة  
 للمصروفات

لجنة المصروفات

سماعة عبد الحميد مصطفي باشا - ربما كان في اقتراح حصة إلياس عوض بك شيء من النفع ولكن سأتبين لكم أن هذا النفع لا يوازي شيئاً من الضرر الذي يترتب على حذف المادة . وضنا للمادة في دستورنا تلافياً لأضرار لاحقها الشراح في فرنسا لأن الدستور الفرنسي يجيز للبرلمان تبديل نظام الحكومة أثناء نظر اللزائية . وقد شكوا من هذا كثيراً في فرنسا لأنه غير جائز بحسب الأصل فضلاً عن أنه معطل للزائية ولأعمال الحكومة وداع إلى التسرع في وضع أنظمة واصطلاحات لم تستوف حقها من العناية والتدبير . ولما اقترحوا في فرنسا اقتراحات عديدة لتفادي هذه الحالة . يريد حصة إلياس بك الحنف حتى يكون للبرلمان حق إحراج الحكومة وداع إلى التسرع في وضع أنظمة واصطلاحات لم تستوف حقها الإسقاط ميسورة لدى البرلمان على طول أيام السنة ، فليس هو في حاجة إلى التريث بالحكومة حتى يأتي مياد تهديم اللزائية . وعلى كل حال فهو حق ضئيل لا يوازن ما يجره علينا حذف المادة من الضرر الكثيرة ولما أطلب بقاءها .

حصة عبد اللطيف المكباتي بك - نظرية حصة إلياس بك دستورية حقيقة وهي في أغلب الدول وسيلة لإثبات مسئولية الوزارة . وإطلاق يد البرلمان هو خير الوسائل للقيام بالإصلاحات المطلوبة ولا يوجد في دستور من البساتير نص كالتى عندنا ولكن ظروف التطور التي نمر بها الآن تقتضي بقاء النص لما قد يترتب على حذفه من الخطر كإنهاء مصلحة لها أهمية عظيمة . وأقترح أن يبقى هذا النص في الدستور في اللدة التشريعية الأولى فقط حتى تتركز أعمال البرلمان ثم يبطل العمل بها .

حصة إلياس عوض بك - مع تحسني رأيي الأول قد أوافق احتياطياً على بقاء هذه المادة في الدور التشريعي الأول .

حصة عبد بك - أرجو بقاء النص على حاله لما في ذلك من المصلحة الكبرى لله . ولا يخفى أن القوانين إذا بحثت مرعاً خلال نظر الميزانية فإنها تقرر حراً أو تعلق جزأاً دون أن تستوف حقها من العناية والتروي .

سماعة قلبي فهمي باشا - أوافق على بقاء النص للأسباب التي أدها سماعة عبد الحميد مصطفي باشا .

حصة عبد العزيز فهمي بك - هذه المادة والتي يدها لا نظير لها في سائر الدساتير ؛ والمثل بما يضل يد البرلمان عن التصرف في الميزانية لأن المصروفات المدرجة بالميزانية إما أن تكون مدرجة تنفيذاً لقانون وإما أن تكون بشر قانون . فالأولى يتمتع النظر في حذفها حتى يلقى القانون أو يسل والثانية يتمتع النظر في حذفها كذلك إذا طلبت الدلية إرجاء النظر فيه . وعلى ذلك لا يستطيع البرلمان أن يمس شيئاً من اللزائية . هاتان المادتان خطرتان ولا يستطيع أن يهدر النتائج التي يمكن أن توصلنا هاتان المادتان إليها وخير لنا ألا نصيد بهما وأن نتعرض للأضرار التي قد تترتب على حذفهما . على أنه لا حرج على الحكومة من تأخير اللزائية فإن للمادة الثامنة من هذا الباب نص على عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية والمادة الثالثة عشرة تجيز العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . فلا تواتقوا على بقاء المادتين فإن أخوف ما تخاف منه الحكومة المستبدة هو الميزانية واحال رفضها فإن أردتم أن تكونوا أحراراً في برلمانكم فاحذفوا المادتين .

معالى رفعت باشا - يقول حصة عبد العزيز بك إنه لم يكن في دستور من البساتير ما يقابل للمادة الثالثة وقد وقفت على مقابل لها في دستورين : الدستور الفرنسي لسنة ١٧٩١ ، والدستور الأسترالي المعمول به الآن - فقد جاء فيها ما معناه : أنه محظور عند وضع القوانين المالية التخصيص على أمور لا علاقة لها بموضوع تلك القوانين .

حصة إلياس عوض بك - هذه النصوص لا تطعن في كلاً ولا في كلام حصة عبد العزيز فهمي بك ، فإنها فضلاً عن عدم ذكرها للموضوع التي نحن فيه بخصوصه ، فإن أسدها كان في دستور من قرن مضى وغير معمول به الآن ، والآخر لا يندري حقيقة الظروف التي اقتضت وضعه .

حصة عبد الحميد بدوي بك - أحج حصة عبد العزيز بك بصفة خاصة للمادة الثامنة التي تنص أنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، ولعل هذه المادة هي التي تخيفنا أكثر من الوقوع في المهدور الذي أشار إليه التسرع في فرنسا لأن لديهم مندوحة عن السجدة بتقرير للقرر الشهري الاحتياطي الذي يصح للحكومة أن تطلبه خلال بحث اللزائية ، وهذا مقرر عندنا بمقتضى المادة ١٣ من الدستور فلهذا أريد أن أقول إن للمادة الثامنة توجد المهدور بشكل أوضح لأنه لا مياد لنا تصد يأتي دور عطلة البرلمان ولكنه يستمر في العمل طبقاً للمادة الثامنة وبذلك تكون قد أتممت العجبة لأنها بهذا التحجيم نوجب عليه في الطالب أن

يفرض من الميرانية بسرعة حتى لا يضيع أيام عطلة في الاشتغال بها . أما ما يختصه حضرة عبد العزيز بك في موضوع المادتين من أنهما مطلعتان لسلطة البرلمان في نظر الميرانية فالجواب عنه أن الميرانية مكونة من عدة مسائل لا ترجع إلى قانون واحد وليس من التصور أن البرلمان يطلب إلغاء القوانين كلها مرة واحدة بل يقع الإنشاء على قانون بينه وليس في هذا شيء من الخطأ الذي يتصوره حضرة عبد العزيز بك ولا يمكن أن يترتب على هذا مثل حركة البرلمان أو غل يد عن النظر في الميرانية لأن الخطأ لا يتحقق إلا إذا ورد الإنشاء على عموم القوانين التي أسست عليها الميرانية أو على كل المصالح المنشأة بنظر قانون . وإذا أمكن تصور أن البرلمان سيطلب إلغاء كل القوانين والمصالح ، فمن باب أولى يكون النص أوجب ما يجب — المسألة كلها ترجع إلى إعطاء الأمور حقها من النسبة في وقت لا يمكن فيه أنكار الأعضاء مشتقة بالميرانية ، فإذا تقرر الحذف أو الإلغاء عندئذ فلن آثار ذلك ستلحق بالميرانية هنا فليس منها ما سبق تفرقه . أما المسألة الأولى وهي المصروف الوارد لتمديد لقانون فقد وجدت لها صورة تتحقق بها . وهي إلغاء القانون بالطريق العادي . وحكمة تعميم ألا يُلغى القانون إلا بالطريق العادي أثبت للقوانين أسباباً لا تلاحظ خلال بحث الميرانية إذ الميرانية لا يُلغى فيها سوى الوجود المالي الصرفة ، أما القوانين فيجب عند عثما أن ينظر إلى فائدة وجودها والفرص منها والنتائج التي تترتب على إلغائها وغير ذلك من الشؤون ، فمن المقبول أن يطلب تأجيل القانون للبحث في الأسباب الخاصة به . وهذه الحكمة بينها هي حكمة وضع المادة العاشرة وإنما رتبته بصورة أخرى لأن المجلس ليس له بحسب الأصل أن يتعرض إلى وجود المصالح لأنها أنظمة إدارية لا يرجع فيها إلى المجلس إلا من باب تقرير الاعتقاد المخصص لها في الميرانية . حق المجلس في النظر فيها مستمد من حقه في الميرانية وليس له كيف مخصوص ككيف القانون وكل ما وضعت في المادة العاشرة أننا ظننا أن يسمح للحكومة بالتأجيل حتى لا تقفأ بإلغاء المصالح الإدارية على غير استعداد . ولما كان المجلس لا يملك في الأصل بطرحها خارج الميرانية قلنا له إن حق محفوظ بعد الميرانية ويكون قراره منسحباً على الماضي فيسقط المصروف الذي تقرر بالميرانية من قررت الإلغاء . — فالحال لا ترجع في الحقيقة إلى خطر عام شامل وإنما رجع إلى باب واحد أو بائتين من أبواب الميرانية . وإذا حار أن يسمى ذلك تعطيلاً لسلطة البرلمان فإن ذلك لا يكون إلا إذا طلب البرلمان إلغاء المصالح كلها وإذا أمكن تصور ذلك فأننا نطلب أن يتقوا النص حرصاً على سياسة السداد لأنهما مدرآن خطراً أكثر من تعطيل الميرانية وهو مثل الحركة العامة .

حضرة توفيق دوس بك — ذ قبل حضرة عبد العزيز بك إن العرس تحويل البرلمان سلطة مثل الحكومة بإلقاء كل القوانين فإن المادة التاسعة لا تمنع الحذف فقط بل والتفويض أيضاً . فإذا قام خلاف في إذا كان طلب البرلمان مطعلاً للقانون أو غير مطعّل فحين يكون الحكم في ذلك ؟

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — الحكم للمجلسين طبعاً .

حضرة توفيق دوس بك — إذن النص موقوف على مشيئة المجلس .

حضرة الشيخ محمد حريت راضي بك — كل ما يمكن أن يستنتج الآن أن حجة القائلين بالحذف قوية بالنسبة لقاعدة العاشرة ، وأما أقترح حذفها . أما المادة التاسعة فتعقّد بمصروفات مدرجة تنفيذاً لقانون والقوانين واحية الاحترام والتقدير ولا يصح إلغاؤها خلال نظر الميرانية غير أنه أطلب تعديل من المادة التاسعة على الوجه الآتي : « المصروفات المدرجة في الميرانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها إلا بعد إلغاء القانون أو تعديله بالطريق العادي » .

حضرة محمد علي بك — أرجو جاء المادة التاسعة ، وليس العرس منها مثل سلطة البرلمان وإنما الواقع أن أمام الحكومة قوانين وضعت في هدوء وسكينة وقد أعتمدتها دستوراً لها في وضع الميرانية . ومراقبتنا للحكومة في وضع الميرانية إنما تكون طبقاً لتلك القوانين فإذا أراد البرلمان إلغاء قانون خلال نظر الميرانية فلا بأس هنا إلا بأن الإنشاء كان بناء على شهوة خاصة وإلا فما الذي كان يمنع البرلمان من إلغاء القانون قبل ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يظهر أن الحق للمجلس للجان حتى أريد به مسألة كلية أعلى من هذا بكثير . ذلك أن ميرانية البلد هي حياة البلد وروحه وقد وضع بحث الميرانية في يد الأمة مباشرة ولذلك جعل معظم الساندر الرأي الأول في الميرانية لتلك المجلس الذي هو أقرب المجلس اتصالاً بالأمة وهو مجلس النواب ونتيجة ذلك هائلة جداً لأن مجلس النواب له أن يقر الميرانية أو يسدها بالولاية

أو النقص ، أما مجلس الشيوخ فمحروم من زيادة الاعتادات وغاية ما في الأمر أنه إذا أخص مجلس النواب شيئاً كان لمجلس الشيوخ أن يردّه إلى الأصل الذي طلبته الحكومة . وقد يدعو التصرف في أموال الأمة في مجموعه إلى تمير شيء كثير حتى من القوانين . من أجل هذا كان قول الشراح الذين أشار إليهم حضرة إلياس بك عوض من أن تعرض المجلس للقانون أثناء نظر للبرانية عمل دستوري صحيح هو قول مؤسس على فكرة عالية جداً . لهذا لا زلت مصرأ على أن للمجلسين تحليل المصروفات أثناء نظر للبرانية ولو كان صادراً بها قانون . ومن أجل هذا لم يقبل الفرنسيون أن يقيموا من سلطة البرلمان الفرنسي في التعرض للقوانين خلال بحث للبرانية . أما القول بأن الشهادة قد تتحكم فأظن أنه يمكن القول به لا في قانون البرانية فقط بل في سائر القوانين ، ومع ذلك فهناك مجلسان يراجع كل منهما الآخر . ولهذا أرجو أن نحذفوا المادتين ١٠ و ٩ لأن فيهما ابتداء في التشريع لا تعرف نتائجه . ومن القواعد للقررة أنه إذا وجد شك في صلاحية مبدأ أو عدم صلاحيته وجب إبقاء القديم على قدمه .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأي على حذف المادة التاسعة .

( فقرر بالأغلبية حذفها ) .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المادة العاشرة ، ونصها :

المصروفات للدرجة في البرانية لمصلحة إدارة عامة قائمة لم يرد بها قانون يجوز حذفها أثناء نظر البرانية إلا إذا طلبت الحكومة إرجاع النظر في ذلك إلى ما بعد الفراغ منها . وكذلك الحال في النقص من تلك المصروفات إذا أدى إلى تعطيل تلك للمصلحة .

( فقرر بالإجماع حذفها ) .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المواد السادسة والسابعة والثامنة ، ونصها :

مادة ٦ — البرانية الشاملة للإيرادات البعولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل لتحسبها واعتمادها ؛ والسنة المالية بينها القانون .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

المجلس حر في حذف ما يرى حذفه من المصروفات ولو جنى على قانون من القوانين .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أريد أن أوجه سؤالاً إلى الهيئة ليجاب عليه في الحضر ، وهو هل يراد به حذف المادة التاسعة وبمد أن أعطي للبرانية صورة خاصة فوق القوانين وبمد أن أثبت للبرانية حكم غلص من حيث التوقيت — هل يراد أنه إذا رفع الاقتراح من أحد أعضاء المجلس بشأن إبقاء قانون أثناء نظر البرانية ألا يجرى الأمر في ذلك على ما يجرى عليه في الأحوال العادية من وجوب مرور دورتين بالمجلس ؟ ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الجواب على هذا يكون بعد بحث للوضع ودراسته .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة إلياس عوض بك — سألت حضرة عبد الحميد بدوى بك أسس سؤالاً ولم يجب عنه فلآن .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لقد بحثت في هذا الأمر وهيأت له الجواب : كانت اللادتان اللتان حذفنا ترميزاً إلى منع البرلمان من حذف المصروفات أو تقييدها بما يطل مصلحة قائمة إلا إذا أقر القانون للنقض ؛ لتلك المصلحة أو مكنت الحكومة من المناقشة في الموضوع . وسؤال حضرة بدوى بك هو : هل الإجراءات التي تجب في سن القوانين وإنها تتبع في هذه الحالة أم لا ؟



هذا سؤال في محله . والجواب أن الأمر يترك للمجلس يتصرف فيه كيف يشاء . والأمل أن المجلس حر في حذف ما يرى حذفه من المصروفات ولو جى على قانون من القوانين . ولكن للمجلس في لائحته الداخلية أن يخفف من وطأة هذا الأصل كما يشاء . قلت أوس إن مأمورية المجلس في الحقيقة المحافظة على مالية البلد وعدم إيهاط الأهالي بألوان الضرائب .

ولقد رأيت في كتاب دفعه إلى حمادة عبد الحميد مصطفى باشا ، وهو مطبوع في سنة ١٩٢١ ، بياناً للمفسر التي ترتب على ترك البرلمان يتصرف في الميزانية كما يشاء . فإذا المخرج كله هو من زيادة البرلمان للمصروفات لا من النقص منها كما كانت تنص المادتان المنقوتان فكانت أحكامهما على هذا قلباً للبادئ الصحيحة . وأورد ذلك الكتاب أمثلة عدة في حوادث حاول البرلمان الفرنسي فيها زيادة المصروفات ، وقد عولج أمر زيادة البرلمان للمصروفات بطرق مختلفة ولكن لم يتعرض أحد مطلقاً لقول بأن البرلمان ليس له نص المصروفات إلا بصروط مخصوصة كما كان يراد بالمادتين اللتين أحسنت عطفهما .

وعلى ذلك أرى أن نوافقوا على جوابي الذي قدمته في صدر هذا الكلام عن سؤال حمادة عبد الحميد مدني بك .

( قررت الهيئة بأغلبية الآراء للواقعة على هذا الجواب )

( ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن مشروع الدستور لم يبين الطريقة التي يجب أن تقرر بها الميزانية . ونذكر في هذا الشأن أن هناك طرقاً مختلفة تتبع في الخارج . ففي بعض البلاد تعتبر الميزانية قانوناً واحداً يسبق بطريقة عامة على ميزانية الإيرادات والمصروفات . وفي البعض الآخر يكون لكل وزارة — ميزانية منفصلة . كما أن بعض البلاد تقرر فيها الميزانية باباً باباً أو فصلاً فصلاً .

ويلاحظ أنه يجب — لضمان الرقابة البرلمانية الكافية على المصروفات — أن يكون تقرير الميزانية باباً باباً . وهذا هو ما اقترح في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨ .

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة ، وتقسيم كل قسم إلى مروع بمعدل المصالح الموجودة في الوزارة ، وتقسيم كل

مروع إلى ثلاثة أبواب .

وبهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وأمر المدد بعد أن كانت فاصرة على نحو عشرين باباً : وصارت مرافقة البرلمان

ناظمة إلى كل المروع والمصالح وذات سيطرة شاملة ؛ لأنه — بعد هذا التقسيم العتيق الواسع المدى — يكون النقل غالباً من باب

إلى باب . ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير .

### مشروع قانون

يربط للميزانية الصومعية لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ للبالية

مقدم باسم جلالة الملك من وزير البالية ( توفيق نسيم باشا )

حضرات النواب المحترمين :

لما تولت الوزارة الحالية الحكم في أواخر شهر يناير من هذه السنة كان مشروع الميزانية لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ قد تم إعدادها في مختلف مصالح الدولة منذ عدة أشهر ، وكانت وزارة البالية منصرفة إلى مراجعتها مراراً أخيرة . وعلى ذلك لم يكن من المستطاع تناول ذلك المشروع بحث جديد مفصل من غير أن يترتب على ذلك تأخير كبير في عرض الميزانية على البرلمان . فلهذا السبب لا يمكن عد التشروع للرفق بهذا دليلاً على سياسة مالية جديدة تقررها الحكومة .

على أن وزارة البالية قد أعدت النظر في تقديرات الإيرادات وجميع اعتمادات المصروفات وضيق نطاق أبواب المصروفات ، ولاسيما ما كان منها خاصاً بالموظفين والمستعجمين ، فخير في نهاية الأمر تحقيق التوازن بين الدخل والمخرج في السنة للبالية ١٩٢٤ .

وقد رأت الوزارة أيضاً أن تبحث شكل البرازية الحالية لئلا تترك إلى أية درجة يضيق هذا الشكل مع تأويل أحكام المادتين (١٣٨ و ١٤٣) من الدستور تأويلاً حراً وأساساً . فإن إقرار البرازية يكون باباً وباباً وفقاً لنسب المادة ١٣٨ ، غير أن ميزانية المصروفات كانت حتى الآن مقسمة إلى نحو من عشرين باباً فقط ، ويشتمل بعض هذه الأبواب على عدد كبير من الصالح أو الأقسام المختلفة ، بحيث إنه لو احتفظ بهذا التقسيم لما كان تخصيص الاعتمادات البرازية كافياً ، ولما استطاع البرلمان أن يقوم بالرقابة الواجبة بطريقة فعالة . ولذلك أدخل التعديل الآتي على ميزانية المصروفات :

كلمة « باب » الضميمة وضع محلها كلمة « قسم » وبقي « الفرع » على تسميته ولكنه قسم إلى ثلاثة « أبواب » : « باب خاص بالمهاجرات والأحر والبريات » ، و « باب خاص بالأعمال الجديدة » ، و « باب خاص بالمصروفات الأخرى » تحت عنوان « مصروفات عمومية » . وهكذا بعد ما كانت الاعتمادات المخصصة لوزارة المالية تؤلف باباً واحداً وتتأول ١٣ مصلحة أو قسماً مختلفاً ، أصبح كل من هذه الصالح أو الأقسام في البرازية الجديدة مقسوماً إلى ثلاثة أبواب .

أما هذا التعديل الذي سيغير عن ١٤٦ باباً فإنه يضمن تخصيص الاعتمادات والرقابة على البرازية إلى أقصى حد يصل إليه ذلك التخصيص وهذه الرقابة في أوسع البلاد الأجنبية ديمقراطية .

وهذا التعديل في تقسيم البرازية مبين في الكشف المرفق بمانون ربط المبراة ، كما أنه مبين في الكشف التوضيحية التي يتألف منها مجموع الميزانية العامة للدولة .  
( في ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ )

### تقرير لجنة المالية لمجلس النواب

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥

### شكل الميزانية

زادت الوزارة أبواب الميزانية فجعلتها ١٤٦ باباً بعد أن كانت لا تزيد على اثنين وعشرين ، ذلك رغبة منها في توسيع نطاق الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية مع ملاحظة أحكام المادتين ١٣٨ و ١٤٣ من الدستور لأن البرلمان متى أقر أحد أبواب البرازية تقيدت السلطة التنفيذية ببلع الاعتماد الذي صار تقريره لتلك الباب فلا يعود لها سبيل إلى تجاوزها إلا بموافقة جديدة من البرلمان . فكلما كثر عدد الأبواب قل الاعتماد المخصص لكل منها طبقاً بالنسبة لمجموع البرازية وزادت تبعاً لذلك قوة الرقابة البرلمانية وضائق نطاق تصرف السلطة التنفيذية فيصبح منحصر في تجاوز للقرار لئلا يند ما عند الاقتضاء مقابل وفر في بند أو بنود أخرى ضمن حدود الباب الواحد .

وقد بحث اللجنة في الوسائل التي يحسن اتباعها لمراقبة تصرف الصالح المختلفة داخل الحدود السابقة وسهل عليها حصره وكنل المالية عملها ببيان شقوى من مقتضاه أن وزارة المالية رأت ألا تحفظ بحق الإذن لوزارات الحكومة ومصارفها بتجاوز اعتماد بند من باب مقابل وفر في بقية بنود ذلك الباب إلا إلى حد معين على أن يكون الإذن فيها وراء هذا الحد من اختصاص مجلس الوزراء . وذلك توطئاً لزيادة الرقابة الداخلية لجهة الحكومة العليا على تنفيذ قانون البرازية في مختلف فروع الحكومة وتعميقاً مع اللبأ الذي حمل وزارة المالية على الأكثر من أبواب البرازية . وقد عين الحد المذكور بألف جنيه أو بمشء البند الذي يراد تجاوزه على ألا يتجاوز المشء عشرة آلاف جنيه ، وصرح حصرته أيضاً للجنة أن وزارة المالية ستعامل معاملة البند المتصل أجزاء البند المخصصة لكل نوع من المصروفات الآتية وهي :

- (١) ماهيات المستخدمين الثابتين والذوقين .
- (٢) ماهيات الخارجين عن هيئة المال .
- (٣) أجر الشغلة باليومية .
- (٤) للربحيات .

(هـ) كل عمل من الأعمال الجديدة على حدة - كما أنه من المقرر في جميع الأحوال أنه لا يلجأ للصرف على عمل لم يدرج له اعتماد في الميزانية دون أن يطلب من البرلمان وضع اعتماد إضافي له .

واللجنة توافق في ذلك وترى فيه دليلاً على احترام الوزارة للمراقبة البرلمانية وذلك بمهلها على سداد كل الطرق التي كان يمكن الالتجاء إليها محاولة تخطي قرارات البرلمان بخصوص الميزانية ، وهو عمل تصدق اللجنة أن المجلس بأجمعه يؤيده ويثنى عليه كل الثناء .  
( في ٧ يونيو سنة ١٩٧٤ ) .

أحمد رمزي بك — هذا ما رأيته في تقرير لجنة المالية ولي الخس في أن أبدى ملاحظات على ولائعها أن ينظروا فيها . وأيت في تقرير لجنة المالية أنها قالت إن وزارة المالية لم تحفظ بحق الإذن لوزارات الحكومة ومصارفها بتجاوز اعتماد بند من باب مقابل وفر في بقية بنود ذلك الباب إلا إلى حد معين على أن يكون الإذن فيها وراء هذا الحد من اختصاص مجلس الوزراء . وقد عين الحد المذكور بألف جنيه وكان في استطاعة اللجنة أن تشير على المجلس بوضع قانون لا أن تترك المسألة لمجلس الوزراء على أن هذا لا يمنع من أن مجلس النواب والشيوخ يصنعان قانوناً لذلك ويصدق عليه . مع هذا الشيء لم يرد في الدستور ولكن القوانين متممة للدستور .  
( في ١١ يونيو سنة ١٩٧٤ ) .

( أما ماجري بشأن ميزانية المعاهد الدينية فقد جاء في المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ المنشور بالوقائع المصرية عدد رقم ٣٥ الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ المادة الحادية والثلاثين منه ما نصه « لا يجوز إصدار إذن بصرف يتجاوز القدر المقرر في بند الميزانية الخاصة به إلا بقرار من المجلس الأعلى<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون في سائر البود من الباب غشه وفر يبادل تلك الريادة » ) .

موافقة المجلس على الابتداء بأخذ الرأي على الاقتراح الموافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ ) .

( في ٩ يونيو سنة ١٩٧٤ ) .

الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تحال إلى لجنة الاقتراحات .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ ) .

( بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ ) .

(١) إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .

(٢) لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .

(٣) مجلس الشيوخ الحق عند نظر ميزانية إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ .

( في ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٦ ) .

(١) هو المجلس الأعلى للأزهر .

- (١) ميزانية الجامعة تقدم إلى البرلمان جزءاً من ميزانية الدولة .
- (٢) وقف النظر في الاعتماد المطلوب للجامعة حتى ترسل إلى البرلمان ميزانية الجامعة .
- (٣) يجري على ميزانية دار الكتب المصرية ما يجري على ميزانية الجامعة .

### ميزانية وزارة المعارف

جلسى التراب

.....  
 .....  
 .....  
 .....

غرى عبد النور بك — هل وصلت ميزانية الجامعة إلى المجلس ؟

وزير المعارف العمومية — ستسل البيانات في أول الأسبوع المقبل .

محمد صبرى أبو علم افندى — هل نعلم من ذلك أن الميزانية الخاصة بالجامعة لا تعرض على المجلس كباقي أبواب ميزانية وزارة المعارف ؟

وزير المعارف العمومية — مشروع ميزانية الجامعة كان موصفاً لبحث اللجنة المالية وسيعرض على مجلس الوزراء في الجلسة التي ستعقد غداً .

وليم مكرم عبيد افندى — الذى زبد أن نفهمه هو : هل ستعرض ميزانية الجامعة على المجلس لإقرارها بأياً كباقي أجزاء للبرانية أو أن الجامعة استقلت أيضاً ؟

وزير المعارف العمومية — قلت إن البيانات ستقدم إلى المجلس . والذى أراه أن الوقت المناسب للبحث في كيفية نظر المجلس في ميزانية الجامعة هو عند عرض هذه البيانات .

وليم مكرم عبيد افندى — أياً كان القرار الذى سيتخذ أرى أنه يلزم أن تقرر أن ميزانية الجامعة جزء من ميزانية الدولة ، ويلزم أن يخصص المجلس كما يبحث سائر أجزاء الميزانية وأن يقرها بأياً . فهل لدى الحكومة اعتراض على ذلك ؟

وزير المعارف العمومية — هناك نقطة قانونية ستعرض فيما بعد . وميزانية الجامعة وضمتها مجلس إدارتها طبقاً لنص المادة ١٣ من قانونها ، ولم أطلع عليها إلى الآن ، وكذلك لم يطلع عليها مجلس الوزراء .

وليم مكرم عبيد افندى — يجب إيقاف اعتماد المبلغ المخصص للجامعة حتى ينظر المجلس ميزانيتها .

أحمد رمزي بك — هل تعدنا الحكومة أنها لا تصرف في شيء من ميزانية الجامعة قبل عرضها على المجلس ؟

وزير المعارف العمومية — طبعاً الحكومة لن تصرف في شيء من ميزانية الجامعة قبل عرضها على المجلس .

الرئيس — قدم الأستاذ ولم مكرم الاقتراح الآتي :

« أقترح على هيئة المجلس للمقرر أن ميزانية الجامعة تقدم إليه بكرة من ميزانية الدولة ، وأن يوقف كل اعتماد يخص الجامعة إلى وقت تقديم الميزانية المذكورة » .

إبراهيم الملباوى بك — هذا الاقتراح لا يخلف عما قرره لجنة المالية بخصوص اعتماد ميزانية الجامعة .

الرئيس — هناك فرق بسيط لأن اقتراح الأستاذ ولم مكرم يشتمل على مسألة لم ترد في قرار لجنة المالية لأنها ذكرت في تقريرها ما يأتي : « فاللجنة لا يسعها إلا أن توقف النظر في هذا الاعتماد حتى ترسل إليها ميزانية الجامعة لبحثها » .

أما اقتراح الأستاذ وليم مكرم فيشمل فضلاً عما تقدم « أن تعرض ميزانية الجامعة على المجلس بكرة من ميزانية الدولة » .  
إبراهيم الملباوى بك — لا مانع من أن نوافق على قرار لجنة المالية واقتراح الأستاذ وليم مكرم .  
( أصوات : موافقون ) .

( فوافق المجلس على قرار لجنة المالية واقتراح حضرة وليم مكرم عبيد افندى ) .  
الرئيس — حال دار الكتب المصرية بمائة مائة حالة الجامعة . فهل نوافقون حضراتكم على أن يوقف صرف الاعتماد الخاص بها حتى يقدم مشروع ميزانيتها للمجلس ؟

( أصوات : موافقون ) .  
( فوافق المجلس على أن يوقف صرف الاعتماد المخصص لدار الكتب حتى يقدم مشروع ميزانيتها ) .  
( ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

جعل بدء السنة المالية أول مايو بدلاً من أول أبريل .

الرئيس — ننقل الآن إلى نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون تعديل بدء السنة المالية .  
تليت للكتابة الآتية ، ونصها :

« حضرة صاحب البعولة رئيس مجلس النواب

أنترف بأن أرفع لبعولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بتعديل بدء السنة المالية ، راحياً عمره على هيئة المجلس  
لنظرة بصفة مستعجلة .

وقد انتخب اللجنة حضرة راغب إسكندر افندى مقررأ لها .

ونفضاوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ،

رئيس لجنة المالية

إساعيل صدق »

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦

راغب إسكندر افندى ( للقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير لجنة المالية ومشروع القانون .

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون تعديل بدء السنة المالية

أحيل على اللجنة مشروع القانون الخاص بتعديل السنة المالية الحالية ، وقد بحثته في جلستين متواليتين واستمرت جميع الأسباب التي يفتها وزارة المالية كما استأست برأى مالى وزير المالية . وقد بينت الوزارة في مذكرتها الرافعة لهذا التقرير الأسباب التي دعها إلى طلبه .

وقد ظهر أيضاً من الوجهة العملية أن تأخير ابتداء السنة المالية الحالية مما يساعد كثيراً على بسط التقديرات وخصوصاً فيما يتعلق بوزارتى للطرف العمومية والأشغال بالنسبة للصروفات ، وللواصلات والمالية بالنسبة للإيرادات والمصروفات مما ؛ كما يفسح المجال لوزارة المالية في مناقشة الوزارات المختلفة في تقديراتها والتدقيق فيها تدقيقاً يتفق مع الرغبة العامة في الاقتصاد من جهة وإبقاء إيرادات البعولة من جهة أخرى . وقد كان من الأسباب التي عرضت أيضاً أن الوقت لا يتسع بالنسبة لإجازات الموظفين خصوصاً كبارهم ، وأن غيابهم هذا مما قد يسلط درس الميزانية في الوقت المناسب . ومع أن اللجنة تلاحظ أن إجازات الموظفين لا يجب أن تكون سبباً لتعطيل

الأعمال الحكومية وخاصة ميزانية الدولة ، كما لا يصح الإفراط في هذه الإجازات إلا أنها تهدر ما قد يترتب على مقتضيات منحها . من تأخير العمل قليلا .

وقد بحث اللجنة أيضاً في التوفيق بين نص الدستور الخاص بده دور الانقضاء للبرلمان وانتهائه وبين مقتضيات التعديل المطلوب لتقوسه على وزارة المالية ، فرأت أن تأخير ميماذ السنة المالية شهراً واحداً بحيث ينتهى في أول مايو وينتهى في آخر أبريل من كل سنة يكون فيه الكعابة التامة . وقد وافق معالى وزير المالية على هذا التعديل وصادقت عليه اللجنة بالأغلبية . وكان رأى الأقلية أن لا محل للتعديل .

وعلى هذا يلحق شهر أبريل سنة ١٩٢٧ بميزانية السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وتعرض تقديرات إيراداته ومصروفاته للبرلمان لاعتماده ، ويتبع ذلك أن يلحق الحساب الختاي عن هذا الشهر بالحساب الختاي عن السنة المذكورة أيضاً . وبالنسبة لضيق الوقت ومقتضيات الدستور رؤى أن يمرض مشروع القانون على المجلس بصفة مستعجلة . انلك تشرف لجنة المالية بمرض مشروع القانون الآتى نصه على مجلس النواب للتعديق عليه وهو :

### مشروع قانون بتعديل السنة المالية

نحن مؤاذاً الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - اعتباراً من سنة ١٩٢٧ يكون بده السنة المالية التى تنظر الى عشر شهراً أول مايو وتكون نهايتها ٣٠ أبريل من السنة التالية .

مادة ٢ - يلحق شهر أبريل من سنة ١٩٢٧ بالسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وتعرض تقديرات الإيرادات والمصروفات للشهر المذكور على البرلمان لاعتماده .

ويلحق كذلك الحساب الختاي لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بالحساب الختاي لإدارة المالية عن عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٣ .

مادة ٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الصولة وأن ينشر فى المريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الصولة .

### مذكرة مرموعة إلى مجلس الوزراء

نفت المادة ١٣٨ من النظام الدستورى للدولة المصرية على وجوب تقديم الميزانية إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لتقصيا واعتمادها .

أما السنة المالية فيمينا القانون .

والقانون المعمول به الآن بهذا الشأن هو قانون ٢١ لسنة ١٩١٣ الذى جعل بداية السنة المالية أول أبريل ونهايتها ٣١ مارس . وقد دل الاخبار على أن هذه اللواعيد لا تساعد وزارة المالية على إعداد مشروع الميزانية على الوجه الأكمل .

فإنه طبقاً لأحكام المادة ١٣٨ للتقدم ذكرها يجب أن يكون مشروع الميزانية مقمداً للبرلمان قبل أول يناير فيمينا لوزارة المالية والحالة هذه أن تعرض للمشروع على مجلس الوزراء فى أوائل ديسمبر .

ولا يلحق أن وزارة المالية تحتاج إلى ثلاثة أشهر على الأقل لبحث اقتراحات الوزارات والمصالح المختلفة ومناقشتها وتعديلها وإعدادها للطبع مما يعم على تلك الوزارات والمصالح تقديم ما لديها من الاقتراحات في شهر سبتمبر أو قبل ذلك التاريخ ، وهو موعد لا يساعد الصالح ولا وزارة المالية على ضبط التقديرات بوجه عام بطريقة تنطبق على حقيقة العوامل التي تؤثر في الإيرادات والمصروفات ، لأنه يسبب تضارب تلك العوامل في مثل هذا التاريخ المتقدم .

خلافًا لهذا المخطور وتوسيعًا لوقت للتروك لوزارة المالية لبحث مشروع الميزانية وإعداده رأت هذه الوزارة أن تعدل بداية السنة المالية لتصلها في أول يونيه من كل عام بدلًا من أول أبريل .

وقد وضعت تلك مشروع قانون مرفق بهذه المذكرة . وقد أقرت اللجنة التشريعية الاستشارية صيغته فهو مرفوع لمجلس الوزراء للتكرم بالموافقة عليه وتوطئه لمرسه على البرلمان ؟

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

الرئيس	السكرتير
مرفق حنا	الجيليل

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون في مجموعه ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — لننتقل الآن إلى نظره مادة مادة .

حسن صبرى بك — عندما بحث لجنة المالية مشروع هذا القانون أقرته أكثرية أعضائها . أما الأقلية التي أنا منها فلها فيه رأى آخر . على أني أكمل الآن بصفتي الشخصية لا بمثل تلك الأقلية .

وقد رأت أغلبية أعضاء المجلس نظر مشروع هذا القانون بصفة مستحبة ووافقت عليه في جملة . وإنى أنساها الآن عن سبب هذا الاستعجال .

الرئيس — إنى أتمنك من مناقشة ما قرره المجلس .

حسن صبرى بك — هو كذلك ، بهم المجلس أن يفسح الوقت للحكومة لبحث الميزانية ، كما أنه يجب عليه أن يحفظ الوقت المناسب لنقص الميزانية التي هي في الواقع أهم ما يمرض عليه من الأعمال وأعظم وأدق ما يمس به . ولقد حدد القانون النظام دور انعقاد المجلس بستة أشهر على الأقل وأقرم الحكومة بتقديم الميزانية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . وقيل إن السنة المالية تحدد بقانون ؟ وقد كان أول السنة المالية ينتهي القانون الذي كان معمولًا به وقت تنفيذ الدستور أول شهر أبريل من كل سنة .

وعلى ذلك يكون نصف مدة الدورة البرلمانية قد خصص لبحث الميزانية ، أو عبارة أخرى توضح الميزانية تحت تصرف المجلس نصف مدة انعقاده .

وعلى ذلك يكون الدستور قد خصص للمجلس ربع السنة لدرس الميزانية كما خص الحكومة ثلاثة أرباع السنة . هذا فضلا عن أن الحكومة تشغل بيث للميزانية أثناء اشتغال المجلس بها ، سواء أكان ذلك البحث في لجنة المالية أم في جلسات المجلس . فكأنتم الحكومة والحالة هذه تضع للميزانية وتنتظر في طولها السنة ، والشهور التي أعطيت للمجلس لبحث الميزانية هي يناير وفبراير ومارس ، وهذا التحديد ينطبق على مقتضيات العمل عملا . إذ يمكن البرلمان من بحث الميزانية إلى نهاية دور الانعقاد ، أعني الأسبوع الأخير من شهر مايو .

فلذا ما تأخرت هذه الصور الثلاثة كانت النتيجة أن المجلس لا يبدأ بنظر للميزانية إلا في فبراير .

وإذا فرضنا أن لجنة المالية عدلت عن الطريقة التي سلكها إلى الآن تسهلا للعمل ورأت أن يجبها للميزانية يجب أن يكون تماعا قبل أن تقدمه للمجلس لاحتاجت على الأقل إلى شهر ونصف ولاحتج المجلس إلى مثل هذه اللة ، وبذلك لا يبقى لمجلس الشيوخ حتى انتهاء

الدور إلا مدة تقل عن شهرين . وهذا أقل ما يمكن من الوقت ليتمكن البرلمان من درس الميزانية لا سيما إذا اقترنا حدوث خلاف بين المجلسين في نظر باب من أبواب الميزانية ، إذ لا بد في هذه الحالة — كما تطعون — من عقد المؤتمر وعرض الخلاف عليه .

يتضح لحضراتكم من هذا أن النتيجة المحتمة هي أن الوعد الذي يجب أن تقدم فيه الميزانية لمجلس النواب هو شهر يناير ، فلذا تأخر ميماد تقديمها تخم على البرلمان أن يشتغل في شهرى مايو ويونيو .

إن الحكومة تشتغل مدة ثلاثة شهور قبل الإجازات ، وهي أبريل ومايو ويونيو؛ وثلاثة شهور الإجازات ، وهي يوليو وأغسطس وسبتمبر (ومن الضروري أن إجازات الموظفين لا تؤثر في نتيجة أعمال الوزارات ) ؛ كما أنها تشتغل أيضاً في شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ، وهذه الثلاثة الشهور الأخيرة كافية لإعداد الميزانية .

وخلاصة القول إنه لا يجوز أن نلجأ إلى الترشيع لإجراء التغييرات كلها اقتضت الإرادة ذلك ، بل الواجب ألا نلجأ إليها إلا عند الضرورة القصوى ، وأرى أن تعديل بدء السنة لا يتفق مع العمل ولا مع الصلحة العامة ، ولذا أقترح رفض المشروع .

الدكتور حسين يوسف عامر — إلى معارض في المشروع ، ومعارض ليست مبنية على الأسباب التي أبدها الأستاذ حسن بك سبرى ، ولكن نحيل إلى أن هذا المشروع لا يتفق تماماً مع الدستور ، وأن السبب الرئيسى الوارد بمذكرة المالية هو احتياج وزارة المالية إلى ثلاثة شهور لنظر الميزانية ومهاجمة ميزانيات الوزارات الأخرى مع أن الدستور لا يعطى لوزارة المالية أية هيمنة على الوزارات الأخرى . الرئيس — أتقول إن للمشروع مخالف للدستور ؟

الدكتور حسين يوسف عامر — إذا كان لدى وزارة المالية أى اعتراض بشأن ميزانية أية وزارة فليها أن تبدي هذه الملاحظات والاعتراضات للمجلس عند نظر ميزانية تلك الوزارة ، وهو صاحب الكلمة العليا . أما أن تأتي وزارة المالية وتعارض وزيراً ما بشأن مشروعات يريد إدماجها في الميزانية فهذا يتناقض مع المسؤولية الوزارية ويقيد حرية الوزير في أعمال وزارته .

الرئيس — هل يريد أحد من حضراتكم الكلام ؟

( أصوات : لا ) .

الرئيس — إذن الموافق على رأى المخالفين بضرر لجنة المالية يقف .

( وقف عضو واحد ) .

الرئيس — لنأخذ الآن الرأى على المشروع مادة مادة .

( في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

لا يحدد قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتماداً على إسئلاها إلى زمنها .

جلس الشيوخ

هذا وقد لاحظت اللجنة ( لجنة الأرقام ) أن مشروع القانون (١) الذى قدمته وزارة الأوقاف لمجلس النواب كان خلواً من عبارة « يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » الواردة في المادة الخامسة من المشروع ، وأن المشروع الذى أقره مجلس النواب اشتمل على هذه العبارة في المادة المذكورة ، فتباحث اللجنة في هذه المسألة ورأت حذف هذه العبارة من المادة الخامسة لأن الميزانية بقسميها ( الإيرادات والصرفات ) غير قابلة بطبيعتها لأن تحديد العمل بها موعد غير بدد المدة التى وضعت لها ، بل إن الإيرادات هي عبارة عن تهديرات لما ينتظر تحصيله في هذه السنة ، فهي بطبيعتها ذلك لا تحتمل تحديد مدة أخرى للعمل بها . وللصرفات هي حصر لنققات البوالة في السنة التى تتناولها الميزانية مهما يكن التاريخ الذى يصدر فيه قانونها ، وهذه المدة قد حددها القانون .

يضاف إلى ذلك أن تحديد موعد للعمل بالميزانية الجديدة في هذه الحالة ، أى بعد انقضاء زمن من شهر إبريل يترتب عليه اعتبار الميزانية الجديدة نافذة عن السنة التى على نشرها فقط ، واعتبار أن السنة السابقة إنما تسرى عليها الميزانية القديمة طبقاً لسنة ١٤٢٢ من الدستور ، وهذا يؤدى إلى ترك السنة السابقة على التشرير بميزانية .



ومما يؤيد ذلك أن المصل قد جرى على ألا يحدد في قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتدأ على إسنادها إلى زمنها . وأقرب مثل لدينا هو قانون ميزانية الدولة عن شهر إبريل الذي اعتمدته المجلس أخيراً ولم تذكر فيه هذه العبارة .

فلهذه الأسباب ترى اللجنة التصديق على مشروع القانون مع حذف عبارة « ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » من المادة الخامسة وإعادته إلى مجلس النواب ؟

رئيس اللجنة  
أحمد طي

وافق المجلس على رأى اللجنة في أنه لا يجوز أن ينص في القانون على « ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .  
على مشروع القانون مثلاً ، وهذا نصه :

### مشروع قانون

بتقديرات إيرادات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ الذى تقرر إلحاقه بميزانية سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٧  
وبالاعتادات الإضافية اللازمة لمصروفاته

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقرر إيرادات الأوقاف الخيرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٤٠٣٣٣ جنيهًا مصريًا وتفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ المالية اعتادات إضافية لمصروفات هذه الأوقاف عن الشهر المذكور بمبلغ ٨١٣٠٠ جنيه مصري حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — تقرر إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بمبلغ ١٣٥٤ جنيهًا مصريًا ، وتفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ المالية اعتادات إضافية لمصروفات هذه الأوقاف عن الشهر المذكور بمبلغ ٢٤٩٥ جنيهًا مصريًا حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ — تقرر إيرادات الأوقاف الأهلية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بمبلغ ١٥١٧٨ جنيهًا مصريًا وتفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ المالية اعتادات إضافية لمصروفات هذه الأوقاف عن الشهر المذكور بمبلغ ١٩٨٩٢ جنيهًا مصريًا حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ — تؤخذ زيادة مصروفات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ لكل من الأوقاف اللينة بالمواد السابقة من زيادة إيرادات ميزانيتها في السنة المالية الحالية التى ألحق بها الشهر المذكور .

مادة ٥ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ؛ وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
( فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها المحتلى بقانون .

( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٥٣ ) .

( فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

(١) الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس المديرية والمجالس المحلية يجب إدراجها في الميزانية .

(٢) الميزانية ما دامت معروضة على المجلس يصح أن يضاف إليها أو يخص منها حسب ما يقرره المجلس ، ولو كان هذا بعد إقرار أحد شطريها .

### قرار لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الداخلية

جلس التراب

عبد يوسف بك — تملون حضراتكم أن المجلس قرر أن تنتظر اللجان ميزانيات الوزارات الخاصة بها . وقد نظرت لجنة الداخلية في ميزانية وزارة الداخلية ووضعت في تقريرها عن تلك الوزارة ملاحظة لم أر عليها رداً في تقرير لجنة المالية ، مع أن هذه الملاحظة مهمة جداً وهي واردة في الصفحة الثامنة والعشرين من مجموعة تقارير اللجان عن مشروع الميزانية تحت عنوان « الإيرادات التي تحصلها الداخلية من مجالس المديرية والمجالس المحلية » ، وإنني أتلو على حضراتكم نص الملاحظة ، وهو :

« لاحظت اللجنة أن هذه الإيرادات لم تدرج في مشروع ميزانية هذا العام ولا في الميزانيات التي قبلها . فأتت سعادة وكيل الداخلية عن سبب ذلك ، قدم لها البيان المرافق لهذا التقرير ، ووعد بأن تدرج هذه الإيرادات في الميزانية اعتباراً من السنة المقبلة . فأكثفت اللجنة بهذا الوعد » .

هذه هي الملاحظة بالحضرات السادة . وقد اخلعت على البيان التي قدمه سعادة وكيل الداخلية ، فرأيت أن الحكومة تحصل من المجالس البلدية والمحلية — التي لها شخصيات معنوية كما نعرف — آلافاً من الجنيهات ذكرت في التقرير ولم تكن واردة في ميزانية الدولة .

إن هذه الإيرادات لا تؤخذ تبرعاً ولا تؤخذ لغير الحزاة العامة ، فما معنى عدم دخولها في ميزانية الدولة ، وبالتالي خروجها عن مراقبتنا ؟

وعد سعادة وكيل الداخلية بأن يدرج هذه الإيرادات في الميزانية اعتباراً من السنة المقبلة . ولست أدري — وسعادة وكيل الداخلية يتصرف أنها حق للدولة — ما الذي يمنع من إدراجها في ميزانية هذا العام ؟

لهذا أقترح أن تدرج هذه المبالغ في مشروع ميزانية وزارة الداخلية هذا العام حتى تكون تحت مراقبتنا .

المقرر — إن لجنة المالية لم تعرض للملاحظة التي أشار إليها حضرة الضو المحترم ، لأن لجنة الداخلية ضما قد اكتفت بوعد سعادة وكيل الداخلية ، ويظهر أن حضرة الضو المحترم بخلاف اللجنة في رأيها .

الرئيس — إن هذه المسألة مسألة أموال ، فلم لا تدرج في الميزانية ؟

المقرر — هذه إيرادات ، ونحن قد انتهينا من فطر الإيرادات .

الرئيس — إن الميزانية مدامت معروضة علينا فيصح أن يضاف إليها أو يخص منها حسب ما يقرره المجلس .

المقرر — لقد جرى البحث في هذا الموضوع . ولجنة المالية لا ترى مانعاً من أن يسي بهذه المسألة وأن يدرج المبلغ في ميزانية هذا العام .

وكيل الداخلية — وزارة الداخلية لا ترى مانعاً من إدراج هذه المبالغ في الميزانية العامة من إيرادات ومصروفات ، ولكمها أرادت أن تهرث لتجد الطريقة التي تتمكن بها من إثبات هذه المبالغ في الميزانية لأنها في الواقع غير ناجية بل تنقص وتزيد تبعاً للظروف .

إدارة البعثات مثلاً تأخذ ٢٪ من قيمة العمليات ، وهذه القيمة لا يمكن تقديرها قبل أن يعمل تقدير للعملية نفسها . وكذا الحال فيما يتعلق بالمشتريات والتفتيش وغيرها .

فلبالبح كما يرون حضراتكم غير ناجحة . على أننا قد اتفقا مع وزارة المالية على وضع قواعد أساسية لإثبات هذه الإيرادات أولاً ، ثم لإثبات قيمة المبالغ التي تصرف منها ثانياً . وعلى أية حال فليست هذه المبالغ ضامنة بل هي مربوطة بحساب دقيق بوزارة الداخلية تحت إشراف مراقبة حسابات وزارة المالية .

ووزارة الداخلية تعد بإدراج هذه المبالغ في ميزانية العلم المقبل إيراداً ومصروفاً .

الرئيس — لم أدرج هذه المبالغ في ميزانية هذا العام ، ولو على وجه التقريب ، حتى تكون تحت إشراف المجلس ؟ على أن تقدير إيرادات الدولة ومصروفاتها في الميزانية إنما هو تقدير تقريبي . والحساب الختامي هو الذي يبين الأرقام الحقيقية ، إيراداً كانت أو مصروفاً .

وكيل الداخلية — لا مانع لدينا من هنا .

المقرر — يقول لي حضرة يوسف مرزا بك مراقب الميزانية بالية إن حساب الإيرادات الخاصة بالمبالغ المذكورة يحتاج إلى وقت في وزارة المالية لوضع القواعد التي يمكن بها تقديرها . وإن بين وزارتي الداخلية والمالية خلافاً في قيمة الأهر ٢٪ التي تتقاضاها وزارة الداخلية على العمليات التي تقوم بها المجالس البلدية . فبينما ترى وزارة الداخلية أخذ هذه القيمة من إيرادات البلديات نفسها ، ترى وزارة المالية أخذها من اعتماد العملية كما يحصل في الحكومة . وهناك أخذ ورد بين وزارتي المالية والداخلية وبين الداخلية والبلديات ، وكل هذا لا يمكن أن يتم بين يوم وآخر .

الرئيس — إن حساب هذه المبالغ — كما ذكر — مادة وكيل الداخلية — مضبوط في الورادة ، فيمكن إحراء ما يلزم نحو وضع قاعدة ثابتة يمكن بها إدراج هذه المبالغ في الميزانية على أن ترد إلينا قبل الانتهاء من نظر الميزانية .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن تدرج الإيرادات التي تحصلها الداخلية من مجالس المديرية والمجالس المحلية في ميزانية هذا العام ؟

( موافقة عامة ) .

( في أول يونيو سنة ١٩٣٧ ) .

(١) حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق . وله أن يعدل فيها بالنقص والزيادة والإنشاء

والإنشاء كيفما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناءه الدستور بنص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، والمادة ١٤١

الخاصة بأنشاط الدين الصوى والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) .

(٢) عندما يقرر أي تعديل في الميزانية يقرب عليه تصديق أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة

تتضمن هذا التعديل أو الحذف .

(٣) يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

#### تعديل القوانين المالية أثناء بحث الميزانية

وزير المالية — سبق البحث في هذا المجلس في مسألة أثارها بعض حضرات الأعضاء وهي تقرير الحق للمجلس في تعديل القوانين المالية أثناء بحث ميزانية الدولة . وطلبت الحكومة إذ ذاك أن يؤجل البت في الأمر حتى تدل برأيها فيه . وقد أعدت بيانها ، وأنا مستعد لتقديمه إذا سمع المجلس بذلك .

( أصوات : فضل ) .

وزير الحقانية — تنص المادة ١٣٤ من الدستور على أنه « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

وليس ميزانية الإيرادات إلا تخدير ما يتوقع تحصيله من الضرائب والرسوم بحسب القوانين الخاصة بها .

فبناء على ذلك لا يجوز تعديل تلك القوانين بمجرد الاقتصار على تعديل أرقام الميزانية ، بل لا بد من نصوم قانونية معدلة للقوانين المذكورة وتوضع وتقرر طبقاً للإجراءات التي يقتضيها الدستور واللائحة الداخلية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القوانين تسن على وجه الثبات والديموم . وأما قانون الميزانية فهو قانون موقت لمدة سنة واحدة .

وليس من المرغوب فيه تضمين قوانين مؤقتة خصوصاً معدلة لقوانين ثابتة ؛ لأن اتباع مثل هذه الطريقة في سن القوانين من شأنه أن يحدث اضطراباً في التشريع بسبب ما يحدث من التغيير الكبير في النصوص مع توالي الزمن ، وما يقرب على ذلك من معرفة الناس والمسنوخ منها ، وتفتت أحكام القانون الواحد في مصادر متعددة .

وإذا كان العمل قد جرى في فرنسا على تضمين الميزانية أحكاماً قانونية معدلة للقوانين الخاصة بالضرائب والرسوم ، مع مراعاة التوازن بين الإيرادات والمصروفات ، فإن هذا العرف قد لقي معارضة من علماء القانون ، بل إن لائحة المجلس الداخلية تناولته بالتضييق والتقييد .

والحكومة لا ترى أن هناك ما يدعو لاتباع هذه الطريقة مع إمكان الوصول إلى الغاية نفسها من طريق دستوري بعيد عن النقد وهو تقديم مشروعات بقوانين تنظر وتقرر بطريق الاستعجال عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .

هذا هو بيان الحكومة . وقد عني أن أثناء بحث المسألة ملاحظتان أرى أن أدلى بهما حضراتكم ليتضح لكم بعض النتائج للترتبة على الأخذ بالبلد الآخر .

فأولى للملاحظتين أن تقرير حق المجلس في تناول القوانين المالية بالتعديل أثناء نظر الميزانية ، يقابله حتى الحكومة في مثل هذا التعديل ، بناء على مبدأ تقابل الحقوق بين الميئين . ويظهر أن العرف للتعديل في فرنسا إنما يبنى على أن الحكومة كانت هي البادئة بتحويل نفسها حق تعديل القوانين المالية بحسب عرض الميزانية . فرأى المجلس أن يقابل ذلك بحق يقره لنفسه حتى يكون في استطاعته هو الآخر أن يعدل القوانين المالية أثناء نظر الميزانية . والظاهر أن الوزراء هناك — تحوياً لتوازنة بين الإيرادات والمصروفات — كانوا عند حصول العجز يمدون من أسهل الأمور أن يزيدوا ما شاءوا من الضرائب بمجرد تعديل في أرقام الميزانية ، دون الالتجاء إلى طريق التشريع العادي الذي تعرفون صوته ، فإذا قرر المجلس لنفسه حق تعديل القوانين المالية أثناء نظر الميزانية ، فإنه يكون مستمداً لأن تطلب منه — لا أقول حكومة اليوم بل أية حكومة في المستقبل — تحويلها هذا الحق ، فتجابه بتعديل في الضرائب حسباً يترامى لها عند عرض مشروع الميزانية .

أما للملاحظة الثانية ، فهي نتيجة طبيعية للملاحظة الأولى ، وهي أنه قد ترتب على اتباع هذا العرف في فرنسا أن كل ميزانية أصبحت متضمنة بالنصوص القانونية أكثر من الميزانية التي سبقتها ، ذلك لأن قوانين الميزانية صارت جامعة لنصوص مختلفة بعضها خاص بالمعاش والمعيشة وبعضها خاص بـروم الشؤد وبعضها خاص بالمدراس إلى آخر ما هنالك من أبواب الإيرادات المتنوعة ، حتى أصبح قانون الميزانية عبارة عن كشكول لنصوص قانونية من كل نوع . ولعل المحسوس أممي : ذلك أن قانون الميزانية عدداً لا يتجاوز الثلاث للوادر ، أما في فرنسا فتقانون الميزانية عن سنة ١٩٢٥ مثلاً قد بلغ ٣٣٠ مادة ، وذلك نتيجة اتباعهم تلك الطريقة التي يتفحصها بحق علماء الدستور .

فالذي أريد لفت النظر إليه الآن هو أن هذه النتيجة التي يئن منها رجال الهيئات الرسمية في فرنسا بسبب تورطهم في طريقة تعديل القوانين المالية عند بحث الميزانية ، هذه النتيجة هي التي سوف نصل إليها حتى إذا اتبعنا تلك الطريقة .

إسابعاً صدق باشا (مقرر لجنة المالية) — إن بحث الحكومة قد تناول طرفاً واحداً من الموضوع الذي أثير في المجلس ، لأن المسألة التي عرضت هي خاصة بفتح اعتادات جديدة غير واردة في مشروع ميزانية الدولة ، وقد كان محل التناؤل : هل هذه الاعتادات الجديدة تصدر بقانون أم لا ؟ فرد الحكومة لم يتناول هذا الموضوع ، بل تناول موضوع الإيرادات .

ولا أظن أن أحداً من حضراتكم مخالف الحكومة في نظرتها فيما يتعلق بالإجراءات التي تكون في الأصل مقررة بقانون ، بمعنى أنه إذا أكل بين الإجراءات ضريبة مقررة بقانون ورأى المجلس تعديلها ، فلا يجوز له أن يمسها إلا إذا كان تعديله هذا مصحوباً بقانون . ولكن هناك من أنواع الضرائب أو الرسوم ما لم يقرر في الأصل قانون ، وبالتالي لا يحتاج تعديله قانون . وأظن أن هذا هو الشأن بالصفة لما يربو على نصف إيرادات الدولة . هناك مثلاً إيرادات تأتي من طريق العملة ، وهذه لم يصدر بها قانون ، فالتعديل فيها لا يحتاج لإصدار قانون . وهناك أيضاً رسوم مقررة بلوائح يصدرها وزير ولا يقرها مجلس الوزراء ، وهذه الرسوم إن احتاج الأمر لتعديلها تعدل بدون حاجة إلى قانون . كل هذه المسائل كما تريد أن نعرف فيها رأي الحكومة المحترمة ، حتى إذا دعا الحال لتعديل هذه الرسوم نكون على بينة فيما إذا كان هذا التعديل يقتضى إصدار قانون أم لا .

وكلامى هذا ينسب على الإيرادات والمصروفات التي لم تقرر في الأصل بقانون .

وزير المالية — إن تحت الحكومة ترتب على المناقشة التي أثيرت بالمجلس عن رسوم التسجيل ، وهي مقررة قانون . والبيان الذي ألقته على حضراتكم هو رأي الحكومة فيما يخص الضرائب التي تكون مقررة قانون وبراد تعديلها . أما فيما عدا ذلك فلا يتعرض له بيان الحكومة .

الدكتور أحمد ماهر — ليسمح لى معالى للقرر أن أخاطبه في الرأي الذي أبداه .

تناولت الحكومة الموضوع من جهة ، وتناوله معالى للقرر من جهة أخرى . فأسأله التي آثارها الحكومة هي : هل للمجلس ، هند نظره مشروع للزيادة ، الحق في تعديل أبواب الإيرادات ، حتى للقرر منها بخواين ، أم لا ؟

والسأله التي آثارها معالى للقرر هي : هل للمجلس أن يقرر إضافة اعتادات جديدة غير التي طلبتها الحكومة أم لا ؟

وعندي أن الرأي الصحيح هو أن المجلس يملك الحقين معاً . فله أن يغير الزيادة والتقصان في الإيرادات ، كما له أن يغير الزيادة أو التقصان في أبواب المصروفات ، وذلك تحت اقتضيات الحاجة في كلا الحالتين . والأسفل في البرانيات أن المجلس لا يقرر مصروفات ما لم تكن هناك مصلحة في تقريرها . ومنه تقررت المصروفات وجب إيجاد الإيرادات التي تتطلبها . على ذلك وجدت المجلس إزاء الصعوبة الآتية : وهي وجود مصروفات تقرر ولكن القوانين القائمة لا يكفي تنميتها لسداد هذه المصروفات أو يأتي تميزها بإيرادات تزيد على المصروفات . فإن سكنت المجلس على هذه الحالة نتج عن ذلك إما محز الزيادة في الحالة الأولى ، وإما تحميل اللولين ضرائب فوق ما تستدعيه المصلحة العامة في الحالة الثانية . هذان الاعتاران هما اللذان دعوا إلى تقرير من المجلس في تعديل الإيرادات بالزيادة أو التقصان . والواقع أن قانون الزيادة هو الفرصة المناسبة لبحث إيرادات الدولة ، لأنه لا يصح أن تزيد هذه الإيرادات أو تنقص عن المصروفات . ولا يمكن تحقيق هذا الغرض ما لم يكن للمجلس حق تنقيص الإيرادات أو زيادتها .

يقولون إن بعض أبواب الزيادة مقررة قوانين ، وإن المادة ١٣٤ من الدستور تنص بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغائها إلا بقانون . حسن هذا ، وأنا أقول إن الزيادة هي قانون ، فنحن إذا عدلنا الإيرادات أو المصروفات بتعديل أرقام الزيادة فإننا نعلمنا بقانون ، أعني أن قانوناً يبدل قانوناً ، وعلى ذلك لا نخرج عن صوص الدستور فهو مجاباً كما أن السلطة العامة ، وحسن سير العمل في جانبنا أيضاً ، فلا عمل لإلغاء الفرصة الأكثر مناسبة لبحث الإيرادات والمصروفات اعتاد على أن هناك وسائل أخرى كتقديم مشروعات قوانين مستعجلة . إن في بحث البرانية الوقت المناسب لتقرر الإيرادات والمصروفات ومعرفة الحد الذي يجب أن تصل إليه في تكليف الممول بالرفع . لذلك يجب أن يكون للمجلس حق التعديل بالزيادة أو التقصان سواء في الإيرادات أم المصروفات .

حقيقة قد تدور في هذه الطريقة إلى شيء من الضرر ، وحقيقة يجب استعمال هذا الحق — حق التعديل — بحكمة وروية . ولكني أعتقد أن في نفس الطريقة التي تبحث بها البرانية الضمان الكافي ، فكل تعديل يقدم أثناء نظر البرانية يمكن دائماً لقرار لجنة اللالية أن يطلب إحالته على اللجنة قبل أن يبت المجلس فيه فتبحثه من كل وجهة ثم تقدم رأياً قائماً على بحث هادئ ، ونظر بيد إلى الصلحة العامة وإلى ما تقتضيه الضرورات وإلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا هو الواقع والحاصل في فرنسا .

يقول معالى الوزير إنه إذا تقرر هذا الحق للمجلس يجب أن يقرر أيضاً للحكومة مثله ، يعني أن تقدم الحكومة إلينا وتطلب

تعديل الإيرادات بالزيادة أو النقصان ، وهذا حق لا تنازها فيه ، بل يجب أن تلجأ إليه الحكومة عند الضرورة لموازنة الإيرادات بالمصروفات . وإلا إذا فرضنا أن الحكومة رأته يجب أن تصل الإيرادات إلى ٤ مليونا من الجنيهات ، ولكن القوانين القائمة لا تسمح بحصول أكثر من ٣٨ مليونا ، فكيف يتسنى للحكومة أن تغطي العجز ؟

لا تنظروا إلى الاحتمال لأن الأصل عدم وجوده ، وما له على كل حال إلى الزوال .

كيف يتسنى إذن للحكومة أن تغطي العجز ؟ لا يمكن إلا أن يسد العجز بالزيادة في أبواب الإيرادات ، أي أن تلجأ الحكومة إلى تعديل الإيرادات بزيادة الضرائب . والمادة أنها تسد عند ذلك إلى توزيع هذه الزيادة على عدة أبواب من الإيرادات بقرار زيادة جزء هنا وآخر هناك حتى لا تكون الزيادة محسوسة فيتحملها الممول عن طيب خاطر . أما إذا اضطرتنا إلى إحداث هذا التعديل عن طريق التشرع العادي فهنا الصعوبة ، إذ يقتصر التعديل على باب واحد فقط فينتج عن ذلك أن تتحمل الزيادة فئة مخصوصة . وأظن أن مثل هذه الحالة هي التي دعت إلى أن يصل قانون الميزانية في فرنسا إلى ٣٣٠ مادة — ولست أرى في ذلك ضرراً ما .

وخلاصة القول إن نظر الميزانية هو فرصة حسنة لأن تراجعوا باستمرار أبواب الصرف وأبواب الدخل ، ولا يكون ذلك إلا إذا اعترف المجلس بحقه في تعديل أرقام الميزانية بلا قيد ولا شرط .

راغب إسكندر افندي — أرى أنه من الصعب أن نناقش هذا الموضوع الآن ، فيحسن أن يحال على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه وأن يشارك معها في البحث عضوان من أعضاء لجنة المالية .

الرئيس — وما شأن لجنة المالية في هذا ؟

راغب إسكندر افندي — إن المسألة مع كونها دستورية هي مالية أيضاً .

المقرر — إن فكرة اشتراك عضوين من أعضاء لجنة المالية مع لجنة الشؤون الدستورية هي مراعاة التقاليد المتبعة في بحث الميزانيات عند بحث هذا الموضوع .

الرئيس — ألا ترون أن إحالة الموضوع على لجنة لدرسه يقرب عليه شيء من التأخير ؟

راغب إسكندر افندي — أرى أن تكون الإحالة بصيغة مستحبة حتى تتقدم اللجنة بنتيجة بحثها للمجلس في أقرب فرصة ممكنة .

محمد حافظ رمضان بك — إن المستشارين في البلاد الأوربية فيما يتعلق ببحث مالية البلاد تنقسم إلى قسمين : فبعضها يقضي على البرلمان بأن تراجع الميزانية بأبواب كدستور فرنسا ، والبعض الآخر يقضي بأن يبحث البرلمان أبواب الميزانية ثم يقرها في مجموعها إرادياً ومصروعاً مثل دستور إنجلترا .

ودستورنا شأنه في ذلك شأن دستور فرنسا . فهو يقضي بأن يبحث البرلمان الميزانية ويقرها بأبوابها .

وقد استند معالي وزير الحفافية في كلامه على المادة ١٣٤ من الدستور . ولكن جميع المواد الأخرى في الباب الرابع الخاص ببحث مالية الدولة تسمح للبرلمان بمناقشة الإيرادات والمصروفات ، وأن ينفذ ما يقرره في الميزانية كقانون من قوانين الدولة . ولم يستثن الدستور إلا حالتيْن ... ..

الرئيس — لقد طلب حضرة الأستاذ راغب إسكندر تأجيل الموضوع وإحالته على لجنة الشؤون الدستورية . فإذا كان يرى حضرة العضو المحترم عدم الإحالة فليتفضل بإبداء الأسباب التي يستند عليها .

محمد حافظ رمضان بك — لا مانع عندي من الإحالة . ولكني كنت أريد تدوير المجلس في هذا الموضوع .

حسين هلال بك — أرى أن يحال الموضوع على لجنة المالية لأن المسألة مالية أكثر منها دستورية . والسبب في ذلك أن بحث ميزانيتنا لا يتفق مع بحث الميزانيات في البلاد الأخرى ، لأننا مقيدون بقوانين أخص منها القيود الواردة في قانون التصفية ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نغيرها .

ولذلك يوضع مشروع الميزانية للمصرى ، الإيرادات أولاً ثم المصروفات . وهذا عكس ما يحصل في البلاد الأخرى التي تنظر في المصروفات أولاً ثم تقرر الإيرادات اللازمة لسدادها بعد ذلك .

الدكتور حسين طاهر — كنت أريد الكلام في الموضوع . ولكن بما أننا نتكلم الآن في مسألة الإحالة على لجنة فأرى أن تكون تلك الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية أو على لجنة الحقائق .

الدكتور أحمد ماهر — إن من بين أعضاء لجنة الشؤون الدستورية معالي إسماعيل صدقي باشا والأستاذ حسن صبري بك وأحمد ماهر ، وهم أعضاء في لجنة المالية ، فلا ضرورة والحالة هذه لنضم أشخاص آخرين إلى لجنة الشؤون الدستورية في بحث هذا الموضوع إذا قرر المجلس إحالتها عليها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية بصفة مستجيبة ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن حق المجلس في تعديل القوانين المالية أثناء نظر البرازية

الرئيس — لنتفضل الآن لبحث تقرير لجنة الشؤون الدستورية ، والكلمة لحضرة المقرر .

أحمد رمزي بك ( المقرر ) — أحال المجلس على لجنة الشؤون الدستورية بجلسته التقدة في ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ البحث بوجه الاستعجال في حق مجلس النواب في تعديل القوانين المالية أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة .

وقد بحث اللجنة هذه المسألة في جلستين عقدتهما في ١٦ و ١٨ يولييه سنة ١٩٢٧ ورأت أن لجنة الدستور قد ناقشتها غير مرة ومناقشتها هذه مدونة بالصفحات ٦٦ و ٦٧ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٩ من مجموعة محاضرها . واطضح من الاصلاح على هذه الأبحاث أن لجنة اللبادي العامة كانت وضعت مشروع مادتين :

للمادة التاسعة ، ونصها :

« للصروفات للدرجة في البرازية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا القس منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إلقاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق المادي » .

ثم تلادة العاشرة ، ونصها : للصروفات للدرجة في البرازية لمصلحة إدارية عامة قائمة لم يرد بها قانون يجوز حذفها أثناء نظر البرازية إلا إذا طلبت الحكومة إرجاء النظر في ذلك إلى ما بعد الفراغ منها . وكذلك الحال في القس من تلك الصروفات إذا أدى إلى تعطيل تلك للمصلحة » .

فما عرضت هاتين المادتين على اللجنة العامة جرت فيها مناقشة طويلة انتهت بحذفها . ويتبين من المناقشة أن الحذف مبني على ضرورة تمتع المجلس بالحرية التامة في نظر البرازية لأن ميزانية البلد أساس نظمته وإدارته ، وقد وسع عنها في يد الأمة مباشرة إذ حل معظم البساتير الرأي الأول في البرازية لمجلس النواب الذي هو أقرب المجلس اتصالاً بالأمة ، ومن أجل هذا لم يقبل الفرنسيون أن يقيّدوا من سلطة البرلمان الفرنسي في التمرض للقوانين خلال بحث البرازية . وقد حاه في هذه المناقشة أيضاً أن من الأسباب التي حدثت بالبلاد الدستورية إلى الحرص على هذه السلطة أن يكون للمجلس من الميزانية أداة ضالة لحل الحكومة على احترام إرادة الأمة التي يمثّلها . كذلك ورد في المناقشة أنه لا يوجد من يجد من سلطة المجلس في نظر الميزانية في أي دستور من دساتير العالم غير الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ والمستور الأسترالي فإنهما يحظران أن يوضع في القوانين المالية نص على أمور لا علاقة لها بها . ومع ذلك فأول هذين المستورين غير معمول به الآن والثاني لا تمل الظروف التي وضع فيها هذا النص التي تضمنه . وبعد اطلاع اللجنة على هذه المناقشة لم تجد مندوحة من الأخذ بهذا النصير لأنه من الأعمال التحضيرية للمستور التي يجب الرجوع إليها والأخذ بها . أما الاعتراض على ذلك بأن هذه المناقشة كانت مقصورة على الصروفات دون الإيرادات فيرد عليه بأن الأصل في كل شيء هو الإباحة ؛ والدستور يعطي المجلس

حق اقتراح القوانين وتعديلها كما يشاء إلا ما استثناءه نص صريح ، فلما أرادت لجنة المبادئ العامة أن تحد من سلطة المجلس في تعديل الميزانية على الوجه المبين آنفاً لم تتعرض إلا للمصروفات ولم تحس حق المجلس بالنسبة للإيرادات . ولما عرض الأمر على اللجنة العامة حذفت هذا التقييد الذي كان يراد إدخاله بشأن المصروفات فصارت هي والإيرادات سواء .

غير أنه تفادياً من اتخاذ قرارات غير مبنية على بحث شامل دقيق ، ونظراً إلى أن بعض أبواب الميزانية ولا سيما بعض الإيرادات التي تحس الأرباح لا يمكن تعديلها تعديلاً يسرى عليهم إلا باتباع إجراءات مخصوصة ، رأت اللجنة أنه يحسن وضع طريقة لتنظيم استعمال المجلس لحقه في تعديل الميزانية ، وذلك بأن يحتم إحالة كل تعديل في الميزانية يقترحه أحد الأعضاء على لجنة المالية ، لا كما طلب ذلك مقررهما فقط كتمس اللائحة الحالي ( المادة ٨٣ ) ، بل أيضاً كما طلبته الحكومة .

بناء على ذلك قررت اللجنة بأغلبية الآراء ما يأتي :

( أولاً ) ين حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يعدل فيها بالنقص والزيادة والإنشاء والإلغاء كيفما أراد ، مع عدم الإحلال بما استثناءه الدستور نص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات حلافة الملك والمادة ١٤١ الخاصة بأقطار الدين العمومي والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) .

( ثانياً ) عندما يتقرر أي تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني ، يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تضمن هذا التعديل أو الحذف .

( ثالثاً ) — أن يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء تعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

هذا وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة في مشروع الميزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون إلا من طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الشؤون الدستورية في هذا الموضوع ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ ) .

الموافقة على اعتماد برترب وزير لوزارة الصحة قبل إصدار مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ، لوعده الحكومة باستصدار هذا

المرسوم في العام نفسه .

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية مصلحة الصحة العمومية لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

عمود صبرى اتندى — رأت لجنة المالية ، كما جاء في التقرير ، إضافة لقرار الاعتداء الخاص بمرتب وزير الصحة العمومية إلى أن يصدر المرسوم الذي يحصل من مصلحة الصحة العمومية وزارة . فما هي الحسكة في ذلك ؟ ولأى سبب لا يدرج هذا الاعتداء في ميزانية هذا العام ، وما دامت جميع الآراء متفقة على وجوب جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة ، سواء في ذلك خطاب العرش ومجلس النواب والحكومة وحضرة صاحب البوالة عدلى يكن ناشاً في إجابته عن السؤال الذى وجه إليه بهذا الخصوص ؟



المقرر — لا ينهم بما قاله لجنة المالية في تقريرها عن هذه المسألة أنها تناقض الفكرة التي ترى إلى جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة ، ولكنها رأَتْ من الوجهة الدستورية أنه يجب لإنشاء وزارة جديدة أن يصدر بذلك مرسوم ، وأن القانون الذي يصدر بإقرار الميزانية لا يكفي لإنشاء وزارة الصحة . لهذا اقترحت اللجنة إيقاف إقرار الاعتناء الخاص بمرتب وزير الصحة حتى يصدر مرسوم بإنشائها .

عمود صبرى افندى — إن الميزانية تصدر بقانون ، ولا أرى ماساً من إقرار الاعتناء الخاص بمرتب وزير الصحة ثم يصدر بعد ذلك مرسوم بإنشاء وزارة الصحة العمومية .

المقرر — يجب لإنشاء وزارة أو مصلحة أن يصدر مرسوم بمشروع قانون ثم يعرض على البرلمان للموافقة عليه .

الدكتور محبوب ثابت بك — بمناسبة جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة أرى ألا يكتفى بتسميتها وزارة الصحة العمومية ، بل يجب أن تسمى وزارة الصحة والعمل والتعاون الاجتماعي كما هي الحال في فرنسا وألمانيا إذ يطلق عليها في الأولى اسم : Volks Wohlfahrts Ministerium . وفي الثانية : Ministère de l'hygiène, de travail et de prévoyance sociale

الرئيس — يدور البحث الآن حول مسألة شكلية ، وهي : هل يقرر الآن الاعتناء المطلوب لمرتب وزير الصحة ، أو يؤجل حتى يصدر مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ؟

الدكتور محبوب ثابت بك — من رأي أن نقر هذا الاعتناء الآن . لأنه لا يجوز أن تبقى مصلحة حيوية . ..

الرئيس — هذا كلام في الموضوع ، والمناقشة تدور الآن حول مسألة شكلية ، وسبق أن عرضت مسألة كهذه وهي أن الميزانية لا تقرر فيها اعتناء إلا أطقاً للقوانين المعمول بها . فإذا كان وضع اعتناء متوقفاً على إصدار قانون أو تعديل وجب أولاً إصدار القانون اللازم أو إجراء التصديق الواجب قبل إقرار الاعتناء . وقد أُجِّل هذا البحث على لجنة الشؤون الدستورية . أفلا يحسن إحالة بحث المسألة التي نحن بسندنا على اللجنة المذكورة ؟

المقرر — تدور المناقشة الآن حول إقرار اعتناء أو تأجيل ذلك ، ولهذا لا يجوز التكلم فيها يجب أن تكون عليه وزارة الصحة الجديدة ، بل يجب تأجيل هذا حتى يصدر مرسوم بإنشائها وبيان اختصاصها . لا سيما أن لجنة مالية لها في هذه المسألة بعض اقتراحات منها إحالة إدارة البلديات على وزارة الصحة متى تقرر إنشاؤها .

حسين هلال بك — أؤيد ما قاله معالي المقرر من أن إنشاء الوزارة يتطلب البحث في اختصاصها . وعلى ذلك لا يجوز أن ندرج اعتناء لها في الميزانية قبل معرفة هذا الاختصاص .

الدكتور عبد أمين نور — سمعت من معالي المقرر أنه لا يمكن إنشاء وزارة إلا بمرسوم ، ولكننا عند النظر في ميزانية وزارة الحفافية وافقنا على إنشاء حكنتين كلتاهما بدون انتظار مرسوم بإنشائهما ، فما هو الفرق بين هاتين الحالتين مع ملاحظة أن رؤساء المحاكم ووكلاهما يمينون بمرسوم ؟

الرئيس — إن اختصاصات المحاكم معلومة ، إذ هي مبنية في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . أما اختصاصات الوزارة المراد إنشاؤها فغير معلومة . والآن وقد تمت المناقشة تأخذ الرأي ، فالوافق على رأي لجنة المالية يقف .

الدكتور عبد الحنان سليم — إن البدل غير قانوني ، وعلى ذلك لا يمكن أخذ الرأي .

الرئيس — بما أن البدل غير قانوني ترفع الجلسة للاستراحة .

( رفعت الجلسة في الساعة السادسة والبقية الخاصة والأربعين مساء ، وأعيدت في الساعة السابعة والبقية الخامسة مساء برتبة

الأستاذ وصفا واصف ) .

الدكتور عبد أمين نور — مع شكرى حضرات موظفي مصلحة الصحة العمومية وسعادة رئيسها الحالي لقيامهم بإنشاء المستشفيات المتتمة في أنحاء البلاد لمعالجة مختلف الأمراض أرى أن أسباب هذه الأمراض لا زالت باقية على حالها ، ولم يعمل على استئصالها ، وخير لنا أن نقوم بذلك بدلاً من أن ننظر حتى تظهر الأمراض فنقوم بمعالجتها .

إن أكثر الأمراض انتشاراً في بلادنا هي البلهارسيا والأنكلستوما ، الأولى تنشأ من الماء ، والثانية من الفناء ، فيجب علينا أن نعمل على تحسين مياه الشرب وكذلك الغذاء ، وبذلك يقل انتشار هذين المرضين .

وسبق أن توّعت خطبة العرش بتحسين الوسائل الصحية في البلاد ، وإنشاء وزارة الصحة ، وقد وزعت علينا ميزانية هذه المصلحة في بادئ الأمر باعتبار أنها وزارة ، إلا أن لجنة المالية وزعت تقريرها علينا باعتبار أنها مصلحة ، وقد تناقش المجلس قبل الاستراحة في هذا الموضوع فقبل إن السبب في ذلك هو أنه لم يصدر مرسوم بإنشاء هذه الوزارة بعد ، ولكنا رأينا في تقرير اللجنة عن وزارة الحفانية ...

الرئيس — لقد تمت المناقشة في هذا الموضوع ولم يبق إلا أخذ الرأي . فالمراس لرأي لجنة المالية الذي يقضى بإيقاف الاعتماد الخاص بمرتب الوزير حتى يصدر مرسوم بإنشاء وزارة الصحة يقف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقررتم الموافقة على رأي لجنة المالية .

( في ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ ) .

الرئيس — والآن نأخذ في نظر ما بقي من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية مصلحة الصحة .

الدكتور عبد الحافظ سليم — أشار خطاب العرش إلى أن الحكومة توى إنشاء وزارة الصحة ، ولكن لم يصدر مرسوم بذلك إلى الآن . وقد كنت أود في الجلسة السابقة عندما بدأنا نظر ميزانية مصلحة الصحة ، الاستفهام من دولة رئيس مجلس الوزراء عما تبوه الحكومة بهذا الخصوص ، غير أنني لم أتمكن من ذلك لعدم وجود دولته .

الرئيس — والآن دولة رئيس مجلس الوزراء غير موجود أيضاً .

الدكتور عبد الحافظ سليم — ترى لجنة المالية وقف الاعتماد المخصص لمرب وزير الصحة إلى أن يصدر مرسوم بإنشاء تلك الوزارة ، ولهذا أطلب عدم أخذ الرأي على اعتمادات مصلحة الصحة العمومية حتى يحضر دولة رئيس مجلس الوزراء ليجيب عن سؤالى .

الرئيس — يحسن أن نسير في عملنا ، وإذا وافق المجلس على رأي لجنة المالية في إيقاف الاعتماد الخاص بمرتب وزير الصحة ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ، يفتح عندئذ اعتماد إضافي لمرب الوزير .

( هنا حضر حضرة صاحب البوابة رئيس مجلس الوزراء ) .

الدكتور عبد الحافظ سليم — أشار خطاب العرش إلى إنشاء وزارة الصحة ، فهل يفضل دولة رئيس مجلس الوزراء بإفادتنا عما تبوه الوزارة في هذا الصدد ، إذ أن الحالة الصحية في البلاد سيئة للغاية ، ولم يحدث فيها أى تقدم خلافاً للتعليم الذى وصل إلى درجة كبيرة من الرق ، والواجب أن تسير الحالة الصحية مع التعليم جنباً إلى جنب ، وإلا اضطر سكان الأقاليم إلى ترك بلادهم وسكن المدن ؟ رئيس مجلس الوزراء — متى وافق البرلمان على مشروع للزيادة ، تصدر الوزارة مرسوماً بإنشاء وزارة الصحة .

القرار — اقترحت لجنة المالية إيقاف إقرار الاعتماد الخاص بمرتب وزير الصحة إلى أن يصدر مرسوم بإنشاء وزارة الصحة .

رئيس مجلس الوزراء — يفهم من هذا أن لجنة المالية لا ترى داعياً إلى الاستعجال في استصدار مرسوم بإنشاء وزارة الصحة .

الرئيس — هل في التية إنشاء الوزارة المذكورة هذا العام ؟

رئيس مجلس الوزراء — نعم .

الرئيس — ما دام الأمر كذلك فلا حل لوقف الاعتماد الخاص بمرتب الوزير كاقترح لجنة المالية .

إساعيل مدق باشا (مقرر لجنة المالية) — إن جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة يحتاج إلى استصدار مرسوم بمشروع قانون . وبما أن هذه مسألة دستورية رأت لجنة المالية وقف الاعتماد الخاص بمرتب الوزير حتى يصدر للرسم للشار إليه .

الرئيس — ما دامت الحكومة عازمة على إنشاء وزارة الصحة ، فيحسن إقرار الاعتماد الخالص بحسب المرتب ، ثم يصدر بعد ذلك مرسوم بإنشاء الوزارة للذكورة .

إساعيل صدق باشا ( مقرر لجنة المالية ) — أدرج في مشروع الميزانية مبلغ وظيفة ، ولا يمكن إنشاء هذه الوظيفة — وهي وظيفة وزير الصحة — إلا إذا صدر مرسوم بمشروع قانون بإنشاء وزارة الصحة . وقد رأت لجنة المالية أن إقرار الاعتماد للشار إليه يجب أن يبنى على الرسوم للذكور ، وبما أنه لم يصدر رأت اللجنة وقف إقرار الاعتماد .

الرئيس — يحسن إقرار الاعتماد الآن ثم استصدار الرسوم بعد ذلك .

إساعيل صدق باشا ( مقرر لجنة المالية ) — لا تمنع اللجنة في إقرار الاعتماد الخالص بحسب المرتب الوزير . ولم تقترح اللجنة في تقريرها تأجيل إقراره إلا بسبب المسألة المستورة التي أشرت إليها الآن .

رئيس مجلس الوزراء — يعم الوزارة تمييز وزير الصحة ، لأنه يستطيع إذ ذاك درس حالة مصلحة الصحة العمومية ، ويان ما يجب أن تشمل اختصاصات وزارة الصحة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقرار هذا الاعتماد الآن ؟

( موافقة ) .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

وقف صرف الاعتماد المطلوب في ميزانية الصحة لهذا العام وقدره ١٦٢٢ جنباً الخالص للمدرسة لتفريخ « عمال صحيان » حتى تستوفى المصلحة بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه وتتقدم للجلس بمشروعها مع الاعتمادات اللازمة له ليقرر المجلس ما يراه .

#### الاستمرار في نظر ميزانية مصلحة الصحة العمومية

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — تقدم اقتراح من خيرة الدكتور حافظ عيسى بك بصفته الشخصية لا بصعته مقررراً للجنة المالية ، وهذا نصه :

« أترح أن يوقف صرف الاعتماد المطلوب في ميزانية الصحة لهذا العام وقدره ١٦٢٢ جنباً الخالص للمدرسة لتفريخ « عمال صحيان » حتى تستوفى المصلحة بحث هذا الموضوع الخاطر من جميع أطرافه ، وحتى تدرس إمكان إيجاد نظام آخر يحقق أغراض مصلحة الصحة وغلو من عيوب هذا المشروع ، ولكي يتسنى لها أيضاً الوقوف على الأنظمة الصحية التي في البلاد الأجنبية . وعند الفراغ من هذا البحث تتقدم للجلس بمشروعها مع الاعتمادات اللازمة له ليقرر المجلس ما يراه . »

هذا وألفت نظر حضراتكم إلى أن الكلام يجب أن يكون قاصراً على موضوع الاقتراح .

الدكتور حامد محمود — أريد أن أوجه النظر إلى أن لجنة الشؤون الصحية — وأغلب أعضائها من النعيين — قد أقرت بالإجماع الاعتماد الذي نحن بصده ، وإلى أن ينفذ مشروع مصلحة الصحة العمومية يتبتر خطوة أولى في سبيل تحسين الحالة الصحية في البلاد . تلك الحالة التي يرى لها ، والتي تعتبر أحط بكثير من الحالة الصحية في الصين ، مع أن البلاد للذكورة مشهورة بأنها لا تتمتع بأي نظام صحي .

الرئيس — يرى الاقتراح إلى إيقاف الاعتماد حتى يمرض مشروع قانون بإنشاء المدرسة للشار إليها لبحث بحثاً مستفيضاً . فيجب أن يقتصر الكلام على موضوع الاقتراح .

الدكتور حامد محمود — إن الآراء متفقة على أن حالة الحلاقين الصحيين لا تتفق مع ما نرجوه للحالة الصحية من تحسين وتقدم ، ولهذا لا أرى ماساً من إقرار الاعتراف الآن ، ثم يمرض علينا بعد ذلك مشروع القانون الذي يشير إليه الاقتراح .

حسين هلال بك — أريد أن أذكر هيئة المجلس الورقة بالصحة التي قامت في البصرة للسانية بسبب وضع قوانين دون اتباع النظام المقرر لذلك ، وبما تبع هذه النجبة من تعيين لجنة تحقيق ما حدث بهذا الصدد في وزارة المعارف العمومية .

وبما أن الاعتراف الذي نحن بسنده مطلوب لإنشاء مدرسة ، فلأن أرى ألا نخرج عن القاعدة التي قررناها ، وهي أن يراجع التعليم يجب أن تقرر قوانين .

لهذا يجب أولاً أن يمرض علينا مشروع قانون بإنشاء هذه المدرسة ، وبعد فحصه والاتفاق على البرنامج الذي يقرر لها يمكننا أن نقر الاعتراف المطلوب . أما قول سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية بتشكيل لجنة لوضع البرنامج فلا يمكن مجال من الأحوال للدول عن القاعدة التي قررناها وأشرت إليها الآن . ولهذا أرجو أن توافقوا على الاقتراح . ( تصفيق ) .

الدكتور نجيب إسكندر — يظهر أن حضرات المراضين متفقون معنا على وضع حد لحالة حلاق الصحة السيئة ، ولهذا أجمعت فكرتهم إلى طلب إيقاف الاعتراف المطلوب لتحسين هذه الحالة التي يشكو منها الجميع حتى يمرض مشروع قانون بإنشاء المدرسة المراد إنشاؤها وبرنامجه . فبهم من هذا أن المجلس بالإجماع موافق على وجوب تحسين حالة حلاق الصحة بأن يستبدل بهم مهمل محبون .

الرئيس — يرى الاقتراح إلى إيقاف الموافقة على الاعتراف حتى تقدم مصلحة الصحة العمومية مشروع القانون للشار إليه . فمع الاتفاق على فكرة تحسين حالة حلاق الصحة ، فإن هناك خلافاً على الطريقة التي يجب اتباعها للوصول إلى التحسين المنشود .

الدكتور نجيب إسكندر — ما زلت مصرراً على وجهة نظري بمد بيان سعادة الرئيس . لقد وافقت لجنة الشؤون الصحية على الطريقة التي أشارت بها مصلحة الصحة العمومية ، وقد كان يجب على الممارسة أن تتقدم بالطريقة التي زارها موصلة إلى الفرض المطلوب ، ولكنها لم تفعل ، واكتفت بأن أشارت بوجود الإكثار من عدد الأطباء في المراكز ظناً منها أن هذا ينشأ عن مشروع مصلحة الصحة العمومية ، ولكن إكثار عدد الأطباء لا يتفق مع فكرة إبدال حلاق الصحة بطبقة أرق منها للأسباب التي أعتقد أننا جميعاً موافقون عليها .

لم تبعد هذا إلا نقطة واحدة ، وهي مسألة عرض برنامج المدرسة المراد إنشاؤها على المجلس ، ولكن لا مانع من إقرار الاعتراف قبل هذا لأن إقراره يهيئ أساساً صالحاً للبدء في العمل ، وأخشى إذا لم نوافق على الاعتراف أن نمر هذه البورة ...

رأغب إسكندر أفضى — ما داعي الاستئجال ؟

الدكتور نجيب إسكندر — إذا أجبنا الموافقة على الاعتراف سنة أخرى في ذلك ما فيه من الإضرار بالحالة الصحية . أما إذا وافقنا على الاعتراف مع إيقاف صرفه حتى يوافق المجلس على مشروع القانون الخامس بتحسين حالة حلاق الصحة ، كان ذلك أقل ضرراً — إن لم يكن أكثر فائدة — من إيقاف الموافقة على الاعتراف .

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

الدكتور عبد الحافظ سليم — لم يبق لي بعد مناقشة حضرات الاستاذين حسين هلال بك وإبراهيم الملباوي بك إلا أن ألفت نظر حضراتكم إلى المادة ١٨ من الدستور التي تنص على أن « تنظيم أمور التعليم العام يكون بقانون » ، ولهذا لا نستطيع مصلحة الصحة العمومية أن تنشئ مدرسة يصرف عليها من الأموال العامة إلا إذا قدمت بها مشروع قانون إلى البرلمان الذي له الكلمة الأولى

والأخيرة في النظام الواجب اتباعه في المدرسة للراد إنشاءها . ومع أن البرلمان هذا النظام أمكنه أن يوافق على صرف المال اللازم لتنفيذه . أما الكلام الآن عن هذه المدرسة وما يتعلق بها من حيث النظام والبرنامج فسابق لأوانه . ولهذا أوافق على اقتراح حضرة للقرر . ( تصفيق ) .

عمود فهمي التفرشي اندى — عاجلت مصلحة الصحة العمومية الحالة السيئة لحلاق الصحة بإقتراح مشروع لإعداد عمال صحيان . والذي أهمه أنه إذا أريد الاعتراض على هذا المشروع وجب أن ينصب الاعتراض على الجوهر ، ولا يتمسك المترمون بمسائل شكلية لا تؤدي إلا إلى عرقلة خطوات الإصلاح .

إن اقتراح حضرة للقرر يتضمن أمراً هاماً ، وهو وقف اعتاد للبلع حتى يثبت المشروع بحثاً وإيضاحاً . فإذا كان هذا هو السبب الوحيد الذي من أجله يطلب عدم الموافقة على الاعتقاد فإن المجلس يستطيع الموافقة على الاعتقاد الآن وهو مطمئن لأن لجنة الشؤون الصحية وغالبية أعضائها من الأطباء التواب قد بحثت المشروع بما فيه الكفاية ، ووافق جميع أعضائها — ما عدا حضرة الدكتور عبد الحائق سليم — على إقرار الاعتقاد .

بقيت المسألة الشكلية . أراد المترضون على المشروع أن يلقوا في روعنا أن في الموافقة على الاعتقاد الآن تعدياً على صوص الدستور إذ أن المادة ١٨ منه تقضي بأن « تنظم أمور التعليم العام يكون بالقانون » ، ولكن أرحو أن تلاحظوا حضراتكم أن النظام المقترح ليس إلا نظاماً مؤقتاً يوضع بتمتضاء تلاميذ حاصلون على الشهادة الابتدائية أو من ساقطوا امتحانها تحت رقابة طبية تمسكهم من معرفة البديء العامة الأولية لطف ، حتى يكونوا أسهل للقيام بالأعمال التي يقوم بها حلافو الصحة الآن .

إن الموافقة على الاعتقاد لا تستر ساعة لأوانها بالنسبة لعدم تقديم المشروع بل كل ما يهم منها أنها تأيد لمصلحة الصحة العمومية في السير في طريق الإصلاح ، ولا يجوز لنا أن نمرق خطواتنا إلا إذا قدم مشروع آخر يجعل عمل مشروع مصلحة الصحة . أما الاعتراض الشكلي فسناء تعطيل خطوات الإصلاح .

( تصفيق ) .

أحمد عبد التفار بك :

أليق بنا أن نوافق على اعتاد لمشروع لا نعلم من أمره شيئاً ؟ إن كل ما سمعنا أنه ستفتش مدرسة لصول حاملي شهادة الدراسة الابتدائية أو الساططين فيها ، ولا ندرى برنامج التعليم فيها ولا مدة الدراسة ، ومع ذلك يطلب منا الموافقة على صرف مبلغ ١٦٠٠ جنيه ، مع أن الرقابة على الأموال العامة تقتضي ألا يوافق على صرف قرش واحد دون أن سل لمحة التي يصرف فيها . لهذا أقترح عدم الموافقة على الاعتقاد حتى يمرض علينا للمشروع .

الرئيس — لدينا اقتراح مقدم من حضرة الدكتور حافظ عفيف بك وسبق أن نلى على حضراتكم . واقتراح آخر مقدم من حضرة راجب إسكندر افندي ، وهذا منه :

« رغبة في ألا يسفل المشروع حتى حصلت الموافقة عليه بدون الالتجاء لطلب التصديق على اعتاد جديد ، أقترح أن يوافق على الاعتاد المطلوب للمال الصحيان على ألا يصرف إلا بعد الموافقة على المشروع الجديد من البرلمان » .

إبراهيم الملبأوى بك — أرى أن هذا الاقتراح مخالف للدستور ، وذلك لا يمكن أخذ الرأى عليه لأنه ملحق على شرط والمجلس لا يمكنه أن يقر مبلغ لم يتبين الحاجة إليها .

راغب إسكندر ائدى — هذا الاقتراح غير مخالف للدستور . ولقد وجدت سوابق له في الميزانية وهي الأحوال التي ترصد فيها مرتبات الموظفين على سبيل « التذكار » فقط . والاقتراح الذى نحن بسنده لا يخرج عن حالة كهذه . أما ما يذكره حضرة زميل المحترم إبراهيم الملبأوى بك من أن الاقتراح مخالف للدستور فلا أوافق عليه وأطلب إليه أن يوضح للمجلس النص الدستورى الذى يستمد عليه .

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرات الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود ووليم مكرم عبيد ائدى وعبد الحميد البنان ائدى والدكتور محمد أمين نور ائدى وأحمد الصاوى ائدى ، وهذا نصه :

« تقرر الموافقة على اعتماد مبلغ ١٦٢٧ جنياً للطلوب لتدريب عمال صيحين » .

وبما أن الاقتراحين المتقدمين من حضرة الدكتور حافظ عفيفى بك وراغب إسكندر ائدى متضاربان في اللغى فسنأخذ الرأى على اقتراح حضرة الدكتور حافظ عفيفى بك .

فالمخالف لهذا الاقتراح يقف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقررت الموافقة على هذا الاقتراح ولم يبق عمل لأخذ الرأى على الاقتراحين الباقين ، ولتستأنف تلاوة تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية مصلحة الصحة .

( في ٨ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

التعديل في الميزانية يجب أن يرد للمجلس بمرسوم بمشروع قانون ، لأن الميزانية قدمت بمرسوم ؛ فالتعديل فيها يجب أن

يكون بمرسوم أيضاً .

وزارة المعارف طلبت بعد أن قدمت ميزانيتها للبرلمان إدخال بعض تعديلات عليها فأجابتها وزارة المالية بأن تقدم بذلك إلى مجلس النواب لدى بحث مشروع الميزانية بيد حاضرة دولة رئيس الوزراء في ذلك .

وقد أرسلت وزارة المعارف هذه التعديلات بخطاب إلى مجلس النواب الذى أحلها إلى لجنة المالية . فلاحظ أحد الأعضاء أن التعديلات في ميزانية وزارة المعارف التى أشار إليها خطاب معالي وزير المعارف للمؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ والمحول من مجلس النواب للجنة المالية لم يراع فيها ما يجب توفره دستورياً في تعديلات مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة للمجلس ، كما أنها قد جاءت بعد أوانها مما يتعارض ونص المادة ١٣٨ من الدستور ، وبذلك رأى ألا تكون هذه التعديلات بالحال التى قدمت بها محللاً لبحث اللجنة .

ولكن أغلبية اللجنة رأيت الأخذ بهذه التعديلات للأسباب الواردة في المذكرة التى رفضتها الوزارة لحضرة صاحب السيادة رئيس مجلس الوزراء ، وإلى ألحق بهذا التقرير ، مع تعديل المبلغ المطلوب اعتاده زيادة في بند ١٨ للفنون الجميلة ، بحيث تكون الزيادة ٤٥٠٠ ج . م بدلاً من ٣٠٠٠ ج . م مما يبنى عليه أن تصبح المبالغ التى تطلب للجنة من المجلس اعتناؤها كالآتى ... الخ .

حسن صبرى بك — إن مسألة تقديم الاعتادات الأخيرة بعد الجهاد مسألة دستورية وأريد الكلام فيها خصوصاً أتى على خلاف فيها مع الأغلبية في لجنة المالية .

الرئيس — إننا نريد الآن أخذ الرأي على الاعتادات المطروحة على المجلس أولاً .

حسن صبرى بك — هنا غير ممكن قبل بحث هذه المسألة ، وهذا أو أن الكلام في المسألة الدستورية التي أثيرتها الآن ، ذلك لأن هذه الاعتادات على قسمين : ( الأول ) اعتادات واردة في الميزانية ( والثاني ) اعتادات أخرى ترتبت على التعديل ، وهي تحتاج إلى بحث وافق قبل أخذ الرأي عليها .

الرئيس — هذه اعتادات ملحقه أعضائها اللجنة ، وحضرتك من أعضاء هذه اللجنة .

حسن صبرى بك — نعم ، ولكني مخالف لما ذهبت إليه .

الرئيس — هل بحث اللجنة هذا الموضوع ؟

حسن صبرى بك — نعم بحسبه ، وإنني مخالف لرأيها .

الرئيس — وهل رفعت اللجنة هذا البحث إلى المجلس ؟

حسن صبرى بك — نعم رفضته إليه ، وهو موجود في التقرير الذى تلى اليوم . وعلى كل حال فإن عرض الاعتادات في هذا الوقت ليس المراد منه تعطيل الاعتادات من حيث تقيدها ، ولكن يجب أن يقول المجلس كلمته في مثل هذه الأحوال التي لها أساس بالدستور .

الرئيس — سبق أن قرر المجلس أن الاعتادات يجب أن تقدم ببراسم .

حسن صبرى بك — ولكن هذه الاعتادات لم تقدم للمجلس ببراسم .

الرئيس — المسألة التي أثيرها الآن سبق أن تكلمنا فيها ، وقد قررنا أن الاعتادات الإضافية يجب أن تقدم ببراسم ، فهل تريد أن تتكلم الآن بما إذا كان هذا يتفق مع الأحكام الواردة في الدستور الخاصة بالميزانية ؟ أما من حيث الموضوع الأول فإنه مفهوم ومفروق منه ، فيحسن أن تتكلم الآن في الموضوع الثاني .

حسن صبرى بك — إنني أرى أن هذه الاعتادات الجديدة التي قدمت لمجلس النواب في ٦ يويه سنة ١٩٢٧ لا يخلو حالها من أحد أمرين : فلما أن تكون جزءاً من الميزانية العامة التي قدمت للمجلس في الموعد القانوني ، أي قبل ثلاثة أشهر من حلول السنة المالية ، أو أن تكون اعتادات جديدة ؟ في الحالة الأولى التي تكون فيها جزءاً من الميزانية يجب في الواقع أن يتوافر فيها أمران :

( أولاً ) أن تأتي بالطريق التي حلت بها الميزانية ، ومعنى هذا أن تمر باللجنة المالية الحكومية وبوزارة المالية وبمجلس الوزراء وأن تقدم بمرسوم ، وبهذا تأخذ حكم الميزانية . ويجب في هذه الحالة أيضاً أن تأتي للمجلس في الموعد الذى حدده الدستور . لأنه لو جاز غير هذا لتقدمت لنا الحكومة بعد انتهاء الأجل المحدد بالدستور باعتادات جديدة ، كما حدث في ٦ يويه سنة ١٩٢٧ ، والبلورة البرلمانية توشك أن تنتهي . وهذا ما لا يمكننا أن نسلم به بأى حال من الأحوال .

( ثانياً ) يلاحظ أن نفس هذه الاعتادات لم تقدم إلى المجلس مصحوبة ببحث من اللجنة المالية الحكومية ولا من وزارة المالية ولا بقرار من مجلس الوزراء ولا بمرسوم .

يتضح من هذا أن المخالفة وقتت من وجهتين : مخالفة من الوجهة الشكلية التي كان يجب أن تقدم هذه الاعتادات للمجلس بمقتضاها ، ومخالفة من حيث موعد تقديمها ، هذا إذا اعتبر جزءاً من الميزانية . أما إذا اعتبرناها كأمر وزارة المعارف — ولها الحق في ذلك لأسباب قهيرة — تكون هذه الاعتادات إذن إضافية ، ولوزارة أن تقدم بها للمجلس في أى وقت تشاء . ولكن علينا أن نتقيد بالخط الذي رسمها المجلس أي أن تقدم هذه الاعتادات ببراسم .

الرئيس — وما الرأي إذا كانت هذه الاعتادات إضافية وأن اللجنة المالية البرلمانية هي التي أضافتها ؟

حسن صبرى بك — في الواقع هذا هو الحل الذى أردناه في اللجنة المالية حتى نفي بحق الدستور ولا نضيع الصلحة . وقد اقترحت هذا الرأي على لجنة المالية .

الرئيس — وما الفرق بين الرأيين ؟

حسن صبرى بك — الفرق أن في اتباع الرأي الأخير حياة لأحكام الدستور .

الرئيس — ليس هناك تعطيل لأحكام الدستور مطلقاً . وإذا فرض أن وزارة المعارف العمومية أو غيرها عرضت هذا الاعتداء الإضافي بمرسوم قبل أن تحيله على اللجنة فلنا الحق أن نقول إنه غير وافي من الوجهة الشكلية .

حسن صبري بك — ولكننا لا نتقيد بسبب قبل انتهاء هذه الصورة البرلمانية .

الرئيس — هذه الاعتادات الإضافية قدمت إلى المجلس فأحالها على لجنة المالية ، وهذه وافقت عليها ، فلذا كنا نرفضها من الوجهة الشكلية فإن هذا منتهى أن جميع الأعمال الماتكة لهذه الحالة والتي سبق نظرها في المجلس تعتبر ملغاة .

ولم لا نتبر أنها اقتراحات من لجنة المالية مادامت هذه اللجنة قد قبلتها ؟

حسن صبري بك — ليكن ! على أن تكون هذه الاعتادات اقتراحات من لجنة المالية .

المقرر — في الواقع أن الميزانية قدمت للجلس بالطريق القانونية أي بمرسوم بمشروع قانون ، ومع صادق المجلس على الميزانية يصدر بها قانون كالمعاد . والمراد بعبارة الآن هو إدخال تعديلات . ولا شك في أن هناك فرقاً بين التعديلات والاعتادات الأصلية .

الرئيس — التعديل أيضاً يجب أن يرد إلى المجلس بمشروع قانون لأن الميزانية قدمت بمرسوم وهذا تعديل فيها فيجب إذن أن يقدم أيضاً بمرسوم ، وهذا ما أوافق فيه الأستاذ حسن صبري بك . ولكن بما أن التعديل قدم إلى المجلس فصلاً ووافقت عليه اللجنة المالية فيمكننا أن نتبره بمثابة اقتراح من اللجنة المالية .

حسن صبري بك — إنني أوافق على هذا ، وأرى أننا بهذه الكيفية نصون الدستور .

الرئيس — إن هذه المسألة شكلية وقد ائتمينا منها . ولتأخذ الرأي الآن على الاعتادات المطلوبة لوزارة المعارف العمومية باباً باباً .

( ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ) .

لا يجوز التمسك بالحق المكتسب في مرتبات الموظفين إذا كانت الملحة العامة تقضي بالتعرض لها بالإلحاح .

حضرة صاحب العالی وزیر المالية ( مكرم عبيد باشا ) :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

أخضت على خطاب دولة صدق باشا أنه لم يتضمن في الواقع إلا مبادئ عامة ، حتى إنه عندما تناول موضوع الموظفين أرفهت أذن لهذه المسألة التي يجب على وزير المالية أن يسن بها ، وظنفت أنه سيقتراح اقتراحات إيجابية ، أو على الأقل حلولاً متعددة ، ولكنني لاحظت أن في كلامه شيئاً من الحيلة ، فقد قال إنه يجب إحلاس اعتادات الموظفين ، ولم يقل كيف يكون ذلك وبأية وسيلة .

حضرة النائب المحترم دولة إسمايل صدق باشا — أقصد إحلاس المرتبات .

حضرة صاحب العالی وزیر المالية — هذا ما كنت أحب أن أسمعه .

يرى دولة صدق باشا وجوب إحلاس مرتبات الموظفين ، لكننا لا نرى اتباع هذا الطريق . وإن أؤكد أن الأمر لم يصل بنا إلى هذا . إنني أفهم وجهة نظر دولته ، فهو متشائم ، والتعبئة للتطبيقه — كما فهمت منه — أن ينزل الموظفين عن بعض مرتباتهم أو تنقص مهامهم . ولكنني متفائل رغم الأعباء الثقيلة ، وحاشا أن أنكرها . على أن أعود فأقول إن هذه الأعباء مهما بلغت فلنا لن ننوء بها . إنني أؤكد حقاً لخدمة ميزانية الدولة أنه لا عمل مطلقاً لإحلاس مرتبات الموظفين أو لجرد التفكير في ذلك ، ولن نسمح ما يسمى بالحق المكتسب للوظف ، بل لننزع الحق المكتسب جانباً ولننسمه للرتب القائمة — الأمر الذي كان محل مناقشات كثيرة . فالميزانية ستوازن بما وعدنا به ، وهو إحلاس عدد الوظائف أي ميزانية الوظائف حيث لا يمس الموظفون الحاليون ، وستفتح كادراً



جديداً ، وسيكون للحكومة شرف عرضه عليكم عند تقديم الميزانية إليكم . وسنجرى على ما اتبعناه في وظائف السراى الملكية ، قد خففنا مربوط وظيفة رئيس الديوان للسكى ووكيله ؛ فإذا خلت الوظيفة عين فيها آخر بالربط المنقضى .

حضرة صاحب الدولة النائب المحترم إسحاق صدق باشا — لا أود أن أناقش التفاصيل التى ذكرها معالى وزير المالية ، وإنما أشكره على البارات الكريمة التى وجهها لى شخصى . وكل ما أود الآن ذكره أن أوجه نظره إلى كلة أرغب خفصاً أن أحدد منها ، لأنى اعتبرها كبيرة إذا ما قام بها وزير للمالية وسميها وزير مالية سابق — هذه الكلمة هى حكاية الحق المكتسب .

لأن الحق المكتسب ينصب لا على الوقت الحاضر وحده بل على ما يهده . وأود أن أوجه نظر معالى وزير المالية إلى أن نظرية الحق المكتسب لم تأخذ بها دولة من الدول ، لأن من شأنها أن تنتج نتيجة خطيرة ، هى الحد من سيادة الدولة ، وفى هذا على ما أظن الكفاية .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — مع شكرى للدولة صدق باشا ، أذكر له أنى قلت الآن « لنضع مسألة الحق المكتسب جانباً ولنسمه الرب التام » . ولعل حضراتكم يذكرون المناقشة التى قامت بصدده المسألة عند عرض ميزانية الدولة على المجلس فى الدورة الماضية — ويظهر أن دولته لم يكن موجوداً بينا وقتئذ — قد قلت إنه ليس للفرد حق مكتسب أمام حق الأمة .

إنى أكنم أسلم بالحق المكتسب للفرد وأحترمه ، ولكن هذا الحق لا يمكن أن يقف فى وجه حق الأمة ، لأن حق الفرد يجب أن يتلائم أمام حق الأمة .

( تصفيق ) .

هذه إشارة موجزة لما سبق أن صرحت به ، وأعتقد أن حضرات النواب المحترمين يذكرونه .

حضرة صاحب الدولة إسحاق صدق باشا — إذن انفضا .

( فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ) .

جواز أفراد حساب منفصل عن الميزانية العامة لعمال طارى' ليست له صفة الدوام ، متضمن فى ميزانيته ، حتى لا يؤثر

بعضه فى توازن الميزانية العامة فيبدو فى حالة عجز ظاهر وهى فى الحقيقة ليست كذلك .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بإنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية وفتح اعتماد قدره ٣١٠٠٠ جنيه

فى ذلك الحساب من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أخبر بآن أرفع إلى حضرتكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بإنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية وفتح اعتماد قدره ٣١٠٠٠ جنيه فى ذلك الحساب من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

كامل صدق

القاهرة فى ٥ يناير سنة ١٩٣٧

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ( للقرر ) — أتولو على حضراتكم تحرير اللجنة :

« أُمَلِّجُ عَلَى لُجَّةِ النَّالِيَةِ ، بِمُجَلَّةِ ٣٠ دِيسَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٣٦ ، مَشْرُوعَ قَانُونٍ بِإِنشَاءِ حِسَابِ خُلُصِ الْمَصْرُوفَاتِ تَفْهِيزَ السَّاهِدَةِ لِلصَّرَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ وَبِضَعِ اعْتَادِ قَدْرِهِ ٣١٠٠٠ ج.م . فِي ذَلِكَ الْحِسَابِ مِنْ أَمَلِ تَكْلِيفِ إِشْنَاءِ الطَّرِيقِ مِنَ الْقَاهِرَةِ إِلَى الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، لِنَظَرِهِ بِطَرِيقِ اسْتِجْبَالِ .

وَقَدْ اجْتَمَعَتِ اللَّجْنَةُ بِمُجَلَّسِ ٣ وَ ٥ يَنَازِرِ سَنَةِ ١٩٣٧ لِبَحْثِ الشَّرُوعِ وَاطْلَعَتْ عَلَى مَذْكُرَةِ زَوَارَةِ النَّالِيَةِ الْمُرْفُوعَةِ إِلَى مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ ، وَحَضَرَ الْجُلُوسَةَ الْآخِرَةَ حَضَرَاتَا صَاحِبِ الْمَالِي وَزَيْرِ الْمَالِيَةِ وَالْمُوَاصِلَاتِ وَأَدْلِيَا بِالْبَيِّنَاتِ إِلَى تَطْلُبِهَا الْبَحْثَ .

وَتَأَقَفَتِ اللَّجْنَةُ فِي الْمَشْرُوعِ وَرَأَتْ أَنَّهُ ، نَحْقِيقًا لِلنَّالِيَةِ الْوُطْنِيَّةِ الَّتِي تَرْجُوهَا الْبِلَادُ بِتَوْقِيعِ الْمَعَاهِدَةِ ، يَجِبُ أَنْ يَجْرَعَ بِأَسْرَعٍ مَا يُمْكِنُ فِي تَفْهِيزِ شَرْوِهَا وَاتِّخَاذِ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِحْرَاطَاتِ لِإِتْمَامِ حُلَاةِ الْجِيُوشِ الْبَرِيطَانِيَّةِ ضَلَا ، وَتَكَّ أَوَّلِي الْخَطِّ لِلْوَصُولِ إِلَى هَذِهِ النَّالِيَةِ ، بِدَائِمَتِهَا الْحُكُومَةُ بِالشَّرُوعِ فِي إِعْدَادِ الطَّرِيقِ النَّوَّءِ عَنْهَا يَلْحَقُ لِلْمَادَّةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْمَعَاهِدَةِ فِي الْفَقْرَةِ السَّادِسَةِ مِنْهَا نَحْتُ حَرْفَ ( ١ ) وَهِيَ الطَّرِيقُ الْآتِيَةُ :

( ١ ) بَيْنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ التَّلِ الْكَبِيرِ وَالتَّرْقَازِقِ وَزَفْنِي وَطَنْطَا وَكُفَرِ الزَّيْتِ وَدَمْهُوَرِ .

( ٢ ) بَيْنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالْقَاهِرَةِ عَنْ طَرِيقِ التَّلِ الْكَبِيرِ وَمِنْهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى تَرَعَةِ الْمِيَاءِ الْحُلَاةِ إِلَى هَلِيُوبُولِيسِ .

( ٣ ) بَيْنَ بَورْسَمِيدِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فَالسُّوسِ .

( ٤ ) مُوَاصِلَةُ بَيْنَ الطَّرَفِ الْجَنُوبِيِّ الْبَحِيرَةِ الْمَرَّةِ الْكَبِيرِ وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَدَنَّ مِنَ الْقَاهِرَةِ إِلَى السُّوسِ عَلَى مَسَافَةِ خَمْسَةِ عَشْرِ مِيلَا تَقْرِيبًا غَرْبِي السُّوسِ .

وَمَبْلَغُ ٣١٠٠٠ ج.م الْمَطْلُوبِ اعْتَادَهُ سَيَنْفَقُ فِي أَعْمَالِ التَّهْيِيزِ وَالتَّأْسِيسِ فِي الْجُزْءِ الْأَكْبَرِ مِنَ الطَّرِيقِ رَقْمَ ٢ بَيْنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالتَّاهِرَةِ وَهِيَ أَعْمَالُ الْأَرْبَةِ وَإِنشَاءُ الْبَرَاكِجِ وَاسْتِئْرَادِ أَحْجَارِ الدَّبَشِ الْإِلَازِمَةِ لِتَأْسِيسِ الطَّرِيقِ وَتَحْدِيدِهِ مِنْ جَانِبَيْهِ ( الْبَرْدُورَةِ ) وَاسْتِئْرَادِ أَحْجَارِ الْبِزَالَتِ وَسَنَ الْبِزَالَتِ لَطَبِقَةِ الرِّصْفِ وَتَمْنِ الْمَرَاكِبِ الْإِلَازِمَةِ لِهَذِهِ الْأَسَاسِ ، وَطَبَقَةِ الرِّصْفِ وَتَمْنِ سَيَارَاتِ لُورِي وَبِكُسْفُورَةِ وَرُكُوبِ لُفْلُ الْمُهَنْدِسِينَ وَالْمُؤَلَّظِينَ وَمُدِيرِ الْأَعْمَالِ وَمُسَاعَدَةِ وَلُفْلُ الْأَنْفَارِ وَمُعَدَّاتِهِمْ ، وَمَا يَلْزَمُ تَشْغِيلِ السَّيَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ نَفَقَاتٍ وَأَجُورٍ كَمَا يَشْمَلُ مَبْلَغَ الْاعْتَادِ ، الْمَرْتَبَاتِ الْإِلَازِمَةِ لِلْمُؤَلَّظِينَ الْإِلَازِمِينَ لِهَذِهِ السَّعْيَةِ ، فَوْقَ عَدَدِ الْمُؤَلَّظِينَ الْحَالِي فِي مَصْلَحَةِ الطَّرِيقِ وَالْكَبَارِيِّ .

أَمَّا طُولُ مَا سَيَمُ تَأْسِيسُهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ وَمَا طَلَبُ مِنْ أَجَلِهِ الْاعْتَادِ الْمَذْكُورِ فَيَنْتَهِجُ ٧٧ كِيلُومِتْرًا وَهِيَ الْمَسَافَةُ مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ إِلَى بَلْبَيسِ مِنْ كِيلُو ٤٨ إِلَى كِيلُو ١٢٥ .

وَقَدْ بَحَثَتِ اللَّجْنَةُ فَوْقَ مَا تَقَدَّمَ فِيهَا إِذَا كَانَ مُمْكِنًا أَنْ تَمَّ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ النَّهَائِيَّةِ لِهَذَا الْجُزْءِ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ إِتْمَامِ الطَّرِيقِ كُلِّهِ قَبْلَ حُلُولِ الْمِيزَانِيَّةِ الْجَدِيدَةِ ، زِيَادَةً فِي التَّجْوِيلِ ، فَخَبَّرَتْ أَنَّ نَظْمِيَّةَ الطَّرِيقِ بِطَبَقَةِ الْأَسْفَلِ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاقُهَا عَلَى وَجْهِ صَالِحٍ إِلَّا فِي فَصْلِ الصَّيْفِ ، وَهَذَا يَكُونُ بِطَبْعِهِ بَعْدَ حُلُولِ مِيزَانِيَّةِ الْجَدِيدَةِ ، فَلَا جُلَّ لَطَبِ اعْتَادِ قَبْلَ قِيَامِ مَقْضَاهُ . كَمَا تَبَيَّنَتْ اللَّجْنَةُ أَنَّ الْوُزَارَةَ جَادَةُ كُلِّ الْجِدِّ فِي إِعْزَازِ أَكْبَرِ مَا يَسْتَطَاعُ إِجْرَاقُهُ مِنْ أَعْمَالِ الطَّرِيقِ ، مُتَوَخِّةٌ فِي ذَلِكَ التَّسَرُّجِ الْبَدِيَّ يَطْبِقُهُ اسْتِعْدَادُهَا الْحَالِي ، بِمَحِثٍ لَا يَكُونُ التَّوَسُّعُ فِي حُورَةِ مَفْاجِئَةٍ ، لَا يُوَظِّمُ مَعَهَا ضَبْطَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْعَمَلِ وَتَأْمِينَهُ تَأْمِينًا قَوِيًّا مَكِينًا .

وَقَرَّرَ مَعَالَى وَزَرَ الْمَوَاصِلَاتِ أَنَّ الْوُزَارَةَ تَنْتَهِي مِنْ إِتْمَامِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَةِ الْمَبْنِيَةِ فِي الْفَقْرَةِ السَّادِسَةِ نَحْتُ حَرْفِ ( ١ ) فِي ظَرْفِ ثَلَاثَةِ أَعْوَامِ .

وَتَأَخَّرَتِ اللَّجْنَةُ فِيهَا إِذَا كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ تَقْصِيرُ هَذِهِ الْمَدَّةِ ، فَاتَّضَحَ أَنَّهَا الْمَدَّةُ الضَّرُورِيَّةُ لِإِقَامَةِ « كُورِيْنِ » وَتَسْتَظْهِرُهَا الطَّرِيقَ الْمَذْكُورَةَ .

وَتَرْجُو اللَّجْنَةُ أَنْ يَتَحَقَّقَ تَقْدِيرُ زَوَارَةِ الْمَوَاصِلَاتِ وَأَنْ يَتِمَّ إِلَى جَانِبِ هَذِهِ الطَّرِيقِ — وَفِي نَفْسِ الزَّمَنِ — إِعْدَادُ الْأَمَاكِنِ الْمَشَارِ

إليها في الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة من المهادنة (عدا المساكن الخاصة بالقوات البريطانية الموجودة بالإسكندرية) ليحقق بذلك نفاذ مقتضى المادة الثامنة من المهادنة ، فنسحب القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر المصري غير الجهات الواقعة في منطقة القتال ، مع استثناء القوات الباقية موقتاً بالإسكندرية ، وتحتل الأراضي والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية والأبنية التي تستغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية ، إلا ما قد يكون منها ملكاً للأفراد .

هذا فيما يخص بالاعتداء المطلوب .

ولقد أثار طلب فتح هذا الاعتداء موضوع نقاش تنفيذ المهادنة المصرية الإنجليزية ، وكيفية وصمه بالميرانية ، فراءت الحكومة أن ينشأ له حساب خاص بالميرانية ، على أن تؤخذ الاعتداءات التي تدرج في ذلك الحساب من الاحتياطي العام ، مع ترجيل ما يبق منها بدون استئصال في نهاية السنة المالية إلى السنة التي تليها . وذلك استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ ، ونصها ما يأتي :

« ترحل إلى حسابات السنة التالية البواقي المستحق تحصيلها من الأموال المقررة والالتزامات وإيجارات أملاك للبري ، أما مبالغ الاعتداءات التي لا يكون جرى صرفها لغاية السنة الحسابية فتظل ولا يصل بها وما يصرف منها بعد تقفيل حسابات السنة يصير احتسابه من ميزانية السنة التالية » .

وقد رأته اللجنة بإجماع الآراء — ما عدا رأياً واحداً — الموافقة على هذا المبدأ ، لكي تكون جميع المبالغ المخصصة لتنفيذ المهادنة بمزول عن الانتماء في اعتادات أخرى ، وبهذا تكون أكثر وضوحاً وأسهل لمراقبة المجلس وتتبع الإشراف على تنفيذ البرامج إشرافاً يتناسب مع أهميتها .

أما إن مصروفات تنفيذ المهادنة تؤخذ من الاحتياطي العام ، فلاشأ طارئة وغير دائمة والإسراع في تنفيذها مطلوب ، ولا تحصلها موارد الميزانية العادية ، فلا بد من مواجهة كل هذه الاعتبارات بالاعتداء على الاحتياطي ، وهذا لا يمنع مطلقاً من استنباط موارد إيراد لتنفيذ المهادنة .

واعترض أحد حضرات الأعضاء على إنشاء ميزانية قائمة بذاتها لمصروفات تنفيذ المهادنة ، لأن في ذلك تجزئة الميزانية ، وقال إن هذا يؤدي إلى عدم توحي الاقتصاد ، كما اعترض على أخذ جميع مصروفات المهادنة من الاحتياطي العام ويرى أن تدرج هذه المصروفات ضمن الميزانية العامة ، على أن يسد العجز من الاحتياطي .

ويلاحظ أن الأمر يمدد عن إنشاء ميزانية خاصة بمصروفات المهادنة ، إذ نص مشروع القانون المطروح للبحث في مادته الأولى على إنشاء حساب خاص لمصروفات المهادنة تدرج فيه الاعتداءات التي تقرر لهذا الغرض .

ومع أن مبدأ عدم تجزئة الميزانية معمول به ها ، وفي معظم البلاد الأجنبية ، فإنه قد يجد من الظروف الطارئة والأحوال الخاصة ما يبرر الخروج على هذا المبدأ . فإن إنجلترا مثلاً عندما وجدت أنها في حاجة ماسة لإنشاء وإصلاح طرقها ، قررت أن المبالغ التي تجتمع من ضرائب السيارات وضريبة الطرق ، تخصص لرصف الطرق مع إعانة من الحكومة ، وجعل لذلك حساب خاص في الميزانية تدرج به مصروفات الطرق والإيرادات الخاصة بها ، بما في ذلك إعانة الحكومة .

ولدينا الآن ظروف طارئة خاصة ، وهي مصروفات تنفيذ المهادنة ، وهذا ما اقتضى عمل حساب خاص لها في الميزانية ولا ينبغي بوضعه على أية حال معنى تجزئة الميزانية .

أما فيما يخص بأخذ هذه المصروفات من الاحتياطي العام ، فنلك لأن الاحتياطي إنما حمل لسد العجز في الإيرادات أو لمواجهة المصروفات غير العادية ، ولا شك أن مصروفات تنفيذ المهادنة هي من المصروفات الطارئة غير العادية ، كما قرر معالي وزير المالية .

ولقد استعضت اللجنة عن المقصود بالبرارة الواردة في المذكرة التي رفضتها اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء ، وتضمنت ضمن ما تتضمنه النفقات ، نفقات تنفيذ المهادنة « مصروفات الشؤون العسكرية » لنظم مدى ما تنطوي عليه من المنى وهل للتصود بذلك نفقات الجيش على الصوم أم لا ؟

فأجاب معالي وزير المالية بأن ما يقصد إليه البعارة ، هي المصروفات غير العادية والموقعة التي ليس لها صفة الدوام . أما مصروفات الجيش ذات الصفة الدائمة ، فلا تدخل ضمن المقصود بهذه البعارة ، بل تدخل في ميزانية وزارة الحربية كالمتاد ، وأضاف معالي أن المصاريف العسكرية ستكون موضع بحث الوزارة وستعرض النتيجة على المجلس .

لذلك رأيت اللجنة الموافقة على مشروع القانون على ألا يمد ذلك إقراراً بلجنة تكاليف الطرق ، لأن هذه لم يغفل فيها بعد نهائياً ، كما جاء بالذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء .  
وترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

### مشروع قانون

بإنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر .

مجلس الوصاية .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — ينشأ حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية تدرج فيه الاعتمادات التي تقرر لهذا الغرض .

مادة ٢ — تؤخذ الاعتمادات التي تدرج في ذلك الحساب من الاحتياطي العام مع ترجيل ما يتبقى منها بدون استعمال في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية وذلك استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٣ من المذكريتو الصادر في ٢٧ يوليوس سنة ١٨٨٣ .

مادة ٣ — يفتح في الحساب الخاص المشار إليه اعتماد قدره ٣١٠٠٠ ج . م ( واحد وثلاثون ألف جنيه ) ويوضع تحت تصرف وزارة المواصلات من أصل التكاليف الخاصة بإنشاء طريق القاهرة — الإسماعيلية .  
ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٤ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — أريد أن أسفّر من حضرة المقرر عن بعض أمور وردت بتقرير اللجنة :

أولاً — ما هو الفرق بين إنشاء حساب خاص في الميزانية وتجزئة هذه الميزانية ؟ أفهم أن هناك باباً خاصاً لبال الاحتياطي ، وأن هناك اعتمادات سوف ترد للمجلس تبعاً ، وسوف يطلب منا إقرارها لمواجهة النفقات التي سيتطلبها تنفيذ المعاهدة . وبحث هذه الاعتمادات في غير معادها القانوني يمتد في الواقع تجزئة للميزانية . لهذا أريد أن أفهم بالضبط ما هو الفرق بين الحساب الخاص الذي يشمل هذه الاعتمادات وبين الميزانية العامة التي ستراجع مصروفاتها وإيراداتها في الجاه القانونى .

أعتقد أنه لا فرق بين الأمرين ، وأن ما جاء في تقرير اللجنة تأييداً لوجوب إنشاء حساب خاص للمعاهدة وتجزئة الميزانية لا مبرر له .

ثانياً — أوجب الدستور تقديم ميزانية الدولة لمجلس النواب كنقطة واحدة حتى يتسنى لكل عضو الإشراف على هذه الميزانية في مجموعها ومقارنة الإيرادات بالمصروفات — ولكن كيف يستطيع المجلس أن يشر على تلك الكتلة مجمعة ، بينا المصروفات الخاصة بالمعاهدة تعرض عليه في شكل اعتمادات متتالية ، فيقدم إليه اليوم اعتماد للطرق العسكرية ، ويعرض عليه غداً اعتماد للكتات العسكرية ، وهكذا . فإذا أراد النائب معرفة حساب هذه المصروفات ومقدارها بالنسبة للميزانية العامة ، وجب عليه جمع الاعتمادات كلها ثم معرفة حساب الاحتياطي ومقدار ما أخذ منه . وهذه طريقة لا تهيئ لمجلس النواب الإشراف على حالة الدولة المالية إشرافاً تاماً .

وهذا هو السبب الذى حدا بالبول إلى عدم تجزئة الميزانية ؛ فالاستشهاد الوارد في تقرير اللجنة تأييداً لتجزئة الميزانية لا يتفق مع النتيجة التى وصلت إليها اللجنة .

قالت اللجنة في تقريرها دفاعاً عن هذه التجزئة ما يأتى :

« ومع أن مبدأ عدم تجزئة الميزانية معمول به هنا وفي معظم البلاد الأجنبية فإنه قد يجد من الظروف الطارئة والأحوال الخاصة ما يبرر الخروج على هذا المبدأ » .

توقنا بعد هذا وإبلا من الأمثلة والشواهد التى تبرز الخروج على هذا المبدأ ، فلم نطهر من اللجنة إلا بئس واحد ، إذ قالت إن إنجلترا عندما وجدت أنها في حاجة ماسة إلى إنشاء وإصلاح طرقها قررت أن المبالغ التى تجمع من ضرائب السيارات وضريبة الطرق تخصص لرصف الطرق مع إعانة من الحكومة وجعل لذلك حساب خاص في الميزانية .

ولم تأت لنا اللجنة بئس آخر مما يحدث في ألمانيا مثلاً أو في بلجيكا أو إيطاليا .

إن إنجلترا عندما أقرت حساباً خاصاً لضريبة السيارات أرادت أن تمنح أصحاب السيارات أن هذه الضريبة فرصت لمصلحة سياراتهم ، وقالت لم يأتى أقرر هذه الضريبة لأصرفها على إصلاح الطرق .

فهل يقال بعد ذلك إن هذا مبدأ عام اتبته جميع الدول ثم لا تذكر لنا اللجنة إلا هذا المثل الصغير ؟

لهذا أرجو من حضرة المقرر أن يبين لنا الفرق بين إنشاء حساب خاص في الميزانية وبين تجزئة هذه الميزانية ، وأن يأتينا بتجليل آخرى على الأقل لتأييد وجهة نظر اللجنة . وإنى أحفظ لسمى عن الرد عليه ، فإن اقتضت بكلامه سكوت وإن لم أقتض فسوف أناقشه .

للمقرر — سمحت أسئلة حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أمانه ، وأرجو أن نتاح لي الإجابة عنها بالترتيب الذى يقتضيه اللقار .

فنيا يتعلق بالأشقة التى يريد من اللجنة إيرادها فوق ماد كرت في تقريرها أرجو أن يسمح لي بأن أوجه نظره إلى تقرير اللجنة ، فقد قلنا فيه إن القاعدة في جميع الدول تقريباً أن تكون الميزانية غير مجزأة ، ولم نقل إن المبدأ هو التجزئة .

وإذا شاء حضرة أن أضرب له مثلاً آخر عن بعض الدول التى تخرج عن مبدأ عدم التجزئة فإنى أذكر له فرنسا ، فهى من أول الدول التى تتبع نظام الميزانيات المنفصلة . فيميزانية الجيش القرسى تقدم على حدة وتنتظر بصفة خاصة ، والسبب الذى يدعومهم إلى ذلك هو السرية التى يحاط بها بحث الشؤون الحربية .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لم تدرس لها في التقرير اكتفاء بالمثل الذى ذكرناه ، كما قلنا إن توحيد الميزانية هو القاعدة في معظم البلاد الأجنبية .

أرجع بعد ذلك إلى استفسار حضرة النائب المحترم عن الفرق بين تجزئة الميزانية وإنشاء حساب خاص فيها .

إن السبب الذى حدا بوضع الميزانية إلى توحيدها هو أن تكون جميع المصروفات والإيرادات تحت إشراف المراقبين للحسابات العامة وأموال الدولة . فإن الميزانية هى عرض للحالة الطبيعية العادية التى تستقيم عليها إيرادات ومصروفات الحكومة على وجه الدوام والاستمرار . ولكن إذا جد طرف طوارئ خاص كظرفنا هذا ، فهل يمكن عدلاً أن نحاسب وزيراً أو حكومة في ميزانية لم تقدم على أساس هذا الظرف حتى يمكن القول بأن الميزانية العامة متوازنة أو غير متوازنة ؟

هذا لا يجوز بحال من الأحوال ، إذ الضرائب مقررة لمواجهة مصروفات معينة ، وإصلاح مرسوم ومحدد . فكيف نطفر بهذا الأساس دفعة واحدة إلى ما لم يكن متوقفاً من قبل ليشمل اعتادات المعاهدة التى جنت ؟ وكيف نجعل الوزير مسئولاً عما تتطلبه هذه الحالة الجديدة من مصروفات ؟

قلنا في التقرير إن الاحتمال السام قد وضع أصلاً لمواجهة الطوارئ والمصروفات غير المتوقعة . فالمعاهدة وتنفيذها من السائل الطارئة ، فإذا أدينا مصارفها في الميزانية العامة لم يكن ذلك عرضاً طبيعياً صادقاً للميزانية . أما إذا أفردنا لها حساباً خاصاً أتيحت للجلس فرصة مناقشة الميزانية العادية بما في ذلك الحساب الخاص الذى استجد تبعاً لموجبات المعاهدة ، فبالمجلس بكل شئ . وعند نظر الميزانية ستوازنون المصروفات العادية بالإيرادات العادية .

ولقد روى أيضاً في أفراد حساب خسر لهذه المصروفات ، السرعة في تنفيذ المأهدة ، وكلنا يحرص على ذلك ، وأن تكون هذه المصروفات واقعة تحت عين الرقيب دائماً ، فلا يتيسر للموظفين أن يصرفوا من بند في حساب بند آخر . أما إذا وزعت المبالغ الخاصة بالمأهدة على بنود الميزانية المتعددة ، هذا على بند الموظفين ، وذلك على بند الأعمال الجديدة ، وهكذا ، فقد لا تظهر لعين الرقيب ظهوراً ملموساً . ولكن إذا أفردها حساب خاص ضمن الميزانية العامة أمكن حصرها حصراً دقيقاً ، وإتباع برامجها وتنفيذ كل قسم في حينه ، وصرف كل مبلغ في أوانه ، وعدم توجيه أى مبلغ في غير وجهته .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — وكيف يراقب حساب الدولة ؟

المقرر — إن ميزانية الدولة تعرض مشتتة على المصروفات والإيرادات تفصيلاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — سأل حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه عن تعطين :

الأولى — ما هو الفرق بين تجزئة الميزانية ووضع ميزانيتين منفصلتين ؟ ولقد ذكرنا في التقرير أن المشروع المطروح أمام حضراتكم ليس فيه تجزئة للميزانية ولا هو ميزانية منفصلة ، وإنما هو حساب خاص بمصروفات المأهدة . فكأن أن الميزانية تحتوي على أبواب متعددة ، فستضمن أيضاً قسماً خاصاً بمصروفات المأهدة . ونحن يبيدون كل البند عن إنشاء ميزانية خاصة أو منفصلة ، ويبيدون أيضاً عن التجزئة — هذا ما أريد بياحه خاصاً بسؤال حضرة النائب المحترم من حيث التجزئة .

أما سؤاله عن النتيجة العملية لهذا ، وضرب الأمثلة ، وعن السبب في أفراد حساب خاص وعدم إدماج هذه المصروفات في أبواب الميزانية ، أقول إذا أخذنا بهذا الرأي نكون — كما قال حضرة المقرر — قد أدخلنا الطرق العسكرية التي تستلزمها المأهدة ضمن الطرق العادية وخلطناها بها ، فلا نعلم ما صرف في تنفيذ المأهدة وما صرف في غيرها . وهذا قد يمكن السلطة التنفيذية من أن تخصص مبالغ للميزانية العامة تحت ستار المأهدة وتتجاوزها ، وبذلك تفوت على حضراتكم الرقابة الفعالة على مصروفات المأهدة .

لقد استند حضرة النائب المحترم إلى حجة تهدم نظريته ، فقال إن الإشراف يكون كاملاً إذا كانت الميزانية مختلطة . والأمر على هيئته ذلك ، لأنه لو أفرده لمصروفات تنفيذ المأهدة حساب منفصل لكنت لحضراتكم الرقابة الفعلية ، أما إذا وزعت هذه المصروفات على أبواب الميزانية المختلفة ، ما أمكن التمييز بين المصروفات العادية والمصروفات الخاصة بتنفيذ المأهدة . فالجواب أن يقول بها إذن معكوسة .

أما فيما يتعلق ببقاء المسائل فقد وفاها حضرة المقرر حقها . وأختم كلامي بأن أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى المادة الأولى من مشروع القانون حيث تنص على أن « ينشأ حساب خاص لمصروفات تنفيذ المأهدة الصرية الإنجليزية تدرج فيه الاعتادات التي تقرر لهذا الغرض » ، فلها أن تقرر إلى تجزئة للميزانية أو إلى عمل ميزانية خاصة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — إنى مع الأسف لم أستفد شيئاً مما سمعته الآن من رئيس لجنة المالية . إن الميزانية ليست بأرقام خرساء عمياء ، وإنما هي أرقام أمامها بيانات كانت موضع نقاش مع الوزراء المختصين ، وإن الأعمال التي تقوم بها الحكومة ويرد ذكرها في الميزانية لم تدرج بها إلا بعد بحث دقيق وبعد عمل مذكرات مسببة عنها ، بحيث يظهر منها ما إذا كانت الطرق عسكرية أو غير عسكرية . فكيف يقول حضرة رئيس اللجنة بعد ذلك إن المصروفات العسكرية تنوء في المصروفات العادية إذا لم يفرده لمصروفات تنفيذ المأهدة حساب خاص ؟

لقد قالوا لنا أثناء نظر المأهدة إن هذه الطرق ليست عسكرية ويقولون الآن إنها عسكرية . إن الحكومة لا تتألق مجلس النواب ، بل تتوضع له عام الأوضوح ما إذا كانت الطرق عسكرية أو غير عسكرية . وإني لا أستطيع أن أخذ بهذا اللطخ ، إذ من السهل على مجلس النواب أن يفرق بين المصروفات العسكرية وغير العسكرية ، وإن فكلام حضرة رئيس اللجنة لا يصب مع اللطخ في شيء ، وغيل إلى — وهو اللطخ الصريح — أن الحكومة لتأية الآن لا تعرف تماماً كم تكلفها المأهدة .

إنني أفهم أن يطلب منا فتح حساب خاص لطاريء بحث ، كأن يلقى النيل فيرق الأرض ، أو أن هناك عمالاً يشتغلون من غير أجر . أما عن المأهدة فمن السهل أن تعرف الحكومة كم تكلفها في هذه السنة ، وكما تكلفها في السنين التالية ، وكما تكلفها النفقات العسكرية .

والويل كل الويل إذا كانت الحكومة لا تعرف حتى الآن كم ستكلفها هذه الصفقات العسكرية ، اللهم إلا إذا كانت الأعمال والمبالغ مجعولة — وهو ما لا يقبله العقل .

أقول بعد ذلك ، كيف أشرف باعتباري نائباً على هذه الحسابات ، وما هي الطريقة العملية لهذا الإشراف ؟ إنهم يطلبون اليوم فتح حساب بمائة ألف جنيه وبعد أسبوعين سيطلبون مائتي ألف جنيه ، وبعد ثلاثة أسابيع سيطلبون خمسمائة ألف جنيه — اعتادات ترى متالية وتعمل علينا كالقطر ، فلا نعرف لها حساباً ، ولا نعلم كم من احتياطي البوالة قد خدش ، وماذا سيكون مستقبل هذا الاحتياطي ؟ .

أما إذا قدمت الميزانية إلى المجلس ككتلة واحدة أمكن النائب أن يبارن بين الإيرادات والمصروفات ، فيعرف ما إذا كانت المصروفات قد زادت على الإيرادات أو لا ، وكَم بلغت هذه الزيادة ؟

أما الاستقصاد بميزانية فرنسا فهو بيد كل المدعي من الحالة التي نحن بسندها ، لأن مصروفات الجيش في هذه البوالة إن كانت قد أفردت لها ميزانية منفصلة عن باقي الميزانية ، فإن الدافع إلى ذلك هو حفظ أسرار الجيش من حيث وحداته وعدده وأسلحته . ولهذا زالت غير فاهم تماماً سبب إفراء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة .

خضرة صاحب المال وزير المالية — أخيف إلى الاعتبارات التي أوردتها حضراتنا التابئين المحترمين رئيس لجنة المالية ومقررها ، اعتبارين هامين يدعون إلى إفراء حساب خاص للمعاهدة ، الأول هو توفر سبل البرس والبحث لمجلس اللوفر ، أما الاعتبار الثاني فهو أن الحكومة قد تضطر إلى فرض صرائب مؤقتة عواقبتكم من أجل تنفيذ المعاهدة ، فلا معنى لإضافتها أو إدخالها ضمن الميزانية العامة كضرائب دائمة ، حتى لا يفهم منها الأجنبي — ضلّاع المنصرى — أن هذه الضرائب قد أخذت صفة الدوام ، فقد نحتاج في المدى الذي يقتضيه تنفيذ المعاهدة ، أي في مدى ثمانية أعوام ، إلى موارد أخرى للإفراء بصفة مؤقتة تدرج ضمن حساب خاص بالمعاهدة .

فإن هذا يزعم أن الحكمة ظاهرة في إفراء حساب خاص للمعاهدة حتى لا يرجع الجمهور بأن هذه الضرائب فرضت على سبيل الدوام . هذا من ناحية الإيرادات ، وأما من ناحية المصروفات ، فقد تكون هناك مصلحة ظاهرة في ألا يدخل المصروفات الخاصة بالمعاهدة ضمن المصروفات العامة لئلا غير خافية ، إذ لو أدخلناها ضمن الميزانية العامة كان هناك بحر ظاهري ، ويقال في البلاد الأجنبية إن الميزانية للصيرة غير متوازنة بل إن بها عجزاً يقدر بالملايين ، ولكن حين يقال إن الميزانية العامة متوازنة ، وإن هناك أسباباً ظاهرة اقتضت أخذ حر. من الاحتياطي ، ففي هذا ضمان لسمتاً وتوكيد للثقة المالية ، لأن هذا معناه أن لدينا مالا احتياطياً ندفع به للطوارئ ، وهذا لا شك يزيد مركز مصر المالي متانة ويحمله أكثر روعة . ولهذا رأينا أن يفصل بين الميزانية العامة وميزانية المعاهدة ، لكيلا يقال إن ميزانية مصر في عجز بل ليقال إنها متوازنة وفوق التوازنة ، كما أرحو أن يوضحنا الله . أما السائل الطارئة الاستثنائية التي ستظل بضع سنين ثم لا تلبث أن تنتهي ، فهذه لها حساب خاص لا يدخل في ميزانيتها العامة .

لقد ضرب خضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أنطه مثالا أنظن أنه قاطع في وجوب إفراء حساب خاص للمعاهدة ، لأنه يقول إن الحكومة لا تعرف مقدار المصروفات العسكرية .

صحيح إن الحكومة لا تعلم قيمة المصروفات العسكرية ، ولكني لا أرى هناك وبلا ، ولا وبلا كل الويل ، ولا شبه الويل (ضحك) لأنني — لكي أقدر نفقات التكنات — لا بد لي من الاتصال باللجنة الإنكليزية ، وهي لما تأت بعد . فهل رضىكم ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن أقول إن هذه التكنات تكلفنا أربعة ملايين أو خمسة ملايين ؟ إنني لا أستطيع التحديد الآن ، إذ أن هذا يحتاج إلى بحث لما نبدا به . ولا عيب في ذلك ، لا علينا ولا على الإنكليز ، فإن للمعاهدة قد عقلت منذ أيام قلائد .

وضلا عن الاعتبارات العامة والاقتصادية ، فهناك طرف مادي يقتضي إفراء حساب خاص بالمعاهدة ، إذ يجب على الوزارة بحكم الدستور أن تقدم إلى حضراتكم الميزانية العامة في أول فبراير القادم — أي قبل السنة المالية ثلاثة أشهر — فإذا أضغ ميزانية المعاهدة ؟ أفقدتها بلا بحث ؟ يجب بلا شك أن أدرسها ، وهذا يقتضي بأن أفرد لها حساباً خاصاً . ستدرس مسألة الطرق وقدم عنها حساباً إليكم ، لأنها مسألة بين معالي وزير الواسلات ووزير المالية . أما المسألة التي بيننا وبين الإنكليز فم تدرسها بعد ولكننا سنبجها قريباً ، فنحن في المعاهدة بطبيعة الحال نقتضي إفراء حساب خاص بها . ويصرف النظر عن الاعتبارات العامة والمالية رأينا إفراء حساب خاص

بالمساعدة ، حتى تمكن حضراتكم من الرقابة على مصروفات تنفيذها ، لأننا إذا وضعنا جزءاً من هذه المصروفات ضمن ميزانية وزارة المواصلات وآخر ضمن ميزانية وزارة الحربية أو المالية ، ما تمكن النائب من الرقابة الكافية حتى لو خصص نفسه لدراساتها . فإني لا أستطيع — باعتباري وزيراً للمالية — أن أبحث البحث الكافي إلا بمجوعة الموظفين المختصين . فتسببنا المهمة الجليل سألهم له هذه المصروفات المائلة في حساب خاص حتى يتمكن من مناقشة هذا الحساب . نحن نعمل ذلك تسهيلاً لمهتمكم ، ولست أدري لماذا يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطله لم نضلل ذلك ؟

وإذا كانت الهيئة التنفيذية تريد أن تعالط فتعطل — كما قيل — بين اعتماد الطرق العادية واعتماد الطرق العسكرية ، فلماذا نستخدم على أن يكون هناك ما هو للمساعدة وما هو لتبر المساعدة ، حتى يعرف الأجنبي أن ميزانية مصر متوازنة وأن ميزانية المصاعدة متوازنة أيضاً وأن لدينا احتياطيات متوفرة ، وأننا ننفق حتى لا يتسرب إلى الأذهان أننا ننوي فرض ضرائب خاصة بالمساعدة . أقول إن هذا أمر احتالي فقد غرض وقد لا غرض . كل وزير للمالية من واجبه أن يعمل حساب ما يمكن أن يكون — وأرجو ألا يؤخذ من هذا أن نية الحكومة قد استقرت على فرض ضرائب ، على أن الحكومة إذا فرضت ضرائب فتكون موقفة ومن أجل المساعدة .

( تصفيق حاد ) .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد مادة مادة ؟

( موافقة عامة ) .

( ١١ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

إنشاء حساب خاص لتنفيذ الماهدة للصرة الانجليزية لا يعتبر ميزانية مستقلة ، ولا تجزئة للميزانية العامة ، ولو أنه سيقدم

للبرلمان بعد تقديم مشروع للميزانية العامة بزم إلا أنه سيقدم للبرلمان جزء لا يتفصل من الميزانية العامة .

### مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بإنشاء حساب خاص لمصروفات الماهدة للصرة الإنجليزية وفتح اعتماد قدره ٣٩٠.٠٠٠ جنيه في ذلك الحساب من أمل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية — تقرر لجنة المالية — قرار المجلس نظر مشروع القانون بطريق الاستجبال — الموافقة على مشروع القانون من حيث البدأ — مناقشة المواد مادة مادة — القراءة الثالثة — الموافقة عليه بالتمام بالاسم

( للقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ) .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني) — لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم والمعلم عليه طبعاً ، فمن كانت له ملاحظة عليه فيفضل بإدائها .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية ) — أرجو نظر مشروع هذا القانون بطريق الاستجبال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( أصوات : نعم ؛ لا ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — نسمع البعض يوافق على الاستجبال والبعض الآخر لا يوافق عليه .

الرئيس — من لا يوافق على نظر مشروع هذا القانون بطريق الاستجبال يفضل بالوقوف .

( وقف اشقي ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون بطريق الاستجبال . وهل يوجد الجلسة من يمثل وزارة المالية ؟



حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الخفانية) — إثنى حاضر بالنسبة عن حضرة صاحب المالى وزر المالية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — شمل مشروع القانون للعروض على المجلس الية آخرين : أحدهما لكل خطوره وهو وضع تشريع مالى خاص ، والآخر فتح اعتماد إثنى مبلغ ٣١٠٠٠ جنيه . واعتراضى إنما ينصب على هذا التشريع المالى الخاص . وقيل أن نعرض لموضوع هذا التشريع ريد أن تبين حقيقة وحدوده حتى لا يكون لبس فى الأمر . وبأن ذلك أن تقرر لجنة المالية فى مجلس النواب وتصريح حضرة رئيسها وتصريح حضرة صاحب المالى وزير المالية فى مجلس النواب — ذلك التقرر وهذان التصريحان — بينهما تناقض ظاهر ويجب قبل أن تناقش أن تبين الحكومة حقيقة هذا المشروع حتى يزول اللبس . ذلك لأنه جاء فى ذلك التقرر بالصفحة ١٤ فى التمر الأول : « ولا يحد بوسعه (وضع هذا الحساب الخاص) على أية حال معنى تجزئة الميزانية » . هاتان عبارتتان واردتان بالنسبة فى تقرير لجنة المالية أمام مجلس النواب الذى أجمع حصرات أعضائه على اعتماده ما عدا أربعة منهم . وقد أدلى حضرة رئيس لجنة المالية بمجلس النواب بما يأتى : « إن المشروع المطروح أمام حضراتكم ليس فيه تجزئة للميزانية ولا هو ميزانية منفصلة » . بعد ذلك جاء معالى وزير المالية وأدلى ببيان تفسيراً لمشروع (صفحة ١٧ من مضطلة جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٧ فى التمر الأول ما يأتى) : « ولهذا رأينا أن يعامل بين الميزانية العامة وميزانية الماهدة » . وجاء فى مكان آخر فى آخر التمر نفسه : « فلماذا أضغ ميزانية الماهدة ؟ » قال هذا بعد أن قال : « يجب على الوزارة بحكم الدستور أن تقدم لحضراتكم الميزانية العامة فى أول هرار القادة — أى قبل السنة المالية بثلاثة أشهر — فلماذا أضغ ميزانية الماهدة لأتقدمها بلا بحث ؟ » .

إذن هناك تناقض ظاهر بين تقرير لجنة المالية بمجلس النواب وبين تصريح رئيسها (ها حاضر حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا وزير المالية) وبين ما قرره معالى وزير المالية أمام ذلك المجلس فى خلاف شجر وقام ، هو : « هل هذا الحساب الخاص يعتبر ميزانية خاصة لمصروفات الماهدة أو يعتبر تجزئة للميزانية أو شيئاً غير هذا وذلك ؟ » .

أمام هذا اللبس والتناقض أروح قبل أن أدلى ببحثى أن يتفضل معالى وزير المالية ببيان ذلك لئول اللبس وزوال هذا التناقض بين تقرير اعتره مجلس النواب أساساً كما يعتبر مفسراً للقانون وبين تصريح أدلى به معاليه . وإلى لا أدري إن كان معاليه برد على هذا الآن أو أن يتظفر إلى أن أتم بحثى .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — بحسن أن يتم حضرة الشيخ المحترم بحثه حتى يكون الرد شاملاً .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هو كذلك . إذن أبحث الموضوع على اعتباره طبيعة الحال ميزانية خاصة لأن حضرة صاحب المالى وزير المالية قد أدلى بهذا .

الأمر فى قسمه الأول — وهو على بحثى باعتباره ميزانية لمصروفات الماهدة — به أولاً غمالة صريحة لنص الدستور ، وذلك أن الدستور فى القسم المالى منه أشار إلى الميزانية وأشار إلى مصروفات الدولة وعريفها ، وبين كيف تكون قتال فى المادة ١٣٨ : « للميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية ثلاثة شهور على الأقل لتفحصها واعتمادها . والسنة المالية بينها القانون » . كان فى هذه المادة على أن الميزانية تقرأ ما مأ ، بعد أن أتب القسم المالى من الدستور كيف تقرر الضرائب أن الحساب الخاص الذى يمكن أن يعتبر ميزانية لا يحل الحال من أن يكون بالمثل حساباً عاماً بأبواب خاصة ستدرج فى الميزانية العامة وإذن فلا اعتراض عليه إن كان بهذا الشكل . أعنى أن ميزانية الدولة كما تشمل أبواباً ثلاثة تشمل أبواباً أخرى وتودع متصددة بوضع فيها قسم خلس بالمصروفات المحددة للماهدة ويتخص منها لتكون الرقابة واحدة ، إذا كان هذا تكون الماهدة غير موحودة — أما إذا كانت ميزانية الدولة تقرر ضللا وبعد ذلك تخدم ميزانية أخرى فهنا الخاتمة .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — الترض الأول هو الحقيق ، وإذن فلا خلاف بيننا . إن حساب الماهدة سيكون حكمه حكم الميزانية العامة وسيفهم معها . ولذلك قلت إثنى لم أرد أن أتى ببيان عن الميزانية حتى أستكمل حساب ميزانية الماهدة فأبين ارتباطان وما ينتج عن الماهدة وإلا كنت متصراً فى حكمه وحق الميزانية . إنما أمانى الآن جاز على أو عتبة حادية أنه

عندما أصرّف بتقديم البرازية في أول فبراير الآتي — وهو اليراد الذى حددته الدستور — لا يكون فى ميسورى تقديم الحساب الخاص بالمعاهدة ، لآى إلى الآن لم أتمكن من تقدير قيمة الشكات لأقدم بها ، ولذلك رأيت أن أقدم للبرلمان البرازية العامة ، وبسببها بأسبوعين أو ثلاثة — حسب الظروف — أقدم بميزانية للمعاهدة كجزء لا يتجزأ من البرازية العامة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — إذن نحن متفقون على هذا . وإلى أشكر معالى الوزير على تصريحه ، قد حضرت لجنة المالية — وأنا لست عضواً فيها — فلم أستطع الحصول على هذا الجواب .

فهمت من معالى الوزير أن الحساب الخاص بتففيذ المعاهدة وهو عبارة عن جميع اعتاداتها سيدرج ضمن الميزانية العامة عندما تهم .

.....  
.....  
.....  
.....

قيت مسألة حمل حساب خاص للمعاهدة . وأرى أنه بعد التصريح الذى أدلى به معالى وزير المالية الآن أنه لا داعى لعمل هذا الحساب ، إذ أن مشروع البرازية سيقدم تفصيلاً وهذا لا يمنع من أن تقدم الحكومة بطلب فتح اعتماد إضافى فى البرازية لا فى حساب خاص لأن هذا الاعتماد سيصرف بالمثل فى سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية وسيظهر فى الحساب الختامى لهذه السنة .

هذه هى الاعتراضات التى عنت لى عن هذا المشروع .

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

لست فى أقول أقصد ردًا على حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا . ولكن لى تبتينوا حضراتكم وجهة نظر وزارة المالية عند وضعها حساباً خاصاً لتنفيذ المعاهدة أفرز أن القرض من وضع هذا الحساب لم يكن إلا تسهيل الأمر على البرلمان . ولو أنى توخيت تسهيل الأمر على نفس بصفة كونى وزيراً للمالية أو كرجل كل ما يهيمه هو الناحية التنفيذية وحدها لأدرجت حساب المعاهدة ضمن البرازية العامة للدولة . إلا أنى وأنا عضو فى البرلمان ومن أشد الوزراء غيرة على الاحتفاظ برقابته أردت أن أعطى البرلمان فرصة لمناقشة كل رجل له حق تنفيذية وهو فى الوقت عينه عضو فى مجلس النواب . أردنا أن نهمل الأمر على البرلمان لأن المعاهدة يترتب عليها ارتباطات خطيرة وأعباء عظيمة كالحاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب الذى أورد أسبأاً لها وجاهاها ، وحجباً قوة لإنشاء حساب خاص لتنفيذ المعاهدة .

لو أردنا أن ندمج حساب المعاهدة فى البرازية العامة لترتب على ذلك زيادة فى أبواب البرازية الثلاثة ، لأن إنشاء الطرق مثلاً لا يستلزم فقط للمصروفات الضرورية لإنشائها بل يستلزم أيضاً زيادة للوظائف وبالتالى زيادة فى مصروفات الباب الأول — ماعيات وأجر ومرتبات — وكذلك مصروفات الباب الثانى — مصروفات عمومية — فالضو الذى يريد أن يبين مصروفات المعاهدة سيفطر إلى مجتمه كثيرين من التابع . تسهلاً لمهمة البرلمان السامية أردنا أن يكون هناك حساب خاص مستقل لتنفيذ المعاهدة خصوصاً وأنه — سواء أردنا أو لم نرد — توجد عقبة لابد من اجتيازها وهى أنه ليس من اليسور الآن تقديم حساب شامل لتنفيذ المعاهدة — والأهم لابتريم كل يوم معاهدات — لأنه لى قدر تكاليف بناء الشكات مثلاً يبنى أولاً أن تشكل الحكومة البريطانية لجنة خاصة لهذا الغرض ثم تخطر الحكومة المصرية بها ، وهذه بدورها تشكل لجنة مصر ، ثم تجتمع اللجنتين لتقدير المصاريف اللازمة لبناء الشكات . ولأن لم تكون اللجنة الإنجليزية ، وبالتالى لم تعرف بعد قيم التكاليف .

ولما كان الدستور يقضى بتقديم مشروع للبرازية العامة فى أول فبراير ، ولما كان تقدير تكاليف بناء الشكات لم يتم بعد ، وجب إنشاء حساب خاص لتنفيذ المعاهدة ، وهذا الحساب الخاص هو جزء من البرازية .

لن واجبى وحقق بإيصالى على أن أقدم إلى البرلمان بطلب ملايين من الجنيهات لأعمال ما نعرف بالنضبط لتكاليفها ، وكل سياسة اللوة قائمة على تنفيذ المعاهدة . فذلك روى إنشاء حساب قائم بذاته ، وهو لا يستر ميزانية مستقلة بل إنه يمتد فى الوقت الذى تضمد فيه البرازية العامة وهو أنه سيقدم إلى البرلمان بعد تقديم مشروع البرازية بأسبوعين أو أكثر .

لم نرد إذن إلا التسهيل للبرلمان ولم نرده لأخصنا . وما كان أسهل على من أن أقدر هذه التكاليف ولكن حاشا لي أن أقبل ذلك لأنني كما قلت يشرقي كخوف في البرلمان وكوزير أن أكون تحت رقابة السلطة التشريعية .

هذا يقتضى أن تتقوا بالورادة التي تتصرف فتتكم . افرصوا أن البرلمان اعتمد مليوناً من الجنيئات لإنشاء الطرق ثم عد هذا الاعتماد قبل أن يتم إنشاؤها وكان البرلمان في عطفه فهاذا تكون الحال ، أنتظر شهراً أو اثنين حتى تقرر الاعتمادات اللازمة لإتمام الطرق ؟ لقد أوضح حضرة مندوب وزارة المالية وحضرة الشيخ المحترم مقرر لجنة المالية أمام تلك اللجنة البررات التي تدعو إلى الترحيل وهي ميربرات فنية ولها قيمتها ولها أثرها على كل حال . وها أنا قد بينت البررات العملية لهذا الترحيل ، إنني مكلف بالصرف على الطرق وبناء التكنات وغير ذلك بقدر ما يمكن من الإسراع والمطعة ، ومن هنا كانت المحكمة في النس على الترحيل .

تتضى للمصلحة الوطنية بالإسراع في تنفيذ المعاهدة وإنشاء حساب خاص لهذا الغرض وأنا أعمل دائماً بإشراف البرلمان . كل ما في الأمر أننا قصدنا تسهيل العمل لا أكثر . وما أردنا مطلقاً مخالفة نظرية عدم تجزئة للبرانية كما لم نرد التمرض لنظريات مالية واقتصادية وإنما الأمر هو تسهيل العمل على حضرات أعضاء البرلمان وعلى الهيئة التنفيذية ولتحقيق غايتنا من الانتهاء من تنفيذ المعاهدة في أقرب وقت . وكلما سارعت الحكومة في ذلك استختت تحديركم ، فضلاً عن أن ذلك معي وطنياً كبيراً وهو جلاء الجيش الإنجليزي عن القاهرة إلى منطقة قناة السويس .

هذا فضلاً عن المحكمة في إنشاء حساب خاص في مصروفات المعاهدة التي وردت في التقرير التوافي الشامل الذي تقدمت به لجنة المالية إلى حضراتكم .  
( تصفيق )

الرئيس — وآلآن هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون ؟

( موافقة ) .

الرئيس — ليلى الآن مشروع القانون .

( تلى مشروع القانون ) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؛ ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادةً فمادةً .

( في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

الموافقة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب الميزانية من المصاريف غير المنظورة دون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتقاد بسد زيادته .

راجع النقطة على هذا في المادة ١٦٦ .

( في ١٥ و ٢١ يونه سنة ١٩٣٧ ) .

الموافقة على تقارير لجنة المالية بسد الميزانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتادات . ولا ينصب هذا التصديق على الرغبات الواردة فيها والرغبات التي لا يمتنع عليها لا من المجلس ولا من الوزارة المختصة ، تصبح ملزمة للحكومة . وفي نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ، وإذن فهي غير ملزمة للوزارة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسوي ) - لقد وزع التقرير على حضراتكم ، والكلمة أولاً لحضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - عندي كلمة من الناحية الشككية خاصة ببيان حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية . الرئيس - هل تريد الكلام في الشكل أو في الموضوع ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - كلامي يشاغل البيان الذي ألقاه معالي وزير الحفانية من ناحية الشكل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندي - وأنا أريد أن أسكن في الشكل أيضاً ، وقد طلبت الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد البدوي بك - أنا طلبت الكلمة من ثلاثة أيام قبل أن يطلبها غيري .

الرئيس - نظراً لأن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر يريد أن يتكلم في الشكل لا في الموضوع له حق الكلام أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - الآن وقد وزع علينا تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الحفانية ووردت فيه بعض الملاحظات ... ..

الرئيس - لقد وزع تقرير اللجنة على حضرات الأعضاء منذ أول أمس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - نعم ، لقد وزع التقرير في البلاد القانوني وجاء فيه بعض الملاحظات وبعض رغبات أبدتها اللجنة في نواح مختلفة من مشروع ميزانية وزارة الحفانية ، ولقد تناول معالي الوزير اليوم في بيانه الرد على بعض هذه الرغبات وسكت عن البعض الآخر ، ولا شك أن في هذا السكوت معنى القبول . ولكن ما الرأى في بعض الرغبات التي أبدت في تقرير اللجنة وعارضها معالي الوزير البلية - وقد جاء في بيانه معارضة كثيرة للرغبات الواردة في التقرير ؟ سيؤخذ الآن رأينا في الموافقة أو عدم الموافقة على تقرير اللجنة ، وأرى أنه لا يمكن بعد الذي حصل أن يؤخذ الرأى على التقرير إجمالاً كما جرت العادة ، بل يجب إذن أن يتلى التقرير الآن ويبدى معالي الوزير رأيه عند كل رغبة من الرغبات الواردة فيه وبذلك تتاح لنا فرصة المناقشة في اعتراضات معاليه على رغبات اللجنة . مثلاً من ضمن الرغبات التي وردت في التقرير وعارضها معالي الوزير في بيانه ألا يعين القاضي نائباً وألا يعين النائب قاضياً كما اقترحت اللجنة ذلك ، ويسار معالي الوزير في بعض المسائل الخاصة باستقلال القضاء . فما هو الرأى ، وماذا نعمل ؟

وخلاصة رأى أن الطريقة التي في تلاوة التقرير ، وعند كل رغبة يبدى معالي الوزير رأيه بالموافقة أو عموماً ثم يؤخذ رأى المجلس بعد ذلك .

الرئيس - على كل حال تستعمل المناقشة في تقرير اللجنة ومن له من حضرات الأعضاء ملاحظة سيديها بطبيعة الحال مع مراعاة

ما أبداه معالي الوزير في بيانه . وهذا البيان معروض على حضراتكم وستبدون ملاحظاتهم عليه عند المناقشة في التقرير وستراى وزارة الحفائية تنفيذ ما يديه المجلس من رغبات .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر فيما يتعلق بالشكل وأما أعارض رأي . فذلك طلبت الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى - وأنا كذلك أريد الكلام من ناحية الشكل .

الرئيس - أرى أن الوقت لا يتسع الليلة لنظر مشروع ميزانية وزارة المعارف ، فهل توافقون حضراتكم على إرجاء الطر فيها إلى جلسة غد ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى - وما رأى في نظر استجوابي الخاص بمشروع قناطر محمد على ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - الواقع أن الاعتراض الشكلى الذى أبداه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر غير مفهوم . فقد حرت عادة هذا المجلس الورق خصوصاً في هذه الدورة على ألا تتل تقارير لجنة المالية ويكتفى بتوزيعها وقرائها وعيها ، والفروض أن التقرير قرئ بالفعل وهو يشمل عادة شيئين : يشمل شيئاً أساسياً مقصوداً وهو الاعتادات وهذا في الواقع هو عمل لجنة المالية الأصل وهو ما يفتقر عليه . وجرت العادة أن لجنة المالية وهي تبحث اعتادات الوزارات أن تبحث وتبدى برغبات فيما يتعلق بإدارة الوزارات التي تبحث ميزانيتها ، وهذا البحث ليس هو المقصود من الاقتراح ، إنما الذى يفتقر عليه ويتم هو اقتراح الاعتادات المالية ، فهذا لا نزاع فيه . وهذا هو البحث المالى فيما يتعلق بميزانية الدولة .

بقيت المسائل التي تثار عادة في تقارير لجنة المالية ، وهذه المسائل في الواقع تنتهى برغبات فلا يحلو الحال إما أن تكون الوزاراة المختصة مستعدة أن تقبل كل هذه الرغبات فلها ذلك وإما أن يكون لها ملاحظات عن هذه الرغبات فمن حقها أن تبديها سواء أكان ذلك بعد التقرير مباشرة أم كان ذلك بعد أن يسمع الوزير من برید الكلام من حضرات الأعضاء ، والذى جرى البلية هو أن التقرير وزع في ميخاده ووزارة الحفائية بعثته والوزير رد ردّاً منفصلاً دقيقاً .

وقد تناول هذا الرد ببطيئة بعض ملاحظات على رغبات اللجنة وفي الواقع أن كل ما جاء ذكره من هذه الرغبات في رد الوزير لا يحل فيه الحال إما أن يكون قبولاً أو رفضاً بأسباب فإذا ما وجد في التقرير رغبات لم يمرض لها الوزير فمن شاء من حضرات الأعضاء أن يستفسر عنها . وتنفيذ هذه الرغبات من أحصى أعمال الوزير ، فإذا كان في استطاعته تنفيذها فهو لا يتردد في تنفيذها ، وإن كانت لديه موانع فهو يبدى أسبابها .

والواقع أن الرغبات التي أبان عنها تقرير اللجنة كل ما رد عليه الوزير مها عرى بالفعل ، فإذا كانت هناك رغبات لم يعملها الرد فلعل من حضرات الأعضاء أن يستفسر عنها ، وبناء عليه يكون الإجراء الشكلى صحيحاً لا غبار عليه .

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى - لقد ومع معالي وزير الحفائية بإلقاء بيانه - كما قلت - الأمور في نصاها وصح الوضع الدستوري ، إذ أن تلك الرغبات التي يوافق عليها ولا يترض عليها الوزير تصحح مازمة . قد جرى مجلسا البرلمان في ذلك على تقليد أصبح ثابتاً من يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ إذ قرّر مجلس النواب بريلة للتفوره له سعد زغلول باشا وكان ممن اشترك في المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع زعيماً التقدير صاحب المقام الرفيع مصطفي الخاس باشا .

وقد وافق مجلس الشيوخ على ذلك في ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ووافقها حكومة ذلك الوقت على لسان وزيرها المتفوره له ثروت باشا

على هذا البدا فأصبح مبدأ ثابتاً يجب على جميع الوزارات اتباعه . وكان واجباً على الوزارات عندما يدوم لها أن تخالف رغباتنا أن تلتفت نظرنا إلى الأسباب الداعية لذلك ، إذ لا يصح أن تترك المجلس في شك إزاء التواعد المرعية في الدستور والتقاليد البرلمانية كما حدث في الاعتقاد الخاص بمشروع قاطر عد على ، ولذلك فإنني أؤكد الحطة الرشيدة التي نهجها اليوم معالي وزير الحفاية وأقره عليها كما أرجو أن يتبع ذلك في المستقبل .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ما النتيجة التي وصلنا إليها من المناقشة في مسألة الشكل ؟ لقد تكلم فيها بعض حضرات الأعضاء سلباً وإيجاباً ولم تنته إلى قرار في الأمر . هل يأخذ المجلس بوجهة نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر أو يأخذ بما رده عليه حضرة الشيخ المحترم حسن مبري باشا ؟ إذ يحسن بنا أن نثبت في الموضوع وألا تترك المسألة معلقة .

الرئيس — ليست المسألة معلقة ، وهل لأحد من حضراتكم ملاحظة في الشكل ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه — سأتكلم في الشكل . لا شك في أن رغبات لجنة المالية لا تزيد عن باقي رغبات حضرات الأعضاء . وقد وردت في نصير بعض حضرات الأعضاء لفادة الخامسة والسبعين من اللائحة الداخلية العبارة الآتية : « نحال الاقتراحات على الوزارة المختصة كجبرد رغبات غير ملازمة للحكومة ، القرض منها لقت نظر الوزارة إليها ولا يمكن أن يكون غير ذلك » .

هالرغبات ، سواء أكانت من لجنة المالية أم من غيرها ، تعرض ويجب عليها معالي الوزير ، فإن رأى أنها ضرورية عمل بها وإلا فإنه هو المشول .

وحيث إن معالي وزير الحفاية ذكر ردوداً على رغبات لجنة المالية فهو المشول عن ذلك ، ولا يقال بمدى إننا لا نعرف إن كنا نوافق على التقرير مضافة إليه ملاحظات معالي الوزير أو موافق على التقرير بنص النظر عن هذه الملاحظات ، بل الواجب علينا أن نعتبر تقرير اللجنة ملحوظة فيه الملاحظات التي أبدهاها معالي الوزير وهو المشول عن تنفيذها فيما بعد .

إن كان رأى معالي الوزير هو السواب أو رأى اللجنة هو السواب فرأى اللجنة لا تخرج عن رعية من الرغبات ، والوزير هو المشول ، فإذا لا فرق بين أن تذكر كل رعية ويرد عليها وحدها معالي الوزير وبين أن تذكر كل الرغبات دفعة واحدة ثم يلقى معالي الوزير بياناً شاملاً عنها . فالقرض المقصود هو تنبيه معالي الوزير إلى هذه الرغبات وهو صاحب الرأي في تنفيذها أو عدم تنفيذها لأنه المشول في النهاية .

الرئيس — أما وقد انتهى الكلام في الشكل فننتقل إلى الكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لم يتخذ المجلس قراراً بعد في المسألة الشكلية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس اندى — المسألة في غير حاجة إلى اتخاذ قرار فيها ...

الرئيس — لقد أفاض حضرة الشيخ المحترم حسن مبري باشا بما فيه الكفاية عن المسألة الشكلية ، كما تكلمت حضرتك بمثل ذلك في بادئ كلامك .

فالمقصود من الاقتراح على تقارير لجنة المالية بسدد الزيانية هو التصديق على ما ورد فيها من اعتبارات ، ولا ينصب هذا التصديق على الرغبات الواردة فيها . والرغبات التي لا يترضى عليها ، لا من المجلس ولا من الوزارة المختصة ، تصبح ملازمة للحكومة .

وفي نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الحفانية أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ، وإنه في غير ملازمة للوزارة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس احدى — هذه صراحة تذكر لمخاليه بغاليس الشكر .  
( في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

وجوب إسراع البرلمان في إقرار الميزانية قبل ابتداء السنة المالية الجديدة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيني ) — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث البداء ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجرار بك — الآن وقد انتهينا من نظر ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية ، والعود أحد إن شاء الله إلى النظر في للزيانة المقبلة ، في بعض ملاحظات بسيطة خاصة بتقديم الميزانية إلى البرلمان وعلى إقراره لها . فالمادة ١٣٨ من الدستور تنص على أن : « الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها ، والسنة المالية بينها القانون » ، وأرى أن الحكومة تقدم الميزانية دائماً في موعدها الدستوري وبين مدى جدول صغير يتبين منه المواعيد التي تتقدم بها الحكومة بالميزانية إلى البرلمان والمواعيد التي يقرها فيها ، وهذا نصه أتأمله على حضراتكم :

السنة المالية	تاريخ تقديم الميزانية للى مجلس النواب	تاريخ لوصول الميزانية للى مجلس الشيوخ	تاريخ الانتهاء من نظر الميزانية	المدة التي استغرقتها نظر الميزانية بالبرلمان	الاقتراح
١٩٢٧ — ١٩٢٨	٣١ يناير سنة ١٩٢٧	١٠ مايو سنة ١٩٢٧	١٤ يولييه سنة ١٩٢٧	٢٥ ١٣ شهر	يرجو مجلس الشيوخ أن يتبنى البرلمان بمجلسيه من نظر مشروع ميزانية الدولة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة من كل عام .
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٣١ يناير سنة ١٩٢٨	١٢ أبريل سنة ١٩٢٨	٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨	٢٦ ٤	
١٩٣٠ — ١٩٣١	٣١ يناير سنة ١٩٣٠	١٨ أبريل سنة ١٩٣٠	أول مايو سنة ١٩٣٠	-- ٣	
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٨ يولييه سنة ١٩٣٦	٢٣ يولييه سنة ١٩٣٦	٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦	١٢ ٢	
١٩٣٧ — ١٩٣٨	٣١ يناير سنة ١٩٣٧	٢٣ مايو سنة ١٩٣٧	٢٨ يولييه سنة ١٩٣٧	-- ٦	

من هذا نزون حضراتكم أن الحكومة تحافظ دائماً على تقديم الميزانية إلى البرلمان في ميعادها القانوني ، وإنما يحصل التأخير من البرلمان نفسه بسبب كثرة البعث والتفتيق ، وهذا من أخص أعمالهم وأهمها ، ولكن يجب ألا يفوتنا أنه إذا تأخرت الميزانية شهراً أو شهرين أو ثلاثة أشهر ، كما هو حاصل الآن ، فإن في ذلك تعطيلاً للأعمال ، لأن كل وزارة ترتب عملها على اثني عشر شهراً خصوصاً في الأعمال الجديدة ، فلا يمكن أن نطالبها بإتمام عملها في تسعة أشهر .

يجب أن يوضع علاج لهذه الحال . إن مجلس النواب كل الحرية في عمله ، وأنا لا أقول هذا اعتراضاً على التأخير لأن هذا ليس من حق ومجلس النواب هو صاحب الحق الأول في بحث الميزانية وتحديد المواعيد التي يث فيها ما يقره منها إلى مجلس الشيوخ ، وعلى كل حال فنحن متساوون في جميع الحقوق فلنا ما لمجلس النواب من الحقوق ، وغاية الأمر أن الميزانية يبدأ بنظرها في مجلس النواب .

للحياة النيابية خصوم كثيرون يقولون عليها بالباطل ويقولون إنها معطلة للأعمال لأن البرلمان يناقش كثيراً ، ولو سمعوا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس لكان لهم منه حجة علينا . على أن الحياة النيابية هي أحسن نظام تحكم به البلاد ، ومن أهم واجباتها الدقة في بحث الميزانية ، ولكن لا يصح في هذا الوقت أن نطعن خصوم الحياة النيابية السلاح التي ينتقدونها به . لكل ذلك أقدم إلى المجلس بالاقترح الآتي :

« يرجو مجلس الشيوخ أن يتبنى البرلمان بمجلسيه من نظر مشروع ميزانية الدولة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة من كل عام . »

أى قبل السنة الجديدة تكون قد اتينا من النظر في الميزانية .

هذا هو طولى وهذه هي أمثى ، وأرجو أن يرسل هذا الاقتراح إلى مجلس النواب للعلم ولصالح العمل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس القندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

لى كلة موجزة . لا شك في صحة الرأى الذى أبداه حضرة الشيخ المحترم عد علوى الجزار بك من أن بحث مشروع ميزانية الدولة يعد من أهم أعمال البرلمان ، ولذلك فإن الدستور عى بوضع أحكام خاصة بالمسائل المالية ، ومن هذه الأحكام ما قضت به الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من الدستور التى نص على أنه : « لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إحقاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان » . ولقد وضع هذا الحكم لضمان سلامة ميزانية الدولة وكفالة التوازن الصحيح ، لا في سنة واحدة ، بل على مدى الزمن ؛ فلا يبدأ بمشروعات جديدة تكلف عشرات الملايين في سنة ما ونكون مرتبطين بالسير فيها لعدة سنوات إلا بعد أخذ رأى البرلمان ، وذلك خشية التورط في خسار أو ديون يكون من شأنها إخلال توازن الميزانية .

لقد لاحظنا أن وزارات مختلفة لم تراعى حكم هذه المادة ولا شك أن هذا إحدى نتائج تعطيل الحياة البريانية في أوقات مختلفة فاستمرت الوزارات تسير في حكمها على الخط البيروقراطى ، والآن وقد استقرت الحياة البريانية فيجب أن تتبع بدقة أحكام الدستور . وألفت بصفة خاصة نظر وزارة الأشغال العمومية التى بلغت تكاليف الأعمال الجديدة بها حسب ميزانيتها وحسب الإيجابات التى حصلت عليها أكثر من ٣٧ مليوناً من الجنيهات فيجب أن تعرض هذه المشروعات مستقلة على البرلمان .

( مقاطعة )

هناك مسألة أخرى ، أريد أن ألفت النظر إلى أنه يوجد في وزارة المالية حساب جار تنسب منه الأموال مما ينجم عنه خسار فادحة كما حصل في موضوع شراء سبائك الذهب الذى بلغ ثمنه نحواً من مليونى جنيه ونصف مليون تم إعطى هذا الذهب للبنك الأهلى بدون علم البرلمان بذلك .

( مقاطعة )

لذلك فإننى أطلب أن تنتع وزارة المالية عن إجراء أية عملية من تلك العمليات إلا بعد أخذ رأى البرلمان .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — إن الرغبة التى أبداهها حضرة الشيخ المحترم عد علوى الجزار بك هي رغبة وجيهة لأنه بسبب تأخير نظر الميزانية في مجلس النواب نستمر في العمل إلى هذا الفصل الحار الضيق ونبقى طوال صل الشتاء بلا عمل . فإن قضى الدستور بوجوب نظر الميزانية أولاً بمجلس النواب فإنه لم يوجب ذلك فيما يخص بمشروعات القوانين الأخرى ، هو أن الحكومة أحالت بسناً من هذه المشروعات إلى مجلس الشيوخ والبعض الآخر إلى مجلس النواب لأنك للمجلسين التفريع إلى نظر الميزانية في الوقت المناسب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الرغبة وعلى رغبة حضرة الشيخ المحترم عد علوى الجزار بك ؟

( موافقة )

( في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ )



وضع ميزانيات متعددة لأعمال ومصالح مختلفة كل منها مستقل عن الآخر يستدعى الصرف على البعض أكثر مما يستحق .  
كما أن البعض الآخر لا يصرف عليه المال الكافي .

لذلك أوجب توحيد الميزانية بأن توحّد الإيرادات ، وتجميع جميع المصروفات ، ويوازن بين هذه وتلك ، فتتحقق مراقبة البرلمان ، وتتحقق الموازنة بين أبواب الميزانية المختلفة .

مجلس النواب

الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية  
عن مشروع ميزانية وزارة المرافق العمومية

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة النائب المحترم الأستاذ على عبد الرزاق — اشترط الواقف أن يضاف إلى احتياطي الدار كل ما يفيض من ريع الوقف ،  
وتحول اللجنة في تقريرها :

« إن الواقف لم يشترط ولاية الإنفاق على الدار للجلس الأعلى ولم ينص على هيئة معينة وأن ولاية هذا الإنفاق يصح أن تسند إلى  
أية هيئة أخرى » .

ولا أرى أن هذا يسوغ للجنة أن تخالف شرط الواقف الذي يقضى بإضافة فائض الربح إلى احتياطي الدار ولا ينقل إلى أية جهة  
أخرى . لذلك أقترح أن تبقى ميزانية دار الكتب مستقلة عن ميزانية وزارة المرافق كما كانت من قبل .  
( تصديق ) .

حضرة صاحب المال وزير المالية — إن الإجراء الذي اتخذته الحكومة بسدد ميزانية دار الكتب المصرية إنما كان من باب وضع  
الأمر في نصابها ، والرجوع إلى القواعد المالية السليمة في إدارة شؤون الدولة ، وفي تحقيق الأغراض التي ترمى من إشراف البرلمان  
على إيرادات ومصروفات الحكومة . وقد كانت الحكومات تصمد بما مضى إلى وضع ميزانيات متعددة لأعمال ومصالح مختلفة كل منها  
مستقلة عن الأخرى ، فكان هذا الوضع يحول دون تحقيق المراقبة المنتهودة على إيرادات ومصروفات هذه المصالح ، كما يحول دون  
الموازنة بين أبواب الميزانية المختلفة من حيث أهمية الأعمال وتفضيل بعضها على بعضها الآخر . كانت يتسبى الأمر دائماً إلى أن ينفق  
الأعمال يصرف عليها أكثر مما تستحق ، كما أن بعضها الآخر ذو الأهمية الكبرى لا يصرف عليه المال الكافي . لذلك عمدت الحكومات  
في جميع بلاد العالم إلى الأخذ بمبدأ توحيد الميزانية ، بأن توحّد مختلف الإيرادات ، وتجميع جميع المصروفات ، ويوازن بين هذه وتلك ،  
ثم يصرف البرلمان على الرأية العامة يتفقها من إيرادات ومنصرف . هذا هو الوضع الطبيعي لجميع الميزانيات . فإذا تغير هذا الوضع بأن عمدت  
إحدى الحكومات إلى ما عالجناه فلما يكون القصد من ذلك التقليل من مراقبة البرلمان . ولذلك فإن المقول والمفهوم أن يكون البرلمان  
أكثر اهتماماً وتشدداً في السعي إلى توحيد الميزانيات المختلفة ، ليكون إشرافه عليها كاملاً ، ويكون عمله في التنسيق والتنظيم أتم وأوفى .

هذا من ناحية المبدأ . فواجب الحكومات الدستورية العمل على توحيد الميزانية بجميع فروعها المختلفة ؛ وسنعمل حكومتكم على  
تحقيق هذا الغرض ، حتى تكون لمصالحكم المراقبة التامة على إيرادات ومصروفات الدولة من جميع التواشي . حتّى إن لدار الكتب  
وخصاً نسباً ، يرجع إلى الظروف التي أنشئت فيها . تفرقون أنه عند إنشاء هذه الدار ، وعندما وقف عليها بعض الأتبان ، كانت المالية  
المصرية مضطربة وخاضعة للإشراف الأجنبي ، وكان القصد من ذلك ضمان إيصال حقوق حملة السندات المصرية إلى أصحابها ، فأرادت  
السلطات المصرية إخراج دار الكتب من هذه المراقبة ، بأن جعلت لها ميزانية مستقلة ، ووقفت عليها أحياناً معينة ، ولم تستطع

الحكومة تقرر استقلال هذه الميزانية وفصلها من الميزانية العامة إلا بعد أخذ رأى صندوق الدين . ويبدأ الآن الأمر الصادر بقرار ميزانية الدار في سنة ١٨٨٩ ووقف بعض الأطيان عليها ، وقد جاء في أوله البقرة الآتية :

« بعد الاطلاع على المكاتبات التي « تبادلت » بين وزارة المالية وصندوق الدين العمومي بخصوص إيقاف بعض أطيان غير واردة بالجدول على الكتبخانة الخديوية . »

إذن لم يكن الغرض من استقلال ميزانية الدار التخلص من النفوذ الأجنبي ، بل كان القصد منه الخروج من مراقبة صندوق الدين ، لأننا نعلم جميعاً أن هذه الدار كان يقوم على إدارتها إلى عهد قريب موظف أجنبي ، والآن وقد زالت هذه الرقابة وامتنع هذا الإشراف وجب حتى أن تعود إلى الحالة الطبيعية .

يقول البعض إن ضم ميزانية الدار إلى ميزانية الحكومة سوف يحرم هذه الدار من تبرعات أو أوقاف خيرية ، والواقع أنه من يوم إنشاء الدار لم يتبرع لها أحد بشيء ، ولم يقف عليها أى وقف جديد ، ومع ذلك إذا أراد أحد أن يقدم بأى وقف لها هلطس هناك ما يمنع ذلك ؟ وسيكون شأنه شأن الأطيان التي ذكرت من قبل ، أى إن إدارته ستكون تحت إشراف ووزارة المعارف والمالية ، لكل هذا كان واجباً علينا أن نرجع إلى الطريق السليم والوضع الطبيعي للميزانيات ، ومتى رجعنا إلى هذا الطريق وجب أن يقابل هذا العمل من المجلس بالتشجيع والاحتسان والمطالبة بإدماج جميع الميزانيات الأخرى في الميزانية العامة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — حق ميزانية الجامع الأزهر ، ومصلحة السلك الحديدية ؟

حضرة صاحب المالى وزير المالية — نعم ، وسيمت ذلك فيما يتعلق بميزانية السلك الحديدية في السنة المقبلة إن شاء الله ، أما فيما يتعلق بميزانية الجامعة المصرية ، والجامع الأزهر ، فسوف أعمل على تدليل جميع القيات التي تحول الآن دون هذا الإدماج ، فإن وصلت إلى تدليلها كان حسناً ، وإن لم أسلم على الأقل ستكون تلك الميزانيات المستقلة اثنتين بدلاً من أربع أو خمس .

هذا هو ما يجب أن نعمله ونسعى إليه لتحقيق وحدة الميزانية التي نرجو من حضراتكم أن تساعدونا في الوصول إليها ونحقيقها ، حتى يكون للحكومة والبرلمان الإشراف على جميع إيرادات ومصروفات الدولة ، ولا يمكن تغيير ذلك أن نصل إلى القابلة الصحيحة من أبواب الميزانية المختلفة .

يقولون إن للدور احتياطياً يتكون من فائض إيراد الوقت ، وأن هذا الاحتياطى لا يصح أن يضم إلى ميزانية الحكومة . والواقع أنه مع وجود الاحتياطى المذكور فإن دار الكتب كانت ، ولا تزال ، في حاجة إلى إعانة من الحكومة . وهذه الاعانة تقدمها لها الحكومة سنوياً من غير أن يكون لها إشراف على مصروفاتها أو إيراداتها ، لأن مجلس الإدارة هو الذى يصح ميزانية الدار ويشرف عليها دون غيره . وهذا المجلس ، مهما حسنت إدارته وخلصت نيته ، فإنه ينظر عند وضع هذه الميزانية إلى ناحية معينة ويقضى بما يراه فيها في حدود ضيقة .

ولكني أقول أن الشخص قد يختلف رأيه في المسألة الواحدة تبعاً لاختلاف وجهة النظر ، أذكر لحضراتكم أنني وأنا عضو بمجلس إدارة السلك الحديدية قد أبدى رأياً فيما يتعلق بأمر من الأمور باعتبارى عضواً بهذا المجلس ، ثم إذا ما وصلت إلى وزارة المالية خالفت هذا الرأي ، وعارضته أمام مجلس الوزراء ، لأن وأنا عضو بمجلس إدارة مصلحة السلك الحديدية أنظر إلى هذه المسألة من ناحية خاصة ، ولكني وأنا وزير للمالية أواجه المسألة ذاتها من جميع النواحي . وهذا هو ما دعاني في جلسة ماضية إلى القول بأن الرغبات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية غير ملائمة للحكومة ، لأن النائب ، وهو يقدم برغبة معينة يتطلب تنفيذها إلتفاق مبلغ من المال ، قد ينبى عنه أن هناك مشروعات أخرى تزيد عليها في الأهمية ، وتضطر الوزارة إلى تفضيلها عند النظر إلى جميع الرغبات نظرة عامة ، مراعية في ذلك ضرورة موازنة الميزانية .

وقد يقر الإنسان أمراً على أنه نافع ضروري ، إذا عرض لهذا الأمر وحده ، أما إذا عرضت جملة المسائل ، بعضها مع بعض ، فقد يتغير الرأي والتقدير ، ويظهر إلى جانب هذا الأمر النافع أمر أضع منه أو هو أكثر ضرورة وأولى بالعمل على تحقيقه .

فلا يمكن أن يتم استعراض مصروفات الحكومة وإيراداتها جميعاً إلا إذا كانت هناك وحدة للميزانية يشقها ، تبين فيها الإيرادات فتوزعها على أبواب الصرف المختلفة بحسب ما نرى من الأهمية وشدة الحاجة ، ولعل حضرة الأستاذ القتيب لا يخالفني في هذا الاتجاه .

فأما أن هناك ميزانيات مستقلة عن اللبانية العامة في بعض البلاد ، أو أن هناك ميزانيات مستقلة لبعض الصالح أو الجامعات ، فكل ذلك أثر من آثار الماضي يجب أن يزول ، وما بقاؤه إلى اليوم إلا نتيجة للقواصم والصعوبات التي اعترضت سبيل التوحيد ، لأنه إجراء تقضي به للمصلحة العامة .

هذا هو الذي يجب أن نفهمه باحضرنا النواب المحترمين ، وأرى كتاب بسيط في الشؤون المالية يقرر أن أول الواجبات عند وضع الزبانية هو توحيدها ، خصوصاً في البلاد البعوقراطية ذات المالس النابية ، فإن من مقتضيات نظام حكمها أن تشرف هذه المجالس إشراقاً صحيحاً حقيقياً على جميع أبواب الصرف والإيراد ، وأن تصدر الرأي فيها طبقاً للصالح العام .

هذا هو ما رأته وزارة المالية ، فاعترمت توحيد الزبانية بضم جميع اللبانيات المستقلة إلى اللبانية العامة ، وبدأت منها بالأسهل شأناً فضمت ميزانية دار الكتب المصرية .

ولأول حضراتكم على أننا لا نريد إلا الصالح العام ، ونعتمدكم في الإشراف التام على جميع الشؤون المالية للدولة ، أقول إن الاحتياطي الذي تكلم عنه حضرة النائب المحترم يمكن الصرف منه بأذن وزير المالية وحده طبقاً للنظام القديم . أما بعد إدماج ميزانية دار الكتب المصرية في اللبانية العامة ، فقد خرج ذلك الامتياز من يد الوزير . وما كنا لشعر في ذلك بنصاعة أو حرج ، لأننا إنما نشد المصلحة العامة لنحققها .

انظروا ، باحضرنا النواب المحترمين ، هاهي ميزانية السكك الحديدية لم تقدم يد إلى البرلمان ، وكذلك ميزانية الجامعة الأزهرية ، أما ميزانية الجسامة المصرية فقد قدمت من أيام قليلة . فأرى أثر ينتج هذا التشعب والتفرق في البراريات ؟ إن مصلحة السكك الحديدية كثيراً ما تتقدم البنا ، صد وصح ميزانيتها العامة ، بطلب إعانة من الحكومة ، فتضطر إلى إعادة النظر في أبواب الصرف والإيرادات بعد أن كان قد انتهينا من موارثها . ولو كانت ميزانية تلك المصلحة مندوجة في الزبانية العامة لأعانتنا هذا عن إعادة البحث .

والذي دعا إلى فصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية عن انبراية العامة هو ما روى من أن هذه المصلحة يجب أن تدار على منوال إدارة الشركات السككية ؛ فلا تكون خاضعة لنظم الحكومية ، وأمثالها في أكثر البلاد الأجنبية غير حكومية ، لأن مصروفات الإدارة في الشركات تقل عادة عن مصروفات الحكومة ؛ ولكنهم لم يملوا إلى اليوم بهذه الإدارة إلى الاستقلال المنشود ، بل بقي أمرها بين يدي وقد حاولت في هذا العام أن أنفق مع المصلحة على نظام يكفلها حقاً من أن تكون مستقلة في إدارتها وميزانيتها ، وكانت الإعانة التي تعطى إليها مجبرة حق الإشراف والمراقبة من جانب الحكومة على إدارتها وميزانيتها .

ولكن للمصلحة عادت صدقات الأسف عن قبول ما كان قد اتفقتنا عليه من القواعد ، بدعوى أن أولى الشأن فيها لم يفهموا تمام التفهم ما عرضناه عليهم . ولكني سأعود إلى السعى في العام المقبل عند وضع اللبانية التالية — إذا بقيت في وزارة المالية — لنطو أوفض إلى إدماج ميزانية مصلحة السكك الحديدية فيها كما كانت قبلاً .

( تصفيق ) .

إن دار الكتب المصرية جامعة شبيهة كما قيل ، ويجب أن تكون كذلك ، ولكنني أعقد أنها لا تكون جامعة شبيهة على حير الوحو إلا إذا كانت ذات اتصال وثيق بورارة المعارف السومية ، فذلك في مقدور الوزارة أكثر مما هو في مقدور مجلس إدارة ترموزه وسائل التنفيذ ، مهما كانت كفءات أعضائه وحمو مداركهم ومعارفهم .

فلسكن تكون الدار جامعة شبيهة يجب أن تكون ، كما قلت ، ذات اتصال وثيق بورارة المعارف السومية ، وأن يكون إشراف الوزارة على إدارتها وميزانيتها إشراقاً تاماً يكفل تحقيق الأغراض البشاة ، كما ضمن تنمية الإيراد وحض للصروف إلى أدنى الحد الممكن . فلهاذا أرجو من حضراتكم أن توافقوا على ما رأته الحكومة من إدماج ميزانية دار الكتب المصرية في اللبانية العامة .

( تصفيق ) .

ولا يفوتني أن أتكم بما أتقرب على هذا الإدماج من تعديل في قانون الدار ، فأقول إن الذي نذهب إليه الدول ، فيها عدا بعض البلاد القليلة ، هو أنه يمكن تعديل القوانين ذات الاتصال بالميزانية عن طريق قانون اللبانية ، وتعديلها في فرصة مناقشة اللبانية أولى ، لأن الجو حيثئذ يكون أكثر الأجواء مواظبة لمناقشة المسائل المالية . أما القوانين البادية فلا يستحب تعديلها في هذه الفرصة ، لأنها

تحتاج إلى جو آخر يتيح الفرصة كاملة لخاتمة البدء وللواد ، فن هذا ترون حضراتكم أن طريقة تعديل القوانين عن طريق قانون اللزانية من غير تعديل القوانين ذاتها هي مسألة مقررة لا غبار عليها ، مادامت هذه القوانين ذات اتصال باللزانية ، بل إن أكثر الأوقات صلاحية لمرض هذا التعديل هو أوان مناقشة اللزانية .

وأزبد على مادركت ، تتركراً لهذا البدء ، أن مجلسنا للور قد أقره في سابقة من سوابقه ، إذ وافق على تقرير اللجنة الشؤون الدستورية وضته بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٧ عن « حتى مجلس النواب في تعديل القوانين المالية أثناء نظر اللزانية » وكان رئيس هذه اللجنة في ذلك العهد هو النفور له الأستاذ وصفاً واضحاً ، وقد جاء في هذا التقرير ما يأتي « إن من الأسباب التي حدثت بالبلاد الدستورية إلى الحرس على هذه السلطة — سلطة البرلمان — أن يكون للمجلس من اللزانية أداة فاعلة لحل الحكومة على احترام إرادة الأمة التي يمثلها ... » وجاء فيه أيضاً : « لا يوجد نص يحدد من سلطة المجلس في نظر اللزانية في أي دستور من دساتير العالم غير الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ والمستور الأسترالي ، فإنها يحظر أن يوضع في القوانين المالية نص على أمور لا علاقة لها بها ، ومع ذلك فأول هذين المستورين غير معمول به الآن ، والثاني لا يُلزم الظروف التي وضع فيها هذا النص التي تضمنه » .

فيضنح من هذا أن فرسا أيضاً — حتى مع نص دستورها على النع — جرت على اتخاذ فرصة مناقشة اللزانية سبيلاً وأداة لتعديل القوانين المالية . وتقبل هذا الحكم واضح بين ، فإن الحكومات لا تستطيع صص الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من نظر اللزانية ، ولكنها تستطيع فضها بعد الانتهاء منها ، مهما كان هناك من مشروعات القوانين .

وهكذا جرت المجالس النيابية على سنة انتهاء الفرصة لإدخال تعديلات قد لا يمكن أن تتاح لها فرصة أخرى لبحثها . إذا كان هذا للبدأ قد تقرر في وقت لم تكن الروح الديمقراطية قد بلغت فيه المدى الواجب ، وكانت المجالس النيابية تعمل وتحتال على مناقشة المسائل في أوقات لا يمكن أن تهرب الحكومة من المناقشة فيها ، فما أحرانا اليوم ، وقد تبدلت الأحوال ، وقوت روح الديمقراطية ، أن نجد فرصة مناقشة اللزانية أكثر الأوقات صلاحاً لتعديل القوانين المالية تمكيناً لسلطة الأمة وتحقيقاً لإشراؤها .

وبناء على هذا الوضع السليم قد اخترنا أصلح الأوقات لمرض تعديل قانون دار الكتب للصرة أثناء مناقشة اللزانية العامة ، وأعود فأرجو من حضراتكم اللوافة على ما رأته الحكومة من إدماج ميزانية هذه الدار في ميزانية وزارة المعارف العمومية .

( تصديق ) .

( في ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح بك — حضرات النواب المحترمين :

لما عرض على لجنة المالية إدماج ميزانية دار الكتب في ميزانية وزارة المعارف فهمت أن السألة لا تندو الشكل ، وأنا لست بمن يهتمون بالمسائل الشكلية ، مادامت دار الكتب تتبع متبعة باستقلالها ، سواء أقيمت ميزانيتها مستقلة أم تبعت إلى وزارة المعارف ، ولكن ما قاله معالي وزير المالية أمس في هذا الصدد يحملني الآن على أن أطالب في إلحاح بأن تبقى ميزانيتها مستقلة تمام الاستقلال ، قد تدبني لي من كلام معاليه أن الإدماج ليس بإجراء شكلي ، وإنما قصد به في الواقع أن تكون هناك مركزية ، وأنه من حيث المبدأ يجب أن تعمل الحكومة على توحيد جميع فروع الميزانية وهوية المركزية فيها .

سيكون من وراء هذا الإدماج ، بإحضرات النواب ، أن تسيطر وزارة المعارف العمومية على ميزانية دار الكتب تمام السيطرة ، وأن تتدخل في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بميزانيتها . فبدلاً من أن يكون لديرها بعض الاستقلال ، وبدلاً من أن يسير عملها على الأمل سياستها ، يصبح مدير دار الكتب وموظفوها وميزانيتها فرعاً صغيراً ليس له من الأهمية ما له في الوقت الحاضر .

نحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى رجال وزارة المعارف الحاليين ، ولكن ما يدبرنا ، فقد يأتي أحد مرافقي الوزارة فيصير مطلق التصرف في ميزانية الدار ، أو يأتي وزير فيجري تمييزات ورفق في الموظفين لظروف سياسية كما حدث في الماضي . هذا كله لم يجل مخاطر اللجنة عندما وافقت على هذا الإدماج .

فإذا لم يكن ما ذكرت هو المقصد ، ولم يكن الإدماج إلا إجراء شكلياً محضاً ، لن يكون من ورائه لوزارتى المالية والمعارف أية سيطرة أو نفوذ على استقلال دار الكتب ، فلا أهمهم معنى لتغيير حال قائمة دون مبرر قوى يستدعى ذلك .

يقول معالى وزير المالية إن استقلال ميزانية دار الكتب عن ميزانية وزارة المعارف يخفف من رقابة المجلس عليها ، ولكن الواقع غير ذلك ، لأن الإغاة التى تمنح لدار الكتب تطلبها وزارة المعارف من وزارة المالية ، بعد أن ترجع فى شأنها إلى دار الكتب لتتبين وجهة الأسباب التى طلبت من أجلها ، وبعد ذلك تفر وزارة المالية هذه الإغاة أو لا تقرها ، حسب أهميتها وتباً للبدأ الذى يقول به معالى وزير المالية من تقديم الأمر على المهم ، ثم تعرض الميزانية على المجلس لإقرارها .

إنه لمن المدهش أن يتضمن تقرير لجنة المالية مبدأين متناقضين فى ميزانية واحدة ؛ تطلب اللجنة من وزارة المعارف اتباع سياسة اللامركزية ، وتطلب فى الوقت ذاته صم دار الكتب إلى الوزارة — وهو المركزية بعينها — فكيف يقر المجلس مبدأين متناقضين ؟ الواقع أن معالى وزير المالية طالب بإدماج ميزانية دار الكتب إلى ميزانية وزارة المعارف لأنها ميزانية هيئة فى جانب غيرها من الهيئات ، فأراد أن يبدأ بها ويتخذها مثلاً للإدماج الذى يريده للحامسة والأزهر ومصلحة السكك الحديدية . وإلى أخالف معاليه كل المخالفة فى هذا الإدماج ، لأننا ننادى باستقلال الجامعة والأزهر والسكك الحديدية ، وعلى الأخص هذه المصلحة التى يجب أن تكون مستقلة لتحل محل القيود المالية والقواعد المقررة فى البوابن ، وهى ما يطلق عليه « الروتين » الذى لا مبرور فيه ولا يتفق مع صالح مصلحة تجارية ، فإن روح هذا المجلس فى هذا العام والعالم الناصى تحارب للركزية . وتعمل على تطبيق اللامركزية ما أمكن ، وتشجيع الاستغلالات الصغيرة ، حتى تكون فيها بيئات خاصة وشخصيات مستقلة .

ولست أدري كيف تفر فكرة الإدماج ، وهى لم تمنح التخصيص الكافى ، بل ارتجعت هذا العام . ومع التسليم بأن ناظر الوقت هو وزير المعارف أو مدير دار الكتب ، وقد طهر أن وزير المعارف هو الناظر بالفعل ، فإن المسألة قد صرحت علينا فى لجنة المالية على أنها من المسائل الشكلية التى لا يترتب عليها أثر من الآثار .

لهذا أرجو وأرجو أن يوافق المجلس على بقاء ميزانية هذه المارستقلة ، وألا يفر نظرية معالى وزير المالية ، حتى نتاح لنا فرصة دراسة هذه الفكرة دراسة واقعية . فإذا ما اقتننا بها حتى لنا إقرار هذه للركزية .

حضره صاحب المعالى وزير المالية — ليست حالة دار الكتب المصرية إلا مثلاً صغيراً ضرورياً لتحقيق وحدة الميزانية .

برى زميلى وصديقى أحمد عبد الفضل بك أثبت ما نطلبه دعوة إلى للركزية التى ترى لجنة المالية ووزارة المعارف عدم الأخذ بنظامها فى نواح أخرى . والواقع أن القابلة هنا بين شيئين مختلفين عام الاختلاف ، فإن اللامركزية التى تطلبها اللجنة فى سياسة وزارة المعارف تتعلق بالمسائل الإدارية وتقسيم الأعمال الفنية فى الوزارة . أما ما يخص الميزانية فلم تطلب اللجنة مطلقاً توزيع المال وجعل كل قسم منه مستقلاً عن الآخر ، ووزارة المعارف لها ميزانية واحدة وسبق كذلك ، ولم تطلب لجنة المالية — ومن بين أعضائها حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — غير ذلك مطلقاً ، أما اللامركزية التى يشير إليها حضرة فى حديثه فلا علاقة لها بالنتيجة المالية .

ونحن لم نطلب أن توضع دار الكتب فى موضع يخالف اللامركزية التى يريدها لها ، فلهذه الدار مجلس أعلى يدير شؤونها ، ورئيس هذا المجلس وزير المعارف ، ونحن لم نطلب تغيير هذه الحالة أبداً ، وسبق هذا المجلس قائماً ، وسيظل رئيسه وزير المعارف ، وتستمر اختصاصاته وعمله كما هى الآن ، وكل ما فى الأمر أننا نريد المركزية من الناحية المالية فقط ، وضماً للأمر فى نصابه ، ولكن يمكن المجلس من الإشراف الصحيح والمراقبة التامة على الميزانية .

أما من ناحية وزارة المالية ، فهى لا تصدى بهذا الإدماج على دار الكتب أو على استقلالها ، وإنما تطلب التزول عن جزء من اختصاصاتها هى بالذات ، لأنها ترى فى استبقاء هذه الاختصاصات ما يضييق من سلطة البرلمان فى الرقابة على الميزانية .

تد إلينا ميزانية دار الكتب فنحن منها الإعانات التى لا نرى لها ضرورة ، ولا نجل فى هذا نقضاً ، ثم هدم الميزانية إليكم بناء على رأى وزارة المالية وموافقة مجلس الوزراء . فكل ما نطلبه أن نضع الأمر كله تحت أنظاركم فى وقت واحد ، وعلى صورة واحدة ، لكن تكون مراقبتكم تامة وكاملة . ولا يفوتنى هنا أن أوجه النظر إلى أن وزارة المالية هى التى ستلعب بها الخطورة — إن

كانت هناك خسارة — ويتخلص شيء من نفوذها وديكتاتوريتها التي تتسدون بها وتمتصون عليها ، فكل عملنا في الواقع إنما يتجه إلى ذات الاتجاه الذي تتسدهون من هذه الناحية . وسأضرب لحضراتكم مثلا صغيراً فتلون منه مبلغ الأضرار الناشئة عن استقلال بعض الميزانيات ، وأن هذه الميزانيات إنما تخفي الحقيقة عن غير قصد ، وتظل مبهمة من مجلس النواب ، وهذا المثل هو ميزانية السكك الحديدية . تقدم هذه الميزانية إلى المجلس في كل عام مستقاة ، وقد نجح إلى المطلاع عليها ، ومن متابعة الإيرادات بالمصروفات ، أن هناك ربحاً تأخذه الحكومة ويدخل ضمن إيراداتها باعتباره نصيباً من السكك الحديدية ؛ ولكن هناك أمراً قد دقخ على المطلاع ، هناك سلفة تفرضها الحكومة لصالح السكك الحديدية ، وهذه السلفة خارجة عن إشرافكم ورقابتكم ، بل إن هذه السلفة تزيد في كثير من الأحيان على المبلغ الذي تأخذه الحكومة من السكك الحديدية ، وتؤخذ هذه السلفة من المال الاحتياطي الذي يتناقص شيئاً فشيئاً . فإشرافكم والحالة هذه لا يعتبر كاملاً وصحيحاً على ميزانية السكك الحديدية ، وهذه طريقة قد يجدها ورحب بها وزير المالية لأنها تساعده وتمكنه من موازنة للميزانية موازنة عظيمة ، ولكها في الواقع لا تجعل للميزانية على حقيقتها . ( تصفيق ) .

فن مصلحة وزارة المالية — كما أسلفت — أن تبقى هذه الميزانيات للسلطة التي نستطيع أن ننظم أرقامها وأن نسوغها في القالب الذي يساعدنا على موازنة الميزانية ثم ترجع بعد ذلك إلى الاحتياطي ، ولكننا لا نريد ذلك بل نريد أن نصل عن هذه الخطوة الصارة التي أعتقد أن زميلي أحمد بك عبد الغفار أول من يترض عليها ويصل على الخلاص منها . ولنتكلم بعد ذلك عن ميزانية الأزهر . تقدمنا بميزانية الحكومة هذا العام متضمنة إعانة الأزهر بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه زيادة على ما أعطى في العام الماضي من إعانة ، في العام الماضي ، ويرجع هذا إلى أن ميزانية الأزهر لم تقدم إلينا ، فاضطررنا أن نضع في باب المصروفات إعانة الأزهر بالعدد الذي وضع في ميزانية العام الماضي ، ولم يكن في وسعنا أن نضل غير ذلك .

فتمت ميزانية الأزهر إلينا وناقشناها فوجدنا أنه في حاجة إلى مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه زيادة على ما أعطى في العام الماضي من إعانة ، فمن أين تأتي بهذا المبلغ لتوازن الميزانية ؟ لجأنا إلى باب المصاريف غير المنظورة وأخذنا منه المبلغ وأعطيناه للأزهر ، ولولا وجود هذا الباب لكان من الصعب أن أولزن الميزانية .

لو أن ميزانية الأزهر قدمت في المبدأ وناقشنا ، لأمكننا أن نحصل على المبلغ المطلوب في الوقت الذي أبحث فيه ميزانيات الوزارات والمصالح الأخرى ، وما قمنا في هذا الإشكال .

هذه أمثلة عملية للأشعار التي تنشأ عن وجود ميزانيات مستقلة منفصلة ، وإذن فليست الفكرة هي المركزية أو اللامركزية ، لأن جميع الميزانيات لا ترد إلى المجلس إلا عن طريق وزارة المالية ، ونحن لا نريد شيئاً سوى الوحدة قدر الطاقة ، وقد بينت لحضراتكم أفس أنه قد تفرشتا عقبات ولكن يجب أن نصل على تذليلها ، وعلى الإقلال من الميزانيات المستقلة حتى يتحقق الإشراف البرلماني كاملاً ، وتكون رقابته رقابة تامة ، ونحقق الفرض الذي نرمي إليه ، وهو أن نوازن الميزانية موازنة سليمة .

يقولون إن وزارة المعارف ستضع يدها على دار الكتب ! كيف ؟! ووزير المعارف هو رئيس مجلسها وهو — بهذا الوصف — الذي يقدم ميزانية المعارف إلى وزارة المالية ويجري معه المناقشة في شأنها ، فالأمر لا يتعلق إلا بشكل الميزانية ، ولكن لهذا الشكل أهمية كبرى وآثار عملية يبنى الاهتمام بنتائجها . وكنت أعتقد ، والوضع — كما رأيتم — وضع ضريب ، كنت أعتقد أن كثيراً منكم سيطلبون الحكومة باتباع هذه السبيلة لا البدول عنها .

ولست أفهم كيف يريد صديق أحمد بك عبد الغفار — الذي كان مفروضاً فيه أن يطالب بأن تكون الرقابة البرلمانية أوسع — أن يزل عن هذه الرقابة لوزير المالية الذي ينال على حق المجلس ويصل على توسيع دائرة هذه الرقابة حرصاً على المصلحة العامة .

( تصفيق حلو ) .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — لمي أخالف محالي وزير المالية فيما ذهب إليه ، فلا شك أن السألة شكلية ، وأن وزارة المالية ستسد في كلتا الحالتين بحر إيرادات دار الكتب سواء أكانت ميزانيتها مستقلة أم كانت تابعة لميزانية الدولة . إذن فالخلاف شكلي ، ولكن ما الذي يلبسنا إلى إلتحام القوانين في طريق مصر وفي غير الطريق العادي الذي رسم لإلحاق القوانين أو تعديلها ؟ ! !

قال معالي وزير المالية أُمس إن الدكتور الذي صدر بإنته؛ دار الكتب وضما في هذا الوضع لظروف سياسية أملتها الضرورة وحالة البلاد المالية إذ ذاك بسبب قيام أصحاب الديون يطالبون وراقبون ، فإن صم هذا في تلك الظروف ، فأين كانت تلك الظروف عندما وضع قانون في سنة ١٩٣٧ ؟ ! قانون يصدر في عهد الاستقلال التام ، يقر ويؤكد قانوناً أملتته الظروف الحرجة ، إذن يبقى بهذا ما قاله معالي وزير المالية أُمس ، وهو أن الوضع كان وضع الضرورة ، والظروف الحرجة .

يقول أيضاً معالي وزير المالية إن في هذا الوضع الذي نذهب إليه لجنة المالية ويطلب به وزير المالية ، زيادة في الرقابة البرلمانية على ميزانية دار الكتب ، فما الذي ينقص الرقابة البرلمانية على هذه الميزانية ، وعلى غيرها من الميزانيات الأخرى ؟ إلى لا أجد عاملاً واحداً يحد من رقابتها على ميزانية دار الكتب بحال من الأحوال ، سواء أكانت ميزانيتها مستقلة أم تابعة لميزانية الدولة .

يقول معالي وزير المالية البلية إن ميزانية دار الكتب تقدم إليه ، فيحذف منها ما يحذف ويثبت ما يثبت ، ولا يمرض علينا شيئاً مما يحذف أو يثبت ، إن هذا ينطبق على جميع ميزانيات الوزارات ، فيصم مثلاً أن يقدم وزير الداخلية ميزانية وزارته ، وفيها ما فيها من الرغبات التي يراها تحقق مصلحة عامة ، فتقدم معاليك — ويدك السلطان الواسع — التي بيد كل وزير للمالية على جميع الوزارات ، فثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء وعندك « أم للميزانية » .  
( ضحك ) .

يقول معالي وزير المالية أيضاً إنه يلبأ إلى الاحتياطي ويعطى منه سلفاً لمصلحة السكك الحديدية دون أن يمرض ذلك علينا ، كذلك في المصاريف غير المنظورة ، فإنها تنفذ جميعها دون أن سلم عن ذلك شيئاً ، والحال كذلك في المصاريف السرية — هذا كله لا ينبض دليلاً منطقياً ولا مالياً على تبرير وجهة نظر الحكومة ولا لجنة المالية .

الواقع أن نظام دار الكتب صدر به ذكره ، ووقفت عليها أعيان من جهات بر ، وتسلقت بها إرادة واقف يجب أن نحترم على عمر الزمان ، وأكثر من هذا ضد تسلفت به قوانين لا تزال قائمة ، فما الذي يدعو الآن إلى هو هذا كله بين عتبة وضما دون مبرر من الواقع أو المنطق أو الميزانية ذاتها ؟ ! إلى لا أرى داعياً لذلك إلا أن وزارة المالية تريد ، فيجب أن يكون لها ما تريد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي — وما وجه القرار في ذلك ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — سأقول لحضراتكم صم الضرر الذي ينشأ عن ذلك — ولقد سبق زميلي حضرة النائب المحترم الأستاذ علي عبد الرزاق بفكرة قاء هذه الدار شمية مستقلة بشخصيتها المنوية ، لأن له في العلم وتحصيله وتوجيه في مصر مكاناً أسمى .

قول إن استقلال دار الكتب وشخصيتها المنوية له ما له من الأثر في شر العلم وتوجيه الوجهة الخالصة ، يبيد عن الأهواء والتزعزعات المختلفة . وله من الأثر أيضاً ما يدعو أهل البر والمخير أن يتوجهوا إليها بالمرات التي تحفظ دوابها وأردارها .

بقاء هذه الدار على حالها يحفظ لها احتياطياً لا يمس ، قد مكن في الباصي ، وسيمكن في المستقبل ، رجالها من اقتناس القمص في شراء صفقات من الكتب النية ، التي يمرضها أصحابها في السوق بسبب طاري كاسفر ، ما كانت تحصل عليها لواجبت القواعد المالية التي تجري عليها المصالح الحكومية ، ولعلقت منها الفرصة في ذلك . وهذه إحدى الحكم التي أراد الواقف من أجلها أن يكون في ميزانية دار الكتب احتياطي ، لا يذهب إلى الميزانية . إذن ففي قاء ميزانية دار الكتب مستقلة احتراماً لمصلحة عامة محققة ، وتوفير لمبرات توجه إلى هذه الدار ، وتنفيذ لقانون قائم . فلماذا تريد وزارة المالية القضاء على استقلال ميزانية دار الكتب ؟ ! لأنها ترى أن الميزانية العامة لا يمكن موازنتها إلا إذا أدمجت ميزانية هذه الدار فيها .

بلت الإعاة التي تمنحها وزارة المالية لدار الكتب ١٠٠٠٠٠ حيه في سنة ١٩٣٥ و ١٢٠٠٠٠ حيه في سنة ١٩٣٦ و ١٥٠٠٠٠ حيه في سنة ١٩٣٧ و ١٨٠٠٠ حيه في سنة ١٩٣٨ ، ولم تكن هذه الإعاة تعطى إلا بعد التجهيس والتدقيق ، ويقوم على صرفها رئيس حسابات الدار ، أي مندوب وزارة المالية تحت إشراف سكرتير مالي وزارة المعارف أيضاً ، فهل مع كل هذا الاحتياط والإشراف لا يستطيع معالي وزير المالية موازنة الميزانية العامة إلا إذا أدمج فيها ميزانية دار الكتب ؟ !

هناك إعانات مختلفة تتراوح بين ١٥٠٠٠ جنية و٣٠٠٠٠ جنية ليس لمالك رقيب على التصرف فيها ، ومع ذلك فقد أمكنك موازنة الميزانية العامة دونها ؟ كيف أمكن ممالك أن توازن الميزانية — والحمد لله — من غير الإعانات التي تبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنية ولا يمكنك موارثتها بحجة أن الـ ١٨٠٠٠٠ جنية التي تمنح إغاة لدار الكتب شق حجر عثرة في هذا السبيل !

الواقع أن ضم ميزانية دار الكتب إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية لا يستند إلى دليل من النطق للمالي أو العقل ، وإلا فكيف كان يوازن سلفك الصالح هذه الميزانية ؟ وهي تتوازن مادام في الدولة ميزانية ومادام فيها وزير مالية يحسن موازنة الميزانيات . لما تقدم أنضم إلى من قال بقاء ميزانية دار الكتب مستقلة . وإذا كان لابد من ضمها إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية فليكن في موقف غير هذا وإجراء غير هذا .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — أوافق على تجاه ميزانية دار الكتب مستقلة كما كانت لغاية العام الماضي . يحتمل أن السبب في ضمها إلى ميزانية وزارة المعارف — وربما خفي هذا السبب على معالي وزير المالية — يرجع إلى مشادة قدبة بشأن تعيين الموظفين وترقيتهم وعلاواتهم بين إدارة دار الكتب وبين وزارة المالية ، التي تسيطر على تطبيق القواعد المالية الخاصة بشؤون الموظفين ، إذ أن استقلال الدار ينظمها الخاصة بها محل تعيين موظفيها وترقياتهم وعلاواتهم فأصرأ عليا وعلى مجلسها الأعلى ، ولكن وزارة المالية كانت في كثير من الأحيان تناقض في ذلك وترد أن تطبق عليها القواعد المالية العامة ، شأنها مع بقية الوزارات والصالح التي ليس لها ميزانيات مستقلة والتي لا يمكن منح علاوة لأحد موظفيها دون موافقة وزارة المالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — وما الضرر من تطبيق القواعد المالية العامة على دار الكتب ؟

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — في هذا تعطيل لأعمال الدار .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن ما يقول به معالي حلمي عيسى باشا لا ينطبق على الواقع الآن ، لأنه بموجب القانون الذي صدر في سنة ١٩٣٧ ينظم دار الكتب قد انتهت هذه الشادة .

القرر — نصت المادة ١٦ من هذا القانون على ما يأتي :

« يختص المدير بتعيين الموظفين والمستخدمين في المراجعين السابعة والثامنة ، وأما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيكون تعيينهم بأمر من وزير المعارف العمومية بناء على طلب المدير وعرض المجلس الأعلى للدار .

وتسرى على جميع موظفي الدار القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها بالنسبة لجميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة .»

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا - على كل حال فإن ما ذكرته كان هو الواقع .

أنتقل إلى مسألة أخرى ، فأقول إنه إذا كان قصد من ضم زيادة السيطرة على إدارة دار الكتب ، كما قال حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي ، فبني ذلك أنه لا يجوز لرجال الدار التصرف في شيء ما إلا بعد الرجوع إلى السلطات العليا . ولا شك أن في هذا تعطيل للأعمال . أما استقلال الدار فلا ضرر منه مطلقاً على المصلحة العامة ، لأن الحكومة تمهد إلى مجلس إدارة الدار مباشرة توزيع الإغاة التي غنمها وتنفيذها ، كما أن مجلس النواب الرقابة التامة على ميزانية دار الكتب . وله الحق في الاستفسار عن كل ما يريد أن يستظهره من تفاصيلها .

وبناء على ذلك لست أرى سبباً حقيقياً يدعو إلى إدماج ميزانية دار الكتب في غيرها ، لأن هذا الإدماج لا يغير شيئاً من القواعد المتبعة في دار الكتب ، ولا نظامها ، كما أن استقلال ميزانيتها لا يضاف إلى الرقابة البرلمانية عليها .

حضرة النائب المحترم محمد صفوت باشا — فهنا ، يا حضرات النواب المحترمين ، من هذه المناقشة أشياء يجب أن نضعها في نصابها . فهنا أن دار الكتب كان لها استقلالها ، كما كانت لها علاقة خاصة بوزارتى المعارف العمومية والمالية فيما يتعلق بميزانيتها ، وستينير هذا الاستقلال بضم ميزانيتها إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية .

والواقع أن موضوع هذا التغير ليس مطروحاً علينا الآن ، ولا يمكن أن نعرف بالضبط وبطريق التحديد ماذا كان عليه العمل وما سيكون عليه بعد ذلك ، ولا ما إذا كان هذا التغير يتفق مع المصلحة العامة أو لا يتفق .



وهناك أمر آخر ، وهو القانون الذى صدر فى سنة ١٩٣٧ — على ما أظن — بتنظيم دار الكتب — ولم تطلع جميعاً عليه — وهو يعطى لدار الكتب شيئاً من الاستقلال ، كما يعهد سلطة وزارة المعارف عليها والملاقة بينهما . فإذا أريد إلغاؤه ، هذا القانون فيجب ألا يكون ذلك بهذه الطريقة السهلة ، أى ينضم ميزانية دار الكتب إلى ميزانية وزارة المعارف ، بل الواجب فى هذه الحالة عرض القانون على المجلس لتنفيذ ما فيه من خير أو شر ، حتى يكون حكماً فى الموضوع صادراً عن اثنين بما يستؤول إليه النتيجة .

لذلك أرى أن تبقى ميزانية دار الكتب كما كانت فى الماضى ، وأن تنضم لما الحكومة بما يريد فى غير وقت نظر للزيادة ، حتى تتمكن من بحثه البحث الوافى ومن إصدار حكماً بما ترى .

حضرة صاحب العالى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

أردت أولاً بكلمة بسيطة على اعتراض حضرة النائب المحترم محمد صفوت لماشاً لأنه فى الواقع عبارة عن دفع فرعى كما يسموه .

يقول حضرة — إنه بصرف النظر عن المناقشة التى تدور فى المجلس الآن — إننا نعدل قانوناً قائماً ، وننقش من استقلال دار الكتب ، ونصل كيت وكيت ، وإن البحث فى هذا ليس محله الآن ، ولكننا لم نعرض لشيء مما أشار إليه من إبقاء دار الكتب على حالتها الراهنة ، بل كل ما تكلمنا عنه إنما ينصب على الزيادة فقط .

إن رقابة وزارة المالية على ميزانية دار الكتب موحودة ، ولكن نقطة الصف فيها هى صنف مراقبة البرلمان عليها ، وأنا أريد أن تم هذه المراقبة .

وأكثر من هذا أن القانون الصادر فى سنة ١٩٣٧ الخاص بإعادة تنظيم دار الكتب يحول لوزير المالية سلطة استثنائية ، بل أذهب إلى أبعد من هذا وأقول إنه خول له سلطة غير دستورية ، لأنه يجوز لوزير المالية أن يأذن وحده بناءً على قرار من مجلس الإدارة الأعلى للدار بصرف أى مبلغ من احتياطي ميزانية الدار . وإلى حضراتكم الطريقة التى يمكن للوزير أن يتبناها ، فإنه يتقدم للمجلس بطلب اعتماد إنفاق لدار الكتب قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه فى العام ، فيصرف منها عشرة آلاف جنيه مثلاً وتضم الشئرين ألفاً الباقية إلى احتياطي الدار ، وهكذا فى كل عام ، فيريد احتياطي الدار باستمرار ويجرى التصرف فيه بغير مراقبة البرلمان .

أريد يا حضرات النواب المحترمين وضع نص فى ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية يبيح للمجلس الأعلى للأزهر أن يتصرف فى احتياطيته الذى يتوارى سنوياً من ميزانيته بعد اللصوفات ، فأرى البرلمان أن يضع هذا النص بيد رقابته على هذا الاحتياطي وقرره حذفه ، ولكنه نظراً لقلّة ميزانية دار الكتب مر هذا الص دون أن يتم به أحد ، ولهذا فإننا نريد فى الواقع ، بنضم ميزانية دار الكتب إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية ، ليس فقط أن نصحح وصفاً مالياً ، بل أيضاً صروحاً على قاعدة دستورية ، هى عدم مراقبة البرلمان على صرف أى مبلغ من ميزانية هذه الدار .

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلى عيسى ماشاً — وما الواقع الذى تمنع البرلمان من مراقبة هذه الميزانية ؟

حضرة صاحب العالى وزير المالية — لم أقل إن هناك مانعاً من الرقابة بل قلت إن هناك فرقاً بين عدم وجود الرقابة وبين أن الرقابة غير كاملة ، لأن مراقبة البرلمان على الميزانية كاملة غير معزاة . ولإصلاح ذلك أضرب لمحضراتكم مثلاً الاقتراحات التى يتقدم بها حضرات النواب المحترمين ، فإذا تقدم نائب كالأستاذ غنام باقتراح بإنارة شارع معين بإضاءة ، ورأينا أن هذا الشارع فى حاجة إلى الإنارة ، فإننا نوافق على اقتراحه . فهل معنى هذا أن عدم وضع النور فى هذا الشارع كلن نتيجة قص أو أنه كان يجب أن ينار قبل اللود الذى طلب فيه حضرة النائب إنارته ؟ كلا يا حضرات النواب المحترمين ، لأن الإنارة عملية تشمل كل مدينة القاهرة من الجهات المنارة وغير المنارة ، ومهمة مصلحة التنظيم هى عمل موازنة بين الجهات المختلفة من حيث الإنارة . وتبناً لذلك بقدر عدد الصايح اللازمة لكل جهة حسب أهميتها وتعداد سكانها ، ولكن عندما نعرض علينا حالة واحدة قد يكون حكماً عليها ناقصاً ، لأن الحالة رمتها لم تكن مروضة علينا حتى نتحكم فيها حكماً سليماً .

هذا هو الحال بالنسبة للميزانيات المختلفة ، فلا يمكن للمجلس أن يقابل بين أهمية اللصوفات المختلفة بعضها ببعض ، وفى هذا إضمار للمراقبة البرلمانية عليها ، أما إذا قسمت الميزانية رمتها للمجلس وتبينت فيها مفردات أبواب الصرف المختلفة فإن المجلس فى هذه الحالة يسحب من جميع وجوهها ثم يقرها ، كما أن ينت لمحضراتكم من ناحية أخرى كيف أن السلطة التى تعطى الحكومة للسكك الحديدية ،

المستقة ميزانية ، تؤدي إلى ضياع الاحتياطي العام لميزانية الدولة دون أن يشعر أحد بذلك ، صحيح أن هذا يظهر في الحساب الختامي ، ولكن قل من بهم بمناقشة هذا الحساب ، لأنه يرضى على حضراتكم بعد التصرف في الاعنادات التي وافق عليها المجلس ، وقل أن تنتج الرقابة على هذا الحساب ، وإن فالرقابة الحقيقية لا تكون إلا عند عرض المبالغ المقررة للصرف ، أو عند بحث أبواب الإيرادات التي يجب العمل للوصول إليها لتغطية المصروفات المطلوبة لتحقيق المراقب العامة للدولة على اختلاف أنواعها .

تكلم بعد ذلك حضرة النائب المحترم معالي محمد حلي عيسى بشأن بعض نقاط ، وردت على نقطة منها ، وهي الخاصة بالموظفين ، وقلت إن للشادة التي ذكرها حضرة غير موجودة ، لأن القانون الصادر في سنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب أزال كل هذا ، إذ قرأ أن القواعد المالية تسرى على موظفي هذه الدار ، وإذن فليس هناك رغبة منا في التعامل لنصل إلى الرقابة ، لأن الرقابة موجودة ومتوفرة ، وتقوم بها وزارة المالية من هذه الناحية .

قبل أيضاً إن في ضم ميزانية دار الكتب إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية تضيقاً لفرص كثيرة قد تسنح لهذه الدار ، كأن يحدث أن يوجد شخص يريد أن يبيع مكتبته فيوفى عليها فرصة شراء هذه المكتبة . وأقول إن هذه الفرصة لا تفوتها ، بدليل أن دار الآثار - وميزانيتها داخلة في الميزانية العامة - تقوم بهذا العمل دون أية شكوى من أن القواعد المالية مطبقة لها في هذه الحالة وأظن أن مشترياتها تفوق كثيراً مشتريات دار الكتب . ومن هذا ترون حضراتكم أن كل ما أثير من الاعتراضات على هذه المسألة لا عمل له ، وكل ما في الأمر أنكم تريدون إنصاف مراقبتكم البرلمانية إذا واقتمت على إبقاء ميزانية دار الكتب مستقلة ، كما تقرون استمرار العمل بنظام غير دستوري قرره مجلس النواب صراحة عدم الموافقة عليه عندما طلب إليه تحويل الجامع الأزهر حق التصرف في أحيائه ، أما ما قاله حضرة النائب المحترم محمد صفوت باشا من أنه لم يطلع على القانون الصادر في سنة ١٩٣٧ فأظن أنه كانت وزارة في تلك السنة وعضواً بمجلس النواب في ذلك التاريخ فهو إذن أدرى بهذا القانون .

لكل هذا أرجو من حضراتكم الموافقة على إبقاء ميزانية دار الكتب ضمن ميزانية وزارة المعارف العمومية .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك - يريد من الحكومة أن تصرح بأنها لا تغير شيئاً في حالة دار الكتب الراثة بعد إدماج ميزانيتها في الميزانية العامة ، لا من الناحية الإدارية ، ولا من حيث استقلال الدار .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - سوف لا تغير شيئاً من حالة الدار للوجود إلا ما هو معروض على حضراتكم ، وهو ما يتعلق بالميزانية ، أما ما عدا ذلك فلا يمكن تغييره إلا بتعديل القانون للوجود وطريقة تعديله واضحة ومعروفة .

تكلم بعض حضرات النواب المحترمين عن إرادة الواقف ؛ ورداً على هذا أقول إن إرادة الواقف هي تخصيص ريع الأرباح الوقوفة على الدار . وإدماج ميزانية الدار في ميزانية وزارة المعارف لا يتعارض مع هذه الإرادة ، ويصل معالي حلي عيسى بشأن أن هناك أوقافاً كثيرة موقوفة على مدارس ومع ذلك فإن هذه المدارس تصرف عليها وزارة المعارف ، وأموالها داخلة في ميزانية هذه الوزارة ولم يمتري أحد على ذلك بأن هذا يثير إرادة الواقف .

قبل أيضاً إن الواقف اشترط أن تكون إدارة الوقف بواسطة وزارة المالية أو وزارة المعارف وهذا ما سيكون . ومن هذا يتضح أننا بما طلبناه من إدماج ميزانية دار الكتب ضمن الميزانية العامة لم نخالف شروط الوقف ولا غرض الواقف ولم نبدع مما يجب أن يكون من الرقابة العامة على الميزانيات الأخرى .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم شاهين حمزة - إن الطريقة التي سارت عليها الحكومة فيما يتعلق بفصل ميزانية دار الكتب عن الميزانية العامة كانت طريقة خاطئة ، وإن معنى السنين في هذا الخطأ قد جعل منه خطأ جسيماً ، فلذا جاء وزير المالية اليوم ومطالب بإصلاح هذا الخطأ فلازم عليه . ولست أعلم بلإدماج ميزانية الدار في الميزانية العامة فحسب ، بل أرجو وألح على معالي وزير المالية أن يعمل في السنوات المقبلة على إدماج جميع الميزانيات للمستقلة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — أريد أن أوجه استفساراً لمعالى وزير المالية ، هل التقليد النسخ هنا في شأن الجامعة ودار الكتب من حيث استغلال ميرانيتها هو نفس التقليد النسخ في البلاد الأوربية ؟ فإذا كان الجواب « نعم » تكون المعارضة على حق في الاعتراض على إدماج ميزانية دار الكتب في الميزانية العامة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — تكلمت بالأفس في هذا الموضوع وقلت إن وجود ميرانيات مستقلة في بلاد أخرى يرجع إلى أسباب تاريخية وإلى طريقة تقدير الميراثيات في تلك البلاد في المهود المالية ، هذ كان لكل عمل ميزانية خاصة ، فإذا أرادوا مثلاً إصلاح كوبرى فرضوا ضريبة صرد على هذا الكوبرى ، وإذا أرادوا إصلاح طريق قرروا مثل هذه الضريبة بالنسبة للطريق ، هذه كانت الحالة في الزمن الماضي ، وكانت نتيجة هذا النظام الاضطراب والخطأ ، وقد بقي استغلال الجامعات في أوروبا إلى الآن لأن مواردها خارجة عن موارد الميزانية ، وليست الحال كذلك فيما يتعلق بالجامعة للصربية لأن مواردها تؤخذ من الميزانية العامة ، أما دور الكتب فلا استغلال لها في أكثر الدول .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على عبد الرزاق — أريد أن أوجه سؤالاً بسيطاً إلى معالي وزير المعارف العمومية . سمنا الآن من معالي وزير المالية تصريحات متكررة يؤكد بها أن استغلال دار الكتب في تصرفاتها الإدارية وغيرها لن يس ، فهل يؤيد وزير المعارف هذا التصريح ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — الوزارة متصصة ، فأنا متضامن مع رميلي معالي وزير المالية في كل تصريحاته .

( تصحيح )

( في ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

الرئيس — اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ على عبد الرزاق نصه :

« أقرح فصل ميزانية دار الكتب عن ميزانية وزارة المعارف العمومية وجعلها كما كانت ميزانية مستقلة » .

فالوافق على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

( وقت أقلية ) .

( في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

بفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفي قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ؟ وما هي الشروط الواجب

اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟

قانون الميزانية العامة وتعدليه للقوانين الثماعة

مدى ذلك وطريقته

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أشارت لجنة المالية والمصارف في مجلس الشيوخ فيما يتعلق بالكادر إلى أنه ليس عاماً بالنسبة لجميع طوائف الموظفين المدنيين وغيرهم ، وإلى أنها ترى أن موافقتها على الميزانية بالملاحظات التي أبدتها لا تعتبر إقراراً لهذا الكادر . ثم تكلمت في موضع آخر عن كادر رجال الجيش . وسأتكلم بصفة خاصة عن هذا الكادر ، ولكي قبل الكلام عنه سأقول كلمة عن الكادر بصفة عامة .

المعروف من تتبع التشريع الإداري في مصر ابتداء من سنة ١٨٨١ أن النظام الذي يجب أن يسلم به الموظفون ولليستخدمون على العموم كان دائماً بقانون ، فلقد طلب النغور له شرف باشا ، بصفة كونه رئيساً للحكومة إذ ذاك ، إلى مجلس النظار تعيين لجنة تضع

نظاماً عاماً للموظفين والمستخدمين ، ومنته فلا ، وجرى العمل على أن يساهل الموظفون بالقانون حتى جاء تعديل الدرجات للشهور سنة ١٩٢٠ ، ومن ذلك الحين اكتفى فيما يتعلق بالدرجات والباقيات بقرار من مجلس الوزراء .

هذا فيما يتعلق بالموظفين المدنيين أو للمكسبين . وترى لجنة المالية في مجلس الشيوخ أن الأوفق أن يكون هذا السكادر بقانون . الواقع أن تقدير التراتب إنما هو جزء من كل يشمل القواعد التي بمقتضاها يعين الموظف وينقل ويرقى ويحاسب ويساقب ويحال إلى اللأش .

الذى تثير في مشروع مبرانية هذا العام هو مقدار التراتب حسب . أما بقية شروط التوظيف فيبدو أنها متروكة لوزارة المالية . فإذا كانت لجنة المالية في مجلس الشيوخ تريد القانون أن يكون شاملاً عاماً لكل ما يتوافر من النظم في تعيين الموظفين ومكافآتهم وترقيتهم وهلمهم ، فهذا اقترأح لا غبار عليه ، ويكون من الحكمة وللصالح أن يؤخذ به . أما إذا كان المقصود هو هذه الأرقام التى عدلت ووضعت في البرانية والتي قيل أخيراً إن إقرارها لا يعتبر إقراراً للسكادر ، طلست أهمهم جيداً ما الذى تريده اللجنة بهذا ؟ إذ فى الواقع يعتبر وضع هذا المبلغ فى البرانية وإقرار المجلس له فعلاً إقراراً للسكادر .

صحیح أن البرانية عمل مؤقت وموقوت لسنة واحدة ، ولا مانع من فى السنة القادمة من التعديل والتغيير فيه ، ولكن إذا أئحد بمبدأ التصميم وجب أن يكون السكادر داخلاً ضمن نظم تقرر كلها بقانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا ما تعصده اللجنة فعلاً .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — من بين المصالح الدنية التى لم يتناولها السكادر الجديد والتي تلمت النظر الهاكم المحتطلة . لقد أشير بالنس إلى أن كادر الهاكم المحتطلة لم يدخل فى هذا التعديل ، وأقول بهذه المناسبة إنه توجد إلى جانب الهاكم المحتطلة هاكم أهلية وأخرى شرعية ، وكلها قوم بأقل بعمل واحد ؛ فما الحكمة فى أن السكادر الجديد يتناول بالتعديل مرتبات رجال القضاء الشرعى والأهل دون مرتبات رجال المحتطط ؟

إن المستشار المصرى فى محكمة الاستئناف المحتطلة يتناول الآن مرتباً سورياً من ١٢٠٠ إلى ١٦٠٠ جنيه ، بينما يتناول زميله فى محكمة الاستئناف الأهلية — الذى كان يتناول فى وقت ما مرتباً أعلى من مرتب المستشار فى محكمة الاستئناف المحتطلة — ١٢٠٠ جنيه ، كذلك القاضى المصرى فى الهاكم الابتدائية المحتطلة يتناول تبعاً للنظام المعمول به الآن والذى لم يصدله السكادر الجديد مرتباً من ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه سنوياً . أما مرتب القاضى فى الهاكم الأهلية فأقل من ذلك .

يظهر هذا غريباً ، ولكن إذا ما تبينا السبب وجدنا أن القانون الذى أصدرته الحكومة المصرية تنفيذاً لماهدة موشرو ، التى أئليت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية ، نس فى المادة الثامنة من لأئمة التنظيم القضاء على أن تحدد مرتبات القضاء بقانون . وإذن لم يكن فى وسع وزارة المالية ، وهى تضع كادرها الجديد بقرار من مجلس الوزراء ، أن تئير قانوناً ؟ ولا يمكن بحال أن يتأ قانون البرانية يصدل قانوناً عاماً فى حالة إقرار البرلمان لبرانية هذا العام بما فيها من تعديل لمرتبات الواردة فى ذلك القانون .

إذ الواقع أن قانون البرانية قانون تئيمى خاص لا يمكن بحال أن يجب التشريع العام ، بمعنى أنه إذا كانت لدينا ضرائب منشأة قانون طبقاً لأحكام الدستور . وشأت وزارة المالية أن تحضر مبرانياتها على أساس تعديل بعض قيم هذه الضرائب فلا يمكنها أن تقوم بذلك ، لأن قانون البرانية لا يصدل قانوناً عاماً . قانون البرانية اعتبارى منفذ لنظم وقوانين موجودة ، ولا يمكن أن يلقى القانون السادى إلا بقانون عادى مثله وإجراء مثله ، قانون البرانية لا يقدم ولا يؤخر .

لهذا كان السبب فى عدم العرض لمرتبات رجال الهاكم المحتطلة هو هذا السبب .

وإن كان كادر رجال الهاكم المحتطلة بقانون ، ولا يمكن تعديله إلا بقانون ، فإن هنا يسأل بنا إلى بيت التصيد وهو كادر رجال الجيش .

جاء فى مذكرة وزارة المالية التى قدمت بها مشروع البرانية والتي هلتها عنها لجنة المالية والمجلد فى مجلس الشيوخ فى تقريرها :

« هذا وقد أعيد النظر في كادر رجال الجيش والبوليس والهيئات العسكرية الأخرى للشبهة بهم ، ورؤى من السحسن وضع كادر موحد لهم نظراً إلى ظروفهم الخاصة ولما لهم من أحكام لا تسرى على سائر الموظفين ، كقانون الاستدعاء ، وقانون المعاشات الذى يعمل من الإحالة على المعاش في الجيش سنأ بكرة تبدأ من الخمسة والأربعين في الرتب الصغيرة وتنتهى بالخامسة والخمسين في الرتب الكبيرة . وفيما يلي مقارنة بين الكادر الحاضر والكادر المقترح ... الخ » .

الواقع أن وزارة المالية كما أنها لا تستطيع ولم تستطع أن تتدخل في كادر رجال القضاء المختلط ليس لما يحال أن تتدخل في كادر رجال الجيش ؛ والدليل هو الآتى :

نصت المادة ١٤٧ من الدستور على أن يبين القانون طريقة التجديد ونظام الجيش وما لرحاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات . وهذا حكم خاص برجال الجيش غير موجود مثله إطلاقاً بالنسبة للموظفين الآخرين المدنيين ، هذا هو حكم الدستور الذى عمل به من سنة ١٩٢٤ .

جرى العمل قبل صدور هذا الدستور مدعرت مصر النظام ، أن نظام الجيش وكل ما يحصل فيه من تعيين وترقية وتعديد مراتب رجال الجيش من الجدى البسيط إلى الفريق — جرى العمل فعلا على أن يكون هذا كله بقانون لا بقرار من مجلس الوزراء — ولذلك عندما وضع الدستور ورجع إلى التقاليد وإلى ما كان يعمل به وضع هذا النص خصباً كذلك . عدلت مراتب الضباط والساكر مراراً عديدة ابتداء من سنة ١٨٨١ إلى الآن ، وكل من هذه التعديلات كان قانون وكان آخر هذه القوانين المعمول بها بالعمل قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ .

هذا القانون السارى والمعمول به الآن مثله تمام مثل القانون الذى حددت بمقتضاه مراتب رجال المحاكم المختلطة .

عدلت الوزارة كادر رجال الجيش وهي نعلم يقيناً أنها لا تستطيع ذلك التعديل وأنها إذا أرادت أن تعدل في مراتب الضباط وجب أن تعمل قانوناً قائماً معمولاً به ، وهذا ما لا يملكه مجلس الوزراء . إذ هذا القانون قائم فعلاً وهو المرحع لرجال الجيش بحكم الدستور ، كما أن قانون المحاكم المختلطة قائم بالعمل بحكم قانون أصدره هذا المجلس وهو لائحة التسليم القضائى .

لقد نص الدستور على أن يكون تنظيم حقوق وواجبات الضباط والجنود بقانون ، وأول ما لضباط وما للجندى من حقوق هو أجره . ولا شك ولا شبهة في أن الدستور حمل تحديد مراتب الضباط والجنود بقانون ، ولا يجوز إطلاقاً تعديل ذلك القانون بقرار من مجلس الوزراء . بناء على ذلك يكون وضع كادر لضباط ...

حصرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — هذه النظرية غير مفهومة إطلاقاً .

المادة ١٤٧ من الدستور التى يشير إليها حضرة الزميل المحترم تطالب بوضع قانون .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أمر عرب ! لست مسئولاً عن أن يفهم حضرة الشيخ المحترم كلامى . وله أن يفهم ما يشاء ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — إنى أهمهم ما يريد حضرة الشيخ المحترم قوله ، ولكننا أمام أخطاء قانونية لا يصح السكوت عليها ، فالقادة ١٤٧ من الدستور ...

الرئيس — أرجو عدم اللقطة ، ولحضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجبل أن يطلب الكلمة بعد انتهاء حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا من كلمته .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أقول كلاماً بمعهم من يريد أن يفهم : أقول إن هناك قانوناً قائماً معمولاً به منذ عام ١٩٢٠ يحدد مراتب الضباط والجنود . هذا القانون لا يمكن أن يُلغى بحال قرار من مجلس الوزراء . هذا هو الذى أقوله وهو المعمول به . والآتى أتلى على حضراتكم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ وهو القانون القائم فعلاً الذى يريد مجلس الوزراء أن يزيده بقرار منه .

## قانون نمرة ٤٠ لسنة ١٩٢٠

بتحديد ماهيات ضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية  
والرئيات التي تعتبر أساساً لتسوية مكافآتهم أو معاشهم

نحن سلطان مصر :

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٩ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الخاص بتحديد ماهيات الضباط وصف الضباط والعساكر .  
وبعد الاطلاع على الأوامر المالية الصادرة في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ و ١٤ يوليو سنة ١٩١٣ الخاصة  
بالمعاشات العسكرية ونصوص الأمر المالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ الخاص بتسوية للعاش أو المكافأة للباط وورثتهم على قاعدة  
الماهيات الخصوصية بالسودان .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

وبناء على ما عرضه علينا وزيراً الحربية والبحرية واللالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

وصحنا بما هو آت :

مادة ١ — تحدد الماهيات السنوية العادية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والماهيات السنوية الخصوصية  
لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية بالسودان في الخدمات المتنوعة في الجيش حسب القادر البيئية في الجدول الآتي :

ذكر القانون بعد ذلك للرئيات منفصلة . وهذا القانون ظل معمولاً به حتى فكر في الكادر الذي يراد به أن يلغى قانوناً معمولاً  
به ، مع أن ذلك الكادر صادر بقرار من مجلس الوزراء لا بقانون .

لا داعي للرجوع إلى الدستور فنحن أمام قانون معمول به ، فهل يملك مجلس الوزراء أن يلغى هذا القانون بقرار منه  
أو لا يملك ؟ هذه مسألة بدئية . ومن أوليات للبداية القانونية أن القانون لا يلغى بغير قانون . فجلس الوزراء لا يملك إذئذ  
هذا الإجراء .

قانون للرياسة لا يمكن أن يلغى أو يعدل قانوناً عادياً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — ولم لا يسرى هذا على كادر للوظفين المدنيين ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — التفرق كبير بين حال الموظفين العسكريين وحال الموظفين المدنيين . فالضابط يحال إلى  
المعاش وسنه خمس وأربعمائة سنة كما أنه إذا حوكم تأديبياً وأدين حكم عليه بالسجن والأشغال الشاقة ، وإذا قضى مدة معينة في رتبة  
واحدة أحيل إلى الاستبعاد . فهناك فرق كبير بينه وبين الموظف المدني والمسألة لا تحتاج إلى جدل أو مناقشة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — ما التفارق ...

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — هذا استفسار بسيط . ولم يرد حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا على  
سؤالي فأقول لماذا يمتنع حضرة الشيخ المحترم صبري باشا لإنهاء القانون بقانون مثله في حالة الرجال العسكريين ولا يمتنع ذلك في حالة  
للموظفين المدنيين ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — سبق أن فرقت بين الحالتين وقلت إن كادر الموظفين المدنيين معمول به بناء على  
قرار من مجلس الوزراء بينما كادر الموظفين العسكريين وأرد في قانون .

نخرج من هنا بأن كل ما أثير إليه في أوراق وزارة المالية خاصاً بكادر الجيش لا يمكن مطلقاً أن يؤخذ به ما لم يعدل قانون  
سنة ١٩٢٠ بقانون آخر ، فهو سار وياق ولا يملك مجلس الوزراء تعديل رتبات الجيش بغير قانون ، وقانون الميزانية لا يعدل قانوناً عاماً .

( تصنيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نظريتان تمسك بهما سعادة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا . وقد قلت ، وقت أن كان يتكلم ، إنى لم أفهمهما على وجه صحيح ؛ ويقتضى أنهما خطأ قانونى محض — للسألة الأولى هى أن قانون الميزانية ليس قانوناً عادياً وأنه لا يعتبر قانوناً يقصده الدستور أو يقصده النظم .

يقول سعادته إنه لا يمكن تغيير قانون أو تعديله إلا بقانون ، وإن للميزانية قانون ولا يمكن التصير عنها إلا بأنها قانون غير عادى . وهذا كلام جديد من نوعه وغير صحيح لأن الميزانية تصدر عن طريق البرلمان بمجلسيه ويصدق عليها جلالة الملك ، فهى إذن قانون عادى وليست قانوناً استثنائياً أو مرسوماً بقانون ، فلها ما للقانون من قوة وسلطان وتأثير ، فإذا كان القانون الصادر به يعدل بأمرها قانوناً موجوداً فهذا تعديل قانونى محترم لأنه لا يمكن تعديل قانون إلا بقانون والقانون الذى صدرت به له قوة القانون أو هو أقوى من القانون لأن القانون أقوى من المرسوم والمرسوم أقوى من القرار والقانون يعدل القانون ؛ وكل ما هناك من فرق أن يكون القانون المعدل متأخراً عن القانون الأول الذى يراد تعديله ، فما دام قانون الميزانية يصدر متأخراً عنه قوة تعديل جميع القوانين السابقة له ما عدا الدستور لأن به نصاً لا يميز تعديله إلا بأوضاع مخصوصة . لذلك عندما ذكر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا أنه يوجد قانون يرتب ماهيات ودرجته رجال القضاء المختلط ، وقانون يرتب ماهيات ودرجته رجال الجيش ، وأن قانون الميزانية لا يملك تعديل أو إلغاء هذين القانونين ، قلت إن هذا قول غير صحيح بل غير مفهوم ، ومعنى أنه غير مفهوم أنه ليس مفهوماً على الوجه الصواب .

يقول حضرة الشيخ المحترم إن هناك قانوناً ينظم مراتب ودرجات الموظفين ، وظل هذا القانون معمولاً به حتى طرأت عليه تغييرات فى سنة ١٩٢٠ وقد وجه إليه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك سؤالاً عن الفرق بين هذا القانون الذى غيره مجلس الوزراء بقراراته وقانون رجال المحاكم المختلطة والجيش ، فقال له إن الفرق هو أن الضابط أو غيره يحكم عليه بالحبس من مجلس التأديب ... ..

( محبة )

( أصوات : لم يقل ذلك ) .

على حال السألة تتلخص فى أن الميزانية قانون من سلطانه تعديل القوانين السابقة ، هذا قول صحيح ولا يمكن الاعتراض عليه إلا بكلام لا سند له من أنها قانون غير عادى . إذ القوانين غير العادية لا تكون إلا فى أوقات الأحكام العرفية أو كانت مراسيم بقوانين لم يقرها البرلمان بمجلسيه ولكن قانون الميزانية يقره البرلمان ويصدق عليه حالة الملك فلا يسلب من سلطانه شيء ، ومن العجيب أن يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا إن القانون الصادر سنة ١٨٨١ بتنظيم مراتب رجال الجيش ودرجاتهم قانون دستورى ولا يمكن تغييره وإنه قانون قائم فهذا قول غير صحيح لأن المادة ١٤٧ من الدستور تقول « بين القانون ... الخ » أى بوضع قانون لبيان ... .. ومعنى هذا المطالبة بقانون جديد بين طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات . وتنص المادة ١٥٣ من الدستور على ما يأتى :

« ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين ... الخ » فليس معنى هذا أن القوانين الناجمة طلعت بل معنى هذا المطالبة بقوانين جديدة للتنظيم ، والدليل على ذلك فى نفس المادة عند قولها « وإن لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن » . فالقانون الذى ينظم كادر الضباط لم يكن قانوناً دستورياً وإن الدستور يطالب السلطين بالتنفيذ والتشريع بوضع قانون بين ما للضباط وما عليهم من الحقوق والواجبات ، وبناء على ذلك يكون تغيير مراتب الموظفين جميعاً من قضاة وضباط وجنود من حق قانون الميزانية ولا اعتراض على هذا من هذه الناحية .

الرئيس — هل سيتكلم حضرة الزميل المحترم الشيخ حسن عبد القادر فى الكادر والرد على سعادة حسن صبرى باشا أم فى شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ثم سأتكلم فى هذا الموضوع بالذات فأقول إن المسألة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فيما يتعلق بنص المادة ١٤٧ من الدستور لا حق له فيها لأن نص هذه المادة بعيد عن موضوعنا لأنها تبين

طريقة التجديد وليس لنا شأن بذلك وقد جاء في كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل أن قانون الميزانية قانون له قوة القوانين العادية وأنه إذا أردنا أن نلغي قانوناً فيكون بإصدار قانون يصد بإلغائه وقانون الميزانية له هذه القوة وتكلم حضرة بعد ذلك عن المادة ١٤٧ وأخذ يدافع عن وجهة نظره والواقع نحن في غنى عن هذا كله لأن المسألة التي أثيرت اليوم جديرة بالنظر ويجب أن يسمع فيها كلام ممالي ووزراء المالية حتى تتبين وجهة نظره فإذا كان هناك قانون قائم يحدد مرتبات رجال الجيش فهل المناس بهذا القانون ووضع كادر للموظفين جميعاً بما فيهم رجال الجيش في الميزانية يلغى هذا القانون ؟ وهل دستور الميزانية شاملاً لكادر الموظفين بما فيهم رجال الجيش يعتبر تعديلاً لهذا القانون ؟

يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا إن الميزانية ليست قانوناً عادياً وإنما هي قانون استثنائي لتنفيذ القوانين المعمول بها، فهي لا تُلغى ولا تعدل قانوناً خاصاً معمولاً به — هذه نظريته — فإذا سلطنا بهذا المبدأ حول لماذا لا نسوي بين رجال القضاء الأهلي والقضاء المختلط ؟ البتة أن هناك قانوناً خاصاً لرجال القضاء المختلط ، وهذا القانون لا يمكن أن يلغى إلا بقانون ، فهذه نظريات متصارعة والميزانية قانون وبوضعها الحالي تلغى قانوناً قائماً هو قانون مرتبات رجال الجيش ، فلماذا لا تعدل قانون مرتبات رجال المحاكم المختلطة أيضاً ؟ إذن هناك إشكال قائم ويجب أن نبقى رداً عليه حتى نسمع كلمة ممالي ووزير المالية في هذه المسألة ، كما أننا نريد أن نعرف لماذا أديج كادر ضباط الجيش في الميزانية البتة دون أن تدرج مرتبات رجال المحاكم المختلطة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی — إن المسألة التي أثيرت الآن الخاصة بقانون البرانية وتأثيره في القوانين السابقة له نجعلنا نتساءل هل قانون البرانية يؤثر في القوانين السابقة له أو لا يؤثر ؟ هذا ما يجب البحث فيه لأن الموضوع هام خصوصاً وأن له علاقة باختصاصات مجلس الشيوخ ، وتظهر خطورة هذا الأمر عندما تريد الحكومة عمل قانون أو إنشاء آخر فإنها تلجأ للوصول إلى عرضها عن طريق قانون الميزانية بخلاف ما يجب أن يكون لأن تعديل القانون العادي يجب أن يكون بقانون يقسم البرلمان لقرره بمجلسه . ولكن إذا كان القانون الملل عن طريق الميزانية أو ورد بها لم يصدق عليه أحد المجلسين فإن البرلمان يقسم الهيئة مؤتمراً والنقطة المهمة التي يجب البحث فيها هي المسألة الآتية : هل قانون الميزانية يصلح لكل قانون يصدر قبلها إذا أدرجت الحكومة في الميزانية ما يفيد إنفاذه أو لا ؟ أو لابد من عمل قانون آخر يليه ؟ هذه مسألة تحتاج إلى التريث فيها ونحتاج إلى دراسته من الوجهة القانونية البحتة .

قلنا يجب أن نبقى المناقشة حتى تصدر قراراً قطعياً في هذا الشأن لأن المسألة خطيرة وتأثيرها .

وإن أذكر هذه المناسبة أن ممالي ماهر باشا ووزير المالية عندما تقدم في السنة الماضية بقانون التفويض بعمل ضرائب في غيبة البرلمان ذكرنا صراحة أنه يريد أن يعطى الفرصة لمجلس الشيوخ ليبحث قوانين الضرائب ، وأنه لو كان لا يريد ذلك لكان أدرجها ضمن الميزانية ، وقد رفض مجلس الشيوخ إعطاء هذا التفويض .

فهذه مسألة يجب التريث فيها ، والتي أشبهه هو أن نبحت هذه المسألة بحثاً دقيقاً لأن القرار الذي يصدر فيها سيكون له تأثير في جميع القوانين التي قد تريد الحكومة أن تمر عن طريق الميزانية بدون أن تحتاج إلى تصديقها البرلمان لينظرها بالطريق العادي . الرئيس — الكلمة الآن لممالي الوزير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لي كلمة بعد أن بلى ممالي الوزير كلمته .

حضرة صاحب الممالي الدكتور أحمد ماهر باشا — سأتكلم بعد أن ينتهي حضرات الشيوخ من إبداء ملاحظاتهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن حضرة الشيوخين المحترمين حسن صبري باشا والأستاذ عباس الجبل متفقان على أنه التغيرات التي تطرأ على مرتبات رجال الجيش يجب أن تكون بقانون وكل ما في الأمر هو أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا يطلب أن يصدر قانون خاص بذلك ، أما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل فإنه يرى أن قانون الميزانية يكفي لتفويض القانون التقدم لمجلس رجال الجيش ، وهذا هو الخلاف بين وجهتي النظر وفي رأي أنه من واجب المجلس الموقر أن يفضل فيما إذا كان يكفي لتغيير مرتبات وحقوق وواجبات رجال الجيش أن تدرج في الميزانية هذه المرتبات أو أنه يجب أن يصدر قانون خاص كما حدث في سنة ١٩٢٠ .



## ياحضرات الشيوخ المحترمين :

هذه المسألة في الواقع مسألة مهمة جداً ، وعلى جانب كبير من الخطورة ، وقد تكون أول مسألة في بابها عرضت في مجلس الشيوخ وإن كانت هناك سوائل فإن لم يوصل فيها بطريقة قاطعة بما يجب أن يتبع ، والبالغة التي أذكرها هي أنه عندما أرادت الحكومة في العام الماضي أن تقرر ضريبة الإيراد والضريبة والتكاليف لم تكف بإدراج مبلغ للمليون الجنيه الذي قدرته في ميزانية العام الماضي ، وإن كانت قد أشارت في مذكرتها بأن مبلغ للمليون الجنيه سيجي من تلك الضرائب ، بل رأيت أن مجرد إدراج هذا المبلغ في الميزانية وموافقة مجلس البرلمان لا يكفي في ذاته لتقرر هذه الضريبة ، فتمتعت لحضراتكم بمشروعات قوانين خاصة لتعويض جباية هذا المبلغ المطلوب ، إذ أن إدراج مثل هذا المبلغ في الميزانية لا يكفي في ذاته لتقرر هذه الضرائب بناء على ما جاء في المادة ١٣٤ من الدستور التي تنص على ما يأتي :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

هذه هي السابقة التي أذكرها الآن وهي أن إدراج مبالغ معينة في الميزانية على سبيل تنظيم حالة معينة أو غير معينة لا يكفي فيها هذا الإجراء ، لأن قانون الميزانية من مقتضاها ألا يقرر فرض الضريبة أو غير الحال . فإذا أخذتم بهذه السابقة فإنه لا يصح التعرض لمرتبات الجيش التي سبق أن تهررت بقانون في سنة ١٩٢٠ إلا إذا صدر قانون معمل لهذا القانون .

وعما يزيد الأمر تأكيداً أن الدستور على رجال الجيش من حيث نظامهم وحقوقهم وواجباتهم ، ولا شك أن حقوقهم وواجباتهم تدخل فيما يتعلق بهم من أنظمة ومرتبات ، ولذلك إذا أخذنا بهذه النظرية فلا يجوز التعرض لمرتبات رجال الجيش بقرار من مجلس الوزراء ، ثم بإقرار هذا القرار في الميزانية بل يجب أن يصدر به قانون . هذا من جهة ، أما إذا أخذنا بالنظرية الأخرى التي يقول بها حضرة الشيخ المحترم جالس المجلس من أن الميزانية تصدر بقانون من شأنه أن يمدل قوانين سبق أن وضعت ، ففي هذه الحالة يكون لإقراركم للميزانية ومرتبات الجيش فيها يعتبر إقراراً قانونياً ، ولكني أردت على نفسي حالا وأقول هل هذه الميزانية عندما تقدم الحكومة بها لحضراتكم تذكر فيها تفصيلاً لدرجات وترقيات وعلاوات الصباط والجنود على اختلاف رتبهم ؟ كلا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فإن قانون الميزانية لا يرد فيه إلا عدد كذا من البيوزاشية والساغات والبكاشية ومتوسط مربوط بالدرجة كذا .

إن قانون الميزانية ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يتعرض للواجبات أو الحقوق التي قرر الدستور وجوب وصعها بقانون ، وأما أميل كل الميل إلى القول بأنه لا يصح إجراء تعديل في هذه الحقوق إلا بقانون ولدينا سابقة سنة ١٩٢٠ ويستحسن إذا واقفتم بحالة هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية لأنها مسألة مهمة وبهم لجنة اللالية أن نستوثق من ناحيتها عما إذا كانت هذه التعديلات التي أدخلت على مرتبات رجال الجيش دستورية وقانونية أم لا ؟ فهي دستورية إذا كانت الميزانية تكفي لتعديل القانون الخاص بهم وغير دستورية إذا كانت الميزانية لا تكفي لذلك ، فإذا رأيتم أن محال إلى لجنة الشؤون الدستورية يكون في هذا احتياط لا بأس به حتى لا نخطو خطوة إلا بعد بحث ودراسة قبل الفصل في أي موضوع ، على أنني أرى أن الحكومة في تصرفاتها فيما يتعلق بمرتبات الموظفين سواء المدنيين منهم والسكريين لا تتطرق إلى اقتطاع رأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل ، إذ أنني أهتم أن مرتبات رجال الجيش صدرت بقانون فيجب ألا يحصل فيها تعديل إلا بقانون سواء أكان في الميزانية أم لا ؟ ولكن التي حصل أن الحكومة أصدرت قراراً من مجلس الوزراء بتعديل مرتبات رجال الجيش ونفذته قبل أن تتضمن للميزانية التي هي قانون كما يقول حضرة الشيخ المحترم ، ومع هذا أيضاً أرى أن الحكومة غير مستقرة في حال فيما يخص بتنفيذ الكادر الخاص بالموظفين على اختلاف طبقاتهم ، إذ أنها من وقت لآخر تدخل تعديلات على هذا الكادر بقرار من مجلس الوزراء وتقرر استثناءات ، فالفكرة السائدة في ذهن الحكومة أن السائل عامة سواء كانت خاصة بالموظفين المدنيين أو العسكريين ترى الحكومة من سلطتها أن تغير أو تبديل فيها كما نشاء دون إصدار قانون بذلك ، وكنت أهتم أن الحكومة إذا كانت تتطرق اقتطاع رأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل رأيته فإنه كل من الواجب عليها ألا تدخل تعديلاً أو اقتصراً على شيء من الكادر إلا بعد إقرار الميزانية لكن الذي حدث أن الحكومة تغير وتبديل كل يوم وكل ساعة في كادر الموظفين كما نشاء . من أجل هذا فلجنة اللالية إزاء هذه الحالة التي هي حالة اضطراب مستمر وأنت في تهررها أنه يجب أن يصدر بالكادر قانون ورأيها في هذا مؤيد

جائين ، أولا بالصلحة العامة لأن نظام الموظفين من حيث مرتباتهم لا يصح أن يكون محل تعديل وتغيير كل يوم ، وثانياً أن الحكومة إذا عملت كدرا يجب عليها ألا تستثنى طبقات وتلك معينة من هذا الكادر .

حضرة الشيخ المحترم محمد التاملي القار — أرجو أن تضرب لنا مثلا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الأثرة كثيرة وتحصل استثناءات في كل يوم ، وقد ذكر لي حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك أنه حدث استثناء لأحكام الكادر بالأس . أعود فأقول إنه لأهمية المسألة نطلب إلى الحكومة إيضاح رأيها فيما طلبته لجنة المالية من أن الكادر الجديد يجب أن يكون بقانون حتى يقضى على العيوب التي نفضت في أنظمة الموظفين .

للقر — أننا لا نعتقد أن إدراج مبلغ أو اعتاد في للزيانية — وإن كانت هذه للزيانية تصدر بقانون — بلنى قانوناً قائماً .

نم يحصل ذلك في بعض البلدان لأن قانون للزيانية عديم يسمى « القانون المالي » ، ولكتم لا يكفون فيه بذكر مقدار الإيرادات والمصروفات ، بل يذكر مواد سلسلة عسك كل تعديل فيكون إقرار قانون للزيانية إقراراً للتعديلات التي أدخلت على القوانين القائمة .

لقد أشار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إلى ما حدث في ميزانية العام الماضى من أن إدراج مبلغ الليون جنبه الذى كان منتظر أن تحسبه في العام الماضى من الضرائب الجديدة والواقعة عليه لا يعد إقراراً منا لقوانين تلك الضرائب .

هناك مثل آخر وهو أن المائش التي قدر لها في ميزانية هذا العام مبلغ مليونين من الجنيهات ، فهل إذا زادت الحكومة الربط إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، هل معنى هذا إقرار تعديل لقانون المائش ؟  
أشرت إلى الطريقة النبعة في بعض البلدان والتي بدأنا نحن أن نأخذ بها .

كان التبع في الماضى أن يذكر في قانون ربط للزيانية الإيرادات والمصروفات والور أو العجز وأخذ من الاحتياطي ؛ ومن بض سنوات أدخلت مادة حديثة تقول :

« إن وجود اعتاد لقروض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يبنى الصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتاد » .

أكثر من ذلك أقر البرلمان في العام الأسقى قانوناً بإنشاء حساب خاص لمصروفات المعاهدة ، وفي ميزانية العام السابق أُلغينا هذا الحساب وكان يمكن الاكتفاء بإبقائه في للزيانية ولكن لم يكتب بذلك بل وضع نص صريح بهذا الإلغاء في المادة الثامنة منه .

فلذا كان هذا هو الذى اتبع في العام الماضى فإنه دليل على شعور الحكومة بأن قانون للزيانية لا يمكن لإلغاء قانون إلا إذا نص عليه في قانون للزيانية ذاته .

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — قانون للزيانية هو قانون موقوف لمدة سنة واحدة بينا القوانين الأخرى لها صفة الدوام والاستمرار ، وعلى ذلك قانون الجيش الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا قانون له صفة الدوام والاستمرار حتى إذا ما قررنا شيئاً في للزيانية عتاقاً لذلك القانون فإنه لا يقيه . وعلى هذا فكل ما يذكر في مشروع للزيانية مخالفاً للقوانين القائمة لا يجب أن قبله ، ويجب أن نطالب الحكومة أن تتقدم أولاً بتعديلات القوانين ثم تتقدم بمشروع للزيانية وفق هذه التعديلات ، وهذا معزز لما ذكره سادة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ، ومخالف لما رآه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس اخندي — سعادة الرئيس :

أشكر لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا لإثارته لهذه المسألة التي هي في الواقع على غاية من الخطورة والأهمية ، ليس فقط لأنها تصل بالجيش الذى يجب أن تكون نظمه ثابتة ومركزة لا يتغير إلا بعد بحث وتحقيق تقتضيه المصلحة العامة ، بل لأنها تشمل مسائل أخرى من هذا القبيل ، ففي الباب الرابع من الدستور نصوص متنوعة عن عدم إنشاء ضرائب أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية تى من الأموال أو الرسوم إلا في حدود هذا القانون .

فإذا أخذنا بنظرية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل بأن ذكر هذه المسائل في اللزائية وصدر القانون بها كلف نكون قد خالفنا شرطاً من شروط الدستور ، وهذا خطأ عظيم .

إساذ ؟

لأنه قد يجي ، وزير المالية عدداً ويضع في باب الإيرادات مائة ألف جنيه من شركة الكهرباء مثلاً فيغريها هذا البليغ العظيم فوائقي عليه بمجرد الاطلاع عليه ، لأنه ليس مفروضاً أن يل عضو البرلمان بجميع القوانين ، وبمصدق ذلك يقال إننا وافقنا على منح امتياز لاحترار الكهرباء .

يجب أن تقتصر اللزائية على تنفيذ القوانين المعمول بها في البلاد وإدراج المانع اللازمة على أساس تلك القوانين ، ولا يصح لوزير المالية أن يدخل في اللزائية أشياء معدلة لقوانين قاعة قبل أن يقوم بتعديلها .

الرئيس - حتى يستير المجلس ألفت نظر حضراتكم إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب ، فقد قرر بجملة ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ عند البحث في حق المجلس في نظر مشروع اللزائية أنه « عندما يقرر تعديل في اللزائية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون اللزائية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف » .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) - حضرات الشيوخ المحترمين :

البحث الذي يجب أن يثار أمام حضراتكم يتناول في حقيقة الأمر مسألتين :

المسألة الأولى هي هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

المسألة الثانية هي يفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفي قانون اللزائية لإدخال هذه التعديلات ، وما هي الشروط الواجب أنحاضها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟

أما عن المسألة الأولى الخاصة بملغيات الموظفين ومرتباتهم ، وهل يجب أن تكون بقانون أم بغير قانون ، فهي في الواقع مسألة من أخص أعمال السلطة التنفيذية التي تضع قواعد الإدارة وتنفيذ القوانين ، وهي التي تضع الشروط التي تنظم بمقتضاها هذه الإدارة .

يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا إنه إذا صح هذا بالنسبة للموظفين المدنيين ، حيث كانت قرارات مجلس الوزراء كافية لإدخال أية قاعدة تتعلق بهم ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لرجال الجيش لأن كل ما يتعلق بهم كان يصدر بقانون .

الواقع بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذه التسميات كانت إلى وقت قريب تسميات لا تدل على حقيقة ما حصل أو ما يحصل فعلاً . كان يصدر دائماً الرسوم أو الأمر العالي أو القانون ، ولكن ما كان يجب أن يصدر بمرسوم كان أحياناً يصدر بما يسمى قانوناً لأنه لم يكن هناك تفيد إلا في الشكل . ولكن تميز بين القوانين والراسم يجب أن ترجع إلى الفارق والمميز الحقيقي والأساسي ، فإما الأمور التي تصدر بقانون وما هي الأمور التي تصدر بمرسوم أو بأمر عال ؟

الفارق في هذا واضح ، فالمسائل التي تكون في التطبيق ذات صفة عامة يجب أن تصدر بقانون . أما التي لها صفة خاصة وتتناول فئات معينة فهذه هي التي يصدر بها مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء .

فإذا رجعنا إلى ماهيات الضباط وأردنا أن نطبق عليها إحدى هاتين الصفتين نجد أن ما صدر بمراسم أو بقوانين إنما صدر لفئة خاصة ليست لها الصفة العامة ، وبناء على ذلك كان يمكن الاكتفاء بأن تصدر بمراسم لا بقوانين .

• هذه هي النقطة الأولى التي ألفت نظر حضراتكم إليها والتي استندت الحكومة إليها في الظن التي وضعتها وتناولت بها مرتبات الضباط كما تناولت بها مرتبات باقي الموظفين .

إذا أردنا أن نأخذ بظاهر المسائل وقلنا إن هناك قانوناً بصرف النظر عن حقيقة الأمور فإنا ننقل إلى البحث في النقطة الثانية وهي هل اللزائية تعدل قانوناً من القوانين ؟

ما أردت أن أقوله في هذه المسألة سبغني إليه حضرة المقرر حيث ذكر في قانون ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ في المادة الثامنة منها ما يأتي :

« تُلغى المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء حساب خلس لمصروفات تنفيذ للماهدة للصرة الإنجليزية ويستمر العمل بالمادة الثانية من القانون المشار إليه بالنسبة للاعتادات التي صدرت بها قوانين لمصروفات تنفيذ هذه الماهدة تقضى بترحيلها إلى أن تستقد . »

إذن قانون الليزانية يمكنه أن يبدل قانوناً سابقاً بنص رد فيه وهذا ما قرره صراحة مجلس النواب في هذا الأمر حيث أصدرت لجنة شؤونه الدستورية قراراً أخذ به المجلس ذكر فيه ضرورة فتح المجلس بالحرة التامة خلال بحث الليزانية .  
وهذا هو نص القرار الذي وافق عليه مجلس النواب بجملة ٣٦ يونيو سنة ١٩٣٧ :

« عندما يقرر أى تعديل في الليزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الليزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف . »

فلذا فرضنا أن من رأى حضراتكم الأخذ بالرأى القائل بأن هناك قانوناً لا يبدل إلا بقانون ، فلا مانع من أن تقدم بنص جديد نطلب فيه تعديل ذلك القانون .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — إذن هذا يعدل للقانون .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — إذا أردتم حضراتكم ذلك فيمكن ، ويجب أن يتم ذلك بإجراءات سريعة وأنا مستعد أن أقدم بهذا التعديل على شرط أن ينفذ مع الليزانية التي تقضى الصلحة بتنفيذها على وجه السرعة .

بقيت ملاحظة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى من أننا أدرجنا في ميزانية العام الماضى مليوناً من الجنيهات على فرض تحصيله من الضرائب وقال لى للواقعة على الليزانية ومنها هذا المبلغ ليس معناه إقراراً لقانون الضرائب وهذا مقبول لأنه لا يبنى لمجرد وضع رقم في للميزانية أن يعتبر موافقة على قانون لم يرضى به .

ولكن لو كنا أردنا هذا — وقد أجبنا لى ذلك في هذا العام — لأدخلنا تعديلاً في قانون الليزانية بحيث أقول إن هذه المبالغ ستجى بناء على قانون كذا وكذا فلذا واقتم حضراتكم على هذه الطريقة أصبح القانون قابلاً للتنفيذ ، وهذه طريقة عملية .

ولكن هذه الطريقة — طريقة تعديل القوانين أثناء نظر الليزانية — طريقة غير مستحبة ولا أميل إليها ولكنها طريقة تسهيل واستجبال وإذا وجدت ضرورة لها فلا مفر من ذلك .

فلذا اعتبرنا أن مسألة تعديل ماهيات للوظفين من السائل العامة ، فما معنى أن استبعد ماهيات رجال الجيش بحجة أن هناك قانوناً خاصاً بهم ؟

يستنصن أن تسير الأمور في إجراءاتها الطبيعية وألا يلبأ لى هذه الوسائل إلا لضرورات شديدة تقتضها ، ولا شك أن الاقتصاد في الوقت والإجراءات هما اللذان يمكن أن يكونا من الأسباب التي تلبثنا لى اتباع هذه الطريقة .

الأصل أن هذه الطريقة تطلبها الهيئات التشريعية أكثر من الهيئات التنفيذية التي يهملها أن تبحث القوانين وتعدل بالطرق العادية والسبب في ذلك واضح لأنه بمجرد الانتهاء من الليزانية تفضى الدورة وتؤجل بقية الأعمال إلى الدورة المقبلة ، ولذلك فإن المجالس التالية يهملها أن تدخل القوانين في الليزانية .

فلذا كانت هذه الطريقة من طرق الهيئات التشريعية واضطرت الهيئة التنفيذية لى الالتجاء إليها للاستفادة منها فيجب أن يقابل ذلك من حضراتكم بالقبول والتأييد .

( تصفيق من الجمين ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لا يحى بعد تصريح معالي وزير المالية بأنه سيتقدم للجلسة بمادة إضافية بتعديل قانون سنة ١٩٣٥ ، لا يحى بعد ذلك إلا أن أشكره .

( تصفيق ) .

( قى ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

«واعة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون يفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية - المناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية - هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية من القوانين الأخرى المادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية ويختلف عن القوانين المادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدخجة في قانون ربط الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟

### تقرير لجنة المالية

جلس النواب

عن مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

أشير إلى الكتاب الآتي :

« أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

وقد اتخذت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد توفيق خليل

١٩ يولييه سنة ١٩٣٩

بعت الحكومة إلى المجلس بمرسومين بمشروع قانونين بتعديل مشروع قانون ربط الميزانية العامة للدولة ، للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، فأحال المجلس أولهما على لجنة المالية بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ، وهو التضمن بتعديل بعض أرقام مشروع الميزانية . أما الآخر فقد أحيل على اللجنة بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ، وهو يتناول - فصلا عن تعديلات بعض الأرقام - تعديلا آخر بإضافة مادتين إلى مشروع قانون ربط الميزانية ، إحداها خاصة بكادر رجال الجيش ، والأخرى بحرض رسم أيلولة على التركات .

وقد سبق للجنة أن بحث ما جاء بالمرسوم الأول ، والجاء الخامس بتعديل الأرقام في الرسوم الآخر ، ورفضت تقريرها إلى المجلس ، ووعدت بتقديم تقرير مستقل عن ضميين قانون ربط الميزانية للمادتين الواردتين بالمرسوم الآخر ، وما أثير دستوريا حول إدماجهما ، والآن تقدم اللجنة بهذا التقرير معربة فيه عن وجهة نظرها .

بحث اللجنة الموضوع بجلسات ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ ، وحضر اجتماعها حضرة صاحب المعالي وزير المالية ، وحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة أعلام القضايا ، وحضرة صاحب المزة المستشار للشك وزارة المالية ، وكان بحثها منصباً على جواز أو عدم جواز إدماج المادتين المشار إليهما في مشروع قانون ربط الميزانية دستوريا .

وقد تبين لها من البحث ما يأتي :

أولا - فيما يتعلق بضميين مشروع قانون ربط الميزانية فصلاً خاصاً بتعديل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ بشأن كادر رجال الجيش : إن هذا التمس قد أدمج في مشروع قانون ربط الميزانية تحقيقاً لما وعد به معالي وزير المالية ، وتمشياً مع الرغبة التي أبدتها مجلس الشيوخ ، ولا غبار على هذا الإدماج من الناحية الدستورية كما سيأتي بعد .

ثانياً — إن الحكومة استردت بمقتضى المرسوم الصادر في ٧ يوتيه سنة ١٩٣٩ مشروع القانون الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات المندم إلى البرلمان بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، والذي وافق عليه مجلس النواب بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٨ وأدخله على مجلس الشيوخ بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

وقد تبين للجنة أن الحكومة لم تصد باسترداد هذا المشروع وإدماجه إلا تحقيق مصلحة ظاهرة غشى تأخيرها إذا ما سارت الأمور في نظره بالطريق العادي سيرتها الحاضرة ، فيتأخر إقراره عن الميزانية ، فصدت إلى هذه الوسيلة لتكسب المشروع روح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر الميزانية ، فلا يناله بطء أو تأخير ، فبیت فيه سريعاً ويصدر قراره النهائي في الوقت المناسب .

هذا هو ما حدا بالحكومة إلى أن تضمن الميزانية هذا المشروع ، وهي بهذا الاتجاه إنما تصدر عن رغبة صادقة ، ناطقة بالحرص والغيرة التامة إلى المصلحة العامة ، والمصلحة العامة دون غيرها ، ولا يسع للجنة إلا أن تقابل هذا العمل بما يستحقه من التشديد . فهذه الضريبة العادلة التي سبق أن أقرها المجلس مرتين — أولاهما عند الموافقة على تفويض الحكومة في إصدار قوانين الضرائب ، والأخرى عند الموافقة على مشروع القانون الخاص بهذه الضريبة — لا تنتظر إلى إقامة الدليل على مشروعيتها ، لاعتدالها وسهولة أدائها من جهة ، ولأنها تظهر للضامات الاجتماعي بين الناس من جهة أخرى ، ولن تصادف عندهم تبرماً أو غوراً .

وما كان المجلس الموقر ولجنته المالية يستوحيان غير ذلك عند إقرار هذه الضريبة العادلة ، والتي عبر عنها تقريرها أصدق تعبير حيث قال :

« طبقت اللجنة بصد هذا المشروع القواعد التي جعلتها أساساً لحكمها في موضوع الضرائب ، فوجدتها عادلة لا إرهاب فيها ، شاملة يذفعها كل وارث وصل نصيبه إلى حد معلوم ، سهلة الأداء ، تخرج من ملك لم يجهد الوارث نفسه في الحصول عليه .

فإذا أضفنا إلى ما تقدم أنه المشروع يعني فئة لا تقال إذا قلنا إنها هي أغلبية ساكني البلاد ، وأن الثقات القترحة ، غاية في الاعتدال ، لم يكن هناك لأي اعتراض .

وقد قرر الشارع رسماً قدره ١/٢ ٪ على نقل الملك بين الأحياء ، ومن حقه بدهاة أن يصمم هذا الإجراء فيقرره على نقل الملك إلى الوارث بعد الوفاة .

على أن هذه الرسوم ليست غريبة على البلاد المصرية ، فقد عرفت فترة من الزمن ابتداء من سنة ١٨٨٠ ، وكانت المحاكم الشرعية هي القائمة بتسجيلها ، فلم يكن بدءاً أن تعود البلاد إليها ، بعد أن عمت وشاعت بحيث قل أن توجد بلاد لا تعرفها ولا تطبقها .

وما يجتبع بأن هذا الرسم ليس بدءاً أن الحكومة كانت قد أعدت مشروعاً في سنة ١٩١٢ عرضته على الدول فوافقت عليه عدة انتنتين منها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في صدد تقرير اللجنة عن مشروع قانون رسم القيمة .

إن البلاد في حاجة إلى موارد جديدة تنهض بها علاً نفسها من الآمال الواسعة لتثبيت استقلالها ، ولن يكون هذا بغير مال ، وقد جاء هذا اللال — كما تقدم — من طريق أقدر الناس على دفعه ، بل من أسير السبل وأقلها إيلا للنفس ، وأبدها عن التأثير في حقوق الناس المكتسبة ، لأن حق الوارث لا يتعلق بالتركة إلا بعد وفاة الورث ، وهو لا يرث كل ما يترك إطلاقاً ، بل يبدأ بدفع ما على التركة من ديون .

وبدئى أن يكون للدولة الهيمنة على الثروات العامة ، والتي يهرج الوارث إلى محاكمها ليطالب الاعتراف بصفته وإعلاها ، فمن ما تؤديه من الخدمة بتسكينه من صفة الوزارة التي تمهد له الطريق ليملك نصيبه في التركة .

#### عن حق الاسترداد

أما أن للحكومة الحق في استرداد مشروعاتها من البرلمان في أي وقت وفي أية مرحلة من مراحل مداولاتها ، لم لا شك فيه ولا خلاف ، أنه إجراء مسلم بصحته ، وقد جرى عليه العمل في مصر وفي غيرها من البلاد الأجنبية ذات النظام البرلماني كفرنسا وبلجيكا .

فقد جاء في كتاب أوبوين مير عن الأوضاع البرلمانية ما نصه :

Lorsque le Gouvernement retire un projet de loi, il agit en vertu de son initiative propre

On a vu que les projets de loi votés par l'une des chambres peuvent être retirés par décret après leur présentation à l'autre chambre; le droit de retrait peut même s'exercer à l'égard d'un projet dont l'examen a déjà été commencé par la Chambre appelée à délibérer en second lieu.

Le projet de loi portant modification du régime fiscal des successions avait été présenté au Sénat le 25 novembre 1895 après son adoption par la Chambre des Députés; il avait été l'objet devant le Sénat, de deux rapports déposés le 9 Juillet 1896 et le 12 Juillet 1898. Le Sénat avait voté les divers articles de ce projet de la session ordinaire de 1900, et il avait décidé le 2 Mars 1900, qu'il serait procédé à une deuxième délibération. Dans la séance du 2 juin 1900, il a été saisi d'un décret du Président de la République portant retrait du projet.

Bien entendu, ni l'inscription d'un projet à l'ordre du jour, ni l'ouverture du débat ne font obstacle à l'exercice du droit de retrait.

وها هي ترجمته :

« إن الحكومة حين تسترد مشروع القانون إنما تستعمل حقها . وقد رأيا مشروعات قوانين تسترد بعد أن يكون قد أقرها أحد المجلسين ، وهذا الحق ثابت حتى في حالة ما إذا كان المجلس الحال عليه المشروع من المجلس الآخر قد بدأ فعلا بنظره .

فشروع القانون الخاص بتعديل نظام ضرائب التركات كان قدم مجلس الشيوخ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بعدما أقره مجلس النواب ووضع عنه مجلس الشيوخ تقريرين أودعا بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٨٩٦ و ١٢ يولييه سنة ١٨٩٨ ثم أقر مواده المختلفة في الدورة العادية سنة ١٩٠٠ وقرر أن يتداول فيه ثانية ، ولكن حدث في ٢ يونيه سنة ١٩٠٠ أن صدر مرسوم من رئيس الجمهورية باسترداده .

ومن المفهوم أنه لا تأثير لقيود المشروع بحجول الأعمال ولا بيده المناقشة ، حتى حق الاسترداد » ( الفقرة ٧٦ من ملحق الكتاب ) .

وأما في مصر فاقرب الأمثلة على ذلك استرداد الحكومة لمشروعات القوانين الآتية :

١ — إنشاء جمع فؤاد الأول للغة العربية .

٢ — التزامات المرافق العامة .

٣ — تسوية الديون القارية .

### عن الإدماج

كذلك مما لا شك فيه أن إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية معترف من الجميع بجوازه من الوجهة النظرية .

وإنما انصب عليه الاعتراض من الناحية العملية دون غيرها . وبما قيل في هذا الصدد إنه مما لا يتفق كثيراً وروح الانسجام أن يتضمن قانون — ليست له صفة اللوام — نصوصاً تشريعية مقترحة بقاؤها وعدم اقضاء أثرها بإضفاء الصفة المالية التي وضعت للميزانية لها ، وإن كثيراً من النصوص التشريعية تحت هذا النظام قد تتجشع ويصبح من الصير في بعض الأحيان الاعتداء إلى مكانها .

كما اعترض أيضاً بأن البرلمان ، وهو يقر الميزانية ، لا يستعمل حقوقه التشريعية ، وإنما يؤدي عملاً ذا طبيعة أخرى ، يدخل في اختصاصه وإن لم يكن تشريعاً ، وما دلم قانون الميزانية ليس بقانون له صفة التشريع العادية في البث فتضيق نصوصاً تشريعية حقيقية .

ويكني في رد هذه الاعتراضات أن يستعين المجلس بأنها موجهة إلى غير هدف ، فهي كما يقال « جهاد في غير علو » إذا الواقع أن مشروع القانون الذي أدمج هو مشروع ذو صفة خاصة تميزه على غيره ، لأنه بطبيعته قانون مالي شميم ، له أثر فعال في باب معين من أبواب الميزانية ، فالعلاقة بينه وبين قانون الميزانية هي علاقة تلازم وانسجام ، بل إن خضه وتقريره لن يكونا أكثر اقتراناً بالصواب وأدل على الصلحة إلا إذا تبينت الهيئة التشريعية الحاجة الملحة إليه ، وبعد أن تبحث ميزانية المصروفات وما تقتضيه من موارد والتزامات ، وما هو البرلمان بمجلسية قد أقرت تقديرات مصروفات وإيرادات الدولة على أساس قيام رسم الأولوية على التركات .

وليس للشروع للملج مشروعاً مالياً بطبيعته قطع ، بل هو معتبر كذلك من الوجهة الدستورية الفنية ، إذ لمجلس النواب حتى الأولوية بالنسبة له طبقاً للدستور المصري ( المادة ٢٨ و١٣٩ ) وكذلك طبقاً للدستور الفرنسي .

فقد قال الأستاذ جيز ، تعليقاً على المادة الثامنة من الدستور الفرنسي التي تنص على أن يكون تقديم قانون الميزانية يكون أولاً لمجلس النواب ، ما يأتي :

Ce sont, non seulement les lois annuelles de finances mais aussi toutes les lois touchant aux finances. On admet donc que les lois établissant des droits de douane ou des impôts ou taxes quelconques, les lois autorisant un emprunt, une conversion, les lois de règlement d'exercices clos sont des lois de finances au sens de l'article 8 ; la priorité apparent, sans conteste aux députés. [Jèze-Budget, P. 242].

وهامى ترجمته :

« إن المقصود من هذه القوانين ( يعني المالية ) ليس قانون الميزانية وحده ، وإنما سائر القوانين التي لها علاقة بالمالية . ومن المقرر أن القوانين التي تفرض الرسوم الجركية أو الضرائب أو الرسوم أيًا كانت والقوانين التي تصرح بمقد السلف أو بالاستبدال ، والقوانين التي تصدر الموافقة على الحساب الختامي ، معتبرة من القوانين المالية بحسب ما قصد إليه المادة الثانية ، ويجب أن تقدم أولاً وبلا نزاع إلى مجلس النواب » .

\*\*\*

على أن قانون الميزانية في مصر ليس بالقانون السنوي في حقيقته ، وإن يكن كذلك من جهة الشكل ، إذ الواقع أن الميزانية — حتى من وجهة الأوراق — تعتبر مستمرة البقاء ، ولا يغير من هذا إلا ما قد يدخل عليها من تعديل سنوي ، لأن الميزانية القديمة تعتبر قائمة ويصدر بها حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة ( المادة ١٤٣ من الدستور ) .

على أن الاعتراضات الموجهة من حيث الانسجام وحسن التنسيق ، لا يصح التحويل عليها إلا إذا شاع تطبيق هذا النظام وتكرر حدوثه فيها لا علاقة له بالميزانية ، لاحتلال أن يؤدي ذلك إلى ما يشبه القوضى ، ولكنه في الحالة التي نحن بصدددها الآن ، لا يمكن أن يكون محل اعتراض حدى ، وخاصة متى علم أن قانون الميزانية — مهما قيل فيه — يعتبر في رأى أكبر الفقهاء قانوناً كالقوانين ، يصح أن يشتمل على ما يبرده الشرع من نصوص على وجه الإطلاق .

قال ديجوى :

Cependant je crois qu'on ne pouvait en contester la légalité constitutionnelle.

La partie du budget qui porte plus particulièrement le nom de loi de finances et qui autorise et règle pour l'année la perception des contributions publiques est une loi au sens matériel, le parlement, en la votant, agit vraiment comme législateur ; il peut donc constitutionnellement modifier ou supprimer par elle des institutions ou des dispositions établies par une loi.

وهده ترجمته :

« ومع ذلك فاعتقادي أنه لا يمكن الاعتراض على دستورية هذا الإجراء » .

« إن جزء الميزانية التي يحمل على المحصول اسم « قانون المالية » والذي يميز وينظم تحصيل الضرائب العامة لمدة سنة إنما هو قانون بالنسبة للمادة الثام ، والبرلمان بإقراره إنما يعمل عملاً تشريعياً حقيقياً ، وهو يستطيع بناء على ذلك من وجهة الدستور ، أن يعدل أو يحذف بمقتضاه نظماً أو نصوصاً وضمتها القانون » .

بل هذا هو ما جرى عليه العمل فضلاً في البرلمان المصري :

١ — إذ أنه أقر قانوناً — قائماً بداته — سنة ١٩٣٧ بإنشاء حساب خاص لمصروفات المعاهدة ، ولكنه في السنة التالية أدمج بقانون الميزانية نصاً خاصاً بإنشائه .

٢ — وكذلك الحال في القانون الخاص بدار الكتب الذي ألقى بنسب خاص أدمج بقانون الميزانية لجعل ميزانيتها جزءاً من الميزانية العامة بعد أن كانت ذات ميزانية خاصة .

٣ — ومما هو جدير بالذكر أيضاً في هذا المقام ما انتهت إليه المناقشة الخاصة بكادر رجال الجيش بمجلس الشيوخ ، حيث ظهر جلياً اكتفاء المجلس بأن يتضمن قانون الميزانية نصاً بتعديل قانون سنة ١٩٢٠ الخاص بهم .



٤ - وهذا بينه هو رأى لجنة الشؤون الدستورية لهذا المجلس ، ضمته تقريرها للورخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٧ والذي وافق عليه المجلس بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٧ .

٥ - ومن التلواهر التي تسترعى النظر أن العمل سار في فرنسا على جواز أن يدمج بقوانين اللزائية أية نصوص ، حتى ما كان أبعد الأشياء عن القوانين المالية ، وأنه اطرد برغم حملات بعض الفقهاء بل وبرغم ما رأى البرلمان أن يقيد نفسه به ، حيناً أصدر قانوناً خاصاً ووضع نصاً باللائحة الداخلية يعمته من المضى في هذا الطريق .

\*\*\*

وبما أن المجلس قد وافق بجلسته ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩ على إرجاء أخذ الرأى على اعداد القسم ١٩ « مصاريب غير منظورة » الذي كان مقدراً بمبلغ ٧٠٨٠٧ ج . م إلى ما بعد الانتهاء من نظر ميزانتي مجلس الشيوخ والتواب ، فاللجنة ترى تعديل هذا الاعادة إلى ٧٣٢٧٩ جنباً حتى يكون لناخذ من الاحياطي عشرات آلاف صحيحة ، وترجو من المجلس اللواقعة على ذلك .

\*\*\*

والآن وقد رأيت أغلبية اللجنة جواز إدماج المادتين اللشار إليهما في مشروع قانون ربط المالية والواقعة على موضوعهما ، بعد أن بحثت الرسوم بمشروع القانون الذي أحيل على اللجنة بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ من حيث الإيرادات والمصروفات ومن حيث تضمينه نصاً خاصاً يمكن من إدماج ميزانية دار الكتب في ميزانية الدولة وكذلك الرسومين بمشروع قانوني المالحين على اللجنة بجلسته ٢٧ أبريل و ٨ يونيو سنة ١٩٣٩ فهي تقدم للمجلس بمشروع قانون ربط ميزانية الدولة متضمن للرسمين الثلاثة اللشار إليها وتمتص مع قرارات المجلس ، وترجو اللواقعة عليه على الصورة الآتية بعد :

المكرير النائب  
إبراهيم عبد الحمادي  
الرئيس  
محمد توفيق خليل

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضى — حضرات التواب المحترمين :

إن مجلسكم هذا للور ، وأقول مجلسكم هذا على سبيل التخصيص ، مطالب بأن يحترم الدستور وأن يطبق نصوصه وينفذها تماماً ، دون أن يوافق على أية مخالفة لهذه النصوص ، لأننا كنا نيب على غيرنا مخالفتهم لنصوص الدستور .  
(ضبة) .

الرئيس — أوجو أن يتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضى — إن الدستور صريح في أن الضرائب لا تسرى ولا يجوز أن تنجي من الناس إلا إذا فرض بقانون يوافق عليه المجلس ، وبغير هذه اللواقعة لا يمكن جباية هذه الضرائب ، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تأتي بضراب في اللزائية ، وما هي — كما ينص الدستور صراحة — إلا أبواب المصروفات والإيرادات التي تنجي من الضرائب التي سبق أن تهرت بقوانين .

وما دام هذا نص الدستور في صراحة ، فلا يصح أن تقرر مبدأ جديداً يلحق هذا النص ويسدده ، وتكون النتيجة أنه قد تتولى الحكم في السجبل حكومة لا تكون متنته بقية الأمة ، كما تتمتع بها هذه الحكومة ، ففسير على هذا للبأ . وبذا توجد في البلاد سابقة خطيرة ، من مفتضاها أن اللزائية تقرر ضرائب جديدة لم يسبق أن قررتها قوانين وافق عليها مجلس النواب والشيوخ .

إني أناشد حضراتكم ألا توافقوا على إدماج مشروع القانون الخاص بغرض رسم أبولة على التركات في مشروع قانون اللزائية ، لأن هذه الضريبة لم تقرر بقانون وافق عليه المجلس .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — حضرات التواب المحترمين : أخصت ضى الكلام في ناحية الإدماج من بين التواهي التي اشتمل عليها تحرير اللجنة . ولا شك عندي في أن هذا الإدماج إن هو إلا حيلة شبه قانونية توسل الحكومة بها للوصول إلى غايتها من إقرار مشروع القانون الخاص بغرض رسم أبولة على التركات . وليس للقائم الليلة أن أعرض إلى موضوع هذا المشروع كما عرضت

إليه اللجنة في تقريرها ، لأن رأيي فيه معروف . إنما أقول إن ما لجأت إليه الحكومة لا يبدو أن يكون وسيلة منحرفة ، تلمح إلى أنها طريق من طرق التحايل ، وحيث تتدبر بها للوصول إلى إقرار مشروع القانون ؛ وهي بأخذها هذه الوسيلة تدلل على أنها تسير بهذا الصروع في غير طريقه العادي .

ولا أدل على هذا ، بإحضرات النواب المحترمين ، مما ورد في تقرير لجنة المالية في الصفحة الأولى إذ تقول اللجنة « وقد تبين للجنة أن الحكومة لم تقصد باسترداد هذا الصروع وإدماجه إلا تحقيق مصلحة ظاهرة تخشى تأخيرها إذا ما سارت الأمور في نظره بالطريق العادي » . إذن تقول اللجنة إن الأمور في شأن هذا الصروع تسير في غير طريقه العادي .

حضره النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — أرجو إذا سمح حضرة النائب المحترم أن يتم تلاوة المذكرة الواردة بالتقرير حتى يظهر المقصود من هذه المذكرة .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندي — إن التهمة هي ما يأتي :

« سيرتها الحاضرة ، فيتأخر إقراره عن اللزائية ، فسمعت إلى هذه الوسيلة لتكسب للصروع روح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر اللزائية » .

تسلمون حضراتكم أن نظر اللزائية يختلف عن نظر القوانين العادية ، فالقوانين العادية لها موقف أولي من حيث البدء تتناول فيه القول ، وتتصادم الآراء ، وتخصم القوانين . ثم تأتي القراءة الأولى ، فيكون شأنها من التخصيص الشأن الذي نعلمه جميعاً ، ثم القراءة الثانية ، ثم يأتي بعد ذلك مجلس الشيوخ ويخصم بدوره مشروع القانون ، وينظره نظيره المادة . هذه المراحل التي أوجدها للشرع ضماناً لتخصيص القوانين ، وإحفاظاً للحق ، تتخطاها جميعها وتنظر هذا القانون نظرة عاجلة كمنظرة اللزائية .

ليس في اللزائية إقرار ضمنية ولا إنشاء قانون جديد ، وإنما هي قوانين مقررة لها أبواب وبنود للإبرادات والمصروفات ، وكل ما هو مطلوب من حضراتكم في هذا الشأن هو جمع هذه الإبرادات ، وتنظيم صرف هذه البالغ تنظيمًا يتسق مع الحالة وللإببات التي تعرض فيها لللزائية ، فاللزائية حين ننظرها لا نقرر بها قوانين مالية جديدة ، هذه القوانين التي يجب أن نعصها والتي يجب أن تأخذ قسطها الأولي من الثانية في المجلسين اللاحقين .

تقول اللجنة بحق إن هذا القانون يجري في غير طريقه العادي ، كما تقول بحق أيضاً إن الحكومة قد أرادت أن تضيق على هذا القانون روح السرعة التي تسود المجلس أثناء نظر قانون اللزائية . وهذا من اللجنة — بإحضرات النواب — كلام كله إنصاف وتقدير . وقد قالت اللجنة في تقريرها إنها اجتمعت ، وحضر اجتماعها أساطين رجال أعلام قضائياً الحكومة ، وبحث الجميع للوسوع ، ثم وضعت اللجنة هذا التقرير الفصل ، دون أن تورد به كلمة واحدة عن رأي أساطين القانون من رجال أعلام القضاء ، وما إذا كان رأيهم ينفي فكرة الإجماع أو يثبتها .

القرار — لقد وردت بالقرار آراء جميع الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندي — يقول حضرة المقرر إن التقرير به آراء جميع الفقهاء ، ولم أجد إلا رأيي فيه واحد له قول ضعيف مرجوح ، هو ما تريد اللجنة أن تأخذنا به في شأن خطير من شؤون تقاليدنا وأوضاعنا البرلمانية .

ورد بالصفحة الثالثة من التقرير أن هذا التفتية يقول « Le crois » أي « أظن » بخلاف ما ذهب إليه اللجنة من أن ترجمة هذه المذكرة هو « اعتقادي » .

فظن هذا التفتية صاحب القول الضعيف الرجوح هو وحده الذي تتدبر به اللجنة في هذا الشأن الخطير ، والذي ينهض في نظرها دليلاً على أنه يجوز لنا أن نقيم الأوضاع والقوانين ، بينما لا يجوز بعد هذا الاحتكام ، لا من الناحية المالية ولا من الوجهة التشريعية .

قانون الأولوية هذا ، بإحضرات النواب ، يتكوّن من ثلاث وخمسين مادة مبنية في سبعة أبواب ، وهو يتضمن عقوبات ترفع إلى مائة وخمسين جنيناً ، فكل هذه المواد ، وهذه الأبواب ، وكل هذا التشريع من أنه إلى ياته ، ترى الحكومة أن ينظر نظرة عاجلة .

حضره النائب المحترم الشيخ خضر محمد خضر — ألا يزال هذا القانون موضع نظر ، وقد نظرناه أكثر من مرة ؟ !  
حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى — يقول حضره النائب المحترم إن هذا الشروع نظر عدة مرات ؛ فلنفرض أنه نظر مائة مرة ، ولكنه مع ذلك إلى هذا الوقت لم يصبح قانوناً نافذاً يجوز العمل به .  
تقول لجنة المالية في تقريرها إن مجلس النواب الفرنسي حرى على الموافقة على إدماج بعض القوانين المالية في قانون للبرانية ، ثم تطرف في هذه الظنرية ، ووافق على إدماج قوانين أخرى .  
هذا ما نخشاه ، بإحضرات النواب المحترمين ، لأننا لو أجزنا هذه السافة للحكومة ، فكأننا نبيع لها بصريح العبارة عدم عرض القوانين على المجلس أثناء الدورة ، اعتماداً على إدماجها في ملحق البرانية في آخر الدورة .  
هذا مبدأ خطير ، بإحضرات النواب المحترمين ، ولا يصح أن نجريه ؛ لأنه يؤدي إلى أن تنظر هذه القوانين بسرعة وعدم تأمل ، وهذا لا يتفق مع واجبنا كشرعيين .  
حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — هذه وقائع غير صحيحة ، ويجب تصحيحها ، لأن حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى ينسب للحكومة أنها لم تقدم للمجلس قوانين أثناء الدورة ، والواقع أنها قدمت قوانين كثيرة .  
الرئيس — أرجو عدم اللطافة .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى — حضرات النواب المحترمين : إن الوسيلة التي لجأت إليها الحكومة لإقرار هذا الشروع هي وسيلة منحرفة ، ويشهد بذلك ذات الطريق اللتوي الذي اتخذته ، كما يشهد بذلك أيضاً تقرير اللجنة والتقاليد المحترمة الرعية .  
والواقع أننا لو أجزنا هذه السافة لأجزنا ساعة خطيرة نحد من سلطة المجلس ، ونجعل موقفنا التشرىي قفلاً لا يدعو إلى الاطمئنان إليه .  
لهذا أنشأنا حصراتكم ألا تقبلوا نظرية الإدماج التي تريدها الحكومة ، لأن فيها خطراً عظيماً .  
( تصفيق من بعض مقاعد اليسار ) .

حضره النائب المحترم محمد شاهين حمزة — حضرات النواب المحترمين : لا أريد أن أنكم في هذا الموضوع من الناحية الدستورية ، فإن إدماج قانون الأبقولة في صلب البرانية مطابق للدستور ، وهذا أمر واضح وضوح الشمس . وليس بيد بيان اللجنة في تقريرها من بيان ؛ وليس بيد حديثنا المنع في هذا الشأن من حديث ، وإنما أريد أن أنكم في الموضوع من ناحية أخرى عملية فأقول ، أو أنسأل ... ..

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — ليقرر حضره النائب المحترم بحته على الشكل ... ..  
حضره النائب المحترم محمد شاهين حمزة — فإذا تكون النتيجة ، لو أن هذا القانون الذي يجمعه ولخصتموه طويلاً ، ثم أقرتموه ، غير لاهين ولا عابثين ، وإنما ناشد من مصلحة عامة ، ما ذا تكون النتيجة لو أننا عطلنا هذا القانون تحت أى اسم أو تحت أى ستار ؟

لقد ألقينا بالأمس القريب اعتادات وأعمالاً تحت حفظ الظروف القاهرة ، ونحن نعلم أن ما سنحصله من الضرائب يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات . ألقينا الاعتدال الخاص بإصلاح الأراضي البور ، مع أنه مشروع نافع وهام لا شك في نفسه وأهميته ؛ كما ألقينا على ما أذكر في جملة ما ألقينا الاعتدال الخاص للاستبدال التندى للمعاشات ، وهذا حمل له أثره الكبير في البرانية بما يخفف من أعباء المعاشات .

ألقينا كل هذا ونحن نقدر أننا سنحصل من الضرائب ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فإذا ماجنا وعطلنا شطراً من هذه الضرائب فإذا تكون النتيجة ؟ لا مفر من أن نرجع مرة أخرى إلى البرانية نتناولها بالتدريج والتبديل وإلغاء أعمال ومشروعات لها أهميتها وخطورها ، فقد تكون ذات أثر على السمعة العامة ، أو ذات صلة وثيقة بالتخفيف من الفلاح الذي يترك وزرع غلاتنا من أجله كل يوم ، أو ذات أثر بالبلغ الوطني العام ، فالذين ينادون بوجود وقف أو تعطيل هذا القانون لأى سبب من الأسباب ، إنما يدعون — سواء قصدوا أو لم يقصدوا — إلى تعطيل للمشروعات الهامة ، التي تنظرها البلاد بتاريخ الصبر ، أو جزء منها ... ..  
( ضجة ومقلعة ) .

الرئيس — أرجو المحافظة على النظام وعدم اللقطة ، وإلا كنت مضطراً لتطبيق اللادتين ٣٣ و ٣٦ من اللائحة الداخلية .  
 حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — حضرات النواب المحترمين :  
 من شاء أن يدعو إلى إنشاء بعض تلك الأعمال الهامة عن طريق وقف قانون الأيولة فليقل ذلك صراحة ، ومن شاء أن يضرب البلاد في صميم أعمالها ومشروعاتها شرية تترخ لها ، فليعلن عن رأيه في صراحة ...  
 ( ضحكة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضى — هذا كلام لا يليق أن يلقى في المجلس .  
 الرئيس — أوجه نظر حضرة العضو المحترم إلى المحافظة على النظام وعدم اللقطة .  
 حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضى — أنا أرجو من الرئاسة أن توجه نظر حضرة النائب المحترم إلى عدم ذكر ما لا يليق .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — من شاء أن يقف تلك الأعمال — ولا بد من وقف كثير منها إذا ما عطل قانون الأيولة — فليعلن عن رأيه ولو أنه لن يجد من يتيهه في المجلس .  
 لقد قرأت في إحدى الصحف خبراً ...  
 الرئيس — إن المجلس لا يمول على ما ينشر في الصحف .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — إذن أقول علت أن مجموع ما حصل من الضرائب في مايو الماضى بلغ ٨٥ ألف جنيه ، وكان واجباً أن يبلغ ٢٥٠ ألفاً على أساس أن ما سيحصل حتى نهاية السنة هو ثلاثة ملايين . فلو قيل إن هذا هو الشهر الأول ، وإن العمل لم ينظم بعد ، وإنه بعد التنظيم سيبلغ التحصيل أكثر من ذلك فهو قول مقبول ومعتقود . ولكن أناساً أخذوا فرسنا ووصلنا بالتحصيل إلى ١٠٠ ألف بدلاً من ٨٥ ألفاً ، فهل يمكن أن نصل إلى ما قدرناه وهو ٣ ملايين ؟ إنه لن يزيد على أساس هذا التقدير القرضى إلى أكثر من ١٢٠٠٠٠٠ جنيه ، بل نذهب إلى أبعد من ذلك ونعرض أحسن القروض ونزف الرق إلى ٢٠٠ ألف جنيه ، ولا يمكن أن يصور تحصيل أكثر من هذا ، فهل نصل حتى نهاية السنة إلى أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ؟ إذن وعلى أساس ما كان مقدراً تحصيله إلى نهاية العام هو مبلغ ٣ ملايين من الجنيئات ، سيكون هناك عجز يقدر بنحو ٦٠٠ ألف جنيه ، فما أين نفقى للمشروعات والاعتادات التي قدر لها هذا المبلغ ؟

إني ، يا حضرات النواب ، حين علت بهذا التقدير جزعت كثيراً وانجحت بأملى إلى قانون الأيولة ، ولكم تخيت أن يكون لهذا القانون أثر رجى بدلاً من تطبيقه من تاريخ صدوره .

( ضحكة ) .

الرئيس — ليتكلم حضرة النائب المحترم في شيء جديد .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — إنى أتكلم من الناحية السلبية لا من ناحية القانون ولا الدستور ، وأقول إن في تنفيذ هذا القانون مصلحة عامة .

الرئيس — نحن نتكلم في عطفة دستورية هي : هل يجوز الإدمال أو لا ؟

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — إن في تنفيذ هذا القانون مصلحة عامة ، والمصلحة العامة يجب أن تسود وأن تسود على كل شيء ، وهذا القانون يتفق مع الصلحة العامة ومع الدستور ومع التقاليد البرلمانية والسوابق في هذا المجلس . لهذا أختتم كلمتي بطلب لإقرار وجهة نظر الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسي بدر بك — حضرات النواب المحترمين :

إن للساعة المروسة على حضراتكم هذا الساء مسألة فقهية دستورية ، فلا يمكن أن تبحث بطريق الاجتهاد والاستنتاج العقل ، وإنما يجب أن تبحث من طريق النقل العلمى ، ومن طريق السوابق الدستورية . فلذا أدى النقل العلمى إلى أن آراء الفقهاء والسواء تبيح

هذا الإدماع، وجب علينا أن نقرر ذلك، وإذا كان العكس فإننا ولا شك ستكون في طليعة المعارضين في هذا الإدماع. ومن الواجب أيضاً أن نرجع إلى السوابق الدستورية في هذه البلاد وفي البلاد الأخرى التي سبقتنا إلى الحياة البريانية، والتي شغلنا عنها، لتبين حقيقة هذا العمل، أو احتمال خطأ كما قال حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى، أم هو عمل قانوني سبقنا إليه سوانا بمن هم أقدم منا اتبانا لطريقة الحكم التي نسير عليها؟

يا حضرات النواب المحترمين :

إن من يبحث في للسائل الطعية، يتحتم عليه أن يعد بنصه عن العواطف والشهوات. وكل البحوث العلمية قد سبقنا إليها غيرنا، فقد قيل « ما ترك الأوائل قولاً قاتلاً » وهذا القول يكاد يندو قاعدة شرعية ثابتة. ومسألة إدماع القوانين المالية في قانون البريانية مسألة متفق عليها، لأن البريانية هي أساس النظام المالي في كل بلد، ويجب أن تضم إليها أو يدمج فيها جميع القوانين المالية التي ترتب الضرائب أو تهدتها — بالنقص أو الزيادة — أو تلغيا. وتلك قاعدة تتبعها في جميع البلاد الدستورية، سواء منها ما كان دستوره مكتوباً كعصر، وما لم يكن مكتوباً كاجتلترا. في كل علم يتناول البريانية الإنجليزية تمديد الضرائب بالنقص أو الزيادة أو الإلغاء.

ولو اطلع واحد من حضراتكم على البريانية الإنجليزية في أية سنة من السنين لوجد فيها أن الضريبة على البيرة أو الشاي مثلاً قد زيدت بنسبة أو شلتا في الجنيه. فذلك كله يندرج في البريانية ويثبت، ولا يصدر به قانون خاص لأن قانون البريانية هو قانون القوانين المالية جميعاً، ولأن البريانية هي أساس البحث المالي، ولأن موضع نظر القوانين المالية هو موضع النظر في صرف الأموال التي تأتي بها هذه القوانين، وضرورة صرف هذه الأموال تدرس في البريانية. فالنطق، والفعل، والمصلحة العامة، تنقضي جميعها بدراسة البريانية والقوانين التي توسع للضرائب في آن معاً، ليتصرف حضرات الأعضاء ضرورة هذا القانون أو ذلك، وضرورة فرض هذه الضريبة أو تلك، لأنه قد يكون المصروف غير ضروري فينقص، أو ضرورياً فيقرر.

ودراسة القانون المالي لا يسمح أن تكون بعيدة عن دراسة البريانية، كما يقول الأستاذ أحمد والى الجندى، لأن روح القوانين المالية هي البريانية. وعلى ضوء البريانية تقرر قوانين الضرائب أو تلغى أو تخفف حسبما تنقضي به حاجة للمصروفات العامة.

وليس صحيحاً، يا حضرات النواب، أن البريانية تدرس درساً سريعاً، فإن درسها يشترق من هذا المجلس أكثر وقته، وأما هذه السرعة المتحيلة فآتية من ضرورة إقرار البريانية قبل انقضاء الدورة. وهذا هو الفارق الوحيد بين دراسة القوانين العامة وبين دراسة قانون البريانية. فإن المجلس لا يجوز أن تمضي دورته من غير أن يكون قد أقر قانون البريانية، ولكنه يستطيع أن يرجي القوانين العادية إلى الدورة القادمة.

ومن أجل هذا، دعت الضرورة التي تعرفونها حضراتكم إلى إدماع مشروع قانون الأيلولة في مشروع قانون البريانية. ولقد سبق لنا جميعاً أن درسنا مشروع القانون الأول في السنة الماضية. وسبق للأستاذ أحمد والى الجندى على الخصوص أن كلف عضواً في لجنة المالية ودرس معنا هذا القانون، وكانت له فيه عدة مناقشات يذكرها، ثم أيد القانون إلينا فدرسناه وأقرناه، وكان الأستاذ والى الجندى معنا.

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أ كنت ممكناً في إقراره؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — كنت معنا في المناقشة والقرارة.

يا حضرات النواب المحترمين :

لقد مضى على تقديم مشروع هذا القانون إلينا أكثر من عام، وقد انتهينا من دراسته وأجبل على مجلس الشيوخ، وصحيح أنه لم يعرض على ذلك المجلس، ولكنه عرض على لجنة المالية. فلهيئة الحق في أن تتجمل الفصل في هذا القانون. وأمامها طريقتان، لها أن تسلك أيهما تشاء، ما دامت الضرورة القصوى، وما دامت المصلحة العامة، تحتم سلوك طريق معين ضماناً للفصل في مشروع هذا القانون قبل فنى الدورة البرلمانية.

وفي فرنسا، وقد سبقنا في سن مثل هذه القوانين، لم يكف بإدماع القوانين المالية ضمن البريانية، بل جرى العمل على إدماع قوانين أخرى بها، كالقوانين الخاصة بتنظيم الحاكم وشؤون الجيش، وكان مجلس النواب الفرنسي — وهو كجسلكم الموقر — قد رأى

أن يجد من هذه السلطة، فوضع لذلك تمهيداً خاصاً سنة ١٩٢٣، إلا أنه على الرغم من وجود هذا التشريع سارت الأمور على نحو التقاليد السابقة، وهي اشتغال قانون اللزائية على قوانين أخرى حتى غير المالية منها. ولذا أراد النائب المحترم أحمد وإلى الجندي أن يتطلع على ما يتعلق بهذه السلطة، فإني أحيله على مؤلف الأستاذ «Duguit» جزء ٤، صفحة ٤٣٨، قد حوى جميع تلك القوانين التي أقرها مجلس النواب حتى سنة ١٩٢٤، وأذكر لحضراتكم أحدها وهو الخاص بإدماج قانون ربط عدد الجيش وفرقه ضمن اللزائية، لا إدماج قانون يرسم أيلولة على التكاليف فقط على الرغم من أن أحد حضرات النواب اعترض على هذا الأمر، مستنداً في ذلك إلى قانون فرنسي صريح يقضي بأنه لا يجوز للحكومة إدماج عدد الجيوش ولا الفرق ضمن قانون اللزائية، ولا يجوز الصرف في هذه القوة وعدها إلا بقانون خاص. وقد ضمن مجلس النواب الفرنسي ميزانية سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ كل القوانين الخاصة بالجيش وتنظيمه.

حضرات النواب المحترمين :

لا يمكن أن يقال بعد هذا إن ما تطلبه الحكومة اليوم لا يتفق والقانون، أو إنه يتنافى والدستور، فالسوابق في ذلك كثيرة صريحة واردة في مؤلفات كثيرة يمكن لحضراتكم أن ترجعوا إليها في أي وقت تشاءون.

ولا يتصور الأمر على ذلك لحجب، بل لدينا نحن أيضاً — كما جاء في تقرير اللجنة — سوابق أقرتها الهيئات النيابية التي تابعت منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٧، وقد ضمت الكثير من العلماء السياسيين الكبار وزعماء الحركة الوطنية، ومع ذلك لم يرتفع صوت بالاعتراض على عمل الحكومة، بل أجيز ما طلبته، واعتبر إجراء قانونياً دستورياً، رغم أنها في تلك السنين لم تكن في مثل الحاجة التي هي عليها الآن، إذ دفعها إلى هذا الإجراء ضرورتان، ضرورة الصرف، وضرورة مواردة للزائية.

أبها السادة : إن علينا أعباء كثيرة تتطلب من الحكومة أن تحصل على المبالغ اللازمة لمقابلة المصروفات التي واقفت عليها وأقررتوها. ولا يتأتى ذلك إلا إذا واقفت على نظرية الحكومة بإدماج مشروع قانون الأيلولة ضمن اللزائية. ولعل حضراتكم تذكر أن هذا هو ما حدا بالمجلس في البورة الماضية إلى إعطاء الحكومة تفويضاً بإصدار قوانين الضرائب بمراسيم — الأمر الذي لم يتم بسبب عدم موافقة مجلس الشيوخ عما اضطرنا إلى مد البورة الماضية لانتهاء من بحث مشروعات قوانين الضرائب وإقرارها.

وهناك ضرورة أخرى، فقد قدم مشروع هذا القانون إلى مجلس الشيوخ مع مشروعي قانونين آخرين منذ عام أو أكثر، فوافق المجلس على مشروعي هذين القانونين، وأبى مشروع هذا القانون، ولا أدري لذلك سبباً.

حضرات النواب المحترمين : إن الضرورة الملحة والصلة العامة هما أساس السياسات والقوانين، فلا حير في دستور لا يحق الصلحة العامة، ولا فائدة ترجى من قانون لا يأتي بمنفعة عامة. والسياسات والقوانين ليست غرضاً في ذاتها، ولكنها أداة وسبيل إلى تحقيق مصلحة عامة أو رفاهية عامة.

أبها السادة : أجدر بنا أن يكون رادنا في نظر الأمور المروضة علينا التجرد من الحزائيات والسعي وراء ما يفيد البلد وما هو ضروري لحالها الحاضرة. وأعتقد أنه بعد أن أدمجت الحكومة مشروع هذا القانون في اللزائية، واعتمدت عليه مع القوانين الآخرين في موازنتها، وبعد أن درسته في البورة الماضية وأقرته، لا يصح أن يرتفع اليوم صوت بالقول إننا نريد الاستجبال في دراسته أو التحايل على إقراره، فهو قانون يخص ودرس، وهو في الواقع أعدل وأخف القوانين التي وافق البرلمان عليها. ولست أرى سبباً وانحاً يدعو لحارسة مشروع هذا القانون، ولعلك أرجو حضراتكم سرعة النظر والبث فيه.

(تصفيق)

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

إن هذه المسألة دستورية، فيجب أن ننحيا في هدوء، وألا نشكك مطلقاً في آراء من يدون رأياً مخالفاً لرأي الحكومة أو اللجنة. ونحيل إلى أن المسألة من الوجهة القانونية البحتة سهلة واضحة.

لا شك مطلقاً أنه في فرنسا قد أجيز فلا أن ندمج في قانون اللزائية قوانين أخرى، بل جرى العمل هناك على أن ندمج في هذا القانون قوانين لا ملة لها بالإبرادات ولا بالمصروفات، فقد أدمج بقانون اللزائية في بعض السنين قوانين هي أبدت ملة باللزائية من قانون الأيلولة، كقانون تعديل حق رئيس جمهورية فرنسا في توزيع الوزارات على الوزراء، فإن هذا الحق لا يت بصلة إلى قانون اللزائية.

كذلك أدمج في قانون الليزانية قوانين تتعلق بالأحكام العسكرية البتة ، هذا ما لا شك فيه مطلقاً . ولكن الذي أجيز في فرنسا قد يكون غير سليم أن نجيزه في مصر أو نحتو حنوه ، وذلك للأسباب الآتية :

السبب الأول : أن قانون الليزانية في فرنسا لا يسمى قانون ميزانية ، وإنما يطلق عليه اسم « loi de finance » ، أي القانون المالي ، وهو أوسع في معناه وتفسيره بكثير من النص الوارد في الدستور المصري في المادة ١٣٨ الذي وصف الليزانية بأنها تشمل أبواب الإيرادات والصرافات .

هذا أول فارق ، بإحضرات النواب المحترمين ، بين الوصف في فرنسا وبينه في مصر . أما الفارق الثاني فهو أن الضرائب في فرنسا سنوية — وهذه نقطة هامة — بنى أن كل قانون خاص بالضرائب ، سواء كانت صرية تركت أو ضريبة أطيان ، ليس له مدة الفوالم كقوانين الضرائب في مصر ، وإنما يمرض سنوياً على الهيئة التشريعية لإقراره ، أي أن عمر كل قانون مالي خلس بالضرائب في فرنسا وبليجيكا سنة واحدة ، لذلك لا يتوقع هناك أي خطر ما دامت هذه القوانين سنوية — ويسمونها « Annuité » — وهو ما يتفق مع مدة الليزانية ، فلا يكون هناك خطر كما ذكرت من إدراج قوانين مالية أخرى في قانون الليزانية .

أما في مصر فالفارق ظاهر حيث إن القانون الذي يصدر بضريبة ما كضريبة الأطيان قد يستمر العمل به السنين الطوالم ، وتطوالم حضراتكم أن ضريبة الأطيان التي عدلت أخيراً ظلت أكثر من ٤٤ سنة .

السألة الثالثة بإحضرات النواب المحترمين — وهي المهمة — أنه في فرنسا أو بليجيكا حينما يقع خلاف بين مجلسي الشيوخ والنواب لا يقعد مؤتمراً وإنما يتردد القانون بين المجلسين حتى ينال الموافقة إذا ما عدل تعديل يتفق مع رغبات المجلسين . أما هنا — وهذا هو الذي أثار أهمية هذه السألة — فإن الدستور قد نص على أنه إذا لم يوافق مجلس الشيوخ على قانون الليزانية عقد مؤتمراً من المجلسين . وبما أن عدد أعضاء مجلس النواب يفوق عدد أعضاء مجلس الشيوخ فتكون النتيجة أنه في كل حالة يقعد فيها مؤتمراً يستطيع مجلس النواب أن يلقى مهمة مجلس الشيوخ .

أما في فرنسا ، فهذا الخطر ، أو هذا التطور غير موجود مطلقاً ، ولعل هذا هو السبب في أن هذه السألة لم تثر اهتماماً كبيراً هناك كما حدث عندنا .

ولكن هذه الفروق بين الدستوريين المصري والفرنسي ، لم تكن حائلادون أن تقرر لجنة المالية في مجلس النواب المصري في سنة ١٩٣٧ مبدأ مقتضاه أنه يجوز إدماج أي قانون مالي يتصل باللزانية في قانون اللزانية ، فقد أخذت برأي لجنة الشؤون الدستورية وقتئذ ، وهو جواز إدماج القوانين المالية في قانون اللزانية إذا كانت تتصل بالإيرادات أو الصرافات ، ولكن في فرنسا قد عاب أكثر الشراح هذا الوضع ، ولا داعي لذكر أسماء هؤلاء الشراح لأنها لا تهكم ، كما أنه في مصر قد عابه رجل عظيم ، هو محالي الدكتور أحمد ماهر باشا ، حيث قال في مجلس الشيوخ : إن هذا الوضع وضع غير مستحب ، متفقاً في ذلك مع آراء الشراح الفرنسيين ، وأنه لا يلبى إليه إلا إذا اقتضته ضرورة قصوى .

فالإدماج في ذاته ، حتى على رأي المتطرفين ، لا يعتبر مخالفة للدستور وإنما كل ما قالوه إنه حلال مكروه وهذا أقصى ما في الأمر ، ولو أن من يريد أن يتمسك بالدستور تمسكاً تاماً يفضل عدم الإدماج ، إلا أن الإدماج في ذاته ليس فيه من الخطورة ما يستحق هذا الاهتمام . أما الخطورة الحقيقية بإحضرات النواب المحترمين فهي في الطريقة التي ياتر بها الحكومة استعمال هذا الحق ، إذ لو أن الإدماج حدث في ظروف غير الظروف التي جرى فيها لما أثار أقل اهتمام ، ولكن الذي حدث هو أن مشروع هذا القانون مرض على هذا المجلس فناقشه ووافق عليه ، ثم أرسله إلى مجلس الشيوخ وهناك أحاله المجلس على لجنة المالية فمرسته وأطن أنها أبدت فيه رياءاً !

حضرة صاحب المال والوزير المالية — كلاماً تبدوا فيها فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لم أقل هذا على سبيل التأكيد ، وإنما سمعت اليوم أن لجنة المالية بمجلس الشيوخ قد رفضت تحريرها في شأن هذه الضريبة ورأت عدم إقرار للنزوع في هذه الظروف .

حضرة صاحب المال والوزير المالية — أسأس الواقع التي ترتب عليها حضرة النائب المحترم وجه الخطورة غير صحيح ، لأن القانون المعدل لقانون اللزانية والذي أدمج فيه قانون رسم الأيولة صدر قبل أن يظهر التقرير ، والواقع أن حضرة اجتماع لجنة المالية في مجلس

الشيوخ قبل ذلك حيث سئل عن بعض نقط خاصة بهذا القانون وبغيره . ومع وجود بعض المترشحين من حضرات الشيوخ على ذلك المشروع ، قد خرجنا متفهمين إلى أن المبدأ مقبول وعلى أن القانون سير على هذا الأساس ، هذا ما حدث في لجنة المالية ، مع ملاحظة أن نصف الحاضرين من أعضاء اللجنة كانوا من المعارضين .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إذن ما الذي دعا الحكومة إلى إدماج هذا القانون في قانون اللبازية ؟  
حضره صاحب المحلى وزير المالية — سأبين ذلك فيما بعد .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — الذى علمته — إلا إذا كان معالى الوزير لديه معلومات تخالف المعلومات التى وصلتني — أن اللجنة كتبت تقريرها وكان من رآها عدم المواقة على مشروع القانون في هذه الظروف ، فاستصدرت الحكومة مرسوماً باسترداد المشروع ، هذه هي النقطة التى أرى أن الحكومة أساءت فيها استعمال حقها إلى أقصى حد ، لأن معنى الاسترداد الذى نفهمه ونفهمه كل متصل بالسور أن الحكومة تسترد مشروع قانون تخففت به إلى البرلمان إذا رأت أن الظروف تغيرت أو رأت أن المجلس لن يوافق عليه ، أو أن من المصلحة أن تدخل في هذا المشروع تعديلات ، وفي هذه الحالة تريد تقديمه بسد إدخال التعديلات عليه .

هذه هي الأحوال التى يمكن أن تصور فيها أن الحكومة تسترد مشروع قانون ، ولكن الذى حدث في هذه الحالة ، بإحضار النواب المحترمين ، هو أن الحكومة استردت مشروع قانون رسم الأيولة على التركات ، لا تحفظه أو لتعدل فيه ، بل استردته ثم قدمت للمجلس بنصه وفرضه ، وهذه مخالفة دستورية ثانية . أما المخالفة الأولى فهي كما قلت إنها قدمت المشروع لمجلس النواب عقب استرداده مباشرة ، مع أن الواجب أنها إذا استردت مشروع قانون لا يجوز لها أن تقدمه في الحال بحالته التى استردته بها وإلا كان هذا متعياً للبيت ، وهو ما لا أرضاه للحكومة ، لأن فيه مخالفة دستورية صريحة ، إذ تنص المادة ١٠٥ من الدستور على أن « كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمتح به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر » فإذا كان المجلس الأول قد بحث بمشروع القانون إلى المجلس الثاني فلا بد من عرض اليوم عليه مرة أخرى وقد بحث قبل الآن ، والقاعدة التشريعية الأولى التى يرفعها كل مشغل بالقانون هي أنه لا يجوز هيئة صلت في مسألة أن تعاد إليها ذات المسألة التى صلت فيها إلا لملء ظاهراً ، وهذه الملة غير موجودة .

الواقع أن الحكومة لجأت إلى استرداد مشروع القانون حينما شعرت أن مصيره سيؤول إلى الفشل في مجلس الشيوخ . فبدلاً من أن تحترم الصوص الدستورية وأن تحترم رأى المجلس الثاني — ودستورنا قائم على اعتبار وجود مجلسين ، وقد أقسمنا الجين على احترام هذا الدستور ، ويقضى هذا النظم أن يحترم أعضاء مجلس الشيوخ سلطة أعضاء مجلس النواب كما يحترم أعضاء مجلس النواب السلطة التى حددها وأعطاها الدستور لأعضاء مجلس الشيوخ — لجأت الحكومة إلى هذه الطريقة للتولية التى لا يمكن الباطع عنها مجال من الأحوال لتفكر واحدة سوّهت لحضراتكم عنها ، وهي أن الحكومة تكسب في حالة عقد مؤتمر ، إذا اعتبر أن هذه المسألة من السائل التى يصح عقد مؤتمر من أجلها .

ولجنة المالية لم تقل في هذا الموضوع قولاً صريحاً فلماذا كانت الحكومة أو اللجنة تصرح بأن هذه المسألة ليست من المسائل التى يجوز عقد المؤتمر من أجلها ، فإني كمعارض أؤكد لحضراتكم أنه في هذه الحالة تزول أهمية هذه المسألة ولن يكون هناك خطير كبير من الإدماج ، أما إذا كانت الحكومة واللجنة تصران على أنه إذا ما رفض مجلس الشيوخ هذا الإدماج تكون هذه المسألة من السائل التى يمتد من أجلها المؤتمر في هذه الحالة يكون ما قاله زميلي المحترم أحمد والى الجندى من أن الحكومة سحبت مشروع القانون وقدمته بذاته إلى مجلس النواب احتياطاً منها للوصول إلى عقد المؤتمر ، هو اتهام صحيح لا يمكن دحضه بحال .

على أنى أرجو من الحكومة أن تصرح أنه ، طبقاً لنص الدستور الصريح ، لا يكون عقد المؤتمر إلا في حالة الخلاف على باب من أبواب اللبازية التى عرّفها المادة ١٣٨ . أما إذا كانت الحكومة قد بينت النية على الاستفادة من النص الخاص بقصد المؤتمر فإن هذا النص لا يسمها لأشخاص — كما قلت — بحالة الخلاف على باب من أبواب اللبازية .

لذلك أدل أن أضع تصريحاً من الحكومة بأنه في حالة ما إذا رأى مجلس الشيوخ عدم الموافقة على مشروع قانون رسم الأيولة



على الترتبات لأى سبب من الأسباب ، فإنها تلجأ إلى التجزئة المنصوص عنها في المادة ١٠٤ من الدستور فتسبب كل من الميزانية ومشروع القانون في طريقه الطبيعي . هذا رأي قد أوضحت له حضراتكم بكل إصاف ، وما قصدت فيه تحيزاً مطلقاً ، ولحضراتكم الرأى الأعلى على كل حال .

( تصفيق ) .

حضره صاحب المحلى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

اسمحوا لى قبل أن أدخل فى مناقشة الموضوع أن أعقب على حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى فى استعماله ألفاظاً غير برلمانية وغير لاهية مطلقاً للتخاطب فى مجمع عام ، وإذا جاز للإنسان أن يخرج على المألوف من واجب ملاحظة آداب الكلام واختيار الألفاظ فى الاجتماع العادية ، فلا يصح أن يحدث هذا فى المجالس النيابية وفى الهيئات المحترمة .

( تصفيق ) .

أشغل بهذه الملاحظة إلى الكلام فى الموضوع الذى هو محل بحث هذا المجلس المحترم . فللموضوع ، باحضرات النواب المحترمين ، إنما هو إقرار أمر وضع مجلس النواب أسسه من سنوات كثيرة . وكانت الحكومة فى ذلك الوقت ممارسة بعض القوى ، فى قبول المبدأ الذى تقرره الآن ، وقد كنت من المدافعين عنه طلباً لحق يجب أن يستخدمة حضرات النواب عدد الضرورة ليجدوا وسيلة إلى تحقيق مصلحة عامة بطريقة رسمية إذا ما اقتضت المصلحة ذلك . هذا ما دامت عنه طويلاً فى سنة ١٩٢٧ مبيناً أن الفرض من ذلك هو اكتساب حق للنواب فى تحقيق ما يرون ضرورة تحقيقه من المصلحة العامة . وقد قال الوزير الذى كان ياقض فى الأمر أو صرح أن يكون للنواب هذا الحق لوجب أن يكون للحكومة نفس الحق أيضاً ، فقلت له لا مانع عدى فى ذلك . وقد أخذ مجلس النواب فى ذلك الوقت بهذا الرأى وهو الرأى الذى نصحت به لجنة الشؤون الدستورية ، وكان على رأسها فتيدنا المرحوم ويسا واصف بك ولكم نمرقون مبلغ عمله وفعله وقدره .

تساءلت فى كلامى إذ ذاك ، هل للمجلس عند النظر فى الميزانية الحق فى تعديل أبواب الإيرادات حتى المقرر منها بقوانين أو لا ؟ بل ذهبت إلى أكثر من ذلك ، وتناولت مسألة تعرض لها المقرر وهى : هل للمجلس أن يقرر إضافة اعتمادات جديدة غير التى طلبتها الحكومة أو لا ؟ وعندى — وهذه الكلمة تشابه لفظ « Je crois » الذى أشار إليه الأستاذ أحمد والى الجندى — أن الرأى الصحيح هو أن المجلس يملك الحقين معاً ، فله أن يغير بالزيادة أو التخصيص فى أبواب الإيرادات وأبواب المصروفات تبعاً لمقتضيات الحاجة . وإليك ما قلته إذ ذاك ، وهو ثابت بمضبطة الجلسة الثانية والسبعين لمجلس النواب بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ :

« تناولت الحكومة للموضوع من جهة ؛ وتناولته معالى للقرر من جهة أخرى . فلأسأله إلى آثارها الحكومة هى : هل للمجلس عند نظر مشروع للميزانية الحق فى تعديل أبواب الإيرادات ، حتى للقرر منها بقوانين ، أم لا ؟

والسأله إلى آثارها معالى للقرر هى : هل للمجلس أن يقرر إضافة اعتمادات جديدة غير التى طلبتها الحكومة أم لا ؟ وعندى أن الرأى الصحيح هو أن المجلس يملك الحقين معاً ، فله أن يغير بالزيادة أو التخصيص فى الإيرادات ، كاله أن يغير بالزيادة أو التخصيص فى أبواب المصروفات ، وذلك تبعاً لمقتضيات الحاجة فى كلا الحالين . والأسمل فى البرائيات أنه المجالس لا تتقرر مصروفات ما لم تكن هناك مصلحة فى تقريرها ، ومتى تقررت للمصروفات وحسب إبعاد الإيرادات التى تقطعها . على ذلك وجبت المجالس إزاء الصعوبة الآتية : وهى وجود مصروفات تقررت ولكن القوانين القائمة لا يكتفى تنفيذها لسداد هذه المصروفات أو يأتى تنفيذها بإيرادات تزيد على المصروفات ، فإن سكنت المجالس على هذه الحالة تتج عن ذلك إما غير الميزانية فى الحالة الأولى ، وإما تحميل المولين صرائب فوق ما تستدعيه المصلحة العامة فى الحالة الثانية . هذان الاعتباران هما الذى دعوا إلى تقرير حق المجلس فى تعديل الإيرادات بالزيادة أو التخصيص . والواقع أن قانون الميزانية هو الفرصة المناسبة لبحث إيرادات الدولة ؛ لأنه لا يصح أن تزيد هذه الإيرادات أو تنقص عن المصروفات .

ولا يمكن تحقيق هذا الفرض ما لم يكن للمجلس حق تقييس الإيرادات أو زيادتها .

يقولون إن بعض أبواب الميزانية مقررة بقوانين ، وإن المادة ١٣٤ من الدستور تقضى بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاءها إلا بقانون . حسن هذا ، وأما أقول إن الميزانية هي قانون ، فتحن إذا عدنا الإيرادات أو المصروفات بتعديل أرقام الميزانية فإننا نعدلها بقانون ، أعني أن قانوناً يعدل قانوناً ، وعلى ذلك لا نخرج عن نصوص الدستور فهو مجانبنا ، كما أن الصلحة العامة وحسن سير العمل في جانبنا أيضاً ، فلا محل لإلزام الفقرة الأكثر مناسبة لبحث الإيرادات والمصروفات اعتماداً على أن هناك وسائل أخرى كاستخدام مشروعات قوانين مستجبة . إن في بحث الميزانية الوقت المناسب لقرار الإيرادات والمصروفات ومعرفة الحد الذي يجب أن تصل إليه في تكليف الممول بالنفع . لذلك يجب أن يكون للجلسة حق التعديل بالزيادة أو النقصان سواء في الإيرادات أو المصروفات .

هذا هو السبب الذي من أجله قلت إنه ليس من المستحسن الاتجاه إلى هذه الطريقة ، خصوصاً إذا كان الأمر لا يرتبط بقانون من القوانين المالية البحتة . ثم قلت :

« حقيقة قد تؤدي الغفالة في هذه الطريقة إلى شيء من الضرر ، وحقيقة يجب استعمال هذا الحق — حق التعديل — بحكمة وروية ، ولكني أعتقد أن في نفس الطريقة التي تتيح بها الميزانية الضمان الكافي ، فكل تعديل يقدم أثناء نظر الميزانية يمكن دائماً لقرار لجنة المالية أن يطلب إحالته على اللجنة قبل أن يبت المجلس فيه فتبحثه من كل وجهة ثم تقدم رأياً قائماً على بحث هادئ ونظر بعيد إلى الصلحة العامة وإلى ما تقتضيه الضرورات وإلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا هو الواقع والحاصل في فرنسا .

يقول محلي الوزير إنه إذا ضرر هذا الحق للمجلس يجب أن يقرر أيضاً للحكومة مثله ، يعني أن تستخدم الحكومة إلينا وتطلب تعديل الإيرادات بالزيادة أو النقصان ، وهذا حق لا نعارضها فيه ، بل يجب أن تلجأ إليه الحكومة عند الضرورة لموازنة الإيرادات بالمصروفات ، وإلا إذا فرضا أن الحكومة تأت أنه يجب أن تصل الإيرادات إلى ٤ مليونا من الجنيات ، ولكن القوانين القائمة لا تسمح بصحيل أكثر من ٣٨ مليونا ، فكيف يتسنى للحكومة أن تنطلي السحز ؟ » .

بعد ذلك انتقلت إلى الكلام عن الاحتياطي وكيف يجب عدم الانقفاص إليه ، لأن الأصل عدم وجوده ، ومآله على كل حال إلى الزوال .

تروى من هذا أن المائل أعلستم لم يغير رأيه منذ سنة ١٩٣٧ إلى الآن ، إذن حق المجلس في تعديل أبواب الميزانية — ولو اتبنى على ذلك تعديل في القوانين — أمر جائز وواقع ، وإذا ما ضررت هذه المبادئ ، فلنرجع قليلاً لحرفة ما حدث في الموضوع الذي بهما الآن .

الواقع أن البرلمان بمجلسيه قد أقر كل أبواب المصروفات وأصبح من الواجب موازنة تغطية هذه المصروفات ، أي أصبح من الواجب تحصيل ضرائب وأموال تصل في مجموعها إلى ما وصلت إليه المصروفات . ولقد قدمت الحكومة لحضراتكم ميزانيتها متعادلة ، ودخل في أبواب الإيرادات مبلغ قدره ثلاثة ملايين من الجنيات قيمة ما ينتظر تحصيله من الضرائب الثلاث ، وهي ضريبة الإيراد وضريبة الدمغة وضريبة التركات . فلو استخدمت ضريبة التركات لوجب تخفيض ما يخصها من مبلغ الثلاثة الملايين من الجنيات ، ولوجب علينا أن نبعث عن مورد آخر يوض ما يخصه من أبواب الإيرادات بسبب إلغاء هذه الضريبة ، أو تخفيض المصروفات بما يناسب ذلك .

مجلسكم الموقر أقر الأمرين معاً ، أي أقر المصروفات والإيرادات ، وكذلك مجلس الشيوخ قد أقرهما ، صحيح إن لجنة المالية بمجلس الشيوخ التي طلبت من المجلس أن يقرر الإيرادات بما فيها مبلغ الثلاثة الملايين من الجنيات قد وضعت تحفظاً من مقتضاها أن مواظبتها على الإيرادات ليس معناه المواظبة على ضريبة التركات . ولكن خبروني ، ما قيمة هذا التحفظ إزاء الأمر الواقع ، وهو إقرار الإيرادات بما فيها الثلاثة الملايين من الجنيات ؟ أليس المفروض ، يا حضرات النواب ، أن هذا المبلغ إن حصل إلا بما يجي من الضرائب الثلاث بما فيها ضريبة التركات ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هل اعترضت الحكومة على التحفظ الذي وضعت لجنة المالية بمجلس الشيوخ ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لم تقترض عليه ، لأنه لا يهمني الاعتراض على تحفظ لا نتيجة له ، والذي يهمني هو مواظبة

المجلس على الأوراق التي طلبناها ، فإذا وضعت اللجنة تحفظاً أياً كان فهو لا يثير شيئاً من الواقعة على الأوراق ، فليس من الحكمة إذن أن نضيع وقتنا ووقت المجلس في مناقشة هذا التحفظ غير للتحجج .

حضرات النواب المحترمين :

لقد رد حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على ما أبداه حضرة النائب المحترم عبد الحليم راضي بما فيه الكفاية ، وبين كيف أن للحكومة من الناحية الدستورية ، ومن ناحية الحق ، أن تدمج مشروع قانون ضريبة التركات في قانون للزيادة ، وكرر رأيه هذا مرات عديدة ، ولكن حضرته تحفظ أيضاً وقال إن الأمر لو وقف عند هذا الحد لما كان له اعتراض ، ولكنه يريد أن يعرف ما يلي هذا ، أما نحن فنريد أن نكتفي بمعرفة ما هو واقع الآن وما يحجزه لنا القانون وما تقضى به الصلحة الآن ، أما التطورات المقبلة فلها شأنها بعد ذلك .

( تصفيق حاد ) .

ثم لها شأنها حقاً ولا بأس من بحثها إذا ما وقع ما يدعو إلى هذا البحث ولكن لا نضيع وقتنا ووقت مجلس الشيوخ في مناقشة نظرية قد تطول أو تقصر ، وقد تؤدي إلى اتساع الخلاف وقد لا تؤدي من غير حاجة تستدعي ذلك .

ألا يمكن — كما أنتظر — أن يقر مجلس الشيوخ قانون التركات فينتهي الإشكال ولا يحتاج لبحث وتطويل ؟ وكيف وصل إلى علم حضرة النائب المحترم أن مجلس الشيوخ يرفض قانون ضريبة التركات ، وأن الأمر سيحتاج لبحث آخر ، وهل سيقعد لهذا البحث مؤخر أو لا يقعد ؟

أنا أقرر لحضراتكم أن المجالس التالية ليست عملاً لبحوث قضية ، ولكنها أنشئت لحل مشاكل تعرض عليها .

( تصفيق حاد ) .

إذن يكفي من حصة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق مواقفه على أن الإجماع جابر ومتفق مع الدستور والقوانين ومتفق مع ما هو جارٍ في كل بلاد العالم كما ذكرت في كلامي الذي تلوته الآن على حضراتكم .

الواقع أن أنسب وقت لمناقشة الضرائب هو وقت مناقشة الزيادة ، لأن الترس الحقيقي من فرض الضرائب هو تقطيع المصروفات ، ويجب ألا تفرض ضرائب أكثر من هذا الحد ، فلو أمكن للمجلس أن يخفف المصروفات لوجب عليه أن يخفف الإيرادات أيضاً حتى لا نخسر من الممولين أكثر مما هو لازم ولا أكثر مما يحتاج إليه الصلحة العامة لأداء ما هو مطلوب الصرف عليه مما هو مبین في أبواب الزيادة .

أنتقل بعد ذلك إلى هشة سألني عنها الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، كما سألني عنها الأستاذ غنام ، وهي : لماذا . لجأت الحكومة إلى هذه الطريقة ما دمت أقول بجواز موازنة مجلس الشيوخ على هذه الضريبة . لجواباً عن ذلك أصرح لحضراتكم أنني عندما عمدت إلى هذه الطريقة كنت لا أظن فقط بجواز موازنة مجلس الشيوخ على هذه الضريبة ، بل كنت متأكداً كل التأكد أن لجنة المالية بمجلس الشيوخ ستوافق عليها أو هي موازنة عليها فلا . وكنت أود أن أترك الكلام في هذا إلى مجلس الشيوخ نفسه ولكن مادام أن حضرة الزميلين طلبا مني ذلك فلا مانع من ذكر هذه المسألة لأنها قد تكون للصلحة ، وقد تهدي كثيراً مما يثار من إشاعات غير صحيحة .

طلبت إلى لجنة المالية بمجلس الشيوخ في أحد الأيام أن أوافيها ببيانات خاصة بمشروع قانون ضريبة التركات ومشروع قانون نظام المحصن ، فذهبت إليها ووجدت أن نصف الأعضاء الحاضرين من الممارسين ، وقد وجهت إلى من حضراتهم أسئلة كثيرة خاصة بضريبة التركات وظروف تطبيقها وعمن تطبق عليه وغير ذلك ، فأجبت عن كل هذه الأسئلة بما أوقع الممارسين ، وبما جعلني أأعذر الجلسة متأكداً كل التأكد من أن اللجنة ستوافق على الضريبة . وقد وجهت إلى أسئلة أخرى عن نظام المحصن فأجبت عنها بما فيه الكفاية وقبلت تصديلات في بعض نصوصه . وما زادني اعتقاداً في أن اللجنة ستقر مبدأ فرض هذه الضريبة هو أني أعلم أن سعادة مكرم باشا ، وقد كان وزيراً للمالية ، كان من رأي ليس فقط فرض هذه الضريبة ، بل فرضها بأثر رجعي حتى لا يفوت تطبيقها على حالات وقعت في ذلك الوقت قبل فرض الضريبة .

ولم يتناول بحث هذه الضريبة في وزارة المالية فقط بل اشترك في هذا البحث مع بعض وزراء آخرين وانتهى البحث إلى أنه ليس من السخسح سرعان هذه الضريبة على الماضي لأنه قد يؤدي إلى ارتباطك شديد ومهاجمة تركأت حصرت في وقت مضى مما يكون ضرره محققاً من الناحية المالية .

حسرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هل هناك مشروع بإمضاء سعاده مكرم باشا عن ضريبة التركأت ؟

حسرة صاحب المعالي وزير المالية — لا يوجد مشروع بإمضائه ، ولكن هناك من اشتركوا معه في بحث هذا الموضوع وعلى رأسهم حسرة صاحب العزة مدير مصلحة الضرائب الآن . هذا ما حدث فعلا وما أقرره الآن . لا أقوله اعتباطاً ، ولكني أقوله عن حقيقة ، ولا أعتقد أن سعاده مكرم باشا يفتي هذا ، وإن غناه فهو وشأنه ، إذن كان هذا مما ساعدني على أن أعتقد أن لا صعوة مطلقاً في مرور هذا المشروع ، ولتلك فكرت في أن يمر في الوقت المناسب .

حسرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هل لجنة المالية يجلس الشيوخ صرحت برأيها في مشروع قانون الضرائب ؟

حسرة صاحب المعالي وزير المالية — لا ، وأظن أنه إذا تكلم أحد من حضراتكم في هذا المجلس — وعدد أعضائه كبير كما تملون — يمكنه أن يفهم إذا كان كلامه قد صادف قبولا أم لا .

حسرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هل يريد أن يقول معالي الوزير إنه فهم رأى لجنة مجلس الشيوخ بطريق الاستنتاج ؟

حسرة صاحب المعالي وزير المالية — نعم ، وأظن أن حسرة النائب المحترم محمود سليمان غنام يمكنه أن يستنتج استنتاجاً صحيحاً مما يسمعه في المجلس ، وأظنه لا يميل على بأنه يجوز لي أن استنتج أيضاً (ضحك) . فكرت ، بالحضرات النواب ، في الطريقة التي أضمن بها تحصيل ما يقضي به مشروع قانون التركأت ، فرأيت أن أسهل طريق تحقيق هذا الغرض هو إدماجه في قانون ربط للبرازية . وقد قالت الحكومة في العام الماضي ، عندما طلبت التفويض من حضراتكم لاستصدار قوانين الضرائب ، إن الغرض من ذلك هو البدء في تحصيلها حتى تستفيد منها البلاد .

وقد واهتم على هذا التفويض ورفضه مجلس الشيوخ ، ولكن حضرات أعضائه صرحوا بأنهم مستعدون للعمل في أيام الحر الشديد حتى يتم بحث مشروعات قوانين هذه الضرائب ، وقد واصلوا العمل فعلا ، وليس لي إلا أن أشكر لجنة المالية بمجلس الشيوخ على المجهود العظيم الذي بذلته في صيف العام الماضي ، ولكن رغم هذا المجهود الشاق لم تتمكن اللجنة إلا من بحث مشروع واحد من مشروعات القوانين الثلاثة ، ثم حلت الدورة التالية واشتغل المجلس في أشياء أخرى ، كما يحدث عادة ، فمر الشهر تلو الشهر إلى أن وصلنا إلى شهر مايو فحضر يونيه ، وصرحت هذه التهور كلها ولم تتناقش اللجنة في مشروع قانون التركأت إلا فيما يخص بالبدء ، ولم تضع تقريرها بعد ومن الجائر أن تضمنه تعديلات في بعض المواد وهذه التعديلات ستكون مثار مناقشة بين المجلسين . وتعرفون حضراتكم أنه في كثير من الأحيان وخصوصاً في آخر الصورة يصعب تكامل عدد الأعضاء في الجلسات نظراً للمجهود الشاق الذي بذلوه ، ولا شك في أن الصلصة العامة ألا يستمر حضرات الأعضاء في العمل وبذل المجهود الشاق أكثر من هذا الحد لأنه قد يؤثر في نتيجة عملهم . إذن يكون من الصالحة العامة إنهاء المصورة بغير الإمكان في الوقت المناسب . لذلك وجدت غنى أمام رغبتين ، رغبتني في أن يمر مشروع هذه الضريبة ، ورغبتني في أن تنتهي الدورة بقدر الإمكان — فهاذا أصل لكي يمر هذا المشروع ؟

قلت في نفسي إنني لو تركته يبرسبره الذي وصل الأمر حتى إلى فض الصورة قبل إصداره ، ولرجعنا إلى ما حدث في العام الماضي بأن يجتمع المجلس في السبت الثالث من شهر نوفمبر ثم يبدأ العمل في انتخابات اللجان وفي أعمال أخرى ، ولا يبدأ المجلس في العمل الجدي إلا في شهر يناير فتكون السنة الثانية قد ضاعت دون البيت في هذا المشروع . فذلك رأيت ألا أحرم البلاد من هذه الضريبة ، لارتفاع بها في مواجهة الظروف الشديدة التي تمر بها ، وللإستعداد للصرف على أمور غير محدودة وغير معروفة الآن ، ولواجهة الطلبات التي أثارها حضرات النواب وحضرات الشيوخ من ضرورة الترفيه عن صغار اللالك وصغار للزارعين . وقد عملنا لهذا كثيراً كاحققنا فوائد التبريلف وطلبنا من بنك التبريلف أن يخفض غنقاه وأن يضع حداً للتبريلف على القمح ، وكل هذا يستدعي زيادة الاعادات التي نعد بها بنك التبريلف .

أعرفون لماذا ؟ لقد كانت البالغ التي تحت تصرف بنك التسليف الزراعي إلى شهرين مضياً أو إلى أسابيع قليلة مصت تقص عن الليونيين من الجنيئات ، ولم تزد على هذا القدر منذ أن صرحت الحكومة للذك بالتسليف . ولكننا قد أحرنا الآن أن يصل اعتماد البلع الصرح له به إلى مليونين ونصف مليون جنيه . وبالأمر أعطيناه بيلاً آخر وينظر أن يصل البلع الذي يوضع تحت تصرف هذا البنك إلى ثلاثة ملايين من الجنيئات في الصيف القليل . فكيف نستمد لكل هذا ولتله ؟ إنما نستمد بأن تلجأ إلى كل وسيلة تساعدنا ولو مساعدة جزئية على مواجهة الصروفات العامة المطلوبة منّا من ناحية ، وعلى القيام بمهمة لللاك والزارعين من ناحية أخرى ، وهم أحوج ما يكونون إلى المونة في هذه الأوقات الصعبة التي يحتاجها السام والتي يصح أن تسمى أوقاتاً تاريخية ، لأنها لم يمر مثلها بالعالم .

بدلاً من أن نناقش هنا وهناك ، يجب أن نعمل بكل وسيلة سريعة لكي ضمن أن يكون الانشغال هذا المشروع عاجلاً ، ولا يكون ذلك إلا بإدماجه في مشروع ربط الليزانية .

فم يكن ما صلهنا اعتباطاً لرفض مجلس الشيوخ ولا تحايلاً ولا قلة احترام لراى ذلك المجلس ، لا يحصرات النواب المحترمين ، بل كان الغرض من ذلك هو الوصول بطريقة مأمونة سريعة إلى البت في هذه الضريبة حتى نعرف ما إذا كان في الإمكان أن يستمد عليها وعلى ما يجي منها أو لا يستمد ، وتصرف الحكومة بعد ذلك منوط عمرة هذه النتيجة كي ندير أمرها فيه هو مطلوب منها من مصروفات وما هي مسؤولة عنه من مساعدات في الأوقات الثقلة القبلية .

إن الواجب على كل إنسان أن يتحمل مسؤولية عمله ، ومن البديهي أنه إذا لم تقرر هذه الضريبة وحب أن توقع نصف المساعدات التي تقدم الحكومة بها للزارعين وصغار الملاك وغيرهم محبهم في أشد الحاجة إليها في هذا الزمن الذي اشتدت فيه وطأة الأزمة على الجميع .

كان الطريق أمامي هو أن أدمج هذه الضريبة في مشروع قانون ربط الليزانية فأخضت بذلك ألا تنهي البورة قبل البت في هذه الضريبة ، وعلى هذا الوجه يمكن أن أدبر وأنظم سياسة وزارة المالية ومشروعاتها وما يمكن أن تعتمد عليه في عملها .

ولما اخضرت عندي هذه الفكرة التي دعيت إلى اتباع هذا السبيل بدأت باستشارة الرجال القابضين ، ثم عرضت الأمر بعد ذلك على رفعة رئيس الحكومة وعلى حضرات زملائي الوزراء ، ولما استقر الراى يساً على أن هذا جائز ، ويجب الجواب إليه في الظروف التي تمر بها البلاد ، عمدت إلى إدماج هذا التعديل في مشروع قانون ربط الليزانية .

وإنى أعلم أن هذا البحث يحتاج إلى وقت طويل من غير شك ، وأذكر هذا لا لأني أريد أن أتحايل أو أتلاعب ، بل أذكره ليكون الأمر واضحاً صريحاً .

ولقد صدر الرسوم لمشروع قانون ربط الليزانية قبل أن يصدر تقرير لجنة المالية ، ولكنني سميت في اليوم الذي كان هذا المشروع معروضاً فيه على مجلس الوزراء — على ما أذكر — أن لجنة المالية قرّرت رفض هذه الضريبة ، ولكنني أستطيع أن أتأكد مما سمعته في ذلك المين ، فلم يكن هو الباعث أو المانع الذي يمكن أن أعول عليه ، لأننى سبق أن اتخذت المخططة وشرعت في تنفيذ الفكرة ووضعت الأسس اللازمة والتمهيدات للملكة ، بل كنت وصلت في ذلك الوقت إلى أن عرضت المشروع على مجلس الوزراء فضلاً .

هذا هو الذي حدث فلم تكن هناك رغبة في تحدى مجلسي في شخص لجنة المالية ، ولا مجلس الشيوخ ولا لجنته المالية . على أن العبرة ليست برفض اللجنة لأن رفض اللجنة لا يسي حتماً أن المجلس سيرفض ، بل الواجب أن نغرى بيت اللجان وقراراتها وبين المجلس وقراراته .

اسلطوا بلذا يقولون : يقولون إنما تحدى لأنا تريد أن يمر مشروع القانون بالرغم من إرادة أغلبية مجلس الشيوخ ، لأنه إذا مر في مجلس النواب وعرض على مجلس الشيوخ فلما أن يقبله أو يرفضه ، فلذا قبله قضى الأمر ، وإذا رفضه اسفد المؤتمر من المجلسين حيث تكون الأغلبية فيه للنواب ويكون رأيهم هو الراى النافذ .

ولمّا باحضرات النواب المحترمين نعرض هذه الفروض ، ولماذا نكون قليلي الثقة بأنفسنا وحجنا وقوة رأياً وإقناعاً ؟ إنى متأكد أن هنا في هذا المجلس رأياً لا يوافق على الإدماج ، فلذا كان هناك في مجلس الشيوخ راى عائل وجاء المؤتمر فلذا نصل

الجلسين يوم للوزير أحدهما عن الآخر وقد أصبحت هيئة واحدة تنظر في الموضوع وتهدر الحجة التي يقدمها الطرفان للتناشئ عن قبول المشروع أو رفضه ؟

هذا هو الواجب ، وهو الذي حدث في المرة الوحيدة التي عقد فيها للوزير لبحث مسألة كنا نذكرها خصوصاً الزميلين المحترمين الأستاذين عبد الحميد عبد الحقي وسليمان غنام .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد التفاريك — لم يكن الأستاذ غنام نائباً بعد .

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم أكن نائباً لأنني لم أكن بلغت السن القانونية بعد ، أما المسألة التي يشير إليها معالي الوزير فهي مسألة شارع الهرم ، فقد قرأناها في الجرائد إن لم تكن شهدناها في المجلس .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — كانت تلك المسألة خاصة بشارع الهرم ، وكانت المرة الوحيدة التي انتقد فيها للوزير هي لبحث هذه المسألة ، حيث رفض مجلس النواب الاعتقاد اللازم لذلك الشارع وأقره مجلس الشيوخ ، أتصرفون ماذا تم فيها ؟ لقد أخذ للوزير يومئذ برأي مجلس الشيوخ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — كانت الحال غير الحال ، وهذا قياس مع الفارق .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أظن أن حضرة الزميل المحترم يجب عليه أن يشرح المجلس الذي هو عضو فيه ، وأن يقرر أيضاً أن لكل عضو من أعضاء هذا المجلس رأياً يمتز به ويصدر فيه مما يقضى به ضميره . أما هذه الإشارات التي أكثر من الالتجاء إليها ، كأفضل بالأمس ، فأمر غير مقبول . وما تركت حضرة النائب المحترم أمس دون اعتراض إلا لأنني لم أرد إثارة مسألة لا محل لبحثها وللجليل فيها . فأرجو من حضرة الزميل أن يسلل عما هو بيبه ، لأن المجلس لا يمكنه أن يحتل من عضو الطعن فيه وفي مكتبه مهما كانت الظروف والأحوال .

( تصفيق حاد ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

أعود إلى الكلام في موضوع بحثنا فقد بينت لكم أن إجماع مشروع قانون ضريبة التركات في مشروع قانون ربط الميزانية لم يقصد به سوى غرض واحد هو التبجيل بمعرفة ما ينتظر عليه الرأي بالنسبة لهذه الضريبة حتى يمكن للوزارة أن تصدر تشديراً شاملاً ما يمرض عليها من مطالب أو ما يجب أن نتخذه من معروفات . هذا هو السبب الوحيد الذي دعاني إلى إجماع هذه الضريبة في مشروع قانون ربط الميزانية .

فلذا اغتفت كل الطعون والشبهات بما بينت اتني كل ما أريد أن يثار حول هذا الأمر من مساو الحكومة أو أحد أعضائها بحقوق أحد المجلسين أو الحد من سلطاتهما . وكان القول بهذا لا حقيقة له ولا محل لأن يتخذ أساساً لنصرف ما . فمن أجل هذا أطلب من حضراتكم الموافقة على إجماع هذه الضريبة في مشروع قانون ربط الميزانية خصوصاً لأنها قد بحثت من جميع نواحيها وأن أساسها صريح واضح ، وأن عدالتها مؤكدة ، وأنها لا تحس إلا من كانت حالته المالية حسنة وفي مقدوره دفعها ، فهي ميسرة من كل الوجوه ، لأنها تفرض على مال يزيد على حاجة الإنسان ، ولن يؤثر تحصيلها في المركز المالي من يدفعها ، فهي لا تؤخذ إلا إذا كانت حالة التركة حسنة كما قلت . فلذا لم يتمكن الملوم من أنها وزعت على سنوات طويلاً يستطيع فيها أن يستمر ضميمه من التركة ، وأن يقوم بدفع القطار الثقيل الذي يحمله منها .

هذا ما تصدت إلى بيانه لحضراتكم ، وما يدعني إلى مطالبتكم بإقرار الطريقة التي اتبنتها الحكومة . من أنها تقرر وتؤكد بها حقاً للجلس ، فقد رأيت المجالس من سنوات مضت أن حقها التدخل في تعديل مشروع قانون البرزانية فيما يتعلق بكل السائل المالية ، وهذا حق كبير وكسب عظيم نظراً به في السنوات الماضية . فلا يجوز ، رغبة في مناقشة برلمانية أو معارضة غير مجدية ، أن نعود إلى إضعاف هذا الحق أو نسلبه من يدنا ونحن جلس نياي يجب أن يكون له الرأي الأعلى على كل حال .

( تصفيق حاد متواصل ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — يسن أن يتب على معالي وزير المالية لأنه كاقيل : « ويقي الود ما بقى العذاب » .  
( ضحك ) .

وإني في غس الوقت أرجو أن يصرن معاليه بكلمة قلنا نائية عن القوق ، فهذا ما لا أرضاه لنفسى ، فإن صغ أئى قلت كلمة خارجة اعتذرت له عنها في الحال .

( تصفيق ) .

وإن ثبت أنها كلمة غير خارجة ، طالبت الوزير بدورى وعتبت عليه . فافى الكلمة بامعالي الوزير ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — هى كلمة « الاحتيال » .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — الاحتيال ! هذا هو قاموس « أقرب الموارد » في يدى يقول في صفحة ٢٤٦ من جزئه الأول ... ..

( ضحك ) .

يقول هذا القاموس في الصفحة المذكورة : « احتال احتيالا أى بالحيلة » ، والحيلة لنسة هى الحقن وجوده النظر والقدرة على دقة التصرف .

( ضحك وتصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية — وهل استعملتا في هذا المعنى اللغوى ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — الحكومة « تحتال » أى تنلس بحلق وسيلة تصل بها إلى أغراضها . هذا هو ما قلته وما يفهم من كلامى . وآلان ، بامعالي الوزير ، أعتب عليك أنك ريمنى بقلة القوق وسوء الاختيار .. ..

( ضحك ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا ، لم أقل هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — شكرآ ، ولقد اتيننا ولا داعى للمادة ٣٦ بإسادة الرئيس .

( ضحك ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن ما فهمته من كلمة « الاحتيال » التي جرت على لسان حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى هو المعنى المتعارف عليه والتداول بين الناس ، ولذلك عتبت عليه . أما وهو يريد هذا المعنى اللغوى الذى بينه مؤيداً بالقاموس ، فلانى أقبل هذا التفسير وأشكر له هذا الدبع ، ثم أشكر له على الخصوص أنه وافق الحكومة على الطريقة التي اتبنتها في إدماج ضريبة التركات في البرزانية .

( ضحك وتصفيق ) .

ثم لقد اعتبر ذلك منها حقاً ومهارة في الوصول إلى ما تريده ، فأنا أشكره على الأمرين معاً : على ما بينه من غرضه باستعمال هذا اللفظ على النحو اللغوى الذى ذكره ، وعلى ما فهمناه من تأييده للطريقة التي اتبنتها .

( تصفيق وضحك ) .

الرئيس — نستمر في هذا الجو القوي الترحيحي للروح فتم بحث المشروع ، ولكن قبل ذلك يؤخذ الرأي على اعتماد القسم ١٩ « مصاريف غير منظورة » ، ثم تأخذ الرأي بعد ذلك على الانتقال إلى مناقشة اللواد .

للقرر — ترى اللجنة تعديل اعتماد القسم ١٩ « مصاريف غير منظورة » الذي كان مقدراً بمبلغ ٧٠٨٠٧ جنيات ، إلى ٧٣٢٧٩ جنياً .

الرئيس — هل توافقون على اعتماد هذا القسم ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — هل توافقون على مشروع قانون ربط للميزانية في جلته والانتقال إلى مناقشة اللواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٢ يوليه سنة ١٩٣٩ ) .

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بقشريع يقضى بفرض رسم أبوية على التركات في مشروع قانون ربط للميزانية ، لأن الأسم في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب، تهدر بذلك سلطة مجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ

( جلسة ١٨ يوليه سنة ١٩٣٩ )

تقرير لجنة المالية والميزانية

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠

( للقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ) .

انتهى مجلسا البرلمان من إقرار أبواب الميزانية بإيراداتها ومصروفاتها ولم يبق إلا إقرار مشروع القانون يربط هذه الميزانية ، ولم يكن هذا المشروع في السنوات الماضية ليستدعى تحريراً مستفيضاً من لجنة المالية ولا بحثاً طويلاً من المجلس ، لأنه لم يكن يشتمل عادة إلا على ربط للمصروفات وتقدير الإيرادات في مجموعها بعد أن يكون المجلسان قد أتما بحثها في مفرداتها .

غير أن للمشروع الذي أحيل إلينا في هذه السنة يختلف اختلافاً كلياً عن مثله في السنوات السابقة ، ذلك لأن مشروع هذا العام يشتمل في الحقيقة على مشروعات أربعة قوانين ، وهي :

١ — مشروع قانون يربط الميزانية بمضاه الصحيح ( اللواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) .

٢ — مشروع قانون بإلغاء اللواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب العمومية ( مادة ٥ ) .

٣ — مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ الخاص بمرتبات ومهايات نشاط وصف ضابط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والجوية الخ ( مادة ٦ ) .

٤ — مشروع قانون يفرض رسم أبوية على التركات ( للمادة ٧ ) .

ونظراً إلى ما للمشروع الأخير من الأهمية ، لأنه يقرر إنشاء ضريبة جديدة ولأنه يشتمل على أحكام متعددة ، رأيت اللجنة أن تبدأ بحث هذا المشروع من جميع وجوهه ، وأن تتناول في بحثها الظروف التي لا بد من أن تعرض في المرة الأولى على البرلمان حتى الآن : بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ أحيل إلى هذه اللجنة مشروعا قانونين وردا من مجلس النواب : أولهما بقرار رسم دفعة ، والآخر بفرض رسم أبوية على التركات .



ولما انتهت منه وأقره المجلس في ١١ أبريل سنة ١٩٣٩ أخذت في دراسة المشروع الأخير وهو الخاص بمرض رسم أبولة على التراكات .

وقد قدم هذا التقرير إلى مجلس الشيوخ بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٩ ، وأدرج في جدول أعمال جلسة ١٢ يونيو .

ولقد كان من الجائز اعتبار استرداد الحكومة لهذا الشرع أمراً طبيعياً لا غبار عليه لو أنه لم تلاجه الظروف التي لا يست هذا الاسترداد، وهي :

« وحسباً تب حضرات الشيوخ المحترمين في فترة الصيف في بحث قانون صرية الإرباح على الإرباح وكسب العمل ، ولكن أقول مع الأسف إن هذا القانون وقانون الضمة لا ينته منها إلا منذ أيام قليلة . وكانت نتيجة ذلك تعطيل تعديدا ، فلم تتمكن حتى الآن من التعرف مدى أثرهما بكيفية صحيحة . وتبعاً لذلك لا نستطيع أن ننظر في تخفيض الضرائب الإضافية التي أشار إليها الأستاذ غنام . ومن هذا يتضح لحضراتكم أن الأمر لا يرجع للوزير ، ولا لتهاون وراة المالية ، بل يرجع لما يئته لحضراتكم من الضرورات والظروف . وحتى الآن لا ينته مجلس الشيوخ من نظر الضريبة الثالثة التي تقدمتها بها لحضراتكم ، وهي ضريبة الأيولة على التركات .

وقد اضطر إلى اتخاذ تدبير استثنائي حتى تمنع الحزبة من تنفيذ هذا القانون ، نظراً للحاجة الماسة التي نمر بها الآن وتواجهها الحكومة » .

ثالثاً - ليس من اللائق إطلاقاً ، وبدن أن يقر أحد المجلين مشروع قانون ويحب به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ، أن تحب الحكومة هذا المشروع وتبيده بذاته إلى المجلس الذي سبق أن أقره . ولا شك في أن هذا الاسترداد بهذا الوضع فيه إساءة لاستقلال هذا الحق وعاجلة لروح اللادين ٣٥ و ١٠٥ من الدستور فالبرلمان لا يبيد النظر في مشروع قانون سبق أن أقره بمجلسه إذا لم يرد له ذلك التصديق على هذا المشروع وردّه إلى البرلمان في مدى شهر ، وذلك طبقاً لفائدة ٣٥ من الدستور وهنا نصها : « إذا لم يرد للملك

التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه . وأما المادة ١٠٥ فتصص على أن « كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يثبت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر » ، وليس مفهوماً ولا بما يتفق مع مدلول هذه المادة وروحها أن تسترد الحكومة مشروعاً سبق أن خطا هذه الخطوات لتبديده هو بنفسه من جديد إلى البرلمان .

وقد كان حرباً بالحكومة ، وقد سلك هذا الطريق ، أن توضح في مذكرة ترافقها بالمشروع الأسباب البعرة لهذا السلك ولكنها لم تفعل ، إلا أنه يهيم من الأموال التي أدلى بها معالي وزير المالية أمام مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ أن الحكومة قصدت بذلك وإدماج هذا المشروع في مشروع قانون ربط الميزانية أن تصل بطريقة مأمونة سريعة إلى البت في هذه الضريبة . كما أن لجنة المالية بمجلس النواب قالت في تقريرها إنه تبين لها أن الحكومة قصدت بهذا الاسترداد والإدماج أن تكسب المشروع روح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر الميزانية فلا يثاله بطء أو تأخير ، فيبت فيه سريعاً ويصدر قراره النهائي في الوقت المناسب .

أما التنذرع بالرغبة في السرعة فتلاحظ لجنتنا أن هذا المشروع كان معروفاً على مجلس الشيوخ في نفس الجلسة التي أبلغ إليه فيها المرسوم بتأنيون بإسترداد هذا المشروع ، ولو أنه لم يسترد وصارت الأمور في بحثه سيرها المعادي لتعقل فيه المجلس إما بالموافقة على رأى اللجنة وإما بالموافقة على المشروع من حيث المبدأ وتقرير الطر في تفصيلاته بالطرق المأثورة في سائر القوانين .

أما الآن فقد عاد هذا المشروع بذاته إلى مجلس الشيوخ متأخراً بأكثر من شهر عن الجلسة التي كانت محددة لنظره . وهكذا يتبنى القول بأن الفرض من الاسترداد والإدماج الرغبة في سرعة الفصل .

على أنه ليس من المصلحة العامة في شأنه أن يثبت في مثل هذا القانون الخطير الذي يفرض ضريبة جديدة « بروح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر الميزانية » لأن للقوانين ، كما قال سعادة عبد الحميد بدوي بك ( باشا ) عضو لجنة الدستور « أسباباً لا تلحظ خلال بحث الميزانية ، إذ الميزانية لا يلحظ فيها سوى الوجوه المالية العرفية . أما القوانين فيجب عند بحثها أن ينظر إلى فائدها وجودها والضرر منها والنتائج التي ترتب على إلغائها وغير ذلك من الشؤون » . وكما قال سعادته في موضع آخر « المسألة كلها ترجع إلى إعطاء الأمور حقها من العناية في وقت لا تكون فيه أفكار الأعضاء مشتتة بالميزانية » . وكما قال سعادة محمد بك ( باشا ) عضو لجنة الدستور في هذا الصدد « ولا يخفى أن القوانين إذا بحثت عرضاً خلال نظر الميزانية فلنما تقرر حراًفاً أو تلتفي جزافاً ، دون أن تستوفي حقها من العناية والتدري ( تراجع صفحة ١٤٢ وما بعدها من محاضر لجنة الدستور ) » . ويقول العلامة إسماعيل « إن القانون السنوي لعالية محضر ويعبر في ظروف تختلف عن ظروف القوانين العادية » ( جزء ٢ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ) . وقد أجمع باقي الشراح الفرنسيون على استهجان بحث القوانين العادية في أثناء نظر الميزانية .

وقال معالي وزير المالية عن طريقة تعديل القوانين في أثناء نظر الميزانية :

« إنها طريقة غير مستحبة ولا أميل إليها ولكنها طريقة تسهيل واستعجال وإذا وجدت ضرورة لها فلا مفر من ذلك » ( جلسة مجلس الشيوخ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

وأما القول بأن الفرض من ذلك الاسترداد والإدماج « هو الوصول بطريقة مأمونة إلى البت في هذه الضريبة » فترى اللجنة أن العكس هو الصحيح .

فأقول الشراح ومناقشات أعضاء لجنة الدستور مجمعة على استهجان بحث القوانين العادية في أثناء نظر الميزانية . وقد أدلى معالي وزير الحفانية ( الفخوري له أحد زكي أبو السعود باشا ) بجملة مجلس النواب المنعقدة في ٦ يونيو سنة ١٩٣٧ بأقوال جلية في هذا الموضوع إذ قال :

« وليس من اللزوم فيه تضمين قوانين موقته خصوصاً معدلة لقوانين ناجية لأن اتباع مثل هذه الطريقة في سن القوانين من شأنه أن يحد اضطراباً في التشريع بسبب ما يحدثه من التغيير الكبير في الصوص مع توالي الزمن وما يترتب على ذلك من معرفة الناسخ وللنسخ منها وتشيت أحكام القانون الواحد في مصادر متعددة ... »

وإذا كان العمل قد جرى في فرنسا على تضمين الميزانية أحكاماً قانونية معدلة للقوانين الحامية بالضرائب والرسوم ، مع مراعاة

التوازن بين الإيرادات والمصروفات ، فإن هذا العرف قد لقي معارضة من علماء القانون ، بل إن لائحة المجلس النيابية تناولته بالتضييق والتقييد » .

إلى أن قال : « قد ترتب على اتباع هذا العرف في فرنسا أن كل ميزانية أصبحت متضخمة بالنصوص القانونية أكثر من الميزانية التي سبقتها . ذلك لأن قوانين الميزانية حاربت بجملة نصوص مختلفة بعضها خاص بالجارك ، وبعضها خاص برسوم المقود ، وبعضها خاص بالمدارس ، إلى آخر ما هناك من أبواب الإيرادات للتوعية حتى أصبح قانون الميزانية عبارة عن ككتلول نصوص قانونية من كل نوع . والكلى المحسوس أمامى : ذلك أن قانون الميزانية عندنا لا يتجاوز الثلاث الواد ، أما في فرنسا قانون الميزانية عن سنة ١٩٢٥ مثلاً قد بلغ ٣٢٠ مادة ، وذلك نتيجة اتباعهم تلك الطريقة التي يتبعها بحق علماء الدستور .

فألقى أريد لفت النظر إليه الآن هو أن هذه النتيجة التي يرس منها رجال الهيئات الرسمية في فرنسا بسبب تورطهم في طريقة تعديل القوانين المالية عند بحث الميزانية ، هذه النتيجة هي التي سوف نصل إليها هنا إذا اتبعنا تلك الطريقة .

وإذا قد تبين مما تقدم أن الطريقة التي سلكها الحكومة بالنسبة إلى هذا المشروع ليست هي الطريقة التي حققت سرعة الفصل فيه ، ولا هي بالطريقة للأمانة ، فضلاً عن أن الصلحة العامة تقتضى التريث ودفعة التحجيس في بحث القوانين ، وصفة خاصة القوانين للنشئة لقضايا جديدة ، فإنه يبدو من ذلك أن هناك أسباباً أخرى قد حدثت بالحكومة إلى اتباع هذه الحطة . أما هذه الأسباب فليس من الصعب تبينها ، وهي في رأى اللجنة تتلخص في أن الحكومة ترى من وراء هذه التعديرات أن تحصى مشروع قانون رسم الأولولة للقواعد المقررة في الدستور بالنسبة إلى الميزانية ، ومن أهمها تطبيق أحكام المادة ١٦٦ من الدستور ، وهي تنص على أنه « إذا استعكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحلّ بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بمئة مؤتمراً بالأغلبية المطلقة .

واللجنة في استنتاجها هذا تستند إلى ما يأتي :

( أولاً ) تصريح معالى وزير المالية بجملة مجلس النواب للجنة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ .

( ثانياً ) استرداد مشروع قانون رسم الأولولة في الظروف التي تقدمت بيانها .

( ثالثاً ) إدماج هذا المشروع بنصه — دون أدنى تعديل — في مشروع قانون ربط الميزانية .

( رابعاً ) صياغة أحكام هذا للمشروع في بنود بدلاً من صياغتها في مواد كما كان من قبل .

( خلاصة ) تصريح معالى وزير المالية في مجلس النواب بجلسته للجنة في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ ، إذ قال : « انظروا ماذا يقولون ، يقولون إننا نتحدى لأننا نريد أن يمر مشروع القانون بالرغم من إرادة أغلبية مجلس الشيوخ ، لأنه إذا مر في مجلس النواب ومرض على مجلس الشيوخ فلما أن يقبله أو يرفضه . فإذا قبله قضى الأمر ، وإذا رفضه امتد المؤتمراً من المجلسين حيث تكون الأغلبية فيه للنواب ويكون رأيهم هو الرأى النافذ .

ولماذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، لماذا عرض هذه القروس ، ولماذا تكون قبلت اللجنة بأقنصا وحجتها وقوة رأيها وإقناعها ؟ إنى متأكد أن هنا في هذا المجلس رأياً لا يوافق على هذا الإدماج . فإذا كان هناك ، في مجلس الشيوخ ، رأى مماثل وجاء المؤتمر ، فلماذا فصل المجلسين يوم المؤتمر أحدهما عن الآخر وقد أصبحا هيئة واحدة تنظر في الموضوع وتقرر الحجة التي يقدمها الطرفان المناقشتان عن قبول للمشروع أو رفضه ؟ » .

واللجنة بعد هذا البيان تبادر إلى القول بأنه سواء بقى مشروع قانون ضريبة التركات مدمجاً مع مشروع قانون ربط الميزانية أو فصل عنه ، فإنه لا يجوز دستورياً أن تطبق على هذا المشروع أحكام الواد ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٦ من الدستور الخاصة بالقواعد المقررة بالنسبة إلى ميزانية الدولة وإنما تطبق عليها أحكام الواد ٢٥ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ من الدستور الخاصة بالقواعد التي يجب أن تتبع بالنسبة إلى مشروعات القوانين .

وخلاصة الأحكام التي يقررها الدستور بالنسبة إلى الميزانية أنها تشمل إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وأنها حرة باباً باباً ( ١٣٨ دستور ) وأن تكون مناقشتها وتقريرها في مجلس النواب أولاً ( ١٣٩ دستور ) وأنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل

نراخ من تقريرها ( ١٤٠ دستور ) وأنه إذا أقر المجلس بعض أبوابها أمكن العمل بها مؤقتاً ( ١٤٢ دستور ) وأنه إذا استحك الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الليزانية فيحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة ( ١٦٦ دستور ) .

أما خلاصة الأحكام الخاصة بمشروعات القوانين فهي أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصديق عليه الملك ( ٢٥ دستور ) أنه فيما يخص بالقوانين عموماً فإن الآراء تطلى دائماً بالمصادقة على الأعضاء بأصواتهم ( ١٠١ دستور ) .

وأنه لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى عليه مادة ، وللمجلسين حق التعديل والتجيزة فى اللواد فيما يمرض من التعديلات ( ١٠٤ دستور ) وأهم ما يتجه إليه البحث فى هذا الصدد هو تطبيق المادة ١٦٦ الخاصة بقصد المؤتمر .

وتوجه لجنة السالية النظر إلى ما ينطوى عليه هذا البحث من الخطورة — فليس خطره مقصوراً على الحالة التى نحن صدها الآن ، بل يمتدى أثره إلى كيان النظام الدستورى فى مصر . فنعلم أن هذا النظام يقوم على أساس وجود مجلسين ، وأن هذين المجلسين تساويا فى الاختصاص التشريعى إلا ما استثنى بنص صريح فى الدستور ، وأنه لا يجوز إصدار قانون إلا إذا نظره وأقره كل من المجلسين على حدة وصديق عليه الملك — ولم يستثن من ذلك إلا أبواب الليزانية — فقد روى اتخاذ إجراء مؤقت بشأنها وهو جواز اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة إذا استحك الخلاف بينهما على تقرير باب من أبواب الليزانية .

وقد راجحت لجنة الأعمال التحضيرية لهذا النص حين لما أن أعضاء لجنة الدستور لم يكونوا مبالين إلى جمع المجلسين هيئة مؤتمرة فى حالة الخلاف على باب من أبواب الليزانية . فلقد جاء فى صفحة ١٧ من مجموعة محاضر لجنة وضع اللبادى العامة للدستور ما يأتى :

« دولة رئيس اللجنة : من صور الخلاف بين المجلسين على الليزانية أن يقرر أحد المجلسين زيادة المصروفات أو تخفيضها ، ولا يوافق مجلس الآخر على ذلك ، فكيف يكون الحل لهذا الخلاف ؟ إنى أرى أنه فى هذه الحالة ينبغي الرأى الذى يتفق مع ما سبق تقريره فى بزانة السابعة ، وزيادة كان أو قضا ، أى أن يبقى التقدم على قدمه ؛ لأن تلك الليزانية إنما نغنت بإقرار المجلسين ؛ وما تم بقرار من مجلسين لا ينفرد أحدهما بنقضه .

( وتلا دولته فقرات من مؤلف ثوروا بوليو تؤيد ما ذهب إليه فى هذا الباب ) .

ولما اقترح أحد الأعضاء اجتماع المجلسين فى هذه الحالة قبول هذا الاقتراح بالاعتراض من كثيرين فقال سادة توفيق دوس بك( باشا ) :

« هذا إهدار لرأى مجلس الشيوخ لأن الأغلبية تكون لمجلس النواب حتماً ، وعلى ذلك أرى أن يجمع من بين أعضاء المجلسين ودان متساويان » . وأيد هذا الاعتراض سادة عبد الحيد بدوى بك ( باشا ) وداعم عن الرأى القائل ببقاء التقدم على قدمه ، وقال فى رضى آخر « اجتماع المجلسين صورة كبيرة جداً ينبغي أن تدخر للحوادث الكبيرة جداً لتعديل الدستور ، فاعتمادها كقاعدة لجميع مسائل العادية ليس من الحكمة فى شيء » .

وقد انتهت المناقشة وقتئذ بإقرار اللبادى الآتى :

« تكون القاعدة الأصلية أنه عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية يبقى التقدم على قدمه .

وبعد ذلك قال دولة الرئيس ما يأتى : « على أن يؤخذ الرأى على أنه فى الدور التشريعى الأول إذا قام الخلاف بين المجلسين فى مسائل الليزانية فإنه يحل بإجماع المجلسين » .

فافترض كثير من الأعضاء على هذا الرأى ، ومنهم أصحاب السادة والعره للرحوم عبد الحيد مصطفى باشا وعبد العزيز فهمى باشا عبد الحيد بدوى باشا وللرحوم محمود أبو النصر بك .

ومما قاله سادة عبد العزيز فهمى باشا ما يأتى : « أجبنا لى أنى أقرر أن هذا تجاوز كبير فى التشريع وهو اجتماع المجلسين عند خلاف فى أى مبلغ قل أو أكثر » .

ثم تقرر بالأغلبية أنه فى المحس السنوات الأولى يحل الخلاف فى مسائل الليزانية بإجماع المجلسين ( تراجع محاضر لجنة وضع اللبادى العامة للدستور نى ١٧ و ١٨ وفى محاضر اللجنة العامة لوضع الدستور عرض النص الآتى : « عند قيام خلاف بين المجلسين على

مسائل اليزانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء التقدم على قدمه . لكن في السنين الخمس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين ، فاعترض أيضاً على هذا النص وكان من ضمن المرشحين سعادة عبد على بك ( باشا ) إذ قال « اجتماع المجلسين يؤدي إلى تلبس مجلس النواب دائماً ، فاقترح حضرة للكتابى بك يؤدي في الواقع إلى إنشاء مجلس الشيوخ » .

وقال سعادة عبد الحميد مصطفى باشا : « اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة يجب ألا يكون إلا لأمر هام جداً ، ولا يصح أن يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى . وقد لاحظت اللجنة الفرعية أن البلاد في الخمس السنين الأولى في حاجة إلى وضع أساس ثابت ليزانيتها ولذا قررت على سبيل الاستثناء عرض الخلاف على المجلسين في هذه المدة فقط . ولا معنى لأن يلجأ لهذه الأداة الكبرى للظفر في كل خلاف يقع بين المجلسين إذ قد يكون الخلاف في أمور تافهة كصروفات شربة أو مبالغ جريئة » .

وقال سعادة عبد العزيز فهمي بك ( باشا ) : « لا شك أن جمع المجلسين فيه إهدار لمجلس الشيوخ نظراً لتفوق مجلس النواب في العدد ، لهذا أفضل أن يعرض الخلاف على لجنتين من كل من المجلسين متساويتين في العدد ، وما تفرره اللجنتان محتملتين يكون واجب التنفيذ » .

وأخيراً وضعت لجنة الدستور النص الآتي :

« إذا استحكمت الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل اليزانية اتبع في العالم الجديد ما كان مقررًا في شأنها في اليزانية العادية ، غير أن الخلاف في الخمس السنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمرة والأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ( تراجع ص ١٦٦ و ١٤٥ من مجموعة محاضر اللجنة العامة لوضع الدستور ) .

وقد رأته اللجنة الاستشارية التشريعية التي صاغت الدستور في قوله الحالي أن تعدل هذا النص بالصورة الواردة في المادة ١٦٦ . وما يدل على أن هذا النص لم يكن مرغوباً في بقائه أنه لم يعمل له مثل ما جعل لأحكام الدستور من صفة الثبات وعدم جواز التعديل إلا بطريق خاص ( المادة ١٥٧ دستور ) فأصبح تعديله بقانون على نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ على أنه « يعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

من ذلك يتبين أن اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة إنما هو إجراء استثنائي مؤقت ، وضع لفرص خاص وهو الاختلاف على باب من أبواب اليزانية ، وأنه لا يجوز التوسع فيه بأي حال من الأحوال .

وزيادة تأكيد ما ذهبت إليه ، وحتى لا يبقى أدنى شك فيما ذكرنا ، نقول إن لجنة الدستور قد تعرضت صراحة لموضوع عقد مؤتمر من المجلسين إذا اختلف على تقرير ضريبة ما .

فقدم أحد حضرات أعضائها الاقتراح الآتي :

« أقتراح أنه إذا اختلف المجلسان بشأن ضريبة فيعمل الخلاف باجتماع المجلسين كما هو الحال بالنسبة لليزانية ، لأنه قد يترتب على ذلك الخلاف إنشاف إصلاحات هامة » .

فاعترض على هذا الاقتراح إذ قال أحد حضرات الأعضاء ما يأتي :

« في هذا خطر كبير لأن الوزارة لو كانت مستعدة إلى غالبية في مجلس النواب تؤيدها جمع المجلسين يضيع قوة مجلس الشيوخ لأنه أقلية بالنسبة لمجلس النواب في العدد » . ولما أخذ الرأي تقرر رفض هذا الاقتراح ( ص ٦٨ من مجموعة محاضر اللجنة العامة لوضع الدستور ) .

وصفوة القول في هذا الموضوع أنه إذا ما أُعيز إضافة مشروع قانون من القوانين إلى مشروع قانون ربط اليزانية مع تطبيق الأحكام الخاصة باليزانية على هذا المشروع سهل على السلطة التنفيذية أو على مجلس النواب إدماج أي قانون في قانون ربط اليزانية لأنه لا يجب تنس علاقتها ما في كل قانون من القوانين بحالية الدولة ، وهكذا تصبح سلطة مجلس الشيوخ مهمة لأنها تكون خاضعة لقرارات المؤتمر التي تتكون غالبية من أعضاء مجلس النواب .

لجميع هذه الأسباب لا توافق اللجنة على إدماج اللواد الخاصة بفرض رسم أبولة على التراكات مع مشروع قانون ربط الليزانية مع مواظتها على أن ورد بإسار مواد هذا التشريع الأخير . وهي اللواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ الخاصة بربط الليزانية بإيراداتها ومصروفاتها ، والمادة ٥ الخاصة بإعادة تنظيم دار الكتب للصرة لأنها في الواقع تعديل شكلي لا يتناول إلا تنسيق الليزانية . وللادة ٦ الخاصة بكادر رجال الجيش لأن المجلس عند اعتاده تقرر لجنة لالية عن السياسة العامة قد طلب إلى الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون لكادر اللوطيين عامة .

هذا وتذكر اللجنة بأن ما تقدم كان بأغلبية الآراء إذ اختلف معها أحد حضرات الأعضاء فإنه يرى أن أمر إدماج بعض القوانين للتصلة اتصالاً وثيقاً بإيرادات ومصروفات الدولة في قانون ربط الليزانية لا يتعارض تمارساً صريحاً مع أحكام الدستور إلا أنه إجراء غير مستحب ولا يصح أن يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وبصفة خاصة إذا كان متعلقاً بإنشاء ضريبة جديدة .

وبناء على هذا البديء فهو يوافق على إدماج ما تضمنه مشروع قانون ربط الليزانية من التشريعات الواردة به وبغير إدماجها جميعاً من الوجهة الدستورية إلا أنه يرى نظراً للظروف واللايات التي سببت استرداد مشروع قانون فرض رسم أبولة على التراكات ثم تقديمه ثانية مدججاً في مشروع قانون ربط الليزانية أنه يحسن فصله عن هذا التشريع .

وبعد فإن اللجنة ترجو أن يقر المجلس مشروع قانون ربط الليزانية بالصيغة الواردة به .

أما فيما يتعلق بمشروع فرض رسم أبولة على التراكات فإن اللجنة بعد أن قررت عدم الموافقة على إدماجها مع مشروع قانون ربط الليزانية ، قد فصلت أحكامها وأقرت له بحثاً خاصاً .

### مشروع القانون

الحاصل بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ لالية - تقرر لجنة لالية والمجارك - الموافقة على فصل أحكام مشروع فرض رسم أبولة على التراكات من مشروع قانون ربط الليزانية وعدم إدماجها فيه - الموافقة على مشروع القانون من حيث البديء - مناقشة اللواد مادة فادة - القراءة الثالثة - الموافقة عليه ابتداء بالاسم - إعادة للادة السابعة وينودها الخاصة بفرض رسم أبولة على التراكات إلى لجنة لالية لبحثها من حيث البديء وللوضوع وتقديم تقرير عنها إلى المجلس

( للقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) - لقد وزع التقرير على حضراتكم وسيشرح حضرة المقرر ما جاء به .

للقرر - حضرات الشيوخ المحترمين :

تشرف لجنة لالية والمجارك بأن تعرض اليوم على حضراتكم تقريرها عن مشروع القانون الحاصل بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وقد رأيت أن هذا التقرير يختلف اختلافاً كبيراً عن تقاريرها عن مشروعات قوانين ربط الليزانية في السنوات الماضية ، إذ كنا تضم بمشروع القانون الحاصل بربط الليزانية أحياناً من غير تقرير أو بتقرير موجز في بضعة أسطر . أما في هذا العام فإن تقرير لجنة لالية كما قدمت يتناول مسائل شتى ، ذلك أن مشروع القانون يضم يتناول موضوعات مختلفة فهو في الواقع يشتمل على أربعة قوانين :

١ - مشروع قانون ربط الليزانية بمناه الصحيح ( للواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) .

٢ - مشروع قانون بإنشاء اللواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب للصرة ( مادة ٥ ) .

٣ - مشروع قانون بتعديل للادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ الحاصل بمرتبات وملحقات ضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والجوية الخ ( مادة ٦ ) .

٤ - مشروع قانون بفرض رسم أبولة على التراكات ( للادة ٧ ) .

ولا أميل على حضراتكم في سرد تاريخ الضرائب الجديدة والراحل التي مرت بها في مجلسي البرلمان، وننظر إلى ما للشروع الأخير من الأهمية لأنه يقرر إنشاء ضريبة جديدة، ولأنه يشتمل على أحكام متعددة، نجد أن لجنة المالية كانت قد وضعت تقريراً لها عن هذا المشروع في ٧ يونيو سنة ١٩٣٩ للناسي وأدرج جدول أعمال جلسة ١٢ يونيو ولكن في الجلسة نفسها على مرسوم صادر في ٧ يونيو باسترداد هذا المشروع وصدر في التاريخ نفسه مرسوم مشروع قانون يربط اليزانية ضمنته الحكومة مشروع القانون يفرض رسم أبيلو على التركات - واسترداد القوانين كما تملون حضراتكم يكون إما للصول عن القانون وإما لإدخال تعديل عليه كما حصل في مشروع القانون الخاص بجميع فزاد الأول للغة العربية وقانون التسويات القارية، ولكن مشروع هذا القانون بعد إدماجه في مشروع قانون اليزانية جاءت أحكامه مطابقة تمام المطابقة لأحكام المشروع الذي استرد، وإعنا يختلف عنه في نظام ضمه، إذ بينما كانت أحكام مشروع القانون الأول مصوغة في مواد يقتضي تقريره أخذ الرأي عليه مادة مادة طبقاً لأحكام المادة ١٠٤ من الدستور جاء المشروع الثاني وفي هذه المواد نفسها موضوعاً في بنود عددها ٥٣٣ جميعها مدرجة في المادة السابقة من مشروع القانون للمعرض على حضراتكم.

كما ننتظر عندما أعيد للمشروع بهذا الشكل أن يرفق بمذكرة إيضاحية تبين الأسباب التي دعت إلى هذا الإجراء، غير أنه أصبح في مشروع قانون اليزانية من غير أن يرفق به مثل هذه المذكرة. ولكن يفهم من الأقوال التي أدلى بها وزير المالية أمام مجلس النواب في ١٢ يولييه أن الحكومة قصدت بذلك الإدماج أن تصل بطريقة مأمونة سريعة إلى البت في هذه الضريبة، كما أن لجنة المالية بمجلس النواب ذكرت في تقريرها أن الحكومة قصدت بالاسترداد والإدماج أن يكسب مشروع القانون روح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر اليزانية فلا يناله بطء أو تأخير فيبت فيه سريعاً ويصدر قراره النهائي في الوقت المناسب.

أما التذرع بالرغبة في السرعة فتلاحظ لجنتنا أن هذا المشروع كان مروضاً على مجلس الشيوخ في نفس الجلسة التي أبلغ إليه فيها للرسوم بقانون باسترداد هذا المشروع، ولو أنه لم يسترد وسارت الأمور في مجته سيرها المادي لفصل فيه المجلس إما بالموافقة على رأي اللجنة وإما بالموافقة على المشروع من حيث البدء وتقرير النظر في خصائصه بالطرق المألوفة في سائر القوانين.

أما الآن فقد عاد هذا المشروع بذاته إلى مجلس الشيوخ متأخراً بأكثر من شهر عن الجلسة التي كانت معدة لنظره. وهكذا ينفي القول بأن الفرض من الاسترداد والإدماج الرغبة في سرعة الفصل.

على أنه ليس من المصلحة العامة في شيء أن يبحث في مثل هذا القانون الخطير الذي يفرض ضريبة جديدة «روح السرعة التي تشيع في البرلمان عند نظر اليزانية» لأن القوانين، كما قال سعادة عبد الحيد بدوي بك (باشا) عضو لجنة الدستور، «أسبانياً تلحظ خلال بحث اليزانية، إذ اليزانية لا يلاحظ فيها سوى الوعود المالية الصرفة. أما القوانين فيجب عند بحثها أن ينظر إلى فائدة وجودها والفرض منها والتأثير التي ترتب على الناس وغير ذلك من الشؤون». وكما قال سعادته في موضع آخر: «الساعة كلها ترجع إلى إعطاء الأمور حتها من النافذة في وقت لا تكون فيه أفكار الأعضاء مشغولة باليزانية». وكما قال سعادته مجدداً بك (باشا) عضو لجنة الدستور في هذا الصدد: «ولا يعني أن القوانين إذا بحثت عسراً خلال نظر اليزانية عليها تقرر جزئاً أو تلتفي جزئاً؛ دون أن تستوفي حقها من النافذة والرتوى».

إلى آخر ما ورد في التقرير من هذه الأقوال ...

وقد قال معالي وزير المالية عن طريقة تعديل القوانين في أثناء نظر اليزانية:

«إنها طريقة غير مستحبة ولا أميل إليها ولكنها طريقة تسهيل واستمجال وإذا وجدت ضرورة لما فلا مفر من ذلك» (جلسة مجلس الشيوخ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩) هذا من حيث السرعة.

وأما القول بأن الفرض من ذلك الاسترداد والإدماج «هو الوصول بطريقة مأمونة إلى البت في هذه الضريبة» فترى اللجنة أن العكس هو الصحيح.

وأثبت رأياً بأقوال الشراح مما لا أميل في بسطه وإعادته على حضراتكم.

فلئن الفرض المقصود، وهو الوصول إلى إقرار هذه الضريبة بطريقة مأمونة وعجي وجه السرعة، لم يقتض تقايماً، وإذا رجينا

## مادة ١٣٨ » ... .. «

إلى اللابسات التي صاحبت تقديم المشروع في المرة الأولى والثانية لا يسعنا إلا ملاحظة ما يأتي بسد ما صرح به معالي وزير المالية في مجلس النواب إذ قال :

« وقد اضطر إلى اتخاذ تدبير استثنائي حتى تنتفع الخزنة من تنفيذ هذا القانون ، نظراً للحاجة الماسة التي نشعر بها الآن وتواجهها الحكومة » .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) - في أي تاريخ قلت هذا ؟

القرار - في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ في مجلس النواب .

والجنة بعد هذا البيان تبادر إلى القول بأنه سواء بقي مشروع قانون ضريبة التركات مدمجاً مع مشروع قانون ربط الميزانية أو فصل عنه ، فإنه لا يجوز دستورياً أن تطبق على هذا المشروع أحكام المواد ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٦ من الدستور الخاصة بالقواعد المقررة بالنسبة إلى ميزانية الدولة ، وإنما تطبق عليها أحكام المواد ٢٥ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ من الدستور الخاصة بالقواعد التي يجب أن تتبع بالنسبة إلى مشروعات القوانين .

وأهم هذه المواد هي المادة ١٦٦ التي تقضي باجتماع المؤتمر ، وترى اللجنة وجوب تطبيق قواعد الدستور الأخرى الخاصة بالقوانين العادية لأن إقرار القوانين على هذه الصورة لا شك أن فيه إهداراً لسلطة مجلس الشيوخ ، كما أن فيه خطراً على الحكومة نفسها . وقد راجحت اللجنة الأعمال التحضيرية للجنة الدستور ، فرأت ما كان هناك من اعتراض شديد على عقد مؤتمر من المجلسين حول المسائل الخاصة بالميزانية نفسها ، فقد قال دولة رئيس اللجنة نفسه وتذكرك : « من صور الخلاف بين المجلسين على الميزانية أن يقرر أحد المجلسين زيادة المصروفات أو تخفيضها ، ولا يوافق المجلس الآخر على ذلك ، فكيف يكون الحل لهذا الخلاف ! إنى أرى أنه في هذه الحالة ينفذ الرأي الذي ينتق مع ما سبق تهرره في للزيادة السابقة ، وزيادة كان أو نهضاً ، أي أن يبقى التقديم على قدمه ، لأن تلك الميزانية إنما غنيت بإقرار المجلسين ، وما تم بقرار من المجلسين لا ينفرد أحدهما بنقضه » .

ولما اقترح أحد الأعضاء اجتماع المجلسين في هذه الحالة يقول هذا الاقتراح بالاعتراض من كثيرين ، فقال سعادة توفيق دوس بك ( باشا ) :

« هذا إهدار لرأي مجلس الشيوخ لأن الأغلبية تكون لمجلس النواب حتا وعلى ذلك أرى أن يجمع من بين أعضاء المجلسين عدنان متساويين » . وأيد هذا الاعتراض سعادة عبد الحميد بدوي بك ( باشا ) ودافع عن الرأي القائل ببقاء التقديم على قدمه . وقال في موضع آخر : « اجتماع المجلسين صورة كبيرة جداً ينبغي أن تدخر للحوادث الكبيرة جداً لتعديل الدستور ، فأعازها كقاعدة لجميع السائل العادية ليس من الحكمة في شيء » .

... وقد انتهت النقاشة وتحدد بإقرار البند الآتي :

« تكون القاعدة الأصلية أنه عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية يبقى التقديم على قدمه » .

وبعد ذلك قال دولة الرئيس ما يأتي : « بقي أن يؤخذ الرأي على أنه في البور التشريعي الأول إذا قام الخلاف بين المجلسين في مسائل الميزانية فإنه يحل باجتماع المجلسين » .

فاعترض كثير من الأعضاء على هذا الرأي ، ومنهم أصحاب السادة والزمرة للرحوم عبد الحميد مصطفى باشا وعبد العزيز فهمي باشا وعبد الحميد بدوي باشا وللرحوم محمود أبو النصر بك .

وعا قاله سعادة عبد العزيز فهمي باشا ما يأتي : « ائتمنا إلى أنى أقرر أن هذا تجاوز كبير في التشريع وهو اجتماع المجلسين عند كل خلاف على أي مبلغ قل أو كثر » .

إلى أن تهررت المادة بصورتها الحالية ولكنها تهررت مع تحفظ ، ولعدة تكاد تكون معينة ، إذ قيل :

« وبمثل ذلك إلى أن يصدر قانون يخالفه ، أي أن الدستور لم ينص على الإجراءات الاستثنائية التي تتخذ عادة لتعديل الدستور ، بل قال إن تعديل هذه المادة ينوع خاص بقانون على يد صمير بما يخالفه ،



والخلاصة أنه إذا ما أُجبرَ إضافة مشروع قانون من القوانين إلى مشروع قانون ربط الميزانية مع تطبيق الأحكام الخاصة بالميزانية على هذا المشروع سهل على السلطة التنفيذية أو على مجلس النواب إدماج أي قانون في قانون ربط الميزانية ، لأنه لا يصعب تنسيق علاقة ما في كل قانون من القوانين بآلية الدولة ، وهكذا تصير سلطة مجلس الشيوخ مهددة لأنها تكون خاضعة لقرارات المؤتمر التي تتكون غالبية من أعضاء مجلس النواب .

يلجج هذه الأسباب لا توافق اللجنة على إدماج المواد الخاصة بفرض رسم أيولة على التركات مع مشروع قانون ربط الميزانية مع موافقتها على ما ورد بشأن مواد هذا المشروع الأخير . وهي للواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ الخاصة بربط الميزانية بإيراداتها ومصروفاتها .

واللادة ٥ الخاصة بإعادة تنظيم دار الكتب للصرة لأنها في الواقع تعديل شكلي لا يتناول إلا تنسيق الميزانية .

واللادة ٦ الخاصة بكادر رجال الجيش لأن المجلس عند اعتاده تحرير لجنة المالية عن السياسة العامة قد طلب إلى الحكومة أن تقدم بمشروع قانون لكادر للوظفين عامة .

حضره صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — أرجو من حضرة للقرر أن يشير إلى التعديل الذى أضيف في ذيل مشروع كادر رجال الجيش .

للقرر — نعم قد أضيفت اللجنة الآتية وهي :

« وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣ سنة ١٩٢٣ » .

بعد ذلك أقول إن هذا الذى بسطته قد وافقت عليه اللجنة بأغلبية الآراء ، ما عدا واحداً من حضرات أعضائها ، فإنه يرى أن أمر إدماج بعض القوانين المتصلة اتصالاً وثيقاً بإيرادات ومصروفات الدولة في قانون ربط الميزانية لا يتعارض تمارساً صريحاً مع أحكام الدستور ، إلا أنه إجراء غير مستحب ولا يصح أن يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى ، وبصفة خاصة إذا كان متعلقاً بإنشاء ضريبة جديدة .

وبناء على هذا البعد فهو يوافق على إدماج ما تضمنه مشروع قانون ربط الميزانية من المشروعات الواردة وبقر إدماجها جميعاً من الوجهة الدستورية ، إلا أنه يرى نظراً لظروف والملايات التي سببت استرداد مشروع قانون فرض رسم الأيولة على التركات ثم تقديمه ثانية تعديلاً في مشروع قانون ربط الميزانية أنه يحسن فصله عن هذا المشروع .

وبعد ، فإن اللجنة رجوا أن يقر المجلس مشروع قانون ربط الميزانية بالصيغة الواردة بعد في تقريرها .

أما فيما يتعلق بمشروع فرض رسم الأيولة على التركات فإن اللجنة بعد أن قررت عدم الموافقة على إدماجه مع مشروع قانون ربط الميزانية ، قد فصلت أحكامه وأقررت له بحثاً خاصاً .

( تصفيق من اليسار ) .

الزئيس : — وزع على حضراتكم تقرير لجنة المالية وفيه مشروعا قانونين أحدهما وهو مشروع قانون ربط الميزانية الآخر مث مجلس النواب ويضمن مادة يفرض رسم أيولة على التركات والثاني مشروع قانون بربط الميزانية لسنة ١٩٢٩ — ١٩٤٠ المالية للقدم من لجنة المالية وقد فصلت منه للمادة السابعة الخاصة بفرض رسم أيولة على التركات .

ولنشرع الآن في مناقشة مشروع القانون من حيث البعد . والكلمة الآن لحضرة الزميل المحترم محمد على علوبة باشا .

حضره الشيخ المحترم محمد على علوبة باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

جاء في تقرير اللجنة ذكر لاسمى ولأرى إذ كنت عضواً في لجنة الدستور فرأيت واجباً على أن أشرف بأن أدلى لحضراتكم رأيي في هذا الموضوع لا من حيث قبول مشروع قانون يفرض رسم أيولة على التركات أو عدم قبوله ، لا من حيث البعد بل من حيث الشكل الدستوري . إن رأي الذى أدليت به في سنة ١٩٢٢ لا يزال هو رأي الآن ، وما زالت مصمماً عليه وأعتقد أن كل عمل يخالف هذا الرأي يحمل مخالف لل دستور .

( تصفيق من اليسار ) .

كررت مراراً أمام لجنة الدستور أني أخشى كثيراً اجتاع المجلسين لاختلافهما في العدد ، مع اتفاهما في السلطة ، ولا قبل إذا اجتمع المجلسان أن يفرض أن أحدهما ، وهو مجلس الشيوخ ، يشلّتي في كثرة عدد عجل التواب .  
عرضت مسألة ، وللأسفة فرع خاص من قاعدة عامة أمام لجنة الدستور .

والدستور يقضي بأن يكون البلد مجلسان : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، وأن يكون لكل منهما سلطة الآخر ، إلا ما استثنى بنص صريح في الدستور .

وما الفصل في بلد دستوري فيه مجلسان ؟

القاعدة العامة أن كل قانون يراد إصداره يجب أن يتفق عليه المجلسان : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، فإذا لم يوافق أحدهما على القانون فلقاعدة الدستورية التي لا جدال فيها أن يقر القانون ولا يمكن أن يمرض من جديد إلا في دورة أخرى .

هذه هي القاعدة الدستورية الوحيدة في بلد دستوري ، وهي كما قلت إذا لم يوافق أحد المجلسين على قانون سقط هذا القانون .

هل هذه القاعدة عامة أو يصح أن يكون لها استثناء ؟

هذا الأمر عرض على لجنة الدستور ، فرأينا في بلد وهو الترويج إمكان اجتاع المجلسين بهيئة مؤثر في حالات خاصة لا تمس السائل الأساسية في القوانين العامة .

فرض هذا البدء على لجنة الدستور وكان عرضه في الصفحة السادسة والستين من مجموعة محاضر لجنة الدستور العامة .

في هذه الصفحة عرض البدء الآتي : البدء السابع والثمانون ونصه كما يأتي : « عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل للريانية يكون حل هذا الخلاف بإجاء التقديم على قسمه . لكن في الستين الحس الأولى يكون حل الخلاف باجتاع المجلسين » .

هنا قاعدة جديدة واستثناء من العمل التشريعي الصحيح ولا يوجد مثله في فرنسا أو في بلجيكا . أردنا أن نستثنى أموراً خاصة من القاعدة السليمة التي لا يجوز الساس بها . فذا عرض هذا البدء أعترف بأنني خفت وخشيت من اجتاع المجلسين أن يطعن عدد كبير على عدد صغير ، فهاضت ، ولكن رأيت ورأى بعض حضرات أعضاء لجنة الدستور لم يقبل ، فقرر بقاء القرار على أصله .

لم ذلك ؟ لأن هذا القرار ، لحضرات الأعضاء ، لم يمس القاعدة الأساسية في أن القوانين يجب أن يتفق عليها المجلسان ولم يمس القاعدة الأساسية في أنه إذا خالف أحد المجلسين الآخر سقط القانون .

وهذا الاستثناء الذي ذكرته لحضراتكم والذي اقتضاه من الترويج كان صاحب الرأي فيه المرحوم عبد اللطيف للكياتي بك .

ولم قيل هذا ؟ قيل لأن للريانية هي أبواب وأرقام وهي تنفيذ قوانين ، وإذا اختلف المجلسان على باب من أبواب الريانية خيف أن يترتب عليه تعطيل أعمال الحكومة ، فرؤى دون الخروج على التواعد العامة أنه إذا حصل خلاف على باب من أبواب الريانية وهو عمل إداري بسيط في الإدارة ، في هذه الحالة يجوز اجتاع المجلسين ، وفي هذه الحالة يكون المجلسان كجلس واحد يقضى أعضاؤها بما ترضى به السلطة العامة فيتم التصديق على الريانية .

هذا كان رأينا . وألفت نظر حضراتكم بصفة خاصة إلى روح أعمال لجنة الدستور ، وأرجو ألا تفتنوا إلى ما قلته بل إلى الروح المستمدة من أعمال اللجنة بأجمعها .

ما الذي حصل بعد ذلك ؟

حصل أن الخلاف الناشئ على باب من أبواب الريانية يحل باجتاع المجلسين ، فرأى أحد حضرات أعضاء لجنة الدستور أن تطبيق هذه القاعدة الاستثنائية عند حصول خلاف على ضريبة ، ففي الصفحة الثامنة والستين من مجموعة محاضر لجنة الدستور العامة ، قال على مله بك ( بإشأ ) ما يأتي :

« أرى أن تحويل الحكومة هذا الحق للمجلسين فيه قائدتان : الأولى أن الحكومة هي التي تكون مسئولة عن إيجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات التي يطلبها المجلس سواء من طريق الاقتصاد أو من طريق وضع الضرائب ، والثانية أن الحكومة لن تجعل الضرائب

فرضاً لقائه ، لأن الحكومة التي تفتح الضريبة ستعمل حساباً لتناقضاتها في ذلك . على أن حسن السياسة المالية يقضى بأن تكون الضرائب أقل ما يمكن . والضرائب من الوسائل الفنية التي تكون الحكومة أقدر على مجتها ودراستها .

هنا أراد أحد حضرات أعضاء اللجنة أن يجعل للضريبة ما رأته اللجنة في الخلاف على باب من أبواب الليزانية .

إذن لليزانية شيء وتقرير الضريبة شيء آخر .

( تصفيق من اليسار ) .

وعند ذلك قال سعادة عبد الحيد بدوي بك ( باشا ) : « مسألة الضرائب لها أهمية خاصة . وقد توجد أغلبية من اللاك مثلاً في أحد المجلسين تخفف حجر عثرة في سبيل الإصلاحات ، لهذا انضم لأرى حضرة على ماير بك » .

وأيد هذا الرأي المرحوم عبد الحيد مصطفى باشا حيث قال : « أضيف على هذا الاقتراح ألا يجتمع المجالس إلا إذا طلبت الحكومة ذلك . لأن الحكومة التي لها حق اقتراح الضريبة لها أن تتنازل عن طلبها إذا اتضحت بأداة الرضى . فإذا لم تتسع يكون لها أن تعرض الأمر على المجلسين » .

وعارضهم في ذلك حضرة على التزلاوي بك حيث قال : « في هذا خطر كبير ، لأن الوزارة لو كانت مستعدة على غالبية في مجلس النواب تؤيدها جميع المجلسين يضع قوة مجلس الشيوخ لأنه أقلية بالنسبة لمجلس النواب في العدد » .

وبعد ذلك قررت اللجنة رفض الاقتراح .

( تصفيق من اليسار ) .

وبالطبع ، يحضر الشيوخ المحترمين ، أنه عندما يؤخذ الرأي هنا على مشروعات القوانين يشار إلى الأغلبية ، ولكن هناك في لجنة الدستور عندما يكون القرار بالإجماع أو ما يقرب من الإجماع يقال رفض الاقتراح .

إذن لجنة الدستور رأت أن الليزانية شيء يختلف عن الضريبة ، قبلت اجتماع المجلسين في الليزانية ورفضت اجتماعهما بالنسبة للضريبة .

لما قبلت اللجنة اجتماع المجلسين في موضوع الليزانية ، لا في موضوع الضريبة ، ولم تحس أن يكون في اجتماع المجلسين شياح لسلطة مجلس الشيوخ ، عرضت مسألة أخرى — وهي خاصة بالليزانية — في الصفحة ١٤٢ من مجموعة محاضر لجنة الدستور . وكما قلت لحضراتكم إن أجهاد لجنة الدستور في الليزانية خالص بموضوع أرقام لا بموضوع ضرائب ، أتيناً ببسبباً شملت المادة التاسعة وهذا نصه : « الصروفات الدرجة في الليزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها مما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إثناء ذلك القانون أو تعديله بالطريق المأدب » .

هنا حصل إشكال فزال بعضهم قد يجوز في مجلس من المجلسين — ما دامت المسألة مسألة قوانين — أن أحد المجلسين يطلى في الليزانية ويحذف اعتقاد مصلحة .

هنا لا أنكر ، يحضر الشيوخ المحترمين ، أني قلت أرجو بقاء النص على حاله لما في ذلك من الصلعة الكبرى للبلد ، ولا يخفى أن القوانين إذا بحثت عرضاً خلال نظر الليزانية فإنها تقرر جزأاً أو تلتى جزأاً دون أن تستوفي حقها من العناية والتروى . ولما أخذت الآراء تهر بالأغلبية حذف هذا اللبأ .

لم ذلك يحضر الشيوخ المحترمين ؟ حذف هذا اللبأ لأنه خالص بالليزانية وخالص بالإقاص ، ولم يكن في موضوع فرض ضريبة على الناس .

هنا كل ما حصل بلجنة الدستور ، فما الذي حصل عند وضع نصوص الدستور ، أي عند التحرير ؟

عرض هذا الدستور على حكومة للنفور له ثروت باشا وتميت لجنة للتحرير ، فجنة التحرير والصياغة أقرت البعأين الذين وأنشأت لجنة الدستور ، وأضاعت إليهما ضمانات أخرى فكانت صراحة فيما يخص بالضريبة في المادة ١٣٤ من الدستور « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلأؤها إلا بقانون ... » .

هذه هي مادة الدستور فيما يخص بالضرورة ، أى أنه لا يجوز فرضها إلا جانون ، ومعنى هذا يصريح اللفظ أنه لا يجوز فرض ضرورة إلا بعمل تشريعي يشترك فيه كل من المجلسين ، والعمل التشريعي يرض ككل قانون على اللجان المختصة ويخص حصاً دقيقاً مادة مادة ويصوت عليه مادة مادة ، فإذا لم يوافق عليه أحد المجلسين سقط القانون .

هذا معنى القانون . أما فيما يخص بالميزانية فقد نحا التحرر نحو اللجنة وسلك الروح التي أملتها اللجنة في المادة ١٦٦ من الدستور ونصها :

« إذا استحکم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الليزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ، ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

ولما كان هذا المبدأ استثناء للدستور فرنسا ودستور بلجيكا ، وقد أخذناه من القانون الترويجي للخلاف على باب من أبواب الليزانية ، قالوا إن هذا العمل قد يكون فيه ضرر فاحتاطوا للأمر وجعلوه حكماً مؤقتاً يشير بقانون ، قص في آخر المادة ١٦٦ من الدستور على ما يأتي :

« ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

وضع هذا النص خشية أن يندمج مجلس الشيوخ ويخوب في مجلس النواب ؛ ثم احتاطوا في اجتماع المؤتمر فقيدوا المادة ١٦٦ البادي ذكرها بالمادة ١٧٣ من الدستور حيث نصت :

« لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر ... » .

ومع أن النص العربي لا يحتاج إلى بيان فالتص الفرنسي هو :

Le Congrès ne peut valablement prendre des résolutions que lorsque la majorité absolue des membres de chacune des deux Chambres composant le Congrès se trouve réunie.

أعني بما لا يحتاج إلى شك أن المؤتمر أولاً يجب ألا يتخذ إلا على خلاف على باب من أبواب الليزانية ، وثانياً يجب إذا اجتمع المؤتمر أن يكون فيه أغلبية كل مجلس من المجلسين ، وإذا انسدمت أغلبية مجلس الشيوخ فلا مؤتمر ، وكذلك إذا انسدمت أغلبية مجلس النواب فلا مؤتمر .

وعلى هذا فأعمال لجنة الدستور صريحة ، وكذلك أعمال لجنة تحرير الدستور صريحة في أن الضرورية جانون ، وللمؤتمر لا يكون إلا في حالة الخلاف على باب من أبواب الليزانية لأن الليزانية عمل إداري أريد أن يتوج جانون ، قانون لليزانية ليس مثل القوانين الأخرى وإنما هو في رأي كالصيغة التنفيذية لحكم قد صدر .

( تصديق من اليسار ) .

فهو صيغة تنفيذية لحكم قد صدر ، فأما مثلاً أمطلع مع خصي ، وأقدم للحكمة حضر الصلح ، وأطلب منها أن تطبق الصيغة التنفيذية على هذا الحضر .

قانون ربط الليزانية هو صيغة تنفيذية لها ، أو هو تنوع لأبواب الليزانية التي اتفق عليها من قبل .

فهو في الحقيقة يسمى قانوناً تجاوزاً ، هذا القانون قيل عنه قانون ربط لليزانية لحكمة ، أى هو الصيغة التنفيذية لليزانية .

كذلك رأى لجنة وضع الدستور ، والأمر لللك الذي صدر به الدستور كل منهما لم يعتبره إلا هذا الاعتبار ولم يعطه الأهمية والصفة الأصلية التي للقوانين .

لهذا أصبح تسامحاً واستثناء من القاعدة في الخلاف على باب من أبواب الليزانية أن يكون الحكم فيه لحية مؤتمر مع الضمانات التي أحيط بها بقدر المؤتمر .

أنا في كلامي لا أتمرض لموضوع مشروع قانون فرض رسم الأيولة على التركت ، بل أسمحوا لي حضراتكم أن أقول : إنني من المؤيدين له من حيث المبدأ . ولكن لا أهتم لهذا القانون هذا الدستور .

( تصديق من اليسار ) .

إلى من يؤيدون لهذا القانون ولقانون نظام المحسم من حيث البدء . ولكي اخشى — أيها السادة — أن ربط مثل هذا القانون ، أي ربط قانون ضريبة بمل إداري ، أي بقانون ربط الليزانية — أخشى من ذلك شيئين : أحدهما أن تهدموا دستوركم ، وثانيهما أن تقضوا على مجلسكم .

ثم أخشى ، مع إقرار هذه السابقة ، أن تأتي كل حكومة في المستقبل وتدمج في قانون ميزانية الدولة أي قانون بصرية لا يقره مجلسكم للورق ، وبذلك يضيع من الدستور حكم المادة ١٣٤ التي تقول :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون » .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لي استفسار من حضرة الشيخ المحترم ، باعتبار كونه عضواً في لجنة وضع الدستور ، عن اجتماع اللؤمر بأغلبية مطلقة من مجلس النواب ... ..

الرئيس — نحن لا نتكلم اليوم عن صحة اجتماع اللؤمر حتى يصح توجيه الاستفسار الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم ... ..

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

تناولت لجنة المالية بمجلسكم للورق موضوع بحث اليوم على أساس معروف متفق عليه : هو أن للجالس إدماج مشروعات قوانين في قانون الليزانية ، وإن كانت قد رددت ماكرر ، وما ذكرته في هذا المجلس المحترم نفسه ، من أن هذه الطريقة ، طريقة غير مستحبة . وكان كلامي يقصد منه ألا تلجأ إلى هذه الطريقة قدر الإمكان وألا تنسرف في استخدامها وفي الاعتداء عليها .

ولكن هذا لا يمنع كما ذكرت — قتيباً لما ينت — من أنه عند الضرورة ، قد لا يكون هناك مفر من الالتجاء إلى هذه الطريقة ، وهذا هو ما فضلت .

لا أريد أن أجيز ما هو جار ، كقاعدة عادية في فرنسا ، من أن قانون الليزانية يمكن أن يشمل كل شيء ، وهو عندهم يشمل فعلاً كل شيء . فيتناول موضوعات بعيدة العلاقة بالليزانية ، أو علاقتها بها ضعيفة للغاية . ومع ذلك وجدت المجالس أن من مصلحتها ، وأن من مصلحة النظام التباين نفسه أن تلجأ إلى هذه الطريقة رغماً عن كل قيد حاولوا أن يقيدوها به .

فبالرغم من أنه صدر في فرنسا قانون لا يجيز أن يشمل قانون ربط الليزانية إلا مسائل تتعلق بالأموال المالية ، بالرغم من صدور هذا القانون في سنة ١٩١٣ وكانوا يريدون به الحد من الغلو في الأخذ بهذا البدء ، مبدأ إحالة إدماج القوانين في قانون ربط الليزانية ، بالرغم من هذا القانون استمرت المجالس على مخالفة ذلك مضطرة . لما تقتضيه المصلحة العامة ، ولما يستلزمه الأمر في كثير من الأحيان من إجراء تعديلات ، قد لا يهتم بها أو لا يلتفت إليها أو لا تظهر فائدتها إلا عند مناقشة الليزانية وأبوابها المختلفة .

هذا هو الحال في فرنسا ، وقد أثبت هذا الموضوع أمام مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ ، وتقدمت لجنة الشؤون الدستورية يبحث مطوّل ، أجازت فيه وقررت تلك القاعدة . وهي أن للجالس أن تدمج في مشروع قانون الليزانية قوانين أخرى ، وبخاصة ما كان منها متعلقاً بالمسائل المالية .

وأكثر من هذا — وهو ما دعا بجلتكم المالية على ما أعتمد إلى أن تكون متعلقة في كتابتها عند بحث هذا الأمر — قد صدرت من حضراتكم في مجلسكم للورق قرارات متوالية تجيز هذا الإدماج ، وبضها صدر بناء على اقتراح من أحد حضراتكم . وجدت بجلتكم المالية ضها إزاء ذلك ، فلم يسها إلا أن تقرر هذا البدء ، فقالت : إنه من الناحية الدستورية جائز .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ولكنه غير مستحب .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — ثم هو جائز ، ولكنه غير مستحب . وبناء على هذه القاعدة أجازت اللجنة تغييرات لتعديل قوانين موجودة ، ومن هذه التغييرات ما كان طلبه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي فيما أعلن خامساً بتكدر الجيش ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لم أكن الطالب ، ولكنه حضرة الشيخ المحترم حسن مبري باشا .

حضرة صاحب المال الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) - سواء أكلن الطالب حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا أم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، قد طلبه على كل حال أحد حضرات الشيوخ المحترمين من أعضاء هذا المجلس ووافقت اللجنة والمجلس عليه .

لكن القانون الذى هو من صميم للسائل المالية ، والذى له أثر مباشر على أبواب للريانية ، قالوا عنه : لا نوافق على إدماجه فى الريانية ، وقالوا : لماذا لا يوافقون على هذا الإدماج ؟ قالوا : لللايات التى أحاطت بهذا الإدماج .

هذا القانون من صميم القوانين التى تربط بالريانية .

فلذا أحزنا للبدا ، وأجزنا للتعديل أو التغيير فى أى قانون بطريقة إدماجه فى قانون الريانية ، فلا شك أنه يجب أن نجيز هذا الإدماج بالنسبة لهذا القانون الذى يربط ارتباطاً تاماً باب من أبواب الريانية .

ولذلك ذكرت أنه لم يسع اللجنة إلا أن تقرر جواز هذا الإجراء .

ولكن قالت اللجنة بعد ذلك أنها لا توافق على الإدماج لما رأته وفهمته فى اللايات ، وقد بينت أمام حضراتكم ، وأمام مجلس النواب حقيقة هذه اللايات ، ولكن اللجنة لم ترد أن تأخذ بها .

ومن القربب أنها استشهدت بقول لى صدر أمام مجلس النواب فى يوم ١٧ مايو الماضى . ولكن هذا القول هو الذى يبين حقيقة نية وزارة المالية ، والسبب الذى حداها إلى اتباع هذا الطريق ، طريق الإدماج بقانون ربط الريانية .

ذكرت أمام مجلس النواب فى يوم ١٧ مايو الماضى أنى قد أضطر إلى اتخاذ تدبير استثنائى حتى تنتفع الخزنة نظراً للحاجة الملحة التى نمر بها الآن وتواجهها الحكومة .

انظروا حضراتكم عندما أشرت بهذه الإشارة : لم أقل لى فى رغبة فى الاعتداء على حق مجلس الشيوخ . وسأتكلم عن حق مجلس الشيوخ فى ضوء الحقائق الحالية ، وفى ضوء اللبائى التى تسير عليها البلاد الديمقراطية - سأتكلم عن ذلك لأن بعض حضرات الشيوخ ، ومنهم حضرة الشيخ المحترم حمد على علوب باشا ، تعرض لهذا الأمر من الساحة المستورة ، كما تعرضت له اللجنة عندما تكلمت على المؤتمر .

هذا القانون أرسل من مجلس النواب لمجلس الشيوخ فى شهر أغسطس الماضى ، وأحيل إلى لجنة المالية لمجلس الشيوخ التى سارت فى درس موضوعات كثيرة معروضة أمامها ، وركت هذا القانون جانباً ، بينما له فى نظر وزارة المالية أهمية كبرى ، دعنا فى أول الأمر إلى طلب تفويض من المجلسين فى استصداره أثناء العطلة البرلمانية ، هذا القانون له أهمية خاصة من الناحيتين :

الاولى : أنه مورد لإيراد الحكومة ، مورد لإيراد المالية الدولة . ونحن فى حاجة ، بل فى أشد الحاجة إلى زيادة موارد الإيراد لمواجهة الصروفات التى تتزايد من يوم لآخر نظراً للحالة الاستثنائية التى يمر بها العالم الآن .

الثانية : أن ما كانت تطلبه مصر دائماً عندما كانت تلج فى إنشاء الامتيازات الأجنبية ، هو أن تعود إليها سيادتها المالية ، ليحكمها أن تتوصل إلى توزيع عادل فى الضرائب التى يحملها للممولون .

هذا التوزيع العادل لا يمكن أن يتم بسهولة وعسالة إلا إذا فرضت ضرائب على كل الأبواب التى يمكن أن تكون محل ضريبة ، فيمكن عندئذ أن تنظر إلى النسب المختلفة بين الضرائب ، فننظر مثلاً فى النسبة التى تدفع بها الضريبة القارية وضريبة المعنفة وضريبة الإيراد وضريبة التركات .

وتبياً للمقارنات ، ولذى يؤدى إليه العمل والتجربة ، يحصل التغيير والتبديل فى النسب المختلفة فى كل هذه الضرائب . وبذلك تتحقق العدالة التى كنا نرجوها ونسى لما وفقاً طويلاً .

فكل تعطيل فى هذه الناحية معناه تبسيط لتحقيق هذه العدالة ، لأنه إذا قيل لى خفض من الضريبة القارية وارض من ضريبة

الإيراد من غير أن تعرض ضريبة أخرى — كان ذلك ظلماً . ولكن إذا وجدت أبواب أخرى لفرض ضريبة تموض ما يطلب من تخفيض الضريبة المقابلة — في هذه الحالة يمكن أن نصل إلى تحقيق طلب التخفيض مع العدالة .

فلا يصح أن نخرج من أن قدم على إدخال هذه التعديلات من أسهل طريق ، وهو أقرب طريق إلى الحق والساواة .

لذلك لما استطلعت عمل لجنة المالية في نظر هذا القانون — ولا أقصد بهذا أن لجنة المالية أهملت عمداً ، فقد كان أعملها أعمال كثيرة ، يدل على ذلك أن هذا التقرير المروض على حضراتكم الالية هو العاشر بعد المائة — وكلها تدارير عظمية القائمة يدل على أنها كانت تعمل وتشتغل ، ولكنها قد رأت أن فرض هذه الضريبة غير مستعمل وغير ضروري الآن ، فتركت القانون المخلص بها ونظرت في غيره . فلكل لجأت إلى هذا التدبير الاستثنائي لأنه أدرج في إرادات البرلانية ثلاثة ملايين من الجنيهات قدرنا أنها تحصل من الضرائب الجديدة ، بما فيها ضريبة التركات التي وافق عليها مجلس النواب والتي كانت معروضة أمام لجنة المالية بمجلس الشيوخ .

لهذا قلت في مجلس النواب ما قلته من أني قد ألبأ إلى اتخاذ تدبير استثنائي .

ما هو هذا التدبير الاستثنائي ؟ هو في نظري الرجوع إلى هذه الطريقة ، طريقة إدماج التصروح في قانون البرلانية ، الطريقة التي قلت إنها وإن كانت دستورية وجائزة ، إلا أنها غير مستحبة ، ويجب ألا نلجأ إليها إلا إذا قُضت الضرورة الملحة بذلك ، هذه الطريقة هي التي وجدت أن لا مفر من الالتجاء إليها . ووجدت أن عناصرها متوفرة هنا ، فذكرت أمام مجلس النواب أني قد ألبأ إلى تدبير استثنائي .

فلإذن هذه العبارة هي بيان للطريقة التي ستلجأ إليها وزارة المالية في الوقت المناسب لتحقيق التفرغين المهيمنين اللذين أثرت إليهما في كلامي الآن .

يقولون إن لجنة المالية كتبت تقريرها ، وإليه أدرج في جدول الأعمال في يوم ٧ يونه الماضي ، وإليه في هذا اليوم أدرج المرسوم القاضي بسحب قانون التركات من المجلس .

لم يكن في وسع وزارة المالية أن تتقدم بمرسوم بسحب القانون قبل هذا التاريخ ، لأن حضراتكم تعلمون أن استصدار مرسوم ليس بالأمر السهل — لأن استصداره يستدعي بحثه من كل النواحي وإعداده ثم تقديمه لمجلس الوزراء وعنه فيه ، ثم إرساله إلى السراي المسكية لتوقيمه من جلالة الملك ، ثم إعادته إلى مجلس الوزراء ، ثم إرساله إلى البرلمان بعد ذلك — كل هذه الإجراءات تستغرق وقتاً لا بأقل من ثلاثة أسابيع ، فلذا قدم إلى حضراتكم في يوم ٧ يونه فني هذا أن وزارة المالية فكرت فيه من يوم ٢٤ مايو أو ٢٥ منه ، أي بعد العبارة التي ألقيتها في مجلس النواب بأسبوع ، وفي الوقت الذي لم تكن لجنة المالية بمجلس الشيوخ قد كوّنت رأيها فيه .

وأكثر من هذا أن لجنتكم المالية طلبت مني أن أدلى إليها ببيانات خاصة بهذا الموضوع وبموضوع آخر . حضرت أمام اللجنة ، وناقشنا طويلاً في القانون من حيث المبدأ ، ومن حيث التفاصيل ، وسمعت الاعتراضات ، وكان من بين أعضاء اللجنة عدد من المعارضين لهذه الحكومة ، فناقشنا ، وخرجت من المناقشة مستنتجاً أن اللجنة أقرت مبدأ فرض الضريبة على التركات ، وأنها ستعتمد إلى مجلسكم المحترم بذلك .

هنا يرد الاعتراض التالي : يقولون إذا كانت ، قد حضرت اجتماع اللجنة ورأيت أنها تعيل أو استجنت خطأ أو صواباً أنها تعيل إلى قبول هذا المبدأ ، ثم لم تنتظر حتى تقدم اللجنة بتقريرها ؟ ويقولون أيضاً إلى عملية الإدماج قد أدرجت نظر القانون خمسة أسابيع لأن لجنة المالية بمجلس الشيوخ قد تمت تقريرها في ٧ يونه سنة ١٩٣٩ ونحن الآن في ١٨ يوله سنة ١٩٣٩ . لا بإضرار الشيوخ المحترمين ، يجب أن تعرف إجراءات المجلس النيابية ، وكيف أنها قد تيسل البحث والناقشة في كثير من الأحيان . انظروا إلى قانون المهيمن أدام الحاكم الأهلية :

قد عرض هذا القانون على حضراتكم جلسة الأسس بعد أن بحث ونوقش في العام الماضي واجتمعت لجنة من المجلسين للتوفيق وانهى عملها في ٢٩ مارس الماضي ، بعد ذلك عرض في جلسة الأسس ( ١٨ يوله سنة ١٩٣٩ ) فوجدنا أنفسنا أمام طلب تفكيك لجنة جديدة للتوفيق ، وهي رغبة حذرة بالاحترام ، رغبة التوفيق بين المجلسين ، ولكن بالنسبة لاملل السرعة وعطل الوقت نرى أن

هذه الطريقة بلا شك طريقة معقدة ، وسينبئ عليها على ما أعتقد تأجيل هذا القانون إلى الدورة المقبلة ، أى إلى شهر نوفمبر المقبل حيث يبدأ المجلس في تشكيل لجانه ، وبعد ذلك لا يجمع باستمرار ، بل في كل أسبوع مرة ، ويكون كل عضو في الغالب مشتتاً بإتتهام أعماله الخاصة .

هذا ما خشيت ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، أن يحصل بالنسبة لقانون ضريبة التركات ، فيمكن أن يدخل هذا المجلس بتدلياليه فيعاد إلى مجلس النواب . فإذا أمر على رأي أو أدخل عليه تعديل آخر كان هذا عملاً بحث المجلس ، وقد يطول البحث ولا نعرف متى ينتهى ، بينما نحن في أشد الحاجة إلى زيادة موارد الدولة لمواجهة المصروفات التي تضطرنا إليها الضرورة الحالية . فإدماج مشروع القانون المذكور في قانون ربط الميزانية إنما حصل لملافة كل هذا لأنه لا يجوز للمجلس أن يبتها من الدورة قبل إقرار الميزانية ، فإذا ما اختلف المجلس كانت هناك طريقة سهلة مبنية لقض التزام هي طريقة عقد مؤتمر لبحث هذا الخلاف .

( ضجة من اليسار ) .

كانت هناك طريقة سهلة وسريعة لقض التزام . وهنا بإحضرات الشيوخ المحترمين أريد أن فهم كل هذه الإجراءات المقعدة ، كل هذه المسائل التي أشار إليها بوضوح حضرة الشيخ المحترم عد على عاوبه باشا والتي قرأ عنها كثيراً من النصوص وأقوال أعضاء لجنة الدستور ولكنه لم يسه إلا أن يترق — أراد أو لم يرد — بتناقض قد يكون من مستلزمات الحياة التي تنظر قوانين أو تضع مبادئ في جلسات طويلة متعددة ، فيجب فيها البعض وتؤيد أغلبية الحاضرين مبدأ ما ، وفي جلسة أخرى يحضر القانون تصحب الأغلبية أقلية ولا يجد للبدا الأغلبية التي كانت تؤيده .

تكلم سعادة عد على عاوبه باشا أولاً عن مسألة اللؤمر وعن مسألة تعديل القوانين بقوانين الميزانية ، وهو مخالف في ذلك رأى لجنة المالية بمجلس الشيوخ لأنه يقول إن هذا الإدماج غير دستوري .

حضرة الشيخ المحترم عد على عاوبه باشا — أرجو أن يسمح لي بتصحيح واقعة ، لقد لفت نظر حضرات الشيوخ المحترمين إلى أنهم لا يعتمدون على آرائى في لجنة الدستور وإنما يعتمدون على روح لجنة الدستور .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — وهذه الروح هي التي قلت إنها قد تكون متناقضة في قرارات لجنة الدستور . وبالعكس نجد آراء سعادته كانت منسجمة مع بعضها ولكن لجنة الدستور قد يحضرها عشرون عضواً في جلسة وفي جلسة أخرى يحضرها خمسة وعشرون عضواً فيمكن أن يغير هؤلاء الحقبة رأى الأغلبية وهذا هو سبب التناقض . انتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى ذكرها سعادة عاوبه باشا عن المصروفات ، هل يجوز للمجلس إذا كانت المصروفات متعددة بقوانين أن يغير أو يعدل فيها ؟ قال سعادته إن النص يقضى بعدم جواز ذلك ، وهنا كان ينبغي الاستسجام لو أقرت لجنة الدستور هذا المبدأ ، وسعادته قال يراه الذي لم يغيره أنه أمر المبدأ ولكن لجنة الدستور لم تأخذ به فأجارت للمجالس التالية أن تعدل القوانين بتعديل المبالغ المرفوعة بها ، أجازت ذلك بإجازة صريحة لا يمكن أن نقول بلإزائها إلا أن الروح التي أملت هذا الرأى هي غير الروح التي أملت الرأى الأول . وإذا ما أردنا أن نأخذ برأى التصراح في هذه المسائل وجب أن نقول إن الروح التي بدت إخبارياً التي يجب أن نقول عليها لأنها هي آخر مظهر وآخر فكرة لأراء لجنة الدستور .

أحسن مجلس النواب وأحسن لجنة الشؤون الدستورية به عندما بحث هذا الأمر فاستبعدت كل هذه المسائل ونظرت إليه من جهة موضوعه وناقشت النصوص المرفوعة أبلغها وانتهت بذلك إلى إقرار المبدأ الذي أخذت به لجنتكم المالية وهو جواز التعديل والتغيير والاستثناء في قانون الميزانية ، وكل هذا أخذ به وقرر وعمل به وكانت مناقشة في مجلس النواب بينى وبين معالي وزير المالية إذ ذاك حيث كان يدافع عن الرأى الذي يدافع عنه الآن سعادة عد على عاوبه باشا . ناقشت هذا الرأى وبينت كيف أن المصلحة العامة تقضى بإجازة هذا الإدماج وكيف يفقد حضرات النواب والشيوخ من وسائلهم وحقوقهم تحقيق الإصلاح والتوجيه الحسن ، يفقدون كل هذا إذا ما ضيعوا على أنفسهم مزية هذا الأمر . وقد وافق مجلس النواب على الرأى الذي تضمنت به لجنة الشؤون الدستورية وأخذتم حضراتكم به عملاً وفضلاً ، فمساءلة الاعتداء على الدستور يجب أن نبعدوا وألا تدخل في حسابنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تدخل في حسابنا إثنين أن الترض من الإدماج هو الاعتداء على الدستور ،



حضره صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - هل الغرض من الإدماج الاعتداء على الدستور ؟ لا أين هو هذا الاعتداء إذا كان الدستور فى رأيكم وعرفكم أشم يميز هذا الإدماج ، فكيف يقال بعد ذلك إن الغرض من الإدماج هو الاعتداء على الدستور ؟

لا يحضره الشيوخ المحترمين .

حضره الشيوخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هذا خطأ .

حضره صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا (وزير المالية) - سأوضح هذا وأبين التناقض الغريب الذى وقت فيه لجنة المالية ويسمح لى حضره المقرر بذلك .

واسمحوا لى أن أقول إذا كان هناك اعتداء على الدستور فلماذا يحى هذا الاعتداء من الرأى الآخر الذى قال به سعادة محمد طى علوه باشا ولجنة المالية من فصل مشروع ضريبة التركات عن قانون الميزانية ؟ فالاعتداء على الدستور هنا صريح . لقد تسلسوا النص ليتولوا بإمكان هذا الفصل وذهبو إلى المادة ١٠٤ من الدستور وفسروها تفسيرا يخرج بها عن مدلولها وعن التصود منها ، ولا يتفق مع وضع هذه المادة وما تشكك عنه . انظروا ماذا تقول هذه المادة ، تقول : « لا يجوز لأى المجلسين تقرر مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيها يعرض من التعديلات » وارتكزوا على كلمة التجزئة للقول بأنه يمكنهم الاستبعاد ، ولو قالوا بالرفض لما اعترضت عليهم ، ولكن إذا قالوا نستبعد أقول فى هذا اعتداء منهم على الدستور . الدستور المصرى لا يعرف الاستبعاد إنما يعرف مبدأ التجزئة عند أخذ الرأى ، ومثال ذلك أنه ورد فى تقرير لجنة المالية أنها تستند فيها تقول لى ما بأتى :

١ - تصريح وزير المالية فى مجلس النواب بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ .

٢ - استرداد مشروع قانون رسم الأولوية .

٣ - إدماج هذا المشروع فى قانون ربط الميزانية .

فأنا أتى وأطلب أخذ الرأى عن الاستدلال الأول وهو هل تصريح وزير المالية يؤدى إلى رأى اللجنة ؟ ثم أطلب أخذ الرأى بعد ذلك على الاستدلال الثانى الخاص باسترداد المشروع ، ثم على الاستدلال الثالث ، فهذا هو معنى التجزئة لأنه يجوز لأغلبية المجلس أن توافق على بعض أحكام المادة ولا توافق على قرة أو جزء من قرة أو قيد أو استثناء جاء فى المادة . هذا ما يسمى التجزئة (division) أما المعنى الآخر فيسمى الفصل (déjonction) وهذا النوع لم يتعرض له الدستور ولا تحتها الداخلية . بناء على ذلك إذا ما طلبت أنا تأخفوا برأى لجنة المالية فى الاعتماد فلماذا أطلب من حضراتكم احترام مبدأ دستورى ولا يمكن أن تجد اللجنة أساسا لرأيها فى الدستور ولا فى غير الدستور .

إننى وزير المالية لم يقصد من الإدماج إلا الوصول إلى سرعة إقرار مشروع القانون والبت فيه لئلا يمكن له أن يصرف ، وليمكن له أن يعمل بسرعة على ضوه حقيقة معروفة مقررة . الميزانية مدرج بها ثلاثة ملايين من الجنيهات من إيراد الضرائب ، فإذا أحصل ما دام القانون مطلقا ، وما دمت لا أدري إذا كنت أعتمد أو لا أعتمد على هذا المورد ؟

يقولون إن فى الإدماج اعتداء على مجلس الشيوخ ، لم ذلك ؟ هل عندما يعرف كل إنسان مدى حقوقه ويقف عند حقه يكون هناك اعتداء على هذا الحق ؟ من أين يبيئون بهذا ؟ فى السائل المالية إطلافا للرأى السائد هو مجلس النواب ، هذه هى القاعدة التى تسير على مقتضاها كل الأمم الديمقراطية خصوصا إذا ما كان تكوين مجلس الشيوخ من منتخبين ومعينين . فمجلس النواب بلا شك يجب أن يكون له الرأى الأعلى فى كل المسائل وأهمها لا بالنسبة للأرقام قط ، وإنما فى دعائم العمل السياسى للدولة ، والنشاط الاقتصادى فى دعائم الحياة الاجتماعية .

هذا قانون للميزانية يضع الدائم ولا يضع أرقاما ولا حسابا . يضع سياسة ، يضع توجيها وخططا ويرسم كل هذا ويطلب بتنفيذه . الأرقام لها تعلق وتشكك ، والأرقام لها أهميتها الكبرى فى الميزانية ، والأرقام هى الأساس الذى اعتمد عليها فى طلب رفض رأى لجنة المالية فى عدم إدماج مشروع القانون فى قانون ربط الميزانية .

انظروا حضراتكم إلى التناقض العجيب الذى ظهرت به لجنة المالية فى تقريرها . قالت إن القانون كان يجوز إدماجه فولا الاعتبارات التى رددت عليها وأبنت موقف وزارة المالية منها ، وأن ليس لها غرض إلا سرعة الوصول إلى إقرار المشروع ، وبينت أن

ما حاولت به اللجنة أن تنطلي الحقيقة لا ينفذ في قديمه . قالوا استدعون على مجلس الشيوخ ، كيف ذلك ؟ قالوا إن عدد الشيوخ أقل من عدد النواب ، ضد الحلفاء يجتمع للمؤتمر والعدد الأكبر يعطى على العدد الأصغر . وليس لي بلاغة سادة مهد على علوه بأشلاء إلى أين كنيعة العتبان لهذا المجلس المائل عند اجتماعه بمجلس الشيوخ ، ولكن ليست البرة بالعدد في الميئات والجامع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل من رأى معاليكم عقد مؤتمر عند الحلفاء على إدماج قانون صرية التزكات ؟

الرئيس — لا محل للكلام في ذلك الآن .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — أنا أناقش آراء معروضة أمامى ، ويجوز أن أقول رأى في الوقت المناسب ، فأنا لم أقل رأياً خاصاً وإنما أناقش آراء ، هذا كل ما في الأمر .

قالوا إن عدد النواب كبير ، وعندما يجتمع عدد كبير مع عدد صغير يتطلع الكبير الصغير . لا ، لا ، إن البرة في المجالس ليست بالعدد ، وإنما هي بالرأى والإقناع ، خصوصاً في مثل هذه المسائل . فلا شك إذا كانت الأدلة التي تقدمها أغلبية مجلس الشيوخ قوة فقد تؤثر في رأى بعض حضرات النواب . وقد ذكرت في مجلس النواب أن الحالة الوحيدة التي انضمت من أجلها مؤتمر كان الرأى الأخير للمؤتمر متفقاً مع رأى مجلس الشيوخ لا مجلس النواب . فالمسألة لم تكن عديدة ، بل كانت هناك آراء وأدلة ، وتباً لقوة هذه الأدلة وقوة وصولها إلى مواطن الإقناع من قلوب السمتين تكوت الأغلبية وأصبحت في جانب رأى مجلس الشيوخ الأقل عدداً .

يقولون ، إذا صح هذا مرة فقد لا تسلم الجرة في كل مرة . ومن يدرينا قد يجوز أن ينتصت مجلس النواب لرأيه فيضنق بأغلبته العديدة لا من جهة الدليل والإقناع ، ولكن من جهة الرغبة في التمسك برأى سبق أن أبداه . يكن ذلك ، فهل هناك من منير إذا كان النواب يأخذون على ضمايرهم مسؤولية هذا الرأى ؟ إن هؤلاء الذين يثألون الأمة على اختلاف هياتها وطبقاتها ، هؤلاء إذا ما اجتمعوا أصبح لسلك رأى يمثّل رأى الآخر ، فلا شك أن للأغلبية قيمتها ويجب أن يحترم رأياها .

يقولون إن في هذا قضاء على مجلس الشيوخ . لا ، لا ، إن المسائل المالية والشرائب من أهمها وأكثرها اتصالاً بها يجب معجوها على مجموع الأمة .

فالمجلس الذى ينتخب انتخاباً مباشراً ويتكون كله بطريق الانتخاب لا شك أنه يترقب له بالرأى الأعلى لقراراته في كل بلاد العالم . وقد حصل هذا في إنجلترا في مجلس اللوردات الذى كان يمارس في كثير من الأمور مجلس المصوم ، وأخيراً وصل بهم الأمر إلى استعمال طريقة — ولا أرى بأساً من أن أسبها طريقة للتجاول — للخروج من هذا المأزق وصلوا بها إلى تحقيق غرضهم من تخرير السيادة لرأى مجلس النواب وترجيح رأيه على رأى مجلس اللوردات ، وكانت الطريقة أنهم هددوا مجلس اللوردات بزيادة عدده بطريق منع لقب اللوردية إلى عدد كبير وتيسينه في مجلس اللوردات فيزيد عدد اللوردات الذين في جانب الحكومة ، فتصبح لها الأغلبية ، وبهذا التجاول أمكنهم أن يصولوا إلى تحقيق غرضهم ، ولم يكن هذا الإجراء إلا لتحقيق مصلحة عامة وليس ما يمنع تحقيقاً لهذه المصلحة أن تسلك أية حكومة سبيلها نحو هذا الغرض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يقصد معالى الوزير أن يقول إن القاية تبرر الواسطة ؟

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — لا أقصد ذلك .

قلت لحضراتكم إنه كثيراً ما تلجأ حكومة إلى طريق التجاول الذى أشرت إليه لتصل إلى تحقيق غرضها من إقرار بعض القوانين الهامة التي تؤثر في الليزانية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحافظ سليم — هل لمالى الوزير أن يبين لنا نوع القوانين التي من أجلها هدد مجلس اللوردات في إنجلترا بزيادة عدده ؟ وهل كانت هذه القوانين مالية أو غير مالية ؟

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — لا أستطيع أن أذكر أكثر من أن هذه القوانين كانت متصلة ومتنوعة وبعضها كان مالياً .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالحق سليم — ولكن الذى أذكره أن هذا التهديد حصل من أجل قانون مالى واحد .  
 حضرة صاحب اللالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — ليكن ذلك . وقد تقرر على أثر ذلك أنه بالنسبة للقوانين المالية ،  
 وهى تشمل قوانين الضرائب بطبيعة الحال ، أن رأى مجلس المصوم هو الذى يجب أن يسود على رأى مجلس اللوردات .  
 حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكن مجلس اللوردات فى إنجلترا هو مجلس وراثى ويختلف فى تكوينه  
 اختلافاً كبيراً عن تكوين مجلس الشيوخ فى مصر .  
 حضرة صاحب اللالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — ليس مجلس اللوردات مجلساً وراثياً قط ، ولكنه يتألف  
 أيضاً من بعض اللوردات للميتين .

وفى فرنسا وصلوا أيضاً إلى هذا الترض عملياً . ضد كات أسباب الخلاف هناك بين المجلسين كثيرة ومتعددة ، وليس فى دستورهم  
 سى على إجابة عقد مؤتمر للفصل فى الخلاف ، ولكن رأينا أنه كثيراً ما كان الأمر ينتهى عندهم بأن يرشح مجلس الشيوخ ويسلم بأن  
 الرأى يجب أن يكون لمجلس المنتخب انتخاباً مباشراً وهو مجلس النواب .  
 فذلك ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، لا يبنى لمناسبة مسألة لا رأى خلى فيها أن قلب الأوضاع البرلمانية ونغير للبلادى للقررة ،  
 إذ يجب أن نذكر أنها قد تقلب علينا فى يوم ما وأن يكون فى الأخذ بها وفى تحريرها مائراً على أعمالنا تصحيح فى النهاية إجراءاتنا وقراراتنا  
 حجة علينا .

لذلك يجب أن ننظر إلى هذه المسائل من الناحية السلمية ، من ناحية المبدأ غير ملقطين بالأى إلى حالة بينها معروضة علينا لنقرر لنا  
 رأياً ثم تتسبب الأسباب بعد ذلك وقلب الأوضاع للقررة ونحاول أن نمحق حركة التقدم التى سيرها تبعاً لما يحصل فى بلاد العالم تبعاً  
 لما تفضى به مبادئ الديمقراطية الصحيحة الحققة .

كما ينبى ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، ألا نخشى شيئاً من هذه الناحية ، وألا نتنح عن التسليم بهذا المبدأ إن كان لايد من  
 الفصل فيه ، وهو أن الرأى التهاى فى الفصل فى المسائل المتعلقة بالمالية والبرلمانية يجب أن يكون لمجلس النواب ، وقد أقر دستورنا هذا  
 الأساس الذى يمكن أن نستمد منه هذه القاعدة لأنه ينص على أن اللزانية تعرض أولاً على مجلس النواب وينص أيضاً على أنه إذا استكم  
 الخلاف بين المجلسين على باب من أبواب اللزانية عمل بقصد مؤتمر ، ولم يمت الشرع عند وضع الدستور أن مجلس النواب عدة يكون  
 أكثر عدداً من مجلس الشيوخ ، فإذا كان كل من المجلسين يستمك برأيه مستكون نتيجة عقد المؤتمر أن يسود رأى مجلس النواب .

إذن فالسود قد فرض هذا ووضع هذا الأساس فلم لا نريد أن نقرر بهذا ؟ ولم نريد أن نضع المجلسين الواحد إزاء الآخر ؟  
 ولم لا نرض أن المسائل تبحث سواء فى مجلس الشيوخ وحده أو فى مجلس النواب وحده أو من المجلسين مجتمعين بروح واحدة هى  
 روح الرغبة فى العمل للصالح العامة وتحقيق الفع للبلاد ، وأنه عند المناقشة سيدلى كل برأيه ويمضى صوته فى الجانب الذى يرى أنه يحقق  
 الصلطة العامة ؟ لم لا نرض هذا الوضع العلبى للأمر ، وضع التفاهم والوثام وضع الاتفاق والسلام بين المجلسين أحدهما مع الآخر ؟ .

أعود الآن إلى مسألة التناقص ، وقد نيت أن أتكم عنها . افرضوا حضراتكم أن مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه للقررة فى اللزانية  
 لإيرادات الضرائب الجديدة موزع بينها على أساس أن ما سيجي من ضريبة الإيراد وكسب العمل مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ومبلغ  
 ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من ضريبة الفضة و ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من ضريبة التركات ، ووضع هذا الرقم الأخير فى باب من أبواب اللزانية واعتمد  
 مجلس النواب هذا الرقم اعتماداً على أنه أقر قانون التركات مندجاً فى قانون اللزانية ، ثم جاء مجلس الشيوخ ولم يستمد ضريبة التركات  
 مندجة فى اللزانية دون أن يحذف الرقم المدرج لها فى اللزانية ، مع أنه كان ينبى على عدم اعتماد هذه الضريبة أن يحذف من باب الإيراد  
 المبلغ للقررة بجائيه لضريبة التركات — عندئذ يكون الوضع الدستورى أننا وصلنا إلى خلاف مستمك بين المجلسين على باب من أبواب  
 اللزانية لا يمكن حل إلا بطريق عقد مؤتمر من المجلسين ، فإذا ما أقر المؤتمر إعادة مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إلى ما كان عليه ، وجب  
 وضع هذا الرقم بأحكام بطبيعة الحال فى اللزانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مهما نحاولنا على وضع الرقم للقررة بضريبة التركات فى أى باب من أبواب  
 اللزانية ، فإن الضريبة ذاتها لا يمكن جبايتها مطلقاً إلا بإصدار قانون مستوف كل الشروط الدستورية .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — قيل كيف يجمع قانون ضريبة التركات فى الميزانية ؟ قيل هذا فى الوقت الذى أقر فيه إدراج الرقـم المخصص لضريبة التركات فى باب من أبواب الميزانية ، إذ قد أقره مجلس النواب فوجب تحصيله وأقر مجلس الشيوخ الرقـم أيضاً ولم يقر الإدماج فوجب تحصيل مبلغ الضريبة فرض الحلاف فى الإدماج على المؤثر فإذا أقر المؤثر هذا الرقـم فيجب إذن تحصيله ، فكيف يمكن تحصيل هذه الضريبة أو مطالبة الممولين بها إذا لم يجمع قانون ضريبة التركات فى الميزانية ؟ ولا أدرى بلذا يمكن الإجابة عن ذلك .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — كان يجب أن يصدر القانون أولاً بطبيعة الحال .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — سأعرض لذلك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس افندى — ما هو المبلغ على وجه التقريب الذى ينتظر جبايته من ضريبة التركات ؟

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — قد أدرجنا بصفة عامة مبلغ ٣ مليون جنيه على اعتبار أنه المبلغ المنتظر تحصيله من الضرائب الجديدة جميعاً ؟ وليس عندي أساس على أستد إليه فى تحديد الرقـم على وجه الضبط ولكن المفروض أن ضريبة التركات أقل هذه الضرائب الثلاث الجديدة إلتكاً .

ولقد ساق إلى حضراتكم حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا نصاً فى المستور يقول :

« إن كل ضريبة يجب أن تقرر بقانون » . ونحن متفقون فى هذا . وقانون ربط الميزانية ، ولا شك ، هو قانون ، ولكن حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا ، لما وجد نفسه أمام حالة معينة لا مفر منها ، وأمام حرج ، أراد أن يتحلل من هذا الحرج ، فقال إن قانون ربط الميزانية لا يصد أن يكون صيغة تنفيذية ، ولا أفهم كيف يقال ذلك ، ولم نسمع أن هذا الرأى قيل قبل الآن ، كيف يقال ذلك ؟ وعلى أى أساس يقال إن قانون ربط الميزانية لا يبدو أن يكون كالصيغة التنفيذية ؟ هل القانون الذى أقره مجلس النواب ، ثم يقره بعد ذلك مجلس الشيوخ ، وينشر فى الجريدة الرسمية ، يمكن أن يقال عنه إنه كالصيغة التنفيذية ؟ من قال هذا ؟ وكيف ؟ وعلى أى أساس تمسده هذه القارة ! هل نقول ذلك لجرد تأييد رأى من الآراء ؟ وهل فى سبيل تأييد هذا الرأى يجب أن نقول أى شئ ؟

أما قانون متوجع باسم جلالة الملك ومستوفى لكل الشروط الدستورية ويسميه الدستور والشرائح قانوناً لأن فيه كل مميزات القانون ثم نأتى بعد ذلك ونزعم أنه لا يبدو أن يكون مجرد صيغة تنفيذية ! ! الواقع أنه قانون وكل الدلائل تدل على أنه قانون وهو لأهميته كقانون وضعت له قواعد خاصة لمناقشته وإقراره واعتاده ، وهو لأهميته نعى على تلك الأوصاف فى صلب الدستور . ومن المقرر أن الميزانية هى أساس أعمال المجالس النيابية فإذا لم تبلغ للميزانية من أعمال المجالس النيابية تسعة أعشارها فلماذا يكون عمل هذه المجالس النيابية ؟ إن الميزانية هى أساس وجود الديمقراطية وهى أساس طلب الضريبة من الممول وكانت الميزانية دائماً أساس كل انقلاب وديفلاطم فى كل البلاد ، فمن لم يستأذن أرقاماً مسماه ولكنها أرقام نافذة وقوية بنتائجها ومفعولها ، وأثرها ، والميزانية أثر كبير فى تغيير حالة البلاد فى جميع المناسج سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صممة وكل هذه المناجى ترتبط بالميزانية ارتباطاً وثيقاً فلا يصح مطلقاً بعد ذلك أن شول إن الميزانية هى مجرد أرقام مسماه وإن قانون ربطها لا يبدو أن يكون صيغة تنفيذية مع أن الميزانية فى الواقع هى أساس كل شئ فى الدولة ، هذا الأساس مقصود بذاته ومرغوب فيه وملحوظ فيه كل ما بينت وكل ما ذكرت فلا يبقى إلا أن يقال إنه قانون له أهميته وله قيمته .

ومع ذلك فإن هذه الأرقام بذاتها تتأثر بالقرار الذى يصدر من حضراتكم ، فإذا ما استبدنا قانون ضريبة التركات من مشروع قانون ربط الميزانية وجب حتماً أن ينص المبلغ الوارد فى أبواب الإيرادات بمقدار ما هو مقدّر لضريبة التركات فيها ، فكيف يقال إن المؤثر يقر هذه المبالغ المدرجة فى أبواب الإيرادات ولا يمكن له أن يفصل فى الأساس الذى قامت عليه ؟ وكيف إذن حصل هذه المبالغ ؟ فإذا كلن مدرجاً فى أبواب الإيرادات مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه ينتظر تحصيله من ضريبة التركات اعلمه مجلس الشيوخ دون أن يقر قانون ضريبة التركات المدمج فى مشروع ربط الميزانية فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين ؟ وكيف يمكن التحصيل بعد ذلك ؟ مثلاً فى ذلك يكون مثل من أتاه فى اليوم مكتوباً وقال له يلاً أن يجل بالأم .

أعود فأقول كيف يمكن هذا وكيف يمكن الوصول إلى تنفيذ وجوه الإصلاح التي تطلبها المجالس النيابية لمراعى البلاد إذا لم يكن في استطاعتها التنوير والتعديل والإنشاء في جميع أبواب البرازية وفي جميع ما تصرف بمقتضىه البالغ للدرجة بها .  
هذا هو رأى السليم وهو الرأى الذى يتفق وللتنطق ويتفق مع الدستور وللصلحة العامة .  
لكل هذه الأسباب أطلب إلى حضراتكم ألا توافقوا على رأى اللجنة لما فيه من تناقض واعتداء على الدستور وعقائمه للصلحة العامة . وأطلب في النهاية أن توافقوا على مشروع قانون ربط البرازية مندجاً فيه مشروع قانون ضريبة التركات .  
( تصفيق من الجين ) .

الرئيس — خدم طلب بإقتال باب المناقشة من بعض حضرات الأعضاء ولكن سبق لحضرة للقرر ولحضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن طلب الكلمة ، ومن المقرر أن تعطى الكلمة دائماً بعد الوزير إذا طلبها أحد الأعضاء .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اندى — وأنا أيضاً سبق لي أن طلبت الكلمة وتمسك بهذا الطلب .  
لقرر — حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس بي من حاجة إلى الدفاع عن جنسكم المالية فإن معالى وزير المالية سبق أن وجه إليها عبارات الشكر والثناء أكثر من مرة في مواجهتها في هذا المجلس وفي غيرها في مجلس النواب . ولكن رأيت أنه لا بد من الإشارة إلى عملها فيما يتعلق بالضرائب .  
وضعت اللجنة إلى الآن مائة وعشرة من التقارير عدا ما يزال منها قيد البحث ، أى أنها في خلال ثمانية أشهر وضعت من التقارير بمعدل خمسة عشر تقريراً أى أنها كانت تقدم للمجلس بمعدل تقرير عن مشروع قانون كل يومين .

وفي مثل هذه الأيام تحريماً من العالم للناشي تقدمت الحكومة إلى المجلس تطلب إليه تخصيصها في إصدار قوانين الضرائب الجديدة بمراسم يونانين ولكن المجلس رفض إعطائها هذا التصويت وقر أن يستمر في عمله مدة السيف كله لظفر هذه المشروعات ودراساتها ونجتها وشامت الظروف أو الصدف أن يأتي في الترتيب مشروع قانون ضريبة التركات بعد مشروعات قوانين الضرائب الأخرى . ولا يخفى على حضراتكم أن أحد هذه المشروعات وهو مشروع قانون برض ضريبة على إيرادات رموس الأموال وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل يشمل كما ترون عدة ضرائب ، وهو في الواقع يتضمن أربع مراتب مختلفة . هي ضريبة على رموس الأموال للثروة ، وضريبة على الأرباح التجارية ، وضريبة على كسب العمل ، وضريبة على المهن الحرة . وبعد بحث مشروع قانون هذه الضرائب المختلفة ، بحثت اللجنة كما تملكون ضريبة المصنعة ، فلما رأيت أنها أقربت كل هذه الضرائب وأن مجلس النواب أقرها على ذلك اقتضت بأن الضريبة الخامسة أو السادسة وهي ضريبة الأبلولة التي يراد فرضها بعد الضرائب السابقة في هذا الزمن الوحيد وهو لا يتجاوز عشرة أشهر — وإن كان كثير من حضرات أعضاء اللجنة قد وافق عليها من حيث المبدأ — أقول اقتضت اللجنة بعدم ملامة إصدارها في هذا الوقت ، وفي هذه الظروف . هذا ما رأيته اللجنة فيما يتعلق بإعداد العمل ، أما فيما يتعلق بعدم موافقتها على تضمين البرازية قانون ضريبة التركات فهي بذلك لا تدافع عن سلطة مجلس الشيوخ وحده ، بل هي تدافع أيضاً عن حقوق السلطة التنفيذية لأنها إذا ما فتحت الباب على مصراعيه لتضمين قانون ربط البرازية قوانين أخرى جاز بطبيعة الحال — كما أشير إلى ذلك معالى وزير المالية — أن يتحول هذا الحق للبرلمان . ولا يخفى على حضراتكم ما في إرتجال القوانين على هذه الصورة من خطر ...

حضرة صاحب للمال الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — أعجب كيف انقلب الوضع فقد كنا في مضي في مجلس النواب نتنزه فرصة عرض البرازية ونفتح لإعماج بعض القوانين فيها ، بينا اليوم يقرض على الحكومة إذا حاولت ذلك .

القرر — هذا خطر جدياً في الشؤون المالية ، خصوصاً في بلاد كصر . قد يقال إن هذا التضمين مقصور على القوانين ذات الصبغة المالية ، ولكن ينبثق أى قانون ليست له علاقة بالشؤون المالية ؟

حضرة الشيخ المحترم على كمال جيشه بك — حتى قانون الحمامة له علاقة بالشؤون المالية .

القرر — نعم ، حتى قانون الحمامة له صبغة مالية ، لأنه يضمن إعانة صندوق معاشات المحامين ، كذلك قانون التجديد يمكن أن يقال إن له صبغة مالية من ناحية تقرير البديل العسكري أو الإعفاء منه ، فهو ليس بإيرادات الدولة . وعلى كل حال يمكن أن يقال إن كل قانون قد يمس من قريب أو بعيد الشؤون المالية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أكثر من ذلك يمكن أن يخال إن قانون القنويات أيضاً له علاقة بالشؤون المالية لأنه ينص على توقيع غرامات مالية .

القرار - أسوق لحضراتكم مثالا حياً على التوسع في تفسير عبارة « ما يمس الشؤون المالية » ، إذ نجدون حضراتكم في وزارة المالية هيئة صغيرة تتألف من ثلاثة أو أربعة أعضاء وتسمى « اللجنة المالية » ، وكثيراً ما خيبت وزارات الحكومة ومعالجها بالشكوى من توسع هذه اللجنة فيما يمس الشؤون المالية .

حضرة صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) - هذه اللجنة مكوَّنة الآن من ستة أعضاء .

القرار - كانت فيما مضى في بعض الأحيان مكوَّنة من ثلاثة أو أربعة أعضاء .

فهل تعرفون ، يا حضرات الأعضاء المحترمين ، من أين استمدت اللجنة المالية هذه السلطة الواسعة في كل مسألة تنظرها قبل أن تعرض على مجلس الوزراء ؟ لقد استمدت هذه السلطة الواسعة من قرار صغير صدر في ٢ مارس سنة ١٨٨٤ ، وهذا القرار لا يتجاوز سطرين ، وهو يتضمن ما يأتي :

« تؤلف في وزارة المالية لجنة مالية ، فلا تعرض على مجلس الوزراء مسألة ذات علاقة مالية بالبلدية إلا بعد أن تبخها هذه اللجنة » .

وهذه عبارة مؤلفة من بنسج كلمات جعلت لهذه الهيئة الصغيرة كل هذه السلطة ، فلم تلبث أن شملت كل شؤون الدولة من ترقية موظف أو منح إجازة استثنائية بلعامة أو بنسج ماهية وما إلى ذلك من المسائل . فكيف يجب أن تعرض على اللجنة المالية لأنها تمس مالية الدولة .

ثم أشار معاليه أيضاً إلى أن عدم إقرار مشروع قانون رسم الأيلولة يحرم الميزانية من إيراد عمل له حساب في باب الإيرادات .

ولكني أقول : إن لجنة المالية والجلارك في تقريرها عن الضرائب قد احتاطت للأمر ، فصد ما رأيت أن توافق على المبلغ المدرج للضرائب الجديدة حاول أن تعرف من وزارة المالية مقدار المبلغ المتظن تحصيله من رسم الأيلولة على التراكبات بالقدات ، فلم تدفنا الوزارة عن هذا الموضوع بشيء ، وقد قرر معالي وزير المالية ذلك أيضاً في هذه الجلسة فقال إنه لا يمكننا أن نعين بالضبط المبلغ الذي سيحيى من هذه الضريبة .

ما الذى فعلته لجنة المالية والجلارك لإزاء هذا السؤال الموجه إلى وزارة المالية والذى لم يلق ردّاً ؟

لقد قالت في الصفحة السابعة من تقريرها عن الإيرادات للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ما يأتي : « وقد وضع التقدير على أساس ما ينتظر تحصيله من الضريبة على إيرادات دروس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب الصل ومن ضريبة العمقة اللتين أقرهما البرلمان ، وكذلك ما ينتظر تحصيله من رسم الأيلولة على التراكبات ، واللجنة توافق على إدراج هذا المبلغ بصفة إيجابية وإلزاماً نظراً لأنه لم يصدر عن قانون يفرض رسم أيلولة على التراكبات فهي تظن بأن موافقتها على إدراج هذا المبلغ التعزيري في الميزانية لا يثير إقراراً منها لهذه الضريبة ، فلا يجوز جبايتها إلا بعد صدور قانون يفرضها طبقاً لأحكام الدستور » .

أكثر من ذلك ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، في سبيل التدليل على أنه ليس في تقرير اللجنة أى تناقض ، أقول إن اللجنة وافقت على إدماج قانون تعديل نظام دار الكتب للصرة لأنه تعديل في تنسيق الميزانية ، مثله مثل ما تقرر من فصل مصلحة خفر السواحل عن وزارة المالية وضمها إلى وزارة الدفاع الوطني ، فساءلة دار الكتب مسألة شكلية في تنسيق الميزانية حسب .

حضرة صاحب المحلى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) - ألا توجد اعتادات خلت من ميزانية وزارة إلى وزارة أخرى عند نقل مصلحة خفر السواحل من وزارة المالية إلى وزارة الدفاع الوطني ؟

القرار - الواقع أن التعديل شكلي ، فقد انتقلت المصلحة وانتداتها من وزارة إلى أخرى ، إنما إذا كان التعديل غير شكلي فأظن أن التناقض هنا في أقوال معالي وزير المالية ، إذ أننا عندما كنا ندرس الإيرادات دراسة تعميمية وأعدنا تقريراً قبل ورودها من مجلس النواب وجدنا أن هناك زيادة في رسوم الخفر قدرها مائة ألف جنيه .

وقد لفت نظر معالي وزير المالية في مجلس النواب إلى أنه لا يوجد قانون لتحصيل هذه الزيادة ، فقال معاليه في جلسة ١٤ يونيو

سنة ١٩٣٩ ماضه : « تضمن حدر الإيراد من رسوم الحفر زيادة قدرها مائة ألف جنيه مصرى على أساس تحميل ملاك العزب وما إليها نصف نفقات الحراسة ، تنفيذاً للرأى الذى أبدته وزارة المالية فى العام الماضى وأقرها عليه المجلس ، من وجوب تحميل هؤلاء الملاك نصيباً من تكاليف حراسة مبانهم الخاصة ، نظراً لفائدة التى تعود عليهم عرماً من هذه الحراسة . ولما كان هذا التكاليف يقتضى تعديل التشريع القائم نظراً لأن القانون رقم ٧٠ الصادر فى سنة ١٩٣٩ ماقى هؤلاء الملاك من كل رسوم الحفر فستقدم الحكومة إلى المجلس بالتشريع اللازم فى الأسبوع القادم » .

ولم يدمج هذا المشروع فى الميزانية بل وعد معالى الوزير بتقديم قانون خاص ولم يدججه فى مشروع ربط الميزانية .

( تصديق من اليسار ) .

قد احطنا للسألة من جميع وجوها .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — فى أية جلسة حدث هذا التصريح ؟

للقرر — فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٩ .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — أى أن التصريح حدث بعد تقديم التعديلات على مشروع الميزانية فى ٧ يونيه ، ولو لست نظرننا قبل هذا لكتبت أدمجت القانون فى الميزانية .

للقرر — وقد لكت تصدقت وزارة الداخلية أخيراً إلى مجلس النواب بمشروع القانون للعود به ، وسيأتينا المشروع قريباً من مجلس النواب .

ولا يخفى أن إقرار الميزانية ، كما قال حضرة الشيخ المحترم محمد على علوه باشا ، ليس هو الذى يميز جباية الضريبة ، بل الذى يميز جبايتها هو القانون الخاص بها ، والبال على ذلك قانون رسوم الحفر .

فالميزانية فى يتعلق بالإيرادات هى تقدير تقرى أو تخمى ، أما فى يتعلق بالمصروفات فهى ربط بمبالغ محددة لكل مصلحة بحيث لا يجوز تجاوز الربط إلا بالرجوع إلى البرلمان للاستئذان فى التجاوز وفقاً لمادة ١٤٣ من الدستور ، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالإيرادات ، فإنا إذا قدرنا فى الميزانية مبلغ كذا مثلاً لإيرادات الجمارك أو لإيرادات عوائد اللبأى ، ولم نم حصيلة الضريبة . بل هذا للبلغ فهل يطلب شىء إلى الحكومة إذا نقصت هذه الإيرادات أو زادت ؟ لا تتبع أى إجراء ، لأن تقدير الإيرادات تخمى ، ولهذا السبب قالوا ربط المصروفات (fixation des dépenses) وتقدير الإيرادات (évaluation des recettes) .

هذه ، باحضرات الشيوخ المحترمين ، بعض النقط التى أردت الرد على ما يان معالى وزير المالية .

( تصديق ) .

-- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أكنى عا قاله حضرة المقرر وأتأمل عن كلنى .

الرئيس — قدم بعض حضرات الشيوخ المحترمين اقتراحاً<sup>(١)</sup> بإقتال باب المناقشة بعد سماع أقوال صاحب المعالى وزير المالية ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يؤخذ الرأى الآن على ما رآته لجنة المالية من فصل أحكام مشروع رفض رسم أبولة على التراك من مشروع قانون ربط الميزانية وعدم إدماجه فيه ، فالوافق من حضراتكم على ذلك ينضل بالوقوف .

(١) نس الاقتراح :

« تقترح إقتال باب المناقشة بعد سماع أقوال صاحب المعالى وزير المالية »

حسين الجندى ، أحمد عبده ، الشافى أبو وافية ، حسن الركيل ، على رمضان الطوبى ، محمد أحمد الشريف ، حسين فودة ، محمد لبيب أبو الجنايل ، على عيسى نوار .

وقعت أغلبية عددها ٧٩ وكلن غير الواثقين ٢١ .

( تصفيق من اليسار وبضئ اليمين ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على فصل أحكام مشروع فرض رسم أيلوة على التركات من مشروع قانون ربط الميزانية وعدم إجماعه فيه بأغلبية ٧٩ صوتاً ضد ٢١ صوتاً .

والآن يتلى مشروع قانون ربط الميزانية كما هو مقترح من لجنة المالية .

تلى مشروع القانون للمرة الثالثة .

الرئيس — يؤخذ الرأي الآن بالإدعاء بالاسم على مشروع هذا القانون .

( أخذ الرأي بالإدعاء بالاسم على مشروع القانون فوافق المجلس عليه بأغلبية خمسة وتسعين صوتاً من سبعة وتسعين صوتاً إذ رفضه واحد وامتنع واحد ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية خمسة وتسعين صوتاً من سبعة وتسعين .

والآن ننقل إلى القسم الثاني من تقرير لجنة المالية القتال بعدم ملامة إصدار التشريع الخاص برسم أيلوة على التركات في الوقت الحاضر وعدم موافقة اللجنة على المشروع للقدم الآن .

وليسمح لي حضرات أعضاء لجنة المالية والجلارك أن أذكرهم بأن في شقي قرار اللجنة تناقضاً لأننا بينما نقول بعدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر تشير بعدم الموافقة على المشروع للقدم الآن مع أنها لم تنصحه ولم تقدم للمجلس بمجموعها على عدم موافقتها على المشروع للقدم الآن .

القرار — أعلن أن لجنة المالية والجلارك توافق على حذف الشق الثاني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — عرض اللجنة من عدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر هو أن البلاد لا تتحملة الآن ؛ ولا مانع لدى اللجنة من حذف الشق الثاني من قرارها .

حضرة صاحب المالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير الملوخ السوموية ) — اقتراح اللجنة بعدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر غير واضح ، لأن معنى هذا رفض القانون ، إذ لا يفهم من عدم اللاملة إلا أن هذا القانون لا يصدر الآن . وإذن فالكلام منصب على الرفض .

حضرة صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — معنى قرار اللجنة أن مجلس الشيوخ لا يملك النظر في هذا القانون من جديد .

الرئيس — ليوضح لنا حضرة للقرر الترض للتصود من عدم اللاملة .

القرار — لقد أشرت إلى ذلك في البيان للقفم وقلت إن هذا القانون لو جاء قبل غيره من قوانين الضرائب لمرّ ولأخر غيره .

الرئيس — إذن ففى عدم ملامة التشريع في الوقت الحاضر أن السألة تقديرية ، فلحكومة أن تميد طلب فرض الضريبة في الوقت الذى تراه .

القرار — نعم ، هذا هو رأى اللجنة .



الرئيس — إذن ليس للتصديق من عدم الملامة رفض المشروع ، وطرح على المجلس الآن أخذ الرأي على اقتراح اللجنة من عدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ما هو الطرح علينا الآن ؟ هل هو رفض القانون أو قبوله ؟ رجو أن نعلم تماماً ما يطرحه سعادة الرئيس على المجلس .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قرر المجلس الآن فصل التشريع الخاص بفرض رسم أبوية على التركات من قانون ربط الزانية ، وكان زاماً أو من الأنسب أن اللجنة بعد أن فصلت هذا التشريع أن تقدم برأيها فيه من حيث البدء ومن حيث ملامة إصداره في الوقت الحاضر أو عدم إصداره ، فرأت اللجنة أن البلاد في الوقت الحاضر لا تستطيع بعد أن تحمل قانون ضريبة الإراد بأقسامه وقانون رسم النفقة — رأت أن الحالة الاقتصادية الراهنة لا تسمح أن تتحمل البلاد ضريبة أخرى كضريبة التركات . قد يكون هذا من سوء الحظ ولكن الواقع أن البلاد لا يمكن أن تتحمل أكثر مما تحملته من ضرائب . هذا سبب ، أما السبب الثاني فقد روى أن الحكومة لم تستطع حتى الآن الإلءاء ببيان واضح أمام لجنة المالية عما يمكن أن تنجبه من ضريبة الإراد والنفقة ، كما أنه من اللام جداً ألا يكثر نواب الأمة وشيوخها من فرض الضرائب على الأفراد إلا إذا احتضت ذلك ضرورة ، ولا يمكن أن نتبين هذه الضرورة إلا إذا تحققنا من مقداره ما يمكن جايته من الضرائب الأخرى ، وهذا أمر متمنر الآن لأننا حاولنا أن نعرف ذلك ولكن الحكومة لم نجأ إلى رغبنا .

السبب الثالث هو أن تنظيم جباية هذه الضرائب لم يستقر ولم ينظم بعد ، والواقع أن ضريبة التركات ستقع على كاهل دافى الضرائب الفقارية . وأما أصحاب الأموال المنقولة فإنهم يفلتون غالباً من دفع هذه الضرائب . وقد رأت اللجنة ألا تحمل الأفراد ضريبة أخرى حتى لا ترهقهم — لهذه الأسباب جميعها رأت اللجنة ، مراعاة للحالة الاقتصادية للوجود الآن ، لا لوازنة الزانية حسب ، أن تشر على المجلس بعدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر للظروف الاقتصادية الحاضرة ، وما رأت اللجنة هو من أوجب الواجبات على المجالس التالية ، هذا هو تقرير اللجنة وأرجو للواقعة عليه .

الرئيس — ما معنى عدم ملامة إصدار هذا التشريع في الوقت الحاضر ؟

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — معناه أنه يمكن النظر فيه من جديد فيما بعد .

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الفاع الوطنى ) — ولكن القانون غير موجود الآن حتى يؤخذ الرأي على عدم ملامة إصداره في الوقت الحاضر .

حضره صاحب المالى الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — بعد أن أصدر المجلس رأيه بفصل هذا القانون عن مشروع قانون ربط الميزانية وهو الذى كان قانون التركات جزءاً منه ، بعد هذا أصبح لا يوجد أمام المجلس قانون التركات وإذن لا عمل لأخذ الرأي على قانون غير موجود كما لا تصح النقاشة فيه .

واللجنة والمجلس لا يمكن النظر في هذا القانون بعد أن استبعدت المادة الخاصة به .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد قال حضره صاحب المالى وزير المالية بعد أن فصلت اللجنة مشروع قانون ضريبة التركات من قانون الزانية أصبح لا وجود له .

( هنا انصرف معالى وزير المالية مختصراً ) .

ولكن هذا القول لا يطابق الواقع لأنه من حق المجلس إذا ما عرض عليه مشروع قانون يتضمن عدة مواد أن يفصل بين مواد من البعض الآخر ، كما أن اللجنة أن تقدم تقريراً عن المواد التى رأت بقاها وتقريراً آخر عن المواد التى رأت فصلها ، وهذا بناء على نص المادة ١٠٤ من الدستور . وقد بحث هذا الموضوع للظهور له مؤيد بك كمال في كتابه « الأوصاع البرلمانية » وقد ورد به ما يأتي : « من الأساليب الجائز اتباعها في فرنسا — ولا بأس من اتباعها ها أيضاً — أن يقر أحد المجلسين — من غير أن يترض لبيت في الموضوع — فصل مادة أو أكثر من مشروع أقره المجلس الآخر ، وما ل هذا الفصل إيقاف أخذ الرأي على الجزء المنقول بما سبق للمجلس الآخر اعتاده ، والصريح بأن هذا الجزء لم يرض ولم يقبل وإنما هو قد أصبح خارجاً عن المشروع المتمد . وهذا

الإجراء لا غبار عليه إذا اتبع في القوانين المالية فإنها قوانين مستعجلة ، ولا مانع من إرجاء ما قد يرد فيها من المسائل المقدمة لبحث آخر مستوف ، لا سيما وأن هذه القوانين لا تربط في المادة بين أجزائها رابطة من مبدأ مشترك ، أما القوانين العادية الأخرى فقد لا يحسن فيها اتباع هذه الطريقة : ( أولاً ) لأنها لا تكون في المادة مستعجلة ، ( وثانياً ) لأنه يكون بين مختلف أجزائها صلة ارتباط لا يمكن معها فصل بعضها عن بعض من غير إخلال بروحها ومرمها .

وخلاصة هذا أنه يجوز للمجلس أن يقر جزءاً من قانون ويستبقى الجزء الآخر ليبحث فيها بعد ، أي أنه يجوز للجنة أن تقدم للمجلس تقريرين أحدهما عن الجزء الذي تشير على المجلس بإقراره والآخر عن الجزء الذي تشير بإرجاء بحثه إلى وقت آخر . وقد أردنا أن نتقدم إلى المجلس برأينا هذا في التشريع الخاص بفرض رسم أبولو على التراكات لأننا رأينا أن تكون أكثر إنتاجاً ، فلما أن يوافق المجلس على رأى اللجنة بالإرجاء ، ولما أن يبيد إليها التشريع المذكور . وفي هذا إفساح لمجال بحث القانون ، وفيه لاشك معاونة للحكومة . وإن أكرر القول بأن البلاد لا يمكن أن تتحمل ضرائب أكثر مما تحتمل ، ولذلك قررت اللجنة أنه ليس من الملائم نظر مشروع هذا القانون الآن ، وأرجو أن تتروا اللجنة على رأيها . وإذا كانت الحكومة لا يسبها قرار اللجنة وتريد إعادة مشروع القانون إليها فلها ما تريد .

الرئيس — رأى الحكومة الذي قال به وزير المالية هو أن مشروع هذا القانون غير موجود الآن لأن مجرد فصله يصحله في حكم عدم .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن مشروعات القوانين ، كما تقدمها الحكومة ، يقسمها أيضاً حضرات الأعضاء منفردين ، أو مجتمعين ، وقد تقدم لحضراتكم مشروع قانون من الحكومة مكون من ثمان مواد ، ويمتصق المادة ١٠٤ من الدستور يملك المجلس حق تعديل القوانين وتجزئة المواد ؛ أعني أنه إذا كان القانون مكوناً من أربع مواد ، فلها أن تستمد مادة منها ، وتقر للواد الباقية . هذا معنى التجزئة ، وقد استعمل المجلس حقه الدستوري بتمتصق المادة ١٠٤ وعدل هذا القانون وحله سبع مواد بدلاً من ثمان ، أي أنه رفض أو استبعد مادة من مواده .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم يرفضها ، ولكنه استبعدها .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لا يوجد في القانون استبعاد ، ولا في الدستور ولا في التقاليد . والنتيجة أن المادة السابعة رفضت والحكومة حينما قدمت مشروع قانون بفرض رسم الأبولة قدمته كادة من مواد قانون ربط البرازية ولم تقدمه كقانون . ويفصل هذه المادة يصبح القانون في حكم عدم وليس موجوداً أمانا بأي اعتبار آخر . وتلاحظون حضراتكم أن هناك حكماً دستورياً آخر هو أن لجنة المالية والمجلس لا يمكن أن تقدم مشروع لأنه خلس هذا القانون لأنه خلس فرض ضريبة ؛ وليس من اختصاص المجلس أن يقر مشروع قوانين بإنشاء ضريبة أو زيادتها . هذا ، وقد أعلنت الحكومة أن مشروع هذا القانون غير مقدم منها . وبما أت المجلس لا يملك تقديم مشروع خلس بإنشاء ضريبة أو زيادتها لذلك أرى أنه ليس من الجائز بأي حال أن تقدم لجنة المالية تقريراً عن قانون غير موجود أو غير معروض كما أنه لا يصح طرحه للنقاش .

حضره الشيخ المحترم أحمد البربواني بك — كيف ذلك ؟ إنه مقدم ضمن مشروع قانون ربط البرازية .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

الوضع الدستوري الصحيح لهذا الموضوع هو أن القانون ورد إلينا من مجلس النواب ولم يقره أحد حضرات أعضاء المجلس أو المجلس نفسه ، ولكنه تقدم لمجلس النواب وورد لنا منه . إذن فإني أحق بحقوق مجلس الشيوخ إزاء هذا القانون ؟ من واجب مجلسكم الوقوف أن يحيل القانون إلى اللجنة المختصة . وقد أحيل ضلاً — ولكن مالي حقوق اللجنة بعد ذلك ؟ حقوقها هي أن تطرح ما تراه في أي موضوع أحيل إليها على هذا المجلس ، وللمجلس أن يقرها على رأيها أو لا يقرها ، أي أن رأيها لا يفضل في الموضوع وقد اقترحت اللجنة تجزئة هذا القانون إلى جزئين : جزء خاص بقانون ربط البرازية وهو ما طلبت إقراره ، والجزء الثاني هو الخاص بالضريبة وهو

لا يزال مطروحا أمام حضراتكم وتتمكون حتى الفصل فيه . وقد اقترحت اللجنة تأجيل تنفيذ الآن وهذا الأمر بذاته هو ما يمكن أن يكون حل أخذ رأي المجلس وبذا يكون الوضع كما يأتي :

هل يرى المجلس أن يقر لجنة المالية على تأجيل تنفيذ القانون الآن أم لا ؟ فإذا رأى التأجيل وافق على التتري وإذا لم يوافق اللجنة على رأيه فيجب أن يكون قراره موصفاً لرغبته ، وهي أحد أمرين : إما رفض قطعي ويكون في هذا إسقاط للقانون ، وإما إعادته إلى اللجنة لتبحثه تفصيلاً وتعرض رأيه على المجلس . أما ما يقوله معالي وزير الباطن من أن القانون غير قائم فهذا أمر لا يطابق أي نص قانوني أو دستوري لأنه قائم فعلاً إلى أن يصدر فيه قرار من المجلس . وأما الآن لجنتنا المالية ترى من غير بحث موضوع هذا القانون إرجاء إصداره الآن وأنا كضوء في هذا المجلس أرى أن اللجنة يجب أن تذهب إلى أبعد من هذا حيث مدى تطبيقه وتفصيله حتى إذا عاد إلينا أمكن أن نقرر بشأنه ما نراه . هذا هو الوضع الصحيح .

ولا يسع أن تقدم إلينا بكلمة عامة كالتي ذكرها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى من أن تلك الضريبة تتصل كاهل ملاك الضاربات أكثر من سواهم . فإذا تم بحث اللجنة كان لدينا بيان واف بهذا التصديق ويمكننا الحكم عليه ، بمعنى أن اللجنة عندما قررت إرجاءه كان يجب أن تبحثه بحثاً تفصيلياً . فرجائي من المجلس الوقوف أن يبعد القانون إلى لجنة المالية حتى تتم بحثه وتعرض علينا نتيجة بحثها .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — حضرات الشيوخ المحترمين :

ضريبة التراك كانت منظورة باعتبارها قانوناً مستقلاً ، ثم سحب ذلك القانون فلم يبق له وجود أمام المجلس ، ثم تقدم لحضراتكم قانون مكون من عدة مواد لإحداثها تشريع إلى قانون التراك فاستبدت هذه المادة وأقرت المواد الأخرى ، وإذ كان قانون رسم الأيولة على التراك أصبح لا وجود له ، بمعنى أنه إذا ما عرض قانون كمقانون المقنونات أو القانون التجاري أو المدني وقررت استبعاد مادة من أحد هذه القوانين فتكون هذه المادة لا وجود لها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم يقل أحد بأن المادة الخاصة برسم الأيولة قد رفضت .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — لقد أقر المجلس الآن سبع مواد من ثمان كانت هي السكوتة لقانون ربط البرانية العروض ، فإذا كانت المادة الخاصة بهذا القانون أصبحت لا وجود لها ، أما القول بأنه يتصل بها قانون أو لا ، فهذا أمر آخر . افترضوا حضراتكم أنك زعيمون أخذ الرأي على هذا القانون فأين هو ؟ لتلك ترى الحكومة أن هذا القانون ليس له وجود ولا تصح المناقشة فيه بأي حال كان لا تصح إعادته إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — حضرات الشيوخ المحترمين :

ما قرره المجلس في هذه المالية هو صل المادة السابقة من القانون الذى أقره بعموم بأغلبية ٩٥ صوتاً من ٩٧ وقررت لجنة المالية عن هذا الصروع طلب فصل المادة لا رفضاً . فجلس الشيوخ للآن لم يبد رأيه في المادة السابقة ، وقد كنت من الأقلية البر عنى في تقرير اللجنة ، وأرى بحث قانون رسم الأيولة وإعادته للتقرير إلى اللجنة ، على ألا تكون مهمتها بحث الأسباب التى تستند إليها في الإرجاء بل تكون مهمتها بحث موضوعه ومدى تطبيقه . وأرجو ، ونحن في نهاية الدورة وقد ضحينا في الدورة الماضية ما ضحينا ومستعدون أيضاً للتضحية بوقتنا في هذه الدورة ، أن تبحث القانون قبل نهاية هذه الدورة ليدى المجلس فيه رأيه وتكون الحكومة على بينة من أمره ، كما أرى أن القانون ما زال قائماً وللمجلس حتى بحثه .

حضرة الشيخ المحترم محمد على علوي باشا — أنا متفق مع حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا في رأيه في أن مشروع قانون ربط البرانية العروض علينا اليوم يشمل عدة موضوعات مختلفة منها رسم الأيولة على التراك للتصديق عليه في المادة السابقة ، فإذا ما فصلت هذه المادة عن القانون فمضى أنها لا زالت معروضة علينا . لتلك أوافق على إعادة موضوع هذه المادة إلى لجنة المالية لبحثه . الرئيس — يوجد الآن اقتراحان : ( الأول )<sup>(١)</sup> هو ما تقدم به حضرة الشيخين المحترمين محمود شكرى باشا وعبد الله علوي باشا وانضم إليهما فيه حضرة الزميل المحترم عبد علوي الحجاز بك وهو إعادة التشريع الجانس برسم رسم الأيولة على التراك إلى اللجنة لبحثه .

( ١ ) اعتبار القانون قائماً وإعادته إلى اللجنة لبحثه بحثاً وإيفاء وإعادته مع تقرير وافق ؟ محمود شكرى ، محمد على . ( لم يقل بالجلسة ) .

حضرة صاحب المالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) - لا يوجد قانون حتى يحيله المجلس إلى اللجنة .  
الرئيس - لقد أبديت معاليك هذا الرأى وسجل فى الضبطة .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - لو عرض سعادة الرئيس اقتراحى <sup>(١)</sup> على المجلس لالتضى الإشكال .  
الرئيس - سيرض اقتراح حضرة الزميل المحترم منضبا إلى اقتراح حضرة الزميلين المحترمين شكرى باشا وعلوى باشا .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أخشى أن يفهم أن قرار إعادة الشروع إلى اللجنة قد يتضمن أن حضراتكم وافقتم عليه من حيث البدء وتطلبون من اللجنة بحث موضوعه ، ولكن لا يمكن أن تصدر قراراً قد تكون فيه الموافقة ضمنية على البدء ، لذلك أنا منضم إلى رأى حضرات الشيوخ المحترمين على عدمه باشا ومحمود شكرى باشا وعدم علوى الجزار بك فى إعادة التشريع بفرض رسم الأيولة إلى اللجنة لبحثه من حيث البدء وللوضوع .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا  
حضرة الشيخ المحترم على علوى باشا { نحن نوافق على هذا الاقتراح .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ، وهو إعادة للنادة السابعة وينودها الخاصة بالتشريع بفرض رسم أيولة على التركات إلى اللجنة لبحثها من حيث البدء وللوضوع يفضل بالوقوف .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الدفاع الوطنى ) - قبل أخذ الرأى تكرر الحكومة ما قالته من أنه لا قانون أمام المجلس حتى يحال إلى اللجنة .

الرئيس - لقد أثبت هذا فى الضبطة . ولأن من يوافق على الاقتراح السابق يفضل بالوقوف .

( وقف جميع حضرات الأعضاء ما عدا حضرات أصحاب المالى وزراء الدفاع الوطنى والمعارف والأشغال العمومية وخمسة من أعضاء الجبين ) .

الرئيس - يقرر المجلس إعادة النادة السابعة وينودها الخاصة بفرض رسم أيولة على التركات إلى لجنة المالية لبحثها من حيث البدء وللوضوع وتقديم تقرير عنها إلى المجلس .  
( فى ١٨ بوليه سنة ١٩٣٦ ) .

### مذكرة

#### لمسكتير العام لمجلس الشيوخ فى :

- ( ١ ) هل يجوز دستورياً أن يشتمل قانون ربط للبرازية العامة للدولة على مادة تخفى بفرض ضريبة جديدة تستمر فى الأعوام للقبه . مع أن قانون ربط للبرازية لا يمتد مفعوله إلا إلى سنة واحدة
- ( ٢ ) وهل إذا وقع الخلاف بين مجلسى البرلمان على تلك النادة يخضع هذا الخلاف لحكم النادة ١٦٦ من الدستور فينتقد للوزير البرلمانى

وجواباً عن السؤال الأول نقول إنه يجوز نظرياً ، وإن كان غير مستحب عملياً ، لأنه إجراء توجهت إليه أشد الانتقادات .

ومها قيل عن جواز فى فرنسا وبلجيكا فالتباس بيننا وبينهم لا يجوز لاعتبارات نذكرها فيما بعد .

أما الجواب عن السؤال الثانى فبالنفي ، لأن كل تعديل لمشروع قانون للبرازية يخضع حتى قواعد التشريع المادية فهو غير الخلاف

( ١ ) • أقتراح :

- ( أ ) الموافقة على فصل قانون « فرض رسم الأيولة على التركات » على أن ينظر المجلس فى الحال بصفة مستعجلة . ( لم يزل بالجلسة ) .
- ( ب ) أما قانون ربط للبرازية فينظر بعد الفراغ من نظر قانون فرض رسم الأيولة على التركات . محمد علوى الجزار ( لم يزل بالجلسة ) .

على باب من أبوابها فلا ينشد عند الخلاف على التصديق مؤثر يملأى ، بل يسقط التصديق كما يسقط كل قانون لا ينفذ عليه المجلسان .

### « البحث »

على أننا نود قبل البحث أن نشير إلى أننا لم ندخل في الاعتبار الملاية الأخيرة التي من أجلها أثير الموضوع ، وهي استصدار الحكومة أخيراً مرسومًا باسترداد مشروع القانون الخاص بفرض رسم أبولو على التراكات . والحكومة وإن كانت تسترد يد مشروع القانون المشار إليه فإنها في الوقت عينه تقدم باليد الأخرى ، ضمن للرسوم مشروع القانون بتعديل للريانية ، مشروع قانون رسم أبولو بكامل نصوصه في المادة الثالثة من هذا التعديل .

قبل لتبليلا لهذا الإجراء إن الحكومة أرادت استرجال النظر في مشروع قانون رسم أبولو على التراكات ، ويجوز أن يرد على هنا بأن تقرر لجنة الملاية بالمجلس قد رفع ضلإ إليه وأنه مدرج بجدول أعمال الجلسة التي أدرج به للرسوم المذكوران ، وكان ميسورا للحكومة أن تترتب حتى إذا ما حانت الجلسة طلبت الفصل في مشروع القانون بطريق الاسترجال دون التجاء إلى استرداده ثم إلى تقديمه مندجاً في مشروع قانون تعديل للريانية .

ومن هنا نشأ السؤال الثاني الذي صدرت به هذه للذكورة .

على أننا لا نود أن نعرض للحكم على هذه الإجراءات فتركها للمجلس صاحب الرأي الأخير فيها .

### عن السؤال الأول

هل يجوز أن يشتمل قانون ربط للريانية العامة على مادة تقضى بفرض ضريبة جديدة ؟

يتضح بالاستقراء أنه كثيراً ما تدون في قوانين ربط للريانية في بعض الدول الحديثة أعمال قانونية مختلفة في طبيعتها عن للريانية نفسها . فلم تعد للريانية مجرد بيان مالي عن إيرادات الدولة ومصرفاتها لمدة مقبلة أو مجرد تقدير حسابي سنوي عن خرج الدولة ودخلها .

ما يجري العمل عليه في فرنسا

يسمى قانون ربط للريانية في فرنسا "loi de finances" أي قانون المالية . وهو يتضمن عادة أحكاماً تشريعية عديدة قد لا يمت بصها إلى للريانية بآية صلة . ولهذا السبب تتضاعف مواد هذا القانون . قانون المالية لسنة ١٩٢٢ تضمن ٢١٣ مادة وقانون سنة ١٩٢٥ تضمن ٣٣٠ مادة .

أما ألقان الأحكام التشريعية لفتحفة ، نذكر على سبيل المثال بسم ما ورد منها في قانون المالية لسنة ١٩٣٨ ففيه مادة عدلت ضريبة الإيراد بالنسبة للممولين للتجار الذين يعملون مع زوجاتهم في محل تجاري أو صناعي ، وأخرى توافق على للمساعدة المقنودة بين وزارة المالية والحزارة للشفقة للاستهلاك ، وثالثة تعدل نظام معاشات المواطنين للملكيين ، ورابعة تعدل نظام الخدمة في الجيش ، وخامسة تأمر بإجراء إحصاء علم للإنتاج الثاني والحيواني .

وهكذا نسير الحال في فرنسا فيحلال كل قانون من قوانينها المالية يتضمن أحكاماً أخرى متشعبة تنسحب على مختلف الشؤون .

وقد ضرب العلامة بارثليمي مثلاً بقانون المالية الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٠٦ لتعدد الأحكام التشريعية الواردة به وبقانون المالية الصادر في سنة ١٩٢٠ الذي ذهب إلى حد تعديل بعض قواعد الصرف الدستوري الخاصة بمحقوقي رئيس الجمهورية في توزيع الوزارات بين الوزراء فقال :

« وبعتبر قانون المالية الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٠٦ نموذجاً لهذا النوع من القوانين ، قد جمع فيه بلا ترتيب بين أحكام خاصة »  
 « بتعيين التفتدة وأخرى خاصة بالتشكوى من تصرفات الإدارة خروجاً على القوانين وأخرى خاصة بحماية الضرائب والإسفاف الطبي »  
 « والإعفاء من الرسوم القضائية والوطن في أحكام الماكن العسكرية . وتلم أيضاً أن السيو ملران قد تمكن من أن يضمن قانون للريانية »

« الصادر في سنة ١٩٢٠ — وذلك على ما يبدو من غير أن يلتفت المجلس إلى الأمر — تعديلاً في غاية الخطورة لمبدأ من مبادئ »  
 « العرف الدستوري القائم : وهو المبدأ الذي كان يقر أن لرئيس الجمهورية الحق في ترتيب توزيع الوزارات » .

La loi de finances du 17 avril 1906 est le modèle du genre : on y trouve insérées pêle-mêle des dispositions concernant le recrutement de la magistrature, le recours pour excès de pouvoir, les perceptions, l'assistance médicale, l'assistance judiciaire, la cassation en matière de justice militaire. Nous savons enfin que M. Louis Marin a fait passer sans difficulté dans la loi de finances de 1920 et sans que même les Chambres parussent s'en apercevoir, une très grave modification à une règle traditionnelle du droit constitutionnel coutumier : celle qui concerne la liberté pour le Président de la République d'aménager à son gré la distribution des portefeuilles ministériels.

(J. Barthélemy—Traité Élémentaire  
de Droit Constitutionnel, page 626).

### الاتجاه البرلماني في مصر

لم يتضمن الدستور المصري نصاً يعرف قانون ربط للبرازية ويحدد الشؤون التي يصح إدماجها فيه . لذلك لا يتصور لأول وهلة أن يرفض البرلمان النظر في مادة تشريعية تدرجها الحكومة في مشروع قانون ربط البرازية لا لسبب إلا لأن هذه المادة احتواها مشروع ذلك القانون .

وعما لا شك فيه أنه مع عيوب نظام التشريعات الملحقة بالبرازية نجد أننا في مصر ربما نكون قد أحجنا إليه ولو أن اتجاهنا لا يزال نظرياً إلى الآن ، ويجد الطالع على مضبلة مجلس النواب بجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ قراراً وافق عليه المجلس موافقة عامة .

تهدم ذلك القرار إلى المجلس من لجنة الشؤون الدستورية به عندما بحث حق المجلس في تعديل القوانين المالية أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة .

وقد ورد في قرارات اللجنة التي أقرها المجلس عليها ما نصه :

« ثانياً — عندما يتقرر أي تعديل في البرازية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون البرازية مادة »  
 « تتضمن هذا التعديل أو الحذف » .

### ولكن هذه التشريعات الملحقة شاذة ومنتهكة

ويرى أغلب علماء الفقه الدستوري أن هذه التشريعات غير سليمة من الوجهة النظرية . ذلك لأن اعتماد البرلمان للميزانية لا يعتبر عملاً تشريعياً بل يعتبر حقاً من حقوقه غير التشريعية . ويراعى إلى جانب ذلك أن قانون البرازية يمرض على البرلمان ويتم عمله وإقراره في ظروف تختلف عن ظروف الأعمال التشريعية العادية . فالبرازية تحدد لسنة واحدة وأحكامها بطبيعتها مؤقتة . ولا يتفق مع منطق التشريع ولا مع انجاسه أن يجمع في قانون واحد أحكام مالية مؤقتة ينتهي أمرها بعد سنة واحدة — وأحكام تشريعية مفروضة أن لها صفة الدوام والاستمرار .

وقد أجمل العلامة إسحاق كل هذا فقال :

« على أنه يتراءى لي أن هذا الإجراء يصبح جدياً أن يكون محل اعتراض من الوجهة القانونية . فإن سألنا أن القانون السنوي »  
 « المالية ليس اعتماده من أعمال السلطة التشريعية البحتة — بل هو اختصاص آخر غول لمجلس البرلمان — فكيف يجوز في هذه »  
 « الحالة أن يضمن أحكاماً تشريعية صريحة ؟ » .

« وعلى كل فإن القانون السنوي المالية يحضر ويقرر في ظروف تختلف عن ظروف القوانين العادية » .

« والتأثير الترتيبي على هذا الامتزاج تارض في إجراءاته » .

« فثانون البرازية هو بطبيعته مؤقت وسنوي ولا يتفق أحكامه في مجموعها إلا سنة واحدة ، فكيف يسوغ والحالة هذه أن تنفصل »  
 « بعض أحكامه عن البعض الآخر لتظل قائمة على الدوام ؟ » .

... Mais, en droit, la légalité même de cette procédure me paraît très contestable. Si, en effet, la loi de finances annuelle est l'exercice non du pouvoir législatif proprement dit, mais d'un pouvoir différent également attribué aux Chambres, est-il possible d'y insérer de véritables dispositions législatives ?

Dans tous les cas, la loi annuelle de finances se prépare et se vote dans de toutes autres conditions que les lois ordinaires. Les conséquences mêmes qui découlent de cette combinaison semblent protester contre elle.

La loi du budget est, de sa nature, temporaire, annuelle : comment donc, alors que l'ensemble de ses dispositions ne durera qu'un an, certaines dispositions de la loi de finances se détacheront-elles des autres pour prendre une valeur indéfinie.

(Esmein, tome II, p. 424, 425).

وخير ما تيب به التشريعات الملحة بالميزانية ما ورد على لسان حضرة صاحب للمالى وزير المالية أحمد ماهر باشا بمجلس الشيوخ بجملة ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ عندما أثير موضوع قانون الميزانية وتعديله للقوانين المالية ، قال معاليه :

« ولكن ههذه الطريقة ( طريقة تعديل القوانين أثناء نظر الميزانية ) طريقة غير مستحبة ولا أميل إليها ولكنها طريقة تسهيل واستيسال ؟ وإذا وجدت ضرورة لما فلا مفر من ذلك » .

وكان من أثر توجيه الاستعدادات الكثيرة لهذا التقليد ، وما أخذ على البرلمان الفرنسى من توسع في إدماج مواد تشريعية ذات أحكام دائمة في قوانين المالية السنوية حتى اضطرت مراحع التشريع وأصبح الباحث لا يستطيع الوقوف بسهولة على الأحكام التشريعية المعمول بها فعلا لأنها تشتت هنا وهناك ، كان من أثر ذلك أن وصفت المادة ١٠٥ من قانون الميزانية الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٣ :

« لا يجوز في قانون المالية أن يضمن أحكاماً غير الأحكام التي تتعلق مباشرة بالإيرادات والمصروفات دون غيرها » .

Article 105 de la loi de finances du 30 Juillet 1913 :

« Il ne peut être introduit dans la loi de finances que des dispositions visant directement les recettes et les dépenses, à l'exclusion de toutes autres questions » .

وأدجت المادة ١٠٢ في اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسى وهي تنص على أنه :

« لا يجوز أن تشتمل قوانين المالية على أحكام لا تتعلق مباشرة بالإيرادات أو المصروفات » .

Article 102 par. 2 du Règlement de la Chambre des Députés de France :

« Il ne peut être introduit dans ces projets de loi ( les projets de loi de finances annuels ) aucune disposition ne visant pas directement les recettes ou les dépenses » .

إلا أن هذا التحريم لم يحد نفساً . وواصل البرلمان الفرنسى إدماج النصوص التشريعية الملحة في قوانين المالية . ويقول العلامة بارتيليمى في ذلك :

« وهذا الإجراء قد بنى معمولا به على الرغم من النقص الوارد ليس فقط في اللائحة الداخلية بل أيضاً في نص صريح في القانون »

( المادة ١٠٥ من قانون المالية الصادر في سنة ١٩١٣ ) . وهذا هو دليل جديد على قوة فائدة القيود التي تحاول السلطات غير الدستورية أن تنفذ بها لثائق مناليتها في تصرفاتها .

Cette pratique résiste non seulement à la prohibition du règlement, mais encore à la prohibition formulée par la loi elle-même (Art. 105 de la loi de finances de 1913). Elle illustre la vanité des dispositions que les autorités sans contrôle s'imposent à elles-mêmes pour réprimer leurs propres abus.

(J. Barthélemy—Traité Élémentaire de Droit Constitutionnel, p. 626).

فيمكن إذن القول بأن ما يميل به في فرنسا — على الرغم من تحريمه بمادة صريحة في قانون سنة ١٩١٣ ، وبمادة أخرى في اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسى — من إدراج أحكام تشريعية عامة في قانون المالية السنوية — هو إجراء لا يأخذ عليه من الوجهة الدستورية النظرة وإن كان محل اعتقاد مر وشديد .

يؤيد ذلك ما ذهب إليه العلامة دوجيه فيما يلى :

« إن حزم للزيادة المسمى على الأخص » قانون المالية « والتي يميز تحصيل الضرائب العامة وينظمه لمو قانون للمنى للمدى »  
 « كما أبدته . والبرلمان إنما يوافق عليه في الواقع صفة كونه للشرع ، فله إذن من الوجهة الدستورية أن يبدل أو أن يلقى فيه أحكاماً »  
 « أو أوضاعاً أقامها قانون آخر » .

La partie du budget qui porte plus particulièrement le nom de loi de finances et qui autorise et règle pour l'année la perception des contributions publiques est une loi au sens matériel, je viens de le montrer; le parlement, en la votant, agit vraiment comme législateur; il peut donc constitutionnellement modifier ou supprimer par elle des institutions ou des dispositions établies par une loi.

(L. Dugui) — Traité de Droit Constitutionnel, tome IV, p. 439.)

فلذا أجيز في فرنسا أن يتضمن قانون المالية السنوي أحكاماً تترسية عامة جاز من باب أولى أن يتضمن مواد من قبيل المادة التي أدمجت عندنا في مشروع قانون ربط للزيادة بفرض رسم أبولو على التركبات . ذلك لأن هذه المادة لها علاقة مباشرة بإيرادات الدولة . فهي تستولي الشرط المشار إليه في المادة ١٠٥ من قانون سنة ١٩١٣ بفرنسا والمادة ١٠٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسي . فلا اعتراض على إدراج مثلها في قانون للمالية هناك .

الاعتبارات التي تحول دون العمل بالنظم الفرنسية في مصر .

أولاً — « لقوانين الضرائب عندنا صفة الدوام ، أما في فرنسا وغيرها فلإنها موقوفة بالسنة للمالية »

على أنه لا يمكننا في مصر — كما سبق أن ذكرناه — أن نقيس على التبع في فرنسا وغيرها في هذه الأمور لعدة اعتبارات : منها أن دستور فرنسا وأغلب الدساتير الأوروبية ، تنص على أن الضرائب تفرض لسنة واحدة . ولا بد من أن يرض أمرها على البرلمان في بدء كل سنة مالية . وليس للحكومة أن تستمر في تحصيل ضريبة منها إلا بعد الحصول على إجازة صريحة من البرلمان ، تتجدد تلك الإجازة في كل سنة .

فلنرسم الصادر في فرنسا في ٣١ مايو سنة ١٨٦٢ يضى بذلك ، يقول :

Aux termes de l'article 35 du décret du 31 mai 1862 sur la comptabilité publique, les impôts de répartition sont consentis pour un an; tous les autres impôts peuvent l'être pour plusieurs années; les lois annuelles de finances en autorisent chaque année la perception.

والدستور البلجيكي يحذو حذوه فيقول :

Les impôts au profit de l'Etat sont votés annuellement. Les lois qui les établissent n'ont de force que pour un an si elles ne sont renouvelées.

والدستور الهانغاركي يقول :

Les impôts ne peuvent être perçus avant le vote de la loi de finances.

والدستور النرويجي يقول :

Le Storting a le pouvoir d'établir les impôts, taxes, douanes et autres charges publiques, lesquelles ne peuvent rester en vigueur plus d'un an, si le Storting ne les renouvelle expressément.

وإننا نرى على ضوء هذه النصوص أن البرلمانات في أغلب البلاد لا تحف اختصاصاتها المالية عند حد الوافقة على الزيادة سنوياً بل تتصد إلى الوافقة على الضرائب سنوياً . وهذا ليس غريباً إذ أن الحفاظ على إنشاء النظام المالي العصري كلف على الأخص رغبة الشعوب في أن تكون سلطة فرض الضرائب في يد ممثليها دون غيرهم .



ويقول العلامة بارتيليمي في ذلك :

Le droit constitutionnel moderne est sorti de la prétention des peuples arrivés à un certain degré d'éducation politique d'être consultés dans la personne de leurs représentants sur les impôts que le roi avait l'intention d'exiger d'eux.

لذلك يجب في أغلب بلاد العالم أن يصدر في كل سنة قانون لا يقتصر فقط على ربط ميزانية الدولة — كما هي الحال في مصر — بل يتناول أيضاً شئ شؤون الضرائب والرسوم وكل ما يتصل بإيرادات الدولة ومصرفاتها من قريب أو بعيد . فلابد والحالة هذه من الصرض بال تعديل أو الإبقاء إلى القوانين والنظم القائمة ولا بد بالتالي من أن يتضمن قانون المالية (loi de finances) أحكاماً تشريعية تستلزمها الضرورات المالية وتستوجب إعادة النظر في جميع الضرائب في كل سنة .

أما الدستور المصري فقد خرج في هذا الشأن على غيره من السانير المصرية إذ أنه لم يأخذ ببداً سنوية الضرائب . فالضرائب عندنا مربوطة بقوانين لها صفة السوام والاستمرار . وتظل معمولاً بها طلالاً أنها لم تعدل بقوانين أخرى . وسواء أأدرجت في الميزانية العامة للدولة الاعنادات الخاصة بها أم لم تدرج ، فالمحكومة تستمر في تحصيل الضرائب على أساس القوانين الباعثة القائمة لا على أساس أرقام الميزانية .

ثانياً — « لا مؤتمراً في فرنسا أو بلجيكا عند الخلاف »

« على باب من أبواب الميزانية »

وكثيراً ما يقع الخلاف بين المجلسين في فرنسا وفي غيرها على باب من أبواب الميزانية أو حكم من أحكامها . وقد يستحكم الخلاف ولكن لا وجود هناك لنظام جمع المجلسين في مؤتمر بل يطال الشروع حاراً بين المجلسين إلى أن يهتدى المجلسان إلى حل توافق عليه أغلبية كل منهما .

أما في مصر فالأمر على غير ذلك تماماً لأن الخلاف على باب من أبواب الميزانية يؤدي إلى عقد مؤتمر ، فلا عمل لأن يقاس العمل هنا بالعمل هناك .

ثالثاً — « يجب إقرار قوانين الضرائب وإصدارها قبل إدراج »

« الاعنادات الخاصة بها في الميزانية »

من المعلوم أن البرلمان المصري يبدأ نظر الميزانية بفحص أبوابها واعنادها باباً باباً . فإذا ما أتميز كل مجلس اعتاد جميع أبواب الميزانية بلا استثناء امتثل إلى النظر في مشروع القانون يربط الميزانية وهو قانون القرض منه — كما يستفاد من عنوانه — يربط أبواب الميزانية يضما بعد اعتاد كل باب على حدة .

فنتحتم والحالة هذه الإبقاء بيث الأبواب في الشروع في بحث مواد القانون ، وذلك لأن كل قرار يتخذه المجلسان في شأن أبواب الميزانية يؤثر حتاً في البلع الإجمالي الذي يرد في القانون الذي يصدر يربط الأبواب ببعضها .

وإتانا نتجزع عن أن نذكر — والحال ما ذكر — كيف تؤثر مواد قانون الميزانية في أبوابها ، في حين أن بحث الأبواب واعنادها والعمل بها باباً باباً يسبق بحث المواد ولا يتلو .

أفلا يكون من المنطق المحكوس اعتاد باب إيراد من ضريبة قبل اعتاد المادة التي قد تفرض هذه الضريبة بالتات في مشروع قانون ربط الميزانية ؟

إن الوضع الصحيح للأمر هو أن تدرج مثل هذه المادة في قانون مستقل يقرر ويصدق عليه من الملك وينشر في الجريدة الرسمية إيداعاً بالعمل به قبل اعتداد الباب الخامس به في البرازية .

\*\*\*

إرجاء النظر في بعض مواد قانون البرازية موثقاً بطريق التجزئة طبقاً للمادة  
١٠٤ من الدستور والمواظقة على بقية مواد القانون

على أنه إذا رأت الحكومة أن هناك ضرورة ومصلحة في تضمين مشروع القانون ربط البرازية مادة بفرض ضريبة جديدة تستلزم موازنة البرازية ، ورأى أحد المجلسين أن لهذه المادة من الأثر ما يستدعي بحث أحكامها وقتاً طويلاً لتكوين رأى سليم فيها وأنه في الوقت نفسه لا بد من إقرار مشروع القانون ربط البرازية لما له من صفة الاستعجال ، فإن الدستور أوجد علاجاً لهذه الحالة بالذات في مادته الرابعة بعد المائة ونصها :

« لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . والمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيها يقصد من التعديلات » .

وبهذه الطريقة التى نص عليها الدستور يمكن للمجلس أن يلجأ إلى التجزئة فبرجى النظر في المادة موضع البحث دون سواها ويعتمد قانون ربط البرازية في الوقت المناسب . ومآل هذه التجزئة إيقاف أخذ الرأى على الجزء الفصول والتصرع بأن هذا الجزء لم يرفض ولم يقبل ، وإنما هو قد أصبح خارجاً عن التصريح للتمدد . وهذا الإجراء لا غبار عليه إذا اتبع في القوانين المالية ، فإنها قوانين مستعجلة ولا مانع من إرجاء ما قد يرد فيها من المسائل للشقة لبحث آخر مستوف ، لا سيما وأن هذه القوانين لا تربط في العادة بين مختلف أجزائها رابطة مبدأ مشترك . أما القوانين المادية الأخرى فقد لا يحسن فيها اتباع هذه الطريقة :

أولاً — لأنها لا تكون في العادة مستعجلة .

ثانياً — لأنه يكون بين مختلف أجزائها صلة الارتباط التى لا يمكن معها فصل بعضها عن بعض من غير إخلال بروحها ومبرهاها (راجع البند ٥٦٥ من كتاب الأوضاع البرلمانية ، ص ٢٨١) .

قد يترتب على هذا الإجراء خلاف بين المجلسين ، فيرى أحدهما اعتداد مشروع قانون البرازية كما هو مقدم من الحكومة ، ويرى الآخر رفض إحدى مواد أو استبعادها موثقاً بطريق التجزئة السالف ذكرها ، وهذه تؤثر ولا شك على البلغ للدرج في باب من أبواب البرازية . فهل تطبق المادة ١٦٦ من الدستور على هذه الحالة ، وما هو مدى تطبيقها ؟

بيان ذلك واضح في الإجابة على السؤال الثانى .

\*\*\*

نتقل الآن إلى الكلام على السؤال الثانى ، وهو :

وهل إذا وقع الخلاف بين مجلسي البرلمان على تلك المادة  
يخضع هذا الخلاف لحكم المادة ١٦٦ من الدستور فينقد المؤتمر البرلماني ؟

تنص المادة ١٦٦ من الدستور على ما يأتى :

« إذا ما استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب البرازية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة . ويصل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

وأول ما يلاحظ على هذه المادة أنه يجوز تعديلها بقانون عادى ، حكمها موقت ويترقب صدور قانون يسلها ، وهذا على أظهر ما يكون في النص الفرنسى للمادة التى مطلعه :

وهذا التعبير قاطع بأن المادة ١٦٦ من الدستور بقاؤه مرهون بإرادة البرلمان وليس لها قوة ما تثيرها من مواد الدستور التي لا يمكن تعديلها إلا بشروط خاصة شديدة والتي يجب على المجلس احترامها — بل لها فقط قوة القوانين العادية ما دام أنه يمكن للبرلمان تعديلها بقانون عادي .

ومن الجلي أنه يجوز لمجلس الشيوخ أن يوافق على اقتراح مشروع قانون يقدمه أحد أعضائه بتعديل أحكام هذه المادة على الوجه الذي يراه .

ومن المعلوم أنه ليس في الدستور الترنسي ، ولا في الدستور البلجيكي ، ولا في غيرها من دساتير البلاد العريقة في الحياة الدستورية حكم يقابل حكم المادة ١١٦ من دستورنا . فلا يقرر هناك نأب من أبواب اللوائية — وبالأولى لا تقرر مادة من مواد قانون المالية — إلا بموافقة كل من المجلسين على حدة . فإذا استعمل الخلاف بينهما فلا يعقد مؤتمر ، ولا يفضل رأى مجلس على رأى الآخر . ولا سبيل إلى حل أى خلاف إلا بتفاهم المجلسين وعجالة كل منهما للآخر بنية أن يتقابلا عند حل وسط . وقد عمل بهذا النظام منذ وجدت تلك البرلمانات إلى الآن ، ولا تزال الأمور تسير في ظله على خير ما يرام .

هذا وإننا نرى الرجوع إلى محاضر لجنة الدستور أن النص الأصل الذي تطور فأصبح المادة ١٦٦ من الدستور كان كالآتي :

« إذا استعمل الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الميزانية أتبع في العام الجديد ما كان مقررأ في شأنها في الميزانية القديمة . غير أن الخلاف في المحسب السنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين عشرين بيئة مؤتمر وبالأغلبية المطلقة للحاضرين » .

( ص ١٤٥ من محاضر لجنة الدستور ) .

ويستنتج من هذا أن نية واضعي الدستور كانت أن يكون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين لنقض الخلاف في السنين المحسب الأولى فقط ، وذلك لأنه :

« قد لاحظت اللجنة الفرعية أن البلاد في المحسب السنين الأولى في حاجة إلى وضع أساس ثابت لميزانياتها ، ولذا قررت على سبيل الاستثناء عرض الخلاف على المجلسين في هذه السنة فقط » .

( محضر جلسة لجنة الدستور في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ص ٦٦ ) .

ولم يخف على أعضاء لجنة الدستور ما في عرض الخلاف على المؤتمر من أختياف على حقوق مجلس الشيوخ . فقد جاء في محضر الجلسة المذكورة على لسان حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا أنه :

« لا شك أن جميع المجلسين فيه إهدار لمجلس الشيوخ نظراً لتفوق مجلس النواب في العدد » .

وجاء على لسان حضرة صاحب السعادة عبد على عوفه باشا أن :

« اجتماع المجلسين يؤدي إلى تغلب مجلس النواب دائماً لأنه أكثر عدداً ، فالأقترح يؤدي في الواقع إلى إلغاء مجلس الشيوخ » .

لهذه الأسباب رأى لجنة الدستور أن تقرر أنه لا يلجأ إلى عقد المؤتمر إلا في المحسب السنوات الأولى بعد العمل بالدستور ، وذلك لأن البلاد في هذه الفترة تحتاج إلى وضع أساس ثابت لميزانياتها .

ورؤى فيما بعد أن يستبدل بهذا التقيد قيد آخر هو أن يظل حكم المادة ١٦٦ من الدستور قائماً « إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

ولا فتوتنا الإشارة إلى أن هذه المادة أدرجت في الباب السابع من الدستور « أحكام خاصة وأحكام وقتية » .

فنستنتج من كل ما تقدم :

( ١ ) أن حكم المادة ١٦٦ هو من الأحكام الوقتية لا الأحكام الدائمة ، وقاؤه رهن بإرادة مجلسي البرلمان اللذين لها تعديل المادة بقانون عادي .

( ٢ ) إن مبدأ هذه المادة هو مبدأ استثنائي فيه أختياف على حقوق مجلس الشيوخ ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع في تطبيقه . والواجب المحتوم على مجلس الشيوخ هو أن يسهر على الحد من تطبيق هذه المادة لأن في التوسع فيها إهداراً له وإلغاء فعلياً لوجوده .

مدى تطبيق المادة ١٦٦ من الدستور .

تنص المادة ١٦٦ على ما يأتي :

« إذا استعجّل الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ... » .

وتنص لمادة ١٣٨ على ما يأتي :

« الميزانية الشتملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لتنصها واعتمادها » .

وتقرر الميزانية باباً باباً .

والمادة ١٤٢ :

« إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل انتهاء السنة التالية يسمل بالميزانية التقديرية حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .

« ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً » .

والمادة ١٣٤ :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال والرسوم إلا في حدود القانون » .

والمادة ١٠٤ :

« لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه لمدة فائدة ... » .

والمادة ١٠٦ :

« ... وأما فيما يخص بالقوانين فإن الآراء تعطى دائماً بالمراداة على الأعضاء ، بأصواتهم وبصوت على » .

والمادة ٢٥ :

« لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » .

والمادة ٣٦ :

« تكون القوانين نافذة ... بإصدارها من حائب الملك . ويستغاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية » .

إننا أوردنا كل هذه النصوص لأن الدستور وحدة متماسكة ، لا تبدوكل مادة منه واضحة جلية إلا إذا وضعت في إطار من باقي المواد .

ويستفاد من الأحكام التي ذكرناها أن هناك من جهة قوانين ذات مواد ومن جهة أخرى ميزانية ذات أبواب .

وأبواب الميزانية تعرض على البرلمان « للنقض والاعتاد » وهي مستقلة بعض الشيء عن بعضها لأنه يمكن العمل بالأبواب التي أقرها البرلمان باباً باباً وأولاً بأول . ولا يشترط لذلك تصديق الملك . إنما تصح أبواب الميزانية سالمة للعمل بها بمجرد إقرار المجلسين لها ، دون أن يكون ذلك بالمراداة بالاسم ودون أن يلقى التنفيذ على تصديق الملك عليها وإصداره بإياها ثم ينشرها في الجريدة الرسمية .

أما القوانين فمن البديهي أن موادها لا تنفذ أولاً بأول بعد إقرارها مادة فائدة بل لا بد من انتظار موافقة كل من المجلسين على القانون في مجموعه ابتداء بالاسم . ولا قوة لها إلا بعد تصديق الملك عليها وإصداره بإياها .

فاقرئ كير إذن بين « مواد القوانين » وبين « أبواب الميزانية » . والفرق كبير أيضاً بين « قانون الميزانية » — الذى يوجب أن يوافق عليه المجلسان بالتدء بالاسم — ويجب أن يرض على الملك للتصديق والإصدار — ولا يمكن العمل بمواده مادة مادة أولاً بأول ، وحسبته في ذلك حكم غيره من القوانين وبين أبواب الميزانية التى تعرض على البرلمان « للنقض والاعتداء » ويمكن العمل بما يقر منها أولاً بأول ، دون تصديق من الملك أو عرض في الجريدة الرسمية .

يتضح مما تقدم أنه لا يمكن مجال من الأحوال الجمع في الحكم بين « قانون الميزانية » وبين « أبواب الميزانية » قانون الميزانية هو كتلة من الأوامر والتواهي من عمل السلطة التشريعية التى يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب . ويعرض على كل مصرى العلم بكل ما جاء به أسوة بغيره من القوانين ، بينما أن أبواب الميزانية هى مجموعة من الأرقام المستقلة عن بعضها التى تخص الإدارة الحكومية ولا دخل للجمهور فيها ، بدليل أنه يمكن العمل بها مؤقتاً دون تصديق من الملك ولا نشر في الجريدة الرسمية .

قانون الميزانية كغيره من القوانين يمكن أن يعلق حقوقاً والتزامات جديدة بينما أن « أبواب الميزانية » ما هى إلا أرقام خضت واعتمدت . وليس في اعتداد هذه الأرقام إنشاء لحقوق أو التزامات ترضى على الجمهور . وقد يعمل بها مؤقتاً قبل تصديق الملك عليها بصفته متولياً جزءاً من السلطة التشريعية . وقبل النشر أى قبل إحاطة الجمهور علماً بها . وهذا دليل قاطع على أن إقرار أرقام أبواب الميزانية هو عمل من الأعمال الترتيبية على الهيئة التى للبرلمان على مصالح الدولة . ولا يمكن أن يسع ما للشعب من حقوق أو من واجبات ، لأن الحقوق أو الواجبات أو الضرائب لا تفرض إلا قانون يصدق عليه وينشر . بينما أن أبواب الميزانية إنما تفحص وتحدد الموافقة على إجراء المصروفات اللازمة للدولة ، وعلى تصديرات الضرائب التى تحصل تنفيذاً للقوانين القائمة ، فهو عمل ليس له مت الخطر ما للقوانين .

وهذه هى البادى التى أخذ بها في مصر منذ العمل بالدستور . من ذلك أنه جاء على لسان أحد وزراء المالية السابقين في أثناء مناقشة ميزانية سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

معالي وزير المالية — تضع وزارة المالية ميزانية الإيرادات على قاعدة الضرائب المرسومة بموجب قوانين فاعلة لا يملك وزير المالية تغييرها ، فالضريبة لا تقبل المناقشة عند نظر الميزانية من حيث الأساس الذى يثبت عليه وهو تلك القوانين التى فرضتها ، وإنما يجوز المناقشة إذا وجدت في الإيرادات أقسام ليست مبنية على قانون .

وهذا صحيح على الأخص في مصر حيث تفرض الضرائب بقوانين لها صفة العوام ولا يلقى تنفيذها على التصديق على الميزانية السنوية . والحال على عكس ذلك في فرنسا وبلجيكا وغيرها حيث لا تفرض الضرائب إلا لسنة واحدة قابلة للتجديد كما أسلفنا .

نخرج مما تقدم بنتيجة هى أنه لا يمكن الخلط بين « مواد قانون الميزانية » أو غيره من القوانين ، وبين « أبواب الميزانية » . فإن وقع الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية أى على اعتداد رقم للمصروفات أو تقدير رقم للإيرادات عمل بالمادة ١٦٦ من الدستور طالما أنها باقية ، أما إذا استحكم الخلاف على مادة من مواد قانون الميزانية يراد بها إنشاء التزامات أو فرض صرائب فلا يمكن تطبيق المادة ١٦٦ — وقد سلف أنها مادة استثنائية مؤقتة وخطرة ولا يمكن التوسع في تطبيقها فلا أقل من التمسك بحرفيتها . فإذا اجتمع المجلسان هيئة مؤخر كان ذلك « لتقرير باب من أبواب الميزانية » أى للاتفاق على رقم لاعتداد يفتح لمصروف أو لتقدير يدرج لإيراد وليس لوضع مادة في قانون تفرض ضريبة جديدة أو تنهى التزاماً يسرى على الأفراد . فللمؤخر يوقف اختصاصه عند إقرار « باب » في الميزانية ولا يستند إلى إقراره « مادة في القانون » وشتان بين الأمرين .

على أننا في الواقع قد أضنا في البيان والشرح وأقنا الحجة على استحالة تطبيق المادة ١٦٦ عند الخلاف بين المجلسين على ما يلحق بالميزانية من قوانين .

ولقد كنا في غنى عن هذه الإطناف قد تعرض واضع الدستور المصرى للأمر وأصدروا فيه قراراً صريحاً حاسماً . فقد اقترح حضرة صاحب القام الرفيع على مصر باشا ( في الجلسة السادسة عشرة من جلسات لجنة الدستور ) أن يجتمع المجلسان هيئة مؤخر إذا وقع بينهما خلاف بشأن تقرير ضريبة أسوة بما يحدث بالقسبة للميزانية .

ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح بعد أن مجته وتبين لها خطره وما فيه من إهدار للمجلس التشريعي الأعلى . وإلى الطلع فضيل للناقشة التي دارت بهذا الشأن :

« حضرة على ماهر بك — أقترح أنه إذا اختلف المجلسان بشأن ضريبة فيحل الخلاف باجتماع المجلسين كما هو الحال بالنسبة للبريانية لأنه قد يترتب على ذلك الخلاف إيقاف إصلاحات هامة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — مسألة الضرائب لها أهمية خاصة . وقد توجد أغلبية من الثلاث مثلاً في أحد المجلسين فتقف حجر عثرة في سبيل الإصلاحات — لهذا أقدم رأى حضرة على ماهر بك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أسيف على هذا الاقتراح ألا يجتمع المجلسان إلا إذا طلبت الحكومة ذلك ، لأن الحكومة التي لها حق اقتراح الضريبة لها أن تتنازل عن طلبها إذا اقتضت بأدلة الرفض . فإذا لم تقتنع يكون لها أن تعرض الأمر على المجلسين .

حضرة على التلاوي بك — في هذا خطر كبير . لأن الوزارة لو كانت مستندة إلى غالبية مجلس النواب تؤيدها تجمع المجلسين يضيع قوة مجلس الشيوخ لأنه أقلية بالنسبة لمجلس النواب في العدد .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر رفض الاقتراح المقدم من حضرة على ماهر بك . »

أليس موضوع هذه المناقشة هو بذاته موضوع اليوم ؟

ثم أليس رفض الاقتراح فيه القول الفصل في هذا الموضوع ؟

نظن أن الأمر أصبح واضحاً وأن من حقنا أن نقرر النتيجة الآتية وهي :

### النتيجة

١ — إنه مهما قيل من الوجهة الفقهية الدستورية عن جواز إلحاق تشريعات بقانون ربط البريانية ، فإن إدماج مواد تفرص ضرائب جديدة لا يقاس عليه في مصر بما هو متبع في فرنسا للاعتبارات السابق ذكرها .

٢ — فلذا وافق المجلس على نظر هذه المواد فيجب أن يتم ذلك بطريق أو بآخر قبل إقرار « الإيرادات » .

وللمجلس دائماً أن يوافق على هذه المواد أو يعدلها أو يرفضها أو أن يرسم النظر فيها بطريق التجربة .

٣ — إن المادة ١٦٦ من الدستور تطبق فقط في حالة الخلاف على باب من أبواب البريانية ، ولا يجوز تطبيقها في حالة الخلاف على مادة من مواد قانون البريانية لأن هذه المادة استثنائية مؤقتة ، وفي تطبيقها على هذه الحال الأخيرة توسع في الاستثناء يترتب عليه إهدار لحقوق مجلس الشيوخ بالنسبة لنظر القوانين ؟

السكرتير العام لمجلس الشيوخ

من العرب

(١) يتطلب ضبط تقديرات الميزانية وتقديمها إلى البرلمان على الوضع السليم أن تكون المصروفات موزعة على الخدمات

العملة الأساسية، والمفاعية، والتنفيذية، والإدارية، والاجتماعية، والتجارية، والإنشائية، والصيانة.

وأن تقدم الاعتادات مشفوعة بتقرير عن الخدمات التي ستتحققها، والأسس التي وضعت عليها، وعلاقتها بالاعتادات

الأخرى، وسياسة الحكومة العامة، والمدة اللازمة لإتمام التنفيذ.

(٢) هل من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ الميزانية؟

### تقرير لجنة المالية

جلس التراب

### إعداد الميزانية

هذا، وما لا شك فيه أن إصلاح الإدارة المالية يقتضى تجديد نظام إعداد الميزانية.

وترى اللجنة أن تدرج في إعجاز الطريقة التي تسيير عليها وزارة المالية في بحث تقديرات المصروفات والإيرادات حتى تتبين

ما يتطلب إصلاحاً.

ففيما يخص المصروفات، تسلم الوزارة قبل شهر نوفمبر التقديرات التي وضعتها الوزارات والصالح المختلفة لتنفقاتها خلال السنة المالية للمثلة. وهذه التقديرات مقسمة — كما هو معلوم — إلى ثلاثة أبواب، أولها للمصاحات والأجور والمرتبات، وثانيها للمصروفات العمومية، وثالثها للأعمال الجديدة. وتقوم مراقبة الميزانية ببحث هذه التقديرات في مدة لا تزيد على شهرين، ويمكن القول بأن بحثها لينود البابين الأول والثاني لا يرتكن على أساس سليم، لأن مرجعها في التقدير إنما هو اعتادات السنة الحالية، أو متوسط اعتادات السنوات الثلاث السابقة. أما بحثها لينود الباب الثالث فإنه في الغالب يقوم على أساس من الساموة بينها وبين الوزارات والصالح المختلفة.

وفيما يخص الإيرادات، توضع تقديراتها دائماً على قاعدة متوسط ضرائب السوات الماضية، وعلى أساس اجتهدى فيما يتعلق بالموارد الأخرى، دون العناية الواجبة بدراسة المبادئ التي يقوم عليها توزيع الضرائب، والوسائل الاقتصادية الخاصة باستبطان الإيرادات.

وتكون النتيجة ما يلي:

أولاً - الحصول على موازنة حساسة.

ثانياً - عدم تحقيق العدالة في توزيع أعباء الضرائب.

ثالثاً - اضطراب تقديرات الميزانية، وعدم قيامها على أساس سليم.

يدل على ذلك ما يحدث كل يوم من فتح اعتادات إضافية وهزل اعتادات بتود إلى بنود أخرى، كما يدل عليه اختلاف الأرقام

التيائية في الحساب الختامي عن تقديرات الميزانية، وهو ما لا يجوز أن يقع.

وبهذه المناسبة، تذكر اللجنة أن « سير أوستين تشمبرلين » قال في خطاب له أمام مجلس العموم، إن هديراته للمصروفات في

ميزانية سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ كانت ١١٨٥ مليوناً من الجنيهات، وإن المصروفات فعلاً من واقع الحساب الختامي كان ١١٨٥ مليوناً من

الجنيهات، وإياه يفرغ بأنه لا يوجد وزير مالي آخر في العالم يحظى بعثل ما يحظى به من معاونة رشيده خذرة كاتلي يستند منها من مساعدته.

رابساً - إن الاعتادات المقدرة لا تتفق في أصلح الوجوه، وذلك راجع إلى عدم تنسيق الاعتادات المختلفة واختيار أحوج

للمرافق إليها.

وترى اللجنة بعد هذا البيان، أن ضبط تقديرات الميزانية، وتقديمها إلى البرلمان على الوضع السليم التي يجب أن تكون عليه،

والذي يمكن البرلمان من تحقيق رقابته المستتوية، ومن التفرغ من نظرها في الوقت المناسب، يتطلب ما يأتي:

أولاً — تبحث تقديرات للصروفات على أساس توزيعها على الخدمات العامة الآتية :

- ( ١ ) خدمات أساسية مثل المخصصات للملكية وديوان جلالة الملك والبرلمان .
- ( ٢ ) خدمات دفاعية ( وزارة الدفاع الوطني ) .
- ( ٣ ) خدمات تنفيذية مثل مجلس الوزراء وديوان عموم المالية .
- ( ٤ ) خدمات إدارية مثل مصلحة الأموال للقررة ووزارة الداخلية وفروعها .
- ( ٥ ) خدمات صيانة مثل مصلحة الكيمياء والليكانا والكهرباء والطرق .
- ( ٦ ) خدمات اجتماعية مثل التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة العامة .
- ( ٧ ) خدمات تجارية مثل السكك الحديدية والبريد وللطبعة الأميرية .
- ( ٨ ) خدمات إنشائية مثل مشروعات الري الجديدة وإصلاح الأراضي البور .

ثانياً — تنقسم الإدارة المالية التي ترافق وضع للبرانية وتقديراتها إلى أقسام كل منها يبحث خدمة أو اثنين من الخدمات السابقة الذكر .

ثالثاً — يشمل بحث البرانية أبوابها الثلاثة بالقياس إلى الخدمات العامة التي يجب تحقيقها .

رابعاً — يفرد قسم من أقسام وزارة المالية يبحث أبواب الإيرادات ، ودراسة وسائل الاستقطاب ، ووضع التقديرات الدقيقة الخاصة بتوزيع الأعباء .

خامساً — تقدم الاعتادات التي أقرتها وزارة المالية للبرلمان مشفوعة بقرارات شاملة لنتيجة بحثها ، والأسباب التي حملتها على الموافقة على هذه الاعتادات ، ويجب أن تشمل هذه التقارير بصفة خاصة شرحاً وافياً لقطب الآتية :

- ( ١ ) الخدمات التي ستتحققها .
- ( ٢ ) الأسس التي وضعت عليها التقديرات .
- ( ٣ ) المدة اللازمة لإتمام التنفيذ .
- ( ٤ ) علاقتها بالاعتادات الأخرى .
- ( ٥ ) علاقتها بسياسة الحكومة العامة .

على أن اللجنة لا يفوتها أن تشير إلى الجهود التي تبذل في تيوب البرانية وتنسيقها ، فقد أدخلت وزارة المالية على الباب الأول تعديلاً توخى فيه الوضوح والاختصار مع عدم الإخلال بإيراد التفاصيل الجوهرية لتوزيع الوظائف .

أما في الباب الثاني فقد أفردت لاعتاد الأجور بنوداً مستقلة ، مما يؤدي إلى إحكام الرقابة على التصرف فيها وعلاج ما قد يمكن أن يساء استعماله من تعيين موظفين على اعتادات مخصصة للصيانة أو لأعمال أخرى .

\*\*\*

وإن اللجنة تشتر أعني الشعور بأن عليها واجباً أساسياً ، أن ترافق تنفيذ البرانية في الحدود الواضحة التي رسمتها ، ويزيد من شعورها بهذا الواجب ، ومن مسؤوليتها للترتبة عليه ، ما يفرضه التقفية الدستوري جيز « Jéze » إذ يقول :

« أصبح من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ للبرانية » .

.....

.....

.....

.....



### حضره صاحب المال حسين سري باشا ( وزير المالية ) :

#### المسألة الخامسة — نظام إعداد الزانية

شرحت اللجنة في تقريرها الطريقة للجنة الآن في بحث تقديرات المصروفات والإيرادات ثم بينت الطريقة التي تراها واجبة الاتباع . وقد ذكرت في شرحها للطريقة الحالية أن بحث بندو البابين الأول والثاني لا يرتكن على أساس سليم ، لأن مرجع التقدير إنما هو اعتادات السنة الحالية أو متوسط اعتادات السنوات الثلاث السابقة ، أما بحث بندو الباب الثالث فإنه في الغالب يقوم على أساس من التساوية بين مراقبة الزانية والوزارات والمصالح المختلفة .

فما يتعلق بالباب الأول أفطن أن اللجنة توافق على أن تعديل اعتاداته تعديلًا يخفف من عبء — وهو ما نسى إليه جميعاً — لا يمكن أن يكون إلا إحدى وسيلتين أو كليهما معاً : الوسيلة الأولى تخفيض مستوى الماهيات ، والوسيلة الثانية قصص عدد الوظائف . فاما تخفيض مستوى الماهيات فهو ينفذ في تقديرات الزانية عن طريق تعديل الكادر الذي تحدثت اللجنة بمزاياه ، وأما قصص عدد الوظائف فقد روعي في الشروع المروض بين أيديكم بحذف الوظائف الحالية التي أمكن الاستغناء عنها ، وهو ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها بإشارة الارتجاع .

وأما فيما يخص تقدير اعتادات الباب الثاني فإن الطريقة النبية الآن وهي منح الاعتادات على أساس المصروف الفعل مع مراعاة العوامل الجديدة هي بوجه عام أسلم طريقة يمكن اتباعها . ذلك لأن التصرف في هذه الاعتادات موكول لا إلى وزارة المالية بل إلى الوزارات والمصالح المختصة . فهذه الأخيرة هي التي تستطيع تحقيق الوفرة فيها بتعديل نظام العمل ذاته إن كان هناك محل للتعديل ، ومع ذلك فإن وزارة المالية لم تغفل داعي الاقتصاد وتدخلت في تحقيق هذا الوفرة بخفضت اعتادات الباب الثاني بنسبة مئوية لإثراء الصالح بالعمل على سلوك الأبواب المؤدية إلى تحقيق هذا الوفرة ، ولم تكف بذلك بل أرادت بإجراءات أخرى تلخص فيما يلي :

( ١ ) تخفيض الإعانات الممنوحة لبعض الأندية والجمعيات بنسبة ١٠٪ أو تزيد .

( ٢ ) تخفيض اعتادات الأثاث والثروة إلى النصف حيثما كان ذلك مستطاعاً .

( ٣ ) تعديل أساس تقدير اعتادات للتقريرات بخفض نسبة الاحتياطي .

في الباب الثالث ، ومن المسلم به أنه ليس هناك من أساس يمكن لتقرير اعتادات هذا الباب غير التقدير المباشر ، وبما في تعديل نصيب كل مصلحة من هذه الاعتادات الأهمية النسبية للأعمال التي تقوم بها ، وهي أهمية غير ثابتة بل تخضع للظروف ، فقد كانت تغطي أولاً مشروعات الري الكبرى ، ثم تطورت الحال فأصبحت مشروعات الدفاع هي التي تحتل الآن بأكثر صيب ، مع مراعاة تخصيص الاعتادات اللازمة للصحة والتعليم والشؤون القروية وغيرها من المرافق بدرجة أهمية هذه الأعمال نسبيًا ، وبقدر ما تستطيع طائفة المراقبة وقدرة الوزارة أو المصلحة المختصة على الإخفاق .

وعلى أية حال فقد جرت العادة بأن يكون تحديد هذه الاعتادات بالاتفاق مع الوزارات المختصة ، فليت المسألة مسألة مساومة ، إنما هي توفيق بين مختلف الاعتبارات وقانون يوجبه التضامن الوزاري .

هذا فيما يخص بالمصروفات ، أما فيما يخص بالإيرادات فقد ذكرت اللجنة أن تقديراتها توضع دائمًا « على قاعدة متوسط ضرائب السنوات الماضية » وعلى أساس اجتهد في إطلاق المولد الأخرى دون النابة الواجبة دراسة للبادي التي يقوم عليها توزيع الضرائب والوسائل الاقتصادية الخاصة باستيعاب الإيرادات » .

وأرجو أن أقت النظر في هذا الصدد إلى أن الإيرادات التي يتضمنها مشروع الميزانية تحصر إما في إيرادات مقررة فعلاً وإما في إيرادات جديدة . فأمّا الإيرادات المقررة فعلاً فلا يمكن تقديرها إلا على الأساس الذي تنبئه الآن ، وهو المبالغ المستحقة فعلاً فيما يخص بالضرائب المباشرة والمبالغ المحصلة في السنوات الماضية فيما يخص بالضرائب غير المباشرة وغيرها من أبواب الإيرادات ، هذا مع مراعاة العوامل الاقتصادية الطارئة بطبيعة الحال . ويسرى أثر أقرر أن تقديرات الإيرادات كانت قريبة إلى الواقع بأقصى قدر استطاع كما يتضح من البيان الآتي :

التقدير	المحصل	
جنيه	جنيه	
٣٥٠١٥٣٢٦٠	٣٥٠٥٠٢٨٥٤	١٩٣٧ - ١٩٣٦
٣٦٩٩٢٨٢٠	٣٧١٤٨١١١	١٩٣٨ - ١٩٣٧
٣٨٩٩٧٠٠٠	٣٧٦٢٠٢٦١٠	١٩٣٩ - ١٩٣٨

أما تفصيلات هذه التقديرات بأياً بآياً ، فبينة بالجدول الذي أودعه لأن مكتب المجلس ، ويظهر منه أن السبب في زيادة التفاوت بين التقدير والمحصل في السنة الأخيرة يرجع الجزء الأكبر منه إلى تقدير إيرادات الضرائب الجديدة لأول مرة .

أما عن الإيرادات الجديدة واستنباط موارد مستعده ، فأرجو ألا ينسب عن البال أن حرية الحكومة المالية لم تتحقق إلا منذ عهد قريب ، وأنها في خلال هذه الفترة الوجيزة استعملت هذه الحرية إلى حد لم تنج فيه من الانهيار إلى حد وإن باطلا بالإسراف ، ولا أظن أن هذه الفترة التي مضت تتسع لاستنباط موارد أكثر مما عرضته الحكومة . وإن فليس من الإنصاف القول بأن هناك إنغفالا لدراسة المبادئ التي يقوم عليها توزيع الضرائب وعدم تحقيق العدالة في هذا التوزيع ، وهو إحدى النتائج التي انتهت إليها اللجنة من عرضها لطريقة إعداد الميزانية .

وهناك تيجتان أخريان استخلصهما اللجنة من بحثها لطريقة للجنة ، وأولاهما الحصول على موازنة حافية ، وهنا أرجو أن يسمح لي بالتصرح بأن هذه الموازنة الحافية هي القارة التي يجب على كل وزير للسالية أن يعمل على تحقيقها من وضع تقديرات الميزانية ، أما إذا كان المراد هو ما أشارت إليه اللجنة في تيجتها الأخرى وهو اضطراب تقديرات الميزانية بدليل فتح اعتادات إضافية وقل اعتادات بتود إلى بتود أخرى واختلاف الأرقام النهائية في الحساب الختامي عن تقديرات الميزانية ، إذا كان هذا هو المراد ، فيلاحظ أولاً أن فتح الاعتادات الإضافية لا يعتبر عيباً بل هو مفروض ومتوقع بدليل أن الدستور نفسه قد احتاط لافرض صراحة عليه ، وبدليل أنه لا توجد دولة لا تفتح فيها اعتادات إضافية . والواقع أنه ما دامت تقديرات المصروفات توضع لمدة سنة كاملة ، وما دام في غير المقدور التنبؤ تنبؤاً تاماً بما سيوقع في المستقبل فعلاً ، وما دامت تحدث ظروف طارئة لم تكن في الحساب فلا مفر من الانتحاء إلى فتح اعتادات إضافية ، وهذه الاعتادات لا تمنع إلا بعد اعتاد البرلمان لها ، فواقته على فتحها إقرار منه بضرورتها .

أما النقل من بند إلى بند فلا يمكن أن يعد عيباً لأن تقسيم المصروفات لا يمكن أن يصل إلى التفصيلات الدقيقة ، ولذلك اكتفى الدستور في مصر وغير مصر باعتاد البرلمان للميزانية بأياً بآياً ، أما تقسيم الباب الواحد إلى بتود مختلفة فهذا أمر يسي السلطة التنفيذية ، وقد تركت لها حرية النقل فيما بين هذه البتود اعترافاً من المشرع باستحالة تحديد اعتادات كل بند منها تحديداً حاصلاً لا سبيل إلى تجاوزه .

وأخيراً يلاحظ أن تقديرات المصروفات لا تختلف كثيراً عما يسفر عنه الحساب الختامي ، كما يسرى أن أعلن ذلك بالرغم من فتح الاعتادات الإضافية كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	حصة ريفد البريانية	حصة للتصرف
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٣٥١٥٠٠٠٠٠٤٢	٣٤١٩٢٠٣٨
١٩٣٧ — ١٩٣٨	٣٦٩٩٢٠٨٢٠	٣٦٩٩٢٠٣٧٨
١٩٣٨ — ١٩٣٩	٤٢٢٩٧٠٠٠	٤٠٣٩٣٣٤١

أما تفصيلات هذا البيان بابا بابا ، فأودعها الآن مكتب المجلس .

ونقطة نتيجة رابعة يشتمل عليها تقرير اللجنة ، وهي أن الاعتادات المقدرة لا تتفق في أسلم الوجوه ، وصعب على التسليم بهذه الملاحظة لأن الوجوه التي تمنح فيها الاعتادات تعرض على البرلمان ويقرها ، فإن لم تكن هذه الوجوه هي أصلها لما أقدم البرلمان على إقرارها .  
أنتقل بعد ذلك إلى بعض ما أشارت اللجنة إلى وجوب مراعاته في إعداد البريانية :

( أولا ) تقسيم الإدارة المالية التي تراقب وضع البريانية وتقديراتها إلى أقسام كل منها يبحث خدمة أو اثنين مع أفراد قسم خاص لبحث أبواب الإيرادات .

وأرجو أن تسمح لي اللجنة بأن أقرر بأن هذا هو الواقع فضلا ، وإذا لم يكن هناك تضخم للألقاب والوظائف فأعتقد أن اللجنة توافق على أن هذا مما يعمد لوزارة المالية .

( ثانياً ) يشمل بحث البريانية أبوابها الثلاثة بالقياس إلى الخدمات العامة التي يجب تحقيقها .

والأصح أن هذا هو عين التبع ، فكلما قدم إلينا اقتراح بإنشاء خدمة جديدة ، يخص هذا الاقتراح من جميع نواحيه بحيث لا تدرج اعتاداته في البريانية إلا بعد التهديب والتصمية بما لا يدع مجالاً لنفط آخر . ولو قوتت الاعتادات التي تدرج في المشروع بالتحقق التي تقدم بها المصالح لظهر اللون شامعا وتبين أثر البحث الذي تقوم به وزارة المالية .

( ثالثاً ) إرفاق الاعتادات التي تقرها وزارة المالية بتقارير شاملة لنتيجة بحثها والأسباب التي جعلتها على الموافقة على هذه الاعتادات . وهذا أيضا هو الواقع فضلا ، فاليانات الرقية اكل مشروع مينة تفصيليا في البريانية وشرحها موجود في الذكرة المرافقة لمشروع البريانية وفي المذكرات الخاصة الأخرى التي تقدمها الوزارة إلى لجنة المالية بكل من مجلسي البرلمان .

والمفهوم والواقع أن اللجنة تصل فوق هذا بمختلف الوزارات والمصالح وتحصل منها على كل ما تريد من بيانات ومعلومات .

بعد هذا ختمت اللجنة ملاحظاتها واقتراحاتها الخاصة بنظام إعداد البريانية بإبداء شعورها « بأن عليها واجباً أساسياً أن تراقب تنفيذ البريانية في الحدود الواضحة التي رسمتها » واستندت في ذلك إلى ما يقرره الفقيه الدستوري « جيز » من أنه قد أصبح من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ البريانية .

ولا يسعني أن أمر بهذه المباراة دون التعقيب عليها ، وكنت أود لو أوضحت اللجنة المقصود من هذه المراقبة ، أي مراقبة خلال التنفيذ أم المراقبة العادية الموقوفة للبرلمان ؟

فإذا كان المقصود هو المراقبة العادية فهذا ما يجري الآن فضلا عن طريق فحص الحساب الختامي وبحث الاعتادات الإضافية . أما إذا كان المقصود هو مراقبة التنفيذ أثناء سيره خلال العام ، وهو ما قد يفهم من العبارة المنقولة عن « جيز » فأرجو أن يسمح لي بملاحظة أن هذا النظام متبع في فرنسا لأسباب خاصة استمدت وضع تشريع خاص .

حضرات النواب المحترمين :

هذه ملاحظات رأيت من واجبي إبداءها على مسائل يسيرة في تقرير اللجنة الذي حوى مع ذلك من جليل الأبحاث في شرح حالتنا الاقتصادية ومن الإحاطة بشؤون إدارتنا المالية ومن الآراء لعلاج عللنا الاجتماعية ما يجعله بحثي مرجحاً قبال لكل مفكر في أمور

الإصلاح لهذا البلد ، فإذا كنت في ختام حديثي أكرر التهنئة للجنة ولحضرة مقررها على توفيقهم في إعداد هذا القرار النفيس ، فإنني بذلك إنما أؤذي واجباً يسرى أن أقوم به ، ولعل خير ما أعبر به عن تخديري التصريح بأن هذا القرار بكل ما تضمنه من مقترحات وآراء سينال مني أكبر عناية وأعظم اهتمام .

(تصفيق حاد) .

(في ١٣ مارس سنة ١٩٤٠) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي (للقدر) :

.....  
.....  
.....  
.....

هذا ، ولم يخص اللجنة نظام إعداد للزيارة بنائيتها وتحكيميا ، إلا حين تبينت ما في هذا النظام من وجوه يجب إصلاحها ، أشارت إليها في تقريرها ، وحاولت أن تساهم في علاجها بنصيب .

وإن اللجنة لم تقصد بما أشارت إليه أن تنق وجود نظام وزارة المالية لإعداد للزيارة وبمقت تدبيراتها ، وإنما كان قصدها أن تقرر أن هذا النظام القائم يوزع التميز والتجديد والإفادة من جميع الجهود .

إن حضرات النواب المحترمين ليجدون في مشروع ميزانية وزارة المالية ذاتها في الصفحة السابعة والخمسين ، ثلاث عشرة وظيفة جديدة لمصلحة النطق ، من بينها أربع من الدرجة الخامسة ، وثلاث من السادسة ، وإلهم ليجدون في ذات الصفحة تحت عنوان « وظائف زائدة على الحاجة وتلقى عند خلوها » وظيفتين لمساعدتي مفتشي مالية من الدرجة الخامسة ، ووظيفة رئيس حسابات مصلحة الناجم ، من الدرجة السادسة .

وقد كان يمكن أن ينتفع بمثل هؤلاء الموظفين الزائدين على الحاجة في شغل ثلاث من الوظائف الجديدة ، وإنشاء الوظائف الزائدة على الحاجة مباشرة دون انتظار خلوها .

وهذا مثل آخره لحضرات النواب المحترمين ، دليلاً واحداً من مئات الأدلة ، على حاجة الأداة الحكومية والإدارة المالية إلى الإصلاح والتجديد ، وأنه إذا ما وجدت الأداة للشعور أمكن أن يبنى الاقتصاد في اعتادات الباب الثاني على استقراء الحاجات والضرورات الحقيقية ، لا على الطريقة الآلية ، وهي خصم نسبة مئوية معينة مهما تكن الظروف والأحوال .

إن بالمصالح والوزارات عدداً كبيراً ممن لا يسألون أولاً ليجدون عملاً ، فليستخدموا في هذه الشؤون ، حتى تصدر في كل قراراتنا وتقديراتنا عن يقين .

وتود اللجنة أن تطلعن معالي الوزير على أنها حرصت غاية الحرص ، على أن تكون رقائنها في الحدود التي رسمها الدستور . وهي إن كانت قد ذكرت عن العلامة « جيز » رأيي في امتداد الرقابة حتى تشمل دور التنفيذ فإنها لا ترى في هذا الذي أوردته حصراً بل مثلاً .

فلوأنه أتى في الصبر الحاضر الذي ترهب الحكومات فيه بأعباء لم تكن تعرفها من قبل ، تحتاج إلى اعتادات ضخمة للإفلاق ، أصبح من حق نواب الأمة أن يشعروا برباطهم بكيفية التصرف فيها لا عن طريق الاستجوابات وحسب ، بل عن طريق التوجيه أيضاً ، حتى يطمئن الشعب إلى أن ما أقطع من موارد إنما يتفق في وجوه الصلحة العامة التي يشرف عليها بمشوره .

وقد كانت هذه النظرية ولبنة التطورات الاجتماعية والسياسية ، ونادى بها النائب العلامة « كابو » حتى تضمنها التشريع في فرنسا .

وأساس هذا النظرية أن للرقابة أثناء التنفيذ تازم اوزير باحترام قاعدة « التخصص في الميزانية » (Specialité Budjétaire) ونجيرة على ألا يخرج عن دائرة الاعتادات التي حولها له البرلمان . وقد أصبحت قاعدة التخصص هذه ، مستقرة الملائم في جميع البلاد الديمقراطية ، إذ أن البرلمان عندما يضع تحت تصرف السلطة التنفيذية اعتاداً للصرف لا يؤولها نوعاً من التفويض ، وإنما يؤولها اعتاداً لمجموعة من الخدمات العامة فيجب تخصيص الاعتاد لتلك الخدمة دون غيرها .

وإذا كانت هذه هي الحال في فرنسا ، حيث يوجد مجلس المحاسبة مستقل عن السلطة التنفيذية ، فإن الأجدى أن نأخذ مصر بهذا النظام ، وهي التي لم ينشأ فيها بعد مثل هذا المجلس .

على أن اللجنة حرصت على ألا تكون هذه الرقابة ماسة باستقلال السلطة التنفيذية .

وهذا الذي ذكرناه يؤدي بنا إلى الحديث عن بنود أبواب الميزانية .

فقدما كانت الشادة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية على مسألة البنود ، حتى لقد فكر البعض في تحويل الكثير من البنود إلى أبواب ليشملها حكم المستور ، ولتتحقق الرقابة التشريعية الكاملة ، ولكن اللجنة لا تبيل إلى مثل هذا الإجراء ، وتكتفي بأن تورد هنا ما أشار إليه وزير المالية السابق خاصاً بتجاوز البنود ، قال :

« فلو وقع أن أخذ مبالغ من اعتادات بند لصرفها في بند آخر ، هو نوع من التهرب من المراقبة ، وحتى إذا كانت البنود المنقول منها والمنقول إليها خاصة بأشياء قريب بعضها من بعض ، لأن البرلمان إنما وافق على اعتاد معين لصرفه في باب خاص » .

وحسب للجنة أن توجه النظر إلى أن التقسيم إلى بنود يفقد كل معناه إذا لم يتوخ واضع الميزانية الدقة في أن يكون كل بند كافياً ، وغير زائد على حلجة ما وضع له .

وإذا لم يتحقق هذا ، فلنا نخشى أن ننتهي إلى أن نسمى هذا التقسيم عبثاً ، حير منه ألا يكون على الإطلاق .

( في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٥ ) .

## مجلس الشيوخ

## اقتراحات

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية

لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ المالية - إحالة أولها إلى لجنة المالية والجمارك ، وإحالة الثاني إلى لجنة

## خص الاقتراحات والمناقش

الرئيس - بالأمس قدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس اقتراحين أحدهما نسه كالآتي :

« بمناسبة نظر ميزانية وزارة الصحة العمومية ، أنشرف بأن أقترح أن يطلب من الحكومة أن تتقدم إلى البرلمان بطلب فتح اعتاد إضافي لوزارة الصحة بمبلغ خمسين ألف جنيه في ميزانية هذا العام لاستمرار إنشاء المستشفيات المركزية اللازمة للبلاد والتي أوقف العمل في إنشائها طبقاً لبرنامج الصحي المقرر بسبب عدم منح وزارة الصحة الاعتادات اللازمة لذلك ؟  
لويس فانوس »

فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المالية والجمارك ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - هذا مخالف لقرارات المجلس بأن الاقتراحات الخاصة بالميزانية والتي تقدم أثناء نظرها ينظر فيها فوراً دون إحالتها إلى اللجان .

الرئيس - مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية قد انتهى المجلس من إقراره أمس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس - لقد قدمت اقتراحي أمس وأطلب الكلمة .  
( ضجة ) .

الرئيس — لا أسمع لحضرة الشيخ المحترم بالكلمة ، وأرجو عدم القاطعة .

هذا الاقتراح يرى إلى طلب فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ج.م في مشروع ميزانية وزارة الصحة لاستمرار إنشاء المستشفيات المركزية اللازمة للبلاد لأن وزارة المالية رفضت ما طلبته وزارة الصحة خامساً بهذا الموضوع . فهل يجوز أن يبحث المجلس هذا الاقتراح قبل أن تبحث لجنة المالية والميزانية وتبدي رأيها فيه ؟

حضرة الزميل صاحب الاقتراح يرى أن يبت المجلس في هذا الاقتراح دون إحالته إلى اللجنة المختصة ، وأنا أرى أن هذا الإجراء غير مجد لأن وزارة المالية قد تخرج بمسح توفر المال المطلوب فكيف ينتقد الاقتراح إذن .

هنا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن اللائحة الداخلية تنص على أن كل اقتراح يجب إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض أولاً ، ولكن للاستئصال أرجو من حضراتكم الموافقة على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية والميزانية .

( موافقة ) .

( في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

### لا يصح تخصيص مبالغ خاصة في الميزانية لأغراض خاصة .

#### الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية

جلس التواب

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ١٩٤٠ — ١٩٤١

أخذ الرأي على قسم ١٦ — « وزارة الشؤون الاجتماعية » .

حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية — اتفقت مع حضرة رئيس لجنة المالية على أن يبقى اعتماد الـ ١٣٠.٠٠٠ جنيه المخصص لإعانة الرياضة البدنية كما هو ، أما المبلغ المخصص لإعانتها من ضريبة الرهانات فيوزع على الجمعيات الخيرية .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد المنظر بك — لم نفهم ما يقول معالي الوزير .

الرئيس — كان الخلاف بين اللجنة والوزارة على مبلغ ستة آلاف جنيه تخريباً ، منها ثلاثة آلاف حذفتها اللجنة ، وثلاثة آلاف كانت تؤخذ من ضريبة الرهانات لإعانة الرياضة ، فرأت اللجنة تخصيصها لجمعيات الإسفاف . ويقول معالي الوزير إنه اتفق مع حضرة رئيس لجنة المالية على أن يبقى للمبلغ الأول الذي حذفته اللجنة لإعانة الرياضة . أما المبلغ الثاني ، وهو الذي كان يؤخذ من ضريبة الرهانات ، فيسيوزع على الجمعيات الخيرية .

حضرة النائب المحترم أحمد الليحي بك — إن عضو في لجنة المالية ، ولكني لا أعرف شيئاً عن هذا الاتفاق .

الرئيس — كان الاعتماد المخصص لإعانة الرياضة البدنية ١٣٠.٠٠٠ جنيه حذفت منه اللجنة ٣٠.٠٠٠ جنيه ، وأخذت منه ثلاثة آلاف جنيه أخرى كانت تقطع لإعانة الرياضة البدنية من ضريبة الرهانات ، فيقول معالي الوزير إنه اتفق مع حضرة رئيس لجنة المالية على أن تترك الثلاثة الآلاف الجنيهية الأخيرة لتوزع على جمعيات الإسفاف ، وتبقى الثلاثة الآلاف الأولى لإعانة الرياضة .

حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية — قصد بالجمعيات الخيرية ما يشمل جمعيات الإسفاف أيضاً .

حضرة النائب المحترم أحمد الليحي بك — الذي أفهمه أن اللجنة خصصت مبلغاً معيناً لإعانة جمعيات الإسفاف ، فمنى هذا التعديل أن يحذف هذا المبلغ ، وإلا فيلصرح معالي الوزير بأنه سيحافظ على إعانة جمعيات الإسفاف .

حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية — إنني أعلم اعتماد إعانة الرياضة البدنية ، كان في العام الماضي ١٨٠.٠٠٠ جنيه ، خفضته وزارة المالية إلى ١٦٠.٠٠٠ جنيه ، ثم رأت لجنة المالية أن تدخل عليه تخفيضاً آخر قدره ستة آلاف جنيه ، فكان اعتماد إعانة

الرياضة قد تقص من ١٨٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه ، فانقضا على بناء الـ ٣٠٠٠٠ جنيه التي خفضتها اللجنة فقط ، بحيث تقص إعانة الرياضة البدنية ٥٠٠٠ جنيه .

أما المبلغ الذي كانت تأخذه الرياضة البدنية من ضريبة المراهات فيوزع على الجمعيات الخيرية بناء على ما يعرف من أحوالها وظروفها وأهليتها للاستحقاق . أما طريقة التوزيع ويان للقادرين من الآن ، فهو عمل تنفيذي داخلي تتولاه الوزارة في الوقت المناسب حسبما ترى من أحوال تلك الجمعيات .

وما أظن المجلس عن يوماً بأن يبعث إن كانت جمعية ما تستحق أو لا تستحق ، ولا هو شمل نفسه بتوزيع إعانة على شتى الجهات التي خصمت لها ، فأرجو من حضراتكم للواقعة على ما قلت .

حضرة النائب المحترم أحمد اللحيي بك — على أي حال لم تتفق اللجنة على هذا ، والتي أريد أن أفهمه بصراحة هو موافقة معالي الوزير على منح جمعيات الإسعاف في الريف ذلك المبلغ الذي خصصته لها اللجنة أو عدم الموافقة ، أو أنه سيطلق هذا المبلغ من اعتماد آخر .

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية — لا . لم أوافق على هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد اللحيي بك — واللجنة لم توافق على اقتراح معالي الوزير ، فلنطرح الخلاف على المجلس لينصل فيه .

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية — إن المجلس هو الذي سينصل على أي حال ، واقتراحي مرسوم أممه . أما توزيع الإعانات فمسألة كما قلت لا يمكن أن نقرر أمام المجلس الآن ، لأن الجمعيات عديدة .

غير أني أستطيع أن أجعل القول بأن جمعيات الإسعاف ستكون من الجمعيات الأولى التي سيكون لها نصيب في الإعانة .

( هنا غلغلى الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاهها حضرة النائب المحترم عبد راضب عطيه بك وكيل المجلس ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد مطهر باشا — حضرات النواب المحترمين :

إن لجنة المالية بما تفرحه على حضراتكم إنما تضع مبدأ في غاية الخطورة ، أرجو أن ترفضوه باناً ، فلو أنها اقتصرت على حذف اعتماد تخصص لأمر معين لما نازعها أحد هذا الحق ، لأنها علكه من حيث إن لها الرقابة التامة على الليزانية ، لكنها تريد أن تخصص المبلغ الذي تخذه لعمل آخر اقترحه أحد أعضائها ، وأعتقد أن المجلس لا يوافق على أن يكون لها هذا الحق ، لأن مناه أن أحد أعضاء اللجنة لهه بعاجبات منطقة خاصة ، يقترح على اللجنة أن تخصص مالا ميعاً لهه المنطقة ، فتوافقه اللجنة ، وتتصرف في توجيه الاعتماد من الناحية المخصص لها في الليزانية إلى الناحية التي يقترحه ذلك العضو .

إن الليزانية توضع على أساس التوجيه العام ، فإذا حذف منها مبالغ وجب أن توضع تحت تصرف الحكومة ليجبها أن تخصصها في الوقت المناسب للأعمال التي تراها أكثر ضرورة وأهمية .

معنا أمس معالي وزير الأوقاف — وهو وكيل اتحاد جمعيات الإسعاف ، ونائب الرئيس أيضاً ، وهو في الوقت ذاته وكيل اللجنة الأهلية للرياضة البدنية — معنا معالي يقول إن حاجة جمعيات الإسعاف في الريف المال ليست بالملحة التي تقتضى تخصيص هذه الإعانة لها . ومعاليه ، بحكم مركزه في ذلك الاتحاد ، موكلول إليه التصرف في مثل المبالغ التي ترى لجنة المالية منحها لجمعيات الإسعاف . فما دام يقول وهو صاحب الشأن إنه في غير حاجة إلى المال ، فكيف نطفيه للمال رغمًا عنه ؟ أليس هناك من سبب إلا أن جمعية الإسعاف في الجزيرة محتاجة إلى ١٤٠٠ جنيه ؟ أفما كان الأولي أن يجمع المال الذي محتاجة الجمعية للذكورة من وجهاء الجزيرة وأعيانها وأهل البر فيها ، وأن يوجه للمبلغ المقترح منحه لجمعيات الإسعاف إلى نواح أخرى في القطر هي أشد حاجة إلى المال من هذه الجمعيات ؟

لقد أردنا أن نصل إلى هذا الفرض من طريق آخر ، بأن نخفض اعتماد إعانة الرياضة البدنية إلى ١٣٠٠٠ جنيه ثم نترك المبلغ الباقي تحت تصرف الحكومة . وقد قبل معالي وزير الشؤون الاجتماعية ألا يمتنع اللجنة الأهلية للرياضة البدنية شيئاً من مبلغ الثلاثة الآلاف الجنيه الأخرى التي كانت مخصصة لإعانة الرياضة البدنية من ضريبة المراهات ، وأن يوزعها على الجمعيات الخيرية كلها . لكن حضرة النائب المحترم أحمد اللحيي بك يريد أن يتعهد معالي الوزير من الآن بأن يخص هذا المبلغ لجمعيات الإسعاف ، مع أن الوزير لا يستطيع إعطاء هذا

الوعد لأنه يدرس أحوال الجمعيات الخيرية جميعها ويرى أشدها حاجة إلى المال وأولاهم ، ثم يوزع الإعانة عليها بناء على مدى هذه الدراسة .

فإذا أرادت لجنة المالية أن تقتصد مبلغ الثلاثة الآلاف الجنيه من إعانة الرياضة ، فلا يمكنها أن تقول إن جمعيات الإسفاف هي الأولى والأحق بهذا المبلغ من سائر نواحي الصرف في البلاد .

فلنكن نضلي كل ذي حق حقه ، ولننصف الأمور في نصابها ، يجب أن نكتفي بأن هر ما طلبه معالي وزير الشؤون الاجتماعية ، وهو الواصفة على اعتاد الثلاثة عشر ألف جنيه ، على أن يصعد بالألا يمنح الرياضة البدنية شيئاً من ضريبة الراحات بل يوزعها على نواحي الخير العام حيثما كانت للصلحة ، سواء أتمحت لجمعيات الإسفاف أم لسواها ، وهذا على أي حال تحت مراقبة المجلس .

على أن الحكومة قد علمت من رأى اللجنة ومما أبداه بعض حضرات النواب المحترمين هذه الرغبة الشديدة في مساعدة جمعيات الإسفاف ، فلن تنيب هذه الرغبة عن نظرها ، ولن تخرج عن تقديرها . ولا إخلال المجلس بمد هذا إلا مكتفياً بما قلت وموافقاً على ما طلبه معالي وزير الشؤون الاجتماعية .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك — أوافق سعادة رئيس المجلس على ما قاله من أنه لا يصح تخصيص مبالغ في للرياضة لأغراض خاصة . ولكنني أعترض على الاضاق التي تم بين معالي وزير الشؤون الاجتماعية وحضرة رئيس اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ( رئيس لجنة المالية ) — تكلمت مع معالي الوزير وقلت عند انصرافي إلى سأرجع في الآخر إلى إخواني .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك — ليس هناك اتفاق إذن ، فلنقول أن تمود للرياضة إلى اللجنة لبحث الاقتراح معالي الوزير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن المبدأ الذي قرره سعادة الرئيس مبداً صحيح من غير شك ، إذا كانت الفرض منه أنه لا يصح تخصيص مبلغ معين في المزاينة لصلحة خاصة ، ولكن حضرة النائب المحترم المليحي بك يدافع عن رأى اللجنة التي انتهت إليه بناء على اقتراح منه ، وهو في دفعه إنما يرمي مصلحة عامة هي معاونة جمعيات الإسفاف من أجل المهمة الإنسانية التي تؤديها . فإدام حضرة يدافع ويتحمس في سبيل الصلحة العامة فلا غبار على موقفه ، وإن تسقط حجة سعادة الرئيس التي دفعته إلى الحجة على هذا الرأي .

أما أن معالي الشاذلي باشا ، وهو وكيل أعاد جمعيات الإسفاف ، قد قرر أمس أن جمعيات الإسفاف ليست في حاجة إلى المال ، فليس من الضروري أن يكون ما قرره حجة يجب الأخذ بها دون أن يؤخذ برأى المليحي بك ، فإن المليحي بك قد وقف أمس أيضاً وأدلى ببيانات رجيعة عارض بها ما قاله معالي الشاذلي باشا ، وأثبت أن جمعيات الإسفاف في الرفض في حاجة شديدة إلى المال ، وضرب مثلاً جمعية الإسفاف بالجيزة لأنه قريب منها ومطلع على أحوالها ، وعلم بحاجاتها .

وليس في هذا القول من خير أو عيب ، وإنما الشير واليب أن يقصد النائب إلى مصلحة خاصة من وراء اقتراح معين .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — لعل حضرة النائب المحترم لم يفهم ما قلت عن عمل لجنة المالية أو لمثل تكلمت ببارات غير واضحة .

لم أرد القول بأن حضرة النائب المحترم المليحي بك أو غيره من أعضاء لجنة المالية ينظر في عمله إلى مصلحة خاصة . فهذا لا يخطر ببال ولا يزال أحد ؛ فإنما تعمل اللجان للصلحة العامة ، غير أن نواحي هذه الصلحة العامة متعبة ومتعددة وتختلف أهمية بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر ، فالذي أردت قوله هو أن كل إنسان يهتم بما يعرفه أكثر مما لا يعرفه ، وبذلك ما يلمسه أكثر مما هو بعيد عنه ، فالمليحي بك يرى أن جمعيات الإسفاف في حاجة إلى الإعانة ، ويرى أن إعانتها أمر هام جداً يجب تنفيذه .

ولكن المليحي بك لا يرى إلى جانب هذا حاجات المولة عموماً وجميع مطالبها وتوالمى الإصلاح فيها ، فلا يمكنه أن يتناول بين



حاجة وأخرى ، ولذلك قلت إنه ليس من عمل لجنة المالية أثناء بحث الميزانية أن تنظر في وضع اعتادات جديدة من تلقاء نفسها ، لكن عنها إنما يقتصر على تعديل الاعتادات المروضة ، تختص منها ما تشاء أو تحذف ما تشاء . أما حضرة النائب المحترم للمبني بك فله أن يطلب فتح اعتاد بضرورة آلاف جنيه مثلاً لمساعدة جمعيات خاصة ، فتنتظر اللجنة في هذا الاقتراح على أنه عمل مطلوب لذاته ، وتسمع فيه بيانات ووزارة المالية ، ثم تدرس الأمر ، وتبدي رأياً ، وتتقدم إليكم به طلبة للوافقة أو الرضى .

أما أن تعدل إلى اعتاد لإنشاء كوبرى مثلاً فتقول إن هذا الكوبرى غير ضرورى فتقبل إنشاءه ، على أن ينشأ بدله ذلك الكوبرى في الناحية الأخرى ، فهذا هو الذى أقول إنه خروج عن عمل لجنة المالية العادية ، وهو ما أردت بيانه حرصاً على أن تتبع النظم السليمة في بحث الميزانية .

لجنة المالية أن تقرر إعانة الرياضة البدنية أو تعدل رفعها كما تشاء ، ولكنها لا تملك أن تقتصد من هذا الاعتاد مبلغاً لتوجهه إلى ناحية أخرى ، يقول أوفو الأمر فيها إنها في غير حاجة إلى المال .

وأعتقد أن المجلس لا يقبل أن يعطى جمعيات الإسفاف إعانة ، بينما يصرح رئيسها بأنها في غير حاجة إليها . وإذا كان هذا الرئيس قد أخطأ في التقدير وكانت الحقيقة أن الجمعيات في حاجة إلى المال ، فإن هذا موضوع آخر ليس المجال مجال مناقشته أو البت فيه ، فلا يلحق بنا أن يكون مثلاً مثل رجل يقول إن هذا الملح يكفى فنقول له كلاً بل نحن نطيقك عشرين ألف جنيه ! وما أظن حضراتكم ترضون بهذا لأنه لا يقول به أحد ، ولا يقبل إنسان أن يرى النقود في الطريق .

هذا ما أردت توضيحه لحضراتكم ، وهو على آتم وضوح وبيان ، لا يختلف فيه اثنان .

( تصفيق حاد ) .

حضرة صاحب المال وزير الشؤون الاجتماعية — لى كفة إضاح أقولها رداً على ملاحظة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام . لقد قال حضرة صاحب المال عبد السلام الشاذلى باشا — وهو نائب رئيس اتحاد جمعيات الإسفاف — إن هذا الاتحاد ليه المال الكافى لجمعيات الإسفاف .

ويقول حضرة النائب المحترم أحمد الملبى بك إن جمعية الإسفاف بالجيزة بتقصها المال ، وهو صادق في ذلك تماماً . ولكن نائب رئيس اتحاد جمعيات الإسفاف يقول إنه لم يصله طلب من الجمعية الفرعية بمجانبتها إلى المال . ولو أنه وصله مثل هذا الطلب لدبر المال اللازم لها . لهذا قال حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس إن على حضرة الملبى بك أن يطلب المال لفرع الإسفاف بالجيزة من جمعية الإسفاف العمومية .

ومع ذلك أعود فأكرر أى أعطى كل الطرف على هذه الجمعيات ، وعند نظر هذه المسألة سأضع الأمر موضع الاعتبار التام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل ( رئيس لجنة المالية ) — أثار سعادة رئيس المجلس عدة مسائل خاصة بهذا الاتحاد ، فقرر أولها تفسيراً فتتد اللجنة أنه سلم .

إن حضرة النائب المحترم أحمد الملبى بك متصل بجمعيات الإسفاف ، وقد عرض الأمر على لجنة المالية ، وأتفق أعضاءها بأن هذه الجمعيات أولى الجهات بالمساعدة ، وأنه يجب أن تكون في رأس قائمة الجمعيات الخيرية التى على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تقيّمها . ولا شك أن هذا اتجاه عام لا يصل مطلقاً ، لا من قريب ولا من بعيد بصلحة خاصة ، بل يصل بالصلحة العامة ، في أحسن مظهرها وأقوى أنواعها . ولا شك أن الترية البدنية لها قيمتها أيضاً ، فإذا قيل إن حضرات الزلاء المشتغلين بالألعاب الرياضية ، أمثال حضرات النوادى المحرمين فكري أباطه ويوسف الترمسى وأحمد مرفضى الراعى ، يهتمون كل الاهتمام بشؤون الترية البدنية لأنهم متصلون بها ، كان هذا القول في محله ، وكان من حقهم أن يدافعوا عن الترية البدنية إلى أقصى حد .

وهذا شأن كل من يدافع عن مصلحة عامة . إذن لم تتأثر لجنة المالية مطلقاً بأى اعتبار من ناحية أى عضو من أعضائها ، بل هي اتحت كل الاقتناع — وكان رأيها في ذلك للصلحة العامة — بأن جمعيات الإسفاف يجب أن يكون لها شأن في الاتحاد .

وفى يتعلق بمالى الشاغل باشا ، أرجو أن يفهم أن معاليه هو وكيل اللجنة الأهلية للرياضة في الوقت الذى هو فيه نائب لرئيس اتحاد جمعيات الإسفاف ، فهو في هذا الظرف وجل يفضل ناحية على ناحية أخرى ... ( خبة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — إذن فهو أفضل من غيره في التقدير .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أقرر أن التخص إذا اتصل بملين ، نظر إليهما نظرة الحب ، ولكنه بطبيعة الحال يفضل ناحية على أخرى .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — هذا أمر غير مفهوم .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أما للسألة الثانية ، هي أن من حق لجنة المالية قطعاً أن تخفف اعتماداً ، أو تدخل عليه تمديداً ، أو تخفيضاً . فاعتبروا حضراتكم أن اللجنة خفضت الاعتماد ، ثم فتحت اعتماداً جديداً ، ترى أن من الصلحة العامة تحته ... ( خبة ومقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — يقول حضرة رئيس لجنة المالية إن لجنة المالية فتحت اعتماداً جديداً ، فأين هذا في التقرير ، وكيف فتح الاعتماد ؟ إن هذا غير صحيح من الوجهة الشكلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — قد مررت على حضراتكم في هذا المجلس المحترم سوابق عدة في ميزانيات الوزارات المختلفة كانت فيها اعتمادات مخصصة لأعمال معينة ، فرأت اللجنة بعد مناقشة مع الحكومة تحملها لتنفيذ أعمال أخرى غير ما كانت مخصصة له .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — نعم رأيت اللجنة مع الحكومة .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — الذى حدث فعلاً أن اللجنة رأيت صواب خل اعتمادات كانت مخصصة لأعمال معينة لتنفيذ أعمال أخرى فأيد المجلس رأى اللجنة ، ولم يحدث أى اعتراض . ( خبة ) .

المهم الآن أن أنفاهم مع الحكومة على أساس يمكن أن تتحقق معه الصلحة العامة . فالسألة لا تخرج عن النفاهم ، والأمر معروض عليكم ، وهو من اختصاصكم . والطالب أن نوفق بقدر استطاع بين تحقيق الصالح العامة والوارد العامة .

الرئيس — أتريد أن توافق على الفكرة التى أبدلها معالي وزير الشؤون الاجتماعية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — قد جئت إلى منتصف الطريق ، فالاعتماد المخصص للألعاب الرياضية هو ١٣ ألف جنيه ، وهناك مبلغ قدره ثلاثة آلاف جنيه يؤخذ من متحصلات للراهنات ومتروك توزيعه على الجمعيات لمالى وزير الشؤون الاجتماعية . وكانت اللجنة تريد حذف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من الاعتماد المخصص للألعاب الرياضية ، وأن يخصم المبلغ للتوصل من الراهنات للجمعيات الخيرية ، وعلى رأسها جمعية الإسفاف ، وقلت إنى سأرجع في هذا لإخوانى أعضاء لجنة المالية وأعتقد أن السألة بعد هذا واضحة سهلة ويمكن الاتفاق عليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حضرات التواب المحترمين : قدم لحضراتكم طلب من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، أشير فيه تليحاً إلى إعادة التقرير إلى لجنة المالية ... ( خبة ) .

وأنا لا أوافق على هذا الطلب ...

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — وأنا قد زلت عن طلي هذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — تجول في خاطري الآن كلمة في هذا الموضوع ، فأقول إنه غريب جداً أن نجد لجنة المالية أمامها ميزانية لمية تصرف على أربعة نادر رياضى في البلد ، وعلى مائتي ألف لاعب رياضى في جميع نواحي القطر ، فتأتى وقد حذفت الحكومة أنقى جنيه من المائتين عشر ألف جنيه المخصصة لها ، فطلب حذف ستة آلاف جنيه أخرى .

أعود فأقول إنه غريب جداً أن تخط لجنة المالية هذا دون أن تسأل الهيئات الرياضية رأياً . وكل ما في الأمر أنه قد طرحت على أعضاء اللجنة فكرة لتت لم فصولاً فيها في جلسة واحدة ودون أن يتصاوا بالحكومة ، بل دون أن يناقشوا الفكرة أو يدروها ، وأثبتوا في تقريرهم المجلس ما يريدون وعيناً يقول حضرة رئيس اللجنة إنها تحت اعتقاداً جديداً . والواقع أن اعتاداً كهذا لم يفتح ، وما يدعو إلى الأسف الشديد أن رحلاً فناناً يتولى رئاسة لجنة المالية بأقراً أمانتها ويقول إننا فتحنا هذا الاعتقاد ، مع أنه — كما قلت — لم يفتح . وإلا فليقل لنا حضرة كيف ضح هذا الاعتقاد لتستفيد نحن غير الخيرا ، في المسائل المالية .

يجب أن يطرح الأمر على المجلس وكفانا ذلك الوقت الطويل الذى قضيناه في جلسة أمس حتى الساعة الحادية عشرة مساءً ، وفي جلسة اليوم منذ ساعة ، وكما كنت أود أن يكون حضرة الزميل المحترم أحمد عبد التفار بك حاضراً جلسة الأسى ليسمع ما أدلى فيها من حجج وبراهين . وإنى أظن أنه أصبح من غير المحتمل العودة إلى الكلام في هذا الموضوع مرة أخرى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — حضرات النواب المحترمين : رأيت خلال الجدل الذى ثارها بين الرأى القائل بتخفيض الاعتقاد المخصص للألعاب الرياضية أو تبخير آخر إعانة اللعبة الرياضية الأهلية ، والرأى القائل بمساعدة جميعات الإسفاف . إن هذا الجدل قد تناول لجنة المالية بىء مما يشه اليوم في بعض عبارات جاءت على لسان حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكرى أباطه . على حين أن المسألة أهون وأبسط مما صورته تلك العبارات بكثير .

فلمحة للمالية عرض أمامها أمران : إعانة اللجنة الرياضية الأهلية ، وإعانة جميعات الإسفاف . فقدرت أرت جميعات الإسفاف في حاجة إلى المزيد من المساعدة كما قدرت أن اللجنة الرياضية الأهلية ليست في حاجة إلى كل المبلغ المخصص لها بعد أن وافقنا على إنشاء الجيش المرباط . وبعد أن توسعنا في أعمال الجيش ، وبعد أن انتشرت الألعاب الرياضية في كل مكان وأصبحت في متناول كل إنسان . أثار سعادة رئيس المجلس بحث مسألة شكلية ولكنى لم أسمع رأيه في جوهر الموضوع الذى تدور حوله المناقشة الآن . فلم يبين لنا سعاده هل هو في جانب جميعات الإسفاف أم في جانب اللجنة الرياضية الأهلية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — لست مع هذه ولا مع تلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — إن الذى أريد أن أقوله هو أن المجلس قد سمع أمس نائب رئيس جميعات الإسفاف يقول إن هذه جميعات ليست في حاجة إلى زيادة في الإعانة . وأنا بدورى أقول على مسؤوليتى إنى لا أستطيع أن أخذ هذا التصريح الذى أدلى به محال على عتله . لأنى أعلم أن جميعات الإسفاف مجترة في الأقاليم ، وهناك بعض مناطق لا توجد فيها جميعات إسفاف مطلقاً . فإذا فرضنا ، بحضرات الزملاء ، أن بعض هذه جميعات عندنا الكفاية من التال — وهو فرض يمتثل المبدل — فلا ينبى عن أذهانتنا أن هناك مناطق في البلاد عرومة من الإسفاف بتاناً . فلو أن وكيل جميعات الإسفاف وهو يمثل الفكرة الإسفافية للبتوكيين والجرحى وضحايا الحوادث كان حتماً يقدر معنى الإسفاف كما يجب أن يقدر ، وهو إعانة للموهوبين ، أقول لو أنه كانت يقدر ذلك — حتى لو كانت جميعات القائمة متخمة بالمال — لتوجه بروحه الإسفافية إلى المناطق المحرومة فلتفتح بها مراكز للإسفاف ، وقال خيراً وكرامة ، فإن ما آخذنا من إعانة سأتىء به جميعات فى أماكن فيها مصريون ليس بينهم من يثبث للهفة أو يقبل الفثرة .

يقى بعد ذلك نقطة واحدة ، وهى أن تتقدم لجنة المالية إلى المجلس بتخفيض الإعانة المخصصة للجمعية الأهلية الرياضية ، تلك الجمعية التى على الرغم من مبلغ تقدير إخواننا الرياضيين لها ، فإنى أسف — وأنا أقدر مسؤولياً ما أقوله — أن أقر أنى لم أشعر بالرسالة الرياضية التى أخذتها على عاتقها نحو الشعب المصرى كما يقال وكما كنا نتنتظر . قد تكون الرياضة تقدمت في بعض النوادى ، وقد تكون بعض النوادى قائمة في حدود اختصاصها كما يجب ، كلا الأمرين جائز .

ولكن تلك اللجنة لم تضرنا بوجودها اللهم إلا من ناحية بعض الظاهر الخاصة ببعض الرؤساء في استحضار بعض المميزين وما إلى ذلك . أما الظاهر الرياضية الأخرى فأقرو ، كممثل للشعب المصرى ، أنى لم أشعر بها . ولا يفهم من هذا أنى أغنى من قيمة هذه النوادى

ولكني مع عظيم احترامي لها وبيلي كل الجليل لمساعدتها لا أرى تلك اللجنة بالثبات في نظري أي تقدير . وأعزدها أنها لم تهم بالرسالة التي تكفلت بها أمام الشعب المصري . ودليلي على ما أقول ذلك الإخفاق الشنيع الذي رأيناه في أولياد برلين ، وكنا نحن للمصريين هناك نشعر بالألم والمضنى بما وصلت إليه أعمال تلك اللجنة .

إنني فلتلك ، باحضرأت النواب المحترمين ، جميعات الإسفاف ولتنصرف باقتراح لجنة لالية إلى المجلس للوقر بتخفيض ثلاثة آلاف الجنيه من الإيالة المخصصة لهذه اللجنة .  
( تصفيق من بعض المقاعد ) .

حضررة النائب المحترم على التزلاوى بك — استمعت باحضرأت النواب البلية إلى كل الآراء التي أبديت ، وبما ألاحظ أننا نسير على خطة قد أراها غريبة ، وأراها لا تتفق مع حكمة روية مجلسكم للوقر . فالجميعات الرياضية ليس اليوم بده إنشائها ، فهي موجودة من زمن بعيد ، وقد آمن بعضهم بنفعها ، ولجنة المالية تقول بعكس ذلك .

حضررة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — ماذا تفنى بالعكس ؟

حضررة النائب المحترم على التزلاوى بك — حضررة زميلك النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد إبراهيم صالح ذكر ذلك ، وكلامه ثابت بالمنسبة ، فراجها .

عنيت أغلبية الدول في العالم بالأعمال الرياضية ، ورأت أنها من الأعمال الواجبة لسلامة الصحة ، والنفس يتطرق إلى البلاد من طريق عدم التقوية الرياضية فيها . فلذا رأت لجنة المالية أنه لا محل لتشجيع الرياضة وخضفت اعتابها فن الواجب أن يخفض بالتدريج لا طرفة .

ونحن نلاحظ أن جميعات الإسفاف إن استعنت بالإيالة — ولا نشك في البيان الذي ألقاه حضررة الزميل المحترم — كان لحضررة أو لفرق من النواب أن يقدموا مشروع قانون بطلب فتح اعتاب جميعات الإسفاف ليأخذ طريقه الدستوري ومعال على لجنة الاقتراحات ثم على لجنة المالية ، فتدسه وبعد ذلك يسود إلى المجلس مشفوعاً برأيها ، لأن هذا من باب إيشاء قانون مالى .

حضررة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنم — إن الليزانية قانون مالى .

حضررة النائب المحترم على التزلاوى بك — نم إن الليزانية قانون مالى ، ولكن مجلس النواب له حق اقتراح مشروعات القوانين لالية . أما أن تأتي لجنة المالية وتحذف اعتادات ....  
( مقاطعة ) .

الغريب — ولا أريد أن أترض هذه للسألة — أن يكون فيها سمته البلية أن معالي الشاذل باشا باعتباره وكلا جميعات الإسفاف قد يكون له غرض فيها أدلى به ؛ ولقد احدث على ذلك كثير من حضرات النواب المحترمين ، وأنا بدوري أقول إنه إذا رأت اللجنة أن تطبق هذه النظرية ، فلها تنسحب عليها أيضاً .

ونحن إذا أردنا أن نخفض الإيالات المخصصة للألعاب الرياضية ، وجب أن يكون هذا التخفيض بالتدريج ، لا أن يكون مرة واحدة ، وأن نوجه نظر الحكومة إلى النقص الذى نجهده الآن في الأعمال الرياضية ، لأن الرأى في العالم أجمع منفذ على الألعاب الرياضية مفيدة للصحة ، وأن في تهوة الأبدان أكبر شفع للبلاد في كل الأعمال البطيعة .

قلبك أؤيد النظرية التي قيلت في بادى الأمر ، ولا أرى محلا لحذف أو قص اعتاد ، ولا أوافق على اقتراح لجنة المالية ، وأوافق على ما قاله سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا .

حضررة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — أرجو أن تكون هذه النلبية داعية إلى تخفيف ما وقر في نخوس فريق من حضرات النواب المحترمين ، من آثار لفافضة . لأن أؤيد أن أنكمل في شأن آخر ، عرض له سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا البلية ، وهو الخامس بما يشبه اليوم ، أو ما يؤخذ منه أن لجنة المالية قد تبدت حقها في هذا التعديل .

الرئيس — لقد أوضح الدكتور أحمد ماهر باشا هذه النقطة وقال إنه لم يتصد شيئاً من هذا .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - الواقع أن هذا المجلس يذكر ويبلغ من طريق الإطلاع أن المجالس السابقة كانت تتخذ فرصة عرض الميزانية للنقاش في مختلف الشؤون باعتبار هذه الفرصة الوسيلة الوحيدة لا من حيث الكلام ، بل من حيث أخذ الأوراق بالتعديل ، زيادة ، أو نقصاً ، أو حذفاً ، بل أكثر من هذا أنه قيل في بعض الأبحاث إن الميزانية إذا لم تنته إلى تغيير بالخلف أو التقلص أو التعديل كانت نافذة وكانت أيضاً تعميماً .

وهنا رأينا في مناسبات كثيرة أن من حق النائب أن يقدم بقرار يري إلى إقطاع مبلغ خاص من اعتماد معين ، ومضى وافق المجلس على هذا وجب أن يخفف هذا المبلغ من الميزانية ، كما أنه إذا قرر المجلس فتح اعتماد كل سنة ولزاماً أن يضاف هذا الاعتماد إلى صلب الميزانية ، وما لجنة المالية إلا أعضاء من حضراتكم أخذوا على عاتقهم مهمة دراسة الميزانية جهد طاقتهم حتى يصلوا بالبحث - لا بين أنفسهم قط بل ببادل الرأي مع مجلس الحكومة - إلى الإقلاع أو الاعتناع بإجراء تعديل أو تغيير أو زيادة أو نقصان في الاعتمادات ، وهذا العمل إذا جاز اللغو واستسبح فهو في حقوق النيابة وحقوق حضرات أعضاء المجلس أكثر استساعة وأوفر في النفوس .

إن هذا الإجراء عند ما يأتي على يد نائب أو من لجنة قصيره أن يطرح على المجلس الذي له أن يقر الاعتماد أو يخفضه أو يزيده ، يجري ذلك دون أن تكون فيه أية إشارة - حتى ولو لم يسل رأياً للجنة - إلى أنها تعدت اختصاصها أو تجاوزته ، بل على العكس يكون معلوماً أن اللجنة قد بذلت جهداً واجتهاداً ويكون المجلس قد انتهى إلى ما يقره ورضاه .

إنني أتمنى إلى أن حق اللجنة ثابت ، ولها أن تتغير كيف شامت .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - أنا متفق مع ما قاله حضرة النائب المحترم ، فهو لا يتعارض مع ما قلته .

حضره النائب المحترم أحمد الليحي بك - أريد أن أقول إنه ليست لي مصلحة شخصية .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - لم يقل أحد بذلك .

حضره النائب المحترم أحمد الليحي بك - إن الذي دعاني لأن أطلب تخصيص إعانة من الإعانات لمجيات الإسفاف هو أولاً أني متصل بها وأعرف قيمة الأعمال التي تقوم بها ، وأعرف أنها في حاجة إلى المال . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى رأيت في ميزانية وزارة الصحة المصومية مبلغ ٤٦ ألف جنيه مخصصاً للإعانات ، وهذا بخلاف ما هو مدرج لها بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية . وحينما تبينت هذا ، وعلت أن هذه الإعانات توزع على مجيات أقل أهمية من جميع الإعانات التي يشمر بها الفلاح ويقدر نفسها ، وبما أني نائب مسئول ، يجب على أن أفكر في جميع النواحي ، رأيت أن أقدم بهذا الاقتراح ، وأظن أني حين أفضل هذا لا يجوز أن أسمع أن هذه المجيات لا يصح أن تخصص لها إعانة ( ضحية ) . بل يجب على الأهالي أن يحموا لها الأموال بالقوة ( ضحية ) ... لا ، لا ، يا حضرات النواب المحترمين ، فالحق يجب - مادام مبدأ الإعانة موجوداً - أن تتساوى المجيات التي تتناول هذه الإعانة .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - لي كلمة بسيطة : تكلم حضرة النائب المحترم الليحي بك عن الإعانات الموجودة في مشروع الميزانية ، فبين أنه يوجد مبلغ ٤٦ ألف جنيه في باب الإعانات بميزانية وزارة الصحة المصومية ، وهذا خلاف المبلغ المخصص لها في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ، وما قاله حضرة هو بذاته ما أقدمه دليلاً على صحة النظرية التي ذكرتها . يترشح حضرة أو يلاحظ أن في ميزانية وزارة الصحة المصومية مبلغ ٤٦ ألف جنيه للإعانات وفي وزارة الشؤون الاجتماعية ١٣ ألف جنيه ....

حضره النائب المحترم أحمد الليحي بك - إن في ميزانية وزارة الصحة المصومية مبلغ ١٥٠٠ جنيه لإعانة جميع الإسفاف بالقاهرة .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - ويرى حضرة أن من اللازم مساعدة جميع الإسفاف ، وقد خلط بين كل هذا فترك ميزانية وزارة الصحة المصومية بحدود أن يتعرض للإعانات الواردة بها . وجاء في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية يطلب تخفيض الإعانات الواردة بها ثلاثة آلاف جنيه على أن تعطى لمجيات الإسفاف .

حضره النائب المحترم أحمد الليحي بك - لقد قدمت بهذا الطلب حين نظر مشروع ميزانية وزارة الصحة المصومية ، فطلب إلى أن أنتظر مشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - لم تقل أحد إن مجيات الإسفاف ليست بحاجة إلى مساعدة ، وما دام أنها بحاجة

إلى المال وجب أن تتأله سواء خفض الاعتماد المخصص للألعاب الرياضية أو لم يخفض ، وإذا كان اعتماد الألعاب الرياضية لازماً لها وجب أن نبحت عن باب آخر لتطلى جميعات الإسفاف منه ، ولكن ليس من واجب لجنة المالية أن تعمل عملية «الشرطج» هذه ، فنقول إن جميعات الإسفاف في حاجة إلى ثلاثة آلاف جنيه ، وبما أنه يوجد في باب الإعانات في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية مبلغ ١٦ ألف جنيه مخصص للرياضة فيجب أن نضم منه المبلغ المطلوب لجميعات الإسفاف ، خصوصاً أن هذا الباب ربما يكون محل اعتراض بعض حضرات النواب .

لقد كان هذا الاعتماد في العام الماضي ١٨ ألف جنيه ، خفضته وزارة المالية هذا العام إلى ١٦ ألف جنيه ، ثم رأيت لجنة المالية تخفيضه إلى ١٠.٠٠٠ جنيه ؛ وأظن أنه من غير المقبول — مهما تصورنا من سوء الإدارة ومن التبذير وضرورة الاقتصاد فيا يخص بالألعاب الرياضية — أن يخفض هذا الاعتماد بهذه النسبة الكبيرة !

ومن ذلك زبون حضراتكم أن ما أدي به سعادة الزتراوى بك في هذه المناقشة في محله ، على أن الاتفاق الذي عرض على حضرة رئيس لجنة المالية وفهم أن حضرته قبله مبدئياً ، على أن يعرضه على حضرات أعضاء اللجنة ، يوفق بين هذه الآراء . ونقضى هذا الاتفاق ببقاء مبلغ ١٣.٠٠٠ جنيه على حاله ، على أن تراهي وزارة الشؤون الاجتماعية عند توزيع المبالغ المتحصلة من الضريبة على للراهنات ، ألا تخص الألعاب الرياضية بشيء منها ، وأن تحمل جميعات الإسفاف في المثل الأول ، فهذا الحل موفق من كل النواحي وأرجو أن يوافق عليه المجلس .

حضرة النائب المحترم طاهر المصري بك — لقد قامت هذه الليلة وليمة الأسمى مناقشات طويلة حول هذه المسألة ، وكنت أود أن يشمل الوفير جميع أبواب البرازية ، لا إعانة اللجنة الأهلية للرياضة البدنية فقط ، خصوصاً أن مصروفات الدولة قد زادت هذا العام على إيراداتها ، ومصر جادة في تكوين جيش قوى وفي الاستعداد للطلوري ، فأحرى بنا في هذه الحالة أن نوافق على توفير كل ما يمكن توفيره لحزاة الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ يوسف الشريسي — حضرات النواب المحترمين : لقد تكلم الأستاذ فكري أباطه ودافع عن اللجنة الأهلية للرياضة البدنية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — هذا غير صحيح ، فاللجنة الأهلية شيء ، والألعاب الرياضية شيء آخر . وقد تناقشنا طويلاً في جلسة الأسمى ، وفرقنا بين المسألتين ، ويظهر أن حضرة النائب المحترم لم يكن حاضراً عند ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ يوسف الشريسي — لئن كان الأستاذ فكري أباطه يمارس الرياضة البدنية من زمن ، فلماذا أنا رياضي حديث . والذي يستريح التنطرحاً ، يا حضرات النواب ، هو أن اللجنة الأهلية تنصرف تصرفات خاطئة ، وتتفق مبالغ طائلة على غير هدى . ولأضرب لحضراتكم مثلاً على صحة هذا : أقول إنها تمنح إعانات لبعض الأندية ، في حين أنها لا تدبر عليها ولا تراقب نشاطها . كما أنها تستعين بالمدرين الأجانب وقطعهم مرتبات غالية ، فهي تمنح المدرب السوري حسين حنيماً في الشهر ، وتمنع كلاً من مدرب المصارعة الإيطالي ومدرب الجباز الألماني خمسة وعشرين جنيهاً في الشهر ، وجلبت لنادي الفرنسية ممرراً أجنبياً يتناول سواحل ٤٠ جنيهاً في الشهر .

ولم تنتفع بالمدرين المصريين مع وجود عدد لا بأس به منهم حازوا بطولات ولديهم مؤهلات فنية غائلة مؤهلات المدرين الأجانب وقد تفوقوا ، بل إنها تمنح كل منهم عشرة جنيهات في الشهر . وقد يكون متخصصاً في الجباز ، فيجلبون عمله قاصراً على تمرين كرة السلة .

لذا كانت المسألة تستظل سائرة على هذا النوال فيجب ألا تخفض إعانة اللجنة الأهلية إلى ١٣.٠٠٠ جنيه فقط ، بل إلى ١٠.٠٠٠ جنيه .

( تصفيق ) .

أما إذا ظهر لنا إشراف فضل من اللجنة على الأندية فلماذا على استعداد لإعادة إعانتها في العام المقبل إلى ما كانت عليه .

( تصفيق ) .

الرئيس — قد استوفى المجلس الآن المناقشة ؟ والمعروض على حضراتكم هو أن يبقى اعتماد الـ ١٣,٠٠٠ جنيه كما هو ، على أن تراعى وزارة الشؤون الاجتماعية عند توزيع المبالغ المتحصلة من ضريبة المراهات والياضيب على الجمعيات الخيرية أن يكون أولها جمعية الإسكاف العمومية ، وألا ينال اللجنة الأهلية للرياضة البدنية شيء من هذه المبالغ ، فهل توافقون على ذلك ؟

( مواهقة عامة ) .

( في أول مايو سنة ١٩٤٠ ) .

## مادة ١٣٩ - « تكون مناقشة الميزانية وتقررها في مجلس النواب أولاً » .

### يكون تقديم الميزانية ومناقشتها وتقررها في مجلس النواب أولاً .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

حضرة عبد العزيز فهمي بك — القاعدة العامة أن المجلسين متساويان ، ويستثنى من ذلك أمور معينة ، مثل عرض الميزانية ، وكل قانون إيراد أو مصروف على مجلس النواب أولاً لقرره . ومثل مسئولية الوزارة فيجب أن يكون البحث على هذه الصورة .  
حضرة عبد الحميد بدوي بك — أعرض اقتراحاً ليؤخذ الرأي عليه وهو : « الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص » .

معالي الرئيس ( أحمد حشمت باشا ) — يؤخذ الرأي على ذلك .

( تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص ) .

معالي الرئيس — لننظر الآن في الاستثناءات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح النص على الاستثناء الأول بما يأتي : كل قانون متعلق بإيرادات ومصروفات الدولة يجب أن يعرض أولاً على مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذا البحث سابق لأوانه ، لأنه يجب أن تبحث الحقوق المشتركة أولاً ، كحق البند في اقتراح مشروعات القوانين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يكون بدوي بك محقاً من الوجهة القانونية ، ولكن تفصيل الحقوق والواجبات مسألة تحرير وتصميم ونحو ذلك . وقد قلنا فيما مضى إن سلطة التشريع من حق المجلسين والملك ، أي أن لكل سلطة منها حق اقتراح القوانين .

حضرة عبد اللطيف للكبان بك — أرى تحديد الاستثناءات أولاً ، فنبدأ بالميزانية التي يجب أن تعرض على كل قانون مالي بمجلس النواب أولاً ، وأن يكون له حق النظر للطلق فيها وفي ميزانية الأوقاف أيضاً بنفس صريح .

أما مسئولية الوزارة فتكون أملم مجلس النواب فقط لعدم تشتت المسئولية .

( في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

دولة الرئيس — لا شك في أن مجلس النواب أبلغ تمثيلاً للأمة وأكثر تمبيراً عن رأيها . والآن نتكلم في الاستثناء الثاني وهو وجوب تقديم الميزانية أولاً إلى مجلس النواب .

( موافقة عامة ) .

حضرة عبد اللطيف للكبان بك — وهل يدخل في مفهوم كلمة « الميزانية » ميزانية وزارة الأوقاف العمومية ؟

دولة الرئيس — نعم إن ما قصدت بلفظ « الميزانية » إلا المصدر الذي يتناول ميزانيات جميع وزارات الحكومة ومعالجها ، وهذا يدخل فيه بالطبع ميزانية وزارة الأوقاف العمومية .

( موافقة بالإجماع على هذا التصير ) .

( في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

### يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب ليفصل فيه أولاً .

يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب أولاً .

لجنة المرسوم

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب أن يضاف إلى النص عبارة « يفصل فيه أولاً » ، لأن هذا أصرح في الدلالة على الترتيب المقصود من هذه المادة ، ولأنه ليس ما يمنع الحكومة من أن تقدم الميزانية لكل من المجلسين في وقت واحد ، ولكن البنوع هو أن يتناقش فيها مجلس الشيوخ قبل أن يبدى مجلس النواب رأيه .



معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

( وافقت اللجنة على هذه الإضافة ) .

( فى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٧ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولاً .

( فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

( ١ ) إذا رفض مجلس النواب اعتماداً وطلبت الحكومة من مجلس الشيوخ أن يقر هذا الاعتماد ، فلهذا المجلس حق

النظر فى ذلك .

( ٢ ) إن كل ما يطرح على مجلس النواب خاصاً بالميزانية يجب أن يطرح على مجلس الشيوخ . ويجب أن يكون له رأى فيه .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الأشغال

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — على كل حال فإنى غير موافق على هذه الشرورات جميعاً . أما فيما يخص مبلغ الحصة والتعيين ألف جنيه المطلوبة لتوسيع شارع الأزهر فإن لى كلفة فيه :

كان تقرير فى سنة ١٩٢٢ أن يكون عرض هذا الشارع عشرين متراً ، ثم رأى معالى وزير الأشغال توسيعه إلى ٣٠ متراً لأنه سيكون فيه خط للترام والأعمال التى تنزع ملكيتها الآن رخيصة والتكاليف تسد من اللبم السادس الذى تأخذه الحكومة من أجور الترام . هذا حسن . غير أن مجلس النواب رأى أن يكون عرض الشارع ٣٦ متراً أى بتفقيص أربعة أمتار . والطلب منا الآن للواظفة على ذلك .

ورأى هو ألا يعارض الوزير فى طلبه توسيع الشارع إلى ٣٠ متراً لأن الفرصة الآن سانحة ، إذ الأملاك القائمة على هذا الشارع والى ستزعم ملكيتها متهدمة وخربة . ولذلك فى الرجح ألا يزيد الاعتماد الآن على ما هو مطلوب ، وإذا طهر فيها بعد عدم كفايته أمكن فتح اعتماد إضافى .

يقول الوزير إن عرض الشارع يجب أن يكون ثلاثين متراً لأن الصلحة تفضى بذلك ، ولأنه سينشأ فى الشارع خط للترام مزدوج ، فى الحكمة إذن أن توافقوا على جعل عرض الشارع ثلاثين متراً .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقضى — أؤيد حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

الرئيس — يظهر أن المجلس يميل إلى موافقة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ، فما هو رأى معالى الوزير ؟

معالى عثمان عرم باشا ( وزير الأشغال ) — الوزارة قبلت بعد المناقشة أمام لجنة المالية فى مجلس النواب الاكتفاء بجعل عرض الشارع ٣٦ متراً .

سادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إنى فى الحقيقة أميل إلى جعل الشارع ثلاثين متراً ، لأننى حركة المرور فى هذا الشارع ستكون عظيمة . فهل يرى معالى الوزير الاكتفاء بجعله ستة وعشرين متراً أو ضرورة جعله ثلاثين متراً ؟

معالى عثمان عرم باشا ( وزير الأشغال ) — الستة والعشرون متراً تكفى فى الوقت الحاضر ، وأحسن منها ثلاثون متراً لأنها أوفى لحاجات المستقبل .

حضرة عزيز مريم اخدي — هناك مسألة دستورية ، وهي أن المطلوب منا هو إقرار اعتماد لتوسيع شارع وجبل عرضه ستة وعشرين متراً ، فلا يمكن أن نقول بوجود جبل عرضه ثلاثين متراً .  
الرئيس — هذه وغبة .

سماعة محمود شكري باشا ( مقرر اللجنة ) — إذا وافق المجلس على جبل عرض الشارع ثلاثين متراً بدلاً من ستة وعشرين يستند البلغ المطلوب كما هو وبقي التكاليف تطالب في العام القادم ، لأن النفقات التي يتطلبها توسيع هذا الشارع إلى ثلاثين متراً هي على ما أتذكر ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ونفقات توسيعه إلى ستة وعشرين متراً هي ٩٥٠٠٠ جنيه ، وفي كلتا الحالتين فالبلغ المطلوب اعناده في هذه السنة هو قسط ٨٩٠٠٠ جنيه والباقي يطلب اعناده في السنة التالية .

معالي عهد شفيق باشا — لو كان الكلام خاصاً بتوسيع شارع من الشوارع على الإطلاق قلنا إن توسيعه إلى ثلاثين أفيد من توسيعه إلى ستة وعشرين ، ولكن يجب أن يلاحظ أنه بجوار هذا الشارع شارع الموسكى وعرضه عشرة أمتار لو أضيفت إلى الستة وعشرين متراً لبلغ مجموع عرض الشارعين ستة وثلاثين متراً ، وهذا كاف . ولا بد أن يكون هذا الاعتبار قد لاحظته لجنة المالية بمجلس النواب عند التعديل ووافقها الوزير عليه .

سماعة محمود شكري باشا ( مقرر اللجنة ) — لو كانت الستة وثلاثون متراً عرضاً لشارع واحد لكفى ، ولكنها لشارعين . وأظن أنه سواء جعل عرض شارع الأزهر ستة وعشرين أو ثلاثين متراً فستتحول حركة المرور إليه ، فلن يكون بقاء لشارع الموسكى لأن حركة المرور فيه ستمتد من تلقاء نفسها .

معالي عثمان مرم باشا ( وزير الأشغال ) — أريد أن أشرح لحضراتكم السبب الذي من أجله اكتفت لجنة المالية بمجلس النواب والوزارة بجبل عرض الشارع ستة وعشرين متراً . أوضحنا أنه يمكن أن يكون عرض الرصيف في كل ناحية أربعة أمتار ، وأن ستة أمتار تكفي لخط الترام المزودج ، فيبقى بعد ذلك اثنا عشر متراً أى ستة من كل ناحية وهي كافية لوقوف عربات بجانب الرصيف ومرور عربة أخرى بجانبها ولا يحتاج الشارع لأكثر من ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — أؤيد سماعة المقرر في رأيه السديد من اعتماد البلغ المطلوب الآن مع تهرير جبل الشارع ثلاثين متراً ، لأن هذا أقل ما يمكن أن يكون عليه هذا الشارع .

اذكروا بالحضرات الإخوان أن بهذا الشارع ممهداً وهو الأزهر يبلغ عدد طلبته ثمانية آلاف يسرون فيه في القنود والرواح وإذا انضم إلى هذا العدد عدد السكان الذين يقطعون تلك الجهة ثم رأيت الحركة التجارية وما يمر بالشارع من العربات وغيرها تبين ليكم أننا إذا جعلنا الآن عرض الشارع ستة وعشرين متراً فستضطر الحكومة بعد بضع سنين إلى توسيعه مرة أخرى ويترب على ذلك نزاع ملكية غفارات تكون أثمانها أعلى بكثير مما هي عليه الآن ، وليس هذا من الحكمة في شيء . لهذا أرجوكم أن توافقوا على رأي حضرة الشيخ حسن عبد القادر وسعادة المقرر لأن ثلاثين متراً هي أقل ما يصح أن يكون عليه عرض ذلك الشارع .

حضرة عهد محمود خليل بك — لو أن معالي وزير الأشغال قرر أماننا قبول اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر لكان الأمر سهلاً . أما الوزير لم يظهر قبوله للاقتراح ...

حضرة محمود أبو النصر بك — الوزير قال إن الأحسن هو جعل عرض الشارع ثلاثين متراً .

حضرة عهد محمود خليل بك — لا أرى أن معالي الوزير قد وافق على ذلك ، والمساءلة قانونية بحصة ، لأنه ما دام الوزير لم يقبل الاقتراح فللمساءلة تشمل أمرين : ( الأول ) خلس بطلب الواقعة على الاعتقاد ، ( والثاني ) وهو ما يتعلق برض الشارع هو مجرد وغبة يديها المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — قال معالي الوزير إن جعل عرض الشارع ثلاثين متراً خير من جعله ستة وعشرين .

معالي عثمان مرم باشا ( وزير الأشغال ) — قرر مجلس الوزراء أن يكون عرض الشارع ستة وعشرين متراً .

حضرة عهد محمود خليل بك — نحن إذن أمام أمرين : ( الأول ) هو اعتماد البلغ اللازم لتوسيع الشارع إلى ستة وعشرين متراً ،

( والثاني ) هو مجرد رغبة يديها المجلس بحل عرض الشارع ثلاثين متراً . ولا تلك أن تقرر جعل عرض الشارع ثلاثين متراً لأن هذا عمل تنفيذي لا تشريسي ، ولا يمكن أن نضم المسألة على غير هذا الوجه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — يدهشني أن أسمع من حضرة العضو المحترم جد محمود خليل بك أن المجلس لا يملك سلطة توسيع شارع من ٢٦ إلى ٣٠ متراً . أنا لا أعلم مطلقاً أن هناك حدوداً لسلطة البرلمان في أي عمل من شؤون الدولة ، والسلطة التنفيذية عليها أن تتخذ ما يقره البرلمان .

وجاء أن المجلس يرى أن من المصلحة العامة توسيع هذا الشارع الذي هو واسطة الاتصال لأ كبر مهمد على وهو الجامع الأزهر ، فأرجو أن يقرر أن يكون عرض الشارع ٣٠ متراً وأن يطلب إلى وزارة الأشغال تنفيذ ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليس أمامنا قانون نريد أن نقره برغبة حق يقال على رسلكم يجب أن نقره ، وإنما أمامنا اعتقاد يطلب لعمل خاص . نحن أصحاب الحق للطلق في أن نقره الاعتقاد أو نرفضه . وإذا كنا نملك الشكل فنحن نملك البض ، ومن يملك الأكثر يملك الأقل ، فلا ضير عليكم أن تقرروا الاعتقاد مقروناً بشرط توسيع الشارع وجعله ٣٠ متراً . أقول هذا وأكرر بأنه ليس أمامنا قانون نقره هذه الرغبة ، والذي يقول غير هذا لا يفهم .

( ختمة ) .

هذا من الوجهة القانونية .

حضرة عزيز ميريم ادى — يدهشني أن يتسرع حضراتنا محمود أبو النصر بك ولويس فانوس ادى في قولهم . المسألة خاصة بسلطة مجلس الشيوخ ، والتي أفهمه أنه ليس له أن يزيد في اعتاد آخره مجلس النواب كما قال حضرة جد محمود خليل بك ، وليس حضرة الذي وضع هذا الحد ولكن الدستور هو الذي قرره .

إن سلطة مجلس النواب في الأمور المالية غير محدودة ، ولذلك قرر الدستور أن السائل المالية وميزانية الدولة يجب أن تعرض عليه أولاً ، ومتى أقرها فلها تقدم على مجلس الشيوخ ، والاعتادات التي يقرها مجلس النواب تنتظر أمام مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — وماذا يكون الحكم في الاعتادات التي يرفضها مجلس النواب ؟

الرئيس — أرجو عدم اللطافة .

حضرة عزيز ميريم ادى — أقول إن الاعتادات التي يقرها مجلس النواب ثم تعرض على مجلس الشيوخ لا يجوز له أن يزيد فيها لأنها إذا قررتنا زيادة الاعتاد مكاناً ننظر لأول وهلة في موضوع مالي ، وذلك قبل أن ينظر فيه مجلس النواب وهي هذا مخالفة للدستور .

إن الزيادة على الاعتاد المطلوب لتوسيع عرض الشارع من ٢٦ إلى ٣٠ متراً لم تقدم إلينا من الحكومة ولا من مجلس النواب بل هي مجرد رغبة أيداهها حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر ، فليس لنا أن ننظر في هذه الزيادة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — ينحصر كلامي في الرد على ما قاله حضرة الأستاذ عزيز ميريم افندي في نقطتين :

الأولى — وما كنت أحب أن أقدم لها الآن ، ولكن حضرة دعاني للكلام عنها ، وهي هل إذا لم يقر مجلس النواب اعتاداً

وجاءت الحكومة وطلبت أمام مجلس الشيوخ إقرار هذا الاعتاد .. ...

حضرة عزيز ميريم ادى — الحكومة لم تطلب اعتاداً ما .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — طلبت الحكومة ذلك أمام لجنة المالية بمجلس الشيوخ

حضرة صاحب للمالى عثمان حرم باشا ( وزير الأشغال ) — ما الذى طلبته الحكومة أمام اللجنة ؟

حضرة عزيز ميريم افندي — الحكومة لم تطلب شيئاً الآن ، وأطب أن يحفظ لي الحق في الكلام عن هذه النقطة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — قلت إن ردى ينحصر في نقطتين : ( الأولى ) وهي أنه إذا رفض مجلس النواب

اعتاداً ، وجاءت الحكومة وطلبت من مجلس الشيوخ أن يقر هذا الاعتاد ، فهل لمجلس الشيوخ حق النظر في ذلك ؟

(والنقطة الثانية) هي مسألة شارع الأزهر وجبل عرشه ٣٠ متراً، هل تعتبر بمثابة طلب اعتقاد جديد أم لا ؟  
 ضمن النقطة الأولى أرى أن الدستور لم يحرم مجلس الشيوخ من ذلك الحق . إنهم يريدون حرمان مجلس الشيوخ من حق لم  
 يرد بالحرم من نص في الدستور بالرغم من أنهم يستمدون فيه يذهبون إليه على مادة منه هي المادة ١٣٩ .  
 تجرى هذه المادة هكذا : « تكون مناقشة للزيانة وتقررها في مجلس النواب أولاً » .  
 هذه المادة أوجبت أن للزيانة تقدم لمجلس النواب أولاً ، فهل يستفاد من هذا النص أن هناك حرماناً لمجلس الشيوخ ؟ كلا .  
 لو رجع حضرة الأستاذ عزيز ميرم أفندي إلى الأعمال التحضيرية التي كانت تليها وضع هذا النص لئين أتى بحق فيا أنذهب إليه .  
 كانت الأعمال التحضيرية المذكورة ترى بنص صريح إلى أن للزيانة تعرض على مجلس النواب لينفصل فيها أولاً ، ولكن عند وضع  
 النص النهائي عدل عن ذلك بدون ذكر الأسباب وقيل « تكون مناقشة للزيانة وتقررها في مجلس النواب أولاً » وهذا النص في ذاته  
 لا يستنتج منه أن مجلس الشيوخ محروم من النظر في اعتقاد رفضه مجلس النواب .

يؤيد ذلك المادة ١٦٦ من الدستور وهي التي نظمت مسألة الخلاف والحلاف وهذا نصها :  
 « إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب اليزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بمقتضى مؤتمراً  
 بالأغلبية المطلقة » .

مق يوجد الخلاف ؟ الخلاف يوجد في حالتين : حالة رفض مجلس النواب اعتقاداً يرى مجلس الشيوخ إقراره ، وحالة إقرار مجلس  
 النواب اعتقاداً يرى هذا المجلس رفضه .

عجبا ، يريدون قصر الخلاف على أحد وجهيه . يريدون الأخذ بالوجه الثاني وإنكار الوجه الأول .  
 على أن للمجلسين التباينة تخاليد دستورية ، ومن حسن الحظ أن المجلس النواب ومجلسنا ساجدة دستورية .  
 أذكر أنه أثناء نظر ميزانية وزارة المعارف في سنة ١٩٢٤ أمام مجلس النواب حصلت مناقشة بشأن البالغ المخصص للبعثات وقام بعض  
 حضرات النواب بندد قائلين أنه لا فائدة منها ، فقرر مجلس النواب تحت هذا التأثير حذف الاعتقاد المخصص لها وجاءت ميزانية وزارة  
 المعارف منقوصةً منها هذا الاعتقاد .

فأتمت الحكومة أمام مجلس الشيوخ وأبدت الأسباب فاقترح المجلس بوجاهتها وأقر الاعتقاد المطلوب ، وبناء على ذلك أعيدت ميزانية  
 المعارف لمجلس النواب فوافق على رأي مجلس الشيوخ .  
 (تصديق) .

من ذلك ترون حضراتكم أن مجلس الشيوخ لا يصح أن يحرم من حق ثابت له بالدستور ويجري به العمل .  
 هذه مسألة كنت أود أن أنكم فيها عند الكلام عن موضوع شارع الأهرام ، ولكن حضرة الأستاذ عزيز ميرم أفندي تصبغني  
 إلى الكلام فيها .

أما عن النقطة الثانية وهي هل يعتبر جبل عرش الأزهر ثلاثين متراً بمثابة طلب اعتقاد جديد أم لا ، فقد طلب في بادئ  
 الأمر أن يكون عرض الشارع ثلاثين متراً فأقرت لجنة للالية لمجلس النواب أن يكون عرضها ٢٦ متراً . وبعد أن تناقشت مع معالي وزير  
 الأشغال في ذلك قبل مغاليه وجهته نظرها وقرر الاعتقاد على أن يكون عرض الشارع ٢٦ متراً .

ليني أرى أن كل ما يطرح على مجلس النواب خاصاً بالميزانية يجب أن يطرأ أماناً ويجب أن يكون لنا رأي فيه ، فلذا أردنا أن  
 يكون عرض الشارع ٣٠ متراً بدلاً من ٢٦ متراً وترتب على ذلك تعديل في الاعتقاد المطلوب فلما هذا الحق ولنا محرومين منه .

رأيتم حضراتكم أن يكون عرض الشارع ٣٠ متراً ، ولكيلا تطل ميزانية وزارة الأشغال وحتى لا تكون عمل أخذ ورد أمام  
 المجلسين حلت هذا الإشكال وطلبت للوزارة على الاعتقاد المطلوب الآن مع إبقاء الرغبة في أن يكون عرض الشارع ٣٠ متراً وأن الزيادة  
 التي تتطلبها هذه الرغبة يمكن أن تطلب في ميزانية السنة المقبلة ، فنحن في هذا لم نخرج عن حدود الحق المحول لنا بالدستور .  
 فذلك أرى أن ما قاله حضرة الأستاذ عزيز ميرم أفندي في غير محله .

معالي عثمان عرم باشا ( وزير الأشغال ) — أريد أن أقف نظراً حضراتكم إلى أن شارع الأزهر تقرر له مبلغ في مشروع

للميزانية فرص على خط التنظيم السابق تقريره لهذا الشارع ، فلاحظت أن عرضه قليل . وقبل أن يرض أمر الاعتدال على مجلس الوزراء بصفة رسمية حملت المناقشة فيه أمام لجنة المالية لمجلس النواب وانفتحا على أن يكون عرض الشارع ٢٦ متراً وفي الوقت نفسه كانت السألة معروضة على مجلس الوزراء فقرر الاعتدال على أساس ٢٦ متراً .

والآن إذا قرر مجلس الشيوخ الاعتدال كما هو واختلف في عرض الشارع مع ماقرره مجلس النواب فلا يمكننا صرف الاعتدال لعدم الاتفاق على عرض الشارع .

قرر مجلس النواب أن يكون عرض الشارع ٢٦ متراً بعد موافقة الحكومة وقرر الاعتدال اللازم لذلك ، ثم جاء مجلس الشيوخ وأقر هذا الاعتدال مبدئياً رغبة في زيادة عرضه وحده ٣٠ متراً ، في هذه الحالة لا يمكن صرف الاعتدال على اعتبار عرض الشارع ٣٠ متراً ثم أعود في السنة القادمة لطلب اعتدال جديد .

فلذا أردتم أن يكون عرض الشارع ٣٠ متراً يجب أن يقرر الاعتدال كله .

حضرة لويس أنتوخ فانوس اقتدى — وما هو مبلغ الاعتدال كله ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أتذكر أنه لما كان عرض الشارع ثلاثين متراً كان الاعتدال المقدّر له ١٢٥.٠٠٠ جنيه . ولما رُوى أن يكون عرضه ٢٦ متراً استلزم من هذا المبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه فأصبح الاعتدال ٩٥.٠٠٠ جنيه .

معالى عثمان حرم باشا (وزير الأشغال) — لا أذكر الرقم تماماً . ويمكن تأجيل المناقشة في هذا الموضوع إلى الغد ، ونستمر الآن في نظر الميزانية إذا رأى المجلس ذلك .

( أصوات : موافقون على التأجيل ) .

( إلى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الموقلة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

انقسم التالى (المروقات) — قسم ١٠ د وزارة الأشغال الموقية « — فرع « معلقة التنظيم »

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — كانت المناقشة في نهاية حلة أمس دائرة حول مشروع شارع الأزهر الذى قرر مجلس النواب بشأنه أن يكون عرضه ٢٦ متراً ، والذى يرى كثير من حضراتكم أن يكون ٣٠ متراً .

كانت تلك المناقشة دائرة حول ما يترتب من النتائج على قراركم إذا رأيتم جعل عرضه ٣٠ متراً . والرأى الذى أعرضه الآن على حضراتكم هو أن يقر مجلس الشيوخ الاعتدال الموقد له من مجلس النواب كما هو مع إيداع رغبته في أن يكون عرض الشارع ثلاثين متراً وألا تقوم وزارة الأشغال بالتنفيذ إلا إذا وافق مجلس النواب على هذه الرغبة . وأحيث حضراتكم علماً بأن تكاليف الشارع إذا نعمت رغبتكم ستبلغ ١٩٥ ألف جنيه بدلاً من ٩٥ ألف جنيه فقط .

( أصوات : مصناً أمس أنها تبلغ ١٣٥ ألف جنيه فقط ) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذا البيان الذى ذكرته أعطانيه الآن معالى وزير الأشغال . وتكون بناء على ذلك تكاليف أربعة الأمطار على طول الشارع سبعين ألف جنيه . فلذا رأيتم أن القائمة التى تمود من زيادة الاتساع تتناسب مع صرف هذا المبلغ قررتم جعل عرض الشارع ثلاثين متراً .

( أصوات : تكتفى بجعل العرض ستة وعشرين متراً ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وأنا متنازل عن اقتراحى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدّر للشارع المذكور البالغ ٩٥ ألف جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر اللواصة على اعتماد مبلغ ٩٥ ألف جنيه للطلوب لفتح شارع الأزهر .

( في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

أولية مجلس النواب في نظر اللزائية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أعلامها ، أو من

إسقاط ما أثبتته .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة الأشغال

عن توسيع شارع الهرم

...  
...  
...  
...

معالي محمد شفيق باشا — طلبت الوزارة في أول الأمر مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه لتوسيع شارع الأهرام ، وعند نظر الشروع أمام لجنة المالية بمجلس النواب طلبت الوزارة إحساس البلع إلى خمسة وعشرين ألف جنيه .

وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ذلك ، ولكن مجلس النواب رفض الاعتماد وأحيلت بعد ذلك ميزانية وزارة الأشغال إلى مجلس الشيوخ خالية من مبلغ الاعتماد للقدّر لتوسيع شارع الأهرام .

حصل بعد ذلك أن معالي وزير الأشغال طلب من لجنة المالية لمجلس الشيوخ إعادة النظر في الشروع ، فبحثت اللجنة ووافقت عليه وهدّمت لحضراتكم بطلب اللواصة على اعتماد البلع الخامس به .

هذه مقدمة سأجعلها محل بحث في الشكل أولاً قبل البحول في الموضوع .

سما بالأسر رأياً من بعض حضرات الأعضاء استنتجه من المادة ١٣٩ من الدستور التي نصها « تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً » .

وهذا الرأي هو أن ما لم يقره مجلس النواب لا ينظره مجلس الشيوخ ، ولكن ...

خسرة محمود أبو النصر بك — لي كلمة في هذه النقطة .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو ألا تخاطبني . سما رأياً آخر وهو أن حقوق المجلسين متساوية ، وأن لكل منهما حق قبول أو رفض أي اعتماد استناداً إلى المادة ١٦٦ من الدستور التي نصها :

« إذا استحك الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤخر بالأغلبية المطلقة ، ويصل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

فهذه المادة صريحة في أن لكل من المجلسين الحق في إقرار أو رفض الاعتماد ، بدليل أن المادة منسوبة على اقتراح حصول الخلاف على إطلاله .

ولكن ورد في آخر هذه المادة أنه الخلاف « يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤخر بالأغلبية المطلقة » . والذي يفهم من هذه العبارة أننا إذا اعتمادنا المبلغ المقدّر للشروع ولم يوافق على اعتماده مجلس النواب ترتب على ذلك أن يجتمع المجلسان بهيئة مؤخر ، والأغلبية فيه لمجلس النواب لاحالة لكترة عدده ، ذلك لأن قانون الانتخاب جعل لكل ستين ألفاً من السكان نائباً ولكل ١٨٠ ألفاً من السكان شيخاً ، وبذلك يكون عدد أعضاء مجلس النواب ثلاثة أمثال أعضاء مجلس الشيوخ .

هذه الصيغة التي تترك بسهولة من الاطلاع على المادة ١٦٦ الباسى ذكرها تنهت إليها لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ، فذكرت في فقرة ١٢ من تقريرها ما يأتي :

« على أن هذا الأمر قد استأثر شيئاً من الخلاف بين مجلسي فرنسا ، فجلس النواب يرى أن النص في الدستور على أولويته في نظر للزيانية يقتضى ألا ينظر مجلس الشيوخ فيما يسقطه هو من أحكام للزيانية ، ومجلس الشيوخ يرى تطبيقاً لنظرية تساوى المجلسين في الحقوق أن له ما لمجلس النواب . لكن هذا الخلاف ظل دائماً نظرياً لأن مجلس الشيوخ كان يقرر دائماً ما يقرره مجلس النواب للمرة الثانية في أمر للزيانية » .

أثقت نظر حضراتكم إلى أنه بعد اجتماع المؤتمر تكون الأغلبية في جانب مجلس النواب ، وذلك كما قلت لحضراتكم ناشئ من أن عدد أعضائه يوازي ثلاثة أمثال أعضاء مجلس الشيوخ .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أرجو أن يلاحظ معالي شفيق باشا أنه أحمل في حساب الأعضاء اللبنيين بمجلس الشيوخ .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو من سعادة المقرر ألا يقاطعنى . وإذا كانت تبدو له ملاحظة فليؤخرها حتى أتم كلامى .

الرئيس — يريد سعادة المقرر أن يلفت نظر مـاليكم إلى أنكم تدخلوا في حسابكم الأعضاء اللبنيين بمجلس الشيوخ عند تقرير النسبة بين المجلسين .

معالي محمد شفيق باشا — لكن نسبة عدد أعضاء مجلس النواب لعدد أعضاء مجلس الشيوخ كنسبة اثنين إلى واحد ، فأغلبية شاملة منا ، وعلى العكس من في جانب مجلس النواب .

إني وإن كنت ممن يرون تساوى المجلسين في الحقوق ، إلا أنى أردت أن أثقت نظر حضراتكم إلى هذه الملاحظات التي رأيتها لجنة وضع اللبادى العامة للدستور .

ألاحظ أن لجنتنا التالية كانت تتبع دائماً في الدورات الماضية خطوات مجلس النواب ما عدا حالة واحدة أشار إليها بالأمرى سعادة المقرر .

انظروا حضراتكم إلى ما ورد في تقرير اللجنة عن الأعمال الجديدة ، فإن لجنة المالية في الصفحة التي خالفت فيها مجلس النواب على اعتماد مشروع شارع الأهرام اعتمدت كل ما أقره مجلس النواب من اعتمادات الثلاثة المشاريع الخاصة بشارع الخليج وبق شبرا والحوض المرصود .

إنكم إذا قررتم اعتماد مبلغ الخمسة والثمانين ألف الجنيه لتوسيع شارع الأهرام ، ولكم حريكم في ذلك ، فكأنكم تقولون لمجلس النواب ، ضمناً لا صراحة ، إنك أخطأت ويجب أن تميد النظر في قرارك الأول .

إننا إذا دعمتنا لمجلس النواب بما يخالف رأيه وحج علينا أن نقيم الدليل على صحة رأينا ، وقرارنا في هذا الموضوع هو بمثابة حكم يضمن أن تكون له أسباب قوية تؤيده حتى يمكن لمجلس النواب الرجوع في قراره بالاستناد إليها .

إنه إذا لم يقتنع بوجهة هذه الأسباب فإنه لاشك يرفض المشروع ويصاد إلينا فصر على رأينا وتكون النتيجة أن يصد المؤتمر وتطول الإجراءات ، وفي النهاية تكون الأغلبية لمجلس النواب .

لقد اعتمدت لجنة المالية في قبول المشروع على أسباب صحية وأدوية ومالية وهندسية ، فيجب علينا قبل البت في هذا الأمر أن نتبين قيمة هذه الأسباب .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إن ما أبداه معالي محمد شفيق باشا في مقاله الطويل يستلزم البحث في نقطتين : الأولى هي ما إذا كان للسجل كما ذكرنا بالأمرى الحق في أن ينظر في اعتماد رضى مجلس النواب أم لا ، والنقطة الثانية هي بحث الموضوع .

أنكم أولاً عن النقطه المستورة يفضّل المجلس فيها ثم تتناول الموضوع بعد سماع أقوال ممالي وزير الأشغال .  
أدليت لحضراتكم بالأسي رأيي في النقطه الأولى كما أدليت بأسانيدي فيها ، فاستندت إلى المادة ١٦٦ من الدستور التي تلاها هذه  
البية ممالي محمد شفيق باشا وقلت لحضراتكم إن هذه المادة لم تذكر أن الخلاف الذي يستحكم هو الخلاف الذي ينشأ عن أت رفض  
جلس الشيوخ اعتياداً فأقره مجلس النواب ، بل أطلقت الخلاف ولم تصره على أحد وجهيه ، فإذا كان الأمر كذلك فهي تشمل وجهي  
الخلاف كليهما ؛ أي أن يرفض مجلس النواب مشروعاً فقره أو يقر اعتياداً ففرضه .

تلا ممالي محمد شفيق باشا هذه البية شيئاً ما جاء في مداولات لجنة الثمانية عشر وهي التي تولت وضع مبادئ الدستور ، وهي مؤداة  
بما يتفق مع ما قدّمت . ويظهر أن ممالي لم يطلع على ما حدث بعد ذلك من مداولات لجنة الثلاثين وهي اللجنة الكاملة التي وضعت  
النص الموجود في المادة ١٣٩ من الدستور . وإلى أنشرف بأن أتو على حضراتكم ما ثبت في صفحة ٢٢٧ من مجموعة محاضرها :

« وأولوية مجلس النواب في نظر البرازية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من ألقامها أو من إسقاط  
ما أثبتته . فإذا اختلفنا على شيء من أمثلة البرازية ولم يمكن التوفيق بينهما جرى العمل فيها اختلف فيه على ما كان مقررراً في ميزانية العام الماضي  
( مادة ١٣٠ فقرة أولى ) وذلك تطبيقاً لبدأ العام من أن ما لا يتفق عليه المجلسان يحمل . والرجوع إلى ما كان جارياً في الماضي رجوع  
إلى ما كان المجلسان متفقين على وجوده » .

فالسألة ظاهرة ، لأن من وضوا هذا النص فسروه بأن الخلاف يشمل الحاليين ، فإذا كان النص ظاهراً وعلت لنا فيه من وضوه ،  
هل نختلف بعد هذا ونذهب إلى غير ذلك ؟ إن في القول بما يراه ممالي محمد شفيق باشا حرماناً للمجلس لا مبرر له ولا نص عليه ، فالقاعدة  
أن لا حرمان بغير نص . وأعتقد أن من وضوا الدستور لم يجالضواهم أن ينفصوا من هذه الاختصاصات شيئاً .

حضره محمود أبو النصر بك — الفترتان السابقتان للفترة التي تلاها مسادة المقرر تؤيدان رأيه ، فأرجو مسادته أن يفضل بقرائنها .  
مسادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — هذا نص الفقرتين :

« وحكمة ذلك أن درس الميثاقين للبرازية ومناقشتها إليهما تاباً والخلاف بينهما على بعضها أو كلها وفض هذا الخلاف على مفتضى  
القواعد والتقاليد الدستورية وضررها صيغة البرازية النهائية وتصدق الملك عليها ، كل ذلك يقتضى وقتاً غير قليل .  
وتكون مناقشة البرازية وضررها في مجلس النواب أولاً ( مادة ١٢٧ ) وذلك وفقاً لتقاليد البرلمانية . فإذا رأى رأيها فيها أوصل  
بها المجلس الشيوخ لمناقشتها .

ثم يتلو ذلك العبارة التي تلوها ، وإنّ السألة ظاهرة .

حضره عبد العزيز رضوان بك — إذن نحن ومجلس النواب سواء في هذا الصدد .

مسادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — نعم . ولا خلاف سوى أن مجلس النواب يداً ينظر البرازية ثم يرسلها إلينا لننظر  
في كل ما نظريه ولنا أن نقر أو نرفض أي اعتاد ، وقد ذكرت لحضراتكم من قبل أن علاوة على هذا النص جرى المجلسان في سنة ١٩٢٤  
على ذلك لأنه عندما نظر مجلس النواب في مبرانية وزارة المعارف العمومية اعترض على الاعتاد الخاص بالبنات العلمية في أوروبا وأصغر  
قراره بمجده ، ولكن الحكومة طلبت إلى مجلس الشيوخ إقرار هذا الاعتاد فأقره وأعاده إلى مجلس النواب فوافق عليه بعد أن رفضه  
من قبل ، فافترض لنا في ذلك بما لنا من حق . فهل يصح أن ننكر على أنفسنا هذا الحق ؟ إنّي أرجو الفصل في هذه النقطه وأتترح أخذ  
الرأي بالصورة الآتية :

« إذا عرضت الحكومة في مشروع البرازية اعتياداً ففرضه مجلس النواب هل يسقط هذا الاعتاد نهائياً فلا يجوز لمجلس الشيوخ  
النظر فيه أو أن من حقه النظر فيه وإقراره وإعادة الشروع لمجلس النواب ؟ »

الرئيس — ما رأي حضراتكم في ذلك ؟

( أصوات : نوافق على الشرط الثاني ) .

حضره حافظ طابدين بك — أعارض في أخذ الرأي على هذه الصورة لأن حق المجلس ظاهر .

حضره الشيخ حسن عبد القادر — لا يجوز أبداً أخذ الرأي على ذلك ما دلم النص صريحاً .



معالي محمد شفيق باشا — أثرت هذا الموضوع إظهاراً لحقنا فيه ، على أني قلت إننا حقاً كنّا مجلس النواب ، سواء بسواء ، ولا شك أن هذا ثابت في القبطة .

الرئيس — إذن أترى معاليكم هذه السألة لتوصلوا بها إلى هذه النقطة الدستورية ؟

معالي محمد شفيق باشا — نعم ، قد أعلنت ذلك .

( في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ ) .

العضو أن يتقدم أثناء نظر ميزانية أية وزارة باقتراح بتعديل فيها بالإضافة أو غيرها . والمجلس أن يفصل في الاقتراح من غير إحالته إلى لجنة .

#### مجلس النواب

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — قدم سعادة النائب المحترم السيد محمد البدواي باشا اقتراحاً نصه :  
« اقترح إضافة مبلغ خمسة آلاف جنيهه إلى ميزانية وزارة الزراعة لإعداد مصل وافي من مرض التسمم الحموي حتى يمكن تطعيم ماشية صغار الزراع من الآن ، على أن تأخذ وزارة الزراعة أجراً من أصحاب الماشية بعد إجراء التطعيم وجعله إجبارياً في كل القطر حفاظاً لتلك الماشية التي تعتبر بحق رأس مال الفلاح ووعوه على عمله » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — أرى إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات لأن موضوعه يحتاج إلى بحث . وأظن أن وزارة الزراعة في حاجة أيضاً إلى دراسته ومعرفة مدى ما يكلفها تنفيذه ، وما إذا كان في وسع معمل السيرم القيام بتصوير اللصل الواقع ضد هذا المرض أو لا .

لا يسمح بإحضر النواب أن يضاغوا المجلس يمرض اقتراح كهذا عليه ، وكان الواجب أن يتقدم به حضرة النائب المحترم إلى لجنة المالية أثناء نظرها في مشروع ميزانية وزارة الزراعة ، حتى كانت تتمكن من أن تتصل في الوقت المناسب بالجهات الفنية ، وتعرف رأيها فيه ، وعندئذ تجدي اللجنة في شأنه رأياً تامهاً يسمح أن يركن إليه .

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — فيما يتعلق باقتراح سعادة النائب المحترم البدواي باشا ، لا شك أن من حقه أن يطلب عرض اقتراحه على المجلس الآن ، وما دامت ميزانية الوزارة مرفوعة على المجلس فلكل نائب أن يقدم ما يراه من الاقتراحات فيها . وقد كانت من الأفضل أن يقدمه حضرته إلى لجنة المالية — كما قال حضرة رئيسها — ولكنه ما دام يطلب عرضه على المجلس فإن له هذا الحق . فما رأي لجنة المالية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — لقد وضع الرئيس للسألة في وضعها القانوني ؛ ولكن هناك من الاقتراحات ما يسيل على المجلس البت فيه فوراً ، ومنها ما يجب أن يأخذ سيره القانوني . والاقتراحات المرفوعة يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات لتتفرع وتدرسه دراسة كافية ، فإذا أمر صاحبه على طرحه الآن على المجلس ، فإن لجنة المالية تقترح رفضه .

للقدر — أرى أن مجال هذا الاقتراح على لجنة المالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — إن هذا الاقتراح لا يتصل بالميزانية ، ونحن يمرض على لجنة المالية يمكن مقدمه أن يملأ بأنواله وجهة نظره .

الرئيس — هل يصر سعادة للتحقق على عرض اقتراحه الآن على المجلس ؟

سماعة النائب المحترم السيد محمد البدرأوى باشا — نم إني مصر على عرضه الآن على المجلس ، لأن الأرض متفش بين الوائى ولا يجوز الإبطاء فى اتخاذ المدة له .

الرئيس — إذن أعرض على حضراتكم الاقتراح مع ملاحظة أن حضرة رئيس لجنة المالية يقترح رفضه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — من حق النائب أن يقدم أثناء عرض للبرانية ما يرى من اقتراحات ، ومن حق المجلس أن يصدر قراره بالقبول أو الرفض ، كما أن من حقه أن يحيل الاقتراح على اللجنة المختصة إذا رأى أنه فى حاجة إلى البحث والدرس .

الرئيس — إن صاحب الاقتراح يطلب عرض اقتراحه على المجلس الآن للفصل فيه .

حضرة صاحب المالى وزير الزراعة — أرجو إذا رأى المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ألا يتصل بإقرار مشروع ميزانية الوزارة ، حتى تفرغ اللجنة من بحثه ووضع تقرير عنه .

الرئيس — لنفى الآن اقتراح واحد أعرضه على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أقترح إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

الرئيس — ليقدم حضرة النائب المحترم اقتراحه كتابة .

سماعة النائب المحترم السيد محمد البدرأوى باشا — إن هذا الوقت هو موسم إصابة الوائى ، فهو يهاجم للثنية حوالى موعد القضاة ويتفشى فيها كواب الكوليرا ، وللثنية كالموتون هي ثروة الفلاح ، لهذا أطلب عرض اقتراحى على المجلس الآن ليفصل فيه ، وإني أسأل معالي الوزراء هل يوافقنى عرض هذا الاقتراح الآن أو لا يوافقنى ، فلقد سبق أن طلبت من وزارة الزراعة أن تتخذ المدة لمكافحة هذا المرض فلم تفعل متحذرة بعدم وجود المال لديها ، فى حين آتى عرضت عليها أن يكون التطعيم على نفقة صاحب الوائى ، وبهذا تفيد الوزارة وتستفيد .

الرئيس — قدّم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ، هذا نصه :

« أقترح أن يقر المجلس إحالة اقتراح البدرأوى باشا على لجنة المالية للنظر فيه منفصلا عن ميزانية وزارة الزراعة مع الفصل فى ميزانية هذه الوزارة اليوم » .

وبما أن صاحب الاقتراح مصر على نظر اقتراحه الآن والفصل فيه متناسبة نظر ميزانية وزارة الزراعة البلية ، فأرى أنه لا يصح عرضه منفصلا . وإذا كانت لجنة المالية ترى إحالة عليه لقبضه ، فمنى هذا أننا نعيد ميزانية الوزارة إلى اللجنة ، فإذا لم تر اللجنة إعادة البرانية إليها ، فلنعرض الاقتراح الآن على المجلس ، فلما أن يقبله ولما أن يرفضه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — إذا قدم اقتراح من نائب ، فعلا يصح تعديل هذا الاقتراح ؟

الرئيس — لثائب هذا الحق ، ولكن اقتراحك ليس تعديلا وإنما هو اقتراح مستقل ، وللأسف مسألة إجراءات . فثائب الحق أن يقدم أثناء نظر البرانية ما يشاء من اقتراحات ، ولكنك باقتراحك تلجأ إلى طريقة تبني من وراءها منع المجلس من النظر فى هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم أحمد اللهي بك — إني كزاعج أوجب باقتراح سماعة النائب المحترم البدرأوى باشا ، ولكن المادة ٧٢ من اللائحة تمنع أن يحال كل اقتراح على لجنة الاقتراحات .

الرئيس — إن هذا الاقتراح معروض متناسبة عرض مشروع للبرانية ، فلا ينطبق عليه نص المادة التى ينشر إليها حضرة الضوم المحترم . فالوائى على اقتراح سماعة النائب المحترم البدرأوى باشا يقف .

( وقت أغلبية — تصفيق ) .

الرئيس — أبدي إلى الآن اعتراض بأن السد غير قانونى ، ولكن هذا الاعتراض لم يوجه قبل أخذ الرأى .

( تصفيق ) .

وإن فلتأخذ الرأى على اعتادات هذا القسم بعد إضافة مبلغ خمسة الآلاف من الجنيهات الذى أقرعوه الآن إلى باب ٣ « أعمال جديدة » .

( فى ١٦ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

رفض المجلس مشروع قانون باعتبار إضافتى أثره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع .

راجع التعليق على هذا فى المادة ١٠٥ .

( فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

الريغبات البرلمانية غير ملازمة للحكومة إلا فى حدود المسئولية الوزارية .

راجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٣ .

( فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

(١) على من يريد الكلام فى قسم من أقسام اللبزية أن يطلب الكلمة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة ، وبذلك لا يحصل الكلام فى موضوع إلا بعد أن يبحث بحثاً واقعياً .

(٢) إحالة كل قسم من اللبزية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والجارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة .

#### جلس الشيوخ

مكتب من وزارة المالية ومعه صورة من الرسوم بمشروع قانون الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٤٠ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ - إحالته إلى لجنة المالية والجارك لفراسة دراسة تمهيدية ، وإحالة كل ما يرد من مجلس النواب خاصاً بهذه اللبزية إلى اللجنة مباشرة مع اتباع القواعد التى سبق أن قررها المجلس فى السورات الماضية

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) - ورد إلى المجلس من وزارة المالية كتاب<sup>(١)</sup> مؤرخ فى أول فبراير الحالى ومعه صورة من الرسوم بمشروع القانون الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٤٠ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، وقد أرسل فى الوقت نفسه إلى رئاسة مجلس النواب لمرسه على المجلس المذكور . وتنس المادة ١٣٩ من الدستور على أن « تكون مناقشة اللبزية وتقررها فى مجلس النواب أولاً » ، وبناء على ذلك سيحال هذا الرسوم بمشروع قانون إلى لجنة المالية والجارك لتأخذ فى دراسته دراسة تمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب ، كما سيحال كل ما يرد من المجلس المذكور خاصاً بمشروع للبرابة إلى لجنة المالية والجارك مباشرة دون حاجة إلى الرجوع إلى حضراتكم لاتخاذ قرار بهذه الإحالة كما جرى على ذلك بحسب الورق فى السورات السابقة . وبهذه المناسبة قد دعوت حضرات المزملاء المحترمين رؤساء اللجان كما حصل ذلك فى السورة الماضية ، واجتمعت بحضراتهم صباح يوم الخميس الماضى ، وتبادلنا الرأى فى الطريقة التى تتبع فى هذه السورة بشأن اللبزية ليتيسر بحثها وإقرارها فى الوقت المناسب فاستقر

(١) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أعترف بأن أبلغ عزتكم صورة من الرسوم بمشروع قانون الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٤٠ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، وقد أرسل اليوم إلى رئاسة مجلس النواب لمرسه على البرلمان .

وستوافى اللجنة الأيمرية المجلس بالنسخ اللازمة من المذكورة والجدول .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية

الطاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٤٠

حسين سرى

الرأى إلى أن أطلب إلى حضراتكم الواضحة على اتباع القواعد التي سبق أن قررها المجلس في البورات للامنية عند نظر للزيارية ، تلك القواعد التي تقضى بعدم تلاوة التقارير الخاصة بالميزانية اكفاء بتوزيعها على حضراتكم ، ومن يرغب في الكلام في أقسام للزيارية يخطر الراسة ثمانية الساعة الحادية عشرة من صبح يوم الجلسة المدرج بمجدول أعمالها التقرير للرغوب الكلام في موضوعه ، مع تحديد موضوع الكلمة وعدم الإذن بالكلام في الجلسة لغير من طلبوا الكلمة في للوعد السابق .

على أن تكون مناقشة كل ما يتعلق بالسياسة المالية العامة للدولة عند بحث تقرير لجنة المالية والمبارك عن هذه السياسة ، وأن تكون المناقشة في التفاصيل الجزئية عند بحث تقارير لجنة المالية والمبارك عن كل قسم من أقسام للزيارية المختلفة ، وأن يعمل بهذا القرار حتى يعمل عنه بقرار آخر .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

حضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إلى أعرض شديد المعارضة في الحد من سلطة حضرات الأعضاء وحقوقهم فيما يخص بمناقشة للزيارية ؛ إذ من للعلوم أن للزيارية وخطاب العرض ها المرمتان الرئيسيتان في اجتماعات البرلمان لمناقشة سياسة الدولة العامة وإبداء ما بين لحضرات الأعضاء من رغبات وملاحظات ، فيجب ألا يضيق عليهم كل هذا الضيق لأنه لا يمكن لأحد من حضرات الأعضاء أن يتنبأ قبل الساعة الحادية عشرة صباحاً بفكرة قد تطرأ له أثناء المناقشة في أحد أبواب الميزانية المروضة في نفس اليوم أو في ناحية من نواحيها . وما قصدت بكمق هذه إلا أن أحفظ لحضرات الأعضاء بكامل حقوقهم وحرمتهم حتى يستطيع كل عضو أن يدلي بآرائه أثناء المناقشة ، ولو لم يكن قد طلب ذلك من قبل .

حضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براهه بك — اعتد المجلس أن يوزع أقسام الميزانية على لجاته .

الرئيس — إن المجلس يحيل بحث مشروع الميزانية على لجنة المالية والمبارك ، لأنها دون غيرها هي المختصة بذلك وهي تطلب إلى كل لجنة إبداء ما بين لها من ملاحظات على ميزانية الوزارة المختصة ببحث شؤونها .

حضره الشيخ المحترم أحمد نجيب براهه بك — ليسكن هذا ، ولكن اللجان المختصة تقدم إلى لجنة المالية تقاريرها كل منها عن القسم الخاص بالوزارة التي تنس بشؤونها ، ولجنة المالية وحدها هي التي تقدر قيمة هذه التقارير ، فإذا وجدت فيها ما يمس المسائل المالية أشارت إليه في تقريرها التي تقدمه إلى المجلس ، وإذا لم تجد أن البحث يمس الوجهة المالية فإنها لا تشير إليه وبذلك تذهب بمجهودات هذه اللجان هباء ، ولا يقف المجلس على ما قامت به من أعمال . وأستبعد على ذلك بضرر لجنة المعارف في الدورة الماضية والدورة التي سبقتها ، فإن لجنة المالية لا تنس إلى قليل أو كثير مما جاء في تقرير لجنة المعارف .

وإذا رجسنا إلى ما كان متجاً في البرانات السابقة وجدنا أن أقسام الميزانية كانت توزع على جميع اللجان لتبحث كل لجنة القسم الخاص بالوزارة التي تنس بشؤونها .

ولا يخفى أن للزيارية هي بمثابة بحث تفصيل لسياسة الدولة ، وخطاب العرش هو التهرس لهذه التفصيلات ، لذلك أقترح أن تقدم كل لجنة تقريرها إلى المجلس عن السياسة العامة الخاصة بالوزارة التي تنس اللجنة بشؤونها وترك البحث في الأرقام والموازنة للجنة المالية . وهذا هو العمل البراني الواجب اتباعه حتى يتم بحث الميزانية بحثاً متكاملاً .

على أن هذا الاقتراح الذي أقدمه الآن قد بحثه حضرات أعضاء لجنة المعارف وأقرّوه .

حضره الشيخ المحترم حسن مبري باشا — يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن لهذا المجلس الوقوف لائحة خضى بأن هناك لجناً عدة ولكل لجنة اختصاصها ، ومن أهم اختصاصات لجنة المالية بحث ميزانية الدولة ، ولا شك أن هذه اللجنة ترحب بكل الترحيب بكل بحث منتج يساعد على تأدية واجبها على الوجه الأكمل ، فهي ترحب بكل ما تعرضه اللجان الأخرى من ملاحظات على الميزانية ، ولكن ليس معنى هذا أن لكل لجنة أن تبحث للميزانية بحثاً تفصيلياً وأن يكون لها رأى قاطع في ذلك .

الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن اللجان هي وكلاء عن المجلس في البحث ، فكأن أن لجنة المعارف وكيلة عن المجلس في بحث كل ما يتعلق بوزارة المعارف كذلك لجنة المالية وكيلة عنه في بحث ميزانية الدولة ؛ أما إذا أردنا أن نخلط الاختصاص فلا يمكن أن نتعنى مطلقاً من بحث الميزانية .

إن لجنة المالية كانت ترحب بكل ملاحظة قيمة تراها لجنة من اللجان وتحملها عليها من الاهتمام ، وإذا رأت إحدى اللجان أن تقرير لجنة المالية قد أغفل شيئاً سهواً أو قصداً ، فترئيس اللجنة أو سكرتيرها البرلماني أو أي عضو من حضرات أعضائها أن يقدم إلى المجلس بهذه الملاحظات ، والمجلس صاحب الرأي الأعلى .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أبانله بك — في رأي أن لهذه المسألة حلا وسطاً ، ففي نهاية الدورة للامنية تكلمت في هذا الموضوع بمناسبة إقراره في لجنة التجارة ، فقد كتبت هذه اللجنة وقتئذ إلى لجنة المالية تطالب منها أن تحظرها بتاريخ الجلسة التي تعدها ليحت ميزانية وزارة التجارة لتوفد إليها مندوباً من قبلها يحضر جلساتها للإدلاء بآرائها وملاحظاتها ، ولكن لجنة المالية بحث ميزانية وزارة التجارة ووضعت تقريرها عنها وقدمته للمجلس ولم تلب شيئاً مما طلبته لجنة التجارة ، ومعلوم أن نظر المجلس ميزانية كل وزارة في آخر الدورة لا يستغرق زمناً طويلاً بسبب ضيق الوقت ، لذلك يجب أن يستأنس برأي اللجان المختصة ، ولا يتيسر ذلك إلا بالاتصال بها اتصالاً مباشراً كما قلت .

الرئيس — إن هذا هو ما تقر العمل به في اجتماع حضرات رؤساء اللجان .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشامي الفار احدى — حضرات الشيوخ المحترمين : لقد جرى العمل على أن كل ما يخص بالميزانية يحال مباشرة إلى لجنة المالية من غير أن يمرس على المجلس ، وللفروض أنه يراعى في اختيار أعضاء اللجان التخصص بحيث يكون في كل لجنة أعضاء فنيون بقدر الإمكان ، فليجئة المعارف مثلاً يجب أن يكون فيها أعضاء ملبون بشؤون التعليم ، وكذلك في لجنة الزراعة وغيرها من اللجان الأخرى . وإذا استقلت لجنة المالية لكل الأعمال وأصبحت هي الكل في الكل في بحث البرانية فإن في هذا حداً من اختصاصات اللجان الأخرى .

لذلك أرجو أن نعرض البرانية مبدئياً على المجلس ، ثم نحول بمجرعه على اللجان المختصة لإبداء آرائها وملاحظاتها دون تقيد باللائحة ، لأن اللائحة والقوانين إنما يضعها الأعضاء ولهم أن يعدلوا فيها كما يشاؤون .

الرئيس — هذا مخالف لللائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — فيما يخص بما أورد به حضرة الشيخ المحترم نجيب براده بك أرى أن لجنة المالية متى تقدم لها تقرير من لجنة من اللجان وبآراء خاصة فيجب عليها أن تبدي رأيها فيما أبدته هذه اللجان وأن تشير في تقريرها إلى ما لم تأخذ به من هذه الآراء حتى يوازن المجلس بين الرأيين ويصل في الموضوع ليكون عمل اللجان مستمراً .

الرئيس — تقدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس وبني من حضرات الزملاء اقتراح هذا نصه :

« قترح رفع القيد المعمول به سابقاً من ضرورة طلب الكلمة في البرانية قبل الجلسة ، وأن تكون للأعضاء الحرية المطلقة في الكلام عند نظر البرانية ؟ »

لويس فانوس ، يوسف عبد الطيف ، محمد عبد الحميد البدر ،

حسين فودة ، علي رمضان الطويجي ، محمد فهمي شتا .

فن كان موافقاً على هذا الاقتراح بفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أريد أن ...

الرئيس — أما الاقتراح التقدم من حضرة الزميل المحترم أحمد نجيب براده بك فإنه مخالف لللائحة الداخلية ، إذ ينص هذه اللائحة توجد لجنة مختصة دون غيرها يبحث ميزانية الدولة وهي لجنة للدلة والمجالس . وهذه اللجنة عندما يحيل المجلس إليها مشروع ميزانية الدولة لبحثها أن تطلب إلى كل لجنة من لجان المجلس أن توافيها بما بين لها من ملاحظات عن مشروع ميزانية الوزارة التي تبحث شؤونها . وهذا لا ينافي حق لجنة المالية في أنها صاحبة الشأن الأول في بحث ميزانية كل وزارة ووضع التقارير عنها ، وهذه التقارير هي وحدها التي تقدم إلى المجلس . ولذلك فإن لا يلحز اقتراح حضرة الزميل المحترم على المجلس لأخذ الرأي عليه لأنه مخالف لللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - إن قصدي هو أن تطبع تقارير اللجان وتوزع مع تقارير لجنة المالية الميزانية .

الرئيس - لا يمكن تنفيذ هذا ، لأن الكلف يبحث للميزانية من قبل المجلس بمقتضى اللائحة الداخلية هو لجنة المالية ، ورأى اللجان الأخرى في هذا الشأن التي تتضمنها تقاريرها إنفاً هو لإدارة لجنة المالية . ومع ذلك فإن لكل عضو من أعضاء هذه اللجان بصمة كونه عضواً في المجلس أن يمدى ما يريد أمام المجلس إذا ما طلب الكلمة في الوقت المناسب ، أي قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة التي سيبحث فيها الموضوع ، حتى يمكن أن يبلغ للموضوع الذي سيتأوله الضو بالكلام إلى الوزير المختص ليتسكن من الاستعداد للمناقشة فيه .

وبناء على ذلك فإن القواعد التي جربنا عليها في الماضي والتي استقرّ عليها رأى حضرات رؤساء اللجان في الاجتماع الذي عقد يوم الخميس الماضي هي التي يحسن اتباعها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أعارض في هذا ...

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أبانته بك - هذا هو الذي نشكوه ونريد تصديده .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد العلي - يجب أن يكون لنا الحق في أن نتكلم في أي موضوع أثناء نظر الميزانية دون إخلال سابق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد جرى العمل في الدورات السابقة على أنه إذا أريد الكلام في تقرير موضوع عن قسم من أقسام الميزانية ، فعل من يريد ذلك من حضرات الأعضاء أن يتقدم إلى الرئاسة بطلب الكلمة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة ، وبذلك لا يحصل الكلام في موضوع إلا بعد أن يبحث بحثاً واقعياً ، فلا يرعى القول ارتجالياً إذ أن الواضحات التي تتناولها الميزانية هي من أهم الواضحات التي يجب أن تبحث وتبحث قبل الكلام فيها . وأذكر أن التفور له سعد زغلول باشا كان يومين دولاً ألا ترجميل القول أثناء بحث الميزانية لأنها كما قلت تتناول مواضيع خطيرة لتكون المناقشة مسبقة دائماً بالبحث والتروى ، وأتأمل أن هذا التضليل طاهر الحكمة وواضح السداد ويجب أن نسير عليه ، وفي هذا ما فيه من رفع شأن المناقشات البرلمانية كما فيه من رفع لشأن المجلس وكرامته ، لذلك أرى أن ما اتفق الرأى عليه فيما بين سعادة الرئيس وحضرات رؤساء اللجان هو رأى صائب جدير بالاتباع والسير على مقتضاه ، ولذلك فإنى أؤيده .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفار بك - عند أخذ الرأى على اقتراح حضرة زميلنا الأستاذ لويس فانوس كنت من الواقفين عليه دون أن أتنبه إلى ما كان يرى إليه .

لا شك أن النظام الذي اتبته المجلس لتنظيم المناقشة في السنوات الماضية عند نظر الميزانية لا غير عليه ، وكان يسمح لكل عضو - إذا ما أثبت مسأله له رأى فيها - أن يطلب الكلمة في الجلسة ويبدى ما يمين له من ملاحظات ، وقد حصل ذلك في العام الماضي أكثر من مرة . لذلك أؤيد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى فيما ذهب إليه حتى يستدكل منا للموضوع الذي يريد المناقشة فيه ، وإذا أثبت مسأله له رأى فيها فما عليه إلا أن يطلب الكلمة في الجلسة ويبدى بأقواله ، وأؤكد لحضراتكم أن سعادة الرئيس يوافقني على هذا الرأى .

وإن ، لحفظاً لنظام ولحسن سير المناقشات والاستعداد للموضوع ، أرى أن يتبع النظام الذي سرننا عليه في الماضي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد العلي - يرغب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أن يسير على النظام الذي اتبعناه في السنوات الماضية ، لأنه يرى أن في هذا التقيّد ما يحلّل حضرات الأعضاء يستمدون للموضوعات التي يريدون التكلم فيها . ومع احتراي لهذا الرأى أقول إن حضرات الأعضاء ليسوا في حجة إلى أن ينهوا إلى درس الموضوعات قبل التكلم فيها .

أما عن تحديد الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة كآخر موعد لتقديم طلبات الكلام ، فهذا ما لا أوافق عليه ، وإذا لم يكن هناك بدّ من تقديم الطلبات قبل الجلسة ، فيمكن ذلك حتى قبيل افتتاح الجلسة .

الرئيس — متى يبلغ الوزير المختص ؟

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد العلي — للفروض أن الحكومة تمثل دائماً في الجلسة وبخاصة عند نظر البرازية .  
قد يحصل أن أحد حضرات الأعضاء يدرس موضوعاً ويستعد فيه ، ولكن لا تمكنه ظروفه من إظهار الريسة قبل الساعة  
الحادية عشرة ، فإذا ما حضر الجلسة لا يصح أن يحرم من الكلام ، فيحرم المجلس من أن يستفيد من تلك البحوث .  
لذلك يجب ، للتوفيق بين مصلحة العمل وبين تمكين حضرات الأعضاء من أداء واجبهم ، أن يسمح لحضرات الأعضاء بتقديم  
طلبات الكلام إلى قبل الجلسة ، وعند ذلك يمكن لسادة الرئيس أن يتصل بالوزير المختص في الحال .  
الرئيس — مسألة تحديد الوقت في الصباح هي للنظام ولتسهيل العمل ولإمكان إظهار الوزير المختص بالموضوع في الوقت  
المناسب ، وقد أخذ المجلس بهذه الطريقة في الدورات السابقة .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد العلي — لقد رددت على هذا . نحن نحترم ابرياسة ، ومحترم بصننا بصاً ، والحلاف  
يفتا هو في الواقع في سبيل الجمع بين مصلحة العمل والنظام ، وكما قلت لحضراتكم لا ينبغي أن نحرّم من يحث حضرات الأعضاء الذين  
لا تمكنهم ظروفهم الخاصة من إظهار الريسة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة . ولذلك أكرر رجائي في مد هذا لليعاد  
إلى ما قبل الجلسة .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أريد الكلام في هذا الموضوع .

الرئيس — لقد تكلم حضره الزميل المحترم ورفض المجلس الأخذ باقتراحه .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أطلب أن يسمح لي بالكلام .

الرئيس — لا أسمع بالكلمة ، وأطرح على المجلس قرار حضرات رؤساء اللجان في هذا الموضوع ، وهو اتباع القواعد التي سبق  
العمل بها في الماضي وقد تلوتها على حضراتكم ، فمن كان مخالفاً لهذا النظام يفضل بالوقوف .  
( لم يقف أحد ) .

الرئيس — بناء على ذلك يقرر المجلس الموافقة على قرار حضرات رؤساء اللجان التي سبق أن تلوتها على حضراتكم .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

## مادة ١٤٠ « لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .

إلى: المستر

مادة ٨ - لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .  
( فواقت المحبة عليا بالإجماع ) .  
( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ) .

### فض الدور البرلماني قبل الاقتراع على ميزانية المهاد الدينية

« لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .

هل يطبق حكم هذه المادة على ميزانية للمهاد الدينية فلا يجوز فض الدورة قبل أن يقرر البرلمان تقرير ميزانية المهاد الدينية .  
حدث أن صدر بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٩٣٠ مرسوم بفض الدورة البرلمانية قبل أن يقرر البرلمان تقرير ميزانية المهاد الدينية .  
وذلك لأن السلطة التنفيذية رأت وقتئذ أن حكم المادة ١٤٠ من الدستور لا ينطبق على الميزانية المذكورة ، فقد جاء في الكتاب المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة إسماعيل صفي باشا رئيس مجلس الوزراء بشأن فض الدور السادس أن « البيرة في تحديد أجل دور الانعقاد ، بالفراغ من تقرير ميزانية الدولة » فتم الاقتراع على ميزانية المهاد الدينية وهي الميزانية الباقية دون اقتراع ليس من شأنه أن يطيل هذا الأجل ، فإن حكم الدستور لم يوضع لثل تلك الميزانية . ولا يمكن من جانب آخر أن ينصرف معنى المادة الثانية من قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ - التي أجرت على ميزانية المهاد الدينية أحكام الدستور الخاصة بميزانية الدولة - إلى إيجاب تطبيق المادة ١٤٠ بالنسبة لميزانية المهاد . فليس حكم المادة ١٤٠ حكما خاصا بالميزانية ، وإنما حكم من أحكام دور الانعقاد . ومثل هذه الأحكام بطبيعتها دستورية لا تعرض لها القوانين العادية ( وقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ في هذا الشأن قانون عادي ) بالتعديل سواء بالحذف أو الإضافة . وكل ما يتطلبه هذا القانون إذاً فض دور انعقاد البرلمان قبل تقرير ميزانية المهاد هو أن تكون ميزانية المهاد التي يعمل بها هي ميزانية العام السابق .

### مصر - مرسوم

#### بفض الدور البرلماني الخالي لانعقاد البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

بنه على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، ومواقفة رأى ذلك المجلس ؛

وصحنا بما هو آت :

المادة الأولى - فض الدور البرلماني الخالي لانعقاد البرلمان .

المادة الثانية - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من وقت تبليغه إلى البرلمان .

( صدر بمرأى للترعة في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ ( ٣١ يولي سنة ١٩٣٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

( على هذا المرسوم بالمجلسين في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ قبل إقرار مشروع القانون يربط ميزانية الدولة ) .



### مذكرة مجلس الوزراء مرفوعة مع مرسوم فض الدورة البرلمانية<sup>(١)</sup>

اتضح بحث مشروع ميزانية السنة المالية الحاضرة في البرلمان بإقرار المجلسين الأبواب الخاصة بالمصروفات جميعها ولكنهما فيما يتعلق بأبواب الإيراد اختلفا على الباب الخاص بالضرائب الجديدة .

وقد رأت الحكومة في هذه الآونة التي توجب ظروفها على البلاد توجيه جهودها لإعداد المدة للاحتلالات البولية ذات الخطر أن تأخذ بأسباب اليأس . ولذلك قد آتت ألا تخفى الآن في السعي إلى جمع كلة المجلسين على حل لهذه المسألة مرحلة ذلك إلى الدورة القادمة وأن تخفى من أجل ذلك الدورة البرلمانية الحالية .

نم تخفى لادة ١٤٠ من المستور بأنه لا يجوز فض دورة البرلمان قبل الفراغ من تقرير البراية ؛ غير أنه لم يقصد من هذه لادة إلى أكثر من تحقيق الرقابة البرلمانية على الاعتادات التي ترى ضرورتها لحسن سير حركة العمل في شؤون الدولة السياسية والإدارية وغيرها . ثم إن الدستور من جانب آخر واعتاداً على تحقيق تلك الرقابة عنها أجاز للسلطة التنفيذية العمل مؤقتاً بما أقره المجلسان من أبواب الميزانية .

وفي الحالة الراهنة — وقد تفررت جميع اعتادات المصروفات — يصح أن يشتر أن الشرط الذي وضعته لادة ١٤٠ لفض الدورة قد تحقق وإن لم تتلاق موافقة المجلسين على نص قانون للبرازية يسع أن يمرض تصديق حضرة صاحب الجلالة الملك .

ولن يقتضى تنفيذ البرازية التي أقرت كل اعتاداتها على الوجه المتقدم أكثر من منشور يصدره مجلس الوزراء للورارات والمالح المختلفة مؤذناً بتنفيذ تلك الاعتادات تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ .

وبناء على ذلك تتصرف الحكومة بأن ترفع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك مشروع المرسوم المرافق لهذه المذكرة بفض الدور العادى الحالى لانقضاء البرلمان ، فإذا تفضل بالموافقة عليه شرفه بالتوقيع .

### إقرار مجلس النواب لمشروع قانون ربط ميزانية الدولة في الدورة التالية .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون ربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠

( العاد من مجلس الشيوخ )

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون ربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ( الما . من مجلس الشيوخ ) .

وقد انتخبت اللجنة مقررأ لها أمام المجلس .

وتضالوا بقبول قانون الاحترام ؟

رئيس اللجنة

عبد الرحمن البلي

تمهراً في ٢ يناير سنة ١٩٤٠

(١) لم تبلغ هذه المذكرة البرلمان ، وهي خاصة بفض الدورة قبل إقرار ميزانية الدولة من البرلمان في سنة ١٩٣٩ وراحت مرسوم فض الدورة .

الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل ( المقرر ) - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أقر المجلس بجلسته ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ متضمناً مادة تقضى بفرض رسم أبولو على التركات .

وقد نظر مجلس الشيوخ مشروع القانون المشار إليه بجلسته ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ، وقرر ألا يدمج فيه هذه المادة ، وأن تحصل عنه أحكامها وأن تعود إلى لجنته المالية ليبحثها من حيث المبدأ والموضوع وتقدم تقرير عنها إلى مجلس الشيوخ . وبتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٩ أحال مجلس النواب على لجنة المالية خطاب مجلس الشيوخ الذى تضمن قرار المجلس فى هذا الشأن ، فبحث اللجنة الموضوع ورأت الإصرار على رأيها السابق الذى أقره المجلس بجلسته ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ من حيث ضرورة تضمين مشروع قانون يربط الميزانية المادة المشار إليها ؛ إذ أنها ترى وجوب إصدار التشريع الخاص بفرض رسم الأبلوة بأسرع ما يمكن للأسباب التى ذكرتها فى تقريرها السابق عن مشروع قانون يربط الميزانية .

وقد أعدت اللجنة تقريرها عن ذلك وأدرج بمجدول أعمال جلسة ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ولم يتسع وقت المجلس لنظره .

على أثر ذلك رأت الحكومة السابقة العمل بنص المادة ١٤٢ من الدستور ، فأصدرت بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ قراراً من مجلس الوزراء يقضى بالعمل موثقاً بالأبواب التى أقرها البرلمان بمجلسيه من ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ طلبت وزارة المالية بكتابها المرافقة صورته لهذا القرار ، إقرار مشروع قانون الميزانية المذكورة بالصيغة التى ورد بها من مجلس الشيوخ .

وقد بحثت اللجنة بجلستها المتقدمة فى أول يناير سنة ١٩٤٠ كتاب وزارة المالية المشار إليه ، ورأت - أنه نظراً لقرب انتهاء السنة المالية الحالية واستقبال مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة - أن لا مانع من الموافقة على ما جاء به ، وترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتى به :

### مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ بمبلغ ٤٣١٢٤٨٠٠ جنيه ( اثنى وأربعين مليوناً ومائة وأربعين ألفاً وخمسمائة جنيه ) موزعة على الأبواب المختلفة للدرجة فى الجدول حرف ( ١ ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ بمبلغ ٥٠٩٤٨٨٠٠ جنيه ( أربعين مليوناً وخمسمائة وأربعة وتسعين ألفاً وخمسمائة جنيه ) على حسب الجدول حرف ( ب ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ - يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ١٠٥٣٠٠٠٠ جنيه ( مليون وخمسمائة وثلاثون ألف جنيه ) من اللال الاحتياطى .

مادة ٤ - إن وجود اعتماد لفرض معين فى جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يمتنع للصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام الأوامر المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٥ - تنلى الواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب للصرة .

مادة ٦ - تعدل المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ على الوجه الآتى :

وتحدد للجهات السنوية العادية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والجوية والجهات السنوية والخصومية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية بالسودان في الخدمات المتنوعة بالجيش حسب التقادير المبينة في الجدول الآتي :

.....
.....
.....
.....
.....

### ملحق خاص بمشروع قانون ربط الميزانية

صورة الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب  
أشرف بأن أبلغ سادتكم أن مجلس الشيوخ نظر مجلته التي انضمت في يوم الثلاثاء ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ بقرار لجنة المالية والمشارك عن مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ المالية ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا بعد أن قرر ألا يدمج فيه وأن تفصل عنه أحكام مشروع فرض رسم أيلولة على التركات ، كما قرر إعادة المادة السابعة وبنودها المتعلقة بهذا المشروع إلى لجنة المالية لبحثها من حيث المبدأ والموضوع وتقدم تقرير عنها إلى المجلس .  
وتفضلوا سادتكم بقبول طاقى الاحترام

رئيس مجلس الشيوخ  
محمد محمود خليل

القاهرة في ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٩

صورة الكتاب الوارد من وزارة المالية

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب  
قدم المرسوم بمشروع قانون الميزانية لاسنة الحالية إلى البرلمان في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٩ وفي يوم ٧ يونيه استرد ذلك المرسوم وقسم مرسوم بمشروع قانون ميزانية آخر ضمن مشروع القانون بفرض رسم أيلولة على التركات . وفي جلسة ١٨ يولييه قرر مجلس الشيوخ الموافقة على فصل أحكام مشروع فرض رسم أيلولة على التركات من مشروع قانون ربط الميزانية وعدم إدماجه فيه .  
وفيما عدا هذا الفصل أقر ميزانية المصروفات والإيرادات بالصيغة التي وردت من مجلس النواب ، أي أنه اعتمد مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ج.م الذي أقره مجلس النواب باعتباره إيرادات متوقفاً من الضرائب الجديدة يدخل فيها رسم الأيلولة على أنه إيراد متوقع من رضى الإيراد والصفة وحدها .

وقد رأت الحكومة السابقة رغبة في اتقاء أسباب الخلاف أن تأخذ بحكم المادة ١٤٢ من الدستور ، فأصدرت بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ قراراً من مجلس الوزراء نصه كما يأتي :

« بناء على الفترة الثانية من المادة ١٤٢ من الدستور قرر مجلس الوزراء بمجلته المنعقدة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ العمل مؤقتاً بالأبواب التي أقرها البرلمان بمجلسيه من ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ حسب الجدولين المرتقين »

رئيس مجلس الوزراء  
محمد محمود

والقرار المذكور قرار مؤقت بعدم إدماج مشروع رسم الأيلولة في مشروع الميزانية ، وترى الحكومة أن الألوان قد آن لجلسه نهائياً . وبما أن مشروع الميزانية قد قرر من مجلس الشيوخ إلى مجلسه المقرر وأن الحكومة تمحصر على إصدار قانون الميزانية على الوجه المتعارف فإنها تتصرف بأن تطلب منك إقراره بالصيغة التي ورد بها تمهيداً لاستصدار القانون .  
وتفضلوا سادتكم بقبول وافر الاحترام

وزير المالية  
حسين سري

محرراً في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

(في ١٦ يناير سنة ١٩٤٠) .

الرئيس — سبق للحلى أن وافق على مشروع القانون الخاص بربط الميزانية بما فيه المادة السابعة التي حذفها مجلس الشيوخ .  
وبما أن الحكومة تطلب الموافقة على مشروع القانون المذكور كما عدله مجلس الشيوخ فيحسن أن يتلى هذا المشروع بصفته  
للمدة لأخذ الرأى عليه بإنهاء بالاسم .  
تلى المشروع ونصه :

### مشروع قانون

ربط ميزانية القوة للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقرر ميزانية مصروفات القوة للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ بمبلغ ٤٢٠١٢٤٨٠٠ جنيه ( اثنين وأربعين مليوناً ومائة وأربعة وعشرين ألفاً وخمسمائة جنيه ) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة فى الجدول حرف ( ١ ) المرافق لهذا القانون .  
مادة ٢ — تقرر ميزانية إيرادات القوة للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ بمبلغ ٤٠٥٩٤٨٠٠ جنيه ( أربعين مليوناً وخمسة وأربعة وتسعين ألفاً وخمسمائة جنيه ) على حسب الجدول حرف ( ب ) المرافق لهذا القانون .  
مادة ٣ — يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ١٥٣٠٠٠٠ جنيه ( مليون وخمسة وثلاثون ألف جنيه ) من المال الاحتياطى .

مادة ٤ — إن وجود اعتماد لفرض معين فى جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يبنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٥ — تلتى المواد ٥ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

مادة ٦ — تعدل المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ على الوجه الآتى :  
« تعدد المناهيات السنوية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والجوية والمناهيات السنوية والمخصوصية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية بالسودان فى الخدمات المتنوعة بالجيش حسب القادير المبينة فى الجدول الآتى :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — أسفر أخذ الرأى على مشروع القانون عن الموافقة عليه بإجماع ١٦٦ صوتاً .

( فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ ) .

ملادة ١٤١ « اعتادات الليزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصر »  
« في هذا الشأن - وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالليزانية تنفيذاً لتمهيد دولي » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - أقرح التقرير بأنه ليس للبلجين ولا لأحدهما الترض للديون العمومية ولا الالتزامات المالية الناشئة عن تمهيدات دولية .

( موافقة عامة ) .

( في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المستور

تلى القرار الثامن والتاسون وهذا نصه :

المصروفات الدرجة في الليزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إقائه بالطريق العادي .

( فوافقت الهيئة عليه ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

( ٩٢ ) ليس للبلجين ولا لأحدهما الترض للديون العمومية ولا للاقتراحتات المالية الناشئة عن تمهيدات دولية .

( فوافقت الهيئة عليها ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت للادنان الحادية عشرة والثانية عشرة ونصهما :

ملادة ١١ - اعتادات الليزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصر في هذا الشأن .

وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالليزانية تنفيذاً لتمهيد دولي .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

الموافقة على اقتراح بررد تقرير لجنة المالية عن الدين العمومي إليها مع حذف الاعتاد الخاص بصندوق الدين فوراً .

مجلس النواب

الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية

عن مشروع لليزانية العامة للوقلة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١

قسم ٢ - الدين العمومي

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة النائب المحترم عطا عيني بك - حضرات النواب المحترمين : رأيت الحكومة المصرية في سنين خلت ، أنه لا مبرر مطلقاً لوجود ديوان الدين العمومي أو ما اتفق على تسميته بصندوق الدين العمومي ، بل إن وجوده انتقاماً للحرمة القومية واعتداء على الاستقلال المالي لمصر .

لقد بدأت المناقشة مع الدول الأجنبية على ما أعتمد ، في أيام وزارة صدق باشا ، وكانت تنتهي إلى إنقاء هذا الديوان ، وظل الحال على ذلك إلى أن أبرت المعاهدة المصرية الإنجليزية ، ثم اتفاقية مونترو ، فرأت الحكومة المصرية بحق أنه أصبح لزاماً عليها أن

تصل على إلقاء هذا الصندوق ، إذ لم يبد هناك مبرر لوجوده ، كما يفت لحضراتكم ، وقد كان لها على ما أعقد أن تقوم بهذا الإجراء بحرة قلم ، إلا أنها رأت الشروع في مفاوضات مع الدول لتصل إلى حل يرضي الجميع ، وسعت إلى عقد مؤتمر في باريس ، ظل يعمل لمدة اخضت من غير أن نعلم شيئاً مما انتهى إليه ، بل لم تقدم الحكومة لنا أية معلومات عن نتيجة أعمال هذا المؤتمر ، فزأى لى إزاء ذلك أن أقدم باستجواب الحكومة عن نتيجة مؤتمر باريس في العام للناضى ، وكان الاستجواب يؤجل من شهر لآخر ، وكان هذا التأجيل يتم فى كل مرة بموافقت بناء على طلب معالى وزير المالية وقتئذ ، إذ كنت أعلم أن الحكومة جادة حقاً في مفاوضة الدول للانتهاء من صندوق الدين .

وفى أثناء نظر ميزانية صندوق الدين في العام للناضى رأيت أن أقدم فى جلسة ٣ مايو للناضى باقتراح إلقاء صندوق الدين العموم واستبعاد البلى المقرر له في الميزانية . وقد اعترف رفقة عد محمود بشا رئيس الحكومة فى ذلك الوقت قائلاً « إنه ليس حشرة النائب المحترم وحضرات أعضاء هذا المجلس للورق أن يملوا أن للمفاوضات انتهت وأنا وصلى إلى ما يزيد فى مسألة صندوق الدين » . وقابل المجلس ذلك التصريح بصفيق حاد . وزيادة فى الحرس رأيت أن أطلب عرض اقتراحى على المجلس نصه : « أترشح على هيئة المجلس للورق الموافقة على إلقاء الاعتماد الخاص بصندوق الدين » ، إذ كنت أخشى إذا ما طالت المفاوضات — وقد وقع مع الأسف ما كنت أخشى — أن نوجد إزاء حالة تسويق فيظل صندوق الدين ، فضلل رفقة عد محمود بشا وصرح « بأن المفاوضات قد انتهت بالموافقة بيننا وبين الدول ذات الشأن وسيعرض ما اخفنا عليه على البرلمان ليرى فيه رأيه » فقلت لرفقته « إن اقتراحى منصب على استبعاد الاعتماد الخاص بصندوق الدين ، وللدرج فى مشروع الميزانية » فأجاب رفقته « أرجو من حشرة النائب المحترم أن ينتظر حتى يرى نتيجة المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع » وعقب معالى وزير المالية « بأن مشروع الاتفاق الذى وصلنا إليه بشأن إلقاء صندوق الدين سيعرض على حضراتكم ، وعلى ذلك يحسن إبقاء الحال على ما هى عليه حتى يمرض عليكم مشروع الاتفاق ، فإذا وافقتم كان بها ، وإلا فالأمر لكم على كل حال » . إزاء ذلك قلت « وهو كذلك » وسجيت الاقتراح .

وهنا نحن الآن ، وقد مضت سنة كاملة ، نجد أنفسنا إزاء الحالة ذاتها التى وقت فى جلسة ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ، فأمامنا الميزانية ومدرج بها اعتماد لصندوق الدين ، يزيد قليلا على ما كان عليه فى العام للناضى . لذا لأرى أى مبرر مطلقا لبقاء هذه الهيئة ، لأن وجودها لا يضرنا من الوجهة المالية ، ولا من ناحية العزة القومية ، ولا الناحية الاقتصادية ، بل إننى أرى فى وجوده ضررا كبيرا علينا — خصوصا فى مثل هذه الأوقات التى اشتدت فيها الحالة المالية لدينا .

ولا يحسن أن يقال بأن مبلغ الـ ٦٠٠٠ جنيه مبلغ بسيط ، فهذا المبلغ يوازى تحريبا — مع فارق بسيط — ذلك المبلغ للتتظر تحصيله من زيادة الـ ١٪ التى تطالب وزارة المالية بإساقها إلى الضريبة المقررة على الأطنان الزراعية . فلو أمكننا حذف هذا المبلغ لاستعاضا بذلك عن مبلغ الـ ٥٠ ألف جنيه التى طلبت وزارة المالية من حضراتكم الموافقة على تحصيله من زيادة ضريبة الأطنان . ولذا قدمت إلى هيئة المكتب اقتراحا — أرجو أن توافقوا عليه ، لأنكم بذلك تؤدون لمرص خير خدمة . والأمر متروك لحضراتكم . ( تصفيق حاد ) .

حشرة صاحب المعالى وزير المالية — الآن وقد وصلنا بمد المفاوضات إلى المرحلة النهائية ، أظن أن من المستحسن التأتى قبل الموافقة على هذا الاقتراح . وأؤكد لحضراتكم أن المفاوضات ستم فى القريب العاجل وسيعرض على حضراتكم مشروع الاتفاق الخاص بالإلتاء ، لهذا أطلب باسم الحكومة — بعد أن قطعنا فى طريق المفاوضة هذا الشوط الطويل ، وبعد أن اتينا فضلا إلى ما يمكن عرشه عليكم — إبقاء اعتماد الـ ٥٠٠٠٠٠ جنيه الوارد فى مشروع الميزانية ، حتى يمرض عليكم مشروع الاتفاق الذى تمت فيه المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومات الأخرى المشتركة فى صندوق الدين .

حشرة النائب المحترم أحمد عبد الفتار بك — تقول الحكومة إنها وصلت فى المفاوضات إلى المرحلة النهائية ، وأنا أقول — كما قال حشرة زميلى النائب المحترم عطا عفيف بك — إن هذه المرحلة قد مضى عليها أكثر من سنة ، لهذا أرى أن كلام الحكومة فى هذا الشأن كلام مبهم . أفهم أن يقال إن الاتفاق متفر ، أو أن للراحل التى انتهت إليها المفاوضات هى كيت وكيت ، حتى إذا ما طلب منا الموافقة على اعتماد أموالنا أسوأنا ونحن مقتنون .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لقد وصلنا إلى الاتفاق على جميع النقاط الأساسية ، ولم يبق إلا مسألة التحرير وكتابة الصيغ النهائية لبند الاتفاق المختلفة ، وهذا ما يقوم به مستشار الحكومة القضاة بالاشتراك مع المستشارين القضائيين للحكومات الأخرى .

حضرة النائب المحترم أحمد الملبى بك — هل يمكن معالي الوزير أن يحدد الوقت الذى يستقيم فيه إلينا مشروع الاتفاق ؟ ذلك لأن الاختيار لنا أن نأمرورية المستشارين القضائيين تأخذ من الوقت ستين ، والمبلغ الذى تدفعه هو فى الواقع إتاوة بل وصحة فى حق البلاد .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — كان يودى أن أحد الوقت الذى يتم فيه هذا العمل ، ولكن من الصعب على أحد طرفي الاتفاق أن يحمده لأن المعاهدة تجرى بيننا وبين مندوب حكومات أخرى ، ولأن بنوداً خاصة تحرر بالاتفاق بيننا وبينهم .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — هل يمكن أن يمدنا معالي الوزير أن هذا الاتفاق سيتم قبل انتهاء هذه الدورة ؟

الرئيس — لقد قال معالي الوزير إن المفاوضات مازالت جارية ولا يستطيع أن يحدد الوقت الذى يتم فيه الاتفاق .

وأظن أن حالة الحرب القائمة ، والمفاوضة تجرى مع أكثر من دولة ، نبر ما يقوله معالي الوزير .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — لى كلمة عن ميزانية الدين العمومى ، ولكن إذا قبل المجلس الاقتراح الذى تقدم به

حضرة النائب المحترم عطا عفيف بك وردت ميزانية صندوق الدين إلى اللجنة فيكون من الأوفى إرجاء كلاً حتى يعود التقرير إلينا .

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم الكلام الآن ، لأن الظاهر أن حضرات النواب موافقون على ما قاله معالي الوزير .

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — قد يطلب رئيس لجنة المالية رد التقرير إليها ، وهذا من حقه . فلماذا لم يطلب حضرته

ذلك فلما مستعد للكلام الآن .

الرئيس — سنأخذ الرأى على الاقتراح فيما بعد ، والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — الذى همته من تصريح حضرة صاحب المعالي وزير المالية أن المسألة قد أصبحت مسألة تحرير عقد ، وهذا أمر لا يحتاج إلى تطويل ، فإن معاهدة مترو ذاتها حررت فى وقت أقل مما استغرقته هذه المسألة التى مضت عليها سنة ، ولا يمكن أن يقبل برلمان فيه نحو خمسمائة نائب وشيخ مثل هذا المنز ، قد قال رضى رئيس الحكومة إلنا اتيننا من الاتفاق وسنعرضه فى وقت قريب ، ويقول معالي وزير المالية الآن مثل هذا ، لأنه لم يبق إلا التحرير . هذه مسألة لا بد أن ننظر فيها بعزم ، فنحنذ الاعتماد أو نقيمه ، أما حجة التحرير فهي حجة وأهية .

الرئيس — أعرض على حضراتكم اقتراح حضرة النائب المحترم عطا عفيف بك ، وضمه :

« أقترح رد التقرير للجنة بحث حذف الاعتماد فوراً » .

فلووافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ينفض بالوقوف .

( وقت أكثرية ) .

الرئيس — إذن يصاد التقرير للجنة .

( فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

## الموافقة على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط .

جلس النواب

تقرير لجنة المالية

عن قسم ٢ « الدين العمومي »

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع الزبانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، القسم ٢ « الدين العمومي » الصادر من المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب مقررًا لها أمام المجلس .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

عبد الرحمن البيلي

٢٧ أبريل سنة ١٩٤٠

الرئيس — هل توافقون على عدم تلاوة التقرير اكتفاء بإتيانه في الضبطة ؟  
( موافقة عامة ) .

وهذا نص تقرير اللجنة :

قسم ٢ « الدين العمومي »

نظر المجلس بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ تقرير لجنة المالية عن مشروع الزبانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، القسم ٢ « الدين العمومي » ، وفي أثناء ذلك اقترح أحد حضرات النواب المحترمين إعادة التقرير إلى اللجنة للبحث في حذف الاعتماد المخصص لصندوق الدين فوراً ، ووافق المجلس على ذلك .

وقد أعادت اللجنة بحث الموضوع بجلعة ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٠ ، وهي تقرر أنها في أثناء بحثها لسياسة العامة المالية والاقتصادية ، تعرضت لموضوع صندوق الدين وإلغائه ، فصرح حضرة صاحب المالى وزير المالية بجلعة اللجنة المتقدمة في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بأن الحكومة انتهت إلى الاتفاق على إلغائه ، وأنها ستقدم قريباً بمشروع الاتفاق إلى البرلمان .

وعندما تقدمت اللجنة إلى المجلس بطلب للوافقة على اعتمادات الدين العمومي ، كانت مرتبطة بإنهاء صندوق الدين ، وإنما تركت للحكومة فرصة الفراغ من هذا الأمر . وقالت في تقريرها الذى تقدمت به إلى المجلس ما يلى :

« وقد علمت اللجنة أن الحكومة لا تزال تباشر الإجراءات المؤدية إلى إلغاء صندوق الدين ، وترجو اللجنة أن يتحقق الإنهاء قريباً جداً » .

وغير خاف أن بقاء صندوق الدين أمر يتنافى مع السيادة المصرية ويؤثر في مركز مصر مادياً وأدياً ، ولا يتفق مع ما وصلت إليه إدارتها المالية ، ولا مع صحتها المالية .

وإن مصر ، وهي مضرب الأمثال في الوفاء بعهدها طوال السنين ، لا يمكن أن تبقى عليها هذه الرقابة بدون أن تطورت الحال فيها من نواحيها جميعاً .

وتعتقد اللجنة أنه هذا كله ينبغي أن يكون موضع التقدير الصحيح من جانب البائتين وبمثليهم ، فإن الوصاية المالية حداً يجب أن تنتهى عنده . وفي يقين اللجنة أن الدول ذات الشأن لن تقف في وجه هذا الحق الطبيعي لمصر .

وتذكر اللجنة أن وزير المالية السابق كان قد باشر للمفاوضات لإنهاء صندوق الدين في العام الماضى ووصل بها إلى مرحلتها الأخيرة .



وعندما أثار حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح هذا الموضوع في العلم للامضى في جلسة ٣ مايو سنة ١٩٣٩، صرح حضرة صاحب القلم الرفيع محمد محمود باشا رئيس الحكومة السابق « بأن المفاوضات قد انتهت الموافقة بيننا وبين الدول ذات الشأن، وسيعرض ما اتفقنا عليه على البرلمان ليرى فيه رأيي ». وعقب معالي وزير المالية السابق « بأن مشروع الاتفاق الذي وصلنا إليه بشأن إنشاء صندوق الدين سيعرض على حضراتكم، وعلى ذلك بحسن إيتاء الحال على ما هي عليه حتى يمرض عليكم مشروع الاتفاق ».

على أن حضرة النائب المحترم رأى، وقد مضت سنة كاملة، ولم تقدم الحكومة بمشروع الاتفاق، أن يلقى الاعتقاد الخاص بصندوق الدين.

ولجنة المالية — إزاء ما قمته، وما قرره معالي وزير المالية الحالي في جلسة المجلس مساء الأربعاء الموافق ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠، من أن « الحكومة وصلت إلى الاتفاق على جميع النقط الأساسية، ولم تبق إلا مسألة التحرير وكتابة الصيغ النهائية لبنود الاتفاق المختلفة » — ترى أن تعطى الحكومة فرصة أخيرة تستطيع فيها أن تفرغ نهائياً من هذا العمل، وتعتقد أن مهلة ستة أشهر فوق الكفاية.

من أجل هذا رأت اللجنة حذف نصف الاعتداد المخصص لصندوق الدين، وهو ٤٩٣ر ٣٠ جنياً وأن يقتصر الاعتداد على نصفه الباقي.

\* \* \*

وترجو اللجنة من المجلس اللواعة على اعتادات القسم ٢ « الدين العمومي » بمبلغ ١٦٧ر ١٦٨ر ٤٤ جنياً.

الرئيس — أريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن لجنة المالية بعد إعادة البحث رأت حذف نصف الاعتداد المخصص لصندوق الدين، أي أنها وافقت على ميزانية نصف سنة لا عن سنة كاملة.

ولكني أرى أن هذا الرأي يخالف للدستور في مادتيه ١٤١ و ١٥٤، فأما المادة ١٤١ فنصها :

« اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن. وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي ». وأما المادة ١٥٤ فنصها :

« لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية، ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمأهلات الدولية والمبادئ للرعية ».

وقانون سنة ١٩٠٤ الذي نظم حالة صندوق الدين قد حدد ميزانيته بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه، فبناء على نص الدستور لا يجوز للمجلس أن يمس هذا المبلغ بقص، ولكنه يجوز له أن يبحث فيما زاد عليه وأن ينقصه إلى هذا الحد إذا رأى ذلك.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن التفسير الصحيح للمادة ١٤١ يفيد أن الحظر منصب على الاعتادات المخصصة لتسديد أقساط الدين العمومي.

الرئيس — هذا مفاد الجزء الأول من المادة، أما الجزء الثاني فمنه « وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي ». قانون سنة ١٩٠٤ قد حدد ميزانية صندوق الدين بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه لا تنقص عنه، أما الزيادة فيقرها مجلس الوزراء، إن كانت هناك زيادة.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هل معنى هذا أن ميزانية الصندوق لم تنقص عن هذا القدر من سنة ١٩٠٤ إلى الآن؟

الرئيس — نعم. ولكنها الآن بلغت ٤١٠٠٠ جنيه، فالمجلس حر فيها بعد الحصة والثلاثين ألف جنيه.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إذن يحسن التأجيل للبحث.

الرئيس — ليس لي ما عارض إذا رأى المجلس ذلك.

حضرة النائب المحترم على التلاوى بك — الوضع هو أن الحكومة صرحت بأن المفاوضات مع الدول في صدد إنشاء صندوق الدين قد وصلت إلى مرحلتها الأخيرة، ولم تبق إلا مسألة التحرير وكتابة الصيغ النهائية لبنود الاتفاق. فإذا كانت لجنة المالية قد حذفت

نصف الاعتدال فلا تضارب بين قرارها وتصوص الدستور ، ما دامت الحكومة قد صرحت بأن الأمر قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء .

فلذا طرأ ما ليس في الحسبان ولم يجز الاخفاق مرحلته الأخيرة ، ففي الإسكان أن تقدم إلينا الحكومة بفتح اعتدال جديد عن المدة الباقية من العام شارحة الأسباب التي دعت إلى تأخير الاتفاق . فواضح من هذا أن عمل اللجنة وعمل المجلس لا يغار عليه ولا يتناقض مع الدستور ، وما هي السلطة التنفيذية تحول إليها انتهت ، فهل تكون ملكيين أكثر من الملك ؟

حصرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — إن الموضوع الذي أثاره سعادة رئيس المجلس هام جداً من الوجهة الدستورية والفقهية ، ولا يمكن أن يبت فيه بهذه السرعة ولا بهذا الكلام . ثم أعلنت الحكومة أنها انتهت من مفاوضات التواء صندوق الدين ولكنها لم تنته بصفة رسمية ، ولم تبلغنا رسمياً أن نصوص الاتفاق قد وضعت ، فلابد من دراسة هذه المسألة في شيء كثير من الحذر الذي يستحقه كل بحث دستوري . وبناء على ذلك أقترح إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية .

حصرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ليست هناك ضرورة تدعو إلى إحالة على لجنة الشؤون الدستورية ، فإن المسألة الدستورية واضحة كما لاحظها وضربها سعادة الرئيس . فالواقع أن هناك تمهيداً دولياً كان غالباً عنا ، ونحن النواب معذورون ، لأننا حين تولنا نقرر لجنة مالية قرأنا فيه أن معالي وزير المالية كان حاضراً اجتماع اللجنة ولم يبد الاعتراض الذي أبداه سعادة الرئيس ، وهو كما ترون اعتراض له شأنه ووجاهته من الناحية الدستورية .

فأرى أنه يجدر بنا أن نقرر إعادة التقرير إلى لجنة المالية لبحث المسألة من جديد على سوء ملاحظة سعادة الرئيس .

حصرة النائب المحترم محمد صفوت باشا — نحن أمام نص دستور ونص قانون . ولهذا أرى ، كما رأى سعادة الرئيس ، أن يقرر المجلس ميزانية صندوق الدين كما هي ، ولا ضرر على الحكومة ولا الخزانة من هذا التقرير ، لأن الأمر يمكن تحاركه . فلذا انتهت الحكومة من المفاوضات بعد شهر واحد ، وكنا قد وافقنا على الليزانية عن ستة شهور ، فبإزاية الشهور الخمسة الباقية ستعود طبقاً إلى خزانة الدولة . وكذلك الحال إذا كنا قد قررنا ميزانية السنة كلها طبقاً لحكم الدستور وانتهت المفاوضات بعد شهر أو أكثر . فلهاذا أقترح أن نوافق على ميزانية صندوق الدين ..

حصرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — في حدود الخمسة والثلاثين ألف جنيه المقررة بالقانون .

حصرة النائب المحترم محمد صفوت باشا — فليكن ، ولا ضرر مطلقاً سواء أكانت نهاية المفاوضات قريبة أم بعيدة . ( تصفيق )

حصرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرتضى المراغى — إن نص المادة ١٤١ من الدستور واضح جداً لئنا معه في حاجة إلى إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية . وإنى أوافق على بقاء الاعتدال كما هو عن السنة كلها ، فلذا انتهت المفاوضات وألغى صندوق الدين بعد شهر أو أكثر عاد الجزء الباقي من ميزانيته إلى خزانة الدولة . لذلك أنضم في رأيي إلى سعادة محمد صفوت باشا .

حصرة النائب المحترم الأستاذ علي محمد الحشاشي — ذهبنا في تفسير المادة ١٤١ مذهباً بسيطاً كل البعد عن روح الدستور ، فإن الدستور موضوع كما نص في ديباجته لتعرض معين ، هو أن يجهد للأمة بجميع السبل أن تصل إلى التمتع بحريتها كاملة بين الأمم المستقلة . فهذه المادة متعلقة بالتعهدات الدولية ، وقد قصد بها إرضاء الدائنين والظهور أمامهم مقدماً بظهور الشرف بدينه ، المتعهد بوفائه . لكننا اليوم لسنا أمام الوفاء بالدين وتأكيد عهده ، بل نحن أمام فكرة أخرى أبعد من الوفاء ملى ، هي فكرة إنشاء الصندوق من أسسه ، ووصلنا في مفاوضات الإلتزام إلى أنه قد أصبح مقرر لا خلاف فيه . فأى خطر نخشاه من حذف نصف الاعتدال ، وأين هي مخالفة الدستور ؟

إننا لنلن استمدادنا للوفاء بتعهداتنا للتدعة ، وقد تفاقمنا مع الدول بواسطة السلطة التنفيذية على التواء صندوق الدين ، وتم الاتفاق ولم يبق إلا تحرير الصيغ ، فلذا حذفنا نصف الاعتدال لننتفع به في ناحية صرف أخرى ، فأى مساس في تصرفنا بالدستور ؟

هذه هي وجهة نظري أعرضها ، وهي قابلة للتجسيس والبحث ، وإنني أنضم إلى الأستاذ محمد فكري أباطه في ضرورة دراسة الموضوع من الوجهة الدستورية .

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — لا أريد أن أعرض إلى المسألة الدستورية ، فهى واضحة كل الوضوح . وإنما أريد أن أوجه أنظار حضراتكم إلى أن المجلس يجوز له أن يمدى رغبة خاصة ويطلب من الحكومة تنفيذها إذا كان التنفيذ مطلقاً بإرادتها ، أما التنفيذ في موضوعنا فمعلق بإرادة دول أخرى ، فلا يصح أن نذهب إلى حد إبداء الرغبة وإلزام الحكومة بتنفيذ ما لا تملكه وحدها ، لأن الأمر في مسألة صندوق الدين لا يحل إلا بمفاوضات سياسية وطرق دبلوماسية مألوفة .

ولهذا أرى بقاء الاعتقاد كما هو ، على أن نطلب من الحكومة أن تسرع في إنهاء المفاوضات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — على أن تكون الزبانية في حدها الأدنى .

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — لا . لأن في هذا معنى عدم الثقة بالحكومة ، وقد تكون فيه عرقلة لأعمالها .

لقد قالت الحكومة إنها وصلت في المفاوضات إلى المرحلة الأخيرة ، وإنها ستنتهى قريباً من تحرير نصوص الامتياز . فلما أتى تنق بها في هذا القول أو لا تنق . فالواجب أن ننتظر حتى تنتهى المفاوضات ونحرر النصوص ، على أن نضد الزبانية برقمها الأسلى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — إن مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ جنيه الذى ذكره سعادة الرئيس كان مقررًا بالقانون حداً أدنى لميزانية صندوق الدين ، فلا أفهم كيف تأتى لجنة المالية وتخفف نصفه ، وعلى أى أساسى بنت هذا الحنف .

إننى أرى وحسب إدراج المبلغ جميعه في الميزانية ، لأنه من قسم خاص من الميزانية العامة ، والميزانية إنما توضع عن سنة لا عن نصف سنة ، وهما هي المادة ١٣٨ من الدستور تنص على أن « الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتبارها ، والسنة المالية يبينها القانون » . فالميزانية عن سنة كاملة لا عن نصفها ، فلا أفهم هذا التحكم من جانب اللجنة .

أما المسألة الدستورية فواضحة كل الوضوح ، والأمر بما يتعلق بصندوق الدين حاضراً لشمه دولى قد ارتبطت به مصر قبل صدور الدستور ، فتفيذه واجب .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالى — إذا امتنعنا عن الموافقة على ميزانية صندوق الدين ، فهل يستطيع الصندوق أن يصرف هذا الاعتقاد ؟

الرئيس — لديه احتياطي يبلغ المليون ونصف المليون .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد الرمالى — نحن دفعنا لهم فوائد ديون من سنة ١٨٦٠ إلى الآن بثلث مائى مليون من الجنيهات ، فهل تقف اليوم من أجل ستة آلاف جنيه هذا الوقت ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أناطه — لا أزال أصر على أن المسألة نظرية دستورية . ولكنى أريد هنا أن أنبه معالى وزير المالية إلى أن لدى معلومات استقبتها من بحى الخاص ، تؤكد أن هناك دولة معينة من الوصائل على اتفاقية صندوق الدين ، بآن الواجب يقضى عليها أن تسجل المفاوضات الدائرة في صدد إلماؤه ، ولكنها هي التي تفرقل هذه المفاوضات بحجج تقنية تطلق بالصيغ . وطبقاً لهذه المعلومات أرى الأمل ضيقاً في أن تخلص الحكومة من هذه المراقيل التقنية .

الرئيس — هذا الكلام بعيد عن الموضوع الدستوري الذى نحن بصدده .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أناطه — لا أقصد الخروج عن الموضوع ، ولكنى قصدت أن أنبه فقط ، وأنا أعلم أن الحكومة متأسفة من هذه المراقيل . ومع تسليمى بالنظرية التى أبدتها سعادة الرئيس يؤسفنى أن أقول إنى كنت أتمنى ألا يبدىها ، وأن يتركها حتى يمر الموضوع وينتهى من هذا الحرج .

( ضحك ) .

ألا فانتظروا ! إنه سيمر وقت طويل قبل أن تنتهى الحكومة من مفاوضات الإلتناء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — إنى أعقد أثبت الذى حدا بحضرة النائب المحترم صاحب الاقتراح إلى التصرم به هو ما لا يحل في الباشى من كثرة التصريحات التى أبدت من جانب الحكومات المختلفة بأن إلتناء صندوق الدين أوشك

أن يتم؛ ثم ما بين بعد ذلك من أن شيئاً من هذا لم يتحقق . وبطبيعة الحال ناصر المجلس بأكله هذه الرغبة ، كما ظهر لحضراتكم . وهذا هو الذى دعا لجنة المالية إلى أن تتوسط الأمر وتطلب حذف نصف الاعتماد المخصص لسندوق الدين .

ولقد بدت رغبة المجلس صريحة وواضحة في وجوب حل الحكومة على القيام بتحقيق ما صرحت به ، وأكبر الظن عندي ، بل إلى اعتقاد أن الحكومة ، بعد أن ظهرت هذه الرغبة بارزة ، لا بد عملة بأقصى سرعة على تحقيقها في القريب المآجل .

لذلك أقترح على المجلس أن يقر الاعتماد بأكله ، وهو مبلغ ٤١ ألف جنيه ، كما ورد في ملب مشروع للريانية .

حضره النائب المحترم محمد شاهين حمزة — حضرات النواب المحترمين : أرى إبقاء الاعتماد على حاله ، أى كما تقدمت به الحكومة إلى المجلس في مشروع الريانية ، ذلك لأن تقديرات الريانية تقديرية يراعى فيها أحياناً قليل جداً من الزيادة تبعاً للظروف المتغيرة . ومن جهة أخرى إذا خفضنا المبلغ إلى ٢٠ ألفاً أو ٣٠ ألف جنيه مثلاً ، وطالت المفاوضات ، فلماذا يحدث ؟ إذا اضطرت الحكومة إلى أن تبحث الأمر من جديد ، وطلبت فتح اعتماد لهذا الغرض ، لا شك أن هذا يقتضى إجراءات مطولة نعين في غنى عنها .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ( رئيس لجنة المالية ) — حضرات النواب المحترمين : لم يفت اللجنة تفصيلات الناحية الدستورية التقنية ، ولكنها لم تدخل في هذه التفصيلات لأنها لم تكن في الواقع أمام مسألة فقهية دستورية .

نحن جميعاً نؤمن على احترام الدستور وعلى تطبيق نصوصه ، غير أن الأمر يتعلق بمصلحة قومية عليا ، يتعلق بأمور طال عليها العهد ، يتعلق بفكرة يجب أن تنتهى منها ، وهى قيام الوصاية المالية على هذا البلد .

لا شك مطلقاً ، بإحضرات النواب المحترمين ، أن الفكرة التى قبلت من أن هناك تصادماً مع الدستور ومع التعهدات المولية ، لا وجود ولا قولا لها ، لأنكم أمام وقائع صريحة ظاهرة ، وهى أن هذا الاتفاق قد تم تخريبه فضلاً ولم يبق إلا الصياغة النهائية والتوقيع عليه . إذن ... ..

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — إذن لم يتم الاتفاق بعد .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ( رئيس لجنة المالية ) — غريب أن نكون ملكين أكثر من ذلك .

عما لا شك فيه أننا كنا حريصين على أحكام الدستور وعلى تنفيذ تعهدات البلاد . ولكننا في الوقت ذاته نتوقع أن نحال بالمثل من الجانب الآخر . وإذا كنا قد صبرنا كل هذه اللدة الطويلة على الصياغة وعلى التوقيع ، فنحن هنا أن نشكر جدياً في الخلاص من تلك الوصاية المالية المفروضة علينا .

لقد قصدت اللجنة — خصوصاً أمام تصريح الحكومة القاطع بأن الأمر لم يعد ينفضه إلا التوقيع — أن تتجدد مدة ستة أشهر ، فاعتمدت مبلغاً يكتفى لحصروا هذه اللدة التى اعتقد أنها فوق الكفاية . فإذا أقررت حضراتكم أن الأمر لا ينطوى على اعتبارات دستورية ، وأن مصر لا تريد أن تخل بتعهداتها ، وإنما توافق على رأى الحكومة وتؤيدها في موقفها حيال وجوب الانتهاء من توقيع هذا الاتفاق وإنهاء الوصاية المالية على البلد ، فإنكم تخدمون بقراركم هذا غرضاً قومياً سليماً .

هنا ، بإحضرات النواب المحترمين ، هو الوضع الحقيقى للساعة ، وليس فيه اصطدام بالدستور ولا إخلال بالتعهدات المولية ، ولكنه تأييد للموقف الذى يجب أن تتفه الحكومة لاتخاذ من الوصاية المالية . هذا ما أردنا أن نبينه . وإذا قضيت حضراتكم أن ليس هناك اصطدام بالدستور أو منافاة للتعهدات زال الاعتراض من الوجهة الشكلية ، وبقيت الأمور في وضعا الصحيح من ناحية أننا قدرنا مبلغاً يتناسب كثيراً مع اللدة اللازمة لإتمام التوقيع على الاتفاق ، ونكون في الوقت ذاته قد عملنا على أن نظهر في صورة جديدة رغبتكم في الانتهاء من الوصاية المالية ، ولا معنى للقول إن في هذا السمل إخلالاً بتعهدات مصر ، وهى التى تعد مثلاً أعلى للوفاء بتعهداتها .

صمنا كلاماً كثيراً عن مبلغ الواحد والأربعين ألف جنيه المخصص في الريانية العامة لسندوق الدين ، ولا أريد أن أدخل في تفصيلات هذا المبلغ ولا أن يعرض . وإنما أريد أن أقول إنكم — وأنتم تحافظون على أموال الدولة وتريدون لبلادكم قومية مالية صحيحة — إذا أردتم الانتهاء من هذه الوصاية المالية ، فليس عليكم أكثر من أن تظهروا هذه الرغبة مع التأكيد بأنكم لا تخفون عهداً ، وأنكم فيما تعملون لا تهتمون سوى بمصلحة قومية .

إن اللدة المعنية للطاوعة هي ستة أشهر ، هذا ما أجهت إليه اللجنة دون التمرض للناحية الدستورية ، لأنها تعتقد أنه لا خلاف من تلك الناحية بآية حال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد السوقي الناصر — إني أعارض الرأي الذي ذهب إليه لجنة المالية على طول الخط . لقد حددت اللجنة مدة ستة أشهر ، ولما اعتدلت نصف المبلغ المخصص في الميزانية لمندوق الدين ، وكأني بها قد سلت مبدئياً بدفع المبلغ ، ولكن لفرض أن الحكومة لم تنته بعد ستة أشهر من التوقيع على الاتفاق ، أفلا يجوز أن تتقدم إلينا بطلب فتح اعتماد بالمبلغ الباقي ، وبذلك نكون قد أجزنا المبلغ بحذافيره طول اللة ؟ ليست هناك مصلحة قومية ، كما يقول حضرة للفرز ، وإنما المصلحة القومية هي أن نظهر بمظهر المؤيدين للحكومة في موقعها ، وهي تطلب منا ذلك التأييد دائماً ، ومن رأي أن نكتفي بأن نستحث الحكومة على البر بوعدها بإنهاء هذه المسألة في أقرب وقت .

وإني أختم كلامي بتأييد اعتماد المبلغ كله وإبقائه كما طلبت الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم أبو سيف راضي — لسنا اليوم بصدد إلغاء مندوق الدين أو عدم إقامه ، ولا بصدد الموافقة على الوصاية المالية أو عدم الموافقة عليها .

يجب أن نكون عمليين ونحن نقرر ميزانية هيئة حكومية قائمة ، لأن هذه الهيئة لا بد لها من مال تتفق منه . وإلا فإذا تكون الحال إذا لم توفى الحكومة إلى الانتهاء من هذه المسألة في مدة ستة أو سبعة أو ثمانية أشهر ؟ لا شك أنها ستأتي إلى المجلس وتطلب فتح اعتماد لإساق المبلغ الباقي ، وأرجو ألا ينبب عن أذهانتنا أننا كثيراً ما نكوننا من التجاء الحكومة إلى هذه الطريقة ، ولست أدري كيف نلوم الحكومة عندما تتقدم إلينا بطلب فتح اعتماد إساقى بينا نحن اليوم هول لها بطريقة أخرى الجأى إلى الطريقة التي كنا نلومك عليها من قبل ١١٤

لذلك أرجو الانتهاء من هذه المناقشة الأطلاطونية الشمية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — حضرات النواب المحترمين :

أعتقد أن رأي اللجنة لا يخالف قانون سنة ١٩٠٤ الذي ينس على أنه لا يجوز نقص اعتماد مندوق الدين عن ٣٥ ألف جنيه في السنة ، ولا يناقض نصوص الدستور ، لأنه إذا قررّ المجلس وضع اعتماد لمدة ستة أشهر كان معنى هذا أنه يقرر المبلغ في حدود قانون سنة ١٩٠٤ وتنفيذه له . وإنما في الموافقة على الاعتماد لمدة ستة أشهر ، طبقاً لرأي لجنة المالية ، توفيق للأراء الطيبة التي أبدتها حضرات النواب المحترمين على اللازولي بك والأستاذ محمد فكري أبطه ومحمد حلى عيسى باشا ، قد قرروا أن نبدي الرغبة للحكومة في التسهيل بإنهاء المفاوضات . ولا يمكن أن يكون هناك تيسير أقوى في إظهار هذه الرغبة من أن نقرر ستة أشهر ، ومتى قررنا ذلك كان هذا أقوى مظاهر إيماء ورغبة هذا المجلس في أن تصل الحكومة جهدها على أن تصل بالمفاوضات إلى النتيجة الطيبة ، وهي إلغاء مندوق الدين في معنى ستة أشهر . فإذا لم يوافقنا الحظ ولم توفى إلينا الإعانة أعطاها المجلس ستة أشهر أخرى ؛ والمجلس يعلن من الآن أنه لا يريد الإخلال بصحةاته المالية .

ولتوفيق بين رأيي الأستاذ محمد فكري أبطه ورأي اللجنة ، ولا أقول ما قاله حضرة : « ياليتنا أخطأنا ولم يبنها سعادة الرئيس إلى المسألة الدستورية » . لا ، إنا لا نريد أن نقرر عن خطأ ، بل عن عمد وعلم بأن السنة الأشهر مدة كلمة طبقاً لقانون سنة ١٩٠٤ ، فإذا لم توفى الحكومة في هذه اللة فتح المجلس اعتماداً جديداً .

الرئيس — الاعتراض على هذا مبنى على نقطتين : النقط الأولى هي أن قانون ربط الميزانية إنما يكون لسنة كاملة فحدود الاعتمادات لهذه اللة . أما النقط الثانية فهي أنه على اقتراض أننا قلنا بإدراج مبلغ لمدة ستة أشهر ثم جئنا في السنة الأشهر الباقية من السنة وفتحنا اعتماداً بالمبلغ الباقي ، فإن هذا يتعارض مع القانون الخاص بصندوق الدين الموجود أمامي الآن ، لأنه اشترط ميزانية سنوية على أقل تقل عن ٣٥ ألف جنيه ولم ينس على ميزانية ستة أشهر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — إن الميزانية لا تصرف في شهر ، بل في اثني عشر شهراً .

الرئيس — فليكن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — نحن نحرر للزيانة العامة لمدة سنة ، ولكن الصرف في هذه الحالة سيكون لمدة ستة أشهر فقط .

الرئيس — لا ، لا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — أرجو بإحضرات الزملاء أن تنصتوا إلى بحسنة لأننى سأقول كلاماً حكماً جداً يوفق بين الرأيين ، فأقول إنه لما كان المجلس متردداً كما يبدو لى فى الأخذ بأحد هذين الرأيين ، فلماذا عليكم إذا أخذتم بما أقترحه الآن ، وهو أن يحال هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية وتبقى المسألة معلقة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — سيترقب على ذلك أن تظل الميزانية العامة معلقة أيضاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — إن مجلس النواب قد ووجه بمسألة فقهية يجب أن يقطع فيها برأى فاضل ، وإلى أن تنتهى لجنة الشؤون الدستورية من بحثها يمكن لجنة المالية أن تطلع على الأسباب التى دعت إلى تأخير تحرير الصيغة النهائية للاتفاق والتوقيع عليها ، وتتصل بالحكومة لمعرفة الخطوات التى سارت بها هذه المسألة حتى الآن وتبين المراقيل التى قامت فى وجهها والى أعرف عنها الله الكثير .

حضرة صاحب المالى وزير العدل — إن إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لإبداء رأيها فى مسألة ظاهرة واضحة كهذه أمر أرى مبدئياً — كما بين ذلك سعادة رئيس المجلس — أن فيه إطالة لا موجب لها ، لأن عمل الروح إلى هذه اللجنة هو عندما يكون الموضوع غير منصوص عليه أو عندما تكون النصوص غير واضحة .

وفى يتعلق بالفكرة فى ذاتها ، فإنى أرى أن الخلاف على أن تكون المدة ستة أشهر أو سنة نظرى صرف . فإنكم إذا أردتم أن تكتفوا بجعل الاعتقاد قاصراً على ستة أشهر ، معتقدين أن فى هذا حقاً للحكومة على العمل ، فإنى أؤكد لحضراتكم أن الحكومة جادة ومجدة فى أن تنتهى من جميع المشاكل — خصوصاً تلك التى تقيد تصرفاتها — بأسرع ما يمكن . وأظن أن حضراتكم لم تروا إلى الآن أى إبطاء من جانب الحكومة فى العمل ، بل على العكس هى سائرة بأسرع مما تتحمل قولها . فلذا كنتم ترون أن الأمانى لم تتحقق على يد الحكومة السابقة أو على يد هذه الحكومة ، فإنى أؤكد أن المانع لم يكن من جانب الحكومة المصرية ، فعلى فى كل وقت مستعدة لانتهاء من هذه المسألة ، لذلك يكون هذا الاستحاثات تحصيل حاصل . فالخلاف إذن — كما قلت — نظرى أكثر منه عملياً ، لأنه لو فرض أنكم أقررتم الاعتقاد كاملاً ، ثم انتهينا من الاتفاق بعد شهر أو شهرين ، فإن الحكومة فى هذه الحالة توقف الصرف من الاعتقاد . وإذا أقررتم الاعتقاد لمدة ستة أشهر ، ولم تكن قد انتهينا — لسوء الحظ — لأى سبب من الأسباب الخارجة عن إرادتنا ، فلنناستقدم بطلب قرض اعتقاد جديد . لذلك ترون أن الخلاف نظرى أكثر منه عملياً ، فغير أن نتحسوا لنا لدى . وكل ما يمكننا أن نعمله فى سبيل التسهيل سنفعله دون تأخير . لهذا أرجو الموافقة على الاعتقاد كما هو .

الرئيس — إذا كانت رغبة المجلس ترى إلى إظهار إرادته فى إثبات صندوق الدين ، كان تخفيض الاعتقاد ولو بقرش واحد علامة قوية على هذه الرغبة ، وهذا يحدث فى كل برلمانات العالم . وفى تخفيض اللبغ إلى ٣٥ ألف جنيه كل للنى المطلوب ، كما أن هذا يحقق للبما الذى قرره الدستور .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد أن أستوضح الحكومة فى صراحة . ما هى تلك اللوائح التى تحول ... ( ضجة ) .

تحويل الحكومة إلى المسألة وصلت إلى حد تحرير الوثائق ، فما هى اللوائح إذن ...

حضرة صاحب المالى وزير العدل — إن هناك عدايدات دبلوماسية فى هذه المسألة . وقد يكون من غير الصلحة العامة الخوض فى موضوعها الآن . والدستور يبطئ الحكومة الحق فى أن تختار الوقت المناسب لإبداء ما تريد قوله فى مثل هذه الأحوال ، والاستيضاح الذى يطلبه حضرة الأستاذ محمود سليمان غنام يتعلق بمفاوضة دبلوماسية بيننا وبين دول أخرى .

الرئيس — قدم حضراتا التابئين المحترمين الدكتور طه الزمى والأستاذ محمد محمود جلال اقتراما نصه :

« تطبيقاً لأحكام اللادتين ١٤١ و ١٥٤ من الدستور ولنصوص القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ الخاص بتحديد ميزانية صندوق الدين ، نقتراح تخفيض المبلغ إلى ٣٥ ألف جنيه ».

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — استوقف نظرى ، بإحصاءات التواب المحترمين ، في أمر الدين العام أننى لم أجد بين أرقامه تلك الديون التى تمهدت بها الحكومة وختمتها بسندات على الخزنة العامة ، بمضى أننى وجدت أرقام الدين العام قائمة على موافد الدين الواحد والدين الممتاز ودين الجزية والدين للمضمون ، ولم أجد ذكراً للدين الذى صدر بسندات على الخزنة العامة ، بضه لمدة خمس سنوات وبضه الأخر لمدة عشر سنوات . ولذلك أريد أن أعرف رأى الحكومة عن السبب في عدم إدراج هذا المبلغ ضمن المبالغ التى يجب أن تدفعها كدين عام على الدولة .

الأمر الثانى خاص بمسألة الجزية ، وقد تناولت بالكلام هذه المسألة في العام الماضى الذى قبله ، فقلت إن الدين الواحد والممتاز لا يدفعان ضريبة ٨٪ أو ١٠٪ طبقاً للقانون الجديد ، لأن الحكومة تمهدت بمقتضى اتفاقى سنة ١٨٧٦ و سنة ١٩٠٤ بالأخذ ضريبة على سندات الدين الواحد والدين الممتاز والدين المضمون ، ولكن لم ينفذ الجزية من دفع الضريبة ، وهو الدين الذى استأذنته تركيا وأقرتها بالوفاء به . قد تكون تركيا تمهدت بإعفاء هذا الدين الذى استأذنته بضمان الجزية المصرية من الضريبة ، ولكن ليس معنى هذا أن تكون مصر قد قبلته ، والذي يطلع على كتاب الضمان الذى وقعه الحيدوي توبيق باشا وعلى كتاب الضمان الذى وقعه الحيدوي عباس باشا — وإن كان لم يمر على مجلس المنظار ، ولكن رأينا أن محترم هذه التوقيعات — يرى أنهما لم يتعهدا مطلقاً بأنه في حالة ما إذا كانت مصر تفرض ضريبة يكون هذا المبلغ معفى من دفعها . ولما سألت سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، حينما كان وزيراً للمالية في العام الماضى والذي قبله عن هذه المسألة ، قال لى إنها محل بحث لجنة أقسام قضايا الحكومة .

ولم سمع بعد ذلك أن هذا القسم قد أقر بأن مصر بحيرة على إعفاء هذا الدين (دين الجزية) من ضريبة الإيراد أو غير بحيرة . فإن كانت مازمة ، هل أى أساس يبنى قسم القضايا هذا الإقرار ؟ وقد تمت على استعهاى الأول سنتان وعلى استعهاى الثانى سنة . وأظن أنه أولى بالحكومة أن تدلى ببيان في هذه المسألة ، ليتعرف المجلس لماذا حرمت الجزية من ضريبة من ضرائب الإيراد ، مع أن الحكومة المصرية لم تنهض بهذا الإعفاء ، إلا بما يتعلق بالدين الواحد والمضمون والممتاز ، ولم تنهض بالنسبة لدين الجزية . وهذا ما أردت أن أستفهم عنه من الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — فيما يتعلق بالمسألة الأولى فإن سندات الخزنة تدرج في الحساب الختامى . وقد جرت العادة على ذلك دائماً .

حضرة النائب المحترم على التزلاوى بك — ولم لا تدرج في الدين العام ؟

حضرة صاحب المعالى وزير العدل — أما فيما يختص بالمسائل الأخرى ، فعلى مسئلت تتعلق بدراسة وتائق ، وأظن أنه من الأوفق أن يقدم عنها سؤال مستقل يجيب عنه معالي وزير المالية .

الرئيس — والآن نأخذ الرأى على الاعتقاد .

للقمر — ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتماد القسم ٢ « الدين العمومى » بمبلغ ٤١٨٣١٨٤ ٤١٨٣١٨٤ جنيه .

الرئيس — هل توافقون على هذا الاعتقاد ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢ مايو سنة ١٩٤٠) .

إنهاء صندوق الدين .

مجلس النواب

## تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام

أشيع إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لسماعتكم مع هذا تقرير لجنة الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام ،  
راجياً التكرم بمرسه على المجلس .

وقد اتخذت اللجنة موقفاً لها أمام المجلس .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

١٨ يولييه سنة ١٩٤٠

عبد الملك حمزة

الرئيس — ورد كتاب من رئاسة مجلس الوزراء نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

نتشرف بإبلاغ سعادتكم أننا قد رأينا انتداب حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة لحضور  
جلسة مجلس النواب عند نظر :

مشروع القانون للتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام ؟

مشروع القانون الخاص بالدين المضمون والممتاز والوحد .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس مجلس الوزراء

حسن صبري

القاهرة في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٠

فهل يأذن المجلس في ذلك ؟

( أذن المجلس ) .

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة للقرار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود ريش ( بالنيابة عن حضرة للقرار ) — أتتو على حضراتكم تقرير اللجنة :

أحال المجلس على لجنة الخارجية بعلمته المنعقدة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين  
المصري العام نظره بصفة مستحجة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بعلمتها المنعقدة في ١٨ يولييه سنة ١٩٤٠ واطلعت على للذكره الإيضاحية للرافقة له ( ولللمحة  
بقرار لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بالدين المضمون والممتاز والوحد ) .

ثم استضرت من حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة عن الأدوار التي مر بها المشروع .

وترى اللجنة أن هذا الاتفاق يرفع آخر أثر من آثار الرقابة الأجنبية على البلاد ، ويضع حداً لما جرى من هس في حقوق سيادتها .



ولمذا قد رأيت بإجماع الآراء الموافقة على هذا الاتفاق . وترجو من هيئة المجلس الموقر إقراره وللواقعة على مشروع القانون الآتي نصه :

### مشروع قانون

#### بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### ( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام الموقع عليه بالقبضة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ والرفق نصه بهذا القانون .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص الاتفاق :

#### اتفاق

#### خاص بالدين المصرى العام

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا وأذملك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ،

بما أنه أتى بمقتضى الأمر المالى الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ قوسيون خاص وصندوق للقيام على شؤون الدين المصرى العام ويسمى فيما يلى صندوق الدين ،

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلوندره في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين حكومات النمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا وتركيا تم التراضى على أن يعهد بالقيام على شؤون الدين المضمون المشار إليه في الاتفاق المذكور إلى صندوق الدين بذات الشروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد الذين كان يتألف منهما في ذلك الوقت الدين المصرى العام كما بينها الأمر المالى المتخذ ذكره وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذه الأمر المالى الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ،

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى صدر بموافقة جميع الدول التى وقعت على اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى سبقت الإشارة إليه قد نسخ الأمرين السابقين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ، وأن نظام صندوق الدين أصبح يجرى على سن أحكام القانون المذكور .

وبما أن النظام المقرر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ لم يبدل الآن ما يبرره بمسند استقرار الحالة المالية في مصر ، وأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قبلت إلغاءه ، وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فاضلا عن النظام للامضى في الوفاء باستحقاقات القروض التى لا يزال يتألف منها الدين المصرى العام .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وعينا مفوضيهما الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا وأذملك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ،

سعادة سير مايكز ويدر بيرن لامبسون حمل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نابت كوماندر ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ، ووسام فيكتوريا من طبقة عضو — السفير فوق المادة وللنقوض لجلالته بمصر ،  
الذين بعد تبادل وثائق تخومهما التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ — توافق حكومة المملكة المتحدة على إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة في المواد الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد « فوائد واستهلاك » باعتبارها فرضاً أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور . وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ — تكون فائدة الدين المضمون ٣ ٪ سنوياً تدفع في أول مارس وأول سبتمبر .  
ويكون الوفاء باستحقاقاته يدفع قسط سنوى ثابت مقدار ٣١٥٠٠٠ جنيه إسترليني ، لقاء الفوائد والاستهلاك ، ويخصص ما يبق بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين للمضمون .

ويظل هذا الدين منتفماً بالكسفاة للقررة بالاتفاق الدولي تاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ .  
وتكون فائدة الدين الممتاز ٣ ٪ سنوياً تدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .  
وتكون فائدة الدين الموحد ٤ ٪ تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .  
مادة ٤ — يكون دفع كروونات قروض الدين العام الثلاثة المشار إليها في المادة الثالثة وسداد قيمة سدادتها بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وإيريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية ، سواء أ كان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ، كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون . ويكون الاستهلاك بطريق التبراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة عليية .

وفي حالة الاستهلاك وفقاً لهذه المادة يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين . ويكون سداد السندات التي تخرج بالقررة من تاريخ استحقاق الكوبون التالي .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملي السندات أو الكوبونات التالية أو الفائضة أو المسروقة ورعايتها في الماضي .

مادة ٦ — لا يجوز أن تفرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لصالح الحكومة المصرية .

مادة ٧ — لا يجوز أن يكون من شأن إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسم أو العقود التي ألقاها ذلك القانون بالقان أو بالواسطة معمو لا به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتنازعتين في شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تيسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتنازعين إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ — يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفي تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينتقل إلى الحكومة الملكية المصرية المال الاحتياطي وقدره ١٨٨٠٠٠٠٠ جنيه والمال المخصص للإدارة الموصوف عليه في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه والزيادة المستقبلية على ذلك المال ، المقرررة بكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وكذلك جميع المبالغ المودعة في صندوق الدين .

وقى التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها تمة جميع ارتباطات صندوق الدين .  
 وإبتأنا لما تقدم وقع للتدوين المفوضان المذكوران أعلاه هذا الاتفاق ، ووضعا عليه ختميهما .  
 حذر بالقاهرة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ الموافق ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ، من نسخة واحدة نوع محفوظات الحكومة الملكية المصرية وتسلم صورة منها معتمدة مطابقتها للأصل إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ؟  
 إمضاء وختم : حسن صبرى  
 إمضاء وختم : مايكل لامبسون

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا — كنت أنتظر أب تصمّن هذا القرار ، كما تضمن تقرير لجنة المالية ، شيئاً عن سبب عدم اشتراك فرنسا في المفاوضات الأخيرة الخاصة بالدين ؛ فقد ورد تقرير لجنة المالية ، وللذكرة الإيضاحية أنه أصبح لا محل لاشتراك فرنسا وإيطاليا في هذه المفاوضات . أنهم أن عدم اشتراك إيطاليا يرجع إلى قطع العلاقات السياسية بينها وبين مصر ، ولكنى لأنهم تخلفوا السبب في عدم اشتراك فرنسا في هذه المفاوضات مع أن العلاقات السياسية قائمة بينها وبينها . هذا ما أردت الاستفهام عنه .  
 حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن ملاحظة دولة صدق باشا ملاحظة وحيدة . وقد راعينا — ونحن نرغب أشد الرغبة في الانتهاء من موضوع صندوق الدين — أن نتجنب التقيد ونلتزم البساطة ، ذلك أنه كان من غير اليسور لوزير فرنسا أن يتصل بحكومته في هذا الظرف اتصالاً سريعاً للحصول على تفويض يجيز له أن يوقع هذا الاتفاق . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه من غير الطبيعي أن يجمع بين دولتين متقاتلتين في إمضاء وثيقة واحدة ، ولذلك رأينا أن الصلحة تقتضي أن نسرع وننتهي مع الدولة الحليفة أولاً ؛ وبعد ذلك دعوت وزير فرنسا فأخبرته أن السبب في عدم اشتراكه في المفاوضات يرجع إلى ضيق الوقت ، وأطلعت على الشروط والاتفاقات التي وافقنا عليها الحكومة المصرية والتي نرحب بأن يوقعها سعادته عن حكومتها بعد حصوله على تفويض منها بذلك .  
 فطلب إمضاه أسبوعين ، وسيتم إن شاء الله التوقيع على هذه الوثائق بيد الدولة المذكورة .

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا — أكتفى برد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون على مشروع القانون في حملته والانتقال إلى مناقشة المادة ؟  
 ( موافقة عامة ) .

تليت للادة المذكورة ، وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( مادة وحيدة )

ووفقى على الاتفاق الخاص بالدين المصرى المالم الموقع عليه بالقاهرة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ والمرقم نصه بهذا القانون .

نأمر بأن يصرم هذا القانون بجانم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، ويعدّ كقانون من قوانين الدولة .

اتفاق

خاص بالدين المصرى المالم

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند

بما أنه أتت ' بمقتضى الأمر المالى الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ كومسيون خاص وصندوق للقيام على شؤون الدين المصرى المالم

ويسمى فيما على صندوق الدين ،

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بكوندره في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين حكومات النمسا ، والمجر ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا ، وتركيا ، تم التراضى على أن يمدد بالقيام على شؤون الدين المضمون المشار إليه في الاتفاق المذكور إلى صندوق الدين

بذات الشروط المقررة للدين الممتاز. والدين للموحد الذين كان يتألف منها في ذلك الوقت الدين المصرى العام كما بينها الأمر السالى للتقدم ذكره ، وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذه الأمر السالى الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ .

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى صدر بموافقة جميع الدول التى وقت على اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى سقت الإشارة إليه قد نسخ الأمرين السابقين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩ و ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ، وأن نظام صندوق الدين أصبح يجرى على سنن أحكام القانون المذكور .

وبما أن النظام المقرّر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ لم يبدله الآن ما يبرره بعد استقرار الحالة المالية في مصر وأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قبلت لإنهاء ، وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فضلها عن النظام السابق في الوفاء باستحقاقات القروض التى لا يزال يتألف منها الدين المصرى العام ، قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وعينا مفوضيهما الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

حضرة صاحب البوالة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فيها وراه البحار وإمبراطور الهند ،

سعادة سير مايكز ويدر بيرن لامبسون لحمل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نابت كوماندو ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ، ووسام فيكتوريا من طبقة عضو — السفير فوق العادة والنويز لجلالته بمصر ،  
الذين بعد تبادل وثائق تفويضها التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ — توافق حكومة المملكة المتحدة على إنهاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة في اللواد الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين الضمون والدين الممتاز والدين للوحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها قرصاً أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور . وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ — تكون قائمة الدين الضمون ٣٪ سنوياً تدفع في أول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باستحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٠٠٠ جنيه إسترليني لقاء الفوائد والاستهلاك ، ويخصص ما يبق بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين للضمون .

ويظل هذا الدين متصفاً بالكفالة للقررة بالاتفاق الدولى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ .

وتكون قائمة الدين للممتاز ٣ ١/٢ ٪ سنوياً تدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

وتكون قائمة الدين للوحد ٤ ٪ تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ — يكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثلاثة للشار إليها في اللادة الثالثة وسداد قيمة سنداتهما بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين الضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيتها الاسمية سواء أكان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ، كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون . ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر للذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية .

وفي حالة الاستهلاك وفقاً لهذه المادة يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الوعد بشهرين . ويكون سداد السندات التي تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكوبون التالي .

وترعى الحكومة للصرة حقوق حاملي السندات أو الكوبونات الثالثة أو النائمة أو المسروقة ورعايتها في الماضي .

مادة ٦ - لا يجوز أن تفرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لصحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ - لا يجوز أن يكون من شأن إنشاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسم أو العقود التي أنشأها ذلك القانون نافذة أو بالواسطة معمولاً به .

مادة ٨ - كل نزاع بين الحكومتين المتنازعتين في شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تبتسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرضع بناء على طلب أحد المتنازعين إلى محكمة العدل الدولية البائنة لتقضى فيه .

مادة ٩ - يسلم بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفي تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل إلى الحكومة الملكية المصرية المال الاحتياطي وقدره ١٨٠٠٠٠٠ ج . م والمال المخصص للإدارة المنصوص عليه في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه والزيادة المستدعية على ذلك المال ، المقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٠٠٠ جنيه ، وكذلك جميع المبالغ المودعة في صندوق الدين .

وفي التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها تمة جميع ارتباطات صندوق الدين .

وإثباتاً لما تقدم وقع مندوبان المفوضان المذكوران أعلاه هذا الاتفاق ووضعا عليه ختمهما .

حرر بالقاهرة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ الموافق ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ، من نسخة واحدة تودع محفوظات الحكومة الملكية المصرية وتسلم صورة منها متحدة مطابقتها للأصل إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ؟

إمضاء وختم : حسن صبرى

إمضاء وختم : مايكل لامبسون

الرئيس --- هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس --- هل توافقون على تأجيل أخذ الرأى على هذا المشروع إلى ما بعد الانتهاء من نظر مشروعات القوانين الأخرى حق

يمكن أخذ الرأى عليها بالإنابة بالاسم دفعة واحدة ؟

( موافقة عامة ) .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون خلس بالدين الضمون والممتاز والوحد

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون خلس بالدين الضمون والممتاز والوحد .

وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

ونيس اللجنة

عبد الرحمن البيل

٢٠ يولييه سنة ١٩٤٠

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل ( للقرر ) — أتأول على حضراتكم تقرير اللجنة :

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ١٧ يولي سنة ١٩٤٠ مشروع قانون خاص بالدين للضمون والممتاز والوحد ، لنظره بطريق الاستعجال ، وقد بحثته اللجنة في ١٨ يولي سنة ١٩٤٠ ، وأطلعت على الذكراة الإضافية للراحة لهذا التقرير ، فتبين لها ما يلي :

يقصد من مشروع هذا القانون تقرير نظام جديد للدين المصرى العام للضمون والممتاز والوحد ، وطريقة ومواعيد وكيفية دفعه فائدة واستهلاك ، وذلك فى ضوء الاتفاقية التى وقعت بين مصر والحليفة بتاريخ ١٧ يولي سنة ١٩٤٠ ، وإيضاه لأحكامها ، ويؤدى صدور هذا القانون إلى إنشاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، وعلى هذا يلقى صندوق الدين والنظام القديم .

وترى اللجنة لزماً عليها فى هذه المناسبة أن تعرض فى إعجاز تاريخاً قصيراً للدين المصرى العام ، منشأ وتطوره فى مدى قرابة ثمانين عاماً .

قرض سنة ١٨٦٢ :

بدأت مصر عهد الاقتراض فى حكم سعيد باشا سنة ١٨٦٢ وكان القرض الذى عقده ٣٧٢٩٢٨٠٠ ج . ك لمدة ثلاثين عاماً بضمان ضراب أطنان الفرية وللنوفية ، ولم يصل إلى الخزانة من هذا المبلغ بعد التكاليف الفعلية سوى ٢٥٠٠٠٠٠٠ ج . ك ، مع احتساب فائدة قدرها ٧ ٪ على قيمة الدين الاسمى .

وذلك عدا مبالغ أخرى من الديون السائرة ، إذ بلغ الدين العام عند وفاة سعيد ١١٦٠٠٠٠ ج . ك .

قرض سنة ١٨٦٤ :

عقد هذا القرض فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلنج وجوشن بمبلغ ٧٠٤٢٠٠ ج . ك ، وصل للخزانة منها ٤٨٦٤٠٦٣ ج . ك بفائدة ٧ ٪ لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، ورهنت لمداد أقساطه ضراب الأطنان فى مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة .

قرض سنة ١٨٦٥ ( قرض المائرة السنية الأول ) :

عقد هذا القرض بمبلغ ٣٣٨٧٣٠٠ ج . ك وصل للخزانة منه ٢٧٥٠٠٠٠ ج . ك ومدته ١٦ سنة وفأده ٧ ٪ ، ورهنت فى مقابله أراض من أملاك الخديو ؛ ولذلك سمى « قرض المائرة السنية الأول » .

قرض سنة ١٨٦٦ :

بدأت المفاوضات فى شأنه قبل عقد مفاوضات القرض السابق ، ولكنها طالت ففقد القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات ، ففقدت صفته أيضاً من بنك أوتنهايم فى ٥ ناير من تلك السنة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ج . ك بفائدة ٧ ٪ لمدة ٨ سنوات ، ووصل للخزانة منه ٢٧٩٤٠٠٠ ج . ك ، ورهنت فى مقابله إيرادات السلك الحديدية .

قرض سنة ١٨٦٧ :

عقد هذا القرض بمبلغ ٢٠٨٠٠٠٠ ج . ك بفائدة ٩ ٪ لمدة ١٤ عاماً ، ولم يصل للخزانة منه سوى ١٧٦٨٠٠٠ ج . ك .

قرض سنة ١٨٦٨ :

عقد هذا القرض مع بنك أوتنهايم بمبلغ ١١٨٨٩٠٠٠ ج . ك بفائدة ٧ ٪ لمدة ٣٠ عاماً ، ولم يدخل الخزانة منه بعد التكاليف الفعلية سوى ١٧٩١٠٠٠ ج . ك ، وخصص لمداد أقساطه إيرادات الجمر وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك ، وهى تفرغ بليون جنيه فى السنة .

سأت الحالة المالية بمسد ذلك ، وكان الدين السائر في ازدياد مستمر بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ٥٠٠ر٠٠٠ج . ك في أواخر سنة ١٨٦٩ .

قرض سنة ١٨٧٠ ( دين الفائدة السنية الثاني ) .

عقد في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى بمبلغ ٨٦٠ر١٤٢ج . ك بأائدة ٧٪ لمدة ٢٠ سنة وبصيانة أطلان الحديدو الخاصة عدا الأطلان القليلة بالرهن السابق ، ولم يدخل إلى خزائن الحديدو منه إلا ٥٠٠ر٠٠٠ج . ك .

قرض سنة ١٨٧٣ :

كان عقده مع بيت أوتهايم وهو أكبر القروض قيمة وأسونها شروطاً وقيمتها الاسمية ٣٠٠ر٠٠٠ج . ك بأائدة ٧٪ لمدة ٣٠ سنة ، وصافي ما دخل الخزنة منه ٧٧ر٠٠٠ج . ك ، أي بنقص قدره ٢٣ر٩٣٥٩١١ قبض منه شهراً ٧٧ر٠٠٠ج . ك . ك قطع ، وجعل الباقي وقدره ٠٠ر٠٠٠ج . ك سندات للخزنة المصرية ورهن لسدادها ما بقى من موارد الحكومة التي لم تحصى كلها أو بعضها للقروض السابقة .

وفيا على بيان تلك القروض :

تاريخ القرض	القيمة الاسمية للقروض	ما وصل منها أصلاً إلى الخزنة	التكاليف الفعلية	القسط السنوي
السنة	جنيه إنجليزي	جنيه إنجليزي	جنيه إنجليزي	
١٨٦٢	٣٢٩٢٨٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٧٩٢٨٠٠	٢٤٦٦٠٧
١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٤٨٦٤٠٦٣	٨٤٠١٣٧	٦٢٠٢٩٠
١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٦٣٧٣٠٠	٣٦٨٣٤٤
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٦٢٩٣٨٧
١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	١٧٦٨٠٠٠	٣١٢٠٠٠	٢٥٥٣٨٩
١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠٠	٧١٩٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	٩٥٣٣٠٨
١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢١٤٢٨٦٠	٦٧٤٢٦٥
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٧٤٠٠٧٧	١١٢٥٩٩٢٣	٢٥٦٥٦٧١
	٦٨٤٩٧١٦٠	٤٧٤٥٢١٤٠	٢١٠٤٥٠٢٠	

ويلاحظ أن الفرق بين القيمة الاسمية للديون وبين ما وصل للخزنة فلا نشأ عن سعر الإصدار والسمرة والمعمولة ومصروف أخرى .

ومن الواضح الآن ، أن تاريخ هذه القروض يبرأ صريح تبير عن مبلغ الطمع الذي كان يسيطر على الممولين والجنح الذي أم بالمرابين ، إذ بلغ مجموع الدين الاسمي ١٦٠ر٩٧٦٨ج . ك سنة ١٨٧٣ وصل الخزنة منه ١٤٠ر٠٨٢٣٩ج . ك شهراً ٠٠ر٠٠٠ج . ك سندات على الخزنة .

الديون السائرة :

وعدا ما تهمد كان على الحكومة والموار من الدين السائر ما بلغت قيمته في ذلك الحين ٠٠ر٠٠٠ج . ك زيادة على ما حله قانون القابضة للخزنة من اعياء وهو القانون الصادر في سنة ١٨٧١ .

إلى هذا الحد وقتت القروض الخارجية عند تهايتها التصوى التي لا تحتل بعدها زيادة ، وكان نظام الدين للصري العالم يستخلص من العقود التي أبرمت مع الترضين ، وكانت شروطه بعضها مدون على سندات للكنتيين وببعضها الآخر مقرر بأحكام تضمنتها الأوامر المالية للصري التي أباح إصدار القروض ونظمت إدارتها وما يخص بها من شؤون .

#### صندوق الدين :

ولقد أعقب ذلك فترة من الاضطراب المالي والتزعزع ، وساءت الحالة وتمطر القيام بدفع الأقساط ، فخرج أصحاب الديون إلى حكوماتهم التي وضعت رقابها على مصر استناداً إلى قوتها وأخذت هذه الرقابة صوراً شتى انتهت بإنشاء صندوق الدين ، فصدر في ٣ مايو سنة ١٨٧٦ أمر بالإنشاء هذا الصندوق تحت إدارة هيئة خاصة بخدمة الدين .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ صدر ديكريو تناول طريقة لتوحيد الدين للصري من قروض وديون سأرة بلغت ٩١.٠٠٠.٠٠٠ ج.ك ، غير أن هذه الطريقة لم تقبل .

#### قانون التصفية :

وفي ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ صدر قانون التصفية ، غلظت الدول محل حامل السندات ، وتماقت بدلا منهم مع الحكومة للصري ، وخضعت القوائد بسن التخصيص ، وأحلت الحكومة من بسن الضمانات .

وأعد صندوق الدين لاستقبال موارد الدولة من سككها الحديدية والجمارك والأموال الأميرية ، وجعل لأعضائه حق تثيل الدائنين أمام القضاء ( المحاكم المختلطة ) ، كما جعل من حقه ألا تستطيع الحكومة للصري الاستدانة إلا بإذنه ، إلى آخر ذلك .

#### الدين الممتاز والموحد :

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قسمت الديون من قروض وديون سأرة إلى قسمين هما الدين الممتاز والدين الموحد . أما الدين الممتاز فهو ٣٨.٤٠ ٪ من القروض التي كانت مضمونة بإيرادات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وميناء الإسكندرية . وأما الدين الموحد فهو ما بقي من هذه القروض وما عداها من الديون السائرة بضاعة ضريبة الأطنان .

#### الدين المضمون :

وفي سنة ١٨٨٥ عقدت الحكومة القرض للمضمون بقيمته ٩٠.٠٠٠.٠٠٠ ج.ك بفائدة ٣ ٪ وضم إلى الديون التي يقوم صندوق الدين بخدمتها .

وهذا القرض سمى « مضموناً » لأنه مكفول من ألمانيا والنسا والمجر وفرنسا وبريطانيا النملى وإيطاليا وروسيا .

وقد صدرت عدة أوامر عالية جديدة بإجراء تعديلات وتحويل في الدين والفائدة انتهت جميعها بصدر القانون رقم ١٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بتنظيم الدين العام وتفضيل أنواعه وكل ما يتصل به ، وكان صدور بموجب الاتفاق الإنجليزى الفرنسى الموقع في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وقد أحلت فيه التاللية للصري من بسن التفيود وأصبح الضمان منحصراً في الأموال الأميرية بما يوازى خدمة الدين ، على أن يستبقى بالصندوق مبلغ ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ ج.ك ، كضمان إضافى يستعمل عند النقص المحتمل في حصيلة الضريبة ، ونصف مليون جنيه لإدارة الحركة .

وقد استقرت حالة الدين في سنة ١٩٠٤ على الوجه الآتى :

خضعت فوائد سندات الدين الموحد إلى أربية في التالفة ، وخضعت فوائد سندات الدين الممتاز إلى ثلاثة ونصف في التالفة . وعدلت الضمانات التي قست عليها الأوامر المالية السابعة ، وبقي الضمان منحصراً في حصيلة ضرائب الأطنان في سائر مديريات القطر للصري عدداً مديرية قنا . وأحلت الحكومة من شروط الاستهلاك مدة ونسبة وأبيع لها حق استهلاك الدين كله أو بسن في أى وقت نشاء .

وللى جانب هذه الشروط الجديدة ، ضمن قانون سنة ١٩٠٤ اختصاصات قومسيون الدين العام ، وأصبح هذا القانون هو الوثيقة الوحيدة التي تمجد نظام الدين العام . وبذلك أنتيت جميع الأوامر المالية الصادرة من قبل بتنظيمه نساً وعملاً .



وإلى هنا انتهت اللجنة من البيان الوزع للمراحل التي مر بها الدين العام إلى أن استقرت حالته تحت سلطان قانون سنة ١٩٠٤ ، وهي حالة بقيت قائمة إلى اليوم .

ويبلغ الدين العام الآن ٨٧٠٧٧٧٤٨٧٠ جنيهًا إنگليزيًا موزعًا كما يلي طبقًا لميزانية السنة الحالية :

جيبه إنگليزي	
١٨٧٨٨٣٠٠	القرض للضمون ٣ ٪
٣٠٩٣٣٩٨٠	القرض للممتاز ٣٥ ٪
٥٥٩٢٥٠٩٦٠	الدين للوحيد ٤ ٪

ويبلغ قسطه في سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ لئالیه ٣٥٠٧٢٧٧ جنيهًا منه :

جيبه	
٣٠٧١٢٥	الدين للضمون
١٩٠٤٥٣٨٤	» للممتاز
٢٩١٥٤٣٦٨	» للوحيد
٣٥٠٧٢٧٧	

وبالرجوع إلى ما دفع من أقساط لسداد فوائد هذا الدين منذ سنة ١٨٨٠ التي صدر فيها قانون التصفية ، يتبين أن جملة ما بذلته مصر في هذا السبيل تبلغ نحو ٢٥٠ مليونًا من الجنيهاً .

وهي أثر إضفاء معاهدة مونترو ، التي قضت على الامتيازات الأجنبية ، أتجه التفكير إلى وجوب التخلص من الرقابة المالية المعلقة في قيام صندوق الدين .

ولما كان مشروع القانون المروض قد جاء منفذًا لأحكام الاتفاقية البرمة بين مصر والحليفة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ، كان لزامًا على اللجنة أن تستعرض مراحل المناقشة التي انتهت إلى عقد هذا الاتفاق .

اتخذت هذه المناقشة مرحلتين إحداهما في سنة ١٩٣٧ وتانيتهما في سنة ١٩٣٨ .

مرحلة سنة ١٩٣٧ :

أما مفاوضات سنة ١٩٣٧ فقد انتهت بمشروع اتفاق وصل إليه الندوبون المصريون في جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٣٧ ، ولكن عناصر هذا المشروع لم تحقق مصر شيئًا مما كان واجبًا أن تحصل عليه في هذا السدد ، وتلخص هذه العناصر فيما يلي :

١ — إنشاء صندوق الدين .

وهو مبدأ مسلم به ، وليس شيئًا جديدًا بالنسبة للمفاوض المصري .

٢ — إحلال البنك الأهلى عمل صندوق الدين في تلقى ضريبة الأطنان لوفاء الأقساط .

٣ — استبقاء ضمان حصة ضريبة الأطنان للوفاء بالدين .

٤ — استبقاء مبلغ الاحتياطي وقدره ١٨٠.٠٠٠ جنيه في البنك الأهلى ضمانًا آخر للوفاء بالأقساط إذا عجزت الضريبة عن الوفاء .

فلا بد إذن من القول بأن المشروع الذى وضع سنة ١٩٣٧ لم يفر شيئًا من الوضع القائم .

ولمحق بهذا القرار صورة من مشروع ذلك الاتفاق باللغة الإنگليزية والرسالتان المتبادلتان في هذا السدد .

مرحلة سنة ١٩٣٨ :

على أن الحكومة عاودت مفاوضاتها مع البول الثلاث ذات الشأن في سنة ١٩٣٨، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، وتولى حضرة صاحب السعادة عبد الحيد بدوي باشا رئيس أقاليم قضايا الحكومة للتفاوض نيابة عن الحكومة المصرية، وعقدت لذلك عشر جلسات من يولييه إلى نوفمبر سنة ١٩٣٨ بلندن وباريس، تمسكت فيها هذه الدول باستمرار ضمان الضرائب القارية للوفاء بالدين، وبقاء المال الاحتياطي الذي يبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. وطالبت بتعهد صريح بأن يكون للوفاء باستحقاقات الدين العام الأولوية على ماعداها من وجوه الدفع، ولكن الحكومة لم تستطع قبول هذه الطلبات.

واستمرت المفاوضات فترة طويلة حتى تم الاتفاق نهائياً مع الحكومة البريطانية، فقد قبلت أخيراً النزول عن طلباتها الأولى فيما يتعلق بضمان الضرائب القارية واستبقاء المال الاحتياطي وللمال المخصص للإدارة وزيادة المستدعة، مما تقدره الأمة للحليفة، وفيما عدا ذلك انتهى الأمر إلى حلول توفيق بين الآراء المتباينة، وبهذا الاتفاق انتهى عهد صندوق الدين وتحمرت الحكومة المصرية بما كان يلحق سيادتها من صعب. أما الحكومتان الفرنسية والإيطالية، وقد كانتا من ذوات الشأن في هذا الصدد، فلم يمد لها - في الحالة الراهنة - عمل للاشتراك في إبرام الاتفاق.

وبهذه النسبة تود اللجنة عظمة أن تسير العلاقات بين مصر وحليفتها في جو من الصفاء والود، وأن يحل ما ينشأ بينهما من مسائل تختلف فيها وجهات النظر على أسرع وجه بما يحفظ مصلحة البلدين الصديقين.

وهذا الاتفاق هو للمروص على البرلمان مشروع قانون بالموافقة عليه، وقد نصت المادة الأولى منه على موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء صندوق الدين، ونصت المادة الثانية على جعل الوفاء باستحقاقات الدين العام قرصاً أول على موارد الخزانة العامة، ومعنى ذلك كالتفهم والالتفات على (الذكرة الإيضاحية) وطبقاً لمكانات رسمية، ألا تمس الحكومة المصرية بحقوق حاملي سندات الدين المصري الحالي، في حالة ما إذا عتقت قرضاً جديداً. وهذا الحكم هو الضمان الذي يقوم لحاملي السندات بديلاً عن إلغاء ضمان ضرائب الأطنان واحتياطي صندوق الدين.

أما للواد الأخرى فهي تقرر إثبات الأحكام الخاصة الواردة في قانون سنة ١٩٠٤.

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن النص على الدفع ذهباً في قانون سنة ١٩٠٤ قد ألغى واستبدل به النص على أن يكون الدفع بالجنينة الإسترليني. يضاف إلى ذلك النص على أن ينقل إلى الحكومة المصرية المال الاحتياطي وقدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. من سندات قيمتها الإجمالية ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. منها ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. من سندات الدين الواحد ٤ ٪، و ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. من سندات الدين للتأجير ٣.٣ ٪ والمال المخصص للإدارة وقدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل. س. ك. من سندات الدين الواحد ٤ ٪، وكل البالغ التي تكون مودعة في صندوق الدين.

وأهم ميزة للوضع الجديد أنه جعل مصر من قيد دولي كان رمزاً على سوء تصرفها المالي، ورفض عن كاهلها ما كانت تستلزمه إدارة الصندوق من مصروفات سنوية تهرب من خمسين ألف جنيه.

وترى هذه اللجنة من واجها ألا تترك هذه المناسبة تمر دون توجيه النظر إلى أن الاستدانة ليست في ذاتها شراً، ودين مصر الحالي لا يعتبر عبثاً تحليلاً بالقياس إلى ديون الممالك الأخرى، إنما الشر أن يكون الاقتراض على الأسس التي تمت بها صفقات الدين المصري العام وفي أن يسرف الدين في غير وجه الإصلاح المنتج.

إن الرأي العام في مصر منذور من تظهير كل عرضت الاستدانة وإنكسارها على بساط البحث، لأن مصر كانت فيها استحداث ضخمة جشع منقطع النظير اختتمت عملياته بتدخل الأجنبي في إدارة شؤونها ثم بالاستيلاء عليها.

لكن الإدارة المصرية الآن التي أصبحت بحيث لا يمكن أن تكون ضخمة جشع جديد تواجه مطالب إصلاح عرضت لها هذه اللجنة في تقريرها عن سياسة الدولة المالية ويجب النظر في تحقيقها، إذا ما أريد الهوض والقضاء على حالة الركود التي ترسف البلاد في أغلالها.

لقد زادت ثبات السلطة التنفيذية بحكم حالة الحرب وما نشأ عنها من مصاب ، كشكلة المحاصيل المصرية للمدة للتصدير ، وهي أساس الثروة المصرية وبحركة دولاب المبادلات ، وكل هذا يتطلب حلا عاجلا .

لقد كانت سياسة الحكومات المتعاقبة مفتقرة إلى البرامج المحدودة الشاملة ذات الصفة الاستثنائية القومية ، ولغذا مضت الأعوام تلو الأعوام وكثير من مشروعات الإصلاح الكبرى قيد المناقشات ، وضاعت على البلاد فرص كثيرة لو أنها انبهرت في الوقت المناسب لقلقت كثيراً من المتاعب الحالية ، بل وساعدت على تحمل متاعب الحرب وقيودها .

وكان في وسع مصر أن تنكر وتعمل في أوقات كانت مناسبة على تخفيف أعباء الدين العام باستبداله على نحو ما تفعل الحكومات الأخرى ، وقد مضت أوقات كان فيها سعر الفائدة منخفضاً وصحة المالية المصرية في الأوج .

ولا تستطيع اللجنة أخيراً أن تترك هذه المناسبة ، دون أن تعاود ما رددته في سياستها المالية العامة من وحب العناية الفائقة بالشؤون المالية والاقتصادية ، والعمل على تمديد السياسة التي رسمت لجنتكم المالية حدودها ، والتي أقرها عليها الحكومة السابقة في جعلها وتضميلها .

وفي النهاية ، نوافق اللجنة على مشروع القانون الآتي بعد ، وترجو من المجلس المواظبة عليه :

### مشروع قانون

خاص بالدين الضمون والممتاز والوحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تطلق عبارة « الدين للمصري العام » في هذا القانون على الدين الضمون والممتاز والوحد .

مادة ٢ — يكون للدين الضمون الذي تبلغ قيمته الاسمية ٣٤٨٠٠٠ جنية إسترليني ، فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر ، ويخصص لخدمة هذا الدين قسط سنوي ثابت قدره ٣١٥٠٠٠ جنية إسترليني ، ويخصص ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذي تبلغ قيمته الاسمية ٣١٦٤٨٠٠٠ جنية إسترليني ، فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون للدين للوحد الذي تبلغ قيمته الاسمية ٩٥٨٣٤٠٠٠ جنياً إسترلينياً ، فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادرها سندات لحملها مصحوبة بكوبونات يستحق دفعها كل ستة أشهر .

مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم في مصر وفي لندن وفي باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين الضمون والدين الممتاز والدين للوحد ( فوائد واستهلاك ) ، باعتبارها قرصاً أول على موارد الخزنة العامة وبالترتيب المذكور .

مادة ٧ — يجوز في أي وقت سداد جملة الدين الضمون والدين الممتاز والدين للوحد بقيمتها الاسمية ، سواء أكلت ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة .

مادة ٨ — إذا رغبت الحكومة في استهلاك أي دين من الديون الثلاثة ، فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق ، وإذا كان السعر للذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . ويمنع عن كل

سحب في الجريدة الرسمية قبل الوعد بشهرين ، إلا ما كان خاصاً باستهلاك الدين الضمون للشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات للمسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبون الذي على السحب .

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره سعر الصرف الخاص بالدفع في باريس بالعملة الفرنسية .

مادة ١١ — لا تخيل معارضة في دفع الكوبونات أو في سداد السندات ، على أنه يجوز للمصارف المتوط بها دفع الكوبونات أو سداد السندات إذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً ضياع أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها .

مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ من القانون المدني الخاصتين بسقوط الحق ، بقى خمس سنوات على الدين العام . ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لقوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التي تكون قد سحبت للاستهلاك .

وتحسب مدة السقوط وفقاً للتقويم الميلادي .

مادة ١٣ — يلغى القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المصري العام .

على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإنهاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسم أو العقود التي أُنشأتها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولاً بها .

ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التي تتمتع بها سندات الدين المضمون .

مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويكمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم البולה ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ جمال الدين البدي — لى ملاحظة خاصة بسعر فائدة الدين : كنت أرجو أن تعمل الحكومة على تصحيح هذا السعر خصوصاً أن اللانثين قد حصلوا على مبالغ جسيمة من فوائد الديون بلغت حوالى ٢٥٠ مليون جنيه ... ..

الرئيس — كل ما يتعلق بفائدة الدين خارج عن موضوع مشروع هذا القانون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ جمال الدين البدي — إذا كانت الحكومة لم تلاحظ ذلك في الماضي ، فأرجو أن تلاحظه في المستقبل .

الرئيس — هل توافقون على مشروع القانون في مجلته والاتصال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« نحن فاروق الأول ملك مصر »

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تطلق عبارة « الدين المصرى العام » في هذا القانون على الدين الضمون واللتاز والوحد .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٢ — يكون لدين الضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر ويخصم لحصة هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني ويخصم ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٣١,٦٤٨.٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠,٩٥٨,٧٤٠ جنجاً إسترلينياً فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحاملها مصحوبة بكيوتونات يستحق دفعها كل ستة أشهر » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة » .

خضرة النائب المحترم الأستاذ جمال الدين البعد — أعارض في هذه المادة وأرى أنه يجب أن تقرر ضريبة على سندات الدين العام أسوة بالأوراق المالية الأخرى .

المقرر — إن ما ورد في هذه المادة ثابت في قانون سنة ١٩٠٤ وفي قوانين الضرائب التى أقرها المجلس .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكيوتونات وسداد قيمة السندات بالعملة الإسرائيلية بدون إجراء أى خصم في مصر وفي لندن

وفي باريس » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين للصمون والدين الممتاز والدين الموحد ( هواند واستيلاك ) باعتبارها قرصاً أول على

موارد الخزنة العامة وبالترتيب المذكور » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٧ — يجوز في أى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية ، سواء أكان ذلك في

وقت واحد أم في أوقات مختلفة » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٨ - إذا رعت الحكومة في استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . ويعلن عن كل سحب في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين ، إلا ما كلفت خصلاً باستهلاك الدين المضمون المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٢ من هذا القانون » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبون الذى على السحب » .

حضره النائب المحترم محمد شاهين حمزه — يتضمن هذا القانون كثيراً من الصانات والامتيازات لحاملي سندات الدين ، فلم يكن هناك إذن محل للامتياز الجديد الوارد في هذه المادة .

قد تكون الحكومة رأته من الواجب أن تموض لحاملي السندات شيئاً من الخسارة التي قد يتعرضون لها بعد إقرار هذا القانون ، ولكنني أعتقد أن الامتيازات التي وردت في المواد ٤ و ٥ و ٩ فيها الكفاية ، فأرجو أن أسمع رأى الحكومة في هذا .

حضره صاحب السعادة عبد الحليم بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — إن ما ورد في هذه المادة ليس بجديد ، بل هو منقول عن قانون سنة ١٩٠٤ .

الرئيس — هل توافقون على المادة التاسعة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره سعر الصرف الخاص بالدفع في باريس بالعملة الفرنسية » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١١ — لا تقبل ممارسة في دفع الكوبونات أو في سداد السندات ، على أنه يجوز للمصارف المتوط بها دفع الكوبونات أو سداد السندات إذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً شياح أو سرقة سندات أو كوبونات حار لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ من القانون اللذين الخاصتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام . ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لتوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التي تكون قد سحبت للاستهلاك .

وتحسب مدة السقوط وفقاً للتقويم الميلادى .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

## المقرر :

« مادة ١٣ — يُلغى القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المصرى السام .  
على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإلغاء، أن يصحح أى حكم من أحكام القوانين والمراسم أو العقود التى أُلغتها ذلك القانون  
بالتات أو بالواسطة معمولاً بها .  
ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها سندات  
الدين المضمون » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

## المقرر :

« مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصح هذا القانون غنام الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .  
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟  
( موافقة عامة ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — وآلآن فليت مشروعا القانونين اللذين نظرهما المجلس لأخذ الرأى عليها بالناداة بالاسم .

على المشروعان ونصهما :

## المقرر :

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — أسفر أخذ الرأى بالناداة بالاسم على مشروعى القانونين عن قبولهما بإجماع ١٣٩ صوتاً ، فيحلان على مجلس الشيوخ .

## ملاحق

### الاتفاق الخاص بالدين العام

#### تصريح

بصرح النوض المصري عند التوقيع على الاتفاق البرم بتاريخ اليوم الخاص بالدين المصري العام بما يأتي :

١ - تحقيقاً لتنفيذ الاتفاق المذكور تنوى الحكومة للملكية المصرية أن تدفع البالغ اللازمة لوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين للوحد في حساب خاص تفتحه بالبنك الأهلي المصري يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكي يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاستحقاقات . وسيدفع نصف القسط السنوي الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف البالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين الممتاز والدين للوحد في الحساب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر .

٢ - تنوى الحكومة للملكية المصرية أن تستقي في القانون الذي تقرر إصداره ، تنفيذاً للاتفاق البرم بتاريخ اليوم ، التواعد المصول بها الآن في شأن مواعيد سقوط الحق بالنسبة لقوائد الدينون الثلاثة ورأس مال سلفاتها المسحوبة للاستهلاك .

٣ - تبدي الحكومة المصرية استعاضتها لأن تبحث ببناء حالة للوظفين الدائمين الحاليين في إدارة صندوق الدين الذين تنتهي وظائفهم بسبب إلغاء هذه الإدارة .

٤ - يستمر بنك الكريدى ليونيه في القيام بأعمال الصرف فيما يتعلق بدفع استحقاقات الدينون الثلاثة في باريس .

٥ - تنوى الحكومة للملكية المصرية عند تقرير سعر الصرف الدفع في باريس بإلغاء العرف الحسابي الذي يحتضاه يكون الدفع بسعر يقل عشرة سنتيات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب في لندن .

وقد أحيط مفوض برطانيا النظمى علماً بهذه التصريحات وأثبت ما جاء بها .

١٧ يولية سنة ١٩٤٠ .

#### مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

#### (مادة وحيدة)

ووفقى على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام الموقع عليه بالقاهرة في ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ والرفق نصه بهذا القانون .

صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ ( ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ ) .

فاروق  
بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
حسن صبرى

وزير الخارجية  
حسن صبرى

نمرة ١٠٠ - ١/١

مرسل إلى وزارة الخارجية لتقديره إلى البرلمان ؟

رئيس مجلس الوزراء

حسن صبرى



## مشروع قانون خاص بالدين للمضموين والممتاز والمودع

### مذكرة إيضاحية

كان نظام الدين المصري العام حتى سنة ١٨٨٠ هو ما خلفته العقود التي أبرمت مع للقرضين ، وكانت شروطه بعضها مدون على السندات التي سلت للكتبتين والبعض الآخر مبين في الأحكام التي تضمنتها الأوراق المالية المصرية التي أياحت إصدار القرض ونظمت إدارتها والشؤون المالية الخاصة بها .

ومنذ سنة ١٨٨٠ حلت الدول محل حاملي السندات وتماقت بدلا منهم مع الحكومة المصرية لكي تحصل على الضمانات التي كانت تسوغها الحالة المالية للصرة في ذلك الوقت ، صدر في مبدأ الأمر قانون الصفة وثله أوامر عالية معدة له ، وصدر أخيراً قانون رقم ١٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وقد اتخذت هذه التشريعات عقب مفاوضات دولية وواضت عليها الدول ذات الشأن ولم يد يمكن تعديلها إلا بموافقتها ، وهذه القوانين وإن تكن تعتبر حزماً من القانون الداخلي للمصرى فهي تعتبر في الواقع مفاوضات دولية .

على هذا الوجه حل محل العقود التي تنظم علاقات الدولة بالأفراد تمهيدات دولية كان يناقش فيها وتوافق عليها الحكومات لا حاملو السندات ، ولم يكن التكيف القانوني لتمهيدات الحكومة المصرية هو وحده الذي تطور على هذا التحويل ، بل أدرك التغيير الشكلي موضوع هذه التمهيدات نفسه .

فقد خضعت قيمة فوائد السندات من سبعة في المائة إلى أربعة في المائة بالنسبة للدين الموحد ومن ٥/١٠ إلى ٣٠/١٠٠ بالنسبة للدين الممتاز .

وعُدلت في سنة ١٨٨٠ و ١٩٠٤ الضمانات التي نصت عليها الأوراق المالية الأولى ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالضرائب المرسدة بالرهن الخاص على شكل حديد الحكومة المصرية وميناء الإسكندرية بالنسبة للدين الممتاز ، واستبدل بهذه الضمانات في سنة ١٩٠٤ تخصيص كافة المبالغ المتحصلة من ضرائب الأطنان في سائر مديريات القطر المصري عدا مديرية قنا .

كذلك غيرت الشروط المدونة في السندات الخاصة باستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد بنظام آخر . فقد كانت سندات الديون الممتازة والمودعة بحسب الاتفاق الأول بحيث أن تسدد بقيمتها الاسمية في ٦٥ عاماً بطريق السحب كل سنة أشهر . غير أن مبلغ ١٠/١٠٠ من مبلغ فوائد الدين الموحد الذي كان خصصاً لاستهلاك هذا الدين حذف أولاً ، ثم أوقفت فيما بعد عملية استهلاك الدين الممتاز والمودع ، ولكن الحكومة في سنة ١٩٠٤ أحلت من الالتزام بالوفاء بالديون المذكورة في مدى ٦٥ عاماً وهو الأجل الذي كان متفقاً عليه ومن التقييد بأى قعدة خاصة في استهلاكها وعلى أن تسدد جملة الدين المضموين والدين الممتاز قبل سنة ١٩١٠ والدين الموحد قبل سنة ١٩١٢ .

ولقد نص صراحة في ( المواد ٣٨ إلى ٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤ ) على أنه يجوز للحكومة الوفاء بالدين العام كله أو بعضه بقيمته الاسمية في أى وقت نشاء ، وأن تحدد قدر الاستهلاك بحسب ما يدعو لها أن تخصصه من المال لهذا الغرض .

ضمن قانون سنة ١٩٠٤ كل هذه الشروط الجديدة كما ضمن اختصاصات قوسيون الدين العام ، وأصبح هذا القانون هو الوثيقة الوحيدة التي تحدد نظام الدين العام . الواقع أن جميع الأوراق المالية التي صدرت قبل هذا القانون ونظمت الدين العام منذ سنة ١٨٦٦ أقيمت إلزاماً صريحاً ، وبمضى الأوراق المالية التي لم يقع إلزامها إلا على بعضها إما لأنها كانت تنظم حالات انتقال وإما لأنها كانت خاصة بدين البائرة السنية ودين اللومين أصبحت اليوم — وقد انتهت الحالات التي كانت تثير إليها وصف هذه القرضان — منفعة يجمعتها .

وبرى بذلك وأخيراً أن جميع البيانات للدولة في السندات حل محلهما قانون سنة ١٩٠٤ ، وهو إما نقلها كما هي ( كتاريخ الاستحقاق مثلا ) أو استبدل بها أحكاماً جديدة كما هو الشأن في سر الفائدة والضمانات وسداد جملة السندات والاستهلاك .

وإنه وإن يكن قانون سنة ١٩٠٤ أملاً قسوة من قانون الصفة الصادر في سنة ١٨٨٠ ، إلا كان قد ممكن للدولة المصرية من حرية

التصرف الكاملة في مواردها عدا للواردات المخصصة لخدمة الدين ، فإنه مع ذلك قيد شديد على سيادة الدولة المصرية وعلى حريتها في التصرف في السائل المالية .

ولله كان ثمة ما يسوغ تخصيص ضرائب معينة وإنشاء هيئة لتفلقها مباشرة عندما كانت المالية المصرية مضطربة وكان سوء حالها بحيث لم يكن في وسع الحكومة أن تضمن الوفاء بانتظام بأعباء الدين ، وقد كان النظام المالي القائم في ذلك العهد من الأسباب التي بنى عليها تحويل صندوق الدين سلطة مسرفة في التدخل في شؤون الإدارة وفي الإشراف عليها .

على أنه لا شك في أن مكانة مالية الدولة المصرية والرخاء الذي تمتع به البلاد نسبياً والتطور والتقدم في نظم الإدارة وعلى وجه الخصوص الإدارة المالية والهدنة وال ضبط اللذين راعتهما مصر مدى نصف قرن في سداد الدين العام ، كل ذلك لا يجعل عملاً — بأية صورة وعلى أي وجه — لبقاء نظام استثنائي أنشئ في الماضي في ظروف استثنائية ، ثم إن القيود التي يحد بها قانون سنة ١٩٠٤ من سيادة الحكومة المصرية يبد من الوجهة القانونية غير متسق مع الحالة السياسية الجديدة لمصر ، كما قررتها معاهدة مونترو الخاصة بإنهاء الامتيازات . وقد بدأت الحكومة في سنة ١٩٣٨ مفاوضات مع الدول الثلاث ذات الشأن ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا ، وأسفرت هذه المفاوضات عن موافقة هذه الدول على مبدأ إلغاء صندوق الدين ، وقد كان ربح المائدة في نظام الدين العام .

غير أن هذه الدول طالبت أول الأمر — فيما خلا بعض ضمانات إضافية — باستمرار تخصيص الضرائب العقارية ، وبقاء المال الاحتياطي الذي يبلغ ٨٠٠.٠٠٠ راج . م وبقاء المبلغ الخاص بأعمال الإدارة وقدره ٥٠٠.٠٠٠ ج . م وزيادة للتسديقة التي أضيفت إلى هذا المبلغ وتبلغ ٦٥٠.٠٠٠ ج . م وكما طالبت بصهد صريح بأن يكون للوفاء باستحقاقات الدين العام الأولوية على ما عداها من وجوه الدفع ، ولكن الحكومة المصرية لم يسمعها أن تحبل هذه الطلبات .

وبعد مفاوضات طويلة عسيرة تم الاتفاق نهائياً مع الحكومة البريطانية ، فقد قبلت هذه الحكومة التنازل عن طلباتها الأولى فيما يتعلق بتخصيص الضرائب العقارية واستبقاء المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة وزيادة التسديقة ، أما المطالب الأخرى فقد اتهم الأمر فيها على حلول وقت بين الآراء المتعارضة ، وقد كان من أثر الحالة المالية أن لم يبد الحكومتين الإيطالية والفرنسية عمل للاشتراك في إبرام الاتفاق الخاص بالدين وأصبح الأمر فيه قاصراً على الحكومتين المصرية والبريطانية .

وغنى عن البيان أنه لكي يتحقق إلغاء صندوق الدين واستحداث النظام الجديد للدين العام يجب أولاً أن يبدأ بإنشاء قانون سنة ١٩٠٤ ليستبدل به تشريع جديد . وتنص المادة الأولى على موافقة الحكومة البريطانية على هذا الإنهاء .

وتنص المادة الثانية بجعل الوفاء باستحقاقات الدين العام فرضاً أول على موارد الخزنة العامة . وهذا الحكم هو التأمين الذي يقدم لحامل السندات بدلاً عن إنشاء تخصيص ضرائب الأرباح . والمفهوم المتفق عليه في هذا الصدد أن مدار حق الأولوية المنصوص عليه في هذه المادة هو أنه إذا عقدت الحكومة المصرية قروصاً جديدة فلا يجوز أن يكون في شرط إصدار هذه القروض ما يمس حقوق الحائليين الحاليين لتسداد الدين للمصري العام .

وأخيراً فقد أريد بعبارة « وبالترتيب المذكور » الواردة في المادة السادسة استبقاء الأولوية للدين الضمون على الدين الممتاز فيما بينهما ولهما على الدين للوحده .

أما للواد الأخرى فعلى أن تصدق إجماع الأحكام الحالية الواردة في قانون سنة ١٩٠٤ .

على أنه يجب الإشارة إلى أن النص على الدفع ذهباً في قانون سنة ١٩٠٤ حنف واستبدل به النص على أن يكون الدفع بالجنه الإسترليني ، وفي هذا النص القضاء الحاسم في ذات موضوع الخلاف في قضية الدين العام .

وضلا عن ذلك فإن المادة التاسعة تنص على أن ينقل إلى الحكومة المصرية المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة وزيادة التسديقة وكافة المبالغ التي تكون مودعة في صندوق الدين .

والغرض من مشروع القانون الأول الراقى الحصول على تصديق البرلمان على الاتفاق لتكوين نهائيه من الوجهة المالية ، أما مشروع القانون الثاني فالتصود به إضفاء أحكام الاتفاق والعدل بها في الداخل ، وهو يتضمن فضلاً عن تلك الأحكام أحكاماً أخذت عن قانون سنة ١٩٠٤ هي في الواقع جزء أساسي من نظام الدين للمصري العام .

كذلك قضى الشروع للذكور بإلغاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، وذلك يؤدي حتماً إلى إلغاء صندوق الدين والنظام القديم للدين العام .

### مرسوم بمشروع قانون خلص بالدين المضمون والممتاز والموحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن الدين العمومي ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
رحمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه ، يقدم باسماً إلى البرلمان :

مادة ١ — تطلق عبارة « الدين المصرى العام » في هذا القانون على الدين المضمون والممتاز والموحد .

مادة ٢ — يكون للدين المضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه إسترلينى فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر ، ويخصس لخدمة هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ويخصس ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٣١٩٤٨٠٠٠ جنيه إسترلينى فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠٩٥٨٢٤٠ جيهاً إسترلينياً فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحملها مصحوبة بكوبونات يستحق دفعها كل سنة أشهر .

مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لصالح الحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة لإسترلينية بدون إخراج أى خصم في مصر وفي لندن وفي باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين للممتاز والدين الموحد ( فوائده واستهلاكها ) باعتبارها فرضاً أول على موارد الخزنة العامة وبالترتيب للذكور .

مادة ٧ — يجوز في أى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين للممتاز والدين الموحد بجميئها الاسمية ، سواء أكان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة .

مادة ٨ — إذا رعت الحكومة في استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر للذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . ويمكن عن كل سحب في الجريدة الرسمية قبل اللوع بتهرين إلا ما كان خاسماً لاستهلاك الدين المضمون المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبونات الذى يلى السحب .

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدده سعر الصرف الخامس بالخص في باريس بالعملة الفرنسية .

مادة ١١ — لا تقبل معارضة دفع الكوبونات أو سداد السندات ، على أن يجوز للمصارف اللوطة بها دفع الكوبونات أو سداد السندات إذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً خياع أو سرقة سندات أو كوپونات جزئها أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها .

مادة ١٢ - يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ من القانون المدنى الحاميتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام، ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لقوائد سندات الدين المذكور والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التى تكون قد سحبت للاستهلاك . ونحسب مدة السقوط وفقاً لتقويم الليالى .

مادة ١٣ - يلقى القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الحالى بالدين المصرى العام . على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإلقاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى أنفلها ذلك القانون بالبات أو بالواسطة معمولاً بها . ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها سندات الدين المضمون .

مادة ١٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، وعمل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

#### اتفاق خاص بالدين المصرى العام

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فى وراء البحار وإمبراطور الهند ،

بما أنه أتى بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ قومسيون خاص وصندوق للقيام على شؤون الدين المصرى العام ويسمى فى بل صندوق الدين ،

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلوندره فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين حكومات النمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا وتركيا تم التراضى على أن يعهد بالقيام على شؤون الدين المضمون المشار إليه فى الاتفاق المذكور إلى صندوق الدين بذات الشروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد اللذين كان يتألف منهما فى ذلك الوقت الدين المصرى العام كما بينها الأمر المالى المتقدم ذكره وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذه الأمر المالى الصادر فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ،

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى صدر بموافقة جميع الدول التى وقتت على اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى سبق الإشارة إليه قد نسخ الأمرين السابقين الصادرين فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وأن نظام صندوق الدين أصبح يجرى على سنن أحكام القانون المذكور ،

وبما أن النظام المقرر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ لم يسهل له الآن ما يبرره بصد استقرار الحالة المالية فى مصر ، وأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قبلت لإنشاء ، وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فاضلها عن النظام السابق فى الوفاء باستحقاقات القروض التى لا يزال يتألف منها الدين المصرى العام ،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وعينا مفاوضات الآتية :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فى وراء البحار وإمبراطور الهند ،

سعادة سير مايكل ويذر بيرن لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نايك كوامتر وسام الحمام من طبقة رفيق وسام فيكتوريا من طبقة عضو - السفير فوق العادة والمنفوض لجلالته بمصر ،

اللذين يبد تبادل وثائق تفويضها التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ - توافق حكومة المملكة المتحدة على إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة في اللوائح الآتية :

مادة ٢ - تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين للضموت والدين الممتاز والدين للوحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها قرضاً أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور . وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ - تكون فائدة الدين المضمون ٣ ٪ سنوياً تدفع في أول مارس وأول سبتمبر . ويكون الوفاء باستحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٠٠٠ ج . م إسترلينى لقاء القوائد والاستهلاك ويخص ما يبق بعد دفع القوائد لاستهلاك الدين المضمون .

ويظل هذا الدين منتفماً بالكفالة المقررة بالأوراق المولى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ .

وتكون فائدة الدين الممتاز ٣ ٪ سنوياً تدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

وتكون فائدة الدين الموحد ٤ ٪ تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ - يكون دفع كوربونات قروض الدين العام الثلاثة المشار إليها في المادة الثالثة وسداد قيمة سنداتهما بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ - للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بتقييمها الاسمية سواء أ كان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ، كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون . ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية .

وفي حالة الاستهلاك وفقاً لهذه المادة يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الوعد بشهرين . ويكون سداد السندات التى تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكوربونات التالى .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملى السندات أو الكوربونات الثلاثة أو الضامنة أو المروقة ورعايتها في الماضى .

مادة ٦ - لا يجوز أن غرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ - لا يجوز أن يكون من شأن إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن يصح أى حكم من أحكام القوانين وللرأسم أو العقود التى ألفها ذلك القانون بالقبال أو بالواسطة معمولاً به .

مادة ٨ - كل نزاع بين الحكومتين للتصديتين في شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تثير تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتصدين إلى محكمة العدل الدولية القائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ - يسل هذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفي تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل إلى الحكومة للملكية المصرية المال الاحتياطى وقدره ١٨٨٠٠٠٠٠ ج . م وللمال المخصص للإدارة المنصوص عليه في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٠٠٠ ج . م والزيادة المستقبلية على ذلك المال ، المقرر بكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٠٠٠ ج . م وكذلك جميع المبالغ الموعدة في صندوق الدين .

وفي التاريخ فسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على غسبا بعة جميع ارتباطات صندوق الدين .  
وإثباتاً لما تقدم وقع للتدوين المفوضان المذكوران أعلاه هذا الاتفاق ، ووضعا عليه ختيميا .

حرر بالقاهرة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ الموافق ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ ، من نسخة واحدة تودع محفوظات الحكومة الملكية المصرية ، وتلم صورة منها معتمدة مطابقتها للأصل إلى حكومة الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ؟

إمضاء وختم : حسن صبري  
إمضاء وختم : مايلا لامبون

### تصريح

بصرح المفوض المصري عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم الخامس بالدين المصري الملم بما يأتي :

١ - تحقيقاً لتنفيذ الاتفاق المذكور تولى الحكومة الملكية المصرية أن تدفع المبالغ اللازمة لوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد في حساب خاص تفتح به البنك الأهلي المصري يسمى « الحساب الخاص بالدين » ، لكي يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاستحقاقات . وسيدفع نصف التسهل السنوي الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد في الحساب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر .

٢ - تولى الحكومة الملكية المصرية أن تستبق في القانون الذي تعتمده إصداره ، تنفيذاً للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم ، القواعد المعمول بها الآن في شأن مواعيد سقوط الحق بالنسبة لعوائد الديون الثلاثة ورأس مال سدادها المسحوبة للاستهلاك .

٣ - تبدي الحكومة المصرية استعاضتها لأرب بحث بزيادة حالة الموظفين البالغين الحاليين في إدارة صندوق الدين الدين تنتهي وظائفهم بسبب إلغاء هذه الإدارة .

٤ - يستمر بنك الكريدى ليوينة في القيام بأعمال الصرف فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة في باريس .

٥ - تولى الحكومة الملكية المصرية عند تقرير سعر الصرف للدفع في باريس إبقاء العرف الحالي الذي يقتضاه يكون الدفع بسر يقل عشرة سنتيات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب في لندن .

وقد أحيط مفوض بريطانيا العظمى علماً بهذه التصريحات وأثبت ما جاء بها .  
( ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ ) .

### Heads of Agreement reached with the Egyptian Representatives at the Meeting at the Treasury on 14th May.

1. The Caisse de la Dette will be abolished.
2. The Egyptian Government intend to authorise the National Bank of Egypt to meet the service of the loan (e.g. payment of coupons, etc.) unless of course the Egyptian Government think of converting the Dette at any time within their own discretion, or until repayment.
3. The assigned taxes will be paid to the Egyptian Treasury direct. They will be paid by the Treasury to a Special Debt Account at the National Bank of Egypt so far as required for the service of the current coupons.
4. Subject to what is herein agreed, the conditions attached to these loans and the security assigned to them by the law will be maintained, including the Reserve Fund of L.E. 1,800,000 which the Egyptian Government intend to deposit with the National Bank for the Special Debt Account.
5. The Fonds de Roulement will be transferred to the Egyptian Treasury being no longer required for the service of the Debt.

I enclose, as promised, a copy of the Document agreed yesterday evening. In accordance with your suggestion we have omitted the words "as collected" between the words "will be paid" and "by the Treasury" in the second sentence of paragraph 3. Whereas we remain convinced that the words should be inserted, we agreed to suspend discussions on the point until the full facts of the case were in our possession. Our agreement is, of course, subject to a settlement of this point.

Would you be so kind as to acknowledge the receipt of this letter?

(Signed) R. I. CAMPBELL

HIS EXCELLENCY  
MAKRAM PACHA EBEID,  
etc. etc. etc.

HOTEL GEORGE V,  
31, Avenue George V, Paris  
18, May 1937.

My Dear Mr. RONALD CAMPBELL.

I thank you for sending me a copy of the Document agreed upon re the abolition of the Caisse de la Dette. I beg to confirm the Heads of agreement as set out in the Document. The position as regards the words "as collected" is exactly as mentioned in your covering letter, dated 15th instant.

Again, many thanks and best wishes.

Yours very sincerely,  
(Signed) MAKRAM EBEID

(في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٠)

مجلس الشيوخ

مشروع قانونين

الأول وارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام المقود بين مصر وبريطانيا العظمى والثاني بالموافقة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام المقود بين مصر وفرنسا — تقررا لجنة الشؤون الخارجية — ثلاثة مشروعي القانونين وثلاثة نصوص الاتفاقين — تأجيل أخذ الرأي عليها مع مشروعات القوانين الأخرى

( للقرر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

الرئيس — ورد كتاب من وزارة الخارجية بتدب حصرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة لحضور الجلسة أثناء مناقشة مشروعي هذين القانونين ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

الرئيس — لقد وزع على حضراتكم تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام المقود بين مصر وبريطانيا العظمى كما وزع على حضراتكم تقرير لجنة الخارجية عن مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام المقود بين مصر وفرنسا . وهذا الرسوم بمشروع قانون بشت به إلينا وزارة الخارجية ، وقد أحيل إلى اللجنة بطريق الاستقبال طبقاً لقرار المجلس . وإلى أطرح على حضراتكم المناقشة في التقريرين المذكورين وفي مشروعي القانونين والاتفاقين كل على حدة طبعاً ، وأوجه نظر حضراتكم في الوقت نفسه إلى أن هذين المشروعين يتناولان خاصان بالموافقة على معاهدتين . ولا يجوز إدخال تعديل عليها لأنها إما أن يقبلها كما ها أو يرفضها ، وأن المعاهدة تتلى كتلة واحدة ولا تحصل المناقشة فيها مادة مادة بل تحصل المناقشة على مجموعها .

والآن ليل مشروعا القانونين .

تلى مشروع القانون الأول ، وهذا نصه :

## ( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى المزمع عليه بالتصاير في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ، والمرفق نصه بهذا القانون .  
 تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
 وتلى مشروع القانون الثاني ، وهذا نصه :

## ( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام ، للفقود بين مصر وفرنسا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، والرفق نصه بهذا القانون .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
 الرئيس — والأآن غلباً المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ألا يستحسن أن يتلى الاتفاقان ؟  
 الرئيس — لا مانع ، ولتلى الاتفاقان .

( تلى الاتفاق الأول الخاص بالدين المصرى العام المفقود بين مصر وبريطانيا العظمى ) .  
 ( ثم تلى الاتفاق الثانى الخاص بالدين المصرى العام المفقود بين مصر وفرنسا ) .

للمقرر — وزع التقرير على حضراتكم ولا أظن أن مبدأ إنشاء صندوق الدين يكون في ذاته محل مناقشة ، لأن حضرات الشيوخ المحترمين يملكون أن صندوق الدين كان في إنشائه فيبدأ تهيئاً جدياً على الإدارة المصرية والحكومة المصرية ، وأن الظروف التي سمحت للدول الأوربية بأن تضرب هذا القيد على الحكومة كانت لا تسمح لحكومة ذلك الوقت أن تتناقص هذا القرض ، ولعله لم تحس مدة بين إنشاء صندوق الدين وإنشائه لم يفكر فيها رجال الحكم وغيرهم في السعي للخلاص من هذا القيد الثقيل في متوابعه ومداياه ، أما متوابعه فمفهومة ، وأما مداياه فهي مرتبات الأعضاء وللوطنيين ، وهي في مجموعها مبلغ من المال لا يستهان به ، ولذلك لا أعتقد أن مصرياً ، ومن باب أولى أن عضواً في مجلس الشيوخ يعارض في الإفتاء .

يوجد شيء من التضييق يحتاج إلى بعض البيان ، وكنت أود أن أبدأ به ، ولكن يغيب إلى أن حضرات الأعضاء سيطرحون في مناقشتهم ما يحتاج إلى بيان ، فأرجو كل مناقشة حتى أستمع إلى ما سيبدى به حضرات الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — جاء في المادة الأولى من التصريح « وسيدفع نصف القسط السنوي الخاص بالدين الضمون ، وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كويونات الدين الممتاز والدين للوحد في البنك الأهلي قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر ، وأستفسر الآن عما إذا كان نصف القسط يودع البنك المذكور بفوائد أو بفوائد ؟

للمقرر — سيكون هذا بحسب الاتفاق بين الحكومة والبنك الأهلي ولا حلة له بالدين .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — سيكون إيداع هذا المبلغ بفائدة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — التصريح بمبادرة السفير فوق العادة والمفوض لجلالته بمصر ، تغيير جديد له خطورة .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — لعل هذه الصفة أعطيت للسفير البريطاني بتناسبة توقيع هذا الاتفاق الخاص .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — السفير فوق العادة اسم يمر به عندما تكون له نيابة خاصة غير نيابة السفراء العاديين . وأرى وجوب طرح هذه التسمية الجديدة للسفير البريطاني على لجنة الخارجية .

حضرة صاحب المائدة عبد الجيد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — أنا شخصياً لم أطلع على هذه التسمية الواردة في الاتفاق المروض على حضراتكم اليوم ، ولكن كلمة « فوق العادة » كلمة مأثورة في الوظائف السليسية ، فالوزير المفوض يسمى مفوضاً



ومهما فوق المادة ، كما ورد في الاتفاق المقود بين مصر وفرنسا والعروض على حضراتكم ، ويموز أن يكون السفير سفيراً فوق المادة . والواقع أنه ليس من شأن السفير أن يوقع اتفاقاً ، فإذا ما عهد إليه إمضاء اتفاق متى سفيراً فوق المادة كما لو أرسل للتوقيع على هذه الوثيقة خاصة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك — إنى منهش من أن نوضع في مثل هذا الاتفاق كلمة لا يؤخذ فيها رأى قم قضيا الحكومة والمستشار الملكي لرئاسة مجلس الوزراء ، خصوصاً إذا جاءت بعد ظروف كاثي اجتازها في هذه الأيام وبسد تصريح اللورد هالفاكس وزير خارجية بريطانيا العظمى التي يسد تدخلها في تسيير الوزارات المصرية . هذه التسمية لا بد أن يكون لها معنى خاص .

يقول سعادة رئيس لجنة القضاء إنه ليس من شؤون السفراء أن يوقعوا مثل هذا الاتفاق إلا إذا كان السفير سفيراً فوق المادة ومعوضاً فوق المادة . وأنا أشير إلى أن البارة الواردة في الاتفاق جاء فيها « السفير فوق المادة والفوض لجلالته بمصر » ، إذن ليس هو سفيراً تماماً بهذا الاتفاق وحده بل الترض من البارة أنه سفير فوق المادة في مصر .

تبقى نقطة أخيرة أني بها سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وهي الإشارة إلى وصف وزير فرنسا الفوض بهذا الوصف ، وأنا لا أعترض عليها في اتفاق فرنسا مع مصر لأن اسم وزير فرنسا هو وزير مفوض فوق المادة ، أما سفير بريطانيا العظمى في مصر فاعه سفير فقط ، وأخشي أن يكون ذكر اسمه بهذه الصفة في الاتفاق مقصوداً به فرض خاصي هو تأييد ما قيل في إنجلترا عن تسيير الوزارات المصرية وغير ذلك من الأمور ، وتباً لذلك أرى عرض هذه التسمية على لجنة الشؤون الخارجية وبخاصة إذا لاحظنا أن الحقوق الدولية ترتب على مثل هذه الاتفاقات .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — التعبير الفرنسي هو ( Son Excellence l'Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire en Egypte ) وليس في هذا مطلقاً شيء غير عادي ، ولا أريد أن أدخل في تفصيلات المائي التي يريد أن يبرهن أني يحضره الشيخ المحترم ، ولكن في استطاعتي أن أقول إنه ليس معنى التعبير بالبارة الفرنسية ( Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire ) ، أنه وقع الاتفاق بصفته السير العالي لبريطانيا العظمى بمصر وإنما معنى ذلك أنه فوض تفويضاً غير عادي لتوقيع هذه الوثيقة ، وقد أعطيت له هذه الصفة لأنه لم يكن في الإسكان انتداب وزير مفوض آخر لتوقيعها لأن وظيفة الوزير المفوض أقل درجة من السفير ، فسمى بهذه التسمية لأنه انتدب لهمة خاصة وهي التوقيع على وثيقة معينة بالوقت ، وهذا ليس معناه أنه يمثل دولته تقيلاً مطرداً بهذه الصفة ( Extraordinaire et Plénipotentiaire ) ولو أن إنجلترا أو فرنسا أرسلت رسولا معيناً للتوقيع على هذه الوثيقة لوصف بهذا الوصف . ونظراً للظروف الخاصة بهذه المسألة ، ولأن بريطانيا لها سفيرها الخاص في مصر فقد انتدب للتوقيع عنها في هذه المناسبة ، قسميته بأنه سفير فوق المادة في هذا الشأن ليس فيه خروج على للبادي الدبلوماسية أو التبعيرات التأوفية سياسياً .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك — إن النص الفرنسي كالنص العربي سواء بسواء ، ولا زلت أرى أن وصف السفير ببارة « فوق المادة » بدون قيد ولا شرط يناق التفسير الذي جاء على لسان سعادة عبد الحميد بدوي باشا ، وأقول إن عبارة « Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire » تفيد الوصف الطلق ، وأقول إن تسمية وزير مفوض فوق المادة هي تسمية عادية ، ولو أريد التخصيص في هذه الاتفاقية لكان يجب أن يسمى سفير إنجلترا « فوق المادة » في هذا الشأن فقط بهذا القيد حتى لا يكون لهذه التسمية صفة الاستمرار في المستقبل .

والتي دفنا للاهتمام بموضوع هذه التسمية هو سلك الإنجليز أخيراً ، فقد اختاروا على حقوق مصر ، ونحن نخشى أن يبتدر السكوت على هذه التسمية إقراراً منا على استمرارهم في هذا الاتفاقيات ، ولذلك فإني أسمى على طلب إعادة هذا القرار إلى لجنة الشؤون الخارجية لبحث هذا الموضوع .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — قد يكون لاعتراض حضرة الشيخ المحترم عمل لوحد هذا في المناسبات العادية وتسمى السفير بهذه التسمية في الحياة اليومية ، ولكن كما قلت إن هذه التسمية وردت في مناسبة خاصة ، وهذه المناسبة الخاصة هي التي تبرز التعبير الذي ورد في الاتفاق ، وإن كان غلا على الاعتراض على ذلك ، إنما إذا جرت التسمية بصفة مطلقة يكون هناك عمل للاعتراض ، وأرى عدم الحاجة إلى إسالة الموضوع إلى أية لجنة من اللجان .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك - إذا كانت هذه التسمية لهذا الشأن الخامس فقط ، فإننا نطلب من الحكومة أن تتعهد بإخبار السفير بذلك ...

الرئيس - لقد أبدى حضرة الزميل المحترم اعتراضه وأجابت الحكومة على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی - لو أن اللجان التي شرحتها حضرة الزميل المحترم مصطفى الشوريجي بك هي التي تستخلص من هذه التسمية في اتفاقية البرين لكنها أول اللذين له فيها ذهب إليه ، ولكن الذي يفهم من هذه التسمية أنها وضعت لفرض خاص ، ذلك أن السفير البريطاني لم يكن من اختصاصه أصلاً أن يوقع مثل هذا الاتفاق .

ولكن حكومته موسته في التوقيع وأطلقت عليه بأنه سفير فوق العادة في هذه المسألة بالذات ، وأكبر دليل على ذلك أن هذا الوصف بذاته قد أطلق على الوزير للقوض الفرنسي الذي وقع هذا الاتفاق ، ولا أرى علة لهذا الاعتراض بعد التفسير المقول الذي أدلى به سعادة عبد الحميد بدوي باشا ، وبعد أن رأينا أن هذه التسمية أطلقت على وزير فرنسا للقوض أيضاً ، ولا يمكن أن يفهم أن لوزير فرنسا في هذه البلاد مركزاً ممتازاً .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك - إنني أقترح إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الخارجية لبحثه .

الرئيس - من كان موافقاً من حضراتكم على إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الخارجية ، كما يقترح حضرة الزميل المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك ، يتفضل بالوقوف .

( وقف أربعة أعضاء ) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی - لي ملاحظة على بعض نصوص الاتفاق .

الرئيس - إن الطرود على المجلس لأخذ الرأي عليه هو مشروع القانون وهو عبارة عن مادة واحدة صرفت بها المعاهدة ومن العلوم أن المعاهدة لا يجوز تعديلها ، فلما أن تعديل أو ترفض كما هي .

المقرر - إن الملاحظات التي تهم حضرات الأعضاء قد تناولتها أفلام الكتاب بالبحث والتقصي كما قد بحثتها لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس بحثاً وافياً . وأوجه نظر حضراتكم ، كما قال سعادة رئيس المجلس ، إننا أمام معاهدة لا يمكن التعديل فيها بزيادة أو نقص ، وبمضي آخر إما أن تقبل كما هي أو ترفض كما هي . وبناء عليه لا يجوز أن نبدي رأياً في تفصيل منها إذا لم يكن الفرض منه هو عدم الموافقة عليها من هذا المجلس ، لأن غير ذلك يكون مجرد مناقشات أفلاطونية . وألفت النظر أيضاً إلى أننا يجب أن نتفادى بقدر الطاقة الأبحاث التقيمية في مسألة من هذه المعاهدة ، وقد تفاوتت لجنة الشؤون الخارجية بمطسك الموقع هذا الأمر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی - ما هذا ؟ ...

حضرة الشيخ المحترم علي عبد الرزاق بك - ما معنى هذا الكلام ؟ إنه كلام لا محل له .

المقرر - لجنة الشؤون الخارجية لاحظت هذه الأمور جميعها ، ورأت ألا تدخل في هذه التصحيحات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی - أرى أن حضرة المقرر يريد أن يرسم لحضرات الأعضاء طريقة المناقشة . وليسمح لي حضرة ، مع احترامي لأرائه في معظم الأحيان ، أن لاحظ أنه ليس من حق مطلقاً أن يرسم للأعضاء طريقة خاصة للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك - ورد للملحق رقم ٦ من تقرير لجنة السالية عن مشروع القانون الخامس بالبرين المضمون والممتاز والموحد في المادة السادسة مشروع قديم أنه لا يجوز فرض ضريبة ، سواء على سندات البرين أو كويونات البرين .

الرئيس - نحن يصعد إضافية إلغاء صندوق البرين .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك - من ضمن الأوراق والمستندات الموزعة علينا الملحق رقم ٦ وهو يشتمل على المادة السادسة التي تنص على ما يأتي :

لا يجوز فرض أية ضريبة لصالح الحكومة المصرية سواء على سندات أو كويونات الدين المضمونة أو الممتازة أو الموحدة . وهذا غير النص الوجودي في الاتفاق العروض على حضراتكم من أنه لا يجوز أن تفرض على سندات الدين الثلاثة ضريبة للحكومة من غير ذكر للكويونات . وأريد أن أفهم هل هناك فرق بين التصيين فيما يخص بفرض الضرائب على الكويونات لأن المادة السادسة من التشريع للقرح سنة ١٩٣٧ تنص على أنه يجوز فرض ضريبة على كويونات الدين في حين أن المادة العروضة خالية من النص على ذلك ، فهل هذا الفرق بين الحالتين مقصود وهل تدخل الكويونات ضمن هذا الإلغاء أو لا تدخل ؟

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — إن العروض على المجلس الآن هو مشروع اتفاق وقانون منفذ لهذا الاتفاق ولم تعرض الأوراق التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم إلا بناء على طلب لجنة المالية بمجلس الشيوخ أثناء بحثها لمشروع القانون الخاص بالدين المضمون والممتاز وللوجد ، وهي أعمال تحضيرية لا أرى من الصلحة أن تجري بينها وبين العمل النهائي قياساً أو مقارنة ، ولكني صفة عامة أؤكد لحضراتكم أن ماتضمنته المادة السادسة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم غير ماتضمنته المادة الأخيرة للعروضة على حضراتكم .

القرر — لقد تكلم اللسان الرسمي الذي يمثل الحكومة في هذا الشأن ، ولكني أقول إن التغيير الذي حدث مقصود بالذات ، وقد لا يكون من الصلحة إثارته ، وقد كان محل مناقشة ، وقد نجحت الحكومة أخيراً في الوصول إلى النص الأخير .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك ، هل معنى هذا أنه ليس هناك ضريبة على الكويونات ؟

القرر — هذا النص الذي ورد أخيراً هو بحرفه ... ..

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — إن هذا النص قد رفضته وزارة صاحب المقام الرابع على ما هو باشا .

حضرة صاحب المقام العالي حسين سري باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — أنا أقر ، وقد كنت عسواً في وزارة صاحب المقام الرابع على ما هو باشا ، أن هذا النص كان مقبولا .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — إن هذا النص كان مروضاً ولم يقبل .

الرئيس — أرجو عدم الخوض في ذكر الأعمال الداخلية للوزارات .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — إن النص القديم الوجودي في قانون سنة ١٩٠٤ وردت به العبارة الآتية « Les Obligations » ومعناها على العموم السندات . وأما كلمة « Les Titres » فهي « الوثائق » ، وهي كلمة تشمل السندات والأسمه ، وقد ترجمت هذه العبارات في الملحق رقم ٩ بالسندات ولكن النص الحالي جاء فيه السندات أو سداد قيمها وهي مساوية تماماً لما كان عليه قانون سنة ١٩٠٤ التي كانت بكلمة « Les Obligations » وهي لاتشمل الكويونات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — وهل ورد بالنص الحالي كلمة « Les Titres » أو كلمة « Les Obligations » ؟  
حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا — لقد ورد في النص الحالي العبارة الآتية :

« Les titres des trois dettes et leur remboursement »

وقد حلت محل كلمة « Les Obligations » في القانون القديم .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجي بك — تريد أن فهم ، يقول حضرة للقرر إن الحكومة نجحت في رفع الحظر على الكويونات .

القرر — الكويونات لا تدخل في التصير الواردة في المادة السادسة .

الرئيس — الكلمة لحضرة الزميل المحترم الأستاذ لويس فانوس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

قد رأيتم من يد هذه النقاشة أن هناك شيئاً من التموض ، وترون حضراتكم أيضاً أن موضع التموض أشياء قد يكون لها في المستقبل أهمية خاصة .

أما حضرة الزميل المحترم مصطفى الشوربجي بك مبدأ الكويونات والسندات الواردة في المادة السادسة من الملحق ، ومعهم

حضرانكم ما صرح به حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا من أن النص الذي أدرج في مشروع القانون للمروض على حضرانكم في سنة ١٩٤٠ لا يشمل إلا السندات ، أي أنه يخلف عن النص الوارد في مكاتبات سنة ١٩٣٧ في إخراج الكوبونات من شرط إعطائها من الضرائب المصرية .

هذه للسادة ، بإحضرات الشيوخ المحترمين ، في غاية الخطورة ولا يصح أن تترك في مثل هذا النصوص .

يجب عندما يطلب إلى حضرانكم اللوافة على صك موصوف بأنه معاهدة مع دولتين عظيمتين كإنجلترا وفرنسا ، يجب أن نعلم ما نحن متصادقون عليه بكل حذر وتدقيق ، لأنك تعلمون أن كل الصكوك لها تضيير ، واختارات الماضي غلتنا أن هذا التفسير يكون في مصلحة القوى دائماً ، فيجب أن نختاط كل الاحتياط قبل أن يقر البرلمان باسم الأمة المصرية معاهدة تربط مصر بالمول الأجنبي ، يجب أن تبين حقيقة الأمر كما يجب أن نلاحظوا حضرانكم ما قد يتبع هذه النصوص من آثار هامة .

تلمون حضرانكم أن الدين المصري يدفع عنه ، في شكل كوبونات ، حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً ، فإذا كان شرط الإعفاء من الضرائب يشمل الكوبونات ، يكون معنى ذلك حرمان الحكومة المصرية من حق فرض ضرائب على هذا المبلغ من الإيراد الذي قد يدخل جزء كبير منه في جيوب كثير من نرأة هذه البلاد الذين يجب أن يتحملوا من الأعباء ما يتحمله الفقراء الذين قد يبلغ ما يدفعونه من الضرائب ٤٠٪ من إيراداتهم .

يطلب منا أن نل يد البرلمان إلى أبعد الأبد من فرض ضرائب ، ولمصلحة من ؟ لمصلحة حملة السندات الذين هم أقل الناس حاجة إلى الإعفاء ، وهم الذين يتحملون في البلاد الأخرى الضرائب الثقيلة التي بلغت أخيراً في إنجلترا ١٨ شلنًا عن الجنيه أي بواقع ٩٠٪ من إيراد هؤلاء الرأسماليين الأغنياء ، وهم يدفعونها عن طيب خاطر بينما نحن في مثل هذه الظروف وقد أصاب إرادتنا عجز كبير اقتضى أن نقتطع من مصروفاتنا نحو الأربعة ملايين من الجنيهات ، كان من نتيجته إيجاد عدد عظيم من الشبان البطالين وإشغال كثير من المتروكات الحيوية اللازمة للبلاد . وليت الأمر وقب عند هذا الحد ، بل قيل إن الحالة تستدعي صفط المصروفات بمقدار أربعة ملايين أخرى .

في هذا الوقت الذي نضر فيه بالحاجة الملحة إلى إنماء الموارد لحزاة الدولة ، تأتي الحكومة بمشروع القانون المروض على حضرانكم وتحرم الخزانة هذا المورد الذي لا يقل عن ٣٥٠ ألفاً من الجنيهات سنوياً بدون مبرر .

وإن لمبدأ أن أرى بينما الآن سعادة رئيس أقطام قضايا الحكومة ، هذا المشروع العظيم والقانون الكبير الذي يمكننا أن نواجهه بالمفاتيح القانونية والتاريخية لقرر أمام حضرانكم ما هو الواقع ، فلتقموا بالرأي السليم وهو رفض المشروع ، لأنه لا يوجد من المبررات القانونية والسياسية والأدبية ما يوجب علينا إقراره بالوضع الحالي .

حضران الأعضاء :

أدرج المشروع المروض على حضرانكم تحت رقم ١ في جدول الأعمال ، وقد شرعتم في بحثه ، كما أدرج تحت رقم ٢ من الجدول مشروع القانون الخاص بالدين المضمون والتمتاز الموحد ، وأرى أن الوضع الصحيح لبحث هذين المشروعين هو أن تبدأ بنظر المشروع الثاني ، فإذا ما أقرره شرعنا في بحث الامتياز الخاص بالدين المصري العام الذي قيل إنه ليس لحضرانكم الحق في تصديده بل عليكم قبوله أو رفضه ، فليس من المصلحة ولا من القبول أن يوضع جدول الأعمال بالصورة التي وضع عليها .

ولكيلا أطيل الكلام أقترح على حضرانكم أن نقررنا نظر مشروع القانون الخاص بالدين المضمون والتمتاز والموحد قبل المشروع المروض الآن .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوريجي بك — هل إذا صرح دولة رئيس الحكومة بعلم فرض ضرائب على الكوبونات تنتهي المناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — لا ، وموضوع البحث هو هل لأجل أن نصل إلى إنشاء صندوق الدين يجب أن ندخل في نقاش دولي أو في معاهدة مع بريطانيا العظمى وفرنسا ؟

لا شك أنه بما يخص حقوق السيادة للدولة المصرية للشقة ، وبما يخص جوهر سلطتها العليا وكرامتها كدولة مستقلة ، أنه عندما ترمي

إجراء أى تعديل على الدين العام أن تلجأ الآن ، وفى سنة ١٩٤٠ ، إلى القيام بمفاوضات مع الدول الأجنبية لتصل منها على موافقة على هذا التعديل .

أقول هذا لأنه من القواعد الدولية والقضية أن مسائل الدين العام هي من مسائل السيادة التي للدولة وحدها أن تقوم تحت مسئوليتها بإجراء ما تراه في مصلحتها ، وليس للدول الأخرى أن تتدخل في شيء من ذلك ولو في حالة التوقف عن دفع قيمة السندات والكوبونات .

هذه المساعدة قررت في أوائل القرن العشرين في مؤتمرات دولية قانونية وعرفت بعبارة « دراجو » وكان لها شأن أتمناه نظراً قضية الدين العام ، ومن مقتضى هذه القاعدة في القانون الدولي أنه ليس لأية دولة أجنبية أن تتدخل في إجراءات الدين التي تراها دولة أخرى .

وقد أخذت المحاكم المختلطة بهذا المبدأ رغم الامتيازات الأجنبية فأصدرت في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٠ حكماً في القضية المروضة بقضية « سرسق » يقضى بأن للحكومة المصرية حق التصرف في دينها العام .

من ذلك نؤمن حضراتكم أنه لكي تقوم الحكومة اليوم بإنشاء صندوق الدين ، وهو العمل الذي نرى في التقييم به لا يحتاج مطلقاً أن تقل أيدينا وتدخلنا في مأزق ضيق وحرَج في ميادين الانقذات الدولية حربناه في الماضي .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن هذا الكلام يخرج عن الموضوع المروض للنقاش .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - ليس فيما أقوله خروج عن الموضوع ، ويجب على الرئيس قبل أن يتعرض أن يفهم ما أقول .

الرئيس - أنا لا أقبل من حضرة الشيخ المحترم أن يوجه للرئيس مثل هذه الألفاظ الجارحة وأحسك إلى المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا لم أقصد إهانة سماعة الرئيس ، وإذا كان قد فهم من كلامي ما يجرحه فإني أعتذر وأكرر الاعتذار .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك - نحن لم نسمع شيئاً ، ومع ذلك فلا يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يوجه عبارات مهينة للرئيس المجلس ثم يعتذر ، أما وقد تكررت منه ذلك فإني أرجو طرح الأمر على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا درست الموضوع من جميع جوانبه دراسة تامة ، وأنا أشرح له حضراتكم وأمامي للمستندات ، وأعجب أن يقول لي سماعة الرئيس إن كلامي يخرج عن الموضوع .

الرئيس - أما وقد اعتذر حضرة الشيخ المحترم وقبلت اعتذاره ، فإني أرجو حضرة الزميل المحترم عبد السلام عبد التفار بك أن يكتفي بذلك ولا يطلب طرح الأمر على المجلس ، وفي الوقت نفسه أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس للمرة الثانية إلى عدم الخروج عن موضوع المناقشة ، وأرجو ألا يضطروا لسحب الكلمة منه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - لا تستطيع أن تسحب الكلمة لأننا هنا نعمل سلطة الأمة ويجب أن نحترم اللامعة الداخلية ، وقد اعتذرت لسعادتك وأكرر اعتذاري .

الرئيس - يثبت كل هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - يراد منا أن نعيد استقلال البلاد وأن نسلم زمامها في الشؤون المالية ، وقد رأينا من حوادث الماضي مع الدول الأجنبية ما رأينا ، فهل بعد ذلك نقابلون حضراتكم أن نقيدهم بالسلاسل بأفلاك جديدة تحت من سلطتها ؟

ما القاعة من إنشاء صندوق الدين ؟ لكن نوفر ٣٥ ألفاً من الجنيهات سنوياً ؟

إن الاختصاصات الممنوحة لصندوق الدين هي التي عرضت في فبراير سنة ١٨٧٦ من « Anglo Egyptian Bank & Company »

لإيجاد بنك أهلي، وكان من الممكن الحصول على أحسن منها، ولكن هذا المشروع لم يتم الاتفاق عليه فتحوّلت الفكرة إلى إيجاد صندوق الدين، وإليك للسندات ...

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - ضحها في الكرتيرة لأن الوقت لا يتسع لتلاوتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - حضرات الأعضاء : أممي الكتاب الأزرق البريطاني عن مصر رقم ٨ لسنة ١٨٧٦ ، ذكر في الصفحة الثالثة منه وما يسدها إلى الماشرة بيان مفصل لمسألة المشروع، وهو أن ينشأ بنك أهلي برأس مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات، على أن يقرض الحكومة المصرية ١٨ مليوناً من الجنيهات لتسوية ديونها، ويكون له حق امتياز إصدار أوراق النقد يبلغ نصف مليون جنيه، وتودع فيه وفي فروع إيرادات الحكومة المصرية ويقوم بصاد كويونات الدين العام وأن يكون لهذا البنك لجنة مؤلفة من قويميرين بينهم خديو مصر فقط ترشح إنجلترا وفرنسا وإيطاليا أشخاصهم ويكون لهذه اللجنة السلطة المطلقة للإشراف على أعمال البنك .

ولما رفض المشروع لأسباب سياسية تحولت المسألة إلى إنشاء صندوق الدين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - صندوق الدين موجود فعلاً لماذا تريد؟ هل توافق على بقاءه أو إلغائه؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - صندوق الدين الموجود الآن، والذي تريدون إلغائه وجد بأمر من الخديو إسماعيل سلطته الخامة بدون تدخل من أية دولة أجنبية بمقتضى الذكرينو الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - هذا الذكرينو أُلغى .

المقرر - ما الذي تريد أن يصل إليه حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس بهذا البيان؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أريد أن أبين لحضراتكم أننا في حالة إنشاء صندوق الدين لنا في حاجة إلى المفاوضة مع الدول الأجنبية ولا الارتباط معها بشيء جديد لأن الأساس القانوني الذي يقوم عليه وجود صندوق الدين هو الذكرينو المخرج في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وهذا الذكرينو يجوز إلغاؤه .

الرئيس - الكلمة لمعاد عبد الحليم بدوي باشا .

حضرة صاحب السعادة عبد الحليم بدوي باشا ( رئيس أعلام قضايا الحكومة ) - حقيقة إنه لمن البعث . ومن تضيق وقت حضراتكم الفخول في بحث من هذا النوع التي طرفه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس، حقيقة أنني "صندوق الدين بذكرينو سنة ١٨٧٦ ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا أطلب إتمام كلامي أولاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد العلي - إزاء تصرفات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس وتصميمه على الكلام خارج الموضوع، أرجو من المجلس الموافقة على سحب الكلمة من حضرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على سحب الكلمة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس، وبالأخص بعد أن وجهت نظره إلى المخرج عن الموضوع أكثر من مرة؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا لا أخضع لهذا، وسأطلب فوق هذا المنبر، لأنني هنا إنما أتكم باسم الأمة وهذا منبرها .

( ضجة ) .

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يحترم قرار المجلس وأن يتنزه المنبر ولا رفض الجلسة واتخذت الإجراءات التي أتخذتها من أجله المنبر :

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا لا أترك المنبر .

الرئيس - وقت الجلسة .

( وقت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الثامنة مساء ، وأعيدت الساعة الثامنة والدقيقة الثانية عشرة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - سأبقى في مكاني بلنبر حتى أؤدى واجبي .

الرئيس - يجب على حضرة الشيخ المحترم أن يحترم قرار المجلس ، وإلا يضطرون إلى استعمال القوة لتنفيذ هذا القرار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - أنا لا زلت مصراً على عدم مغادرة للبر .

الرئيس - أطلب إلى سعادة مراقب المجلس بمعاونة قومندان البوليس ومساعديه إخلاء للبر .

( حضر سعادة مراقب المجلس ومعه قومندان البوليس ومساعدوه وأخلى للبر ) .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الزميل المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره - بإحضرات الشيوخ المحترمين :

أحيل إلى لجنتكم المالية مشروع القانون الخاص بتنظيم الدين العام ، ولم يعمل إليها الاتفاق الذي عقده بين مصر وبريطانيا العظمى وفرنسا ، بل أحيل إلى لجنة الشؤون الخارجية ، فوجئت لجنة المالية بذلك أمام إشكال شكلي ، وهو : هل لها أن تتناول بالبحث هبط الاتفاقية أو لا ؟

إن لا أنكم كقرر لجنة المالية ، ولكنكم بصفة كوني عضواً بالمجلس .

أقول : إنه كان يجب في رأيي أن يحال إلى لجنة المالية موضوع الاتفاق لاتصاله بمشروع القانون الخاص بتنظيم الدين العام اتصالاً وثيقاً من الوجهة المالية .

ومع ذلك فقد قامت لجنة المالية يبحث هذا المشروع من جميع نواحيه وطلبت من الحكومة موافقتها بمقتضى المفاوضات من أول عهدها . حتى يتبين ويتبين لخضارتكم الأدوار التي لا بدت هذا المشروع الحيوي ، وحتى نصل إلى نتيجة : هل هذا الاتفاق الذي تم قد حقق جميع الرغبات التي كانت تحول غمطاً للصيرين وللفاوض المصري أو لا .

وجدنا من المستندات التي أرسلت إلينا أن هذه المفاوضات بدأت بها عقب انتهاء المفاوضات من إنشاء الامتيازات في مؤتمر مونترو مباشرة .

في أيامهم آخر قيد من قيود الرقابة الأجنبية على البلاد ، وهو الرقابة المثلثة في صندوق الدين . وقد وقفوا في ذلك الوقت إلى قبول مبدأ إنشاء صندوق الدين من الدول الثلاث المختصة .

ثم تقدم البحث مرحلة أخرى ، إلى مذكرة من الحكومة الفرنسية ، وفيها بعض الطلبات ، وقد ردت عليها الحكومة المصرية في ذلك الوقت رداً مشرفاً حقيقة للاحفاظ بجميع حقوق البلاد .

النقطة الحيوية في هذا المشروع ، والتي اصطدمت بها المفاوضات من أولها إلى المرحلة الأخيرة هي : هل تدفع الأقساط للبنك الأهلي لتوزيعها على المساهمين كوكيل عن الحكومة المصرية في مباد استحقاقها ، أو قبل هذا المباد ؟

تمسك المفاوض المصري في سنة ١٩٣٧ بأنه يجب ألا تدفع الأقساط إلا حين استحقاقها ، والحكمة في ذلك ظاهرة لأن التسليم ببدأ دفع القسط قبل مباده شهر أو شهرين أو أشهر أو سنة تسليم يبدأ عدم الثقة بالمالية المصرية ، أو بعبارة أخرى تسليم باستثناء الرقابة واضطراب من صندوق الدين إلى البنك الأهلي في المذكرة التي رفع بها الاتفاق الأخير إلى مجلس الوزراء من سعادة رئيس أعلام قضايا الحكومة ذكر فيها جميع مراحل المفاوضات .

تبين من هذه المذكرة القيمة أنه في سنة ١٩٣٨ لما حصلت المفاوضات في باريس قطعت لتمسك الدول الثلاث المختصة بالنس على أن تدفع الأقساط المختصة لحساب خاص بالبنك الأهلي دفعة في كل شهر . فرفض هذا الطلب أو هذا الرض ، فقطعت المفاوضات بسبب ذلك قبل أن يصل البحث إلى القسط الأخرى ، لأنهم رأوا أن النقطة الرئيسية - ولم يحصل عليها الاتفاق - لا داعي لبحث باقي القسط المختلف عليها .

استمرت الحكومات المتتامة ترفض هذا النص المتطورة التي أيتها حضراتكم ، إلى أن قبل أخيراً أن يدفع نصف القسط قبل ميعاد الاستحقاق بثلاثة أشهر ، هذه هبة ضئيلة في هذه التسوية في رأيي ، فلا يمكن أن نبردون أن نذكرها ، وبدون أن نأسف عليها ، وأن ترجو أنت تسكن الحكومة المصرية في المستقبل ، وفي المستقبل القريب ، من الحصول على رفع هذا القيد ، الذي اعترف الجميع بأنه قيد . وأقل ما يقال عنه إنه يحد من تمام سلطة الإشراف الحقيقية ، وحرية التامة في دفع أساط كوبات الدين المصري بدون رقابة من أية هيئة أخرى غير الحكومة المصرية .

بقيت في الاتفاق هبة أخرى ، وهي هبة التبان .

بعد أن سحب اختصاص صندوق الدين من استيلائه على حصة ضرائب الأطنان ، ونص صراحة من أول مرحلة في المفاوضات في سنة ١٩٣٧ على أن تدفع مباشرة لوزارة المالية ، ووزارة المالية هي التي تدفعها في حساب خاص بالبنك الأهلي يدفع القسط الذي يستحق في كل ميعاد .

صار الضمان الذي كان في حصة ضرائب الأطنان شيئاً سورياً أكثر منه شيئاً حقيقياً ، ولكن استمر في الاتفاق عن هذا بنص جديد ، وهو إعطاء أولوية لحلة السندات على جميع موارد الدولة .

يتبين من هذا أن التأمين على سداد الأقساط بعد أن كان قاصراً على حصة ضرائب أطنان للدريز — ما عدا مديرية قنا — صار الحق الأول لحلة السندات على جميع موارد الدولة .

أنا لا أعتقد أن في هذا كسباً ، بل فيه زيادة في الضمان لم تكن موجودة ، حتى في أيام صندوق الدين .

وقد ورد عن هذا في الذكر الرفوعة من سعادة رئيس أعلام قضايا الحكومة لمجلس الوزراء تبريراً لهذا الحق ما يأتي :

« وقد قبلت الحكومة صيغة جديدة عن الأولوية للادة ٢ من الاتفاق ، واتفق على أن العبارة الخاصة بأولوية دفع استحقاقات الدين العام إنما قصد بها حالة قيام الحكومة المصرية بمقدد قروض جديدة ، ولا شك في أن شروط هذه القروض لا يجوز أن تلتحق غنياً بحملة السندات الحاليين للدين العام » .

هذا هو التفسير والتعليل لقبول وضع حق الأولوية . فإذا عملت قروض في المستقبل فإنها لا تؤثر في الأولوية القائمة الآن .

ألا يوجد في ذلك إضفاء لقدرة البلاد على الاقتراض ، إذا ما فرض واحتاج لهذا ؟ ألا يرى أن وضع هذا النص فيه تمعيد ، أو فيه عقبة أمام الحكومة المصرية التي تريد الاقتراض لأنه إذا كان الاتفاق الأول — مع بقاء صندوق الدين — لم يشمل الضمان إلا ضرائب الأطنان في الدريز ما عدا مديرية قنا ، يبقى للدولة حراً لإيراد الجمارك ، والسكك الحديدية وغيرها ، فكان يصح للحكومة إذا ما أريد عقد قرض جديد أن تتقدم للهيئات المالية التي ترغب الاقتراض منها بضمان جديد لا يبلعه أي شيء من القيود .

أما الآن فهذا الاتفاق صارت جميع موارد الدولة كفيلاً أولاً لهذه الديون . ولا شك أن في هذا إضعافاً لأي وزير مالية يريد أن يقرض . والاقتراض شيء طبعى في جميع بلاد العالم . وهذا الاتفاق إنما عمل للمستقبل ، لا اليوم .

هذا ما عن لي بعد الاطلاع على الوثائق المقدمة . وأعتقد أن في الاتفاقية الحالية قطب ضئيل لم يشبهه المفاوضات المصريون من قبل ، وأرجو أن توافق الحكومة في المستقبل للخلاص منها . وذلك مع عدم ممارسته ، وممارسة لجنة المالية في قبول هذه الاتفاقية ، كما هو معروض على حضراتكم .

الرئيس — قدم اقتراح بإقتال باب المناقشة ، وأسأعه على حضراتكم بدعوة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، ولينفضل حضرته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — مما لا نزاع فيه أن هذه الاتفاقية فيها أضرار كثيرة ، وهذه الأضرار تنحصر فيما يأتي :

المادة الثانية من الاتفاق الخاص بالدين المصري العام نصها :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين للضمون والدين المتلزم والدين الموحد ( فوائد واستهلاك )



باعتبارها قرصاً أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور ، وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .  
أعرفون حضراتكم معنى هذا ؟ كان الدين العام مضموناً بضرائب مديريات القطر ما عدا قنا ، أما الآن فقد رأيت حليفتنا وصديقتنا إنجلترا ، التى تنسب لها الخير والانتصار ، أن يكون الضمان شاملاً لموارد مصر عامة ، فزبد أن نصارعها ونقول لها إن هذا الشرط ما كان يصح وضعه في هذه الاتفاقية مطلقاً ، لأن هذا الشرط مناه أن ثلاثة ملايين ونصف للليون من الجنيهات — التى هي فوائد الديون — ترهن لها كل موارد الدولة ، أى تكون جميع مواردها مرهونة لها ، وأتأ لا نستطيع أن نقترض قرصاً يخل بهذا الاتفاق .  
للقدر — لا تكون موارد الدولة مرهونة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — تكون مرهونة لأن المادة الثانية تقول « قرصاً أول » أى رهن أول . ومعنى هذا أننا لو احتجنا إلى قرض ، وأردنا أن نرهن مثلاً إيرادات الجمارك أو السكك الحديدية ، فبمقتضى هذا الشرط العروض البليسة لا يمكننا أن نقترض برهنها .

الرئيس — أو احتجنا إلى قرض ، فلا مانع لدينا من عقد قرض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — كل الذى يطلب منا هو سداد ثلاثة ملايين ونصف للليون من الجنيهات سنوياً تستطيع حليفتنا وصديقتنا أن تضمننا فيها دون أن تهدد موارد الدولة بهذا القيد الثقيل .

الرئيس — لم فصل للضمان بعد .

القدر — ونص المادة يقول « فرض أول » بالفاء ، لا « قرض أول » بالثاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — فرض أول ، أو قرض أول ، هو رهن على كل حال ، أى أن الدين المضمون هو الأول ، والدين الممتاز هو الثانى ، والدين الموحد هو الثالث .

وأريد أن أعرف أى مقدار من سندات هذه الديون تملكه إنجلترا ، ومتى عرفنا مقدار ما تملكه من هذه السندات نحسب لها الضمان ، لأنى أعلم أنه للصيرين يملكون نصف هذه السندات .

إن هذا الشرط قيد ثقيل لا يخل بأى حال ، والدل يقضى بأن تواضعتا الصديقة الحليفة على إنشاء صندوق الدين دون قيد أو شرط ، ونحن نعرف لما بالفضل الأول في هذا الاتفاق .

الشرط الثانى : أن الاستحقاقات تدفع في حساب خاص يفتح بالبنك الأهلى قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر ، فهل الحكومة المصرية غير مؤمنة حتى ينص في الاتفاق على مثل هذا الشرط الثقيل ؟ ما وجه الضرر لو قبض حملة الأسهم الموحدون في مصر ويبلغ عددهم نحو ٦٠٪ من الدائنين من خزنة الدولة وقبض الموجود منهم في إنجلترا وفرنسا استحقاقهم من أى بنك من بنوك هاتين الدولتين ؟  
إن هذا الشرط يشتر بعدم الثقة ، ولا جدال في ذلك . مثل هذا ككل شخص اقترض مائة جنيه فاشترط عليه الدائن أن يودعها قبل السداد في بنك ما ، فهل مثل هذا الشرط مقبول ؟

افترضوا أنه قد عرضت لنا أزمة وكما في حاجة إلى المال ولم نستطع تنفيذ هذا الشرط ، فإذا يكون الجزاء ؟ الجزاء معلوم بداهة وإن لم ينص عليه وهو القوة . لم هذا القيد ونحن لم يسبق أن نقضنا عهداً أو أخلفنا وعداً ؟ إن عرضنا إنشاء صندوق الدين لأن مثله ككل الحارس الضامن للمدين قبل الحاكم ، وهذا الحارس قد نرى له بيتاً في محل إقامة المدين ، وهذا يشتر بالقل والنسيم ، فإذا أردنا أن نتخلص من صندوق الدين ، قالوا لنا إما أن نتوافق على مشروع الإلقاء ، كما هو ، أو يبقى صندوق الدين ونحن نشاءه ومضطرون للوافقة ، ولو كنا أقوياء لما وافقتنا بطبيعة الحال . وإنى أعلم هذا التحكم أرى أن يرجأ بغير مشروع الاتفاق إلى جلسة أخرى وأن تصل الحكومة بالسفير البريطاني وتبشبه استياداً من نقل السيود التى تضمنها ، فإن قبل تعديلها كان بها ، وإلا فلنبينا مكرهين .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفاريك — إنى أوافق على ما جاء في كلام حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى غنابيل يشاره من أن لهذا الاتفاق عيوباً ، وأنه يرجو من الحكومة أن تصل في المستقبل على محوها ، وأن تسمى لجل الاتفاق سائماً . ولكنى لا أوافق على ما ذكره الآن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر . ولقد خزن كلامه إلى ارتقاء هذه المسألة للرء عليه . إنى لا أرى

ففرق بين أن يكون لأصحاب هذه الديون الفرض الأول على موارد الدولة العامة أو على خرائب الأطلين ، إذا كنت مستعداً — وأمل أن أكون كذلك — لأن أسد ديونى . إلى أرجو ألا نصل إلى حالة نقول معها للدائنين إننا معذورون ولا نستطيع الدفع . إننا إذا كنا نحترم إمضاءنا ونسى للسداد ، فساء لدينا أكلان للاستحقاقات الفرض الأول على جميع موارد الدولة أم على جزء خاص منها . أنا — كما قدمت — متفق مع الدكتور زكى ميخائيل بشاره على قبول مشروع الاتفاق وأن تسمى الحكومة في المستقبل إلى تخفيف قيوده ، وهذا أفضل عندي من إبقاء صندوق الدين لأن كلا حمرت بيمان الأوربا أجسد صندوق الدين فأشعر بالثقل والمار . لهذا بهمنا جداً قبل كل شيء رفع هذا المار وهذه اللفة الثامنة في قلب الماسحة ، ثم نسمى بد ذلك للتخلص من قيود الاتفاق .

أما الطريق الدبلوماسى الذى يقترحه الأستاذ حسن عبد القادر وهو الاتصال بالسفير البريطانى وإبلاغه استيائنا وهو بدوره يصل بالورد هالفاكسى وينتظر رده ، فهذا اقتراح غير مجد ولا يليق بنا أن نتقدم به .

إن الأمة كلها تطالب بإنهاء صندوق الدين ، فمن الصلحة الواضحة على مشروع الاتفاق كما قال الدكتور زكى عاتيل بشاره ثم نسمى لتدبيره ، والله لم يخلق العالم في يوم واحد ، وقد سبق لنا أن قبلنا معاهدة مونترو على ما بها من عيوب بأمل النسى في تعديلها والتخلص من هذه العيوب في المستقبل ، لهذا لا يسعنا إلا أن نقابل مشروع هذا الاتفاق بالشكر والامتنان .

### استمرار المناقشة

#### في مشروعى القانونين السابقين

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — ليس لى إلا كلمة قصيرة ، فقد تولى حضرة المقرر وحضرات الأعضاء تفصيل تلريج للمفاوضات وما يتعلق بأحكام الاتفاق والقانون . إنما أثيرت في المجلس هذه اليلة مناقشة حول كلمة « الفرض الأول » ولعل بعض حضرات الشيوخ المحترمين يعلقون على هذا التعبير معنى ليس فيه . وقد قارن بعضهم بين « الفرض الأول » على اللوارد العامة وبين ارتباط الضريبة التى هو أهل من الفرض الأول . والواقع أن تخصيص ضريبة أيا كانت لسداد قرض وتخصيص هيئة لتولى تسلم الإيراد وصرفه لأصحاب السندات هو الذى فيه معنى عدم الثقة بتتاة مابة الدولة . وهذا الذى حرمت الحكومة المصرية في مفاوضاتها أن تذهب به وأن تلتى كل إشارة إلى تخصيص ضريبة بينها لسداد مجموع الدين العام . الديون العامة تدفع عادة من جميع موارد الدولة وتثبت في ميزانيتها بطبيعة الحال كقرض أول لأن الإنسان يسدأ دفع ديونه ثم ينظر في مصروفاته ، فالإشارة إلى الفرض الأول لم يقصد بها إلا أن التزانية ضها تضمن هذا القرض أو هذا التحديد كوجه أول للمصروفات العامة ، فإذا ذكرت المصروفات العامة يجب أن يذكر الدين في أولها .

فمجموع إيرادات الحكومة تدخل في خزانة الدولة بجمرة تامة وتخرج منها إلى المصارف العامة بجمرة تامة ، وكل ما يراد أنه عند إثبات بيان الإيرادات والمصروفات ألا تسقط الإشارة إلى الدين . والواقع أن عبارة القرض الأول ليست إلا تأكيداً على الالتزام .

هناك منى آخر يصل ببلافة الديون فيما بينها . تملون حضراتكم أن الديون يسبق بعضها البعض في المرتبة والامتياز ، ويظهر أثر هذا الامتياز والأسبقية عند مجز الحكومة عن الدفع ، فإذا لم يكن في مواردها ما يكفى لتسديدها جيداً دفع للتقدم منها ثم إلى يلية في التقدم وهكذا . ومعلوم أن الديون المصرية ثلاثة : الدين المضمون وهو مقدم على الممتاز ، والممتاز مقدم على الموحد . ومن مفهوم الإشارة إلى الأولوية أنه إذا جلت للحكومة المصرية ديون أخرى وجب أن تظل هذه الأسبقية للديون القديمة على ما يستحدث من للديون . وهذا لا يمس حرية الحكومة المصرية في تدبير أموالها ولا يؤثر في متانة المالية المصرية ولا الثقة بها ، فلوارد تصل إلى

الحكومة بحرية ، والمصروفات تصرف بحرية تامة ، ولا يطلق صرف مبلغ معين ، أو تحصيل إيراد معين على إحراء مخصوص ، بل إن الإيرادات ترد من جهاتها بحسب ظروف تحصيلها ، كما تخرج المصروفات مفرقة بحسب مواعيدها .

هناك ما في عبارة « الفرض الأول » من معنى ، ولا أرى فيها معنى من المعاني التي رأها حضرات الأعضاء .

القرار — ما قاله حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ لويس والأستاذ حسن عبد القادر فإن الاعتراض — كما فهمته منها — هو أننا بهذا الفرض الأول على موارد الدولة متنا في مستقبل الزمان من أن زعم الجمارك أو الضريبة المقارية ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لقد رد سعادة عبد الحميد بدوي بشا على اعتراض حضرة الشيوخ المحترمين ، فلا داعي لكلام حضرة القرار بعد أن قدّم طلب بإقتال باب المناقشة .

الرئيس — قدّم طلب بإقتال باب المناقشة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس إقتال باب المناقشة ، وليؤجل أخذ الرأي على مشروع القانونين مع باقي مشروعات القوانين إلى آخر الجلسة .

### مشروع قانون

وارد من مجلس النواب ، حاس بالدين للضمون والتمتاز واللوحد — تحرير لجنة للالية والجمارك — ثلاثة مشروع القانون جملة واحدة — تأجيل أخذ الرأي عليه مع مشروعات القوانين الأخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة ) .

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي بشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

الرئيس — وزّع تقرير اللجنة على حضراتكم والطعن عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — ليثل مشروع القانون .

( تلى مشروع القانون ) .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي بشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — جرى حديث في أن القانون يناقش مادة مادة ، وقانون اليوم تنفيذ للسعادة ، ولا بد أن يقرأ على أنه كتلة واحدة .

الرئيس — هذا المشروع تنفيذ للسعادة ، وقد تلى كتلة واحدة ، فيؤجل أخذ الرأي عليه مع مشروعات القوانين الأخرى .

( ثم أخذ الرأي بالبدء بالإسم على مشروعات القوانين ، ووافق المجلس على مشروع القوانين السابق ذكرها ) .

( في ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ ) .

(جلسة يوم الأربعاء ٣ رجب سنة ١٣٥٩ الموافق ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠)

### تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الخامس بالدين المصري المأم

(للقدر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

أحيل مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية لنظره على وجه الاستعجال ، فظفرت بجلستها للتعقد في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠ بحضور حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي بشا رئيس لجنة أعلام قضايا الحكومة ومستشار ملكي وزارة الخارجية ، وفيما على نتيجة بحثها :

بدأت العلاقة القانونية التي تحكم الدين المصري المأم بأن كانت علاقة تصاقفية بين الحكومة المصرية وبين أفراد الدائنين من حملة السندات . ومنذ سنة ١٨٨٠ تطورت تلك العلاقة واتخذت صبغة الاتفاقات الدولية بأن حلت الدول محل حاملي السندات تجاه الخزانة المصرية . واشترطت تلك الدول ما شاءت من ضمانات كانت تتفق والحالة المالية السيئة في ذلك الوقت . وقد صدر القانون رقم ١٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ يتناول الدين المصري المأم بتنظيم شامل ويقرر اختصاصات قوسميون الدين المأم ويبنى جميع الأوامر المالية الصادرة قبل تنظيمه . وقد خفف ذلك القانون بعض الشيء من تلك القيود الثقيلة التي كانت مفروضة على الإدارة والمالية المصرية وذلك بأن قرر تخفيضاً في فوائد السندات وعدل بعض الضمانات التي نصت عليها الأوامر المالية التي سبقت صدوره .

ولما كانت الحالة السياسية والقانونية الجديدة التي تتمتع بها المملكة المصرية منذ توقيع معاهدة مونترو لا تتفق وتلك الرقابة الأجنبية التي تتضمن في واقع الأمر حداً من السيادة المصرية ، فإنه كان لزاماً لإلغاء هذا القانون ووضع أسس جديدة للدين المأم تتفق والحالة السياسية والمالية الحاضرة .

ولما كان قانون سنة ١٩٠٤ وما سبقه من نصوص تشريعية — رغم كونه جزءاً من التشريع الداخلي للبلاد — يمدنى الواقع نتيجة اتفاقات دولية ، فقد كان من الضروري إجراء مفاوضات دولية لإلغاء النظام الذي يقره ذلك القانون .

وقد أجريت فعلاً مفاوضات في سنة ١٩٣٧ في سبيل هذا الإلغاء ، إلا أنها لم تسفر عن نتيجة مرضية بسبب تمسك الفريق الآخر بتخصيص الضريبة العقارية لخدمة الدين المأم ، وبسبب التمسك لاستبقاء الاحتياطي لصندوق الدين وقدره ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتهدير الحكومة المصرية أن في هذا الذي يطلب إليها إقراره استبقاء لصندوق الدين على وجه آخر .

وفي سنة ١٩٣٨ عاودت الحكومة مفاوضاتها مع الدول ذات الشأن ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا ، وانتهت بموافقة هذه الدول على مبدأ إلغاء صندوق الدين ، إلا أنها طالبت في أول الأمر بمدة طلبات خاصة باستمرار ضمان الضرائب العقارية للوفاء بالدين وبقاء المال الاحتياطي للوجود الآن بصندوق الدين . وطالبت بتعهد صريح بأن يكون للوفاء باستحقاقات الدين المأم الأولوية على ما عداها من وجوه الدفع . ولكن لم ينع الحكومة المصرية قبول هذه الطلبات لما تؤدي إليه من فرض قيود جديدة عليها .

ثم استؤنفت المفاوضات مؤخراً مع الحكومة البريطانية التي أصبحت الدولة الوحيدة ذات الشأن في الموضوع الآن ، وانتهت هذه المفاوضات إلى إبرام الاتفاق للعروض .

وقد تضمن هذا الاتفاق نصاً صريحاً على إلغاء صندوق الدين ، وبذلك زال آخر أثر من آثار الحد من سيادة الدولة في أمورها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية عما كان هدف جميع الحكومات المصرية من يوم أن وجدت هذه القيود .

وقد اشتمل الاتفاق -- فوق النص على إنشاء نظام صندوق الدين -- على تحرير الحكومة المصرية في استعمال الاحتياطي ، وقدره ١٨٨٠٠٠٠ ج م ، وللبالغ المخصصة لإدارة الصندوق وقدرها حوالي ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، والزيادة للمستدعية التي أضيفت إلى هذا البلغ ، على أن يكون ذلك في المستقبل من شؤون الدولة تتولاها بموظفها ، شأنه شأن جميع المرافق الأخرى .

وترى اللجنة في هذا الاتفاق تحقيقاً لمصلحة قومية كبرى توصي المجلس بإقرار الحكومة عليها ، وترجوه للواضحة على مشروع القانون بالصيغة الواردة بها من مجلس النواب ؟

رئيس اللجنة  
أحمد مدحت يكن

### مشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصري العام الموقع عليه بالقاهرة في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ والمرفق نصه بهذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

اتفاق

خاص بالدين المصري العام

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فيها وراء البحار وإمبراطور الهند ،

بما أنه أنشئ بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ قومسيون خاص وصندوق للقيام على شؤون الدين المصري العام

ويسمى فيما يلي صندوق الدين ،

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه ببلندره في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين حكومات النمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا وتركيا ، تم التراضي على أن يعهد بالقيام على شؤون الدين المضمون المشار إليه في الاتفاق المذكور إلى صندوق الدين بذات الشروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد ، والذين كان يتألف منهما في ذلك الوقت الدين المصري العام ، كما بينها الأمر العالي المضمم ذكره ، وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذه الأمر العالي الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ،

وبما أنه القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، الذي صدر بموافقة جميع الدول التي وقعت على اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذي سقت الإشارة إليه قد نسخ الأمرين السابقين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ، وأن نظام صندوق الدين أصبح يجري على سنن أحكام القانون المذكور ،

وبما أن النظام المقرر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، لم يعد له الآن ما يبرره بسبب استقرار الحالة المالية في مصر ، وأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قبلت إنشاءه وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فاعليتها عن النظام لماضي في الوفاء باستحقاقات القروض التي لا يزال يتألف منها الدين المصري العام ،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وعينا مفوضيهما الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

حضرة صاحب الدوق حسن صبرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية فيا وراه البحار وإمبراطور الهند ،

سماعة سيد مايلر ويدر بيرن لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نايث كوماندر ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام فيكتوريا من طبقة عضو — السفير فوق المادة والقروض لجلالته بمصر ،

الذين بعد تبادل وثائق تفويضها التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ — توافق حكومة المملكة المتحدة على إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة في اللوادر الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين الضمومت والدين الممتاز والدين الموحد (فوائد واستهلاك) باعتبارها رهناً أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور . وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ — تكون فائدة الدين للضمومت ٣٪ سنوياً تدفع في أول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باستحقاقاته يدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٠٠٠ ج . م إسترلين لقاء الفوائد والاستهلاك ويخصص ما يبق بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين المضمومت .

ويظل هذا الدين منتصباً بالكفالة المقررة بالاقتراض المولى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ .

وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنوياً تدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

وتكون فائدة الدين الموحد ٤٪ تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ — يكون دفع كويونات قروض الدين العام الثلاثة المشار إليها في المادة الثالثة وسداد قيمة سنداتها بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين المضمومت والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية ، سواء أكان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ، كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون ، ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية .

وفي حالة الاستهلاك وفقاً لهذه المادة يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد بجهرين . ويكون سداد السندات التى تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكويونات التالى .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملى السندات أو الكويونات التالفة أو الفاتحة أو المسروقة ورعايتها في الماضي .

مادة ٦ — لا يجوز أن تفرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لصالح الحكومة المصرية .

مادة ٧ — لا يجوز أن يكون من شأن إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى أُنشأها ذلك القانون باطلاً أو بالواسطة ممولاً به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتعاقدين في شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تتيسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتعاقدين إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ — يحصل هذا الاتفاق إجماعاً من تاريخ التوقيع عليه .

وفي تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل إلى الحكومة الملكية المصرية المال الاحتياطى وقدره ١٨٠٠٠٠٠ ج . م والمال المخصص

للإدارة المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠.٠٠٠ ج. م. وزيادة المستدعة على ذلك المال ، المقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠.٠٠٠ ج. م. ، وكذلك جميع المبالغ المودعة في صندوق الدين .

وفي التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها نعمة جميع ارتباطات صندوق الدين .

وإيماناً لما تقدم وقع مندوبان المفوضان المذكوران أعلاه هذا الاتفاق ووضعا عليه ختميهما .

حرر بالقاهرة في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ الموافق ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ، من نسخة واحدة تودع محفوظات الحكومة الملكية المصرية ، وتسلم صورة منها متعددة مطابقتها للأصل إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ؟

إمضاء وختم : حسن صبرى

إمضاء وختم : هايلر لاميسون

### نصريح

يصرح المفوض المصرى عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم الخاص بالدين المصرى بما يأتى :

١ - تحقيقاً لتنفيذ الاتفاق المذكور تولى الحكومة الملكية المصرية أن تدفع المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين المتنازع والدين الموحد في حساب خاص تفتحه بالبنك الأهلى المصرى يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكي يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاستحقاقات ، وسيدفع نصف القسط السنوى الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين المتنازع والدين الموحد في الحساب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر .

٢ - تولى الحكومة الملكية المصرية أن تستيق في القانون الذى تعزم إصداره ، تنفيذاً للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم ، القواعد المعمول بها الآن في شأن مواعيد سقوط الحق بالنسبة لقوائد الديون الثلاثة ورأس مال سنداتنا المسحوبة للاستهلاك .

٣ - تبدى الحكومة المصرية استعدادها ، لأن تبحث بناية حالة الموظفين البائسين الحاليتين في إدارة صندوق الدين الدين تنتهى وظائفهم بسبب إنشاء هذه الإدارة .

٤ - يستمر بنك الكريدى ليونيه في القيام بأعمال الصرف فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة في باريس .

٥ - تولى الحكومة الملكية المصرية عند تحرير سعر الصرف للدفع في باريس إنشاء العرف الحسابى الذى يمتنزه بكون الدفع بمس يقل عشرة سنتيات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب في لندن .

وقد أحيط مفوض بريطانيا العظمى علماً بهذه التصريحات وأتمت ما جاء به .

١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ .

### مصرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

بنا على ما عرضه علينا وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومننا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى به يقدم باسمنا إلى البرلمان :

## ( مادة جديدة )

ووفق على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام الموقع عليه بالقاهرة في ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ والمرفق فيه بهذا القانون  
صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ ( ١٧ يولية سنة ١٩٤٠ ) .

فاروق  
بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
حسن صبرى

وزير الخارجية  
حسن صبرى

( جلسة يوم الأربعاء ٣ رجب سنة ١٣٥٩ الموافق ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ )

## تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع قانون بلوافة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام  
المقود بين مصر وفرنسا

( المقرر : حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

أحيل مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية نظره على وجه الاستعجال ، فظفره بجلستها النخبة في ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وبين لما أن هذا الاتفاق هو تنفيذ للاتفاق الذى وقع بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن الدين المصري العام والذى ناقشته اللجنة وتبينت وجوه المصلحة فى إقراره وقدمت عنه تقريرها بتاريخ ٢٤ يولية سنة ١٩٤٠ .  
واللجنة توصى المجلس الموقر بإقرار الاتفاق المعروض للأسباب التى اشتمل عليها تقريرها السالف الذكر ، وترجوه الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التالية ؟

رئيس اللجنة  
أحمد مدحت يكن

## مشروع قانون

بلوافة على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام  
المقود بين مصر وفرنسا

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى فيه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## ( مادة جديدة )

ووفق على الاتفاق الخامس بالدين المصري العام المقود بين مصر وفرنسا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ والمرفق فيه بهذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بحكم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



## اتفاق

## خاص بالدين المصري العام

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

ورئيس الدولة الفرنسية ،

بما أنه أنشئ بمقتضى الأمر المالى الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ قومسيون خاص وصندوق للقيام على شؤون الدين المصري العام

ويسمى فيما على صندوق الدين ،

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلونمعه في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين حكومات النمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا وتركيا ، تم التراضي على أن يسهل بالقيام على شؤون الدين المصنوف المشار إليه في الاتفاق المذكور إلى صندوق الدين بذات الشروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد الذين كان يتألف منهما في ذلك الوقت الدين المصري العام كما بينهما الأمر المالى المتضمن ذكره ، وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذه الأمر المالى الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ،

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى صدر بموافقة جميع الدول التى وقعت على اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى سبقت الإشارة إليه قد نسخ الأمرين المالىين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ، وأن نظام صندوق الدين أصبح يجرى على سنن أحكام القانون المذكور ،

وبما أن النظام المقرر بالقانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ لم يبدل له الآن ما يبرره بعد استقرار الحالة المالية في مصر ، وأن الحكومة الفرنسية قبلت إلغاءه ، وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فضلها عن النظام الماضى في الوفاء باستحقاقات القروض التى لا يزال يتألف منها الدين المصري العام ،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وعينا مفوضيهما الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

رئيس الدولة الفرنسية ،

سعادة مسيو جان بوترى المشدوب فوق العادة والوزير المفوض لفرنسا في مصر ،

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهما التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول ، قد اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ — توافق الحكومة الفرنسية على إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة في المواد الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين للممتاز والدين الموحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها فرضا أول على مواردها العامة وبالترتيب المذكور . وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها ألا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ — تكون فائدة الدين المضمون ٣ ٪ سنوياً تدفع في أول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باستحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٠٠٠ جنيه إسترليني لقاء القوائد والاستهلاك ، ويخص ما يبق

بعد دفع القوائد لاستهلاك الدين المضمون .

ويظل هذا الدين منتظماً بالكافة المقررة بالاتفاق الدولى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ،

وتكون فائدة الدين الممتاز ٣ ٪ سنوياً تدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر وتكون فائدة الدين الموحد ٤ ٪ تدفع في أول

مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ — يكون دفع كوپونات قروض الدين العام التلاثة المشار إليها في المادة الثالثة وسداد قيمة سنداتها بالعملة الإسرائيلية بدون إجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية ، سواء أكان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ، كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون ، ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية .

وفي حالة الاستهلاك وفقاً لهذه المادة يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين .

ويكون سداد السندات التي تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكوبون التالي .

وترضى الحكومة المصرية بحقوق حاملي السندات أو الكوبونات التالفة أو الضالعة أو المروقة رعايتها في الماضي .

مادة ٦ — لا يجوز أن تفرض على سندات الديون التلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ — لا يجوز أن يكون من شأن إلغاء القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التي أنشأها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولاً به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتعاقبتين في شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تيسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتعاقدين إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ — يمدد بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفي تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل إلى الحكومة للملكية المصرية اللال الاحتياطي وقدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى واللال المخصص للإدارة المنصوص عليه في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى والزيادة المستديرة على ذلك اللال للقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، كذلك جميع المبالغ المودعة في صندوق الدين .

وفي التاريخ نفسه تأخذ الحكومة للملكية المصرية على نفسها بئمة جميع ارتباطات صندوق الدين .

وإتباعاً لما تقدم وقع للتدوينان الفوضان المذكوران أعلاه هذا الاتفاق ووضعا عليه ختميهما ٩

حرر بالقاهرة في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ الموافق ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، في نسخة واحدة تودع محفوظات الحكومة الملكية المصرية ، وتسلم صورة منها مستعمدة مطابقتها للأصل إلى الحكومة الفرنسية .

إمضاء وختم : حسن مبرى .

إمضاء وختم : چان بوتزى .

### تصریح

يصرح الفوض المصرى عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم المجلس بالدين المصرى العام بما يأتى :

١ — تحقيقاً لتنفيذ الاتفاق المذكور تترى الحكومة للملكية المصرية أن تدفع للبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين للوحد في حساب خاص تفتح به بالبنك الأهلى المصرى يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكي يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاستحقاقات ، وسيقدم نصف القسط السنوى للمجلس بالدين المضمون ، وكذلك نصف البالغ اللازمة لدفع كوپونات الدين الممتاز والدين للوحد في الحساب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة أشهر .

- ٢ - تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تستيق في القانون الذى تنزم إصداره تنفيذاً للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم القواعد المعمول بها الآن في شأن مواعيد سقوط الحق بالنسبة لقوائد الديون الثلاثة ورأس مال سنداتهما للسحوة للاستهلاك .
- ٣ - تبدى الحكومة المصرية استعدادها لأن تبحث ببناء حالة الموظفين الدائمين الحاليين في إدارة صندوق الدين الدين تنحى وظائفهم بسبب إلغاء هذه الإدارة .
- ٤ - يستمر بنك الكريدى ليونيه في القيام بأعمال الصرف فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة في باريس .
- ٥ - تنوى الحكومة الملكية المصرية عند تقرير سعر الصرف للدفع في باريس إبقاء العرف الحالي الذى بمقتضاه يكون الدفع بسعر يقل عشرة سنتيات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب في لندن .
- وقد أحيط مفوض فرنسا بهذه التصريحات وأثبت ما جاء بها .
- ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

### مرسوم مشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى المأه المقود بين مصر وفرنسا

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وتمت بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه ، يقدم باسمنا إلى البرلمان :

### ( مادة وحيدة )

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام المقود بين مصر وفرنسا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ والمرفق نصه بهذا القانون ؟

صدر بقصر عابدين في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ ( ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

حسن صبرى

وزير الخارجية

حسن صبرى

### تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون خلس بالدين المضمون والممتاز وللوحدة

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة ) .

بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٠ أحيل إلى لجنة المالية والجمارك مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بالدين المضمون والممتاز وللوحدة ليحيطه بسفة مستجيبة .

فاجتمعت اللجنة ، وبسبب أن بحثه بحثاً تمهيدياً في ٢٤ يولييه رأت أن تطلب إلى الحكومة موافقتها بملف المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع .

ومن مراجعة لللف والوثائق الواردة فيه توصلت إلى ما يأتي :

على أثر إلغاء الامتيازات في مؤتمر مونترال رأت الحكومة المصرية في ذلك العهد أنه آن الأوان لإنهاء آخر مظهر من مظاهر الإشراف الأجنبي على المالية المصرية ، وهو قيام صندوق الدين في مصر .

لذلك انبرت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٧ - لا في سنة ١٩٣٨ كما ورد في مذكرة الحكومة الإيضاحية - لمفاوضة الدول البريطانية والفرنسية والإيطالية إنشاء الوصول إلى إلغاء هذا الصندوق وحلول الحكومة المصرية محله في دفع فوائد الدين واستهلاكه ، وقد قام المفاوض المصري يومئذ بمباحثات لهذا الغرض في لندن وباريس وروما ، قطع فيها شوطاً جيداً ووفقاً لوضع قواعد الإقضاء ووصل إلى مشروع اتفاق كان أساساً للمفاوضات التالية ، كما يظهر ذلك من الوثائق الملحقة بهذا التقرير التي تبين المراحل المختلفة التي قطعها الحكومات المتعاقبة في المفاوضات .

وقد انتهت هذه المفاوضات بالاتفاق المبرور على المجلس .

وفيما يتعلق بمشروع القانون المبرور ، فإن اللجنة توافق عليه بالإجماع ، وترجو أن يوافق عليه المجلس بالصيغة الواردة من مجلس النواب ؟

السكربتير البرلماني  
أنطون الجليل

رئيس اللجنة  
محمود شكرى

### مشروع قانون

خلس بالدين المضمون والممتاز وللوحدة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي ضده ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تطلق عبارة « الدين المصري العام » في هذا القانون على الدين المضمون والممتاز وللوحدة .

مادة ٢ - يكون للدين المضمون الذي تبلغ قيمته الاسمية ٩٤٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر ويخصم لحقمة هذا الدين قسط سنوي ثابت قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه إسترليني ، ويخصص ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذي تبلغ قيمته الاسمية ٣١٦٤٨٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون الدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠.٨٥٨.٣٤٠ جنياً إسترلينياً فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحملها مصحوبة بكيوبونات يستحق دفعها كل ستة أشهر .

مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة المصلحة المحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكيوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم في مصر وفي لندن وفي باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها فرضاً أول على موارد الخزانة العامة وبالترتيب المذكور .

مادة ٧ — يجوز في أى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد قيمتها الاسمية ، سواء أكان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة .

مادة ٨ — إذا رغبت الحكومة في استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . ويعلن عن كل سحب في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين ، إلا ما كان خاصاً باستهلاك الدين المضمون المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكيوبونات الذى على السحب .

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية قرار يصدره سر الصرف الخاص بالدفع في باريس بالعملة الفرنسية .

مادة ١١ — لا تجوز معارضة في دفع الكيوبونات أو في سداد السندات ، على أنه يجوز للمصارف للتوط بها دفع الكيوبونات أو سداد السندات إذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً ضياع أو سرقة سندات أو كيوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها .

مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ من القانون للدن الخاصتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام، ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لفوائد سداد الدين المذكور والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التى تكون قد سحبت للاستهلاك . وتختص مدة السقوط وفقاً للتقويم الميلادى .

مادة ١٣ — يُلغى القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المصرى العام .

على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإلغاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى أنشأها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة مصولاً بها .

ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها سندات الدين المضمون .

مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، وسمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بجام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### مذكرة إيضاحية

كان نظام الدين المصرى العام حتى سنة ١٨٨٠ هو ما خلقته العقود التى أبرمت مع القرضين ، وكانت شروطه بعضها مدون على السندات التى سلت للمكتسبين والبس الآخر مبين في الأحكام التى تضمنتها الأوامر المالية المصرية التى أباحت إصدار القروض ونظمت إدارتها والشؤون المالية الخاصة بها .

ومنذ سنة ١٨٨٠ حلت الدول محل سداد السندات وتماقت دلا منهم مع الحكومة المصرية لكى تحصل على الضمانات التى

كانت تسوغها الحالة المالية المصرية في ذلك الوقت ، صدر في مبدأ الأمر قانون الصيغة وثلته أوامر عالية كثيرة معدلة له . وصدر أخيراً قانون رقم ١٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وقد اتخذت هذه التشريعات عقب مغاوضات دولية ووافقت عليها الدول ذات الشأن ولم يعد يمكن تعديلها إلا بموافقتها . وهذه القوانين وإن تكن تعتبر جزءاً من القانون الداخلي المصري تعتبر في الواقع معاهدات دولية . على هذا الوجه حل محل العقود التي تنظم علاقات الدولة بالأفراد تهددت دولية كان يناقش فيها وتوافق عليها الحكومات لاحكام السندات ، ولم يكن التكييف القانوني لصهدات الحكومة المصرية هو وحده الذي تطور على هذا التحول أدرك التأثير السكلي موضوع هذه الصهدات نفسه .

فقد خفضت قيمة فوائد السندات من ٧ ٪ إلى ٤ ٪ بالنسبة للدين للوحده ومن ٥ ٪ إلى ٣٫٥ ٪ بالنسبة للدين الممتاز . وعدلت في سنق ١٨٨٠ و ١٩٠٤ الضمانات التي نشت عليها الأوامر المالية الأولى وعلى الأخص ما تعلق منها بالضرائب المرصدة للرهن الخاص على سكك حديد الحكومة المصرية وميناء الإسكندرية بالنسبة للدين الممتاز واستبدل بهذه الضمانات في سنة ١٩٠٤ تخصيص كافة المبالغ المتصلة من ضرائب الأطنان في سائر مديريات القطر المصري عدا مديرية قناة .

كذلك غيرت الشروط المدونة في السندات الخاصة باستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد بنظام آخر ، فقد كانت سندات الدين الممتازة والموحدة بحسب الاتفاق الأول بحيث أن تسدد بقيمتها الاسمية في ٦٥ عاماً بطريق السحب كل سنة أشهر ، غير أن مبلغ ١١ ٪ من مبلغ فوائد الدين للوحده كان خصصاً لاستهلاك هذا الدين حذف أولاً ، ثم أوقفت فيما بعد عملية استهلاك الدين للممتاز والوحده ، ولكن الحكومة في سنة ١٩٠٤ أحلت من الالتزام بإوفاء بالدين المذكورة في مدى ٦٥ عاماً وهو الأجل الذي كان متفقاً عليه ، ومن التقييد بأى قاعدة خاصة في استهلاكها ، وعلى ألا تسدد جلة الدين المضمون والدين الممتاز قبل سنة ١٩١٠ والدين للوحده قبل سنة ١٩١٢ ، ولقد نص صراحة (الواد ٣٨ إلى ٤٠ من قانون سنة ١٩٠٤) على أنه يجوز للحكومة إوفاء بالدين المام كله أو بضه بقيمتها الاسمية في أى وقت تشاء وأن تحدد قدر الاستهلاك بحسب ما يبدو لها أن تخصصه من المال لهذا الغرض .

فمن قانون سنة ١٩٠٤ كل هذه الشروط الجديدة كما ضمن اختصاصات قومسيون الدين المام وأصبح هذا القانون هو الوثيقة الوحيدة التي تحدد نظام الدين المام ، والواقع أن جميع الأوامر المالية التي صدرت قبل هذا القانون ونظمت الدين المام منذ سنة ١٨٧٦ أنقضت إلغاء صريحاً ، وبض الأوامر المالية التي لم يقع الإلغاء إلا على بضها إما لأنها كانت تنظم حالات انتقال وإما لأنها كانت خاصة بدين الدائرة السنية ودين الدومين أصبحت اليوم ، وقد انتهت الحالات التي كانت تشير إليها وصلى هذان التقران ، ملغاة بجمليتها .

ويرى بذلك وأخيراً أن جميع البيانات المدونة في السندات حل محلها قانون سنة ١٩٠٤ وهو إما قبلها كما هي (كترجيب الاستحقاق مثلاً) أو استبدل بها أحكاماً جديدة ، كما هو الشأن في سمر الفائدة والضمانات وسداد جلة السندات والاستهلاك .

وإنه وإن يكن قانون سنة ١٩٠٤ أقل قسوة من قانون الصيغة الصادر في سنة ١٨٨٠ إذ كان قد مكن للدولة المصرية من حرية التصرف الكاملة في مواردها عدا الموارد المخصصة لخدمة الدين ، فإنه مع ذلك قيد شديد على سيادة الدولة المصرية وعلى حريتها في التصرف في المسائل المالية .

ولعله كان ثمة ما يسوغ تخصيص ضرائب معينة وإنشاء هيئة تتلقاها مباشرة عندما كانت المالية المصرية مضطربة وكان سوء حالها بحيث لم يكن في وسع الحكومة أن تضمن إوفاء بانتظام بأعباء الدين . وقد كان النظام المالي القائم في ذلك العهد من الأسباب التي بنى عليها تخويل الدين سلطة مسرفة في التدخل في شؤون الإدارة وفي الإشراف عليها .

على أنه لا شك في أن مكانة مالية الدولة المصرية والرخاء الذي تتمتع به البلاد ونسبها والتطور والتقدم في نظر الإدارة وعلى وجه الخصوص الإدارة المالية والمقنة والتخطيط التي راعها مصر مدى نصف قرن في سداد الدين المام ، كل ذلك لا يجعل حلاً — بأية صورة وعلى أى وجه — لبقاء نظام استثنائي أخص في المعنى في ظروف استثنائية .

ثم إن القيود التي يحد بها قانون سنة ١٩٠٤ من سيادة الحكومة المصرية تعد من الوجهة القانونية غير متفقة مع الحالة السياسية لإمبدي مصر ، كما يتبين من معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات . . .

وقد بدأت الحكومة في سنة ١٩٣٨ مفاوضات مع الدول الثلاث ذات الشأن ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا ، وأسفرت هذه المفاوضات عن موافقة هذه الدول على مبدأ إلغاء صندوق الدين ؟ وقد كان رعى الدائرة في نظام الدين العام .

غير أن هذه الدول طالبت أول الأمر بما خلا بعض ضمانات إضافية استمرار تخصيص الضرائب العقارية وبقاء المال الاحتياطي الذى يبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه وبقاء المبلغ المحلى بأعمال الإدارة وقدره ٥٠.٠٠٠ جنيه والزيادة المستتعية التى أضيفت إلى هذا المبلغ وتبلغ ٦٥.٠٠٠ جنيه ، وكما طالبت بتعهد صريح بأن يكون لوفاء باستحقاقات الدين العام الأولوية على ما عداها من وجوه الدفع ، ولكن الحكومة المصرية لم يسمعها أن تقبل هذه الطلبات .

وبعد مفاوضات طويلة عسيرة تم الاتفاق نهائياً مع الحكومة البريطانية ، فقد قبلت هذه الحكومة التنازل عن طلباتها الأولى فيما يتعلق بتخصيص الضرائب العقارية واستبقاء المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة وزيادته للمستتعية . أما الطلاب الأخرى فقد انتهى الأمر فيها على حلول وقت بين الآراء المتعارضة . وقد كان من أثر الحالة الدولية أن لم يعد للحكومتين الإيطالية والفرنسية على الاشتراك في إبرام الاتفاق المحاس بالدين ، وأصبح الأمر فيه قاصراً على الحكومتين المصرية والبريطانية .

وعنى عن البيان أنه لى يتحقق إلغاء صندوق الدين واستحداث النظام الجديد للدين العام يجب أولاً أن يبدأ بإلغاء قانون سنة ١٩٠٤ لىستبدل به تشريع جديد . وتنص المادة الأولى على موافقة الحكومة البريطانية على هذا الإلغاء .

وتضى المادة الثانية بحمل الوفاء باستحقاقات الدين العام فرساً أول على موارد الخزانة العامة ، وهذا الحكم هو التأمين الذى يقدم حاملي السندات بديلاً عن إلغاء تخصيص ضرائب الأطنان . والفهم والتفق عليه في هذا الصدد أن مدار حق الأولوية المنصوص عليه في هذه المادة هو أنه إذا عقدت الحكومة المصرية قرضاً جديدة ، فلا يجوز أن يكون في شروط إصدار هذه القروض ما يمس بحقوق الحاملين الحاليين لسندات الدين المصرى العام .

وأخيراً فقد أريد بعبارة « وبالترتيب المذكور » الواردة في المادة الثانية استبقاء الأولوية للدين المضمون على الدين المشترى فيما بينهما ولهما على الدين الموحد .

أما المواد الأخرى فعلى لا تعدو إثبات الأحكام الحالية الواردة في قانون سنة ١٩٠٤ .

على أنه تجب الإشارة إلى أن النص على الدفع ذهباً في قانون سنة ١٩٠٤ حذف واستبدل به النص على أن يكون الدفع بالجنبة الإسترلينى ، وفي هذا النص اقتضاء الحاسم في ذات موضوع الخلاف في قضية الدين العام .  
وفضلاً عن ذلك فإن المادة التاسعة تنص على أن ينقل إلى الحكومة المصرية المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة وزيادته المستتعية وكافة المبالغ التى تكون مودعة في صندوق الدين .

والغرض من مشروع القانون الأول المرافق المحصول على تصديق البرلمان على الاتفاق لتكوين نهائيه من الوجهة الدولية ، أما مشروع القانون الثانى فالتقصود به إصاء أحكام الاتفاق والعمل بها فى الباطن . وهو يتضمن فضلاً عن تلك الأحكام أحكاماً أخذت عن قانون سنة ١٩٠٤ هى في الواقع جزء أساسى من نظام الدين المصرى العام .

كذلك قضى الشروع المذكور بإلغاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، وذلك يؤدى حتى إلى إلغاء صندوق الدين والنظام القديم للدين العام .

### مرسوم بمشروع قانون

خص بالدين المضمون وللمتاز والموحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن الدين العمومى ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

## رسمنا بما هو آت:

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

- مادة ١ — تطلق عبارة « الدين المصري العام » في هذا القانون على الدين المضمون وال ممتاز والموحد .
- مادة ٢ — يكون للدين المضمون الذي تبلغ قيمته الاسمية ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر . ويخصص لحفظة هذا الدين قسط سنوي ثابت قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه إسترليني ويخصص ما يبق بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .
- ويكون للدين الممتاز الذي تبلغ قيمته الاسمية ٣١٦٤٨٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .
- ويكون للدين الموحد الذي تبلغ قيمته الاسمية ٦٠٩٥٨٢٤٠ جنبا إسترلينيا فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .
- مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحاملها مصحوبة بكوبونات يستحق دفعها كل ستة أشهر .
- مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لصالح الحكومة .
- مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الإسترلينية بدون إجراء أى خصم في مصر وفي لندن وفي باريس .
- مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ( فوائده واستهلاكها ) باعتبارها فرضا أول على موارد الخزنة العامة وبالترتيب المذكور .
- مادة ٧ — يجوز في أى وقت سداد جملة الدين للضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء أ كان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة .
- مادة ٨ — إذا أرغبت الحكومة في استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . ويعلن عن كل سحب في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين ، إلا ما كان خاصا باستهلاك الدين للضمون المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٢ من هذا القانون .
- مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبونات التي على السحب .
- مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره سعر الصرف الخاص بالدفع في باريس بالعملة الفرنسية .
- مادة ١١ — لا تخيل المعارضة في دفع الكوبونات أو في سداد السندات ، على أنه يجوز للصارف المنوط بها دفع الكوبونات أو سداد السندات إذا ثبت لديها ثبوته كافيا ضياع أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمتها .
- مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٣ و ٢٧٥ من القانون الممدى الخاصين بقسوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام ، ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لفوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التي تكون قد سحبت لاستهلاك .
- وتحسب مدة القسوط وفقا للتقويم الميلادي .
- مادة ١٣ — يلغى القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المصري العام .
- على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الإلغاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التي أنشأها ذلك القانون باطلا أو بالواسطة معمولا بها .



ولا يترتب عليه الإخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التي تتمتع بها سندات الدين للمضمون .

مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به اجتهاد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟  
صدر بقصر طابدين في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٩ ( ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ ) .

فلروق  
بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
حسن صبري

وزير المالية  
عبد الحميد سليمان

### ملحق رقم ١

#### وزارة الخارجية

أرسل لكم مع هذا ، طبقاً لما وعدتكم به ، صورة من الوثيقة التي اتفقتنا عليها مساء أمس ، وإجابة لافتراسكم حذفت منها عبارة « بمجرد تحصيلها » بدعارة « تدفعا الخزينة » في الجملة الثانية من الفقرة الثالثة .  
ومع أننا موقنون أن هذه العبارة يجب أن تذكر في تلك الجملة ، فقد قبلنا وقف المناشآت في هذه النقطة حتى نجتمع لنا كل البيانات الخاصة بهذا الشأن . وسيكون اتفاقنا بطبيعة الحال مرهوناً بنسوة هذه النقطة .  
وأرجو أن تفضلوا بإبلاغ استلامكم لهذا الكتاب ؟

ر . ا . كليب

١٥ مايو سنة ١٩٣٧

### ملحق رقم ٢

بنود الاتفاق الذي تم مع الممثلين للصيرين

في الاجتماع الذي عقد بوزارة المالية البريطانية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٧

١ — يلغى صندوق الدين .  
٢ — تتوى الحكومة المصرية أن تهب إلى البنك الأهلي المصري بالتزام باستحقاقات الفروض ( أى دفع الكوبونات وغير ذلك ) .

إلا إذا فكرت الحكومة المصرية في أى وقت تختاره في تحويل الدين أو حتى يسدد الدين .

٣ — تدفع الضرائب المخصصة لحمة الدين إلى الخزينة المصرية مباشرة ، وتدفعها الخزينة إلى حساب خاص بالدين في البنك الأهلي المصري بالقدر الذي يقتضيه دفع الكوبون .

٤ — مع عدم الساس بما اتفق عليه فيما تقدم يحافظ على شروط الفروض كما يحافظ على الضمان المخصص لما يوجب القانون ، ومن تلك الشروط لال الاحياطي الذي تتوى الحكومة المصرية أن تودعه البنك الأهلي لحساب الدين الخاص ، وقدر ذلك لال ١٨٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصري .

٥ — لال المخصص للإدارة ينقل إلى الحكومة المصرية ، إذ لن تمس الحاجة إليه لحمة الدين .

## ملحق رقم ٣

لوكاتدة جورج الخامس

٣١ شارع جورج الخامس ، باريس

أشكركم على إرسال صورة الوثيقة التي اتفقنا عليها بشأن إلقاء صندوق الدين ، وإنى أؤيد البنود المذكورة في تلك الوثيقة .  
والوقت بما يتعلق بمبارة « بجمرة تحصيلها » هو عين ما ذكرتموه في خطابكم للورخ ١٥ الجارى ٩  
١٨ مايو سنة ١٩٣٧ مكرم جيد

## ملحق رقم ٤

مفوضية فرنسا

القاهرة في ١٨ يونيه سنة ١٩٣٧

## مذكرة

اطلعت الحكومة الفرنسية على الاقتراحات المقدمة من الحكومة المصرية بشأن إلقاء صندوق الدين العام ، وهى تبدى استعدادها لقبول إنشاء هذه المؤسسة ، شرط أن يحدد في الاتفاق الذى تحصل المداولة فيه وإبرامه بين الحكومات ذات الشأن تفاصيل التطبيق التى تكفل للفرنسيين الضمانات الملائمة وخاصة في المسائل الآتية :

أولاً - تطبيق المادة ٤ من القانون الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ .

ثانياً - تنظيم إدارة الأعمال التى يهد بها إلى البنك الأهلى المصرى .

وترجو الحكومة الفرنسية في هذا الصدد أن يظل المهمل المصرفى ( البنك ) الفرنسى ( الكريدى ليونيه ) الذى يمتد إلى الآن ومنذ إنشاء صندوق الدين وكلا للصرف لهذه المؤسسة في باريس يؤدى هذه المهمة ، وأن يظل أيضاً وكلا للصرف في مصر مع البنك الأهلى المصرى الذى يؤدى نفس المهمة ويقوم علاوة على ذلك بمهام وكيل لجمع واستلام جميع الأموال المودعة لحساب الدين .

وتعلق الحكومة الفرنسية أهمية على أن تكون الحقوق والمصالح المشروعة للموظفين الأجانب بصندوق الدين موضوع دراسة وعناية الحكومة المصرية .

وتقرر الحكومة الفرنسية قبولها للبدأ التزم ذكره من غير إضرار بحقوق حاملى السندات من الفرنسيين التى يطالبون بها وفقاً للنصوص الواردة في العقود القائمة وتحفظ بتأييدهم فيها عند الاقتضاء .

## ملحق رقم ٥

## رد الحكومة المصرية على الذكرة الفرنسية

## مذكرة

رداً على مذكرة الفوضوية الفرنسية بالقاهرة المؤرخة ١٨ يونيه سنة ١٩٣٧ تتصرف الحكومة الملكية المصرية بأن تقدم للفوضوية الفرنسية أخص الشكر على تفضلها بإبلاغها خبر قبولها إلغاء صندوق الدين العام .

وإلغاء هذه المؤسسة يباط طبعاً بوزير المالية تحديد سعر الصرف في دفع استقظات الدين ، ولا شك في أنه سيحرص بما له من تام السلطة على اتخاذ الصورة الملائمة في هذا الشأن .

ومن جانب آخر فإن في نية الحكومة المصرية أن تعهد إلى البنك الأهلي المصري الذي يتولى الآن أعمال الدين غير المجد بأعمال الدين العام المجد . وتحقيقاً لهذا الفرض فإن الحكومة المصرية ستقوم بإيداع المبالغ اللازمة في حساب خاص لدى البنك المذكور مع الإذن لعدد محدود من المصارف ومنها البنك الأهلي المصري والكريدي ليونيه بالقيام بدفع الكوبونات في مصر .

وفى يتعلق بالدفع في باريس فإنه ير الحكومة المصرية — وفقاً للرغبة التي أبدتها الحكومة الفرنسية — أن تعهد إلى الكريدي ليونيه بمهمة وكيل بالدفع في باريس .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة المصرية ستدرس بناية حالات الموظفين الأحاب بسندوق الدين ، كل حالة على حدها وبحسب ظروفها الخاصة .

وأخيراً فإن الحكومة المصرية لا يسعها أن تسكت عن الإشارة الواردة في المذكرة الخاصة بمقوق حاملي السندات والأسم من الفرنسيين التي تحتفظ الحكومة الفرنسية بتأييدهم فيها عند الاقتضاء ، وتلفت نظر الحكومة الفرنسية إلى أن هذه المسألة مفروغ منها بحكم محكمة الاستئناف المختلطة في قضية الدين ، ثم بقضائها المطرد بعد ذلك في المسائل الخاصة بنظام التقدي المصري ، فلا سبيل إذن لإعادة البحث في مسألة الوفاء بقيمة التهرب .

ويظهر جلياً من جانب آخر أنه سترتب بلا شك على إلغاء صندوق الدين العودة إلى أحكام القانون العام فيما يتعلق بالحق في رفع القضايا التي قد يبدو لهم رفضها ، وعلى ذلك فلا سبيل لأن تكون حكومة حاملي السندات نائبة عنهم في استعمال ذلك الحق .

وستوافي الحكومة المصرية قريباً الحكومة الفرنسية بمشروعات الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالمواقة على اتفاق الدول ذات الشأن على إلغاء صندوق الدين .

مع وافر الاحترام ؟

رئيس لجنة قضايا الحكومة

٢٤ يوليه سنة ١٩٣٧ .

## ملحق رقم ٦

مشروع تسوية  
خاص بصندوق الدين العمومي المصري

الموقعون على هذا :

..... عن فرنسا  
..... عن بريطانيا العظمى  
..... عن إيطاليا  
..... عن مصر

نظراً للنظام المالي الحالي في مصر ولتطور مختلف الأنظمة فيها فإن الإجراءات الاستثنائية التي سبق اتخاذها نحو الدين العمومي المصري لم يعد يوجد مبرر لها .

لذلك فهم ، باسم حكوماتهم ، وبما لهم من سلطة ، قد اتفقوا على الأحكام الآتية :

## ( المادة الأولى )

مع ملاحظة الأحكام الآتية بعد ، تعلن حكومات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا موافقتها على إنشاء الحكومة المصرية القانون رقم ١٧ للورخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، لاسيما إنشاء لجنة الدين العام .

## ( المادة الثانية )

تضمن الحكومة المصرية بمواردها العامة خدمة الديون المضمونة والممتازة واللوحة .  
ومع ذلك فيقبل مجموع للتحصل من الضريبة العقارية في جميع مديريات القنطر ، ما عدا مديرية قنا مخصصاً لخدمة هذه الديون .

## ( المادة الثالثة )

تشمل خدمة الديون المشار إليها في المادة السابقة كسبه أول قسطاً سنوياً مقداره ٣١٥٠٠٠ جنيه إنجليزي ( أي ٣٠٧١٢٥ جنيه مصري ) لدفع كروونات الدين المضمون ولاستهلاكه .

## ( المادة الرابعة )

تورد الحكومة المصرية قبل تاريخ استحقاق كل قسط بثلاثة أيام البالغ اللازمة لخدمة الديون الثلاثة في حساب يفتح خصيصاً لذلك في الصرف الذي تتيحه بنفسها .

## ( المادة الخامسة )

ينشأ لدى الصرف المشار إليه في المادة السابقة مال احتياطي مقدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري يمكن تكوينه من سندات لإحدى الديون الثلاثة المذكورة محمية على أساس قيمتها الاسمية .

أما فوائده أو كروونات المال الاحتياطي فتورد إلى خزينة وزارة المالية .

## ( المادة السادسة )

لا يجوز فرض أية ضريبة لصالح الحكومة المصرية سواء على سندات أو كروونات الديون المضمونة أو الممتازة أو للوحدة .

## ( المادة السابعة )

تصرف قيمة السندات وتدفع قيمة الكوبونات سواء في مصر أو في لندن أو في باريس .

## ( المادة الثامنة )

للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تشرع في أي وقت شأت في سداد الديون المضمونة والمتارة والموحدة بحسب سعرها الأصلي ، سواء في وقت واحد أو في أوقات مختلفة ، ولها أيضاً أن تستعمل أي مبلغ من المال تستطيع التصرف فيه لاستهلاك أحد هذه الديون الثلاثة ، فإذا كان سعر السوق أدنى من السعر الأصلي يصير الاستهلاك بالشراء بسعر السوق . أما إذا كان الأمر على عكس ذلك فيتم الاستهلاك بالسعر الأصلي بطريق الاقتراع .

## ( المادة التاسعة )

لا يمكن أن يترتب على إلغاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ إعادة العمل بأي حق أو دعوى من أي نوع أو بأي نص من نصوص القوانين أو اللوائح أو العقود التي أبطاها ذلك القانون بصفة مباشرة أو غير مباشرة .  
وبناء على ذلك قد صار التوقيع على هذه التسمية وبصمت بأختام الموقعين .  
تحريراً في ... ..

## تصريح

من الحكومة للملكية المصرية بشأن صندوق الدين العمومي

بمناسبة التوقيع على التسمية الخاصة بصندوق الدين العمومي المصري يصرح الموقع على هذا ..... بما له من سلطة أن الحكومة الملكية المصرية تنوي أن تمهد إلى البنك الأهلي المصري بمهمة الوكيل فيما يتعلق بحصيل وجمع الأموال .  
ويؤدى البنك الأهلي المصري في القطر المصري ، وكذلك للشركات التي ستبنيها الحكومة الملكية المصرية فيما بعد ، وظيفة الوكيل الصراف فيما يتعلق بمهمة الدين ، وأما في باريس فيستمر بنك الكريدى ليونييه قائماً فيها بهذه المهمة .  
وحدد سعر القطع للدفع في باريس بمقتضى قرار من وزارة المالية . هذا وتنوي الحكومة المصرية الاستمرار على ما يجري عليه العمل الآن من إجراء الدفع في باريس ، بسعر يقل بمقدار عشرة سنتيات عن متوسط سعر التطلع (Change a vue) على لندن يوم الطلب .

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

## مشروع قانون

خص بالدين المضمون والتمتاز والوحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن الدين العمومي المصري ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، بموافقة رأي مجلس الوزراء ، رحماً بما هوأت :

## ( المادة الأولى )

يكون للدين المضمون الذي تبلغ قيمته الاسمية ٩٠٤٢٤٠٠٠ جنيه إسترليني فائدة سنوية قدرها ثلاثة في المائة تدفع في أول مارس وأول سبتمبر . ويخصص ثلثه لهذا الدين قسط سنوي ثابت قدره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني ، ويخصص ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويسرى على سندات الدين للمضمون الضمان الناتج عن الاتفاق المولى المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ .

## ( المادة الثانية )

يكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٢١٠٦٤٧٠٠٠ جنيه إسترلينى فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف في المائة وتدفع في ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

## ( المادة الثالثة )

يكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠٩٥٨٢٤٠ جنيه إسترلينى فائدة سنوية قدرها أربعة في المائة تدفع في أول مايو وأول نوفمبر .

## ( المادة الرابعة )

يمثل الدين المضمون والممتاز والموحد سندات لحاملها ذات كوبونات يستحق دفعها كل ستة شهور .

## ( المادة الخامسة )

لا يعرض على سندات الديون الثلاثة ولا على كوبوناتها أى ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

## ( المادة السادسة )

يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بدون إجراء خصم في مصر وفي لندن وفي باريس .

## ( المادة السابعة )

يحدد وزير المالية بقرار يصدره سعر الصرف بالعملة الفرنسية الخاص بالدفع بباريس .

## ( المادة الثامنة )

لا تقبل المعارضة في دفع الكوبونات أو في سداد السندات .

على أنه يجوز للمصارف للتوسط بها دفع الكوبونات أو سداد السندات ، إذا ثبت لديها بموجباً كافياً ضياع أو سرقة سندات أو كوبونات ، أن توقف مؤقتاً دفع قيمتها .

## ( المادة التاسعة )

تكون خدمة الدين للضمون والممتاز والموحد مكفولة بالإيرادات العامة للدولة .

على أن تبقى الإيرادات العامة للضريبة المقررة في جميع مديريات القنطر للمصرى فيما عدا مديرية قنا مخصصة لخدمة الديون المذكورة .

## ( المادة العاشرة )

يكلف البنك الأهلى المصرى بقبول المبالغ المخصصة لدفع قيمة نفوائد الدين المضمون والممتاز والموحد واستهلاكها .  
يودع وزير المالية في حساب خاص بالبنك الأهلى المصرى المبالغ اللازمة لهذه الخدمة وذلك قبل كل استحقاق بثلاثة أيام .

## ( المادة الحادية عشرة )

تعين بمرسوم للمصارف المكلفة مع البنك الأهلى المصرى بصرف قيمة كوبونات الديون الثلاثة وسداداتها ، على أن يتولى البنك الأهلى المصرى موافاة المصارف المعنية الأخرى بالمبالغ اللازمة لذلك .

## ( المادة الثانية عشرة )

يكون احتياطي الدين العام قيمته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .  
ويتكون هذا الاحتياطي من سندات الدين العام المصرى تودع بحساب خاص في البنك الأهلى المصرى .  
على أن تودع فوائد هذا الاحتياطي إلى وزارة المالية .

( المادة الثالثة عشرة )

يجوز للحكومة في أى وقت أن تسدّد سندات الدين المضمون والمتار والموحد على أساس قيمتها الاسمية سواء في وقت واحد أو على فترات مختلفة .

( المادة الرابعة عشرة )

إذا رغبت الحكومة في استهلاك أى دين من الديون الثلاثة ، فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق إذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية ، وإلا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع .  
ويكون الاقتراع في جلسة علنية تتم في وزارة المالية .

ويصل عن كل سحب في الجريدة الرسمية قبل الموعد بـ شهرين ، إلا ما كان خاصاً باستهلاك الدين المضمون المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون .

( المادة الخامسة عشرة )

يكون سداد السندات المسحوبة إجتاء من استحقاق الكوبون الذى يلى السحب .

( المادة السادسة عشرة )

تسرى أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ من القانون المدنى الخاصتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات أو بمضى خمس عشرة سنة على الديون المضمونة والمتارة والموحدة ، على أن يسرى حكم المادة الأولى على فوائد سندات هذه الديون ويسرى حكم المادة الثانية منها على قيمة السندات التى تعين بالاقتراع للاستهلاك ، وبحسب مضى المدة على أساس السنوات الميلادية .

( المادة السابعة عشرة )

يلغى العمل بالقانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الخاص بالدين المسمى المصرى .  
على أنه لا يجوز أن يترتب على هذا الإلغاء العودة إلى العمل بأى حق أو بأى دعوى كانت أو بأى حكم من أحكام القوانين والراسيم أو العقود التى أُلغيت ذلك القانون بالقرارات أو بالواسطة .

( المادة الثامنة عشرة )

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، على أن يصل به من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية .

مادة ١٤٢ - « إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون »  
 « بالميزانية الجديدة » .  
 « ومع ذلك إذا أقر المجلس بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً » .

دولة الرئيس (حين رضى باشا) - إذا لم يقر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية ، فلحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة .

( تقرر ذلك بالأغلبية ) .

( فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار التسون ، وهذا نصه :

إذا لم يقر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية ، فلحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة .

فوافقت عليه الهيئة بالصيغة الآتية :

إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية فيعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

( فى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت للمادة الثالثة عشرة ، ونصها :

إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية ، يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - إذا فرضنا أن المجلس وافق على الميزانية هل يجب إصدارها حتى أو تملأ حكم القوانين الأخرى من حيث جواز تصديق الملك وعدم تصديقه .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أتركوا هذه المسألة للعمل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - الحالة التى يفرضها حضرة عبد العزيز بك هى حالة عدم ثقة بالوزارة ، وحدها إظهار عدم الثقة ولكن حكمها كحكم أى قانون آخر ، لأن الميزانية لم تخرج عن أنها قانون . وكونها مهمة ووثيقة لا يبر من ذلك شيئاً ، فكلوا المسألة لقواعد العامة وهى كفيّة محلها .

( فوافقت الهيئة بالإجماع على المادة ، وعلى هذا البيان ) .

( فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لى ملاحظة على المادة ١٣ من الباب الرابع ( فى المالية ) ، فقد نصت على أنه إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . وهذا نص خطر لأنه ما يدرينا أنه بعد أن يقر البرلمان الميزانية الجديدة يتباطأ الحكومة فى استصدار قانون بها لتصل بالميزانية القديمة . ومن جهة أخرى هل يجوز اعتبار الميزانية كسائر القوانين خاضعة على التصديق ولإجراءاته الطويلة الواردة بالاستور مع كونها من القوانين الوتية التى لا تختمل التأخير ؟ ومن رأى أنه متى قرر المجلس الميزانية يجب على الحكومة العمل بها . لهذا أقترح تعديل النص على الصورة الآتية : « إذا لم يقر البرلمان الميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .

حضرة محمد بك على وإلياس عوض بك - هذه مسألة تحتاج لروية وتذكير ، فيحسن أن يؤجل النظر فيها إلى جلسة غد .

( موافقة على تأجيل النظر فيها إلى جلسة غد ) .

( فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - بجيت المادة الحادية عشرة من باب المالية وهى التى أشرت إليها بجملة أمس ، وقد قلت إن النص الحالى خطر لأنه إذا أريد أن تعتبر الميزانية كسائر القوانين مع أن يقرها المجلس ثم يسار فيها بالطرق العادية للقوانين ، بمعنى أنه إذا لم

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستمر

لجنة المستمر



يوافق عليها الملك ردها إلى المجلس في ميعاد شهر ، ولا تنفذ بعد ذلك إلا إذا أقرها الجلسان بأغلبية الثلثين في كل منها . وفي خلال ذلك يباح للحكومة العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . وقد لا تحوز أغلبية الثلثين في المرة الثانية ويمتنع العمل بها حتى يأتي العام القادم وعمر الأغلبية العادية . وهذا نظام خطر غير معمول به في أية دولة أخرى ، فضلا عن عدم اضافته مع فكرة توقيت للميزانية . ولهذا اطلب تعديل النص على الوجه الآتي :

« إذا لم يقرر البرلمان للميزانية قبل ختام السنة المالية يصل بالميزانية القديمة » .

فضيلة الشيخ غيث — أوافق على التصديل ، لأن فيه مصلحة للأمة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — مرض الكلام في النص الحالي ينحصر في مسألة نظامية ، والمسألة التي تعرض لها حضرة عبد العزيز بك في اقتراحه تتعلق بمجهر سلطة المجلس . وهذا أمر تقدم بياه عند ذكر نظام المجلس والأحكام العامة لها ، فقد بينا هناك ما يملكه الجلسان بالنسبة للحكومة وما تملكه الحكومة بالنسبة للمجلسين بنير استثناء ، ولم نتجر عندئذ أن فصل هذه الأحكام في كل مسألة على حدها . فالأحكام التي سبق بيانها متسلطة على كل مسألة تعرض ، لكن موضوع المادة التي نحن بصدها موضوع نظامي فلا يمكن أن ينصرف إلا إلى الحالة النظامية التي سبق من أجلها الحكم . أما كون البرلمان يملك إصدار الميزانية بنير تصديق لفعله الكلام على حق الملك في التصديق على القوانين عامة ، فإن الميزانية لم تخرج عن أنها قانون ولكنه خاص بالوقية والدورية وأقصى ما يتطلبه هذا أن توضع له أحكام خاصة في باب الميزانية بقدر ما يتطلبه هذه الصفات الخاصة . فمسألة إذن تنحصر بما يأتي : ماذا يكون الحكم إذا جاء ختام السنة المالية ولم يكن صدر قانون بالميزانية الجديدة ؟ والجواب يجب أن يكون بقدر هذا الموضوع ، أي أنه إذا لم يصدر القانون يصل كيت وكيت . ذلك لأن قانون السنة الماضية قد فرغ حكمه ووجب البدء بقانون آخر . ولكن هذا القانون قد يتأخر صدوره بسبب ما ، فانقض الحال أن ينس على الترخيص للحكومة بالعمل بالقانون القديم حتى يصدر الجديد . ذلك حكم نظامي اقتضته الصمة الوقية التي انصف بها قانون الميزانية ، وما كاد لورده لولا الضرورة التي اقتضت فإن الحكومة لا تستطيع تسير الشؤون العامة بنير المال وهي لا تستطيع تحصيل ذلك المال إلا بالقانون تستند إليه . تلك هي الحالة النظامية التي سبقت للمادة للص عليها فيما يتعلق بقانون الميزانية . أما فيما عدا ذلك فالقواعد العامة تطبق على قانون للميزانية كسائر القوانين . فإذا أريد أن يوضع لهذا القانون حكم خاص يخرج عن حكم القواعد العامة فليس موضع ذلك في باب الميزانية ، إنما يكون تقريره في باب الأحكام العامة بالمجلسين استثناء من القواعد التي قررت فيه .

هنا ما يتعلق بالشكل ، وأما من حيث الموضوع فلم أرَ في كل ما أورد من الاعتراضات ما يدعو إلى إخراج قانون الميزانية عن نظام القوانين العادية والقول بأن لا حاجة في الميزانية إلى تصديق الملك وأنه يكفي أن يقرها البرلمان فتصبح قانوناً ، كما يرى حضرة عبد العزيز بك ، قاعدة التصديق قاعدة كلية وقد رأينا ألا يكون حق التصديق مطلقاً قيدناه ببعض القيود فلا يصح بعد هذا أن يزيد هذه القيود وإلا اختل التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وما دامت الوراثة حازرة لثمة الأغلبية في المجلس فمن الواجب الحرص على وجود هذا التوازن الذي منتهى القواعد التي وضعت للتصديق . ولم ير في عموم الأحوال أن حق التصديق يحتاج إلى قيود أكثر مما قيد به . فهل يصح أن يكون مجرد التأخير في إصدار الميزانية موجبا لإسقاط التصديق ؟ قد يكون هذا التأخير ناشئا عن حاجة الحكومة إلى بحث الميزانية ومراجعتها ، فكيف يجوز أن ترتب على ذلك إلغاء حق التصديق ؟ إذا كان التأخير ناشئا عن سبب مادي فكيف أن ترتب عليه هذا الحكم وإذا كان ناشئا عن اختلاف في السياسة فهذه حالة مسئولية وزارة ويجب حلها قبل أن نغل مسألة الميزانية . فإذا اختلف المجلس مع الوزارة في صد الميزانية وأنكر المجلس على الوزارة تصرفها فله أن يسقط الوزارة ويأتي بأخرى تتقادم معه ، ولكن لا يصح مطلقاً أن يكون تأخير الميزانية مشوها للصورة التي وضعاها لحق التصديق . ما أظن أن حضراتكم تريدون أن نعدمتوا استثناء قاعدة التصديق بخل بالتوازن بين السلطتين أو تضاعوا حكما بضر السلطة التنفيذية بنير فائدة . إنكم إذا قررت وجوب العمل بالميزانية متى أقرها البرلمان أدى ذلك إلى نتيجة خطيرة . فإن الحكومة إذا كانت راضية عن الميزانية لم يظهر رضاها بصورة واضحة وإذا كانت غير راضية ولم تعرض للمسئولية الوزارية على بساط البحث أصبحت الحكومة مكلفة بتنفيذ ميزانية لم توافق عليها . حق التصديق يجب أن يبقى كما هو ، وما دامت البراية القديمة كافية بتنفيذ الأعمال على صورة حسنة فلا يضير البلاد أن يجري العمل بها حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة ، وقد سلمتم بجواز ذلك في حالة عدم فراغ المجلس من نظر الميزانية الجديدة فليس متبكر أن يجري العمل بها عند تأخير إصدار القانون من قبل الحكومة إلا أن تكونوا

أردتم أن تقرروا بمسألة هذا النص إزاء حق التصديق على البرازية ، وأن قضاوا حكماً جديداً ليس من ورائه فائدة خاصة ، فإن المسؤولية الوزارية وحدها كافية لمنع ما يمنع من تعطيل البرازية .

حضره عبد الطيف المكباتى بك — وهل في النص الجديد ما يمنع من تصديق الملك ؟

حضره عبد الحيد بدوى بك — ذلك هو مفهوم القاعدة لأن حضره عبد العزيز بك يريد أن يمنع العمل بالبرازية القديمة إذا كان البرلمان قد فرغ من نظر البرازية الجديدة ، ومعنى هذا أنه يجب العمل عندئذ بالبرازية الجديدة ، أى أنه يجب التصديق عليها في كل الأحوال . حضره على المزلاوى بك — أؤيد حضره بدوى بك فيما قال وأطلب بقاء المادة على حالها .

حضره عبد الطيف المكباتى بك — أوافق على تعديل حضره عبد العزيز بك ، لأنه إن كانت هناك مسألة حيوية أنشئت من أجلها البرلمانات فهي المراقبة على الأموال العامة . وقد وضعت البرازية أحكاماً استثنائية فيما يتعلق بعمل الخلاف الذى يقوم بشأنها بين المجلسين وغير ذلك ، فلا مانع من أن يكون لها حكم استثنائي خاص في هذه الحالة أيضاً . ولذلك أؤيد التعديل لأنه يتضمن حقاً كبيراً من حقوق الأمة التى لا يصح التضييق فيها .

فضيلة الشيخ غنيت — أؤيد حضره عبد العزيز بك لأننا إذا أبقينا النص على حاله أخضعت قانون البرازية لجميع الأحكام التى تسرى على سائر القوانين ، فإذا لم يصدق عليه الملك وردد للبرلمان وجب أن تخبره أعلية التلحين ويستمر العمل خلال ذلك بالبرازية القديمة إلى ما شاء الله .

حضره عبد العزيز فهمى بك — أما ما يتعلق بالشكل فلا يهمنى مطلقاً ، ومتى استطعنا تحديد الموضوع أمكننا معالجة الشكل على الوجه الذى تنقضى عليه .

أما في الموضوع فأرى أن من الخطر الكلى أن نعتبر البرازية كقوانين العادية لأنها إذا لم يصدق عليها في المرة الأولى وجب عددها للمجلسين أن تحصل الموافقة عليها بأغلبية الثلثين . وهذا أمر عسير جداً ولا يسهل تحقيقه . وإذا أمكن الاستثناء عن القوانين العادية التى لم تمل موافقة الثلثين لأنها تتعلق بمصالح جزئية فإن للبرازية لا يمكن الاستثناء عنها . ومن أجل هذا طلبت التعديل لأن عدم التصديق على البرازية يقتضى العمل بالبرازية القديمة طول العالم الجديد ، بل قد يترتب عليه العمل بمرزانية واحدة ستين عديدة ، ولهذا أصرهم على التعديل الذى عرضته . أما الاحتجاج بأن مسؤولية الوزارة قائمة ويمكن الرجوع إليها لمعالجة هذه الحالة فإني لا أراها كافية ، إذ متى قررتم أن البرازية هي كقوانين العادية تصر جداً على المجلس أن يسأل الوزارة أو يقرر عدم الثقة بها مجرد أن الدستور تنفذ في حالة عدم التصديق بإعادة البرازية للبرلمان والتصديق عليها بأغلبية الثلثين ، إلى آخر الإجراءات الخاصة بالتصديق تلك الإجراءات التى لا يكون في أخذ الحكومة بها أية مسؤولية وزارية .

حضره إلياس عوض بك — لست أرى موضع حكم خاص بالبرازية لا نظير له في القوانين الأخرى . وليس من الحكمة أن نضع قيوداً وأحكاماً لكل مسألة فرعية ، بل الأولى أن نترك الأمر للتقاليد البرلمانية ، على أنى استبعد أن ترفض الحكومة العمل بمرزانية قررها المجلسان . وحى إن ملت ذلك عرضت نفسها للمسئولية ولتسخط البلاد فلا تستطيع البقاء في مناصبها . لهذا أرى أن التعديل المقترح يضع قيوداً لمسألة لا نستحق أن نوضع لها قيود . وبقاء المادة على حالها أمر واجب وتغييرها قد يبنى عليه نتائج غير حميدة .

سعادة قلبي فهمى باشا — مع احتراي لآراء حضره عبد العزيز بك أخاطفه في هذه البداية : أولاً ، لأنه لم يحصل في التاريخ أن ميزانية قررها البرلمان ثم عطلها الحكومة . ويؤيد ذلك أن الحكومة كانت أثناء انعقاد الجمعية التشريعية تستعصمهم الأعضاء للفرار من بحث البرازية . وثانياً ، لأن الضمانات التى شرحها حضره بدوى بك كافية لمنع المخاوف التى يخشاها حضره عبد العزيز بك .

حضره زكريا نامق بك — البرازية أكبر عمل من أعمال الحكومة ، فبهي أكبر مسؤولية عليها وهي قانون كسائر القوانين ، ولكنها تختلف في أنها موقوفة وسرعان ما يظهر رأى الحكومة بالنسبة إليها إما بالموافقة أو بالخالفه . فإن كان الثاني طرحت للمسئولية الوزارية في بساط البحث فوراً وفي هذه للمسئولية الشاق مما تتخوفه ، فلا يمكن إذن أن يرد بالخاطر احتمال العمل بالبرازية القديمة طول العالم الجديد أو أعواماً متتالية ، وإننى فلا يصح أن نهدم حقاً قرراتنا من أجل أمر لا يتصور وقوعه .

فضيلة الشيخ نجيت - جميع كلام المفاوضين لحضرة عبد العزيز بك يدور على الاعتراف بأن للبريانية أم أحوال الحكومة وأنها من القوانين الاستثنائية التي تقتضى نظاماً خاصاً ، فلماذا نضع نصاً يقتضى تريض الوزارة للمسئولية بين حين وآخر ونأبئ الأخذ بالنص الذي يرفع كل مصادمة أو احكامك بين الوزارة والبرلمان ؟ إننى أرى مراعاة لمصلحة الأمة والحكومة والبرلمان وجوب المواظفة على اقتراح حضرة عبد العزيز بك .

حضرة إبراهيم الملباوى بك - لقد حضرت متأخراً ويلاحظ لى أن اقتراح حضرة عبد العزيز بك يراد به الخروج عن قاعدة كلية في الدستور وتقرر أن البريانية تصبح قانوناً مجرد موافقة البرلمان عليها ، ولكن التشريع باللازم غير مفهوم . وظاهر النص الذي يقرحه حضرة عبد العزيز بك قاصر على تقرير أمر واحد وهو إحالة العمل بالبريانية القديمة إذا لم يكن البرلمان قد فرغ من تقرير البريانية الجديدة ، على أنى لا أرى حاجة إلى هدم قاعدة دستورية سبق تقريرها ، وأعتقد أن في مراقبة الأمة والبرلمان الضمان الكافي لعدم تعطيل البريانية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لا يوجد في دستور من الدساتير نص كالذي عندنا ، وأنا براضين حذف المادة إذا لم توافقوا على تعديلها .

معالي الرئيس ( أحمد حشمت باشا ) - تؤخذ الآراء على تعديل حضرة عبد العزيز بك .  
( فتقرر بالأغلبية رفضه ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - إذن أطلب حذف المادة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - طلب حذف المادة جاء جواباً على كلام حضرة الملباوى بك في أن اقتراح حضرة عبد العزيز بك هادم لأحكام الدستور . وبموجب أنه قد لا يوجد نص دستوري يقابل نصاً ، ولكن هناك تقاليد دستورية أغنت في البلاد الأخرى عن النص ، لأن التقاليد الدستورية إذا ثبتت أصبح لها حكم القانون . وقد دعانا إلى وضع النص في الدستور أنه ليس لنا تقاليد قديمة ، فالنص بهذا القدر له فضل خاص .

معالي الرئيس - يؤخذ الراى على طلب حذف المادة .

( فتقرر بالأغلبية رفضه ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن الترض المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ ( قديمة ) يتضمن في الحقيقة حكم الفقرة الأولى من المادة ١٤٢ . ولأجل تكملة هذا الحكم يمكن أن يصح صراحة على أنه إذا لم يصدق على البريانية في مجموعها مع تقرير بعض أبوابها فإنه يمكن العمل بهذه الأبواب مؤقتاً ، وهذا - على ما يظهر - كان ينجم فقط من الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ ( قديمة ) .  
أما فيما يخص بالفقرة الثانية منها فهي تعتبر حكماً وقياً ، ولذلك فقد اقترح نقلها إلى آخر الدستور ( انظر المادة ١٦٨ ) .

مصر - - - - -

(١) بغض الدور المادى الحالى لانقضاء البرلمان قبل إقرار مشروع القانون بربط ميزانية الدولة .

(٢) إقرار مجلس النواب لمشروع قانون ربط ميزانية الدولة في الدورة التالية .

مجلس الشيوخ

برامج التعليق على المادة ١٤٠ .

( في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ) .

وبرامج التعليق على المادة ١٤٠ .

مجلس النواب

( في ١٦ يناير سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١٤٣ - «كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب » استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

نقلى للبدا الثالث والشرون ، وهذا نصه :

لجنة المصروف

« كل مصروف غير وارد بالميزانية أو يزيد عن التقديرات الواردة بها يجب ابتداء أن يصرح به البرلمان .

فقرر للواقعة عليه بالإجماع .

( فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت للواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة ، ونصها :

مادة ١٤ - « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

( فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد الحميد مصطفى باشا - للتعلم فى مصر إلى الآن أن صدر قانون فى مادتين بالتصديق على الميزانية ، ويعتبر هذا تصديقاً عليها فى مجموعها من إيرادات ومصروفات . أما فى فرنسا فالتعلم أن يحصل التصديق على ميزانية كل وزارة على حدها . وينبى على ذلك أنه لا يمكن تجاوز الاعتقاد للقرار لأية وزارة أو النقل من وفرها إلى وزارة أخرى إلا بقانون . أما النقل من مصلحة إلى مصلحة أخرى فى نفس الوزارة فهذا مثار خلاف شديد فى البلاد الأخرى . وأطلب أن ينص فى دستورنا على وجوب التصديق على الميزانية وزارة وزارة ، وعلى أنه لا يجوز النقل من اعتماد وزارة إلى وزارة أخرى إلا بقانون ، وأن تفصلوا فى مسألة النقل من مصلحة إلى مصلحة أخرى فى نفس الوزارة بما ترون إما بالكشف بتصديق مجلس الوزراء كما هو الحاصل الآن أو بغير ذلك وأن تنصوا أيضاً على ما يجب اتباعه فى حالة النقل من باب إلى باب مشابه له فى ميزانية الوزارة الواحدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذه مسائل تفصيلية ، والأولى أن تترك للبرلمان ليقرر فى شأنها ما يراه .

( موافقة عامة على ذلك ) .

( فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إذا وافق على ما اقترح فى المادة ١٣٨ بشأن إقرار الميزانية باباً باباً ، فإنه يترتب على ذلك بالضرورة أنه يجب أن يأذن البرلمان مقدماً بنقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، ولو كان ذلك فى حدود الاعتادات الواردة بها .

المجلس  
الاستشارية  
التشريعية

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة ، وتقسيم كل قسم إلى فروع يحدد للمصالح الموجودة فى الوزارة ، وتقسيم كل

فرع إلى ثلاثة أبواب .

وبهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرقة المسدد بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ، وصارت مراقبة

البرلمان ناضجة إلى كل الفروع والمصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه - بعد هذا التقسيم المقيق الواسع للذى - يكون النقل غالباً

من باب إلى باب ، ولا بد فى هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير .

تراجع المناقشة على هذا فى اللادة ١٣٨ .

مجلس النواب

( فى ١١ و ٧ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

سرف نصف مليون جنيه يأنذار من الحكومة البريطانية ، دون استئذان البرلمان .

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وأنا أطلب أن يثبت فى محضر الجلسة الاحجاج الشديد على صرف مبلغ نصف للليون جنيه

لأن صرفه جاء مخالفاً للدستور . فقد نصت اللادة ١٣٩ منه على أنه : « لا يجوز تحرير مبالغ على خزينة الحكومة أو تمويش أو إعانة

أو مكانة إلا في حدود القانون . وضعت المادة ١٣٧ منه أيضا على أنه : لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان . ولم يؤخذ رأي البرلمان ، ولذلك فإني أعتبر أن المبلغ أخذ بنبر حق وبطريقة غير مشروعة ، كما أني أطلب ألا نستغل مطلقا في تشريع قوانين أو وضع لوائح بد القى قرأناه في الجرائد اليوم من أن الدولة البريطانية قد وضعت يدها عنوة وبالقوة العسكرية على حرك الإسكندرية وأن مدير القسم الأوربي في إدارة الأمن العام أرسل إلى اللدبرين والمحافظين باتباع الأوامر والطلبات التي ترسل إليهم فيما بعد بإمضائه فلا يمكن أن تصرعوا وأتم تصون أن تترسيكم لا فائدة منه في أحوال كهذه ويجب أن تكون جلساتكم ليلا ونهاراً قاصرة على البحث في الوسائل التي تؤدي إلى الخروج من هذه الأزمة . وأضمر صوف إلى حضرة السيد حسين القصي وعبد أحمد الشريف بك في وجوب الاحتجاج على ما صدر من الإنجليز من التفاروات المخالفة لكل قانون ومعاهدة والمخالفة لأعمال الأمم المتحدة حتى إنهم لم يحرثوا اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي تقيدها بها ، فقد أمروا بطرد عساكرنا من السودان كما أنهم وضوا يدهم في الجارك بلاحق لاعتقادهم أننا ضاعف وعزل ، وهم مستدون قوتهم المادية ، ولو كنا أمة تمك القليل من القوة المادية لما فعلوا ذلك معنا .

حضرة السيد حسين القصي — أعارض حضرة الشيخ حسن عبد القادر بما قاله عن مبلغ حسنة الألف جنيه ، فإن الضرورات تبيح المحنورات ، والغرض من صرف هذا المبلغ إنما كان استقالة الرأي العام الأوربي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يجب على كل حال ألا نهضم حقوقنا الدستورية . والآن وقد صارت البلاد في أزمة يجب ألا نستغل إلا لجعلها والخروج منها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أؤيد حضرة الشيخ حسن عبد القادر في كل ما قاله خصوصاً في مسألة صرف المبلغ . لناكلة كما أن مجلس النواب كله ، ممكن يجب دعوتنا لأخذ رأينا في صرف هذا المبلغ الذي أعضد أنه صاع منا هباء مشوراً . ربما كان لمولة الزعيم نظر في أن يعمل هذا حلاً للعدة ، ولكن مع الأسف أضمت المبلغ ولم نصل إلى نتيجة ما . لذلك أؤيد الاحتجاج على صرف هذا المبلغ كما أؤيد حضرة السيد حسين القصي في طلب الاحتجاج على أعمال الحكومة الإنجليزية التي لا يبررها شرع ولا سياسة في أي بلد من البلاد . حضرة محمد محمود خليل بك — المجلس الحق في أن يحتج ضد الحكومة البريطانية ، ولكن ليس له أن يحتج ضد وزارة غير موجودة . حضرة عبد العزيز رضوان بك — كيف يحرم علينا أن نعرض على صرف مبلغ من مال البلاد ونحن نوابها وما كان ينبغي أن يصرف منه درهم إلا بعد أخذ رأينا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أنضم لحضرة محمد محمود خليل بك فيما يقوله . وأرد على الاعتراض الذي يوجه للوزارة في غيبته بأنه لم يمرض علينا إلى الآن بصورة رسمية . كيف صرف هذا المبلغ وما هي للسنوات التي استوجبت صرفه ؟ فالاعتراض سابق لأوانه . هذا مع ملاحظة ما جاء في أقوال حضرة محمد محمود خليل بك بأنه لا يجوز توجيه الاحتجاج ضد وزارة غير موجودة فلتدفع عن نفسها فلتنتظر حتى تشكل وزارة وعندها نستطيع أن توجه إليها سؤالاً عن هذا الموضوع .

حضرة سيد فهمي الروبي بك — نحن نريد الآن أن نحتج فقط على صرف هذا المبلغ بدون أخذ رأينا .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية ودرس للوزارة عمل ما تراه ، ومن ضمن ذلك دفع هذا المبلغ فألفت نظر حضراتكم إلى ذلك .

حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي — نحن أمام كرامة كبرى . يجب أن ننظر أولاً فيما وقع من الدولة الإنجليزية وأن نحتج لجميع برلمانات العالم وترك الآن مسألة صرف المبلغ .

حضرة عمود بسبوني أفندي — فيما يتعلق ببلغ الترامه على حسب ما ذكره الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فإن المادة ١٣٦ من الدستور لا تنطبق على هذه الحالة لأنها عرامة والمادة تنص على « التحويص ». أما عن المادة ١٣٧ التي تشترط مواصفة البرلمان فقد يكون الاعتراض وجهاً إذا كان من اللبوس دعوة البرلمان ولكن الوقت الذي تعهد بمذكرة الحكومة البريطانية كان ضيقاً بحيث لا يمكن فيه دعوة البرلمان واجتماعه فهذا طرف طارىء لا يصح أن يهمل فلم يكن من اللبوس إلا استشارة مجلس النواب بمناسبة انعاده في ذلك الوقت ولا يصح أن هذه المسألة تشغلنا عن تلك المطالب الظالمة القاسية التي طليتها الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية فإنه لا يوجد شيء في الدنيا يشغلنا عن الاحتجاج على هذه الإهانات . نعم تألنا لهذا الحادث المشؤم حادث اغتيال المغفور له السيد باشا لكونه موظفاً مصرياً ، له مكانة كبيرة عند الإنجليز وعند المصريين أنفسهم وكان موته رنة حزن وأسف بلغت أقصى البلاد ، ولكن بجانب ذلك ترون حضراتكم أن القلمه التي لطمت بها الأمة المصرية لا يمكن أن تترك بدون احتجاج وأخالف زميل حضرة الشيخ حسن عبد القادر من جهة تطويل البرلمان ، بل يجب أن يبقى لأنه الميثاق التي تلتف حولها الأمة ، وهو الذي ينمي جميع الكتابات العلمية والصناعية والتجارية والزراعية ، وهو المحور الذي تدور عليه الوحدة الوطنية ، وهذا تنقوي ، وعدتذ يمكننا أن نقف في وجه تلك القوة المنظمة ونحصلها عند إلينا يد المصالحه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يظهر أن إخواني فهموا كلامي على غير ما أقصده ، فأنا لا أطلب المناقشة في صرف هذا المبلغ ، وإنما أقرر احتجاجي بأنه كان يجب أن يؤخذ رأيها فيه حفظاً لكرامة المجلس .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إني أرى أن يذكر في الاحتجاج طلب رد مبلغ خمسمائة ألف جنيه ، لأن هذا المبلغ لم يدفع إلا ليكون سبباً لخلل نهائي ، ومع ذلك فقد رأينا أن الحكومة الإنجليزية بعد أن قبضته احتلت مرافق البلاد وهي الجمارك . وما دام دولة سعد باشا كان غرضه إنهاء جميع المسائل ، وحكومة إنجلترا بالعكس توسعت في طلبها باحتلالها الجمارك ، مع أن ذلك لم يكن من بين ما طلبته ، فيحسن أن يدرج ذلك في الاحتجاج .

حضرة عبد الله سليمان أبانله بك — إني أذكر أنه لما عقد مجلس النواب بصفة رسمية وسمع لنا بحضور جلسته قال دولة سعد باشا : « إن دفع هذا المبلغ وإن كان شراً ولكننا نتفادي به شرراً أعظم ». ومن رأي عدم التعرض لهذه للشككة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أن صيغة الاحتجاج وافية .

دولة الرئيس (بالتأييد) — ألفت نظر حضرة عبد العزيز رضوان بك إلى أن الاحتجاج بخصوص مبلغ خمسمائة ألف جنيه لا يصح أن يوجه إلى الحكومة البريطانية ، وإنما للحكومة التي دفعته . وعلى ذلك فمن يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة العضو المحترم يفضل بالوقوف .

( لم يقف غير واحد ) .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح .

( في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) .

- (١) استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه « بيوت هوس » بلندره بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بضيوف من مجلس الوزراء بدون مناقصة ، وبدون وجود اعتماد لتلك في الميزانية ، وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .
- (٢) يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه المصاريف لإقامة الوزير المفوض ، ومكاتب المفوضية والتنصلية ، وإدارة البعثات إذا أمكن .
- (٣) ويدعوها لأن تفسح مشروع القانون المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمراقبة كل وزير يقدم على تكاليف الخزنة مبلغاً لعمل ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

## مجلس النواب

## ميزانية وزارة الخارجية

الرئيس — ننقل الآن إلى استئناف النظر في ميزانية وزارة الخارجية .

.....

.....

.....

.....

المقرر — ننقل الآن إلى القسم الرابع من مشروع الميزانية وهو :

« رابعا — اشترت الحكومة فصرأ بلندره مبلغ ثمنه وتمن إصلاحه وتأثيته ١٦٠ ألف جنيه مفصلة كما يأتي :

	جنيه	
٦٥٠٠٠	تمن المصارف .	
٥٠٠٠	للمسيرة ومصرفات أخرى	
	الترميمات والتعديلات والتجهيزات :	
	جنيه	
٤٠٠٠	قرار ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥	
١٦٠٠٠		
١٠٠٠٠	» ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦	
٢٥٠٠٠	» ٥ يونيو سنة ١٩٢٦	
٣٥٠٠٠	الأثاث	
١٦٠٠٠٠	» ٣١ مارس سنة ١٩٢٦	

وهو مبلغ باهظ جداً لا يسع اللجنة إلا أن تذكره مع الأسف وليس في استطاعتها الآن إلا أن تطلب تخصيص هذا المبلغ للترز لإقامة الوزير ومكاتب المفوضية والتنصلية وبمسن أن يخص جزء منه لموظفي إدارة بشة وزارة المعارف العمومية أيضاً . وترى اللجنة بهذه النسبة أن تمتع الحكومة عن شراء منازل للمفوضيات بعد الآن ، كذلك توجه اللجنة نظر وزير الخارجية إلى ارتفاع أجور أما كن للمفوضيات وأن يتنزه فرمة نهاية كل عقد للسعي في استئجار أما كن بأقل نفقة » .

عبد الرحمن عزام احدى — موضوع سؤالى هذا وقت ، فهلا يجيبني عنه دولة وزير الخارجية ؟  
دولة وزير الخارجية — هل هو سؤال أم استجواب ؟ إذا كان استجواباً فإني أتولى الكلام عنه بنفى ، وإذا كان سؤالاً فقد سبق أن طلبت أن يجيب عنه سعادة وكيل وزارة الخارجية .

الرئيس — هو سؤال ، وهذا نصه :

حضرة صاحب القولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أمرض على دولكم أتى أرسلت السؤال الآتى لقولة وزير الخارجية للإجابة عنه في أقرب فرصة .

هل صحيح أن النزل للسمى « بيوت هاوس » الذى سيكلف الحكومة فوق المائة والحسين ألف جنيه غناً وإصلاحاً وأثاثاً لا يصلح إلا لسكنى وزير مصر للقوض الشخصية ؟

وهل تصدت الحكومة شراءه لهذا الغرض ؟

وكم أغنى ضلأ من الاعتادات المروضة لمواقفة المجلس في هذا الخصوص ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

نحرراً في ٢٦ يولية سنة ١٩٢٦  
عبد الرحمن عزام  
نائب البياط

وكيل الخارجية — كانت وزارة الخارجية تدفع مبالغ باهظة بسبب سكن الوزراء المفوضين بالفنادق . فشكرت في أن تشتري منازل لتسكن مقررًا المفوضيات وسكنًا للوزراء المفوضين ، ولو في العواصم الكبرى ، فأوسع سعادة عزيز عزت باشا ، حال وجوده بالإجارة :

١ — بأن يبحث عن دار في لندره ، فورد تلترايف من سعادته في ؟ يولية سنة ١٩٢٥ يتضمن اقتراح شراء دار لسكانه وللغفوية بشارع جروزفوزر سكوير بلندره وأن يكون ذلك بطريق الحكر (Leasehold) لمدة ٧١ سنة كما هي المادة المثمة ببلاد الإنجليز . وهذه الدار كانت تسكنها مفوضية شيل . وقد أوردى سعادته أن المشتري سيقوم بدفع مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه نقداً و ٦٥٠٠ جنيهًا سنوياً لمدة ٧١ سنة نظير إيجار الحكر (Leasehold) .

٢ — أجيبت عن ذلك بتلتراف من الوزارة في ١٠ يولية سنة ١٩٢٥ بأن دولة رئيس مجلس الوزراء سيكون بلندره في ١٦ منه ويستق مع سعادته على أمر شراء الدار المذكورة .

٣ — بعد ذلك ورد تلتراف من دولة زيور باشا من إكس ليان بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى دولة يحي إبراهيم باشا الرئيس بالبابية مضمونه أنه حال وجوده بلندره كلف المستر هورنسي محافظ البنك الأهلى بالقاهرة بشراء دار للغفوية وأنه هو وعزيز عزت باشا عابا دارين ، أحدهما الفورد هاوس والثاني بيوت هوس وكلهما ملك لسوق وستمنستر .

وقد ورد لقولته من السيد هورنسي المكلف بالمقاومة في أحد هذين الدارين التلتراف الآتى ونصه :

« وستمنستر غير مستعد لقبول البيع بطريق التملك (Freehold) ، ولكن نيسوت السمسار المكلف بالمقاومة أخبره أنه إذا عرض على السوق مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لشراء حكر الفورد أو بيوت فاللوق قبيل ، ويضاف على هذا الثمن ١٥٠٠٠ جنيه تعريباً لباني بيوت و ٥٢٠٠٠ جنيه للبانى القائمة بالفورد و ٥٠٠٠ جنيه أتعاب علامة وحسرة وأن شراء بيوت هوس يستدعى مصاريف إضافية تبلغ بوجه التقريب نحو ٢٠٠٠٠ جنيه لجعله صالحاً للغفوية وأنه يرى أن شراء بيوت هوس أوفى من شراء الفورد هاوس وأنه يطلب موافقة تلترايفاً بما سيقر عليه الرأى ليتسنى له الدخول فى المفاوضات التى تؤدى إلى شراء إحدى الدارين الخ .

وقد أضاف دولته على ما تقدم أنه هو وعزيز عزت باشا بغضلان الفورد هاوس وأن ثمن هذا الأخير سيكون ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر و ٥٢٠٠٠ جنيه للبانى و ٥٠٠٠ جنيه للسمة أى نحو ١٠٧٠٠٠ جنيه ، وأما بيوت هوس فسيكلف ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر و ١٥٠٠٠ جنيه للبانى و ٢٠٠٠٠ جنيه لجله صالحاً للغفوية أى ٨٥٠٠٠ جنيه ، وكل ذلك بوجه التخرين .



وقد طلب دولته عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وأن يخطر تفرافاً بما يقرر ، لينتسب له الترخيص للستر نيسون بالتدريج في اللقطة ، وقد أبدى دولته أن قرار مجلس الوزراء يجب أن يصدر بالواقعة على فتح أكبر الاعتراف ، وهو ١٠٧٠٠٠ جنيه لينتسب شراء القورد هاوس في حالة قبول الدوق بيه ، وأما في حالة امتناعه فيمكن مساومته على بيوت هوس .

٤ — أرسل لولته الرد بإكس ليان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أن الحكومة على استعداد للشراء ، إلا أنها تود قبل صدور القرار الإفادة بالتفصيل الوافي عن الجهات الموجودة بها كل من البارن ، وعن حالة كل منها .

٥ — وبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ورد تفراف من السير هورنسي لدولة يحي إبراهيم باشا الرئيس بالنية بالنص الآتي : بناء على طلب دولة زيور باشا أوضح لولتكم البيانات الآتية :

قصر القورد كائن في حي بارك لين بن في سنة ١٨٩٥ ويشمل خمسة صالونات و ١٥ حجرة نوم وأربعة حمامات ويدروماً غداً وحديقة صغيرة ليس بها جراج والساحة المسمومة ١٩٢٥ متراً تقريباً .

وأما قصر بيوت فكتن بشارع ساوث أولي بالقرب من حي بارك لين ، وهو حي جميل ولكنه يبي منذ مائة سنة وبه سبعة صالونات وجو للرقص و ٢٣ حجرة نوم وحمام ويدروم لا بأس به ، والساحة المسمومة ٢٠٠ متراً منها ٩٣٠ متراً تشغلها الباني و ٣٧٠ متراً للإسطبلات و ١٠٠٠ متر للحديقة . مع العلم بأن الأمان التي أودعتها لدولة زيور باشا ليست نهائية وأنه يستحيل الحصول على تفويض وأن المبلغ المقرر لتعديلات بيوت هو تقريبي إلا أنه مع ذلك كاف ، وبطبيعة الحال هذا متوقف على نوع الأعمال التي ترى الحكومة المصرية ضرورة إجرائها ، وكل عطاء تقدمه يكون متوقفاً على نتيجة فحص آل الخبرة وصلاحيه الباني .

٦ — وبتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أرسل تفراف من دولة يحي إبراهيم باشا لدولة زيور باشا يخبره بأن مجلس الوزراء قرر شراء بيوت هوس بالنسبة لمركزه والساحة والاريا الأخرى الموجودة به وبشرط أن يسمر فحص الباني عن صلاحيتها ، وأما في الحالة السلبية يقرر المجلس شراء القورد وأن المجلس يصرح لدولته بالدخول في المفاوضات مع وفاته تفرافاً بنتيجة اللقطة والعناية لإعطاء قراره نهائياً في الموضوع .

٧ — بعد ذلك ورد خطاب من السير هورنسي لدولة زيور باشا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ يخبره بأنه هو والستر نيسون الكلف بالمفاوضة مع الدوق زار دار بيوت ، وأن رأيه لم يتغير من أن هذه الدار تصلح للقضية أكثر من القورد هوس .

وأنه فيما يخص الترميمات والتصلبات المطلوب عملها ، بما في ذلك بناء جناح للسكان ، يحسن انتظار نتيجة المفاوضات الجارية لحرفة ما إذا كان السوق يقبل البيع بتأناً .

٨ — فكان الرد تفرافاً في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بعمل العناية عن الباني وإنهاء المفاوضات قبل ترك لدولة يشكن الباشا من محاربة مجلس الوزراء لاستصدار قراره النهائي .

٩ — فورد لدولته تفراف من المستر باونل الوكيل عن محافظ البنك الأهلي بلندرة تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يحرم فيه أن للعناية الثانية دلت على أن شراء حكر ومباني بيوت هاوس يقدران خمسة وستين ألف جنيه ، يضاف لذلك ٥٠٠٠ جنيه سمرة و ٤٠٠٠ جنيه لتعديلات أخرى ضرورية .

ومبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه احتياطي يصرف لجل الدار صالحة للقضية ، فيكون مجموع المطالب ٩٠٠٠٠٠ جنيه بوجه التقريب .

١٠ — طلب دولة زيور باشا من دولة يحي إبراهيم باشا بتفراف بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يصادق مجلس الوزراء على شراء بيوت هوس ، وأن يكون الاعتدال ٩٠٠٠٠ جنيه .

١١ — وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء الصادرة على شراء دار بيوت وتقع اعتدالاً قدره ٩٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وفوض المجلس دولة زيور باشا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة .

١٢ — بلغ دولة زيور باشا هذا القرار للستر باونل وكيال البنك الأهلي بلندرة وفوض إليه أمر التوقيع بالنية عنه على القفدين الابتدائي النهائي ، وقد تم ذلك حيث أخطر دولة زيور باشا بخطاب بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من السير هورنسي محافظ البنك

الأهل بالقاهرة لإتمام الصفقة باعتبار ١٢٠٠ جنيه للبنان و ٥٠٠٠ جنيه للحكر . وقد أبدى السيد هورنسي أنه لكون القوانين الإنجليزية لا تسمح لثروة أجنبية بأن تملك عقاراً بإيجاراً قد صدر البيع باسم مدير البنك الأهلي ببلده على أن يترق هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن القرار ملك لها .

١٣ - وبعد أن تمت صفقة شراء بيوت هوس ونشرت خبرها الجرائد الإنجليزية وردت تلافيف لدولة زيور بشأن من سعادة عزيز عزت باشا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من مدينة لوزان بسويسرا حيث كان مقياً في ذلك الوقت ونصه :

« دهشت مما قرأته بالجرائد الإنجليزية عن عزم الحكومة المصرية لشراء بيوت هوس لمفوضية لندره وأرى أن أكرر ملاحظاتي التي كنت أبدتها لثوكتكم بشأن هذا النزاع وقت مقابلتها الأخيرة ببلده وهي أنه علاوة على موقع هذا القصر الغير الملائم وعمته الفاحش ثبانيه التعقيد لا تفي مطلقاً بالفرض المقصود » .

وقد حفظ هذا التفراف نظراً لوروده بعد أن تمت صفقة الشراء .

١٤ - وبناء على كتاب من دولة زيور بشأن إلى جناب محافظ البنك الأهلي بالقاهرة في تاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ انتدب جنابه مهندساً معيارياً لعمل تقرير واف عن الترميمات والتعديلات اللازمة لبيوت هوس ، ولكن قبل الابتداء في العمل كان قد تقرر زيارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لإيجاراً في صيف هذا العام فطلب من جناب محافظ البنك الأهلي عمل كشف آخر بالأثاثات اللازمة لتأثيث دار بيوت هوس وجعلها سالحة لضيافة حضرة صاحب الجلالة الملك .

وقدم الخبير تقريره الشامل لبيان التعديلات والتغييرات المقننى عملها بالدار ، فكان من ضمن التعديلات جعل المدخل العمومي بوسط الممر بدلا من تركه على حاليه وإزالة كثير من الأسقف الخشبية وإبدالها بكم من الحديد والحجران وإصلاح البدرم على الطريقة الفنية الحديثة لتع تسرب الرطوبة إليه وتغيير أبواب وشبابيك إلى آخر ما تضمنه تقريره من التعديلات والتغييرات التي قدرها بنحو ٢٩٠٠٠ جنيه وكسور .

١٥ - وقد رخص بإجراء التعديلات التي اشتمل عليها تقرير الخبير سالف الذكر وفتح مقابل ذلك اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . وقد عاق الإضراب العام الذي حصل ببلده مواصلة العمل ، الأمر الذي اضطر للقاوول إلى دفع أجور إضافية باهظة للعمال ليحملهم على الاستمرار في العمل في أوقات راحتهم ليسى له الانتهاء من الترميمات في الموعد المناسب .

١٦ - وقد تخرج من دولة زيور بشأن بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى جناب محافظ البنك الأهلي بالقاهرة بطلب عمل مقايضة ترميمية عن الأثاثات وخلافها اللازمة لفرش دار بيوت هوس بما في ذلك الجزء المخصص لإقامة جلالة الملك .

وقد قدر الخبير المبلغ اللازم لهذا الغرض بنحو ٣٥٠٠٠ جنيه في تقرير واف شامل لبيان الفروقات وخلافها صنفاً وصفاً وقد خص علات ورنج وجلو ( للفروشات ) من هذا المبلغ ٢١٥٠٠ جنيه وكسور .

وقد خص علات مابل وشركه ( للفروشات ) من هذا المبلغ ٩٢٠٠ جنيه وكسور .

وقد خص علات جوه سميت وسفر سميت ( للفضيات ) من هذا المبلغ ٥١٠٠ جنيه .

وقد خصص للمصروفات الغير المتوقعة من هذا الاعتماد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وقد وافق مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ على فتح هذا الاعتماد في ميزانية وزارة الخارجية ووضع المبلغ تحت تصرف محافظ البنك الأهلي للصرف منه كإعلان أعلاه .

فما تقدم يتضح أن دار بيوت هوس اشترت لتكون مقراً للمفوضية الملكية المصرية بمدينة لندره ومسكناً لوزيرها المفوض بالمدينة المذكورة .

غرى عبد النور بك - لم يذكر سعادة وكيل الخارجية مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه البقى قرر صرفه يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ أى قبل انعقاد مجلس النواب بخمسة أيام .

الرئيس - ترك النظر في هذه المسألة إلى غد .

(في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٦) .

## مجلس النواب

## السؤال الخاص ببيوت هاوس

وزير الخارجية — أرجو أن يسمع لسعادة وكيل وزارة الخارجية بإلقاء بعض بيانات مكمل لما ذكره بجملة الأمن بشأن شراء « بيوت هوس » .  
الرئيس — لينتقل سعادته بإلقاء هذه البيانات .

وكيل الخارجية — سبي على أن أدون في المذكرة التي تلوتها بالأمن على حضراتكم مبلغ ٢٥٠٠٠ ج . م صرفت على « بيوت هوس » زيادة مما صرف عليه أولاً ، وسبب صرف هذا أن دولة وزير الخارجية أحال إلى اللجنة المالية كتاباً بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ تلقاه من جناب السير هورنسي محافظ البنك الأهلي بالقاهرة مفاده أن الاعتادات الفتوحة لإجراء التعديلات والقرضات اللازمة لدار « بيوت هوس » غير كافية وأن هناك حاجة لاعتاد إضافي آخر قدره ٢٥٠٠٠ ج . م . وقد رأت اللجنة المالية رفع هذا الطلب إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه بفتح الاعتاد المذكور في ميزانية وزارة الخارجية .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته للسبعة في ٥ يونيه سنة ١٩٣٦ على فتح الاعتاد المطلوب وقدره ٢٥٠٠٠ ج . م في ميزانية وزارة الخارجية ، وقد أُنشئت وزارة المالية هذا القرار فوضعت المبلغ تحت تصرف جناب محافظ البنك الأهلي كطلبه .

وعلى هذا الاعتبار تكون الاعتادات التي قرر مجلس الوزراء فتحها لتعرض شراء دار « بيوت هاوس » وإعدادها لإقامة القوضية للسكنية الصرية بمدينة لندن هي الآتي بياناتها :

جنبه مصري

٩٠٠٠٠ اعتاد لشراء الدار .

١٠٠٠٠ » إضافي لشراء الدار .

٣٥٠٠٠ » لشراء الأثاث وخلافها .

٢٥٠٠٠ » إضافي للقرضات والتعديلات .

١٦٠٠٠٠ الجلة .

تنزيل :

جنبه مصري

١٢٠٠٠ قيمة ما دفع لشراء مباني بيوت هاوس .

٥٠٠٠٠ » » » حكر » »

٥٠٠٠ » » » نظير سمسة .

٢٠٠٠ » » » مصاريف إضافية لإتمام صفقة الشراء .

٢٥٠٠٠ » » » الأثاث .

١٠٤٠٠٠

٥٦٠٠٠ قيمة ما تبقى من جلة الاعتادات الفتوحة للقرضات والتعديلات وخلافها .

عبد الرحمن عزام اندى — تليت على حضراتكم بجملة الأمن إجابة دولة وزير الخارجية عن السؤال المقدم مني بخصوص شراء « بيوت هاوس » وقد كانت الإجابة ناقصة لأننا طلبنا معرفة مقدار ما صرف فعلاً على هذا المنزل وإلى الآن لم نحظ بجواب . ولكن لدينا مادة كافية للكلام في هذا الموضوع .

إن أول ما خطر لحضراتكم بالأمن هو الرغبة في معرفة السر الحقيقي الذي حدا بزيور باشا إلى الاهتمام كلياً بإتمام هذه الصفقة بناءً ما يمكن من السرعة على ما فيها من غبن بين . الواقع أن من يرف أخلاق زيور يدهش أشد الدهش لاهتمامه بأمر من الأمور الحيوية .

كان زيور باشا رئيساً لمجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٤ ولم يتمتع بإجازته في تلك السنة ، ثم قضى القدر بأن يتولى رئاسة هذه السلطة فتحمل أعباء ثقيلة في سنة ١٩٢٥ كان في أثناءها يدعى أنه قبل تولى الحكم « لإحاذ ما يمكن إخاذة » . لهذا كانت مهمته في غاية الشدقة ، فلما حل صيف سنة ١٩٢٥ كان لا شك متعباً ونهوك القوى فاسافر بالإجازة ، وقد كان حفاً وفيها لنفسه كل الوفاء فلم يشغل ولم يشغل نفسه بأمر يفيد الدولة ، ولكنه كان مجتهداً اجتهاداً كلياً بإتمام صفقة شراء « بيوت هاوس » .

قد يكون ذلك خارجاً عن الموضوع إلا أنني ذكرته لأنه يشر بئيه عما داخل حضراتكم من الريبة في هذه الصفقة .

سافر زيور باشا إلى لندرة لقضاء مهمة كلفه بها مجلس الوزراء كما يقول فأخذ يتفقد مع سعادة وزير مصر القنصل الألمانكي التي تصلح مقرأً للصفحة الملكية المصرية فمابين « الفورد هاوس » و « بيوت هاوس » وحلأ آخر كانت تشغل مفوضية « شيل » ، وقد حصل اتفاق بين زيور باشا ووزير مصر القنصل في لندرة على شراء « الفورد هاوس » لأن « بيوت هاوس » كما يتضح من تلتراف سعادة وزير مصر القنصل في لندرة لا يصلح مطلقاً لفرض التصود لأنه منزل قديم بى منذ مائة سنة فضلاً عن أن ثمنه باهظ للغاية .

برغم هذا الاتفاق خطر زيور باشا أمر لا أعلمه ؛ خطر له أن يشتري « بيوت هاوس » تخسرف في ذلك تصرفاً عجيباً وكان يلح على الحكومة المصرية بأن تسرع في إتمام الصفقة موها بإيها أن المبلغ الذي يكلفه شراء هذا المنزل ٩٠٠.٠٠٠ جنيه وهد يد لمناخعة سعادة عزيز عزت باشا في شراء « بيوت هاوس » مع أن العادة جرت بأن من يكلف باختيار منزل لسكني شخص آخر يسأل من سيسكن ذلك المنزل عما إذا كان يصلح لسكاه أو لا ؟ ولكن زيور باشا اشترى « بيوت هاوس » بدون مراجعة سعادة وزير مصر القنصل في لندرة ، مع أنه أخيره أولاً بأن المنزل المذكور لا يصلح لسكاه ولا مقرأً للصفحة .

جد زيور باشا — وليس من عادته الجدل — في إتمام هذه الصفقة التي قال إنها لا تكلف الحكومة إلا ٩٠٠.٠٠٠ جنيه منها ٦٥٠.٠٠٠ جنيه ثمن المنزل و ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مسخرة من جانب التشرى . وهذا منتهى الجب لأن قيمة المسخرة في هذه الصفقة تبلغ ٨ ٪ فضلاً عما يدهه البالغ من المسخرة وله لا يقل عما دفعته الحكومة المصرية .

على كل لميطه اخذى — تدخل أتاب الململة ضمن هذا المبلغ .

عبد الرحمن هرام افندى — لا أفهم منى لأتاب حمامة في مسألة كهذه لأنه ليست هناك قضية .

( أصوات : تحرر القند ) .

عبد الرحمن هرام افندى — أتى كونك ذلك المامى الذى يقبض آلافا من الجنيهات لتحرر عقد ( ضية ) . لا يمكن النقل لأن يصور دفع ١٠٠٠٠ جنيه تقريباً مسخرة وتحرر عقد لشراء منزل .

بعد ذلك ابتدأ الدور للربع الذى قبل فيه إن « بيوت هاوس » سيكلف الحكومة من إصلاحات وتحسينات مبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه وقد ظهر لحضراتكم من تقرير لجنة المالية أن هذا المبلغ أضيف إليه ١٠.٠٠٠ جنيه ثم ٢٥.٠٠٠ جنيه .

لم يكن تصرف زيور باشا في هذه للسألة فقط موضع العجب بل إن أعجب السبب هو في الطريقة التي كانت بها نفتح الاعتادات لشراء هذا المنزل . في هذه النقطة أرى أن المسئولية غير قاصرة على زيور باشا وحده بل تقع على زملائه جميعاً كما تقع على اللجنة المالية التي ما وجدت لا لفتح أمثال هذه التصرفات الشاذة ، ولكنها عوضاً عن أن تقوم بمهمتها تمتعت عنها وهربت من المسئولية ملقية إيها على عاتق مجلس الوزراء لما شرحت بما في هذه الصفقة من التصرفات المحيطة للشينة .

فتح اعتاد في شهر فبراير بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه وقيل وقتئذ إنه مكمل لما اتفق عليه الخبراء وقال به الهنديون من أنه لازم لإتمام وإصلاح المنزل المذكور ، إلا أن البلاد فوجئت بفتح اعتاد آخر في ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ أى بعد أن انتخبتم حضراتكم أعضاء مجلس النواب بأيلم قليلة وبعد أن قدم زيور باشا استقالته فضلاً .

هذا تصرف مثير للشبهة ، وإلا ما سبب اهتمام زيور باشا لهذه للسألة وإصراره على إتمام الصفقة من أول الأمر ؟ قد كان جلداً في نوهوا على غير عادته لدرجة جعلته يفتح اعتاداً بمبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه بعد استقالته وبعد استخافكم . قالوا — دفاعاً عن هذا التصرف الشاذ لليب — إن هذا الاعتاد فتح لأن جلالة الملك كان بنوى زيارة لندرة وكانت الضرورة تقضى بإيحاء هذا المبلغ لجل « بيوت هاوس » صلحاً لتزول جلالاته فيه .

كنا قبل هذا السبب عنراً لفتح هذا الاعتاد لو أن للزل أصبح تاماً ، ولكنه لا يصلح للسكن إلى الآن ونحن في النصف الثاني من شهر أغسطس . إذن فالسبب الذي يطولون به فتح هذا الاعتاد باطل .

لا أقصد مطلقاً أنها السادة أن أنهم زيور باشا بتهمة مينة ولخضراتك أن تكونوا ما أردتم من الآراء . في هذه الصفقة أمور غامضة تدعو للريبة ، وقد يكون منشؤها الإهمال وقد يكون أموراً أخرى غير أنى عرفت بطريق الصدفة أثناء انعقاد لجنة المالية بمبنى أمور قوت عندي هذه الشبهات وسأترك لبعض حضرات الزملاء من أعضاء اللجنة بيان تصرفات زيور باشا في المسألة التي نحن بسببها ، إلا أني أرى تحس في حاجة للإشارة إليها ، قد أخذ زيور باشا نفسه من خزانة الدولة مبلغ ٥٠٠ جنيه بلا وجه حتى وشد القانون . وهناك مسألة أخرى وهي أنت زيور باشا بصفته رئيساً لمجلس الوزراء كان يتناول ١٠٠٠ جنيه بدل تمثيل لأن المفروض أن رئيس الحكومة مكلف بالقامة بمبنى التولام والحفلات الرسمية إلا أن زيور باشا حصل بين نادى محمد على ووزارة الخارجية صلة مالية . ( أصوات : لا نفهم ما ترى إليه ) .

عبد الرحمن عزيم افندى — أردت تحليل بعض تصرفات زيور باشا للدلالة على أخلاقه وسوء تصرفاته المالية .

الرئيس — هل هناك دليل على هذه الوقائع ؟

عبد الرحمن عزيم افندى — الدليل موجود ، وإذا أراد المجلس فأتانا على استعداد لزيادة الإيضاح .

الرئيس — يجب أن يكون عندنا دليل على كل ما يقال .

المقرر — بحث هذه النقطة حضرة الدكتور حافظ عفيف بك وهو لم يتفصيلها ولديه المستندات الدالة على صحتها .

الرئيس — إذن يترك لحضرة الكلام على هذه النقطة .

عبد الرحمن عزيم افندى — أريد قبل الختام أن أقارن بين تصرف زيور باشا في شراء « بيوت هاوس » وبين تصرفه في شراء دار لحفظة الإسكندرية . قدر الجبراء نحن هذه الدار بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه فاشترها زيور باشا بمبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه وأرجو أن تعرفوا من إبداء التفصيل لأن سردها يستغرق وقتاً طويلاً وأرى لكى تقتنعوا بحضراتكم تمام الاقتناع ولكى تعرفوا زيور باشا نفسه أن تحققوا ما نعرضه عليكم فليقتنوا الله من السمين والصالح من الطالع وكنا لا نود أن يقف رئيس حكومة سامعة موقف الانهزام لأموال مالية . ( أصوات : لم لا يتم ؟ )

عبد الرحمن عزيم افندى — هذا أمر يؤسف عليه ، وأؤمل أن يثبت التحقيق أن زيور باشا في تصرفاته المالية لم يكن إلا زيور باشا المهمل في تصرفاته الأخرى . والتحقيق الذى ستفرونه سوف يدنا على حقيقة الأمر ، فلا يشاهد الأعضاء عن كيفية معرفتي لهذه الأمور .

الأستاذ وصفا واصف — وكيف تعرف رأى المجلس مقدماً ؟

عبد الرحمن عزيم افندى — المسألة في غاية الشناعة ، وأرى الأخذ بما أوصت به لجنة المالية حتى لا يحصل في المستقبل ما حدث في الماضي .

محمد صبرى أبو علم افندى — إذا كان حضرة زميلى عبد الرحمن عزيم افندى هاله اندفاع دولة زيور باشا جرياً وراء إنعام هذه الصفقة فقد هالني أيضاً أنه كان يسلم بسبباً عن السفارة وموظفيها لكيلا تكون لها رقابة ما في الأمر ، ولا أدري إذا كان دولة زيور باشا يسلم حكمة وجود هذه السفارة أم لا ؟

إن أول من أنار هذه المسألة هو سعادة وزير مصر القومس بلندوه عزيز عزت باشا إذ أرسل تلغرافاً للوزارة بمصر يمدى فيه رغبته بشراء قصر ظهر أن تكاليفه تبلغ ٧١٠٠٠ جنيه مقسطة على ٧١ سنة ، فلا أدري إذا كان دولة زيور باشا تكلف نفسه الذهب لتنفذ هذا القصر ومشاهدته ليس صلاحيته أو عدم صلاحيته ، لأن الذكرى التي تلاها سعادة وكيل الخارجية في هذه الجلسة ليس فيها ما يدل على أنه قام بزيارة هذا القصر أو أنه أبدى رأيه في أمر شرائه ، وكان حينما استقيا للبحث معرفة ذلك ، فهل هذا القصر الذى يقول عنه سعادة الوزير القومس إنه كان مقراً لسفارة شيلي وفى حى خيم فيه جميع السفارات المولية لا يصلح لأن يكون مقراً لسفارة

مصر ؟ هذه نقطة مفقودة تريد أن نلها كما أنه يجب أن توضح لنا الوزارة ما الحكمة في تكليف سبسة ووسطاء ومحررين لكتابة الشد في الوقت الذي يوجد فيه بالسفارة المصرية غير الوزير المفوض مستشار قضائي وسكرتير أول ومحرر ، فإذا كانت السفارة والحالة هذه لا تستطيع أن تشتري لنفسها مسكناً ، فما الذي تؤمن على عمله في نظر زيور باشا من الملامات المالية ؟ ولماذا لم يترك لها القيام بهذا العمل ؟

هناك نقطة ثالثة وهي الخاصة بطلب الاعتادات : إنني سمعت من سعادة وكيل الخارجية أن طلب مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ ألف جنيه أرسل لوزارة المالية بواسطة محافظ البنك الأهلي ، فللسألة إذن يا حضرات الأعضاء غريبة جداً لأنني لا أدري ما صلة هذا المحافظ بهذه المسألة .

وكيل وزارة الخارجية — إن المبلغ طلبه محافظ البنك الأهلي من وزير الخارجية والوزير هو الذي أحال الطلب على وزارة المالية ففتحت به اعتماداً وجعلته تحت تصرف البنك الأهلي .

محمد صبري أبو علم افندي — الذي أفهمه أن كل طلب اعتماد مالي يقدم للجنة المالية بواسطة الوزير المختص واللجنة المالية عندما توافق عليه ترسله إلى مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فهل اتخذت هذه الإجراءات في مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه ؟ وهل قدّم في شأنه طلب أولاً ؟ لأن مذكرة سعادة وكيل الخارجية خالية من هذه النقط .

الرئيس — هل تريد جواباً من وزارة الخارجية عن هذا ؟

محمد صبري أبو علم افندي — نعم .

وزير الخارجية — حقيقة إن هذا الاعتماد لم يتخذ في شأنه تلك الإجراءات القانونية ، بل أرسل زيور باشا بصمته وزيراً للخارجية خطاب مدير البنك الأهلي لوزارة المالية .

الرئيس — إذن لم يسلك زيور باشا الطريق القانوني .

محمد صبري أبو علم افندي — تبين لنا الآن أن زيور باشا هو الذي تصرف في هذه المسألة بمفرده ولم يسلك الطريق القانوني بأخذ رأي اللجنة المالية في هذا الاعتماد ، كما أن أفراد هذا الأمر قد بدلتا على أنه لم يأخذ رأي زملائه الوزراء ، وعلى ذلك كانت النتيجة أن ضاعت الرقابة اللازمة ووقع منه هذا التصرف الخالف للقانون المالي ، مما يدعو لأن أطلب إجراء تحقيق دقيق لمعرفة مدى هذه المخالفة ، ومعرفة ما انتهت إليه هذه الاعتادات ، وهل أخذت في وجوبها أو لا ؟

هناك مسألة أخرى . يقولون إن هذه النفقات اقتضاها عزم مولانا جلالة الملك على السفر إلى لندره . فنقول هل اتخذ في أمر هذه الاعتادات قرار من مجلس الوزراء ؟ إنني إلى وزارة الخارجية أن توضح لنا هل لديها خطة مرسومة في هذا السدد حتى يمكن للأمة أن تحصل عبء هذه النفقات ، أم هناك احتمال للسفر قد يجوز أن يتحقق أو لا يتحقق ؟ فإذا لم يكن لدى وزارة الخارجية خطة مرسومة في هذا الشأن كانت هذه النفقات من دنائير ودرام أنفقت في سبيل خيال ملك من من أغرقها عقولهم ، فلم يستطيعوا تبين وضع الأمة من وراء إغاثتها .

أريد أن أعرف هل هناك أساس ثابت يسمح أن نبني عليه حكماً أو لا ؟

وزير الخارجية — لا أعلم لي بهذه المسألة ، بل عليها عند زيور باشا نفسه .

محمد صبري أبو علم افندي — كنت أفن أوت هناك خطة مرسومة لسفر مولانا جلالة الملك إلى لندره تدعو زيور باشا لأن يتصرف مثل هذه التصرفات في مبالغ باهظة ، ولكن بعد إجابة دولة وزير الخارجية اتخذت المسألة في نظري شكلاً أخطر مما كانت عليه ، لأن زيور باشا يكون قد جرى وراء فكرة خيالية قلّت بنفسه ، أو أوحى إليه بها ، فكلف الدولة نفقات تتأثرون حضراتكم من فسادتها — لذلك أوافق حضرة زميلي عبد الرحمن عزام افندي على اتهامه ، وأطلب من المجلس قبل أن يصدر بصد هذا الأمر قراراً أن يوافق أولاً على إجراء تحقيق .

وقبل أن تبدوا رأياً في اقتراحى هذا أوجه سؤالاً لصاحب الدولة وزير الخارجية وهو: إننا لسنا بأنه ليس هناك خطة مرسومة لسفر مولانا جلالة الملك إلى لندره ، وأن سفيرنا المفوض أعلن أنه يريد السكنى في هذا القصر هو ومفوضيته ، وأعلن أيضاً أن كل ما تم فيه

من التزميات لم يجعله صالحاً لكنه المجلس فقط ، فهل هذا يتفق مع النتيجة التي ترى إليها للذكرة التي تلاها سعادة وكيل وزارة الخارجية وفهمنا أنها أن قصر « بيوت هارس » اشترى ليكون مقراً للفوضية ومسكناً للفوض ؟ أظن أنه لا يمكن القائل أن يقول إن هذا القصر يصلح لإقامة الفوضية بعد ذلك . وما التي تتوى وزارة الخارجية عمله لجعله صالحاً لإقامة سفارتها فيه ؟

هذا ما يجب علينا بحثه البلية واتخاذ قرار حكم فيه .

وزير الخارجية — إن الوزارة ستقوم بكل ما يجب عمله لكي يصبح هذا القصر صالحاً لإقامة الفوضية وأعلامها .

الرئيس — أمتفقون غفقات أخرى ؟

وزير الخارجية — لا ، لا أظن ذلك .

محمد صبري أبو علم أفندي — بعد هذه المناقشة التي دارت أرى أن السألة التي يصعب طرحها على المجلس هي النظر في التصرفات التي صدرت من زيور باشا في هذه الصفقة ومخالفتها لقوانين البلاد .

عبد الرحمن عزام أفندي — هل حقيقة أن مستشار سفارة لندره طلب تعديد عقد إيجار المنزل التقيم فيه لمدة خمس سنوات ، وهل وافقه الوزير الفوض على تعديده ؟

وزير الخارجية — تلتقت وزارة الخارجية من الموظف المذكور استنهماً عما إذا كان القصر سيخصص لأقلام السفارة ، فرخصت له الوزارة في مايو سنة ١٩٢٦ بتجديد عقد إيجار المنزل التقيم فيه لمدة سنة واحدة لاعتمادها أن القصر المذكور سيكون معداً لذلك في أثناء هذه السنة .

عبد الرحمن عزام أفندي — حددت عقد الإيجار في مايو سنة ١٩٢٦ ؛ وفي ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ فتح اعتماد بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه للإصرار في إيجاز تلك التزميات .

عبد علي باشا — جاء في بيان سعادة وكيل وزارة الخارجية أن عقد الشراء لم يجر بسم الحكومة وإنما حرر باسم محافظ البنك الأهلي بالقاهرة ، فهل كان تحريره باسم محافظ البنك بصفته الشخصية أو باعتبار أنه المحافظ ؟

وكيل وزارة الخارجية — أيسمح حضرة الضو المحترم بإعادة سؤاله ؟

عبد علي باشا — هل حصل هذا البيع باسم محافظ البنك بصفته الرسمية ، أي بعد صدور تعويض له من مجلس إدارة البنك الأهلي أو بصفته الشخصية ؟

وزير الخارجية — هذا عمل داخلي يتعلق بالبنك الأهلي نفسه .

( ثم أخذ سعادة وكيل وزارة الخارجية في مراجعة عقد الشراء لتثبت من هذه النقطة ) .

الرئيس — إلى أن يتم سعادة وكيل الخارجية بحثه أرى من المستحسن عدم إضاعة الوقت ، وأنت نسهر في سماع من يريد الكلام . والكلمة الآن للأستاذ عبد السلام فهمي بك .

عبد السلام فهمي بك — يا حضرات الزملاء ، أريد أن أنظر إلى السألة المطروحة الآن من وجهة أخرى غير التي نظر إليها حضرات الخطباء السابقين .

في كل يوم وفي هذا المكان نث أنات متواليات وترسل زفريات متصدمات على تصرفات سيئة قام بها رجال الحكومة السابقة . وإذا ما أردنا أن نصل إلى نتيجة خرجنا بدون نتيجة .

من أجل هذا أريد أن أسير معكم في طريق تجعل كل من يتولى الأمر فينا يشعر بأن الأمة بقطعة « ساحرة » لا تغرط في حق من حقوقها لكن من كان . أريد أن يفهم كل من يتولى الأمر فينا أن هذه الأمة السكينة إن غلبت على أمرها يوماً ما بحكم القوة ، فإن الحق ينصر لها ، وإن أبانها حرصون على حقوقها ويدافعون عنها إلى آخر قطرة من دمها .

من أجل هذا أريد أن أبحث من الوجهة القانونية في هذه التصرفات السيئة التي اقتصم لها بالأمس بعض حضرات الأعضاء ابتسامة الدوبوح .

تعلون حضراتكم أن الوزارة السابقة بعد أوت عطلت المجلس مدة شهر في أول حياته البرلمانية أخذت تلعب بحقوق البلاد فما استطاعت سراً في هذا ونحن نواب الأمة ، بل قننا جميعاً قومة رجل واحد وتعددت اجتماعاتنا وكثرت قراراتنا وأرسلنا للوزارة المذكورة إنذارات متتعة لئلا نلجأ إلى البلاد لا تنقيد بتصرفاتها الماسة بحقوقها .

فعل كنا في ذلك الحين — ونحن على يقين من أننا سنلتقي حتماً يوماً بجمل المجلس وهنابل عبناً جديداً بالستور — هل كنا جادين أم هازلين ؟ إذا كنا جادين فما بالنا نتعامل أمام تصرفات ثبت من جهة أنها باطلة من الوجهة الدستورية ، وبمت من الجهة الأخرى أن نواب الأمة قد أخذوا الوزارة بأن الأمة غير مقيسة بتصرفاتها ؟ مبالغ تلوانها ، وتصرفات صحتها بالأمس فكلدت قلوبنا تطير من جنوننا ، وكادت أرواحنا تزهق منها . فإذا نعمل إزاء ذلك ؟

علينا أن ننظر في هذه التصرفات لنتبين إن كانت صحيحة أم لا ؟ فإذا كانت غير صحيحة وقدرنا التبعة على من قام بها ، وجب النظر في السبل المولى الذى يجب علينا أن نسلكه ؟

هذا هو مدار بحثي اللبية ، وهذه هي الوجهة التى جعلتها موضع نظرى لافتاً أنظار حضراتكم إليها .

عطلت الوزارة البرلمان وسارت في طريق البت بحقوق الأمة وبدستورها فأندرتها متكررة فلم تزعو ولم ترجع عن خطتها واستمرت في عبثها . فهل يليق بنا أن نرى كل ليلة من تصرفاتها مأثماً كف يلزائه ملئين الأسف على ما حصل متخذين الحيلة التى رجتها لجنة المالية ؟ أظن — يا حضرات الأعضاء — أن هذا غير لائق بنا بل يجب علينا وضع حد لثل هذه التصرفات السيئة الضارة بمصالح البلاد .

حصلنا على الدستور كما تصون حضراتكم في أبريل سنة ١٩٢٣ وصار واجب الاحترام ، فكل وزير لا يعبأ بنصومه محرم في نظر الأمة ويحرم في صفحات التاريخ ويجب أن يحاكم . ولكن ما هي الطريقة التى يحاكم بها ؟

إنى عندما تصفحت نصوص الدستور وجدت أن المادة ١٤٢ تقول : « إذا لم يصدر القانون بالبرازية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالبرازية القديمة حتى يصدر القانون بالبرازية الجديدة .

» ومع ذلك إذا أقر المجلس بفسى أبواب البرازية أمكن العمل بها مؤقتاً » .

ألفت نظر حضراتكم إلى أننا لو سلمنا بأن حل المجلس كان قانونياً لوجب على وزارة زيور باشا أن تحترم البرازية التى أقرها البرلمان وأن تصمد بها حتى يضع البرلمان الجديد ميزانية غيرها .

ثم أحييل حضراتكم على مادة أخرى فى الدستور هي المادة ١٤٣ التى تقول :

« كل مصروف غير وارد بالبرازية أو زائد على التصديرات الواردة بها ، يجب أن يأذن به البرلمان ويجب استثناءه كذلك كلاً أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب البرازية » .

من اللبس به أن الاعتداء الخاسى بصر « يوت هاوس » لم يكن ولداً بمرزانية سنة ١٩٢٤ التى صدق عليها البرلمان الأول وأن إجراءات هذه الصفة هي إحرامات خاصة دلنا على اعتداء الوزارة السابقة على نصوص الدستور في مادته ١٤٢ و ١٤٣ وإخلالها به ، لأنه كان من الواجب عليها أن تحترم البرازية التى أقرها البرلمان والتى لو احترمت الدستور باحترامها لما فرطت في تلك المبالغ الجسيمة التى نتجى من نتائج مجهودات الفلاح المصرى بل ومن قوته الضرورى قصورها تلك الوزارة في وجوه غير مشروعة بل أقول تخلفها لأن الإجراءات التى قامت بها لا تم عن إسراف فقط بل تم عن اختلاس . ففنا جريمة لا يجيبها عن عين الناظر إلا ستر شفاف إذا قننا بعمل تحقيق بسيط كشفها لبيان . من أجل هذا أبحث في مركز الوزارة التى قامت بإتقاد هذه الصفة ، أكانت تعمل بصفتها وكالة عن الأمة أم كانت فضولية في تصرفاتها ؟ إنى أبحث هذه المسألة من وجهتها المالية وللدنية أولاً .

ما كانت الوزارة السابقة بوكيلة عن الأمة ، بل الولاء الحقيقيون هم أمثال أصحاب الدولة والمالى الوزراء الجالسون بينكم اليوم وهم الذين يقال عنهم بحق إنهم وكلاء الأمة . أما أمثال زيور باشا وزملائه فليسوا بوكلاء عن الأمة بل هم فضوليون ولا تربطهم بالأمة أية رابطة . ومن المفهوم أن عمل الفضولى لا يرتبط به الأصل مطلقاً ، فأتت نواب الأمة الذين كثيراً ما أرسلتم زفرات لم ترسلوها من قلوبكم شخصياً غصب وإعنا عبرتم بها عما تحقق به قلوب الأمة التى أجلسكم بحق على هذه الأرائك . ولحضراتكم أن تقولوا بأنكم لا تهليون



هذه الصفقة ، بل لكم أن تقولوا إن كانت وزارة زيور باشا وكيلة عن الأمة فقد تمتد حدود التوكيل ، والقانون للذي يحمل الوكيل مسئولاً عن كل تصرف يقع منه وبذلك تكون هذه الوزارة مسئولة من الوجهة المالية عن تصرفها طبقاً للقانون المدني ، وإن قلتم إنها غير وكيلة عن الأمة فتكون مسئوليتها أشد وأخطر طبقاً لنصوص هذا القانون أيضاً ، وإن قلتم بأنها ضولية فأعلنوا أن الأمة غير مؤهلة بتنفيذ كل ما أمرته من أمور .

الرئيس — ماذا تضع الآن في الأمر الواقع ؟

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — أما وقد دفع اللحن وأبرم الأمر فأرحو أن تلاحظوا حضراتكم أنه إذا قيل لنا في كل صفقة أتم أمام أمر واقع فلا رجا فنيا ولا محل لمناقشتها ، ويمكن لكل حكومة أن تحمل المجلس لتبرم ما يريد إبرامه من صفقات مالية وغيرها في غيابها وتضع الأمة أمام الأمر الواقع وبذلك تخيدها بقيود لا قبل لها بحلها .

إنني أعرض على حضراتكم رأياً هو أن تتحلل من هذه الصفقة بدم الواقعة عليها ، وإذا لم يمكن حل الأهل يوافق المجلس على تعيين خبراء يقومون بتقدير قيمة هذا القصر الحقيقية لتحكم من معرفة التبعة التي يؤخذ بها زيور باشا وزملاؤه لأنهم جميعاً أعضاء مجلس الوزراء الذي أصدر قراره بفتح الاتحاد اللازم لها في يونيو سنة ١٩٢٦ .

وإذا اعترض معترض وقال من أين تسترد المال وزيور باشا مشهور بيننا بالتبذير ، ولقد أشيع أنه رهن أو باع صف معاشه قبل أن يتخذ الوزارة ، فأقول رداً على هذا المعترض إن أمانتنا وبراء متصانين معه في السئولية ، لأن السألة التي نحن صدها الآن إن لم تعتبر جناة أو جناة فهي على الأقل شبه جناة ، بذلك يكون الركنيون لها مسئولين بالتصانين أمام القانون المدني .

الرئيس — للسئولية إما أن تكون مدنية أو جنائية أو سياسية .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — إنني أرى الوزراء السابقين مسئولين من الوجهة المدنية ، أما السئولية الجنائية فلا يمكن الفصل فيها إلا بعد تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تبحث في كيفية إنفاذ الصفقة والإجراءات التي اتخذت فيها ، فإن ثبت أن هناك اختلافاً فالمسئولية الجنائية تقع على زيور باشا على الأقل لأن الوكيل مسئول جنائياً إذا بدد أموال موكله .

الرئيس — وما هي الجريمة ؟

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — الجريمة هي تبديد الأموال ، لأنه إذا اتضح أنه دفع جزءاً من الأموال التي أوكلت عليها ولم يدفع الباقي فكأنه غش موكله واغتصب على حاسبه ، لهذا أطلب تشكيل لجنة للتحقيق ولا أظن أن اقتراح هذا يختلف كثيراً أو قليلاً عن اقتراح حضري موجهي السؤال لأن القرض هو بحث السألة من جميع نواحيها ولن وجدت مسئولية جنائية وجبت عاكمة للشوول حتى يكون في ذلك عبرة لمن تحدته نفسه بالاعتداء على الدستور وإن لم يضع أن هناك مسئولية جنائية فيمكن اتباع الطريق للذي .

وزير الخارجية — الأستاذ فكري أمانه قد قرأ العقود ويمكنه أن يجيب عن الأسئلة الخاصة به لأنه يعرف الإنجليزية وسعادة وكيل الوزارة لا يحسن الإنلام بها خصوصاً لأن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي معرفة الاصطلاحات الفنية التي وردت في العقود .

الرئيس — هل معنى ذلك أن أحد الأعضاء يجب عن الوزارة ؟ أعلن أن من الأقوى أن تتدب الوزارة أحد موظفيها الذين تعلم الإنلام باللغة الإنجليزية للإجابة على الأسئلة للوجهة للوزارة .

وزير الخارجية — إذا وافق المجلس على تأجيل الإجابة عن هذه الأسئلة تحول الوزارة القعود على قسم التضالاً لبحثنا من الوجهة القانونية .

الرئيس — الذي يهمننا الآن معرفة ما إذا كانت الصفقة تمت باسم عاظم البنك الأهلي بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن ذلك البنك .

وكيل وزارة الخارجية — تمت الصفقة باسم عاظم البنك الأهلي بصفته نائباً عن البنك الأهلي بمصر .

محمد علي باشا — هل سمادتك متأكد من أن البنك الأهلي هو المشتري ؟

وكيل وزارة الخارجية — نعم .

رئيس الوزراء — أرى أن تعطى الحكومة مهلة للإجابة عن هذه الأسئلة ، لأن العقود محرة باللغة الإنجليزية ، وسادة وكيل الخارجية غير ملم باللغة الإنجليزية فلم الإلام ولا يمكن للحكومة أن تتحمل مسؤولية هذه الإجابة .

وزير الخارجية — نغنى أن نعطى في الإجابة لأن سادة وكيل الخارجية لا يجيد اللغة الإنجليزية كما ينبغي ، وأرى أن يتولى الإجابة الأستاذ فكري أبظة لأنه أدرى بتلك اللغة .

الرئيس — هذه الأسئلة موجهة لوزارة الخارجية من زمن بعيد ، وكان لدى الوزارة وقت كاف لجها وإعداد الإجابة عنها حتى إذا ما عرض أثناء المناقشة أسئلة تكميلية بسيطة كان في استطاعة الوزارة الإجابة عنها ، فإذا يطلب الآن التأجيل ؟

وزير الخارجية — أحب أن أوضح للسادة . حقيقة أن هذه الأسئلة وردت لنا من زمن بعيد ونحن في الواقع مستعدون للإجابة ولكن هذه التصريحات التي أثيرت الآن لم تكن بما تضمنته الأسئلة للوجهة إلينا ونحشى إذا أبدى سادة الوكيل الآن بياناً أن يقع فيه خطأ فتكون قد تسببتنا في أن يتخذ المجلس قراراً على غير أساس صحيح . وإذا كانت هناك أسئلة لا تستدعي بحثاً خاصاً فنحن مع ذلك مستعدون للإجابة عنها في الحال .

جد على باشا — إن السؤال الذى ألقته سائى عليه أسئلة أخرى ، وأنا أترك للمجلس الفصل فيما إذا كان يحسن تأجيل الإجابة حتى تكون الوزارة مطمئنة إلى إجابتها والمجلس مطمئناً إلى قراره .

الرئيس — يمكنك أن تدلى بأستلثك الآن ، فافرس أولاً أن البيع حصل للبنك ثم إن على هذا الفرض كلامك .

جد على باشا — لنفرض أن البيع صدر للبنك ، فهل ترى وزارة الخارجية ساء على ما أجاب به وكيلها الأسمى من أن القوانين الإنجليزية لا تسمح لدولة أجنبية بتملك عقار بإيجارها ، هل ترى وزارة الخارجية بناء على ذلك أن الورقة الصادرة من البنك الأهل أو من وكيله شخصياً للحكومة المصرية بالاعتراف بملكيتها للعقار المبيع باطلة بطلاناً حوهرياً لتعلقه بالنظام الإنجليزي ؟

وزير الخارجية — أرى من الصعب الإجابة عن هذا السؤال لأنه يرمى إلى معرفة رأينا في مسألة قضائية لا يمكن الفصل فيها إلا بعد الرجوع إلى القوانين الأجنبية .

جد على باشا — السؤال الثالث : هلا ترى وزارة الخارجية أن التفويض الملقى من مجلس الوزراء أو من دولة زيور باشا شخصياً لمحافظة البنك الأهل بأن يضى القيد بالثابة عنه كان معناه أن يوقع على هذا القيد باعتبار أن المشتري هو الحكومة المصرية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهلا ترى وزارة الخارجية أنه إذا وقع محافظ البنك على القيد باسمه الخاص فقد خرج عن حدود التفويض الملقى له ؟

وزير الخارجية — الجواب عن هذا السؤال يكواب عن السؤال السابق لأنها مسألة قضائية .

جد على باشا — السؤال الرابع : هل إذا اعتدى الآن على حزم من المنزل للمشتري يمكن قبول دعوى باسم الحكومة المصرية أمام المحاكم الإنجليزية أم لا يمكن قبول مثل هذه الدعوى باعتبار أنها مخالفة للنظام العام الإنجليزي ؟

وزير الخارجية — الإجابة عن هذا السؤال كالإجابة عن السؤال الذى قبله .

جد على باشا — السؤال الخامس : في حالة ما إذا ظهر لوزارة الخارجية أن هذا البيع صدر باسم محافظ البنك شخصياً وأنت الاعتراف الصادر منه بملكية الحكومة المصرية للعقار للمشتري لا قيمة له أمام المحاكم الإنجليزية ، هل إذا استدان هذا الشخص يمكن نزع ملكية هذا العقار باعتباره ملكاً له أو لا ؟ وهل إذا تيرت أخلاقه أو مات يصح لورثته الحق في يمه بحيث لا يمكن للحكومة المصرية أن تظهر صفتها مدعية أمام المحاكم الإنجليزية لأن امتلاكها لعقار في إنجلترا مخالف للنظام الإنجليزي العام ؟

يوسف أحمد الجندي أهدى — لى أسئلة تكميلية في هذا الموضوع وهى : أولاً ، هل كانت وزارة الخارجية تعلم قبل توقيع عقد البيع أن القوانين الإنجليزية لا تسمح بتملك دولة أجنبية عقاراً بإيجارها ؟ ثانياً ، إذا كانت وزارة الخارجية تعلم ذلك فهل استشارت قسم قضائياً فيما إذا كان من الجائز واللائق للحكومة المصرية مع وجود هذا الخطر أن تقعد هذا البيع باسم شخص آخر ؟ ثالثاً ، إذا كانت الحكومة المصرية ...

وزير الخارجية — أجب أن أجب عن هذه الأسئلة أولاً بأول . جوابي عن السؤال الأول أنه ليس في مستندات الوزارة شيء يدل على أنها استشارت قسم قضائها في ذلك .

يوسف أحمد الجندى اندى — الذى دعانى إلى توجيه هذا السؤال أن المسألة كانت مهمة في إجابة سعادة وكيل الخارجية حيث قيل فيها : « وقد أبدى السيد برترام هورنسي أنه لكون القوانين الإنجليزية لا تسمح لقوة أجنبية بأن تمتلك عقاراً بإيجاراً قد صدر البيع باسم مدير البنك الأهل بغيره ، على أن يترف هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن القار مالك لها » . فسؤالى الآن هو هل حصل هذا التصرف من محافظ البنك بدون أن يخبر الحكومة المصرية بما يتبع مع وجود هذا الخطر ؟

وزير الخارجية — صدر له الإذن بتوقيع القيد .

يوسف أحمد الجندى اندى — لا يوجد في مذكرة وزارة الخارجية ما يدل على حصول الإذن ، وهذا ما أريد أن أعرفه .

الرئيس — حضرة الضو يريد أن يعرف هل أذن بإتمام الصفقة باسم محافظ البنك الأهل .

وكيل الخارجية — لقد قدمت أن الأوامر كانت تصدر مباشرة من الدين تولوا هذه المسألة ، أعني أن وزارة الخارجية لا تلم إلماً تماماً بتفاصيلها ، والبيانات التى لدينا لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال بالسلب أو بالإيجاب .

يوسف أحمد الجندى اندى — هذه مسألة مهمة جداً ، وأرى أن هذا التصرف محيب ، ولّى الآن سؤال آخر وهو : هل ورقة التنازل موجودة ؟

وزير الخارجية — نعم موجودة ومحرومة بالإنجليزية .

وكيل الخارجية — إنها عقد عمل في المحكمة المختلطة .

وليم مكرم عيد اندى — هل الحكومة المصرية حق عيني على هذا القار أو ليس لها إلا حق شخصي ؟

وزير الخارجية — يصعب على الإجابة عن هذا السؤال ، فإن هذه المسألة قضائية لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد استشارة قسم القضاء .

الرئيس — تريد أن تعرف هل ملكنا عيناً أو ليس لنا إلا حق شخصي ؟

وزير الخارجية — أمهلوني حتى أبحث هذه المسألة ثم أعرضها على المجلس .

محمود صبرى اندى — أرى شخصياً أن زيور باشا ومحافظ البنك الأهل مسئولان كليهما أمام الحكومة المصرية .

( ضجة ) .

هل يمكن لدولة رئيس الوزراء أو دولة وزير الخارجية أن يقدم لنا صورة قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥

المتضمن التفويض لزيور باشا بإتمام هذه الصفقة ؟ لأنه بينما الوقوف على صيغة هذا القرار لنفهم مدى تصرف زيور باشا ، وهل كان له الحق في توكيل سواه ؟

وزير الخارجية — يمكن أن أتولى على سامع حضراتكم صورة هذا القرار وهى : « وافق مجلس الوزراء بجلسته ٦ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ على فتح الاعتاد المين بهذه المذكرة لشراء الدار المنروفة باسم بيوت هادس ، وفوس حضرة صاحب المولة زيور باشا الموجود الآن ياريس في اتحاد الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة » . وقد أبلغت وزارة الخارجية نص هذا القرار .

محمود صبرى اندى — هل لدولة زيور باشا الحق في أن يوكل شخصاً آخر بإتمام هذه الصفقة ؟

( ضجة ) .

الرئيس — ما دام لا يوجد تفويض من الموكل للوكيل بأن يوكل غيره ، فلا حجة لهذا السؤال . وأظن أن هذه المسألة ظاهرة

لا تحتاج لسؤال .

نفرى عبد الثور بك — هل تفضل وزارة الخارجية أن دولة زيور باشا عضو في مجلس إدارة البنك الأهل وكان يتقاضى نظير

عضوته مرتباً ضخماً ؟

وزير الخارجية — الذى أعرفه أن دولته استقال من عضوية مجلس إدارة البنك الأهل حين توليه رئاسة الحكومة .

غرفى عبد الثور بك - أليس هو الآن مرشحاً لأن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلى ؟  
( خيبة ) .

عبد الحميد عبد الحفى افندى - هل جميع الاعيادات التى فحنت مناسبة شراء هذا القصر صرفت فلأ ؟  
القرر - اطلمت على المستندات الخاصة بهذه المسألة فلم أجد ما يدل تماماً على أن مبلغ ال ٢٥٠٠٠ جنيه المطلوب من وزارة المالية  
والذى صدر به ايجاد فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ قد صرف فلأ ويجوز أنه فى حكم التصرف ولكن مستندات الصرف غير موجودة كما  
يجوز أنه لم يصرف .

الرئيس - أعلن أن وزارة المالية هى التى تهيئنا عن هذا السؤال .  
وكيل المالية - وزارة المالية لا تعلم عن أمثال هذه المسألة شيئاً إلا عن طريق وزارة الخارجية ، وكل ما نعرفه أن المبلغ جعل  
تحت تصرف محافظ البنك الأهلى بناء على قرار مجلس الوزراء ، أما إن كان الصرف حصل فلأ فهذا ما لا نعرفه لأن الأموال كلها تحت  
يد البنك .

عبد الحميد عبد الحفى افندى - ألم تكتب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية بأن هناك مبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه باقية من ال ١٦٠٠٠٠  
جنيه وتطلب ترحيلها إلى السنة القادمة ؟  
القرر - هذا أمر يتعلق بالاعيادات وسيجيء الكلام عليه فيما بعد .

عبد السلام عد الفزار بك - أذكر بإحضرات الإخوان أننا عندما فحنا ميزانية وزارة للمصارف العمومية قررنا تأليف لجنة  
تبحث وتحقق فى إذا كانت تصرفات على ماهر باشا وزير المصارف العمومية وقتئذ فى تغيير خطط ومناهج التعليم على حق . على أنه يجب أن  
يلاحظ أن تصرفاته هذه مهما كانت سيئة محتلة فقد تكون ناجمة عن حسن نية كما قد تكون وليدة عقيدة ظن صاحبها أنها توصل إلى  
إصلاح شأن التعليم . ولكن بإحضرات الأعضاء أماناً الآت مسألة واضحة تظهر للأعنى تمام الظهور أنها مسألة مالية وقد كان  
التصرف فيها سيئاً لدرجة أن يقال إنها مسألة محبة فقرة . ما الذى حدا بهم إلى مثل هذه السرعة فى التصرفات والمخاطر ؟ تخابروا  
بإخوانى بطريق البرق لإحاطة عقد البيع . لماذا ؟ هل خافوا حرباً أم هددت الأساطيل البلاد صلوا على كسب الوقت ؟ ثم هل ظن زيور  
باشا فى نفسه أنه مهندس معمارى فى خبير بدقائق فن الممار حتى يستغنى عن أن يدعو مثل سرى باشا أو زغلول باشا أو شفيق باشا من  
المهندسين المصريين المروفين ليستشير بمعلوماتهم ونهم ؟ كل هذا قليل مما يجب أن يقال . لذلك أرى أن كل ما يمكن توجيهه من الأسئلة  
وما يرد عليها من الردود الآن لا يمكن أن يحيط بأطراف هذه المسألة التى يصعب على المجلس فحصها بالدقة اللازمة وهو متعذر فى اجتناع  
عام كهذا ، لذلك أقترح على المجلس تأليف لجنة برلمانية تبنى بيث الأمر وتحقيقه بالدقة اللازمة وتفضل فى إذا كانت هناك مسئولية وفى  
نوعها جنائية أو مدنية أو سياسية وتعرض أراها لحيث المجلس للقر حتى يتخذ قراراً حاسماً يكون عبرة للوزراء الذين يسيئون التصرف  
فى أموال الدولة ومراعاتها وضربون المستور عرض الحائط ، فلطمهم يذكرون أو يرجون عن غيهم وأهوائهم وتصرفاتهم المحببة .

أحمد رمزى بك - سمعنا أمسى الجواب الذى جاء به سعادة وكيل وزارة الخارجية ، رداً على سؤال ضوئين من هذا المجلس  
بخصوص قصر « بيوت هاوس » بلندن ، وأقيم لحضراتكم أنى كنت أشعر ، أو بعبارة أخرى ، كنت أرى نفسى ، أنى لست أمام مذكرة  
رسمية ، مكتوبة فى صيغة الاعتذار ، التى هى من عادة الحكومات ، بل كنت برغم ما وجدته فيها من الرغبة فى تلطيف وقائمتها أشعر  
أنى أمام ورقة اتهام لزيور باشا .

افرأوا للذكر من أولها إلى آخرها ، تجدوا أنها تصمن محجائب ، أقل ما يقال فيها إنها إن لم تكن الإجرام بيته ، فهى قرية  
جداً من الإجرام .

لا أريد أن أعيد على حضراتكم ما مستمتموه إلى الآن ، ولكنى أقول إن أول ما يلتفت النظر فى هذه الصفة أن يوجه إلى وزير  
مصر للوقش فى لندره يشراء مكان للوقشية ، حتى إذا أجب وزيرنا للوقش فى ٤ يولييه على هذا الطلب رده على زيور باشا فى ١٠ يولييه  
بأنه سيكون فى لندره فى ١٩ يولييه ، أى يتحرك ركبته من مصر إلى لندره فى ستة أيام . إن هذه المسألة على ما فيها من بساطة تدل على أن  
زيور باشا الذى ما كان يهتم بالاتصال بمثل هذه السرعة فى المسائل الكبيرة الأهمية للبلاد ، قد رأى أن ينتقل كالطيارة فى ستة أيام فقط

إلى لندرة لساعة لا نرى وجهاً للسرعة فيها ، ثم تجرى المفاوضات بين البائع والشارى بطريقة سرية تخفى بها كل تفصيل حتى على من كان موضع قته الذى وكل إليه مهام الدولة فى أدق شؤونها لدى أكبر دوة ، وكان يتظاهر أمامه بأن الدار الأولى « فورد هاوس » مواقة ثم هو فى الوقت عينه يعمل خفية وبطريقة تخفى حتى على الشياطين على شراء قصر غيره .

جرت المفاوضة وانتهت بأن اشترى رجل ذلك القصر « بيوت هاوس » باسم الحكومة المصرية وبطريقة لا تزال عللا لظمن ، وإذا كان بعض الزملاء قد اتشد مبلغ الـ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الذى قيل إنه صرف فى السمرة وأجيب على ملاحظته بأن هذا المبلغ صرف أنماط حمامات وفى تحرير المقد ، فإنى أنساب أى عقد هذا الذى أراء باطلا ويستحق هذا المبلغ الطائل ؟

لما انتهت الصفقة جاء زيور باشا فى ٥ يويه سنة ١٩٢٩ أى فى لدة الشبهوة واستصدر أمراً بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ولا يعلم أين هذا المبلغ الآن ، والغريب أن وزارة الخارجية لا تعرف شيئاً عن نط مهمة فى القصد ، ولا ترجمه لنا ، ولا تعرف صفتها الشارية ، ما إذا كان الثمن قد دفع أولاً ، مع أن هذا بينهم به كل مشترك بينهم بأن تكون لديه الإيصالات المالية على ما يشتره .

بناء على ما جاء فى ورقة الاتهام هذه التى أحب أن أسمى تلك الذكرة بها ، وبناء على ما قاله حضرات الزملاء اضطرت إلى بحث المسألة من جميع وجوهها ، فوجدت أنها مستوفاة من جهة قانون القبولات حسب المادة ٩٨ و١٠٤ و١٠٣ .

لقد جاء فى المادة ٩٨ من نصه :

« كل من يكلف بشراء شئ أو يبيعه أو صنعه أو استعناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة عشه فى شراء ذلك الشئ أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على راع نفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة بحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه وبحكم أيضاً عليه بالزول إلى كل من موطناً عمومياً » .

وجاء فى المادة ١٠٣ من نصه : « كل موظف أدخل فى ذمته بأية كيفية كانت تقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع » .

والمادة ١٠٤ قرية من هذا .

إن هذه المسائل تستلزم لأجل الوصول إلى حقيقتها وتحديد المسئولية فيها مدينية كانت أو حثائية أو سياسية إنشاء لجنة تحقيق ، لأن الوزراء مسئولون مديني عن جميع التصرفات الضرة بأموال الدولة ، وقد توفى شرح هذه النقطة ريميل عبد السلام فهمى بك . وهى خطة سلم بها من جميع الأمم كى ينال الوزير العتاب الحثائى كأى فرد من أفراد الأمة إذا ارتكب أفعالا خطيرة عن عمد تضر مصلحة الأمة ضرراً بليغاً ، أما المسئولية السياسية فقد لا تنتج النتيجة المطلوبة لأنه لا عمل لها الآن .

إذا ثبت من تحقيق اللجنة التى أقرت تشكيلها ما يفيد مسئولية زيور باشا ويحي إبراهيم باشا ومن معهم من الوجهة المدنية فلا أرى مانعاً من أن يطلب معالي وزير المالية رفع الدعوى المدنية عليهم لرد ما تصرفوا فيه من عيرحن أو أعملوا فيه . ولهذا المسألة سابقة ، وأذكر على سبيل المثال أن أحد وزراء مالية فرنسا رفع الدعوى المدنية على وزير المالية السابق بسبب تصرفات سيئة أوجب ضرراً للحكومة الفرنسية . فلما أتت أمانتها بمحاكمة لذلك ، لهذا أرى أن رفع الدعوى وبعبدا إما أن تثبت الجريمة أو تثبت البراءة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تفرى للمسئولية عن القصر الذى تسبب عن عملهم الفاضل ، ومن جهة ثالثة نعهد الطريق للحكومة فى وضع القانون الذى وعدت بتقديعه قريباً لمجلس خاصاً بمسئولية الوزراء فى المسائل التى لم ينص عليها قانون القبولات ، لهذا أقرت تشكيل هذه اللجنة .

عبد الرحمن عزام افندى — أريد أن أوجه سؤالاً لدولة وزير الخارجية فيما يخص بقصر بيوت هاوس ، وهو : هل الأثاث الذى اشترى بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ جنيه اشترى بهد متناهية ؟ وهل دفع له سمرة ؟

الرئيس — سمنا كلاماً كثيراً فى هذا الموضوع ، ووجهت أسئلة خطيرة لم يتمكن دوة وزير الخارجية من الإجابة عنها . وطلب التأجيل حتى يتمكن من درسا ونمها والاستعداد للإجابة عنها . ونرى أن على هذه الأجوبة ترتب نتائج كبيرة ، لهذا يحسن تأجيل اللقائفة إلى جلسة أخرى حتى تستوفى الأجمل ويقدم الجواب الشافى .

دولة وزير الخارجية — أرجو أن تبين هذه الأسئلة حتى أتمكن من درسا ، وإذا كان بعض حضرات الأعضاء استيضاحات ، فيفضّلوا بتدعيمها إلى كذلك .

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — وما للدة التي تطلبها دولكم للإجابة على هذه الأسئلة ؟

دولة وزير الخارجية — يكفي أسبوع واحد .

الرئيس — يحسن أن تكون إذن في جلسة يوم السبت المقبل .

القرر — أرى من الضروري في أثناء هذه اللة إذا سمح دولة وزير الخارجية أن يتوضّع تلفزيونيا عما صرف من البنلن ، ال ٢٥٠٠٠ جيه وال ٣٥٠٠٠ جيه ، لأنه من الجاز أن بعض هذه البالغ لم يصرف بعد .

وقد يكون للمجلس رأى فيما يخص بالتصرف فيه .

دولة وزير الخارجية — موافق .

( في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ ) .

دولة وزير الخارجية — الأسئلة الوجة من سعادة محمد علي باشا :

السؤال الأول

لما حصل بيع دار « بيوت هاوس » إلى وكيل فرع البنك الأهلي ببندره ، هل كان البيع إليه بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا للبنك المذكور . وفي هذه الحالة الأخيرة هل لدى الوزارة من الأدلة ما يثبت وجود تفويض قانوني من البنك إلى وكيل فرعه ببندره بأن يشتري تلك الدار بقعة البنك للذكور ؟

السؤال الثاني

ظاهر من مذكرة الوزارة أن القوانين الإنجليزية لا تسمح للأجانب بامتلاك عقار إنجلترا . فإذا كان الأمر كذلك فما هي القيمة القانونية للعقد الملقى من وكيل فرع البنك الأهلي إلى الحكومة المصرية بالاعتراف لها بأن هذه الدار ملك لها ، وهذا تمتدبر في نظر القوانين الإنجليزية أنها مخالفة للنظام العام ؟

السؤال الثالث

هل السند الملقى للحكومة من وكيل فرع البنك الأهلي يغول لها التناضى باسمها أمام المحاكم الإنجليزية عند وجود أي نزاع متعلق بهذه الدار ؟

السؤال الرابع

إذا كان البيع لوكيل فرع البنك الأهلي شخصيا ، فهل صدور عقد منه للحكومة المصرية ينم عن أن يصرف هو أو ورثته البيع أو غيره لشخص إنجليزي آخر ؟

السؤال الخامس

هل الحكومة المصرية مطعنة الآن من عدم إمكانية نزاع ملكية هذا المنزل بسملة دائن شخصي لوكيل فرع البنك المذكور أو بواسطة دائن البنك غسه إذا توقفت عن دفع المطلوب منه لدائنيه في أوقات الأزمات المالية العامة ؟

السؤال السادس

هلا ترى وزارة الخارجية أن التفويض الملقى لوكيل فرع البنك الأهلي كان معناه أن يشتري الدار من المالك للحكومة المصرية مباشرة وأن الشراء باسمه كان منقضا للتفويض ؟

## السؤال السابع

جاء في التفريف المرسل من مدير البنك إلى رئيس الحكومة المصرية بالنيابة ما يفيد أن البيع متوقف على نتيجة فحص الخبراء لمعرفة صلاحية الدار من عمده ، فهل في الأوراق ما يفيد وجود تقارير نتيجة هذا الفحص وبصلاحية الدار ؟

## السؤال الثامن

هل تقدير قيمة الدار كان نتيجة تقرير خبراء ، أو أن الشراء حصل بدون الالتجاء إلى إختائين في هذا الموضوع ؟

\*\*\*

## الإجابة عن السؤال الأول

حصل البيع إلى كل من للسز إدوارد ولیم رسیغال فوستر والورد كوينن أوفا اشبورن والسير جون هامفري دافيدسون بصفتهم الشخصية بمقد عمر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

وقد صدر منهم بعد ذلك إلى البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ إقرار بأن حيازتهم لهذا العقار هي بصفتهم أمناء (Trustees) وأنهم يتعمون في كل ما هو خاص به التملكات التي تصدر إليهم من البنك الأهلي المصري بموافقة الحكومة المصرية . وقد أرم بالقطر المصري عقد ثالث بالتاريخ نفسه مسجل بمحكمة مصر المختلطة يترى البنك الأهلي بموجبه أن العقار المشتري كان شراؤه بمال الحكومة المصرية ولحسابها ، وقد تمهد البنك بأن يسير في كل ما يتعلق بالعقار وفقاً لتعليمات الحكومة المصرية ، وأن يصدر من لئنه إلى الأمناء الأوصار الخاصة بالعقار التي قد تصدرها إليه الحكومة المصرية من وقت لآخر .

والنتيجة القضائية من هذه العقود الثلاثة هي أن هؤلاء المشترين أصبحوا أمناء (Trustees) على العين لحساب الحكومة المصرية بصفتهم في ذلك البنك الأهلي المصري .

## الجواب عن السؤال الثاني

يحتاج سؤال حضرة الضو المحترم قبل الإجابة عنه إلى تصحيح خفيف ، فقد ذكر أن القوانين الإنجليزية لا تسمح للأجانب بامتلاك عقار بإيجاراً ، والواقع أن تلك القوانين لا تسمح للحكومات الأجنبية فقط بأن تسجل عقاراً باسمها في إنجلترا . أما الأفراد الأجانب فليست الحال كذلك بالنسبة لهم .

أما الرد عن السؤال فهو أنه في الحالة التي نحن بصددنا لا خطر من التمسك بمبدأ المخالفة للنظام العام حتى مع القول به في تلك الحالة ، وذلك بدليل ما يأتي :

أولاً - أن شراء الحكومة المصرية لهذا الدار قد تم بصلم الحكومة الإنجليزية التي قبلت فوق ذلك إعفاء البيع الذي تم من رسوم التسجيل مقابل ما سبق للحكومة المصرية عمله من إعفاء دار الذنوب الساسي في سنة ١٩١٠ من دفع رسوم تسجيل قطعة أرض مجاورة لها في مصر .

ثانياً - أنه قد أثبت في دفتر التسجيلات القارية في تسدرة عند تسجيل عقد البيع الصادر باسم الثلاثة الأشخاص المتقدمين الذكر شرط تعقيدي يمنع من إجراء تسجيل أي تصرف خاص بهذه العين بشرط موافقة وزير الخارجية المصرية .

أما قيمة المقد القانونية فقد تقدم ذكرها في الجواب عن السؤال الأول ، ولمنخصاً هو أن هذه العين تعتبر قانوناً أنها في حيازة الأمناء ، وأنهم مسئولون ألا تصرفوا فيها إلا بناء على التعليمات التي تصدرها إليهم الحكومة المصرية بواسطة البنك الأهلي .

## الجواب عن السؤال الثالث

نعم ، يمكن وضع الدعاوى الخاصة باعتداء التير على العقار أمام الحاكم الإنجليزي باسم الأمناء ، وللحكومة أن تازمهم برفع الدعاوى إذا اتضحت الحال ذلك .

كذلك يمكن مقاضاة الأمناء مباشرة بمعرفة الحكومة المصرية عن الأمور الخاصة بصرفهم الشخصي بالنسبة للعين .

### الجواب عن السؤال الرابع

قد أخذ الأمناء على أنفسهم ألا يتصرفوا إلا بإذن الحكومة المصرية في البيع للتسجيل أنه لا يسجل منهم تصرف إلا بموافقة وزير الخارجية المصرية .

### الجواب عن السؤال الخامس

طبقاً لفتوى قسم القضايا التي صدرت قبل تحرير القند ، وطبقاً لفتوى أخرى طلبت أخيراً من مستشار ملكي وزارة الخارجية ، ليس لدينا هؤلاء الأمناء ، بمقتضى القانون الإنجليزي ، ولا لدينا البنك الأهلي حق على هذه العين ، ولا بحق لدينا هؤلاء جميعاً نزع ملكية العين إذا توقفت عن دفع الديون المطلوبة منهم في أوقات الأزمات المالية العامة ، حتى وفي حالة الإفلاس والتصفية .

### الجواب عن السؤال السادس

إن التفويض الذي صدر من الحكومة المصرية لم يصدر لوكيل البنك ، بل صدر لمؤولة زيور باشا ليتخذ الإجراءات اللازمة لإعطاء الصفقة .

### الجواب عن السؤال السابع

نعم ، يوجد في الأوراق ما يدل على أنه قد تقدم تقرير من خير ثبت منه أن الشراء في مصلحة الحكومة .

### الجواب عن السؤال الثامن

نعم ، كان الشراء بمد تقدير القيمة بجمعة الجبراء .

وسؤال حضرة النائب عبد الرحمن عزنام انتهى هو « هل عملت منافسة في شراء الأثاث المطلوب لبيوت هاوس ، وكم دفع مسرة ؟ » .

والجواب ما يأتي :

حررت كشوف بالأثاث اللازم وعرضت بجمعة مندوب اختاره البنك الأهلي على ثلاثة محلات هي أشهر محلات لندرة . وبناء على الطاءات التي قدمت منها رأى توزيع توريد الأثاث المطلوب بين اثنين منها وهما محل وارنج أند جيلو بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه وكسور وعمل مايل بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه وكسور وباقي الاعتماد وضع تحت تصرف عبد العزيز عزت باشا لشراء التفضيات ، ولم تدفع الحكومة المصرية مسرة ولكن جناب محافظ البنك أخبر دولة زيور باشا أن اللندوب المذكور سيأخذ المسرة من اللوردين بنسبة ٥ ٪ .

وسؤال حضرة النائب يوسف أحمد الجندي انتهى هو « هل استغنى قسم قضايا الحكومة في أي أمر يعلق بجبراء بيوت هاوس ؟ وما هي نصوص الاستفتاء ونصوص التناوي ؟ » .

والجواب عنه ما يأتي :

تم استغنى قسم قضايا الحكومة بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في موضوع الإجراءات الخاصة ببيوت هاوس وبشأن القند التي التي كان يراد تحريره بين جناب محافظ البنك الأهلي والحكومة المصرية .

فطلب بيانات وقدمت إليه . وبعد اطلاعه عليها أفتى بأن حقوق الحكومة المصرية مضمونة ضمانة كافية وأن القند يمكن التوقيع عليه . أما نصوص التناوي والبيانات التي طلبت ، فالوزارة مستعدة لإبداءها بسكرتيرية المجلس إذا رأى المجلس اللور ذلك .

وسؤال حضرة النائب عبد الستار الباسل بك هو :

« قرر مجلس أسس لكل نائب أن يقدم لفلوكم استيضاحات عن قصر « بيوت هاوس » بندرة حتى يجابوا عنها جميعها في يوم السبت ٢١ أغسطس . لذلك أرجو أن يجابوني في اليوم المذكور عن الأسئلة الآتية :

١ - هل يوجد عند الوزارة تصميم ومقايمة عن الترميمات اللازمة لهذا القصر والتي فتح بسببها اعتيادات مجموعها ٥٠٠٠٠٠ جنيه ؟

٢ - إذا كان الجواب بالإيجاب ، هل عرض هذا التصميم وللقاينة على قسم الباني للصرى بوزارة الأشغال ، وهل أقرها ؟

٣ - هل هذه الترميمات أعطيت لمقاول بمقتضى منافسة ؟ ومن الذي تولى عمل المناقصة واعتادها لمقاول الحال إلى كانت الأعمال

تعمل بواسطة مقاول ؟



- ٤ — إذا كان الجواب بالإيجاب ، فكم عدد المقاولين الذين تقدموا للمناقصة ؟ وما هو عطاء كل واحد منهم ؟ وإن كان باللب ، فمن التولى الصرف على هذه الترميمات ومن هو القائم بها ؟
- ٥ — هل عند الوزارة ما تظنون به على أن هذه المبالغ التي اعتمدت للترميمات تصرف على هذا القصر ؟ وهل أمامها شخص مسئول من رجال الحكومة للصرة يمكن للوزارة أن تناقشه الحساب وتساءله إن كان هناك ما يدعو للمسئولية ؟ والجواب ما يأتي :

#### عن السؤال الأول

نم ، توجد مقايضة وتصميم عن هذه الترميمات .

#### عن السؤال الثاني

لم يمرض هذا التصميم والمقايضة على قسم الباني بوزارة الأشغال .

#### عن السؤال الثالث

لم تعمل مناقصة ، وإنما نظراً للحاجة إلى الإسراع في نهو العمل في زمن قريب اتبعت في إجراء أعمال الترميمات طريقة جرت عليها الحكومة الإنجليزية في الأحوال التي تقتضى مباشرة الأعمال في الحال . وهي تلخيص دفع ثمن الأدوات وأجور العمال بناء على القوانين والكشوف الخاصة بها ، وفي دفع أتعاب مينة للمقاول التي يقوم بهذه الأعمال .

#### عن السؤال الرابع

البنك الأهلي هو الذي تولى الصرف .

#### عن السؤال الخامس

الشرط الأول : ليس لدى الوزارة ما يسمح لها بالقول بأن المبالغ المتضمنة لم تصرف في الوجوه المخصصة لها . أما عن الشرط الثاني فالإجابة عنه تقتضى من جانب حضرة العضو السائل تعيين المسئولية وتحديداتها ، وهو ما لم يحصل . وسؤال الأستاذ ولهم مكرم عبيد هو :

« هل للحكومة على بيوت هاوس حق عيني أو شخصي ؟ » .

والجواب ما يأتي :

استشير قسم قضايا وزارة الخارجية في هذا اللوموع فأفق بأن حق الحكومة للصرة على هذا المقار هو حق عيني من بعض الوجوه . الرئيس — هل يرى دولة وزير الخارجية بعد البيانات التي أبداها أن في اللقب الخاص بهذا القصر شيئاً جديداً يمكن عرضه على المجلس ؟

دولة وزير الخارجية — إن الإجابة عن الأسئلة التي وجهها بعض حضرات الأعضاء بخصوص هذا القصر استلزمت الاطلاع على كل اللغات الموجودة في وزارة الخارجية والمالية ورياسة مجلس الوزراء ، وليس عندي شيء أتريده على ما ذكرت . عهد على باشا — فنكر حضرة صاحب السيادة وزير الخارجية على ما عايناه في سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة . إن هذه الإجابة تعطينا صورة صحيحة عن هذا النزاع على الوجه الآتي :

ثبت أن البيع لم يصدر إلى البنك الأهلي مباشرة وإنما حصل من البوق وستمنستر المالك إلى أشخاص معينين ، وثبت كذلك أن هذا البيع لا يمكن حصوله لحكومة أجنبية لأن القوانين الإنجليزية لا تسمح بذلك . فالقائد الصادر من هؤلاء الأشخاص ، أو بعبارة أخرى هذه الورقة الصادرة من البنك والتي تخفى بأن البنك لا يمكنه أن يصرف في هذا النزاع إلا بأمر من الحكومة للصرة ، لا تعطى الحكومة للصرة أى حق في الملكية طبقاً للقوانين الإنجليزية .

نعم إنى سمعت أن القعد الأصل الصادر إلى الشترن قد صدر إليهم باعتبارهم الشخصى ولكن الذى سجل كما هى المادة للتبعية فى تسجيل المتعود فى الحاكم الإنجليزي هو حافظة البيع (Bordereau) وهذه الحافظة التى هى صورة القعد مبن فيها أنه لا يحصل تسجيل على هذا القار بدون أخذ رأى وزير مصر المفوض ما لم ير للسجل عكس ذلك . ويظهر من هذا أن التسجيل عزم على هذا للنزل بدون موافقة الحكومة المصرية إلا إذا رأى السجل عكس ذلك . وبناء على هذا يكون القعد خاضعاً لإرادة للسجل بصفة نهائية . أما الورقة الصادرة هنا فلما أن معاملها كورقة خاضعة للقوانين المصرية أو كورقة خاضعة للقوانين الإنجليزية . فإذا اعتبرناها خاضعة للقوانين الإنجليزية فهى لا تعطى حقاً من حيث الملكية ولا يمكن اعتبارها إلا ورقة تعهد تقضى بأن شخصاً تعهد بدم التصرف فى عقار مخصوص وهى سواء سجلت فى المحكمة المختلطة لتسجيلاً تاماً أو غير تلم فلا تأثير لها على عقار كأن فى البلاد الإنجليزية ، لأن التسجيل هنا فى المحكمة المختلطة لا نتيجة له بالسبب للغير على عقار موجود فى البلاد الأجنبية . فشان هذا للنزل كشأن عين فى مصر تصادق على شرائها رجل وسجل هذا القعد فى الحاكم الإنجليزي ، والقعد السجل فى الحاكم المصرية لا يصبح إلا عن عقار موجود فى مصر ويمتصاه ينقل التكاليف ويكون حجة على الغير . فالنتيجة إذن هى أن هذا التصادق شخصى محض ، وهو طبقاً لما قرره دولة وزير الخارجية لم يسل لرئيس الحكومة السابق أى حق فى التصرف فيه على الصورة التى حصلت . وقد كان التفويض معطى إليه بناء على المكتبة التى رأيناها وهى تقضى بأن يصدر البيع من المالك للحكومة المصرية مباشرة بصفتها مشترية ولم يحصل التفويض للدولة وزير الخارجية السابق من مجلس الوزراء بأن يشتري بهذه الطريقة الموجهة .

على أنه كان يمكننا أن نسال دولة وزير الخارجية أسئلة أخرى ، ولكن نظراً لأن دولته لم يتول شؤون هذه الوزارة إلا حديثاً وهو غير مسئول عن عمل غيره مطلقاً فليس لنا أن نتجاذى فى الأسئلة .

كان يمكننا مثلاً أن نسال عما عملته دولة كيرة فى أوروبا فى ظرف كهذا ، وبعبارة أخرى نسال ماذا عملته فرنسا فى شراء دار مفوضيتها فى لندرة أو ما عملته الولايات المتحدة فى مثل هذا الشأن .

كان علينا أن نخذو حذو تلك الحكومات الكبيرة ولكن الذى حصل لم نلاحظ فيه التقاليد وإنما هى مأمورية انتهت فى أيلم وكان من نتيجة ذلك أن قرأنا فى صحيفة السيلة بالأمس أن موظفى القفوضية بلسدرة برون أن هذا التصرف لا يساوى نصف الثمن الذى اشترى به وأنه لا يصلح للعرض الذى اشترى من أجله فضلاً عن أن تكاليف إدارته سنوياً تبلغ نحو ألفى جنيه .

لقد كان القصد إحضار الزملاء أن نوفر ما نصرفه فى إيجار دار القفوضية بلسدرة فكانت النتيجة أننا اشترينا داراً لا تصلح لها واشتريناها بنصف ثمنها فضلاً عن أن تكاليف إدارتها تبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنوياً .

هذه هى النتيجة التى وصلنا إليها وهذا هو المركز الذى وضعنا فيه تلك الصفقة الخاسرة .

ذلك ما رأيت أن أعرضه على هيئة المجلس للوقرة ولحضراتكم الرأى الأخير .

وزير الخارجية — سأل سادة الصو المحترم عن الطرق التى يتبناها الحكومات الأجنبية بشأن اقتناء دور السفارات فى إنجلترا . وقد بحثت هذا الموضوع فقلت أن إحدى النول اشترت داراً لمفوضيتها فى لندرة وكتب القعد باسم سفيرها .

محمد على باشا — وهلى يعلم دولة الوزير الثمن الذى دفعته هذه الحكومة ؟

وزير الخارجية — لا أعرف لأن هذا الأمر لم يكن داخلها فى دائرة عملى .

الرئيس — لقد أصبحت للسألة منتسمة إلى قسمين :

الأول : البحث فى ضمن ملكية الحكومة للمصرية للدار بيوت .

والثانى : هل هناك ضرر أطلق بالحكومة المصرية من جراء هذه الصفقة ؟

ويلاحظ أن فى يتعلق بالأمر الأول أن ملكية الحكومة لهذه الدار مضمونة كما قال دولة وزير الخارجية بناء على ضمانات البنك الأهلى وليس من ضرر يعمى حتى إذا قام نزاع بين الذى اشترت الدار باسمه وبين أنس آخرى .

محمد على باشا — ولكن البيع لم يحصل للبنك الأهلى .

الرئيس — إن البنك ضامن فلا ضرر من هذه الوجهة .

محمد علي باشا — حقيقة إن بيان دولة وزير الخارجية يدعو إلى الطمأنينة ، ولكن إذا فرض أن أحد المائتين للأشخاص الشرطين رفع قضية أمام المحاكم الإنجليزية مطالباً بدفع له وحسب المحاكم الإنجليزية في صالحه ، أليس في ذلك ما يدعو إلى الخوف والقلق ؟

الرئيس — أظنك تمنى أن هذا الحق الشخصي ليس بما يدعو إلى الطمأنينة كما لو كان حقاً عينياً ، ولكن حضرتك لم تنته إلى نتيجة ، فما الذي تود أن يقرره المجلس ؟

محمد علي باشا — للمجلس أن يفكر في إبطال هذه الصفقة بأن يقرر تكليف الحكومة بأن تنقص هذه السألة برمتها بواسطة قلم القضاة الذي قد يجد سبباً قانونياً يلغى هذا البيع ، خصوصاً أن زيورباشا خالف التفويض الذي أعطاه له مجلس الوزراء ، وهو يعلم أن الصفقة خاسرة وأنها تكلف الحكومة مصاريف كانت في غنى عنها ، ولذا أطلب تأليف لجنة لفحص المخالفات التي ارتكبت في شراء هذه الدار خصوصاً من جهة الخروج عن نص غرض مجلس الوزراء وعدم لمس الدار بما أدى إلى إتلاف هذه الصفقة الخاسرة . وأرى أن مجرد إبداء الأسف لا يكفي .

إبراهيم الهلباوي بك — توجد نقطة غير مهومة ، قد سمعت الآن أن هذا العقد السجل في إنجلترا يبع الصرف في المين إلا بلن من الحكومة المصرية وأيضاً بإذن من السجل . فهل هذا البدء معمول به في إنجلترا حقاً ؟

وزير الخارجية — نعم والقصود من كلة للسجل هو القاضي الذي سجل العقد (قاضي التسجيل) . والسبب في ذلك أن الحكومة الإنجليزية تحفظ لنفسها دائماً بحرية التصرف في العقود على المصوم ، وذلك نظراً لما قد يطرأ من الأسباب التي يقتضيها الدفاع الوطني أو غير ذلك من السائل غير المنظورة .

إبراهيم الهلباوي بك — أذكر أنه جاء في المذكرة الخاصة ببيوت هاوس أن زيور باشا أرسل تفرافاً وهو في إكس ليان إلى الحكومة المصرية يطلب منها الترخيص بشراء قصر بيوت هاوس لأنه وسفير مصر في إنجلترا اتفاقاً في صلاحيته القرض المطلوب .

ولم مكرم عبيد اتفدى — لا يوجد شيء في القانون يدعى حقاً عينياً من بعض الوجوه . والواقع أن حقنا شخصي لأن لصاحب الحق الشيء أن يتسحب المقار من كل الوجوه وفي كل الأدوار التي يمر بها .

وزير الخارجية — في الواقع أن عبارة « من بعض الوجوه » وضمتها بعد مباحثات طويلة بين وبين المستشار القضائي التي أثبت لي أن حق الملكية حتى ثابت للحكومة المصرية وأنه ليس لدينا البنك الأهلي أي حق من هذه الأعبان ، فلا تكون هذه العين معتبرة من أعيان التضفية حتى إذا أعلن الإفلاس .

ولم مكرم عبيد اتفدى — هذا وحيه في الأحوال المعبرة ، ولكن نعرض أن الشاري باع هذه العين ، فهل لنا أن نتبعها في أيدي الشرطين الجديد ؟

وزير الخارجية — يوجد فرق بين القانونين الإنجليزي والفرنسي في بعض نقط ، فمثلاً فيما يخص بما هو "Action Possessoire" في فرنسا يقابله في إنجلترا تكليف "Trustee" بهذا العمل أو أن تقوم به نحن بأنفسنا ونطلب ذلك من المحاكم .

الرئيس — في الحقيقة أنه من الصعب أن يصل إلى نتيجة نهائية في هذه المسألة من الوجهة القضائية البحتة نظراً لاختلاف القوانين الإنجليزية عن القوانين المعمول بها في بلادنا . والذي أراه أن يكون البحث قاصراً فيما إذا كانت الإجراءات التي اتبعت في شراء هذا المنزل وشيئة ومنطقة في المحكمة أم لا .

القرار — كان دولة وزير الخارجية قد وعد المجلس بأنه سيستفهم عما إذا كانت اللوائح لإجراء التمليمات في بيوت هاوس قد صرفت جميعها أو صرف جزء منها ، فهل وصل إلى وزارة الخارجية معلومات بهذا الخصوص ؟

وزير الخارجية — هذه اللوائح منها ما هو تحت تصرف البنك الأهلي ومنها ما هو تحت تصرف وزيرنا للفوض في لندن ، وقد أرسلنا إلى كل منهما تفرافاً نستعلم عن البالغ التي صرفت . وقد ضمنا هذين التفرافين تسليمات بإشفاق الصرف من الآن فلم يصلنا رد

البنك الأهل ووصل الرد من الوزير للفوض بأنه صرف مبلغ مائة جنيه فقط من المبلغ الوجود تحت تصرفه لهذا الفرض وقدره ٧٠٠٠ جنيه .

القرر — ليس للجنة المالية رأى فبا يخص بالوجهة الفضاية في هذه المسألة إلا أنها تمنى أن يكون حقا شخصا على هذه البين حتى يكون الضمان مسئولا عن المبلغ برمه في جميع الحالات ، أما فبا يخص بالتصرف فقد أبت اللجنة أنها تبدى الأسف على إعمال هذه الصفة ؛ وترى بما أنها قد تمت ضلأن تخصص هذه البار لإقامة الفوضية والفنصلية ومكتب البئة فقط .

الرئيس — ولكن التهم للآن أن هذا القصر لا يصلح لأن يكون مفوضية .

القرر — هذا مسوم ولكن لم يتقدم للمجلس شيء رسمى يفيد ذلك ، فأرى أن يقر المجلس التصرف الأول الذى يفيد أن هذا القصر اشترى ليكون مفوضية .

عبد الستار الباسل بك — سأنت أسئلة متتابعة لم أجب عنها للآن .

هل يوجد لدى وزارة المالية أو وزارة الخارجية تصميم أو مقايضة عن الترميمات اللازمة لهذا القصر وتاريخها والتاريخ الذى صرفت فيه مبالغ لهذا الفرض ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فهل عرض هذا التصميم على قسم الباني التابع لوزارة الأشغال ؟

وزير الخارجية — طبعا توجد مقايضات ، وهى موجودة في ملف هذا القصر ولكن هذه المقايضات لم تعرض على قسم الباني .

عبد الستار الباسل بك — إذن ، فمن الذى اطلع عليها وأقرها ؟ لهه زيور باشا أيضا وحده إذ ليس من القريب أن يسمل كرئيس وزارة ورئيس مهندسين في الوقت نفسه .

وزير الخارجية — الذى عمل هذه المقايضات عمل هندسى بلندرة ، وهذه طريقة متبعة في إنجلترا عندما يراد إنجاز عمل مستعجل .

عبد الستار الباسل بك — ولكن من الذى يراقب هذا العمل بمن نظمته ؟

وزير الخارجية — قد وكلت الحكومة البنك الأهل بالنيابة عنها .

عبد الستار الباسل بك — بخصوص مبلغ ٢٥ ألف جنيه الذى قرر مجلس الوزراء صرفه ، أليس من المقول أن تنفيذ هذا القرار قد استغرق يومين أو ثلاثة على الأقل فيكون قد صرف بعد سقوط وزارة زيور باشا ؟

وكيل وزارة المالية — قدم الطلب لوزارة المالية يوم ٤ يونيه ...

غرى عبد النور بك — أستمع دولة الرئيس بأن ألاحظ أن يوم ٤ يونيه هذا يوافق يوم الجمعة . فكيف قدم الطلب لوزارة المالية يوم الجمعة ؟

وكيل وزارة المالية — قدم الطلب للمالية يوم ٤ يونيه ودرس يوم ٥ يونيه وفى اليوم نفسه أرسل مجلس الوزراء فأقره وفى يوم ٦ يونيه بلغ القرار للبنك الأهل وكل هذا قبل استقالة زيور باشا التى تمت يوم ٧ يونيه .

عبد الستار الباسل بك — ومن الذى وقع على استلام هذا المبلغ ؟

وكيل وزارة المالية — ليست المسألة مسألة استلام وتسلم لأن للحكومة أموالا في البنك الأهل وقد أخبرناه بأن يخصس هذا المبلغ للإصلاحات والترميمات اللازمة لبيوت هاوس .

عبد الستار الباسل بك — المعلوم أن المقايضات لهذه الترميمات كلفت الحكومة ٥٥ ألف جنيه ، فما هو تاريخ هذه المقايضات ومتى صرفت المبالغ المطلوبة لها ؟

وكيل وزارة المالية — لم يصرف المبلغ على مرة واحدة بل على جملة مرات ، ولكل مرة أوراق خاصة في الملف . فإن شاء المجلس أن يطلع عليها فحين مستمدون لإيداعها في السكترية لمن أراد الاطلاع عليها .

مصطفى الشورى ائضى — هل أخذ الأمانة الدين اشتروا القصر آتافا ؟

وزير الخارجية — كلا ، لم يأخذ أحد آتافا .

مصطفى الشوربجي احدى — وهل اتخذت الحكومة الاحتياطات اللازمة لعدم الطالبة بشىء في المستقبل ؟  
وزير الخارجية — لم يشترط أحد أن يأخذ أصابعاً .

مصطفى النحاس باشا — وإذ مات هؤلاء الأمناء فمن جعل علمهم ؟

وزير الخارجية — يشمل القانون الإنجليزى إجراءات يمكن بها للحكومة المصرية أن تجريها تحتفظ بجميع حقوقها ولست أعرف تفصيل هذه الإجراءات .

مصطفى النحاس باشا — سمنا الظروف التي أحاطت بمسألة شراء « بيوت هاوس » . فما الذى يجب علينا نحن النواب أن نضاهه بإزائها ؟ إن تصرف زيور باشا وزملائه في هذه المسألة تصرف مريب دلت عليه المعلومات التي أفضت بها الحكومة إلينا . وتثبت هذه المعلومات — على الأقل — أن التصرف إنما هو تصرف يدل على سوء التدبير ، لا بل يدل على الخفة والرعونة ، بل يدل — أكثر من ذلك — على سوءه ، على تضييع ، على تلاعب بأموال الدولة ، على استخفاف مفرط بمصالحها . إنهم تسرعوا في إتمام الصفقة رغم معارضة حمادة وزير مصر القوض فيها ، رغم تحذيراته ، رغم عدم صلاحية الدار للشراء لأن تكون مقرراً للموظفينة المصرية وهو القرض الأصيل الذى من أجله اشترت . كفوا خزنة الدولة بهذا التصرف مبلغاً طائلاً من المال فوق ما تقتضيه الصلحة . فلو أن ذلك وصرفوا هذا المبلغ صلا من غير انتظار لإذن البرلمان مع أن الاعتقاد لشراء « بيوت هاوس » لم يكن وارداً بالبرازيلية ويقضى المستور في المادة ١٤٣ من أن « كل مصرف غير وارد بالبرازيلية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

لم يحترموا هذا النص بل تسرعوا وصرفوا المبلغ فضلاً فأوجدونا أمام أمر صعب جداً — أمر واقع — وهو أن هذه الأموال صرفت فضلاً لدار لا نفي بحاجتنا إليها رغمًا عن أن نعلمها يزيد كثيراً على قيمتها لو أنها كانت صالحة لما اشترت من أجله . هذا فضلاً عن أنه ليس لنا حق عيني عليها بصفة أصلية ومباشرة . وهذه النتائج تدل عليها المعلومات التي استقيناها من الحكومة وهي لا تقبل جدلاً ، إنما إذا دلت هذه المعلومات على ما نهدم فيجب أن نقف عند هذا الحد لأنها لا يمكن أن تؤدي إلى إساءة الظن بزيور باشا وزملائه من أنه قد دأب عليهم منعة شخصية من هذا التصرف . أقرر هذا ولا يمكن أن يقول أحد بأنه تطرقت إليهم منعة من ذلك كما أنه ليس من استطاع إثبات هذا . أقرر هذا أمام حضراتكم لأننا قوم متداولون صنع الأمور في صوابها . ولست متعاطلين على زيور باشا وزملائه نقصد التشهير بهم وتلوين سميتهم كما يذيع ذلك عابض ذوى الأعراس . لستنا متعاطلين بل إننا في حقهم متساهلون ، ومتساهلون كثيراً فقد أسدلنا ستاراً على اللبائى الذى انقضى بما فيه من ممرارة الانتهاك لحزمة الدستور وبغضائنا تعطيل الحياة القباية زمناً طويلاً واستبداد بشؤون الدولة من تخريب وتنفيذ رغم إرادة البلاد وند مصاحبتها . أسدلنا ستاراً على كل هذا ولكننا لا نستطيع الإغضاء عن الأمور للنسجة إلى الحاضر وللصلة بأموال الدولة .

الأسى كشف حصرة النائب المحترم الدكتور حافظ غنيم بك عن أمور ماسة بزيور باشا لا يستطيع هو نفسه أن يدافع عنها بل ولا يستطيع كائن من كان ولو كان أبوه أو أصدق أصدقائه أو أقدر مدافع يصمد للدفاع عنه ، أن يدافع عنه ذلك .

من ذا الذى يستطيع الدفاع عن زيور باشا الذى يأذن ، وهو وزير للمالية بالنيابة ، لزيور باشا وزير الخارجية أن يأخذ من مال الدولة مبلغاً يذيعه لزيور باشا وزير مصر القوض في روما سابقاً بشير حق وفي غير حدود القوانين والوائح ؟ لا ، إنه لا يستطيع أحد أن يدافع عنها . ومتى كشف الأمر أمام المجلس لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي بل يجب عليه أن يتخذ بشأنه القرار الذى يراه لا أن يسكت عنه .

وإنما يضى المجلس إذا وجد محلاً للإغضاء كما أغضى عن للصوصات السرية التى أذيع أمرها هنا من أن زيور باشا صرف منها نفسه مبلغاً في لندره ومبلغاً في إسكس لينان لأن طبيعة المصاريف السرية ، كما قال صاحب الدولة الرئيسى الجليل بحق ، تتناق مع مناقشتها والبحث ورادها .

إننا ننتفى عن أشياء كثيرة لأتأ حرمسون على سمعة المصريين ، حتى على سمعة زيور باشا ، إنما يجب على المصريين الذين يتولون شؤون الدولة العامة أن يتجنبوا كل ما فيه مساس لسمتهم حتى نستطيع ألا نتعرض لهم بسوء ، وهذا ما يجب عليهم لأنه لا يمكننا أن

تضاض عنهم إذا صدر منهم ما يمس سمعتهم . فليقل ذؤو الأغراض ما شادوا وليتهجموا علينا ما أرادوا ، فإن هذا القول وذلك التهجم لا يبنيان عن الحقيقة شيئاً .

أما مسألة « بيوت هاوس » — على ما فيها من التصرف لليبب الذى عرضوه — فلم يقل أحد منا أنها تحس بممة زيور باشا بأنه استفاد منها شخصياً . بل قل ذلك وقتنا عند هذا الحد .

لذلك لا أوافق حضرات الأعضاء الذين طلبوا تأليف لجنة التحقيق هذا الموضوع لأن الثابة من هذا التحقيق واضحة لنا جليلة ، ألا وهى سوء التصرف ، السفه والتبذير ، التلاعب بأموال الدولة ، الاستخفاف بمصالحها — ولكن ليس فيها إساءة الظن .

بناء على ما نخدم ولأن الحقيقة ظاهرة أمامنا أرى ألا نطيل الأمر عتياً بل يجب أن صدر من الآن قراراً بشأن هذا التصرف ، قراراً يستحقه تصرف مريب كهذا .

إننى أسف كل الأسف على أن نشرسما الحالى خال من نس يقاب على مثل هذا التصرف مع أن التشريع السابق على المستور تلاقى ذلك محافظة على أموال الدولة فقد نس فى دكرينو ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ على إنشاء محكمة عليا إدارية لها كة النظار ( الوزراء الآن ) ورؤساء الصالح وكبار اللأمورين الذين يتصرفون فى أموال السولة ضد ما تنص به القوانين ، وقد جاء فى السادة الأولى من الدكرينو المشار إليه ما يأتى :

« إذا أمر أحد النظار أو رؤساء الصالح أو غيرهم من كبار اللأمورين بصرف مبلغ فى مصروفات أدنوا بها خارجاً عن الاعتادات المقررة أو أجرى تحويل مبالغ من فصول إلى أخرى فى اليزانية قبل أن يصدق مجلس نظارنا على تحويلها أو اتخاذ إجراءات مخالفة للقوانين واللوائح النبعة جاز أن يكون مشولاً عنها لدى محكمة عليا إدارية » .

وأرجو أن نتاحسوا أن الحاة تغيرت الآن ، لأن مجلس الوزراء لا يملك الحق المشار إليه فى هذه المادة لأن هذا أصبح الآن نص المستور فى المادة ١٤٣ منه من حق البرلمان وحده .

وقد نصت المادة الثالثة على أن :

« المحكمة العليا الإدارية تنتظر فى الدعوى بناء على طلب مجلس نظارنا ، ويبقى النظار أو رئيس الصلحة أو اللأمور للقام عليه الدعوى موقوفاً عن وظيفته من ذلك الحين » .

وقد نصت المادة الخامسة على أنه :

« إذا تراءى للمحكمة العليا الإدارية حصول الخطأ من اللدعى عليه تصدر حكماً مبنياً على أسبابه وتقرر فيه مسئولية اللدعى عليه المالية وتحكم باللوم أو بالرف . وهذا الحكم لا يمنع فى حال من الأحوال من إقامة دعوى جنائية أو مدنية على اللدعى عليه المذكور عند القضاء » .

وقد نصت المادة السادسة على أن :

« الحكم الصادر من المحكمة العليا الإدارية لا يخيل الاستئناف » .

كان هذا التشريع موجوداً قبل المستور ، أما فى عهد المستور فهو لم يسن بعد مع أن المادة ٦٨ من المستور تنص على أن « تبين فى قانون خلس أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون القويات » .

وقد انغضت منا الحكومة بتسابة القوانين التى سنت فى عهد وزارة زيور باشا على أن تدم لم تشروع القانون الذى تشر إليه هذه المادة . ورجاؤنا إلى الحكومة أن تضمن هذا القانون ضاً يقضى بمقابلة كل وزير يقدم على التصرف فى أى مبلغ غير وارد باليزانية أو لم يأت فى البرلمان ، وبذلك تكمل الحكومة القص للوجود فى تشريتنا .

والآن لا نكتفى « بالأسف كل الأسف » الواردة فى تقرير لجنة المالية ، وأرى أن نصف هذا العمل بما يليق به وهو « الاستنكار كل الاستنكار » لهذا التصرف لليبب . وأسف جد الأسف لأننا لاستطيع أن توجه إلى زيور باشا لوما تقتضىنا لا يساعدنا على ذلك .

بقيت مسألة حقوق البلاد للدنية ، وأرى تركها للحكومة لأنها مسألة قانونية قضائية لتتخذ بخصوصها الإجراءات اللازمة التى تراها موصة للمحافظة على أموال السولة وهذا من عملها لا من عمل المجلس .

من أجل ذلك أعدت هذا الاقتراح وإني أتأمله على حضراتكم لتقرروا بشأنه ما ترون ، وهذا نصه :

« إن المجلس — بعد الاطلاع على البيانات التي قدمها حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية بخصوص شراء «بيوت هاوس» والناقشات التي دارت حولها فيه وإجابات حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية عن الأسئلة التي وجهت إليه — يرى أن زيور باشا وزملائه تصرفوا في هذه المسألة تصرفاً مريباً ، إن تزه عن سوء التصرف فلا يتزه بالأقل عن سوء التدبير ، وإن لم يكن فيه عمل للريبة ففيه من غير شك تلاعب بأموال الدولة واستخفاف مغرط بمصالحها .

فقد آثروا الصفقة رغم معارضة الوزير للقوض وتحذيراته ومن غير ما تقتضيه طبيعتها من الدقة والبحث وكلفوا بهذا التصرف السيء خزينة الدولة مبلغاً طائلاً من المال فوق ما تقتضيه المصلحة بكثير . ولم يثبت مع ذلك للحكومة المصرية بصفة أصلية ومباشرة حق عيني على هذه الدار الخالفة ذلك للقوانين الإنجليزية .

وحيث إن هذا التصرف مخالف صراحة لأحكام الدستور المتصوص عليها في المادة ١٤٣ ،

وحيث إن المجلس بأسف لتجرده تشرع البلاد من نص يماثل مثل هذه التصرفات بما تستحقه من جزاء رادع :

#### لهذا كله

يستنكر المجلس كل الاستنكار هذا التصرف من زيور باشا وزملائه الذين شاركوه فيه وبدعوا الحكومة أن تتخذ الإحراعات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في هذا الخصوص ، وأن تضمن مشروع القانون النصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور والتي اتفقت مع المجلس على تهنيدتها نصاً بماقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لسل لم يكن في البرانية اعتناء بخصوصه أو لم يصدر عنه اعتناء من البرلمان .

ثم ينتقل المجلس إلى النظر في بقية الأعمال .

مصطفى الشوربجي افندى — أرى من المستحسن ألا يشار في الاقتراح إلى قيمة المقد القانونية .

مصطفى النحاس باشا — هذه المسألة عرضت بعد المناقشة .

الرئيس — هذا الاقتراح يتفق مع اقتراح لجنة المالية إلا بما يتعلق بتخصيص الدار للأمور التي ذكرها معالي المقرر .

للمقرر — نعم . وقد رأيت اللجنة أن تخصص هذه الدار إذا أمكن لإقامة سعادة وزير مصر القوض ومكاتب القوضية والتنصلي وإدارة الجناح .

مصطفى النحاس باشا — أوافق على هذا التعديل .

الدكتور نجيب إسكندر — لست أرى من المناسب إصدار قرار في هذا الوسوع الآن لسببين : الأول ، إن الاقتراح يضع زيور باشا موضع الاتهام مع أننا لم نسمع دفاعه عن نفسه فيما يخص بالأمور التي نسبت إليه . الثاني ، وصل تفراف من زيور باشا يقول فيه إن هناك ملقاً متعلقاً بهذه المسألة وهو موجود في جهة من جهات الحكومة ، وقد علمت الوزارة بهذا التفراف ووعدت بتقديم الملف للشار إليه إلى المجلس .

الرئيس — أقت نظر حضرتك إلى أن الوزارة لم تعد بشيء من هذا ، بل قالت إنها اطلمت على الملف المذكور وأقضت بما فيه للمجلس .

الدكتور نجيب إسكندر — أي أنه ليس هناك تفضيلات أخرى ؟

الرئيس — كلا ، ليس في الملف شيء خلاف البيانات التي أدلت بها الوزارة .

الدكتور نجيب إسكندر — إذا كان الأمر كذلك ، فإني أوافق على اقتراح سعادة مصطفى النحاس باشا على شرط ألا يوجه شيء من اللوم إلى زيور باشا لأننا لم نسمع دفاعه عن نفسه .

الرئيس — الاقتراح خال من توجيه أي لوم إلى زيور باشا .

عبد الحميد عبد الحق افندى — أوافق على الاقتراح مادام خالياً من توجيه اللوم إليه .

عبد الرحمن عزام ائقدى — سألت دولة وزير الخارجية عما إذا كانت عملت مناقصة لشراء أثاث «بيوت هاوس» أم لا ، فأجاب بأنه لم تعمل مناقصة . وحضراتكم مسؤولون ...

الرئيس — ما الذى ترى إليه من هذا الكلام ؟

عبد الرحمن عزام ائقدى — مطلوب منا الواقعة على اعتاد البلغ الذى دفع ثمنًا لهذا الأثاث ، فأريد توجيه نظر المجلس إلى أن كل شئ تقتره الحكومة يجب أن تعمل عنه مناقصة .

إبراهيم الملباوى بك — وأوافق على اقتراح سعادة مصطفى النحاس بإنشاء ، إنما أريد أن أضيف كلمة إلى الأسباب التى تبرز شكوى المجلس واستنكاره للتصرف الذى حصل فى شراء « بيوت هاوس » . إن مسائل المال فى كل العالم موضع الشبهات لكل من يتولاها بنفسه ، لذلك جرت الحكومات فى تتاليها وأنظمتها على أن تتعاضد السلطة العليا إدارة أموال الدولة مباشرة ، وقصرت وظيفتها على مراقبة من تمت أمورها فى إضاق أموال الأمة . فمن الأمور المحزنة والمخالفة لكل التقاليد الرعية أن يتولى رئيس هذه السلطة العليا بنفسه إدارة أموال الدولة ، فأخذت توكيلا من نفسه أو من زملائه بالاستيلاء على مبلغ مائة ألف جنيه ثم يتصرف فيه .

وزير الخارجية — هذا لم يحصل ، لأن زيور باشا لم يستلم أى مبلغ ولم يتصرف فيه .

إبراهيم الملباوى بك — مهلا ، فإني أتكم على لب التصرفات التى عرضت على المجلس ، قرر مجلس الوزراء فى عهد زيور باشا أن يهدد إلى زيور باشا بأن يتولى البحث والفاوضة فى شراء دار تليق بالمفوضية المصرية فى لندن ، وهذا ما أعينى على رئيس الحكومة لأنه لا يليق به أن يأخذ توكيلا من زملائه للبحث عن هذه الدار واختيارها ومباينتها وتقدير ثمنها لأن تكليفه بهذه المهمة ينع السلطة العليا من مراقبة ومراجعة ما ينفذ هذه المهمة ، لأن الذى ياتسرها هو رئيس هذه السلطة نفسه . أما أخذه أحد موظفى البنك الأعلى لمباشرة هذه الصفقة فغطاء شفاف لا يستر حقيقة الأمر .

الرئيس — إذا لم يكن الرئيس موضع ثقة زملائه فحين توضع الثقة إذن ؟

إبراهيم الملباوى بك — إن زيور باشا رئيسهم عندما يقوم بمراقبة التبر ، ولكنه إذا ياتر عملا بنفسه وتولى تنفيذ فله يصبح مرموساً وتحت مراقبتهم ، وهذا ما أعينى عليه لأنه حرم السلطة العليا من استعمال حقها فى مراقبة التصرفات التى حصلت ، هذا أول سبب لاستنكار تصرف زيور باشا .

أما السبب الثانى فهو نفس السبب الأول لأن القرض الأساسى من شراء هذه الدار كان بإيجاد عمل يليق بالمفوضية المصرية للكلية وتوزيع ما تدفعه الحكومة من إيجار ، ولكن زيور باشا كما تقدم دفع فى «بيوت هاوس» ١٦٠٠٠٠ جنيه ولو حسبت فائدة هذا المبلغ باعتبار ٤ ٪ لسكانت ٦٠٠٠٠ جنيه ، فلو أن الذى كان ياتسرها هذه الصفقة رجل غير زيور باشا رئيس الحكومة لما أقرها مجلس الوزراء مهما كان سخياً كريماً . ولكن بما أن رئيس مجلس الوزراء هو الذى ياتسرها بنفسه اضطر المجلس بحماة أو حمادة إلى موافقته على ما قام به .

السبب الثالث لاستنكار هو عدم أخذ رأى سعادة وزير مصر للفوض فى هذا الموضوع ولو كان المشترى رجلاً غير رئيس مجلس الوزراء لما وافق المجلس على الصفقة قبل أخذ رأى سعادة الوزير للفوض لأنه صاحب الشأن الأول . وقد جرت العادة بأخذ رأى الموظف المختص فى أمر كهذا حتى لو كان المشترى عمل لبيع طوابع البريد ، فلو أجب أخذ رأى عامل البريد الذى يتولى بيعه فى صلاحية المل من عدمه ، فلو لم يكن زيور باشا رئيساً لمجلس الوزراء لما استطاع أمثال يحيى إبراهيم وعلى ماهر وحلى عيسى وتوفيق رفضت الواقعة على هذه الصفقة التى كلفت مصر ١٦٠٠٠٠ جنيه بدون أخذ رأى سعادة الوزير للفوض .

الرئيس — لقد كان زيور باشا وزيراً مفوضاً من قبل ، ففى وسه أن يعرف إن كانت الدار تليق مقرأً للمفوضية أم لا .

إبراهيم الملباوى بك — بيت مسألة واحدة وهى أن البنك الأعلى مع هتتا به « بنك الحكومة » وقد كان ذلك سبباً لجله موقوفاً به من الناس . ولكن مع أن الحكومة تضمن البنك الأعلى إلا أنها فى هذا الموضوع دخلت تحت حمايته .

الرئيس — لا يجب على الحكومة ذلك .



لإبراهيم الملباوى بك — لا أعيب على الحكومة ذلك ، إنما الذى أعيبه أن يكون البنك الأهلى ضامناً ملكية الحكومة لبيوت هاوس » لأن وظيفته قاصرة على السائل المالية .

لذلك فإنى موافق على اقتراح سمادة مصطفى التحلى باشا .

الرئيس — جاء فى اقتراح مصطفى التحلى باشا ما يأتى :

« يستتكر المجلس كل الاستتكر هذا التصرف من زيور باشا وزملائه الذين شاركوه فيه ويدعو الحكومة أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة فى هذا الخصوص : وأن تخصص هذه الدار عند بقائها لإقامة الوزير ومكاتب القنولية والقنصلية وإذا أمكن البعثات أيضاً ، كما أنه يدعوها أن تضمن مشروع القانون النصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور والذى انضمت مع المجلس على تصديده نصاً بمعاقة كل وزير بقدم على تكليف الحزبة بملغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتداد بخصوصه أو لم يصدر عنه اعتداد من البرلمان » .

فهل تريدون حضراتكم أن تألو هذا الاقتراح كله مرة أخرى لكى يفهم مرماه من لم يلتفت إليه عند التلاوة الأولى ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — إذن توافقون حضراتكم عليه .

( فوافق المجلس بإجماع الآراء على هذا الاقتراح ) .

( فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

نصريح البرلمان للحكومة بالقيام بعمل من الأعمال<sup>(١)</sup> يستلزم صرف أموال لا يمكن أن يقيسد أن تأخذ الحكومة فى صرف هذه الأموال قبل موافقة البرلمان على اعتداد المبلغ اللازم لذلك بمشروع قانون كالتصريح .

فتح أى اعتداد غير وارد بالميزانية لا يكون إلا بعد الحصول على إذن البرلمان ، طبقاً لمادة ١٤٣ من الدستور .

مجلس الشير

لجنة المالية

الاعتادات الإضافية

أبلغ المجلس بأن حضرة صاحب المالى وزير المالية أناب عنه حضرة صاحب المرة أحمد عبد الوهاب بك وكيل المالية المساعد لإعطاء ما يطلبه المجلس من البيانات عن الاعتادات الإضافية للطلوب فتحها .

على تحرير اللجنة وهذا نصه :

أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلس ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ كتاب مجلس النواب رقم ١ / ١ / ٥ المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٩٢٧ بشأن طلب الموافقة على فتح الاعتادات الإضافية الآتية :

١ — اعتداد إضافي بملغ ٨٠٠٨ جنيهات فى ميزانية الطبعة الأميرية تدبجاً للطلبات الوصى عليها فى السنة الماضية وتأخر ورودها إلى السنة الحالية .

- ٢ - اعتاد إصافي مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ر.جنيه للتسليف على الأقطان .
- ٣ - اعتاد إصافي مبلغ ٤٣٠٠٠ ر.جنيه و ٧٤٤ مليا ، لتسوية المبالغ التي دفعت عن قرضى ١٨٩١ و ١٨٩٤ من أقساط وفوائد .
- ٤ - اعتاد إصافي مبلغ ١١٩٢٢ ر.جنيه و ٩٩ مليا قيمة للصاريف وأتباب المحاماة المحكوم بها في قضية القروض الثمانية .
- ٥ - اعتاد إصافي مبلغ ٣٠٠٠ ر.جنيه في ميزانية مصلحة الصحة بسبب انتشار مرض الجدرى .
- ٦ - اعتاد إصافي مبلغ ٢٠٠٠ ر.جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لصاريف مؤتمر القطن الذي سيعقد في مصر في يناير سنة ١٩٢٧ .
- ٧ - اعتاد إصافي مبلغ ١٧٦٠ ر.جنيه يؤخذ من احتياطي الجامعة لتوسيع مدرسة القابلات وللمرضات بكلية الطب .
- وقد اجتمعت اللجنة وبجنت هذه الطلبات ورأت الواقعة عليها للأسباب الواردة بمذكرات اللجنة المالية بوزارة المالية الخاصة بطلب الاعتادات المذكورة وللرفوعة لجلس الوزراء والتي أقرت صورها وما يطق بها بنبأ هذا التقرير .
- وبهذه المناسبة طلب حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك أحد أعضاء اللجنة لفت نظر الحكومة إلى نص المادة ١٤٣ من الدستور التي قضت بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ، ويجب استثنائه كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .
- فلا يجوز حينئذ صرف أى مبلغ بدون استيفاء هذه الشروط .
- فقال حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا أحد أعضاء اللجنة ما مؤداه أنه لا يرى محلا لفت النظر الذى يراه حضرة محمد محمود خليل بك للأسباب الآتية :
- أولاً - الاعتاد الإضافى بمبلغ ٨٠٦٠٨ ر.جنيه في ميزانية الطلبة الأميرة لتسديد الطلبات الوصى عليها في السنة الماضية وتأخر ورودها إلى السنة الحالية والاعتاد الإضافى بمبلغ ٢٠٠٠ ر.جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لصاريف مؤتمر القطن الذى سيعقد في مصر في يناير سنة ١٩٢٧ والاعتاد الإضافى بمبلغ ١٧٦٠ ر.جنيه يؤخذ من احتياطي الجامعة لتوسيع مدرسة القابلات وللمرضات بكلية الطب ، لأن اللجنة علت من معالى وزير المالية أنه لم يحصل صرف شيء من هذه الاعتادات الثلاثة لقاية تأخره ، ولأن ما قرره مجلس الوزراء بخصوصها لم يكن إلا الإجراءات اللازمة لطلب إذن البرلمان .
- ثانياً - الاعتاد الإضافى البالغ قدره أربعة ملايين من الجنيهات للتسليف على الأقطان ، لأنه كانت هناك حاجة قصوى إلى صرح هذا الاعتاد لدفع الخطر عن ثروة البلاد ، خصوصاً أن المجلسين كانا قد وافقا في آخر الدور الماضى على تفويض الحكومة بالدخول في سوق القطن مشترية بنير قيد ولا شرط في الوقت الذى تراه وبالتقدير الذى يضمن مصلحة الفلاح .
- ثالثاً - الاعتاد الإضافى البالغ قدره ٤٣٠٠٠ ر.جنيه و ٧٤٤ مليا لتسوية المبالغ التي دفعت عن قرضى ١٨٩١ و ١٨٩٤ من أقساط وفوائد لأن البرلمان كان قد صدق على إيداع المبالغ الخاصة بهذه القروض بالبنك الأهلى حتى يحصل فيها من الجهة المختصة ، وقد تم هذا الفصل من المالحكم المختلطة بحكم واجب التنفيذ .
- رابعاً - الاعتاد الإضافى البالغ قدره ١١٩٢٢ ر.جنيه و ٩٩ مليا قيمة للصاريف وأتباب المحاماة المحكوم بها في قضية القروض الثمانية لأنه ملحق بالاعتاد السابق ولأنه تم فتحه لصدور حكم واجب تنفيذه .
- خامساً - الاعتاد الإضافى البالغ قدره ٣٠٠٠ ر.جنيه في ميزانية مصلحة الصحة بسبب انتشار مرض الجدرى لأنه كانت هناك حاجة قصوى لفتح هذا الاعتاد لدفع خطر مرض الجدرى عن البلاد .
- وقد انضم لرأى حضرة محمد محمود خليل بك من أعضاء اللجنة حضرة أفريد شماس إيفدى .

ووافق دوة رئيس اللجنة وصاحب السادة ميشيل أيوب باشا وصليب قلاوديوس باشا وحضرنا عبد الفتاح اللوزي بك ويوسف بشوتو بك على رأى حضرة صاحب السادة محمود محمود شكرى باشا .

فأعترف بأن أرفع لفلولكم هذا التقرير راجياً عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السادة محمود محمود شكرى باشا مقررراً للجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ٩

رئيس اللجنة

تحريراً فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٧

يوسف وهبه

حضرة محمد محمود خليل بك - مع مواظق على الإذن بفتح هذه الاعترافات ، أرجو أن تسمحوا لى بإبداء ملاحظة خاصة ببدأ دستورى .

تنص المادة ١٤٣ من الدستور على أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثناءه كذلك كلاً أريد هل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

هذا مبدأ دستورى ، ومبدأ الدستور مقررراً لا يمكن الخروج عليها كما لا يجوز الأخذ فيها على وجه الاستثناء لأن الاستثناء من مبدأ دستورى خروج على الواقع على هذا الببدأ ، والدستور لو رأى الاستثناء نص عليه صراحة ، وبين الشروط الواجب توافرها فيه كما فعل فى المادة ١٤ حيث نص فيها على طريقة استثنائية فى التشريع فإذا لم يكن استثناء وجب التزام النص بدائه ، فتلا لبدأ الدستور القاضى بأن أوامر الملك لا تكون نافذة إلا إذا وقع عليها الوزراء المختصون مبدأ غير قابل فى ذاته أى استثناء .

ألم هذا أرى أن الاعترافات المروص أمرها علينا قد فتحت بطريقة مخالفة للدستور . وإنى مع مواظق عليها أرى أن الحكومة تصرف فيها على غير ما تنص على المادة ١٤٣ ، وأنه يجب لفت نظرهما إلى ضرورة مراعاة النص فى المستقبل محافظة على الدستور والتساهل فى ذلك تسامح فى مبدأ دستورى ثابت وتعرض بأحكام الدستور للبحث .

نصت تلك المادة على عدم جواز صرف أى مبلغ غير وارد بالميزانية إلا بعد استئذان البرلمان ، وهو نص صريح لا يجوز الخروج عنه ولا الأخذ فيه بطريق القياس .

يخالفنى بعض حضرات الزملاء قائلين إن بعض تلك الاعترافات لم يصرف منها شىء والبعض الآخر صرف نظروف استثنائية فإذا لم يكن ثمة وجه لاعتراضى على ما لم يصرف فاعتراضى على ما صرف من هذه الاعترافات قائم لمراحة النص وعدم جواز الأخذ بالاستثناء مادام النص لا يحتمله .

نعم إن المادة ٤١ نصت فى التشريع على طريقة استثنائية أحازت للحكومة اتباعها فى أحوال الضرورة التى لا تحصل التأخير ولكن مثل هذا الإجراء الاستثنائى لم يرد مثله فيما يتعلق بالمصروفات الغير الواردة بالميزانية فلا يجوز بالنسبة لها الأخذ بمثل هذا الإجراء من طريق القياس لاختلاف الموضوعين فأحدهما خاص بالتشريع والآخر خاص بأمر مالى .

وإذا فرضنا جدلاً أن الاستثناء جائز فى المادة ١٤٣ قياساً على المادة ٤١ ، ورغم الفرق بين الموضوعين ، فإن الحكومة نفسها لم تستند على المادة ٤١ ولم يرد ذكرها فى قرار مجلس الوزراء .

ومع ذلك فللمادة ٤١ لها أحكام خاصة ففى نص على أنه إذا حدث بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ؛ وفى حالتنا هذه لم يصدر مرسوم ما .

أنصت فى ذلك أنه اشترط للاستثناء الوارد فى المادة ٤١ شرطان : الأول ، هو ألا تكون الراسم التى تصدر مخالفة للدستور ؛ والثانى ، وهو التفتين الدستورى لهيئة المجلس ، هو وجوب دعوة البرلمان إلى الاجتماع فوراً لمرص تلك الراسم عليه . أى أنه بالرغم من وجود الظروف التى تخفى الاستعجال وصدور الراسم للتصووص عنها فى المادة المذكورة فإنه يجب أن يدعى البرلمان للاجتماع فوراً . والمحكمة فى ذلك ظاهرة وهى عدم انتفاص من سلطة الأمة .

هذا هو اعتراض من حيث البدء ، وأما عن الاعتادات للطروح أمرها علينا الآن وأهمها ذلك الاعتاد البالغ قدره أربعة ملايين من الجنيهات لإقراض الزارعين على أقطانهم فهذا جميل ولكن أجمل منه أن يقره البرلمان قبل صرفه . لأن في صرفه قبل استئذان البرلمان سابقة خطيرة على الدستور .

يقولون إن البرلمان صرح للحكومة أن تتدخل في سوق القطن شارية وإن في هذا تصرعاً ضيقاً لها بالإقراض . حقيقة قد صرح البرلمان للحكومة بالدخول في السوق مشترية ، ولكن بجانب هذا يجب على الحكومة أن تستأذن البرلمان في فتح الاعتاد اللازم لأن التصريح بدخول السوق شيء وفتح الاعتاد اللازم لفتح شيء آخر . وإلا كان معنى تصرعها للحكومة دخول السوق أننا نصرح لها أن تتصرف في كافة الدال الاحياطي البالغ قدره ٣٠ مليون جنيه . على أن الحكومة في الواقع لم تنفذ رغبة البرلمان في دخول السوق شارية بل عمدت إلى طريقة أخرى هي إقراض الزارعين وهذا رأى ارتأته الحكومة لا البرلمان وأصدرت به في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قراراً يتناول صرف أربعة ملايين من الجنيهات من خزانة الدولة والدستور يمنحها من ذلك صراحة .

كانت الأزمة شديدة ، ورأينا أن تتدخل الحكومة في السوق شارية أما إقراض الزارعين من الاحياطي فهذا ما فعلته الحكومة من تلقاء نفسها اعتقاداً منها أن فيه تخفيفاً للفاقة المالية ولكنه لم يرض على البرلمان ولم يؤخذ قرار بالواقعة عليه ولم يؤذن بفتح اعتاد بالأربعة الملايين التي صرف منها في الآن نحو مليوني جنيه . وهذا ما أراه مخالفاً لنص المادة ١٤٣ من الدستور . وكذلك الاعتاد الخاص بمصلحة السمسرة فهي مبالغ صرفت بدون إذن البرلمان إخلالاً بحكم المادة ١٤٣ المذكورة . فإني أراه هو — مع التصديق على هذه الاعتادات — أن تلفت نظر الحكومة إلى أن تمتنع في المستقبل عن فتح أي اعتاد غير وارد بالميزانية إلا بعد الحصول على إذن البرلمان طبقاً للمادة ١٤٣ من الدستور .

وأوجه نظر خسراتكم إلى أنكم إذا سرتكم على خلاف هذه القاعدة وصحتم للحكومة بقرار منكم أن تصرف أي مبلغ في ظرف تعذر هي أنه استثنائي بشر أن منكم كان معنى ذلك أنكم تفتحون بأضخم الباب إلى طريقة كنتم تفتشون منها في عهد الوزارات السابقة وتحتجون عليها ، وكان قراركم هذا تشجيعاً على مخالفة الدستور .

( تصفيق ) .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أعلن أن القرار للوجود بين أيديكم يشعركم بأن هذه المسألة قد أثبتت وعجت في لجنة المالية ، ورأى الأغلبية فيها ظاهراً . لا نزاع في أن المادة ١٤٣ من الدستور لا تبيح فتح اعتادات إضافية زيادة على ما تقرر في الميزانية إلا بإذن من البرلمان ، ولكن فلت حصره الضو للعرض أن هناك طروفاً استثنائية قد تحول فتح هذه الاعتادات أثناء عطلة البرلمان . ومن المفهوم أن هذا حل استثنائي لا يلجأ إليه إلا في الأحوال الاستثنائية الخاصة .

وما يقوله حصره الضو من أن الاستثناء قد يتوسع فيه كما حصل في عهد الوزارات السابقة أمر محدود لأن مسؤولية التوسع ترجع على من يأتيه .

الدستور نفسه قد ضرب مثلاً للاستثناء بالمادة ٤١ ، إذ حوّل للحكومة بموافقة جلالة الملك إصدار مراسيم لها قوة القانون وذلك في حالة الاستعجال . فما قول حصره الضو إذا كان من مستلزمات القانون التسبيل أن يفتح اعتاد ، فهل للحكومة أن تفتح الاعتاد أم لا ؟ لاشك أن الحكومة تملك ذلك في مثل هذه الحالة ولو لم ينص الدستور على ذلك لأنها إنما تفعل ذلك تنفيذاً لقوانين مستعجلة أبحث لها المادة ٤١ إصدارها .

لنرجع إلى الاعتادات التي بين أيدينا ولنقصها لرى ما إذا كانت الحكومة قد خالفت بشأنها نصوص الدستور كما يقول حصره الضو .

أما نسبة اعتادات يمكن تشجيعها إلى قسعين : الأول يشمل الاعتادات الخاصة بالمطبخة الأميرية ومدرسة القبايل ومؤتمر القطن ، وهذه لم تخالف الحكومة بشأنها نصاً من نصوص الدستور لأنها لم تفتح الاعتادات بل كل ما اتخذته بشأنها من الإجراءات إن هو إلا الطلب بالطريق العادي التي نص عليه الدستور ، يعني أن وزارة المالية طلبت من مجلس الوزراء فتح الاعتادات المذكورة فقرر المجلس الواقعة على ذلك بشرط استئذان البرلمان ، فلا اعتراض إذن على الحكومة في شأنها .

والقسم الثاني يشمل الاعترافات الأرمية الباقية ومنها اثنان خلعان يديون الجزية ، وتذكرون حضراتكم أنه عند فحص ميزانية سنة ١٩٢٤ يوم كان الخلاف قائماً على قروض الجزية قرر مجلسا البرلمان إيداع البالغ خمسة الديون وفوائدها في البنك الأهلي حتى يصدر في أمرها حكم من الجهة المختصة . أي أن البرلمان لم يمين الجهة المختصة بل ترك تعيينها للدائنين ، وقد لجأوا كما تعلمون إلى الحاكم المختلة التي أصدرت في ذلك حكماً نهائياً واجب التنفيذ يلزم الحكومة بدفع أقساط هذه القروض . فتمتعت الحكومة باعتاديين تنفيذاً لهذا الحكم النهائي وتطبيقاً لقرار البرلمان الذي أصدره في سنة ١٩٢٤ فلم تكن هناك إذن أية عاقلة .

بقى لدينا اعتادان أحدهما وهو الخاص بالأرمية لللايين حنيه التي قررت الحكومة إقراضها للزراعيين ، وتعلمون حضراتكم أن المجلسين كانا يطالبان الحكومة في آخر الدور الماضي أن تمد بالدخول في سوق القطن شارية لحماية الأسعار . ومعنى ذلك أن تنص الحكومة بأي مبلغ لشراء أي مقدار من القطن .

طلب المجلسان ذلك بإلحاح فصرح معالي وزير الزراعة بالنياية عن الحكومة أمام المجلسين في آخر الدور الماضي أن الحكومة تدخل سوق القطن شارية بغير قيد ولا شرط ، أي أنها تشتري أي مقدار وبأي ثمن وفي أي وقت تراه مناسباً ، وقد وافق المجلسان على ذلك التصريح . أرايتم تقويضاً أوسع من هذا ؟

ماذا فعلت الحكومة بعد ذلك ؟

حلت الكارثة في عشرة أيام ، إذ كان السعر عند انتهاء دور الاقتصاد ، أي في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، نحو ٣٥ ريالاً . فهبط في أقل من عشرة أيام إلى نحو ٢٣ ريالاً .

حصل ذلك ، فهل كان يراد من الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي ؟ لا .

دorst الحالة فوجدت أن أحسن حل هو إقراض الزارعين ، لأن ذلك أخف ضرراً من دخول السوق إذ أن البالغ التي تقترضها مضمونة بالأقطان وبأموال أصحابها لأن في حالة عدم كفاية الأقطان لسداد القرض يكون للحكومة الحق في الرجوع على القترض في أملاكه فالحكومة كانت في ذلك شديدة الاحتياط .

يقول حضرة الضو إنه كان الأجدر بالحكومة أن تترتب حتى تدعو البرلمان للاجتماع . ورأيي أنه إن صح أن نأخذ على الحكومة شيئاً فإنما نأخذ عليها تأخرها في تنفيذ هذا المشروع ، لأنه في هذه الأثناء كان كثير من الزارعين قد اضطروا لبيع أقطانهم فلم ينصح المشروع إلا نجاحاً جزئياً ولو بلورت الحكومة بتنفيذه لكان نجاحه تاماً .

فالحكومة ففتحها هذا الاعتدال تخالف في الواقع رغبة البرلمان بل جاء قرارها مطابقاً لها وفي الحدود التي رسمها .

يؤيد رأيي أن مجلس النواب عندما طلب منه الموافقة على فتح هذا الاعتدال وافق عليه بالإجماع ولم يترض عليه معترض ، وهذا دليل على أن عمل الحكومة كان مرضياً لديهم وأرجو أن يكون مرضياً لهم أيضاً .

فلااعتدال فتح في حالة تخمض الاستعجال وفي الحدود التي رسمها البرلمان ، فلا يمكن إذن أن يقال إن الحكومة خالفت نص الدستور فاستغنت أن نلفت نظرنا لذلك .

بقى اعتداد الثلاثة الآلاف جنيه الخاص بمرض الجدري عن القطر للصرى . وإني لأعجب من الاعتراض على ذلك . أرضى حضرة القترض أن تنتظر الحكومة موافقة البرلمان وتقف مكتوفة الأيدي خمسة عشر أو عشرين يوماً يتنقى في أثناءها مرض الجدري ويضيق بالأرواح ؟

أظن أنه لا يقول بذلك أحد ، فالحكومة لا تلام بأية حال على فتح هذا الاعتدال ، بل هي جديرة بالشكر .

لست من القائلين بجواز مخالفة الدستور بل إنني أول القائلين بوجوب المحافظة على نصوصه وأحكامه . وإنما تكون المحافظة في حد القول ، ولذلك أرى أن لا عمل لاعتراض حضرة الضو . والرأي الأعلى لحضراتكم .

حضرة محمد محمود خليل بك — السألة التي طرحها أمام حضراتكم هي مسألة دستورية يراد بها معرفة ما إذا كان يسوغ لحضراتكم منع الحكومة حق الاستثناء في مبدأ قرره الدستور .

قرر الدستور صراحة أنه لا يصح صرف أى مبلغ قبل أن يأذن به البرلمان ، والآآن يطلب من حضراتكم أن تصرحوا بمخالفه هذا النص في الأحوال التي تراها الحكومة استثنائية .

صرحوا بما شئتم ، ولكن يجب الحذر ويجب الحيلة للمستقبل . احذروا تقرر مبدأ الاستثناء لأنه مبدأ خطر جداً ، ولأنه سيكون قاعدة في المستقبل . وإذا كانت لنا ثقة بالوزارة الحالية فقد لا تكون هذه الثقة متوفرة في وزارة أخرى قد تبتت بالدستور .

أما ما قاله سعادة المقرر من أن طريقة الاقتراض على القطن أفضل من طريقة تدخل الحكومة مشترية ، فهذا بعيد عن موضع المناقشة ، لأن التحويل الذي أعطى للحكومة قاصر على التدخل في سوق القطن مشترية ، أما الاقتراض على القطن فذلك أمر آخر لم يمرض على البرلمان ، وكان الواجب على الحكومة قبل الأخذ به أن تدعو البرلمان إلى الانقاد ليدري رأيه فيه ، ودعوة البرلمان أمر لا تحول دونه صعوبة ما .

قالوا إن الجدرى كان يمتنع خشيه ، ولكني ألاحظ أن المرض لم يظهر فجأة ، وكان يمكن في مثل هذه الحالة على مصلحة الصحة أن تتخذ تدبئها للطوارئ بدلاً من أن تضع البرلمان أمام أمر واقع ، ولهذا أكرر بأنه لا يجوز للحكومة في المستقبل أن تصرف أى مبلغ قبل أن يأذن به البرلمان .

سعادة محمد صفوت باشا — لا أريد أن أتكلم في هذه السألة التي أثارها حضرة الأستاذ محمد محمود خليل بك لأنه وفاهها حقها من البحث ، وإنى أوافق حضرة كل الواقعة على ما أبداه ، وإنما أريد أن أتكلم في مسألة أخرى ، وهي : ما هو السبب في نفثى مرض الجدرى ؟

نحن نعلم أن هناك تطعماً ضد مرض الجدرى ، وأن هذا التطعيم وافر من هذا المرض ، كما نعلم أن هناك قانوناً يوجب التطعيم . إذا علمنا ذلك فلا بد أن يكون السبب في نفثى هذا المرض نابعاً من إهمال هذا القانون . لهذا أرجو معرفة ما إذا كانت الحكومة أجرت تحقيقاً عن هذا الإهمال لمعرفة التسبب في إزهاق تلك الأرواح الكثيرة .  
دولة الرئيس — يمكن لسادسكم أن توجه للحكومة سؤالاً عن ذلك .

سعادة محمد صفوت باشا — الذى أريد معرفته هو هل الحكومة أخذت في إجراء التحقيق أم لا ، وذلك لأهمية الموضوع ؟  
دولة الرئيس — هذه مسألة قائمة بذاتها لا دخل لها في طلب التصديق على الاعتراف الإضافية التي ينظر فيها المجلس .  
سعادة المقرر — يقطع النظر عن هذا فإنه من المعلوم طبياً أن التطعيم لا يكسب الجسم المناعة طول العمر ، لأنه بعد سبع سنوات يكون الجسم قابلاً للمدى ، ومنى ظهرت المدى يمكن أن تنتشر بسهولة .

سعادة محمد صفوت باشا — وهل عمل تحقيق ظهر منه أن الإصابات وقعت على أشخاص حصل تطعيمهم قبل الإصابة بسبع سنوات ؟

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك — إنما رى حضرة العضو المحترم محمد محمود خليل بك باعتراشه ألا يحاج لنا بوجه من الوجوه أن نفتح باب الاستثناء في الدستور خصوصاً إذا كان النص صريحاً فيه ، ولا يصح أن نضد على ما لنا من الثقة في الوزارة الحاضرة فنفتح باب الاستثناء .

هذا ما أراده حضرة حتى لا يكون ذرية في المستقبل لوزارة أخرى لا تكون لنا بها ثقة أو في وقت لا تكون لنا بها ثقة .  
وإنى بمدي بيان حضرة أريد أن الدستور صرح تصريحاً لا يحتمل شكاً ولا قبيل جدلاً في أنه لا يستثنى بأى حال من الأحوال ولا تعمل أية حيلة لتعطيل حكم من أحكامه ، وإليك نص المادة ١٥٥ من الدستور :

« لا يجوز لأية حالة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه اللين في القانون الخ » .

بناء على هذا النص الصريح لا يجوز أن تنتمى المدير في مخالفة الدستور ، وللمادة ١٤٣ منه تنفيذ أنه لا يصح فتح أى اعتماد إلا بعد أن يأذن به البرلمان . لذلك أرجو أن تؤيدوا حضراتكم بكل ما لديكم من قوة الاقتراح الذى يقترحه حضرة محمد محمود خليل بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أن أبدأها حضرة محمد محمود خليل بك وحية لا تتناق مع تقرير اللجنة ولا تتعارض مع التصديق على الاعتبارات الإضافية ، فكل ما أراده حضرة هو لفت نظر الحكومة إلى ما جاء بالمادة ١٤٣ من الدستور التى تنص بعدم صرف أى مبلغ قبل أن يأذن به البرلمان .

حقيقة جاء في المادة ٤١ من الدستور أنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . وقد يترتب أثر هذه المراسيم المستعجلة يحتاج تنفيذها إلى مال ولكن هذا الاعتراض لا يمكن الأخذ به في كل الظروف . وأظن أن هذا ما يرى إليه حضرة محمد خليل بك ، لأن مسألة مستعجلة كسالة الحدرى أو الطاعون أو الحرب ، للحكومة أن تصمد للمبلغ الذى تحتاج إليه ثم تعرض على البرلمان للتصديق عليه .

أما مسألة القطن التى قررت الحكومة فتح اعتماد لها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، فإني أرى أن الحكومة قد اغردت بهذا الأمر دون أن تستشير البرلمان فيه .

لقد طلبنا من الحكومة أن تدخل في سوق القطن مشترية لمح تلاعب المضاربين وأن تتسلم كل ما يقتربه ، وقلنا إنه إذا تم ذلك لا يمكن للمضاربين أن يبيعوا على المكشوف ، ولكن الحكومة بدلا من أن تفعل بهذا الرأى سلكت طريقا أخرى وهى طريق الإفراض على القطن ، وأظن أنها لو استشارتنا في الأمر لخالفنا كثيراً منا .

ولهذا أرى أن الحكومة لم تفعل برأى البرلمان وفتحت اعتماد بمبلغ أربعة ملايين جنيه للإفراض على القطن دون أن يأذنها البرلمان بذلك . وأرى أيضاً أنه كان يجب عليها دعوة البرلمان عندما استشكل الأمر عليها .

أما القول بأننا صرحنا في آخر جلسات المجلس للدور الماضى بأن تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن بدون قيد ولا شرط فليس معناه أن تصرف الحكومة في الأمر دون أن تأخذ برأى البرلمان .

لذلك أرى أن اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك في عمله وهو أنه يجب على الحكومة أن تعرض على البرلمان كل مبلغ تريد أن تصرف فيه . ولا أقول ما قاله غيرى من عدم إجابة حتى الاستثناء خوفاً من وجود حكومة لا تتفق بها ، لأن الحكومة التى لا تحوز ثقتنا لا تبقى في مراكزها .

معالي مرقص حنا باشا ( وزير المالية ) — إن الاعتراض الذى أبداه حضرة محمد محمود خليل بك لا يمكن أن ينصرف إلى الحالة التى نحن بصدها ، لأن الحكومة في الواقع قامت بتنفيذ إرادة البرلمان .

إن معالي وزير الزراعة عندما سئل في مجلس الشيوخ ثم بمجلس النواب عن خطة الحكومة الملافا أزمة القطن صرح بأن الحكومة مستعدة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفريج الأزمة .

في الواقع كان بيد الحكومة تفويض كامل لاتخاذ هذه الاحتياطات على أن الحكومة لم تصرف في المبلغ المطلوب اعتماد بطريق الإعطاء أو البيع ، إنما هى طريقة أراها حضرات الشيوخ والواب وهى تليف المبلغ على أن تسترد الحكومة في المستقبل ومقابل كل مبلغ تعرضه الحكومة تسلم من الأقطان ما يلوو . والحكومة على ذلك لا تصرف في المبلغ الذى تعرضها لأنها تأخذ بضاعة تناوبها أو تزيد .

ولقد أصدرت الحكومة قرارها هذا في وقت كان يستحيل فيه عليها أن ترحى الأمر إلى انعقاد البرلمان خصوصاً بعد تصريح معالي وزير الزراعة وموافقة المجلس عليه ، لأنها لو فعلت ذلك لفت الوقت واتنعى موسم القطن .

وأعلن أن حضراتكم تذكرون أنه كان الترض أن تعمل الحكومة على ما يؤدي إلى ترجيح الأزمة ، فلو انتظرت الحكومة انعقاد البرلمان لكان هذا تركاً للأزمة أن تحكم في البلاد . على أننا إذا رجعنا إلى الدستور لوجدنا أن الاعتراض الذي يوجهه حضرة عبد محمود خليل بك لا يتفق مع نص المادة ١٤٣ منه لأن البليغ المطلوب اعتاده الآن لا يمكن اعتباره مصروحاً ولا زائداً على الضدريات الواردة بالبرلمانية بل هو سلفة مقابل بضاعة لضرورة تصوى أوجبت على الحكومة الالتجاء إليها متمدة في ذلك على تفويض البرلمان . وأكرر لحضراتكم أنه لم يكن هناك طلب اعتداد مصروف غير وارد بالميرانية ، وإنما هو إجراء خلس التجأت إليه الحكومة وليس فيه تعد على الدستور .

حضرة عبد محمود خليل بك — إذا كان الأمر كذلك فلم تطلب الحكومة الإنف من المجلس باعتاد البليغ ؟  
معالي مرقص حنا باشا ( وزير المالية ) — لأن اللازم أن يعرض على البرلمان اعتداد الصاريف التي تقوم بها الحكومة . وبناء على ذلك أرى أن ما قامت به الحكومة في عهد . على أن الحكومة توافق على رأي حضرة عبد محمود خليل بك إذا وافقتم عليه فتمتنع في المستقبل عن فتح اعتداد بأي مبلغ مهما كانت الظروف قبل أن يأذن البرلمان به دون أن تتحمل مسئولية ما ينجم عن ذلك من خطر .

حضرة محمد محمود خليل بك — بلا شك يجب أن تستأذن الحكومة البرلمان مبدئياً احتراماً لنصوص الدستور .  
معالي مرقص حنا باشا ( وزير المالية ) — لقد أخذت الحكومة من البرلمان خوضاً سابقاً على عملها .  
حضرة عبد محمود خليل بك — التفويض كان لدخول الحكومة في سوق القطن مشترية لا للإقراض .  
معالي مرقص حنا باشا ( وزير المالية ) — أعطى التفويض للحكومة بأن تعالج أزمة القطن بالطريقة التي تراها ، وكان ذلك بإشارة مطلقة .

حضرة حافظ عابدين بك — أريد أن أتهز هذه الفرصة وأسائل هل الحكومة الحق في أن تصرف مبلغاً بدون إذن البرلمان أولاً ؟ ( أصوات : لا ) .

حضرة لويس آخوخ فانوس افندي — أؤيد حضرة الزميل المحترم عبد محمود خليل بك فيما أبداه من الملاحظات الدستورية وأسف كل الأسف لأن معالي وزير المالية لم يقرر مجلس النواب والشيوخ النجاة الواجبة بشأن تدخل الحكومة بسوق القطن لأن قرار مجلس الشيوخ الذي صدر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، وقرار مجلس النواب في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، والتصرح الذي أبداه حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة كان صريحاً الصراحة ومحدداً كل التحديد في أن الحكومة تدخل السوق مشترية في الوقت المناسب لصنع الكلابريدس والأحمون بدون تحديد سعر ولا كمية ، فالتفويض كان في الواقع للتوسع في الشترى وليس لاتخاذ طرق أخرى .  
فبدلاً من أن تقوم الحكومة بتنفيذ هذه الإرادة التي أبداهها البرلمان سلكت مسلكاً آخر يشك الكيرون في نجاحه .  
وقد اضطرتها الظروف في آخر الأمر أن تدخل سوق القطن مشترية .  
دولة الرئيس — هل تعارض حضرتك في التصديق على اعتداد البليغ ؟

حضرة لويس آخوخ فانوس افندي — كان الواجب على الحكومة قبل أن تبت في الأمر أن تستشير البرلمان فيه وهي في الواقع قد خولت نفسها الحق في تعيين الطريق التي سلكها . على أنها لو كانت استشارت المجلس لوجدت به من التجار والماليين وذوى الخبرة الخاصة بمن تستعين بأرائهم بدلاً من استشارة غيرهم .  
إني أؤاخذ الحكومة كل اللأخذة لأنها استشارت غير أعضاء المجلس .

دولة الرئيس — أرجو ألا أخرج عن الموضوع الذي نتكلم فيه ، وهل توافق حضرتك على اعتداد البليغ ؟  
حضرة لويس آخوخ فانوس افندي — لا أوافق عليها بشكلها الحالي ويجب في المستقبل أن مثل هذه المسائل تعرض على المجلس أولاً .  
معالي عبد حنا باشا — أرى أن المناقشة قد خرجت عن الموضوع المطروح أمامنا ، فلنأته في أمة المجلس كانا بطلان



من الحكومة دائماً أن تتخذ من الإجراءات ما تدفع بها الكثرة التي لحقت البلاد من تدهور أسعار القطن . وقد فوض المجلس للحكومة أن تعمل على إجابة هذا الطلب بكل ما تستطيعه . وقد رأَت الحكومة أن تقرر مشروعاً سارت فيه وهو تقديم المال لمتجى القطن على أقساطهم لتوفيق بذلك كثرة العرض من المحصول في الوقت الذي يكون فيه الطلب قليلاً . وقد استلزم هذا العمل أن تقرر الحكومة أخيراً مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي لقيام بذلك ، وأتت الحكومة اليوم بطلب المجلس بالتصديق على عملها هذا والموافقة عليه وقد بررت الحكومة عملها هذا بأن الضرورة القصوى هي التي اضطرتها إلى اتخاذ هذه الإجراءات قبل الحصول على الإذن من المجلس .

نعم لا يجوز للحكومة أن تأخذ من المال الاحتياطي أية كيفية كانت ولأى غرض كان أى مبلغ إلا بإذن البرلمان ، على أنه إذا رأى المجلس أن العمل الذي قامت به الحكومة فيه ما يستدعي عدم الثقة بها ...

( ختمة ) .

ففى في إمكاتها أن تقول لكم إن محلى هو هذا ، فهل أنتم راضون به ووافقون منه أم لا . وحيث إنه لا شك عندى في أن المجلس واثق تمام الثقة بالحكومة فهو لا شك راض أيضاً بعملها . وما دام الأمر كذلك فمن رأى أن المجلس يوافق على التصرفات التي اتخذت وصادق على اعتماد مبلغ الأربعة ملايين الجنيه ، على أنى مؤيد للاقتراح بأنه لا يجوز للحكومة في المستقبل أن تفتح أى اعتماد إلا بعد الإذن به من البرلمان .

دولة الرئيس — لقد استوفى البحث في هذه المسألة وأماننا الآن أمران : الأول : تقرر لجنة المالية بالموافقة على الاعتمادات الإضافية المطلوبة . والثاني اقتراح مقدم من حضرة محمد محمود خليل بك يراد العمل به في المستقبل ، وهو لا يتعارض مع فتح الاعتمادات المذكورة ، وسنأخذ الرأي أولاً على تقرير اللجنة ثم على الاقتراح . فمن لا يوافق من حضراتكم على هذه الاعتمادات فليتنزل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه الاعتمادات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس انفسى — أرجو أن يكون للمجلس فرصة المناقشة في طريقة توظيف هذه الاعتمادات في جلسة أخرى .

دولة الرئيس — إن المجلس ليس من رأيك ، خصوصاً بعد أن وافق على الاعتمادات .

يؤخذ الرأي الآن على الاقتراح المقدم من حضرة محمد محمود خليل بك .

نص الاقتراح للذكور :

« أقتراح مع الموافقة على الاعتمادات المطلوبة أن تفتح الحكومة في المستقبل عن فتح أى اعتماد غير وارد بالزيادة إلا بعد الحصول على إذن البرلمان طبقاً للمادة ١٤٣ من الدستور » .

معالى مرضى حنا باشا ( وزير المالية ) — قبل أخذ رأى المجلس على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك تصرح الحكومة بأنها توافق على ذلك الاقتراح .

( تصفيق حد ) .

( وافق المجلس على الاقتراح للذكور ) .

( في ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

أولاً — إن إقرار الاعترافات الإضافية يجب أن يكون بقانون .

ثانياً — إنه لذلك يجب أن يقدم طلب الاعترافات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أي بمرسوم يصدر قرار من مجلس الوزراء .

وكذلك يجب أن تفعل في سحب الاعترافات . أي أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتماد قلمته فليها أن تسحبه بمرسوم يصدر قرار من مجلس الوزراء .

مجلس النواب

وقد تراءى للجنة أثناء درس هذا الموضوع أن تنظر فيما إذا كان يجب أن يقرر الاعتماد الإضافي بقانون أو يكفي في ذلك صدور قرار فرأت أنه وإن كانت المادة ١٤٣ من الدستور حتمت وجوب إذن البرلمان في كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ، وأن المادة لم تبن ما إذا كان الإذن يجب أن يكون بقرار أو قانون . إلا أن المادة ١٤٢ من الدستور تفيد أن للميزانية يجب أن تصدر بقانون . ولا يعني أن كل اعتماد إضافي هو تعديل لما ورد في الميزانية التي صدرت بقانون . ومن القواعد القانونية المقررة أن القانون لا يغير ولا يبدل إلا بقانون آخر . فهذه الأسباب ترى اللجنة أن من واجبا لفت نظر المجلس لهذه المسألة .

الرئيس — المسألة التي يجب أن نتظرها الآن هي هل يجب إصدار قانون أو يكفي أن يتخذ قرار في هذا الصدد ؟ لقد نص الدستور في المادة ١٤٣ على « أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . والبرلمان ( أي مجلس الشيوخ والنواب ) لا يقرر إلا قوانين .

مصطفى النحاس باشا — أعمال البرلمان نوعان : نوع منها يجب أن يكون بقانون ، ونوع آخر يكفي فيه بقرار أو إذن . ويظهر أن الدستور قد نص على كل ما يجب أن يقر بقانون وما عدا ذلك فقد اكتفى بالنص على أن يكون بإذن من البرلمان . مثال ذلك أن الدستور قد نص في المادة ١٤٢ على أنه « إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يعمل قانون بالميزانية الجديدة » . كما أنه نص في المادة ١٣٧ على أنه « لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد ترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان » .

فوافقة البرلمان هذه التي تنص عليها المادة ١٣٧ منهاها مجرد قرار يصدر من مجلس البرلمان بدون احتياج إلى باقي ما يحتاج إليه القانون من الإجراءات . كذلك الحال في الاعترافات غير الواردة بالميزانية ، فقد نصت المادة ١٤٣ من الدستور على أن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان الخ » .

فالإذن يكفي فيه أن يكون بقرار من المجلسين .

أما الاعتراض بأنه ما دامت الميزانية لا تربط إلا بقانون ولا يمكن تعديلها إلا بقانون ، فغير صحيح لأن الدستور قد نص على استئذان البرلمان كلما أريد هقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

عبد السلام فهمي عمده جمه بك — إني أوافق على رأى سعادة مصطفى النحاس باشا ، خصوصاً أن النص صريح في الأصل الفرنسي وهو « doit être approuvé » .

مصطفى الشوربجي افندي — ينص الدستور في المادة ٧٣ على أن البرلمان يتكون من مجلسين ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب . والظاهر أن الشارع قد أراد باستئذان المجلس دون إصدار قانون أن يراعى الاستئصال ، لأنه من اللوم أن لجلاء الملك حتى إعادة مشروع القانون إلى البرلمان ، وقد يجوز أن يكون في هذا شيء من إضاعة الوقت .

على نجيب افندي — أضيف إلى ذلك أن المادة ٢٥ من الدستور تنص على أنه « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدّق عليه لذلك » . وعلى ذلك فقد اكتفى باستئذان البرلمان في مثل هذه الأمور ظاهرياً بما قد يقع من التعطيل .

الرئيس — هذا كلام حسن ، ولكننا إذا قررنا هذا القرار فسنرسل به إلى مجلس الشيوخ لإقراره أيضاً ، وهو آت في الأصل من مجلس الوزراء فهل للقانون صفة غير ذلك ؟

الدكتور أحمد ماهر — في الواقع أن كل عمل يقرّه مجلس النواب والشيوخ يعتبر قانوناً ولا يتقصه إلا أن جلالة الملك يصدّق عليه أو يرده إلى البرلمان إن شاء ، ولكنه على كلتا الحالتين قانون .

فالميزة تقرر بقانون وكل تعديل فيها يجب أن يكون بقانون إلا أن لجنة اللالية لم تتبع هذه الإجراءات وأظن أن هذا خطأ يحسن المدول عنه بأن يكون إقرار هذه الاعترادات بالصفة القانونية ، أي بإصدارها بقانون ، لأنه يقرّم أن تدخل هذه الاعترادات في حساب السنة الختاي ، وقد توجد صمويات فنية في كيفية إدراجها بالحساب الختاي إذا لم تكن صادرة بقانون .

الرئيس — لقد ذكر الأستاذ الشوريجي أن جلالة الملك أن يرد القانون ولكن إذا قرر البرلمان قراراً باعتبار أن الدستور يحول استثنائه في صرف هذه الاعترادات بدون قانون ولم يوافق مجلس الوزراء على هذه الاعترادات فلماذا يكون الرأي ؟ إذا أقرّ مجلس النواب هذه الاعترادات وأقرّها أيضاً مجلس الشيوخ ، فلماذا يتبقى بعد ذلك حتى تصير هذه الإجراءات قانوناً ؟

مصطفى الشوريجي ائندى — وماذا يصير لو أننا واقنا على هذه الاعترادات بلا حاجة إلى إصدار قانون بها خصوصاً أن الدستور يحول للمجلس غير إقرار القوانين أشياء أخرى مثل النظر في المعاهدات وغيرها ، هذا بخلاف ما في هذه الطريقة من السهولة والسرعة ؟

الرئيس — وهل نحن سلفنا أن تكون بقوانين ؟

حسين يوسف عامر ائندى — لقد نس الدستور على حالات ذكر فيها أن المجلس أن يصدر إذنًا وهذه حالات لا يمكن الشك فيها . مثل ذلك مما كة أحد أعضاء المجلس فلماذا لا تستلزم صدور قانون .

الرئيس — في هذه الحالة نس الشارع أن المجلس أن يأذن وليس للبرلمان كما جاء في صدد مسألة الاعترادات .

حسين يوسف عامر ائندى — ولكن في البرلمات الأخرى ... ..

الرئيس — يجوز أنه يوجد في البرلمات الأخرى نس أوضح ولكن يلزم أن نبحت المسألة وألا تتمجل فيها .

محمد صبرى أبو علف ائندى — أريد أن أقول إنه ليس كل قرار يصدر من المجلس يجب صدوره بشكل قانون لأن كلا من المجلسين قد باتى أعمالاً في طبيعتها داخلية في دائرة أعمال السلطة التنفيذية . وقد جاء في المادة ١٣٤ وما بعدها من الدستور ذكر لهذه الأعمال التي هي في الحقيقة من أعمال السلطة التنفيذية والتي يتولاها المجلسان ، قد جاء في المادة ١٣٧ أنه « لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد قد يترتب عليه إفئاقى مبلغ من الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان ... .. »

« وكل التزام موسوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون » .

لم نس الدستور على وجوب إصدار قوانين بقدر قروض ، وإنما نس على وجوب موافقة البرلمان على ذلك فقط ، وإنما نس الدستور على وجوب إصدار قانون في حالة منح احتكار .

ولا يخفى أن مسألة عقد القروض هي من أعمال السلطة التنفيذية .

وقد لاحظ دولة الرئيس أنه من قرر البرلمان قراراً وصدّق على مجلس الوزراء فإن هذا يعدّ قانوناً ، ولكن إذا اشترط الدستور موافقة البرلمان على أعمال تدخل في دائرة السلطة التنفيذية فلا داعى لاستصدار قانون بها . والنتيجة أن ليس كل ما يقرره المجلسان يجب أن يكون بقانون . وهذه مسألة الإجراءات مثلاً لم يصدر بها قانون مع أن المجلسين قد واقفا عليها ، وذلك لأنها من اختصاص السلطة التنفيذية .

الرئيس — هذا أيضاً حسن ، ولكني أنا وكثير من حضراتكم لم ندرس هذه المسألة الدرس الكفافي ، فلا يجوز أن تتمجل في الحكم . ومن رأي أن نحيل هذا الموضوع على لجنة الحقائقية للدرسه .

عهد مبرى أبو علم اخدى — لى ملاحظة وهى أن لجنة الحقاية مع كثرة ما لديها من الأعمال تخص بالنظر فى كثير من الشؤون الدستورية ، ولذلك أقرح إعادة إنشاء لجنة الشؤون الدستورية للعمل وأن يهد إليها بثل هذه الباحث .

( وقد أعييت اللجنة وأحيل إليها هذا الموضوع ) .

( فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل مع هذا تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الصينة القانونية لإقرار الاعتادات الإضافية راجياً التكرم برضه على المجلس .

وقد اختارت اللجنة حضرة الأستاذ حسن مبرى بك مقررأ لها فى هذا الشأن .

وتفضلوا بإصاحب البولة بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

وبصا واصف

٥ فبراير سنة ١٩٢٧

### لجنة الشؤون الدستورية

تقرير عن الصينة القانونية لإقرار الاعتادات الإضافية

عهد المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ إلى لجنة الشؤون الدستورية البحث فيما إذا كان يجب لإقرار الاعتادات الإضافية إصدار قانون أم يكفى اتخاذ قرار .

بحثت اللجنة بجلستها للثقتين فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ و ٤ فبراير سنة ١٩٢٧ الموضوع وهى تتشرف برضه نتيجة بحثها مبينة فيما يلى :

١ — تحضر الحكومة للبرازية ويفرها مجلس الوزراء ويصدر برضها على البرلمان مرسوم ثم تقدمها إلى البرلمان لفحصها واعتمادها عملاً بنص المادة ١٣٨ من الدستور .

هذه الإجراءات هى ميمها الأدوار التى تمر بها مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة للبرلمان ، فهى اعتمد البرلمان البرازية وجب أن تعرض لتصديق جلالة الملك حتى يصدر القانون بالبرازية . من ذلك يكون حكم المادة ١٣٨ من الدستور كافياً وحده فى وجوب إصدار البرازية بقانون ، ولذلك لما أراد واضع الدستور أن يضع حكماً للحال الذى لا يستطيع فيها الانتهاء من بحث البرازية قبل ابتداء السنة المالية عبر فى المادة ١٤٢ بأنه « إذا لم يصدر القانون بالبرازية قبل ابتداء السنة المالية يسمل بالبرازية التقديرية حتى يصدر القانون بالبرازية الجديدة » . ولم يكن قد أشير قبل إلى أن البرازية تصدر بقانون .

يمز هذا أيضاً ما رآه علماء القوانين الدستورية والمالية فى فرنسا من « أن تصديق المجلس ( البرلمان ) على البرازية كاف وحده لاعتبارها قانوناً وهى كذلك » ( صفحة ٦٢ من الجزء الخامس بالنظرية العامة للبرازية من مؤلف العلوم المالية والتشريع المالى الفرنسى للعلامة جاستون جيز ) .

٢ — متى كانت البرازية كما هو الواقع قانوناً سنوياً فكل تعديل فيها زيادة أو نقص أو تبديل أو تغيير فى أبوابها يجب أن يكون بقانون . فالقانون لا يسدل إلا بثل . ولما كانت الاعتادات التى تطلب بعد اعتماد البرازية هى زيادة فى ربط للصروفات التى هى جزء هام من أجزاء البرازية كان لا بد للتصريح بها من قانون يصدر بها حتى ولو لم يكن ثم نص على ذلك فى الدستور المصرى ، على أن ذلك الدستور قد صرح فى المادة ١٤٣ بأن « كل مصروف غير وارد بالبرازية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثناءه كذلك كما أريد . هل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب البرازية » .

٣ — إن الطريقة التي تتطلب بها الحكومة فتح هذه الاعتادات لا تختلف كثيراً عن الطريقة التي تخدم بها البريانية للبرلمان ، إذ هي في طلب الاعتادات تعرض الأمر على مجلس الوزراء وبعد إقراره تبحث بالطلب إلى مجلس النواب فلا يتنصها إلا أن يصدر بقرار مجلس الوزراء مرسوم ، ففي تم تصديق البرلمان وأذن بفتح الاعتادات يجب أن يرض الإذن لتصديق جلالة الملك ليصبح قانوناً .

٤ — هذه النتيجة هي التي ينتهي إليها الباحث في موسوعات شرح القوانين الدستورية فيما يتعلق بهذا الموضوع .

فلا يصح بالاعتادات في فرنسا إلا بقانون . وإذا صرحت بعض القوانين في الأحوال الاستثنائية في غية البرلمان بفتح اعتادات بمراسيم (ديكرينات) فهي تخم عرض هذه المراسيم على البرلمان عند انعقاده لإحالتها وإقرارها (راجع مؤلف جاستون جيز «البريانية» ٤ وديجي ، الجزء الرابع ، صفحة ١٩٩ ٤ وإلمان ، جزء ثان ، صفحة ٤٢٢ ) .

٥ — إن في العمل بهذا البلد في مصر — فوق الخطة في تنفيذ الدستور — ما قد يدعو إلى التدقيق في طلب الاعتادات الإنشائية .

٦ — من كل هذا :

ترى اللجنة بإجماع آراء أعضائها

( أولاً ) أن إقرار الاعتادات الإصافية يجب أن يكون بقانون .

( ثانياً ) أنه لذلك يجب أن يقدم طلب الاعتادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أي بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

وكذلك يجب أن تفعل في سحب الاعتادات ، أي أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتاد قدمته فعلياً أن تسحبه بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

واللجنة بعد هذا تتصرف بمعرض ما وأت على المجلس ليقر ما يراه ؟

رئيس اللجنة	سكرتير اللجنة
ويسا واصف	أحمد رمزي

الرئيس — لينتقد حضرة المقرر بمعرض آراء اللجنة بإيجاز اكتفاء بإثبات التقرير في المضبطة .

المقرر — عهد إلى لجنة الشؤون الدستورية بحث موضوع أخذ إذن المجلس بالاعتادات الإنشائية ، أليكون بقانون أم قرار من المجلس ؟ بحث اللجنة الدستور المصري وبحث إلى مآخذة في الدستور الفرنسي فقرأت أن المادة ١٣٨ من دستورنا تنص على ما يأتي :

« البريانية الشاملة لإرادات الدولة ومصرفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور في الأقل لفحصها واعتمادها والسنة المالية بينها القانون » .

وجدت اللجنة أن هذه المادة كافية للتدليل على أن البريانية يجب أن تصدر بقانون وذلك لأن الدستور نفسه لما أراد أن يضع حكماً خاصاً في مادة أخرى بالحالة التي لا ينتهي المجلس فيها من بحث البريانية في اليماد المحدد عبر عن البريانية بكلمة قانون إدجاء في المادة ١٤٢ من الدستور ما نصه :

« إذا لم يصدر القانون بالبريانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالبريانية التقديعية حتى يصدر القانون بالبريانية الجديدة . ومع ذلك إذا أقر المجلسان بفتح أبواب البريانية أمكن العمل بها مؤقتاً » .

إن لفظة البريانية قد ذكرت فضلاً في المادة ١٣٨ ولم يقل عند ذكرها إنها تصدر بقانون وإنما ورد ذلك في المادة ١٤٢ ، فكان ما يجريه البرلمان بشأنها هو قانون . وقد وجدت اللجنة أن هذا التفسير منطبق على ما ذكره شراح القانون الدولي والقانون المالي الفرنسي إذ وجدنا في المؤلف الذي وضعه «جاستون جيز» على البريانية ما يأتي : « إن تصديق المجلسين ، أعني البرلمان ، على البريانية كان وحده لاعتبارها قانوناً » . وقد نشأ بحث اللجنة من الاعتراض بأن القانون الدستوري في بعض الدول ينص في مثل هذه الأحوال على أن يكون العمل بقانون وفي البعض الآخر لم ينص على ذلك لوجود نص خاص ينطبق باعتبار البريانية قانوناً . ثم انتقلت اللجنة إلى بحث

مسألة الاعتمادات الإضافية التي هي في الواقع زيادة في ربط الصروفات التي تحررت بالبرائبة فهي جزء مهم من أقسام للبرائبة والإذن بها هو في الواقع زيادة لما ربط بالبرائبة أو بمعنى آخر تعديل له . ولما كانت البرائبة قانوناً واجباً حتى أن يكون التعديل بقانون لأن القانون لا يبدل إلا بقانون وهذه نتيجة محتمة .

بحثت اللجنة أيضاً في كتب شرح القوانين المالية فوجدت أن الاعتمادات يجب أن تكون بقانون في فرنسا ونص على ذلك في كتاب « جاستون جيز » عن القانون المالي وكتابي « ديجي » « إيمان » عن القوانين الدستورية ، فإذا فرض وأجازت بعض القوانين للحكومة في غيبة البرلمان أن تفتح اعتماداً بمرسوم فيجب على الحكومة حتى أن تعرض هذا الاعتماد في مجرمة معينة على المجلس ليقر للرسوم بقانون ، أعني إذا فتح اعتماد بمرسوم في غيبة البرلمان وجب على الحكومة أن تعرضه على البرلمان لإقراره بقانون في مجرمة خمسة عشر يوماً على ما أذكر . فاستخلصت اللجنة من كل ذلك أن الاعتمادات يجب أن تكون بقانون ولذلك رأيت أن تخدم الاعتمادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة لمجلس كل مشروعات القوانين وكذلك الحال بالنسبة لسحب الاعتمادات . وبما أن مهمة اللجنة كانت محدودة فلم تر التعرض لبعض الاعتمادات المطلوبة الآن والنظر في صحتها شكلاً ولا النظر في الاعتمادات التي سبق إقرارها وهذا ما رأته اللجنة للتصرف بهرضه على حضراتكم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة ؟

( أصوات : موافقون ) .

يوسف أحمد الجندي أفندي — عندي استفسار يدعوني إليه تقرير لجنة الأوقاف . نحن متفقون على أن تكون الاعتمادات الإضافية بقانون ما دام من شأنها التزايد للصروفات ، فما الحال عند تعديل اعتمادات من باب إلى آخر من أبواب البرائبة ؟

القرر — يتبع في هذا الشأن الإجراء الذي ذكرته .

إبراهيم الملبليوك بك — يتبع ذلك في ثقل مبلغ من باب إلى باب ومن بند إلى بند .

وزير الأوقاف — إن أعلم أن اللجنة التشريعية في الحكومة تبحث هذا الموضوع الآن ، فإذا رأى المجلس تأخير قراره في هذا الشأن حتى تفرغ تلك اللجنة من بحثه كان ذلك أوفى بالفرض .

إبراهيم الملبليوك بك — صدر قرار المجلس بالمواصلة على رأي اللجنة .

وزير الأوقاف — لم يبد المجلس رأيي بعد لأن المسألة لا تزال مطروحة على بساط البحث والحكومة مهتمة ببحث الموضوع وينتظر أن تنتهي منه في أقرب وقت . على أني أقول إن الحكومة تميل إلى الأخذ برأي لجنة الشؤون الدستورية في هذا الموضوع .

القرر — أظن أن اللجنة التشريعية لا تخالف ماذهبت إليه لجنة الشؤون الدستورية ، لأن الحكومة كما قال معالي وزير الأوقاف تميل إلى الأخذ برأي المجلس وليس في ذلك ضرر ما ، بل فيه تحوط لتنفيذ الدستور ومصصلحة كبرى إذ من شأنه أن يجعل طلب الاعتمادات الإضافية عزيزاً على المال ، وهذا يضطر الحكومة إلى أن تفكر طويلاً قبل الإقدام على طلب الاعتمادات الإضافية .

وزير الأوقاف — أعتقد أن لجنة الشؤون الدستورية لم تتصل بالحكومة عند بحثها في هذا الموضوع وقد تريثت الحكومة حتى تتم بحثها وتعرضه على المجلس .

الرئيس — ليست هذه المسألة بنت يومها بل إنها أثبتت من زمن مضى وحولت إلى لجنة الشؤون الدستورية وكان في وسع الحكومة أن تبحث الموضوع في الوقت نفسه . أما وقد درست اللجنة للمشروع ونشرت تقريرها فلا يحل بالحكومة بعد ذلك أن تطلب التأجيل بحجة الرغبة في إيداء رأيها ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال المجلس .

وزير الأوقاف — لم أرد إلا أن أقف نظر المجلس على أن الحكومة تبحث الموضوع .

الرئيس — يهنا أن نكون على اتفاق مع الحكومة والتشريعين في هذا الأمر ، ولكن الذي يحتملنا على التردد هو أن الحكومة لم تبدأ ما يدل على رغبتها في الاشتراك معنا في هذا الموضوع .

وزير الأوقاف — بمجرد أن أثبتت هذه المسألة أصبحت موضع بحث اللجنة التشريعية .

إبراهيم المليوي بك — يرتاح المجلس في الواقع لاتصال لجانه بالحكومة في السائل الخاصة بأعمالها، ولكن السألة للطروحة أماننا مسألة دستورية بحجة بحثها لجنة الشؤون الدستورية المؤلفة من فطاحل رجال القانون، فهل يمتل ألا يكتفى ببعضها وأن يحال للوضع من جديد ليتحج اللجنة التشريعية ؟ أنهم أن يرجع إلى الحكومة فيها هو داخل في أعمالها، أما كل ما غنص بالاستور فتحن أهله وأكفائه .

عزيز أنطون افندى — ألا يحسن تأجيل الموضوع لأن مالى وزير المالية، وهو المختص بالأمر، غير موجود الآن بالمجلس ؟ الأستاذ وصا واصف — بما أن الحكومة تصبل في اللواقة على تلك الاعتادات ضد اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية في الحال ولما رأت أن السألة لا نزاع فيها بحثها سرىاً وأيدت الرأى الذى عرض على حضراتكم . وعلى كل حال إذا كانت الحكومة تريد تأخير الفصل في الموضوع فليكن التأجيل ليوم الاثنين القبل حتى تتمكن من إيداء رأياها . وزير الأوقاف — هذا الجدل كاف لأن تبدي الحكومة رأياها فيه .

الرئيس — الأمر مستحيل لأن هذه الاعتادات للطلوبة قد حدثت لها مواعيد قريبة للفصل فيها . مثال ذلك اعتداد الحسين ألف جنيه المطلوب لشراء قصر للمفوضية المصرية بواشنطن قد تحدد بمعاذه يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ . الدكتور محبوب ثابت بك — ما وجه الاستعجال في ذلك ؟

الرئيس — إن موعد قبول شراء القصر للمفوضية المذكورة قريب جداً فتعزم سرعة إقرار الاعتاد أو رفضه . فهل توافقون على رأى اللجنة ؟ ( موافقة عامة ) .

الرئيس — تقرر إذن أن يكون طلب الاعتادات بمرسوم واعتمادها بقانون . الأستاذ وصا واصف افندى — يتبع ذلك في المستقبل لأن الاعتادات مطلوبة بوجه الاستعجال فيتعذر إعادتها للحكومة لتقديمها مرة ثانية بمرسوم .

الرئيس — بما أن طلب الاعتادات يكون بمرسوم فطلبها الحالى غير قانونى، ولأجل أن تكون منعطين مع أغلنا وجب أن نرجعها إلى الحكومة لتشتمها في الصيغة القانونية .

عبد الرحمن عزام افندى — أظن أن السألة مسألة شكل . وقد اعتدنا أن نسير في لجنة المالية على خطة معينة وسين في جميع الاعتادات الإنشائية المالية أن أتبعت اللجنة فيها طريقة أخرى . وما دامت لجنة المالية قد بحثت هذه الاعتادات فأرى ألا نعاد إلى الحكومة ثانية .

الرئيس — إن قرار اليوم ليس قراراً منشأ بل هو قرار كشف وموضح . عبد الرحمن عزام افندى — ولكن ما العمل في الاعتادات التى سبق للمجلس اللواقة عليها ؟ الرئيس — يقول حضرة الضو إن هناك اعتادات صادق عليها المجلس ولكنها لم تأخذ الشكل القانونى، فهل توافقون على أن نعاد إلى الحكومة مرة ثانية ؟

سلامة ميتاخيل بك — إن الاعتادات التى صدقنا عليها قد اتت على أمرها، أما التى لم صدق عليها بسد فيجب أن تقدم بطريقة قانونية وإلا نكون مخالفين لقرار الذى أصدرته هذه البلية .

وزير الأوقاف — ألا يحسن أن تبقى هذه الاعتادات لدى المجلس إلى أن تهدم الحكومة مشروعاً بمرسوم قانون ؟ الرئيس — هل يوافق المجلس على أن تصاد الاعتادات التى تحت نظر المجلس إلى الحكومة لتقديمها بالطريقة القانونية تطبيقاً لقرار الذى أصدره المجلس، وهو القرار الذى يقضى بأن كل اعتاد يجب أن يكون تقديمه بمرسوم والتصديق عليه بقانون ؟ ( موافقة عامة ) .

( في ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

لا يجوز صرف مبالغ من المصروفات السرية في أمور جهرية كصرف مرتبات موظفين في القروضيات من المصروفات السرية .

الرئيس — وردت مكتبة من لجنة المالية بشأن الاعتاد الإضافي المطلوب فتحه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بيند المصاريف السرية بوزارة الداخلية لإنشاء مكاتب لتسجيل الرعايا الروسين وعاربة الشيوعية . وهذه المكتبة غيد أت سعادة وكيل المالية قرر أمام اللجنة أن الوزارة رأت سحب طلب الاعتاد لوجود وفورات بالبند الأخرى أمكن بها سد عجز المصاريف السرية . وتزيد المكتبة أيضاً أن لجنة المالية ترى أن الوقت المناسب لتقديم بحثها للجلسة عن موضوع إنشاء المكاتب المذكورة يكون عند فحص الميزانية إذا أدرج بها اعتاده .

هذا هو موضوع المكتبة ومن ذلك نزول حضراتكم أن طلب الاعتاد قد سحب من اللجنة . ووزارة المالية لها الحق في ذلك . ولكن هل يصح أن نقفل وفورات باب في الميزانية إلى آخر يدون إذن البرلمان ؟

إساعيل صدقي باشا — إن النقل هو من بند إلى بند لا من باب إلى آخر .

الرئيس — إن الوفورات هي في بند مختلفة وقد أخذت لإنشاء مكاتب لتسجيل الرعايا الروسين وعاربة الشيوعية وهذا شيء جديد . فهل هذا التصرف جائز ؟

إساعيل صدقي باشا — يوجد في الميزانية بند للمصاريف السرية وينود أخرى للأمن العام ، وقد أخذت الوفورات المذكورة من البنود الأخرى لسد عجز المصاريف السرية الناتج من إنشاء المكاتب المذكورة بناء على قرار أصدره مجلس الوزراء قبل تولى الوزارة الحالية وقبل وجود البرلمان .

الرئيس — إذن كان الأخذ من ميزانية هذه السنة . فهل ذلك موافق للقانون ؟

إساعيل صدقي باشا — إن المصاريف السرية تحت تصرف وزير الداخلية .

الرئيس — لقد صرفت مبالغ من المصروفات السرية في أمور جهرية فإذا جرى العمل على ذلك كانت النتيجة أن تضل الحكومة ما تشاء بالمصاريف السرية ، فإذا نقصت سدت العجز من وفورات بنود أخرى وأرى أن تلك طريقة مخالفة للدستور .

إساعيل صدقي باشا — لقد صرفت هذه المبالغ من المصاريف السرية بقرار من مجلس الوزراء قبل وجود البرلمان كما ذكرت لدوكتكم .

الرئيس — وما هي الحالة الآن ؟

إساعيل صدقي باشا — لقد قدمت الوزارة طلب الاعتاد الإضافي لسد العجز بيند المصاريف السرية لأنها أصبحت لا تسكى لأخر السنة . ولما بحثت اللجنة معها في هذا الموضوع ظهر أن لدى الوزارة وفورات من بنود أخرى في حدود وزير المالية أن ينقلها إلى بند المصاريف السرية ، ولهذا رأت الوزارة أن طلب الاعتاد المذكور لا داعي له ورأت سحبه .

الرئيس — وهل للوزير أن يستعمل للمصاريف السرية لإنشاء وظائف لم يكن لها وجود في الميزانية ؟

إساعيل صدقي باشا — إن مسألة هذا الإنشاء سينظر فيها عند بحث الميزانية المقبلة وإذا ذاك تصح مناقشة الحكومة في هذا الموضوع .

ولقد حصل في العام الماضي أن وزارة الخارجية عينت موظفين في القروضيات وأخذت مرتباتهم من المصاريف السرية فلاحظ المجلس أن في هذا مخالفة . والأمل أن يصح كل ذلك عند بحث الميزانية المقبلة .

( في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

كل اعتياد لم يكن وارداً بالميزانية يجب الإذن به من البرلمان قبل أن يصرف .

حسن صبرى بك — لى اعتراض على ما جاء بقرار اللجنة الثاني ، لأن اللجنة اتفقت إلى أقلية وأكثية ، وكلاهما متفق على أن هناك مخالفة صريحة للدستور ولكلها اختلفاً في النتيجة ، فألا أكثرية ترى إجازة هذه المخالفة الدستورية بصفة استثنائية وأقلية ترى أنه مادامت هناك مخالفة دستورية فليس للجنة ولا للمجلس عمل من الأحوال أن يقرراً مخالفة نص صريح في الدستور . ويان ذلك أنه



من التواعد الدستورية التي لا نزاع فيها أنه لا يمكن فرض ضريبة ولا صرف مبلغ إلا بقانون ، وهذه القاعدة نص عليها الدستور بأن كل اعتماد لم يكن وارداً بالميزانية يجب الإذن به من البرلمان قبل أن يصرف .

والواقعة للطروحة على حضراتكم تلخص في أنه وزارة للمواصلات كان محدداً لها مبلغ لصيانة السيارات فأحسّت بأن هذا المبلغ لا يفي ، فلجأت إلى وزارة المالية وطلبت إليها أن تفتح اعتماداً فرضت وزارة المالية ذلك نظراً لأن هناك قراراً من مجلس النواب بتحديد المبلغ المقرر للصيانة وأن هناك تمهيداً من معالي الوزير بأن يعمل على تنفيذ ذلك القرار . بعد ذلك أرادت وزارة للمواصلات أن تصرف على صيانة السيارات على حساب وزارة الأشغال باعتبار أنها تؤدي لها عملاً وطلبت اعتماد ذلك من وزارة المالية فرفضت باعتبار أن إجازة الصرف بهذه الطريقة تعتبر تحايلاً لمخالفة الدستور . وأخيراً تقدمت وزارة للمواصلات بهذا الاعتماد إلى وزارة المالية فأقرته ، وعرض على المجلس فأحالته على لجنة المالية وقد بحثه ، وتبين لها أن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه قد صرف فضلاً قبل أن يقره المجلس فالمخالفة وقتئذٍ فضلاً بمعنى أن المبلغ صرف قبل أن يميز المجلس هذا الاعتماد ، ولما وجدت لجنة المالية أن المخالفة وقتئذٍ ، رأت أن تجيز المبلغ على سبيل الاستثناء ، ولكن لما كانت الاختصاصات المالية هي في الواقع من أهم اختصاصات المجلس النيابية ، ورقابة المجلس إنما تتحقق وتظهر في مسائل للبال فلا يمكن إجازة هذا الاعتماد والحال على ما ذكر .

تقول أغلبية اللجنة إن المجلس سبق وصدق عند نظره الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ على محاملات كهذه ولذلك نرى إجازة الاعتماد ، ولكن هذا لا يمكن أن يترتب مبرراً إذ من المعلوم أن الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان لسنة مالية لا برلمان فيها ، وبناء على ذلك فالقياس لا يصح ؛ ومع فرض أن المجلس أخطأ في إجازة المحاملات السابقة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكر هذا الخطأ .

باحضرات النواب ، لهذا الموضوع نظير في البلاد الدستورية وقد رجحت إلى حويلات فرنسا فوجدت أن هناك خمس حوادث وقت من هذا القبيل ، أولها حدثت في سنة ١٨٢٩ وآخرها في سنة ١٨٨٩ ، كل هذه الحوادث عبارة عن مبلغ صرفها الوزراء بغير تصريح من البرلمان ، وهنا أوجه نظر حضراتكم إلى أن القانون المالي الفرنسي ينص على إعطاء السلطة التنفيذية حق فتح بعض الاعتمادات التكميلية بطرق استثنائية ويجوز خناسة . وبالرغم من ذلك فإن مجلس النواب هناك أصدر قراره في تلك الحوادث بعدم التصديق على الاعتمادات ، فبناء على هذا أرى وقد ثبتت المخالفة وهي مخالفة واضحة أن المجلس لا يسمه إجازة المخالفة التي وقتئذٍ من وزارة للمواصلات ولا شك في أن المخالفة وقتئذٍ بالفعل فلا يمكن أن يخالف المجلس الدستور بالاشتراك في المخالفة . فلهذه الأسباب أطلب رفض الاعتماد .

الدكتور أحمد ماهر - لا نزاع في أن اللجنة وجدت مخالفة حصلت بالنسبة لهذه التسمية للطلوب إقرارها ، إذ الواقع أن المبلغ صرف فضلاً وأنه يطلب الآن تسويته ، وقد لاحظت اللجنة كلها ذلك ، وإنما محل الخلاف مع الأستاذ حسن صبري بك في تقدير النتيجة ، وأرى من واجبي أن نصعب أولاً ما ذكره عن اللجنة إذ قال إنها رأت أن تجيز هذه المخالفة لأن مخالفتها مثلها حصلت في السنة السابقة وسويت عند اعتماد الحساب الختامي . كلا ، إن اللجنة لم تفعل ذلك ، وإنما قالت إنه في السنوات السابقة حصلت مخالفت ، وفي هذه السنة أيضاً حصلت مخالفة ، وإذا كنا قد أحزنا المخالفة السابقة فإنه يصعب أن تجيز المخالفة الحالية ولولا أن الأسباب التي دعت إلى وقوع تلك المخالفة في السنين السابقة كانت متوفرة أيضاً في سنة ١٩٢٦ ، وقد أصدرت وزارة المالية تعليمات لمنع وقوع هذه المخالفة في المستقبل ، والواقع أن كان لابد من وقوع هذه المخالفة عدم العناية بتشديد الرقابة على الصرف . وقد عاجلت وزارة المالية هذه المسألة ووضعت لها ما اعترضت أن فيه البوء الشافي . ولجنة المالية إذا كانت توافق الآن على إجازة هذه المخالفة فإنها تفعل ذلك اعتماداً على عدم حصولها في المستقبل .

الرئيس - هل يفضل الأستاذ حسن صبري بك بإحداثنا عن النتيجة العملية لعدم تصديق المجلس على هذا الاعتماد ؟  
حسن صبري بك - في هذه المخالفة يدفعه للشكول عن صرفه ، وإلا فلا يكون هناك معنى للتصديق الدستورية الخاصة بالمسائل المالية .

الرئيس - هل يمكن أن يأنم للشكول عن صرفه برده ، ولو أنه من الثابت أن المبلغ صرف لأسباب ضرورية ، وأن الحكومة اتفقت من صرفه ؟

حسن مبرى بك — إذا صح للوزارة أن تصرف في الاعتادات قبل الحصول على إذن البرلمان ، فإنه لا يبق محل تطبيق أى حكم من أحكام الدستور الخاصة بالمسائل المالية .

الرئيس — للجلس أن يوافق على الاعتاد إذا وجد أسباباً كافية تستوجب صرفه . وهذا لا يمنع من توقيع العقوبة الإدارية .

حسن مبرى بك — إن المجلس لا يمكنه أن يصادق على اعتاد يصرف بغير الطرق الدستورية .

المقرر — إن الأصل في استئذان البرلمان بشأن هذه الاعتادات هو ألا يساء التصرف فيها .

( ختمة ) .

( أصوات : هذا غير صحيح ) .

الدكتور أحمد ماهر — إن القواعد التي سردها حضرة الضيف المحترم حسن مبرى بك صحيحة إذ لا يمكن لأى وزير أن يأمر بصرف مبالغ قبل تصديق البرلمان عليها ، وإن فعل ذلك فعليه تبة ما فعل وهو مسئول عن تصرفه لأن أهم أعمال المجالس النيابية هي مراقبة صرف أموال الدولة ، وبغير ملاحظة هذه القاعدة يصبح الأمر ولا ضابط له .

الرئيس — لماذا أجازت لجنة المالية صرف هذا الاعتاد إذن ؟

الدكتور أحمد ماهر — أجازته لأن حالتنا في مصر خاصة بسبب أن المواطنين للوكول إليهم هذه الشؤون اعتادوا السير على نظم مخصوصة اتبني عليها مثل هذه الحافلات فأرادت لجنة المالية بهذه الإجازة أن تقضى هذه التصرفات من غير أن تجعلها قاعدة يسار عليها .

أحمد رمزى بك — إن الحظاً الدستورى يقع بمجرد مخالفة نص المادة ١٤٣ من الدستور ...

الرئيس — هذه النقطة لا خلاف فيها .

أحمد رمزى بك — تنظر إلى المسألة من الوجهة العملية . إذا كان العمل يستدعى صرف هذا الاعتاد فلا مانع من موافقة المجلس عليه . وأما من الوجهة النظرية فأرى أنه ما كان يصح صرف المبلغ قبل تصديق البرلمان ، فإذا صرف ولم يكن هناك ما يوجب صرفه فيسأل الموظف الذى صرفه ، وللشولية التأديبية لاحقة به بلا شك .

المقرر — إن لجنة المالية تنصرف بمحصول المخالفة الدستورية ولكنها رأت أن الضرورة قد قضت بصرفه إذ قالت في تقريرها ما يأتى :

« وبما أن التجاوز قد دفع بالفعل وبلغ ثمانية مارس سنة ١٩٢٧ ٨٥٠٠ جنيه حسب بيان المالية ؟

وبما أنه قد فتح اعتاد للصيانة عن شهر أبريل سنة ١٩٢٧ الذى ألغى بالسنه المالية سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٧ ؟

فهذه الأسباب رأت اللجنة بصفة استثنائية وبأمل ألا يتجدد مثل هذا التصرف للواقعة على فتح اعتاد إضافي بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه لتسوية التجاوز الحاصل في اعتاد صيانة السيارات والوتوسيكلات في الباب الثانى من فرع ١ من ميزانية وزارة المواصلات وتصديق مشروع القانون على مقتضى ذلك » .

حسن مبرى بك — قلت إن هناك خمس حالات ، وهاهى أن أذكر حالة منها تبين لحضراتكم كيف يجرى العمل في برلمان فرنسا مما يمكن أن نتخذه مثلاً تبعه في حالتنا هذه .

حدث في سنة ١٨٢٩ أن وزير الخزانة هناك صرف مبلغ ١٧٩٠٠ فرنك ثأثيث حالة للأكدة بديوان الوزارة وبعد فتح اعتاد بهذا المبلغ سقطت الوزارة فأراد الوزير الجديد أن يصحح الاعتاد فتقدم به إلى مجلس النواب ، وهذا — مع اعترافه بضرورة صرف المبلغ — أجازته على شرطه أن ترعى الدعوى به على الوزير الذى صرفه . ولما نظر الاعتاد بمجلس الشيوخ أجازته بعد أن عا الشرط الذى قيده به مجلس النواب . فلما أعيد الأمر إلى مجلس النواب ثانية — كما تقتضى بذلك الأصول الدستورية — قرر إلغاء الاعتاد لأنه أنه أن يتحمل ثمة مخالفة الدستور .

سلامة ميخائيل بك — أرى للواقعة على الاعتماد مع إضافة الشرط الآتي : وهو أن ينظر في مجازاة اللؤلف الذي أجاز هذا التصرف .

( نجمة ) .

الرئيس — أرى أن السألة قد وضحت الآن ولتأخذ الآراء . ولكن أماننا إشكال وهو أن لدينا الآن سبعة اعتمادات وسنضطر إلى أخذ الرأي بتأداة الأسماء سبع مرات .

راغب إسكندر انفسى — أرى ، تلافياً لذلك ، أن يمد مشروع قانون واحد يجمع كل هذه الاعتمادات ويؤخذ الرأي عليه مرة واحدة .

مصطفى النحاس باشا — أقترح لتوفيق بيت نص الدستور والطريقة العملية لتسهيل العمل أن يؤخذ الرأي مرة واحدة على مشروعات القوانين السبعة بالموافقة أو بالرفض . وفي حالة عدم موافقة أحد الأعضاء على واحد أو أكثر من الاعتمادات يذكر ذلك وحضرة السكرتير يؤثر في كشف أخذ الآراء بما يفيد ذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الرأي ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

تجاوز بعض مصالح الحكومة الاعتمادات المقررة بميزانياتها دون أن تحصل من البرلمان على ترخيص بهذا التجاوز —  
إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية — موافقة المجلس على التقرير وهو : « إن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنص  
دستوري واجب الاحترام — ظروف الحالة للمعرضة مجتمعة تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز بمناسبة اعتماد الحساب  
الختامى — لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراعاة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز الصروف من  
أى باب ما مخصص له إلا يأن البرلمان » .

للقرر — الآن استأنف تلاوة التقرير :

#### التجاوز في اعتمادات الأبواب

جاء في الجدول حرف ( و ) من الحساب الختامى صفحة ١١ بيان التجاوز في الأبواب باباً باباً . ولاحظ أن هذا التجاوز اقتصر في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ على ثلاث حالات فقط نشأت من فرق في تقدير الاعتمادات التي طلبت من البرلمان .

ولأن قيمة التجاوز بسيطة وللأسباب البينة بالجدول سالف الذكر فلا مانع لدى اللجنة من اللواقعة على التسوية المطلوبة .

حسن مبرى بك — أرجو إضافة لفظة « أغلبية » بدلكة « لدى » ، أى أن يقال « لدى أغلبية اللجنة » بدل « لدى اللجنة » وذلك لأن اللواقعة لم تحصل بالإجماع ، وقد كنت باعتبارى عضواً بلجنة المالية مخالفاً لرأيها .

الرئيس — أرى أن لحضرة النائب المحترم حسن مبرى بك حقاً في طلب هذا التصحيح ما دامت اللواقعة لم تكن بالإجماع .

القرر — جرت لجنة المالية في تقريرها على ألا تذكر أن اللواقعة كانت بالأغلبية وألا تصرح لذكر الأقلية ما لم يطلب أحد حضرات أعضائها أن يذكر صراحة في التقرير أنه يخالف رأى أغلبية اللجنة .

حسن مبرى بك — طلبت أن يصحح التقرير بما أبدته الآن ، وأذكر أن حضرة صاحب العالى وزير المالية طلب الاكتفاء

بما هو وارد بالقرار ، ولكن عارضت في ذلك ، كما أذكر أني عرضت في هذه النقطة عند نظر الحساب الختامي لسنة الماضية (١٩٢٥ - ١٩٢٦) .

الرئيس — قمت الالحة الداخلية في المادة ٦٢ بأن « تكون تقارير اللجان شاملة لآراء المختلفة ، وملخص الأسباب التي بنيت عليها ونامة على رأى الأغلبية التي اعتمدتها اللجنة » ، ومعنى ذلك أنه ما دام هناك أقلية فيجب بيان رأيها في القرار ، فتصديقاً لما ورد بالالحة الداخلية يجب أن يذكر عند هذه النقطة في القرار رأى حضرة المخالف والأسباب التي بنى عليها مخالفته لأغلبية اللجنة .

القرار — إذن قول « فلا مانع لدى اللجنة — ما عدا اثنين من أعضائها — من الموافقة على التسوية المطلوبة » .

حسن صبري بك — تنص المادة ١٤٣ من الدستور على أن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التصديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان ، ويجب استثنائه كذلك كلما أريد نيل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

كل مصالح الحكومة التي تجاوزت الاعادات المقررة بميزانياتها تلم جيداً نص هذه المادة ، فكان يجب عليها — متى شعرت بأن الاعادات التي قدرتها على تحقيق — أن ترحل إلى البرلمان لتستأذنه في تجاوز الاعادات حتى تتماشى مع أحكام الدستور ، أما وهي لم تحصل على ترخيص بالتجاوز في ذلك مخالفة صريحة لنص الدستور لا يمكن للجنة المالية ولا المجلس أن يتناضيا عنها .

قد يمكن قبول التجاوز إذا كان هناك عمل للاستنتاج والتضيق ، أما ونص المادة صريح فلا يمكن التجاوز بأي حال من الأحوال . لذلك أرى ألا يقر المجلس مبلغ ٦٩٧٠٤ جنيهات ، وهو مجموع المبالغ التي تجاوزت في الحكومة بعض أبواب الميزانية بغير استئذان البرلمان .

القرار — في الحقيقة أن ملاحظة حضرة العضو المحترم حسن صبري بك ملاحظة وجبة في ظاهرها إذ الواقع أن هذا التجاوز مخالف لنص الدستور ، ولكن إذا رجنا للعمل ونظرنا كيف تصرف هذه الاعادات نجد أن الزيادات لا يمكن لوزارة المالية أن تتحقق من وقوعها إلا بصدد الحساب الختامي لأن الباب مكون من بنود كثيرة جداً ، فكل بند له حساب في الإنفاق قائم بذاته لا يمكن معرفة نتيجته إلا إذا انتهى الإنفاق من كل البنود ، وذلك عند جمع البنود وضم بعضها إلى بعض عدد الحساب الختامي ، وعليه لا تلم الزيادات إلا في وقت لا يمكن الوزارة من أخذ إذن من البرلمان بالتجاوز الذي حصل قصد إلى عرضه في الحساب الختامي طالبة من المجلس إقراره .

وهذه المخالفة من الصعب جداً غداها ، ولا يمكن هذا التضاد إلا بوضع نظام حسابي دقيق يمكن الوزارة من الإلمام بما تنفقه كل مصلحة على حدة . وأظن أن نظام السكرتيرين الحاليين ، وإنشاء ديوان الرقابة المالية إذا وضع على أساس متين يمنع من الوقوع في مثل هذه الأخطاء ، ولا يكون علة مخالفة للدستور . أما ولم يوضع هذا النظام بعد فلا يمكن التضاد من مثل هذه المخالفات .

ويلاحظ أن التجاوز الذي حصل في هذه السنة بسيط جداً بالنسبة للسنتين الماضية ، إذ أن التجاوز الذي حصل في السنة السابقة كان في ١٢ باباً ، ولم يحصل في هذه السنة إلا في ثلاثة أبواب بمبالغ بسيطة جداً ، على أن أحد هذه التجاوزات لا يمكن التضاد منه بحال من الأحوال لأنه مرتب في معاهدة دولية لا بد من صرف المبالغ الخاصة بها وإلا تعرضت الحكومة لتقاضى .

حسن صبري بك — إنا إذا أخذنا بنظرية معالي للقرار لأصبحت المادة الخامسة بهذا اللوح من الدستور غير معمول بها بالمرّة ، فكأننا ترتكب مخالفة نص صريح في الدستور لا يبررها التأويل الذي أبداه معالي للقرار .

أحمد عبد الفتاح بك — أوافق حضرة النائب المحترم حسن صبري بك فيما ذهب إليه وأرى أن هذه التجاوزات — وإن صفت — يجب ألا تتكرر لأن في ذلك مخالفة للدستور . لذلك أقترح عدم الموافقة على هذه التجاوزات على أن يقدم للمجلس مشروع قانون خاص بإقرارها حتى يكون في ذلك ما يجعل الحكومة على التدقيق في عدم تجاوز الاعادات المقررة في الميزانية قبل استئذان البرلمان ، وأذكر أنه حصل في إنجلترا تجاوز في أحد الأبواب فلم يوافق عليه البرلمان ، وقلبت سنوا لذلك التجاوز قانوناً خاصاً (Indemnity Bill) .

والخلاصة أنه حصلت مخالفة للدستور يجب على الحكومة أن تلتاها بإجراء استثنائي ، وأعرض في المجلس ألا يقر عملاً فيه مخالفة للدستور ، وأطلب عدم الموافقة على المبالغ التي حصل بها التجاوز حتى لا تعود الحكومة إلى مثل هذه المخالفات .

وكيل وزارة المالية — آسف لأن بعض حضرات الأعضاء المحترمين يفسر التجاوز الذي حصل مخالفاً للدستور تفسيراً مخالفاً فيه كثيراً .

والواقع أن هناك أحوالاً لا يمكن مطلقاً عداي المخالفة فيها ، والحكومة لم تقصر في أن تقدم لمجلسي بطلب الموافقة على التجاوزات ، وأذكر حضراتكم أن أكبر مبلغ حصل التجاوز فيه هو الحلاس بباب الماشات والمساكنات ، وقد تقدمت الحكومة للبرلمان طالبة اعتاداً له ، ولكنها أخطأت في التقدير حيث طلبت اعتاد ٥٠٠٠٠٠ جنيه ولكن ظهر أن المبلغ اللازم يزيد على ذلك ، والحكومة لا تستطيع — مع وجود قانون التعويضات — أن تتأخر عن صرف هذه الزيادة ولا مفر لها من دفع المكافآت على أن تعرض الأمر على البرلمان في الحساب الختامي .

والنتيجة أن الخطأ حصل في التقدير إذ أنه خرج من حزمة الحكومة عدد كبير من الموظفين الذين يستحقون تعويضات بمقتضى قانون التعويضات لم تكن الحكومة توقعه ، وهي لا يمكن أن تتكهن بوقت خروج أى موظف من هذه الفئة ، لأن السادة ٩ من قانون التعويضات تسمح لهم بالخروج في أى وقت أرادوا .

وكذلك الأمر فيما يخص بدل الانتقال ، فقد حث مصلحة السلك الجديدة على ألا تخضع على المصالح ما تستحقه من مصروفات السفر إلا في الشهر التالي للشهر الذي حدث فيه الانتقال فعلاً ؛ وبذلك يصعب على المصالح المختلفة أن تعرف بالدقة البالغ التي تستحقها عليها مصلحة السلك الجديدة .

وللسادة في الواقع مسألة تقدير ، وقد تختلف المصالح في تقديرها ، لذلك لا أرى مبرراً للوم الحكومة إلى هنا الحد .

الرئيس — هل هناك ما يمنع الوزارات عندما يترامى لإحداها أنه مطلوب منها صرف مبالغ تتجاوز ما هو مقدر في الميزانية أن تقدم للمجلس بطلب اعتاد إضافي ؟

وكيل وزارة المالية — ليس هناك مانع ، والواقع أن وزارة المالية طلبت من البرلمان إقرار اعتاد إضافي ظهر أنه أقل من اللازم وهذا خطأ في التقدير .

وزير المالية — ليس هناك مانع مطلقاً بل أقول إنه هو الواجب ، ولكن لا بد لمعرفة الوزارات والمصالح حساباتها بالذمة للمطالبة من إيجاد نظام المراقبة المالية التي تراقب صرف اعتادات الوزارات والمصالح بالذمة التي لا نسمح بالخطأ في التقدير ونعم في الاستئصال كل تجاوز . أما ما حصل فلم يكن إلا خطأ في التقدير لم يكن من السطاع تلافيه .

أحمد رمزي بك — يجب أن يسبق الاستئذان الصرف ، ولكن النص الفرنسي لم يحتم ذلك إذ اقتصر على وجوب تصديق البرلمان واستعمل بلفظ عبارة " doit être approuvé " أما النص العربي فقد جاء فيه « يجب أن يأذن به البرلمان » والإذن يسبق الصرف كما قدمنا . فإذا كان النص الفرنسي صريحاً رسمياً فهو لا يؤدي إلى الشيء الذي يستفاد منه النص العربي . ويتبين بذلك للبرلمان الحق في أن يصدق أو لا . ويظهر أن الحكومة تجاوزت التقدير لتلك الأبواب تحت مسؤوليتها وبقي حق البرلمان في التصديق من عدمه محتوطاً . فالمخالة التي نحن بصدها هي مسألة وقائع يقرها البرلمان ، إنما بحسب النص الفرنسي للدستور لا مانع من أن الحكومة إذا وقع منها تجاوز أن تعرضه على البرلمان مع الحساب الختامي طالبة التصديق عليه .

للقرر — لا تذهب لجنة المالية إلى مثل هذا الذي الذي ذهب إليه حضرة النائب المحترم أحمد رمزي بك ، ولا يمكن مطلقاً أن نص الدستور يسمح بالتجاوز على أن يعرض الأمر على البرلمان بعد ذلك . إنما يقضى نص الدستور سواء في مصر أو غيرها من البلاد المستوردة بأنه لا يمكن التجاوز إلا بإذن من البرلمان ويضى بأن كل فقرة تزيد على تقييدات الميزانية يجب عرضها مقدماً على المجلسين ، أما المخالة التي نحن بصدها فمخالفة استثنائية يمكن تبريرها بالظروف التي أبدتها لسلطة وكيل وزارة المالية . تلك الظروف التي قبلتها أغلبية لجنة المالية . أما نص الدستور فيقضى صراحة بأن يأذن البرلمان قبل الصرف .

أحمد عبد الغفار بك — لم أزل مصرأ على ما قلته أولاً ، وأرى أن عذر وزارة المالية أو للمصالح الأخرى في عدم قدرتها على ضبط تقييدات البالغ التي تتفقها عملاً وبعثاً لا يصح أن يكون وجيباً ، كما لا يصح أن يكون حلاً لتصديق البرلمان . بل إن ذلك مما يوجب اللوم على الحكومة ، لأن المادة الخامسة بذلك ما وضعت في الدستور إلا ليكون للبرلمان تمام الرقابة على ما يصرف ، والقول بأن للسادة مسألة

مبالغ صرفت في الستين للاميرتين ، وستوضف في الحساب الختاي الذي هو عبارة عن أرقام يستدل منها عن هل مجموع المصروفات يتادل مع المصرب به ، قول لا يصح أن يكون دليلاً مقنعاً لأن تصرف وزارة المالية ما يقرب من ٣٧.٠٠ جنيه بدون إذن من البرلمان . وإذا تساهلنا في هذا الآن فسنضطر إلى صرف اثنين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات في المستقبل بهذه الطريقة التي تعد سابعة خطيرة .

لقد قدمت الحكومة في السنة الماضية مثل هذه الأعداد وتجاوزت لجنة المالية عنها وكنت عضواً بها ومن الموافقين على التجاوز ، فبدلاً من أن يكون في هذا التصديق درس للحكومة فلا تعود تله صرفت في السنة التالية مبالغ قبل أن يأذن البرلمان بصرفها .

وزيادة على ذلك فقد سمعنا في لجنة المالية ، عند بحث الاعتماد الإضافي الذي طلب بمبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيهات تأييد الجناح الذي أهد لزول بعض اللوك في سراي عابدين ، أن المبلغ قد صرف فعلاً قبل إقرار البرلمان له ، وهذا يدل على أن الحكومة لم تحرص من جانبها على صيانة الدستور ، وأن رقابة البرلمان لا ظل لها . لذلك أرى رفض التصديق على المبالغ للتجاوز بها ، وإذا أردتم حضراتكم بعد ذلك الموافقة عليها فيكون بطريقة استثنائية ، أي بمانون خاص حتى يعلم الكل أن البرلمان يتشدد في المحافظة على ماله من حيث حق الرقابة ، وتكون هذه الموافقة الاستثنائية كمنه عما وقعت فيه الحكومة حتى لا تتكرر هذه السوابق الخطيرة التي لا يمكن أن يوافق المجلس عليها .

( تصفيق ) .

وزير المالية — أطلب من حضرة العضو المحترم ألا يلقى الكلام على عوانته في هذا المجلس ، وأقر أنه لم يصرف مبلغ واحد من أموال الدولة إلا بعد عرضه على مجلس الوزراء وهذا المجلس للقر .

أحمد عبد القفار بك — هذا الكلام الذي قلته في المجلس قبل لنا في لجنة المالية عندما طلب فتح اعتماد بمبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيهات لأجل تأييد الجناح للحد لزول اللوك في سراي عابدين كما قدمت . ولقد قيل لنا صراحة في اللجنة إنه لا زوم للاعتراض على الاعتماد المطلوب لأن هذه الأتانات اشترت فعلاً وجملة اللوك في أوروبا ، وإن لا أتق الكلام على عوانته وأستشهد بمعالى رئيسي لجنة المالية .

الرئيس — هذه مسألة أخرى لا دخل لها في الموضوع للفروض على المجلس .

وزير المالية — إن حضرة العضو المحترم قال الآن في المجلس إن الاعتماد الذي طلب لشراء الأتات صرف أولاً ، ثم استؤذن البرلمان في صرفه . فإذا كان هذا صحيحاً فليقدم البرهان على ذلك أو يسحب كلامه أمام المجلس .

أحمد عبد القفار بك — هذا القول قيل في لجنة المالية ، وأستشهد بمعالى رئيسها لأن اللجنة ما صدقت على الاعتماد إلا بعد هذا القول .

وزير المالية — إنى أحتج على ذكر هذه الوقائع غير الصحيحة . وأرجو معالى رئيس لجنة المالية أن يقول ما يعلم .

الرئيس — حسن ألا يتجاوز البحث ما هو معروض على المجلس .

على السيد أيوب اندى — بما أن هذه المسألة طرحت أمامنا الآن ، وما كان يصح طرحها ، فيجب أن تصفى لزول أثرها .

للقرر — أسف لأن المناقشة قد سالتنا للكلام في شيء يتعلق بمداولات لجنة المالية في موضوع غير معروض علينا الآن .

وأظن أن حضرة النائب المحترم أحمد عبد القفار بك قد خاتمه ذاكرته في هذا الموضوع . والواقع يا حضرات الأعضاء أن الاعتماد الخاص بمشتري أتات جناح في قصر عابدين بحث باعتاء ودقة ، شأن مباحث لجنة المالية في كل الاعتادات التي تعرض عليها . والذي يدل على أن العبارة التي قالها حضرة النائب المحترم أحمد عبد القفار بك لم تكن في اللجنة بالكيفية التي ذكرها ، البيان الذي أنشرف بصره على حضراتكم .

عندما طلبت الحكومة اعتماداً إضافياً لشراء تلك الأتات ذكرت أن له صفة استعجال ، وتذكرون أيضاً أنه لما أسأله المجلس على لجنة المالية طلب إليها أن تنظره بصفة مستعجلة بسبب الاحتياج لهذه اللعروضات عند تشريف بعض اللوك لمدينة القاهرة كما كان منتظراً ، فالمسألة عرضت على اللجنة بصفة مستعجلة ، وقيل لنا عند بحثها إن معالى محمود غزى باشا وزير مصر للفروض في باريس كان مكلفاً بأن

يتفاوض في مشتري هذه الأثاث وأنه قادم من باريس بالإجازة، فيحسن انتهاز فرصة وجوده بها لشرائها فبإرادة الحكومة للجنة المالية تفيد أن الأثاثات لم تكن اشترت. ويظهر أن حضرة العضو المحترم تصور أن الشراء قد وقع فعلا بمعرفة غفري باشا أو لجنة كوّنت في باريس لهذا الغرض، والواقع أنها لم تكن اشترت ولكن بحث عنها، ولم يقل في لجنة المالية إن هذه الأثاثات اشترت قبل أن يقرر الاعتاد، وأؤكد لحضراتكم أن اللجنة ما كانت تمر على هذا القول مراً بدون بحث ولا احتجاج عليه لمخالفته للدستور.

( أصوات : نكتفي بذلك ) .

أحمد عبد الصفار بك — أوافق على هذا القول ولا أوافق على التجاوز .

الرئيس — هل يرى حضرة العضو المحترم أن تصحح الوضاعة التي ذكرها أكنتاء بما قاله معالي للقرر ؟

أحمد عبد الصفار بك — نعم .

الرئيس — هل يكفي معالي وزير المالية بهذا التصحيح ؟

وزير المالية — نعم أكتفي .

جعفر غفري بك — لي سؤال بسيط أوجهه لمساعدة وكيل المالية وهو : سمعنا من بيانه القنى أثناء أن وزارة المالية لم تنصر في الاستئذان عن المبالغ التي حصل التجاوز فيها ، فهل الاستئذان حصل من مجلس النواب أو من مجلس الوزراء ؟

الرئيس — طلب الإذن من مجلس النواب عن مبلغ ، ولكن حصل خطأ في تقديره نتج منه هذا التجاوز .

والآن هل توافقون على رأى لجنة المالية ؟

أحمد عبد الصفار بك — لا أوافق وسأقدم اقتراحاً بذلك .

الرئيس — هل يصحح التصديق الآن ، ما قلت من طلب إذن المجلس قبل الصرف ؟

محمد فكرى أباطه اندى — إن طرح الرأى بهذا الشكل يعتبر قاعدة ننتج على متوالها في المستقبل .

الرئيس — المجلس حر في اعتاده تسوية التجاوز واعتباره خطأ حدث وتجاوز عنه ، كما أن له حق عدم الموافقة .

محمد فكرى أباطه اندى — إن معالي المقرر قد ذكر للمجلس بعض البررات للتصديق على الاعتاد ، فيجب أن يكون طرح الرأى الآن على ما رآه لجنة المالية في تقريرها بخصوص التجاوز فقط .

للقرر — إن اللجنة تطلب موافقة المجلس للبررات التي رأتها .

الرئيس — يصح أن يوجد للبرر في كل مرة ، فإذا ما قرر المجلس أن الإذن يجب أن يسبق الصرف فمضى هذا أن الصرف حصل خطأ في الحالة التي نحن بسندنا الآن .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — يقول معالي المقرر إن كل اعتاد يجب أن يؤد به مقدماً ، وهذا يتمشى مع نص الدستور ، فكيف نأتى اليوم ونصدق على هذا التجاوز الذى لم يستأذن المجلس عنه ؟ إن تصديقنا هذا يكون مخالفاً للدستور .

الرئيس — المجلس هو صاحب الحق .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — نعم ، المجلس صاحب الحق ولكن فيما لا يخالف نص الدستور .

الرئيس — للمجلس الحق في ألا يصادق على الاعتاد ، ولكن ما العمل وهذه مبالغ قد صرفت فلا ؟ تصديقنا عليها الآن هو بمثابة الإذن بصرفها في اللائحة .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — إن احتراى للدستور يحتم على عدم التصديق على هذا التجاوز وإلا كنت كمن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر بالبعض الآخر .

محجوب ثابت بك — بعد البيانات التي ذكرها معالي المقرر بشأن المخالفة الدستورية التي أثيرت هذه المناقشة من أجلها ، وبعد أن أوضع لنا مساعدة وكيل المالية أن هذه المخالفة لم تقع إلا بسبب تطبيق القانون للشوم — قانون التضمينات — أرى أن هذا الخطأ

وقع رغم إرادة وزارة المالية ، لأنها لا تعرف بالهبة الوقت الذى يترك فيه للوظفون الأجانب خدمة الحكومة ، ولذلك فارت تقدير المكافآت اللازمة لم لا يتعدى حد التخمين ويكون عرصة للخطأ فى التقدير . واعتقد أن فى وجود ديوان الرقابة ، التى أشار إليه معالى المقرر ، وتتبع السكرتيرين اللذين لوزارة المالية مباشرة ، ضماناً كافياً لعدم حدوث مثل هذه المخالفات الدستورية فى المستقبل ، لذلك أطلب اللوافة على رأى لجنة المالية .

( تصديق ) .

عبد السلام فهمى محمد جمه بك — الواقع أنه مهما صفت قيمة المخالفة الدستورية ، ومهما اتحل لها من الأسباب ، فلا يصح لقوم يؤمنون بالدستور ، أن يوافقوا على هذه المخالفات . هذا هو مذهبي وتلك هى عقيدتي . إننا ، يا حضرات الأعضاء ، حراس الدستور ، فكيف نتسلأ أعداءاً لمن يخالفه ، ونأتى له بمبررات ؟ إننا إذا تجاوزنا عن هذه المخالفة الآن ، ثم وقت بعدها مخالفات ، فلا نؤمن إلا أننا ، لذلك نطلب بإلحاح ، احتراماً لنص الدستور للقدس ، التى هو ككتاب مقدس لدى الأديان ، رفض هذا الاعتاد .

راغب إسكندر افندى — إن قرار المجلس الآن ينصب على الصرف فى ذاته ، أما تقدير المبلغ فلا يعتبر التجاوز فيه مخالفة للدستور ، والواقع أن التجاوز فى اعتداد خلص تطبيقاً لقانون خلص لا يعتبر تجاوزاً بالمعنى الذى يقصده حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمى محمد جمه بك ، لأنه لم يكن للتصديق تعيين المبلغ فى ذاته بل صرف مبلغ مقرر صرفه طبقاً لقواعد مقررة فى قانون معمول به ، ولذلك فإني أقول إنه لم تحصل مخالفة دستورية ، وإنما التجاوز الذى حصل هو شبيه بالتجاوز الذى حصل فى السنة الماضية ولم يمتنع ذلك من التصديق على حسابها الخاسي .

الرئيس — إن تقرير حضرة العضو المحترم لا يتفق مع نص الدستور لأن المادة ١٤٣ منه تقول :

« كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . فبناء على هذا النص لا يصح تجاوز التقديرات الواردة بالميزانية مطلقاً إلا بأذن من البرلمان إذا كان منقداً ، وإلا فمند الحكومة من الإجراءات المستتجة ما يمكنها من ذلك ، فللسألة التى نحن بصددنا الآن مسألة استثنائية .

راغب إسكندر افندى — إن هذه للسألة ليست جديدة ، فالمتبع فى جميع برلمانات العالم أن مثل هذا التجاوز تحصل للوافة عليه بعد وقوعه لأنه لا يحصل مطلقاً إلا لظروف اضطرارية محضة وبناء على أسباب قانونية . لذلك يميزون للحكومة مثل هذا التجاوز على أن تعرضه على البرلمان ليتمده .

للمقرر — إن لجنة المالية لا تذهب فى الرأى إلى الذى لدى الذى ذهب إليه حضرة النائب المحترم راغب إسكندر افندى لأن كل اعتداد يشتمل على عنصرين : موضوع الاعتداد ورقه ويجب أن تكون اللوافة على الاتيين فلا يجوز أن نقول بما أن المجلس قد وافق على مبدأ مكافأة الموظفين الأجانب عند خروجهم من الخدمة ، فلا داعى لنظر قيمة المبالغ اللازمة لهم وكل ما يمكن أن يقال إن النظام الحالى سيئ لعدم وجود ديوان للرقابة وعدم وجود سكرتيرين مالىين ليراقبوا الميزانية ، حتى إذا ما ضد باب من أبوابها أو قارب الفساد ، أو قفوا الصرف إلى أن تحصل اللوافة على الاعتداد اللازم بالطريق الدستوري من عرض الأمر على مجلس الوزراء والبرلمان .

وما يوجب الإغتيال حقاً أنه مع عدم وجود النظام للشار إليه لم يحصل تجاوز إلا فى ثلاثة أبواب ، من ميزانية بها مئات الأبواب ، من ذلك بابان لا أهمية لها ، أما الثالث فلارتباطه بمعاهدة سابقة لم تر الوزارة مندوحة من الصرف وعرض الأمر على البرلمان بدد ذلك .

إذن فليس فيما تطلبه اللجنة فى تقريرها مخالفة دستورية ، وإنما يبدو كل البدع عن تعجيد أية مخالفة ، ولكننا للظروف التى ينهاها نطلب اللوافة بصفة استثنائية على إقرار الاعتداد الخاص بتسوية التجاوز .

أحمد رمزى بك — هذه للسألة من الأهمية بمكان ، والحل الذى يجب اتباعه فيها يحتاج إلى تفكير . لذلك أقترح تأجيل البحث فيها إلى جلسة قادمة .

الرئيس — أتريد إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؟



أحمد رمزي بك — سيان لدى إحالتها على لجنة الشؤون الدستورية أو تأجيل البت فيها إلى جلسة قادمة ريثما تكون فيها رأياً .  
 عبد السلام فهمي عد جمه بك — تبكاً للقاعدة الفقهية لا عمل للاجتهاد في موضع النص .  
 الرئيس — أليس الأوفق إحالة المسألة برمتها على لجنة الشؤون الدستورية لبحثها ؟  
 ( موافقة عامة ) .  
 ( في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ ) .

### قرار لجنة الشؤون الدستورية

عن تجاوز بعض المصالح بعض أبواب ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

أشير إلى الكناية الآتية :

حضرة المحترم رئيس مجلس النواب

اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ ونظرت في مسألة تجاوز بعض أبواب ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المعلقة عليها من المجلس في جلسة ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ ، وقد ختمت نتيجة أبحاثها التقرير للرفع برقة هذا ، فالرجو التكرم بمرسه على هيئة المجلس للوقرة .

هذا وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ٩

رئيس اللجنة

أحمد رمزي

أحمد رمزي بك ( للقرار ) — أحال المجلس على اللجنة بجملة ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ بنسبة نظره في الحساب الختامي لعام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية مسألة التجاوز التي حدثت من بعض المصالح بعض أبواب المصروفات المقررة في ميزانية ذلك العام .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة في جلسة عقدتها بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ ، وهي ترى إزاء نص المادة ١٤٣ من الدستور القاضي بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » أن هذا التجاوز هو بلا شك مخالفة لنص دستوري صريح .

ولأجل استيفاء البحث وتقدير المسئولية عن هذه المخالفة رأيت اللجنة أن تعرف ما هو معمول به في فرنسا فوجدت أنه وإن كان مبدأ تخصيص الاعتمادات وتعيينها مقررًا في المادة ٣٠ من القانون المالي الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧١ والمادة ٤٤ من قانون ٣١ مايو سنة ١٨٩٢ فإنه لا يطبق بالنسبة لجميع الاعتمادات على حد سواء .

فالاعتمادات التقديرية — وهي التي يكون معنى إقرار البرلمان إليها أنه يوافق على العرض المطالبة له وعلى ما يقتضيه من النفقات ويخصص لها من باب التقدير فقط مبلغ معين من المال — يعتبر أن تقرير المجلس لها ينصب لا على المبلغ الممتد وحده بل ينصب على الأخص على العرض المطالب من أجله . ومن ذلك اعتمادات الماشات والمصروفات القضائية والأحكام الصادرة ضد الخزانة العامة واعتمادات الجوازات المختصة بتنشيط الملاحة . فقد تعرض طواريء عمل الاعتماد غير كاف فلا يحسن تعطيل العمل حتى يجيز البرلمان اعتمادًا إضافيًا . وإذا كان قد يقع في هذه الأحوال خطأ في التقدير فهم لا يمترونه بتجاوزا للمنى الذي يستوجب مسئولية الوزير قضائياً أو سياسياً .

وأما الاعتمادات التحديدية — وهي التي يضع لها البرلمان ، إذ يقرها حصداً أقصى لا يجوز تعديده بحال كاعتمادات ماهيات الموظفين واعتمادات الأعمال الجديدة — فالبرلمان بموافقته عليها يحرم على الوزير المختص تحريكاً مطلقاً أن يتجاوزها وإلا خالف إرادة البرلمان وأخل بمبدأ تخصيص الاعتمادات ووقع تحت طائلة القانون وأصبح بلا زراع مسئولاً مدنياً عن هذا التجاوز .

( براس جاستون جيز : كتاب الميزانية صفحة ٣٩٥ و ٣٩٧ طبعة سنة ١٩١٠ ، وأوجين بير جزء أول قرة ٥١٧ ) .

على أن هذه اللجنة لا تذهب بهذا الذهب في التفريق بين أنواع الاعتادات ولا ترى أن تحمل نص المادة ١٤٣ من الدستور استثناء لا تختمه ، خصوصاً أنه من الممكن في عامة الأحوال أن تطلب الحكومة من البرلمان الاعتاد اللازم في الوقت المناسب وفي حالة عدم انتقاد البرلمان يمكنها بحسب شروط المادة ٤١ من الدستور أن تصدر مرسومًا بقانون بما يلزم ، على أن تحصل على موافقة البرلمان عند انتقاده بالصفة الواردة في المادة المذكورة .

وحيث إن القول بغير ذلك إحلال للسلطة التنفيذية على البرلمان في تقرير أبواب الميزانية ، وهذه مخالفة خطيرة لا يمكن قبولها بحال ، كما أن الأمر الواقع لا يمنع البرلمان من استئصال سلطته بكل حرية .

ولكن بما أن التجاوز الذي حصل في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ قد حدث معظمه ( وهو مبلغ ٣٥١٤٨ ج . م من مجموع التجاوز الكلي وهو ٣٦٧٠ ج . م ) في اعتادات المعاشات والمكافآت والباقي منه مبلغ ٧٥ ج . م مصاريف انتقال وبدل سفر للمجالس الحسبية لكثرة الانتقال التي استلزمها زيادة اختصاص هذه المجالس ثم مبلغ ١٤٨١ ج . م نشأ عن زيادة مصاريف الشكايات بالمعادي على الاعتاد المقرر لها وكانت وزارة الحرية قد تقدمت بطلب اعتاد إضافي إلا أنها عادت فسجته من مجلس النواب على أمل أن يوفر في جملة الباب سيكتفي لتسوية التجاوز ولكن هذا الأمل لم يتحقق بأفقه ، فقد كان المصلحة من هذه الظروف شبه عذر إذ لا عذر عند مخالفة الدستور . يضاف إلى ذلك أن اللجنة لم يقدم لها ما يدل على أن التفقات التي أنفقت زيادة على المقرر كانت في غير محلها وأنها عرضة للرفض من جهة لرومها ولم يقل أحد ذلك . ثم إنه من السلم به على كل حال أنه مثل هذه التجاوزات تنتج عند وضع نظام حسابي دقيق يمكن من الإلمام في الوقت المناسب بما تتفقه كل مصلحة على حدة في كل بند من بنود ميزانيتها ، الأمر المنتظر تحقيقه بإنشاء نظام السكرتيرين الماليين وإنشاء ديوان المحاسبة .

فلأسباب للتقدمة ترى اللجنة الواصفة على المادة الثانية من مشروع قانون الحساب الختامي للقدم للمجلس ، وهي المادة الخاصة بهذه التجاوزات ما عدا حضرة النائب المحترم حسن صبري بك أحد حضرات أعضاء اللجنة ، فإنه يرى عدم اللواقفة على ذلك لأن فيها مخالفة دستورية ، وهذا يكفي لرفض اعتاد التجاوز .

### لذلك

ترى أغلبية اللجنة مع تقريرها بأن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنص دستوري واجب الاحترام : أولاً ، أن الظروف للتقدمة بجمعة تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز بمناسبة اعتاد الحساب الختامي ؛ ثانياً ، أن يقرر المجلس لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية ، وألا يتجاوز الصرف من أي باب ما خصص له إلا بإذن البرلمان .

والآن أتولى على حضراتكم التقرير الثاني التي قدمته اللجنة كملحق لتقريرها الأول :

« لما عرض تقرير اللجنة بشأن هذا التجاوز على المجلس في جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ طلب حضرة مقررها بناء على رغبة وزارة المالية إعادة التقرير إلى اللجنة كي تبدي الوزارة وجهة نظرها ، ولما أعيد التقرير إليها عقدت جلسة في يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ حضرها مندوب وزارة المالية حضرة صاحب العزة يوسف مرزا بك مراقب الميزانية وبسط وجهة نظر الوزارة كما يأتي :

أولاً - سلم الوزارة بأن التجاوز الذي حصل هو مخالفة ، بدليل إدخالها في مشروع قانون الحساب الختامي للعروض الآن على المجلس مادة لتسوية هذا التجاوز ، مع أن قانون الحساب الختامي الذي أجازه البرلمان في الدور الماضي خلو من مثل هذه المادة بالرغم من اشتغال ذلك الحساب على تجاوز يوقو التجاوز الحالي أهمية ، غير أن الوزارة تريد أن تلفت النظر إلى أن المخالفة ليست نص دستوري صريح كما جاء في تقرير اللجنة ، بل لنص قانون عادي هو قانون الميزانية . ذلك أن المادة ١٣٨ من الدستور التي تنص على أن يقرر البرلمان الميزانية باباً باباً لا تتضمن تصريحاً بالباب ، وإذ كان لا يوجد تعريف لكلمة الباب لا في اللوائح ولا في القوانين واللوائح المعمول بها ، فالقروض أن كلمة « باب » الواردة في الدستور تنصب على الباب كما كان محمداً عندما صدر الدستور ، أي في ميزانية سنة ١٩٢٣ التي لا تشمل مصروفاتها إلا على اثنين وعشرين باباً ، منها باب واحد لكل وزارة . وقد لاحظت الحكومة

في عهد الدستور أنه لو استمر وضع البرازية على هذا النظام لأدى ذلك إلى تضييق سلطة البرلمان ، وفرضت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مذكرة في ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ بتعديل أبواب البرازية لكي تجعل مراقبة البرلمان أدق وأوفى ، وقد أشار إلى ذلك معالي وزير المالية مرتين في مجلس النواب : مرة في جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ومرة في جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ ، كما أشارت إليه لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية ذلك العام . ولما كان التجاوز الذي حصل لا يتناول أبواب البرازية كما كانت محددة عندما صدر الدستور ، فالخالفه ليست لنص دستوري ، بل لنص قانون البرازية .

ثانياً — تتبادل وزارة المالية عما إذا كانت للادة ٤١ من الدستور تسمح لها بأن تستصدر بين أدوار انعقاد البرلمان مراسيم بقوانين لفتح اعتمادات إضافية ، منما لما يتوقع حدوثه من لتجاوز ، مع أن هذه الادة تشترط شرطين : أولهما ، ألا تكون المراسيم بقوانين مخالفة للدستور ، فإذا اعتبر التجاوز مخالفة لدستوري ، كما الرسوم بقانون الصادر بفتح الاعتماد الإضافي ، أي يتجاوز الاعتماد الأصلي هو نفسه مخالفاً للدستور واتفى بذلك أول الشرطين ؛ ثانيهما ، أنه ينبغي بموجب نص الادة ٤١ من الدستور دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لكي يمرض عليه ما صدر من المراسيم بقوانين ، وقد يتبادر إلى الذهن أن فتح اعتماد إضافي — منما لتجاوز يتوقع حدوثه — ليس من الأمور الخطيرة التي تبرر دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي .

ثالثاً — نلاحظ وزارة المالية أن ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها من تقسيم الاعتمادات إلى نوعين : تحددية وتقديرية ، هو نتيجة متحمسة لطبيعة الاعتمادات في ذاتها ، ولما جرى العمل عليه في فرنسا ، حيث ينص في قانون البرازية على الاعتمادات التي تعتبر من النوع التقديرية ، ويباح للوزير تجاوزها عند الضرورة . والمالية تريد أن تتسلم عما إذا لم يكن من المناسب أن يوضع عندما تشرع بتحديد الأبواب التقديرية . وعرض حضرة للدون مثلاً بالمخاشات ، فقد يتفق بالرغم من كل احتياط أن يتجاوز التصرف منها مبلغ الاعتماد المقرر لها دون أن يغلظ إلى التجاوز إلا بعد انقضاء العام التالي ، كذلك قد يحدث أن تنتاب البلاد طوارئ كالتشاجر الجراد ، أو نفث الأوبئة ؛ في هذه وأمثالها من الأحوال يتعين على الوزير للشول أن يبادر إلى اتخاذ كل ما ينبغي من الاحتياطات وإعناق كل ما يستدعيه دره الكارثة من النفقات ، وقد لا يتسع الوقت لمرور طلب الاعتماد الإضافي بمراحله التشريعية المختلفة فيحصل التجاوز بالرغم من كل مجهود في الطاقة بذه .

واللجنة بعد اطلاعها على وجهة نظر الحكومة رأيت فيما يخص بهذه للاحتفظات ما يأتي :

أولاً — إنه لأجل معرفة مدلول « الباب » كما أراد الدستور لا يصح التقييد بما كان عليه الباب في ميزانية سنة ١٩٢٣ ، بل يجب الرجوع بالنسبة لكل ميزانية إلى مدلول الباب كما تضمنته . والواقع أن الدستور حينما أطلق كلمة الباب دون أن يحددها لم يرد شيئاً معيناً بالذات ، بل أراد الباب بحسب الوضع الذي تكون عليه البرازية كائناً ما كان . لذلك يكون ما وقع من التجاوز مخالفاً لنص الدستور لا لنص قانون البرازية وحده .

ثانياً — إن للادة ٤١ من الدستور تسمح ، مع مراعاة شروطها ، باستصدار مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات إضافية في الأمور التي لا تخالف الدستور ولا تخلف التأخير ، لأنه فيما يخص بالشروط الأولى يجب أن يلاحظ أن الخالف للدستور في مثل حالتنا هو التجاوز في ذاته ، وبما أن للادة ٤١ ترى إلى إحلال السلطة التنفيذية موقفاً وبشروط معينة على السلطة التشريعية ؛ ولما كان الغرض من الرسوم بقانون الصادر بموجبها هو منع التجاوز فلن يكون ثمة أمر مخالف للدستور ما دام استصدار الرسوم بقانون حاصلًا فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ومن أجل أمور لا تخلف التأخير . وأما فيما يخص بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادي فإنه ليس محتملاً أن يكون لأمور ذات خطر خاص ، بل يكفي أن يكون الغرض من هذه الدعوة تنفيذ الدستور واحترام نصوصه ، فإن هذا وحده من الأهمية بالمكان الأول .

ثالثاً — إنه نظراً إلى عموم نص للادة ١٤٣ من الدستور لا سبيل إلى وضع تشريع يفرق بين أنواع الاعتمادات من تقديرية وتحديدية ويبيح فتحاً يتجاوز بعض التقديرات الواردة بالميزانية . غير أن اللجنة تصدر مركز وزارة المالية إزاء الطوارئ والحوادث الصعبة ، وترى لملاج ذلك أن تحتاط الوزارة للأمر عند تقدير باب النفقات غير المنظورة .

يترتب على عدم إقرار المجلس لهذا التجاوز تكليف الوزير أو الرئيس الذي صرف اللبغ للطلاب بإقراره أن يدفعه من ماله الخاص

كما حصل مرة في فرنسا مع وزير للحقانية ، ولكن إذا عرض الموضوع على محكمة مدنية فأول شيء تبته المحكمة هو هل هذا المبلغ انتفعت به الحكومة أو لم تنتفع به ؟ أو كان صرفه لازماً أو لا ؟ فنتيجة بحثها يؤدي حتماً إلى عدم مسؤولية الوزير في شيء ، وليس من شأن المجلس ولا اللجنة البحث في المسؤولية المدنية أو الجنائية أو السياسية ، بل كل المطلوب منا بحثه هو هل هذا المبلغ يقرر في الحساب الختامي ويوافق عليه أو لا ؟ ونحن بعد الاعتبارات للتقدمة وبعد أن تبين أن المبلغ كان صرفه ضرورياً للقيام بالأعمال التي تختصها مصلحة الدولة أن نقر المادة الثانية من مشروع القانون الخاص بالحساب الختامي للأسباب التي أوردناها .

لذلك نرجو اللجنة اعتماد المبلغ التي تجاوزت فيه الحكومة بعض أبواب ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ .

حسن صبري بك — أرجو أن يقرر المجلس عدم اعتماد هذا التجاوز مخالفتة لنص صريح في الدستور .

أحيل للوضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية لمعرفة هل هناك مخالفة دستورية .

سليت أغلبية اللجنة في مقدمة تقريرها بوقوع مخالفة دستورية ، وخالفت في نتيجة هذا التقرير ما سلت به في مقدمته ، حيث أقرت التجاوز في الوقت الذي سلت فيه بوجود مخالفة دستورية .

إن أغلبية اللجنة وجدت نفسها أمام حالة معقدة فأرادت أن ترجع إلى مثل هذه الحالة في الدستور الفرنسي ، وقد وجدت فضلاً نكاً ، ربما أفاد في ظاهره ولكنه في الواقع لا يفيد ، وذلك أن الحكم الذي وضعت له المادة ١٤٣ من الدستور المصري لا يقابله حكم نظيره في الدستور الفرنسي ، وإنما يقابله حكم في قانون مالي صادر في سنة ١٨٦٢ ولا يزال معمولاً به في فرنسا إلى الآن .

هذا القانون المالي الفرنسي فرق في الواقع بين الاعتمادات وقسمها إلى قسمين :

١ — اعتمادات تحميدية يجب ألا يتجاوزها الوزراء بحال من الأحوال .

٢ — اعتمادات تصديرية ، وهي تعرف بالأعمال القكرة ، وقد نص القانون على أنه يجوز للوزير أن يتجاوزها بشرط استصدار مرسوم بزيادة الاعتماد ويمر هذا المرسوم بمجلس شوري الدولة (Conseil d'Etat) ، فضلاً عن ذلك فإنه يلحق بالميزانية كشف مبين فيه جميع الأبواب التصديرية التي يجوز للوزراء أن يتجاوزوها بالشرط السابق .

كل هذا ينص في القانون المالي في فرنسا لا في الدستور ، وذلك بخلاف الحاصل عندنا إذ أن حكم لنص ورد عنه نص في الدستور لا في قانون عادي ، وهناك فرق كبير بين الحالتين ، فإذا كانوا في فرنسا يجيزون التجاوز للأمر معقول لأثر القانون العادي يمكن تصديده أو إلغاؤه بقانون عادي مثله ، أما إذا أراد مجلسنا إقرار اعتماد تجاوزه الوزير من الاعتمادات التصديرية فإنه يقره بقانون ، فكأنه في الواقع أصدر قانوناً يجيز تصريف الوزير ، وفي الوقت نفسه يبطل نصاً دستورياً . وهذا لا يمكن مطلقاً لأنه يشترط تعديل الدستور لإجراءات خاصة . فالفرق بيننا وبين فرنسا ظاهر في أن الأمر عندنا منصوص عليه في الدستور وعندهم في قانون عادي ، كما أن الاعتمادات هناك قسبان وهما قسم واحد .

النتيجة أن هناك اعتمادات صرفت فكان في صرفها مخالفة صريحة للدستور .

تقول أغلبية اللجنة إن ما عرض عليها أمر يتلخ بمبالغ صرفت وكان صرفها في عملها ، والواقع أن هذا ليس من عملها ، إذ ليس من شأنها أن تبحث في مسؤولية الوزير ، ولكن الواجب عليها البحث في هل في المبالغ التي صرفت زيادة على الاعتمادات المقررة مخالفة للدستور ؟ ومتى تحقق وجود المخالفة تبين عدم إقرار التجاوز . أما كيفية تسوية التجاوز فليس من شأن اللجنة ، بل من عمل الحكومة ، فلتبحث هي عن حل صحيح خطتها ، والحلول عندها كثيرة .

لذلك أطلب أن ترفضوا تسوية التجاوز .

القرار — لا أريد أن أزيد شيئاً على ما قلته ولا على ما قضته تقرير اللجنة ، لأن في عدم إدراج المبلغ في الحساب الختامي إلزاماً للوزارة التي خالفت بدفعه ، وقد سبق أن بينت لحضراتكم أنه لا يمكن لأية محكمة أن تحكم بذلك .

لهذا أرجو اللوافة على رأي اللجنة للأسباب الواردة في تقريرها .

الرئيس — للوافق على رأى حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك يقف .  
(وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن نغثرت للواقعة على رأى اللجنة .  
( فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

١ — يجب أن تتقدم الحكومة للبرلمان بطلب الاعياد الجديد قبل غاد ما هو مقرر له أصلاً بالميزانية بوقت كاف يمكنه من نظره قبل الارتباط بصرف شئ منه .

٢ — لا يجوز لمجلس الوزراء — بقرار يصدره — أن يأذن بتجاوز اعياد قبل موافقة البرلمان على هذا التجاوز .

مجلس النواب

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعياد إضافي قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧  
القسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » زيادة على الاعياد المدرج فى البرانية

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أنصرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعياد إضافي قدره ٣٥٠.٠٠٠ ج. فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » ، زيادة على الاعياد المدرج فى البرانية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى مقررًا لها أمام المجلس .

وضفوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ .

رئيس اللجنة

كامل صدق

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ( للقرر ) — أتال على حضرتكم تقرير اللجنة :

« أشال المجلس على لجنة المالية بجملة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مشروع قانون بفتح اعياد إضافي قدره ٣٥٠.٠٠٠ ج. فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » زيادة على الاعياد المدرج فى البرانية .

وقد اجتمعت اللجنة بجملة ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ لبحث الموضوع واطلعت على الشروع المذكور وعلى المذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأنه ، التى تضمنت أن اللجنة المالية رضت لمجلس الوزراء مذكرة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أوصحت بها أئى البالغ للرض فيها أو للربط بأخذها من قسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » العتمد له ٦٧٧٢٤ ج. م. بلغت ٦٧٧٦٥ ج. م. واقترحت أن يرخص مجلس الوزراء — ريثما يقد البرلمان — فى الاستمرار فى الصرف فى حدود مبلغ ٢٠.٠٠٠ ج. م. علاوة على اعياد البرانية ، ووافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجملة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، وأن وزارة المالية يفت بمذكرة تاريخها ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، أن البالغ للربط بأخذها أو للرض فيها كادت تستغند اعياد العشرين ألف جنيه الذى قرره مجلس الوزراء . وطلبت لمواجهة ما مدعو الطوارئ إلى صرفه لتاية السنة المالية ، جل قيمة الاعياد الإضافي ٣٥٠.٠٠٠ ج. م. يدخل فيه الشرون أئى جيه للشار إليها .

وبعد المناقشة والمداولة فيما ذكر واقعت اللجنة على الاعتياد المطلوب مع ملاحظة أنه عندما تدعو الحالة إلى طلب اعتياد مبلغ زيادة على المقرر بالميزانية بسبب زيادة ما سيصرف على المقدر له يجب أن تقدم الحكومة للبرلمان بطلب الاعتياد الجديد قبل غدا ما هو مقرر له أصلاً بالميزانية بوقت كاف يمكنه من نظره قبل الارتباط بصرف شيء منه .

ولذلك ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي منه :

### مشروع قانون

بفتح اعتياد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي منه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ التسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » اعتياد إضافي بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ ج.م ( خمسة وثلاثين ألف جنيه ) زيادة على الاعتياد المدرج في الميزانية .

ويؤخذ هذا الاعتياد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — تبين لي عند مطالعة تقرير لجنة المالية أن مجلس الوزراء قد رخص لوزارة المالية بقرار أصدره بتجاوز الاعتياد المدرج بالميزانية بمبلغ عشرين ألف جنيه . ومثل هذا التجاوز لا يجوز أن يسمح به بمتنقضي قرار من مجلس الوزراء ، لأن الطريق المستورى الوحيد في هذه الحالة هو استصدار قانون بهذا التجاوز . وقد سبق لمجلس النواب أن أصدر بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ قراراً تسميراً للدستور يقضي بأن جميع الاعتادات الإضافية يجب أن تقرر بقانون . ومن هذا ترون حضراتكم أن مجلس الوزراء قد تجاوز الحدود الدستورية ، لأنه أصدر قراراً يخول فيه لوزارة المالية تجاوز الاعتياد المقرر بالميزانية بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ، مع أنه كان يجب عليه أن يصدر مرسوماً بقانون بهذا التجاوز ، وهذا لا يصح لمجلس الوزراء بحكم الدستور إلا في حالة واحدة ، هي قيام طارئ بين قترتي انعقاد المجلس . وإني أوجه نظر حضراتكم إلى أن مجلس الوزراء أصدر قراره هذا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، أي وقت انعقاد المجلس . ومن هذا ترون حضراتكم أنه لم يكن يحق لمجلس الوزراء في هذا التاريخ أن يصدر مرسوماً ولا قانوناً .

هذه سابقة دستورية خطيرة لا يمكن السكوت عليها ، ولذلك أوجه نظر المجلس إليها ، حتى لا يعتبر سكوت عليها إقراراً لها ، وذلك مخالفاً نصوص الدستور وقرار مجلس النواب الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ .

حضرة صاحب المالى وزير الحفاية — انمقد مجلس النواب فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ فى دور انعقاد غير عادى لنظر الماهدة . للقرر — إن للملاحظة التى أبدأها حضرة النائب المحترم وجبة فى ذاتها ، وقد أدركت لجنة المالية هذه للملاحظة أثناء المناقشة ، ووجهت نظر الحكومة إلى أنه إذا دعت الحالة إلى تجاوز الاعتيادات فيجب عرض الأمر على مجلس النواب فى وقت يتسع لنظره ، وهذا أمر متروك تقديره لظروف .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — إن البحث الآن يدور حول الوجبة الشكلية . وكان يجب مرض الأمر على المجلس لأنه كان منتقداً ضلاً فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

للقرر — لم يفت ذلك نظر اللجنة أثناء بحث مشروع هذا القانون كما ذكرت الآن . أما ردى على اعتراض حضرة النائب المحترم

الدكتور محمود عز العرب ، وهو في الواقع تكله لما أبداه معالي وزير الحفانية ، فإن الفترة التي تكلم فيها حضرة النائب المحترم لم تكن فترة بين دورى انعقاد ، بل كان المجلس في دورة غير عادية لنظر المعاهدة .

الرئيس — هل توافقون على مشروع القانون في مجملته ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

يجوز الصرف ، والنقل من باب إلى آخر ، قيل استئذان البرلمان — إذا كان متفقاً في دور غير عادية — لأنه لا يجوز

التقدم إليه في هذه الحالة بأمر آخر غير الذى حدد في المرسوم الصادر بدعوته إلى هذا الانعقاد .

### مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ٢٠

« مصاريف غير منظورة » زيادة على الاعتماد المدرج في البرانية — تقرير لجنة المالية — للواقعة على

مشروع القانون من حيث البدأ — مناقشة اللوادر مادة ففاده — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أعلون الجميل بك ) .

المقرر — لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم ، وهو يقضى الموافقة على مشروع هذا القانون للأسباب التي جاءت به .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك وكيل المجلس ) — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة الذى

وزع عليكم واطلعتم عليه طبعاً ؟

( لم يتطرح أحد ) .

الرئيس — يتلى مشروع القانون .

على مشروع القانون ، وهذا نصه :

### مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — بفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ٢٠ « مصاريف غير منظورة » اعتماد إضافي بمبلغ

٣٥٠٠٠ جنيه ( خمسة وثلاثين ألف جنيه ) زيادة على الاعتماد المدرج في البرانية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث البدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا - قبل أن أعرض للبدأ في مشروع هذا القانون أوجه حضرة المقرر أو حضرة صاحب المعالي وزير المالية السؤاليين الآتيين :

السؤال الأول : يؤخذ من المذكرة للرغبة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بخصوص مشروع القانون المروض الالية أن المبالغ الرخص بها أو الربط بأخذها من قسم الصروفات غير المنظورة قد استنفدت أو كادت تستنفد مبلغ ١٧٧٢٤ جنياً وهو الاعتماد المين تحت رقم ٢٠ للمصروفات غير المنظورة في ميزانية السنة الحالية . وكذلك استنفد أو كاد يستنفد مبلغ ٢٠ ألف جنيه الذي رخص مجلس الوزراء في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ باستمرار الصرف منه علاوة على اعتماد الميزانية .

ولقد جاء في المذكرة بيان بوجود صرف المبالغ التي أخذت من مبلغ العشرين ألف جنيه المذكورة ولم يرد بها شيء عن وجوه صرف المبالغ التي استنفدت أو كادت تستنفد مبلغ ١٧٧٢٤ جنياً .

فهل حضرة المقرر أو معالي وزير المالية أن يفضل بالإدلاء ببيان وجوه صرف المبالغ التي استنفدت أو كادت تستنفد كل هذا المبلغ ؟

السؤال الثاني : ما عدد السيارات التي جددت أو اشترت بمبلغ ٢٧٥٠ جنياً ، ولحاجة من اشترت ؟

المقرر - بحثت اللجنة هذا الموضوع وطلبت البيانات اللازمة من وزارة المالية فحصلت على البيانات الآتية :

أولاً - المصروفات غير المنظورة المرصدة للشقات الطارئة وهي معدة للصرف على كافة الوزارات والمصالح . أما طريقة صرفها فهي إذا كان مبلغ الاعتماد لا يتجاوز ١٠٠٠ جنيه فالملأ في الترخيص لوزارة المالية ، أما إذا تجاوز الاعتماد ١٠٠٠ جنيه فالمرح في الترخيص إلى مجلس الوزراء .

وبطبيعة الحال تلاحظون حضراتكم أن الوزارات والمصالح لا تستطيع عند تقرير الميزانية تقدير مثل هذه المصروفات بالضبط ولا السبل التي تنصرف فيها . وقد قدر هذا المبلغ في الميزانية بـ ٦٧٧٢٤ جنياً والمبلغ الإضافي المطلوب الآن هو ٣٥٠٠٠ جنيه ، فيكون المجموع حوالي مائة ألف تقريباً .

أما الأوجه التي تم الصرف عليها أو ربط أو رخص في الصرف عليها للمصلحة أو الوزارة والتي لم يتم صرفها فسيرد بيانها في الحساب الختامي .

أما أم المبالغ التي رخص بأخذها من ربط المصروفات غير المنظورة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فهذا بيانها :  
جنيه

٣٠٠٠٠ نفقات الوفد الرسمى الذى سافر إلى لندن لتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

٨٠٦٠ تمويضات للأفراد والشركات عمداً أصحابهم من الحسائر في حوادث الاضطرابات في للسدة من نوفمبر سنة ١٩٣٥ ويناير سنة ١٩٣٦ .

٢٩٠٠ نفقات إصلاح وتأثيث القطار المجاورة لقرار للقضية المصرية في برلين .

١٠٠٨٩ نفقات عملية الانتخابات النيابية لعضوية مجلس النواب والشيوخ .

٤٠٠٠ نفقات الرحلة الملكية للوجه القبلى .

٦٥٣٣ لتسوية نفقات تأثيث الجراح الذى أقام فيه حضرة صاحب الجلالة الملك في « كبرى هوس » بإنجلترا .

٦٠٠٠ لمصلحة الآتار لمشتريات أثرية .

٣٠٠٠ لمصاريف دعوة التومسيون البولى للأتار التاريخية إلى عقد اجتماعه بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٣٧ .

٣٧٠٦ لباقي النفقات الخاصة بالإجراءات اللازمة لرفقة قناة السويس .

٢٠٠٠ لشراء مهندسين لمصلحة اللوانى بسبب اشتداد الأنواء والمواسف .

٥٥٠٠ لشراء وتجديد سيارات وموتوسيكلات الخ - مبنية كالآتى :



١٠٦٠ ج م لشراء أربع سيارات لحضرات الوكلاء البرلمانيين ، و ١٢٥٠ ج م لشراء ٣ سيارات لمحرمات لوزارة الزراعة لتقل البلج والزيوت من الواحات ، و ٨٠٠ ج م لشراء سيارتين لحضرتى وكلى وزارة المالية ، و ١٦٠٠ ج م لتجديد للركبات الحالية .

هذه هى البائع التى رخص بها مجلس الوزراء أو وزارة المالية ومجموعها ٨١٥٠٠ جنيه ، فهو تصرف الصالح بالصرف فقد تصرفها أو لا تصرفها بأكلها . وإضافة للبالغ المطلوب اعتاده يكون إجمالى المصروفات غير المنظورة حوالى ١٠٠.٠٠٠ ر. جنيهه فيكون الباقي للتوازيى التى قد تجب فى الأشهر الباقية من السنة المالية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — ظاهر من المذكرة الرفوعة إلى مجلس الوزراء ومن تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن هناك مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه صرح بصرفها مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ولم يكن وارداً أصلاً بميزانية الدولة ولم يأذن به البرلمان . أى أن هذا المبلغ أضيف فى الواقع إلى القسم ٢٠ الذى حددته ميزانية الدولة بمبلغ ٦٧.٧٢٤ جنيهاً .

وفى يوم ١٥ نوفمبر هذا كان البرلمان منعقداً ولم ترجع الحكومة إليه فى الموافقة بل صرح مجلس الوزراء بالصرف وصرف المبلغ فعلاً أو أكثره بديل ما جاء فى المذكرة من أنه لم يبق منه عند تحرير المذكرة — أى فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ — إلا مبلغ ٢٠٠٠ ج م . أى أن هناك اعتراكاً بأن مبلغاً لم يكن وارداً فى الميزانية ولم يأذن به البرلمان قد صرح مجلس الوزراء بصرفه فعلاً من مال الدولة . ففى هذا التصرف مخالفة صريحة لصل المادة ١٤٣ من الدستور التى تنص على أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثنائه كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية . ومعنى الإذن هنا أن يأذن قبل الصرف . والواقع هنا أن الصرف حصل فعلاً وورد من المجلس أن يوافق على الاعتداد الإضافى المالية . وهذه مخالفة صريحة للدستور ، وليس للمجلس أن يكون شريكاً فى مخالفة الدستور ، كما أنه لا يمكن أن يخالف الدستور .

هذه هى المخالفة الدستورية الأولى التى لاحظناها وبقيت مخالفات مالية أخرى كثيرة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — وما هو تاريخ ذلك الترار الذى أصدره مجلس الوزراء ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لم يكن البرلمان منعقداً فى ذلك التاريخ ، أى لم يكن منعقداً فى دور عادى ، بل كان انعقاده فى دورة غير عادية نظراً لمشروع الماهدة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — قد بدى البرلمان لعقد اجتماع عادى أو غير عادى فإذا ما انعقد البرلمان فعلاً سواء أكان فى دور عادى أو غير عادى استعملت كافة الحقوق الدستورية — هذا لا شك ولا نزاع فيه . إذ قرر الدستور فى المادة ٤١ « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تخجل التأخير فليطلب أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

ومعنى هذا أن البرلمان يضى للانقياد إذا لم يكن منعقداً ، فبالأولى إذا كان منعقداً فعلاً . فالتقاعدة إذن هى أن البرلمان ما دام منعقداً فله كافة وكامل الحقوق سواء أكان فى دور عادى أم دور غير عادى .

دلت البيانات بعد ذلك على أن هناك مبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه خصص لتفقات الوعد الرسمى ومبالغ أخرى لتسوية نفقات تأميت الجناح المجلس فى كبرى هوس ومصاريح لسيارات . هذه النفقات فتحت لها بالنسب اعتبارات مالية فى الميزانية ، فما كان يصح مطلقاً وهناك اعتبارات خاصة بها أن تؤخذ بعد ذلك من المصاريح غير المنظورة .

وحق تبييننا الحكمة فى أخذ البالغ من المصاريح غير المنظورة أقول إنه متى أقرها البرلمان أصبح لوزير المالية أو لمجلس الوزراء حق التصرف فيها بغير أية رقابة ، اللهم إلا الرقابة التى تكون عند نظر الحساب الختامى ، بمعنى أنه إذا اعتمد فى الميزانية مبلغ ١٠.٠٠٠ ج م مثلاً للمصاريح غير المنظورة جاز لوزير المالية أو لمجلس الوزراء أن يصرف فيها بشرط أن تكون لمصروفات غير منظورة بالنقل ، أى بشرط ألا تكون لها أبواب ولا بنود فى الميزانية ، وإلا لجاز أن يؤخذ من المصروفات غير المنظورة مصاريح لأبواب وبنود مقرر أصلاً

في الميزانية ولترتب على ذلك انعدام الرقابة الدستورية . والستور صريح في وجوب استئذان البرلمان كلما اريد قتل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

فنفقات المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلترا قد صدر بها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦ بفتح اعتماد إضافي خاص بوزارة الخارجية بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج . م .

إذن هناك اعتماد خاص بالمعاهدة ، فكان يمكن فتح اعتماد إضافي آخر لوزارة الخارجية تحت رقابة البرلمان . وما كانت المفاوضات أمراً غير منظر لأن الحكومة تقدمت بميزانية الدولة والمفاوضات قائمة .

وكذلك المبلغ الخاص بتسوية نفقات الجناح الذي أقام فيه حضرة صاحب الجلالة الملك في كبرى هوس ، فهناك اعتماد خاص مفتوح له في فرع ٣ ديوان جلالة الملك الصادر به القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٥ بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦ ألف جنيه لصاريف إقامة حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة المصرية في إنجلترا . إذن هناك اعتماد خاص مفتوح في ميزانية ديوان جلالة الملك لهذا الغرض ، فإذا ما نفذ المبلغ للوجود ودعت الحاجة إلى مبلغ آخر يكون صرف المبلغ الجديد تحت رقابة البرلمان ، أي بفتح اعتماد إضافي جديد للمبلغ الأصل .

وما كان يصح بحال من الأحوال أن يؤخذ الفرق من المصاريف غير المنظورة لأن المسألة واردة أصلاً في الميزانية وهناك قانون خاص بها . والقول بغير هذا يخرج التصرف عن رقابة البرلمان . كذلك الحال في موضوع السيارات ، فما كان يصح أن يؤخذ المبلغ من المصروفات غير المنظورة لأن البرلمان أقر في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عند نظر ميزانية وزارة المواصلات مبلغ ٨٥٠.٥٧٣ ج . م لمركبات النقل وكانت المبلغ للحد لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ : ٨٢.٧٠٠ ج . م أي زيادة الاعتماد في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عليه في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وذلك في البند الماثر .

أما في البند الثالث عشر فلن ميزانية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قد اعتمدت مبلغ ٧٠٠ ج . م للمصاريف على تجديد المركبات وزيد الاعتماد المخصص لها في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إلى ١٠٠.٠٠٠ ج . م فثراء السيارات أو إصلاحها لا يصح بحال من الأحوال أن ينفق عليها من المصروفات غير المنظورة . والحكمة في عدم أخذ مثل هذه المبالغ التي لم تكن واردة بالميزانية من المصروفات غير المنظورة هو عدم مناقشة الاعتمادات الإضافية .

إذن ترون بإحضرات الشيوخ المحترمين أن الاعتماد المطلوب من حضراتكم إقراره الآن فيه مخالفة صريحة للدستور وللنقواعد المالية . ولعلكم فإني أرفض الموافقة عليه وأرجو من حضراتكم رفضه .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) - فبا يخص بما أسماه حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى باشا المخالفة الدستورية يجدر أن أبين لحضراتكم ما حدث ففلا في هذه المسألة .

الواقع أنه لا أرادت الحكومة فتح هذا الاعتماد الإضافي كان البرلمان مجتمعاً في دور غير عادى وكان مجتمعاً بنس المرسوم لغرض بحث المعاهدة المصرية الإنجليزية وقد عرضت للحكومة عندئذ هذه المسألة فقلنا هل من الميسور أن نتقدم إلى البرلمان بطلب شيء آخر غير الغرض الذى دعى من أجله ؟

بحثت المسألة في مجلس الوزراء وهو يضم رجالاً قانونيين كسماعة الشيخ المحترم حسن مبرى باشا وكان الرأى غير مستقر وأؤكد لحضراتكم أننا كنا نفضل أن نتقدم إلى البرلمان بطلب فتح اعتماد إضافي لهذا الغرض . وأذكر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس ناقش في هذا ، غير أننا رأينا أن نخيل الأمر إلى قم قضائياً الحكومة فأقام لنا الدليل من السوابق الدستورية في البلاد الأخرى على أنه لا يجوز لنا أن نتقدم إلى مجلس النواب في دور غير عادى - فقد لغرض خاص - بأمر آخر غير الذى حدّد في المرسوم الصادر بدعوتهم إلى هذا الانفراد . ( تصنيق ) .

ولقد قلت لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس عند مناقشتي معه أنى أميل إلى رأيه ولكن لا أقنعنا قم قضائياً الحكومة بالدليل سلنا به . وتما كدوا حضراتكم أننا ما رغبتنا مطلقاً في التهرب من مواجهة البرلمان بل كنا نخيل إلى أن نتقدم إليه حتى نحصل على الاعتماد .

هذا من الوجهة الدستورية أما عن الوجهة المالية فقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى بلشا عن الثلاثين ألف جنيه التي طلب اعتيادها للوفد الرسمى أنه سبق اعتياد عشرة آلاف جنيه لهذا الغرض ، ولكن ليسمع لي أن أوجه نظره إلى أن هذا الاعتياد كان خاصاً بالمقارضات التي كانت دائرة بمصر كصاريب السكرتيرية وغيرها وقد نفذ المبلغ فعلاً وسيقدم لحضراتكم تفصيل ذلك في الحساب الختائى .

وعندما قررنا السفر إلى لندرة حوالى شهر أغسطس لم نكن نعلم على وجه التحديد نفقات هذا السفر . فلما عدنا اعتياد المصاريف غير المنظورة نصرف منه بدلاً من أن نتقدم إلى البرلمان بطلب فتح اعتياد ثم بعد ذلك نهدم الحساب إليه وله الرأى الأعلى فلم تكن ثمة أية عخالفة في هذا من الوجهة الدستورية ولا من الوجهة المالية .

بقيت مائة السنة الآلاف جنيه الخاصة بنفقات الجناح الذى أقام فيه حضرة صاحب الجلالة الملك بكترى هوس ، قد حصل التجاوز وصرف المبلغ فعلاً وكان من المصاريف غير المنظورة .

حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى بلشا — ليست لهذه المائة أهمية .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد بلشا ( وزير المالية ) — كذلك مائة السيارات فإنه حقيقة يوجد اعتياد ولكن البرلمان كان غير موجود . وتعلمون حضراتكم ما تشاهدونه أن العمل كثير على حضرات الوكلاء البرلمانين فهم يعملون في كل وقت ليلاً ونهاراً وأنهم جميعاً قراء وهذا ما يشرفهم .

( تصفيق ) .

فلذا كان لحضرات وكلاء الوزارات سيارات ، فمن القول أن يكون لحضرات الوكلاء البرلمانين كذلك سيارات .

هذا كل ما في المسألة والأمر ظاهر .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — اوافق حضرات الشيوخ المحترمين أنا زجب كل الترحيب بالبادى السليمة والروح الطيبة التي أبدعها حضرة صاحب المالى وزير للمالية لا سيما عندما قال إن الوزارة كانت ميالة للأخذ بنظرية عرض هذه الطلبات على البرلمان وفي في المهوره غير العادية . وكنت أود الأخذ بهذا الرأى دعياً بالروح الدستورية وأقول إنه ما كان يجب على الوزاره وبين أعضائها من كبار رجال القانون التشعين بالروح الدستورية والديموقراطية الصحيحة أن زرع إلى فلم القضاء وليس من اختصاصه أن يفسر الدستور أو يحد من حقوق الأمة ، وإنما اختصاصه قاصر على النظر في الحقوق العادية بين الحكومة والأفراد وكان على الوزارة وهي مشبعة بالروح الطيبة التي أشرت إليها أن تدم سلطة الأمة بالرجوع إلى البرلمان سواء في دورة عادية أو غير عادية للاستشارة برأى أعضائه .

( تصفيق من بعض حضرات الأعضاء ) .

فلم الصالين إلى غت الحكومة بفتوى سديدة . وإذا كان له أن يرجع إلى كتب الفقه الدستوري فإنه من الممكن لحضرات الأعضاء أن يرجعوا كذلك إليها . وقد رحمت أنا إلى بعض الرابع ومنها مؤلف الصلالة أوجين بير فضلت أن القاعدة الأساسية الدستورية في فرنسا وبليجيا — وقد أخذنا عنهما دستورنا ونظامنا — تضى بأنه متى عقد البرلمان في دورة غير عادية يمكنه أن يباشر كل ما يمرض عليه من المسائل العادية المباحة في حدود اختصاصه . قلت ذلك عندما أردت بطر الاستجواب التقدّم في في الدورة غير العادية وقد أحيل هذا البحث إلى لجنة الحفائية .

نصت المادة ١٢٣ من الدستور على أن « اجتماع المجلسين يهية مؤخر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يجوز دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » ووظائف البرلمان الدستورية معلومة ولم تحدد المادة ١٢٣ أى شى يخرج عن سلطة البرلمان والمراجع التي أخذ عنها الدستور المصرى صريحة في أنه لا حد ولا تحديد لسلطة البرلمان متى كان مجتمعاً ، وقد كان البرلمان مجتمعاً فعلاً وكان من المصلحة والواجب أن تعمل الوزارة بوحى نفسها الطيب الدستوري وألا تسمح لنفسها بأن تاتر برأى فلم قضائياً الحكومة ، والأمة تعلم كيف كان رأيه في شأن الدستور .

( ضجة ) .

هذا الرأي الذي لا يقوم على للبادئ التي عملت لها الأمة حتى الآن . أرجو أخيراً من الوزارة أن تعمل بما يوحى إليها ضميرها في المستقبل وألا ترجع إلى رأي قلم القضاء في مثل هذه المسألة .

حضرة صاحب المثلالي مكرم عبيد بشا ( وزير المالية ) — يدهشكم أن أقول إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس عن ولا تمارض بين رأيه ورأي قلم القضاء . يقول حضرته إن البرلمان إذا دعى إلى دورة غير عادية فله أن يؤدي وظائفه الدستورية وأنا أوافق على ذلك كما أوافق قلم القضاء ، ولكن الواقع أن البرلمان دعى لمرة غير عادية فترض عمد . ( تصنيق )

فلا تمارض إذن بين رأيه وبين رأي قلم القضاء ، ويسمح لي حضرته أن أعرضه فيما نسب إلى قلم القضاء لأنه أدى واجبه على أكل وجه نحو مهمته .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — الآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( لم يترشح أحد ) .

الرئيس — يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة مادة ، ولتسل المادة الأولى .  
( في ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ ) .

كل من يقدم على تجاوز اعتماد وافق عليه البرلمان يتحمل مسؤولية هذا التجاوز .

#### تقرير لجنة المالية

جلس النواب

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتكاليف اشتراك الحكومة للصربية في معرض باريس

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ، التزم ٨ « وزارة المعارف العمومية » فرع ١ « ديوان العموم والتعليم العام » ، باب ٣ « أعمال جديدة » زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتكاليف اشتراك الحكومة للصربية في معرض باريس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة المالية

كامل صدق

تحريراً في ١٧ مارس سنة ١٩٣٧

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالي ( للقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس على لجنة المالية بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٧ مشروع قانون بتنع اعتماد إضافي بمبلغ ١٧٩٣١ جنكيا في ميزانية السنة التالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، القسم ٨ « وزارة المعارف العمومية » فرع ١ « ديوان العموم والتعليم العام » ، باب ٣ « أعمال جديدة » ، زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية في معرض باريس ، لنظرة على وجه الاستعجال .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ لبحث الموضوع ودعت لحضورها حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ، فانتدب حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة ، والحملت اللجنة على مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء التي تضمنت أنه جاء في كتاب وزارة المعارف العمومية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ أن حضرة القومسيور العام المصري في معرض باريس الدولي ، طلب فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧٩٣١ جنكيا قيمة النفقات التكبيلية الخاصة بمصر في المعرض المذكور ، وذلك زيادة على المبلغ المدرج في الميزانية لهذا الغرض وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه .

كما اطلمت اللجنة على البيانات التي أرسلها لها حضرة القومسيور العام لمصر في المعرض ، وسمعت البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف العمومية ، فبين منها أن السبب في طلب هذا الاعتماد الإضافي يرجع إلى قلة التقدير الأولي عت للصروف الحقيقية التي ظهرت بعد طرح عمليات المعرض في المنتصف ، فثلا :

كان مقدرا لجميع أعمال البناء ٧٠٠٠ جنيه ، وناشع في العمل وجد أن أقل عطاء لأعمال المباني فقط ١٣٠٠٠ جنيه ، وهو العطاء الذي وافق عليه معالي وزير الأشغال العمومية عندما كان في باريس .

كما قدر للكهرباء من تركيب واستهلاك مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولكن أسعارها في باريس بلغت حوالي ٢٠٠٠ جيه لأقل عطاء لتركيب الأدوات الكهربائية فقط ، أما الاستهلاك الكهربائي فيقدر له مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وغير ذلك من الفروق .

ويرجع هذا الاختلاف في التقدير إلى أسباب عدة : منها ارتفاع ثمان المواد الأولية في فرنسا ، ومنها القوانين التي سنّها الوزارة الفرنسية للعمال ، مما ترتب عليه إغراق ساعات العمل وغلاء اليد العاملة على وجه العموم .

يضاف إلى ذلك أنه جفت مبان لم تكن في تقدير الوزارة عند طلبها الاعتماد الأول ؛ من ذلك :

- ١ - تشييد بناء في الحديقة للدعاية للسياحة .
- ٢ - استئجار أمكنة خاصة لمعروضات سكة الحديد ووزارة الصحة إذ لم يكن لها مكان في السراى المصرية .
- ٣ - إقامة حوانيت في جانب من الحديقة تخصم لبيع معروضات التاجر والصانع المصري حتى لا ينتقص حمال سراى المعرض ، فلا تكون محلا للبيع .
- ٤ - استئجار مكان للصحافة المصرية في معرض الصحافة العام .

٥ - إقامة أسبوع دعائية أسوة بالدول الأخرى .

٦ - زيارة جلالة الملك للمعرض وافتتاحه رسمياً بمعرفة مجلس الوصاية الوقف .

٧ - شراء جانب من معروضات التجار والصناع المصريين على أن تباع في المعرض وتزد أثمانها كإيراد للحكومة المصرية .

وقد رؤى أن يهد بأعمال الزخرفة والأثاث والحديد والرخام والزجاج الملون والتصوير وما إلى ذلك ، إلى العمال والفنانين المصريين ولدارس الصناعة الحكومية .

وبلغت تكاليف كل ذلك للآن حوالي ٥٠٠٠ جنيه لم تكن واردة في التقدير الأول .

وقد علم حضرة رئيس اللجنة من حضرة القومسيور العام أن الأشياء التي تشتري ولا تعتبر مستهلكة وتبقى مملوكة للحكومة ، تزيد قيمتها على ١٠٠٠٠ جنيه ، وغلاوة على ما تقدم فقد ظهر أنه من الضروري تدب موظفين ومستخدمين وحدم مصريين للقيام بشؤون المعرض ونشر الدعوة للمعروضات التي به .

ومما يبرر أيضاً طلب الاعتاد الإضافي المطلوب ، أنه بعد أن قدر لمصروفات المرض ٢٥٠٠ جنيه ، ظهرت مطالب عدة منها :

- ( أ ) كشك دعابة للسياحة ضمن العرض كما هو حاصل لدى الدول الأخرى .
- ( ب ) ما تطلبه وزارة الزراعة وما يترتب من إعداد نشرات الدعاية للحاصلات الزراعية والصناعية ، مما تنتجه مصر ، ومما يمكن تصديره إلى الخارج .
- ( ج ) ما يلزم من المصاريف لمروضات وزارة الصحة .
- ( د ) إيجار محال للصحافة المصرية في السراى العامة .
- ( هـ ) عرض أعمال الفنانين المصريين الذين رؤى ضرورة عرض أعمالهم إظهاراً لمكانة الفن في مصر .
- ( و ) إيجار أماكن لعرض معروضات المطبعة الأميرية المصرية .

ويلاحظ أن وزارة الزراعة قد رأت أنه من مصلحة الدعاية للقطن المصرى وبيان مكانته وتفوقه على الأقطان الأخرى فى العالم ، إعداد شريط سينمائى لهذا الغرض يتكلف مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولما كانت ميزانية الوزارة المذكورة لا تسمح بصرف هذا المبلغ ، لأن جميع اعتاداتها لا يوجد بها وفر ، فقد طلبت بكتابها المؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٧ من حضرة صاحب العزة القومسيرو العام تدير هذا المبلغ من الاعتاد المخصص للعرض .

كذلك رؤى أن تقوم شركة مصر السينما بعمل شريط سينمائى للدعاية لمصر يشمل عرض الآثار المصرية من أسوات إلى الإسكندرية .

ومما هو جدير بالذكر أنه جاء ببيانات حضرة القومسيرو العام أن ميزانية القسم المصرى للعرض هي من أقل ميزانيات الدول المشتركة ، فإن من الدول من خصص مبالغ وافرة تتراوح بين ١٠٠٠٠٠ جنيه و ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد جاء في مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء أنه يؤخذ من بيان حضرة صاحب العزة القومسيرو العام أن الحكومة الفرنسية تخصص إغاة للعرض قد تبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، وأن حضرته اعتبر هذا المبلغ بصفة احتياطى للمفاجآت وحفلات التكريم وبذل التمثيل .

وقد علت اللجنة أن هذا المبلغ ينتظر تخفيضه إلى النصف ، ورأت — تمسكاً مع القواعد المالية الصحيحة — عدم العمل بالنظام الاستثنائى المقترح وأن يكون تقدير الاعتاد الإضافى مأخوذاً فيه المصاريف المشار إليها التى تفدها اللجنة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه يضاف إلى الاعتاد الأسمى ، وفى مقابل ذلك يضاف ما تدفعه الحكومة الفرنسية كإعانة للعرض ، إلى الإيرادات العامة .

وقد رأت اللجنة بالاتفاق مع حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف العمومية تخفيض ١٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتاد المقترح ، يقتصد من مصاريف مكتبى مصر وباريس ، وبذلك يصبح الاعتاد المطلوب ١٩٩٣١ جنيهاً .

وقد وافقت اللجنة على ذلك ما عدا أحد حضرات الأعضاء الذى رفض الموافقة على الاعتاد ، لأنه لا يرى عملاً لزيادة الاعتاد الأسمى للمدراج في الميزانية .

وترجو اللجنة من المجلس للموافقة على مشروع القانون كما عدله ، ونصه :

.....

.....

.....

.....

.....

حضره النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — حضرات النواب المحترمين ، لى ملاحظة صغيرة على تقرير اللجنة من الوجهة الشكلية أريد أن أبدأها قبل التكلم فى الموضوع . فقد جاء فى التقرير أن اللجنة وافقت على الاعتداء ( ما عدا أحد حضرات أعضائها ) وهذا لا يتفق مع الواقع . والذى حدث أنى رضى الموافقة على الاعتداء جميعه ولكن موافقة اللجنة تمت بأخذ رأى على كل جزء من أجزائه بالأغلبية ، وكانت هناك أقلية تصوت أصواتها فى بعض الأحوال مع أصوات الأغلبية ولم يرجعها سوى صوت الرئيس . لهذا كانت العبارة الواردة فى التقرير والى بينهم منها أن اللجنة بأجمعها وافقت على الاعتداء عدا عضو واحد لا تنطبق على الحقيقة . هذا هو اعتراضى من جهة الشكل .

أما من ناحية الموضوع فإنى لا أوافق على هذا الاعتداء .

لقد اعتمد فى الميزانية مبلغ ٢٥ ألف جنيه لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية فى معرض باريس ، إلا أن حضرة التوميسير العام ذكر بذكره أن الارتباطات المالية التى ارتبط بها سواء فى باريس أو فى مصر قد بلغت ما يقرب من ٢٩ ألف جنيه وأنه لم يتم بذلك ما يلزم إعداده . فإنى إذن رقابة مجلس النواب على مالية الدولة ، إذا كان المجلس يعد أن يعتمد مبلغ ٢٥ ألف جنيه لهذا العمل ، تربط الحكومة أو من يمثلها بما يقرب من الـ ٢٩٠٠٠ جنيه ١٢

أرى أن هذا مبدأ فى غاية الخطر ، وأن السير على هذه الخطة لا تتحقق معه رقابة مجلس النواب ، بل لا يكون هناك معنى لهذه الرقابة ولا معنى لوجود المجلس ، كما أنه أنشك كل الشك فى أن مجلس النواب يملك إجازة مثل هذا التجاوز ، لأن فى ذلك مخالفة للدستور . وإذا كنت لا أنال أذكر ما درسته عن القانون الدستورى وأما طالب فأظن أنه إذا حدث مثل هذا التجاوز فى إنجلترا ، فإن الوزير للشئول يارم بدفع المبلغ الزائد على الاعتداء للقر ، وإذا ما أرادت الحكومة إعفاء فلا يمكنها ذلك إلا بقانون تدفع الحكومة بمقتضاها قيمة التجاوز .

ومن جهة أخرى لا أرى — بإحضرات النواب المحترمين — مبرراً لاعتداء هذا التجاوز بد وقوعه فلا ، فقد ظهر جلياً لمالى وزير الأشغال الموسومة عندما كان فى باريس فى شهر سبتمبر الماضى أن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه لا يكتفى لفتحات للعرض ، لأن المبنى الذى كان مخصصاً لإقامتها مبلغ ٢٥ ألف جنيه ، عملت عنها متاقصة بلغت ١٣٠٠٠ جنيه .

ولما كان غاصراً أن هذا الاعتداء لا يكتفى ، فإنى لا أفهم السبب الذى حدا بالوزارة إلى أن تقدم الآن فقط بطلب الاعتداء الإضافى ، مع أنه كان لديها الوقت الكافى منذ شهر سبتمبر الماضى لطلبه .

هذا هو اعتراضى الذى لا أنشك فى أنه من جميع سلطة مجلس النواب ، وأرى أنه يتحتم على المجلس أن يبينه الحكومة إلى ألا تتقدم بطلب فتح اعتدادات إضافية إلا فى الوقت المناسب ليتسع الوقت لبحث فتح بذلك رقابة المجلس على ميزانية الدولة ، خصوصاً إذا لاحظنا أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الاعتداءات التى طلبتها الحكومة فى الماضى والمحاضر كان يطلب نظرها بطريق الاستعجال لتمر بلجنة المالية على وجه السرعة وتنتال الموافقة .

حضره النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — إن دستورية طلب فتح الاعتدادات الإضافية واضحة من مراجعة المادتين ١٤٠ و ١٤٣ من الدستور ، فقد نصت المادة ١٤٠ على أنه « لا يجوز ضم دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » كما نصت المادة ١٤٣ على أن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . فهوم المادة يميز طلب فتح اعتداد إضافى . أما من حيث الموضوع فالفكرة الأساسية من الاشتراك فى هذا العرض هى الخطأ لمصر ، ونحن فى أشد الحاجة إلى هذه النقطة .

حضره النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أنا لا أفهم ما يرى إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون من

اعتراضه هذا . لقد قلت إن الاعتقاد الذي وافق البرلمان عليه هو خمسة وعشرون ألف جنيه ، وقد أنفق منه تسعة عشر ألفاً زيادة ، على اللبغ الذي اعتمد أصلاً ، فهل هناك مادة في الدستور تجب تجاوز الاعتقاد ؟

المقرر — إن اعتراض حضرة الزميل المحترم عبد النصار بك لا ينصب على المبدأ بل يتناول التفضيلات لأنه سبق للمجلس أن وافق على الاعتقاد الأصلي ، وفي هذا تسليم بضرورة اشتراك مصر في العرض .

لقد اعترض حضرة الزميل على ارتباط التأمين على شؤون القسم المصري بالعرض باعتادات لما يقرها البرلمان . ولرد على ذلك نقول إن الدورة العادية الأخيرة قد انتهت في سبتمبر الماضي ، وثابت من تقرير القوميسر العام أن زيادة النفقات على الاعتقاد الأصلي لم تظهر إلا بعد شهر سبتمبر ، وثابت أيضاً أن الزيادة في تكاليف البناء على التقدير الأصلي لم تتبين إلا في أواخر سبتمبر ، كما أن هناك أعمالاً أخرى لم تظهر لقوميسر ولمساعديه إلا في شهر ديسمبر أو يناير . ولما كان مقرراً أن العرض سيقتطع في مايو القادم قد أصبح زمناً للقيام بهذه الأعمال دون إبطاء ، وفي انتظار موافقة البرلمان عليها تأخير وتعطيل .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم أحمد عبد النصار بك اقتراحاً فسه :

« أقتراح أن يقرر المجلس عدم العودة للارتباط بأي مجاوزة للاعتادات المقررة من المجلس بأي حال من الأحوال » .

وأعقد أنه لا عمل لمناقشة هذا الاقتراح لأن الدستور صريح في أنه لا يجوز تجاوز الاعتادات بغير الرجوع إلى المجلس ، لحق المجلس ظاهراً ، فله أن يقرر أو لا يقرر هذا التجاوز ، وأن من يتجاوز الاعتادات التي لا يقرها البرلمان يتحمل مسؤولية ذلك .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — أصدرت وزارة المالية منشوراً بأن كل من يقدم على تجاوز اعتاد وافق عليه البرلمان يتحمل مسؤولية ذلك ، وقد أبلغ هذا المنشور إلى جميع مصالح الحكومة والمفوضيات المصرية في الخارج .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى مناقشة للواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ ) .

إذا حدث تجاوز للبلغ اعتمد في الميزانية وصرف المبلغ المتجاوز فضلاً ، فوزارة المالية عندما ترى أنه قد حصل تجاوز لا يمكن إيفاء صرفه تكون بين أحد أمرين : إما أن تقدم إلى البرلمان الذى سبق أن أقر هذا الاعتاد بالقمل وتقول له إن الاعتاد لم يكف وإننا نتجاوزناه تحت مسؤوليتنا ، أو أن ندرجه في الحساب الختامي ولكها فضلت الطريق الأول لأنه الطريق الصحيح والطريق الدستوري السليم .

مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب

بطلب فتح اعتادات إضافية — بحث في دستورية فتح الاعتادات الإضافية

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هناك مسألة دستورية مالية تتعلق بمشروعات القوانين الواردة اليوم بمجدول الأعمال من « أ » إلى « ز » وتعلق كذلك بتقرير لجنة المالية عن الاعتادات الإضافية المطلوب فتحها عن السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ .

نص الدستور في المادة ١٣٨ أن السنة المالية بينها القانون ، والقانون عينها في المدة ما بين أول مايو وآخر أبريل من كل سنة ؛ فالسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ انتهت بانتهاء آخر أبريل سنة ١٩٣٧ ، وقد عرض الدستور لسنة المالية في شيتين : الأول



في قانون الميزانية ، والثاني في الحساب الختامي . فكل ما يفترض صرفه وما يفترض أن يكون مورداً تشمله الميزانية للسنة المالية التي يتقضى في شهر مايو وتنتهى في آخر شهر أبريل . وكل ما يصرف فضلاً بعد انتهاء السنة المالية يرد له حساب خاص ، يسمى الحساب الختامي .

والآن وقد انتهت السنة المالية فلا ، ترى أن الحكومة تطلب إلى مجلس الشيوخ إقرار مشروعات بفتح اعتمادات إضافية تصرف في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والواقع أن سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ انتهت ، ولا يمكن مجال من الأحوال أن تفتح اعتمادات لتصرف مبالغ فيها ، لأن المطلوب فتح اعتماد تكميل للاعتمادات الميزانية التي انتهت ، ليصرف في الوقت الذي تصرف فيه موارد الميزانية ، وموارد الميزانية انتهت .

هذا الاعتراض الدستوري أذكر أنني وجهته هنا في مجلس الشيوخ واعتبرت به حكومة ذلك الوقت فسحت فضلاً لمشروعات القوانين المطلوب بها فتح اعتمادات إضافية . والواقع أنه لو لم تكن السنة المالية قد انتهت لجاز للحكومة أن تطلب فتح هذه الاعتمادات . ولكن إذا رأت الحكومة نفسها ، وهي في آخر السنة ، مضطرة أن تصرف بالفعل مصاريف ضرورية وموارد الميزانية لا تفي بها ، تقدمت للسلطة التشريعية بطلب فتح اعتمادات . وقد أمكن الدستورها طريق ذلك ، ولا يخفى الحال من أمرين . إما أن تكون الميزانية قد اعتمدت فضلاً عن بداية السنة الجديدة فتكفي مواردها للصرف . أما إذا لم تكن الميزانية قد اعتمدت فضلاً عن حالتنا اليوم إذ أن الميزانية الجديدة لم تعرض على مجلس النواب أو بعبارة أخرى لم يناقش فيها مجلس النواب بعد لأنها لم تزل بين يدي لجنة المالية بالمستور قد حل هذا الإشكال فذكر أنه إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . وقد حدثت وزارة المالية هذا المسمى فأصدرت منشوراً لختلف أوزارات تلت فيه النظر إلى ضرورة الأخذ بالأحوط وأن تطبق اعتمادات الميزانية القديمة حتى تصدر الميزانية الجديدة ، بشرط ألا تتجاوز أوزارات الاعتمادات الواردة في الميزانية الجديدة ، فيجب إذن على وزارة المالية أن تتصيد بما طلبت ، فليتها من الوارد ما يمكن أن تصرف منه حتى تصدر الميزانية الجديدة ، لأن اعتمادات سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ تجبر من أول مايو سنة ١٩٣٧ بالفعل اعتمادات مواضعاً عليها من البرلمان بحكم الدستور ليصرف منها .

ينتج من ذلك أنه لا يمكن طلب اعتمادات إضافية لسنة ماضية لأن السنة انتهت . وللجنة التي كان يضطر الحكومة إلى مثل هذا الطلب أنها كانت في حل وفي عذر من أن ترحع إلى البرلمان ليقرّ اعتمادات كهمه إذا لم تكن السنة المالية الجديدة قد حلت . أما اليوم وقد ابتدأت السنة المالية الجديدة بالفعل ومضى عليها خمسة أيام وأمام الحكومة كل موارد الميزانية فلا يمكن أن تطلب في نفس الوقت إلى المجلس أن يقرّ فتح اعتمادات كهمه . وإن أطلب إلى معالي وزير المالية أن يفضل بإبداء ملاحظاته إن كانت لديه ملاحظات . أما إذا لم تكن له ملاحظات فإني أرى أن تسحب مشروعات القوانين بطلب فتح اعتمادات إضافية ، على أني ألاحظ أن من بين هذه الاعتمادات اعتماداً يتعلق بتنفيذ المعاهدة وقد أقرّ البرلمان حسناً عاماً لها ، وهذا الحساب لم يتجدد له وقت ولا يدخل ضمن الاعتمادات الإضافية التي أعنيها .

حضرة صاحب المال محمد فهمي الفتراشي باشا ( وزير الوصلات ووزير المالية بالية ) - تكلم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا عن الاعتمادات المطلوب من حضراتكم إقرارها ما عدا الاعتمادات المخصص للمعاهدة وأريد أن ألفت نظر سعادته إلى أننا لا نطلب فتح اعتماد لتصرف بل لتسوية تجاوز حصل صرفه ملاً . وكأنا سعادته إن هذه الاعتمادات طلب فتحها من وقت مضى وقد تمت إلى مجلس النواب في الوقت المناسب ، ووزارة المالية عندما ترى أنه قد حصل تجاوز لا يمكن إيقاف صرفه تكون بين أحد أمرين : إما أن تقدم إلى هذا المجلس التورق الذي سبق أن أقرّ الاعتماد بالفعل وتقول له إن الاعتماد لم يكف وإننا نتجاوزاه تحت مسئوليتنا ، أو أن تدرجه في الحساب الختامي . ولكننا فضلنا الطريق الأوسط وهو أن تقدم للمجلس في كل اعتماد على حدة وأن تقول له إن هذا الاعتماد الذي سبق أن أقرّره في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ اضطررنا أن نتجاوزوه وجبنا تطلب موافقتك . وإني أعتقد أن هذا هو الطريق الصحيح والطريق الدستوري السليم ، ولا غشاة علينا في ذلك .

من ذلك ترون حضراتكم أننا فضلنا أن نرجع إلى المجلس الذي أقرّ اعتماداً معيناً ونطلب إليه إقرار التجاوز الذي حصل ، فلا محل

لسحب طلب فتح اعتماد إضافي لتسوية تجاوز ، لأننا بهذا إنما تقدم بمسألة في الوقت المناسب لبقرة البرلمان ، لا أن توجه مع الحساب الختامي ، وهذا يتفق مع الدستور ويتمشى مع روحه .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أنا أسف جداً لأنه ما خطر ببال أن تطلب الحكومة فتح اعتمادات تصرف وليأذن بها البرلمان ، والواقع أنه لم يكن مقصوداً بها فتح اعتمادات بل للتصديق عليها كغاية للنس صريح في الدستور ، لقد تكلمت على اعتبار أن للمروض على حضراتكم مشروعات قوانين مطلوب بها الإذن بصرف مبالغ لم تصرف ضلاً ، وبناء على ذلك أهديت ملاحظاتي ...

الرئيس — لم يشكلم حضرة الشيخ المحترم عن مسألة تسوية التجاوزات التي حصلت في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أما ووزارة المالية تقرر أن هذه المشروعات مقصود بها تسوية التجاوز التي حصل ضلاً في ميزانية السنة الماضية فإني أقرر أن التسوية لا تسمى فتح اعتماد إضافي .

إن التجاوزات التي تصخطي فيها الحكومة واحداً وتهتك فيها حرمة الدستور لا يجب أن تصرف قبل إذن البرلمان ، فإذا ما أدرك وزير المالية وأحس بأنه في حاجة إلى المال متجاوزاً حدود للميزانية وجب عليه أن يتقدم قبل الصرف إلى البرلمان لأخذ إذنه . هذا هو التجاوز الذي يمكن لنا أن نقره ، إذ تنص المادة ١٤٣ على أن : « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

حضرة صاحب المعالي محمود فهمي القرائي باشا ( وزير المواصلات ووزير المالية بالنيابة ) — ولكن هذه الاعتمادات واردة في الميزانية ...

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — هي غير واردة في الميزانية بدليل أنك تطلب إلينا الواقعة على إقرارها . وكل ما أخذه على معالي الوزير أنه يفتقر جهاً ، ولنا أنه خالف الدستور وصرف من الخزينة العامة مبالغ . وليس محل الكلام في هذا عند طلب فتح اعتمادات إضافية ، إنما محل يكون عند عرض نتيجة الحساب الختامي وتقتضي يكون للشول هو الوزير الذي أذن بصرف ما لم يكن وارداً في الميزانية . وأذكر جيداً أنني سبق لي أن صرح في مجلس النواب أن الوزير الذي يصرف مبالغ غير واردة بالميزانية غير تصرع من البرلمان يكون مشولاً مديناً عما صرف . وبناء عليه لا تكون هذه الاعتمادات للطلاب إلينا إقرارها المالية فتح اعتمادات بالمعنى الذي يحمده الدستور وإنما هي « في الواقع » طريقة مسترة لتصبح مخالفة دستورية وهذا أدى وأمر .

قرر معالي وزير المالية بالنيابة أنه لا يمكن فتح اعتمادات بعد انتهاء السنة المالية ويكون بذلك متفقاً معي ، إلا أنه في الوقت ذاته يدفع ذلك بأن هذه المبالغ صرفت ضلاً وطلب اعادها هو لتسوية التجاوزات التي حصلت . وهذا ما لا حيية في فيه ، إلا أن ذلك مخالف للدستور وأنا أسجل هذه المخالفة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيني ) — لم يرد حضرة الشيخ المحترم على النقطة الخاصة بأن هذه المشروعات تهدمت لمجلس النواب في الوقت المناسب .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — أنا لا يهمني أن تقدم أو لا تقدم إلى مجلس النواب في الوقت المناسب ولست مشولاً عن ذلك إنما أنا عضو في مجلس الشيوخ عرضت على هذه المشروعات في مايو فنظر فيها فأبدت ملاحظاتي .

حضرة صاحب المعالي محمود فهمي القرائي باشا ( وزير المواصلات ووزير المالية بالنيابة ) — نحن لا نطلب اعتماداً جديداً مشروع جديد وإنما نطلب فتح اعتماد إضافي لتسوية تجاوز لاعتاد ورد في الميزانية . نحن لا نصرف شيئاً زيادة على ما أقره المجلس وقد نص الدستور على أنه يجب استئذان البرلمان كما أريد فهل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ضحياً ، فلما رأينا أن هناك وفرأ في بعض أبواب الميزانية وتجاوزاً في بعض الأبواب الأخرى طلبنا إلى حضراتكم سد هذا التجاوز من وفورات الأبواب الأخرى وذلك مطابق للدستور الذي ينص على أنه يجب استئذان البرلمان كما أريد فهل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

النتيجة أننا لا نطلب الآن اعتمادات أكثر مما اعتمد في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أوافق أني أخالف الحكومة ومعالى وزير المالية بالنيابة وأنتق كل الاضاق مع حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا وأرتكن في هذا على نص المادة ١٤٣ من الدستور التي تقول : « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

والاعتادات المطالبة البتة كلها بإقرار معالى وزير المالية ، زيادة وتجاوز عن التقديرات الواردة في الميزانية وكان يجب أن يأذن بها البرلمان قبل الصرف .

أما قول المادة ١٤٣ : « ويجب استئذان البرلمان كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » ، فعنه أنه إذا حصل وفر في باب وتجاوز في باب آخر وأريد سد التجاوز من الوفر ، فيجب أن يؤخذ إذن البرلمان قبل الصرف لا بعده .

ولقد طلب إلى هذا المجلس للور في الجلسة التي قبل الجلسة الماضية إقرار مبلغ عشرة آلاف جنيه لصفحة على مقاومة حمى اللاريا ، وقد اعترض وقتئذ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك في أن الحكومة تطلب نظر ذلك الاعتماد بطريق الاستعجال وقال إنه يعمل الحكومة مسئولة ذلك . فأجاب معالى وزير الصحة العمومية بالنيابة بأن هذه الاعتادات مطلوب النظر فيها على وجه السرعة ، حتى يمكن شراء الأدوية اللازمة لمقاومة اللاريا ، وإن لم تأذنوا ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي — لم تكن السنة المالية قد انتهت وقت طلب هذا الاعتماد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أنا لا أنكم عن أن السنة المالية ابتدأت أو انتهت ، وإنما أنكم عن أن هذه الاعتادات صرف فلا قبل أخذ رأي البرلمان ، فكان الحكومة تاملت معاملة الأتراك للفلاحين ( حسنة وأنا سيدك ) .

أما كون الحكومة تتجاوز الاعتادات ثم تأتي بعد ذلك وتضعنا أمام الأمر الواقع وتطلب إلينا تصحيح مكرها الذي يخالف الدستور وتقول يجب أن تأذنوا ولا بد أن تأذنوا وبطريق الاستعجال ، فهذا معناه أنه ليست لنا صفة ، كما أن فيه مخالفة صريحة للدستور فضلا عما فيه من الاستهتار بأكبر هيئة تسمية في البلاد .

وقد أدرج في جدول أعمال اليوم من « ا » إلى « ز » مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب نظرت هناك بطريق الاستعجال كأنه يراد إلزامنا نظرها أيضا بطريق الاستعجال ، فكيف يطلب إلينا نظر هذه الاعتادات بطريق الاستعجال مع أنها صرفت صلا ؟ وأريد أن أسجل الآن احتجاجي على هذا التصرف وأطلب إلى حضراتكم أن تشاركوني فيه لأنه تصرف مخالف لنص المادة ١٤٣ من الدستور .

لذلك أفتتح أولا : رفض نظرها بطريق الاستعجال ورفض إقرارها ؛ وثانياً : أحمل من أذن بصرف هذه التجاوزات مسئولة صرفها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديبواني بك — يدور الخلاف القائم الآن حول نقطة قانونية . فقد سمعتم حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا يقول إنه لا يجوز مطلقاً إقرار الحكومة في طلب الموافقة على الاعتادات الإضافية المطلوبة استناداً إلى نص المادة ١٤٣ من الدستور كما قال ذلك حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ، ولكني أخالفهما كل المخالفة لأن الحكومة فيها طلبت لم تخرج عن نص الدستور ويمكن أن تراعى النص العربي للمادة ١٤٣ وما يقابله من النص الفرنسي إذ أن هذا النص الأخير واضح جداً ولا يترك مجالاً للشك .

أثار حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا هذه المسألة منذ ثلاثة شهور عندما أرادت وزارة المالية إصلاح بعض الأراضي التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية فأعترض سعادته بأن عمل الحكومة غير دستوري فرددنا عليه وقلنا دعونا من الدستور وانظروا إلى المقول .

تريد مصلحة الأملاك استصلاح بعض الأراضي التي تملكها بزرعها أرزاً وهي في حاجة إلى الصرف وإلا نلت الزراعة ، فهل لصحة الأملاك الحق في أت تصرف ، أو تنتظر حتى تأتي إليكم الحكومة وتأخذ إقراركم بعد تلف الزرع ؟ لا أكون منصفاً إذا قلت لصحة الأملاك لا تصرف ، بل على العكس يجب أن أقول لها اصرفي وأؤاخذها إذا لم تصرف . وقد انتهى الأمر وقتئذ بأن وافق المجلس على الاعتاد وقال إن تصرف الحكومة يطابق نصوص الدستور .

## مادة ١٤٣ • ... .. «

مركزنا الآن إزاء هذه الاعتادات لم يتغير إذ أن الحالة للعروضة تطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ١٤٣ التي تنص :  
 « كل مصروف » . وسمحوا لي أن أفسر عبارة « كل مصروف » بأنها « كل مبلغ صرف » وإذا كان غرض الشارع غير ذلك لقال  
 « كل مبلغ لم يصرف ... » .  
 (مخبة) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نص هذه المادة يتعلق بالميزانية ، وهذا اصطلاح مالى .  
 حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك — وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ على أنه « ويجب استثناءه (أى البرلمان) —  
 كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .  
 وهذه هي الحالة للعروضة علينا الآن ، بل وأريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك . فالنص الفرنسى للمادة ١٤٣ يقول صراحة إن كل  
 مبلغ صرف يجب أن يميزه المجلس .

ويبدو لي أن النص العربى عنهما ترجم لم يكن واثقاً كالنص الفرنسى .  
 حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — النص العربى هو الأصل .  
 حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك — للتعنيد عادة فيما أعتقد أن القوانين توضع بالفرنسية ثم تترجم بعد ذلك .  
 حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لكن لجنة الدستور وضعت نصوصه باللغة العربية .  
 حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك — أرجو ألا يقاطعنى أحد . لقد سألت في ذلك حضرة الشيخ المحترم محمد على باشا ،  
 وقد كان عضواً في لجنة وضع الدستور ، فذكر أن اللجنة كانت تضع نارة بعض مواد الدستور باللغة العربية ونارة تضع بعض المواد  
 باللغة الفرنسية .

فكلمة «Approuvée» الواردة في النص الفرنسى للمادة ١٤٣ معناها إجازة ، أى أن الصرف قد تم وتحصل الإجازة بعد ذلك .  
 ولكن ما لنا ولكل هذا ما دامت الفقرة الثانية من المادة ١٤٣ تبيح استثناء البرلمان كما أريد نقل مبلغ من باب إلى باب ،  
 ومعنى هذا « الإجازة » التي أعنيها ؟ وبأن عليه أرى أن هذه الاعتراضات في غير محلها وأن الحكومة كانت على حق في تصرفها .  
 حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — إن الفاصل فيما بيننا هو تفسير المادة ١٤٣ من الدستور ، وقد فرها حضرة  
 الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بالرجوع إلى النص الفرنسى بأنه يقصد بمباراة « كل مصروف » ما صرف فعلاً .

وحيث إن حضرة صاحب المالى وزير المالية بالبابية قد قرر أن البالغ المطلوب فتح اعتادات إضافية بها قد صرفت فعلاً وأن  
 ماله إنما يقصد بطلب فتح الاعتادات للذكورة استثناء المجلس في نقل مبلغ من باب إلى آخر ، فإني أؤيده فيما ذهب إليه وأنضم  
 إلى حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك في تفسيره للمادة ١٤٣ للذكورة .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك — بعد البيان المصرح الذى أدلى به حضرة صاحب المالى وزير المالية بالبابية أرى أن  
 المادة ١٤٣ من الدستور قد احترمت كل الاحترام .

إن نص المادة صريح فعلى قول « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة يجب أن يأذن به البرلمان .  
 ويجب استثناءه كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » . فلو أن المشرع قصد أن يكون الإذن سابقاً على  
 الصرف لما صيغت المادة في هذا الوضع ولما عجز المشرع عن إيجاد عبارة أخرى يبرر بها عن قصده .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجلى — الاستثناء مناه طلب الإذن قبل الصرف .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك — إن الكلمة الفرنسية «Approuvée» معناها « التصديق » وليس معناها « الإذن »  
 ولقد ذكر حضرة صاحب المالى وزير المالية بالبابية أن التجاوز حصل تحت مشورته ويجب لرفع هذه المسؤولية عن معالنه أن يصدق  
 البرلمان على هذه الاعتادات الإضافية المروضة .

لقد وافق مجلس النواب قبل نهاية السنة المالية الماضية على هذه الاعتمادات فلا مانع لدينا من أن نوافق عليها الآن والمادة ١٤٣ كما سبق أن قلت حمرة كل الاحترام ولم يقصد التشريع بها غير التفسير الذي أدلى به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي - إن الواقع المطروحة للنقاش الآن واضحة . يطلب منا أن نوافق على فتح اعتمادات إضافية ويعترض على ذلك بأن هذا الأمر غير جائز لأن السنة المالية قد انتهت وأنه يجب أن نخرج هذه المبالغ في الحساب الختامي . على أن الواقع كما جاء في التقارير أن التجاوز قد تم ، وأن المبالغ قد صرفت صلا ، فاعترض بأن ذلك ما كان يجب أن يتم قبل استئذان المجلس .

ثم مضمّن حضراتكم نصيراً لكلمة « كل مصروف » لا يمكن أن يرد على الخاطر . السألة واضحة لا تحتاج إلى عقول المشرعين أو الفقهاء أو المحامين . إن الميزانية عبارة عن « مصروف وإيراد » . ولقد قال حضرة صاحب المالى وزير المالية بالنيابة إن من حقه أن يتجاوز مبنى أبواب الميزانية ويتحمل مسؤولية هذا التجاوز أمام البرلمان عند عرض الحساب الختامي للسنة المالية أو يتقدم بطلب الموافقة على فتح اعتمادات إضافية بهذه المبالغ في الوقت المناسب . ولقد فضل معالي الوزير أن ينبع الطريق الثانى .

والسألة في كل حال مسألة حياية ظاهرة لا يقصد بها مخالفة للدستور بحال ما .

إن أسباب هذا التجاوز وظروفه معروفة على حضراتكم فلنبحثها في ضوء الصلحة العامة ، فإن التضع لنا أن هذا التجاوز له ما يبرره من الصلحة العامة كأن حقاً علينا أن نقرّ معالي الوزير فيها طلبه وإن أضحى العكس كان لنا أن نناقشه الحساب .

هذا هو ما يجب أن يدور بحثنا حوله ولا أرى محلاً لإطالة البحث .

حضرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إن المادة ١٤٣ من الدستور لا يمكن أن تكون واضحة الفهم إلا بفقرتها بالمادة ١٤٤ .

إن المادة ١٤٣ استعملت هذا التعبير « كل مصروف غير وارد الميزانية » أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استنفاده كذلك كما أريد هل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

فلا نزاع في أنه يقصد بالمصروف « الإذن السابق على الصرف » . وهذا المنى واضح من عبارة حضرة صاحب المالى وزير المالية بالنيابة ، ويؤيده أن تنفيذ الميزانية من أهم مظاهر سلطان البرلمان على الحكومة . في حدود هذه الميزانية تعمل السلطة التنفيذية تحت مراقبة البرلمان . فإذا طرأ طارئ يستدعى فتح اعتمادات جديدة جاز لوزير المالية أن يتجاوز هذه الاعتمادات المقررة في الميزانية على أن يدرج ذلك في صحيفة أعماله عند عرض الحساب الختامي فتخصى عليه المرات التي تجاوز فيها الاعتمادات المقررة ، لأن القرض الذى من أجله وضع المص الذى يوجب عرض الحساب الختامي على البرلمان إنما هو تمكين المجلس من استعراض أعمال السلطة التنفيذية فله أن يلاحظ وأن يعترض ويجلس النواب أن يطرح التتة بالورارة ، ولين هذا الاستعراض لأعمال السلطة التنفيذية لا يمكن أن يتم إذا عرض على البرلمان كل تجاوز على حدة لأن الحساب الختامي إنما هو صفحة كاملة لأعمال الوزارة في سنة مالية ، فإذا قدر مصروفًا لوزارة المالية مثلاً مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ثم أضحى من الحساب الختامي أنها تجاوزت هذا المبلغ بليون جنيه كان معنى ذلك أنه حصل خطأ في التقدير بنسبة ١ إلى ٥ وتكون هذه النسبة هي أساس المخالفة عند نظر الحساب الختامي .

إن المادة ١٤٤ تدل بوضوح على قصد الشارع من المادة ١٤٣ ، فإنه استعمل في المادة ١٤٤ عبارة « لطلب اعثاده » للتصديق على عمل تم إذ تمت هذه المادة على « الحساب الختامي الإدارة المالية عن العام المنتضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور اضعاف عادى لطلب اعثاده » . والمضى المستفاد من مقارنة المادتين بعضها ببعض أن ما لم يسدأ بصرفه بطلب الإذن بصرفه ، أما ما صرف فضلاً فيطلب اعثاده .

ولما أذكر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بأن المنظر له صاحب الفضيلة الشيخ محمد نجيب كان عضواً بلجنة وضع الدستور وأن الدستور لم يوضع باللغة الفرنسية ، بل وضع باللغة العربية وكان ملحوظاً عند تشكيل اللجنة أن يكون من بين أعضائها من معنى بالصياغة العربية ، وقد عين سكرتيراً بها حضرة الأستاذ الشيخ عبد العزيز البشرى للناية بالتحريز .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك - إن كلمة « Approuvée » استعملت في النص الفرنسى للمادتين ١٤٣ و ١٤٤ .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن كانت هناك خطأ فهو في الترجمة الفرنسية للدستور ، حيث استعملت كلمة «Approuvée» في المادة ١٤٣ بدلاً من كلمة «Permission» ، وعلى كل حال فلنمحل عليه هو التمس البري .

في الواقع أن هذه المناقشة مناقشة أفلاطونية لأن البالغ قد صرفت ضلاً . وقصارى ما يمكن عمله هو مناقشة الوزير في دائرة الحساب الأدبي مناقشة غير مستحبة .

إن من حق الوزير إما أن يطلب فتح اعتمادات إضافية بصفة مستحبة لتسوية التجاوز ، أو أثبت يتجاوز الاعتمادات المقدرة على مسؤوليته ويديرها في الحساب الختامي . وإن أُلجئ معاليه أن يتبع الطريق الثاني لأننا الآن في اليوم الخامس من شهر مايو فبضت خمسة ألبم من نهاية السنة المالية الماضية وفضلاً عن ذلك قد طرحت مشروعات القوانين على مجلس النواب لنظرها بصفة مستحبة . هذه الصفة التي ضج منها المجلس في مناسبات عديدة ، وأرجو أن تنفي منها .

ما دام هناك طريقان أحدهما النظر في الاعتمادات الإضافية بصفة مستحبة والآخر أن تتجاوز الحكومة الاعتمادات المقدرة وتديرها في الحساب الختامي وهو القياس الذي يقدر به محل وزير المالية وبه تستعرض الميزانية كاملة وتكون رقابة المجلس على الاعتمادات رقابة جدية . فأكرر رجائي لمالي الوزير أن يمتنع من النظر في هذه الاعتمادات وأن يدرجها في الحساب الختامي .

حضره صاحب المال محمد فهمي التفراشي باشا ( وزير المواصلات ووزير المالية بالنيابة ) — لا أستطيع إجابة هذا الطلب .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن صفة الاستعجال غير واجبة قانوناً .

حضره صاحب المال محمد فهمي التفراشي باشا ( وزير المواصلات ووزير المالية بالنيابة ) — وأنا لا أطلب نظر هذه الاعتمادات بصفة مستحبة .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ولكن الوضع الذي وجدنا فيه من شأنه أن يمتنع نظر هذه الاعتمادات بصفة مستحبة .

حضره صاحب المال محمد فهمي التفراشي باشا ( وزير المواصلات ووزير المالية بالنيابة ) — نعم . وهذا لأجل إنعاز الأعمال .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لقد أصبح من الطبيعي أن تنظر هذه الاعتمادات لا بصفة مستحبة ولكن بسرعة (Avec célérité) لأن السنة المالية انتهت ولأن مجلس النواب ينظر هذه الاعتمادات بصفة مستحبة .

إن كرامتنا تستلزم أن تطرح الأعمال كلمة علينا لتناقشها ونستطيع أن نقدر الظروف الفاضلة .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — فبا يتعلن بصفة الدستور في المادة الثالثة والأربعين بعد المائة أنظر أنه ينبغي ألا يحصل خلاف . ذلك أن الفقرة الأولى من هذه المادة تقول إن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

والفقرة الثانية من هذه المادة تحدد معنى الفقرة الأولى تحديداً تاماً لأنها تقول « ويجب استثناءه كذلك كما أريد قل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » . فباردة « يجب استثناءه كذلك » هو نفس الحكم الوارد بالفقرة الأولى .

أما كلمة « مصروف » التي يمسك بمضاهها الحقيقي بعض حضرات إخواني الشيوخ المحترمين — ولهم العذر التام — إنما يراد بها المعنى المجازي . والكلمات العربية لها معنى حقيق ومعنى مجازي .

حضراتكم تقولون في مشروع الميزانية للمصروفات والإيرادات ، فكلمة للمصروفات التي تكتب في قانون الميزانية قبل أن يصرف قرش واحد منها ليس معناها ما صرف فضلاً بل معناها ما سيصرف ، وهذا يسمى مجازاً بالأول .

اللفظ العربي صريح والحكم أيضاً صريح وهو أن استئذان المجلس يجب أن يكون سابقاً على الصرف وسابقاً على النقل من باب إلى آخر .

لقد ورد في تقرير اللجنة الذي وزع علينا قبل الجلسة بثلاثة أيام أو أكثر أن ينسب هذه البالغ صرفته الحكومة مكرهة تنفيذاً لأحكام نهائية لا يمكن أن تنتج عن تنفيذها .

فمثل هذا الاعتماد الذي تطلب الحكومة إلزامه لإقراره لأنها صرفته مكرهة ، أليس عجباً وأنا عضو في مجلس الشيوخ أن أجهل إليكم غير عارٍ لتقرير اللجان ولا لم بموضوع الاعتماد وأسأل هل هذا المبلغ صرف فضلاً ما طلب لصد تجاوز ؟

أجبه غير عالم بمحتويات الأوراق التي في يدي فلماذا انكشف هذا وعرف أنني لم أقرأ ، ألجأ إلى ملاحظة غفائية وأقول لوزارة المالية كيف تجاوزت الاعتاد وصرفت البلع وخالفت الدستور ؟

الواقع أن هذه الملاحظة ليست ملامة لوزارة المالية وإنما هي تغطية للضوء الذي انكشف لأنه لم يقرأ ما بيده من الأوراق .

مسألة التجاوز ليست بإحضرات الإخوان مسألة جديدة فقد حصلت في هذه الدورة ولاحظها مجلس النواب وقد وعدت الحكومة بأنها متلاحظ ذلك في المستقبل .

أما ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من إدراج التجاوزات جميعها في الحساب الختامي فهو مخالفة دستورية لأن نص المادة ١٤٣ صريح في وجوب استئذان البرلمان في كل مصروف غير ولورد بلديزية .

أما أن تصرف الحكومة وتتجاوز الاعتادات كما بدا لها ، ثم تدرج ذلك في الحساب الختامي ، فهذا كما قلت مخالف لنص الدستور .

الوضع الذي تحدثت به الحكومة لحضراتكم عندما تجاوزت الاعتادات — وهي مضطرة مكرهة — وضع يمكن لحضراتكم تحدير ظروفه وملابساته وأتم أصحاب الرأي لا كما قال أحد الزملاء ، لأنه يجب علينا التصديق لأن اقتاعنا هو الذي يمل علينا التصديق على هذه الاعتادات .

أما مسألة الاستجبال فتصلق بالألحمة الداخلية التي تنتم للفترة الثانية من المادة ١٢١ منها أن كل مشروع نظره مجلس النواب بطريق الاستجبال وجب أن يؤخذ رأي مجلس الشيوخ في أمر استجباله .

بناء على ما تقدم أرجو أن يقرر المجلس إحالة مشروعات القوانين إلى لجنة المالية لنظرها بطريق الاستجبال .

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك الكلمة بعد أن تكلم مرتين وكذلك يطلب حضرة الشيخين المحترمين الدكتور عبد الحميد فهمي والأستاذ حسن عبد القادر الكلام . وقد تقدم طلب من أحد عشر عضواً بإقفال باب المناقشة وهذا نصه :

« نرى إقفال باب للمناقشة والاتصال إلى مادة أخرى ؟ »

أحمد الديباني ، محمد عبد اللطيف ، بيوي مذكور ، الشافعي أبو وافية ، سليمان السيد سليمان ، عزيز ميرم ، محمد مرزوق ، محمد الفنازي ، محمد سليمان الوكيل ، مصطفى راضي ، بهجت السيد أبو علي .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الطلب ؟

( موافقة ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — أنا موافق .

( أصوات : لا توافق ) .

الرئيس — لم يوافق حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا سوى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك . وإن المجلس لا يوافق على طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا ، ولنتنقل إلى جدول الأعمال .

( في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ) .

المقصود من كلمة « يجب أن يأخذ به البرلمان » الواردة في المادة أنه لا يجوز الصرف إلا بعد إذن البرلمان لا قبله .

مجلس النواب

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتكاليف عملية تركيبات تليفونية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والبحراء الغربية

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلغرافات للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الفرع ٢ ( التلغرافات والتلغرافات ) الباب ٣ ( أعمال جديدة ) لتكاليف عملية تركيبات تليفونية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والبحراء الغربية .

وقد انتسبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد سامح موسى مقرر لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة

كامل صدقي

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) - الكلمة لحضرة للقرور .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد سامح موسى ( للقرور ) - أتألو على حضراتكم تقرير اللجنة :

أحال المجلس بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ على لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلغرافات للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، الفرع ٢ ( التلغرافات والتلغرافات ) الباب ٣ ( أعمال جديدة ) لتكاليف عملية تركيبات تليفونية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والبحراء الغربية .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ واطلعت على للذكره الخاصة بهذا الموضوع للرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ، وقد تضمنت أنه بمناسبة مد خط مريوط من فوكا إلى مرسى مطروح ، طلبت السلطات الحربية البريطانية إلى مصلحة التلغرافات والتلغرافات عمل تركيبات تليفونية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والبحراء الغربية . وقد تمت تلك التركيبات وبلغت تكاليفها ٩٠٠٠ جنيه ، دفعت منها السلطات البريطانية ٤٠٠٠ جنيه والباقي وقدره ٥٠٠٠ جنيه تتحمله المصلحة .

وبما أن ميزانية هذه المصلحة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لا تشمل على اعتماد العملية للذكره ، قد طلبت فتح اعتماد إضافي في الباب الثالث لهذا الغرض ، على أن يؤخذ من وفورات جملة اعتمادات الباب نفسه ولا يحسب على مصروفات المصلحة سوى ما يخصها من النفقات ، بعد استبعاد نصيب الحكومة البريطانية .

وبعد المناقشة والبحث وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب . وترجو من المجلس للواقعة على مشروع القانون

الآتي نصه :



## مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة طروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الفرع ٢ (التلفونات والتلفونات) الباب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٩٠٠٠ جنيهه (تسعة آلاف من الجنيهات) لتكاليف عملية تركيبات تلفرافية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية وللواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بعامن الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه - حضرات النواب المحترمين : هاكم مثلاً آخر ، فإن لجنة المالية تطلب ما للواقعة على فتح اعتماد إضافي يبلغ تسعة آلاف جنيه . ولم ؟ لم نزل اللجنة أكثر من أن السلطة الحربية البريطانية تطلب إلى مصلحة التفارقات والتليفونات عمل تركيبات تلفرافية وتليفونية ، فنت التريكات ! طرادا لم تقدموا إلينا لنبحث ما إذا كان هذا الطلب على عمله أوفى غير عمله ، وما إذا كان يأذن المجلس في ذلك أولاً بأذن ، وما إذا كانت الحالة المالية تسمح بصرف المبلغ المطلوب أو لا تسمح ! هذا ما لم يحدث ، وكل ما حدث أن لجنة المالية تقول إن السلطات البريطانية تطلب فأصيب الطلب ! وهذه طريقة لا يمكن أن نقرها .

باحضرات النواب المحترمين : إن هذه التفارقات الصغيرة في شايها الخطر ، فيجب أن نراها بروية وإيمان ، وألا يطلب من المجلس أن يكون بصاماً ، وإذا ما ثارت على هذه الحال فإننا إنما نثور لكرامتي وكرامة المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك - إلى آسف لثورة الأستاذ فكرى أباطه على لجنة المالية في هذه الليلة .

الرئيس - أرجو أن يوجه حضرة النائب المحترم كلامه إلى المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك - أنا أتوجه بكلامى إلى المجلس ، وأقول إن ثورة الأستاذ فكرى أباطه في هذه الليلة ضد لجنة المالية مما يؤسف له ، ولكن هذه الثورة لا تستند إلى أساس ، فإن مد الحط الحديدى من فوكه إلى مرسى مطروح يستلزم مد خطوط للتفارقات والتليفونات ، ولا يمكن أن نعد خطاً حديدياً دون أن نوجد بجانبه خطاً للتفارقات والتليفونات . وقد استدعى هذا فتح اعتماد إضافي يبلغ تسعة آلاف جنيه ، دفعت السلطة البريطانية منها أربعة آلاف ، فأظن أن الاعتراض على ذلك في غير محله ، لأننا أفقرنا إنشاء الخط ، وهذا عمل إضافي يستلزمه الخط .

الرئيس - يقصد حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه أنه كان يمكن وزارة اللواصلات أن تطلب فتح الاعتماد قبل ذلك .

حضرة صاحب المالى وزير المالية - إن هذه الملاحظة ، مع الأسف ، لا عمل لها ، لأن الخط أتمى فعلا في سنة ١٩٣٥ . ولكن لما لم يصرف الاعتماد في السنة للذكورة ، أضيف عهدة في ميزانية سنة ١٩٣٦ لتسويته وقد صرف فعلا في هذه السنة . وإنذن فلا عيب على وزارة اللواصلات لأن البرلمان لم يكن موجوداً وقتذاك حتى كانت تطلب منه إقرار هذا المبلغ .

ونحن نسلم بأن هناك خطأ شكلياً ، ولكن يجب إنصافاً للحق ، ألا نتأخذ الحكومة عليه ، لأن هذه الأعمال - كما قال حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية - تدل على النشاط ، ومن واجتنا كتاب أن نتشجع للمالح على العمل ، وإنذن فغالب التكللى هو الذى يصح الاعتراض عليه ، وهو ما نقرر أن له وجهته وقيمته ، لأنه يجب أن نعرض مثل هذه السائل على مجلس الوزراء وعلى

البرلمان في فحة من الوقت ، وأما الجوهر فلا غبار عليه . لقد كان يصرف أكثر من هذا المبلغ في السنين الماضية ، ولكننا ما كنا نتجاوز الخطأ الشكلي إلى تحميل الحكومة الخطأ الموضوعي ، فالواقع أن ما قاله حضرة رئيس لجنة المالية من جهة الموضوع صحيح وما قرره دولة صدق بشأنه من جهة الشكل لا غبار عليه ، فالتخطأ في الشكل لا في الجوهر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطي — إن حضرات النواب المحترمين الذين تكلموا قبلي قد سلخوا جميعاً بأن التصرف الذي كان سيياً في إثارة هذا الموضوع معيب من حيث الشكل ، واليب هنا يحضرات النواب ليس قاصراً على إجراء عادي حتى يمكن أن يرده وزير أو نائب ، وإنما اليب منصب على مخالفة دستورية . لهذا أرجو — ونحن هنا حراس على الدستور — ألا نسمح في مجلسكم للمقرر بتجاوز هذه المخالفة أو محاولة تبريرها بأي معبر كان .

لقد كنا وما زلنا نشكو من تصرفات أهدر فيها كيان هذا الدستور ، فما بالنا اليوم — وقد مررت لنا مخالفة صريحة لنصوصه سلمنا جميعاً بوقوعها — نقول إن في الجوهر كذا وفي الشكل كذا وإن الجوهر يبرر الشكل ؟ لا ، لا ، هذا لا يصح .

فإن للشرع عندما وضع النص الدستوري الذي يقضى باستئناف البرلمان في كل مصروف غير وارد بالموازانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ، إنما وضعه لحكمة وهي منع كل يد تحاول أن تصرف في أموال الدولة خلف أي ستار كان .

نحن شق بوزرائنا على الثقة وننفذ أنهم في تصرفاتهم يضمون الشيء في موضعه ، ولكن ليس للوظوفن جميعاً وفي كل الأوقات محل ثقة ، فلا يجوز والحالة هذه أن نبرر مخالفة دستورية لأي سبب من الأسباب ، ولو كان التصرف في جوهره صحيحاً ، لأن في التسليم بهذا التقليد وإجادة هذه المخالفة كل الخطر .

نحن نعرف حق الليرة صراحة نصوص الدستور في هذا الموضوع ، فيجب أن نحرس كل الحرس على هذه النصوص وأن نطبقها التطبيق الصحيح .

( تصديق من الليار ) .

حضرة صاحب المال وزير المالية — يغيل إلى أن هذه للسألة الشككية تفاقمت حتى بلغت حد المأساة ، لأن حضرة النائب المحترم بلغ به الأمر أن اتهم الحكومة بأنها ارتكبت مخالفة دستورية ، والواقع أنه لا مخالفة مطلقاً لأن الدستور افترض احتمال حدوث تجاوز في الاعتمادات ، وكل ما اشترط هو أن تعرض الوزارة أمر هذا التجاوز على البرلمان الذي يملك حين عدم الموافقة على الاعتمادات الإضافية ، وحين إسقاط الوزارة تطبيقاً لبسأ الشولية الوزارية . وليسمع لي حضرة صديق الدب المحترم بالقول إنه لا عمل لما ذكره حضرة من أن التجاوز أمر مخالف للدستور أصلاً . والرجوع إلى النص العربي للمادة ١٤٣ من الدستور نجد كل تجاوز « يجب أن يأذن به البرلمان » أما النص الفرنسي ... ..

الرئيس — أظن أن النص العربي هو ما يحسن الأخذ به وفي رأيي أنه يجب القصد في مناقشة الوجهة الدستورية ، لأننا كنا متفقون في الموضوع على أنه يجب على الحكومة أن تتأذن البرلمان قبل صرف أي اعتماد .

( تصديق ) .

حضرة صاحب المال وزير المالية — هذا مسلم به ... ..

الرئيس — أرى من الخطوة أن تاتقن الوجهة الدستورية الآن . صحيح أن النص الفرنسي يختلف نوعاً ما عن النص العربي ، ولكن البرية بالنص العربي .

حضرة صاحب المال وزير المالية — لاحظت الوزارة أن للسألة في موضوعها تخالف التقاليد البرلمانية . ولذا أصدرت للمصالح المختلفة منشوراً بوجوب مراعاة ذلك .

ولا شك أنه يحسن لإحكام الرقابة البرلمانية أن يتم استئذان البرلمان قبل صرف أي اعتماد ، وهذا ما نوافق عليه . أما القول بأن الحكومة خالفت الدستور فهذا ما أعترض عليه ، وحقيقاً لرغبة حضرة رئيس المجلس لن أتاول بحث هذا الموضوع الآن .

الرئيس — هل تواترون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ ) .

إذا كان تنفيذ القانون يستدعي اعتياداً جديداً ، فلوزارة أن تتقدم للبرلمان بطلبه .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد أن أسأل حضرة للقرار رأيه فيما إذا نجح الطالب ولم يكن في كليته عمل له ، ماهو الطريق العملي أمام حكم الإلزام الذى تقرره للادة ؟

القرار — نحن مجلس النواب نشرع فقط ، وعلى السلطة التنفيذية أن تنفذ أحكام هذا التشريع ، ولذلك تنص للادة الرابعة من للشروع على أنه « على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون » .

حضره صاحب العالى وزير المعارف العمومية — لا يكلف الله نكاحاً إلا وسعها .

القرار — ولتنفيذ أحكام هذا القانون تستطيع الوزارة أن تتقدم بالاعتاد اللازم الذى يسمح لها بإعداد الأماكى الجديدة إذا لم يكن لديها ما يكتفى للمطلبة الناجين .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا حسن .

( فى ٧ يولية سنة ١٩٣٧ ) .

تجاوز الوزارة الاعتماد فعلاً ، ثم طابها اعتياد تسوية التجاوز بذلك هو مخالفة دستورية ، وإهال لشأن البرلمان ، وتجاهل لرقابته .

## جلس النواب

### تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠ ج . م فى ميزانية وزارة الأوقاف  
للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ للأوقاف الخيرية لسد التجاوز للنظور حصوله فى قسم ١  
« الإدارة العمومية » باب ٢ « مصاريف عمومية » وفى قسم ٧ « إعانات وصداقات »

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضره صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سادتكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠ ج . م فى ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ لى الأوقاف الخيرية ، منه ٣٠٠٠ ج . م لنس ١ « الإدارة العمومية » باب ٢ « مصاريف عمومية » وبمبلغ ٢٠٠٠ ج . م لنس ٧ « إعانات وصداقات » لسد التجاوز للنظور حصوله حتى آخر السنة المالية المذكورة .

وقد انتخبت اللجنة حضره النائب المحترم الأستاذ محمد زكى حسين مقررًا لها أمام المجلس ؟

رئيس اللجنة

٢٥ يولية سنة ١٩٣٨

إبراهيم عبد الهادى

الرئيس — السكاحة لحضرة للقرار .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد زكى حسين ( للقرار ) — أتألى على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسه ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مشروع قانون يفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠ ج . م فى ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ للأوقاف الخيرية منه ٣٠٠٠ ج . م لنس ١ « الإدارة العمومية » باب ٢ « مصاريف عمومية » وبمبلغ ٢٠٠٠ ج . م لنس ٧ « إعانات وصداقات » لسد التجاوز للنظور حصوله حتى آخر السنة المالية .

وقد اجتمعت اللجنة بمجلسى ٢١ يونيه و ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ لبحث للشروع ، وسد الاطلاع على البيانات التى طلبتها وسيع أفعال مندوب الوزارة تبين لها ما يأتى :

إنّ البائع للطلوب لـد تجاوز الباب الثاني « مصارف عمومية » قسم ١ « الإدارة العمومية » وقدره ٣٠٠٠ ج. م منه ١١٠٠ ج. م لـد الانتقال وبدل السفر بسبب نقل موظفين من جهات إلى أخرى ، وكثرة مرور حضرات للتمشيت و ١٣٠٠ ج. م لـد الأدوات الكتابية بسبب تعديل أقسام الوزارة وإيجاد نظام المحفوظات و ٦٠٠ ج. م لباقي البنود المختلفة التي يرجع التجاوز فيها إلى عدم كفاية الربط المخصص لها .

أما البائع للطلوب لـد التجاوز في قسم ٧ « إعانات وصداقات » وقدره ٢٠٠٠ ج. م فيرجع إلى عدم كفاية الربط لأنّ البائع الذي اعتمد لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٣٧ المالية يقل عنه في سنة ١٩٣٦ المالية بمقتضى ٣٦٢٢ ج. م ، وقد صرح مندوب الوزارة بأن هذه المبالغ صرفت فعلا .

وليس لدى اللجنة ما تقوله في هذا الشأن أكثر مما ضمنتته تقاريرها السابقة عن نظائره إذ ليس بعده من مزيد ، فقد ورد بالتقرير الخاص بالحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن سنة ١٩٣٦ المالية ما يأتي :

« وإذا رجعنا إلى التجاوزات التي حصلت في أبواب المصروفات العمومية وجدنا أنه لم يكن ثمة مانع من طلب اعتبار إضافي لها في الوقت المناسب وعرضه على المجلس لأنها كانت مما يمكن التنبؤ بحصوله . فهناك مثلا مصاريف الانتقال وبدل السفر كانت في استطاعة الوزارة أن تعرف ما إذا كان الاعتماد المخصص لها سينفذ قبل نهاية السنة أو يكتفي ، فإذا خشيت الوزارة غداه قبل انتهاء السنة المالية أمكنها طلب زيادة الاعتماد في الوقت المناسب . أما أن تتجاوز الاعتماد فعلا ثم تطلب اعتبار تسوية التجاوز بعد ذلك فهذه مخالفة دستورية وإعمال لشأن البرلمان وتجاهل لرقابته .

وإذا جاز للجنة أن ترد تكرار هذا الإعمال إلى سبب معقول فأغلب الظن أنه راجع إلى عدم الالتفات والمراقبة الدورية في فترات قصيرة متعاقبة تمكن المراجع من الاستشراف على مجرى الحسابات والبنود المختلفة وما يمكن أن تكتفي لمواجهته من العمل . وعلى الرغم من أن اللجنة تلتفت نظر الوزارة كل سنة إلى هذه المخالفة الدستورية وتنبهها إلى تجنبها ، فإن هذه المخالفة لازالت تتكرر .

وقد سبق أن به المجلس الحكومة إلى تلك المخالفة أكثر من مرة ، وأشار إلى أن تجاوز اعتمادات أبواب الميزانية لا يتفق مع ما يجب من ضرورة الحصول على موافقة البرلمان قبل الصرف ، وإلا كانت رقابة المجلس صورية أكثر منها حقيقية . وأخيراً لا يغوت اللجنة أن تشير إلى تصريح حضرة صاحب المالى وزير المالية رداً على استعلام وجه إلى معاليه في مثل هذه النسبة بجملة ١٨ يولية الجارى ، فقد قال معاليه : « في الحقيقة أن هذه حالة يؤسف لها وستعمل وزارة المالية على عدم حدوثها في المستقبل » .

لذلك نرجو اللجنة من المجلس الواضحة — على أن تعمل وزارة الأوقاف على عدم حدوث ذلك في المستقبل — على مشروع القانون الآتي نصه :

### مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

مخبر فاروق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدّقوا عليه وأصدروه :

( للادة الأولى )

يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ اعتماد إضافي يبلغ ٥٠٠ جنيه للأوقاف الطسيرة ، منه ٣٠٠٠ جنيه لقسم ١ « الإدارة العمومية » باب ٢ « مصاريف عمومية » ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه لقسم ٧ « إعانات وصداقات » لـد التجاوز للنظر حصوله حتى آخر السنة المالية المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتقاد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى للأوقاف الخيرية .

( المادة الثانية )

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — لم يطلب أحد الكلمة ، فهل توافقون على تحرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

وعد وزير المالية يبحث نظام صرف الاعتمادات فى المالك الأخرى ، ليتمكن الوصول إلى القضاء على تجاوز الاعتمادات القادرة فى

الميزانية .

على الشيوخ

مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٧٠٠٠ ج . م فى ميزانية وزارة المالية ( مصلحة الأملاك الأميرية )

للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ لتسوية التجاوز فى جملة اعتمادات الباب الثانى — تحرير لجنة المالية والجاره —

للوافقة على مشروع القانون من حيث البعد — مناقشة المواد مادة فسادة — تأجيل القراءة الثالثة

وأخذ رأى مع باقى مشروعات القوانين الخاصة بالاعتمادات الإضافية

( للقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تحرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — ليل مشروع القانون .

على مشروع القانون ، وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم « وزارة المالية » فرع « مصلحة الأملاك الأميرية »

باب « معارف محومية » اعتماد إضافى قدره ١٧٠٠٠ ج . م ( سبعة عشر ألف جنيه ) لتسوية التجاوز فى جملة اعتمادات هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث البعد ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الصار بك — لى كلمة بمناسبة نظر هذا الاعتماد .

كنت وأنا في المعارضة أحتج دائماً على طلب الحكومة إلينا للواقعة على فتح اعتادات إضافية لتسوية التجاوز . فقلد اعتادت وزارة المالية أن تتفق بمبالغ غير معتمد صرفها من البرلمان ثم نجىء وتطلب إلينا تسوية التجاوز . وأنا لا أزال أكرر اعتراضى الآن رغم تأييدى للحكومة ، وأطلب على معالى وزير المالية وأشدد على طلبى ألا يسمح بإضفاق مليم واحد من خزانة الدولة قبل أن يؤخذ رأينا . لست هنا للواقعة على كل ما يطلب إلينا لحسب ، بل علينا أن نحرف على إضفاق للال ، لأنه مال الأمة ونحن نوابها . وأمل عظيم فى أن يأخذ معالى وزير المالية بوجهة نظرى ، وأن يقطع من الآن دابر هذه العملية ، وألا يطلب إلى النواب والشيوخ الواقعة على فتح أى اعتاد قبل صرفه .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — لقد كنت أرى دائماً ما يراه الآن حضرة الشيخ المحترم ، وكنت أعترض كل الاعتراض على سياسة إضفاق للال وطلب تسوية التجاوز بعد ذلك ، إلا أنى لما وليت وزارة المالية وجدت أن هناك صعوبات عملية تعترض القائمين على تطبيق أبواب الميزانية . فأمام القائمين على هذا التطبيق أعمال مصلحية مفتوحة فى جهات مختلفة . وقد يقدرون لها الانتهاء فى السنة التى أدرج فيها المبلغ اللازم فى ميزانية الدولة ، ولكن لا يتيسر صلا إتمامها فى السنة المذكورة ، فيؤدى ذلك إلى وفر فى المبالغ الدرجة ، كما أنهم قد يقدرون أن يضى هذه الأعمال لا يتم فى السنة التالية ، ولكنه يتم بسرعة على خلاف تقديرهم فيدعو هذا إلى تجاوز فى الاعتاد .

ولذلك فإنه عندما وليت شؤون وزارة المالية كان بين للسائل التى وجهت إليها أكبر عناية موضوع تجاوز الاعتادات ، ورأيت ضرورة الشاى بعلاجه . فوجدت بعد البحث أن مصلحة الجمارك تحصر كل يوم إيراداتها ومصروفاتها ، فتستطيع وزارة المالية فى اليوم التالى أن تقف بالضبط على مقدارها . والتى تبحث عنه الآن هو الوصول إلى تميم هذا النظام فى مختلف جهات الحكومة . وقد انتهزت فرصة سفر حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أبو الخير بشا أحد وكيل وزارة المالية إلى الخارج فطلبت إليه أن يبحث نظام صرف الاعتادات فى البالك الأخرى حتى نصل بقدر الإمكان إلى القضاء على تجاوز الاعتادات المقدرة فى الميزانية . وأرجو أن تستفيد الوزارة من المعلومات التى سيأتينا بها معادته .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أشكر لمعالى الوزير تصرفاته .

القرر — أشارت لجنة المالية فى تقريرها إلى تأييد الببدأ الذى قال به حضرة الشيخ المحترم ، وأضاف إلى ذلك أن الاعتاد الإضافى المطلوب لتسوية التجاوز كان عن سنة سابقة .

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — سترون حضراتكم أن هذا الاعتاد المروض على حضراتكم هو الوحيد المطلوب للواقعة عليه لتسوية تجاوز حدث فى سنة سابقة ، أما الاعتادات الإضافية الأخرى فالتجاوز المطلوبة تسويته فيها واقع فى السنة التالية الحالية .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث للببدأ ؟

( موافقة ) .

( فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ) .

رفض المجلس بموافقة الحكومة مشروع قانون بإعتماد إضافي آخر المجلس الآخر ، مسقط لهذا المشروع .

مجلس النواب

يراجع التطبيق على ذلك في المادة ١٠٥ .

( في ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

هل يجوز لوزارة أن تطلب زيادة في اعتماد خفض بمعرفة وزارة المالية وبموافقة البرلمان ولم تقترض الوزارة المذكورة على

التخفيض فتقدمت بعد ذلك في أثناء الدورة بمشروع قانون طالبة للموافقة على اعتماد جديد بالزيادة المطلوبة ؟

مجلس الشيوخ

( جلسة يوم ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )

تقرير لجنة المالية والمجاري

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ التسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية »

فرع ٦ « مصلحة المجاري الرئيسية » باب ٣ « أعمال جديدة » بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. لمد تجاوز الباب المذكور

( للقررة حضره الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك ) .

أحال المجلس بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٩ إلى لجنة المالية والمجاري مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٦ « مصلحة المجاري الرئيسية » باب ٣ « أعمال جديدة » بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. لمد تجاوز الباب المذكور .

وقد بحثه اللجنة بمجلسها المنعقد بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ واطلعت على المذكرة للرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ( والرافقة صورتها لهذا التقرير ) وهي تتخلص في أن وزارة الأشغال العمومية أوضحت في مذكرة تاريخها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أن مصلحة المجاري الرئيسية كانت أدرجت في مشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ اعتماداً قدره ٣٠.٠٠٠ ج. م. في الباب ٣ بند ١١ « أعمال مد المجاري القروية ووصلها بالمجاري العمومية فئة أولى » وقد خفضته اللجنة للثالية بوزارة المالية إلى ١٥.٠٠٠ ج. م. وأن هذا المبلغ سوف لا يفي بما هو مرتبط به من الأعمال وما هو ضروري الارتباط به .

وتذكر الوزارة أن المبلغ الضخم في الميزانية يجعل المصلحة غير قادرة على الاستمرار في تميم المجاري في أنحاء مدينة القاهرة وضواحيها ومنه الوصلات القروية ، إذ يتضح من المذكرة التصيرية أنه سوف لا يرتبط في السنة المالية الحالية إلا بالمبلغين الخاصين بتبني مخازن البواقي ، وبمبى تمكنت بلوك نظام الأقاليم بالنحاسية ، والسير في مشروع توصيل منطقة الدواجن بالمجاري العمومية ، فإذا ما اعتدلت تجاوز المطلوب وقدره ١٠.٠٠٠ ج. م .

لذلك رأت اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وهي ترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها بها مجلس النواب ، ونفسه فيما يلي :

الرئيس البرلماني  
أنطون الجبيل

رئيس اللجنة  
محمود بسيوني

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

## مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوضحت وزارة الأشغال العمومية في مذكرة تاريخها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أن مصلحة الجارى الرئيسية كانت أدرجت في مشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ اعتياداً قدره ٣٠.٠٠٠ ج. م. ، في الباب ٣ بند ١١ و أعمال مدا الجارى الفرعية بالجارى العمومية فئة أولى » ، وقد خفضت اللجنة المالية إلى ١٥.٠٠٠ ج. م. ، وأن هذا المبلغ سوف لا يفي بما هو مرتبط به من الأعمال وما هو ضروري الارتباط به ، كما يتضح من البيان التالي :

جنيه

٥٠٤٤ ماهيات مدرجة تحت بند ١٠ .

٢٠٠٣ باقى النصف ٣٢٦ للربط به في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

٥٠٠٠ أجور عمال لتنفيذ وصلات للنازل ومد الجارى الفرعية .

٣٢٠٠ تنفيذ توصيل غازون وورش وجراشات مركبات البوليس بالمباسة ومد مجار .

١٠٠٠ تنفيذ توصيل مبنى مكاتب بولك نظام الأقاليم بالمباسة ومد مجار .

٢٥٠٠ ثمن مهمات .

٣٥٧٦ ما خصمت به مصلحة التنظيم وما هو منظور الحسم به بمعرفة هذه المصلحة لإصلاح الطرق وتكاليف تحويل مواسير بمعرفة شركتى الناز والياه .

٢٢٣٢٣ جملة الربط به وما سيربط به .

٦٦٧٧ لإمكان الشروع في تنفيذ توصيل منطقة الدايغ الجارى العمومية .

٢٥٠٠٠ المجموع

١٥٠٠٠ المبلغ الضمد في الليزانية .

١٠٠٠٠ المبلغ للطاوب تتجاوز في البند ١١ « مد الجارى » .

وتذكر الوزارة أن المبلغ الضمد في الليزانية يجعل المصلحة غير قادرة على الاستمرار في قسم الجارى في أنحاء مدينة القاهرة وشواحيها وقد أوصلت الفرعية ، إذ يتضح من البيان المقدم أنه سوف لا يرتبط في السنة المالية الحالية إلا بالمبلغين المتماثلين بين غازون البوليس وبين مكاتب بولك نظام الأقاليم بالمباسة ، والسير في مشروع توصيل منطقة الدايغ الجارى العمومية ، إذا ما اعتند التجاوز للطاوب وقدره ١٠.٠٠٠ ج. م.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأقرت الموافقة عليه ، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ؟

القاهرة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

الرئيس

السكرتير



## مجلس الشيوخ

## مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي صه ، وقد صدقنا عليه وأصدرته :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ التسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٦ « مصلحة الجارى الرئيسية » باب ٣ « أعمال جديدة » اعتماد إضافي قدره ١٠.٠٠٠ ج م ( عشرة آلاف جنيه ) لسد مجاوز الباب المذكور .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لفت نظرى ما قرأته في تقرير لجنة المالية الذى وزع على حضراتكم عن هذا المشروع . إن الذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء تدل على قص كبير جداً في تناسق العمل في وزارات الحكومة المختلفة عما حدا بنا أكثر من مرة أن نيب رجال الحكومة أن يعملوا على درء هذا الخطأ وأن يوقفوا لظلم يمنع هذا الميب الذى أعرضه على حضراتكم .

ورد في الذكرة للشار إليها أن وزارة الأشغال كانت أدرجت في مشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ اعتماداً قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه لوصول الجارى الفرعية بالجارى العمومية وأن اللجنة المالية رأت عند نظر هذا الاعتماد أن تخفضه إلى ١٥.٠٠٠ جنيه ، وتقدمت للزيادة بهذا التخفيض إلى البرلمان وحصلت المناقشة فيها بالمجلسين وبمقتضى وزارة الأشغال أى اعتراض ليكون عمل بحث ، وعند بحث عن الأسباب التى دعت لفتح هذا الاعتماد لم أجد أنه اعتماد حديد لطارى طراً وإنما هو في الواقع احتجاج من وزارة الأشغال على تخفيض المبلغ من ٣٠ ألف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه في زمن مضى وقل عرض الزيادة .

فمن غير المفهوم أن يظل البرلمان مجلسه ولجانها عرضة لأن تعرض عليها للتصويتات تالفة إلى هذا الحد ، فلا وزارة الأشغال اتصلت باللجنة المالية ولا رسولها في مجلسكم تقدم بعلاحة على هذا التخفيض ، ثم تأتي وزارة الأشغال بعد الموافقة على الزيادة وتحول ، إن هذا الاعتماد لا يكتفى ، فنقرها اللجنة المالية التى سبق أن خفضت ذلك الاعتماد .

فلماذا كان هذا الذى قمته جميعاً فلا مناس لحضراتكم من رفض المشروع لأنه لا يجوز لجنة الحكومة أن يكون عملها بهذه الطريقة .

فلا وزارة الأشغال كلفت نفسها بالدفاع عن وجهة نظرها أمام اللجنة المالية وأمام البرلمان ، ولا وزارة المالية كلفت نفسها عند تخفيض الرقم ببيان الأسباب التى دعت إلى هذا التخفيض .

أفهم أن تتجدد عوامل وبواعث تدعو لفتح اعتماد جديد ، أما أن يكون في طلب هذا المبلغ نقد من وزارة الأشغال لوزير المالية الذى يموذ يوافق على الطلب الجديد ويشمل المجلسين بذلك فهذا ما لا يسمع به وقتاً ولا نوافق عليه .

أرجوا حضراتكم إلى الأرقام الواردة في الذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء تجبوا أن للمبلغ الذى تكون ال ٢٥.٠٠٠ جنيه من أعمال جديدة وأعمال ارتباط بها ، فإذا كانت اللجنة المالية قد اقتطعت مبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه فأذن أنها في اقتطاعها هذا المبلغ لم توافق على الأعمال الجديدة .

الرئيس - هل يوب دولة وزير الخارجية عن وزارتي الأشغال والمالية ؟

حضره صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) - عندما يتم حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك كله يمكن أن أرد عليه .

الرئيس - هل سيكون رد دولتكم بالنيابة عن وزارة الأشغال ووزارة المالية ؟

حضره صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) - كان في نيتي أن أرد بصفة كوني عضواً بمجلس الشيوخ .

الرئيس - بما أن حضرتي صاحبي المالى وزير الأشغال ووزير المالية متضيان عن الجلسة فإذا وافقتم حضراتكم تؤجل المناقشة حتى يحضرا .  
( موافقة ) .

.....  
.....  
.....  
.....

### عود إلى مشروع القانون

الرئيس - حضر الآن بالجلسة معالي وزير الأشغال ، ويمكنه أن يشارك منا في مناقشة مشروع القانون الوارد تحت رقم ١٠ من جدول الأعمال ، فهل توافقون على المود إلى المناقشة فيه ؟  
( موافقة ) .

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك - تليسياً لما سبق أن ذكرته في غياب معالي وزير الأشغال أقول :  
إني لاحظت على الاعتداء المطلوب أنه رجوع عن قرار اللجنة المالية بوزارة المالية في رأيه بالنسبة للاعتداء الأصل الذى كانت تطلبه وزارة الأشغال .

ففي المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء من اللجنة المالية هذه يتبين أن وزارة الأشغال كان قد سبق لها أن طلبت في ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، ولكن هذه اللجنة خفضته وقتئذ إلى خمسة عشر ألف جنيه .  
وللأسف علينا الآن هو اللقائبة في صواب ما سبق أتت رأيت تلك اللجنة خفضه من المبلغ الذى سبق لوزارة الأشغال أن طلبت اعتياده .

ففي هذه اللجنة التى سبق لها أن خفضت المبلغ المطلوب من ثلاثين ألف جنيه إلى خمسة عشر ألف جنيه هي نفسها التى طلبت الآن وطلبت من مجلس الوزراء زيادة ما سبق أن خفضته بمقدار عشرة آلاف جنيه مستصوبة ما رأته في ذلك وزارة الأشغال .

فمن جهة الشكل ، عملها غير مقبول ، ولا جائز ، لأن وزارة الأشغال مفروض أنها كانت ممثلة أمام اللجنة المالية حين تخفيض المبلغ المطلوب ، وكان من الواجب عليها أن تدافع عما طلبته ، ولا تقبل بحال تخفيضه مادامت الحال تستدعي بقاءه .

وكان يجب أن يتفق حينئذ لوزيران ، وزير المالية ووزير الأشغال ، وأن يتفق أحدهما رأى صاحبه ، كان يجب أن يصح الموضوع بينهما ، وألا نعود بعد إقرار الزبانية إلى شيء كان يجب نظره أثناء عرض هذه الزبانية .

هذا من حيث الشكل ، وفي الموضوع يجمل إلى أن مثل هذه المناقشة قد وقعت فلا ، لأن تمويل الجارى عمل مستمر متجدد ، فكان يجب على أولى الشأن التحسك بما سبق أن طلبوه لها .

انظروا حضراتكم إلى البيان المذكور أمام مفردات الاعتداء المطلوب إقراره اللجنة مجدداً أن ١٩٤٤ دونه جنبا ماهايت مدرجة تحت بند ١٠ .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) - هذه البائع ماهيات موظفين ، فإن لم تقرر رقتوا .  
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - كان الأجدر أن يقال هذه الكلمة لوزير المالية يوم خفض المبلغ من مئتين ألف جنيه إلى خمسة عشر ألف جنيه لا لى ، والسبب أن يحىء الآن مالى وزير الأشغال ويقولها هنا فى هذا الوقت ، وقد كانت ميزانية الوزارة كلها محل بحث فى اللجنة المالية بوزارة المالية ، وكانت وزارة الأشغال عملة فيها ، فلا محل الآن لهذا الاستدراك . ثم ترون حضراتكم :

جبه

٢٠٠٣ باقى العقد ٣٢٦ المرتبط به فى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

٥٠٠٠ أجور عمال لتنفيذ وصلات النازل ومدّ الجارى الفرعية .

وإن لا أعرف ما الذى حدث على الوزارة بعد إقرار الميزانية لتتقدم بطلب اعتاد هذه البنود الثلاثة .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) - جدّ القيطان .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - أى بعد إقرار الميزانية جدّت أعمال لم تكن فى الحسبان استدعت هذه الاعتادات ،

إلى أريد أن أسمع من مالى الوزير كفته فى هذا ، بعد أن أنكره موافقى .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) - ستسمعها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - ولكن ألاحظ أن هذه البائع المطبوعة هى التى كانت محل حذف بالذات من اللجنة المالية ووزير المالية . فـ إذا كان القصد إذن من حذفها ، وهى خاصة بأعمال إضافية ؟ فاسمحوا حضراتكم :

جبه

٣٢٠٠ تنفيذ توصيل مخازن وورش وجراجات مركبات البوليس بالبابية ومدّ مجار .

١٠٠٠ تنفيذ توصيل مبنى مكنتات بلوك نظام الأقاليم بالبابية ومدّ مجار .

٢٥٠٠ عن نهجات .

٣٥٧٦ ما خصمت به مصلحة التنظيم وما هو منظور الخصم به بمعرفة هذه المصلحة لإصلاح الطرق وتكاليف تحويل مواشير بمعرفة شركتى الغاز والمياه .

٢٢٣٣٣ حقة المرتبط به وما سيرتبط به .

٩٦٧٧ لإمكان الصروع فى تنفيذ توصيل منطقة الدايغ للجارى العمومية .

لئن هذه البيانات ترون حضراتكم أن منها أعمالاً إنشائية جديدة خاصة بتنفيذ توصيل مخازن وورش وجراجات مركبات البوليس بالبابية للجارى ، ومعنى هذا أنه لهذه الساعة لم يبدأ بالتنفيذ ، وهو محل طيب مطلوب للصحة العامة .

لعل وزير المالية عندما اقتطع ١٥٠٠٠ جنيه كان يرى إلى حذف هذه الأعمال التى لم يكن بدى فيها ، وواقعه وزير الأشغال .

فالذى لاشبه على الإطلاق هو أن تأتى الحكومة ، وتشغل المجلسين ولجائهما بأعمال البحث والتدقيق فى الميزانية . ثم عقب هذا يقال : إن فى تحضير الميزانية قصاً يكمله الاعتداد بالطلوب .

وصيحة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر التى سماها الآن بمناسبة النظر فى اعتاد لوزارة اللواصلات هى بينها الصيحات التى صمناها فى الأعوام الماضية ومعناها أن مجهودنا فى بحث الميزانية العلة بمجهود ضائع .

وللتقصود من غرض البرلمان للميزانية أن ترتبط الحكومة بالأرقام التى أقرها . والميزانية كما تصفون حضراتكم هى السبيل الوحيد لرقابة المجلسين على أعمال الحكومة ، فإذا اضحك هذا الربط الذى يربط الحكومة أماناً فقد ضاعت رقابتنا عليها نحن السلطة التشريعية ، ويكون هذا السلطان الذى أقره الدستور لنا عليها عتياً لا معنى له .

اليوم فقط فى جلسة واحدة يطلب منا إقرار سبعة اعتادات إضافية . ويكاد ألا تمر لنا جلسة حتى يطلب فيها إقرار اعتاد . .

وكل اعتداد إضافي إن هو إلا تعديل في الليزانية . وللفروض أن الليزانية قد درست درساً وافياً من الحكومة ومن البرلمان . فلا يجوز أن يتكرر عملنا طوال العام بإقرار مثل هذه الاعتادات .

لهذا ، ولأنى أرى ألا يقر المجلس تصرف الحكومة بطلب اعتادات إضافية لمشروعات سبق أن أقرنا اعتاداتها في الليزانية العامة ، أهيئ بمحضرائكم أن ترضوا هذا الاعتاد ، وأن تؤجل كل أعمال خاصة بهذه الأعمال إلى أن تقرر الليزانية الجديدة .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — تقوم وزارات الحكومة المختلفة عند تحضير ميزانياتها بمناقشة جدية مع وزارة المالية للتكهن من الوصول إلى أرقام توازن بها الميزانية .

وإن في ذلك أنكم عن الماضي ، فقد كان هم الوزارة أن تتبادل الإيرادات مع المصروفات حتى لا تضطر الحكومة إلى مد يد لها إلى الاحتياطي العام .

فلتنبع أن كل وزارة تقدم بمطالب متعددة ، وتكون أكثر بكثير مما يمكن معه أن توازن وزارة المالية الليزانية .

وكل وزارة من جهتها تقوم بهذا العمل . فيرى وزير المالية أنه بهذه الطلبات للتددة الواصلة لا يمكنه موازنة الليزانية ، فيناقض جميع الوزراء للوصول إلى أرقام يمكن بها موازنة الليزانية .

حدث في وزارة الأشغال ما قاله حضرة الشيخ المحترم ، وقد سبق أن طلبت ٣٠.٠٠٠ جنيه خفض إلى ١٥.٠٠٠ جنيه . فن حين البدء أوافق حضرته على ما قال . لأنه هو الإجراء السليم المقبول .

عندما يشر على نوفمبر تنضم كل وزارة بالحالة المالية لها ، وبالأرقام الدالة على ذلك ، وهذه الأرقام تكون في بعض الأحيان بالزيادة ، كما حصل في الحالة المروضة عليكم الليلة . وفي بعض الأحيان تكون بالنقص . لأن القاولين لم يستطيعوا إتمام الأعمال المطلوبة منهم ، فيحصل بذلك وفر في بنود مختلفة .

تتقدم وزارة الأشغال بطلب اعتاداتها ، وهي تسعى مع ذلك دائماً في تنفيذ أقصى ما يمكن تنفيذ من الأعمال النافعة للأمة جميعها والصلحة العامة .

الاعتاد المطلوب إقراره اليوم هو لمد جبار فرعية تنفع من المشروع الضخم الذى أفتحت عليه الحكومة مبالغ طائلة .

ومع الأسف لم تصل لأن جميع مبانى القاهرة بالجارى . ولا يحضرى الآن العدد المضبوط لعدد المباني الموصلة بالجارى . وعددها على كل حال مثيل بالنسبة للمباني التى لم تصل .

لدينا في جميع شوارع المدينة جمار أصلية وفرعية ، وصرف عليها مبالغ طائلة . وكذلك لدينا طلبات في كل جهة ، والمطلوب هو توصيل المباني والمشاريع الجديدة بها . ولا شك أن في هذا فائدة للصحة العامة .

وإذا تركت وزارة الأشغال لشأنها طلبت بدلاً من عشرة الآلاف المروضة الليلة ستين ألفاً أو سبعين ألفاً ، أى مبلغاً تستطيع به توصيل جميع المباني بالجارى ، ذلك العمل الذى له أثره في الصحة العامة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ألفت نظر محالى الوزير إلى أنه لم يتحدث عن العمل من أجل التقيضان .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — كل ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم خلس بالشكل وهو أن تقدم الحكومة بجميع المبالغ التى تلزمها لتنفيذ مشروعاتها أثناء مرض الميزانية على البرلمان .

أما المبلغ المطلوب الليلة اعتاده ، فهو خلس بتنفيذ أعمال مهمة ، فإذا لم يقرر هذا المبلغ فإن هذه الأعمال لا تنفذ . وسنضطر إلى طلبه بملج عطف في الميزانية المقبلة لتوازن الميزانية كما سبق أن قلت .

وإذا لم توافقوا حضرائكم على هذا الاعتاد وأرجأتم إقراره إلى حين عرشه مع الميزانية العامة ، كان معنى هذا أن العمل الصالح بدلا من تنفيذه في ستين قليلة ، ينفذ في ستين كثيرة .

أما التقيضان فكان تأثيره شديداً جداً على مناطق كثيرة في القاهرة . فاضطرونا إلى أخذ مبالغ من بنود أخرى من ميزانية مصلحة الجارى حتى نندرج عن التباين آثاره السيئة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أي لم تأخذوا مبالغ خاصة بمنشآت حديثة ؟

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) — نعم لم تأخذ .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ولكن سبق لى أن قلت فى مبدأ كلامى ، هل جد شىء جديد تطالبون من أجله هذا الاعتاد ؟ فردتم معاليكم على سائنت : نعم جد ، وهو الميزان . ولكن ليس فى المبلغ المطلوب اعتاده شىء يتعلق بالميزان . فالبلغ كان من الأصل ثلاثين ألف جنيه ، خفضته اللجنة المالية بوزارة المالية إلى خمسة عشر ألف جنيه ، وتطلبون الآن رفعه إلى خمسة وعشرين ألف جنيه ، فالميزان لا دخل له فى هذا الموضوع .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) — سم الميزان لا يدخل فى هذا الطلب . وأطلب أنتم تتكروا باعتاد هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — للسألة أبسط بكثير من أن تطول فيها ماقته أو جدل . مشروع القانون المطلوب الموافقة عليه خاص بمبلغ لسد تجاوز فى الباب الثالث ، أى أن هناك مسائل مفصلة لما بالغ يجب أن تصرف حنا .

والستور فى مادة ١٤٣ أوجب على وزارة الأشغال أن تتقدم بطلب الاعتاد الزائد المطلوب ، كما أوجب على البرلمان أن يجيبها إلى ما تطلب ، وهذا هو نص المادة : « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان ، ويجب استئذنه كذلك كما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

وزيارة الأشغال تطلب هذا الإذن صلا ، أى أنها تستأذن البرلمان . فلا يمكن — فى هذه الحالة — للسلطة التشريعية التى يطلب منها هذا أن تقول : لا ، فإنها إن قالتها خالفت الستور .

الواقع أن هذه مصروفات مبنية ، فوظفون يملكون ، واعتادات ارتبط بها صلا ، وكل ما هالك أن وزارة الأشغال وجدت أنها مضطرة حتى تستكمل الأعمال التى بدأت فيها أن تتجاوز الاعتاد ، وكان فى وسعها أن تتجاوز ولا تتقدم باستئذان ، ثم تأتى فى الحساب الختصى ، وتذكر التجاوز كما حصل أكثر من مرة وسبق لى أن اعترضت عليه كثيراً .

أما أنها تتقدم إليكم مستندة فى التجاوز — وطلبها هذا دستورى — فيجب على المجلس أن يوافق على التجاوز ويشكرها على استئذائها .

الرئيس — المجلس حر فى أن يوافق على التجاوز أو يرفض الموافقة عليه ، وإلا لما كان هناك معنى للاستئذان .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرحو أن أكون قد أخطأت الفهم لأنه لو كان ما فهمت صحيحاً ولو كان ما قاله معالى وزير الأشغال صحيحاً ويستند بمساء لكان الأمر أبسط بكثير من هذا الاعتاد وهذا القانون . فهمت أن معالى وزير الأشغال يقول لنا إن معالى وزير المالية ، للموازنة بين المصروفات والإيرادات ، يفاوض مع مختلف الوزراء على إنشاء لاعتادات ليل إلى هذا التوازن . وإن هذا الاتفاق لا يمنع من أن بعض الوزارات التى قلت التخصيص أن تعود وتطلب زيادة الاعتادات . إذا سمع أن هذا الذى يقوله معالى وزير الأشغال هو ما يحدث فى الحكومة فقد آن الأوان لأن نضع حداً لهذا . كما نفهم قبل ذلك أن الميزانية ليست تصوراً لحالة يقصد بها الموازنة وإنما هى حالة توى الحكومة جادة أن تنفذها ، فإذا فهمنا من أحد حضرات الوزراء أن هذا عمل صورى أو تصويرى كان هذا قطعاً هماً لكل رقابة من البرلمان .

معالى وزير المالية يريد الموارنة فيفاوض مع الوزراء فى التخصيص فإذا ما جا دور التنفيذ عادوا إلى المطالبة بما استقطع من وزاراتهم . من غير المفهوم أن تعود وزارة الأشغال إلى طلب ما خفضته وزارة المالية بقصد تسهيل الاحتياج عليها . إذا عرضت شيرانية الدولة على حضراتكم وجب أن يكون مفهوماً أنها السبيل الوحيد لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وأن نحتوى على أرقام يبالغ توى الحكومة جادة أن تصرفها بدون احتياج للمودة إلى طلب اعتاد جديد ما لم يستجد أمر يبد إقرار الميزانية فإن استجد وجب العمل بالمادة ١٤٣ من الستور التى تلاها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وهى تنص على استئذان البرلمان فى كل مصروف زائد على تقديرات الميزانية .

ولهذا استغرت من معالي وزير الأشغال عما إذا كان قد استجد أمر في هذا الشأن بعد إجراء التخفيض إلى ١٥٠.٠٠ جنيه دعا إلى طلب زيادة الاعتاد ، فسمعت من معاليه كلمة « التيفان » فذهبت لأن منطقة الساسية المطالوب منه الجاري فيها لا يصل إليها التيفان مهما كان عالياً لارتفاعها ، ولكنني فهمت أن معاليه يقصد أنه بسبب التيفان استهلكت مبالغ كبيرة من أبواب أخرى لم يكن قد عمل حسابها ، أما إذا كان التجاوز قد نشأ من طاريء جديد كالتييفان فعدت قد تسقط حتى وجبة حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر ، والاعتماد المطلوب الآن لا شأن له بالتيفان ولا بطاريء جديد .

التي أقرأه في المذكرة الملحقة بالشروع هو مجرد احتجاج من وزارة الأشغال على وزارة المالية لأنها تناولت هذا الاعتاد بالاقطاع وكان أوان هذا الاحتجاج عند تخيير مشروع الميزانية .

لقد طرحت هذه المسألة غير مرة في هذا المجلس ، وأذكر أن معالي محمود فهمي القرائي باشا اشترك معنا في بحثها ، وقد قلنا إن هذه التجاوزات يجب أن يوضع لها حد وإن كل مبلغ يطلب لأمر طارئ أو استجد بهد إقرار الميزانية يجب أن يستأذن فيه البرلمان وللبرلمان أن يقره أو يرفضه لا بالتي التي يقول به حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا .

أوضحت وزارة الأشغال في مذكرتها للوزارة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أن مصلحة الجمارك الرئيسية كانت أدرجت في مشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ اعتاداً قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه وخضعت اللجنة المالية إلى ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، فهل كان التخفيض بعد مناقشته أم كان جزافاً ؟ فإذا كان الفرض الوزاري السوري كان ذلك أمراً خطيراً ، أما إذا كانت المناقشة جديدة فيكون ما قرره معاليه صحيحاً وإن هذا المبلغ سوف لا يفي ، ويقصد بذلك المستقبل أي أننا ما زلنا في دور التغيرات ، فمن إذن أمام احتجاج من وزير الأشغال على وزارة المالية لاقطاعها مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه . وهذا لا يجوز الآن ، بل كان عمله وقت تخيير الميزانية ، أما الأسباب التي أدلى بها معالي وزير الأشغال فكأنها كانت قائمة عند تخفيض الاعتاد ولم تستجد ظروف تستدعي زيادة الاعتاد فإن القاعدة الكبرى التي نحبها الصحة العامة من الجمارك كانت معلومة وقتئذ ، وإننا لأنصالح ، ما الفائدة من موازنة الميزانية بهذه الصورة ومشروع القانون للتقدم اليوم يتناقض مع هذه الموازنة لأنه يطلب أخذ الاعتاد المطلوب من الاحتياطي العام ؟

أليس خيراً أن يقال إن الميزانية مجزأة بمقداره مليونان من الحنيئات فنسحب إلى سده بطريقة من الطرق كإبطال ترعة مثلاً ؟ أما أن توازن الميزانية والتيهية مبنية على طلب الاعتادات فيها بعد فهذا مالا يقره عرف ولا قانون ولا دستور ولا كرامة أعضاء المجلس بل من الواجب ومن الكرامة والحرص على الدستور أن تكون للميزانية جدية ومقصوداً تنفيذها كما أقرت ، لهذا قلت أرجو أن أكون قد أخطأت الفهم .

أما ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا من أن وزارة الأشغال تشكر على استئنافها المجلس في طلب زيادة الاعتاد فهذا واجب دستوري ولا معنى عنه لأن الدستور يعمل الاستئناف إيجاباً وليس في هذا رد على اعتراضاتي التي ما زال قائماً وهو منصب على أنه لم تستجد أمور بعد إقرار الميزانية تقتضي طلب زيادة الاعتاد . وقد أدرك ذلك معالي وزير الأشغال فقال استجد التيفان ، قلت هل استجد التيفان في الموضوع التي نبحت فيه ؟

حضرة صاحب العاللي حسين سري باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — لم أقل استجد التيفان وإنما قلت « التيفان » .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الفهم من كلمة التيفان بعد كلامي أنه استجد التيفان وتعتبر كلمة « استجد » في عرف النحاة مستترة وجوباً ، ولهذا أرجو رفض هذا الاعتاد حتى نضع حداً لكل هذا التصرف .

حضرة صاحب العاللي حسين سري باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — استهل حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بكلمته بقوله « أرجو أن أكون عطفك » . وإنني أعتقد تماماً أنه أخطأ في فهم ما أردت أن أقوله . يقول إنني قلت إن الميزانية توضع بشكل صوري يقصد به الموازنة بين الإيرادات والمصروفات ؟ ونقطة صوري كلمة كبيرة جداً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم أنسب إلى معالي الوزير أنه قال صورياً بل لحست كلام معاليه وقلت إن هذه الموازنة صورية .

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال، المصومية) - أؤكد لحضراتكم أن هذا أبداً ما يكون عن الحقيقة، فالحكومة تخدم الميزانية وهي تصمد أن تنفذ كل باب من أبوابها وكل رقم من أرقامها بنائية البقعة. ولكنى قلت إن كل وزارة تخدم بطلباتها فتتقدمها وزارة المالية للوصول إلى إمكان تخفيض ما يمكن تخفيضه منها وهذا ما سارت عليه الوزارات المصرية للتناحية. كنت أتولى تخصيص ميزانية وزارة الأشغال مدة عشر سنوات وقد بلغت التوفيرات للأعمال الجديدة لمصلحة الـ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لأن لدينا برنامجاً عملياً واسع النطاق نرجو أن تنسج ميزانية الدولة تنفيذه في سنة واحدة، غير أن وزارة المالية لا تسمح بكل ما يطلب من الاعتادات وتخضعه إلى الحد الذى تسمح به حالة الميزانية فتضطر بعد ذلك إلى أن تزيد دراسة الأبواب التى يمكن أن يتناولها التخفيض لإمكان تقديم الأهم على المهم.

وبعدت دائماً وفر من ميزانية لميزانية أخرى، وهذا هو الذى كان يسمى فى الماضى الاحتياطى، وسيفدّم لحضراتكم الحساب الختامى خجودون فيه وفرأ فى بعض الأبواب وقد بدأ الوفير يقل الآن عن دى قبل. لقد كانت ميزانية وزارة الأشغال من سبع سنوات خمسة ملايين من الجنيهات وكان الوفير فيها يبلغ المليون جنيه، وسبب ذلك أننا لم تكن نخسر الأعمال كلها فى الوقت الكافى لطرحتها فى المناقصات العامة، أو أن المقاولين لا ينفذون كل الأعمال المطلوبة منهم، وعصل أن ندر مائة ألف جنيه لمشروع ما ولأسباب خاصة أو لورود عطاءات غير مقبولة، فبئس كل هذا بسبب التأخير، ويترتب عليه عدم صرف الاعتادات بأكلها وهذه هى الحالات التى يوجد فيها الوفير ويمكن معمرتها بعد بداية السنة المالية حيث تجمع هذه الوفورات لمرفق المركز المالى، وعندئذ يمد النظر فى الاعتادات التى خففت أو الأعمال التى تركت لأنها أقل أهمية، وهذا ما نطلبه الآن.

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك - هل يوجد وفر فى أبواب أخرى؟

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال المصومية) - نعم.

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك - وهل وجهت وزارة الأشغال نظر وزارة المالية إلى هذا الوفير؟

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال المصومية) - نعم.

حضره الشيخ المحترم وهيب دوس بك - ولكن الاعتاد مطلوب من الاحتياطى العام.

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال المصومية) - نعم، وكل سنة يوجد وفر فى ميزانية وزارة الأشغال وهذا الوفير يضر إلى الاحتياطى العام وهو يتناقض فى كل سنة عن السنة التى قبلها لأننا نجهت فى تنفيذ المشروعات الواردة فى الميزانية، وبالرغم من ذلك فإن اعتقد أنه يوجد وفر فى هذه السنة ولا يمكن الآن تعيين الأبواب التى سيكون فيها هذا الوفير.

حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - المسألة دقيقة وخطيرة وفى الوقت ذاته بسيطة ولا يحتاج الأمر فيها لكل هذا الجدل. نريد أن نفهم هدف كل طريقة تخصيص للميزانية، وعلى قيمة قراراتنا فيها، وأعتقد أنه لا يخفى فى أفواه لا محالى الوزراء ولا أحد من حضرات الشيوخ المحترمين.

يجوز عادة مشروع ميزانية كل وزارة ثم يتناقض كل وزير عنص مع مالى وزير المالية فى كل باب من أبواب ميزانيته، ويتم الاتفاق على مشروع الميزانية العامة فى مجلس الوزراء، ثم تقدم بمدته إلى البرلمان لمناقشتها والتصديق عليها، ولست أفهم بعد كل هذه الإجراءات وبعد المصادقة على الميزانية من البرلمان، أن يطلب منا الموافقة على فتح اعتداد إضافى إلا إذا كانت قد استجبت ضرورة قسوى لم تعيين ولم تكن ظاهرة وقت تقدير أبواب للميزانية.

إذا لم نقر هذا الرأى فلا داعى لبحث الميزانية ودرسها فى المجلسين وإلا كان عملاً عملاً صورياً.

حضره صاحب المالى حسين سرى باشا (وزير الأشغال المصومية) - ولكننا الآن فى صدد طلب فتح اعتداد جديد وأسبابه معروضة على حضراتكم.

حضره الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - وأنا أسأل لماذا تطلبون فتح هذا الاعتداد لأن أهم جيداً أن فتح الاعتداد الآن وبعد إقرار الميزانية لا يمكن الموافقة عليه إلا لضرورة قسوى، أما طلب فتح اعتداد إضافى لأعمال جديدة فلا يصح تقديمه الآن بل يجب انتظار تقديم الميزانية الجديدة وإدراجها فيها.

الرئيس - وماذا يكون الحال إذا كانت الأعمال المطلوب من أجلها فتح اعتماد إضافي هي أعمال مستحقة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إذا كانت الأعمال الجديدة مستحقة ومن الضروري القيام بها الآن ، فهي تدخل تحت حكم الأعمال التي تقضى الضرورة التصوي بإجهازها الآن على أن تبين لنا الأسباب . انظروا ، لماذا يطلب هذا الاعتماد ، هل كان هناك ارتباط مع أحد المقاولين لإنجاز عمل من الأعمال ولم يتم ؟ أو هل كان هناك فيضان غشى منه على البلاد كما قال معالي الوزير ؟ قيل إن الاعتماد مطلوب لأعمال جديدة وردت في ميزانية هذا العام التي صممت عليها ، فمن باب تحصيل الحال أن يطلب اليوم فتح اعتماد إضافي لها والبحث يجب حصره في هذه النقطة الشقية وهي هل هذه المبالغ المطلوبة لازمة لأعمال ضرورية استجبت بعد إقرار الميزانية ، وبسبارة أخرى هل هذه المبالغ المطلوبة لأعمال طرأ التفكير فيها بعد إقرار الميزانية ومن الضروري حينئذ إقرارها وإلا كان هناك خطر ؟ هنا هو السؤال .

نجدون حضراتكم في الصفحة الثانية من التقرير بياناً عن تفاصيل هذا الاعتماد منها مبلغ ٢٢٣٣٧٣٣٠ جنبا ذكر أمامه جملة المرتبط به وما يرتبط به . ففهم من هذا أن هناك أعمالاً ارتبطت بها الوزارة وأعمالاً أخرى سترتبط بها ، أما عن الأعمال التي ارتبطت بها الوزارة فلا عمل لها للنقطة فيها إذ لا مندوحة من تنفيذها ، أما الأعمال التي سترتبط بها فإننا نمارش فيها بناء على أنه يجب إرجاؤها إلى مشروع ميزانية السنة القادمة .

وهناك مبلغ آخر مقداره ٢٠٩٧٧٠ جنبا ذكر أمامه « لإمكان الشروع في تنفيذ توصيل منطقة الدايغ المجاري الصومية » أي أنه سيبدأ في توصيل جهة معينة بالمجاري الصومية ، وإذا ما فتحنا هذا الباب فإنه لا يكتفي له كما قال معالي وزير الأشغال مبلغ مليون جنيه أو مليونين أو أكثر .

وما دامت الوزارة تم ترتبط فلا ضرر مطلقاً من الانتظار إلى السنة التالية لإدراج المبلغ المطلوب في مشروع الميزانية .

لذلك أقرح أن يصاد هذا الاعتماد الإضافي إلى لجنة المالية لبحث ما إذا كانت الوزارة قد ارتبطت فلا بالأعمال المطلوب فتح الاعتماد من أجلها وفي هذه الحالة لا بد من الإقرار ، أما إذا كان بعض أبواب الاعتماد مطلوبة لأعمال جديدة سترتبط بها الوزارة فهذا على مشروع الميزانية الجديدة . وبناء عليه أكرر طلب إعادة التقرير إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهادي بك - يدعوني أن مناقشتنا الليلة في هذا الاعتماد مناقشة طريفة جداً ، فلم يسبق للمجلس أن تناقش طويلاً كما تناقش الليلة في أي اعتماد إضافي آخر عرض عليه ، ولم يسبق أيضاً للمجلس أن اعتبر أن طلب فتح اعتماد إضافي جديد بمثابة خروج على مبدأ إقرار الميزانية كما أشار إلى ذلك بعض حضرات الشيوخ المحترمين . ولقد افقتنا أكثر من سنتين ونحن نتشغل بما في مجلس الشيوخ ، وما من جلسة تمر إلا وتعرض فيها اعتمادات إضافية تمديداً للميزانية ، وكان بحثنا يدور وقتئذ حول ما إذا كان من المصلحة إقرار هذه الاعتمادات أو رفضها . إننا في هذه الليلة ليلة ١٦ يناير لا أدري لماذا أثار حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك هذا البحث الطريف مع أننا كثيراً ما أقررنا اعتمادات إضافية منتهدة هذه الدورة ولم يترشح عليها كما حصل في هذه الليلة ، ثم ما معنى أن يخصص هذا الاعتماد بإغارة كل هذا الجدل ؟

إن أعمال البشر خاضعة دائماً للظروف الآتية التي تتغير من آن لآخر ، فلا عبرة بما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من أن إقرارنا للميزانية يصبح عبئاً إذا ما أقررنا الاعتمادات الإضافية التي تقدم إلينا من وقت لآخر . خصوصاً وأنا أقرر لحضراتكم أن بعض الأوضاع البرلمانية التي نسير عليها هي الأخرى عبث إذا ما أخذنا بالنظر في يقول بها الليلة وهيب دوس بك . ذلك أن كل مشروع قانون أو اعتماد يرض علينا يتلى تلاوة أولى للنقطة فيه وإقراره أو رفضه من حيث البعد ، ثم يتلى ثانية مناقشة مواده مادة فمادة ، إلى آخره هذه الأوضاع البرلمانية التي نعرفونها وذلك لتعرف هل من المصلحة إقرار المشروع أو عدم إقراره ولاحتال أن يكون قد استجبت آراء أو ملاحظات جديدة يراد تداركها عند القراءة الثانية أو الثالثة ، ذلك لأن البشر عرضة للخطأ دائماً وفي كل وقت . وليس من العيب إذن أن يكون في عملنا تكرار ولا يصح أن يقال إن في هذا التكرار عبثاً لاحتال أن نظراً حالات جديدة أو لاحتال أن يتبين الخطأ من السوابق فيمكن أن يبالغ ذلك بتكرار الأوضاع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - ولكن وزير الأشغال لم يبين لنا أن ظروفنا أصبحت طرأت عامداً إلى طلب فتح هذا الاعتماد .



الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ألا يقطع للتكم .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — فلت لحضراتكم إن كل أعمال البشر أفراداً وجماعات خاضعة دائماً لمتغيرات الظروف والأحوال، ولا يستثنى منها إلا عمل القاضي إذا ما رعت إليه خصومة وحكم فيها فإن حكمه يجوز قوة الشيء المحكوم به في نفس الموضوع وبين نفس الخصوم، فحكمه عنوان للحقيقة ولا يمكن المناقشة فيه، ولكن ما عدا ذلك من القرارات والتصريرات العامة أو الخاصة خاضعة دائماً للظروف التي تحيط بها .

وقد نص المستور على وجوب قراءة مشروعات القوانين مرة أولى ومرة ثانية ومرة ثالثة على الوضع الذي شرعته لحضراتكم لأن للشرع قدر أن السكر البشري يتغير كوجع الهواء من حين لآخر تبعاً للظروف والمتغيرات، فلا غرابة إذا ما طلب معالي وزير الأشغال في سبتمبر سنة ١٩٣٨ إضافة مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه زيادة على المبلغ المدرج في البرانية وقدره ١٥٠٠٠٠ جنيه خصوصاً أن معاليه كان قد أدرج عند تحضير هذه البرانية مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه لأعمال مد الحارثى الفرعية ووصلها بالحارثى العمومية وقد خففت اللجنة المالية بوزارة المالية إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه ولاحظ أن هذا المبلغ سوف لا يفي عما هو مرتبط به من الأعمال وما هو ضروري الارتباط به . وقد جرى هذا التضييق تبعاً للقواعد المتبعة في تحضير البرانية من عرس ميزانية كل وزارة من الوزارات على وزارة المالية لتناقشها وتوزع بين الوزارات ما يصيبها من مبالغ بالقدر الذي تسمح به موارد البلاد فتخفف من أبواب مصروفات كل ميزانية ما لا تسمح به هذه الموارد حتى تتحقق لها الموازنة بين الإيرادات والمصروفات، ولا يمكن لوزارة المالية أن تفكر كل وزارة على كل ما تطلبه من اعتبارات وإلا تضخمت في هذه الحالة مصروفات الدولة وعجزت الإيرادات عن الوفاء بكل هذه المطالب . وبناء على ذلك إذا كان وزير الأشغال قد خضع لهذه القاعدة كما ينبغي أن يخضع كل وزير عند تحضير ميزانية وزارته ثم جاء بعد التصديق على البرانية من البرلمان وطلب فتح اعتماد إضافي لمثل طرأ بعد هذا التصديق ووافق وزير المالية على هذا الاعتدال فلا يستبر ذلك رجوعاً عما تقرر، هذا هو مجمل ما يجري عليه العمل في تحضير البرانية واعتادها وطلب فتح اعتمادات إضافية . ووزير المالية في تقديره كل هذه الظروف التي يبتها لحضراتكم هو كاللبنان الدقيق يقدر حاجة كل وزارة حسبما تسمح به موارد الدولة مراعيًا في ذلك أعمال كل وزارة على حدة ولا يمكن أن نسمى هذه الإجراءات عيباً، ووظفتنا بعد ذلك عندما يحرص علينا طلب فتح اعتماد إضافي في كل حال سعادة حسن صبرى باشا أن ندرس الموضوع لنرى هل الاعتدال مطلوب لمثل في مصلحة البلد أم لا . وقد أشار معالي وزير الأشغال إلى أن هذا الاعتدال ضروري لصيانة الصحة العامة فكيف لا نقره خصوصاً ولم يسبق أن رأينا أن الحساب الختامي كان مطابقاً بالضبط للبرانية التي يقرها البرلمان بل الذي يحصل أن تظهر عادة زيادة في بعض الأبواب ونقص في البعض الآخر، ومن ثم فإن احتياج حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك لا أساس له مطلقاً، ولذلك أوافق على إقرار هذا الاعتدال .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — إن ما آثار الاعتراض الذي اعترضه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك هو أن وزارة الأشغال كانت تقدمت إلى وزارة المالية وطلبت فتح اعتماد قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه خففت اللجنة المالية بوزارة المالية إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه، ومطلوب رفعه الآن إلى ٣٥٠٠٠٠ جنيه . وقد أحاب معالي وزير الأشغال في بادئ الأمر بأن هذا المبلغ أدرج في مشروع البرانية تبعاً للنظام المتبع في تحضير البرانيات السابقة وهو تقدير الإيرادات أولاً ثم تحديد المصروفات تبعاً لها، فإذا كانت الإيرادات لا تمكن من الوفاء بتكاليف المصروفات حتى نحصل الموازنة في البرانية وبناء على ذلك خصص مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه المطلوب إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه، وأعتقد أن هذا السبل سوف لا يتكرر في المستقبل لأننا سنعمل عن القاعدة السابقة إلى تقدير المصروفات أولاً ثم تقدير الإيرادات بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ولكننا لم نسمع أبداً الحكومة تتحرى على هذه القاعدة الجديدة عند تحضير مشروع البرانية .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — نحن نطالب بذلك، وهذا من عمل المجلس لا من عمل الحكومة فحسب، لأن البرانية تعرض علينا لإيراداً ومصرفاً فيمكن لنا أن نحدد مصروفاتنا أولاً ثم إيراداتنا .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البلسل بك — لقد طلبنا من معالي وزير المالية أن يجري تحضير البرانية بتقدير المصروفات أولاً

ثم الإيرادات عندما كنا نتظر في مشروعات قوانين الضرائب ولكنه رفض هذا الطلب وقال إنه لا يستطيع أن يقدر المصروفات قبل تقدير الإيرادات .

حضرة صاحب المحلى محمود فهمى النقراشى باشا ( وزير الداخلية ) — على كل حال لا عمل لإتارة هذا الموضوع الآن .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لازلت أقول إنكم أصحاب الكلمة في نظر المصروفات قبل الإيرادات . وعندما يعرض علينا مشروع الميزانية يمكننا أن نسير على هذه القاعدة وبسبب سوف لا يتكرر طلب فتح اعتمادات إضافية أما الآن فإنه من المصلحة بل من اللطف إقرار هذا الاعتماد وأنظكم لو اطلعت على مفرداته لو جدتم أن معظمها قد استهلك فذل ٣٠٠٠ ر. جنيه مرتبات الموظفين وأجور عمال و ٢٠٠٠ ر. جنيه باقى عقد مرتبط به و ٣٠٧٦ ر. جنيه ما خصمت به مصلحة التنظيم وما هو منظور خصمه يكون مجموع ذلك ١٠٠٠٠ ر. جنيه استهلك من مبلغ ١٥٠٠٠ ر. جنيه الذى سبق اعتماده فإذا لم يقر هذا الاعتماد فإن هؤلاء الموظفين سيتقاضون أجورهم ولا عمل لهم ، يضاف إلى ذلك أنه في هذه المسألة بالذات لم يكن في وسع وزارة الأشغال أن تهدر بالضبط المبلغ اللازم لتوصيل المجارى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد قدره الوزارة فلا .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — لقد قدر المبلغ على وجه التقريب ولم يقدر بالضبط قد طلبت الوزارة أولاً إدراج مبلغ ٣٠٠٠٠ ر. جنيه نفقتته ووزارة المالية إلى ١٥٠٠٠ ر. فلما لم ينف هذا الاعتماد طلبت وزارة الأشغال فتح هذا الاعتماد الجديد بمبلغ ١٠٠٠٠ ر. جنيه وهذا ما يحصل دائماً في كل الأعمال الإنشائية فلذا ما شيدت عمارة وأردت توصيلها للمجارى المصومية قامت مصلحة المجارى بهذا العمل على حسابها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا العمل لا يتم على حساب الوزارة بل على حساب المالك .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — ليست كل المصاريف على حساب المالك بل أكثرها على حساب الوزارة .

حضرة صاحب المحلى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال المصومية ) — كل مبنى جديد يرد توصيله إلى المجارى العامة يجب قبل إنشائه التوصل إلى مبانى مهندسون من قبل المصلحة ويصرفوا على عملية التوصيل وهذا يستدعى القيام بأعمال في الطرق والشوارع لا يلزم المالك بنفقاتها .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — أقول عن تجربة إن أعمال التوصيل لا يتكلف المالك من نفقاتها إلا جزءاً يسيراً والباقي تتحملة مصلحة المجارى وتمولون حضراتكم أن حركة العبارة في مصر حركة كبيرة وتسير بسرعة وهذا يترتب عليه أن مصلحة المجارى تلقى طلبات كثيرة لتوصيل هذه المباني إلى المجارى العامة وهى ترى نفسها أمام هذا التيار يراها طلبت لا بد من إجابتها .

نوه إلى النظر في باقى المفردات . نجدون منها مبلغ ٣٢٠٠ ر. جنيه لتنفيذ توصيل مخازن وورش وجراجات مركبات البوليس بالمبانية ومد مجار ، وتعرفون حضراتكم أن هذه الم. اجات قلت من جوار الانتكحاة إلى البانية وتوصيلها للمجارى من أوجب الواجبات لفصحة العامة وإذا لم توصل هذه المباني للمجارى العامة لنشأ عن ذلك ركود المياه وانتشار البوض . ورد كذلك في المفردات مبلغ ١٠٠٠ ر. جنيه لتنفيذ توصيل مبنى تكتات بلوك نظام الأقاليم بالمبانية ومد مجار ولا أدري كيف تبنى تكتات ولا توصل للمجارى . بعد كل هذا الإيضاح لا أرى حلاً للاعتراض على هذا الاعتماد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا لا أعترض في الاعتماد وإنما أعارض في المبدأ على الوجه الذى أشرت إليه .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — بل لقد اعترض على هذا المبلغ وطلب بالفعل إعادة الاعتماد إلى لجنة المالية لمدرسه من جديد .

وأخيراً ترون حضراتكم أن هذا المبلغ مكل المبلغ السابق اعتماده ولا يمكن للوزارة أن تسير في تنفيذ المملين الخاصين بمبنى مخازن البوليس ومبنى تكتات بلوك نظام الأقاليم بالمبانية والسير في مشروع توصيل منطقة المبانى للمجارى المصومية إلا إذا اتحد مبلغ ١٠٠٠٠ ر. جنيه بالمطابق .

أشرف إلى ذلك - كما قلت في بدء كلامي - إنه لا يمكن في أول العام تقدير المبلغ اللازم لمثل هذه الأعمال تقديرًا مضبوطًا .  
ومع عدم المبلغ المطلوب لتوصيل بيان قاعة الآن الجارية بما يدعو الصحة العامة إلى إقراره ، فأرجو حضراتكم الموافقة على فتح هذا الاعتماد .  
الرئيس - قدم اقتراح<sup>(١)</sup> من بعض حضرات الزملاء بطلب إقبال باب المناقشة ، وأخذ الرأي على مشروع القانون ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - قدم اقتراح<sup>(٢)</sup> من حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإعادة التقرير إلى لجنة المالية لفحص الموضوع ثانية ومعرفة ما إذا كان مبلغ عشرة آلاف الجنيه صرف حقيقة أم لا ، وإذا كان لم يصرف فهل هناك ضرورة لاعتماده ؟  
فلما وافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يفضل بالوقوف .

( وقفت أظلية ) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولننتقل إلى مناقشة مواد مادة فائدة ، ولعل المادة الأولى .  
( في ١٩ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

ينبغي لضمان الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تسهل الحكومة على عدم تجاوز الاعيادات المدرجة بالميزانية وأن يضاهي بقدر المستطاع الاجتهاد إلى فتح الاعيادات الإضافية لأن في فتح هذه الاعيادات ما يوحى للمصالح المختلفة بفكرة تجاوز الاعيادات المدرجة لها . وينبغي أن تقتصر فعلاً على فتح الاعيادات الإضافية على الطوارئ الملحة التي لا يمكن مجال تأجيلها إلى الميزانية التالية .

### مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بإعتماد الحساب الختامي لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية

تقرير لجنة المالية والجرار - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ

مناقشة مواد مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة وأخذ الرأي

إلى جلسة الاثنين المقبل

( للقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره ) .

القرر - بحث اللجنة مشروع هذا القانون وأخلت على مذكرته الإيضاحية فحين لها أن الحساب الختامي المذكور أسفر عن زيادة إيرادات الميزانية العامة بتقدير ٩.٩٨٠.١٣٠ جنيهات ، وعن زيادة الصروفات على الإيرادات في ميزانية المصالح الملحة بالميزانية « السكك الحديدية والتلفونات والبرقيات » بمبلغ ٨٣٠.٧٢٦ جنيهًا ، وقد أضيفت زيادة إيرادات الميزانية إلى المال الاحتياطي العام ،

( ١ ) نص الاقتراح :

« عتق إقبال باب المناقشة وأخذ الرأي على هذا الاعتماد »

حسن الجدي ، محمد أحمد الصريف ، علي رمضان الطرمجي ، عباس الجلي ، أحمد عبيد ، حسن أبو الفتح .

( ٢ ) نص الاقتراح :

« أقر إعادة مشروع القانون لمجلس بمبلغ عشرة آلاف الجنيه لقيده المالية . تأباً لصحة ومعرفة ما إذا كان هذا المبلغ صرف حقيقة أم لا .  
ولما كان لم يصرف فهل هناك ضرورة لاعتماده من عمه »  
حسن عبد القادر

أما الفرق في حساب السكك الحديدية والتلفونات فقد سوى بصفة سلفة من الاحتياطي بسد استيفاء احتياطي المصلحة .  
وقد رأت اللجنة لفنان الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تعمل الحكومة على عدم تجاوز الاعتادات المدرجة بالميزانية ،  
وأن تتدلى بقدر المستطاع الالتجاء إلى فتح اعتادات إضافية وقصرها على الطوارئ التي لا يمكن تأجيلها إلى الميزانية التالية .

فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

( لم يترض أحد ) .

الرئيس ( حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك ) — ونظراً لأن الأمانة الداخلية لا تحت ثلاثه مشروع القانون عند أخذ  
الرأي عليه إجمالاً ، فهل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لى بعض ملاحظات على الحساب الختاي لسنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ المالية أريد  
إبداءها . فأقول أولاً إن الترمس من وضع الحساب الختاي هو إظهار نتيجة الميزانية إراداً ومصروفاً ، بمعنى أنه يعطى فكرة صحيحة  
دقيقة عن مصروفات الدولة التي صرفت مثلاً ، وإيراداتها التي استولت عليها بالفعل ، فيمكن بعد أن نستعرض هذه الصورة الحقيقية  
من معرفة الفرق بين المصروفات المقدرة في الميزانية والمصروفات الحقيقية ، وكذلك الحال في الإيرادات ، وبعد هذا الاستعراض نتضح  
لنا الأمور التي يجب على الحكومة أن تتلافها في المستقبل عند وضع مشروع الميزانية ، أي أن الحساب الختاي الذي يقدم للبرلمان  
بمشروع قانون لم يوضع عتياً ، ويتبين من هذا الحساب الختاي أن المصروفات زادت على الإيرادات بمبلغ مليونين من الجنيهاً ، وسبب  
هذه الزيادة يرجع إلى طلب فتح الاعتادات الإضافية بعد إقرار البرلمان للميزانية ، وهذا هو الذي أريد أن أفقت نظر الحكومة  
إليه ، لأن هذه الطريقة على طريقة غير نظامية ، إذ لا يصح لوزير ما أن ينشئ إنشاءات جديدة تحتاج لاعتادات إضافية بعد  
اعتادات الميزانية ، وإنما على الوزير أن يعمل في حدود المبلغ التقدير في ميزانية وزارته ، وإلا كان عتياً ما يبدل من الجهد في البحث  
والدراسة ، سواء عند إعداد مشروع الميزانية بمعرفة مختلف الوزارات ، أو عند نظرها في البرلمان بمجلسيه ؛ فمثلاً كان مقدراً  
لمصروفات السكك الحديدية مبلغ ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، ثم زيد في خلال السنة بمبلغ ١٦١.٠٠٠ جنيه فأصبحت مجتمعة ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ + ١٦١.٠٠٠.٠٠٠  
جنيه ، ولكن المصروفات الفعلية انحصرت على ٥٩٣.٨٠٠.٠٠٠ جنيه بجزء قدره ٦٧٥.٠٠٠ جنيه بالنسبة للإيرادات الفعلية .

ولما كان لمصلحة السكك الحديدية احتياطي خاص قدره ٣٤٧.٠٠٠ جنيه ، فقد استعمل هذا الاحتياطي ما كفه في تسوية جزء  
من العجز المذكور وأخذ الباقي وقدره ٣٣٨.٠٠٠ جنيه بصفة سلفة من المال الاحتياطي العام . وأريد الآن أن أسئلت نظر  
الحكومة بأنه لا يصح أية حال لمصلحة من المصالح الحكومية أن تعتمد بدواً على المال الاحتياطي إلا في حالة قصوى خطيرة ، كالحالة  
الحرب مثلاً .

كذلك أسئلت نظر حضراتكم إلى ما جاء في الفقرة الحادية عشرة من تقرير اللجنة خاصاً بخصيط متأخرات الأراضي الزراعية  
الشمولة بنظر وزارة الأوقاف ، فقد جاء فيها ما يأتي :

« بناء على الاتفاق الذي تم بين وزارتي المالية والأوقاف تدفع الأولى إلى الثانية ، بصفة سلفة ، مقدار ٣٠ ٪ مما يكون مستحقاً  
للاوقاف الحيرية أو الأميلية للشمولة بنظرها من متأخرات إيجارات أطيان زراعية انتهت مدتها لتالية نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، بشرط  
ألا يتجاوز ما يسحب بأى حال ٤٠٠.٠٠٠ ج . م .

وقد كان المسحوب من هذا المبلغ في أول السنة المالية ٨٥٩٨٠ ج . م ، فزاد في آخرها إلى ٩٠.٨٥٧ ج . م .

ولست أدري لماذا تتحمل وزارة المالية مبلغ مما لوزارة الأوقاف قبل للتأخير ، سواء أ كانت مستحقة للأوقاف الحيرية  
أم الأميلية ، ومن رأيي أن تترك وزارة الأوقاف وشأنها لاتخاذ ما تراه من وسائل قبل مستأجرها دون أن تتحمل وزارة المالية  
شيئاً ما ، وأرجو ألا تعود الحكومة إلى إعطاء وزارة الأوقاف أى مبلغ بصفة سلفة في هذا السبيل .

لنقرر — إن ملاحظة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر فيما يخص تجاوز الاعتادات للدرجة في الميزانية لم تفت  
اللجنة ، إذ اختمت تقريرها بالمادة الآتية :

« وترى اللجنة أنه لضمان المراقبة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تحصل الحكومة على عدم تجاوز الاعتادات للدرجة بالميزانية وأن يتفادى بقدر المستطاع الالتجاء إلى فتح الاعتادات الإضافية ، لأن اللجنة تعتد أن في فتح الاعتادات ما يوحى بالفصلح المختلفة بشكرة تجاوز الاعتادات للدرجة لها .

كما ترى اللجنة أن يقتصر ضللا في فتح الاعتادات الإضافية على الطوارئ الملحة التي لا يمكن مجال تأجيلها إلى الميزانية التالية .  
فالملاحظة التي أثارها حضرة الزميل المحترم لم تحت اللجنة إذ أشير إليها في التقرير ، وترجو الحكومة مراعاتها حتى تتحقق بذلك المراقبة البرلمانية .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث البدا ؟

( موافقة ) .

( في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) المصاريف غير المنظورة يتصرف فيها مجلس الوزراء بالطريقة التي يراها هو على مسؤوليته وليس لأحد أن يناقش فيها إلا أنشاء نظر الحساب الختامي . والفرض من المناقشة بإرشاد مجلس الوزراء حتى لا ينفق مبلغا في أمر معين إلا بإذن البرلمان يطلب من مجلس الوزراء أن يبين الوجهه التي صرفت فيها المبالغ .

( ٢ ) إذا طل ففتح اعتماد المصاريف غير المنظورة أثناء السنة يكون أساس النظر هل لمجلس الوزراء المذر في تغطيه الاعتادات التي كانت ممدجة ، وهل الأشهر الباقية تبرز فتح الاعتاد الجديد ؟

مجلس النواب

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠.٠٠٠ ج . م  
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٩ « مصاريف غير منظورة »  
زيادة على الاعتاد المبرمج في القسم المذكور

أشير إلى الكتاب الآن :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٩ « مصاريف غير منظورة » بمبلغ ٥٠.٠٠٠ ج . م زيادة على الاعتاد للدرج في القسم المذكور .  
وقد استعنت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حلد محسب مقروا لها أمام المجلس .

وتعضلوا بجهول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد توفيق خليل

تحريرا في ١٣ مارس سنة ١٩٣٩

## حرة النائب المحترم أحمد والى الجندى -

إننى أتمك الآن فى التشكل فأقول إن الوضع قلق جداً . وما من شك فى أنه يجوز للحكومة أن تطالب بالحق والمنطق للقول باعتادات جديدة لإكمال اعتبار المصاريف غير للنظورة إذا كان قد نفذ هذا الاعتراف ووجهه الصحيحة ، وكذلك اللجنة أن توافق ، ولنا نحن أيضاً أن نوافق . أما أن نكون هناك أبواب صرف لها اعتبارات خاصة فى الميزانية فإذا نفتت اعتباراتها طلبنا لها اعتبارات أخرى باسم المصاريف غير للنظورة ، فلا أنهم الحسكة فى هذا الطلب إلا الرغبة فى تضخيم بند المصاريف غير للنظورة بإدخال ما ليس منه فيه ، ثم يكون إقرار الأمر على هذا المنوال سابقة يقاس عليها ، فيقال ببدتد بمضاعفة اعتبار المصاريف غير للنظورة بدلاً من اللجوء إلى الاعترافات الإضافية .

قد يكون هذا هو تفكير الحكومة الذى دعاها إلى أن تجعل الأمر على هذا الوضع التلق غير الطيبى .

حرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبانله — الذى فهمناه من حرة المقرر أن هذه المبالغ لا يجوز أن تناقش فيها لأن أوان مناقشتها عند عرض الحساب الختامى . فلما كنتم قد وافقتم على اعتبار المصاريف غير للنظورة ، دون بحث فى تفاصيله ، ويقال لكم الآن إن تفاصيل هذا الاعتراف قد صرفت ضلاً ، وليس الآن محل المناقشة فى وحوه الصرف ، لئى يمكنكم أن تناقشوا ذلك ؟ أو لا زون أن موافقتكم الآن على الاعتراف المطلوب تعتبر موافقة ضمنية على تلك التفاصيل ؟

إن الطوارئ التى تطالب بمصاريف غير منظورة هى كما قال حرة النائب المحترم أحمد والى الجندى مما لا يمكن للحكومة أن تذكره فى البنود والتفاصيل وقت عرض الميزانية . ولجنة عندها ، وللمجلس أيضاً عنده . وإذا وافق على الاعترافات فى الجلة لا فى التفاصيل . أما أن باتى تقرير اللجنة وفيه تفاصيل يقول حرة المقرر إن هذا الأواد ليس أوان مناقشتها ، فأين رقابة المجلس فى هذا ؟ أفهم أن تلقأ الحكومة إلى بند المصاريف غير للنظورة حين نقشب حرق فى البلد ، أو يملئ عليها سيل مفاجئ\* أو تصاب لا قدر الله منشاء من المنشآت الكبرى بسوء ، ولكن إصدار عدد من جريدة للأشستر جاردنر ليس طارئاً خطيراً يستدعى إغراق ألف ومائتى جنيه لإصداره بمقالات يحرقها موثقون مصريون !

إنى أعتمد أن طلب الاعتراف على هذا الوجه ، وإن ردة حرة المقرر لا تجسد بهما إلا تقوية رقابة المجلس على هذه الأرقام . وإلا فدلونا كيف نراقبها ونناقشها ونحن لا نستطيع أن نراها فى البنود الملمة ولا أن نراها الآن لأنها صرفت فعلاً ؟ الجواب عندكم والرأى الأعلى لكم .

حرة النائب المحترم أحمد عبد التفار بك — لم أنهم اعترض حرة النائب المحترم أحمد والى الجندى ، فلين التصود من المصاريف غير للنظورة هى المصاريف التى لم تكن معروفة عند تحضير الميزانية .

فهل كنا نعلم أنه ستحدث أزمة فى سبتمبر الماضى ؟ وهل كنا نعلم أن ظروفنا ستجد خلجى\* إلى الإغراق على مراقبة ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وعلى مصلحة وقاية المدنيين من التفاربات الجوية ؟

إذا لم تكن هذه مصاريف غير منظورة ، فلماذا تكون المصاريف غير المنظورة ؟

لقد دعت الحاجة الحكومة إلى الاتفاق في تلك الوجوه ، ولم يكن لديها من الوقت ما يسمح بطلب الاعتادات لها فأغضت عليها من اعتماد المصاريف غير المنظورة ، فلم تبق إلا مسألة المدد الخاس من جريمة للانسستر جاردان وهو الذي أغضب حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطة .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — إن موضوع الاعتماد للعروض علينا الآن صحيح في وضعه من حيث الشكل ، فقد جرت الحكومة عند إعداد مشروع الزبانية كل عام على أن تقدر مبلغاً لكل عمل من الأعمال . وفي الوقت ذاته تحدد مبلغ معينة على أساس التوسط التصرف في السنوات الثلاث الأخيرة للأعمال المتأجلة غير المنظورة . وتبعاً لذلك قدرت الحكومة مبلغ ١٠٩٨٣٩٠٠ جنياً للإعانة منه على الأمور التي يتبين في بحر السنة أنها لم يدرج لها اعتماد خلص في الزبانية . والدليل على ذلك أن كل الأعمال الواردة في التقرير للعروض على حضراتكم لم يرد لها ذكر في ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ولم يكن ثمة وسيلة أخرى إلا اللجوء إلى الاحتمالي .

لذلك أرى أن الموضوع من حيث الشكل صحيح ، وأرى أن طلب فتح اعتماد في قسم المصاريف غير المنظورة إجراء في محله .

حضرة النائب المحترم إسحاق صديق باشا — أرى أن المناقشة قد طالت ؛ وسأنتكم في موضوع شكلي فقط . إن اعتماد المصاريف غير المنظورة هو اعتماد له صفة خاصة ، لأن هذه المصاريف التي يدرج لها بند خاص في الزبانية البالغة متروكة لتصرف مجلس الوزراء ، فهي تصرف على مسؤوليته . بمعنى أن المجلس يرضخ لمجلس الوزراء في أن يصرف من الزبانية مبلغ كذا للمصاريف غير المنظورة وأن يصرفها بالطريقة التي يراها هو . وما دام مجلس الوزراء يتصرف في حدود المصاريف غير المنظورة للقررة لها في الزبانية ، فليس لأحد أن يتناقض في أمرها إلا أثناء نظر الحساب الختامي ، وإذا أفضى لكم مالى وزير المالية ببيان عن البالغ التي صرفت كان ذلك منه ليطمئكم على أن هذه المبالغ صرفت صرفاً مشروعاً .

وليس مطلوباً من مجلس الوزراء أن يبين في أي الوجوه صرفت هذه المبالغ . وقد يكون هناك من اللصوفات ما لا يرى مجلس الوزراء الإفضاء به والإشارة عنه ، فهي تحت مسؤوليته كما قلت لحضراتكم . والمسئولية الوحيدة التي تقع على مجلس الوزراء إنما تكون فقط أثناء مناقشة الحساب الختامي . ويكون الغرض من هذه المناقشة إرشاد مجلس الوزراء بالنسبة للمستقبل حتى لا يتفق مبلغاً في أمر معين إلا بإذن من البرلمان .

إن للوضوح العروض علينا الآن يختلف بين الاختلاف عن اللواشيع الأخرى ، لأن مجلس الوزراء يستنفد الاعتماد ، وكل ما هنالك من وجهة الرقابة البرلمانية هو النظر فيما إذا كان مجلس الوزراء قد تمسك في صرف الاعتماد للدراج في الزبانية وأنه كانت واجباً عليه أن يراعى روح الاقتصاد ولا يصرف أكثر مما هو مخصص في الزبانية .

وما يطلب من حضراتكم هو تقرير : هل مجلس الوزراء المنذر في تغطية الاعتمادات التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ؟ وهل الأشهر الباقية من السنة تدر أن يكون تحت تصرف مجلس الوزراء ٤٠ أو ٥٠ ألف جنيه أخرى ؟ أم أن تتكلم عن





من هذا ترون أن هذه الاعتراضات لا أساس لها من أولها إلى آخرها ، ولا مكان لها ، وأن وقتاً آتياً من أن يضيع في مثل هذه المناقشات غير الجدية .

وعلى ذلك أطلب من حضراتكم للواقعة على هذا الاعتاد .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد دو القطار بك — فهمت من رغبة رئيس مجلس الوزراء أن إعانة محينة « منشستر جاردن » وغيرها ، هي من السائل الضرورية التي يتسكك بها رفعت الآن ومستقبلاً .

وكل ما أرجوه هو ألا تعتبر هذه الإعانة ، مستقبلاً ، من المصاريف غير المنظورة ، لأنها منظورة بالفعل ، وقد مضى عليها ، كما سميت ، عشرات السنين . فالأولى أن يندرج في الليزانية ، وهذه مسألة شكلية صرفة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد أن أوجه سؤالاً إلى رغبة رئيس مجلس الوزراء :

جاء في مذكرة اللجنة المالية للورقة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ ما نصه :

« ولما كانت السنة المالية لا يزال باقياً منها نحو ثلاثة أشهر ، فوزارة المالية ترى من باب الاحتياط ، لما يطرأ من المناسبات الجديدة من الآن إلى آخر أبريل ، أن يفتح في القسم المشار إليه اعتماد إضافي قدره ٥٠٠.٠٠٠ ج . م » .

هذه تستطيع الحكومة — وقد مضى من مارج تحرر هذه المذكرة إلى الآن شهر غاماً — أن تبين لنا ما إذا كان قد طرأ في هذا الشهر من المناسبات ما يدعو إلى فتح هذا الاعتماد ؟

( ضجة ) .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي إنه يجب من قول حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، إن هذا المبلغ المخصص للمصاريف غير المنظورة يصرف أحياناً ضمن المصاريف السرية ، لهذا يحاط ويود ألا يتكرر حدوث هذا . ورداً على هذا أقول إنه صدر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٨ يفتح اعتماد للمصاريف غير المنظورة قدره ٥٦٠.٩٧ جنياً ، وقد وجهت سؤالاً بشأن مقدرات هذا المبلغ وطلبت الرد كتابة ، فحاشي وفيه أن من هذا المبلغ ٣١٠.٠٠٠ جنيه للمصاريف السرية وقد وضع تحت تصرف رغبة رئيس الوزراء ووزير الداخلية — وقد كان رفضه متوكلاً أمر هذه الوزارة في ذلك الحين — وأنه قد صرف من هذه المصاريف السرية مبلغ ٢٩.٠٠٠ جنيه في المدة من ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ ( تاريخ الرسوم ) إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٨ .

هذا هو ردّي على حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، وأود سماع رأي رغبة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — قلت إنها مصاريف سرية بتفويض من المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وهذا ما قلته ، والآآن أود أن أعلم إذا كان قد طرأ من المناسبات بعد مضى شهر من تاريخ طلب فتح هذا الاعتماد ما يدعو إلى صرف شيء من المصاريف غير المنظورة ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — طرأ الكثير ، ولا يعلم أحد ما يأتيها به البلد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إنني أستفهم عما طرأ في الشهر الماضي ولا أستفسر عما يأتي به البلد .

حضرة صاحب المقام الرفيع ورئيس مجلس الوزراء — لیسأل حضرة النائب المحترم لجنة المالية .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال لمناقشة اللواذ ؟

( موافقة عامة ) .

( فی ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

اختصاص لجنة الأوقاف بنظر الاعتماد الإضافی فی ميزانية وزارة المالية لمخصصات المعاهد الدينية .

جلس التراب

تقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن الرسوم بقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٣٩ بفتح اعتماد إضافی قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر.ع.ج.ه في ميزانية وزارة المالية

« ديوان العموم » لسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ زيادة على الاعتماد للدرج لمخصصات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

وفضحت اعتماد مساو له في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية للشار إليها ، زيادة على الاعتماد للدرج لبدل الحيز

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنتعرف بأن أرفع مع هذا تقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، عن المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٩ ، بفتح اعتماد إضافی قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر.ع.ج.ه في ميزانية وزارة المالية « ديوان العموم » للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ زيادة على الاعتماد للدرج لمخصصات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وفتح اعتماد مساو له في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية المشار إليها ، زيادة على الاعتماد للدرج لبدل الحيز .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد زكي حسين مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا ساداتكم بقبول طائفة الاحترام ؟

رئيس اللجنة

مصطفى عبد الرازق

٣٠ شوال سنة ١٣٥٨ ( ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

الرئيس — الكلمة لحضرة للتقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد زكي حسين ( المقرر ) — أتأول على حضراتكم تقرر اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته للتعقيد في يوم الاثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية الرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٩ ، بفتح اعتماد إضافی قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر.ع.ج.ه في ميزانية وزارة المالية « ديوان العموم » للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ زيادة على الاعتماد للدرج لمخصصات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وفتح اعتماد مساو له في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية المشار إليها ، زيادة على الاعتماد للدرج لبدل الحيز .

وقد بحثت اللجنة هذا المرسوم بقانون بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، والمذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا التقرير فبين لها ما يأتي :

أُدْرَج في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ المالية مبلغ ٢٧٧٥٨ جنبها لبند بدل الحيز بنقص ٧٧٤٢ جنبها عن المنصرف فعلا في سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية .

ولما كان المنظور تجاوز ذلك البند بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، اضطرت إدارة المعاهد إلى ضبط سائر بنود الباب الثاني للصروفات العمومية ، فلم يتسن تدبير أكثر من ٣٠٠٠ جنيه ، وطلب فتح اعتماد إضافي بالفرق أى ٤٠٠٠ جنيه وبذلك يصبح مجموع المبلغ المخصص للبند ٣٤٧٥٨ جنبها . ولجأت إلى عدم إعطاء بدل حيز لطلاب السنة الثالثة الابتدائية المتقولين من السنة الثانية لأن هذا المبلغ يتقص عن المبلغ الذى صرف في السنة الماضية بمقدار ٨٠٠ جنيه .

وترى اللجنة ، بهذه المناسبة ، أن راعى عند إعداد مشروع ميزانية سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ المالية زيادة اعتماد بدل الحيز ، حتى ينسج جميع الطلاب الذين كان يصرف لهم بدل الحيز بما فيهم طلاب السنة الثالثة الابتدائية الذين حرّموا منه هذا العام .  
وبما أن شروط المادة ٤٩ من الدستور متوافرة فلا اعتراض للجنة على هذا المرسوم بقانون وتقرّر على المجلس الموافقة عليه .

### مرسوم بقانون

رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٩ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رؤى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — بفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ القسم ٦ وزارة المالية العرع ١ وديوان العموم « باب ٢ مصروفات عمومية » اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج . م ( أربعة آلاف جنيه ) زيادة على الاعتماد المدرج لفخصات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية . ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ — بفتح في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ باب ٢ « مصروفات عمومية » اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج . م ( أربعة آلاف جنيه ) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١٣ لبند الحيز . ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زيادة الإيرادات .

مادة ٣ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ؟

صدر بمرأى الخترة ٨ رمضان سنة ١٣٥٨ ( ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على مناصره

وزير المالية

حسين سرى

حضرة النائب المحترم على اللاوى بك — إن بدل الحيز الذى يصرف للأزهر والمعاهد الدينية يفتح عليه من الأوقاف التى يرصدها المحسنون . وبغهم ما هو معروض علينا الآن أنه يراد أن يؤخذ من مال الدولة للإفاق على بدل الحيز ، ولا أرى عملا لأن يفتح اعتماد إضافي من مال الدولة بمقدار ٤٠٠٠ جنيه يعطى لوزارة الأوقاف لبند الحيز ، بينما أن مسألة الحيز يصرف عليها من صدقات الواهبين .

حضرة النائب المحترم إسحاق صدق باشا — سألتكم في مسألة شكلية ، وهي تعلق ، بعض الشيء ، بما قاله زميلي المحترم على المترلاوى بك ، ذلك لأنى أرى أن مثل هذه الاعترافات هي من اختصاص لجنة المالية ، لا من اختصاص لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، لأن للبلغ للطلب إنعاه هو مطلوب من مال الدولة ، وشأنه في ذلك شأن كل مبلغ يطلب ، ولذلك فمن الواجب أن يتحسب لجنة المالية وتبحث تفاصيله بوجهاته ، ولا يمكن أن يتحسب لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، لأنها غير علمية بحالة مالية الدولة ولا بحالة الميزانية العامة . ولو كان هذا الاعتدال ، بإحضرات النواب المحترمين ، مأخوذاً من وزارة الأوقاف لكان من اختصاص لجنة الأوقاف أن تبدي رأيها فيه .

أما وهو — كما جاء في تقرير اللجنة — مطلوب من وزارة المالية ...

الرئيس — جرت العادة بأن لجنة الأوقاف هي المختصة بنظر ميزانية وزارة الأوقاف بما في ذلك الاعترافات التي تؤخذ من الخزنة العامة للدولة ، فإحالة هذا للرسم بقانون على لجنة الأوقاف كان في محله . وهو ما اعتاد المجلس السير عليه . وكلامي هذا منصب على الناحية الشكلية .

القرار — إن للبلغ الذي يخص كليات من وزارة المالية تكلفة لمصروفات المعاهد الدينية يعتبر إيراداً لها ، وعلى هذا الأساس يعتبر هذا المبلغ جزءاً من ميزانية وزارة الأوقاف .

هذا من الوجهة الشكلية ، أما من الوجهة للوضعية ، فإن جملة إيرادات الأوقاف المرصدة لبلد الحزب لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ هو ٧٧٧٧٥٨ جنياً ، وهذا المبلغ واردة في المذكرة الإيضاحية للرفوعة لمجلس الوزراء ، غير أن هذا المبلغ لم يكف لبلد الحزب المخصص بسبب زيادة عدد الطلاب فوصل للبلغ إلى ٣٥٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة أريد أن يفتح لها اعتدال من ميزانية وزارة المالية ، ولكن المعاهد الدينية أمكنها أن تدر مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وطلب فتح اعتدال إضافي بالفرق وهو ٥٠٠٠ جنيه ، أما باقي فرق المبلغ وهو ٨٠٠٠ جنيه فقد أمكن توفيره بدم إعطاء المعاهد الدينية بدل خبز لطلاب السنة الثانية المنقولين إلى السنة الثالثة الابتدائية .

حضرة النائب المحترم على المترلاوى بك — أؤيد الرأي الذي أبداه دولة صدق باشا ، وأرأى مضطراً إلى مخالفة النظرية التي يقول بها سعادة رئيس المجلس ، ذلك لأن إحالة ميزانية المعاهد الدينية على لجنة الأوقاف أمر ، وفتح اعتدال إضافي من مال الدولة أمر آخر . فلا بد فتح اعتدال إضافي أن تحول لجنة المالية كتبها فيه ، لأنها هي التي تنظر في شؤون مالية الدولة والمطلبة على كل ما له علاقة بها ، لهذا لا زلت مصمماً على رأي الأول .

إن الحكومة تغطي للمعاهد الدينية إنعاه معينة في أول السنة المالية ، وهذه الإنعاه تدرج في الميزانية العامة في باب المصروفات تحتها لجنة المالية ، فإذا طلب اعتدال أثناء السنة المالية ، وكان هذا الاعتدال سيؤخذ من ميزانية وزارة الأوقاف ، حق للجنة الأوقاف عندئذ أن تتولى محسبه . أما الاعتدال جديد وسيؤخذ من خزنة وزارة المالية ، فلا بد إذن أن تحول لجنة المالية كتبها فيه كما تحولها في جميع أبواب الميزانية .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — أستطيع أن أبدي رأياً يوفق بين وجهتي النظر المختلفتين .

لقد جرى العمل — كما قال سعادة الرئيس — على إحالة أمثال هذه الاعترافات على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرها . ولكن بما أن الأمر يصل باعتبارات سيؤخذ من مال الدولة ، وليست لها أية علاقة بالأوقاف والمعاهد ، فيحسن أن يحال الموضوع على لجنة المالية لتبدي رأيها فيه ، وعندها يكون لدى المجلس رأي اللجنتين المختصتين ، ويتحقق الترض الذي يشده دولة صدق باشا وسعادة المترلاوى بك .

حضرة صاحب المال الأستاذ إبراهيم عبد الحمادي (وزير الدولة للشؤون البرلمانية) — إن الذي جرى عليه العرف ، وأؤيدته خاليد هذا المجلس أن جميع الاعترافات الخاصة بالمعاهد الدينية تحال على لجنة الأوقاف لتتقرر فيها باعتبارها لجنة مالية مختصة بهذا الفرع من الميزانية . هذا هو الواقع ، وقديماً لم تكن الاعترافات التي تغطيها وزارة المالية إلى المعاهد الدينية بهذا القدر ، ولكن بعد زيادة هذه الاعترافات كان يحال عليها على لجنة الأوقاف سواء أكان مصدرها وزارة المالية أم غير ذلك .

ومرر تقارير لجنة الأوقاف كرد تقارير لجنة المالية كلها لحضراتكم ، والنقطة التي يجب أن تكون محل البحث هي : هل في الضرر ما يدعو إلى النقد أو التحليل ، سواء أ كان الذي يرضه مقرر لجنة المالية أم مقرر لجنة الأوقاف ؟ وللقصود من أعمال اللجان أن تكون وسيلة من وسائل التنقية والتصفية وإيصال السائل إلى المجلس بعد بحث وتمحيص . ولجنة الأوقاف هي لجنة من لجان هذا المجلس ، كما أن لجنة المالية من لجان ، والأموال التي تعرض للبحث من هذه الناحية أموال عامة ، ولهم أن فصل في البحث ، بمراحل معينة وبدقة معينة ، إلى رأى سيد .

فإذا كانت لجنة الأوقاف لم تتوفّر البحث ، ناقش المجلس تقريرها في صلب عملها . أما إذا لم يكن في عمل اللجنة ما هو محل نقد أو ما يثير اعتراضاً على الاعتقاد المطلوب كان هذا العمل في محله ، وكان تقديم المشروعات في الوقت المناسب هو العناية التي يتعاون المجلس من جميع نواحيه على تحقيقها .

حضرة النائب المحترم مصطفى عبد الرزاق بك — أؤيد ما أدلى به معالي ورر الدولة للشؤون البرلمانية ، فلقد جرى العرف في هذا المجلس بأن محال ميزانية وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية والاعتمادات المالية التي تطالب للأزهر على لجنة الأوقاف . ولم يسبق لحضرة النائب المحترم دولة صدق بشأن أن أبدي مثل هذه الملاحظة ، بل لقد أقر دولته التقليد الذي سار عليه المجلس . ولا أدري ما الذي جد اليوم .

حضرة النائب المحترم إسماعيل صدقي باشا — الرجوع إلى الحق ...

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم مصطفى عبد الرزاق بك — يقول حضرة النائب المحترم على الزلاوى بك إن البالغ المخصص لبذل الحزب هو من ريع الأوقاف ، فكيف تأخذ من مال الدولة ؟ والواقع أن ميزانية الدولة تغطي ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية مبلغاً معيناً . ومن هذا المبلغ ما هو إعانة ومنه ما هو بدل خبز أو حراية . وهذا التوزيع لا تتولاه وزارة المالية عند إعطاء المبلغ ، بل يبين هذا التوزيع في مخصصات الأزهر عند وضع ميزانيته .

فألقى يقول به سعادة على الزلاوى بك ليس هو الواقع ، لأن ميزانية الأزهر مكونة في الأصل كما قلت من مال الدولة ومال الأوقاف .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — من رأي ، للاتفاق ولمعرفة مصروفات الدولة على وجهها الصحيح ، أن كل اعتاد ، سواء أ كان إضافياً أم كان على سبيل الأمانة ، يجب أن تبحث لجنة المالية ، لأن من حقها أن تعرف الأوجه التي تصرف فيها أموال الدولة عامة ، ويجب أن تكون هناك صلة اتساق بين هذه المصروفات . وهذا في الواقع لا يمنع لجنة الأوقاف من أن تبدي ما لديها من ملاحظات إذا أرادت ذلك .

( تصنيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لست أوافق حضرة زميلي على الزلاوى بك فيما أدلى به . فالطلب هو مبلغ بدل خبز لإطعام فقراء الطلاب ، وهذا المبلغ سواء أ كان سيؤخذ من ميزانية الدولة أم من ميزانية الأوقاف فهو مطلوب لحاجة ، ولا بد من تدبير هذه الحاجة .

لقد سمعنا ونسمع في هذه الجلسة أن هناك مبالغ تفتح بها اعتمادات للإحسان لمساعدة الإنسانية البائسة . وخير لنا ونحن في مصر أن نساعد طلاب الأزهر بمثل تلك المبالغ ، سواء أ كان ذلك من ميزانية وزارة الأوقاف أم من غيرها هو كان للخير أو الجارية أوقاف خاصة ، وبها وفورات ولم نعطها مستحقها . لكان هناك عمل للاعتراض . ولكن البالغ المخصص لبذل الحزب استغدت كلها ، وبقي للموزون بدون خبز ، فلا بد إذن هؤلاء من علاج ، سواء وجد هذا العلاج في ميزانية الدولة أو في غيرها .

أما للسألة الشكلية ، فأقول إن العرف جرى ، وجرى بحق ، ولأسباب يعرفها الجميع ، على أن كل ما كان متعلقاً بالمعاهد الدينية فالظرف فيه من اختصاص لجنة معينة . فمثلاً إذا طلب فتح اعتماد إشاق بمبلغ عشرين ألف جنيه للأوقاف ، فمن ذا الذي يجب عليه أن

ينظر فيما إذا كان هذا المبلغ ضروريا أم لا ، وفيما إذا كان لازماً حكماً لوزارة الأوقاف أو للمعاهد الدينية ؟ وما هي اللجنة المختصة بتحصيل هذا ؟ أي لجنة المالية أم لجنة الأوقاف ؟

الجواب عن كل هذا أن لجنة الأوقاف هي بطبيعة الحال المختصة ، وهي لجنة محترمة كلجنة المالية ، وليس هناك ما يشعر بأن هذا الاعتقاد يجب أن يخص نظره لجنة المالية دون غيرها ، والمجلس هو الذي يبحث ميزانية الدولة كلها .  
( تصفيق ) .

وليست لجنة المالية أو لجنة الأوقاف هي مرجع كل شيء ، بل المجلس هو صاحب الشأن في هذا .

( تصفيق ) .

القرار — إن لجنة الأوقاف هي التي تبحث ميزانية الأوقاف والمعاهد الدينية ، وأكبر مبلغ فيها من ميزانية الدولة ، وذلك طبقاً للتقاليد التي سار عليها البرلمان ، ولا شك أن من يملك الكل يملك الجزء وهذا الجزء هو محل البحث الآن .

حضرة النائب المحترم إسحاق صدق باشا — إنه لمبدأ خطر ذلك الذي يؤدي إلى أن أموال الدولة تكون محل بحث اللجان الخاصة ، إذ يترتب في هذا المبدأ أنه إذا طلب اعتماد وزارة الزراعة أحيل على الزراعة ، ويمكن أن يقال في هذا الصدد ما قاله حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی ، فأرجو ألا ننسى أن هناك قاعدة أساسية ، وهي أن الميزانية لا تتجزأ .

ومن أجل ذلك أنشئت لجنة للمالية ، لأن كل أموال الدولة يجب أن تبحث على ضوء جميع ملاعباتها ، ولا يمكن إجراء بحث جزئي في موضوع دون آخر . وللوضوح أطرح أملاً ما هو طلب فتح اعتماد يؤخذ من أموال وزارة المالية ، ولذلك يكون من شأن لجنة المالية دون غيرها أن تبحث ، وليس ما يمنع من اتباع القاعدة التي ذكرها حضرة الأستاذ محمد توفيق خليل بك ، توفيقاً بين الآراء وهو أن لجنتي المالية والأوقاف تنظران الاعتماد فتتظر اللجنة الثانية في مناسبتها ، أما الاعتماد في ذاته فيجب أن يمدى لجنة المالية رأيها فيه .

( تغلق الرئيس عن رتبة الجلسة وتولاه حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك وكيل المجلس ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — حضرات النواب المحترمين :

ما من شك في أنني متفق تماماً مع دولة إسحاق صدق باشا فيما يتعلق بمبدأ وحدة الميزانية ، وفي أنه كان من الواجب أن نحال كل الاعتمادات التي ستؤخذ من الخزانة العامة للدولة على لجنة المالية ، كما أنها تبحث في اللجنة المالية في وزارة المالية التي تخال في السلطة التنفيذية لجنة المالية في الهيئة التشريعية . ولكن المجلس في المرات الكثيرة والسنين الطويلة الماضية رأى — خلافاً لرأي سبق أن أبديته — أن الاعتمادات التي تطلب للمعاهد الدينية يجب أن نحال على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، كما أن ميزانية المعاهد الدينية نحال على لجنة الأوقاف ، وفيما مبلغ كبير يؤخذ من خزانة الدولة .

حضرة النائب المحترم إسحاق صدق باشا — ينظر هذا المبلغ في لجنة المالية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — لعل فقط ولتسهيل الميزانية بما يتفق وما اعتمدته المجلس عند نظره ميزانية المعاهد الدينية .

حضرة النائب المحترم إسحاق صدق باشا — ألا تخفض لجنة المالية هذا المبلغ إذا رأت ذلك ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — إذا وافق المجلس على مبلغ الإعانة ، وقدره مثلاً ١٠٠.٠٠٠ أو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، فبجنة المالية تعدل أرقام الميزانية بما يتفق وذلك ، ولا يمكنها بعد موافقة المجلس أن تعدل أو تنير هذا الرقم . وهذا ما سار عليه المجلس في الماضي . وفي الواقع أن أهمية الأمر ليست فقط بالنسبة لهذا الاعتماد ، وإنما بالنسبة لما يسير عليه العمل عندما ترد ميزانية الدولة ، ومن ضمنها ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية . فهل نحال هذه الميزانية على لجنة الأوقاف أم على لجنة المالية ؟ فحين كان المجلس يرى

علم اتباع التقليد التي سرنا عليه طوال السنين الماضية فيمكنه أن يبين ذلك الآت ، وإن لم يكن من رأيه هذا فيكتفي ببحث لجنة الأوقاف . وأرجو أن تتبع التقليد التي سرنا عليها في الماضي .

هنا من جهة الشكل . أما من جهة الموضوع فقد مرت هذه المسألة على وزارة المالية وقت أن كنت وزيراً لها . وكان من رأينا ، عندما عرضت ميزانية المآهد الدينية على اللجنة المالية ، أن المبلغ المخصص للخزير يجب أن يكتفي فيه بما يحصل من إيرادات الأوقاف المخصصة لذلك ، كما قال سعادة المترلاوى بك . وبناء على ذلك حذفنا من اعتادات ميزانية المآهد الدينية مبلغ سبعة آلاف جنيه كان سيؤخذ من الأموال العامة ، وطلبنا إلى إدارة المآهد الدينية أن تدبر الأمر في حدود إيرادات الأوقاف المخصصة لذلك . غير أن تلك الإدارة عادت فشكت من هذا الاستبعاد ، وقالت إن تنظيم سير الدراسة يستلزم أن يصرف الخزير على نظام واحد في كل المآهد ، وإنه يشخص هذا المبلغ ولا مناص من تكلفه .

ولغبة وزارة المالية في الاقتصاد ، وفي أن تعمل إدارة المآهد الدينية على توفير هذا المبلغ أو أكبر حظه مستطاع منه ، فقد اتفقت شفويًا — على ما أذكر — على استبعاد الاعتاد ، وعلى أن تبذل إدارة المآهد الدينية جهدها لتوفيره . فإن لم يتيسر لها ذلك تقدمت بطلب اعتاد إضافي . وقد بذلت المجهود حتى أمكنها تدير مبالغ أضعاف ثلاثة آلاف جنيه . ولذا تقدمت بهذا الاعتاد الإضافي الذي أرجو من المجلس أن يوافق عليه ، حتى يتسنى لإدارة المآهد الدينية أن تدير في توزيع الخزير حسب النظام المقرر ، وحتى لا يحدث إخلال بسير الدراسة . كما أرجو ألا تعود إدارة المآهد في استئجار إلى طلب اعتادات أخرى في هذا الشأن ، إذ يمكنها أن تدبر الأمر ، لأنه ما دامت إيرادات بعض الأوقاف تخصص لتوزيع خزير على طلاب المط يجب أن يكتفي بهذه الإيرادات . هذه هي حقيقة الأمر أردت أن أشرحها إلى حضراتكم .

( تصفيق )

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — قال سعادته رئيس المجلس ، حين نخل عن رئاسة الجلسة ، لمباقتة اليهودية رداً على الاعتراضات أو الآراء التي أثيرت إن هناك تقليداً سار عليه البرلمان ، وإن كان سعادته سبق أن أبدى رأياً يخالف هذا التقليد . وفي الواقع أن سعادة الرئيس قد انتقل من إبداء رأيه وتقريره إلى الكلام في الموضوع مباشرة ...

الرئيس — عندما نخلت عن رئاسة الجلسة فصدت الكلام في الموضوع لا في الشكل ، وإلا تكلمت وأنا في مكاني هذا .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — ما أريد أن أقوله هو أنه قبل الكلام في الموضوع كان من الطبيعي أن يؤخذ رأي المجلس فيما إذا كان الأمر يدعو إلى إحالة هذا الاعتاد على لجنة المالية لحته ، أم أنه يكتفي باتباع التقليد المعمول به . إلى أرجو أن يؤخذ رأي المجلس في ذلك .

الرئيس — إذن يؤخذ رأي المجلس فيما إذا كان يرى إحالة الموضوع على لجنة المالية لحته ، وسيبقى على هذا أن نحال ميزانية الجامع الأزهر وللمآهد الدينية على لجنة المالية في المستقبل .

حضرة النائب المحترم على المترلاوى بك — ليس الأمر كذلك مطلقاً .

الرئيس — الواقع في إحالة التقرير على لجنة المالية لبحث الموضوع يفضل بالوقوف .

( وقت أقلية )

الرئيس — إذن تنتقل إلى الكلام في الموضوع .

( في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

الواقعة على اعتماد بمبلغ ١٥٥٠.٠٠٠ جنيه صرف بضه فضلا وارتيبت الوزارة بصرف بضه الآخر قبل اعتماد البرلمان

الصرف .

### مشروع قانون

مجلس النواب

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠

نحن فلوق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ القسم ١٥ « وزارة الدفاع الوطني » الفرع ١ « ديوان العموم والجيش » باب ٣ « أعمال جديدة » اعتماد إضافي قدره ١٥٥٠.٠٠٠ ج . م ( مليون وخمسة وخمسون ألف جنيه ) علاوة على الاعتمادات المدرجة لمشروعات الدفاع الوطني .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والدفاع الوطنى تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بغنام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — حضرات النواب المحترمين ، تطلب منا الوزارة الواقعة على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ علاوة على الاعتمادات المدرجة لمشروعات الدفاع الوطني . والحق ، يا حضرات النواب المحترمين ، أنه حين سمحت عزميتى على المعارضة في هذا المشروع ، شرت بشئ من الحرج غير قليل ، لا لأننى أخشى الجهر بما أعتقد أنه الحق ، ولكن لأنه في مثل هذا الموقف لا يأمن الإنسان الاصطدام بالمعاطفة في موقف قد يعنى فيه الشروع على العقل . وفي الواقع أن عبارة الدفاع الوطني تستهوي الأفتنة والنموس معاً ، فمن ذا الذى لا يتأثر حين يسمع كلمة الدفاع عن الاستقلال ، والذود عن حياة الوطن ، والنضال في سبيل الحياة والحرية ، وخاصة أن العالم يشهد اليوم معترقا هائلا ، ويرى أن نيران الحرب توشك أن تصطرم في جوانب العالم كله ؟ على أن هذه الاعتبارات لم تصرفنى مطلقاً عن أن أحلّول جهدى في أن أغلب العقل على المعاطفة ، وأن أواجه الحقائق وحس ذلك وكفى . ولقد سادمت نفسى بدامة ذى بدء : هل مشروعات الدفاع الوطني ، على الصورة التى تراها ، يمكن في حال من الأحوال أن تكون مقدمة على الإصلاح الواجب في جميع نواحي الحياة العامة المصرية ؟ أو بعبارة أوضح وأصرح : هل يمكن في الترتيب للنطق أن نبدا بهذه المشروعات على الصورة التى تراها قبل أن نبذل آخر جهد في الإصلاح الداخلى ليكون تمهيدا طبيعيا لتحقيق مشروعات الدفاع الوطنى ؟

حضرات النواب المحترمين : حقيقة يجب أن نضعها نصب أعيننا دائماً ، تلك الحقيقة هى أن إنشاء جيش كامل السعدة والمعد في فترة عام واحد أو عامين أو حتى ثلاثة أعوام ، إنما يدخل في خيال الشعراء أكثر مما يدخل في حيز تفكير أولئك الذين يتمتعون بمبادئ السياسة العملية . هذه الحرب مهما اتسع نطاقها ، ومهما طال مداها ، لا بد يوماً ما نضع أوزارها ، ولا يمكن أن تنتهى إلا بإحدى نتيجتين : الأولى هى أن يند الثمر للواء الديموقراطيات ، وفي هذه الحالة ماذا نتوقع ؟ نتوقع طبعا تنفيذ سياسة نزاع السلاح .

( محبة ) .

الرئيس — أخبرتني حضرة النائب المحترم للتكلم أن ما يمكن أن يتعرض له في كلامه يحتاج لأن تكون الجلسة سرية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — إن الحالة الدولية الآن حساسة جداً ، ولذلك أعارض في جعل الجلسة سرية .

حضرة صاحب اللالى وزير الدفاع الوطنى — إن سياسة الدفاع الوطنى معلومة لمجسك للور ، وقد سبق أن وافق عليها في السنة الماضية والى قبلها ، ولا أرى مطلقاً داعياً لإكثارها الآن سواء في جلسة سرية أو جلسة علنية .



الرئيس — ولكن حضرة النائب المحترم يريد إثارتها .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — إن مناسبة هذا الاعتقاد الإيجابي ليست للنسبة التي تتكلم فيها عن سياسة الدفاع الوطني ، وأماننا مناسبتان قريبتان لذلك ، وهما بحث السياسة المالية العامة وبحث ميزانية وزارة الدفاع الوطني . ففي كل منهما مجال للتكلم عن سياسة الدفاع الوطني . أما الاعتقاد المطلوب اليوم ، ولو أنه يثير جانباً من هذه النواحي ، إلا أنه ليس في الصميم التعلق بسياسة الدفاع كلها . وأظن أن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع لا يمانع في إلقاء الكلام في هذا الموضوع حتى نحين إحدى المناسبتين اللتين أشرت إليهما .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — ليس لدى مانع من ذلك ، وسأثير هذا الموضوع عند نظر السياسة المالية العامة ، وأرجو من الآن أن يعتري سعادة الرئيس أول طالي الكلام عند مناقشة هذه السياسة .

الرئيس — الكلمة الآن لدولة صدق باشا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — أرى أن الوضع النطق أن يؤجل نظر هذا الاعتقاد لحين مناقشة السياسة المالية العامة . حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — لي كلمة في الألفاظ الباطنية ، إن طلب التأجيل مقدم على ما عداه بمتقضى اللائحة ، وما دام حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع أرحأ كلامه في الموضوع لحين مناقشة الميزانية ، وهي ستعرض علينا خلال هذا الشهر ، فأرى تأجيل نظر هذا الاعتقاد ... ..

الرئيس — إن الاعتقاد المطلوب خالص بميزانية السنة المالية الحالية لا ميزانية السنة القادمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — هل البالغ المطلوب بهذا الاعتقاد صرف أم لا ؟ فإذا كانت قد صرفت يكون لنا شأن آخر فيما يتعلق بالصرف قبل أن نقر هذا الاعتقاد . وإذا لم تكن قد صرفت فأطلب تأجيل نظر الموضوع حتى ينظر مع مشروع الميزانية ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — ليس هناك ما يدعو إلى الاستعجال في نظر هذا الاعتقاد ، لأنكم إذا اهتممتم على التفاصيل الواردة بالمذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون — ودعكم من تقرير اللجنة ذاته لأنه لا يدل على شيء ( صحت ) سوى أن اللجنة اجتمعت في تواريخ كذا وكذا ، ورأت أن طلب فتح الاعتقاد في محله ووافقت عليه — تبينون من مفردات الاعتقاد مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن الباقي من تكاليف الباني التي ارتبط بها في السنة الماضية ، وهذه الباني قائمة ، والبالغ تدفع . فلا خطر من تأجيل نظرها لحين بحث مشروع الميزانية .

ثانياً — يدخل ضمن هذا الاعتقاد أيضاً مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه لشراء السيارات ، ونحيل إلى أن الحكومة قد ارتبطت بشراء سيارات بهذا المبلغ الذي لم تبحث اللجنة مفرداته ، وقد ناقشنا طويلاً في السنة الماضية بشأن السيارات ، فإذا خصصت الحكومة مبلغاً من هذا الاعتقاد لشراء سيارات ، فيجب بحث أمر هذه السيارات ، من حيث تكاليفها وملكاتها والملاحاة إليها . وكل ذلك لم يدرس اللجنة . ويدخل أيضاً ضمن هذا الاعتقاد مبلغ ١٩٥٠٠٠٠ جنيه تعلق بمن الساعات الحرة ومبلغ ١٦٤٠٠٠٠ جنيه للدفاع الجوي السلي ، ومبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه لمشروع ورشة الأساس لسلح الطيران ، ومبالغ أخرى مقدرة خصصت للقوات الجوية . ولا أدري ما هو الارتباط بينها ، ولا أنهم لماذا لم يجمع في رقم واحد وبند واحد . وكل هذه الأرقام لم تبحثها اللجنة البحث التي يتناسب مع ضخمتها . نستخلص من ذلك أن موضوع هذا الاعتقاد غير صالح للنظر أمام المجلس الآن لأن عناصره لم تبحث . وبما أننا على وشك النظر في الميزانية الجديدة وفي السياسة المالية العامة والأساس التي ستبنى عليها ، فأقترح أن يؤجل النظر في هذا الاعتقاد حتى تعرض على المجلس ميزانية وزارة الدفاع الوطني . وإذا كلفت الأمر يستدعي الإسراع فلا بأس من أن ينظر المجلس ميزانية وزارة الدفاع قبل غيرها من الميزانيات الأخرى ، وهذا في رأيي أحسن من أن نتجاوز بإقرار اعتقاد ضمنه مبلغ ١٠٥٥٠٠٠٠ جنيه استناداً إلى خمسة أسطر وضعت في تحرير لجنة المالية .

( تصفيق من اليسار ) .

للقرر — تجددون حضراتكم في مقعدة تقرير اللجنة أنها استغضت في بحث هذا الاعتقاد عدة جلسات ، ولم تكلف في بحثها بالمذكرة الراجعة له والمقدمة من وزارة المالية . بل طلبت الوقوف على معلومات معالي وزير الدفاع . وقد حضر معاليه أمامها ،

وخلت اللجنة تناقشه أربع ساعات في تفاصيل كل رقم . وقد تبين للجنة أن هذا المجلس والمجلس الشقيق قد أمرا مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من ميزانية الدفاع الوطنى لسنة الحالية الفرع الأول « ديوان الموم والجيش » ورخص إلى مجلس الوزراء أن يصرف في هذه الاعتادات في حدود ما تقتضيه الضرورات الحربية ، وقد بنى هذا الترخيص على أن من الصلحة أن يولى البرلمان تحت مجلس الوزراء ، لأنه هو المتصرف فى أمر الدفاع الألى عن البلاد ، ولجنة المالية لم تخرج عن التقليد الذى رسمه البرلمان ، ورأت أن الترخيص قائم ، واكتفت بما ورد في مذكرة وزارة المالية والبيانات التى صممتها من مالى وزير الدفاع الوطنى ، وتبين لها أن مبلغ الـ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه اقتضته طوارئ الدفاع عن البلاد ، والواقع أن النتيجة الحتمية واحدة ، بل كان موقف لجنة المالية بالنسبة للاعتاد أحق وأجدر بالموافقة ، لأن البرلمان قد سبقها بالترخيص ، ولم تكن لجنة المالية إلا منفذة لما أمرا البرلمان من قبل .

قد يكون من حق الأستاذ فكرى أبظه أن يناقش اعتاد السيارات وعاصيله ، ولكن كل هذا داخل في حدود الترخيص السابق ، ومحل ذلك عند النظر في ميزانية وزارة الدفاع الوطنى ، أو عند مناقشة السياسة المالية السالمة للدولة .

أما الاعتاد المطلوب الآن فواضع ، وتفاصيله موصفة بمذكرة وزارة المالية ، ولم تر اللجنة ما يوجب إضافة شىء جديد إلى التقرير .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك - حضرات النواب المحترمين : نجل إلى أن حضرات النواب الذين طلبوا تأجيل نظر هذا الاعتاد لا يتحدرون الموقف الشقيق حتى قدره .

هذا الاعتاد مقدم من وزارة الدفاع الوطنى في ميزانية السنة الحالية التى تنتهى في أبريل سنة ١٩٤٠ ، وهو مطلوب بمصرفات ضرورية ، كما هو ظاهر من البيان الوارد بمذكرة وزارة المالية ، وقد يكون هذا الاعتاد مطلوباً لجن سيارات أو لإقامة مباني اقتضتها الضرورة وارتبطت وزارة الدفاع بأداء الجن .

ولم أسمع ولم أقرأ فى الجرائد أن وزارة الحربية في بد من البلاد الأخرى المشتغلة مثلنا بمسائل الحرب تقدمت بطلب اعتاد لمصره في شؤون الدفاع ورأت المجلس تأجيل النظر فيه ، لأن أهم الاعتادات هو ما يصرف في سبيل الدفاع عن البلاد ، ونجب البادرة بإقرارها ، لأن التأخير في إقرار هذه الاعتادات وصرفها قد يكون فيه ضرر كبير بأداء الدفاع ، ونحن لا ندرى إذا كان التذاد أو بدالتد يتطلب منا هذه الآلات والسدد . لذلك أرى أن تأجيل نظر هذا الاعتاد يترتب عليه ضرر كبير ، ونظهر المجلس بمظهر من لا يقدر الظروف حتى قدرها .  
الرئيس - قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أبظه نصه :

« أقترح تأجيل نظر هذا الاعتاد حتى ينظر مع ميزانية وزارة الدفاع » .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقت أظلية ) .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا - أشعر بكثير من الحرج إذا ما تناول بعض الملاحظات الاعتاد المطلوب منا إقراره هذه البلية لشروعات الدفاع الوطنى ، ذلك أن الدفاع الوطنى هو سبيل الاستقلال ، والاستقلال لا نلج جيماً يجب أن نكرس له جهودنا بجمعة ، وأن غنديه على الأرواح ، غير أنى كتاب أشعر أنكم توافقون على الواقعة إذا ما قلت إن رقابة المال - وهو أول ما يمس به البرلمان - يجب أن تكون رقابة صهيمة منتجة ، وأشعر أيضاً أن لجنة المالية ، عندما عرض عليها هذا الاعتاد لم تكن بيده عن أن تحصى بتل إحصاسى ، وهو الشعور بالحرج في هذا الموقف ، لأنها اكتفت في إقرار اعتاد بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بقرار من سطرين أو ثلاثة أسطر ، لم تبين لنا فيه أوجه إنفاق هذا المبلغ والأغراض التى اعتمد من أجلها ، ولم تذكر لنا السبب الحادى في أن يطلب منا في غضون السنة - والميزانية على الأبواب - إقرار اعتاد بتل هذه الضخمة .

إننى لا أطلب الآن رفض هذا الاعتاد ، بل على العكس سأكون من المواظفين عليه ، وإنما أعترف لحضراتكم أننى سأوافق عليه ، لأنه اعتاد مطلوب للدفاع ، ولكنى أشعر أنى لا أستطيع المواظفة عليه في تفاصيله .

ذكر حضرة رئيس لجنة المالية أن البرلمان ، عندما أقر في العام الماضى الاعتادات الخاصة بمشروعات الدفاع ، أى اعتادات الباب الثالث ، رخص لمجلس الوزراء بالتصرف فيها ، ولكن هذه الاعتادات ومقدارها ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه هي جزء من ميزانية قدرها

٥٨٦٣٠٠٠ جنيه ، والبرلمان لما أعطى الترخيص أذن أن يكون التصرف في حدود هذا الاعتدال فقط ، ولم يأذن للحكومة في أن تتعداه إلى الاعتدال المرسوم علينا اليه . أما أن تقدم الحكومة باعتدال إضافي يبلغ نحو ٦٠ ٪ من الاعتدال المدرج في الميزانية ، فهذا ما لا عهد لنا به في نظر الاعتدالات الإضافية .

أفهم أن الاعتدالات التي توضع في الميزانية لفرض من الأغراض يمكن أن تتجاوز ، ولكن في حدود المقبول ، أي أن يكون التجاوز بنسبة ١٥ ٪ أو ١٥ ٪ أو ٢٠ ٪ ، ولكننا لم نسمع باعتدالات إضافية يصل التجاوز فيها إلى مثل هذا المبلغ الكبير الذي يبادل في الحقيقة ميزانية جديدة أخرى بجانب ميزانية الدفاع .

والواقع أننا لم نفهم إلى الآن : هل هذا الاعتدال هو تجاوز لاعتدال سابق أم اعتدال جديد ، أما التجاوز فلا بأس من أن ينظر فيه المجلس ، باعتبار أن هناك اعتدالات فُتحت ولم تكف للسير بالأمور في مجراها الطبيعي ، أو أن هناك عوامل جديدة اضطرت الحكومة إلى تجاوز هذه الاعتدالات ؟ أما أن تقدم الحكومة باعتدال ، ليس هو في الحقيقة اعتدال جديد ، ولا هو يتجاوز ، فهذا أمر غير مفهوم ، لأنكم إذا رجتم إلى تفاصيل هذا الاعتدال وجدتم أنه تتناول مشروعات ومسايل ، كان يجب أن تطلب لها اعتدالات خاصة ، تناقش وتبحث أمام اللجنة المالية وتؤيد ببيانات وإقافية ، يقال مثلا إن الحكومة تطلب اعتدال مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه لتعزيز قوات الجيش . أما الاعتدال المرسوم فهو ليس اعتدالاً إضافياً ، بل هو إجراء ، قرر دون أن تعرض علينا تفاصيله . واعتقد أنك توافقون على اعتدال هذا المبلغ ، ولكنك أرى أن الحكومة كان يجب عليها أن تسلك طريقاً آخر غير هذا الطريق لتدبير المال ، لأن تأتي وتطلب منا أن نوافق دفعة واحدة على اعتدال يتجاوز المليون من الجنيئات دون أن تبين لنا اللزومات التي دعت إلى ذلك ، لأنه إلى جانب عاطفتنا الوطنية ، وحرصنا الشديد على واجب الدفاع ، يجب ألا ننسى أن أول ما يطلب من هيئة برلمانية هو الحرس على المال والرقابة عليه . إذا رجتم إلى ميزانية العام الماضي وجدتم أنه قد اعتمد فيها للدفاع الوطني مبلغ ٨٩٦٣٠٠٠ جنيه ، وفي هذا العام بلغت هذه الاعتدالات نحو ٩٤٢٢٠٠٠ جنيه ، ولا تدخل في هذا البعاط إغاة السودان التي أقيمت هذا العام ، ومقدارها ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، واليوم يطلب منا اعتدال مبلغ ١٠٥٠٠٠٠٠ جنيه لشؤون الدفاع فوق الاعتدالات التي عرست علينا في صور مختلفة .

أنا لا أعترض على هذه المبالغ لأننا أمام كلمة « دفاع » يجب أن نتحلى ، وبمعنى ، إنما كل ما أُرْبده هو أن المسائل المالية يجب أن تكون محل بحث ودراسة .

قال حصره رئيس لجنة المالية إن اللجنة بحثت كل رقم وبحثت كل بيان . ولكن كان الواجب أيضاً أن يشارك المجلس في هذا البحث لئلا نرى هل طلب هذه المبالغ الكبيرة في محل أم لا .

لا نتصور أننا ، لكي نوازن ميزانية العام الماضي ، أخذنا من الدال الاحتياطي ١٣٥٠٠٠٠ جنيه وأن وزير المالية اضطر ، لكي يوازن الميزانية الحالية ، أن يقطع من الاحتياطي نحو مليونين من الجنيئات ، فيكون مجموع ما قطع من الاحتياطي في هذين العامين ٢٣٥٠٠٠٠ جنيه .

المفروض أن الحكومة عندما تصنع مشروع الميزانية تكون ملزمة بما سواجها من المطلب ، حتى لا تقدم بميزانية تكون عرضة لمثل هذه التجاوزات القاذرة ، مكان يجب أن يكون لنا برنامج محدود ، حتى إذا ما عرضت علينا الميزانية التي تقضى الشهور في دراستها تكونت ملفين بهذا البرنامج وما يوجهنا من الطلبات أو المشروعات التي يتضمنها . أما أن يطلب منا بجملة فلم أن نقتصد ١٥٥٠٠٠٠٠ جنيه ، دفعة واحدة ، وفي تقرير من ثلاثة أسطر ، فهذا ما لا يجوز . لذلك أرى توجيه نظر الحكومة إلى أن الاعتدالات ، سواء كانت للدفاع أم لتسريح الدفاع ، يجب أن تكون محل بحث سابق ، حتى لا فاجأ أثناء السنة المالية بمثل هذه الطلبات القاذرة التي تزعزع أركان الميزانية . ولا شك أن معالي وزير المالية — التي صني في بنام الاهتمام ولا يخالفني فيما أقول ، لأنه وقد وضع الميزانية بهذا الصفا ، الكبير ، واضطر لكي يوازنها إلى إرفاق الممولين — يشتر مني أننا قد عطفنا أعمالاً ومشروعات هامة في سبيل إقرار مشروعات وتدابير لا أشك في لزومها ، ولكني لكي أقرها يجب أن أشير أنني لست عروما — إذا ما قدمت بالتضحيات الكبيرة في سبيل الدفاع الوطني — من الاشتراك في بحثها ، وأن إقرارها يقوم على برامج مقرر ومعرفة .

لذلك فإني مع موافقة على الاعتدال ، أرحو الحكومة أن ترائي عند وضع الميزانية أن يكون وضعها على أساس ثابت حتى تتفادى

الالتجاء في غضون السنة إلى مثل هذه الإعادات والتجاوزات ، التي تضطرنا إلى التضحية بكثير من المشروعات الداخلية الضرورية ، التي يؤدي عدم القيام بها إلى حرمان البلاد من فوائد لا تحدر .  
(تصديق) .

المقرر — لاشك أن لجنة المالية تهدر الملاحظة التي أبدتها دولة صدق بشا حق قدرها ، ولكن اللجنة لم ينهها مطلقاً أن تناقش تفاصيل هذا الاعاد ، ورأت أن لا ضرورة لبيان هذه التفاصيل في تقريرها ، اكتفاء بما ورد بمذكرة وزارة المالية . وأؤكد لحضراتكم أن الاستعدادات الحربية ، وأعمال التصنيات والاستكمالات في الجهة الغربية اضطرت القاعين على شؤون الدفاع إلى طلب ترخيص من مجلس الوزراء بصرف جزء من المبلغ المطلوب الآن اعناده . وهناك أيضاً ما سمي بالدفاع الجوي والسلي (مقاطعة) في تديرى ، إذا أردتم زيادة في التفاصيل . إن شرحها يحتاج إلى جل الجلسة سرية ، وإن كنت أعتقد أن الموضوع ليس فيه شيء .  
الواقع ، بإحضرات النواب ، أن المصلحة العامة تحضى علينا أن نثق كل الثقة بأن هذه المبالغ صرفت في سبيل مواجهة الطوارئ والضرورات الحربية .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمود أبو رباب — يفهم من كلام حضرة المقرر أن الاعاد للعروض علينا الآن صرف فعلا .  
المقرر — بعض هذا الاعاد صرف فعلا لمواجهة الطوارئ والضرورات الحربية كما قلت ، وبمعه الآخر ارتبطت وزارة الدفاع الوطني بصرفه .

إذن يجب علينا إقرار هذا الاعاد كاملا ، وأماي الآن بيان بالأعمال الضرورية التي استلزمت صرف جزء من هذا الاعاد ، والأعمال التي استلزمت الارتباط بصرف جزء آخر منه . ولحضراتكم تمام الحرية في أن تسألوا عن هذه البيانات رقفا كما سألت لجنة المالية ممالي وزير الدفاع الوطني عنها . والتي يريد من حضراتكم الاستزادة من هذه التفاصيل فالقرمة موانية عند نظر الميزانية والسياسة المالية المأللة للدولة . لذلك لا أرى حلا يقول بأنه كان يجب أن يتناول تقرير اللجنة تفصيلات بمحتها ، لأن ماورد في مذكرة وزارة المالية فيه الكفاية .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع نصه :

« أقرح بمد البيان الذي أدلى به دولة صدق بشا بإعادة الاعاد للجنة المالية لإتمام عمله من جديد » .

وقد سبق أن رفض المجلس طلب التأجيل ، وعلى ذلك لا يمكن عرض هذا الاقتراح لأخذ الرأي عليه .

حضره النائب المحترم أحمد عبد الفار بك — الواقع أني أعترض على هذا الاعاد من جهة الشكل . فالذي فهمته ، وأنا عضو في لجنة المالية ، أن وزارة الدفاع أعطيت في العام الماضي مبلغاً قدره ٣٧٠.٠٠٠ جنيهه لتصرف منه فيما تراه من الوحوه .

والذي فهمته من البحث — وأنا لا أعترض لتفاصيل — أنه إذا كان هناك برنامج موضوع ثم طرأ عليه تعديل يستدعي زيادة الاعاد المخصص له — ولست أقول إن الزيادة لا يتنازعاها الحال أو أن الحكومة ليست مخففة في طلب هذه الزيادة — فإن الوزارة تعلم أن تعديل البرنامج يستدعي صرف مبالغ أكثر من البالغ التي أقرها البرلمان . ولكن في رأي أنه احتراماً لرقابة البرلمان كان يجب على الحكومة — قبل أن تصعد التفسير — أن تطلب من البرلمان زيادة المبلغ قبل أن تصرفه فعلاً أو ترتبط به . ولكن الذي حدث — وأنا لا أريد التمرص بالحكومة أو إهانتها — أن الحكومة تعالجت في سبيل الوصول إلى إقرار هذا الاعاد .

اعتماداً في السنة الماضية مبلغ ٣٧٠.٠٠٠ جنيه ، وأعطينا لمجلس الوزراء حق التصرف في هذا المبلغ بالطريقة التي يراها ، ولكن وزارة الدفاع الوطني غيرت البرنامج الذي خصص له هذا المبلغ ، فوضعت برنامجاً جديداً ، من شأنه أن يخرق مبلغ ٣٧٠.٠٠٠ جنيه مضافاً إليه المبلغ المطلوب اعناده البلية . فكان يجب على الوزارة ألا تتجاوز في الصرف حدود المبلغ السابق . وإني أعتقد أنها كانت تصرف ، وهي متأكدة أنها ستتجاوز هذا المبلغ بنحو ١٥٥.٠٠٠ جنيه . قيل لنا في لجنة المالية إن هذا الاعاد مستحيل ، وإن الوزارة ارتبطت به ، وإنه إذا حاد آخر فبراير ولم يقر البرلمان فإن وزارة الدفاع لا يبقى عندها قرض واحد تصرفه في شؤون الدفاع من هذا التاريخ لاية أبريل . ومنه أن الحكومة كانت تعلم أنها تصرف مبالغ تتجاوز الاعادات التي أقرها البرلمان في العام الماضي .

فاحتراماً للرقابة البرلمانية كان يجب عليها — قبل أن تصرف أى مبلغ يتطلبه تعديل البرنامج — أن تتقدم إلى البرلمان لأخذ رأيه في ذلك . ولا أقول إن هذا التعديل لم يكن يستدعيه الحال أو تستلزمه الضرورة ، ولكننا كنواب لنا حق الرقابة على صرف هذه المبالغ ، وهذه الرقابة هي حق بل واجب البرلمان الأول . لهذا أكرر القول إن طلب إقرار الاعتماد المطلوب بهذه الصورة ، بحد أن صرف منه بعض المبالغ ، وارتبطت الحكومة ببعضه الآخر ، تلاعب وتحايل على الدستور .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أتريد أن تقول إن هذه حيلة شرعية ؟

حضرة النائب المحترم أحمد عبد النصار بك — نعم ، هي حيلة شرعية للإفلات من الرقابة البرلمانية . لهذا أرى أنه وقد صرف الاعتماد فعلاً ، وأنه لم يحدث حرق دستوري بالمعنى الفقهي ، فإنكم مضطرون إلى الموافقة على هذا الاعتماد ، لأننا إذا رفضناه فإن الحكومة ستقول لنا إنها لن نجد ما تصرفه في شؤون الدفاع لئلا يبرل من السنة الحالية .

وبناء عليه أرفض للوافقة على الاعتماد المذكور ، ولو أنني لا أدعو غيري إلى هذا الرضا .

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — اختتم حضرة صاحب البولة إسمايل صدق باشا كلمته بالموافقة على الشروع ولكنه ما بين مستقبل حديثه إلى نهاية مواقفه قد أدلى ببيانات كانت كلها معارضة للشروع وتشكيكاً ونسخياً ، إذا استطعت أن أقدر فهم ما أسمع .

أما حضرة الزميل المحترم أحمد عبد القفار بك فقد حمل حملات يخجل إلى سامعها أنها معارضة للشروع ، ولكنه على الحقيقة لم يمس للشروع في جوهره ، بل تكلم في شكليات لاحظها واعترض عليها .

إن لدولة صدق باشا من الدفاع الوطني مواقف مجيدة في هذا المجلس . وقد وقف يوماً على أثر استحواض وجهه للحكومة للناسية عن الدفاع الوطني ، فرسم البلاد وللحكومة يومئذ برنامجاً وطنياً دفاعياً لا يزال ينتير من أجل وأروع سجلات الدفاع الوطني ، وتقدمت في إثره أوبده في استجواب مطالب حكومة ذلك العهد لتحقيق عدة برامج لتكفلة الدفاع الوطني .

كننا نادى بذلك وندين به يوم كان الأمر هيئاً ليناً لا بأس فيه . ويوم كان الموضوع العروس هو ما يجب علينا أن نستعد به ، وما ينبغي أن نتخذه لحفظ كرامة الأمة ، أو ما قول الصريح لنسترجع كرامتنا الحربية التي فقدتها في القرن الماضي . ولكن الذي حدث بعد ذلك أن تصابقت الحوادث سراعاً حتى أعلنت الحرب ، وها نحن اليوم في محرتها ، وإذا كان الله قد نغى بلداناً من ثمرورها إلى هذه الساعة فهو وحده الذي يعلم إلى أي يوم وإلى أية ساعة سيدوم علينا نعمة هذه التجارة ، فقد تطور الحوادث فنصل نثار الحرب الهوجاء ، ونصبح لها طعاماً سائماً ، ويومئذ يدرك أن ما يقال اليوم من تشكيك وإثارة خلاف على الشكليات ليس إلا كلاماً برزانياً لا يقدم ولا يؤخر .

الحقيقة التي يجب أن نضعها أمام أظارنا هي أن الحرب أعلنت ، وأنتا كنا ننتظر عداء إعلانها من دقيقة إلى أخرى أن ندخل غلارها ، فإذا كان واجباً أن يقوم به أولو الأمر فينا ؟ أما والله لو انتظروا دقيقة أو حراً من الحقيقة ليمموا أولاً ما تخصصه الشكليات وما يتطلبه الدستور والعرف ، ثم وقفت الواقعة ، فإن في اعتناهم تبة كل جرح يصيب حيواناً من حيواناتنا .

( تصفيق طويل ) .

إن جميع الحكومات التي حشيت إعلان الحرب أو التي صودمت ودومت بها فضلاً قد تقدمت إلى برلمانات بلادها فاستصدرت منها تفويضات بأخذ كل ما يتطلبه مواجهة الطوارئ براسم لما قوة القانون . وقد أجبنا البرلمانات إلى ما طلبت وهي أقوى ما تكون متمسكة بحقوقها ومقعدة لدستورها ، ولكن صالح البلاد وحياتها ونجاتها من العدوان فوق السياسات والبرلمانات والشكليات وفوق كل الفلسفات .

( تصفيق وضحك ) .

إن عضو في لجنة المالية التي تكرم دولة صدق باشا ومن نحائمه من حضرات الأعضاء فأسبقوا عليها صفات الإهمال والتهاون والتراخي وعدم التدقيق ما أسبقوا ، حتى لكأنهم وصفوها بمجموعة في بحث هذا المرسوم . ولكن تقوا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أننا بجناحه كما تقتضيه دقة البحث ، ونظراته ، ونحن مصريون فلا حول تدفع من كد أنانيتنا وإخواننا وأقاربنا وأقرب فقير من أهلينا هذا المال المنجم في خزانة الدولة ، وما واضنا في الرسوم إلا ونحن مرناحو الضائر . بل أؤكد أكثر من هذا أننا لم نكتف بتناقصه معالي وزير البطار بل استعينا رمة رئيس مجلس الوزراء فناقشناه . وإن لا أخشى القول ، بل أقول مجازاً إننا لم نسترح إلى ما قصته الحكومة من بيان الاستعدادات التي قامت بها ، لأنها ليست كل ما يطعم فيه المصري الحر الذي لا يقف عند حد البطار فقط بل يبنى أن يجتازه إلى التفوق والتميز يوم يجد الحد . فإنا ، نحن المصريين ، أولاً وآخرنا أحق بحمل العبء كله ، والمسئولون وحدها عن البطار عن بلادنا والقود عن حياضها .

( تصفيق ) .

رأينا أن كل عمل نقوم به في معاصرة البطار عن البلاد هو قليل من الحق الذي يربط به الحليف رقبنا ، والله لو استطعنا أن نقول للحليف خل عنك فنحن وحدنا ، رجالاً وعتاداً ، كفيلاً بالبطار عن بلادنا ، لقلنا ولم نتردد لحظة واحدة .

( تصفيق ) .

إن ترك الأمر شركة بيننا وبين الحليفة ، لم يكن ، إلا نتيجة لقصور الزمن وظلم الأيام التي لم تمكننا من شرف البطار وحدنا عن بلادنا . فإذا كانت هذه الظروف التصة قد أتت علينا ألا نحمل وحدنا لواء هذا الشرف ، فليس أقل من أن نتقدم بقدر ما نستطيع من جهد وما تسمح لنا به طاقتنا المالية كي نساهم في البطار عن بلادنا فرحين متمزين بأننا يؤدي كل ما نستطيع .

من أجل هذا أرى أن استعدادنا للبطار عن بلادنا لا يزال ضعيفاً إلى الحد الكبير الذي لا يشبع واجب البطار ولا همة كبرياتنا الوطنية .

نحن يبيدون كل البعد عن الوصول إلى هذا ، فلندفع حكومتنا إلى الأمام ولنكرس جميع عسكرة القوة في بلادنا من جهد ، إلى صدور ، إلى أموال ، حتى نستطيع أن نقوم ولو ناقيل من القسط الواجب علينا . ويؤسفني أن أكرر لحضراتكم أن حكومتنا لا تزال بيده حاداً عن الوصول إلى ما يقرب من الكمال في هذه الناحية ، فأقول للحكومة ولكم : هل من مزيد ؟

( تصفيق ) .

الرئيس — لدى اقتراح بقصد الجلسة سرية ، مقدم من حضرات النواب المحترمين : الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، والأستاذ محمد فكرى أباطة ، وشاكر عزالي بك ، وعبد رضوان بك ، والأستاذ عبد الحميد نافع ، والأستاذ أحمد رشدي ، والأستاذ محمود سليمان غنام ، والأستاذ حسن صالح الجداوى ، وعبد الحميد الرملى ، وعبد الرحيم حمادى ، ومحمد سالم جبر ، والأستاذ أحمد الأتني عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطة — إن اللائحة تأذن في الكلام لاثنتين من الزوידن ، واثنتين من الطارئين حين يعرض مثل هذا الاقتراح .

( أمر الرئيس أن يتدار الزوار قاعة الجلسة فخرجوا جميعاً ، ثم تداول المناقشة في الاقتراح بعض حضرات النواب المحترمين ) .

الرئيس — اللوافق على اقتراح عقد جلسة سرية يفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — حضرات النواب المحترمين :

أثيرت في هذا الموضوع بحوث قيمة ، وصدرت أقوال قد تمس إلى حد ما كل من يود أن يمارس في هذا الاعتناء ، إن شكلاً وإن موضوعاً ، حتى لقد قبل إن بعضنا بحث هذا الاعتناء بكثير من اللوعة . فلهاذا أود أن أؤكد لحضرات من قالوا هذا القول أن كل من تطله في هذا المجلس إنما يندر للبطار الوطنى حتى قدره ، ويعتقد متحمساً لهذا الاعتناء أن واجب الأمة يقضى عليها بضحية ما لها وأنسابها وجميع جهودها في سبيل البطار .

ولكن يجب أن يكون مفهومًا أن الدفاع الاقتصادي عن مالية البلاد هو سلاح لا يقل أهمية ، إن لم يزد ، عن الدفاع الوطني بالعدة والسلاح . بل أذهب إلى القول بأننا نحن مجلس النواب ، وأجنا الأول والأهم هو الدفاع عن مالية البلاد . فإذا تساهلنا في حقوقنا لم نستطع سبيلًا إلى الدفاع عن البلاد رغم كل حملة ورغبة طيبة .

وإني لأعتقد أنه ليس من المستور أن نرضى ضائرتنا بسهولة لكي نقبل اعتياداً ضخماً كهذا الاعتقاد ، إلا إذا اقتضينا كما اقتض أعضاء لجنة المالية بأن كل مبلغ صرف كان يجب أن يصرف ، إن كان صرفه محتوماً .

لا يمكن أن تتولى لجنة المالية إنها عقدت ثلاث جلسات واقتضت لكي شغل لها ما دامت مقتضى وفي ضميرك أسباب اقتناعك فنحن أيضاً مقتنون تيمًا .

لهذا ، وبالرغم من رغبتنا جميعاً في اللواعة على الاعتقاد أرجو ألا نخرجونا على قبول هذا الاعتقاد مرغين ، بل راضين ومؤيدين ...  
( خبطة ) .

حضرة صاحب العالي وزير المالية — إني مع موافقتي على المسدأ الذي أدلى به أستاذي العظيم دولة صدق باشا لا أريد أن أضرص لذلك ما جرى في السنين الماضية قريباً ويسدها ، ولا لتبيان الاعتادات الإضافية التي بلغت في بعض الأحيان عدة ملايين في سنة واحدة ، لأنني أعتقد تماماً أن كل وزير مالية وكل حكومة تتجابه في كثير من الأحيان بضغط ظروف استثنائية ، لا يمكن أن يكون في مقدورها تقديرها عند وضع الميزانية العامة . وهذا هو الذي جرى فعلاً من حيث الاعتقاد المعروض على حضراتكم ، فليس هو بالاعتقاد الوحيد الذي جاء سنة وحده ، ولا تستطيع أية حكومة أن تمتد حتى الآن إلى نهاية السنة المالية — أي في مدى أقل من شهرين — أنها لا تطالب حضراتكم بفتح اعتادات إضافية بمبالغ لا يمكن التكهن بها .

نحن الآن في وقت حرب ، والظروف متضيرة ، والحوادث تجري سراعاً ، ولا يمكن لحكومة ما أن تنف مكتوفة الأيدي ، فلا تقدم بطلب فتح اعتداد إضافي إذا هي اقتضت بضرورة عمل ينفع البلد من ناحية الدفاع ، أو من ناحية الحراسة الداخلية .

فأكرر موافقتي على ما قاله دولة صدق باشا من حيث البدء ، غير أنني أريد توجيه نظر دولته إلى أن ما عمله وزير المالية الحالي واعتمدته الحكومة ، قد عمل مثله جميع الوزراء الذين تولوا وزارة المالية ، واعتمدت أعمالهم الحكومات التي كانت قائمة وقتئذ ، وأقرهم عليها البرلمان .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا شك أن مسائل الدفاع متفق عليها من جميع الهيئات والأعضاء ، وأنا نضحي فيها بكل تضحية تطالبها الحكومة . ولكني أخشى أن أقول إن النقاشة خرجت عن حدودها إلى الكلام في مسألة الدفاع واستعداد الأمة للذلل والتضحية في سبيل الدفاع . فما قال أحد إننا نترض على أي مبلغ نطلبه الحكومة ، بلغ ما بلغ ، إذا كانت نطلبه لشؤون الدفاع ، ولكن النقاشة دارت منذ البدء على أننا نريد أن نقتنع فقط ، فإذا اقتضنا فنحن على استعداد تام للواعة .

سمنا أن من مبلغ المليون ونصف المليون مبلغاً كبيراً جداً قد صرفته الحكومة فعلاً قبل أن تقدم إلى المجلس بطلب اللواعة على الاعتقاد ، ثم سمنا تهوناً لهذا الأمر ودعوى أحد حضرات النواب أنه مخالفة دستورية وليس خرقاً لقواعد الدستور . فألقى قوله إن ما صنعه الحكومة خرق لقواعد الدستور ، وهو خرق يتبع على الرافع ، خصوصاً إذا علمنا أن المبلغ الذي صرف هو مئات الألوف من الجنهيات .

لهذا كنا نريد أن نسمع من الحكومة بيان البروات التي اضطرتها إلى الصرف ، دون الرجوع إلى المجلس لأخذ رأيه قبل أي تصرف ، فإن الأرقام التي وضعت في مذكرة الحكومة التي تطالب بها اعتقاد هذا المبلغ تبدل — إذا علمتم عليها — على أنه ليس هناك سبب ولا عقبات كانت قائمة في طريق الحكومة ، كما تبدل على أنه لم تكن هناك أحوال مفاجئة حالت دون الحكومة والالتجاء إلى المجلس . ومن أراد طبعاً كل رقم في للذكرة وكل عبارة وردت أمامه ليعلم أنه ليست هناك مبررات لتصرف الحكومة في المال قبل التقدم إلى المجلس .

هذه هي المخالفة الدستورية الخطيرة ، وهذا هو واجبنا الأول بدعونا إلى الوقوف عندها ، فإن البرلمانات ما أنشئت إلا للرقابة على تصرفات الحكومات الحالية .

فهذا أترك مسألة الدفاع وغير الدفاع ، وأطلب من الحكومة أن تبين للمجلس الأسباب الطارئة الباجلة التي اضطرتها إلى صرف مئات الألوف من الجنيئات دون الرجوع إلى المجلس ، فإن الأسباب الواردة في المذكورة لا تفيجها أن تدعى مثل هذه الدعوى .

حضرات النواب المحترمين :

حينما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية قلنا لرضة على ماهر باشا ، وواقعت الحكومة على قولنا ، إن المجلس على استعداد لأن ينظر أو يصدر أى مشروع مهما كان طويلا في أثناء أربع وعشرين ساعة . فهذا اتفاق تم بين الحكومة والمجلس ، كما تم اتفاق مثله بينها وبين مجلس الشيوخ ، وهو لا بدع جبالا لأن تقتصر الحكومة عن ذلك التصرف الذى أكرر أنه خرق — بالثلث — للدستور .

حضرة النائب المحترم السيد على راتب — كنت في الدورة الماضية من الثلاثين بإفساح المجال لوزارة الدفاع الوطنى لتتصرف من ميزانية الدولة ما تشاء ، في سبيل الدفاع عن الوطن دون أن تناقشها الحساب ونطالبها هنا ببيان كل شيء بتفاصيله ، إلا أنى عثرت السنة على مجلة إنجليزية حوت تفاصيل دقيقة عن الدفاع الوطنى في مصر ، وما كان من أمره حتى السنة الماضية . فوفقت من هذا على امرين : أولا ، أن ما ينكر على حضرات النواب المحترمين أن يعرفوه هنا بدعوى السرية يرفه بتفاصيله مكاتب إنجليزية . فقد كتب هذا الكاتب في مجلته أنه لم يكن إلى السنة الماضية أى شيء في سبيل الدفاع عن مصر . وهذا يخالف ما كانت تصرح به الحكومة هنا . تخليق بنا أن نطلب منها أن تدلى لنا بكل التفاصيل الخاصة بالدفاع الوطنى والآلات محتج بسرية هذا الدفاع .

وثانى الأمرين أن حضرة النائب المحترم رئيس لجنة الدفاع الوطنى ، طلب في السنة الماضية الذهاب إلى الحدود الغربية فلم تتقبل الوزارة إذ ذاك .

الرئيس : وما علاقة هذا الكلام بالاعتاد للعروض على المجلس ؟

حضرة النائب المحترم السيد على راتب — أردت أن أقول إن الأخبار تعطى للأجانب ونمنع عنا نحن .

الرئيس : لا يمكن أن يعتمد المجلس على ما يقال في الجرائد .

حضرة صاحب المصالى وزير المالية — في السنة الماضية كنت وزيرا للدفاع الوطنى ، لذلك أقرر أن ما جاء على لسان حضرة النائب المحترم السيد على راتب من أنه لم يعمل أى شيء في العام الماضى للدفاع عن الوطن ، كاذب تماما .

حضرة النائب المحترم السيد على راتب — إن المجلة الإنجليزية التي أشتمت إليها مبرت المراقب . وكان خليقا بمجالس الوزراء أن يكتب ما يكتبه .

الرئيس — ليس من تقاليد المجلس أن يعتمد على ما يكتبه الصحف . ولكن لحضرة النائب المحترم أن يدلى بما جاء في المجلة على مسئولية شخص . أما أن يتكلم عن أمور كتبها شخص غير موجود هنا ويثير حول هذا القول مناقشات ويغوتا ، فهذا غير جائز ، وتقاليد المجالس الثابتة كلها صرعة قاطعة في هذا .

والآن انتهت المناقشة في هذا الاعتاد . فهل توافقون على الانتقال إلى مناقشة اللواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) .



المواقة على اعتاد بد أن صرف ضلا .

جلس النواب

## مشروع بقانون

بفتح اعتاد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

نحن طارق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى ضه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، التسم ٩ « وزارة الداخلية » اعتاد إضافى قدره ٢٨٤٦٧٥ ج . م . مائتان وأربعة ومائتان ألفا وسبعمائة وخمسة وستون جنبا ) لتسوية التجاوز فى جملة اعتادات التسم للذكور ، من ذلك : ١٩٤٥ ج . م فى الفرع ١ ( ديوان المصوم ومصالح أخرى ) باب ٢ ( مصاريف عمومية ) .

٢٣٦٨٢٠٠ ج . م فى الفرع ٢ ( البوليس ) منه ١٠٠٠٠٠ ج . م فى الباب ١ ( ماهيات وأحر ومرتبات ) و ١٦٨٢٠٠ فى الباب ٢ ( مصاريف عمومية ) و ١٩٢٥ فى الفرع ٥ ( مصلحة وقاية الدينين من القارات الجبوية ) باب ٢ ( مصاريف عمومية ) .  
ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافى جز منه وقدره ١٩٣٠ ج . م من وفورات التسم ضه ، من ذلك ١٦٩٥٠ ج . م فى الفرع ١ باب ١ وباب ٣ ، و ٣٧٧١٥ ج . م فى الفرع ٢ باب ٣ ، و ١٧٥٦٥ ج . م فى الفرع ٣ باب ١ وباب ٢ ، والباقى وقدره ٢٢٢٨٣٥ ج . م يؤخذ من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - طى وزيرى الداخلية وللالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فىا يحضه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المكرم أحمد عبد القادر بك - حضرات النواب المكرمين ، لقد اتبعت فى هذا الاعتاد ذات الحيلة التى اتبعت فى اعتاد ١٩٥٠ ر . م . جنبه صرفت الحكومة على الاعبات المخصصة للبوليس ، وكان مرفوعا فلما أن هذه الاعبات لن تكفى . وهناك عامل أشد خطرا من هذا ، هو أن الحكومة عندما قدمت للمجلس طلب فتح هذا الاعتاد طلبت نظره على وجه الاستعجال . فأحله المجلس على لجنة المالية لنظره على هذا الوجه . والحرب أعلنت فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فإذا كانت الحكومة ترى أن الضرورة ماسة لفتح هذا الاعتاد ، كان لديها الوقت الكافى ليصدر مرسوما بقانون يفتح اعتاد بالباع الذى يحتاج إليه فى الفترة التى لم ينقد فيها البرلمان ، أى فى الفترة بين ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والانقضاء غير المادى . وعند نظر الموضوع على لجنة المالية سألتا الحكومة عن السبب فى عدم تقديمها بطلب الاعتاد فى نوفمبر الماضى لنظره فى الانقضاء غير المادى بدلا من الانتظار حتى شهر فبراير ، وبذلك تكون الرقابة البرلمانية تامة ، ويقوم لدينا ما يثبت أن الحكومة راعت الشكل الدستورى . فكان دفاع الحكومة ، يا حضرات النواب المكرمين ، أنها كانت ترى أن يقتصر عمل المجلس فى الانقضاء غير المادى على نظر الأحكام العرفية . هذه هى نظرية الحكومة ، وربما كانت نظرية مقبولة . ولكن الواقع أننا فى الانقضاء غير المادى نظرنا مسائل كثيرة ، والحكومة وافقتنا على ذلك . فلو أنها كانت تقدر التسوية الدستورية حتى قدرها ، لتقدمت للمجلس بطلب الاعتاد اللازم لتأخير تاريخ الانقضاء غير المادى ما مدنا قد بحثنا فى مسائل أخرى غير الأحكام العرفية ، ولكن الحكومة لم تكف بأنها لم تقدم بالاعتاد اللازم للفترة بين إعلان الحرب والانقضاء غير المادى ، بل استمرت على الصرف . وجاء شهر نوفمبر وافتتح دور الانقضاء غير المادى ، وكانت الحكومة تمل وقتها أنها محتاجة إلى عساكر وضابط وبنادق ، وأنها تستطع إلى تجاوز الاعتاد . ولكنها رغم ذلك استمرت فى الصرف على اعتاد ماهيات البوليس حتى استفدته ، وحتى أصبح لنصرف منه متجاوزا الاعتاد للذكور .

وفوق ذلك هناك عامل ممتدد ، هو أن القوتات لم تبين فى يوم واحد ، بل عينت « بالقطعى » ، أى عين أولا ١٠٠ عسكرى مثلا ، وبعد ذلك عين ٥٠٠ غيرهم ، ثم عين ٢٠ ضابطا وهكذا ، كيف يطلب منا فى شهر فبراير ، وقد أصبحنا على أبواب البرازية الجديدة

أن توافق على اعتاد صرف فلا ، مع أن الحكومة كانت تعرف من مبدأ الأمر أن الاعتاد للقدّر في الميزانية العادية سينفذ ؟ إن أرى أنه يجب على المجلس ألا يقر هذا البند بحال من الأحوال ، وأطلب من حضرات النواب المحترمين ، احتفاظاً بحقوقهم واحتفاظاً برقابة المجلس رقابة كاملة ، أن يرضوا هذا الاعتاد .

القرار — اعترض زميلنا المحترم أحمد عبد التفار بك على الموضوع من الناحية الشكلية ، فقال إن الحكومة تطلب للواقعة على فتح الاعتادات بعد أن تكون هذه الاعتادات قد صرفت فلا . وحضرة الزميل المحترم يتحسّس للكلام فيما يتعلق بالمناقشة بين حقوق المجلس ورقابته وبين تصرفات الحكومة في الاعتادات المالية .

إن هذا البحث في الواقع ، بإحضار الزملاء ، لم يكن جديداً ، بل نحن بحثناه وسألنا هذا السؤال في اللجنة المالية ، فكان الرد فيما يتعلق بزيادة القوات أنه لم يكن معروفاً في ذلك الوقت المسد للطلوب ، وأنه كلما تخرجت الحالة الدولية زاد عدد القوات ، وكما زادت القوات زادت الاعتادات بطبيعة الحال . فاتفق على أن يصرف على هذه القوات بالأنات من الاعتادات التي كانت مخصصة للبوليس في الميزانية العامة . ولقد استتبّت زيادة القوات أن الاعتاد الذي كان مدرجاً في الميزانية والذي أقره البرلمان كان ينفذ . فكان لا بد من طلب فتح اعتاد جديد . وفي الواقع أن هذا الاعتاد سيصرف على ذات البند الذي كان مقرر له في الميزانية ، ولذلك اعتبر تجاوزاً . وهذا يتجاوز ، ولا شك ، آت عن حالة طارئة ولم تكن الحكومة تتوقع قيام الحرب التي بدأت في شهر سبتمبر الماضي . وأعتقد أن ليس هناك في مثل هذه الاعتادات مجال للمناقشة بين حق المجلس وحق الحكومة . فإننا هنا جميعاً نتعاون لدفع الخطر الذي قد يهدد البلاد من هذه الحالة الدولية التي نحن معرضون لها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق — على أن يكون تصرف الحكومة في حدود الدستور .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

إننا كان من غير اللغوب فيه طلب اعتمادات إضافية بمبالغ لم يرتبط بها أو لم تنفق ، فإن من الخطور بتأني وضع البرلمان أمام الأمر الواقع يطلب اعتمادات لتسوية تجاوزات وقت فلا ، ووزارة المالية ليست على استعداد لتأييد مثل هذه الطلبات .

الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة  
للسنة المالية ١٩٤٠ — ١٩٤١ — السياسة العامة المالية والاقتصادية

جلس النواب

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بن الدين بركات باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

هذه هي الدورة الثالثة لحلمكم للورق ، وهذه هي الميزانية الثالثة التي تنظرونها . ولقد سمعنا في البورتينين للباشيتين ، وفي الدورة الماضية ، أسوأنا كثيرة تردّد من جميع جوانب المجلس ، تارة بالرجاء وتارة بالاحتجاج ، لكي تراسي الحكومة ألا تتقدم إلى المجلس باعتادات جديدة ، بعد أن تكون قد بدأت في صرفها بالفضل ، وألا تتقدم إليه بتجاوزات مالية كان في استطاعتها معرفة مقدارها قبل أن تقدمها إليه :

وطى الرغ من أن ارتفاع هذه الأصوات قد تكرر المرة تلو المرة ، فلم لم ينتج أى أثر في توجيه الحكومة إلى التعاون مع المجلس تعاوناً حقيقياً ، بأن تقدم إليه جميع التشريعات المالية قبل البدء في الصرف منها ، ومنذ الوقت الذى تتخذ فيه قرارات بشأنها .

لقد كان آخر ما حدث من هذا القبيل منذ أسبوعين فقط ، حيث تقدمت الوزارة بمشروعين ضمنين بفتح اعتمادين ، أحدهما بمبلغ مليون وخمسة مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات ، والآخر بمبلغ مائتين وأربعة مائتين ألفاً . تقدمت بهذين المشروعين في أوائل شهر فبراير ، في حين أنه ظهر من مباحثات لجنة المالية ومن المناقشات التى أثيرت أثناء نظرها أن الحاجة إليهما ظهرت في شهرى سبتمبر وأكتوبر للماضين ، أى أن الحكومة بتأطأت في تصديق هذين المشروعين نحو أربعة أو خمسة أشهر ، مع أنه كان في استطاعتها أن تقدم بهما في ذلك الحين .

لقد ارتفعت أصوات بالشك من هذا التصرف ، ولكن الأمر انتهى — كما انتهى في جميع الأحوال الماضية — بالصديق على الاعتادات ، مما يجلسنا — نحن النواب — لنظير التفكير في ماهية مأموريتنا إزاء الحكومة ، فإن فيما نسير عليه من وضعنا أمام الأمر الواقع ، طمعاً في موافقتنا على كل ما تقدم به ، أول إنكار للحياة المالية ؛ وهو لا يمكن أن ينفق مجال مع الروح الدستورية التى يجب الحرص عليها ، والتي هي أساس الحكم في هذه البلاد .

ولميرى ما العائدة في ألا تقدم إلينا الحكومة بالاعتادات إلا في وقت متأخر جداً ، محتجة بالضرورة الملحة ؟ قد تكون الحكومة مضطرة بعض الأحيان إلى تجاوز الاعتادات المقررة ، ولكن ما الذى يحول بينها وبين إشرافنا نحن النواب على عملها هذا ، والدستور إنما أساسه أن يشرف النواب على كل مبلغ يصرف من مال الدولة ، وألا يصرف أى مبلغ إلا إذا أقرروا صرفه مقدماً ؟

هذه الحالة يجب أن نتف ، ويجب أن يوجد لها العلاج . وهذا العلاج قد ابدت إليه بلاد أخرى أرسن منا قدماً في الحياة الدستورية ، وأقدم عهداً بالأساليب الديمقراطية ، ذلك هو إنشاء ديوان الحاسبة . فهو إذاً أشئ ، وضع الأمور في نصابها ، وأوقف الحكومة عند حدودها الواجبة ، ووفر الحرص على حقوق المجلس الدستورية ، فهو يلزم الحكومة أن تقدم بمشروعاتها المالية في الوقت المناسب ، بحيث إذا تأخرت في ذلك لم يكن لها سبيل إلى صرف شئ من مال الدولة .

ولعل الحكومة الحاضرة قد أحست بضرورة ديوان الحاسبة ، بمثل ما أحست بها المجالس النيابية التى تحدثنا ، فإنى لأذكر أني تحدثت في هذا الشأن مع حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، منذ أكثر من أربعة أشهر ، فقال لى « إننا سنقدم هوياً بمشروع ديوان الحاسبة » . قلت له « إنى منتظر بذلك كل الاغتياب ، لأن هذا إصلاح ضرورى ، تكررت الوعود بإحداثه ، ولكنه لم يتحقق إلى الآن ، فأرجو أن يكون من حظ هذه الحكومة أن تحققه » . فأكد لى رفضه أن المشروع يقدم في مدى أسبوعين ، ومن الأسف أنه قد مضت أضعاف أضعاف هذه المدة ومع ذلك لم يقدم مشروع ديوان الحاسبة ، ولا أدرى سبب لتأخيرها حتى الآن !!

ولا يخفى عليكم — يا حضرات الزملاء المحترمين — أن فائدة ديوان الحاسبة ليست قاصرة على منع التجاوزات ومنع البدء في صرف اعتادات لا أساس لها في البرانية ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى حالة ، هي من الخطورة بمكان عظيم ، وهي حالة الحساب الخائى للدولة . فالجانب الخائى — بحسب النظام الموجود — لا يقدم إلى المجلس إلا بعد مضي ستة أو سبعة أشهر من السنة التالية . يقدم هذا الحساب ، وليس لدى لجان المجلس الوسائل العملية لمراقبته وتحقيقه . ومثل ذلك أنشأت إنجلترا ديوان الحاسبة ليكون مشرفاً على هذه الحسابات ، ولتأكد سلفاً — وقبل وضع أى مبلغ من المال تحت يد الحكومة — من أن هذا المبلغ وارد حقاً في البرانية ، ثم يتأكد في النهاية من أنه صرف حقاً نياً خصص له . ولا أريد — في هذا المقام — أن أتنبط في ذكر حوادث منعها جميعاً ، عن مبالغ أنفقت في وجوه لا تمت إلى الاعتادات التى رصدت لها بأى كسب .

قد يقال — يا حضرات الزملاء ، إن إدارة المراجعة للوحدة في وزارة المالية تقوم بهذا العمل ، ولكن لا ، فإن هذه الإدارة إنما تخضع خضوعاً تاماً لوزير المالية ووكيلها ، ولا يمكن أن تصور أن موظفيها ، معاً بلغوا من الكفاية وأوتوا من الاستقامة ، يمكنهم أن يتنصخوا أوامر رؤسائهم ، الذين يعدمون مغانيع الخير والضرر لهم ، والذين يستطيعون أن يفلتوا ، وأن يرقوا ، وأن يتصرفوا في شأنهم بكل الوسائل الإدارية ؛ لاشك في أن هؤلاء الموظفين لا يأتمرون إلا بأمر الوزير أو الوكيل ، بينا النهاية التى نرى إليها هي إيجاد سلطة لا تدعن لأمر الوزير ولا الوزارة ، بل ترجع رأساً إلى البرلمان في كل ما يمن لها من اللامحظلات .

هذه السلطة لا تقوم إلا بإعداد ديوان المحاسبة ، فرئيسة بين لمدة محدودة بالاتفاق مع البرلمان ، ويكون غير قابل للزلز ، وليس للحكومة عليه أى سلطان . وهو بعد ذلك عين ساعرة على مراقبة كل حسابات الدولة ، وعلى احترام قرارات البرلمان ، وعلى تنفيذ للبريانية التى يقرها فى الوجوه التى وضت لها ، وعلى الطريق الذى رسم لها .  
ولم من التريب — بإحضار الترملاء — أن نجد أوت الحكومة المحاضرة تهاجر بالتنجيز والإنتاج فى كثير من النواحي ، ولكنها تهاون فى حقوق البرلمان تهاوناً لا أعرف له سبباً ١١  
( فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ( المقرر ) :

أما فيما يتعلق بالإعتمادات الإضافية ، فى اعتقادنا أن الدستور الذى يجب أن يتبع فيها إنما هو الكتاب الدورى الذى أصدره وزير المالية السابق ، رئيس هذا المجلس اللوق ، الذى تعرفون فضله وتفقهه ، ( تصديق حاد ) وقد جاء فيه :  
« إذا كان من غير اللرغب فيه طلب اعتمادات إضافية بمبالغ لم يرتبط بها أو لم تنفق ، فإن من المحظور بتاتاً وضع البرلمان أمام الأمر الواقع بطلب اعتمادات لتسوية تجاوزات وقعت فضلاً ، ووزارة للمالية ليست على استعداد لتأييد مثل هذه الطلبات » .  
ولنا — برغم صيغة « التوريث » التى أوردها معالى وزير المالية فى بيانه ، عندما برر نظام الاعتمادات الإضافية « بموافقة البرلمان الذى لا يوافق إلا على حق » — لا نميل إلى موافقة معاليه ، لأن البرلمان قد يوافق ، ولا حيلة له غير الموافقة ، أمام الأمر الواقع ، وموافقة كهذه لا تقوم دليلاً على صحة هذا النظام .  
( فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

طلب اعتماد بمبالغ بعد أن صرفت أو ارتبط بها بدون سابق استئذان من البرلمان للظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية .

### مشروع القانون

مجلس الشيوخ

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨٤٠٧٦٥ جنهما فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠  
قسم ٩ « وزارة المالية » لتسوية التجاوز فى جملة اعتمادات القسم المذكور — تقرير لجنة المالية والمجازرة  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة  
تأجيل القراءة الثالثة إلى جلسة الند

( المقرر حضره الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ) .

الرئيس — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم ، والكلمة لحضرة المقرر .

المقرر — هذا الاعتماد المطلوب قد أقرته لجنة المالية كما أقرت الاعتماد الآخر الخاص بشؤون البعاط والمدرج فى جدول أحمال هذه الجلسة ، غير أن اللجنة بعد أن سمعت أقوال حضرات مندوبى الحكومة بشأنهما تبين لها أن هناك مبالغ قد صرفت أو قد ارتبط بها بدون سابق استئذان من البرلمان كما تنص المادة ١٤٣ من الدستور وعلى « كل مصرف غير وارد بالبريانية أو زائد على التخديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذنه كما أريد تلى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

ولما كانت هذه المخالفة الدستورية قد تعددت مراراً وأصبحت الاعتادات الإضافية في بعض الأحيان تكاد تصل إلى الاعتاد الأصلي المبرج في البريانية رأيت لجنيتكم المالية أن تدون هذه الملاحظة بالشكل الذي أثبت في تقريرها وهو :

« كثيراً ما تخبط الحكومة هذا التبدل الدستوري ، فتجاوزت الاعتادات الواردة بالبريانية ، ثم جاءت إلى البرلمان لإقرار هذه الاعتادات بعد الصرف أو بعد الارتباط . وقد لفت البرلمان في مجلته النظر إلى هذه المخالفة الدستورية أكثر من مرة وكتب فيها تقارير ودارت مناقشات كثيرة حول هذا الموضوع ، وقد أسفرت جميع تلك التقارير وهذه المناقشات عن أنه لا يجوز للحكومة أن تقدم على مثل هذه الصروفات قبل الرجوع إلى البرلمان » .

وقد بسطت لجنتنا المالية هذا الموضوع بتفصيل واف في تقريرها الماضي عن السياسة المالية العامة وفي تقريرها عن الحساب الختامي لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

وقد ظهرت هذه المخالفة الدستورية اليوم في الاعتاد المطلوب لوزارة الداخلية في هذا التقرير وفي الاعتاد المطلوب لوزارة المطاع الوطني في التقرير للمروض كذلك في هذه الجلسة .

ولا يسع اللجنة إزاء تعدد الطلبات الخاصة بتسوية تجاوزات اعتادات البريانية إلا أن نجد اعتراضها على هذا الإجراء وإعلان عزمها على عدم إقرار اعتادات إضافية يكون فيها مخالفة لأحكام الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نريد أن نسمع رأي الحكومة في هذه الملاحظة .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — تشارك الحكومة اللجنة في أن مثل هذه المسائل يجب أن تعرض أولاً على البرلمان ، ولكن الظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية وعدم وجود الأداة الحكومية التي تخالط بها هذه الطوارئ ربما كانت السبب الوحيد الذي وقت بسببه هذه المخالفة ، وعلى كل فالحكومة تعد أن تعرض مثل هذه الاعتادات على البرلمان أولاً ولو أن هناك صعوبة أو استعانة في بعض الظروف قد تنهت لها الحكومات الأخرى فحصلت من برلمانها على تفويض يحول لها الحق في فتح الاعتادات عند الطوارئ ، ولكن حضراتكم رضتم إعطاء مثل هذا التفويض عندما طلبناه من حضراتكم في الدورة غير العادية ، ولا يوجد بلد ترك فيه باع الحكومة قاصرة إلى هذا الحد كما تركت الحكومة المصرية « وإذا أردت أن تطاع فربما يستطاع » .

أما الأسباب التي دعت إلى فتح هذين الاعتادين فقد بينتها الحكومة للجنة المالية وقتها . ولا يخفى على حضراتكم أن الطوارئ تتطلب مبالغ ، فإذا لم تقدمها الحكومة في الحال تضع نفسها في موضع لا رضونه حضراتكم لها .

القرار — قلت لحضراتكم إن اللجنة بعد أن سمعت بيانات مندوبي الحكومة ذكرت أنها بناء على ما تقدم وما تدعو إليه حالة الحرب القائمة توافق على فتح الاعتاد الإضافي المطلوب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نريد أن نعرف عن رغبة رئيس مجلس الوزراء — ولو أدى ذلك إلى عقد جلسة سرية — ما هي الطوارئ التي دعت إلى صرف مبالغ أو ارتباط بها بدون إذن البرلمان في الاعتادين المطلوبين لوزارتهم الداخلية والمطاع الوطني .

نريد أن نعرف بالضبط متى طرأت هذه الطوارئ ؟ وهل كان ذلك في وقت انعقاد البرلمان في دور انعقاده العادي أو غير العادي حتى يمكن أن نحدد الوقت بعد مبالغ الأسباب ؟

الرئيس — ما رأي رغبة رئيس مجلس الوزراء ؟

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — الطوارئ بينت للجنة المالية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم تذكر الحكومة للجنة الطوارئ التي دعت إلى فتح هذين الاعتادين . فهل فهم من رد رغبة رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تتخذه عن بيان الأسباب للجلسة ؟

حضرة صاحب المال حسين سري باشا ( وزير المالية ) — لم تتجس الحكومة عن الإدلاء بالبيانات المطلوبة ، وقد ذكرتها جميعاً أمام لجنة المالية .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — حضره الأستاذ الجندي عضو في لجنة المالية .  
حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — وهل هناك ما يمنع من ذكر الأسباب هنا أمام حضرات أعضاء المجلس الذين يطلب إليهم اللوافة على الاعتادين .  
الرئيس — يمكن لحضرة للقرر أن يذكر لنا ما حصل في اللجنة .  
للقرر — طلبت وزارة الداخلية في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠٠ ر. ح. جنبه لقيام بالحراسة على بعض المنشآت العامة ، وذلك عندما تمحرج الموقف الدولي لأول مرة .  
عرض هذا الاعتماد على مجلس النواب في الدورة للامتناع فأقره ، ثم أرسل إلى مجلس الشيوخ وشرعت لجنة المالية في درسه ، ولكن الحالة الدولية تحسنت فرأت الحكومة سحب الاعتماد لعدم وجود ما يستلزمه .  
حضره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — ألم يصرف شيء منه ؟  
للقرر — لا ، لم يصرف شيء .

ولما عادت الأزمة فتخرجت — كما تعرفون حضراتكم ، وأعلنت الحرب لم يكن بد من وقاية للمنشآت وزيادة الحراسة في البلد ، خصوصاً فيما يتعلق بالياه والنود ، فطلبت الحكومة فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨٤٠٧٦٥ ر. ح. جنباً وهو المرسوم على حضراتكم .  
أما تفصيل هذا الاعتماد والأسباب التي بني عليها فبينة في الذكرة للراقة للمشروع ، واللجنة لم تناقش الأسباب أو الأغراض التي طلب من أجلها هذا الاعتماد بدليل اللوافة ، واللوافة الإيجابية .  
وإذا أردتم حضراتكم أن أتو عليكم ما ذكر في تقرير اللجنة من التفاصيل فأنما مستعد لذلك .

حضره صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — أرحو أن يفضل حضرة التقرير بتلاوة هذه التفاصيل .  
القرر — ونظراً إلى العوامل الخاصة التي طرأت على أثر إعلان الحرب في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ استلزمته الحالة الدولية القائمة الاستقامة بقوات البوابس للطوارئ ، فترتب على ذلك أن استخمدت وزارة الداخلية حوالي ٧٠٠٠ ضابط صف ونفر لحراسة للمرافق والمنشآت التابعة للحكومة والمباني والشركات والأفراد في الدويرات والمخاضات ، وقد تطلب ذلك تجاوز اعتمادات البابين الأول والثاني من ميزانية الفرع ٢ « البوليس » .

كذلك تطلبت حالة الطوارئ تجاوز بعض بنود وزارة الداخلية في الفرعين الأول « ديوان الموموم ومصالح أخرى » والخامس « مصلحة وقاية المدنيين من التغيرات الجوية » مما أدى إلى توقع تجاوز اعتمادات هذه الفروع الثلاثة بمبلغ ٢٨٤٠٧٦٥ ر. ح. م. طلبت به اعتماداً إضافياً تفصيله كما يلي :

- أولاً — ١٤٠٦٤٠ في الفرع ١ « ديوان الموموم ومصالح أخرى » باب ٢ « مصاريف عمومية » .  
ثانياً — ٣٦٨٢٠٠ في الفرع ٢ « البوليس » .  
١٠٠٠٠٠ في الباب ١ « ماهيات وأجر وصريات » .  
١٦٨٢٠٠ في الباب ٢ « مصاريف عمومية » .  
ثالثاً — ١٩٢٥٠ في الفرع ٥ « مصلحة وقاية المدنيين من التغيرات الجوية » باب ٢ « مصاريف عمومية » .

٢٨٤٠٧٦٥

الفرع ١ — ديوان الموموم ومصالح أخرى

- ١٤٠٦٤٠ أما مبلغ ١٤٠٦٤٠ جنباً للطلوب فتحه في الباب الثاني من هذا الفرع فيناه كالاتي :  
٤٠٧٦٠٠ مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل في الديوان العام وإدارة الأقاليم والمخاضات ، لعدم كفاية الربط خصوصاً بالنسبة للمأموريات الطارئة كقاومة حودة القطن .  
١٨٥٠٠٠ مصاريف سرية لمواجهة لجنة شؤون الأمن بسبب الحالة الدولية الراهنة .  
٣٨٠٠٠ مصاريف شرية ، ومصاريف الأعياد والمواسم ، ولواجهة مصاريف طبع جداول التسعيرة وترحيل القنطرة ، ولحلول الاحتفال بالمولد النبوي الشريف مرتين خلال السنة المالية الحالية .  
٣٦٠٠٠ منه .  
١١٠٦٠٠ وفر البنود الأخرى من الباب منه .  
١٤٠٦٤٠ صافي اللبغ للطلوب فتحه في هذا الباب .

## الفرع ٢ - البوليس

٢٦٨٢٠٠ وأما مبلغ ٢٦٨٢٠٠ جنيه للطلوب فتمه في هذا الفرع فيناه كالآتي :

١٠٠٠٠٠ في الباب ١ « ماهيات وأجر ومربيات » لقوات الطوارئ التي بلغ تقدير مربياتها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهات ، ولكن نظراً لأنها ألحقت بالخدمة على دفعات في فترات متقطعة ، فقد قسمت الصروفات الفعلية كثيراً عن هذا التقدير ، كما أن هناك وفراً في الماهيات والأجر والمربيات في الفروع الأخرى جمته ٣٢٩٠٠ جنيه .

١٦٨٢٠٠ في الباب ٢ « مصاريف عمومية » وبناه كالآتي :

٤٠٠٠٠ مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل .

٧٨٠٠٠ ملبوسات وتجهيزات وذخائر .

٣٧٥٠٠ أغذية .

٦٠٠٠ إيجار ومياه وإنارة وكح .

٩٧٠٠ مشروبات وترميمات ومصاريف ثرية وتليفونات وتلفرات ، ولرابعة حركة المرور بالطرق العامة ، وهذه المبالغ جميعها تطالبها المصاريف العمومية اللازمة لقوة الطوارئ .

## الفرع ٥ - مصلحة وقاية للدين من الفترات الجوية

١٩٢٥ وأما مبلغ ١٩٢٥ ج . م المنظور تجاوزته في الباب الثاني من ميزانية مصلحة وقاية الدين من الفترات الجوية ، فيرجع إلى أن هذه المصلحة ناشئة وإن ميزانيتها الحالية قدرت تديراً احتياطياً بما لا سند له من الواقع .

٢٨٤٧٦٥

جدة الاعتدال الإضافي للطلوب .

وإذا كانت لجنتنا المالية توافق على ما أشارت به لجنة المالية بمجلس النواب من العمل على تخفيض نفقات هذه الحراسة باستخدام من يمكن استخدامهم طبقاً لقانون القعدة العسكرية ، فإنها تلت نظر الحكومة إلى وجوب التقيد بأحكام المادة ١٤٣ من الدستور التي نصت على « أن كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين :

أنا لا أدري كيف جاز لوزير المالية - وهو الأمين الأول على خزنة الدولة ومالية الحكومة - أن يصرف مليونين من الجنيهات ، بشبه صرف ، والبعض الآخر لربط بصره ، دون أن تقدم الحكومة قبل ذلك إلى الجب الوقفية على صرف هذه المبالغ .

هذه أول مرة صرف أو ارتبطت الحكومة بمبلغ جسيم كهذا - كان في وقت من الأوقات يوازى ميزانية الدولة - يصرفه وزير المالية في شؤون مختلفة دون أن يرضى الأمر على البرلمان وحصل على موافقته .

هذه سابقة خطيرة ، فضلاً عما فيها من مخالفة للدستور الصريحة ، فإنها تدل على الأسف على أن الذين تسبوا في صرف هذه المبالغ قد لا يقدرون التقدير الكافي أن في مصر حياة نيابية ، أحد أمرين : إما أن يكون في مصر حياة نيابية فتحترم أوضاعها وأنظمتها ، وإما ألا تكون هناك حياة نيابية فلا تحترم أوضاعها ولا تحترم أنظمتها .

في مقدمة ما يجب عمله في حياة نيابية صحيحة أنه لا يصرف مبلغ واحد دون إذن البرلمان ، ولذلك نص الدستور في المادة ١٤٣ منه على ما يأتي :

« كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان ... » .

تقول الحكومة على لسان رغبة رئيسها التي أتت إلى الصرف هو الطوارئ ، وأنا لا أريد أن أنقض لهذه الطوارئ ، وإذا تعرضت لها فأجد من بين هذه المبالغ للطلوب ١٨٠٠٠ جنيه للمصاريف السرية ...

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) - هذه مبالغ لم تصرف .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أيضاً يوجد مبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه للصاريث الثرية والأعياد وللواسم ، و ٧٨٠٠٠ جنيه للبلوسات والتجهيزات والنسائر .

وإذا نظرنا إلى الاعتاد الآخر للطلوب لوزارة الدفاع نجد أن منه مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه لشراء سيارات .

حضرة صاحب المالى اللواء محمد صالح حرب باشا ( وزير الدفاع الوطنى ) — هذا المبلغ دعت إليه الطوارىء ، وإذا لم يكن شراء سيارات للجيش تستدعيه الطوارىء فأي إذن تكون هذه الطوارىء ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أنا لا أريد أن أدخل في هذا التفصيل ، وحسب أن أقول إنها ليست من الأمور المستعجلة . وإذا كانت مستعجلة ، فهل هناك ما يمنع من عقد البرلمان في ٢٤ ساعة للنظر فيها ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

إن تخضر هذه المسائل في وزارة المالية يستغرق أكثر من ٢٤ ساعة ، وعرضها على اللجنة المالية ثم مجلس الوزراء يستغرق وقتاً طويلاً فلا يمكن أن يقال إن الطوارىء هي التي مجت الصنف قبل إذن البرلمان .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن هذا الاعتاد والاعتاد الآخر قد استغرق مجتمعا في المجلسين شهرين وقصة أليم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — السبب في ذلك أن الحكومة لم تطلب نظرها بطريق الاستجبال . وأؤكد لحضراتكم أنه لو استدعى البرلمان وقالت الحكومة إنها في حاجة ماسة إلى هذه المبالغ لبي البرلمان طلبها في الحال .

حضرة صاحب المالى حسين سرى باشا ( وزير المالية ) — هذا ما طلبته فضلا الحكومة في مجلس النواب ، ولما ورد للشروع إلى مجلس الشيوخ تكرم سعادة رئيس المجلس فطلب بحثه بصفة مستعجلة . وأما مذكر الحكومة التفسيرية عن هذا الشروع وتاريخها ١٩ يناير سنة ١٩٤٠ ، ونحن اليوم في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ، فكأن هذا الشروع يقي بين المجلسين شهرين وبضعة أيام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هل يعرف مالى الوزير لماذا لم تنظر للجنة هذين الاعتادين بطريق الاستجبال ؟ السبب هو أن أعضاء اللجنتين قرأوا في للذكرات التفسيرية ومعهما من تصريحات رجال الحكومة بأن بعض هذه المبالغ صرف والبعض الآخر أربطت الحكومة به ، أعني أنه قبل أن تنفذ الحكومة بالمشروعين إلى البرلمان كانت قد استخدمت الاعتادات فضلا .

حضرة صاحب اللقار الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — أرجو ، لأهل أن تتمكن الحكومة من الإدلاء بالبيانات التي يطلبها المجلس ، أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس — تخلى القاعة من الموظفين والأجانب ، وتخلى الشرقات من الزائرين والمصنفين .

( أخلت القاعة من الموظفين والأجانب ، وأخلت الشرقات من الزائرين والمصنفين ، وانقادت الجلسة بصفة سرية في الساعة التاسعة والدقيقة المائسة . ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الأعضاء المحترمين ، وحضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب المالى الوزراء ، وحضرة صاحب العزة السكرتير العام للمجلس . ثم أعيدت الجلسة بصفة علنية في الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين مساءً ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما جاء في تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) .



مادة ١٤٤ - « الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام للتقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد »  
« عادى لطلب اعتاده » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — أقرح أن ينص على أن الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام للتقضى يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور انعقاد عادى لطلب التصديق عليه .

( موافقة عامة ) .

( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المستور

تلى القراران الحادى والتسعون والثانى والتسعون وهذا نصهما :

( ٩١ ) الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام للتقضى يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور انعقاد عادى لطلب التصديق عليه .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٥ — الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام للتقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتاده .

( في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز لمجلس الشيوخ النظر في الحساب الختامى إلا بعد أن ينظره مجلس النواب أولاً ، لارتباطه بالميزانية التى له بمقتضى  
المستور حتى النظر فيها قبل أن ينظرها مجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ

مشروع قانون مقدم من وزارة المالية باعتماد الحساب لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦

إرجاء النظر فيه حتى ينظره مجلس النواب لصلقه بالميزانية العامة

مرض على المجلس مشروع قانون مقدم من وزارة المالية باعتماد الحساب الختامى لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ المالية .

دولة الرئيس — أرى أن يرجأ النظر في هذا المشروع حتى ينظره مجلس النواب أولاً ، لارتباطه بالميزانية التى له بمقتضى المستور حتى النظر فيها قبل أن ينظرها مجلس الشيوخ .

( وافق المجلس على ذلك ) .

( في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

## اعتماد الحساب الختامي يكون قانون .

مجلس النواب

### مشروع قانون

باعتماد الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يتمد الحساب الختامي للإدارة المالية عن عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - يتمد التنازل الذي حصل في أملاك الدولة والبلين بالكشف الوارد بالصفحة ٢٠ من الحساب الختامي المذكور .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ... ..

وهذا نص خطاب وزارة المالية الوارد به الحساب الختامي المذكور إلى مجلس النواب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أقدم مع كتابي هذا الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضي ( ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ) راجياً من دولتكم التكرم بمرسه على مجلس النواب لاعتماده عملاً بالمادة ١٤٤ من الدستور .

وقد أدمج فيه كشف الاعتمادات الإضافية التي منحت في خلال السنة المالية المذكورة ولم ييسر عرضها على المجلس في تلك السنة لتأخير انعقاد البرلمان إلى شهر يونيه سنة ١٩٢٦ . وهناك كشف آخر بالتجاوز الذي حصل في بعض أبواب الميزانية وهو مما ينبغي استئذان البرلمان بشأنه وفقاً للمادة ١٤٣ من الدستور .

ويشتمل الحساب الختامي أيضاً على كشف بالأراضي التي قررت الحكومة التنازل عنها في العام المنقضي على أن يطلب اعتماد هذا التنازل من البرلمان عملاً بالمادة ١٣٧ من الدستور .

وقد نظرت الحكومة في كيفية اعتماد الحساب الختامي من البرلمان لحال الدستور من نص على ذلك ، فرأت أنه يتمد الحساب بقانون أشرف بتقديم مشروعه في طيه ، على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بعد موافقة البرلمان مع الكشف الصومية الخاصة ببيان إيرادات ومصروفات الميزانية .

أما التسخ اللازمة لحضرات أعضاء المجلس من الحساب المذكور فسترسل إلى سكرتيرة المجلس مباشرة من مراقبة مطبوعات الحكومة .

وتفضلوا بإسحاب الدولة بقبول عظيم احترامي ؟

وزير المالية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مرفق حساً

الذكور أحمد ملهم ( المقرر ) - قدمت الحكومة مشروع قانون لاعتماد الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وبينت في مذكرتها أن الدستور لم ينص على الطريقة التي يتمد بها هذا الحساب من البرلمان ، فرأت أن يتمد بقانون كما هي الحال في الميزانية ، وفعلت قدمت مشروع قانون بهذا المعنى وحسناً فعلت .

( في ٢ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الختلى بتأذن .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٣ .

( في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

طلب فتح الاعتمادات الاضافية بتجاوز اعتمادات الميزانية — وفي غير الطوارئ الملحة — فيه مسلسل بكمال الرقابة البرلمانية

على ميزانية الدولة .

راجع التعليق في ذلك على المادة ١٤٣ .

( في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

مجلس الشيوخ

مادة ١٤٥ - « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليها »  
« الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي »

يجرى على ميزانية وزارة الأوقاف ما يجرى على ميزانيات سائر الوزارات .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — لا شك في أن مجلس النواب أبلغ تخيلاً للأزمة وأكثر صبراً عن وأبها ، ولكن تكلم في الاستثناء الثاني وهو وجوب تقديم للميزانية أولاً إلى مجلس النواب .  
( موافقة عامة ) .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — وهل يدخل في مفهوم كلمة « للميزانية » ميزانية وزارة الأوقاف العمومية ؟  
دولة الرئيس — نعم إلى ما قصدت بلفظ « للميزانية » إلا القدر الذي يتناول ميزانيات جميع وزارات الحكومة ومصارفها ، وهذا يدخل فيه بالطبع ميزانية وزارة الأوقاف العمومية .  
( موافقة بالإجماع على هذا التفسير ) .  
( في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في اليماد وبالطريقة المقررين لميزانية الحكومة ، وذلك لمناقشتها وإقرارها ، ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختامي السنوي .

على البدء الرابع والمشرور وهذا نصه :

« إدارة الأموال الوقفية والمساجد والمنشآت الخيرية التابعة للأوقاف الإسلامية تكون من اختصاص وزارة الأوقاف حسب الكيفية المبينة بالقانون . وميزانية إيرادات ومصروفات هذه الوزارة يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في اليماد وبالطريقة المقررين لميزانية الحكومة وذلك لمناقشتها وإقرارها ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختامي السنوي » .  
حضرة الشيخ محمد خيرت راضي بك — الفقرة الأولى مطلقة وظاهرها يشمل الأوقاف الأهلية والخيرية التي لها نظار خصوصيون وكذلك تشمل الأوقاف للكلية ، فأرى أن قيد الأوقاف بالأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن إطلاق صدر المادة فيه خطر كبير لأنه لا يجعل رقيباً على وزارة الأوقاف في أن تتناول جميع أوقاف المسلمين . ولي في هذا ملاحظة في الماهم الشرعية وهي أنها لا يكاد يمر بها شيء على وقت حتى تبادر وتحمل اعتباراً على وزارة الأوقاف .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — أتريد تعديل اختصاص الماهم الشرعية .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا ، وإنما أريد أن نمنعوا تدفق خروج الأوقاف من يد أهلها إلى وزارة الأوقاف . من أجل هذا أرجو حضرة عبد العزيز بك أن يشرح في صيغة تدرك هذا الخطر .

فضيلة الشيخ محمد خيرت — لا تزال الأوقاف تدبر قسمين من الأوقاف ، أوقاف خيرية تدبرها الوزارة بالتوكيل عن الملك ، وأوقاف أهلية تدبرها الوزارة مؤقتاً لأن الماهم الشرعية قد تحكم بضم ثمة أو تنظم نظراً مؤقتاً إذا خلا الوقت من ناظر حتى يبين ناظر طبقاً لشروط الواقع ضمن الأوقاف في هاتين الحالتين .

وقد جرت عادة الأوقاف ألا تقدم حساباً عن الأوقاف الأهلية وأحياناً تلجئ للتمسك إلى التوقيع على محبة الحساب بدون أن يراجعهم ولا يجسث عنه الاستحقاق . فأرى أن نعدل المادة هكذا : « إدارة الأموال الوقفية خيرية كانت أو أهلية والمساجد والمنشآت كذلك التي تدبرها وزارة الأوقاف يجب تقديم ميزانية إيراداتها ومصروفاتها سنوياً للبرلمان الخ ... الخ ... الخ للمعرض » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اصموا لي أولاً أن أبين مرى المادة المروضة : الواقع أن ديوان الأوقاف له لأهمية صدرت في

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

لجنة المرسوم

يوليو سنة ١٨٩٥ ، وأول مادة فيها تنص على اختصاص ديوان الأوقاف بإدارة الأوقاف المندثرة أى المجهول مستطوها وشرط النظر فيها والأوقاف التي انقطع شرط النظر فيها ، وكذا الأوقاف التي تحال عليه من المحاكم الأهلية كانت أو خيرية . فوزارة الأوقاف تدبر الآن نوعين من الأوقاف طبقاً للوائح الموضوع لها . ونحن لا نريد أن نعرض للحالة الحاضرة بل ندع الأمر على ما هو عليه ليجري طبقاً للقوانين والأنظمة الموضوعية . وهذا لا يمنع البرلمان في المستقبل من أن يسن للأوقاف من القوانين ما يرى فيه الصلحة . والناس العروض الآن لم يزد شيئاً على ما هو واقع بالفعل ، فلماذا يطلب تمديده ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — عبارة النص تشمل في عموم مدلولها كل الأوقاف حتى التي في أيدي نظارها ، بحيث يبيع لوزارة الأوقاف غداً أن تحول إلى نص المستور مخصصة بإدارة جميع الأوقاف .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذن يدل في النص بما يظاير الفرض منه فيقال : تكون من اختصاص وزارة الأوقاف في حدود القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا لا يدفع المنذور مطلقاً ، فإن حكم المادة ولو بهذا التعديل يجعل وزارة الأوقاف مخصصة بجميع الأوقاف ، وغاية ما هنالك أن يكون ذلك بتنظيم القانون .

حضرة عبد العظيم السكياتي بك — أريد أن أقول كلمة في مسألة الوقف . الوقف وقتان ، خيري مخصص لجهة بر وآخر أهلي . وأرى أن البرلمان يجوز له أن ينظر في الأول لأنه متعلق بشؤون عامة ولكن لا أهم أن البرلمان الذي يشغل سياسة البلاد وبشؤونها العامة مخصص شرطاً من وقته التفت لنظر الأوقاف الأهلية وبحث وجوه النزاع بين المستحقين ونظر مشاكلهم وتصحيح حساباتهم . إننا جئنا ذلك من اختصاص البرلمان صرفناه عن التفريغ لشؤون البلاد الحيوية ، فضلاً عما ترتب على ذلك من تشجيع الأفراد على وقف أملاكهم متى علموا أن إدارتها ستكون تحت مراقبة البرلمان وإشرافه ، وفي هذا صرر كبير من الوجهة الاقتصادية لأن الوقف بطبيعته معطل لاستقرار الأملاك ويشل حركة الانتفاع بها كجزء من ثروة البلاد . ولهذا أطلب ألا ينظر البرلمان سوى حسابات الأوقاف الخيرية المختصة والتي خصصت لجهات بر .

حضرة محمود أبو النصر بك — حينئذ لو أضاف حضرة السكياتي بك إلى اقتراحه تحريم تحويل الأوقاف الأهلية على وزارة الأوقاف . أما الحال باقي على ما هو عليه فإن تخصيص الأوقاف الخيرية بمراقبة البرلمان معناه إباحة الأوقاف الأهلية الحالية على وزارة الأوقاف لعل تلك الوزارة ، فيجب إذن تكليف وزارة الأوقاف بتقديم حساب عن الأوقاف الأهلية الحالية عليها أسوة بالأوقاف الخيرية . على أن هذا الكلام منصب على الشق الثاني من المادة . أما الشق الأول فإني متفق فيه مع حضرة عبد العزيز فهمي بك وأقترح النص الآتي :

« إدارة جميع الأموال الوقفية التي تحت نظر وزارة الأوقاف أهلية كانت أو خيرية والتي يؤول نظرها إليها بالطرق القانونية ، وكذا المساجد وللنشآت الخيرية التابعة للأوقاف الإسلامية تكون بمعرفة وزارة الأوقاف حسب الكيفية للبيئة بالقانون » .

حضرة زكريا نامق بك — عندي نص أعرضه على الهيئة وهو :

« تدبر وزارة الأوقاف بالكيفية للبيئة بالقانون الأموال الوقفية والمساجد وللنشآت خيرية كانت أو أهلية التابعة لها الآن والتي تحال عليها في المستقبل بالمرقة القانونية وبموجب تقديم ميزانية لإيراداتها ومصروفاتها سنوياً للبرلمان في البلاد ... الخ النص » .

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — يظهر أن الفرض الأصلي من المادة هو وجوب نظر البرلمان لميزانية الأوقاف ، وأرى أن يقتصر على النص الآتي :

« ميزانية مصروفات وإيرادات الأوقاف يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في البلاد وبالطريقة الخ » .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — هذا النص يبينه الذي يقترحه سعادة حسن عبد الرزاق باشا موجود بقانون الجمعية التشريعية (مس) : قانون إنشاء وزارة الأوقاف ) ولكن مع هذا لم تكن وزارة الأوقاف تقدم ميزانية إلا عن الأوقاف الخيرية . ولذلك أقترح أن يدل نص سعادة حسن باشا عبد الرزاق بإضافة عبارة « أهلية كانت أو خيرية » .

حضرة إبراهيم الملباوى بك — أنا مع حضرة الكباى بك فى أنه لا يصح عرض ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان لأن هذا يشغله عما هو أهم ، فضلا عن أن الأوقاف الأهلية لما من يراقب شؤونها والنزاع الخاص بها يصح أن تفصل فيه المحاكم الأهلية كانت أو شرعية فإذا جمل من اختصاص البرلمان نظرها جاز أن يقع تنازع بين أحكام المحاكم وقرارات البرلمان بشأنها وليس هذا مما يستحسن وقوعه .

حضرة عبد الطيف المكبائى بك — ما الذى يحصل إذا صدق البرلمان على ميزانية وقف أهلى ثم جاء مستحق ورفض دعوى أملم إحدى المحاكم الأهلية ، أفلا يجوز أن تحكم المحكمة بصد ما قرره البرلمان وبذلك يقع ما لا يصح من التناقض بين حكم المحكمة والبرلمان ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — قد يكون كلام حضرة الملباوى بك وجيهاً من الوجهة النظرية لأنه قد يظهر لأول وهلة أن الأوقاف الأهلية عليها رقباء ولها مستحقون محرمون على مصالحهم ولكن الواقع غير ذلك فإن وزارة الأوقاف تستبد بالمستحقين استبداداً عظيماً ، ومعايىن فى أغلب من التعذوذ التشرى فى ألغى وجوب إحالة ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان .

حضرة عبد الطيف المكبائى بك — إن استعمال عبارة « الوجود تحت يده » أو عبارة « الحافة عليه الآن » يمنع البرلمان فى المستقبل من أن يدخل فى اختصاص ديوان الأوقاف غير ما هو موجود فعلاً تحت يده اليوم من الأوقاف بحيث لو كان هناك وقف خيرى ضائع أو منتهب فلا يستطيع القانون أن يساه له سبيل السعى لإدخاله تحت إدارته . ولذلك فعلينا الابتعاد عن استعمال إحدى هاتين العبارتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كلام حضرة المكبائى بك فى محله ، ومن جهة أخرى فإن عبارة حسب الكيفية للبنية بالقانون منسوبة فى أصل اقتراحى فى أمر الاختصاص ، فأنا أريد فى أصل عبارة اقتراحى أن الاختصاص يمينه القانون ، ولكن ما دامت عبارة أصل هذا الاقتراح فيها اللبس الذى قد يؤدى إلى الحذور الذى فهمه حضرة محمود بك أبو النصر وغيره من حضرات إخواننا فأقترح تعديل النص بما يأتى : « تختص وزارة الأوقاف بإدارة الأموال الموقوفة والمساجد والمنتحات الخيرية التابعة للأوقاف الإسلامية الحافة عليها بالكيفية للبنية بالقانون » .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أطلب أن يؤخذ باقتراح سعادة حسن عبد الرازق بإشام مع تعديله على الوجه الآتى : « ميزانية وزارة الأوقاف يجب أن تكون شاملة للأوقاف الخيرية والأهلية التابعة لها ويجب أن تضم سنوياً للبرلمان فى الميلاد والطريقة ... إلخ » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن فى صدد عمل دستور بين اختصاص كل جهة من جهات الحكومة ، ومن جهات الحكومة مصلحة كبرى هى وزارة الأوقاف ، فيجب حتا بيان اختصاصها فى الدستور .

حضرة عبد الطيف المكبائى بك — اختصاص كل وزارة معين فى الأمر المالى الصادر بإنشائها .

حضرة محمود أبو النصر بك — كذلك وزارة الأوقاف معين اختصاصها فى الأمر المالى الصادر بإنشائها . ولو أخذنا برأى حضرة عبد العزيز فهمى بك لوجب أن تنس أيضاً فى الدستور على أن وزارة الداخلية اختصاصها تعيين اللدربين ، وعلمهم وعزلهم ، واختصاص الحفانية تعيين القضاء وقلمهم وهكذا ، وهذا شىء لاجد له ولا شأن للدستور به .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأى على الفقرة المتعلقة باختصاص وزارة الأوقاف .

فقرر بالأغلبية قول النص الذى اقترحه حضرة عبد العزيز فهمى بك أخيراً وهو : « تختص وزارة الأوقاف بإدارة الأموال الموقوفة والمساجد والمنتحات الخيرية التابعة للأوقاف الإسلامية الحافة عليها بالكيفية للبنية بالقانون » .

واقعت المية على تأجيل النظر فى الفقرة المتعلقة بالميزانية إلى جلسة الند .

( فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

معالى الرئيس — قررت اللجنة بالجلسة الثانية للفترة الأولى من البدا الرابع والعشرين ( التى صار الثانى والعشرين ) الخاصة بإدارة الأوقاف الإسلامية الحافة على وزارة الأوقاف ، وعليها الآن أن تنظر فى بقى نص هذا البدا ، فليت .

على هذه صورة :

« ميزانية إيرادات ومصروفات هذه الوزارة يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في البلاد وبالطريقة المقرر لميزانية الحكومة ، وذلك لتناقشتها وإقرارها ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختامي السنوي » .

فوافقت اللجنة بالإجماع على بقائه على أصله .

( في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٦ - ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليها الأحكام للتقشف الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .

فوافقت اللجنة عليها بالإجماع .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

جلس النواب

اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين .

مقرر ميزانية الأوقاف - وقتنا أمسى عند نظر ميزانية أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية .

وزير الأوقاف - بإحضرات الأعضاء الأجلاء :

نظرتهم حضراتكم في ميزانية الأوقاف الخيرية وهي الميزانية التي يختص بمجلسكم اللوقر بالنظر فيها طبقاً لأحكام الدستور ولم يبق سوى ميزانية الأوقاف الأهلية وميزانية أوقاف الحرمين ، وهاتان الميزانيتان ألفتنا بميزانية الأوقاف الخيرية لا للتصديق عليهما من المجلس ولكن لتسهيل مراجعة المجلس لما وليان الأصل الذي أخذت منه الأوقاف الخيرية مقدار ١٠١١ في المائة من إيرادات الأوقاف الأهلية وإيرادات أوقاف الحرمين فقدمنا الميزانيتين الأخيرتين ككشفتين تعلون منهما أن الرسم الموصوع في إيرادات الأوقاف الخيرية باعتباره ١٠ في المائة مطابق لنتيجة حسابات الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين . ولم يكن التصديق على إيرادات هذه الأوقاف للنفاضة والتصديق على أبوابها باباً كباقيها هو الحال في ميزانية الأوقاف الخيرية . والرحم في ذلك هو نص الدستور الذي قضى في المادة ١٥٣ منه بما يأتي : ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبلاد المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن ، لأن هذه المادة تنص على أن هذا الحال كما هي بالنسبة للأوقاف باتباع القوانين المرعية المعمول بها للرعية حتى يصدر تشريع جديد .

بقي علينا بعد ذلك أن نعرف ما هو القانون الذي يتبع الآن بشأن ميزانية الأوقاف ، فلأجل ذلك زرع إلى الإدارة السنية الصادرة بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣١٤ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ حيث تقرر في المادة الأولى منها ضرورة وضع ميزانية لظافة الأوقاف ويبت للادة الثانية كيفية تنظيم هذه الميزانية وهذا نصه :

تقسم الأوقاف للنصوص عنها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من اللائحة المصدق عليها بأمرنا الصادر في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ الموافق ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ إلى خمسة أقسام بحسب وجوه صرفها المينة في الوقتيات أو في حسابات الديوان ، وإذا تعددت وجوه صرف وقف من الأوقاف المذكورة فالوجه الأكبر مقدراً هو الذي يقرر في تعيين القسم الذي يكون ذلك الوقف تابعاً له وإذا تساوت وجوه الصرف فلهما بالشروط المذكور « ويقضى حكم هذه المادة أن تكون الميزانية قاصرة على الأوقاف الخيرية للنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من لائحة الأوقاف المصدق عليها في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ الموافق ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ » . وهذا نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى ، لهذه اللائحة :

(١) الأوقاف التي آلت أو تؤول للغيريات واشتطت شروط النظر فيها .

(٢) الأوقاف التي لا يسم لها جهة استحقاق بمقتضى شروط الوقف ولا من يستحق النظر عليها .

حينئذ يجب أن تكون الميزانية قاصرة على الأوقاف المينة في الفقرتين السابقتين ، أما أوقاف الحرمين الشريفين فقد استثنيتا الإدارة السنية السابقة الذكر في المادة السادسة منها حيث نص فيها على أن هذه الأحكام لا تسري على أوقاف الحرمين . وعلى ذلك بإحضرات

السادة قد جرى العمل من وقت صدور تلك الإرادة السنية على أن تكون ميزانية الأوقاف التي ترفع إلى السدة الملكية قاصرة على ميزانية الأوقاف الخيرية حتى إنه عندما أرادت الجمعية التشريعية أن تناقش في أبواب ميزانية الحرمين وأبواب ميزانية الأوقاف الأهلية جاء التصديق للسك فصار على الأوقاف الخيرية فقط ، فمن ذلك تملكون حضراتكم أن القانون والمبادئ للرعية لغاية سنة ١٩٣٣ كانت تقضى بالتصديق فقط على ميزانية الأوقاف الخيرية وبما أن المادة ١٥٢ من الدستور نصت على أن يكون العمل بالقوانين الموجودة وأن تتبع العادات للرعية حتى يصدر تشريع جديد . وبما أن هذا التشريع الجديد لم يصدر بعد فلا بد من بقاء الحالة على ما هي عليه . وقد نظرتم حضراتكم في ميزانية الأوقاف الخيرية ، ومجتموها بمحا دقيقاً ، وهذا انتهت الميزانية المروضة عليكم وما ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين سوى جداول قدمت لحضراتكم لعلوا الموارد التي أخذنا منها الشرة في اللانة . وقد لاحظت أن المقرر يريد أن يطرح ميزانية أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية ليحيا بالطريقة التي يحث بها ميزانية الأوقاف الخيرية فهذا أمر خارج عن اختصاص المجلس ومراقبته ، وإن لا أقوله لحضراتكم علة مقفولة جداً ذلك أن الأوقاف الأهلية تدبرها كوكلاء مستحقين نحن مسئولون أمامهم ولم أن نجاسوننا على إدارتها لهذه الأوقاف ويقاضونا بشأنها أمام المحاكم الأهلية والسرعية التي لها الرقابة علينا فليس من العقول على مسئولينا أمام المستحقين ريع هذه الأوقاف أن نكون مسئولين أمام المجلس لأنه يجوز أن نلوا بأبواب أو نزيدوا فيه أو نقصوه وهذا بالطبع لا يكون مبرراً للمستحقين الذين يتسكون بحقوقهم للمنية كما أن الإلزام أو التعديل قد يترتب عليه تفرص الوزارة لمشولة أمام المستحقين الذين يكون لهم الحق في مطالبتنا قضائياً . وأسوق لحضراتكم مثالا لما أقول ، ذلك أن المستحقين في وقف المنيكي رهبوا قضية على الوزارة يطالبونها فيها بدفع مبلغ ٣٠ ألف جنيه بحجة أنها قصرت في إدارتها لهذا الوقف ، ولكن قضى برفض طلبهم لأن الإدارة كانت على أحسن وجه مطلوب .

وهناك وجه آخر أهم من ذلك كله وهو أن الأوقاف الأهلية تكتنفها أسرار كثيرة للمانات ، فشنا في إدارتها شأن المصارف التي تحفظ بأسرار المعاملين معها فلا يمكن أن نلرح علنا مبالغ أو أرقاماً دقيقة عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بالأوقاف الأهلية لأن كثيراً من المستحقين فيها يريدون ألا يعلم الناس عن استحقاقهم شيئاً . كما أنه توجد بأوقاف الحرمين مبالغ كثيرة تخصص لمساعدة عائلات لا يصح أن نبوح بأسمائها . وقد يقول معترض إننا لا نريد تفصيلاً كالكلى تشير إليه وإنما نريد إجمالاً فأقول إنه إذا طرحت الميزانية عليهم وكان من حركهم فيها باباً باباً وتوجيه كل سؤال يخص بها الوزارة لا يسعها أن تمنع عنك التفضيل المطلوب وقد قيمت لحضراتكم أن الإرادة السنية السابقة الذكر نصت صراحة على استثناء أوقاف الحرمين من الميزانية ، وبناء عليه أرجو حضراتكم أن تعتبروا بحث ميزانية وزارة الأوقاف قد انتهى بحيث ميزانية الأوقاف الخيرية .

المقرر — أرجو أن تفصحوا صدوركم لباع ياني الذي أعقد محته وأعتقد أن مجلسكم الموقر مختص ولا شك بنظر ميزانية أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية . إن مجلسكم مختص بنظر هاتين الميزانيتين بحكم الدستور والمبادئ الرعية فأستطيع حضرات من استمعوا لبيان الوزير وأبدوا موافقتهم بأن مجلسهم ليس مختصاً بالنظر في أوقاف عامة تخص فريقاً كبيراً من المصريين ألا يحكموا في الموضوع حتى يسموا ياني . وقبل تبيان الأسباب يجد بي أن آيين لحضراتكم أن أوقاف الحرمين هي أوقاف أوقفها الواقفون على أبنائهم وذرياتهم وبعد انقراضهم تؤول إلى الحرمين الشريفين فإذا تصرف الصرف على الحرمين لا سمح الله تصرف في وجوه البر والحيرات . والتي تجرى عليه الوزارة هو الإنفاق على الحرمين وما يتبقى من الربح تستعمل به فتوى شرعية لصفه على وجوه الخير من معاهد دينية ومستشفيات وتكايا وملاهي . ويدي الآن سورة الفتوى الأخيرة وهي تقضى بصرف ٧٥٠٠٠ ج. م الزائدة على مصروفات الحرمين في وجوه البر والخيرات . قدمت هذا لأبين لحضراتكم بأن أوقاف الحرمين هي كالأوقاف الخيرية تماماً فيما يتعلق بمصرها وكل شرط الوقف هو أن يصر في الحرمين منها .

أما الأوقاف الأهلية فوجوه الصرف فيها ثلاثة :

أولاً — مبلغ يدفع للمستحقين وقد ر هذا العام : ٥٠٠٠٠ ج. م .

ثانياً — مبلغ تضامنه الوزارة نظير إدارتها لتلك الأوقاف وقد ر : ٨٤٠٠٠ ج. م .

ثالثاً — مبلغ مختص للتبشير وهو شائع في تلك الأوقاف وقد ر : ٦٤٠٠٠ ج. م ( مقاطعة : مامنى شائع ٢ ) أريد أنه شائع أي جزء من كل . فخلا في الوقتية التي مقدارها ٦٠٠ فدان نجد أن الوقف وقف على أولاده ٤٠٠ فدان ومضى بالحيرات ٢٠٠ فدان . وتغلب الأوقاف الأهلية فيها جزء شائع للخيرات .



أما حكم القانون فبين في المادة ١٤٥ من الدستور ونصها « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليها الأحكام النظمية الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي » فلو كان الدستور أراد الأوقاف الحيرية وحدها لقال ذلك صراحة ولكنه قال ميزانية وزارة الأوقاف ؟ فما هي ميزانية وزارة الأوقاف ؟ هي الميزانية التي قدمت لنا ، لذلك لم نخل الوزارة في جوابها للمجلس — هذه ميزانية الأوقاف الحيرية مضافاً إليها الأوقاف الأهلية والحرمين . أكثر من هذا يحضرات النواب أن الوزارة عرضت للوزارة على مجلس الأوقاف الأعلى قبل أن تعرضها على حضراتكم فإذا قال مجلس الأوقاف الأعلى ؟ تجدون حضراتكم في محضره ما يأتي : فافتتح محضره صاحب السعادة الرئيس الجلسة وبعد أن تليت على هيئة المجلس للذكر الرفوعة إليه عن مشروع ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف عن سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ المالية صدق المجلس عليها كما دونت في المشروع المذكور وقد قررت كما يأتي :

الأول — عن الأوقاف الحيرية .

الثاني — عن أوقاف الحرمين الشريفين .

الثالث — عن الأوقاف الأهلية .

أعني أن مجلس الأوقاف الأعلى نظر الميزانية باعتبار أنها ثلاثة أجزاء الأوقاف الحيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية .

( تصديق ) .

هذا هو القانون يحتاجون علينا بالقواعد المعمول بها والعرف وأنا أيضاً أرد عليهم وأؤيد دليلى بمحضر الجمعية التشريعية فإنت الميزانية كانت ترسل لما من نظارة الأوقاف شاملة لميزانية الأوقاف الحيرية وأوقاف الحرمين الشريفين فاحتجت الجمعية وطلبت أن تنظر في الأوقاف الأهلية وفقاً وقفاً . حصلت المناقشة في هذه المسألة وقد كان موقف الناظر وقتئذ هو أن النظارة لا ضرر عليها من تقديم بيان إجمالي بإيرادات الأوقاف الأهلية وبما تأخذها النظارة أخيراً على إدارتها . وقد دارت المناقشة هل يكن أن تقدم الميزانية مجسمة أو تقدم وفقاً وفقاً فاتعاه الأمر بقرار مدون في الصفحة ٥٢٢ من الضبطة بوجوب عرض إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية مأمورية مأمورية وهذه هي القواعد الوحيدة التي يمكن الاستناد عليها فيما إذا كان لكم حق في نظر الأوقاف الأهلية أو لا . فإذا كانت الجمعية التشريعية ورأيها استشاري ، أقرت الحكومة أن تقدم لها ميزانية الأوقاف الأهلية ، فهل في هذا البصر ورأي المجلس قطعي يقال لنا أنهم غير مختصين بنظر ذلك ؟

( تصديق ) .

لا يمكن أن يصور أنكم توافقون على هذا . يخرج معالي الوزير بإرادة سنية صدرت في سنة ١٨٩٧ ويريد أن يستنتج منها أنكم لستم مختصين بنظر هذه الأوقاف وذلك ما أدهشني وجعلني أستغرب كل الاستغراب .

والواقع أنه قبل سنة ١٨٩٧ لم تكن هناك ميزانية للأوقاف الحيرية لأنه مشترك صرف ريع أعينها على وجوه متعددة فلم يكن في الاستطاعة جمعها وتبويبها تبويباً منتظماً لأنها غير مسابة للأوقاف الأهلية فاختلفت الوزارة تسميتها بإلجها التي يصرف ريعها عليها صدرت الإرادة السنية وسميت بتقسيم الأوقاف وتسميتها باسم الجهة الحيرية الغالبة عليها ، فمثلاً إذا أوقف واقف ٥٠٠ فدان منها ٤٠٠ فدان على المساجد و١٠٠ فداناً على المدارس و١٠٠ أُنشئت على المستشفيات فسمى بالاسم الغالب وهو المساجد . وهذه الإرادة السنية لم تمنع من أن تكون لأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية ميزانية ومن سنة ١٨٩٨ لأن نجد في جميع اللوائح أنها تشمل على ميزانية الأوقاف الأهلية والحيرية والحرمين .

( أصول : المجلس تور ) .

للمقول هو أنكم ما دمتم مختصين بنظر الأوقاف الحيرية أن تنظروا في وقف الحرمين لأنه خيرى أيضاً وفي الأوقاف الأهلية لأن بها جزءاً خاصاً بالمحيرات ولا يمكن معرفة حساب هذا الجزء إلا بمعرفة حساب الكل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لكم ١٠ ٪ من إيراداتها أيضاً فكيف تكون لكم الرقابة في مبلغ شائع إن لم تراقبوا عموم الإيراد ؟

— بخير عبد التور بك ( للقرور ) — وما رأيك في مسألة إنشاء المر ؟

بكل أسف نجد هذا غير منطبق على الواقع لأن إنشاء السري يكون في حالة تدهيم ميزانية كل وقت على حدة . أما تدهيم ميزانية الأوقاف الأهلية بمجمعة مأمورة مأمورة فليس فيه إنشاء سر ، وبناء على ذلك أطلب مواضع على أنكم تحضرون .  
( تصفيق . أصوات : نحن نحضرون ) .

وزير الأوقاف — أرجو أن تسمحوا لي بإحضرات الأعضاء الأجلاء بكلمة لا أريد بها تحديد اختصاص المجلس ولا توسيع اختصاص وزارة الأوقاف فإن الوزارة منكم ونحن نحب قبل كل إنسان أن تكون السلطة التشريعية التي بيد هذا المجلس أوسع السلطات فإذا ما تكلمت عن تفسير النصوص القانونية فليس ذلك بجاني من أن أشارك حضرة المقرر في جميع البوئل التي دفعته إلى أن يخرج بتفسيره إلى ذلك المعنى الذي طرحه عليكم . إن للسألة ليست مسألة انسياق وراء العواطف والأمان ، وإن نص المادة ١٥٣ من الدستور يسمح بتعديل القوانين المعمول بها إذا وجدتم فيها ما يوجب التعديل . فإذا رأيتم أن المجلس له الحق في أن ينظر ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين فليس ذلك بيزر عليكم فإنكم تستطيعون تقديم مشروع قانون بالتعديل الذي تزعمونه وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية يصبح معمولاً به ولا تستطيع أية وزارة أن تقف في سبيل إرادتكم ما دامت منطبقة على الدستور الذي يجب علينا جميعاً أن نتبنى أمامه ، ولكننا لا نريد أن نعتدى على حقوق ثابتة في الدستور لمصلحة من الهيئات .

إن المادة ١٥٣ من الدستور جعلت نظام الأوقاف على قواعد مبنية ولا يمكن مساسها دون المساس بالدستور ولكن يمكن تغييرها مع احترام الدستور بتقديم مشروع قانون بالتعديل الذي تزعمونه (مقاطعة : أصوات : لا لزوم لذلك) فلا يتصرفن إلى ذهن أحد أن موقف الوزارة يمز عليها أن يكون المجلس مختصاً بنظر الميزانيات الثلاث للذكورة . أنا لا أريد ذلك ولم غطر بيالي ولكن أريد أن أقول إننا قدمنا مشروع الميزانية ولغاية هذه اللحظة لم تضرعوا تصريفاً جديداً وقد نظرت ميزانية الأوقاف الحيرية وانتهى الأمر .

يشول حضرة المقرر إن المادة ١٤٥ من الدستور تنص على أنه من اختصاص المجلس النظر في ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف وهذا صحيح ، ولكن هل إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية هي إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف ؟ هل يمكن التصرف في إيرادات لها مستحقون بدون رقيب ولا حبيب من هؤلاء المستحقين ؟ ( أصوات : لا ١٠ ٪ ) .

إن الإيرادات والمصروفات هي للمستحقين وليست لنا ولو مسناها لحكمت علينا المحاكم . إن وزارة الأوقاف لا إرادتها إلا إيرادات الأوقاف الحيرية وأماننا المادة السادسة من الإرادة السنية تستلزم أوقاف الحرمين بالنسبة مع أنها من نوع الأوقاف الحيرية ، فكيف لا تكون للإرادة السنية قوة والدستور ينص على احترام النصوص الشرعية والقوانين ؟

أما القول إننا حصلنا على حقى شخص يصرف أموال من ريع أوقاف الحرمين على البر والحجرات فذلك أمر لم يقطع فيه بعد بصفة نهائية شرعية فإن معنى الديار المصرية أتى بغير ذلك (مقاطعة : أصوات : ولكن المحكمة حكمت) .

أما ما يقوله حضرة زميلي للقرر (وأقول إنه زميلي لأنى نائب قبل أن أكون وزيراً) عن طلب الجمعية التشريعية عرض ميزانية الأوقاف الأهلية عليها . فانا لا أمانع في ذلك بل هذا ما عملناه وأمام حضراتكم الدليل المادى فإننا عرضنا ميزانية الوزارة وألغينا بها بيان إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين . أما إذا كان المطلوب عرضها للتصديق عليها باباً بآب فإن ذلك يعتبر خييداً للوزارة ، على أنه إذا قرر شخص أو زيادة فيها فهذا مما لا يمكن إجبار المستحقين على قبوله وإذا كانت الفرض هو مراقبة الإدارة فإن المستحقين لا يفتقون إذا قصرت في إدارة أوقافهم .

فيا حضرات الأعضاء الأجلاء لم ن فكر مطلقاً في أن نحد اختصاصكم ولكن يمكنكم في العام المقبل أن تقننوا وتصرعوا ما تشاءون وعندها نقدم لكم الميزانية بالشكل الذى نرغبوه .

فانى أن أذكركم جاء من الاعتراض خاصاً بمسألة الـ ١٠٪ والوزارة لا تمنع مطلقاً في أن يستق المجلس كل البيانات اللازمة للرقابة على مبلغ الـ ١٠٪ .

يشول حضرة المقرر إن الميزانية قدمت لكم بمذكرة تشرح حالة الأوقاف الأهلية والحيرية والحرمين وهذا ما يدل على أننا اعتبرنا ميزانية الوزارة تشمل الثلاث الميزانيات ولكن الواقع هو أننا ذكرنا أنه مطلوب من حضراتكم اعتماد ميزانية الأوقاف الحيرية وحدها

ولم تطلب اعتماد غيرها . وذكر تخدم الميزانية لمجلس الأوقاف الأعلى ولكنه لما صدق المجلس الأعلى للشار إليه عليها صدق على الأوقاف الخيرية والحرمين وعلى الأوقاف الأهلية من الوجهة الإدارية فقط . إذن يكون عملنا متفقاً دائماً مع نظريتنا وإذا رجعنا إلى محاضر لجنة الدستور . وهو دليل مكروه من حضراتكم إلا أنه مع ذلك دليل يؤخذ منه أنه بعد المناقشة في هذه المسألة قرر القرار على أن التصود بالأوقاف هي الخيرية فقط وأماننا محاضر لجنة الدستور ومنها نستقي خير نصير له .

وكانت الميزانية دائماً ترفع للتصديق عليها حاوية للأوقاف الخيرية وحدها دون غيرها . هذه هي القوانين والقواعد المعمول بها والعادات المرحية .

المقرر — أرجو أن يسمع لي بإبداء بعض ملاحظات ...

عمود لطيف بك — لي سؤال ، هل نظرت الجمعية التشريعية ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين التشريعيين أو لا ؟

وزير الأوقاف — إن الحكومة لم تصدق إلا على الأوقاف الخيرية .

عمود لطيف بك — ليس هذا جواباً عن سؤالى .

وزير الأوقاف — معنى ما فتنه أن الجمعية التشريعية نظرت الأوقاف الأهلية والحرمين ، ولكن الحكومة لم تصدق إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية فقط .

عمود لطيف بك — اللائحة تطعن حق السؤال .

الرئيس — المقرر يريد أن يتكلم أولاً ، فأرجوك الانتظار حتى يقول ما يريد قوله .

عمود لطيف بك — إنى أعرض الأمر على المجلس وهذه الطريقة لا أنيلها بسبق عضواً وأريد أن أتكم في مسألة محمية ولست أريد الكلام في مسألة عالية أو خاصة بى ، وقد وجهت سؤالاً للوزير ولم يرد عليه فأطلب عرض المسألة على المجلس .

الرئيس — هل تريدون أن يتكلم حضرة ؟

( أصوات : نعم ) .

الرئيس — تكلم .

عمود لطيف بك — معالى الوزير يقول إن النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية مخالف للوائح ، فلماذا نظرت الجمعية التشريعية في هذا النوع من الأوقاف ولم يعارض ناظر الأوقاف في ذلك الوقت كما يعارض معالى الوزير اليوم ؟ فهل كان ناظر الأوقاف أقل تمسكاً بمخوق وزارته أم نحن اليوم أنصف رقابة من الجمعية التشريعية ؟ فالوزارة الآن تريد أن نحرمنها عما خولته لنا المادة ١٤٥ من الدستور حيث تنص على أن « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى يحجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى » .

المقرر — لى ملاحظات بسيطة على ما قاله معالى وزير الأوقاف ، فقد اعترض معاليه على ما شرحتكم لحضراتكم قائلاً ، هل وافقت الجمعية التشريعية على ميزانية الأوقاف الأهلية باباً باباً ؟ وأنا أريد على هذا الاعتراض أن الجمعية التشريعية تناقشت فعلاً في ميزانية الأوقاف الأهلية وعلفت اللجنة على هذه الميزانية كما فعلت في ميزانية الأوقاف الخيرية . وأما ...

وزير الأوقاف — هل صدقت عليها باباً باباً ، أم لا ؟

المقرر — لم يكن مطلوباً من الجمعية التشريعية أن تصمد أبواب الميزانية باباً باباً لأن رؤسها كانت قاصراً على إبداء ملاحظات ورغبات ، وهي قد فعلت ذلك وبفعلها هذا اعتبرت نفسها خصمة بالبحث في الميزانية ومناقشتها والملاحظة عليها .

( أصوات : مقتنون وطلب إقبال باب للنقشة ) .

الرئيس — هل من معارض في إقبال باب للنقشة ؟

عبد العظيم الهادى وسلان ائندى — يظهر أن الوزارة لم تنضم القرار الذى قرره اللجنة فليس به اعتمادات .

للمقرر — اللجنة ستطلب الاعترافات .

الرئيس — المقرر إقبال باب المناقشة .

نائب — يؤخذ الرأي على اقتراح الوزارة .

المقرر — كلا ، إن رأى اللجنة تعديل لاقتراح الوزارة ، واللائحة تص على أن الآراء تؤخذ على التعديلات أولاً فأطلب أخذ الرأي على تعديل اللجنة .

السكرتير النائب — بأمر محالي الرئيس أقول إن الأمر الذي سي طرح لأخذ الرأي عليه ينقسم إلى قسمين : الأول هل نحن محضون أو غير محضين بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، والثاني هل نحن محضون أو غير محضين بنظر الأوقاف الخاصة بالحرمين ؟ ( أصوات : نحن محضون بنظر الوقتين ولا يفرم بحزبهما ) .

عبد الحليم البيلي افندي — لنا أن نطلب تقسيم المسألة التي تعرض علينا حسب نص المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية التي تحكم هذا التقسيم إذا طلب أحد ذلك حين تشعب اللوادة . ولدينا الآن مادتان متشعبتان : الأوقاف الأهلية ، وأوقاف الحرمين . وقد قدمت اقتراحاً بأن تنظر هاتان المسألتان منفصلتين .

للمقرر — نص المادة ٩٦ ينصب على مشاريع القوانين ولكن الذي ننظر فيه الآن هو للبرازية .

عبد الحليم البيلي افندي — البرازية لا تخرج عن أنها مشروع قانون وإن اعتقدت أن الأوقاف الأهلية غير أوقاف الحرمين ، ولا أطلب من حضراتكم أن نجسوا الرأي على رأيي ، إنما أطلب أن نسلطوا الحرية للجميع فيقرر كل رأي في هذا الموضوع .

الرئيس — على أي حال يحضرنا الأعضاء فإذا فصلنا الوقتين بضمهما عن بعض ونظرنا فيما منفردين فلا مانع من أنكم توافقون على أنكم محضون بالنظر فيما واحداً بعد الآخر .

( أصوات : لا ، الاثنان بضمهما مع بعض ) .

السكرتير النائب — أتتو على حضراتكم اقتراح حضرة العضو المحترم عبد الحليم البيلي افندي وهو :

أطلب النظر في مسألتى الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين منفصلتين بضمهما عن بعض .

( ضجبة ) .

السكرتير النائب — يقرأ المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية ونصها :

« تحصل التجزئة حتا في اللوادة للتنشبة كلما طلب ذلك » .

الشيخ مصطفى القاياني — ليس هناك تشعب .

راغب إسكندر افندي — اللائحة تقول : تبطل التجزئة حتا . والتجزئة لا تضع لك أي حق . فما هو الضرر منها ؟

( أصوات : ولكن لا يوجد تشعب هنا ) .

عبد الطيف الصوفاني بك — إن من أجل ما رأيته عيناى أن محالي وزير الأوقاف يرى ما هو ظاهر الآن من الأعضاء جميعاً للأخذ برأى اللجنة ، ومع ذلك فإن محاليه ...

الوزير — ليس من حق الوزارة أن تشرع وليس في إمكان أن أغير في قانون موجود .

السكرتير النائب — بصحوا لي أن أنكمم بلباية عن مكتب المجلس . للمادة ٩٦ من اللائحة الداخلية تص على التجزئة حين تشعب

للوادة ، فالتى يجب أن يؤخذ الرأي عليه الآن هو : هل هذه المسألة متشعبة أو غير متشعبة ؟

الرئيس — الذي يرى أن المسألة غير متشعبة يقف .

( فوافق المجلس على أن المسألة غير متشعبة ) :

الرئيس — الذى يرى أن المجلس مختص بالنظر فى الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين يقف .  
( نوافق المجلس على أنه مختص بالنظر فى ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين ) .  
( تصفيق ) .  
( فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

اختصاص البرلمان فى نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين .

### لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

جلس الشيوخ

ملحق برأى اللجنة عن أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية

تناقش مجلس النواب فى جلسة ٣٠ يونيو الماضى فيما إذا كان من حق النظر فى ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين ، فقرر بمرغ اعتراض وزارة الأوقاف أنه مختص بنظر ميزانية هذين النوعين .

وقد أعدت اللجنة النظر فى هذا الموضوع وصحت أقوال وملاحظات حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأوقاف ورأت بعد الاطلاع على الإدارة السنوية الصادرة بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣١٤ ( ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ) أن تلحق بتقريرها الخاصين بمشروع ميزانية وزارة الأوقاف ما يأتى :

نصت للمادة ١٤٥ من الدستور أن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة وحسابها الختامى .

فمن الضروري إذن معرفة المقصود بميزانية الأوقاف التى يعمرى هذا الحكم عليها ، ومن البديهي أنه لأجل تحديد المعنى المقصود بذلك لا بد من الرجوع إلى النظام الذى كان معمولاً به قانوناً فى هذا الشأن قبل صدور الدستور .

وأسأس هذا يرجع إلى الإدارة السنوية الصادرة إلى ديوان الأوقاف بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣١٤ ( ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ) وهى وإن كانت قد عبر عنها بأنها إرادة سنية إلا أنها فى الواقع تعد عملاً تشريعياً حكمه حكم ما كان يصدر من القوانين والأوامر العالية لأنها صدرت بناء على عرض وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء .

وقد نصت الإدارة السنوية المشار إليها على وضع ميزانية لإيرادات ومصروفات ديوان الأوقاف اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٧ ولكنها قصرت هذا الحكم فى المادة الثانية منها على الأوقاف الواردة فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من لأحة إجراءات ديوان الأوقاف الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ ( ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ ) وهى :

أولاً — الأوقاف التى آلت أو تؤول للخيرات وليس النظر مشروطاً فيها لأحد .

ثانياً — الأوقاف التى لا يعلم لها جهة استحقاق بمقتضى شرط واقف ولا من يستحق النظر عليها .

وبما يبنى لت النظر إليه أن المادة الأولى التى أشير إلى الفقرتين الأولى والثانية منها تضمنت فوق ذلك ثلاث فقرات أخرى تتعلق بالأوقاف الأهلية . قصرت النص على الفقرتين الأولى والثانية دون الفقرات الأخرى صريح فى إخراج الأوقاف الأهلية من الحكم الخاص بوضع للميزانية .

ولو اقتصر النص على ذلك لوجب بطبيعة الحال أن تدخل أوقاف الحرمين فى ميزانية وزارة الأوقاف باعتبارها أوقافاً خيرية ولكن للمادة السادسة من الإدارة السنوية التى تعدم ذكرها نصت على أن أحكام تلك الإدارة لا تسرى على أوقاف الحرمين الشريفين .

وعلى ذلك جرى العمل قبل صدور الدستور على اعتبار ميزانية وزارة الأوقاف قاصرة على الأوقاف الخيرية دون غيرها . وقد كانت هذه الميزانية تعرض على ولي الأمر فيصدق عليها ويبلغ تصديقه إلى وزارة الأوقاف ولم يحدث أن أبلغ مثل هذا التصديق فيها مضى عن ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين فلا يمكن إذن أن ينصرف نص الدستور للتعلق بميزانية الأوقاف إلا إلى ميزانية الأوقاف الخيرية وهى التى كان لها ميزانية مرتكزة على أسس قانونية وهو الإدارة السنوية التى تضمنت الإشارة إليها .

فلذا أريد أن توضع لأوقاف الحرمين الشريفين ميزانية خاصة تعرض على البرلمان أو أريد إدماج ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين في ميزانية الأوقاف الخيرية عامة — إن لم يكن ثمة مانع شرعى من ذلك — فلا بد على الحاليين من تشريع جديد محدد للنظام الذى يجرى عليه العمل الآن .

أما فيما يتعلق بالأوقاف الأهلية فاللجنة ترى قيام مواقع عديدة في عرض ميزانيتها على البرلمان نذكر منها على سبيل المثال ما يأتى :  
إذا عرضت ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان وجب أن يمرض عليه أيضاً حسابها الخاضع لإذ حكم الحساب الخاضع لحكم الميزانية ( للمواد ١٣٨ و ١٤٤ و ١٤٥ من الدستور ) ، ومتى صفق البرلمان على هذا الحساب الخاضع كان هذا التصديق حكماً لمسئولية وزارة الأوقاف أمام المنتخبين ، وإلا كان عبثاً وفي ذلك سد باب في وجوه المنتخبين من مناقشتهم الحساب في حقوقهم ، وفصل في شؤونهم دون أن تسمع أقوالهم ، ونقل للاختصاص في هذا الشأن القضاء المحض من المحاكم إلى البرلمان وهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد .  
ولهذا ترى اللجنة أن المجلس غير مختص بالنظر في ميزانية هذين النوعين .

حضرة عبد الفتاح اللوزي بك — تريد أن تقف على مضمون الإرادة السنية المذكورة في هذا الملحق .

سعادة نحن نشأت باشا ( وكيل وزارة الأوقاف ) — أيها السادة : إن للسادة وإن كانت بسيطة في ذاتها ووزارة الأوقاف وإن كانت تنشط أكبر اغتباط برعاية حضراتكم على أعمالها إلا أنها في الوقت شبه تسمى لاحترام القوانين . وحضراتكم طبعاً أجدر وأول من يحترم القوانين والتشريع لأنكم أنتم الشرعون . لذلك اضطرت وزارة الأوقاف إلى أن تقف هذا اللوقف مرتين ، مرة أمام مجلس النواب ومرة أمام حضراتكم الآن . إن الصعوبة آتية من أنه ظن أن للسادة مسألة اختصاص وأن وزارة الأوقاف إنما تريد أن تسلب حضراتكم حكمكم في هذا الاختصاص . فحاشا له أن تريد الوزارة ذلك فإنها كما قدمت تنشط بأوسع رقابة لحضراتكم على أعمالها ولكن للسادة في الواقع هي مسألة قانون وتشريع واحترام واجب لها .

حضرات السادة : جرت للمادة ١٥٣ من الدستور بما يأتى « ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وشيخين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف إلخ » . وجاء في نص هذه المادة أيضاً أنه « إذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » . والمستفاد صراحة من هذا النص أنه يجب أن يعمل بالتشريع القائم الآن إلى أن يوضع تشريع جديد لهذه المسائل . وإذا ما رجعنا إلى التشريع القائم الآن والواجب العمل به وجدنا إرادة سنية عرضها ناظر المالية بعد موافقة مجلس النظار على الحساب الخديوي في ذلك الحين فأقرها .

لم تكن وزارة الأوقاف قبل سنة ١٨٩٦ تضع ميزانية لحساباتها وإيراداتها ، وإنما كانت تضع حساباً لكل وقف على حدة فساد رأى وجوب تقديم ميزانية ، صدرت هذه الإرادة وجاء في المادة الأولى منها ما نصه :

« اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٧ تكون حسابات ديوان الأوقاف مرتبة وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الإيرادات والمصروفات مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الإيرادات والمصروفات وجعلها مقسمة إلى جملة أقسام كما هو مبين به » .  
فلا نزاع في أنه من أول يناير سنة ١٨٩٧ أقرت وزارة الأوقاف بعمل ميزانية عن كافة الإيرادات والمصروفات .

جاءت المادة الثانية من هذه الإرادة وأحالت على قترتين من المادة الأولى من اللائحة المصادرة في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ ( ١٣ ) يولي سنة ١٨٩٥ ) ( وهي التي ذكر بها اختصاصات وزارة الأوقاف فنص في الفقرة الأولى منها على الأوقاف التي آلت للغيريات . وفي الفقرة الثانية على الأوقاف التي لا يعرف مستقوها وللجربة الآت خيرة . وفي الفقرات الباقية على الأوقاف الأهلية فللجنة الثانية كما ترون قصرت حكم المادة الأولى التي أوجبت وضع ميزانية للأوقاف على الأوقاف الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من لائحة سنة ١٨٩٥ الخاصتين بالأوقاف الخيرية وأملت الفقرات الباقية الخاصة بالأوقاف الأهلية .

لا نزاع في أن الأوقاف الأهلية لم تدخل في هذا الأمر ولكن عرضت شبهة بالنسبة لأوقاف الحرمين بسبب أنها أوقاف خيرية في الواقع وإن كانت مرسومة في جنتين معلومتين . ونعني على هذه الشبهة ما ورد صراحة في المادة السادسة من الإرادة السنية من النص: على استثنائها . ونصها ما يأتى :

« لا تسرى أحكام إرادتنا هذه على أوقاف الحرمين الشريفين » .  
فأظن أنه لا يوجد جلاء ووضوح في التصير أكثر من ذلك .

باحضرات السادة : لم يقصد بذلك الإضرار بالحرمين الشريفين وإنما أريد تمييزها لأن أوقافهما غنية ومصروفاتها تفل دائماً عن إرادتهما وكنا نفتش بما زاد من الإيراد أحياناً جديدة للحرمين .

وفي السنة الماضية لما تكون فائض ريع لأبأس به من جراء الخلاف مع حكومة الحجاز رفضنا الأمر إلى هيئة تصرفات محكمة مصر لترى وأبها في الوجوه التي يصرف فيها الريع خدعت أبواباً لا يمكن للوزارة أن تصدها . فإذا أردتم ضم ميزانية الحرمين الشريفين إلى ميزانية الأوقاف الحيرية وثبتت ضلعة ريع فإنها تدخل في إيرادات الوزارة وتصرف في الأعمال الحيرية العامة ولا يمكن قصرها على الأبواب التي صرحت بها هيئة تصرفات محكمة مصر الشرعية .

وأما عن الأوقاف الأهلية فإن إرادتها ليست من إيرادات الوزارة ولا حق لها في التصرف فيها وحساب هذه الأوقاف يعمل في نهاية كل سنة ويقدم للستينين ، فلما أن يقرره أو يقاضونا عنه لأننا وكلاء عنهم في إدارة هذه الأوقاف . ولا يمنع من ذلك كوننا وزارة فإن حقوق الوكيل لا تنص لصفة خاصة بالوكيل .

وللك الذي ذكرته اللجنة في آخر تقريرها مثل يلينغ ، تقول اللجنة :

« إذا عرضت ميزانية الأوقاف الأهلية على البرلمان وحجب أن يعرض عليه أيضاً حسابها المحتاي إذ حكم الحساب المحتاي حكم للزيانية ( الواد ١٣٨ و ١٤٤ و ١٤٥ من الدستور ) وفق صدق البرلمان على هذا الحساب المحتاي كان هذا التصديق تخلياً لمسئولية وزارة الأوقاف أمام الستينين وإلا كان عبثاً وفي ذلك سد باب في وجوه الستينين من مناقشتهم الحساب في حقوقهم ، ووصل في شؤونهم دون أن نسمع أقوالهم ، ونحل للاحتصاص في هذا الشأن القضاء الحضي من المحاكم إلى البرلمان وهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد » .

إذا أراد أحد الستينين أن يقاضينا أمام المحاكم فلما أنه أنا غناه لا أمكنه ذلك لتقيدته بالأمر الذي صدر بمصدقاً على الحساب المحتاي وتصحب المحاكم إذن وهي لا تملك حق الفصل ، وتكون بذلك قد خلطنا بين السلطين التشريعية والقضائية .

ها قد بينت لحضراتكم نصوص التشريع المحتاي فانيوها حق تيروها ولكل من حضراتكم حق تقديم اقتراح بتعديلها . وهذه الأسباب نطلب بإلحاح من حضراتكم عدم موافقة مجلس النواب فيما ذهب إليه .

معالي الرئيس — هل راد التصديق على العشرة في المائة التي حصلها الوزارة عن إدارة الأوقاف الأهلية أم التصديق على جميع إيرادات هذه الأوقاف ؟

سعادة حسن نشأت باشا ( وكيل وزارة الأوقاف ) — أراد مجلس النواب الإشراف على جميع إيرادات الأوقاف الأهلية ومصروفاتها ووضعها في للزيانية مثل الأوقاف الحيرية علماً .

معالي الرئيس — هل جرت العادة بذلك ؟

سعادة حسن نشأت ( وكيل وزارة الأوقاف ) — لم تجر العادة بذلك وإن كنا بينا إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية في آخر ميزانية الأوقاف الحيرية فلما أننا تقاضى عشرة في المائة من إيرادات الأوقاف الأهلية فنظر إدارتها وهذا يدخل في ميزانيتها العامة فيحق لحضراتكم أن تراجعوا أرقام إيرادات هذه الأوقاف ومصروفاتها لتبينوا مقدار الـ ١٠ في المائة ولتتبينوا إذا كان اللبغ الذي وضعت في ميزانية الأوقاف الحيرية مطابقاً للواقع . ولا وجه للاعتراض بأن هذه الأرقام إجمالية فإن ميزانية الأوقاف كما هي معروفة عليكم إجمالية أيضاً فلا يبين في باب الإيرادات مثلاً نوع الأرض وفترة الإيجار فإن هذه التفاصيل يعمل بها كشوف خاصة لا تظهر أمامكم في للزيانية ولا تصادقون عليها ، على أنكم لو أردتم الاطلاع على هذه التفاصيل فيمكن للجنة المجلس أن تطلب إلى الوزارة ما تريد من ذلك وهي تقدمه لها .

ما نحن إلا وكلاء ، فإن طالبنا بحق التصديق على ميزانية الأوقاف الأهلية لمطالبناكم أن تبينوا لنا كيف يمكننا التوفيق بين مسئوليتنا أمامكم ومسئوليتنا أمام القضاء . إذا أدرجنا مثلاً في للزيانية مبلغاً لبناء مساكن للزارعين في أرض وقف من الأوقاف

الأهلية ثم رأيت ألا تصدقوا على ذلك خفاء المتفقون ورفضوا الأمر للمحاكم وقالوا إن وزارة الأوقاف أسأت التصرف لأنها أهملت إقامة الأبنية اللازمة فترتب على ذلك مهاجرة المتأجرين من العزبة وتأثر بذلك إيراد الأرض وطلبونا بالتوضيح ، فإذا يكون أمرنا معهم ؟ هل لديكم طريقة في التوفيق بين الشوليين ؟

ياحصرات الأعضاء — هناك مسألة هامة أخرى : أسرار المائلات ، إننا أثناء على هذه الأسرار وكثيراً ما يحضر دائنون أو أصحاب مصارف مالية أو طلاب زواج يريدون معرفة قيمة استحقاق أحد المستحقين فلا يمكنون من هذا . وإذا أفضى موظف سراً من هذه الأسرار كان عقابه الرف . فكيف يكون مركزنا لو عرضنا هذه المعلومات في جلسات عليية ، ينشر ما يقال فيها في جميع الصحف ؟ هذا مخالف للنزق السليم ولواجب الأمانة .

ماذا تخشون ؟ أخشون سوء تصرف وزارة الأوقاف ؟ هنالك المحاكم نحاسبنا على اللطم الواحد . هنالك المتفقون وهم دائماً يظنون في طلباتهم أطم المحاكم ( لأنهم أصحاب مصالح ) ولنا علم قضائياً للدفاع عنا فلا معنى إذن للتخوف بالرة .

ياحصرات الأعضاء — جاء في المادة ١٥٣ من الدستور « وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

وقد أحضرت لحضراتكم معي جميع الأوامر الكريمة التي صدرت منذ سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٣ بإمضاء حكام مصر جميعهم وهم سمو الحديوي السابق والرحوم السلطان حسين وصاحب الجلالة الملك فؤاد وكلها مقصور فيها التصديق على ميزانية الأوقاف الخيرية دون سواها .

رفضنا ميزانيات السنوات العشر الأخيرة وضمنناها ميزانيات الأوقاف الأهلية وكنا نرفضها إلى ولي الأمر فلا يصدر أمره بالتصديق إلا على ميزانيات الأوقاف الخيرية لا ميزانيات الحرمين ولا ميزانيات الأوقاف الأهلية للسبب التي قدمت .

أبدى مجلس النواب اعتراضاً قد يترتب به هنا أطم حضراتكم ويضر تفسيراً غير طبيعي .

قالوا إن الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ رأت وجوب مناقشة وزارة الأوقاف الحساب عن الأوقاف الأهلية . وعلينا أجبرت وزارة الأوقاف على المناقشة وقالوا في مجلس النواب إنهم ليسوا أقل سلطة من الجمعية التشريعية . قلنا إن الجمعية التشريعية أخطأت ، ورغماً من المناقشات الكثيرة التي دارت حول هذا الموضوع فإن الرسوم التي صدرت باعتد البرانية لم يصدق إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية فقط .

قال بعض حضرات النواب ، ألا يكون لنا من السلطة في الرقابة ما كان للجمعية التشريعية ؟

نعم ، إن سلطنتكم أوسع من سلطة الجمعية التشريعية ولكنكم تعرفون حدود حقوقكم وتحرمون التشريع القائم الآن ، وإن أردتم أن تدخلوا البيوت فادخلوها من أبوابها واحترموا التشريع القائم إلى أن تملأوه بالطريق القانوني .

لم يبق لي ما أقوله فوق ذلك إلا بعض ملاحظات شرعية سيقتضئ بإيجازها حضرة للقرر .

حضرة عبد علوي الجزاز بك — متى اشترت وزارة الأوقاف للحرمين أعياناً تاجية ؟

سعادة حسن نشأت باشا ( وكيل وزارة الأوقاف ) — كثيراً ما اشترت وزارة الأوقاف للحرمين أعياناً تاجية ، ومدمرج بالبرازية للوجود أمام حضراتكم مبلغ لبناء عمارة بالإسكندرية للحرمين في أحسن موقع في شارع الجركة وأخرى بسوق الكتاتو . ولما حلت أزمة السنة الماضية بين مصر والمجيز وتوفر مبلغ كبير لأوقاف الحرمين رفضت وزارة الأوقاف الأمر إلى المحكمة الشرعية فأشارت بأن تصرف في إنشاء أو مساعدة المستشفيات والمباني الطبية ، وحددت هذه الوجوه فلا يمكن أن تسددها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نريد أن يتم للقرر كلامه عن المسائل الشرعية .

حضرة حافظ عابدين بك — لي ملاحظة صغيرة . سمعنا قول سعادة وكيل وزارة الأوقاف ، وهو في ذاته وجهي ولي كلة أريد أن أبديها قبل أن يتكلم حضرة للقرر .

فضيلة الشيخ حسين والي — أنا أعارض على ذلك ، فهذا متصل بذلك وكله يترتب تحريراً واحداً .

ر — حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — سمعتم حضراتكم ...



حضره سلفظ عابدين بك - لى كلام أريد أن أجيبه بعد الذى سمعته من سعادة نشأت باشا ، فهل هناك ما يمنع من ذلك ؟ هل تعرفون ما إذا كنت سألته أو أواقه ؟

معالى الرئيس - للكلمة لحضرة للقرر .

حضره للقرر - سمعت حضراتكم البيان الذى ألقاه سعادة وكيل وزارة الأوقاف وخلصته أن الذى يمنع من النظر فى ميزانية الحرمين الشريفين إنما هو القانون . وليس هناك مانع شرعى مطلقاً من أن تصمم ميزانية خاصة للحرمين الشريفين إيراداً ومصرفاً ولكن يشترط أن يقدم ذلك وضع قانون ، فإدام القانون لم يوضع بعد فلا يصح لنا مجال من الأحوال أن نطالب بعرض ميزانية أوقاف الحرمين ، فإن القانون يمنع من ذلك بنص المادة السادسة من الإريدة السنية الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ التى سمعتم نصها .

أما فيما يتعلق بميزانية الأوقاف الأهلية فأخذنى المبهمة من تكليف وزارة الأوقاف بوضع ميزانية لها لأن اللزائيات تشتمل على قسمين قسم للإيرادات ينفق منه على القسم الآخر وهو الحاس بالمصروفات ، فإذا وضعنا ميزانية للأوقاف الأهلية اختلقت إيراداتها بعضها بعضاً وكذلك مصروفاتها ، فمن من حضراتكم يكون مستحقاً فى وقف ويقول أن يؤخذ من إيراده للصرف على وقف آخر ؟

إن الشرع وإن أباح ضم ريع الأوقاف الخيرية المتحدة الجهة بعضه إلى بعض إلا أنه يمنع الناظر من الضام أيضاً من أن يضم ريع وقفين صادرين لجهتين مختلفتين . ولولا احتراى للقانون لقلت إنه ما كان ينبغي وضع ميزانية للأوقاف الخيرية لأن فى ذلك قطعاً فى ريع الأوقاف المتعددة ولكن ما دامت الجهة جهة واحدة ، قام هذا مقام اتحاد الجهة . إذن ليس من الحكمة مطلقاً أن توضع ميزانية للأوقاف الأهلية ، اللهم إلا إذا وضع لكل وقف ميزانية خاصة . ويكون معنى هذا كما شرح سعادة وكيل الأوقاف أن الوزارة تقدم حساباً عن أوقاف هى السؤلة عنها أمام مستحضى الجهة لا شأن لها بمثل هذه الحقوق الخاصة .

أنا لا أقول إن التصديق على الحساب الذى تقدمه الوزارة يكون حجة مائة من الالتجاء إلى القضاء فلو صدق البرلمان على حساب أحد المستحقين فلا يكون ذلك حجة عليه ولا مانع له من مقاضاة وزارة الأوقاف ، ولكنى أقرر أنه لا يمكن من الوضحة الشرعية أن توضع ميزانية واحدة لأوقاف متعددة عند اختلاف الريع وتعدد جهات الاستحقاق وأطلب الموافقة على تقرير اللجنة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أيها السادة ، الموضوع المطروح بين أيديكم بسيط جداً وينصرف فى أمر واحد ، وهو هل نخصص حضراتكم بالنظر فى ميزانية أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية أم أن هذا لا يدخل فى اختصاصكم ؟

عرض هذا الأمر على مجلس النواب فأقر الاختصاص ولكن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ رأته غير ذلك ، وتقول إن النظر فى ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين لا يدخل فى اختصاص البرلمان مطلقاً . تقول وزارة الأوقاف إنها تخيل رقابة البرلمان ولكن القانون الواجب احترامه يمنع من ذلك . وهنا إن صح قول مقبول .

سأعرض على حضراتكم نصوص القانون لتبينوا منها أن لكم الحق اللطلى فى نظر ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين . حقيقة ما كان للأوقاف ميزانية يصدق عليها قبل سنة ١٨٩٥ كما قالت الوزارة ، وإنما كان لكل وقف حساب خاص لأن الأوقاف لا يجوز أن تدمج إيراداتها فى بعضها لخالفه ذلك لأحكام الشرعية . فكل من أوقف السيد البدوى والسيدة زينب وسيدنا الحسين مثلاً إيراد ومصروف وهناك أوقاف لا يعلم لها جهات استحقاق ولم يستدل على كتاب وقفها وهى الأوقاف المجهولة فكانت تدمج فى الأوقاف الخيرية وكان من الصعب معرفة وجوه صرفها وتلك عملت لأتمه لإحراءات ديوان عموم الأوقاف وصدر بها أمر عال فى ١٣ يولية سنة ١٨٩٥ وقد جاء فى المادة الأولى منها ما يأتى :

« يختص ديوان الأوقاف بإدارة الأوقاف الآتية بعد إقامته ناظرأً عليها من قبل القاضي الشرعى أو بتوكيل من ناظر الوقف على ما هو مبين فى الفقرة الخامسة من هذه المادة .

أولاً - الأوقاف التى آلت أو تؤول للخبرات وليس النظر مشروطاً فيها لأحد سواء كانت أطمياً أو مرتبات أو أماكناً أو غيرها .

ثانياً - الأوقاف التى لا يعلم لها جهة استحقاق بمقتضى شرط واقف ولا من يستحق النظر عليها .

## مادة ١٤٥ » .....

غير أن ما يكون من هذين النوعين في نظارة أحد فإيه يبق في نظارته إلى أن ينحل نظره عنه بموت أو غيره فيديره ديوان الأوقاف مالم يحصل إقرار شرعى من الناظر لغيره .

ثانياً — الأوقاف التى يرى القضاء الشرعون إحالتها على ديوان الأوقاف مؤقتاً بسبب من الأسباب بضم مديره مع الناظر ناظرأ على الوقف أو يتعينه ناظرأ مؤقتاً .

رابعاً — الأوقاف التى يقام عليها الديوان حارساً قضائياً بعد إقامة القاضي الشرعى لمدير الأوقاف ناظرأ مؤقتاً عليها .

خامساً — الأوقاف التى يرغب جميع مستحقها مع الناظر إحالتها على الديوان بعد توكيل الناظر لمدير الأوقاف » .

فهنا من هذا القسم أن هناك خمسة أنواع منها نوعان خيرين : وهما الأوقاف التى آلت للخيرات والأوقاف التى لا يلم لها جهة استحقاق ، وثلاثة أهلية وهى ما تصب وزارة الأوقاف ناظرة عليه وما تبين حارسه عليه وما يرغب للمستحقون إدارته بواسطتها . فضيلة الشيخ حين والى — ما البليل على أن الثلاثة الأنواع الأخيرة هى أوقاف أهلية ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر — للادة صريحة .

حضره للقرر — هذا موضع اتفاق يا أستاذ .

حضره الشيخ حسن عبد القادر — عينت للادة الثانية من لائحة الإجراءات أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى ، وبينت للادة الثالثة منه اختصاص هذا المجلس . وتلا من نصها ما يأتى :

« يختص المجلس المشار إليه بما هو آت :

أولاً — فحص للزيادة السنوية ، وربط الإيرادات وللصروفات والتصديق عليها لتدبجها للعبة السنية ، واستصدار الأمر العالى باعتمادها .

ثانياً — تعديل ما يلزم تعديله فى أثناء السنة من للزيادة لاستصدار الأمر العالى باعتمادها ... الخ » .

بينت لائحة الإجراءات الأوقاف بجميع أنواعها أهلية وخيرية وبينت كيفية تشكيل المجلس واختصاصه ومن ضمن اختصاصه فحص للزيادة وربط الإيرادات وللصروفات واستصدار الأمر العالى باعتمادها ، فهل ذكر فى الأنواع الحجة المذكورة فى للادة الأولى شئ من أوقاف الحرمين ؟ كلا ، لأنها مندمجة ضمن الأوقاف الخيرية .

وجاء فى المادة ٥٧ من لائحة الإجراءات ما يأتى : « تراجع نظارة المالية حسابات ديوان الأوقاف من ابتداء سنة ١٨٩٦ وترفع فى ختام كل سنة إلى الحضرة التنفيذية الخديوية بواسطة المعية السنية تهريراً تفصيلياً عن سير هذه المصلحة المالى فى السنة الحسابة المنتهية » .

حينئذ كان العمل جارياً يقتضى هذه اللائحة .

على أن وزارة الأوقاف ملزمة بعمل ميزانية عن جميع الأوقاف المبينة فى هذه اللائحة خيرية كانت أو أهلية وعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها وإرسالها إلى وزارة المالية لمراجعتها ثم تعرض بعد ذلك على ولى الأمر للتصديق عليها . وقد وجدت صعوبات فى عمل الميزانية المذكورة بالنسبة لجمل إيراد ومصروف كل وقف على حدة مع أن الأوقاف الخيرية جميعها متحدة الجهة فصدرت إرادة سنية لسادة مدير عموم الأوقاف فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بأن يكون تنظيم حسابات الأوقاف الخيرية المتقدم ذكرها بالكيفية الآتية وهى أن تضم جميع إيرادات الأوقاف الخيرية جملة واحدة وكذلك مصروفاتها ، إلا أنه فى المادة الثانية ضم أن قسم تلك الإيرادات على جهات وقفها وسبب استصدار هذه الإرادة هو كما ذكرت ما وجد من الصعوبات فى ضم الأوقاف لبعضها إذ لا يصح أن يضاف وقف السيد البدوى ووقف سيدنا الحسين مع كثرة دخلهما على وقف الأبايمرى القى ليس له ربع يذكر مع أنه يجب أن يكون له مسجد عظيم به مستخدمون . فلعل هذه القعدة ولأجل تسهيل الحسابات بديوان الأوقاف صدرت الإرادة السنية المشار إليها ، ولها جاء فى مقدمتها ما يأتى :

« بناء على ما مرسته علينا نأظر المالية ولأجل تسهيل الحسابات بديوان الأوقاف وانتظام سيرها اقتضت إرادتنا وضع القواعد الآتية » .  
ثم تلا للمدتين الأولى والثانية وهذا نصها :

### ( المادة الأولى )

اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٧ تكون حسابات ديوان الأوقاف مرتبة وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الإيرادات والصروفات مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الإيرادات والصروفات وحملها منسقة إلى جملة أقسام كما هو مبين بعد .

### ( المادة الثانية )

تقسم الأوقاف للنصوص عنها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من اللائحة المصدق عليها بأمرنا الصادر في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٣ ( ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ ) إلى جملة أقسام بحسب وجود صرفها للبيعة في التوقيعات أو في حسابات الديوان .  
وإذا تعددت وجود صرف وقف من الأوقاف المذكورة فالوجه الأكبر مقداراً هو الذى يتبر في تعيين القسم الذى يكون ذلك الوقف تابعاً له وإذا تساوت وجود الصرف فلاحها بالشرط المذكور .

فكانه يقول إن الأوقاف الخيرية يجب أن تعمل لها ميزانية وتضم إلى أقسام بحسب وجود صرفها . أما الأوقاف الأهلية فلا تدخل تحت هذا الحكم بل تقدم ميزانيتها بموجب لائحة الإجراءات .  
ثم جاء في المادة الثالثة من الإرادة السنية ما يأتى :

« أعيان أوقاف كل قسم وما يكون لها من الرتبات تقيد هي ووجود صرفها في دفتر مخصوص وفقاً وفقاً » .

ومن هذا يفهم أن وقف الحرمين وجميع الأوقاف الخيرية تدخل في هذا التنظيم وأن الإرادة السنية تنص على ضم الأوقاف الخيرية إلى بعضها وتقسيمها إلى أقسام . وأوقاف الحرمين وإن كانت خيرية إلا أن الشرح استثنى في المادة السادسة من الإرادة السنية أوقاف الحرمين إذ نص فيها على عدم سريان أحكام هذه الإرادة عليها . ويوجب هذا الاستثناء بقاء هذه الأوقاف تابعة لأحكام لائحة الإجراءات .

والدليل القاطع على أن هذا الوقف داخل في المادة الثانية من اللائحة هو النص على استثنائه في الإرادة السنية . فهو لم يكن داخلها فيما نص على استثنائه .

وما دامت الإرادة السنية لم تغير شيئاً بالنسبة لهذا الوقف فتكون أحكام اللائحة هي الواجب تطبقها عليه .

يقولون احتراماً للدستور ، ونحن نخزمنه لأن المادة ١٤٥ مه نصت على أن ميزانية إيرادات الأوقاف ومصروفاتها تجرى عليها الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وهذا النص عام ناسخ لكل قانون صدر قبله .

ويقولون إنه يجب الرجوع للوائح القديمة لأجل تحديد ميزانية الأوقاف . يقولون ذلك مع إطلاق نص الدستور إذ لم يستثن أوقاف الحرمين ولا غيرها على أنه لو كان هناك قانون صريح يقضى بعدم عمل ميزانية للحرمين والأوقاف الأهلية جاء بعده الدستور لاعتبرناه ناسخاً لما قبله .

إن المادة ١٥٣ من الدستور لا دخل لها بالميزانية في أى حال من الأحوال لأنها لا تشترط وضع قانون لتنظيم الإدارة للمعاهد الدينية وغيرها وما دام أن هذا القانون لم يوجد فيعين تطبيق القواعد المعمول بها .

هذا من جهة القوانين للريعية ، وقد بينت لحضراتكم أنها لا تتناقض مع ما قرره مجلس النواب .

على أننى أقت نظر حضراتكم علاوة على ما تقدم إلى ما جاء بالميزانية للطروحة المملكت الآن فقد جاء في محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الأوقاف الأعلى للسنه في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بـرياسة سعاده حسن نشأت باشا ما يؤيد أن المجلس الأعلى بحث ميزانتي الحرمين والأوقاف الأهلية كما بحث ميزانية الأوقاف الخيرية .

إنهم رأوا أن نصوص لائحة الإجراءات الصادرة في سنة ١٨٩٥ والإرادة السنية الصادرة في سنة ١٨٩٦ لا تحرك من حق

التصديق على ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية . ولولا ذلك لما تناولت اللجنة التي تقدمت لمجلس النواب ولكم الأوقاف الحيرية والأهلية وأوقاف الحرمين ، كما يفهم من محضر الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الأوقاف الأعلى بصدد تلك الميزانية .

( تال الأوباب العامة للميزانية بالمحضر المذكور ) .

وإذن يضح لحضراتكم من ذلك أن فكرة الوزارة من سحب ميزانتي الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية من ميزانيتها العامة ليست بفكرة قديمة وإنما طرأت عليها في الفترة التي كانت فيها هذه الميزانية تحت نظر مجلس النواب . والذي يدل على ذلك أن صفحات ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ وكذلك صفحات ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ من الميزانية تناولت بالتفصيل بيان مفردات إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين ولاوقاف الأهلية ، فلم يكن هناك محل لسحبها على هذه الصورة بعد أن عرضت على مجلس النواب كما سبق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يفت لحضراتكم أن لائحة سنة ١٨٩٥ تقضى بسمل ميزانية للأوقاف الأهلية والناطية وأن الإرادة السنية التي صدرت عقب ذلك في سنة ١٨٩٦ جاءت مضرة لها من حيث ضم أنواع الأوقاف الحيرية إلى بعضها لتسهيل طريقة عملية الحساب وانتظام سيرها .

فما رأى الشارع أن هذا الإجمال تدخل فيه أوقاف الحرمين ، استثناء منه ، ولكمها على كل حال داخلة في لائحة سنة ١٨٩٥ لأنها تدخل ضمن الأوقاف الحيرية .

ومن هذا نرى أن الإرادة السنية الصادرة في سنة ١٨٩٦ أفادتنا طريقة تنظم عملية الحساب من جهة وعمل ميزانية كل وقف على حدة ، ولكن هذا لا يمنع الناطل من ضم الأوقاف الحيرية بعضها إلى بعض ما دامت وجهتها واحدة دون أن يكون ذلك مخالفاً لص الإرادة المذكورة . فإذا فرض مثلاً أني أوقفت بعض أطياني على قراء طنطا وأوقفت غيري أطياناً على قراء الإسكندرية وأوقفت ثالث أطياناً على قراء أسبوط فليس هالك ما يمنع من ضم هذه الأوقاف بعضها إلى بعض ما دامت الوجهة واحدة .

إن المستور جاء بعد ذلك بنصه العام فأعطانا الحق في نظر ميزانية وزارة الأوقاف . وليس من المقول أن تنظر في مثل أوقاف سيدنا الحسين والسيدة زينب وترك أوقاف الحرمين الشريفين لأنها كلها أوقاف خيرية باتفاق الآراء .

ولتد قالوا ، إذا سلمنا بهذا لماذا يكون الحكم بالنسبة للأوقاف الأهلية وهي أوقاف على ذرية الوافين ؟

إن قيام الخلاف بين المستحقين في الأوقاف الأهلية وبين النظار هو الذي يؤدي إلى تعيين وزارة الأوقاف ناطرة عليها لإدارتها مؤقتاً أو بصفة دائمة ، وهي تقوم بذلك وتوزع صافي ريعها على المستحقين الذين يتولون محاسبتها . قالوا ، فكيف يجوز للبرلمان أن يمود لهاستبد بعد ذلك ؟ هنا كلام وجهي في ظاهره ، ولكن تلاحظون حضراتكم أن إيرادات الأوقاف الأهلية قدرت في صفحة ١٤٠ من الميزانية بمبلغ ١٠٠٠ ج ٨٤ م و كسور فإذا كان لكم الحق في نظر نصيب وزارة الأوقاف من هذه الإيرادات ، فكيف يتيسر ذلك لكم بنظر مراجعة هذه الإيرادات نفسها ومعرفة أصولها ؟

إن وزارة الأوقاف تناقش ١٠ ٪ مقابل إدارة الأوقاف الأهلية ، فهل نستطيع التحقق من مقدار هذه الحصة دون معرفة الإيراد نفسه ؟

على أن الوقت الأهل ينتهي دائماً إلى جهة بر لا تقطع . وقد يكون في بعضه من أول الأمر نصيب مخصص للثريات . وعلى هذا يكون الوقف مشتركاً بديره الوزارة وقسمي المستحقين نصيبهم والباقي تدجبه في الميزانية ، فكيف يتسنى لنا والمخالطة هذه معرفة ذلك النصيب ؟

سعادة حسن نشأت باشا (وكيل وزارة الأوقاف) — الجزء الحيري في الأوقاف الأهلية ضاف إلى الأوقاف الحيرية التي لحضراتكم كامل الرقابة عليها ونحن مازمون بتقديم كشوفاتها وقد قدمناها للجان صلا وإنز فرقة حضراتكم على الجزء الحيري باقية .

لا محل إذن للتشبت ما دمت تراقبون ما يختص بالجزء الحيري من الأوقاف الأهلية عند نظم ميزانية الأوقاف الحيرية وعلى محل حال المبالغ ولزاد في جهتي الأوقاف الحيرية والأهلية فراقبتكم موجودة على أية حال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اضربوا إلى غرضي . لفرض أن الوقوف مائة فدان ، منها خمسون فداناً شائعة للخيبرات ، فلا بد من الرقابة على إدارتها كلها لمعرفة حق الخيرات والتحقق من أنها لم تنفق .

وقد قابلت بين الإراد والنصرف وهو مبلغ ٣٢٤٠٠٠ حيه مصرى وكسور ، صفحة ١٤٩ ، والباقي مسكوت عنه وهو ما يخفى المستحقين .

سعادة حسن نشأت باشا ( وكيل وزارة الأوقاف ) — أرجو حضرة العضو أن يلاحظ أن ودارة الأوقاف لا تعامل للمستحقين معاملة غيرها من النظار ، فإنها تربط مرتبات شهرية لمخضها ولم ولو لم تحصل من إيراده شيئاً وتضمها في ميزانيتها وفي آخر السنة عند عمل الحساب تخصم ما دفعته لهم من استحقاقهم حتى إذا بقي شيء دفع إليهم . فما ذكره حضرة العضو غير مطابق للواقع لأنه يجب أن يدرج في باب المصروفات قيمة هذه المرتبات بصرف النظر عما يحصل من أوقافهم .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — الأوقاف الأهلية قد تشتمل على جزء خيري معين مقدار في المين أو معين قده ، فالوزارة تخص ما هو مشروط للخيبرات ويخصه من ضمن المصروفات ثم تحاسب المستحقين على الباقي . فليس المبلغ الوارد بالصفحة ١٤٩ من الميزانية كله مصروفات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ليس من غرضي الدخول في تفاصيل وإنما أطلب من حضراتكم أن تعاضلوا على اختصاصكم بالنسبة للخيبرات لأن هناك مساحد تقرر لها ١٠٠٩٠٠ ج . م . فالمسألة أن هناك مساحد خصمت وأضيفت على باب الخيرات ولا يمكن لحضراتكم إذن أن تملوا حصة مقدارها إلا إذا كان لكم حق الرقابة الشاملة .

ماذا يكون الحال إذا كان هناك ١٠٠ فدان موقوفه وهماً أهلياً ومثلها للخيبرات ؟ فمن يتنذر علينا معرفة ما يخفى الخيبرات من الإراد إلا إذا أشرفنا على مقدار الإراد كله .

إذا قالت الوزارة مثلاً إن مصاريف رسوم القضاء بلغت عشرة آلاف جيه ، ألا يكون من حقنا الرقابة على ذلك ؟ ألا يجوز أن تلك الرسوم قد لا تتجاوز خمسة آلاف فقط ؟

يقولون إن في هذا فضيحة للمستحقين مع أن الباقي بعد حسم المصروفات يخصم لهم من غير بيان لأسبابهم ، فما هو وجه الفضيحة إذن ؟ سعادة حسن نشأت باشا ( وكيل وزارة الأوقاف ) — لقد طلب من الوزارة في مجلس النواب التوسع في بسط أبواب الميزانية في السنة المقبلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ونحن نسجل ذلك على الوزارة ونطالبها ببيان وف عن هذه المصروفات . أما قولها إن المستحقين إذا وجدوا خطأ في حسابهم لهم أن يرضوا أمراً إلى القضاء لأنها وكيلة عنهم ولأن هذه المسألة خاصة بهم فحين لا تعرض على ذلك لاتاً تحترم القضاء ، وهذا لا يتعارض مع حقنا في الإشراف على الميزانية من وجه عام وليس للقضاء دخل فيه .

قالوا إن الأوقاف الأهلية لها مستحقون رايون الوزارة ويقاسونها فيها ، ولكن يقع في هذه الأوقاف جزء للخيبرات ، فن الذي يقاضى الوزارة فيه ؟ إن لنا حق الإشراف على هذا الجزء . ولن يتم لنا ذلك إلا إذا اعترف لنا بحق الإشراف على الكل .

ثم إن المستحقين يماضون أحسن معاملة ويأخذون من الوزارة شيئاً من استحقاقهم مقدماً ، ولكن لا يصح أن تفرطوا في الرقابة الشاملة التي خولها لكم القانون والنسبوت فلا تضيقوا اختصاصكم ، وعلى ذلك أقترح أن يؤخذ الرأي بالموافقة إما على رأى مجلس النواب أو على قرار لجنة الأوقاف .

حضرة حافظ عابدين بك — لقد سمعنا أقوال سعادة وكيل وزارة الأوقاف ووجهة نظره باعتبار أن أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية لاتدخل تحت رقابة المجلس . وكذلك سمعنا أقوال حضرة المقرر وأيضاً أقوال حضرة زميلنا الشيخ حسن عبد القادر فوجدنا أن لكل منهم وجهة خاصة . والذي أقترحه أولئك ترك لنا الفرصة الكافية لدرس المسألة والرجوع إلى القوانين والقرارات الخاصة بها حتى نستوفى البحث ونطلي الرأي عن يقين .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي — يجب أولاً تحديد موضوع النزاع ومعرفة وجهة كل طرف . النزاع الآن يدور حول أوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية .

ولقد سمعنا بيان سعادة وكيل الوزارة وبيان زميلنا الشيخ حسن عبد القادر ولكني أرى أن مسافة الخلاف قد اتسعت بينهما مع إمكان تقريبها بضم أطراف الموضوع .

أما فيما يتعلق بالأوقاف الأهلية فلما لا يحتمل أي شك أن لنا في إيرادها حصة قدرها ١٠ ٪ ومن هذا يرى أن من حقنا معرفة حقيقة مقدار إيراد الأوقاف المذكورة للتحقق من مقدار هذه الحصة لأن معرفة الشرة في المائة تستدعي قبل كل شيء معرفة المائة . أما بالنسبة لفصلات هذه الأوقاف فالقروض أن إدارتها أصلاً هي حق من حقوق مستحقيها ، فلما تولتها هذه الوزارة أدارتها بالنيابة عنهم وهم أحرار في الطريقة التي يختارونها من حيث إدارة أوقافهم واستغلالها . ومن هذا يرى أن مسؤولية الأوقاف أمام المستحقين هي من قبيل مسؤولية الوكيل أمام الأصيل . وهذه ليست عامة بل خاصة يرجع في تقديرها والفصل فيها إلى الجهة القضائية المختصة . ويستخلص مما ذكر أن الأوقاف الأهلية من جهة تفصيلاتها محصورة بيننا وبين المستحقين ، ومن جهة نتيجة حسابها لنا حق مراقبتها .

يقول حضرة زميلنا الشيخ حسن عبد القادر إن الأوقاف الأهلية قد تشمل حصصاً حيرية معروفة بالنسبة أو بين القادر ، فمثلاً قد أتت نصف بيت على وجوه خيرية محضة تكون إدارته لوزارة الأوقاف والنصف الثاني يبق ملكاً لمن هو شريك له ، فالوزارة والحالة هذه تدبر النصف الوقوف على الشيوخ والبرلمان حق الإشراف بغير أثر يتدخل في النصف المملوك للشريك . وعلى ذلك فالرقابة على الأوقاف الأهلية تكون بنسبة ما لنا فيها من الاستحقاق . وإذا احتج هذا إلى مراقبة الكل جاز ، لأنه لا مقصود لئلا يبل لأنه وسيلة . وكذلك الوقف الحيري فلأن أضطرر عند نظره إلى النظر في الوقف الأهلي كما أنظر في حصة الشريك المالكة على الوجه الذي ذكرته . هذا فيما يتعلق بالوقف الأهلي .

أما فيما يتعلق بأوقاف الحرمين فكلنا متفق على أنه ينبغي أن يكون للبرلمان حق الرقابة عليها كما في الأوقاف الحيرية المحضة ، ولكن هل ما جاء في المادة ١٥٣ من الدستور يتفق مع ذلك أم لا ؟

إن أوقاف الحرمين هي من الأوقاف الحيرية كالأوقاف المخصصة لجامع السيدة زينب وسيدنا الحسين والجامع الأزهر مثلاً . فينبغي للبرلمان أن يشرف عليها . وحتى لو لم يمتنع من ذلك فليس هناك ما يمنع حضراتكم من هذا الحق وأمامكم أبواب التشريع مفتحة . إن المادة ١٥٣ من الدستور تنص على أن ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها جلالة الملك إدارة الأوقاف الحيرية والهادية الدينية ، فالطريقة للجنة الآن والممول بها هي أن الأوقاف قسمت إلى خمسة أقسام : منها قسبان يشتملان على الأوقاف الحيرية وهما المكونة منها البرزانية العامة فليبرلمان حق مناقشتها ومراقبتها والإشراف عليها ، أما الثلاثة الأقسام الأخرى كالأوقاف التي أحيلت على الوزارة من الحاكم أو التي تعينت الوزارة حارسه عليها أو الأوقاف التي يرغب مستحقوها إحالتها على الوزارة فهي التي يجب أن تبقى على حالتها حتى يوضع تشريع جديد بشأنها .

حضرة لويس أخنوخ فاوس افندي — مع تحديراتي للبيانات التي قدمها سعادة وكيل وزارة الأوقاف أرى من الصلحة العامة أن يكون على كافة أقسام الأوقاف رقابة برلمانية لأن في الرقابة البرلمانية ضماناً لحسن سير الإدارة . ومراقبة للمستحقين غير كافية لأنهم قلما يلجأون إلى المساء في مقاضاة وزارة الأوقاف خصوصاً إذا كانت استحقاقاتهم زهيدة .

وبما أن البرلمان هو القيم العام على مصالح الأمة فهو بطبيعة الحال يتولى الإشراف على الأوقاف بالنيابة عن المستحقين .

أما الأسرار التي يشر إليها سعادة وكيل الأوقاف فلا دخل لنا بها مطلقاً ولا يصح أن تكون سبباً في منع الرقابة البرلمانية .

( أصوات : يقبل باب المناقشة ) .

سعادة وكيل وزارة الأوقاف — لي ملاحظات ثلاث لا تستغرق وقتاً طويلاً لأدفع بها تهماً وردت في كلام حضرة الشيخ حسن عبد القادر وأعتقد أنه لم يصددها بل جاءت في كلامه غفوا :

أولاً — المادة ١٤٥ من الدستور التي استند عليها الشيخ حسن عبد القادر كان في أثناء تلاوتها يتخطى لفظة هي كل شيء في السأله .

كلفت بقرأ « ميزانية إيرادات الأوقاف ومصروفاتها » والصواب « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها ». والفرق بينهما كبير ، لأن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف شيء ، وميزانية إيرادات الأوقاف على وجه العموم شيء آخر . وليست إيرادات وزارة الأوقاف هي إيرادات كل الأوقاف .

ثانياً — فسر حضرة الضومذكرة لى قسيتها إلى المجلس الأعلى ، فسرها بما لم أقصده منها بالرة وبما لاينهم من عبارتها مطلقاً ، فلى الحق أن أرد عليه فأقول :

جرى العمل منذ سنة ١٨٩٥ على أن تعمل ثلاث ميزانيات : ميزانية للأوقاف الأهلية وأخرى للأوقاف الخيرية وثالثة لأوقاف الحرمين ، وتعرض كلها على المجلس الأعلى لاختصاصه بالنظر فى هذه الميزانيات الثلاث . ولما فإن مذكرتى للمجلس الأعلى شملت هذه الميزانيات ولم يرفع لحضراتكم إلا أمر التصديق على « ميزانية الأوقاف الخيرية والمجلس الأعلى وحده هو المختص بالميزانيتين الآخرين . وهذه القاعدة متبعة منذ سنة ١٨٩٥ إلى اليوم ولكن حضرته يقول إنها طريقة حديثة لم تتخذ إلا بعد وضع الدستور . طشاً أنه أن تعمل الوزارة ذلك ووزيرها الشرف على إدارتها عضو فى البرلمان . ولعمري ماذا يقول حضرة الضوم المحترم عندما أشر أمامه تلك الأوامر الكريمة والإرادات السنية فيرى أنها لا تصفق إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية دون غيرها ، وذلك من سنة ١٨٩٥ إلى اليوم ؟ هذا غير معقول والوزارة قامت بما يجب عليها وقدمت الميزانية على الطريقة التى كانت متبعة فى الماضى . وإذا كنا الآن نتجهذ فى تسير الإدارة السنية الصادرة فى سنة ١٨٩٥ ، وتدعى أننا أكثر كفاءة من الذين وضعوها لا يصدقنا إنسان . والواضون لهذه الإرادة لم يصدقوا إلا على ميزانية الأوقاف الخيرية .

بقيت لى كلمة قصيرة : يقولون إن لوزارة الأوقاف نصيباً فى الأوقاف الأهلية بنسبة ١٠ ٪ ، نعم هذا صحيح . ولكننا قلنا إننا نضع هذه الأرقام فى ميزانية الأوقاف الخيرية ونعرضها عليكم ، فقالوا إنه يجب أن يكون للبرلمان رقابة على ميزانية الأوقاف الأهلية من أجل هذا التخصيص . فقولوا إننا مستعدون لتقديم حساب عنه ، ولكن لا يصح أن تافسوه فى جلسة علنية للأسباب التى ذكرتها من قبل ، وليس لحضراتكم حق التصديق عليها فية هو خاص بسفنها الأهلية .

إن الأوقاف الخيرية نفسها لا تقدم لحضراتكم بالتفصيل الكفى ، ولكن اللجنة مجلس الشيوخ للنوطة يبحث الميزانية أن تطلب من الوزارة أن تطلبها على ما تريد من التفاصيل ، فإذا كانت هناك حاجة للاطلاع على تفصيلات الأوقاف الأهلية من عقود وإعجار وقوائم مزاد وكشوف حساب للاقتناع بصحة أصل الإيراد التى لوزارة الأوقاف نصيب فيه ، فالوزارة مستعدة لإطلاع اللجنة على ما تريد ، ولا يخفى على حضراتكم أن الأوقاف الأهلية كثيرة تبلغ نحو السبعمائة ، وأظن أنه من الصعب أن يعمل لكل منها ميزانية خاصة تقدم لحضراتكم للتصديق على كل منها .

أما بالنسبة لأوقاف الحرمين فإن وزارة الأوقاف تترك الكلمة فيها لحضرة صاحب العالى وكيل المجلس .

بمعالى أحمد زكى أبوالسود دباش — ستمت حضراتكم البيان الذى قدمه سادة وكيل وزارة الأوقاف — إن اللجنة ترجع إلى نص الدستور الذى يقضى بأن الرقابة التى للبرلمان لا تكون إلا على إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف ، وموضع هذا النص هو المادة ١٤٥ من الدستور . وهناك مادة أخرى هى المادة ١٥٣ من الدستور ( وتلا نصها ) وقد بين لحضراتكم سادة وكيل وزارة الأوقاف القواعد والمبادئ المعمول بها الآن والتى تستلزم المادة المذكورة على أن تستمر مباشرة السلطة طبقاً لها إلى أن توضع أحكام تميزية جديدة ، ولا حاجة لى إلى أن أعود إلى ذكرها بعد التفصيل الذى أبداه سادة وكيل الأوقاف . ولا شك أن هذه القواعد والمبادئ تحول دون مراقبة ميزانية أوقاف الحرمين . هذه القواعد تحول دون مراقبة ميزانية أوقاف الحرمين ، لأن لأمانة الإجراءات التى صدرت فى سنة ١٨٩١ أعقبتها إرادة سنية تنظم حسابات الأوقاف . ويظهر أنه فأت حضرة الشيخ حسن عبد القادر الإطلاع على نص المادة ٥٥ من هذه اللائحة . فإن هذه المادة إذا أضيفت إلى الإرادة السنية التى جاءت بعد ذلك استخلص منها أن أوقاف الحرمين تكون مستثناة وخارجة عن الرقابة البرلمانية .

أما إذا نظرنا إلى الصلحة العامة وإلى أن أوقاف الحرمين تتضمن صفة خيرية هامة ، أرى أن يقرر البرلمان من الآن حق الرقابة عليها ، وبما أن القانون الذى يصدر بالميزانية سيصدق عليه من جلاله لك ، فيخير هذا الأمر للسلك تاسعاً للإرادة السنية الصادرة

سنة ١٨٩٦ ، وبهذه الكيفية تكون قد احترمت التشريع السابق . أما فيما يخص بالأوقاف الأهلية والرغبة في رقابة البرلمان عليها ، فسمحوا لي أن أستغرب ذلك لأن وزارة الأوقاف تبشر ذلك كوكيل عن المستحقين ، ولا يمكن أن تبشر إيرادات هذه الأوقاف جزءاً من ميزانية الدولة ، وإنما تكون المراقبة على الرقم الإجمالي لمرفة الحصة التي تأخذها وزارة الأوقاف من الأوقاف الأهلية .

فإن واقعت على ذلك أقدم لحضراتكم اقتراحاً بهذا الرأي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يجب أن يؤخذ الرأي على اقتراحى أولاً .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا — اقتراحى تعديل لاقتراح حضرتكم ، ويجب أن يؤخذ عليه الرأي أولاً .

حضرة عبد الفتاح وجاني افندي — قدم معالي وكيل المجلس اقتراحاً هذا نصه :

« إنه وإن كانت أوقاف الحرمين الشريفين مستثناة بمقتضى المادة السادسة من الإريدة السنية الصادرة في سنة ١٨٩٦ بشأن تنظيم ميزانية وزارة الأوقاف ، إلا أن مجلس الشيوخ يستصوب للمصلحة العامة ولما لهذه الأوقاف من الصفة الحيرية أن يكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة لوزارة الأوقاف وتعرض على البرلمان لتكون تحت رقابته . وبما أن القانون الذي يصدر بالميزانية سيصدق عليه من جلالة الملك بغير هذا الأمر للكل ناسخاً للإرادة السنية الصادرة سنة ١٨٩٦ .

وأما إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية ، فالمجلس يوافق اللجنة على قرارها بشأنها » .

معالي الرئيس — ما رأى حضراتكم ؟

( أصوات : لا نوافق على رأى اللجنة ) .

معالي الرئيس — من يوافق على رأى اللجنة يفضل بالوقوف .

( وقف معالي محمد شفيق باشا ) .

معالي الرئيس — من يوافق على رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهو الرأى المطابق لرأى مجلس النواب يفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

معالي الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على رأى مجلس النواب فيما يخص بميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين .

( ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ ) .

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان باختصاصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤ والذي لم يرد

إليه في المياد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور .

اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية :

مجلس النواب

( ١ ) عند عرض ميزانية وزارة الأوقاف على مجلس النواب في دور انعقاده الأول أثارت الوزارة نظرية عدم اختصاص البرلمان

بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين وميزانية الأوقاف الأهلية ، وجعلت جل اعتمادها على نص المادة ١٥٣ من قانون الدستور .

وبعد مناقشة طويلة أصدر مجلس النواب قراره في جلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ باختصاصه بنظر ميزانية هذه الأوقاف للأسباب

البسيطة في محضر هذه الجلسة .

وأقر مجلس الشيوخ هذا القرار ورضت للبرانيات الثلاث إلى صاحب الجلالة الملك للتصديق عليها طبقاً للمادة ٣٤ من

قانون الدستور .

صدر الأمران لللكيان رقم ٥٠ و ٥١ بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ باعتاد ميزانيتي الأوقاف الحيرية وأوقاف الحرمين الشريفين



ورقم ٧٢ سنة ١٩٢٤ في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية، وقد كتبت الوزارة في الخطاب التي أرسلته إلى ديوان جلالة الملك بطلب اعتناء ميزانية هذه الأوقاف أنها ستطرح مسألة الاختصاص من جديد على البرلمان في الدور المقبل.

وبناء على فحوى أصدرتها لجنة قضايا الحكومة تاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ طلبت وزارة الأوقاف بمكاتبتها المؤرخة ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٩ أن يبد المجلس النظر في هذا الموضوع.

(٢) لجنة ميزانية الأوقاف والمعاد الدينية ترى أن الأسباب التي أدلت بها لجنة القضايا بالألا تقتضى رأى البرلمان الأسبق ولما فإنها تشير على المجلس باحترام هذا الرأى وقبل مناقشة هذه الأسباب تلاحظ اللجنة أن القرار الذى صدر من البرلمان باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية وبإخصامه بنظرها هو في حكم القانون يسرى عليه ما نصت عليه المادة ٣٥ من الدستور التي قضى بأنه «إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يرد القانون في هذا المياد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر». وقد صدق المجلسان على هذه البراية ومضى على تاريخ تصديقهما أكثر من شهر ولم ترد إلى البرلمان لإعادة النظر في قراره.

بعوات هذا المياد اعتبرت البراية بحكم الدستور مصداقاً عليها، بل وأكثر من ذلك أن جلالة الملك أصدر ضلاً في نوفمبر سنة ١٩٢٤ الأمر للملك رقم ٧٣ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية كما أقرها البرلمان.

أما ما قالته وزارة الأوقاف من أنها ذكرت عندما طلبت إصدار الرسوم للملك بأنها ستطرح مسألة الاختصاص على البرلمان من جديد في الدور المقبل فهذا لا يؤثر مطلقاً على مقتضى قواعد الدستور.

على أن اللجنة مع هذا لا تتنح عن بيان أن القرار الذى أصدره البرلمان الأسبق واجب الاحترام من جميع الوجوه، وعن مناقشة رأى لجنة القضايا.

(٣) يرتكز رأى لجنة القضايا على أسباب تلخص فيها يأتي:

أولاً — لا يمكن من الوجهة القانونية والمالية أن توجد مبراية للأوقاف الأهلية لأن كل وقف أهل يكون وحدة قانونية منفصلة غلماً عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها، وأن ما تضمنته البراية العامة تحت هذه التسمية هي بيانات تقريبية وتفسيرية وأن إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية أساسها التوقيت وعدم الاستمرار.

ثانياً — إن الأموال الناجمة من إدارة الأوقاف الأهلية لا تكون لها في أى وقت صفة الأموال العامة بعكس الأوقاف الخيرية فإنها وقف على منافع عامة ويمكن تشبيهاها بالأموال العامة.

ثالثاً — إن إدارة الأوقاف الأهلية خاضعة دائماً لرقابة القاضى الشرعى الذى له أن يوافق أو لا يوافق على إدارتها ويناقضها الحساب فلا يمكن أن تكون وزارة الأوقاف خاضعة في آن واحد للبرلمان والقضاء الشرعى والمستحقين، ولجنة القضايا ترى مع ما تقدم أن للبرلمان الحق في الاقتراع والتصديق على ما يؤول للحيات من هذه الأوقاف وما تضمنه الوزارة من رسوم إدارتها وأن له أيضاً رقابة أدبية وسيلسية على الأوقاف الأهلية.

#### رأى اللجنة

أولاً — إن الحق الذى أكد البرلمان الأسبق وجوده في إخصامه بنظر مبراية الأوقاف الأهلية ليس جديداً ولا مبتدعاً فإن الجمعية التشريعية وهي أول هيئة نيابية خول لها حق نظر ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف قررت صراحة بأن من سخطها نظر ميزانية الأوقاف الأهلية بل إن لجنة الأوقاف في هذه الجمعية كانت ذهبت إلى وجوب عرض ميزانية هذه الأوقاف وهما وقتاً، ولكن الجمعية رأت الاكتفاء بمرضاها «مأمورية».

أما القول بأن الجمعية التشريعية لم تكن تخرع على الميزانية فردود بأنه لم يكن من إخصام هذه الجمعية ألا تخرع على ميزانية الأوقاف ولا على ميزانية الحكومة نفسها لأن سلطتها كانت محصورة في إيداء ما بين لها من الرغبات والملاحظات.

ثانياً — تبطل لجنة القضايا بأن للبرلمان الحق في الاقتراع على عشرة في المائة التي تضاضها الوزارة من إيرادات الأوقاف الأهلية

مقابل إدارتها لهذه الأوقاف كما أن له الحق في الاقتراع على ما يؤول من هذه الأوقاف والخيرات وتسلم أيضاً بأن البرلمان حق الرقابة السياسية والأدبية على هذه الأوقاف .

وترى اللجنة أن في التسليم بجميع ما تقدم تسلياً بحق البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية والاقتراع عليها وذلك لأن الاقتراع والتصديق على الشرة في المادة من الإيرادات هو في الواقع تصديق على أسهلها ولا يمكن التصديق على هذا الجزء إلا بعد التحقق من أصله . وهذا يقتضى حتماً البحث في تصيلاته والنظر في إدارة الوزارة لهذه الإيرادات من جميع وجوهها لأنه يتوقف على نوع هذه الإدارة كثرة الإيرادات أو قلتها ، فالرقابة يجب أن تكون فعلية لا سياسية ولا أدبية — كما تقول لجنة القضايا — بمعنى أن ما ينتج به البرلمان من زيادة أو حنف أو تخفيض يجب اتباعه .

ومن هنا وجب الاقتراع على أصل هذه الإيرادات كذلك ، فإن التصديق على ما يؤول للخيرات من هذه الأوقاف هو بمثابة تصديق على إرادتها ومصروفاتها ويستدعي حتماً وجود رقابة فعلية عليها ، وذلك لأن هذه الخيرات حصصاً مقدرة وشاملة في هذه الأوقاف تستوفى بعد مصروفاتها وتزيد البالغ الواردة من هذه الحصص أو تقل بزيادة المصروفات أو قلتها . فلكي يتمكن البرلمان من حق استعمال سلطته في مراجعة حقوق هذه الخيرات يتحتم أن يكون له رقابة فعلية على المصروفات ولا يمكن تصور هذه الرقابة بغير أن يكون له الحق في مناقشة هذه المصروفات واعتمادها كما هي أو تخفيضها . وبغير ذلك تكون الرقابة نظرية محضة لا فائدة منها على الإطلاق .

ولكي يقدر المجلس أهمية ما تقدم تذكر له أن وجوه الصرف في الأوقاف الأهلية ثلاثة وهي :

( الأول ) مبلغ يدفع للمستحقين وقدره في ميزانية هذا العام ٥٧٣٩٥٧ جنياً .

( الثاني ) مبلغ تتقاضاه الوزارة نظير إدارتها وقدره ٩٨١٤٨ جنياً .

( الثالث ) مبلغ يدفع للخيرات وقدره ٩٠٨٤٥ جنياً .

تالياً — إن مراقبة الميزانية هو أول مظهر من حق البرلمان في مراقبة الإدارة العامة وفي تحديد قيمة الوظائف والاعتمادات اللازمة لها .

وموظفون الإدارة العامة بوزارة الأوقاف يشتركون جميعاً في إدارة الأوقاف الخيرية والأهلية والأوقاف الحرميين ، وليس لكل وقف من هذه الأوقاف موظفون مخصصون بإدارتها . ولما كانت مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وكان تقرير الاعتمادات من أخص وظائف البرلمان فلا يمكنه أن يؤدي هذا الحق الدستوري على الوجه الصحيح للتحقق من وجوب تقرير هذه الاعتمادات أو زيادتها أو حذفها أو تخفيضها إلا إذا كانت الرقابة العامة تشمل جميع أنواع الإدارة .

فضلا عن ذلك فإن وزارة الأوقاف مسئولة عن إدارة الأوقاف الأهلية فإذا أساءت هذه الإدارة استحق عليها التوضي للمستحقين ، وخوابة الأوقاف الخيرية هي التي تفرم هذه التوضيحات لأنه ليس للوزارة أموال خاصة ، وهذا يستوجب حتماً أن يكون للبرلمان الرقابة على إدارة هذه الأوقاف ولا يتأتى ذلك إلا بنظر ميزانيتها .

على أن مراقبة البرلمان للأوقاف الأهلية ليست توجه استحقاق إلى مستحقين ولا مناقشة في مقدار هذا الاستحقاق ، وإنما هي مراقبة إدارة الموظفين وتقدير الاعتمادات اللازمة لحسن الإدارة ، وليس في هذه الرقابة اطلاع على أسرار فان الميزانية لا تتضمن إيرادات ومصروفات كل وقف على حده ولا أسماء مستحقيه ، والبرلمان لا يتطلب ذلك .

رابعاً — وكون كل وقف أهلي يكون وحدة قانونية منفصلة عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها لا يمنع من اعتبار مجموع إيرادات هذه الأوقاف ومصروفاتها ميزانية .

وذلك لأن كل وقف خيري يكون أيضاً في الواقع وحدة قانونية منفصلة عن الأوقاف الأخرى بنوع جهات الخير المرصدة عليها ، ولكن لم يقل أحد مطلقاً إنه لا يمكن تكوين ميزانية للأوقاف الخيرية ، وكل ما حدث بالنسبة لهذه الأوقاف أنه صدرت فتوى شرعية بأجازة استعمال ما زاد على حجة كل وقف خيري من إيراده لجهة خيرية أخرى ، وعلى هذا فإننا لو تمسحنا مع رأى لجنة التقاضيا وأمكن لوزارة الأوقاف أن تنصهر فتوى شرعية أخرى تنفي بجعل إيرادات كل وقف خيري محصوراً صرفه فيما رصد عليه فإن لإوقاف الخيرية تخرج من مراقبة البرلمان بحجة أن كل وقف بذاته وبذلك يتصل حكم الدستور في الرقابة على وزارة الأوقاف .

على أن قسم القضايا يخالف بقوله الحقائق العملية فإن المطلاع على ميزانيات وزارة الأوقاف لسنوات مضت قبل البرلمان ويبدو يرى أن الوزارة كانت تضع دائماً ميزانية للأوقاف الأهلية وتسميها كذلك . وصادق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بهذا الاعتبار لقلول بأنه لا يمكن أن توجد ميزانية للأوقاف الأهلية مخالف للواقع .

خلساً — وقول لجنة القضايا بأن خضوع الأوقاف الخيرية لرقابة البرلمان مستمد من كون أموالها أشبه بالأموال العامة وأن أموال الأوقاف الأهلية أموال خاصة وبذلك تخرج من رقابة البرلمان لا يمكن قوله بحال لأن إيرادات الأوقاف الخيرية ملك للجهات المرصدة عليها حسب شروط الواثقين وليس من الأموال العامة ولا شبيهة بها . فاختصاص البرلمان بنظرها لم يرد من هذه الجهة وأموال الأوقاف الأهلية ليست مرصدة فقط على أفراد بل إنها مختلطة ، وقد بينا أن نحو ٣٠٠.٠٠٠ جنيه تؤخذ منها للوزارة وللجبريات وبيننا أنه ليس في رقابة البرلمان توجيه استحقاق للتحقيق ولا نزع استحقاق منهم ، والمبالغ التي تعتمد لهم هي ما يزيد من إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاته وليس للبرلمان مناقشة في فضيلاتها .

سادساً — أما القول بأن إدارة الوزارة — الأوقاف الأهلية خاصة لرقابة القاضى الشرعى — فتردد بأن إدارة الوزارة للأوقاف الخيرية خاصة أيضاً لرقابة القاضى الشرعى ومع ذلك فلم ينهض هذا الاعتراض دليلاً على عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الخيرية .

وأما قول الوزارة بأنها هي مسئولة عن هذه الأوقاف أمام المتحققين ، وليس من القول مع وجود هذه التسوية أن يكون للبرلمان رقابة عليها فهو قول لا يستقيم إلا إذا كانت هذه الرقابة مضرة بحسن إدارة هذه الأوقاف ، وما قال أحد ولنى يقول أحد بهذا أبداً .

كذلك لا منافاة بين اللسوليتين لأن اعتماد البرلمان لإيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية هو عمل بين البرلمان وإدارة الوزارة لا علاقة له بحقوق المتحققين ولا بمراقبة القضاء .

واللجنة تعلن هذا صراحة وترجو أن يقرها المجلس عليه .

سابعاً — إن المادة ١٤٥ من الدستور صريحة في أن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وحسابها الختائى السنوى كل ذلك يقدم إلى البرلمان ، ولا يمكن أن يفيد هذا النص إلا باستثناء صريح من الدستور ، ولو أنه أراد أن يقرر اختصاص البرلمان على نظر ميزانية الأوقاف الخيرية لقال ذلك صراحة .

وميزانية وزارة الأوقاف هي التي ترد إلى المجلس بعد تصديق مجلس الأوقاف الأعلى وهي تتضمن ميزانية الأوقاف الخيرية والحرمين والأوقاف الأهلية .

وبناء على ما تقدم يرى المجلس أن جميع الاعتبارات تؤيد حق البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، وعليه فطلب اللجنة أن يقرر المجلس احترامه لرأى البرلمان الأول .

وهنا ترك حضرة صاحب البقولة الرئيسى رئاسة الجلسة وتولاه سلطة مصطفى النحاس باشا .

للقدر — حضرات الأعضاء المحترمين : لما عرضت ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف في العام الأسبق أثارت الوزارة نظرية عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين وميزانية الأوقاف الأهلية ، وقد جرت مناقشة طويلة فيها يطلق بهذا الموضوع وكانت الوزارة تسمك بأن المادة ١٥٣ من قانون الدستور والمادة ١٤٥ من هذا القانون لا تعطى البرلمان الحق في اختصاصه بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية وانتهت هذه المناقشة أخيراً بأن قرر مجلس النواب اختصاصه بنظر هاتين البرائيتين ونحو القرار إلى مجلس الشيوخ وصادق عليه ضلاً .

إن المادة ٣٥ من الدستور تمنى على أنه إذا لم ير جلالة الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان وده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا اليلاد عد كانه صدق عليه وسدر .

إن من المعلوم وللقرر أيضاً أن جميع القرارات التي تصدر من مجلس النواب ومجلس الشيوخ باعتبار ميزانية ما تعتبر بمثابة قانون

وإن المادة ٣٥ من الدستور تنطبق على هذه الحالة . ولكن بعد أن صدق البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين بلغ هذا التصديق إلى وزارة الأوقاف ومضى شهر دون أن ترد تلك الميزانيات إلى البرلمان لإعادة النظر فيها ، ثم وضعت وزارة الأوقاف بعد ذلك طلباً إلى جلالة الملك لإصدار أمره باعتماد ميزانية الحرمين والأوقاف الأهلية وصدر الأمر فضلاً بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أي بعد التصديق على ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين بأربعة شهور تقريباً .

إن القرار الذي صدر من البرلمان في دوره الأسبق باعتماد ميزانية الأوقاف الأهلية والحرمين يشمل في الوقت ذاته أمرين :

الأول هو اعتماد ميزانية هذه الأوقاف ، والثاني أنه قرر تفسيراً للمادة ١٤٥ من الدستور وهي التي تنص على أن ميزانية وزارة الأوقاف ترضى على البرلمان . إن هذه المادة ليست قاصرة فقط على ميزانية الأوقاف الخيرية بل تتضمن جميع ميزانيات الأوقاف الخيرية والأهلية والحرمين .

فبعد هذا التفسير الذي صدر من البرلمان وأقره جلالة الملك أيضاً لأنه لم يمتنع على القانون الصادر باعتماد الميزانية في ظرف شهر من اعتماد البرلمان لها لا يجوز مطلقاً أن يباد النظر في هذا . ثم لا يجوز بعد أن فسرنا الدستور في سنة ١٩٣٤ لأن المادة ١٤٥ منه تنص على أن ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف شاملة لجميع الميزانيات الخاصة بالأوقاف الأهلية والخيرية والحرمين . لا يجوز بعد هذا أن يأتي مالى وزير الأوقاف في هذا الدور ويتقدم إلى هيئة المجلس طالباً أن تميدوا النظر في هذا القرار لأنه كالتصديق خطأ . إنا لو اتبعنا هذه النظرية لكنت قراراتنا في كل ما يتعلق بتفسير أية مادة من مواد الدستور عبثاً في عبث ، إذ أن التفسير الذي يوضح به أية مادة من مواد الدستور يجب أن يكون متصلاً تلك المادة ومنوراً لها متى صدر قراركم المحترم ببيان هذا التفسير ووافق على ذلك مجلس الشيوخ فليس لدى السلطة التنفيذية والحالة هذه إلا طريق واحد وهو أن تميد إليكم هذا التفسير في ظرف شهر واحد من تاريخ إصداركم له وتقول لكم إنها لا توافق على هذا التفسير .

افرضوا حضراتكم أن المجلس قرر بالأمر أنه يختص بنظر ميزانية المصالح الدينية وإتني على هذا القرار نظره في هذه الميزانية فضلاً وأرسل هذا القرار بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ صادق عليه وعلى ميزانية المصالح ولم ترده إليكم الحكومة في خلال شهر حسب نص الدستور . فهل يجوز أن تأتي الحكومة في العام التالي وتقول إن هذا القرار كان خطأ وإنه يجب أن يرجع عنه ؟

كلا ، فن باب أولى إذا كان ذلك القرار قد صادق عليه جلالة الملك وأصبح نافذاً فضلاً .

إنى أرى أن إعادة طرح هذه المسألة على المجلس لا يجوز دستورياً ، وإني أقول ذلك لا تهرباً من إثبات أن حكمي في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية ثابت جداً . كلا ، فقد وزع على حضراتكم بيان من لجنة الأوقاف بالأدلة الساطعة الناطقة بأن من واجبكم ومن حكمكم أن تنظروا ميزانية الأوقاف الأهلية . ولكن أقول ذلك لأمر واحد وهو أنه لا يجوز أن تترك سابقة سيئة ضد الدستور تمر علينا وتسجلها على أغصاننا .

تقول وزارة الأوقاف إنها عندما رخصت الأمر إلى جلالة الملك للتصديق على ميزانية الأوقاف قالت في جوابها إنها ستعرض الأمر من جديد على البرلمان . وهذا القول لا يؤثر مطلقاً على مقتضى الدستور لأن هذا القول صدر من الوزارة إلى جلالة الملك ولا علاقة لنا به البتة ، وإنى أدفع بدم جواز إثارة هذا البحث من جديد وأؤيد اختصاص هيئة المجلس في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية . حين هلال بك — هذه المسألة يا حضرات الثواب المحترمين قد أثبتت لأول مرة أثناء انعقاد الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ .

الرئيس — نريد أن يكون الكلام منحصراً الآن في الموضع الفرعي .

محمد يوسف بك — قالت اللجنة إنه لا يجوز إثارة الموضوع مرة ثانية أمام المجلس الآن لأن هذا الموضوع قد فصل فيه المجلس سنة ١٩٣٤ كما قال حضرة المقرر . أي أن وزارة الأوقاف عرضت للبرلمان عليه ودار البحث في هل المجلس حق بحث هذه الميزانية بمقتضى الدستور أو لا ، فأمر البحث عن صدور قرار من المجلس بأن له حق بحثها اتباعاً لما نص عليه الدستور من أن حكمها حكم ميزانية الدولة .

الرئيس — الكلام قاصر على مناقشة الموضع الفرعي .

مجد يوسف بك — أردت بكلامي هذا أن أقول إنه لا خلاف في الموضوع ، وعلى ذلك لا محل لإعادة النظر فيها قرره مجلس النواب في الدور الأول .

الرئيس — لا نزاع في أن لا خلاف في الموضوع ، ولكن إذا وجدت أسباب جديدة فلحضرة الضو التكلم فيها .

مجد يوسف بك — إذا كان الموضوع غير مختلف فيه وليس هناك أسباب جديدة فلا محل إذن لإثارة هذه المسألة مرة ثانية .

وزير الأوقاف — باحضرات النواب المحترمين ، أرحو أن تتكرموا بإصلاح مذكوركم لكلمة لا أريد بها مجادلة ولكن أريد بها تفاهكاً ولا أبني بها أن أظهر أمام هذا المجلس للوقر بمظهر الخائف لإرادته لاني أبعد ما يكون عن ذلك لظهور الذي أرى نفي منه ولكن لأشرح لكم وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بعدم اختصاص مجلسكم للوقر بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية .

الرئيس — ألفت نظر معالي الوزير إلى أن الكلام دائر في المذيع القرعي .

وزير الأوقاف — سم سأراعي هذه القطعة ، ولكني أريد أن أبداً بالرد على كلام حضرة المقرر بخصوص عدم جواز التكلم في هذا الموضوع بعد أن أبدى البرلمان ( أي مجلس النواب والشيوخ ) رأيه في هذا الأمر الذي عرضته عليه ووزارة الأوقاف في المور الأول وقرر المجلسان اختصاصهما في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية بنفي لجنة الأوقاف أن تطبق على التفسير الذي صدر من حضراتكم في المور الأول من انتقاد البرلمان قاعدة قوة الشيء المحكوم به . تريد أن تدفع بعدم حوز طرح هذه المسألة تطبيقاً لنظرية معمول بها أمام القضاء . ولكن باحضرات الأعضاء المحترمين اصحبوا لي أن أقول إن كل متشرع يعرف أن تلك القاعدة وهي قوة الشيء المحكوم به إنما هي قاعدة اصطلاحية قضى بها النظام وقضى بها الاحترام الواجب لأحكام القضاء ، قاعدة أريد بقرارها ألا تكون الأحكام القضائية مظنة طعن ولا محل شبهة لأن عدم الأخذ بها يؤدي إلى تعدد النزاع بين المتخاصمين مراراً عديدة ، أريد بهذه القاعدة أن يكون الحكم النهائي في نزاع معين هو عنوان السواب . فإذا لم يتخذ القضاء هذه القاعدة صنع الباب أمام التنازعين وظل النزاع يتجدد إلى ما لا نهاية ، فلا تنتهي الحسومات بين الناس ، وفي ذلك إخلال بالنظام العام وإخلال بحقوق الملكية لأنها تكون غير مستقرة على حال ما دام باب الطعن مفتوحاً ، فذلك كان لا بد لأطمشان العوس من وضع حد نهائي لهذه التنازعات باتخاذ هذه القاعدة أمام القضاء . أما الحال في التشريع باحضرات النواب فإنه يختلف اختلافاً كبيراً عنه في القضاء بل ليس هناك أبداً مما بين القضاء والتشريع من حيث وجهة النظر الذي وضعت قوة الشيء المحكوم به لأنكم تعلمون أنه بينا يراد أن يكون القضاء سائراً على وتيرة واحدة ومركزاً على قاعدة ناتجة لطعن النفوس تجدون أن التشريع يتغير طبقاً لمتغيرات الظروف حرباً وراء الصلحة العامة ، فالقول بأن التشريع في أمر يجب أن يكون نهائياً هو تشديد لسلطتكم ، تشديد للنظام النيابي ، بل هو وقوف في سبيل الإصلاحات التي ترتب على تغير التشريع كما اقتضت الحالة ذلك ، إذن يبين لحضراتكم أننا لسنا أمام مسألة قضائية يدفع فيها بعدم جواز النظر بعد صدور قرار فيها وإنما نحن أمام مسألة دستورية يرجع في أمرها على كل ما يتعلق إلى القوانين الدستورية . فذلك عندما تكون مطروحة أمام حضراتكم مسألة تفسير نص في الدستور يجب أن يرجع إلى القوانين الدستورية للتفت عليها بما يخص بقوة التفسير التي يصددها المجلس النيابي . هذا هو المرجع الذي يجب النظر فيه ، وهذه هي قاعدة البحث ومدار الحكم . فذلك فإن أقرر لحضراتكم بأن من التفت عليه أن تفسير الدستور لا يكون مزمناً إلا في حالتين اثنتين فقط : الحالة الأولى هي أن يصدر تشريع بذلك التفسير وينبع في هذا القوانين للنصوص عنها في تعديل الدستور ، وهذا التفسير الذي يصدر من طريق التفسير النص بما يبرز للنس الذي رآه المجلس هو تشريع مازم حقاً .

الرئيس — إنني أرى فرقاً بين التعديل وبين التفسير .

وزير الأوقاف — الذي أقرره أن التفت عليه عند جميع علماء الدستور أن التفسير الدستوري لا يكون مزمناً إلا إذا اتبع فيه نفس الإجراءات التي تتبع في تعديل الدستور . ولماذا باحضرات الأعضاء الأجلاء ، لأن في تفسير نص دستوري إثباتاً لمنى في كل معنى آخر ، وإخراج حكم بذاته وإدخال حكم آخر لمنى يحمله اللفظ للوجود في الدستور . فالمسألة مسألة تفسير يعرض عندما يكون لفظ الدستور يحتمل جملة معانٍ والتفسير يخرج لمنى المقصود ويرزوه . وبما أن ذلك التفسير الذي يخرج كل المعاني إلا معنى واحداً أو حكماً واحداً لا يقل شأناً عن تعديل نص الدستور بالذات ، فذلك أجروا عليه حكمه وقالوا إنه لا يكون مزمناً إلا إذا اثبت فيه إجراءات التعديل . هذه هي الحالة الأولى ، أما الحالة الثانية فهي العرف المتصل الذي يحيل تفسير المجلس مزمناً أيضاً في حالة أخرى وهي فيما إذا

ثبت العرف المتصل على ذلك التفسير أى أنه يتكرر مراراً حتى يصبح عرفاً برلمانياً . يوحد إما قرار واحد يصدر من المجلس في حالة من الأحوال فلا يكون مفزماً ، وما دام لم يتكرر فلا يكون عرفاً دستورياً .

إن السألة التى نحن بصدها لم يفصل فيها المجلس ولم يد فيها رأيه إلا مرة واحدة في الدور الأول .

ولما كانت القواعد الدستورية تفتح الباب أمام الحكومة لترجع إلى المجلس وتتفاهم معه على رأيها وكذلك تفتح الباب أمام المجلس للرجوع عن رأيه متى رأى في الرجوع صواباً ، لذلك كان من واجب الحكومة أن ترجع إلى حضراتكم للدفاع عن التفسير الذى تطلقه بحق أنه هو التفسير الدستوري الصحيح . لا أريد بإحضرات الأعضاء أن أقتض بذلك من احتراي الكلى لقرار المجلس بل إننى احتراماً لهذا القرار استصدرت الرسوم بالتصديق على ميزانية الأوقاف الأهلية ، واحتراماً لذلك أيضاً قدمت ميزانية الأوقاف للمجلس لأنى لم أريد أن أتصرف تصرفاً يناقض رأى المجلس قبل عدوله عن رأيه وقد أبلد بأنت أصرحت بأن الحكومة ملتزمة احترام القرار الذى ينتهى إليه رأى المجلس . ولذلك كان لى الشرف في أن أطلع في حسن استماعكم وفى دقة نظركم لهذه القاعدة الدستورية التى قررتها وبمد هذا البيان أرجو أن أكون قد أثبتت عن رأى الحكومة في الإجراءات التى تتبع لتفسير الدستور والرأى الأخير لحضراتكم .

الدكتور أحمد ماهر — أريد أن أسأل معالي الوزير عن الحكمة من وضع هذا النص بالدستور : « إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر » أليس الحكمة من وضعه أنه إذا كان لدى الحكومة شك في تفسير المجلس لذلك القانون أو في اختصاص المجلس بإصداره أو في أصوبية لما أن تراجع المجلس في ذلك وتطلب منه إعادة النظر في القانون المذكور ؟

هذه هي الحكمة من وضع هذا النص ، فإذا ما انقضى الشهر النوء عنه بالمادة ٣٥ من الدستور جاز للمجلس أن يعتبر أن السلطة التنفيذية قد وافقت على القانون الذى أقره البرلمان .

وبما أنت ميزانية الأوقاف الأهلية قد عرضت على المجلس في دور الانعقاد الأول وصدق عليها ولم تردها الحكومة للمجلس في الميعاد المشار إليه لإعادة النظر في قراره ، فمن حق المجلس أن يعتبر أن السألة أصبحت لا تحتاج إلى جدل وأن الحكومة قد أخذت برأى المجلس وأقرته . ولا يجوز للحكومة أن تأتى بعد ذلك وتقول إن المجلس قد أخطأ السبيل باعتاده ميزانية الأوقاف الأهلية . لو كنا قد أخطأنا فضلاً لكان من الواجب على الحكومة أن تراجع المجلس في قراره في بحر الشهر المشار إليه بالمادة ٣٥ من الدستور ولا تنتظر هذه للذة الطويلة ثم تطلب من المجلس أن تراجع قراره .

لو جاز أن يعود المجلس إلى كل مسألة نظر فيها من طريق غير الطريق الذى قرره الدستور لما أمكن أن يكون هناك استمرار في فهم نصوص الدستور وقواعده . إن الطريق الوحيد الذى يقرره الدستور لإعادة النظر في المسألة التى نحن بصدها هو رد القانون للمجلس في بحر شهر واحد . فإذا ما انقضى هذا الميعاد فليس للحكومة أن تأتى بعد ذلك وتطلب إلى المجلس أن يعيد النظر في القرار الذى أصدره .

وزير الأوقاف — ذكر حضرة العضو المحترم أن الحكومة قد أجلت تفسير البرلمان وأخذت به . ولى كلمة قصيرة أريد أن أتأيد بها رداً على ما قلته حضرة .

قبل استصدار الرسوم للملك باعتاده ميزانية الأوقاف الأهلية استفتت الحكومة لجنة فقه القضاء في هذا الموضوع وقد كان رأيها متفقاً مع رأى الحكومة ، كما أنه قبل استصدار الرسوم ذكرت وزارة الأوقاف في الخطاب الذى أرسلته إلى ديوان جلالة الملك بطلب اعتناء ميزانية هذه الأوقاف أنها ستطرح مسألة الاختصاص من جديد على البرلمان في الدور المقبل .

وأظن أنه بعد هذا التحفظ الذى ليس بيده تحفظ ، لا يمكن أن يقال إن الحكومة سلطت بوحدة نظر المجلس .

كان السبيل أمام الحكومة وتحت وصراً لأنها وجدت نفسها أمام نصوص دستورية ترى أنها تحمل المجلس غير مختص بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية واعتادها وأمام قرار أصدره المجلس وهو قرار يجب احترامه . وللخروج من هذا التأرجح المخرج كان من الواجب على الحكومة أن تلتجأ للبتنوعين وتتشيرهم في طريق الخلاص منه . ولما لجأت إلى لجنة قضايا الحكومة وقالت لها إن البرلمان غير

عخص بنظر هذه اللجنة طبقاً للمادة ١٥٣ من الدستور وأذا المجلس قد أقر هذه اللجنة فضلاً واستغته عما يجب عليها عمله . أرفع للجنة لجلاء الملك للتصديق عليها أم ماذا تعمل ؟ فأبديت اللجنة رأيها وقالت الحكومة باتباعه .

أردت أن يقف المجلس على الإحراجات التي اجتهدت الوزارة بهذا الشأن ، ولذا أرسلت للوزير رئيس المجلس مذكرة معصلة عنها . من هذا يصح لحضراتكم أن الحكومة أرادت أن توافق بين قرار المجلس وبين نصوص الدستور . ولا يمكن أن يقال بعد ذلك إن الحكومة وافقت على رأي المجلس وتمازت عن رأيها .

ما الذي كان يجب على الحكومة أن تفعله في ذلك الوقت المخرج ما دامت تعتقد أن الدستور معها ؟ هل كان يجب عليها أن تتخلى بمجرد صدور قرار مجلس النواب في الدور الأول وأمامها رأي علماء الدستور الذين يقولون إن هذا القرار لا يجوز قوة الشيء المحكوم به ؟

لو فعلنا ذلك لكنا مقصرين في حق الدستور ولذا طلبنا إلى هيئة المجلس الوقوف أن تعيد النظر في هذا الموضوع ولحضراتكم أن تفرروا ما تشاءون ، وإذا قررتهم صراطاً برلمانياً فإن الحكومة تتهمه .

الرئيس — ما رأي ممالككم في نص المادة ٣٥ من الدستور التي تقول « إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر » .

إن الوزارة عندما قدمت الأمر لجلاء الملك أبدت تحفظاً ، ولكنها : تده المجلس مرة ثانية كما يقول حضرة العضو الدكتور أحمد ماضي .

وزير الأوقاف — لم يكن ما قرره حضرة العضو المحترم سؤالاً ثانئياً للمهموم من السؤال وإنما كانت طريقة لإبداء رأيي وإبرام خصمه اللجنة . وقد رددت عليه وأزدد ما قلته يائناً بأن نص المادة ٣٥ يطبق على القوانين التي تصدر في حدود الدستور فإذا رأيت السلطة التنفيذية أن الأمر صدر خارجاً عن حدوده فعلياً أن تصد إلى التوفيق بين رأي المجلس وبين نصوص الدستور ، وما كانت الحكومة أن تلجأ إلى طريقة أخرى غير هذه الطريقة .

الرئيس — إذا كان الأمر كذلك ، فما رأي ممالككم في المادة ٤١ من الدستور التي خالفها الوزارة السابقة وفترتها لمصلحتها تحسيراً غير صحيح ثم أصدر المجلس في هذا الدور قراراً بطلان القوانين والراسم التي صدرت في عية البرلمان ارتكباناً على هذا التصريح الخطأ ؟ هل يصح بعد ذلك أن تأتي وزارة أخرى وتختل على نص هذه المادة ( كما افتتحت وزارة دولة زيور باشا ) وتغيره لمصلحتها أيضاً ؟

وزير الأوقاف — إن المسألة بخلاف ذلك إذ لو كان أمامنا تفسير من المجلس لس دستورى لرجعنا إليه باعتقاد أن نصوص الدستور لا تحيز استصدار الرسوم بلعزاية ما دام هذا التصريح موحوداً ولكن الوزارة لم تعد ذلك ورأت اتخاذ طريقة أخرى أدى إليها احتيادها وهي التوفيق بين رأي المجلس ونصوص الدستور . وهناك تفصيلات أخرى لا أرى عملاً كرها ، وكل ما يمكن أن أقوله هو أن وزارة الأوقاف عملت ما عملته وتحتذ باتفاق رأي جميع الوزراء في وزارة حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول .

عبد الحميد عبد الحق افندي — إن القول بأن يلقى المجلس في هذا الدور قراراً صدر منه في الدور الأول قول يس كرامته . والواقع أن اللائحة الداخلية ونصوص الدستور صريحة في أن يمنع الحاكم من نظر مسائل سبق الفصل فيها وبذلك احتاط التشريع في نفس القرارات بدون أسباب . إن المسألة باحضرات النواب تنفرع إلى شططين : إما أن يكون قد صدر قرار من مجلس النواب في هذا الشأن وإما أن يكون هناك قانون . ولا يمكن الرجوع في قانون شرع إلا بتعديل أو بتشريع جديد وإن ما قرره الوزير من أن الوزارة قد أخذت بتقوى فلم تقضيا الحكومة قول لا يستد به ، لأن المجلس فوق كل هيئة تشريعية في البلاد ، والواجب أن خضع لجلسة قضيا الحكومة للمجلس لا أن يخضع المجلس لها .

( تصديق ) .

وزير الأوقاف — لا تتعلق المسألة بالخضاع رأي لرأي بل بتبعية رأيين في مسألة يصح الاختلاف عليها .

القرر — بإحضرات التواب لم يكن رأيكم حيناً قررتم اختصاصكم بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية رأياً غير دستوري لأن الدستور صريح جداً في آت من حكم النظر في هذه الميزانية ، وحكم هنا قائم على الملادة ١٤٥ التي تنص على أن « ميزانية إيرادات الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الخاى السنوى يخرى عليها الأحكام المنقمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخاى » .

وقد أوضع مقرر لجنة الأوقاف السابعة أن هذا التصير شامل لجميع الأوقاف من خيرة وأهلية ولكهم أرادوا ( ولا ندرى لأية علة أناروا هذا البحث ) أن يوجدوا من الصراحة والوضوح إيهاماً وأن يجهلوا للادة الناطقة بحكم الجلى واختصاصكم الصريح موضع تفسير وتأويل ، وما تأخرنا عن أن نجاريهم في ذلك فأثبتنا بالحجة القاطمة حتى المجلس في نظر هذه الميزانية وأقننا الدليل على أن الملادة الآتة الذكر تتضمن حتماً ميزانية الأوقاف الأهلية .

بعد هذا أصبح من الجلى أنه إذا أريد تفهم مرى الملادة ١٤٥ فالواجب أن يكون ذلك على نور القرار الصادر من مجلس التواب والمزيد من مجلس الشيوخ . وهل ندرين بإحضرات التواب بأية أغلبية صدر هذا القرار ؟ قد صدر من مجلسكم هذا بالإجماع ما عدا واحداً ومن مجلس الشيوخ بالإجماع ما عدا اثنين . صدر القرار على هذه الصورة ثم فوتت الحكومة اليباد فأصبح الدستور يقضى حتماً بأن من حق البرلمان نظر ميزانية الأوقاف الأهلية .

إذا كانت الوزارة بعد كل هذا تريد المنازعة في هذا الحق فالطريق المؤدى إلى ذلك ليس بطرح النزاع أمامكم على هذه الصورة بل أمامها الملادة ١٥٦ والملادة ١٥٧ من الدستور اللتان تنصان على إجراءات تنقيح .

قد فسرتم الملادة ١٤٥ بأنها تشمل الأوقاف الأهلية وصدر منكم قرار بذلك أبده مجلس الشيوخ فأصبح هذا التصير جزءاً من الدستور ، فإذا أرادت الحكومة نزاع هذا الاختصاص من البرلمان فطرقها في ذلك تنقيح الدستور على ما حاه في المادتين ١٥٦ و١٥٧ هذا هو الطريق الواضح ، أما أن تلبا الحكومة بعد صدور قراركم وبعد مضي اليباد إلى قلم القضاء لنفسه رأياً صدر منكم وتقول إنه غير دستوري فهذا ما لا يقبله بتاتاً .  
( تصنيق ) .

وزير الأوقاف — أريد أن أدلى بكلمة قصيرة دفماً لأى لبس قد يقادر إلى الأذهان من المباراة التي ذكرتها فيما يخص رأى الحكومة إذ ذاك ، وقد قلت إن وزارة الأوقاف كانت متفقة مع أعضاء الحكومة في الرأى ، وغير خاف على حضراتكم أن الحكومة القائمة يومئذ كانت برئاسة خيرة صاحب البوة سمد زغلول باشا ولكن دولته كانت في ذلك الوقت متخياً في أوربا ، لهذا أجبته ألا تؤول عبارتي لأى معنى آخر .

ثم لى ملاحظة أخرى وهى أن لجنة الأوقاف نفسها قد سلت في موضع آخر من تقريرها بالمبدأ الذى أبديته اليوم لحضراتكم وذلك أنه عندما تكلمت اللجنة عن المعاهد الدينية أوردت بالفقرة السادسة من الصفحة ١٨ من تقريرها للصروفات الأوجه التي اعتمدت عليها في الأخذ بعدم اختصاص المجلس بنظر ميزانية للمعاهد الدينية . وقد ذكرت في الوجه الثاني فيها أن سلوك طريق التصير يجعل المسألة دائماً مثار مناقشات ومنزاعات قد تستغرق وقتاً أطول مما تستدعيه إجراءات التشريع ، فهذا الاعتبار كان من الأسباب التي دعت لجنة الأوقاف فيما يخص بميزانية المعاهد إلى أن تشير بالانتظار لوضع تشريع جديد ، ذلك لأنها سلت بأن تفسير المجلس ليس وحده قاطماً للمجمل والخلاف الذى يقوم على تفسير نص دستوري ولكن اللجنة بعد أن سلت بهذا المبدأ جاءت تتمسك اليوم بنظرية مخالفة له ولجنة كل الحق في أن تنتقل من نظرية إلى نظرية أخرى إذا رأتها أوجه من الأولى ، ولكني أردت أن أنبه حضراتكم إلى هذا الأمر .  
الرئيس — سيؤخذ الرأى الآن على اقتراح اللجنة وهو :

« لا يسمح إعادة النظر في اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية بعد القرار الذى أصدره في هذا الخصوص سنة ١٩٢٤ ولم يرد إليه في اليباد للتصوم عليه في للادة ١٣٥ من الدستور » .

فالتخالف لهذا الاقتراح يقف .

( فلم يقف أحد غير معالى وزير الأوقاف ) .

( فقرر المجلس الواقعة على اقتراح اللجنة ) .

( في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .



تلى من تقرير لجنة الأوقاف ما يأتي :

### اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية

#### جلس الشيوخ

١ - عند عرض ميزانية وزارة الأوقاف على مجلس النواب في دور انعقاده الأول أنارت الوزارة نظرية عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين وميزانية الأوقاف الأهلية ، وسجلت جل اعتمادها على نص المادة ١٥٣ من قانون الدستور . وبعد مناقشة طويلة أصدر مجلس النواب قراره في جلسة ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٤ باختصاصه بنظر ميزانية هذه الأوقاف للأسياب البسيطة في محضر هذه الجلسة .

وأقر مجلس الشيوخ هذا القرار بجلسته ٣ يولييه سنة ١٩٣٤ ورعت اللجان الثلاث إلى صاحب الجلالة الملك للتصديق عليها طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الدستور .

فصدر الأمران للملكيان رقم ٥٠ و ٥١ بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٣٤ باعتد ميزانيات الأوقاف الحجرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأمير للملك رقم ٧٣ سنة ١٩٣٤ في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية . وقد كتبت الوزارة في الخطاب الذي أرسلته إلى ديوان جلالة الملك بطلب اعتاد ميزانية هذه الأوقاف أنها ستطرح مسألة الاختصاص من جديد على البرلمان في البور المقبل .

وبناء على فتوى أصدرتها لجنة قضايا الحكومة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ طلبت وزارة الأوقاف بمكاتبها المؤرخة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ أن يبيد المجلس النظر في هذا الموضوع .

٢ - ولجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ترى أن الأسباب التي أدلت بها لجنة القضايا لا تقض رأي البرلمان الأسبق ولذا فلها تأثير على المجلس احترام هذا الرأي وقبل مناقشة هذه الأسباب تلاحظ اللجنة أن القرار الذي صدر من البرلمان باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية وبخصامه بنظرها هو في حكم القانون يسرى عليه ما نصت عليه المادة ٣٥ من الدستور التي تقضي بأنه « إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرد القانون في هذا المياد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر » ولقد صدق المجلس على هذه الميزانية ومضى على تاريخ تصديقها أكثر من شهر ولم ترد إلى البرلمان لإعادة النظر في قراره ، فنفوت هذا المياد اعتبرت الميزانية بحكم الدستور معادناً عليها ، بل وأكثر من ذلك أن جلالة الملك أصدر ضلاً في نوفمبر سنة ١٩٣٤ الأمر للملك رقم ٧٣ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية كما أقرها البرلمان .

أما ما قاله وزارة الأوقاف من أنها ذكرت عندما طلب إصدار الرسوم الملكي بأنها ستطرح مسألة الاختصاص على البرلمان من جديد في البور المقبل فهذا لا يؤثر مطلقاً على مقتضى قواعد الدستور .

على أن اللجنة مع هذا لا تنزع عن بيان أن القرار الذي أصدره البرلمان الأسبق واحب الاحترام من جميع الوجوه وعن مناقشة رأي لجنة القضايا .

٣ - يتركز رأي لجنة القضايا على أسباب تتلخص فيما يأتي :

أولاً - لا يمكن من الوجهة القانونية والمالية أن توحيد ميزانية للأوقاف الأهلية لأن كل وقت أهلي يكون وحدة قانونية منفصلة تماماً عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها ، وأن ما نصته الرابطة العامة تحت هذه التسمية هي بيانات تقريبية وتفسيرية وأن إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية أساسها التوقيت وعدم الاستمرار .

ثانياً - إن الأموال الناتجة من إدارة الأوقاف الأهلية لا تكون لها في أي وقت معة الأموال العامة سلكى الأوقاف الحجرية فلها وقت على منافع عامة ويمكن تشبيها بالأموال العامة .

ثالثاً - إن إدارة الأوقاف الأهلية خاضعة دائماً لرقابة القاضي الشرعي الذي له أثت يوافق أو لا يوافق على إدارتها ويناقضها الحساب فلا يمكن أن تكون وزارة الأوقاف خاضعة في آن واحد للبرلمان وللشريعة وللمستحقين . ولجنة القضايا ترى مع ما ختم

أن للبرلمان الحق في الاقتراع والتصديق على ما يؤول للخيرات من هذه الأوقاف وما تتقاضاه الوزارة من رسوم إدارتها وأن له أيضاً رقابة أدبية وسياسية على الأوقاف الأهلية .

### رأى اللجنة

أولاً — إن الحق الذي أكد البرلمان الأسبق وجوده في اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ليس جديداً ولا مبتدعاً ، فإن الجمعية التشريعية وهي أول هيئة نائية حول لها حق نظر ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف قررت صراحة بأن من صحتها نظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، بل إن لجنة الأوقاف في هذه الجمعية كانت ذهبت إلى وجوب عرض ميزانية هذه الأوقاف وفقاً وقفاً ولكن الجمعية رأت الاكتفاء بمرضاها مأمورية مأمورية ، أما القول بأن الجمعية التشريعية لم تكن تتعرض على الليزانية فردود بأنه لم يكن من اختصاص هذه الجمعية أن تتعرض لاطى ميزانية الأوقاف ولا على ميزانية الحكومة نفسها لأن سلطتها كانت محصورة في إبداء ما بين لها من الرغبات والملاحظات .

ثانياً — تسلم لجنة القضاء بأن للبرلمان الحق في الاقتراع على الشرة في المائة التي تتقاضاها الوزارة من إيرادات الأوقاف الأهلية مقابل إدارتها لهذه الأوقاف كما أن له الحق في الاقتراع على ما يؤول من هذه الأوقاف للخيرات . وتسلم أيضاً بأن للبرلمان حق الرقابة السياسية والأدبية على هذه الأوقاف وترى اللجنة أن في التسليم بجميع ما تقدم تسليماً بما للبرلمان من حق نظر ميزانية الأوقاف الأهلية والاقتراع عليها وذلك لأن الاقتراع والتصديق على الشرة في المائة من الإيرادات هو في الواقع تصديق على أصلها ولا يمكن التصديق على هذا الجزء إلا بعد التحقق من أصله . وهذا يقتضى حتى البحث في تفصيلات ذلك الأصل والنظر في إدارة الوزارة للإيرادات من جميع وجوهها لأنه يتوقف على نوع هذه الإدارة كثرة الإيرادات أو قلتها فارقاً يجب أن تكون فلية لا سياسية ولا أدبية — كما تقول لجنة القضاء — بمعنى أن ما يشير به البرلمان من زيادة أو حنف أو تخفيض يجب اتباعه .

ومن هنا وجب الاقتراع على أصل هذه الإيرادات . كذلك التصديق على ما يؤول للخيرات من هذه الأوقاف هو بمثابة تصديق على إيراداتها ومصروفاتها ويستدعي حتى وجود رقابة فلية عليها ، ذلك لأن لهذه الخيرات حصصاً مقدرة وشاملة في هذه الأوقاف تستوفي بد مصروفاتها وتزبد البالغ الواردة من هذه الحصص أو تقل بقلة المصروفات أو زيادتها . فليسك يتمكن البرلمان من حق استعمال سلطته في مراجعة حقوق جهات البر تتهم أن يكون له رقابة فلية على المصروفات ولا يمكن تحقيق هذه الرقابة بغير أن يكون له الحق في مناقشة هذه المصروفات واعتمادها كما هو تخفيضها ، وبغير ذلك تكون الرقابة نظرية محضة لا فائدة منها على الإطلاق .

ولسك يقدر المجلس أهمية ما تقدم نذكره له أن وجوه الصرف في الأوقاف الأهلية ثلاثة وهي :

( الأول ) مبلغ يدفع للمستحقين وقدره في ميزانية هذا العام ٥٧٣٨٥٧ جنياً .

( الثاني ) مبلغ تتقاضاه الوزارة نظير إدارتها وقدره ٩٨١٤٨ جنياً .

( الثالث ) مبلغ يدفع للخيرات وقدره ٩٠٨٤٥ جنياً .

ثالثاً — إن مراقبة الليزانية هو أول مظهر من حق البرلمان في مراقبة الإدارة العامة وفي تقدير قيمة الوظائف والاعتادات اللازمة . لها وموظفو الإدارة العامة بوزارة الأوقاف يشتركون جميعاً في إدارة الأوقاف الخيرية والأهلية وأوقاف الحرمين وليس لكل وقف من هذه الأوقاف موظفون مختصون بإدارته . ولما كانت مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وتقرير الاعتادات من أخص وظائف البرلمان فلا يمكنه أن يؤدى هذا الحق الدستوري على الوجه الصحيح للتحقق من وجوب تقرير هذه الاعتادات أو زيادتها أو حذفها أو تخفيضها إلا إذا كانت للرقابة العامة تشمل جميع أنواع الإدارة .

فلا عن ذلك فإن وزارة الأوقاف مشثولة عن إدارة الأوقاف الأهلية ، فإذا أساءت هذه الإدارة استحق عليها التعويض للمستحقين . وخزانة الأوقاف الخيرية هي التي تنظم بذلك التعويض إذ ليس للوزارة أموال خاصة ، وهذا يستوجب حتى أن يكون للبرلمان الرقابة على إدارة هذه الأوقاف ولا يتأتى ذلك إلا بنظر ميزانيتها .

على أن مراقبة البرلمان للأوقاف الأهلية ليست توجبه استحقاق إلى مستحقين ولا مناقشة في مقدار هذا الاستحقاق ، وإنما هي مراقبة لإدارة الموظفين وتقدير الاعتبارات اللازمة بحسن الإدارة . وليس في هذه المراقبة اطلاع على أسرار ، فإن المراقبة لا تتضمن إيرادات ومصروفات كل وقف على حدة ولا أسماء مستفيحيه ولا مقدار ما يحس كل واحد منهم ، والبرلمان لا يتطلب ذلك .

رأبما — أما القول بأن كل وقف أهلي يكون وحدة قانونية منفصلة عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها لا يتبع من اعتبار مجموع إيرادات هذه الأوقاف ومصروفاتها ميزانية .

وذلك لأن كل وقف خيرى يكون أيضاً في الواقع وحدة قانونية منفصلة عن الأوقاف الأخرى بنوع جهات الخير المرصدة عليها . ولكن لم يقل أحد مطلقاً إنه لا يمكن تكون ميزانية للأوقاف الخيرية . وكل ما حدث بالنسبة لهذه الأوقاف أنه صدرت فتوى شرعية أجازت استعمال ما زاد على حاجة كل وقف خيرى من إيراده لمصلحة خيرية أخرى . وعلى أساسها أو عشريناً مع رأى لجنة القضايا وأمكن لوزارة الأوقاف أن تنسحب فتوى شرعية أخرى تنفى بحسب إيرادات كل وقف خيرى مصصورة صرفه فيما رصد عليه ، فلو أن الأوقاف الخيرية تخرج عن مراقبة البرلمان بحجة أن كل وقف قائم بذاته ، وبذلك يتصل حكم الدستور في الرقابة على وزارة الأوقاف .

على أن قسم القضايا يخالف بقوله الحقائق العملية فإن الطلع على ميزانيات ودارة الأوقاف لسنوات مضت قبل البرلمان وبعد يرى أن الوزارة كانت تضع دائماً ميزانية الأوقاف الأهلية وتسميها كذلك ويصدق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بهذا الاعتبار . فاقول بأنه لا يمكن أن توجد ميزانية للأوقاف الأهلية بخلاف الواقع .

خامساً — وأما قول لجنة القضايا بأن خضوع الأوقاف الخيرية لرقابة البرلمان مستند من كون أموالها أشبه بالأموال العامة وأن أموال الأوقاف الأهلية أموال خاصة ، وبذلك تخرج من رقابة البرلمان فتقول لا يمكن قبوله بحال لأن إيرادات الأوقاف الخيرية ملك للجهات المرصدة عليها حسب شروط الواقفين وليست من الأموال العامة ولا شبيه بها . فاختصاص البرلمان بنظرها لم يرد من هذه الجهة . وأموال الأوقاف الأهلية ليست مرصدة فقط على أفراد بل إنها محتلة ، وقد بينا أن نحو مائتي ألف جنيه تؤخذ منها للوزارة وللخيرات وبيننا أنه ليس في رقابة البرلمان توجبه استحقاق المستحقين ولا تزع استحقاق منهم ، والبالغ التي تعتمد له ما يزيد من إيراد هذه الأوقاف على مصروفاتها وليس للبرلمان مناقشة في تخصيصاتها .

سادساً — وأما القول بأن إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية خاصة لرقابة القاضي الشرعي فرود ، لأن إدارة الوزارة للأوقاف الخيرية خاصة أيضاً لرقابة القاضي الشرعي ، فلم ينهض هذا الاعتراض دليلاً على عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الخيرية .

وأما قول الوزارة بأنها مسئولة عن هذه الأوقاف أمام المستحقين . وليس من القول ، مع وجود هذه التسوية ، أن يكون للبرلمان رقابة عليها ، فهو قول لا يستقيم إلا إذا كانت هذه الرقابة صلبة بحسن إدارة هذه الأوقاف ، وما قال أحد ولن يقول بهذا أبداً ؛ كذلك لا منافاة بين السوئتين ، لأن اعتماد البرلمان لإيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية هو عمل بين البرلمان وإدارة الوزارة لا علاقة له بحقوق المستحقين ولا بمراقبة القضاء .

واللجنة تعلن بهذا صراحة وترجو أن يفهم المجلس عليه .

دولة الرئيس — هل مصادقة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية تمنع للسنح من مقاضاة وزارة الأوقاف ؟

حضرة الشيخ عبد العزيز البرب بك ( مقرر اللجنة ) — مصادقة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا تمنع المستحق من مقاضاة وزارة الأوقاف ، ومثل هذه المصادقة ككل تصديق المجلس المحسبي على حساب قدمه الوصى ، فلا يكون التصديق حجة على القاصر وله أن يقاضى الوصى ، وللمحاكم الحق في الفصل في الدعوى ، وإذنت تصديق البرلمان لا يتعارض مع اختصاصات الهيئات الأخرى .

معالي عبد الحليم الترابي باشا ( وزير الأوقاف ) — نظام المجلس المحسبي هو نظام إداري وليس نظام تكميسي ، فالتقاسم يختلف . حضرة الشيخ عبد العزيز البرب بك ( مقرر اللجنة ) — التقاسم واحد ، إذ أن السنح له حق مقاضاة الوزارة رغم تصديق البرلمان على الميزانية ، كما أن القاصر أن يقاضى الوصى رغم مصادقة المجلس المحسبي .

سعادة محمود شكرى باشا — الرأى الثانوى هو أن مصادقة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا تمنع القضاء مطلقاً من الحكم بين الوزارة والمستحقين ، لأن القضاء يملك حق مناقشة الوزارة الحساب ويملك حق الحكم .

دولة الرئيس — هذا هو المقول .

سعادة محمود شكرى باشا — هذه مسألة معروفة وبديهية .

دولة الرئيس — معنى ذلك أن المجلس يوافق على رأى اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا — حتى للمستحقين في القصاصه محفوظ .

دولة الرئيس — وهل يجوز القول بعكس ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا — لا أظن ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وهذا هو ما قرره اللجنة .

دولة الرئيس — أرى أن يقرر المجلس ذلك صراحة .

معالي محمد نجيب الفرابى باشا ( وزير الأوقاف ) — لحاسة سرد الحجج التى أوردتها لجنة الأوقاف والمساعد الدينية بمجلس النواب عن اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، أذكر لحضراتكم أنه قد دعي في مجلس النواب بعدم جواز إعادة النظر في القرار الصادر في سنة ١٩٢٤ القاضي باختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، وقد قامت مناقشة طويلة حول هذا البضع خلاصتها أنه ليس للمجلس أن يبعد المناقشة في هذا الموضوع بعد صدور قرار سنة ١٩٢٤ ، وانتهى الأمر بأن قرر مجلس النواب بأنه لا يصح إعادة النظر في القرار المذكور ، والأمر مطروح الآن أمام حضراتكم ، وبعد الفراغ من ذكر الواقع سيطلب من حضراتكم إبداء رأيكم . ولكن أن نقرر أولاً فتح باب للمناقشة في هذا الموضوع ، ولما أخذ بالرأى الذى وضعه مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — رجاء البحث في هذه النقطة إلى ما بعد الفراغ من سرد الوقائع .

معالي محمد نجيب الفرابى باشا ( وزير الأوقاف ) — غرضي تأجيل للمناقشة في هذه النقطة حتى يأتى دورها ، فإذا أخذ مجلس الشيوخ برأى مجلس النواب القاضي بعدم إعادة المناقشة في هذا الموضوع احتراماً لقرار سنة ١٩٢٤ كان بها ، وأما إذا رأى المجلس إعادة للمناقشة فيه من جديد فلنا رأى سنطلب به أمام حضراتكم .

حضرة السيد فوده بك — إذا قررنا أن مجلس الشيوخ والنواب مختصان بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية ، وصديق المجلسان على تلك البرزانية ، فلا يمكن مطلقاً أن نتظر الحاكم فيما صودق عليه . وهذا هو الرأى الذى تسير عليه المحاكم في جميع الدول الأوربية . دولة الرئيس — المسألة مسألة أوقاف أهلية .

حضرة السيد فوده بك — من التواعد للملومة القاعدة القاطنة :

Contre la loi du budget, il n'y a aucun recours contentieux.

دولة الرئيس — C'est seulement dans les affaires de l'Etat.

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

سابعاً — إن المادة ١٤٥ من الدستور صريحة في أن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصرفاتها وحسابها الختائى السنوى كل ذلك يقدم إلى البرلمان ، ولا يمكن تهديد هذا التمس إلا باستثناء صريح في الدستور . ولو أنه أراد أن يقصر اختصاص البرلمان على نظر ميزانية الأوقاف الخيرية لقال ذلك صراحة .

وميزانية وزارة الأوقاف هي التى ترد إلى المجلس بعد تصديق مجلس الأوقاف الأعلى عليها ، وهى تتضمن ميزانية الأوقاف الخيرية والحرمين والأوقاف الأهلية .

وبناء على ما تقدم يرى المجلس أن جميع الاعتبارات تؤيد حق البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، وعليه تطلب اللجنة

أن يقرر المجلس احترامه لرأى البرلمان الأول القاضي باختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية . قالت ذلك كله لجنة الأوقاف والمهادد الدينية لمجلس النواب وطلبت ذلك الطلب .

وفي أثناء نظر ذلك بالمجلس قامت مناقشة طويلة خلاصتها أنه ليس للمجلس أن يبحث في هذا الموضوع . بيد أن يكون قد أصدر قراره الذى صدر في دوره الأول التضمن اختصاصه بنظر ميزانية الحرمين والأوقاف الأهلية وتصديقه على مشروع ميزانية كل منهما وإرساله للسلطة التنفيذية ، وصدر الرسوم بما اقتضاه ذلك التصديق دون أن يرد المشروع إلى المجلس خلال شهر من تاريخ صدور القرار على ما يتخذه صريح المادة ٣٥ من الدستور وبين كل ذى رأى في هذا الموضوع رآه ، وأخيراً انتهت المناقشة بموافقة مجلس النواب على اقتراح اللجنة الذى نصه :

« لا يصح إعادة النظر في اختصاص البرلمان لنظر ميزانية الأوقاف الأهلية بيد القرار الذى أصدره في هذا الخصوص سنة ١٩٢٤ ولم يرَ إليه في للقيام بالتصويص عليه في المادة ٣٥ من الدستور . »

وانتهى الأمر بأن قرر مجلس النواب للموافقة على ذلك الاقتراح .

وهذه اللجنة تقترحه وتطلب الموافقة عليه أيضاً .

حضرة محمود أبو التبرى بك — القائلون بعدم صحة إعادة النظر في مسألة الاختصاص يدعونهم أنهم هذا بأن هذه مسألة فرع منها وانتهى أمرها . انتهى أمرها بذلك القرار الذى أصدره البرلمان في سنة ١٩٢٤ وصودق عليه حكماً وصلاً : حكماً بمعنى ثلاثين يوماً دون أن ترد للميزانية إلى حضراتكم لإعادة نظرها طبقاً للمادة ٣٥ من الدستور ، فضلاً لأنه في نوفمبر سنة ١٩٢٤ صدر الأمر الملكى بالتصديق على اعتماد ميزانية الأوقاف الأهلية كما اعتمدها البرلمان . من أجل هذا يكون ذلك القرار ، قرار سنة ١٩٢٤ القاضي باختصاص البرلمان بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية قضاء أو قراراً غير قابل للنقض ، لأنه على ما يقولون قانونت أفرد البرلمان وصديق عليه بالطريقة الدستورية فلا محل إذن لنقضه أو العودة إلى المناقشة فيه .

هذا ، بإحضرات الإخوان ، هو رأى القائلين بأنه لا يصح إعادة النظر في مسألة اختصاص البرلمان . وعندى أنهم ابتعدوا كثيراً برأيهم هذا عن حكم الدستور .

لست أفهم مطلقاً أن ذلك القرار — حتى بعد المصادقة عليه من جلالة الملك أو بعد مضي ثلاثين يوماً دون أن يرد للبرلمان ، لست أفهم مطلقاً أنه قانون أو أن مسألة الاختصاص عندما أثبتت في البرلمان سنة ١٩٢٤ كانت المناقشة فيها بمثابة المناقشة في مشروع قانون .

لا أشاطر قلم فضلاء الحكومة ، ولا أشاطر القائلين بهذا في مجلس النواب رأيهم في أن المادة ٣٥ من الدستور يسرى حكمها على مسألة الاختصاص . المادة صريحة . ثم إن هذه المادة صريحة لا تخفى تأويلها ، إنما هي منبئة على مشروعات القوانين وكلهم تطون أن لمشروعات القوانين طرقاتاً مرسومة يجب أن تصاغ فيها وتقدم بها وأن تأخذ سيرها حتى تنتهى بأن تكون قانوناً . يقدم إليكم مشروع القانون فتصليحونه على لجنة خاصة تدرس مادة مادة ، وتضع تقريرها عنه ثم تقدم به إلى هيئتك الموقرة فتبحثونه بالطريقة التى رسمها الدستور وتقرعون عليه بالطريقة التى رسمها الدستور .

فهو لأحد أن يقول إن مسألة الاختصاص عندما عرست على مجلس النواب ، أو يوم بطرمت في قرار ذلك المجلس كان أمليهم ، أو أمانكم مشروع قانون ؟

إنى أرى فرقاً عظيماً ، ذلك الفرق الذى تشابه على من خالف رأى ، فرقاً عظيماً وبنواً شاسعاً بين مسألة الاختصاص ومشروع الميزانية ، للسبب أن مختلفان جوهرهما وحكاماً وتائج ، مختلفان في كل شيء كما سألين حضراتكم .

هل من قائل يقول إن مسألة الاختصاص التى أثبتت عرضاً عندما كان معروفاً على حضراتكم مشروع الميزانية كانت مشروع قانون قدم إليكم بطريقة تقديم مشروعات القوانين . ويبحث على الوجه الذى يبحث به القوانين . وصدر بها قرار المجلسين وصديق عليها كقانون ؟ أنفى أن أحداً لا يمكن أن يقول هذا ، إنما هي مسألة خاصة صدر فيها قرار على كتلك القرارات التى تصدرونها كل يوم في الاقتراحات التى تعرض عليكم ولكم الحق المطلق الذى لا يخلف فيه اثنان في أن ترجعوا عليها بالنقض أو التعديل ، لأن تلك

تلك القرارات ليست قوانين بل القوانين هي تلك القرارات التي تصدر في مشروعات قوانين تقدم إليكم بالطريقة الدستورية وتأخذ سيرها الدستوري ويوافق عليها المجلس وصدق عليها جلالة الملك ، وما نحن بصدد الآن ميد كل البعد عن هذا . والذي أوقع مجلس النواب فيها أخذ قراره الذي أصدره هو في اعتقادي أن الأمر فيه شيء من الدقة ، يتشابه الأمر كثيراً عندما ينظر إلى قانون الميزانية ، قانون الميزانية صدق عليه ، هذا كلام قبله على العين والرأس ، هو مشروع قانون قدم إلينا وأخذ سريه القانوني وانتهى بالقرار الذي صدر فيه وبالتصديق عليه ، ولكن قانون الميزانية شيء ومسألة الاختصاص شيء آخر .

لاحظوا ، يا حضرات الأخوان ، أن مسألة الاختصاص التي تريدون أن تلقوا الباب علينا فيها هي مسألة ترجع إلى أساس من أكبر أسس الدستور ، ترجع إلى أساس الفصل بين السلطات المختلفة ، وضع الدستور على أساس الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، جعل الدستور لكل سلطة حداً ، وأتم بنظركم في مسألة الاختصاص التي نحن بصددنا اليوم . تلك المسألة التي يرجع الفصل فيها إلى الفصل في أساس من أسس الدستور ، تصالون إلى تعيين الحد الفاصل بين سلطة البرلمان التشريعية والسلطة التنفيذية . إنكم عندما تقررون الاختصاص تصمون حداً لسلطتكم التشريعية ربما يمتد إلى أبعد مما رجمه الدستور ويكون في ذلك اعتداء على سلطة أخرى وأتم تعلمون الخطر الذي ينجم عن تجاوز أية سلطة حدها .

من أجل هذا ، يا حضرات الإخوان ، لا يصح مطلقاً أن يتشابه علينا الأمر بين مسألة اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، وبين نظره تلك الميزانية . نظرت هذه الميزانية في سنة ١٩٣٤ بقاء على قرار من المجلس باخصامه بنظرها تم رفضت إلى جلالة الملك وانتهى الأمر بالتصديق عليها حكماً وبالتصديق فضلاً في شهر نوفمبر من تلك السنة . على العين والرأس . لا كلام لنا فيها يخص مشروع الميزانية ، ولكن إذا تأملت قليلاً في أن ذلك الأمر الذي صدر في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ باقتاد الميزانية إنما صدر مع ذلك التصفظ وبنحى على ما عرسته وزارة الأوقاف من أنها ستطرح مسألة الاختصاص يتبين لكم حفاً أن مسألة الاختصاص لم تكن موضوع مشروع قانون ولا موضوع تصديق من السلطة العليا وإنما كانت مسألة قرار أصدره عرضاً أثناء مناقشة لفكرة طرأت وأتم نتظرون في مشروع الميزانية .

من أجل هذا نجدون حضراتكم أن المادة ٣٥ من الدستور صريحة في أن أحكامها إنما تطبق على مشروعات القوانين وهاكم نص المادة :

« إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه .

فلذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر » .

عبارة المادة لا تدع محلاً للشك ولا لتأويل . العبارة هي « إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون » فهل كان لديهم أولديكم عند النظر في مسألة الاختصاص مشروع قانون ؟ كلا .

وقصاري القول ... ( حجة ) إن الكلام في القوانين كالكلام في الفلسفة ... ( حجة ) اسعوا لي صدوركم قليلاً . قالوا إن قرارات المجلس لا تقبل نقضاً ولا رداً وضربوا في مجلس النواب لذلك مثلاً فقالوا : افرضوه قراراً ، فهل يصح لكم أن ترجوا فيه ؟ إذا صح ذلك لصح لكم أيضاً أن ترجوا في ذلك القرار الذي أصدرتموه خاصاً بالمراسم التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان . هذا قياس مع الفارق . لا تشابه بين الحالتين مطلقاً ، بل قولهم هذا مما يؤيد نظري . القرار الذي صدر عن المراسم الصادرة أثناء تعطيل البرلمان قرار صدر بعد أن اتبع فيه الطريق الدستوري . أحيل على لجنة خاصة فيجته وقدمت عن تقريرها ، وبعد ذلك قدم به مشروع قانون اقترح عليه بالطريقة الدستورية ، فهو إذن ليس مما يحتاج به علينا ولذلك يكون من الخطأ البين الخلط بين مسألة الاختصاص وبين التصديق على مشروع الميزانية .

نم إن التصديق على الميزانية قد يشف عن معنى أن هذه الميزانية إنما نظرت بناء على القرار الذي صدر بالاختصاص ، ولكن ذلك الاحتمال يبعده كل المد أن التصديق إنما صدر في الظروف وبناء على الشروط التي وردت في الكتاب التي رفضت به وزارة الأوقاف للميزانية إلى الاعتباب لللكية .

فوق هذا فإن الفصل في مسألة الاختصاص كما يفت لحضراتكم هو في الحقيقة ونس الأمر عبارة عن الفصل في تفسير مادة من

مواد الدستور تفسيراً يمس مبدأ أساسياً من مبادئ الدستور . لجنة مجلس النواب ولجنة مجلس الشيوخ متفتتان معي على أن هذا تفسير لبعض مواد الدستور ، وإذا صح هذا وجب بإحضرات الإخوان أن يأخذ هذا التفسير الذى صدر به قرار المجلسين في العام الماضى الطريق الخالص بتعديل الدستور .

أمر انفتحت عليه كلمة علماء الدستور ، وهو أنه كما أشكل تفسير مادة من مواد الدستور يرجع موضوعها إلى أساس هام من أسس الدستور كسالة الاختصاص التى نحن بصددها والتى تعين الحد الفاصل بين سلطة وأخرى ، اتفقت كلمة علماء القانون وعلماء الدستور على أن هذا لا يصح إلا إذا أخذ الطريق الذى رسمه الدستور لتعديل الدستور . ليس هذا رأي وحيد بل هو كما قلت لحضراتكم رأى علماء الدستور وقد أبان ذلك بياناً واثقاً حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف أمام مجلس النواب إذ قال : « الذى أقروه أن الملتحق عليه عند جميع علماء الدستور أن التفسير الدستورى لا يكون مازماً إلا إذا اتبع فيه نفس الإجراءات التى تتبع في تعديل الدستور » .

إذا كان هذا من جهة كونه تفسيراً دستورياً لا يكون مازماً إلا إذا اتبع فيه الطريق الذى يتبع في تعديل الدستور ، لأنه يضيف على الدستور حكماً وهو تعيين حد بين سلطتين ، وإذا كان القرار الذى صدر في سنة ١٩٢٤ لا يصح اختياره قانوناً بالنسبة لمسألة الاختصاص . إذا كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يكون قرار سنة ١٩٢٤ مانعاً لحضراتكم من أن تبدلوا النظر في مسألة الاختصاص ، وإذا كنا أماناً على الدستور حراساً على أحكامه حفظه على نفعهم ممانيه لا يكون من الدستور في شيء أن تعلق الباب على أغلظنا إزاء قرارات غير مألوفة ولا أن نعتبرها قانوناً مستوفياً شرائطه .

بناء على هذا أرجو من حضراتكم ألا توافقوا على القرار الذى أصدره مجلس النواب وأنت تقرروا حوازل إعادة النظر في مسألة الاختصاص .

سعادة محمود شكرى باشا — إنى أخالف حضرة الضو المحترم محمود أبو النصر بك فيما قاله من أن بحثاً في الميزانية لم يكن بحثاً في قانون وأن قانون الميزانية يخرج عن منطوق المادة ٣٥ من الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم أقل هذا مطلقاً .

سعادة محمود شكرى باشا — لم أكن الوحيد الذى فهم هذا بل إن الكثيرين من حضرات أعضاء المجلس ومنهم حضرة الأستاذ ميرم قد فهموا ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا ما قلت مطلقاً إن قانون الميزانية لم يكن قانوناً ، بل قلت إن الميزانية تهدم بمشروع قانون . وهذا القانون لا يمكن اعتباره قانوناً صادراً في مسألة الاختصاص لأن الاختصاص شيء والميزانية شيء آخر . هذا ما قلته .

سعادة محمود شكرى باشا — أرى في تفسيره الأخير عدولاً عن قوله الأول .

دولة الرئيس — أظن أنه كان يفهم من كلام حضرة الأول ما يقوله الآن من أن مسألة الاختصاص جاءت مرضاً ولم تأخذ شكلها القانونى .

سعادة محمود شكرى باشا — أذكر ما قاله أن مشروع القانون يحال إلى لجان ويقرع عليه أولاً وثانياً وثالثاً ، وأن هذا يختلف عما يتبع في الميزانية ، وهذا القول ثابت في المصلحة .

دولة الرئيس — أظن أن المفهوم من عبارته غير هذا .

سعادة محمود شكرى باشا — أذكر أنه بعد أن قرر حضرته ما قرره انتقل بعد ذلك إلى مسألة الاختصاص . وأنا أقول إن قانون ميزانية سنة ١٩٢٤ قضى بحق البرلمان ولم يكن فيه انقياض على سلطة ما .

يقول حضرته إن المجلسين في سنة ١٩٢٤ اعتدوا على سلطة لم تكن لهما وإلها خرجا عن سلطة لم يؤولها لها الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم أقل ذلك .

سادة محمود شكرى باشا — فلى أية سلطة حصل التصدى وفى أى هتطة خرج المجلسان على الدستور بما قرره فى سنة ١٩٢٤ ؟ هل حرم على المجلسين فى الدستور نظير ميزانية الأوقاف الأهلية ؟ أرونى نصاً ، فإذا لم يوجد نص لهذا وثبت أنه لم يحصل اعتداء على سلطة من السلطات لا قضائية ولا تنفيذية ...

دولة الرئيس — قال حضرة السيد فوده بك إنهما اعتديا على حقوق الأفراد .

سادة محمود شكرى باشا — حقوق الأفراد محفوفة .

دولة الرئيس — ولكن حضرة السيد فوده بك يخالفك فى ذلك .

سادة محمود شكرى باشا — يخالفنى ولكن فى غير الواقع . وأكرر أن تصديق البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا يمنع أصحاب الشأن من الوصول إلى حقوقهم بواسطة الحاكم وأن هذا التصديق لا يقيد الحاكم بشئ . ومثل ذلك كتل تصديق المجالس الحسبية على حسابات القصر ، فليس من شأن هذا التصديق أن يمنع صاحب الحق من الالتجاء إلى الحاكم ومناقشة ذلك الحساب للوصول إلى حقه .

إن الفرض من بحث البرلمان لميزانية الأوقاف الأهلية هو أن يكون أمام وزارة الأوقاف نبراس تستشفى به ، فلا تبتدع مما هو وارد فيها . يراد بذلك رسم خطة للسير فى إدارة هذه الأوقاف . ووزارة الأوقاف لا تخرج عن كونها جزءاً من أجزاء الحكومة ووزيرها مسئول ، فللبرلمان أن يرسم له الخطة كما يرسمها لباقي حضرات زملائه .

هذه هى الحكمة من تصديق البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية فإذا صدق البرلمان عليها فلا يمنع هذا التصديق أصحاب الحقوق من اللطالبة بحقوقهم كما قلت .

دولة الرئيس — إذا كان المستحقون لهم الحق فى مقاضاة الوزارة عند الانقضاء يكون البحث فى اختصاص البرلمان فى التصديق على ميزانية الأوقاف فقد كل أهمية .

سادة محمود شكرى باشا — أكرر أن السبب فى نظير البرلمان لميزانية الأوقاف الأهلية هو مراقبة الوزارة فى عملها . فإذا لم تكن الميزانية موضع مراقبة البرلمان ربما تسوء الإدارة فيها .

دولة الرئيس — إذا كانت حقوق المستحقين فى الأوقاف الأهلية محفوفة فلا مانع من أن ينظر البرلمان فى ميزانيتها .

سادة محمود شكرى باشا — هذا ما أقوله وأكرر أن حقوق المستحقين محفوفة وأن مراقبة البرلمان واجبة لضمان حسن السير ومراقبة وجوه الصرف فيها .

حضرة جد علوى الجزار بك — نحن نريد أن نعرف رأى معالى وزير الأوقاف فى هذا الموضوع .

( اغتزل معالى وزير الأوقاف منصة الخطابة ) .

معالى جد نجيب الفرائى باشا ( وزير الأوقاف ) — يا حضرات الأعضاء الأجلاء : إن للسألة التى يعالجها المجلس الآن ليست أهميتها قاصرة على اختصاص المجلس أو عدم اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، وإنما أهميتها تكفى إلى وراء ذلك بكثير .

إننا الآن بسدد نظرية عامة إذا قرعتموها سيئدى حكمها إلى غير ميزانية الأوقاف الأهلية من المسائل التى تترس على حضراتكم . للسألة التى هى مدار البحث الآن هى :

هل إذا أصدر المجلس قراراً بتفسير نص دستورى مرة ، هل يكون المجلس مقيداً بذلك التفسير أبداً ، أو أن للمجلس أن يرجع عن تفسيره إلى تفسير آخر يراه أصوب من تفسيره الأول ؟

وهل التفسير الذى يصدره المجلس فى نص من النصوص مالم يجرد لإقراره أو أن هذا التفسير لا يكون مائماً إلا بشروط ؟

هذه النظرية هى التى يدور عليها البحث الآن فإذا قرعتم فيها أمراً أو وضمتم لها قاعدة فإن هذا القرار وهذه القاعدة التى يحدون بها المجلس ستكونون مضطرين إلى تطبيقها لا على ميزانية الأوقاف الأهلية فقط ، بل على كل أمر يمرض عليكم فيها بعد من مثل تلك الشؤون التى تشابه ميزانية الأوقاف الأهلية .



لهذا كان لي أن أدلى بكلمة في هذا الموضوع ، ولقد أرجو من حضراتكم أن تصحوا لي صدوركم قليلا لتكلم في مسألة قانونية وهي كما قال حضرة عضو المؤتمر أبو النصر بك ليست مما يله ساعه في كثير من الأحوال .

في سنة ١٩٢٤ كان لوزارة الأوقاف وجهة نظر فيما يخص ميزانية الأوقاف الأهلية وكانت ترى أن نص الدستور لا يبيح عرض هذه الميزانية على البرلمان ، أو عبارة أخرى لا يجعل البرلمان حصصاً بنظر هذه الميزانية . وبجانب هذه الوجهة كانت توجد نظرية أخرى هي نظرية لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ حيث كانت ترى أن نص المادة ٤٥ من الدستور لا يعطى المجلس هذا الحق ، وكانت وزارة الأوقاف كما كانت اللجنة تصدان معاً إلى عرض سام واحد هو احترام خصوص الدستور .

كانت وزارة الأوقاف بما تدلى به من حجج ترى إلى نفس الترض التي كانت ترى إليه لجنة الأوقاف ، وهو أن يبقى الدستور مصوناً وأن يطبق كما أريد به عند وضعه وألا يحد في تطبيقه عن الطريق للرسمية له .

وانتهت للسألة برأى مجلس النواب في أنه خصص بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأقر هذا مجلسكم للقرأى أنه قرر نفس التفسير التي فسره مجلس النواب .

والآن تطرح الحكومة هذه السألة من جديد على البرلمان . فلما أردنا طرحها على مجلس النواب دفتت لجنة الأوقاف به دفناً فرعياً بأنه لا يجوز إعادة النظر مرة أخرى في تفسير فسر المجلس ، وكأن اللجنة والقاتلين رأيها يريدون أن ينقلوا إلى مجلسكم للقرأى يريدون أن ينقلوا إلى الأعمال الدستورية القاعدة القضائية وهي قاعدة قوة الشيء المحكوم به ، وهذا خطأ محض لأن كل مشروع يفرق أن هذه القاعدة التي يأخذ بها القضاء إنما هي قاعدة اصطلاحية كان من الضروري أن يصطلح عليها لوضع حد للنزاعات .

ليست هذه النظرية ترجمان الواقع بمعنى أن الحكم حيناً يكون نهائياً ليس المانع من العودة في نظر موضوعه هو في الواقع مطابقة للصواب وإنما فرض أنه مطابق للصواب أعطى ذلك حكماً لا حقيقة ، أي أنه قد يكون هناك حكم نهائي ويكون في حقيقته خطأ ولكنه أصبح واجب الاحترام لأنه صدر من جهة مختصة . اصطلاح على أن يكون عنوان الصواب ولولا وضع تلك القاعدة لتجددت للنزاعات . فكلما صدر حكم وقام بذهن الحكم أن يجدد النزاع طرحه من جديد أمام المحكمة وهكذا ، فلا تستقر الحقوق على قرار وبيق الاتفاق مساوراً أصحاب الحقوق إلى ما شاء الله فلا تكون هناك إلا فوضى .

دولة الرئيس — ولكن حضرة أبو النصر بك يقول إنه ليس أماننا حكم نهائي .

معالي محمد نجيب الترابي باشا ( وزير الأوقاف ) — في أي شيء ؟

دولة الرئيس — في مسألة الاختصاص .

معالي محمد نجيب الترابي باشا ( وزير الأوقاف ) — قد فهمنا قاعدة قوة الشيء المحكوم به وعدم جواز نظر الأمر التي صدر فيه حكم نهائي . وأما في مسائل التشريع فالأمر يختلف عن ذلك لأن طبيعة التشريع عمالة لطبيعة القضاء ، فبينما يراد أن يكون القضاء نهائياً وأن تعطى له قوة تضمن إلى النفوس وتبعد عنه كل شبهة وتقطع كل جدل نجد الأمر بخلاف ذلك بالنسبة للتشريع لأن التشريع يصعد بتجدد الصالح ، فالقول بربط التشريع بتلك القاعدة بحيث إذا أصدر المجلس تفسيراً دستورياً في مادة ما يصبح مقيداً بتفسيره — يقول بهذه القاعدة في التشريع إنما هو تقييد لسلطة مجلسكم للقرأى .

ولكن من يكون التفسير مزمناً ؟ ومتى يصبح هذا التفسير حكماً نافذاً لا يبدل عنه ؟

اتفق للشرعون على أن التفسير يكون مزمناً في حالتين : الحالة الأولى أن يجري التفسير طبقاً للقواعد الموضوعية لتعديل الدستور . لماذا ؟ لأن النص لا يسد إلى تفسيره إلا إذا كان يحتمل أكثر من معنى واحد ، فإخراج معنى وإثبات معنى في معنى وإدخال حكم وإخراج حكم آخر من عموم النص منصوص الدستور لا يقل شأناً عن تعديل النص نفسه ، لأنه بعد أن كان هذا النص عاماً يحتمل جملة معان ويوجه إلى جملة نواحي أصبح بالتفسير مقيداً بمعنى خاص حيث أخرجت كل المعاني إلا ذلك المعنى الذي يريده المجلس . ولا شك أن لهذه السألة من الخطورة والأهمية ما لتعديل النص الدستوري نفسه ، ولذلك قيل بوجود تطبيق القواعد الدستورية عليه . فإذا رأى المجلس نصاً عاماً ورأى تفسيره فالطريق أمامه سهل فإليه إلا أن يجري على نفس القواعد التي ينص عليها الدستور في التعديل .

هذه هي الحالة الأولى التي يكون فيها التفسير ملزماً . أما الحالة الثانية فهي أن يتكون عرف متصل للجلس في مسألة ما وأن يصبح ذلك التفسير عرفاً متصلاً أي عرفاً متكرراً متجدداً لأنه إذا أصر المجلس على رأيه أكثر من مرة حينئذ يكون الجدل بين الحكومة والمجلس عبثاً أو بين تفسير وتفسير عبثاً لأنه بهذا التكرار يكون المجلس قد أثبت أنه مصر على رأيه ويتكون في هذه الحالة العرف للتصل الذي يسقط حكم تعديل النص سواء بسواء .

فهل هذه المسألة التي نحن بصدها الآن عدلت طبقاً لقواعد الدستور ؟ وهل هناك عرف متصل ؟ أما الأول فلا . وأما الثاني فإن حضراتكم تعلمون أنه لم يصدر منكم فيها إلا قرار واحد مرة واحدة والعرف لا يتكون من مرة واحدة . بل لا بد من تكرار مرة أخرى على الأقل .

لهذا سمحت الحكومة لنفسها أن تأتي أمام البرلمان لتطرح عليه تفسيرها من جديد التي كانت تفسر به المسألة في سنة ١٩٢٤ لأن لما ذلك ما دام لم يكن التفسير ملزماً .

قلت هذا أمام مجلس النواب وقلت إنني لا أقصد إعادة طرح المسألة من جديد إلا أن أقابل رأياً برأى وأنا أعلم أن تعاليل الرأيين ينتهي إلى رأي واحد يكون عنوان المواقف . كما صرحت بأن الحكومة ستلتزم في النهاية بقرار المجلس وأن ما يدفنا إلى بيان وجهة نظرنا هو ما دفع اللجنة إلى بيان وجهة نظرنا وهو بيان حكم الدستور في مسألة ولكن بعد ذلك رأى مجلس النواب ، ورأيه محترم ، رأى أنه لا يجوز عادة النظر في التفسير السابق ولذا قلت في خطابي الذي أرسلته إلى مجلس الشيوخ إنني أثير هذه المسألة أمام المجلس وقد أثبت الآن رأيي لا في الموضوع لأننا الآن أمام مسألة فرعية ، مسألة أولية ، وهي هل تفسيركم في سنة ١٩٢٤ ملزم أو غير ملزم ؟ هذه المسألة هي المطروحة أمام حضراتكم الآن .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك ( مقرر لجنة الأوقاف ) — كل ما قاله حضرة الضو المحترم محمود أبو النصر بك يمكن تلخيصه فيما يأتي :

المجلس حين قرر اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية كمن قراره في ذلك عرضاً . ولم يكن صادراً عن نظر مشروع قانون ، وأن التصديق على مشروع الليزانية لا يترتب تصديقاً على هذا القرار . وحينئذ لا يكون له حكم القانون .

ولكن ليسمع لي حضرة أن أقول إن مشروع الليزانية في الواقع مشروع قانون . قدم هذا للمشروع من الحكومة إلى البرلمان في سنة ١٩٢٤ ولا يمكن أن تقدمه إلى جهة غير مختصة . وعند نظر هذا المشروع ارتفع صوت بأن البرلمان غير مختص بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية . ارتفع هذا الصوت من قبل وزارة الأوقاف معترضاً على اختصاص البرلمان في نظر تلك الليزانية فقرر البرلمان أنه مختص وأصدر قراره في ذلك .

ولاشك أن البحث في الاختصاص بنظر مشروع أو عدم نظره هو بحث في نفس المشروع أيضاً . بعد ذلك بحث البرلمان فضلاً في مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية وقررها باباً باباً ، وإراداً ومصرفاً ، ثم صدر بها مرسوم ملكي رقم ٧٢ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وإذن صار أماننا مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية تقدمت به الحكومة إلى البرلمان ، ونظر فيه باباً باباً ، ثم رده إلى السلطة التنفيذية صدق عليه جلالة الملك دون أن يرد إلى البرلمان مرة أخرى في مدى شهر بذلك صار عندنا قانون . فهل يصح بعد مدوره أن يقال إن الاختصاص لم يكن صحيحاً وأن يطلب اليوم إعادة النظر فيه ؟ إن إجابة هذا الطلب منه أن عمل البرلمان كان عبثاً ، وأن تصديق الملك على مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية كان تصديقاً على عمل باطل صادر من جهة غير مختصة .

فهل تتباون أن تكون نتيجة أعمالنا هذا ؟ لا أنطقكم ترشون بذلك ؟

يقول محالي وزير الأوقاف إن هذا تفسير لمادة في الدستور . وأنا لا أقول إنه تفسير بل هو نظر في مشروع ميزانية قدمته الحكومة فنظره البرلمان وصدق عليه جلالة الملك ، فأصبح في حكم القانون ولا يصح إعادة النظر فيه .

ولذلك أرجو من حضراتكم أن توافقوا على رأي اللجنة وما قرره مجلس النواب في ذلك ، وهو أن تهرروا أنه لا يصح إعادة النظر في اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية بعد القرار الذي أصدره في هذا الخصوص سنة ١٩٢٤ ولم يرد إليه في الجداد للنصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذه المسألة أترناها في سنة ١٩٢٤ ، وكنت أول المحالفين لوزارة الأوقاف لأنها طلبت منا يومئذ ألا ننظر في ميزانية وقف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية . هذا هو طلبنا منا في سنة ١٩٢٤ ، وقالت إن النظر فيما ليس من اختصاص البرلمان واركتكت في ذلك على قوانين قديمها . ورأى البرلمان أن المادة ١٤٥ من الدستور ألغت جميع القوانين المارسة للدستور في ذلك وقتت بأن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي يخرى عليها الأحكام الناجية في الدستور الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .

بهذا النص العام قررنا اختصاص البرلمان بالنظر في ميزانية أوقاف الحرمين ، والأوقاف الأهلية . أما وقف الحرمين فظاهر أن لا خلاف فيه . وأما الأوقاف الأهلية فقد بنينا اختصاصنا في نظر ميزانيتها على أمرين : الأول أنها ترأب تصرفات وزارة الأوقاف فيها وما تحصله من إيراداتها ، والثاني وهو الأهم أن كل أوقاف أهلية ليست أوقافاً أهلية محضة بل فيها دائماً جزء خيري . ولا خلاف مطلقاً في اختصاصنا بنظر ميزانية الأوقاف الخيرية . ولا يمكننا بأي حال أن نبحت الجزء الخيري إلا إذا بحثنا الأوقاف جميعها . تأتي اليوم وزارة الأوقاف وتعود إلى هذا البحث . وقد سبق أن قررنا أننا نخصون بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية طبقاً للمادة ١٤٥ من الدستور .

لقد طرحت هذه المسألة من جديد على مجلس النواب فقرر أنه لا يصح إعادة النظر في قراره الصادر بالاختصاص ، ونحن اليوم إذاً اجبناً لأنفسنا الرجوع إلى النظر في قرارنا السابق فقد رجعنا عن رأينا الأول ؛ ولا يجوز ذلك . قالوا إن قراركم خسر لمادة في الدستور ، وللمجلس إذا فسرنا تفسيراً خاصاً أن يدل عنه . لم يكن الأمر في قرارنا تفسيراً لأن التفسير إنما يكون حين الإهم ، والأمس الذي نحن بصدده أمر واضح وعام لا إهم فيه وهو يشمل كل أوقاف . فلماذا أردتم تخصيص هذا الصل فيكون إلا بقانون كما أنكم لا تسمون الخاص إلا بقانون .

إن المادة ١٤٥ من الدستور عامة ، فإن شئتم أن تقيدوا اختصاصكم فعدلوا هذه المادة أولاً ، وإذا أردنا أن نخرج ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين فلا يكون ذلك إلا بقانون لأن نص المادة عام ولا يمكن إعادة النظر في أمر قرارنا مطابقاً للدستور .

فلماذا قررتم مثلاً أن كبار العلماء لا يخرجون عن « هيئة كبار العلماء » وفصلتم بناء على هذا عضواً من أعضاء المجلس لأنه ليس من تلك الهيئة ، فليس لكم بعد ذلك أن ترجعوا عن قراركم ، وتوسعوا دائرة كبار العلماء لتدخلوا بينكم من أخرجتموه بالأمر .

وأنا لا أنهم ، وأنهم أيضاً لا تفهمون مثلي ، تلك المهمة التي تبديها وزارة الأوقاف كل عام في إثارة هذه المسألة .

معالي محمد نجيب الترابي باشا ( وزير الأوقاف ) — إنما شيرها عحافظة على الدستور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن الدستور صريح .

حضرة لويس أذنوخ فانوس افندي — أنا أعارض في طلب إعادة النظر في القرار الذي صدر من البرلمان سنة ١٩٢٤ بقرار اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين وأسباب ذلك أنه لم يصدر قراره عن عجلة . ولم يقرره عرضاً كما قال حضرة أبي النصر بك ، بل أذكر أن سعادة وكيل وزارة الأوقاف قد جاهد جهاداً طويلاً في تأييد رأيه وأن لجنة الأوقاف والتشيوخ كانت من رأي الوزارة . ولكن المجلس نظر إلى المسألة من وجهتين : الوجهة القانونية ووجهة الصلحة العامة . فقرر بناء على ذلك رفض رأي اللجنة ورفض أيضاً ما عرضه صاحب المال أحمد زكي أبو السعود باشا تعديل رأي اللجنة .

وأمر المجلس على رأيه في الاختصاص وهو ثابت في مجموعة مضابط المجلس لعام ١٩٢٤ فيما بين صفحة ٤٠٦ و صفحة ٤١٤ .

فالمجلس إذن لم يصدر قراره في الاختصاص عرضاً ولا عن عجلة ، بل قرره لأنه مطابق للدستور وللصلحة العامة . ولماذا أرى رفض طلب إعادة النظر في الاختصاص . وأرى أيضاً تعديل قرار لجنة الأوقاف في تقريرها لأنه منصف لسلطة المجلس . إنما نرفض إعادة النظر لأن القرار صدر من البرلمان ، والبرلمان مصدر كل السلطات ، لا لأن القرار تصدق عليه من جهات أخرى .

دولة الرئيس — فقد طالت المناقشة .

( خبسة ) .

دولة الرئيس — هنا اقتراح بإقتال باب للناقشة وهذا نه :

نرى إقتال باب للناقشة حيث إن السألة واضحة وضوحاً تاماً ؟

متولى عمر حجازى      محمد اليلالى      حافظ حسين عابدين      يوى مذكور      حزب الدين  
إبراهيم فرج أبو الجدايل      عقل محمد      على سليمان      أحمد نصر

( أصوات : موافقون ) .

دولة الرئيس — من لا يوافق من حضرات الأعضاء على اقتراح لجنة الأوقاف بالشيخ فليفضل بالوقوف .  
( وقت ثلاثة ) .

دولة الرئيس — المجلس يوافق على اقتراح اللجنة أنه « لا يصح إعادة النظر في اختصاص البرلمان لنظر ميزانية الأوقاف الأهلية » .  
( فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

ميزانية وزارة الأوقاف يجب أن تصدر بقانون .

على الاقتراح الآتى :

جلس التراب

من حيث إنه يؤخذ صراحة من المادة ١٤٢ من الدستور أنه لا بد من صدور قانون بميزانية الدولة ؛

وحيث إن المادة ١٤٥ من الدستور نصت على أن الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخائى تجرى على ميزانية وزارة الأوقاف وحسابها الخائى ؟

وحيث إنه بناء على ذلك يجب أن تصدر ميزانية وزارة الأوقاف بقانون ، وهذا القانون لم يقدم مشروعه للآن من الحكومة ؛  
لهذه الأسباب

أقترح أن يدعو المجلس الحكومة أن تقدم له مشروع بقانون بعتاد ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ تمهيداً لتطبيق المادة ١٤٥ من الدستور ؟

يوسف أحمد الجندي

( فوافق المجلس على ذلك بالإجماع ) .

( فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

(١) هل طريقة تأجير أحيان الأوقاف ، حلة أو على صفقات ، مسألة داخلية لوزارة الأوقاف ، ومن اختصاص مجلسها الأعلى ،

أم أن مجلس النواب أن يصدر قراراً فيها ما دامت تؤثر على إيرادات الوزارة بالزيادة أو النقصان ؟

(٢) هل يحول اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى دون ارتباط الوزير بالرأى الذى يبدىه فى المجلس ؟

تقرير لجنة للوصلات

عن اقتراح حضرة عبد الحميد إبراهيم أبو الملا الخدى بشأن تأجير أطيان تفتيش الطاعة بإسنا للأهالى

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة فى جلسته التى عقدت بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ ونظرة اللجنة فى جلسات أيام ٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ .

وبعد سماع أقوال محالى وزير الأوقاف وسعادة وكيل الوزارة تبين لها أن الوزارة قررت إشهار مزاد تأجير هذه الأطيان على طريقتين :

(الأولى) سفة واحدة ، (الثانية) عدة صفقات . وقد رأيت اللجنة الواضحة على ذلك ، ورأت أن يكون مركز التأجير قريباً من موقع الأطنان حيث لاحظت اللجنة أن عملية الزاد تحصل في قناوى بعد كثيراً عن موقع الأطنان وفى هذا مشقة للأهالى تعدد بالسكتر منهم عن الحضور إلى جلسات الزاد مما يترتب عليه قلة عدد الزابدين والإضرار بالوزارة . وقد وأقت الوزارة على ذلك ؟

رئيس اللجنة  
مصطفى القبايى

سكرتير اللجنة  
يوسف أحمد الجندى

تحريراً فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧

وهذا نص الاقتراح :

لوزارة الأوقاف تفتيش زراعى بنزلة وابورات الطاعنة التابعة لمركز إسنا مقدار ٣١٧٤ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٢٠ ميماً ، وبهذا التفتيش وابورات على النيل لرى ومواش لحرت والقل والركوب وما أشبه ، وكانت الوزارة تدبر هذا التفتيش فى الماضى لحسابها ولكسبها عدلت عن ذلك وأجرته بكافة مستملاته من حدائق ومنازل ومواش وابورات باعتبار القدان ٤ جنهات و ٧٥٠ ملماً سنوياً . وهذه الشركة قد أرهقت الأهالى أيام إرهابها واستبدتهم لدرجة أنه يصح التسير عنهم بأنهم أجراء للشركة فقط حيث تؤجر القدان لهذاه مبلغ ٤٠ جنهياً سنوياً ؛ ومقارفة بسيطة بين إيجار القدان من وزارة الأوقاف وبين إيجاره للفتج المصرى من شركة السكر تظهر الزيادة الفاحشة التى تدخل فى خزانة الشركة الأجنبية من أموال الفلاحين بدل أن تكون فى خزانة الحكومة أو مالية الفلاح .

وحيث إن عقد إيجار هذا التفتيش ينتهى فى سنة ١٩٢٧ فأقترح على وزارة الأوقاف عدم تجديد العقد لشركة السكر وتأجير هذا التفتيش للمزارعين كل حسب زراعته الحالية قطعة قطعة بإيجار سنوى معتدل يدر على خزانة الوزارة الربح الطائل ويعود على المزارعين بالخير والبركة أو قيام الوزارة بزراعته . وعلى اقتراحى هذا مذكرة إيضاحية مبنياً بها بأرقام تقريبية ما يعود على وزارة الأوقاف من الربح وما يعود على المزارعين فى هذه النقطة من الرهاية .

#### مذكرة إيضاحية

مرفوعة لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب على اقتراح تأجير أطنان تفتيش الأوقاف  
بنزلة وابورات الطاعنة التابعة لمركز إسنا للأهالى

تفعلون دونكم أنه كلما تحسنت حالة الأفراد فى أمة ارتقى المجموع وخطا خطوات واسعة إلى التلاح والرق . ولا جدال فى أن الفلاح المصرى فى كل بقعة من أرض مصر يلاقى من شظف العيش وعتاه ضيقاً موفوراً ، وعلى هذه النسبة يجب أن يكون أمره فى مقدمة الأمور التى تنهى بها الدولة . وحيث إن الفلاحين ليسوا مرتبطين بوحدة اقتصادية واحدة كي يمكن إصلاحها دمة واحدة ، ولكهم شطب مرتبطين فى أعمالهم ومعاشهم بمجبات اقتصادية متضدة ، لئلا من دواى سرورى أن يكون اقتراحى هذا للفلاح وعلى الفلاح وحده يعود غيره :

( ١ ) تستأجر شركة السكر تفتيش الأوقاف بنزلة وابورات الطاعنة التابعة لمركز إسنا بإيجار سنوى قدره ١٥٠٨٢٠ جنهياً تقريباً وهو اللبغ الذى يدخل خزانة الأوقاف .

( ٢ ) تؤجر الشركة هذا التفتيش للمزارعين المصريين بإيجار سنوى قدره ١٢٦٧٠٠ جنهياً تقريباً وهو اللبغ الذى يدخل خزانة الشركة .

( ٣ ) باعتبار أن القدان الواحد يصرف على الشركة ما بين ثمن مياه وحرت وحرارة وإدارة ٩ جنهيات تقريباً .

فيكون مجموع ما تنفقه الشركة على مصاريف هذا التفتيش هو ١٩٠٠٥٤ جنهياً تقريباً .

( ٤ ) وبإضافة الإيجار الذى تدفعه الشركة للوزارة سنوياً على المصاريف التى تنفقه الشركة ثمن مياه ومصاريف حرت وإدارة يكون المجموع ٣٤١٣٦ جنهياً تقريباً وهو كل اللبغ الذى تنفقه الشركة .

(٥) وبطرح هذا المبلغ من قيمة الإيجار الذي يحصل من القلاحين سنوياً ينتج ٩٣٥٦٤ جنياً تقريباً وهو صافي ربح هذه الشركة من هذا التفتيش سنوياً .

أما الفلاح المصري الذي يستأجر الفدان ٥٠٠ جنياً سنوياً ويدفع مصاريف سماد وتسماد وخدمة مبلغ ٦ جنيهات فإن فوائده ينتج من ٥ إلى ٧ قناطير قطن تناع بمبلغ ٣٥ جنياً ومن ٥ إلى ٦ أرداب قمح تناع بمبلغ ١٠ جنيهات فيكون مجموع ما أنتج الفدان ٥٥ جنياً وقيمة ما صرفه الفدان ٤٦ جنياً فيخرج الفلاح في آخر العام وهو كفاف لا عليه ولا له في الزراعة أو يخرج مديناً للشركة ، ورغم في هذه الحالة على بناء علاقته معها مستمرة لارتباطه معها في دين قد تنفذ عليه بطريق المحجز على ممتلكاته إذا قطع علاقته الزراعية بها . تلك الأرقام للجنة أعلاه تدل دلالة واضحة على أن الفلاح المصري في هذه الجهة مستفيد لشركة السكر الأجنبية ، يكسب ويصعب في الحياة لها .

وإن لنا شرحاً لمؤاتكم ما سيحدث على وزارة الأوقاف عند تنفيذ اقتراحى هذا ، وسأردف ذلك بما سيحدث على الفلاح المصري :

(١) وزارة الأوقاف تؤثر الفدان كما أسلفنا لشركة السكر بمبلغ ٤ جنيهات و ٧٥٠ ملياً سنوياً ومجموع ما تنتجه هذه الإيجارة سنوياً مبلغ ١٥٠٨٢ جنياً .

(٢) يفرض أن الوزارة ( وزارة الأوقاف ) تستفيد هذا الاقتراح وتؤجر هذه الأطنان للأهالى فإن متوسط الإيجار للفدان الواحد سيكون ٢٠ جنياً سنوياً ومجموع الإيجار على هذه الصفة يكون ٦٣٥٠٠ جنية تقريباً .

(٣) باعتبار الفدان الواحد يصرف على الوزارة ما بين ثمن مياه ومصاريف إدارة وموظفين مبلغ ٨ جنيهات سنوياً فيكون مجموع ما تنفقه الوزارة في هذا السبيل ٢٥٤٠٠ جنية تقريباً .

(٤) وبطرح هذا المبلغ من قيمة الإيجار العام الذى تستولى عليه الوزارة سنوياً ينتج ٣٨٨١٠٠ جنية وهو المبلغ الذى يدخل خزنة الأوقاف بدكافة للمصاريف .

(٥) فإذا ما قارنا بين مبلغ ١٥٠٨٢ جنياً الذى يدخل الخزنة من تأجير التفتيش لشركة السكر وبين مبلغ ٣٨٨١٠٠ جنية الذى يدخل الخزنة من تأجير التفتيش للأهالى فوجدنا أن الفرق مبلغ ٢٣٧٠١٨ جنياً وهو ما يود على خزنة الأوقاف من الربح علاوة على ما كانت تأخذ من شركة السكر .

أما حظ للمزارعين لو نفذ هذا الاقتراح من الفائدة ليس بأقل من حظ الوزارة نفسها فإن المبلغ الذى كانت تستولى عليه شركة السكر فوق الإيجار بين ٤٠ جنياً من الشركة وبين ٢٠ جنياً من الوزارة يتوفر للمزارعين أنفسهم وهذا بدون شك يضمن لهم الربح والمائدة ويحسن حالتهم الاقتصادية والاجتماعية .

اقتراحى هذا يود بالفائدة على خزنة وزارة الأوقاف المصرية وإلزام على بعض القلاحين المصريين وعدم العمل به يفقد خزنة الأوقاف ربحاً عظيماً ، ويؤدى للقلاحين في الجهة الواقع فيها هذا التفتيش إلى الحراب والهمام من جراء الحاسرات للتوالية في الزراعة ، ولا يخلأ إلا خزنة الشركة الأجنبية بحال مصر ونتيجة كد المصريين وتعبهم .

لذلك كلى ثقة وكلى رجاء أنه سيقبل قولنا نأماً ، وما أرد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفى إلا بالله ، هدا الله سواء السبيل . تهرراً في ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ .

وزير الأوقاف — إن الطريقة التى تؤثر بها أطنان وزارة الأوقاف مسألة داخلية لأنها من ضمن الأعمال الإدارية للوزارة ولكن على الرغم من ذلك قد اهتمت الوزارة بالاقتراح المذكور وحرصت الأطنان للاستتجار بالزيادة التى تؤثرها على صفقة واحدة أو على صفقات صغيرة ، وقد تم التأجير وعرض الأمر على مجلس الأوقاف الأعلى ، ولولا عدم تكامل أعضائه اليوم لصدق على التأجير .

عبد الحميد إبراهيم أبو العلا اخدى — أشكر محلى الوزير اهتمامه بتنفيذ هذا الاقتراح .

الرئيس — يقول محلى وزير الأوقاف إن المسألة معروضة على مجلس الأوقاف الأعلى ، وقد لا يوافق على التأجير .

عبد المجيد إبراهيم أبو العلا اقضى — إذا كانت الأمل كذلك فأنى أطلب تأجيل النظر فى الاقتراح إلى ما بعد انعقاد مجلس الأوقاف الأعلى .

إبراهيم الهلباوى بك — الواقع أن الاقتراح قد نفذ فعلا وأجرت أطيان تفتيش الطاعة وقدرها ٣٠٠٠ فدان وكسور على صفقات صغيرة .

إن البى حذا بحضرة للقرح إلى تقديم اقتراحه هذا ، هو أنه علم أن هذا التفتيش أجر فيها مضى صفقة واحدة لمدة تسع سنوات بإيجار قدره خمسة جنيهات تقريباً للفدان الواحد رغمًا عن الصاريف الباهظة التى صرفت فى إصلاحه .

كان هذا التفتيش يؤجر فى أول العهد للأهالى بإيجار بخس وكان للكسب البى تناله الوزارة منه شيئاً لا يستحق الذكر ولذلك اهتمت بإصلاح أراضيها وأبانت بشراء آلة رى كبيرة لرى جميع أطيان التفتيش وقدرها ٣٠٠٠ فدان من النيل ، وقد دفعت فى آلة الرى هذه مبلغاً طيباً . وقد عنيت وزارة الأوقاف على أن تقوم بزرع جزء من الأطيان بنفسها وعرض الباقي للتأجير . وإلا قامت بزرع التفتيش كله لحسابها . ولهذا باشرت أعمال التجديد والإصلاح اللازمة فحفرت فعلا ٥٠٠ فداناً بكل ما يحتاجه وجعلتها سالحة للزراعة وعزمت على زرعتها لحسابها .

بعد أن تم كل ذلك تزامى لوزارة الأوقاف فى سنة ١٩١٧ ألا تزرع شيئاً لحسابها خارية صفحاً عن الأموال الطائلة التى صرفتها فى إصلاح هذه الأطيان كما تقدم وعرضت الأطيان للتأجير بالمراد وأجرتها بمبلغ ٤٧٥ قرشاً للفدان الواحد ، وقد رسا هذا الإيجار البخس على شركة السكر التى أجرت من باطنها للأهالى بمبلغ ٣٠٠ جنيهاً للفدان الواحد فى السنة .

ومما يدعو إلى الدهشة أن مجلس الأوقاف الأعلى الذى يقول معالى وزير الأوقاف إن الإجارة الحالية معروضة عليه هو نفس المجلس الذى وافق سابقاً على التأجير لشركة السكر بالقيمة الوحيدة التى ذكرتها بالرغم من أن الوزارة صرفت فى إصلاح هذه الأطيان ٥٠٠٠ جنيه .

طلب حضرة المقترح أن تؤجر أطيان هذا التفتيش على صفقات صغيرة ، ولا يخفى على حضراتكم أن مجلس النواب قرر فى سنة ١٩٢٤ أن تؤجر أطيان الأوقاف على صفقات صغيرة لأن التأجير صفقة واحدة بحقوق الملاك لأنه لا بدع سبيلاً إلى التزامه إلى الاستعجار وهذا التزام كما هو معلوم بسبب رفع قيمة الإيجار . وقد قام معالى وزير الأوقاف الحالى بتنفيذ قرار مجلس النواب بقبوله بتأجير أطيان تفتيش الطاعة على صفقات صغيرة وقد ذلل معاليه جميع العقبات التى كانت تقف فى هذا السبيل ولم يقتصر عمله هذا على تنفيذ رغبة المجلس بل إنه فعلاً من مساعدة صغار الزارعين بتأجير هذه الأطيان لهم قد زاد فى إيرادات وزارة الأوقاف لأن للكسب البى عاد على الوزارة من هذه الإجارة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه فى السنة . وإذا لاحظنا أن هذا التأجير قد تم هذه السنة التى صرح فيها مجلس النواب بضرورة تنقيص قيمة الإيجارات بالنسبة للأرض المحصورة الناشئة من تدهور أسعار التطن كما تملون حضراتكم ، إذا لاحظنا ذلك كان تقديم الاقتراح وقام معالى وزير الأوقاف بتنفيذ وتأجير الأطيان بقيمة أعلى مما كانت تستحق السكر والتبوء ، لا سيما أن هذه الأطيان كانت تؤجر فى أيام اليسر والرخاء بقيمة أقل من القيمة الحالية ، ولهذا يجب أن تسجل فى مضبطة المجلس المعبرة والتاريخ . إننا نعرف لزبور باشا عشرين بيتاً هاوس .

الرئيس — هل أجرت هذه الأطيان لما كان زبور باشا وزيراً للأوقاف لارئيساً لمجلس الوزراء ؟

إبراهيم الهلباوى بك — نعم ، وأظن أن مجلس الأوقاف الأعلى قد وافق على التأجير بالإجماع .

الرئيس — وهل كان قراره هذا نهائياً ؟

إبراهيم الهلباوى بك — نعم وقد تم التأجير وعملت وزارة الأوقاف ما فيه من غبن مدة تسع سنوات .

وأن وزارة الأوقاف فى ذلك العهد جرت على ماجرى عليه معالى وزير الأوقاف الحالى بلع إيجار الفدان الواحد ١٥ جنيهاً ولما استبدت الوزارة لخسارة ٧٠٠٠٠ جنيه ، بل إن حقيقة قيمة التبن الذى لحق وزارة الأوقاف من تلك الإجارة تهدر بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

وقد أردت من هذا البيان أن أظهر لحضراتكم أن حكمة حشرة للفتح وإخلاص معالي وزير الأوقاف كانتا سياقي رفع هذا التبعين .

( تصفيق ) .

لهذا لا أظن أن مجلس الأوقاف الأطى يتردد في اللواقعة على هذه الإجراء .

وزير الأوقاف — إن مجلس الأوقاف الأطى صاحب الحق في قبول أو رفض هذه الإجراء .

محمد صبري أبو علم افندي — إذا كان معالي وزير الأوقاف متفقاً مع المجلس على أن هذا التأخير في مصلحة وزارة الأوقاف ، فهل هذا الرأي نهائي أو مجلس الأوقاف الأطى رأى آخر ؟

ألاحظ أن رأى مثل هذه المجلسي بعد الدستور قد أصبح استشارياً حصصاً ولا يمكن مطلقاً إذا قرر أحد حضرات الوزراء أمراً أمام مجلس النواب أن يكون المجلس الاستشاري صاحب الرأي الأطى في هذا الأمر لاسيما أنه قد رؤى عند بحث ميزانية وزارة الأوقاف أن يكون اختصاص مجلس الأوقاف الأطى متفقاً مع التسوية الوزارية ، وهذا يتناقض مع القول بأنه صاحب الرأي الأطى في مسألة التأخير .

وزير الأوقاف — في الحق إن وزارة الأوقاف وعدت في السنة الماضية بالنظر في تعديل لوائح الوزارة الداخلية بما يتفق مع التسوية الوزارية التي اقتضاها العمل بأحكام الدستور والوزارة مشتتة فضلاً بهذا التعديل .

ولكن إن إلى أن يتم التعديل للشار إليه ويخير اختصاص مجلس الأوقاف الأطى ذلك الاختصاص للقرار بقانون يجب أن تجري الأمور على ما هي عليه وهي لا تجري إلا طبقاً للصيغة التي يتوخاها مجلس النواب .

إن أردت من التصريح بأن موضوع تأخير أطيان المطاعنة معروض على مجلس الأوقاف الأعلى للتصديق عليه ألا أعطى نفسى ما ليس لها من الحقوق . وقد قلت في أول كلامي إنه لو لا عدم تكامل حضرات أعضاء المجلس الأعلى اليوم لسبق على التأخير للشار إليه ، ومعنى هذا القول أني مستأنس برأى مجلس الأوقاف الأعلى الذي يمشي مع الصلحة .

إن جوهر المسألة هو أن ذلك الاقتراح الذي يرى إلى فأمة صغار للزارعين وهي الفائدة التي تتوخاها الوزارة قد نفذ فعلاً من جانب وزارة الأوقاف ولم يبق إلا استكمال الشكل القانوني .

يوسف أحمد الجندى اندى — إن تصريح معالي وزير الأوقاف بأن التصديق على التأخير مسألة داخلية ومن اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى يستدعي من جانب مجلس النواب ، وعلى الأخص من جانب لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، تحفظاً يجب إبداءه إذ لا يمكن التسليم بنظرية معالي الوزير ، ولبيان ذلك أطرح على حضراتكم السؤال الآتي :

قدم حشرة النائب المحترم عبد الحميد إبراهيم أبو العلا افندي اقتراحاً بتأخير أطيان تفتيش المطاعنة على صفقات صغيرة للزارعين ، فهل يجوز لمجلس النواب أن يقرر النظر في هذا الاقتراح ؟ وإذا أصدر قراراً بوجوب تأخير أطيان للشار إليها على صفقات صغيرة فهل يقيّد هذا القرار معالي وزير الأوقاف ومجلس الأوقاف الأعلى منه أو لا يقيدها ؟

يظهر مما قاله معالي وزير الأوقاف أنه يريد أن يعتبر أن الطريقة التي تؤثر بها أطيان الأوقاف مسألة داخلية ومن اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى ، ولكن أرجو أن يسمح لي بماليه بخلافته في هذا الرأي لأنه لا الدستور ولا السوابق التي مرت بنا أثناء نظر ميزانية وزارة الأوقاف تسمح بتأييد هذه النظرية . ولا يخفى على حضراتكم أن الجزء الأكبر من ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف يتكون من إيرادات الأطيان وقد أعطى الدستور مجلس النواب مطلق السلطة فيما يتعلق بميزانية وزارة الأوقاف إذ قرر في المادة ١٤٥ منه أن الأحكام التي تسري على ميزانية الحكومة تسري كذلك على ميزانية وزارة الأوقاف ، ولا شك مطلقاً أن من سلطة المجلس أن يصدر قراراً له أثر في الزيادة بالزيادة أو النقصان . فإذا رأى المجلس أن تأخير أطيان وزارة الأوقاف على صفقات صغيرة يزيد إيراداتها فله أن يصدر قراراً بتأجيلها على صفقات صغيرة ويكون هذا القرار من حقه وصحيحاً مادام لم يخلل وزير الأوقاف ومجلس الأوقاف الأطى والدليل على هذا ما يأتي :

في سنة ١٩٢٤ وهي السنة الأولى التي فيها عرضت ميزانية وزارة الأوقاف على مجلس النواب لاحتلت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية



أن أطيان الأوقاف تؤثر صفقات كبيرة وقالت في تقريرها إن التأجير بهذه السفة مضر بمصلحة الإيرادات من جهة ومجحف من جهة أخرى للزارعين التائبين فلا بزراعة الأطيان وطلبت من المجلس أن يوافق على وحب تأجير أطيان وزارة الأوقاف على صفقات صغيرة وقد وافق المجلس على ذلك ولم يمترض معالي وزير الأوقاف مطلقاً لا على طلب اللجنة ولا على قرار المجلس ، ومعنى عدم اعتراضه أنه يرى أن صدور قرار كهذا من حق مجلس النواب .

وقد كررت اللجنة هذا الطلب في تقريرها عن ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وكررت وزارة الأوقاف في للذكرة التي قدمت بها هذه الميزانية أنها نفذت رغبة المجلس الخاصة بتأجير أطيانها على صفقات صغيرة .

أبعد هذا كله يقال إن الطريقة التي تؤثر بها أطيان وزارة الأوقاف من اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى وإنه غير مقيد بالقرار التي يصدره مجلس النواب ؟ إن هذا لا يجوز .

لذلك أرى أن كلام معالي وزير الأوقاف عن اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى يحتاج إلى تحفظ وهذا التحفظ هو أن مجلس النواب مختص فعلاً وله الحق في الموافقة على مثل هذه الاقتراحات وأن يكون قراره بشأنها مازماً .

الرئيس - ألا يرى حضرة العضو المحترم أنه من السحسن إرجاء البت في هذه النقطة إلى حين الفصل في مسألة الاقتراحات برغبت وهل هي مازمة للحكومة أو لا ؟

يوسف أحمد الجندى أفتدى - إن هذا قرار خاص بالميزانية لا رغبة ، وهو من أول اختصاصات المجلس .

وزير الأوقاف - آسف جداً إذ ليس في استطاعتي موافقة حضرة العضو المحترم على نظريته لأن مسألة التأجير على طريقة معينة دون أخرى تخبر دخولا في صميم التفاصيل الإدارية المتروكة للوزارة والمسألة في النهاية ترجع إلى حق المجلس في أن يبتسم من حسن الإدارة ليتخذ قراراً بالموافقة أو تصرف الوزارة أو عدم الموافقة ، وللمجلس الكلمة العليا في أن يشير ويصح وعلى الوزارة ألا تمدل عن الأخذ بهذه الشورة أو التصحية إلا إذا قامت الصلحة حالاً في سبيل تنفيذ تلك الشورة ، وعلى الوزير أن يدلي بالأسباب التي حملته على عدم الأخذ بتلك الشورة أو التصحية . فلذا اتفق المجلس بها ووافق عليها أقره على تصرفه وإذا رأى أن الوزير خالفه بدون مبرر ففي المستور العلاج الكافي للتخلص من وزير لا يراى مشورة المجلس أى مشورة أكبر هيئة نيابة في البلاد .

وأظن بالحضرات الأملاء الأجلاء أنكم إذا شغلتكم بالدخول في مثل هذه التفاصيل التابعة كأن تؤثر أطيان تفتيش الطاعة متقة واحدة أو على عدة صفقات صغيرة أو أن تؤثر عمارة بطريقة دون غيرها فإني أخشى أن يضع وقتكم المئين سدى ، ولذلك أحسن أن يكتفي بالإشارة إلى القواعد العامة كما حصل في سنة ١٩٢٤ إذ أبدى المجلس رغبته في أن توسع الوزارة في التأجير لخصار المزارعين وقد أجابت الوزارة هذه الرغبة على الفور ونفذتها فعلاً . والمسألة التي نحن بصدها وأمثالها هي مسألة مالية والوزارة أقدر من غيرها على درسها درساً وافياً بعد الإحاطة بجميع ملاياتها وبكل ما يتصل بها من الماسر . كذلك أرى من الطبيعي أن تترك مثل هذه التفاصيل للوزارة المختصة وهذا لا يمنع المجلس من أن يبدى رأيه فيها ، والخطر كل الخطر أن يصحح الوزير أمام قرار مازم له في إدارة وزارته وفي هذا ما يمكنه من التخلص من اللشوية الوزارية ، أو بعبارة أخرى إذا صدر قرار من المجلس في مسألة تفصيلية لم تكن قد بحثت تماماً ولم يكن المجلس قد علم بكل ما يحيط بها ثم اتبع الوزير هذا الرأي الذي قد يكون من شأنه اللباس بأموال الوزارة أصبح الوزير غير مسئول عن العجز الذي قد يصيب أموال وزارته لأنه عتفى في مثل هذه الحال بقرار المجلس الذي قيده به . أى أنه يرى أن في اتباع هذا القرار مسألاً بأموال الوزارة ، ولكنه لا يستطيع التحول عنه ليعتلى مسئوليته من النتيجة السيئة وبناني التابعة على عاتق المجلس وهذا ما لا ترمده الوزارة وما لا يريد المجلس . فمع احترامي لفكرة حضرة الأستاذ يوسف الجندى أراى أنسأاً لعدم استطاعتي للموافقة عليها لما أبديته من الأسباب .

الرئيس - يجبل إلى أنكما متفقان في بنى النقط ، لحضرة العضو يقول إن قرار المجلس مازم وإن للشولية الوزارية لا تتأثر بقرارات خارجية ومعالي الوزير لا يطرأ في ذلك ولكنه يرى أن التأجير بالقطاى إذا كان من شأنه أن يسبب ربماً أقل من التأجير بالبلغة مثلاً ، فله أن ييسط رأيه للمجلس حتى يصد صدور القرار والمجلس يرى الأعلى دائماً .

وزير الأوقاف — إن من رأى دولة الرئيس علماً ولكنى ألاحظ أن نظرية الأستاذ يوسف الجندى تنفى بتنفيذ كل اقتراح أو قرار من المجلس ، وإني لا أرى هذا الرأى لآنى اعتبره تنقيحاً للحرية التى هى أساس السئولية الوزارية .

عبد الرحمن عزلم اخدى — كأنى بمالى الوزير يقول إنى هناك عقبة موجودة فضلاً ، لأنه مع مواقته التامة على ما قاله الأستاذ يوسف الجندى أجب بأنه لا يمكنه أن يقيد بهذا الرأى إلا بعد مواقة مجلس الأوقاف الأعلى .

الرئيس — لم يقل معالى الوزير إن مجلس الأوقاف الأعلى لا يوافق أو يمنعه عن تنفيذ ما يقرره المجلس . ولو حدث ذلك لكان لنا طريق آخر نسلكه حسب نص الدستور إلا إذا بين لنا أن عدم التنفيذ راجع إلى الصلحة العامة .

محمد فكرى أباطه اخدى — لقد عودنا دولة الرئيس التمسك بأمر ضبط النصوص واحترام الرسمىات . وقد عثرت على ما يأتى نصه فى مضبطة مجلس النواب يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وما ترى اللجنة وجوب إدخال التعديلات اللازمة على نظام الوزارة واختصاص لجانها ومجالسها بما يتفق مع للسئولية الوزارية والتضامن الوزارى مع مراعاة صيغة الأوقاف الخاصة وتطلب إلى الوزارة أن تقدم إلى المجلس فى أول السور للقبل التشريع المحقق لهذه الرغبة :

« وزير الأوقاف — إن وزارة الأوقاف مشغولة فى تحقيق هذه الرغبة فضلاً . وقد كلفت حضرات مديرى أقسام الوزارة بأن يقدم لى كل واحد من حضراتهم تقريراً بنتيجة بحثه لجميع نصوص اللوائح والأنظمة الخاصة بإدارته وبملاحظاته التى دلت عليها التجربة والاختبار . وبالفعل قد قدمت لى هذه التقارير واستخلص منها ما ينطبق على تحقيق الرغبة التى قررتها اللجنة فى تقريرها » .

يستخلص من ذلك أن الوزير مازم بتقديم هذا التشريع للمجلس فى مبتدأ دور انعقاده هذا ؛ وهذا ما لم يحصل بعد .

الرئيس — هذه مسألة أخرى وعن تتكلم الآن فى مسألة التأجير بالقطاعى أو التأجير بالصفقة الواحدة .

محمد فكرى أباطه اخدى — أردت أن أسفهن من معالى الوزير عن سبب عدم تقديم هذا التشريع مع أن تقارير مديرى أقسام وزارة قد قدمت إليه .

الرئيس — قلت لحضرتك إن الكلام دأب حول مسألة التأجير ولا دخل له فى تقديم التشريع أو عدمه . ولا أسمع بالكلام فيما هو خارج عن اللوضوع .

محمد فكرى أباطه اخدى — أعتقد أن كلامى فى اللوضوع .

الرئيس — أتريد أن تأخذ الرأى على ما إذا كان كلامك فى اللوضوع أو خارجاً عنه ؟

محمد فكرى أباطه اخدى — إنى أتمك من اقتناع فى مسألة وردت أثناء المناقشة ولينصرف دولة الرئيس كما يريد .

الرئيس — إنى أتمك من الكلام .

أحمد زكى الشيشين اخدى — لقد تشعب اللوضوع مع أن الفكرة الأساسية هى معرفة ما إذا كان المجلس مختصاً بنظر هذه المسألة الإدارية البحتة .

الرئيس — إن موضوع المناقشة هو مسألة التأجير بالقطاعى أو بالجملة . وكل ما هناك أنه قد جاء فى كلام معالى وزير الأوقاف ما لم يرتفع إليه الأستاذ يوسف الجندى فأبدي تحفظاً عليه .

( فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

لا يحدد فى قانون الليزانية موعداً للسمل بها اعتماداً على إستنادها إلى زمنها .

راجع التعليق على ذلك فى المادة ١٣٨ .

( فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

مجلس الشيوخ

## الباب الخامس - القوة المسلحة

مادة ١٤٦ - « قوات الجيش تقرر بقانون » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقرح النص على أن قوى الجيش تقرر بقانون .  
( موافقة عامة ) .

( في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تل القرار ١١٢ وهذا نصه :

قوى الجيش تقرر بقانون .

( قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم أمر معالي الرئيس فخلت مواد الباب الخامس الخاص بالقوة المسلحة .  
المادة الأولى ونصها :

قوات الجيش تقرر بقانون .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

لجنة المرسوم

مادة ١٤٧ - « يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم ، وما لهم من الحقوق وعليهم من الفروض ، كل ذلك تبينه القوانين .  
( مواقعة عامة ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

( في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار ١١٣ وهذا نصه :

لجنة المستور

طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من الفروض كل ذلك تبينه القوانين .  
( تقرررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد اللطيف الشكابي بك - أقرح النص على تقرر الخدمة العسكرية إجبارياً .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - يحسن ترك هذه المسألة للبرلمان .

( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المادة الثانية ونصها :

يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش ، وما لرجاله من الحقوق ، وما عليهم من الفروض .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية للثورة على مصرى ، ولو كانت في الحرس للسككى أو وابورات الركائب للسككية .

تقرر لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان بإلقاء الرسوميين الحاصين  
بمدة الخدمة في الحرس ووابورات الركائب للسككية

مجلس النواب

الرئيس - لينتقل حضرة عبد الرحمن عزام اقندى مقرر اللجنة بشرح وجهة نظرها للجلس .

عبد الرحمن عزام اقندى ( للقرر ) - بحثت اللجنة في الرسوم الصادر في سنة ١٩١٧ بإطالة مدة الخدمة العسكرية في الحرس والركائب للسككية إلى سبع سنين .

والذى جرها إلى هذا البحث هو أن وزارة الحرية رأيت بعد ذلك أن تعمل هذا الرسوم بمرسوم آخر صدر في عهد الوزارة الزبورية يقضى بأن الجند في الحرس إذا أعيد للجيش لسبب ما يجب أن يبقى في الخدمة إلى أن يتم سبع سنين .

هذان الرسومان أثارا البحث في مدة الخدمة العسكرية ، وقد كان بود اللجنة وهى تنظر في هذين الرسومين لو أنه قد تحقق وعد الحكومة بتخفيض مدة الخدمة في الجيش على العموم ولكن مع الأسف لا تزال هذه لمدة محددة بخمس سنين .

بحثت اللجنة فيها إذا كان هذه المدة نظير في بلد ما فلم تجد لها نظيراً حتى في البلاد التى لها شأن عسكري عظيم ، والذى تخفى عظمتة جيشها ولوازم دفاعها أن يكون نظامها العسكري على أتم استعداد كفرنسا مثلاً بل وجدت اللجنة أن مدة الخدمة العسكرية في بلد ما لا تتجاوز سنين وقد تقم إلى ستة أشهر كما هي الحال في سويسرا مثلاً ، فصر والحالة هذه هي البلد الوحيد الذى يمانى أهله هذا التكليف القاتح وقد شر هذا المجلس شعوراً عميقاً بجل هذا البء عندما عرضت عليه لجنة المالية بمناسبة النظر في ميزانية الجيش اقتراحاً بتخفيض مدة الخدمة العسكرية .

شر المجلس بذلك ولم يكن لنا ونحن جزء منه إلا أن نستمد منه هذه الروح ، ولم يكن في وسعنا أن نعمل أكثر من رفض الإطالة وكنا نتمنى أن تقدم إليكم بتخفيض علم شامل .

بقيت نقطة أخرى وهي أن إطالة الخدمة في الحرس إلى سبع سنين معناها التفرق في العلامة بين المجندين تفرقاً يقضى بأن يبق بعضهم في الخدمة سبع سنين وببعض لا يبق إلا خمس سنين مع أنهم قد يقرعون في يوم واحد ، فعلا يمتد هذا التفرق في العلامة لإخلالاً بالسواة التي أقرها الدستور ؟ إنى أعتقد أنه إخلال يبدأ للسواة لأن المجندين مكفون جميعاً بتكليف واحد في عمل واحد وما الحرس إلا جزء لا يتجزأ من الجيش ولو رجنا إلى التاريخ لوجدنا أن الحرس هو أصل تكوين الجيوش يبنى أن الجيش تفرع من الحرس على أنه سواء أكان الحرس أصلاً للجيش كما يشهد التاريخ أم كان الحرس قد أصبح بعد انتشار البعوقراطية جزءاً من الجيش ، فهذا ليس موضوع بحثنا وإنما الحقيقة التي لا جدال فيها أن الحرس والجيش شيء واحد . بل لقد بلغ الأمر في بعض الدول لتحصنة أنها تستخدم الحرس في نفس وظائف الجيش . لا أقول في وقت الحرب فإن هذا لا يكون غريباً بل في وقت السلم . وأعرف بالذات أن جزءاً من الحرس للوكر البريطاني كان أحد وحدات جيش الاحتلال الإنجليزي بمصر في وقت السلم ، فالحرس يستخدم كأثر وحدات الجيش داخل المملكة وخارجها حتى في وقت السلم ، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون التكليف فيما واحداً .

قد يقال إن في الحرس خدمات خاصة تستدعي إطالة مدة الخدمة به . والواقع أن بحثنا لم يبدنا مطلقاً على أن خدمات الحرس متميزة من الوجهة الفنية وتستدعي إطالة للدة ، فإن جنود الحرس يملون إما كالبيادة وإما كالسوارى سواء بسواء . وإذن إطالة للدة لا يمكن أن تكون مرتبة مطلقاً على ضرورة عسكرية أو فنية . ولا أظن أنه يمكن أن تكون نتيجة لضرورة مظهرية ، إذن صبح أن تعتبر الظاهر من الضرورات . والواقع أن مدة الحرس السنين مفرطة في الطول ، والمسكري الذي يصبح صالحاً للقتال في أعظم حرب بعد تدريبه سنة أو ستة شهور جدير بأن يصلح لتأدية خدمات الحرس التي هي خدمات مظهرية . وإذا كانت المجدد في الجيش الفرنسي يصبح كفتاً للاضطلاع بالمهمات للقاء على ذلك الجيش في وقت قصير لا يتجاوز عامين ، فلا داعى لتكليف المجدد المصري بالخدمة في الحرس سبع سنين . وتصوروا يا حضرات النواب أن رجلاً ذا زوجة ينتزع من بين أهله وهو في سن العشرين ثم لا يعود إليهم إلا وقد بلغ حوالى الثلاثين . هذه هي السخرة بينها ولو كانت هناك ضرورة تبررها لتقبلناها . ولكن أما وليس هناك ضرورة في مدة الحرس السنين كل الكفاية .

وأعجب من هذا أننا لو نظرنا إلى عدد المجندين لوجدناه لا يتجاوز اثنين في المائة من جميع القترعين ، فما معنى أننا في الوقت الذي لا نأخذ فيه من القترعين إلا ٢ ٪ تكلفهم بالخدمة سبع سنين ؟ هذا ما لا يمر له مطلقاً . ولو أن واضع هذا الرسوم نظر إلى أن الحرس للملك هو أرقى وحدات الجيش وأن الانتظام في خدمته مزية كبرى لأنه أقرب الوحدات إلى جلالة الملك ولأنه يشتمع بصف خدمة مباشرة . لو أن واضع هذا الرسوم نظر إلى هذه الاعتبارات لوحد من الواجب أن يشتمع بهذا الشرف أكبر عدد ممكن من المجندين . ولكنه بإطالة مدة الخدمة فيه إلى سبع سنين قد حرم بذلك عدداً يوازي سبى عدد الحرس من شرف الانتظام في خدمته ، وقد كان الواجب أن تقصر مدة الخدمة في الحرس حتى يسمح لأكثر عدد ممكن من المجندين بالمرور فيه . فواء أنظرنا إلى الأمر من وجهة العدالة أم من وجهة الاعتبارات الفنية أم من وجهة تعلق هذه البلاد بعرضها ، أرى أن هذا المجلس يكون متمشياً مع البداية التي قررها إذا تفضل ووافق على إلغاء هذين الرسامين .

وزير الحرية — إن الوزارة لم تنس مطلقاً ما قطعته على نفسها من العهد بالسي لتحقيق ما طله المجلس في الدور السابق من ضرورة بحث قانون القترعة وإصلاحه بما ينفع مع النظم الحالية وتطوراتها الحديثة ، ولهذا القرض قد شكلت بوزارة الحرية لجنة تشتمل بعد اهتمام في إعداد مشروع يقدم إلى هيئة المجلس وأرجو أن ينال رضاء خصوصاً وقد اتفقنا مبدئياً على ألا تزيد مدة خدمة الجنود على ثلاث سنوات ، أعني أننا قد قررنا إقصاء مدة الخدمة بالنسبة للجنود من خمس سنين إلى ثلاث سنين ، وهناك بعض تفصيلات أخرى تخص بالصف ضباط .

هذه مسائل يبنى بعضها كل العناية لأنه من أعز أمانينا أن تتخلص البلاد من مدة الخدمة الطويلة التي شكوت ونشكو معكم منها .

( تصفيق ) .

كذلك قد بحثنا موضوع هذا القرار الذي بين أيدي حضراتكم ، ولقد ثبت طويلاً على أجد سبياً لإطالة مدة الخدمة بالحرس والركاب للملكية من خمس سنين إلى سبع سنين وأصرح لحضراتكم بأنى لم أجد الملك سبياً ، فأنا متفق تمام الاتفاق مع اللجنة في النتيجة التي وصلت إليها ، وأرى أنه يجب علينا بصفتنا مجلس نواب أن نساوى بين المجندين للحرس والركاب للملكية وبين سائر المجندين .

على أن هذا لا يعنى من أن أدنى لضرراتكم بملاحظة لا بقصد المجادلة في البدء الذى قرره اللجنة ولا بقصد الرجوع فيما صرحتم به لضرراتكم ، لأن ما صرحتم به إنما كان عن عقيدة وعين وما كان لي أن أرجع فيه .

إنما الذى أريد أن أتمرض إليه هو ما أشارت إليه اللجنة في تحريرها وجعلته سبباً من أسباب إقحام المدد . وليس غرضي من مناقشة هذا السبب أن أقول بوجود بقاء الخدمة في الحرس سبع سنوات بل غرضي أن أناقشه من الوجهة الدستورية لا أقل ولا أكثر ، لأنى أرى في وجود هذا السبب على إطلاقه كما ورد في تقرير اللجنة خطأ علياً أخشى أن يقرب عليه خطأ عملي .

يخيل لي أن اللجنة ترى في جعل مدة الخدمة بالحرس سبع سنين بيناهي في باقي وحدات الجيش خمس سنين مخالفة للدستور . ويخيل لي بعد ذلك أن اللجنة لم تدقق تماماً في تصرف المساواة التي تصدها الدستور .

إن الدستور لا يمكنه مطلقاً وما كان له مطلقاً أن يفترض المساواة المطلقة لأن هذه المساواة لا يمكن أن توجد .

يقول الدستور إن للصريين متساوون في جميع الحقوق والتكاليف . فمن الحقوق أن يكون الإنسان مالكا ؛ من الحقوق أن يكون الإنسان موظفاً ؛ من الحقوق أن يكون الإنسان وزيراً — فهل هذه المساواة على إطلاقها يمكن تحقيقها ؟

( ضجة ) .

أرجو عدم المقاطعة .

استمعوا إلى نص الدستور « للصريون لدى القانون سواء ؛ وهم متساوون في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية » . وهنا لاحظوا لضرراتكم أن الدستور لم يقل الحقوق العامة كما قال عند ذكر التكاليف حيث قرر بعد ذلك « وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة » .

إذا أخذنا هذا النص على محومه وقلنا إن الصريين متساوون في الحقوق جميعها على الإطلاق رأيت أن الشارع لا يمكن أن يريد ذلك ، لأن التطبيق حال .

( ضجة ) .

الواقع أني لا يمكنني أن أقول بهذا ، ويسرنى جداً أن أرى المجلس متفقاً معي في هذا التفسير .

( ضجة ، ضحك ) .

حقيقة ليست أهم ما تريدون ؟ هل تريدون القول بأن الدستور قد سوى بين الجميع في جميع الحقوق ؟ فإن قلتم إنه لا يريد ذلك فإنني متفق معكم في هذا الرأي .

( ضجة ) .

عبد الحليم اللبلاي بك — البحث الآن يدور حول الخدمة العسكرية ، والخدمة العسكرية تكليف عام ، والدستور قد سوى بين للصريين جميعاً في التكاليف العامة .

الرئيس — ما دام محالي الوزير متفقاً مع اللجنة في البدء وفي النتيجة ، وإنما هو يناقش الأسباب الواردة بتقريرها ، فإنني أرى أن تكون المناقشة في هذه الأسباب مناسبة أخرى .

وزير الحرية — إن متفق مع اللجنة في النتيجة ولكن أردت أن أبدي ملاحظتي هذه لأنه عند النظر في مشروع قانون التفرعة قد نجد من الضروري إدخال بعض التفريق في المادة . فإذا سلطنا منذ الآن بما جاء في تقرير اللجنة من الأسباب فرمياً اتخذ هذا حجة علينا في المستقبل . لذلك أردت أن أحفظ بوجهة نظري في مبدأ المساواة . فإذا رأى المجلس ترك هذه المناقشة الآن على أن يكون حقنا طليقاً وبدناً مبسوطاً فلا مانع عندي مطلقاً .

الرئيس — الذي فهمت أن محالي الوزير متفق مع اللجنة في النتيجة دون الأسباب ، وأن له رأياً خاصاً في تفسير مبدأ المساواة . ولكن الذي سيؤخذ عليه الرأي الآن هو النتيجة . أما ما يطعن بتفسير مبدأ المساواة فبالطبع للوزير الحق في أن يمارس في ذلك في الوقت المناسب .

وزر الحربية — لى كلمة أخرى أريد أن أدلى بها .

كانت مدة الخدمة بالحرس فيما مضى خمس سنين والآت أصبحت سبع سنين ، فإذا وافقنا على رأى اللجنة ونفذ ذلك في الحال لسكانت النتيجة أن يخرج من الحرس دفعة واحدة سبعاء فوراً ، ثم يخرج سبع ناك في إبريل سنة ١٩٢٧ ، أى أنه يتعين في هذه الفترة استبدال ثلاثة أسابيع الحرس بمجتدين جدد غير مجدين .

( أصوات : لماذا لا يؤخذ مدربون من الجيش ؟ ) .

وزر الحربية — قد جرت العادة بأن يؤخذ حدود الحرس من أطوال خاصة ، والقااعدة للتيبة في النظام العسكري ألا يؤخذ للوحدة الواحدة جنود من أطوال مختلفة وإنما يجب بالنسبة للحرس أن يؤخذ جنودهم من اللقترعين للثوافة فيهم للقائيس المطلوبة وهؤلاء ، لا يسهل وجودهم في الجيش . وقد جرت العادة أن يختار للحرس خيرة الجنود ومن توفرت فيهم شروط خاصة من حيث البسطة في الطول والعرض . وللحرس في جميع البلاد مزاي خاصة حتى إن سباط الحرس في بعض البلاد لا يكونون إلا من الأسرة المالكة ، فإذا كنا نختص الحرس بشكل مخصوص أو طول معين أو ميزة خاصة فإتاً لا نأتى بدنا .

إذا غد تخفيض مدة الخدمة الآت من سبع سنين إلى خمس لوجب أن نخرج من الحرس في الحال ثلاثة أسابيع ونستبدلهم بمجتدين جدد . وفي هذا ما فيه من اضطراب في العمل ، فذلك أعرض على حضراتكم لا إغناف العمل بمشروع اللجنة ، كلا ، ولا إلقاءه ، ولكن التدرج في تنفيذه .

الذكور محبوب ناث — أؤيد كل التأييد ما قاله حصرة الزميل الفاضل مقرر اللجنة عبد الرحمن عزام أئدى .

إن الحرس ليس فيه خدمة فنية مثل للدفعية التي يلاحظ أن تكون المدة في خدمتها أطول من الخدمة في القيادة وفي السوارى كما يلم بذلك حضرة زميلي المحترم أحمد حمدي سيف النصر بك .

إن بلادنا بإحضرات الأعضاء ليست بلاد أقزام ( صحك ) وللقترعون عسداً يؤخذ منهم اثنان في اللثة وقد لاحظت أثناء تجوالى في الوجه القبلى والوجه البحرى أن أغلبية الأهالى طوال القامة يزيدون في الطول عن النسبة المطلوبة للائتراف وهي ١٦٥ سنتيمتراً ، على أى قد وجدت في بلاد كفرنسا مثلاً أن هذه النسبة تنقص عن هذا القدر سبب تنشئ بعض الأمراض كالكساح أو أمراض أخرى وراثية .

لذلك أرى أن اللجنة التي يتشكل بها معالى الورر مردودة لأن بلادنا والحد لله بلاد الصحة والعافية وبها النمو مزاي ولا يبق بد ذلك إلا الصلااق .

( ضحك ، تصفيق ) .

أحمد حمدي سيف النصر بك — الأسباب التي أبداها معالى وزير الحربية بشأن إخراج ثلاثة أسابيع قوة الحرس لا تحول دون الأخذ برأى اللجنة .

وإن أرى أنه يمكن انتقاء رجال الحرس من بين أفراد الجيش وقد حصل ذلك فيما مضى أليم كنت ضابطاً في الحرس مدة سنتين ولا أتذكر أننا انتقينا عسكرياً واحداً من بين اللقترعين .

الرئيس — وهل كنتم تجدون العدد الكافى ؟

أحمد حمدي سيف النصر بك — كنا نجد زيادة لأن الجيش المصرى مكون من عشرة آلاف جندى وفي الإنسان اختيار أفراد الحرس من هذا العدد .

عبد حافظ رمضان بك — لللاحظة الوحيدة الجديرة بالنابة في هذا اللوضوع هى أن في قانون القزعة مسألتين مرتبطتين ببعضهما عام الارتباط ، وهما طريقة اللقتراف للمجتدين ومدة خدمتهم . وعندما وضع قانون القزعة وعمل به عدة سنوات عرف بالتعريب عدد اللقترعين وعدد اللقترين يمافون بدفع اللبل اللتدى فأمكن بذلك تحديد للدة للعساكر اللذين يكلفون بالخدمة في الجيش والذين يخدمون في

الحرس أو الدف، فإذا أمسكنا بطرف للساعة وتكلمنا عن مدة الخدمة في الحرس وتركنا شروط التجنيد الأخرى نكون قد تركنا الطرف الآخر وهو مرتبط كالقيد بالطرف الأول تمام الارتباط .

الرئيس — إن مسألة الارتباط بين هاتين القطعتين لا محل لها الآن ، فهل حضرة الضو المحترم يوافق على رأى اللجنة التفاضى بإلغاء هذا القانون أم لا ؟

محافظ رمضان بك — إننى مبدئياً موافق على تقرير اللجنة ، إنما كل ما قلته هو عبارة عن ملاحظة على المناقشة التى حصلت .

الرئيس — هل يعارض رأى اللجنة أحد من حضراتكم ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

أحمد رمزي بك — لى ملاحظة هى أن للرسوم الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يدخل تحت حكم المادة ٤١ من الدستور التى تقضى بأنه إذا لم يقر أحد المجلسين الراسم الذى تصدر بين أدوار الانقضاء زال ما كان لها من قوة القانون ، وإذا وافقنا على مشروع القانون المروض علينا الآن فنفسر فى هذه الحالة إلى إرساله إلى مجلس الشيوخ لإقراره ، ولذلك أرى أن يكفى بأن يقرر المجلس عدم الموافقة عليه .

الرئيس — الإلغاء يتضمن عدم الإقرار بل أكثر من ذلك .

وليل مشروع القانون لأنه يقضى بإلغاء مرسوم صدر فى عهد تعطيل الجمعية التشريعية ، كما يقضى بإلغاء للرسوم الذى أشار إليه حضرة رمزي بك .

على مشروع القانون ، وهذا نصه :

### مشروع قانون

نحن فؤاد الأول ملك بصر

قرر مجلس الشيوخ والواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### ( المادة الأولى )

يلغى الرسوم الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ الخاص بمدة الخدمة فى الحرس للسكرى ووابورات الركائب للسكرى ، والرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المعدل له .

#### ( المادة الثانية )

على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — فتتخذ الأصوات عليه بالتأداة بالاسم .

أخذت الأصوات فكانت النتيجة قبول مشروع القانون الذى مرسته اللجنة بـ ١٦٠ صوتاً .

( فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ) .



هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

يفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفي قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ، وما هي الشروط الواجب

اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟

( تراجع للنقطة على هذا في المادة ١٣٨ ) .

( في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

مجلس الشيوخ

مادة ١٤٨ - « بين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات » .

تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار قانون .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

حضر عبد العزيز فهمي بك — أقرح النص على أن تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار قانون .  
حضر عبد المجيد بدوي بك — هذه مسائل أمس بالنظام الإداري ، ولست أرى عللاً لتخصيصها بالذكر ، لأن كثيراً من الأمور الإدارية يجب تنظيمها أيضاً بقوانين ، فلو أننا تحرينا في وضع الدستور كل ما يجب تنظيمه بقانون لشق علينا الأمر ، وقد يتندر علينا الإحصاء . وإفراد بعض الأمور بالذكر في القانون الأساسي قد يفيد معنى الحصر .

معالي طلعت باشا — وضعية الحفر التي وضعت بإرادة فردية وضعت على الأهالي في حين أنها لم تصدر بحكم قانون ؟  
حضر عبد العزيز فهمي بك — أرى أن تنظيم قوى البوليس تحقيق بأن ينص عليه في الدستور لأنه أهم مظهر من مظاهر الحكومة إذ كان البوليس هو الأداة اللازمة لإمكان الحكومة القيام بأم واجبتها وهو حفظ الأمن العام . وأما النص على مسألة الحفر التي أشار إليها معالي طلعت باشا ، فإن معاليه يرى إلى ما تستدعيه قوة الحفر من الضرائب التي فرضت على الأهالي بطريقة غير نظامية . فلدفع هذا المخذور يمكن أن يوضع نص في الأبواب التالية هكذا : « فبا عدا الأحوال المنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة كفائدة الحكومة أو محاسن الأقاليم » .

( موافقة عامة ) .

( في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

للادة الثالثة ونصها :

لجنة الدستور

بين القانون نظام هيئات البوليس ، وما لها من الاختصاصات .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

## الباب السادس - أحكام عامة

مادة ١٤٩ - « الإسلام دين الدولة ؛ واللغة العربية لثقتها الرسمية » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

( قرار اللجنة في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

الدين الرسمي للدولة الإسلام .

فضيلة الشيخ غيث - أريد أن أحرص على الهيئة بمس قواعد أقترح إضافتها إلى أحكام الدستور . فأطلب أولاً أن ينص على أن الدين الرسمي للدولة المصرية هو الدين الإسلامي .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

( فقرر بالإجماع قبوله ) .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

نقل القرار ١١٤ ، وهذا نصه :

الإسلام هو الدين الرسمي للدولة .

( فقررت الهيئة للواقعة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

نقل القرار ١١٥ ، وهذا نصه :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .

( فقررت الهيئة للواقعة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم نليت مواد الباب السادس أحكام عامة .

المادة الأولى ونصها :

الإسلام دين الدولة واللغة العربية لثقتها الرسمية .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

لاترضى الحكومة بأن تكون كراسى الأستاذة في الجامعة منابر تلقى منها الطاعن في أي دين قصد النيل من كرامته ،  
أو الهجوم على حرمة .

مجلس النواب

راجع المناقشة الواردة في المادة ٦٥ بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ عن كتاب الشر الجاهل .

استرداد رخصة دخول المعاهد الدينية الإسلامية من القس زويمر لتوزيعه منشورات على الطلبة في الأزهر في حلقات  
دروسهم تتضمن الطعن في الدين الإسلامي ، وإظهار القاتم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية أسفه الشديد لوقوع هذا  
الحادث ووضعه الأمر موضع البحث ليأخذ من جهة التصرف الذي يليق به .

#### نص السؤال الثاني

في هذا الأسبوع زار الأزهر الشريف القس زويمر ومعه بعض المبشرين ، وفي أثناء اجتماع الطلبة في حلقات اللغوس وزع  
عليهم القس المذكور ومن معه منشورات تطعن في الدين الإسلامي وتدعو الناس إلى ترك دينهم وإتباع المسيحية . وبما أن هذا مخالف  
لنص المادة ١٣ وفيه عدم احترام الحكومة والبلاد التي تنص للمادة ١٤٩ من دستورها أن الدين الرسمي للدولة الإسلام ، فعلا يرى  
دولة الوزير أنه بهذا ربما حدثت فجة لا يصلح مداها إلا الله يستغلها الاستعماريون وربما لم يكن الدافع هؤلاء المبشرين الزعة  
الدينية وحدها ؟

فهل يسمح دولة الوزير الجليل ببيان ما اتخذته الحكومة حيال هذا الأمر الملام أو ما ستخذه إن لم تكن اتخذت شيئاً للآن ؟  
وهلا يرى معالي وزير الأوقاف منع صرف تذكار تبليغ للأوقاف دخول الساجد أو على الأقل للمبشرين ومن لبسوا ثوبهم حفظاً  
لكرامة الدين الإسلامي وخوفاً من حدوث فتن في المستقبل ؟

عماد لطيف

نائب بلقيا

١٩ أبريل سنة ١٩٢٨

#### نص السؤال الثالث

هل وصل إلى علم دولة الوزير ما يقوم به جماعة المبشرين الأمريكيين من إنشاء ناز الفتنة في أنحاء البلاد بتوزيع كتب وأوراق  
كلها ملحن بذي ، في الدين الإسلامي ، وهل علم كيف وصلت القمحة والسفاعة بالمبشر الأمريكي للدعوة زويمر حيث اجتراً على إهانة  
السلين وجرح كرامتهم بالطنن على الإسلام في أكبر وأقدس معهد إسلامي ؟ ولو لا ما ندرج به علماء الجامع الأزهر من القتل والحكمة  
وما بذوه من الجهد في تهذبة خواطر الطلاب لكان ذلك السفيه الآن جثة هامدة .

إن هذا البشر وأمثاله الذين أبتوا أنهم مجردون من العقل والحكمة والأدب لأسفر من أن ينالوا من الإسلام أو يزولوا من  
عقيدة أي مسلم ، فالإسلام دين الفطرة لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولكنا حريصون على أن يعيش سكان هذا القطر على  
اختلاف أديانهم في وئام وسلام . وإن ترك هؤلاء الفسدين أحراراً ينفثون سمومهم ويضمون عرى الألفة والوادة بين أبناء البلد الواحد  
لمو من أكبر الأخطار على الأمن والسلام وعلى مصالح البلاد وقضيتها القدسة . وقد نتج عنه حوادث خطيرة وإرتباكات داخلية وسياسية  
لا يكون مسئولوا عنها إلا الحكومة .

فهل اتخذت الحكومة الإجراءات الرادعة هؤلاء الفسدين فترقب حركاتهم ونعمر عليهم دخول الساجد وغشيان القري وتوزيع  
نكث التشرات التي تؤذي السلين في أعين مواطنهم ، وتطرد زعماءهم خارج القطر ، وإلا فلما الذي اعترضتم ؟

عبد الحميد سيد

نائب سفا

١٩ أبريل سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء ( ووزير الداخلية ) - أجب بالأسئلة عن نفس والبنية عن معالي وزير الأوقاف :

احتلت الحكومة بمحاجة زعيم الإتهام الجدير بها ، وأخذت من فورها الإحراجات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل ، ومنها أن وزارة الأوقاف استردت منه رخصة دخول له للمأهدين الدينية الإسلامية ، وقد شفع رد التصريح بكتاب اعتذار عما وقع . ويسرى أن أصرح للمجلس أن القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية - التي تربطنا بها روابط الودعة والصداقة - قام من تلقاء نفسه بإظهار أسفه الشديد لوقوع هذا الحادث ووضع الأمر موضع البحث ليأخذ من جهته التصرف الذي يليق به .

وعلا نفس غبطة أن أعلن أمام حضراتكم أن الأزهرين خاصة ومجموع الأمة عامة قد وقفوا إزاء هذا الحادث للثبر للشعور موقف الرزاة والحسنة وضربوا مثلاً عالياً في ضبط النفس والخلود إلى السكينة بما دل أبلغ دلالة على تأمل روح التسامح في نفس هذا الشعب الكريم ، فكان لذلك أحسن الأثر في حرصه على الأمن العام .

( تصفيق ) .

عبد المجيد سعيد افندي - إن الذي حدا بي إلى تقديم هذا السؤال هو ما رأيت أنه أخيراً من نشاط فئة للبشرين الأمريكيين الذين يجوسون خلال الميادين وينشرون جرائم القتل والاضطراب بما يلقونه من محاصرات وما يوزعون من ورسقات كلها ملحن بذيء في الدين الإسلامي . وقد حرأهم على ذلك سكوت رجال الإدارة وخوفهم من شبح الامتيازات ، فداست أولئك القوم كرامة الأمة واعتدوا على شعورها ونالوا من عزنها ، فالتحقوا الجامع الأزهر وطمسوا على الإسلام في أعظم وأقدس معهد إسلامي . ولولا ما ندرج به علماء الدين من الحسنة وضبط النفس وما بذلوه من الجهود الكبيرة في نهضة الطلبة لكالت النتيجة خطيرة لفرجة لا يمكن أن نعددها الآن .

إننا لا نخشى على الدين الإسلامي ، دين الحسنة والنقل ، من هجمات ذلك القس وأمثاله الذين يرهقوا على أنهم يمدون عن الذوق والأدب .

إن الدين الإسلامي أقوى وأمنع من أن ينال منه هؤلاء الطغاة الذين يوهمون الناس أنهم يعملون للإنسانية ، والإنسانية بريئة منهم ، ويمسدة عنهم ، بسد الحق عن الباطل . والحقيقة التي لا مراها ، فيها أن هؤلاء هم خدمة مأجورون يعملون لمصلحة للمستعمرين في الشرق .

نحن نريد أن يعيش سكان هذا القطر على اختلاف أديانهم وأحسابهم في وئام وسلام ، لأن ذلك في مصلحة البلاد ومصلحة الأجانب أيضاً .

وكان هذا شعورنا من قبل أن تظهر في الوجود تلك الدولة التي تريد أن يكون لها حق حماية الأجانب في هذه البلاد .

لذلك طلبنا من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يتخذ الإحراجات القصاة للضرب على أيدي هؤلاء المفسدين حتى تجتو البلاد من خطرهم وحتى يعيش أهل هذا القطر في سلام .

أما ما أشار إليه دولة رئيس الوزراء من استرداد الرخصة من القس المذكور ، ومنعه من دخول المأهدين الدينية الإسلامية ، فلا يكتفينا لأننا نريد أن تراقب الحكومة أمثال هؤلاء الناس مراقبة جدية وأن تمنعهم بتأثم من دخول المساجد وأن تطرد هذا القس وأمثاله من ينشرون جرائم القتل في هذا البلد الأمين ، حتى يسبى في روعنا مستظلمين بلم السكينة مع إخواننا أبناء الديانات الأخرى على اختلاف ملهم ونعهم .

( تصفيق ) .

عمود لطيف بك - يسرى أن تكون إجابة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ما سمنا . ويسرى أيضاً أن يكون عمل حضرة القائم بأعمال الوزير للقوض لجمهورية الولايات المتحدة ما شرعه دولته .

ولكن يدهشني أن يساعد وزراء الدول للقوض حكوامنا في من يتجر بالمواد المخدرة ومن يساعد على هتك الأعراس ونشر الفساد ، ولا يساعدونها على نفي هذا القس الذي ما أراد خدمة دينه بل إثنى أعتقد أن ما يسمه إن هو إلا دسيسة أجنبية استعمارية لا مصلحة لأمرنا فيها .

ولا أرى مانأ من أن طلب حكومتا مساعءة للفوضفة الأمريكية فى نى هذا القس من مصر لسكر القسمر القكرى الجمفة القى  
غرمها جناب وزفر أمريكا للقوض السابق زاهفة نامفة إلى الأفء؁ ذلك الوزفر القى كان موضع احترام الرعماء فى هذا البء وموضع  
الإجلال فى نفس الشعب المصرى لما كان ففءه من ضروب الإنصاف والحكمة .

إنى باحضرات التواب لا فففى أمر التبشفر الفففى لآنى ممن ففقدون أن المقففة الإسلامية نأفة لا فزعزع فى عففء أقل  
للسلمفن قفلفا .

ولكنى أرفع صوفى هنا لفلم الففن فمءون أمثال هذا القس بالأموال لإضاقتها فى هءة الأباطفل أنهم فمعلم هذا فلقون أموالهم  
ففا لا طائل ففءه؁ لأن الضفلل الذى فقوم به للبشرون لا ففر شفئاً من عففة أى مسلم فمهما ففل فى سفلل ذلك من مال .

وإنى أطلب من معالى وزفر الأوقاف ألا فكون اسرءاء الرخصة من هذا القس مؤقفاً كما حصل فى السنوات الماضفة وإنما فكون  
سحبها أبفءفا؁ وأن فراضى الوزارة الفففة فى إعطاء الرخص فى لا فكرر مثل هءة المأساة مرة أخرى؁ لآنا فرفء أن فففى مع إخواننا  
الأجانب على اختلاف أءفانهم فى ظل السكفنة والمهبة والفسامع الفففى؁ ولفى معنى هءا أن ففل إهانة واحفارة فى أكبر معقل من  
معافل الففن وهو الجامع الأزهر . ولا فسمى الآن إلا أن أضم عبارفى بشكر حضرة صاء الدولة رففس الوزراء ومعالى وزفر الأوقاف  
على ما ففلاء من الفنافة فففا الموضوع .

( فى ٢٣ أبرفل سنة ١٩٢٨ ) .

لجنة الدستور

المادة الثانية ونصها :

مدينة القاهرة قاعدة للملكة المصرية .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٥١ - « تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها « المحافظة على النظام الاجتماعي » .

لجنة الدستور

على القرار ١١٦ وهذا نصه :

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

( فطرت الهيئة للوافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

للادة الثالثة ونصها :

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

شرح التعديل المقترح عقب للادة ١٥ للذكورة آنفاً .

الهيئة

المستشارية

التشريعية

لجنة وضع

المبادئ العامة

للشروط

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

( قرار اللجنة في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .



## مادة ١٥٣ - « الغفو الشامل لا يكون إلا بقانون » .

لجنة الدستور

حضرة على ماهر بك - أقرح أن يضاف إلى الكليات القضائية ما يأتي : « الغفو الشامل لا يكون إلا بقانون » .  
( موافقة بالإجماع ) .

( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المادة الرابعة ونصها :

الغفو الشامل لا يكون إلا بقانون .

( وافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

## ١ - قانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٦

بالغفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في اللة  
من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لنهاية ٣ أبريل سنة ١٩٢٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمنح الغفو الشامل عن كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجمهر والاجتماعات العامة والانتخابات والمواد ١٥١ فقرة أولى و ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٢ من قانون العقوبات .

مادة ٢ - يمنح الغفو الشامل أيضاً عما ارتكب من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨١ و ١١٧ و ١١٩ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢٦١ و ٢٦٥ و ٣١٩ و ٣١٩ من قانون العقوبات إذا اقترن ارتكاب تلك الجرائم بالجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة أو وقعت بمناسبة انتخابات في اللة الموضحة بالمادة المذكورة .

مادة ٣ - لا يجوز بحال من الأحوال أن تدفع حقوق النكير بالغفو المذكور في المادتين السابقتين ، ولهم أن يرضوا دعاوهم أمام المحاكم المدنية المختصة .

مادة ٤ - لا تقبل لدى أية هيئة قضائية دعاوى المسؤولية التي يرضها الغفو عنهم على الحكومة بسبب المحاكمات أو الأحكام التي يحالها الغفو الممنوح بهذا القانون .

مادة ٥ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويصلح من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحاتم البولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينعقد قانون من قوانين البولة .

صدر بمرأى المنزه في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

## بيان أسباب التشريع

لمشروع القانون الصادر بالغفو الشامل عن بعض الجرائم

جاء في خطاب الرش الذي ألقى بعد عودة الحياة النيابية أن الحكومة ستعمل على إقرار السكينة في النفوس ، وقيام هذا العهد تشرف الحكومة بأن تعرض على المجلس الورق مشروع قانون يغفو شامل عن بعض الجرائم .

وقد دعا إلى وضع العمل على استبقاء السكينة للنفوس والتهديد للصفاء بعد المحصومات الناشئة عن الحوادث التي وقعت بمناسبة تنفيذ للرأسم بقوانين التي اتفق رأى الحكومة والبرلمان على اعتبارها باطلة وعلى سريان حكم البطلان على نتائجها .

على أن هذا العفو قاصر بطبيعته وبما جرى به اصطلاح الأمم الدستورية على حق الحكومة في العتاب على الجرائم ، فهو لا يمتد ذلك إلى حقوق الأفراد فيما بينهم وتبقى هذه قائمة يتداعون إذا شاءوا فيما ترتب لبعضهم على البعض الآخر منها أمام المحاكم المدنية ، وحتى لا يكون هناك لبس أو إلهام نس صراحة على ذلك في المادة الثالثة من التشريع .

والجرائم التي يراد العفو عنها نونان : نوع لا يشترط فيه غير شرط الزمان أي أن يكون قد ارتكب في الفترة الواقعة بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تاريخ حل مجلس النواب الأول و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ تاريخ نشر للرسوم الصادر بتحديد مواعيد الانتخابات الأخيرة ، والنوع الآخر يشترط فيه غير ما تقدم من شرط الزمان أن يكون قد اقترن ارتكابه بجرائم النوع الأول ويحقق هذا الاقتران وحدة الزمن فيما أو أن يكون قد وقع بمناسبة الانتخابات في السنة الواحدة بالفترة السابقة .

وبرجع اشتراط ذلك الاقتران أو هذه للنسبة إلى أن هذه الجرائم ليست لها صفة سياسية خاصة ، فكما تقع بمناسبة الانتخابات تقع في ظروف ولأسباب أخرى . ولا وجه للعفو عنها طمأ إلا إذا توافر فيها الاقتران أو النسبة المشار إليها .

والتيابة قيمة على تنفيذ أهم آثار العفو فيما يتعلق بها كإيقاف الدعوى وعدم تنفيذ الأحكام الأصلية . على أنه إذا رأى شخص أن العفو الحاصر يشمله ولم تشابه النتيجة على رأيه كان الفصل في هذا الخلاف للقضاء . والقاعدة أن هذا الخلاف يفصل فيه القاضي المختص بالحكم في الحرية نفسها فهو القاضي الجزئي في الجنب وعكسة الحمايت في الجناسيت . أما أثر العفو في إسقاط العقوبة التتبية فلا يحتاج غالباً إلى تنفيذ خاص ، وفق الأحوال التي يحتاج فيها إلى هذا التنفيذ يرجع الفصل في أمره إلى الهيئة التي يكون من حقها أن تفصل في الموضوع الأصل كما إذا كان اسم شخص محكوم عليه حذف من جدول الانتخاب بسبب الحكم الذي جاء العفو ماحياً له . فإن اللجان التي عهد إليها بترجمة الجداول وجهات القضاء التي تتألف إليها قراوات تلك اللجان يكون من شأنها إعادة الاسم إلا إذا شاء الشخص الذي يستند أن العفو يشمله أن يحمله موضوع دعوى مستقلة على الوجه للتقدم ذكره بالنسبة للعقوبات الأصلية .

وقد رؤى زيادة في الاحتياط أن ينس على علم قول المناوئ التي يرغها للعفو عنهم على الحكومة بطلب التوضيات بسبب الهاكات أو الأحكام التي عمها العفو حتى لا يكون من هذه المناوئ سبيل لإثارة البحث في ماض جب أث يعمل الجميع على تناسيه ومحو آثاره .

### مناقشة مشروع القانون

مجلس النواب

جد عبد اللطيف سعودى اتحدى — ذكر في مشروع القانون أنه « يمنح العفو للشامل عن كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المتصوص عليها ... الخ » وأقترح أن تكون نهاية المادة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ وهو التاريخ الذى عقد فيه مجلس النواب لأن الحكومة غير الدستورية ظلت قائمة إلى أن اتحد مجلس النواب .

القرر — إن الحكمة في جعلنا نهاية التاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ هي أن القانون الذى استتبنا عليه هو قانون سنة ١٩٢٤ ، فإذا كانت هناك جرائم وقت أثناء تنميته فلا محل للعفو عنها ، ولذلك جعلنا آخر ميعاد هو يوم صدور الرسوم لتحديد مواعيد الانتخاب أى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ .

أحمد رمزى بك — أرى أن الأوفق وضع كلمة « إلى » بدل الشرطة الموجودة بين اللادتين ١١٧ و ١١٩ وللادتين ٢٠٤ و ٢٠٧ وللادتين ٢٦١ و ٢٦٥ لتكون أوضح في الدلالة على ما بينها من اللواد .

القرر — لا مانع من ذلك .

( في أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

## مجلس الشيوخ

## تقارير

لجنة الحفانية عن مشروع القانون للتضمن الممو الشامل عما ارتكب  
بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم للنوء عنها به

أحال مجلس النواب مشروع هذا القانون بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على مجلس الشيوخ فقرر مجلسه التصدة في يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لحالته على هذه اللجنة للنظر فيه .

وناء على ذلك أجمعت لجنة الحفانية بدار المجلس في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السابعة مساء لبحث هذا المشروع التضمن الممو الشامل عما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم الممو عنها به .

وبعد نظر اللجنة في هذا المشروع والإطلاع على المذكرة الإيضاحية المرفقة به رأته أنه تنفيذ لما ورد في خطاب العرش الذي ألقى بعد عودة الحياة النيابية ، إذ وعدت الحكومة بأنها ستعمل على إقرار الكينة في القموس ، كما أنه تنفيذ لرغبة أقرها مجلس الشيوخ وهي واردة تحت البند الخامس من تقرير لجنة الشؤون الدستورية لهذا المجلس ، وهذه الرغبة هي أن تصدر الحكومة عفواً شاملاً عن الجرائم التي وقعت بمناسبة بعض المراسيم التي صدرت في فترة عطلة البرلمان .

لذلك أقرت اللجنة هذا المشروع بإجماع الآراء .

( في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

## ٢ - قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦

بالممو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في اللدة من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

باسم حصرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس اوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( للادة الأولى )

يسى عفواً شاملاً عن الحنايات والجلب والسروع فيما التي ارتكبت لليب أو لمرص سياسى بين ١٩ يويه سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ما عدا جناية القتل عمداً .

( للادة الثانية )

في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القانون يملن في الجريدة الرسمية كشف بأسماء من شملهم الممو من المحكوم عليهم والتهمين الذين لم تزل قضايهم في دور التحقيق .

وفي ظرف الشهر التالي لنشر هذا الكشف يجوز لمن يرى أنه أغفل شيئاً أن يظلم إلى النائب العام ، فإن رأى أن للادة الأولى لا تنطبق على حالته أحال تظلمه إلى لجنة مكونة من وزير الحفانية ( رئيساً ) ومن رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن مستشار يندبه رئيس المحكمة للذكورة من رؤساء محاكم الحنايات بمصر ( عضوين ) وتختص هذه اللجنة وحدها بالتصلم في هذا التظلم وتصدر قرارها فيه نهائياً بعد إطلاعها على الأوراق .

أما الجرائم التي قدمت لقضاء الإحالة أو للمحاكم ولم تصدر فيها بعد قرار أو حكم فيقدمها النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب التهمين في المبدأ المحدد بالفقرة السابقة إلى اللجنة المذكورة لفصل نهائياً فيما إذا كان هذا القانون ينطبق عليها .

وإلى أن تفصل اللجنة في ذلك توفت إجراءات المحاكمة الخاصة بها . فلذا رأيت اللجنة أن هذا القانون لا ينطبق عليها يستأنف السير في الإجراءات .

وأما الجرائم التي وقعت في الفترة المحددة في المادة الأولى ولم يبلغ عنها إلا بعد نشر هذا القانون فلذا دفع التهمون فيها بأن العفو يشملهم ورأى النائب العام غير ذلك رخص الأمر إلى اللجنة لفصل فيه على الوجه المتقدم .

#### ( المادة الثالثة )

العفو للممنوح بهذا القانون لا يؤثر في حقوق التبرير الناشئة عن الجرائم العفو عنها .

#### ( المادة الرابعة )

لا تجبل أمام أية هيئة قضائية الدعاوى التي يرصها العفو عن جرائمهم بمطالبة الحكومة بتعويض عن الإجراءات التي اتخذت صدم أو الأحكام التي معامها العفو بمقتضى هذا القانون .

#### ( المادة الخامسة )

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بغانم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرائى رأس التين في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ ( ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) (١) .

#### تقرير لجنة الحفانية

مجلس النواب

عن مشروع القانون الخاص بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في اللدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠

إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الحفانية ، عن مشروع القانون الخاص بالعفو الشامل ، عن بعض الجرائم التي وقعت في اللدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ رجاء عرضة على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام مقرراً لها .

وتعضوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة الحفانية بالنيابة

تحريراً في ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٦

محمد عبد الهادى الجندى »

الرئيس — الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم محمود سليمان غنام ( للقرر ) — أتلو على حضرتكم تقرير اللجنة .

أحال المجلس بجلدة ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٦ مشروع القانون المقدم من الحكومة والخاص بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي

وقعت في اللدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الحفائية ، لنظره على وجه الاستمجال . فظفرته بجلس ٢٨ و ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٦ بحضور حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفائية .

وتلخص نتيجة بحثها للمشروع فيما يلى :

على أثر الانقلاب الدستورى الذى حدث فى منتصف سنة ١٩٣٠ وقت حوادث تصد بها الدفاع عن دستور سنة ١٩٢٣ الذى ارتقته البلاد والعمل على استرداده . ولما عاد هذا الدستور وصفا لإرادة الأمة ، وفى ظروف سادها الوتام بين جميع الهيئات والأحزاب ، كان من الطبيعى تضيء آثار الماضى والمعفو عن الجرائم التى ارتكبت فى فترة عدم قيامه . وقد قدرت الوزارة هذه الظروف حتى قدرها فوعدت فى خطاب العرش بأن تصدر قانونا بالعمو الشامل عن الجرائم السياسية — عدا جاية القتل التامة — التى ارتكبت منذ سنة ١٩٣٠ ، وقد حققت الوزارة فعلا ما وعدت به ، وقدمت للشروع المروض الآن على المجلس ، ومن مقتضاى العفو الشامل عن الجنابات والجرائم والشروع فيها التى ارتكبت بسبب أو لفرض سياسى بين ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وللفهم أن العفو يشمل المحاولات التى جرت فى الانتخابات بشرط أن يكون الباعث عليها أو الفرس منها سياسيا .

ولم يستثن من الجرائم التى يشملها العفو إلا جرائم القتل العمد ، وذلك لخطورة آثارها ، ولعلم النتائج التى ترتبت عليها ، ولأن القتل فى ذاته منكر محقق فى جميع الشرائع ، وقد عجت الدول إجماعا القتل السياسى لما فيه من خطر على المجتمع .

واللجنة ترى ، مع إقرارها للشروع ، أن تبسبى رعبها فى أن تخلص وزارة الحفائية جنابات القتل العمد التى استثناءها هذا الشروع حتى إذا تبين لها من ظروفها أنها ارتكبت لباعث أو لفرض سياسى استصدرت مرسوما بتخفيض العقوبة فيها على أساس ما لها من السلطة اللبنة فى المادة ٤٣ من الدستور والمادة ٦٨ من قانون القنوبات ، حتى يتحقق بذلك الفرس من هذا التشريع وهو تضيء آثار الماضى بقدر المستطاع .

ولقد اشتملت المادة الثانية من هذا المشروع على الوسائل التى تضمن تنفيذ تضيء بحق الفرس المنشود مه ؛ من ذلك نشر كشف بأسماء من يشملهم العفو فى الجريدة الرسمية فى ظرف شهر من تاريخ نشر القانون . وقد رأت أقليه من أعضاء اللجنة أن يكون هذا النشر فى ظرف ثلاثة أشهر أو شهرين حتى يم خبره أعاء البلاد ، ولكن الأغلبية رأت اللواضة على ما جاء بالمشروع لأن هناك شهرا آخر غير الشهر الذى سينشر فى خلاله ذلك الكشف ليتعلم فيه كل من أغفل ذكر اسمه خبره حتى . وفى هذه الدة ما يكفل ذبوع الكشف السالف الذكر . وقد طلبت اللجنة إلى الحكومة الإسراع فى نشر هذا الكشف فى أقرب وقت مستطاع بعد صدور القانون ثم تليقه — زياة فى تعميم نشره — على دور المحاكم الكلية والجبرية الأهلية ، فوعد حضرة مندوبها بالحاصر عنها باللجنة بذلك .

ونظرا لأن ذلك الكشف قد لا يتسوع أسماء كل من حكم عليهم فى الجرائم السياسية ، فقد رأى الشروع أن لكل من أغفل ذكر اسمه فيه خبر حتى أن ينظم إلى النائب العام ، فإن وجده على حتى أمر بإدراج اسمه ضمن ذلك الكشف ، لينتفع بالقانون وبآثاره اللوضة فى مذكرته الإيضاحية ، وإن وجد أن القانون لا ينطبق عليه أحواله على لجنة حاصلة روى فى تأليفها أن يكون قوامها قضائيا ، وروى فى اختصاصها بما اختص به دون المحاكم ، اغزال الإجراءات القضائية التى قد تطول وتعدد ، وتعاذى صدور أحكام متناقضة فى هذا السعد .

وقد رأت أقليه من أعضاء اللجنة أن يكون الحكم فى النظم بعد ماع أقوال الطالب أو الدفاع عنه ، ولكن الأغلبية لم تأخذ بهذا الرأى أكفاه ، بأن طلب النظم ذاته يمكن أن يتضمن شرح وجهة نظر النظم بما يشاء .

وقد شمل العفو أيضا التيمين الذين لم يفصل فى قضاياهم بعد ، ورؤى إحالة هذه القضايا من النائب العام على اللجنة المشار إليها أنفا لتفصل فيها إذا كان هذا القانون ينطبق عليها أم لا ينطبق . فإن رأت عدم انطباعها عليها استؤعب السير فى الإجراءات القضائية . وقد رأى أحد أعضاء اللجنة جبل الفصل فيها إذا كان القانون ينطبق على حالة هؤلاء التيمين أم لا ينطبق للمحاكم نفسها ، ولكن اللجنة رفضت هذا الرأى للإسباب التى روى من أجلها تأليف اللجنة للشار إليها أنفا .

وفيا عمدا ذلك أجمع رأى اللجنة على الأخذ بياق ما جاء فى هذا الشروع .

لهذه الأسباب تشير اللجنة على المجلس باللواضة على مشروع هذا القانون .

## مشروع قانون

بالضوء الشامل عن بصر الجرائم التي وقعت في اللة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٩

باسم حضرة صاحب الجلالة هاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## ( للادة الأولى )

يبي عموماً شاملاً عن الجنابات والمجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي بين ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ما عدا جنابة القتل عمداً .

## ( للادة الثانية )

في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القانون يعلن في الجريدة الرسمية كشف بأسماء من شملهم الضوء من المحكوم عليهم وللتهمين الذين لم تزل قضايهم في دور التحقيق .

وفي ظرف الشهر التالي لنشر هذا الكشف يجوز لمن يرى أنه أغفل بصر حق أن يتظلم إلى النائب العام ، فإن رأى أن للادة الأولى لا تنطبق على حالته أحوال ظلمه إلى لجنة سكونة من وزير الحفانية ( رئيساً ) ومن رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن مستشار بئدبه رئيس المحكمة المذكورة من بين رؤساء محاكم الجنابات بمصر ( عضون ) ، وتخص هذه اللجنة وحدها بالتفصل في هذا التظلم وتصدر قرارها فيه نهائياً بعد اخلاصها على الأوراق .

أما الجرائم التي قدمت لقضاء الإحالة أو للحاكم ولم يصدر فيها بعد قرار أو حكم فيقدمها النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب التهمين في البلاد المهذب بالفترة السابقة إلى اللجنة المذكورة لتفصل نهائياً فيها إذا كان هذا القانون ينطبق عليها . وإلى أن تفصل اللجنة في ذلك توقف إجراءات المحاكمة الخاصة بها . فإذا رأت اللجنة أن هذا القانون لا ينطبق عليها يستأنف السير في الإجراءات .

وأما الجرائم التي وقعت في الفترة المحددة في للادة الأولى ولم يبلغ عنها إلا بعد نشر هذا القانون ، فإذا دفع للتهمون فيها بأن الضوء شملهم ورأى النائب العام غير ذلك رفع الأمر إلى اللجنة لتفصل فيه على الوجه للتقدم .

## ( للادة الثالثة )

الضوء المنوح بهذا القانون لا يؤثر في حقوق التبر الناشئة عن الجرائم الضوء عنها .

## ( للادة الرابعة )

لا تقبل أمام أية هيئة قضائية المناوى التي يرضها للضوء عن جرائمهم بمطالبة الحكومة بتمويس عن الإجراءات التي اتخذت صدم أو الأحكام التي عفاها الضوء بمقتضى هذا القانون .

## ( للادة الخامسة )

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، ويعد كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى - رأت لجنة الحفانية ، رغبة منها في تفيضة آثار الماضى ، أن تسأل حضرة الأستاذ المحترم وكيل الوزارة البرلىدى ، أثناء مناقشة هذا المشروع في اللجنة ، عن رأى الوزارة فيما يخص بضايا القتل الممد إلى

إستبشاها المشروع ، وأبدت اللجنة رغبتها في أن تبث الوزارة هذه الجنايات ، حتى إذا تبين لها من ظروفها أنها ارتكبت لبثت أو لترض سياسى نظرت في تعديل العقوبة أو تخفيفها ، ولكن اللجنة لم تبين لنا رأى وزارة الحفانية أو حضرة مندوبها في هذا . نعم لم تبين لنا هل ترى الوزارة المواظبة على وجهة نظر اللجنة ، أم ترى أن توسد الباب أمام هؤلاء الماسكين أبد الدهر ، بعد أن سلت في صدر هذا المشروع بأن الجرائم التى وقعت إنما وقعت دلفا عن الدستور وأنها قصدت بهذا التشريع تقيف آثار الماضى .

إذا كانت الأمة تستطيع أن تسكت على الفناء البرية التى سالت ظلماً في سبيل المدفع عن المستور ، فإنها لا شك تطلب أن يخفف الجزاء عن رجل ثار للذود عن دستور البلاد ، فطائى شديده وأخطأ حساباً واركتب الجريعة في سبيل المدفع عن هذا الدستور .

نعم إن كل ما ارتكب من جرائم القتل منكرو لا يرضاه أحد . هذا حق ، ولكن لا يجوز أن ننسى إلى جانب ذلك أن دستورنا كان مختصاً ، وأن كل نفس حرة كانت تعمل للمدافع عنه ، فإذا استطاع الرجل القوى الإرادة المترن الأعصاب أن يحكم نفسه ويلتزم حدود القانون ، فإلى جانبه ذلك الرجل المسكين الذى تحونه قواه ، فيخرج عن الحدود المألوفة . هذا الرجل هو الذى يجب أن يلقى من جانبكم شيئاً من العطف والرحمة . ولا جناح على أحد إذا ما طلب التخفيف عنه ، وهو أمر طبيعى ما مدنا نصل على تقيف آثار الماضى .

إنى أشعر من أعماق قلبي أن هذا واجب حتم في أعناقنا ، وقد أبرأت ذمتي ، وحسي ما قدمت ، وأرجو أن أعرف رأى وزارة الحفانية في هذا الشأن .

إن كل ما يطلب من الوزارة — كما ذكرت اللجنة في تقريرها — أن توافق على العمل على تخفيف العقوبة عن هؤلاء الماسكين وتخفيف ويلاتهم لأنهم في الواقع ضحية فكرة شريرة . وإنا وإن كنا نمتهمهم وننكره ، لكننا مع هذا نرحمهم ونسندهم ونعمل للتخفيف عنهم .

( تصفيق )

حضرة الأستاذ المحترم وكيل وزارة الحفانية البرلمانى — عندما أثبتت هذه المسألة طلبت اللجنة أن تبدي الحكومة رأياً في الرغبة إلى أشار إليها حضرة النائب المحترم ، فوعدها بأن وزارة الحفانية ستطلب القضاء التى يشملها هذا الاستثناء ، وتدبرها على ضوء تلك الرغبة ، وقد بدأنا فعلاً بطلب هذه القضاء ليحيا .

( تصفيق )

حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالى — ذكرت اللجنة في تقريرها أن العفو يشمل الحوادث التى جرت في الانتخابات ، بشرط أن يكون الباعث عليها أو القرض منها سياسياً ، فهل قصد بامارة «الباعث السياسى» الباعث الانتخابى ، أى أنها قصد الحوادث التى تقع بسبب الحركة الانتخابية والتنافس الحزبى ، أم أن لها رأياً آخر ؟

المقرر — لا يخرج رأى اللجنة عن كل حادث حرى في أثناء الانتخابات وكان القرض منه أو السبب فيه النافسة السياسية ويستتبع أمهاه أو المتهمون فيه بقانون العفو الشامل .

حضرة الأستاذ المحترم وكيل وزارة الحفانية البرلمانى — هناك جرائم انتخابية ، وهناك حوادث وقت أثناء الحركة الانتخابية .

أما الجرائم الانتخابية ، فلا يمكن القول بأن قانون العفو يشملها لأنها لا تخرج عن كونها جرائم تزوير أو رشوة ، أو تهديد ناخب للتصويت لمرشح معين ، أو إعطاء الأصوات أكثر من مرة ، وكل هذه جرائم فردية من نوع خاص لا تصب عليها نصوص هذا القانون . أما الحوادث التى حدثت أثناء الانتخابات وكان الباعث عليها سياسياً فيشملها قانون العفو ، واللجنة التى ستشكل بمقتضى أحكام هذا القانون ستدرس قضايا هذه الحوادث ، لتبين ما يمكن أن يشملها قانون العفو منها حسب ظروفها وملاسلها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالى — هل نعلم من ذلك أن الحوادث الانتخابية التى وقعت بسبب التنافس الحزبى والانتخابى — خلاص القتل الممد — تدخل تحت حكم المادة الأولى من هذا التشريع ؟  
للقرو — نعم ، ما دامت بعيدة عن الجرائم الفردية المشار إليها في قانون الانتخاب .

حضره النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالي — هناك حوادث انتخابية قد تتعدي بجرعة كظاهرة أمام قاعة الانتخاب اغتلبت إلى معركة ترتب عليها تقديم متهمين للحكمة ، فهل هذه الحالة يشملها قانون العفو ؟

للقرر — يدخل مثل هذا الحادث القوي يشير إليه حضره النائب المحترم تحت حكم قانون العفو الشامل ، لأن السبب الأول في قيام هذه للظاهرة إنما هو التنافس السياسي في الانتخابات .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أريد أن تضرب اللجنة مثلاً بجرعة معينة حدثت في الانتخابات ، حتى تميز بين الجرائم التي تعتبر سياسية ويشملها قانون العفو الشامل والجرائم التي لا تدخل تحت أحكام هذا القانون .

للقرر — هب أن مظهره قامت ، هذا بهت فيها مرشح معين وذلك بهت لمرشح آخر ، واغلب الحال بين أنصار الفريقين إلى ضرب أفضى إلى موت ، فلا شك في أن التصد من ههذه للظاهرة إنما هو سياسي ، وأن الباعث عليها إنما هو التنافس الحزبي ، فالجرائم التي ارتكبت في هذه الحالة تدخل تحت أحكام هذا التشريع .

ولكن إذا حدث أثناء للظاهرة أن سرق شخص نقود شخص آخر ، فمثل هذه الجريمة لا يشملها قانون العفو .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وما الحكم إذا تريس شخص من أحد الفريقين للتافيسين لآخر في الطريق ؟

للقرر — لكل قضية ظروفها وملابساتها ، ولما صاحب الشأن أن يتظلم إلى النائب العام الذي يقدر هذه الظروف ، فإن وجد أن جريعه سياسية أمر بإدراج اسمه ضمن من يشملهم العفو ، وإن وجد أن القانون لا ينطبق عليه أحال تظلمه على اللجنة الخاصة التي نص عليها القانون ، وهي تختص وحدها بالتصلي في هذا التظلم .

حضره الأستاذ المحترم وكيل وزارة الحفانية البرلماني — لا يمكن في الواقع وضع قواعد عدة تحديداً حايياً دقيقاً لتطبيق هذا التشريع ، لأن لكل قضية ظروفها وملابساتها ، أما الذي يمكن الاتفاق عليه فهو البدا العام والامحاء الذي أدى إلى وضع هذا التشريع وروح القانون ، وكل هذا سيجري عند التنفيذ .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد عبد القادر بركة — إن الحكمة في سن هذا التشريع هي نفيه آثار الماضي ، كما جاء في لادكرة الإيضاحية للرافقة لشروع القانون وكما أشارت لجنة الحفانية في تقريرها ، فإلما يلى إذن للفرقة بين جناية وجناية ؟

لقد وقت في أيام النفور له سجد زغول باشا جرائم خطيرة ، بينها كثير من جرائم القتل الممد ، ومع ذلك فقد شملها العفو جميعاً ، فلماذا لا يشمل العفو في هذا التشريع جرائم القتل أيضاً مادام الفرض نسيان الماضي ؟

إن المساواة في الظلم عدل والرحمة فوق العدل ، وإنى أرى أن يكون نص القانون عاماً لا يفرق في المعاملة بين جريمة وجريمة ، ومن أجل ذلك يجب حذف عبارة « ما عدا جناية القتل عمداً » من المادة الأولى من مشروع القانون .

حضره النائب المحترم حسن يس — في مساء ١٣ نوفمبر قبض على وعلى بعض الرملاء وألتي بنا على الأسفلت بقسم البيدة زنب ومكتنا في المستشفى عشرين يوماً ، ولقد نشرت إحدى الصحف أن قضيتنا لم يبت فيها حتى الآن فهل تدخل هذه القضية تحت أحكام قانون العفو الشامل ، أم ستقام علينا الدعوى الصومية ؟

للقرر — إذا كنت متهماً فلا شك أن هذا التشريع ينطبق عليك .

حضره النائب المحترم حسن يس — لقد كنت متهماً ، وكان حضره المقرر عامياً عني .

( ضحك وتصفيق ) ..

حضره الأستاذ المحترم وكيل وزارة الحفانية البرلماني — يسأل حضره النائب المحترم عن قضية ليست أمامنا ولا نلم كل ظروفها وفي رأي أن الإجابة والحالة هذه غير محكمة ، فإذا وجد حضره النائب المحترم ما يترض به على تصرف القائمين بتنفيذ القانون بعد رفع الأيمن إليهم فليسلطه إلا أن يتظلم إلى اللجنة الخاصة بحيث هذه المسائل .

حضره النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — لم أنهم الأسباب التي حدثت باللجنة إلى تطبيق القانون الخاص بالعفو الشامل على الجرائم الانتخابية الماضية ، وفي رأي أن هذا التطبيق قد يسهل لإحاة ارتكاب الجرائم الانتخابية في المستقبل .



المقرر — يسرى هذا القانون على مدة مينة .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — وما الأسباب التي تبرر تطبيق هذا القانون على الجرائم التي ارتكبت في سنة ١٩٣٦ ؟ إننا نحضر النواب المحترمين إنما نسرّع للسبيل ، فإذا ما وافقنا على سريان القانون على الجرائم الانتخابية التي وقعت في سنة ١٩٣٦ كان معنى ذلك أننا نص جميع الجرائم الانتخابية التي تقع مستقبلاً ، وهذا ما لا نرضاه .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلاني لوزارة الحفانية — إن بعض الاعتراضات التي أشار إليها حضرة النائب المحترم هي التي جعلتني أجيب — فيما سبق — بأنه لا يمكن القول بأن قانون الضو يشمل الحوادث التي تقع أثناء الانتخابات على وجه العموم ، إنما يترك الأمر في هذا إلى التطبيق واستعراض ظروف كل قضية على حدها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازي البرقوقي — هناك جرائم نص عليها قانون الانتخاب في الباب الخامس ، وقصد الشارع من فرض العقوبات عليها أن يكفل للتأخين إعطاء أصواتهم بكل حرية .

فإذا راجعتم حضراتكم هذا الباب ، وجدتم أن الجرائم التي نص عليها فيه هي جرائم النفس في إعطاء الأصوات ، أو تهديد الناخب لإعطاء صوته مرشح مخصوص إلى غير ذلك ، وهذه الجرائم لا يصح أن يشملها هذا التشريع ، لأنها في الواقع متعلقة بحرية الناخب في إعطاء صوته ، أما جميع الجرائم التي لها صلة بالانتخاب فهي في نظري سياسية ويجب أن يشملها قانون الضو الشامل تنفية لا تأثر للماضى كما قالت وزارة الحفانية .

في الحق قد وقعت حوادث قتل في هذه الفترة ، وهذه الحوادث لا يشملها الضو طبقاً لنص القانون . أما وقد بدت رغبة من المجلس — ووافقت عليها الحكومة — في إعطاء العقوبة بالنسبة لهذه الجرائم نظراً للظروف التي أحاطت بها ، فأرى أن يكون التفسير الحقيقي الذي يجب أن ينظر إليه عند تطبيق هذه المادة ، هو أن كل جريمة نشأت عن انتخاب — ما عدا جريمة القتل — تعتبر جريمة سياسية يجب أن يشملها الضو . أما الجرائم التي تقع تحت نصوص الباب الخامس من قانون الانتخاب فلا يشملها الضو .

المقرر — يتساءل حضرة الأستاذ محمد عبد القادر بركة ، عن السبب الذي حدا بالحكومة إلى استثناء جرائم القتل العمد . وقد بينا في التقرير أن السبب في ذلك يرجع إلى خطورة النتائج التي تترتب على تلك الجرائم . فمثلاً إذا أحرق عقار لبيب سياسي أمكن إعادته إلى أصله أو تجديده ، أما إذا قتل شخص ما فلا يمكن إعادته إلى الحياة . فمن هذا تبين الخطورة التي من أجلها أرادت الحكومة استثناء هذه الجرائم .

أما فيما يخص ما أبداه حضرة الأستاذ محمد مغازي البرقوقي من أن الجرائم الانتخابية لا يجوز أن يسرى عليها هذا القانون بصفة عامة ، فهذا يفتق مع رأى اللجنة ورأى الحكومة أيضاً .

أما فيما يتعلق بالحوادث التي لا يستلزم الانتخابات وعملياتها ، وتجت عنها جرائم ، فقد بينا أنه إذا كان الباعث عليها أو الغرض منها سياسياً ، فلا شك في أن هذا القانون ينطبق عليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ميناخيل غالي — أنا مكثف بما ذكره حضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — ما زلت أرى أن هذا القانون لم يقصد به الضو عن أعمال ارتكبت ضد القانون على اعتبار أنها جرائم سياسية ، إذا كانت هذه الجرائم حزبية ، ولا أرى مطلقاً أن تتعامل في هذا النوع من الجرائم ، لأن الجرائم السياسية هي التي تتعلق بمودة الدستور مثلاً . أما إذا قام متنافسان في انتخاب وأباحا لنفسهما ارتكاب الجرائم ، لكن يتفوق أحدهما على الآخر ، فلا يصح أن يشملهما الضو لأننا إذا ضلنا ذلك تركنا البلدان واسماً للأشهر في المستقبل .

المقرر — بينا أن هذا القانون يسرى على الماضي ، وفي فترة محددة . أما الجرائم التي تقع في المستقبل فلا تطبق عليها نصوصه .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — ليس يبيد أن يرتكن على هذا التشريع في المستقبل ، فيطلب تطبيق نصوصه على حوادث تقع في انتخابات قادمة .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلاني لوزارة الحفانية — إن قوانين الضو في طبيعتها قوانين استثنائية ، لا تسن كل عام ،

وإنما توضع لتسببات خاصة . وقد أشارت الحكومة في خطاب العرض إلى الظروف السياسية التي استوجبت العمل على تطهير الجو من نتائج الجوادث الماضية ، ونشر الصفاء والوثام بين مختلف الأحزاب ؛ فذلك يجب أن يكون مفهوماً أن القفو هو إجراء استثنائي لا يتكرر ، وأن صدور قانون بالقفو لا يمكن أن يفهم منه أن الجرائم التي شملها أصبحت باحاة أو يمكن ارتكابها بغير جزاء . فلا محل إذن للتخوف الذي أبداه حضرة النائب المحترم . أما فيما يخص بالجرائم التي تقع بسبب المشاحنات بين الأحزاب ، سواء في المارك الانتخابية أو غيرها ، فأعتقد أنه يفهم من روح القانون للمروض على حضراتكم أن هذه الجرائم يشملها القفو .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — إذا تمسنا مع النظرية التي حدثت بالحكومة إلى إصدار هذا القانون ، وجب ألا نستثنى جرائم القتل من القفو . فإدام القفو هو إجراء استثنائي لسبب معين — هو نشر الصفاء والوثام بين الأحزاب السياسية — فلا معنى لاستثناء جرائم القتل من هذا القفو . والأصل أنه لا يمر للقفو عن جريمة لأى سبب من الأسباب ، لأن في ذلك خروجاً على القانون ، فإذا أردنا أن نستثنى الجرائم السياسية وجب أن ندخل في هذه الجرائم جريمة القتل ، لأنها ، على ما أعتقد ، أول الجرائم السياسية ، لذلك سموها جرائم « القتل السياسى » . أما التزوير والنش في الانتخابات وما إليها فليست بجرائم سياسية . إذن ليس هناك مبرر لاستثناء جرائم القتل ، وأرى أنه يجب أن يشمل القفو تلك الجرائم .

الرئيس — قدّم اقتراحك كتابة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبيد محمود البرغثالى — أريد أن أتكم في الاستثناء الوارد بهذه المادة ، فأقول إنه لا مبرر لهذا الاستثناء ، وإن القفو يجب أن يشمل جرائم القتل أيضاً . وهذا ثابت في القوانين السبوة إذ أن الله تعالى يقول : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق . ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً » . من هذا يظهر جلياً أن القانون السبوى جعل حق القفو لولى القم ، ولما روى أن ولى القم قد يسى استيصال هذا الحق ، سلب منه تدرسياً وجعل من حق المجتمع ، ولذلك فإننا نتمك حق القفو الشامل عن جرائم القتل ، وأطلب رفع الاستثناء من هذه المادة .

حضرة النائب المحترم حسن بس — ذكر حضرة الأستاذ محمد عبد القادر بركة أن عفواً هذا مثل صدر في عهد النفور لسمد باشا زغلول ، وشمل جرائم القتل الممد . ولكني أصعب هذه الواقعة ، فأذكر لحضراتكم أن الجرائم التي شملها ذلك القفو كانت قد صدرت فيها أحكام من السلطة العسكرية كالجرائم التي كان متهم فيها المرحوم الأستاذ لطفى السلى ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى وباقي إخواننا الأفاضل ، الله بيمينه بالخير ( ضحك ) . وقد كان القفو بناء على مفاوضات دارت بين النفور لسمد باشا وبين الحكومة الإنجليزية .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال لمناقشة المواد مادة مادة ؟

( موافقة عامة ) .

القرار — أتلو على حضراتكم المادة الأولى :

### ( المادة الأولى )

« يعفى عفواً شاملاً عن الجنايات والجنتج والشرع فيها التي ارتكبت لسبب أو لترض سياسى بين ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ما عدا جناية القتل عمداً » .

الرئيس — قدمت اقتراحات ثلاثة ، الأول من حضرة النائبين المحترمين الأستاذ الشيخ عبيد محمود البرغثالى والدكتور محمود من العرب ، والثاني من حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى ، والثالث من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد القادر بركة ، وكلها يمتنقة في سببها ومبناها ، وهي خاصة بعفء المصاراة الأخيرة من المادة ونصها : « ما عدا جناية القتل عمداً » .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — أعتقد أن في البيانات التي قدمنا بها والتي وردت في تقرير اللجنة ما يكفي للرد على هذه الإقتراحات . فقد ورد النص المقترح حذفه إن لم يكن بحرفه ، فعلى الأقل بحذف في خطاب العرض ، وفيه إشارة

صرعة إلى استثناء جنایات القتل الممد من العفو الشامل . وقد أقرّ المجلس خطاب العرض ، كما أن الحكومة قد انفتحت مع لجنة الحفائية على النظر في الرغبة التي أبدتها وهي إعادة النظر في تلك التضاي لبحثها على ضوء البيانات التي أدلت بها اللجنة .  
بهذ ذلك لا أرى محالاً لأخذ بما تقدم به حضرات للتحريين .

الرئيس — اللواق على هذه الاقتراحات يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إنذن قرر المجلس رفض هذه الاقتراحات .

وقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك هذا نصه :

« أقترح تعديل المادة الأولى كما يأتي : يعني عفواً شاملاً عن جرائم الجنایات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت بسبب أو لمرض سياسي من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ما عدا جنایة القتل الممد » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — النص الأسلي للمادة هو ما يأتي :

« يعني عفواً شاملاً عن الجنایات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت ... » فكلما « التي » تعود على « الجنح » لأنها أقرب مذكور ، ولذلك اقترحت أن يوضع لفظ « فيها » بدلاً من « التي » حتى تعود على الجنایات والجنح معاً ، لا على الجنح وحدها .

للقدر — المفهوم أن كلمة « فيها » تترى على « الجنایات والجنح » ومع ذلك فهي جمع ، ولا يمسح أن تشير إليها بلفظ « فيها » لأنه لا ينطبق إلا على المتى . على أنه مفهوم من المناقشة التي دارت في اللجنة بحضور مندوب الحكومة أن العفو يشمل الجنایات والجنح والشروع في الجنایات والجنح . فللمنى ظاهر والمبارة صحيحة من الوجهة القنوية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — كلمة « بين » الواردة في النص يفهم منها أن الجرائم التي وقعت في يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ والجرائم التي وقعت في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ لا ينطبق عليها القانون ، لأن لفظ « بين » هو ظرف يعني « وسط » فهو يخرج من العفو الجرائم التي وقعت في اليوم الأول وفي اليوم الأخير . ولذلك اقترحت أن تعدل العبارة على الوجه الآتي : « من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٠ » حتى يشمل العفو جميع الجرائم التي وقعت في هذه المدة بما فيها اليوم الأول واليوم الأخير .

للقدر — لا ترى اللجنة مانعاً من هذا التعديل ، لأن العفو واحد في الحالاتين .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية — فيما يخص الجزء الأول من اقتراح الأستاذ محمد يوسف بك — وهو إضافة لفظة « جرائم » قبل عبارة « الجنایات والجنح والشروع فيها » — أعتقد أن هذا عبر جائز قانوناً ، لأن الجنایات والجنح والشروع فيها ، هذه كلها جرائم . وما دامت المادة قد نصت عليها صراحة فلامنى قد ذكر لفظة « جرائم » بالذات .

أما فيما يخص ما يقترحه حضرته من وضع لفظة « فيها » بدلاً من « فيها » فقد جاء في نهاية المادة عبارة « ما عدا جنایة القتل محمداً » وواضح من هذا أن عبارة « التي ارتكبت » منسبة على الجنایات والجنح والشروع فيها لا على الجنح وحدها . فشكل وهم في هذا السعد مدفوع بالاستثناء الذي ورد في آخر المادة . على أن وضع لفظة « فيها » في هذا الوضع غير جائزة لفة ، لأنها إنما تدل على المتى فلا يمكن أن تستخدم للدلالة على الجمع .

كذلك لا أرى موجباً لأخذ بما يقترحه حضرته من وضع عبارة « من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ » بدلاً من العبارة الواردة بالمادة ؛ لأنه ظاهر أن الجرائم التي ارتكبت في هذين اليومين داخلة في مدلول العفو .

الرئيس — اللواق على اقتراح حضرة الأستاذ محمد يوسف بك يقف .

( وقف حضرة مقدم الاقتراح ) .

الرئيس — إنذن قرر المجلس رفض هذا الاقتراح . وقد قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر هذا نصه :

أقترح أن تصادق العبارة الآتية في آخر المادة الأولى « والجرائم الانتخابية » .

للقدر — أظن أن للناقشة التي دارت الآن تكفي لبيان أن الجرائم الانتخابية لا تدخل في حدود هذا القانون ، وأن الجرائم التي لا يستلزم الانتخاب وكن الترض منها أو الباعث عليها سياسياً هي وحدها التي يشملها القو .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — نحن نشرح للقاضي والمستقبل .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية — ليس هذا التشريع للمستقبل ، لأنه ينصب على جرائم قد ارتكبت وانتهت .

للقدر — المناقشات التي دارت الآن في هذا الصدد ثابته بالضبط وفيها الكفاية .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — كل ما أقوله وأريد أن يكون مفهوما هو أن الجرائم التي ارتكبت في الماضي بشأن الانتخابات لا يمكن أن نجد لها تبريراً بحال من الأحوال ، لأن الترض التي رمت الحكومة إلى تحقيقه من التقدم بقانون القفو الشامل هو — كما قال حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية — تطهير الجو من النزاعات بين الأحزاب المختلفة . وبما لاشك فيه أنه لم يجر انتخابات ماضية في جو أسوأ من الجو الذي جرت فيه الانتخابات الأخيرة ، لأنه كان هناك شبه نظام عام بين الأحزاب على توزيع كرسي النيابة . فالقو عن مرتكبي الجنايات التي ترجع إلى أسباب حزبية ، لا سياسية ، هو في الواقع تشجيع على ارتكاب الجرائم التي من هذا النوع . وقد تجررت انتخابات في المستقبل ، فيتمدد بعض الناخبين على القفو الذي نشره الآن ، ويصدون إلى استخدام عصابات من المجرمين لبلوغ أغراضهم ، فتأتي حكومة نائية — نتيجة لهذه الأعمال السريرة — ويكون أول ما تفعله هو استدعاء قانون بالقفو الشامل كالتقانون الذي نحن بسنده . إذا كنتم لا ترون في هذا بأساً ، فلا مانع من أن تدخل الجرائم الانتخابية ضمن حدود هذا القانون .

للقدر — أضيف إلى ما سبق أن قلته رداً على كلام حضرة النائب المحترم أن القانون المروض يبقى عفواً شاملاً عن أنواع عديدة من الجرائم . فإذا كان حضرة يفتي من تشجيع الجرائم الانتخابية في المستقبل ، فإنا من باب أولى يجب أن نخشى من تشجيع الجرائم البديعة التي نص القانون على القفو عنها . على أن هذا القانون — كما قرر حضرة الوكيل البرلماني — قانون استثنائي ولا يسرى إلا على أعمال وقت في فترة محددة معينة .

الرئيس — للوافق على اقتراح حضرة الدكتور نجيب إسكندر يقف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس رفض هذا الاقتراح . والآن هل توافقون على المادة الأولى ؟

( موافقة ) .

للقدر :

### ( المادة الثانية )

في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القانون يعلن في الجريدة الرسمية كشف بأسماء من شملهم القفو من المحكوم عليهم ولتتهمين الذين لم تزل قضائهم في دور التحقيق .

وفي ظرف الشهر التالي لنشر هذا الكشف يجوز لمن يرى أنه أغفل بغير حق أن يتظلم إلى النائب العام ، فإن رأى أن المادة الأولى لا تنطبق على حالته أحال تظلمه إلى لجنة مكونة من وزير الحفانية ( رئيساً ) ومن رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن مستشار يديه رئيس المحكمة المذكورة من بين رؤساء محاكم الجنايات بمصر ( عضوين ) . وتختص هذه اللجنة وحدها بالفصل في هذا التظلم وتصدر قرارها فيه نهائياً بعد اطلاعها على الأوراق .

أما الجرائم التي قبلت قضاء الإحالة أو للحاكم ولم يصدر فيها بعد قرار أو حكم فيقدمها النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب التهمين في المياد المحددة بالفترة السابعة إلى اللجنة المذكورة لتفصل نهائياً فيما إذا كان هذا القانون ينطبق عليها .

وإلى أن تفصل اللجنة في ذلك توقف إجراءات المحاكمة الخاصة بها . فإذا رأت اللجنة أن هذا القانون لا ينطبق عليها ، يستأنف السير في الإجراءات .

وأما الجرائم التي وقعت في الفترة المحددة في المادة الأولى ولم يبلغ عنها إلا بعد نشر هذا القانون ، فلذا دفع التهمون فيها بأن القفو يشملهم ورأى النائب العام غير ذلك رفع الأمر إلى اللجنة للفصل فيه على الوجه المتقدم .

حضره النائب المحترم الأستاذ علي نجيب — وودت في تقرير اللجنة العبارة الآتية :

« وقد رأت أقلية من أعضاء اللجنة أن يكون الحكم في التظلم بصداس أقوال الطالب والدفاع ولكن الأعلىية لم تأخذ بهذا الرأي اكفاء بأن طلب التظلم ذاته يمكن أن يتضمن شرح وجهة نظر المتظلم بما يشاء . ونتيجة لهذا ص في نهاية الفقرة الثانية من المادة الثانية « وتخص هذه اللجنة وحدها بالفصل في هذا التظلم وتصدر قرارها فيه نهائياً بعد الملاءة على الأوراق » .

وإن أرى أن في هذا إجحافاً بالتظلم . ويجب علينا ، ونحن نشعر هنا ، أن نعطى دائماً الفرصة لكل ذي حق بأن يدافع عن حقه . ولا شك في أنه لا يمكن أن يبدى وجهة نظره كتابة إلى هيئة هي في الحقيقة هيئة قضائية تستضي في حق من الحقوق التي قررها هذا القانون للمروض على حضراتكم والتي سقترون عليه الآن ، فكل من ينطبق عليه هذا القانون يتخذ أن له حقاً مكتسباً ، فيجب أن تلح له الفرصة التامة لأن يدافع عن حقه أمام هذه الهيئة التي ستفصل نهائياً في تظلمه .

يقولون إنه ليس للتظلم إلا أن يبدى أوجه تظلمه كتابة ، وأعتقد أن هذا دفاع ناقص لا يكفل للتظلم أن يشرح تماماً أوجه دفاعه ، فقد يبدى عضو من أعضاء هذه الهيئة اقتراساً أو رأياً أو فكرة هي في ذاتها سخيصة ، ولكنها تقرر لعدم مناقشة باقي الأعضاء لها ، ولحرمان التظلم من إبداء أقواله أمام تلك الهيئة ، وبذلك ينتصر الباطل على الحق .

لا أفهم معنى حرمان ذي حق مكتسب من أن يدافع عن هذا الحق بكافة أوجه الدفاع ، وأن يقصر دفاعه على تقديم تظلم كتابي قد يكون غير كاف أو فيه غموض ولبس . وكثيراً ، يا حضرات النواب ، ما نطرق على ذهن الكاتب أفكار أو آراء بعد كتابة التظلم ، فربحاً إبداءها إلى حين مناقشة الموضوع أمام الهيئة المختصة ، وهذا ليس بربح ، فإن مشروعات القوانين التي تعرض علينا قد ينقصها آراء أو أفكار لم تطرأ على ذهن الشرع عند وضع القانون ، ولكنها تظهر حين مناقشة المشروع أمام المجلس ، وينتهي الأمر بإقرار مشروع مستوف لمنهج صحيح ، ويرجع هذا إلى فضل مناقشة الموضوع والباح لكل مقترح بإبداء رأي .

يقولون إن في تشكيل اللجنة الضمان الكافي لبحث التظلم بناية وإقرار الحق ، ولكني أرى أن هذا لا يكفي معاً علا شأن هذه الهيئة ، لذلك أقترح أن يضاف في آخر الفقرة الثانية من المادة الثانية العبارة الآتية : « وبعد سماع أقوال ودفاع التظلم » . ويترتب على هذا التعديل أن يضاف في آخر الفقرة الثالثة عقب كلمة « نهائياً » العبارة الآتية : « بالأوضاع السابعة » .

القرار — أثير هذا الاقتراح أثناء مناقشة لجنة الحفافية للمادة الثانية من مشروع القانون ، فلم تأخذ الأعلىية به اكفاء بأن طلب التظلم ذاته يمكن أن يتضمن شرح وجهة نظر التظلم بما يشاء . وضلا عن هذا فإن وجهة النظر في مثل هذه التصايا محدودة ومعروفة فيى لا تعدو البحث فيها إذا كان القانون ينطبق على التظلم أو لا ينطبق عليه ، وفي البحث فيها إذا كانت الجريمة ارتكبت بسبب أو لفرض سياسي أم لا ، وفيها إذا كان الباعث على ارتكاب الحوادث التي وقعت في الانتخابات أو الفرض منها سياسياً أم لا . ولا شك في أن التظلم يعلم هذا حق العلم ، وسيبينه تماماً في تظلمه ولا يمنعه القانون من أن يستبين بمحلم في وضع أسباب تظلمه . فمن هذا ترون حضراتكم أن القانون كفله للتظلم أن يشرح جميع ما عنده من أوجه الدفاع ، وضلا عن ذلك فإن في تشكيل اللجنة الضمان الكافي لبحث وقص التظلمات ودراستها دراسة تامة .

حضره الأستاذ الوكيل البرلاني لوزارة الحفافية — ليس في النص المروض على حضراتكم أي إجحاف بمقوق الدفاع . فالدفاع قد اشبه بصدور الحكم في القضية ، وإنما بعد صدوره جاء قانون القفو وبجاه دور تطبيقه . وليس هناك مجال لمناقشة الوقائع أو تقديم حجج وأدلة جديدة . ولا تعدو مهمة التناضى بعد ذلك إلا الاطلاع على الحكم والأوراق . وأعتقد أنه هذه عملية استقرار وتطبيق لا مجال فيها لمناقشة جديدة ، وإنما كل المجال فيها لضمان تطبيق القانون المروض على حضراتكم .

وقد وضع فيه من الضمانات ما يكفل عدم ضياع حق القولن يستحقه ، وذلك بالساح له بتقديم كل أوجه دفاعه كتابة . هذه هي المرحلة الأولى يقوم بها النائب العام تحت إشراف وزير الحفانية . ثم بعد ذلك يأتي دور تقديم التظلمات ، فيفضل فيها النائب العام أو الهيئة الأخرى .

كل هذه الإجراءات فيها الضمان الكافي ، فقد أتيت الفرصة للتظلم بأن يقدم أوجه تظلمه كتابة وأن يشرحها شرحاً تاماً .

فلا معنى بعد هذا لأن يقال : إن فرصة ضاعت وإن حقه في الدفاع قد قصر أو ضيق عليه .

لذلك أعتقد أن لا عمل للأخذ بهذا الاقتراح .

( تصنيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندي بك — سيقى حضرة الأستاذ صبرى أبو علم الوكيل البرلمان لوزارة الحفانية في إبداء ما كنت أود أن أقوله . والواقع بإحضرات النواب أن لجنة الحفانية تناقشت طويلاً في هذا الموضوع ، فقررت أغلبية اللجنة عدم إضافة العبارة التي يرضها حضرة الأستاذ على نجيب للأسباب التي أبدتها حضرة وكيل الوزارة البرلمان ، لأنه سبق أن درست القضية ونقشت الواقع وتبين منها إن كان الفرض من الجرمية أو الباعث عليها سياسياً أم لا ؟ فإذا صرح للتظلم بأن تسمع أقواله ، فمنى هذا إدخال عنصر جديد على التحقيقات التي انتهت بالفعل وتنتقل القضية من قضية عادية إلى قضية يدعى فيها التظلم أن الواقع أجريت على غير حقيقتها ، وهذا لا يتفق والمعدالة ، ولذلك رفضت اللجنة هذا الاقتراح وقالت إن القضية متى تم تحقيقها أمام النيابة ، فقد اتبعى البحث في كل الأسباب التي تكون عناصر الجرمية . فإذا كان الباعث على ارتكاب الجريمة سياسياً كان التظلم محل نظر ، وأما إذا كان الأمر غير ذلك فلا محل للنظر في التظلم ولا معنى إذن لباع أقوال التظلم . وإذا صرحنا بأن يدعى التظلم أقواله فيجب عدلاً أن نسمح ببيع أقوال خصمه لنقض أدلته ، وفي هذا تطويل وهمم للإجراءات الصحيحة التي حدثت . ولذلك لا أوافق على إضافة هذه الفقرة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — قيل إنه ليس للتظلم حق ضائع لأنه سبق أن فصل في القضية ، وهذا يخالف الواقع لأن الحق الضائع الذي أنكمم عنه ، وهو حق القولن عن الجرمية ، يكتبه للتظلم من القانونن للمروض على حضراتكم ، فهو لا يطالب بحق قديم ولا يتبدل الحكم الصادر في قضية كما يقول الأستاذ الوكيل البرلمان لوزارة الحفانية .

يحول هذا القانونن للتظلم الحق فقط في أن يقدم أوجه تظلمه كتابة ، ولا يسمح له ببيع أقواله أمام الهيئة المختصة تقضى في غير حضوره فيما إذا كان الباعث على ارتكاب الجرمية أو الفرض منها سياسياً أو غير سياسى ، فإذا نقضت هذه الهيئة بأن قانون القولن لا يشملها ، فإنها في الواقع تقضى بالألا يتنفع بهذا القانونن دون أن تسمع أقواله ، أو تتيح له الفرصة بتناقشة ما قد يسدو من بعض أعضاء هذه الهيئة من آراء أو أفكار ، ولا شك في أن هذا لا يكفل حرية الطاع .

يقولون إن في تشكيل الهيئة الضمان الكافي ، وأعتقد أن هذا لا يمكن مادام للتظلم محروماً من حق إبداء أقواله أمام تلك الهيئة ، لأن محكمة النقض والإبرام وإن كانت مشكلة من خمسة أعضاء ، فإنها مع ذلك تسمح لقسم النقض بأن يترافع ويشرح أوجه النقض ، ورغم هذا لم يقل مطلقاً إن في تشكيل محكمة النقض والإبرام ما يفي عن المرافعة ، وقد يكون سبق لوزير الحفانية أن كان عضواً من أعضائها .

يقول حضرة الزميل المحترم عبد الهادي الجندي بك رئيس لجنة الحفانية ، إننا إذا أبعنا للتظلم بأن يدعى أقواله أمام الهيئة المختصة ، فيجب علينا في الوقت ذاته أن نسمح لخصمه بنقض أدلته . ولا شك في أن هذا يخالف ما يرى إليه الشرع ، لأنه يقصد إعطاء كل من حكم عليه أو لم يحكم عليه بسد في الجرائم التي ارتكبت لفرض سياسى ، أو كان الباعث عليها سياسياً ، الحق بأن يتنفع هو فقط بهذا القانونن .

من هذا ترون حضراتكم أنه يجب إعطاء الحق للكامل لكل متظلم في أن يدافع عن نفسه .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب اقتراحاً نصه :

يضاف في آخر الفقرة الثانية من المادة الثانية البارة الآتية : « وسأع أقوال ودفاع للنظم » .  
فلوافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ طي نجيب — لقد زلت عن الشئ الثاني من الاقتراح .

الرئيس — هل توافقون على المادة الثانية ؟

( موافقة عامة ) .

للقرار :

( المادة الثالثة )

المفو للمنوح هذا القانون لا يؤثر في حقوق النير الناشئة عن الجرائم المفوعة بها .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

للقرار :

( المادة الرابعة )

لا تهل أمام أية هيئة قضائية الدعاوى التي يرضها المفو عن جرائمهم بمطالبة الحكومة بتعويض عن الإحراوات التي اتخذت ضدهم ، أو الأحكام التي عاها المفو بمقتضى هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

للقرار :

( المادة الخامسة )

على وزرى الداخلية والحفاية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

تقرير لجنة الحفاية

عن مشروع القانون الخاص بالمفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في السنة من

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

( للقرار حضرة الشيخ المحترم حسن تيبه المصرى بك ) .

أحال المجلس بمجلسه المتقدمة في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بالمفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في السنة من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الحفاية لنظره على وجه الاستبجال فنظرته اليلة بحضور حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفاية .

مجلس الشيوخ

وفيا بل تحريرها عنه :

فكرت الوزارة ، بعد أن ساد التفاف وإلغام الهيئات والأحزاب وتضامنت الأمة في جهادها وعاد المستور ، أن تنوع عن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي دفاعاً عن دستور الأمة ، ووعدت في خطاب العرض أن تستصدر قانوناً بالقفو الشامل .

وقد برّرت الوزارة بوعدها تقديم مشروع القانون للعروض الآن على المجلس ومن مقتضاها القفو الشامل عن الجنايات والمجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت بسبب الانتخابات بين ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ و ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ما عدا جرائم القتل العمد التامة نظراً لأنها جرائم مخفوة استتكرتها سائر البؤل إجماعاً .

واللجنة ترى مع إقرارها للشروع أن تطلب إلى الوزارة أن تحقق الوعد الذي أبداه حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية التي حضر اجتماع اللجنة بأن تبحث القضايا التي استثناءها الشروع ( جريمة القتل التامة ) حتى إذا تبين لها من ظروفها أنها ارتكبت لباعت أو لفرض سياسي عملت بما لها من الحق المقرر به دستور وقانون الشفويات على تخفيف العقوبة .

واللجنة توافق على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب ، وترجو من هيئة المجلس الوقر للواقعة عليه ؟

رئيس اللجنة

حسن نبيه الصري

الرئيس — ولتبل الآن تقرر اللجنة عن مشروع هذا القانون .

( تلى تقرر اللجنة ) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرر اللجنة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزاري بك — هل يسمع حضرة للقرر أن يذكر لنا عدد الأشخاص الذين يشملهم القفو بناء على هذا القانون ؟

القرر — يطلب إلى حضرة ممثل الحكومة بيان عدد هؤلاء الأشخاص .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — ليس من اليسور الآن إعطاء مثل هذا البيان وإنما القضايا التي يحتمل أن يشملها القفو يقرب عدد التهمين فيها من ثلاثة آلاف لأن .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك — يبلغ عدد المحكوم عليهم من سنة ١٩٣٠ إلى الآن نحو السبعين ألفاً ، فما هي التاعدة التي ستطبقها الحكومة في التفرقة بين الجرائم السياسية وغير السياسية ؟

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — الجرائم التي ارتكبت لفرض أو سبب سياسي هي التي يشملها القانون .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك — هذا غامض ، والحكومة في العهد الماضي حينما كانت تريد الإيقاع بخصومها كانت تخلق لهم الأسباب وتكيل لهم التهم .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — هل يعتقد حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك أنه من المستحيل تحديد الجرائم السياسية ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوي بك — كان يجب على الحكومة أن تبحث جميع القضايا وما تراه في أحكامها يرجع إلى أسباب سياسية تجمعها وتطلب القفو عنه دفعة واحدة ، وهذا لا يتبع إذا وجدت قضايا أخرى ثبت فيها أن الجرائم ترجع إلى أسباب سياسية أن تطلب الحكومة إصدار قانون آخر بالقفو عن أصحابها .

أما ترك الباب مفتوحاً بعد صدور القانون الحالي لتحقيق لجنة إدارية فأعده سلطة غير قانونية مهما كانت تحتها بأعضائها الذين يتولون هذا البحث .



حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم الملباوى بك ان تشكيل اللجنة التى نص عليه مشروع القانون روى فيه أن يكون تشكيلاً قضائياً فاللجنة التى ستولى الفصل فى هذا الموضوع مكونة من وزير الحفانية رئيساً ومن رئيس محكمة استئناف مصر ومن رئيس إحدى دوائر محاكم الجنايات بمصر ، فكلهم من رجال القانون التابعين على توزيع العدالة وليس من بينهم عنصر إدارى .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — كان يجب أن يتم بحث القضايا قبل إصدار التشريع .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — لم يكن ميسوراً أن تبحث الحكومة القضايا قبل صدور التشريع . فلذا أغفل بعض المحكوم عليهم لسبب ما ، فهل يفلح الباب أمام هؤلاء ؟

أعتقد أن العفو الذى أشير إليه فى خطاب العرش والذى نضد بمشروع القانون للعروض على حضراتكم الآن قد تضمن مبادئ واسعة ورتبت فيه عدة مراحل لمن يستحق هذا العفو .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — هل يدخل فى هذا للشروع حرام القصر التى حدثت أثناء الانتخابات ؟

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — قلت فى مجلس النواب إن الجرائم الانتخابية يشملها العفو . وليس هذا القول على سبيل الإخلال ، وإنما سندرس كل قضية بذاتها ، فلذا أغفل مستحق للعفو له أن يتظلم عند إعلان الكشف الأول الذى سيعلن بعد صدور القانون بمصر واللجنة تدرس ملف القضية حتى إذا رأيت من ظروفها أنها ارتكبت لغرض أو لسبب سياسى يشملها العفو .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ما هو رأى الحكومة الآن فى رجال العهد الماضى الذين ارتكبوا جرائم ضد الأهالى لأسباب سياسية ؟

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية) — وضع هذا القانون للقضايا التى ارتكبت لباعث سياسى .

أما المسألة التى يسأل عنها حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك فلا دخل لها فى الموضوع للمروض على المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث البدء ؟

( موافقة ) .

ثم وافق المجلس على مشروع القانون مادة فائدة .

( فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

٣ - مرسوم<sup>(١)</sup> بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨

بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى اللدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

رحمنا بما هو آت :

مادة ١ — يبقى عفواً شاملاً عن كل ما ارتكب بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم النصوص عليها فى قوانين التجهم والاحتجاجات العامة والانتخاب وللرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخلس بحفظ النظام فى مساهد التعليم وللواد ١٥٤ ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٢ من قانون العقوبات التقديم ١٧٧ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ من قانون العقوبات .

(١) هذا المرسوم أجبل مع جميع المراسم بقوانين التى صدرت فى فترة حل مجلس النواب (من ٢ فبراير لل ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨) للى لى لى الشؤون المستورة بالمجلسين ، ولما يفتما تفريرها عنها .

مادة ٢ - معنى فنوك شاملًا أيضاً عما ارتكب في الفترة السابقة من الجرائم النصوص عليها في اللواد ١١٧ و ١١٩ - ٣٠٤ و ٣٠٧ - ٣٦١ و ٣٦٥ - ٣١٦ و ٣١٩ من قانون العقوبات القديم وللواد ٩٠ و ١٣٣ - ١٣٧ و ٢٤٠ - ٢٤٣ و ٣٠٢ - ٣٠٨ و ٣٦١ و ٣٦٥ من قانون العقوبات إذا اقترن ارتكاب تلك الجرائم بالجرائم النصوص عليها في المادة السابقة أو وقعت بمناسبة الانتخاب في اللة للوضحة بالمادة المذكورة .

مادة ٣ - القو للمنوح بمتضى اللادتين السابقين لا يؤثر في حقوق الغير الناشئة عن الجرائم للقو عنها .

مادة ٤ - لا قبل لى أية هيئة قضائية الدعاوى الى يرغها للقو عن جرائمهم بمطالبة الحكومة بتوض عن الإجراءات التي اتخذت خدم أو الأحكام التي عهاها القو بمتضى هذا الرسوم بقانون .

مادة ٥ - طى وزرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا الرسوم بقانون ، وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٩ صدر بسرائى عابدين في ٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٦ ( ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ) .

فاروق

بأس حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
محمد محمود

وزير الداخلية  
محمد محمود

وزير الحفانية  
أحمد محمد خنبة

هل يتمتع صدور القو الشامل برسوم بقانون ؟<sup>(١)</sup>

تراجع للنافذة طى هذا في المادة ٤١ .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

مجلس النواب

- مادة ١٥٣ - « ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً لمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص »  
 « بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى المومم بالمسائل »  
 « الخاصة بالإدخال المسوح بها في البلاد . وإذ لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة »  
 « طبقاً لقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .
- « نيق الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ »  
 « لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

الهيئة  
الاستشارية  
التشريعية

سكت مشروع الدستور سكوتاً تاماً عن الحقوق التي يباشرها الملك بصفته الشخصية من الوجهة الدينية . فلذلك فيا يتصل بالمعاهد الدينية الإسلامية اختصاصات خاصة به يباشرها بنفسه نص عليها ومع ذلك التتريع المادى للبلاد ( راجع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامعة الأزهرية والجامع الأزهر وكذلك القوانين التالية للعدة ولللكة له ) ، فله حق التعيين في الوظائف الدينية الكبرى وحق منح الألقاب وميزات الشرف للعلماء وكبار رجال الدين .

ولذلك كذلك فيا يخص إدارة الأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف بعض حقوق منحت له طبقاً لمبادئ الشريعة نفسها .

وحق في غير ما يتعلق بالدين الرسمي للبلاد من الأديان فإن الملك اليوم بعض اختصاصات زادت أهميتها نتيجة لروال السيادة الثمانية . وقد اعتبرت كل هذه الاختصاصات دائماً حقوقاً شخصية للملك .

والصفة الدينية لهذه الحقوق هي بذاتها السبب الذي قد يبرر استبعادها من النظام العام الذي وضعه الدستور لمباشرة سلطة الملك كما هو جار عليه العمل الآن ( راجع للمادتين ٤٩ و ٦١ الجديدتين ) . وبإزاء الصيغة العامة لأحكام المادتين ٤٩ و ٦١ الجديدتين كان من الضروري أن يتضمن الدستور نصاً يحفظ بالحالة الراحة في هذا الشأن (١) .

يباشر الملك أيضاً حقوقاً شخصية بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة . وله — بهذه الصفة — سلطة عليا على هذه الأسرة ( راجع بخامة القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة ) . فمن المناسب إذن أن يقرر في الدستور مثل ما هو مقرر في البلاد لللكية — سلطة الملك العليا على الأسرة المالكة ( جلسة اللجنة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) .

اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين .

راجع التعليق على ذلك في المادة ١٤٥ .

( في ٣٠ يونيو ١٩٢٤ ) .

راجع التعليق على ذلك في المادة ١٤٥ .

( في ٣ يولي سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

مجلس الشيوخ

(١) هنا هو النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية :

« لايحل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفة كونه رئيساً للدولة فيا يخص بالمعاهد الدينية الإسلامية والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى المومم بالمسائل »  
 « الصيغة الإسلامية والمبادئ الشرف بها مصر والتي تتصل بمختلف الأقطعة الدينية المنسوح بها في البلد » .

وكذلك الحال فيا يخص بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفة كونه رئيس الأسرة المالكة لا سيما تلك التي اعترف له بها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

المستور لا يسمح الآن بالناء وظيفة من المهاد الدينية ، وكل ما يسمح به هو النظر في الاعيادات الخاصة بها والواردة باليزانية ، وذلك طين إصدار قانون ينظم الطريقة التي يجب السير عليها في للمستقبل .

جلس التواب

أحمد عبد التفار بك — بعد أن سمنا هذه البيانات من معالي وزير الأوقاف والبيانات السابقة من معالي وزير الحفانية أرجو أن يسمح المجلس بالتحقيقات الآتية (١) :

أجاب معالي وزير الحفانية إجابة طويلة عما يمله فضيلة للقي من الأعمال وما يصدره من الفتاوى المديدة . وقد حاول أن يههنا أن لفضيلة للقي أعمالا كثيرة جداً ولكنه قد أظهر في الواقع أن ليس لفضيلته عمل مطلقاً في وزارة الحفانية ، فقيم إذن تنحصر أعماله ؟ تنحصر أولاً في أنه يفي هذه الفتوى السورية على ما يرسل إليه من قضايا الإعدام في العاصمة وحدها ، أما التسع في الدريقت فإن من يقوم بإعطاء هذه الفتاوى ثم الفتون في الحكم الشرعية ، فمن السهل جداً أن تطلب الفتاوى في العاصمة من نائب المحكمة الشرعية . وهالك منشور صدر من وزارة الحفانية أشار إليه حضرة النائب حسين هلال بك ولم ينكره معالي وزير الحفانية ، وهو يفي بأن المحاكم الشرعية غير مقيدة بالأخذ بالفتاوى التي يقدمها فضيلة للقي ، فلم يبق بعد ذلك لفضيلته إلا أنه عضو في لجنة تميم القضاء الشرعيين وفي لجنة تأديبهم ، وهذا عمل لا أرى أن يفاضي فضيلته من أجله مبلغ ١٤٠٠ جنيه . وهذا وتكلف دار الإفتاء حوالي ٦٠٠ جنيه سنوياً .

قل إن للقي عملاً آخر وهو أن يفي لجميع الأقطار الإسلامية والبطريركيات بصفته أحد كبار علماء المسلمين . وإن لا أريد أن أخص قيمة فضيلة للقي ولا أريد إنشاء وظيفته ، ولكن للقول وهو للقي المسلمين ولا يعمل عملاً جدياً في وزارة الحفانية أن ينتقل إلى المهاد الإسلامية ويتناول مرتبه منها بصفته أحد كبار العلماء . هذا ما أراه بما يخص فضيلته ، أما بما يخص بفضيلة شيخ الجامع الأزهر فتابع ما عجلانا للأزهر واحترامنا إليه وغيرتنا على سمته نريد أن يكون فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومشايخه جميعاً أمثلة للزهد والكرامة . ولقد تناقشنا منذ يومين أو ثلاثة فيما قد يكون للحكومة من السيادة عليهم من أجل المرتبات التي تعطياهم إليهم والملاوات التي تمنعهم إليها . ونحن صفتنا مسلمين نريد أن يكون فضيلة شيخ الجامع الأزهر وأصحاب الفضيلة العلماء الكبار مستقلين في آرائهم لا يد لأحد عليهم . نريد ألا يكون الحكومة فضل عليهم حتى لا يكون لها تأثير فيهم في أي وقت من الأوقات وحتى لا تزعج بهم في طريق لا رضاه لهم ولا رضاه لهم القصة الطامسة بل لا رضاه لهم كرامة المسلمين .

إننا نتألم جميعاً ، بالحضرات التواب ، عما أصاب الأزهر من الصائب وما دفع إليه الأزهر بواسطة كبار علماءه ومن تأثر بعض رجاله بتلك المرتبات التي تكاد تكون أشبه شيء بالرشوة لهم . لا نريد أن يكون الأزهر تحت إرادة أي إنسان كائناً من كان . إنكم جميعاً تتألمون من اللاني القريب والبعيد ، قد كان الأزهر سائراً نحو وجهة خاصة فسبق بتأثير هذه اللع اللالية الكبرى إلى وجهة غير وجهته وأصبح يسير من طريق إلى طريق على أيدي أشخاص معينين . ولقد رأينا أن من كان من العلماء ذا رأي خاص أو كان مستقلاً في آرائه شقت إلى الجهات التالية فأرسل إلى الزقازيق أو طنطا أو أسيوط لا لذهب وضع منه ولا لجرم ارتكبه وإنما كالت لخسراتكم لاستغلاله في رأيه واحترامه لنفسه . لا نريد أن يتدخل الأزهر في السياسة فيفسدها ولا أن تدخل السياسة في الأزهر تفسده .

( تصفيق ) .

إننا نريد أن يكون للأزهر والمهاد من الكرامة ومن الاحترام في نفوس المسلمين ما يرضاه المسلمون لهم ، لهذا أقدم إلى المجلس بالاقتراحات الآتية وأرجو الموافقة عليها :

أولاً — أن يكون للقي نائباً للمهاد الدينية ومقياً بها وأن يوفر الراتب الذي يأخذه من الحفانية أو يعطى راتباً مناسباً بعد أن يخص ما يأتين من الأوقاف التي تحت إدارته في الزبانية للعبة .  
ثانياً — أن يوفر لللب الذي يأخذه شيخ الجامع من اللالية ويكتفي بما يأخذه من الأوقاف والمهاد .

ثالثاً - أن يسن قانون بواسطة الحكومة يقدم في البرور الآتي يجعل به مشيخة الجامع وهيئة كبار العلماء والإفتاء وتلائف اختيارية يقوم بالانتخاب لها علماء الأزهر للدرسون به وأن يتضمن هذا القانون نصاً يحرم فيه الجمع بين مرتبتين ولا يستثنى من هذه القاعدة أحد .  
رابعاً - أن تصرف وزارة الأوقاف إشراكاً فعلياً على إدارة الأوقاف التي يتولاها شيخ الجامع والفق . ولكي يظهر أننا لا نريد حرمان المعاهد الدينية من أي مبلغ يصرف عليها الآن أقدم بإقتراح خلص وهو :

خلصاً - أن كل مبلغ من هذه المبالغ التي يوفرها هذا النظام المقترح على الخزانة يسطى للمعاهد ليسن به حال علماء الأزهر الذين لا مرتبات لهم .

عبد الرحمن هزام افندي - إن الاقتراحات التي قدمها حضرة العضو الفاضل أحمد عبد التفار بك منها ما يمكن قبوله بسهولة ومنها ما يتعارض مع رغبات هذا المجلس والبلاد عموماً ، وأرى بذلك الاقتراح الخاص بحذف وظيفة المفتي من وزارة الحفانية وشملها إلى المعاهد الدينية وما يترتب عليه هذا النقل من تحويل مرتبته من وزارة الحفانية إلى المعاهد ، لأن الدين لم يفصل بين الوظائف المدنية والوظائف الدينية ولا يمكن مطلقاً أن أسلم تحويل هذه الوظائف إلى ما يشبه هيئة الكهنوت ، وهذا الطام لا وجود له ولا نرضى مطلقاً بأن نتدع سنة جديدة من هذا القبيل . والملة الحقيقية أيها السادة لما تفكروا منه هي السياسة التي اتبعت نحو الأزهر ، سياسة فصله تدريجياً عن كتلة الأمة ووضعه جانباً ثانية عضومة . واللواء الوحيد لهذه الحال هو أن يقرر المجلس أن من اختصاصه الإشراف على ميزانية المعاهد الدينية التي سيقدمونها لحضراتكم لا كميزانية لتحتوها بل كبيانات لتنتظروا إليها نظرة للصرح بحجة أن إشراف المجلس على هذه الميزانية يحتاج للتصريح خاص لم يعمل به ، وأرجو أن ألفت نظر المجلس إلى خطر أخشى إذا لم نلتفت إليه قد يتحقق بعد حين . ذلك هو ما يرمى إليه من تكون هيئة دينية منزلة عن الهيئة للدين لأن شيوخ الأزهر جميعاً هم في الحقيقة مدرسون ولا أريد من ذلك ، لا سلطة دينية لهم ويجب علينا أن نخلص عما قد يكونون متأثرين به من المؤثرات التي أشرت إليها . ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا نظرنا ميزانية المعاهد الدينية ومحتاها . وأكفي أن أطلب من المجلس عدم الموافقة على نقل وظيفة فضيلة المفتي من الحفانية إلى المعاهد الدينية لأن هذه الوظيفة مدنية بحتة .

حامد جوده افندي - لقد أبدى حضرة عبد التفار بك رغبته في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية ودار الإفتاء ، وإن أجروا على القول بأنكم جميعاً ترغبون في هذا الإصلاح وتسعون إليه . ولند فكر الكثير من كبار المفكرين من زمن طويل في وجوه هذا الإصلاح والطرق الموصلة إليه ، وقد أفنى كثير منهم حياته سعيًا وراء هذه العاية . ولكي أعتقد أن هذا الإصلاح الذي يجب أن يكون شاملاً لا يمكن أن يتم بجرة قلم أو بخطبة تلقى من هنا أو من هناك أو بإقتراح أو بإلقاء وظيفة أو شغلها من مصلحة إلى أخرى ، وعلى ذلك أرى أن يكون هذا التغيير شاملاً وأن يتناول الموضوع من أساسه لأن مسألة الأزهر لها أوجه عديدة منها ما يمس الدين وما يمس العلوم الدينية ، ولذا فالواجب بقضى تجميع كل ما يمس من طرق الإصلاح حتى يكون حريجو الأزهر الذين خصوصاً حياتهم لدراسة العلوم الدينية قادرين على مجاراة تيار العلوم الحديثة والدنية الحاضرة ، ولا يصح أن تهمل مراعاة إحساس الجمهور على ألا تكون هذه الرعاية عاتقة لسير الإصلاح .

حقيقة يصح لهذا المجلس أن يصدر الجمهور في الإصلاح كما قال الأستاذ الملباوى بك ، ولكن من المستحسن أن يسبق هذا التصدر التمهيد الكافي حتى يستطيع المجلس أن يسير الجمهور إلى ما يراه موصلاً للمصلحة العامة تدريجياً ، لأن التجارب دلت على أن كل إصلاح يراد إدخاله فجأة وبغير تمهيد يتقلب ضرراً . ولست أستطيع أن أعتقد أن حذف مرتب فضيلة المفتي أو شيخ الجامع الأزهر هو كل ما يؤدي إلى الإصلاح . ولذا أرى أننا لندم إمكانية قبول اقتراحات حضرة عبد التفار بك لأنها غير ممكنة التنفيذ .

إبراهيم الملباوى بك - لى رأى أود أن أعرضه على المجلس وهو أن الوقت للأن لا يثبت هذه المسائل هو حين النظر في ميزانيات وزارات المالية والأوقاف العمومية اللتين يتناولون فضيلة مولانا الأكبر شيخ الجامع الأزهر مرتبته ومخصصاته منها .

الرئيس - يقضى على واجبي بأن أستلفت نظر حضراتكم إلى أحكام الدستور الذي أعتمده جميعاً وهو لا يسمح إلا الآن بإلقاء وظيفة من المعاهد الدينية . وكل ما يسمح به هو النظر في الاعتادات الخاصة بها والواردة بالميزانية وذلك حين إصدار قانون ينظم الطريقة التي يجب السير عليها في المستقبل . وهذا واضح تمام الوضوح في المادة ١٥٣ من الدستور التي تنص على :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى الموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

أحمد عبد الغفار بك — في كلمة في هذا الموضوع .

الرئيس — الدستور واضح في هذه النقطة ، ولا يمكن النظر في هذه المسائل إلى أن يصدر قانون ينظمها .

أحمد عبد الغفار بك — حقيقة إن الدستور واضح ، ولذا فإنه لا أستطيع من اقتراحاتي إلا واحداً أطلب أخذ الرأي عليه ، وهو :

« أقترح أن يسن قانون بواسطة الحكومة يقدم في الدور الآتي يجعل به مشيخة الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء والإفتاء وظائف استشارية يقوم بالاتخاب لها علماء الأزهر للدرسون به ، وأن يتضمن هذا القانون نصاً يحرم فيه الجمع بين مرتبتين ولا يستثنى من هذه القاعدة أحد » .

الرئيس — يحسن أن ندع الحكومة تضع القانون وعندما يمرض على المجلس نبدى ما بين لنا من الملاحظات عليه .

أحمد عبد الغفار بك — إذن أعدل الاقتراح الأول بما يأتي :

« أقترح على الحكومة أن تضع قانوناً خاصاً بالمعاهد الدينية وفقاً لما جاء بالمادة ١٥٣ من الدستور يقدم للمجلس في الدور الآتي » .

( فوافق المجلس على هذا الاقتراح ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

(١) لا شأن للبرلمان بالمعاهد الدينية لأن المادة ١٥٣ تجعل ، هذه المعاهد مصلحة قائمة بذاتها تحت سلطة جلالة الملك مباشرة

ويجب أن يطبق عليها التشريع الحالي إلى أن يصدر تشريع آخر ، والتشريع الحالي يجعل لها نظاماً خاصاً بقرره مجلس الأزهر الأعلى برئاسة شيخ الجامع الأزهر تحت إشراف جلالة الملك ومصادقته .

(٢) عدم اللواقة على رغبة بتأليف لجنة لبحث خطط التعليم في المعاهد الدينية لأن هذا من اختصاص مجلس الأزهر

الأعلى بمقتضى قانون لا يزال قائماً . ولا جدال في أن للمجلس حق تعديل هذا القانون . ولكن لا يجوز — إلى أن يبدل هذا القانون — أن يبدى رغبة لا تنطبق وأحكام هذا القانون .

للمقرر :

للقسم الخامس  
للمعاهد الدينية العلمية

بمجلس النواب

١ — قدر لها مبلغ ١٩٩٥٥١ جنيهًا بزيادة ٣٧٩٦٦ جنيهًا عن العام الماضي من ذلك ٨٠٥٦٩ جنيهًا تدفعه وزارة المالية و ١١٥٩٨٢٢ جنيهًا تدفعه وزارة الأوقاف ويلاحظ أن المبلغ الذي تدفعه وزارة المالية يزيد على ذلك فإنه يتضح من ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة أنه يبلغ ٩٢٩٦٧ جنيهًا بما في ذلك ٢٠٠٠ جنيه مرتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر ولكنه لا يدخل في ميزانية وزارة الأوقاف سوى مبلغ ٨٠٥٦٩ جنيهًا السابق ذكره .

وزير الأوقاف — أريد أن أجمع رفاً واحداً ورد في تقرير لجنة الأوقاف قد ذكر أن المبلغ المقتدر للمعاهد الدينية في مشروع الميزانية هو ١٩٩٥٥١ جنيهًا ومصابه ٢٠٩٦٧ جنيهًا ، وذلك بعد مصادقته وزارة المالية قيمة حصتها في المنشآت الحديثة وكان مادفنته ٩٠٨٠٢ من الجنيئات للأزهر الشريف .

## القرار :

٢ - وقد رأيت لجنة الأوقاف الساجدة أنها لا تستطيع النظر في أمر الاعتادات المطلوبة للمعاهد الدينية إلا بعد الاطلاع على كيفية صرفها ، فطلبت من وزارة الأوقاف إرسال هذا البيان ولكن الوزارة أجابت بأن مجلس الأزهر الأعلى هو الذي يضع ميزانية المعاهد الدينية ثم يرفها لجلالة الملك للتصديق عليها وأن هذا الحق تأيد بمقتضى المادة ١٥٣ من الدستور .

٣ - وفي هذا العام رأيت اللجنة أن يبلغ المطلوب اعتماد المعاهد الدينية حال من كل تفصيل خلافاً لابق أقسام الميزانية وأنه لكي يتسنى لمجلس أداء واجبه عند خص الميزانية يجب أن تكون ميزانية المعاهد مطروحة أمامه ، ولقد طلبت من الوزارة إرسال هذه الميزانية للنظر فيها فأجابت الوزارة أخيراً أن ميزانية المعاهد مستقلة عن ميزانية وزارة الأوقاف ويرصها فضيلة شيخ الجامع الأزهر على جلالة الملك للتصديق عليها طبقاً لنص المادة ١١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وأن المادة ١٥٣ من الدستور أقرت العمل على ذلك إلى أن يوضع تشريع جديد ، وقالت إنها مع ذلك مستعدة دائماً في كل وقت لأن تقدم إلى اللجنة جميع البيانات التي تطلبها لتكون فكرة عن مبلغ ١٩٦٥٥٩٠٠ جنباً لخصص لهذه المعاهد في مشروع ميزانية الأوقاف الحيرية .

٤ - رأيت اللجنة بعد الاطلاع على هذا الجواب أن تطلب تفصيل المبالغ التي تصرفها المعاهد الدينية فأرسلت الوزارة لها مندوباً أملي البيانات المطلوبة ، وهي عبارة عن مشروع ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٣٦ المالية .

وزير الأوقاف - لم تكن هذه البيانات في الواقع بيانات عن مشروع ميزانية المعاهد الدينية وإنما هي مجرد أعمال تحضيرية لمشروع الميزانية لأن مشروع الميزانية لا يصح أن يسمى مشروعاً إلا إذا اعتمد مجلس الأزهر الأعلى وهذه البيانات لم تقدم بعد إلى .

للمقرر - عندما طلبنا من معالي وزير الأوقاف البيانات اللازمة أرسل إلينا موقفاً ومعه بيانات مبنوعة ... ..

الرئيس - ما هو الغرض من هذا التصحيح ؟

وزير الأوقاف - لم يبت للآن في وضع مشروع ميزانية المعاهد الدينية ، وكل ما هنالك هو أعمال تحضيرية له يقوم بها قسم السكرتيرية .

الرئيس - أليس هذا مشروعاً أيضاً ؟

وزير الأوقاف - أريد فقط أن ألفت النظر إلى أنه لم يمر بمجلس الأزهر الأعلى .

الرئيس - لا أرى لهذا التصريح كبير أهمية لأنه ما دام مجرد مشروع طرجه مجلس الأزهر أن يدخل ما يراه من التعديل عليه .

وزير الأوقاف - اتباعاً للاسطلاع لا يسى مشروع الميزانية مشروعاً إلا بعد مصادقة مجلس الأزهر الأعلى عليه .

الرئيس - صوبها إذن تحضيرات للمشروع .

للمقرر - هذه هي الأدوار التي مرت بها هذه المسألة .

٥ - وترى اللجنة بعد هذا التهديد أنه عند النظر في مدى اختصاص البرلمان وسلطته بالنسبة لهذه المعاهد يجب التفرقة بين أمرين :

( الأول ) سلطة البرلمان بالنسبة للبالغ المطلوب اعتمادها للمعاهد الدينية سواء من ميزانية الحكومة أو وزارة الأوقاف .

( الثاني ) سلطته بالنسبة لميزانية المعاهد الدينية .

أما عن الأمر الأول فلا شك مطلقاً أن للبرلمان السلطة والاختصاص التام في أمر هذه المبالغ بما ذلك مرتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر ، فله أن يرفض اعتمادها ، كما له أن يزيد أو ينقص منها . وقد حدث أن مجلس النواب الأسبق قرر زيادة المبلغ الربوط بوزارة المالية للأزهر في سنة ١٩٢٤ إلى مبلغ ٤٨٥٨٥٠ جنباً .

أما عن الأمر الثاني فالنزاع يدور حول تفسير المادة ١٥٣ من الدستور وعن المقصود بكلمة « سلطته » والقائلون باختصاص البرلمان بنظر ميزانية هذه المعاهد يقولون إن المقصود بها هي السلطة الإدارية من تعيين ومنع برادات وغير ذلك دون أن يتناول ذلك حق تقرير الميزانية ويستشهدون بنص المادة ١٤٥ من الدستور وهؤلاء يرون عدم ضرورة وضع تشريع جديد والاكتفاء بهذا التفسير .

وأما القائلون بعدم الاختصاص فيذهبون إلى القول بأن هذه السلطة لا تتحدد بقيود وحدود معينة وأن إشارة المادة ١٥٣ من الدستور إلى إقرار القواعد المعمول بها يدل على أن الدستور قصد بقاء سلطة جلالة الملك المبنية في المادة ١١٤ من قانون المعاهد الدينية حتى يعمل تشريع جديد ، وهؤلاء يرون ضرورة وضع هذا التشريع .

٦ - وقد فكرت اللجنة طويلاً في اختيار أصح الطرق وأوصوها لتقرر سلطة البرلمان بالنسبة لهذه المعاهد وكل ما يتعلق بها فرأت أن الأولى وضع تشريع جديد وذلك للأسباب الآتية :

( الأول ) إن نص المادة ١٥٣ يجعل التأويلات والتفسيرات المدعية للتضاربة وليس من الحكمة ولا من أصالة الرأي أن يقرر البرلمان نفسه حقاً على نص تدور حوله التأويلات للتناقض ما دام أنه يملك تقرر هذا الحق بنفس صريح .  
( الثاني ) إن سلوك طريق التفسير يعمل للسلمة دائماً مثار مناقشات ومنازعات قد تستغرق وقتاً أطول مما تستدعيه إجراءات التشريع .  
( الثالث ) إن الحاجة ماسة إلى وضع تشريع جديد لا يتناول فقط حق تقرر سلطة البرلمان بنظر البرلمانية بل يتناول شؤوناً أخرى هامة متعلقة بهذه المعاهد .

ولقد قرر المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٦ تكليف الحكومة بوضع التشريع وهذا القرار أصبح حاسماً في هذا الموضوع وكل ما يطلبه اللجنة بعد ذلك أن تقدم الحكومة هذا التشريع في أول الدور المقبل لتنفيذه على ميزانية السنة القادمة .  
٧ - ويجب أن يكون مفهوماً أن غاية المجلس بتقرير حقه في الرقابة على هذه المعاهد هو لارغبة في إصلاح شأنها ورفع كرامتها وصيانتها من الأهواء والأغراض .

وترى اللجنة أن مسألة التعليم الديني من المسائل الخطيرة للساسة برقي البلاد وتقدمها وأن إصلاح شؤون هذا التعليم مما يهم مصر بوجه خاص والسلام الإسلامي بوجه عام لما لهذه البلاد من المركز الممتاز بين الأمم الشرقية لكونها مهيمته على أكبر جلمة إسلامية في العالم . لذلك وجبت العناية بهذا النوع من التعليم والعمل على إدخال ضروب الإصلاح لللائمة على الأزهر والمعاهد الدينية .  
ولطالما تكونت لجان عديدة لتحقيق هذا الإصلاح ولكنها لم توفى إليه لعمول كثيرة لا عمل له كرها .  
ولذلك تقترح اللجنة أن تشكل الحكومة لجنة تكون مهمتها البحث في طرق الإصلاح الواجب إدخالها في هذه المعاهد من جميع الوجوه وأن تراسي بنوع خاص ما يأتي :

أولاً - رفع مستوى التعليم الديني بحيث يظل لمصر المركز الديني الممتاز الذي لها بين أمم العالم الإسلامي .  
ثانياً - إن العالم الديني لا يستغنى عن العلوم الحديثة لارتباط شؤون الدين بأمور الدنيا .  
ثالثاً - النظر في أفضل الطرق لاختيار رؤساء الجامعة الأزهرية وأعضاء المجالس للشفرة التي يرى وجودها للإشراف عليها .  
رابعاً - مدى ما يجب أن يكون من الارتباط بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف . وتستصوب اللجنة أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة بعض رجال الدين » .

عبد السلام فهمي بعد جمعه بك - إنى أخالف وأرى اللجنة القائل بمسك كفاية التشريع الحالي وضرورة وضع تشريع جديد .  
إنى أريد أن أكتمك أولاً في المادة ١٥٣ وللادة ١٤٥ من الدستور .

الرئيس - مفهوم أنه مطلوب وضع تشريع للمعاهد الدينية ، ولكن ما هي الحال التي تتبعها إزاء المعاهد الدينية من الآن إلى أن يوضع هذا التشريع الجديد .

للتقرر - الحالة التي تعامل بها تلك المعاهد الدينية لا تكون إلا من طريق ميزانيتها .

مطلوب للمعاهد الدينية مبلغ معين في ميزانية وزارة الأوقاف وفي ميزانية الحكومة وهو اعتاد من ضمن الاعتادات الصديدة للطلوب من المجلس إقرارها ، ولا شك في أن حضراتكم السلطة التامة في إقراره كما اقترحت الحكومة ووزارة الأوقاف أو حذفه أو تخفيضه إذ سلطة البرلمان مطلقة في جميع المبالغ الواردة في البزانية سواء كانت في ميزانية الحكومة أو ميزانية الأوقاف .

الرئيس - سلطة البرلمان على المعاهد الدينية غير مباشرة إذن .

للتقرر - نعم .

الرئيس - نعلم إذن بأنه ليس لنا حق الرقابة على هذه المعاهد الدينية إذا لم يكن لها اعتادات في ميزانية الحكومة .



للمقرر — هذه الاعترافات الخاصة بالمعاهد الدينية في ميزانية الحكومة ليست قائمة على حق وإنما هي مجرد مساعدة تزيد من سنة إلى أخرى ، فلا شك أن المجلس الحق في أن يقر هذه الاعترافات كما هي أو أن يحذفها أو يخفضها . ولكن إذا أريد إبقاء هذه الاعترافات على حالها أو حذف جزء منها فبأي شيء نسترشد وعلى أية قاعدة نسير ، إننا لا نستطيع أن نشير بحذف شيء منها قبل أن نبين لحضرات الأعضاء المترعين الأسباب الداعية إلى هذا الحذف ، وإلا فلنأثرت نكون متصفين كمن يصدر قراراً أو حكماً بدون أن يكون لديه أسباب معينة .

قد حاولنا أن نصل إلى الأسباب فاستطعنا أن نقف على بعضها لأننا أرسلنا خطاباً إلى وزارة الأوقاف نطلب فيه بياناً تفصيلياً لأبواب صرف هذه المبالغ الخاصة بالمعاهد الدينية فأرسلت إلينا هذه البيانات وقالت إنها مستعدة أن تقدم في كل وقت للجنة البيانات التكاليف لتتكون فكرة عن مبلغ الـ ١٩٦٠٥٥١ جنيه ، فوزارة الأوقاف متفقة معنا على ضرورة إطلاعنا على هذه البيانات حتى نحكم بأن هذا المبلغ مناسب أو أكثر من المناسب .

درسنا هذه البيانات فوجدنا أن هناك بمس المراتب التي لا لزوم لها وأن هناك بعض الوظائف التي لا حاجة لها جمعنا المبالغ المقررة لهذه وتلك وأوصلنا ذلك إلى المبلغ الذي ذكرناه في التقرير وأشرنا بحجفه ، ولكننا رأينا من جهة أخرى أن هذا الحذف لا يكون متعماً إلا إذا بينا تفصيله . وإن أرجو من حضراتكم أن تلاحظوا أننا لا نطلب الاقتراع على كل ما ورد في هذا التفصيل وإنما نطلب حذف المبلغ الذي بيناه .

الرئيس — افترض أنك حذفته ٢٠٠٠ جنيه من المعاهد الدينية فهل تضمن أن هذا المبلغ يستقيم من الجهات التي أردت إغناصها ما دامت للمعاهد الدينية التي التي تصرف في الاعتراف كله ؟

وزير الأوقاف — نقول لجنة الأوقاف إن المبالغ التي تدفع للمعاهد الدينية من وزارتي الأوقاف والمالية إنما هي تبرعات ولكن لا أوافق اللجنة على هذه المبرارة على إطلاقها لأن معظم المبلغ الذي تدفعه المالية إلى المعاهد الدينية هو بدل أوقاف كانت موقوفة على المعاهد الدينية ثم حلت وأصبحت وزارة المالية تدفع بدل ربحها إلى المعاهد الدينية .

الرئيس — هل معظم المبلغ بدل ربح ؟

وزير الأوقاف — نعم .

الرئيس — هل يمكن لمالي الوزير أن يؤكد ذلك ؟

وزير الأوقاف — لا يمكن تأكيد ذلك إلا أنه يوجد بالميزانية رقم لا نزاع في أنه بدل أوقاف قد حلت ، والرقم المشار إليه هو المذكور أمامه صراحة بأنه بدل الرزامة .

الرئيس — ما مقدار هذا المبلغ ؟

وزير الأوقاف — ٥٠٠٠ جنيه .

الرئيس — تدفع وزارة المالية للمعاهد الدينية مبلغ ٨٠٥٦٩ جنيه فلا يمكن أن يكون مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه معظم ما تدفعه .

وزير الأوقاف — الذي فهمته أن باقي المبلغ بدل ربح أيضاً ، وعلى كل حال فبصورة حضرة المقرر على إطلاقها تحتاج إلى شيء من البيان .

المقرر — في ٩ يناير سنة ١٩٢٤ أرسلت وزارة المالية إلى وزارة الأوقاف خطاباً قالت فيه ما يأتي :

« إنه يحسن لهذه النسبة لتت النظر إلى أن المراتب التي تمنحها الحكومة ليست إلا جزء منها ولا يمكن بوجه من الوجوه أن يتخذ عملها حجة عليها للطلبة بزيادة النحة كمن مكتسب للمتقنين وهو أمر ينبغي ألا يفوت وزارة الأوقاف عندما تضع ميزانية المعاهد الدينية للإلا يدفعها الأمل في الحصول على زيادة من الحكومة في هبتها إلى الإغراق في اعتبارات تلك الميزانية » .

وزير الأوقاف — كانت هذه المسألة موضع خلاف بين وزارة المالية ووزارة الأوقاف العمومية ، أما الخطاب الذى تلاه حضرة المقرر الآن فإنه كان رداً على خطاب كانت وزارة الأوقاف العمومية قد أرسلته إلى وزارة المالية وقالت فيه إن المبالغ التى تدفع إلى المعاهد الدينية ليست إعانة بل بدل ريع أوقاف حلت .

وإنى ألفت نظر حضراتكم إلى أنه من ضمن ما تدفعه وزارة المالية مبلغ ٦٠٠٠ جنيه وكسور ريع أوقاف أهلية موقوفة على علماء الجامع الأزهر أى أن هذا المبلغ هو ريع يستحقه أشخاص معينون وهم علماء الأزهر ، فلا يمكن أن يقال إنه إعانة يتصرف فيها لأنه لما تقرر هذا المبلغ قبل إنه من ضمن مبلغ معلوم يصرف حسب شروط الواقفين ، وهذا يدل على أن هذه المبالغ ليست إعانة .

أما فيما يخص بعض الوظائف بالديار ...

الرئيس — هل يمرض معالى الوزير في نظرية حضرة المقرر التى تهمى بأنه ليس المجلس حتى في نظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة وإنما له الحق في رفض الاعتداء المطلوب لها أو زيادته أو إقصاؤه .

وزير الأوقاف — إنى متفق تمام الاتفاق مع حضرة المقرر على هذه النظرية .

عبد السلام فهمى محمد جمعة بك — الفرض من الكلمة التى سأقربها على حضراتكم هو أن أثبت أن البرلمان السلطة المطلقة في نظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة وأن أبين أن المادتين ١٥٣ و ١٤٥ من الدستور يجب ألا تصرا كتفسير لجنة الأوقاف .

تصلون حضراتكم أنا بصدد نظر ميزانية وزارة الأوقاف العمومية ومعلوم أن ميزانية المعاهد الدينية جزء من هذه الميزانية كما تطعون أنه لا نزاع أن للبرلمان السلطة المطلقة على ميزانية الحكومة ، وميزانية وزارة الأوقاف العمومية .

إن هذا الحق يعطى البرلمان حتى نظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة لأن هذه الميزانية مكونة من مبلتين تدفع أحدهما وزارة المالية وتانيهما وزارة الأوقاف العمومية .

يقول حضرة المقرر إن المبلغ الذى تدفعه وزارة المالية إلى المعاهد الدينية إنما هو هبة ويقول معالى وزير الأوقاف إن معظم هذا المبلغ بدل ريع أوقاف حلت والذى أعرفه أن الأوقاف التى حلت آتت صلاحاً إلى الخيرات .

يقال إن من ضمن ما تدفعه وزارة المالية مبلغ ٦٠٠٠ جنيه لعلماء الجامع الأزهر وردنا أن ذلك أن الأمر لا يتعلق بهذا المبلغ فقط بل بمئات الآلاف من الجنيهات كما هو وارد بالميزانية . وبهذه المناسبة أقول إن دفع هذه المبالغ ليس هبة لأن الهبة قابلة للسحب أو الإنقاص مادامت لم تفض كتمضى بذلك نصوص القانون . وإنى أرى أن دفع هذه المبالغ إنما هو تكليف على الأمة بشرط أن تكون لنا الرقابة الفعلية على صرفها وتوزيعها لأن القول بغير ذلك يعطى أى حكومة في أى وقت الحق في سحب هذه المبالغ وفى هذا ما فيه من الضرر للمعاهد الدينية ولأبناء الأمة الذى يتصلون فيها .

تقول لجنة الأوقاف إنها جعلت مثار البحث في ميزانية المعاهد الدينية مسألة مدى اختصاص البرلمان وسلطته في طردها وتقول إن هناك رأيين ...

الرئيس — نعرف ذلك وإنما نريد أن نهدف على رأيك .

عبد السلام فهمى محمد جمعة بك — إن رأى القائل بعدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية المعاهد الدينية استناداً على نص المادة ١٥٣ من الدستور رأى غير صحيح لأن هذه المادة تنص على ما يأتى :

« ينظر القانون الطريقة التى يشر بها لتلك سلطته طبقاً للبادئ للقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وبمعين الرؤساء الدينين وبالأوقاف التى تدبرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . ولذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

وإنى أرى أن السلطة التى منحت لجلالة الملك في هذه المادة لا تتناول مطلقاً الأمور المالية لأن لها شيئاً في المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » . فكلمة « سلطه » الواردة في المادة ١٥٣ هى نفس كلمة « سلطه » الواردة في المادة ٤٨ .

فلذا قيل إن لفظة « سلطة » الواردة في المادة ١٥٣ تشمل للسائل اللالية قلت وما الرأي في مالية الجهات الدينية الأخرى ؟ لأن المادة ١٥٣ تقول « وعلى الموم بالمسائل الخاصة بالأديان للسومح بها في البلاد » .

من هذه العبارة يتضح أن جلالة الملك سلطة على المسائل الخاصة بالأديان وقد فسرت هذه السلطة في الفقرة الأولى من المادة بتعيين الرؤساء الدينيين ، أي أنها نفس السلطة التي يستعملها جلالة بواسطة وزرائه دون أن يكون مسئولاً عنها .

الرئيس — تحتاج هذه النقطة إلى إيضاح .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — إن الملك يستعمل سلطته دون أن يكون مسئولاً عن نتائجها .

الرئيس — إن في المادة ١٥٣ من الدستور استثناء .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — يشمل هذا الاستثناء طريقة تعيين الرؤساء الدينيين إذ خولت المادة ١٥٣ جلالة الملك حق التدخل في تعيينهم خلافاً لباقي المصالح والوزارات .

الرئيس — أرجو أن تتلو المادة ١٥٣ ثانية .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — « ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى الموم بالمسائل الخاصة بالأديان للسومح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن .

الرئيس — إن عبارة « فيما يخص بالمعاهد الدينية » الواردة بهذه المادة عبارة مطلقة .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — لقد فسرت المادة نفسها مدى هذه السلطة إذ جاء بها ما يأتي : « وعلى الموم بالمسائل الخاصة بالأديان السومح بها في البلاد » ومن المعلوم أن جلالة الملك لا ينظر في المسائل اللالية المتعلقة بهذه الأديان . وأعنا جلالاته حتى الواقعة على تعيين رؤساء الدين للطوائف غير الإسلامية .

الرئيس — لم يصدر إلى الآن تشريع يخص بهذه المسألة فيجب علينا إذن أن نطبق التشريع الموجود ، فما هو التشريع الحالي الخاص بالمعاهد الدينية وسلطة جلالة الملك عليها ؟

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — إن التشريع الخاص بالمعاهد الدينية المعمول به الآن أصبح لاغياً بحكم الدستور لأنه نص على أن كل ما يخالف نصوصه يجب ألا يعمل به . وقد نصت المادة ١٤٥ من الدستور على أن تسري الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة على ميزانية وزارة الأوقاف . فكل حكم يخالف نصوص الدستور يجب ألا يعمل به . ولا نزاع في أن سلطة البرلمان على الأمور اللالية لا حد لها .

هذا وقد نصت المادة ١٦٧ من الدستور على أن « كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر والأوامر والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة بقى نافذاً بشرط أن يكون غاهاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ... الخ » .

فهذا النص يؤيد ما ذهب إليه من أن جميع القوانين والأوامر السابقة على الدستور لا يعمل بها إلا إذا كانت متفقة مع ما قرره الدستور من المبادئ الأساسية . ومن هذه المبادئ ما قرره المادة ١٤٥ وهو سريان الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة على ميزانية وزارة الأوقاف أي أن للبرلمان السلطة المطلقة في المسائل المالية . فهذه السلطة التي لا حد لها تمنح وجوب عرض ميزانية المعاهد الدينية على البرلمان لأنها كما قدمت مكونة من بلتين تدفعهما وزارتا المالية والأوقاف ، ومطلوب منا الآن اعتماد هذين البلتين الذين إنما يؤخذان من أموال الأمة .

لذلك أخالف اللجنة في رأيها وأرى أن المجلس حق نظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة .

مصطفى محمود الشوربجي افندى - إلت رأى القائل بعدم اختصاص المجلس بنظر ميزانية المعاهد الدينية يستند في ذلك على المادة ١٥٣ من الدستور ، ولكن هذه المادة لا يمكن تفسيرها منفصلة عن المادتين ١٣٨ و ١٤٥ من الدستور فللمادة ١٣٨ نص على أن « للميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها ، والسنة المالية بينها القانون وتمر الميزانية بأيا بابا » .

أما المادة ١٤٥ من الدستور فتص على أن « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى » .

فإذا أردنا تفسير المادة ١٥٣ لا يمكننا أن نأخذها حكم مستقل ، بل يجب فهمها إلى المادتين ١٣٨ و ١٤٥ اللتين تصان على وجوب عرض الميزانية العامة وميزانية وزارة الأوقاف على البرلمان . والتبعية المحتمة لذلك هي أن المبالغ التى تعرض على البرلمان لإقرارها يجب أن تعرض عليه بتفصيلها لا جملة واحدة . ففى تقرر ذلك وجب حتما أن تعرض علينا تفصيلات المبلغ المطلوب اعتماد المعاهد الدينية ولا يجوز أن يجتج علينا بالمادة ١٥٣ من الدستور لأن هذه المادة يجب أن تفسر مع مراعاة أحكام المادتين ١٣٨ و ١٤٥ وإلا كان فى عملنا تناقض بين .

هذا وقد سألت حضرة المقرر عما إذا كان للمعاهد الدينية مورد يصرف منه عليها غير المبلغ الذى تدفعه وزارات المالية والأوقاف و قدره ١٩٩٥٥١ جنبا فأجابني بأنه ليس هناك مورد آخر يصرف منه عليها إلا مبلغ بسيط من ربح وقف عمر باشا .

فإذا كان هذا المبلغ الجسيم هوكل ما يتفق على المعاهد الدينية تحريبا فإن المجلس يحمل نفسه مسؤولية كبيرة إذا وافق على اعتاده دون بحث مفرداته ومعرفة أوجه صرفها ، لأن المجلس لا يكون إذ ذاك إلا آلة للتصديق على مبلغ يؤخذ من مالية الدولة .

تقول لجنة الأوقاف في تقريرها إنه « ليس من الحكمة ولا من أصالة رأى أن يقرر البرلمان لنفسه حقا على نص تدور حوله التأويلات المتناقضة دالم أنه تلك تقرير هذا الحق بنص صريح » . هذا فى عمل ، غير أننا نخالف بذلك قاعدة مسلما بها فى جميع برلمانات الممالك الأوربية ، وهى أنه يجب تفسير نصوص الدستور لمنفعة الدستور ومصلحة الأمة .

وقد اثبت هذه البرلمانات - الوصول إلى ذلك - طريقة بسيطة ، وهى عدم اعتماد أى مبلغ ما لم تسلم السلطة التنفيذية بالقاعدة المتقدمة .

وفى التاريخ أشبه ذلك ، فإنه قبل أن تجرى المادة فى مجلس النواب البريطانى بأن يستقيل الوزير الذى يفقد ثقة المجلس كان المجلس ينفذ إرادته ويضطر الوزير إلى الاستقالة برفض الميزانية التى يقدمها .

وإذا أمعنا إلى ما تقدم أن للمادة الأولى من الدستور نص على أن الأمة مصدر السلطات ، فإن السلطة التنفيذية تضطر إلى التسليم بحق المجلس فى نظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة وإلا رفض الموافقة على الاعتماد المطلوب .

على السيد أيوب افندى - أقترح على المجلس ألا يقر أى اعتماد خاص بالمعاهد الدينية ، سواء كان من وزارة الأوقاف أو من وزارة المالية .

لسنا فى الواقع فى حاجة لإطالة الشرح التفهيمى للتمسك من النصوص التقهية . كما أننا لسنا فى حاجة إلى أدلة تدعم بها الآراء التى ندلى بها فى هذا الموضوع ، وذلك لأن المجلس التباينة الأخرى قد استطاعت فضلا عما حوّلته لها دساتيرها من حقوق أن تكسب لنفسها حقوقا أخرى من غير كبير عناء .

وبناء على ذلك وعلى أن البرلمان الحق كل الحق فى ألا يوافق على هذا الاعتماد ، أقترح رفض التصديق على الاعتماد الخاص بالمعاهد الدينية حتى تقدم إلينا ميزانيتها ليجتها محقا واثقا ، لأن القاعدة الدستورية هى عدم صرف المال بلا رقابة ، فكيف يطلب من المجلس أن يوافق على إعطاء مبلون أن تكون له الرقابة التامة لمعرفة الوجوه التى يصرف فيها ؟

كذلك أذكر حضراتكم بالبلد الذى قامت عليه الثورة الأمريكية ، تلك الثورة التى أدت إلى نيل استقلالها .

أراد مثلاً مستعمري الإنجليز في مجلس نواب أمريكا ألا يدعوا الضرائب التي فرضت عليهم بمسكاً بمبدأ عدم إعطاء مال إلا بعد رقابة ، ومعنى ذلك بالغة الإنجليزية هو "No taxation without representation" .

وأمرنا على التحسك بهذا الحق فكان إصرارهم سيئاً من أسباب الثورة التي أدت إلى تمتع أمريكا باستقلالها . إذن لحضراتكم الحق في أن ترفضوا هذه الاعتادات . وما دام هذا من حركم فتجنّبوا البحث الفقهي وانظروا في هل حوكمك الدستور الحق في بحث ميزانية للماهد الدينية أم لا ؟

إذا ظهر أن لحضراتكم الحق في نظرها فلا توافوا على الاعتادات الخاصة بهذه الميزانية حتى تعرض على حضراتكم وتعلموا كيف تصرف هذه الاعتادات ، أفى وجوه ناضة أم ضارة ؟

الرئيس — أرجو حضرة الضؤ المحترم أن يقدم اقتراحه .

على السيد أيوب افندي — سأقدم اقتراحى .

وزر الأوقاف — يا حضرت النواب المحترمين : إن الحكومة هى أول من ينحنى لإجلال واحتراماً لنصوص الدستور ، وهى أول من يمد على المحافظة على حقوق المجلس للقر .

وإذا كان للحكومة وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر المجلس فليس ذلك زعاً على احترام نصوص الدستور أو عدم احترامه ، وإنما هو جدال في سبيل الدستور نفسه ، ولحضرات الذين تكلموا صدرأى اللجنة نظرية هـ ولا شك مسوقون في تميزها بنس الروح السامية التي على على الجميع آراءهم ، وتلك الروح الشريفة هى صيانة الدستور والمحافظة على نصوصه . واللجنة وأصحابها رأى هم مسوقون إليه أيضاً بنس تلك الروح السامية وهى العمل على حفظ نصوص الدستور من البث . ولا شك يا حضرت الأعضاء المحترمين أن السألة التي نحن بصدها هى مسألة دستورية لأنها متعلقة بتوزيع السلطات . وتوزيع السلطات هو جوهر الدستور ولبابه وهو الذى يقتضاه تحف كل سلطة عند الحدود التي رسمها لها دستور البلاد فلا تطفئ على سلطة أخرى ، فكأنكم تحبون ألا تطفئ حكومة من الحكومات على حقوق المجلس ، كذلك أنتم ولا شك أول من يمد على ألا يسلب من الحكومة حقاً لها يقتضى الدستور الذى جلستم هنا لتأييده وخدمته وتثبيت قواعده . إن المرجع لنا جميعاً هو نصوص الدستور ، وكألا حصة الأستاذ مصطفى بك الثوري يجب أن يرجع لنس المائدة ١٣٨ والمادة ١٤٥ قبل أن نصل إلى تفسير المائدة ١٥٣ ، تصدون حضراتكم أن المائدة ١٣٨ تكلمت عن ميزانية الدولة حيث تقول « الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتادها » ، وهذه المادة هى أحكام تحدد القواعد التي يجب أن تطبق على ميزانية الدولة وحدها لأن هذه المادة لم تتناول ميزانية الدولة فلما انتهى واضح الدستور من وضع أحكام ميزانية الدولة بطر فوجد أمامه ميزانيات أخرى منها ميزانية وزارة الأوقاف ومنها ميزانية الماهد الدينية وميزانيات خاصة أخرى فأراد أن يسحب أحكام ميزانية الدولة على ميزانية منها خص عليها بالقات دون باقي الميزانيات الأخرى ، وخصها بالمادة ١٤٥ ونصها « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الخاى السنوى تجرى عليها الأحكام التقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخاى » .

نص على ميزانية الأوقاف دون غيرها ، ومعنى ذلك صراحة أنه لا يريد أن يسحب أحكام ميزانية الدولة إلا على ميزانية أخرى واحدة هى ميزانية الأوقاف .

يا حضرت النواب : إن من بين تلك الميزانيات الأخرى ميزانية هى ميزانية الماهد الدينية كان لها وقت وضع الدستور قانون صريح في أنها ميزانية مستقلة ، فلو كان واضح الدستور يريد أن تجرى أحكام ميزانية الدولة على ميزانية الماهد الدينية لما اكتفى بنصوص عامة غامضة ، ولما اكتفى بأن يسحب من ميزانية وزارة الأوقاف لأنه أعلم بتصرع وهو أن ميزانية للماهد الدينية مستقلة .

تجدون ذلك النص في المائدة ١١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ونصها : « تكون ميزانية الجامع الأزهر والماهد الدينية الأخرى مستقلة ومنفصلة إلى قسمين : القسم الأول الإيرادات ويكون شاملاً لبياتها بالتفصيل والثانى لبيان المصروفات نوعاً نوعاً .

ومرضها شيخ الجامع الأزهر صفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى على الحضرة الفخيمة الخديوية للتصديق عليها » . إذن لا يمكن أن يضل مطلقاً أن واضح الدستور أراد أن ينسخ ذلك النص الصريح بما جاء في المائدة ١٤٥ من الدستور عن ميزانية وزارة الأوقاف وحدها

لأن النص على ذكر ميزانية الوزارة وحدها إخراج لباقي للزيادات من حكمها . ولم يكن واضح الدستور يريد أن يتحكم في الأمة بهذا النص أو غيره ، وما كان يريد أن يفرض عليها نصاً معيناً إلى الأبد ، بل أراد أن تبقى الحالة على ما هي عليه إلى أن تنظر الأمة بنفسها في التشريع الخاص بتلك الزيادات الأخرى .

فواضع الدستور الذي نظر إلى شكل ميزانية المهاد الدينية رأى فيه نظاماً عتيقاً يحتاج إلى طول البحث والتفكير ، وعجل إلى أن تشترك جميع الرسوم الفكرية في تدبر التشريع الذي يوضع له . هذا ما أراد الشارع أن تسرى عليه أحكام ميزانية الدولة ولم يرد أن يسد الباب في وجه المجلس بل نص للمادة ١٥٣ بمطى حضراتكم حتى وضع التشريع الذي تزونه ملائماً للمهاد الدينية ، فالمادة لم تمنع عنكم شيئاً وإنما أحرته لأن الموضوع الذي يجب معالجته موضوع هام أولى أن تتأمله الأمة في هدوء وترو بخطوات ثابتة بعد تفكير وعميس طويل . ولذلك جاء ذلك النص الصريح الصراحة كلها بالمادة ١٥٣ من الدستور التي تنص على « أن ينظم القانون بطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً لمبادئ القدره بهذا الدستور فيما يخص بالمهاد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان السموح بها في البلاد ، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » . هذا هو حكم الدستور ولم يكن ليغرب عن أذهانكم أي متأكد أن حضرات الذين تكلموا ضد هذه النظرية ينظرون إلى الدستور نظرياً إليه تماماً ، وقد يكون المانع لهم جهلهم للدستور فأرادوا أن يطلبوا للمجلس تلك السلطة التي لم يسلها المجلس لنفسه بعد ، فهم أشبه بمن يرى صندوقاً مغلقاً وهو ولى بأن يصر ما به وترتيب ما فيه على الطريقة التي ترضيه ، ولذلك فهو يريد كسره ليتجمل معرفة ما فيه ونسى أن التفتح في يده وأنه يستطيع فتحه بجودة ويحصل على ما يريد الحصول عليه منه .

هذه باحضرات الأعضاء المحترمين وجهة نظر الحكومة بالنسبة لميزانية المهاد الدينية ، أما من الوجهة العملية فلأنى لا أرى هناك ضرورة قاضية بالصيقل . يقولون لا اعتاد بغير مراقبة ، ثم وأنا معهم في ذلك ، ولهذا ولنى قد كتبت للجنة الأوقاف قاتلاً إن وزارة الأوقاف مستعدة دائماً أن تعطى البيانات اللازمة عن المهاد الدينية في كل آن لأن وزارة الأوقاف لم تفكر مطلقاً بأن تكون حائلاً بين الملمان وبين الاطلاع على كل المعلومات اللازمة لتكوين رأي في هذه المسألة ، لذلك قدمننا كل البيانات اللازمة ووقتاً بين نصوص الدستور والقاعدة العملية التي تتوخاها . وإعطاء تلك البيانات كلمة تضارع في نظري تقديم للزيانية . والرضى هو المحافظة على مسبدأ توزيع السلطات .

وعلى ذلك فوزارة الأوقاف والمجلس أيضاً لم يغرا شيئاً بل أصبح في مكانة المجلس أن يطلع على جميع التفاصيل التي وردت في ميزانية المهاد الدينية .

يقول حضرة الضواالمهم على السيد أيوب اندى بأن لحضراتكم أن تفرضوا الموافقة على جميع البالغ ، ويشير بالألا تمنع المهاد شيئاً حتى ترضع لأمر المجلس وتقدم ميزانيتها كأن هناك خلافاً جدياً بين السلطين التنفيذية والتشريعية . حاشاً أنه أن يوجد هناك مثل هذا الخلاف ، لأن حضراتكم أصحاب الشأن أن تفصوا التشريع اللازم الذي يكفل تنفيذ ما تريدون لأن الكلمة الأخيرة لحضراتكم .

إن حضرة الضوا المحترم يتصح بامتناع المجلس عن التصديق ، وأرجوه أن ينظر نظرة حدية إلى ما يترتب على عدم التصديق من النتائج . إن المهاد الدينية في البلاد هي مهد الدين وهي منتشرة في أرجاء القطر ، وقد تصبح محرومة من المال اللازم لها فلو أن صدر قرار من المجلس بعدم التصديق ، وقد يذاع بين الأهالي بأن هناك خلافاً بين الوزارة وبين المجلس فلا أعلن وحضراتكم تتوقفون غيرة على مصالح الأمة في هذه المورة الملائية كما كنتم تتوقفون غيرة في المورة الأولى ، ومعالم للبلاد أنكم من الثيورين على هذا البلد ومصلحه ومن المحافظين على الدستور . إننى لا أعلن مطلقاً أن أحداً من حضراتكم يوافق على صدور مثل هذا القرار الخطير ويحصل المجلس بئته . ماذا يقال إذا لم يصح الله وسدر هذا القرار ؟ أيقال إن مجلس النواب أغلق للمهاد الدينية أم ترون حضراتكم أن المهاد الدينية تتناول من البناء هوداً لتصرفها على ما ياتهم ؟

إن للسألة باحضرات النواب الأجله قد وضحت وضوحاً تاماً وقد أبدت الرغبة في وضع تشريع جديد يتناول المهاد الدينية والحكومة مستعدة لأن تقوم بوضع هذا التشريع ، وغاية ما أرجوه من حضراتكم هو أن تتركوا القمرة لها لوضع هذا التشريع وعندما

مرض على حضراتكم فإن لكم الكلمة الأخيرة لإدخال كل تعديل تزونه صالحاً عليه .

والى هنا انتهت من كلنى وأرجو ألا تنهروا كلالى تحدياً للجلس بل هو شرح لوجه نظر الحكومة . وإنى أعتقد أن الأغلبية من حضراتكم تشاطرون رأى هذا بل تسمح لى بأن أجهز فيكم بكلمة حتى . وكيف لا أقولها وأنتم أنصار الحق بهذه الكلمة الحققة ومؤيدوه فى كل وقت ؟

( تصفيق ) .

أحمد عبد النصار بك — إن وزارة الأوقاف قد قدمت للجنة الأوقاف والمهاد الدينية ميزانية المهاد الدينية . وإنما لم تقدمها على اعتبار أنها ميزانية بل قدمتها بصفة بيانات تلتزم لتكون فكرة عن كيفية صرف البالغ المخصص لهذه المهاد فى مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية . وهذا دليل على أن الوزارة تعترف بأن للبرلمان السلطة والاختصاص التام فى أمر هذا البالغ ، وقد سلت اللجنة فى تقريرها بهذا اللبأ .

والى أنفر المءة ١٥٣ فأقول إن المقصود من العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى هى : « وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمادات الممول بها الآن » ألا يلقى المجلس نظام المهاد الدينية أو يلقى مثلاً مجلس الأزهر الأعلى أو وظيفة شيخ الجامع الأزهر أو وظيفة المفتى ، وليس من المقول مطلقاً أن يكون المقصود من هذه المءة أن يطلب إلى المجلس أن يقر مبالغ معينة بدون أن يكون لدى المجلس بيان بوجود الخير أو بوجود الشر الذى تصرف فيها هذه البالغ .

إن الاعترادات المطلوبة لميزانية المهاد الدينية تزداد سنة بعد أخرى ، فبعد أن كان مقدارها فى سنة ١٩٣٤ حوالى ثمانية وأربعين ألفاً من الجنيئات أصبح فى هذا العام اثنين وتسعين ألفاً وكسوراً من وزارة المالية وحدها .

وإذا حدثنا من هذا البالغ الأخير مبلغ ٥٨٨٢٠٠ حنياً الذى ترى اللجنة حذفه من اعترادات المهاد الدينية وهو ما طلب تحميله على الوزارة من مصروفات المنشآت الحديثة ، فإن الباقي يكون ستة وثمانين ألفاً من الجنيئات ، وليس من المقول أن يستثنى المجلس مبلغاً كبيراً كهذا من البالغ الذى يشرف على وجوه صرفها ، فيقره دون أن يعرف الوجوه التى تصرف فيها ويتأكد من ضمها للبلاد من عدمه .

كلنا يعلم أن للمجالس الثمانية الحق المطلق فى تقرير الاعترادات اللازمة وفى الإشراف على وجوه صرفها ، وقد قررت أغلب المجالس هذا للبدأ ، وزيادة على ذلك فإن الخلاف الذى نشأ أخيراً فى إعتراف بين مجلس الموم وبين مجلس اللوردات قد انتهى بأن أقر اللبدأ الآتى وهو : أنه عند حصول خلاف بين المجلسين بشأن الاعترادات المالية فإن رأى مجلس الموم هو الذى يجب الأخذ به .

وقد لا يمكن أن يقال إن حكم المءة ١٥٣ يرسى على ميزانية المهاد الدينية ، كما أنه لا يفتل أن يكون قولهم هو ما قصدته الشارع . إن تقدم بيانات عن هذه البالغ للجنة لا يكتفى ، ويجب على كل عضو برلماني أن يلقى حلفه أن يؤدى أعماله بالقامة والصدق ، ولا أدرى كيف يستترج ضميراً إذا اعتمدنا البالغ اللازمة للمهاد الدينية بدون أن نعرض علينا ميزانية هذه المهاد لتتأكد من أن هذه البالغ يجرى صرفها فى وجوه الخير من عدمه . لذا أقترح على المجلس أن يقرر أنه لا الحق فى أن يطلع على ميزانية المهاد الدينية تفصيلاً لا إجمالاً .

وزير الأوقاف — أملت نظر حضرة العضو المحترم إلى أنه عندما قدمت الوزارة البيانات المشار إليها كان فى مقدوره أى واحد من حضرات الأعضاء أن يطلع عليها سواء باللجنة أو بالوزارة .

أما القول بأن لكل واحد من حضرات أعضاء المجلس الوقوف الحق فى الحصول على هذه البيانات فقول حق ، ولم يتم الوزارة أية عفة فى سبيل تحقيق ذلك ، وقد قدمت الوزارة هذه البيانات للجنة ، ومعنى ذلك أنها قدمت للمجلس إذ أن لكل عضو من حضراتكم أن يقدم للجنة ومحصل منها على ما يريده .

أحمد عبد النصار بك — أستاذن من دولة الرئيس فى الكلام .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة محمد يوسف بك .

محمد يوسف بك — إني منضم إلى رأى اللجنة وأعارض جميع الذين تكلموا ضد رأيا ، نعم جاء في الدستور أن البرلمان له الحق في بحث ميزانية الدولة ، نعم جاء نص آخر خاص بميزانية وزارة الأوقاف وبعد أن ذكر الشرع هذين التصين شر بأن هناك شيئا آخر خاصاً بالمعاهد الدينية وبمسائل أخرى فمن على ذلك في المادة ١٥٣ من الدستور وهي مادة صريحة في أن جلالة الملك يباشر سلطته طبقاً للبداية للقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد ، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تشتمل مباشرة هذه السلطة طبقاً لقواعد والمبادئ المعمول بها الآن الخ .

هذه المادة باحضرات النواب لم توضع عفواً وإنما وضعت قصداً فيما يتعلق بميزانية الدولة أولاً ثم بميزانية وزارة الأوقاف ثانياً ، فقول حضرة زميلي المحترم عبد السلام فهمي رحمه الله بأن وجود هذه المادة في الدستور يدعو لإلغاء جميع نصوص القوانين التي سنت قبلها كقانون سنة ١٩١١ قول لا أهمه ولا أهمه له تسييراً ، بل الذي أهمه هو أن نص هذه المادة مؤيد لقانون سنة ١٩١١ لا لاغ له لأنه ورد في آخر الفقرة الأولى منها الجملة الآتية وهي :

« وإذا لم توضع أحكام تشريعية تشتمل مباشرة هذه السلطة طبقاً لقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

وعنا أن المجلس الآن لم يضع تشريعات كذلك حسب نص هذه المادة ولم تقدم لنا الحكومة أيضاً من جانبها تشريعات خاصة به ، فالواجب علينا حسب نصوص الدستور احترام قانون سنة ١٩١١ إلى أن يلقى أو يبدل .

يطالبون إلى المجلس ألا يعتمد البائع الطولية إلا إذا عرضت عليه ميزانية للمعاهد الدينية بدعوى احترام الدستور ، فأقول إن الدستور يحترم القوانين الساعفة فيما يخص بهذه المعاهد فكيف يفوتنا أننا نوصفنا النظر عن التصديق على هذه الاعترافات الخاصة بتلك المعاهد التي لا مراء في منفعتها الدينية وفائدتها العظمى لمعوم أهالي البلاد لتقلص ظلها وحرمت البلاد من فوائدها ؟

ليس هناك باحضرات الأعضاء من ينزع في أن البرلمان الحق في بحث كل الاعترافات التي يطلب منه عنها ، وقد عرضت اعترافات للمعاهد الدينية على حصرانكم مشمولة بالبيانات التي أشارت إليها اللجنة كما أشار إليها معالي وزير الأوقاف وهي عبارة عن ميزانية هذه المعاهد تقريباً . ولكن بما أن الدستور جعل السلطة على هذه المعاهد وميزانيتها من حق جلالة الملك فقد رأى معالي وزير الأوقاف أن يتخذ طريقاً وسطاً بين سلطة جلالة الملك وما للمجلس من سلطة بأن قدم البيانات الوافية عن الميزانية للجنة فبحثها ورأت أن تخفف منها مبلغاً معيناً ، فحضرانكم الحق في أن تقولوا إن اللجنة حذفت مبلغاً قدره ثلاثة آلاف جنيه ونحن نخفف مبلغ عشرين ألفاً مثلاً ، ولكن القول بعدم التصديق على الاعترافات جميعها إلا بعد عرض الميزانية على المجلس مخالف لأحكام الدستور ، مخالف لنصوص قانون سنة ١٩١١ ، وعلى ذلك فإني أوافق على رأى اللجنة فيما أرتأه .

عبد الحميد عبد الحق افندي — إن مؤيد لرأى اللجنة وأريد أن أرد على بعض حضرات زملائي المحترمين الذين قالوا إن التزايد الدستوري في البلاد الأوربية خفض بأنه إذا وجدت المجالس التباينة فرصة لتوسيع سلطتها فلها لا تأخر عن استازها وبريدون أن يقتبسوا على ذلك الحالة التي نحن بصددها ، ولكني أود أن أبين أن هناك خلافاً بين الحالتين : صحيح أن المجالس التباينة تجتهد على الدوام في توسيع سلطتها اعتماداً على أن الأمانة مصدر السلطات جميعها ، ولكن بشرط ألا يكون هناك نص يحول دون التوسيع . أما والنس موجود عندنا فالأمر لا يمكن أن يخرج عن إحدى صورتين : الأولى إما أن يكون الرأى الصحيح هو ما رآه اللجنة وحيث لا يكون في عملنا توسيع لسلطتنا بل اعتداء على الدستور ونحن إنما جئنا لمحافظة عليه لا للعبث به ، وإما أن يكون الرأى الصحيح هو ما ذهب إليه حضرات الزملاء الأفضل وإذن يكون عملنا إقراراً لسلطتنا التي نص عليها الدستور . والذى أراه شخصياً أن التفسير الأصح هو ما ذهب إليه اللجنة للأسباب التي أبدتها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا أرى معنى لكل هذا الجدل والنقاش لأن الدستور نص صراحة على أنه فيما يخص بالمعاهد الدينية تبقى الحالة على ما هي عليه حتى يصدر قانون جديد . وما دام إصدار هذا القانون في يدنا فلا أرى معنى لسلوك طريقة مشكوك فيها بدلا من الطريقة الواضحة أملاً . إن الأمر في يدنا فننعمل القانون الذي نريده .



هنا ولي ملاحظة أخيرة . ذكر معالي الوزير في سياق خطابه أن السألة يجب أن تبحث في هدوء وسكون . وأنا لا أرى عملاً لهذا القول مطلقاً فإنا ننتظر الأسس في سكون سواء كان الرأي للمرضع علينا هو رأى اللجنة أو رأى المعارضين لها ، وليس لنا في هذا البحث رائد إلا المسألة العامة . أما إذا كان معالي الوزير يقصد بالسكون البعد ، فهذا ما لا يوافق عليه أبداً .

وزير الأوقاف — لم أقصد إلى هذا المعنى مطلقاً .

عبد الحميد عبد الحفيق أفندي — إننا نريد أن تعمل الوزارة بوضع التشريع الذي يرغب المجلس في وضعه حتى تتمكن من نظر ميزانية الماهد الدينية في الفور للقبول .

( تصفيق ) .

الرئيس — أظن أن المسألة قد وضحت وأصبحت حالحة لأخذ الرأي عليها . وعندي أن هذه مسألة خطيرة لا تصح المجازفة فيها بل يجب علينا أن نبعتها ببنابة وألا نبدي فيها رأياً إلا بعد التأكد من أنه قرين الصواب وموافق للدستور ، لأنها مسألة دستورية عصية نس عليها الدستور صراحة ، فلا يجوز مطلقاً أن نخالف أحكامه لأن الدستور هو حاكمنا ، وليس لنا ملجأ سواء للمحافظة على حقوقنا .

( تصفيق حاد ) .

عندنا الآن اقتراحان ، أحدهما لحضرة عبد السلام فهمي محمد جمه بك وقصه :

« أقترح أن يقرر المجلس أن البرلمان يختص بنظر ميزانية الماهد الدينية إجمالاً وتفصيلاً دون تشريع جديد » .

عبد السلام فهمي محمد جمه بك — إني متنازل عن اقتراحى بعد أن سمعت بيان دولة الرئيس .

الرئيس — الاقتراح الثانى مقدم من حضرة على السيد أيوب أفندي وقصه :

« بما أن مجلس النواب الحق للطلق في الواقعة على أى اعتاد يطلب منه وفى عدم الواقعة عليه ، فذلك أقترح على حضرات النواب ألا يقرروا الاعتادات المطالبة للماهد الدينية إلا بعد أن تعرض ميزانيتها على مجلس النواب ليرى رأيه فيها » .

فهل حضرة للترح مصر على اقتراحه ؟

على السيد أيوب أفندي — نعم .

الرئيس — يظهر من مبدأ كلامك أنك تعتبر أن نظر ميزانية الماهد الدينية من اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى وجملة الملك .

على السيد أيوب أفندي — نعم ، ولكنى بدأت اقتراحى بذلك حتى مطلق للمجلس لا نزاع فيه ، وأردت أن أكسب بهذا الحق حقاً آخر .

الرئيس — لا شك في أن لك الحق في إقرار الاعتاد أو رفضه ، ولكنك تريد بعد ذلك أن تقول إنك لا توافق الوزارة على الاعتاد المطلوب إلا إذا خرفت الدستور بمرض ميزانية الماهد على المجلس ، وهذه مسألة فيها نظر على ما أظن . فهل تصر مع ذلك على الاقتراح ؟

على السيد أيوب أفندي — تنازلت عن اقتراحى .

الرئيس — لم يبق إذن إلا رأى اللجنة ، فهل توافقون عليه ؟

( موافقة عامة ) .

حسين هلال بك — أريد أن ألاحظ هنا أن الواقعة على رأى اللجنة لا يجوز أن تصرف على الاعتاد الذى يقدم من وزارة المالية والذى تهرر تأجيل للبت فيه إلى حين للنظر في ميزانية الأوقاف .

الرئيس — الذى أخذ عليه الرأى الآن واضح أنه عمل اتفاق عام هو ما رأته لجنة الأوقاف من أن المجلس ليس مختصاً بنظر ميزانية الماهد ، فإني كان لك كلام في مسألة أخرى فضلل .

( في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

للمقرر — اقترحت اللجنة تأليف لجنة للبحث في طرق الإصلاح الواجب إدخالها في هذه المعاهد من جميع الوجوه .

الرئيس — لا شأن لنا بالمعاهد الدينية لأن المادة ١٥٣ من الدستور تجعل هذه المعاهد مصلحة قائمة بذاتها تحت سلطة جلالة الملك مباشرة ، ويجب أن يطبق عليها التشريع الحالي إلى أن يصدر تشريع آخر . والتشريع الحالي يجعل لها نظاماً خاصاً يقرره مجلس الأئمة الأعلى برئاسة شيخ الجامع الأزهر تحت إشراف جلالة الملك ومصادقته .

المقرر — إن من حق البرلمان أن يقر أو يعدل كل تشريع يخص بهذه المعاهد .

الرئيس — الكلام الآن على الرغبة التي أبدتها اللجنة .

للمقرر — إن لنا حق التشريع فلا واللجنة المقترح تأليفها ستستفد هذه الرغبة بطريقة التشريع ، وبلا حظ أن جميع القوانين التي صدرت بتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالمعاهد الدينية معروضة على لجنة الأوقاف لتنظر فيها .

الرئيس — إن هذه القوانين تعرض على المجلس لإقرارها أو إلغائها أو تعديلها ولكن لا يجوز قبل ذلك إبداء رغبات كالتى أبدتها اللجنة .

المقرر — إن الرغبة تنفذ من طريق التشريع .

الرئيس — لسنا في صدد تشريع جديد الآن ولكننا طلبنا وضع هذا التشريع فيجب العمل بالتشريع الحالي الخاص بالمعاهد الدينية حتى يصبح التشريع الجديد نافذاً . ولهذا لا أرى عللاً لإبداء هذه الرغبة .

المقرر — إن مهمة اللجنة البحث في طرق الإصلاح الواجب إدخالها على هذه المعاهد وستقرر هذه الإصلاحات .

الرئيس — يجب أن تبقى الحالة على ما هي عليه حتى يصدر التشريع الجديد .

للمقرر — لا أقصد التشريع الخاص بميزانية المعاهد الدينية بل التشريع الخاص بخطط التعليم والمجالس التي تصرف على هذه المعاهد .

الرئيس — يظهر لي أنه أشكل على حضرة المقرر فهم ما قلته .

رياض الصوري اقتدى — أرى أنه لا ضرر من إبداء هذه الرغبة حتى تكون الحكومة أو الهيئة التي تضع التشريع الجديد على بينة من رأى المجلس في هذه المسألة .

الرئيس — إن لجنة الأوقاف تريد تأليف لجنة للبحث في طرق الإصلاح الواجب إدخالها على المعاهد الدينية .

رياض الصوري اقتدى — قد تسترشد الحكومة بهذه الرغبة عند وضع التشريع الجديد .

المقرر — إن المعاهد الدينية خاضعة في نظامها لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ التي يتضمن التواعد المقررة بخطط الدراسة وكيفية تشكيل المجالس للشرعة على هذه المعاهد . ولا جدال في أن البرلمان الحق في إقرار أو تعديل هذا القانون .

لذلك — ولما كان إصلاح التعليم الدين لا يمكن أن يأتي إلا من طريق التشريع — اقترحت لجنة الأوقاف تمهيداً لذلك تأليف لجنة لبحث طرق هذا الإصلاح ونظام المجالس للشرعة على المعاهد الدينية . فلهذا لا أرى مناقاة بين الرغبة التي أبدتها اللجنة وبين ما قرره المجلس بجملة الأسس من أنه غير يخص بنظر ميزانية المعاهد الدينية مباشرة .

والدليل على ما أقول هو أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الذي أشرت إليه قد أدخلت عليه تعديلات وقد عرض هذا القانون وهذه التعديلات على المجلس في سنة ١٩٢٤ ضمن القوانين التي عرضها حضرة صاحب الدولة الرئيس . وقد أحييت هذه التعديلات على لجنة الأوقاف لتنظرها .

وزير الأوقاف — نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ في اللادة المباشرة منه على اختصاصات مجلس الأزهر الأعلى ، ومن ضمنها وضع المنظمات العامة للتدريس والامتحانات والتصديق على تقرير الكتب التي تدرس .

فما دامت هذه اللادة قائمة لم تعدل قانون جديد فلا جدال في أن وضع خطط التدريس ومناهج التعليم للمعاهد الدينية إنما هو من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى .

وعلى ذلك فاقول بأن المجلس أن يبين لجنة للنظر في مناهج الدراسة قول سابق لأوانه أو في غير محله لأنه يجب أولاً وقبل كل شيء تعديل نص القانون ، أو عبارة أخرى تغيير اختصاص مجلس الأزهر الأعلى حتى إذا خرج من اختصاصه وضع خطط التعليم أمكن للهيئة التي يؤول إليها هذا الاختصاص أن تنظر فيها وتقرر بشأنها ما تراه .

وإلى حضرة المقرر المادة التي أشرت إليها .

المقرر : إن القى أصدر القانون مرة ١٠ لسنة ١٩١١ هو خديو مصر بعد موافقة مجلس النظار وأخذ رأى مجلس شورى القوانين طبقاً للنظام الذي كان معمولاً به إذ ذاك في تغيير خطط التعليم .

فالتظيرة التي أريد أن أقرها هي أن القوانين الخاصة بهذه المبادئ والتي تتناول خطط التعليم فيها أو المجالس الشرفية عليها يجب أن توضع بواسطة مجلس الوزراء ثم يرضى على البرلمان . وبعد إقرارها يصدق عليها جلالة الملك ويأمر بإصدارها . فهل يريد معالي وزير الأوقاف أن يقول إنه ليس من اختصاصنا النظر في هذه القوانين ؟

وزير الأوقاف — لم أقل ذلك مطلقاً .

الرئيس — أبدت لجنة الأوقاف رغبة بتشكيل لجنة ليبحث خطط التعليم في المبادئ الدينية ، ولكن هذا من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى بمقتضى قانون لا يزال قائماً حتى الساعة . ولا جدال في أن المجلس حق تعديل هذا القانون ولكن لا يجوز لك — إلى أن يعدل هذا القانون — أن تبدي رغبة أو أمنية تتعلق بهذا الأمر .

المقرر — إنى مفتع بنظريتي وغير فاه أوجه الاعتراض على تأليف هذه اللجنة . والرأى للمجلس كل حال .

الرئيس — أريد أن تكون هذه اللجنة من المجلس ؟

المقرر — كلا ، بل تشكيلها الحكومة .

الرئيس — إذن لا دأى لطلب تأليف هذه اللجنة ، وكل ما لك أن تطلب الحكومة بتقديم التشريع الذي تريده وهي حرة في أن تؤلف لجنة أو لا .

المقرر — وهو كذلك .

( في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

( ١ ) المدارس التي أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة لا تدخل تحت حكم المادتين ١٥٣ من الدستور ، والمادة ٢١

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر ، وإذن لا يجوز إلحاقها بالجامعة الأزهرية بمقتضى أمر ملكي .

( ٢ ) لا يجوز أن يلغى مرسوم قانوناً ، لأن ذلك غير جائز .

حضرة صاحب البوة رئيس مجلس النواب

أشرف بإخبار دولتيك بأن لجنة المرفوع أعادت النظر في التقرير السابق بتقديمها عن الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الذي قرر المجلس بجلسته للتعقد في يوم ١٧ يناير الحاضر تأجيل نظره أسبوعاً ، وقد لاحظت اللجنة أن له ارتباطاً بالرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ والرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار المعلمين وللمدارس الأولية للمسلمين الصادرين

في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ ورأت أن تبحثها جميعها وأن تقدم عنها تقريراً واحداً ، وقد انتهت اللجنة من نظرها وهي تتشرف بأن تقدم تقريرها عنها رجاء عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيه ما يراه .

وقد انتخبت اللجنة خضرة عبد الحليم الملاي بك ليكون مقرراً لها لدى المجلس عند بحث تقريرها للشار إليه .

وتفضلوا دوتكم قبول عظيم الاحترام والإجلال

رئيس لجنة المعارف

وصفا واصف

تحريراً في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧

### تقرير لجنة المعارف عن :

١ - الأمر الملكي رقم ٣٠ سنة ١٩٢٥ بإخلاق المدارس الأولية للمطین ومدرسى دار العلوم واقتصاد الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى وبقاء وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس .

٢ - المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بوضع نظام جديد لمدرسة القضاء الشرعى وإنشاء شهادة تخصص في الشريعة الإسلامية .

٣ - مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمطین .

طلب إلى لجنة المعارف أن تنظر في الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإخلاق المدارس الأولية للمطین ومدرسى دار العلوم واقتصاد الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى وبقاء وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس .

وطلب إليها أيضاً النظر في المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بشأن إنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمطین الصادرين في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .

ولما كان المرسوم بقانون المذكور والمرسوم الآخر الصادران في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ لهما اتصال بموضوع الأمر الملكي رقم ٣٠ المشار إليه رأى من المناسب أن يحتمل معاً ويقدم عنهما تقرير واحد .

### (١)

عن المرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمطین .

ترى لجنة المعارف ألا تحره للأشياء الآتية :

(أولاً) هذا المرسوم باطل لأنه يلقى قانوناً وهذا أمر غير جائز .

(ثانياً) لما كانت هذه المدارس تخرج مطین لتعليم العام ثم أن تكون خاضعة لوزارة المعارف خضوعاً تاماً فلا توافق اللجنة على أن تكون مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمطین قسماً من الجامعة الأزهرية الكبرى ، بل ترى وجوب تبعية هذه المدارس لوزارة المعارف تبعية خالصة كما هو الحال من أول إنشاء هذه المدارس إلى الآن ، أى من سنة ١٨٧٢ بالنسبة لدار العلوم وسنة ١٩١٠ بالنسبة لمدارس المطین الأولية .

(ثالثاً) لا ترى اللجنة أن تكون هناك إدارة مشتركة لدار العلوم ومدارس المطین الأولية لأن طلبة دار العلوم يخضعون عن طلبة مدارس المطین الأولية في انتظامهم وفي دراستهم وفيما يطلب منهم بعد تخرجهم . فبينما يطلب من مدارس المطین الأولية إعداد طلبتها للتدريس بالمدارس الأولية يطلب من مدرسة دار العلوم أن تكون مدرسة عالية لإعداد خريجيها للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وبهذه المناسبة تلقت اللجنة نظر وزارة المعارف إلى أنها أحملت على المذكرة المؤرخة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بشأن تعديل

نظام دار العلوم وضرورة إنشاء قسم تجهيزي لها يدرس فيه جميع المواد التي تدرس بالقسم الأدبي من المدارس الثانوية ماعدا اللغات الأجنبية والترجمة فتستبدل بهما علوم الدين كالقرآن الكريم وتفسيره والحديث الشريف والفقه ، وأن يتقدم طلابها بعد إتمام دراستهم للقسم الثاني الأدبي من امتحان شهادة الدراسة الثانوية لتأدية الامتحان مع الطلبة الآخرين في المواد المدرجة بخطة الدراسة الخاصة بها . وتري أن الأسباب التي أيدت في هذه المذكرة وجيهة جداً ومفيدة وتأسف لإنهاء هذه المدرسة وتري إعادتها كما كانت .

( رابعا ) ترى اللجنة أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن إنشاء مجلس إدارة لدار العلوم وافى بالغرض .

من أجل هذا كله :

تعرض اللجنة على هيئة المجلس للوقر ألا يقر الرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة دار العلوم والدارس الأولية للمعلمين .

( ب )

عن الرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ ترى اللجنة عدم إقرار هذا الرسوم . وقد قدمت مشروع قانون بتنظيم مدرسة القضاء الشرعي طبقاً للغرض التي أنشئت من أجله سنة ١٩٠٧ وجاءت التجربة مشجعة على تحقيق المقصود من تلك المدرسة . وموافق لهذا مشروع القانون ومذكرة تفسيرية .

( ج )

عن الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٠ بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدارس دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى وبقاء وزارة المعارف الموصية متولية إدارة هذه المدارس .

تلاحظ اللجنة أن هذا الأمر الملكي استند على المادة ١٥٣ من الدستور التي نصها :

« ينظم القانون الطريقة التي يديرها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان للسماح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

واستند أيضاً إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية التي نصها :

« يكون إلقاء بعض المعاهد الصغرى التي هي أكبر منها أو تدير تيجنها وكذا فصل المعاهد من تبة غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة وإنشاء مجالس الإدارة بمقتضى إرادة سنية » .

هنا مع العلم بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المشار إليه نص في المادة الأولى منه على أن :

« الجامع الأزهر هو المعهد الديني العلمي الإسلامي الأكبر والمعاهد الأخرى هي : معهد مدينة الإسكندرية ، معهد مدينة طنطا ، معهد مدينة دسوق ، معهد مدينة دمياط ، وكل معهد يؤسس في القطر المصري بإرادة سنية ، وكذا كل معهد أهلي يتقرر بإلحاقه بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الأخرى بالشروط والأوضاع التي تبين في لائحة يضمها المجلس الأعلى ويصدق عليها بإرادة سنية .

ولما كانت للدارس المشار إليها في الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ السالف الذكر أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة ، فهي لا تدخل تحت هاتين اللاتين .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن الأمر الملكي المشار إليه باطل ؟

رئيس لجنة المعارف

( وصفا واصف )

الرئيس — قدم حضرة حسن صبري بك وفضيلة الشيخ مصطفى القبايى اقتراحين متعلقين بموضوع تقرير لجنة المعارف . ونص الاقتراح الأول كما يأتى :

لما كانت الأوامر والراسم والقوانين المروضة على المجلس الآن ( بتقرير لجنة المعارف ) هامة في موضوعاتها وخاصة بنوع من التعليم جدير بالمابة ، وكانت تمس من جهات السلطة التنفيذية ثلاثاً : الأزهر ووزارة المعارف العمومية ووزارة الحفانية ، كان من المستحسن قبل أن يقضى المجلس فيها أن يطلب من الحكومة أن تشكل لجنة فنية يكون من أعضائها من يمثل هذه الجهات الثلاث لبحث موضوعات هذه الأوامر والراسم والقوانين وإبداء رأيا فيها يجب أن يكون عليه هذا النوع من التعليم الذى تضمنت بعض أحكامه وأن يؤجل المجلس النظر فيها إلى أن تقدم إليه نتيجة ما تراه هذه اللجنة مشعوعة برأيا هي .

حسن صبري بك — إن الراسم والقوانين والأوامر التى بحثها لجنة المعارف ترتبط في الواقع بنوع من التعليم ، ألا وهو التعليم الدينى ، وقد كان يقوم به أصلاً الجامع الأزهر ؛ وقد مرت بهذا التعليم في الأزهر أدوار متعددة وطويلة حتى إننى اضطررت — مع أننى ممن مارسوا التعليم في الأزهر ووقفوا على نظمه وقوانينه — عند بحث هذا الموضوع إلى الرجوع إلى قوانين عديدة ومذكرات كثيرة ورغم ذلك لم أهتم إلى رأى قاطع في تقرير لجنة المعارف .

وتطبق هذه الملاحظة على الجزء الخاص بمدرسة القضاء الشرعى التى أنشئت بمقتضى قانون في سنة ١٩٠٧ وترى لجنة المعارف أن يبادر العمل بهذا القانون بعد إدخال بعض تعديلات على أحكامه ، وقد فصلت مدرسة القضاء الشرعى ووقت من إحصائى على مذكرة حذيرة بالغاية محررة من ناظر للمدرسة ووكيلها وأسألتها على أن لم رأياً خاصاً قد يتعارض مع رأى لجنة المعارف .

أما مدرسة دار العلوم فقد مرت عليها أدوار كثيرة ...

عبد الحليم الملايى بك ( للقرار ) — هذا دخول في الموضوع .

حسن صبري بك — أريد من هذا أن أبين ...

الرئيس — الاقتراح المقدم من حضرة الضو يقتصر على طلب تكليف الحكومة بتشكيل لجنة فنية لبحث الموضوعات المشار إليها .

حسن صبري بك — ما دامت موضوعات هذه الأوامر والراسم والقوانين تشمل عدة جهات من السلطة التنفيذية وهي الأزهر ووزارة المعارف العمومية ووزارة الحفانية ، فأرى من المستحسن ألا تدخل عليها أى تعديل بالطريقة العادية قبل أن تثبت من رأى السلطات الثلاث التى ذكرتها . لهذا السبب طلبت تأجيل النظر في هذه الموضوعات حتى تشكل اللجنة الفنية المشار إليها لا سيما أن هذه الموضوعات هامة ومتشعبة مما يستدعى أن تقوم الحكومة ببحثها ودرسها .

الرئيس — هل يريد حضرة الضو المحترم أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة فنية لبحث هذه المسائل ؟

حسن صبري بك — نعم .

القرار — لقد بحثت لجنة المعارف هذه الموضوعات بحثاً وافياً من كل وجهة واستغرق ذلك خمس أو ست جلسات ، كما أنها انضقت مع الحكومة على أشياء كثيرة منها . ولهذا لا أرى محلاً لطلب تأليف لجنة خصوصاً أن الحكومة نفسها لم تطلب ذلك .

عمود فهمى التفرائى اندى — إنى أعارض حضرة حسن صبري بك فيما طلبه في اقتراحه مع موافقى على ما ذكره من أهمية الموضوعات التى بحثها اللجنة . وأرى أن هذه الأهمية تستدعى أن ينظر فيها المجلس ولا يؤجل بحثها كما يريد حضرة مقدم الاقتراح .

قد عرضت هذه الموضوعات على لجنة المعارف لدرسها فترأت أنها من اختصاصها وقدمت برأيا لتقرير العروض على حضراتكم ومنه يتضح أنها اعتبرت أحد الراسم بإطلاع لاستناد على مواد لا يصح الاستناد عليها ، كما أنها رأت أن الأمر للشى القاضى يتبع مدارس دار العلوم واتقاء الشرعى والمعلمين الأولية للجامعة الأزهرية باطل وهذه مسائل من اختصاصها لأنها تتعلق بالتعليم .

الدكتور حسين يوسف عامر — بدأ حضرة حسن صبري بك كلامه بقوله إن موضوعات القوانين والراسم والأوامر الملكية المشار إليها في غاية الأهمية . وقال أيضاً إن الجامع الأزهر سلطة تنفيذية والذى أعلاه أنه ليس سلطة تنفيذية . أما القوانين فوعان : دستورية وغير دستورية . ولكل من النوعين طريقة خاصة لنظره وبحثه . ولهذا كان طلب حضرة حسن صبري بك تشكيل لجنة فنية لبحث هذه الموضوعات في غير محله ، وكأنه بذلك يطمح في كفاية المجلس لنظر هذه الموضوعات .

الرئيس — إن حضرة لم يطلعن في كفاية المجلس .

الدكتور حسين يوسف عامر — لم أقبل إته طعن في كفاية المجلس وإنما قلت بأنه يطلعن ، وعلى كل حال فإن لجنة المعارف قد بحثت هذه الموضوعات وقدمت برأيها التقرر العروض علينا فأصبح من واجبا أن نصدر بشأنه قراراً ، لا سيما أن فيها طلبه حضرة حسن صبري بك في حد ذاته تعترفاً لأنه كان فيه ملكياً أكثر من ذلك ، لأن الحكومة حاضرة في المجلس فلو أنها رأت محلها لبحث هذه الموضوعات لطلبت التأجيل .

لهذا كله أعارض في اقتراح حضرة حسن صبري بك .

عمود صبري إندى — لو أن الحكومة هي التي طلبت تأجيل النظر في هذه الموضوعات حتى تؤلف لجنة فنية لبحثها لكن هذا الطلب محلاً للنظر لسدوره من الجهة صاحبة الشأن ، أما تقديم هذا الطلب من أحد حضرات أعضاء المجلس فلا أفهم له معنى مطلقاً .

محمد كامل حسن الأسويطي إندى — يؤلمنا جداً تقديم مثل هذا الاقتراح لأنه بمثابة سبب أو إقصاء من سلطة المجلس واختصاصه . إن لا أفهم ما هو عملنا في المجلس إذا كنا نلجأ إلى الحكومة في كل ما يمرض علينا من المسائل وكأننا بذلك نهرب من تحمل المسؤولية للمقابلة علينا ونهصر في تأدية الواجب علينا ، ألا وهو بذل الجهود اللازم لمصالح كل ما يمرض علينا من التشريعات .

لو أن حضرة حسن صبري بك طلب إعادة التشروع إلى لجنة المعارف حتى تعف لي رأي وزارة المعارف أو غيرها لكان مثل هذا الطلب محلاً للنظر . أما طلب تأليف لجنة فنية فلا عمل له لأن في المجلس لجناً عديدة جدرية يبحث ما يمرض عليها من المسائل . ورأيت أن التشروع قابل للنظر وللناقشة حتى إذا ما ظهر أثناء البحث أن بعض التفتق يحتاج إلى درس أعيدت إلى لجنة المعارف لبحثها .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة حسن صبري بك يقف .

(وقف حضرة تاحسن صبري بك وحسن محمود بك) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

أما الاقتراح القديم من فضيلة الشيخ مصطفى التائي فقصه :

« حيث إن رئيس الحكومة وعد بتقديم مشروع قانون للمهاد ولم يقدم حتى الآن ، فأقترح تأجيل البت في تحرير لجنة المعارف المدرج بمجدول أعمال اليوم حتى يقدم للتشروع للوعود به .

إن مشروع القانون الذي وعدت الحكومة بتقديمه هو المشار إليه في المادة ١٥٣ من الدستور ، وهو القانون الذي ينظم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية الخ . وهذه أمور لا علاقة لها بالموضوع العروض علينا الخاص بتسج مدارس المعلمين الأولية ومدرسي دار العلوم والتضاء الشرعي للحامسة الأزهرية أو وزارة المعارف العمومية .

الشيخ مصطفى التائي — أردت من تقديم اقتراحى أن يشمل مشروع القانون الذى وعدت الحكومة بتقديمه أكثر من المسائل التي وردت في المادة ١٥٣ من الدستور ، أى أن يشمل نظام الأزهر والمعاهد الدينية ، لأن وعد الحكومة بتقديم مشروع هذا القانون جاء بمناسبة البحث في حق الجامع الأزهر . فلكي تقدم لنا الحكومة مشروع قانون وإلياً بهذا الترض قدمت اقتراحى طالباً تأجيل البت في هذه الموضوعات حتى يقدم للتشروع المشار إليه .

الرئيس — الأوفق أن يؤجل النظر في الاقتراح حتى نبحثه ونقف على حقيقة ما وعدت الحكومة بتقديمه .

الشيخ مصطفى التائي — أرى أن يؤجل النظر في الاقتراح وتحرير لجنة المعارف ممأ .

الرئيس — تص للادة ١٥٣ من الدستور على ما يأتي :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية ويصين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى البوم والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذ لم توضع أحكام تدرسية تشتم مباشرة هذه السلطة طبقاً لقواعد والمبادئ المعمول بها الآن » .

الشيخ مصطفى القاتاني — هذا ما ينص عليه الدستور ، ولكن الذي وقع هو أنه طلب من الحكومة أن تقدم مشروعاً وإيضاحاً للمعاد البدئية .

أحمد عبد الغفار بك — كان وعد الحكومة الشار إليه بناء على اقتراح قدمته . والذي وقع هو أنني أردت الكلام على المعاهد البدئية فلفتني دولة الرئيس إلى المادة ١٥٣ من الدستور . ولهذا قدمت اقتراحاً طلبت فيه من الحكومة تقديم مشروع القانون الشار إليه في تلك المادة .

الشيخ مصطفى القاتاني — لقد كان وعد الحكومة بناء على طلب حضرة الأستاذ حامد جوده .

للقمر — ما دخل مدرسة دار العلوم أو مدرسة القضاء الشرعي بهذه السائل ؟

الشيخ مصطفى القاتاني — إن لا أعرض هذه النقطة ، ولكني أقول إن بين هذه الموضوعات وبين مشروع القانون الذي وعدت الحكومة بتعديده ارتباطاً .

وزير المعارف العمومية — إن وزارة المعارف مستعدة لإبداء رأبها الآن في الرسوم الخاص بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم وللدارس الأولية للمعلمين .

أما فيما يتعلق بمدرسة القضاء الشرعي فلا تناقض وزارة المعارف العمومية في إعادة هذه المدرسة إلى نظامها القديم أو ما يشابهه (تصحيح) كما أنها توافق على الشروع الذي قدمته اللجنة في جلته . إلا أن الوزارة ترى أن بعض مواد محتاج إلى وضعه في صيغة قانونية أدق تتناسب مع الحالة الجديدة التي تريدها اللجنة لمدرسة القضاء الشرعي . ولهذا أطلب إعادة مشروع الرسوم الخاص بهذه المدرسة لوضع في الصيغة القانونية كما قدمت . ووزارة المعارف العمومية مستعدة للاشتراك مع اللجنة في ذلك إذا دعته إليه .

الرئيس — لا مانع من إعادة التقرير إلى اللجنة لإتمامه من الوجهة التي أشار إليها معالي وزير المعارف .

أحمد عبد الغفار بك — لقد عرضت هذه الموضوعات على المجلس ثلاث مرات وأعيدت إلى لجنة المعارف ثلاث مرات وهذه هي المرة الرابعة التي تطلب فيها الحكومة إعادتها إلى لجنة المعارف . لقد قلنا كثرة التأجيل ، وكل ما تريده هو أن تنتهي من هذه الموضوعات . ولذلك نأني أعرض إلى طلب إعادتها إلى لجنة المعارف .

الرئيس — تحسن إعادتها إلى اللجنة حتى يكون العمل متفكاً .

الأستاذ ويسا واصف — يعاد إلى اللجنة الرسوم الخاص بمدرسة القضاء الشرعي فقط .

الرئيس — إن تقرير اللجنة يشمل الجميع .

الأستاذ ويسا واصف — إن تقرير اللجنة خاص بأمر ملكي ومرسوم بقانون ومرسوم ، وقد رأيت اللجنة أن الأمر للسلطان بإبطال ومطيلت من المجلس ألا يقر الرسوم ولكنها وضعت فيما يختص بمدرسة القضاء الشرعي مشروع قانون وهو دون غيره الذي يجب أن يعاد إلى لجنة المعارف .

عמוד فهمي التفرشي اخندي — إن السائل التي عرضت على لجنة المعارف ثلاث :

(١) الأمر للسلطان رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الخاص بإلحاق للدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية الكبرى ... .. الخ .

وهذا الأمر للسلطان يمكن بحته الآن ، ولا يتعارض بحته مع ما طلبه معالي وزير المعارف .

(٢) الرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم والدارس الأولية للمعلمين .

وهذا الموضوع من السهل بحته الآن ، وقد وافق معالي وزير المعارف على ذلك .

(٣) الرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون مدرسة القضاء الشرعي .



وقد اضطرت اللجنة عند نظر هذه المسألة إلى بحث حالة مدرسة القضاء الشرعي بأكلها ووضعت لذلك مشروع قانون مبنياً على ثلاثة مبادئ أساسية ، وقد وافق عليها معالي وزير المعارف ، وهذه المبادئ هي :

(١) إلغاء قسم التخصص .

(٢) إعادة العمل بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ مع إدخال بعض التعديلات عليه .

(٣) ترقية مستوى التعليم باشتراط حصول الطالب على شهادة الدراسة الثانوية قسم أدبي للالتحاق بها .

ومع موافقة معالي وزير المعارف على هذه المبادئ فإنه يرى إعادة النظر في بعض التفاصيل التي لا تؤثر على الجوهر . وقلناك فلا مانع لدى لجنة المعارف من إعادة المرسوم بقانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعي إلى اللجنة لبحثه والاطلاع على الملاحظات التي يرد معالي وزير المعارف إعادها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة المرسوم بقانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعي إلى لجنة المعارف لبحثه ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر — ترى اللجنة ألا تقرر المرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم وللدارس الأولية للمطبعين للأسباب الآتية :

أولاً — هذا المرسوم باطل لأنه يُلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة دار العلوم ، وهذا أمر غير جائز . ثانياً — لما كانت مدارس المطبعين الأولية ومدرسة دار العلوم تخرج مطبعين للتعليم العام لزم أن تكون خاصة لوزارة المعارف خضوعاً تاماً ، ولذلك لا توافق اللجنة على أن تكون هذه المدارس قسماً من الجامعة الأزهرية الكبرى ، بل ترى وجوب تبعية هذه المدارس لوزارة المعارف تبعية خالصة كما هو الحال من أول إنشاء هذه المدارس إلى الآن ، أي من سنة ١٨٧٢ ، منذ عهد العهد الروم على باشا مبارك وذلك بالنسبة لدار العلوم ، ومن سنة ١٩١٠ بالنسبة لمدارس المطبعين الأولية .

ثالثاً — لا ترى اللجنة أن تكون هناك إدارة مشتركة لدار العلوم ومدارس المطبعين الأولية لأن طلبة دار العلوم يختلفون عن طلبة مدارس المطبعين الأولية في اتجاههم وفي دراستهم ، وفيما يطلب منهم بعد تخرجهم . فبينما يطلب من مدارس المطبعين الأولية إعداد طلبتها للتدريس بالمدارس الأولية يطلب من مدرسة دار العلوم أن تكون مدرسة عالية لإعداد خريجيها للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وبهذه النسبة تلتف اللجنة ونظر وزارة المعارف إلى أنها اطلمت على المذكرة المؤرخة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بشأن تعديل نظام دار العلوم وضرورة إنشاء قسم تجهيزي لها يدرس فيه جميع اللواتي تدرس بالقسم الأدبي من المدارس الثانوية ما عدا اللغات الأجنبية والترجمة فتستبدل بها علوم الدين كالقرآن الكريم وتفسيره والحديث الشريف والفقه ، وأن يقدم طلابها بعد إتمام دراستهم للقسم الثاني الأدبي من امتحان شهادة الدراسة الثانوية لتأدية الامتحان مع الطلبة الآخرين في اللواتي للدرجة بخطة الدراسة الخاصة بها . وترى أن الأسباب التي أيدت في هذه المذكرة وجهة حاداً ومفيدة وتأسف لإلغاء هذه المدرسة ، وترى إعادتها كما كانت .

وصلاً عما جاء في التقرير أذكر أنه إذا لوحظ أن مدارس الطب والهندسة والحقوق وغيرها تابعة لوزارة المعارف مع أن خريجيها لا تربطهم بهذه الوزارة رابطة ، فمن باب أولى يجب أن تكون مدرسة دار العلوم ومدارس المطبعين الأولية تابعة لتلك الوزارة ، لأن خريجيها اتصالاً دائماً كما كان لهذه الوزارة حق الإشراف على أعمالهم .

رابحاً — ترى اللجنة أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم واف بالقرص .

حسن صوي بك — فيما يتعلق بقرار لجنة المعارف خاصاً بمدرسة دار العلوم ومدارس المطبعين تعرض التقرير إلى بحثين .

بحث في القانون ، وبحث في الوضع . وقد شمل بحث القانون أمرين : إلغاء للأمر الملكي ، وإلغاء لرسوم قيل إنه صدر ممدلاً أو ملحقاً بقانون . وإن أختلف رأي اللجنة في هذه النقطة القانونية غائلة نعمة وأبداً الكلام عن الأمر الملكي ، ولكنك نتفهم كيف كان صدوره يجب أن نثير إلى الإجراءات التي سبقت استصداره .

الرئيس — ما تاريخ هذا الأمر الملكي ؟

حسن صبرى بك — تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٥ ، والإجراءات التى سبقت استصدار هذا الأمر تملض فى أن الحكومة شكلت من بين أعضائها لجنة لبحث بعض الشكاوى التى تقدمت من الأزهريين ، وقد وضعت تلك اللجنة تقريراً قدمته فعلاً إلى مجلس الوزراء الذى قرر فى فبراير سنة ١٩٢٥ أن تعتبر المدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى داخلية ضمن الجامعة الأزهرية الكبرى على شرط أن تبقى — وهنا موضع للتأمل — وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس وأن تقوم بنفسها بمقد الامتحانات اللازمة لقبول طلابها وتخريجهم ومنحهم الشهادات طبقاً للقوانين وللناهج التى تسير عليها الآن والى تسنها لما فيها بعد وفق مقتضيات الأحوال . أبلغ قرار مجلس الوزراء هذا إلى المجلس الأعلى للأزهر وإلى وزارة المعارف لتنفيذه . والتنفيذ يقتضى قانون الجامع الأزهر يجب أن يكون بالطريقة الآتية : وهى أن يقرر مجلس الأزهر الأعلى وهو السلطة الرئيسية التشريعية للمهاد مثل هذا الأمر ، لأن إلحاق معهد الأزهر لا بد فيه ، أولاً : من قبول من مجلس الأزهر الأعلى ، وثانياً من استصدار إرادة سنية بذلك .

محمود فهمى النقراشى ائندى — يسملى هذا إلحاق معهد لا مدرسة .

حسن صبرى بك — لى أن أفسر معنى القانون ، وليسى لحضرتك ولا لغيرك أن يقاطعنى . فمهد ومدرسة لفظان مترادفت لىنى واحد ...  
(ضبة) .

كل مكان يلى ويستم فيه فهو معهد للدراسة .

راغب إسكندر ائندى — ولكن المدرسة ليست معهداً دينياً .

حسن صبرى بك — هذا اعتراف وحيه . أما كون المدرسة معهداً فأمر لا نزاع فيه مطلقاً . والسؤال الآن هى : هل تعتبر مدرسة دار العلوم معهداً دينياً أم لا ؟ هذا سؤال لكم الحق فى أن توجهوه إلى ، فإذا قلتم أجبت عنه .

المقرر — نصت المادة الأولى من قانون المهاد الدينية على المهاد وحدتها .

حسن صبرى بك — أتولى على حضراتكم نص المادة التى يشير إليها حضرة المقرر وهى :

« الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلى الإسلامى الأكبر ، والمهاد الأخرى هى : معهد مدينة الإسكندرية ، ومعهد مدينة طنطا ومعهد مدينة سوخ ، ومعهد مدينة دمياط ، وكل معهد يؤسس فى القطر المصرى بإرادة سنية ، وكذا كل معهد أهلى يتقرر إلحاقه بالجامع الأزهر أو بأحد المهاد الأخرى بالشروط والأوضاع التى تبين فى لائحة يصممها المجلس الأعلى ويصدق عليها بإرادة سنية » .

وكذلك أشير إلى أن من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى إلحاق بعض المهاد الصغرى بالى هى أكبر منها أو تغيير تبينها ، وكذا فصل المهاد من تبية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة . وإنى أرى أنه ما كان هناك عمل للذكر مدرسة القضاء الشرعى فى الأمر الكريم لأنها فى الأصل جزء من الأزهر الشريف ، وقد نص على ذلك فى قانون إنشائها ، فإذا نكله مدرسة لم نحتاج مطلقاً من أن تكون مدرسة القضاء الشرعى معهداً .

أما فيما يخص بمدرسة دار العلوم فتدنى مذكرة قدمتها وزارة المعارف العمومية إلى المجلس الأعلى وأشارت إليها لجنة المعارف فى تقريرها وجينتها وأخذت بها . وهذه المذكورة صريحة فى أن مدرسة دار العلوم يجب ألا تمتع عنها صفتها الدينية .

وبناء على ذلك يكون اعتبار مدرسة القضاء الشرعى معهداً لا غير عليه ، وكذلك الأمر فيما يخص بمدرسة دار العلوم . وصغوة القول هلى إذا تقدمت الحكومة إلى الأزهر بقرار ينطوى على إلحاق بعض المدارس التى يتفق مرمى التعليم بها مع الأزهر ويقرر الأزهر قبول ذلك أصبحت النتيجة الحتمية ألا يكون هناك إعجاب أو قبول إلا بإرادة سنية ، وهذه الإرادة التى نص عليها قانون الأزهر هى الأمر لللك . يتضح من هذا أن الأمر لللك لم يقع باطلاً مطلقاً لأنه صدر فى الواقع تنفيذاً لقرار صدر من الحكومة بإدخال جزء من المدارس فى الجامعة الأزهرية وقبول من مجلس الأزهر الأعلى . ولقد أصبح كل من هذا الإعجاب والقبول قانونياً بصور الأمر لللك الذى تعرض لمدرسة القضاء الشرعى التى أجل البحث فى موضوعها ، ولذلك يجب أن يؤجل البحث فيه لأنه لا يخص فقط بدارس دار العلوم والطين الأولية بل يشمل أيضاً مدرسة القضاء الشرعى .

يقى على أن أتكم بما يتعلق بإنشاء الرسوم الذى صدر بتشكيل مجلس إدارة مدرسة دار العلوم ومدارس المسلمين الأولية . وقد قالت اللجنة إن هذا الرسوم باطل لأنه ألقى قانوناً والواقع أن وزارة المعارف سنت تشريع آخر - فيما يتعلق بالأمور التى يجب أن تصدر بقانون ، وقد صدر القانون الأول فى سنة ١٩٠٥ ، وصدر الآخر فى سنة ١٩٢٠ متفقاً معه ومعدلاً له وهو خاص بتشكيل مجلس المعارف الأعلى .

وقد حددت فى القانونين المسائل التى يجب أن يصدر بها قانون . وليس من بينها تشكيل مجلس إدارة المدرسة ما . فالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ خاص بإنشاء مجلس إدارة مدرسة دار العلوم .

وتطعن حضراتكم أن مجلس الإدارة فى الواقع مجلس شورى يجب ويجب عرض قراراته على الوزير الذى له الكلمة العليا . وهنا يجب البحث فى حكم اللوائح الإدارية التى تسنها السلطة التنفيذية . وفى أذكر بهذا الصدد أن شراح القانون الدستوري متفقون على أنه إذا كان الأمر خاصاً بلانحة داخلية ، فهو من حق الوزير بحره بقرار وزارى أو بمرسوم ولا دخل فيه للسلطة التشريعية مطلقاً . والذى أجري هو أن القانون الذى صدر بإنشاء مجلس إدارة لأول مرة مدرسة دار العلوم سى قانوناً ، والحقيقة أنه صدر بناء على طلب من وزير المعارف وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء . وكذلك الرسوم التى صدر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن إنشاء مجلس إدارة للمدرسة المذكورة وللدارس الأولية المسلمين بناء على طلب من وزير المعارف وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء . فلذا سى أحدهما بمرسوم والآخر بقانون مما يمكن أن تؤثر التسمية فى الواقع . لأن نقطة القانون لا تطلى للرسوم صفة ليست له ، كما أن لفظة الرسوم لا تسلب القانون صفة من صفاته .

فللقانون شروط خاصة لا تتوافر فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ ولا فى الرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .

نرجع الآن إلى الموضوع فنقول إن هذه المدارس وإن كانت ألحقت بالجامعة الأزهرية ذلك كان إلحاقاً شكلياً فقط ( ضية ) فقد صدر الأمر للملك رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإلحاق المدارس الأولية المسلمين ومدرست دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذى جعل إدارة هذه المدارس من اختصاصى وزارة المعارف . والقائده من هذاهى نفس القابضة التى قصدت وقت أن أنشئت مدرسة القضاء الشرعى منفصلة عن الأزهر وملحقة به فى مادة من مواد القانون .

والأحظ أن قانون مدرسة القضاء الشرعى والجامع الأزهر بقران ( مع إعطاء هذه المدرسة استقلالاً ذاتياً وإلحاقها أولاً بوزارة المعارف وثانياً بوزارة الحفانية ) جعلها قسماً من الأزهر .

والواقع أنه لما كانت الأزهر هو المعهد الدينى الأكبر وكانت مدرسة القضاء الشرعى تخرج القضاة الشرعيين وهم ألقى الناس بالدين فيجب أن يتخلقوا بأخلاقه ، كان إلحاقها بالأزهر فكرة حكيمة وموقفة لفائدة . ومع ذلك فالقانون لم يزد على أنه قال إنها جزء من الجامعة الأزهرية وفى الوقت عينه وضع لها نظاماً خاصاً وميزانية مستقلة فهى بذلك تكنسب من الأزهر ما هو معروف ومشهور بكل بلاد العالم من أن النسب له عريق فى الدين متفقه فى أحكامه يدرك من أسرار ما لا يدرك أى نافذة تخرج من أية مدرسة أخرى . فالهكمة التى حدث بمشيو مدرسة القضاء الشرعى فى سنة ١٩٠٧ إلى جعلها جزءاً من الجامعة الأزهرية مع احتفاظه باستقلالها وإلحاقها بجهة حكومية رئيسية هى التى حدث بالشارع فى سنة ١٩٢٥ إلى أن ينسج على هذا اللوال عيه .

أما مدرسة دار العلوم فهما تخرج أئمة يطلب منهم تسلط الدين ، والدين مرسوم أنه من أخص خصائص الأزهر فأراد الشارع أن يعطى لهذه المدرسة الصبغة التى هى لها بأن أصفها بالجامع الأزهر ثم صل بالنسبة إليها ما صل بمدرسة القضاء اقرر أن تكون جزءاً من الأزهر على شرط الاحتفاظ باستقلالها وإلحاقها بوزارة المعارف . فالمدرسة من حيث نظام التعليم والليزانية والوظائف واتقاء الموظفين لم تخرج أبداً عن كونها جزءاً لا يتصل من وزارة المعارف خلافاً لما قد بهم من تقرير اللجنة . أما تلك الصلة الدقيقة التى ربطت دار العلوم بالأزهر فليس المقصود منها إلا شيئاً واحداً وهو أن يقال عن خريجى هذه المدرسة إنهم منسوبون للأزهر ، ذلك المعهد الدينى الأكبر . فالاعتراض بأنه لا من لهذه الصلة مدفوع بسوانى العمل وبالتجاه الذى ظهر ضلالي حالة مدرسة القضاء الشرعى . وكل هذا يتجمع على الاحتفاظ بهذه الفكرة الجلية .

( ضية ) .

بقى بعد هذا مدارس للملدين الأولية . هذه المدارس حافظت لقانونها التي صدر في سنة ١٩١٠ ولا يزال معمولاً به ووزارة المعارف تبحث الآن في نظر التسليم من جميع فروعها وتشغل بإعداد ما يلزم لتجهيز المدارس الإلزامية وستقدم المجلس قانوناً يشمل كل ذلك ، فلا أرى معنى لنقل هذه المدارس عن الجملة الأثرية لأن اتصالها بها لا يضر أحداً بل قد يفيدنا فائدة ظاهرة لأن المعلمين للتخرجين في هذه المدارس يكفون بتعليم القرآن والديانة واللغة العربية ، فاقصلم بالأزهر بدون أن يترتب على هذا الاتصال سلس بطرائق التعليم ونظمه نافع لا يضر .

فلهذه الاعتبارات كلها أخالف اللجنة وأطلب رضى ما اقترحت في تقريرها وإبقاء الحالة على ما هي عليه .

عبد صبرى أبو علم أفتدى — الواقع أن هذه المسألة من الوضوح بحيث لا تحتمل مثل هذا الحدل التنيف . هنالك قوانين أنشئت بقضائها مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعى كما أن هنالك قانوناً تسلم عن التعليم الأولى . فالتى حدث أن هذه المدارس وللقنات التي تقرر إنشاؤها كما ذكرت انضلت طغرة بأداة تشريعية وحيدة هي الأمر الملكي الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ من تيجتها لوزارة المعارف وألغت بالمهاد الدينية فهل هذه العملية التي تم بها إلغاء تلك القوانين وصل هذه المدارس أو للمهاد كما يريد أن يسميها حضرة الأستاذ حسن صبرى بك هي عملية قانونية أم لا ؟ يقول صبرى بك إنه لا غبار عليها دستورياً ، ولكن الواقع يخالف هذا كل المخالفة لأن الخطوات التي تم بها إلحاق هذه المدارس بالمهاد الدينية كانت كلها من عمل السلطة التنفيذية دون السلطة التشريعية وما دام حضرة يعلم بأن هذه المدارس أنشئت بقوانين فقد وجب أن يعلم أيضاً بأنه لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بجهة أخرى إلا بقانون .

لا جدال في أن مدرسة القضاء الشرعى أنشئت بقانون صدر سنة ١٩٠٧ متضمناً جميع التفاصيل الخاصة بها ، فهل يمكن التسليم بأن هذا القانون يلغى بقرار من مجلس الوزراء يبلغ للجهات المختصة كوزارة المعارف ثم إلى رئاسة المهاد الدينية ثم يجمع مجلس الأزهر الأعلى فيطلب إلحاق هذه المدرسة به تصدر الإدارة الملكية بذلك ؟

أظن أن حضرة الأستاذ صبرى بك قد لاحظ أنه لما أريد إنشاء الجامعة المصرية وهي في كثير من الوجوه بل في جميع الوجوه تابعة لوزارة المعارف وكان المراد إذ ذاك هل يسن المهاد التابعة لوزارة المعارف إلى الجامعة التابعة إلى الأخرى لوزارة المعارف لم يتم هذا إلا بقانون . فهل يريد أن تنقل مدارس من وزارة المعارف إلى المهاد الدينية أى من التقيض إلى التقيض ، من جهة خاصة لرقابة البرلمان إلى جهة غير خاصة بهذه الرقابة ؟ هل يريد أن تم هذه الخطوة الجريئة بجرة قلم ، بقرار من هيئة سياسية هي مجلس الوزراء ؟ هل يريد أن تم هذه الطغرة بقرار يصدر تحت تسميات أمليتها سياسة خاصة في أوقات خاصة ؟ هل يريد أن يقول أن يتم كل هذا بقرار ليس للبرلمان أن يناقش فيه أو في الخطوات التي أدت إليه ؟ أظن أن أبسط ما يمكن أن يوصف به هذا التصرف هو شل للإدارة الدستورية وتطليل للرقابة البرلمانية .

( تصفيح حد ومتواصل ) .

حقيقة لحالة الملك سلطة على المهاد الدينية وهذه السلطة تباشر على المهاد الموجودة وقت صدور الدستور وعلى التي تأسس بعد ذلك ثم تلمن بالمهاد الدينية ، فهل يمكن أن تشمل هذه السلطة عملية أخرى تخلف في طبيعتها عن كل هذا ؟ هل يمكن أن تشمل سلطة جلالاته إصدار إرادة ملكية بنقل أية مدرسة من المدارس التابعة لوزارة المعارف أو غيرها من الجهات الحكومية إلى المهاد الدينية ؟ أظن أن السلطة للملكية لا تنصب على مهمل إلا إذا كان قد التحق بالمهاد الدينية بطريقة دستورية ، فإذا كان التحاق بطريقة غير دستورية فكل قرار أو أداة تشريعية تنهى على هذا الالتحاق تكون غير دستورية وغير موجودة قانوناً .

أما فيما يخص بمجلس إدارة دار العلوم فأنا ألاحظ أن هذا المجلس أنشئ بقانون سمي في صراحة قانوناً فيجب إذن أن يكون إلغاؤه بقانون وليس للسلطة التنفيذية أن تأتى قانون وتقول إنه لأهمية تلك إلغائها بمجلس إدارتها . وهنا ألاحظ أن الرسوم الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإلغاء القانون الذي أنشئ بقضائها مجلس إدارة دار العلوم لم يستعمل في دياجه على أية إشارة إلى المادة ٤١ من الدستور التي كانت تتركز عليها الوزارة يومذاك في إصدار الراسم بقوانين . ويخيل إلى أن هذا التصرف قد جاء انسياقاً وانسجاماً مع الطريقة التي ألغيت بها هذه المدارس بالمهاد الدينية ، أعني طريقة التصرف فيها بمجرد أمر ملكي .

الرئيس — ألم يستند في هذا الرسوم إلى المادة ١٥٣ من الدستور ؟

جد صبرى أبو علم اتحدى — كلا ، لم يستند فى هذا الرسوم إلى هذه المادة أو سواها ، وهذا نص ديباجته أتلوها :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الصادر بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء » .

فيتضح من هذا أنه حتى الشكل الذى كان يدعى إذ ذاك أنه يسوغ التشريع لم يتبع فى هذه الحالة . والواقع أن هذا الرسوم غير دستورى لأنه ألقى قانوناً والقاعدة أن القانون لا يُلغى إلا قانون .

ولهذه الأسباب أخالف حضرة الأستاذ حسن صبرى بك وأؤيد اللجنة فيما رأته .

الشيخ مصطفى التتاي — لا أريد أن أنكلم عن الموضوع من حيث القانون ولا أن أقف مدافعا عن تبعية هذه المدارس للأزهر ولا ممارسا لرأى اللجنة فى هذا الصدد لاني أعرف ويمر الناس جميعا أن تبعتها للأزهر لم تكن حقيقية فى وقت من الأوقات إذ كان كل ما مله التبعية من أثر أن شيخ الأزهر يرأس مجلس الإدارة . ولو نظرنا إلى الواقع وتاملنا مليا لوجدنا أن هذه التبعية جعلت للأزهر شبه نائبا لا متبوعا لهذه المدارس .

لقد ألفتنا مدرسة المعلمين بالأزهر فكانت التبعية أن قبا من الأزهر أصبح مدرسة معلمين لأنه يقتضى النظام الجديد القسم الأول من الأزهر يقتصر على تخريج تلاميذه ليكونوا معلمين للمدارس الأولية ، أعى أن القسم الأول من الأزهر أصبح مدرسة معلمين أولية . كذلك الحال فى القسم الثانوى قد أصبحا يقتضى النظام الجديد نعلم تلاميذه على طريقة خصوصية لكي يؤدوا امتحانا لإحراز شهادة يدخلون بها القسم العالى من دار العلوم .

بناء على ذلك وباعتبارى أزهريا نائبا لا أرى للأزهر أية فائدة من هذه التبعية .

إنما الذى أريد أن أنكلم فيه هو البحث فى ماذا يكون الحال بالنسبة لطلبة القسمين الأول والثانى بالأزهر الذين قضت القوانين والراسم بأن يتعلموا بطريقة خصوصية : الأولين لكي يصبحوا معلمين بمدارس أولية ، والآخرين لكي يشعروا أنفسهم للانتماء لدار العلوم . إن هؤلاء الطلبة قد أمضوا سنتين كاملتين على هذا النظام فلو نفذ اقتراح اللجنة لاستثنى عنهم تقريبا ، لا سيما أن مدرسة دار العلوم متدنية قسمها التجهيزى الذى أتى على أثر إلحاقها بالأزهر ، فإعادة هذا القسم معناه أن دار العلوم تعد لقسمها العالى أشخاصا آخرين غير طلبة الأزهر ، مع أن هؤلاء الطلبة قد قبلوا أن يسدوا الفراغ الذى حل بدار العلوم بمناسبة إنشاء قسمها التجهيزى . فكل ما أريده ألا يترك هؤلاء الطلبة الأزهريين حقهم لتقواين التقليل ولا يحرموا مما رشحواهم له بالأوامر الصادرة لا برعيتهم ولا بناء على طلبهم . وفى هذه الحالة يمكن أن يبتز القسم الثانوى بالأزهر قسما موقتا بمعنى أن يسمح لطلبة سنتيه الأولى والثانية بإتمام دراستهم على حسب النظام الحالى على ألا يتقبل بهذا القسم طلبة جديدين ، وكذلك يمكن أن يسمح بثل هذا لطلبة القسم الأول . وبهذه الطريقة تكون قد حفظنا لهؤلاء الأزهريين أمرهم . أما التبعية التى يعتمد حولها النزاع فلا أظن أن لها فيها فائدة بل ربما كان فيها كل الضرر .

وهناك ملاحظة أخرى أريد إيرادها وهى أن دار العلوم كانت منذ نشأتها تأخذ تلاميذها من الأزهر ، ونحن الآن نفضل يجد وتتوسل بكل الوسائل وتتوجه إلى الحكومة بكافة الطرق لكي تفتح للأزهريين أبواب الارتزاق لأن عدمهم يزداد بالطراد ، فإذا كانت النتيجة أن الأزهريين سيعززون من الانتساب لدار العلوم ، الأمر الذى كان حقا لهم ، فإن فى هذا ضررا شديدا عليهم .

لست أقصد إلغاء الأزهريين من امتحان القبول بل كل ما أطلبه أن يعطى لهم الحق الكامل فى أن يسابقوا غيرهم فى الامتحانات . ونريد أن يوضع هذا فى التقرير بصراحة لأن التقرير يشير بإعادة القسم التجهيزى ، ومضى هذا الإسهاء عن الأزهريين وفى كل هذا الظلم كله لهم . ولست أقول أن تأخروا طلبة ضامنا وأقول خذوا طلبة أقوياء ، وهذا ما أريد العمل به والرأى الأخير لحضراتكم . ( تصفيق )

يوسف أحمد الجندى اتحدى — معروض علينا مسألتان : الأولى الأمر للسكر رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ التى نص على إلحاق الدارس

الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى ، والثانية للرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم وللدارس الأولية للمعلمين .

فما يتعلق بالأمر الملكى قالت اللجنة فى تقريرها إن هذا الأمر باطل ومعارضها فى ذلك حضرة الأستاذ حسن صبرى بك . وأنا أؤيد اللجنة فى رأيها لأن كل الاستعدادات حتى التى استند بها حضرة صبرى بك لا تؤدى إلا إلى القول بأن الأمر الملكى باطل لأنه استند على أمرين : الأمر الأول سلطة جلالة الملك النصوص عليها فى المادة ١٥٣ من الدستور التى تجعل سلطة جلالة الملك بالنسبة للمعاهد الدينية على ما هى عليه حسب القوانين النسخة إلى أن يوضع تشريع جديد . والأمر الثانى المادة ٢١ من قانون المجلس الأزهر والمعاهد الدينية . وقد ألقى هذا الأمر الملكى . للدارس التى أشرت إليها بالجامعة الأزهرية بزعم أنها من ضمن المعاهد الدينية التى جعلت لجلالة الملك سلطة خاصة بشأنها مبنية فى قانون الأزهر والمعاهد الدينية . فلتبحت إذن فيما كانت هذه للدارس هى حقاً من ضمن المعاهد الدينية حتى يمكن إلحاقها بالأزهر بالأمر الملكى . والذى أراه أنه لا يمكن اعتبار هذه للدارس معاهد دينية لأن المادة الأولى من قانون المجلس الأزهر تبين هذه المعاهد وتحول إنها تنحصر فى الأزهر وأربعة معاهد ذكرتها بالنص ثم أضافت إليها كل معهد يؤسس فى القفر بإرادة سنية ، ثم جاءت المادة ٢١ من هذا القانون فأعطت حلالة الملك السلطة فى أن يلحق بالأزهر المعاهد الدينية التى تنشأ فى المستقبل بإرادة سنية حيث تحول :

« يكون إلحاق سمن المعاهد الصغرى بالى هى أكبر منها أو تغيير تسميتها وكذا صل المعاهد من تسمية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة وإنشاء مجالس الإدارة بمقتضى إرادة سنية » .

فهل مدارس القضاء الشرعى ودار العلوم والمعلمين الأولية يمكن اعتبارها معاهد دينية ؟ لا يمكن مطلقاً أن نعتبرها كذلك ، لأن المعاهد الدينية بحسب نص المادة الأولى من قانون الأزهر هى التى تؤسس بإرادة سنية وجميع هذه المدارس قد أسست قوانين ولا يمكن أيضاً اعتبارها معاهد دينية ينطبق عليها حكم المادة ٢١ من هذا القانون بحيث يجوز إلحاقها بالأزهر بإرادة سنية . ومن ثم يكون اعتراض الأستاذ صبرى بك فى غير محله .

إن مجلس الوزراء لا يستطيع أن ينعى أية مدرسة إلى جهة معينة بمجرد قرار يصدر منه ، إذ ليس له هذا الحق ، فإن تنظيم أمور التعليم يجب أن يكون قانوناً كمنس المادة ١٨ من الدستور . فإذا أريد إلحاق مدارس معينة بجهات معينة فإن هذا يؤثر فى نظام التعليم العام فى حد ذاته ، ومجلس الوزراء لم يتبع أحكام الدستور فى هذه النقطة بل اكتفى بإصدار قرار فقط . وألفت نظر حضراتكم إلى أن لجنة الأوقاف فى الدورة البرلمانية الماضية لاحظت هذه المخالفة الدستورية فقالت فى تقريرها إن قرار مجلس الوزراء فى غير محله ويجب أن يصدر بذلك قانون . وقد وافق المجلس على تقريرها وضلا عن هذا فإنه من جهة الموضوع لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تعتبر مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى من ضمن المعاهد الدينية حتى تحول إلحاقها بالجامع الأزهر ، لأن مدرسة دار العلوم للؤسسة من سنة ١٨٧٢ أى من عهد الروم على مبارك بإنشائها وليست دينية ولم يعل بخاطر أحد أنها دينية . فاهى البواعث التى جذت فى سنة ١٩٢٥ وأدت إلى إعطائها هذه السبة التى لم تكن لها من قبل ؟ وكذلك الحال فى مدارس المعلمين فيها مدارس دينية عضة أنشئت منذ عشرين أو خمس وعشرين سنة . فاهو الباعث الذى جذت حتى يقال إنها دينية ؟ ومثل ذلك يقال عن مدرسة القضاء الشرعى التى أنشئت سنة ١٩٠٧ . إن الأسباب التى زعم بصيغ هذه المدارس بالصيغة الدينية لا يمكن قبولها مطلقاً ، أما فيما يتعلق بالرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ فإنى لألاحظ أن مدرسة دار العلوم ككل لها مجلس إدارة خاص بها . وقد أنشئ بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ لخاص هذا للرسوم واستبدل به مجلس إدارة يصر عليها وعلى مدارس المعلمين الأولية أيضاً . فهل يجوز بإحضرات الأعضاء إحداث مثل هذا التغيير برسوم ؟ لاحظوا حضراتكم أن هناك فرقاً بين القانون والرسوم ، فالقانون يجب عرضه علينا أما الرسوم فصدره السلطة التنفيذية وحدها . ومن المعلوم أنه لا يمكن تغيير قانون إلا بقانون ، هنا فضلا عن أن المادة ١٨ من الدستور تصح سابق أن قلت لحضراتكم على أن يكون تنظيم أمور التعليم قانوناً . وبناء على ذلك يكون للرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ باطلا . بقيت مسألة أخرى وهى طلبات حضرة زميلى المحترم الشيخ مصطفى القاين ، وأرى أنها لا تتعارض مع رأى اللجنة ولكن لم يحسن وقت مجئها بد وإعما يكون ذلك عند بحث المجلس لقانونى مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى .

( تصنيف ) .

إبراهيم الملبأوى بك — أؤيد رأى اللجنة وأضيف كلمة إلى ما قاله من تقدم من حضرات الزملاء ، إن فضل الجامعة الأزهرية معروف في التاريخ ، ولقد لبثت عدة قرون مصدر إشراق العلوم والمعارف ، ولكن يظهر أنها كسائر الكائنات قد لحقها الشيخوخة . فرأى الصلحون منذ ستين سنة تقريباً أنها في حاجة إلى شيء من التمدد والزيادة استبقاء لسمعتها التاريخية ، فوجدوا أن أحسن علاج يمكن إصلاحها به هو عمل طائفة من متوري الأزهر إلى مدرسة جديدة سموها بدار العلوم وجعلوا تعليمها حديثاً منتظلاً . وكان صاحب هذه الفكرة والذي عمل مسئولية تنفيذها هو للرحوم علي مبارك باشا . بدأت هذه المدرسة تتلقى طلابها من نوابغ طلبة الأزهر الذين أمضوا عدة سنوات فيه وأوشكوا أن يقدموا لشهادة المألية . وكان الفرض من ذلك أن يدركوا شيئاً من الثقافة عن طريق هذا التعليم الحديث النظم ، ولقد نجت هذه التجربة وكانت مثلاً صالحاً لتأدية ما قصدته منشئوها من قيام الطلبة بأعباء الوظائف الدينية والمدنية خير قيام . تقدمت روح التعديل واشتدت الحاجة إلى تميم الإصلاح ، فرأى بعض الصلحون في سنة ١٩٠٧ أن الدار الوحيدة التي تخرج رجال القضاء الشرعي هي الأزهر الشريف وهو غير كاف ، فأنشأوا داراً جديدة تشارك مع الأزهر في الترية الشرعية وتخرج القضاة الشرعيين . وكان أول من فكر في ذلك هو حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس النواب الحالي ، وهو أعلم الرجال بطرق العلاج اللازمة لأشغال هذه اللوائح وأحرص الناس على مجد الأزهر الشريف الذي ترقى به وأخلصهم عملاً للمحافظة عليه . وحدث مدرسة القضاء الشرعي بفتح كبير جداً لم يكن الإقدام عليه من الهبات الحيات ، لأن كل إصلاح يمس الأزهر فترض القائلين به صعوبات ليس من السهل تذليلها . جاهد الصلحون واحتملوا ثمة تنفيذ ما رأوه صالحاً حتى غدت الفكرة وأنشئت مدرسة القضاء وانصلت بإدارتها انفصال كلياً عن الأزهر وأصبحت بذلك متضامنة مع دار العلوم في تخرج صنف جديد متقرب بأحدث العلوم . ولقد أوجدت الترية الحديثة في هاتين المدرستين شيئاً من التشبه بها والغيرة بين طلاب الأزهر فسعوا في التسج على موالهم والسير في مناهجهم في تلس الإصلاح . إن هذه النظم الحديثة لم تضر بالأزهر ، بل أعطته مثلاً صالحاً ، واستعاد منها الكثيرون من طلابه . وهذه الروح الجديدة هي التي دعت الأزهر نفسه إلى أن يفتح أبوابه للعلوم الحديثة ، وأن يقوم بتعليمها رجال التعليم الحديث وهم الأستاذ حسن صبري بك . إذا سألتم حضراتكم الشرع أنكم من الطلاب للوجوديين بالمعاهد الدينية عن رغبتهم في الالتحاق بهاتين المدرستين لو جدم أنهم يغير استثناء راغبون في ذلك ، ولا مانع بجمعهم غير قلة الحال وضيق للكلان ، فإذا اتاحت دار العلوم مثلاً إلى خمسين طالباً تخدم لها ألف طالب لا يقل منهم إلا التسد الطلاب وهو قليل . استمرت الحال على ذلك والجميع متساندون في نجاح الأزهر والسير به إلى الأمام في هذا العصر الحديث . وحذا السير بخطى واسعة في هذا السبيل .

إننا نعيش في وقت انتشرت فيه السيارات السريعة والطائرات السحية ، فليس من العقول إلا أن يكون التقدم في هذه المعاهد وعبرها متناسباً مع سرعة التقدم العام في هذا الزمان ، ولكن البلاد نكبت لسوء الحظ عام ١٩٣٤ بما هو معلوم لحضراتكم ، إذ قامت فتنة تناهض هاتين المدرستين وتسمى إلى ضمهما إلى الأزهر . وبذلك أرجعنا إلى الوراء في الوقت الذي زيد السير به إلى الأمام .

إن الأثرة التي استند إليها حضرة الأستاذ حسن صبري بك معارضاً رأى اللجنة غير كافية ولا مقنعة . فهو يقول إن الرسوم الصادر بإخلاق هاتين المدرستين إلى الأزهر شكائى وهما باقيتان تحت إشراف وزارة المعارف فضلاً . ورداً على ذلك أنشأوا عن فائدة هذا التشريع المصوري ما دامت وزارة المعارف هي القائمة بالإشراف عليها ؟ لهذا الفهم مع أن العرض تسهيل التشريع لا تعقيد لأن في التشديد تعطيل للأعمال ، ولماذا يكون الإشراف في أيدي ثلاثة وهي البرلمان والوزارة والأزهر ؟ هل في ذلك مصلحة ؟ كلا ، ثم كلا ( تصديق ) . إذا كان هناك مصلحة فإن المجلس أول من يحافظ عليها . إننا لا نعمل مطلقاً على إلغاء كل مرسوم صدر أثناء عطفة البرلمان ، بل نحن مستعدون لإلغائه ما يتبين لنا مصلحة فيه . إن البلاد باحضرات النواب أصيبت عبر مرة ، فكلاماً ببعض الصلحون بإصلاح هذه المعاهد قامت في طريقهم عقبات عديدة . إنني سمعت الألية من يقول إن هاتين المدرستين أنشئت لتعليم الدين ! ما لنا ولدين ؟ وماذا يحدث لوقتيتنا تحت إشراف وزارة المعارف وعلى رأسها وزيرها الحارم الشمسي بك ، وبها من رجال الدين أمثال الحصري بك وجوليش بك ودم من الرجال العاملين بالمعارف بأحكام الدين ؟ إنني لا أرى معنى للتسكك بمحة الدين في هذا الموضوع ، ولا أؤد أن أسع في هذا المجلس أن مقام الدين يخشى عليه من أن تتبع هاتين المدرستين وزارة المعارف . إننا باحضرات النواب قد اتسمنا وزارة المعارف على ثقة أكبادنا وعدمه لا يقل عن ٣٥٠.٠٠٠ طالب ولم نخش عليهم من الوحة الدينية .

لذلك أؤيد رأى اللجنة .

( تصديق ) .

محمد فهمي التفراسي اقتدى — إن الأستاذ صبرى أبو علم كفاى مؤونة المناقشة من الوجهة القانونية ، وأريد الرد على زميل المحترم الأستاذ القبايى فى ملاحظته الخاصة بالمدرسة التجهيزية المقترح إنشاؤها لدار العلوم ، فأقول إن اللجنة لم يقمها البحث فى هذا الموضوع وهى تعلم أن الجامعة الأزهرية والمعهد الدينى قد دخل عليهما تعديل بسيط بأن جعلت العلوم الحديثة تدرس فى القسم الثانوى بالأزهر ، وهى لم تعطى النظام القديم ولم تضر به . أما عن ملاحظته الخاصة بوجود تأدية امتحان المدرسة التجهيزية المذكورة للدخول بالقسم العالى بمدرسة دار العلوم فأقول إن دخول هذا الامتحان مباح للجميع ، فطلبة الأزهر وغيرهم أن يتقدموا إليه .

محمد حافظ رمضان بك — المسألة الوحيدة التى لم أسمعوها حضراتكم هى مسألة دستورية كبيرة الأهمية ، ومن شأنها أن نجعلنا نوافق على قرار اللجنة من غير اعتراض ، هى أن يجلس النواب على أن يراقب السلطة التنفيذية فى أعين شىء لدينا وهو تنظيم التعليم ومراقبة سير المدالة . إن أمانتنا بحضرات النواب مدرسة تخرج للبلاد مطبقين يقومون بتعليم النشء وتهذيبه ، وأخرى نخرج لنا ضامة يحافظون على سير المدالة فى البلاد ، فإذا وجدت قوانين تمنعنا من هذه الرقابة وجب على المجلس إنشاؤها فى الحال . أمانتنا دائماً صاحبها للمالى وزيرا المعارف والحفاية فيمكننا بذلك أن نراقب ما يجرى فى هاتين المدرستين ما دامت تابعتين لهما . ولكن ليس أمانتنا صاحب النضلة شيخ الجامع الأزهر حتى تتمكن من مناقشته ومراقبة أعمال هاتين المدرستين إذا كانتا تابعتين له . ومن أجل هذه الوجهة الدستورية الخاصة أؤيد رأى اللجنة .

( تصنيق ) .

الرئيس — أعلن أن الهيئة تنورت ، ولتأخذ الآراء على رأى اللجنة ورأى المخالفين لها .

الشيخ مصطفى القبايى — لىنى قدمت اقتراحاً .

الرئيس — ليتل الاقتراح .

تلى وهذا نصه :

« أقترح التصطف الآتى على رأى لجنة المعارف :

( ١ ) أن يبقى طلبة القسم الثانوى بالأزهر الشريف بالسنتين الأولى والثانية الذين تنشى عليهم النظام الجديد حتى يتمموا دراستهم فيه ، وأن يكون لهم الحق بعد ذلك فى التقدم للقسم العالى بدار العلوم بمقتضى شهادتهم .

( ٢ ) أن يبقى طلبة الأولى والثانية فى القسم الأول بالأزهر الشريف حتى يتمموا دراستهم وأن يكون لهم الحق فى التقدم لوظائف التدريس فى المدارس الأولية بمقتضى شهادتهم .

وأن يكون هذا وذلك بصفة استثنائية بالنسبة لمؤولة الطلبة على ألا يحل محلهم آخرون ؟

مصطفى القبايى »

للقدر — هذا اقتراح سابق لأوانه .

الرئيس — هل حضرة الضو المحترم مصر على اقتراحه ويطلب أخذ الرأى عليه ؟

الشيخ مصطفى القبايى — نعم ، أنا مصر على اقتراحى مع التحفظ .

محمد فهمي التفراسي اقتدى — الشق الأول من هذا الاقتراح مكوّن من قسمين لا يمكن النظر فيما الآن ، لأن الأول منهما خاص بالقسم الثانوى بالأزهر ولم يحن وقت بحثه بعد . بقيت مسألة للدخول فى القسم العالى لدار العلوم ، فألاحظ أن اللجنة رأت ألا يدخله إلا حامل شهادة البكالوريا أى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان و امتحان هذه الشهادة كما قلت مباح للجميع .

الشيخ مصطفى القبايى — لم أفهم بعد .

الرئيس — يقول حضرة الضو إن هناك امتحاناً عمومياً للقسم الثانوى لنيل شهادة البكالوريا التى تؤهل الطلاب للدخول للقسم العالى بمدرسة دار العلوم ، وهذا الامتحان مباح لجميع الطلاب من أزهريين وغيرهم . فهل يقتنع حضرة الشيخ القبايى بهذا الرد ؟



الشيخ مصطفى القبايى - هذا مفهوم ، إلا أنى ألاحظ أن هذا النظام يتضمن ظلاً كبيراً سيُفتح على الدين درسوا وفق النظام القديم .

عمود هيمى التفرشى افندى - أما الشق الثانى من اقتراح حضرة الشيخ القبايى فلا يمكن البحث فيه الآن لأنه متعلق بالقسم الأول بالأزهر .

الشيخ مصطفى القبايى - أرى أن لهذا الاقتراح عملاً الآن نظراً لأن فصل القسم الثانوى بدار العلوم عن الأزهر يضر بطلبة القسم التجيزى بالأزهر ، إذ أنهم - بتفويض رأى اللجنة - لا يمكنهم إتمام دراساتهم لعدم اتفاق مصلحة الأزهر مع نظام دار العلوم . الرئيس - إذن تريد أخذ الرأى على هذا الاقتراح الآن .

الشيخ مصطفى القبايى - نعم .

إبراهيم الملياوى بك - لكل عضونا الحق فى تقديم اقتراح إلا أن هذا الاقتراح يجب أن يكون تابياً لموضوع المناقشة ، ونحن الآن بصدد مسألة تشريعية متعلقة بظلال أمر ملكى ومرسوم ، ففى أى مادة يرى حضرة الضو أن يكون موضع هذا الاقتراح لتدور عليه المناقشة ؟

الرئيس - هل ترى لجنة المعارف أن يحال عليها هذا الاقتراح ؟

القرار - كلا .

عمود هيمى التفرشى افندى - أرى أن يحال على لجنة الأوقاف والمساعد الدينية .

مصطفى النحاس باشا - اتفقنا الآن من المناقشة إلى أخذ الآراء فيجب أن يكون التصويت على المسائل التى تناقشت فيها حسب ترتيبها الطبيعى . فأما الآن أولاً أمر ملكى صادر فى ٥ مارس سنة ١٩٢٥ بإلحاق مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم ومدارس المعلمين الأولية إلى الجامعة الأزهرية التى قالت عنه اللجنة إنه باطل ، فيؤخذ الرأى أولاً على هذا الأمر ، ثم تنتقل بعد ذلك إلى أخذ الرأى على الرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ التى أدخلت تعديلات على مجلس إدارة مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين . وقد تقدم فى هذا القسم اقتراح من حضرة حسن سرى بك ورضه المجلس على ما أذكر .

فالى تأخذ عليه الرأى الآن هو هل الأمر للملكى الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٢٥ باطل أم لا ؟

أما اقتراح الشيخ مصطفى القبايى فهو تعديل منصب على القسم الثانى من موضوعنا وهو إلغاء الرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة دار العلوم ومدارس المعلمين الأولية .

الرئيس - إذن ترون أن هذا الاقتراح سابق لأوانه .

( أصوات : نعم ) .

الشيخ مصطفى القبايى - أقبل إرساءه حتى يأتى الوقت المناسب لتقديمه ، وإنى أسعه الآن .

الرئيس - إذن تأخذ الرأى أولاً على تقرير اللجنة عن الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ ، فالى يرى صحة هذا الأمر الملكى يقف .

( وقف عضوان ) .

قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة بظلال الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ .

الرئيس - لننتقل الآن إلى أخذ الرأى على المرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم ومدارس المعلمين الأولية ، فالى من رآه صحة هذا المرسوم يقف .

( فوقف عضو واحد ) .

الرئيس - تقرر الموافقة على رأى اللجنة بظلال المرسوم الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ .

( فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

(١) يكون استعمال الملك لسلطته بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينيين بواسطة وزير مسئول منطبقاً على المعاهد الدينية والرؤساء الدينيين .

(٢) يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الختامي قانون .

مجلس الشيوخ

مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية —  
التصديق على القانون المذكور

معالي محمد شفيق باشا — إن مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يخص بالمعاهد الدينية مستعمل فأطلب نظره بأسرع ما يمكن لأننا إذا ابتدأنا في نظره بعد غداً فإن القراءة الثالثة ستكون متأخرة جداً .  
سعادة محمود شكرى باشا — ألاحظ أنه متعلق بالميزانية فيجب النظر فيه قبل النظر في الزاوية ، وقد ثبتت له صفة الاستعمال في الجلسة الماضية .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — سينظر فيه الآن .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد مد أن يحثه اللجنة بصفة مستعجلة لمرسه على هيئة المجلس الوقف .

وقد انتهت اللجنة مقررأ لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دواكم بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة  
أحمد على

القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٩٢٧

تلا المقرر تقرير اللجنة وهذا نصه :

أحال المجلس بمجلسه التي كانت متقدمة في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ مشروع القانون الذي ورد إليه من مجلس النواب الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وما يتبع نحو ميزانية تلك المعاهد وحسابها الختامي على هذه اللجنة نظره بصفة مستعجلة ، وعليه اجتمعت اللجنة في يوم ١٤ مايو المذكور وبحثت في المشروع وما يتعلق به مما حصل بشأنه في مجلس النواب فوجدت أن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ضمت تقريرها فيما يخص بهذا المشروع ما يأتي :

(١) نص الدستور في المادة ١٥٥ على أن القانون ينظم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد ، وأن مجلس النواب سبق له أن أبدى الرغبة في البادرة بوضع هذا التشريع .

(٢) إن تلك اللجنة تحثنا للرغبة المتوجه عنها ألفت لجنة فرعية لوضع مشروع قانون بذلك فقامت بأمورها وقدمت للمجلس مشروعا فأحال على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لبحثه بصفة مستعجلة ، وهي رأت تدب من ينوب عن دولة رئيس الوزراء في حضور مناقشتها ، تقدم بها من قبل دولته مشروع آخر لم ترد معه مذكورة إيضاحية أسأله المجلس عليها فبحث المشروعين واستخلصت منهما المشروع الذي أقره مجلس النواب وبث به إلى مجلس الشيوخ وهو أسأله على هذه اللجنة .

وقد تضمن المشروع المبادئ الآتية :

( أولاً ) أن يكون استعمال الملك لسلطة بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينيين بواسطة وزير مسئول وبهذا تصبح القاعدة الواردة في المادة ٤٨ من الدستور وهي « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » منطبقة على المعاهد الدينية والرؤساء الدينيين . ويترب على ذلك تسمية المعاهد الدينية لوزير مسئول . وهذا يحقق الرغبة البرلمان في إشراف على إدارة المعاهد كمتبرها من باقي مصالح الدولة .

( ثانياً ) أن يكون مدور الميزانية والحساب الختامي بقانون وأن تسرى عليها الأحكام المقررة في الدستور بالنسبة لميزانية الدولة وحسابها الختامي لتحقيق رغبة البرلمان في اختصاصه بنظرها .

ورأت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لمجلس النواب أن في تقرير هذه المبادئ الأساسية ما يكفي لتنظيم سلطة الملك للشار إليها في المادة ١٥٣ من الدستور بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينيين على الوجه المطلوب فيه ، وأملت أن تنص الحكومة بالإسراع في وضع التشريع الذي يكفل الإصلاحات المرجوة لتلك المعاهد .

وهذه اللجنة توافق لجنة مجلس النواب على ذلك وتشاطرها في أمثلها هذا .

ونظراً لأن الوعد المقرر في الدستور لتقديم الميزانية قد انقضى ، فقد تضمن المشروع وضع نص خاص لميزانية هذا العام يقضى بتفويضها في شهر مايو سنة ١٩٢٧ .

وقد كانت هذه اللجنة تود لو أن مشروع المشروع أشار في ديباحته إلى الاطلاع على المادة ١٥٣ من الدستور وعلى القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ليكون موافقاً لما هو متبع عادة في وضع القوانين .

كما أنها كانت تود لو أن مشروع القانون اشتمل على مادة تنص على إنشاء ما يخالف أحكامه من القوانين السابقة . ولكنها رأيت أن عدم اشتراكه على الديباجة المذكورة لا يؤثر على صحته كما أن عدم النص على إنشاء ما يخالف أحكامه لا يترتب عليه بقاء تلك الأحكام لأنها تعتبر ملغاة ضمناً بمجرد العمل بهذا القانون .

ونظراً لقررت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون المذكور بدون تعديل وتطلب من المجلس إقراره ؟

رئيس اللجنة  
أحمد علي

وافق المجلس على تقرير اللجنة .

( في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

( أولاً ) إن حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، له أن يبدل بها بالنقص والزيادة والإنشاء كفيها أراد مع عدم الإخلال بما استثناه الدستور بنص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك والمادة ٤١ الخاصة بأساط الدين العمومي والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتمهيدات دولية ) .

( ثانياً ) عندما يقرر أي تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف .

( ثالثاً ) أن يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

هذا وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأنظمة الواردة في مشروع الميزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون الإلزام طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية .

## جلس التراب

## تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن حق المجلس في تعديل القوانين المالية أثناء نظر للبرازيلية

الرئيس — لتنتقل الآن لبحث تقرير لجنة الشؤون الدستورية ، والكلمة لمحضره المقرر .

أحمد رمزي بك ( للمقرر ) — أحال المجلس على لجنة الشؤون الدستورية بجلسته للتعقد في ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ البحث بوجه الاستقبال في حق مجلس النواب في تعديل القوانين المالية أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة .

وقد بحث اللجنة هذه المسألة في جلستين عقدتهما في ١٦ و ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ ورأت أن لجنة الدستور قد ناقشتها عبر مرة ومناقشتها هذه مذونة بالصحف ٦٦ و ٦٧ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٩ من مجموعة محاضرها ، واتضح من الاطلاع على هذه الأبحاث أن لجنة البادئ العامة كانت وضعت مشروع مادتين :

المادة التاسعة ونصها :

« للمصروفات المدرجة في البرازيلية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إلغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق المادى » .

ثم المادة العاشرة ونصها : المصروفات المدرجة في البرازيلية لمصلحة إدارية عامة تامة لم يرد بها قانون يجوز حذفها أثناء نظر البرازيلية إلا إذا طلبت الحكومة إرجاء النظر في ذلك إلى ما بعد الفراغ منها . وكذلك الحال في النقص من تلك المصروفات إذا أدى إلى تعطيل تلك المصلحة » .

فما عرضت هاتان المادتان على اللجنة العامة جرت فيها مناقشة طويلة انتهت بحذفهما . ويتبين من المناقشة أن الحذف مبني على ضرورة منع المجلس بالحرية التامة في نظر البرازيلية لأن ميزانية البلد أساس نظمائه وإدارته ، وقد وضع بحثها في يد الأمة مباشرة إذ جعل معظم المساتير الرأي الأول في البرازيلية لمجلس النواب الذى هو أقرب المجلسين أصلاً بالأمة ، ومن أجل هذا لم يقبل الفرنسيون أن يقبوا من سلطة البرلمان الفرنسى في التعرض لقوانين خلال بحث البرازيلية . وقد جاء في هذه المناقشة أيضاً من الأسباب التى حدثت بالبلاد الدستورية إلى الحرص على هذه السلطة أن يكون للمجلس من البرازيلية أداة ضالة لحل الحكومة على احترام إرادة الأمة التى ينتهها . كذلك ورد في المناقشة أنه لا يوجد نص يحدد من سلطة المجلس في نظر البرازيلية في أى دستور من دساتير العالم غير الدستور الفرنسى الصادر في سنة ١٧٩١ ، والدستور الأسترالى فإنهما يحظران أن يوضع في القوانين المالية نص على أمور لا علاقة لها بها . ومع ذلك فأول هذين الدستورين غير معمول به الآن والثانى لا تمل الأطراف التى وضع فيها هذا النص الذى تضمنته .

وبعد الحلاخ اللجنة على هذه المناقشة لم تجد مندوحة عن الأخذ بهذا التفسير لأنه من الأعمال التحضيرية للدستور التى يجب الرجوع إليها والأخذ بها . أما الاعتراض على ذلك بأن هذه المناقشة كانت مقصورة على المصروفات دون الإيرادات فبعد عليه بأن الأصل في كل شيء هو الإباحة ، والدستور يعطى المجلس حق اقتراح القوانين وتعديلها كإشاء إلا ما استثناء بنس صريح . فلما أرادت لجنة البادئ العامة أن تعد من سلطة المجلس في تعديل البرازيلية على الوجه المبين أعفاً لم تعرض إلا للمصروفات ولم تحس على المجلس بالنسبة للإيرادات ، ولما عرض الأمر على اللجنة العامة حذفت هذا التقييد الذى كان يراد إدخاله بشأن المصروفات فصارت هى والإيرادات سواء .

غير أنه تخاذل من اتخاذ قرارات غير مبنية على بحث شامل دقيق ، ونظراً إلى أن بعض أبواب البرازيلية ولا سيما بعض الإيرادات التى تحس الأجانب لا يمكن تعديلها تعديلاً يسرى عليهم إلا باتباع إجراءات مخصوصة رأيت اللجنة أنه يحسن وضع طريقة لتنظيم استعمال المجلس لحقه في تعديل البرازيلية ، وذلك بأن يجم إحصاء كل تعديل في البرازيلية يقترحه أحد الأعضاء على لجنة المالية ، لا كلاً طلب ذلك مقررها فقط كعص اللائحة الحالية ( المادة ٨٣ ) بل أيضاً كلاً طلبته الحكومة . بناء على ذلك قررت اللجنة بأغلبية الآراء ما يأتى :

أولاً — إن حق المجلس في نظر مشروع البرازيلية من إيرادات ومصروفات حتى مطلق ، فله أن يسدل فيها بالنقص والإضافة والإلغاء كيفما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناءه الدستور بنس صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمنصحات جلالة الملك والمادة ١٤١ الخاصة بأشخاص الدين المسمى والمصروفات الواردة في البرازيلية تنفذاً لتعهدات دولية ) .

ثانياً — عندما يقرر أى تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانونى ، يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تضمن هذا التعديل والحذف .

ثالثاً — أُنْ عَمَل على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

هذا ، وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة في مشروع الميزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون إلا من طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الشؤون الدستورية في هذا الموضوع ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

جبل الحقوق التى يختص بها الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون

لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور .

#### تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية للحقوق التى يختص بها الملك

بصفته رئيساً للأسرة المالكة

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع حضرتكم تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية للحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة .

وقد انتهت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى بك مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة الحفائية

على حنين

تحريراً فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣٦

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة تقرير اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى بك ( المقرر ) :

« نصت المادة الثامنة من الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ على أن « يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد » .

وقد جاء هذا النص عاماً لم يبين نوع هذه السلطة وحدودها ، فلما أن صدر دستور المؤلة فى سنة ١٩٢٣ أوضحت به هذه السلطة فى المادة ٥٥ منه إذ نصت على أنه « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش المبين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته » .

غير أن الدستور لم يذكر غيرها من السلطات الأخرى التي هي من حقوق الملك خاصة ، بصفته رئيساً للأسرة المالكة ، وباعتبار أن المرجع فيها إلى أمره ومطلق إرادته . وهذه الحقوق مبنية في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ ، كالتصديق على الأحكام التي تصدر من مجلس البلاط ، والإنفخ بالزواج لأعضاء الأسرة المالكة ، ومنع لقب الإمارة والحرمان منه ، وتوزيع المخصصات على أعضاء الأسرة المالكة وتعديلها أو قطعها ، إلى غير ذلك مما لا يدخل في السلطة الدستورية ، بل الأمر والمرجع فيه إلى محض إرادة الملك .

فتقاء فقدان النص على هذه الحالة وضرورة تلاني هذا النص في التشريع ، رأت الحكومة أن تضع قانوناً تعهد فيه بهذه السلطة الخاصة إلى هيئة مجلس الوصاية للأسباب التي يتبها في مذكرتها الإيضاحية للرافعة لمشروع القانون للذكور ، وقدمته مجلس النواب . وفي جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ أحال المجلس هذا المشروع إلى لجنة الحفانية لدراسة بصفة مستعجلة ، فقدمت جلستها في مساء ذلك اليوم وبجئت مشروع القانون المذكور وتناقشت فيه ، ثم عقدت جلسة أخرى في صباح اليوم التالي لإعطاء المناقشة ، وفيها أقرت مشروع القانون المعروض بإجماع الآراء ، على أن يسرى مفعوله من يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وهو اليوم الذي تولى فيه أوصياء العرش سلطة الملك .

وبناء عليه تتصرف اللجنة بمرض مشروع القانون الآتي ضمه على مجلس النواب الموقر وتقرح للموافقة عليه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فروع الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي ضمه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يباشر مجلس الوصاية المعلن من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التي ينحصر بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر وفقاً للمادة التاسعة من الأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكريم للتقدم ذكره .

مادة ٢٥ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويسبل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أرى أن لا محل لإصدار هذا القانون مطلقاً ، لأن مشروع العرض علينا التيلة أريد به تنظيم سلطة الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة مدة قصوره ، وقد أعطى المشروع هذه السلطة لمجلس الوصاية ، ولكني أرى أن التصور المعمول بها الآن تعطي هذا المجلس الحقوق التي يراد إعطاؤها له بالمشروع المعروض ، فإن المادة التاسعة من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تنص على « أن يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — الملك يضم اليهم كما يفهم من النص الفرنسي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — النتيجة واحدة على كل حال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أعتقد أن السلطة التي للملك على الأسرة المالكة مستمدة من كونه ملكاً لا من صفة الشخصية ، بحيث لو لم يكن ملكاً لما كان له من الحقوق على الأسرة المالكة أكثر مما للأفراد العاديين على أسرهم . فالطاعة من الأمر للملك المذكور ، وهي التي تعطي سلطة للملك مجلس الوصاية ينسحب حكمها على الحالة للطروحة الآن . وعلى ذلك يكون مجلس الوصاية يجمع حقوق الملك بصفته ملكاً ورئيساً للأسرة المالكة . فلا داعي لصدور هذا القانون كما قلت .

بقي بعد ذلك الاستنتاج المستفاد من المادة ٥٥ من الدستور وهي التي تنص على أنه « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش المعلن تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئولية » .

فأرى أنه لا تناقض بين هذا النص وبين نص المادة ٩ من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، لأن المادة ٥٥ من الدستور وضعت نظراً خلس افتراض فيه أن الملك الجديد قاصر ، فلم تكون سلطته الدستورية من وقت وفاة الملك السابق إلى أن يمين مجلس الوصاية ؟ نصت هذه المادة على إعطاء تلك السلطة لمجلس الوزراء حتى يمين مجلس الوصاية ، ولم تتعرض لسلطة الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة ، لأن الفترة ما بين وفاة الملك وتعيين مجلس الوصاية قصيرة فلا يخفى فيها من هذه السلطة ضرر كبير كالفى يخشى فيها يتعلق بالمقوق الدستورية ، إذ قد تطرأ في الفترة بين وفاة الملك وبين تعيين الأوصياء أمور هامة تتعلق بالدولة ، فلا يجوز أن تهمل أو تهمل حتى يمين مجلس الوصاية ، إذن فلا تناقض بين المادة ٥٥ من الدستور وللمادة ٩ من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، لأن نص المادة ٩ عام يعطى لطيفة الأوصياء جميع السلطات التي للملك ، سواء أكانت متعلقة بحقوقه الدستورية أم بحقوقه بصفته رئيساً للأسرة المالكة .

المقرر — أرجو أن يسمح لي زميلي الأستاذ عمر عمران أن أذكره بأنه كان موافقاً على هذا المشروع لأن اللجنة قد أقرته بإجماع الآراء . وهذه ملاحظة رأيت أن أضيفها قبل الرد على حضرة :

الملك مصر سلطان : إحداها دستورية ، والأخرى شخصية ؛ شأنه في ذلك شأن ملوك العالم في الأم الدستورية .

أما السلطة الدستورية فقد نظمها الدستور ، وأما السلطة الشخصية فقد نظمها الملك بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، وذلك قبل صدور الدستور ، وقد نص القانون المشار إليه على ما يأتي :

« وبما أنه رؤى من اللازم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أسسها ما للملك من حق الولاية على أسرته على ألا يغل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل إلى الآن » .

ومعنى هذا الاعتراف من الحكومة قانوناً بأن الملك سلطة شخصية غير سلطته الدستورية ، وذلك بصفته رئيساً للأسرة المالكة وأباً لها ، وأن حقوقه بصفته رئيساً للأسرة لا تتدخل فيها الحكومة مطلقاً وذلك نظمت بقانون .

أما القول بأن هذا التخصيص غير صحيح ولا ينطبق على القانون فالرد عليه في ذات القانون الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة فقد ورد في المادة السادسة منه ما يؤيد رأينا وهو أن الملك أن يأذن بالزواج وأن يحرم من لقب الإمارة من تزوج من الأمراء أو الأميرات غير إذنه وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز لقب الإمارة .

وقد نص على هذا الحرمان في المادة السابعة من الأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وهي تنص بأنه إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش ... الخ . وهذه هي الحالة الوحيدة التي نص الأمر الملكي المذكور على أن مجلس الوصاية أن يفصل فيها . أما غيرها من السلطات الشخصية التي للملك فلم يمس بها إلى مجلس الوصاية .

لهذا رأيت الحكومة أن تعهد بباقي السلطات التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة إلى مجلس الوصاية تبعاً لهذا النص ، وفي ظني أن هذا واضح تماماً .

يفترض أيضاً حضرة الأستاذ عمر عمر بالمادة ٥٥ من الدستور ونصها :

« من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الميئين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته » .

وهذه المادة تفيد أن الملك سلطات أخرى غير السلطات الدستورية ، وذلك ما حدا بالحكومة إلى التمسك بهذا المشروع .

يحيى بعد ذلك رد قاطع في الموضوع هو أن الدستور قد نص في المادة ١٥٣ على ما يأتي :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبميين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى المصوم بمسائل الخاصة بالإديان السماح بها في البلاد . وإذا لم يوضع أحكاماً تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها الآن .

تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

يستمد من هذا النص أن التشريع منظم فعلاً ، ولكن الحكومة أرادت أن تنظمه في قانون . ولو أن الأستاذ عمر عمر رجع إلى هذه المادة التي نصت الفقرة الأخيرة منها على هذا الحق نصاً صريحاً ، لكنني نفسه مؤونة الرد . معالي النائب المحترم جد حلى عيسى باشا — إني لا أرى في الواقع محلا لوضع قانون كهذا ، سواء من الناحية التشريعية أم من حيث الموضوع لأن معنى القانون أن يسرى على الناس كافة أميراً كان الشخص أو كبيراً أو صغيراً وموضوع هذا القانون قاصر على أسرة واحدة هي الأسرة المالكة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالحقوق التي نحن في صددنا إنما ظلمت بصفة مزاييا شخصية للملك اعتبر فيها رباً للأسرة المالكة وذلك صيانة لحقوقها أو خوفاً من أن يساء استغلال بعض تلك الحقوق . فأريد أن يكون لرب الأسرة رأى يسيرها به في الطريق القويم . ولم يصعد المشروع تلك الزاييا فقد قصرها على التصديق على الأحكام التي تصدر من مجلس البلاط أو إذن الزواج أو منح أو حرمان بعض الألقاب .

والزواج بحسب الشريعة الإسلامية له قواعد لا يحتاج معها لإذن شخص آخر ، غير أن الحكمة في إذن الملك بالزواج لأعضاء الأسرة المالكة هي ألا يتزوج أمير أو نبيل بنير أهل له ، وكذلك الحال فيما يخص الأميرات والتبيلات وهذه ، المسائل كلها شخصية وعائلية لا محل لوضع قانون من أجلها . لذلك ترون أن الدستور قد عني بنقل سلطات الملك الدستورية إلى مجلس الوزراء لمجلس الوصاية ، وهذه السلطات قد يطول بقاؤها أحياناً في مجلس الوزراء إذا قدرنا مثلاً أن الملك الحلف كان غائباً عن القطر المصري .

إننا إذا رجعنا إلى النصوص الواردة في الدستور خرجنا منها بنير النتيجة التي خرج بها حضرة الزميل الفاضل عبد الحمادي بك الجندي ، فقد نصت المادة ١٥٣ منه على ما يأتي :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور إلى آخر الفقرة الأولى » .

أي أن الدستور قد أجاز للبرلمان والحكومة وضع القوانين الخاصة بهذا التنظيم .

أما الحقوق التي يباشرها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة فقد أشارت إليها الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ المذكورة ، حيث نصت على ما يأتي :

« تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

ومعنى ذلك — كما أنهم — أن الدستور قد نفي وضع قانون أو نظام لهذه الحقوق وأراد أن تبقى كما ربت وكما ذكرت في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

كذلك نجدون حضراتكم أن المادة ١٥٨ من الدستور تمن على ما يأتي :

« لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور خمس بمقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » .

أعني أنه لا يجوز لنا بطريق التشريع أن نضع أو نقرر قانوناً مخالفاً للقانون الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

هذا وإذا تصفحت أحكام الدستور عن أوام الملك التي يعتر الوزراء مسئولين عنها سواء أكانت شفهية أم كتابية وما قضى به من وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين على كل قانون — إذا تصفحت تلك الأحكام ، رأيتم أن الأمر واضح . فلن الوزارة تعتبر دائماً مسؤولة أمام مجلس النواب عن أى عمل خاص بشؤون الأمة لأنها مصدر السلطات جميعاً .



أما المسائل الخاصة بالأسرة المالكة فلا أعلن أحداً من حضراتكم يرى أن الوزارة مستوفاة عنها . فهي مثلاً ليست مستوفاة عن أمر يتعلق بزواج أمير أو التصديق على حكم من أحكام مجلس البلاط .

على أنني أرى فيها يتعلق بمجالتنا الخاصة بالنسبة للملك الحالي أنه قد اعتبر رئيسياً في إدارة شؤونه المدنية ، فله والحالة هذه أن يزوج نفسه وأكثر من هذا ، وتطبيقاً لذلك الاعتبار قد وكل جلالة صلا الوزراء الواجب توكيلهم في شؤونهم الخاصة بوزاراتهم وم وزراء الأشتغال والأوقاف والمالية ، فكيف إذن ينبع أو عجل أن يكمل الملك للوزراء أعمالاً تترتب عليها نتائج أمام المحاكم وأخرى خاصة بالمنازع العامة ولا عجل أن يصرح بزواج في الأسرة المالكة أو يمنحه ؟

لهذا أرى أن كل المسائل الواردة في مشروع القانون ليست بالخطورة أو الأهمية التي توجب وضع قانون علم كهذا .

حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك — أرى أن الاعتراض الذي يثار الآن ضد هذا المشروع قد ظلت أوائمه ، وذلك لأن المشروع قد قدمته الحكومة إلى المجلس فأحاله على اللجنة المختصة . ومعنى هذا أنه قرر جواز نظره ، فإشارة الاعتراض الآن منها مطالبة المجلس بالعدل عن قراره السابق وهذا ما لا يجوز من جهة الشكل . ولئن يريد الكلام أن يصره في موضوع المشروع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن السبب الذي حدا بالحكومة إلى سن هذا التشريع يرجع إلى صدور أمر كرم في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بقرار أن للملك القاصر هيئة وصاية للمرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد .

وبعد ذلك وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ أي بعد صدور الأمر الكرم الأول ، فإذا بهذا القانون يحدد علاقة الملك بأسرته الملكية من إذن بالزواج إلى حرمان من التلقب إلى غير ذلك ، ولكنه غفل عن ذكر اختصاص هيئة الوصاية التي قرر وجودها الأمر الكرم السابق عليه ، فواجب إذن أن يسد هذا النقص بالتشريع الحالي حتى يبين اختصاص هيئة الوصاية فيما يتعلق بمقوق الملك الشخصية .

لهذا أؤيد اللجنة فيما ذهبت إليه .

الرئيس — يظهر أنه لم يبق من حضرات الأعضاء من يريد الكلام ، فهل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟  
( موافقة عامة ) .

حضرة صاحب المال ورر المالية — أرجو ملاحظة التعديل الذي أدخل على آخر المادة الأولى من الشروع .

القرار — نص للمادة الأولى من مشروع القانون بعد إجراء هذا التعديل هو كما يأتي :

« مادة ١ — يباشر مجلس الوصاية للمعين من البرلمان في احتاج ٨ مايو سنة ١٩٢٦ الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ المنصوص بنظام للأسرة المالكة ، وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر — وفقاً لمادة التاسعة من الأمر للملك الكرم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ — الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكرم التضم ذكره » .

الرئيس — هل توافقون على تحرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — نأخذ الرأي بالبدء بالإلم على مشروع القانون .

تل مشروع القانون ، ونصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة طروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يباشر مجلس الوصاية اللعين من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة ، وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر - وفقاً للمادة التاسعة من الأمر الملكي الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكريم لتقديم ذكره .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بحكم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
الرئيس - لينفصل حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين بإبداء أسباب امتناعه عن إبداء الرأي .  
حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين - وصلى تقرير اللجنة متأخراً فلم أتمكن من دراسة المشروع ، ولذلك لا يمكنني إبداء الرأي فيه .  
الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن قبول المشروع بأغلبية ١٣٣ صوتاً ضد ثلاثة أصوات ، وامتنع أحد حضرات الأعضاء عن إبداء الرأي .  
( في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ ) .

جعل الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية ، بإبصارها بمقتضى قانون ، لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور .

## مجلس الشيوخ

### مشروع قانون

وارد من مجلس النواب مباشرة مجلس الوصاية للحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة - إحالته إلى لجنة الحفانية

الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) - يتل الكتاب الوارد به مشروع القانون .  
تلى الكتاب المذكور ، وهذا نصه :

« حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة لجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون خاص بمباشرة مجلس الوصاية للحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة ، ووافق عليه بالبيعة المراقبة لهذا .  
فأشرف بأن أرسل مع هذا لحضراتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجياً مرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب  
أحمد ماهر

القاهرة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هكيل بك - زملائي المحترمين : جداني إلى طلب الكلمة قبل إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية ما أثير من اعتراضات حول موقف كويتي هنا في مجلس النواب .

لقد كان ممكناً أن أثير اعتراضات هذه بعد أن تنتظر لجنة الحماية في مشروع القانون وتضع تقريرها عنه ليعرض على حضراتكم . ولكن حدث في مجلس النواب أن أبديت بإيجاز اعتراضات كلتي أربد وإبداها على نظر القانون فاعترض حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك بأنه لا يسمع إثارة أية مناقشة في هذه الاعتراضات بعد أن قرر المجلس إحالته إلى لجنة الحماية إذ تعتبر هذه الإحالة بمثابة قبول من المجلس بالنظر في موضوعه .

فقد قام حضرة النائب المحترم صاحب المآلى محمد حلمى عيسى باشا في مجلس النواب وقال إن هذا القانون الذى يراد الموافقة عليه لا يجوز أن يصدر ، وأبدى الاعتبارات التى تحملها على هذا الرأى فاعترض عليه محمد يوسف بك باعتراض ذكرته لحضراتكم ، وهو أنه كان واجباً أن يوجه اعتراضه قبل إحالة المشروع إلى لجنة الحماية .

وأنا أعارض حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك في رأيه هذا . إحالة مشروعات القوانين إلى لجنة من لجان المجلس قبل إيداء المجلس رأيه فيها لا تعتبر حكماً من قبيل الأحكام التى تصدرها الحاكم تتأخذ قوة التى المحكوم فيه . إننا نحن هنا أحرار في البحث من أوله بل بتقديم اللجان تقاريرها . ولكنى أردت — احتياطاً وعناية أن يترضى على بئى ما قيل في مجلس النواب — أن أبدى اعتراضاتى على نظر هذا المشروع من الوجهة الدستورية ، فإذا رأيتم إحالته بعد ذلك إلى لجنة الحماية ، بعثت تلك اللجنة ومجست معه ما وجه إليه من اعتراضات ثم أبدت رأياً فيها مع المشروع ليكون المشروع بعد ذلك وما اعترض به عليه محل مناقشتكم في المجلس .

إن مشروع القانون المالح اليوم على هذا المجلس من مجلس النواب ينص على نقل السلطات المخولة لجلالة الملك على الأسرة المالكة بمقتضى الأمر رقم ٢٥ الصادر في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ إلى مجلس الوصاية ليعملها هذا المجلس في الحدود التى رسمها القانون المذكور ومن التاريخ الذى حدده وهو ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

أقول لحضراتكم إن مشروع هذا القانون لا يجوز صدوره بنص الدستور ، وأقصد بهذا أن إصداره يترى مخالفة دستورية يجب ألا تورط فيها . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى أرى أن في إصدار هذا القانون اعتداء صريحاً على حق ثابت لجلالة الملك فأروق . وحاشانا — ونحن حماة حقوق الأفراد — أن نتعدى على حقوق جلالة الملك .

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور على ما يأتى :

« تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة » .

وهذا القانون الذى ينقل اختصاص الملك به إلى هيئة وصاية العرش ينقض هذه الفقرة من الدستور . فإذا أردتم إصداره فقد وجب أولاً أن نلجأ إلى إجراءات تنقيح الدستور حتى نستطيع أن ننتفع هذه الفقرة من المادة ١٥٣ .

فلماذا نتفق هذه الفقرة فليس ممكناً بأية حال من الأحوال — من غير مخالفة للدستور مخالفة صريحة — أن ندخل أى تعديل من أى نوع كان على هذا القانون الذى أشارت إليه .

وأؤيد رأي هذا ، باحضرنا الزملاء المحترمين ، بأن القانون المشار إليه ، وهو قانون نظام الأسرة المالكة ، قانون استثنائى بحيث لا يجوز لنا في هذا البرلمان أن نصدر مثله . لماذا ؟ لأنه قانون يخالف القواعد الدستورية الأساسية مخالفة أوجب التص على في الدستور نصاً خاصاً ، فلماذا الثالثة من الدستور تجرى بما يأتى :

« المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الدين » .

هيكس أصل الإنسان أياً ما يكون مادام مصرياً فهو وزملاؤه الأربعة عشر أو الخمسة عشر مليوناً جميعاً لدى القانون سواء .

لم يخرج ، باحضرنا الشيوخ المحترمين ، من نص هذه المادة بحكم الدستور نفسه إلا أفراد الأسرة المالكة . فهؤلاء لهم امتيازات وعليهم قيود .

فأما التبدل التي عليهم فواردة في باب « الوزراء » حيث تنص المادة ٥٩ من الدستور على أنه « لا يلي الوزارة أحد من الأسرة المالكة » هذا قيد وضع على أعضاء الأسرة المالكة ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — فاجأ الآن المجلس يبحث في الموضوع كله ...

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — إذا حفظ المجلس لي الحق في الكلام ...

حضرة صاحب المال مكرم عبيد باشا ( وزير المالية والخارجية بالنيابة ) — يكون الكلام في الموضوع بعد إحالة المشروع إلى لجنة الحفاية وعند عرض تقريرها على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — ما كنت أريد الكلام ، ولكن ما حدث في مجلس النواب هو الذي حدثني إليه . فإن معالي محمد حمى عيسى باشا تكلم في مثل اعتراضى ورد عليه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك بما يأتي :

« أرى أن الاعتراض الذى يثار الآن ضد هذا المشروع قد فات أوانه ، وذلك لأن المشروع قد قدمته الحكومة إلى المجلس فأحاله على اللجنة المختصة . وسنى هذا أنه قرر جواز نظره ، فإثارة الاعتراض الآن معناها مطالبة المجلس بالعودة عن قراره السابق وهذا ما لا يجوز بهذا الشكل . ولن يرد الكلام أن يحصره في موضوع المشروع » .

هذا ما أتكلم على أساسه ، فإذا قرّر المجلس حفظ حق في الكلام ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — نحن لا نتقيد بهذا مطلقاً لأن المجلس إذا بحث هذا المشروع مفاجأة فلا نستطيع أن نبدى فيه رأياً ، وأرى أنه يجب أن يبحث أولاً في لجنة الحفاية ، وعند عرض تقريرها على المجلس تكون قد اطلعت على رأيها في المشروع وسيتضح لنا نقاشه في موضوعه ويستطيع كذلك الدكتور هيكيل بك أن يوجه للمشروع ما يراه من اعتراضات . أما الآن فلا يمكن أن يثار أى اعتراض على مشروع قانون قبل أن نعرف عنه شيئاً مطلقاً .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — إذا حفظ لي المجلس الحق في الكلام عند نظر تقرير لجنة الحفاية ولم يوجه لى الاعتراض الذى وجه في مجلس النواب فأنا أترك الكلام الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — لم يوزع علينا المشروع لنطلع عليه ونكوّن فيه رأياً .

الرئيس — إن حق حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك في الكلام عن هذا المشروع محفوظ عند بحث تقرير لجنة الحفاية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — لم يوزع علينا مشروع القانون حتى يمكن الكلام في نظره بطريق الاستجواب والمادة ٨١ من اللائحة الداخلية صريحة في هذا . وما أقرره الآن هو أنه إذا حفظ لي المجلس الحق كاملاً في إبداء جميع اعتراضاتى عند بحث تقرير لجنة الحفاية على المشروع ...

الرئيس — لك هذا الحق .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — إذن فليقرر المجلس ذلك وليثبت في مضبطة الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — تنص المادة ١٣ من اللائحة الداخلية على عرض المشروعات التي ترد من الحكومة إلى المجلس في أول جلسة ليقرو إحالتها على اللجان المختصة ، وعلى هذا رأى حضرة الشيخ المحترم في إبداء اعتراضاته الآن لا يمكن الأخذ به .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — إننى أخشى أن يحصل هنا ما حصل في مجلس النواب ، وبين يدي الآن مضبطة مجلس النواب ...

الرئيس — أعلن أن حضرة الشيخ المحترم متنازل عن الكلام في الموضوع الآن .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكيل بك — أنا ما زلت متمسكاً بحق في الكلام عن الاعتراضات التي سبق لي إبدائها وفي غيرها بعد عود المشروع من لجنة الحفاية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .  
( في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

### جلسة الأربعاء ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٥٥ ( ٨ يوليه سنة ١٩٣٦ )

#### تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية  
الحقوق التي يختص بها الملك بسفنه رئيساً للأسرة المالكة

( للقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه للصري بك ) .

أحال المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة بجلسته المنعقدة مساء يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ لنظره .  
وقد اتهمت اللجنة في صباح يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٦ ومحت مشروع القانون المذكور وتناقشت فيه ، ثم عقدت جلسة أخرى في صباح يوم أول يوليه سنة ١٩٣٦ وفيها أقرت مشروع القانون بإجماع الآراء .  
وفيما يلي تقرير اللجنة عن مشروع القانون :

يرى مشروع القانون الذي قدمته الحكومة إلى تحويل مجلس الوصاية مباشرة الحقوق التي يختص بها الملك بسفنه رب الأسرة المالكة وصاحب الولاية على أعضائها باعتباره أن الرجوع فيها إلى أمره ومطلق إرادته .

وهذه الحقوق مبينة في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ١٠ من بويه سنة ١٩٢٢ ، وقد جاء في ديباجته ما نصه :  
« وبما أنه رؤى من اللازم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أساسها ما للملك من حق الولاية على أسرته ، على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل إلى الآن » .

كما نص في المادة الأولى منه :

« صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها .

وهذه الحقوق لا تدخل في حدود السلطة الدستورية الواردة في المادة ٥٥ من الدستور التي تنص :

« من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خليفه أو أوصياء العرش المبين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته » .

يظهر من ذلك أن سلطة الملك باعتباره رئيساً للأسرة المالكة مستمدة من طبيعة الوضع الذي رتبته المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

ولم ترد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ أية إشارة إلى من يتولى سلطة الملك مدة قيام الوصاية وإن كانت بعض الأحكام الواردة به والتي ترتبط بنظام القضاء واختصاص الحاكم تؤول لمجلس الوصاية لأنها من الحقوق الدستورية . أما ما عدا ذلك من التصرفات والأوامر الأخرى فلم يذكر القانون شيئاً عن مصيرها بعد وفاة الملك إذا قامت حالة الوصاية .

على أن الأمر للملك رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية قد نصت المادة السابعة منه على ما يأتي :

« إنه إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو من كان له الحق في تولي سلطته بحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش إلخ ... »  
ومنهم من ذلك أن مجلس الوصاية يتولى سلطة الملك بالنسبة للحالة التي أشارت إليها المادة السابعة .

ثم ورد بالأمر للملك الشار إليه بعد ذلك في المادة الثامنة ما يأتي :

« يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية » .

ثم أشارت المادة التاسعة بعد ذلك إلى حلة عدم بلوغ الملك سن الرشد فقالت :

« يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد » .

ومدلول هذا أن الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ قد عهد بسلطة الملك في حلة قيام الوصاية إلى هيئة وصاية العرش .

ولما كانت سائر الحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة سواء ما دخل منها تحت نطاق الحقوق الدستورية التى تزول لمجلس الوصاية أو ما رجع إلى محض إرادة الملك ومطلق تصرفه تتساوى في الأهمية والمخاطورة بالنسبة لأفراد الأسرة المالكة بحيث يجب تعيين من يباشرها في حلة قيام الوصاية وذلك حتى يبلغ الملك سن الرشد الذى يتولى فيه سائر السلطات حسب نص المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهذا يمتنع مع النص الوارد بالمرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حيث ورد بالمادة الأولى منه ما يأتي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول بالملك الرشد فيما يختص بجميع التصرفات المدنية » .

فمن الرشد المقرر في هذه الحال مقصور على تحديد السن التى يكون فيها الملك الأهلية فيما يختص بمباشرة حقوقه الشخصية وإدارة أمواله الخاصة أما ما تمضى أثره إلى سلطة الملك سواء الدستورية أو باعتباره رباً للأسرة المالكة فتسرى عليها أحكام المادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

كما تقدم يتضح أن للملك ثلاثة حقوق :

الحق الدستورى المتعلق بالأُمور العامة للدولة .

والحق الخاص المتعلق بأفراد الأسرة المالكة باعتبار الملك صاحب الولاية عليها .

والملك لا يتولى سلطته بالنسبة لهذين الحقين إلا إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية وذلك طبقاً للمادة الثامنة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

والحق الشخصى في إدارة أمواله وله أثر مباشر متى بلغ سن الرشد الذى يمكنه من حق التصرف فيه وقد نظمته المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ .

كما تقدم ترى اللجنة ضرورة تعيين من يباشر الحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة حتى يبلغ سن الرشد المحدد في المادة ٨ من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

### لهذا

قد أقرت اللجنة مشروع القانون المرافق لهذا الصيغة التى أقرها بها مجلس النواب وهى تتصرف بمرضه على مجلس الشيوخ الموقر وتقرح الموافقة عليه ؟

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

## مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يباشر مجلس الوصاية المعين من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة ، وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر - وفقاً للمادة التاسعة من الأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكريم المتقدم ذكره .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويسمل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .  
نأمر بأن يعمم هذا القانون بمحتم البולה ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين البولة .

## مذكورة تفسيرية

بشأن مشروع القانون الخاص بمباشرة مجلس الوصاية  
للحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة

صحب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة ، بويع من الأحكام : نوع يرتبط بنظام التناهد واحتصاص الحكم ، ورجع الحق فيه إلى السلطة التشريعية في البلاد ، كإنشاء مجلس للعقل في الأحوال الشخصية للأمراء والأميرات . ونوع يرجع الأمر فيه إلى مطلق إرادة الملك ، كما هو الحال في منح لقب الإمارة والحرمان منه ، وفي ترتيب المنصب لأفراد الأسرة المالكة وفي كل من هذين النوعين إشارة لتصرفات أو أوامر تسند إلى الملك .

أما ما كان من تلك الأحكام خاصاً بالنوع الأول فهو من الحقوق الدستورية التي تؤول لمجلس الوصاية ( مادة ٥٥ من الدستور ) أو من سلطة الملك التي تتولاها هيئة مجلس الوصاية على العرش ( مادة ٩ من الأمر الكريم بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ) . وأما ما جاء في القانون من التصرفات والأوامر التي تسند إلى الملك في النوع الثاني من الأحكام ، فلم يذكر القانون شيئاً عن مصيره بعد وفاة الملك .

وقد أثير في المادة السابعة من الأمر الكريم المتقدم ذكره في صدد بعض هذه التصرفات والأوامر كالحرمان من العرش في حالة زواج أمير غير إذن الملك ، وحالة إخراج أميراً من الأسرة المالكة لعدم الجدارة ، والإقامة في ذلك الحرمان ، إلى من يتولى سلطة الملك . ولكن هذه الولاية لم تبين أحكامها ، فإن القانون وضع نظام للأسرة المالكة وهو مظنة تعطيلها سكنت عن الإشارة إلى شيء منها ، وما جاء في الدستور خاصاً بالحقوق العامة لا بالحقوق المالية .

ولا ريب في أن الواجب يقتضي تدارك هذا السكوت وبالمبادرة إلى تعيين من يباشر تلك التصرفات ويصدر تلك الأوامر . ومن حسن التوفيق أن تأليف مجلس الوصاية بما رئيسه وعضويه من الصلة بالأسرة المالكة يجعله خير من يهد إليه بتلك السلطة ، فضلاً عن أن في جمع مجلس الوصاية بين تولى سلطة الملك في شؤون البولة وسلطته باعتباره رئيس الأسرة المالكة ما يكفل التسامح وكال الاتصال بين السالطين .

ومع هذا مشروع قانون للمعنى المتقدم ذكره .

٨ يونيه سنة ١٩٣٦

## مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب مباشرة مجلس الوصاية الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة —  
تقرر لجنة الحفانية — للواقعة على المشروع من حيث البدأ — مناقشة المواد مادة فمادة — قرار المجلس  
نظر مشروع القانون بطريق الاستقبال — القراءة الثالثة — الموافقة عليه بالنداء بالاسم

( للقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك ) .

المقرر — لقد طبع المقرر ووزع على حضراتكم فن كانت له ملاحظة عليه فليفضل بكتلته .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — أرجو أن أبدأ بكلي بأن أذكر أنني إنما أتكم في هذه المسألة على أنها  
مسألة دستورية صرفة ، وأن الدستور الذي يكفل للأفراد حقوقاً ، وللأسرة المالكة وأفرادها حقوقاً ، ولذلك حقوقاً معينة يجب  
علينا أن ندقق تمام التدقيق في التطبيق وفي سن القوانين إذا كان لسنها محل في حدود الدستور .

ولقد تعرضت بأن عرضت على حضراتكم بأن مشروع القانون المطروح الآن على المجلس يتفق مع الفقرة الثانية من المادة ١٥٣  
من الدستور التي نصها « تنق الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢  
الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

ولقد قلت لحضراتكم من قبل وأكرر اليوم إن هذا القانون قانون استثنائي لا يجوز لاسنه للأسرة المالكة أو سن مثله للأفراد  
العاديين في حدود الدستور . وأن الأسرة المالكة أمكن أن يؤول لها حق حديد فيجب أن يؤول هذا الحق في حدود ما كفه  
الدستور للمصريين جميعاً . ولا يجوز أن نحرها حقاً جديداً غير ما حرمت منه بحكم الدستور .

لا يجوز لنا أن نعطى أحداً كاتماً من كان حقاً جديداً غير ما أعطى بحكم الدستور .

حرمت العائلة المالكة أو بعض أفرادها من بعض حقوق منها ألا على الوزارة أحد من الأسرة المالكة ولا يتقدم أحد من  
أفرادها للانتخاب في المجلس وإن جاز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ ومنها هذا القانون الذي يراد اليوم أن ينتقل تطبيقه من بين  
بنى جلالة الملك إلى أبدي حضرات أوصياء العرش ، فهو قانون استثنائي ونصه يدل على استثنائيته ، فإن المادة الخامسة من هذا  
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تنص على ما يأتي « تجري على أسماء الأسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين  
الملكية المصرية إلا ما استثنى في هذا القانون » .

وهذا نص من النصوص التي أشار إليها الدستور في الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ التي تلونها على حضراتكم . فهذا القانون إذن  
هو قانون استثنائي لا يجوز التوسع فيه . وإذا أريد الدلول عن شيء منه وجب الرجوع إلى القواعد التي قررتها الشريعة الإسلامية  
والقانون المدني .

إخواني المحترمين ، اود قبل الإطاحة في بيان ذلك أن أقول إن حضرة صاحب الجلالة الملك بطرق — بحكم ما صدر من القوانين —  
هو بشخصه الذي يجب أن يتنحى للسلطة المخولة له في القانون المذكور . وأحيل حضراتكم في شرح هذه المسألة على نص القانون الذي  
صدر بإتبات رشد جلالاته والفتوى الشرعية التي بنى عليها القانون المذكور .

نصت الفتوى الشرعية التي أصدرها حضرات أصحاب الفضية الشيخ عبد الحميد سليم مفتي الديار المصرية والشيخ فتح الله سليمان  
رئيس المحكمة العليا الشرعية والشيخ محمد مصطفى الرازي شيخ الجامع الأزهر على ما يأتي :

« يقضى الحكم الشرعي بأنه إذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة رشيداً أصبح ذا أهلية تامة للتصرفات الشرعية جميعها فيكون  
له الولاية التامة في ماله ويصح أن يكون نائراً على الأوقف وأن يكون ولياً على غيره في النفي والمال » .



هذه هي الفتوى التي استند إليها في إثبات رشد جلالة الملك فاروق الأول ولولا هذا الاستناد لما أمكن إثبات هذا الرشد . أما وقد قبلنا هذا الاستناد وقبلنا القانون الذي أصدرته الوزارة السابقة وتصرف جلالة الملك على مقتضاة فيه نظرًا للأوقاف الحاسمة ووكيل غيره في الشؤون الخاصة فقد أصبح زاماً أن تكون لجلالته الولاية على غيره في النفس والمال كما جاء في الفتوى الشرعية .

ولقد جاء في المادة الأولى من القانون الذي تطالب بتطبيقه ما نصه :

« صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المادة حق الولاية على أعضائها » . وإذا طبقنا هذا النص وطبقنا نص الفتوى الشرعية لم يبق ريب مطلقاً في أن جلالة الملك فاروق هو صاحب الحق في تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ لأنه بحكم المادة الأولى هو صاحب العرش ورئيس الأسرة للملك وله حق الولاية على أعضائها .

إخواني المحترمين : يجمل لي أن هذا صريح جداً . ومع هذا فلا أذهب في توضيحه إلى أبعد من ذلك .

لو لم يكن هناك قانون خاص ونص خاص لوجب أن يتمتع جلالة الملك فاروق الأول بكل السلطات الدستورية باعتباره ملكاً رشيداً كامل الأهلية مادام حكم الشريعة الإسلامية يسرى على الأسرة المالكة ويحدد الرشد بنحو خمسة عشرة سنة . ولكن النص الخاص بتعيين سن الرشد وبمجه ثمان عشرة سنة هلالية هو الذي يحول دون هذا . ولولا ذلك لفتح جلالتهم بجانب السلطة الشخصية بالسلطة الدستورية التي يتمتع بالأوصياء بها . أما والقانون موجود فلا يجوز أن يتناول التحديد غير الرشد في الشؤون الدستورية .

والآن افترضوا حضراتكم جدلاً أن جلالة الملك لم يبلغ سن الرشد وأتينا فلنا إن هذه الفتوى التي صدرت وفقاً للشريعة لا تجبداً لأنها لا تنطبق إلا بالقوانين المدنية .

وافترضوا لي أساس هذا أننا أقمنا القانون الذي أصدرته الوزارة السابقة لإثبات سن الرشد فإذا يكون الحال ؟

ثم افترضوا أن سن جلالتهم ثلاث أو خمس سنين وأنه إذ يكن في مقدور فقهاء الشرع ولا فقهاء القانون أن يقولوا بأن له الولاية الثابتة في ماله وأن يكون ولياً على غيره في النفس والمال ، فإذا يكون الحال ؟ أنتقل هذه الحقوق بطبيعتها إلى أوصياء العرش ؟ كلا ، لأن المادة الخامسة من قانون وراثية العرش تجعل للأوصياء سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد في الشؤون الدستورية دون الشؤون الشخصية أو المالية ، ولماذا اضطرت الحكومة في تفكيرها إلى أن تضع هذا القانون الذي أعاقها في دستورته . على أن يجمل لي أننا لو تناهنا لانفتنا .

إن سلطة الملك هي الواردة في الباب الثالث من الدستور الذي يسرى على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وما للملك من حقوق في هذه السلطات . وهذا ما يتولاه أوصياء العرش ، أما ما سواه فيجلالته شخصياً ، ومحاولة الخروج على ذلك تؤدي إلى ارتكاح قانوني لا مفر منه .

انظروا إلى ما حصل — حصل أن وضعت لمشروع هذا القانون المرسوم على حضراتكم ثلاث مذكرات : الأولى وضعتها الحكومة وقتئذ مع مشروع القانون ، والثانية وضعتها لجنة الحفاية بمجلس النواب ، والثالثة وضعتها لجنة الحفاية بهذا المجلس . وفي كل من هذه المذكرات الثلاث رأي مخالف ما في الأخرى .

تنهب مذكرة الحكومة إلى أن للملك بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ سلطتين : سلطة قضائية وسلطة شخصية . فالسلطة القضائية هي ما له من حق التصديق على قرارات مجلس البلاط . وتنهب مذكرة الحكومة إلى أن هذه السلطة تنتقل إلى أوصياء العرش من تلقاء نفسها ومن غير حاجة إلى قانون لأنها سلطة دستورية . وأما السلطة الشخصية المتعلقة بالإذن بالزواج وترتيب المناسبات لأفراد الأسرة للملك ومنع الألقاب والحرمان منها فإن الحكومة تقول في مذكرتها إنه إذ يذكر في القانون شيء عن مصرها ، ولكن هناك في الأمر للملك المجلس بالوراثة ما يستغنى عنه إمكان فعلها إلى الأوصياء ، لأنه قيل في المادة السابقة من قانون وراثية العرش « إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنقل ولاية الملك إلى من يليهم في الترتيب » .

وقد رتب مذكرة الحكومة ومجلس الشيوخ والنواب على هذا النص أن هذه الحقوق تنتقل إلى أوصياء العرش مادام الملك لا يتولاه وهذا لا يمتشى مع فقه القانون بتاتاً فإن الأمر للملك المجلس بالوراثة صدر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وكانت يومئذ

للأولياء الطبيعيين أو لبعضهم حق في أن يأذنوا بالزواج لمن في ولايتهم . فإذا تزوج أمير أو أميرة بغير إذن وليه جاز حرمانه من الحقوق الخاصة بولاية العهد . أما القانون الذي نحن بصدده فقد صدر في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ ، أي بعد الأمر الملكي الأول بنحو شهرين . وهذا القانون الذي جعل للملك شخصياً سلطة الولاية على الأسرة للملك هو نفسه الذي جعل له حق الإذن بالزواج وعلم الإذن به ، أي أن هذه الولاية التي كانت في يد الأولياء الطبيعيين انتقلت بعد شهرين من تاريخ الأمر الملكي الأول إلى الملك شخصياً . فالاحتياج بالأمر الملكي الأول احتياج لا يقوم .

أما تقرير لجنة الحفانية بمجلس النواب فقد قسم حقوق الملك إلى قسمين وقسمها مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أقسام ، وقد ذكر في تقرير مجلس النواب أن حقوق الملك التي ترتبط بنظام القضاء هي من الحقوق الدستورية التي تؤول لمجلس الوصاية . وأما الحقوق الشخصية التي يرجع فيها إلى مطلق إرادة الملك كما هو الحال في منح الألقاب وترتيب المخصصات فلم يذكر القانون شيئاً عنها . أما لجنة مجلس الشيوخ فقالت إن للملك ثلاثة حقوق : الحق الدستوري للتعليق بالأمر العامة ، والحق الخاص للتعليق بأفراد الأسرة للملك باعتبار الملك صاحب الولاية عليها ، والحق الشخصي في إدارة أمواله . فمن هذا ترون حضراتكم أن الثلاث المذكورات لم تهم على أساس واحد .

وفي رأيي أن هذه القوانين يقضى برجوع الحقوق إلى أصحابها الطبيعيين لو كان للملك قاصراً ؟ بمن أن الأب زوج ابنته أو زوجها المم في حالة غياب الأب لأن للادة الخاصة ، كما ذكرت ، تنص على أن « تجري على أمراء الأسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية إلا ما استثنى من هذا القانون الذي يجعل للملك شخصياً بصفته رب الأسرة المالكة ولاية أخذت لنفسها ولايات شرعية كانت قائمة . فإذا كان جلاله للملك لا يستطيع أن يقوم بهذه الولايات بشخصه فلتعد إلى أربابها وليكن أفراد الأسرة للملك كسائر المصريين يتمتعون بحقوقهم الطبيعية .

هذا هو الفقه في القانون . انظروا كيف وفي أي الحالات يطبق ؟ إنه يطبق أولاً في حالة الزواج ، وثانياً في المخصصات .

قيل من هو الذي يوزع المخصص ؟ نعم . إن من يعطي المخصصات هو صاحب الحق الطبيعي في توزيعها مادام لا يوجد ملك يوزعها ويمكن أن تشمل الذكر التي توضع مع مشروع قانون المخصصات بياناً بتوزيعها على أفراد البيت المالكة . فإلى أن يبلغ جلاله الملك سن الرشد التي تخوله التمتع بحقوقه أرى أن ينص على إعطاء كل فرد منهم حصة معينة من هذه المخصصات ، وبذلك لا يجرم أحد منهم ولا تزيد مخصصات أحدهم على حساب الآخر وتكون بهذا قد ضربنا مثلاً للعدل الصارم فلا تتدخل في شؤون العائلات .

يقولون إن حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي من الأسرة للملكة وإن حضرة صاحب القام الرفيع عضوي مجلس الوصاية اللورق هما كذلك أصحاب لأمر الأسرة للملكة ولكننا عند التشريع لا نراعي الأشخاص .

كذلك أروج أن نتلاحظوا حضراتكم أن المذكورين اللتين وضعتنا لجنتا الحفانية بمجلس النواب والشيوخ لا تعطينا حكماً خاصاً للحالة العروسة بل تعان على حكم عام لأوصياء العرش . فإذا ما حدث بعد عشر سنوات أو مائة سنة أن تولى الملك ملك قاصر أمكن أن يقال وقتئذ إن في سابقات البرلمان المصري ما يدل على أن هذه الحقوق قد أعطيت إلى مجلس الوصاية ولكننا يجب أن نرفع في هذه المسألة بالذات فوق أشخاص الأوصياء .

فلتعد إلى حق الإذن بالزواج ولنفرض أن أميرة بذاتها ترغب في الزواج بشخص معين وأن وليها يقبل هذا الزواج ، فإذا ما أقررنا هذا المشروع وعرضت مثل هذه الحالة على مجلس الوصاية فأقرها حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي ولم يوافق عليها زميلاه وما من أصحاب العائلة ، نكون بذلك قد قلنا الولاية الشرعية لمن لا يمكن أن تنتقل إليه الولاية . والعصر ، كما نطون حضراتكم ، لا يمكن أن يكون ولياً طبيعياً .

إننا نعلم أن حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي هو ولي العهد ، كما نعلم أن زميليه في مجلس الوصاية اللورق من أصحاب الأسرة المالكة ، فإذا قلنا لم حقوق الملك فنحن إنما نقلها على خلاف نص الدستور الذي جعل هذه الحقوق لشخص الملك وذاته فقط ، فإذا لم يستلمها الملك بنفسه لأنه لا يستطيع ذلك عادت إلى أصحابها الطبيعيين فتعطى الولاية الشرعية لمن هي له شرعاً ويعطى حق توزيع المخصصات لمن يرضاه .

والخلاصة أن نص الدستور يمنع إصدار مثل هذا المشروع إلا إذا عدلت الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور ، وهي التي تنص على الحقوق التي يباشرها الملك بشخصه ، وهذا ما لا يمكن والمالك في حالة التصور .

وضلا عن ذلك فإن الفتوى الشرعية التي استند إليها المشرع عندما أصدر المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإعلان رشد جلالة الملك فاروق فيما يخص مباشرة حقوقه الخاصة ، وإدارة أمواله قد نصت على ولايته فيما يخص المال والنفس على غيره .

ففضل هذه الحقوق إلى غيره اختيبت على حق من حقوق الملك فضلا عن مخالفة ذلك لنص الدستور .

فإذا فرض وأنه لا اختيبت على حق من حقوق الملك وكانت من جلالته ثلاث أو خمس سنوات فإنه يجب في هذه الحالة أن تعود الحقوق إلى أصحابها الطبيعيين ، لأننا لا نملك أن نترع تصرفاً استثنائياً ، بل يجب أن نترع تصرفاً عادياً ، والعدالة تقضي بهذا لأننا من القلائح ولا نعرف من أحوال الأسرة المالكة ولا أمنحة أعضائها ما يجعلنا نترع لهم دون خوف من عدم إرصاصهم . فليكن تصرفنا إذن في حدود الدستور وطبقاً لأحكام القانون المدني .

هذه هي أم الملاحظات التي عنت لي ، وأقول صادقا إنني ما أدليت بها إلا حرصاً على الدستور الذي نريد دائماً أن نكون في أدق حدوده . فإذا وجدنا باباً للحروج عليه فيجب أن يكون هذا عن طريق إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور وهذا الإلغاء غير ممكن في حالة تصور جلالة الملك .

حصرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الطيف — لقد طلبت الكلمة وأدلى بها حصرة الرئيس وأرى الآن أن الحكومة تريد الإدلاء برأيها .

الرئيس ( حصرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) — تريد الحكومة أن تتكلم .

حصرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفافية ) — يتلخص كلام حصرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك في أن مشروع القانون الذي تصرفت الحكومة بمرضه على حضراتكم مخالف لنص المادة ١٥٣ من الدستور ...

حصرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد الطيف — أرى أن تقول الحكومة كلمتها بعد كلام حضرات الأعضاء ، والحكومة دائماً آخر من يتكلم ، وأنا أريد الرد بصيغة كوني عضواً في المجلس وهذا أدعى للنظام .

الرئيس — يحسن بحصرة العضو المحترم أن يسمع كلام الحكومة ، خصوصاً أن لها بمقتضى لائحة المجلس الداخلية أن تتكلم كلما طلبت ذلك .

حصرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفافية ) — يتلخص كلام حصرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك في أن هذا المشروع ، وقد أصبح قانوناً دستورياً بإدماجه في الدستور لا يجوز تغييره ، ويجب لذلك تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور قبل أن تقدم الحكومة للمشروع .

والواقع أنه لا مجال للقول بعدم دستورية مشروع هذا القانون ، لأنه لا يتناول مطلقاً إجراء أي تغيير في حقوق الملك أو سلطاته وللشروع العروض لا يتناول أكثر من تحديد وتنظيم سلطات الملك للترف بها ، وذلك مقصور على مدة تصور حالته .

أما حقوق التاج فخاصة ، لا تغير فيها ولا تبديل ، وكل ما يتناوله هذا المشروع إنما هو تنظيم مباشرتها في مدة تصور جلالة الملك فلا مجال للقول بعدم دستورية المشروع . على أن المادة السابعة من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث مرش الملكة المصرية تقطع السبيل على مثل الادعاء بعدم دستورية المشروع للعروض . فإن المادة المذكورة تكلمت عن سلطة الملك أو من يتولى تلك السلطة قالت :

« إذا تزوج أمير بنير إذن الملك أو إذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنقل ولاية الملك إلى من يليهم في الترتيب » .

وبناء على هذا وعلى ما افترضته المادة السابعة من الأمر الملكي المشار إليه من احتيا لقيام سلطة أخرى غير الملك مباشرة الحقوق التي لجلالة الملك في هذا الشأن خدمت الحكومة بهذا المشروع ، لأن الأمر الملكي يفترض هذه الحالة .

يقول الدكتور هيكل بك إن هذه السلطة هي سلطة الولاية الشرعية التي نظمها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، ولكن فانه أن أن المادة تحكم عن « سلطة » الملك لا عن « ولايته » .

إن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ إذا كان قد رتب للملك ولاية على أفراد الأسرة المالكة فليست هذه الولاية من الولايات الشرعية لأن الأسرة ليست قاصرة ، ولا مفروض فيها القصور ، بل هي ولاية سياسية اقتضاها مركز الأسرة المالكة ومقامها كما نصت على ذلك المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

إذا تقرر هذا وإذا تقرر أن الأمر الملكي الخاص بوضع نظام توارث العرش قد افترض قيام سلطة أخرى مباشرة الحقوق المقررة للملك في بعض الحالات فلا يمكن إذن أن يقال إن قانوناً يوضع لتحديد تلك السلطة يعتبر خروجاً على أحكام الدستور ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — ولكن الأمر خاص بولاية العرش .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وضع نظاماً لتوارث العرش ، وتكلم عن ولاية العهد وهي ليست قاصرة على فرد ، بل تنتقل بالتوالي فهي كاستحقاق المستحقين في الأوقاف . صحيح أن ولي العهد يكون معروفاً بالذات عندما يتولى الملك العرش ، على أنه قد نظراً ظروف خاصة أشار نفس الأمر الملكي المذكور إلى بعضها فيتخير ولي العهد .

تكلم حضرة الشيخ المحترم عن حقوق جلالة الملك بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتجديد سن الرشد المدني لجلالة الملك ، واستند إلى الفتوى الشرعية التي قام على أساسها المرسوم بقانون المذكور ، وقال إنه بعد صدور هذا المرسوم بقانون أصبح من حق الملك أن يباشر — وقد باشر فعلاً — هذه الحقوق وأصدر توكيلات للوزراء على أساس المرسوم بقانون المذكور .

والواقع أن المرسوم بقانون الذي حدد سن الرشد المدني للملك قد حلّ هذه القطة بما لا يحتاج أي بيان فقد تضمن ما يأتي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية — يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول بالذات الرشد فيما يختص بجميع التصرفات المدنية » .

فالتصرفات المدنية الخاصة بالملك ، وهي تصرفات شخصية ، هي التي اعتبر من أجلها بالذات رشيدياً كما أشارت الفتوى الشرعية . وهذه التصرفات تتناول التصرف في النفس والمال . أما التصرف في المال فلا كلام فيه . وأما التصرف في النفس فتقتصد به الفتوى الشرعية الولاية الشرعية المقررة في الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن القوانين الوضعية .

أما الولاية المقررة للملك بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ فلا دخل لها بما ورد في المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بسن الرشد المدني لأنها ليست ولاية مستعدة من الفتوى التي تستند إلى الشريعة ، بل هي مستعدة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور .

وبناء على هذا فإن جلالة الملك فاروق الأول لما تولى الملك أصدر توكيلاً لمعالى وزير الأوقاف باعتبار كونه ناظراً للأوقاف الخاصة باسم جلالة . أما بالنسبة للأوقاف الأخرى التي يتولى جلالة الملك نظارتها باعتبار كونه مسكاً وصاحب الولاية العامة فقد صدرت توكيلاً باسم مجلس الوصاية ، وكذلك الحال في التوكيلات الأخرى التي صدرت لصاحب المال وزير الأشغال والمالية فإنها صدرت جميعها باسم مجلس الوصاية في حدود الاختصاصات المقررة له .

هذه التطبيقات التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك هي حجة لنسأ في التفسير ، وهي الحد الفاصل بين السلطات التي يتولاها الملك بنفسه والتي يمكن أن تتولاها سلطة أخرى هي مجلس الوصاية .

تاول أيضاً حضرة الشيخ المحترم هيكل بك الكلام عن تقريرى لجنة الحفانية بجبلى النواب والشيوخ وقال إن هناك تمارساً بينهما فقد جاء في تقرير لجنة الحفانية بجبلى النواب أن الملك سلطتين ، وجاء في تقرير لجنة الحفانية بجبلى الشيوخ أن الملك ثلاث سلطات ، واستنتج من ذلك أن هناك خلافاً بين اللجنة والحكومة . والواقع أنه لا خلاف ولا تناقض بين التقريرين وإنما أرادت لجنة الحفانية بجبلى الشيوخ أن تغرد بالذكر مسألة لم تشر إليها لجنة الحفانية بجبلى النواب وهى الحقوق الخاصة بالملك التى ينظمها الرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٢ فإن كانت لجنة الحفانية بجبلى النواب قد سكنت عن ذكر السلطة الثالثة فليس معنى هذا أنها مخالفة لما رأته لجنة الحفانية بجبلى الشيوخ في هذا الصدد .

يتلخص مما قدمته أن الحقوق التى أت الحكومة أن تنظم استعمالها في التشريع بواسطة مجلس الوصاية ليس منها أى امتيازات على حقوق الملك ولا أى تغيير للقوانين الموجودة بل رمت إلى تنظيم وتحديد سلطات التاج المترتبة بها ، والتي لا يرى التشريع إلى انتقاص شئ منها بل يرى إلى تحديد وتنظيم مباشرتها منعا لكل خلاف عليها . ولذلك لا أرى محالاً لقول بعدم دستورية التشريع المروض على حضراتكم الآن .

ويبقى أن الحكومة حين وضعت هذا التشريع إنما استملت فيه روح الدستور وأحكامه والتزمت تلك الحدود والأحكام ، ولذلك لم تتردد في تقديمه محافظة على هذه الحقوق واحتراماً للدستور .

أما ملاحظات حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك ، فقد تتمشى بما يمكن أن يعتبر انتقاداً للدستور ، إذ هو يقترح أن تعود حقوق الملك — احتيالا — إلى أصحاب الشأن من الأسرة المالكة . ويبقى أن مثل هذا الاقتراح ولو أنه أشار إليه عرماً في كلامه يتناقض والفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور التى جعلت الحقوق التى ينظمها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ جزءاً من الدستور لا يجوز تغييره ، وهذا الاقتراح هو الذى يتعرض مع أحكام الدستور ، وكذلك إشارة حضرة الشيخ المحترم إلى الخصصات وإلى احتال قيام السلطة التى تعطىها بتوزيعها فإنه يعتبر تناقضاً آخر مع أحكام الدستور .

من أجل هذا ترجو الحكومة للواقعة على مشروع القانون الحال على هذا المجلس من مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك إن هناك ما ساء دستورياً من إصدار هذا القانون وأنا أقول إنه ليس هناك مانع . والرجع في ذلك إلى المادة ١٥٣ من الدستور فإن هذه المادة لم يقصد بها أن يستعمل جلالة الملك حقوقه قبل عائلته بنفسه كما جاء بالنص العربى بل إن هذه المادة وضعت لتنظيم أحوال خاصة بحقوق جلالة الملك ، فقد جاء في الشرط الأول منها أنه حق جلالة الملك فيما يتعلق بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التى تدبرها وزارة الأوقاف — وهذه كلها مسائل معينة — ينظم بقانون يوضع لها ، وإن لم يكن هناك قانون تتبع المبادئ المعمول بها الآن موقتاً ، فهذا الشرط من المادة يتكلم عن طريقة الاستعمال فقط .

وجاء الشرط الثانى من المادة تاماً للشرط الأول ونص على أن تبنى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بسفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

إذن فهذه المادة تناولت طريقة استعمال حقوق جلالة الملك إطلاقاً وأما لفظة « بنفسه » التى حامت في الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من الدستور فهى خطأ في الترجمة ولا وجود لها في النص الفرنسى الذى يقول بأن الحقوق التى لجلالة الملك يستعملها طبقاً للأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ولم تقل إن جلالاته « يستعملها بنفسه » .

يتبين من هذا بوضوح أن جلالة الملك حقوقاً تقسم إلى قسمين :

الأول قبل الأمة وهى معينة بالدستور ، والثانى قبل الأسرة المالكة .

وكان أن جلالاته المهيمنة على الأمة فإن جلالاته كذلك حتى المهيمنة على تنظيم الأسرة المالكة طبقاً لقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهذا القانون ليس قانوناً شرعياً وإنما هو قانون مدنى وضى الفرض منه تنظيم حالة الأسرة المالكة والسياسة فيه شأن كبير . فكما أن حقوق جلالة الملك قبل الأمة تقتل للأوصياء ، فكذلك ينبغى أن تقتل حقوقه قبل أسرته للأوصياء .

نحن الآن أمام ثلاثة أمور : إما أن تترك شؤون الأسرة المملوكة من غير تنظيم وفي هذا إهمال يجب ألا يكون ، وإما أن يدير أمرها قاصر — بنض النظر عن شخص جلالة الملك — وهذا لا يؤدي إلى المحافظة على سلامة حقوقها لأن من يمهّد إليه بصون حقوق أسرة يجب أن يكون مستقلاً . وإما أن يتولى مجلس الوصاية الحقوق التي لجلالة الملك قبل الأسرة وهذا هو الوضع المنطوق .

حضرة الشيخ المحترم عد حافظ رمضان بك - يجب أن أبين أولاً لحضراتكم أنه صدر في سنة ١٩٢٢ تشريعان : أمر ملكي ومرسوم بقانون .

فالأمر الملكي يخص بولاية الملك .

وأما المرسوم بقانون فيصلي بتوزيع المرتبات والألقاب على الأمراء وسعياً منهم .

هذان أمران مختلفان تمام الاختلاف والحكمة في ذلك واضحة ، فالأمر الملكي يتعلق بولاية الملك لأنها من المسائل الهامة ، وقد لوحظ في ذلك ألا تكون ولاية الملك معلقة إذا كان الملك قاصراً ، وهذه المسألة في المقام الأول بعد حقوق جلالة الملك .

جاء في المادة السابعة من الأمر الملكي « إذا تزوج أمير بني إبن الملك أو إبن من كان له الحق في تولي سلطته ... » والمقصود بذلك مجلس الوصاية ، لماذا ؟ لأن ولاية العرش تأتي في المقام الأول بعد حقوق جلالة الملك .

أما في الرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٢ فلا أثر مطلقاً لهذه الجلسة « أو إبن من كان له الحق في تولي سلطته » والحكمة في ذلك أن ولاية الملك من المسائل الهامة التي يجب الفصل فيها في وجود جلالة الملك .

أما حقوق الأسرة فلا تعتبر حقوقاً بمعنى الكلمة ، بل تعتبر امتيازات (Prerogatives) أعطيت للملك ، وهذه الامتيازات خاصة بجلالته يتولاها بنفسه لا يشاركه فيها أحد .

أما ما يتعلق بولاية الملك كما نص عليها في الأمر الملكي فهي للملك أو من يتولى سلطته بخلاف ما جاء بالمرسوم بقانون عن توزيع المرتبات وسبب الألقاب من الأمراء فإنها للملك فقط ، وهذا الفرق جوهري جداً وقد أردت أن ألفت نظر حضرة النائب المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية إليه .

نصف أن خصصت جلالة الملك ثمر تمام العرش في الوقت الذي تقرر الحكومة أن الملك حق التصرف في خصصاته كما يشاء باعتباره بالناً ، في هذا الوقت نفسه تريد أن تقول إنه لا يستطيع أن يوزع على أعضاء الأسرة المالكة مرتباتهم وتريد أن تترك معه هيئة أخرى . الواقع أن المستور يمنع من إشراك أحد معه .

لهذا أرى أن مشروع القانون غير دستوري .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — الواقع بإحضرات الإخوان أن السألة في غاية البساطة ، وأن هذا القانون لا زوم له لأن الحقوق التي تضمنها هي في طبيعتها من حقوق الأوصياء ، ولكن مادامت الحكومة أرادت أن توضع هذا الحق منكم للبس وحسب الخلاف فلا مانع من إقراره .

إن ما تضمنه هذا القانون هو حق طبيعي للأوصياء ، بديل ما جاء في الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وصه : « يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمان عشرة سنة هلالية » .

هذا هو سن الرشد الذي رويعت في تحديده اعتبارات سياسية لأنه في وقت صدور هذا القانون كان سن الرشد العام إحدى وعشرين سنة وجاء في المادة التاسعة من الأمر الملكي المذكور أنه « يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد » . فلم يكن هناك داع لاستصدار هذا القانون ما دام الأمر للملك صريحاً في عبارته ، ولكن الحكومة رأَتْ ضماً للخلاف أن توضع هذه الحقوق بالنسب عليها في مشروع هذا القانون فأوضحت بذلك الحق الطبيعي الذي للأوصياء .

إنني أخشى إذا رفضنا للواقعة على مشروع القانون كما يقول بذلك الشيخ المحترم الدكتور عد حسين هيكل بك أن يحدث في المستقبل خلاف بين جلالة الملك وهيئة الوصاية فيمن يتولى هذه الحقوق .

هذا التشريع استثنائي اقتضته ظروف خاصة وهي وفاة النور له جلالة الملك فؤاد رحمه الله وترك جلالته الملك فاروق قاصراً وهذا لا يحدث كل يوم ، وقد وضع مشروع القانون لتنظيم هذه الحالة الخاصة ، ولن يمتد وقت طويل هو سنة وشهور حتى تزول هذه الحالة يبلغ جلالته الملك سن الرشد .

لذلك أرى الموافقة على تحرير اللجنة وعلى مشروع هذا القانون لأنه مطابق للدستور .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية ) — تعقيباً على العبارة التي جاءت في خطاب حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك من أن هناك فارقاً بين الأمر الملكي الخاص بنظام توارث العرش وبين القانون الخاص بوضع نظام الأسرة للملكة أرجو أن يرجع حضرة الشيخ المحترم إلى ديباجة القانون ليرى أن الأمر الملكي الذي صدر بتنظيم وراثته عرش المملكة المصرية اقتضى إصدار القانون الخاص بوضع نظام للأسرة للملكة وقد أشير إلى ذلك في المذكرة الإيضاحية كما أشير في كثير من المواد التي وردت في القانون الصادر بعد الأمر الملكي ، وليس في الأمر من جديد إلا أن الصيغة سقت تنسيقاً يتفق وما اقتضته أموص ذلك القانون ، فالحقوق التي تضمنت تنظيم السلطة التي لجلالة الملك على الأسرة .

فإذا كان قد أشير في الأمر الملكي إلى أن سلطة الملك يمكن أن تتولاها سلطة أخرى هي مجلس الوصاية كما سلم بذلك حضرة الشيخ المحترم حافظ رمضان بك فكيف يمكن ألا يتولى مجلس الوصاية حقوقاً أقل شأنًا ، ويترتب أن تولى مجلس الوصاية لهذه السلطة الصغيرة أمر خارج على الدستور في الوقت الذي يتروى بأن لهذا المجلس أن يتولى سلطة أكبر منها ؟

أظن أن التسليم بأن لمجلس الوصاية أن يستعمل الحقوق التي أشارت إليها المادة السابعة من الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ يقتضى التسليم بأن لهذا المجلس أن يتولى الحقوق الأخرى التي وردت في القانون وهي أقل منها شأنًا .

لذلك أقسم على طلب الموافقة على مشروع القانون كما أقرته اللجنة .

الرئيس — تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء بإقبال باب المناقشة أنلوه على حضراتكم :

« نرجو إقبال باب المناقشة »

حسين الجدي ، على رمضان الطوبجي ، أمين سامي ، حسن عبد القادر ، محمد هادي صادق شتا ، على محمد مروان ، فوزي ناشد ، سليمان عثمان أباطه ، يوسف الشرنوبلي ، محمد لبيب فرج أبو الجدايل .

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك — أود قبل أن يقفل باب المناقشة أن أود على حضرة الوكيل البرلماني بأن هناك فرقاً بين الأمر الملكي الخاص بوراثته العرش ، وبين القانون الخاص بنظام الأسرة للملكة .

أما القول بأن من له أن يتولى الحق الأكبر له أن يتولى الحق الأصغر فهذه نظرية لا تنطبق على الموضوع المطروح أمامنا لأنه متى كان ولي العهد قاصراً فيجب أن تصرف من يتولى السلطة ...

الرئيس — أظن أن حضرتكم قد تكلمتم في هذه النقطة بما فيه الكفاية ، ولذلك يحسن أخذ الرأي على الاقتراح للقدم بإقبال باب المناقشة .

فهل يوافق حضرات الشيوخ المحترمين على إقبال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع القانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يباشر مجلس الوصاية اللعين من البرلمان في اجتماع ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الحقوق التي يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للأسرة المالكة وذلك مع عدم الإخلال بحق المجلس في أن يباشر - وفقاً للمادة التاسعة من الأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - الحقوق الأخرى التي نص عليها الأمر الكريم المتضمن ذكره .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى مشروع هذا القانون من حيث البناء ؟  
( موافقة ) .

( في ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

استثنان المجلس في حضور من يمثل المهاد الدينية بالجلسات يجب أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء المشول عن هذه المهاد .

### مجلس النواب

الرئيس - ورد كتاب من فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمهاد الدينية وصه :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

نرجو التفضل بالتريخ لصحة صاحب النصية الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر بحضور جلسة مجلس النواب عند النظر في مشروع القانون الخاص بامتحانات المسام للامامى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بدورها في الأزهر والمهاد الدينية ليدلى باليات التي قد يطلبها المجلس عند النظر في هذا المشروع .

شيخ الجامع الأزهر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

عنه محمد النحام

١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهامى - لا أرى سبباً لأن يرسل شيخ الجامع الأزهر هذا الكتاب إلى المجلس وكان يجب أن يصدر من دولة رئيس مجلس الوزراء المشول عن المهاد الدينية والتي يمثلها أمام هذا المجلس .

الرئيس - ربما أخذ هذا الإجراء لطرف خاص وبصفة مستحقة ، وسيلاحظ اتباع الإجراء الصحيح في المستقبل .

والآن هل يأذن المجلس في حضور فضيلة وكيل الجامع الأزهر ؟

( إذن المجلس في ذلك ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .



مادة ١٥٤ — « لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يس ما يكون للأجانب »  
 « من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والمبادئ المرجعة » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ، ولا أن يس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

( في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

دولة الرئيس (حين رشدي باشا) — طلب الإنجليز قيامهم بحماية الأقليات وزيد عن أن فهمهم أن حماية الأقليات محققة بمقتضى دستورنا وذلك بأن نضع في هذا الدستور نص التصوي التي وصوها في مشروع اللورد كيرزن لتأخذ عليهم طريق هذا الطلب . وأمر بتلاوة تلك التصوي وأخذ رأى الهيئة عليها وهي :

مادة ١ — لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحرثهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعهم البولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — فيما يتعلق بالمادة الأولى أختي أنها توجب على الحكومة المصرية تمويل الأجانب في كل وقت عن كل ما يحدث لهم من المساس بأرواحهم وحرثهم ويكون هذا الضمان إلزامياً وفي كل الأحوال .

دولة الرئيس — المقصود من هذه الضمانة ألا تزيد على الضمانة التي عليها للمصريين وفي حدود القوانين .  
 ( موافقة بالإجماع ) .

( في ٧ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار ١١٧ وهذا نصه :

تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ولا أن يس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

( فقررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تم تليت المادة ٢٣ وهذا نصها :

جميع الأسباب الذين يوجدون في القطر المصري بدون تمييز بين تبعهم البولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالمصريين تماماً بالحماية التي يقرها القانون للأرواح والحرية . ولكنهم مازمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لمصلحة الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا معفيين منها باتفاقات دولية .

سلطة حسن عبد الرزاق باشا — أرى استبدال هذه المادة بالمادة ٩٩ من المشروع الأصلي وذلك لأن هذه المادة مقصور حكمها على الأجانب في حين أننا إنما نترع للمصريين .

حضرة علي المنزلاوي بك — المادة ٩٩ لا تنص على ما نصت عليه هذه المادة من إلزام الأجانب بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف ... الخ .

( في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تم أمر معالي الرئيس تليت المادة ٢٣ من مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك ونصها : « جميع الأجانب الذين يوجدون في القطر المصري بدون تمييز بين تبعهم البولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالمصريين تماماً بالحماية التي يقرها القانون للأرواح والحرية ولكنهم مازمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لمصلحة الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا معفيين منها باتفاقات دولية » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — حصلت مناقشة في هذه المادة . ولأجل أن أبين الفرض من وضعها بكيفية تيرة اسمحوالى أن أقول إننا كنا وضنا المادة ٩٩ في المشروع الأول ونصها : « لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبنيهم الولية أو لثقتهم أو جنسيتهم أو دينهم » . وهذه المادة منقولة عن مشروع الورد كرزون ولكنها تشمل المصريين والأجانب بلا تمييز بينهم كالمادة ١٠٠ ، بخلاف المواد الأخرى المنقولة عن ذلك المشروع فإنها خاصة بالأجانب ، وذلك لأن الواضع لما لم يحظر يباله أنواع الحريات التي يتمتع بها المصريون . أما وقد بينا بالتفصيل أنواع هذه الحريات فلا محل للإتيان بهذا النص الإجمالي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لاحظت في الجلسة السابقة أنه ليس لإجتراء ولا للدولة من الدول أن تمنعنا نحن المصريين على أن نراعى مصلحة الأكثرية في بلادنا ضمن الأكثرية لتحديد الحريات كما نشاء بلا تدخل لأحد والأقليات أن تتمتع بنفس هذه الحريات . فبقاء البلد على ما هو عليه خطر جداً ، وإذ كنا مجبرين على وضع مبادئ لضمانة حقوق الأقليات فلنسا مجبرين على ضمان حقوق الأكثرية بوحى دولة أجنبية ، وقد فصلنا أنواع هذه الحريات في جلسة الأسس فلا يبقى من المادة ٩٩ إلا ما يتعلق بالأجانب ويصح أن نقره نصاً خاصاً ثم إن النص الإنجليزي مطلق ويبسح لإجتراء التدخل لأذى سبب حتى فيما خرج عن حدود الضمان القانونى ، مع أن الحكومة ليست مازمة إلا في حدود القانون ، لهذا رأيت أن يحذف من النص ما يتعلق بالوطنيين وأن تنص المادة على الأجانب فقط فوضت المادة ٣٣ التي تليها على حصرها كمرعياً في وضعها دفع ما ينته من المندورات التي كانت تحملها المادة للنقولة عن مشروع كرزون .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يجب أن نتجنب بأى حال أن يكون للأجانب حرية مطلقة تسمح لهم أن يشاركوا المصريين في كل شيء فهناك حد أدنى للحريات يشترك فيه الوطنيون والأجانب على السواء ولكن في كل البلاد يتمتع الوطنيون فوق ذلك بجزايا خاصة يحرم منها الأجانب كزواوة اللهن الحرة وعقد الشركات والتوريد للحكومة والاحتكار كما أن حريتهم تقيد في أنواع من الملكيات كالطائرات والراكب هذه الأمور وأشباهاها يجب أن يخرج عن حد الحرية التي يسمح بها للأجانب وأن تبقى امتيازاً خاصاً بالوطنيين ولهذا أطلب أن تحدد الحرية للنصوص عليها في اقتراح حضرة عبد العزيز فهمى بك بالحرية الشخصية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الحريات الأساسية مباحة في كل بلاد العالم للأجانب أسوة بالوطنيين كحرية النازل وحرية لذلك فلذا قصرنا النص على الحرية الشخصية لم يعد يشمل ما عداها من الحريات للسلم بها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الحرية الشخصية لها معنيان عام ونخاص والعالم يشمل كل ما ذكر وعلى كل حال فلما حددت المركز الذي يراد جله للأجانب بما يبذل لهم وما يحظر عليهم حتى إذا حددنا ذلك وحصرناه أمكننا أن نتخير النص الذي يؤيده .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — حضرة بدوى بك يطلب عمالاً لأن الأمر مرجعه إلى ما للأجانب من الامتيازات وللسنا نفس أنه في كل يوم يقع خلاف بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية بما يتعلق بحدود هذه الامتيازات . لقد وضنا في دستورنا نصاً عاماً وهو أن هذا الدستور لا يخل بحقوق الأجانب في مصر ولست أريد بسدده الدخول في تفاصيل هذه الامتيازات . على أن أقبل دفء لكل اعتراض أن تأخذ في دستورنا بما نص عليه الدستور البولوني من اشتراط التبادل إذ يقول « الأجانب يتمتعون بشرط التبادل بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرعايا البولونيون وعليهم نفس الواجبات ما عدا الأحوال التي يشترط فيها القانون الجنسية البولونية » . فأبأ أرضي أن نضع مثل ذلك في دستورنا ، فظلمة التي تمنحنا مركزاً خاصاً في بلادها نمنحها مركزاً خاصاً في بلادنا .

حضرة على ماهر بك — يريد حضرة عبد العزيز بك بتعديل المادة ٩٩ أن يتقيد تدخل الإيجاز لضمان حرية الأكثرية المصرية ولكن هذا منصوب إذا كان النص موضوعاً في معاهدة بيننا وبين إنجلترا ولكننا الآن نضع مشروعاً للدستور المصرى ونريد أن نقرر فيه حقوق الأفراد فلا خوف علينا من مثل ما يتخوف منه حضرة عبد العزيز بك وقد كان دولة رشدى باشا يريد من وضع هذه النصوص ألا يخرجنا الإنجليز فيقولوا علينا إملاء ولهذا أقترح بناء نص المادة ٩٩ .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لقد فتشت المناقشة قد بدأت حول المادة ٩٩ وهي جزء من عدة مواد لم تفصل كلها للوضع تفصيلاً كلياً إلا أن حضرة عبد العزيز بك قد وضع مشروعاً أحاط بالحريات وحصرها حصراً دقيقاً فبدأ ببيان الحقوق الشخصية للمصريين ولاحظ فيها حماية حريات الأقليات ثم عقب بالنص على حريات الأجانب فبعد هذا التفصيل لم يبق محل للإجمال لأن مشروع كرزون كان يشمل حقوق الأجانب والأقليات ولكن دستورنا الآن يقرر حقوق المصريين عامة وهذا هو الأصل فلذا احتاج الأمر

إلى ذكر حقوق الأجانب فلا محل لتكرار النص العام مرة أخرى بعد التفصيل السابق إذ ليس الدستور محلاً لتبسيط والنضول في القول بأن تحرم القوانين يستدعي الحصر والقيود والإجازة في التعبير ، وعلى هذا لا أرى محلاً لذكر المادة ٩٩ .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذ نصيب إلى النص الخاص بالأجانب عبارة قصيرة وهي « بشرط التبادل » . ولكيلا يتعارض نصنا مع الامتيازات الأجنبية نضع نصاً آخر في الدستور بأن أحكام هذا الدستور لا تغل بالامتيازات الأجنبية ، وقد وضعنا من قبل .

حضرة توفيق دوس بك — قد تستفيد الدول الأخرى من اشتراط التبادل أكثر مما تستفيد نحن فإن حرية المصريين إلى البلاد الأخرى نادرة وإذن نكون قد أفسدنا للأجانب بهذا النص مجال الانتفاع في بلادنا بنير مقابل فيقلب النص صرراً علينا .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرى أن يحذف من النص عبارة « للمصريين تماماً » ولا لزوم للنص على التبادل .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — نحن الآن في صدد وضع دستور أخص ما يطلب منا فيه بيان علاقة الحاكم بالهكوم وسلطة الأمة ، أما ما يتعلق بحقوق الأجانب فمن بين أمرين : إما أن نزيد على ما هو موجود منها وإما أن نقره ، ولكن لا يصح مجال أن نضع نصاً يثير شبهة . إننا نريد إغراض هذه الحقوق ونص التبادل قد يشعر بذلك فضلاً عن أنه ليس به لنا فائدة فإن الدول الأخرى قد قيدت الهجرة إلى بلادها من عهد طويل بقيود كثيرة . أما في مصر فقد اكتسب الأجانب بحكم الامتيازات حق الدخول والإقامة في بلادنا فضلاً عن اكتسابهم بالعرف حق مزاوله كثير من الهن الحرة وليس من الهن أث يرضى لنا الأجانب بأن تتمتع في بلادهم بتلك ما يتمتعون به في بلادنا فإذا قصرنا النص على غير أصحاب الامتيازات أصبحت فائدته ضئيلة جداً . والذي أراه هو ألا نضع في دستورنا نصاً يكسب الأجانب في بلادنا حقوقاً قد لا تكون ممتراً بها كما أننا لا نضع نصاً يخيف الأجانب على حقوقهم ويشعرهم بأننا نريد إغراضها بل نكتفي بوضع نص عام يربح الأجانب ولا يقف غصة في سبيل المفاوضات القسلة التي ستناول مسألة الامتيازات حتى إذا استطلنا تغيير هذه الامتيازات بقي النص قائماً بنير حاجه إلى التغيير . ويكي أن يقال بوجه عام إن الدستور يحترم حقوق الأجانب أو حرمتهم .

فضيلة الشيخ محمد نجحت — المناقشة طالت كثيراً ولا أشك في أن مبدأ مساواة الأجانب بالمصريين متفق عليه من الجميع كما أن حرمتهم وأموالهم وأحابة الاحترام وقد كانت برادات تعيين القناصل تسجل في محاكم مصر واسكندرية وبورسعيد ولم يكن يذكر فيها شيء من الامتيازات الأخيرة التي قررها العرف ، ولما سنة ١٣٠٤ هجرية كانت جميع الأجانب تسجل في المحاكم الشرعية ويدون في آخرها أن الأجنبي خاضع هو وأمواله للقوانين المصرية . لهذا أؤيد سعادة عبد الحميد باشا في أن يوضع نص عام بنير تعصيل .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أقرح حذف للمادة ٢٣ والكتوت عنها تماماً . والحقيقة أنه في سياق ذكر الحقوق الشخصية قد جرى التعبير بالنسبة للحريات الكبرى بصيغة الإطلاق فقد قيل إن الحريات كلها مضمونة والواقع أن المساير توضع لأهل البلد وإنما تنظم حقوق الأجانب بطريق التبعة ، إلا أن مركزنا خاص بحكم الامتيازات الأجنبية وهي حقوق لا تقرر للأجانب بحكم دستورنا بل بحكم المعاهدات والعرف . لهذا أؤيد أن يترك أمر الأجانب وإما لامتيازاتهم وإما للقاعدة العامة في البلاد الدستورية وهي ألا ينص في الدستور على ما للأجانب من الحقوق . لقد كانت الامتيازات الأجنبية كتيبة بحجة حقوق الأجانب وقت أن كان الشرق يحكمها بالأساليب الاستبدادية فليس لهم أن يزعموا في ظل حكومة دستورية . فلتترك الأجانب بحجة حقوق الأجانب وقت أن كان الشرق يحكمها بالأساليب الدستورية على شيء مما يتعلق بهم خصوصاً وأن هذه الامتيازات ستكون محل مناقشة وقد تصير أو تلتى . أما ما يتعلق بالأجانب الذين ليس لهم امتيازات فلم يدع أحد لهم بحق خاص ولا مسمى لأن ننص : لهم من نقاء أنفسنا حقوقاً خاصة بل يجب أن يرجع في شأنهم إلى القانون العام ، وقد بينت أن الدستور لا يلمظ فيه غير أهل البلد أما الأجانب فلا شأن لهم به لكن إذا كفل الدستور لأهل البلد حرمتهم استتب ذلك حرية الأجانب بطريق التبعة .

حضرة توفيق دوس بك — أؤيد اقتراح حضرة بدوي بك مع بعض التعديل وذلك بأن نحذف المادتين ٢٣ و ٩٩ ونستفيض منها بالنص في المواد الأخرى كالمادة ٣ مشروع حضرة عبد العزيز بك على أن حكماً يسرى على الوطنيين والأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — وأنا منضم إلى حضرة بدوي بك وأؤيد حذف المادتين ٢٣ و ٩٩ اكتفاء بالمادة ١١٧ .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المادة ٩٩ وضعت في دستاير بلاد ليس فيها امتيازات أجنبية فرمما كان مركز الأجانب بها محل شك ومن أجل هذا وضع النص على محموله الذى ترونه ولم يذكر فيه شيء خاص بالأجانب أما في بلدانا فالأجانب محميين بالامتيازات فلا ضرر من حذف المادة ٩٩ أيضاً .

حضرة عبد الطيف الشكياتى بك — لا تنس أن إنجلترا متمسكة بحماية الأجانب وتريد أن تظهر لها أن الدستور يضمن لهم هذه الحماية فلهذا أرى إبقاء النص الأصل للمادة ٩٩ على محموله لأن دولة رشدى باشا كان محمياً وحكماً في وضعه وأن يستغنى عن المادة ٢٣ لأنه لا يصح أن تضع مبدأ خاصاً بالأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد فكرت طويلاً وأقول إن المادة ٢٣ ضرورية ولا بأس من ذكر التبادل إذا أودع .

حضرة محمود أبو النصر بك — رأى حضرة بدوى بك هادم لذلك البسء الذى قررناه باتخاذ تلك المواد دعماً حتى به تدخل الإنجليز في شؤوننا حينما يحين وقت المناوشات . نحن قلنا مبادئ حضرة عبد العزيز بك على أن تكون للمصريين ونحن لا نستطيع إلا أن نقرر حقوقاً للمصريين ويحق لنا أن نعرض للأجانب وأن نشير إلى أننا لم ننس من حقوقهم شيئاً وبدون ذلك نكون قد ضربنا صفحاً عن فكرة اقتباس التصوص من مشروع كرزون مناعاً للإنجليز من التدخل في شؤوننا . بقيت مسألة التبادل ومن رأى أنها لا توضع ولكن ليس للسبب الذى ذكره سادة عبد الحميد مصطفى باشا بل لأن فيها خطراً لأن الأجانب يستفيدون من مصر كثيراً بينما المصريون قليلو الربح إلى الهجرة والاعتراق فإذا قررنا مبدأ التبادل نزع إلينا أجانب من جميع الجهات ونضع وقد حرمانا أنفسنا من حقوق كان يصح أن نستقيها لنا . لهذا أرى إبقاء المادة ٢٣ بغير نص على التبادل ولكن يجب التفكير في كلمة أو صيغة تمنع مشاركة الأجانب لنا في المنفعة الحرة . وأن نحمل المادة ٩٩ لأنها لا تنطبق مطلقاً مع المواد التى وصفا حضرة عبد العزيز بك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — التبادل الذى يتخوف منه حضرة أبو النصر بك ممنوع خطره بالقيود الواردة في آخر النص البولوني وهو قوله : « ما عدا الأحوال التى يشترط فيها القانون الجنسية البولونية » ولا زالت مصر على اقتراحى الأخير وهو حذف المادة ٩٩ وإبقاء المادة ٢٣ مع إضافة القيد البولونيين أى شرط التبادل ثم إخراج الأحوال التى ينص فيها القانون على ضرورة الجنسية للصورة لإمكان التمتع بالحق .

سادة عبد الحميد مصطفى باشا — حقيقة المسألة إنما توضع لأبناء البلد ولكننا في ظرف خاص يدعوننا إلى وضع نص خاص لتطمين الأجانب على حقوقهم . أما وقد وضعنا المادة ٩٩ ويفهم منها أن للأجانب حرية وحقوقاً معينة فإذا حذفناها ولم نستبدلها بنص آخر كان أثر ذلك سيئاً في الخارج — لهذا أرى ضرورة وضع نص خاص بالأجانب وأخالف حضرة بدوى بك فيما ذهب إليه من عدم ذكر شيء خاص بالأجانب مطلقاً اكتفاء بأن حقوقهم محفظة طبقاً للقوانين إنما إذا قلنا لم ذلك أجابوا بأن حقوقنا إننى أصبحت رهناً بما تضعونه من القوانين فقد تضرعوا غداً ما ينتقصا . أما إذا وضعنا لهم نصاً خاصاً في الدستور ولو عبارة عامة كأن تقول إن للمصري وللأجنبي نفس الحقوق فلما نقرأ بذلك عن أنفسنا الشبه ونسد باب الاعتراض .

حضرة عبد الطيف الشكياتى بك — أؤيد سادة عبد الحميد مصطفى باشا وأرى إبقاء نص المادة ٩٩ ولا تكرار فيه وحكمة إبقاء هذا النص أننا قادمون على مفاوضات وتريد أن نقطع بهذا النص الحجة على الإنجليز في طلب حماية الأجانب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المادة ٩٩ وما قلت عنه لم توضع خصيصاً لمصر بل شرعت لبلاد أخرى كبولونيا ورومانيا ونص عليها في دستاير تلك البلاد تحت عنوان حماية الأقليات ولم يكن الأجانب عندنا هم اللصوصين فيها وإنما أجانب تلك البلاد لأن فيها عناصر أجنبية تكون أقليات جسمية ولتوية ودينية وبيننا نزاع مستمر ولم يكن بهذه البلاد تشريع سابق يحمى تلك الأقليات فأريد أن يحاط لذلك بوضع نصوص خاصة تحول دون العبث بحقوق أولئك الأجانب الذين لم تكن لهم حماية خاصة — لما دار الحديث في مسألة حماية الأقليات في مصر لم نجر في اللوح مناقشة ما بل شملت التصوص البولونية كما هي بدون بحث فركزنا من هذه الوجهة سليم إلى الآن .

نحن الآن نضع دستورنا فوجب أن تراعى فيه ظروفنا الخاصة . ليس عندنا نوع من الأجانب مجهول المركز بل أغلب الأجانب الذين يعيشون بيننا محدود مركزهم بالامتيازات ، والطوائف القليلة الأخرى التى ليس لها امتيازات ليس لها من الأهمية ما يستدعى النص

عليها في الدستور والذي حملهم يعيشون بينما في ظل الأحكام القديمة من شأنه أن يجعلهم يعيشون بالأولى في ظل الأحكام الجديدة — على أن ما تضمنه من أحكام جديدة للأجانب ليس له أهمية خاصة ، ولا يمكن أن يكون قاطعاً في الموضوع لأنه يستحى مناقشة حتى فيما يتعلق بمرکز الأجانب في مصر ولا يمكن أن نصاً مصرياً مع مناقشة في مسألة دولية ، فكل المسألة من جهتنا عن تنحصر في النص على حقوق الأقليات ، أما الأجانب فستجرى بشأنهم مناقشة مستقلة ولا شأن للدستور بهم . ولا أقول هذا أخذاً بالبادي العامة التي جرت عليها كافة المسابير فقط بل وبالنظر إلى ظروفنا الخاصة أيضاً .

حسرة عبد اللطيف السكياتي بك — بعض الدول تريد أن تكون له بمصر علاقة مباشرة ، أفلا يصح لقاء ذلك أن تعمل مباشرة على تلمين هذه الدول على حقوق رعاياها حتى لا يقال إننا هضمنا حقوقهم ؟ إنني أطلب إنشاء المادة ٩٩ تحقيقاً لهذه الغاية .

حسرة إبراهيم الهلباوي بك — أرى أن نحذف المادة ٩٩ بعد أن قررنا البادي التي تضمنتها المواد ٩١-٩٣ إذ لم يبق للمادة ٩٩ عمل بعد هذا التعديل فلقد ضمتنا في هذه المواد للمصري حقوقه بالتفصيل ولم يبق فائدة لهذا النص العام بعد ذلك ؛ تبقى بعد ذلك مسألة الأجانب ويرى حسرة بدوي بك أن الدخول فيها يعمى إلى شيء من الارتباك فضلاً عن أنها ستكون محل مناقشة حتى ولكن هناك فرقاً بين أن يتقدم المصري إلى المفاوضة ويبدع دستور مقرر لحقوق الأجانب وأن يتقدم وبه خالية من ذلك ، لهذا أرى أن تبقى المادة ٩٣ ولكن إذا رأيتي أن نصها اعتراضاً فهدبوه بما يتفق مع القرض المقصود منها .

معالي الرئيس — توخذنا الآراء على إضافة المادة ٩٩ إلى النصوص الواردة في باب حقوق الأفراد أو حذفها .

(هقرر بالأغلبية إضافة نص المادة ٩٩ على أن تنولى لجنة التحرير التوفيق بين نصها والنصوص السابقة ) .

( في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المادة الخامسة ونصها :

لا يحل تطبيق هذا الدستور تهديدات مصر للدول الأجنبية ولا يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بتفضي الانفاقات والمهادات الدولية .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن حقوق الأجانب في مصر ليست مقررة فقط بالانفاقات والمهادات الدولية ولكنها مقررة أيضاً بالعادات المرعية ( قارن ذلك بالمادة الأولى من قانون العقوبات ) .

صدور قانون التوضيحات بإعلا من الوجهة القانونية وغالباً للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إنجائه مع الدولة

الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه .

راجع التطبيق على المادة ١٣٦ .

( في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

لا يجوز للجلس أن يضع في مشروع قانون نصاً يقضى بصرانه على الأجانب إذا كانت المهادات الدولية تقضي بشير هذا

النص ، وإلما له أن يطلب من الحكومة تعديل هذه المهادات .

على نجيب افندي — لقد أودعت بين يدى سعادة الرئيس اقتراحاً بإضافة مادة جديدة تغطي اختصاص النظر في هذه المخالفات عن جميع سكان القطر من أجانب ووطنيين إلى الحاكم الأهلية <sup>(١)</sup> .

الرئيس — هذا الاقتراح مخالف للدستور ، فنحن لا نستطيع سن تشريع يسرى على الأجانب . فألقت نظر حضرة الضو إلى ذلك .

على نجيب افندى — ليس في هذا الاقتراح شيء جديد أثبت به من عندى ، فإن أساس التشريع الذى وضع في سنة ١٨٩١ اتفاقات دولية تغطي الاحتصاص في نظر هذه الخلافات للجنة المصرية بجهة لا يمينها إلا الوزير المصرى ، ولا يشترط أن يكون فيها عنصر أجنبي . إذن كان الموجود محكمة أو لجنة أو هيئة أو صوماها كما تشاؤون ، ولكن المهم في الأمر أنها مصرية بجهة . وكانت الخلافات تغطي لهذه الهيئة حق محاكمة جميع سكان القطر من وطنيين وأجانب عن مخالفات قانون سنة ١٨٩١ ، ومشروع القانون الذى بين أيدينا لم يغير من هذه المخالفة شيئاً فلم يجعلها جنحة ولا جنابة ، وإنما استغناها كما هي بجميع أحكامها . إذن كل ما عملناه يقتضى هذا المشروع أننا عدنا الهيئات التى تحصل أمامها المحاكمة ، فبعد أن كانت لجنة واحدة أصبحت عدة لجان مساهة بحاكم أهلية . فلهيئة لم تتغير والقانون باق على حاله والجرعة باقية أيضاً .

لهذه الاعتبارات أقول إنه من واجب البرلمان ألا يعطى للحاكم المختلطة اختصاصاً جديداً بمحاكمة الأجانب في هذه الخلافات . وإنما يجب أن ينص صراحة على أن تكون مقاضاتهم أمام المحاكم الأهلية . وهنا تأتي الفكرة السياسية التى يجب على الحكومة أن تعالجها إذا ما قام من جانب الدول اعتراض ...

الرئيس — إنى أمتنع حضرة الضو من الاسترسال في كلامه ، لقد كنت أفهم أن تحول إن الأجانب انضمم كانوا إما يكون أمام هيئة وطنية ، فلامنى لها محكمة الوطنيين أمام القضاء المختلط . أما فقلت بأن يحاكم الأجانب أمام المحاكم الأهلية فنيه على ما أرى مخالفة للدستور ، لأنه ليس لنا أن نضع تشريعاً يسرى على الأجانب ، وإنما لنا أن نطلب من الحكومة السعى إلى هذا الترض ، بناء على ذلك لا أسمع لك بالاستمرار في الكلام في هذا الموضوع .

على نجيب افندى — إنى أخالف سعادة الرئيس فيما ذهب إليه وأطلب الاحتكام إلى المجلس .

الرئيس — هل في استطاعة المجلس أن يدخل تعديلاً على معاهدة دولية ؟ وهل للمعاهدة التى بنى عليها تشريع سنة ١٨٩١ قالت إن محاكمة الأجانب تكون أمام المحاكم الأهلية أم أمام لجنة الجمارك ؟

على نجيب افندى — وهل هذه اللجنة شيء آخر سوى أنها محكمة ؟

الرئيس — لا أسمع لحضرة الضو بالاسترسال في كلامه عن هذا الاقتراح .

على نجيب افندى — للرئيس أن يمتنع ، ولكننى أيضاً أن أحكم إلى المجلس ، والمجلس هو الفصل .

الرئيس — إذن سأطرح المسألة على المجلس ، فألقى يوافقه حضرة الأستاذ على نجيب على أن اقتراحه لا يخالف الدستور ، بمعنى أنه يجوز لهذا المجلس أن يضع في مشروع القانون نصاً يقضى ببراءة على الأجانب قبل تعديل المعاهدات الدولية — يقف . (وقت أقلية) .

الرئيس — إذن لقد أقرنى المجلس على ما ذهبت إليه .

(خضة) .

أحمد عبد الباقي راضى اخذى — إن المجلس لم يرض في الأمر بعد .

الرئيس — لإضاحاً للمسألة وتعيداً لها أبسط الأمر لحضراتكم : قدم الأستاذ على نجيب افندى اقتراحاً كنت سأشير إليه وأمتنع تلاوته لاعتقادي بأنه مخالف للدستور ، وهو يقضى بإضافة مادة جديدة على مشروع القانون نصاً : « تنظر المحاكم الأهلية في الخلافات المولدة بهذا القانون بالنسبة لجميع سكان القطر للمصرى » .

هذا الاقتراح يتناول الأجانب ، لأنه يقضى بمحاكمتهم أمام المحاكم الأهلية ، وهذا مخالف للدستور ، لأنه ليس لنا أن نشرع بما يسرى على الأجانب ، وإنما لنا أن نطلب من الحكومة السعى لدى الدول للوصول إلى هذه النتيجة . وهذا طبعاً شيء آخر غير

التشريع بالرة . وقد قام حضرة يشكم قبل عرس اقتراحه ، لكنه أشار إليه ، فنهت إلى أنه مخالف للدستور فاسترسل في كلامه رغم ذلك وانتهى إلى نتيجة مؤيدة لاقتراحه .

فبنته مرة أخرى وقلت له إلى كنت أسمح له بالكلام لو أنه انتهى إلى نتيجة أخرى ، وهي التي بسطها حضرة المقرر حيناً قال إنه لما كانت هناك لجنة وطنية تحاكم الأحزاب على هذه المخالفات الخاصة ، فمن باب أولى ليس لنا الآن أن ننقل إلى المحاكم المختلطة اختصاص النظر في هذه المخالفات بالنسبة للوطنيين ، وبناء على ذلك يحسن أن يتناول التعديل الأجانب أيضاً ، وإنما يكون ذلك بالطرق الأصولية بأن تسعى الحكومة لدى الدول بتعديل المعاهدات . ولكن حضرة للقتراح لم يقل شيئاً من ذلك بل أصر على اقتراحه وطلب أن يوضع في القانون نص صريح بأن التشريع يسرى على الأجانب بمحاكمهم أمام المحاكم الأهلية ، ولما منته من الكلام في هذا عارض وطلب الاحتكام إلى المجلس ، فأجبت إلى ما طلب وطرح الأمر على حضراتكم وقلت : هل ما يقوله الأستاذ على يجب اتدنى من أن ينص في مشروع هذا القانون دون الاتفاق مع الأحزاب على أن المحاكم الأهلية مختصة بمحاكمة الأحزاب في هذه المخالفات مخالف للدستور أم لا ؟ وطلبت من المواقين على رأيه أن يقفوا ، فوقف أقلية . أليس هذا ما وقع ؟ ( أصوات : نعم ) .

الرئيس — إذن انتهت للساعة ولا محل بيد ذلك لعرض الاقتراح .

راغب إسكندر اندى — أطلب التأجيل لأن وزارتي البالية والحفاية وهما المختستان بهذا اللترووع غير ممتلين في المجلس .

الرئيس — هل تواضون على ذلك ؟

( مواضفة عامة ) .

( في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحاليف بين مصر وبريطانيا العظمى .

ترامح المناقشة على هذا في الساعة ٤٥ .

( في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

ترامح المناقشة على هذا في الساعة ٤٥ .

( في ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحاليف بين مصر وبريطانيا العظمى .

من تقرير لجنة الأحكام العرفية :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

استصدرت الحكومة المصرية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ مرسوماً بإعلان الأحكام العرفية في البلاد وأبلفت هذا الرسوم إلى المجلس

بجلسته للشفقة في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

ونظراً لخطورة الموضوع من جهة ودقة الظروف التي يجتازها العالم الآن من جهة أخرى ، ومسارة للخطوة التي جرى عليها المجلس ، حلة النظر فيما يرض عليه من مختلف الشؤون الهامة نظرة قومية مجردة عن كل اعتبار سوى اعتبار الصلحة العامة — عهد المجلس في بحث هذا الرسوم إلى لجنة خاصة مؤلفة من أعضاء يتنمون إلى مختلف الأحزاب والميول السياسية الشتركة فيه ومن السطلين .

جلس الشيرف

جلس التراب

وقد توفرت اللجنة على درس هذا الموضوع من جميع نواحيه في عدّة جلسات وتناول بعضها :

أولاً — النظر فيما إذا كانت ظروف مصر الخاصة وظروف الحليّة تبرر إعلان الأحكام العرفية .

فما يتعلق بمصر بين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ في مادة الأولى الظروف التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وهي إغارة قوات العدو للسلحة أو وقوع اضطرابات داخلية .

وفما يخصّ بملاقات مصر وبريطانيا العظمى قد بينت المادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين الأحوال التي تميز هذا الإجراء ، وهي حالة الحرب أو خطر الحرب الظام أو قيام حالة دولية مفاجئة تغيث خطرها .

وبلاحظ أن هذه المادة السابعة أتت بنص جديد غير وارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ .

وبموافقة البرلمان للصرى على معاهدة الصداقة والتحالف أصبح هذا النص الجديد متما لأحكام القانون الخاص بالأحكام العرفية ، وعلى ذلك يجوز إعلان الأحكام العرفية لسبب من الأسباب للتقدم ذكرها .

وينتج عن هذا أن مصر الآن في حالة توسّع إعلان الأحكام العرفية .

إن للدولة الحليّة من القوّات العسكرية في مصر ما يتطلب وجودها اتخاذ إجراءات يجب أن يظل أمرها سرّاً مكتوماً ، فإن في إنشائها ضرراً بالغا لا بالحليّة وحدها ، بل بصلحة مصر نفسها ، كما أن تعهد مصر بإنجاد حليقتها وتقديم ما في وسعها من تسهيلات ومساعدات قد يستدعي الاستيلاء على بعض المبانى أو الأراضي أو غير ذلك .

ولم يكن من المستطاع جعل تلك الإجراءات سرية إلا بفرض رقابة أولية على الصحف تحول دون تسرب الأخبار إليها ، إذ لا عزة بتوقيع عقوبات بعد أن يكون الضرر قد وقع بالفعل .

كما أنه لا يمكن أن تتحقق تلك المساعدة التي وعدت بها مصر بصفة عاجلة إلا تحت ظلال الأحكام العرفية .

وإن ما أعقب إشهار الحرب من اضطراب في الأسواق المالية امتد أثره إلى السوق للصرى وما تبدى من جشع يجب قمعه بصفة عاجلة لحل لقيام الأحكام العرفية فائدة جليلة ، إذ لم يكن في مقدور السلطة التنفيذية أن تصل في هذا الشأن إلى ما وصلت إليه من النتائج لو أنها عاجلت الأمر عن طريق التصريح العادي .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قد حدد الأحوال التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية بمحلتين : الأولى ، بسبب إغارة قوات العدو للسلحة ، والثانية بسبب وقوع اضطرابات داخلية . فإذا طبقنا هذا للرسم الذي صدر طبقاً للتصريح للصرى ، والذي يجب الأخذ به عند تبين ملاءمة الأحكام العرفية والظروف التي يجب أن تملأ فيها ، وجب الرجوع إلى القانون للصرى الذي حدّد الأحوال التي تملأ فيها الأحكام العرفية ، وقانوننا صريح في ذلك ، فهو يحسّد إعلانها بالخاصين اللتين أشرت إليهما . أما



الأولى ، وهي إغارة قوات العدو المسلحة ، فهي بحمد الله لم تقع ، وأما الثانية وهي حالة وقوع اضطرابات داخلية ، فهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد ، وأعتقد أنه لا يمكن أن يحدث . ونحن إذا رجسنا إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وجدنا أنه لا يمكن على مقتضاها إعلائات الأحكام العرفية في الظروف الحاضرة إطلاقاً .

ولقد جاءت الحكومة بنظرة غريبة ، هي أنه جاء في المادة السابعة من للماهدة المصرية الإنجليزية ذكر للأحكام العرفية ، وإذا رجسّم حضراتكم إلى أحكام هذه المادة وحديث أنه يكون واجباً على الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، وهذه حالة نائية غير الحائتين اللتين نص عليهما في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ . ولكن رأي ، بالحضرات النواب المحترمين ، وهو الرأي القمهي المستقيم ، بل هو الرأي الواضح الطاهر أن يريد الحقيقة ظاهرة مجردة من أي غرض ، هذا الرأي هو أن المادة السابعة من للماهدة المصرية البريطانية تركت لمصر حتى تقدير الظروف التي تدعو إلى إعلان الأحكام العرفية ، على أن تطبق في ذلك النظام المصري للإدارة والتشريع .

إن النظام المصري للإدارة والتشريع في حالة إعلان الأحكام العرفية انحصر في مادتين : أولاً المادة ٥٤ من الدستور ، وثانيتهما المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وكل حالة تحالف هاتين الحالتين تكون تبرعاً لا مقتضى له . فالقانون واضح وظاهر ، ولنا في حالة حرب ولا في حالة اضطراب داخل ، وعلى أية حال فإن الكلمة الأخيرة : استمرار الأحكام العرفية أو في إلغائها هي للبرلمان بمقتضى الدستور الذي هو أبو القوانين ، والذي لا يمكن مخالفته بأية حال من الأحوال كما أن البرلمان لا يمكن أن ينزل لأى سبب من الأسباب عن السلطة التي خولته بإيها المادة ٥٤ من الدستور ، تلك المادة التي نصت على أنه « يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها » .

حضر صاحب السالتي وزير الدولة للشؤون البرلمانية لمجلس النواب :

لقد فرضت الأحكام العرفية والحرب قائمة مشبوبة بين حلفائنا وخصومهم ، لا خطر حرب داهية ولا قيام حالة دولية مفاجئة بل هي حرب قائمة مقطوع بوجودها ، فإذا ما طلب فرض الأحكام العرفية قبل هذا تدخل في السيادة المصرية ! ! أى تدخل ! ! إنه عند بين طرفين صديقين ، يرى أحدهما أن هذا القصد يضمن له حماية خاصة وخيراً خلاصاً ، فإذا ما قال لمن تعاهد وتواعم معه ، أنك إلى أن لي ملمسة في تنفيذ نص بذاته أو بد بنيه ، فهل يقال حينئذ إن أحد الطرفين أمر فأثم ، وأن الطرف الآخر خضع ونفذ ! ! لا ، إن هو إلا صديق يستعمل حقاً أو ما يراه حقاً .

وأنا متعاهد آخر ، إن أقتنع بأحقية ما يطلب أجب وإن لم أقتنع أرفض . طلب صديق أن يستعجزي ، أو استعجزي ما يراه لنفسه صالحاً أو حقاً بحكم للماهدة ، فقدرت الأمر وزنته بمسؤولي أنا واقتناعي أنا ، فأريت حقاً أن أؤدّي واجبي بفرض الأحكام العرفية . فقدرت ، بالحضرات الزملاء ، أن هؤلاء الحلفاء جيئاً يقف في حدود مصر ، وهذا هو الذي تراه العين . فإن هي أعرضت عن جيش يقف على الحدود ، ودارت ففتش وتنقب عن الاختلالات والشبهات ، فما تلك الباعين التي تصلح للحكم ، أو التي تصلح لوزن الأمور ،

فهل أغنى عن جيش كامل بعده ومعاده ، وأسمع لنفسى أن أسم أذى عن طلب ما يحى ظهر هذا الجيش من أعداء له وخصوم ،  
يصح أن يذبحوا عنه دعاية باطلة ، أو أن يسويوه في مقاتل ، أو أن يسرقوا منه معلومات أو خططاً أو خرائط ؟ ... إن هذا لا يكون  
تصرف عقلاء أو تصرف قوم يدركون السبيليات .

هذا بعض قليل من كثير يحضرات النواب ، ولا أريد أن أذهب في الإطالة إلى حد يث للل ، ولا أن أكرر القول ، حيث  
ألس نقطة قوية ، أرى أن أفرغ فيها كل استطاعى . وحسى مثل واحد هو هذا للل أنكره لضايركم ، فإن وجدتم أن فرض الأحكام  
الرفية عدل ووفاء قررتم استمرارها .

والواقع أنها ليست عدلا للماهدة ووفاء بها بحسب ، وإنما هى وفاء لإنسانيتنا وعقولنا أيضاً ، فنحن بذلك نحسن فهم الأشياء في  
تطبيق الأمور البولية ، وإذا ما ضلت الحكومة هذا ، فكل قول وكل معنى لا يوصل إلى النتيجة السلية ، فهو قول لا يصح مطلقاً أن  
يركن القتل إليه .

حضره النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — حضرات النواب المحترمين : أرى بعد البيانات التى أدلى بها حضرات من سبقونى  
في الكلام أن أوجز القول ، وكل ما أريد أن أقوله يلخص في أن حزب الاتحاد الشعبي يرغب في أن يكون التعاون بيت المجلس  
والحكومة تعاوناً صادقاً وثيقاً ، لا سباً في هذه الظروف ، وأنه يجب علينا نحن النواب أن ندر الظروف التى تعرض فيها القوانين  
أو الراسم وتديرها بحكمة ؛ فنانون الحكومة ، خصوصاً أنها أرادت يمرض الأمر على المجلس أن تستشير وتسميه برأيه ولا شك  
أن التعاون إذا كان قائماً بين السلطين فإنه يكون أدى إلى الملتئان البلاد ، ولعلها بأن السلطين تملنان على ما فيه مصلحتها . فإذا  
قدرنا الظروف وللإسبات التى تحيط بمرض مرسوم الأحكام الرفية ، وقد ظهر من الروح التى دارت بها المناقشات هنا أن المجلس  
والحكومة يريدان معاونة الدولة الخليفة معاونة صادقة خالصة ، ويجب أن تقدر كل هذه الظروف فنبحث ما يمرض من مسائل في هدوء  
وروية وحكمة . لذلك أرى أن جميع الآراء متفقة على وجوب استمرار الأحكام الرفية ، حتى للمراضين فإنهم قبلوا مبدأ الأحكام الرفية  
بالأحوال المنصوص عليها في للماهدة ، ولم تكن اعتراضاتهم منصبة إلا على مسائل شكلية ، لا رابطة بينها وبين الظروف والأحوال التى  
أعلنت من أجلها الأحكام الرفية كما أننا لم نرى تطبيقها نصفاً أو عتقاً ، بل على لسانه أن الشعب المصرى أفاد منها كثيراً في رفع  
مطامع التجار والتضاء على المساكنى للستورة . وقد رد حضرة للقرر على جميع الاعتراضات التى أثبتت وهى اعتراضات بعيدة عن جوهر  
القانون وعن ظروف وضعه وتطبيقه .

لذلك أرى أنه يحسن بنا أن نقر هذا الرسوم حتى تكون للمعاونة محيطة وحتى يطمئن الشعب على أن عمله وحكومته إنما يسلان  
لسالحه وخيره .

( تصفيق ) .

حضره النائب المحترم توفيق دوس باشا — حضرات النواب المحترمين :

أرى بعد البيان الرائع الصريح للتعن الذى ألقاه معالى الأستاذ إبراهيم عبد الحادى وزير المولة للشؤون البرلمانية ، أن من البت  
وضياع الوقت أن يضاف شيء إلى ما مسمومه ، إلا أنى أرى من واجبى أن أثير السيل لحضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحيد عبد الحق  
في كلمة واحدة صغيرة فالما قد تترك أراً في النفوس ، وإلارته فيها أمرهين بسيط .

قال الأستاذ عبد الحيد عبد الحق إن قانون الأحكام الرفية الصادر في سنة ١٩٢٣ ينص على أنه لا يجوز إعلان الأحكام الرفية  
إلا في إحدى حالتين هما إنارة قوات المدو للسلة ، أو وقوع اضطرابات داخلية ، وأتأ لنا في إحدى هاتين الحالتين ، ولنا بالتالي

في ظروف تميز أو نعم إعلان الأحكام العرفية . بهذا قال الأستاذ عبد الحيد عبد الحق في اللجنة ، وكرره هنا ، وسي حضرته أن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى أوجدت حالة جديدة تالفة ، هي حالة الحرب أو خطر الحرب ، وأن هذه للماهدة بموافقة المجلسين عليها ، واعتبارها قانوناً كانت في مادتها السابعة متممة لقانون الأحكام العرفية فيما يخص بالأحوال التي يجوز أو يجب فيها على الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية .

وبذلك أصبحت الأحوال التي يجوز فيها للحكومة إعلان الأحكام العرفية هي الحالات المذكورتان في قانون سنة ١٩٢٣ والحالة للنصوص عليها في المادة السابعة من للماهدة ، وعلى أساس هذه الحالة الأخيرة أعلنت الحكومة الأحكام العرفية وهذا مطابق لنص القانون للمصري ومنطبق على التطبيق على الدستور .  
( في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

### إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

مجلس الشيوخ

#### تقرير اللجنة للمشكلة لبحث مرسوم الأحكام العرفية

٣ — ولما كان رغبة رئيس الوزراء قد أشار في بيانه الذي ألقاه بمجلسي البرلمان إلى أنه قد طلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية فقد استدعى ذلك سؤال الحكومة عن الكيفية التي طلب بها إعلان هذه الأحكام وحدود هذا الطلب فأجاب عن ذلك سعادة بدوى باشا « بأن الطلب جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية كتابة تطلب فيه من الحكومة المصرية بصمة النوبة المنصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن » .

ولقد طلبت اللجنة الاطلاع على المذكرة المشار إليها ولسكتها لم توفق إلى ذلك .

#### رأى الأغلبية

١ — استعرضت اللجنة بعد ذلك الأسباب التي من أجلها أعلنت الأحكام العرفية فظهر لها من بيان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ومن تصريحات حضرات أصحاب المقامات الوزراء وسعادة عبد الحيد بدوى باشا أن الدولة الخليفة هي التي طلبت إعلان الأحكام العرفية وإذ رأت الحكومة المصرية أن لهذا الطلب ما يبرره فلقد كان المفهوم من ذلك ومن كون الأمن والنظام مستتباً في البلاد أن تكون الأحكام العرفية إذا ما أعلنت مقصورة على التدابير التي تختص بحماية المصالح العسكرية .

## رأى الأظلية

## ثانياً - عن الوجهة القطبية

٦ - من الوجهة القطبية يتعين البحث فيما إذا كانت القيود والشروط التي شرعت لإعلات الأحكام العرفية قد توفرت عند الإعلان ، ولا تزال متوفرة حتى الآن فيستتبع ذلك استمرارها ، أو أن القيود والشروط لم تتوفر أو أنها توفرت عند الإعلان ولم تعد متوفرة الآن ، فينتج عن ذلك إلغاؤها .

وبحث كهذا يرجع إلى تصرف حال مصر يوم أن أعلنت الأحكام العرفية وتعرف حلها اليوم - ومصر يوم إعلان الأحكام العرفية ، ومصر اليوم ، ليست في حال من الأحوال التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ إذا ما أخذ بالنص العربي للمادة الأولى .

وأما إذا ما طبق النص الفرنسي لهذه المادة فيمكن أن يقال إنها قد تميز إعلان الأحكام العرفية .

والفارق كلمة « خطر » للوجود في النص الفرنسي وهي غير موجودة في النص العربي .

على أن رئيس مجلس الوزراء قد صرح في بيانه الذي ألقاه بجملة ٢ أكتوبر في المجلس بما يأتي :

« وتلا ذلك إعلان بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب مع ألمانيا ، وطلب من هذه البلاد إعلان الأحكام العرفية بوصفها مساعدة لحلفائها ، سواء من حيث إنشاء الرقابة على الرسائل والطبوعات ، أو من حيث سهولة اتخاذ التدابير العاجلة التي يقتضيها الوقت » .

كما أن مندوبي رفعة في اللجنة قد أجابوا عن السؤال الآتي : « كيف كان طلب الأحكام العرفية ، وماذا كانت حدوده ؟ » بأن « الطلب جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية كتابة تطلب فيه من الحكومة المصرية بصفة المونة للتصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على الطبوعات والصحف وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن » .

وبذلك تكون الأحكام العرفية التي أعلنت بمرسوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ قد استندت إلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٩ الصادر بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا .

٧ - والمادة السابعة من هذه المعاهدة صريحة في أنه إذا « اشتمكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى ، بالرغم من أحكام المادة السادسة ، فإن مصر تقوم في الحال بإيجادها ، بصفتها حليفة . وتتصر معاونة مصر في أن تقدم داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالخكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة واقية على الأنباء لجلب هذه التسهيلات والمساعدة فعالة » .

ولقد اشتمكت بالتسل بريطانيا العظمى في حرب مع دولة أخرى وهي لا تزال مشبكة في هذه الحرب .

ولهمزة البوة الأخرى في مصر رعايا ، ولها فيها مصالح ، فهل استطاع تحت ظل الأحكام العادية للوجود الآت في مصر ، والحال هكذا ، أن تقوم مصر بالوفاء بعهدها التي قطعتها لإنجلترا والتي قررتها المادة السابعة من المعاهدة ؟ فإذا كان ذلك مستطاعاً وجب ألا تكون الأحكام العرفية ، أما إذا لم يكن ذلك مستطاعاً وجب أن تكون الأحكام العرفية ، على ألا تتجاوز الناية المقصودة من إعلانها وهي تسهيل السبل لقيام مصر بعهدها التي قطعتها لإنجلترا .

وهنا لا يفتي أن أفسر أن المقصود بمصر أنها عندما تنشد محالفة بين بلد وأخرى فاقلي يلزم ليس هو الوزارة التي تعاقبت وإنما هي الحكومة كلها . وإذا قيل الحكومة فهي الحكومة بأجزائها ، وأهم أجزاء الحكومة البرلمان بمجلسيه .

ولما كان مما يطلب كسوة إقامة رقابة وافية على الأنباء خشية تسرب الأخبار التي يرى في نشرها خطر على استمداد الحليفة ، وكانت قوانيننا السابقة لا تجيز الرقابة ، كان لا بد من أداة للوصول إلى هذا الغرض .

كذلك قد جدت حال ، يقطع العلاقات السياسية مع رعيا الدولة التي تحاربها الحليفة ، يدعو لتنظيم التعامل مع رعياها ، ولا معدى أيضاً عن أداة للوصول لهذا الغرض ، ومثل هذا مراقبة السفن في مختلف المياه المصرية .

هذه الحالات التي ترد على سبيل المثال لا يستطاع تطبيقها بالقوانين المعمول بها الآن في مصر ، فلا مندوحة عن الالتجاء إلى النظم الاستثنائية السرية التي يجيزها إعلان الأحكام العرفية .

فاستمرار الأحكام العرفية التي أعلنت بمرسوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واجب كوسيلة فعالة لجعل التسهيلات والمساعدة التي تعاون بها مصر حليفها بريطانيا العظمى فاعلة .

وهذا هو نص النسخة التي أبرمتها مصر ببرلمانها مع إنجلترا .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) :

تولت الوزارة الحكم والحالة في أوروبا منذ عهد غير قصير متوترة ، وكثير من البلاد تهيء الحيلوش وتستعد للحرب وتأخذ بأبواب الاحتياط المختلفة في همه ونشاط . وقد أدركت الوزارة السابغة ضرورات الحالة ووجوب التدرع بالسلطات اللازمة لمواجهةها ، فأعدت فيما أعدت مشروعات ثلاثة أحدها يتعلق بإحصاء اللؤن والذخائر وآخر بالتدابير الاستثنائية لتأمين سلامة البلاد ، وثالث لحماية الأسرار العسكرية ، وأقر مجلس النواب هذه القوانين ولكن مجلسكم الموقر لم ينظر فيها .

وجاءت هذه الوزارة والحالة كما وصفت ، فلم يجد بداً من إصدار تلك التشريعات بمراسيم قوانين أخذاً بالحق التي تملكه بمقتضى المادة ٤١ من الدستور ومضت في سبيل إحصاء اللؤن والاستعداد لتطبيق ما ينضى به الحال من التدابير الاستثنائية . وذ بعض زمن طويل حتى طولت يتأخذ بنظم لتفتيش السفن حماية لميناء الإسكندرية وكان ذلك أول التدابير الاستثنائية .

ولم تلبث الحال أن تحرحت فطلبت الحكومة تنفيذاً للمادة السابقة من معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا بإعلان الأحكام العرفية بوصف أنها الطريقة اللازمة لجعل المساعدة التي تصعدت بها مصر مساعدة فاعلة كما طولبت بإنشاء الرقابة على الطبوعات باعتبارها أثراً من آثار الأحكام العرفية وهو أول ما يبنى الدولة الحليفة في تطبيقها ، ولذلك خص بالذكر في المصاغة وإن يكن من مستلزمات تلك الأحكام ، كما طولبت بتحقيق آثار أخرى ، فلم يسع الحكومة — والأسباب للسوغة للطالب فاعلة ، والتعهد بإعلان الأحكام العرفية حين تتحقق أسبابها أمر يقيم مصر — إلا أن تلبز بإعلانها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك :

هذا وإنى لأخفى أن يساء فهم هذه المعارضة في استمرار إعلان الأحكام العرفية فيؤول ذلك إلى أننا أردنا أن نتصل من أحكام المعاهدة التي اعتبرت عند إبرامها وثيقة الشرف والاستقلال . وهذه هي أول مرة نطالب فيها بإعلان الأحكام العرفية تنفيذاً لأحكام هذه الوثيقة . أخشى أن يفهم في الخارج أن الظروف الطارئة لم تؤثر في إزالة الحلافت الحزبية والتي كان من أثرها أن زالت الحلافت الحزبية في جميع بلاد السلام حتى المحايدة منها كما ذكر رغبة رئيس الحكومة مع كون تلك الدول لا يهددها من الحرب دولة قد تدخل الحرب ولا يهددها من الشرق طريق على هام تقتل عليه دول العالم .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اخدى — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الموضوع للمروض على حضراتكم هو من المخطورة بمكان عظيم بما لا يحتاج إلى مزيد من البيان ، وقد بسطه حضرات الزملاء المحترمين الذين تقدموني في السلام فقد تبين لحضراتكم أن إعلان الأحكام العرفية إنما كان تنفيذاً للمعاهدة بناء على طلب حليفنا وأن الرسوم بإعلانها صدر في أول سبتمبر من هذا العام بناء على طلب كتابي من السفارة البريطانية . وأرجو أن تذكروا دولاً أن الحكومة المصرية لم تخسر من جانبها في إعلان الأحكام العرفية . ( نضمة )

إذن لم تكن الوزارة هي التي فكرت في إعلان الأحكام العرفية نظراً لظروف داخلية مصرية أو حرجية وأرجو أن تذكروا حضراتكم هذه الواقعة دولاً أثناء نظر هذا الموضوع وإنما طلب إليها إعلان هذه الأحكام تنفيذاً للمعاهدة لمصلحة رأتها الحليفة صاحبة الشأن في هذا التقدير وهي المختصة بتقدير مدى الضرورات العسكرية والظروف التي تقتضي إعلان مثل هذه الأحكام فقامت الحكومة المصرية من جانبها بإعلان تلك الأحكام تنفيذاً للتعهد الذي سبق أن أفضته الجبهة الوطنية للشعلة للأمة بكامل أجزائها وبذلك كانت الأمة مرتبطة ارتباطاً كاملاً بتنفيذها ولم يكن في وسع الوزارة أن تمارس حينما طلبت منها الحليفة ذلك دون أن تعرض البلاد لتباعد دولية خطيرة فيما لو حدث حادث يحس بسوء قوات الحليفة ويحجز الحكومة المصرية عن تلافيه في الوقت المناسب بسبب عدم وجود السلطة التي تمسكها من ذلك . ( تصفيق )

حضرات الأعضاء المحترمين : إذا رجسنا إلى تقرير اللجنة نجد لكل من الأعلى والأقلية رأياً ولكلهم في الواقع متفقان كما قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك وكل ما في الأمر أن الأغلبية ترصد عندما تنظر إلى اتساع نطاق سلطة الحاكم العسكري . ولكن ليس للمروض الآن هو قانون سنة ١٩٣٣ الذي حدد تلك السلطات ووسع فيها ما وسع ولكن للمروض علينا والذي أعلنا أمره إلى اللجنة لبعه هو تقرير ما إذا كانت الظروف الحاضرة تقتضي إعلان الأحكام العرفية أو لا تختص ، وفي إذا كانت الظروف الحالية تفضي استمرارها أو لا تختص .

إن أم هذه الظروف التي تقتضى ذلك هو قيام الحرب بين بريطانيا وحلفائها من جانب ، وبين الألمان وحلفائهم من جانب آخر . أما إذا كانت الظروف تقتضى استمرارها فهذا أمر لا مفر منه لأن حليفتنا قدرت الحاجة إلى إعلان الأحكام العرفية وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة المصرية الإنجليزية على وجوب إعلان هذه الأحكام فى الظروف الوجيهة لذلك .

حضرة صاحب اللالى محمود فهمى القرائى باشا (وزير اللرف العمومية) — وعكم مصلحة البلاد قامت الحكومة المصرية بإعلائها . حضرة الشيخ المحترم فويس أخنوخ فانوس اندى — هذا طبيعى لأن الحكومة المصرية لا تعمل شيئاً إلا لمصلحة البلاد . ( تصفيق من الميىن ) .

حضرة الشيخ المحترم فويس أخنوخ فانوس اندى — أما أوت الظروف التي اقتضت إعلان الأحكام العرفية مازالت قائمة فهذا ملامراض فيه أحد بل زءاد حطوة يوماً عن يوم ويتسع نطاقها كما تتسع دائرة الأعمال الحربية . إذن نحن اليوم إزاء ظروف تقتضى إعلانها واستمرارها . ( ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الأعضاء : لو أن صورة الأحكام الوجودية فى قانون الطوارئ أبرزت لما استدعى الحال إعلان الأحكام العرفية . وإن على استعداد لسباع كل اعتراض على هذا الرأى ومناقشته لأن قانون الطوارئ وضع الصحافة تحت مطلق تصرف الحكومة . بناء على ذلك ماهو الباعى لمراقبة الأخبار بموجب الأحكام العرفية ؟ قبل أن يصدر قانون الأحكام العرفية صدر القانون رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٩/٨/٢٨ بإنشاء نظام نفعيش السفن ببناء الإسكندرية ، قيل إنه يراد نفعيش السفن بالقتاة أيضاً ، وأنا لا أهمم اللانع من إصدار قانون بالنفعيش على السفن بالقتاة كما صدر قانون بالنفعيش على السفن ببناء الإسكندرية . فإذا كانت الحالة الداخلية لا تستدعى إعلان الأحكام العرفية ، وإذا كان ما نطلبه الحليفة عن السأتين اللتين ذكرتهما يوجد له تشريع ، فم تملن الأحكام العرفية ؟ أطلواري أخرى ؟ وما هى هذه الطواري ؟ أى عسكرية ؟

لم تملن الحكومة الأحكام العرفية من تلقاء نفسها وإنما كانت إعلانها بناء على طلب الحليفة لمساعدات عسكرية ، عندنا قانون الطواري ، والحكومة فوق ذلك حق إصدار مراسم قوانين ، يكون أنص ما يمكن للعل تصوره فى الظروف وللإبسات التي اقترن بها طلب إعلان الأحكام العرفية أنه عندما يكون هناك ما يرر هذا الإعلان يجب على الحكومة أن نفع فى حدود اللسات العسكرية سواء ما كان منها خاصاً بالحليفة أو بنا . وإذا أرادت التوسع فى مراقبة الأخبار مع أنها مكفولة بقانون الطواري ، فيمكن قصر هذا التوسع على اللسات العسكرية ، هذا هو المقول وقد تردد فى جميع النفوس إطلافاً ، فى مجلس النواب أتى حضرة صاحب اللقام للرفع محمد محمود باشا خطاباً أيد فيه الحكومة ولكنه قال فيه بيلارة واضحة ما بأتى :

« إنى لا أتردد فى القول بأن اللوق الدولى الحاضر وما يجب على مصر أن تقوم به من تأييد حليفتها والنهوض بتمهاتها بمحصل إعلان الأحكام العرفية ضرورة محتومة فى حدود ما يقتضيه هذا اللوق ، وما تقتضى به هذه التمهات ، أما ما جلوز هذا اللرض فيجب أن يظل خاصاً كنظام الدستورى ولدى حتى تبق النفوس مطمئنة ويشعر الجميع بأن الديمقراطية المصرية بآمن ولا خوف عليها » .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة صاحب اللقام للرفع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أريد أن يفهم حضرة الشيخ المحترم كلام رفته على طريقة غير التي قصدنا ؟ لقد قال رفته إن قيام الأحكام العرفية أمر محتوم وإنها فى تطبيقها تكون فى هذه اللود ، ولما طلب تصرىحات أعطيت له ، ولهذا أعطى صوته فى جانب استمرار الأحكام العرفية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعلن أن رفته خرج قبل التصويت .

— حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — قد كان موجوداً وأعطى صوته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال رفة عهد محمود باشا إن إعلان الأحكام العرفية ضرورة محتومة في حدود ما يقتضيه هذا الوقت وما تقتضيه به هذه التعهدات .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — والحكومة تقول في حدود الضرورات في كل تصرفاتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل بيننا وبين الدولة البريطانية تعهدات خارجة عن المساعدة العسكرية وفي حدود ما يقتضيه هذا الوقت ؟ فإذا طلبت منا إعلان الأحكام العرفية فهل من القول أن نطلبه عن مسائل داخلية خاصة بالأمن والنظام أم عن مصالحها ومصالح النطاق عرب حيثما وما يقتضيه الوقت الدولي الآن ؟ أنا لا أعدو الحقيقة إذا غرت كلام رفة عهد محمود باشا بأنه يقصد تطبيق الأحكام العرفية في حدود السائل العسكرية .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — مجلس النواب الذى مع كلام رفته فهم غير ما تقول .

حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — سمنا بيان حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء ونحن جميعاً سكوت ومنصتون إنساناً تاماً . وأنا أكتم الآن عن المعارضة التى ترجو أن يكون لها من السكاة والوزن ما للحكومة ، فأرجو من رفته أن يتفضل بعدم القاطعة وأن يدون ما يمين له على كلامى ويديه بيد الانتهاء منه .

حضرة صاحب القلم الرفيع على ماهر باشا (رئيس مجلس الوزراء) — نحن نعتبر أن تقرير اللجنة يسير عن رأى حضرتكم ، وأن في النقاش والأخذ والرد ما يظهر الحقيقة ويبين الحق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال رفة عهد محمود باشا « أما ما جاوز هذا الترض فيجب أن يظل خاصاً بالنظام الدستوري والدنى حتى تبقى النفوس مطمئنة ويشعر الجميع بأن الديمقراطية المصرية بأمن ولا خوف عليها » . وهذا كلام صريح واضح لا لبس فيه ولا إبهام .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملبوى بك :

وما قاله حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن رفة رئيس مجلس الوزراء هو ترك وشأنه لما أعلن الأحكام العرفية ولكنه أعلنها بناء على طلب اللجنة .

أنا لا أنهم معنى لهذا الاعتراض ونحن الآن أمام أمر واقع فقد طلبت اللجنة من رفة رئيس الوزراء إعلانها فهل في وسعنا أن نرفض طلبها ما دمتا شركاءها في السراء والضراء ؟ وما دمتا متعهدين أن نقوم بتنفيذ تعهداتنا بإخلاص فلا ضرور إذن إذا كان التفكير في إعلان تلك الأحكام قد جاء من جانب اللجنة ورأى رفة رئيس الحكومة أن المصلحة المشتركة تقتضى ذلك .



باحضرات الشيوخ المحترمين : لقد تكلم كثير من حضرات الزملاء في أننا نناصر البوالة الإنجليزية ونؤيدها لا خدمة لها بل خدمة الحرية والديمقراطية واللبادى السامية التى تدافع عنها .

وبالرغم من أن هذا الكلام له جانب كبير من الصحة إلا أنه يوجد سبب آخر له أهمية كبرى ، وهو أنه بفضل مساعدة الخليفة قد تمكننا من أن نسترد حوالى ٩٠ ٪ من استقلالنا ، إذ اعترفت إنجلترا باستقلالنا التام ، واعترفت أيضاً بأن تسميتنا يجب أن يطبق على الأجانب ، وها هو القانون بدأ يطبق شيئاً فشيئاً على الأجانب والعرب على السواء ، حتى إنه في بضعة سنوات سيتم منحهم الحكم المطلق بحيث تكون مصرية محضة .

هذا ما نالته مصر بمساعدة الخليفة وأرى أن ما بقى من استقلالنا سنسترده إن شاء الله . بعد أن نبرهن على أننا أشرف في تمهيدنا وصادقون في محاللتنا ، من أجل هذا لا أجد مأخذاً على رئيس الحكومة عندما أعلن الأحكام العرفية تلبية لطلب الخليفة وتنفيذاً لنص من نصوص الماهدة .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) .

الواقعة على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين المصوى إليها مع حذف الاعتماد الخاص بسندوق الدين فوراً .

راجع للناقشة على هذا في السنة ١٤١٠ .

( في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

الواقعة على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط .

راجع للناقشة على هذا في السنة ١٤١٠ .

( في ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ) .

- مادة ١٥٥ - « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب »  
 « أو أثناء فِلم الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون . »  
 « وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا »  
 « الدستور » .

لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية للبيئة في القانون .  
 ( قرار للجنة في ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

تلى القرار ١١٨ ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية للبيئة في القانون .

فضيلة الشيخ محيى - يجب أن يحذف من المادة الاستثناء الخاص بسنم سريان الدستور إبان الحرب أو مدة إعلان الأحكام العرفية . فإن تعطيل المجلس من شأنه أن يطل العمل . هذا من الجهة القانونية ، أما من الجهة العملية فالحرب ليس عهداً منا بعيد . قامت الحرب الأوربية الكبرى فكان الفضل في كسب النصر التهاى بما تقرر من توحيد القيادة وغير ذلك من تنظيم وسائل الحرب إلى انعقاد البرلمانات انعقاداً مستمراً أثناءها .

حضره على ماهر بك - إن من أهم خصائص المجالس أن تكون منفصلة أثناء الحرب ، فأطلب النص في المادة على وجوب عقد المجلسين أثناءها .

حضره محمود أبو النصر بك - لست أنهم كيف يطل المجلس أثناء الأحكام العرفية ، وقد قررنا وجوب أخذ رأى المجلس في أمر اللوافة عليها . فأرى لذلك بقاء المجالس منفصلة أثناءها .

حضره محمد بك على - قد تلمن الحرب ويقي البرلمان منعقداً كما كان الحال أثناء الحرب الماضية في أوروبا . والبرلمان بانعقاده في ذلك الظرف الصعب يبين الحكومة وعدها بالرأى . أما في حالة الأحكام العرفية فما دنا قررنا وجوب أخذ رأى البرلمان في استمرارها فأرى أن يترك للبرلمان نفسه التصل في بقاء جلساته أو في إيقاف انعقاده .

حضره عبد الطيف الكياني بك - أرى أن المادة لا تقتضى تعطيل المجلس اقتضاء محيى إنا تنص على تعطيل بعض أحكام الدستور في ظروف تجعل هذا التعليل ضرورة مشروعة تقضى بها للصالحه كتعطيل حرية الاجتماع أو كصرف بعض أموال الحكومة في مسائل سرية لا يتيح للصالحه إنشائها برضاها على المجلس وغير ذلك مما تقتضى به ضرورات الحرب .

حضره على ماهر بك - نحن نمك على كل هذا إلا في تعطيل اجتماع المجلس .

حضره عبد الطيف الكياني بك - قدمت أن المادة لا تقتضى تعطيل المجلس .

حضره على ماهر بك - المادة تجعل حكم اجتماعه أو تعطيله كبقاى أحكام الدستور .

حضره توفيق دوس بك - يصح أن تمسك المادة كما يأتى : « لا يجوز لأية علة كانت تعطيل اجتماع المجلس ولكن يجوز في حال الأحكام العرفية إيقاف المجلس » .

حضره على ماهر بك — يمكن إتفاق بك أن تناف العبارة الأولى على نص القاعدة الحالية .

حضره محمد بك — أرى أن هذه القاعدة تحتاج لنائية ومحسن تأجيل مناقشتها قد .

( فوافقت الهيئة على تأجيل مناقشة القرار ١١٨ إلى غد ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضره على ماهر بك — آخرنا الكلام في المادة ١١٨ إلى اليوم ، فاصبروا إلى أن أفضي إلى حضراتكم بما يدالي من الرأي فيها . حكم هذه المادة عام ، فهو يميز تعطيل أى حكم من أحكام الدستور في زمن الحرب وإعلان الأحكام العرفية ، لم أعثر على نص في اللساتير الأخرى يبيح تعطيل المجالس في غير الأحوال البينة بصفة عامة كانهاء الدور أو تأجيله .

وبالرجوع إلى العمل أثناء الحرب العظمى وفي فرنسا على الأخص فرأت في إسمن صمعة ١٦٣ ، جزء ثانٍ ، أنهم عقدوا دوراً استثنائياً في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قرروا فيه القوانين اللازمة .

وفي ديسمبر من السنة نفسها اجتمع المجلس يوماً واحداً لقرّر اعتيادات مالية دعت إليها حاجة الحرب ، وأقبل المجلس في اليوم الثاني ؛ فأثار ذلك غضب النواب وحرك التمازهم . فلما فتح المجلس في يناير عام ١٩١٥ ظل مفتوحاً بنير انقطاع إلى ٣١ يولييه سنة ١٩٢٠ وفي ذلك الحين استعملت الحكومة صفها الهادئ في إقمال الدور السنوى .

ومن هذا يظهر أنه في أثناء الحرب إنما تطلعت صفوس الدستور لمصلحة المجالس ، ولم تعطل المجالس نفسها .

على أنى قد رأيت أحكام هذا الباب مبسطة مفصلة في المادة ١٢٤ من القانون الثانى ، فأقترح تقريره بعد تعديله بما يناسب باقى أحكام دستورتنا ، وهذه ترجمتها :

« يجوز إذا اقتضت ضرورة المحافظة على الأمن العام إيقاف الأحكام الخاصة بالحقوق الشخصية إيقافاً مؤقتاً ، أعنى الحرية الشخصية ، وحرمة النازل ، وحرية الصحافة ، وسرية المخابرات ، وحق الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات ، وحق تأسيس الشركات ، وذلك في كل أجزاء المملكة أو بعضها ، وللمجلس الوزراء وحده حق تقرير هذا الإنهاء وذلك بتصريح رئيس الجمهورية في حالة الحرب أو خطر الحرب وفي حالة الاضطرابات الداخلية أو المؤامرات الخطيرة التى تأخذ شكل الحياطة العظمى المهددة للدستور أو لأمن السكان .

وأمر مجلس الوزراء الصادر في أثناء انعقاد البرلمان يجب عرضه فوراً على البرلمان للتصديق عليه . وفي حالة ما إذا كان هذا الأمر صادراً بخصوص منطقة تزيد عن مديرية في أثناء إحالة البرلمان ، فإن البرلمان ينشد من لقاء نفسه في ظرف ثمانية الأيام التالية لتاريخ نشر هذا الأمر وذلك لنظر وتقرير ما يرقم .

إذا امتنع البرلمان عن الموافقة فإن حالة الأحكام العرفية تنقطع فوراً .

وإذا كان أمر مجلس الوزراء الخاص بإعلان الأحكام العرفية صادراً بعد دور انعقاد البرلمان أو بعد حله وجب عرضه بدون تأخر على المجلس الجديد في أول جلسة فيه .

وهذه الأحكام تحدد بكيفية أدق بنص قانون الأحكام العرفية .

حضره محمود أبو النصر بك — نحن في غنى عن هذا النص الطويل الرئيس بالنص المحكم الذى قررناه في أصل المادة ، فإن كل ما امتازت به مادة القانون الثانى أنها دخلت في تفصيل أحكام الدستور التى يمكن تعطيلها وقت الأزمات . على أن تلك المادة عجزت في النهاية عن استيفاء المحصر فترت الأمر أخيراً إلى القانون الثانى بسن لذلك في حين أن مادتنا قد اختصرت الطريق وعمدت إلى ذلك بادئ الأمر .

حضره توفيق دوس بك — أنا على رأى حضره على ماهر بك ، لأن أحكام الدستور جملة لا يجوز أن تكون رهنًا بقانون يصدر بحيث يمكن بهذا الأسلوب تعطيلها كلها إذا شاء البرلمان . مع أن القرض من وضع للمادة إنما هو بيان الأحكام التى يجوز وقفها وقت الشدائد ، فلا يجوز بحال تعديلها وتعطيل ما سواها من أحكام الدستور .

فضيلة الشيخ بحيث — هذا موضوع سبق لنا أن قررناه بمناسبة الكلام في إعلان الأحكام العرفية مستأنسين فيه بما قرره إسم في هذا الباب . وما قررناه أنه يجب حثا عقد البرلمان عند إعلان الأحكام العرفية .

على أننا إذا نظرنا إلى السبل فإنا نجد أن برلمانات الدول للتجارية وعلى الخصوص في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا قد كبتت من جماع النخوة العسكرية إذ كانت كل فئة عسكرية تميل إلى الاستئثار بالصرفات الحربية حتى تمكنت المجالس النيابية من توحيد القيادة ووضعها في يد القائد العام للجيش الفرنسية . ولولا ذلك ما تم القدر لجيوش الحلفاء .

حسرة إبراهيم الملباوى بك — للادة التي عرضها حضرة على ماضي بك تتناول مورداً من الجزئيات التي يجوز تعطيل أحكامها الدستورية أثناء الأزمات . وأرى أن ننظر اليوم في حقوق الأفراد حتى إذا تم لنا درس تلك المادة وتدبرنا فيها التدبر اللائق بمكانها رجسنا إليها بالناقشة والتعميم .

سماحة السيد عبد الحيد الكري — أوافق حضرة الملباوى بك على تأجيل المناقشة في هذه المادة فإن إعلان الأحكام العرفية إنما يؤثر أولاً في حقوق الأفراد ، وهذه لم تخرج منها يد . ( في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة على ماضي بك — كنا قد تركنا المادة ١١٨ بغير قرار بعد مناقشة طويلة بشأنها . وأرى أن يضاف إليها النص الآتي : « ولا يتطلى ذلك انقضاء البرلمان » .

( مواقة بالإجماع ) .

( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

للمادة السادسة ونصها :

لا يجوز لأية علة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه اللين بالقانون ، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان .

( نوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

من الواضح أن البرلمان لا يمكن أن يتعدى إلا عند توفر الشروط المقررة بالدستور . وأما الاجتماعات القانونية للبرلمان فهي التي لا يمكن تعطيلها .

في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات الساسة بالحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن

يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة .

### تقرير لجنة العدل

عن مشروع قانون بشأن المحافظة على النظام والتأديب في البواخر

أشير إلى الكتاب الآتي :

١ - « حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس النواب  
٢ - أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة العدل عن مشروع قانون بشأن المحافظة على النظام والتأديب في البواخر ، رجاء عرضة على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة مقرراً لها .

١ - وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٩ رئيس اللجنة

تحريراً في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ع. د راقب عليه

مجلس النواب

الهيئة  
الاستشارية  
التشريعية

الرئيس - الكلمة لحضرة للقرر .

حضرة النائب المحترم محمد رافع عطيه بك ( للقرر ) - قانون الأحكام العرفية يمنع الحاكم العسكري سلطة واسعة تخوله إصدار أوامر تشمل أحكاماً وعقوبات في عية البرلمان وفي أثناء انقضاءه ، وما كان للسلطة التنفيذية أن تنفرد بإصدار هذه الأوامر إلا في ظل الأحكام العرفية .

وقد سبق أن أيدت رغبتان : إحداهما رغبة سمادة توفيق دوس باشا وهي استبقاء لجنة الأحكام العرفية ، والأخرى من حضرة الأستاذ الكبير عبد الحميد عبد الحق ، وهي أن تقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات الملزمة بالحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن يقرها البرلمان بمجلسيه في ظرف ٢٤ ساعة .

أما فيما يخص رغبة سمادة دوس باشا فقد وافق رضة رئيس الحكومة على أن يتقدم إلى لجنة الأحكام العرفية ليأخذ رأيها فيما يريد أن يصدره من أوامر فيما يخص بالمسائل التي لها صفة سرية ، وذلك على سبيل الاستشارة فقط ، لتضمن الحكومة مع البرلمان في جميع أعمالها .

أما فيما يخص رغبة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق فقد رسم رضة رئيس الحكومة خطة تحقق غرضين أساسيين : الأول الاحتفاظ بما للبرلمان بمجلسيه من السلطة التشريعية الكاملة ، وذلك بأن يتقدم بالأوامر التي لها ماس بالحالة الحاضرة ولها اتصال وثيق بالأحكام العرفية بإصدارها البرلمان بصفة قوانين ، تنادياً من أن تقوم في البس سلطتان تشريعتان منفردتان تعمل كل واحدة منهما على حدة مع قيام البرلمان .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - ليسمح حضرة للقرر بأن أوضح الاغراق الذي تم بصد هذه المسألة .

ذكرت أمام لجنة الرد على خطاب العرش مجلس الشيوخ الوقوف أن الحالة الحاضرة تقتضي في كثير من الأحيان إصدار تشريع على وجه السرعة ، وقد يكون أيضاً من الضروري أن يقر سرياً إلى أن يشر . وقالت إنني أفضل أن يكون هذا التشريع صادراً من البرلمان كما أمكن ذلك . والحكومة على استعداد تام ، كما عرضت حاجة إلى تدبير سريع ، إلى أن تتصل بلحني الأحكام العرفية في المجلسين وتعرض عليهما الحالة التي تقتضي إصدار هذا التشريع . فإذا رأت اللجنة أنه لا يمكن المجلس أن يصدره في الوقت المطلوب ترك للحاكم العسكري إصدار هذا التشريع ، وإذا رأت اللجنة أنه يمكن المجلس أن ينظره ففي هذه الحالة تتقدم به الحكومة إلى البرلمان . ( تصفيق ) .

للقرر - أظن أني متفق تماماً مع رضة رئيس الحكومة فيما قاله ، إنما الفرق بيني وبينه أنه أجاب التعبير في بيانه البليغ أكثر من ، أما القرض الأساسي هو تمكين الحاكم العسكري من اتخاذ التدابير السريعة في أسرع وقت ، وبناء على ذلك يطلب من البرلمان إذا فعمت له مثل هذه التشريعات أن ينظرها على وجه السرعة وفي ظرف ٢٤ ساعة مثلاً ، وقد تحقق ذلك فعلاً ، وإنني أقول إن هذا الوقت من ضيقه سيقرب عليه أن تبذل اللجان جهداً مضيقاً .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا - ونحن نشكر للجنة العدل هذا الجهد اللضي .

للقرر - وفي سبيل الاحتفاظ بسلطة البرلمان كاملة أثناء الأحكام العرفية أظن أنه لا يارض نائب من أي جانب في أن نبذل جميعاً شيئاً من التضحية والجهد .

أما مشروع القانون المروض على حضراتكم فهو يشمل أحكاماً وعقوبات لجرائم معينة تطبق على كل رابك معينة تجارية ترفع العلم المصري ، من ربتها إلى آخر خادم فيها . وهذه الجرائم معينة في مواد الشروع وسببونها عند تلادها .

والآن أنقل على حضراتكم تقرير اللجنة :

و بناء على القرار الذي أصدره المجلس أمس بتعيين حضرة صاحب السعادة الرئيس بإحالة مشروع هذا القانون على لجنة العدل ، اجتمعت اللجنة اليوم ، وهي تعرض رأيها فيما يلي :

عندما عرض الرسوم للقرار لنظام الأحكام العرفية على مجلس البرلمان في دور الانعقاد غير العادي كانت السلطة المخولة للحاكم العسكرية ماثرة جدل .

ذلك لأن أفراد الحاكم العسكري أثناء انعقاد البرلمان بإصدار أوامر تتناول حظر القيام بإجراءات معينة ، وترتيب جزاءات على من يخالف ذلك الحظر ، مما يفرض عادة عن طريق التشريع الذي هو من صميم اختصاص البرلمان ، لا يخلو من بعض الشذوذ — وإن كان الدستور يميز ذلك . ورغبة في تهادي هذا ، والتوفيق بين ما تتطلبه الأوامر العسكرية من سرعة البت فيها وتنفيذها ، وبين صدور التشريعات بالطرق الدستورية العادية ، قرر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري أمام لجنة الرد على خطاب العرش في مجلس الشيوخ ، وكرر هذا أمام مجلس النواب ، موافقة الحكومة على أن تعرض بعض هذه الأوامر بما لا يحتاج إلى إحاطتها بسياج من السرية على البرلمان لإبداء الرأي فيها ، على أن يتم نظرها والبت فيها في مدة وجيزة .

وعلى هذا الأساس نظرت اللجنة مشروع القانون الحال عليها .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — إخواني : لا يسنى — وقد وقع هذا الحادث الأول من نوعه في التشريع المصري — إلا أن أقدم لحضرات رئيس وأعضاء لجنة العدل وحضرات أعضاء المجلس الموقر بمجيد الشكر والتقدير لهذه العناية الكبرى وهذا العمل السريع ، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى شيء من السرعة .

( ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) .

مادة ١٥٦ - « للملك ولكل من المجلس اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من « أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة التبايني البرلماني « وبظلم ووراثة العرش وبإبداء الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها».

لجنة وضع  
الجدول الطارئ  
للمشور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - بناء على المبادئ التي قررها الدستور أصبحت هذه الأقليات عمية حماية تامة حكم القانون الأساسي مصر . فز يد هناك عمل للتخفيف الإنجليزي الخاص بحماية الأقليات . ويترب على هذا أنه لا يصح لأحد أن يدعى حق التدخل في شؤون مصر من هذه الناحية . وإلى لوائح من أن للفوضين المصريين يقفون تحاوز الإنجليزية عن التخفيف الخاص بهذا الموضوع في الإعلان مصر .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لست أوافق على ذكر شيء من ذلك لأن ذكر هذا التخفيف بالذات يفيد أن المصريين إن كانوا قد استطاعوا أن يشتوا عدم أحقية الإنجليزي في هذا التخفيف فهم لم يستطيعوا أن يشتوا عدم أحقيتهم في سائر التخفيفات الأخرى .  
دولة الرئيس - إنما أفردنا هذا التخفيف بالذكر لأنه قد دعت إليه مسابة ، أما التخفيفات الأخرى فلم ندعنا مناسبة للسلام فيها .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - ما دنا قد تكلمنا عن التخفيفات فإن أرى أن يذكر شيء عن المركز الخاص للتدابير السامية .  
فإن هذا المركز يتنالي مع النصوص التي وضعتها من تقرير سيادة مصر .

دولة الرئيس - بحق الآن قاصر على حماية الأقليات ولا محل للتمرض الآن لما عداه والمسألة التي أشرت إليها تتعلق بالمفاوضات المقبلة ، هذا وإلى أرى وجوب النص بد ذكر هذه المبادئ على أنها مبادئ خاتمة مقدسة لا تقبل ولا تمس (١).  
(مواقفة عامة) .

(في ٧ مايو سنة ١٩٢٢) .

### حق إعادة النظر في الدستور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - تتكلم الآن في إعادة النظر في القانون الأساسي .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقترح أن كل تغيير أو تعديل لنس منصوص الدستور وكل إضافة عليه لا يصح إجراؤها إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلسين وهما مجتمعان هيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ . واقتراح التصير أو التعديل أو الإضافة يكون حقاً للحكومة ولكل من المجلسين .

حضرة عبد اللطيف الشكياتي بك - أطلب أن يكون هذا النص مقصوراً على الأعمال المستقبلية في أثناء سير المجلسين . ولكن في أول مرة يجتمعان فيها يجب أن يكون لها الحق اللطفي في نظر كل أحكام الدستور وتعديل ما يريان تعديله من أحكامه بدون اشتراط أغلبية خاصة ، بل يكفي باشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين .

لقد وضعت الحكومة الدستور وكان حقاً أن نبدأ المرحلة للمجلسين لإعادة النظر فيه . وبهذا عقق شرطاً سامياً نبيلاً ، وهو أن الأمة كان لها رأى في وضع دستورها . لست أرى أن يكون للمجلسين حق المناقشة في مسائل العرش وقانون الوراثة . فإذا نحن جنبا المجلسين هذين للوضعين فقد خفنا أمانة الأمة والحكومة معاً .

حضرة توفيق دوس بك - أؤيد رأى الشكياتي بك وأتوسع في النص بالطريقة الآتية بحيث يبق نص حضرة عبد العزيز بك كما هو مع اشتراط وجوب مرض الدستور على المجلسين . ولا أشتراط حضور ثلاثة أرباع أعضاء المجلسين لأن مجلس الشيوخ وهو أكبر من ربع المجموع يدخل في إمكانه بهذا الشرط تعطيل النظر . لهذا أرى أن يجمع المجلسان ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة للمجموع أعضاء المجلسين مهما كان عدد الحاضرين وأزيد على منهما من المناقشة في أمري العرش والوراثة منهما من التعرض لكل ما ارتبطت به الحكومة بمقتضى تعهدات دولية .

حضره على ما مضى بك — إن أم مظهر لسيادة الأمة هو إصدار القوانين وأكبر هذه القوانين ورأسها هو الدستور . ومع أنى لا أرى ما سأتى من أن تستأثر الحكومة بإصدار قانون الانتخاب على أن يسلط الدستور سنة القانون إلا إذا صادق عليه البرلمان باجتماع مجلس النواب ومجلس الشيوخ بصفة جمعية مؤسمة .

حضره إبراهيم الملباوى بك — أؤيد اقتراح حضرة عبد العزيز بك . إتأتمك لا تحيد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الظرف الخاص الذى نحن فيه الآن . نحن فى ظرف قدت فيه همة الناس بعضهم بعض . نحن فى دور التطور . نسلط فيه حكم العاطفة واستكان لما حكم العقل .

باطلنا طارت الإشاعات يوم شكلت هذه اللجنة وتآثرت من حولها قالة السوء . وكتم أول المالبين بيطلائها وسوء نية مذهبها . ولا والله ما كنت لحظة عند ظن السفهاء بك .

لقد اجتمعتم وعلمتم للصحة بصرف النظر عن كل اعتبار . حكمت العقل فلم يفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان الرأى صادرًا من متطرف أو معتدل ، فإذا أتم عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالنا على ما نرى : فوس ملتبة ، وعواطف ثائرة — فلماذا أعدتم لتتلوا عقول الناس على هوام ، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم ؟ من أجل هذا أرى أنه فى الدور الأول — حتى تجوز هذه المصافىة — يجب أن يكون حق التعديل مقررًا بأغلبية الثلاثة الأرباع . على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما إذا كان يصلح التعديل بحكم الأغلبية المطلقة .

حضره عبد العليطى السكبانى بك — لا نزاع فى أننا نضل بوحى ضائرنا ونفسر ما يلهنا علنا بوجاهة الخير لوطننا . ولكن يجب أن يسمع لنواب الأمة ، أحرارًا فى برلمانهم ، صوت فى دستور البلاد . إن الأمة التى تحت ضماها والتى قربت كل ما ملكت بينها لتدرك حريتها واستقلالها لا يجوز لنا أن نستأثر دونها بوضع قانونها الأساسى ، ولا نغرس لها على الأقل نظرة فى يوم تجتمع مشخصة فى برلمانها .

سم لقد حملنا بكل ما نبأ لنا من علم وخبرة . ولكن ألا يجوز أن يكون قد فاتنا من وجوه الرأى أن يمكن أن يلتصق إليه البرلمان فيستدرك مصلحة البلاد فيه ؟ إن العدل والصحة يضافران كلامهما على تأييد هذا الطلب .

دولة الرئيسى — لا شك أن البرلمان سيجتاز دوره الأول فى مهب عاصفة السياسة المائلة . هنالك يخشى أن تسود الاضغالات النفسية ويكون الحكم كله للأهواء وزوات الأوس . ومن حق الوطن عليكم أن تحتاطوا الاحتياط كله ذلك اليوم . ولست أرى فى اشتراط أغلبية الثلاثة الأرباع ضئلاً يصمم قانون البلاد بما أخصى ، وذلك أقرح أنه فى الدور الأول يجب أن يصدر المجلسان قراراً بجواز إعادة النظر بأغلبية ثلاثة الأرباع ، وهذا القرار يترتب عليه حل المجلس فوراً وإعادة الانتخاب لتقرر وجوه التعديل . هذا فى قانون الدستور . أما قانون الانتخاب فهو قانون عادى يمدل بالطرق العادية .

حضره عبد الحيد بدوى بك — أرى أن قد خرجنا من البحث فى تعديل الدستور إلى بحث آخر هو أن نقر الدستور جمعية وطنية . هذا واضح صريح فى اقتراح حضرة على ما مضى بك وهو أقل صراحة فى اقتراحى حضرة السكبانى بك ودوس بك ، ولكنهما فى غائبيهما لا يخرجان عن هذا المنى ، فلأن الاكتفاء فى تعديل الدستور فى الدور الأول بأغلبية عادية أو بأغلبية دون ما يشترط للأدوار المقبلة دعوى ، ولو مستترة ، تنقص مشروعية الدستور .

فلواقع إذن أن هذه الاقتراحات تصدى الكلام فى موضوع تعديل الدستور إلى تشكيل ما يظن من قسم فى مشروعيته . على أن هذه المسألة قد فصل فيها بالقرار الصادر بتشكيل اللجنة ، وفى الخطاب الذى أمتنع به رئيس الوزراء جلساتها . تحدثت وتبلغت هذه اللجنة بأنها معونة للحكومة بوضع مشروع دستور . أما الدستور فنه قد أخذت الحكومة على غشا مسئولية إصداره ، فلماذا عقلت أصبح قانوناً نافذاً فى البلاد . فقرر اللجنة بأنها تضع مشروع دستور يجب عرضه على جمعية وطنية للتصديق عليه إنكار لحدود اختصاصها ورفض للتيازم بالمهمة التى عهدت إليها على الوجه المطلوب منها .

والذى أفهمه فى هذا الموضوع هو أن للشرع الذى تضه اللجنة يقرر أحكام الدستور بطريقة كاملة . ومن بين هذه الأحكام القاعدة التى يجرى عليها العمل فى تعديل مواد الدستور . أما البحث فى تقرير حكم استثنائى خاص بالذلة الأولى فعناء أثم مشروعية الدستور ستكون ناصية فى الدور الأول ، وهذا ما لا أظن أن أحداً من حضرات زملائنا يشكر فيه .



حسرة توفيق دوس بك — من حقنا أن نشير على الحكومة بالرأى الذى نراه .

حسرة عبد الحميد بدوى بك — هذه مسألة مقضى فيها مقدماً . فلقد أخذت الحكومة على عاتقها مسئولية وضع الدستور دون أن يترك ذلك لجمعية مؤسسة . وقد اتخبت هذه اللجنة لتبدي رأياً بما يتعلق بأحسن النصوص التى تقوم عليها أحكامه ، لا كيفية إصداره .

حسرة عبد العزيز فهمى بك — أما من رأى حسرة عبد الحميد بك فيما يتعلق برده على حسرة على ماهر بك في طلب عرض الدستور على البرلمان مجتمعاً بجهة جمعية وطنية ، ولكنى أستزهد بياناً عن أساس تخبره من استثناء للدة الأولى خرض القيود التى اشتراطها بعض حضرات الأعضاء .

حسرة عبد الحميد بدوى بك — من رأى ألا يقرر حكم خاص للدة الأولى ، لأن في هذا معنى اعتبار البور التشريعى الأول للبرلمان جمعية وطنية . والاقتراحت الثلاثة التى طرحت علينا وإن احتلقت في أساليبها إلا أنها ترى كلها على غرض واحد هو إيجاد جمعية وطنية تعطى الدستور صفة القانون . إذ ما هي حكمة تخفيف الأغلبية في البور الأول إلا أنك ترى أنه يجب أن يسهل على المجلس التباين حول جميع أحكام الدستور مطابقة لما كانت الجمعية المؤسسة تطلبه .

والذى أقره أن نقرر تعديل الدستور نظاماً ثابتاً مطرداً يجرى حكمه في جميع أدوار الانقضاء ، كنظام تعديل الدستور في القانون البلجيكي . والذي يشترطه في هذا الباب هو أن الهيئة التشريعية في التى توافق على تعديل الدستور . فإذا تمت الموافقة على المجلس بحكم القانون . ولهذا مرتين : الأولى أن انحلال المجلس بحكم القانون حاز دوت الإصراف في طلب تعديل الدستور ، وهو الأساس في حكم البلاد ، فلا يظل دائماً متزكلاً مضطرباً . والثانية أنه يمكن الاتصال بالرأى العام اتصالاً خاصاً عند تطلع الرغبة إلى تعديل الدستور . وهذا من ضرمان حورين يجب أن يحصلهما معاً في دستورنا وأن يضاف إليهما اشتراط أغلبية خاصة لقرار التعديل . والقانون البلجيكي يشترط وجود ثلث الأعضاء وأن تكون للوافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الحاضرين . إلا أنى أقرح الأخذ برأى عبد العزيز بك فيما يتعلق بالأغلبية ، وهو أن يوافق المجلسان الجديان على التعديل بأغلبية الثلثة الأربع .

حسرة محمود أبو النصر بك — لست أرى ما رآه حضراتاً عبد الطيب بك وعلى ماهر بك لأنهما إنما يذهبان إلى عقد جمعية وطنية . وأخشى وهى تحت سلطان المواطن أن تغلب ما وضاه رأياً على عقب . على أننا لسا في مقام تقرير أمر كهذا ، وإنما نحن الآن بسدد البحث في كيفية تعديل الدستور تنديلاً جزئياً . وإنى أوافق على رأى حسرة عبد الحميد بك ، ولكنى ألاحظ على النظام البلجيكي في هذا الموضوع ما يلاحظه غيرى من قص في هذا الباب . فإه حمل تعديل الدستور متناولاً أمرين : الأول الهيئة المختصة بتقرير ما إذا كان هناك عمل لتعديل الدستور ، وقد حمل ذلك لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ منفردين . والثانى الهيئة التى يرجع إليها الفصل في ذلك التعديل ، فقد حمل هذا للمجلسين الجديدين كل على حدة أيضاً . هذا معيب جداً لأنه يفضى إلى تأجيل الفصل في اللوائن التى تقرر بالتس تعديلها . فهذا القص يجب أن تلاه في خبرتنا بأن نحمل النظر في التعديل باحتاج المجلسين ، ويكون بأغلبية الثلثة الأربع أو نحو ذلك .

حسرة عبد الطيب للكاتب بك — لا أريد جمعية وطنية بالمعنى الذى فهمه حضرات زملائى تنادى من النافذة في مسائل العرش والوراثه . أما وقد استأثرنا بوضع الدستور فكل ما أرجو أن يكون للأمة رأى فيه أيضاً . ثم إن فكرة حسرة بدوى بك التى ترى إلى التشكك في مشروعية الدستور لا محل لها ، لأن اللجنة طلبت منها الحكومة أن تبدي رأياً في وضع الدستور فلها أن تبدي على الوجه الذى نراه . وإننى لا تتفق مع فكرة مشروعية الدستور . ولما أن يكون البرلمان له صفة جمعية مؤسسة فهذا لا وجود له أيضاً ، لأن الفكرة المروسة هي فكرة تعديل . والذي أقصده هو توسع في التعديل .

حسرة على التزلاوى بك — أرى أنه يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة . لا أظن أن اللجنة تشير على الحكومة حين نرفع مشروعنا إليها بعرضه على المجلسين ، ولكنى أقرح أنه إذا أريد تعديل في القانون الأساسى يكون ذلك طبقاً لثنى الأخير من اقتراح حسرة عبد العزيز بك بحيث يتم بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين من المجلسين ، والتصوت صحيح وماتم بأغلبية المطلقة للمجلسين .

نواله الرئيس — أمانياً لأقتراح محصورة معينة ، فلنقتصر البحث عليها حتى يصدر قرار الهيئة فيما يكون .

حضره على ما مضى بك - لى اقتراح احتياطي وهو أنه قد نسى في بعض المسانير على تعديله بعد زمن معين . فأرى النص على أن تعديل الدستور يكون بعد مضي ثلاث سنوات ، بحيث تحصل مراجعة تامة لجميع أحكام الدستور باجتماع المجلسين بصفة جمعية مؤسفة ، ويكون التعديل بالأغلبية المطلقة . ولهذا مزاياتها أن يتم التعديل قبل انتخاب الدور الثاني فلا يعل هذا الدور إلا والقانون قد توطد على أحسن أساس . ومنها أن عيوب الدستور تكون قد ظهرت بالتجارب وأن تكون المناوضات قد انتهت مع إجتزائها ، وأن تكون المصافة السياسية قد سكنت وقرت الأمور في نصابها .

دولة الرئيس - أظن أن على ما مضى بك يبدل اقتراحه هذا بجعل التعديل بعد خمس سنوات ، لأنه بعد مضي الثلاث السنوات قد تكون الصلة قدت بين النواب والتأخين . أما بعد خمس سنين فيكون المجلس نجده ويكون مبرراً تماماً عن رأى الأمة . ( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

### اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

دولة الرئيس ( حين رشدي باشا ) - ننقل الآن إلى مسألة تعديل الدستور ولنبداً بتلاوة الاقتراحات الثلاثة التي سبق عرضها . فلي اقتراح حضرة عبد العزيز فهمي بك وهو :

كل تفسير أو تعديل لنص من نصوص الدستور ، وكل إضافة عليه لا يصح إجراؤها إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وما يجتمعان بهيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ . واقتراح التفسير أو التعديل أو الإضافة حتى للحكومة ولكل من المجلسين .

حضرة محمد علي بك - أوافق على اقتراح حضرة عبد العزيز بك إذا جعلت الأغلبية الثلثين فيما يتعلق بقرار زوم التعديل . حضرة عبد الحميد بدوي بك - أنا أشرت حضور ثلثي الأعضاء وألا يقرر التعديل إلا بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين . حضرة عبد العزيز فهمي بك - أعدل اقتراحي باشتراط أن يكون التعديل بموافقة أغلبية مجموع أعضاء المجلسين . حضرة عبد الحميد بدوي بك - أريد أن أفهم هل تكون للدولة باجتماع المجلسين أو في كل مجلس على انفراد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لا أوافق على أن يقرر التعديل باجتماع المجلسين لأن هذا يهدر سلطة مجلس الشيوخ كهيئة منفردة ، ولكن يمكن النص على أن تكون للدولة باجتماع المجلسين ولكن عند التصويت يجب اشتراط الأغلبية في كل مجلس على انفراده .

دولة الرئيس - أقترح ، موافقة لرأى عبد الحميد مصطفى باشا ، أن تكون للدولة في زوم التعديل أو عدمه باجتماع المجلسين وعند تقرير زوم ذلك يفتقر المجلسان ويتداول في التعديل في كل مجلس على انفراده .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أرى قبل هذا أن نبحت فيما يتعلق بك طلب التعديل . وأقترح أن نص أولاً على أن اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

دولة الرئيس - هذا طبيعي وتؤخذ الآراء .

( موافقة عامة ) .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

على القرار ١٢٠ ، وهذا نصه :

### اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

ويكون التعديل في مرحلتين : ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل . وفي المرحلة الثانية ينصل في موضوع التعديل الذي يقرر نظره .

ويعرض اقتراح التعديل وموانسه على كل من المجلسين منفرداً فلذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائداً واحداً واجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر لفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد أعضائه زائداً واحداً .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

لجنة الدستور

حضرة محمد علي بك — هذه القاعدة قاصرة ، لأنها بعدما نصت في صدرها على أمرى التعديل والتفسير قصرت الحكم في النهاية على التعديل .

حضرة عبد اللطيف المكيانى بك — مازلت مصمماً على الرأى الذى أبديته أمام اللجنة الفرعية وأرى حتى لا تحرم الأمة من حتى الاشتراك في وضع الدستور أن يترك في دور الانقضاء الأول للمجلسين حتى الاحتجاج بهذه مؤخر للنظر في كل مواد الدستور وتعديل ما يرى تعديله منها على شرط أن يكون ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع عددهم وذلك فيما عدا ما قررنا عدم جواز الساس به . أما التقييد للوجود في المادة حالاً فيجبل التعديل شبه مستحيل .

سعادة منصور يوسف باشا — أرى أن الثلاثة أرباع كثيرة .

حضرة محمود أبو النصر بك — العمل بهذه الكيفية شذوذ على كل مبادئ التصريح . بالدستور إما أن تصه جمعية وطنية ، أو تضعه الحكومة بعد استشارة هيئة خاصة . أما فتح الباب على مصراعيه بهذا الشكل فشاذ وكان الأولى إذا أريد الأخذ به أن يوكل أمر الدستور إلى جمعية وطنية .

حضرة على ماهر بك — أرى تعديل الحكم المقرر للرحلة الأولى من مرحلتى التعديل اللتين في القاعدة . نحن قد قلنا هذا الحكم والحكم الذى يليه من القانون الفرنسى ، لكننا قلبنا الأمر فجعلنا الأغلبية المطلوبة في الرحلة الأولى أصغر من الأغلبية المطلوبة في الرحلة الثانية مع أن الرحلة الأولى إما هي مرحلة تمهيدية يراد فيها النظر فيما إذا كان لتعديل الدستور محل ، وما هي مواضع هذا التعديل . أما الرحلة الثانية فهي التى يبت فيها في أمر التعديل وذلك من غير شك أخطر بكثير . لذلك أترح تعديل الرحلة الأولى بجمل الأغلبية فيها أغلبية عادية للحاضرين في كل من المجلسين مع إنشاء الأغلبية للفترة في الرحلة الثانية كما هي .

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — للرحلة الأولى تمهيدية لا تستوجب كل التقييد الذى تقرر لها ، وإما يجب أن نمر هذه الرحلة على النحو العادى الذى تمر به القوانين ، ولذلك أنا أتحق في الرأى مع حضرة على ماهر بك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يصح أن يكون ذلك في الرحلة الأولى . ولكننا يجب أن نقابله في الرحلة الثانية بشئ يرفع به خطر العبث بالدستور ، وذلك بأن تكون الأغلبية في هذه الرحلة الثانية النصف زائداً واحداً بشرط ألا يقل عدد هذه الأغلبية في كل مجلس عن نصف هذا المجلس زائداً واحداً ، وليس في ذلك أى خروج عن الصلحة لأن كل حركة من حركات تغيير الدستور من شأنها أن تحدث رجحاً لا تلم تأمجهما خصوصاً . وإنما نحن الصريين لنا خصوم كثيرون قد يتأولون في كل حالة من حالات التعديل تأويلاً يعود على البلاد بالضرر الشديد . لذلك أرى إذا كان لا بد من تسهيل للرحلة الأولى أن يقتشد في المرحلة الثانية بحيث يكون الأمر كما ذكرت .

حضرة عبد اللطيف المكيانى بك — إن هذا التعديل من شأنه أن يفتح باب تعديل الدستور . وتكون عملنا هنا ما عملناه في مسئولية الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وهل تريد في مسألة الوزارة أن نكون أحسن من إنجلترا ؟

حضرة عبد اللطيف المكيانى بك — اقتراح حضرة عبد العزيز بك لا مثيل له في المسائير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ومع ذلك فمُنذراً في تعديل الدستور تسجيل أكثر مما يلزم .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأى على بقاء المادة على أصلها .

( تقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

### الجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتفسير ، ويكون قرارها بالأغلبية العادية .

فإن الرئيس

حضره عد على بك — قدمت أن المادة نصت على حكم في أمر التعديل وأعلنت مسألة التفسير . ونحن لا نستطيع أن نقول في أمر التفسير بضرورة أغلبية خاصة لأنه إذا لم تتوفر هذه الأغلبية بقي الدستور غير مفسر وبقي النص عاطلاً — وعلى ذلك أقترح أن يكون التفسير بقرار كل من المجلسين بأغلبية عادية وعند الخلاف يجتمع المجلسان بهيئة مؤثرة لقرار ما يراه في أمر الخلاف ويكون قراره بالأغلبية العادية .

حضره عبد العزيز فهمي بك — هل مصادقة الحكومة على التفسير واجبة أم لا .

حضره عد على بك — إذا لم تصادق على التفسير كان لها أن تأخذ في الأمر بالطرق الدستورية العادية .

حضره إبراهيم الحلواي بك — إذا كان التفسير بمعنى أصلياً في الدستور كان حكمه حكم التعديل لأنه قد يصل إلى أن يكون تعديلاً بالفعل ، أما إذا كان التفسير مجرد إضاح فلا ضرورة لاجتماع المجلسين .

حضره عبد اللطيف للكبابي بك — لا يمكن التسليم بأن يكون التفسير كالتعديل لأن هذا معناه أن يكون التفسير محالاً أيضاً .

حضره عد على بك — وهل يرى حضرة حلواي بك أنه إذا وقع غموض ولم تتوفر الأغلبية الخاصة بقي الأمر على الإجماع .

حضره إبراهيم الحلواي بك — يجب أن يكيف القانون بطريقة يفهما من يوافقون عليه ومن يخالفونه .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على جبل أحكام التفسير كأحكام التعديل .

(تقرر رفض ذلك بالأغلبية) .

حضره عبد العزيز فهمي بك — التفسير لا يكون إلا عند الخلاف بين المجلسين ، كأن يقضى مجلس النواب بناء على نص في الدستور قضاء بخالفه فهو مجلس الشيوخ .

حضره محمود أبو النصر بك — قد يكون الخلاف بين المجلسين والحكومة .

معالى الرئيس — يكون الحال مثله عند وقوع أى خلاف بين الحكومة والمجلسين ، فهي إما أن تطلب تغييرها أو تطلب حل مجلس النواب وما يقرره المجلس الجديد يكون نافذاً حتماً .

حضره عبد العزيز فهمي بك — نحن إنما نبحث التفسير حين حصول الخلاف بين المجلسين . وأرى أنه إذا حصل خلاف بين المجلسين فيما يتعلق بتفسير نقطة من نطق الدستور يجتمع المجلسان ويقرران بأغلبية ثلثي أعضائهما . وأنا مع شديد احترامي لأرى استأضي حلواي بك أرى ضرورة اجتماع المجلسين كما رأها حضرة عد على بك وإلا استعمال التفسير ، لكن لا أوافق في الأغلبية العادية .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر الموافقة على أن المجلسين يجتمعان عند الاحتياج للتفسير وأن يكون قرارها بالأغلبية العادية) .

(في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٢) .

للمادة الثامنة ونصها :

للكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها . على أن أحكام المواد (كذا) لا تنقض ولا تحس .

سعادة قاضي فهمي باشا — ألاحظ على هذه المادة أنها لم تحدد الوقت الذي يحصل فيه التعديل إذا قبل الاقتراح . وإن أرى أنه إذا طلب تعديل شيء من أحكام الدستور فإن ذلك لا يجوز قبل السنة الخامسة من وقت العمل به . وذلك لأنه عند تشكيل هذه اللجنة قامت نية بأن هذا العمل من حق الجمعية الوطنية وأكثرها من تردد ذلك على الناس حتى ظنه جمهور منهم حقاً وما هو بحق . وأخى أنه بمجرد التام البرلمان أن تهافت طلبات التعديل في غير إحساس بالحاجة ولكن لمجرد الشهوة وتعديل الدستور أجل من ذلك وأعظم فإذا قيد هذا الحق بالسنة الخامسة كان خيراً لثبوت هذه الشهوة المبردة من جهة ولجربة النواب بطول التدريب على مهمتهم مدة أربع سنين من جهة أخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - فكرة سعادة قليلين بإنشاء فيها شيء من الوجاعة ولكن الاحتياط الذي أخذ في الدستور للتعديل كافٍ في أثناء مثل هذا المنور .

معالى الرئيس - تؤخذ الآراء على اللادة وعلى اقتراح سعادة قليلين فهمي باشا .

( نقرر بأغلبية الآراء بقاء اللادة على أصلها ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - اللواد التي لا تحس ولا تنقض هي اللواد الآتية :

المادة ١ ص ١ التي تنص على شكل الحكومة .

المادة ٢ ص ٢ التي تنص على المساواة .

المادة ١ ص ٤ للقررة لسلطة الأمة .

المادة ٢ ص ٥ في وراثة العرش .

المادة ١٦ ص ٦ التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

المادة ٤ ص ٨ في مسئولية الوزراء .

المادة ٩ ص ٨ في سلطة النواب على الوزراء .

المادة ٥ ص ٢٠ تمهيدات مصر وحقوق الأجناب .

وكذلك الحال في أحكام الباب الثاني الخاصة بقرار أنواع الحرية .

هذه مجموعة اللواد التي لا تنقض ولا تحس .

( موافقة عامة ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

(١) تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

(٢) بما أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بتصفية أملاك الخديو السابق إنما صدر تفسيرا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءا من الدستور بنص المادة ١٦٨ فلا يصح تنقيحه إلا بالطريقة السابقة الذكر .

(٣) إفتن يكون الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطلا دستوريا بطلانا أصليا للأسباب المبينة في تقرير اللجنة ، أي

لأنه صادر من هيئة لا صلاحية على حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور القابلة دستوريا للتنقيح . وعلى ذلك فبطلانه يجب

أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا الرسوم فيجعله كأنه لم يكن .

(٤) هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أو لا يصح ؟

تراجع النقطة على هذا في المادة ١٦٨ .

( في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

هل لرئيس المجلس الحق في تفسير الدستور .

تراجع في هذا التعليل على المادة ١١٠ .

( في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ) .

مجلس النواب

- مادة ١٥٧ - « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جيماً قراراً بضرورته ،  
« وتبديد موضوعه » .  
« فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي  
« محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة  
« القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء » .

نقد وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

حق إعادة النظر في الدستور .

راجع المناقشة على ذلك في المادة ١٥٦ .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

(١) لا تحمل الهيئة التي تقرر التعديل .

(٢) يتقرر أولاً ضرورة التعديل وحصر مسأله ، ثم يتقرر ثانياً الفصل في مسائل التعديل ذاتها .

(٣) هل يكون البحث في لزوم التعديل باجتماع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على انفراد ؟

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - أرى أن إعادة النظر في الدستور يجب أن تكون على مرحلتين .

الأولى لتقرر ما إذا كان ثمة داع للتعديل وما مواضع هذا التعديل ؟ ثم تأتي بعدها المرحلة الثانية وهي أصوات التعديل بالفعل وأن تكون الأغلبية التي تقتض واحدة في المراتين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - المرحلة الأولى مرحلة أولية صرفة ، ولا يحتاج البت فيها إلى أغلبية خاصة ، فيصح أن يكتفي في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة .

دولة الرئيس - مسألة وجود وجه للتعديل أولاً وهذه مسألة هامة ويلزم لها أغلبية خاصة لأنت تعديل الدستور يحدث رجعة هائلة في البلد .

حضرة إبراهيم الحالبوي بك - قد يجوز أن يكون طلب التعديل آتياً من السلطة الحكومية رغبة منها في إغصاف حقوق الأمة ، فكيف يكتفي في تحرير هذا بأغلبية عادية ؟

حضرة محمود أبو الصر بك - مسألة اشتراط أغلبية خاصة يجب أن تتوفر في المرحلة الأولى لأن الهيئة التي تقرر أن هناك محلاً للتعديل يجب عليها أن تقرر مواضع التعديل وهذا أمر له من الأهمية ما للنظر والفصل في غرض التعديل ، لهذا أرى وجوب اشتراط الأغلبية الخاصة بينما التي تقرر للمرحلة الثانية .

حضرة عبد الحيد بدوي بك - تعديل الدستور على العموم إما أن تكون التعوس مسبعة له وعندئذ فلا يحق التشدد في الاحتياط لأن أي احتياط لا يحول إذ ذاك دون التعديل ، وإما ألا تكون النفوس منبهة له فالواجب التشدد في الاحتياط للتعديل منعا للفجأت . وليس أي احتياط يقصد به التأكد من موافقة التعديل للرأي العام أمراً كثيراً ، فلا عمل للتحرج من اشتراط أغلبية خاصة على المجلتين . وإنما للسألة التي بدأنا بها هي هل تعديل الدستور يمر بدور أو دورين ؟ أي هل يجب أن تتحل الهيئة التي تقرر جواز تعديل الدستور لتؤلف هيئة أخرى تنظر في التعديل نفسه ولا وجه للانتقال إلى التفاصيل إلا بعد تقرر هذا البدا نفسه ؟

دولة الرئيس - إذا تقرر أن الهيئة التي تقرر تعديل الدستور يجب أن تتحل فأنأ أكتفي بالأغلبية العادية . فتؤخذ الآراء أولاً على ما إذا كانت الهيئة التي تقرر تعديل الدستور تحمل أم لا .

( تقرر بالأغلبية عدم حل الهيئة التي تقرر التعديل ) .

دولة الرئيس — إذن الأغلبية الخاصة لها أهمية عظمى . وأطلب الآن رأى الهيئة في أن يكون التعديل على مرحلتين ، بمعنى أن تقرر أولاً ضرورة إعادة النظر في الدستور وحصر فقط التعديل ثم يفصل في التعديل بعد ذلك .  
( فقرر بالأغلبية أن يكون التعديل على مرحلتين على الوجه للتقدم ) .

دولة الرئيس — تنظر إذن في هل يكون البحث في زوم التعديل باجتماع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على انفراد .  
حضرة عبد الحيد بدوى بك — جوار النظر في تعديل الدستور متحتم أن يكون بالطريقة التفردية . وهذا هو النظام الطبيعي إذ لا متى بلغ المجلسين بمجرد صدور اقتراح بالتعديل لجواز أن يسفر اجتماع أول مجلس ينظر فيه عن رفض فكرة التعديل . والاحتياط الأكبر واجب في هذا البور لأنه هو الذى يقرر فيه البدء فيجب أن نشترط فيه أغلبية خاصة .

حضرة عبد الطيف الكباني بك — فكرة بدوى بك فيها تعطيل ومنع تعديل الدستور مع أن تعديل الدستور مسألة هامة عندنا فلا ينبغي أن نضع في سبيلها الحواجز واللوانع . نحن نضع الدستور في حين لا نملك من الأمر فيه أكثر مما نملك غيرنا من أفراد الأمة . لهذا أقترح أن يكون للتعديل دوران : دور عادى وهو الذى تكمل فيه الآن ، ودور آخر سيجىء ، القول فيه بما يبد ولا أمترض له الآن . أما البور الأول فلتنظر في زوم تعديل الدستور وفيه ينقد المجلسان بصفة مؤخر يخلط به أعضاءها فلا يقال هذا من النواب وهذا من الشيوخ بل يراعى أمر واحد وهو أن المؤتمر مكون من أعضاء يمثلون الأمة تمثيلاً حقيقياً ، وينقد هذا المؤتمر متى قدم طلب في أحد المجلسين بتعديل الدستور ووافق عليه المجلس . ويكون انعقاد المؤتمر صحيحاً متى حضره ثلثا أعضاء المجلسين . أما القرارات فتكون فيه بالأغلبية العادية .  
( ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

يشترط لإعادة النظر في الدستور وبيان مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار بذلك من كل من المجلسين على انفراد بالأغلبية

للطلقة لأعضاء كل منهما .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقترح أن يكون التعديل في الدستور على النمط القريى بمعنى أن يكون التعديل على مرحلتين وأن تكون المرحلة الأولى قاصرة على النظر فيما إذا كان هناك محل لتعديل الدستور وبيان مواضع التعديل . والاقتراح للقدم من مجلس النواب أو من مجلس الشيوخ أو من الحكومة على السواء ، ويشترط للتقرير بأن الدستور واجب التعديل أن يصدر هذا القرار من كل مجلس من المجلسين على حدة بأغلبية نصف أعضاء كل مجلس زائداً واحداً على الأقل فإذا تقرر وجوب التعديل وحددت النصوص التى يجب أن يتناولها التعديل يجتمع المجلسان بهيئة جمعية وطنية لتقرر التعديل أو رفضه بنص الأغلبية التى اشترطت في المرحلة الأولى أى نصف أعضاء المجلسين جميعاً زائداً واحداً .

حضرة عبد الطيف الكباني بك — أقترح أنه في السنة الأولى لانعقاد البرلمان إذا قرر أحد المجلسين بالأغلبية العادية وجوب تعديل الدستور يجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر للنظر في التعديل ويشترط لصحة انعقاد الهيئتين اجتماع ثلث الأعضاء وما قرره الأغلبية المطلقة ينفذ . أما في أدوار الانعقاد الأخرى فيصحب أن يوسع تلك أحكام خاصة كأن يشترط اجتماع المجلسين وأن يشترط لصحة الانعقاد حضور ثلث الأعضاء . قد يطرأ بأتى حرمت في البور الاول إحدى الهيئتين من النظر في أمر وجوب التعديل وأقررت بها هيئة دون الأخرى ، وهذا الاعتراض مدعوم لأنه متى قررت إحدى الهيئتين النظر في موضوع فإنه يقدم الهيئة الأخرى للنظر فيه فكان إذن من الواجب أن تنظر فيه الهيئة الثانية وإذن اجتماعهما معاً ليس معناه إلا تعجيل نظر الشروع من الهيئتين معاً .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — مكباتى بك يحوم حول فكرة أن هذا الدستور ليس بدستور مشروع وأن من واجب الهيئة التباية كهيئة مؤسسة ألا تقتصر فقط على تعديل هذا الدستور بل تضع دستوراً جديداً — وأرى رفض هذا الاقتراح .

حضرة عبد الطيف الكباني بك — ليس هذا ما أقصد ، وغرضى فقط ألا نكثر في السنة الأولى من التقيود لاستقبال هذا الحق وأن توسع فيه .

دولة الرئيس — إنكارك هذا لا يني مطلقاً ما قرره . وأطلب أخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح للتقدم من مكباتي بك) .

دولة الرئيس — أعرض على الهيئة اقتراح أبو النصر بك وهو أنه يشترط لتقرير إعطاء النظر في الدستور وبين مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار بذلك من كل من المجلسين على أفراد بأغلبية نصف مجموع أعضاء كل مجلس زائداً واحداً .

(تقرر بالأغلبية الموافقة على ذلك) .

(في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢) .

يشترط في المرحلة الثانية لتعديل الدستور اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمرة للنظر في مواضع التعديل ، ويكون فصلها فيها بأغلبية

نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً .

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — في المرحلة الثانية أطلب أخذ الآراء على اقتراح أبو النصر بك وهو أنه يشترط لتقرير التعديل في الدستور أن يجتمع المجلسان بهيئة مؤتمرة وأن يقرر التعديل بأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذه الأغلبية أضف من الأغلبية التي اشترطت في المرحلة الأولى وأرى أنه يجب اشتراط أغلبية أكبر نظراً لأهمية هذه المرحلة . وقد لاحظت ذلك في الدستور الفرنسي فاكثرت بالأغلبية العادية في الدور الأول واشترطت توفر أغلبية خاصة في الدور الثاني . وهذا مقبول .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — بدوي بك يريد جعل التعديل أمراً مستحيلاً . لقد اشترطت أغلبية خاصة في الدور الأول مخالفين في ذلك كل المساتير ، ولأن تريدون اشتراط أغلبية أكبر . هذا تدرج في التشديد يجعل التعديل مستحيلاً ولا أوافق عليه .

حضرة علي التزلاوي بك — بعد أن اشترطت أغلبية خاصة في المرحلة الأولى ؛ بعد هناك جعل لاشتراط أغلبية أشد منها في الدور الثاني بل يكفي بالأغلبية فيها .

حضرة علي ماهر بك — سبق لي أن قدمت اقتراحاً احتياطياً في جلسة سابقة ولم تؤخذ الآراء عليه ، ولا أزال متمسكاً به . وألاحظ على اقتراح محمود بك أبو النصر أنه خالف النظام الفرنسي بأن وضع قيوداً شديدة في المرحلة الأولى جعلت التعديل متعذراً وليس من الحكمة أن تضع نظاماً لا يكون من اللزوم بحيث يسمح بتعديل الدستور بالطرق العادية . يكفي أننا اشترطنا أغلبية خاصة عند اجتماع المجلسين في المرحلة الأخيرة . أما اشتراط أغلبية خاصة في المرحلة الأولى فغير مقبول ولا نظير له في دساتير فرنسا وبلجيكا التي أخذنا عنها كثيراً ، وإلى ألفت نظر الهيئة إلى أن الأغلبية هي هذه الصورة أشد بكثير من اشتراط أغلبية عضوية في المرحلة الثانية عند اجتماع المجلسين وهو غير مقبول لأن القرار في المرحلة الأولى تمهيدى ولكنه قطعي ونهائي في المرحلة الثانية . لهذا أرى أن اتفاق المجلسين في المرحلة الأولى بالأغلبية العادية فيه الضمان الكافي . أما في المرحلة الثانية فيضج اشتراك أغلبية خاصة على الطريقة الفرنسية .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح علي بك ماهر .

(تقرر رفضه بالأغلبية) .

توفيق رفعت باشا — هل القرار الذي يصدر في المرحلة الأولى يحتاج لتصديق الملك ؟

دولة الرئيس — القرار في المرحلة الأولى قرار تمهيدى لا يحتاج لتصديق الملك . أما القرار الذي يصدر بالتعديل في المرحلة الثانية فلا يصبح قانوناً إلا بالتصديق ولذلك أن يصدق وأن يعمل المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أولى أن يحصل الاحتكام إلى الرأي العام في الدور الأول لا في الدور الثاني فيعطى لذلك حق التصديق على القرار الأول أيضاً بدلاً من ترك المسألة مفتحة إلى أن يصدر القرار الأول بالتعديل .

دولة الرئيس — لا عمل لذلك لأن القرار الأول قرار تمهيدى فقط .



حضره إبراهيم الهلباوى بك — ىرى على بك للزلاوى أن المرحلة الثانية لا تزيد فى الأهمية عن المرحلة الأولى ويطلب أن تكون الأغلبية واحدة مع أن المرحلة الأولى هى عبارة عن قرار سلبى يشير فقط إلى أن تعديل الدستور واجب فى بعض المواد . أما المرحلة الثانية ففيها كل الأهمية لأن فيها سيمدّل الدستور أو بعبارة أخرى سيوضع دستور جديد ، وبديهى أن الحالة التى يتغير فيها التشريع يجب أن تكون أهم من الحالة السابقة عليها . لهذا أرى اشتراط أغلبية أشد فى المرحلة الثانية .

حضره محمود أبو النصر بك — ردى على هلباوى بك أن الأغلبية فى المرحلة الثانية تؤخذ بهيئة المجلسين متحدة .

دولة الرئيس — هل يشترط فى المرحلة الثانية أغلبية نصف الأعضاء زائداً واحداً أو أغلبية ثلثى الأعضاء ؟

( فقرر بالأغلبية الأخذ بالرأى الأول ، وهو أنه فى الأمور التى يكون التعديل بإجماع المجلسين وأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً ) .

( فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

اقتراح تغيير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ، ولكل من المجلسين . ويكون التعديل على مرحلتين ، فى المرحلة الأولى

ينظر فى جواز تعديل الدستور وفى حصر نقط التعديل . وفى المرحلة الثانية يعصل فى موضوع التعديل الذى تقرر نظره .

ويعرض اقتراح التعديل ومواقفه على كل من المجلسين منفرداً . فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائداً واحداً

اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر يعصل فى التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد أعضائه زائداً واحداً .

تراجع المناقشة على هذا للبدا فى اللادة ١٥٦ .

( فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتغيير ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية .

تراجع المناقشة على هذا للبدا فى اللادة ١٥٦ .

( فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المادة التاسعة وضما :

فى تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتعديده موضوعه فإذا أصدر المجلسان قرارهما اجتماعاً بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح .

ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً .

حضره على ماهر بك — فى تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته الخ ، وإنى أقترح حذف كلمة « جميعاً » من اللادة أسوة بالطريقة الفرنسية .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

( فقرر رفضه بأغلبية الآراء وبهاء اللادة على أصلها ) .

( فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

لاحظت اللجنة الاستشارية أن الطريقة المقترحة لأجل تنقيح الدستور من شأنها أن تجعل هذا التنقيح أمراً ميسوراً جداً وترجع سلطة مجلس النواب إذ يجوز لأغلبية من النواب أن تعرض التنقيح على أغلبية من الشيوخ قد تكون معارضة له . وفي هذا الشأن ترى اللجنة نقت النظر إلى الطريقة التي قررها الدستور البلجيكي مادة ١٣١ وهو الدستور الذي استعار منه مشروع الدستور كثيراً من أحكامه . فإنه طبقاً للطريقة المذكورة إذا ما أصدرت السلطة التشريعية للكونية من الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب قراراً بضرورة تنقيح حكم من أحكام الدستور فإن المجلسين يعلنان بحكم القانون وصدر المجلسان الحديديان بعد ذلك كل على حدة وبالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح -- وفي هذه الحالة لا تضع المناقشة في كل من المجلسين إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا يعتمد أي تعديل إلا بأغلبية ثلثي الآراء .

وبغير انقهاب إلى حد فرض الحل في جميع الأحوال فإن اللجنة ترى للأسباب السابقة أن طريقة إصدار كل مجلس قراره على حدة مع زيادة العدد القانوني ومع اشتراط أغلبية خاصة لإصدار القرارات تفضل طريقة اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر وإصدار القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضائه ( راجع النص المقترح بهذا المعنى في جلة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) .

ولم تضر المادة ١٤٧ القديمة إلى تدخل الملك في تنقيح الدستور ، ولا يمكن أن يكون هذا الإغفال مقصوداً إذ من غير الخفول أن الملك الذي سيمتنع الدستور الجديد لا يشترك في التعديلات التي ستدخل عليه في المستقبل .

وفيما يخص باشتراك الملك في تنقيح الدستور لا عمل لتطبيق المادتين ٣٥ و ٣٦ الصلتين بالتشريع على وجه العموم إذ أن حق اعتراض الملك في هذا الشأن حق مطلق .

( ١ ) هذه المادة تماثل المادة ١٥٨ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية ، وهذا هو النص الفرنسي الذي قدم لهذه اللجنة .

Pour réviser la Constitution, chacune des Chambres, par une délibération prise à la majorité absolue de tous ses membres, déclare la nécessité de la révision et en spécifie l'objet. Elles se réunissent ensuite en congrès pour procéder à la révision.

Les délibérations portant révision de la Constitution doivent être prises à la majorité absolue de tous les membres composant le Congrès.

مادة ١٥٨ « لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش »<sup>(١)</sup>.

تلى البدء السادس وضعه :

لجنة الدستور

« لا يجوز إجراء أى تعديل فى الدستور مدة قيام وصاية العرش ».

( فقررت الموافقة عليه بالإجماع ) .

( فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المادة الماثرة ونصها :

لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور مدة قيام وصاية العرش .

( فقررت الهيئة للموافقة عليها بالإجماع ) .

( فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن حظر كل تنقيح فى الدستور مدة قيام الوصاية على العرش يبدو أمراً قاسياً جداً لأنه من الجائز أن تمتد الوصاية سنتين طويلة إذا كان الملك قاصراً وليس من الحكمة منع كل تنقيح دستورى طوال هذه المدة .

ثم إن تنقيحاً يبدأ به فى عهد ملك لا يمكن إنعام نظره فى عهد حكم يليه إذا كان ملكه قاصراً .

فيكنى إذن أن ينص على عدم جواز إحداث أى تنقيح فى حقوق مسند الملكية مدة قيام الوصاية .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

مادة ١٥٩ - « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما مصر من الحقوق ،  
« في السودان »

- ١ - يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها  
فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .
- ٢ - ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — تشكل الآن في مسألة السودان .  
خضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن ينص في الدستور على « أن السودان جزء من مصر داخل تحت سيادتها خاضع  
لملكها ، ولكن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد » .  
دولة الرئيس — أقترح تعديل النص على الصورة الآتية . وهي : « ولو أن السودان جزء من الدولة المصرية داخل تحت سيادتها  
خاضع لملكها إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد » .

خضرة عبد الحميد بدوي بك — هذات نصان كلاهما مقرر لسيادة مصر على السودان مثبت لحقها فيه ، ولكن دولة الرئيس  
صدر منه عبارة « ولو أن » ليقيد أن مسألة سيادة مصر إنما حامت عرضاً بمناسبة الكلام على إخراج السودان من حكم الدستور  
المصري إذ لو لم يذكر هذا النص لسرى الدستور المصري على السودان باعتباره جزءاً من مصر ، كما أنه يفيد أن سيادة مصر على السودان  
مسألة مسلم بها فحقن لا تدعى بهذا النص حقاً جديداً . والواقع أنه ليس من اختصاص اللجنة تقرير حقوق مصر على السودان فضلاً عن  
أن هذين النصين أخف وطأة وأقل جفاءً في التعبير ولهذا الاعتبارات أضل نص دولة الرئيس .

خضرة محمود أبو النصر بك — إذن أقترح أن يبدل نص دولة الرئيس على الوجه الآتي : « السودان مع أنه جزء من الدولة  
المصرية داخل تحت سيادتها خاضع لملكها إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد » .

دولة الرئيس — أوافق على هذا التعديل .  
خضرة عبد العزيز بك — وأنا أوافق .  
خضرة عبد الحميد بدوي بك — وأنا موافق أيضاً .

خضرة عبد الطيف اللكحاني بك — قد تكون سيادة مصر على السودان مسلماً بها ولكني أنظر إلى المسألة من وجهة أن لجنة  
الدستور مكلفة ببيان حدود مصر وذكر أجزائها سواء كانت مما تنسب إليه أحكام الدستور أو لا ، فلا محل لتبيين ملك المصريين تبييناً  
واضحاً يجب أن تثبت في الدستور أن السودان جزء من مصر وأن يذكر ذلك بطريقة أممية لا بطريقة عرضية .  
دولة الرئيس — أنهم ما يقولوا أننا ذكرنا حدود مصر كلها ولكننا لم نتعرض للحدود الأخرى .

خضرة اللكحاني بك — في ذكر أن السودان جزء من مصر تبيين لكل الحدود لأن حدود مصر والسودان مدونة في القوانين .  
دولة الرئيس — وما قولك في الحدود الغربية ؟

خضرة اللكحاني بك — أرى أنه بعد الذي ذكر في الجرائد أخيراً عن السودان وما يتحدث به الرأي العام يجب أن نذكر  
السودان صراحة لا خفياً وأن نقرر أنه جزء من مصر . وأقترح بهذه المناسبة أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .

خضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يتولى النصفان في النص ولكني متمسك بنصي لأنه أظهر .

خضرة توفيق دوس بك — أقترح نصاً جديداً وهو « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان  
فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع لملكها فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص » .

دولة الرئيس — أوافق هنا على النص .

حضرة محمد على بك — بعض النصوص للعروضة على حضراتكم الآن يشوبها شيء من الوهن والضعف وليس هذا بمتناسب مع الحجة التي تثار الآن لتصل السودان عنا ، والذي أرجوه أن تقرر حقوقنا على السودان بطريقة إيجابية أساسية وأن تظهر اللجنة رغبتها بوضوح ، ولذلك أقترح أن ينس على أن السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون .

دولة الرئيس — وأين تضع هذا النص ؟

حضرة محمد على بك — يوضع عند بيان أجزاء المملكة المصرية فإن هذا مما تنفي البعثات بذكره فقد نص دستور رومانيا مثلاً على الولايات التي تتناولها المملكة الرومانية .

دولة الرئيس — ولكن حدود مصر غير ثابتة .

حضرة بدوي بك — وكيف يريد حضرة محمد على بك أن ينس على هذا ؟

حضرة محمد على بك — يقال أولاً إن الدولة تشمل مصر والسودان .

حضرة بدوي بك — لا أدري بأى وجه وبأية مناسبة ثبت نصاً عن السودان في صدد وضع الدستور . السودان هذا مطلب سياسي لمصر مستقل عن نوع الحكومة فيها سابق على الكلام في الدستور مقدم عليه ، فإذا ذكرته لجنة الدستور فإنما تذكره في سياق سريان أحكام الدستور الذي نضع مشروعه ويكون ذكره بالتقدير اللام لتقرير امتناع سريان الدستور عليه .

حضرة على ماهر بك — أوافق على اقتراح حضرة عبد العزيز فهمي بك مع حذف كلمة « لكن » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أنا أضف إلى النص الذي اقترحه دولة الرئيس .

حضرة اللقباني بك — إذا كان حضرة عبد العزيز بك تنازل عن اقتراحه فإنما متمسك به .

حضرة محمد على بك — أعلن حضرة اللقباني بك بنضم معنى إلى اقتراح حضرة على ماهر بك في حذف كلمة « لكن » ؟

حضرة اللقباني بك — أوافق .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على النصوص الثلاثة المروضة .

( تقرر بالأغلبية الموافقة على النص الذي اقترحه حضرة توفيق دوس بك وهو « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص » ) .

حضرة اللقباني — أقترح أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .

( تقرر ذلك بالإجماع ) .

( في ٦ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

فضيلة الشيخ نحيث — وراياً النص الخامس بالسودان يناقض بوضه بوضاً ، قد نص فيه على أن السودان جزء من مصر تحت سيادتها . فإذا تمت البارة الأولى وهي أنه جزء من مصر لم تصح البارة الثانية وهي أنه تحت سيادتها ، لأن الجزء لا يكون تحت سيادة جزء آخر ، فلهمذا أقترح تعديل النص بما يرفع هذا التناقض .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — تؤخذ الآراء على هذه التعديلات .

( تقرر بالأغلبية عدم الموافقة عليه ) .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

على القرار ١١٩ وهذا نصه :

يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فإن نظام

الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمشروع

لجنة المراجعة

سادة منصور يوسف باشا — للفروض أنه متى تم وضع الدستور ابتدأت الحكومة المصرية التياية مفاوضتها مع إنجلترا بشأن النقط المعلقة التي منها السودان . وإلى ذلك أرى ضرورة إشراك السودانين في المفاوضات لأنهم أدري ببلادهم وأعلم برغباتها .

معالى الرئيس — للمفاوضة شيء وما هو من نحن به من وضع الدستور شيء آخر .

حضره توفيق دوس بك — الدستور لا يتعرض للمفاوضة ولا للمفاوضين .

سادة منصور باشا — أنا أطلب أن يسرى الدستور على السودان لينتخب منه أعضاء في البرلمان وليكون منهم أعضاء ضمن للمفاوضين .

فضيلة الشيخ نجحت — أطلب وضع المادة هكذا : « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية مع مراعاة أن السودان جزء منها خاضع للملكها » . إن المادة لا تستقيم إلا بهذا التعديل لأنه لا معنى لاعتبار السودان جزءاً من مصر واستثنائه من حكم الدستور . إننا بقولنا « ما عدا السودان » كأنما قلنا ما عدا طنطا أو أسيوط . ولا يتراض على هذا بأن السودان محفظ بأمره للمفاوضة لأن اتفاقية السودان نفسها اتفقت بأن السودان داخل في ملك مصر ، وكذلك اعترفت إيطاليا كما اعترفت إنجلترا بأهم حلقة فاشودة . على أن شمول أحكام الدستور للسودان لا يتناقض مع وضع نظام لإدارته في المستقبل .

حضره توفيق دوس بك — لكن الإدارة مشتتة في أحكام الدستور .

فضيلة الشيخ نجحت — أليس في الإدارة المصرية مستشار مالي ؟ أليس فيها كثير من الأجانب بين رجال البوليس والمعلمين ؟ — لذلك أقترح التعديل والأخذ بالنص الذي تلوته .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية بقاء القرار كما هو ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

للمادة السابعة وهذا نصها :

تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان ، فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

( فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مواقفة المجلس على إنشاء قسم خاص في الليزانية بالديون التي للحكومة على السودان .

للقدر — ثم جاء بعد ذلك ما يأتي :

مجلس النواب

وكذلك رأيت اللجنة أن من الضروري إنشاء قسم خاص بالديون التي للحكومة على السودان ومجالس الديريات وغيرها من الهيئات المحلية المختلفة ، كما أن للديون التي على الحكومة فيها خاصاً في الليزانية ( قسم ١٦ ) .

الرئيس — فهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( أصوات : موافقون ) .

( فوافقت المجلس على ما رآته اللجنة ) .

( في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لأنه مستمر ، بل لأنه جزء من كيانتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً .

رئيس مجلس الوزراء — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا قد اطّلعتم على المناقشات التي دارت في مجلس اللوردات الإنجليزي بخصوص السودان والمفاوضات . اطّلعتم عليها ورأيتُم أن ما جاء بها يخصّ السودان ليس أمراً جديداً . ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الإنجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل . رسمها لويد جورج في ورائته كما جاء في كلام نائب الحكومة الإنجليزية في مجلس اللوردات الذي اقتبس من بيان عن السودان قام به لويد جورج لما كان رئيساً للوزارة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ( وهذا التاريخ معروف لكم ) وقد جاء في هذا البيان :

« إن حكومة حلاله للثلاث لن تسمح بأن التقدم الذي تم حتى الآن والآمال الكبيرة المنتظرة في السنين المقبلة تصاب بضرر . »

وزاد اللورد بالمور ( نائب الحكومة في مجلس اللوردات ) على ذلك قوله :

« وإن أفوه بهذا الأمر وأنه أن ما جاء في هذه العبارة هو عينه رأي الوزارة الحالية » ثم استشهد بقول آخر للستر لويد جورج وهو : « ولا يسمع حكومة حلاله الثلاث أن تسلم شتير ما في مركز تلك البلاد ، أي السودان . »

هذه الحطة التي رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت ولكنها حطة قديمة رسمت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذا التاريخ الذي نذكرونه ويقولون عنه « إن السياسة المصرية كانت فيه غاية للرونة والنهاة » . نجدون أن الإنجليزي صرحوا فيه يمثل هذه التصريحات عينها . كل هذا ليس بجديد ، وإنما الحديدي هنا ، الحديدي علينا اليوم ، هو أن وزارة المال ، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين ، هرفت بالهيرة والانتصار للشعوب الضعيفة ، أقرت هذه الحطة .

أقول إن المال الذين هذه مبادئهم أقرّوا هذا وأخذوه حطة لهم . وقد كان ينتظر أن ورائتهم لا تقرها . لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء ، لدينا نحن الذين كان لنا أمل في وزارة المال أن نسير على مبدأ تحالف المبادئ الستميرين . ولكن معاً يمكن من تصريح المال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان فإن هذا لا يعبر من حقوق مصر الثالثة فيه شيئاً .

( تصفيق متواصل ) .

وإنّ بالثابتة عن الشعب المصري جميعه وفي حركته للوقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حيت وما عاشت ( استحضار ، وتصفيق طويل ) هي تسمى التمسك بمجها صد كل غائب ، ضد كل معد ، تملك هذا الحق في كل فرصة وفي كل زمن ، تسمى بكل طريق مشروع سلكته كل مهصوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به . وإن كنا في حياتنا لا نصل إلى أن تتمتع بمجها فلنا موصى أبناءه وذرئتنا أن يتمسكوا به ، ولا يخرطوا فيه قيد شرة . وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأنا ، أبناءهم ، ولا بد أن يأتي يوم يغزو فيه حقنا على باطل عيرنا .

( تصفيق ) .

إن حقوق الأمم لا تصيح ولا تتأثر بمجرد أن يقول الناسب إلى أريد أن أمتع بها دون أصحابها . كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبق حياً ولا يموت ما دام وراءه مطالب . ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا موصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناءنا يقتضون خطواتنا ، فلا بد أن تتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى .

( تصفيق ) .

نعم أيها السادة لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لأنه مستمر ، بل لأنه جزء من كيانتنا ، بل لأنه منيع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً .

( تصفيق ) .

نم إننا كنا أحرارنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استمدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء أبنائنا . وبعد أن استمدناه صرفنا عليه مبالغ طائلة ولا تزال تصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته ( تصفيق ) . فلا يمكن مطلقاً وهذه حالتنا بالنسبة إلى السودان : أموال بذلتها ، دماء سفكتها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا بأبؤنا ، وحياة نستمدنا من ذلك النهر الذي يتدفق من أعلى السودان ، لا يمكننا بحال من الأحوال ، إلا إذا كنا قوماً أموالنا لا حياة لنا ، لا يمكننا أن نترك ذرة من السودان لسيرنا .

( تصفيق مستمر واستحسان ) .

نم إننا ضايف ، ولا تحريده عدنا ولا أسطول لنا ، أقول هذا لأنه حتى ولأه غير خفى ، نم إننا ضايف ولكننا أقوياء بضغنا ، أقوياء بحقنا ، إن الضعف سلاح قوى إذا كان معه الحق ، فحين وإن كنا ضايف فإن معنا الحق والحق تخضع له كل قوة معها كانت حارة قاهرة .

( تصفيق ) .

تصلون أيها الإخوان أنى في غطائى مع الإنجليز ومع غيرهم لم أدع مطلقاً أننا أقوياء مادياً ، ولكننا أقوياء معنواً ، أقوياء بحقنا ، أقوياء بأعقادنا .

( تصفيق ) .

ونحن قلنا للإنجليز ، وقد علمت رسمياً ما قلناه ، قلنا لهم إنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة لجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ولم نأت لهم بقوتنا لأنه ليس لنا قوة — وهم يظنون أنه ليس لنا قوة — ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الإيمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو في عصرنا ومن بعدنا أيضاً حتى ننال حقوقنا كاملة .

( تصفيق ) .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات : « أنها ستكون على أساس نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة بأنى أستكر هذا النصريح ، استكرته خلع الحكومة ، استكرته في البيان الوزارى . استكرته في كل مناسبة ولا أزال أستكره إلى الآن . وأقول إنهم وإن قالوا إننا نتفاوض على قاعدة نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا النصريح .

( استحسان وتصفيق مستمر ) .

ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإنى لا أدخل في المفاوضات أصلاً ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم أيضاً إنى إذا لم أصل إلى هذا فإنى أغلق عن الحكم وأنا مستمد لهذا التخل .

( أصوات : أبداً ، حشاً ) .

( أصوات : ليس هذا في مصلحة البلاد ) .

رئيس مجلس الوزراء — هذا ما عرضت عليه والرأى لكم .

( تصفيق متواصل ) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أيها السادة :

بعد أن سمنا جميعاً نصريح حضرة صاحب البوالة المحترم الجليل القدر رئيس الحكومة ، بعد أن سمنا هذا القول الذى أطلع صدورنا ، وبعد أن تبتنا مركز هذا الموقف ، فإذا هول ؟ تقول إننا نعد يد التأيد ، يد التثقة إلى هذه التصريحات وإلى من صرح بها .

( تصفيق ) .



أنها السادة : لابد أن يكون موقف دولة سعد باشا الذي هو موقف رئيس الحكومة يقتضى في يانه شيئاً من التدقيق فيما يقول . ولكن قد نكون نحن أطلق بعض الإطلاق في أوت هول شيئاً قبل التصريحات التي فاه بها ساسة الإنجليز الذين تمودوا — بل لم في ذلك السبق قبل سوام من الساسة — أن يكونوا ماديين يسيرون وراء اللادة وسيدونها وفي الوقت نفسه يدعون أنهم أنصار الإنسانية وأنهم طلاب سلم ولكنهم يقولون ما لا يفعلون .

ماذا فعل وهذه تصريحاتهم وهذه أعمالهم في السودان : يكرهون فريقاً من إخواننا على أن يقولوا غير ما يعتقدون خلافاً للصلة المشتركة وخلافاً لما تتطلبه الوحدة ؟ يفعل الإنجليز كل ذلك ، فماداً تستطيع أن فطه المواطنف والإخلاص ؟ يقوم فريق كبير من إخواننا السواديان يدفعهم حب مصر ، وتدفعهم القومية والصلة المشتركة على أن يظهروا ويسدوا آراءهم فيقف في طريقهم العلم ، يقف في طريقهم الاعتداء ، وتعرض لهم القوة لتفهم من أن يقولوا ما يعتقدون . هذا ما يفعله الإنجليز في السودان ، ولكن ألا نرون وألا يرى الناس أجمع أن السياسة الإنجليزية تلمب بالثار وأنها بدلاً من أن تشر بين الناس السلام والطمأنينة عمل ماينتج عكس ذلك ؟ فهي دون غيرها يجب أن تتحمل نتائج أفعالها ، يجب أن تتحمل ما قد ينجم من دفع السودان إلى غير ما هو معروف المافسة ، لأن ما تأتيه هناك من الأعمال قد يقوض ما شيدته أيدينا من إصلاح وعمران .

تدفع السياسة الإنجليزية إخواننا السواديان إلى أن يشعروا ، تدفعهم إلى أن يفعلوا ما لا يصلح عقائده إلا الله ، بل تدفع المصريين أيضاً إلى أن يفعلوا ما يجب عليهم وليس ذلك فقط بل تهيئ ثأرتهم .

نحن من الذين يمدون أيديهم للسلام ولكن الإنجليز طلاب خصام . هم لمدتدو على السلام ، هم لمدتدو على راحة الأمم ، أهلاً يغشون ما يفعلون ؟ ألا يفكرون قليلاً ؟ إن مصر ليست في عاهل أفريقيا بل على باب أوروبا ، إن مصر تحاور فلسطين ، تحاور العراق وصوتها يصل إلى الهند وينسل فله فيها . إنهم بأعمالهم وتصريحاتهم يدعون المصريين إلى القيام بما عليه عليهم مصالحهم .

لهذا أقترح على حضراتكم أن نتجج شدة وأن نعمل السياسة الاستعمارية نتيجة ما سيكون من حراء ما فعلوه في السودان ومن جراء ما يضطرون للمصريين إلى فعله .

دعاهم سعد للسلام فقاموا يتناصبوننا العداة ، فطليم وحدهم إثم ما يفعلون .

لهذا أجمع على ضرورة الاحتجاج ، وإذا واقفتم فلا مانع من تأليب وعد ما عر على السفارات لير ..

( أصوات : لا ، لا ) .

عبد اللطيف الصوافى بك — إني مكبر وخاضع لرأيكم ، ولكن أقترح أن نتجج ساسة الاستعمار الإنجليزي نتاج ما هم سارون فيه .

( أصوات : موافقون ) .

عبد الرحمن الرافى بك — سادى وزملائى الأجلاء :

أرى واجباً على أن أبدأ بكلى بتوجيهه حزيل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الحليل على تصريحاته التي فاه بها اليوم لأنه عر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عر تسييراً صحيحاً عن تفكها كل التفك بحقوقها كاملة .

سادى : نحن في صراع مع السياسة الإنجليزية ولنا منخدين في تلك السياسة ولا متفدين التبة أن هذا الصراع ينتهى في ساعة أو في يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فإن هذا الصراع لا بد أن ينتهى فور الحق وخذلان الباطل .

( تصفيق ) .

وما التصريحات السياسية التي تلقى في مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى اللتانول بالقتال في ساحة القتال . فهذه التصريحات التي فاه بها الساسة الإنجليز أخيراً في مجلس الوردات إنما هي سهام بقصد منها أن تبط من عزائنا ولا عرض لروحال السياسة الإنجليزية سوى ذلك . ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة في كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية . وإنكم تذكرون أنه

عندما قامت حركتنا في سنة ١٩١٩ ممنا في مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديرة لفل من عزمتا بل تخطيناها وسرنا إلى الأمام بزعمة صادقة ولم نكتفّر لها ولم نسا بها .

فيقينا أيها السادة أن هذه التصريحات إنما قامت على مفترقات على التاريخ . يقولون بكل حراة إهم أهذوا السودان من الفوضى التي كانت صابة أطناها فيه ، كما يدعون أن تلك الفوضى التي يزعمونها إنما كانت نتيجة الحكم المصري ، على أن التاريخ يكذبهم ، فإن مصر قد فحت للحضارة ولدى النيل من منحه إلى مصبه في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإن التاريخ لشاهد عدل على أن الحكم المصري كان دائما رائده السلام والنظام ، رائده الأمن والسمران في تلك البلاد . فليأنا التاريخ ليملوا أن رجال السياسة الإنجليزية أنفسهم قد اعترفوا بأن هذا الحكم كان مقرونا دائما بالسلام والنظام . ولنا نذكرهم بما قال السير سموتيل باكر أحد كاشفي منابع النيل وقد كتب تقريراً عن حالة السودان في سنة ١٨٦١ أي قبل أن تطفأ جندى إنجليزية وادى النيل قال فيه : « يستطيع السائح الأوربي أن يتحول وحده في جميع أنحاء السودان كما يتجول الإنجليزي في حديقة هيد بارك بلندن عند غروب الشمس » فهذه شهادة صريحة تدل على أن الحكم المصري كان دعامة الأمن في السودان .

يدعون أننا تخلفنا عن السودان لأننا غير أكفاء لحكمه وأنهم هم الذين استرجعوه بقوتهم وكفاءتهم . والتاريخ يكذبهم لأننا ما تخلفنا عن السودان ولكنهم وبواسطة دسائهم وعمالهم هم الذين دضوا السودان إلى الثورة وإن مصر كان في إمكانها أن تخذ ثورة للهدى فإن حاكم السودان في ذلك الحين ( سنة ١٨٨٢ ) عبد القادر ماشا حتى استطاع أن يخذ هذه الفتنة ولو أبقوه في منصبه لما كان لهذه الثورة وجود ، ولكن السياسة الإنجليزية أوعزت إلى الحكومة المصرية أن استرجع هذا الحاكم الحارم وتركزت الفتنة تستفحل وتتحول إلى ثورة واضطرت الحكومة المصرية إلى إخلاء السودان . اضطرتها إلى ذلك السياسة الإنجليزية وقد صرح الوزير الحطير شريف بشا بأننا لا نتخل عن السودان وأنا إذا تركنا السودان فإن السودان لا يتركنا واستقال احتجاجاً على ضغط السياسة الإنجليزية . ثم أوعزت إنجلترا إلى الوزارة التي حلفت وزارة شريف باشا وهي وزارة بوبار بإخلاء السودان فكلن هذا الإخلاء عملا ماطلا أسسه الإكراه والإجبار .

يقول رجال السياسة الإنجليزية إن استرجاع السودان كلف فضلهم ، وهذا قول مكذوب لأنه إنما استرجع بدماء المصريين وأرواحهم وأموالهم ، فإن القوة المصرية التي استرجعت السودان كانت مؤلفة من أكثر من عشرين ألف هندي ، في حين أن الإنجليزية لم يكن لهم سوى ألف عسكري كانوا زمناً للسياسة الإنجليزية .

حنن ناسي بك — كانوا وراء الخطوط .

عبد الرحمن الرافعي بك — حقيقة ، ولا ينكر أحد أننا أفتنا الأموال الطائلة بعد استرجاع السودان وقبل استرجاعه ، وأن الجيش المصري هو الآن قوام النظام وقولم الأمن في تلك البلاد . عجبا أيها السادة ، يقولون إهم أغفوا ملايين الجنيهات في تلك البلاد وإهم إذا أغفوا عنها تفرض هذه الملايين للضياع ، فما هي هذه الملايين ؟

إهم أغفوا ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات لإنشاء مشروعات الري في السودان ، وهي مشروعات عملت لمصلحة شركاتهم الاستعمارية . أما نحن فقد أنفقنا منذ فتح السودان الأول أي في عهد محمد علي مائة مليون جنيه ، ومن عهد استرجاعه إلى الآن ٢٩ مليون جنيه ، ونفق كل سنة مليونين من الجنيهات لأننا نحن الذين ننفق على الجيش المصري ومعظمه هناك ، وتتفق نفقات أخرى يأخذونها باسم نفقات رى أو باسم رسوم جمارك .

فالمصري هو قوام النظام في تلك البلاد ومن الخطأ والكذب على التاريخ إن يقال إهم هم الذين أطادوا النظام في تلك الربوع لنا ومن الخطأ أن يقولوا إننا نحن المصريين قد أضنا حقوقنا في السودان بعد إخلائه في سنة ١٨٨٤ ذلك لأننا بعد استرجاع السودان اعترفوا بالسياسة الإنجليزية بأن استرجاعه لم يترسبنا في أصل الملكية المصرية . فنذكرون أيها السادة أنه عندما احتلت فرنسا فاشودة في سنة ١٨٩٨ وقف اللورد كيتشر سردار الجيش المصري في ذلك الحين أمام الكولونيل مارشال قائد القوة الفرنسية واحتج على وجود القوة الفرنسية في فاشودة لأنها جزء من السودان ، والسودان من أملاك مصر ، وصرح له بأن التتليات التي تقاها تضى بأن يبد بسط السيادة المصرية على مديرية فاشودة .

وأنه يحج على رفع العلم الفرنسي على أملاك مصر . وتذكرون أيضاً أن اللورد سالسبوري كتب إلى سفير فرنسا في أثناء معاوضات حلوة فاشوده سنة ١٨٩٨ « أن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر » .

هذه اعتراضات سرعية ( قبل استرجاع السودان وبعد ) بأن السودان ملك لمصر وأنه جزء لا يتجزأ منها فلا يحق أن يقول قائل إن هذا الحق قد تزعم أو أصابه البت بسبب الاعتداء الذي وقع عليه بعد ذلك من رجال السياسة الإنجليزية .

والآن أقول لكم إنه إذا كان الإنجليز يتقدمون أننا ضعفاء أمامهم فإن لنا قوة منوية لا تنكر ، وأتأ إذا كنا ضعفاء مادياً فنحن أقوياء منوياً ، ولقد برهن التاريخ أن القوة المنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تنترصها .

ولنذكر جلياً أن للسري هو مادة العمران في السودان فلا يمكن غناء العمران هناك إذا اغتصبت الأيدي المصرية عن العمل . فقد قال لي خير بشؤون السودان عاد منه أخيراً : إن الإنجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الري في السودان إذا لم يستخدموا النيل المصريين والأيدي المصرية . وقد حروا مراراً أن يستخدموا عمالاً صوماليين أو هنوداً أو يابانيين أو وجوداً فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل والتجاول أخيراً إلى عمال مصر ووجود مصر . هي بدنا قوة منوية ، في بدنا أن نعمل عمالاً سلبياً وهو ألا نساعد على أن يساعد مصلحتنا ضد مصلحة السودانيين في تلك البلاد وفي هذه الحالة لا أظن الإنجليز يتجاهلون قوة مصر المنوية ، أنا لا أقول أننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة ولكن في بدنا قوة سلبية أمضى سلاحاً من طرق العنف وقد تكون هذه القوة هي السري في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي « أن وادي النيل مقبرة المقاتلين من قديم الزمان » ( تصفيق ) ، وأن هذه القوة هي مصداق للمحدث الشريف « مصر كناية الله في أرضه ، فمن أرادها بسوء قصه الله » .

( تصفيق ) .

عبد المجيد نافع افندي — أيها السادة : لقد كشفت السياسة الاستعمارية القناع عما تصرمه من المقاصد نحو السودان قدام حياتها يؤدون بالفعل سطو القوة على الحق في أشنع صورة عرفها التاريخ ونهض خطباؤها يبرزون بالقول أعظم خيانة على الحرية شهدها الإنسانية البائسة . نعم رأينا والأسي يلا قلب القوة الشوم تختلس الثقة من إخواننا السودانيين احتلاساً أو تقتصبها اغتصاباً ورأيناها تفرق جموعهم المكافحة بحجة مصر ومليك مصر بقوة الحديد والنار .

وكأنما هنر عليها ألا تدعى الجراح التي أحدثتها فرحت في أعماق السجون رجالاً حياتهم أنهم يعملون واثق الإحلاص لمصر ، وللجالي على عرش مصر . ثم حملت الأسلاك شتات ردها خطاؤها في مجلس اللوردات وحجتاً بإسراع الوطية المصرية ، فسمنا أساطين الاستعمار يبررون انتزاع الروح التي بين الحواس . ثم رأينا منهم ذلك فأمطوا اللثام الشفاف التي تلحوا بها حيناً وبرزت إنجلترا من حدرها ندعى للملكية الطلقة للسودان . ويقول خطباؤها إن المسألة السودانية مسألة داخلية بحتة بين البريطانيين والسودانيين ، ولقد أسقطوا من حسابهم أمة حية ، أمة شاعرة بكرامتها شاعرة بحياتها ، أقدم أناؤها وسير يمينهم يذون الله أن يعيشوا مع إخوانهم السودانيين أحراراً مستقلين أو يمجونوا أكراماً مزمزين . وبالحج لهم أيها السادة ، بل بالحج نعتهم الاستعمارية . اكيب استباحوا لأعظم أن يزدردوا ويسيطوا ويهضموا أخفائية سنة ١٨٩٩ ، تلك الأخفائية التي نادت مصر ولا تزال تادى أنها بالغة ( تصفيق ) تلك الأخفائية التي نادت مصر ولا تزال تادى غساد الشركة الوهمية التي كانت أثراً من آثارها ، ثم يالصف ذاكرتهم الاستعمارية لقد نسوا أن هناك شيئاً اسمه تصريح ٢٨ فبراير زعموا أنه هبط علينا من سماء « دوتنج ستريت » بالاستقلال الذي لا شك فيه .

لقد نادى زعيمنا بأن هذا التصريح كان نكبة فهل يرون الآن أنه كان في حق إذ يصرح من أعماق قلبه الكبير الفياض أنه لا يدخل المفاوضات على أساس هذا التصريح وما هي حجتهم في تبرير هذا الاعتداء ؟ هي حجج استعمارية . وكما كم ترميها بها هذا الوصف أنها حجج قائمة على القوة القاسية ومؤسسة على الاستهانة بحق الشعوب في الحياة والحرية . قال قائلم إننا نخشى إذا نحن أعدنا السودان لمصر أن تميد فيه مصر تخيل مسألة القتل والظلم والاسترقاق . هل أتاكم حديث قوم يحلقون جنايات وهمية لتبرير ارتكاب جنائيات حقيقية ؟ هل أتاكم حديث قوم يقترون أحداث قتل موهوم ، وغصب من عوم ، واسترقاق غير معلوم ، لكي يستحلوا بذلك قتل شعب وغصب أمة واسترقاق بلاد بأسرها ؟ يمتنون علينا بتحرير الرقيق وقد نسوا أن شريعتهم الاستعمارية قد أثبتت استرقاق الشعوب . يصارحونا بأنهم لن يتخلوا عن السودان ويصارحهم بأننا لن نتخل عن مصدر حياتنا ( تصفيق ) . يقولون بلسانهم الرسمي إن إنجلترا غير

عازمة على التخلي عن السودان بأي معنى من المعاني على الإطلاق لأنها تعرف واجباتها ، وتحترم عهودها والتزاماتها ، ومصر تريب بهم بصوت الإجماع الريب أنها لن تتخلي عن السودان وفي المصريين عرق يفيض ونفس يتردد . غيرنا أن نغوت الآن كراماً ، من أن نهتك في المستقبل علماً .

(تصديق ) .

أيها السادة : إني أشعر والأسى مله جوانحي ، أننا حين ذكرى شهدائنا إذا نحتت زحزحنا قيد شجرة عن التمسك بحقوقنا في السودان ، وإذا ذكرت شهدائنا في مرض الطالب بالسودان فليس معنى ذلك أننا نطلبه نحن الفتح بل بحق الوحدة الطبيعية ، ولهم ذلك الرباط القدس الذي يربطنا به ، ألا وهو النيل للبارك . كلا فتحن لا نطلب السودان بحق الاستيلاء فإن قاموس الوطنية المصرية ، قاموس الأمة المصرية التي عانت من الظلم أشكالاً وألواناً يرى من كلة الاستيلاء . وهل يحسبون أننا رضينا بالمفاوضة لأننا ملنا الجهاد ؟ كلا . لن نقول إننا ملنا الجهاد ، بل سنجاهد ثم نجاهد ثم نجاهد ، وسيسلم كل جيل منا الجيل الذي يليه مبادئ الجهاد حتى يرفرف علم الاستقلال على وادي النيل من منبهه إلى منبهه .

وإن وزارة كهذه على رأسها صاحب البوكة سعد زغلول باشا وزارة كعماج وجلاد وجهاد قبل أن تكون وزارة مفاوضات . وليسمى سادى المستعمرون فإنى لست أرى لهم حجة تبرر بقاها في السودان ، فهم يختلفون مع السوادنيين ديناً ولاة وعادات وأخلاقاً وجنسية . ونحن نتفق معهم في كل ذلك ، ونتمنى معهم فوق ذلك بأن النيل قد ربطنا بهم ربطاً مقدساً . يقول للستصفون ، وماذا نفل ؟

وإن أبغى رد عليهم فهو ما قاله رئيسنا للجيل : نفل ما يضل كل شعب مطالب باستقلاله . ولا أود أن أغادر منصة الخطابة قبل أن أناشد المصريين جميعاً أن يغبوا خلافاتهم الحزبية ، وأن يدعوا الآن منازعاتهم السياسية ، وأن يقفوا جميعاً في وجه القاصب ، شارنا مصر قبل كل شيء ، ومصر فوق كل اعتبار .

هذا ولا يسعني أن أغادر منصة الخطابة قبل أن أبدي عظم اغتيابى وفرسى واشراعى لأنت المعارضة قد بسطت يدها بالثقة والتأييد لسعد ووزارة سعد . نعم إن هذه الوزارة قد أخذت على عاتقها تحقيق استقلالنا ونيل أمانينا ، فلينا جميعاً أن نقف وراءها صفاً صفاً متحدين متساكين لا متفرقين ولا متخاذلين ، ليس في صفوفنا فترة واحدة ينحدر منها القاصب إلى غريق وحدتنا للقسمة . إن سعداً لم يتسلم مقاليد الوزارة طمعاً فيها وفي مجدها ، وإنما هو قبلها تضحية منه في سبيل مصر ، فليهم ذلك للمصريون جميعاً وليقولوا لبسان واحد إن الله معنا . وهنا أختم كلمتي بما قاله الرئيس للجيل ، إن قضيتنا عادلة ومصرنا خالدة والله معنا .

عبد السلام فهمى محمد جمهـ لكـ : أيها السادة : تلونا أخبار السودان ضادت في ذا كرتى حوادث سنة ١٩١٩ حيث كان المصريين يجندلون في الشوارع وتنادى مداوم الزكية خالقها أننا أرباء لنا حق مقدس ندافع عنه ونطالب به وعندنا غاصب يريد استلاب هذا الحق . أتقبل هذا الوقت كما ورد خبر من السودان ، فينطلي قولي لحالة إخواننا السوادنيين ولظلم الذي يحق بهم ، وأتمنى لو أن لى جنائين أمير بهما لأصل لإخوان السوادنيين كي أخفف كربهم وأشجى جراحهم ، ولكن لا سبيل إلى ذلك ، وكل ما أستطيع هو طلب الرحمة لرجال الحرية شهداء الوطنية ، أولئك الذين لا يخافون قوة ترهقهم من مدافع وبنادق وآلات حرب وأساطيل مراقبة بيورسودان . إنهم يمثلون تماماً دورنا الذي قنا به في سنة ١٩١٩ فلا خوف عليهم لأنهم يتفنون غذائنا ويصربون مائنا ، أى ماء النيل للبارك ومعة الرحم بيننا ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، لأن الحق معهم والعدل الإلهى سيفصمهم . أما اعتقادى أيها السادة من يوم أن قال الإنجليز إنهم يحفظون بأمر السودان للمفاوضات للقبه فهو اعتقادى من يوم شيت وعلت أنهم وعدونا ١٩٢٢ وعداً ، لا بل ١٩٢٦ وعداً ولم يفوا . وبعد واحد منها ، بل كتبوا بها أجمع . ثم لم تفرق الألفاظ الحلو والجل الحلو التي انطوى عليها تصريح ٢٨ فبراير ، قد سألت نفسى ورددت الحديث الشريف « لا يفلح المؤمن من جحر مرتين » . ثم هم قوم لا وعود لهم ، وخلقهم الدائم التكتف فيما يمدون . إننى لأعجب من قولهم إنهم يشارون على السودان وإنهم يملعون ويصرحون تلك التصريحات لمصلحة السودان الحقبة ، ألا إن كل ذلك إن هو إلا ذر الرماد في العيون وتخدير للأعباب لا نتيجة له مع الأمة المصرية التي تعرف تمام العفرقة مقاصدم . يريد الإنجليز أن يصلا السودان عن مصر ومصر على النيل ، والنيل حياة مصر والسودان معاً ، فلا يمكن تنفيذ مآكرهم ، اللهم إلا إذا

صدقاً أن الرأس يمشي ببدناً عن الجسد . يمتون علينا باعطائنا الاستقلال أو شبه الاستقلال ، ولكن أين ذلك ، وهم في الواقع قد اغصبوا حقوقنا واستنزفوا دمائنا ويريدون أن يقصوا على البقية الباقية بمنع ماء النيل عنا بإنشاء تلك الخزانات والسدود ؟ رددوا أولاً أن السودان شركة بيننا وبينهم ، ثم قالوا استفواصكم على أساس تصريح ٢٨ فبراير لإحقاق حكم فداخلنا الرب ، غير أننا ما شينام محللين النفس بأنهم قد يرجون عن مبادئهم الاستيرابة التي نرسمها تمام العرفة ، ولكمهم لم يرجوا إلا ولا دمة فهم لا عهد لهم . والأمة المصرية من أضعافها إلى أضعافها ، أي من أعلى النيل إلى مصبه ، تجمهر بمجمها وتطالب باستقلالها منادبة أن لا حياة بغير السودان ، وقد رشحنا أعضائنا على مبادئ ظاهرة جليلة ، ألا وهي الاستقلال التام لمصر والسودان ، فيجب أن ننال ذلك أشرافاً أو نموت كراماً . إن من يقوم بمخاطرة أن يترشح قيد أمة عن ذلك صلبه أن يتخل عن كرسية ( تصفيق حد ) . وإلى في الحتام أطالب إلى الوزارة ألا تستقبل معها أراد القاصب فهي محنة بقعة الشعب الكاملة — هذه الوزارة التي قادنا رجلها الكرام وعلى رأسها الرئيس الحليل إلى مواطن الحق والبيبل القويم . ثم ه رجال الجهاد طيفوا رجاله إلى ما شاء الله حتى ننال الاستقلال التام لمصر والسودان .

( تصفيق حد ) .

الرئيس — طلب الكلام اثنا عشر عصواً .

( أصوات : كنى يقفل باب المناقشة ) .

غري عبد الثور بك — تريد أن نسمع الاقتراحات .

حسن نافع الخندي — أريد أن أتكلم .

الرئيس — أقفل باب المناقشة .

السكرتير — تقدمت عدة اقتراحات وهذا نص الأول منها :

« بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب البوة رئيس الوزراء بخصوص السودان والفواضات يعلن المجلس هته التامة بدولته وبياسته ويطلب إليه أن يستمر مشرفاً على أقدار البلاد متولياً لحكومتها حتى تتحقق أمان البلاد من استقلال مصر والسودان .

محمود لطيف ، غري عبد الثور ، إبراهيم صير ، عبد اللطيف الحناوى »

( أصوات : موافقون ) .

السكرتير — الاقتراح الثانى وصه : « مجلس النواب ، بعد سماع بيان حصرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية الجليل خاماً بتصريحات الحكومة الإنجليزية عن السودان وعن المفاوضات وادى أثناء دولته باسم الحكومة الحالية الحازمة لثمة الأمة جماء ، ولأنها هي الحكومة الوحيدة التي تستطيع الماطلة على حقوق ومصالح مصر والسودان يكرر كامل هته بها ويطلب عدم تخلياها عن الحكم والاستمرار فيه مزودة بالثمة التامة سواء حصلت الماوضة أو لم تحصل .

حسين هلال ، سينوت حنا ، محمد يوسف ، بحرى هلاوه ، راعب إسكندر ، الدكتور حسن كامل » .

( أصوات : لا ، لا ) .

السكرتير — وهذا نص الاقتراح الثالث .

« بعد سماع التصريحات التي فاه بها دولة الرئيس الحليل يقرر المجلس تمام تأييده وتمتته بالوزارة ويعلن لإودته بوجوب بقاء هذه الوزارة على رأس الحكومة والبلاد للجهاد بكل الطرق والوسائل الشرعية لاستخلاص حقوق مصر والسودان كاملة .

الدكتور جيدر الشيشينى »

وهذا نص الاقتراح الرابع :

« بعد سماع تصريحات صاحب البوة رئيس الوزراء هترج إعلان الثقة التامة بالوزارة وأن تبقى الوزارة برؤسة زعيم البلاد لواصله الجهاد القوى حتى تنال البلاد جميع أمانها القومية وهي استقلال مصر والسودان .

عبد السلام فهمى ، الدكتور عبد الحافظ سليم ، حسن مرعى ، محمد الحسينى عبد السلام » .

وهذا نص الاقتراح المجلس :

« يعلن مجلس النواب شكره وتقديره لصاحب البوالة رئيس الوزراء وقتته التامة به ويقره على سياسته الخاصة بالسودان التي أعلنها مجلسه اليوم ، ولهذا المجلس يدعوه للاستمرار في منصبه الوزاري ويلج عليه في ذلك كل الإلحاح .

مدني حسن حزين ، محمد عبد الشناوي ، عبد الستار حسن عمرات ، أحمد سابق ، محمد طاهر عبد اللطيف ، جعفر غري ، عبد الصديق عبد الحيد .

( أصوات : أول الاقتراحت أحسنا ) .

السكرتير — إذن أعيد تلاوة الاقتراح الأول ونصه :

« بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب البوالة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات يعلن المجلس ثقتة التامة بدولته وسياسته ويطلب إليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل أمان البلاد من استقلال مصر والسودان » .

( أصوات : نوافي على ذلك ) .

غري عبد التور بك — أرجو إضافة الجلة الآتية على هذا الاقتراح :

« سواء حصلت للمفاوضة أو لم تحصل » .

السكرتير — هل أتوا الاقتراحت الأخرى ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — أول الاقتراحت هو الأحسن .

عبد الرحمن الرامي بك — أرجو أن يضاف ما يدل على الاحتجاج على السياسة الإنجليزية .

عبد اللطيف الصوفاني بك — مع تحميل السياسة الإنجليزية مسؤولية النتائج .

( أصوات تقاطع ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أكتفي بالاحتجاج .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاقتراح الأول .

( أصوات : نعم ، نعم ) .

الرئيس — للواقعة بالإجماع .

( أصوات : مع لاشك في ذلك ) .

( ووافق المجلس على ذلك بالإجماع ) .

رئيس الوزراء — أيها السادة : أقدم لحضراتكم جزيل شكرى على هذه الثقة الغالية . وإننى مع احترامى كل الاحترام لقراركم أرى أن أمضى الأمر على حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد لأن ذلك من واجبي .

( صوت : مع عرض قرارنا ) .

رئيس الوزراء — وسأعرض قراركم أيضاً .

( تصفيق حاد ) .

السكرتير — وردت التلغرافات الآتية :

(١) من بور سودان بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس النواب بمصر

نحج باسم الأمة السودانية الى حذر الوفد لرسل لمرض وثائق الثقة ورفع ولاه أبناء هذه البلاد لمليكمها كما وأنا نحج أيضاً على سياسة البطش والتفكيك للجنة اليوم في معاملة إخواننا الذين جاهدوا بولاهم وإخلاصهم لمليكمهم فكان نصيبهم السجن وكثرة الاعتقادات.

عده عبيد إدريس ، أحمد على الطيب عابدين

(٢) من واد مدني بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤

صاحب الدولة رئيس مجلس النواب وحضرات النواب المحترمين

باسم الملك والأمة السودانية وبواب الأمتين والحقوق الشرعية والقانون نحج على الإدارة الإنجليزية لاعتقالها زين العابدين افندي وجد افندي الحليفة عبد الله العباسي ، والشيوخ عمر ، والشيخ دفع الله وإخوانهم المتظاهرين بالطرق السلبية .

وحيث إن الرأي العام لمعوم الأهالي وجميع الصالح الأميرية عسكرياً وملكيّاً من السودانيين في عموم الدريكات عاقدون التية دواماً على التظاهرات السلبية بالطرق السكالية ضد الإدارة الإنجليزية للفترة عليهم بأنهم موالون لها ونحج أيضاً على الإدارة الإنجليزية لاستعمالها السلاح الأبيض صدر رجال جمعية اللواء الأبيض المحاضرين لوطهم العزيز وبما أن هذه التظاهرات كالميل الجارف غير أنها منظمة فتكون تبعاً أية حادثة والحوادث التي حدثت على عاتق الإدارة الإنجليزية للتدعية بالسلاح وزجركم اعتياد هذا كإعلان منا لجميع سفراء الدول الموجودة بمصر وبالأخص إنجلترا وزجرو نشره بالجرائد المصرية والسودانية . فليحيى لذلك ؟

نائب رئيس جمعية اللواء الأبيض الباتيل الأزرق

أحمد عمر بأخريه

(أصوات : نوافق على طلباته ) .

(أصوات : ينشر بالجرائد ) .

عبد اللطيف الصولاني بك — كلنا موافقون على احتجاجهم .

( في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

السودان جزء من مصر لا يفصل عنها .

جلس الشيوخ

حضرة محمد علوي الجزار بك — أيها السادة : شامت الحوادث أنعود إلى الكلام عن السودان ، وسندكره دائماً ، بل سنحافظ عليه بأرواحنا ما حيننا ، نحافظ عليه بأرواحنا ، وزعماء قلوبنا لأنه جزء منا ، ونحن حرة منه ، لا نطالب بالفتح والاستعمار وامتلاك ما وراء الحدود ، ولكن نطالب بمنع الحياة ، فإن طالبنا بالاستقلال التام ، وإن خفينا في سبيل ذلك بالأموال العززة ، والعماء الزكية ، والأرواح الطاهرة ، بنفوس راضية مطمئة ، فإننا لأشد تفضية وأكثر سخاء في سبيل السودان لأنه مصدر الحياة ، وإننا لعزيزة على الناس . وبالأسي ، وصف زعيم الأمة في مجلس النواب وقفة يذكرها له التاريخ بالإجلال ، ومغفظة له الشعب بالإعظام والإكبار ، وقفة لم تكن إلا صدى ما يجيش في صدورنا جميعاً . وقفة صرع فيها باطل المستعمرين ، أولئك الذين يودون بتر أعضائنا بفصل السودان عنا ، لأنهم أقرضوه أموالاً لم تكن إلا قطرة في البحر التياض التي تفيض على السودان من جيوبنا ، ولأن بعض دمايينهم أرفقت في أرجائه ، ولم تكن شيئاً مذكوراً بجانب دمايانا التي خضبت نواحيه ، يودون بتر السودان من أعضائنا ليشجوا نهم تجارهم ، وطمع تجارهم ، ونحن لا نطلبه للاستغلال والاستعمار ، ولكن نحافظ عليه للحياة أولاً وآخرها ، هم يودون البقاء فيه ، وهم أجانب عنه مرضعين ، ونحن نحافظ على وطنهم ليسكونوا شركاءنا ليكون لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، هم ينصبونهم انصباءً ، وهم أجانب عنه في كل شيء من مظاهر الحياة ، ونحن لا نقتضيه لأنه بلدنا فنحن منه وهو منا ، جمت بيتنا الطبية ، ووحدت العادات وألفت اللغة ،

وأعد الدين ، وضعا النيل في حظيرة واحدة ، لنا فيه آثار من القراعة ، إلى العرب ، إلى الترك ، إلى المليك ، إلى الأسرة الحاضرة . لنا فيه آثار إصلاح في كل تلك اليهود اللامية والحاضرة ، فن الاقتراء المريب ما يدعى أولئك المستعمرون أن السودان تسمى القوضى إن تلتته أيدي المصريين . إننا نبني له الحياة عززة كما نبنيها لأي بلد نعيش فيه ، وإننا نطلب له السعادة كما نطلبها ونرجوها لأنفسنا على سواء ، ولأن كان الماضي دليل المستقبل فامتنا في جميع الصور فيه تي شريف .

أيها السادة : إن الإيجليز يدرون الحوادث في السودان على ما يحون ، ويجرون استهم وجراؤهم في الوقت نفسه بأسلوب يحسون أنه يؤيدهم فيما يشتهون . ولكن تدير المكائد وبسط الألسنة وإعلان الجرائد لا ينصر باطلا ، ولا تقطع منا عضواً قد عاهدنا الله أن نحوطه بقلوبنا ما دمنا وطنيين .

أيها السادة : إن لا أطيل عليكم في هذا المقال . ولقد كفانا الزعم بتصرعاته الحازمة ولساه المين ، بل رفع رهوستا ، وأيد حقنا ، وكان في موقفه الشريف خير جيب على أولئك المستعمرين وإن أعلن اليوم أنه غير مغاوش الإيجليز حتى يمدلوا في طريقهم فلنؤيده التأيد الإجماعي ، التأيد القوي لا يشذ عنه رجل منا ليعلم الإيجليز بمد هذا أن مصر بأحزابها وهيئاتها ، ببرلمانها وشعبها ، تؤيد الزعم في موقفه ، وتحف وراءه صفاً واحداً كأنه البيان للصوص — هذا ما أطله منكم .

أما زعيم مصر فلنا منه ألا يتخلى عن مركزه فيحمل فيه علم الجهاد كما رضى من قبل بين أفراد الشعب خفاقاً منصوراً . عليه أن يبق في مركزه فإن البلاد والبرلمان لا يمانان هتبهما التالية في غير سعد زعيم المجاهدين . عليه أن يبق في مركزه ليعلم العالم أجمع أن كفة مصر جميعها — من ملكها إلى حكومتها إلى شعبها — قد صدقت وأخلصت في الجهاد حتى تستخلص حقها كاملاً بإذن الله .

لذلك أقترح الاقتراحات الآتية :

( ١ ) يؤيد المجلس تأييداً كاملاً زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه الجليل وتصرعاته الخطيرة عن السودان ، ويعلم أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها .

( ٢ ) ويطلب المجلس إلحاحاً من دولة الرئيس أن يبق في مركزه وأت يجاهد في سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلاً وأملها .

( ٣ ) أن ينوب معالي رئيس المجلس عنا في إرسال التلغراف الآتي منه إلى جلالة الملك :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

يعلن مجلس الشيوخ رضاه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة إزاء مسألة السودان ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة الرئيس لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن . فلتحي مصر والسودان ، وليحي جلالة الملك .

( ٤ ) تطلب من معالي رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة إلى دولة سعد باشا رئيس الحكومة .

( تحقيق حد ) .

( وافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع ) .

( في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

يجب على الحاكم العام للسودان أن يرفع استقالته إلى جلالة الملك .

حضرة صاحب المودة رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لمؤتمركم نص السؤال الذي وجهته لدولة رئيس الوزراء للإجابة عنه في مجلس النواب ، وهذا هو :

١ - كيف عين السير جوفري أوشر حاكماً للسودان ؟ وعن صدر أمر التمين ؟

٢ - أعلن وزير خارجية إنجلترا قبول استقالته رسمياً في مجلس العموم البريطاني في ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ ، فهل قدم جنازه استقالته لجلالة ملك مصر والسودان ؟ وهل علت الحكومة للصرة رسمياً بهذه الاستقالة قبل أن تقبل وتعلن في لندن ؟ وإن كان قد



قدّم استقائه لجلالة ملك مصر والسودان ، ففي أي تاريخ فعل ؟ وهل أخذ رأى الحكومة المصرية في قبولها من علمه أم اكتفى بالإخطار أم لم تعلم شيئاً مطلقاً ؟ وإذا لم يكن جنابه قد قدّم استقائه لجلالة ملك مصر والسودان فهل سكنت الحكومة على هذا التصرف غير اللاتى أم اتخذت بصدده الإجراءات اللازمة ؟

٣ — هل تعلم الحكومة الأسباب الحقيقية لهذه الاستقالة ؟

هذا هو نص السؤال .

وتفضلوا بقبول احتراماتى

٧ يولية سنة ١٩٢٦

نائب سنهوا

فكرى أباطه الهامى

رئيس مجلس الوزراء — الجواب :

عن الجزء الأول : رشتت الحكومة البريطانية السير جومرى أرشر حاكم أوغندا لتعصب الحاكم العام للسودان ومصدر الرسوم للسكى بتعيينه في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

عن الجزء الثانى : رجع السير جومرى أرشر استقائه من وطنه إلى جلالة الملك بواسطة وزير مصر للقروض بلندن يوم ٧ يولية الحالى وتفضل جلالتة بقبولها .

عن الجزء الثالث : أما الأسباب التى بنيت عليها الاستقالة فهى أسباب مهينة .

عند فكرى أباطه افندى — لما اطلمت على الخبر القائل إنه قد أعلن رسمياً في ٦ يولية سنة ١٩٢٦ بمجلس العموم البريطانى قبول استقالة السير جومرى أرشر حاكم السودان المسم ولم أكن قد شرت بحركة رسمية قبل هذا التاريخ في دوائرنا المصرية — وإجابة دولة رئيس مجلس الوزراء تؤيد هذا — رجعت وحتى لى أن أجمع ، شرت كائن إهانة قد وجهت للمليك وأمنى وحكومنى ، فخطر لى أن أستعجب دولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص هذا الموضوع ولكن محتى من ذلك مطلبتان : ( الأولى ) خشية أن أنهم بأنى لم أقصد إلا مجرد الإحراج ( والثانية ) خشية أن أنهم يتكبر ما يسمونه بالعلاقات الودية بين الشمين .

لهذا قر رأى على أن أقدم سؤالاً متواضعاً وقد أحاب عنه دولة رئيس مجلس الوزراء إجابة تدل على الهارة .

أما تطلى على هذه الإجابة فهو أن الطريقة التى اتبعها حاكم السودان المسم فى تقديم استقائه لا يمكن ، بإحضرات الزملاء ، أن تحس الحكومة المصرية بأى حال ، لأنه ليس فى وسع أية حكومة أن تقضى على يد الاستقلال الذى لا يعرف واجبه والذى يتجاهل ملكه ومصدر تعيينه فيوجهها إلى الجهة الصحيحة . ولئن وجب على أن أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء فإنى أشكره على الجهود التى بذلها من اليوم الذى وجهت فيه سؤالى إلى اليوم الذى صدر فيه بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء بقبول جلالة ملك مصر والسودان استقالة حاكم السودان العام في ١٢ يولية سنة ١٩٢٦ .

إلا أن هذا لا يبنى ما ثبت لطرائك بطريقة قاطعة من أن السير جومرى أرشر قدم استقائه مباشرة إلى لندن قبل ٦ يولية سنة ١٩٢٦ وتوقف فيها في مجلس العموم البريطانى قبل ذلك التاريخ ، وأعلن قبولها في مجلس العموم أيضاً في ٦ يولية سنة ١٩٢٦ .

يمكن ذلك قد تحظى جلالة ملك مصر والسودان والأمة المصرية والحكومة المصرية .

ورغمًا من هذا لم تفكر أمة التقاليد السياسية واللباقات الدبلوماسية في مراجعة الحكومة المصرية بخصوص هذه الاستقالة قبل أن تبث من ضها في موضوعها .

الرئيس — ماذا يقصد حضرة الضو المحترم بهذا الكلام بيد أن وجه سؤاله واجب عنه ؟

عند فكرى أباطه افندى — أقصد الإيضاح ، أى تيسير إجابة دولة رئيس الوزراء .

الرئيس — أى إيضاح أو تيسير تريد بعد إجابة دولته ؟

عهد فكري أباطه افندى — اللامعة تجبىز لى أن أعلن على إجابة دولة رئيس مجلس الوزراء . وإنى أؤكد لوفكم أنى أنكم بكل اعتدال وأذن كل كلمة غم أرد أن أنير أى اعتراض .

الرئيس — وجهت سؤالاً وأردت به استيضاح حقيقة ، وقد أجاب دولة رئيس مجلس الوزراء على ما أردت فأرى أن لا داعى لهذا التعليق .

عهد فكري أباطه افندى — اللامعة صرعة .

الرئيس — أرجو تلاوة المادة التى تشير إليها فى اللامعة .

عهد فكري أباطه افندى — تنص المادة ١٠٤ من اللامعة الداخلية على أن « المصطفى وضع السؤال أن يتوضح دون غيره الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة » وهما أنا ذا أرد مرة واحدة .

الرئيس — تشترط للمادة أن يكون الرد بإيجاز ، ولكن حضرتك تكلمت طويلاً .

عهد فكري أباطه افندى — أطلب الإيجاز فى موضوع خطير كهذا ؟

الرئيس — أية خطورة تنى ؟

عهد فكري أباطه افندى — لقد خالقوا حتى وجهة نظرم فى قبول الاستقالة وإعلانها قبل أن تمل بها حكومة مصر .

الرئيس — لقد أجاب دولة رئيس مجلس الوزراء عن هذه النقطة فلا داعى لكثرة التعليق كما تنص اللامعة .

عهد فكري أباطه افندى — لقد اتهمت بكلام دولة الرئيس ولم أقصد بما قلته أن أنير أى اعتراض إنما أردت أن يرتفع صوت مجلس النواب ليثبت أنه متيقظ . وعلى كل حال فإن سؤالى أتيح نتيجة عملية .

( فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

## أولاً

( ١ ) ما ورد بشأن السودان فى صلب معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المؤتممة ببلنبره فى

٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

### ( المادة الحادية عشرة )

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيى ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم الملم ، بالنابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المنوطة له بقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن النابة الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رعاوية السودانين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى معنى بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم عمولة للحاكم الملم الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والعربيين عند التبيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم الملم للدفع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون حجرة للصيرين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام الملم .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا للصيرين فى شؤون التجارة والهجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات المولية سارية فى السودان .

## ملحق لقادة الحادية عشرة

مالم وإلى أن يتفق الطرفان المتناقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون البدء العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات البولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لارماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على المصوم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوصيها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان معوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تساؤل واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفصل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فمشارك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن التفت عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإيهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يرتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على تفضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات البولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون للتدويع المصري والبريطاني طبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

## (ب) ما ورد في محضر متفق عليه .

١٤ — من التفت عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن بلغ التتبع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ — من التفت عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه يتينا يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لمدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين للتقديم لها فإن أحكام تلك الفقرة تسمى فوراً بمجرد غاذا الماهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت دون مراعاة للجينية وذلك بالاخبار تيماً للجدارة الشخصية . ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يمين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من التفت عليه فيما يتعلق بالفترة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيأخذ النظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والتكثفات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد غاذا الماهدة شابلاً مصرياً عتلاً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

١٧ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين السحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى للفتقة بها تبعت بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية للملك المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتأ بالفصل فقد رؤى أنه ليس من الضروري أن تتضمن الماهدة أي نص خاص بهذه المسألة .

(ج) ما ورد في مذكرة من سعادة السرماباز لامبسون إلى حضرة صاحب النوبة مصطفى النحاس باشا

دار للندوب السامي  
ومل الإسكندرية

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩

سيدي

في خلال مناقشتنا في المسائل التفضيلية للصلة بالفقرة الثانية من المادة لا أقترح نذب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم وأبدي الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيراً حريياً له وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة للشار إليها واعتبرا مقبولين من جهة للبدا . كما أنه قد اعتبر من الرغوب فيه ومن للقبول أن بدى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلا نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصالحه .

وتفضلوا الخ

مايكل و . لامبسون  
للندوب السامي

تانيا

ما ورد خاصاً بالسودان في بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

تطون حضراتكم أن هذه المسألة كانت علة فشل للتفاوضات في سنة ١٩٣٠ ، قد كان الإنجليز يرمون إلى إقرار الحالة التي أوجدوها في السودان في سنة ١٩٢٤ حينما أخرجوا الجيش المصرى وأخرجوا الموظفين المصريين منه .

وتطون أننا اتينا في للتفاوضات المذكورة إلى قبول اتفاقي سنة ١٨٩٩ كخطوة أولى لما ما بسبها ، وطلبنا تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تنفيذاً فعلياً فلم يقبل الإنجليز وقلق فشلت للتفاوضات .

أما في هذه المعاهدة فإننا مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتصالات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقي سنة ١٨٩٩ ، توصلنا إلى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقاً فعلياً وذلك بالمسائل الآتية :

(أولاً) عودة الجيش المصرى إلى السودان ، فمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصري كبير إلى السودان ليشرح مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التي يقيمون فيها والتكثفت الضرورة لهم . كما أننا اتفقتنا على أن يمين الحاكم العام ضابطاً مصرياً سكرتيراً حريياً له . ويسرنى أن أخبركم أن عهدي الأخيرة مع الحاكم العام أظهرت لى مقدار حسن النية الذى بمجوده وملائيته بأن الجيش المصرى ستكون له نفس مكانة الجيش البريطانى للوجود في السودان سواء بسواء .

(ثانياً) يمين المصريون كما يمين البريطانيون في وظائف حكومة السودان التي لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا في ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا السودانيين من العدل على رقيهم ورفاهيتهم وتقدمهم . وبالطبع لا يكون هذا التصيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج ، إذ لا يمكن إخلاء الوظائف للشغلة دفعة واحدة .

ويرى الموظفون المصريون إلى أعلى المراتب ، ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس في مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا ، وبذلك أصبح نصيب المصريين في وظائف حكومة السودان على قدم السواة التامة مع الإنجليز .

كذلك اتفقا على تخويل مفتش الري في السودان ( وسيكون مصريا ) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر في الشؤون للصلة بعمام وتلفيته . وقد يصل هذا المفتش ، بكفائه وحداثة ، إلى الاشتراك مع المجلس في نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقا على تدب خير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم .

وبطبيعة الحال بقيت سلطة تمييز وترقية الموظفين المصريين وللدنيين غزوة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين في إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ .

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب على في إدارة السودان سواء في ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية .

( ثالثاً ) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وهو أمر لا خلاف فيه وكنا نقول به في سنة ١٩٣٠ .

( رابعاً ) فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفرق بين المصريين والإنجليز .

( خامساً ) يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

( سادساً ) يقدم التقرير السنوي الذي يصحه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية .

كل ذلك يحضرنا التوافق مع مراعاة أمرين أساسيين سبق بينهما وهما عدم الساس بمسألة السيادة على السودان والاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

## ثانياً

ما ورد خاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب .

بينما أخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول إلى حل لمسألة السودان أو إبراز حق مصر فيه ، فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر أن هناك تقدماً محسوساً ملموساً في حقوق مصر في السودان .

فبينما تحفظ نصوص المعاهدة الحالية بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ فإنها تقرر لمصر نصيباً عملياً في إدارة السودان لم يكن من قبل مربحاً ، وتشركها في هذه الإدارة إشراكاً فعلياً فأصبح حق مصر في إدارة السودان بارزاً ، إذ نصت المعاهدة على أن يباشر الحاكم العام السلطات الخولة له بمقتضى اتفاقيتي السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وعليه أن يقدم إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان ، وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

ومن مظاهر الحركة في الإدارة والمساواة بين الفريقين ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة بأن يختار الحاكم العام المرشحين الصالحين للوظائف الحالية بالسودان من بين البريطانيين والمصريين على السواء ، وذلك بطبيعة الحال إذا لم يتوفر لها سوداوين أكفاء لأنه ما لا نزاع فيه أنه يجب أن تكون الناية الأولى من إدارة السودان هي العمل على رفاهية أهله ، فوجب أن يكون الحق الأول في الوظائف لهم .

وسيكون للموظفين المصريين — بحكم الفقرة الخامسة عشرة من مضمون متفق عليه — الحق في الترقية إلى أية درجة كانت والوصول في سلم الوظائف بحكومة السودان إلى أرقى المناصب الرئيسية متى أهلت للشرح بكفائه . وواجهه ذلك .

ومن مظاهرها أيضاً ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة من المساواة وعدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة أو في الملكية .

ولقد أصبحت حمرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، وهو قيد تضي به المصلحة العامة ولا يمكن أن يقام عليه اعتراض .

أما من حيث الواجبات فيما يتعلق بالسفاح عن السودان ، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم به جنود بريطانيون كما يقوم به جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام فضلا عن الجنود السودانيون وهو أمر يقتضيه الاشتراك في الإدارة .

ولقد أشارت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه إلى أن الحكومة المصرية ترسل فوراً بمجرد تفاق المهادنة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته في الأمور الخاصة ببدء الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون بها والتكثفات اللازمة لهم ، واتفق على تعيين ضابط مصري سكرتيراً حقيقياً للحاكم العام .

واتفق أيضاً على ندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم لتوثيق الروابط الاقتصادية بين الفطرين السوداني والمصري . كما اتفق على أن يدعى معش عام الرى المصرى للسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلا فطر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

أما مسألة الديون المستحقة لمصر على السودان فقد رأى أن لا ضرورة لأن تتضمن المهادنة صكاً خاصاً بها ما دام قد بدى فضلاً بينهما بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية للمملكة المتحدة .

يتبين من هذا أنه قد أصبح لمصر بمقتضى المهادنة نصيب عملي في الاشتراك في إدارة السودان وحق في إعادة جيش مصري إليه ، وتساو في الوظائف بين المصريين والبريطانيين ، وحق في الهجرة والتجلك في السودان كما أصبح لها أن توثق العلاقات الاقتصادية بين البلدين بلا قيد ولا شرط .

فهي قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك كله مع عدم المساس بمسألة السيادة على السودان ، وعدم إقتال الباب مستقبلاً في إعادة النظر في اتفاقيتي ١٩ يناير ١٩٠٧ يولييه سنة ١٨٩٩

## رابعاً

ما ورد خاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ .

لقد كان السودان في جميع المفاوضات الماضية عقدة القيد وهو الذي ارتبطت به مفاوضات سنة ١٩٣٠ ذلك برغم أن ما رفضت إنجلترا قبوله مما عرض عليها في سنة ١٩٣٠ أقل بكثير مما طر به وقد مصر في الشروع الحالي .

لقد طلبت مصر سنة ١٩٣٠ عودة أوروطة واحدة من الجنود إلى السودان والسباح بالهجرة الحرة إليه أو على الأقل قبول فكرة للتفاوض في مسألة تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بعد مرور سنة على عقد المهادنة ورفضت إنجلترا وتقتض هذه الاقتراحات التواضعة وأخطرت الجانب المصرى بأن الإنجليز لا يقيمون أى اشتراك معهم في السودان .

وفي مفاوضات عام ١٩٢١ الرسمية خشي على هذه المفاوضات أن تفشل إذا عجل بمعالجة مسألة السودان وأجلت باتفاق الطرفين إلى حين يتم الاتفاق على المسائل الأخرى ، ثم لم يتسع لها الوقت لحثوت قطع للتفاوض قبل الوصول إليها .

وفي محادثات الرحوم ثروت باشا عرض الجانب المصرى نصوصاً متواضعة تضي إلى جانب تأجيل النظر في مسألة السودان موافقة الحكومتين على العودة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وبضمان حقوق مصر في مياه النيل ، ولكن الجانب البريطانى لم يضمن متشروعاً إلا نمسا على استمرار السيادة للرذوخة في السودان والقول بأن استمرار هذه السيادة هو الضمان لسيادة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل . وجاء للشروع التهاى الذى أسفرت عنه المحادثات ورفضته مصر خلواً من كل نص عن مسألة السودان .

وأما للشروع المحاضر فينطوي على حل شامل للذخيرة المالية من مسألة السودان ، وهي ناحية إدارته . فلقد نصت المادة الحادية عشرة منه على العود إلى تنفيذ اتفاق السودان المقودتين في ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ، وبست هذه المادة على أساس هذا للبدأ أن الحاكم العام يواصل مباشرة السلطات المخولة له بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وبهذه الصفة تكون الحاكم العام سلطة تعيين وترقية للموظفين من بين البريطانيين والمصريين على السواء حين لا يتوفر للوظائف سودانيون أكفاء .

ونصت على أن يدافع عن السودان جنود بريطانيون وجنود مصريون حصلاً عن الجنود السودانيون ، وعلى إياحة هجرة للصريين إلى السودان بغير ما قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، وألا يكون في السودان تجبر بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة والملكية .

ونصت المادة المذكورة في ملحقها على أن اشترك السودان في الاتفاقات الدولية يقتصر على ما كان من هذه الاتفاقات ذا صفة فنية أو إنسانية وأن يحدث هذا الاشتراك بمعرفة اللوئين الشريكتين في إدارته بوثيقة مشتركة يوقعها عنهما شخصان موقعان في ذلك تفويضاً صحيحاً . على غير ذلك مما يتعلق بتنظيم انضمام السودان إلى الاتفاقات عن طريق عمل مشترك تقوم به الدولتان .

وترى اللجنة من الواضح أن مشروع المعاهدة قد جعل الشركة في إدارة السودان بين مصر وبريطانيا النظام شركة حقيقية إلى حد كبير وأعاد للمصريين جانباً غير يسير من الحقوق التي لهم على ذلك القطر وبخاصة ما هو متفق عليه بين اللوئين في اتفاق سنة ١٨٩٩ مما ستكون له مظاهر شتى كوجود الجنود المصرية في روع السودان لاشتراك في الدفاع عنه باسم مصر ووجود الضابط المصري العظيم والحيزر الاقتصادي واشتراك مفتش الري المصري في مجلس الحاكم العام وضع وظائف السودان لموظفين المصريين وإطلاق المباشرة فيه لجميع من يشاؤون ذلك من المصريين والتحكم فيه ومزاولة الأعمال من زراعة وصناعة وتجارة وغير ذلك في مساواة تامة بينهم وبين رعايا بريطانيا النظام .

يضاف إلى ذلك ما هو معلوم من أن أرض السودان هي أرض مصرية لا تنقطع الولاية المصرية عن أن تعرف عليها في أي وقت بصرف النظر عن العوائق التي عاقت مزاولة ما لمصر من السلطة على ذلك القطر ردحاً من الزمن ، تلك العوائق التي يكفل مشروع المعاهدة إزالة قسم كبير منها ويكفي أنه قد نص في مشروع المعاهدة نصاً صريحاً بناء على طلب مصر على أن ما ورد فيها من تنظيم الشركة في حكم السودان لا يحدث أي مساس بحقوق السيادة عليه .

ومعلوم أن مطالبة الجانب المصري لإيراد هذا النص في مواد المعاهدة هو استمساك بسيادة مصر على القطر السوداني . ليس هذا فقط بل هناك احتفاظ بحجرة عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاق ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ، ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأي تعديل لهاذين الاتفاقيتين لا يكون منطوقاً على استكمال حقوقها على هذا القطر وضمان سيادتها عليه قياماً بما عليها من الواجب نحو سكانه الذين هم وسكان مصر إخوان لا يمكن أن ينضم ما بينهم من الري .

وعلى هذا ترى اللجنة أن ما ورد في مشروع المعاهدة بشأن السودان كافٍ لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه .

\*\*\*

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه —

مجلس النواب

أنتقل إلى الأمر الثاني ، وهو دفع التنبص الذي وقع على مصر فصل السودان عنها سنة ١٨٩٩ .

في بدى الآن مذكرتان : إحداهما للفضور له حسين رشدي باشا ، والثانية للوفد المصري قمعها إلى البول أثناء انعقاد مؤتمر فرساي . وفي هاتين المذكرتين المنشورتين في كتاب السودان للمرحوم داود بركات من الأداة الطالعة ما لا يدع أقل حال للشك في أن

مصر والسودان جسم واحد غير منفصل . وهكذا قال رشدي بشا في مذكرته ، وهكذا قرر الوفد المصري في ندائه القى ختمه بقوله : « فلهذه الأسباب نلج في المطالبة بإرجاع السودان إلى حظيرة الوطن الأكبر مصر وفقاً للمعنى والقانون » .

في هاتين المذكرتين كل ما يدل على أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، منذ وقت ، باطلة غير مازمة . وفيها كل ما يدل على أن الحكم الثاني في السودان لم يحترم ولم ينفذ ، وأن حق مصر في ملكية السودان محفوظ كامل . وكذلك فيما بحث مفصل عن الحالة التي جلت فيها الجنود المصرية عن السودان ، يدل على أن جلاهما عنه في سنة ١٨٨٤ كان مقروناً بنية العودة إلى امتلاكها ، وأن إعادة استرداد السودان سنة ١٨٩٩ كانت بمنحود وأموال مصرية ، وهذا ينفي إطلاقاً حق الفتح الذي يدعيه إنجلترا للاشتراك في حكم السودان .

هذا هو حق مصر في السودان ومركزها منه ، ولكنني رغم كل شيء ، أعتقد أن مصر لن تأتي على زعمائها أن يصلوا إلى حل وسط في هذا الشأن الخطير ، يحفظ حقوق البلاد ، ويحصل الحكم الثاني حقيقة لا ظلاً للحقيقة ، بحيث ينفذ تنفيذاً كاملاً في كليات المسائل .

ألم أن مصر لا تأتي ذلك على زعمائها ، فلهذا أسألك : هل النصوص الخاصة بالسودان في مشروع المعاهدة كافية بتنظيم الحكم الثاني ؟ لست أعتقد أنها كافية به على حقيقته ، وكما يجب أن يكون .

وسأثو على حضراتكم المادة الحادية عشرة من المعاهدة ، وهذا نصها :

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل الاتفاق ١٩ يناير و ١٠ يولي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان للتعاقد على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين وبواصل الحاكم العام ، النابعة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات الحيوية له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الناية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رعاوية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم محولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الحاليين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصحب بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان » .

إن حاكم السودان ، الذي اعترف له المعاهدة بمركره الستمد من اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، تتجعب في يده السلطان العسكرية والمدنية ، فهو الذي يحكم السودان ويدين موظفيه جميعاً ، ويقوده عسكرياً ، وهو الذي يأمر أن تنفذ في السودان القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، أي أنها لا تنفذ إلا بإقرار منه وإجاز . وأكبر على أنه غير مسئول مسئولية كاملة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تعينه بطريقه . فالتقول إذن بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم الثاني في السودان ، هو قول مدفوع ، لأنها إنما تركت الأمر كله في يد الحاكم العام ، يصرف فيه كما يشاء لا محقق لحكمه .

فإذا قيل بعد ذلك إن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يمين الموظفين من المصريين والإنجليز فهو قول غير مفهوم ، لأن الحاكم العام غير ملزم أصلاً ، وكذلك نسبة من يمينون من المصريين إلى زملائهم من الإنجليز غير محدودة ولا مقرر .

ولذا قيل إن المعاهدة قد كسبت لمصر حق الهجرة والتملك والمساواة في التجارة ، فهذه حقوق قدبة تشكر للغواشين جهودهم في ردها إلينا ، على أنها تظهر مثيلة إذا قبلت بالثمن القبيح دفنناه .



أما إعادة الجيش إلى السودان ، فكم كنت أود ألا تكون على هذا الوضع الذي قرره المعاهدة ، إذ أخشى أن يعود جيشنا إلى السودان وهو مقطوع العلاقة بقائمه الأمل في مصر . وقد كان الحاكم العام في الماضي يقود جيشنا باعتباره سرداراً للجيش المصري ، أما وقد زالت هذه السمة ، فأخوف ما أخاف أن يوضع الجيش المصري هناك تحت تصرفه ، لا رقيب عليه من الحكومة المصرية ، ولا سلطان من قائمه الأمل في مصر .

أخشى أن يكون هذا هو المفهوم من الملحة الحادية عشرة التي تلوتها على حضراتكم ، إلا إذا صرح لنادوة رئيس مجلس الوزراء بما ينابر اعتقادي ، وأعني أن أكون عطفًا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفاني —

أتفضل بعد ذلك بإحضرات النواب المحترمين ، إلى مسألة السودان وهي مسألة تهم المصريين جميعاً ، فقد حل أساس مسألة السودان اتفاقية ١٨٩٩ بعد إضافة بعض أشياء عليها طبعاً .

إن اتفاقية ١٨٩٩ ما كان يصح مطلقاً أن يتقبلها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٣٦ لأن له في ذلك رأياً حكيماً في مفاوضات سنة ١٩٣٠ . فقد قال دولته عن هذه الاتفاقية بالغات في الكتاب الأصغر « إن كل ما نريده هو عدم الإشارة مطلقاً إلى اتفاقية ١٨٩٩ لأنها مخوفتان في مصر كل اثنتي عشرة مصر بهما . وقد قيل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشارك المتفاوضان في الإدارة اشتراكاً فعلياً إلى أن توضع اتفاقات جديدة » .

هذا هو رأي حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في اتفاقية سنة ١٨٩٩ بأنها مخوفة وأنها لا يجوز مطلقاً أن تكون أساساً للمعاهدة ولا محلاً للاتفاق .

وأكثر من هذا ، بإحضرات النواب المحترمين ، قد ظهر رأي حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ظهوراً حلياً في ذلك الوقت فيما يجب أن تكون عليه الحال في السودان ، فقد حدث أثناء المفاوضات أن قال المستر هندرسون ، ماذا تصدقون تماماً من الاشتراك الفعلي ؟ فكان جواب حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أساساً تصدقهم القيود ... ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء .

وبعد ذلك سألت المستر هندرسون ، ومن الذي يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

فأجاب حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بأن الذي يمينهم الحكومة المصرية .

فكان جواب مستر هندرسون في ذلك الوقت ، إن هذا مستحيل .

لذلك ترون ، بإحضرات النواب المحترمين ، أننا إذا تخدعنا اليوم باعتراضاتنا فتقدم به بناء على ما هو واضح من آراء الزعماء الذين تولوا المفاوضات . وفي الحق إننا لندهش إذا كنا نراهم قد حللوا عما ارتأوه في سنة ١٩٣٠ إلى أمور لا تتفق وهذا الرأي ، بل تبعد بعداً كبيراً جداً عن آرائهم في ذلك . فإذاً لنا المنر إذا تخدعنا مستغربين ، غلبين في الاستفسار ، عن الأسباب التي دعت إلى هذا التناقض في الرأي ، وهل هو في مصلحتنا ؟ وهل كان تمسكهم فيما مضى في غير الصلحة ؟ وماذا حدث حتى يتغير الرأي الأساسي بين يوم وليلة ؟

لا جدال أن لنا المنر إذا طالنا بأن نضهم متى هذا التغير الأساسي في الآراء ، وهي آراء لرجال عظموا هذه المسألة في الماضي وفي الحاضر .

إننا لا قصد بهذا إخراج أحد ومضايقته ، وإنما نريد معرفة المواقف التي دعت إلى هذا الاختلاف حتى إذا أصدرنا حكماً أصدرناه مطمئنين عالمين إذا كان هذا العمل في مصلحتنا أو لا .

لا أريد أن أبيل على حضراتكم كثيراً في هذا الموضوع ، لأننا إذا أردنا أن نتكلم نتكلم كثيراً وكثيراً جداً ، ولن نعبه حقه من البحث خلال أيام وأسابيع ، ولذا سأختصر كلمتي بقدر استطاعت حتى أصل إلى نتيجة عاجلة . أرجو ألا يئيب عن حضراتكم أنه كان لنا مركز ممتاز في السودان قبل الاحتلال باعتباره جزءاً من مصر ، فقد كان لنا فيه جيش كامل ، كما كان هناك عدد عظيم من الموظفين يربو على ثلاثين ألفاً ، وكذلك عدد كبير من المبررين يقيمون ويشملكون في السودان ، وكذلك كانت تجارنا فيه رابحة وراعية .

هذا ما كان عليه الحال قبل الاحتلال ، أما بعد فقد تبدلت الحال غير الحال ، وعمل الإنجليز على إنصاف نفوذنا ومركزنا إلى أن وصلت الحال إلى ما وصلت إليه ، وأنتم تعلمون أنها انتهت بالكافة التي حدثت سنة ١٩٥٤ .

للإنجليز مطامع في السودان يجب ألا نخفي على حضراتكم . وإذا نحن تكلمنا ووجهنا أنظاركم ، فلنما نوجهها إلى الحاجة للحة والضرورة التي تقضي على ربطنا بالسودان ، ذلك القطر الشقيق الذي قال عنه النفور له سعد زغلول باشا إنه أثم لمصر من الإسكندرية . فقد كان هذا الزعم الكبير بقدر كل التقدير ما يجب أن يكون عليه مركز مصر من السودان .

أنتقل الآن إلى الكلام على النقطة الأساسية في الموضوع ، وهي مسألة الحكم في السودان ومركز الجيش فيه ، والحالة التي سيكون عليها السودان بعد تنفيذ المهادنة .

أعطيت المهادنة كل السلطة للحاكم العام ، فهو الذي سيتصرف في شؤون السودان كله تصرف الحاكم بأمره . فهل أخذت الحكومة المصرية من الهبات ما يكفل لها أن تراقب الحالة في السودان ، وما يجوز لها الحق في أن تتدخل في أعمال الحاكم العام ؟ سينهب إلى السودان حاسب من الجيش المصري وسيقصد إليه مصريون سيمشكون ويسلمون ويتاجرون ، والحكومة المصرية مسئولة عن راحة هؤلاء جميعاً ، وعن كل ما يتعلق بهم — فما هي الهبات ، وما هي الوسائل التي كفلتها المهادنة لمصر كي تراقب وتشرف على هذه الشؤون ؟

الواقع أنني لم أجد في المهادنة أو في ملحقاتها ما يضمن عن هذه الأسئلة والاستفسارات .

سيكون لنا جيش في السودان ، فهل وضعت الحكومة المصرية الخطة التي تأمن بها سلطاته وضمان راحته وتحقق له القيام بواجبه في الدفاع وتعهده لمعيشة الأمن والأطمئنان ؟

لمن ستكون القيادة العامة على هذا الجيش هناك ؟

لو أنني قرأت في المهادنة أو في تنفيذاتها ما يوضح لي كل هذه الأسئلة لما خدمت بها ، ولكن واجب ، وأنا أبغث المهادنة الآن لإقرارها أو رفضها ، أن أستوضح وأستفسر حتى أعلمتني على ما سيكون في المستقبل .

سيشرع على حكم السودان مجلس الحاكم العام ، فهل لنا في هذا المجلس مصري واحد دورياً فطمي فبا سيقربه ؟ كل ما فحتم أن السلطة التشريعية والتنفيذية في السودان هي الحاكم العام دون غيره يخطر بها رئيس الوزارة المصرية . فما معنى هذا الإخضرار ، وما هي النتائج التي ترتب عليه ، وما هو مدى السلطة التي تملكها الحكومة المصرية في هذا الشأن ؟ ليس شيء من ذلك بواضح في المهادنة . فلذا تقدمت باستفهام فلنما أرجو أن أحظى بجواب يوضح ويضرب هذه للشكوك ، ومن واجب الحكومة أن تجيب وتشرح ما دامت تطلب منا للواقعة على المهادنة .

إن أخوف ما نخافه أن يستغل جيشنا في السودان لصالح القوة التي يقيمها الحاكم العام ، وأن ينتج بقاؤه هناك نتيجة لا نرجوها لأغصنا والسودانيين . فدعونا نطمئن إذا كان لدينا ما يدعو للأطمئنان ، وصارحونا بالحقيقة حتى نشارككم مشاركة حدية في الحكم على هذه المهادنة .

أنتقل بعد هذا إلى مسألة دين مصر على السودان . وقد قرأت في الصحف أن حضرة صاحب المال وزير المالية أمضى اتفاقاً خاصاً بهذا الدين ، تقرر فيه أن جملة الدين هي ٥٠٠ ملايين من الجنيهات تقريباً على ما رأت الحكومة المصرية . . . ١٥٠٠٠٠٠ جنيه على ما رأي

مندوب حكومة السودان ، مع أننا قرأنا في معاومات المغفور له عدلى يكن باشا أن الحكومة المصرية وصلت في ذلك العهد إلى تقدير مبالغ الدين والبالغ التي صرفت على السودان بأكثر من أربعين مليون جنيه . فهناك فرق كبير جداً بين اللبنتين . وإذا لم يكن هذا أوان البحث في الموضوع ، إلا أننا نوجه النظر إليه الآن ، حتى نكون على بينة من الأمر فيما بعد .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - أستطيع أن أحيب حضرة النائب المحترم على جميع ما يسأل عنه .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - أرجو أن أسمع ذلك .

الرئيس - يحسن إرجاء الإجابة حتى ينتهي حضرة النائب المحترم من بقية كلامه .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - وجه حضرة أسئلة وطلب أن يسمع عنها الجواب الآن .

الرئيس - لا أزال أرى أنه يحسن الانتظار إلى علم كلامه ، فهذا أوفى بالنظام .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - لاحظنا كذلك أن الحكومة الإنجليزية تريد أن تجعل تسوية دين مصر على السودان أساساً تنهى وتقطع به صلتنا بالسودان حتى في الكلام عن الدين .

ولهذا قبلوا الاتفاق منا على تعديده بمبلغه على أن نتيجة هذا الاتفاق - وليس على معنى وزير المالية - لم تكن شيئاً مذكوراً ، فالصحيح أنهم اتفقوا معنا على مبلغ معين . أما قيمة القسط وأما القوائد وأما عدد السنين التي يسد فيها هذا الدين فكل ذلك مرشح غير متيقن عليه . وأما موعد البدء في دفع الأقساط فقالوا إنه عدم مقدرة السودان على الدفع . ومن ذا الذي سيحدد هذه القدرة ؟ الحق أنى لم أفهم شيئاً في هذا الشأن . ولعل أسمع ما يرضى من معالي وزير المالية .

يا حضرات النواب المحترمين : نحن إذا تكلمنا فإيما تنظر إلى الماضي البعيد ، وقد رأينا بأعيننا ماذا كانت حوادث الماضي وماذا عمل الإنجليز فيه ، ولم بدلوها من الجهود ليشعروا في السودان . ولطالما أحيوا الخلافات الحربية والشخصية واستولوا كل الحوادث ليصلوا بذلك إلى أغراضهم . فإذا تكلمنا فإيما لآنا نحكي كثيراً من المستقبل . ولهذا كان سوء الظن مثلاً أمائناً في كل حين ، ولا محل لحسن الظن فقد جربناهم ورأينا منهم ما لا يمكن عفواً أن يصمله في تثبيت مركزهم وبلغ السودان عن مصر .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - لم أكن أحسب حقاً أن تسوية دين مصر على السودان - تلك التسوية التي آثارها حضرة النائب المحترم الصوفاني والتي وقفنا عليها - ستكون محل اعتراض أو ملاحظة ، سواء من المعارضين أو سواهم . فالواقع الواضح أنها قد وقت بين صالح مصر وعدم إرهاب السودان الذي نعتبره جزءاً لا يتجزأ من بلادنا .

فع احتراي لحضرة النائب المحترم أقول إن ما ذكره عن مقدار هذا الدين لا يتفق مع ما قرأناه في الاتفاق . صحيح أننا اتفقنا على أن السودان مدين لمصر بمبلغ ٥٠ مليون من الجنيهات ديناً أمميئاً (Development Debts) أي الديون التي أقرضتها مصر للسودان لتنمية موارده . فتحت قدرتنا هذه الديون بمبلغ ٥٠ مليون جنيه وقدرها للسدوب الإنجليزي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و كسور . ولكن هذه الديون هي التي اتفقنا عليها فقط . أما بقية الديون فلم تحدد ولم يبرر مقدارها . ولذلك نصنأ صراحة في الاتفاق على أن لمصر مطالب أخرى وديوناً أخرى لم يمكن حصرها ولا الاتفاق عليها ، لأن ذلك يقتضى الرجوع إلى ملفات وسجلات في السودان وإنجلترا .

وقد طلب مندوب السودان والحكومة الإنجليزية إرجاء بحث هذه المطالب حتى يتسكنوا من الرجوع إلى مفاصلهم وسجلاتهم ، ولم نجد وجهاً للمعارضة ، واكتفينا بالنس على أن لمصر كما قلت مطالب أخرى نعتبرها ديوناً ولم يكن في وسعنا أن نضلل غير ذلك .

وقد قال حضرة النائب المحترم إن ديون السودان ومصاريف مصر على السودان قد قدرت في معاومات المغفور له عدلى يكن باشا بحوالي ٥٠ مليوناً من الجنيهات ، فليسمع لي حضرة أنت أوجه نظره إلى تميز يجب أن يكون في هذا التقدير ، فنحن لم نصرف على السودان ٥٠ مليوناً فقط ولكننا صرفنا مئات الملايين ، وما صرفناه على هذا الوجه ليس ديوناً لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وإيما صرفناه كما نصرف على بلادنا قنا وأسوان والإسكندرية وسواها . ولكن جاء وقت فرقنا فيه بين اللصروف وبين القرض ، ونحن نطالب اليوم بما أقرضناه فقط وقد صرفت إنجلترا كذلك ملايين كثيرة . ويمكننا أن نطالب بها أيضاً كما نطالب .

نحن في صدد الديون التي اعترفت بها حكومة السودان ، وهي مبالغ أقرضناها واعترف اللورد كرومر وحكومة السودان أنها ديون على السودان . وقد اتفقنا على ما يزيد على خمسة ملايين من هذه الديون ، ولم نستطع الاتفاق على الباقي لعدم وجود اللغات والسجلات كما قلت .

بعد هذا ، أعلن حضرة النائب المحترم يوافق على أننا لم نتفق على تحديد مقدار الديون وإنما اتفقنا على قدر معين منها وأرجأنا الاتفاق على الباقي حتى تتيسر لنا وسائل البحث .

ويسأل حضرة بعد ذلك عن البوائد والأقساط ، فنرسيه أن نرجي الكلام عنها ما دنا لم نتفق بعد على حجة الدين .

على أن هناك رداً عملياً سأوضحه فيما يلي :

لحضرناكم تعلمون أن مصر تدفع سنوياً إلى حكومة السودان ٧٥٠.٠٠٠ جنيه على أنها إعانة أو نصيب مصر في الدفاع عن السودان ، بعد أن أجلى عنه الجيش المصري في الظروف الصعبة التي تذكرونها ، فأردنا في هذه المفاوضات أن نحفظ بحق مصر كاملاً ، وحصلنا على تسريع سريع من الطرف الآخر ينص على أن لمصر كامل الحرية في الامتناع عن دفع هذا المبلغ عند رجوع الجيش المصري إلى السودان . ولهذا التصريح قيمته ، خصوصاً في الظروف المالية التي ستقدم عليها بعد الواقعة في المعاهدة .

ولكن لاحظوا بالحضرات النواب أن ميزانية السودان تبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، فإذا قطعنا عنه مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه أي خمس ميزانيته تقريباً فكيف يدبر دفع ديونه أقساطاً وفوائد ؟

سيقول لنا يومئذ قولاً مقبولاً : إنكم إذا قطعتم عى خمس ميزانيه بجمرة فلم وكنتم في مركز المدعو الذي يريد إرهاب لا الصديق أو الشقيق الذي يقول إن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، فلا أقل من أن تمهلوا كي تبحث وأدبر كيف أدفع الأقساط والفوائد .

لهذا كان منطقياً وطبيعياً أن نؤجل الاتفاق على ذلك ما دنا لم نتفق على مبلغ الدين كله ولم نحدد موقفاً إزاء الإعانة السنوية . فلا يمكن أن يقال بأننا لم نحفظ في هذه الاتفاقية بحق مصر كاملاً في ديونها .

ولعل هذا البيان يعطى لحضرناكم فكرة واضحة عن ديون السودان ، ذلك القطر الشقيق الذي يحرص عليه حضرات المعارضين كما يحرص نحن ، والذي نصدده جميعاً جزءاً منا لا يجوز أن نزهقه أو نخفقه أو نحول دون تقدمه ونحماه ، لا لفرض إلا أن نسجل على ورق ما لا يمكن الحصول عليه فعلاً من الوجهة المادية أو العملية .

لهذا قلت معتقداً بحق إن اتفاقية ديون مصر على السودان كانت على طول الخط مكسباً لمصر من غير إرهاب للسودان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد فكري أبانله — حضرات النواب المحترمين :

أريد قبل أن أبدأ كلامي أن أعقب على ما أدلى به معالي حكيم عبيد باشا بشأن تسوية ديوننا على السودان ، وهذه المسألة من المسائل الأساسية التي اتفق عليها ولكن لم توضع لها حلول ، فضلاً عن ذلك فإنها لم تعرض علينا ولم تطلع على مستنداتها . ومن هذا تزعم أنه لا عمل لكل ما قيل الآن بصددها . وأود أن تنتظروا حتى تعرض علينا هذه المسألة فتستطيع حينئذ أن نشاطر معالي وزير المالية ما أظهره من عطف نحو السودان والسودانيين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبانله —

خبروني بإحضرات التواب ، ما هي نفقات كل هذه الأعباء ؟ وما هي نفقات البعثة العسكرية ومربياتها مدة إقامتها ، وشقت قوة البطاع عن السودان ( وهذه مسألة هامة جداً ) ؟ لقد قيل إن مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه قد صدر به قرار تمهيدى ، ولكن حاكم السودان العام قد أعطى له الحق أن يطلب ما شاء من الجنود ، ضد يطلب ١٢ ألف جندي ، إذ رعا يزعم أن الحبشة يسودها الاضطراب . فابتدوا بالجيش جميعه ، لأن هذا الحاكم مسيطر على الجيش وعلى القوة السودانية ويستطيع أن يأتي بالجيش المصرى كله ، ولكننا بالرغم من كل ذلك لا نشترك معه في الحكم ، ولا يطلع لنا أن تكون أعضاء في مجلسه .

يقولون إنه سيكون في حاشية الحاكم العام ضابط مصرى عظيم . فأى ضابط عظيم يسمح لنفسه أن يكون في حاشية الحاكم العام ؟ وأى عمل يسند إليه ؟ أليكون نديباً أم يلوياً أم سكرتيراً ؟

وهذا مفتش الزى لا يحضر مجلس الحاكم العام إلا إذا حضر المجلس مسائل متصلة بأعمال الزى ، ولعلكم تسمعون أن رابعه استشارى فقط ، ولا بد أنكم تذكرون أننا أقمنا الدنيا وأصدنا حول خزان جبل الأولياء ، وهل قوة البطاع عن السودان تكلفنا أقل من ٧٥٠ ألف جنيه أو أكثر ؟ هذا ما لا أدره ، لأن الطلاب من أن أقرأ هذه الماهدة وأن أعجبها ، وقد بحثنا وقرأناها فلم نجد فيها شيئاً من ذلك .

هذا البحث لم يقدم به ورير ولم تبحث لجنة ، فالمسألة مجهولة ولا تدرك تكلفنا هذه الماهدة لتدبر الأمر . كان يجب أن يكون هذا البحث كاملاً عند المناقشة وعند التوقيع على العقد .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد الحيد سيد — نص المادة الحادية عشرة على ما يأتى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة و المستقبل لتعديل اتفاقيت ١٩ يناير و ١٠ يولييه ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين وبواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السواديين » الخ .

لم نوضع كلات « استمرار واستمداد ومواصلة » عتياً بل وضعت بقصد إقرار مصر للحالة المحاصرة كما قلت حضراتكم — فوافقتنا على للماهدة تنفيذ بلا شك إقرارنا لهاتين الاتفاقيتين .

تنقض هذه المادة بأن الترس من الإدارة هو رفاهية السواديين قبل كل شئ . وهذا بلا شك يصعب علينا حتى الشركة التصوص عليه في الاتفاقيتين السالفتي الذكر ، فضلاً عن أنه يقضى على ما نقول به من أن السواديين والمصريين شعب واحد لا يتجزأ .

أما ما ورد بهذه المادة من أنه ليس في نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان فإنه بلا شك بدعوى إلى العجب ، فأية سيادة يقصدون ؟ أى السيادة البريطانية أم للمعربة ؟ فإذا كانت للمعربة فلم ينص عليها صراحة كما هو الحال في النص الخاص بقنان السويس ؟

والواقع أن بريطانيا لا تريد أن تترف بالسيادة المصرية على السودان ، وسأبين لحضراتكم أن هذا النص ، بمرص وجوده ، لا تكون له أية قيمة ، إذ أن مصر في الواقع محرومة من حق الشركة ومن السيادة الفعلية ومن كل منفعة أو مصلحة ، إذ نص الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة على أنه « تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يخشى المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سواديون أكفاء »

ولم أوجه نظر حضراتكم إلى أن هذه المادة تبقى الحاكم العام سلطته المطلقة كما أنه قصد فيها عمداً تقديم البريطانيين على المصريين وقد قيدت التعيين بغيره منها وجود وظائف خالية ، وبشرط ألا يوجد سودانيون أكفاء .

أما بالنسبة للوظائف ، فإن اللذين واللتشتين وجميع الموظفين البريطانيين سيظلون محتلين وظائفهم الحالية إلى ما شاء الله ، وإذا خلت وظيفة فليس أسهل على الإنجليز من أن يقولوا إن السواديين الأكفاء لها موجودون ، وفي حالة عدم وجودهم فيشتغلونها بإعجلى كفاء . ومن هذا ترون حضراتكم أنه لن يقدر لمصرى أن يشغل وظيفة في السودان إلا بعد أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وليس هذه بالقبائل الوحيدة التي تقوم في سبيل توظيف المصريين بل وقد نص على أن الحاكم العام أن يمين موظفين من جنسيات أخرى في حالة عدم توفر موظفين سودانيين أو بريطانيين أو مصريين أكفاء .

وترون حضراتكم أن البريطان مقدم على المصري .

أما فيما يتعلق بالجنود فقد نص في الفقرة الثالثة على أن « يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين » ، فيتولى الحاكم العام تحديد عدد الجنود المصرية وشكائهم والناطق التي يوزعون عليها ، كما أن الحكومة المصرية ستسبل بمجرد فائذ هذه المعاهدة ضابطا مصرية عظميا يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

فمن هذا ترون حضراتكم أن الجيش المصري للوجود بالسودان والتي هو جزء من جيشنا يكون تحت تصرف الحاكم العام للسودان الذي يحدد الناطق التي يقيمون فيها . ولا عبرة بوجود هذا الضابط العظيم ما دام أن رأيه استشاري .

ولا شك أن الجيش البريطاني سيتخذ من الجيش المصري درعا يتق به الخطر إذا ما قامت حرب في السودان أو في الحبشة على حدود السودان أو في الكونغو ، أو في السودان الفرنسي ، أو في أية منطقة أخرى تجاور السودان .

تنص أيضا المادة الحادية عشرة على أن تكون هجرة للمصريين خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام . وطاهر أن قيد النظام الذي سعت عليه هذه الفقرة مطاط ، وتستطيع الحكومة البريطانية في أي وقت بدعوى المحافظة على النظام أو الصحة العامة أن تمنع هجرة المصريين وبذلك لا يكون هناك معنى للنص على أن المصري حق الإيجلري في الهجرة ولللكية وغير ذلك ، لأن هجرته معلقة على شرط يكاد يكون في حكم التسليل . أما فيما يتعلق بتسوية دين مصر على السودان ، فلم يرد ذكر ذلك في المعاهدة ، وإنما اتفقوا على تسويته على حدة . فهل هناك ما يدعو إلى هذه السرية ؟ مع أن هذه السألة تتعلق بحقوق وأموال أمة يجب أن تحصل عليها ليتيسر لها القيام بالمشروعات التي تتطلب نفقات هائلة تبلغ الثلاثين من الجنيهات .

ولقد شرح حضرة صاحب السامى وزير المالية هذا الموضوع ، وقال إن مستندات الديون غير موجودة هنا الآن . فهل هناك ما يمنع من استحضارها ؟ لقد كان الواجب يقضى على المساوذين أن يحصلوا عليها ، ففى مستندات مرفوعة لأن يقال لنا إنها موجودة بإيجلتر أو في الخرطوم ، بل كان يجب أن تجمع هذه المستندات حتى يمكن البت في هذا الموضوع الحيوى تصرف نتيجته في الوقت الذي تصرف فيه نتيجة للماهدة .

وقد ذكر معاليه أثناء المناقشة أن الأموال الوحيدة التي يعترف بها الإيجلري هي التي استعاد منها السودان في تنمية ثروته ، ولكن هناك أشياء أخرى يعرفها وزير الخيرية ، كبروكات الجيش المصري في السودان التي تبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهات ، تركت كلها عندما طرد الجيش المصري ، فلماذا لا نحاسب عليها الجيش الإيجلري الذي استولى عليها ؟

كذلك اشترت متراوزيات من إيجلتر ودفع ثمنها قبل انسحاب الجيش المصري ، ولكنها وصلت بعد طرده من السودان فاستولى عليها الجيش الإيجلري أيضا .

هناك بعض نقط أخرى أود توجيه النظر إليها : فقد نص في ملحق للماهدة على أن الحاكم العام يقدم إلى كل من الحكومتين المصرية والإيجلرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان كما يبلغ أيضا التشرييع السوداني إلى الحكومة المصرية . ومعنى ذلك أن التشريع سيقب من احتصاص الحاكم العام إلى ما شاء الله ، ولا يتال للمصريون منه إلا مجرد العلم بالشيء ، وبذلك ضاع علينا حق تعيين القضاء في السودان ، إذ لم يرد بشأنه ذكر لا في الواد ولا في الحاضر ولا في اللاتى ، وهذه مسألة لا يصح إغفالها ، فالكسوت عليها إقرار لها .

ولا يفرحنا كثيرا إرسال سكرتير في مية الحاكم العام أو إرسال خير اقتصادى ، فكلهما سيكون مرهوبا للحاكم البريطاني منفذاً لشيئته . كذلك لا يفرحنا أن يحضر مفتش الرى مجلس الحاكم العام في فترات موسية قليلة إذا اقتضتها حالة مصلحة الرى ، بعد أن كان مفتش الرى قبل سنة ١٩٢٤ عضوا أساسيا في مجلس الحاكم العام ، وهو كما تعلمون بمثابة مجلس الوزراء هنا ، وهو صاحب الأمر يجمع بين الإدارة والتشريع .

ثم يقولون لنا بعد ذلك إن الشركة قائمة وإن مصر السيادة على السودان ! هذه هي النتيجة التي وصلنا إليها في السودان ، وقد ذكر لكم زميلي الأستاذ فكرى أباطه رأى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بشأن السودان ، وقد قال للنفور له سعد زغلول باشا إن السودان أكرم لمصر من الإسكندرية .

ولقد كان لنواب السودان للتجنين عن مديريته ومحاظاته مقاعد نيابية في أول مجلس نيابي عقد في مصر سنة ١٨٨٢ باعتبارهم جزءاً من البلاد المصرية . جاء بعد ذلك مجلس شورى القوانين ، وكان كما أقر اعتياداً للسودان نص على أنه إنما يوافق على هذا الاعتراف باعتبار أن السودان جزء متمم لمصر .

وجاءت الجمعية التشريعية وكان للنفور له سعد زغلول باشا وكيماها للتخب فقدت في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ اجتماعاً خاصاً ، وبعد أن قررت أن الحماية البريطانية التي أعلنت على البلاد باطلة ، قرّرت أن البلاد المصرية تشمل مصر والسودان ، وهي جزء لا يتجزأ وهذا ما يقضى به الحق والعدل والتعاون .

ولقد صرح كبار السياسيين الإنجليز بعد إخماد ثورة المهدي وفي أثناء وقوع حادثة فاشوده ، أن السودان جزء متمم لمصر وأن النيل مصري وهو حياة مصر لا يمكن أن ينصل عنها .

إن ثورة المهدي كما تمدون هي سبب نكبة السودان ، وسأنكم عنها بعبارة بسيطة أنتقل بعدها إلى نقطة أخرى .  
(خاتمة)

ثورة المهدي ، مثل الإنجليز فيها رواية من ثلاثة فصول : الأول قبل الثورة ، والثاني أثناءها ، والثالث بعدها . وقد نهجت الفصول الثلاثة ، فقد مهدت إنجلترا لثورة قبل قيامها وساعدت عليها ، لما ادّعى لها ساعدت على انتشاره . ولما ذهب المرحوم عبد النادر باشا وأوشك أن يخضع السودان وأن يخمد الثورة ، وشعر الإنجليز بذلك — وكان قد طلب إمداده بقوة تساعد على إخماد الثورة — رفض الإنجليز إرسال مدد له . ولم يكنوا بذلك ، بل طلبوا إلى الحكومة المصرية أن تسددها فاستدعت ثم نصحوا للخبديوي بإخلاء السودان ، فعارض في ذلك شريف باشا لأن فيه مخالفة للقانون الذي صدر في سنة ١٨٧٨ ، والذي ينص على أن الحديوي يحكم بواسطة وزرائه وقال كلمته المأثورة : « إذا نحن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » .

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٤ تقرر إخلاء السودان ، ولم يكف الإنجليز بهذا بل كانوا سبباً في استدعاء أمين باشا حاكم بحر القنار والمناطق الاستوائية والجلال عبا ، مع أن هذه المنطقة كانت بعيدة عن الثورة كل البعد — ولكن أراد الإنجليز أن يغلقوا السودان كله حتى يكون لهم نصيب عند فتحه ، فبرتبون عليه حقوقاً . وقد تم لهم ما أرادوا ، فاستدعى أمين باشا بواسطة استايل الإنجليز ، وبمجرد أن طويت الراية المصرية رفعت الراية الإنجليزية .

ثم فتح السودان بعد ذلك ، وأغنت مصر عليه النفقات الهائلة ، وكان الجيش المصري يبلغ خمسة وعشرين ألف جندي ، في حين أنه كان للإنجليز أورةلة أو أوردتان ، وقد بلغت خسائر مصر في فتح السودان ٨٥ ألف عسكري .

أما خسائر إنجلترا فلم ترده على ١٢٠٠ عسكري ، مات أكثرهم من تغير المناخ وقسوته .

وقد دافع الوفد المصري عن حق مصر في السودان دفاعاً عظيماً ، وقال المرحوم سعد زغلول باشا أثناء وجوده في باريس ، إنه إذا كان المصريون يطلبون إرجاع السودان فليسوا مدفوعين إلى ذلك بحب التوسع والاستعمار وإنما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني .

إننا نريد أن نذكر أن يكون السودانيون شركاءنا ، لم مالنا ، وعليهم ما علينا . والذي يؤلنا ويدعونا لأن نخضع شديد الاحتجاج على هذه الاتفاقية هو أنها قد دامت حتى مصر وداست كرامتها .

وما لا يقبله عقل أن هذه الشركة التي بيننا وبين الإنجليز تحمل كل الحقوق للإنجليز وتزعمنا بكل الواجب .

إن هذه الاتفاقية بإحضرات النواب باطلة بطلاناً أصلياً ، لأنها بنيت على الإكراه وأصلها فاسد ولا تلك مصر حتى التصرف في أي شبر من أراضيها مخالفة ذلك للمعاهدات الدولية والقرارات السلطانية . هنا ما صرح به النفور له سعد باشا وأصحابه . وقد أنتقل

بعضهم إلى رحمة الله وبعضهم الآخر زملاء لنا في هذا المجلس ، وهم أصحاب الدولة والسعادة النحاس باشا و محمد محمود باشا وإسحاق باشا وواصف غالى باشا وحافظ عفيف باشا . ولله يؤتى كل الأثم ، وعجزتني جداً أن هؤلاء السادة الأخيار الذين دافوا عن السودان دفاع الأبطال بكل ما أوتوا من قوة ، هم الذين يحملون إلينا هذه المهادنة التي تفضي إلى الأبد على وحدة مصر والسودان . يؤتى جد الأثم أن أرى إخواناً لنا يقولون إننا إذا تساهلنا في السودان فإنما تساهل حق لا يفلت من أيدينا الاتفاق مع الإنجليز ، فكان الاتفاق مع الإنجليز نعمة من نعم الله نضحي من أجلها كل شيء وقال . يقولون ما ذا نفع وليس في يدنا قوة نترغ الإنجليز على أن يتركوا السودان ، كأن أطلع طريق المريض لكي يتخلص من مرضه أن ينتحر ، أو أن يبحث عن يقتله ، أو كأن أحسن وسيلة للتخلص من رجل قد اغتال ملكاً لك أو بيتاً أو عقاراً هي أن تنزل له عن هذا الملك أو عن هذا المقار ، ثم تتعهد بأن تدفع له رسوم التسجيل من جييك !!

لست أدري بما أحاجيك : أبأقولكم أنتم وقد بسطت طرفاً منها ، أم بأقول خضومتنا وخصومتكم الإنجليز ؟ وقد قال أحد دهاة ساستهم اللورد سالسبوري في كتابه إلى سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ لا شك بأن حقوق مصر في امتلاك مجرى النيل كانت من جراء نجاح المهدي مهمة . ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولم يبق شك فيها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش .

إن أمر السودان باحضرأت النواب ليس بالأمر الهين ، فأرواح أبنائنا وأجدادنا التي تزحف فوق رؤوسكم تنادىكم ألا تفرطوا في حقوقكم في السودان وألا تفرطوا في مستقبلكم . خيانكم مملكة على بناء السودان جزءاً من مصر — لأن القابض على السودان كالقابض على جبل للشقة يفدنا فيما حكم الإعدام في أي وقت أراد ، فانظروا في هذا نظرة الحق والحرس وقولوا ما قاله دولة النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ :

« قطع يدى ولا أمضى معاهدة تفصل السودان عن مصر » ولا أظنه يتكرر هنا .

( في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد بهي الدين بكرات بك —

بعد هذا أتقل إلى النقطة الثانية وهي مسألة السودان ، ولا أريد أن أطيل الكلام فيها فقد تناولها الكثيرون منا ، ولكني أود أن أقف عند نقطتين فيها :

النقطة الأولى : نص بصرح البشارة على أن الجيش المصرى الذى يرسل إلى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام . ومعنى هذا أن الحاكم العام هو صاحب التفويض الشامل فيما يتعلق بهذا الجيش .

قد يقال إن الحاكم العام يبين بمرسوم ملكى ، ولكن دعونا نقرأ نص اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي أقرتها هذه المعاهدة ترى من هو هذا الحاكم العام الذى يفوض إليه أمر التصرف في الجنود المصرية التي ترسل إلى السودان .

تص المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما يأتى :

« تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » . ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاه الحكومة البريطانية » .

ولسنا جيماً بحاجة إلى تفسير هذا النص ، فنذ وضعت الاتفاقية ونحن نفهم تفسير عبارة « بناء على طلب حكومة جلالة الملكة » في هذا المقام . ومنعنا صراحة أن الحاكم العام إنجليزي تعينه الحكومة البريطانية ولا يفصل من وظيفته إلا برضاه الحكومة



البريطانية ، قالوا ، بل سنشارك في تنظيم هذا الجيش ، والليل على ذلك أتا سرفسل صابطاً عظيماً للتشاور مع حاكم السودان . واصحابي أن أقرأ لكم النص الخاص بهذا الموضوع وأستطيعكم العفر في كثرة قراءة النصوص ، لأنى أرى أن مدلولها الصريح أقوى من كل تعليق . نصت الفقرة ١٦ من المضر المتفق عليه على ما يأتى :

« من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإلى الحاكم العام سيأمر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والشكبات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ الماهدة صابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور » .

فليس لنا إذن أن نختار العرق الذى ترسل إلى السودان أو أن نحدد عددها ، بل الحاكم العام للسودان هو صاحب هذا الحق ، ولنا نحن الذين نحدد الأماكن التي يقيمون فيها ، بل الحاكم العام هو الذى يأمرنا بأن نرسلها إلى منطقة دون الأخرى . كذلك الشكبات اللازمة لهم ، وهذه أيضاً خاصة لأمر الحاكم العام الإنجليزي — كل هذا يحدده لنا الحاكم العام ونأتمر فيه بأوامره . جاء في ختام الفقرة التي تلونها ما يأتى :

« وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ الماهدة صابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور » . ترسله بإحضرات التواب إلى تشاور ، بل « يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور » ! لفظ مؤدب للقول بأن هذا الصابط يكون تحت تصرف الحاكم العام ! فلتنتج إذن بمودة الجيش المصرى إلى السودان . ليكون تحت تصرف الحاكم العام يرسله أى شاء ، فإذا وجد منطقة ميوعة يحشى على الدم الإنجليزي منها ، أرسل إليها الفرقة المصرية . وإن كانت هناك حاجة إلى شئ الطرق — كما كان في الماضى — أو مد خطوط حديدية ، قامت الفرقة المصرية بذلك !!

فمن منا يرضى بإرسال أبنائه ، لا لندود أو اللطاع عن مصر ، بل ليكونوا تحت إمرة الحاكم العام في السودان ، يصرف فيهم كيف شاء ؟

من الغريب حقاً ألا يكتفى الإنجليزي بإعلاء جيش لهم في القطر المصرى بل يكلفونا بتطهير الأماكن اللووية بالملايا ، ولا نعمل نحن على إيجاد ضحايا لجيشنا بالسودان ، مع علمنا بأن الملايا متوطنة في ذلك التنظر والجزء الجنوبي منه في حالة صحية لا تطاق ، وتكفيها القصة بالحاكم العام للسودان وإبنائته ووطنيته . عرب حقاً أن قبل هذا الحل في اليوم الذى تقول فيه أصبحت لنا إرادة ولنا وجود !!

إنما تعود الجنود المصرية إلى السودان ، بإحضرات التواب ، لبيب واحد ، وهو أن الإنجليزي يخفون بالجيش الإنجليزي من أن يكون على حدود الحبشة لطمعهم بأرض هناك دولة فتية تحشد الأعباش ، فأرادوا تجنيد المصريين حتى يكون الدم المصرى فداء للدم الإنجليزي . هنا هو معنى ومبلغ ما وصلنا إليه دون أن يكون لنا أى ضامن .

قالوا كتبنا مسألة الوطنيين : إقرأوا المادة الخاصة بذلك تتروا أى كسب عندهم . كل ما أقدناه هو تفويض الحاكم العام في أن يبين للوطنيين المصريين ، وأن يكون لنا مفتش عام لمرى يستشار في مسائل الرى فقط ، وفيما عدا ذلك ليس له أى نصيب في الاشتراك في مجلس الحاكم العام .

( في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك —

مجلس التصرف

وانتقل بعد هذا إلى مسألة السودان .

وقتنا بإحضرات الشيوخ عند الكلام عن السودان ، ولا حاجة بي إلى أن أتوّه بأن السودان ومصر جسم واحد تسرى فيها روح واحدة هي النيل ، وتربطهما مصالح واحدة ولغة واحدة ودين واحد ، وفصلهما في الحقيقة. هو إنكار لما تقضى الطبيعة أن يوصل .

ولقد انفتحت كفة رؤساء الحكومات المصرية السابقة والحاضرة على اعتبار أن مصر والسودان لا يفتقان فقد قال للفنور له عدي شريف باشا : « إن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وكتب للفنور له مصطفى رياض باشا إلى اللورد كرومر سنة ١٨٨٨ : « إن النيل حياة مصر والنيل هو السودان ولا ينك أحد بأن الروابط التي تربط مصر والسودان هي روابط وثيقة لا انفصال لها . » وقال الفنور له سعد زغلول باشا في ١٣ يناير سنة ١٩١٩ : « إن من الفضل أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » ، بل هو كما قال للشتار اللالي سنة ١٩١٤ « أزم مصر من الإسكندرية » .

وكتب حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا سنة ١٩١٩ في جريدة الأهرام يقول : « لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني على عام ١٩١٤ لكان أبعدها غوراً وأشدها إيلاًماً ذلك الجرح العميق بل ذلك الجرح العميق الذي أحدثته اتفاقية سنة ١٨٩٩ » .

وفي الواقع إن اتفاقية مصر سنة ١٨٩٩ تفصل السودان عن مصر فهي تجعل السلطة المدنية والعسكرية بيد الحاكم العام البريطاني الذي لا يمين إلا بطلب الحكومة البريطانية ولا ينفصل إلا برضاها ، وهو الذي يتولى مع مجلسه الأعلى وكل أعضاءه من البريطانيين جميع السلطات التنفيذية والتشريعية حتى إن القوانين المصرية لا تسرى على هذه الأقطار إلا ما يرى الحاكم العام سريته بمنشور يصدر منه طبقاً للمواد ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

ولقد ظلت البلاد في جميع أطوار جهادها تتادى ييطان هذه الاتفاقية حتى إن المفاوضات المصرية صرحوا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ « أن اتفاقية السودان مخموة في مصر كل الوقت وكل ما تريده هو عدم الإشارة إليها إطلاقاً في المعاهدة » .

( الكتاب الأخضر صفحة ٣٣ ) .

فلا ندري بعد هذا كيف سلم المفاوضون المصريون بإقرار هذه الاتفاقية وجعلها مشروعة به إذ رفضوا الإشارة إليها ١٢ حتى المعاهدة الحاضرة في المادة الحادية عشرة على أنه : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقهم ١٩ يناير ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتناقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالتبعية من كلا الطرفين المتناقدين مباشرة السلطات المخولة لهم بمقتضى هاتين الاتفاقيتين » .

والأحظ هنا أن اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ خاصة يضم سواكن إلى السودان .

فهذا أنها السادة إقرار صريح لاتفاقية السودان وجعلها مشروعة . أما القول بأن الحاكم العام يباشر سلطته بالتبعية عن الطرفين فهو لغو لا قيمة له ، ذلك لأن البنية تقتضي للتبعية ، وهذا الحاكم بأمره ليس مسئولاً عن شيء أمام الحكومة المصرية أكثر من أن يرفعها للتشاورات التي يصدرها ( المادة ٤ من اتفاقية السودان ) .

ولم تحف المعاهدة عند حد إقرار اتفاقية السودان التي لم يتم على سند من الحق أو القانون ولكن أضفت نصاً جديداً تؤيد بها فصل السودان كسافة المهاجرة والتجارة وحق تلك ، فكلمها نصوص تكني للدلالة على أن السودان غير مصر .

ثم لأجل أن تجعل بريطانيا مركزها في السودان من الناحية الدولية وضعت أحكاماً جديدة في المعاهدة الحاضرة لسريان الاتفاقات الدولية على هذه الأقطار وضعت مصر بالاشتراك معها في الاتفاقات ذات الصفة الفنية والإنسانية ( ملحق المادة ١١ من المعاهدة ) وهي تقصد بالمعاهدات الفنية معاهدات اللياء على ما نطق ، وتخصد بالمعاهدات الإنسانية منع تجارة الرقيق والواد المخدرة والأسلحة . وأخرجت بهذا المعاهدات ذات الأهمية من الناحية الدولية كالمعاهدات السياسية والاقتصادية والتجارية وجعلتها على ما يظهر موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وبعد أن تم لبريطانيا كل هذا فرضت على مصر أن تجند جيشاً من أنبائها وتتفق عليه من مالها وتبث به إلى السودان تحت إمرة حاكم بريطاني له أن يحدد عدده ويصن مكنه ويقرر تقفله ويسخر قوته ( للمادة ١١ من الماهدة والفقرة ٢ من المحضر للتق عليه ) . أما ذلك « الضابط العظيم » والحير الاقتصادي القذان سترسلها الحكومة المصرية فليست لها مهمة غير الاستشارة ، وليست لها أية سلطة في حكومة هذه الأقطار . وهما غير أعضاء في مجلس الحاكم العام فهما والجيش سواء . والكسل تحت سلطة هذا الحاكم العام . وهذا يؤيد أن الجيش المصري لا تكون له في السودان غير مهمة الحراسة لحفوده وتسجيره ضد منافس إنجلترا في الاستعمار فهو جيش مصري تتبرع به مصر لتبرها وهو أشبه شيء بالجنود المرتزة ( Mercenaries ) التي كانت تكثرى ضها في القرون الوسطى . ومحال أن تسرى في جيش هذا شأن روح العزة القومية وللشكات العسكرية الصحيحة التي هي قوام الحيوث في البلاد المستقلة . ولن أجد أبلغ في هذا المقام من قول النغفور له الأميرالاي أحمد رفعت في مذكراته للطبوعة « يسبنا وزراؤنا لأعدائنا ويقولون لنا أطيوم فإذا خالفناهم حتى ولو كان ذلك في صالح الوطن حاكنا حكومتنا وأنزلت بنا الرزايا ... » ورجال الأمة ساهون وواهيون في اعتقادهم المسيانية .

وهنا ترك التقيد بالراحل صفحات يضاء كان يريد إتمامها ، ولكن وإفاء القضاء قبل أن يشهد هذه الماهدة . فالماهدة الحاضرة تنق " اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة وتجعلها مشروعة ، وتجعل من هذا الجزء التتم لمصر مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة حاكم بريطاني ١١١ فكيف يسوغ لنا بعد هذا أن نسعى معاهدة تحالف وصداقة ! تلك الماهدة التي قوامها إقرار النصب والإكراه وتسخير مصر وجيشها للطامع البريطانية ٢٢٢ ( في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك —

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

ياحضرات الشيوع : خذوا السودان مثلا .

أرجو الا تفصلوا وأتم في مقاعدكم الثيرة تنتظركم في الخارج سيارتكم الفاخرة فخذوها إلى منازلكم العامرة بالأثاث والرياض . لا تفصلوا وأتم فتصدقون في أنفسكم أنكم تملكون أزمة الرأي في هذا البلد بل تريبوا وارجوا إلى ضياركم . سيكون من مفتضى هذا النظام أن ابني وابنيك يجب أن يجد لأن الروح الشعبية في الدولة لا تقوى إلا بالتجنيد .

لقد انحط مستوى الجيش المصري بما ابدعه لنا الإنجليز من نظام البدل الضعيف الذي يعتدى فيه الرجل حق في خدمة بلده بل واجبه في ذلك بالمال ، وسيبقى حتى على هذا النظام .

تصوروا حضراتكم أن يكون أنباؤنا تحت سيطرة وإمرة حاكم السودان العام الذي ليس لنا عليه سلطان بأى وجه من الوجوه . سيطلب تجت حكومتكم بسدد من أنباكم ولا تحكروا أنهم من أنبا فلايكم كما هو الحال في الجيش الحالي بل أقول إن ابني وابنيك سيكونون جنوداً ضمن هؤلاء فيذهبون إلى جاهل السودان وسيكون لهم الضر في الدفاع عن البلاد .

ولكن أين هذا الضر وهم إذا غادروا الحدود المصرية انحطمت كل صلة بيننا وبينهم فلا نعرف عن مستقبل أحد منهم أمراً وليس

لنا فيه كلمة ؟

أما كان يستحق هذا ياناً في أحد الملاحق ؟

إذا كانت الطرق والكبارى التى تمهدنا بها يسمل لها حساب بالنسبة قتل ووزن السيارات التى تمر عليها ، فهل يجوز أن ينى بكل هذا وأبناء البلاد وأعداء أبداها وأمواها التى تنفق على هذه الجيوش تكون منقطعة الصلة برجالنا وبوزارة حريتنا ؟  
اتركوا هذا ، اتركوا ما يضطك به على عقول من لا يقدر ، فقد قال الإنجليزي وسوام إن حاكم السودان وكيل عن حكومتنا وأى توكيل ؟

لقد كان لنا وكيل وكان نصينا قبل أن تستجد الأزمات نصيب اليتيم على مائدة اللثم ، إنما كان لنا عزاء واحد هو أن حاكم السودان كان موظفاً مصرياً أى سرداراً للجيش المصرى .

انقطعت هذه الصلة فى سنة ١٩٢٤ وجاء النص فى صراحة لا تخجل الشك :

« يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان » .

يعرف تماماً قيمة هذا السلام من جلس خلال السودان ومنهم من رجال الحكم الآن وزيران ما حضرتا صاحبى الطالى أحمد حمدى سيف النصر باشا والفرىق على فهمى باشا اللذان قطعوا السودان على ظهور الخيل فهما يرفضان بماذا كان يكلف جنودنا وقت أن كان الرداء موظفاً مصرياً .

كانوا — والمهدة على من روى من أمثال هؤلاء الضباط العظام — يسخرون فى تمديد الطرق وشق القنوات والأعمال الهئية لأنه كان أخف على حكومة السودان أن تكلفهم بهذه الأعمال عن أن تصرف عليها المال .

فهل يمكن أن تكون الحال فى جو الصداقة للقبلة أحسن مما كانت فى سنة ١٩٢٤ ؟

كان من ضمن الأسطة والردود التى تفضل بها معالى مكرم عبيد باشا فى اللجنة أن من حقنا أن نبث وألا نبث وأن مصرى هى التى ترغب فى إرسال جنودها إلى السودان . قتلت له لماذا كان الإنجليزي لقاية مفاوضات سنة ١٩٣٠ مصممين تصمياً قاطعاً على ألا يهود جندى مصرى واحد إلى السودان ؟

ولماذا فى سنة ١٩٣٦ كانوا شديدى المطف على رجوع المصريين إلى ربوع السودان ؟

الجواب أبها السادة بسيط وهو الحدث الدولى للعلوم . ولما كانت الحبشة متاخمة للسودان ولا غنى جانبها كل ما أرادته الإنجليزية من طرد الجيش المصرى إشتطاراً للسودانيين باعطاء كل علاقة بين مصر والسودان فأخذوا بالطرده والتوسع فى زراعة القطن فى الجزيرة .

من تابع الحركة الاقتصادية فى السودان منكم يعلم أن مشروع زراعة القطن فى الجزيرة قد فشل تماماً ووجد الإنجليزي أن السوادنيين لا يصلحون للتصميم وشعروا بالحاجة الشديدة إلى اليد المصرية ووجوب عودتها .

لقاية مفاوضات سنة ١٩٣٠ رفضوا عودة الجيش مع توفر هذه البواعث على عودته . وفى سنة ١٩٣٦ أصبحت بجانبهم أمة قبية طاعمة طامعة تريد أن تؤسس إمبراطورية وتحت يدها عدد كبير من الإفريقيين اللذين يتكلمون بتجديهم فتضاجهم بالمعجم فكان المطف على رجوع الجيش المصرى إلى السودان لا تحقيقاً لمنى الصداقة التى سادت للمفاوضات وإنما تحقيقاً لفرصة الاستثمارية فى أن تبقى معهم فى السودان فيكون هناك الجيش ولا يملك وزير حريتنا أن يسأل عن مصيره ولا إلى أى مكان أرسل لأشهم تحت تصرف حاكم السودان .

تص المدة الثالثة من اتفاقية السودان للقودة فى سنة ١٨٩٩ على ما يأتى :

« تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفضل عن وتليفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية » .

إذن بحسب هذه الاتفاقية ويوصف كونه حاكماً هو مستقل عن الإدارة الصرة ولو أنه يعين بأمر عال ، ولكن الحكومة الإنجليزية هى التى ترشحه ولا يقال إلا برضاها .

ومما زاد الطين بلة ما استجد فى سنة ١٩٢٤ عندما جاءنا الإنذار بفصل السودان عن مصر تماماً .

أما كان هذا المركز المحزن يستحق من عناية معاوضتنا ما ينال به ملحقاً في الادة الخاصة بالسودان ؟  
لا يوجد مادة السودان ملحق ما ، ولكن بما يؤسف له أن يكون لمادة الطرق التي تمهيدا بالقيام بها ستة عشر ملحقاً .  
لحت هذا من بين سلوط المعاهدة ، ولو أني من أشد أنصار الانفاق ، ولكني لا أدري عللاً لأن نعتد اعتياداً كبيراً على حسن نيات الإنجليز ، لأن للظاهر لا تؤيده .

كان يجب - ولو خجلاً - أن تطلى لنا بعض الضمائم .  
الطرق تقاس بالأقدام ، والأوزان تقدر بشر الطل ، وحينئذ يجرى دور ذكر السودان لا نذكر كلمة تفصيلية عن سلطاننا عليه .  
لا شك أن في هذا تفصيلاً للسلطانك هنا .  
الحياة البرلمانية التي دفعتنمُها غالياً ماذا يكون الموقف فيما إذا ما تقدم إليكم وزير الحرية يطلب اعتيادات لجيشنا بالسودان بناء على طلب الحاكم العام ، فهل تستطيعون حضراتكم التحول معه في مناقشات أو تفصيلات ؟

حسرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - سم تقدر .  
حسرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك - أسمع من خلفي حسرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل يقول إننا نغدر على ذلك ، ولكن على الرغم من هذا أقول له إن ما يمكن أن نطالب به الوزير هو أن يعدنا ببيانات عن عمل قد تم فضلاً ولم يبق إلا استيفاء الشكل .

أتدرون حضراتكم ما وقع ؟ سمعت من حسرة صاحب المصالي مكرم عبيد باشا في بيانه مجلس النواب أن هناك اتفاقاً لم تصمله للمعاهدة ولا للملحق . إن من حق مصر أن تنتع عن دفع الجزية - وأسمها جزية - فقد صار للسودان علينا جزية بعد أن اتفينا من جزية تركيا . دفع له ٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً . وقد قال معاليه إن لمصر أن تقطع هذا اللبغ بمجرد إرسال جيشنا للسودان بعد موافقتنا على المعاهدة .

ولكن هل إذا طلبت حكومتنا من البرلمان اعتياد إرسال جيش للسودان وأفتحاها بالأ ترسل الجيش إلا إذا كان هذا الإرسال متفقاً مع كرامتنا واتقت بذلك ، فهل نكون في هذه الحال أحراراً في قطع ما ندعه للسودان الآن بحسب البيان الذي أقاء معالي وزير المالية في مجلس النواب ؟

ألا يجوز أن يكون حواز الامتناع عن دفع الجزية متفقاً مع سبة معينة من الجيش ترسل للسودان ؟ أي أننا إذا ما أرسلنا مثلاً أوروبين كان لنا حينئذ الحق في الامتناع عن دفع ما ندفع . وأما إذا ما أرسلنا فقط نصف أوروبة كان لنا أن نتنع عن دفع أربهائة ألف جنيه فقط مما ندفع . ألا يستحق هذا الأمر إذن عناية من اللفاوض المصري وتفصيلاً كتابياً كالتفصيل الذي وضع عن مواصفات الطرق ؟

اصحوا لي حضراتكم - وأنا لا أود أن أخرج من هذا المكان حتى أقول كل ما في نفسي - أي كنت من رأى اللفاوضين في سنة ١٩٣٠ ، وإن أغضبت في ذلك حسرة الأستاذ حافظ رمضان بك وأصحاب اللحقات وغيرها .  
قد دلت الحال لي أن الذي يطلب في السودان باسم البلاد لا تطليه البلاد الآن ...

حسرة الشيخ المحترم لويس أنتوخ فانوس أئدى - ما معنى هذا الكلام ؟  
حسرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك - أرجو حسرة الشيخ المحترم ألا يقاطعي ، وأن ينتظر وهو يفهم ما أريد .  
هل قرائم - بالحضرات الشيوخ المحترمين - حركة التفاتل الإدارية الأخيرة ، والتي ينبشك عنها حسرة الأستاذ يوسف الجندى الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية - وإنه كان من بينها ضابط نقل من الزقازيق ، أو بليس إلى أسوان ، فترتب على نقله هذا أن قدم استقالته للوزارة يوم ظهور حركة هله في الجرائد ؟

ويمكن لحضرتي صاحبي المصالي على فعى باشا وزير الحرية وأحمد حدى سيف النصر باشا وزير الزراعة أن يقولوا لكم - إذا شاءا - مبلغ ما يجنيه المصريون من شركة السودان الضمري ، فقد عاشا هناك ومقام اللوازة يستلزم ذكر هذا .

فهل يجوز أن أرسل رجلى ليكونوا تحت تصرف الحاكم العام للسودان من أجل الوظائف الجديدة ؟ والفتوا حضراتكم تماماً إلى الاحتياط في ذكر كلمة « الجديدة » . أى أن الوظائف الجديدة فقط هي التي عين فيها الحاكم العام من المصريين ومن الإنجليز . وليس في ذلك حد ولا نسبة ولا درجة ولا رتبة .

لقد سبق لنا أن دفعنا ثمانية ملايين من الجنيهات في سنة ١٩٢٢ تمويلاً للوظائف الإنجليزية في الحكومة المصرية ليركوا وظائفهم . ولكن تآمر الأحزاب كان سيئاً في إرجاع كثير منهم لكل وظائفهم .

لماذا لم يشترط مفاوضونا في الوظائف الموجودة الآن نسبة معينة للمصريين ، ولو من باب حفظ الكرامة ؟ فيكون لنا نسبة معينة في وظائف التدريس وكلائهم ، وفي هذه النسبة علامة على وجود شيء لنا في السودان . ولكن كل ما يتقاضاه الإنجليز نصائره ، وكل ما أعطوه لنا بقي معلقاً في حكم التيب .

ورد في الفترة الثانية من المادة الحادية عشرة ما يأتي : « وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين وترقيتهم غفوة للحاكم العام » أى أن برادة ترقية ضباط الجيش لا تنتم من لذلك ... ..

حضره صاحب المالى على فهمى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — لا ، لا أبداً ... ..

حضره الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — ما قلته هو ما يدل عليه النص ... ..

حضره صاحب المالى على فهمى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — لا يكون هذا ، إنه مستحيل .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — إن وطنية حضره صاحب المالى الوزير تدفعه إلى أن يقول هذا . ولكونى محامياً أقول ما تنطق به النصوص . وتقول بقية المادة « وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم غفوة للحاكم العام الذى يختار للرشحين المصلحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة الخ » ... ..

حضره الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — إن هذا خاص بالوظائف المدنية .

حضره الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — لنترك التصريح . وكلمة الصابط جاءت عفواً .

إننا بالمهادنة لم نتفاس من هذا الحاكم العام حق تعيين موظف ولو كان وكيل مديرية . مع أننا سرنا بالمهادنة أصدقاء متحالفين ، وكان ينبغي أن يكون لنا في السودان مأمورون ، ومديرون وكلاؤهم ، فإذا كان الإنجليز أصدقاءنا فساداً يخلصون أنفسهم بتفاسى آخر ملين من نحن رطل اللحم الذى لهم ؟ — أقول هذا على حد مثلهم الوارد في رواية شكسبير .

كل الذى لنا عند الحاكم العام في السودان أنه حين يوجد موظف إنجليزى كفء وآخر مصرى كفء أيضاً ، وتوجد وظيفة جديدة ورأيناه آثر الإنجليزى كتبناه له نأله . لماذا تركت تعيين المصرى مع أنه أكفأ من زميله البريطانى ؟ فيرد علينا قائلاً إن الكفاءة مسألة تقديرية .

فهل بهذا يقال لنا : إننا أخذنا السودان واسترجعناه ؟

وهل يلزمى أحد إذا ما قلت : إنه خير لنا أن يبقى الإنجليز على ما هم فيه هناك ، إلى أن يأتى الوقت اللاتى الذى نستطيع فيه أن نسترد حقوقنا ؟ فإذا ما استردنا السودان استردنا معه كرامتنا وحققنا حقيقة ، لا خيلاً ؟

حضره الشيخ المحترم عبد على عوبه باشا :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى هي السودان .

الإبهايم الذي رأيناه في مواطن كثيرة في شأن الاحتلال وحالة الخطر الدولية ورجوع الإنجليز إلى آخر هذا الإبهايم وحدناه بينه في السودان .

وكما قال بحق زميلي حضرة الأستاذ وهيب دوس بك إن كل ما طلبه الإنجليز كان محدّداً ومعلومًا أولاً وآخراً وإذا ظلّوا أن أمراً غير محدد قالوا إن الرأي فيه رأيهم ولكننا لا نعرف مدى لواجباتنا وحقوقنا . وأن هذه الحقوق ؟ لا نعرفها . السودان . قالوا إن معاهدة سنة ١٨٩٩ نافذة ، وإن العمل على مقتضاها إلى أن يحصل تمديدها ، ثم يواصل الحاكم العام سلطته ، كما قال حضرة الأستاذ وهيب دوس بك .

ألم يكن بإحضرات الشيوخ المحترمين من أبسط الأمور أن يقول للمفاوض المصري للمفاوض البريطاني إنك قد كلفتي مصاريف وتضحيات باهظة في الثكنات والطرق والسكك الحديدية وجعلتها رهناً لأمرك ، وأبى لك ثكنات مقابل أن تترك ثكنات بيننا لك بجالي مثل ثكنات قصر النيل ؟

ألم يكن من الواجب أن يقول له يادى القبطى الإنجليزي أين ثكناتى التديعة التى بيننا بجالي في السودان ؟

والآن قد اتعشى الأمر إلى أنهم طلبوا دخول صف أشرطة أى ١٠٠ جندي في السودان لعلم وجود الثكنات . فأين ثكناتنا للصرة ؟ يجب أن ننهب من جديد وما أخذ . وهل يمكن من واجب التفاوض المصري أن يقول لزميله الإنجليزي إنك قد أسأت الظن بي وطلبت لجودك أن أظهر الأراضي من اللاريا ، فأنت يجب عليك أن تظهر السودان من اللاريا معاملة الد لند؟ هذا لم يحصل .

ألم يكن من واجب المصري عوضاً عن أن يعمل الأمر لرجل إنجليزي هناك أن يشترط أن له حقاً في وضع جنوده في مناطق لا يكون فيها امتياز بين المصري والإنجليزي ؟

أقرأتم في الصحف أين يريدون أن يضعوا جنودكم ( صف الأشرطة ) القهاية للسودان ؟ يصعونها في بورسودان وهي صحراء جرداء ليس فيها عرب وإنما فيها البشارية والمهندوه برطاة لا يفهمونها .

ألم يكن من واجب اللفاوس المصري أن يتأكد من أن أوائلك الجنود المصريين يقيمون في الخرطوم وغيرها من المدن الآهلة بالسكان ؟

لا يغربنا أنها السادة أن يقال إنما تتساوى مع الإنجليزي في التملك والهجرة وإنما لا روابط خاصة مع السودانيين ، لنا روابط اللغة والدين ، وأظن أنه كان مما يصح أن يكون لنا اتصال روحي بين هم مثلنا في الدين من حيث التعليم الدين وتعليم اللغة .

فيل إن السودان شركة ، وقبلت الحكومة للصرة ذلك ولكن هل حصل عن سواك ؟

هل حصل كلام في وادى حلفا الذى أضيف إدارياً إلى السودان ؟ ومعنى هذا أن الجنود في السودان بسد أن كانوا جيشاً واحداً — إذ كانت الأشرطة للصرة والسودانية تكون جيشاً واحداً — فالأولى منها مثلا تكون مصرية ، والثانية سودانية مصرية ، الخ وكانوا يحضرون لمصر بالتناوب ، وكان الرداء مصرياً .

أما الآن فقد انفصل السودانيون عن المصريين في الجيش ، فأصبح هؤلاء لباس خاص ونظام خاص ، كما صار لأولئك كذلك لباس ونظام خاص ، وساروا جيوشاً مختلفة يضمهم الحاكم العام ، أو الحاكم بأمره إن شئت ، في المناطق التي يراها .

إن أخشى أن يقال إن معزل لفكرة العسكرية ، وإن لا أريد تحجيد بجيش الجيوش المصرية . وإن لأرحو أن أقول : إن السودان يجب على المصري فيه أن يسذل ماله ، وأن يسذل روحه ، كما يسذلها في مصر على السواء بشرط واحد هو أن يكون مع السوداني كما كان من قبل : يدخل في البلد مرفوع الرأس موفور الكرامة ، ويعلم أن من ورائه أمة تنظر إليه وتوقده وتلاحظه عن قرب .

أما أن تسخر الجنود كيبوش المستعمرات تحت خدمة التبر يغذفون بها كإيشاون ، ورمون بها كإيشاون ، وتصرفون فيها كإيشاون ، وليس بيننا وبينهم اتصال إلا في التارم والضحيات ، فهذا لا يمكن أن نقبله نسي أية ، ولا يمكن أن نغال عنه ، إننا به دخلنا السودان ، إننا أبداً لا ندخل بذلك السودان .

سادى : وحتى لا يقال إنى تكلمت في الصغيرة والكبيرة ضد نصرت كلاى على الاحتلال والقوة الإنجليزية الموجودة والى ستوجد ، وعلى السودان .

( فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس -

.....  
.....  
.....  
.....

أعزل الآن إلى قطلة أخرى وهى السودان :

الواقع أن المراضين فاتهم أم خص كان يحكمهم أن يوجهوه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار البلس بك - باقى من المراضين من لم يتكلم بعد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اتدى - هناك قطلة خطيرة فى للماهدة وهى عبارة صغيرة وردت فى مسألة السودان ، لو أردنا أن نأخذها على وضعها الاقل لما استطعنا مطلقاً ولما استطاع أى مصرى أن يقبل الماهدة ، تلك العبارة وهى التى تقيد أن الحاكم العام يائسر سلطه بالناية عن كلا الطرفين .

عندما قرأت هذه العبارة لأول وهه صدمت صدمة عنيفة وأخذت أخنأ شديداً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - لا قدر الله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اضدى - قلت فى نفسى كيف يسوغ لمصطفى النحاس باشا أو لمكرم عبيد باشا أو للدكتور أحمد ماهر أو حتى لإساعيل صدق باشا أن يقبل مثل هذا النص ؟ إننا إذا أخذنا هذه العبارة على ظاهرها وعلى معناها اللغوى فقط دون ما يلايس للوضع من أشياء أخرى لكان معنى هذا أننا نخلق للإنجليز بهذه الماهدة حقاً فى السودان لم يكن لهم مطلقاً وهو حق الاشتراك فى السيادة على السودان . على أن المادة فيها إشارة إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وفيها عبارة أخرى خاصة بالاحتفاظ بالسيادة أضيت كاقيل لنا بناء على طلب القوض المصرى ولم يترض عليها القوض البريطانى . فوقف الإنجليز هذا ويقولهم إضاعة عبارة بسهولة وبسلامة نية يدل على أن ذكر عبارة « بالناية عن الطرفين » لم يكن عن خبث ولا عن غاية شريرة وهى إخلاص حق فى السيادة على السودان ليس لهم . قلت إن هذا لفظ لا يقبمه آخر كنا نخشاه لو وجد سوء النية . ولماذا ؟ لأننا إذا رجعنا إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وكثيرون من المصريين يظنون أنها اتفاقية مشثومة ، ونجد أننا إذا ما رجعنا إلى ما كان يصرح به الطرف البريطانى الذى أوجد تلك الاتفاقية وقومها . وهو اللورد كرومر - لما وجدنا فيها أى معنى أو أى أثر مما نخشاه وبما تأباه وما لا يمكن أن نقبله بحال حاضراً كما لم نقبله ماضياً ولن نقبله مستقبلاً وهو التسليم بأن السودان منفصل عنا أو أن بيننا وبينه فارقاً لما هو إلا جزء متمم لمصر . هو أرض مصرية تنتمى من بحيرة فيكتوريا تيارتاً وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط . فتخبروننى من أن أقول لحضراتكم هذا ولكن الذى أقوله لكم ، إن الواقع أنه فى هذه القاعة ومن هذه القاعة التى تجلسون فيها قال أعضاء مجلس شورى القوانين سلفاً ذك المثلثون للشعب المصرى فى جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ عند نظر ميزانية سنة ١٩٠٠ فى تحريرهم ، وقد كانت البالغ للتسقة بالسودان ترد ضمنى الميزانية العامة ما باقى « ثم إنه ذكر فى ميزانية الصروفات مبلغ ١٧ ألف جنيه وكسور قيل عنه إنه يحجز إيرادات السودان ، فلو أن الحكومة لم تبين



مقدار الإيرادات كذا لم تبين أنواع المصروفات ولكن هيئة الكتب تصادق على صرف هذا المبلغ من ميزانية الحكومة المصرية لأن السودان يعتبر من البلاد المصرية وجزمه لها « أعيد تلاوة ما هدم فأقرته الهيئة . ثم تجدد في جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - وهي السنة التالية - للتصديق تحت رئاسة إسماعيل عبد باشا عند النظر في ميزانية سنة ١٩٠١ أن الهيئة قررت بإضاق الآراء ما هوأت :

« لما نظرنا في هذه الميزانية ( نظراً إجمالياً بالمصروفات ) على قدر ما يسمح به الزمن المعلن لنظرها فقد وجدناها لا تختلف كثيراً عن ميزانيات السنين السابقة . وقد أبدى المجلس عنها فيما مضى من الرغبات ما هو معلوم وكرر لت الحكومة والتمس الاعتناء بتلك الطلبات التي لا يزال متمسكاً بها ويطلب تنفيذها . على أننا وإن كنا نشكر الحكومة على ما أحرته هذه السنة من الرأفة برص مبلغ ٣٠ ألف جنيه رسوم الأهوسة عن طائفة للأركبية التي هي من أضر طبقات الأمة وأكثرها اجتهداً كما ذكر ذلك في مذكرة التالية كما أننا نشكرها على توفير مبلغ ٦٠ ألف جنيه الخ . إلى أن وصل إلى « فكل ذلك لا يمنعنا عن استقالت نظرنا لبعض ملحوظات نعرضها عليها علاوة على ما سبق إضاحه من المجلس في السنوات الماضية وهي أننا لا نزال نرى في الميزانية المبلغ المخصص للمعارف على حاله السابق لم يرد فيه شيء يذكر على أنه الخ ... نجدد شيئاً زهيداً ، فلو قوف عدده مع زهاده لا يتفق مع مقاصد حكومة تربي السير بالأمة في طريق التقدم مثل حكومتنا الخ ... مع أننا نرى بعض المبالغ قد زيد في مصروفاتها هذا العام بمبالغ وافرة مثل الصحة والسجون وغيرها وليس يخاف على الحكومة أن من الاحتياطات التي هي أساس كل احتياط يتخذ للأمن العام أو للصحة والتعليم الخ ... ثم إنه لا بأس من أن نقول كلمة عن السودان وهو أنه في ميزانية العام الماضي ورد في باب عجز إيرادات السودان ١٧٧١٧٧ جنيهاً والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزينة الحكومة باعتباره أن السودان جزء من مصر متم لها .

ربما قلتم خسرانكم وما علاقة هذا الذي ذكرته بالسودان ؟ وسبب أن بيان ذلك لخسرانكم وإنما أذكر أن ميزانية التعليم العام في القطر كانت لا تزيد في تلك السنة على ٨٠ ألف جنيه وكانت ميزانية الصحة لا تزيد على ٧٠ ألف جنيه في حين أن البلاد كانت في ذلك الوقت في حاجة إلى التوسع في نشر التعليم وفي حاجة إلى رفع مستوى الصحة في البلاد كما كانت في حاجة إلى إصلاح السجون التي كانت بمثابة مقابر للأحياء . وبينما لم تكن الميزانية المصرية في ذلك الوقت على شيء ولم تبلغ حالة اليسر بل كانت لا تكاد تكن لسد المصروفات الضرورية ومع ذلك فإن الحكومة المصرية لم تكن بأن تصرف مبلغ ١٧٧٠٠٠ جنيه سنة تلو السنة لتشكل حاجات السودان وفي الوقت ذاته تحرم أبناءها في مصر من العلم والثور فكان الشعب المصري يضي بجراحه أثناءه الذين يموتون من رداءة الحالة الصحية لتدبير المال اللازم للسودان ( صفتي ) .

ذلك لأن السودان جزء من مصر متم لها ، فكاننا نبادر إلى القيام بمجاورة إخواننا المصريين الذين يقيمون في السودان .

والسك ما قرره مجلس الشورى في سنة ١٩٠١ حين قال : « ورد في باب عجز إيرادات السودان ١٧٧١٧٧ جنيهاً والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزانة الحكومة لاعتباره أن السودان هو جزء من مصر متم لها وفي ميزانية هذا العام ورد هذا العجز بينه دون أن تبين مقدار الإيرادات ولا أنواع المصروفات ضمن هذه الميزانية فيهيئة المجلس توافق على صرف هذا المبلغ للاعتبارات السابقة وتطلب من الحكومة أن تندج في الميزانية التالية أنواع إيرادات ومصروفات السودان . »

هذا كله حصل بعد توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، أي في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع ولم تنترمس الوزارة وقتئذ على شيء . وسجل هذا كله مع أنكم تقولون أن تلك الإيرادات لم تكن وزارات شعبة بل كانت وزارات من الموظفين خاضعة لسلطان الإنجليز فكانت الحكومة المصرية التي كان يسودها الإنجليز في ذلك الحين أقرت ذلك التصير ، والمقود تقرر عادة من نوايا المتعاقدين . وقد أقر اللورد كرومر هذا التصير في تقريره لسنة ١٩٠١ ، وهذا اللورد هو الذي انتدع هذه الاتفاقية وهي نوع من الاتفاقات السياسية اقتضت ظروف خاصة وضعت لها قيمة ذكرها في تقريره عن سنة ١٩٠٣ ، ولقد شئت مراراً لماذا لا تحصل الميزانية الإنجليزية قسماً من النفقات اللازمة لإدارة البلاد ما دامت الراية الإنجليزية تحقق عليها بجانب الراية المصرية ؟ وهو سؤال في محله ولكن الجواب عنه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاق المقود في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ويعوجب مواده منح السودان مركزاً سياسياً خصوصياً وهو أن ذلك الاتفاق وضع خصوصاً لتخليص السودان ومصر أيضاً في إدارة شؤون السودان من القيد المولوية المشوشة التي آتت إلى كثير من الاختلاط والارتباك في الإدارة المصرية .

هذا الاتفاق قصد به المتفاد البريطاني أو المتبع البريطاني المورد كرومر قصداً خصوصاً لولا، لما وجد هذا الاتفاق ولما كانت هناك حاجة إلى وضع نص خاص بما كرمود برطاني الآن ولا بطريق مباشره الحكم إلى آخر ما هو وارد في المساعدة بخصوص السودان . لقد قصد المورد كرومر تخليص السودان بل تخليص مصر في إدارة السودان وحكمه باعتباره جزءاً متمماً لها وهو ما أقره المورد كرومر عند تصديعه به وما قصد مجلس شوري القوانين هو أن تكون مصر خالصة حتى من الامتيازات الأجنبية التي ما زلنا نثن منها إلى الآن . ورغم جهادنا في سبيل السودان نجد من الصعوبات الشيء الكثير في سبيل التخلص من هذه الحال . ولكن المورد كرومر اخترع لنا اختراعاً نشكره له وهو تلك الحيلة السياسية التي وضع بها اتفاقية حيث بتأقية السودان جاء فيها ضمن كلام طويل ذكر حق افتتاح الحكومة البريطانية للسودان وما كان يمكن أن يقال في ذلك الحين قولاً دولياً سياسياً صحيحاً إن هناك فتحاً للسودان ، بل كان هذا تخيالاً شرعه المورد كرومر في الجزء الثاني صفحة ١١٣ من كتابه عن مصر .

ولست في حاجة إلى ذكر نص الببارات ، ولكن مفادها هو أنه لولا الرغبة والحاجة للمسا لنت الامتيازات الأجنبية والمهاكم المختلفة من أن يكون لها أثر في السودان نظراً لأحواله وطروقه الخصوصية ولأن ضم السودان إلى مصر وحكمه كحكم أية مديرية في مصر في الحالة الدولية التي كانت عليها مصر في ذلك الحين — كان لزاماً أن يتبع هذا القم سرين نظام الامتيازات الأجنبية والمهاكم المختلفة على هذه اللدبريات الحديثة المادة إلى الحكم المصري بعد الثورة المصرية حتى لا تمرق للإسلامات وتوجد مشاكل عدة . فلو هذا الظرف وهذه القابة وهي منع الامتيازات والمهاكم المختلفة من دخول السودان ، لما كانت هناك حاجة ولم يكن هناك سبب ولا مبرر لرفع الربة البريطانية على الخرطوم إلى جوار الربة المصرية أكثر مما تكون الحاجة لرفع الربة البريطانية على دار اللدبرية في نططا وأسبوط وهذا هو لفظ المورد كرومر بالحرف الواحد : « ليس لرفع العلم البريطاني في السودان أي غرض في اغتصاب شيء من حقوق مصر في السودان إذ ليس ذلك من مصلحة بريطانيا العظمى وهذه سياسة عملية . ثم قال وقرر أن الفتح — أي فتح السودان وإعادة إلى مصر — إنما كانت على اعتبار أنه باسم السيادة الثانية الممننة في خديو مصر . وبما يذكر في هذا الصدد أن المورد كرومر عندما قابل مسيو مارشان في فاشوده قال له إنني حاضر لكي أبسط حكم اللديو على مديريات بحر اللزال وعلى هذه النطقة ، فكان الفتح باسم مصر ولحسابها . ولذلك كان المورد كرومر يريد أن تقوم مصر بدفع الأموال اللازمة لمصاريف السودان .

ولكن قد تهوون وما دخل كل هذا في نصوص للمساعدة ؟

إنني أقدمت باسم الشعب المصري إلى دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير المالية فأقول إنه ليست لمصريون على السودان كما أنه ليس للحكومة المصرية ديون على أسبوط أو البحيرة لأن السودان جزء منا ونحن جزء منه — فنخرج من كل ما تقدم بأننا يجب ألا نغير الببارات والألفاظ الواردة في المعاهدة وفي بنودها المختلفة الأهمية التي يريد الممارضون للمعاهدة أن يعطوها لتلك الألفاظ والببارات .

( مقاطعة ) .

أقول لحضراتكم إنه حتى في هذه المسألة ، مسألة السودان والمواد الخاصة بالسودان التي وردت في المعاهدة ، يوجد نص أخضر بل قد يكون شر نص في المعاهدة وشر ما كنا نخلاه من الإنجليز ، وهو إدخال عبارة قد يستفاد منها عند عرض الخلاف لتسليم ولا أعلن هنا يقع .

تقول البارة ما قد بينهم منه إشراك الإنجليز في حق السيادة على السودان مع أنها تناقض بذلك المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد ورد فيها نص صريح على أن الحاكم العام للسودان يستمد سلطته من أمر عال يصدره إليه خديو مصر وعلمك لاسيا الطريوش وكانت تلك السيادة هي السيادة الثانية التي كان يمثلها اللديو وهي السيادة المصرية التي يمثلها الآن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المحبوب فاروق الأول حفظه الله .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : كيف أقول وأطالب حضراتكم أن توافقوا معي على المساعدة رغمًا من ذلك النص الخطير أو التي قد يكون خطيراً إذا وجد سوء التية من الجانب البريطاني ؟ إنما أقول هذا لأننا نجد في الوثائق البريطانية ما يغيد حنا كلاماً في السودان التي هو جزء منا وهذا أكثر مما ذكره المورد كرومر .

( مقاطعة ) .

أنا لم أحضر هنا لأطرب السامعين . أنا رجل سلسي أودى واجبي وبقي في كلاي كل ما يقتضيه الباطع عن القضية المصرية . مستهشون عندما أذكر لكم اسم رجل ما كان ليخطر على بالك يعترف بمشروعية هذا الحق هو اللتر وكسن تشرشل الذي بدأ الأصل في كل نكباتنا في إفساد مشروع اللورد ملتر والذي تعود إليه في يوم القيامة مسؤولية سفك دماء الأبرياء لاندفاعه في طريق الغلواء الاستعماري سدنا . ماذا يقول ويسجل في كتاب شره في عام ١٨٩٨ ؟ يقول : « لا يوجد في تاريخ مصر الحديث ما هو أشد أترا في النفوس من تلك الظاهرة الغريبة وهي تمسك الشعب المصري والطبقات الفكرة قبه بالسودان واستعدادهم للقيام بأية تضحيات في سبيل الاحتفاظ به أو استرداده حتى إنه في وقت لم تكن الروح العامة منتشرة في مصر أبي للفرور له شريف باشا رئيس الوزارة المصرية أن يبقى في الحكم ويوافق ولو سلباً على سحب الجنود المصرية من السودان وأثر الاستقالة وتقدر بعد ذلك وجود مصري ينوئ الوزارة » .

كان ذلك في عام ١٨٨٤ في عهد الجاهلية السياسية في مصر أي عهد السيطرة البريطانية إلى أن قال : « وليس هذا بفرب لأن توحيد مصر والسودان في الملاقة ينتج مزايًا متبادلة بينهما وذلك بحكم الطبيعة وحكم الموقع الجغرافي التي يقضي بأن يكون السودان مع مصر وحدة لا تتجزأ » .

وهذا ما قرره الجمعية التشريعية والحق يلو ولا يمل عليه والحق ما ورد على ألسنة الحصور وكبار التسميرين . قالها تشرشل ولم يقلها زغلول أو النحاس قط ، يقول إن السودان جزء بحكم الطبيعة لا يتجزأ من مصر وقد رأيتم حضراتكم أن على الحاكم العالم البريطاني بحكم المعاهدة أن يتوخى مصالح السودان ولا يمكنه تحقيق الفوائد إلا إذا كان السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر ويكون كلاهما أمة واحدة بالسياسة والطبيعة والجغرافيا .

يقول في حرب فتح السودان مبرراً لها : « إن القابة منها إنما كانت لإعادة الاتحاد إلى مناطق لا تستطيع أن تعيش مدة طويلة متباعدة بعضها عن بعض . إن اتحاد الشعبين يتوقف عليه رفاهيتهما وسعادتهما المستقبلية على أن تكون هذه الوحدة غير قابلة للتفريق فتتوقف الرفاهية على أن يكون الشعب المصري والشعب السوداني متحدين مختلفين دون تفرقة بينهما وقد أثبت التاريخ صحة هذا » .

النتيجة من كل هذا أننا أمام هذه الوثائق والتصرعات ، ومع ما نلصقه في الإنجليز من الشرف والهاارة في إدراك مصالحهم الحقيقية بدليل ما ذكره ساستهم وفي مقدمتهم اللورد ملتر ، وقد واقفه على رأيه الساسة الإنجليز منذ عام ١٩٢٠ إلى الآن . ومن بينهم بعض الذين وقوا المعاهدة — النتيجة أنهم أدركوا أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تأنس على مصالحها ومواصلاتها ومركزها في الشرق إن لم تحترم حقوق مصر كاملة كدولة مستقلة ذات سيادة مع احترام حقوقها في السودان كاملة .

( في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي —

أما بالنسبة للسودان فقد احتفظ للفاوض المصري بحق سيادة مصر عليه كما أنه احتفظ بحقه في عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ وقد اتفق على أن يعود الجيش المصري إلى السودان بمجرد تبادل التصديق على المعاهدة وسيسين للصربون كما يمين البريطانيون في وظائف الحكومة السودانية التي لا يوجد لها سودانيون أكفاء . وأصبحت هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا أنها يعلق بالصحة والأمن العام وأصبحت حرية التجارة والملكية بين المصريين والإنجليز على حد المساواة .

( في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — السؤال الثاني عشر هو :

جاء بالفقرة الأخيرة من بند (١) من المادة الحادية عشرة : « وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان » ، فما المقصود من ذلك أو ما هو المعنى المقصود منها ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — المقصود من ذلك الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان إلى أن تسوى مسأته نهائياً . والمسألة الآن مسألة الاشتراك في الإدارة ولذلك وضع النص في معاهدة سنة ١٩٣٦ بأوضح مما كان عليه في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، فبدلاً من أت تحول : النظام الستمد من اتفاق سنة ١٨٩٩ قلنا : نظام الإدارة . وقد جاء هذا الاحتياط منا نحن للمفاوضين المصريين احتفاظاً بالحقوق وحرصاً عليها .

( تصنيق ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا — السؤال الثالث عشر هو :

جاء ببند (٣) من المادة الحادية عشرة : « تكون جنود ... وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام » فهل يكون الحاكم العام قائداً عاماً لهم ؟ وما معنى أن يكونوا تحت تصرفه ؟ وماذا تكون علاقاتهم — وم في السودان — بالقائد العام للجيش المصرى أو بوزارة الحربية المصرية ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — إن علاقاتهم وم في السودان بالقائد العام للجيش المصرى وبوزارة الحربية المصرية لا تنقطع ، ووجودهم بالسودان هو للدفاع عنه والحاكم هناك يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية . ويجب توحيد للدفاع أن يكون هؤلاء الجنود تحت تصرفه وفيه عدا ذلك فهو من اختصاص وزير الحربية المصرية والقيادة العامة المصرية ولذلك قلنا : بما أن مصر ترغب أن ترسل جيشاً للسودان بعد نفاذ المعاهدة فسترسل ضابطاً عالياً هناك ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات وعلى التسييلات اللازمة لهم ولإقامتهم ولراقبتهم يكون ملحوظاً في ذلك مصالحهم وحدهم ، وهذه هي الحكمة في النص على الاتفاق بين سابط مصرى عظيم وبين الحاكم العام للسودان الذى يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا —

حال مصر ومركزها السياسى الآن

مصر الآن باعتراف المملكة البريطانية للتحدة دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن يجب من استقلالها وقيده من سيادتها تلك التفظات الشهورة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وم :

(١) السودان — وهذا التفظ الحساس بالسودان باق لم يحل مشروع الحاققة ، فلما عمل لحفظ السودان عملاً بالمادة ١٦٠ من الدستور إذا ما قرّر للمدون للتوضون نظام الحكم التهانى للسودان وعين اللقب الذى يكون ملك مصر .

فكل ما جاء بالشروع للعروض علينا خالماً بالسودان لم يحل هذا التفظ ، وقد لا يكون في ظروفنا الحاضرة من مصلحة مصر في شيء .

## حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي -

انتقل حضرة وهيب بك بعد ذلك إلى الاعتراض على الموصى الخاصة بالسودان فقال في صدد قوة الجيش المصري التي سترسل إلى السودان ، لأني غرض ترسل هذه القوة إلى السودان ، وكيف نضع أطلالاً كبادنا تحت رحمة الحاكم العام للسودان ؟ وكان يجب أن يحدث الفرض الذي من أجله ترسل هذه القوة وسخر من اعتقادنا بفضل الإنجليز في قبولهم عودة الجيش المصري إلى السودان ، وقال إنه كان يجب تحديد مركز الجيش المصري بالسودان وإثباته لا يليق أن نأتي بأولادنا في صحارى السودان ونهارها وقال : ألا تعرفون أن الإنجليز في حاجة إلينا لحكم السودان ؟ ألا تعرفون أن هناك أمة خفية على حدود السودان وأن الحالة الاقتصادية في السودان تستدعي وجود الجيش المصري هناك ؟

نعم يا سيدي هذا صحيح ، ولكن فالك أمر وهو أنك وافقت على أن تعود الحالة التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ واحتفظت بحق تعديل اتفاقية السودان القائمة الآن وبألا نغنى سيادتنا على السودان . قلت هذا وعرفت أن نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ تجعل الحاكم العام حاكماً مطلقاً في السودان مديناً وعسكرياً فإذا كنت تريد تفصيلاً لوجب على الفناوض المصري أن يخرج عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وأما الرجوع إلى الحالة التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ فلا تقتضي الخروج على العمل الذي كان حاكماً من قبل . ماذا نخشى ؟ في يدك سلاح . نعم أن هناك أمة خفية على حدود السودان ، ونعلم أن السودان في حاجة إلى ماليتك ، فإذا خيفت ؟ كل ما يستطيع هو أن تطالب حكومتك أن تناوئ الحاكم في أن يحتفظ لك بجيش يحترم له قيمته وله قدره ، في يدك أن تقول للإنجليز إن أعددت الجيش للعودة إلى السودان للدفع عن النيل وللدفاع عن مصر ، فأريد أن أعرف منك أيها الحليف مدى معاونتك لي ، لك أن تقول هذا .

لك أن تقول ، لأني عرض ذهبت الجند إلى السودان وفي المعاهدة نص صريح على أن الجيش إنما يعود للسودان للدفع عنه ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا -

كذلك الحال في مسألة السودان ضد وصل التشكيك بحضرة الشيخ المحترم للدرجة أن قال إن أبناءنا وجيشنا في السودان سيقيمون متعلمين عنا لا صلة لهم بنا ولا بوزاراتنا .

ولقد بينت خطأ ذلك في ردّي على سؤال حضرة الشيخ المحترم حسن مبري باشا وبينت الواقع والحقيقة ، بل بلغ الأمر إلى أن يقول حضرته ما لنا والسودان فلنترك السودان .

وما قلته عن الفتنة أقوله عن السودان ، فليس هناك مصري يقبل ترك السودان ، ولا حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يقبل ذلك ، فأنا أحمل ما قاله على أنه تحكم .

( تصديق حاد ) .

( في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

بيان حضرة صاحب اللقائم الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء  
عن رحلته وحضرته صاحبي المالى وزيرى الأشغال العمومية والقطاع الوطنى إلى السودان  
كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا

إخوانى الشيوخ المحترمين :

يطيب لى أن أقف بينكم فى هذا المحيط ، الذى تمثل فيه صورة الوطن الحى ، صورة مصر الحاضرة ، مصر مهد الحكمة والحق ، ومهبط الرسالة والوحى ، مصر التى تستمرق المستقبل بالروح الثنية والآمال البعيدة .

يطيب لى أن نجد معاً ذكرى عظيمة مصر ، فى عهد الفراعنة وفى عهد الأسرة العلوية ، إذ امتد فوذها فى أفريقيا ، ونشرت راية المعمران على ضفاف النيل ، وفى واديه السيد ، هذه هى الذكرى التى حفزنى إلى ابتهاج أول فرصة أتيت لى لزيارة السودان الذى تربطنا به أواصر الحياة فى أكل معانيه ، وقد أردت ألا يغتنى واجب حقبة السلاط بين البلدين ، وأن أنصرف بنفسى أحوال البلاد الشقيقة ، وأنا أعلم على العملى ما يكنه حضرة صاحب الجلالة الملك نحوها من العطف والرعاية ، ولا غرو فقد كانت زيارة جدته الأسمى للسودان فى صدر القرن الماضى أول مظاهر العناية به والرعاية بشؤونه .

ولقد كان محمد على الكبير يسترشد فى إدارته وأعماله بالتجارب والشاهدات ، فى نظر نافذ وإدراك بعيد . فكان لا يأتى عملاً أو يرسل حكماً إلا على أساس متين من الحقائق العملية . وكانت زيارته للسودان فى سنة ١٨٣٩ ، وقد ناهز السجين ، أثرأ لهذه السياسة العالية .

ولقد غادر محمد على مصر فى وقت كان مستقبل البلاد فيه معلقاً فى ميزان القدر . وكانت أوروبا ، فى عتبا وغلوها ، تأبى علينا التصفة . كبر على الماهل الكبرم أن يلين فى الحق وولى معرضاً ليلين فى السودان كلمة الحق والإصلاح بين أهله الذين كان يرعاهم رعاية الأب . وقد استغرقت رحلته إلى الخرطوم ، فوادى مدنى ، فنسار ، فالروصيرص ، ففازوغلى ، سنة أشهر صعبه فى أثنائها موظفون ومهندسون مصريون .

وتشمل حيفة وقائع هذه الرحلة العظيمة آيات بينات . وإنى أكتفى بأن أقول إنه حين رأى تدهور الزراعة فى سنسار أمر بتخصيص مائة فدان لكل مهندس فى ، وقدم له الآلات وللأشياء ، وألقى به طائفة من شباب كل إقليم ليعملوا فيها شؤون الفلاحة تحت إرشاده .

وقد أعنى محمد على هذه الأراضي من الضرائب خمسة أعوام كاملة فشأت هناك حقول نموذجية ينمو فيها قصب السكر والتفاح والنبيلة وغيرها . وقد اصطحب محمد على معه عند عودته كثيراً من شباب السودان وأدخلهم مدارس مصر وسلمهم بالملم وزودهم بأسباب للدنية .

وكلنا يذكر زيارة النفور له محمد سعيد باشا فى سنة ١٨٥٧ وما انطوت عليه من أعمال جليلة وأمان طيات للسودان وأهله . وكلنا يذكر أن المصريين هم الذين أنشأوا الخرطوم وكانت مجموعة من المتهن للصايدن ، كما أنشأوا بريرة وغيرها من المدن الزراعية الزاهرة ، وأنهم هم الذين أدخلوا الحجر فى البناء ونظموا ووزعوا ونشروا الأمن وأسسوا ووطدوا بالملم وللالم .

( تصفىق ) .

ولا تزال مصر بحمد الله تؤدى رسالتها فى السودان ولا يزال النيل يجرى فى البلدين خصباً وغاء ، وألفة وعبة لا انضمام لها .

إخوانى الشيوخ المحترمين :

لا تزال آثار المصريين التقدم من وادى حلفا إلى الخرطوم ، ولا تزال أعمال المصريين المحدثين فى كل منطقة من مناطق السودان شاهداً على ما يقطن بهج مصر وحب مصر . ولقد أحبيت أن أرى مبنى فى ذلك البلد الشقيق آثار مصر ومؤسست مصر ،

وأن أعترف إلى شعب السودان وأهل أمانيه وحاجاته التي تصطف عليها كل الحلف ، وأن أطالع تلك الوجوه الكريمة التي تفيض بالولاء والإخلاص ، وأن أجمع إلى نعوس ألب بيتنا وبيتها النيل الأعظم ، في وحدة سامية هي وحدة الوطن الأكبر .

( تصفيق ) .

وقد انتظمت رحلتنا العاجلة المطيرة والخرطوم وأم درمان ووادي مدني وسنار وكوسى وملاك وبحر الزراف وبور سودان ، وقد أقمنا في أثنائها بالحكام وبكبار السودانيين بالأهالي ، وزرنا المؤسسات المصرية في الري والجيش بالخرطوم وملاك وبور سودان ، وزرنا للمعهد النيل في أم درمان ، وزرنا للدارس للبنين والبنات ، والمدين والمعلمين ، وكليات الطب والحقوق ، والمهندسة والزراعة ، والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية ، والمستشفيات والمتاحف والخزانات ، وورنا القرعة التجارية ومؤتمر الحرمين والأندية المصرية والسودانية في الخرطوم وغيرها .

وقد أتتج صدورنا ما رأيناه من تقدم محسوس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل الإدارة الحديثة المصرية الإنجليزية التي عنيت برعاية السودان ورواها ، ورفعت مستوى التعليم والحضارة في معظم نواحيه ، وحملت من السودان اليوم ميدان تجارب واسعة وبحوث فنية وصناعية وزراعية وتجارية ثأني لأطيب الثمرات . وحسب أن أشير إلى نجاح حقول التجارب الحديثة في أرض الجزيرة وإلى إدخال كثير من الصناعات كصناعة العقاقير والأخشاب ؛ وبالجملة ظهرت في مناطق كثيرة نتائج هذه الرغبة الصادقة في نشر أسباب الإصلاح .

وقد وجدت بفضل هذه الإدارة المشتركة التي تتشعب في سياستها العامة مع مبادئ التعمير التي رسمها محمد علي وسعيد وإسماعيل روح اجتماعية حديثة وبزغت روح وطنية مباركة في النشء السوداني الحديث ، في شباب السودان كما في شباب مصر ذكاء ووداعة ومعاماة خلق ، وأمل في المستقبل وفي الله .

( تصفيق ) .

ولم يكن يسأنا أطم تلك الروح التي يتوقد بها شباب السودان إلا أن يبارك تلك النهضة ونفلن اعتناطينا بها وتشجيعنا لها وحرصنا على خسرهم ذلك الشباب إلى طلب المزيد ، والسعي إلى الكمال ، لذلك أسأنا عدة جوائز سنوية تشرف بالنسبة إلى صاحبي الجلالة الملك والمملكة ( تصفيق ) ، وتبقى رمزاً حياً لاهتمام مصر بحري السودان وأهله .

هذا وقد أصبح السودان ميداناً واسعاً لتعاون الصادق بين مصر وبريطانيا ، وبين المصريين والسودانيين لحري الشعب السوداني الكريم الذي نحبه ونرجو له كل إسعاد .

( تصفيق ) .

وسرني أن أحمل إليكم تحيات السودان وأهله ، كما حملت إليهم تحية الملك وحياتكم ؛ وأن أعلن على الملأ أن السودان يتطلع إلى زيارات المصريين ويهت لها .

( تصفيق ) .

وإذا كانت رحلتنا مع الزملاء المصريين والطارئين المصريين المتأثرين والسفراء الكرام قد صادفها كثير من التوفيق فإننا مدنيون في ذلك إلى حد كبير إلى ذلك الإداري القدير صاحب المال الحاكم العام ، صديق السير ستوارت سايزر الذي لم يدخر وسيلة في مطاوعتنا وتسهيل مهمتنا وإكرام وفادتنا .

وإنه ليمدني أن رحلتنا قد خلقت جواً صالحاً للعمل المتج والتعاون الوثيق ، وأن أعلن بلسانكم أن رغبات السودان وأهله ستجد صدق في أرجاء الوادي وفي قلب مصر الحافق . ومصر حاضرة كلما دعا داعي الأخوة والوطن .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — رفاهية السودان هي القاية التي نسي إليها مصر، فكل عمل وكل قول وكل نشاط يوصل إلى هذه القاية السامية محب ومستطلب .

قام حضرة صاحب القام الرفيع رئيس مجلس الوزراء مع زميله وزيرى الأشغال والبطاع بزيارة السودان في وقت ملء بالحوادث رغبة منهم في تمهد للنشآت الصرية وفي تعرف حال السودان وحال إخواننا السودانين ، وبعد الأوب وفي أول جلسة يستقدها مجلس الشيوخ مجدثا رئيس مجلس الوزراء عن سفره وزميله بالبيان الذى نضلل بالإدلاء به الآن ، أعتنا وأحنينا للبيان ووقفنا منه على ما كان للزيارة من أثر .

هذا البيان وتلك السابقة يستأهلان منا الحمد والتناء .

حقن الله لمصر والسودان السمادة والرفاهية والمناهة في ظل حضرة صاحب الجلالة مليكا للعظم حرسه الله وأعانه .  
( تصفيق ) .

( في ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

بيان حضرة صاحب القام الرفيع على ما هو باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته في السودان<sup>(١)</sup> .

جلسى التواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك — لاشك عندي في أنى أعبر عن رأى المجلس ، إذا قلت إننا نتقبل هذا البيان الجامع الشامل ، ونحية إخواننا السودانين بالنيطعة والبشر والسرور . وإنه لخمرة للحكومة المحاصرة أن يكون رئيسا أول رئيس للحكومة يزور البلاد الشقيقة . هذه الزيارة التي ستكون لها — إن شاء الله — آثارها وتأثيرها الطيبة ، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك أمهه الله .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — حضرات التواب المحترمين :

إنه ليسرنا السرور كله ما سمعنا من هذا البيان القيم .

إن العمل الذى قام به رضة رئيس الحكومة لعمل جليل يستحق الشكر من جانبنا جميعاً . وإننا نرجو أن يكون فاعمة خير ، وسنة طيبة يتبعها الزعماء ورؤساء الحكومات الذين يتأقبون في مصر .

إن لنا — على ما سمعنا في هذا البيان الإجمالى — أن نستبشر خيراً ، ولو أنى كنت أود أن يمجى البيان أوسع وأوضح ، لأن ما سمعنا إنما يتعلق بأمور طمة وأمانى طيبة مما بيننا وبين السودان .

ثم أعتبشر خيراً ، لما أصره في رضة رئيس الحكومة وزميله ، وأرجو أن تم في القريب أعمال جديده لصالح الوطن الذى يجمع مصر والسودان . إن لم يكن قد أشار إليها رضة الرئيس في بيانه القلية ، فإننا نرجو أن نرى آثارها في أقرب وقت مستطاع ، فرضته على ما بين البلدين ، وبما للمصريين من حقوق في السودان . وما هو قد رأى وليس بنفسه أن السودان لا يمكن أن يحيد عن خطته نحو مصر التي تربطها روابط وثيقة لا انقسام لها . فربما أن يكون رضته قد عمل من جانبه على ما يموضنا ما قلنا في الماضى ، وعلى ما يكون من آثاره أن يبذل القدمم إلى قدمه ويحوى أثر كل عمل أريد به الباعدة بين مصر والسودان ، والله يوفقنا إلى ما فيه الخير .

( تصفيق ) .

( في ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ) .



## الباب السابع - أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠ - « يعين القبط الذى يكون ملك مصر بمد أن يقرر السديون المفوضون نظام الحكم التامى »  
« السودان » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

حضرة للكباتى بك - أقتراح أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .  
( فقرر ذلك بالإجماع ) .  
( فى ٦ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار الحادى والتون وهذا نصه :

ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .

سعادة منصور يوسف باشا - أقتربت فيما مضى أن يذكر فى أول مادة من الدستور أن يلقب الملك « بملك مصر والسودان » .  
حضرة عبد اللطيف للكباتى بك - هذا يرجع إليه عند التحرير . ولكن ما رأى سعادة منصور باشا فى النص نفسه ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - أعلن أن سعادة منصور باشا موافق عليه .  
سعادة منصور يوسف باشا - نعم ، ولكن على أن يوضع فى أول الدستور .  
حضرة محمد على بك - يلاحظ ذلك فى التحرير .  
( ووافقت اللجنة على نص القرار الحادى والستين ) .  
( فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المواد الست الأولى من الفصل الأول الخاص بالملك والوزراء ووافقت عليها الهيئة وهذا نصها :

مادة ١ - للك بملك مصر والسودان .  
( فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ) .

احتفاظ المادة الحادية عشرة من المعاهدة المصرية البريطانية بمسألة السيادة على السودان ، وحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يستلزم إرجاء تعيين القبط الذى يكون لجلالة الملك .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرزاق وهب القاضى :

.....  
.....  
.....  
.....

هذا وقد شغل البلاد أيضاً لقب جلالة الملك منذ سنة ١٩٢٢ ، وكان محل أخذ ورد أرحمى بمده تحديد القبط حتى يتم معاهدة بين مصر وإنجلترا . والآت والحمد لله قد أبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين إنجلترا وأصبحت بذلك مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

فهذه لدى الحكومة اليوم مانع من تمككة للمادة ١٦٠ من الدستور وهى الخاصة بلقب جلالة ملك مصر بإضافة السودان إليه ؟ وأظن أن صاحب القلم الإربع يرى بهى أن ذلك واجب خصوصاً أن مصر هى صاحبة السيادة على السودان وحدها ، وقد نصت اتفاقيتا

سنة ١٨٩٩ على ذلك كما نص صراحة في المادة ١١ من المعاهدة ، على أنه ليس في نصوص هذه المادة أى أساس بمسألة السيادة على السودان ، تلك السيادة التي أقرتها لمصر اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ .

حضرة صاحب القلم الرفيع ويمس مجلس الوزراء —

أما عن لقب حضرة صاحب الجلالة الملك بعد إبرام المعاهدة للصير البريطانية ، فقد نصت المادة ١٦٠ من الدستور على ما يأتي :

« يمين القرب الذي يكون للملك مصر بعد أن يقرر للتدوين للقوضون نظام الحكم النهائي للسودان » .

ونصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة للصير البريطانية على ما يأتي :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقي ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين . وليس في نصوص هذه المادة أى أساس بمسألة السيادة على السودان » .

وواضح أن هذه المادة تحتفظ بمسألة السيادة على السودان كما تحتفظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقي سنة ١٨٩٩ . فليس من الجائز ولا من المصلحة الوطنية اعتبارها مقرررة لنظام الحكم النهائي للسودان وأن ترتب على ذلك تعيين القرب الذي يكون لجلالة الملك .

وأما عن اشتراك السودان في الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية فيكون بالطريقة الآتية :

( أولا ) قررت حكومة السودان أن يكون يوم ٣٩ يولية المقبل يوم عطلة عامة .

( تصديق ) .

( ثانياً ) قررت أن يجري استقبال رسمي في كل مديرية من مديريات السودان .

( ثالثاً ) قررت توزيع هبة مالية على الفقراء .

( رابعاً ) قررت تخفيض أجور السكة الحديدية إلى الشلال للوظفين وغير الموظفين ( ويلاحظ أن الحكومة المصرية قد قررت من جهتها تخفيض أجور السكة الحديدية من الشلال ) .

( خامساً ) يرسل حاكم السودان العلم برقية تهتة إلى جلالة الملك .

( سادساً ) حضر إلى مصر بثة سودانية كالبعثة التي ذهبت إلى لندن بمناسبة تويج حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس .

( تصديق حاد متصل ) .

ويلاحظ أن البثة التي ذهبت إلى لندن لم تكن بثة رسمية بل كان ذهابها بصفة خاصة لتتظر مدى ما هناك ، وسيكون شأن البثة التي تخذ إلى مصر شأن البثة التي ذهبت إلى لندن سواء بسواء .

( تصديق حاد متصل ) .

( في ٢١ يولية سنة ١٩٣٧ ) .

مادة ١٦١ - «مخصصات جلالة الملك الحالي هي ١٥٠.٠٠٠ جنيهه مصرى. ومخصصات البيت الملكى هي «  
 ١١٩.٥١٢» جنيهاً مصرياً، وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجاوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان.»

مخصصات الملك والبيت الملكى مبلغ ( وهنا ينص على المبلغ الحالى ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

لجنة وضع  
 المبادئ العامة  
 للمستور

دولة الرئيس ( حين رشدى باشا ) — توجد بعض مسائل عما لا يجوز للمجلسين ولا لأحدهما التدخل فيه ولا التعرض له  
 كمخصصات جلالة الملك ومراتب البيت الملكى .

حضرة عبد اللطيف السكبانى بك — أعارض فى ذلك لأننا نريد أن نحفظ لأنفسنا الحق فى نظر هذه المسألة كثيراً من مروع  
 الليزانية ، وأرى أن يكون لكل المجلسين الحق فى تقدير المبالغ المقررة للملك والبيت الملكى بحيث إنه كلما ارتقى العرش ملك جديد يكون  
 للمجلسين الرأى فى تقرير مرتباته وعلشيته . فذلك أطلب ألا يستثنى شئ من اختصاص المجلسين فى مسائل الليزانية .

دولة الرئيس — كيف لا نستثنى شيئاً ، فإما تزد أن يتدخل المجلس أيضاً فى شأن الديون العمومية .

حضرة عبد اللطيف السكبانى بك — يستثنى من اختصاص المجلس النظر فى الديون العمومية وما كان نتيجة لاتفاقات دولية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المبالغ المخصصة للعائلة الملكية بعضها مرتبات والبعض الآخر فى مقابل الأملاك التى زعت منهم  
 ودخلت فى الديون العمومية ، وذلك حتى تابت لهم حتى بأحكام الحاكم .

سعادة قاتلى فهمى باشا — اسمحوالى أن أقدم فى هذه المسألة بيانا : كانت أطيان الدائرة السنية فى العهد القديم مملوكة للخديو  
 شخصياً وتنازل عنها لساد الدين المومى ، وكانت أطيان الدومين ملكاً للعائلة ونقلت عنها تلك النرض أيضاً ، وفى مقابل ذلك تمهدت  
 الحكومة أن تقرر لهم للرتب الحالية عوضاً عما تجاوزوا لها معه من أملاك كما تقرر ذلك بلجنة التصفية العمومية .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — رأى حضرة السكبانى بك لا يتعارض مع الاقتراح التقدم من دولة الرئيس لأننا الآن سنقرر  
 التصديق على مرتبات العائلة المالكة . وعلى كل حال فإن الأمة إذا تجاوزت عن الظفر فى القدر المخصص للعائلة المالكة فلا بد ذلك إساءة  
 لسلطتها ولا نخطأ لحقها .

دولة الرئيس — أقترح أن يوضع نص بأن تكون مخصصات الملك والبيت للملك مبلغ ( وهما ينص على المبلغ الحالى ) وأنه يجوز  
 زيادته بقرار من البرلمان .

( فنقرر الموافقة على ذلك بالأغلبية ) .

( فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تل القرار الثانى والسبعون وهذا نصه :

ينص فى المستور على أن مخصصات جلالة الملك والبيت الملكى مبلغ كذا ( وهو المبلغ الحالى ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

حضرة عبد اللطيف السكبانى بك — أرى أن مخصصات الملك ينظر فيها البرلمان كما ارتقى العرش ملك جديد ويكون تقديرها على  
 نسبة المخصص لملوك أوروبا باعتبار ميزانيات حكوماتهم . أما مخصصات العائلة فتتقرر فى كل عام أسوة بأسر أبواب الليزانية . وعلى كل حال  
 لا أريد أن أتعرض لمخصصات جلالة الملك الحالى .

معالي الرئيس — مخصصات العائلة أو بعضها على الأقل لم فى مقابلها حقوق عينية أخذت منهم .

حضرة عبد اللطيف السكبانى بك — نحن إزاء تشريع جديد .

معالي أحمد طلفت باشا — التشريع الجديد لا سلطان له على الحقوق المكتسبة .

حضرة عدلى بك — أوافق حضرة السكبانى بك .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — وأنا كذلك .

لجنة المستور

حضرة عبد العزيز فهمى بك — سبق لى أن طلبت استيفاء الناقشة فى هذه المادة حتى تأتينا الحكومة ببيان المخصصات الحالية ، ولا زلت على رأيى فى ذلك .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بأغلبية الآراء إبقاء القرار على أصله ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا زلت مصمماً على طلب هذا البيان .

وعد سعادة عبد الحيد مصطفى باشا بتقديم البيان للطلوب .

( فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

القانون يمين مخصصات الملك وعائلته ويمين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهى تؤخذ من مخصصات الملك .

نراجع الناقشة على هذا البند فى المادة ٥٦ .

( فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم على الباب السابع الخامس بالأحكام الوقية .

المادة الأولى ونصها :

مخصصات جلالة الملك الحالية ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

ومخصصات البيت الملك ١١١,٥١٣ جنيه مصرى .

وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

( فتقررت الموافقة عليها بالإجماع ) .

( فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

كتاب ملكى من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرياسة مجلس الوزراء يعرض فيه على البرلمان تخفيض مخصصات

جلالته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولتد حكه :

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — تسلفت ظهر اليوم خطاباً من حضرة صاحب الجلالة الملك

فاروق الأول ، وأرجو من رياسة اللؤغر أن تأمر بتلاوته .

الرئيس — يتلى الكتاب .

على الكتاب ، وهذا نسه :

بمسا الشيرخ  
والتراب

« عزيزي علي مامي باشا ، رئيس مجلس الوزراء

بما أن قانوناً سيتولى في القريب العاجل تحديد خصصات الملك لمدة الوصاية وللمدة حكيم ، فإنه يبرئ أن أخير دولتكم برغتي  
في أن أجعل بشرى تبوء العرش خفض الخصصات التي كانت محددة لمهد للفقور له والذي بمائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه .  
وأرجو دولتكم كذلك أن تلمحوا البرلمان هذه الرغبة ، وإته ليسعدني أن يستعمل فرق ما بين المبلغين لمصلحة بلائي وخيرها ؟  
صدر ببراى عابدين في ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ ( ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ) .

فروق »

( تصديق حاد متواصل وهتاف باسم جلالة الملك ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس — ليحي جلالة الملك الميعقراطي ( وكرر هذا الهتاف ثلاث مرات ) .  
( في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ) .

مادة ١٦٢ - « يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوات الأولى بطريق القرعة »  
« ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ »<sup>(١)</sup>.

حضره على ما مضى بك - لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، أقر أن يتجدد تجديدًا نصفيًا مرة في كل خمس سنين ، وأن يكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وأن تشمل القاعدة للمعين والمنتخبين .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المادة الثانية ونصها :

يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ للمعين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية المجلس السنين الأولى ، ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة .

( ففرت الموافقة عليها بالإجماع ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن الفترة الأولى من المادة ١٦١ قد تضمنتها المادة ١٥٠ القديمة والمادة الأولى من هذه لا فائدة منه إذ أرت التجديد النصفي لمجلس الشيوخ كل خمس سنوات قد نص عليه في المادة ٨٠ الجديدة .

ولكن كما أوصنا عند الكلام عن المادتين ١١٤ و ١١٥ يقترح - بقصد التبسيط في الانتخابات - أن ينص على أن مدة نيابة الشيوخ الذين يخرجون في نهاية خمس السنوات الأولى ومدة نيابة النواب الأولى تتبين في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ .

(١) استقلال المجلس وحده بقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .

(٢) قرار المجلس اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة .

وإقرار اقتراح حضرة محمد علي الجزار بك باعتبار الدوائر الانتخابية في القطر المصري كتلة واحدة وتصل القرعة عنها جميعا دفعة واحدة بأسماء المنتخبين أو بأسماء الدوائر الحالية .

واعتبار الدوائر الثماني الجديدة وحيدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

أما الأعضاء المعينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء الجدد وعددهم ستة فيجري القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعيين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

تراجع المناقشة على هذه البادئ في المادة ٧٩ .

( في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ و ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ ) .

واللاحق الثلاثة التابعة لها .

مجلس الشيوخ

(١) هذه المادة تعاقب المادة ١٦١ من مشروع اللجنة الاستشارية التصورية التي كانت تنص على انتهاء مدة نيابة نصف الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ .

مادة ١٦٣ - « يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

---

مادة ١٦٤ - « تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخالص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد »  
« البرلمان للقواعد والإجراءات للجنة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من »  
« الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور »<sup>(١)</sup>.

بما أنه لا يمكن دعوة البرلمان للانقضاء إلا بعد أشهر من إصدار الدستور ، فمن الضروري تنظيم حالة الانتقال في اللفة التي تمر حنا  
بين تاريخ العمل بالدستور وتاريخ دعوة البرلمان إلى الانقضاء . ويقترح أن يعمل مؤقتاً خلال هذه اللفة باللوائح والإجراءات للجنة إلى  
الآن في إدارة شؤون البلاد ، وفي التشريع الواجب إصداره . ولكن يجب أن يراعى فيما يوضع من أحكام ضرورة انطباقها على المبادئ  
الأساسية للدستور .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

(١) هذه المسألة تعال للمادة ١٦٣ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية التي كانت تس على أن « تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي  
التشريع الخالص بها إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات للجنة الآن ومع ذلك يجب عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة  
بهذا الدستور » .



مادة ١٦٥ « تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ للمالية ، ولا يسرى القانون الذى يصدر »  
 « بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره » .  
 « أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيتمبركاً أنه مصدق عليه من البرلمان »  
 « بالحالة التى صدق عليها مجلس الوزراء »<sup>(١)</sup> .

من المؤكد منذ الآن أن ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ للمالية لا يمكن أن تعرض على البرلمان فى الأحل للنصوص عليه فى الدستور أى قبل ابتداء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل ( راجع للمادة ١٣٨ ) ، بل والأرجح أنه لا يمكن دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل بدء السنة المالية نظراً للوقت اللازم لإعداد الكشوف الانتخابية وإجراء الانتخابات . لذلك وجب النص على حكم وفق لحالة الانتقال يميز العمل بميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ بمرسوم ملكى إذا اقتضى الأمر ، مع النص على إلزام الحكومة بعرض الميزانية على البرلمان إثر أول اجتماع له مع الاحتفاظ بحق البرلمان فى التعديل فيها إذا ما رأى ذلك . وهذا التعديل قاصر على المدة التى تتبقى من السنة المالية ابتداء من صدور قانون للبراية .

ومن الصعب - من جهة أخرى - تقرير وحوب رقابة البرلمان على تنفيذ ميزانية لم تستع له فرصة فحصها ، وهى ميزانية سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ المالية التى تنفذ الآن خلا .

لذلك أقتراح فى الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ أن الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ يجوز التصديق عليه من مجلس الوزراء استثناء من حكم المادة ١٤٤ .

(١) هذه المادة تعاليل المادة ١٦٤ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية التى كانت تنص على أمت « تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ للمالية ، فإذا لم يتمكن البرلمان من إقرار البراية قبل أول أبريل سنة ١٩٢٣ يصل بها موقتاً بمقتضى مرسوم وفى هذه الحالة لا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره » .

أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيتمبركاً أنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى يصتق عليها مجلس الوزراء .

مادة ١٦٦ - « إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب اللزائية يحل بقروا يصدر من المجلسين »  
 « يجتصن هيئة مؤتمراً بالأغلبية المطلقة » .  
 « ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يحتاجه »<sup>(١)</sup> .

عند الخلاف بين المجلسين على مسائل اللزائية يبقى القديم على قدمه .

وفي الحسب السنين الأولى يحل الخلاف في مسائل اللزائية باجتماع المجلسين .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — من صور الخلاف بين المجلسين على اللزائية أن يقرر أحد المجلسين زيادة الصروفات أو تخفيضها ولا يوافق المجلس الآخر على ذلك ، فكيف يكون الحل لهذا الخلاف ؟  
 إنى أرى أنه في هذه الحالة ينفذ الرأي الذى يتفق مع ما سبق تقريره في اللزائية السابقة زيادة كان أو نقصاً أى أن يبقى القديم على قدمه لأن تلك اللزائية إنما نفذت بإقرار المجلسين وما تم بقرار من المجلسين لا ينفرد أحدهما بتنقضه .  
 وتلا دولته فقرات من مؤلف « لروا بوليه » تؤيد ما ذهب إليه في هذا الباب .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — هذه المسألة خطيرة لأن بلادنا الآن تتطلع إلى القيام بمشروعات كبيرة وتحرك فيها رغبات عظيمة في التقدم والإصلاح سواء في مسائل التعليم أو الرى أو غيرها فجلل الواقع أساساً لتنفيذ قانون اللزائية فيه من الضرر ما لا يقدر .  
 نعم ، إن غيرنا يجرى على القاعدة التى أشار إليها دولة الرئيس ، ولكن بعد ما نالت بلادهم قسطاً من الإصلاح والتقدم بحيث لا ينالهم الخطر من وقوف أحد مشروعاتهم بسبب مثل هذا الخلاف على اللزائية في سنة من السنين .

دولة الرئيس — القاعدة أنه لا ينفذ قانون إلا إذا أقره المجلسان جميعاً ، فالتقانون الذى يخلف المجلسان عليه يجب تعطيله ولكن لا يذهب عن حضرة عبد اللطيف بك أن اللزائية شأنها آخر لأنه لا يمكن بحال من الأحوال تعطيلها ، فإذا نصل إلى إذن ؟  
 حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — تحمل المسألة بالطريق السدى .

دولة الرئيس — الطريق العادى إنما يصلح لحل الخلاف في القوانين الأخرى لأنه لا خطر من إحلالها ، أما اللزائية فكما بينت لا تحتمل ذلك .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — هناك حل آخر ، كأن يجتمع المجلسان في هذه الحالة وينفذ ما قرر الأغلبية عليه . وهذا هو المعمول به في بلاد الترويح .

حضرة توفيق دوس بك — هذا إهدار لرأى مجلس الشيوخ ، لأن الأغلبية تكون لمجلس النواب هنا ، وعلى ذلك أرى أن يصحح من بين أعضاء المجلسين عدنان متساويان .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — لا أرى عملاً لذكر العدد ، فقد طالما أهدرنا العدد وقتنا إنهما هيئتا قد تساويتا في الحقوق .  
 دولة الرئيس — أظن أن حضرة عبد اللطيف بك يخشى تقصير الحكومة في بعض الشروعات الناصحة كالتمليم .

حضرة عبد اللطيف للكباتى بك — نعم .

دولة الرئيس — إن الوزارة التى تتخلف عن رغبة الأمة في الأمور النافعة في يد المجلس إسقاطها .

حضرة على ماهر بك — إن إسقاط الوزارة يستدعى مائة صوت وصوتاً ، وليس ذلك بالميسور بهذا القدر ؟

حضرة عبد الحيد جوى بك — المسألة ليست تنازع حرييت وحقوق بين المجلسين وبين الحكومة ، وإنما هي مسألة نظام حال . وهذا أمر بالغ متعنى الدقة ، فإذا ما اتفق رأى المجلسين حتى على الحكومة الزول عليه وإن اختلفا فلم يقل بأنه في هذه الحالة يجب الأخذ برأى الحكومة ولا تسليطها على حتى من حقوق البلد أوجرة من حرياته ، بل الحل لا يتجاوز الرجوع إلى الأصل الذى سبق أن يقرر برأى المجلسين جميعاً في السنة السابقة والذي يؤيده مع ذلك أحد المجلسين وهو الترضى الذى نتناقش فيه الآن . وهذا الحل أوفى بالقرض وأدعى إلى عدم التشطط وهو من المسائل اللالية أجل خطراً .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمشروع

دولة الرئيس — أنا من رأيك .

حضرة عبد الطيف السكاني بك — الخطر هو في ضرر الاحتفاظ بالحالة ، لأن هذا يسلط تمديد الشروعات النافذة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — حضرة السكاني بك مشغول بميزانية السنة المقبلة . والكلام إنما هو في القانون الذي يتناول الحكم في جميع للزيارات في المستقبل .

حضرة علي حارس بك — إن الرجوع إلى الحالة السابقة عند الخلاف بين المجلسين يشمل أسباب التقدم .

دولة الرئيس — يتلو فقرات من « لروا بوليه » متشيراً إلى أن يؤيد رأي حضرة بدوي بك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا عرضت الحكومة أول ميزانية وأدرجت في باب المصروفات مبالغ كثيرة حررتها لوجوه للشروعات النافذة ووافق عليها المجلسان ، فإذا عرضت ميزانية العام التالي وأراد أحد المجلسين منفرداً أن يخفف هذه النفقات أو ينقص منها فإنه لا يملك هذا الحق لأنه سبق تقريره برأي كلا المجلسين .

حضرة توفيق دوس بك — غرض أن الظروف تغيرت ، كأن قصت الإيرادات مثلاً قصاً واضحاً رأى معه مجلس النواب أن للزيادة لا تختل بعض ما أدرج فيها لوجوه للشروعات التي سبق تقريرها في الزيادة السابقة ، فلذا لا يراعى مثل هذا الظرف أيضاً ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرجو أن تراعى الحصة زيادة الفتحة في مسألة للزيادة العامة لأنه يجب أن توضع قواعد تضمن ثبات الحالة المالية في القطر ، وهذا ما يجب أن نلاحظه خصوصاً ونحن في مبدأ عهد جديد . ولنا في حال أضل من حالة إنجلترا فلئن لوزير المالية هناك رأياً خطيراً في مسائل الزبانية وسلطة مجلس النواب في هذا الباب محدودة والتي عرصة دولة الرئيس لا يخرج عن الشيع في إنجلترا وللرغوب اتباعه في فرنسا .

حضرة عبد الطيف للسكاني بك — لت أفهم كيف يمكن إحراج مركز وزير المالية إذا كنت سأحفظ على كل حال بالتوازن بين الإيراد والمصرف ، والذي أراه أن خير الوسائل لمعرفة حقيقة ميول الأمة هو جمع المجلسين .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — اجتمع المجلسين صورة كبيرة جداً ينبغي أن تدخر للحوادث الكبيرة جداً كتعديل الدستور ، فأناخذها كقاعدة لجميع المسائل البلدية ليس من الحكمة في شيء .

حضرة عبد الطيف للسكاني بك — الخلاف في شأن الزبانية حوسري ، وليس كبير عليه أن يجتمع من أجله المجلسان .

معالى محمد توفيق رعت باشا — إذا أحرزنا اجتماع المجلسين عند الخلاف بينهما على مسألة مالية فكانت نتيجة اجتماعهما مخالفة الحكومة ، فهل تصمد الحكومة في هذه الحالة إلى حل مجلس النواب ، وهي إنما تستعين على حل بمجلس الشيوخ ، في حين أنه في مثل هذه الحالة ينتهر جزءاً من الهيئة التي صدر قرارها مخالفاً لرأي الحكومة ؟

حضرة علي التزلاوي بك — أرى أنك تمحوننا أحياناً بآراء علماء الأوربيين وأحياناً تضعون لنا قواعد خاصة . فيما أن تختبئوا لنا جميع القواعد من القوانين الأوربية حتى يكون بصها متجانساً مع بعض ، وإما أن تصموا لنا الضمانات الكافية الكمية بمصالح الأمة . فلتا قديم مسألة بالوزارة بأغلبية مجموع أعضاء مجلس النواب وليس لهذا نظير في البلاد الأوربية ولا يتحقق به المسؤولية الوزارية . دولة الرئيس — إن إنكار المسؤولية الوزارية إنكار للشمس .

حضرة عبد الطيف للسكاني بك — الواقع يؤيد احتياج علي بك للتزلاوي لأن العمل أثبت أنه لا يمكن في مجلس من المجالس النيابية اجتماع الأغلبية المطلقة من أعضائها .

دولة الرئيس — إننا إذا أخذنا في بعض القواعد بأحكام البسانير الأوربية فلم نكن لتأخذها على علائها بل سعمل على معالجة عيوبها وما دلت التجارب على موانع الحل فيها ، وإنما قرأت لكم من « لروا بوليه » ما يثبت الضرر الجسم الذي دل عليه العمل في محاولة أفراد أحد المجلسين بالتصير في الميزانية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أنا مستعد لأن أضغ مذكرة وافية أحصر فيها وجوه التكاوي والصوب التي ترض منها البلاد الدستورية الأخرى والتي يحسن بنا أن نتداركها قبل الوقوع فيها .

حضره عبد على بك — كنت أميل إلى الأخذ بما قرره «لروا بوليه» لكن هذا الرأي مرجحه إلى حالة فرنسا الخاصة، على أن حالتنا الحاضرة والتي يحكم هذه القاعدة تعتبر أصلاً يرجع إليه عند الخلاف بين المجلسين هي الحالة السيئة التي نشكو منها ونأمل ما استعنا على الخروج منها، لا أن نجعلها أساساً لحل مشاكلنا المالية في المستقبل. والذى أراه أن خير علاج لذلك هو جمع المجلسين ولا غشاشة علينا في ذلك ولا صعوبة، فخلا عن أن اجتماعهما سيكون نادراً جداً.

حضره عبد الحميد بدوى بك — إن إقامة أصل ثابت يرجع إليه عند الخلاف، إنما يتكون بنسبة واحدة.

دولة الرئيس — أقرح توفيقاً بين الرأيين أن يؤخذ باجتماع المجلسين في الدور التشريعى الأول حتى تتكون للبلد تقاليد مالية، وبعد ذلك يرجع إلى قاعدة الاحتفاظ بالأصل، وأطلب أخذ الآراء على ذلك.

حضره إبراهيم الملباوى بك — أعترض على هذا الاقتراح لأنه لا يوصل إلى حل مقبول، وسيكون الرأي في كل الأحوال لمجلس النواب.

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على أن تكون القاعدة الأصلية أنه عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية، يبقى القديم على قنمه.

(تقرر بالأغلبية قبول هذا الرأي).

دولة الرئيس — بقى أن يؤخذ الرأي على أنه في الدور التشريعى الأول إذا قام خلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية فإنه يحل باجتماع المجلسين.

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أجبتهوا لى فى الحضرة أنى أخالف فى هذا الاستثناء.

حضره عبد العزيز فهمى بك — وأجبتهوا لى أنى أقرر أن هذا تجاوز كبير فى التشريع، وهو اجتماع المجلسين عند كل خلاف على أى مبلغ قل أو أكثر.

حضره عبد الحميد بدوى بك — وأنا موافق على رأى حضرة عبد العزيز بك فهمى.

حضره محمود أبو النصر بك — لا أوافق مطلقاً على اجتماع المجلسين للمسائل المالية، لأن هذا يضيف من هيبة البرلمان.

دولة الرئيس — إذن تؤخذ الآراء.

(تقرر بالأغلبية أنه في الخمس السنين الأولى يحل الخلاف في مسائل الليزانية باجتماع المجلسين).

(في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢).

دولة الرئيس (حين رضى باشا) — في حالة وجود خلاف مستمر بين المجلسين بخصوص نص قانون، أو أى مسألة أخرى تدخل في اختصاصهما، يكون لذلك حق جمع الهيئتين كاملتين، فيتناوض أعضاء المجلسين مجتمعين، وصدر القرار في موضوع الخلاف بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

حضره توفيق دوس بك — بهذا تضع المساواة بين المجلسين بحيث يصبح مجلس الشيوخ لا أهمية له.

حضره عبد الحميد بدوى بك — لقد أبعنا ذلك في حالة واحدة، وهي حالة الخلاف في الليزانية، وفي دور الانعقاد الأول قط، ولا يجوز أن يجرى العمل بهذا كقاعدة.

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء.

(تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح).

(في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢).

عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل اللزائية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء القديم على قدمه ، لكن في السنين الخمس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين .

على القرار السابع والثمانون ، وهذا نصه :

عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل اللزائية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء القديم على قدمه . لكن في السنين الخمس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين .

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — أطلب تعديل هذه المادة واشترط اجتماع المجلسين لحل كل خلاف يقع بينهما في اللزائية .

حضرة محمد بك — اجتماع المجلسين يؤدي إلى قلب مجلس النواب دائماً لأنه أكثر عدداً . فاقترح حصة للكاتب يؤدي في

الواقع إلى إنشاء مجلس الشيوخ .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — اجتماع المجلسين يهتف مؤتمراً يجب ألا يكون إلا لأمر هام جداً ولا يصح أن يلبأ إليه إلا عند الضرورة القصوى . وقد لاحظت اللجنة الفرعية أن البلاد في الخمس السنين الأولى في حاجة إلى وضع أساس ثابت لمزايتها ، ولذا قررت على سبيل الاستثناء عرض الخلاف على المجلسين في هذه المرة فقط . ولا معنى لأن يلبأ لهذه الأداة الكبرى للنظر في كل خلاف يقع بين المجلسين إذ قد يكون الخلاف في أمور تافهة كمصروفات ثرية أو مبالغ جزئية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا شك أن جمع المجلسين فيه إهدار لمجلس الشيوخ نظراً لتفوق مجلس النواب في العدد ، لهذا أفضل أن يرض الخلاف على لجنتين من كل من المجلسين متساويتين في العدد . وما تقررته اللجان مجتمعتين يكون واجب التنفيذ . هذه الطريقة أفضل فضلاً عن أن أعضائها سيلتصق في اختيارهم أن يكونوا من ذوي الخبرة في الأمور المالية .

حضرة علي للزلاوي بك — كيف يحصل رأى لجنة لا يزيد عددها عن العشرين مازداً للمجلسين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لأن المفروض أن المجلسين احتكاً إليها فربما إذن يكون نافذاً .

حضرة عبد اللطيف للكاتب بك — اقترحي له نظير في الدستور الروماني . وأرى أن الفرض من اجتماع المجلسين يجب ألا يلاحظ فيه العسك في كل من المجلسين حتى إن جلسا يتناب على مجلس آخر ، وإنما الذي يلاحظ هو أن تجمع هيتان اختصاص إحداها يساوي اختصاص الأخرى ، فقرارها كأنه قرار هيئة واحدة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — في التوزيع المجلسان أصلهما مجلس واحد .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضي بك — لا أعلن أن كل مجلس يمر على رأيه إذا اجتماعاً كما يحسب حصة عبد العزيز فهمي بك فإن الفرض من جمعها هو الوصول إلى التمام .

كذلك لا أهمية للمادة السادسة لأن الأغلبية التي ستكون في المجلسين هما مجتمعان قد تزيد عن الأغلبية التي تكونت في كل مجلس على حدة . والمفروض في نواب الأمة أنهم يعملون لمصلحتها لأن يتحزب كل رأيه . لهذا أطلب إلغاء المادة على ما هي عليه .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — يحسب حصة عبد العزيز فهمي بك من قلب مجلس النواب دائماً إذا اجتمع بمجلس الشيوخ وهذا قد يقع ، ولكن لا يمكن القول بأنه يقع دائماً فقد تنضم الأقلية في مجلس الشيوخ إلى الأكثرية من مجلس النواب أو العكس . فليس ما يشاء حضرة عبد العزيز بك إلا مودة من صور عدة واحتمالاً لا مبرر معه لأن تحدث بدعة في التشريع . أمر اللزائية موكول دائماً إلى لجنة من المجلس ولكن الرأي النهائي للمجلس نفسه ولا يمكن التسليم أن للمجلس أن يتنازل عن السلطة التي استند عليها من ناخبيه إلى لجنة يوكل إليها الفصل في اللزائية التي هي أهم عمل في التشريع ، لأنه لا يمكن هذا التنازل ولا هذه الإنابة . أشعر بأن اجتماع المجلسين فيه عيب يجب أن يبحث في إصلاحه ولكن تزول المجلس عن حقه اللجنة هو خروج على النظام العام . وأفضل أن يترك الأمر للمرف وإلى التعاليف التيانية .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بقاء القرار على حاله ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٢ - إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الليزانية اتبع في العام الجديد ما كان مقرراً في شأنها في الليزانية القديمة غير أن الخلاف في المجلس السنين الأولى عمل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر وبالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

( فواقت الهيئة عليهما بالإجماع ) .

( في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إذ هذا النص تكرر لما تضمنه حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٠ القديمة ( راجع المادة ١٤٢ المذكورة آنفاً ) ، وهو يرمي إلى تسوية الخلافات التي تنشأ بين المجلسين بشأن الليزانية عن طريق الاجتماع بهيئة مؤتمر تقادياً للحل .

وهذه الطريقة لم يقترحها واضعو الدستور إلا لمدة خمس سنوات ، ولكن من الحرص ألا تعمد مقدماً للدة التي تتبع فيها هذه الطريقة ويحسن الاستمرار على العمل بها إلى أن يصدر قانون بما يخالفها .

أما النص فقد عدلت هيئته تعديلاً طفيفاً للتوفيق بينه وبين الاقتراح المذكور آنفاً بصدد إقرار الليزانية ( راجع المادة ١٣٨ ) .

المراجعة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب الليزانية من المصاريف غير المنظورة دون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتاد بحد زيادته .

الهيئة  
الاستشارية  
التشريعية

مجلس الشيوخ

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسبوني ) -- تقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميريم اقتراح هذا نصه :

« إني أقترح أن يوافق المجلس على إدراج مبلغ ٢٠٠٠ ج . م في البند ٩ إئانة لمصلحة العمل ، تصرفها في شؤون العمال .

وعلى ذلك يكون اعتاد الباب الثاني للتقضى إقراره ٦٤٠٩١٢ ج . م بدلاً من ٦٠٩١٢ ج . م البين في الليزانية ؟

عزيز ميريم

٦ يونيه سنة ١٩٣٧

القرار ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي ) -- يا حضرات الشيوخ المحترمين : قد قالت لجنة المالية في تقريرها :

طلبت لجنة العمال والشؤون الاجتماعية بالمجلس إلى لجنة المالية أن تقترح في تقريرها عن ميزانية وزارة التجارة والصناعة الرغبة في وضع اعتاد يبلغ أنى حنيه إعانة لاعتاد نقابات العمال أسوة بالإعانة الممنوحة لاعتاد الصناعات .

واللجنة ترحب بهذا الاقتراح وترجو أن يصدر التشريع الخاص بنقابات العمال وأعداداتهم قريباً ليتمكن النظر في تقرير هذه الإعانة .

فأساس اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميريم أن يصرف مبلغ أنى جنينه لنقابات العمال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميريم -- أطلبها لمصلحة العمل .

القرار -- الوضع الصحيح للسألة هو أننا نتفق جميعاً في الرغبة في مساعدة العمال وعائلاتهم . ولكن الأمر يحتاج إلى شيء من التؤدة والصناعة في صرف هذا المبلغ ، فأعاد العمال بصفة كونه هيئة معترفاً بها لم ينشأ بعد فيجب إيجاد الهيئة الشؤلة أولاً ، وبعد ذلك نسارع في إعطائها ما تقرر لها من موعات ، لأن الحكومة في هذه الحالة سيكون لها الإشراف عليها ، وتعرف من طريق إشرافها كيف تصرف هذه المونات ، ولأن أعاد النقابات بذلك يكون مسئولاً أمامها ، فألأمر كما هو ظاهر الآن سابق لأوانه ، وأما الرغبة في ذاتها فريغة شريفة يؤيدها جميعاً ، والفارق بيننا وبين حضرة الشيخ المحترم هو أنه يريد صرف المبلغ لهيئة موجودة غير معترف بها ، ونحن نريد صرفه لهيئة معترف بها ، ليصرف فعلاً لمصلحة العمل والعمال .

( تصفيق ) .

ولذلك قالت اللجنة في تقريرها إنه عندما يصبح الاعتاد هيئة معترفاً بها يصبح أن يصرف له هذا المبلغ وأكثر منه .

والجسلى فى هذه الحالة أن يطالب معالى الوزىر بمثل هذا المبلغ ، وأن يكون صرفه للمال ومصلحتهم صلا . ويستطيع الوزىر فى هذه الحالة أن يجيب من يسأله عن الأوجه التى صرف فيها هذا المبلغ . أما فى الحالة الحاضرة فإن معالى الوزىر لا يستطيع أن يجيب سائلا عن أى أمر يتعلق بصرف هذا المبلغ لأنه لا صلة بينه وبين هذا الإعلاء .

ولذلك أرجو الموافقة على وجهة نظر اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مريم — زملائى المحترمين :

المال فى جميع البلاد المنظمة تنظيماً احتياطياً مركز ممتاز ، أو بالحرى يظهر أنه ممتاز ولكنه فى الواقع طبيعى . طبيعى نظراً للمعركة الحديثة التى تحول بأن المال جزء من الإنتاج ، أى أنهم عنصر من عناصره . ولكن الوصف قد تغير الآن بين نظرية المال قديماً ونظرية المال حديثاً . قديماً كانت العامل ملحة من السلع تباع ونشترى حسب قانون العرض والطلب . أما اليوم فالمعامل بصفة كونه عنصراً من عناصر الإنتاج له أهمية كبرى ، فإذا راحت طبقة المال فى بلاد راجت هذه البلاد بأكلها . يؤيد ذلك أنه فى الأزمان الشديدة التى يتبين فيها أن العامل فى قمر مدفع ، قمر جالع ، قمر أسود كما سماه حضرة صاحب المعالى وزير المالية فى بيانه ، تكون البلاد كلها فى أزمة شديدة تماماً لذلك . إذن يجب النجاة بالمال للترويج العموى ومصلحة الاقتصاد العام . على أن أتوجه لله بالحمد على أن ظهر لأول مرة تقرير فى المجلس وضع المال فى هذا الوضع الاقتصادى .

فهذا هو تقرير لجنة المالية قد قدر هذا التصدير وأصبح العامل فى نظر اللجنة عنصراً من عناصر الإنتاج .

لقد عطف علينا اللجنة وقالت إنها تحب باقراضى ، فما هو هذا الاقتراح ؟ طلت أعيان من الجنيئات كان فى إمكانى طلبها إعانة لأعلاء المال مباشرة لأن هذا الإعلاء معترف به من الحكومة وأنا رئيسه ، ولكنى تواضعت وطلبت أن يعطى هذا المبلغ إلى مصلحة العمل لأن لى ثقة بها ، ولأنها ستصرفه فى شؤون المال .

لقد قررت هذه الحال بأعلاء الصناعات التى تعطى له هذه الإعانة من سنتين — ولا فرق بين الأعلاء فى الوضع القانونى — فإن الاثنين معترف به بشخصيته المدنية فضلاً عن أن أملاك أعلاء المال أكثر من أملاك أعلاء الصناعات ، إذ قد حصل المال على إعانة قدرها أربعة آلاف جنيه من المنصور له الملك فؤاد الأول ، وعند إحدى نقابته الأوت منل بالبسيطة ، كما أن لكل نقابة من النقابات مبلغاً متوفراً فى صندوقها بأحد المصارف ، ولا أعرف ما إذا كان لأعلاء الصناعات مل متوفر أم لا .

لقد اقترحت أن تعطى الإعانة إلى مصلحة العمل وهى مصلحة حكومية لها الولاية والهمة على المال وهى التى تشرف عليهم .

المقرر — إذا كان الأعلاء سيمضى لمصلحة العمل فهذا شئ آخر لأنى كنت أعتقد أنه مطلوب لأعلاء المال . وفى تقرير اللجنة ما يشير بأن الاعتادات المطلوبة للوزارة وخاصة مصلحة العمل لا تنفق والمجهود الذى بذله . كما أن اللجنة أشارت إلى وجود نقص كبير فى إدارة الرخص والتفتيش ، يجب أن يسد زيادة عدد المفتشين . وإنما نصد كل التصيد زيادة اعتادات وزارة التجارة والصناعة وخاصة ما تعلق منها بمصلحة العمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مريم الخندى — أنا شاكر جداً وأكثى بذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مريم — لى كلمة أريد بها التصحيح بعد أن وافق حضرة مقرر لجنة المالية على إدراج مبلغ ألفى جنيه لمصلحة العمل لتصرف فى شؤون المال .

أرجو أن يصحح اعتاد الباب الثانى فيصح ٦٢٨١٢ جنياً بدلا من ٦٠٨١٢ جنياً .

الرئيس — المقرر لم يقل ذلك . والى الله هو أن الباب أصبح مفتوحاً على مصراعيه . ولعلالي الوزير أن يتخذ ما يشاء من الطرق لإدراج هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — لا ، لقد وافق المقرر على ما طلبت من إدراج المبلغ .

الرئيس — حضرة الشيخ المحترم يريد بذلك تعديل الاعتماد للدرج في مشروع الزاينة التي وافق عليه مجلس النواب ولكن الذي يمكن إجراؤه الآن من الجهة العملية هو أن تتقدم الوزارة بطلب فتح اعتماد إضافي خاص بذلك لحصلته العمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — التي أقوله إن المقرر وافق على إدراج هذا المبلغ في الاعتماد التي ذكرته .

المقرر — الشأن في المسألة واضح .

ضما يتعلق بزيادة الاعتماد ، لأرى مانعاً مطلقاً من زيادته . وإنما الإشكال الذي يقوم في هذا السبيل يتعلق بالشكل فقط كما سبق أن قررت وليس هناك حل الآن لهذا الإشكال . فإذا أمكن الحكومة أن توفق في زيادة الاعتماد الوارد بالميزانية دون أن يتأخر إقرارها ، ودون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتماد بعد زيادته ، فلا مانع من هذه الزيادة إذن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — وما المانع من عقد هذا المؤتمر ؟ هل تتفادى ذلك ، وتوافق في الوقت نفسه على أن يكون مجلس الشيوخ « بصمياً » لمجلس النواب ؟

الرئيس — أرجو أن يدعى حضرة الشيخ المحترم ملاحظته في هدوء .

المقرر — لقد قرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم أن لجنة المالية بمجلس الشيوخ أوصفت العمل حكاً ، وطلبت بإلحاح المظف عليهم ، والعمل لمصلحتهم . إن لجنتنا المالية بالمجلس خالفت مجلس النواب في كثير من آرائه ونظرياته ، وبخاصة في مسألة السياحة ، واعتمدت كل الاهتمام بشأن العمل ، ولقد نظرت الحكومة لذلك .

واللجنة لا تمنع مجال من الأحوال في زيادة هذا الاعتماد ، ولكن المسألة ترجع للطريقة التي تتخذ بها هذه الزيادة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — أنا أطلب أن يكون اعتماد الباب الثاني ١٩٣٧١٣ جنيهاً .

المقرر — وأنا بصفتي كوني مقررًا للجنة المالية لا أمانع في زيادة هذا الاعتماد إذا كان هناك طريق لتلك دون الالتجاء إلى تأخير اعتماد الميزانية ، ودون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين .

والتي أراء أنه لا مانع مطلقاً من أن تتقدم الحكومة بطلب اعتماد مستقل بهذا المبلغ .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ ) .

حضرة صاحب المظف عبد السلام فهمي (وزير التجارة والصناعة) :

- بقيت رغبة أخيرة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم وهي أن يدرج مبلغ ألفي جنيه في ميزانية مصلحة العمل ليصرف في شؤون العمال . فوزارة لا تمنع في أمر كهذا إذا رأيتم حضراتكم الموافقة عليه والمسألة لا تحتاج إلى عقد مؤتمر قد ورد في الدستور والأمانة الداخلية أنه إذا حدث خلاف بين المجلسين على مشروع قانون أو اقتراح ، تنتدب لجان من المجلسين للاتفاق على نصوص تنبئها



البحر، فإذا اتفقت على نص تباد المناقشة في المجلس على النص الجديد وإذا لم تتفقا واشتدت الخصومة بينهما حل الخلاف بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة .

للقرر ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي ) — إنى موافق كل الموافقة على اعتماد هذا البلع .

حضرة صاحب السامى عبد السلام فهمى محمد جمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — الآن وقد بسط ما رأيتم حضراتكم أن أبسطه أتمى بالشكر أعلان هذه الوزارة الناشئة التى رأت وجوب إشراك قوى الخبرة فى كل فرع من فروع التجارة والصناعة مع فتيها فى لجان دائمة تجمع اجتماعات دورية — تلك الوزارة التى عمدت إلى هذا السبل للوصول إلى غايتها — تامل دائماً فى تشجيع البرلمان لما فإن مهمتها خطيرة ومسئوليتها أمام الوطن عظيمة تستدعى تضافر كل القوى والجهود لأداء مهمتها .

وإنى وإن التفت معونتمك العائمة فريانى أن تقبلوا خالص شكرى .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى — وما لقي رأيته الوزارة فى مسألة إعادة تصدير الموز ؟

حضرة صاحب السامى عبد السلام فهمى محمد جمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — هذه رغبة من الرغبات وستكون موضع البحث .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مريم — لا أريد من كلنى إلا أن أشكر لمالى الوزير ولحضرة المقرر ما غفلا به وهو قبول مبدأ البلع الذى طلبته كما أشكر لحضراتكم أيها السادة إذ لم يرتفع صوت واحد فى هذا المجلس للوقر ضد المال . بل على العكس من ذلك كان كل كلامكم فى صانهم وفى معلتهم . ومن أجل ذلك أرجو أن تعاون جميع طبقات الأمة من عمال وأصحاب أعمال لرغبة الوطن والإكثار من الإنتاج الذى ينتجه جيداً لصلحة الوطن .

أما عن كيفية صرف البلع فقد بينت ذلك فى تقريرى الذى وزعته على حضراتكم . وسأودعه سكرتيرة المجلس للاسترشاد به كما أطلب إلى حضراتكم الموافقة على أن يكون الاعناد للقرر لصلحة السمل ٦٤٢٠٠٠ ج م بدلا من ٦٠٠٠٠ ج م .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — وإذن لا بد من عقد مؤتمرة .

( أصوات : لا دامى لقد مؤتمرة ) .

حضرة صاحب السامى عبد السلام فهمى محمد جمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — لا دامى لقد مؤتمرة وحضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية موجود الآن بيننا وهو يد بصرف مبلغ ألقى الجنيه حالا من المصاريف غير المنظورة .

حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أبو الخير باشا ( وكيل وزارة المالية ) — لا دامى لزيادة الاعناد ووزارة المالية موافقة على صرف البلع الزائد من المصاريف غير المنظورة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى — ليست المسألة مسألة صرف مبالغ وإنما بحثنا منصب على اللبأ فى ذاته ...

حضرة صاحب السامى عبد السلام فهمى محمد جمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — سيدرج المبلغ فى ميزانية السنة القادمة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — قدم اقتراح بإقتال باب المناقشة من أحد عشر عضواً هذا نصه :

« نرجو إقتال باب المناقشة »

إبراهيم حلم منها ، الشافى أبو واديه ، محمد سليمان الوكيل ، محمد عبد اللطيف ، محمد النارى ، على عيسى نوار ، أحمد الديوانى ، عبد الرزاق القاضى ، محمد على سليمان ، أحمد خشي .

فهل توافقون حضراتكم على إقتال باب المناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس احدى — أعرض فى طلب إقتال باب المناقشة لأننا نحن الآن فى صدد نظر مشروع الميزانية وهي الفرصة الوحيدة التى يتسع فيها المقام لحضرات الأعضاء لإبداء آرائهم فى الشؤون العامة فلا ينبغي التضيق عليهم . وليس

بالكثير أن تعطى جلسة أو جلستين لبحث مشروع ميزانية وزارة من الوزارات . كذلك لا ينبغي أن يحرم المجلس من سماع آراء سديلة يريد أن يديها حضرة الأستاذ الملباوى بك .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الملباوى بك فليتفضل برفع يده .  
( وضت أيديها أقلية ) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على إقبال باب المناقشة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — بناء على ذلك يقرّر المجلس إقفال باب المناقشة . والآن شرع في أخذ الرأى على أبواب ميزانية ودارة التجارة .  
حضرة الشيخ المحترم محمد سليمان الوكيل ناشأ — نريد أن نعرف ما استقر عليه الرأى في مبلغ الألفى جنيه المقترحة لشؤون العمال .  
القرار — المجلس وافق على اللبأ وأن يدرج المبلغ في ميزانية السنة للقبلة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك — متى وافق المجلس على هذا اللبأ ؟  
الذى أصرّفه أن المجلس لم يؤخذ رأيه في هذا للوضوح .

الرئيس — قدّم الأستاذ عزيز ميرم اقتراحاً يطلب فيه موافقة المجلس على الإعانة وأن تتدبر وزارة المالية في طريقة صرفها  
وها هو الاقتراح :

« أرجو المجلس أن يوافق على مبدأ الإعانة ٢٠٠٠ جنيه وأن تتدبر وزارة المالية في طريقة صرفها ؟

عزيز ميرم :

فهل توافقون حضراتكم على الاقتراح المذكور ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس — كيف يصح النظر في هذا الاقتراح بعد أن أصدر المجلس قراراً بإقفال باب المناقشة ؟  
حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أو بعلم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحفافية ) — المطلوب الآن هو أخذ الرأى على الاقتراح وليس القرض منه فتح باب المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذا اقتراح جديد يدرج مبلغ لا دخل له بالميزانية فلا يصح أن ينظر فيه  
بعد إقفال باب المناقشة وبعد أن منع حضرة الأستاذ الملباوى بك من الكلام .

الرئيس — وزارة المالية موافقة على هذا الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — وزارة المالية لا تمكك حتى الموافقة لأنها غير مختصة ومثلها كمثل خازن المال أو حافظ الصرة الذى إذا أمر بالصرف أو قدم له شيك غداً الأمر ، إذ المختص في ذلك هو البرلمان .

إني مع موافقتى على سياسة العطف على العمال أرى أن الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم يجب أن يأخذ سيده الدستورى .

القرار — حضرات الشيوخ المحترمين :

طلبت لجنة العمال بمجلسكم للورق إدراج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م بصلة إعانة لآحاد العمال أسوة بما يصرف لآحاد الصناعات ، فرأت لجنة المالية أن إدراج هذا المبلغ أمر سابق لأوانه لأن آحاد العمال غير معترف به .

لا شك أن هذه الطائفة كبيرة ويجب أن ينى بشأنها ولكن قبل أن نحرّر هذا المبلغ يجب أن توجد أولاً وقبل كل شيء نقابات العمال ومعترف بها ثم يصرف المبلغ تحت رقابة وزارة التجارة .

لهذا رأى حضرة الأستاذ عزيز ميرم أن يسأل موقفه وطلب أن يصرف المبلغ إلى مصلحة العمل بوزارة التجارة لصرفه في شؤون العمال . فعلمى وزير التجارة لم يمارض في هذا الطلب ، ولكن نشأ الإشكال الآن وهو أنه سبق أن قدّم مثل هذا الاقتراح إلى مجلس

النواب لم يوافق عليه فإذا وافق عليه مجلس الشيوخ فعني هذا إعادة الاعتداد إلى مجلس النواب . ولكن تعديداً من ذلك رأيت وزارة المالية أن تستدبر في المبلغ بأخذ من المصروفات غير المنظورة ولم يترض أحد . وعلى أثر ذلك تقدم الأستاذ عزيز ميرم بالشكر للمجلس . من كل ما تقدم يفهم أن الموافقة على الإعانة تمت والخلاف كله على تدبير المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك — هذه مسألة دستورية وكل شيء يتعلق بالميزانية يجب أن ينظر أولاً بمجلس النواب ثم ينظر بعد ذلك بمجلس الشيوخ .

حضرة صاحب العالي عبد السلام فهمي محمد حمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — قلت إن الوزارة لا ترى مانعاً إذا وافق المجلس . الرئيس — حضرة الأستاذ عزيز ميرم يطلب الموافقة على مبدأ الإعانة .

حضرة صاحب العالي عبد السلام فهمي محمد حمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — نحن لا نمانع في المبدأ .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

أشعر أن مركزى حرج لآنى عضو فى لجنة البهال وفى الوقت ذاته عضو فى لجنة المالية .

السألة التى بدور عليها البحث فى هذه الليلة مسألة خطيرة وسامة دستورية أظن أن الدستور لا يقرها .

هذه الإعانة التى يطلب إقرارها فى ميزانية وزارة التجارة قد رفضها مجلس النواب .

حضرة صاحب العالي عبد السلام فهمي محمد حمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — لم يرفضها مجلس النواب إنما أحالها إلى لجنة المالية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — النتيجة واحدة . أى أن مجلس النواب لم يقر الإعانة والمفهوم من المناقشة أن مجلس الشيوخ وافق على الإعانة بشرط أنها تصرف فى شؤون البهال رفاة مصلحة العمل فى وزارة التجارة وأن وزارة المالية تستدبر فى صرف المبلغ من المصاريف غير المنظورة .

حضرة صاحب العالي عبد السلام فهمي محمد حمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — هذا إذا أقر المجلس الإعانة .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — وهذا ما أتكلم فيه . كيف يمكن لوزارة المالية أن تصرف مبلغاً وأبواب الميزانية مغلقة ؟

حضرة صاحب العالي عبد السلام فهمي محمد حمه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — كل البالغ تصرفها وزارة المالية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — إذا كان فى وسع وزارة المالية صرف الإعانة ، لم يطلب إلى المجلس إقرارها ؟

حضرة صاحب العالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — يكفى فى هذا أن تبدو رغبة المجلس الوقوف فى صرف المبلغ قصد وزارة المالية ، بل الوزارة بأكلها ، بتنفيذها ، لأنه ليس لوزير المالية أن يصرف أكثر من ألف جنيه من المصاريف غير المنظورة ، وإذا زاد المبلغ على ذلك يجب أن يرض الأمر إلى مجلس الوزراء .

ولذا كانت هذه رغبة المجلس فى مساعدة البهال وهى تتفق مع رغبة الحكومة فإنى أهد ماسم الحكومة أن تصرف هذه الإعانة من المصاريف غير المنظورة لمصلحة البهال وتقبلت البهال .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — أنا لا أعترض فى الموضوع من حيث المبدأ وإنما أتكلم فيه من حيث الشكل .

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك — القول بصرف هذا المبلغ « من المصاريف غير المنظورة » فيه تناقض للمنى القصود من هذه البارة لأن المصاريف غير المنظورة هى المصاريف الطارئة التى تنجأ بها الوزارة فى أثناء السنة تصرفها دون الرجوع فيها إلى البرلمان ، ومن حق وزارة المالية أن تصرف من هذا القسم لمانية مبلغ ألف جنيه وما زاد على ذلك ترجع فيه إلى مجلس الوزراء .

فهل بد أن نتناول موضوع الإعانة ونتناقش فيها مدة ساعتين يصح اعتبارها طارئة ومن المسائل غير المنظورة ؟  
أظن أن في هذا الاعتبار تناقضاً من حيث الشكل .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — مع احترامي لما أبداه حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميسل بك المروفة خبرته في الشؤون المالية أقرر بأن المصاريف غير المنظورة كثيراً ما تكون معلومة وتدخل في هذا الباب ، وأقرب مثل لذلك مصاريف المعاهدة .

قد يفهم في الشكل أن هناك تناقضاً ولكن الواقع غير ذلك ولا مانع من أن تصرف الحكومة مبلغ الألف جنيه من هذا الباب بناء على الرغبة المحترمة من هذا المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — مع شكرى لما أبداه حضرة صاحب المعالي وزير المالية من عطف على المال ، الأمر الذى نترك فيه جميعاً ، أرى من الخطأ الموافقة على مبدأ الصرف لا من الناحية التى تكلم فيها حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك ولكن من ناحية موضوع نقابات المال وإعانتها من مال الدولة ...

المقرر — ليس هذا في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لا تقاطعنى . أنا أتكلم في الموضوع وأطلب من حضرة الرئيس تطبيق اللائحة الداخلية على كل من يقاطعنى .

إعانة نقابة المال من أموال الدولة موضوع ينطوى تحته مبدأ تدخل الحكومة في شؤون نقابات المال وهو أمر له أهميته من حيث تقريره كيداً يجب أن توثق فيه قبل إقراره .

ليست الإعانة حسنة بكنى بعضها مرة واحدة إنما إذا تقررت الية تصبح بنءاً من بنود الميزانية المستقبل ولعل هذا هو ما يرى إليه حضرة صاحب الاقتراح فلا يصح أن تحصل وزارة المالية وتصرح بأنها ستدبر المبلغ من المصاريف غير المنظورة .

المبلغ المقترح في هذه السنة هو مبلغ ألفى جنيه ولكن قد يصل في السنوات المقبلة إلى خمسين ألف جنيه ، والمساءلة مبدأ يجب أن تعرض مستقلة على المجلس لبحثها وإبداء الرأى في علاقة الحكومة بنقابات المال .

( مقاطعة ) .

الواقع أن نقابات المال يجب أن تكون مستقلة عن الحكومة قائمة بنفسها لتتأهق بشؤون المال .

فإذا كان الفرض من الإعانة مساعدة المال لأنهم من طبقات الأمة فلا بأس مطلقاً لأننا جميعاً نسلط عليهم ولكن تدخل الحكومة في نقابات المال قد يكون مفسدة للمال .

نحن الآن في عهد حكومة شبيهة لا خوف منها ولكن لو أن هذا التدخل حصل من سنتين أو ثلاث أى في عهد حكومة أخرى لكان أثر هذا التدخل خطيراً جداً .

الموضوع أكبر من تدبير مبلغ ألفى جنيه لأنه ينطوى على مبدأ خطير هو تدخل الحكومة في نقابات المال التى ليس لها وجود قانونى .

نحن جميعاً بندى عطفنا على المال ، ولكن في غير الشكل المروض اليوم الذى ترتب عليه سياسة قد تكون خطيرة في المستقبل .

المقرر — الواقع أن حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس يشكك في واد والمجلس في واد آخر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — وكيف ذلك ؟

المقرر — عندما اقترحت لجنة المال والشؤون الاجتماعية على لجنة المالية إدراج مبلغ ألفى جنيه في مشروع الميزانية لسنة أعاد المال قالت لجنة المالية في تحريرها « واللجنة ترحب بهذا الاقتراح وترجو أن يصدر التشريع الخاص بنقابات المال واعتماداتهم قريباً

ليمكن النظر في تحرير هذه الإعانة ، فإلا صلة بين الاقتراح للقسم وبين الكلام على نقابات العمال وعلى العمال ، لأننا لسنا الآن بصدد تحرير مبلغ ألى جنبه نقابات العمال أو لا اتحادهم ، وذلك لأن لجنة المالية بالجلسة قالت : « إن ذلك المبلغ يوافق عليه عندما يصدر تشريع خلس بإعفاء العمال ، وعندما يصبح لم يقتضى هذا التشريع هيئة معترف بها » .

ثم خلت المسألة خطوة أخرى ، يطلب حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم بعد ذلك أن تكون تلك الزيادة لمصلحة العمل بموافقة وزارة التجارة والصناعة وعن طريق الوزارة نفسها ، أى أن الوزارة هى التى تتولى صرف المبلغ لمصلحة العمال . ولم يقل حضرة الشيخ المحترم إن هذا المبلغ يصرف لنقابات العمال . فليست هناك نقابات تأخذ المبلغ وتصرف فيه . وإذن لا محل للبحث فى التدخل وغير التدخل فى شؤون العمال . وإن كنت لا أوافق حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس على البسء الذى تعرض له ، وهو عدم جوار تدخل الحكومة فى شؤون العمال ، لأننا نحن الآن فى عهد تضامن والحكومة تعمل فعلا مع كافة الطوائف على مبدأ هذا التضامن والحكومة يجب أن تتدخل فى كل محل ، وأن توجه التوجيه الصالح لينتج إنتاجاً مثمراً .

والكلام على النحو الذى جرى عليه حضرة للشيخ المحترم لويس فانوس كلام فيه لف ودوران لا ينتج منهما خير للعمال . والغرض منه إقامة النقابات فى سبيل إقرار المبلغ المراد زيادته لمصلحة العمال . ويجب أن تكون عندنا الشجاعة الكافية والصراحة التامة ، وأن يعلن من شاء منا عدم صرف هذا للمبلغ بواسطة وزارة التجارة والصناعة لمصلحة العمل والعمال يجب إذن أن تكون هالك صراحة تامة .

هل يجوز بعد أن تقدم حضرة صاحب المال وزير المالية بنفسه وأعلن أنه على استعداد لأن يساعد العمال بواسطة وزارة التجارة وأن يصرف لم البالغ المطلوب من المصاريف غير المنظورة ، هل يجوز بعد ذلك لأحد حضرات الشيوخ المحترمين ألا يوافق على ذلك ؟ إن هذا يكون أمراً شريفاً .

ليس فى موضوعنا اللبلة الكلام مطلقاً على إعفاء العمال . ليس هذا موضوعنا . كما أن موضوع تدخل الحكومة فى شؤون الطبقات ، ليس كذلك من موضوعنا . وكل الكلام محصور فى أن يزد مبلغ ألى جنبه لمصلحة العمال . فهل هذا المبلغ البسيط يستدعى تلك الضجة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس ؟

( ضجة ) .

حضرة الشيخ المحترم لإبراهيم الملباوى بك — لمن يطلى هذا المبلغ ومن يتولى صرفه ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوس فانوس اتقى — أنا لأسمع مطلقاً لحضرة مقرر اللجنة أن ينسب لى ألف والدوران . وأنا معروف منذ إنشاء هذا البرلمان بالصراحة والشجاعة ، ولويس فانوس هو الشجاعة نفسها والصراحة ذاتها .

حضرة الشيخ المحترم لإبراهيم الملباوى بك — أود أن أعرف لمن يصرف هذا المبلغ ؟

المقرر — يصرف لمصلحة العمل .

حضرة الشيخ المحترم لإبراهيم الملباوى بك — يصرف على الموظفين ، أو على العمال ؟

المقرر — يصرف فى ترقية شؤون العمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — أنا موافق على ما أبداه حضرة مقرر لجنة المالية ، وأنا الآن أطلب التعديل فى اقتراحى تصحيحاً للوقف .

ولى كلمة عتاب أوجهها لحضرة الشيخ المحترم لويس فانوس لأنه قام بهام العمال ويقول : إنه لا اتحاد لهم . وأنا أسف جداً أن يثير حضرة فى سبيل ذلك مثل هذه الضجة . وكان الأولى به والأجدر أن يثير مثلها فى السنة الماضية عند نظر ميزانية الدولة التى أقرت ألى جنبه إعانة لأعفاء الصناعات . وكان ينبغي له ألا يفرق بين اتحاد العمال وأعفاء الصناعات ، إذ لا فرق بينهما : لا فى الوضع ، ولا فى القانون . ولا أنهم معارضة حضرة الشيخ المحترم التى بناها على أنه ليس للعمال اتحاد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — أنا لم أعارض مطلقاً وأنا لم أقل الكلام الذى نسبته لى حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس ألا يقاطع حضرة زميله ، وأرجو أن يظهر بمظهر المحترم لنظام المجلس ، وإلا اضطررت لأخذ قرار من المجلس بالتنبية عليه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — إني أحترم المجلس ونظامه .

الرئيس — احترام الشيخ المحترم للمجلس يكون فى سكوتة وعدم مقاطعة زملائه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — كان يودى أن أرى حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أكثر حلاً فيما يتعرض له من الكلام .

وكل ما طلبته فى اقتراحى هو أن يكون للحكومة على الهال نوع من الولاية والتناية ، ولم أطلب لها الإشراف ولا الهيمنة عليهم .

ومنأً لكل خلاف وكل حدل أنهدم برغبة إلى الحكومة هى أفت تساعد الهال مالياً بواسطة مصلحة العمل فى وزارة التجارة والصناعة .

الرئيس — هل يقدم حضرة الشيخ المحترم بهذه الرغبة إطلاقاً بلا قيد ولا تحديد مبلغ معين ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم — رغبى رغبة مالية تساعد بها الحكومة الهال .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لى كلمة أرد بها على الطعن الذى وجه لى .

إن المقرر كال لى الطعون فى ذمق وفى صراحتى وفى شجاعى ، فأنا أحتج عليه ، فكيف يسمح لنفسه ...

الرئيس — لى لحضرة الشيخ المحترم أن يتكلم لأنه لم يطلب الإذن بالكلام . وحضرة المقرر لم يطن فى ذمته ولا فى شخصه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لا يجوز منى من الكلام ، لأن ما أنكمم فيه يتعلق بمسألة شخصية ، واللائحة الداخلية تقدمها على الكلام فى سواها .

الرئيس — لم يقصد أحد الكلام فى شخصك ولا الطعن فى ذمتك ولا شجاعتك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — وكيف هذا وقد ذكرنى فى كلامه بالاسم ، ونسب لى اللف والهوران ؟

الرئيس — لم يقصد بك سوءاً .

للمقرر — إنى أجل حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — إذن لا مانع عندى بعد ذلك من الاستماع عن الكلام فى هذا الموضوع .

الرئيس — لقد اتحنى الكلام عن الرغبة التى تقدم بها أخيراً حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرم بأن طلب حضرته مساعدة الحكومة لهال بلا تحديد .

حضرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — إن الحكومة تعلن أنها تذهب فى مساعدة الهال إلى أبعد من هذه الرغبة التى تخبرها . وهى تعلن أنها إذا رأت داعياً لمساعدة الهال ، فلها تساعدهم بصرف مبلغ ألف أو ألفين أو أكثر من الجنيهات وبخاصة بعد تكوينهم لأعداد نقليات الهال بالشكل القانونى .

( صديق ) .

الرئيس — هذه الرغبة التي أبداهها معالي الوزير قد ساعها وموَّرها بالأمس حضرة مقرر لجنة المالية أحسن تصوير .

والآن ، هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

لم يوافق مجلس الشيوخ على المادة الخاصة بالتشريع بفرض رسم أبلوله على التركات اندمجة في مشروع قانون ربط البرازانية

لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ولم يعقد المجلسان هيئة مؤتمر .

راجع التطبيق على هذا في الملادة ١٣٤ .

( في ١٨ يوليه سنة ١٩٣٩ ) .

مجلس الشيوخ

مادة ١٦٧ - « كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر والفرامج والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ »  
 « من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع النتيعة بقى نافذاً بشرط أن يكون »  
 « قانها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إخلال »  
 « بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها على أن لا يس ذلك بالبداء »  
 « المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سرعان القوانين على الماضي »<sup>(١)</sup>.

إذا اقترح في المجلس أثناء نظر اللزائية أمر يرتب عليه إيقاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة فائقة ، فللمجلس أن تطلب بقاء التقديم على قدمه مؤقتاً حتى يقرر المجلس ما يتبع في ذلك نهائياً .

بقية الدستور

على القرار التاسع والتمان ، وهذا نصه :

إذا رأى المجلس عند بحث اللزائية إيقاف أو تعطيل عمل يرتبط بالإدارة العامة وخالفتهما الحكومة بقى التقديم على قدمه مؤقتاً . ويستمر البحث مع المجلس حتى يقرر ما يتبع في ذلك نهائياً .  
 بسن الأعضاء — تريد تفسيراً لهذه المادة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا اقترح المجلس في أثناء نظر اللزائية إلغاء مصلحة من الصالح العامة غير منشأة بقانون كإدارة التعليم التي مثلاً وما يتبعها من المدارس ولم تكن الحكومة على استعداد للدخول مع المجلس في المناقشة وإقاعه بغايتها فلها أن تطلب منه بقاء التقديم على قدمه مؤقتاً ويستمر البحث مع المجلس حتى يقرر المجلس ما يتبع . ورأى المجلس بالطبع هو النهائي .  
 حضرة على التزلاوى بك — إذا قرر المجلس حذف مصلحة عامة فإلزاماً يجب أن يحتم احتراماً لمبدأ سيادة الأمة .  
 حضرة عبد اللطيف للكباتي بك — هذا هو ما يجب أن يكون وقد اقترح حذف هذه المادة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — للآلة قاصرة على طلب تأجيل لا معارضة المجلس فيها بقرره . إن قرار المجلس محترم على كل حال ولكن للتصود من هذه المادة هو ألا نغاضج الحكومة وهي مشتتة في اللزائية بطالب إنشاء مصلحة عامة . لهذا أعطى لها الحق في أن تطلب مهلة للاستعداد مع استمرار البحث مع المجلس في أمر هذه المصلحة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المادة غامضة ويجب أن تحدد إذ يحتمل أن تدعى الحكومة أن إلغاء أى اعتماد فيه تعطيل لمصلحة عامة فيكون بحث اللزائية غير مجد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الفرض من المادة هو ما بينت ومع ذلك فأنا اقترح تعديلها بالصيغة الآتية لتكون أكثر وضوحاً : « إذا اقترح عند بحث اللزائية أمر يرتب عليه إيقاف أو تعطيل عمل قائم يرتبط بمصلحة إدارية عامة فللمجلس أن تطلب بقاء التقديم على قدمه مؤقتاً ويستمر البحث مع المجلس حتى يقرر المجلس ما يتبع في ذلك نهائياً » .

(١) هذه المادة تماثل المادة ١٦٦ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية ، وهذا هو النص الفرنسي الذي قدمه لجنة المذكره :

Les dispositions des lois, décrets, ordres, règlements, arrêtés et décisions actuellement en vigueur restent provisoirement applicables pourvu qu'elles ne soient pas en contradiction avec la présente Constitution.

Cette prescription ne peut cependant donner aux dites dispositions une validité ou une force que la loi ne leur reconnaissait pas.

Toutefois, les lois qui devaient être présentées à l'Assemblée Législative, aux termes de l'art. 2 du Décret du 28 Zilkadeh 1332 (18 Octobre 1914), seront, à la première session du Parlement, soumises à sa décision. Faute de présentation à la dite session, ces lois seront nulles de plein droit.



حضرة عبد العزيز فهمي بك — لاوافق على عبارة « عمل قائم يرتبط بالإدارة العامة » لأنها مطلقة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أقتراح النص الآتي : « إذا اقترح في المجلس أثناء نظر الميزانية أمر يترتب عليه إيقاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة قائمة بالحكومة أن تطالب بقاء التقديم على قممه مؤقتاً إلى ما بعد نظر الميزانية حتى يقرر المجلس ما يتبع في ذلك نهائياً » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب أن يضاف إلى ذلك النص عبارة « تعطيل كلياً » .

حضرة علي ماهر بك — أطلب أن يضاف أيضاً « إذا تمرد على الحكومة البحث في موضوع الاقتراح أثناء نظر الميزانية » .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المفروض أن هذا النص استثنائي لا تلجأ الحكومة إليه إلا إذا تمرد عليها إبداء المعلومات اللازمة عند البحث في الميزانية .

حضرة علي المنزلاوي بك — أطلب حذف عبارة « إلى ما بعد نظر الميزانية » من النص الذي يقترحه حضرة بدوي بك .

محالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر تعديل القرار بالصيغة التي اقترحها حضرة بدوي بك مع حذف عبارة « إلى ما بعد نظر الميزانية » ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

للادة الثالثة ونصها :

القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا الدستور .

( فتقرر للوفاة عليها بالإجماع ) .

( في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المادة الثالثة من باب الأحكام الزمنية تقضي ببقاء القوانين الحالية نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا الدستور . وقد خشي بعض إخواننا في اللجنة أن يحل هذا النص القوانين التي يشير إليها جزءاً من الدستور فلا تمل إلا بطريقة تعديله . ومننا لهذا المخطور أقتراح أن يضاف في آخر المادة الثالثة المذكورة ما يأتي :

« وهي — أي القوانين — خاضعة للسلطة التشريعية التي لها أن تعدلها أو تلغها عند الاقتضاء » .

حضرة علي ماهر بك — لا حاجة مطلقاً لهذا النص التكميلي في الدستور ، ويمكن الإشارة إليه في المحضر كتفسير يفهم منه أن القوانين المشار إليها في المادة الثالثة خاضعة للسلطة التشريعية .

( موافقة عامة على ذلك ) .

( في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لم أحضر تقرير المادة الأخيرة من باب الأحكام الزمنية وقد نص فيها على أن القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا الدستور قصرتم حكم المادة على القوانين مع أن كثيراً من الأمور تنظمها دكرينات أو لوائح والنص الحالي ينطبق على ما ليس قانوناً فإذا بقي بصورته الحاضرة سقطت كل الوسائل المنظمة بنبر القوانين بمجرد صدور الدستور ، ولهذا أقتراح أن يبدل النص على الوجه الآتي : « القوانين والراسم والأوامر واللوائح تبقى نافذة إلح » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص الذي يقترحه حضرة بدوي بك يجعل للأوامر واللوائح قيمة دستورية ولو كانت صادرة من مجلس الوزراء أو أحد الوزراء وهذا كثير .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لهذا كنت أود أن أضع صيغة أخرى تدفع هذا الاعتراض فإذا سمحت وضعت النص كما يأتي :

« كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات فيما أحال فيه الدستور على القانون أو في غير ذلك يبقى نافذاً مؤقتاً ما لم يتناقض مع أحكام هذا الدستور » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن يؤجل البحث في هذا الاقتراح إلى جلسة الندى حتى يتسع لنا الوقت في التفكير فيه .

( موافقة عامة ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

معالى الرئيس — لند إلى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من باب الأحكام الوقية التي لم ينته بحثها في الجلسة السابقة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — عرض في الجلسة السابقة نصان للتعديل أولها :

« القوانين والراسم والأوامر واللوائح الملوم بها الآن تبقى نافذة مؤقتاً في كل ما لا يتناقض من أحكامها هذا الدستور » .

وقد لاحظت حضرة بدوى بك ملاحظة دقيقة إذ قال لو اكتفينا بهذا النص لسقطت من تفسيرنا الحالي أحكام كثيرة قررتها مراسم ولوائح وقرارات لا تتناقض أحكامها الدستور في موضوعها ولكنها تناقضه من جهة الشكل ، لأن الدستور رسم طريقة خاصة للتشريع إذ أحال في مواضيع كثيرة على القانون ، مع أن التشريع الحالي كان يكتفي في أمثاله بمرسوم أو قرار أو لائحة كانت تشرع بها الأحكام دون أن توصف بأنها قوانين . فإذا لم تذكر في النص صراحة سقطت أحكامها حتاً عند صدور الدستور . وسقوط تلك الأحكام القديمة دفعة واحدة قبل أن يخط لها بتشريع يحل محلها يمر إلى الفوضى والاضطراب فمنها لهذا عرض النص الآن وهو :

« كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات فيما أحال الدستور فيه على قانون أو في غير ذلك يبقى نافذاً مؤقتاً ما لم يتناقض مع أحكام هذا الدستور » .

نص الدستوري في بنى الواسع على أن أحكامها تنظم بقانون ولم ينص في البعض الآخر ، لذلك أضاف حضرة بدوى بك عبارة « فيما أحال الدستور فيه على قانون أو في غير ذلك » حتى تبقى جميع تلك الأحكام نافذة مؤقتاً إلى أن تصال . وإنا نخشى أن يكون بعض هذه الأوامر واللوائح والقرارات قد صدر بطريقة غير نظامية فيكون من نتيجة النص عليها في الدستور إزالة هذا النقص منها فيصبح لها قوة أكثر من قوتها الأصلية . ويجب أن نلاحظ كذلك بأن ينص إلى النص الثانى العبارة الآتية :

« ولا ترتب على هذا النص أن يلحق تلك الأحكام من الصحة أو القوة ما لم يكن لها من قبل قانوناً » .

وبذلك يبقى لنا الحق في المستقبل أن نضمن في اللوائح والأوامر السابقة إذا كانت غير قانونية في أصلها .

سماعة حسن عبد الرزق باشا — عبارة « أو في غير ذلك » مبهمة جداً ، ونحن نخشى وضفا في دستورنا مع إيهامها .

حضرة في ماضي بك — يمكن الاستثناء عن هذه العبارة بدون ضرر .

حضرة إبراهيم الملبارى بك — بل يمكن حذف جملة « فيما أحال الدستور فيه على قانون أو في غير ذلك » ، لأن الفرض ظاهر بدونها خصوصاً مع الاسترشاد بما دار من المناقشة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — التقصود بهذه العبارة زيادة الإيضاح ، ومع ذلك لا مانع من حذفها .

موافقة بالأغلبية على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من باب الأحكام الوقية كالآل :

« كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات الملوم بها الآن من الأحكام يبقى نافذاً مؤقتاً ما لم يتناقض مع هذا الدستور ، ولا ترتب على هذا النص أن يلحق تلك الأحكام من الصحة أو القوة ما لم يكن لها من قبل قانوناً » .

تلين الفقرة الثانية من هذه المادة وهي :

« على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقدر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا المور بطلت حتاً » .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح تعميم هذا النص بحيث يشمل جميع القوانين والراسم والأوامر التي صدرت من

وقت إيفاء الجمعية التشريعية إلى أن يفتد البرلمان سواء في ذلك ما كان يدخل في اختصاص الجمعية أو غيره لأنه ربما كان فيما صدر من القوانين والمراسيم ما لا يدخل في اختصاص الجمعية التشريعية ولكنه داخل في اختصاص البرلمان .

حصة توفيق دوس بك — اقتراح حصة المسكيات بك وجيه في ظاهره ولكن ربما صدرت قوانين تنفيذ لامتيازات دولية لا يمكن للبرلمان أن يصدلها إلا باتفاقات أخرى ، فما حكم هذه القوانين ؟

حصة على ماهر بك — القوانين التي صدرت من وقت إيفاء عمل الجمعية التشريعية إلى أن صدر الدستور وكانت مستوفية شكلها النظامي يجب أن تعتبر من القوانين التي يسرى عليها حكم الفقرة الأولى من المادة .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية الموافقة على النص كما هو ) .

( في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

إن حكم هذه المادة لاغى عنه حتى يطل النظام التشريعي كله والوأن الحالية معمولاً بها . وإن لم يصح على هذا جارت للتارعة في شرعية عدد لا يحصى من الإجراءات لم تكن شرعيتها موضع شك وقت إصدارها ، وإن كانت لا تمتشى اليوم مع القواعد الجديدة التي قررها الدستور لحكم البلد . فالبداء يقضى إذن بأن يطل النظام القديم نافذاً وخاصاً للمحتفلين : أولها لا يتعارض تنفيذ القوانين والمراسيم القديمة بمبادئ الحرية والمساواة التي كملها الدستور ، وبما على ذلك فلا يطبق قانون الطبوعات في كل ما تمارست أحكامه مع الضمانات الواردة بالمادة ١٥ .

وثانيها النص الصريح على أن السلطة التشريعية يمكنها بطبيعة الحال إلغاء أو تعديل القوانين والمراسيم الخ القديمة في حدود سلطتها أي من غير اقتضات في اختصاصات السلطة التنفيذية وبدون مساس بالبداء الأساسي الذي يقضى بعدم سريان القوانين على الماضي .

وكان نص المادة ١٥١ القديمة يرى إلى هذا الغرض منه ، غير أنه كان يترتب عليه أن يترك للسلطة القضائية أمر الرقابة على دستورية تلك القوانين والمراسيم والوأن على كافة إجراءات التنفيذ التي اغتفت في الماضي ، لأن هناك مصلحة ظاهرة في أن يجعل النظام الحكومي بأجمعه محل المناقشة ، وقد خضعت له البلاد إلى هذا اليوم .

إلغاء القانون الخاص بالتجمهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالدستور ولا يمتشى مع العصر الحاضر .

### تقرير لجنة الداخلية

عن مشروع القانون الخاص بإلغاء القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

مجلس النواب

أحال المجلس على لجنة الداخلية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ مشروع قانون مقدم من حصة الصو المقدم محمد بك يوسف بإلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر ليحه وعرض النتيجة على المجلس .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع في جلسات عديدة وأخيراً لما أن مندوب الحكومة وطلب إرخاء النظر في هذا المشروع أخطرت اللجنة المجلس بذلك بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً عرض للمشروع بجملة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وفيها حضر سعادة على باشا جمال الدين وكيل الداخلية ، وبسؤاله عن وجهة نظر الحكومة في هذا المشروع قرر أن الحكومة لا تنازل في إنسانه ، وأنها موافقة على المشروع للذکور .

فراءت اللجنة أن قانون التجمهر للذکور صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، وكان السبب الذي دعا للشرع إلى إصداره حالة الحرب العامة .

وحيث إن هذا القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالمستور ، ولا يتشئ مع المصالح الحاضر التي لا يسمح فيه البرلمان بوجود مثل هذه القوانين القيدة للحرية والمخالفة للمستور الذي جعل للصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة خصوصاً وأن قانون الاجتماعات العامة وللظواهرات في الطرق العمومية مرسوم على المجلس الآن .

وعلى ذلك رأيت اللجنة بإجماع الآراء الواضحة على إنشاء قانون التجمهر المذكور والواقعة على مشروع القانون للقدم بإلقائه ، وهي تعرض على المجلس لإقراره طبقاً للقواعد الدستورية ؟

السكترير النائب	رئيس اللجنة
عماد صبري	عبد الفتاح يحيى

### قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ للشمث على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

ونظراً لأن الضرورة تقضى بالتصديق في إجماع عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثراً من الأحكام المعمول بها الآن ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يميل السلم العام في خطر ، وأمر رجال السلطة للتجهيزين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به ياقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

مادة ٢ — إذا كان الفرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو إذا كان الفرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها فكل شخص من التجمهرين اشترك في التجمهر وهو عالم بالفرض منه أو علم بهذا الفرض ولم يتصد عنه ياقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها إحداث اللوث إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — إذا استعمل التجمهرون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحامل الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الفرض للتصود من التجمهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالفرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مدبرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل صل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الفرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفصل .

مادة ٥ — على ناظر الحفائفة تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) .

ناظر الحفائفة	بأسر الحضرة الخديوية	بالنيابة عن الحضرة الخديوية
تروت	رئيس مجلس النظار	حسين رشدى
	حسين رشدى	

### مذكورة إيضاحية

الاقترح بمشروع قانون بإنهاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدر قانون رقم ١٠ لمنع التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل وبمطابقة التجمهرين بالحس لمدة لا تتجاوز ستة شهور ، أو برامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً ، وفي بعض الأحوال بالحس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً ، وفي البعض الآخر بالحس ثلاث سنين .

وجاء في مقدمة هذا القانون ما نصه :

« ونظراً لأن الضرورة تقضى بالتجديد في إيجاد عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيراً من الأحكام المعمول بها الآن » .

هذه الضرورة التي يشير إليها هذا القانون هي — على رأى واصميه — حالة الحرب المسمومة التي ابتدأت في السنة التي صدر فيها هذا التشريع وفي الحقيقة لم تكن هناك ضرورة تقضى بذلك التشريع الاستثنائي في مصر الذي هو بنابة الأحكام العرفية ، فلم تكن البلاد في ذلك الوقت إلا هادئة ، ولم يكن السلم إلا مستقراً .

لم يكن هذا القانون قاصراً على تشديد العقوبة على المجرم التي ترتكب بواسطة التجمهر كما جاء في مقمته ، بل إنه يعاقب على مجرد التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من غير ارتكاب أى جريمة ، بل كان التجمهر من هذا العدد القليل جريمة في ذاتها إذا روى ( لرجال السلطة بحس تقديرهم ) ، أن من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأسر رجال السلطة للتجمهرين بالتفرق فن رفض طاعة أمر التفريق أو لم يصل به يعاقب بالحس أو الترامة طبقاً للمادة الأولى من ذلك القانون .

لا شك في أن الناس أحرار في السدو والرواح فرادى أو مجتمعين ، وفي التفريق والاجتماع مهما كان عددهم ، ما دام علمهم لا يضر بالخير . فحين ارتكبوا عملياً جريمة يعاقب عليها القانون المام كان لرجال السلطة منهم عن ارتكاب هذه الجريمة أو ضبطهم إذا ارتكبوها بحسب ما هو مبين في قانون تحقيق الجنائيات .

وأما ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون من تشديد عقوبة التجمهر إذا كان الفرض منه منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو الأوامر ، أو إذا كان الفرض منه التأثير على السلطات في عملها ، أو حرمان شخص من حرية العمل ... الخ ، فهو يخالف لقواعد العامة الخاصة بالجرائم ، لأن ذلك الفرض عبارة عن التية ، وهذه التية فضلا عن كونها أسراً فسانياً فلا تعتبر جريمة ولا شروعاً في جريمة ، لأنها هي العزم الذي قضت للمادة ٤ عقوبات على عدم اعتباره شروعاً في جريمة أو جنحة ، ومثله ككل الأعمال التحضيرية . هذا فضلا عن كون الأعمال التي يظن أنها كانت غرضاً للتجمهرين إما أن تكون مباحة فلا عقوبة عليها ، وإما أن تكون محظورة بحسب القانون العام فيعاقب مرتكبوها طبقاً لقانون العقوبات .

هذا القانون الاستثنائي الذي هو من الأحكام العرفية قد استعمله رجال السلطة التنفيذية مصادرة لحرية الأفراد وتنكيلاً بهم في ظروف عديدة في إبان الحرب العالمية، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، وقبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد وأثناءها وبعد زوالها، ولا يزالون يستعملونه إلى الآن على الرغم من القضاء عليه بالستور الذي نص في المادة الرابعة منه « بأن الحرية الشخصية مكفولة » وفي المادة العشرين منه « بأن للمصريين حق الإجماع في هدمه وسكينة ... الخ » فلا وجه إذن لبقاء هذا القانون ويجب إلغاؤه »

نائب كفر الدوار  
محمد يوسف

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

### تقرير لجنة الداخلية

عن مشروع قانون مقدم من حضرة محمد يوسف بك بإنشاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

( حضر سعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية بالنيابة عن وزارة الداخلية ) .

أشير إلى الخطاب الآتي نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لسماحتكم الاقتراح بمشروع قانون التقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك بشأن إلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر وقد بحثته اللجنة ووافقت على إنشائه في جلستها التي انعقدت في يوم ١٣ الجاري بسدد أخذ رأي مندوب الحكومة .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى ليكون مقررًا لها في هذا الاقتراح .

وتفضلوا ساداتكم بقبول وافر الاحترام »

رئيس لجنة الداخلية  
عبد الفتاح يحيى

السكرتير النائب  
محمود صبرى

القاهرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس — السككحة لحضرة للقرار .

محمود صبرى اقضى ( القرار ) — صدر قانون التجمهر المذكور في أكتوبر سنة ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الكبرى . وقد رأت اللجنة للتوافق على إنشائه لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالستور ولا يتشبه مع العصر الحاضر .

على طي ليطه اقضى — يستحسن ثلاثة نص مشروع القانون . ولا داعي ثلاثة التقرير أو تلخيصه لأنه سيثبت في آخر السلطة .

الرئيس — هذه ملاحظة في محلها .

القرار — أتلو على حضراتكم نص مشروع القانون للذكور :

## مشروع قانون

بإلغاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

عن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يلغى قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر .

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون في جملة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأي عليه بمناذاة الأسياء .

( وبأخذ الرأي على مشروع القانون للذكور قرر المجلس قبوله بإجماع ١٤٣ صوتاً ) .

( في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ) .

مادة ١٦٨ - « تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديو السابق حاسم حلي باشا »  
« وقضيق ماله من الحقوق كأن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها »<sup>(١)</sup>.

لغت اللجنة النظر في صدد ملاحظاتها على المادة السابعة إلى وجوب التوفيق بين حكم هذه المادة والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وفي الواقع من الرغوب فيه أن تغطي لأحكام هذا القانون صفة دستورية لا تمس . وفي هذا فائدة مزهوجة — أولاً حل الصعوبة التي أثبتت حول المادة السابعة ، وثانياً تجنب المناقشة في المستقبل في موضوع تفضي الصلحة الكبرى باعتباره مفروغاً منه نهائياً .  
( في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) .

المدينة  
الاستشارية  
التشريعية

(١) تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

(٢) بما أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بتصفية أملاك الخديو السابق إنما صدر تفسيراً لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ فلا يصح تنقيحه بالطريقة السابقة الذكر .

(٣) إذ أن يكون الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطلاً دستورياً بطائلاً أصلياً للأسباب المبينة في تقرير اللجنة أي لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تغيير نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتنقيح . وعلى ذلك فيطلانه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا الرسوم فيجعله كأن لم يكن .

(٤) هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أولاً يصح ؟

تقرير لجنة الحفانية

مجلس النواب

عن الرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤  
عن تصفية أملاك الخديو

حضرة صاحب الموقر رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى دولتكم تقرير لجنة الحفانية عن الرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن تصفية أملاك الخديو راجياً عرضة على المجلس .

وقد ندبت اللجنة حضرة الأستاذ على نجيب مقررأها .

وتفضلوا دولتكم قبول احترامي وإجلالي ؟

رئيس لجنة الحفانية

مصطفى النحاس



### تقرير لجنة الحفانية

أحال المجلس بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ على لجنة الحفانية الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن تصفية أملاك الحديو السابق ليحتم تقديم تقرير عنه ، وبعد أن خضعت لجنة فرعية نظرتها اللجنة العامة في ست جلسات بتاريخ ١٢ و ١٩ و ٢٣ و ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ و ٣ فبراير الجاري تتيبت ما يأتي :

صدر الرسوم بقانون للشار إليه بنه على أنه قد قلم شك في تأويل المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الحديو السابق عباس حلى باشا وتضييق ما له من الحقوق .

وقد أرادت اللجنة أن تعرف سبب هذا الشك والهام إلى إصدار الرسوم الآنف الذكر ، لتفسير المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ ، فوجدت أن السبب في إصدار مرسوم التفسير يرجع إلى أن سمو الأميرة إقبال هانم رفعت دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية تحت نمرة ٧١٢ سنة ١٩٢٣ ، وحكم لها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٣ على سمو عباس حلى باشا بمبلغ ، وبأن يسلم الأشياء المودعة بالبنك الأهلي عينا مع تثبيت الحجر للتوقف تحت يد وزارة المالية ، واستأنف سموه هذا الحكم بتاريخ ٢٨ يولي سنة ١٩٢٣ وتفيد الاستئناف بنمرة ١٢٢٠ سنة ٤٠ قضائية ، وفي أثناء نظره رفع وكيل سمو الأميرة إقبال هانم مسألة فرعية بسم قبول الاستئناف ، لأن الحديو السابق لا يملك أن يرجع الاستئناف لتفتيش القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ ، وليس له بموجب هذا القانون أن يقاضي باسمه أمام المحاكم بأية صورة كانت ، حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ برفض الدفع الفرعي الذي رفعه سمو الأميرة للاستأنف عليها وبقبول الاستئناف وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وقد بنت المحكمة حكمها برفض الدفع الفرعي على أنه لا يمكن قبول منذهب التنازع عليها ، وتأويل معنى القانون بأنه لا حق لسمو الحديو السابق مطلقا في الدفاع عن نفسه حتى في كل القضايا الشخصية الممنعة ، فإثر ذلك ليس من غرض القانون ، وعلى أن المصومة القائمة بين سمو عباس حلى باشا وبين سمو الأميرة إقبال كانت قضايا شخصية محضة لا يتناولها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

فرغت سمو الأميرة إقبال هانم التماس من هذا الحكم قيد بالجدول العمومي بنمرة ٨٨٥ سنة ٤١ قضائية ، وفتحت فيه محكمة الاستئناف غاييا بقبوله وإلغاء الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، وكان ذلك بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ .

فرغ سمو عباس حلى باشا بعد ذلك ممارسة في الحكم المذكور ، قصت محكمة الاستئناف بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بقبول المعارضة وإلغاء الحكم القبايلي المعارض فيه ورفض التماس الرفع من سمو الأميرة إقبال هانم . بعد ذلك صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتفسير المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ ، وهو القانون المروض على لجنة الحفانية ، ويقضي في تفسيره للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ « بأن كل دعوى رفعها الحديو السابق أو رفعت عليه ، وكل إجراء اتخذ أو اتخذ ضده ، سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كان باسم دائرته أو بواسطتها أو باسم حارس أو موصف أو مدير أو أي شخص آخر ، أو بواسطة أي واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بسم قبولها ورفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيما كانت الحالة التي عليها الدعوى ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بما لبقوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الإجراء السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية المشار إليها ، أو بواسطة تلك الجهة » الخ .

تعهد السير في الدعوى بعد ذلك أمام محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٣٥ يناير سنة ١٩٢٥ « بإلغاء الحكم للاستأنف ورفض دعوى سمو الأميرة إقبال هانم وحفظ حقها في تعديدها ضد الجهة الحكومية المذكورة لأسباب هذا الحكم » ، وذلك اعتداء على الرسوم الأخير الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

### بحث اللجنة

قبل أن تبحث اللجنة فيما إذا كان الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أم مفسرا حقيقة لمطوق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ أو أنه خالف بعضا من أحكامه زيادة أو بحذف أو بتضييق يجب البحث ابتداء في هل نصير هذا القانون يحصل بطريق التصديق العامي ؟

نصت المادة ١٦٨ من الدستور بما يأتي :

« تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صفة دستورية ، ولا يصح اقتراح تنقيحها » .

وعلى ذلك يكون القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ جزءاً من الدستور ، فما هي الطريقة لتفسير نص من نصوص الدستور ؟

رجعت اللجنة لأعمال لجنة الدستور فوجدت أن لجنة البادئ قررت في الشروع التي رفعت اللجنة العامة أرت اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين ، ويكون التعديل على مرحلتين إلى آخر ما جاء بالقرار ١٢٠ من مشروعها ، ونصت في القرار الذي أمجبه بالشروع على أن التفسير والتعديل سواء في الحكم ، غير أنه لما عرض مشروعها على اللجنة العامة بجلسته ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ دارت مناقشة حول التسوية بين التفسير والتنقيح في الطريقة ، والمفهوم من المناقشة أن الخلاف كان قائماً حول مسألتين هما حالة اختلاف المجلسين فيما بينهما ، أو ضا بينهما وبين الحكومة .

واشتت المناقشة على أنه عند اختلاف المجلسين في تفسير نص من نصوص الدستور يجتمعان ويكون قرارهما بالأغلبية العادة ، غير أنه عند وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور لم يوضع حكم خاص لحالة التفسير ، واقتصر على وضع المادة ١٤٩ من مشروع الدستور التي أصبحت ١٥٩ في الدستور ، وهي خاصة بطريقة تنقيح الدستور .

إن سكوت هذه المادة عن موضوع التفسير دفع لجنة الحفائية إلى البحث فيما هو متبع في البلاد الأخرى بشأن التفسير ، فوجدت أن نص المادة ١٥٩ من الدستور ينطق مع نص المادة الثامنة من القانون النظامي الفرنسي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ ، فإن نص المادة الثامنة المذكورة خاص بطريقة تنقيح الدستور الفرنسي ، ومع ذلك فقد سار العمل في فرنسا على أن تفسير الدستور يكون بالطريقة التي يحصل بها تنقيح الدستور نفسه ( راجع أوجين بير بنده ٧ طبعة ١٩٢٤ )

(Eugène Pierre, No. 7, édition 1924.)

( وراجع ليون ديجي جزء رابع ص ٥٤٢ طبعة ثمانية القانون الدستوري ) .

(Léon Duguit, Droit Constitutionnel, tome 4, page 542, 2me. édition )

ويظهر للجنة الحفائية أن الأخذ بهذه القاعدة متفق مع البادئ القانونية للأسباب الآتية :

أولاً - إنه لا نزاع فيه في قواعد تفسير القوانين تفسيراً تفسيراً أن السلطة التي يجوز لها أن تفسر قانونها هي السلطة التي تملك إصدار هذا القانون .

( انظر أوبري ورو الجزء الأول ص ١٨٦ بنده ٣٩ وما بعدها طبعة خامسة وبودري لا كاتري وهوك فوركاد كتاب الأشخاص الجزء الأول ص ١٩٨ بنده ٢٥٥ الطبعة الثانية )

(Aubry & Rau, tome I, page 186, No. 39, 5me. édition et G. Baudry - Lacantinery & M. Houques-Fourcade, tome I, page 198, No. 255, 2me. édition.)

ومع كانت السلطة التي تفسر قانونها هي السلطة التي تضعه كان لمجلس النواب والشيوخ أن يفسرا بالطريقة التشريعية قانونا عاديا ولكن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قد أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ منه وصار بذلك قانوناً دستورياً فلا يجوز تفسيره بالطريقة التي تفسر بها القوانين العادية وإنما يجب تفسيره بالطريقة النصوص عنها في المادة ١٥٩ من الدستور أي بالطريقة التي ينطق بها الدستور .

ثانياً - إن هذه القاعدة التي ذكرناها تتفق مع روح الدستور نفسه ومع القول لأن فيها ضا تأكيداً بعدم الخروج عن تفسير صحيح يتفق مع روح أصل القانون لأنه قد يمتدح أن يأتي تفسير يناقض حكماً من أحكام أصل الدستور تحت ستار التفسير وهذه المناقشة تكون بلا شك تنقيحاً لنص من نصوص الدستور فليمان عدم الخروج عن أحكامه يجب أن يكون التفسير بنفس الطريقة التي ينطق بها الدستور .

ثالثاً — إن التفسير ليس إلا تحديداً لمى من معانٍ متعددة يحتملها النص . ومضى كان الأمر كذلك وجب أن تكون السلطة التي تحدد أحد معاني النص هي السلطة المخول لها تنقيح الدستور بتعديل أو حذف أو إضافة في أحكامه .

لهذه الأسباب رأت اللجنة بإجماع الآراء أن للرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تصفية أملاك الخديو آتى مخالفاً للدستور لصدوره من جهة لا تلك نصير نص دستوري .

وقد اتصلت اللجنة في حلتي من جلساتها بوزارة الحفانية وأبدى سعادة مدوبها أن « لا اعتراض عند الوزارة على وجهة نظر اللجنة من اعتبار الرسوم غير دستوري » .

وعلى هذا يكون هذا الرسوم بقانون باطلاً دستورياً وتنتزع اللجنة أن يقرر المجلس عدم الواقعة عليه لمخالفته للدستور . ومع هذا نصا للرسوم والقانون السالف ذكرهما .

٨ فبراير سنة ١٩٢٧

رئيس لجنة الحفانية

مصطفى النحاس

السكرتير

محمد صبرى أبو علم

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا

وتضييق ماله من الحقوق

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) موضع نظام توارث عرشى للملكة المصرية ؛

وبما أن الأحوال تضى بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية فى ظل الأحكام العربية من تصفية أملاك عباس حلمى باشا المخالفة من الخديوية المصرية ؛

وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضمن من الحقوق التى يجوز لباس حلمى باشا أن يباشرها فى هذه البلاد فى المستقبل ، محافظة على النظام للوضع لتوارث العرش ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

مادة ١ — جميع التصرفات الخاصة بالأموال التى صفت باعتبارها مملوكة للخديو السابق عباس حلمى باشا فى الديار المصرية ويدخل فيها البيع والتحويل والتقل وغير ذلك من إجراءات تصفية الأملاك المذكورة يقرأ هذا القانون ويستمرها صحيحة نافذة لازمة نهائية تلقاء عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر .

وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية فى الديار المصرية أية دعوى رخصت ولم يحكم فيها ، أو رضع فيها بعد ، من عباس حلمى باشا أو من أى شخص آخر ويكون الفرض منها بالذات أو بالواسطة بإبطال أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الإجراءات المذكورة أو الرخوع فيه أو تعديله ويجب على المحكمة حتماً وبحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى أياً كانت الحالة التى هى عليها .

مادة ٢ — يحرم على الخديو السابق عباس حلمى باشا أن يسطر الأراضى المصرية فلذا قبل أعادته السلطة التنفيذية فوراً إلى الحدود .

ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يملك مثل ذلك المال بمقد من عقود المارسة أو التبرع إلا أن يكون ذلك بطريق الإرث الشرعى أو بحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقت ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقضى فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بتفسير واسطة الجهة للنصوص عليها فى المادة الرابعة .

مادة ٣ - يصدر لجان الحكومه كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتداد اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة . أما ما عدا ذلك من الأموال النقولة والثابتة والبالغ والاعتادات التى تؤول إلى عباس حلى باشا فتنصبطها بالطرق الإدارية الجهة للنصوص عليها فى المادة الآتية وتباغ الأموال النقولة أو الثابتة بلزاد . ويضاف صافي للتنصل من إدارة وتصفية الأموال المذكورة وللبالغ والاعتادات سنوياً إلى حساب عباس حلى باشا أو أى شخص آخر تؤول إليه حقوقه ويعلن عن قيمة هذا الصافي فى « الجريدة الرسمية » . وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون فى بحر سنة من تاريخ الإعلان الشار إليه يسقط الحق فيه ويؤول إلى خزنة الحكومه .

مادة ٤ - يبين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التى يبعد إليها بالقيام بالإجراءات للنصوص عليها فى المواد السابقة ويناط بها بوجه علم أن تتولى وتدير جميع ما لباى حلى باشا وما عليه من الحقوق والصالح وأن تتوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك فى حدود هذا القانون ووفق أحكامه .

مادة ٥ - على وزراء الشاكل فى إخضه تنفيذ هذا القانون ويكون وزراء الداخلية والمالية على الأخص مأذونين بأن يصدروا من القرارات ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير .

ويجرى العمل بهذا القانون من تاريخ خضره فى الجريدة الرسمية ؟

صدر بمرأى رأس التين فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ ( ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ ) .

سـمـوم

عن تصفية أملاك الخديو

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؟

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلى باشا وبضيق ما له من الحقوق ؟

ونظراً لأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن الخديو السابق عباس حلى باشا لا يجوز له أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بتفسير واسطة الجهة للنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون المشار إليه ؛ ولأنه قد قام شك فى تأويل هذه المادة ومن الضروري للبادرة إلى إزالة هذا الشك بفس تشرى ؟

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؟

وصحنا بما هوأت :

مادة ١ - الحكم الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضياً بأن الخديو السابق عباس حلى باشا لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بتفسير واسطة الجهة للنصوص عليها فى المادة الرابعة منه يجب أن يؤول على أن الجهة الحكومية المشار إليها لها وحدها صفة النيابة عن الخديو السابق فى جميع حقوقه ومسالحه مالية كانت أو شخصية فى كل دعوى وفى كل إجراء معها كان نوعها وأمام أية هيئة قضائية فى البلاد ، وعلى أن الخديو السابق ليس له فى أى حال من الأحوال أن يتقاضى باسمه شخصياً أو بواسطة دائرته أو بواسطة طرس أو مصرف أو مدير أو أى شخص آخر وسواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو بأية صفة أخرى .

وبناء على ذلك :

(أولاً) فكل دعوى رفضها الحديو السابق أو رقت عليه وكل إجراء اتخذه أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه شخصياً أو كان باسم دائرته أو بواسطتها أو باسم حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر أو بواسطة أى واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها ورفضها حتماً ومن تلقاء المحكمة ضدها أيًا كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك إخلال بما لنوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الإحراء السابق ذكرهما ضد الجهة الحكومية للشار إليها أو بواسطة تلك الجهة .

(ثانياً) جميع الأوراق التي تعلن على يد محضر وأعمال الإحراءات ، هما كان نوعها لمصلحة الحديو السابق أو ضده لا يسوغ قبولها أو إعلانها أو تنفيذها إلا إذا صدرت بناء على طلب الجهة للشار إليها أو ضدها .

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والالية والمقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ويرى هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر بمرأى عابدين في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٣ ( ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ) .

#### مذكورة تصيرية

عن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الحديو السابق  
عباس حلى باشا وتضييق ماله من الحقوق

ينص للصروح على :

- (١) الموافقة على التصفية التي عملت لأموال الحديو السابق وجعلها نهائية .
- (٢) عدم قبول أية دعوى قضائية سواء أكانت مرفوعة أم سترفع فيما بعد وكان للقصد منها إنهاء أو سحب أو تعديل أعمال هذه التصفية .
- (٣) تسليم الباقي من هذه التصفية إلى صاحب الشأن والموافقة على سقوط حقه فيه لصالح الحكومة في حالة امتناعه عن استلامه في مدة خمس سنوات .
- (٤) منح الحديو السابق من السكن أو الإقامة في الأراضي المصرية .
- (٥) حرمانه من التمتع بحقوقه السياسية في مصر ومن القيام بعض وظائف شرعية وكذلك من حق امتلاك أموال منقولة أو غير منقولة .

(٦) القيام في المستقبل بإدارة وتصفية ما يمكن أن يكون له من أموال نقدية أو غير نقدية سواء آلت إليه بالبراث الشرعي أو من طريق الحق المكتسب على أن يتبع في ذلك نفس النظم التي اتبعت في التصفية السابق إجراؤها .

من المعلوم أن تصفية أملاك الحديو السابق كانت بناء على إعلانات صادرة من السلطة العسكرية الإنجليزية بتصفية أموال الأعداء ويظهر أن عملية التصفية قد تمت فيما يخص بالمطلوبات المستحقة له قبل النير وأما فيما يتعلق بما عليه من ديون فلا يزال منها بعض مسائل تحت البحث لم يوصل فيها بعد كالذين المالم القى يطالب به الأمير محمد عبد النعم أباه . وعلى ذلك لا يمكن إصدار القانون الخاص بهذا الموضوع قبل التفتق من صفى التصفية .

ويجب من جهة أخرى على الحكومة الإنجليزية التي تباشر بنفسها هذه التصفية أن تكون قد قبلت القواعد القائمة عليها هذا الشرع لاسيما فيما يخص بسقوط حق صاحب الشأن في تلك الأموال لصالح الحكومة المصرية كما أنه ينبغي أن تكون على اتفاق مع هذه الحكومة على كيفية تنفيذ هذا القانون .

وبناء على هذا الاعتبار يجب أن يفصل فيما لو كانت البالغ الناجمة من التصفية والتي دفع الخراس التصفى لأموال الأعداء جزءاً منها إلى الخزنة الإنجليزية ينبغي تحويلها إلى خزنة الحكومة المصرية لتسليمها فيما بعد عندما يحين الفرصة إلى الخديو السابق أو أن للحكومة الإنجليزية أن تحتفل بتأدية ذلك مباشرة على أنه لا يمكن أيضاً إيداع البالغ المذكورة في أحد الصارف الأجنبية لحساب الخديو السابق .

وليست المادة الأولى من هذا الشروع في حاجة إلى شرح أو تعليق .

ينبغي أن يلاحظ أنه اجتنب كل إشارة إلى الإعالات والأحكام العرفية إذ أن الاعتراف بهذه متروك لقانون التضمينات الذي لا يزال موضوع بحث الحكومتين للمصرية والإنجليزية .

أما المادة الثانية فيلاحظ أولاً أن اللجنة الاستشارية قد طرحت جانباً الاقتراح الموجود في الشروع التمهيدى السابق عرضه عليها بشأن تسليم الخديو السابق البالغ المذكورة على شرط أن يعتمد التصفية التي حصلت لأن هذا الشرط يمكن في الحقيقة أن يضعف من قوة القانون ، ومن جهة أخرى فإن القيمة القانونية لهذا الاعتداء قالة جداً للأخذ والرد . لذلك فضل اعتبار مجرد تسليم تلك البالغ إرءاء ذمة للصين .

ونس الشروع التمهيدى أيضاً على أن صافي التصفية يسبح حقاً مكتباً للحكومة المصرية إذا امتنع الخديو السابق عن إعطاء المخالصة اللازمة في مدة ستة شهور .

غير أن اللجنة الاستشارية رفضت هذا الاقتراح أيضاً لأن الأصل في تصفية أموال الخديو السابق لم يكن الصادرة وإنما هو التصفية الجبرية مع حفظ حقوقه في حاصل التصفية .

وعلى ذلك فالمسألة حق للخديو السابق قبل الصنى لا يمكن زواله إلا بإحدى ثلاث : بدع البالغ لصاحب الشأن ، أو يتنازل هذا عنه ، أو يعطى حقه فيه بمضى للمدة القانونية .

أما ما بين الذي للحكومة من نوع خاص فإن اللجنة رأت أنه في الإمكان إقراض الهيئة العادية لسقوط الحق إلى خمس سنوات بالنسبة لرأس المال وإلى سنة بالنسبة للفائدة التي رأت من العدل احتساباً بواقع ٣٪ .

والمادتان الثالثة والرابعة تحددان مركز الخديو السابق في مستقبل الأيام :

محظور عليه التوطن بالأراضى المصرية أو الإقامة فيها وعلى الحكومة تنفيذ هذا القانون بالقوة إذا اقتضى الحال .

محظور عليه أيضاً التمتع بحقوقه السياسية أو القيام بنظارة أو قواف أو بوظائف وصاية أو قوامة أو وكالة أو ما شابه ذلك .

أما بما يخص بحق تصرفه في أمواله فقد نص للشروع التمهيدى السالف الذكر على حرمان الخديو السابق بالمرء منه مستمراً النص بالحرمان من كل حق مدنى من قانون فرنسى قديم ، إلا أن اللجنة رأت أن هذا النص ( الوارد في القانون الفرنسى لأسباب خصومية جداً ) يمكن أن يمس الحقوق الشرعية لمالكة الخديو السابق ولداثنيه ، ويمكن كذلك أن يقيد بطريقة غير عادلة مدينه فترقت بين الأموال المملوكة والحقوق المكتسبة أو الموروثة بالطريقة الشرعية .

واقترحت بناء على ذلك أن يحرم الخديو السابق من حق التملك في مصر وقبول المبة وطلب إدخاله في ريع وقت سيشرح في وقته وفي حالة مخالفته لتلك تصادر الأملاك والريع المذكور .

أما فيما يتعلق بالأموال المتخذه له سواء أكانت حقاً مكتباً قد تحقق أم لم يتحقق بمدى الحال في انتفال ريع له في وقت سابق أم آت إليه عن طريق الميراث الشرعى فإن اللجنة ترى ضرورة التمسك بالطريقة التي سبق اتباعها أى إيداع جميع هذه الأموال بين يدى إدارة رسمية تدبرها وتبشر التصفية وتحفظ الصافي منها لحساب الخديو السابق وتمت تصرفه أو تصرف ورثاء حتى انتهاء مهلة السنوات الخمس المقررة لسقوط الحق .

أما الإدارة الرسمية التي لا بد من وجودها لتنفيذ باقي نصوص القانون وتثقل مصالح الخديو السابق بصفة عامة سواء كانت تلك الصالح مطلوبات أو زملمات فتشكل ( كنس المادة الخامسة ) بقرار من مجلس الوزراء .

والمادة الأخيرة تحول لوزيرى الداخلية والمالية الحق في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وقد كان الشروع التهديدى السابق الذكر يبيح التوسع في كل أو جزء من اللواد الخاصة بنى الحديو السابق ومجرماته من الحقوق المدنية المختلفة وفي تطبيق هذا الحرمان على أسلحه وذرائه وأشتائه وشقيقاته أو أنسابه عدا إلى عهد المملكة المصرية ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية رأت بالإجماع أنه لا يمكن قانوناً قبول هذا الاقتراح ولاحتل أن هذا النوع من التفويض التشريعى الذى يسلم للهيئة التنفيذية بسلطة غير محدودة لا يتفق مع المبادئ العامة القانونية . والحقيقة أن هذا النوع من التفويض لا يمكن التسليم به إلا إذا نص القانون بسفوة واضحة ومحدودة على الشروط الصلبة والقانونية التى يمكن بمقتضاها أن تستعمل الهيئة التنفيذية ذلك التفويض ومن جهة أخرى فإن مشروعية أحكام هذا الشروع تنحصر في حرمان الحديو السابق من توارث عرش مصر بموجب الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لأن هذا الحرمان شخصى لا تسرى نتائجه على غيره . أما أعضاء العائلة الحيدوية النوة عنهم في هذا الاقتراح فهم يتضمنون فضلاً بكافة الحقوق للشروع العرف بها قانوناً لكل السريين كما أنهم يتضمنون بالنظام الخاص بالعائلة المالكة المقرر قانوناً مرة ٢٥ سنة ١٩٢٢ .

وبناء على ذلك لا يمكن حرمانهم من حقوقهم العامة والحامة إلا تطبيق قانون آخر ، وفي حالة مخالفتهم لمواد خاصة في هذا القانون الخاص .

الإسكندرية في ٦ يولية سنة ١٩٢٢ .

### مذكورة إضافية

عن للرسم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بصفحة أملاك الحديو

إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الحديو السابق عباس حلمى باشا وبتضييق ما له من الحقوق لا يفسر على الدوام بالمى القصد واضمو القانون .

فإنه وإن كانت المادة للشار إليها تقضى صراحة بأن الحديو السابق لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة منه إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى أن هذا التحريم لم يكن مطلقاً وأنه من اللازم التريق بين الصالح الإيجابية أو السلبية الناشئة عن الحقوق المتروك بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وبين الحقوق المقول عنها إنها شخصية . وأن الحرمان من هذا الحق يجب أن يكون محصوراً في حدود القرض الذى رى إليه القانون أى توصلاً لصان النظام الذى وضع توارث العرش ، وأن اللجنة للشككة تطبيقاً للمادة الرابعة من القانون اختصاصها بمحدد تحديداً بديكاً ، وأنه فيما عدا هذا الاختصاص يجوز للحديو السابق أن يتقاضى أملك المحاكم سواء باصحه أو بواسطة دالته أو أى شخص يتوب عنه .

ونظراً لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام ومصاحبة العرش ، فالمحكومة ترى من الواجب عليها أن تحدد للمضى الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ نص تشريعى ، ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرافق لهذا في عهد الوزارة السابقة والقرض منه ضبان تفسير هذا النص تفسيراً يوافق قصد الشارع .

ولما كان من اللازم الإسراع في إصدار هذا القانون التفسيري نظراً لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم تقترح إصداره بمرسوم له قوة القانون على أن يصرح فيها بصدعى البرلمان تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور على أن الظروف على وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد في المادة الثانية منه بمعنى أن الحديو السابق لا يجوز له مطلقاً التقاضى لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت في القطر المصرى وأن الذى يمثله أمامها في جميع الأحوال هى الجهة الحكومية التى تميمت لهذا القرض . فلهذه الجهة وحدها الصفة في أن ترافع عنه في موضوع الدعوى أو أن تقدم دفعوا فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التى ترى تدعيمها لصلة النفع عن الحديو السابق ، كما أن لها أيضاً أن ترفض الدعوى التى ترى لزوماً لرفضها صيانة لصالح الحديو السابق في مصر .

وبما أن مرسوم القانون المرسوم الآن هو تفسيري فمن المفهوم أن يكون له حتماً تأثير على الدعوى المطروحة الآن أمام المحاكم التى ترفض طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ .

وعليه فالمتأولى الذى لم ترفع بشكل صحيح معاً كانت الحالة التى هى عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها ورفضها حتماً ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما لتولى الشأن من الحق في تجديد دعاويهم طبقاً لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفاً بمعنى أنه يجب رفضها ضد أو بناء على طلب الجهة الحكومية المعنية خصيصاً لتلحل مصالح الحديو السابق أمام المحاكم بمصر ؟

رئيس مجلس الوزراء  
أحمد زوير

الرئيس — لى ملاحظة على هذا التقرير يجب على أن أجدى لى لجنة الحفافية وأنها فيها : إن هذا التقرير يقضى بإبطال الرسوم التفسيرى لأنه مخالف لل دستور . ولكن هذا الرسوم هو من المراسم بقوانين التى قضى البرلمان باعتبارها فى حكم الصحيحة إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها . فيظهر من ذلك أن تقرير إبطال هذا الرسوم بعد أن اعتبر فى حكم الصحيح فيه شيء من التناقض .

تقول لجنة الحفافية اليوم إن هذا الرسوم باطل . ولكن هذه المراسم بقوانين التى صدرت فى المظلة البرلمانية بحثت ورؤى أنها باطلة بطلاناً أصلياً وإنما قصر هذا الإعلان على منقصة الدستور وجعلت فى حكم الصحيحة بالنسبة لتناقضها . وبما أن هذا الرسوم هو أحد تلك المراسم التى اعتبرت صحيحة فيكون فى قرار لجنة الحفافية الأخير القاضى بسلطانه لكونه مخالفاً للدستور شيء من التناقض .

قد يتراض على هذا بأن لجنة الشؤون الدستورية عندما نظرت فى هذا الموضوع بحثته من الوجهة العامة وهى أن هذه المراسم بقوانين صدرت من هيئة لا تلك التتبع . وهذا الرسوم قانون يشمل فضلاً عن العيب العام عيباً خاصاً وهو مخالفته للدستور . ولكن يرد على ذلك بأنه لو قبل مثل هذا الاعتراض فإنه يبقى القول بأن الإعلان فى هذه الحالة يجب أن يكون من يوم صدور الرسوم . واللجنة لم تتعرض فى تقريرها لهذا . ولهذا ألفت نظر حضراتكم عموماً ونظر اللجنة خصوصاً إلى هذه النقطة لأنها جديرة بالنظر .

مصطفى النحاس باشا — إن المسألة التى أشار إليها دولة الرئيس قد جرت المناقشة بشأنها فى لجنة الحفافية وانتهت هذه المناقشة بالرأى الأخير الذى أبداه دولة الرئيس فى الاعتراض الذى ببطه وهو أنه لا تناقض بين قرارها وقرار لجنة الشؤون الدستورية .

بحث اللجنة فى هذا ورأت أن قرار لجنة الشؤون الدستورية كان قاصراً على النقطة الشكلية وهى صدور تلك المراسم فى فترة تعطيل البرلمان من سلطة لا تلك التتبع ولم تتعرض مطلقاً لبحث فى العيوب الخاصة بكل مرسوم على حدة .

وبناء على هذا فللجان المختصة بنظر هذه المراسم الحق فى أن تنظر فى العيوب الخاصة بكل مرسوم . أى أن تلك اللجان أن تنظرها من وجهة مخالفة للوجهة التى نظرت إليها لجنة الشؤون الدستورية . وذلك قررت لجنة الحفافية أن هذا الرسوم باطل بطلاناً أصلياً مخالفته للدستور لأنه لا يمكن تفسير الدستور بقانون عادى . صحيح أن اللجنة لم تتعرض فى تقريرها إلى هذه المناقشة لأنها اكتفت بالإشارة إلى الأصل فى ذاته . والأصل أن الرسوم باطل بطلاناً أصلياً مخالفته للدستور وكيفية تفسيره . وربما كان هذا غير كاف وإذا رأى دولة الرئيس أن يباد التقرير للجنة لتدوين ما أغفلته ...

( أصوات : يكتفى بإثبات ذلك بالمضبطة ) .

الرئيس — هذا لا يكتفى إذ يوجد قرار سابق باعتبار هذا الرسوم صحيحاً . والآن تحول لجنة الحفافية إلى هذا الرسوم باطل وهذا من الصب فعمه ولهذا أرى إما إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية أو على لجنة الحفافية — التى يقول حضرة رئيسها إن المسألة التى أشرت إليها قد أثبتت بالمثل أثناء مناقشتها — لتضمين التقرير هذا الرأى .

مصطفى النحاس باشا — لا مانع من رد هذا التقرير للجنة الحفافية لاستيفاء ذلك .

أحمد رمزي بك — أعتقد أن القرار الأول لا ينافى الثانى لأن القرار كالحكم يفسر بأسبابه ، ولأن القرار الأول قد بنى الإعلان فيه على صدور المراسم أثناء المظلة البرلمانية استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور مع أن هذه المادة لا يمكن أن تنطبق عليها .

الرئيس — صحيح أن بحث لجنة الشؤون الدستورية كان يدور حول المادة ٤١ من الدستور . وقد رأت أنها لا تنطبق على المراسم بقوانين التى صدرت فى فترة تعطيل البرلمان ولذا أوصت بإصدار مشروع جديد يمحلهما فى حكم الصحيحة أى يدخلها فى حكم المادة ٤١ من الدستور . ولكن هذه المادة نفسها تقتضى فى هذه المراسم ألا تكون مخالفة للدستور . فكان القرار الذى صدر باعتبار هذه



المراسم في حكم الصحيحة قد قضى ضمناً بأنها غير مخالفة للدستور . فالقول الآن بأب هذا الرسوم مخالف للدستور قد يناقض القرار السابق .

فهل توافقون على رد التقرير لجنة الحفانية لإجراء ما يوفق بين ما ارتأته لجنة الشؤون الدستورية — وهو اعتبار هذا الرسوم صحيحاً — وبين قرار لجنة الحفانية ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

#### تقرير لجنة الحفانية

عن الرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بتصفية أملاك الخديو

الرئيس — قد وزع على حضراتكم الملحق الثاني لتقرير لجنة الحفانية فلا داعي لتلاوه وبكتفي بإيمانه بالمنظمة .

نص الملحق الثاني لتقرير لجنة الحفانية عن الرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتصفية أملاك الخديو السابق :

« بمجلسه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ أعاد المجلس إلى لجنة الحفانية تقريرها عن الرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لبحث النقط الآتية :

( ١ ) هل الإعلان الذي أشارت إليه اللجنة في آخر تقريرها يشهد أثره من وقت عدم موافقة المجلس على الرسوم المذكور أو ينسحب ذلك الأثر إلى وقت صدوره ؟

( ٢ ) وعلى التقرض الأخير ماذا يكون حينئذ تأثير القانون الذي صادق عليه البرلمان واعتبره الرئيس بقوانين الصادرة وقت تعطيل الحياة النيابية « في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللوافة عليها ، فإذا قرر ذلك يبطل العمل بها في المستقبل ؟ » .  
وقد نظرت اللجنة في ذلك بمجلسه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ وقررت ما يأتي :

( ١ ) إن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطل دستورياً بطلاناً أصلياً للأسباب البينة في تقرير اللجنة ، أي لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تعميم نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتنقيح .  
وعلى ذلك فإن اللجنة ترى أن هذا الإعلان يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا الرسوم فيحصل كأن لم يكن .

( ٢ ) ولا يغير هذه النتيجة القانون الذي صدق عليه البرلمان واعتبره « للراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انقضاء البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها ، فإذا قرر ذلك يبطل العمل بها في المستقبل » .

وذلك لأن السلطة التشريعية المادية لا تملك إصدار قانون عادي بتفسير نص من نصوص الدستور القابلة للتفسير لنفس الأسباب الواردة بتقرير لجنة الحفانية . ومن لا يملك إصدار قانون في موضوع يبيته لا يملك تصحيح مرسوم بقانون عادي في نفس هذا الموضوع .

وبناء على ذلك :

يكون القانون الذي صدق عليه البرلمان واعتبرت فيه بعض المراسم بقوانين في حكم الصحيحة ما لم يوافق عليها أحد المجلسين كأنه لم يكن بالنسبة لمرسوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

ملحوظة : جاء في آخر الصفحة الرابعة من تقرير اللجنة عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ المذكور ما قد يتوهم منه أن اللجنة ترى أن يكون تفسير القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذى أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ منه بالطريقة المنصوص عنها في المادة ١٥٦ من الدستور . ولكن اللجنة تقرر أنها لم تعرض لهذه النقطة بالذات ، وأنها لم تقصد من تقريرها إلا بيان الطريقة التي تتبع دستورياً لتفسير نص من نصوص الدستور ، ولم تعرض اللجنة لمسألة ما إذا كان يصح تفسير حكم من أحكام الدستور المنصوص على أنها غير قابلة للتفتيح أو لا يصح تفسيره لأن ذلك خارج عن الموضوع الذي كلفت اللجنة به .

رئيس لجنة الحفائية  
مصطفى النحاس

السكرتير  
محمد عمر

١٩ فبراير سنة ١٩٢٧

الرئيس — قدّم إلى اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن مبري بك بطلب تأجيل النظر في هذا التقرير أتوا على حضراتكم : اقتراح بتأجيل النظر في تقرير لجنة الحفائية عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

١ — جاء بأخر الصفحة الرابعة من تقرير لجنة الحفائية : « ومضى كانت السلطة التي تفسر قانوناً هي السلطة التي تضمه كان مجلس النواب والشيوخ أن يفسرا بالطريقة التشريعية قانوناً عادياً ، ولكن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قد أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ منه وصار بذلك قانوناً دستورياً فلا يجوز تفسيره بالطريقة التي تفسر بها القوانين العادية ، وإنما يجب تفسيره بالطريقة المنصوص عنها في المادة ١٥٦ من الدستور أى بالطريقة التي ينص عليها الدستور . »

وجاء بآخر ملحق لهذا التقرير بدلالة ملحوظة :

« جاء في آخر الصفحة الرابعة من تقرير اللجنة عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ المذكور ما قد يتوهم منه أن اللجنة ترى أن يكون تفسير القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذى أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ منه بالطريقة المنصوص عنها في المادة ١٥٦ من الدستور . ولكن اللجنة تقرر أنها لم تعرض لهذه النقطة بالذات وأنها لم تقصد من تقريرها إلا بيان الطريقة التي تتبع دستورياً لتفسير نص من نصوص الدستور ولم تعرض اللجنة لمسألة ما إذا كان يصح تفسير حكم من أحكام الدستور المنصوص على أنها غير قابلة للتفتيح أو لا يصح تفسيره لأن ذلك خارج عن الموضوع الذي كلفت اللجنة به . »

٢ — يؤخذ من هذه الملحوظة :

(١) إن اللجنة قد رجحت فضلاً عما أثبتته بآخر الصفحة الرابعة من تقريرها فهي لم تكن ملحوظتها مفسرة وإنما معلة .

(ب) إنها لم تبحث عما إذا كان يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تفتيحها أو لا يصح ولما كان هذا البحث وهو هل يجوز التفسير أو لا يجوز يجب أن يتقدم في الترتيب الطبيعي عن البحث في السلطة التي يجوز لها التفسير لأن من اللذين إرجاء الفصل في الموضوع حتى يبحث موضوع جواز تفسير النصوص التي لا تقبل التفتيح وأية سلطة تفسر إن سار التفسير .

لذلك :

أقترح إعادة تقرير لجنة الحفائية وما أُلحق به إلى اللجنة ليبحث ما أشير إليه قبله وتأجيل النظر في الموضوع حتى تنعم نتيجة البحث للمجلس .

هذا هو نص الاقتراح وهو يرى كما ترون حضراتكم إلى أن الترتيب الطبيعي للبحث في هذه المسألة أن ينظر أولاً فيما إذا كان مالا يصح تفتيحه يجوز تفسيره وذلك قبل البحث فيما له حق التفسير .

مصطفى النحاس باشا — بصفتي رئيس لجنة الحفائية أريد أن أورد على هذا الاقتراح فأقول إنه لا محل مطلقاً لطلب التأجيل هذا ، لأن الموضوع المطروح أمام المجلس لا يتوقف الفصل فيه على الفصل فيما طلبه حضرة صاحب الاقتراح بل أقرر أن هذا الموضوع يصح الفصل فيه دون حاجة لإثارة النقطة الأخرى التي أشار إليها حضرة للترح . وما دام الأمر كذلك فلا محل لتأجيل نظره حتى يبحث في تلك النقطة .

الواقع أن المسألة المطروحة أمامنا هي أن المرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطل دستورياً لأنه جاء مفسراً لقانون له صفة دستورية وهذا المرسوم صادر من سلطة عادية . وبما أن تفسير الدستور لا يكون بالطريقة العادية بل بالطريقة المرسومة لتنفيذ الدستور ، فهذا المرسوم قد صدر باطلاً ولا حوده . فالسألة نيرة واضحة ولنا إزاءها في حاجة للقول بأنه يجب أولاً البت فيما إذا كان من الجائز أو من غير الجائز تفسير النص الدستوري الذي لا يجوز تنقيحه لأن هذه المسألة لا يمكن أن تعدو أحد فرضين :

الفرض الأول — ألا يكون من الجائز تفسير مثل هذا النص ، وفي هذه الحالة يكون المرسوم باطلاً بطلاناً مفاعلاً ، أولاً لأن التفسير في ذاته غير جائز ، وثانياً لأن التفسير جاء من سلطة غير مختصة .

والفرض الثاني — أن يكون تفسير مثل ذلك النص حائزاً وفي هذه الحالة أيضاً يكون المرسوم باطلاً لأنه على فرض حواز حصول التفسير فإن المرسوم قد صدر من سلطة غير مختصة .

إذن لا زلنا في حاجة إلى البت في هذه النقطة ولا يمكن القول بأن هذه النقطة هي نقطة فرعية يتوقف على الفصل فيها الفصل في المسألة الأصلية لأن المسألة الأصلية المطروحة على حضراتكم هي بطلان الرسوم . والرسوم باطل سواء أكان التفسير حائزاً أم غير جائز ، وهذا ما قرره اللجنة في تقريرها . وهنا ألاحظ أن حضرة الصو المحترم الأستاذ صبرى بك ينتهز كل فرصة فيحمل على لجنة الحفائية حملات شديدة بلا مبرر .

يقول حضرة بهذه المناسبة إن لجنة الحفائية عدلت عن رأيها . والواقع أن اللجنة لم تغير شيئاً ولم تعدل عن شيء ، لأنها قالت في تقريرها الأول إن الرسوم باطل دستورياً لأنه تفسير لنص دستوري وبما أن التفسير في هذه الحالة لا يكون للسلطة العادية ، وبما أن المرسوم وهو مفسر نص دستوري قد صدر من السلطة العادية فهو باطل . فلما أعيد التقرير إلى اللجنة مناسبة أخرى أبداها دولة الرئيس رأيت اللجنة أن توضح ما قد يكون محل إبهام في قولها فقررت أنها لم تتعرض لمسألة جواز أو عدم جواز تفسير نص دستوري لا يجوز تنقيحه .

حسن صبرى بك — أترك ما جاء بمناقشة سعادة زميلي المحترم مصطفى الحاس باشا خاصاً بشخصي وأناقش الموضوع : سمعت أن البحث في هل هذا النص يمكن أن يفسر أولاً هو بحث فرعي وأن الأصل هو معرفة السلطة التي تفسره . ولكني أقول إننا إذا أردنا أن نبين هل النص التفسيري صدر صحيحاً أو لا ، فالترتيب الطبيعي لتلك هو أن نعرف أولاً هل يمكن التفسير أو لا ، فإذا ما قيل إنه لا يمكن التفسير فقد انتهينا من الموضوع ، وإذا قلنا إن التفسير ممكن فيجب الرجوع إلى معرفة السلطة المختصة بذلك ، بعدئذ ننظر فيما هي الإحرامات التي تتخذ في التفسير . إذن فالواجب هو أن نبدأ بالأصل وهو كما قلت معرفة ما إذا كان القانون يمكن تفسيره أو لا ؟

عبد علي باشا — أمام لجنة الحفائية قانونان . (الأول) المطلوب تفسيره وهو قانون مارب بحكم الدستور جرداً منه ، (الثاني) المقصر وهو المطروح أمام لجنة الحفائية ومطلوب منها النظر فيه .

عندما تبحث لجنة الحفائية أو أي شخص آخر يجب أن يبدأ بحجة تعرف الجهة المختصة بإصدار قانون التصير وبعد ذلك عندما تلم هذه الجهة يرجع إلى القانون الأول الدستوري ليرى ما إذا كان يمكن تعديله أو لا من جهة موسوعة فالترتيب الطبيعي هو الذي سارت عليه لجنة الحفائية عند نظر هذا القانون وهو ما يسير السبل به في المآكم .

الرئيس — أظن أن المسألة واضحة ولتأخذ الرأي الآن ، من ير تأجيل النظر في هذا القانون ينع .

(وقف عضو واحد) .

الرئيس — تقرر عدم التأجيل بالإجماع ما عدا حضرة حسن صبرى بك . وفيما يتعلق بالموضوع هل توافقون حضراتكم على

رأى اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

(في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

مادة ١٦٩ - « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ »  
 « ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد »  
 « الأول فإن لم تعرض عليها فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل <sup>(١)</sup> » .

لجنة الدستور

حضرة عبد العزيز فهمى بك - بناء على اقتراح سابق لحضرة على بك ماهر أقر ما يأتى :

أصدرت الحكومة قوانين عدة مددة عطلة الجمعية التشريعية وقد قررت فى نفس الأمر المالى الصادر بوقف الجمعية التشريعية أنها تعرض عليها عند عودة اجتماعها جميع القوانين التى ليست لها صفة وقية والتى يجب بحكم القانون النظامى عرضها عليها وأرجو أن تخطوا الفرصة للجنة التحرير حتى تتدبر فى وضع نص يقضى على الحكومة برفض هذه القوانين على البرلمان . كذلك أرجو أن تسمحوا للجنة التحرير بوضع أحكام وقية تلزم الحكومة بسن قوانين فوراً لتنظيم التعليم العام والمجالس العسكرية .

فضيلة الشيخ نجيت - ما للرد بالقوانين الحالية ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هى القوانين المعمول بها الآن فى كل فروع الحكومة .

فضيلة الشيخ نجيت - هل معنى هذا أن البرلمان ممنوع من تعديلها أو إلغائها ؟

حضرة توفيق دوس بك - لا أبداً . وإنما تبقى نافذة إلى أن تلتى أو تصل بالطريق العادى .

فضيلة الشيخ نجيت - إذن ينص على هذا فى التفسير .

( فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه . فإن لم تعرض عليه فى هذا الدور بطلت حتماً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - فى أوائل الحرب صدر أمر عال بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ قضى بتأجيل دور انعقاد الجمعية التشريعية إلى أول يناير سنة ١٩١٥ وقد جاء فى المادة الثانية منه « إن كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقية محصنة . ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية . فى حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يبطل مفعوله حتماً بعد اجتماع الجمعية التشريعية خمسة عشر يوماً إلا إذا حصل فى خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية مددلاً أو غير مدعل » وهذه المسألة سبق أن أشار إليها حضرة على ماهر بك .

بمد صدور هذا الأمر المالى صارت الجمعية التشريعية تؤجل من مدة إلى أخرى إلى أن أجلت إلى أجل غير مسمى وفى هذه الأثناء صدرت قوانين كثيرة بعضها وفق وببعضها لازالت سارية المفعول وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية كنص الأمر المالى السالف الذكر فى ظرف ١٥ يوماً وإلا كانت باطلة حتماً . وبما أن البرلمان سيحل محل الجمعية التشريعية فيجب أن تعرض عليه هذه القوانين ليقرها أو يعدلها أو يلغها . كذلك أقترح أن يضاف فى آخر المادة الثالثة من باب الأحكام الوقية ما يأتى :

« على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه . »

حضرة على ماهر بك - أوافق على عرض القوانين التى صدرت ولم تظهرها الجمعية التشريعية على البرلمان على أن يعمد لمرضا مدة معينة وإلا يظل منصوصاً بحكم الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ .

سماعة حسن عبد الرزاق بشا - الأمر المالى المذكور لا يزال معمولاً به فلا عمل لنص جديد .

حضرة محمد على بك - أرى وجوب النص وأن يعمد لمرضا القوانين على البرلمان وقت معين تصبغ تلك القوانين غير معمول

بها إن لم تعرض في أثنائه . وأرى أن تكون للدة المحددة لعرض القوانين أوسع مما هي في الأمر العالي حتى تتمكن الحكومة من خفض تلك القوانين قبل عرضها .

حضره عبد العزيز فهمي بك — لا حاجة لكل ذلك لأن البرلمان يملك تقرير الملاء تلك القوانين دون أن تعرض عليه ولكل عضو منه أن يطلب ذلك . الأمر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ إنما صدر لتطمين الأهالي على أن رأى الجمعية التشريعية سيؤخذ في القوانين التي تطبق عليهم ومع ذلك فقد كان رأيها استشارياً أما الآن فللبرلمان أن يقرر إلغاء أو تعديل أي قانون عرض عليه أو لم يعرض .

حضره علي ماهر بك — الأمر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ يحدد مبادئ لعرض القوانين وتلك مرتين : الأولى أن القوانين التي لم تعرض على الجمعية التشريعية تعد نافذة من الوجهة النظامية فيجب عرضها عليها بعد اجتماعها بخمسة عشر يوماً وإلا كانت لافية واعتبر أن الحكومة لا ترى من حجة لبقائها والعمل بها .

والزلة الثانية أنها ستعرض كشروعات قوانين فلا تنفذ إلا إذا أقرها المجلس . وزيادة في البيان ألفت نظر حضراتكم إلى أن هذه الأمور المالية إذا اعتبرنا أنها قوانين نافذة بناتها حتى يلعبها البرلمان أو يعدلها كفي في منع الإنهاء أو التعديل ألا يشق أحد المجلسين مع الآخر . أما إذا اعتبرت عد تقديمها مشروعات ذات صفة خاصة يجب لاستمرار قوتها أن يقرها البرلمان من جديد في هذه الصورة يلزم اتفاق المجلسين مما حتى تستمر قوتها نافذة وفرق كبير جداً بين الصورتين وأنا أميل لاعتبارها مشروعات ذات صفة خاصة لا قوة لها في التسبيل إلا إذا صدق عليها المجلسات . فذلك أمر على طلب إضافة الفقرة التي تنص بأنها إذا لم تعرض في المياد تعتبر باطلة .

حضره عبد العزيز فهمي بك — الرجوع في شأن هذه الأمور المالية إلى نفس المادة الثانية من ديكريته سنة ١٩١٤ ؟ وهذه المادة تعتبرها قوانين نافذة لا تبطل إلا إذا لم تقدم في المياد فإذا قدمت فيه استمرت قائمة فمع مخالفي لحضرة علي ماهر بك في الفسرك لا أرى مانعاً من إضافة ما طلبه على التعديل التي قدمت أولاً .

حضره زكريا نامق بك — من عهد إيقاف أعمال الجمعية التشريعية إلى الآن صدرت قوانين عديدة والأمر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ لم يكن فقط مطمناً للأمة وإنما كان بتجديده مباداً للعرض في مصلحة الحكومة أيضاً ، بأن جعل لها حق اعتبار هذه القوانين لافية بمجرد معى اللة المحددة لعرضها . فما تريد الحكومة استمرار العمل به فتقدم في المياد وما لا ترى حاجة لبقائه لا تقدمه فيبطل من نفسه ، ويكون للبرلمان الحرية التامة في نظر تلك القوانين وقتاً يشاء ويقرر فيها ما يراه .

حضره عبد اللطيف السكباني بك — كلنا متفقون على وجوب عرض تلك القوانين على البرلمان ولكن الخلاف في وجوب تحديد ميعاد لعرضها تكون لافية إذا لم تعرض في أثنائه أو عدم الحاجة لذلك . ويقول حضرة ماهر بك إنها ستعرض كشروعات لا تنفذ إلا إذا أقرها المجلس ، مع أن هذه القوانين ممول بها الآن وبمبصا له أهمية فيجب أن تقدم كشروعات في مياد معين ويستمر العمل بها إلى أن يقرر البرلمان بشأنها ما يراه ، فإذا لم تقدم في المياد تعتبر لافية وبهم من هذا أن الحكومة ترى أن لا حاجة لها بها .

حضره عبد العزيز فهمي بك — قلت إنى غير موافق على رأى حضرة ماهر بك ولكني أقترح على حضراتكم أن يضاف على التعديل التي عرضته في أول المناقشة ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتماً .

( موافقة عامة على ذلك ) .

( في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

يقابل حكم هذه المادة حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ القديمة . قد نص فيها على أنه إذا لم تعرض على مجلسي البرلمان القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بطل العمل بها في المستقبل ، وهذا مطابق لجداً عدم سريان القوانين على الماضي .

### عرض الحكومة القوانين المنصوص عليها في هذه المادة على البرلمان .

#### جلس النواب

رئيس الوزراء — يتصرف رئيس مجلس الوزراء بأن يمرض على مجلس النواب طبقاً للمادة ١٦٩ من الدستور الأعمال التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية عملاً بأحكام المادة ٣ من الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وللمادة ٩ من القانون النظامي نمرة ٣٩ لسنة ١٩١٣ وموافق لهذه المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ وهي تختص على القوانين للشار إليها وتشمل هذه المجموعات أيضاً أعمالاً تشريعية أخرى لا تنطبق عليها النصوص السابقة أو يشك في انطباقها عليها .

غير أن الحكومة رأيت من المناسب بالظر إلى غموض تلك النصوص ألا تتولى اختيار القوانين التي يجب عرضها بدون أن تترك للبرلمان في هذا العمل تحجيراً للوقوع في الخطأ . فضلاً عن أن للبرلمان الحق اللطيق على أي حال في أن يبدل أو يُلغى الأعمال التشريعية السابق صدورها بالكيفية اللينة في الدستور فالعرض بهذه الطريقة قد أملاه علينا روح الاحترام لحيطة البرلمان .

عبد الطيف الصوفاني بك — لا شك في أن الذي أبداه دولة رئيس الوزراء ، هو العمل بالقانون والوفاء للنظر من حكومة هي أول الحكومات الديمقراطية في البلاد ، لأنها حكومة الشعب . إنما مجموعة القوانين التي جاءت الحكومة بها مغلقة في حفظة كبيرة ، ولا يعرف منها إلا ما كان له أثر مؤلم في نفوسنا ، فكيف تطلب منا الحكومة أن ننظر فيها جميعاً دفعة واحدة كأنها تريد أن يبق قائماً منها ما لا يمكن أن نطبقه (مقاطعة) هذا رأيي وبالطبع الحكومة تريد أن نعملنا ... ..

الرئيس — القوانين تستحل على اللجان المختصة .

عبد الطيف الصوفاني بك — لا ، لا . إنما أقصد أن أقول بأن البرلمان يجب ألا يتحمل مسؤولية قوانين قائمة وبضها مصر . ولا وقت عنده يمكنه من نظرها . وكان أملنا أن الحكومة تبحث هذه القوانين ، وترك الضار منها ، وتقدم لنا ما هو ميسور نظره . وكيف يمكن في دورنا هذا أن نبحث كل هذه القوانين ، ونبين ما يحسن نقاؤه منها ، والدستور يحلها كلها إن لم تقسم لنا في هذا الدور لنقرأ ؟

الرئيس — أتريد رفضها كلها ؟

عبد الطيف الصوفاني بك — لا ، بالأساس . لم أفهم جيداً . وقولي هو إن الحكومة تريد أن نعملنا مسؤولية هذه القوانين . مع أن نظرها كلها في هذا الدور غير ممكن ، هي تريد أن نعملنا نحن المسئولين عن بقائها قائمة . وعما يترتب عن ذلك من الأثر السيء . رئيس الوزراء — نحن لم نهرب من المسؤولية بل يجب علينا تقديم هذه القوانين للبرلمان وإلا صارت لافية وقد خفنا إذا نحن اخترنا واحداً منها أن نؤولوا : لماذا هذا الاختيار ؟ فقدنا الكل ، فاختاروا لهم ، وقدموه على غيره ، وفي المجموعة بعض قوانين قد لا يكون من حكم نظرها ، ولكن أن قصصوا فيها هو من حكم ، وما ليس من حكم ، ولم أجد غير الصوفاني بك من يشتكي من أن يكون حكماً في قضيتي ، فهل هو واثق بالحكومة أكثر من قننته بنفسه ؟

احتراماً للبرلمان ، وبالمائة في هذا الاحترام أرادت الحكومة أن تشارك مع البرلمان في هذا (تصديق) . فليأخذ المجلس أي قانون أرادته ، وليبحثه ، وليقبل فيه ما شاء .

عبد الطيف الصوفاني بك — غرضي هو أن ... ..

رئيس الوزراء — المعارضة في هذا ليس لها محل .

عبد الطيف الصوفاني بك — البرلمان ليس عنده وقت يكفي لكل ذلك .

رئيس الوزراء — وهل استجبك أحد ؟ أنت غير مقيد بوقت ، فانظر ما شئت ، وما لا يمكنك نظره أبداً ، لأن كل قانون يسير لافياً ، إذا لم يقدم للبرلمان في هذا الدور .

عبد الطيف الصوفاني بك — بعض هذه القوانين إنفاؤها أريد من وجودها .

رئيس الوزراء — هذه معارضة غير مفهومة .

الرئيس — هل ترون إحالة هذه القوانين على اللجان المختصة ؟

الشيخ أبو الفتح التقى — أنا لأرشد الرد على ما قاله حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك قصد كفانا دولة الرئيس مؤونة الرد وكنت أود أن يطلب حضرة الصوفاني بك تشكيل لجنة لتنظر في الأمر فإلهم من هذه القوانين لمرضها على المجلس للنظر في الأسلح ورفض القوانين الصادرة منها . ويجب أن نعهد أنفسنا بقدر ما علينا من للشولية غير ناظرين لضيق الوقت الذى قال عنه حضرة الصوفاني بك فإذا رأينا أن اللجنة الخاصة بالنظر في هذه القوانين ليس في وسعها أن تؤدى هذا العمل فليصف إليها لجنة أخرى للنظر في هذه القوانين التى جاءت دفة واحدة عملاً بالمادة ٧٣ التى تنص بأن يخبر الرئيس المجلس في أول جلسة بالمشروعات الواردة من الحكومة لتحال على اللجنة المختصة ، فأرجو إحالة هذه المجموعة على اللجان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وهل تكونت جميع اللجان ؟

عبد الحليم البيل افندى — المجموعة التى شرفنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء برضاها علينا هي مجموعة من قوانين محلفة وورودها بهذه الكيفية دعة واحدة أمر شاذ وأضمر رأيي إلى رأى الشيخ أبو الفتح التقى بتشكيل لجنة في الحال من خمسة أو سبعة أعضاء يكون اختصاصها النظر الأولى في هذه القوانين وعرض ما تراه على المجلس مقترحة عليه بإيقاف العمل بالقوانين التى لا ترساها وإحالة القوانين الأخرى على اللجان المختصة . ولا يمكن تطبيق نص المادة ٧٣ التى قال عنها معالي الرئيس في الحالة الحاضرة لأنها حالة مستثناة ، فبناء على ذلك أصمم على طلي .

رئيس الوزراء — يمكن إحالة هذه القوانين على لجنة الحفائية .

عبد اللطيف الصوفاني بك — طلبت الكلام قبل الجميع .

إبراهيم غزالي بك — أشكر دولة رئيس الوزراء على مرضه هذه القوانين واحترامه لرأى المجلس ولكنى أود أن يبين لنا دولته هذه القوانين التى قال عنها إنها من قسمين لأن التوزيع عند العرض يفيد في الحكم .

رئيس الوزراء — قد جعلناكم أمم القصة .

الرئيس — هل حضراتكم موافقون ؟

( أصوات : على ماذا ؟ ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لم تنته المناقشة بعد .

حسن مرعى افندى — يجب انتخاب لجنة الحفائية الآن وأن نحال هذه القوانين عليها .

الرئيس — الموافق على تطبيق نص المادة ٧٣ يف .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا يمكن أن أفهم أن موضوعاً فتح باب المناقشة فيه لا يسمع لى أن أستمع فيه حتى أبين رأيي بأكمله ، وهذه الطريقة لا تتفق مع اللائحة الداخلية .

الرئيس — انتهى .

السكرتيرة — قرأت اقتراحاً من حسن مرعى افندى وهو أن تولى الرئاسة مساعدة السكرتيرين النيايين لحس القوانين الواردة على المجلس وإحالتها على اللجان المختصة .

عبد الحليم البيل افندى — الاقتراح المقدم من حسن مرعى افندى يستبر تمديداً لنص المادة ٧٣ لأن المجلس وحده هو المختص بإحالة القوانين على اللجان التى تطورها .

يوسف الجندى افندى — المجلس دون غيره هو المختص بإحالة مشروعات القوانين على اللجان . ولما كانت هذه المشروعات المروضة علينا كثيرة فإني أؤيد اقتراح تأليف لجنة تختص بشرح هذه القوانين .

أحمد محمد خنبه بك — كل قانون أو اقتراح يجب أن يعرض على مكتب الرئاسة الذى أسيلاه مكتب المجلس وهو الذى يقدمها للمجلس مفردة أو جملة في جلسة واحدة أو عدة جلسات والمجلس يسطى رأيه في اختصاص أى اللجان ينظر كلامها .

ولم يكرم عبيد افندي - إن عمل مكتب المجلس في الواقع عمل مادي محض فهو قاصر على توزيع مشروعات القوانين على اللجان المختصة وهذه تبدى رأياً للمجلس كمنس الأمانة .

ثم على اقتراح لحضرة على طي بيوتى افندي وهذا نصه : « أترح إحالة مجموعة القوانين على لجنة الحفانية وهي توزعها على اللجان المختصة » .

ثم على اقتراح لحضرة حسين هلال بك هذا نصه : « لجنة الاقتراحات هي المختصة بهذا التوزيع ولذلك فإنى أترح انتخاب لجنة الاقتراحات حالا وهي التي توزع هذه القوانين على اللجان المختصة » .

( أصوات : نطلب إقتال باب المناقشة ) .

السكرتارية - أترح حضرة أحمد محمد حشبه بك ان يمرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحداً بعد واحد مبيتاً رؤوس موضوعاتها ليحيلها المجلس على اللجان المختصة .

( نوافق المجلس بالأغلبية على هذا الاقتراح ) .

( في ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

إلغاء أحد القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية لا يكون إلا بقانون .

على تقرير لجنة الأشغال عن المرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ ) الخاص بإخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وأجر محدود في توتة جصور النيل ، وهذا نصه :

جلس الشيوخ

رأت اللجنة أن هذا المرسوم صدر في ظرف خاص وهو إقبال الأهالي على التطوع للخدمة في أعمال السلطة العسكرية مما أدى إلى عدم تمكين المقاتلين من جمع العمال اللازمين للقيام بأعمال الحفر والردم .

وحيث إن هذا السبب قد زال الآن فلا ترى اللجنة عملاً لاستمرار العمل بهذا المرسوم وترى بإبطاله .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٤

سكرتير اللجنة  
أمين سامي

رئيس اللجنة  
إسماعيل صري

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الذي أراه أنه كان يجب على لجنة الأشغال أن تضع مشروع قانون بإلغاء هذا القانون .

حضرة محمد محمود خليل بك - رأى الأستاذ محمد عز العرب بك يتلخص في وجوب وضع مشروع قانون يلغى القانون المطروح على المجلس الآن ، ولكن هذا الرأي يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان القانون نهائياً بمعنى أن يكون مجلس النواب نظره ثم أقره مجلس الشيوخ ثم صادق عليه جلالة الملك وفي هذه الحالة لا يمكن إلغاؤه إلا بقانون آخر أما القانون الحالي فليس قانون نهائى بل هو في الواقع قانون ناقص صدر في وقت لم تكن فيه هيئة نيابية موجودة ويدخل تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور ( وتلا نصها ) وما دام أنه لم يسبق عرضه على هيئة تشريعية فهو ناقص وما هو معروض على المجلس الآن فإن قبله أصبح قانوناً معمولاً به نهائياً بدون حاجة إلى أمر عال وإن لم يقبله سقط من نفسه وبطل العمل به .

يؤيد هذا أن هذا القانون لم يقدمه الحكومة إلى المجلس لسقط من تلقاء نفسه بحكم الدستور بدون حاجة إلى قانون يلغيه ولكن ما دامت الحكومة قدتمه فيمكن أن المجلس لا يوافق عليه فيسقط القانون من تلقاء نفسه وبذلك لا محل لوضع مشروع قانون جديد لإلغائه .

معالى الرئيس - يحسن أن يتلى نص القانون ليستشير حضرات الأعضاء .

على القانون وهذا نصه :



## مسموم

إخراج أفراد من الأهالي للعمل مؤقتاً وأجر محدود في حقبة الجسور

نحمن سلطان مصر

نظراً إلى أن إقبال الأهالي على التطوع للخدمة في أعمال السلطة العسكرية يحول الآن دون تمكن القساويلين من جمع المال اللازمين للقيام بأعمال الحفر والردم التي تقتضيها حقبة الجسور لوقاية البلاد من غوائل فيضان النيل ؛ وخشية من فوات الوقت الموافق لبشارة هذه الأعمال مع ضرورة إنجازها قبل حلول الفيضان ؛ وبعد الإطلاع على الأمرين الماليين الصادرين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ و ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ بخصوص خفر وحفظ الجسور أثناء فيضان النيل ؛

فبناءً على ما عرضه علينا وزيراً الداخلية والأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومعنا بما هو آت :

١ — للديرين أن يأمرؤا، على طلب وراة الأشغال العمومية أو مندوبها بإخراج أفراد من الأهالي القادرين على العمل لأداء الأعمال المذكورة بحيث يخصص العدد المطلوب لكل منطقة على البلاد المجاورة لها بنسبة تعداد السكان .  
٢ — يتناول كل من هؤلاء المال أحرأ على العمل الذي يتجزء باعتبار ثلاثة قروش عن كل متر مكعب وتحسب هذه الأجور على ميزانية وزارة الأشغال العمومية .

٣ — من يمنع من الخروج للعمل أو عن القيام به يحاكم بموجب المادتين السادسة والثامنة من الأمر المالي الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ .

٤ — على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بمرأى عابدين في أول شبان سنة ١٣٣٩ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ ) .

حضرة محمد محمود خليل بك — أريد أن أقول إن القانون المطروح الآن ليس بقانون نهائى بل هو قانون نفذ مؤقتاً حتى يوافق عليه البرلمان . فيمكن في إقامته ألا يوافق عليه المجلس .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — سمعت من معالى رئيس لجنة الأشغال أنه يوجد لدى سعادة للقرر مشروع قانون أعدته اللجنة لإنشاء هذا القانون . وهذا هو رأى القى رأيته .

حضرة محمد محمود خليل بك — قبل أن تنظر في مشروع القانون الذى أعدته اللجنة أقول إن القانون المطروح غير نهائى والمادة ١٦٧ من الدستور أعطت لكل القوانين التي لم تعرض على الجمعية التشريعية مدة التنفيذ الوقت والمادة ١٦٩ حثت أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دوره الأول لنظرها . وإن لم تعرض عليه في هذا العور سقطت . والقانون المروض عليكم هو من تلك القوانين التي لم تعرض على الجمعية التشريعية فلم يكن فائده إلا بصفة مؤقتة حتى يعرض عليكم وها هو مروض عليكم الآن ويمكن في إقامته ألا توافقوا عليه بدون حاجة إلى أن تصدروا قانوناً بذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — المادة ١٦٩ من الدستور صريحة في أنه إذا لم تعرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول بطل العمل بها ، أما إذا عرضت على البرلمان ورأى تعديلها أو إلغائها وجب أن يكون ذلك بمشروع قانون خرم الميثاق طبقاً للمادة ١٦٧ من الدستور ( وتلانس هذه المادة ) وعلى ذلك لا يكون الإنشاء صحيحاً إلا بمشروع قانون جديد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المادة ١٦٧ من الدستور لا تنطبق على الحالة التي بين أيدينا مجال من الأحوال - فالتانون الذي أماننا ليس قانوناً موقتاً أى ليس معدداً بزمن معين كسهر مثلاً أو شهرين وليس هناك ما يمنع الحكومة من تطبيقه في أى وقت تريد ما دام قائماً بل هو يدخل تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور التي تنص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عرضها على البرلمان وإلا بطل العمل بها - أما إذا عرضت عليه فيجب أن يوافق عليها أو يبدلها أو يلغيها فإذا رأى التعديل أو الإلغاء وجب أن يكون ذلك بمشروع قانون كما فعل مجلس النواب عندما رأى إلغاء قانون المجلس الأعلى للمعارف فإنه وضع مشروع قانون جديد لإلغائه وقد عرض هذا المشروع على حضراتكم اليوم وقررت إحالته على اللجنة المختصة ، لهذا أرى إعادة هذا القانون إلى اللجنة لتضع مشروع قانون بإلغائه .

سعادة أمين ساي باشا - اللجنة وضمت فعلاً مشروع قانون بإلغائه .

حضرة محمد محمود خليل بك - أنا لا أزال متمسكاً برأى وأرى أنه لا يجوز للمجلس ما دامت بيده سلطة واسعة أن يضيّق منها .  
معالي الرئيس - يتلى مشروع القانون الذي وضعت اللجنة .  
على مشروع القانون الذي وضعت لجنة الأشغال وهذا نصه :

مشروع قانون بإلغاء الرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ )  
الحاصل باستخراج أفراد من الأهالي للعمل موقتاً وبأجر محدود في تقوية الجسور

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى الرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ ) باستخراج أفراد من الأهالي للعمل موقتاً وبأجر محدود في تقوية الجسور .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، ويغذ كقانون من قوانين الدولة .  
حضرة على عبد الرازق بك - قسم حضرة محمد محمود خليل بك الاقتراح الآتي :

« أقتراح الاكتفاء بعدم إقرار المجلس لهذا القانون لأنه لا حاجة في مثل هذه الحالة لإصدار قانون جديد بإلغاء القانون السابق » .  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - قبل أخذ الرأى في هذه المسألة ألفت نظر المجلس إلى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها جلالة الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب وإذن لا يكون مجرد إقرار البرلمان لأى مشروع قانون كافياً لجله قانوناً نافذاً للقول ، بل لا بد من تصديق جلالة الملك عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك معناه أن البرلمان متى وافق على إلغاء قانون أصبح هذا القانون لاغياً بدون حاجة لتصديق جلالة الملك ، فهل ترون أنه اقتراح مقبول ؟  
( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمد محمود خليل بك - نعم في هذه الحالة يصبح القانون لاغياً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا يمكن إلغاء قانون إلا بقانون آخر كمن الدستور .

حضرة لويس أذنوخ فانوس ائدى - المسألة دقيقة للغاية لأنها تتعلق باختصاص البرلمان وسلطته وقد أبدى فريق من رجال القانون بيننا آراء مختلفة في هذا الموضوع ولم يستقر الرأى على شيء . ولهذا أرى إحالة هذا المشروع على لجنة الحفائية بالمجلس لتبدي رأياً فيها إذ ليس من الإنصاف أن نباض بمسألة قانونية دقيقة ونطلب منا التفصيل فيها في الحال .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أضح رأيي إلى رأى حضرة عز العرب بك ، لأنه لو فرضنا أن البرلمان وافق على إلغاء قانون دون أن يصدر قانون آخر بهذا الإلغاء ، واستمرت الحكومة تنفذ القانون للتي ، فهل يطبع المجلس قراره ويوزعه في طول البلاد وعرضها ليحتج به على الحكومة في تمسكها بتمكينه ؟ أنظن أن هذا غير مقبول . والمقول أنه إذا أريد إلغاء قانون وجب أن يصدر قانون آخر بهذا الإلغاء .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا — ترجع المناقشة إلى اللادتين ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور ، فالمادة ١٦٩ تنص على الطريقة التي تتبعها الحكومة في عرض القوانين ، فإذا لم يمرض قانون ما على البرلمان سقط ، والادة ١٦٧ هي التي تنص على عملية التشريع وهي التي تجبل للمجلس الحق في أن ينظر في القوانين ليقر ما يقره منها ويعدل ويبنى ما يرى تعديله أو إلغائه ؛ فالإلغاء أو التعديل عمل من أعمال التشريع ، وكل عمل تشريعي يجب أن يصدر به قانون .

معالي الرئيس — من يوافق على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك يفضل بالوقوف .  
( لم يقف أحد ) .

معالي الرئيس — إنذا حضراتكم موافقون على مشروع القانون الذي وضته اللجنة .  
( وافق المجلس على ذلك ) .

حضرة لويس فانوس افندي — ألفت نظر المجلس إلى أنه من الواجب قراءة مشروع القانون الذي وضته اللجنة مادة مادة .  
معالي الرئيس — يتلى مشروع القانون .  
تليت للقمة ، وهذا نصا :

مشروع قانون بإنشاء الرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ )  
الحاصل باستخراج أفراد من الأهالي للعمل موقتاً وبأجر محدود في تقوية الجسور

نحن مؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

( وافق المجلس عليها ) .

تليت للمادة الأولى ، وهذا نصا :

« ينلى للرسوم الصادر في أول شبان سنة ١٣٣٦ ( ١١ مايو سنة ١٩١٨ ) باستخراج أفراد من الأهالي للعمل موقتاً وبأجر محدود في تقوية الجسور » .

( وافق المجلس عليها ) .

تليت للمادة الثانية ، وهذا نصا :

« على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

( وافق المجلس عليها ) .

معالي الرئيس — هل ترون حضراتكم أن تكون التلاوة الثالثة لهذا المشروع في يوم الأربعاء ١١ يونية سنة ١٩٢٤ ؟

( وافق المجلس على ذلك ) .

( في ٩ يونيه ١٩٢٤ ) .

(١) إذا كان المروض على المجلس « قانوناً » من القوانين التي نشت عليها المادة فيمكن لبقائها وتجاوزها أن تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول وألا يصدر أحد المجلسين قراراً بشأنها .

(٢) وإذا كان المروض « مرسوماً »<sup>(١)</sup> بأمر خاص ، وإصداره من اختصاص السلطة التنفيذية فلا يكون المجلس مختصاً بالنظر فيه وليس له إذن حق التصديق عليه .

(٣) إذا وصف « قانون » بوصف « مرسوم » واعتدى على حق المجلس يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه .

مجلس النواب

مصطفى الخادم بك (مقرر لجنة الشؤون الصحية) — عملاً بالمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه « لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين » ، تاول على حضراتكم للمرة الثانية بقرار اللجنة بالتصديق على المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٥ بخصوص جباية السليبي ناهية شبرا صورة . رئيس الوزراء — يظهر أن هناك سوء تفاه في مسألة عرض القوانين على المجلس في دور انعقاده الأول .

نص الدستور على أن القوانين التي كانت يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول وإلا بطل العمل بها .

ولا يغلو حال هذه القوانين من أحد أمرين : إما أن المجلس لا يرى فيها شيئاً يستدعي التعديل أو الإلغاء فتصح هذه القوانين نافذة سارية بمجرد ترك المجلس لها ، فتنتج مفعولها بدون احتياج لعمل إيجابي من المجلس .

أما إذا رأى المجلس تعديل قانون من القوانين المروضة عليه أو إلغاءه ، فيجب عليه أن يصدر قراراً بما يراه من التصديق أو الإلغاء ، ويكون هذا القرار قانوناً معمولاً به بعد استيفائه الإجراءات المنصوص عنها في الدستور . وإلى حضراتكم نص المادة ١٦٩ من الدستور « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٣ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

فالحكم الذي يترتب على عدم العرض في الدور الأول هو البطلان ، أما إذا عرضت في دور الانعقاد الأول فقد حفظت قوتها . والقوانين التي تنطبق عليها هذه المادة هي القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ولكن الأوامر والقوانين الأخرى التي لم يكن يجب عرضها بقي حافظتها بقوتها بدون أن يتعرض لها المجلس ولكن تتحدى الحكومة أي خلاف مع المجلس على القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية عرضت جميع القوانين والأوامر التي صدرت من يوم تعطيلها وترك حضراتكم الحيار في تعديد القوانين التي كان يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية ، وهذه هي القوانين التي لم يكن أن تنتظروا فيها فإذا رأيتم الموافقة على واحد منها انتهى الأمر بسكونكم عنه وبذلك يأخذ مجراه الطبيعي ، أما إذا تراءى لكم أن بعض هذه القوانين يحتاج لتعديل أو الإلغاء فاحضراتكم أن تصدقوا أو تفلتوا كما تريدون ، والقرار الذي تصدرونه بالتعديل أو الإلغاء يصبح قانوناً بعد استيفائه للشروط المنصوص عنها بالدستور .

إذن ليست كل القوانين والأوامر التي قدمتها الحكومة للمجلس مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ولكن بعضها فقط وحضراتكم الفصل في هذه النقطة .

أما المسألة المطروحة الآن خاصة بالمرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٥ وللمتنق جباية مسلي ناهية شبرا صورة ومثل هذا المرسوم ليس قانوناً بل هو أمر إداري صرف ، وعلى أية حال فلا داعي للبحث إذا كان قانوناً أم لا ، ما دمت ترونه في محله . بيد الرحمن الرافعي بك — لا تنفذ القوانين إلا إذا صادقوا عليها .

رئيس الوزراء — أنا لا أعطي للقوانين قوة غير التي لها وقد عرضنا القوانين على حضراتكم طبقاً لنص المادة ١٦٩ من الدستور واسمحوا لي أن أعيد نصها وهو :

« القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

فيجب إذن لكي يمرض القانون على البرلمان أن يكون أولاً من القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية وثانياً أن يعرض في دور الانعقاد الأول ، فإذا تكون النتيجة إذا لم يمرض في الدور الأول ؟

يظل مفعوله ، أما إذا عرض في دور الانعقاد الأول فيبقى حافظاً لقوته .

( أصوات : ولكن ... .. ) .

رئيس الوزراء — سنتفق على النتيجة إذا أحيينم إلى .

إذا رأيت أن قانوناً من القوانين التي عرضت عليكم هو مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ورأيت أنه قانون نافع وأردتم الإبقاء عليه ، فإذا يجب عمله ؟ المقصود أن يبقى هذا القانون نافذ المفعول ، فلا تصبوا إذن أنفسكم في إصدار قرار بالتصديق عليه لأنه نافذ المفعول بدون احتياج لإصدار ذلك القرار .

عبد اللطيف السوفاني بك — إننا نخشى ... ..

رئيس الوزراء — ما الداعي لإنحاب أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق مادام القانون يصبح نافذ المفعول بمجرد تقديمه للبرلمان في دور الانعقاد الأول ، هذا فضلاً عن أن المادة ١٦٧ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع النابعة يبق نافذاً بشرط أن يكون نافذه متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور .

فالمطالع لا يمكنه التصديق على أحد هذه القوانين إذا كان مخالفاً لما تلوه الآن . ثم تقول نفس المادة « وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالبداء المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » .

لما أقوله هو حكم الدستور الذي يقضى بأن كل قانون يمرض على البرلمان يكون نافذ المفعول إلا إذا عدلوه أو أنقضوه ، فكل قانون مطابق لأحكام الدستور يجب أن يكون نافذاً بدون التصديق عليه ، وكل قانون مخالف للدستور أو مطابق له يكون باطلاً إذا لم يمرض على البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فالمحكومة تعادياً من الاختلاف مع المجلس كما قلت أولاً عرضت عليكم جميع القوانين والأوامر ، ولكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون ، أما القانون الذي يسببكم فما عليكم إلا أن تسكتوا عنه لأنه يصبح نافذ المفعول .

عبد اللطيف السوفاني بك — أريد الاستعظام .

رئيس الوزراء — المسألة واضحة ، وليس هذا رأي وحدي ولكنه رأي الأصوليين ، لأننا نحنا للسألة بحثنا دقيقتاً ونتيجة البحث هو الرأي الذي شرحت لحضراتكم . وأرجو أن تتأكدوا أني لا أنسكم بسبق رئيس الحكومة بل بصق عصاً منكم ولي بعض العلم بالقوانين ولا يهم الحكومة مطلقاً إنشاء أو تعديل أي قانون ، وإنما أردت تمييز قطة قانونية .

عبد اللطيف السوفاني بك — أريد التمسك .

رئيس الوزراء — أرجو أن تبين لي الفائدة التي تترتب على تصديقكم على قانون أنتم تقبلونه . لماذا تصبون أنفسكم بإصدار قرار بشأنه ؟

المقرر — القوانين المعروضة علينا عرضت بالكيفية التي طلبوها ثم وزعت على اللجان المختلفة التي كلفت من المجلس بتقديم تقرير بما يترامى لها .

رئيس الوزراء — هذا خلج عن الموضوع .

المقرر — ليس هذا خروجا عن الموضوع لأن اللجنة مكلفة بأن تعرض نتيجة بحثها على المجلس طبقاً للامحة الداخلية التي تص صراحة على أن عمل اللجنة يجب عرضه على المجلس ، ولا يكتب مشروع القانون قوة إلا إذا على مرتين .

رئيس الوزراء — هذه مسألة أخرى ، لأننا نقول إن المرسوم الذي تتكلم عنه ليس قانوناً وإنما هو أمر عال في مسألة خاصة . وعلى فرض أنه قانون ورأيهم إقامه فيمكن أن تركوه في محراء لأنه حافظ قوته ونافذ المصول .

فإن كان حضرة المقرر عاتلاً في الرأي فيجب عليه أن يثبت أولاً أنه قانون ، وثانياً أنه يجب التصديق عليه ليكون نافذ المفعول .

عبد الرحمن السباعي افندي — ما الداعي للنفاة في مسألة بديهة ؟

رئيس الوزراء — اضفوا ما تريدون ، إلى أنكم بفسى عضواً من المجلس لا رئيس حكومة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — بإدولة الرئيس الجليل ...

رئيس الوزراء — بل نائب السيدة زينب .

عبد اللطيف الصوفاني بك — رأى حضرة الزميل فيما يتعلق بالقوانين المروضة على البرلمان في دور انعاده الأول طبقاً لنصوص الدستور أنها تصبح نافذة إذا سكت عنها المجلس ، وأنا أختلف دونه في ذلك لأن العرض يجب ... (مقاطعة) .

إسماعيل سلان حمزة احدى — اثنتا من مسألة عرض القوانين على البرلمان ، فأرجو أن تتكلم في وجوب التصديق على القوانين التي نوافق عليها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — دعوني أنكلم . ليس المقصود من العرض أن يمر القانون علينا ليصبح نافذاً ، بل المراد أن يكون لنا رأي فيه ...

(مقاطعة) .

باسم الله ! هل لنبر المتكلم أن يعرف ما في غسه ؟ لا يعلم ما في غسى إلا الله .

العرض من عرض القوانين أن نبحثها ونطلى فيها رأياً تكميلاً للنص الذي لحقها من عدم عرضها على الجمعية التشريعية التي كان من حقها أن تعرض عليها القوانين حتى يكمل التشريع طبقاً للنظام المعمول به ، فإذا كانت هناك قوانين من التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية فيجب عرضها على البرلمان في دور انعاده الأول وإلا بطلت .

فليس العرض أن يمر القانون علينا بلا بحث ، بل يجب أن نبدى فيه رأياً تخادياً من أن نمر قوانين بدون أن يدرسها المجلس ويكون المور الأول قد انتهى ، وقد يكون في هذه القوانين ضرر بصلح البلاد ، فهل مجرد العرض كما يشول دولة الرئيس يكسبها قوة ويجعلها نافذة سارية علينا مع أنها وضعت في ظروف استثنائية كانت فيها الهيئة التشريعية معطلة ؟

توفيق حمودة بك — لنا الحق في إنشاء ما نريد من القوانين .

عبد اللطيف الصوفاني بك — ولماذا لا يكون للمجلس رأي في الإقرار كما أنه أن يبدى رأيه في حالة الرضى ؟

القرر — السكوت في حد ذاته يعتبر تصديقاً ، فهو بمثابة إيداء رأى بالواقعة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أردت من قولي ألا يعتبر السكوت إقراراً ، وأرجو ألا تعوجوني زيادة التفصيل ، لأن بين أيدينا قوانين إذا قبل إنما سكتنا عنها وكانت نتيجة هذا السكوت أن تستمر نافذة للمصول فيكون في جاتها ضرر لا يقدر .

الرئيس — ما هو غرضك ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — غرضي ألا يعتبر السكوت إجازة ، لأن رأى دولة الباشا أنه إذا انتهى دور الانعاده الأول ولم تنظر القوانين أصبحت نافذة .

رئيس الوزراء — يريد البك إنشاء كل قانون فيه ضرر بمصلحة البلاد ، ونحن لم تعرض لهذه النقطة بل تركناها للبرلمان ، ولا يهم الحكومة إلا تنفيذ نصوص الدستور في هذا الموضوع وهو ينص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على المجلس في دور انعاده الأول وإلا بطل العمل بها في المستقبل .

لما معنى العرض ؟ معناه أن قدمها . وقد قدمناها فعلا وأودعناها في مجلس النواب ، وكما قلت أولا إن الحكومة لم تتأ أن تحدد القوانين الواجب عرضها على المجلس ، ولكنها قلعت المجموعة التي عندها وهي تشمل جميع ماسدر من القوانين والأوامر المالية والراسم وتركزت لحضراتكم خيار التحديد تقادرياً من الخلاف كقلت . فلمجلس أن يلقى ما يريد منها أو يبدله أو يقيه ، فالإلغاء والتعديل يحتاجان لعمل إيجابي منك ، وأما التصديق فلا يحتاج لعمل إيجابي مطلقاً طبقاً لنص المادة ١٦٧ من الدستور التي تنص بأن يقي القانون نافذ المفعول ما لم يبدله المجلس أو يلقه .

إذا لم تتسوا أي قانون بأي نوع من أنواع التعديل ، فهذا القانون يستمر نافذ المفعول بدون احتياج لعمل تشريعي جديد . أما إذا سمحت لي ضرورة التصديق ، فلكم ما تريدون . وكل ما أسئ إليه هو عدم تحميلكم تعاملاً ضرورة له لأن إصدار قرار بالتصديق يكون من باب تحصيل الحاصل .

إذا أن القانون يستمر نافذ المفعول إذا لم تعدلوه أو تملوه ، ولا داعي لإصاب اللجان ما دمتم مواظبين على القانون .

القرار — ماذا تقول اللجنة إذا رأيت التصديق على أحد القوانين ؟ ألا تكتب تقريراً بما تراه ؟

رئيس الوزراء — لا داعي لذلك . ويمكن أن تقول اللجنة إنها ترى أن القانون لا يحتاج لتعديل أو إلغاء ، لأنه ما لم يقي من أن قانوناً صدر بأمر جلالة الملك ورأت اللجنة الواقعة عليه ورأى المجلس ذلك أيضاً أن يصدر قراراً بالتصديق على هذا القانون ثم يصدر أمر ملكي به مرة أخرى .

أليس هذا تحصيل حاصل ؟ حكم الدستور أن يستمر القانون نافذ المفعول إذا لم تعدلوه أو تملوه .

عبد الرحمن الرافعي بك — إن القوانين معروضة علينا طبقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، ولكن ما يجب الحث فيه هو طمينة عرضها ، أي هل هي معروضة علينا صفة قوانين نهائية ، أو بسفة مشروعات قوانين ؟

رئيس الوزراء — بسفة قوانين نهائية ، لأن لحضراتكم الحق في إلغائها أو تعديلها ، ولكن إذا لم يفعل هذا ولا دالك فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — أرى غير ذلك ، أي أنها معروضة علينا باعتبارها مشروعات قوانين . والدليل على ذلك أنها تعرض علينا لأنها لم تعرض على الجمعية التشريعية . والقوانين كانت تعرض عليها باعتبار أنها مشروعات قوانين ، فإذا لم تعرض عليها كانت باطلة . وواضح الدستور قضي بأن كل القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ولم تعرض عليها لتعطيلها يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول . فمصر هذه القوانين على المجلس لا يكتبها قوة أكثر مما كان لها ، بمعنى أنه إذا كانت الجمعية التشريعية موجودة كان من المهم أن تعرض عليها مشروعات تلك القوانين ، وكل الفرق أنها إذا كانت قد عرضت على الجمعية التشريعية يكون رأيها فيها غير ضمني ، ولكن رأي البرلمان ضمني . والفارق بين رأيي والرأي الآخر أنه إذا عرضت علينا بسفة مشروعات قوانين يكفيننا ألا تصديق عليها يبطل العمل ، ولكن لو اعتبرنا قوانين نهائية لأتصنا من سلطاننا إذ يجب فيا لو أردنا إلغائها ألا نكتفي بعدم التصديق عليها ، بل تصدر قوانين بإلغاء تلك القوانين ويجب أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

رئيس الوزراء — عندما يقال إنه يجب عرض القوانين على البرلمان ليس معنى ذلك أن تعرض على مجلس النواب فقط بل عليه وعلى مجلس الشيوخ أيضاً . وللمادة ١٦٩ من الدستور تقول « القوانين » فإذا اعتبرتها حضرتكم « مشروعات قوانين » تكون النتيجة أن كل ما أبتني عليها باطل .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا تصبح باطلة ، وإنما يتوقف غناها على إرادة البرلمان .

رئيس الوزراء — إذن فهي ليست « مشروعات قوانين » وإنما هي « قوانين » وقد تكون « قوانين مؤقتة » والتوقيت يضع أثره بمعرضها على البرلمان ، فإذا لم تعدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول لأنها قوانين صدرت بالفعل . فإذا ما علمت بخلاف الدستور فلو وزارة تكون مضطرة لعدم تنفيذ ما يخالفه . وللمادة ١٦٩ تقول إن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية يقتضى المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليها في هذا الدور يبطل العمل بها في المستقبل .

عبد الرحمن الرافى بك — إذن ما فائدة عرضها علينا ؟

رئيس الوزراء — الفائدة حفظ قوتها .

عبد الرحمن الرافى بك — ولكن لنا الحق فى أن نلقى أى قانون .

رئيس الوزراء — لك هذا الحق ، ولكن القانون بأمر السلطة التنفيذية يمرض التوائين كلها ، فإذا لم تعرضها بطل العمل بها . هذا هو حكم الدستور ويجب احترامه ، ونحن لا نريد أن نلقى القوانين ، ولذلك قد قدمنا للجلس جميع التوائين وهو حرفى أنت يصد فيها أو يلتها .

عبد الرحمن الرافى بك — لنا حق التصديق عليها .

رئيس الوزراء — هل تريدون التصديق للتصديق فقط ، وما فائدته ؟

أقول لحضراتكم إذا لم تصدقوا عليها فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافى بك — إن لم تصدق عليها تسقط .

رئيس الوزراء — هذا خطأ لأن هناك نصين ، الأول أن « كل قانون نافذ » والثانى « لا يبطل القانون إلا إذا لم يمرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول » ، فلا يمكن إذن الأخذ برأى حضرتك والنص ظاهر لا يحتاج إلى تأويل . ( أصوات : يغلق باب المناقشة ) .

أحمد رمزى بك — أؤيد رأى حضرة صاحب السولة رئيس الوزراء . لقد أثبتت هذه المناقشة تناسبية عرض تقرير لجنة الشؤون الصحية بخصوص جياة « شورا صورة » ويظهر أن بعض زملائى يخطئون بين « الرسوم » و « القانون » . ( أصوات : نرف الفرق ) .

أحمد رمزى بك — لا ضابطون . إن من نرف الفرق بين « القانون » و « الرسوم » لا يقول ما قد سمعناه ، إذ هناك فرق كبير بينهما .

( أصوات : نرف ذلك ) .

أحمد رمزى بك — لفظة « قانون » تشمل كل تشين ذى صفة عامة فمشلا قانون « مجالس للدريات » هو « قانون » لأنه ذو صفة عامة ، إذ المادة ٣٥ تقول إن مجالس الدريات حق تقرير « ضرائب » فوق ٥ ٪ لأجل صرفها فى مرافق الدريات ، فإذا ما صدر أمر منفذ لعامة الذكورة فهذا الأمر يسمى « مرسوم » وقد كان يسمى سابقاً « ديكريو » وهو يصدر من « السلطة التنفيذية » لا من السلطة التشريعية . كذلك إذا صدر أمر بإنشاء جياة فهذا الأمر إنما يصدر تنفيذاً لقانون المجالس العام . فامر إنشاء جياة « شورا صورة » لا يقال له « قانون » وإنما هو « مرسوم » لأنه أمر ملكى صدر تنفيذاً لقانون علم فى جزء من جزئياته ، وهذا المرسوم لو يكن واجب المرض على الجمعية التشريعية فلا يمكن عرضه على البرلمان لأنه ليس قانوناً . ولذلك ترون حضراتكم أن المناقشة البائرة الآن فى غير محلها .

عبد اللطيف الصوفى بك — على هذا الاعتبار نوافق جميعاً .

أحمد رمزى بك — أرجو حضراتكم ملاحظة أن لجنة الداخلية عند نظرها فى بنى « المراسم » كالتى قررت ضرائب إضافية على ضرائب الأحيان وكالتى قضت بتوسيع اختصاص بنى البادر ، رأت أن كل هذه إن هى إلا مراسم صادرة تنفيذاً لقوانين عامة ، ولذلك قررت لجنة الداخلية بإجماع الآراء عدم نظرها وإحالتها على المجلس ليرى رأيه فيها إما بنظرها أو عدمه . والحلاصة أن « الرسوم » غير « القانون » وليس من اختصاص المجلس النظر فيه . وهذا لا يمنع من أنه إذا وصف « قانون » بوصف « مرسوم » واعتصى على حق المجلس بهذه الطريقة يكون للمجلس فى هذه الحالة النظر فيه .

إساعيل حمزة اندى — إن القاعلة التى سمعوها حضراتكم من دولة زميلنا الجليل قاعدة صحيحة لو أن الأمر قاصر على اللجنة فقط . حقيقة إن لنا حق الإنهاء والتعديل ، ويستنتج من ذلك أن لنا حق التصديق أيضاً . والقاعدة التى قالها دولة زميلنا المحترم تكون منطبقة لو أن الأمر قاصر على اللجنة كما قلت ولكن اللجنة باعتبار أن القانون مروض عليها يجب أن تصمم نتيجة بحثها للمجلس وهو



الذي ينظر في تلك النتيجة ويرى إن كان رأياً في القانون مصيباً أم لا ؟ وهذا العمل ما هو إلا التصديق نفسه . حقيقة إن السكوت قد يكنى وسببر رضا ، ومع ذلك فإن أرى ضرورة إصدار قرار . أما إذا رأى المجلس تمديلاً أو إنشاء فله ذلك وهذا لا يتناقض مع « المادة ١٦٧ من الدستور » لأنكم تجيبون في آخرها العبارة الآتية :

« يبقى نافذاً بشرط أن يكون غاها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إحلال مما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها في حدود سلطتها » .

فماذا لكم حق الإلغاء والتعديل فإن لكم بلا شك حق التصديق ، ولا بد أن يكون رأيكم في ذلك بشكل واضح وطريقة ظاهرة . للقرار — باحضرات السادة : إن كل ما سمعناه اليوم من المبادئ التي قررها دولة الرئيس إنما تنطبق في حالة ما إذا كان المروض علينا « قانوناً » وقد تبين أن المروض على حضراتكم اليوم هو « مرسوم » والرسوم ليس قانوناً ، فالمجلس ليس عضواً بالنظر في هذا الرسوم وليس له إذن حق التصديق عليه .

الرئيس — الموافق على ذلك يقف .

( فوفقت الأغلبية ، وقرر المجلس ذلك ) .

( في أول يولييه سنة ١٩٢٤ ) .

### جلس الشيوخ

قرر المجلس أن القوانين التي أُنشئت أو أنهى العمل بها قبل انقضاء البرلمان

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها ، أما ما يتعلق بالقوانين التي كانت معمولاً بها ثم أنهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها في المجلس فقد قرر المجلس إحالتها إلى لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — لي كلام بخصوص النظر في القوانين التي أنهى العمل بها ، إذ المادة ١٦٩ من الدستور تقول إن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية يقتضي الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل . وللمادة ١٦٧ ذكرت أن كل ما قرره القوانين وللرئيس والأوامر والأوامر والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع الملحة يبقى نافذاً ، بشرط أن يكون غاها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها هذا الدستور ، على ألا يمس ذلك البدء للقرار في المادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

فالقانون الذي انتهت مدته لا محل للنظر فيه ، لأننا إن رأينا أن نبطله فلا ينسحب أثر ذلك على الماضي .

ولأجل هذا أرى أن القوانين التي عرضت على المجلس وأنهى العمل بها لا محل للعود إليها ، ومن البت أن نضيق أوقانتنا في ثلاثتها .

سماعة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — رداً على ما يقوله حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك أقول إن المادة صريحة وتوجب العرض على المجلس ، ومنى عرضت وجب النظر فيها ، خصوصاً أن بعضها لم يكن قد انتهت مدة العمل به وقت تصحيح البرلمان أو وقت عرضها علينا في دور الانعقاد الأول في سنة ١٩٢٤ ، فيجب أخذها بالأحوط أن تنظر في هذه القوانين .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — البقى أقره على المجلس أن كل قانون أنهى العمل به لا محل لمرسه على المجلس ، والرأي لحضراتكم .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — أرى أن القانون الذي انتهت مدته لا تنظره والذي لم تنته مدته تنظره .  
دولة الرئيس — تريد أن القوانين التي عرضت قبل انتهاء مدة العمل بها يجب النظر فيها .

معالي محمد شفيق باشا — لا أريد تكرار ما قلته ، ولكنني أريد أن أبين أننا لا يمكننا أن نغوثر القوانين المتعددة ، ولديها منها كثير ، ترتب على كل منها حقوق لأفراد ومساس بحقوق آخرين . فإذا كان من بين هذه القوانين قانون يبيع الإعدام مثلاً وأعدم بسببه شخص ، فهل نلغيه لننتج بأكراً للتوضعات ضد الحكومة ، فإذا كنا نتشبع مع فكرة سعادة المقرر لترتب على ذلك نتائج خطيرة . وقد عرض فيها عرض على المجلس قوانين صدرت قوانين أخرى يلائمها فلم يترس المجلس للنظر فيها ، فكيف ننظر الآن في قوانين أصبحت ملغاة بانتهاء مدة العمل بها ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أظن أن هناك فرقاً بين قوانين صدرت ثم صدرت قوانين أخرى تعديلها أو إلغاؤها وبين قوانين حدد للعمل بها مدة لم تكن قد انتهت في بعضها عند عرضها على المجلس .

معالي محمد شفيق باشا — أنا لا أرى فرقاً بين النوعين ، فكل قوانين صدرت ونفذت في حدود الدلة التي وردت بها ودفع الناس الضرائب الواردة بها ولنا يطالوا باستردادها فلا عمل مطلقاً لمرس هذه القوانين على المجلس .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — يوجد فرق بين قوانين أُلغيت أو عدلت وبين قوانين انتهت مدة العمل بها ولا ضرر على كل حال من عرض هذه القوانين على المجلس أخذاً بالأحوط .

معالي محمد شفيق باشا — سبق أن المجلس امتنع عن النظر في قانون الخشخاش في جلسة ماحية باعتبار أن مدته انتهت .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إنني أريد الأخذ بالأحوط لأن الدستور قضى بعرض هذه القوانين على المجلس وقد عرضتها الحكومة فعلاً فيجب نظرها .

سعادة أحمد باشا — القوانين عندما تعرض على المجلس إنما تعرض للتصديق عليها أو لتعديلها أو إلغاؤها . فمما انتهى العمل به لا يمكن أن نلغيه لأنه ملغى من نفسه . والدستور ينص على أن القوانين عندما تعرض على المجلس يقرر تعديلها أو إلغاؤها ، إنما يكون مفعول ذلك كله سارياً على التسلسل لا على الماضي لأن الحقوق المكتسبة بموجب هذه القوانين لا يمكن أن تمس .

كان للحكومة وقت أن عرضت هذه القوانين أن تستبدل منها ما انتهى العمل به ولا تعرض إلا التي لا يزال العمل سارياً به ولو فصلت ذلك لكتنا في غنى عن هذه المناقشة . ولكن ما حصل هو أن الحكومة عرضت كل القوانين الصادرة في المدة السابقة . غير أن هذا لا يبرر ولا يمكن أن يكون سبباً في أن ننظر القوانين التي انتهى العمل بها . ذلك أن هذه القوانين لا يمكن حسب نص الدستور تعديلها أو إلغاؤها بتعديل أو إلغاء يسرى على الماضي . وأرى أنه من البعث أن ننظر فيها لأن ذلك يخالف الدستور والقول والحالة السليمة .

وإن لا أوافق سعادة المقرر فيها ذهب إليه من أن عدم نظر المجلس في هذه القوانين وتصديقه عليها ربما أدى إلى رفع دعاوى من الدوليين على الحكومة لاسترداد ما دفعوه من الضرائب بموجب هذه القوانين . لا أوافق سعادة المقرر على ذلك لأن الشخص الذى دفع ضريبة بموجب هذه القوانين لا يمكنه أن يتسكك بعدم تصديق المجلس عليها لأن القانون يصير قائماً حتى ينقضى والمجلس لا يملك إلغاؤه ، فأرى أنه من الأحوط ألا ينظر المجلس هذه القوانين .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لو أن هذه المسألة كانت قاصرة على عدم نظر هذه القوانين للمروحة علينا الآن والى انتهى العمل بها لكان الأمر سهلاً .

ولكن أرى أن هذه الحطة أو اجتنبها قد تؤثر على ما سيرض علينا من القوانين التي صدرت في عهد الوزارة الزبورية فنصح

إزامها أُمْلَم أمر واقع ولا نستطيع الترضي لما لأننا إذا صلنا وكنا قد قررنا هذا للبدا ، اعترض علينا به . فيجب علينا ونحن نتنظر في في هذه المسألة أن نلجأ أن ما نقرره الآن قد يؤثر على ما سيرض علينا من تلك القوانين .

دولة الرئيس — القوانين التي ننظرها الآن صدرت قبل الدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ولكن الدستور قضى برفضها .

دولة الرئيس — سم إن الدستور قضى برفضها إلا أن المادة ١٦٧ مه قصت بأن قرار المجلس فيها لا يسرى على الماضي .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ولماذا نص على وجوب عرضها علينا ؟ أليس لنقرر رأينا فيها ؟

دولة الرئيس — هذا قول ، وهناك قول آخر مخالفه . إن الحكومة عرضت هذه القوانين بمحتملها تاركة للمجلس حرية التصرف فيها وكان الواجب أن تستبعد منها ما انتهى العمل به .

إبراهيم نور الدين بك — لقد عرضت هذه القوانين علينا وجربنا شوطاً طويلاً في بحثها يجب أن نستمر في عملنا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أصيب على ما قاله حضرة إبراهيم نور الدين بك أن الدستور لما نص على وجوب عرض هذه القوانين لم يفرق بين ما انتهى العمل به منها وما لا يزال العمل سارياً به .

دولة الرئيس — نعم ، ولكن هذا مفهوم ضخم من المادة ١٦٧ التي تنص على عدم سريان قرار المجلس في هذه القوانين على الماضي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — تنص المادة ١٦٩ من الدستور على وجوب عرض جميع هذه القوانين على مجلس البرلمان ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن هذه القوانين كان يجب أن تصدق عليها الجمعية التشريعية ، ولكن ذلك لم يكن بالإمكان بسبب تعطيلها ، وقد جاء الدستور بعد ذلك وخول حق النظر فيها للبرلمان .

حضرة عثمان عبد بك — من البت أن نشتغل بالنظر في قوانين خاصة بالماضي وانتهى أهلها . إن البرلمان إنما يشرع للمستقبل والقوانين المروضة علينا قد انتهى العمل بها ولا يمكننا أن نضطلع كما لا يمكننا أن نقرر بإنهاء لها في الواقع ملغاة ولا وجود لها . والقوانين الخاصة بالضرائب قد حصلت بموجبها الضرائب بوصف كونها قوانين صحيحة واجبة النفاذ وقد بطلت بإنهاء للدة المحددة بها تحصيل هذه الضرائب فلا شأن لنا بها الآن .

وللمادة ١٦٩ من الدستور بهم منها أننا لا نعمل إلا للمستقبل ويجب الآن أن يقرر المجلس ما يراه في هذه المسألة .

سعادة أحمد علي باشا — أشار حضرة إبراهيم نور الدين بك إلى مسألة القوانين التي صدرت في عهد الوزاره السابقة ، ولكن للمسألة التي تناقش فيها الآن خاصة بالقوانين التي صدرت وكان معمولاً بها قبل الدستور .

وأما تلك التي صدرت في عهد الوزارة السابقة أي بعد الدستور فلها حكم آخر وقد تشكلت لجنة خاصة لتنظرها وستعرض على المجلس لإبداء رأيه فيها .

حضرة عبد العزيز رسوان بك — من المعلوم أن القوانين كانت قبل صدور الدستور تعرض على الجمعية التشريعية وقد تطلعت رسماً طويلاً . فبمنا ومع الدستور نص فيه على وجوب عرض هذه القوانين على البرلمان ولم يفرق بين ما انتهى العمل به منها وما لا يزال معمولاً به . وإلى وإن لم أكن من رجال القانون إلا أنني أرى أن نص المادة ١٦٩ صريح في وجوب عرض هذه القوانين على المجلس ، وقد عرضت فضلاً على ذلك على من يقرر عدم نظرها الآن رغبة في توفير الوقت إذ أن للمسألة ليست مسألة توفير وقت ولكنها مسألة احترام الدستور ، وأرجو من يقول غير ذلك أن يدلي على ما يؤيد به رأيه من النص الصريح لا ما يستنتجه .

دولة الرئيس — سم هناك نص صريح وهو ما جاء في المادة ١٦٧ من أن قرار المجلس لا يسرى على الماضي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إن المادة ١٦٩ التي تختم عرض القوانين على البرلمان حلت بعد المادة ١٦٧ الخاصة بسريان قرار المجلس على المستقبل ، ولو أن الشارع أراد أن يفرق بين القوانين المعمول بها والتي انتهت العمل بها لنص على ذلك صراحة في المادة ١٦٩ .

دولة الرئيس — لا عبرة بالترتيب ، فإن مواد القانون يضر بعضها بغيرها .

معالي محمد شفيق باشا - قال حضرة عبد العزيز رضوان بك إن المادة ١٦٩ من الدستور توجب على المجلس نظر هذه القوانين مع أن المادة صريحة في عدم وجوب نظرها لأنها نصت على الأمر المترتب على عدم عرضها وهو بطلانها ، فلو أن الحكومة لم تعرضها لما ترتب على ذلك غير البطلان . أضفت إلى ذلك أن القوانين الصادرة عليها البحث الآن قد بطلت فلا بد منها الدقة الملتزمة لسريتها وكانت للحكومة ألا تقدمها ولو ضلت ذلك لما كان من حرج . ولا محل للتخوف من الجمهور الذي أشار إليه سعادة شكري باشا ، فإن المجلس لا يستطيع بحال بموجب المادة ١٦٧ من الدستور أن يتعرض لتعديل أو إلغاء يسرى مفعول أيها على الماضي .

دولة الرئيس - أنا موافق على رأى معاليكم .

حضرة محمود أبو النصر بك - في اعتقادي أن السألة أظهر من أن تحتاج إلى كل هذا الجدل . اعتقادي أن الدستور صريح في أن ما يجب عرضه من القوانين إنما هو تلك القوانين التي كانت سارية ومعمولا بها يوم أن عرضت بدليل قوله في المادة ١٦٩ ما نصه : « فإن لم تعرض عليها ( أى المجلسين ) في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » ، إذن العروضا أن تلك القوانين معمول بها وأنه لا يزال لها مستقبل يقضى أن يسرى مفعولها فيه .

بهذا الص يطل كل حدل في أن القوانين التي انتهى أجلها لا تبث من رسمها ، فإذا كانت الحكومة قد عرضتها عليكم جزأنا فهذا لا يمن عليكم أن تطرحوها وأن تضيوا الوقت سدى لأنها لا يمكن أن يحيا .

يبقى أمامنا بعد ذلك اعتراض سعادة للقرر ، وأرى أنه اعتراض غير وجيه .

عرضت هذه القوانين عليكم ، صليكم أن ترجوا فما إذا كانت تنظر أو لا تنظر إلى ذلك القانون الذي هو براسنا في العمل . يجب أن ترجوا إلى الدستور فهو صريح في أنه إذا عرضت عليكم تلك القوانين لا تبث عليكم نظرها ولا يصح أن يقال إن مجرد العرض يترككم النظر فيها ، لأن نظرها يستلزم حتما قابلية هذه القوانين للتغيير أو الحو أو التبديل وسادة للقرر لا بخالفنا في ذلك .

عمل الإنسان في ذاته يجب أن يسان من البحث كما يجب أن يسان عن النمو ، فإذا تخشينا في الرأي مع سادة المقرر ومن هذا حذوه في نظر القوانين التي انتهى العمل بها يكون عملنا عبثا ونكون قد خالفنا ما تقضى به صومس الدستور .

حضرة السيد فوده بك - أرى أنه يجب التفرقة بين القوانين التي كان العمل بها جاريا والتي كان قد انتهى العمل بها عند عرضها على المجلس . فالأولى هي التي يجب أن ينظرها المجلس ، وأما الثانية فهي التي لا يصح أن يضيع المجلس وقته فيها .

دولة الرئيس - إذن يؤخذ الرأي عما إذا كان المجلس يوافق على نظر القوانين التي كان معمول بها وقت عرضها عليه أم لا .

معالي محمد شفيق باشا - أرى أن يؤخذ رأى المجلس عما إذا كان يوافق على نظر القوانين التي كان العمل جاريا بها لفاية صدور الدستور .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ولكن المادة ١٦٤ من الدستور صريحة في أن صدور الدستور ليس هو الحد الفاصل إنما الحد الفاصل هو انقضاء البرلمان ، أى أن القوانين التي بطل عملها قبل استقاده هي التي لا تنظر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الموضوع يحتاج إلى الدقة والروية ، فلا يصح لنا أن نتسرع في أخذ الرأي عليه قبل بحثه . لهذا أقترح تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أظن أن الموضوع لا يحتاج بعد هذه المناقشة إلى التأجيل .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى أن يؤخذ الرأي عما إذا كان المجلس ينظر فيها عرض عليه من القوانين التي انتهى العمل بها قبل العرض أم لا .

سادة محمود شكري باشا ( مقرر اللجنة ) - ولكن لمالي شفيق باشا رأى يخالف لهذا الرأي ، فإن معاليه يرى أن يكون الحد الفاصل هو يوم صدور الدستور لا يوم العرض .

معالي محمد شفيق باشا — عدلت عن رأبي لأن المادة ١٦٣ من الدستور تنص على أن العمل بالدستور يكون من تاريخ انعقاد البرلمان .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أرى أن ما يجب أن يؤخذ عليه الرأى هو : هل القوانين التى انتهى العمل بها بانتهاء اللةة المحددة بها ينظرها المجلس أم لا ؟ وهل الحد الفاصل لمدى النظر يكون يوم انعقاد البرلمان أو يوم العرض ؟  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — أكرر رسائى بتأجيل هذا الموضوع الآن لأنه يحتاج إلى تمحيص والتسرع فى أخذ الرأى عليه الآن ربما يجرنا إلى الوقوع فى الخطأ .

دولة الرئيس — هل نوافقون حصراتكم على تأجيل الطر فى هذا الموضوع إلى الجلسة المقبلة ؟  
( أصوات : نوافق ) .

( فى ٧ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

سعادة محمود شكرى باشا — بدأنا فى الجلسة الماضية فى نظر تقرير لجنة السالية عن القوانين . وقررنا أن ترجأ المناقشة فى مسألة القوانين والراسب التى انتهى العمل بها إلى جلسة اليوم ، فأرحو أن يوافق المجلس على استئناف هذا البحث الآن ثم الاستمرار فى نظر تقرير اللجنة .  
( وافق المجلس على ذلك ) .

اعلى حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية منصة الخطابة .  
معالي محمد شفيق باشا — قدمت مذكرة كتابية فى هذا الموضوع .

### نص المذكرة

بحث فى عدم جواز نظر البرلمان لقوانين التى انتهى العمل بها مقدم مجلس الشيوخ  
من معالي محمد شفيق باشا النور بالمجلس

مصدر الآراء :

( ١ ) إلى مستند كثيراً مما سأقوله مما سمعته فى الجلسة الماضية من حضرة صاحب الصولة الرئيس وحصرات الزملاء الذين تكلموا فى الموضوع وحضرتى حبيب العسرى بك السكرتير العام للمجلس ومحمود شوكت بك مدير الإدارة التشريعية خارجاً عن الجلسة .  
وما سأقوله مؤسس على المواد ٢٧ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور .  
التقسيم :

( ٢ ) تقسيم القوانين من حيث أدوارها ( كالوارد بالدستور ) إلى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى — التى صدرت قبل إعلان الدستور .

الطائفة الثانية — التى صدرت بعد إعلان الدستور وقبل انعقاد البرلمان .

الطائفة الثالثة — التى صدرت بعد انعقاد البرلمان .

الطائفة الأولى ( للادنان ١٦٧ و ١٦٩ ) .

( ٣ ) فالطائفة الأولى — قالت ضها للمادة ١٦٧ من الدستور ما يأتى :

كل ما قرره القوانين وللرئيس والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع النابعة من قانونها ، بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

(٤) واشترط لبقاء هذه القوانين نافذة ما جاء بالمادة ١٦٩ من الدستور التي نصت على أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية تقتضي المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

لا شيء على الماضي :

(٥) ظاهر من لفظ ومعنى هاتين المادتين أن الترض منها هو المحافظة على العمل بالقوانين النابعة وقت إعلان الدستور إلى أن ينظرها البرلمان ، وليس فيها أدنى إشارة إلى ما قد يكون ألقى منها سواء بأعضاء للدة المحددة للعمل بها أو لصدور قوانين أخرى بإنائها ، لأن غرض الدستور ألا تسقط الأمة المصرية في الفوضى فيما لو أُلغيت تلك القوانين التدبيرة قبل الاستماع عنها بغيرها أو تعديلها .

المادة ٢٧ :

أما القوانين غير المعمول بها فاتت على أمرها وليس على الدستور أن يعكس فيها ، ولذلك فقد أعطى إغفالاً تاماً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نصت المادة ٢٧ من الدستور على ألا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

صرحة المادة ١٦٧ :

وهذه المادة صريحة في أن للسلطة التشريعية أي البرلمان أن يجعل القوانين التي يصممها سارية على الماضي ولكن المادة ١٦٧ من الدستور صريحة أيضاً في أن مثل هذا الحق لم يؤول للبرلمان بالنسبة للقوانين التي صدرت قبل الدستور حيث جاء في هذه المادة أن نفاذ تلك القوانين يكون بدون الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

البرلمان ممنوع :

فالبرلمان ممنوع بحكم المادة ١٦٧ من الدستور من سلطة التشريع على الماضي ، وما صادقه على القوانين التي صدرت قبل إعلان الدستور إلا ليعمل بها في المستقبل ولا تصب تلك المصادقة على ما وقع قبل التصديق عليها .

أما قبل تصديق البرلمان بالقوانين حائزة قوتها الدستورية في المادة ١٦٧ من الدستور .

لماذا تعرض القوانين :

(٦) ولماذا تعرض على البرلمان قوانين أُلغيت سواء لصدور قوانين أخرى بإنائها أو لانقضاء المدة المحددة للعمل بها ؟

يقولون إن ذلك العرض هو لأنه كان يجب قبل العمل بتلك القوانين عرضها على الجمعية التشريعية .

ولما كانت تلك الجمعية معطلة عندما صدرت تلك القوانين ، فلهذا أساءتهم أحكامها الرجوع على الحكومة لتعويض ما أصابهم من جراء تطبيقها عليهم ، لأنها لم تكن مصدقة عليها لا من الجمعية التشريعية ولا من البرلمان .

عدم وجاهة السبب :

ولمذا الاعتراض وجاهة في الظاهر ولكن المادة ١٦٧ من الدستور كافية بالدرد عليه حيث قررت بقاء كل ما قرره القوانين إلى ما نأخذ فلا خوف حينئذ من الرجوع على الحكومة بخصوصيات من هذا القبيل خصوصاً أن عرض تلك القوانين على البرلمان ما هو إلا للمصادقة عليها أو إنائها أو تعديلها ، فكيف يصادق البرلمان الآن أو يصدل أو يلغى قانوناً انتهى العمل به قبل عرضه عليه ؟ كيف يصادق أو يصدل أو يلغى قانوناً غير موجود ؟

## الطائفة الثانية :

(٧) الطائفة الثانية - وهي القوانين التي صدرت بين صدور الدستور وانتقاد البرلمان . هذه الطائفة من القوانين تكملت المادة ١٦٤ بأمرها حيث قالت :

« تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاس بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المنبئة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور » .  
وجاء في المادة ١٦٣ أنه يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

وأمام هذا النص الصريح للمادة ١٦٤ لا أدري لماذا لا تنتظر أيضاً لجنة الشؤون الدستورية التي شكلت في مجلس الشيوخ لنظر القوانين التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان في القوانين التي صدرت في الفترة بين صدور الدستور وانتقاد البرلمان ، ويكون الغرض من بحثها معرفة ما إذا كانت القوانين المذكورة متفقة مع للبادئ الأساسية للقررة في الدستور أو مخالفة لها .  
ومما لا نزاع فيه تشابه الحالتين سواء بسواء .

## تاريخ الحد الفاصل بين الطائفتين :

(٨) على أن الذي يؤخذ صراحة من مجموع المادتين ١٦٣ و ١٦٤ هو أن العمل بالدستور يكون من تاريخ انعقاد البرلمان ، وهو التاريخ الذي يجب أن يعمل حداً فاصلاً بين قوانين الطائفتين الثانية والثالثة .  
ولما صفة قرأى القائل يعمل هذا الحد هو تاريخ هدم القوانين للبرلمان ، ذلك لأن المادة ١٦٩ من الدستور لم تحدد تاريخاً ثانياً للعرض بل جعل العرض في دور الانعقاد الأول .

وما قيل عن القوانين التي أُنيت بانتهاء مدة العمل بها في الطائفة الأولى يقال لها سواء بسواء .

(٩) الطائفة الثالثة - وهي القوانين التي صدرت بعد انعقاد البرلمان ، وهذه تقسم إلى قسمين :

القسم الأول - القوانين التي أصدرها البرلمان نفسه .

القسم الثاني - القوانين التي صدرت مدة تعطيل البرلمان ، وهذه شكلت لها لجان في كل من مجلس النواب والشيوخ للنظر في دستورتها .

ولا محل هنا للكلام على هذين القسمين لبعدهما عن موضوع بحثنا وهو الطر أو عدمه في القوانين التي انتهت مدة العمل بها . على أنه لا نزاع في أن المجلس يختص بالنظر فيما أُلتي منها لعدم وجود نص في الدستور يمنع من ذلك .  
بناء على ما ذكر جميه أقترح على المجلس للوقر أن يقتصر على ما يأتي :

يقرر مجلس الشيوخ عدم نظر القوانين التي انتهت مدة العمل بها إلى يوم انعقاد البرلمان في دوره الأول الذي أتى عقب إعلان الدستور ، وكذلك عدم نظر القوانين التي أُنيت بقوانين أخرى إلى التاريخ المذكور ؟

١٢ يوليى سنة ١٩٢٦

محمد شفيق

سعادة محمود شكرى باشا - ناقشت لجنة المالية في جلستها التي انعقدت صباح اليوم في مسألة القوانين والراسم المروضة على المجلس والتي انتهى العمل بها ورأت أن تبدل رأياً في تحريرها الذي وضعت عن هذه القوانين بأن تكون القاعدة ألا تنتظر القوانين التي انتهى العمل بها لانتهاء للدة المحددة فيما قبل انعقاد البرلمان لفسوره الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو النور الذي عرضت فيه تلك القوانين .

أما عن القوانين الثلاثة فاللجنة ما فكرت مطلقاً في نظرها وكل البحث كان دأراً على القوانين التي تحدد أجل للعمل بها وانتهى هذا الأجل قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، موعد انعقاد البرلمان لفسوره الأول .

حضرة محمود أبو النصر بك - وما رأى اللجنة إذن فيما عرض على البرلمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ من القوانين وانتهى أجل العمل بها قبل أن تطرح على بساط البحث ؟

سعادة محمود شكرى باشا — وما رأى اللجنة أن هذه القوانين يجب نظرها ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — ولو انتهى أجل العمل بها فلا قبل أن تبحث ؟

سعادة محمود شكرى باشا — نعم .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا ما أخالف اللجنة فيه . إن تلك القوانين إذا طالت عليها الأيام وهى مقدمة للمجلس حتى انتهى أجل العمل بها قبل أن ينظر فيها ، يجب استبعادها . وحتى في ذلك أن السبب الذى من أجله ترى اللجنة عدم النظر في القوانين التى انتهى العمل بها قبل عرضها على المجلس قائم بالنسبة للقوانين التى انتهى أجل العمل بها بعد عرضها عليه وقبل بحثها إذ لا فائدة من نظر المجلس فيها على الحالين .

لقد كانت هناك فرصة ساعة للمجلس لو أنه سارع إلى النظر في هذه القوانين الأخيرة قبل انتهاء العمل بها ، أما وقد انتهى العمل بها فقد فاتت هذه الفرصة ولا فائدة من النظر فيها .

وليس مجرد العرض الذى جاء ذكره في الدستور ملازماً للمجلس بالنظر في تلك القوانين ، لأن البرلمان ليس هيئة قضائية يجب أن تنظر في القضايا بمجرد رفضها إليها . كأن الدستور ليس كالقوانين التى تطبق أحكامها على الأفراد ، وأحكامه لا تنصر بطريق القياس على تلك القوانين ، ولذلك فإن أخالف اللجنة في رأيها الأخير وأطلب استبعاد تلك القوانين التى عرضت وانتهى أجل العمل بها قبل أن يتناولها البحث .

معالي محمد شفيق باشا — إننى أخالف حضرة الزميل في هذه النظرية ، لأن المادة ١٦٤ تناولت القوانين التى صدرت من وقت إعلان الدستور إلى حين انعقاد البرلمان فأوجبت أن تجرى هذه القوانين على ما يتفق مع البادئ الأساسية المقررة في الدستور . فهذه طائفة وسطى من الجهة الزمنية تحدد طائفتين أخريين من القوانين : طائفة سابقة لها ، وطائفة لاحقة بها .

أما الطائفة السابقة فقد تناولت للمادتين ١٦٧ و ١٦٩ النص على وجوب عرضها على البرلمان ضمن الحدود المبينة فيها . وتلخص هذه الحدود بأن كل ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية يجب عرضه على البرلمان وإلا بطل العمل به ، وأن سلطة البرلمان في الإلغاء والتعديل لا تسرى إلا على المستقبل .

وأما الطائفة اللاحقة فهى القوانين التى صدرت بعد انعقاد البرلمان ، وهى أشبه في حكمها بالقوانين السابقة لوجوب عرضها على البرلمان .

والذى يستخلص من هذا أن القوانين التى انتهت مدتها قبل انعقاد البرلمان لا محل لأن ينظر فيها المجلس لأنها أصبحت باطلة .

وأما القوانين التى لم تكن قد انتهت مدتها قبل انعقاد البرلمان فيجب النظر فيها لأنها كانت قائمة وقت الانقضاء والمادة ١٦٩ لم تحدد تاريخاً لعرض القوانين بل جعلت العرض في دور الانقضاء الأول . فإذا وقع أن قانوناً من هذه القوانين انتهى أجل العمل به بعد انعقاد البرلمان فلا يترتب على ذلك عدم النظر فيه لأنه كان نافذ المفعول وقت الانقضاء .

ومن الحق أن ليس من وراء ذلك فائدة عملية ولكننا أمام دستور يجب ألا نتسامح مرة في حكم من أحكامه فقد يترتب على هذا نتائج سيئة .

فأرجو أن تقرروا بصفة طائفة عدم نظر القوانين التى انتهت مدة العمل بها إلى يوم انعقاد البرلمان في دوره الأول الذى أن عقب إعلان الدستور ، وكذلك عدم نظر القوانين التى ألغيت بقوانين أخرى إلى التاريخ المذكور .

حضرة السيد قوده بك — نصت المادة ١٦٩ من الدستور على أن « القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية تقتضى للادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تعرض على مجلس البرلمان في دور الانقضاء الأول ، فإن لم تعرض عليهما في هذا الموعود بطل العمل بها في المستقبل » .



وقضت المادة الثانية من ذلك الأمر المالى بأن « كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقيّة محضة ويكون قد صدر دون عرضة على الجمعية التشريعية ، في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يبطل مفعوله حتا بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما ، إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل . »

لحينئذ تكون القوانين الواجب عرضها على البرلمان هي التي لها صفة دائمة . أما القوانين الوقيّة فلا يجوز عرضها ولا نظرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الفصل في هذه المسألة يجب الرجوع إلى الأمر المالى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ الذى أشار إليه حضرة زميل السيد فوده بك حتى نسلّم ما هي القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، لأن المادة ١٦٩ من الدستور جاء بها أن القوانين التي تعرض على البرلمان في دور الاسفاد الأول هي التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . فأرجو تأجيل هذه المسألة ولو جلسة التقى حتى نطلع على نص الأمر المالى للذكور .

سعادة محمود شكرى باشا — لا حاجة للتأجيل لأن الأمر المالى المشار إليه موجود ، وهذا نصه :

« مادة ١ — يؤجل ابتداء دور انعقاد الجمعية التشريعية للقبل إلى أول يناير سنة ١٩١٥ . »

مادة ٢ — كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقيّة محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يبطل مفعوله حتا بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل . »

ومن هذا يتضح أن المادة الثانية مه جلت حداً تاملا هو خمسة عشر يوما بعد اسفاد الجمعية التشريعية ، فكل القوانين التي لم تعرض عليها في هذا اليراد يبطل العمل بها .

دولة الرئيس — يقول حضرة السيد فوده بك إن القوانين التي تعرض هي القوانين الدائمة المستمرة ، ويتضح من هذا أنه ليس للمجلس حتى النظر في القوانين المؤقتة .

حضرة السيد فوده بك — القوانين غير الوقيّة التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى الأمر المالى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ هي التي يجب عرضها على البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف ذلك ؟ لو فرضنا مثلاً أنه في سنة ١٩٢٣ ، أي قبل انعقاد البرلمان ، صدر قانون بمنع زراعة الخشخاش مدة ثلاث سنوات وكان قد مضى سنة بين تاريخ صدور هذا القانون واسفاد البرلمان وبقي من مدته سنتان ، فهل مثل هذا القانون لا يعرض على البرلمان باعتبار أنه قانون مؤقت ؟

سعادة محمود شكرى باشا — مثل هذا القانون لا يكون مؤقتاً لأن القوانين التي ما كانت تعرض على الجمعية التشريعية ولا ينظرها المجلس هي التي تكون ذات صفة وقيّة محضة . أما القوانين المهدد للعمل بها ثلاث أو خمس سنوات فلا تعتبر مؤقتة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا تمسكنا مع هذا الرأي تكون نظرية معالى محمد شفيق باشا في عملها وتكون نظرية حضرة محمود أبو النصر بك في غير عملها .

دولة الرئيس — وكذلك تكون نظرية حضرة السيد فوده بك في غير عملها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن متفقون على أن المراسم ذات الصفة الوقيّة المحضة لا تعرض لها .

دولة الرئيس — يقول حضرة السيد فوده بك إن المراسم الصادرة بفرص صرايب على الأطيان لمدة معينة هي من المراسم الوقيّة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد اتفقنا من موضوع بحثنا ، إذ أنّ ما هو جدر البحث فيه هو تلك المراسم التي انتهى العمل بها قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وهو تاريخ انعقاد البرلمان وكلنا مجمعون على أنه لا يجوز نظرها .

سعادة محمود شكرى باشا — أرجو من حضرة الزميل أن يسمح لي بأن أخص له ما دارت عليه المناقشة في الجلسة الماضية التي لم يحضرها . كان هناك رأيان ، الرأي الأول أن ينظر المجلس في القوانين على الإطلاق سواء انتهى العمل بها أو لم ينته ، وكان هذا رأى اللجنة المالية أيضاً ومقررها ؛ الرأي الثانى ألا تنتظر القوانين التي انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان سواء لانتهاء مدتها أو لانتهائها .

بعد ذلك اجتمعت اللجنة المالية وبحثت للوضوح وقر رأياً على أن القوانين التي انتهى العمل بها لقاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ افتتاح البرلمان لا تنظر .

عرضت اليوم نظريتان فحضره محمود أبو النصر بك يرى أن عدم حواز النظر يسرى أيضاً على القوانين التي كان معمولاً بها يوم افتتاح البرلمان وعرضت عليه فضلاً ، ولكن انتهى العمل بها قبل أن ينظرها المجلس . مثلاً قانون عرض في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وانتهى العمل به في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ونحن الآن في سنة ١٩٢٦ ولم تبدأ في خصه ، فهذا القانون لا ينظره المجلس . وحضره السيد فوده بك له نظرية أخرى فإنه يتسلك للمادة الثانية من قانون إيقاف الجمعية التشريعية وهي التي تقضي بأن كل أعماله لا يكون بطبيعته ذاتاً مفعولة ويكون قد صدر دون عرصة على الجمعية التشريعية — في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها — يظل مفعوله بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً إلا إذا عرض في خلال هذه الددة على الجمعية مدلاً أو غير مدلل .

فوجب البحث الآن فيما إذا كانت هذه القوانين مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية أم لا .  
وأرى أن يدرس الموضوع نقطة فنقطة ، فيؤخذ الرأي أولاً على رأى حضرة محمود أبو النصر بك أو رأى اللجنة .

حضرة محمود بسويو افندي — رأى اللجنة المالية وإن كنت أعليه كثيراً من الاحترام ولكن نظراً لأن للساعة خرجت عن كونها مالية بحثت وتعرضت بحثاً إلى ما أكتبها صفة قانونية أخرى فكان الواجب عرضها على لجنة الحفائية لأنها من المخطورة بمكان عظيم ، ولا يصح أخذ رأى المجلس عليها إلا بعد أن تخصصها لجنة الحفائية .

حقاً إن لجنة المالية لم تأل جهداً في تجميع للساعة من الجهة القانونية ، ولكننا نستطيع القول بأنه كان يجب عرض الساعة على لجنة الحفائية حتى تبث فيها . رأى ثم تعرض على المجلس لأن لهذه الساعة صفة قانونية جذرية بالاهتمام ، وهذا هو ما أقرحه .

سعادة محمود شكرى باشا — ما كان للجنة المالية من تلقاء نفسها أن تحيل هذا الموضوع على لجنة الحفائية لأن ذلك من حق المجلس . واللجنة المالية يسرها جداً أن تخصص لجنة الحفائية هذا الموضوع .

حضرة محمود بسويو اخدى — لقد كان يمكن للجنة المالية أن تقرر على المجلس عرض الموضوع على لجنة الحفائية .  
دولة الرئيس — هل تعرض كل الساعة على لجنة الحفائية أو يقتصر على عرض مواضع النزاع ، إذ يظهر أن المجلس يأكله متعمق على ألا ينظر في القوانين التي انتهى العمل بها لقاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انعقاد البرلمان والتي أقيمت قبل هذا التاريخ .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — الأولى أن عيّل كل القوانين على لجنة الحفائية لأننا جربنا هنا شوطاً طويلاً في قراءة بعضها ثم رأينا أننا كنا على خطأ . ونحن لم نحصل الساعة بصورة دقيقة على النحو اللائق بها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وما فائدة إحالة القوانين السارية الآن ؟

سعادة محمود شكرى باشا — هذه لا نزاع في وجوب نظرها .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — قد يجوز أن لجنة الحفائية ترى رأى حضرة السيد فوده بك فتقرر عدم نظر بعض القوانين .  
سعادة محمود شكرى باشا — إن حضرة الشيخ حسن عبد القادر يطلب عدم عرض القوانين السارية الآن .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — ولكن يجوز أن تبحث لجنة الحفائية في القوانين السارية الآن لتبين هل هي من القوانين الوثية التي لا ينظر فيها المجلس أو غير الوثية .

سعادة محمود شكرى باشا — يقضى المستور بأن جميع القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية هي التي يجب عرضها على المجلس ، وقد ثبتت أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية هي التي يعمل بها إلى خمسة عشر يوماً من انعقاد الجمعية .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — أرى من باب الاحتياط عرض جميع القوانين على لجنة الحفائية .

سعادة محمود شكرى باشا — لا أرى وجهاً لإحالة القوانين على لجنة الحفائية ، والذى أراه هو أن يطلب إليها أن تبسدي رأياً فيما إذا كان المجلس ينظر أو لا ينظر في هذه القوانين في الحالتين الآتيتين :

الحالة الأولى انتهاء العمل بها قبل ١٥ مارس سنة ١٩٣٤، والثانية انتهاء العمل بها قبل تحصيلها ونظرها بالجلسة وإن كان معمولاً بها وقت عرضها عليه، هذا هو موضع النزاع الذي يجب استفتاء لجنة الحفائية فيه.

حضرة حافظ عايد بن بك — لماذا هذا التقييد؟ ولم لا تحول عليها القوانين كلها؟

سعادة محمود شكرى باشا — إننا نطلب رأى لجنة الحفائية في مسألة قانونية فقط.

معالي محمد شفيق باشا — سواء لدينا أحد رأى لجنة الحفائية أو لم يؤخذ ما دنا لا يصح وقتنا في قراءة قوانين مهمة.

حضرة محمود أبو الصربك — أخذت المسألة قطعها من البحث والتحصيص فلا معنى لاستفتاء لجنة الحفائية. أما مسألة القوانين الوقوتية التي أثارها حضرة السيد فوده بك فيظهر أن الأمر مشتبه فيها، ومن الخطأ البين أن يظن ظان أن عبارة قوانين وقوتية تتناول تلك القوانين التي يسرى العمل بها سنة بعد أخرى. فالقوانين التي تفرض ضرائب على الأطنان لمدة خمس سنوات ليست هي التي يصنها الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأن القوانين الوقوتية هي التي تصدر لأمر مؤقت كررارة ثلث الزمام أو حرق الحطب، أعني القوانين التي يكون عملها منقاً على أمر واحد ثم تنتهي. أما أن نخلط بين القوانين الوقوتية بهذا المعنى والقوانين التي لها آجال، فهذا ما لا يريده الشارع، وعلى هذا يكون مما يجب عرضه على البرلمان تلك القوانين الصادرة لتسعين معينة لأنها ليست من القوانين الوقوتية، وأظن أنه لا خلاف بعد ما دار من المناقشة في أن القوانين التي انتهى أحلبها قبل اسقاط البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ غير قابلة لأن ينظر فيها المجلس. وأما القوانين التي قدمت للحلوس وانتهت مدتها قبل أن تعرض عليه فعلا لنقصها فهي التي يجب أن تكون موضوع بحث المجلس الآن لغير حواجز نظرها أو عدمه.

سبق أن قلت إن هذه القوانين لا يجوز النظر فيها، فرد معالي محمد شفيق باشا بأن الدستور يحالف هذا الرأي وهو على ما اعتقد غير محتمل في رده فالستور على عكس ما يقول، لأن المادة ١٦٩ صريحة في الدلالة على أن القوانين التي أحيلت على البرلمان وكانت قائمة وقت إحالتها ولكنها يوم عرضت على البرلمان ليجتها كانت قد انتهت مدتها لا يجوز نظرها. يدل على ذلك العبارة الأخيرة من المادة ١٦٩ من الدستور، وهي أنه إذا لم تعرض القوانين على البرلمان في دور انعاده الأول بطل العمل بها في المستقبل.

لسلك عبارة نوعان من الدلالة: مفهوم ومطوق. والدلائل متساويتان في نظر العلماء، ومفهوم تلك العبارة أن القوانين التي يجب عرضها على البرلمان هي تلك القوانين القائمة لأن تبطل، وبذلك لا يجوز أن يعرض على البرلمان ما كان منها وقت عرضه غير قابل للاستمرار بسبب انتهاء مدة العمل به، لأن هذه القوانين غير قابلة في ذاتها إلى أن يرد عليها البطلان. لهذا أخالف حضرة السيد فوده بك في تفسير القوانين الوقوتية، وأخالف معالي محمد شفيق باشا في تفسير الدستور، وأخالف أيضاً اللجنة المالية في رأيها، وأرى أن الرأي الصحيح أن هذه القوانين كلها يجب أن نطرحها طهرياً وألا تكون موضوع بحث سواء منها ما انتهت مدته قبل الانقضاء أو بعده.

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هل هذا حل للإشكال؟ إيهام في إيهام. إنى أرى إحالة القوانين على لجنة الحفائية.

دولة الرئيس — يحسن أن يعمد المجلس ما يريد أن تتطرق فيه لجنة الحفائية؟

حضرة محمود أبو الصربك — هل تقررت الإحالة على لجنة الحفائية؟

دولة الرئيس — وهل من بين حضراتكم من يبارز في ذلك؟ من لا يوافق على إحالة الموضوع على لجنة الحفائية

فلينفضل بالوقوف.

(وقف اثنان).

دولة الرئيس — إذن الإحالة مقررة.

حضرة عبد الفتاح رساى اندى — ما يطلب أخذ الرأي عليه هو: هل ينظر المجلس في القوانين التي لم ينته العمل بها لتاية ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ تاريخ افتتاح البرلمان وانتهى العمل بها بعد خلعها بواسطة اللجان.

معالي محمد شفيق باشا — لم يؤخذ الرأي على القوانين التي انتهى العمل بها قبل افتتاح البرلمان.

دولة الرئيس — هل من حضراتكم من يرى النظر في القوانين التي انتهى العمل بها قبل اسقاط البرلمان؟

(أصوات لا).

دولة الرئيس — بقى الشطر الثانى .

سعادة محمود شكرى باشا — بقى أمانتنا القوانين التى كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان وهو ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ واستمر العمل بها مدة ما ، ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فضلاً أمام المجلس ، ويد أن أحاطها على الإيجان لتتظر فيها . فهل ينظر المجلس فى هذه القوانين أم لا ؟ هذا ما يجب أن يحال البحث فيه على لجنة الحفائية . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ ( أصوات : موافقون ) .

حضرة حافظ عابدين بك — السألة التى يجب أن يؤخذ الرأى عليها هى : هل يحال على لجنة الحفائية كل القوانين ما عدا ما انتهى العمل به منها قبل افتتاح البرلمان ؟

دولة الرئيس — ما فائدة إحالة القوانين الجارى العمل بها الآن ؟

حضرة حافظ عابدين بك — هل سينظر المجلس فى القوانين التى صدرت قبل انعقاد البرلمان ولا يزال العمل جارياً بها دون عرضها على لجنة الحفائية ؟

دولة الرئيس — بدون شك .

حضرة حافظ عابدين بك — وما انتهت مدته منها قبل انعقاد البرلمان ؟

سعادة محمود شكرى باشا — هذه اثنين منها .

دولة الرئيس — قرر المجلس أن القوانين التى انتهت أو انتهى العمل بها قبل يوم انعقاد البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها أما فيما يتعلق بالقوانين التى كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها فى المجلس ، فقد قرر المجلس إحالتها على لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو علمه . ( فى ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

(١) القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكفى فيها أن تودع فى المجلسين لكى تحفظ قوتها ككثير القوانين .

(٢) أما المراسم بقوانين السادة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور فيجب أن يقرها مجلسا البرلمان ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من

مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها .

يراجع التعليق على المادة ٤١ .

( فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

مجلس النواب

القوانين والمراسم التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر

سنة ١٩١٤ والتى عرضت على مجلس البرلمان فى دور انعقاده الأول تطبيقاً للمادة ١٦٩ من الدستور — رأى المجلس أن هذه

القوانين قد حفظت بمجرد عرضها على البرلمان كل قوتها ، وأنه لا لزوم للنظر فيها لمجرد إقرارها لأنها نافذة فضلاً ولا تحتاج فى

إقرارها إلى عمل تشريعى جديد .

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) —

أذكر بهذه المناسبة أمراً جديراً بأن ألفت إليه أنظار اللجان جميعاً : هناك قوانين ومراسم قوانين محولة على اللجان المختلفة لتتفرع فيها وهذه القوانين والمراسم تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول — ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية من مشاريع القوانين .

القسم الثاني — المراسم بقوانين التي صدرت أثناء العطلة البرلمانية تحت حجة للمادة ٤١ من الدستور .

أما فيما يخص بالقسم الأول فإن المادة ١٦٩ من الدستور نصت على أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فلن لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

وكلمة « تعرض » الواردة في هذه المادة يقامها في النص الفرنسي كلمة « تودع » ولذلك فإن هذه القوانين متى أودعت بمجلس النواب حفظت قوتها لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع بالمجلس . فإذا أودعت في المجلس حفظت قوتها وكانت حينذاك كالأقوانين لا يمكن أن تُلغى أو تعدل إلا بعمل تشريسي يصدره البرلمان أى بقانون يصدق عليه مجلس الشيوخ والنواب جميعاً .

أما إذا لم يحسب المجلس بتعديل أو إلغاء فإنها تبقى حافظة لقوتها فلا لزوم إذن للنظر في هذه القوانين لجرد إقرارها لأنها نافذة فعلاً . أما إذا رأت إحدى اللجان أو أحد حضرات أعضاء المجلس تعديل أو إلغاء أحد هذه القوانين فيقدم العضو أو اللجنة اقتراحاً خاصاً بذلك وهذا الاقتراح يأخذ سيره القانوني .

أما فيما يخص بالقسم الثاني وهو الخاص بمراسم القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان بمجة المادة ٤١ من الدستور أثناء قيام الحكومة السابعة فهذه يجب النظر فيها لأن تلك المادة نصت على أنه « إذا حدث في بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ، فظلمت أن يصدر في شأنها مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له . فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » . حينئذ فهذه المراسم بقوانين تفتقر إلى إقرار البرلمان لما يعمل تشريسي يشترك فيه مجلسا البرلمان ، فإذا أقر أحد المجلسين هذه المراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيوخ معا وإلا كانت باطلة لاجلها .

بناء على ذلك يجب على اللجان أن تبحث هذا القسم فتقرر ما تجده جديراً بالإقرار وترفض ما لا تجده جديراً بالإقرار لكي يرضى على المجلس وأياً ، فإذا أقرها المجلس عليه أسس القانون باطلاً بطلاناً نهائياً بمجرد إعلان هذا الرفض . وهذه الطريقة مطابقة للدستور أولاً وتوفر علينا كثيراً من الوقت نحن أحوج إليه فيما لدينا من الأعمال .

مصطفى النحاس باشا — تكلم لفكرة دولة الرئيس أقول إن الاستدلال هذا يجب أن يكون مع القانون الذي صدر بسدد دستورية هذه القوانين لاجل المادة ٤١ وهذا متفق مع فكرة دولة الرئيس لأن القانون الذي أقره المجلس نص على أن المراسم التي صدرت تصبح باطلة إذا لم يقرها أحد المجلسين .

الدكتور أحمد ماهر — أريد أن أشكلم من الوجهة السلبية . إن هالك خطأ كبيراً إذا وافق المجلس على البقاء القاضي بأن القوانين التي صدرت قبل انعقاد البرلمان وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية لاحتياج لأن يقرها المجلس ، وذلك لأن هذه القوانين كثيرة جداً ومضى عليها زمن طويل وقد يفوت كثيراً من الأعضاء تعيين الوقت الصحيح التي صدرت فيه ، وتكون نتيجة ذلك أن تستمر بسن هذه القوانين — التي قد تحتاج إلى تعديل — نافذة ، ولهذا فإني أقترح حلاً وسطاً وهو أن تنتظر لجنة في القوانين المحولة عليها حتى إذا رأت وجهاً للإلغاء أو تعديل بعضها عرضت الأمر على المجلس والإلزام القوانين وشأنها .

الرئيس — إن القوانين التي يشير إليها حضرة العضو المحترم متى أودعت بمكتب المجلس أصبحت كقوانين القوانين التي يقرها البرلمان ، وهذه لا تحتاج إلى لجان لتشير بتعديلها أو إلغائها . وإذا اتسع المجلس الرأي الذي تبنيه وجب أن تكون هناك لجان لفحص جميع القوانين التي يقرها البرلمان وهذا ما لم يقل به أحد .

أما الخطر الذي تشير إليه فلا وجود له لأن هذه القوانين صدرت ومضى على تنفيذها وقت طويل ، فلو كان في نصوصها ما يحتاج إلى التعديل أو الإلغاء لأبدي ذلك للكلمون بتطبيق هذه القوانين وتنفيذها أو الذين تطبق وتنفذ عليهم .

أما إذا جئنا بمأمورية المجلس النظر في هذه القوانين ليحث عما يحتاج منها إلى التعديل أو الإلغاء فإننا نكفها أمراً شاقاً ، فضلا عن أن هذه ليست طريقة تتيح القوانين التي يجب ألا تتدخل إلا عند الضرورة القصوى التي تظهر أثناء التطبيق . وهذا ما حدا بنا إلى إبداء الملاحظة التي أدليت بها إلى حضراتكم ولم أقصد بها تخفيف العمل عن المجلس فقط ، بل أردت أن يكون التعديل أو الإلغاء ناجماً عن الحاجة إلى ذلك .

الدكتور أحمد ماهر — إن هناك ضائكا بالنسبة للقوانين العادية وهو أنها عرست على الجمعية التشريعية أو على البرلمان . أما القوانين التي نحن بصدد الآن فهذا الضمان معدوم لأنها لم تعرض على أية هيئة تشريعية ، خصوصاً أن كثيراً منها صدر في ظروف استثنائية مما يحمل على الاعتقاد بأن هناك ما يدعو إلى إنتاها أو تعديلها .

أما ترك طلب التعديل أو الإلغاء إلى اللجوء لهم أمر تنفيذ القوانين أو إلى من تنفذ عليهم ضير متيسر عملياً لأن المشاهد في أغلب بلاد العالم أن طلب تعديل أو إلغاء القوانين المعمول بها ليس من الأمور السهلة ، وكثيراً ما طلب أولو الشأن تعديل بعض القوانين فلم تمكن إجابة هذا الطلب في وقت قصير . أما الآن والفرصة ساعة تنتظر اللجان في هذه القوانين فإذا وجدتها سالحة لم تعرضها على المجلس وإذا رأت أنها تحتاج إلى الإلغاء أو التعديل عرضت الأمر على المجلس وبذلك تتوفر الضمانة المطلوبة .

الرئيس — إن هذه للملاحظة في غاية الأهمية وجديرة بكل احترام واعتبار إلا أني أعجب عنها بأن هذه القوانين لم تصدر — كما قلت — بالأسس بل مضي عليها زمن طويل ، فلو كان بها عيب لظهر لجميع الناس . أما لو يملك أحد منها فلا عمل لحثها لرى ما يحتاج إلى الإلغاء أو التعديل بل يجب أن ترك ذلك للتطبيق .

أحمد رمزي بك — لا أرى خلافاً بين الرأي الذي أبداه حضرة صاحب الدولة الرئيس وما أبداه حضرة الدكتور أحمد ماهر لأن دولة الرئيس يضر المادة ١٦٩ على حقيقتها ، يقول إنه أمام نص دستوري يقضي بأن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإذا لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل ، ومتى أودعت هذه القوانين في مكتب المجلس فلا داعي لأن يصدر المجلس قراراً بتأييدها خصوصاً أن النص الفرنسي للمادة ١٦٩ صريح في هذه النقطة ، ولكن حضرة الدكتور أحمد ماهر يغش أن يكون في بعض نصوصها ما يحتاج إلى الإلغاء أو التعديل ، وهذا ...

الرئيس — إن حضرة الدكتور أحمد ماهر لا يتكرر البدء .

أحمد رمزي بك — هذا ما أقوله .

الرئيس — لقد أشكلت الأمر علينا .

أحمد رمزي بك — إذا رأى أحد الأعضاء أو إحدى الجهات في القانون ما يحتاج إلى الإلغاء أو التعديل ...

الرئيس — الفرق بين رأى حضرة الدكتور أحمد ماهر ورأى أنه يريد تكليف اللجان بهذا الأمر ، فإلى أي الرأيين ننضم ؟

أحمد رمزي بك — أنا من رأى دولة الرئيس .

مصطفى محمود الشوريجي أئدى — لا خلاف فيما يتعلق بتفسير المادة ٤١ من الدستور . أما فيما يخص المادة ١٦٩ فلا يأتى لأوافق على تفسير كلمة « تعرض » بكلمة « تودع » وذلك لأن هذه الكلمة ذكرت في نص هذه المادة في أولها إذ يقول « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية » ولا جدال في أن عرض القوانين على الجمعية التشريعية كان واجباً لتكون نافذة وكان المقصود من « العرض » طرحها أمام تلك الهيئة للبحث وللناقشة ولم يكف بإبدائها في مكتبها فلا يصح لنا بعد ذلك أن نفسر العرض بالإيداع . ولا يجوز لنا أن نرتكز على النص الفرنسي لأن المادة ١٤٩ من الدستور تنص على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية فإذا جئنا اللغة الفرنسية أساساً لتفسير نص من نصوص الدستور فإننا نخالف بذلك نصاً صريحاً في الدستور .

الرئيس — هل كانت القوانين التي تعرض على الجمعية التشريعية نافذة ومعمولا بها قبل عرضها ؟

مصطفى محمود الشوريجي اخدى — كلا .

الرئيس — إذن كانت تعرض عليها مشروعات قوانين . أما القوانين التي نحن صدها فنافذة وتشتت نافذة وممولها بها حتى لو صرف المجلس في بحثها سنة ، وهذه القوانين كما قلت سابقاً لا تحتاج إلى عمل تشريسي من المجلس لتحفظ بقوتها لأنها قوانين تامة وليست مشروعات ، وكل ما يحتاج إليه هو أن تعرض على البرلمان في أول انعقاد ، وبكفي أنت تودع في مكتب المجلس فلا عمل إذن للاشتغال بها إلا عند الضرورة القصوى . أما المراسم فيجب أن يتخذ المجلس مشأها عملاً تشريعياً حتى تكون حافظة لقوتها تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور .

مصطفى محمود الشوريجي اخدى — إن عرض واضح الدستور في المادة ١٦٩ أن يقرر للأمة حقاً من حقوقها التي اعتصبت مدة من الزمن ، وهذا الحق هو عرض القوانين على الجمعية التشريعية . فأراد أن يعرضها عن هذا الاقتيات بضرورة عرض هذه القوانين على البرلمان في أول انعقاد .

الرئيس — إن واضح الدستور يرى أن هذه القوانين لا تحتاج إلى تأييد ، وغاية ما هناك أنه أوجب على الحكومة أن تعرضها على البرلمان في أول انعقاد ليس منها ما يحتاج إلى الإلغاء ، وليعدل منها ما يحتاج إلى التعديل ولم ينس على وجوب تأييد المجلس لها .

مصطفى محمود الشوريجي اخدى — هناك سابعة دستورية لما أقول وهي عرض قانون المظاهرات على البرلمان في دور الانعقاد الأول وقد بحثه المجلس وتناقش فيه تطبيقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، فلا أرى حلاً لتفرقة بين هذا القانون وباقى القوانين التي في حكمها .

الرئيس — لم يتعرض المجلس للنقطة التي نحن صدها الآن ولم بحثها ولم يقرر مشأها مبدأ حتى يصح أن يترس سابعة دستورية .

مصطفى محمود الشوريجي اخدى — إذن ما غرض الشارع من وضع المادة ١٦٩ من الدستور ؟

الرئيس — غرضه أن يكون للمجلس حق الإلغاء أو التعديل ولكنه لم يفسد أن يؤيد المجلس هذه القوانين ، إذ لو كان الأمر كذلك لما أمكن أن تكون لها قوة التنفيذ بما مضى .

مصطفى محمود الشوريجي اخدى — إذن لا داعي لأن نرتكن على النص الفرنسي .

الرئيس — لست متشككاً بالتحكم به وقد أوردته من باب الاستنباط ، ليس إلا .

عبد حافظ رمضان بك — لقد بحثت المسألة الآن ، وكل ما أريد أن أقوله هو أن القوانين التي تقع تحت نص المادة ٤١ من الدستور ليست هي القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ولكن تصح هذه القوانين نافذة عما أن يتخذ المجلس مشأها قراراً بعد أن بحثها اللجان وتعرضها عليه .

الرئيس — إذن نحن متفقون .

الدكتور أحمد ماهر — إني متمسك برأى .

عبد حافظ رمضان بك — وما العمل في القوانين التي صدرت منذ تعطيل الجمعية التشريعية ؟

الرئيس — القوانين المروضة على المجلس قسماً : الأول وهو الذي يقع تحت نص المادة ٤١ من الدستور يجب أن يبعثه المجلس ويؤيده أو لا يؤيده كما يترامى له ؛ أما القسم الثاني فهو الذي يقع تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور — وهذا لا يحتاج إلى تأييد — فلا عمل لأن تشغل به اللجان ، وكل من أراد أن يطلب تعديل أو إلغاء ما يحتاج إلى التعديل أو الإلغاء فله ذلك .

عبد حافظ رمضان بك — إن القوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان تحتاج إلى عمل تشريسي طبقاً لنص المادة ٤١

من الدستور .

الرئيس — إن إعطال هذه القوانين لا يحتاج إلى عمل تشريسي لأنه يكفي لإبطالها عدم إقرار أحد المجلسين لها وهو ما يمر به بكلمة "Resolution" أما العمل التشريسي فهو الذي يحتاج إلى قرار من المجلسين .

محمد حافظ رمضان بك — نص المادة ٤٩ يحتم علينا إجراء عمل تشريسي لإقرار هذه القوانين لأنها لو تركت بدون إقرار تصبح لاغية .

الرئيس — إن القوانين التي تقع تحت نص المادة ٤٩ ستبحثها اللجان وتعرض نتيجة بحثها على المجلس .

محمد حافظ رمضان بك — إذن لا خلاف بيننا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة القوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان على اللجان المختصة لبحثها وعرض نتيجة بحثها على المجلس ليتخذ بشأنها ما يراه ؟

( موافقة ) .

( في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

### إخطار المجلس بقرار مجلس النواب

مجلس الشيوخ

عن القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية

بمقتضى المادة ٨ من الأمر المالى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

قرار المجلس بإحالة على لجنة الحفانية

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم أنه قد عرضت في مجلس النواب بمجلسة يوم الأربعاء الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، مسألة القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، والتي عرضت على مجلسي البرلمان في دور انعقاد الأول تطبيقاً للمادة ٦٩٩ من الدستور .

وقد رأى المجلس أن هذه القوانين قد حفظت بمجرد عرضها على البرلمان كل قوتها ، وأنه لا لزوم للنظر فيها لجرد إقرارها لأنها نافذة فعلاً ، ولا تحتاج في إقرارها إلى عمل تشريسي جديد .

بناء على ذلك قرر المجلس أنه لا داعي لاشتغاله بالطرف في هذه القوانين ، على أنه إذا تراءى لإحدى لجانه أو لأحد حضرات أعضائه تعديل أحد هذه القوانين أو إلغاؤه ، فتندب تقدم اللجنة أو الضو اقتراحاً خاصاً بذلك يأخذ سيره التشريسي .

ولما كانت هذه القوانين والراسم قد عرضت على مجلس الشيوخ كما عرضت على مجلس النواب ، فقد اقتضى الأمر إخطار دولتكم بقرار المجلس في هذا الشأن ، ومع هذا نسخة من مضطلة الجلسة التي دارت فيها هذه المناقشة .

وتغضوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — هل توافقون حضراتكم على رأي مجلس النواب هذا فتصدرون قراراً مثل الذي أصدره ؟

سعادة محمود شكرى باشا — أقترح أن يجال خطاب مجلس النواب على لجنة الحفانية لتبدي رأيها فيه ، ثم يعرض على المجلس ليصدر قراره فيه بعد أن يكون قد استأثر برأى اللجنة .

دولة الرئيس — المجلس مستدير .

سعادة محمود شكرى باشا — للسألة ليست بمبسطة ، فهناك معنيان للكلمة «Déposer» الفرنسية .



دولة الرئيس — بنى النظر عن النص الفرنسي .  
 سعادة محمود شكرى باشا — العرض معناه النظر لا مجرد إدماج القوانين ، وقد كانت ترض القوانين كلها على الجمعية التشريعية .  
 دولة الرئيس — إن رأى الجمعية التشريعية كان استشارياً ، وما كانت تلك التغيير .  
 سعادة محمود شكرى باشا — لقد نصت الأوامر كلها على وجوب عرض ... ..  
 دولة الرئيس — أعرف ذلك ، فأنا الذى أصدرت هذه الأوامر حين كنت رئيساً للحكومة .  
 سعادة محمود شكرى باشا — نحن أمام نص ... ..  
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أن نص المادة ١٦٩ من الدستور صريح .  
 دولة الرئيس — إذن توافق على إحالة الخطاب على لجنة الحفائية .  
 حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم أوافق .  
 دولة الرئيس — من يوافق من حضراتكم على إحالة خطاب مجلس النواب على لجنة الحفائية فليفضل بالوقوف .  
 ( وقتت أغلبية ) .  
 وافق المجلس على إحالة الخطاب المذكور على لجنة الحفائية .  
 ( فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

القوانين والمراسم التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، والتى يجب عرضها على البرلمان فى دور انعقاد الأول بمقتضى المادة ١٦٩ من الدستور يكفى لبقائها أن تعرض عليه دون خصه لها ودون إصداره قرارات عنها ، لأنها نافذة المفعول قانوناً بدور  
 حاجة لإقرار المجلس لهاها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
 أنصرف بأن أرفع لعلتكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن القوانين التى عرضت على البرلمان فى أول انعقاد له ، وهى مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية بموجب الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لرضه على هيئة المجلس .  
 وقد اتدبت اللجنة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ليكون مقررًا لها أمهه .  
 وتفضلوا بقبول عظيم احترامى  
 ٩ يناير سنة ١٩٢٧  
 رئيس لجنة الحفائية بالبابية  
 أحمد على

تقرير اللجنة :

عن القوانين التى يجب عرضها على البرلمان فى أول اجتماع له ، وهى مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية بموجب الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ .  
 أحال المجلس بجملة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الكتاب الوارد من مجلس النواب بشأن القرار الذى أصدره عن تلك القوانين على هذه اللجنة .

فالسؤال المطروحة على لجنة الحفائية لمصفا وإعطاء رأيا عنها تنحصر فى معرفة ما يقصده الدستور من وجوب عرض القوانين التى نص عليها فى الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ على البرلمان فى دور انعقاد الأول . وهل يجب على مجلس الشيوخ وقد عرضت هذه القوانين على البرلمان أن يفحصها ويصدر قرارات عنها بإقرارها أو تعديلها أو إلغائها ، أم أن ذلك غير واجب عليه وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كافى لتبني نافذة المفعول ؟

واللجنة ترى أن عرض تلك القوانين على المجلس لا يوجب عليه خصها وإصدار قرارات عنها لأنها نافذة الفعول قانوناً بدون حاجة لإقرار المجلس لها .

وللقصود تلك القوانين هو ما صدر منها في السنة من سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى أبريل سنة ١٩٢٣ ، أي أثناء مدة الحرب وأثناء تعطيل الجمعية التشريعية لنفاة دستور الدستور .

وقد نص في المادة ١٦٩ من الدستور على وجوب العرض فقط على المجلس .

ونص في المادة ١٦٧ منه على أن كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع السبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نافذاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها الدستور مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إنائها وتعديلها .

والراجع إلى أصل المادة ١٦٩ من الدستور وهو المادة ١٥١ من المشروع وحد أن الفقرة الثانية من هذه المادة أصبحت مادة مستقلة بذاتها في الدستور وهي المادة ١٦٩ منه وقد كان النص الأصلي كما يأتي :

« ... على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان في دور انعاده الأول ليقدر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتا » .

فما عرض المشروع أمام اللجنة التشريعية لوزارة الحفانية حذفت منه عبارة « ليقدر ما يراه » وهذا يدل صراحة على أن الفرض إنما كان ترك الحق للمجلس في نظر القوانين المذكورة لا إلزامه بالنظر فيها وإصدار قرار عنها مجرد إقرارها لأنها نافذة فعلاً لا تحتاج في ذلك إلى عمل تشريع جديد .

ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق طبعاً في طلب إلغاء هذه القوانين أو إدخال أي تعديل عليها بتقديم اقتراح خاص بذلك للمجلس يأخذ سيره التشريعي .

يؤيد ذلك ما جاء في المادة ٤١ من الدستور عند التكلم عن الراسم بقوانين التي تصدر فيها بين أدوار انعاده البرلمان ، فقد نص فيها صراحة على وجوب عرضها على البرلمان فوراً في أول اجتماع له « فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » فأوجب هذا النص عرضها كما أوجب سقوطها في حالة عدم إقرار أحد المجلسين عليها ، وبمضى آخر أوجب خصها وإصدار قرار عنها بخلاف القوانين النافذة تحت حكم المادة ١٦٩ من الدستور فإنه لم ينص إلا على وجوب عرضها على البرلمان فقط .

رئيس اللجنة بالنيابة  
أحمد علي

٨ يناير سنة ١٩٢٧

حضرة محمود أبو النصر بك — أختاف لجنة الحفانية في نظريتها ، وأرى أن هذه القوانين يجب أن يتناولها المجلس بالبحث ليقدر فيها ما يراه .

رأى هذا لم يشكره ابتكاراً ، ولكنه كان رأى البرلمان في دور انعاده الأول وكان رأى الحكومة التي كانت تتولى زمام الحكم في ذلك العهد ، وكان رأى رئيس تلك الحكومة وكان كذلك ما استقر عليه الرأي في خطبة العرش التي أخطب بها ذلك الدور .

اسموا حضراتكم ما قيل في هذا الصدد . اسموا ما جاء في خطبة العرش وكلكم تعلمون أنها عمل حكومي وأنها وثيقة بين الأمة والحكومة ، وثيقة أمرها البرلمان في ذلك الحين . قد جاء فيها : « ومن أهم وظائفكم أيضاً أن تساعدوا الحكومة وتنتشروا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور ، وهي الطريقة للتؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة وعلى مبدأ التسوية الوزارية . ولقد وضمت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعملها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية واليقراطية ، وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين النافذة التي أشار الدستور إليها وأن يبعد النظر في القوانين المعمول بها خصوصاً ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إخلال أعمالها » .

عبارة صريحة لا تخمل تأويلاً . تصرح خطبة العرش أو بعبارة أخرى بقرار البرلمان في الدور الأول أن من واجبه أن يتم التشريع بوضع القوانين النافذة وأن يبد النظر في القوانين الممول بها خصوصاً ما لم يمرض منها على الجمعية التشريعية بسبب تعجيلها . كان هذا بإحضرات الإخوان رأى الحكومة ، وكان هذا رأى البرلمان ، وكان هذا هو العهد الذي تم بين الحكومة وبينكم في خطبة العرش .

لم يكن هذا بدءاً ولكنه كان عملاً بنص صريح في مواد الدستور . فقد نصت المادة ١٦٧ منه على أن كل ما قرره القوانين والراسم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً لأصول والأوضاع المتبعة بيننا فإذاً يجرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إحلال بما للسلطة التشريعية من حق النافذ وتصديدها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك المبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » .

إذن وجب عليكم أن تتبينوا إذا ما عرمت عليكم هذه القوانين إن كانت قد استوفت هذا الشرط أي كانت متفقة مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ، ولا معنى لهذا سوى أنه من واحدكم - وليس فقط من حكمكم - أن تناولوها بالبحث حتى تتبينوا ما إذا كان فيها ما يناق مبادئ الحرية والمساواة اللذين هما أسس الدستور .

لا يمكن مع هذا أن يقال إنه يكفي إبقاء هذه القوانين ناعسة أن تودع في سكرتيرة المجلس أو أن تقدم لمكتبه .

هذا ما لا يمكن أن يتم به الفشل مطلقاً ، وما لا يمكن أن يتفق مع روح الدستور .

أي معنى لمرض هذه القوانين أو للاكتفاء بتدعيمها لسكرتيرة المجلس ، ثم نقاؤها بعد ذلك مطوية طي السجل ؟ أي معنى لهذا وأي حكمة فيه إذا لم يكن الغرض منه أن تعطلوا بها علماً وأن تتبينوا إن كانت هذه القوانين التي صدرت في عهد كنا فيه مبدعين من الثيابة والدستور بمبدعين عن عهد الحكم فيه للدستور والكلمة الأخيرة للدستور غير مغالاة لمبادئ الحرية والمساواة ؟ لا يمكن مطلقاً أن يقال إن مجرد إيداع أو تدعيم القوانين لسكرتيرة المجلس يبقاها نافذة وإنه لا حق لأحد منكم أن يناولها بالبحث إلا بما يسمح لكل واحد منا أو من غيرنا أن يتقدم بمشروع قانون يغير فيه قانوناً سابقاً عليه أو يلغيه أو يبدله .

أراد الدستور أن يجعل حكماً خاصاً لتلك القوانين التي صدرت في غير عهده والتي لم يكن أساسها تشريعاً بالنص الصحيح . فمن الخطأ الجسيم إذن أن يقال إن الدستور لم يقصد سوى أن تقدم تلك القوانين أو أن يلقي بها بين يدي سكرتيرة المجلس لكي تبقى محظفة بكل قوتها القانونية .

بمع هذا خطأ ظاهر والأداة التي تقدمت بها لجنة الحفافية في تقريرها لا تخوم حجة على تلك النظرية التي تقدمت بها لحضراتكم . فتمت اللجنة من الأداة على نظريتها :

أولاً - أن المادة ١٦٩ من الدستور كان نصها في مشروع الدستور :

« على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر الثاني الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان في دور انعاده الأول ليقدر فيها ما يراه » .

وقالت لجنة الحفافية إن اللجنة التشريعية حذفَت عبارة « ليقدر فيها ما يراه » في حين أنها لم تحذف ما يتضمن معناها من المادة ٤١ . بتدليل على صحيح بآراء اللطيف . ذلك أن اللجنة التشريعية ليست لها وظيفة إلا صياغة ما يقدم إليها من المشاريع ووضعها في قالب القانون ، فهي بمقتضى نظامها لا تستطيع أن تقبر أو تبدل شيئاً فيها استقر عليه الرأي من المبادئ » .

دولة الرئيس - ولكن جلالة الملك له حق التشير .

حضرة محمود أو الصربك - نعم . ولكن الذي أريد أن أقوله إن حذف هذه العبارة في اللجنة التشريعية لم يكن الغرض منه ما فهمته لجنة الحفافية وأودعته تقريرها ، وإنما كل ما أودعته من حذف هذه العبارة من المادة ١٦٩ من الدستور أنه جاء في المادة ١٦٧ ما يعني عن ذكر هذه العبارة في المادة ١٦٩ . أسوق لحضراتكم بياناً أظهر من هذا .

قلت إن كل مهمة اللجنة التشريعية هي صياغة للبادئ والأحكام في قالب قانوني لا أكثر ولا أقل ، وإنها عندما تحذف جملة كهذه تحذفها لأن صياغة الإنشاء أو التحرير تقتضي هذا الحذف . والواقع أن الشيء الذي تضمنته تلك الجملة على بدايته موجود في نص المادة ١٦٧ بعبارة صريحة لا تختمل تأويلاً ، صريحة في أن تلك القوانين يمد عرضها على البرلمان لا يمكن أن تكون نافذة ولا يمكن أن يسرى معمولها إلا بصريح أساسي . ومعنى هذا أن على المجلس واجباً يؤديه نحو هذه القوانين هو بحثها حتى يتبين له توفر هذا الشرط لأن المجلس لا يستطيع أن يتبين من طريق الوحي إن كانت تلك القوانين مستحكمة هذا الشرط فيقرها أو غير مستحكمة له فيرفضها ، إذن يكون استدلال لجنة الحفائية على نظريتها من أن هذه العبارة حذفت من مشروع الدستور قصداً استدلالاً غير صحيح .

أؤكد لحضراتكم ، وقد كان لي الشرف أن كنت أحد الأربعة الذين حرروا نصوص الدستور ، أننا تناقشنا كثيراً وأذكر كيف تناقشنا عند وضع هذه المادة . فقد كان بضنا يرى أنه لا لزوم لإثبات هذه العبارة في المادة ١٥٩ للقبالة للمادة ١٦٩ أكفاء بما جاء في المادة للقبالة للمادة ١٦٧ السابقة عليها .

والواقع أن المادة ١٦٧ صريحة فيما تقدمت به إلى حضراتكم من أن عبارة « ليقدر فيها ما يراه » لم يكن حذفها من المادة ١٦٩ مقصوداً به ألا يكون للمجلس حق ما في نظر تلك القوانين .

كأن لجنة الحفائية تريد أن تقول إن هذه القوانين ترضى على المجلس ، ولكن ليس لكم أن تنظروا فيها ، بل يجب عليكم أن تكونوا أفعالكم وأن تمدلوا سائرًا أو أصباركم وأن تسلموا بها تسلياً لا أساس له ولا مرجح .

أظن أن هذا غير ممكن كما أنني أراه غير مشرف .

قالوا إن المادة ٤١ من الدستور نصت على أن القوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان يجب عرضها عليه ، فإذا لم يقرها أحد المجلسين بطلت حتماً ، واستنتجوا من هذا أنه واجب على البرلمان خص هذه القوانين لإصدار قرار عنها بخلاف القوانين الداخلة تحت حكم المادة ١٦٩ من الدستور ، فإنه لم ينص فيها إلا على وجوب عرضها على البرلمان فقط .

على أي أقرر لحضراتكم أن حذف جملة « ليقدر فيها ما يراه » من المادة ١٦٩ بواسطة اللجنة التشريعية لا يمكن أن يستدل به على أن الدستور أراد عدم نظر القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، لأن المادة ١٦٧ صريحة فيما اشترطته لنفاد القوانين من وجوب اتفاقها مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور . ولني تستطيعوا التحقق من توفر هذا الشرط إلا إذا نظرتُم فضلاً في هذه القوانين .

فوق هذا قد رجعت إلى أشباه هذا الموضوع في دساتير العالم فوجدت أن كل ما تناوله بحث العلماء في مثل هذا الموضوع إنما كان في الغالب متعلقاً بالقوانين التي صدرت غير دستورية ، فقد حصل أن أصدرت الحكومة الفرنسية — برلمانها منعقد — ٣٥ مرسومًا في سني ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ دون أن تأخذ رأيها وهو بجانبها ثم عرضت تلك المراسم على البرلمان فأعطاها الصيغة القانونية وأصبحت نافذة .

إذا كان هذا هو الشأن في قوانين صدرت والبرلمان منعقد وكان صدورها على شيء من الأسس الدستورية في بلد دستوري ، فما بالك بتلك القوانين التي صدرت في عهد كنا فيه يمينين عن الدستور ؟ ولماذا قرر الدستور وجوب عرض تلك القوانين على البرلمان في دور انفضاء الأول ؟ ذلك لأنها قوانين هتة ، وليست من القوانين الثابتة ، فحرام أن يخال للمجلس إنه ليس من حقه أن ينظر فيها ليتبين إن كانت مستحكمة للشرط الدستوري أم لا .

دولة الرئيس — لم يقل ذلك أحد ، فإن لكل عضو أن يطلب إنشاء أو تعديل أي قانون من تلك القوانين .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليسمع لي دولة الرئيس أن أقول بصراحة إن هذا بيد كل البدع عن الصواب ، لأن الدستور وضع طريقة خاصة لتعديل أو إلغاء القوانين التي صدرت أثناء عطلة الجمعية التشريعية ، وبمبارة أخرى خص تلك القوانين بمحالة تتناسب مع حالتها وطريقة صدورها ، ولم يشأ أن يتركها خاصة لأحكام الدستور الملزمة .

إن الدستور أراد أن يحصل لهذه القوانين حكمًا خاصًا ، خصوصًا ما كان يقتضي منها مع مبادئ الحرية والمساواة .

كثير من القوانين له خطره ، فلا يمكن أن تقولوا إن تعديلها يتوقف على اتباع القواعد العامة بأن يقدم مشروع قانون ثم يحال على اللجنة المختصة وهذه يحيل على المجلس فينتقي فيه ثم يرسله إلى مجلس النواب .

حكمه بالنتيجة ، تلك المسألة التي أرادها الدستور بوضع حكم خاص في المادة ١٦٧ ، ولا يمكن مطلقاً أن يترتب على هذا الرأي ، خصوصاً وأنه هو الذي استقر عليه البرلمان والحكومة في دور الانعقاد الأول .

ما الذي جرى بهمد ذلك حتى تبدل الرأي في الرأي ؟ إن الأمر ظاهر ، والأدلة التي ارتكبت عليها لجنة الحفاية لا يمكن أن تلتى نصاً صريحاً ، ورأي أن تلك القوانين يجب أن يتناولها بحث حصرائكم بالطريقة التي أشارت إليها المادة ١٦٧ بدون احتياج إلى سلوك الطريق العادي .

هذه هي نظريتي ، وأطلب من المجلس الموافقة عليها .

حضرة محمد محمود خليل بك ( مقرر لجنة الحفاية ) — إن الأمر لا يحتاج لهذه المناقشة ، فإن اللجنة لم تقبل إن المجلس ممنوع من بحث القوانين التي صدرت في أثناء عطلة الجمعية التشريعية ، بل كل ما رآه هو الإجابة عن سؤال وضعه بنفسها ، وهو هل من واجب المجلس فحص وإيداع الرأي في تلك القوانين أم لا ؟ أي هل من المهم أن يصدر المجلس قراراً فيها بإقرارها أو تعديلها أو إلغائها . فرأت اللجنة أن المجلس غير ملزم بإيداع رأي فيها ، خصوصاً وأنها نافذة بحكم المادة ١٦٧ من الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليس لنا حضرة المقرر هذه المسألة .

حضرة محمد محمود خليل بك ( مقرر لجنة الحفاية ) — إن تلاوة المادة تكفي لمعرفة الغرض من وضعها . إنها تنص على أن هذه القوانين تبقى نافذة . أليس كذلك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — إنها تكون نافذة بشرط أن يكون معادها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها الدستور .

حضرة محمد محمود خليل بك ( مقرر لجنة الحفاية ) — لحضرة العصى إن رأي أن قانوناً غير متوفرة فيه شروط هذه المادة أن يقدم اقتراحاً بإلغائها أو بالتعديل الذي يراه في بالطريقة الموصى عليها بالألحمة الداخلية والدستور ، فإن المجلس غير ملزم بخص تلك القوانين ولم تمنح اللجنة أي عضو من إيداع رأي فيها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن المسألة المطروحة على حصرائكم هي معرفة ما ينص في القوانين التي صدرت من عهد تعطيل الجمعية التشريعية لتأية صدور الدستور .

صدر أمر عال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وقد نصت المادة ١٦٩ من الدستور على أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية تقتضي للمادة الثانية من الأمر العالي المذكور تعرض على البرلمان في دور الانعقاد الأول ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

نشأ خلاف في إذا كان يجب على مجلس الشيوخ وقد عرمت هذه القوانين على البرلمان أن يفحصها ويصدر قراراً بإقرارها أو إلغائها أو تعديلها ، أو أن ذلك غير واجب عليه وأن مجرد عرض تلك القوانين كاف لبقاء نافذة للقول . هذا هو الخلاف ، فلهذه اللجنة رأت أن يكتبي للعرض دون النظر في تلك القوانين وارتكبت في ذلك على المادة ٤١ ونصها « إذا حدث في بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تخجل التأخير ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

فقد اشترطت هذه المادة لبرلمان القوانين التي تصدر في بين أدوار انعقاد البرلمان بإقرارها وإلا سقطت . فانظروا حضرائكم إلى هذا النص المبين الذي يدل على وجوب نظر تلك القوانين ، وانظروا إلى نص المادة ١٦٩ الخاص بالقوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية تجبدهم خلوها من شرط نظر القوانين وإقرارها . إذن جعل الدستور لهذه القوانين حكماً خاصاً يخالف حكم القوانين الصادرة بين أدوار الانعقاد التي نص عليها في المادة ٤١ . هذا الاختلاف استدعى لجنة الحفاية البحث في أصل مشروع الدستور فوجدت

أن الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور وهي التي أصبحت مادة مستقلة بذاتها هي المادة ١٦٩ من الدستور كان نصها : « ... على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتا » ثم حذف من ذلك النص عبارة « ليقر فيها ما يراه » .

فمعنا أنه يوجد فرق بين النصين ، وفمعنا أن الحذف كان بواسطة اللجنة التشريعية ، وفمعنا أن اختلاف النصين لغرض خاص وهو أن المراسم الصادرة قبل صدور الدستور يكن تنفيذها مجرد عرضها على البرلمان في دوره الأول ، ومتى عرضت استمر نفاذها بغير احتياج لإقرارها . أما إذا لم تعرض فلا يكون لها أثر في الوجود . هذا فيما يخص بالنصوص الدستورية .

يقول حضرة محمود أبو النصر بك إنه يوجد بين تلك المراسم ما هو مخالف لمبدأ الحرية والمساواة .

افرضوا حضراتكم هذا . لقد قالت اللجنة بحث إن عدم بحث البرلمان لتلك القوانين لا يمنع أى عضو من أعضائه من طلب إلغاء أى قانون أو تعديله ، فأى ضرر في ذلك ؟

يقول حضرة إنه إذا قدم مشروعاً فيحال على اللجان ثم على المجلسين ، وإن لا أدرى ما يقصده حضرة من هذا القول فإنت القوانين إذا عرضت على المجلس يجب نظرها باللجان والمجلسين أيضاً .

لهذا أرى أن تقرير لجنة الحفائية موانع لأحكام الدستور ويجب الموافقة عليه لأنه لا موجب مطلقاً للنظر في تلك القوانين وإقرارها مع أنها نافذة المفعول بحكم الدستور ، ومع أن لكل عضو اقتراح تعديل أو إلغاء أى قانون من القوانين سواء صدرت قبل تعطيل الجمعية التشريعية أو بعد تعطيلها ، فلحضراتكم الحق في اقتراح إلغاء أى قانون ظالم أو تعديل أى نص من نصوصه ، ولكل هذا أؤيد اللجنة في رأيها وأطلب من حضراتكم الموافقة عليه .

دولة الرئيس — هل سيحكم معالي محمد شفيق باشا مؤيداً أو معارضاً لرأى اللجنة ؟

معالي محمد شفيق باشا — سأحكم مؤيداً لرأى اللجنة وسأرد على حضرة محمود أبو النصر بك في بعض النقاط التي لم يحكم فيها من سبقي .

إن الموضوع خلاص بالقوانين التي صدرت بعد سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى استناد البرلمان ، وهذه تدخل تحت نص المادة ١٦٩ من الدستور التي لا أرى داعياً لتلاوتها بعد أن تليت مراراً .

يمتد حضرة محمود أبو النصر بك في تأييد رأيه بضرورة نظر المجلس في هذه القوانين على المادة ١٦٧ من الدستور ، على أن هذه المادة لا تتعلق على وجه خاص بالقوانين التي صدرت في السنة التي بين سبتمبر سنة ١٩١٤ وانقضاء البرلمان حيث لم يذكر فيها تاريخ ولا عصر بالمره ، وإن شدة تمسك حضرة بهذه المادة تستدعي تلاوتها .

على حضراتكم نصها وهو « كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التابعة يبق نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يس ذلك بألبدة للقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » . تشير هذه المادة إلى جميع القوانين المعمول بها في البلاد ، وهذا يشمل القوانين كلها من عهد الأتمة السعيدة ، أو إن شئت من عهد النضور له على عهدى باشا إلى الآن .

ذلك لأنهما لم تعد عصرًا ولا قانونًا خاصًا . إنها تشمل الماضي والمستقبل . ظلو واقتم على قانون في هذا الأسبوع ثم تبين بعد ذلك أنه به نصاً مغايراً للحرية والمساواة المذكورتين بالمادة ١٦٧ فلكم حق تعديله ، إذ المادة عامة شاملة لجميع القوانين المعمول بها في مصر من غير تقييد بزمن من الأزمان . أرجو أن تذكروا عند النقاش بين اللاتين ١٦٩ و ١٦٧ من الدستور أن أولاهما قد وضعت لطائفة خاصة من القوانين ، وأن ثانيتهما قد وضعت لجميع القوانين السابقة واللاحقة ، فليس هناك محل لأن نوجد ارتباطاً بين هاتين اللاتين .

وبمناسبة ما أدخل من التعديل على نص المادة ١٦٩ من الدستور يقول حضرة محمود أبو النصر بك إنه كان له شرف عضوية لجنة وضع الدستور ، ونحن في نفس هذا ولكننا نسأل حضرة هل صدر الدستور مطابقاً للشروع الذي وضعته اللجنة ؟ الواقع بخلاف ذلك ، ولذا فملوماته وخبرته اللتان اكتسبهما عند وضع الدستور لا تضيدان شيئاً عند البحث في هذا الدستور الكريم الذي أسدله جلاله الملك .

حذفت اللجنة التشريعية ما رأته حذفه مما يقول عنه حضرة محمود أبو النصر بك إنه تثير لم يتعد حد التعبير اللفظي ، وأما أوكد لحضرة أن الحذف والتغيير كانا في الجوهر لا في التعبير اللفظي إذ لم يقف عمل اللجنة التشريعية عند حد حذف همزة ووضع أخرى ولا استبدال ألف بياء إنما كان التغيير في الموضوع وفي السبب منه .

يقول حضرة إن في هذه القوانين التي صدرت بين شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ وإسقاط البرلمان قوانين خضرة تضيء خطورتها بوجوب نظر المجلس فيها . قد يكون هذا صحيحاً . ولكن ما الذي يمنع حضرة الضو المحترم من أن يأخذ على ناقته إصلاح هذه القوانين ولماذا لم زل منه دخل المجلس أي مشروع بقانون يمدد به أحد هذه القوانين ؟

يقول حضرة إن إصلاح هذه القوانين بهذه الطريقة يستلزم اتباع الإجراءات التي نص عليها في اللائحة الداخلية على ما فيها من التعطيل . وأقول كما قال حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر إن هذه الإجراءات واحدة بالنسبة لجميع القوانين . لم لا يتقدم لحضراتكم بالقرارات التي يراها مؤيدة للإصلاح ويكون له الفخر إذا دل على موضع الخطر في أحد القوانين وقدم مشروعاً بتعديله ليدرك هذا الخطر ؟

سعادة محمود شكرى باشا — طلبت في بادئ الأمر إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية ، وذلك لأنى لم أكن صرنا إلى أن مجرد عرض القوانين على البرلمان هوكل المقصود ، وكانت عندي شبهة في هذا الرأي مبناها أن قانوناً يمرض على المجلس يجب أن يبدى رأيه فيه . وترون الآن أنى موافق على ما جاء بتقرير اللجنة ، وسب ذلك أنى رأيت دليلاً واضحاً في نص المادة ١٦٩ لا يقبل التشكك . رجنا إلى الأعمال التصديرية للجنة الدستور فوجدنا أن النص وسع أصلاً كما اعتضدنا أولاً لأن العرض ينو الإقرار . ولكن اللجنة التشريعية حذفته لأن المادة ١٦٧ تكفل بهذا بل حذفت فضلاً لأن المادة ١٦٧ تشمل كل القوانين التي صدرت والتي وجدت على اختلاف الصور فهي نافذة . فوضع المادة ١٦٩ كان للعرض دون الإقرار .

بعد هذا أرد على حضرة محمود أبو النصر بك بخصوص ما استند عليه من حجة العرش الأولى . يقول حضرة إن خطاب العرش نص على تكليف المجلسين بنظر هذه القوانين . والواقع أن النص الذي تلاه حضرة لا يستلزم ذلك وإنما هو مجرد لفت نظر إلى تلك القوانين .

دولة الرئيس — عبارة خطبة العرش تحمى هكذا :

وأن يمد البرلمان النظر في القوانين المعمول بها ، خصوصاً ما لم يمرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها . سعادة محمود شكرى باشا — إن لفظ « خصوصاً » لا يحتمل أكثر من معنى التخصيص ، فليس في خطبة العرش ما يفيد أن تنظر تلك القوانين على طريقة تختلف عن طريقة النظر في غيرها .

دولة الرئيس — حكم هذه القوانين حكم القوانين السابقة عليها .

سعادة محمود شكرى باشا — إن لكل عضو أن يقترح تعديل أى قانون .

أشار حضرة محمود أبو النصر بك إلى ما حصل في فرنسا سنة ١٩١٤ ، وإنى أخالف حضرة في هذا الرأي لأن حالتنا خاصة ، إذ أنه لم يكن في فرنسا جمعية تشريعية رأبها استشاري وأوقف أعمالها ، بل هناك دستور قائم وبران له رأى قطعى ، فالجالة مختلفة ولا يصح التشبيه فيها ، فالتفاس على حالة فرنسا قياس مع الفارق ، لئلا أقول إن رأى اللجنة في عمله وإنى بحق عدلت عن رأيي الأول .

حضرة لويس أجنوخ فانوس اندى — أعترض على تحرير اللجنة لأنها قصرت عنها على الوجه القانوني فبعت فينا إذا كانت يجب قانوناً على المجلس أن ينظر هذه القوانين ولم تبحث فينا إذا كانت للصحة العامة تختص بمعناها .

الناقشة التي دارت إلى الآن إنما يقصد منها تفسير مواد الدستور لمعرفة ما إذا كان يتعين على المجلس النظر تلك القوانين أم لا .

وهذا بحث قانوني محض ، ولكن هناك وجهة نظر أخرى مستقلة تماماً عن الوجهة القانونية وهي البحث فيما إذا كانت مصلحة الجمهور تقتضي بأن ينظر المجلس في هذه القوانين وعملها على لجانه المختلفة لإبداء رأيها فيها ، ومن رأي أن الصلحة العامة تقتضي بذلك .

دولة الرئيس — قدم اقتراحات بتعديل أو إنشاء أى قانون منها والمجلس يحيله إلى اللجنة المختصة .

خضرة لويس أخوخ فانوس افندى — إن في تكليف حضرات الأعضاء بذلك بعض الصعوبة .

خضرة محمود أبو النصر بك — كل ما صمته لأن من حضرات الأعضاء المختلفين معى في الرأي يدل على أنهم يتفقون معى على أن نص المادة ١٦٧ من الدستور عام ، يشمل القوانين التي صدرت على أثر إيفاء الجمعية التشريعية كما يشمل غيرها من القوانين . هذا هو ما قاله جميعهم وما فهمته منهم ، وكفاني أن تكون هذه المادة عامة تشمل في حكمها كل القوانين .

لم أسمع من أحد رداً على ما قلته من أنه يجب لنفاذ هذه القوانين أن يتوفر فيها الشرط الوارد فيها وهو أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها هذا الدستور ، ومن النتائج المنطقية لهذا الشرط أن ينظرها المجلس .

دولة الرئيس — أرى أن للسألة قد استوفيت بحثاً .

خضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن الرئيس دائماً يسبق بإبداء رأيه .

دولة الرئيس — لا ، أنا لا أبدى رأيي وإنما أرى أن القضية التي تدافع عنها خضرة ، وأرى أن يؤخذ الرأي الآن .

خضرة محمود أبو النصر بك — هذا هو ما أشكو منه . أشكو من أن دولة الرئيس يقفل باب المناقشة دون أن يقرر المجلس ذلك . ولا يضيرني أن تكون قضيتي خضرة وأن زملائي يختلفون معى في الرأي لأنى إنما أتكلم عن عقيدة .

دولة الرئيس — الموضوع قتل بحثاً . غير الموافق من حضراتكم على قرار لجنة الحفائية يفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

قرر المجلس الموافقة على تمرير لجنة الحفائية الخاسر بالقوانين الصادرة قبل اجتماع البرلمان ، وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية وأوجب الدستور عرضها على البرلمان في أول دور انعقاد له .

( في ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان واستمر العمل بها مدة ، ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فضلاً أمام المجلس

لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان .

على كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

خضرة صاحب القولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لسيادتكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن القوانين التي انتهى العمل بها قبل نظر المجلس لها على أثر انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لمرشده على هيئة المجلس .

وقد انتدبت اللجنة خضرة صاحب العزة عد محمود خليل بك ليكون مقررأ لها أمامه .

وتفضوا بقبول عظيم احترامى

رئيس اللجنة بالنيابة

أحمد على

٨ يناير سنة ١٩٢٧

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

بينت اللجنة في تقريرها للزوج ٨ يناير سنة ١٩٢٧ ما رأته بالنسبة لقوانين التي عرضت على البرلمان في أول دور انعقاده وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بموجب الأمر المالى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ .



وحيث إن المجلس بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ أحال على هذه اللجنة القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان وهو ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ واستمر العمل بها مدة ما ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فضلاً أمام المجلس ، وذلك للنظر فيها وغض حالتها وبيان رأيها فيها إذا كان يجب على المجلس أن ينظر في هذه القوانين مع انتهاء العمل بها أم لا .

وحيث إن اللجنة رأت في تقريرها للزورج ٨ يناير سنة ١٩٢٧ للشار إليه أن جميع القوانين التي صدرت في عطلة الجمعية التشريعية وعرضت في أول جلسة لانعقاد البرلمان نافذة وليست في حاجة لأن يقرها البرلمان والقوانين المطلوب من اللجنة إيداء رأيها عنها داخلة في عداد هذه القوانين .

لذلك :

ترى اللجنة أن القوانين التي انتهى العمل بها لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان ؟

رئيس اللجنة بالنيابة  
أحمد على

٨ يناير سنة ١٩٢٧

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( أصوات : موافقون ) .

قرر المجلس الموافقة على ما رآه لجنة الحفائية من أن القوانين التي انتهى العمل بها لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان .

( في ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

القوانين التي صدرت في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به يكفي لقبائها نافذة المفعول بمجرد عرضها على

البرلمان دون حاجة لإقرار المجلس بإيها .

على كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة ورود كتاب دولتك رقم ١/٨ - ٣٣٣ المؤرخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٧ ، وللمصن موازنة المجلس على تقرير اللجنة الخاص بالقوانين الصادرة قبل اجتماع البرلمان ، والتي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، وهي القوانين التي صدرت في المدة من سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى أبريل سنة ١٩٢٣ ، أي لفئة تاريخ صدور الدستور ؛ أتشرف بأن أخبر دولتك أن لجنة الحفائية عند اطلاعها على هذا الكتاب في جلستها التي عقدت اليوم بحثت فيها إذا كان الحكم الوارد في تقريرها السابق يسرى أيضاً على القوانين التي صدرت في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور ، أي أبريل سنة ١٩٢٣ وبين تاريخ العمل به ، أي ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وهو تاريخ انعقاد البرلمان . فرأت اللجنة بالإجماع أنه يسرى عليها ، وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كاف لقبائها نافذة المفعول دون حاجة لإقرار المجلس بإيها طبقاً لمادة ١٦٩ من الدستور .

وتفادوا دولتك بقبول وافق الاحترام ؟

رئيس لجنة الحفائية بالنيابة  
أحمد على

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنياية ) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنياية ) — المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .  
( ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

( ١ ) المراسم بقوانين التى صدرت بعد انتهاء الدور الأخير (الذى انتهى فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣٤) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإيداعها كلا من المجلسين ، لا بتقديم بيان أو كشف بها .

( ٢ ) القوانين التى صدرت فى الفترة التى سبقت انعقاد البرلمان فى مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور . ويكون عرضها فى أى وقت من دور انعقاده الأول .

( تراجع للنقطة على هذا فى المادة ٤١ ) .

( فى ٦ يوليه سنة ١٩٣٦ ) .

مجلس النواب

مادة ١٧٠ - « على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه »<sup>(١)</sup>.

صدر برأى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ ( ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ )

نؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

عبدى إبراهيم

وزير الخارجية .. ... .. أحمد حشمت .

وزير المالية .. ... .. عجب .

وزير الموصلات .. ... .. أحمد زيور .

وزير الحفانية .. ... .. أحمد ذو الفقار .

وزير المعارف العمومية .. ... .. محمد توفيق رفعت .

وزير الأوقاف .. ... .. أحمد على .

وزير الحربية والبحرية .. ... .. محمود عزمى .

وزير الأشغال العمومية .. ... .. حافظ حسن .

وزير الزراعة .. ... .. فوزى الطبعى .

الهيئة  
الاستشارية  
التشريعية

وتلاحظ اللجنة الاستشارية التشريعية أخيراً أن هناك تعديلات أخرى يمكن أن تصبح ضرورية لتوفيق بين أحكام الدستور وأحكام قانون الانتخاب أو أحكام قوانين أخرى لها صفة القانون العام ويمكن أن تصدر بهذه التعديلات قوانين قبل صدور الدستور أو وقت صدوره .

وهناك أيضاً محل بحث مسألة إنشاء القانون الطائى الحالى أو بعبارة

( القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ ) .

القاهرة في ٣ يناير سنة ١٩٢٣ .

أحمد ذو الفقار .

أيوس .

هبت .

يولا كلزلى .

بيترى .

وارد بيوز .

روز تيلور .

بدوى .

والتون .

واغلي .



ملحق رقم ١  
للجنة وضع المبادئ العامة للدستور

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لجنة المبادئ العامة

---



## لجنة الدستور

### تقرير لجنة المبادئ العامة

#### مقدمة

انتخبت لجنة الدستور هذه اللجنة لوضع القواعد العامة التي يؤخذ بها في الدستور وقانون الانتخاب وتحرير تقرير عن أعمالها وعرضه عليها . وقد عقدت هذه اللجنة ثمان عشرة جلسة من ١٩ أبريل سنة ١٩٣٢ إلى عشرين مايو سنة ١٩٣٢ حصلت في أثناءها للناقشات في المبادئ وأسفرت عن مائة وعشرين قراراً عاماً بالقواعد العامة . وقد كانت وجهة نظر الأعضاء متفقة عام الاتفاق في كثير من القرارات ، ولم يكن الخلاف بينها جوهرياً في مسألة ما بحيث لا يمكن الوصول إلى اتفاق . على أنها فصلت ترك بعض القواعد للجنة العامة كما حصل في مسألة تمثيل الأقليات لعلم أهميتها . وهي ترفع هذا التقرير عن أعمالها وعن القرارات التي فصلت فيها وعن الأسباب التي أدت بها إلى تحرير هذه القواعد .

#### شكل الحكومة

حكومة مصر ملكية دستورية وراثية في عائلة محمد علي .

هذا مبدأ أقرته اللجنة بإجماع الآراء . وقد اقترح أن يضاف إليه أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأشير إلى ما ورد في دستور الزوج من أنها دولة حرة مستقلة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها . ولكن اختلف في جواز وضع مثل هذا النص في الدستور باعتبار أنه أكثر ارتباطاً بمصلحة مصر بالدول منه بنظام مصر الداخلي الذي هو مناط أحكام الدستور فترك النظر فيه للجنة العامة .

#### السلطات

من اللغز عليه أن مصدر السلطات هو الأمة واختلف في وحوب النص على ذلك في الدستور أو الاكتفاء بتقرير التنازع للترتبة على ذلك المبدأ .

#### السلطة التشريعية

يشترك الملك والبرلمان في القيام بالسلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك .

وقد أجمعت الهيئة على أن يتكون البرلمان من هيئتين تدعى إحداها مجلس النواب والأخرى مجلس الشيوخ . ولم يخرج أحد على هذا الرأي لاعتبار الهيئة كلها أن فكرة المجلس الواحد قد ثبتت بالعمل وعدم صلاحيتها . فقد دلت تجارب الدول العريقة في الحكومة البرلمانية على أن نظرية المجلس الواحد لها مضار كثيرة في العمل . فإن الهيئة التشريعية بطبيعتها تباينها عن الأمة ميالة إلى الاعتداء على السلطات الأخرى ، فإذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبداداً سيئاً . أما تداولها في مجلسين فيكفل زوال هذا الخطر وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة . ومهما يكن في تداول القوانين التي يخلف المجلسان عليها من نزاعة بعض الوقت فإن خلافاً في الرأي دليل على عدم القطع بصلاح هذه القوانين . والقوانين غير القطوع صلاحها كثيراً ما تضر لأسباب مختلفة إذ أنها قد تكون رحيمة تخوف التقدم وقد تكون ميالة للطغرة تضعد رجة اجتماعية ضارة بالحياة العامة . فالوقت الذي يضيع في تجميعها وردّها حدود الحكمة ومقتضيات التطور لا يمتد ذاتها هباء . وإذا ترتب على ضياعه بعض الضرر فذلك ضرر قليل جداً بجانب صدور قانون من مجلس واحد غير جامع لسلامة المبدأ وسداد الرأي . وقد أخذت جميع ممالك العالم إلا قليلاً منها بنظام المجلسين ولم يشك أحد تحاذلاً أو تراخياً في استحسان السلطة العامة .

## تكوين المجلس

## جلس النواب

رأت اللجنة أن تأخذ في تكوين مجلس النواب أحدث النظريات الديمقراطية من غير أن تهمل تاريخ مصر النيابي . فكان أول مبدأ دستوري رآه في تكوين المجلس أن يكون جميع أعضائه منتخبين وأن يترك واحد منهم نائباً عن أهل مصر جميعاً لا عن منطقة ولا عن جهة معينة . وليس من شك في وجوب أن يكون الأعضاء منتخبين وفي أن ينأيه عن مصر كلها من البداية الديمقراطية المقررة في كل البلاد للتقدم ، ولذلك أقرت الهيئة البديان بالإجماع .

أما نسبة الأعضاء لمجموع السكان فكانت موضع مناقشة بين واحد لكل مائة ألف وواحد لكل خمسين ألفاً . ثم اتفقت الأغلبية عند نسبة واحد لكل خمسة وسبعين ألفاً .

والواقع أن ليس للنسبة بين عدد أعضاء المجلس النيابي وعدد السكان صابط عام . وقد اختلفت هذه النسبة في بعض البلاد من زمن إلى زمن ، فكانت في فرنسا بنسبة واحد إلى مائة ألف وهي في إنجلترا بنسبة واحد إلى سبعين ألفاً وفي بلجيكا بنسبة واحد إلى أربعين ألفاً ، وفي سويسرا بنسبة واحد إلى عشرين ألفاً . وكانت في الجمعية التشريعية بنسبة واحد إلى مائتي ألف . وأساس تقدير الدين اقتروا جعل النسبة واحداً إلى مائة ألف أن يكون المدد نصف ما كان في الجمعية التشريعية فيجمع بين صحة تمثيل الأمة وبين عدم التناهي في الكثرة تاهياً قد يكون من شأنه أن يطل العمل ويوق سيرة مع أن البلاد قائمة على عصر يحتاج إلى الحزم وتجنب دواي الارتباك . أما الدين اقتروا جعل النسبة واحداً إلى خمسين ألفاً فرأبهم الحرس على تمثيل كل عناصر الأمة وإفساح المجال لنوى الكفاءة الذين لا يمكنهم جلعهم أو ملهم من مزاحمة دوى الجاه والمال بمن لهم نفوذ عظيم في الوقت الحاضر . ولما كان لكل من هذه الاعتبارات المختلفة قيمة ووزن ، فقد أخذت الهيئة برأى وسط واعتبرت التمثيل في مجلس النواب بنسبة واحد إلى خمسة وسبعين ألفاً من السكان بما يجعل عدد المجلس في الوقت الحاضر نحو مائة وعشرين وهو عدد ترى اللجنة كفايته للنيابة عن الأمة وحسن تمثيلها ، على أن هذا العدد يزداد طبقاً تبعاً لازدياد عدد السكان .

وقد رأت الهيئة لجواز الضوية أن يكون النائب مالماً من العمر ثلاثين سنة على الأقل ، وكان هذا الشرط موضع بحث وحصل في اللجنة قد اقترح أن يكون السن خمساً وعشرين سنة كما اقترح أن يكون خمساً وثلاثين سنة . وكان أصحاب الرأي الأول يؤيدون رأيهم بأن الحادية والعشرين هي سن الضوية للبرلمان في إنجلترا وأن الأمم الأخرى كلها لم تر عملاً لاشتراط أكثر من خمس وعشرين سنة وأن الحياة السياسية أصبحت أن أشخاصاً لا يملأوا هذه السن قادوا الأمم وكانوا فيها عوامل تقدم ونجاح . وأيد أصحاب الرأي الثاني رأيهم بأن الحياة الشرقية تنقلب فيها العاطفة إلى ما بعد الخامسة والعشرين ، وأن مركز البلاد السياسي من الفعالة والحظورة بحيث يحتاج إلى الأمانة وطول الروية . وقد رأت اللجنة أن الحجج التي تقدم بها أضرار الحس والعشرين سنة مع صحتها لا تصلح لمصر ، لأن الأشخاص الذين يحسنون تقدير مصالح البلاد في هذه السن نادر لا يبنى عليهم حكم ، وأن تربية الأوربيين السياسية الطويلة وانتشار الآراء الاجتماعية بينهم وعظمتهم جميعاً من الاطلاع على كل ما يكتب وتكوينهم مبادئ خاصة لأفسهم كل ذلك من شأنه أن التقدم للانتخاب حتى من كان في الخامسة والعشرين له آراء خاصة به أو مشاركة في تقدير الصالح العام وقدرة على الباطن عن تلك الآراء . أما في مصر فالأمر مختلف . ويجب أن يبنى القانون بشئ من حماية الناخبين في اختيارهم حتى لا يقع الاختيار على غير ذي رأى ناضج . أما سن الخامسة والثلاثين فقد روي أنها تحرم طبقات كثيرة في مقدورها أن تخدم لبلد خدمات جليلة . لذلك أخذت اللجنة بسن الثلاثين حداً أدنى لجواز النيابة .

وقد رأت اللجنة أن تشترط كذلك في العضو أن يحسن القراءة والكتابة وذلك ليسنى للنائب القيام بالعمل الصالح الذي يخط به على طريقة محدودة ، إذ أن مجرد معرفة القراءة والكتابة على نحو ما كان منصوباً عليه في قانون الجمعية التشريعية لا يكفي اليوم لنضو الهيئة التي تسن قوانين البلاد وتراقب الهيئة التنفيذية للشئولة وتعلم تقرير اللجنة أو عدم الثقة بها .

وقد اختلف في ضرورة اشتراط نصاب مالي للعضوية . فرأى الذين يريدون ذلك أن يبق الأمر على ما كان عليه في قانون الجمعية التشريعية لأن الذين يدفعون الضرائب هم أصحاب الصالح في البلاد فهم أكثر عناية بتقدمها ورقياً ، وكانت اللجنة تميل إلى الأخذ بهذا



الرأى في أول الأمر مع إعفاء حملة الشهادات العالية الذين مضى على نيلهم إليها خمس سنوات من كل ضريبة . ولكن لوحظ على هذا الرأي أن الضرائب المقررة في مصر هي الضرائب العقارية وقدرها لا يتجاوز في الوقت الحاضر سدس إيرادات الخزينة المصرية وأن من الظلم حصر حق التباية في دافعي سدد الإيراد ولم اعتبار مصالح دافعي حصة الأساس . ولذلك تساءلت اللجنة عما إذا كان من الممكن وضع أساس مادي آخر يجاب الفرية . ففكرت في قيمة إيراد الشخص وفي مبلغ الإيجار الذى يدفعه الساكن وفي غير ذلك من الأساسات . لكن اختلاف الأسس على هذه الصورة ميب لسانه ويتقضى تحقيقه تديلا في شؤون الناس الخاصة ويكلف خزنة الحكومة لمعرفة الصحيح منه والصورى فترات باهظة بلا مقتضى وهو مع ذلك غير مؤد للعرض للطلاب . أضف إلى هذه الاعتبارات التى لا يتيسر معها وضع ضابط لتحديد أصحاب المصالح الذين يجب أن ينصرو فيهم الانتخاب — أضف إليها ما تقدم به الدين وأوا إلقاء شرط الفرية من بادي الأمر ، فإن التوايين الحديثة لا تفر هذا للدأ لأن فئة الناخبين من توفرت كان فيها الكفاية وأن الهيئة التباية لا تقتصر على النظر في المصالح المادية بل تنظر في أمور لا تقل عن تلك المصالح خطرا .

لذلك هذه الاعتبارات رأيت اللجنة عدم اشتراط الضريبة للعضوية في مجلس النواب .

طريقة الانتخاب - أمثل الطرق للانتخاب في رأى اللجنة أن يكون لدرجتين : الأولى درجة الناحين ، والثانية درجة المندوبين الناخبين . وقد تركت اللجنة تقدير العدد الذى يوجب عنه كل مندوب ناخب إلى لجنة قانون الانتخاب . وإنما دعا اللجنة لتقرير مبدأ للدرجتين وتفصيله على مبدأ الانتخاب المباشر الذى رأى بعض الأعضاء الأحذ به سبان : أولها تاريخ مصر الانتخابي ، فإن مصر لم تعد الانتخاب السياسى المباشر بل كانت كل قوانين الانتخابات الماسية لمجلس النواب في سنة ١٨٨٢ ومجلس الشورى والجمعية العمومية في سنة ١٨٨٣ وللجمعية التشريعية في سنة ١٩١٣ تنص على حصول الانتخاب بدرجتين . وقد أسفرت انتخابات الجمعية التشريعية على الرغم من قلة عدد المتحدين فيها عن نتيجة لا بأس بها . فمن المنظر أن تسفر الانتخابات لمجلس النواب من درجتين عن نتيجة أحسن ، لأن الشعب أكثر شعورا بحقه السياسى وبضرورة اختيار النواب الذين يحسون بمثله ولأن المدة ثلاثة أعوام عدد أعضاء الجمعية التشريعية تقريبا . وهو لذلك يسمح للأكفاء بالوقوف إلى جانب ذوى المصالح الواسعة . أما السبب الثانى وراجع إلى حال البلاد العامة ، لأن الأكثرين من السكان لا يعرفون في الغالب شيئا كثيرا عن الأشخاص الذين يتقدمون للباية عنهم وقد يندفعون بمن لا يعرفونه لما يزينه لهم من الأقوال . ولما كان أساس التباية الثقة ، والثقة لا تتأتى إلا عن معرفة ، فالناخبون الذين يولون تفضيل لمن لا يعرفونه يخرجون بالانتخاب عن المسمى المقصود منه . أما مددو الناحين فهم بالضرورة من درجة أرقى وهم أكثر معرفة بالناس .

على أن تعدد المرحلات متبع في بلاد شتى مما يتصل بمجلس الشيوخ ، وكان متبعا أيضا في فرنسا بالنسبة للمجلس الآخر في دستور سنة ١٧٨٩ ، لذلك رأيت اللجنة من المجازفة أن ترجع إلى بلادى في عمار التحرة في الظروف المحاصرة فقررت أن تسبق طريقة الانتخاب القديمة التى خبرتها البلاد من عهد طويل .

وقد رأيت اللجنة ضرورة ترشيح العضو الحائز لمصالح الانتخاب في دائرة من دوائر انتخاب الدرية للتيد فيها اسمه وأن يركبه عدد من المندوبين الناخبين على الطريقة التى زاهها لجنة قانون الانتخاب . وحكمة ضرورة الترشيح قبل الانتخاب تحدد عدد من يجوز انتخاب عضو الدائرة من بينهم حتى يتمكن المندوبون الناخبون من الوقوف على آراء الناخب وصفاته وحتى لا يظهر على مسرح الانتخاب في آخر لحظة أشخاص لا تكون النتيجة من ظهورهم إلا بشرة أصوات الناخبين ، وهذه الأسباب دعت بعض المالك للأخذ بفكرة الترشيح بل لقد اشترط في إنجلترا على من يرشح نفسه للانتخاب أن يدفع أمانة فإذا لم يحصل في الانتخاب على نسبة معينة من الأصوات خسر المبلغ الذى دعه ، وفي هذا دليل على مبلغ حرص القوم هناك على عدم بشرة الأصوات بغير جدوى .

ومع اتفاق اللجنة في الرأى على ضرورة الترشيح فقد أبدى في أثناء المناقشة رأيان : أحدهما أنه يجوز لكل حائز لمصالح التباية أن يرشح نفسه في أى جهة من جهات القطر مادام الناخب يعتبر نايبا عن مصالح البلاد العامة لا مثلا لمصالح دائرة انتخابية خاصة . وأيد أصحاب هذه النظرية رأيهم بما هو متبع في فرنسا وإنجلترا وغيرها كما قالوا «وجب تطبيقها في مصر لأن كثيرين من الدين يرشعون للباية من لهم مصالح في جهات القطر المختلفة يقيمون في القاهرة أو غيرها من المدن الكبيرة وتفيد أمماؤهم في دوائر الانتخاب بها . فمرامهم لذلك من حق ترشيحهم في الجهة التى يتوسون النجاح فيها حرمان من حق بلا موجب وحرمان البلاد من كفءات قد لا يوفرو مثلها في الجهات التى يريدون ترشيح أنفسهم فيها وإن لم تكن أمماؤهم مقيدة بدوائر انتخابها . والرأى الثانى إباحة ترشيح الشخص

نفسه في دائرتين من دوائر انتخاب اللديرة او المحافظة للقيد فيها اسمه وإعطائه حق الاختيار إذا نجح فيهما على نحو ما كان حاصله بحكم قانون انتخابات الجمعية التشريعية .

وقد رفضت اللجنة الأخذ بهذين الرأيين لأن علم الضو علماً دقيقاً بأحوال الجهة التي ينوب العضو عنها من أدعى الأسباب لتخزين التفرص من النظام النيابي . ولا يتأتى هذا العلم لأن موطنه السياسي في القاصرة مثلاً إذا هو نائب عن أسوان أو النبلأ . أما ترشيح الشخص نفسه في أكثر من دائرة في الجهة للقيد فيها اسمه ففيه شيء من المجازفة السياسية غير المتحسنة وفيه أيضاً معنى التجربة في أي الجهات يجوز الثقة ، وتلك تجربة ينبغي ألا تكون في الانتخابات .

وقد رأت الهيئة أيضاً أن يكون الانتخاب فردياً لا بالقائمة ، بمعنى أن ينتخب للتدويون الناخبون في كل دائرة انتخاب نائباً واحداً . لأنها رأت أن وجود اسم شخص حائز للثقة في إحدى القوائم قد يدعو إلى انتخاب كل من ممة في القائمة وقد يكونون غير حديرين بشفة الناخبين الذين إنما يتخيرون حرصاً على انتخاب ذلك الشخص الممين .

ومجلس النواب هو الذي يفسل في الطون التي تقدم ضد انتخاب أعضائه ، وتلك قاعدة عامة في قوانين الانتخاب أساساً فصل السلطات بعضها عن بعض فلا تتداخل السلطة القضائية في شيء من أمر أعضاء السلطة التشريعية .

### مجلس الشيوخ

رأت الهيئة أن تسمى المجلس الثاني مجلس الشيوخ وأن يكون مكوناً من ثمانين عضواً تبين الحكومة منهم ثلاثين وتنتخب البلاد منهم خمسين ، وأن يكون الصين والانتخاب من الطبقات الآتية :

- ١ — الأسماء ٢ — الوزراء السابقون والمحاليون ٣ — رؤساء مجلس النواب ٤ — كبار العلماء والرؤساء الزوحيوت
- ٥ — وكلاء الوزارات ٦ — رؤساء محكمة الاستئناف والنواب المومسيون ٧ — مستشارو محكمة الاستئناف ٨ — قباء الهاميين
- ٩ — قباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق ١٠ — رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنوات على الأقل ١١ — كبار المناصب من رتبة لواء فما فوق ١٢ — النواب الذين أمضوا مدتين في النيابة ١٣ — كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً في العام ١٤ — كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة الذين لا يقل دخلهم عن ألف جنيه في العام .

ثم رأت اللجنة أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة مندوبين ينتخبهم للتدويون الناخبون لهذه الغاية .

والأسباب التي حدثت إلى وضع هذه القواعد ليست مجرد أسباب تقليدية . فإن لكل أمة من الأمم المتمتدة نظاماً خاصاً في المجلس الثاني يرجع إلى تاريخها وإلى تطوراتها السياسية والاجتماعية وإلى أسباب عديدة إذا كان لبعضها مثل في مصر فمظلمها لا مثيل له . فمجلس اللوردات في إنجلترا مجلس فيه أشخاص من طبقة الأشراف القديمة ويرجع تكوينه إلى أسباب تاريخية لا محل للإضافة فيها ، ومجلس الشيوخ النمساوي قبل الحرب كان يضم إلى جانب النواب الميين عدداً آخر ممن لهم حق الضوية بمولدهم أو بمركزهم الديني . ومجلس شيوخ إيطاليا ميين كله بمعرفة الملك ومن طوائف معينة . ومجلس شيوخ اليابان مكون من أفراد العائلة المالكة والأشراف والأشخاص للميين بمعرفة الإمبراطور . ومجلس شيوخ فرنسا مكون من ثلثائة وسبعة عشر عضواً منتخبين كلهم بمعرفة مندوبي المجالس البلدية وغيرهم . ويتكى شرطاً للضوية أن يكون الشخص فرنسياً بالعاماً من العمر أربعين سنة . ومثله مجلس شيوخ بليجيا مع اشتراط أن يدم الضو ضريبة قدرها ١٢٠٠ فرنك في السنة أو أن يكون مالكا أو صاحب حق انتفاع بفسار في بليجيا إرادة ١٢٠٠ فرنك في السنة . لهذا الخلاف بين المطرائق لم يكن بد من النظر في حال البلاد ووضع نظام ملائم لها . فوضت اللجنة قائمة الطوائف التي يسمح الانتخاب منها على اعتبار أنها الطوائف ذات المصالح الواسعة مادية كانت أو أدبية حتى يكون مجلس الشيوخ موازناً لمجلس النواب موازنة يستقيم بها التشريع ويؤمن معها الثار .

على أن هذه الطوائف لم تذكر في سبيل الحصر بل يجوز إضافة طوائف أخرى إليها بقانون خاص .

والأمرأة متفقة على وجوب تعيين عدد من أعضاء مجلس الشيوخ وإن اختلف على النسبة كما اختلف على المصدر الذي يتكون منه

المجلس . على أن الهيئة كانت متفقة على أنه لا يجوز أن يبلغ مجلس الشيوخ أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس النواب حتى لا تسلب المناقشات الطويلة إلى تشعب الرأي شيئاً قد يصعب التوفيق آخر الأمر بينها . وقد طرح رأى جل المجلس ستين عضواً فقط ، إلا أن الهيئة رأت آخر الأمر أن يكون العدد ثمانين ينتخب منهم خمسون ويمين ثلاثون على أن يترك للجنة العامة النظر في جل عدد المئتين النصف في الدلة الأولى .

وسأله التعيين ليست بدعة في التشريع المصري فلها سوابق في الجمعية التشريعية وفي مجلس شورى القوانين وهي ليست بدعة لأنها لأن بعض مجالس الشيوخ في أوروبا ومجالس شيوخ اليابان معينة كلها . على أن اللجنة لم تكسب بالنظر في التعاليد بل قد لاحظت ما يقتضيه حال البلاد من ضرورة التحكمن في إكمال ما قد يبقى بعد الانتخاب من نقص في تمثيل الكفاءات الفنية وغيرها مما لا يضعه الانتخاب تماماً .

وقد كان مما عرض على اللجنة أن يحصل انتخاب الأعضاء للتعيين بمجلس الشيوخ بواسطة هيئة مجالس المدريات والبلديات والمجالس المحلية على نحو ما هو حاصل في فرنسا مثلاً . لكن عدم انتشار نظام المجالس المحلية والمجالس القروية من جهة وكون الكثير من المجالس البلدية مختلطة وخوا القاهرة من هيئة تمثلها وما إلى ذلك من الاعتبارات دعا الهيئة إلى عدم الأخذ بهذا الرأي .

كذلك عرض على اللجنة أن ينتخب مجلس الشيوخ لمرجعين على نحو ما تقرر في مجلس النواب . لكن الهيئة رأت عدم الأخذ بهذا الرأي لأن الناخبين لأعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكونوا أقرب اتصالاً بالطوائف التي يجوز الانتخاب من بينها وأكثر معرفة لها وأصح حكماً عليها ، وهذا ما لا يتيسر عادة للمندوبين الناخبين .

تلك هي حكمة انتخاب مجلس الشيوخ ثلاث درجات أى بواسطة مندوبين ينتخبهم للدوبون الناخبون يكونون حائزين لشروط خاصة تقررها لجنة قانون الانتخاب .

وقد حرصت اللجنة هنا على ضرورة الترشيح والقيود في جدول الانتخاب على نحو ما تقرر في مجلس النواب . وهي كذلك قد تركت للمجلس حق الفصل في الطعون التي تقدم على انتخاب أعضاءه .

### فيا لأعضاء المجلسين وعليهم من الحقوق والواجبات

مق تم انتخاب أعضاء البرلمان وتعيين من ينص على تعيينهم ترتبت لهم بهذه الصمة حقوق وعليهم واجبات تقتضيها نيابتهم وترجع عليها إلى ضرورة ضمان حريتهم التامة وتجنبيهم كل ما قد يؤثر فيها .

فأعضاء البرلمان لا يجوز تحميلهم بأى توكيل على سبيل الأمر والإلزام سواء من قبل منتخبهم أو من قبل السلطة التي تعينهم ، وهذا الحق مقرر في السامير كلها ومترتب على نيابتهم عن الأمة كلها .

ومعها قيل في العرف البرلماني إن فلائاً نائب الجهة أو للقائمة القلائية فإن ذلك ليس إلا من باب الإشارة إلى ناخبيه بالفعل . وما دام الأمر كذلك فليس للناخبين أن يلزموا من انتخابه ولا للحكومة أن تترحم من عيتهم برأى خلس أو بأى توكيل فإن النائب متى انتخب أو تعين أصبح ولا سلطة لأحد عليه إلا ضميره .

لضمان حرية الأعضاء أيضاً رأت اللجنة أن ينص في الدستور على أنه لا يجوز فصل أحد من عضوية أى المجلسين إلا بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاءه ، حتى يتفادى بقدر الإمكان تحكم الأغلبية في الأقلية .

فصلنا عن ضمان حرية النائب أمام ناخبيه وعن حقه في التقا ، في كرسى النيابة إلا إذا فصل بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الذي هو منه قد قدرت الهيئة أيضاً أنه لا يجوز مؤاخذه أعضاء المجلسين على ما يدعون من الآراء والأفكار بالمجلس ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحدهم أو اتبش عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له .

هذا مبداً من أقدم المبادئ الدستورية فإنه إذا أجزر لسلطة من السلطات مؤاخذه النائب بسبب أفكاره وآرائه حد ذلك من حريته واستقلاله وحال بينه وبين أدائه لواجباته على الوجه الذي يرتضيه ضميره .

وكذلك الحال إذا أجزر لسلطة ما أن تفتش على النائب أو أن تتخذ إجراءات جنائية ضده لما يخشى من سوء استعمال هذا الحق واتخاذ وسيلة للتهديد .

تمرر هذا البند في فرنسا في المادة ١٣ من دستور سنة ١٨٧٥ وفي إنجلترا في الفقرة التسعة من المادة الأولى من قانون ١٣ فبراير سنة ١٦٨٩ (Bill of Rights) وفي المادة ٤٤ من الدستور البلجيكي والمادة ٣٧ من الدستور الإيطالي وفي دساتير العالم كله كما تقرر أن المجالس النيابية هي وحدها صاحبة الحق في مؤاخذة أعضائها على الطريقة التي تقررها لوائحها الداخلية ، وهي كذلك صاحبة الحق في التصريح للسلطة التنفيذية بتأخذ إجراءات ضد العضو الذي يخالف القانون في أعماله الخارجية . على أن ضمان حرية النائب تقتضي إلى جانب حمايته من تهديد أية قوة أو سلطة ابتداء عما يوجب التأثر من ناحية أية قوة أو سلطة بسبب ارتباط مصالحه بها . لذلك رأت الهيئة أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية وظيفة حكومية ذات مرتب ما عدا الوزارة .

وحكمة منع الجمع بين عضوية البرلمان وأية وظيفة حكومية ذات مرتب تحقيق مبدأ فصل السلطات وتجنب الخلف بينها فإن وجود أفراد من الهيئة التنفيذية ضمن أعضاء الهيئة التشريعية يصف ما لهذه من حق الرقابة على تلك وينافي ما تقتضيه الوظائف الحكومية من وجوب طاعة الرؤساء . أضف إلى ذلك أن ما للموظفين من السلطة يطمح امتيازاً على غيرهم أثناء الانتخابات . وقد كان مما عرض على نظر اللجنة مسألة جواز أو عدم جواز انتخاب المندوبين أعضاء في البرلمان لأن اتصالهم بالحكومة باعتبارهم موظفين عموميين قد يخلهم في طائفة الأشخاص الذين ينطبق عليهم الحكم السابق . وقد اختلفت أحكام المحاكم بشأنهم في عهد مجلس شوري القوانين ، ثم جاء قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩١٣ فنص في المادة العشرين على عدم جواز الجمع بين وظيفة عمومية وبين العضوية في الجمعية التشريعية . ولا نزاع في أن عبارة الوظيفة العمومية يدخل فيها وظائف المندوبين العمل من ذلك الحين على عدم جواز الجمع بين وظيفة المندوب والعضوية للجمعية التشريعية ومع ذلك فإن اللجنة لم تنسأ أن تبث في هذه المسألة بل تركتها للجنة العامة لتقرر فيها ما تراه . أما حكمة استثناء الوزارة فهي أثبتت الوزارة في الحكومات البرلمانية ليست في الواقع وظيفة حكومية ولكنها الظاهر التنفيذي لأغلبية آراء المجالس التشريعية وليس هناك من الخوف من أن تتأثر حريات أعضائها بمراكزهم الحكومية .

كذلك لا تعنى رتب ولا ياشين لأعضاء المجلسين مدة عضويتهم ولا بعد ذلك بسنة حتى لا تكون الرتب والنياشين أداة تأثير في يد السلطة التنفيذية .

ولا يجوز أيضاً لأي عضو من أعضاء المجلسين شراء أرض أو استجارها من الحكومة باسمه أو باسم غيره بنير المزداد العمومي ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أي منفعة شخصية تمود عليه بالربح في مدة نيابته وذلك لكيلا يتأثر أعضاء البرلمان بمصالحهم الخاصة .

كذلك لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في آن واحد وحكمة ذلك غير خافية . وقد رؤى أن رتب لأعضاء المجلسين مكافأة مالية .

### انقضاء البرلمان

مركز البرلمان مدينة القاهرة .

ومضى تم تكوين المجلسين وجب على أعضائهما قبل مباشرة عملهم أن يعلفوا الجين بأن يكونوا مخلصين للوطن وللكل الدستوري مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا وظائفهم بالهمة والصدق . وقسم بين الولاء لذلك والاحترام للدستور مقرر في قواعد نظام للوكيات إلا التقليل منها ، وفي بعض قواعد الجمهوريات . هـ نص دستور الولايات المتحدة على أن الأعضاء يسمون أو يؤكدون أنهم يؤيدون الدستور . كذلك نص في دساتير هولانده وإيطاليا وتركيا وغيرها على حلف الجين .

وإذا رأت اللجنة أن يقيم الملك بإحترام الدستور وقوانين الأمة وأن يحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه فقد كان واجباً النص على أن يسم أعضاء البرلمان بين الولاء للملك واحترام الدستور .

وينتخب مجلس النواب رئيساً له ووكيلين من بين أعضائه أما مجلس الشيوخ فينتخب ثلاثة من بين أعضائه ليعرض أحاسنهم على الملك فيختار من بينهم رئيساً للمجلس . أما الوكيلان فينتخبان بمعرفة المجلس نفسه .

وإنما دعا اللجنة لاحتياج طريق خاصة في أمر رئيس مجلس الشيوخ أن ذلك المجلس مؤلف من نوعين من الأعضاء ، معينين ومنتهيين وفي اختيار رئيس ذلك المجلس على هذا النحو أخذ بالمعنيين . وقد جلت مدة نيابة مجلس النواب خمس سنوات ومدة نيابة مجلس الشيوخ عشراً . على أن اللجنة لم تر الأخذ بطريقة الانقضاء الدائم التي يترك فيها البرلمان أن يجدد أوقات عمله وأوقات عطلة كما ثبت في كل البلاد الدستورية من فساد هذه الطريقة لأنها تعمل البلاد بالمناقشات والنزاعات الحزبية وتصل أعمال السلطة التنفيذية . بل رأيت أن تأخذ بالطريقة المقررة في أغلب الدساتير والتي كانت مقررة من قبل في قانون الجمعية التشريعية ، وهي طريقة الانقضاء الدوري ، وقررت أن يلتمس البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لقد حلهاء العادية ويمتد دور اسقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية ، ثم تكون العطلة السنوية . فإذا حدث ما يقتضي نظر السلطة التشريعية فإنه يجوز عند الضرورة الاجتماع بصفة غير عادية وتحدد مدة الاجتماع في الأمر الصادر بمقتضى البرلمان . ومضى انتهت تلك المدة انتهى اسقاده إلا إذا كان دور الانقضاء العادي قد بدأ صلا .

وأدوار الانقضاء واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فاجتماعه غير شرعي وأعماله باطلة . وإذا عمل مجلس النواب وجب أن توقف جلسات مجلس الشيوخ إلى أن يسفد مجلس النواب الجديد . ولا يكون انعقاد كل من المجلسين جميعاً يسمح له بمباشرة أعماله إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف الأعضاء . فإذا اجتمع العدد الذي يسمح به الانقضاء تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين . فإذا انقسمت آراء الأعضاء في مسألة معينة وتساوت الأصوات في الجائين وجب اعتبار الأمر المنظور فيه مرفوضاً . وقد رؤى عدم الأخذ بالطريقة التي ترجح الحاقب التي فيه الرئيس عند تساوى الأصوات — كل ذلك إذا لم يمس القانون على اشتراط أغلبية خاصة في مسألة معينة .

وكل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام وذلك بواسطة رئيسه .

وليس يجوز لأية قوة مسلحة الدخول بأى المجلسين ولا الاستقرار على أبوابه أو فيها حوله إلا بطلب من رئيس المجلس . وقد رأيت اللجنة ضرورة النص على ذلك حتى لا يكون في وجود القوة المسلحة ما يهدد المجلس أو يشعر بأنه مهدد من آخرين وأنه في حاجة لحماية فعلية من غير أن يكون شيء من ذلك .

هذا وفق انعقد البرلمان وأخذ ياتر أعماله لم يكن لأحد غير أعضائه الكلام فيه ولا مخاطبته حتى يتق بذلك التشويش على المجلس أو محاولة التأثير في آراء أعضائه . وهذا التبع يسرى على الهيئات كما يسرى على الأفراد . لكن للأفراد ولهيات حق تقديم العرائض لأى المجلسين كما أن لهم كذلك حق تقديمها لأى سلطة من السلطات في حدود القانون ولكل مجلس أن ينص فيما يقدم له من العرائض ما تقرره لوائحه الداخلية .

ويجب أن يكون انعقاد كل من المجلسين ومباشره أعماله في جلسات علنية ينسى للجمهور حضورها لمراقبة أعمال التابعين عنه . وهذا للبدأ العام المعمول به في كل الأمم قد تقرر أخيراً في مصر بتعاون الجمعية التشريعية وفيه أكبر الضمانات لحسن قيام النواب بأداء مهمتهم ، إلا أن الصلحة العامة قد تقتضى بحث بعض المسائل سراً خشية ما يترتب على إذاعة أسرار الدولة من عظيم الضرر بالبلاد . لذلك كان لكل مجلس أن يتشكل بهيئة خفية سرية . ناه على طلب الحكومة أو عنرة من أعضائه ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب حصولها في الجلسة العلنية أم لا . وللمناقشة في المجلس غير خاصة إلا للنظام الذي خروء لأئحة المجلس الداخلية .

### اختصاصات المجلسين

أول ما يختص به كل من المجلسين وضع لأئحة الداخلية يبين فيها الطريقة التي يؤدى أعماله على موجبها . وعلى هذه اللائحة التي تحدد اللجان الواجب تشكيلها وكيفية ذلك التشكيل وطريقة عمل اللجان ونظر القوانين وهلم جرا .

والأصل أن المجلسين متساويان في الاختصاص . فلكل منهما حق اقتراح القوانين وعرضها والنظر فيها وإقرارها أو رفضها . ولما كان للحكومة حق اقتراح القوانين يصفها الهيئة التي يستعمل لذلك سلطته التشريعية بواسطة فقد نظرت الهيئة فيما إذا كانت مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة يجب تقديمها لأحد المجلسين أولاً أم لا ، فذهب رأى إلى وجوب البدء برفضها على مجلس النواب لاعتباره الهيئة الأولى من هيئات البرلمان الأكثر غشياً للامة . لكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأى لما تقتضيه للقاعدة

الأساسية قاعدة تساوى المسلمين في الحقوق ولاعتباره خطأ مجلس الشيوخ كهيئة عليا بالنسبة لمجلس النواب ولأن من القوانين وأمر السوة الترسية ما يقتضى السرعة وقد يكون مجلس النواب مشتغلا بالنظر في قانون آخر غير القانون المطلوب أو لأى سبب آخر وعلى ذلك أقرت اللجنة للبدأ بالقرار في كثير من النظم الدستورية مبدأ أن للحكومة الحق في أن تعرض مشروعات قوانينها إبداء على أى المسلمين شادت ما خلا للبريانية للأسباب التى سيجيء شرحها عند الكلام عن البريانية .

وكل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه للمناقشة العلنية أن يحال إلى لجنة لنقصه وتقدم تقرير عنه . وذلك ليكون مبحثا بحثا كليا يوفى إلى المجلس مناقشات عقيمة ويتر عليه سيل النظر . كما أن اللجان تستطيع إتصالها بالحكومة أن تقدمها بتعديل بعض مواد القانون أو بدم التمسك بها فتعفى المجلس بذلك مؤونة الجدل فيا لا طائل تحته .

أما مشروعات القوانين والاقتراحات التى تقدم من واحد أو أكثر من أعضاء أحد المسلمين فيجب إحالتها إلى لجنة لتقصها وإبداء رأيها فيها إذا كان يقبل النظر فيها لدى المجلس أم لا . وفى حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيها يحصل السير فيها كالمشروعات المقدمة من الحكومة بمعنى أن تقصها لجنة وتقدم عنها تقريرا .

وسبب هذه التفرقة بين المشروعات التى تقدم من الحكومة والمشروعات التى تقدم من الأعضاء واضح ، فإن للحكومة أهلاها ولجانها التى تقص لها مشروعات قوانينها وتردها إلى أسوأها ولا تقدمها إلا إذا كانت صالحة للمناقشة . كما أن القوانين المقدمة من الحكومة على هذه الصورة مفروضة فيها أنها تتفق غالباً مع أميال أغلبية المجلس فرضها للمناقشة مفروضة فيه الفائدة . أما الأعضاء فليس لديهم أهلام ولا لجان لتحصير مشروعات القوانين التى يقرحونها كما أنه قد تقدم قوانين تخالف في روحها النظام القائم فطرحتها للمناقشة عبث لا يجرى غير إضاعة الوقت . لذلك كان واجباً أن ينظر مبدئياً فيها إذا كان هناك محل للنظر في هذه المشروعات أم لا .

فإذا كان المشروع مقدما من الحكومة أو كان مقدما من أعضاء المجلس وقرر قبول المناقشة فيه وحصلته اللجنة وقدمت تقريرها عنه لم يجز للمجلس الذى طرح المشروع عليه إقراره إلا بعد أخذ رأى فيه مادة شارة .

وللمجلس حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يصير عرضه من التعديلات . وذلك لسهولة البحث وحسن العمل وضمان أخذ القرار بعد إيمان الروية .

ومضى أقر أحد المسلمين مشروع قانون بث به رئيسه إلى المجلس الآخر لينظر فيه فإذا أقره رغب لمصادقة الملك . وكل مشروع قانون رصنه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده البرلمان لإعادة النظر فيه مشغوعا بالبيانات اللازمة فلا يجوز أن ينظر ثانية في دور الاعتقاد نفسه . فإذا قدم في دور اعتقاد آخر ووافق عليه البرلمان وجب إما أن يصدق عليه للملك وإما أن يحل مجلس النواب . فإذا حل مجلس النواب (على نحو ما هو مبين عند الكلام عن الملك) وأقر المجلس الجديد القانون وجب نفاذه لأن تأييد الانتخابات لهذا القانون يعتبر بمثابة تصويت عام (referendum) من الأمة نفسها عليه .

وقد عرض للجنة بحث حالة اختلاف مجلس الشيوخ ومجلس النواب في شأن قانون من القوانين ، فرأى بعض الأعضاء أنه إذا رفض مجلس الشيوخ قانوناً أقره مجلس النواب ثم عاد مجلس النواب فأقره من جديد وجب أن ينفذ القانون أو يحل مجلس النواب . ورأى آخرون أن في ذلك إهداراً لسلطة مجلس الشيوخ ومخالفة لمبدأ التساوى في الحقوق بين المسلمين ، وأخذوا بنظرية إحلال القانون الذى لا يقره المجلسان وعدم جواز رصنه للملك . ورأى غير هؤلاء وجوب اجتماع المسلمين للبت في القانون المختلف عليه بأغلبية خاصة ، ولما كان الخلاف بين المسلمين قد كان يحل في كل أمة على طريقة تتفق مع تاريخها ومع ما حدث بين المسلمين من الفضال ، وما كان يرى آخر الأمر متصفاً مع السلطنة العامة . وكان مثل ذلك لم يقع بعد في مصر ، وقد يكون من المجازفة تقرير حل له في الدستور ، فقد رأت اللجنة ترك الأمر للمجلسين بحال ما قد يقع بينهما من الخلافات على الطريقة التى يراها متفقة مع مصلحة البلاد .

هذا ولكى يؤدى المجلسان عملهما أداء حسنا مبنياً على معلومات وثيقة ، فقد أجاز للأعضاء حق سؤال الوزراء وحق الاستجواب ، والفارق أن السؤال يلح من عضو ولا يجوز له المناقشة فيه مع الوزير إلا مرة واحدة ، وليس لتسريه أن يدخل في هذه المناقشة . أما الاستجواب فيلحق بالسلطة العامة أو بتصرفات خاصة ولكنه يكون من حق المجلس جميعه ، ويترتب عليه في كثير من الأحيان طرح مسألة الثقة بالوزارة على نحو ما سيذكر عند الكلام على المسؤولية الوزارية .

ولسلك من المسلمين فضلاء عن ذلك حتى إجراء التحقيق ، فإذا رأى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أن يفسح مسألة بينها من مسائل الحكومة أو حدة سياسية هامة ، أو يجري بحثاً في حال البلاد الزراعية أو الاقتصادية أو التجارية العامة كان له هذا الحق .

وليس في ذلك اختط على السلطة التنفيذية ما دام هذا التحقيق خلساً بمسائل داخلية في اختصاص السلطة التشريعية ، وما دام ضرورياً لتتور من يريد أن يبدى رأياً في مسألة هو مكلف بإبداء الرأي فيها ، على أن من قائمة الحكومة أن تعين على هذه التحقيقات في حدود القانون حتى تبقى حائرة لغة المجلس .

كذلك مجلس النواب حتى اتهام الوزراء ، فإذا اتهمهم حوكموا أمام هيئة مؤلفة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ ومن بعض القضاة ينظر في تأليفها فيما بعد .

وكذلك من اختصاص مجلس النواب ، دون مجلس الشيوخ ، تقرير الثقة أو عدم الثقة بالوزراء ، وهاتان المسألتان سيتناولهما هذا التقرير عند الكلام على المسؤولية الوزارية .

### السلطة التنفيذية

#### ( ١ ) الملك

قررت الهيئة حقوق الملك مسترشدة بالقواعد الدستورية الحديثة فوضت القواعد الآتية :

أولاً — ملك مصر يقب بملك مصر والسودان ، وقد رأت اللجنة أن أخاذ ملك مصر لهذا القرب يتناسب مع ما قرره اللجنة من أن السودان جزء من مصر تحت سيادتها وخاضع للملكها .

ثانياً — الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وذاته مصونة لا تمس ، فذاته بهذا الاعتبار فوق القوانين العادية . مثل هذا النص مقرر في دساتير الملك المختلفة ( المادة ١٣ من الدستور البلجيكي ، والمادة الرابعة من الدستور الإيطالي ، والمادة الثالثة من الدستور الياباني الخ ) .

ثالثاً — يقوم الملك بالسلطة التنفيذية في الحدود المقررة في الدستور . وهذه أيضاً قاعدة عامة ، فإن الملوك ورؤساء الجمهوريات في كل ممالك العالم هم الذين تمثل فيهم السلطة التنفيذية .

رابعاً — يصدق الملك على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين ( تقابل المادة ٦٩ من الدستور البلجيكي و ٧ من الدستور الإيطالي ) ؛ أما مصادقة الملك على القوانين ضد سبق تقريرها عند الكلام على السلطة التشريعية ، إذ قرر أنه لا يمكن أن يصدر قانون يقره مجلسا النواب والشيوخ إلا بعد مصادقة الملك ، على أن هذا الحق الذي قرر للملك وللأكثرين من رؤساء الجمهوريات محدود في الواقع بمبدأين : أولهما أن الملك يشر سلطته بواسطة وزرائه ، وثانيهما مبدأ مسؤولية الوزارة . وأما إصدار القوانين ومباشرة ما يجب تنفيذها حقوقاً بدئية للقائم بالسلطة التنفيذية .

خامساً — الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ، وله تأجيل انعقاد البرلمان ، وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ( تقابل المواد ٧١ و ٧٣ من الدستور البلجيكي ، والمادة ٥ فرساي ، و ٧٣ هولندي ، و ٩٤ إيطالي ، و ٣٢ إسباني ، و ٧٤ و ٤٤ باني ) .

قد تفرأ في أثناء العطة البرلمانية دواع كبيرة الخطر يحتاج الحل منها إلى تقرير أشياء لا يمكن تقريرها إلا بواسطة البرلمان ، فذلك جعل من حق الملك أن يدعو البرلمان إلى أن ينقذ انعقاداً غير عادي ، ويحدد في أمر الانعقاد مدة هذا الاجتماع .

أما الاجتماع المادي للبرلمان فقد رأت اللجنة أن يكون بقوة القانون ، فقررت أن يحدد للانقضاء السنوي العادي يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ، وأن ينتهي في آخر أبريل من السنة التالية ، ونظام العطة البرلمانية قد أقره كل ملك بعد ما ثبت لها أن طريقة الاجتماع المستمر طريقة غير مجودة الأثر . ولقد كان نظام السلطة متبناً في الجدية التشريعية إذ كانت تنقذ انعقاداً عادياً من منتصف نوفمبر إلى آخر مايو .

أما حق الملك في تأجيل البرلمان فقرر حتى يمكن التقاضي من حل مجلس النواب . ذلك بأنه إذا اتفق الملك بأن أكثرية مجلس النواب أصبحت لا تمير عن حقيقة ميل الأمة ضد حق حل المجلس وإصدار الأمر بإجراء انتخابات جديدة تبين منها حقيقة إرادة الأمة . لكن عملية الحل وإعادة الانتخاب عملية خطيرة في حياة الأمة وذات أثر مباشر على كل السلطات فيها . فإذا تأجل انعقاد البرلمان كان في وسع النواب أن يرجعوا إلى تأخيرهم وأن يتداولوا وإلزام في الأمر .

على أن هذا التأجيل لا يجوز أن يزيد على شهر ولا أن يتكرر في دور الانقضاء الواحد أكثر من مرة حتى لا يتسلط عمل الهيئة التشريعية ، ولا يفوتها مراقبة ما تقوم به السلطة التنفيذية من الإجراءات .

لذا لم يتم التأجيل أو كان الملك مقتضاً بآدى الرأى بأنه لا نعمة له وأن مجلس النواب أصبح فضلاً لا يمر عن إرادة الأمة وأنه يقر من القوانين ما لا ترعاه ورفض ما هي في حاجة إليه ويقرر اعتادات تأس الحاجة إليها ومعارض الهيئة التنفيذية لتغير سبب تقتضيه المصلحة فلا أن يأمر جل مجلس النواب على أن يحدد في أمر الحل ميعاداً لإجراءات الانتخاب لمجلس الجديد ، فإذا انتخب المجلس الجديد فلا يجوز حله نفس السبب الذى حل من أجله المجلس الأول لأنه يكون فيه معبراً عن إرادة الأمة صاحبة السيادة ومصدر كل سلطة وحق .

وقد اجتمعت اللجنة على ما للملك من حق حل مجلس النواب لا مجرد أنه حق مقرر في كل المسانير بل لأنه النظام الطبيعي في كل بلاد برلمانية تتمتع فيها الهيئة التشريعية المنتخبة بالسلطة التامة ، ويكون اشتراك الملك أو رئيس الجمهورية في هذه السلطة واسطة نظام وتوفيق بينها وبين السلطة التنفيذية . فإذا لم يكن للرئيس الأعلى هذا الحق لإمكان الرجوع إلى الأمة والوقوف على رأيا خيف أن تسبب الهيئة التشريعية بالإسراء استبداداً قد لا يكون أقل من استبداد الهيئة التنفيذية خطراً — وللقابل الطبيعي لمسئولية الوزارة القائمة بالسلطة التنفيذية أمام الهيئة التشريعية هو مسؤولية هذه الهيئة التشريعية أمام الأمة مصدر كل الحقوق والسلطات .

سادساً — على أن اللجنة لاحظت أنه قد يحدث في فترة العطلة بين أدوار الانقضاء من الضرورات ما يستدعى الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية فقررت أن الملك حينئذ أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون ، وأن هذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .

سابعاً — الملك يرتب لصالح العمومية وبين ويمرل جميع الموظفين للسكرين والمسكرين ويعتج الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية للهيئة بالقوانين . وهذه كلها قواعد عامة متفرعة على أن الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وفيه تتمثل السلطة التنفيذية ومثل هذه القواعد مقرر في كافة الدساتير ( قانون المواد ٦٥ و ٧٣ و ٧٤ بلجيكي و ٦٤ و ٦٨ هولاندى و ٦ و ٨ إيطالى الخ ) .

ثامناً — الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويصدق الصلح ويبرم المعاهدات ويسلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأنها ، قارنا هذا الإعلام بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كأن معاهدات الصلح والتحاليف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها ، أو مصروفات على طرف الخزينة العمومية ، أو التى يكون فيها مساس بالحقوق العامة ، أو الخاصة للوطنيين للصيرين فشكلها لا تكون نافذة المنفول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفي أى حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما منافية للشروط العلنية ( تقابل المادة ٦٨ من الدستور البلجيكي والمواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ هولاندى و ٥ إيطالى ) .

هذه القاعدة متفرعة أيضاً على مبدأ أن الملك هو الذى تتمثل فيه السلطة التنفيذية . وقد نصت المسانير عليها ولم يفيد مظهرها الملك بموافقة البرلمان عند إعلان الحرب الهجومية اكتفاء بأن كل حرب هجومية لا يرضيها الشعب لأن البرلمان يسطلمها من طريق عدم موافقتها على تقرير الأموال اللازمة لها . ولكن ما تجرعه الحرب من إعلان الأحكام العرفية وما يقوم به بعض اللوك من توقيف السلطة التشريعية دعا اللجنة للتأخذ بالأحوط نظراً للمستقبل الذى لا يمكن لأحد أن يتكهن به . أما ما ورد من القيود على حق الملك فى إبرام المعاهدات فراجع إلى ما قد يكون فى إطلاق هذا الحق من الساس بالدستور والسلطة التشريعية ، ولذا وجبت موافقة الهيئات التى تحكم تعديل الدستور وتلك التشريعية .

تاسعاً — عين الملك وزرائه ويقيهم . وذلك طبقاً ما دام الملك هو القائم بالسلطة التنفيذية وهم أداته فى العمل . ذلك مبدأ منصوص عليه فى دساتير الأمم كافة .

عاشرأ — يباشر الملك سلطته بواسطة وزرائه .

هذا مبدأ أساسى مترتب على ارتضاع مسؤولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء . إذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس يقبل أن يخاضها الملك سلطة السبل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها .



وقد قامت مناقشة فيما إذا كان يترتب على هذا البدء الأساسي ألا يحضر الملك جلسات مجلس الوزراء ورأسها أو لا يترتب ، لكن اللجنة رأت أن الملك أن يرأس مجلس الوزراء متى شاء لأن الملك قد يسدى من الآراء السديدة ما قد يغوث بسد حضوره ، ولأن مثل هذا الحق مقرر حتى لبعض رؤساء الجمهوريات الكبرى كالجمهورية الفرنسية .

حادى عشر — يحلف الملك العيين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة وأحفظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيها . وهذه العيين يؤوبها كل ملك جديد قبل أن يباشر أمور الحكم . وهذه القاعدة نص عليها في أكثر دساتير الأمم الملكية ( المادة ٨٠ بلجيكي و٥٢ هولندي و٢٢ إيطالي و٧ دانيمركي و٩ زويجي ) .

ثاني عشر — لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وتعليمهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين العيين المنصوص عليها في القاعدة السابقة مضامناً إليها : وأن تكون تعليمين للملك . وهذا مترتب على أنهم يباثرون سلطة الملك فيجب أن يقسموا العيين التي يقسمها ثم هم يؤدون تلك السلطة نيابة عنه فيجب أن يقسموا عيين الإخلاص له .

### ( ٢ ) الوزراء

يشترك الملك في السلطة التشريعية ويقوم بالسلطة التنفيذية ولكنه فوق القوانين وذاته مصونة لا تمس . ولا يمكن إنشاء أى مسئولية عليه . لذلك فهو يباشر سلطته بواسطة وزرائه المسئولين .

وقد رأت اللجنة قياساً على الدستور البلجيكي الص على أن يكون الوزير مصرياً . لكنها لم تر عملاً لاشتراط أن يكون الوزير مصري الولد لأن كل شخص أصبح حازماً للرعية المصرية يجب أن يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها غيره من المصريين .

كذلك رأت اللجنة ألا يستوزر الأمراء . وحكمة هذا النص راجعة إلى أن تولى الحكم يقتضى تحمل مسئولية ، ونتائج هذه المسئولية لا تتفق مع مركزهم الخاص وصلتهم بالبيت الملك .

كذلك رأت أن يكون الوزراء الذين يتولون منصب الحكم يبدون عن كل ما يؤثر في حسن قيامهم بواجبات وظائفهم وهم الفايضون على أزمة الشؤون العامة ، فنصت على أنه ليس لهم أن يشتروا أو يستأجروا بأسمهم أو باسم غيرهم أطمياناً من الحكومة بغير الزاد العمومي ولا أن يحصلوا من الحكومة على امتياز أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليهم بالريح في مدة وزارتهم وذلك أسوة بأعضاء البرلمان . ورأت اللجنة من جهة أخرى أنه لا يجوز لأحد من الوزراء أن يتولى عملاً خاصاً يكون لهجة من جهات الحكومة حتى الرقابة عليه ما لم يكن ذلك لنفسه أو لأحد أقاربه .

وقد كانت مسئولية الوزارة موضع عناية اللجنة فإن البدء وإن يكن مقررراً في الأمر الملكي الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٢ بتشكيل الوزارة إلا أن تقرير البدء في ذاته لا يكفي للإحاطة بتفاصيل الموضوع . وقد رأت اللجنة أن أحكام المسئولية الوزارية لم تقرر بصفة مطردة في نصوص الدساتير المختلفة . فقد ورد في المادة السادسة من دستور فرنسا الصادر في سنة ١٨٧٥ ما نصه : « الوزراء مسئولون بالتضامن أمام المجالس عن سياسة الحكومة العامة ومسئولون شخصياً عن تصرفاتهم الخاصة » واكتفى الدستور البلجيكي بالإشارة إلى هذه المسئولية بقوله في المادة ٨٩ : « لن يخلى أمر الملك الشفوى أو المكوب وزيراً من مسئوليته مجال من الأحوال » . واكتفى الدستور الإيطالي في صدر المادة ٩٧ بكلمتي « الوزراء مسئولون » وليس في هذه النصوص سوى إجمال هذه المسئولية . غير أن تفاصيل هذا الإجمال مكفولة بتقاليد هذه البلاد الدستورية ونظام حياتها السياسى وقيام الأحزاب السياسية فيها .

ولما كانت مصر حديثة العهد بهذا البدء وكانت الأحزاب السياسية والتقاليد البرلمانية لم توجد بعد ولا ينتظر أن يتم تكوينها على صورة محدودة قبل زمن ، لهذا رأت اللجنة أن تضع بعض قواعد هذه المسئولية .

قررت أن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة والأفراد عن كل إجراء يخالف للقوانين يقع منهم أو من مدوسهم أثناء تأدية وظائفهم . وهذا هو المقرر نظراً للتعصب عملاً في كل الممالك الأوروبية حتى في فرنسا على اعتبار أن مجلس النواب هو الذى يمثل الشعب أكل تمثيل . ونظام المجلسين في مصر يدعو إليه لأن مجلس الشيوخ يقيم بين أعضاء عدداً عظيماً من اللبيين .

وقد أرادت اللجنة أن تخطأ لمنع التالي في استكمال المجلس لحق الاقتراع على الثقة بالوزارات وما يستتبعه من كثرة سقوط الوزارات وتقلبها لأن كثرة السقوط من الأخطار التي تنبئ منها الأمم الدستورية كفرنسا وإيطاليا والتي يجب اتقاؤها قدر الممكن من غير مساس بقاعدة للشولية .

وإذا صبح للأمم العريقة في المدنية والديمقراطية أن تشكو من كثرة تقلب الوزارات وأنت تعدد خطير في حياتها العامة فإنه أشد خطورة في مصر بكثير ، لأن البلاد قائمة على صور كثيرة من النشاط وأعمال التجديد . ففي أقر البرلمان هذه الصور يجب أن تتولى التعليم عليها هيئة تنفيذية تستطيع معالجة العمل والاستمرار فيه من غير أن تكون عرضة للسقوط لأسباب وأمية فتحل محلها غيرها وترى التنفيذ بشكل جديد فيستحل العمل ثم لا يكاد السير فيه يبدأ أو يعود سيرته الأولى حتى تسقط الوزارة الجديدة فيتسلل التقدم الذي ترجوه البلاد .

لكن ذلك ليس معناه أن تقوم هيئة بالتنفيذ وتستمر فيه ولو على صورة سبحة لاخرها الأمة عليها ، بل يجب أن يكون معنى الثبات لاستمرار في التنفيذ مقترناً بالتزول على إرادة الأمة ونيل همتها .

وقد فكرت اللجنة في وسائل عدة لتفريق بين هذين الترضين . من هذه الوسائل ما تقرر في الدستور الثاني من أن الوزارة لا تسقط باعتبارها فاقدة ثقة المجلس إلا إذا كان عدد الأصوات ضدها زائداً على نصف مجموع عدد أعضاء مجلس البوتان . وهذه نظرية قائمة على أن بقاء الوزارة في مناصبها لا يقتضي نيلها ثقة المجلس بتصويت خاص ، بل يستر الصنزون التأيرون والمتصون عن التصويت من أعضاء المجلس في حكم الصوتين في صفها . فلكي تكون أغلبية الصوتين ضدها دالة على أنها فقدت ثقة الأمة يجب أن يكون عددهم زائداً على نصف نواب الأمة .

لكن اللجنة لا تطعن لهذه النظرية لاعتبارها أن الوزارة يجب لإبقائها في مناصبها أن تكون حائزة ثقة فعلية لا ثقة شكلية . غير أنها من جهة أخرى خشيت أن تطرح مسألة الثقة مفاجأة من الحزب المعارض للوزارة انتهازاً منه فرصة غياب أنصارها . لذلك قررت أن كل استجواب يترتب عليه الاقتراع بالثقة يجب تقديمه قبل الجلسة التي تحصل فيها مناقشته بآنية أيام على الأقل ، وذلك حتى تتمتع المفاجأة ويتاح للوزارة الفرصة لتقديم ما لديها من البيانات والإيضاحات ، فإذا جاءت الجلسة كانت نتيجة الاقتراع على الثقة — إن حصل — ناطقة بمعنى إرادة النواب الحقيقية .

وهذا الاحتياط له نظير في التقاليد المعمول بها في أكثر الأمم الديمقراطية وفي إنجلترا بنوع خاص . فإن الاستجوابات يجب تقديمها قبل عرضها بوقت كاف لحصول الوزير المختص على المعلومات المطلوبة منه . وللوزارة حتى تأجيل النظر في السياسة العامة إلى جلسة مقبلة إذا رأت محللاً لذلك .

ولما كانت البلاد أشد ما تكون حاجة إلى الحزم والثبات في المصدر الأول من عهدنا الجديد فقد فكرت اللجنة في اتخاذ احتياط آخر في المرة الأولى من انعقاد البرلمان ضد احتمال الباطنة في الادعاء على إسقاط الوزارات ، ففكرت بادي الرأي في اشتراط أغلبية خاصة للاقتراع بعدم الثقة بالوزارة . لكنها رأت آخر الأمر أن في الاحتياط السابق ذكره ما يكفي لتحقيق مثل هذه الأغلبية أو ما يقرب منها في الواقع بسبب ما يؤدي إليه من وفرة عدد الأعضاء الذين يحضرون جلسة المناقشة في هذا الأمر الهام .

فإذا حصل الاقتراع وقدمت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه وتعرض استقالته . فإن أقلها وعين غيرها حائزة ثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقلل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها وإلا كان حتماً أن تستقيل .

بنت اللجنة هذا القرار على ما للملك من حق حل مجلس النواب وعلى أن الرف جرى في البلاد الدستورية على أن هذا الحق لا يستعمل عادة إلا لفصل فيما يقع من الخلاف بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية . وقد عرض بعض الأعضاء ضرورة استشارة مجلس الشيوخ قبل حل مجلس النواب مستنداً إلى أن أخذ رأي مجلس الشيوخ في الحل يكون بمثابة تحكيم له بين الوزارة ومجلس النواب ، فإذا لم يوافق على الحل كان قد انضم لمجلس النواب في رأيه وكانت الوزارة قد قدمت ثقة المجلسين فلا يصح نقاؤها . ولكن اللجنة رفضت هذا الرأي أخذاً بالقواعد الشاملة في أغلب الملك الدستورية من جعل هذا الحق بيد الملك وحده .

ولم كانت الوزارة هي السهولة وكان الملك غير مسئول لقد تقرر أن أوامر الملك ، شفهية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تخفى الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من الشولية .

ويرتبط على مبدأ المسؤولية الوزارية أيضاً أن جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة للتصديق إلا إذا كان موثقاً عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين .

هذا ولما كان من حق الوزارة أن تحكم من القطع عن سبيلتها أو عن مشروعات القوانين التي تقدمها ومن بيان رأيها فيما يقرره المجلس من القوانين ، وكان البرلمان من جهة أخرى في حاجة دائمة للانضمار من الوزراء عن مشروعاتهم وأعمالهم وسياساتهم العامة فقد رأت اللجنة ضرورة النص على أن لهم حق حضور المجلسين وأنه يجب سماع قولهم كلما طلبوا الكلام وأن لهم في بعض المسائل أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دوائهم أو أن يستقيمهم عنهم . فإذا لم يحضروا من تلقاء أنفسهم فلكل مجلس حق تحميم حضور الوزراء لجلساته لكن حضورهم الجلسات ولما لهم من حق الكلام لا يبطئهم حق التصويت ولا يكون لهم رأى مبدؤ في مداولات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضاءه .

وقد رأت اللجنة أن تقرر إلى مسؤولية الوزراء السياسية مسؤولية جنائية قد تلحق تصرفات الوزارة عن إهمال أو قصد حد الجنابة على البلاد وذلك وضعت نصوص تبيح محاكمة الوزراء عليها . صحيح إن دقة مراقبة البرلمان لأعمال الوزارة تجعل مثل ذلك بعيد الحصول جداً إن لم يكن مستحيلاً ، وأن هذا الحق لم يستعمل في أوروبا منذ زمان طويل ، إلا أن اللجنة رأت أن تأخذ الحيلة له فقررت أن تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم المتعلقة بوظائفهم سواء كانت هذه الجرائم منصوصاً عليها في قانون العقوبات كالاختلاس أو غير منصوص عليها .

ثم قررت اللجنة إلى جانب ذلك ما يأتي :

١ - تكون تلك المحكمة الخاصة مؤلفة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن كبار رجال القضاء . ويؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر .

٢ - إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسؤولية الوزراء الجنائية والعقوبات التي تقع عليهم وطريقة السير ضدهم يكون العمل كما يأتي :

( أولاً ) مجلس النواب أن ينيهم والمحكمة الخاصة أن تحاكمهم على جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية وكل ما يقع منهم في أثناء تداية وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين .

( ثانياً ) تنظم المحكمة الخاصة بنفسها طرق الإجراءات الواجب اتباعها وتطبق العقوبات للنصوص عليها في قانون العقوبات . وفي الأحوال التي لا ينص عليها في القوانين المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بقوة أجس من عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات أو التقي لمدة لا تزيد عن عشر سنوات .

فأما حق مجلس النواب في الاتهام فحق مقرر في المساتير المختلفة لكن هذه المساتير اختلفت في الجهة التي تحاكم الوزير . فرأى بضها أن يكون مجلس الشيوخ ، ورأى بضها أن تكون هيئة قضائية عليها . ولما كان مجلس الشيوخ أدق تقديراً للجرائم السياسية بصفته هيئة سياسية فقد فكرت اللجنة في أن يمهدها بالمحاكمة ، لكن اعتراضاً قام على ذلك هو أن الزعة الحزبية قد تؤثر أثناء المحاكمة . ولذلك رأى أن يضم إلى الإختصاصين السياسيين قضاة طبيعهم مهتهم بطابع عدم التحيز أو الاندفاع وراء فكرة خاصة .

ثم إن نوع العقوبة كان موضع مناقشة أيضاً ، فرأى البعض الاكتفاء بالنفي لأنه العقوبة المقررة في أكثر أدمم الدستورية ، ولأن هناك مشكلة بين النفي من الوطن وبين الإجراء عليه . كما رأى آخرون الاختصار على الحبس لقسوة آثار النفي — ولذلك أقرت اللجنة العقوبات بختار المجلس المختص من بينهما .

### المسائل المالية

لما عدا الأحوال للنصوص عليها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة قائمة الحكومة أو لجالس الأقاليم . ولا يجوز إنشاء أو تعديل أو إلغاء ضريبة إلا بقانون .

هذه قاعدة أساسية من قواعد الدستور . وقد رأت معظم المساتير أن يكون الشأن في الضرائب كالتأني في البرازية من حيث ضرورة مرورها والتصويت عليها بمجلس النواب أولاً . وذلك راجع إلى تاريخ أوروبا السيلسي ، فقد كان يحكم الملوك في جباية الضرائب

وابتزاز الأموال من الرعايا على غير قاعدة أساس الاضطرابات والثورات التي قامت بها الشعوب خصوصاً وقد كانت طبقة الأشراف متميزة من حيث الضرائب وكان الأكثرون من أهلها معفيين من كل ضريبة .

لكن هذا التطور التاريخي لا ينطبق على حالة مصر . لذلك رأيت الهيئة محافظة على قاعدة التساوي بين المجلسين أن يكون الشأن في القوانين التي تقرر الضرائب كالشأن في غيرها من القوانين من حيث جواز اقتراحها بمعرفة أى المجلسين أو طرحها بمعرفة الحكومة على أيهما للاتفاق عليها والسير بها في الطريق الذي تسيّر فيه القوانين العادية .

وقد اقترح في أثناء مناقشة هذه المسألة أن يحفظ للحكومة وحدها حق اقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها ، أو ألا ينفذ قرار البرلمان في هذا الشأن إلا بموافقة الحكومة . لكن الهيئة لم تر محللاً لهذا التحديد في سلطة البرلمان الذي يمثل دافعي الضرائب على اختلاف درجاتهم معتبرة أن البلاد في حاجة إلى أعمال الإصلاح والتجديد وأن منع البرلمان من اقتراح الضرائب أو إيقافها فاذ ما يقرره منها يؤدي إلى تعطيل الأعمال التي يرى المجلس ضرورتها بحجة عدم وجود المال الذي يلزم لها .

وقد رأيت اللجنة ألا تناقش القوانين المتعلقة بالضرائب في سياق بحث اللزانية وتضررها لأن اللزانية موقوفة بمبدأ خاص ومناقشة القوانين المتعلقة بالضرائب بسدد بحثها يترتب عليه أحد أمرين : تعطيل اللزانية ، أو عدم توفية القانون حق من البحث .

وكأنه لا يجوز التمسك في أمر ضريبة إلا قانون فكذلك لا يجوز عقد أى سلفة عمومية ولا أى تعهد مستوجب انصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .

وحكمة هذا أن التعرض للزام خطير كبير الأثر على الدولة . وللمسألة أيضاً ارتباط بمبدأ الضرائب فإن كل سلفة عمومية تقتضي في الغالب فرض ضرائب لسدادها .

وإذا صح أن يكون لهذا المبدأ للقرار في كل الدساتير أهمية فأمحيته في مصر أكثر منها في الأمم الأخرى . فإن تاريخ مصر في هذا الباب وما اجتته الاستبداد عليها من تدخل الدول الأجنبية في شؤونها يعمل اللجنة ترى أن العناية بالنسب على هذه المسألة في قواعد الدستور الأساسية أمر واجب ، وأن ما لا يزال إلى اليوم قائماً من القوانين الخاصة بترتيب ديون مصر السابقة ورعاية صندوق الدين عليها وعلى طرق دفع فوائدها واستهلاكها ليس من شأنه أن يعمل محلاً لتهاون في هذا الباب .

على أن هذه القوانين التي تقرر مسألة الدين العمومي قد أخذت صبغة دولية صار من غير الممكن معها ألا ينص على أنه ليس للمجلسين ولا لأحدهما التعرض للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية . وهذا لا يمنع البرلمان أن يقف على ما يتم في أمر سداد فوائده هذه الديون واستهلاكها أو إثارة البحث في وضع اتفاق دولي بشأنها . ولكن المنوع هو التعرض للديون التي تقررت بالاتفاق مع حكومات مصر السابقة ، لأن هذه التعهدات شرعية وأقرتها نظمات مصر فلا يجوز المناقشة فيها .

كذلك قررت اللجنة أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو عمل تجاري أو صناعات له صفة للصحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان .

ويشترط اعتماد البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية أو أى أعمال عامة للرى كالخزانات وغيرها ، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مالياً في الأملاك الأميرية .

واللجنة ترى وجوب الحرس على تفصيل ما يدخل في سلطة البرلمان من السائل المالية ، لأن المال هو أكبر ضمان لحياة البلاد وتقدمها ، وكل دساتير العالم تخص السائل المالية بنصوص خاصة .

### الميزانية

رأت اللجنة أن تستثنى الميزانية من القناعة العامة وأوجب أن يقدم مشروعها إلى مجلس النواب أولاً ، وذلك لأن اللزانية هي ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق الصالح العامة بالبلاد . فالتعليم والصحة والأمن والقضاء والجيش وكل ما في البلاد من مرافق مادية وغير مادية قوامه اللزانية مباشرة . فلهذه الأهمية يجب أن تطرح اللزانية أولاً على الهيئة التي تمثل البلاد تشيلاً أو ككل .

ولما لم تكن اللزانية من القوانين العادية التي يمكن إقرارها أو إلغائها والتي تحتل أن ترد من مجلس مجلس في أدوار انعقادها المختلفة ، وجب أن يفسل في أمرها لستها حتى يكون الإجراء في التنفيذ كل سنة على مقتضى ميزانيتها . ففي رأى مجلس النواب بأنه

في الليزانية عرضت على مجلس الشيوخ . فإذا أقر رأى مجلس النواب نقلت الليزانية ، أما إن اختلفا في بعض أعلامها أو أبوابها فقد وجب الأخذ فيها اختلفا في بما كان مقررآ في السنة السابقة على هذا الخلاف إبقاء لتقديم على قدمه . وحكمة هذا المبدأ أن الأصل فيها لا يثنى عليه المجلسان أن يهمل ، والليزانية لا يمكن إهمالها . ومن جهة أخرى لا يمكن التمسك بالمجلسين حتى يتفقا على موضوع الخلاف لوجوب إصدار الليزانية لستهما .

على أن هذا الأمر قد استأثر شيئا من الخلاف بين مجلسي فرنسا . فمجلس النواب يرى أن النص في الدستور على أوليته على نظر الليزانية يقتضي ألا ينظر مجلس الشيوخ فيها يسقطه هو من أعلام الليزانية . ومجلس الشيوخ يرى تطبيقا لنظرية تساوي المجلسين في الحقوق أن له ما لمجلس النواب . لكن هذا الخلاف ظل دائما نظريا لأن مجلس الشيوخ كان يقرر دائما ما يقرره مجلس النواب للمرة الثانية في أمر الليزانية .

تفاديا من مثل هذا الخلاف رأت اللجنة النص على الأخذ فيها بخلاف المجلسان فيه بما كان مقررآ في مبرانية السنة الماضية . إلا أنها رأت إلى جانب ذلك أن تغيير نظام البلاد السياسي يستتبع تغييرا عظيما في نظامها الاقتصادي والمالي في السنين الأولى من تنفيذ الدستور . فالعمل لنشر التعليم والعناية بالصحة العامة وتنظيم السياسة الخارجية وملازمة أوجه النقص الكثيرة التي خلفها الماضي كل ذلك يجب العناية به في أول فرصة وكل ذلك يحتاج إلى وضع نظام الليزانية غير النظام الحاضر ويستضي فيها تحويرا وتصديلا حسبما تنصح به التجربة ، فالقول بإبقاء التقدم في قدمه فيها يخلف المجلسان فيه يقف حجر عثرة في سبيل كل تقدم منشود . لهذا قررت اللجنة أنه في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الدستور يكون الفصل في الخلاف الذي يمكن وقوعه بين المجلسين بشأن الليزانية بإجتاعهما وإصدار قرار فيها اختلفا فيه يعتبر نافذا كأنه صادر بإتفاق المجلسين .

وقد لاحظت اللجنة أن درس المجلسين لليزانية تباعا وإقرارها وإلها والخلاف بينهما في بعضها أو كلها وإجتاعها وإصدار قرار فيها اختلفا فيه وتقرر صيغة البرانية النهائية ومصادقة الملك عليها كل ذلك يقتضي وقتا غير قليل فقررت ضرورة تقديم البرانية إلى مجلس النواب قبل إبداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل . فإذا لم تكف هذه الفترة للدرس والمناقشة والبت ولم يقر البرلمان الليزانية ولم يصادق عليها للامك قبل ختام السنة المالية فللحكومة حق العمل بالبرانية التديبة حتى يصدق على البرانية الجديدة .

والقاعدة العامة أن البرلمان حتى النظر في جميع أعلام البرانية وإقرارها أو تعديلها أو حذفها إلا ما يتعلق منها بمخصصات الملك والبيت الملك فقد رأت اللجنة أن ينص في الدستور على مبلغ هذه المخصصات كما هو الآن وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان . أما مراقبة المجلس لتنفيذ الليزانية فيكون بتقديم الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام للخص في مبدأ كل دور انعقاد عادي يطلب التصديق عليه . فإذا رأى البرلمان أن التنفيذ تم على نحو ما تقرر في البرانية صادق على الحساب وإلا فله اتخاذ الإجراءات التي يجوز لها له الدستور .

وإذا ترتب لليزانية أبواب للصروفات على مقدار الإيرادات مما يجبي بقوانين ثابتة . فإذا أريد إدخال تعديل على باب الإيرادات وجب أن يكون ذلك بقانون خاص في دائرة قواعد الدستور الخاصة بالمسائل المالية . أما الصروفات للدرجة في الليزانية تنفيذاً لقانون فلا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إسنائه بالطريق العادي .

وإذا رأى المجلسان عند بحث الليزانية إنشاء مصروف غير مقرر بقانون أو التمس منه بحث ترتب على هذا الإنشاء أو التمس إعتاف إدارة حمومية قائمة أو تعطيلها ، وخالفتهما الحكومة في ذلك ، يبق التديم على قدمه مؤقتا ويستمر البحث مع المجلسين حتى يقرر بالطريق الدستوري للبلاد ما يتبع في الأمر نهائيا . وذلك حتى لا نغضب الحكومة خلال نظر البرانية بطلب إنشاء أو تعديل نظام يحتاج الفصل فيه إلى بحث دقيق وزمن طويل ولما قد يترتب على ذلك من الإخلال بحسن سير الأعمال العامة . لهذا رأت اللجنة أنه لا يصح البت في أمثال هذه الأمور عرضا واعتسابة نظر الليزانية بل يجب أن تعطى ما تستحقه من الوقت الكافي لبحثها وتجهيزها حتى إذا استقر الرأي عليها خذت .

### حماية الأقليات

فكرت اللجنة في مسألة الأقليات بسبب احتفاظ إنجلترا لما في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ للمفاوضات القبلية . ولما كانت مصر قد اعتادت فيها معنى من تاريخها التمييز بين الأكثرية والأقلية ، وكان الجميع فيها على السواء يستصوب بحماية القانون ولا يحرم

أحد من أبنائها من حق يشتمع به سواء بسبب تبعيته لأقلية دينية أو جنسية أو لغوية ، فقد رأت اللجنة أن تثبت ما كان من تلك السلاوة في قواعد الدستور ، وأن تنص على تمتع جميع المصريين بحقوق متساوية لا تحول سلطة دون تمتعهم بها في الواقع .  
وحتى لا تبقى لأحد حجة في الكلام في أمر حماية الأقليات قررت اللجنة النص على الآتية :

#### (المادة الأولى)

« لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحرثهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم للدولة أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم » .

وقد رأت الهيئة أن هذه المادة لا يمكن أن توجب على الحكومة المصرية أن تضمن للأحزاب التمييز عن كل ما يحدث لهم من السياس بأرواحهم أو حرثهم إلا بمقدار ما تضمنه للمصريين وفي حدود القوانين .

#### (المادة الثانية)

لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشمار أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشمار لا تتنافى النظام العام أو الآداب العمومية .

#### (المادة الثالثة)

جميع الحازئين للرعية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يشتمع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

#### (المادة الرابعة)

اختلاف الأديان والمذاهب والمفاد لا يؤثر على أى شخص حاز الرعية المصرية في السائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات .

#### (المادة الخامسة)

لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص شتمتع بالرعية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الشخصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في الطبوعات من أى نوع كانت أوفى الاجتاعات العمومية .

#### (المادة السادسة)

الأشخاص الحازئون للرعية المصرية التامون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكونون لهم الحق في القانون وفي الواقع في نفس الماملة والمفادات التي يشتمع بها غيرهم من الحازئين للرعية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساوطين الآخريين في أن ينشثوا أو يديروا أو يراقبوا في نفقهم معاهد خيرة أو دينية أو اجتاعية ومدارس أو غيرها من دور الترية ويكون لهم الحق في أن يستملوا فيها لنتهم الخاصة وأن يقوموا بشمار دينهم بحرية فيها .

وقد أبدى اعتراض على عبارة « في الواقع » خشية أن يكون مؤداها خلق امتياز خاص في وسائل استعمال تلك الأقليات للمقوق العامة كأن يوضع لهم نظام خاص للتشثيل في البرلمان غير النظام العام أو تقرر لهم امتيازات معينة ولكن الهيئة كلها أجمعت على بقاء المادة كما هي على اعتبار أن كلمة « في الواقع » لا تغيد هذا المعنى وإنما يقصد بها ألا تمام حوائل بالفصل دون تمتع الأقليات بتلك الحقوق .

وقد اعترض بعضهم على هذا التصير بأنه قد يؤخذ منه رفض تغثيل الأقليات في حين أنه يزعم عرض هذه للسألة على الهيئة ، وقررت اللجنة أن النص بهذا التصير لا يوجب ولا يمنع .

أبدى كذلك اعتراض على الفقرة الأخيرة من المادة السادسة حيث نص على أن للأقليات الحق في أن يستملوا في مدارسهم لنتهم الخاصة واقترح أن يضاف إلى ذلك ضرورة تعليمهم لغة البلاد لكن الهيئة لم تر محلا لتلك . وإلى أن يقرر أن التعليم إجبارى فلكل إنسان أن يستعمل اللغة التي يراها ، على أنه إذا قرر جعل التعليم إجباريا فلا تقوم هذه المادة حالا دون جبر الأقليات على تعلم اللغة العربية .

لما تهررت هذه البادى قررت الهيئة أن ينص في الدستور على أنها مبدئية خالصة مقدمة لا تنقض ولا تنس .

بعد ذلك نظرت اللجنة فيما إذا كانت مصلحة البلاد تقتضي وضع نظام خاص لتمثيل الأقليات فأبدي في جلساتها فكرتان متناقضتان ترى إحداهما المصلحة في تمثيل الأقليات ، وترى الأخرى عكس ذلك . ولما كان الموضوع خطيراً فقد رأت اللجنة أن تؤجل البت في أمره إلى أن يبحث في لجنة الدستور بمجتمعة إمكانية بأن يمدى في هذا التفرع الأسباب التي ذكرها كل من الطرفين يؤيد بها رأيه .

أما الذين رأوا وضع نظام خاص لتمثيل الأقليات بنسبتهم العددية فقد قدموا لذلك سببين : سبب سياسي وسبب قانوني . فأما السبب السياسي فيرجع إلى أنه إذا لم يوضع نظام لتمثيل الحاس ولم تسفر نتيجة الانتخاب العام على نواب من الأقليات شمر أهل هذه الأقليات ، إن حقاً أو إطلاقاً ، بأنه قد وقع بهم حيف وأنهم لم يحقوا قد ضاع خصوصاً بعدما كانت لهم كراسي محفوفة بنص قانون الجمعية التشريعية . وقد يؤدي هذا الشعور إلى التفرقة بين عناصر الأمة ، وإلى فتح باب ينسب الذين يتأولون للدخول منه للمازد لا ينسبهم إلى كانت صحيحة أم كاذبة .

وأما السبب القانوني فلاه مع عدم منافاة مصالح بعض للمصالح البعض الآخر قد تفرض مسائل تفوت فيها مصلحة الأقلية عن حسن نية كما حصل في القانون الذي قدمته الحكومة لمجلس شورى القوانين خلاً بدخول الطلبة في كتابات مجالس للتدريبات إذ فرضت لقبولهم أداء امتحان في القرآن الكريم بما قد يفهم منه ولو خطأ قصر هذه الكتابات على الطلبة المسلمين .

وليس في وضع نظام لتمثيل الأقلية بدعة لأن قوانين بلجيكا وإسبانيا وغيرها تحقق التمثيل النسبي للأقليات السياسية . وإذا فرض أنه لم يحقق قانون ضمان تمثيل الأقليات الدينية أو الجنسية فإن المصلحة تقتضي وضع هذا النظام في مصر للأسباب السابق بياناها .

ونظر الذين رأوا ألا تقرر اللجنة أي تمثيل خاص للأقليات إلى السألة من وجهين :

أولها أن اللجنة لا تملك بمقتضى أمر تشكيلها وضع هذا النظام . والثاني أنه على فرض ملكها ذلك فإن المصلحة العامة تتنافى معه كل التناق .

فأما أن اللجنة غير مختصة بوضع مثل هذا النظام فراجع إلى أنها شكلت لوضع دستور على أحدث مبادئ القانون العام . والقانون الدستوري نشأ ونما في أوروبا وهو في كل تطوراته هناك يرى إلى المساواة التامة بين الأفراد ومساواة تمثيل الأقليات الجنسية أو الدينية بدعة لم يقل بها أحد في تلك البلاد بل هي حدث اجتاحي واغلاب خطير لا يمكن أن تبحث اللجنة فيه وإنما يكون موضع نظر بعد أن يستقر العمل بالدستور زمناً فلوذا شمرت الأكرية والأقلية جميعاً بالحاجة إليه أمكن إدخالها فيه .

والتمثيل النسبي للأقليات السياسية لا يصح مبرراً لهذا الحدث لأن التمثيل النسبي نظام قائم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها تمثيلاً يتكافأ مع قوة أصرارها حتى يجتمع المارع السياسية في مجلس النواب يحسب قواتها الصحيحة . ثم إن الأقليات السياسية أقلية متشعبة وقد تصبح أكثرية بعكس الأقليات الجنسية أو الدينية وإنما ثابته ، وهي فضلا عن ذلك لا تغل فكرة خاصة ولا يمكن أن توجه سياسة البلاد توجيهاً خاصاً .

فمنافاة تمثيل الأقليات الدينية قاعدة المساواة أمام التانوت وعدم حواز فرص امتياز لطائفة الأقلية على حساب الأكثرية اختيبت على القواعد الديمقراطية يميل اللجنة غير مختصة بتقريره .

أما أن هذا النظام يتناقض للمصلحة العامة منافاة تامة فلاسباب عدة :

أولها — فضه القاعدة الدستورية التي قررتها اللجنة ، قاعدة نيابة عضو البرلمان عن كل الأمة لا عن جهة معينة ولا عن طائفة خاصة ، فالذين ينتخبون للنيابة عن طائفة دينية أو جنسية ينتخب عنهم معنى النيابة العامة كما أن ممثل الأكثرية ينتخبون غير ممثلين للأقلية . ولا يتجوز بقانون الجمعية التشريعية في هذا الباب فإن واضحه لم يقدر نتائجها أو هو قدرها ولم يمت بتوقيها .

الثاني — منافاته لحرية الانتخاب وهي من أقدس القواعد فإمما النائب من تالة فئة تاختين سواء كان من الأقلية أو الأكثرية وليس يجوز قصر الانتخاب على انتخاب نائب من طائفة معينة من غير اعتناء على هذا الحق .

الثالث — إن هذا التمثيل يفرق بين طوائف الأمة إلى الأبد لشعور طوائف الأقليات بأن لها كياناً مستقلاً عن كيان الأكثرية متنافياً معها هو الذي دعا إلى تمثيلها ولشعور الأكثرية باستقلال كيان الأقليات استقلالاً يمنع التضامن الواجب لحياة الجماعات .

الرابع — إنه يوقف سير المجموع في سبيل الحياة المدنية بتخليد القوارق الدينية التي عثت بالحياة الاجتماعية في أوروبا ومصر عبثاً أدى إلى جمودها وتدهورها . وقد كان توحيد التشريع تحت حكم النظام المدني هو الذي أعاد إليها النشاط والتقدم . ولا سبيل

لاستمرار التقدم إذا نص الدستور على تمثيل الأقليات تمثيلاً يجعل لها وجهة خاصة بها تسعى في تحقيقها وتكون السياسة بذلك سياسة طائفية لا سياسة قومية .

الخامس — إن تمثيل الأقليات الدينية خطير النتائج الاجتماعية . فليس الأقليات وحدهم هم الأقلية بل يوجد الآن أقليات أخرى كالسوريين واليهود العرب والنوبيين وغيرهم . ويقول تمثيل الأقليات يقتضي تمثيل هؤلاء كما يقتضي أئمة تنشأ في المستقبل أقليات أخرى كالأروام والأرمن ممن يحفظون اليوم بحسبناهم ثم قد يجدون في التنازع عنها فائدة ، ولا يكون يومئذ إلى رفض تمثيلها في البرلمان سبيل . فكيف يكون حال مثل هذا المجلس التايي ؟

السادس — ليس لأي من هذه الأقليات رأى خاص في السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح مجموع الأكثرية تقتضي تمثيلها . وليس يمكن توقع إمكان امتناعها إذا لم ينتخب من أهلها أحد في الانتخاب المباشر ، لأن الحقوق فضلاً عن الامتيازات ليس مصدرها الامتناع ولا تقرر إرضاء لشهوة وقتية عظيمة هي لا شك تزول متى كانت السياسة القومية هي مرمى الجميع ورائدهم .

السابع — إن التخوف من تدخل الإنجليز بسبب هذا الامتناع الوقفي لا محل له . لأنهم إنما يريدون حماية الأقليات عدم تغيير الأكثرية عليها في الحقوق وفي التمتع بهذه الحقوق ولا يريدون أن يخلقوا في مصر نظاماً لا مثيل له في أي من بلاد العالم .

الثامن — إن تضامن كل طوائف الأمة في حركتها الأخيرة من أصدق الأدلة على أن تمثيل الأقليات مناف لإرادتها .

هذه هي الحجج التي تقدم بها الطرفان وقد رأيت الهيئة أن السألة تحتاج إلى الأناة والروية قبل الفصل فيها ولذلك أرجأناها إلى أن نتظر فيها لجنة الدستور مجمعة حتى يكون لها بعد أن تطلع على جميع أعضاء اللجنة بما لحصه هذا التقرير وبعد مراجعة ما قد يدلى به ذوو الرأي أن تكون رأياً متفقاً مع اللبادي الدستورية ومع مصلحة البلاد .

#### السلطة القضائية

أهملت بعض المسائير النص على السلطة القضائية باعتبارها فرعاً من السلطة التنفيذية . لكن الأكثرية المطلقة من المسائير قررت تصوراً خاصة بالسلطة القضائية دخلت فيها في بعض تفاصيلها . ومع أن اللجنة تعتبر السلطة القضائية عماد سلام الدولة فقد ظهر لها أن النص على تفاصيل السلطة القضائية متصرف في مصر لأسباب راجعة إلى طبيعة البلاد وإلى تاريخ القضاء فيها وإلى تشعب هيئاته تشعباً لا يمكن التكهّن بطريق تطوره تماماً الآن . فرأت أن ينص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية وأن تترك التفاصيل يقررها القانون .

وأول قاعدة كلية مقدمة فيها يملق بالسلطة القضائية يجب النص عليها في الدستور أن المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لتبر القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم . وهذه قاعدة بدئية لا يمكن أن يكون لحلاف فيها محل .

وقد عرضت مسألة عدم قابلية القضاء للزل أو النقل فوجئت اللجنة بصعوبات شتى في إقرارها كقاعدة كلية عامة . ذلك بأنها لم تقرر بعد إلا بالنسبة لقضاء محكمة الاستئناف . فالتضاء الذين حصل اختيارهم للمحكمة الابتدائية لم يحظوا تطبيقاً للبدأ معهم وصعب لذلك فرض دفعة واحدة . فضلاً عما قد يعترض من الصعوبات الخاصة بالمصلحة العامة تفتريه صعوبات عملية خاصة بالقضاء أنفسهم . فليس كل قاض راضياً عن مركزه وعن الجهة التي تدب للقضاء فيها . ثم إن مصر بلد يمتد على شاطئ النيل مئات الأميال ، فعدم قابلية النقل قد يكون فيه من الحيف بعد عظيم من القضاء ما لا يصح معه تقرير للبدأ كأساس من أسس الدستور .

لهذه الاعتبارات العامة والخاصة رأيت اللجنة أن ينظر البرلمان في تطبيق للبدأ حسب الظروف ، ولذلك قررت أن عدم قابلية الزل أو النقل تكون بالحدود والكيفية التي يقررها القانون .

وتعيين القضاء كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقررها القانون .

هنا وأما النظام القضائي نفسه من حيث الترتيب والاختصاص فقرر بالقوانين الحالية التي كانت تتطور حسب مقتضيات الظروف والصحة العامة . ولما كان استمرارها في التطور منظوراً بنية الوصول آخر الأمر إلى الوحدة في الهيئات القضائية المختلفة الوجودية في مصر فقد رأيت اللجنة واجباً ألا تثبت شيئاً عن ذلك في الدستور قد يكون من شأنه أن يعوق التطور واكتفت بتقرير أنه لا يجوز إحداث شيء في أمر الترتيب والاختصاص إلا بقانون يصدر لهذا الغرض .



وقد رأت اللجنة أن لا محل لإنشاء محاكم إدارية لوجوب توفر صفات القضاء وضماناته في كل من يتولى عملاً يشترط عت  
السلطة القضائية .

أما المحاكم العسكرية فيصدر قانون برتنيها وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون بالقضاء فيها .

### الجيش

قوي الجيش تقرر بقانون . كذلك طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من  
التقروض كل ذلك تبينه القوانين . والحقيقة أنه لا يمكن النص على شيء خاص بالجيش في الدستور لأن مسألة الجيش متعلقة بطروف  
الحياة الدولية العامة التي يمكن أن تتغير من حين إلى حين . فلكل كان من الحكمة ترك كل شيء في هذا الباب لترتيبه القوانين الخاصة .

### أحكام عامة

رأت اللجنة أن تهرر الأحكام العامة الآتية :

أولاً — الإسلام دين الدولة الرسمي . واللغة العربية هي لغتها الرسمية .

ثانياً — تسلم اللاجئين السياسيين عطفور وهذا مبدأ عام تنفرد به الأمم كلها على اعتبار أن اللاجئين السياسيين جماعة تطاردوم  
حكوماتهم بسبب أنكرهم السياسية التي يملئونها فيها . وحرية الفكر والرأى على المصوم أقدس من أن تحس بطريقة تسلم اللهم ولو كان  
عمله معاقاً عليه في بلاده . فقد يكون رأى من الآراء مطراداً مضهداً اليوم ويصبح في الهدو الرأى العام والقائون به على رأس  
حكومة بلادهم بعد أن كانوا مشردين في الأقطار ، والتاريخ شديد بذلك .

ثالثاً — تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يغل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ولا أن يس بما يكون للأجانب من الحقوق  
بمقتضى الاشتاقات والمعاهدات للرعية . وهذا مبدأ أقرته اللجنة بالإجماع .

رابعاً — لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب  
أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية للجنة في القانون .

هذا النص رأت اللجنة وجوب وضه حتى لا يكون عمل اللبث بالدستور أو الإخلال بأحكامه أو الرجوع فيه باسم إيقاف حكم  
من أحكامه .

خامساً — يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع  
لملكها فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

### تعديل الدستور وتفسيره

نظرت اللجنة أخيراً في مسألة تعديل الدستور وتفسيره وقد طرحت أمام الهيئة الصور المختلفة المقررة في الممارتين فوافقت على أن  
يكون التفسير والتعديل بناء على اقتراح أحد المجلسين أو الحكومة وأن يكون على مرحلتين ينظر في الأولى في جواز التعديل وفي حصر  
قطة وفي المرحلة الثانية بفصل في موضوع التعديل الذى تقرر نظره . ويعرض اقتراح التعديل وموانئه على كل من المجلسين منفرداً  
إذا أقره كل منهما بأغلبية نصف مجموع عدد أعضائه زائداً واحداً اجتمع المجلسان هيئة مؤتمرة للفصل في موضوع التعديل . ويشترط  
لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف عدد أعضائه زائداً واحداً . ويرفع التعديل بعد إلى الملك للمصادقة عليه .

وقد عرض في أثناء البحث أن ينحل المجلسان بعد المرحلة الأولى على نحو ما هو مقرر في دستور بايجيك ليكون ذلك بمثابة  
الرجوع إلى الأمة لتعرف رأياً في التعديل المطلوب إدخاله . لكن الهيئة لم تر محلاً للأخذ بهذا الرأى لأن المجلسين ينوبان عن الأمة .  
وكذلك عرض أن تكون الأغلبية في المرحلة الأولى أغلبية عادية على نحو ما هو مقرر في دستور فرنسا لكن اللجنة رأت عدم  
الأخذ بهذا الرأى لخطورة مسألة تعديل الدستور ولوجوب الاحتفاظ بنصومه حتى تقرر أغلبية تبر عن أغلبية رأى الأمة ضرورة  
تعديله . ولأنه نظام حياة البلاد السياسى فلا تكتفى أغلبية اعتبارية لإجازة تحوره .

وقد رأى بعض أعضاء اللجنة أن تشترط في قرارات المؤتمر أغلبية أكبر من الأغلبية التي اشترطت في المرحلة الأولى كثنائي مجموع  
أعضاء المؤتمر لأن القرارات التي تصدر في المرحلة الثانية أعظم شأناً من القرارات التي تصدر في المرحلة الأولى ، فإذا اكتفى فيها بالأغلبية  
للطلة لمجموع أعضاء المؤتمر كان ذلك تخاذلاً في الحكم لأن هذه الأغلبية قد تسفر عن عدد أقل من المصد الذى تنتجه الأغلبية التي  
تقررت للمرحلة الأولى ، ولكن اعترض على هذا بأن اشتراط أغلبية الثلثين يجعل إمكان اللواقة على التعديل أمراً كبير الصعوبة .



ملحق رقم ٢  
للجنة وضع المبادئ العامة للمستور

---

المبادئ التي قررتها لجنة وضع المبادئ العامة

لثانية جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢

---



## لجنة الدستور

بيان القرارات التي أصدرتها لجنة المبادئ العامة لثانية جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢

تاريخ الجلسة سنة ١٩٢٢	شكل الحكومة	تاريخ الجلسة سنة ١٩٢٢
١٥	١ تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلافة عهدى ... .. ١٩ أبريل	١٥
١٦	٢ السلطة التشريعية السلطة التشريعية يترك فيها الملك والبرلمان فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ... ١٩	١٦
١٧	٣ يؤلف البرلمان من مجلسين ... .. ١٩	١٧
١٨	٤ - مجلس النواب والانتخاب له تكون الهيئة التي يؤلف منها المجلس الأول منتخبة وتسمى مجلس النواب ... .. ١٩	١٨
١٩	٥ مدة الضوية بمجلس النواب خمس سنين ... ١٣ مايو	١٩
٢٠	٦ يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجةتين ... ١٩ أبريل	٢٠
٢١	٧ يؤخذ بطريقة الانتخاب الفردي بأن ينتخب عن كل دائرة انتخاب نائب واحد ... .. ١٩	٢١
٢٢	٨ ينتخب نائب واحد عن كل ٧٥٠٠٠ من السكان ... ١٩	٢٢
٢٣	٩ يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل ... ١٩	٢٣
٢٤	١٠ يشترط في النائب أن يكون عن محسنون القراءة والكتابة ... .. ١٩	٢٤
٢٥	١١ يجب ترشيح من يقدم للانتخاب لضوية مجلس النواب بطريق التزكية ويترك للجنة الانتخاب تعيين العدد الذي يصح به الترشيح ... .. ٢٠	٢٥
٢٦	١٢ لا يجوز الترشيح إلا في للديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ... .. ٢٠	٢٦
٢٧	١٣ لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ... .. ٢٠	٢٧
٢٨	١٤ يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالحكومة ... .. ٢٧	٢٨
٢٩		٢٩
٣٠		٣٠
٣١		٣١
٣٢		٣٢
٣٣		٣٣
٣٤		٣٤
٣٥		٣٥
٣٦		٣٦
٣٧		٣٧
٣٨		٣٨
٣٩		٣٩
٤٠		٤٠
٤١		٤١
٤٢		٤٢
٤٣		٤٣
٤٤		٤٤
٤٥		٤٥
٤٦		٤٦
٤٧		٤٧
٤٨		٤٨
٤٩		٤٩
٥٠		٥٠
٥١		٥١
٥٢		٥٢
٥٣		٥٣
٥٤		٥٤
٥٥		٥٥
٥٦		٥٦
٥٧		٥٧
٥٨		٥٨
٥٩		٥٩
٦٠		٦٠
٦١		٦١
٦٢		٦٢
٦٣		٦٣
٦٤		٦٤
٦٥		٦٥
٦٦		٦٦
٦٧		٦٧
٦٨		٦٨
٦٩		٦٩
٧٠		٧٠
٧١		٧١
٧٢		٧٢
٧٣		٧٣
٧٤		٧٤
٧٥		٧٥
٧٦		٧٦
٧٧		٧٧
٧٨		٧٨
٧٩		٧٩
٨٠		٨٠
٨١		٨١
٨٢		٨٢
٨٣		٨٣
٨٤		٨٤
٨٥		٨٥
٨٦		٨٦
٨٧		٨٧
٨٨		٨٨
٨٩		٨٩
٩٠		٩٠
٩١		٩١
٩٢		٩٢
٩٣		٩٣
٩٤		٩٤
٩٥		٩٥
٩٦		٩٦
٩٧		٩٧
٩٨		٩٨
٩٩		٩٩
١٠٠		١٠٠

## تاريخ الجلسة

سنة ١٩٢٢

- ٣٥ يحال النظر على اللجنة العامة في حكم انتخاب المند  
أعضاء في البرلمان ... .. ١٣ مايو
- ٣٦ إذا خلا محل أحد الأعضاء في أي المجلسين بخلافه  
في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بطريق التعيين  
أو بالانتخاب على حسب الأحوال ولا يؤم توكيل  
العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه ... ١٣ د
- ٣٧ يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر  
نوفمبر لجلساته العادية ويمتد دور انعقاده إلى آخر  
شهر أبريل من السنة التالية ... .. ١٣ د
- ٣٨ يجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة  
غير عادية ومدة انعقاده تحد في أمر الدعوة ... ١٣ د
- ٣٩ أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما  
في غير الزمن القانوني فاجتماعه غير شرعي وأعماله باطلة  
... ١٣ د
- ٤٠ إذا أغل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ  
... ١٣ د
- ٤١ يبين كل مجلس بنفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي  
يؤدى أعماله على موجبها ... .. ١٣ د
- ٤٢ تكون جلسات المجلسين علنية ومع ذلك فكل منهما  
يتشكل بهيئة لجنة سرية بناء على طلب الحكومة أو  
عشرة من الأعضاء ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في  
الوضوح للطرح أمامه يجب حصولها في الجلسة  
العلنية أم لا ... .. ١٣ د
- ٤٣ يصح انعقاد المجلسين بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً  
... ٥ د
- ٤٤ في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة تكون  
القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين  
وعند تساوى الآراء يكون الأمر للنظور فيه مرفوضاً  
... ١٣ د
- ٤٥ الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص ... ٢٤ أبريل
- ٤٦ يكون لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين ... ٢٥ د
- ٤٧ كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه  
للمناقشة العلنية أن يحال إلى لجنة لحيه وتهدم  
تقريره ... .. ١٣ مايو

## تاريخ الجلسة

سنة ١٩٢٢

- ٢٣ يكون انتخاب الأعضاء للتعيين بمجلس الشيوخ من  
نفس هذه الطبقات ... .. ٢١ أبريل
- ٢٤ يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ للتعيين ثلاث  
درجات ... .. ٢٥ د
- ٢٥ يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين  
ينتخبون عن للمندوبين التأخير ... .. ٢٥ د
- ٢٦ يكون الترشيح شرطاً لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ  
للتعيين أسوة بمجلس النواب ... .. ٢٥ د
- ٣ — أحكام عامة للمجلسين :
- ٢٧ مركز البرلمان بمدينة القاهرة ... .. ١٣ مايو
- ٢٨ أعضاء البرلمان يتوبون عن كل الأمة ولا يجوز  
تحميلهم بأي توكيل على سبيل الأمر والإلزام سواء  
من قبل متبئهم أو من قبل السلطة التي تعينهم ... ١٣ د
- ٢٩ ينتخب مجلس النواب في اجتماع مدة نيابته رئيساً له  
وكيلين من أعضائه ... .. ١٣ د
- ٣٠ يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم  
على الملك لينتخب منهم رئيساً للمجلس - وسين هذا  
المجلس وكيلان بطريق الانتخاب ... .. ١٣ د
- ٣١ قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم  
يحلفون المين بأن يكونوا غلصين للوطن وللملك  
الاستورى مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد  
وأن يؤدوا وظائفهم بالتمسك والصدق ... .. ٢٩ أبريل
- ٣٢ يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد  
أعضائهما ... .. ١٩ د
- ٣٣ لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ  
ومجلس النواب في آن واحد ... .. ١٣ مايو
- ٣٤ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس  
النواب وبين أي وظيفة حكومية ذات مرتب ما عدا  
وظيفة الوزارة ، على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما  
يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ للصين ... .. ١٣ د

تاريخ الجلسة  
سنة ١٩٢٢

- ٤٨ كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من الأعضاء يجب إحضاره إلى لجنة قصصه وإيداعها فيها إذا كان يقبل النظر فيه لدى المجلس أم لا . وفي حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيه يحصل السير فيه
- ٤٩ لا يجوز لأي المجلسين الإقرار على مشروع أي قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه لمدة فائدة ولها حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يصير عرضه من التعديلات ... ١٣
- ٥٠ كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ... ١٣
- ٥١ كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يرد للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه . فإذا تجدد القانون الذي لم يصدق عليه الملك في دور انعقاد آخر فلما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس ... ١٣
- ٥٢ لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك بالكيفية التي تبين بالألحمة الداخلية لكل مجلس ... ١٣
- ٥٣ لكل مجلس حق إجراء التحقيق ... ١٣
- ٥٤ فيما عدا أحوال السقوط البينة قانون الانتخاب لا يجوز فصل أحد من أعضاء أي المجلسين إلا بمقتضى مرسوم ملكي بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه ... ١٣
- ٥٥ كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله وذلك بواسطة رئيسه ، ولا يجوز لأي قوة مسلحة التدخل بأي المجلسين ولا الاستقرار على أبوابه أو فيها حوله إلا بناء على طلبه ... ١٣
- ٥٦ يمنع الناس من تعطيل البرلمان بأشخاصهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات ... ٢٩ أبريل
- ٥٧ يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية ... ١٣ مايو
- ٥٨ لا يمنع أعضاء البرلمانات رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانقضاء بسنة ... ١٣

تاريخ الجلسة  
سنة ١٩٢٢

- ٥٩ ليس للنائب أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطماع الحكومة بغير الزاد العمومي ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أي منفعة شخصية تعود عليه بالرفع في مدة نيابته ... ١٣ مايو
- ٦٠ لا يجوز مؤاخذه أعضاء المجلسين على ما يدعون من الأفكار والآراء بالمجلس . ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحدهم أو التضييق عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له ... ٢٩ أبريل

## السلطة التنفيذية

## ١ - الملك

- ٦١ ملك مصر يقبل بملك مصر والسودان ... ٦ مايو
- ٦٢ الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وذاته مصونة لا تمس ... ٢٩ أبريل
- ٦٣ السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور ... ٢٩
- ٦٤ الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين ... ٢٩
- ٦٥ الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي وله تأجيل انعقاد البرلمان وله حل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... ٢٩
- ٦٦ إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية ظلالاً أن يصدر مرسوم يكون لها قوة القانون . وهذا الراسم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له ... ٢٩
- ٦٧ الملك يربط الصالح العمومية ويمنع ويحل جميع الموظفين للسكرين ويمنع الرب ويمنع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق القمو وتخفيض القنوة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية البينة بالقوانين ... ٢٩

## تاريخ المجلة

سنة ١٩٢٢

- ٦٨ الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية ، وهو الذى يعلن الحرب ويقعد الصلح ويرسم للمعاهدات ويمنع بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها . فإنا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وللحماية وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الحزينة العمومية أو التى يكون منها أساس الحقوق العامة أو الخاصة بالوطنيين المصريين فكذلك لا تكون نافذة للنسول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفى أى حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما منافية لشروط العلنية . . . . . ٢٩ أبريل
- ٦٩ الملك يباشر سلطته بواسطة وزراءه . . . . . ٢٩
- ٧٠ الملك يمين وزراءه ويقبلهم . . . . . ٢٩
- ٧١ يحلف الملك الجين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة للسرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .
- وهذه الجين يؤدبها كل ملك جديد قبل أن يباشر أمور الحكم . . . . . ٢٩
- ٧٢ ينص فى الدستور على أن شخصات جلالة الملك والبيت الملك مبلغ كذا ( وهو المبلغ الحالى ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان . . . . . ٢٨
- ٧٣ لا يستل أو أسماء العرش مقاليد وظيفتهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين الجين للنصوص عليها فى المادة كذا ( وهي الخاتمة يمين الملك ) مضافاً إليها : « وأن تكون عخلصين للملك » . . . . . ٢٩
- ٢ — الوزراء

- ٧٤ لا يكون الوزير إلا مصرياً . . . . . ٢٩ أبريل
- ٧٥ لا يكون الأمراء ووزراء . . . . . ٢٩
- ٧٦ جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة للنسول إلا إذا كان موثقاً عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين . . . . . ٢٩

## تاريخ المجلة

سنة ١٩٢٢

- ٧٧ الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وبالاختراد عن كل إجراء يخالف لقوانين يقع منهم أو من مرؤوسهم أثناء تأدية وظائفهم . . . . . ٢٩
- ٧٨ أوامر الملك شفعية كانت أو كتابية لا يمكن بحال من الأحوال أن تولى الوزراء أو غيرهم من موظفى الحكومة من التسوية . . . . . ٢٩ أبريل
- ٧٩ لا يكون للوزراء رأى معدود فى مداوات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه . ولكن لم دائماً حتى حضور المجلسين وواجب صام قولهم كما طلبوا الكلام ولهم فى بعض المسائل أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستبدونهم عنهم . ولكل مجلس حتى يحتم حضور الوزراء لجلساته . . . . . ٢٩
- ٨٠ لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أعيان الحكومة بغير الرضا العمومى ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالرفع . . . . . ١٣ مايو
- ٨١ ليس لأحد الوزراء أن يتولى تدير نفسه أو أقاربه عملاً يكون لجهة من جهات الحكومة حق الرقابة عليه . . . . . ١٣
- ٨٢ تنشأ محكمة خاصة لما كة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . . . . . ٣
- ٨٣ تكون الهيئة التى تتولى عا كة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة . ويؤجل الفصل فى كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر . . . . . ٣
- ٨٤ إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزراء والقنوات التى تقع عليهم وطريقة السير ضدهم يكون العمل كما يأتى :
- أولاً — مجلس النواب أن يهتمهم والمجلس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن واللائب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية وكل ما يقع منهم فى أثناء تأدية وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين .



تاريخ الجلسة  
سنة ١٩٢٢

ثانياً — ينظم المجلس الخصوص نفسه طرق الإجراءات الواجب اتباعها ويطبق العقوبات النصوص عليها في قانون العقوبات . وفي الأحوال التي لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بقوية أجسم من عقوبة المجلس التي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات أو التي لمدة لا تزيد عن عشر سنوات ... .. ٣ مايو

## الميزانية والمسائل المالية

- ٨٥ يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب أولاً ... .. ٢٨ أبريل
- ٨٦ يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل ... .. ٢٨ د
- ٨٧ عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء التقدم على قومه . لكن في السنين التي يكون حل الخلاف بإتباع المجلسين ... .. ٢٨ د
- ٨٨ الصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إنشائه بالطريق العادي ... .. ١٣ مايو
- ٨٩ إذا رأى المجلسان عند بحث الميزانية إقفاف أو تعطيل عمل يرتبط بالإدارة العامة وخالفتهما الحكومة يبق التقدم على قومه مؤقتاً . ويستمر البحث مع المجلسين حتى يقرر ما يتبع في ذلك نهائياً ... .. ١٣ د
- ٩٠ إذا لم يقرر البرلمان البراءة ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية فللحكومة حق العمل بالميزانية التقديرية حتى يصدق على الميزانية الجديدة ... .. ٢٨ أبريل
- ٩١ الحساب الخاص للإدارة المالية عن العام للنقض يتم للبرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطالب التصديق عليه ... .. ٢٩ د
- ٩٢ ليس للمجلسين ولا لأحدهما الترض الديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية ... .. ٢٨ د
- ٩٣ لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديل ضريبة أو إلغائها إلا بقانون ... .. ٢٩ د

تاريخ الجلسة  
سنة ١٩٢٢

- ٩٤ لا يجوز عقد أى سلفة عمومية ولا أى تعهد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان ... .. ٢٩ أبريل
- ٩٥ كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو عمل تجارى أو صناعي له صفة الصلحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان ... .. ٢٩ د
- ٩٦ يشترط اعتماد البرلمان مقدماً كلاً اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية أو أى أعمال عامة تلمس كالحفريات وغيرها وكذلك كلاً اقتضى الحال مصرفاً جانبياً في الأملاك الأميرية ... .. ٢٩ د
- ٩٧ فيما عدا الأحوال النصوص عليها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة لفائدة الحكومة أو مجالس الأقاليم ... .. ٣ مايو

## حقوق الأفراد

- ٩٨ لكل مصري حق تقديم هرائض ... .. ٢٩ أبريل
- ٩٩ لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبنيهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم ... .. ٧ مايو
- ١٠٠ لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشمارة ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الصغار لا تناقض النظام العام أو الآداب العمومية ... .. ٧ د
- ١٠١ جميع الحائزين للرعوية للصرة يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم الحق بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ... .. ٧ د
- ١٠٢ اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للرعوية للصرة في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في التجمعات العمومية والتوظيف والحصول على أعقاب الشرف أو منازلة الهن أو الصناعات ... .. ٧ د

## الجيش

١١٢ قوى الجيش شرر بقانون ... .. ٣ مايو

١١٣ طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم  
وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من الترويض ، كل  
ذلك تبينه القوانين ... .. ٣

## أحكام عامة

١١٤ الإسلام هو الدين الرسمى للدولة ... .. ١٩

١١٥ اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة ... .. ٣

١١٦ تسليم اللاجئين السياسيين محظور ... .. ٣

١١٧ تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بتمهيدات مصر  
لدى الدول الأجنبية ، ولا أن يمس بما يكون للأجانب  
من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمصاهرات  
الدولية ... .. ٣١١٨ لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من  
أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في  
زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى  
الكيفية المبينة في القانون ... .. ٣١١٩ يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية  
ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها  
خاضع للملكا فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص ... .. ٣١٢٠ اقتراح بتفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة  
ولكل من المجلسين ...ويكون التعديل على مرحلتين ، ففي المرحلة الأولى  
ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر شط  
التعديل . وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل  
الذى تقرر نظره ، وعرض اقتراح التعديل ومواضعه  
على كل من المجلسين منفرداً ، فإذا أقرها كل منهما  
بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائداً واحدة أجمع  
المجلسان ببيعة مؤتمر لفصل في التعديل . ويشترط  
لسنة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد  
أعضائه زائداً واحداً ... .. ٢٠١٠٣ لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعوية  
للصيرية في حرية استماله لأية ثمة في ممتلكاته المحصوية  
أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات  
من أى نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية ... .. ٧ مايو١٠٤ الأشخاص الحائزون للرعوية للصيرة التايبون للأقليات  
القومية أو الدينية أو القوية يكون لهم الحق في القانون  
وفي الواقع في نفس المساواة والضمانات التى يتمتع بها  
غيرهم من الحائزين للرعوية للصيرة ، وعلى الخصوص  
يكون لهم حق مساوٍ لحق الآخرين في أن ينشئوا  
أو يديروا أو يراقبوا على عقدهم مصاهير خيرية أو دينية  
أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ،  
ويكون لهم الحق في أن يصعدوا فيها لفتح الخاصة وأن  
يقوموا بشأئر دينهم بحرية فيها ... ..١٠٥ للبادئ التى تضمنتها النصوص المبينة في اللواد ( تذكر  
للواد الخاصة بالحقوق للتفتمة ) خلافة مقسمة لا تقضى  
ولا تمس ... .. ٧

## السلطة القضائية

١٠٦ ينص في الدستور على الكليات الثلاثة بالسلطة القضائية

١٠٧ المحاكم مستقلة لاسطان على رجالها في قضائهم لتبر  
القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل  
في شؤونهم ... .. ٢١٠٨ عدم قابلية القضاء للزلز أو النقل تكون بالحدود وعلى  
الكيفية التى يقرها القانون ... .. ٢١٠٩ تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط  
التي يقرها القانون ... .. ٢١١٠ لا يجوز إحداث شيء في أمر الترتيب والاختصاص  
إلا بقانون يصدر لهذا الغرض ... .. ٢١١١ يصدر قانون على ترتيب المحاكم العسكرية ويبان  
اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون  
بالقضاء فيها ... .. ٢

ملحق رقم ٢ مكرر  
للجنة وضع المبادئ العامة للدستور

---

مشروع الدستور

---



## مشروع الدستور

### كما وضعت لجنة وضع المبادئ العامة

#### الباب الأول — الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة سيادة حرة مستقلة ملكها لا يجرأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية نيابة .

#### الباب الثاني — في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية يحددها القانون .

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء ، لكل منهم ما لغيره من الحقوق المدنية والسياسية وعليه ما على غيره من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وإلهم وحدهم بمهد الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون .

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ — لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ — لا حرمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون .

مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية .

وكذلك لا يجوز أن يحط على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يازم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال البينة في القانون .

مادة ٨ — المساواة حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ — للملكية حرمة ، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب النعمة العامة في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشروط تمويضه عنه تمويضاً عادلاً .

مادة ١٠ — عقوبة للمصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ — لا يجوز إنشاء أسرار الخططات والتلغرافات التي تودع مكاتب البريد والتلغراف ولا أسرار الواصالات التلغرافية إلا في حالة التحقيقات الجنائية .

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ — تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والطقوس طبقاً للتقاليد الرعية في الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالآداب ولا يتنافى بالنظام العام .

مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإبذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك .

مادة ١٦ — لا يسوغ تجريد حرية مصرى في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أي كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

مادة ١٧ — التعليم حر ما لم يخل بالآداب أو النظام العام .

مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

مادة ١٩ — التعليم الأولي إلزامى للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامة .

- مادة ٢٥ - للصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حائلين سلاحاً . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون .
- مادة ٢٦ - للصيرين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .
- مادة ٢٧ - لأفراد الصيرين أن يخاطبوا السلطات العامة بما يرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجامع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص العلنية .

### الباب الثالث - السلطات العمامة

- مادة ٢٨ - جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه اللين بهذا الدستور .
- مادة ٢٩ - السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان .
- مادة ٣٠ - لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .
- مادة ٣١ - لكل من رعى السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقترحه الملك .
- مادة ٣٢ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .
- مادة ٣٣ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر وفق القانون وتمتد باسم الملك .

### الفصل الأول - الملك والوزراء

#### الفرع الأول - الملك

- مادة ٣٤ - الملك يقبض بملك مصر والسودان .
- مادة ٣٥ - عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي .
- وتكون وراثته العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .
- مادة ٣٦ - للملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .
- مادة ٣٧ - للملك يصدق على القوانين ويصدرها .
- مادة ٣٨ - إذا لم ير الملك التصديق على قانون رده إلى البرلمان في مدى شهر مشغوعاً بأسباب عدم التصديق لإعادة النظر فيه . فإذا لم يرد القانون في هذا الحاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .
- مادة ٣٩ - إذا رد القانون في اليعاد التقدم وأقره البرلمان ثمانية بموافقة ثلث أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانقضاء نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون بالأغلبية العاوية للأعضاء الحاضرين صدر .
- مادة ٤٠ - للملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .
- مادة ٤١ - للملك حق حل مجلس النواب .
- مادة ٤٢ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين .

- مادة ٤٣ - للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غيرطدية . وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أي المجلسين .
- مادة ٤٤ - إذا حدث فبا بين أدوار الانقضاء من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات للحفاظ على الأمن العام أو لرد خطر يهدد الدولة وكانت الحال لا تحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية فملك أن يصدر في شأنها

مراسم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب عرض هذه اللائحة على البرلمان في أول اجتماع له بحيث إذا لم يقرها المجلس مما سقطت .

مادة ٤٠ — يفتح الملك دور الانقضاء المأدب للملحان بخطاب في المجلسين يعرض فيه أحوال البلاد . وهذا الخطاب يرد عليه كل من المجلسين .

مادة ٤١ — الملك يربط الصالح العامة ويؤزل ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وينعق ألقاب الشرف والرتب والنياشين وله حق سلك العملة وحق النقو ونعخيص النقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية . كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .

على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الإعلان في عبر دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ويكون الاجتماع صحيحاً أيما كان عدد الحاضرين .

مادة ٤٢ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يعلن الحرب ويقتد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب المحجوبة لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٣ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى غير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة أي المجلسين في ذلك إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٤ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٥ — الملك يبين وزرائه ويقيهم .

مادة ٤٦ — يحلف الملك الميمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيها .  
وهذه الميمين يؤديها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم .

مادة ٤٧ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين الميمين للنصوص عليها في المادة السابقة مضافاً إليها : « وأن يكون مخلصين للملك » .

مادة ٤٨ — إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منحلًا وكان للبلاد الميمين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم الماتر فإن المجلس القديم يود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٤٩ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فلهلك أن يبين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية .

مادة ٥٠ — في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة مؤتمر ولو بلا دعوة لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحة حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فإذا لم يتم الاختيار في اليلاد التقدم في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أيما كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب منحلًا وقت خلو العرش فإنه يود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥١ — من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الميمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاهوا باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

مادة ٥٢ — عند تولية الملك تعيين خصمائه وخصمات البيت للملك بقانون . وبين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من خصصات الملك .

### الفرع الثاني — الوزراء

مادة ٥٣ — مجلس الوزراء هو اليمين على مصالح الدولة .

مادة ٥٤ — لا يلى الوزارة إلا مصرى .

مادة ٥٥ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٥٦ — تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالقلت .

مادة ٥٧ — توقيات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٥٨ — الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٥٩ — أوامر الملك شفعية أو كتابية لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال .

مادة ٦٠ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسموا كلها طلبوا الكلام ، ولا أن يكون لهم رأى ممدود فى الدالات إلا إذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستقروا بمن يرون من كبار موظفى دوائهم أو أن يستقروا عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦١ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطياف الحكومة بغير لئازد العام . ولا أن يقبل أثناء وزارته الضوية بمجلس إدارة شركة لما مع الحكومة عقود أو تكون الحكومة ضامنة لقوائدها وأرباحها ، أو شركة تستولى على إعانات من الخزانة الأميرية إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء بمقتضى قانون عام .

مادة ٦٢ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اهتزال الوزارة .

مادة ٦٣ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المختص . وبين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٤ — يؤلف المجلس المختص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ بستون بالفرقة وثمانية من قضاة تلك المحكمة للصيرين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى عليها تم من قضائيات بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٥ — يطبق مجلس الأحكام المختص قانون العقوبات فى الجرائم للنصوص عليها فيه . وبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٦ — تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المختص بأغلبية اثنى عشر صوتاً .

مادة ٦٧ — إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المختص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء .

مادة ٦٨ — الوزير الذى يجمعه مجلس النواب بوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المختص فى أمره . ولا يمنع استئناف استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة .

مادة ٦٩ — لا يجوز الصو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المختص إلا بموافقة مجلس النواب .



## القصل الثاني - البرلمان

مادة ٧٠ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

### الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧١ - يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً بينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفاً من أهالي كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ تسعين ألفاً تزداد عضواً . وللدريبات والمافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً يكون لكل منها عضو .

والتانون ينظم كيفية تشكيل المحافظات التي ينقص عدد أهاليها عن تسعين ألفاً ، وله أن يعتبر عواصم المديرات التي يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .

مادة ٧٢ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل .

مادة ٧٣ - يشترط في عضوية مجلس الشيوخ منتخبا أو ميعبا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

( أولا ) الوزراء ، المثليين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، رؤساء المصالح العامة ، الدبرين والمافظين من الدرجة الأولى ، سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

( ثانياً ) الأمراء ، كبار العلماء ، والرؤساء الروحيين ، الساطق المتقاعد من رتبة نواء ضاعداً ، النواب الذين قضاوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرية في العام ، وحوه المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنييه .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يخص مديرية أسوان بقانون الانتخاب .

ومحور التصديق في حكم هذه المادة بقانون .

مادة ٧٤ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ الميعنين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء .

مادة ٧٥ - يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم ، وينتخب المجلس وكيلين ، ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٧٦ - إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

### الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٧٧ - يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ، وباعتبار نائب واحد لكل ستين ألفاً من أهالي كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ ثلاثين ألفاً تزداد نائباً . والمافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً يكون لكل منها نائب .

والتانون ينظم كيفية تشكيل المحافظات التي ينقص عدد أهاليها عن ثلاثين ألفاً . وله أن يعتبر عواصم المديرات التي يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .

مادة ٧٨ - يشترط في النائب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل .

مادة ٧٩ - مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٠ - ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكلاءه يجوز

إعادة انتخابهم .

- مادة ٨١ - إذا حلّ مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر بل يكون قراره فيه نافذاً .  
مادة ٨٢ - الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يتضمن على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في مجال لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميدان لاحتجاج المجلس الجديد في الفترة الأيّم التالية لتقام الانتخاب .

### الفرع الثالث - أحكام عامة للمجلسين

- مادة ٨٣ - مركز البرلمان مدينة القاهرة ومكانه فيها بينه القانون واجتماعه في غير هذا المكان باطل .  
مادة ٨٤ - عضو البرلمان يوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تسبّه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .  
مادة ٨٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب .  
مادة ٨٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين العمدة أو أي منصب أو وظيفة حكومية عدا المناصب السياسية .  
مادة ٨٧ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك الدستوري مطيعين للمستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالشفقة والصدق .  
وتكون تأدية العيين في كل مجلس علناً بقاعة جلسته .  
مادة ٨٨ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . ويجوز بمقتضى قانون أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .  
مادة ٨٩ - يعقد البرلمان بحكم القانون جلساته العادية في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو من السنة التالية .  
مادة ٩٠ - عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية يحدد مدة انعقاده في أمر الدعوة .  
مادة ٩١ - أدوار الانقضاء واحدة للمجلسين ، فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الوقت القانوني فالاجتماع غير شرعي والأعمال باطلة .  
مادة ٩٢ - جلسات المجلسين علنية . على أن كلا منهما ينقذ بصفة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .  
مادة ٩٣ - لا تصح مداولات أي المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه .  
مادة ٩٤ - في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوي الآراء يكون الأمر فيه مرفوضاً .  
مادة ٩٥ - كل مشروع قانون يخضع الحكومة يجب قبل طرحه للمناقشة العلنية أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقدم تقرير عنه .  
مادة ٩٦ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره أصبح فيه حكم للادة السابقة .  
مادة ٩٧ - لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجربة في اللواد وفيما يمرض من التعديلات .  
مادة ٩٨ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .  
مادة ٩٩ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانقضاء منه .  
مادة ١٠٠ - لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين بالألحقة الداخلية لكل مجلس . ولا تجري المناقشة في استجواب إلا بعد ممانية أيّم على الأقل من يوم تقديمه . وذلك في غير حالة الاستجواب أو مواهقة الوزير .

مادة ١٠١ - لكل مجلس حق إجراء التحقيق .

مادة ١٠٢ - لا يجوز مؤاخضة أعضاء البرلمان بما يدعون من الأفكار والآراء في المجلسين .

مادة ١٠٣ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

مادة ١٠٤ - لا يمنع أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقدون مناصب حكومية لا تتناقى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والتياشين العسكرية .

مادة ١٠٥ - لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط للجنة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

مادة ١٠٦ - إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاء أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم إشرار البرلمان الحكومة بخلافه . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٠٧ - مجلس النواب الذى تنعش مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذى يحلّفه وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهى مدة نيابتهم .

مادة ١٠٨ - لا يسوغ لأحد مقاطعة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يجبل إلى الوراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح عما تضمنه تلك العرائض .

مادة ١٠٩ - كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بطلب رئيسه .

مادة ١١٠ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية .

مادة ١١١ - يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

### الفصل الثالث - السلطة القضائية

مادة ١١٢ - المحاكم مستقلة لاسلطان على رجالها في قضايتهم لمير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .

مادة ١١٣ - ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١١٤ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون .

مادة ١١٥ - عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تعيين حدوده وكيفية بالقانون .

مادة ١١٦ - جلسات المحاكم علنية إلا إذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية .

مادة ١١٧ - كل منهم مجتنب يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ١١٨ - يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

### الفصل الرابع - مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١١٩ - تقوم مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات العامة وتنظر هذه المجالس في الشؤون الخاصة بالمديرية والمدن والقرى للمعبر كل منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته بمنته جملته .

مادة ١٢٠ - ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة بين القوانين . وراعى في هذه القوانين للبلدى الآتية :

(أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير منتسبين .

(ثانياً) اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهمل أهل جهتها وخصوصاً في مسائل التعليم والأمن والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق اللواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية . وكل هذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتداد أعمالها في الأحوال اللينة في القوانين وعلى الوجه للقرر بها .

(ثالثاً) اختصاص هذه المجالس بقرار ضرائب أو تكاليف على جهتها خاصة أو باقتراح ذلك أو الموافقة عليه في حدود القانون .

(رابعاً) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(خامساً) علفية جلساتها في الحدود للقررة بالقانون .

(سادساً) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

### الباب الرابع - في المالية

مادة ١٢١ - لا يجوز تكليف الأهلى تأدية شئ من الأموال إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٢ - لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون .

مادة ١٢٣ - لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال اللينة في القانون .

مادة ١٢٤ - لا يجوز تقرير معاش على خزنة الحكومة ولا مكافأة ولا إعانة ولا مرتب أباً كان نوعه إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٥ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهد موجب لإعاق مبالغ من الخزانة عبر واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو عمل تجارى أو متاعى في مصلحة الجمهور ، وكل احتكار لا يجوز منه إلا بعد اعتداد البرلمان وإلى زمن محدود .

يشترط اعتداد البرلمان مقدماً في إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تتم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجانى في أملاك الدولة .

مادة ١٢٦ - الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل تفصيلاً واعتقاداً ؛ والسنة المالية يمينها القانون .

مادة ١٢٧ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .

مادة ١٢٨ - لا يجوز فض دور اقتاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

مادة ١٢٩ - اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما عسى تهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي .

مادة ١٣٠ - إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الميزانية اتبع في العام الجديد ما كان مقررراً في شأنها في الميزانية القديمة . غير أن الخلاف في المحس السنوي الأولي محل قرار يصدر من المجلسين مجتمعين بيته مؤتمراً وبالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

مادة ١٣١ - إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

مادة ١٣٢ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

مادة ١٣٣ - الحساب الختلى للإدارة المالية عن العام ينتقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور اقتاد على طلب اعتاده .

مادة ١٣٤ - ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختلى السنوي تجري عليها الأحكام التقديمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختلى .

## الباب الخامس - القوة السالفة

مادة ١٣٥ - قوات الجيش تفرز بقانون .

مادة ١٣٦ - بين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرحاله من الحقوق وما عليهم من الترويض .

مادة ١٣٧ - بين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

## الباب السادس - أحكام عامة

مادة ١٣٨ - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة ١٣٩ - مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية .

مادة ١٤٠ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٤١ - المفو الشامل لا يكون إلا بقانون .

مادة ١٤٢ - كلما اجتمع المجلسان ببيت واحدة فأرياسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٤٣ - لا يغل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

مادة ١٤٤ - لا يجوز لأية علة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتاً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين بالقانون . وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انقضاء البرلمان .

مادة ١٤٥ - تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان مع أنه جره منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

مادة ١٤٦ - للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها . على أن أحكام المواد ٣ و ٢٣ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٨ و ٦٢ و ١٤٣ لا تنقش ولا تحس . وكذلك الحال في أحكام الباب الثاني الخاصة بتقرير أنواع الحرية .

مادة ١٤٧ - في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جيماً قراراً بصورته وتعدد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قرارهما اجتمعا ببيت مؤتمر للنظر في هذا التنقيح .

ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جيماً .

مادة ١٤٨ - لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور مدة قيام وصاية العرش .

## الباب السابع - أحكام وقتية

مادة ١٤٩ - منحصرات جلالة الملك الحالي ١٥٠٠٠٠٠ جيه مصرى ومنحصرات البيت المال كى ١١١٨٥١٢ جنياً مصرى .

ويجوز زيادة هذه المنحصرات بقرار من البرلمان .

مادة ١٥٠ - يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ المبين ونصف أعضائه للتعيين في نهاية الحس السنين الأولى ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة .

مادة ١٥١ - كل ما قرره التوانين وللراسم والأوامر والأوامر والقرارات المعمول بها الآن من الأحكام يبق نامداً موقتاً ما لم يتناقض مع هذا الدستور ولا يترتب على هذا النص أن يلحق تلك الأحكام من الصحة والقوة ما لم يكن لها من قبل قانوناً .

على أن التوانين التى كانت يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر فى ٢٨ دى التعمدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه . فإن لم تعرض عليه فى هذا الدور بطلت حقاً .



ملحق رقم ٣  
للجنة وضع المبادئ العامة للدستور

---

مشروع قانون الانتخاب

---





## قانون الانتخاب

### الباب الأول — فيمن لم حق الانتخاب

#### التصل الأول — في الناخبين

مادة ١ — لكل مصري بالغ من السن عشرين سنة كلمة حق الانتخاب .  
أما رجال العسكرية الذين هم تحت السلاح فليس لهم هذا الحق . ولا يدخل في هذا النوع القضاة المستودعون ولا الجنود الذين في الإجازة الحرة .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يسطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه .  
وموطن كل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها محل إدارة أعماله الأصلية . ويجب عليه أن يبين في أى الموطنين يريد استعمال حقوقه الانتخابية .

ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن ذلك كتابة للدبر أو المحافظ بالجهة التي بها موطنه قبل التغيير ، وللدبر أو المحافظ بالجهة التي يريد نقل موطنه إليها ليحذف اسمه من جدول الجهة الأولى ويقيم في جدول الجهة الثانية .  
مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يستعمل حق الانتخاب أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرة جدول انتخاب تحرره لجنة مؤلفة من السبعة أو من يقوم مقامه رئيساً ومن المأذون ومن واحد من الأعيان يسميه مأمور المركز وإن لم يكن مأذون يبين للمأمور بدله عيناً يصف القراءة والكتابة .  
أما في كل قسم من أقسام القاصرة والإسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من ينوب عنه رئيساً ومن اثنين من الأعيان بينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة في المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيساً ومن اثنين من الأعيان بينهما المحافظ .

ويشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب متوطن وقت تحرره في الجهة المهر لها ذلك الجدول وعلى لقبه وسنه .  
ومحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء .

مادة ٥ — يحرم حق الانتخاب :

(١) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالإقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شهادة زور أو هتك عرض أو فساد أخلاق أو رشوة أو سم مواس أو وكذا المحكوم عليهم في الجرائم التي ترتكب للتخلص من الخدمة العسكرية .

(٢) المزورون من الوظائف العامة يقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الأموال العامة أو لاستخدامهم سلطتهم لتضاد مصالحهم أو مصالح غيرهم الخاصة بإصراراً بالبنسة العامة أو لقبولهم الرشوة أو لتدبيرهم على التبر لئنه من استعمال حقوقه الأهلية .

(٣) المأمون والخبراء الذين شطب أسماؤهم من الجدول بناء على حكم تأديبي لسبب من الأسباب البينة في الوجه الأول من هذه اللادة .

(٤) الذين أشهر لإفلاسهم والمحبور عليهم .

مادة ٦ — رد الشرف والاعتبار يزول الحرمان من حق الانتخاب .

مادة ٧ — يمرض جدول الانتخاب في كل مدينة وكل قرية بالأماكن التي تتبين بقرار من للدبر أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى ثلثائه .

مادة ٨ — لكل مصري أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب إدراجه . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه في الجدول أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك .  
وتقدم هذه الطلبات للدبر أو المحافظ كتابة ١٥ فبراير من كل سنة ، وتفيد بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ، وتطلى إيصالات تقديمها .

وكل ناخب عورض في إدراج اسمه يملن بلا رسوم من قبل اللجنة الآتى ذكرها في المادة التالية ، ليبدى ملاحظاته في ذلك .

مادة ٩ — تحكم في الطلبات للذكورة لجنة مؤلفة من الدبر أو المحافظ رئيساً ومن قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن رئيس النيابة أو وكيله . ويكون الحكم فيها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة وبغير رسوم .  
وإذا طلب الدبر أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله .

وتعلن جهات الإدارة قرارات هذه اللجان لدوى الشأن فيها كتابة في مواطنهم بلا رسوم في الثلاثة الأيام التالية لصدورها .  
وإذا لم يصدر قرار اللجنة في طلب اعتبر ذلك رفضاً له .

مادة ١٠ — لدوى الشأن أن يستأخروا قرارات اللجان أمام المحكمة الابتدائية الدين هم متوطنون في دائرتها في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانها إليهم وفي حالة عدم صدور قرار في طلب أو عدم إعلان قرار يكون قد صدر زياد على الميعاد ثلاثة أيام ويبتدىء من ١٥ مارس . وعلى كل حال يعمل بقرارات اللجان حتى يصدر حكم المحكمة .  
ويجوز الحكم بفرامة لا تتجاوز خمسة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١١ — يث إلى الدبر أو المحافظ إحدى نسخي جدول الانتخاب موقفاً عليها من أعضاء اللجنة التي حرره ومرفقة بالمحضر للثبت للعرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع الدبر أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الوطن أو بالتصحيح طبقاً لقرارات اللجنة أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع الدبر أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها طبقاً للتعديلات التي يملنها إليه الدبر أو المحافظ .

مادة ١٢ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب لتضيف إليها أسماء الذين أمضوا حازرين للصفات للتصوص عليها قانوناً وتحتفظ منها :  
( أولاً ) أسماء للتوفيق :

( ثانياً ) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة ومن ظهر أنهم فاقدها من قبل .

وتجوز أحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ على الجدول بعد مراجعته .

مادة ١٣ — لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مقيداً في الجدول .

### الفصل الثاني — في المنهوين

مادة ١٤ — كل ثلاثين ناخباً في كل قسم من أقسام القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفي كل محافظة أخرى وفي كل مدينة ، وكل قرية في الدريجات ينتخبون مندوباً واحداً من بينهم . فإذا بقي خمسة عشر فأكثر انتخبوا مندوباً وإلا اشترك الباقون في الانتخاب مع آخر قسم ثلاثين .

وبراعى في تقسيم الناخبين إلى أقسام ثلاثينية التجاور في السكن في المدن وحسب للشايخ في القرى .

مادة ١٥ — يشترط في للتدوب أن يكون سنه خمساً وعشرين سنة على الأقل .

مادة ١٦ — يكون انتخاب المنهوين في المحل واليوم والساعة اللجنة في للرسوم الصادر باجتماع الناخبين بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ، ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية .

وتتألف إدارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم لجنة مؤلفة من مندوب يمينه للدير أو المحافظ رئيساً ، ومن أربعة من الناخبين يملكون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون .

وتبين طريقة الانتخاب وإجراءاته بنشور يصدره وزير الداخلية مع الاستئناس بما نص عليه في الباب الآتي .  
و على الدير أو المحافظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ١٧ — على الديرين والمحافظين أن يتحروا صحة انتخاب للتدوين في دوائرهم ، فإذا بدا لهم في مدى ثلاثة الأيام التالية لعملية الانتخاب وجوب إلغاء انتخاب أو إذا قدم إليهم في الدلة المذكورة من أحد الناخبين طعن في انتخاب فليهم تقديم ذلك فوراً إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة لتفصل فيه في مدى ثمانية أيام بقرار لا يقبل الطعن . فإن كان القرار بإلغاء الانتخاب تذكر فيه الأسباب التي بني عليها ويأمر وزير الداخلية بانتخاب جديد في الحال .

مادة ١٨ — يعطى الديرين والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذاكر اعتماد يذكر في كل منها اسم صاحبها ومحل تولته ويان القسم الثلاثيني الذي ينوب هو عنه .

مادة ١٩ — مدة نيابة للتدوين خمس سنوات .

وإذا انتهت نيابة أحد التدوين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدائه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر .

وإذا اقتضت الحال انتخاباً عاماً أو تكميلاً وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد للتدوين بغيره أو استقالته إذا طلب ذلك أغلبية ناخبيه . ويقدم الطلب كتابة إلى الدير أو المحافظ في خمسة أيام من نشر الرسوم أو القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة والشرين .

### الفصل الثالث — في المندوبين عن التدوين

مادة ٢٠ — كل خمسة مندوبين في قرية أو مدينة أو قسم في مدينة ينتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوباً لانتخاب عضو مجلس الشيوخ . فإذا بقي ثلاثة فأكثر انتخبوا مندوباً وإلا اشترك العدد الباقي مع آخر قسم .

وبراعى في تقسيم التدوين إلى أقسام خسية التجاور في السكن في المدن وحمص السائح في القرى .

مادة ٢١ — يشترط في مندوب للتدوين أن تكون سنه ثلاثين سنة على الأقل .

مادة ٢٢ — تجرى أحكام المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ على انتخاب مندوب للتدوين .

### الباب الثاني — في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٣ — أعضاء مجلس النواب ينتخبون في كل مديرية أو محافظة باعتبار واحد لكل ستين ألفاً من الأهالي . وإذا بقي ثلاثون ألفاً فأكثر زيد عضو .

الجهات التابعة لصلحة أقسام الحدود تعتبر في الانتخاب جزءاً من للديرات أو المحافظات التي كانت تابعة لها قبل إنشاء للصلحة المذكورة ، والسلام وملحقاً تتبع في ذلك مديرية البحيرة ، والفرش وشبه جزيرة سيناء وسواحل البحر الأحمر تتبع محافظة السويس .

مادة ٢٤ — تكون للديرات وعواصم المحافظات التي عدد أهاليها ثلاثون ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة .

وتقسم فيها عدد ذلك كل مديرية أو محافظة إلى دوائر انتخابية تجدر عدد ما ينحصر من الأعضاء ، وبراعى في هذا التقسيم أن تكون هذه الدوائر متساوية في العدد بقدر الإمكان .

ودوائر الانتخاب تبين في جدول يقرر بقانون .

وبحوز تقسم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية تسهيل لعملية الانتخاب .

مادة ٢٥ — ينتخب مندوب لكل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً لمجلس النواب .

مادة ٢٦ — يشترط في عضو مجلس النواب :

( أولاً ) أن تكون سنه ثلاثين سنة على الأقل ؛

( ثانياً ) أن يحسن القراءة والكتابة .

( ثالثاً ) أن يكون اسمه مدرجاً بجداول الانتخاب في الدورية أو المحافظة التي ينتخب فيها .

( رابعاً ) ألا يكون من النسل المستوعبين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحرة .

( خامساً ) أن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه .

مادة ٣٧ — لا يجوز ترشيح أحد إلا في الدورية أو المحافظة التي يكون اسمه مقيداً في أحد جداولها الانتخابية . ولا يجوز الترشيح في أكثر من دائرتين .

مادة ٣٨ — لا يجوز للوظف في دائرة اختصاصه الترشيح ولا الترشح . ويستثنى من ذلك المدد وللوظفون الذين لم يحكم وظائفهم إشراف علم على جهات القنطر .

مادة ٣٩ — يحدد ميدان الانتخابات العامة بمرسوم ، والتكليفية بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٠ — يشارو للتدوب ناخبه للوقوف على ميل الأغلبية نحو من يراد ترشيحه أو انتخابه لضوء مجلس النواب .

مادة ٣١ — لا يجوز لتدوب أن يرشح أكثر من الواحد وإلا فالترشح الأسين هو الصحيح .

مادة ٣٢ — يجب التصديق على توقيعات المرشحين بدون رسوم من كاتب إحدى المحاكم أو من مأذون الجهة .

مادة ٣٣ — تهدم أوراق الترشيح للدورية أو المحافظة في مدى اثني عشر يوماً من يوم نشر الرسوم أو القرار النصوص عليهما في اللادة التاسعة والعشرين وإلا كانت باطلة .

وتهدم أوراق الترشيح بحسب تواريخ ورودها في دفتر خلس وسطى عنها لإصالات .

مادة ٣٤ — تنتظر اللجنة للنصوص عليها في اللادة التاسعة في صحة إجراءات الترشيح واستكمال المرشحين شروط الأهلية مما عدا القراءة والكتابة . وعمر كشفاً شاملاً لأسمائهم وأسماء للتدوين الذين رشحهم وجهات إقامتهم وتاريخ تدهم أوراق الترشيح ويستخرج منه لكل دائرة على حدتها كشف ميّن لما يخصها .

ويكون تحرير الكشف السام والكشف الخاصة في مدى ثمانية أيام من يوم انتهاء اليعاد المحدد لتقديم أوراق الترشيح .

مادة ٣٥ — إذا ظهر أن أحداً رشح في أكثر من دائرتين خيّر الرشح في أي اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يد رايه في خمسة الأيام التالية ليحاد تحرير الكشف اعتبر مرشحاً في الباترتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولاً .

مادة ٣٦ — يمرض بمركز للدورية أو المحافظة الكشف الشامل لكل للرشحين فيها وذلك مدة خمسة أيام بتتدي من اليوم التالي لانتهاه للدة للقررة في اللادة الرابعة والثلاثين .

ويمرض أيضاً للدة للذكورة في مركز كل دائرة انتخابية كشف للرشحين فيها .

ولكل من أهمل إدراج اسمه في الكشف ولكل ممن رشحوه أن يطلب إدراجه .

ولكل ناخب أن يطلب فيما يتعلق بمرشحي دائرته حذف كل اسم أدرج في كشف الرشحين بغير حق . ويقدم الطلب إلى المدير أو المحافظ في مدى ثمانية أيام من تاريخ أول يوم مرض فيه الكشف .

مادة ٣٧ — تفضل اللجنة في الطلبات البينة في اللادة السابقة في مدى خمسة أيام بعد الاطلاع على الأوراق .

مادة ٣٨ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى الدورية أو المحافظة قبل ميحاد الانتخاب لمجلس النواب بحسبة أيام فيدون ذلك أمام اسمه في كشف للرشحين ويسلن يوم الانتخاب .

مادة ٣٩ — يعلن المدير أو المحافظ للتدوين قبل إجراء الانتخاب بثمانية أيام على الأقل بالحضور في اليعاد المحدد لإجراء الانتخاب في مركز دائرة انتخابهم العامة أو الفرعية .

ويرفق بورقة الدعوة كشف بأسماء مرشحي الباترة .

مادة ٤٠ — تطلب إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية ببلجة تؤلف بمحضر متدوب من قبل وزير الداخلية .

وأعضاء هذه اللجنة خمسة : ثلاثة بخارم للتدوين الحاضرون من غير المرشحين وقاض او عضو نابة بينه وزير المحافظية ومندوب من قبل وزير الداخلية تكون له الرئاسة .

ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٤١ — تنبثق عملية الانتخاب في المكان واليوم والساعة للجنة لإجرائه بتأليف اللجنة طبقاً لنص المادة السابقة أياً كان عدد التدوين الحاضرين .

وتعين اللجنة أحد أعضائها كاتب سر يقوم بتحرير محضر الأعمال وتلاوته في آخر الجلسة على اللجنة .

مادة ٤٢ — ضبط النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب القوة العسكرية عند الضرورة بواسطة المدير أو المحافظ . ولهذين في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لحفظ النظام العام .

مادة ٤٣ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير التدوين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحاً .

مادة ٤٤ — يجب أن يكون حاضراً من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فصل الرئيس لإكالة من للتدوين الحاضرين .

ولذا غالب الرئيس قام مقامه الضو الذي بينه .

وكذلك يبين الرئيس الضو أو للتدوين الذي يقوم مقام كاتب السر إذا غالب مؤقتاً .

مادة ٤٥ — تدوم عملية الانتخاب من بعد شروق الشمس بساعة إلى غروبها . ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

مادة ٤٦ — أول من يبدى رأيه أعضاء لجنة الانتخاب .

مادة ٤٧ — على كل مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتقاده عند إبداء رأيه .

ومن أضعاف تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحقيقها من شخصيته .

مادة ٤٨ — يكتب للتدوين سراً اسم من ينتخبه داخل قاعة الانتخاب على ورقة تدم له من اللجنة . والتدوينون الذين يجهلون الكتابة يبدون آراءهم شفاهاً بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم .

وفي هذه الحالة يكتب كاتب السر رأى كل مندوب في ورقة يوقع عليها الرئيس .

وللمندوب أن يختار ضواً من اللجنة يسر إليه برأيه فيكتبه له في ورقة يوقع عليها الرئيس .

مادة ٤٩ — جميع الآراء المعلقة في شرط نشر بإطلة ومثلها الآراء التي تعطى لشخص في يكن اسمه مدرجاً في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة والتي تعطى على ورقة لم تقدم من اللجنة أو على ورقة مضادة من للتدوين أو عليها إشارة تدل على شخصيته .

مادة ٥٠ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة إلى دوائر فرعية وجب الحتم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها ممكناً في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة إحدى لجان تلك الدوائر مع إيداع واحد أو اثنين من أعضاء هذه اللجنة للتخمين بتدوين عن اللجان الأخرى لكل منها واحد يختار من بين أعضائها مع مراعاة أن عدد أعضاء لجنة الفرز للتخمين لا يتقص عن ثلاثة .

وتعين لجنة الفرز وإيداع الأعضاء للتخمين يقوم بهما المدير أو المحافظ .

مادة ٥١ — فصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي حصة إعطاء كل مندوب رأيه أو بطلائه وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية .

وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذي منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسبب القرارات وأن يتوفاها الرئيس علناً .

مادة ٥٢ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فإن عدم اشتغال الحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٣ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت . فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالوا العدد الأكثر من الأصوات . وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي أعطيت .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين في المرة الثانية للانتخاب على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تصبه القرعة .

مادة ٥٤ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويعض جميع أعضاء اللجنة في الجلسة حضر الانتخاب ويرسل مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تخرج الجلسة .

وتحفظ بالمديرية أو المحافظة نسخة منه مصدق من أعضاء اللجنة على مطابقتها للأصل .

مادة ٥٥ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين اتخذوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٦ — إذا كان انتقال الندوب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيرخص له في السفر بالدرجة الثالثة ذهاباً ورجلاً بلا مقابل .

مادة ٥٧ — كل ثمرة لترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم الطابع والناتج .

### الباب الثالث — في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٨ — أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون في كل مديرية أو محافظة باعتبار واحد لكل مائة وعشرين ألفاً من الأهالي ، وإذا بقي بعد ذلك تسعون ألفاً فأكثر زيد عضو .

مادة ٥٩ — تكون المحافظات وعواصم الدريات التي يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة .

وتلحق الآن في الانتخاب محافظة ديماط بمديرية البقهلية ومحافظة السويس بمحافظة القنال .

مادة ٦٠ — ينتخب مندوبو للدويين في كل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً لمجلس الشيوخ .

ودوائر الانتخاب تمين طبقاً لأحكام المادة الرابعة والمشرن .

مادة ٦١ — لا ينتخب عضواً في مجلس الشيوخ إلا من اجتمعت فيه الشروط الآتية :

( أولاً ) أن تكون سنه أربعين سنة على الأقل .

( ثانياً ) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء ، المثنيين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب العموميين ، قضاة المحاكم ، رؤساء المصالح العامة ، المديرين والمهاضين من الدرجة الأولى ؛ سواء في ذلك الحاليون أو السابقون .

(٢) الأمراء ، كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء ضاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنهاً مصرياً في العام ، وجوه المالين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه .

وتنص الضريبة والدخل السنوي إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

( ثالثاً ) أن يكون اسمه مدرجاً بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها .

( رابعاً ) أن يرشمه شعرون على الأقل من مندوبي للدويين في دائرة انتخابه .

مادة ٦٢ — تجري أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفاً لما نص عليه في هذا الباب .

## الباب الرابع

### في التصل في صحة انتخاب أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوة

- مادة ٦٣ — التصل في صحة نيابة الأعضاء في كل مجلس من اختصاص المجلس نفسه .  
ولكل ناخب أن يطلب لإبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس مشتمل على الأسباب التي يبي عليها الطلب .
- مادة ٦٤ — إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد التصل في صحة انتخابه أن يختار الدائرة التي يريد أن يكون نائباً عنها .
- مادة ٦٥ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر يعتبر متخلياً عن عضويته الأولى إذا لم يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم التصل في صحة انتخابه بأنه غير قابل عضوية الهيئة التي انتخب لها أحسباً ، ويسلم ذلك رئيس المجلس الذي خلا محل العضو فيه . ويكون العمل كذلك إذا انتخب عضو أحد المجلسين عضواً بمجلس مديرية .
- مادة ٦٦ — كل موظف انتخب عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته إذا لم يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه بأنه غير قابل تلك العضوية ويحتد يطل حقه في الماش أو للكافأة على حسب الأحوال .
- مادة ٦٧ — وإذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية للتصووس عليها في المادة الخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تمل إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .  
وكذلك تسقط عضوية من قد الصفات للشرطة في العضو .  
ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس .
- مادة ٦٨ — الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرر المجلس قبولها .
- مادة ٦٩ — يأمر وزير الداخلية بانتخاب عضو بديل من خلا محله وذلك بناء على ترليخ المجلس .
- الباب الخامس — في جرائم الانتخاب
- مادة ٧٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :  
( أولاً ) من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره بمجدول الانتخاب بأن أخذ لذلك اسماً مزوراً أو أعطى بيانات غير صحيحة أو أخفى وجهها من أوجه الحرمان للتصووس عليها في المادة الخامسة .  
( ثانياً ) من توصل إلى قيد اسمه في أكثر من جدول انتخاب واحد .  
( ثالثاً ) من أعطى صوته في الانتخاب وهو محروم منه سواء كان هذا الحرمان سابقاً على قيد الاسم أو حادثاً بعده .  
( رابعاً ) من أعطى صوته بدل آخر بانتحال شخصيته .  
( خامساً ) من استعمل حقه في الترشيح أو الانتخاب من أى درجة كانت أكثر من مرة في انتخاب واحد أو من استعمل حقه في غير الجهة التي له حق الانتخاب فيها .
- ( سادساً ) كل موظف رشع نفسه أو رشع غيره في دائرة اختصاص وظيفته وهو ممنوع من ذلك بمقتضى هذا القانون .  
( سابعاً ) من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً ماسة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .  
( ثامناً ) من حصل على أصوات له أو لغيره أو حمل الناخبين على الامتناع عن الانتخاب بطرق احتيالية أو بيب أحبار أو إشاعات كاذبة .
- ( تاسعاً ) من طبع أو نشر أوراقاً وزعت لترويج الانتخاب ولم يكن عليها اسم الطابع أو الناشر .  
( عاشراً ) من دخل قاعة الانتخاب حمللاً سلاحاً .

مادة ٧١ - يقاب بالحبس :

(أولاً) من اشترك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات من شأنها التشويش على عملية الانتخاب أو تعطيل استعمال حق الانتخاب أو التأثير على الحرية فيه .

(ثانياً) من دخل أو حاول الدخول بالقوة في الأماكن المخصصة لعملية الانتخاب لمنعه أو لمنع انتخاب بعض المرشحين أو تعطيله . فإن كان حاملاً سلاحاً أو وقع منه اعتداء على صندوق الانتخاب فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين .

مادة ٧٢ - يقاب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين كل من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو أطلفه .  
مادة ٧٣ - يقاب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لإكراهه على التصويت على وجه خاص .

(ثانياً) كل من أعطى آخر أو ألزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يجعله أو يجعل غيره على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

(ثالثاً) كل من قبل أو اتفق على أن يقبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

ويجوز أحكام هذه المادة على الجرائم التي تقع من هذا القبيل في الترشح .

مادة ٧٤ - يقاب بالحبس كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد ورقة انتخاب أو وضع في الصندوق ورقة مكتوبة بغير حق أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة انتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .

ويقاب بتلك العقوبة كل من أدخل محررة الانتخاب أو بنظام إجراءاته مستعملاً في ذلك القوة أو التهديد .

مادة ٧٥ - يقاب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين كل من كان مكلفاً باستلام أوراق الانتخاب أو فرزها فسرقت منها أو أضاف إليها أو غير فيها أو قرأ اسمها غير للكوب .

مادة ٧٦ - يقاب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل عضو من أعضاء لجنة الانتخاب ألقى سر إعطاء الصوت .

مادة ٧٧ - إذا كان الفصل للعقاب عليه بمقتضى أحكام هذا الباب معاقباً عليه في قانون العقوبات بقوة أشد فيحكم بهذه العقوبة الأخيرة .

مادة ٧٨ - كل موظف عمومي حكم عليه لجرعة انتخابية يحكم عليه أيضاً بال عزل من وظيفته .

مادة ٧٩ - كل من حكم عليه لجرعة انتخابية يحى اسمه من جدول الانتخاب مدة ست سنوات .

مادة ٨٠ - تسقط الدعوى الموممية والدعوى المدنية في جرائم الانتخاب المذكورة بمعنى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

## الباب السادس - أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٨١ - تسدل نصوص للواد ٤ و ٧ إلى ١٠ وللادة ١٢ من هذا القانون بالنسبة للانتخابات المومية المرة الأولى على الوجه الآتي :

(١) تصحح جداول الانتخاب للوجود الآن على مقتضى أحكام هذا القانون وتعمر جداول للجهات التي لا جداول فيها وذلك كله في الحصة عشر يوماً التالية لصدور القانون وتبقى معروضة طبقاً للمادة السابعة مدة الحصة عشر يوماً التالية .

(٢) والطلبات للنسار إليها في اللادة الثامنة يكون تقديمها في الأيام الثمانية التالية ليعاد عرض الجداول .

(٣) وتحكم البجان في تلك الطلبات في الأيام الثمانية التالية ليعاد تقديمها .

(٤) والبياد الزيد فيه ثلاثة أيام بنس للمادة المباشرة للقرر للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من اللجنة أو عدم إعلان قرار

صادر ، ينتضى من اليوم التالي لاهضاء للبياد للعين لإصدار القرارات .



مادة ٨٣ — إلى أن يصدر القانون للشار إليه في السادة الاربعة والعشرين تنولى تعيين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من للدبر أو المحافظ رئيساً ومن رئيس النيابة أو النائب ومن بالتمهندس الرى بالمديرية عضوين . وفى محافظات مصر والإسكندرية والقنال يتدب وزير الأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل بالتمهندس الرى ويصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان هذه الدوائر .

مادة ٨٣ — يلتى قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ إلا ما كان منه خاساً بمجالس اللديريات .

مادة ٨٤ — على وزراء الداخلية والحفانية واللالية وللواصلات والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية ويجب عرسته فى جميع للدن والقرى بالقطر للصرى ؟

## تقرير مرفوع من لجنة الدستور

### تمهيد

ندبت اللجنة لمعاونة الحكومة في إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر فيه مبدأ اللسؤولية الوزارية ليكون بذلك الهيئة النائية حق الإشراف على العمل السيلسي للقبل .

وغنى عن البيان أن النظام الدستوري نظام مستحدث لا يتجاوز عهد أغلب البلاد قرناً ونصفاً أطلعت على الناس سلطة الأمة منذ بدأت تستثمر الأمم والجماعات معنى الوجود وتتفوق طم الحكم ، وأنه على العموم في تطور مستمر يتبع حركة الحياة العامة وتحول الحاجات والنظم الاجتماعية ، ولا تزال نجد في أحكام وتحدثت له صور . وله في كل أمة حياة خاصة متصلة بتاريخها وتقاليدها وعاداتها ومزاج أهلها . غير أنه مع ذلك صورة عامة ترتكز على الطبيعة الإنسانية وعلى صورة المدنية الحالية في اتجاهاتها الأساسية وعلى التجارب التي مرت بها الإنسانية في طرائق حكمها المختلفة . وهو من هذه الناحية ، ومهما يكن من اليوب التي يرى بها ، خير نظام أخرج فناس وأصلحه لإسدامم والقيام على مصالحهم وتأييدهم مراقبهم . فذلك جزئيه التفاضل والتقليد بعد أن مجرد من اللابسات الخاصة بالبلاد التي يؤخذ عنها ، ويكمل باللابسات الخاصة بالبلاد التي يؤخذ لها .

وقد خلقت الحياة الدستورية في مختلف البلاد نظام الأحزاب السياسية وأنشأت فيها جواً من الفكر خاصاً وبشت في كل منها رأياً عاماً واضح الميول . وتلازمت هذه الصور المختلفة هي والدستور يقوى بها ويتطور في ظلها حتى ما يظن به غنى عنها أو إمكان الانفصال منها ، وهي مع ذلك لم تد أن تكون من أسباب الكمال فيه ودواعي القوة له ، وقد نشأ بدونها ، وكذلك يجوز أن ينشأ وهو بعد كليل بأن يحدث لنفسه كل ما قد يحتاج له إذا كان من وراثه أمة حرصه عليه .

وإنه وإن لم تكن تقاليدنا في هذا الباب مما يحكى التقاليد الأوروبية وكانت حياتنا العامة لا تقاس في كثير من وجوهاً بما بلغته الحياة العامة في أوروبا ، إلا أنه من الممكن أن ترصد الحياة الدستورية في أوروبا في تطورها الطويل وتجدها السمر لتضبط فيها النقط التي تصلح أساساً ببنى عليه . وهذا ما فعلته اللجنة فإنها استعرضت السانير قديمها وحديثها وهي تقع على مدى أكثر من قرن ونصف كما سبق القول — إذا استثنينا منها الدستور الإنجليزي — وأخذت موقفاً تحرت فيه بحد السلتاع أن تحم التوازن بين السلطات المختلفة وأن تثبت التقاليد الدستورية التي دل العمل على صلاحها وأن تجعل لتقاليدنا وعاداتنا وحالة الحياة العامة عندنا الحظ الوفور من تكيف القواعد للأخوذة عن السانير الأجنبية ، وهي تعتقد أنها هيأت للحياة السياسية في البلاد ثوباً لا هو بالواسع التضغاض تضطرب فيه ولا هو بالضييق تضجر منه . وطريق التفرج بعد ذلك حاضر يؤاني الأمة كما أحت الحاجة إلى تقرب الدستور من تطوراتها .

وقد رأت اللجنة لضبط عملها وإجرائه على خير الطرق وأبدها عن الارتباك أن تؤلف بادي الأمر لجنة فرعية لوضع لبادي' العامة لا يسي فيها بصيغة أو تحرر وإنما يبنى بعد الحدود الكبرى لهذا المجهود السياسي الخطير . فلما فرغت من ذلك قدمت ما انتهى إليه رأيها مع تقرير عنه إلى اللجنة العامة للظر فيه . وقد أرادت أن تعرض عملها لتتقد العام فنشرت تلك المبادئ والتقرير . واجتمعت اللجنة العامة ، فحست ذلك العمل ودفعت به إلى لجنة لتحرره ثم راجعته محرراً بقدر ما تهيأ لها من العناية . وللشروع مقدم مع هذا التقرير .

وإذا كان إعداد ذلك المشروع اقتضى زهاء ستة أشهر مع توفر أعضاء اللجنة على الاشتغال فيه عامة الأسبوع إلا مدة شهر ونصف قررت اللجنة تعطيل العمل فيها للاستراحة ، فذلك لأن اللجنة رأت أن تكون المناقشة في أحكامه على أوسع ما يكون حتى لقد كانت للسألة الواحدة يؤخذ فيه الرأي مرة وثانية وثالثة . وليس الزمن الذي قضته اللجنة ليقاس بما يقضى عادة في تحضير السانير

قد تقضى فيه السنة والسنتان . ثم إن اللجنة مع ذلك لم تهتمصر على إعداد مشروع الدستور بل أعدت مشروع قانون انتخاب بعد أن ضمت الدستور نفسه قواعد الكلية .

وهذا التقرير الذى ترفعه اللجنة اليوم لم يقصد به أن يكون شرحاً لأحكام الدستور وإنما أريد به أن يلم بالأمم بكليات الدستور وروحه والتزم الذى صدرت عنه اللجنة فيما شرعت من تلك الأحكام .

وليست اللجنة فى حاجة إلى الإشارة إلى أن للمسئولية الوزارية التى طلب إليها أن تبنى الدستور على أساسها روعيت كل الرعاية فوفرت كل النظام اللازمة لها ورب لها كل ما يناسب من الأحكام ويجعلها مناط الحكم وضابط الدستور .

## مشروع الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين

### الباب الأول

#### في الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مصر دولة سيادة حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا يتزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابة ( مادة ١ ) .  
تجمع هذه المادة معنى ثلاثة : ( الأول ) وصف الدولة من حيث مركزها الدولى . و ( الثانى ) تأكيد وحدتها وبقائها .  
( و الثالث ) نظام الحكم فيها .  
ولم يتناول هذه المعاني الثلاثة إلا الدستور النرويجى ، وهو مع ذلك قد أغفل النص على السيادة استثناء بذكر آثارها من حرية واستقلال وغيرها .

واحتازت بعض النسايب بالإشارة إلى نظام الحكم وحده كاللستور البرتالى والدانيمركى .  
وإذا كانت جمهرة النسايب لم تتعرض لذكر المعنى الأول ، فلأن موضوع الدستور هو بيان علاقات السلطات العامة بعضها ببعض وعلاقتها بالأفراد . أما ذلك الذى يملو على هذا الجوه ، ويتصل بالقانون الدولى ، إذ كلف يقرر قيام الدولة وحدة بين الدول ، لها ما لسايرها من الشخصية والحقوق . غير أنه لما كان اللستور المصرى معاصراً لكسب البلاد سيادتها واستقلالها وتقرر وجودها دولة قائمة بذاتها تملك أمرها ولا سيادة لأحد عليها ، رأت اللجنة ألا يغلو من صريح النص على هذه الصفة الدولية الجديدة أخذاً بمثال اللستور النرويجى .

أما المعنى الثانى فيقع فى كثير من النسايب ؛ ولكنه لما كانت نتيجة لازمة للسيادة ، رأت اللجنة أن تصله بالمعنى الأول وتصدر به هذا اللستور .

ثم رأت أن تجمع إلى السنين أساس نظام الحكم وأجلته فى ثلاث ثلاث ليس كل ما فى اللستور إلا تفصيلها .

### الباب الثانى

#### في حقوق المصريين وواجباتهم

نفرد أكثر النسايب بأباً لحقوق الأفراد وواجباتهم لا على الطريقة التى جرى عليها دستور فرنسا فى سنة ١٧٩١ من إعلان حقوق الإنسان — تلك الطريقة التى أريد بها إشعار الناس العزة والكرامة وتبصيرهم بحقوقهم بعد إذ أنكرتها وغفت عليها حكومات الاستبداد السابقة — بل قصداً إلى أن يكون وضعاً قانونياً له حكم اللستور وعالوه على القوانين المادية . وقد أصبح ذلك سنة متبعة . وعلى أى حال فموضوع هذا الباب أساس للدولة الحديثة تمكن حتى انقطع من دونه الجدل واضطراب الآراء ، وأصبح تحرره بين قواعد اللستور حتماً لازماً على الشارعين . وإذا كان اللستور الفرنسى الأخير لسنة ١٨٧٥ لم يأت بمثل ذلك الباب ، أو كان اللستور الإلبيرى خلواً منه ، فإن ذلك يرجع فيما إلى أسباب عملية أو تاريخية لا مبنية تقصيا وليس لها أثر عندنا .

وقد كان المصريون يتمتعون بهذه الحقوق تدعمها النظم السياسية التى كانت جارية فى مصر ، وتنظم مظهرها القوانين المصرية . غير أن تلك الحقوق لم تكن مجموعة فى باب ظاهر منشور بين الناس ؛ لذلك رأت اللجنة أن تضع ذلك الباب درجاً على سنن النسايب الأخرى وتحقيقاً للغرض الذى يلتزم منه وليكون قيدا للشارع المصرى لا يتصداه فيما ينه من الأحكام .

وقد جمع هذا الباب نوعين من الحقوق : الأول للساواة ، والثانى الحريات المختلفة . وقرن إلى ذلك بعض ما يرتبط بهما من الأحكام . أما للساواة ( مادة ٣ ) فهى ملاك الحياة الاجتماعية الحديثة ، ومن الحق أن تكون أهم مطالب اللستور . وللصود بها

ألا يفرق القانون بين الصريين برغم اختلافهم في المسيرة والكفالات ، فلا يحرم أحداً ولا طائفة من التماس شيئاً من الحقوق المدنية والسياسية ، ولا يثقل أحداً من الواجبات والتكاليف العامة ، أو يضمنه في أي الأمرين موضعاً خاصاً — بل يعتبر الجميع في ذلك بمنزلة سواء . وقد كانت المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية جارية في مصر من قبل إذ اضطعت فيها أسباب التفرقة والتفريق من عهد بيد . وأما الحريات فقد ضلها هذا الباب ، وهي الحرية الشخصية ، وحرمة المنزل ، وحرمة الملك ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي ، وهي الحريات الأساسية .

ويرتبط بالحرية الشخصية التي هي حرية التصرف والروح ما وضعت للدان الخامسة والسادة من علم جواز القبض على إنسان أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ، ومن وجوب تحديد الجرائم والعقوبات بالقانون وعدم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون . وحرية السر في الكتابات والمحادثات التلفزيونية والتليفونية نوع من حرية الملك . وحرية إقامة الشعائر تمتع حرية الاعتقاد ، وقد روعي فيها عقائد البلاد وهي عقائد حرية من قديم الزمان .

ويتصل بحرية الرأي حرية الأفراد في استعمال الكلمات الخاصة التي هي أداة نقل الآراء ، والأفكار كما يتصل بها حريات النشر والتعبئة الأخرى وهي حريات التعليم والصحافة والابحاث والحيات وتختلف هذه الحريات الأربع عن سابقتها في أن أثرها ليس فاصراً على الفرد فإن بعضها يرمى إلى تأثير الفرد في غيره كالتيب والصحافة والبعض الآخر يرمى إلى إحداث قوة جمية قد لا تكون قليلة الأثر في الأعمال العامة كالابحاث والحيات . لذلك كان جانب التنظيم في هذه الحريات أمراً مباحاً لأنها ليست من الحريات الطبيعية للإنسان ، ولما كانت تؤدي إلى القوضى واضطراب الأمن والنظام وتفتت السلطة إذا هي قامت على وجهها اللطيق ، وكانت عندنا تكاد لا تستند إلى نظام ثابت فقد قررنا المستور مع الإشارة إلى شأن القوانين المنظمة لها .

فالتعليم حر ، وهو وإن كان كذلك الآن في مصر غير أنه يجب أن تتولى القوانين تنظيم شؤونه من حيث اشتراط الكفالات الأخلاقية والعلمية في القائمين به ومن حيث اشتراط مقتضيات النظام والصحة في أماكنه وغير ذلك من وجوه المراقبة التي يتأكد معها الانتفاع به ، كما يجب أن تكون القوانين لا لأوامر الإدارية — كما هي الحال الآن — هي التي تنظم التعليم العام أي التعليم الذي تقوم به الحكومة في مساهمها ومدارسها .

وقد يقع في النفس أنه إذا كان التعليم حراً وجب أن يكون التلم حراً كذلك ، بل قد تكون حرية التلم فرعاً من الحرية الشخصية . غير أن الصلحة العامة وضرر بناء الجهل ، والخير الذي يرحى في حسن أداء الأعمال العامة من تعميم التعليم تقضى بالحد من الحرية الشخصية في هذا السبيل وبجعل التعليم الأولي إلزامياً ، كما تقضى بتسهيل وسائله وجعله مجانياً حتى لا يهبط نشر التعليم أحداً ولا يكون لأحد عذر في الانصراف عنه .

وأما الصحافة فليست من حيث ما يكتب فيها بأكثر من صورة من صور إبداء الرأي . وحرية إبداء الرأي مكفولة بالمادة ١٤ غير أنها صورة خاصة لدوريتها وانتشارها ، وقد بلغت في أوروبا بحكم المدنية الحديثة وسهولة النقل شأواً بعيداً . وهي في بلادنا أكبر خطراً وأبلغ أثرًا نظراً لعدم انتشار التعليم وقياسها مقام العلم والملاذ الرشيد في الشؤون العامة .

وقد كان مما ينظم أمور الصحافة عندنا قانون الطبوعات وفيه إثبات حق الإدارة في إظهار الجرائد وتبليطها ووقفها ، وإذ هي لم تكن من حيث ما يكتب فيها إلا صورة خاصة من إبداء الرأي كما تقدم رأت اللجنة التسوية بينها وبين صور الأخرى في الحكم ، فلا يكون حساباً على ما يقع منها إلا بطريق القضاء وعلى حسب ما يضمنه القانون من الحدود ، ولذلك حظرت إظهارها أو وقفها أو إنفاذها من أجل ما يشر فيها بالطرق الإدارية ، كما حظرت المراقبة عليها وإن لم تكن المراقبة معروفة في قوانينها للصري من قبل . وأما حرية الصحافة من حيث إصدارها فقد تركت اللجنة الأمر في هذا للقانون يقرر ما يرى فيه الصلحة العامة وهو التصود ببارة و الصحافة حرة في حدود القانون ( مادة ١٥ ) .

بقيت حريتا الابحاث وتكوين الجمعيات . وقد أطلق الدستور الحق في الابحاث الخاصة وترك تنظيم الابحاث العامة لقانون . كذلك عهد إلى القانون بتنظيم الحق في تكوين الجمعيات بشأن قرر قيامه . ولا تكاد تزيد السياسات الأوربية في هاتين الحريتين أو في سابقتها على ما فاض مشروع الدستور للصري ، بل فما يوجد في السياسات ما يجعل التعليم الأولي إلزامياً مجانياً .

يكمل هذه الحقوق والحريات حتى مخاطبة السلطات العامة . وقد جاء في الدستور حماية تلك الحقوق إذ هو يمكن الأفراد والطوائف من لفت النظر إلى ما يقع عليها من الاعتداء كما يمكنها من الإضاء برأيها في الشؤون العامة فهو بنوع ما إشراكاً للأهالي في توجيه أمور البلاد .

وهذا الحق قديم في التشريع المصري ، فقد قرره القانون النظمي سنة ١٩١٣ وقانون سنة ١٨٨٣ من قبله . غير أن مشروع الدستور رتب على الصورة التي أخذت بها المسانير .

وعما يحصل بمعنى الحريات في هذا الباب حظر بعض القيودات .

ذلك أن القيودات توضع عند ما تقتضيه الضرورة أو الصلحة فما تجاوزها يصبح قسوة لا مبرر لها وانتهى كالحرية بغير مسوغ . وباسم الحرية ألغيت من القوانين الجنائية مطلقاً عقوبتا اللوث للثاني وللصادرة العامة للأموال الثابتان كانتا قاضيتين في القرن الثامن عشر . غير أن اللوث للثاني عنت آثاره ولم يفكر أحد في العودة إليه منذ ألقى ، لذلك لم يكن محل لذكره . وأكثف بذكر الصادرة العامة للأموال لأن قانون القيودات لا يزال يقرر الصادرة كعقوبة وإن كانت لا ترد إلا على أشياء خاصة كمحل الجريمة أو كالألات التي استعملت في ارتكابها .

كذلك حظر مشروع الدستور عقوبة الإعدام .

على أن كثيراً من الأمم الأوربية تقرر التي كعقوبة في قوانينها ، ولا ترى غضاضة في إبعاد الوطني الذي يخل بحقوق وطنه أو مواطنيه . ولكن لما كانت عقوبة التي قد ألغيت في قانوننا الحالي وكانت مصر لا تملك مستعمرات تبعد المصريين إليها ، رأت اللجنة أن تستقي النظام الحاضر وتستبعد هذه العقوبة .

وظاهر مما تقدم أن هذا الباب يقرر الحقوق الشخصية تكبر ما فعلته المسانير . وتقررها على هذه الصورة قيد للشارع ، على أنه قد أتيح له تنظيمها في حدود حريات النير والصلحة العامة دون أن ينقصها أو ينقص منها وإلا كان ذلك خروجاً على قواعد الدستور . وما يحصل بهذه الحقوق ما جرى البحث فيه في اللجنة في مسائل حماية الأقليات والأجانب .

أما الأقليات فليس لمرتنا المصري بها عهد ، وليس بيننا طوائف أقلية مما تختف عليه السنة الأوربيين ويمثل للذهن قيام البضاء والصحناء بين أهل البلد الواحد . على أن تقرير المساواة كقاعدة تسلسل على الحقوق والواجبات كافة ، وعلى التبول في الوظائف العامة ، وعلى حريات الرأي والاعتقاد وإقامة الشعائر واستعمال اللغات في جميع الشؤون — كل أولئك فيه أقصى ما يطلب من الحماية والتأمين . وأما الأجانب فالدستور وإن كان خاصاً بالمصريين إلا أنه ما لا ريب فيه أن لهم التمتع بالحريات الأساسية الواردة فيه طوعاً لقواعد القانون العام الحديث . على أن التبروع قد قرر ما للأجانب من الحقوق فأوجب لها الرعاية والاحترام كما هو صريح المادة ١٤٣ .

### الجنسية

عقد هذا الباب لحقوق المصريين وواجباتهم فكان حقاً أن يعرف من هو المصري الذي يتمتع بهذه الحقوق وتعرض عليه تلك الواجبات ، وكذلك تحمل بعض المسانير تصرف الداخل في جنسية أهلها ، ولكن الغالب أن يترك تعريف الجنسية وبيان أحكامها من كسب وفقد وتغيير إلى قانون خاص . وفي مصر في هذا الصدد نظم مختلفة : فللاتحاد جنسية ، وللخدمة العسكرية أخرى ، وللوظائف ثالثة ، وكل هذه الجنبات تستند إلى الجنسية الثابتة وإن كان لها محتوى خاص . ومصر اليوم أحوج ما تكون إلى قانون خاص يعرف جنسيتها المستقلة عما سواها ، وينسق نظامها ويوجد أحكامها . غير أن قانون الجنسية قد يمس من بعض الوجوه نظام الامتيازات لبعض الطوائف للتوطنة في مصر ، لذلك رأت اللجنة الاكتفاء بالإحالة إلى القانون الذي يوضع في هذا الصدد تاركة للحكومة الرأي في البت في وضعه أو الاجتزاء بالأحكام القائمة مؤتمتاً .

### الباب الثالث

#### في السلطات العامة

في هذا الباب يبين السلطات العامة التي تقوم بأمر الحكم في البلاد وهي ثلاث :

السلطة التشريعية ويتولاها ذلك بالاشتراك مع البرلمان ( مادة ٢٤ ) .

السلطة التنفيذية ويتولاها ذلك ( مادة ٢٧ ) .

السلطة القضائية ويتولاها الحاكم ( مادة ٢٨ ) .

وقد رأت اللجنة أن تنص صراحة على أن السلطات مصدرها الأمة ( مادة ٢٣ ) . وأنه وإن كان هذا للمنى قد روى في تصور أحكام الدستور والتفريع عليها بحيث لا يمكن ردها إلى غيره إلا أن للنس الصريح فضلاً في هذا الصدد فهو يحصل على تلك الأحكام واضحة

ومناط الحكم فيها مما لا يرد عليه الشك أو يقبل الجدل بحيث إذا جد شيء لم يوضع له حكم سهل توجيه الرأي فيه وتقرر الحكم له على أساس حاصر جلي ، وللأسئلة وجهة خاصة في بلادنا لجدة الدستور فيها . على أن اللجنة غير مبتدعة فقد احتذت في التصريح بهذا النص مثال بلجيكا ورومانيا واليونان في دساتيرها تفضيلاً لها على دساتير البلاد الأخرى التي أغفلت النص اعتياداً على أن هذا النص من البديهيات .

وظاهر مما تقدم ومن الأحكام التصيلية الواردة في هذا الدستور أن اللجنة راعت قاعدة اتصال السلطات اتصالاً يسمح بالتعاون بينها ومراقبة بعضها بعضاً . على أن اتصال السلطات كان مبهوداً من قبل في مصر ولكنه كان ظاهراً في السلطات القضائية والتنفيذية فقط .

ويقوم إلى جانب السلطات العامة سلطات مجالس اللدريات والمجالس البلدية وهي سلطات عملية صرفة .

والنتيج الذي سارت عليه اللجنة فيما تقدم مع ملامته حال البلاد يوافق التواعد المتخذة في الدساتير الحديثة لنظام السلطات . وقد ضلت أحكام تلك السلطات على الوجه الآتي :

## الفصل الأول - الملك والوزراء

### المادة الأولى - الملك

مادة ٢٩ - الملك يلقب بملك مصر والسودان . وهذا اللقب يتفق مع الواقع من أن السودان جزء من المملكة المصرية .

مادة ٣٠ - عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد علي . وتكون وراثته العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) . ولزام هذا النص أن يأخذ هذا الأمر حكم الدستور ويصبح جزءاً منه ، بل لقد جعل من النصوص التي لا تنقض ولا تنس .

مادة ٣١ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تنس . وهذا من النصوص الواردة في جميع دساتير الملك . وأقره وقع الملك عن متناول القوانين العادية من جهة ، وصونه عن أن يكون مسئولاً عن شيء مما يحدث من الأعمال الحكومية من جهة أخرى .

مادة ٣٢ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٣ - إذا لم ير الملك التصديق على قانون رده إلى البرلمان في مدى شهر مشفوعاً بأسباب عدم التصديق لإعادة النظر فيه فلذا لم يرد القانون في هذا المبدأ عدد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٤ - إذا رد القانون في للباد التقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الأسفاد نصه . فإذا عاد البرلمان في دور انتخاب آخر إلى إقرار ذلك القانون بالأغلبية المادية للأعضاء الحاضرين ، صدر .

هذه المواد الثلاث متعلقة بحق الملك في التصديق على القوانين وإصدارها . وقد استدعى النظر في حق التصديق عناية خاصة وبحسب طويلا في اللجنة فكان الأمر دأراً بين أن يحتمل للملك مسئولية التصديق ، وقد لا يكون يريد ، وبين أن يرجح إلى رأى الأمة على مجلس النواب في حين أن عملية الحل وإعادة الانتخاب عملية خطيرة في حياة البلاد وذات أثر مباشر في كل السلطات . وفي كلا الأمرين حرج ، فلعل انتهى رأى اللجنة إلى أنه إذا انتقلت أغلبية ثلثي الأعضاء على إصدار القانون في المرة الثانية كان ذلك قرينة قيمة على أن الأمة ترضى القانون وكان منياً عن الحل وهو في الوقت نفسه يرفع عن الملك - حين لا يكون يريد احتمال مسئولية القانون - المخرج الذي سبق الكلام عنه . فإذا لم تتوفر تلك الأغلبية وجب ألا ينفذ القانون لقوات دلائها .

على أنه إذا عرض القانون مرة ثالثة وأقره المجلسان كان في تكرار للوافقة ثلاث مرات - مع أن أعضاء المجلس لا يسوا ناخبهم أو مع أنهم أعضاء مجلس جديد - قرينة كالتقرينة السابقة وكان من هذا على أي حال غنى من حل المجلس ودفع للحرج عن الملك .

وقد استشارت اللجنة بعض هذه الطريقة وهو اشتراط أغلبية الثلثين من قانون الولايات للتصديق غير أنها احتاجت لأن تعالج عندنا صورا مرة إذا كانت تلك الأغلبية الخاصة لم تتوفر - نقول عندنا لأنه قد يكون في انتخاب الرئيس في الولايات للتحدة لأجل معين ، وفي إعادة انتخاب الهيئة التأسيسية كل سنتين علاج لتلك الصورة عندهم - وقد عالجت اللجنة على الوجه الذي سبق بيانه .

وفي هذا الملاج كما تقدم تناد من تنافر السلطات ، وتحقق لزعة التقاليد البرلمانية ، والتمس الوسيلة إلى التخليص من الانجاء إلى الحلول الشديدة كل مجلس النواب أو الإقراط في إسقاط الوزارات . وهو مع عدم مساهم بهذين الحقين يحصل الكلمة الأخيرة لممثل الأمة في القوانين التي تطبق عليها .

مادة ٣٦ — للملك حق حل مجلس النواب .

حق للملك في حل مجلس النواب هو أحد سبل الوزارة بين السلطين التشريعية والتنفيذية . وهو حق أقره دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة لأنه الحق الصائب لهذا النظام وفيه كل التأييد لسلطة الأمة . قد يتقطع لطول العهد أو لتغير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأي الأمة في أمر معين . كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تمرقل أداء المصالح العامة . وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تخلج وسائل التوفيق بينهما . وقد تنقسم الأحزاب في المجلس إلى فئت متعددة يمتد منها قيام الأغلبية للجانسة الثابتة التي لا يسخى عنها لانتظام العمل . فهذه وغيرها مما لا يسبل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها لتختار من النواب من ترى أنهم موضع ثقها وأنهم أهل لإظهار رأيها للأمام لاصحتها بهم يتم انتظام الأعمال .

على أن ما في الحل من الشدة والحظورة مستترك بحكم المادة ٨٢ التي توجب الإسراع التام في انتخاب المجلس الجديد وانقاده ، إذ نص فيها على أن « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في مياد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد مياد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب » . فوق ذلك فإن ما للملك من الحق في تأجيل انعقاد البرلمان ( مادة ٣٧ ) مفيد من بعض الوجوه في اتقاء حل المجلس إذ يتسنى للنواب في أثناء فترة التأجيل أن يرجعوا إلى ناخبهم ويستلهموا رأيهم .

مادة ٤٤ — للملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

هذا النص أساسى وهو مترتب على ارتفاع مسؤولية الحكم عن الملك .

وما دامت الوزارة هي التي تتأثر أمور الحكم فلا وحدها للثقل عنها وجب أن تكون مستقلة في عملها .

على أن ذلك لا يمنع الملك من حضور جلسات مجلس الوزراء فقد يندى من جليل النص والإرشاد ما يفيد الوزارة فاعمة كبرى .

مادة ٤٥ — الملك يمين وزراءه ويقبلهم .

وهذا أمر قضى به إسناد السلطة التنفيذية للملك وتولية إياها بواسطة وزرائه . والرف الجارى أن الملك يختار رئيس الوزراء وهو يمرض أسماء الوزراء الذين يماونونه في عمله على الملك ليقرها ويصدر أمره بالتعيين . وبهذا يصبح أمر الوزير معقوداً بقيام الوزارة لارتباط الوزراء جميعاً ومسئوليتهم متضامتين . فإذا عرض ما يدعو إلى إقالة أحدهم وجب بمقتضى التضامن أن يكون ذلك بواسطة رئيس الوزراء .

أما باقى أحكام هذا الباب فظاهرة لا تحتاج إلى تبليص ولا إلى تفصيل .

### الفرع الثانى — الوزراء

نص المشروع على ألا يلى الوزارة إلا مصرى ( مادة ٤٤ ) .

وهذا ضريح على حكم المادة ٣ القاضى بالألا يبعد بالوظائف العامة لغير المصريين . وفي التعميم إشارة إلى أن الاستثناء الممكن وروده على ذلك الحكم عند الضرورة لا يجوز أن يتناول الوزراء لأهمية مناصبهم .

وقد حصل بين أفراد البيت الملك وبين الوزارة ( مادة ٥٥ ) لأن تولى الحكم يقتضى تحمل مسؤولية لا تتفق مع مركزهم وصلتهم بالعرش .

ولما كانت الوزارة هي الهيئة التي يتولى الملك سلطته الدستورية بواسطة كلن طبيعياً أن يكون مجلس الوزراء هو للعيين على مصالح الدولة جميعاً ( مادة ٥٣ ) وأن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالقائات ( مادة ٥٦ ) فذلك أدعى لإعجاز الأعمال على أكل حال .



ولما كان الحكم يقتضى مسؤولية وكان الملك غير مسئول لأنه لا يتولاها بالحق واجب أن يكون الوزراء الذين يتولونه بالمثل مسئولين عن السياسة العامة للدولة . وهم متضامنون في المسؤولية لأنهم جميعاً شركاء في توجيه هذه السياسة . كما أن كلاً منهم مسئول عن حسن سير الأعمال في وزارته ( مادة ٥٨ ) .

وإذا كانت مسؤولية الوزارة لدى الهيئة النيابية هي حجر الزاوية في نظام الحكم البرلماني وكانت مصحوبة العهد بهذا النظام رأيت اللجنة ألا تتكفي بما اكتفت به بعض المساتير من مجرد النص على تلك المسؤولية وترك آثارها تبعها التقاليد البرلمانية .

وأول قاعدة قررها الشروع في هذا الباب أخذاً بالعرف البرلماني في الملكة المختلفة أن الوزارة مسئولة لدى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وذلك لأن مجلس النواب هو الذي يعمل إذا أريد الوقوف على رأي الأمة في مسألة من المسائل .

ويتربط على مسؤولية الوزارة لدى مجلس النواب وجوب أن تكون حائرة لفتته لتستطيع أداء مهمتها والبقاء في مراكرها ووجوب تقديم استقالتها إذا هي ضدت تلك الثقة ( مادة ٦٢ ) .

وقد رأيت اللجنة اتقاء للباغيات أن المناقشة في استجواب لا تجرى إلا بعد حماية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك لأن تلك المناقشة قد تختم في بعض الأحوال بالاتفاق على الثقة بالوزارة . على أن اللجنة استنتجت من ذلك حالة الاستعجال والحالة التي يوافق فيها الوزير على الاستجواب قبل المصادق . ومثل هذا الاحتياط مأخوذ به في أكثر الأمم البرلمانية .

كذلك يتربط على مسؤولية الوزارة دون الملك أن « توقيعات الملك في شؤون البقالة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون » وأن « أوامر الملك شفعية كانت أو كتابية لا تخفى الوزراء وغيرهم من عمال البقالة بحال » ( مادة ٥٧ - ٥٩ ) . وقد قررت المساتير البرلمانية هاتين القاعدتين .

على أن المسؤولية الوزارية قد تعدى للمسؤولية السياسية البسيطة حين تبلغ تصرفات الوزراء عن إهمال أو قصد حد الجنابة على البلاد . ولما كان أمر اتهام الوزراء وعما حكمهم على ما يقع منهم من ذلك ذا صبغة سياسية فقد وجب ألا يخضع للقضاء العادي ، وأن تشكل هيئة خاصة لحاكمهم .

وقد لوحظ في تشكيل تلك الهيئة ألا تكون كلها من رجال السياسة كأعضاء المجالس اتقاء لزعزعات الحزبية وتوفيراً للكفاءة الخاصة بصناعة القضاء . ولا أن تكون كلها مؤلفة من قضاة لحاجة التقدير في المسائل السياسية إلى مزاوله خاصة لا تصل عادة بأعمال القضاء .

وقد نص في الشروع على أن أعضاء المجلس المختص من القضاة يؤخذون من بين أعضاء المحكمة الأهلية العليا . وذلك لصديق هذه البارة على أعضاء محكمة النقض والإبرام إذا وجدت في المستقبل ، وهي الآن مصروفة بالطبع إلى محكمة الاستئناف الأهلية . وللطالب على أي حال أن الذين يشتركون في القضاء في أمر من بينهم من الوزراء يكونون بقدر الإسكان قضاء أعلى محكمة في البلاد .

وقد خص مجلس النواب وحده بحق الاتهام . وهذا تبرع على اختصاصه بمسؤولية الوزراء لديه . واشترط في ذلك الاتهام أغلبية خاصة لخطورة الأمر وعظم نتائجه . كما اشترطت لهذه الهيئة نفسها أغلبية خاصة في الحكم على الوزراء .

وإذا لم يكن قانون العقوبات قد أحاط بكل الأحوال التي يجب أن يؤخذ فيها الوزراء جنائياً فقد أشير في الشروع إلى إصدار قانون خاص يلم بتلك الأحوال ( مواد ٦٣ - ٦٦ ) .

## الفصل الثاني - البرلمان

يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

وتكون الهيئة النيابية من مجلسين هو التكوين الذي سارت عليه المساتير القديمة والحديثة إلا القليل جداً منها . ذلك أن التجربة دلت على أن نظام المجلس الواحد له مضار كثيرة في العمل . فإن السلطة التشريعية بطبيعتها نيابة القائمين بها عن الأمة ميالة إلى الاعتداء على السلطات الأخرى . فإذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبداداً سيئاً الأثر . أما تداولها في مجلسين فيكفل زوال هذا المنحور وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة .

هذا إلى أن في ازدواج المجلسين وسيلة للفتارة بينهما في طريقة التكوين تسمح بأن يمثل في أحدهما ما لا يتيسر تمثيله في الآخر من الكفاءات والمصالح الخاصة . وفي ذلك هجوم للأجندات العامة .

ومهما يكن في تداول القوانين التي يختلف المجلسان عليها من إشاعة بعض الوقت فإن خلاصهما في الرأي دليل على عدم القطع بصلاح هذه القوانين . والقوانين غير المقطوع صلاحها كثيراً ما تضر إذ قد تكون رغبة خفف الخدم ، وقد تكون ذاهبة إلى المفرطة فتحدث رجة اجتماعية ضارة بالحياة العامة . فالوقت الذي يضيع في تمحيصها ووردها لمتعضيات التطور وحدود الحكمة لا يعتبر ذاهباً هباء .

### الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مجلس اللوردات ( لتقابل مجلس الشيوخ ) بدأ في إنجلترا أقدم الممالك عهداً بالنظم الدستورية نظاماً تاريخياً لا وضماً معمولاً لمة ، وكان ذلك أثراً من نظام حكم الأشراف فأعضاؤه جميعاً قانونيون ، فها وضعت المساتير في البلاد الملكية واستمير نظام ازدواج الهيئته التشريعية للمة التي سبق ذكرها لم يكن سيبل لبناء تكوين مجلس الشيوخ فيها على مثل ما ي عليه في إنجلترا تماماً وإن لم تكن خالية من آثار حكم الأشراف . لذلك جعلت تلك المساتير إلى جانب الأعضاء القانونيين أعضاء معينين . وذلك حكم الدستور الياباني والإسباني وكان مأخوذاً به في دستوري النمسا والمجر . على أن نظام التعيين اعتبر وحده أساس تكوين مجلس الشيوخ في الدستور الإيطالي . ولم يكن يد في بعض هذه المساتير من الأخذ بنظام الانتخاب إجابة لدواعي التطور . لذلك كان الدستور الإسباني والبرتغالي والدياسمركي مزيجاً من أعضاء قانونيين وآخرين معينين وغيرهم منتخبين . على أن التطور نحو الأخذ بمبدأ الانتخاب ظهر كاملاً من زمن طويل في بعض المساتير كبلجيكا وهولندا ورومانيا والسويد والنرويج ، إذ جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبون . أما المساتير الحديثة كافة فلا تعدل بالانتخاب طريقة أخرى .

والمساتير التي تجعل مجلس الشيوخ منتخماً كله تراهي أن تكون شروط عصويته وطريقة انتخابه مخالفة لشروط عضوية مجلس النواب وطريقة انتخابه بحيث لا يكون كل من المجلسين صورة للآخر بل يكون مكملاً له .

وقد رأت اللجنة الجمع في تأليف مجلس الشيوخ بين التعيين والانتخاب على أن يكون الأعضاء جميعاً من سن خاصة وطوائف معينة ( مواد ٧١ إلى ٧٣ ) .

وإنما حدا للجنة إلى إقرار تعيين مجلس الشيوخ أن ذلك يتلاءم مع ما تقتضيه حال البلاد من ضرورة إكمال ما قد يبقى بعد الانتخاب من قس في تمثيل الشكافات الفنية وغيرها بما لا يفسده الانتخاب تماماً .

على أن تعيين الأعضاء نظام غير جديد في التشريع المصري فقد كان متبعاً في الجمعية التشريعية وفي مجلس شورى القوانين ، وهو لئانه ليس بدعة إذ هو معمول به في كثير من الممالك الدستورية .

وقد راعت اللجنة ألا يبلغ التعيين حداً تضع معه قائمة مبدأ الانتخاب فيينا عدد الثلاثين المعين ثابت لا يتغير إذ عدد المنتخبين يكون دائماً ثلث عدد النواب ويزيد تبعاً لزيادة السكان . بهذه المثابة يبقى الجزء للنتخب في مجلس الشيوخ ظاهراً الضوق ويحصل للمجلس مكانة الهيئات المنتخبة .

وإذا كان مجلس الشيوخ جامعاً لأعضاء معينين وآخرين منتخبين ضد هدر أن يرشح المجلس ثلاثة من أعضائه ليراسته تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم .

### الفرع الثاني - مجلس النواب

جرت المساتير كلها على أن يكون أعضاء مجلس النواب جميعاً منتخبين بالاقتراع العام . لكنها اختلفت في تعيين نسبة عدد الأعضاء لجموع السكان فالنسبة في إنجلترا وفرنسا واحد لكل سبعين ألفاً وفي بلجيكا واحد لكل أربعين ألفاً وفي سويسرا واحد لكل عشرين ألفاً وفي الولايات المتحدة الأمريكية واحد لثلاثين ألفاً .

وقد عتبت اللجنة بأخذ نسبة تكون على قدر يظهر منه ما في الأمة من النزعات المختلفة ويمكن به ذوو الشكافات من الوقوف إلى جانب ذوي الجاه ولذلك مع عدم التماهي في الكثرة تنهاها قد يطل العمل ويسوق سيره في وقت تحتاج البلاد فيه إلى الحزم وتجنب دواعي الارتباك . عتبت بذلك فرأت أن تقرّر نائب لكل ستين ألفاً كاف لتحقيق التمثيل ومنع من الارتباك لأنه يخرج نفاً ومائتي نائب . وهو تقدير على ملاسته لنظروفتنا الخاصة معتدل إذا قيس بعدد أعضاء مجالس النواب في الأمم الأخرى .

وتكتفى المسائير الأوربية بمن الخامسة والعشرين ليكون انتخاب الشخص جائزاً . وذلك لأن طول ممارسة الأوربيين لأمر السياسة وتنازل الأحزاب السياسية ذات البرامج المحدودة في نظامهم الاجتماعي من شأنهما أن يجعلاً الخامسة والعشرين كافية عندهم ، لكن هذه الاعتبارات غير حاسمة في مصر فيلزم أن يكون نوابها من سن أعلى . وقد قدرت اللجنة الثلاثين سنّاً لم تقررتها ( مادة ٧٨ ) ولم تشأ أن تأخذ بمن الخامسة والثلاثين التي كانت مشترطة لضوية الجمعية التشريعية لأنها تحرم الضوية طبقة كبيرة في مقدورها أن تؤدي البلاد خدمات جليلة .

أما شرط التصاب المالي الذي كان يقص به قانون الجمعية التشريعية لجواز العضوية فلم تر اللجنة محله لأن دافعي الضرائب والممولين يتخلون بتبذلاً كافياً في مجلس الشيوخ وهم بطبيعة مركزهم وما لهم من النفوذ والجاه لا بد أن يتخلوا التمثيل المكافئ في مجلس النواب . ثم إن الضرائب المقررة في مصر هي الضرائب العقارية وقدرها لا يتجاوز في الوقت الحاضر سدس إيرادات البرازية للصرة . وليس يجوز حصر حق النيابة في دافعي سدس الإيراد وعدم الاعتماد بمصالحهم في يشتركون معهم في دفع خمسة الأنداس الأخرى . أضاف إلى ذلك أن الاحتياط الذي ورد بالمادة ٣٦ من أوت اقتراح الضرائب لا يكون لغير الحكومة قد تضادت معه ضرورة وضع مثل هذا الشرط .

على أن الضرائب ليست وحدها واجب الوطني بل هناك تكاليف وطنية أخرى يقوم بها في الطالب غير ذوى الأموال فيجب فتح الطريق أمامهم حتى إذا انتخبوا تسنى لهم تدبير مصالحهم من طريق التشريع .

على أن اللجنة بحثت فيما إذا كان من الممكن وضع أساس مادي آخر بجانب الصرية كقيمة إيراد الشخص أو مبلغ الإيجار الذي يدفعه الساكن أو غير ذلك من الأسس لتسوية بين دافعي الضرائب العقارية وغيرهم فوجدت في هذا السبيل صعوبات أكيدة رأت معها ومع الأسباب التقدمة المدول نهائياً عن اشتراط التصاب المالي .

### القرار الثالث - أحكام عامة للمجلسين

نص للشرع في هذا الفرع على أحوال عدم الجمع بين الوظيفة البرلمانية وغيرها وعلى إسفاف البرلمان وكيفية سيره في العمل وعلى ما للأعضاء من الحقوق وعليهم من الواجبات .

وقد نص على أحوال عدم الجمع في المادتين ٨٥ و ٨٦ ، فقرر عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، كما تقرر عدم جواز الجمع بين عضوية هذين المجلسين وبين عضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين الممعية أو أى منصب أو وظيفة حكومية هذا الناصب السياسية .

أما عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين فذهبى لأن كلا منهما يكمل الآخر ويراجع عمله ، فإذا صح للشخص الواحد أن يكون عضواً في كليهما فالت تلك المرة فيما يتعلق به .

وعصوية مجلس المديرية تتناقض مع عصوية البرلمان لما يستترمه القيام بمهام إدارتها من إعمال الواجب في الأخرى كما أن في حكم المادة ١٢٠ من إشراف البرلمان على أعمال مجالس المديرية والتصديق على قراراتها في بعض الأحوال صورة تتحقق معها العسلة التي تقدم ذكرها في عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وقد كان هذا التبع قائماً في قانون الجمعية التشريعية .

ومكة منع الجمع بين عضوية البرلمان والناصب والوظائف الحكومية تحقيق مبدأ فصل السلطات . فإن وجود أفراد من الهيئة التنفيذية ضمن أعضاء الهيئة التشريعية يفض ما لهذه من حق الرقابة على تلك ويبقى ما تقتضيه الوظائف الحكومية من الواجبات .

وإذا كانت الممعية وظيفة عمومية - وإن لم يكن لها مرتب - فقد جرى عليها الحكم بالتقدم .

لكن هذا التبع لا يشمل للناصب السياسية كالوزارة وكالة الوزارة البرلمانية مثلاً ، فإن اجتماع عضوية المجلس وأى للصين من مقتضيات النظام البرلماني . والوزير لا يجرى عليه حكم الموظفين الماديين بل هو يملك في عمله بسبب مسئوليته تمام الحرية ولا يتقدم منصبه إلا بقدر قيام الثقة به .

ويلحق للمثولون السياسيون عادة في هذا الباب بحكم الوزراء .

ويكون انعقاد البرلمان في دوره المادى كل سنة نحو ستة أشهر ونصف تبدى من يوم معين وينقطع باقى السنة ( مادة ٧٩ )

وقد قرر الشروع ذلك أسوة ببعض المساتير وبما كان مقررآ في نظام الجمعية التأسيسية . وفي عدم الأخذ بطريقة الانقضاء الدائم لتحقيق لدواعي النظام في العمل وتجنب تعطيل الأعمال الحكومية . وظهر أنه لا حاجة إلى أية دعوة لاجتماع عقد الجلسات .

أما طريقة سير المجالس في أعمالها وما يرتبط بها من حق المجلس في السؤال والاستجواب وإجراء التحقيق فذلك ظاهر من الواد بما لا حاجة معه إلى إيضاح ، وهو لا يختلف في جوهره عما هو متبع في المساتير كافة .

وقد أحيط الضو منذ اختياره بطريق الانتخاب أو التعيين وفي أثناء قلمه بمسئله بكل ما توفر المساتير عادة لأعضاء الهيئات النيابية من الضمانات التي تكفل لهم حرية الرأي وتكف عنهم أسباب التأثير . واشترط لفصل الضو أغلبية خاصة كما كان يشترطها قانون الجمعية التأسيسية .

### الفصل الثالث — السلطة القضائية

تفصل بعض المساتير الكلام عن السلطة القضائية باعتبارها فرعاً من السلطة التنفيذية ، لكن للتعليق على كل حال أن تنص المساتير على القواعد الكلية في شأنها ، وهذا ما فعله المشروع ، غير أن حالة القضاء عندنا وتعدد هيئاته حلت اللجنة محتاطاً بالأخذ من تلك القواعد إلا بقدر الضرورة وقد تركت التفاصيل لقرارها القانون .

وبما تعرضت له اللجنة في صدد القواعد الكلية لهذه السلطة مسألة عدم قابلية القضاء للزلز أو النقل وهي حق للقضاء فيه ضمانه للقضاء . وقد قرر مطلقاً في مساتير مختلفة ، ولكنه في مصر لم يقرر بعد إلا بالنسبة لقضاء محكمة الاستئناف . أما غيرهم من القضاء فلم يحفظ بالنسبة لم تطبيق ذلك البدء ، وبصحب ذلك إقراره دفعة واحدة . ثم إن تفاوت الجهات في مصر تفاوتاً بيناً يجعل عدم قابلية النقل مخوفاً بقى من الصعوبات وبوجب له أحكاماً خاصة ، لذلك ترك للقانون تفصيل حدود هذا المبدأ والكيفية التي يجري عليها العمل فيه .

### الفصل الرابع — مجالس اللدريات والمجالس البلدية

طريقة الحكم في الأقاليم درجات في الأنظمة الدستورية من حيث قوة التركيز في الحكومة العامة أو ضعفها . والتطور الإداري الحديث يرى إلى حقوة الإدارة المحلية في غير إضفاف السلطات العامة . وليست هذه القوة في الحقيقة إلا تطبيقاً خاصاً لمبادئ النيابة التي تقوم السلطات العامة على أساسها . وقد بلغت الإدارة المحلية عندنا درجة محمودة من النظام والحيث والأخذ بالأساليب النيابية . ولكن التطور فيها لم يبلغ حد مدد فلا يزال ينقصها بعض القوة كما أنها لم تسمح في كل الجهات .

لذلك رأيت اللجنة أولاً أن تثبت للنظم المحلية أصلاً في الدستور ليضمن لها البقاء والنمو وهي في ذلك لم تخرج عما فعله كثير من المساتير ، ثم رأيت بعد ذلك أن ترسم الحدود العامة التي يقع فيها ما ترجوه لها من التطور فوضعت قاعدة الشخصية للمعونة (مادة ١١٩) ولم تنسبها إلى المجالس وإنما جعلتها للجهات والأقسام الإدارية نفسها تأكيداً لثباتها ودوامها وعممتها فيها جميعاً . على أنها جعلت استعمال الحقوق التي تتعرض عن تلك الشخصية معلقاً على وجود مجالس تلك الجهات والأقسام .

ومن المحدود التي رسمتها جعل قاعدة الانتخاب أساساً لتشكيل تلك المجالس حتى لا يكون التعيين غالباً فيها فيفقدتها صورتها للمعونة وقوتها الحقيقية (مادة ١٢٠) . على أنها أجازته حتى لا يقوت المجالس الانتفاع بالكفاءات الفنية والإدارية . وقد بينت في هذا الباب اختصاصات المجالس وأريد بها أن تشمل كل الأعمال التي تهمل أهالي الجهات في جهاتهم . وترك للقوانين تحديد مدى ذلك الاختصاص .

وقد أصبح من الواجب لقاء تلك الحقوق الواسعة أن يحتاط للحالة التي تخرج المجالس فيها عن الحدود للرسمية لها أو تباشر أعمالاً ترى فيها منفعة خاصة ويكون منها إضرار بالمصلحة العامة . لذلك أقيمت اللجنة للسلطين التشريعية والتنفيذية مع ما تهمل به المجالس من ذلك ولم يحصل وإبطال ما وقع منه فعلاً .

## الباب الرابع

### في المالية

تفرد المبادئ المالية بأباً خاصاً لما لها من الأهمية . وذلك أن الضرائب على اختلاف أنواعها هي أساس إيراد الخزنة . والميزانية هي ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق المصالح العامة . كذلك فإن ما يتعلق بحالية الدولة بمس حقوق جميع أهل البلاد وواجباتهم مباشرة وبالذات . وقد كان في مختلف الدول والصور الحرك الأول لامتناس الشعوب أو لرحاسها . لذلك خص هذا الموضوع بالذكر بأن اشترط ألا يكون إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ( مادة ١٢٢ ) — وإن كان هذا لا يكون بطبيعته إلا بقانون . ولما كان القانون يجوز أن تقترحه الحكومة أو أحد المجلسين وكانت التجارب قد دلت على أن تولى المجالس لاقتراح الضرائب أدى في بعض الأحوال إلى وقوع المنالاة فيها ترك للحكومة وحدها اقتراح ذلك وهي بعد مسؤولة عن إدارة الأموال العامة فلا يخفى منها الإفراط أو التضييق ( مادة ٢٦ ) .

أما ما عدا الضرائب من الأموال كالرسوم التي تؤخذ في مقابل خدمات وغيرها فإنه وإن كان لا يشترط في كل منها قانون على حدته إلا أنه قد أوجب ألا يقع بسببها تكليف إلا في حدود القانون ( مادة ١٢١ ) .

كذلك مع أن المساواة من الحقوق العامة رأت اللجنة أن يخص بالذكر ما يتعلق بالإعفاء من الضرائب فأوجبت ألا يخرج هذا الإعفاء عن الأحوال اللبينة في القوانين ( مادة ١٢٣ ) .

ومما اقتضته حماية أموال الدولة وراثتها العامة من وجوه التصرف المختلفة وحماية أموال الأفراد ومصالحهم المالية ما نصت عليه المادتان ( ١٢٤ و ١٢٥ ) . وأكثر ما فيها جرى ذكره في قوانين مصر النظامية السابقة أو كان العمل جارياً به . وليس فيها ما يحتاج إلى إشارة خاصة غير مسألة التزام خطر الأثر على الدولة ويجب النظر في ضرورته ومصلح شروطه ثم في وجوه سداده ، إذ كثيراً ما يمتنع وفاة الديون فرض ضرائب جديدة . فلكل ذلك اشترطت موازنة البرلمان .

### الميزانية :

يتصل بهذا الموضوع أمر الميزانية ، وهي كما تقدم ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق المصالح العامة في البلاد . فالتعليم والصحة والأمن والقضاء والجيش وكل ما في البلاد من مصارف مادية وغير مادية قوامه الميزانية — كذلك ليست الميزانية كغيرها من القوانين التي يصح إقرارها أو إلغاؤها والتي يمكن أن ترد من مجلس مجلس في أدوار انعقادها المختلفة . بل يجب أن يعمل في أمرها قبل حلول السنة التي وضمت لها حق يكون الإجراء في التنفيذ كل سنة على مقتضى مبرانيها . لذلك توسع لها في المبادئ أحكام خاصة بطريقة نظرها وإقرارها .

فالميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل لصحتها واعتمادها . والسنة المالية بينها القانون ( مادة ١٢٦ ) .

وحسب ذلك أن درس الميزانية لميزانية ومناقشتها إليها تبعاً والحلاف بينهما على بضها أو كلها وفرض هذا الحلاف على مقتضى القواعد والتقاليد الدستورية وتقررهما صيغة الميزانية النهائية وتصديق الملك عليها ، كل ذلك يقتضى وقتاً غير قليل .

وتكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ( مادة ١٢٧ ) ، وذلك وصفاً لتقاليد البرلمانية . فلذا رأى رأيها فيها أرسل بها مجلس الشيوخ لمناقشتها .

وأولية مجلس النواب في نظر الميزانية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أقالها أو من إسقاط ما أثبتته . فإذا اختلف على شيء من أمر الميزانية ولم يمكن التوفيق بينهما جرى العمل فيها أحصل فيه على ما كان مقررراً في ميزانية العام الماضي ( مادة ١٣٠ فترة أولى ) وذلك تطبيقاً للبدا العام من أن ما لا ينفق عليه المجلس يعمل . والرجوع إلى ما كان جارياً في الماضي رجوع إلى كان المجلس متفقين على وجوده .

غير أن تغير نظام الحكم في البلاد وعدم وجود ميزانية أخرى بلان من قبل وما ينتظر حصوله من التعديل في نظام البلاد الاقتصادي والمالي في السنين الأولى من نفاذ الدستور بسبب ما يجرى حرره فيها من زيادة نشر التعليم وإكمال الناية بالصحة العامة

وتنظيم سياسة مصر الخارجية وتلافى أوجه النقص التي تختص المجال تلافيا ، كل ذلك أخصى النص على ما يتبع عند الخلاف بين المجلسين على شأن من شؤون اللبازية في المجلس السنين الأولى (قرة ثانية من المادة ١٣٠) .

ومبالغة في الحرس على تسجيل صدور لللبازية وعدم اعتراض البطلة البرلمانية لها قرر ألا ينض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقريرها (مادة ١٢٨) .

على أنه إذا لم يصدر القانون باللبازية قبل ختام السنة المالية سواء لعدم انتهاء خصها في المجلسين أو لحصول خلاف بينهما فيها أو لأي سبب آخر فيعمل باللبازية القديمة حتى يصدر القانون باللبازية الجديدة لكيلا تتسلط مصالح البلاد ومراقبتها (مادة ١٣١) .

## الباب الخامس

### القوة الملحة

ليس في هذا الباب تقرير لأحكام خاصة وكل ما فيه أنه وكل القوانين ترتيب شؤون يجب اشتراك البرلمان في تقريرها سواء من حيث إن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة أو من جهة أنه تقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها .

## الباب السادس

### أحكام عامة

الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية (مادة ١٣٨) .

تقابل الجلة الأولى من هذا النص ما ورد في دساتير إيطاليا وإسبانيا والمانمارك وتركيا والسويد والنرويج ورومانيا واليونان وغيرها خاصاً بدين الدولة . وقد وضع هذا النص إيجاباً لضرورة من ضرورات النظام العام السلم بها ومواقفة لما صدر به الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش من اشتراط الإسلام في الملك ، وإقراراً لما هو واقع بالفعل من تعطيل دور الحكومة في الأعياد الإسلامية ومن قيام وزارة الأوقاف — وهي إحدى وزارات الدولة — على المساجد والمنشآت الخيرية الإسلامية وغير ذلك مما يقطع المس المستورى كل مناقشة فيه . على أن هذا النص لا يخلق حالة جديدة بل كل المواد والقواعد الرعية في أمور الشعائر الدينية والتعليم الديني والمحاكم والأنظمة اللية وما يتصل بذلك يبق كما هو ويتطور في الطريق الذي كان يتطور فيه من قبل . وفي الباب الثاني الذي قرر المساواة في الحقوق العامة بين أفراد للمصريين دون تمييز بينهم بسبب الدين والذي قرر حرية استعمال اللغات ما يكفل ألا يقع بأحد أي حيف بسبب هذه القاعدة .

وبإحكام هذا الباب ظاهر لا يحتاج لشيء من الإيضاح . وإنما نخص بالبين ما يتعلق بتنقيح الدستور :

جملت أحكام المواد ٣٠ و٣٣ و٣٤ و٤٤ و٥٨ و٦٢ و١٤٣ وأحكام الباب الثاني الخاصة بالحريات العامة ما لا يرد عليه التنقيح فهي نافذة أبداً (مادة ١٤٦) لأن تلك للواد والأحكام هي أساس الدستور وقوامه .

أما نظام التنقيح نفسه فقد اختلفت فيه المساتير والغالب أنه ير بدورين : أما الدور الأول فنور تمهيدى تعرض فيه فكرة التنقيح وموضوعه سواء أكانت من عند المجلسين أم اقتراحاً من السلطة التنفيذية ، فإذا رأى المجلسان ضرورة له قررا ذلك . وليس هذا هو التنقيح نفسه . إنما خطوة الأمر وجب أن تطرح تلك الفكرة مرة أولى فإذا استقر عليها الرأي وأغلبية خاصة جاز الانتقال إلى الدور الثاني والبحث في موضوع التنقيح وسببه وإلا سقطت الفكرة وجبت البلاد رأياً خطيراً لم يحس نواها إحساساً مكيناً بضرورته . والمساتير تتحد في الدور الثاني أحد طريقين إما أن يكون تحقيق المطلوب على يد جمعية تنتخب خصيصاً له وتكون جمعية واحدة لا ازدواج فيها ولا انقسام ، وإما أن يعهد بذلك للمجلسين نفسيهما مع اشتراط أغلبية خاصة وهذا هو الغالب . وقد يقع أن يشترط بعض دساتير هذا الصنف حل المجلسين الذين قررا ضرورة التعديل وانتخاب مجلسين آخرين يكون أول أعمالهما النظر في وضع التنقيح الذي رأى المجلسان التحللان ضرورته . وقد يباب على هذه الطريقة الثانية أن تداول التنقيح بين المجلسين بحسب بديهة جداً كما أن تقرير حل المجلسين الذين يقرران ضرورة التنقيح لانتخاب مجلسين يجريه فلا كثيراً ما يصرّف الأفكار عن النظر في وجوه التنقيح ، لذلك رأيت اللجنة من باب التيسير أن تأخذ بالطريقة الثالثة في المساتير من جعل المجلسين الذين يقرران ضرورة التنقيح هما

القائد مجريه فضلاً وأن تتبع القاعدة التي وضعها الدستور الترتيبي وهي أن يجتمع المجلسان بعد صدور قرارهما بضرورة التنقيح في مؤتمر ليقررا التنقيح غسه .

## الباب السابع

### أحكام وقعية

عقد هذا الباب للنص على أحكام خاصة ببعض القواعد التي ورد ذكرها في الدستور . فحكم المادة ١٤٩ بقوم قبا يختص بحلالة الملك الحالي والبيت الملكي في عهد جلالة مقام القانون الذي نص على إصداره في المادة ٥٣ .

والمادة ١٥٠ تضع الطريقة العملية التي يتحقق بها تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ في كل خمس سنين مع استيفاء كل منهم مدة نيابته أي عشر سنين .

أما المادة ١٥١ فهي فقرتان ، لكل منهما موضوع خاص . فالأولى تتعلق بمحلف الأحكام التي يجري عليها العمل الآن في تنظيم الشؤون المصرية ، والثانية تتعلق بالقوانين التي صدرت منذ أوقفت جلسات الجمعية التشريعية — وكلاهما يحتاج إلى قليل من البيان .

١ — نظم الدستور السلطات المختلفة ، وعلى الخصوص السلطة التشريعية ، وحدد اختصاصها . فلف بشرع بعد صدوره حكم إلا وفق قواعد . ولكن البلاد فيها تشريع قائم تولت إصداره هيئات غير التي رتبها الدستور . ونظراً لاختلاط السلطين التشريعية والتنفيذية كانت الأحكام العامة توضع طوراً في صورة قانون ، وطوراً في صورة مرسوم أو لأمر أو قرار ، أو غير ذلك من الصور التي هي أدخل في أعمال السلطة التنفيذية منها في أعمال السلطة التشريعية . ومهما يكن من اختلاف هذه الصور فإن الدستور الذي غير نظام التشريع وأوجب اشتراك الأمة فيه اشتراكاً حقيقياً يجب أن يبين الحكم في هذا التشريع القديم .

وبدئى أنت السلطة التشريعية التي أنشأها الدستور تلك التمرص بالهو والإمات والتعديل لما تناوله ذلك التشريع القديم . ولكنه من الطبيعي أيضاً أنه حتى تعرض السلطة التشريعية لثل ذلك يجب أن تبقى الأحكام القديمة على حالها ، فإن في سقوطها مدعاة للفوضى والاضطراب . لهذا وصمت الفقرة الأولى لتثبت معاذ تلك الأحكام مؤقتاً . وروى في صينتها أنه إذا اكتفى بالإشارة إلى أن القوانين — وحدها — نطل نافذة قصر هذا عن حكاية الحال . فإن من الأحكام للنظمة للشؤون المصرية والتي هي بمثابة تشريع ، ما لم يوصف بأنه قانون كالمراسيم والوائح والقرارات . ويغنى إن لم يشر إليها إلى جانب القوانين أن يقال بسقوطها عند صدور الدستور . لذلك أضيف إلى القوانين تلك الصور المختلفة التي كانت تشريع بها الأحكام العامة في مصر أثناء تلك المهنور ، ولكن لما كان يغنى من جهة أخرى أن يكون في الإشارة في الدستور إلى تلك الصور ما يجعل لها قوة لم تكن لها بحسب النظام الذي وضعت في عهده ، وجب الاحتياط بالنص على ما يتبع هذا المهنور ، حتى لا يصبح الباطل منها بحسب النظام القديم صحيحاً في عهد النظام الجديد .

٢ — لما أوقفت جلسات الجمعية التشريعية قرر الأمر المالي الذي صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بإيقافها أن القوانين التي كان ينبغي أن تعرض عليها بمقتضى القانون النظامي يجب عرضها عليها في مدى خمسة عشر يوماً من يوم اجتماعها ، وإلا بطل العمل بها ، وذلك إيماناً على تلك الجمعية في الاشتراك في نظر تلك القوانين وإيداء وأبها فيها .

وسيرتب حتى في صدور الدستور إلغاء الجمعية التشريعية . والأمل أن كل ما رتب من الأحكام على قائمها يسقط بذلك الإلغاء . إلا أن اللجنة رأت أنه وإن كان المجلس يملك من نفسه النظر في تلك القوانين ، وله في ذلك سلطة لم تكن للجمعية التشريعية — ينص الاحتياط بالواجب الذي فرضه ذلك الأمر المالي على الحكومة من إيداع تلك القوانين لدى الهيئة النيابية الجديدة . وغى عن البيان أنه إذا حصل ذلك الإيداع في البلاد ظلت القوانين للذكورة قائمة حتى يرى البرلمان فيها رأيه .

## مشروع الدستور

### للجنة الثلاثين

### الباب الأول

#### الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة سيادة حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابة .

### الباب الثاني

#### في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية يحددها القانون .

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء . لكل منهم ما يقره من الحقوق المدنية والسياسية وعليه ما على غيره من الواجبات والتكاليف العامة ، لا يتميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الدين . وإلهم وحدهم يسهل بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون .

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ — لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون .

مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصرى من الملبس المصرية .

وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يترد الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ — للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ — للملكية حرمة فلا يزعم عن أحد ملكه إلا بسبب النصفة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعرضه عنه تعويضاً عادلاً .

مادة ١٠ — عقوبة للمصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ — لا يجوز إنشاء أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع مكاتب البريد والتلغراف ولا أسرار المواصلات التليفونية إلا في حالة التحقيقات الجنائية .

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ — تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقد طبقاً للتقاليد للرعية في الديار المصرية . على ألا يحل ذلك بالآداب ولا ينافي النظام العام .

مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بنشر ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك .



- مادة ١٦ - لا يسوغ تقييد حرية مصرى في استهلاكه أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارة أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيًا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .
- مادة ١٧ - التعليم حر ما لم يخل بالأداب أو التثنام العلم .
- مادة ١٨ - تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .
- مادة ١٩ - التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في للكاتب العامة .
- مادة ٢٠ - للمصريين حق الاعتاج في هدوء وسكينة غير حائلين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشماره . ولكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون .
- مادة ٢١ - للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .
- مادة ٢٢ - لأفراد المصري أن يخطبوا السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للهيات النظامية والأشخاص المنوبة .

### الباب الثالث

#### السلطات العامة

- مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .
- مادة ٢٤ - السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان .
- مادة ٢٥ - لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .
- مادة ٢٦ - لكل من ركز السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك .
- مادة ٢٧ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .
- مادة ٢٨ - السلطة القضائية تتولاها الحاكم على اختلاف أنواعها . وأحكامها تصدر وفق القانون وتنفذ باسم الملك .
- الفصل الأول - الملك والوزراء
- الترع الأول - الملك
- مادة ٢٩ - الملك يقب بملك مصر والسودان .
- مادة ٣٠ - عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على .
- وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .
- مادة ٣١ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تعى .
- مادة ٣٢ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .
- مادة ٣٣ - إذا لم يرد الملك التصديق على قانون رده إلى البرلمان في مدى شهر مشفوعاً بأسباب عدم التصديق لإعادة النظر فيه . فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .
- مادة ٣٤ - إذا ردت القانون في للباد التقدم وأقره البرلمان ثانية بواقعة ثلث أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانقضاء نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون بالأغلبية المادية للأعضاء الحاضرين صدر .
- مادة ٣٥ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تحليل لها أو إعفاء من تنفيذها .
- مادة ٣٦ - للملك حق حل مجلس النواب .

مادة ٣٧ — للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٣٨ — للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أي المجلسين .

مادة ٣٩ — إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات للحفاظ على الأمن العام أو لدرء خطر يهدد الدولة وكانت الحال لا تحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بحيث إذا لم يقرها المجلسان ممسكتين .

مادة ٤٠ — يفتتح الملك دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطاب في المجلسين مجتمعين يستعرض فيه أحوال البلاد . وهذا الخطاب يرد عليه كل من المجلسين .

مادة ٤١ — للملك رتب الصالح العامة ويولي ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ومنع ألقاب الشرف والرتب والتياشين . وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض القيمة وحق إعلان الأحكام العرفية — كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .

على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . وإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ويكون الاجتماع صحيحاً أيًا كان عدد الحاضرين .

مادة ٤٢ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يعلن الحرب ويصدق الصلح ويبرم للمهادتات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب المجوسية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وللإعانة وجميع المعاهدات التي ترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو غرض في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس حقوق الصيريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما متناقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٣ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أي المجلسين في ذلك إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل . ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٤ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٥ — الملك يعين وزراءه ويشلهم .

مادة ٤٦ — يحلف الملك الجيـن الآتية أمام هيئة المـلـهين مجتمعين :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة للصرة وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . »  
وهذه الجيـن يؤدها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم .

مادة ٤٧ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين الجيـن المنصوص عليها في المادة السابقة مضافاً إليها :

« وأن نكون حـمـلـين للملك . »

مادة ٤٨ — إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منحلًا وكان للبلاد معين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم المباشر فإن المجلس التقدم يوم للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه .

مادة ٤٩ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية .

مادة ٥٠ - في حالة خلو العرش يجتمع المجلس فوراً في هيئة مؤتمراً ولو بلا دعوة لاختيار الملك ، ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط اصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلس وأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين ، وإذا لم يتسن الاختيار في اليوم التاسع جرع المجلس مجتمعين في الاختيار أيًا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بأغلبية النسبة . وإذا كان مجلس النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه .

مادة ٥١ - من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي حمله أو أوصياء العرش المبين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية تحت مسئوليته .

مادة ٥٢ - عند تولية الملك تعيين خصائصه وعضوات البيت المالكة بقانون . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من خصائص الملك .

### الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٣ - مجلس الوزراء هو الهيئتين على مصالح الدولة .

مادة ٥٤ - لا يلي الوزارة إلا مصري .

مادة ٥٥ - لا يلي الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٥٦ - تكون الثقة بين الملك والوزراء رأساً وباللغة .

مادة ٥٧ - توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لتعاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٥٨ - الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٥٩ - أوصار الملك شفهيّة أو كتابية لا تخلى الوزراء وعيهم من عمال الدولة من المسئولية بحال .

مادة ٦٠ - للوزراء أن يحضروا أي المجلسين ويجب أن يسموا كما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى مبدوء في الدلوات إلا إذا كانوا أعضاء . ولم أن يستقنوا بن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنوبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦١ - لا يجوز للوزير أن يشتري أو يتأجر أحياناً الحكومة بغير الزاد العام ، ولا أن يقبل أثناء وزارته المصوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود أو تكون الحكومة ماسنة لفوائدها أو أرباحها أو شركة تستولى على إغانات من الخزانة الأميرية إلا إذا كانت هذه الإغانات واجبة الأداء بقضى قانون عام .

مادة ٦٢ - إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار حاسماً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٣ - لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلث الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المختص وبين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٤ - يؤلف المجلس المختص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة للصربين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاة بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٥ - يطبق مجلس الأحكام المختص قانون العقوبات في الجرائم للنصوص عليها فيه . وتبين في قانون خاص أحوال مسئولي الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٦ - تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المختص بأغلبية اثني عشر صوتاً .

مادة ٦٧ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المختص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

مادة ٦٨ - الوزير الذى يتجه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام الخصوص فى أمره . ولا يمنع استغلاؤه استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة .

مادة ٦٩ - لا يجوز السنو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام الخصوص إلا بموافقة مجلس النواب .

### الفصل الثانى - البرلمان

مادة ٧٠ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

#### الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧١ - يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً بينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب باعتبار واحد لكل مائة وعشرين ألفاً من أهالى كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ تسعين ألفاً تزداد عضواً للدريات والمافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وعشرين ألفاً يكون لكل منها عضو .

والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التى ينقص عدد أهاليها عن تسعين ألفاً . وله أن يقرر عواصم للدريات التى يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع فى هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .

مادة ٧٢ - يشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل .

مادة ٧٣ - يشترط فى عضو مجلس الشيوخ متناً أو مهنياً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

( أولاً ) الوزراء ، للمتلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب الموميين ، نواب المهنيين ، رؤساء المصالح العامة ، للدربين والمافظين من الدرجة الأولى ، سواء فى ذلك الحاليون والسابقون . ( ثانياً ) الأمراء ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، الضباط التقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، للآل الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرى فى العام ، وجوه السالين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب للهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه .

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يخص مديرية أسوان بقانون الانتخاب .

ويجوز التعديل فى حكم هذه المادة بقانون .

مادة ٧٤ - مدة الضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف للتعيين كل خمس سنوات . ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء .

مادة ٧٥ - يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٧٦ - إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

#### الفرع الثانى - مجلس النواب

مادة ٧٧ - يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب وباعتبار نائب واحد لكل تسعين ألفاً من أهالى كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ ثلاثين ألفاً تزداد نائباً . والمافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً يكون لكل منها نائب .

والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التى ينقص عدد أهاليها عن ثلاثين ألفاً . وله أن يقرر عواصم للدريات التى يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع فى هذه الحالة ما يناسب من الأحكام .

مادة ٧٨ - يشترط فى النائب أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل .

مادة ٧٩ - مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٠ - ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكلاء يجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨١ - إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر بل يكون قراره فيه نافذاً .

مادة ٨٢ - الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة للتدوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في الفترة الأيام التالية لتعام الانتخاب .

### الفرع الثالث - أحكام عامة للمجلسين

مادة ٨٣ - مركز البرلمان مدينة القاهرة ومكانه فيها يعينه القانون واجتماعه في غير هذا المكان باطل .

مادة ٨٤ - عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز تخاذه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

مادة ٨٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

مادة ٨٦ - لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين العمدة أو أي منصب أو وظيفة حكومية عدا للتناوب السياسية .

مادة ٨٧ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يتسمون أن يكونوا مخلصين للوطن ولتلك الدستوري مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالهمة والصدق .

وتكون تأدية النجيب في كل مجلس علناً بقاعة جلساته .

مادة ٨٨ - يجتمع كل مجلس بالفصل في حصة نياة أعضائه . ولا تعتبر النياة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . ويجوز بمقتضى قانون أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

مادة ٨٩ - يحدد البرلمان بحكم القانون جلساته العادية في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو من السنة التالية .

مادة ٩٠ - عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية يحدد انعقاده في أمر الدعوة .

مادة ٩١ - أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين ، فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والأعمال باطلة .

مادة ٩٢ - جلسات المجلسين علنية . على أن كلامهما ينقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع للطرح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٣ - لا تصح مداولات أي المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه .

مادة ٩٤ - في غير الأحوال المشرط فيها بأغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الأمر للظهور فيه مرفوضاً .

مادة ٩٥ - كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه للمناقشة العلنية أن يحال إلى لجنة تقصده وتقدم تقريره .

مادة ٩٦ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة تقصده وإبداء الرأي في جوار نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم ثلاثة الباقية .

مادة ٩٧ - لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجيزة في اللوا وفيها يعرض من التعديلات .

مادة ٩٨ - كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

مادة ٩٩ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورضه البرلمان لا يجوز تعديله ثانية في دور الانعقاد نفسه .

مادة ١٠٠ - لكل عضو من أعضاء البرلمان أت يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذى بين

باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال أو مواصلة الوزير .

مادة ١٠١ — لكل مجلس حق إجراء التحقيق .

مادة ١٠٢ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدعون من الأفكار والآراء في المجالس .

مادة ١٠٣ — لا يجوز أثناء دور الاتحاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

مادة ١٠٤ — لا يمنع أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقدمون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ، وتستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١٠٥ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط البينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

مادة ١٠٦ — إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب ، يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٠٧ — مجلس النواب الذى تنتهى مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ؟ وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهى مدة نيابتهم .

مادة ١٠٨ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض . وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح عما تتضمنه تلك العرائض .

مادة ١٠٩ — كل مجلس له وحده المحاطة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على أبوابه أو فيها حوله إلا بطلب رئيسه .

مادة ١١٠ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية .

مادة ١١١ — يرضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

### الفصل الثالث — السلطة القضائية

مادة ١١٢ — المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لتبر القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .

مادة ١١٣ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١١٤ — تعيين القضاة يكون بالسكنية والشروط التى يقررها القانون .

مادة ١١٥ — عدم جواز عزل القضاة أو قلمهم تتعين حدوده وكيفية بالقانون .

مادة ١١٦ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية .

مادة ١١٧ — كل من يتم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

مادة ١١٨ — يوضع قانون خمس شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

### الفصل الرابع — مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١١٩ — تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات العامة ، وتنتظر هذه المجالس في الشؤون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى للتبر كل منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته بمثلته جملة .

مادة ١٢٠ — ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين . ويراعى في هذه القوانين البادئ الآتية :

- (أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير منتخبين .
- (ثانياً) اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهمل أهل جهتها وخصوصاً في مسائل التعليم والأمن والري والزراعة والتجارة والصناعة وطرق اللواصلات والصحة العمومية وإنشاء ابنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية . وكل هذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتد أعمالها في الأحوال للبيئة بالقوانين وعلى الوجه للقرار بها .
- (ثالثاً) اختصاص هذه المجالس بقرار ضرائب أو تكاليف على جهتها خاصة أو باقتراح ذلك أو للوافقة عليه في حدود القانون .
- (رابعاً) نشر ميزانياتها وحساباتها .
- (خامساً) علنية جلساتها في الحدود للقرار بالقانون .
- (سادساً) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

## الباب الرابع

### في المالية

- مادة ١٢١ — لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون .
- مادة ١٢٢ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون .
- مادة ١٢٣ — لا يجوز إقفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال للبيئة في القانون .
- مادة ١٢٤ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة ولا مكافأة ولا إعانة ولا مرتب أبداً كان نوعه إلا في حدود القانون .
- مادة ١٢٥ — لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهيد موجب لإغلاق مبالغ من الخزانة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .
- وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو عمل تجاري أو صناعي في مصلحة الجمهور وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتد البرلمان وإلى زمن محدود .
- يشترط اعتد البرلمان مقدماً في إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والطرق السامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .
- مادة ١٢٦ — الزبانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يمينها القانون .
- مادة ١٢٧ — تكون مناقشة الزبانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .
- مادة ١٢٨ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الزبانية .
- مادة ١٢٩ — اعتمادات الزبانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي .
- مادة ١٣٠ — إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الزبانية اتبع في العام الجديد ما كان مقررراً في شأنها في الزبانية القديمة . غير أن الخلاف في المجلس السنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .
- مادة ١٣١ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية يصل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .
- مادة ١٣٢ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .
- مادة ١٣٣ — الحساب الخاص للإدارة المالية عن العام للتقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد على طلب اعتدائه .
- مادة ١٣٤ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الخاصي السنوي تجري عليها الأحكام للمنظمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخاصي .

## الباب الخامس

### القوة المسلحة

مادة ١٣٥ — قوات الجيش تقرر بقانون .

مادة ١٣٦ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض .

مادة ١٣٧ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

## الباب السادس

### أحكام عامة

مادة ١٣٨ — الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة ١٣٩ — مدينة القاهرة قاعدة السلطنة المصرية .

مادة ١٤٠ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٤١ — الصفو الشامل لا يكون إلا بقانون .

مادة ١٤٢ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة فالرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٤٣ — لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر يمتنعى الانفاقات والمعاهدات الدولية .

مادة ١٤٤ — لا يجوز لأية علة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه الذي يبينه القانون . وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انفاذ البرلمان .

مادة ١٤٥ — تجري أحكام هذا الدستور على السلطنة المصرية جميعها عدا السودان ، فع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

مادة ١٤٦ — لذلك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها . على أن أحكام المواد ١ و ٣ و ٢٣ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٨ و ٦٢ و ١٤٣ لا تنقض ولا تمس . وكذلك الحال في أحكام الباب الثانى الخاصة بتقرير أنواع الحرية .

مادة ١٤٧ — في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قرارهما اجتماعاً بهيئة مؤتمرة للنظر في هذا التنقيح .

ويشترط لصحة قرارات اللؤمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً .

مادة ١٤٨ — لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور مدة قيام وصاية العرش .

## الباب السابع

### أحكام وتسمية

مادة ١٤٩ — مخصصات جلالة الملك الحالى ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت الملكى ١١١٥١٢٠٠٠ جنيه مصرى .

وبموجب زيادة عدد المخصصات بقرار من البرلمان .



مادة ١٥٠ - يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ المصين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية الحس سنين الأولى ويكون تمين من يخرجون بطريق القرعة .

مادة ١٥١ - كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والأوامر والقرارات المعمول بها الآن من الأحكام يبقى نافذا مؤقثا ما لم يتناقض مع هذا الدستور . ولا يترتب على هذا النص أن يلحق بتلك الأحكام من الصحة أو القوة ما لم يكن لها من قبل قانونا .

على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه . فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتا .



## فهرس الجزء الثالث

### مواد الدستور والتعليقات

الصفحة	الموضوع
	(تابع)
	<b>الباب الثالث — السلطات</b>
	<b>الفصل الرابع — السلطة القضائية</b>
	<b>المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :</b>
٢٦٠٧	المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في صأهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم . ( لحة وضع النفاذ العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٢٦٠٧	المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في صأهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٦٠٧	إذا كان لوظيفة القاضي مرتب ثابت محدد ، فدائه الحكومة بصغة شخصية لأحد القضاء ، فإن ذلك يعتبر احتيافاً على استقلال القضاء ؛ وصوتاً لهذا الاستقلال ، تحذف هذه الزيادة . ( مجلس النواب — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٦١٢	تقدير الموضوع والفصل في : هل وقت الحادثة من التهم ذاته ؟ والحكم في : هل ارتكب التهم الخالفة للنسوة إليه ؟ هل هذه أمور كلها خارجة عن اختصاص مجلس النواب ، لأنها من اختصاص السلطة القضائية ؟ ( تراجع المائدة على هذا في المادة ١١٠ — مجلس نواب — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢٦١٢	للأعضاء أن يقدموا باقتراحت للإصلاح أو بملاحظات من الوجهة الإدارية بشأن طريقة العمل في المحاكم . أما التعرض بصغة عامة للقضاء فلا يجوز . ( مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )
٢٦١٦	تحديد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدى النيابة حتى تبين للوزوعات التي يجوز السلام فيها والتي لا يجوز قبل البدء في المناقشة .
	كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية ( والنيابة العمومية من السلطات القضائية ) ، ففي رفع أمر للقضاء لمتع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان حرماً على استقلال القضاء وحرية الأفراد .

ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى المسمومة مشمولة لدى البرلمان ، وإنما للشئول وزير العدل حين يحول بمعله دون رضاها بغير حق ، أو حين يجعل النيابة بدون حق على رضاها .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ — مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧ )

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تتولى مؤلهم ، أو يجب ألا تسألهم .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ — مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

هل مبدأ الفصل بين السلطات يبيح لوزير العدل أن يقدر تصرفات القاضي فيحكم عليه ، ويحرم ذلك على أعضاء المجلس ؟

وهل القول بأنه لا يجوز التعرض لما نسب للوزير في نقل القضاء وندهم يحمل مبدأ المسؤولية الوزارية لقوا ، وأن محاسبة الوزير على ذلك فيها تحقيق لاستقلال القضاء ؟  
( مجلس الشيوخ — ١٨ مايو و ١ و ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

ليس للنايب أن يحكم في حكم بالثبات ؛ أما إذا كان كلامه انتقاداً لنظام يرى أنه غير عادل ، أو لإجراءات تتكرر في بعض الجهات فله هذا الحق ، لأنه لا ينتقد حكماً وإنما ينتقد نظام القضاء ، إذ نقد نظام القضاء من حق البرلمان .  
( مجلس النواب — ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ )

### المادة الخامسة والعشرون بعد المائة :

لا يجوز إحداث شيء في أمر ترتيب واختصاص جهات القضاء إلا بقانون يصدر بهذا الغرض .  
( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يقتصر في النص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية .  
( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

كل حكم يجب أن يكون مشتملاً على أسبابه ، وأن ينطق به في جلسة علنية .  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية على القصر والمجرى على عديى الأهلية وإدارة أموال الثالين يجب أن تنتظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة لجميع أهالى القطر على اختلاف ديالهم ومناهم بدون تميز ؛ والقانون ينظم هذه المادة .  
السلطات الروحية للعرف لها بحق النظر والحكم في مسائل الأكنكة تستمر متمتعة بهذا الحق ، ولوائحها البينة لثريتها واختصاصاتها في هذه المادة يجب فحصها بمعرفة الحكومة ، ثم التصديق عليها وإعلانها بأمر الملك .  
( لجنة الدستور — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يبدل عن هذا البدا إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضى ذلك .  
( تراجع للمناقشة على هذا في المادة ٣٠ — مجلس الشيوخ — ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

وزير الحفانية بحكم الدستور مسئول عن سير العدالة ، وهذه المسئولية يترتب عليها حرية اختيار القضاء والإشراف على أعوانه المختارين .

إنشاء محاكم الأخطاط تطبيقاً لذلك ، لأن حرية الوزير في اختيار قضائها غير محققة ، لأن ترشيحهم عن طريق رجال الإدارة وإشرافه عليهم منظم ، لأنهم يعملون متبرعين .  
( مجلس النواب — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ )

## المادة السادسة والعشرون بعد المائة :

تعيين القضاة كافة يكون بأمر من الملكة والكيفية والشروط التي يقرها القانون .

٢٦٥٢

( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## المادة السابعة والعشرون بعد المائة :

عدم قابلية القضاة لل عزل أو النقل يكون بالحدود وبالكيفية التي يقرها القانون .

٢٦٥٣

( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

الطالبة بمن تصريح بكون استقلال القضاء .

٢٦٥٦

( مجلس النواب — ١٩ يولي سنة ١٩٣٨ )

## المادة الثامنة والعشرون بعد المائة .

## المادة التاسعة والعشرون بعد المائة :

جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية .

٢٦٦٠

( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

للمشروع أن يصدر قانوناً يمنع نشر ما يدور في جلسات قضايا القذف والسب ، دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بعينية جلسات المحاكم .

٢٦٦٠

( مجلس الشيوخ — ٢٧ يولي سنة ١٩٣٧ )

## المادة الثلاثون بعد المائة :

كل منهم بمنية يجب أن يكون له من يدافع عنه بمجرد وضعه تحت الاتهام .

٢٦٦٣

( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## المادة الحادية والثلاثون بعد المائة :

يصدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية ، ويسان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون بالقضاء فيها .

٢٦٧٤

( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## الفصل الخامس — مجالس المديرية والمجالس البلدية

## المادة الثانية والثلاثون بعد المائة :

في المديرية والمحافظة تشغل مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الإدارية المثلة للحكومة ، ومهمة هذه المجالس النظر في مصالح المديرية والمدن والقرى المثلة على لها والمعتبر كل منها شخصاً متوحيماً قائماً بذاته والعمل على ما يرق شؤونها .

٢٦٧٥

( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

الصفحة	الموضوع
٢٦٧٥	الريجات التي يوافق عليها أى مجلس من المجلسين ، هل تكون مازمة للحكومة ، أم هي غير مازمة ؟ ( تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٠٣ في بحث سق ١٩٢٤ و ١٩٢٧ و ١٩٣٣ بمجلس الشيوخ والنواب عن الريجات التي يقدمها حضرات الأعضاء ) .
٢٦٧٦	المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة : ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية واختصاصاتها وعلاقتها بمجهاز الحكومة المختلفة تبين بالقوانين . ويجب أن تقوم هذه القوانين على المبادئ الآتية : أولاً — أن يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين ، وذلك فيما عدا الاستثناءات الضرورية التي يقرها القانون بخصوص أعضاء غير منتخبين . ثانياً — أن تخص هذه المجالس بكل ما يهم أهل جهتها وخصوصاً في مسائل التعليم العام والأمن العام والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق اللواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية . وكل هذا مع عدم الإخلال بما يارم من اعتياد أعمالها في الأحوال البينة بالقوانين والكميفية للقررة لها . ثالثاً — مواقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف — من أى نوع كان — خاص بمصالح أهل جهتها . رابعاً — إعلان ميزانياتها وحساباتها . خامساً — عناية جلساتها في الحدود للقررة بالقانون . سادساً — تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالصلحة العامة. ( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس وأول و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٦٧٨	ضريبة السيارات التي تخضعها المجالس البلدية ضريبة قانونية ؟ والفرقة الخامسة من هذه المادة إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ، أو إضرارها بالصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك . ( مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٦٨١	عدم المواقة على اقتراح أريد به سد الباب في وجه كل تشريع يرمى إلى إجماع أعضاء معينين في مجالس الدريبات وعودل صاحبه عنه . ( مجلس النواب — ٤ يناير سنة ١٩٢٨ )
٢٦٨٤	مواقة المجلس على إحالة عرضة بطلب إنشاء سكة زراعية في مديرية واحدة إلى وزارة اللواصلات ، ولا تعتبر هذه الإحالة متعارضة مع اختصاص مجالس الدريبات . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ )
٢٦٨٨	رفض اقتراح برغبة بالإنشاء وتخفيض بعض الضرائب القروضة على أهالى مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا بقانون ، ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية . ( تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ )
٢٦٨٨	هل المجالس للدريبات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون . ( ترميع للثلاثة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس الشيوخ — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )

ترك عوائد أسلاك كل بلدية تحت تصرفها لتقرر ما تراه مناسباً من الضرائب ، وترك الحرية لكل بلدية في دائرة أعمالها .  
( مجلس النواب — ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤ )

## الباب الرابع — في المالية

### المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

- ٢٦٨٨ لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .  
( لجنة وضع اللبائي العامة للمستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩٠ تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار بقانون .  
( لجنة وضع اللبائي العامة للمستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩١ فبا عدا الأحوال للنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة لفائدة الحكومة أو مجالس الأقاليم .  
( لجنة المستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩٢ لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا قانون . وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون إلا بناء على اقتراح من الحكومة .  
( لجنة المستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩٣ لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون ؛ والقصد بالضريبة هنا الضريبة العامة التي تشمل كافة أهل القطر ، والضرائب الخاصة بإحدى الجهات التي قد تستلم تصديق البرلمان إذا اقتضى القانون ذلك .  
( لجنة المستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩٤ لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون .  
( لجنة المستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٩٥ إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها يجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .  
لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .  
لمجلس الشيوخ الحق — عند نظر ميزانية إيرادات الدولة — في أن يقرر رغبات واقتراحات بطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم للبرلمان عن السنة المقبلة .  
( مجلس الشيوخ — ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ )
- ٢٧٠٢ ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية . والفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس اللبريات والمجالس البلدية بين القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى اللبائي الواردة بمادة ١٣٣ ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك .  
( تراجع الثالثة على هنا في المادة ١٣٣ — مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٢٧ )

الصفحة	الموضوع
٢٧٠٢	إذا كان من اختصاص البرلمان للواقعة على قانون بضرية على وجه العموم ، فله أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم قانون بها ، خصوصاً إذا كان التأخر في إصداره يمرض البلاد لكثرة ما دامت الأنظمة الدستورية تبيح للحكومة أن تطلب تفويضاً معيناً في أمر معين ولادة معينة ، على أن ترجع للبرلمان لتكوين له الكلمة العليا التائية . ( مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ )
٢٧١٢	رفض اقتراح برغبة إيفاء وتخفيض بعض الضرائب القروية على أهالي مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا بقانون ، ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية . ( مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ )
٢٧١٤	المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية . الضرائب لا تكون إلا بقانون ، ولا تصدر بغير إذن المجالس التائية الموجودة . الضرائب كيفما كانت لا تفرض إلا بقانون يرضى على المجلسين . ( مجلس الشيوخ — ٥ و ٦ يولي سنة ١٩٣٨ )
٢٧٢٩	يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسم بقوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض لعدم استقرار الأحوال المالية ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة . ( مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٨ ) ( مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) ( مجلس النواب — ١٤ يولي سنة ١٩٣٩ )
٢٧٣٩	هل يجوز استصدار مراسم لها قوة القانون في فترة ما بين دورتي انعقاد البرلمان بنسب التجا إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسم المذكورة ، على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية لتتصديق عليها من هذه السلطة ؟ أحاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الإجازة . ( مجلس النواب — أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) ( مجلس الشيوخ — ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ )
٢٨١١	هل المجالس للدريبات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ؟ ( مجلس الشيوخ — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )
٢٨١٦	رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتسريع يقضى بعرض رسم أيلول على التكتلات في مشروع قانون ربط الميزانية ، لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، فتهد بذلك سلطة مجلس الشيوخ . ( تراجع المناقشة على هذا في للادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ )
٢٨١٧	عدم مشروعية تحصيل أجور لخبراء الميز من غير قانون . ( مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
٢٨١٧	إصدار الوزارة أمرها بوقف تحصيل نصف أجور خبراء الميز إلى أن يصدر التشريع اللازم لتحمل أصحاب الميز وسكانها نصيبهم في هذه الأجور . ( مجلس النواب — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )
٢٨١٨	لا يتجر صدور مرسوم بفرض رسوم جمركية خفيفة رقابة البرلمان ما دام صدوره بإذن المجلس ونعت رقابته . ( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ )



## المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز إعفاء أحد من دفع الضرائب في غير الأحوال المبينة صراحة في القانون .  
( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) ٢٨٢٢

## المادة السادسة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز دفع شيء من خزينة الحكومة صفة مماش أو مكافأة أو إغاثة أو مرتب من أي نوع كان إلا بمقتضى القانون .  
( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) ٢٨٢٣

صدر قانون الترميمات بإطلا من الوجهة القانونية وغالباً للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إنصافه مع الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه .  
( مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ ) ٢٨٢٣

صرف نصف مليون جنيه من خزانة الدولة بإنذار من الحكومة البريطانية .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ — مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) ٢٨٣٥

## المادة السابعة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز عقد أية سلفة عمومية ولا أي تمهيد مستوح لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان . ٢٨٣٦

كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو محل تجاري أو صناعي له صفة المصلحة العامة ، وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان .

يشترط اعتماد البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف ماراً بأكثر من مديرية أو أي أعمال عامة للرعى كالخرانات وغيرها ، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مجانياً في الأملاك الأميرية .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس ؛ وليكون الاقتراح مازماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون .  
( مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ ) ٢٨٣٧

إغناق نصف مليون جنيه من خزانة الدولة بإنذار من الحكومة البريطانية بدون موافقة البرلمان .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ — مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) ٢٨٤١

إن كل ما يوافق عليه المجلسان خاسماً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية يجب أن يفرغ في صيغة قانون .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ — مجلس الشيوخ — ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ ) ٢٨٤١

للجامعة الشخصية الضوية ، وشأنها في التصرف في أموالها كشأن البلديات في مثل هذه الحالة .  
( مجلس النواب — ٢ يوليو سنة ١٩٢٧ ) ٢٨٤٢

إذا كان اتفاق بين الحكومة وشركة يترتب عليه تعديل حوصري في الامتياز الممنوح للشركة ، فمن الضروري أن يتم هذا التعديل بقانون .  
( مجلس الشيوخ — ٢٤ يونيو وأول يوليو سنة ١٩٣٦ ) ٢٨٤٢

الصفحة	الموضوع
٢٨٤٦	لا يمكن أن يكون إقرار مبالغ الباحث الأولية لمشروع إقراراً للمشروع نفسه ، إذ لا بد لتنفيذ من موافقة البرلمان ابتداء على المبالغ اللازمة له ، لأن إقرار البرلمان للاعتادات الابتدائية يجب ألا يؤدي إلى أن يرتبط بإقرار المشروع بأكمله .
( مجلس النواب - ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ )	
٢٨٥٠	هل تعديل امتياز الشركات يجب قبل الموافقة عليه أن يعرض على البرلمان في صورة قانون ؟ وهل تأجير أسواق الحكومة بطريق الزيادة يعتبر احتكاريًا يجب عرضه على البرلمان في صورة قانون ؟ ( مجلس النواب - ٢١ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )
٢٨٥٣	مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري . ( مجلس النواب - ١٢ و ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ) ( مجلس النواب - ١٧ و ٢٤ و ٣١ و ٣ يولييه سنة ١٩٤٠ )
٢٩٤٨	هل اتفاق الحكومة مع شركة مياه القاهرة على استبدال طريقة المددات بطريقة الاشتراك بالربط ، وخفض سعر المتر المكسب من الماء ، وغير ذلك من الشروط الموضحة في الاتفاق التي تم في سنة ١٩٣٨ ، هو في الواقع تعديل جوهري لفقدها السابقة ، وهو بهذه الصفة لا يقع جميعاً إلا إذا عرض على البرلمان طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور ؟ ( مجلس النواب - ١١ يولييه سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة :</b>
٢٩٦٧	تقدم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل . ( لجنة وضع الديار العامة لدستور - ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )
٢٩٦٧	يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل ، ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها . ( لجنة الدستور - ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٢٩٦٧	المصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إلغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي . ( لجنة الدستور - ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٩٧٠	الميزانية الشاملة لإرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واتخاذها ؛ والسنة المالية يمينها القانون . ( لجنة الدستور - ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٩٧٠	المجلس حر في حذف ما يرى حذفه من المصروفات ، ولو جنى على قانون من القوانين . ( لجنة الدستور - ٣ و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٩٧١	جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة وتقسيم كل قسم إلى فروع بمعد المصالح الموحدة في الوزارة ، وتقسيم كل فرع إلى ثلاثة أبواب .
	وبهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرة العدد ، بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ؛ وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع والمصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه - بعد هذا التقسيم الدقيق الواسع المدى - يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا يد في هذا من استئثار البرلمان ، وهو مطلب غير يسير . ( مجلس النواب - ١١ و ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ )

الصفحة	الموضوع
٢٩٧٣	موافقة المجلس على الابتداء بأخذ الرأي على الاقتراح المرافق لقرار اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ — مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )
٢٩٧٣	الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تحال إلى لجنة الاقتراحات . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ — مجلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )
٢٩٧٣	إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها أو تغييرها يجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين . لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور . لمجلس الشيوخ الحق عند نظر ميزانية إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطالب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس الشيوخ — ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٢٩٧٤	ميزانية الجامعة تقدم إلى البرلمان جزءاً من ميزانية الدولة . وقفت النظر في الاعتقاد المطلوب للجامعة حتى ترسل إلى البرلمان ميزانية الجامعة . يجري على ميزانية دار الكتب المصرية ما يجري على ميزانية الجامعة . ( مجلس النواب — ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٩٧٥	جبل بدء السنة المالية أول مايو ، بدلاً من أول أبريل . ( مجلس النواب — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٩٧٨	لا يحدد في قانون الميزانية موعد العمل بها اعتماداً على إستادها إلى زمنها . ( مجلس الشيوخ — ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ )
٢٩٧٩	يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الختام قانون . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٩٨٠	الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس للمديريات والمجالس المحلية يجب إدراجها في الميزانية . الميزانية ما دامت معروضة على المجلس يجب أن يضاف إليها أو يخص منها حساباً بقرره المجلس ، ولو كان هذا بعد إقرار أحد شطريها . ( مجلس النواب — أول يونيو سنة ١٩٢٧ )
٢٩٨١	حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حتى مطلق ، فله أن يعدل فيها بالنقص والزيادة والإلغاء وإنشاء كما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناء الدستور بنص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، والمادة ١٤١ الخاصة بأبساط الدين المسمى والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) . عندما يقرر أي تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف . يجال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة . ( مجلس النواب — ٦ و ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٢٩٨٦	الموافقة على اعتماد بحسب وزير لوزارة الصحة قبل إصدار مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ، فوعد الحكومة باستصدار هذا المرسوم في العام نفسه . ( مجلس النواب — ١٥ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ )

الموضوع	الصفحة
وقف صرف الاعتماد المطلوب في ميزانية الصحة (للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨) وقدره ١٦٣٢ جنكاً المخصص لمدرسة لتخرج عمال محيين حتى تستوفى الصلحة بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه ، وتقدم المجلس بمشروعها مع الاعتمادات اللازمة له ليقرر المجلس ما يراه . ( مجلس النواب - ٨ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٢٩٨٩
التعديل في الميزانية يجب أن يرد للمجلس بمرسوم مشروع قانون ، لأن الميزانية قدمت بمرسوم ؛ فالتعديل بها يجب أن يكون بمرسوم أيضاً . ( مجلس النواب - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٢٩٩٢
لا يجوز الفصل المالحق المكتسب في مرتبات الموظفين إذا كانت المصلحة العامة تقضى بالتعرض لها للإفلاس . ( مجلس النواب - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ )	٢٩٩٤
حواز أفراد حساب خاص منفصل عن الميزانية العامة لعمل طارئ ليست له صفة النوام ، متضمن في ميزانيته ، حتى لا يؤثر صحتها في توازن الميزانية العامة ، فتبدو في حالة عجز ظاهر ، وهي في الحقيقة ليست كذلك . ( مجلس النواب - ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )	٢٩٩٥
إنشاء حساب خاص لتنفيذ المهادنة المصرية الإنجليزية لا يترتب ميزانية مستقلة ولا تجزئة للميزانية العامة ، ولو أنه سيقدم للبرلمان بعد تقديم مشروع الميزانية العامة بزمان ، إلا أنه سيقدم للبرلمان جزءاً لا يتصل من الميزانية العامة . ( مجلس الشيوخ - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ )	٣٠٠٢
الواقعة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب الميزانية من المصاريف غير المنظورة دون الالتئام إلى عقد مؤخر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتماد بعد زيادته . ( تراجع النقطة على هذا في المادة ١٦٦ - مجلس الشيوخ - ١٥ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٣٠٠٦
المواظقة على تقارير لجنة المالية بصد الميزانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتمادات ، ولا ينصب هذا التصديق على الرغبات الواردة فيها . والرغبات التي لا يعترض عليها من المجلس أو من الوزارة المختصة ، تصبح مازمة للحكومة . وفي نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أدب قلبه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ، وإذ أن فهي غير ملازمة للوزارة . ( مجلس الشيوخ - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٣٠٠٩
وجوب إسراع البرلمان في إقرار الميزانية قبل إبداء السنة المالية الجديدة . ( مجلس الشيوخ - ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ )	٣٠٠٩
وضع ميزانيات متعددة لأعمال ومصاريف مختلفة كل منها مستقل عن الآخر يستدعى الصرف على البعض أكثر مما يستحق ، كما أن البعض الآخر لا يصرف عليه لئال الكافي . لذلك أوجب توحيد الميزانية أن توحيد الإيرادات ، وتجميع جميع المصروفات ، وبوازن بين هذه وتلك ، نتحقق مراقبة البرلمان ، ونتحقق الموازنة بين أبواب الميزانية المختلفة . ( مجلس النواب - ١٠ و ١١ و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )	٣٠١١
هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين للدينين أو العسكريين يجب أن تحمل بقانون ؟ فرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفي قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ؟ وما هي الشروط الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟ ( مجلس الشيوخ - ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )	٣٠٢١

الصفحة	الموضوع
٣٠٣٩	موافقة مجلس النواب على إجماع مشروع قانون فرض رسم أبولة على التراكات في مشروع قانون ربط الميزانية . المنقشة في دستورية إجماع نصوص تشرية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية . هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين العادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النواب على أحد النصوص التشرية المدججة في قانون ربط الميزانية إلى عرس هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ ( مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٣٠٥٠	رفض مجلس الشيوخ إجماع مادة خاصة بتتبع يقضى فرض رسم أبولة على التراكات في مشروع قانون ربط الميزانية ، لأن الأمر في ذلك قد انتهى إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، فهذه بذلك سلطة مجلس الشيوخ . ( مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٣٠٧٨	مذكرة لحضرة صاحب العزة أمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ في : ( ١ ) هل يجوز دستورياً أن يشتمل قانون ربط الميزانية العامة للدولة على مادة تنفيض فرض ضريبة جديدة تشتمل في الأغوار القبلية ، مع أن قانون ربط الميزانية لا يمتد مفعوله إلا إلى سنة واحدة ؟ ( ٢ ) وهل إذا وقع الخلاف بين مجلس البرلمان على تلك المادة تخضع هذا الخلاف لحكم المادة ١٦٦ من الدستور فينشد المؤتمر البرلماني ؟
٣٠٨٩	يتطلب ضبط تعديرات الميزانية وتقديمها إلى البرلمان على الوضع السليم أن تكون المصروفات موزعة على الخدمات العامة الأساسية ، والدفاعية ، والتنفيذية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والتجارية ، والإنشائية ، والصيانة ؛ وأن تقدم الاعتمادات مشفوعة بتقارير عن الخدمات التي ستحققها ، والأسس التي وصت عليها ، وعلاقتها بالاعتمادات الأخرى ، وبسياسة الحكومة العامة ، ولادة اللازمة لإتمام التنفيذ . هل من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ الميزانية ؟ ( مجلس النواب — ١٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )
٣٠٩٥	اقتراحان لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ المالية . إحالة أولهما إلى لجنة المالية والجمارك ، وإحالة الثاني إلى لجنة فحص الاقتراحات والبرائض . ( مجلس الشيوخ — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ )
٣٠٩٦	لا يصح تخصيص مبالغ خاصة في الميزانية لأغراض خاصة . ( مجلس النواب — أول مايو سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة :</b>
٣١٠٦	يكون تقديم الميزانية ومناقشتها وتقريرها في مجلس النواب أولاً . ( لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٤ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )
٣١٠٦	يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب ليفصل فيه أولاً . ( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٣١٠٧	تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً . ( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

الصفحة	الموضوع
٣١٠٧	إذا رفض مجلس النواب اعتياداً وطلبت الحكومة من مجلس الشيوخ أن يقرّ هذا الاعتاد ، فلهذا المجلس حق النظر في ذلك .
	إن كل ما يطرح على مجلس النواب خاصاً بالميزانية يجب أن يطرح على مجلس الشيوخ ، ويجب أن يكون له رأى فيه . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٣١١٢	أولوية مجلس النواب في نظر الميزانية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أفعاله ، أو من إسقاط ما أثبتته . ( مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٣١١٥	للمنوع أن يقدم أثناء نظر ميزانية أية وزارة اقتراح بتعديل فيها بالإضافة أو غيرها ، وللمجلس أن يفصل في الاقتراح من غير إحالته إلى لجنة . ( مجلس النواب — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ )
٣١١٧	رفض المجلس مشروع قانون بإعتاد إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٥ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
٣١١٧	الغيات البرلمانية غير مائزمة للحكومة إلا في حدود المسؤولية الوزارية . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ — مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
٣١١٧	على من يريد الكلام في قسم من أقسام الميزانية أن يطلب الكلمة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة ، وبذلك لا يحصل الكلام في موضوع إلا بعد أن يبحث بحثاً وافياً . إحالة كل قسم من الميزانية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والبارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة . ( مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة الأربعون بعد المائة :</b>
٣١٢٢	لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تحرير الميزانية . ( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣١٢٢	فض الدور البرلماني قبل الاقتراع على ميزانية المعاهد الدينية .
٣١٢٢	فض الدور المادي لانعقاد البرلمان بعد انتهاء بحث مشروع ميزانية السنة المالية في البرلمان بإقرار المجلسين الأبواب
٣١٢٣	الخامسة بالمصروفات جميعها ، واختلافهما ( فيما يتعلق بأبواب الإيراد ) على الباب الخاص بالضرائب الجديدة .
٣١٢٣	إقرار مجلس النواب لمشروع قانون يربط ميزانية الدولة في الدورة التالية . ( مجلس النواب — ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة الحادية والأربعون بعد المائة :</b>
٣١٢٧	ليس للمجلسين ولا لأحدهما الترض للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية . ( لجنة وضع الدبى" الخطة للمستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )
٣١٢٧	للمصروفات للدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إلغائه بالطريق المادي . ( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

الصفحة	الموضوع
٣١٢٧	اعتادات للبرازية المخصصة لسداد أقساط الدين العموي لا يجوز تعديلها بما يس تسهلات مصر في هذا الشأن ، وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالبرازية تضييقاً لتعهد دولي . ( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣١٢٧	الواقعة على اقتراح برد تقرر لجنة المالية عن الدين العموي إليها مع حذف الاعتقاد الخاص بصندوق الدين فوراً . ( مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )
٣١٣٠	الواقعة على تحديد ميزانية صندوق الدين بحصة وملايين ألف جنيه فقط . ( مجلس النواب — ٣ مايو سنة ١٩٤٠ )
٣١٣٨	إنشاء صندوق الدين . ( مجلس النواب — ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٠ ) ( مجلس الشيوخ — ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ )
<b>المادة الثانية والأربعون بعد المائة :</b>	
٣١٩٤	إذا لم يقرر البرلمان البرازية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية ، فللحكومة حق العمل بالبرازية القديمة حتى يصدق على البرازية الجديدة . ( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١١ أغسطس و ٢ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣١٩٧	مرسوم بفض للنور المادى لانقضاء البرلمان قبل إقرار مشروع القانون يربط ميزانية الدولة . إقرار مجلس النواب لمشروع قانون يربط ميزانية الدولة في الدورة التالية . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ — مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ) ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ — مجلس النواب — ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ )
<b>المادة الثالثة والأربعون بعد المائة :</b>	
٣١٩٨	كل مصروف غير وارد بالبرازية أو يزيد على التقديرات الواردة بها يجب ابتداء أن يصرح به البرلمان . ( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣١٩٨	جبل ميزانية كل وزارة قسماً من البرازية العامة ، وتقسيم كل قسم إلى فروع يحدد لصالح الموجودة في الوزارة ، وتقسيم كل فرع إلى ثلاثة أبواب . وهذا التقسيم أصبح أبواب البرازية العامة وإفارة العدد بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ، وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع والمصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه — بعد هذا التقسيم الدقيق الواسع السدى — يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسر . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس النواب — ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ )
٣١٩٨	صرف نصف مليون جنيه بإنذار من الحكومة البريطانية ، دون استئذان البرلمان . ( مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ )

استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرأه « بيوت هاوس » ببلده بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بتفويض من مجلس الوزراء بدون مناقشة ، وبدون وجود اعتداد لذلك في الميزانية ، وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

٣٢٠١

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه المداير لإقامة الوزير المفوض ، ومكاتب القنصلية ، وإدارة البعثات إذا أمكن .

ويدعوها لأن تصنع مشروع القانون للنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمحاكمة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة مبلغاً لعمل ليس في الميزانية اعتداد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتداد من البرلمان .

( مجلس النواب — ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

تصرح البرلمان للحكومة بالتأيم بعمل من الأعمال يستثمر صرف أموال لا يمكن أن يفيد أن تأخذ الحكومة في صرف هذه الأموال قبل موافقة البرلمان على اعتداد المبلغ اللازم لذلك بمشروع قانون كالتبع .

٣٢٢٧

فتح أى اعتداد غير وارد بالميزانية لا يكون إلا بعد الحصول على إذن البرلمان ، طبقاً للمادة ١٤٣ من الدستور .

( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير ١٩٢٧ )

إقرار الاعتادات الإضافية يجب أن يكون بقانون ، ولذلك يجب أن يقدم طلب الاعتادات بالطريقة التي تخدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أى بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

٣٢٣٦

وكذلك يجب أن تشمل في سحب الاعتادات ، أى أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتداد قدمته ، فعليها أن تسحبه بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )

لا يجوز صرف مبالغ من المصروفات السرية في أمور جهرية ، كصرف مرتبات موظفين في الموضيات من المصروفات السرية .

٣٢٤٢

( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ )

كل اعتداد لم يكن وارداً بالميزانية يجب الإذن به من البرلمان قبل أن يصرف .

٣٢٤٢

( مجلس النواب — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ )

تجاوز بعض مصالح الحكومة الاعتادات للقررة بميزانياتها دون أن تحصل من البرلمان على ترخيص بهذا التجاوز — إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية — موافقة المجلس على التقرير وهو أن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنص دستوري واجب الاحترام — ظروف الحالة للمرونة تهمجة تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز متناسبة اعتداد الحساب الختامي — لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز الصرف من أى باب ما خصص له إلا بإذن البرلمان .

٣٢٤٥

( مجلس النواب — ٢٩ فبراير و ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ )

يجب أن تقدم الحكومة للبرلمان طلب الاعتداد الجديد قبل ختام ما هو مقرره له أصلاً بالميزانية بوقت كاف يمكنه من نظره قبل الارتباط بصرف شيء منه .

٣٢٥٥

لا يجوز لمجلس الوزراء — بقرار يصدره — أن ياذن بتجاوز اعتداد قبل موافقة البرلمان على هذا التجاوز .

( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ )

يجوز الصرف والتقل من باب إلى آخر قبل استئذان البرلمان ( إذا كان مستنداً في دور غير عادي ) لأنه لا يجوز التقدم إليه في هذه الحالة بأمر آخر غير الذى حدد في الرسوم الصادر بدعوته إلى هذا الانقضاء .

٣٢٥٧

( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ )



الصفحة	الموضوع
٣٢٦٢	كل من يقدم على تجاوز اعتماد وافق عليه البرلمان يتحمل مسؤولية هذا التجاوز . ( مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ )
٣٢٦٦	إذا حدث تجاوز بلغ اعتمد في البرازية وصرف المبلغ التجاوز فلا ، فوراً المالية عندما ترى أنه قد حصل تجاوز لا يمكن إيقاف صرفه تكون بين أحد أمرين : إما أن تقدم إلى البرلمان الذي سبق أن أقر هذا الاعتماد بالفعل وتقول له إن الاعتماد لم يكف وإنه تجاوزناه تحت مسؤوليتنا ، أو أن ندرجه في الحساب الختامي . ولكنها فضلت الطريق الأول لأنه الطريق الصحيح والطريق المستورى السليم . ( مجلس الشيوخ — ٥ مايو سنة ١٩٣٧ )
٣٢٧٤	القصود من كلمة « يجب أن يأذن به البرلمان » الواردة في المادة ١٤٣ أنه لا يجوز الصرف إلا بعد إذن البرلمان لا قبله . ( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ )
٣٢٧٧	إذا كان تنفيذ القانون يستدعي اعتماداً جديداً ، فلوزارة أن تقدم للبرلمان ببطله . ( مجلس النواب — ٧ يوليو سنة ١٩٣٧ )
٣٢٧٧	تجاوز الوزارة الاعتماد فلا . ثم طلبها اعتماد تسوية التجاوز بعد ذلك هو مخالفة دستورية وإعمال لشأن البرلمان ونجاهل لرقاعته . ( مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )
٣٢٧٩	وعد وزير المالية بحث نظام صرف الاعتمادات في المالك الأخرى ليتمكن الوصول إلى القضاء على تجاوز الاعتمادات القدرة في البرازية . ( مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )
٣٢٨١	رفض المجلس عواقبة الحكومة مشروع قانون بإعتماد إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا للمشروع . ( تراجع المناقشة في هذا في الساعة ١٠٥ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
٣٢٨١	هل يجوز لوزارة أن تطلب زيادة في اعتماد خفض بمعرفة وزارة المالية وبموافقة البرلمان ولم تعرض الوزارة المذكورة على التخفيض ، فتقدم بعد ذلك في أثناء الدورة بمشروع قانون طالبة للوزارة على اعتماد جديد بالزيادة المطلوبة ؟ ( مجلس الشيوخ — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
٣٢٩٣	يعني لفنان الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تعمل الحكومة على عدم تجاوز الاعتمادات المدرجة بالميزانية وأن يتعاضد بقدر استطاع الاتجاه إلى فتح الاعتمادات الإضافية ، لأن في فتح هذه الاعتمادات ما يوحى للمصالح المختلفة بمكرة تجاوز الاعتمادات للسرعة لها . وينبغي أن تختصر فلا في فتح الاعتمادات الإضافية على الطوارئ ، لللمعة التي لا يمكن مجال تأجيلها إلى البرازية التالية . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ )
٣٢٩٥	للمصاريف غير للظنوة تصرف فيها مجلس الوزراء بالطريقة التي يراها هو على مسؤوليته ، وليس لأحد أن يتناقض فيها إلا أثناء نظر الحساب الختامي . والفرص من المناقشة إرشاد مجلس الوزراء حتى لا يفتن مبلغاً في أمر معين إلا بإذن البرلمان ، ولا يطلب من مجلس الوزراء أن يبين الوجه الذي صرفت فيها المبالغ . إذا طلب فتح اعتماد للمصاريف غير للظنوة أثناء السنة يكون أساس النظر : هل لمجلس الوزراء السنوي في تحطيم الاعتمادات التي كانت مدرجة ؟ وهل الأشهر الباقية تبرر فتح الاعتماد الجديد ؟ ( مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ )

اختصاص لجنة الأوقاف بنظر الاعتماد الإضافي في ميزانية وزارة المالية لمصحات للمعاد الدينية . ( مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )	٣٣٠٠
الواقعة على اعتماد مبلغ ١٠٥٠.٠٠٠ جنيه صرف بضه ضللا وارتبطت الوزارة بصرف بضه الآخر قبل اعتماد البرلمان الصرف . ( مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠ )	٣٣٠٦
للمواقعة على اعتماد بعد أن صرف ضللا . ( مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠ )	٣٣١٥
إذا كان من غير الرغبة فيه طلب اعتمادات إضافية بمبالغ لم يرتبط بها أو لم تنفق ، فإن من المخطور بتأني وضع البرلمان أمام الأمر الواقع بطلب اعتمادات تقسوية تجاوزات وقت ضللا . ووزارة المالية ليست على استعداد لتأييد مثل هذه الطلبات . ( مجلس النواب — ١٨ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )	٣٣١٦
طلب اعتماد مبالغ بعد أن صرفت أو ارتبط بها بدون سابق استئذان من البرلمان للظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية . ( مجلس النواب — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )	٣٣١٨
<b>المادة الرابعة والأربعون بعد المائة :</b>	
الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام التقني يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور اعتماد عادي لطلب التصديق عليه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	٣٣٢٣
لا يجوز لمجلس الشيوخ النظر في الحساب الختامي إلا بعد أن ينظره مجلس النواب أولا لارتباطه بالميزانية التي له بمقتضى الدستور حق النظر فيها قبل أن ينظرها مجلس الشيوخ . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )	٣٣٢٣
اعتماد الحساب الختامي يكون بقانون . ( مجلس النواب — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )	٣٣٢٤
يكون مدور ميزانية للمعاد الدينية وحسابها الختامي بقانون . ( ترميم الملائكة على هذا في المادة ١٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )	٣٣٢٥
طلب فتح الاعتمادات الإضافية بتجاوز اعتمادات للميزانية — وق غير الطوارئ الملحة — فيه مساس بكامل الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة . ( ترميم الملائكة على هذا في المادة ١٤٣ — مجلس الشيوخ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ )	٣٣٢٥
<b>المادة الخامسة والأربعون بعد المائة :</b>	
يجرى على ميزانية وزارة الأوقاف ما يجري على ميزانيات سائر الوزارات . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )	٣٣٢٦
ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف يجب تقديمها سنويا للبرلمان في الميعاد والطريقة للقررين لميزانية الحكومة . وذلك لمناقشتها وإقرارها ، ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختامي السنوي . ( لجنة الدستور — ٢٣ و ٢٥ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	٣٣٢٦

المادة	الموضوع
٣٣٢٩	اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين . ( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ )
٣٣٣٥	اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين . ( مجلس الشيوخ — ٣ يولي سنة ١٩٢٤ )
٣٣٤٦	لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان باخصامه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤ والذي لم يرد إليه في اليجاد للنصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور . ( مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) ( مجلس الشيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
٣٣٦٦	ميزانية وزارة الأوقاف يجب أن تصدر بقانون . ( مجلس النواب — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
٣٣٦٦	هل طريقة تأجير أطميان الأوقاف حجة أو على صفقات مسألة داخلية لوزارة الأوقاف ، ومن اختصاص مجلسها الأعلى ، أم أن مجلس النواب أن يصدر قراراً فيها ما دامت تؤثر على إيرادات الوزارة بالزيادة أو النقصان ؟ هل يحول اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى دون ارتباط الوزير بالرأى الذى يبدىه في المجلس ؟ ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٣٣٧٢	لا يحدد في قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتياداً على إستلهاها إلى زمنها . ( تراجع للناقصة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ )

## الباب الخامس — القوة المسلحة

### المادة السادسة والأربعون بعد المائة :

٣٣٧٣	قوى الجيش تقرر بقانون . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
------	---

### المادة السابعة والأربعون بعد المائة :

٣٣٧٤	طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من القروض ، كل ذلك تبينه القوانين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٣٣٧٤	مسألة تحرير الخدمة العسكرية إجباراً تترك للبرلمان . ( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٣٣٧٤	يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش ، وما لرجالهم من الحقوق ، وما عليهم من القروض . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية المقررة على مصرى ، ولو كانت في الحرس لللكى أو وابورات الركائب لللكية .  
( مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ )

٣٣٧٤

هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين للدينين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

٣٣٧٩

فرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يمكن قانون اللزائية لإدخال هذه التعديلات ، وما هي الشروط الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

## المادة الثامنة والأربعون بعد المائة :

تنظيم قوى البوليس واختصاصاته تقرر بقانون .

٣٣٨٠

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

يدين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

٣٣٨٠

( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## الباب السادس — أحكام عامة

### المادة التاسعة والأربعون بعد المائة :

اللقبة المرفوعة هي القبة الرسمية للدولة .

٣٣٨١

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

الدين الرسمي للدولة الإسلام .

٣٣٨١

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

الإسلام دين الدولة ، واللقبة المرفوعة لفتحها الرسمية .

٣٣٨١

( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا ترضى الحكومة بأن تكون كراسي الأساتذة في الجامعة منابر تلقى منها للناطقين في أي دين قصد النيل من كرامته ، أو التهم على حرمة .

٣٣٨٢

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ — مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

استرداد رخصة دخول للمشهد الدينية الإسلامية من النفس زعيم لوزيم منشورات على الطلبة في الأزهر في حلقات دروسهم تضمن العطن في الدين الإسلامي ، وإظهار التأميم بأعمال مفوضية الولايات للتحفة الأمريكية أسفه الشديد لوقوع هذا الحادث ويؤيده الأمر موضع البحث ليأخذ من جهته التصرف الذي يليق به .

٣٣٨٢

( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

## المادة الخمسون بعد المائة :

- ٣٣٨٥ مدينة القاهرة قاعدة الملكة المصرية .  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## المادة الحادية والخمسون بعد المائة :

- ٣٣٨٦ تسليم اللاجئين السياسيين محظور .  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس ١٩٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## المادة الثانية والخمسون بعد المائة :

- ٣٣٨٧ الفؤ الشامل لا يكون إلا قانون .  
( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس ١٩٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٣٣٨٧ قانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ بالفؤ الشامل عن بعض الجرائم التي وقتت في اللة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لاية ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ .  
( مجلس النواب — أول سببر سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٧ سببر سنة ١٩٢٦ )
- ٣٣٨٩ قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بالفؤ الشامل عن بعض الجرائم التي وقتت في اللة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .  
( مجلس النواب — ٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )
- ٣٤٠٣ مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ بالفؤ الشامل عن بعض الجرائم التي وقتت في اللة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

- ٣٤٠٤ هل يجتمع صدور الفؤ الشامل بمرسوم بقانون ؟  
( تراجع النافقة على هذا في اللة ٤١ — مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

## المادة الثالثة والخمسون بعد المائة :

- ٣٤٠٥ اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين .  
( تراجع النافقة على هذا في اللة ١٤٥ — مجلس النواب — ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ )  
( تراجع النافقة على هذا في اللة ١٤٥ — مجلس الشيوخ — ٣ يونيه سنة ١٩٢٤ )
- ٣٤٠٦ الدستور لا يسمح الآن بإنشاء وتظيفة من للماهد الدينية . وكل ما يسمح به هو النظر في الاعتمادات الخاصة بها والواردة بالميزانية ، وذلك حين إصدار قانون ينظم الطريقة التي يجب السير عليها في اللتقبل .  
( مجلس النواب — ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

- ٣٤٠٨ لا شأن لبرلمان للمعاهد الدينية لأن المادة ١٥٣ تجعل هذه المعاهد مصلحة قائمة بذاتها تحت سلطة جلالة الملك مباشرة ، ويجب أن يطبق عليها التشريع الحالي إلى أن يصدر تشريع آخر . والتشريع الحالي يجعل لها نظاماً خاصاً يفرده مجلس الأزهر الأعلى برئاسة شيخ الجامع الأزهر تحت إشراف جلالة الملك ومصادقته .
- عدم الموافقة على رغبة بتأليف لجنة لبحث خطط الصلح في المعاهد الدينية ، لأن هذا من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى بمقتضى قانون لا يزال قائماً . ولا جدال في أن المجلس حق تعديل هذا القانون ، ولكن لا يجوز — إلى أن يعدل هذا القانون — أن تبنى رغبة لا تطبق وأحكام هذا القانون .
- ( مجلس النواب — ١١ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
- ٣٤٢١ للدارس إلى أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة لا تدخل تحت حكم المادتين ١٥٣ من الدستور ، وللمادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر ، وإن لا يجوز إلحاقها بالجامعة الأزهرية بمقتضى أمر ملكي . لا يجوز أن يلقى مرسوم قانوناً ، لأن ذلك غير جائز .
- ( مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )
- ٣٤٣٦ يكون استعمال الملك لسلطته بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينيين بواسطة وزير مسئول منطبقاً على المعاهد الدينية والرؤساء الدينيين .
- يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الخاضع لقانون .
- ( مجلس النواب — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )
- ٣٤٣٧ إن حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يعدل فيها بالنقص والزيادة والإنشاء والإلغاء ، كما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناء الدستور بنص صريح ( للمادة ٩٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، والمادة ١٤١ الخاصة بأقساط الدين العمومي ، والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) .
- عندما يقرر أى تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانونى تضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تضمن هذا التعديل أو الحذف .
- يحال على لجنة للالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .
- وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة في مشروع الميزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون إلا من طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية .
- ( مجلس النواب — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ )
- ٣٤٣٩ جعل الحقوق التي يخص بها الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور .
- ( مجلس النواب — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ )
- ٣٤٤٤ جعل الحقوق التي يخص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون ، لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور .
- ( مجلس النواب — ٢٤ و ٨ يوليو سنة ١٩٣٦ )
- ٣٤٥٨ استئذان المجلس في حضور من يمثل للمعاهد الدينية بالجلسات يجب أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء المسئول عن هذه المعاهد .
- ( مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

## المادة الرابعة والخمسون بعد المائة :

٣٤٥٩ تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بجهود مصر لدى الدول الأجنبية ، ولا أن يمس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

( لجنة وضع البديء العامة للدستور — ٧ و٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٥٩ جميع الأجانب الذين يوجدون في القطر المصري بدون تمييز بين تبعيتهم الدولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالصريين تماماً بالحماية التي يقرها القانون للأرواح والحرية ، ولكنهم ملزمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لمصلحة الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا مقيمين منها باتفاقات دولية .

( لجنة الدستور — ١٥ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٦٣ صدور قانون التوضيحات بإحلالا من الوجهة القانونية وغائلاً للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إلغائه مع الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٩ — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٣٤٦٣ لا يجوز للمجلس أن يضع في مشروع قانون نصاً يقضى بسريته على الأجانب ، إذا كانت المعاهدات الدولية تقضى بشيء هذا النص ، وإغاله أن يطلب من الحكومة تعديل هذه المعاهدات .

( مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٦٥ إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٥ — مجلس الشيوخ — ١١ و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٣٤٦٥ إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

( مجلس النواب — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٣٤٦٩ إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

( مجلس الشيوخ — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٣٤٧٥ الموافقة على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين العمومي إليها مع حذف الاعتداء الخاص بسندوق الدين فوراً .

( تراجع المناقشة على هذا في المناقشة ١٤١ — مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )

٣٤٧٥ الموافقة على تحديد ميزانية سندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤١ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ )

## المادة الخامسة والخمسون بعد المائة :

٣٤٧٦ لا يجوز لأية علة كانت إلتفاف مفضول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية للبيئة في القانون .

( لجنة وضع البديء العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٤ و ١٥ و ٢١ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٤٧٨ في حالة قيام الأحكام العرفية تقدم الحكومة بما تريد منه من التتبعات الساسة بالحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن يقرها البرلمان بمجليه على وجه السرعة .  
( مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

### المادة السادسة والخمسون بعد المائة :

٣٤٨١ إن من المبادئ التي قررها الدستور : حماية الأقليات حماية تامة .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨١ حق إعادة النظر في الدستور .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٤ اقتراح تغيير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٤ اقتراح تغيير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .  
ويكون التعديل على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل ، وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره .

ويعرض اقتراح التعديل ومواقفه على كل من المجلسين منفرداً ، فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائداً واحداً اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد أعضائه زائداً واحداً .  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٦ المجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتصير ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية .  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٦ لذلك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها ، على أن أحكام المواد ( كذا ) لا تقضى ولا تنس .  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٧ تغيير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٩ منه .  
بما أوت للرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بتصفية أملاك الحديديو السابق إنما صدر تغييراً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذي أصبح جزءاً من الدستور بمنس المادة ١٦٨ ، فلا يصح تنقيحه إلا بالطريقة السالفة الذكر .  
إن كان يكون للرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بإعلا دستورياً بطلاناً أصلياً للأسباب البينة في تقرير اللجنة ، أي لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تغيير نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتنقيح . وعلى ذلك فبطلانه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا الرسوم فيجعله كأنه لم يكن .

هل يصح تغيير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أو لا يصح ؟  
( تراجع للجنة على هذا في المادة ١٦٨ — مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٣٤٨٧ هل لرئيس المجلس الحق في تغيير الدستور ؟  
( تراجع للجنة على هذا في المادة ١١٠ — مجلس النواب — ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠ )



الموضوع	الصفحة
<b>المادة السابعة والخمسون بعد المائة :</b>	
حق إعادة النظر في الدستور . ( تراجع المائدة على هذا في المادة ١٥٦ — لجنة وضع البايء العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )	٣٤٨٨
لا تحمل الهيئة التي تقرر التعديل . يقرر أولاً ضرورة التعديل وحصر مآله ، ثم يقرر ثانياً الفصل في مسائل التعديل ذاتها . هل يكون البحث في لزوم التعديل باجتماع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على انفراد ! ( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )	٣٤٨٨
يشترط لإعادة النظر في الدستور وليان مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار بذلك من كل من المجلسين على انفراد بالأغلبية المطلقة لأعضاء كل منهما . ( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ )	٣٤٨٩
يشترط في المرحلة الثانية لتعديل الدستور اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمرة للنظر في مواضع التعديل ، ويكون فصلها فيها بأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً . ( لجنة وضع البايء العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ )	٣٤٩٠
اقترح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين ، ويكون التعديل على مرحلتين ، ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر سخط التعديل . وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تهرر نظره . ويعرض اقترح التعديل ومواقفه على كل من المجلسين منفرداً . فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائد واحداً اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمرة للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد أعضائه زائداً واحداً . ( تراجع المائدة على هذا في المادة ١٥٦ — لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )	٣٤٩١
المجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتفسير ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية . ( تراجع المائدة على هذا في المادة ١٥٦ — لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )	٣٤٩١
في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضوعه ، فإذا أصدر المجلسان قرارهما اجتماعاً بهيئة مؤتمرة للنظر في هذا التنقيح . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	٣٤٩١
<b>المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :</b>	
لا يجوز إجراء أى تعديل في الدستور مدة قيام وصاية العرش . ( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	٣٤٩٣
<b>المادة التاسعة والخمسون بعد المائة :</b>	
يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها ، فإن نظام الحكم فيها يقرر بقانون خاص .	٣٤٩٤

الصفحة	الموضوع
٣٤٩٦	ملك مصر يقبض بملك مصر والسودان . ( لجنة وضع البنية العامة للمستور - ٦ و ١٩ مايو و ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) موافقة المجلس على إنشاء قسم خاص في الزبانية بالديون التي للحكومة على السودان . ( مجلس النواب - ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤ )
٣٤٩٧	لا يمكننا مطلقاً أن تتنازل عن السودان ، لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه لا يمكن إصر أن تميش بدون السودان أصلاً . ( مجلس النواب - ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٤ )
٣٥٠٥	السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها . ( مجلس الشيوخ - ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤ )
٣٥٠٦	يجب على الحاكم العام للسودان أن يرفع استقالته إلى جلالة الملك . ( مجلس النواب - ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٣٥٠٨	ماورد بشأن السودان في صلب معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ماورد في محضر مفتق عليه . ماورد في مذكرة من سعادة السير ما يان لامبون إلى حضرة صاحب اللولة مصطفى النحاس باشا . ماورد خلاصاً بالسودان في بيان حضرة صاحب اللقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .
٣٥١٠	ماورد خلاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب .
٣٥١١	ماورد خلاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ .
٣٥١٣	الناقشات التي دارت حول « السودان » بمناسبة النظر في معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . ( مجلس النواب - ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) ( مجلس الشيوخ - ١٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )
٣٥٣٦	بيان حضرة صاحب اللقام الرفيع على ما هو باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته وحضره صاحب المالى وزرى الأشغال العمومية والذظام الوطنى إلى السودان — كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن مبرى باشا . ( مجلس الشيوخ - ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )
٣٥٣٨	بيان حضرة صاحب اللقام الرفيع على ما هو باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته في السودان . ( مجلس النواب - ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )

## الباب السابع - أحكام ختامية وأحكام وقتية

### المادة الستون بعد المائة :

ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان .

٣٥٣٩

( لجنة وضع البايء العامة الدستور - ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور - ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

احتفاظ البادة الحادية عشرة من المعاهدة للصرة البريطانية بمألة السيادة على السودان ، وحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يستلزم إرجاء تعيين اللقب الذي يكون لجلالة الملك .  
( مجلس النواب - ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ )

٣٥٣٩

### المادة الحادية والستون بعد المائة :

مخصصات الملك والبيت المالك ملغ ( وهنا ينص على البلغ الحالي ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

٣٥٤١

( لجنة وضع البايء العامة الدستور - ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

ينص في الدستور على أن مخصصات جلالة الملك والبيت المالك مبلغ كذا ( وهو البلغ الحالي ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

٣٥٤١

( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

التانون يمين مخصصات الملك وعائلته ويمين أيضاً مراتب أوصياء العرش وهي تؤخذ من مخصصات الملك .

٣٥٤٢

( تراجع النقطة على هنا في المادة ٥٦ - لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

كتاب ملكي من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء يرض فيه على البرلمان تخفيض مخصصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه .

٣٥٤٢

( مجلس الشيوخ والنواب - ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

### المادة الثانية والستون بعد المائة :

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثلاث والاستمرار ، يتجدد تجديدًا نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة للعينين وللتجيين .

٣٥٤٤

( لجنة الدستور - ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ اللعينين ونصف أعضائه للتجيين في نهاية الخمس السنين الأولى ، ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة .

٣٥٤٤

( لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

استقلال المجلس وحده بقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .

٣٥٤٤

قرار المجلس اعتبار الأعضاء للتجيين ككتة واحدة وإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة .

وقرار اقتراح حضرة عد على الجزاء بك باعتبار البوائر الانتخابية في القطر للصرة ككتة واحدة وتشمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء للتجيين أو بأسماء البوائر الحالية .

الصفحة	الموضوع
	واعتبار الدوائر الثانی الجديدة وحده أخرى قائمة بذاتها تجرى القرعة على نصفها فتنتهى عضوية ممثلها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ويقتضى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .
	أما الأعضاء المعلنون فيجوز الاقتراع على إخراج نصف عديم الحالى . وأما الأعضاء الجدد وعددهم ستة فتجرى القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعيين النصف الذى تنتهى مدته نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبق إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
	( تراجع الملائمة على منا في المادة ٧٩ - مجلس الشيوخ - ١٨ يونه سنة ١٩٢٨ و ١٩ فبراير و ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ )
	<b>المادة الثالثة والستون بعد المائة .</b>
	<b>المادة الرابعة والستون بعد المائة .</b>
	<b>المادة الخامسة والستون بعد المائة .</b>
	<b>المادة السادسة والستون بعد المائة :</b>
٣٥٤٨	عند الخلاف بين المجلسين على مسائل للريانية يبقى التقديم على قدمه .
	وفي المجلس السنين الأولى يحل الخلاف في مسائل للريانية باجتماع المجلسين .
	( لجنة وضع البايء العامة للمستور - ٢٨ أبريل و ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
٣٥٥١	عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل للريانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء التقديم على قدمه ، لكن في السنين المجلس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين .
	( لجنة المستور - ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣٥٥٢	الواقعة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب للريانية من الصاريف غير المنظورة دون الالتجاء إلى عقد مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتاد بعد زيادته .
	( مجلس الشيوخ - ١٥ و ٢١ يونه سنة ١٩٣٧ )
٣٥٦١	لم يوافق مجلس الشيوخ على المادة الخامسة بالتشريع فرض رسم أبولو على التركات للدهية في مشروع قانون و ربط للريانية لسنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ولم يقد المجلسان بهيئة مؤتمر .
	( تراجع الملائمة على منا في المادة ١٣٤ - مجلس الشيوخ - ١٨ يوله سنة ١٩٣٩ )
	<b>المادة السابعة والستون بعد المائة :</b>
٣٥٦٢	إذا اقترح في المجلسين إنشاء نظر للريانية أمر يترتب عليه إيقاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة قائمة ، فللحكومة أن تطلب بقاء التقديم على قدمه موقتاً حتى يقرر المجلسان ما يتفق في ذلك نهائياً .
	( لجنة المستور - ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٣٥٦٣	القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا المستور .
	( لجنة المستور - ٣ و ١٧ و ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٣٥٦٥	إنهاء القانون الخامس بالتجمهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية للكفولة بالمستور ، ولا يتفق مع العصر الحاضر .
	( مجلس النواب - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

## المادة الثامنة والستون بعد المائة :

تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .  
بما أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاضعاً بتصفية أملاك الحديبو السابق إنما صدر تفسيراً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أسّس جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ فلا يصح تنقيحه بالطريقة السالفة الذكر .  
إذن يكون للرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بطلاناً دستورياً أصلياً للأسباب المبينة في تقرير اللجنة ،  
أي لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتفسيح . وعلى ذلك  
فبطلانه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا الرسوم فيحصل كأن لم يكن .  
هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تفسيحها أو لا يصح ؟  
( مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

## المادة التاسعة والستون بعد المائة :

عرض القوانين التي أصدرتها الحكومة مدة عطلة الجمعية التشريعية على البرلمان .  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )  
القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقدر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتماً .  
( لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

عرض الحكومة القوانين النصوص عليها في هذه المادة على البرلمان .  
( مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ )

إنشاء أحد القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، لا يكون إلا بقانون .  
( مجلس الشيوخ — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

إذا كان العروض على المجلس « قانوناً » من القوانين التي نصت عليها المادة ، فيمكن إبقائها ونفاذها أن تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ، وألا يصدر أحد المجلسين قراراً بشأنها .  
وإذا كان العروض « مرسوم » بأمر خاص ، وإصداره من اختصاص السلطة التنفيذية ، فلا يكون المجلس مختصاً بالنظر فيه ، وليس له إذن حق التصديق عليه .  
إذا وصف « قانون » بوصف « مرسوم » واعتدى على حق المجلس يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه .  
( مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤ )

قرار مجلس الشيوخ أن القوانين التي ألفت أو انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها ، أما فيما يتعلق بالقوانين التي كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها في المجلس فقد قرر المجلس إحالتها إلى لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه .  
( مجلس الشيوخ — ٧ و ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ )

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكتفي فيها أن تودع في المجلس لكي تحفظ قوتها كإحدى القوانين .  
أما الراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور فيجب أن يقرها مجلسا البرلمان ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها .  
( تراجع اللجنة على هذا في المادة ٤١ — مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

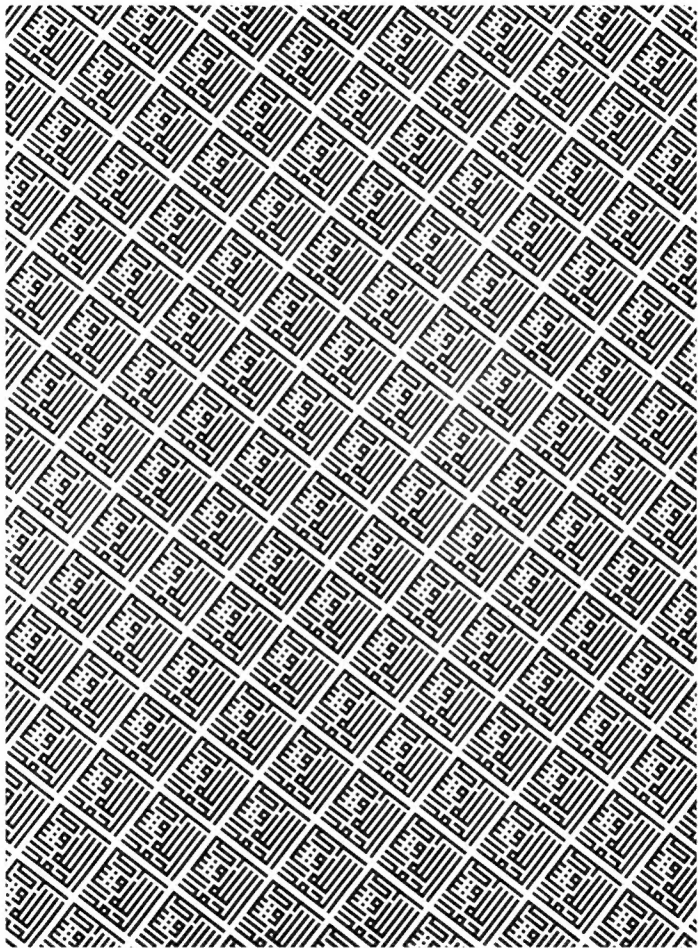
الصفحة	الموضوع
٣٦٠٦	القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ والتي عرضت على مجلس البرلمان في دور انعقاده الأول تطبيقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، رأى مجلس النواب أن هذه القوانين قد حفظت — بمجرد عرضها على البرلمان — كل قوتها ، وأنه لا لزوم للنظر فيها لمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلاً ولا تحتاج في إقرارها إلى عمل تشريعي جديد . ( مجلس النواب — ٢٤ سنة ١٩٢٦ ) ( مجلس الشيوخ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )
٣٦١١	القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية والتي يجب عرضها على البرلمان في دور انعقاده الأول بمقتضى المادة ١٦٩ من الدستور يكتي لبقتها أن تعرض عليه دون خصه لها ودون إصداره قرارات عنها ، لأنها نافذة للفعول قانوناً بدون حاجة لإقرار المجلس إليها . ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ )
٣٦١٨	القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان واستمر العمل بها مدة ، ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فعلاً أمام المجلس لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان . ( مجلس الشيوخ — ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ )
٣٦١٩	القوانين التي صدرت في السنة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به يكتي لبقتها نافذة للفعول بمجرد عرضها على البرلمان دون حاجة لإقرار المجلس إليها . ( مجلس الشيوخ — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٣٦٢٠	الراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء الدور الأخير ( الذي انتهى في ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإدماجها كلاً من المجلسين لا بتقديم بيان أو كشف بها .
	القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ لأحكام المادة ٤١ من الدستور ، ويكون عرضها في أي وقت من دور انعقاده الأول . ( تراجع المائدة على منها في المادة ٤١ — مجلس النواب — ٦ يولي سنة ١٩٣٦ )
	<b>المادة السبعون بعد المائة .</b>
	* * *
٣٦٢٥	تقرر لجنة وضع اللبادي العامة للدستور .
٣٦٤٧	للبادي التي قررتها لجنة وضع اللبادي العامة للدستور ثابته ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ .
٣٦٥٥	مشروع الدستور كما وضعت لجنة وضع اللبادي العامة .
٣٦٦٧	مشروع قانون الانتخاب .
٣٦٧٦	تقرر مرفوع من لجنة الثلاثين .
٣٦٧٨	مشروع الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين .
٣٦٩٠	مشروع الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين مصوغاً في مواد .

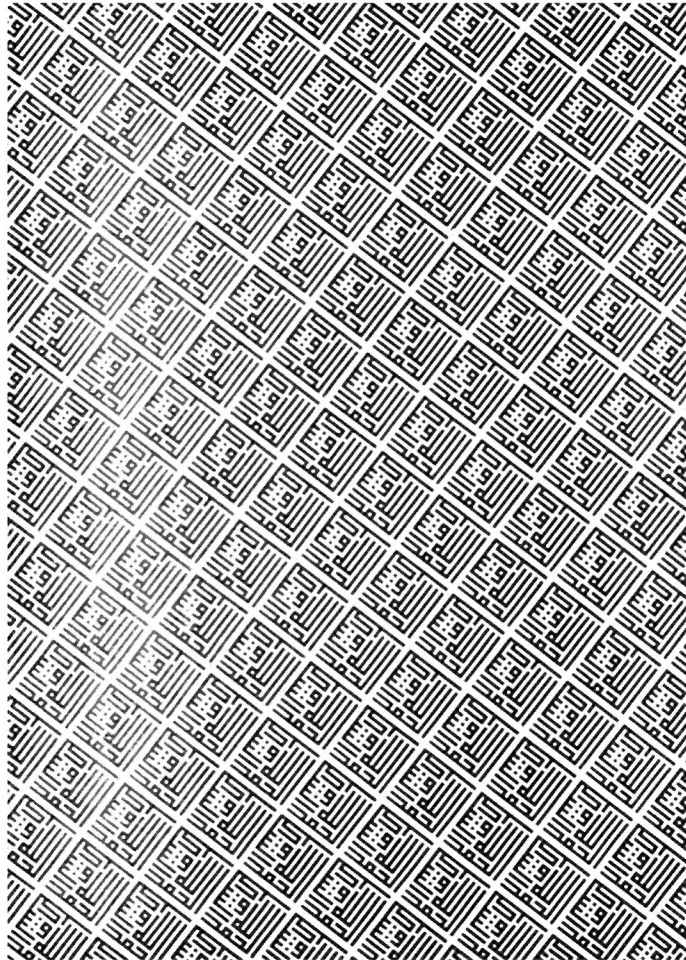




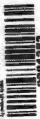








Biblioteca Académica



0281353